

« (الجزء الأول) »

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة المصنف

خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح

لالقيه ابن مالك في النحو للشيخ

الامام العلامة جمال الدين أبى

محمد بن عبد الله بن يوسف بن

هشام الاتصارى

تعمدهم الله برحمته

ورضوانه

آمين

م

« (وبها مشه حاشيته للعلامة المتقن) »

« (الامام المتقن الشيخ نيس بن زين) »

« (الدين العليمى الحصى رحمه الله) »

« (طبع) »

(على ذمة كبر العائلة المهدية)

(وشركاه)

« (الطبعة الثانية) »

(الطبعة الاولى سنة ١٣٢٥ هـ)

(سنة ١٣٢٥ هـ جرد)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي شرف من فحاء ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهداه الى اطاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد ورض
الفضل النصير وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محابنو والايمان ظلام الفكر المحال الشؤراشد الانام الى سلوك
أوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال التميزين بالاضافة اليه على كل حال * (وبعد) * فيقول الفقير لرجة
رب العالمين يس بن زين الدين العايمي الحنفي غفر الله له ولوالديه وأحسن في الدارين اليهما واليه هذه حواش رمقت نحوها
عيون عيون الطالبين ولهجت بتمنيها كلمة كداه المحصلين غزيرة الفوائد عزيزة القرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح
العلامة ابن هشام للشيخ الامام العلامة الهمام خالد الازهرى ضمنها المهم ما كتبه المشايخ الاعلام والائمة الكرام الشهاب أحمد
ابن عبد الحق السنباطي والشهاب أحمد الزرقاني الشهير بابن فحة وشيخنا عبد الله الدنوشري بهوامش نسخهم وأكثرهم كتابه شيخنا
رحمهم الله أجمعين ورفع قدرهم في عليين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر الاتاني على المتن من التحقيقات وما للعلامة الشهاب
القاسمي معهم المناقشات وضمت الى ذلك أبحاثا يتبع بها المحملون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بفضلها
المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد في سلوك سبيل الرشاد وهو حسبي ونم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى
الله على مولانا وسيدنا ووسيلتنا الى الله تعالى في كل المآرب أفضل الانبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم في المشارق
والمغارب * (ترجمة الشارح رحمه الله) * هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الخنزرجي الكشافي النحوي يعرف بالوقاد
ولد تقريرا سنة تسعمائة فمكبر جده من أعلام الصعيد وتحول الى الازهر وترقى على جماعة من أعيان عصره منهم الجوزي والشمسي
والزبي الابناسي ومات بركة الحاج حين رجوعه من مكة المشرفة ونقل الى تربة يشبك الدوادار (قوله اللهم لتحميده) يأتي قريبا في

كلام الشارح تفسير الامام وقال لتحميده دون الحمد إشارة الى المبالغة في حمد الله تعالى (قوله حمدا)
منه وبكلمة صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور لان الخبر فاصل بينهما وهو اجنبي فان قلت
الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح فلا يلزم الفصل باجنبي ٣ وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل
النصب فيما بعد الخبر كان عاملا بها ولم فصل معموله باعتبار جهة أخرى تنزىلا لتعابر الجهتين
منزلة تغير الذاتين فتأمله قاله الناصر اللقاني في شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل في نظير ما هنا الكن في
الكشاف في تفسير قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصبية لأزواجهم متاعا الى المحول
وقرأ أي متاع لأزواجهم متاعا وعلى قراءة أي متاعا نصب بمتاع لان في معنى التمتع كقولك الحمد لله
حمد الشاكرين وأعجبني ضرب للزيد اضربا شديدا قال السعد في قوله كقولك الخ ان قيل كيف جاز

نصب حمد الشاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر * قلت الخبر في الاصل كان معمولا للحمد في موقع المفعول شهادة
كقولك حمد الله فجاز ذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا والقيام في الدار قياما الى الساعة
(قوله مواقيم النعمة) قال في الصحاح وفي فلان أي أتى والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافاة في مسيها وهو المقابلة فهو مجاز وقال
الدنوشري معناه ملاقيما فيحصل معها معنى مكافئا للمزيد مساويا لزيد هذا معنى ما ذكره ويقال كون الحمد ملاقيما للنعمة واضح
وكونه مساويا للمزيد قد يتوقف فيه ويقال أن الحمد لا يساوي أقل النعم وان جل اه ويمكن أن يجاب بان جلاء الحمد لله الخ انشائية
وهي لا نشاء الحمد بضمونها كما قالوا في الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد للنعم بل انشاء الحمد الموصوف
للسنة التي قبل (قوله وحده) حال وقوله لا شريك له الله تعالى لا شريك له الله تعالى لا شريك له الله تعالى لا شريك له الله تعالى
بإيضاح زرقاني وغيره

نصب حمد الشاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر * قلت الخبر في الاصل كان معمولا للحمد في موقع المفعول شهادة
كقولك حمد الله فجاز ذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا والقيام في الدار قياما الى الساعة
(قوله مواقيم النعمة) قال في الصحاح وفي فلان أي أتى والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافاة في مسيها وهو المقابلة فهو مجاز وقال
الدنوشري معناه ملاقيما فيحصل معها معنى مكافئا للمزيد مساويا لزيد هذا معنى ما ذكره ويقال كون الحمد ملاقيما للنعمة واضح
وكونه مساويا للمزيد قد يتوقف فيه ويقال أن الحمد لا يساوي أقل النعم وان جل اه ويمكن أن يجاب بان جلاء الحمد لله الخ انشائية
وهي لا نشاء الحمد بضمونها كما قالوا في الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد للنعم بل انشاء الحمد الموصوف
للسنة التي قبل (قوله وحده) حال وقوله لا شريك له الله تعالى لا شريك له الله تعالى لا شريك له الله تعالى لا شريك له الله تعالى
بإيضاح زرقاني وغيره

٣ قول المحشي باجنبي وبها يعمل الخ كذا في النسخة التي بأيدينا وفيها سقط من النسخ لا يخفى بعد قوله باجنبي ولعل الاصل قلت
في جهة المصدرية وبها الخ أو نحو ذلك اه تأمل

(قوله شهادة مخلص) معلول مطلق معلول لاشهد (قوله في توحيد) اعلمه تجييده او تحميدته فتوشركي ولا ضرورة لذلك لفظة ما عبرية
 الشارح كما لا يخفى (قوله اشرف خلقه واعظم عبده) يجوز رفع اشرف واعظم على انهما خبرين بخبر ونصبهما على الحال وهو صلى الله
 عليه وسلم اشرف الخلق واعظم العبيد تفصيلا بمعنى انه اشرف واعظم من كل فرد فرد ووجهه اي انه اشرف واعظم من جهة الخلق
 للعبيد بمعنى انهم ان قوبلوا كلهم جلتهم بهذا الفرد الجامع لا كمال النشري رجع عليهم كما ذكره الامام الرازي على ما نقل الطونجي
 قد حورنا ذلك في حاشية أم البراهين (قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني) لا يخفى ما في الجمع بين العبد والمولى والفقير والغني من
 لطيف الذي هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عند الابداد
 كما في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن عبداً والفقير يحتمل ان يكون صيغة بالغة اي كثير الفقرو ان يكون
 صفة مشبهة اي دائم الفقر (قوله الحفي) اي المبالغ فيه من حقيقت به بالكسر بالعت في اكرامه (قوله الرباني) نسبة الى رب على غير قياس
 (قوله جمال الدين يوسف) جرى على طريق المتورخين من تقديم اللقب على الاسم اولان لقبه اشهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند
 الحاجة كقوله تعالى انما المسيح عيسى ومنه قول الشاطبي وقالون عيسى ولعدم اشتداد اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فان اسمه عبد
 الله ويوسف اسم ابيه كما ذكره في بعض كتبها ورأيت بخطه في الحواشي والتذكرة وذكره السيوطي في حسن
 المعاني والصفدي في

شهادة مخلص في توحيد و اشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبده صلى الله عليه
 وسلم وعلى آله وصحبه و جنوده (وبعد) فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري
 عامه الله بلطفه الحفي و اجراء على عوائد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في
 علم النحو والشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تعتمد
 الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الموضع عند جميع الاخوان لم يات احبثاله ولم ينسج ناسج على
 منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يعزل للوجود في هذا النحو وشكله غير انه يحتاج الى شرح
 يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويرزمن حفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لصنفة في
 المتنام فاعترف بهذا الكلام و وعدياته سيكتسب عليه ما بين مراده ويظهر مفاده فتصت هذه
 الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا ذلك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتاب الى نفسه مجاز كقولهم
 بنى الامير الجواز وليس هو الباني بنفسه وانما يامر العساة من ابنا جنسه و كنت أنت المشار اليها
 تمثلت بين يديه و خاطبت بهذا الخطب فانفض وبادر للاجر والثواب فاستغرت رب العباد و شمرت
 ساعد الاجتهاد و شرحتة شرحا كشف خفاياه و أبرز أسرارها و خباياه و باح سرها المكتوم و جمع
 شمله باصله المنظوم (وسميته التصريح بمضمون التوضيح) ووشحة بعشرة أمور مهمة مشتملة على
 فوائد جمة أحدها اني تزيحت شرحي بشرحه حتى صار كالتنبي الواحد لا يعجز بينهما الا صاحب بصر أو
 بصيرة ومن فوائد ذلك حل ترا كيه السيرة ثانيا التي تتبعت أصوله التي أخذ منها وور مباشرة

المعاني والصفدي في
 تاريخه أعيان العصر
 وهذا على ما في بعض
 النسخ والذي في النسخ
 الصحيحة أي محمد عبد الله
 جمال الدين بن يوسف
 (قوله ينسج) بكسر
 السين وضمها مضارع
 نسج اذا ضم اللحمة الى
 السدي على وجه يحكم
 به تداخلها وتشبيه
 المصنف بالثوب الرفيع
 في يديع صنعة وتفرده
 بحسن أسلوبه استعارة
 بالكناية واثبات المتوال له
 استعارة تخيلية والنسج

ترشيع ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته فتكون الاستعارة الحقيقية تبعية وفي الصحاح و فلان نسيج وحده
 أي لا نظيره في علم أو غيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رقيقا لم ينسج على منواله غيره واذ لم يكن رقيقا عمل على منواله سدي
 لعدة أثواب (قوله في هذا النحو وشكله) لا يخفى ما في قوله هذا النحو من التورية (قوله غيرانه) بيان للداعي لشرح مع انه بالصفة
 المذكورة (قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب) يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشيء سفرا من باب ضرب أي كشفته وأوضحته
 وشبه المسائل الحقيقية بالنساء وأطلق المخدرات اسم المشبه على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب
 الترشيع (قوله ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر يهيم (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بنى الامير الجواز) هو الطريق وما أظف
 (قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسر على النهر المسمى بالشرية بنى سلطانا برقوق جسرا * بعدل والنام له مطيعه
 مجاز في الحقيقة للبرايا * وأمر بالسلك على الشريعة (قوله شرحا كشف خفاياه الخ) فيه دليل على تاخر الدباجة على الشرح
 وقوله بعد ذلك واستغفر الله عما يقع لي في الخلال دون أن يقول وقع يقتضي تقدمها (قوله وسميته التصريح) منحه العلامة ابن المعلى
 الحلبي بقوله انما التصريح شرح * قصر الشراح عنه قد غدا منهل علم * كلهم يكرع منه (قوله أو بصيرة) هي نور في
 القلب كالنور في العين

(قوله ما أهمله من الشروط) لم يقل وينت عدم الحاجة لذكره من الشروط مع انه أهم من الاول كانه لان ذلك لم يقع في كلام المصنف (قوله اني طبقت الشرح على النظم) أي غالباً فقد أهمل ذلك في باب التصريف (قوله وأسأل الخ) سال تارة يتعدى بنفسه الى مفعولين كقوله تعالى ولا يسألكم أموالكم ومنه ما نحن فيه من مفعول الاول وقوله فيما يأتي أن يدراً مفعوله الثاني ويتعدى تارة الى الاول بنقسه والى الثاني بعن نحو يسألونك عن الاهلة أو ما في معناها نحو فاسأل به خبيراً بناء على أن الباء بمعنى عن وان مجرورها المفعول الثاني وأما ذكر ذلك البصرون وتأولوا الآية على ان الباء للسببية قال في المعنى وفيه نظر لانه لا يقتضي قولك سأله بسببه ان المجرور هو المسؤل عنه ويمكن تأويله أيضاً على أن به تعلق بخبر اقال البيضاوي به متعلق بأسأل أو بخبر اقال المولى سعدى أو بهما في الكلام صفة التجاذب اه وأراد بالتجاذب التنارع في المفعول المتوسط على القول بجواز فيه لان المجرور متعلق بهما لا متاع تواردهما بل على معمول ٤ واحداً وما ذكره هنا يظهر ما ذكر في سورة النبأ فاتهم جوزوا في قوله تعالى ان جهنم

كلامه بكلامه ومن فوائده ذلك بيان قصده ومراعاة نائتها التي ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائده ذلك تفصيلاً لما أطلقه رابعها التي كتبت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلاً لم أطلقه بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائده ذلك معرفة كونه نظرياً حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على ما يقى المدعى خامسها التي ضبطت الاقفاط الغريبة بالحرف وبيئت جميع معانيها ومن فوائده ذلك الامن من التحريف وحفظ ما فيها سادسها التي طبقت الشرح على النظم قد كان أعفله ومن فوائده ذلك معرفة شرح كل مسألة سابعها التي ذكرت حجج المتكلمين وقوة الترجيح ومن فوائده ذلك العلم بما يقى به على الصحيح ثامناتها التي ذكرت غالب علل الاحكام وأدلتها ومن فوائده ذلك كينها في الاذهان والحزم معرفة ثاسعها التي بيئت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائده ذلك معرفة ما عليه التحويل عاشرها التي بيئت المواضع التي اعتمدها مع انها من اجتهاده ومن فوائده ذلك معرفة كونها من عندنا أم أقول قولى هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطغوا نور الله بأفواههم ويأبى الله الا أن يتم نوره وأسأل فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه اذا عشر على شئ مما طغى به القلم أو زلت به القدم ان يدراً بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وينحصر في علمى النحو والتصريف وقد تضافت الروايات على ارا أول من وضع النحو أبو الاسود وانه أخذته أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الاسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات وقد أسن واقفاً وعلى ان أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروبية وكان يخرج بابي الاسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلفه أبو الاسود نجسة نقر أو لهم عنيسة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل فيل الله يد الله بن عامر بن كرز فسمى معدان الفيل وسمى ابنة عنيسة الفيل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولد أبي الاسود عطاء وأبو الحرث ثم خلفه هو لاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى

كانت مرصداً للطاغين ما تأو جوهه ما هنا ان تعلق الطاغين بما تأو مرصداً فقال سعدى أو بهما (قوله خيمه) بكسر الخاء المعجمة السجوية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له (قوله وسلم من داء الحسد أديمه) أي جلده وهو هنا عبارة عن القلب لانه محله وعبره إشارة الى شدته بحيث ظهر على الحسد وقال النوشري الحسد ظلم ذي النعمة يمتنى زوالها عنه وضيورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذي يقسده الجلد ولقد اظهر بالادب عن القلب فهو على حذف أداة التشبيه كل حين المناء (قوله اذا عشر الخ) اذا ظرف يتعلق

باسأل وعشر عليه أي أطلق به ال عشر عليه يعثر بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع عشر ا كعشر لا وعشورا كعقودا وطمغى تجاوز الحسد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يأتي اللام وواوياً يقال طغى يطغى ويطغوا طغيانا وزاة القدم نحو وجهه عن الموضع الذي يذم فيه وكلاهما كناية عن الخطا وضدور ما لا ينبغي والمعنى اذا عشرت على شئ حاولت فيه الضو اب فقلت عنه بغير اختياره الباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية توفيق القلم والقسم الجنس المضارع وتعر يفهما باللام للدلالة عن انه أر يد بهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله ان يدراً) أي يدفع (قوله ويحضر) معطوف على يدراً أو قوله ان الانسان بفتح المزة مفعول يحضر (قوله محن النسيان) عن ابن عباس رضي الله عنهما انما سمي انساناً لانه عهد اليه نسي فعلية فاصله نسيان أفعلان حذفت ياؤه تخفيفاً دليل تصغيره على أن نسيان وبعد حذف الياء وزنه أفعلان لا فعلان (قوله العدواني) قال في لب الباب العدواني بالفتح والسكون نسبة الى عدوان قبيلة من قيس عيلان

(قوله ابن أجد) هو أول من سمي بهذا الاسم بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله القراهيدي) بقائه من وكسر الهمزة وتحتية ساكنة ومهملة كافي قضية الصحاح حيث ذكره في باب الذال المهملة وهو للصواب كما في القاموس خلافاً لتصریح ابن الأثير في جامع الأصول أنه بالمعجزة وكذا في الباب وتبعه السيوطي في مختصره المسمى باللب نسبة إلى قراهيد بن من الأزدي سياتي في كلام الشارح آخر باب النسب التصريح بان القراهيد بالذال المهملة وان الخليل بنسب إليه (قوله كل منها في جزء لطيف) قال الدنوشري المراد منه ان الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اه يعني فالكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع (قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ بها في (قوله كل أمر ذي بال الخ) البال يطلق ويراد به الشأن والجمال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الأول المعنى ذو شرف وشان يهتم به وعلى الثاني ان جل على معنى ذي قلب فوجه الكلام ان الأمر لكونه شاغلاً لقلب صاحبه عن سائر الأمور كان كانه صاحب هو مالكة وان جل على معنى ذي خطر وشرف فتوجيه الكلام انه شبه الأمر بشخص ذي قلب وذكر المشبه وهو الأمر وترك المشبه الذي هو ذلك الشخص فالأمر أو

الشخص أو التشبيه
المضمر استعارة بالكتابة
على الخلاف ولازم
المشبه هو وذو بال
أو إثباته للمشبه استعارة
تخييلية وذو كرميلاً
المشبه هو والابتد
والاجتم في التشبيه
البلغ في قوله فهو أبت
ترشيح اما باق على
حقيقته أو مجاز عن
نقصان البركة على
طريقة الاستعارة
التصريحية لانه أطلق
لفظ المشبه وهو
الاجتم مثلاً على نقصان
البركة على الخلاف في
التشبيه البلغ هكذا ينبغي
ان يحقق لفظ هذا الحديث
الشريف (قوله والمحافظة
الرهاوي) يضم الراء نسبة

ابن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد القراهيدي ثم سيبويه والنكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفياً وبصرياً ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأنخس الأوسط سعيد بن مسعدة وخلف النكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد البرد وجاء بعده أبو اسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن درستويه وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعده هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرمائي ثم أبو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ودرجته الله بالقاهرة أتم يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبع مائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضاً سنة إحدى وستين وسبع مائة واه من المصنفات المعنى والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قبل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والعطر وشرح ماها وشرح لمحة في حيان وأحكام لوهو حتى وانتصاب لغة وفضلا وجرافي قولهم الدليل لغة وفضلا عن أن يكون كذا وهم جراكل منها في جزء لطيف وشرح مانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة التعليل والتذكرة في خمسة عشر جزءاً والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد الامام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال الشيخ رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالقرآن العظيم وعمل بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبت أي ذاهب البركة واه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والمحافظة عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينهما حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجدم أي مقطوع البركة يمكن ان يراد بكل منهما المذكوران كلاهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن أو يحمل حديث التسمية على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمد لله على الابتداء الإضافي وهو ما بعد التسمية ولم يعكس لان حديث التسمية أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المتوال واصافة اسم الى الله قبل من

الى رها مديته ومية (قوله والتوفيق الخ) أي والاظهار الر واثنين ان ذهاب الاجذمية لا يتخصص منه الا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لان الابتداء باحدهما ابتداء حقيقياً كما هو المتبادر من الابتداء وتلك الابتداء لا تنح (قوله لان كلاهما الخ) أي فليس المراد بسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالحمد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما او غيرهما فهو من جنس المقيد على المطلق بالتعاقب فيه ومحل حمل المطلق على المقيد اذا لم يكن المقيد مقيداً بمقيد متناهيين اما اذا كان كذلك فيحمل المقيد على المطلق لان المقيد يتقاربان فيساقطان ويرجع الى المطلق وهذا الجواب يقيدان ذهاب البركة لا يتوقف على احدي الصيغتين فضلاً عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد التسمية) بحيث لا يسبقه شيء فهو اضافي قريب من الحقيقي (قوله بكتاب الله) أي بتبينه فهو مبين لكيفية البداهة بها وهذا الجواب يقيدان ذهاب الاجذمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا يكفي أحدهما ولا غيرهما ولاهما على غير هذا الوجه وبعضهم وجه تقديم التسمية بأنها تتضمن الحمد لان فيها تسمية على الله بصفة الراجعة واعلم ان شبهة التعارض بين الحديثين مثبتة على جهة أمور الأول كون اليد حقيقياً وان معنى بدء الشيء بالشيء تصديره وجعله قبل

كل عمل يعمل فيه ولا شك ان هذا المعنى اذا حصل في براءة أمر ذي بال بشئ من البسمة والمجدة لا يمكن ان يحصل في تلك البراءة
بالآخر الثاني ان يكون الابتداء المذكور أمرا خاليا عن الامتداد الثالث ان تكون الباء فيها أصالة للبدء الرابع ان يكون المراد بالبدء
بتلك الامور المذكورة تقديمها في الذكر اللساني الذي يترجم عنه بلفظ البسمة والمجدة الخامس ان المراد من البسمة والمجدة
خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المباني الخمسة كما يمكن ان يمنع من عدم استنادها الى سند يقو به افتراق الناظرين في دفع
التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك المنوع مع سنده مسلوكا أما مسلوكا الا ولان فتقرر بهما ان التعارض انما يلزم اذا كان
المراد بالبدء في الحديثين الحقيقي وكان أمر غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز ان يكون المراد به أحدهما الحقيقي وفي الآخر الاضافي
مقتضا الى بعض ما يتعلق بذلك الأمر ذي البال او في جميعها مبدءا اضافيا مقيسا الى نفس ذلك الأمر ذي البال او المراد به فيهما البدء
العرفي الذي يسع الأمرين فأكثر وهذا ان الجوابان وان كانا في جسم مادة الشبهة سببين الا ان الثاني أوجه لان اطلاق لفظ البدء على العرفي
أشهر عند أهل اللغة من اطلاقه على الحقيقي او اضافي او مطلق منقسم اليهما ولان منع أهل التعارض أشد حسما من مادة الشبهة من
التوفيق بعد التسليم ودعوى ان الثاني غير مطرد لعدم جريانها في ذي بال لا يكون له امتداد عرفي لا تسامح لان تفسير الأمر ذي البال بماله
شرف حسي او شرعي او عقلي يقتضي ان المراد بالبدء المتعلق به هو البدء العادي المقرون بالتهيؤ العادي المستدعي لقدوم الامتداد
والبدء الذي لا يكون كذلك لا يستحق ان يسمى ببدء أمر ذي بال كالبده الواقعة بغتة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء
وجعل البدع كمن البسمة والمجدة عبارة عن تقديمها في الذكر اللساني نظر الى تبادر هذين المعنيين الى الفهم ومناسبتهم
لسياق الأحاديث لا لكون دفع التدافع موقوفا عليهما والاول جبان يفوت بقواتهما وليس كذلك لانه بعد جعل البدء على ما تقدم
لوجعلت الباء للاستعانة والملازمة او جعلت صلة للبدء وجعل على مطلق التقديم المتناول للتقديم في الذكر اللساني والذكر الجنائي
والعمل الاركاني والتحرير الباني وتقديم المجدة خاصة في العمل الاركاني يحصل دفع التدافع بخلاف ما اذا فاجتجبت البدء في الكل
او بعضها على أحد الهامل المتقدمة كان يحمل في الكل على الحقيقي فانه لا يتم ذلك سواء جعل البدء على أحد المعنيين او جعل البدء على
مطلق التقديم أما عدم تمامه على التقدير الاول وهو الذي جعل مسلوكا ثالثا فلان السالكين له استثناء وفي منع التدافع تارة الى جواز
كون الباء للاستعانة والاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بغيره وأخرى الى جواز كونها للملازمة وتعم وقوع الابتداء
بالبشئ على وجه الجزئية وذكره قبله بدون فصل فيجوز ان يجعل بعض الامور جزأ من أمر ذي بال ويذكر الامر الآخر قبل ذلك البعض
مدون فصل فيكون الابتداء ان التلبس بهما وكل ذلك ضعيف أما الاول فلانه انما يتم بيان امكان الابتداء بأمر ذي بال حال الاستعانة
بشئين متعاقبين في الوجود اللفظي ودونه شرط الابدان مبني هذا المسلك على ان يكون الابتداء حقيقيا وان يكون أمر اعتمادا وان
لا يكون العدول عن العرفي الممتد الحاسم لمادة الشبهة غير موجه ولا شك ان اقتران مثل هذا الابتداء للاستعانة بأحد هذين ان
أمكن لكن اقترانه في تلك الحالة لا حرمتهما الا كما يمكن وأما ضعف الثاني فلان المراد من الملازمة المعدودة من معاني الباء هو معنى
المصاحبة المعية والمانعة وحينئذ ما ان يكون المراد بالان الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف فاتهم بطلقونه على الزمان
اليسير أو طرفه كما هو المتعارف عند أرباب العلوم العقلية فاتهم بطلقونه على شئ غير منقسم من أجزاء الزمان وعلى كل لا يتم المقصود
لان زمان المصاحبة للتحديد هو زمان التكلم بجملة الحمد و زمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه
المعهود والتعابير بين هذين الزمانين بين فاذا كان زمان الابتداء بالامر ذي بال هو زمان المصاحبة للتحديد يكون هذا الزمان متاخرا
بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور ان يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما
في الوجود اللفظي الذي لا يمكن تحقق معناه باللغوي المراد هنا الا به ولان كلام البسمة والمجدة زمانيا لا في تركيبه من أجزاء
زمانية هي الحروف وكل ما هو زمانيا يتمحور ان يكون انيا فعلى تقدير صحة كون تحقق الابتداء مقارنا لتحقيق الحمد الذي هو زمانيا
يكون الابتداء أيضا زمانيا فلا يتصور ان يكون هو ان الابتداء فضلا على ان يكون هذا الا ان المصاحبة مع البسمة والمجدة
على ان ما ذكره البعض لا يستقيم في الافعال التي تشغل اللسان عن الملازمة بشئ آخر حال ملازمة الفاعل بها كالتلاوة والاكل
والشرب وهو منافق للاستغراق الذي نطقته كلمة كل في كل أمر الخ وأما المسلك الرابع الذي مبناه تسليم كون الباء صلة للبدء كما
في المسلك الاول فتقديره ان يقال التعارض المذكور انما يلزم ان لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصرا في
التصديق بهما في الذكر اللساني وليس كذلك بل يجوز ان يكون الابتداء بطرق تعرض السالكين لهذا المسلك لبعض منهما من
غير ارادتها تحت الضبط ويمكن ضبطها بان يقال كل من البسمة والمجدة وجود في الذهن ووجود في العبارة ووجود
في الكتابة كما ان الحمد وحده وجود في الاركان فانحاء وجود الحمد أربع وانحاء وجود التسمية ثلثة يحصل اثنا عشر

صورة حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة اثنتان منها وهما أن تكون كتابهما بحسب العبارة أو الكتابة لا يندفع بهما التعارض والباقي
 وهو عشرة يندفع به تقدير التفصيل بعد الاحاطة بالاجال وهذا المسلك ضعيف لان البدء كما هو المتبادر التقديم في الذكر اللساني فلا
 يتناول هذا المسلك الخامس انه ليس المراد خصوص ما ذكر في الحديثين من البسمة والمجدة بل المراد ان ذكره هذا المسلك
 الشارح أولا وذكرا له وعليه وايضا المقام يحتاج الى زيادة مقال لا تليق بالمقام وقيمة ما ذكرناه كفاية لارباب الافهام (قوله كخاتم
 حديد) أي بناء على انها اضافة بيانية أي خاتم هو حديد فالمراد بالله لفظه لذاته العلية فان جعلت الاضافة على معنى الحرف لا يحسن
 الجواب وذل الذي يشري المراد انه مثله في العموم والخصوص وان كان في المشبه مطلقا وفي المشبه به وجهيا (قوله وقيل المضاف) هو اللفظ
 اسم (قوله لا رشاد حسن الاداء) لان في اسقاطها بهام القسم وحيث ان المراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن أن ينبنى على هذين القولين
 مسألة منطوية وهي ان جملة البسمة هل هي قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الاول اذا جعلت الاضافة للعموم
 وقد يرتبط الجار والمجرور فعلا والمعنى ابتدئ أو أولف بكل اسم من أسماء الله فهي كلية ولا يراد ان الكلية هي التي موضوعها كل
 ولا يظهر ذلك هنا لان المراد بالوضع ما هو الموضوع في المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الاول نظرا
 الى ان المعنى قام زيدز يد محكوم عليه بالقيام وعدهم مثل اقتلوا المشركين من القضايا الكلية وان كان العموم في المفعول لكن المعنى
 المشركون محكوم على قرد منهم القتل وعلى الاحتمال الثاني تكون شخصية وتسمى بخصوصية والظاهر محي الاحتمالين فيما اذا قدر
 المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائي أو تاليفي وتخصيص الابتدائية بالاضافة الى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه في كل
 ابتداء للتكلم كما لا يصيرها كذلك كون المضاف اليه في بسم الله على الاحتمال الاول لفظا للجملة الذي هو أرفع المعارف (قوله بمعنى
 التسمية) أي ذكر الاسم وقد يتوقف في كون هذا مقيدا للجواب وكذا في الذي

اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم محي به لا رشاد حسن الاداء وقيل
 الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم
 اختلفوا في الاسم والمسحى هل هما متغايران أم لا والاول رأي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل
 لا ولا هو مذهب أهل النقل ويعزى الى الأثر رضي الله تعالى عنه والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك
 ان الاسم اذا أريد به اللفظ فغير المسمى وان أريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال
 الامام الرازي انما نجد شيئا معتداه في التزاع ان الاسم هل هو عين المسمى أو غيره والله اعلم على الذات
 المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل أصله لاها بالسرانية فعرب بحذف الالف الاخيرة

للحمد (قوله رأي
 المعتزلة) اختار الامام
 الرازي والبرهان الجعيري
 وعليه فلا حاجة الى
 الجواب (قوله وقيل
 لا ولا) أي لامتغايران
 ولا تفسير متغايرين
 وعليه يحتاج للجواب

ثم لا يخفى ان الخلاف الذي وقع بين الاشاعرة والمعتزلة محله في الكلمة المركبة من الهزرة والسين والميم كما شهد به تمسكات القرينين
 لان المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى قل الله اسم ربك الاعلى وهذه لم يدع فيها أحد القول
 الثالث فانما ادعوه في ما صدق هذه الكلمة فاعلوه تارة عينها كالجلالة وتارة غير او ذلك في المشتق ان كان اسم صفة يوجد أثرها في الغير
 كالتالي من صفات الفعل وتارة لا عينها ولا غير او ذلك اذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتأمل
 (قوله والتحقيق ان الخلاف لفظي) أي كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشتهر) أي فهو وان استعمل لكنه لم يشتهر
 بينهم والحاصل أن من قال ان الاسم عين المسمى ليس مراده انه كذلك دائما بل مراده انه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه ان المراد
 من الاسم مسماه لان نفسه وذاته بان يكون الحكم مناسب للمسمى دون الاسم كما في سبوح اسم ربك ومن قال انه غيره ليس مراده انه كذلك
 دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره ان المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بان يكون الحكم مناسب للاسم دون المسمى فقوله
 الاسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أي المعينة في الخارج فهو علم شخصي لا جنسي وليس كليا انحصر فرد في الخارج والاسماء
 استقيمت التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما حروف في المختصر وحواشيه والكلام على اطلاق الشخص على الله سرورناه في حواشي
 القاكي في باب النافية للجنس قال شيخنا الغنيمي في شرح الشعر اوية والواضع له هو مسماه لا غير اتفاقا كاسماء الملائكة وفاقا لابن
 الهمام اه وفي دعوى الاتفاق كمال علم من جواب القوم عن استئصال علمية بان العلم ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته فوضعه
 فرع تعقل الموضوع له بالكنه وذلك لا يمكن في وضع الجلالة تانه يكتفي التعقل حسب الطاقة البشرية ومن القائمة التي نقلها القرطبي
 في الخلاف في اشتقاق الاسم هل هو من السماوات ذكر ان القول الثاني مبني على قول المعتزلة ان الحق جل وعلا كان
 في الازل بلا اسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء (قوله من الاله) بفتح الهزرة واللام بمعنى التحيز مصدره بكسر اللام

وقول الشارح من الاله اولى من قول غيره من الاله لان الصيغ ان الاشتقاق من المصدر الفاعل (قوله والرحمن فعلان الخ) ذكر بعضهم
 ان الرحمن غير عري واستدل بقوله تعالى واذ قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا استدلال واه لان استقهاهم
 ليس راجعا الى اللفظ حتى يصح ما قال بل الى المدلول (قوله او بعد تنزيل الفعل المتعدي مترادف للارزم) قضيته انه جواب ثان عن سؤال
 ان الصفة المشبهة لا تبني من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر انه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن اشكال
 آخر وهو ان الصفة المشبهة لا تفيد المبالغة ووقع في كلامهم تقديم الثاني على الاول وعطف الاول عليه الواو عبارة بعض من كتب على
 البيضاء وى فان قلت اذا جعل المتعدي لازما فالحاجة الى نقله الى فعل بضم العين قلنا لا فائدة المبالغة لانها تحصل من جعل الفعل
 بمنزلة الغرائز وما في حكمها مما صار ملكة رهما مبنيان من فعل بالضم والاهل الصنف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة مما
 جبل عليه الانسان او صار ملكة بالتكرار اه وبه يظهر قول البيضاوي والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وانه اراد بالاسم مقابل
 الفعل والحرف فلا ينافي وصفيتهما وان معنى قوله بنيا للمبالغة انهما بنيا صفتين مشبهتين لا فائدة المبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه
 انهما من صيغ المبالغة فيرد عليه ان صيغ المبالغة محصورة في صيغ ليس فعلا منها وقيل وان عدل سيدونه منها فانما هو اذا عمل
 النصب ولم يعمل ذلك في السمة وانه لا حاجة لدعوى ان المحصور في تلك الصيغ الاوزان المشهورة وعلى تقدير انهما من صيغ المبالغة
 لا اشكال في بنائهما من فعل اللازم لان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدي وهذا التقرير علم صحة
 قول الشارح لكن في الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الافاضل ان مراده بقوله ان الرحمن صفة مشبهة بمعنى والرحيم مثله وان
 كان كلامه لا يفيد انه صفة مشبهة انهما كذلك بحسب الاصل فلا ينافي انهما من صيغ المبالغة وان حق الشارح ان يذ كر ذلك
 ليحسن قوله لكن في الرحمن الخ ٨ وظهر ما في كلام الشهاب عميرة في بسملته من الخلل كما يعلم مما رجعتهم التامل

(فائدة) نقل الدماميني
 عن بعض المتأخرين ان
 صيغ المبالغة في صفات
 الله كغفور وغفار من
 الجاز وهل ذلك بان
 المبالغة ان تثبت الشيء
 أكثر مما هو بان المبالغة
 انما تكون في صفات

وافعال الالف واللام عليه وتقخم لانه اذا انفتح ما قبله وانضم والرحمن فعلان من رحمهم بالكسر
 كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين او بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة
 الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطى لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من
 رحم أيضا كريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي
 هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله تعالى بامر ولم يصح وصفه به يجعل على غاية ذلك
 وملائمته وهذه قاعدة في كل مقام (المجد لله) المجد لله الوصف بالجليل الاختياري على قصد التعظيم
 والوصف لا يكون الا باللسان فيكون موزنا خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون يازاه نعمة وغيرها

تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزلة عن ذلك وادعى انها فائدة حسنة وشبهه ان
 تكون غلطاً من اشتباه المبالغة عند اهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهي هنا مجاز عن الانعام)
 فيكون من اطلاق اسم السبب او الملزوم على المسبب او اللازم فهي صفة فعل ويجوز ان يكون مجازاً عن ارادة الانعام من اطلاق اسم
 المسبب او الملزوم على سببه او لازمه فيكون صفة ذات ويجوز ان يكون من باب الاستعارة التمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف
 على رعيته وورق لهم فعمهم معروفه فاطلق عليه وارىدنا غايته التي هي فعل او ارادة فعل كما لا يبدؤها الذي هو انفعال ووصح كون
 ذلك استعارة تمثيلية لکن وجه الشبه منترع من متعد ولا يختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المركب كما لا يختص بها وان اوجه كلام
 التلخيص خلاف الامرين هذا وقال الامام السكوتي في كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للرحماني من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز
 قوله ان وصفه تعالى بالرحمة مجاز اعتزال واصل باجماع الامة اجعت على ان الله تعالى رحيم على الحقيقة وان من نفي عنه
 حقيقة الرحمة فهو كافر وانما قال الرحيم لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لا هم ينكرون الارادة القديمة ويصرفون رحمة الله
 تعالى الى الافعال او الى ارادة واحدة تعالى الله عن قولهم قالوا تخلفها لا في محل (قوله المجد لله) قال بعضهم يجوز ان يكون المصنف جعل
 الجديدا للتأليف حالاً من فاعله كما جعل التسمية كذلك فكله قال ما تيسر او متبرك باسم الله الرحمن الرحيم قائلاً المجد لله (قوله بالجمل
 الاختياري) يوم انهم يشترط في الحمود به كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وانما المشروط كونه اختياريا بالحمود عليه فلو قال
 كغيره هو الوصف بالجمل على الجمل الاختياري لكان أحسن وتوجيه كلامه ان الباء بمعنى على وانهم يتعرض للحمود به لاستلزام
 الوصف له (قوله يازاه نعمة) بمعنى انعام لا بمعنى المنعم به خلافاً للظاهر كلامه الا في (قوله وغيرها) أي غير النعمة بالمعنى المذكور فلا
 يشترط في الحمود عليه ان يكون خصوص الانعام

(قوله والشكر) أي اللغوي (قوله فعلا) أي أمر على ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه ممنوع) حيثية تعليل لا إطلاق ولا تقييد أي لاجل انعامه فلا بد أن يكون المشكور عليه من الأفعال الاختيارية بخصوص الانعام (قوله والجنان والاركان) الواو فيه ما معنى أو (قوله ومنعته النعمة) أي الانعام لا المنعم به وان كان ظاهر قوله الواصلة إلى الشاكر يقتضي ذلك لأن هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الانعام وحيث تدور هذه العبارة بان المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله في الفضائل) أي باعتبار المورد ولا يخفى ما في كلامه حينئذ من المنافرة لقوله كغيره لاجتماعهما في ثناء بالسان على نعمة وانفراد الحمد في ثناء بالسان لا على نعمة والشكر في ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد بالفضائل في كلامه الذاتية الاختيارية منها التي لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة ما علمت أن المحمود عليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوي المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوي ظاهر على ما في بعض النسخ من زيادة أو غيره في تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك في جميع النسخ في تعريف الحمد العرفي بعد قوله على الحمد أعم على ما في بعضها من عدم تلك الزيادة في تعريف الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق إذا الحمد العرفي على هذا أعم مطلقا وقد حقق الناصر اللقاني في شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي التساوي إن لم يعتبر في الشكر وصول النعمة إلى الشاكر كما لم يعتبر في الحمد وصول النعمة إلى الحمد وان اعتبر في الشكر ذلك فالنسبة العموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد في الحمد و متفق عليه واعلم أن اعتبار التقييد في

الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد في حاشية المطالع وكلام السعد يقتضي أن الشكر يكون في مقابلة النعمة مطلقا وقال القنري أن التقييد يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمي رحمه الله في شرح الشعراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما في الحمد العرفي وليس كذلك كما حره في حواشي السنوسية

فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل لا ينفي عن تعظيم المنعم من حيث أنه ممنوع على الشاكر فيكون مورد اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر في كل منهما أعم وأخص من الآخر وجه في الفضائل جده فقط وفي أفعال القلب والحوارج شكر فقط وفي فعل اللسان ما زاء الانعام جده وشكر الحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه ممنوع على الحمد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد لجميع ما أتم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعم على الشاكر فقط ولو جوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد والحمد أن صرف العبد لجميع واحدا عارا كالشكر وان كان أفعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي في فصل من ذلك ستة أقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وجد وشكر لغويان وجد وشكر عرفيان وجد لغوي وشكر عرفي وجد عرفي وشكر لغوي ويثبت للكباد في توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظر إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في أقر بأسماء ذلك

(٢ تصريح ل) فتنبه له (قوله والشكر أي العرفي وقوله أخص مطلقا أي من الحمد العرفي) قوله لا اختصاص تعلقه بالباري أي لأنه لا يكون إلاه تعالى (قوله ولتقييده بكونه منعم على الشاكر) أي فقط والتقييد مستفاد من قوله جميع ما أتم الحمد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفي بعضها مع عدم مخالفة الباقي (قوله واعلم أن صرف العبد الخ) قال الزرقاني هو جواب سؤال تقريه الحمد العرفي لا يصدق على الشكر العرفي لأنه فعل واحد والشكر أفعال متعددة الفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعم منه فاجاب بما ذكره انتهى وهو ما حوذه من كلام شيخه اللقاني في شرح خطبة المختصر ولا يخفى أن الحمد العرفي فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا إذ لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر (قوله واختار لفظ الحمد لله) أي عدل إليه عن الجملة الفعلية وفيه إشارة إلى أن الفعلية هي الأصل ووجهه أن الحمد من المصادر الشاذة مسدأ فاعلها وأصل الحمد لله حدث الله جدا والفعلية دالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكلام في دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور ولا يطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكره هي حكمة بناء الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقديم الحمد) أي على لفظ الجملة (قوله نظر الكون المقام الحمد) أي مقام إفادة الحمد لإفادة اختصاص الحمد به تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك في بعض المجال قدم لفظ الجملة كقوله تعالى فلا الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحمد لله لا تأتقولي

استفادته منها بعون شئ آخر بقى أنه أورد أن الاهتمام باسم الله ذاتي والاهتمام بالمجد عرضي والاول ان لم يقدم في الاعتبار على الثاني
 فالساوي لازم لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي أو العرضي وأجيب بان كلامهما يرجع
 بقصد المتكلم ألا ترى انه قدم بعضهم المجد وقدم كثير لفظ الله وفي ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار
 ويذكر لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله وأنى في المجد الخ) ايضاحه أن المعنى يصير عليه أن جميع المحامد أي كل فرد ثابت لله
 تعالى وعلى كونها الجنس يصير المعنى حقيقة المحامد ثابتة لله تعالى فالحكم على الحقيقة بالقصد الاول والافراد تابعة ومن ثم كان جعلها
 عليه أولى عند المحققين وفي الاستغراق بالعكس فالحكم فيه على الحقيقة أولا والافراد تابعة لها لدخولها في ضمن الافراد حقيقة
 هو الحقيقة مع الشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد الحكم على الوجهين ظاهر في اختصاص جميع المحامد بالله تعالى أما على الاستغراق
 فظاهر من ثبوت جميع أفراد المحامد لله تعالى وأما على الجنس فلما أفادته اللام اذ من معانيها الاختصاص فلا فرد منه لغيره واللام يمكن
 اختصاصه تعالى (قوله على الاول) أي كون اللام في الله للالك أو الاستحقاق (قوله جميع المحامد) كان حقه أن يقول أو جنس المحامد أو
 المجد المعهود (قوله وعلى الثاني) أي كون اللام في الله للتعليل (قوله جميع المحامد) أي ما تقدم وقوله ثابتة فيه إشارة الى أن الخبر على
 هذا التقدير محذوف وأما لام التعليل فهي متعلقة بالمجد الذي هو المبتدأ فالظرف لغو (قوله لاجل الله) فيه أنه حيث ثبت أن المجد
 مخلوق لله أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم أن المجد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر العرفي لا يكون الا لله تعالى (قوله فان قيل الخ)
 هذا السؤال لا يراد لان معنى كونه الله أنه لا يوثق به الاله تعالى والحاصل أن هذا السؤال لا يتجه بعدما تقر

هذا السؤال لا يراد لان معنى

وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته وأل في المجد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في الله للالك
 أو الاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مخلوق لله أو مستحقه وعلى الثاني جميع
 المحامد ثابتة لاجل الله * فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم
 ولا يجوز قيام الحادث بالقديم * فالجواب أن المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق
 العلم بالمعلومات (رب) معناه مالك صفة من ربه بره فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربة وهي
 تليخ الشئ الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للبالغة كما وصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق
 على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لانه يحفظه ملكه
 (العالمين) جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالم الكونه علما على حدوثه واقتداره
 الى موجود قديم وانما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمي به أولاه يتوجه الى عالم كل زمان ووجه
 مالوا والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطلق عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك
 التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لعالم لزم أن يكون المفسر دأوسع دلالة من الجمع
 لان العالم اسم اساسي لله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اه (والصلاة) فعلة من صلى اذا دعا بخير

من معنى اللام ولا يفهم
 مسن الكلام قيام
 الحوادث بذاته (قوله
 قلت المراد الخ) قال
 شيخنا العلامة الغنيمي
 رحمه الله تعالى في شرح
 الشعر اوبية بعد نقل
 هذا الجواب عن
 الكافي جى وأجاب بعض
 الافاضل بان الحمد
 ماخوذ من المصدر المبني
 للجهول فالثابت له
 تعالى الممودية انتهى

والمبتدأ أن هذا الجواب يناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه أن الممودية الناشئة
 عن حمد الخلق صفة حادثه كالمحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم أن البصريين لا يميزون كون المصدر مبني للجهول (قوله
 صفة) أي مشبهة (قوله من ربه) أي بمعنى ساسه قال في المصباح ورب زيد الامر رب من باب قتل ساسه وقام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة
 مشبهة مصونة من فعل متعد فلا بد من تقديره لازما بالنقل الى فعل بالضم كما مروى بحجى الصفة المشبهة من فعل يفعل بفتح الماضي
 وضم المضارع عز بزولنا استشهد به البيضاوي كالكشف بقولهما كقولهم تم الحديث ينمه فهو تم (قوله وقيل هو في الاصل
 مصدر بمعنى التربة) قال الزرقاني أي فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اه وفيه نظر لان الشارح لم يجوز الامرين كما هو قاعدة
 المشترك وكان الاولى ترك قوله في الاصل هذا أو ذكره في الاول أيضا والحاصل حكاية قولين قول في أصله واختار البيضاوي الثاني
 وقدمه عكس ما فعل الشارح كالكشف لان جعله مصدرا أقوى أما معنى فلانه أبلغ وأما لفظ فلان جعله صفة فيجوز الى تكلف جعل
 المتعدي لازما (قوله للبالغة) أي فاندفع ما يقان يلزم من الوصف بالمصدر ووصف الذات بالحدث وهي لا توصف به (قوله ومنه) أي من
 استعماله مقيدا (قوله لان الاصل الخ) هذا لا يكفي في كونه جمعا حقيقة بل لا يندفع ذلك اللهم الا أن يقال انه أجرى عالم محرى الصفة
 وان كان اسم جنس لان مفرد الجمع الحقيقي لا بد أن يكون علما أو صفة بالشروط الآتية (قوله محمول على الجمع) أي في اعرابه
 (قوله لو كان جمعا) أي كما قال شارح السراجية وفيه أي شارح السراجية إشارة الى أن الجمع سوغه التعليل (قوله من صلى اذا دعا
 بخير) أي فالصلاة بمعنى الدعاء وهذا معناها لغة كما نص عليه النووي في دقائق المنهاج وفي شرح المنهاج أول كتاب الصلاة هي لغة عام

والمراد

أول الكتاب وقال أوله انهم من الله رجة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وفي الكشاف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة انها تحريك الصلوة حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحرر كهما فيهما ثم سمي بها الدعاء تشبيها للداعي بالمصلي فهو في الدعاء استعارة عن المجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كانه عطاف عائد المرص عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه الى الدعاء فيكون في الدعاء مجاز عن المجاز بالاستعارة انتهى وفي الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرجحة صلاة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء في الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعد ما في الكشاف بقوله وورد الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة لاشتمالها على الدعاء (قوله والمراد هنا) أي المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشان المصلي عليه وقوله واردة الخيرة لعله عطف تفسير وانما كان هذا هو المراد لان حقيقة الرجحة في حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد اذ ارادة الخير أو فعله وانما اقتصر على الارادة لانها أقرب للحقيقة لا يقال لاحاطة صلى الله عليه وسلم في طلب ذلك لخصوله ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لانا نقول القرب الاعظم ١١ من الله لانه لا يهتبه وهو صلى الله عليه وسلم لا يزال مترقيا فيه

والمراد بها هنا الاعتناء بشان المصلي عليه واردة الخيرا (والسلام) التحية وجمع بينهما امثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خفا (الائمان الاكلان) نعمتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعمل وأصله يسود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستغزى غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في أذكاره (محمد) علم منقول من اسم مفعول جديا تشديدا سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه وشق له من اسمه ليحبه * فذوالعرش محمود وهذا محمد (خاتم) أي آخر النبيين جمع نبي بغير همز ما خرد من النبوة بفتح النون وسكون الياء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع والهمز من النبا وهو الحنبر (وأما المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقنن به والمتبع (وقائه) أي دليل (العر) جمع أغر من الغرة وهي في الاصل بياض في وجه القمر فوق الدرهم (المجولين) جمع مجول من التججيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والأيدي والاقدام على طريق الاستعارة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحده من لفظه واختلاف في الاعداء من قبله عن هاء أو عن واو قال بالاول سيدي به وأصله عنده أهل وقال الثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل اليه في الدين يؤل ويظهر أثر القرائن في التصغير

وسلم لا يزال مترقيا فيه
 وصلاة الله تعالى عليه
 تزيد قربا (قوله ولو خفا)
 فمن قال بذلك العزالي
 والزين العراقي وهو
 الموافق لاطلاق غيرهما
 كراهة الافراد وجهه على
 خلاف الاولى يحتاج الى
 نقل صريح عن أحديان
 الافراد في الخط غسبر
 مكر وهو علم من قوله ولو
 خطأ الرد على من اعتذر
 عن ترك السلام باحتمال
 انه أتى به لفظا فان ذلك
 انما يدفع الكراهة اللفظية
 لا الخطية (قوله الايمان)

الاكلان) قيل هما بمعنى الغرض من الجمع بينهما الاطراب وقيل التمام نقص الذات والكان نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات الحسية لا الاعتبارية الا ان تزا منزهة الحسية (قوله وأدغمت في الياء) قال الزرقاني أي من حيث هي لا المنقلبة وكان الاولى وأدغمت الياء فيها (قوله يستغزه) أي يحركه (قوله لكثرة خصاله المحمودة) قال الدنوشري قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له لكان أحسن لانه المناسب لكونه اسم مفعول وهو قد يقال من كثرة خصاله الحميدة جديها فكثرة الخصال الحميدة تلزمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الخصال الحميدة وقوله جديا تشديدا هو المراد بالفعل المضاعف في عبارة غيره أي الفعل المكرر العين لا المصطلح عليه (قوله خاتم) بكسر التاء اسم فاعل فهو نعمت لاشتقاقه وفتحها اسم آله فهو بدل لوجوده تفسير الشارح محتملها (قوله والامام المقنن به) الجمع امام أيضا ذكره في القاموس وسياتي في جوع التفسير ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما قاله القاضي كالجوهري في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما من انه في تقديره واجعل كلامنا لضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على أئمة والاصل أئمة على وزن أفعلة (قوله من الغرة) أي ماخوذ لا مشتق لان الغرة اسم جامد (قوله وهي في الاصل بياض الخ) ذكر بعض المحققين انها تطلق في الاصل أيضا على الشيء الذي عجمه البياض وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما في المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كناية عن النور لما يلزم على الاول من تشبه الخلق والظاهر الثاني (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نور في تلك الحال زائد على نور بقية البدن وظاهر هذا يحصل ذلك لمن لم يتوضأ لكن في الحديث ما يقتضي أن ذلك لا يكون الا من آثار الوضوء وان لم يتوضأ لا يحصل له ذلك (قوله في الدين)

الاولى حذفه لانه يريد بيان ماخذ الاصلي لا بقيد ما هنا وهو في الاصل من آل اليبر جمع اليه بقراءة أورأى أو فحوه وقد يجاب بانه راعى
المقام وانظر ما وجه الخلاف بين الكسائي وسيدويه مع قول الشارح وكلاهما مسوغ وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائي انه قال
سمعت اعرابيا فصيحاً يقول أهل وأهل بل فان قيل لو كان أول أصلاً لآل لنتق به العربي فقال أول وأوائل أجيب بانه انما لم
ينطق بذلك الاصل لانه مرفوض في كلامهم لان كل واو متحركة وقعت أثر فتحه لا ينطق بها فجاز ان يكونا عند الكسائي مادتين
مختلفتين كما قال الدماميني وجاز ان يكون آل اه أصلان أهل وأهل فصغر على أهيل بالاعتبار الاول وعلى أويل بالاعتبار الثاني (قوله
فقال الشافعي الخ) انما فسره الشافعي رضي الله عنه بذلك لانه أراد به من تحريم عليه الزكاة وأما في مقام الدعاء فالانسب ان يراد به جميع
أمة الاجابة (قوله مفيد للاحاطة والشمول) كان الاولى اسقاط مفيد لان هذا تو كيد للاحاطة والشمول المستفاد من آله وصحبه لان
اسم الجنس المضاف بقيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال الدنوشرى المتبادر من عبارته ان عام لهما الصلاة والسلام
المتقدمان ولا يخفى انه اذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البديل على
قول والعامل ههنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم ان يكون أيضاً عاملاً في سلام وهذا مما تاه القواعد والمعنى أما الاول فظاهر وأما الثاني
فلان القصد تقوية السلام الاول وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملاً فيه كما لا يخفى والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان
المعطوف والمعطوف عليه محذوفان ١٢ والتقدير أصلي صلاة وأسلم سلاما انتهى وهو قول لا مانع من جعل كلام الشارح على أن

الكلام من عطف الجمل
بل يتعين جعل كلامه
على ذلك حيث كان
المتبادر منه اذ كذا
يصح ذلك الابدان أيضاً
يلزم على كون العامل
الصلاة والسلام المذكورين
عمل المصدر مفعولا
بالاجنبي وهو الخبر أعني
قوله على سيدنا وقد تقدم
امتناعه (قوله مفيدان
لتقوية عاملهما) يفهم
منه ان ذلك من باب المفعول

من قال أصله أهل قال في تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال في تصغيره أويل وكلاهما مسوغ ولكن
الاول أشهر وأكثر ثم اختلف في معناه فقال الامام الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني
عبد مناف لانهم أهله أو آل أمر دينهم اليه وقبل غير ذلك (وصحبه) اسم جمع صاحب كركب وراكب
وعطف العصب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقبيهم (أجمعين) تو كيد معنوي مفيد
للاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسم مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية
عاملهما وتقرير معناه (دائمين) نعت صلاة وسلاما (بدوام) أي ببقاء (السموات) جمع سماوات على غير
قياس (والارضين) بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هاشم
ووجعت أرض جمع المذكور السالم لثبوتها (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط
صرح به جماعة من النحويين لاحرف شرط اهو وحى ههنا جرة عن التفصيل كما نص عليه في المعنى في أما
زيد فنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب أما هذه حرف شرط وتفصيل
مخالف لما ذكرنا من النقلين معا (بعد) ظرف زمان كثير او مكان قليلا تقول في الزمان حاز زيد بعد عمر و

المطلق المؤكد وهو مخالف لاسيأتي في باب المفعول المطلق ان نحو ضربت ضرباً شديداً ليس مؤكداً اللهم الا ان يقال وفي
التقوية والتقدير يوجدان في المبين للموع والعدد وهو يناق في ظاهر قول الناظم تو كيدا أو نوعا يبين أو عدده ووجه المناقاة انه جعل
ما ذكر أقسام المفعول المطلق والأقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لانه اسم جنس خال من علامة التانيث لان ألفه
زائدة وهمزة تبدل من واو لذا صرف قال تعالى وأوحى في كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط) قال الزرقاني الاضافة بيانية أي معنى
هو الشرط أي وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لاحرف شرط) أي فقط قال الدنوشرى قد يقال اذا كان فيه معنى الشرط
فهو حرف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجاب بان المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أي التعليق نفسه وأما ليست دالة
عليه بل هي دالة على استلزام أمر لا آخر كما قال الرضي والاستلزام لازم للشرط المذكور لان نفسه على ما يفهم من كلام الرضي حيث قال
اما موضوعا لمعنيين تفصيل مجمل واستلزام شيء شيء ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معناه هو استلزام الشرط للجزء (قوله وقول
العلامة مكي) الذي قاله مكي هو نص كلام المصنف في هذا الكتاب فيما سياتي للشارح أول قوله حرف شرطية قوله أي متضمن معنى الشرط
ولا ضرورة لذلك كما سنبينه فيما يأتي وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرطية تابع للمصنف وكلامه
أما على ظاهره أو مؤول وأما قوله وتفصيل فيجتمه ان بيان لاماني غالب أحواله في خصوص هذا الموضع وقوله هذه إشارة الى لفظه
إيمان حيث هي على ان اسم الإشارة ليس في كلام مكي أو بناه على ما بحثه المصنف في حواشي التسهيل عما يقتضي ثبوت ذلك لها دائماً
وتقدر لها معادل اذ لم يوجد في كلام الشارح نقل كلامه ومن جرى على ثبوت التفصيل لها دائماً حفيد السعد (قوله ومكان قليلا)

قال الزرقاني قال بعض الشيوخ وهو الاصل فيها (قوله فعلى الاول) قال الزرقاني من هنا تفهم ان الجواب في محل بزم (قوله فهما هنا مبتدأ الخ) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشي مختصر المعاني والبيان (قوله اقامة للازم) منصوب على انه مفعول لاجله لقوله تضمنت بقاء له جعلت متضمنة فلا بد ان يلزم على نصبه على ما ذكره شرط نصب المفعول لاجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل الممثل لاختلافهما هنا لان فاعل تضمنت اما واقامة المقيم لانه بالتاويل بما ذكره متحدان لان فاعل جعلت الشخص الذي هو فاعل الاقامة (قوله او بدلان) أي بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البديل الذي منعه الشارح في اعرابه وفيه كلام بيناه في شرح الالفية عند قولها خير ما لت (قوله ويمنع) فيه نظر لان عطف البيان قد يجرى بالمدح كما نقله السعد عن الزمخشري في تفسير قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الا ان يقال سلهم ومستهحق جريا مجرى الجوامد لا لهم اقد لا يجريان على موصوف وانه لا يخلص من الاشكال الوارد لانه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا ١٣ وتكثيرا كالتعنت والمنعوت وكان الانسب للشارح التعليل بذلك

(قوله والالهام ما يلقي في الروح) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملا الاعلى قال تعالى فالتسمها فخورها وتقواها وذلك نحو ما يعبر عنه بامه الملك وبالنفث في الروح كقوله عليه السلام ان للثلاثة وان للشيطان لمة وان روح القدس نقت في روعي وأصله من التهام الشيء ابتلاعه والتهمة الفصيل ما في الضرع ابتلعه وفرس لهم كانه يلتهم الارض لشدة عدوه انتهى وهو مني على ان الالهام يكون في

وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ ولا يمكن باعتبار الرقم واختلف في ناصبها اذا وقعت بعد ما فتيل فعل الشرط المقدر وقيل اما النسيبتهما عن الفعل المقدر وهو مذهب سيديويه فعلى الاول اما نافية عن الفعل معني لا عملا وعلى الثاني نائية معني وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد (جد الله) فهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للبند او يكون شرط والفاء لازمة انما بالبا فين تضمنت اما معني الابتداء او الشرط لزمها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة (مستحق الحمد ولهمه) نعمان لله لجر المدح ووضح نعت المعرفة بما لا يهمل الدوام والاستمرار فاضافة لهما محضة او بدلان ويمنع جعلهما عطفي بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي ابهاما او للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما متفق هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقي في الروح يضم الراء وهو القلب (ومنشئ الخلق ومعدمه) فيما اعراب المتقدم والانشاء هنا الاتحاد قال الله تعالى انا انشأناهن انشاء أي اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى الخلق والاعدام الانقضاء والافتاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق (والصلاة والسلام) مجروران بالعطف على جد الله وتقدم تفسيرهما (على أشرف الخلق) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع (وأكرمه) معطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من النعت بمعنى الصفة (باحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق والخلق يفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحسد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجاي المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجنس المحرف (وأعظمه) معطوف على أحسن وهو متبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم (محمد) بدل من أشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية بخلاف الاى البقاء العكبري حيث ذهب الى انها لفظية (نبيه وخليفه وصفيه) نعوت لمحمد والتحليل الذي خلصت بحبته والصفي المختار (وعلى آله واصحابه وأحبابه) معطوفات على

الخير والشر وخصه بعضهم بالخير وقال ان قوله تعالى فالتسمها فخورها وتقواها من باب المشاكلة (قوله على سبيل التنازع) فيه ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره والصلاة والسلام جامدان لانهما اسما مصدرين كما ان يقال المراد انهما على طريقته لانه حقيقة كما يدل عليه اتمام العظ سبيل (قوله المنعوت) أي في القرآن ومن أصدق من الله قيلا والذي نعته العقلاء والعاقل لا ينعته أحدا بما ليس فيه فاندفع انه لا يلزم من كونه منعوتا اضافة بالفعل فكان الاولى ان يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجية الخ) أي لان التمدح بها أعظم (قوله الجنس المحرف) هو اختلاف اللفظين في الهيئة نحو جبة البرجينة البرد (قوله وهو متبس الخ) الاقتباس في الاصطلاح البديعي أخذ شيء من القرآن أو الحديث لا على انه منه قالوا لا بأس بتغيير سير واقههم أن التغيير الكثير مضر ولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى انه أراد بالاقباس مجرد الاختلاص كما لا يخفى على ذي مسكة (قوله بدل من أشرف) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو قواها وأكرمه على البديل أو البيان وذلك لا يجوز فالأظهر انه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة نظر الاقامة والاقامة معنوية الى النكرة معنوية لانهما متبس من التخصيص كما

يأتي في باب الاضافة وقوله خلافا لابي البقاء قد سبق أبا البقاء الى ذلك ابن السراج والقارني والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين
 كما يأتي في كلام الشارح (قوله لطول النصل) أول رد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حديثا يدل على ذلك وهو لا تفصلوا بيني
 وبين آل بعلي (قوله والاحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حب كخدن اذا لجمع فعيل على أفعال سواء كان
 معني مفعول كما هنا أو معني فاعل كسكر يم الاماشد من نحو شهيدوا وشهاد وشريف وأشراف (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من
 أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم ان كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجناس
 مضارعا كيهون ويناون وان لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع الخيل معقودين واصيها الخير (قوله بضرب من المجاز)
 أي مجاز الحذف وبهذا المجاز يتوصل الى دفع اشكال آخر وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالوصاف الآتية
 ثابت جدا ولم يحذف المراد بكونه بعد الحمد الجواب أن الذي جعل بعد الحمد القول والاعلام والقيود تتعلق بذلك كما نص
 عليه ابن الحاجب (قوله فاني قائل لك) ١٤ لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يحسن الجواب الآن يقال هو مستقبل باعتبار

متعلقه ولو قال فانا أقول
 كان أظهر (قوله مختصة
 بهذا الاسم) أي الذي
 هو ذات كذا يستفاد من
 كلامه ولا يخفى أن مجموع
 اللفظين هو الاسم (قوله
 حال من كتاب) فيه
 نظر لان كتاب اسم ان
 والعامل في الحال هو
 العامل في صاحبها وسيجيء
 في باب الجال ان ان ولكن
 لا يعملان في الحال
 والأظهر انه حال من
 الخلاصة وشرط مجيء
 الحال من المضاف اليه
 هنا موجود لانه كبعض
 المضاف له مستعوط
 المضاف واغناؤه عنه
 وأن يقال فان الخلاصة

أشرف وأعاد الجار مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري وتظهيره شاهد
 واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب
 الرجل جنده وأصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيهما غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا
 أما الثاني فظاهر وأما الاول فله قوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على الكفار
 والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق (فان كتاب الخلاصة) جواب
 أما ولذلك قرن بالفاء ووضح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة
 بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعي أن الجواب محذوف والمذكور معموه أقيم مقامه عند حذفه
 والتقدير فاني قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واطراف كتاب الخلاصة من قبيل اضافة
 الاعم الى الاخص كشجر اراك أو من قبيل اضافة المسمى الى اسمه أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم
 كما في قوله سرنا ذات مرة أي مرة مختصة بهذا الاسم (الالفنية) بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من
 خلاصة فنسوية الى ألف بناء على أشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين
 وقيل كل منهما بيت على حدة (في علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو
 المستعمل على علم التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها أحوال
 أبنية الكلام اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبعث فيه عن عوارضها الذاتية
 من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته
 معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعت لكتاب ان نصب وللخلاصة
 ان خفض (الامام) مجرور باضافة نظم اليه (العلامة) صيغة مبالغة في عالم والتاء فيه
 لتأكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبي عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت
 أول (الطائي) نعت ثان (رحمه الله) جملته دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة لاصلين

أحدهما

أوانه صفة على ما حرر في قول التلخيص وكان القسم الثالث من

مفتاح العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقوله هنا لانه يطلق على ما يشمل اثني عشر علما كما قاله الزمخشري
 وذلك مشهور (قوله اعرابا وبناء) لا يخفى أن هذا تعريف للنحو الذي لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المشتمل
 على التصريف وكان الصواب أن يقول بدل قوله اعرابا وبناء افراد أو تركيبا ودعوى أن الضمير في حده عائد على الموصوف بدون
 صفة خارجة عن أساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بمحذوف ما يتعلق بالموضوع فصلناه في حاشية شرح القاموس
 الفلكاني فلان تعيده وغاير بين الغاية والفائدة والمشهور واتحادهما والفرق بينهما اعتباري كما نقلناه عن السيد في تلك الحاشية (قوله
 بمعنى منظوم) أي فهو مجاز لغوي وفيه استعارة تصريحية بان شبه جمع الكلمات بنظم اللاتين المنظومة وأطلق لفظ المشبه به وهو
 النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعت كتاب) يلزم عليه تقديم البدل وهو الالفية على النعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين
 النعت ومنعونه بالجاء وهو علم الخ (قوله الطائي) أي نسبا الجياتي ببلد الاندلسي أقلبها دمشق منشأ دارا ودمشق توفي في ثمان
 عشر شعبان سنة اثنتين وبيعتين وستمائة وولد سنة ست مائة أو إحدى وست مائة وورثه ابن النحاس بقوله

قل لابن مالك ان جرت بك ادعى * جرائها كنها النجيب الثاقى فلقبحرت القلب حين نعتى * فتدقت بدمائه اجفاني
 لكن يرون ما اجن من الاسى * علمى بقلته الى رضوان (قوله ان النعت اذا قدم) اطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة
 فقوله الموضح في شرح الشذور ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال معناه ان ذلك جائز لا واجب قال الرضى يجوز ان تقول
 فررت بظرف رجل والحاصل ان النعت حيث كان صالحا لمباشرة العامل وتقدم اعرب بحسب ما يقتضيه العامل ان كان معرفة
 وجاز فيه ذلك و جاز اعرا به حالان كان نكرة وينظر ما الاولى فقوله الشارح في شرح القواعد لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب
 بحسب العوالم ليس للاحتراز عن النكرة اذ هي يجوز فيها ذلك ايضا وان يكون حالا بل ذكر المعرفة لان ذلك يتعين فيها (قوله
 اوقع في النفس) أى فحرف الواجب في خصوص هذا اللقب هذه النكتة ولا يخفى ان هذه النكتة تاتي فيما سبق للذم ايضا وبعضهم
 خصه بغير اللقب الذي اشهر الانسان به اما ما اشهر به الانسان عرفا كلقاب الخلق فانه يقدم على الاسم لاشتماره كما اسلفنا (قوله
 على ان ذلك) أى تقديم اللقب مطلقا وان لم يكن خصوص هذا اللقب أى كونه للمدح على الاسم لغة وفيه ان هذا لا يتا في ان الواجب
 على الافصح تاخير اللقب على الاسم فلا وجه لجعله علاوة (قوله لتخالقهما اضافة ونعتا) ١٥ فان المبتدأ مضاف والخبر منعت ومع
 قطع النظر عن هذا

أحد هما أن الامام العلامة نعمتان بحال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت
 والثاني أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهما تقدم
 اللقب على الاسم والجواب على الاول أن النعت اذا قدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب
 ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط
 العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني أن هنا اللقب مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح
 أو لا تشوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على أن ذلك لغة كما
 سيأتي (كتاب) خبران وصح الاخبار بكتاب من كتاب وان تساوي اللفظا لتخالقهما اضافة ونعتا (صغر
 حجما وغزرها) بضم عين الفعلين وفاعلها ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجلتان نعت
 للكتاب والمنصوب بعدهما تمييز بحول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزرها هذا ان كانا
 باقين على أصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت
 مرتقا فها خبرتان لان نعت الكتاب لان الجمل الانشائية يجر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النسوة
 يقال ليس لرفقه حجم أى تنوع والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة تنوع من الطباقي (غير) بالنصب
 على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن
 عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المبكان
 ويجوز أن تكون فتحه غير هنا بنائية لان غير اذا اضعفت لم يجر بناؤها على الفتح كقوله
 لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حيامة في قصون ذات أو قال

النتع يصح الاخبار
 به يجعل التنوين للتعظيم
 وكأنه قال فان كتاب
 الخلاصة كتاب عظيم
 (قوله فها خبرتان) قال
 الدوشري فيه نظر لان
 قوله كتاب قبله لا يصح
 كونه خبر العدم القائدة
 في الاخبار به الا أن يقال
 التنوين للتعظيم وكأنه
 قال فان كتاب الخلاصة
 كتاب عظيم اه ووجه
 النظر ظاهر لان الشارح
 جعل مسوغ الاخبار
 بكتاب عن كتاب
 اختلافهما اضافة ووصفا

واذا جعلت جملة صغر حجما وغزرها ما خبر الكتاب الاول لاصفة كتاب الثاني فان مسوغ الاخبار به والجواب بعيد من كلام الشارح
 لانه لم يعرج على التسوية والتنوين (قوله المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم) أى مفهوم الموافقة لان المفهوم من كونه صغر حجما
 وغزرها علمانه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر فيه عيبا وهو انه بولغ في اختصاره حتى قارب ان يعد من الالغاز التي لا تكاد تفهم الا بعد العسر
 الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لان الصغر أهم من أن يكون قارب أن يعد من الالغاز أو لاف كانه قال لا عيب فيه الا عيب
 واحد وهو قرينه من الالغاز لكن قال الزرقاني هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلا لان النظر الى الحكم السابق الذي هو الصغر والكبر
 وكونه قارب أن يعد من الالغاز ليس من ذلك (قوله واختلف في نصبها الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الاول لا طراد في نحو القوم
 أخوتك غير زيد فانه لا يظهر هنا عامل غير التمام وهو عامل معنوي كالاتي او التجرد ويمكن احداث قول به يجمع بين الأقوال وهو
 أنه يجوز نصبها على التمام في كل حال وعلى الجمل أو التشبيه المذکور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف (قوله ويجوز أن
 تكون فتحة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الخبر كقوله الإفهي على هذا الاحتمال لا يخرج عن أحد الاوجه الثلاثة لانه وان
 كانت مبنية فوهي محل اعراب لاها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أى فان الشاعر فتح غير منع أنها فاعل يمنع لاضافة الى المبنى
 وهو المحرف أى أن كما ذكره الرضى وذلك يجعل ما لا يلقى المضاف من المضاف اليه كأنه المضاف اليه كما قاله المصنف في الحواشي فلا

بردان المضاف اليه لا يكون الاسمالان ذلك في المضاف اليه حقيقة ونظيره الاضافة في الظاهر الى الجمل وهي في الحقيقة لصا ذرها
 لا المصدر المنسبك ليرد انه مغرب وان دفع الاشكال الذي نقاه الدماميني وضمير يرجع للناقفة والاول قال ثم العقل (قوله والاعزاز) نظم
 ذلك بعضهم فقال والغز كالقفل وجاء كالرطب * وعنق فاحفظه بغت الارب ونظمه ايضا فقال
 ولغز كرطب وعنق * والعقل فاحفظ ما أتى وحقق (قوله أي أبين به مفردات الفاظه) تفسير أحل بابين محتمل أمرين كونه
 مجازا مرسلًا وكونه استعارة تبعية كما قرره السعد في نطق المحال وقال أن اللفظ الواحد قد يكون استعارة مجازا مرسلًا باعتبارين وبيان
 هنا أنه محتمل أنه شبه البيان بالمحال واشتق من المحل يحل ويحتمل أنه أراد يسهل به. ين لانه يلزم من المحل البيان لانه يتسبب عن
 المحل البيان فينبه علاقة السببية ١٦ والمسببية وهذا الاحتمالان جائزان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضا أن يكون في الكلام

قاله في المعنى (أنه) بفتح الهمزة والضمير لكتاب (لا فراط) أي مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد
 يعد) أي قارب أن يعد (من جملة الاعزاز) جمع لغز يضم اللام وفتح العين المعجمة مثل رطب وأرطاب
 يقال ألغز في كلامه اذا عي مراده والاسم الغز كالرطب والغز كالقفل حكاه الدماميني
 فلو وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعفت طائبيه) أي ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بحاجته اذا
 قضيتها له والمساعدة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة لخدوف أي بشرح مختصر (يدانيه) أي يقاربه
 في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في جملة لان الحسن يخالفه (وتوضيح) أي مبين وكاشف وبه
 اشهر (يساره) أي يخاذبه وقيل يمشي مشيه (وبياربه) أي يعارضه ويقبل فعل مثل فعله (أحل به أفاظه)
 أي أبين به مفردات الفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها (وأحل) أي أفشكت (به
 تراكميه) أي مركبته (وأفتح) أي أهدب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبني ومباني الكتاب
 ما تنبني عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أي أحلى ومنه المساء العذب (بموارده) جمع موردة بالماء
 وهي في الاصل طرق الماء الطاء المهملة (وأعتل) أي أمنع من العقل وهو المنع (بشوارده) جمع شاردة
 أي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة وشخها بذكر صفة ملائمة للاستعار
 منه وهو العقل (ولأخلى) أي أترك (منه مسئلة) مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم (من
 شاهد) أي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح (أو تمثيل) أي
 مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضا حال تلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس (وربما أشير)
 أنا (فيه الى خلاف) في بعض المسائل أي مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك (أو
 نقد) بالذال أي انتقاد اعلى الناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تأتي وهذا مردودا جماع المسلمين على
 الوقف على كذا (أو تعليل) لحكم (ولم آل) ببد الهمزة من الاو محتمل أن يكون بمعنى أمنع فيتعدى الى
 اثنين حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقرير ولم أمنع أخذا (جهدا) ويحتمل أن يكون
 بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم أقصر في جهد ثم حذف الجار فانصب
 وهو بفتح الجيم وضمها وفصل القراء فتال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (في توضيحه) أي تبينه
 (وتهذيبه) بالذال المعجمة أي تنقيته وتصفيته (وربما خالفته في تفصيله) كإفعل في الاسم والفعل
 والحرف حيث جعلها أقساما للكلمة لا للكلم (وترتيبها) وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل

استعارة بالسكنانية بان
 شبهت الالفات بالاشياء
 التي عقد عليها ما يمنع
 الوصول اليها وأثبت
 لها الحل على جهة
 الاستعارة التخيلية وهذا
 الاحتمال تبين عند
 السكاكي المنكر للاستعارة
 التبعية (قوله بفتح الياء)
 قيل عليه هذا معلوم في
 الحاجة للتنبيه عليه
 وأجيب بأنه التنبيه على ان
 أوضح فعل لا اسم تفضيل
 لانه لا مدح في حل أوضح
 المعاني وفيه أن هذه النكتة
 لا تطرد في ضبط الشارح
 مبانية اذ لا محال لتوهم
 أن الفتح اسم تفضيل
 (قوله وفيه استعارة) أي
 تصريحية لانه أطلق لفظ
 المشبه به وهو الشوارد على
 المشبه وهو ما تضمنته
 الالفية (قوله وكل شاهد
 مثال ولا عكس) أي

فبينهما عموم وخصوص مطلق والشاهد اخص وفيه نظر لانه ان أراد أن الشاهد يذكر لاثبات
 القاعدة فقط والمثال لا يوضحها فقط فهما متباينان وان أراد أن كلاهما يجوز أن يكون كذلك ولما جازله الاخر فبينهما عموم
 وخصوص وجهي وكلام الشارح ما خوز من كلام السعد في المختصر فانظر حواشيه (قوله وربما أشير أنا) أنظر هل لا يزال الضمير
 المستتر فائدة مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم أن أشير فعل مض مني للجهول والمعنى ربما أشير في الخلاصة الى ذلك يعني فيصرح
 المصنف بما أشير فيها اليه (قوله ولم أز جهدا) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والمطول وحواشيه ما من أراد الاطلاع عليه
 فليرجع اليه (قوله ثم حذف الجار فانصب) فيه نظر فان ذلك مقصور عن السماع وبعضهم يقيسه على كونه بمعنى أقصر فيكون
 جهدا غير محمول لا منصوبا باسقاط الخافض (قوله كما فعل في الاسم الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شرح الالفية

(قوله لا رب غيره) اعلم ان لا التي لنفي الجنس أي لنفي صفة يكون الخبر بعدها متقينا عن جميع أفراد الاسم وغير هذا لا يصح أن يكون خبر اللان ذلك يقتضي أن يكون مغايرة الله منفية عن كل رب وليس كذلك لأن بعض الأفراد لا يغاير الله بل عينه في عينه أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهي مقيدة للاستثناء والمعنى أن الأرباب الموصوفة بانها غير الله لا يطلب منها شيء والخبر محذوف أي لا غير الله يطلب منه شيء (قوله ولا مأمول الاخير) الخبر محذوف تقديره معتدبه والمعنى لا مأمول غير خير الله معتدبه (قوله عليه توكلت) قال الرضي على من معانيها الاستعلاء أي بيان أن شيئا تفوق واستعلى على ما بعدها حقيقة متحوز يعلو السطح أو حكايا ومجازا نحو ما عليه دين فالدين للزومه وتحملة كانه ركب عليه أو حمل على ظهره فكانه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان المحقوق كانه ركب عليه لمن يلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالى عن استعلاء شيء عليه ولو كانه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اهـ ويمكن أن يكون في الكلام استعارة تبعية في الحرف بان شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بمدخل على واستعمل فيه وكلام الرضي بشير اليه (قوله هذا باب شرح الكلام الخ) أشار به الى اعراب قول الناظم الكلام وما يتألف منه والى أنه خبر عن مبتدأ محذوف بعد حذف مضافين وهل حذف معا وعلى التدرج فيه احتمال ولا يتعين هذا الاعراب بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الاتي وان يجعل مفعولا به لفعل محذوف أي افهم أو خذ ولا يجوز كونه مفعولا به لاسم فعل أي هالك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا والرفع أولى لان فيه ابقاء لکن الاستناد قال المصنف في حواشيه على التسهيل انما قد رقب اليباب هذا لعدم صلاحية غيره ولا نهم لما يتممون التراجم يصرحون به فان قيل كيف يشار الى غير مشار اليه فاجاب الصغار بانهم يضعون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه وأجاب الشرافي بانها وضعت غير مشارها لتكون معدة للاشارة عند الحاجة الى ذلك وورد الفارسي في التذكرة بانه يقتضى اعرابها وأجاب أبو الفتح بن جني بان الشيء اذا سلب وصفه فالأكثر أنه يبقى عليه حكمه ١٧ كتاب التسوية فانه بقيت عليه المصدرية ولا يخرج عن ذلك الا قليلا

حيث أتم الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب (وسميته أو وضع المسالك الى ألفية ابن مالك) ليتطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسالك وهو طريق السالك (وبالله أمتهم) أي أمتهم (وأساله العصمة) أي المنع (عما يصم) بفتح اليماء وكسر الصاد المهملة من الوصم يسكون الصاد وهو العيب والعار (لا رب غيره ولا مأمول الاخير) عليه توكلت واليه أنيب) أي أرجح قال الناظم الكلام وما يتألف منه هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح) ماهية (الكلام وشرح) ماهية

وأجاب آخرون بانه أشار لما في نفسه من العلم وذلك حاضر عنده وقال آخرون أشار الى الباب مع أنه غائب لانه متوقع قريب

(٣ تصریح ل) ومثله هذه جهنم وليست الحاضرة ولكن تقرب الساعة جعلت كالوحدوق ومثله أي أمر الله أي يأتي بدليل فلا تستهجلوه وكل مدخل لشيء فهو باب وهو حقيقة في الحسيات مجاز في المعنويات والشرح الكشف يقال شرحت الغامض اذا فسرت انتهى كلام المصنف وقال الفارسي في التذكرة ما ذكره بعضهم من أن هذا في أوائل الابواب انما وضع غير مشار به ليشارة به اذا وجد ما آر يد من الاشارة الى الخطا ووجهه ولو جاز أن يخلو عن معنى الاشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب للبناء فيها الجاز أن يخلو كيف من الدلالة على الحال وأين من الدلالة على المكان وهو وأمان المكنى الذي يدلان عليه وانما معناه اقرب وتبريله بذلك منزلة ما حضر ولم يمد تناوله وتمثيلهم هذا بقولهم هذا ما شهد عليه الشهود وأن ذلك يكتب ولم يشهدوا بعد لا يدل على هذا وانما هذا منزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يتم بعد اذ بها أنها من قرب اقامتها بمنزلة ما قد وقع وأقيم وانما وضع لفظ الماضي والمعنى الاستقبال انتهى وانما قد رشح دون أحكام لقوله في بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصرين على هذه الترجمة بانها شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطأ فانه لم يتكلم في هذا الباب على شيء من الاحكام بسبل على شرح الكلام وشرح الالفاظ التي يتألف منها اهـ ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان ونحوه لكن تقدير شرح أولى لتصریح به في التسهيل وغيره قال السيوطي في حاشيته المسماة بالتوسيع على التوضيح وقال صاحب الحاشية قد رشح المصنف لفظ شرح دون لفظه جدا اشارة منه الى عسر الحدو فان لا يكون الا بالجنس والفصل القريبين وأقول ما زال العلماء والمحققون قديما وحديثا يستنكرون استعمال الحدود والالفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ويذمون ذلك باغ ذم وبعده من التخليط وادخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين قال الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي أحد كبار أئمة العربية والمعقول في كتابه الموسوم بكتاب المسائل وقع البحث بين وبين رجل من أهل الادب في مسألة نحوية فحسب يكتم من لفظ الموضوع والمحمول والالفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحو تستعمل فيها مجازاة ومسماجات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب جعل كل صناعة على المعارف بين أهلها وكانوا يرون أن ادخال صناعة في أخرى

ثم لا يكون لمجهل المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة الى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه وقال المصنف في بعض تعاليمه حدودا لنعاه وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية براديبها الكشف التام عن حقيقة المحدث وانما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا الاتراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وانما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متاخري المشاركة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى وقوله وشرح ما يتألف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير اعراب اذا العامل في المعطوف عليه ليس بتقدير مثله في المعطوف على الصحيح بل ينصب عليهما انصباية واحدة قاله السيد الحنفى فان قلت شرح الشيء تفسيره مع أنه لم يقسم ما يتألف منه الكلام فاجيب بان ذكر علاماتها متضمن لتفسيرها فان قواه الامم مثلا ما يميز بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسيره وهذا ظهر صحة تقدير الشارح ماهية تانيا والحاصل أن الماهية قد تبين باجزائها كتبيين الانسان بالحيوان الناطق وقد تبين بوجه من وجوهها كتبيين الانسان بالضاحت ومن وجوه تبين ما يتألف منه الكلام بالعلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله وما يتألف الكلام منه الى أن الضمير في قول الناظم وما يتألف منه عائد على غير من هو له فكان حقه البروز والتركييب على طريق الكوفيين (قوله وهو الكلم الثلاث) تضيته تأليف الكلام من الحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لانه امر اصطلاحى لا حرج فيه وان كان في ذلك تردد في كلامهم لا تتفاء اللبس لظهور أن المتألف هو الكلام وقال المصنف في تعليقه الكبرى على الالفية انما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشيء الى ما يلائمه ويقصوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب اذ كان أفراد كل نوع يباب يقصد عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشيء من مظانه عن الاتباس وتنشيطا للقارئ لانه كلما ختم بابا وأخذ في غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لهمة من أن يستمر على الكتاب بطواه ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سووا وجزاه العلماء أعشارا وأنجاسا وأجزاء (قوله والتألف والتأليف وقوع الالفه الخ) هذا بالنسبة الى التأليف تفسيره باللائم والتأليف تفسيره بالعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بتألف دون تركيب مراعاة للخصوصية التي في التأليف ١٨ وبذلك صرح المنكته وتعليقه الشيخ بأنه انما

يحسن لو اعتبرت الالفه والمناسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب ولو فقت المناسبة بين الاجزاء فليس المراد بالتأليف الا مجرد التركيب وقد ذكر السيد في حواشى المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف الفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور الا أن يراد بالالفه والمناسبة مجرد ارتباط الاجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والابتداء بخبره وقد فرق شيخ الاسلام في شرح اللب وغيره بين الترتيب

(ما يتألف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتألف والتأليف وقوع الالفه والتناسيب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذا التركيب ضم كلمة الى أخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول

والتركيب والتأليف فراجع وانما لافرق بين التألف والتأليف وقال بعضهم قد يشعر تعبيره بتألف وما

دون يؤلف بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف ما ذكره في غير هذا الكتاب الا أن يجاب بان يتألف من تفعل والتفعل معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعل التي هي قبول أثر الفاعل وذلك بما يقتضى القصد فيه قيل والاولى أحسن لدلائها صريح على الانفعال الناشئ من فعل الفاعل اشارة الى احتياج التأليف الى معالجة وكان وجه هذا التوجيه جل الصيغة على المطاوعة لئلا يمكن المعالجة غير مطلوبة ولا منظور إليها ولا لازمة هنا في الترجيح بها ما لا يخفى (قوله من غير عكس) أى لغوى (قوله الكلام) قيل أل فيه للحضور رأى هذا اللفظ بدليل قوله عبارة ومحل كون أل الداخلة على المعارف الحقيقية مالم يمنع منه مانع (قوله في اصطلاح اللغويين) هو وما بعده أما حال من الكلام على رأى متبويه أولان محل منع محى الحال من المبتدأ اذا كان مبتدأ في الحال والاصل وليس الكلام مبتدأ في الاصل اذا الاصل مفسر الكلام فهو في الاصل مضاف اليه ووضح محى الحال منه لان المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب محذوف تقديره أعنيه والجملة مترضة بين المبتدأ والخبر لبيان المراد بالمبتدأ ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما يجوز به بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت لهذا الخبر وثبوت الخبر في اصطلاح اللغويين مثلا (قوله عبارة) أى معبر به وهى مصدر خبر كصراستعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال في القاموس القول الكلام أو كل لفظ من لسان فاه أو ناقصا فان دفع ما قد يتوهم عن خروج اللفظ الغير المقيد من تعريف القاموس لان القول اشتهر في صرف اللغة في المقيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل في القول وما كان مكتفيا بنفسه أى في أداء المرام لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضى الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو والعطف أو أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهمل أو لا الى أن قال وأما اطلاقه على المهمل فقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له واطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيقى كما صح في الالفه وقيل مجازى فيه حقيقى فيما في النفس من المعاني وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى

أن قوله وما كان مكتفياً بنفسه يشمل أموراً الخط وشرطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبراً عنه باللفظ المفيد لان الكتابة انما سميت
 كلاماً لقيامها مقام الكلام واعتراضه المصنف بان هذا اطلاق مجازي لاحتمال وقوعه في غير ما ذكره والاشارة وما يفتهم من حال
 الشيء ما في النفس من المعاني قال المصنف اني العبارة عنهما مفيدة وهو ما خوف من كلام القاموس واطلاق الكلام عليها مجازي وقيل
 انه في الاخير حقيقي وقيل مشترك بينه وبين ما في النفس هذا وكلام القاموس أشد مناسبتاً لما اصطلح عليه حيث ذكر أن الكلام
 لغة يطلق على القول فالاولى أن يكون المعنى الاصطلاحي متقولا عنه بقي أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذي هو المصدر وفي كلام
 بعضهم ما يقتضي ان اطلاقه عليه حقيقي واطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحذر (قوله وما كان مكتفياً بنفسه) قال
 الزرقاني عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لان قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالحق ان بينهما عموم وخصوصاً وجهياً
 (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام بل لفظاً الذي من ما صدقته كلام الله عنهم عبارة عما ذكره وقول بعضهم الكلام
 عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الافراد نظر الاشتهار بحتمهم عن كلام الله تعالى هذا وألحق أن كلام الله
 عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي ومحل بسطة
 كتب الكلام (قوله في اصطلاح النحويين) أخذ هذان اضافة الناظم الكلام اليه وفيه أن الاضافة لا تدل على الاصطلاح ويمكن
 الجواب بانها تكون للابسة وتكون بمعنى عند ومنه شارة رقد الحلب وحينئذ تعني كلام الناظم الكلام عندنا (قوله ما اجتمع فيه
 أمران) أي لازائد عليهما ما زاده بعضهم اما راجع اليهما كرجوع الوجود والاسناد والترتيب والقصد للافادة على ما سيأتي أو لعدم
 تصوره كاشتراط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه في حواشي التلخيص (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب
 عما يقال هو مجموع الأمرين فيازم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجود تغايرهما وأجيب ١٩ أيضاً بان المجتمع فيه مجموع الأمرين

والمجتمع كل واحد منهما
 ولا مانع من كون الجزء
 مظروفاً للكل (قوله
 أي انه صلى الله عليه وسلم
 في نفسه أسوة حسنة) أي
 قدرة وهو المقتضى به
 والمقتضى به كما تقول في

وما كان مكتفياً بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى
 القائم بالنفس و (في اصطلاح النحويين عبارة عن) أي مؤانف (اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة)
 والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي انه صلى الله عليه وسلم
 في نفسه أسوة حسنة كما قاله في الكشف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لان هناك ظرفاً
 ومظروفاً حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان أجود واللفظ في
 الاصل مصدر لفظت الرمي الدقيق اذا رمته الى خارج (والمراد باللفظ) هنا الملقوظ به وهو (الصوت)

البيضة عشرون منا حديثاً أي هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة واما على غير هذا الاسوة ويعني الاقتداء وهو وصف
 المقتدى متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم تشبهاً به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت في على طريق الاستعارة التبعية في
 الخرف (قوله لان هناك ظرفاً ومظروفاً حقيقة) قال الزرقاني بل هنا مظروف حقيقة فقط فالمتنفي انما هو اجتماع الظرف الحقيقي مع
 المظروف الحقيقي فتأمل (قوله ولو قال عبارة الخ) قال البوشري لوقال ذلك لكان باطلاً لان المركب من اللفظ والافادة غير لفظ فيلزم ان
 يكون الكلام ليس من الالفاظ وهو خلف اهـ ويجب ان المراد بالافادة المفيد كما أريد باللفظ الملقوظ (قوله واللفظ في الاصل مصدر)
 قيد بقوله في الاصل لما سيأتي أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الاتي ويجعل اللفظ هنا بمعنى الملقوظ يندفع أن اللفظ الرمي وهو فعل
 الرمي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم ان الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أي حيان بان اللفظ جمع لفظة وأقل
 الجمع ثلاث فيلزم ان لا يكون كلاماً الا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك اهـ ومن ثم أجاب المصنف بانه حقيقة عرفية قال ولو سلم دفع
 القرينة حادثة وظاهر كلامه ان اللفظ الرمي مطلقاً وهو حاصل ما في الحواشي العصامية على الجماعي لكن قال في شرح رسالة الوضع اللفظ
 في اللغة الرمي من اللفظ الرمي مطلقاً كما يتوهم من لفظت الرمي الدقيق لانه مجاز صرح به في الاساس وقال السيد في بعض كتبه
 واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال لفظت الرمي الدقيق ثم استعمل في الرمي من اللفظ والمعنيان مصدران وقيد في الاول باصل اللغة لانه
 الموضوع له وأما غير مفعول اليه من ذلك المعنى فهو فرع وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازاً
 أي من حيث خصوص كون الرمي من اللفظ اما من حيث عموم كونه رمياً فهو من افراد الموضوع له في الاصل فيكون حقيقة قطعاً
 (قوله والمراد باللفظ الخ) انما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه في الاصل مصدر بمعنى الرمي فهو منقول في عرف النحاة الى ملذ كر
 ابتداءه ويعد جعله بمعنى الملقوظ والى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الازهرية (قوله وهو الصوت) ان قيل الصوت فعل
 الصائت لانه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بان الصوت يستعمل بمعنيين
 يعني المصدر المذكور ويعني الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا

(قوله من القم) هذا يقتضى ان اللفظ خاص بما يخرج من القم وبذلك صرح الرضى وقرع عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله فان قلت يشكل حينئذ أخذ اللفظ في تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله أجيب بان المراد ما يمكن أن يخرج من القم وان لم يخرج منه والحاصل ان المراد به الحروف خرجت من القم بالفعل أو لا فيشمل كلام الله وانما لم يقل لفظ الله رعاية للادب وتيسير الحصى ونحوه (قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قيل رد بحضرة البدر بن مالك على ما قاله الشنوائى في الحواشى أو بحضرة المصنف على ما في التوشيح وسلامه بان نحو وواو العطف يسمى لفظا قطعوا ولا يقال انها اشتملت على هذا الحرف لان الشئ لا يشتمل على نفسه فلا حسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيعه وأجيب بان الصوت فيه جهة عموم وهي كونه صوتا وجهة خصوص وهي كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه ببقى ان قضية التعريف ان الحركات ليست بالفاظ وفيها تردد وذهب بعضهم الى انها لفاظ بل كلمات (قوله الهجائية) أى التى هي حروف اب ت وهي بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظه كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالضمائر المستتره) أى فانها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها أحكام اللفظ كالاستناد اليها والعطف عليها وما كيدها والابدال منها وكونها ذات حال فان قيل فيلزم ان يكون اللفظ مستعملا اما في حقيقته ومجازته ان استعمل فيها جميعا أو في مجازته فقط ان استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستتر عند النجاة لفظ حقيقة لا مجازا (قوله اطلاق الاسم السبب على السبب) السبب هو الرمى واسمه اللفظ والسبب هو الصوت (قوله والمراد بالمفيد هنا) أى في تعريف الكلام فان المفيد قد يكون غير لفظ كالذوال الاربع واعتراض بان هذا دفع العناية وهو غير مقبول لان الارادات لا تبطل بالمرادات وأجيب بان هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ٢٠ فلك المنصرف اليه عند الحقيقة العرفية فتكون مقبولة وقال السيف الخنفي ان هذا هو

المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ (قوله ما دل) أى وضعها بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه بان يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بخسيرة

من القم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقا) كزيد (أو تقديرا) كالفاظ الضمائر المستتره وسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على السبب قاله الفخر الرازى والافادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا (والمراد بالمفيد هنا) (ما) أى لفظ (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكرناه لا يحتاج الى قولهم المركب

كالعقل والظبع ولا يلزم خروج المجاز لانه موضوع بالنوع وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للوضع العرفى وقد نص السيد على ان الافعال في التعاريف لا تدل على اقتران بزمان بل المراد منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهي مجاز مشهور فلا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجهة الواقعة خبرا أو وصفا أو صلة أو حالا لانها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الا كذلك لان التحقيق انه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب وحيث بنى أو اثبات لان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلا بل في صورة كلام أخرجت عنه معناه وأتى بها ليتصور مفهومها فيرتبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاثة يرجع بان السكوت بخلاف المتكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أى على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الاول لزوم خلوا الصفة من ما تدل الثاني ان المعنى لا يحسن السكوت عليه وان كان مدلول لفظ (قوله منتظر الشيء آخر) أى انتظاراتا ما كالاتظار الذي يبقى مع المستبد بدون المسند اليه أو بالعكس ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدى والفاعل بدون المفعول به مع انه يبقى انتظاره لكنه أقل من الانتظار الاول فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح في الكافية أجيب بان تعقل المتعدى انما يتوقف على تعقل شئ ما وهو معاوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكره المتكلم لتعقل أصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد لم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظاراتا لم لا يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضا ولا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لاننا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبني للفاعل لا اصل الافادة حتى لو بنى للمفعول لكفى المفعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكرناه لا يحتاج الى الخ) بذلك أيضا يجاب عن عدم تعرضه للاستناد مع توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلمة الى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسيق مهمل ودينم مقلوب زيد فانه كلام ولا يقصد الاسناد فيه اذا استند اليه فيمغير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان اللفظ اذا أريد به نفسه يجري عليه أحكام الكلمة وان كان مهملًا وأما المفعول بان تقديره لفظ جسيق فليس بحامم للشبهة بالسكوتية فانه يبقى الاشكال في انه مضاف اليه لا يكون الاسما اذ هو كل اسم تشبهاً فيه سد تعريف المضاف اليه

ويمكن أن يجاب أيضا بان المصنف يختار أنه شرط لتعريف الكلام لاجزوان اقتضى كلام ابن الحاجب أنه جزو صرح به الرضي فقد استشكله السيد الصغرى بأنه يقتضى أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة أصلا فان الاسناد بط احدى الكامتين بالآخرى بحيث أنه لو لم يتكلم بشئ غيرهما لم يبق للخاطب انتظار تام لشيء غيرهما مع أنهم أطبقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وما ليس باللفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة وذلك أن تقول لعل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لان المقيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فان قيل القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا انها مهجورة في التعريف قلت أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا في أمثال ذلك ويرد عليه الأعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظا ولا تقديرا (تنبيه) يعرف المقيدون الافادة مع أن التعبير بها اذ هي التي يشتمل عليها الكلام تجتمع فيه لان تصور المقيد يستلزم تصور الافادة لان المشتق أحسن من مصدره الذي اشتق منه وتعرف بالاختصاص يستلزم تعريف الأعم فحصل تكثير الفائدة بتصور شيئين (قوله لان حسن السكوت الخ) هذا يعلم أن ما يلفظ به المحنون والسكران ليس بكلام لعدم افادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهي ومن لم يتصدو بعد كونه غير مفيد ويندفع قول البيوطى في التوشيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المقيد بأذكاره ولم يتعرض لاشتراط انفصاله لا يصح محاولا ولو يجامع ان رأيه ورأى الناظم اشتراطه كما هو موضح به في التسهيل والشذوذ وقد ذكر المصنف في التعليقة الكبرى أن القصد من شرط اشتراط الافادة قال لان المتحرر في حد المقيد انه الاله على معنى يحسن السكوت عليه بما هو مقصود ولم يعلم بثبوته ولا نفيه ليخرج بالمقيد الاخير نحو السماء فوقنا والنار حارة قال والمقيد حدود مدخولة وهذا هو الذي تجزى لي هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح لانه ترك الصريح به في تعريف الكلام ثم في تفسير المقيد فلا هو أفرد بالاشتراط كما صنع في الشذوذ ولا هو مفسر المقيد بتفسير يشتمله كما صنع في التعليقة ٢١ واجواب عن ذلك الاما ذكره

الرضي والشاطبي في
الاختصار عن ابن مالك
حيث اشترطه في التسهيل
ولم يشترطه في الالفية
بانه قد يكون رأه حسن
تصنيفها على خلاف
مآراه حال تصنيف
التسهيل قال ولا يعد

لان المقيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجه اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه يجعل أحدهما اجنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشارك الآخر من غيره فيحترز بالقطع عن الدوال الاربع وهي الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس باللفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المقيد كالاصناف نحو غلام والمزجي كعلبك والاسنادى المسمى به كبرق نجره والمعلوم للخاطب كالسما فوقنا والارض فحتمنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد

هذا فقد يكون للعالم المهتم نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر وهذا يكون له في المسئلة الواحدة قولان وبمثل هذا أجاب شيخ الاسلام صراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد الملمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح (قوله وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه) ان قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه مع ان ماهية الكلام متركبة منهما أجيب بان ذلك في الماهيات الحقيقية المحصلة في الخارج لاني الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام فيها فان قيل الكلام لفظ واللفظ مسوع موجود في الخارج فكيف يكون اعتبارا بأجيب بان اللفظ يكون مسوعا ومخيلا وعلى تقدير أنه لا يكون الامسوعا ومخيلا في الخارج فانه ليس عبارة عن اللفظ فقط بل عن اللفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتباري كما هو مقرر في محله ثم كلام الشارح قال الدنوشرى فيه نظر لانه فسر الافادة فيما سبق بانها مصدر افاد بمعنى دل فلا يصح جعلها على اللفظ ولا جعلها عليها والامر ان اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح جعل أحدهما على الآخر فالحق أن الذي بين الافادة واللفظ التبان وقد يقال ذلك تفسير بحسب الاصل والمراد بها المقيد كما يشعر به تعريف المقيد لا الافادة بقي ان مراده بالافادة الدلالة المطلقة كما قال قريبا وأما الافادة بمعنى دلالة اللفظ فيبينها وبينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجد الافادة بدون اللفظ) أنظر هذا مع تفسيره ماله تعريف المقيد بلفظ فكيف توجد الافادة بدون اللفظ الا أن يقال تفسير المقيد بلفظ تفسير مراد (قوله عما يشارك الآخر من غيره) الاولي أن يقول عما يشتمله الآخر من غيره (قوله والمركب غير المقيد) قال المنكب يشتمل من غير المقيد المجال نحو جلت الجبل فانه كلام نص عليه س قال القاسمي وقد مراد بالمقيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل المجال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعلوم للخاطب الخ) قضية جعله غير مفيد انه ليس بكلام وصحح أبو حبان انه كلام ومبنى الخلاف انه هل يشترط الفائدة الجديدة بان يفيد الخاطب ما يجعله أو تكفي الفائدة الوضعية بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يحمله أحد وقال الأصمغاني مثل هذا كلام لانه خبير وكل خبر كلام

فان قلت انما يكون خبرا اذا افاد السامع وهذا ليس كذلك اذ يجب ان المراد بالمفيد ان يكون بحيث يفهم منه معنى يتصح
 السكوت عليه وان كان حاصله عند السامع واثبت سلم اشتراط عدم حصوله عنده ليكن في ظن المتكلم لاقى نفس الامر فان قلنا
 لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الامور العلوية لكل احد قلت لا يلزم ان يكون المدرك منتهقا سبها اذا ما في حوز ان
 يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع في خبر به وايضا مثل هذه الضروريات عائد الى المحسوس باحدى الحواس
 الخمس فيفيد بالنسبة الى فاقد ذلك المحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام ان
 يكون مقيدا عند كل احد اقول قوله وايضا مثل هذه الضروريات الخ لا يجري في مثل الجزء اقل من الكل لانه غير عائد الى ما ذكر
 قال ابو حيان ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيصح ان يقال زيد قائم كما ان النار حارة واعلم ان قضية كون المعلوم للخطاب غير مقيدان
 الفائدة المعبره في الكلام غير المعبره في باب الابتداء لان صنيعهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفه مطلقا ولو فيما لا يجهل
 ويعتد به البعد الحكم بصحة الابتداء المقضي لصحة الترتيب مع ارجاعه عن الكلام اصطلاحا الا ان يخص عندهم بشرط
 الفائدة الجديدة اذا افادها وهو في غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحيا مع عدم صحة
 الابتداء واما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما في غاية البعد والوجه التسوية بين البابين وان كل ما صح
 الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وان تفاوت المحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم
 اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع) أي ولم يعين جنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج الى ذكر الوضع) أي
 العرفي لا الوضع بمعنى القصد لانه مرآة لا حاجة اليه وحينئذ يرد على الشارح بتسليم قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية انه لا يحتاج
 الى الوضع العربي احتراز عن الكلام العمومي وما دلالة الوضع لفظها كدلالة ما غلام زيد على ان زيد غلاما فقدر
 (قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية) ٢٢ هذه طريقة ضعيفة والصحيح انها وضعية وما ذكره دليل على مدعا غير مثبت لانه

<p>ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرا به الخ عوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعه اسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتألف الكلام) خيرا</p>	<p>لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل وقد صرح بعض المحققين من</p>
---	--

المناطقة عند تقسيم الدلالة في وضعية وعقلية وطبيعية بان المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا ما للعقل كان
 فيه مدخل والا كانت جميع الدلالات عقلية لان العقل له مدخل في الجميع (قوله باعرا به الخ خصوص فهم بالضرورة
 اعرا ببل على طريق التعريف انه لا يدل على ذلك لان الدلالة على النسبة بين المبتدأ والخبر في اللسان العربي انما هو الحركات الاعرابية
 ولا يرد على تقييد الاعراب بالخ خصوص انه لو اعرا به باعرا بخطابان نصب القاعل في قام زيد يفهم بالضرورة معناه لان الغرض انما
 هو الاحتراز عن صورة التعدد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله يفهم بالضرورة) أي العقل (قوله وهو صور تاليف الكلام
 ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما يتألف الخ لان قوله وأقل مؤذن بانه قديما تألف من أكثر مما ذكره ببق عليه سبعة وهي
 تألف من اسم ووجه كزيد يقوم أبوه وثامنة وهي من صور الاقل وهي تألفه من حرف واسم نحو الاماء لان الألف التي للتثنية لا خبر لها
 لا لفظا ولا تقديرا وانما تألف الكلام بذلك جملا على معناه وهو آتني ما والاثمان بالتاء في العدد نظرا الى اضافة المعدود الى المميز الذي
 هو الكلام والقاعدة ان المميز أضيف اليه المعدود ويجوز معه الاثمان بالتاء وتتركه كما صرح به المرادى (قوله جملة القسم وجوابه)
 أي الشرط وجوابه ما ذكره تبع المصنف في شرح القطر من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط
 والجزاء ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضي فانه قيد الاستناد المعتبر في الكلام بالمقصود لانه وأخرج بذلك
 الاستناد الذي في الجملة القسمية لانها تتوكل بجواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء قال بجزء الشرط وجواب
 القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق
 أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الضدق والكذب انما يتعلق بالنسبة التي بينهما
 لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربت فانه قد لا يوجد منك ضرب الخطاب أصلا
 ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وتحقيق هذا المبحث
 يطلب من حواشينا على المختصر في بحث تقييد المسند بالشر (قوله وأقل ما يتألف الخ) ما فيه صدريه ومن ابتدائية
 أي وأقل تألف الكلام ناشي من اسمين أو أكثر منهما وبقى للاقل صورة قدمنا هاتين في شرط القطر وما صرح حتمه من

ان ذلك أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بنقصهم توهم أنه لا يكون الامن اسمين أو فعل واسم اه يعنى ابن
 الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللغوي لا حاجة لقوله أقل نظر المساقلة ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد
 عبارته في حاشية المتوسط بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كالماتان أو ما يجري
 مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه ومراد ما يجري مجراهما
 ما يرتبط بغيره بالاسناد اليه أو به كما صرح في حاشية الرضى فيدخل طرفا الشرط قطعاً ولا يردان طرفيهما لا يصح التعبير عنهما بكلمتين
 وقال السيد الصغوي الأوجه ان الحصر بالنسبة الى التراكيب الباقية أى لامن فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكانه قال
 يحصل من الامن بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فان قيل يجب تغير المتألف والمتألف منه بالضرورة والافلا قال
 وهذا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه ليس الاعبارة عنهما اقلت يكفي تغايرهما بالاعتبار فان المتألف هو المجموع من
 حيث هو والمتألف منه الاخر املحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم وانما قدم
 الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فان الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكماً (قوله
 مع مرفوعه المستتر) وأما مع مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المرفوع نحو زيد قائم أبوه وتارة يكون كلاماً تاماً نحو أقام الزيدان ووجه
 ذلك حررنا في حواشى الفاكهى والمختصر (قوله فسقط ما قيل الخ) أى بقوله فان الوصف الخ وفي تعليقه المصنف مثل أبو على الاسمين
 يزيد أخوك وتعبه بعض المتأخرين بان هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيلاً بقوله ذاز زيد والجواب ان الاسم الثالث حى به لبيان
 الاسم الثاني وتعريفه ثم وقع الاسناد بين الاول والثاني ولاحظ الثالث في ٢٣ ذلك قال والمشاخ أن يشاح في دار زيد

كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهيئات العميق أو حكماً (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر
 في حكم الاسم المرفوع دليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه
 المستتر فيه فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد
 (ومنه) أى من التأليف من فعل واسم (استقم فانه) أى فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف
 (من فعل الامر المتطوق به) وهو استقم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بان) ولا
 يجوز التلطف به وانما فصله بقوله ومنه لا مورأحدها التثنية على انه مثال لامن تميم الحد خلافاً للشارح
 والمكودى ثانياً لانه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما نائهما لانه لا فرق
 في الكلام بين الاخبار والاتساع ابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون
 الضمير واجب الاستئثار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الاصح خامساً الرد على

أيضاً ان التثنية حرف
 معنى فالمثال السالم اذا أجد
 بقى انه انما يتم كون
 الاسمين بمجردهما
 نفس الكلام بناء على ان
 الاسناد شرط لاجزاء على
 ما مر ولا يصح الجواب عنه
 وما قبله بان المراد من
 اسمين ملفوظين لانه
 يندفع مع قوله ومنه

استقم (قوله ونعم العبد) ربما يفهم منه ان ذلك مجرد كلام وفيه تأمل يعلم من قواه في شرح الازهرية ان من التركيب الغير المقيد
 حيداً وهي كنعم الرجل بلا اشتباه لان حب فعل وذافاعل ومما قيل ان هذه الحكمة مخبر عن الخصوص على بعض الأقوال وانما زاد
 الشارح هذا المثال للرد على القائل بان نعم اسم أو حرف كما سيجى وكان ينبغي أن يزيد أيضاً يزيد لانه من تركيب الفعل والاسم عند
 الجمهور لان حرف النداء نائب عن الفعل دليل ان الكلام لا يدق به عن مسند ومسند اليه والحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغناء
 تلحق المنادى وهي من حروف الجر فلا بد من فعل أو ما في معناه ليشتمل به وان يا عمل والحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغناء
 وأما كون يزيد انشاء وادعوزيد اخباراً فلا يصح كونها بمعنى قد فوع بان النيابة انما كانت لهذا الغرض وبانه لا يلزم تساوى المتساويين
 في معنى في جميع الاحكام (قوله أى المؤلف) الاظهر رجوعه الى المؤلف الذي هو الكلام أى متألف الكلام وعلى ما ذكره لا بد من
 حذف مضاف أى تألف استقم (قوله المقدر بان) أى المقدر معناه اذا أريد تفسيره لان المستتر متصل وأنت بارز فلا يقدر به لا يقال لا بد
 من المقدر أن يحكى بملفوظ يكون مطابقاً للقدر ليصح التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصله لتفاوتها ما بالاقصال والانفصال لان
 المطابقة انما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمسانع من المطابقة هنا الاستحالة لان المتصل لا يمكن النطق به (قوله وانما فصله
 بقوله ومنه لا مور) هذه الامور كلها غير الاول لا يتعين أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله
 لامن تميم الحد خلافاً للشارح والمكودى) ظاهره أنهم جعلوا مثلاً وليس كذلك كما عرّفه بمرح قول الشارح فاكتفى عن تميم الحد
 بالتمثيل فالخلاف انما هو في كونه مثلاً مجرداً أو مثلاً متمم للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة الى التامة ثم ما به عليه المصنف
 لا مانع منه بناء على ان الفائدة عند الاطلاق انما تنصرف التامة والشارح والمكودى جعلاه تعييناً لبيان انه لا قرينة على ارادة التقييد
 (قوله رابعها ان شرط الخ) فيه نظر والظاهر ان ذلك لا يشترط في جوارى هل قام زيد أو ما فعل زيد كلاماً ولا وجه لتفى كلاميته

مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه وما ذكره امام الحرمين ان الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قال الجلال المحلى اثبتة بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على هذه كلمة اه اي اتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يتفارق عدم الضمير في قائم من زيد قائم (قوله والكلم الذي يتألف للكلام منه) فيه نظر لان المراد بالكلم لفظه لانه الذي يقال فيه اسم جنس والذي يتألف منه الكلام ما صدق الكلم أي ما يصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي من ما صدقته أو الضمير في يتألف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لانه يدل على الماهية من حيث هي هي) هذا مبني على ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي وهو ما مشى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا او تبعه السعد في مباحث تعريف المسند اليه وسيتاقى ما ينبغي عليهما (قوله لانه يجوز تذكير ضميره) أي جواز اسما وباللثابت فلا ينافي قوله بعد والجمع يغلب عليه التانيث واستدل أيضا بتصغيره على كليم ولو كان جمعا لكان في التصغير مردودا الى الواحد فيصغر على كليمه لا على كليم وبعضهم يوقعه تمييزا لاحد عشر واستدل الحامي على انه اسم جنس بتذكيره وصفه في قوله تعالى اليه يصعد السكك الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وردبانه لادلالة في التذكير على ذلك لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسيرا فانه يجوز تذكير وصفه ما أخذ من قول الرضي وأما اسم الجمع فيعضه واجب التانيث كالابل والحيل والغنم قال كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب مضى ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر بالوصف فاذا جاز التذكير والتانيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز اعرافا ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اعراف ضميره مجرى ٢٤ ضمير جمع التكسير نحو اتقروا النخل واتقرت النخل واتقروا النخل واتقرت واتقروا النخل وهذا

صريح في جواز تذكير ضمير التكسير وتانيثه وصرح به قبل ذلك في قوله وضمير العاقلين لا بالواو والتون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل وأما ضمير المؤنث الغائب نحو

أبي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقامته بسبب ان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدر وجوده ولا وجود وردبان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة ألفاظا بالقوة الأخرى انهما مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضارا لانها معه ولا ليس قاله الموضح في شرح اللوحة (والكلم) الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) لانه يدل على الماهية من حيث هي هي وليس بجميع خلافا لما وقع في شرح الشنور لانه يجوز تذكير ضمير هو الجمع يغلب عليه التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعي) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس

الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعله نظر الى طريقان معنى الجماعة على اللفظ اه وهذا قطعا فيجوز تذكير الضمير في الوصف اذا فرقت قطعا بين الخبر والوصف فتذكر وصف الكلم لا يدل على انه اسم جنس لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسيرا على بعض لغات النكامة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على ان اسم الجنس الجمعي ما دل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقا من انه موضوع للماهية من حيث هي هي وبالرضي الى انه اسم جنس حقه ان يقع على القليل والكثير لان الاستعمال يمنع من صدقه على ما دون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه انه اسم جنس وصحاحي استعمالا فلا يرد ان اسم الجنس موضوع للماهية وذلك متناف لكونه جمعا لکن يرد انه يلزم كونه مجازا دائما والظاهر انه غير مجاز وان قلنا ان استعماله في الافراد حقيقة أشكل بانه انما اوضح للجنس وقد يقال انه استعمال في الجنس في ضمن افراد لثلاثة كما ذكر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالحجرات المتد كور يعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية سواء في الذي يعبر عنه باسم الجنس الافرادى والذي يعبر عنه باسم الجنس الجمعي وتقسيمه اليهما انما هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة انه اسم جنس وحينئذ يفراد الشارح ومن يوافق كلامه دلالاته على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم ان اسم الجنس الجمعي موضوع للافراد وهو فاسد كما لا يخفى واعلم ان كون اسم الجنس صائحا بحسب الوضع القليل والكثير انما يستقيم على قول من يجعله موضوعا للماهية من حيث هي هي فان الماهية توجد في الفرد والاكثر اما من يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كما بن الحاجب في شرح المفصل ومشى عليه السعد في مباحث تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده اطلاقه على الكثير بحسب الوضع الامع الوم من ثم قالوا انها تدخل عليه مجردا عن معنى الواحد لکن مشى السعد في بحث كون المسند اليه مبنيا على الأول حيث قال في قوله تعالى انما الله واحد ان الهمامل بمعنى الجنسية والوحدة قليلا (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ)

للأنواع

فيه نظر لانه لا يستفاد من النظم الاطلاق على الثلاثة واما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال في قوله واستفيد كونه جمعاً من قوله واخذت كلمة فان الواحد يكون للجمع ولا اسمه ولا اسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون التكلم مبتدأ وما بعده خبره واذا الاصل تاخير الخبر لا يقال يعاوضه ان الاصل في الخبر الافراد لان الرضى نص على منع ان الاصل الاخبار بالمفرد لوقوع كل منهما في كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم اصالة اخدهما وفرعية الاخر ولو سلم فهو وان كان جملة لكنه مفرد حكماً وقوله الاصل الاخبار بالمفرد معناه حقيقة أو حكماً والجملة مفرد حكماً (قوله ونحن نجد الخ) تحرير هذا الموضوع انه يدعى كون التكلم مبتدأ وخبراً عنه بما قبله أي والتكلم اسم وفعل وحرف أي ينقسم الى الثلاثة انه لا يصح انقسامه الى الثلاثة وسواء جعل من تقسيم الكل الى اجزائه اذ لا يشترط في اطلاقه اجتماع الانواع الثلاثة أو من تقسيم الكل الى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئياً له اذ الاسم وحده ليس كذا الباقي وأجيب باختيار الشق الثاني وحل الاسم على معنى الاسماء والفعال والحرف على معنى الحروف والمعنى ان التكلم أسماء وأفعال وحروف أي ينقسم الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكل الى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف انه غير حاصل للاقسام اذ يخرج منها البعض من تلك الانواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف أو اسم وفعل وحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فان حل على معنى والتكلم أسماء وأفعال وحروف بمعنى انه ينقسم الى جوع في هذه الانواع متفقة النوع أو مبعضة كان تعسفاً على تعسف (قوله فلا جرم عدل الموضوع الخ) ٢٥ يشكل عليه ان المراد بواحد فرد من معناه وهو فرد من ماصدقات مفهوم الكلمة لان معناه ثلاثة افراد فصاعداً من افراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعداً أسماء أو أفعالاً أو حروفاً أو مبعضة من ذلك بناء على انه لا يشترط في معناه تركيب ولا ارباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو

للانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جميعاً من قوله واحدة كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتدأ وما قبله خبر عنه فتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضوع عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبراً للمبتدأ محذوف وجعل جملة قوله (واحدة كلمة) خبراً ثانياً عن الكلم وقال واحدة بتدكير الضمير تبعاً للناظم ولو قال واحدة تابعاً لابن معط لمجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كما هم أعجاز متخلخاو. وتخل منقعر (وهي) أي الكلمة جنس تحتها ثلاثة أنواع (اسم والفعل والحرف) ونقل عن الفراء ان كلاً ليست واحداً من هذه الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح ان تكون الكلمة جنساً لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنساً لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم أيضاً يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمانه المعين اه وحاصل كلامه ان الماهيات لا تقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم الا اذا عني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فينشد يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة أقسام ما يفرق

فرد من معناه وهو فرد من ماصدقات مفهوم الكلمة لان معناه ثلاثة افراد فصاعداً من افراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعداً أسماء أو أفعالاً أو حروفاً أو مبعضة من ذلك بناء على انه لا يشترط في معناه تركيب ولا ارباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو

(٤ تصریح ل) الظاهر وان وقع في بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى ان الواحد بهذا المعنى لا يتصور ان ينقسم الى اسم وفعل وحرف وانما الذي يتصور انقسامه الى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقوله اسم الكلمة قول مفرد وبقوله الكلمة لفظ وضع لغني مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكلم اذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وانما المتعدد ما صدقته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه الا بغاية التكلف والتعسف بان يجعل الضمير المحذوف الخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعاً لمفهوم الكلمة من حيث هي لا للكلمة المرادة في قوله واحدة كلمة فيصير التقدير واحده كلمة أي واحده فرد من الافراد يسمى كلمة وهي أي الكلمة أي مفهومها من حيث هي لا المرادة من اسم وفعل ثم حرف أي تنقسم الى ذلك فتأمل بقي انه على ما عدل اليه الموضوع يكون قوله واحدة كلمة جملة مستأنفة لبيان ان الواحد بما يطلق عليه الكلم يسمى كلمة (قوله خبراً ثانياً) قال الزرقاني أي في كلام الموضوع لان اسم جنس خبر اول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا ان الموضوع لم يجعل الاقسام خبراً للمبتدأ محذوف وانما جعلها الناظم على حل الموضوع ومحمول ان يكون في كلام الناظم ويكون سماه خبراً ثانياً باعتبار الخبر الاول وهو الذي مبتدؤه محذوف (قوله فان اسم الجنس الجمعي الخ) ظاهر ان كل اسم جنس جمعي كذلك وسياتي في باب العدد انه ثلاثة أقسام ما فيه التذكير فقط كقوله ما فيه التانيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقر (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تأمل كلام الفراء ظهر له انه لم يحكم عليها بما غير الثلاثة وانما توقف فيها هل هي اسم أو فعل لتعارض الأدلة والقول بانها احدهما ليس حكماً بانها غيرهما (قوله وقال الفخر الرازي الخ) قد يمنع مذكرة من أصله في الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا (قوله ما يفرق) قال الزرقاني يسكون الفاء واما بقية ما هو لتفريق الاجسام قاله القسراقي أقول نقض كلامه بقوله تعالى واذا فرقنا بين البحر

وحاصل ما قاله القرآني ان فرق محققا في المعاني ومضارعه يفرق بسكون القاء و فرقا مشددا في الأجرام ومضارعه يفرق بفتح القاء
 (قوله ككامة وكامة) قال الزرقاني كامة كسوة وكامة مفرد الاكمام اه وهذا يخالف لقول غيره الكامة تنوع من السبات وهي بفتح
 الكاف وكذا الكامة (قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي) أيضا لمجموع قوله والكلام اسم جنس جمعي واحده كلمة وظاهر رسم قوله
 جمعي بغير ألف أنه صفة لجنس والصواب أنه صفة لاسم وجر بالمجاورة أو هو منصوب وزسم بالألف على لغة ربيعة وأستفيد من كلامه
 اعتبار أمرين في مفهوم اسم الجنس الجمعي الدلالة على جماعة أي جمع لان الجماعة أقلها اثنان والثاني نقص معناه أي زوال دلالة على
 المذكورة وحينئذ يخرج مثل لفظ لانه وان نقص معناه بزيادة التاء حيث تتعين الوحدة مع كون ما قبلها صادقا بها وبالا كثر من الكنة
 ليس دالا على جماعة على واحدة بالتاء (قوله فتبين أن الضابط المذكور الخ) من قوله فاطلاق الموضع اسم الجنس الخ وقد يقال لا حاجة
 إلى ذلك لان الضمير في قوله كونه راجع للكلمة والكلام مما يفرق بينهما وبين واحده التاء والتاء في المفرد الآن يقال هذا يلزمه تعريف
 النوع من اسم الجنس وهو ما دل على جماعة واذا زيد عليه والتاء نقص معناه (قوله لخروج نحو كامة) سقط هذا من قوله ان المصنف
 أراد الاول يعني ما التاء في مفرد (قوله ٢٦ وغير مانع لدخول نحو تخم وتخم) سقط هذا من قوله ولم يغلب عليه التانيث وقد يقال

لا حاجة لذلك لان
 التاء فيه في المفرد لاني
 الجمع بخلافه هنا فليتامل
 (قوله وبهذا التقدير سقط
 ما قيل الخ) والشرطية
 والشرطية متناهيان لان
 الشرط داخل والشرط
 خارج وحاصل وجسه
 السقوط ان الشرطية
 واقعة على الاجتماع وقد
 أجاب السيف الحنفي بان
 المراد بالشرط ما لا بد منه
 داخلا كان أو خارجا
 فالمراد الشرط اللغوي
 وهذا ولأنه قد كونه
 اعتبر ثم ان الافادة شرط
 بل هي كاللفظ شرط لان

بينه وبين مفرد بالتاء والتاء في مفرد كطير وطيرة وما يفرق بينهما وبين مفرد بالتاء والتاء في الجمع
 كامة وكامة وما يفرق بينهما وبين مفرد بياء النسب وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج ووزنجي فاطلاق
 الموضع اسم الجنس وأراد الاول لغلبته ويبدل على ذلك قوله (ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يبدل على
 جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث (و) أنه (اذا زيد على لفظ تاء التانيث فقليل)
 فيه (كامة نقص معناه) عن الجمع (وصار) مع زيادة التاء (دالا على الواحد) فقط (ونظيره) من أسماء
 الاجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة نحو (ابن وابنة) وهي الطوبى النبتة (و) من
 المخلوقات وهي مطردة نحو (نبي ونبيقة) وليس نظيره نحو كامة كما يبدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد
 بتره أو لا نحو زنج ووزنجي كما يبدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتره فتبين ان الضابط المذكور
 للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كامة وغير مانع لدخول نحو تخم
 وتخم من المجموع الغالب عليها التانيث (وقد تبين بما ذكرناه) من قبل (في تفسير) ماهية (الكلام
 من أن شرطه) أن يجمع فيه اللفظ (والافادة) وبهذا التقدير سقط ما قيل أنه جعل الافادة أو لا شطرا
 وهذا شرط (و) من (أنه) قد يتالف (من كلمتين و) تبين (بما هو) قول (مشهور) عندهم (من أن
 أقل الجمع ثلاثة) من الاحاد أي من مجموع هذين الأمرين تبين (أن بين الكلام والكلم) من النسب
 الرابع (وما) من وجهه (وخصوصا من وجهه) فالكلم أهم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد
 كضربت زيدا (و) على (غيره) أي غير المفيد كان قامز بد (وأخص من جهة اللفظ لكونه
 لا ينطلق على المركب من كلمتين) كقيام زيد والكلام أهم من جهة اللفظ لانطلاقه على

الكلام كما علمته على المناسب أنه عبارة
 عن مؤلف موصوف باللفظ والافادة فليتامل (قوله ان بين الكلام الخ) هذا فاعل تبين ومراده أن النسبة المذكورة بين الكلام والكلم
 انما تبين من أمور ثلاثة كراشيين منها فقط هما المتعلقان بالكلام وأما الثالث المتعلق بالكلم وهو انه لا ينطبق على المركب من
 كلمتين فانما يعرف من أن الكلم جمعي الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة لانه لا يمكن ان يجمع على جملة لان اثنين خافوقها
 جماعة فقوله وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يعني مع زيادة جمعي فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعي * فان قيل اذا
 كان ذلك تبين وعلم مما سبق فلا فائدة في ذكره والخبار به * قلت فائدة ذلك دفع التوهيم والغموض فانه لا يلزم أن يكون المراد
 مشتقا بهاد انما يجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه هدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا فان جميع الاذهان لا تهتدي الى
 علم ما ذكره في المصنف حيث أشار الى النسبة المذكورة فيما سبق ثم نبه عليها بتوله وقد تبين الخ بناء على تفاوت الطبائع فلم يعمل
 في التعليم جانب التوكيد ولا غيره (قوله لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ظاهره أن الكلم اصطلاحا يعتبر فيه التركيب
 كالكلام والاتصال ينطلق على كلمتين تركيب الاعراب أو لا وهو خلاف ما قدمناه في تفسير الكلام اصطلاحا من أنه عبارة عن
 ثلاث كلمات فصاعدا مطلقا سواء ركب تركيب الاعراب كقولك غلام زيد ذاهب أم لا كقولك زيد عمرو وبكر قاله السيف الحنفي
 قال تلميذه السيوطي في التوشيح قلت الموجود في عباراتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصانع في شرحه على الافية واعلم أن

المركب

الكلم يطلق في مقابلة الكلام وهو اللفظ المر كيب من ثلاث فصاعدا فهو أخص من الكلام بالتر كيب من ثلاث واعم منه باشتراط
 القائمة هذه بمارته (قوله فنحوز بدقام أبوه) هو كناية عن زيد قام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد قام أبوه (قوله احداها أن ذكر هذه
 النسبة قال الخلواني الخ) قد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسيره تعريفة والغرض من التعريف تعيين
 المعرف بمساعدة وبيان النسبة بينه وبين الكلام وزيادة في شرحه لانه يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلام وما هو كذلك لا يقال
 ان ذكره يعد من فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معرف ضنين الخ) اعلم ان المعروف ضنين هنا ماهية الكلام والكلم والعرضان
 الافادة وجمع الكلمات الثلاثة فكثر الافادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلم والمصادقات ثلاث صور قد أفلح
 المؤمنون قام زيدان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الاسماء والأفعال والحروف والصورة هي المتعلق
 والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكمية خالصة في هذه الصور (قوله الثانية انه جعل جهة العموم
 الخ) يدفع هذا بان معنى قول المصنف وأخص من جهة اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلم والحاصل أن اللفظ
 الذي يطلق عليه لفظ الكلم أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة الا الى معنى الكلم (قوله الثالثة ان
 ما صدق الاجتماع الخ) لا بأس بايضاح هذه المناقشة وجوابها وذلك لان الكلام والكلم متداخلان لانهما متباينان بحسب المفهوم
 دون الذات لتصادق أحدهما مع الآخر ضرورة انها يتصادقان في مثل قد أفلح المؤمنون ٢٧ اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه

أمران اللفظ والافادة
 تركب من ثلاث كلمات
 وعدم تباينهما بحسب
 الذات قادم في حددهما
 بان يقال انهما غير مميزين
 لانهما غير جامعين ولا
 مانعين فيكونان فاسدين
 مثلا كل من حسد
 الكلام والكلم صادق
 على نحو قد أفلح
 المؤمنون فلم يكن حد
 الكلام يميزه ولا مانعا
 من دخول فرد الكلم فيه

المر كيب من كلمتين فكثر وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد (فنحوز بدقام أبوه كلام
 لوجود الفائدة وكلم لوجود) الافراد (الثلاثة) التي هي زيد وقام وأب يدون الماء (بل الاربعة) بالمعنى
 أبوه ويل هنا تنقيح لا ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعه لقوله أولا قبل الجمع ثلاثة (وقام زيد كلام)
 لوجود الفائدة (الكلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وان قام زيد بالعكس) أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام
 لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الخلواني يعد من فضول
 الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد في الذين بينهما في عموم وخصوص من وجه من
 معرفة أمور معرف ورضين وعارضين وثلاث مصادقات ومادة متعلق وهذا البحث بعزل عن موضوع
 الفن اه الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ
 وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي أن يقول
 الكلم أعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المر كيب من
 كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثان ما صدق الاجتماع بقصد حد كل منهما الدخول كل منهما في حد
 الآخر والمتغيران في المفهوم ينبغي ان يتغيرا في المصادق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في التعريفات
 مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد أو المر كيب الدال على معنى يصح السكوت عليه أولا ولهذا

وكذا حد الكلم هذا ما يتعلق بايضاح المناقشة وأما ايضاح الجواب فبان نقول ان قيد الحيثية معتبر في الامور التي
 تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلم متمايزين بالاعتبار وحد كل منهما مبره وما نعت من دخول غيره
 مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غير باعتبار ملاحظة كونه مر كيبا من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الاول من
 أفراد الكلم مندرج في حده وبالاعتبار الثاني ليس من أفراد وخارج عن حده فهو من أفراد وليس من أفراد ودخل في حده
 وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلهما لا يقدح في صحة التقسيم اليهما التباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم هذا ولك
 أن تقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتجهد ايرادها ليجتاج الى الجواب لانهم يشترط في الكلام عدم التركيب من الثلاثة ولا في الكلم
 عدم الافادة فقد أفلح المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر (قوله والقول) أي هذا اللفظ بدايل قوله عبارة أي معبره والمراد لفظ
 قول وليس المراد بخصوص القول مصدر ابل مادته الشاملة للأفعال المتصرفه منه كقال وقيل فيصح أن يقال لمن أتى بكلمة أو
 كلام أو كلم (قوله على الاصح) مقابله قولان أحدهما ارادة الكلام والثاني ارادة الكلم (قوله يصح السكوت عليه أولا) هذا هو
 المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد في بعض المحاشي وشمل تعريفة المفرد والمر كيب المفيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن
 المر كيب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام ومباينا للكلمة وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المر كيب
 مجاز وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيراد في اللفظ حكاة أبو حيان في باب ظن من التسهيل وخزم به أبو البقاء في الباب

(قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبه استخدام لانه اطلاق القول في الاول وادابه اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مفهومه وقال أبو طالحة الأندلسي في شرح فصول ابن معطى ان قوله القول يعم الجميع عبارة جديدة لانه أعم الجميع لا يطلو أيضا على المجموع وذلك لا يصح لان اطلاقه عليه اطلاق على ما يقيد وما لا يقيد معاني حالة واحدة وذلك بحال لانها تقيضان واطلاق اللفظ الواحد على التقيضين معاني حالة واحدة محال فيحمل على ان مراده العموم بالبدل لا بالشمول والتأخر انه مبني على قول الامام الرازي انه لا يجوز ان يكون اللفظ الواحد مشتركا بين التقيضين كوجود الشيء وانتقائه اذ لو جاز وضع لفظهما لم يقصد سماعه عند التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بانه قد يغفل عنهما فيستحضرهما معا ثم يبحث عن المراد منهما وانظر نحو استعمال المشترك في معنييه في الاصول (قوله ولا عكس) اذ لا يوجد القول ولا يوجد احد منهما نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم أفعل تفضيل لافعال ما ضياع انه لا تكلف فيه لانه لا يستفاد منه الا ان القول يعم الثلاثة أي يشملها ولا يقيد صريحاً بحالته يعمها وغيرها وان احتمله اللفظ وأما احتمال انه اسم فاعل وان الاصل عام حذفته منه الالف كما في برو الاصل بارفسا ولو كونه أفعل تفضيل في التكلف لكنه لا يدل عمري بما على ما تقدم (قوله ولي هنا ٢٨ تشكيل الخ) هذا التشكيل مبني على ان المر كبات ليست موضوعة

وعلى ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى ان المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح ان المر كبات والمجازات موضوعة بالنوع كما هو مدسوط في التلويح وغيره فان قيل قد ذكر السيد في حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه قلت هو معارض بما ذكره في حاشية العصف فانه صرح بان الخلاف في ان المجاز موضوع أو لا لفظي منشؤه ان وضع اللفظ لا في وجهين الاول تعيين اللفظ بنفسه للعتى فعلى هذا الوضع في

قال في النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لان اطلاقه على المفيد وغيره (و) أعم من (الكلم) لان اطلاقه على المر كبات من كباتين فاكثروا (و) من (الكلمة) لان اطلاقه على المر كبات (عموما مطلقا) لصدقه على الكلام والكلمة والكلمة وانفرادها في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كمالا لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان (لا عموما من وجه) دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلمة والكلمة بدون القول فكلاما ووجدوا واحدا منهما ووجدوا القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان عم في قول الناظم والقول عم أفعل تفضيل أصله أعم حذفته الهمزة ضرورة كما حذفته تخفيفا من خير وشروى هنا تشكيل وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المر كبات والمفردات المجازية والى الطبيعية كما في انه يدل على ألم الصدود دلالة طبيعية فان أراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح القدر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المر كبات والمفردات المجازية وان أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد يقال ان القول أعم من الكلام والكلمة والكلمة وان أراد مطلق الدلالة تدخل نحو أخ واللفظ المصنف اذ فهم معناه والمهمل كدبر فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادى في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قول الشافعي يحمل كذا أي رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو وقولهم من أنت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحجابية ونقله أيضا عن أبي الحسين البصري من الاصوليين ويطلق الكلام لغة ويراد به الكلام نحو والكلم الطيب (وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام) مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلا انها كلمة) هو قائلها أي ان مقالة من قال رب أرجعون لعلني أعجل

المجاز أصلا لا شخصيا ولا نوعيا لان الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للعنى المجازي بل بالقرينة الشخصية فاستعماله فيه بالمناسبة صالحا لا بوضع والثاني تعيين اللفظ بآراء المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعي قاعدا اذ لا بد من العلاقة باعتبار نوعها عند الواضع قطعاً وأما الوضع الشخصي فربما أتت في بعض أهول لعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني والمعتض لا يكفيه الاحتمال بخلاف الجيب ولا ينافي هذا ان المصنف ذكر في شرح الملح ان دلالة المر كبات عقلية لانه قد يكون للجهت نظري وقت ولا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون له في المسئلة الواحدة قولان (قوله كما في المفردات الحقيقية) قضيته ان جميع المفردات الحقيقية تبدل بالوضع الشخصي لان الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النسوي بدليل جعله دلالة المر كبات والمجازيات عقلية والذي حققه السعد في التلويح في مباحث العام ان كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة كالثمنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعمامة الافعال والمشتقات موضوع بالنوع كالمركبات وحيث قد كان ينبغي للشارح ان يضم مثل ذلك المر كبات ويجعل دلالتها عقلية (قوله والمهمل كدبر) فانه يدل على حياة الناطق (قوله فضلا عن ان يسمى قولا) الظاهر ان الصواب ان يقول فلا يسمى قولا فضلا عن ان يسمى كلمة قال السيد في شرح المفتاح فضلا منسوب بفعل محذوف أبدا بتوسط بين أعلى وأدنى للتبنيه بنى الأدنى واستبعاد على نفي الأعلى واستحالة فيقع بعد نفي صريح أو ضمنى كما في تقاصرت فهم عن ظواهر العلوم فضلا عن تقاطعها وهو مشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة (قوله من أنت زيد عند سيبويه) سياقي الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جائز (قوله مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه) هذا يقتضي انها تطلق على

الكلام الذي ليس بكلام لعدم افادته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل ان الاطلاق المذكور من قبيل الاستعارة وان أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلته بذلك وحدة فشا به بذلك الكلمة فاطلق لفظها عليه وقال بعضهم انه حقيقة لغوية نقلها السهوي في شرح الاحكامية (قوله لا قليل كما يشهد الخ) ظاهره ان تعرض الموضوع الاعتراض على الناظم وفي التوشيح ان كلام المصنف هذا اشارة الى ما ذكره في تعليقه من ان قد في كلام الناظم للتكثير واقعا اعتراض من اعتراض عليه بانها ان كانت للتقليل بالنسبة فمنوع لانه كثيرا والى الاصطلاح فكذلك لانه معدوم لكن ردائها في عرف المصنفين للتقليل قال المصنف في تذكرة تهى للتقليل من غير ارادة شئ منها بل اراد انه قليل في الجملة لا بالنظر الى اصطلاح قوم ولا الى عرف خاص ولا شك انه قليل في الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة على المفرد اه وهذا تعلم ان الشارح مسبق بقوله وانك ان تقول الخ (قوله يميز الاسم) قال اللقاني اللام ليست للحقيقة اذ لا يميزها في كيف مثلا ولا الشمول لذلك فمن انها ما يصدق عليه الاسم في الجملة واما اللام في قوله عن الفعل والحرف فالحقيقة او الشمول بل ارباب هو حاصل ما اشار اليه ان اللام للعهد الذهني على رأى المعانيين أى الحقيقة في ضمن بعض الافراد وكانه قال يميز بعض افراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف وقوله اذ لا يميزها في كيف قال الشهاب ينبغي ان لا يكون هذا الكلام الاسهوا اذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعاً لوجوده في ضمنه فاستأمل وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن ان يحاط بانها للشمول بناء على ان المراد بتمييز الاسم بهذه الخمسة تمييزه بمجموعها أو بجزئها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه على ان كيف دخل عليها حرف الجر في قول العرب على كيف يتبع ٢٩ الآخرين هذا ويردانه يلزم على ارادة العهد الذهني ان

صاحبا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد
 الأكل شئ ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) في
 الورد (لا قليل) كما يفهم من قول الناظم وكما تم بها كلام قديوم لانه قد شعر بالتقليل في عرف
 المصنفين كما ذكره الموضوع في باب الامالة وانك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثير في
 نفسه لانه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات
 (فصل يميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) وهى المشار اليها في النظم بقوله
 بالجر والتنوين والندا والاسم (احداها الجر) وهو فى الاصل مصدر جر (وليس المراد به) فى
 النظم (حرف الجر) أى دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل فى عبارة المفصل حيث قال وأراد بالجر
 دخول حرف الجر اه وكما قال الموضوع فى النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سياتى فحذف
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله (لانه) أى حرف الجر (قديوم) فى اللفظ على ما ليس

يكون تعريفا بالاختصاص
 وقد جوزه بعضهم (قوله
 لانه يدخل فى اللفظ الخ)
 أخذ المصنف هذا من
 شرح العمدة للناظم
 لكن قال فى تعليقه ان
 ذكر حرف الجر يرجح
 بان على والكاف يستدل
 على اسميتهما بدخول
 حرف الجر لا بالكسرة

التي هى الجرور جحه شارح اللب أيضا لان الجر يكون فى الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فانه لا يدخله الا
 بتأويل كذا فى التوشيح وقال اللقاني الاجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله ما ميل بنام صاحبه اذ قوله من ان قمت
 مدخول من اسم تاو بلا وقوى الشهاب فى حواشى النكت كلام المصنف حيث قال لان مجموع ان قمت وهو الحرف والفعل لا يكون
 اسما بل فى حكمه والجر لا يكون الا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فانه يكون لما فى حكمه أيضا يقال كما دخل حرف الجر فى هذا
 وجد بالجر لانه فى محل جر فلان ية لا تمنع وجود الجر لان معنى كون اللفظ فى محل جر انه فى محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا
 أو تقديرافا لجر لم يتحقق فى الاسم المجرور بخلاف حرف الجر فانه متحقق معه وهذا يندفع كلام شرح اللب ولا يضر عدم شمول
 الجر بعض الاسماء كعن وعلى اسمين لان شان الخاصة ان لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكره شئ آخر كدخول حرف الجر اهو ما ذكره
 من ان الجر لا يتحقق فى الاسم المجرور محلا ياتى عن ابن قديوم بخلافه هذا وفى كلام المصنف اشارة كما قال اللقاني الى وجوب اطراد
 العلامة بمعنى انها متى وجدت وجب وجود ما هى علامة عليه وان لم يجب انعكاسها أى انتفاء ما هى علامة عند انتفائها بخلاف
 التعريف يجب فيه الاطراد والانعكاس جدا كان أو رسم أى تعريفها بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم ان
 التعريف بالرسم تعريف به وهو فى يجب فيه الامران (١) والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم
 ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله فقوله لك مثلا الاسم الخ هذا لا يتعين ان يكون معنى
 التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكره بل يجوز ان يكون معناه ان الاسم ما يقبل هو ومعناه اخذى هذه العلامات جميعها أو مجموعها أو
 ما يقبل بعض افراد الجر وهو صحيح مطرد منعكس وقال لعل وقوله غير صحيح ان الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح
 (١) قوله فى الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا فى النسخ التى بايدىنا وهى غير ظاهرة فى النسخ

(قوله على التقديم والتأخير الخ) قال الدنوشري يمكن ان يقال عليه لا تقديم ولا تاخير وحاصل المعنى حيثما دللنا في بعض المواضع اذا نظرت الى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخل في اللفظ على ما ليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى ان ما ذكره لا يصلح موجبا لما ذكره ومن ثم عالج في شرح الكافية بغير هذا فقال وهو أى التعبير بالجر أولى من التعبير بحرف الجر ليتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة (قوله فليتأمل) قال الدنوشري تأملناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفي المدعى في قوله وليس المراد حرف الجر أى دخوله في اللفظ أى اللفظ على ما ليس باسم حقيقة أى فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول في اللفظ على ما ليس باسم فلا تكون العلامة مطردة وحكمه بان كلام الشارح فاسد تحامل مخالف لما أسلفه من الإشارة الى جوازها الى جواز دعوى عدم التقديم والتأخير والجواز هو الظاهر لان قوله في اللفظ يصح أن يكون قيد للدخول وعلى نفي الاسمية وفي الحقيقة لابد منها فلو قيل بان المصنف حذف من الثاني دلالة الاول لكان له وجه وهذا أشار الزرقاني الى توجيه كلام الشارح بان ظاهر العبارة تقتضي نفي الاسمية مطلقا حيث قال قول الشارح لا الدخول في اللفظ أى لانه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على ما ليس باسم أصلا لفظا ولا تقديرا ٣٠ أخذ من قوله ما ليس باسم وظاهره الاطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التي يتحدثها

عامل الجر) قال ابن قد
 نفيه نظر لان الكسرة
 التي يتحدثها عامل الجر
 أعم من أن يكون لفظيا
 او تقديريا أو محليا وحيث
 برده عليه نحو هذا يوم
 ينفع فان ينفع في محل
 الكسر وليس باسم فان
 قال هو اسم تاويلنا
 وكذلك أن قمت اسم
 تاويلنا ولذا قالوا انه مبتدأ
 في قوله وأن تصوموا
 خيرا لكم قال وأيضا برده
 عليه الكسرة في نحو
 سلمت فانه مختص بالاسم
 أيضا ولم يتحدثها عامل
 الجر فالصواب أن يقول
 الكسرة التي يتحدثها عامل

باسم) على التقديم والتأخير والاصل قدي دخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فليتأمل (نحو عجبنا من أن قمت) فدخول حرف الجر وهو من على أن قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتاويل أى من قيامك (بل المراد به) أى بالجر (الكسرة التي يتحدثها عامل الجر) أو نائبا ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبنى على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدار يريد أن ينقض (سواء كان) ذلك (العامل) للجر (حرفا) نحو مرتت بزيد (أم اضافة) نحو غلام زينا (أم تبعية) نحو مرتت بزيد الفاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (فداجمعت في السملة) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرجن الرحيم مجرور وان بالتبعية للموصوف وهذا هو الجاري على الالسنه والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا للسيديو وقال في شرح الشذور وانما أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البديل وقال في شرح المححة في باب الجر ورات كان ينبغي للمؤلف يعني أبا حيان أن لا يذكر الجر بالتبعية كالم يذ كر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعني بالتبعية كما جازى يدا الفاضل انتهى ولم يذ كر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح المححة لكن قال في شرح الشذور وقسمتها يعني المجرور الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسما برأسه حيثما جازا العلامة (الثانية التنوين وهو) في الاصل مصدر نونت الكلمة أى أدخلت نونا وفي الاصطلاح (نون ساكنة) اصالة (تلحق الاخر) أى تبعه

عامل الجر) قال ابن قد
 نفيه نظر لان الكسرة
 التي يتحدثها عامل الجر
 أعم من أن يكون لفظيا
 او تقديريا أو محليا وحيث
 برده عليه نحو هذا يوم
 ينفع فان ينفع في محل
 الكسر وليس باسم فان
 قال هو اسم تاويلنا
 وكذلك أن قمت اسم
 تاويلنا ولذا قالوا انه مبتدأ
 في قوله وأن تصوموا
 خيرا لكم قال وأيضا برده
 عليه الكسرة في نحو
 سلمت فانه مختص بالاسم
 أيضا ولم يتحدثها عامل
 الجر فالصواب أن يقول
 الكسرة التي يتحدثها عامل

الاسم وحيثما دخل نحو سلمت ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه انه لم يتحدثها عامل الاسم وهو نظر (اللفظا) فيه في التوشيح لان المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدئ المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم ان الجر التقديري والمجلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى بدرك المبتدئ ان موضع الجملة (قوله أو نائبا أى نائب الكسرة) إشارة الى قول نحوي الحجاز (٣) في قوله المسماة رفع السطور والآرائك يريد المصنف الكسرة أو نائبا كما الفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة والمثنى والجمع هو قول السيف الحنفى لم يقل والمراد ما يتحدثها عامل الجر لان الكسرة هي الاصل فلاقتصار عليها لا يضر واعتراضهما في التوشيح بما اعترض ابن قدي فقال وكذا تقول في الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدئ لانه يرى صورة الفتحة موجودة في الفعل فلا يكتفي هذا عند في التمييز وكذا الياء رهاق نحو تفعلين فلا يكتفي عنده في التمييز وان كان كل مما ذكر مختص بالاسم فوضع ان ذكر الكسرة والاقصا رهاقها احسن من حيث كونه أنعم للمبتدئ في ما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الاحداث الى العامل استعارة) لعل المراد انها استعارة تخيلية التي هي قرينة المكتسبة التي هي التشبيه المضمرة في النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الاسناد الى السبب أو حقيقة بالانهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلال الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة (قوله وهو في الاصل مصدر نونت الخ) نية بذلك على انه نقل عن أصله من المصدرية الى الاسمية فتعريفها باعتبار نقله لا باعتبار (٣) قوله في قوله المسماة الخ يعبر أقوله بضم القاف وفتح الواو جمع قوله يعنى في حاشيته اه

الاسم وحيثما دخل نحو سلمت ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه انه لم يتحدثها عامل الاسم وهو نظر (اللفظا) فيه في التوشيح لان المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدئ المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم ان الجر التقديري والمجلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى بدرك المبتدئ ان موضع الجملة (قوله أو نائبا أى نائب الكسرة) إشارة الى قول نحوي الحجاز (٣) في قوله المسماة رفع السطور والآرائك يريد المصنف الكسرة أو نائبا كما الفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة والمثنى والجمع هو قول السيف الحنفى لم يقل والمراد ما يتحدثها عامل الجر لان الكسرة هي الاصل فلاقتصار عليها لا يضر واعتراضهما في التوشيح بما اعترض ابن قدي فقال وكذا تقول في الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدئ لانه يرى صورة الفتحة موجودة في الفعل فلا يكتفي هذا عند في التمييز وكذا الياء رهاق نحو تفعلين فلا يكتفي عنده في التمييز وان كان كل مما ذكر مختص بالاسم فوضع ان ذكر الكسرة والاقصا رهاقها احسن من حيث كونه أنعم للمبتدئ في ما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الاحداث الى العامل استعارة) لعل المراد انها استعارة تخيلية التي هي قرينة المكتسبة التي هي التشبيه المضمرة في النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الاسناد الى السبب أو حقيقة بالانهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلال الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة (قوله وهو في الاصل مصدر نونت الخ) نية بذلك على انه نقل عن أصله من المصدرية الى الاسمية فتعريفها باعتبار نقله لا باعتبار (٣) قوله في قوله المسماة الخ يعبر أقوله بضم القاف وفتح الواو جمع قوله يعنى في حاشيته اه

أصله كما قال العجيتسي فإنه رفع بذلك قول السهيلي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين نون ساكنة تاجق أو آخر الاسم المشمكة
 وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال التنوين الحاق الاسم نوناً ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أي ألحقته نوناً كما أن التنجيل
 مصدر نعلت الرجل إذا جعلت لها نعلًا وليس التنجيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد هاء وهذا يطرده في الحروف تقول
 سنت الحكمة أي ألحقت بها سينا وكوفتها أي ألحقت بها كافها (قوله لفظاً لا خطأ) أي بقوله لا خطأ بعد قوله ثبت لفظاً لأن
 التنوين في اللغة لا ينافيه الثبوت في الخط لوجوده معه ولم يقيد الثبوت في اللفظ بقوله فقط فاحتاج إلى إخراج الثبوت في الخط لما صرح
 به من قوله لا خطأ ولذلك كان هو المخرج كما يرشد إلى ذلك قوله فيما يأتي ويقول لا خطأ فعمله المخرج وحينئذ قد كرر قوله لفظاً ليس
 للاحتراز بل لبيان الواقع وهو أنها إذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في اللفظ ويحتمل أن يقال أيضاً لما كان قوله ثبت لفظاً لا يعلم منه
 محترزه وهو ثبتها خطأ لما تقدم من اجتماعه مع أي بقوله لا خطأ بياناً لمحترزه لكن بعد هذا قوله ويقول لا خطأ لا يلو كان اللفظ
 هو المخرج لكان يقول ويقول لفظاً هذا وقال الشهابي في حواشي المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن يكتب بصورتها ألا أو بعوضها من
 الألف أيضاً واللام يحتمل تغيره كبد في نحو لفسعن ومن عم كان المصنف لم يحتج لذلك ٣١ ولا يردها يزيد في الوقف حيث

تكتب بعوضها لأن
 السقوط خطا يكفي في
 بعض الأحوال كالدرج
 هنا وليس في العبارة زيادة
 على ذلك وفيه إن وجهه
 الإبراد الثبوت في الخط
 والمنصوب الموقوف عليه
 ثبت فيه الألف حتى في
 الدرج فكان الأولى أن
 يقول كحالة الرفع والمجر
 (قوله ويقيد عدم الخط
 أيضاً) يريد أن قيد
 عدم الخط بغنى عن قيد
 الأخر وفيه أن اغناء
 المتأخر عن المتقدم لا يضر
 قال السيف الحسني في
 حاشيته هذه كلها تخرج

(لفظاً لا خطأ غير تو كيد فخرج بقيد السكون) ويقيد عدم الخط أيضاً (النون) الأولى (في ضيق
 للتقلي) وهو الذي يحى مع الضيف متطفاً قاله في القاموس (و) النون الأولى في (دعش للرتعش)
 لتحر كهما وصلوا وثبوتها خطأ وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيما لا لحاق بحرف وما بعدهما
 تنوين وقيدت السكون بالأصالة لتلايخج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا
 انظر (و) خرج (بقيد) لحوق (الأخر) ويقيد عدم الخط أيضاً (النون في انكسر ومنكسر) لاسمها لا لحق
 الأخر وثبتت في الخط لا يقال يخرج بقيد الأخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فإن الميم أول
 الاسم لا آخر وقد لحقها التنوين لأنها تقول إن التنوين لحق الألف وهي آخر ثم حذف لالتقاء الساكنين
 قاله الموضح في الحواشي والمراد بالأخر ما كان آخر اللفظ حقيقة كزيدا وحكما كيد (و) خرج (بقولي
 لفظاً لا خطأ النون اللاحقة لا آخر القوافي وستأتي) قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لا آخر الأفعال تو كيدا
 لها المصورة نونا والنون اللاحقة لا آخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أجد انطلق لثبوتها في الخط فلا
 حاجة إلى زيادة الحديث في حد التنوين ولا يكون جزء غيرها ولا إلى اعتذار الدماميني عنه بان المراد
 بالألحوق التبعية (و) خرج (بقولي لغير تو كيد نون نحو لفسعنا) خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفا
 لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فإما تصور نونا فثبتت في الخط فخرج بقوله
 لا خطأ ومن ثم قيل إن الموضع ضرب بالتم على قوله (وتضمر بن يا قوم وتضمر بن يا هند) بضم الباء في
 الأول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزبلي عند القراءة عليه وهذا المجد في بعض النسخ المعتمدة
 ولا عرج عليهم في المعنى وغيره (أنواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة أحدها تنوين التامكين)

بقيد لا خطأ فلا حاجة إلى إخراجها بقيد آخر قال والحسبي أن القيود المذكورة لبيان الواقع للاحتراز ويكفي في تعريفه نون تثبت
 لفظاً لا خطأ ولا يخفى أن لا يكون لفظاً من لا خطأ إذا ثبت لفظاً وخطا يصدق أنه ثبت لفظاً كون المراد لفظاً فقط لا دليل عليه فسقط
 قوله في التوسيع أن قول والده نون تاجق لفظاً أخصر (قوله لتحر كهما وصل) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تاجق الأخر لأن
 هذه نفس الأخر لأن يقال لما كانت اللام الحاق كانت كالتماثل (قوله لتلايخج بعض أفراد التنوين الخ)
 أي فلا يكون تعريف التنوين جامعاً وبقي عليه أن يقول ولتلايدخل التنوين في نحو يضربون ووقفاتها ليست ساكنة أصالة وكذلك
 التنوين في نحو الزيدان والزيدون ووقفاتها لا يكون التعريف مانعاً ويمكن أن يقال إن اسم ابنه السارح على ذلك لأن النون فيما ذكر تثبت
 خطا فهي خارجة بقوله لا خطأ (قوله لأنها تقول التنوين لحق الألف الخ) أجيب أيضاً بان الميم كهي أول باعتبار عدم تقدم شيء عليها
 آخر باعتبار عدم تأخر شيء عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله أن التنوين لحق الألف أنه غير مسلم وإنما لحق الهمزة
 فهي لا تحذف لالتقاء الساكنين لأنها متحركة وقال بعض مشايخنا إن الهمزة مع التنوين حذفوا وألحقوا به تنوين آخر فالتقى مع الألف
 فحذفت الألف وحينئذ فيكون معنى قوله بالقصر أي قبل التنوين فإنه أل أمره إلى ذلك ثم لا يخفى أن إعرابه تقديره على الهمزة المحذوفة
 لأنه إنما لحق الهمزة (قوله والأولى التامكين الخ) فيه نظر لأن تنوين التامكين مركب إضافي منقول وقوله إنما كنهه مقرر بقصد به بيان

معنى تنوين التمكين وهذا معنى قول الشهاب التمكين هنا صار لقباً على المعنى المعبر عنه بالامكانية (قوله وهو اللاحق لفظاً) قيد بذلك لتقييده تعالى الاسماء المعربة المنصرفه ولو اريد مطلق اللوح لم يصح ذلك التقييد لان تنوين التمكين يلحق ما جمع بالف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالب الماياتي من انها قابلة له فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظاً اللاحق بقوله لانه لا يخص بل يكون في غير المنصرف كما سيأتي في باب الاضافة من انه يحذف ما في المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد او مقدر نحو دراهم فاستدل على ان فيما لا ينصرف تنويناً مقدر ان ينصبه التمييز نحو هو احسن وجهها ولا ينصب نحو هذا الا عن تمام الكلام بل قيل في المبنيات تنوين مقدر يحذف للاضافة نحو لذي زيد وكم غلام لانا نقول غير المنصرف فخرج بقوله الاسماء المعربة المنصرفه فهو وان كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكين كما لا يخفى والذي يفهم من تقييد اللاحق للاسماء المعربة المنصرفه بكونه غالباً الاحتراز عن اللاحق تقدير الاسماء المعربة المنصرفه لاعتناء اللاحق تقديراً من غير الغالب فينبذ الخارج بقوله لفظاً الغالب الاسماء شئ واحداً فاحد التقييد لا حاجة اليه فليتامل (قوله الغالب الاسماء) اشارة الى انه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بال فان قيل كيف يقال لها منصرفه وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هي قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فاطلاق انها منصرفه حقيقي كاطلاق الكاتب على القابل لا يكتبه مع كونه غير كاتب بالفعل وقد يتوقف في كون ذلك اطلاقاً حقيقياً وقال بعضهم وجه كون المذكورات قابلة للتنوين انها منصرفه لعدم وجود العلتين المانعيتين من وجود هذا التنوين او ما يقوم مقامها ٣٢ لكن منعه من التنوين مانع غير ما ذكر فاطلاق انها منصرفه حقيقة اصطلاحية

لان غير المنصرف ما يوجد فيه العلتان او ما يقوم مقامهما (قوله والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين الخ) قال في التوشيح واورده عليه فحوصه لوسمي به فانه يبقى على حاله واجاب ابن الحاجب في اماليه بانه لا يخلو اما ان يسمى بصه المعرفة او النكرة فان كان الاول صار علماً ولا يرد

والاولى التمكين مصدر يمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا يمكن ويسمى تنوين الامكانية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظاً الغالب الاسماء المعربة المنصرفه معرفة (كزيدو) نكرة نحو (رجل) ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقائه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد (وفائدة الدلالة) بثلاث الدال (على خفة الاسم) بكونه معرباً منصرفاً (و) على (تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف) شهاقو يا (في بني ولا) يشبه (الفعل) في فرعتين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض) الاسماء (المبنيات للدلالة على التنكير) فياساق في باب العلم لم الختم بويه وسما على باب اسم الفعل المختوم بالهاء او غيرها وفي اسم الصوت (تقول سيبويه) بلا تنوين (اذا اردت شخصاً معيناً اسمه ذلك) أي اسمه سيبويه (و) تقول (ايه) بكسر الهمزة يسكون الياء المشناة تحت وكسر الهمزة بلا تنوين (اذا استردت مخاطبتك) أي طلبت منه زيادة (من حديث معين فاذا اردت شخصاً ما) أي شخص كان (اسمه سيبويه أو) اردت (استراة من حديث ما) أي حديث

حينئذ وان كان الثاني فلا يخلو اما ان تحكيه أو لا فان حكيمته ثبت في التنوين محكيه وهو على كسرة فنقول هذا صه ورأيت كان صه وحررت بصه كما لوسميت بسيبويه منوناً فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تحكيه عاملة معاملة اسم على حرفين وأعر به ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتمل ان يجري مجرى هند فحفته وأن يقال هو مصر وف لا غير لانه أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند وان كان متحرك فهو كسقر وانما يمكن ان يقال ذلك في مثل يدوم وأخ اذا اتفق فيه علتان ويمكن ان يقال ما قيل أولاً (قوله ورد) وجه الرد ان التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضي وأنا لا أرى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ورجح يقيده فائدتين كاللف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يقيده التنكير أيضا فاذا سميت به محض التمكين قال السيد فيه رد على من استدلل بثبوت التنوين بعد العلمية على انه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب بان الاصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنوشري ويمكن ان يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلقه التمكين (قوله وعلى تمكنه) قال الدنوشري الظاهر انه عطف تفسيره ويصح ان يكون من عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات) في التوشيح قال أبي في حاشيته هذا قول من يعرفه بما يدخل على المعرفة فيصير نكرة ولم يوجد في الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعده الا للصوت واسم الفعل وأما اذا عرفنا بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصير نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كما انه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حينئذ مختصاً بهما لوجوده في أسماء الاجناس فرجل بالتموين نكرة كما انه باللام معرفة وقيل دخوله ليس بواحد منهما فالتمكين اشتقيد من التنوين والتعريف من اللام اه قلت

هذا الذي ذكره آخر من اثبات الواسطة بين النكرة والمعروفة ثم ذهب معروف لبعض النحاة حكيمة في جمع الجوامع وقرره في شرحه وفي الاشياء والنظائر النحوية وانما نهيت على ذلك لانه قد يستغرب في ظنه من لا اطلاع له لا وجوده (قوله لان جميع الافعال نكرات) قال الدنوشري هذا بمنزلة عماتن فيمنع عند التحقيق لان اسم الفعل حينئذ يدل على لفظ الفعل ولفظ الفعل امر معين لا يختلف الدال عليه تعريفاً وتمكيراً فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منوناً أو غير منون وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام في ذلك وقال الزرقاني قوله لان جميع الافعال نكرات يدل على انه على هذا القول في حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك اذ هو مع عدم معرفة باتفاق تامل (قوله فاذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدنوشري فيه فان أسماء الاصوات المحكي بها ليست معرفة أو نكرة وعن صرح بأنها ليست اسم الملاجي وان لها حكم الاسماء وقد يقال انه اذا لم ينون كان معرفة بمعنى انه محكي بصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتشكيك في هذا المقام وان لم يكن حقيقياً (قوله في نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه انه قائم مقام الخ) قال الدنوشري ربما ينافي ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فيه في ٣٢ مقابلة وقائم مقامه وقال الزرقاني

محصل ما فهمه السارج
عن الرضي ان التنوين
في جمع المؤنث قائم مقام
التنوين الذي في مفردة
وحينئذ فالتنوين والتنون
متساويان في قيام كل
منهما مقام التنوين
الذي في مفردة فان
المقابلة مع ان كلام
الرضي ليس كذلك اذ
قال عقب ذكره يكون
التنوين في جمع المؤنث
في مقابلة النون في جمع
المذكر السالم مانصه
فالنون في جمع المذكر
قائم مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع
لاقسام التنوين فقط

كان (نوتهما) فقلت سبويه وانه بالتنوين فيهما فيسويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وانه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بالعهدي أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بان مدلوله الفعل فلان جميع الافعال نكرات وتقول صاحب الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمه ودلت على معنى مبهم قاله الثماني النوع (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات) ما جمع بالفاء وتاء فريدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون (في نحو مسلمين) ما جمع بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اه والذي يدل على انه لتتمام الاسم ليس غير انه ليس يتمكن خلافاً للرباعي لثبوته فيما فيه فرعيان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحه نصبار دوديان الكسرة عوضت منها وقال شارح الباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفردة فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين اه وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء في الجمع بل غير ها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفردة التاء لفظاً بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديراً كعندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحدي الجمع وقال آخر ان الالف والتاء في مقابلة الواو لا لتتمام المعنى بل لاجتماع الالف والنون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تعجيل من العوض والتعويض فعل الفاعل

(هـ تصریح ل) وهو كونه علامة لتتمام الاسم وليس من النون شيء من معاني اقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لتتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لمكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لانها أقوى وأجلد بسبب كتمانها وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان وتأنيت الضمير المحرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار انه نون (قوله فقط) أي لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شيء (قوله لثبوته مع ما فيه فرعيان كعرفات) أي علما فان فيه العلمية والتأنيث واعتراض بانه لو كان للمقابلة في هذه الحالة وتسياق انه يجوز ترك التنوين امام جمع الجمر بالكسرة أو الفتحه والحق ان تكون ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكين كما سيعلم من كلام السارج وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتح (قوله مردود) قال الدنوشري قد رد هذا الرد بقار حيث فقد النصب بالفتح وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل اه وهن خبر بالتنوين وقيل انه نائبة عن الفتحه أي النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوته في حال الرفع والمجر ويمكن ان يجاب بان ثبوته فيما بطريق الاستطراد والرجل على النصب (قوله ليست هي التاء التي في الجمع) فيه نظر فقد يقال انها هي وحمل الباقي على ما فيه التاء (قوله ولا يخفى ضعفه) قول الزرقاني لعل وجه ضعفه ان الدال على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدنوشري لعل وجهه ان الالف والتاء في مقابلة الواو والياء أيضاً الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الاول بعينه فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أي جعله الشيء عوضاً عن شيء آخر

(قوله وليس هو) أي فعل الفاعل عوضا عن شيء كأن الشارح فهم ان الاضافة في كلام المصنف بيانية وقد حكم بأنه عوض عن الياء فاقضى ان فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدنوشري قديقال لم يزعم أحد ان فعل الفاعل عوض عن شيء والتنوين هو العوض وأضيف الى فعل الفاعل لكونه سببه فليأمل وهو ماخوذ من كلام الشهاب القاسمي فإنه قال في حواشي المتن قوله تنوين العوض أي تنوين سبب الايمان به العوض فهو من اضافة المسبب الى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الاضافة فيه حقيقة أولي من التعبير بتنوين العوض لكون الاضافة فيه بيانية (قوله اعتبارا) معمول للحدوفة والحذف الاعتباري هو الحذف لاعتباره موجبة كالحذف للتخفيف فان التخفيف عنه غير موجبة وهذا التام يأتي على القول بان منح الصرف مقدم على الاعلال اما على القول بان الاعلال مقدم فحذف الياء قياسي لانه لا لتقاء الساكنين (قوله لا عن ضمة الياء) معطوف على الياء أي وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النابتة عن الكسرة خلافا للبرد فإنه يرى ذلك فعندهما حذفت الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة وعوض عنهما التنوين التقي ساكنان فحذفت الياء لالتقاءهما فكل من الضمة والفتحة مقدر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين (قوله خلافا للبرد) قال الدنوشري قديقال لا يلزم على مذهب المبرد محذوف فلا يحكم عليه بالبطلان أو الضعف الا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال الدنوشري قديقال لا محذوف في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للمنفى لا للمنفى (قوله خلافا للاخفش) أي فإنه يرى انه ٣٤ تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون رفوعا بالضمة الظاهرة وكذا بالكسرة لزوال صيغة

وليس هو عوضا عن شيء فالولي التعبير بالعوض كما عبر به في المعنى ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله التمكن والتكثير مع المقصود حاصل والخطب سهل (وهو اللاحق لنحو غواش و جوار) من الجموع المعتلة الالية على وزن فواعل حال كونه (عوضا) أو لاجل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتبارا فاعوا و جوا و فاقال سيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحة النابتة عن الكسرة خلافا للبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق مثل أعيم ويعيل مصغري وأعمى ويعلى فانهما ممنوعان الصرف وللوصف ولكونهما يشبهان الفعل في زينة نحو أبيضر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتي بيانها في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (لاذني نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي تضاف اذاليها) والاصل والله أعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم ووجه بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقي ساكنان ذال اذو التنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملته وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها

منتهى الجموع المحذوف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء الخ) كيف يتأتى الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجموع الالية الخ ولو قدر كلام المصنف بما يعهد هذا بان يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معتل الاخر لم يحتج الى هذا وقوله مثل أعيم أي حين يجعل علما فلا يرد

ان الوصف المانع مع وزن الفعل يشترط فيه ان يكون على وزن افعل فقط وقوله ابيطر ويبيطر أي مضارع ابيطر من البيطرة (قوله واللاحق لاذ) قال في الضرب الاول لنحو جوار وفي هذا لا بدون كلمة نحو للاشارة الى ان الاول له أمثلة كثيرة تحت ضابط وان الثاني لا ثاني لاذ فيه وهو موافق لمنقول النحاة لكن ذهب بعض المتأخرين الى قياس اذا الظرفية على اذ في ذلك وانها اذا حذفت الجملة التي تضاف هي اليها عوض عنها التنوين كقوله تعالى واذا لا آتينا هم اذا لامسكم اذا اذقناك واذا لا يلبثون وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال أنا آتيتك اذا كرمك بالرفع على معنى اذا آتيتي أكرمك فحذف آتيتي وعوض التنوين من الجملة فسقطت الالف لالتقاء الساكنين قال وليست اذا في هذه الامثلة الناصبة للأضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل الا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كما ترى قال في التوشيح وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محي الدين الكافي جى قرره لنا غير مرة في دروس الكشف وكتبت اظن انه منقر بذلك وانه قاله استنباطا ثم رأيت له موافق فنفقه أبو حيان في تذكرة عن ابن رزين والزر كشي في البرهان وقال به الخواري من أمثلة المتأخرين وبه أقول وقد قرره بآبسط مما هنا في حاشية المعنى (قوله ويوم انغلبت الروم) غلبت بالبناء للفاعل والروم فاعل والمفعول محذوف أي فارس لان هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المشار به الى قوله وهم من بعد غلبهم يغلبون والمؤمنون انما يفرحون بغلبة الروم لفارس لان الروم أهل كتاب (قوله وليست هذه الكسرة كسرة اعراب الخ) قال الدنوشري هذا رذيل مذهب المجتهد بغير دليل قوي (قوله لان اذ ملازمة للبناء) كالمصدره على المطلوب مع انه لا يسلم الملازمة المذكورة لكون البناء خاصا تذكرا للجملة وتعرب اذا حذفت الجملة عنده ولا محذوف في ذلك فان فيه رجوعا الى الاعراب الذي هو أصل في الاسماء ويكون التنوين تنوين تمكين

(قوله من اضافة أحد المترادفين) أي فيلزم اضافة الشيء إلى نفسه ووجهه أن يوم للزمان واذ للزمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله نحوي الحجازي وقال السيف الحنفي في العناية للمصنف تنوين العوض ضربان أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جواز وغواش أي لكل منقوص ممنوع من الصرف والثاني ما هو عوض عن مضاف اليه ما مفرد نحو كل وبعض وأما جملة وهو اللاحق لآخر (قوله لأن التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظر بيناه في حواشي القا هي (قوله وهذه الأنواع الأربعة الخ) أو رد عليه أنه بقي من أنواعه أربعة أخرى ستأتي في كلام الشارح وهي أيضا من خواص الأسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادى في الضرورة وتنوين شذوذ قال المصنف في تعليقه والحق أن الأولين من الصرف وقد يقال به في الثالث أيضا لأن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الأعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتبتون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص في كلامه أصنافا بالنسبة للترنم والغالي بدليل قوله وزاد بعضهم الخ وان في مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الجوابان مناقبان لقول الشارح فقط وفي التوسيع تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الأنواع التي ذكرها مستوية في إطلاق التنوين عليها لأن ذلك شأن الجنس وأنواعه كما يستوي الاسم والفعل والحرف في إطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن أبي الربيع في شرح الأيضاح متى أطلق التنوين فإما راديه تنوين الصرف أي التمكن فإذا أريد تغييره من التنوينات ففقد قيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الألف واللام إذا أطلقت فإمبار اد التي للتعريف فإذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت ٣٥ اه وهذا قد يعطى أن التنوين

من اضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض إذا قطعنا عن الأضافة مع أنه ذكره في المعنى لأن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الأضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الألف كجندل أصله جنادل بغير تنوين حذف منه الألف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المعنى أنه لا صرف (وهذه الأنواع الأربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لئلا تتها على معان لا تو جد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الأربعة لئلا في ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحو بين منهم الموضع في المعنى على هذه الأربعة (تنوين الترتم) أي المفضل للترتم كما صرح به ابن يعيش مدعيان الترتم يحصل بالتنوين نفسها إلا حرف أعن وكذا قال شارح الباب انما هي له لوجود الترتم وذلك لأن حرف العلة منقفي الحلق فإذا أبدل منها التنوين حصل الترتم لأن التنوين غنة في الخيشوم اه وقال جماعة هو بدل من الترتم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترتم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضع في اللغ الكاملة وقيل يجوز أن يقال تنوين الترتم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح السكاكية

حقيقة في الأول مجازي في الباقي لأن التقييد شأن المجازات وقد لا يعطيه بدليل ما ذكره في الألف واللام فانها في الموصولة حقيقة بلا شك وقد يتايد الأول بما ذكره صاحب الباب من أن التنوين الخاص بالاسم ثلاثة وأسقط المقابلة ووجهه شارحها بأنه يرى أنه داخل في التمكن وذكر ابن الحاجب في شرح

منظومه الواقية مانعه ونعني بالتنوين تنوين تمكين والتنكير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكأنه يرى دخولهما في التمكن وهذا كله وان لم يرجع فقيه دلالة على أن تنوين التمكن هو الأصل والباقي فروع وقد قررت في حاشية المعنى وفي الأشباه والنظائر أن كل باب ذي أدوات فقيه أداة هي الأصل وباقي أدواته فروع كالألف أصل أدوات الاستفهام وبأصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف فلا يبعد أن يكون التمكن أصل أدوات التنوين اه أقول وفي دعوى أن للتنوين أدوات تامل وانما عو أداة واحدة تأتي لمعان كما يظهر نعم توجه أن يسئل هل هي حقيقة في التمكن مجازي غيره أو وضعت للجميع على طريق الاشتراك (قوله أي المفضل للترتم) حاصل الكلام في المقام أن الترتم ان كان عبارة عن ٣ فيقال تنوين الترتم من غير تاويل بل لا يصح التاويل وان كان عبارة عن مد الصوت قيل لا يجوز أن يقال ذلك لابهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أي ترك الترتم والاضافة لادني ملايسة (قوله أبدل منها) قال الدنو شري فيه تانيث الضمير اراجع لحرف العلة لا كتسابه التانيث من المضاف اليه وهو العلة أو يقال أنت باعتبار الخبر وهو مودة اه ويرد على الجواب الثاني أن تانيث الخبر هنا انما هو بسبب اكتساب المبتدأ التانيث من المضاف اليه فلا يقال الجواب الأول ولا يصح أن يجاب عن أصل الأشكال بان الحرف يذكر ويؤنث لأن ذلك في حروف التهجى كالباقى الجيم لاقى لفظ حرف الذي الكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترتم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أو يقال الاضافة لادني ملايسة ومعنى تنوين الترتم التنوين الذي يجاء به عوضا منه أو الحاصل بسببه أي بسبب كراهته وإرادة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى لم يأتوا إلا بهيمة أو ضحاها أي ضحى يومها فالعشية لا ضحى لها ٣ بيان بالأصل

(قوله وهو اللاحق للقوافي) قال اللغوي أي آخر القوافي مقرنة ما سبق وفيه أشكال إذا آخرها على ما يصرح به حرف المدقنون والترنم
 يالحق حروف المد المذكورة لقضية ما ذكر وليس كذلك إذا التنونين بدل من حرف المد اللاحق به (قوله فالحق العروض والقافية) كان
 غرضه الاعتراض على المصنف في تقييده بالقوافي فقد قال الحفيد ينبغي أن يقول والاعراض المصرية والافكييف يصح التمثيل بقوله
 * أقل اللوم عاذل والعتابا * ويمكن أن يقال كلام المصنف مبني على أن كل شطر بيت قال اللغوي فيه أي قواه أقل الخ شاهدان
 والتمثيل بهما مبني على أن كل مصرع بيت والافالشاهد في أصابن فقط اذ انقضية هي آخر البيت (قوله أفقد الترحل) أفقد بكسر القاء
 بمعنى قارب ويروي أرف وهو كما قد ٣٦ وزنا ومعنى وقوله لما نزل بضم الزاي (قوله فعبرا وألا الخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين

(وهو اللاحق للقوافي) جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي
 قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت (المطلقة أي التي آخرها حرف مد) وهو
 الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركات وتسمى أحرف الاطلاق وقد تلحق الاعراض المصرية
 وهي التي غيرت لتوازي ضررها عند حذف حرف الاطلاق (كقواه) وهو غير
 (أقل اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان أصبت لقد أصابن) فالحق العروض والقافية وهما العتابن
 وأصابن (الأصل العتابا وأصابا في بالتنونين بدلا من الالف) والأول اسم والثاني فعل وأقل أمر من
 الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخم عاذلة ولقد أصابن مقول قولي وجواب الشرط
 محذوف تقديره ان أصبت أنا وان كنت نطق بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد أصاب وقد يدخل
 الحرف كقول المابغة أفقد الترحل غير ان ركابنا * لما نزل برحالتنا وكان قد
 الأصل قدي في بالتنونين بدلا من الياء (ترك الترنم) على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن
 الترنم وهو التفتي انما يحصل بالحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالتنونين في
 مكائفي لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلالاتهم يدعون القوافي على خالها
 في الترنم فعبرا ولا بتنونين الترنم موافقة لان مالك في شرح العمدة نظر إلى توجيه ابن يعيش ومن وافقه
 وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا إلى ما صرح به سيبويه وأصحابه وقد يدل التنونين من حرف
 الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنونين كما ذكره في المعنى في حرف الكاف (و زاد
 بعضهم) وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المعنى (التنونين العالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة) أي
 التي يكون حرف رويها ساكتا ليس حرف مدا والاعراض المصرية (زيادة على الوزن) فهي في آخر البيت
 كالحزب مع جميتين في أوله (ومن ثم سمي غالبا) وسمى الاخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن
 الحاجب انه انما سمي غالبا لقلته ونفاها السيرافي والزجاج زعمان الشاعر زادا في آخر البيت ابدا
 بشامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهم الاخفش والعروضيين
 وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه و يومئذ واختار ابن الحاجب القتح جملا
 على حركات ما قبل نون التوكيد كما ضربا وقال هو أشبه قياسا على ماله أصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت
 بعض المصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد
 مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلاف مثبته وتوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم أيضا ورد

متناقضين والاطهر أن
 المصنف عبر أولا بترك
 المضاف موافقة لقول ابن
 مالك في شرح القافية
 وأنى نانيا بالمضاف موافقة
 لشيخه حيث قال لا بد
 من الايمان بالمضاف دفعا
 للإيهام اشارة إلى جواز
 الامرين وبه يعلم أن ابن
 مالك أشارنا سلكه في
 شرح العمدة والتسهيل
 إلى جواز الامرين ولم
 يجمع بين قولين مختلفين
 وقال الحفيد * فان قيل
 بين هذا أي قواه لترك
 الترنم وبين قواه أولا
 تنونين الترنم تخالف
 * قيل معنى قوله تنونين
 الترنم أي الترنم الحاصل
 من الخشوم ومعنى قواه
 لترك الترنم أي الترنم
 الحاصل من أحد حروف
 الاطلاق فلا تخالف
 (قوله زيادة على الوزن)
 حال لا مقبول له لان

الزيادة ليست السبب في اللحاق بل هو معنى آخر فليتامل (قوله ومن ثم سمي غالبا)
 لانه زيادة على الوزن والغلو في اللغة الزيادة (قوله وسمى الاخفش الحركة التي قبل) وهي الكسرة لانها الاصل في حركة التفتاه
 الساكنين كقولهم يومئذ وصه فكسروا ما قبل التنونين (قوله انه انما سمي غالبا لقلته) وقوله فيما يأتي واختار ابن الحاجب حاصه
 انه خالف الاخفش في التسمية وقال ان الاولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما في نحو اضر باوان هذا أولى من أن يقال على يومئذ لان
 ذلك له أصل في المعنى وهو العوض من المضاف اليه ويرد عليه أنه لا يفرق غلا الشيء بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشيء لازمة عن قلة
 وجوده وأما غلا الشيء بمعنى زاد فتأيت وكذلك قياس الترنم على التنونين أولى لا محاد جنسهما ولاهما يكونان في الاسم والتنون
 لا تكون الا في الفعل ثم ان قبحه اضر بالتركيب كقبحه هشم لالتقاء الساكنين بدليل والله لا يضرين وبدليل ردهم حرف العلة في نحو

قومن واقعدن بخلاف نحو قوم الليل (قوله وهو نظير فصلهم بينهما بالتحذف) قال الدنو شري قديقال أن ما ذكره ضده فان التنوين فيه
 أماره على عدم الوقف وعدم التنوين أماره عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجب بانه نظيره في أصل التفرقة بين الوصل ووقفه لانه نظيره
 من كل وجه فليتامل (قوله وقاتم الاعماق) أي سغير النواحي والاطراف وهو وصف لسكان وقوله خاوي المحترقن المحترق مهب الرياح
 أي خالي الموضع الذي يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح والتصده أنه لا آيس به والالتحمي بالتاء المثناة والمهملة البردومعني
 انه جن خلق والتمثيل بهذا ليس كما ينبغي فانه من تنوين الترم لا العالي اذ هو بدل من الالف لان أصابه انها كما ينبغي عن ذلك بقية
 الايات وتصدر هذا المصراع وهو * ماهاج اشجانا وشجوا قد شجا * لا ما زعمه ابن الناطم من أنه * يا صاح ماهاج العيون الذرفا *
 فان عجز هذا * من طلل أمسي يحاكي المصفا * (قوله أما باعتبار ما في نفس الامر فلا) أي بحسب الاصطلاح فانهم اصطلاحوا على أن
 التنوين هو المعروف بما تقدم ولا يلزم اثبات ذلك الا بالاصح الردي عليه لحواز أن يكون هذا ٣٧ التعرف لنوع من أنواعه وحاصل
 هذا يرجع الى الاختلاف

على من جعله قسم تنوين الترم وقال الجرحاني نحو اماره على الوقف اذ لا ينضم اليه الا في الوقف
 أو أصل أنت أم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالتحذف في نحو قاتم الاعماق في المصراعين
 التنوين انما يلحق الكلم اذا ريد بتركه الوقف ويصل آخر البيت الاول والبيت الثاني
 والتحرير هو الاول وهذا التنوين ينسب الاسم كقول روية * * *
 والفعل كقول العجاج * من طلل كالاتحمي انهجن * والحرف (كقوله) وهو روي على ما قيل
 قالت بنات العم ياسلمى وان * كان فقير امعد ما قالت وان * فلحق العروض والقافية زيادة على خد
 الوزن والمعنى قالت بنات العم ياسلمى اترضين به وان كان هذا البعل فقير امعد ما قالت رضيت به وان
 كان فقير امعد ما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترم والعالي على أقوال أحدها انهما تنوينان
 لهما خصوصيات منها جماعة ال والاتصال بغير الاسم والثاني أن الترم نون مبدلة من حرف العلة كما يدل
 منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن معر وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وان العالي نون ان فحذفت الهمزة
 والثالث (ه) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في التحفة تبعه ابنه في نكت الحاجبة (انهما) ليسا بتنوين
 بل هما (نونان زيدا في الوقف) وتقدم حكاية ما في شرح اللب (كأريدت نون ضيقن) للطقبلي (في
 الوصل والوقف) وجه التشبيه الزيادة في الوقت خاصة (وليسا من أنواع التنوين) حقيقة (في شي لثبوتها
 مع ال) كالعنان المحترق (وفي الفعل) كما صابن وانهاجن (وفي الحرف) كقدن وان أول الامثلة للترم
 وثانيهما للعالي (وفي الخط والوقف) ولحذفهما في الوصل) وليس شي من أقسام التنوين كذلك (وعلى
 هذا) التقرير (فلا يراد ان علي من أطلق) من النحويين كالناظم (أن الاسم يعرف بالتنوين الامن جهة
 أنه يسميها تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا) يراد ان عليه وزاد بعضهم سا بعا واما ما وهما
 تنوين الضرورة فيمالا ينصرف كقوله * * * * *
 * سلام الله يامطر عليها * * * * *
 وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلا بعاولة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الجبار وقد
 جعلها بعضهم في قوله مكن وقابل وعوض والمنكرزد * * * * *
 * * * * *

لما وعم تتادج
 ومن لا يسمى ما ذكر
 تنوين يقول اصطلاحوا
 على أن التنوين اسم لما
 عرفناه لا غير فليتامل
 وقال الشهاب القاسمي
 في حواشي اللغاني لقائل
 أن يقول الحقائق
 الاصطلاحية ليست أموراً
 حقيقة واقعة حتى
 تطابق الواقع تارة وتخالفه
 أخرى بل هي أمور اعتبارية
 فأي فرد اعتبر لتلك
 الحقيقة كان منها وأي
 فرد لم يعتبر لها فليس
 منها ولا تعاقب للواقع
 بذلك وحينئذ فمن يقول
 ان تنوين الترم والعالي

من التنوين يكونان عنده تنوينا حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الامر اذ لا مدخل لنفس الامر في مثل ذلك لانه اعتباري اصطلاحى
 في قوله اما باعتبار الخ نظر (قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقاني تسميته شاذاً وعطفه على تنوين التنكير يدل على انه ليس
 بتنوين تنكير وذلك لان أسماء الاشارة لا تقبل التنكير لكن سماه بعضهم تنوين التنكير قال الرضى ما معناه وانما سمي بتنوين التنكير
 وان كان أول معرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعده كالنكرة الجهولة فيكون أول معرفة لان التنوين كالكاف في افادة
 البعد والبعده كالنكرة الجهولة فيكون أولاء كالثالث انظره في بحث أسماء الاشارة (قوله مثل أن تسمى رجلا بعاولة لبيبة) الغرض
 من هذا ان التسمية وقعت بالمنون من غير اعتبار حر كمعينة (قوله والمنكرزد) قال الزرقاني أي زده على التناوين الثلاثة فتصير أربعة
 والنسبة الباقية وقوله ما همز الاشارة الى تنوين المهموز وهو الشاذ اه وعلى هذا فليس قوله زده اشارة الى شي ويحتاج انه دخل في
 الضرورة قسمان تنوين المنادي وصر فمالا ينصرف كما صنع الشارح ولا يخفى ما فيه اذ الظاهر هو جعل الضرورة قسمين واحداً محتملاً

افراد تكون الاقسام عشرة وبعضهم خص تفوين الصنف بتفوين ما لا ينصرف وتسمى تفوين المنادى تفوين الزيادة فيكون قوله
 وداشارة اليه (قوله وضمها) قال الشهاب القاسمي لا يجوز الضم لانه مصدر فاعل انتهى ويجاب بان هذا مصدر سماعي لا قياسي وقد
 صرح في القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أي ادخال اذ هو الذي يطلق عليه النداء المنفي (قوله قد تدخل في اللفظ) تقدم
 ما في نظير هذه العبارة في البحر (قوله فويل يا فيهما الخ) رد المصنف في التعليقة الجوابين بان التاويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان
 ما دخلت يا على في مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نخطب بهذه من يجهل الاسم ليعرفه بها لان يعرف الاسم من غيره وورد بعضهم
 الاول بانه كما لا ينادى الا الاسماء لا ينيه الا الاسماء لان التنيبه يستدعي منها وهو المنادى وورد الناظم في التوضيح الثاني بان القائل
 لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال اللغوي ان قلت النداء هو الدعاء
 وهو وصف المناوي بالكسر والكون المذكور ٣٨ وصف الكلمة فكيف يصح ان يفسر به على ان الكلمة غير مناداة بل المنادى

مدلولها قلت المنادى
 المفسر بها ما خوذ من نودي
 لان من نادى والمراد بنادتها
 كون مدلولها منادى
 أي دعواته وهي وحاصل
 جواب الاشكال الاول
 ان النداء هنا مصدر نودي
 المجهول لتكون العلامة
 راجعة للفظ لا المعانوم والا
 فانت ذلك لكن يرد عليه
 ان مذهب البصريين ان
 المصدر الصريح لا يكون
 من المجهول دفعا للبس
 واحاب الشهاب القاسمي
 عن الاشكال الثاني بقوله
 لك ان تقول الكلمة
 نفسها مناداة اصطلاحا
 (قوله أي مطلوبوا اقبالها)
 أي اقبال مدلولها على ما
 وقد يرد على المصنف انه
 علل عدم جعلهم العلامة
 كون الاسم مفعولا به مع

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمدغم كسر النون وضمها (وليس المراد به) أي بالنداء
 (دخول حرف النداء) كما هو منه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين
 يحذف المنادى انتهى (لان يا) خاصة (قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم) حرفا كان أو فعلا فالاول
 (نحو يا ليت قومي) والثاني نحو (أيا يسجدوا) لله (في قراءة الكسائي) رحمه الله فانه يقف على يا
 ويبتدىء اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيه حرف تنبيه لالنداء وقيل للنداء والمنادى
 محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس في الامر كالآية والدعاء كقوله
 أيا يا سلمى (بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أي مطلوبوا اقبالها بحرف مخصوص (نحو
 يا أيها الرجل) ويا أيها المرأة (ويا قل) بضم القاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك
 بمعنى يا زيد ويا هذا قال الموضح وهم (ويا مكرمان) بفتح الراء الكريمة الواسع الخلق حكاه سيديويه
 والاعفص وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملاما للشم الذيه الاصل الشحيح النفس وانما خض
 هذه الاسماء بالذكرة لالزامها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة
 (الاربعة آل) بجميع أفسانها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالقرس) من غير العقلاء (والغلام)
 من العقلاء (فاما) آل (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم وبعض
 الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبدالقاهر انه من أقبح الضرورات كما يقامه الموضع
 عنه في شرح الشذور (كقوله) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة هجاء بحضرة عبد الملك بن
 مروان (ما أنت بالحكم الترضي حكومته) ولا الاصيل ولا ذي الرأي والمجدل
 فادخل آل على ترضي وهو فعل مضارع والحكم بفتحين المحكم بحكمه الخصمان في الامر والترضي
 بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على التيا به عن الفاعل والذي سوغ دخول آل
 على ترضي وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضى حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن
 من أن يقول المرضى قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيديويه ثم ابن السراج وأما آل الاستفهامية فقد

ان كونه منادى انما يختص بالاسم وصرح ان يجعل علامة عليه لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما بان كونه تدخل
 مفعول به علامة تحقيقه لا يدركه المبتدى ولا شك ان كون الكلمة مناداة أي مطلوبوا اقبالها أخفى نعم اذا أريد بالنداء دخول حرف
 النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا لان دخول حرف النداء محسوس وذلك معقول (قوله غير الموصولة) هذا مع قطع النظر عن
 كون دخولها على المضارع ضرورة مع النظر له لا يحتاج لذلك (قوله فاما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال في التوضيح يعني على
 رأى الناظم والافق قد صرح بمخالفة في المعنى وان ذلك خاص بالشعر وفي شرح الشذور انه ضرورة قبيحة انتهى أقول ليس في كلام
 المصنف ما يقتضي أن دخولها عام أو خاص اختياري أو غيره وحيث دخلت عليه لا تطرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا
 الا بتكليف العلامة دخولها دخول لا ضرورة قبيحة ولا قبيح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر (قوله الترضي حكومته)
 كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفعول أو لا محل لها لاطلاق أن جهة صلة الموصول لا محل لها محل خلاف بين الدماميني وغيره
 بسطناه في حواشي القاموس (قوله متمكن من أن يقول المرضى) لا يقال انه غير متمكن من ذلك لان حكومته مؤنث والمرضى مذكور

وقد قال ابن الخباز انما يقل المرضى لان المسند اليه مؤنث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لأمرين الاول ان المؤنث المجازي لا يجيب ثابت عام له المسند اليه كما في طلع الشمس والثاني ان حكومته مصدرية معناه الحدوث وهو مذكر فيجوز التذكير نظر الى المعنى وان كان اللفظ مؤنثا (قوله الى الاسم) الاظهر جعل الضمير هذا وفي قوله ان تنسب اليه ارجع الى اللفظ أو الشيء ورجوعه للاسم فيه دور وقيل قولهم الاسناد اليه كالمفعول به لغلبة الاستعمال لا يقتضى الضمير مرجعا والمعنى الخامسة العبارة التي يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لافرق بين الاسناد المعنوي) هو ان تنسب للكلمة بالمعناها وقوله واللفظي هو ان تنسب لها باللفظها وهذا مذهب الجمهور ورجى عليه الناظم في الكافية الشافية لكنه في التسهيل خص الاسناد بالمعنوي (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد الجرجاني قدس سره وورد على الرضى في جعله الاسناد في هذين معنويا وان المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسه بل ضرب آخر ومن أخرى مدلول عليهما بما بان ذلك غير صحيح لان دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت ليست بالوضع قطع الثبوتها في المهمات قال والتحقيق ان الالفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية في أنفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائه من المبادئ فاذا أردت أن تحكم على لفظ ما ثبت له في نفسه وتلفظت به وأجريت الحكم قلت ضرب مثلا كسب من ثلاثة أحرف لم يكن هناك ضرب دالا على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك اذا حكمت على لفظ بالقياس الى ما وضع له وعين بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عاياه الانفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم ٣٩ عليه مستفاد له من غيره والمقصود

انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا للمعناه واسمية المبتدا وعمل الفعل وذكرا متعلق الحرف أحوالها اذا استعملت في معانيها ولعل الناظم في التسهيل يجمع لما قاله السيد ويقول بثبوتها فلا يلزمه ما قاله المصنف في الباب السابع من المعنى من غلط النحاة في قولهم الفعل لا يخبر عنه

تدخل على الفعل الماضي نحو أول فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة (الخامسة الاسناد اليه) أى الى الاسم من قوله يتهير الاسم (و) معنى الاسناد الى الاسم (هو ان تنسب اليه) أى حكما (يحصل به الفائدة) التامة (وذلك) الاسناد (كقاي) نسبة القيام الى تاء (قمتو) كقاي نسبة الايمان الى (أنا في قولك أنا مؤمن) واستفيد من هذين المثالين انه لافرق بين تاء المسند اليه وتقدمه ولا بين أن يكون السند اليه فاعلا أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند اليه فعلا أو وصفا ثم لافرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي في نحو زيد تلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذا لا يسند الى الفعل والحرف الامحكما باسميتهما قال في الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فاحك أو أعرب واجعلها اسما
فعل الحكاية بتبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون وعلى الأعراب ترفعها على الابتداء
* (فصل يتجلى الفعل) * ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف (باربع علامات) ذكرها في النظم بقوله
بتأفعلت وأنت ويا أفعلى * ونون أقبلان (احداها تاء) ضمير (الفاعل) في المعنى فالدور مدفوع والاراد
ممنوع أما الدور فلانه أخذ الفاعل في علامات الفعل وأخذ الفعل في تعريف الفاعل وأما الاراد

والحرف لا يخبر به لان كلام النحاة محمول على ما اذا استعمل الفعل والحرف في معناه ما قد بر (قوله أو أعرب) قال الزرقاني يرد عليه ان من الادوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الأعراب والجواب عن ذلك ان القاعدة فيما اذا أخبر عما هو على حرفين أن يزد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الاخير فيقال من حرف جر بتشديد النون قال الشاعر
* ان لو وان ليتاعنا * فشدد الواو أى ان قوله لو وليت عبثا لافائدة فيه أنشد هذا الرضى في باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من انه يقال من بتشديد النون يقتضى ان القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحا هو ما مشى عليه الرضى وقال في الكافية بعد هذا البيت وضعف الثاني في لوروما أشبهها وفي التسهيل وان كان ماسمى به حرفي هجاء ضعف ثانيهما ان كان حرفي لين قال بعض شراحه فان كان ثانيهما صحيحا نحو من وعن أعربته كيدودم ولم تضعف وفي أعرابه نظر على رأى المصنف لانه يعتبر التشديد الوضعي في البناء الا أن يكون بني ذلك على عدم اعتباره وهو ظاهر قول سيديويه (قوله واجعلها اسما) أى جعل تلك الاداة التي نسبت لها الحكم اسما للاسناد اليها والاسناد مطلقا من علامات الاسم (قوله احداها تاء الفاعل) عدلى عن قول الناظم تاء فعلت اما لقصوره على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير المخاطب أو لبيان انه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك الجواز أن يقرأ أفعلت بفتح التاء وكسرها وضمها ولا مرجح لاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) في حاشية السيف الخنقي الاضافة في قوله تاء الفاعل بيانية والمراد بالفاعل الفاعل المعنوي فلا يردان هذا يصدق على التام من قولك ما قام الأنت من جهة ما منسوبة الى أن التي هي الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل في تعريف الأخر انتهى وبه يعرف الدور والاراد وانهما اتفاقا

الجواب عن الذوز بما حاصله ان الفاعل الذي أخذ في تعريف الفعل هو المعنوي والفاعل الذي أخذ الفعل في تعريفه الاصطلاحي
 وأما الجواب عن الأيراد فاصل جواب الشارح ان المراد تاء هي ضمير والتاء في أنت ليست كذلك بل حرف خطاب و جواب السيف
 الخفي أن لا يراد معنى على أن المراد تاء منسوبة الى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هي الفاعل وهذه ليست كذلك وما ل الجوابين
 واحد وملحظهما مختلف فالشارح قد رقى العبارة مضافا والمهشي جعل الاضافة بيانية (قوله أو مخاطبا نحو تباركت) قال في التوسيع
 فيه ايماء الى ما وله ابن مالك في شرح الكافية انفردت تاء التانيث بلحاقتها نعم ويشس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقتها تبارك قال
 العجيسي في شرحه قيل وفيه نظر اذ لا مانع أن يقال تباركت أسماء الله بلحاقت تاء التانيث الساكنة وفي قوله تبارك اسم ربك ما يؤيد
 ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم في شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ (قوله تاء التانيث
 الساكنة) قال العجيسي زاد الامين المحلى المنسوب معناها الى الفاعل ولا يد كما قيل من ذلك ليجتز عن نحو ربت وتومت قال فان
 قلت فإوجه تقديم تاء فعلت وتاء أنت على ياء افعلى ونون أقبلن والجمع من خواص الفعل قلت اختصاصها بالماضى والماضى
 مقدم على غيره من الافعال اذ كل حادث مسبوق باراد قال تعالى انما أمرنا شي اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فإوقع الماضى الذى
 هو أراذ ولا ياء افعلى ونون أقبلن يشتر فيهما المضارع والأمر فان قلت اذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أنت قلت لانها
 لا تلحق في وجه من الوجوه الا الفعل وأما تاء أنت فقد تلحق بالحرف في كلامهم قليلا كربت وتومت وأيضا فان تاء فعلت أحدر كى
 الاستناد دون تاء أنت كذا في التوسيع وليتأمل قوله وأما تاء أنت فقد تلحق بالحرف مع قوله أو لا زاد الامين المحلى المنسوب معناها الخ
 فان هذا لا يتصور الامع قطع النظر ٤٠ عن تلك الزيادة (قوله بحر كة الأعراب) أى بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل في المتحركة

بحر كة البناء أخذ من المرادى وقد علمت انه لا حاجة اليه لعدم ورود ربت وتومت على ما زاده المحلى فلعل المصنف يوافق (قوله فتختص بالاسم كقائمة) أى اذا كانت في الآخر أو الكلام في التاء المتحضة للتانيث

فلا يصدق على أن من قولك ما قام الأنت انها فعل لانها منسوبة الى الفاعل مع أن أن هي الفاعل وهي اسم على الاصح اتصل بها تاء العلامة (متكلما كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبا نحو تباركت) بفتح التاء وأحسنه بكسر التاء العلامة (الثانية تاء التانيث الساكنة) في الاصل (كقامت وقعدت) ولا الالتفات الى عروض البحر كتحقوا قالت أمة بنقل حر كة الهمزة الى التاء وقالت امرأت العزيز وقالتا يتناطعا عين بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما (فاما المتحركة) بحر كة الأعراب (فتختص بالاسم كقائمة) وقاعدة والمتحر كة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وتومت وربت وبالاسم نحو لاقوة (وبها تين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (رد على من زعم) من البصريين (حرفية ليس) كالفارسي ومن تابعه كآبى بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي

فلا يردان المتحر كة بحر كة بناء تكون في الافعال أولا كتقوم هندا لانها تلحق أولا وتدل على التانيث والمضارعة (قوله وبالاسم) نحو لاقول ولا قوة (قوله وبها تين العلامتين) قال اللقاني قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة اذ (٣) لم يفعل النفي ولا الرجاء فليتأمل فان قيل فان لم يبق لهما فقد قاما به فيكون فاعلا قلت فيكون حيث شذنا فيا أو منقيا وراجيا وهو باطل ضرورة وقد تبين بهذا ان في الرد بالتاء الساكنة نظر اذ تاء التانيث هي الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هي فيمن الفاعل كقامت هندا وغيره كقائمة والتاء اللاحقة للافعال الاربعة ليست كذلك أما ليس وعسى فلان رفوعهما ليس موصوفهما معا كما هو وأما نعم ويشس فلان معناهما ان كان أمدح أو أذم فكذلك وان كان أحسن وقبح فلان الفاعل هو الحسن أى الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة فالمتجه ان ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية ورجاؤها ونعم ويشس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيها المشاكلة لفظ ما بعد ما قاله الخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده بانتهى وأجاب الشهاب القاسمى بان المراد تاء الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وان لم يكن فاعلا في ليس وعسى وتاء التانيث الدالة على التانيث في الجملة وان لم تكن للتانيث في نفس الامر بل في نعم ويشس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقاني من بطلان كون الفاعل نافيا وراجيا غير ظاهر في تاء المتكلم أما فيها فلا يظهر لان المتكلم نافي وراج فتمام أقول ويمكن أن يجاب في تاء مخاطبة بان معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمر فوع نحو ماتت هند ومن قال معناها النفي مراده الانتفاء لان المصدر كثير المراد به الحاصل به والمراد بان تاء الفاعل نفسه أو فردا. قصوديا حكم (قوله قياسا على ما النافية الخ) قال أو البقاء في الباب أما ليس فمن البصريين (٣) هكذا يابى بالاصل الذى يابى بنا وعل الكلمة التى كانت هي فيه هي مدلولها فيكون الكلام اذ مدلولها لم يفعل الخ أو نحو ذلك تأمل اه

(و)

من قال هي حرف وان الضمير المتصل بها التثنية بالافعال كما اتصل الضمير بها على لغة من قال في التثنية ها أو في الجمع ها أو أبو علي
 يشير اليه في كتبه كثيرا ويقوى ذلك انها لا تبدل على زمان وانها تنفي كما تنفي ما وانهم شبهوها بها في ابطال عماها بدخول الاعلى المنحرف في
 قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع فيهما ومن قال هي فعل احتج باتصال الضمائر وتاء التانيث الساكنة وسلبت التصرف لشبهها بما
 وبدل على انها فعل جواز قديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقدم عليها عند كثير منهم بخلاف ما (قواه لقبولهما التاء من) والاتصال
 الضمائر بهما (قوله على من زعم اسمية نعم وبئس) سبقت في بابهما ان في نقل الخلاق فيهما طر يقين وفي التبيين لابي البقاء قال
 الكوفيون هـ السمان وهما في الاصل صفة لوصف محذوف كأنك اذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذف
 الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة الاولين اوجه
 أحده اتصال ضمير المرفوع بها كما حكى الكسائي زعموا رجالا الزيدون واذا لم يظهر كان مستترا أو ضمير على شريطة التفسير كما كان ذلك
 في قولهم ربه رجلا وهذا لا يكون في الاسماء الوجه الثاني ان تاء التانيث الساكنة تتصل بها كقولك نعمت المرأة هند وهذا لا يكون
 في الاسماء فان قيل التاء قد تتصل بالحرف نحو ربت وثمرت ولات فلا يدل اتصالها بنعم على انها فعل قيل اتصالها ساكنة بنعم دليل
 على انها فعل وليس كذلك ثم ورب لانها محر كة ويدل على الفرق بينهما ان التاء في نعمت ٤١ تدل على تانيث الفاعل كدلالة التاء

في قامت والتاء في ربت
 وثمرت تدل على تانيث
 السكامة في نفسها الاعلى
 التانيث في غيرها وحكم
 لات حكم ربت ولذلك
 وقف عليها قوم بالماء
 فقولوا له ولم يقف أحد
 على نعمت بالماء فان
 قيل لمحق التاء بنعم غير
 لازم بل يجوز ان يقال نعم
 المرأة هند قيل ودخولها
 احسن واما حذفها فلان
 المرأة في معنى الجنس
 فكان التذكير لذلك
 على ان المحجة في جواز

(و) رد على من زعم حرفية (عسى) من الكوفيون قياسا على اصل بجامع التبرج والصحيح ان ليس
 وعسى فعلا ن لقبولهما التاء من المذكورين نقول لست وليست وعسيت وعست (وبالعلامة الثانية)
 فقط وهي تاء التانيث الساكنة (رد على من زعم) من الكوفيين كالفراء (اسمية نعم وبئس) لدخول
 حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر بينت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار
 الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتاويلهما المانعون على حذف الموصوف
 وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم اولد ونعم السير على عير
 مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يبدل وبالعلامتين كما ترى قبلها
 لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة
 (الثالثة ياء ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي) يا هند (وبهذه) العلامة (رد على من قال) كالزنجشري (ان
 هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسما فاعلين) للامرفهات بمعنى ناول وتعال بمعنى آقبل والصحيح
 انهما فعلا امر للذ كر لدلالة التاء على الطلب لقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعال بفتح اللام
 وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فان محذوف من هاتي ياء كافي ارم والمحذوف من تعال
 الالف كافي اخش العلاء (الرابعة نون التوكيد شديدة) كانت نحو لينبذن (أو خفيفة) نحو لنسفا
 ومجمعهما (ليسجنن) بالتشديد (وليكونا) بالتخفيف (وأما قوله) وهو روثبه

(٦ تصحيح ل)

دخولها في وجوبه (تنبيه) قال ابن ابار في شرح الفصول
 اعلم ان التاء الساكنة وان كانت لاحقة للفعل فانها دالة على تانيث فاعله لان الفعل لا يقبل التانيث لان مدلوله المصدر الذي هو
 جنس مطلق والجنس موضوع على التذكير ولان الاصل في التانيث هي الحقيقة التي لها فرج وبازائه ذكر كما رآه بقرة ونعجة وناقة
 وهذا انما يتصور في الاسماء فلما امتنع التانيث الحقيقي حمل غيره في المنع عليه واما عبد القاهر الجرجاني فانه سوغ تانيث الفعل
 تانيثا لفظيا قال ولا معنى لتانيث اللفظ الا انه توجد فيه اشارة التانيث فيصدق بها تانيثه وتانيثه غيره ولو لا ذلك لكان قولهم آنت
 الفعل خطأ (قواه فها بمعنى ناول) قال في البسيط واما هات زيد افعيه مذهب ان اسم للفعل مسماه أعطو كسر آخره هـ من الساكنين
 ويعتذر عن بروز الضمير معه بقوة شبهه بالفعل والمذهب الثاني ويعزى الى الخليل انه فعل والماء في أواه بدل من همزة التي يوثاق
 ودليل فعليته انه يتصرف مثل تصرف رام فيقول هات وهاتيا وهاتوا وهاتي وهاتين وفي التنزيل هاتوا برهاتكم انتهى وقال ابن خطيب
 المنصورية كلام ابن هشام هذا يدل على ان هات هذا لا يستعمل الاعلى صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتي لسا عى بمعنى عاطي
 وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه ما يدخل على هاتي من علامات الافعال قال الله ما يعطى وما يهاتي هاتي وما اخذ قال وقيل أصله
 آت قلبت همزة هاء ولا يقال فيه الا هات بكسر التاء رنه أمر من هاتي كعاطى (قواه وهو روثبه) كذا وقع للعيني وفي التوشيح قوله أقالن
 كذا أورده المصنف وغيره وقال ابن دريد في أماليه أخبرنا أبو عثمان التوزي عن أبي عبيدة وقال ابن دريد في أماليه أي رجل من العرب

أمة له فلما حبلت جحدتها فأنشأت تقول أريت ان جاءت به أملوداه من جلا ويليس البرودا أقاثلون أحضري شهودا
فظلت من شر اللداة كيدا * كالذترى صائدا فاصطيدا * وكذا أورده السكوني في كتاب أشعار هذيل ونسبه لرجل من هذيل
وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانتفت الضرو ورت وأورده ابن الدهان في الغرة بلفظ أقاثلان أحضري الشهود او قال
انما جسر على ذلك عمله في الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم في قوله
وما أدري وفاني كل ظن * أسلمني الى قومي شراني (فواه ينكر وقوع ذلك منه) قال الزرقاني أي ينكر وقوع احضار
الشهود منه وذلك لان الاستفهام في قوله أقاثلان أنكارى ووجه أنكار ذلك ان كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضرة
وذلك لا يصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم أدغم التنوين في تون أنا) أي بعد تسكين التنوين لانه نقلت اليه الفتحة فصار
مفتوحا فيحتاج لتسكينه قال الزرقاني وفي كل من الوجهين المذكورين مرجح مسقط ذلك لان الحذف على الاول اعتبارا طوي وهو غير
قياسي والادغام على الثاني غير قياسي لان المحذوف اعلة كانه موجود (قواه وعليهما اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا
الشنواني فيه أمور أحدها ما ذكره انه يعتبر في المقيس الخ فيه نظرا من وجهين الاول انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه
في علة الحكم لاني غير ها وقد ذكر بعضهم ٤٢ ان القياس في العربية على أربعة أقسام حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع

أريت ان جاءت به أملودا * من جلا ويليس البرودا
(أقاثلان أحضروا الشهودا) فضرو ورتادوة أي دخول نون التوكيد على قائلان مع انه اسم والذي سوغ
ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع فجوا تقولون و رأيت أصله أريت حذف منه
الهمزة الثانية تحقيقا والاول ملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجمودة
والسبوطه يقول أخبرني ان جاءت هذه شباب يتزوجها رجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أمر
أنت باحضار الشهود لعل قد نكحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لان سلم ان في قوله أقاثلان
توكيد ابالنون لاحتمال ان يكون أصله أقاثل أنا فحذفت الهمزة اعتبارا ثم أدغم التنوين في تون أنا على
حذف قوله تعالى لکنها والله ربی قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت
الهمزة ثم أدغم التنوين في تون أنا والاول قصر المساقفة وهما اعتراض من وجهين أحدهما انه يعتبر في
المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهما ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة
وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يمتشي حيث كان المعنى أقاثل أنا على التكلم أما اذا
كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق والواحق فلا على ان العيني قال والمعنى هل أنتم قائلون فاجراه
بحرى أن تقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مستند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه ينسلك
بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم
أقف على نص في ذلك

وحمل نظير على نظير
وحمل ضد على ضد ومثل
لكل نوع مما يطول الثاني
سلمناه ذكره لكن نقول
ان الالف الثانية في
المقيس عليه محذوفة
وصلا في قراءة غير ابن
عام لان ابن عام قرأ بآيات
الالف وصلوا ووقفا
والباقون يحذفها وصلوا
وبآياتها ووقفا وكفي ذلك
في كون المقيس على
وزان المقيس عليه
ثانيها ان في اعطاء
ما ذكره نظر الجواز ان
المتكلم يورد من نفسه

فصل

نفسا خاطبا ونالها ما ذكره من بناء الفعل المؤكد
بالنون على الضم مع واو جماعة الذكور لم أقف على نص في ذلك فان الذي وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وان لم تباشره وأما ان بناؤه
على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره في شيء مما وقفنا عليه فان كان الشارح أطاع على نقل في ذلك فسمعا واطاعة والافه وحمل
توقف واقصر الدنو شري على قوله يمكن ان يقال انما يشترط ما يلي المقيس في علة الحكم فقط لا من كل وجه وهنا كذلك على ان
الشارح سياتي في كلامه ما هو كذلك وهو قوله قريبا على حدوان امر أقطاقت من بعها انتهى وصدر كلامه بهم انه لم يسبق بما قاله
وكان وجه كون ما سياتي للشارح كذلك ان هل يست كان من كل وجه لان ان مختصة اختص اصاغير مقيد بحال (قوله على ان
العيني الخ) قد يقال العيني انما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلان اذ يحتمل الافراد والجمع (قوله ولم أقف على نص في ذلك قال
الدماميني مانصه وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الامر فانه أحق الافعال بهذه النون
أو تلحقه بلا شرط وأما غيره فلا تلحقه الا بشرط هذا مما لم أره فيه وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقاثلان ولم أقف عليه
مضبوما كذا في كتاب معتمد فان ثبتت الرواية على هذا الوجه علم ان العربي لا يبنيه عند لحاق هذه النون المتصلة به لکن يسئل
حينئذ لم يهرّب مع قيام المقضى للبناء انتهى وهو صريح في انه عند ضم اللام لا يكون مبنيا جزما أو اجيب عن عدم بناء على الفتح
حينئذ بان النون انما دخلت له لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصيل في الاسماء الا هراب فبقي على أصله مع انه لا ضرر في بناءه

بل في لحاق النون به وقد اختلف في بناء المصارع عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بان لا يحسن فيه شيء) السيف الحنفي
 تساهل في تغييره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول وفي قوله التسع نظر لان العلامات ليست منحصرة فيما ذكره ولا يلزم من
 عدم قبول هذه العلامات عدم قبول جميع العلامات والى هذا اشار الشارح بقوله ولا غيرها وانما عبر في الاسم بتسمير لان من علاماته
 الاسناد وهو علامة ممنوية خفية وعبر في الفعل بـجـل لان علاماته كلها الغظية ظاهرة وعبر في الحرف بـعـرف لان علامته بسيطة
 والمعرف يتعلق بالسائط وهذا وقال الناصر اللقاني كان عليه أن يزيد قيدا آخر يخرج اسماء الافعال كما قال ابن الناطم ولم يدل على نفي
 الحرفية دليل أي كان تقع الكلمة أحدر كني الاسناد فانها حينئذ تنفي عنها الحرفية وتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل
 والالحاق به عند التردد أولى وقال أيضا ان كلامه منقوص بـكـيف فانها لا يحسن فيها شيء من العلامات الا ان يريد بالاسناد الاسناد في
 اللفظ أو في المعنى كما تقدم في قطفه لا نقض قال الشهاب القاسمي لا يقال بل يحسن فيها الجرح في المعنى عن بعض العرب على كيف
 تبسيع الاحمر بن لانا نقول الجرح عند المصنف ليس دخول حرف الجرح بل الكسرة ولا كسرة ههنا الا ان يراد الكسرة قولوه محلا (قوله
 ولا غيرها) ليس فيه حواله على مجهول لان الوقف بين الغير ويقول الشارح ولا غيرها اندفع قول المصنف ان من الكلمات مالا يتقبل
 شيئا من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف وان دفع أن في معرفة الحرف بعدم حسن شيء من العلامات التسع مع انعكاس العلامة
 وقد قالوا انها تطرد ولا تنعكس لان محل ما قالوه ما يمكن العلامة شاملة بقي انه ٤٣ أورد على معرفة الحرف بما ذكر

الدور لان علامات الاسم
 والفعل حروف وكانه
 قيل يعرف الحرف بان
 لا يتقبل شيئا من الحروف
 ودفع بانه لم يعنون في
 علامات الاسم والفعل
 بعنوان الحرفية بل عين
 ألفاظا مخصوصة (قوله
 وتعبيره بالمثل مجاز)
 هذا بناء على افتراق
 الجمع في المبتدأ والنهاية
 والذي حققه السغد
 انهما يفترقان في النهاية
 فلا مجاز هنا (قوله حيث
 لم يكن في حيزه فاعل) أي

(فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع) * المذكورة للاسم والفعل
 لا غيرها واليه أشار الناطم بقوله سواءهما الحرف (كهل) من حروف الاستفهام (وفي) من حروف الجرح
 (ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) في النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء
 الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة (الي) بيان (انواع الحروف) بالنسبة الى الاختصاص وعدمه
 فان منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيئا كهل) حيث لم يكن في حيزه فاعل فانها تدخل
 على الاسم (تقول هل زيد أخوك) بخلاف ما اذا كان في حيزه فاعل فتختص به اما صرحت نحو هل قام
 زيد (وهل يقوم) واما تقدير نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على
 حد وان امرأة خافت عند جهور البصر بين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولا اختصاص
 هل بالفعل اذا كان في حيزه واجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيد حاضر بـهـ ومنها
 ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولاوات وان المشبهات بليس (ومنها ما يختص بالاسماء
 فيعمل فيها) الجرح (كفي نحو وفي الارض آيات) للوقنين (وفي السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع
 كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف (ومنها ما يختص بالافعال فيعمل
 فيها) الجزم (كلم نحو لم يلد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كمن تحولن يقال الله محومها ومنها ما يختص
 بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف

كما اشار اليها بالمثل (قوله فتختص بالفعل) أي فتكون داخله عليه لا على الاسم لان اللفظ يوهم انها داخله على اسم (قوله ومنها
 ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل) أي على خلاف الاصل كما اشار اليه من قال حق ما لا يختص ان لا يعمل وما اختص بتعبيل
 ان يعمل العمل الخاص به ولو كونه على خلاف الاصل احتج الى توجيه عمل هذه الادوات لشبهها بليس (قوله كما ولا) لان خبرها
 لا يلزم اسميته وقيل يكفي اختصاص اسمها وقال الزرقاني في قوله المشبهات بليس نظر لانها حيث اشبهت بليس اختصت بالاسم
 وأجيب بان ما العاملة عمل ليس تدخل على الفعل وحينئذ تعمل وكذا الاوان وأمالات فهي لا والتاء فيها بالالف وتدخل على الفعل
 حيث سقطت منها التاء فلوا سقطها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أي على خلاف الاصل ولذا احتج الى توجيهه قال
 الأشموني وانما علمت لن أي واخواتها النصب دون الجزم خلافا للافقية للجنس لانها بمعنىها على ان بعضهم جزم بها (قوله كلام
 التعريف) أي لتزبلها منزلة الجزم ولان هذا النوع خلاف الاصل فلا بد من توجيهه عدم عمله وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني
 يقولون ان ما اختص بتعبيل عمل فيه العمل الخاص واقول برده عليه ان واخواتها مختصة بالاسماء وتعمل الرفع والنصب وهما
 عام لان خاص وقد يجاب بان المراد ان ما اختص بتعبيل عمل يشبه الفعل بعمل العمل الخاص فخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا
 ومعنى كما صرح به في محله لا يقال لان اسم اختصاصها بالاسماء لان خبرها يكون فعلا لانا نقول لا بد لها من الاسم فاسمها لا يكون الاسما
 وأما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكتفي في هذا الاختصاص انتهى وفي كلام الأشموني في شرح الافقية ان ان واخواتها من الحروف
 المختصة بالاسماء قال وانما لم تعمل الجزم لانه كرفي بابها (قوله ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها) أي على خلاف الاصل كقد

والسين وسوف أي لتزِيلها منزلة الحزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كالحزء (تنبيه) يحصل ان أنواع الحروف ثمانية مختص بالافعال أو الاسماء يعمل عملا خاصا أو عاما أو لا يعمل مشترك لا يعمل أو يعمل عملا عاما ولم يذكر واشتركا يعمل عملا خاصا فانظر حاشيتنا على القاسمي (قوله والفعل جنس) أي اضاف فلا ينافي انه نوع من الكلمة كما اشار اليه اللغاني والظاهر ان المراد الجنس اللغوي (قوله وانما سمي مضارعا) قال في الغرة فان قيل لم يسميتم الفعل مضارعا المشابهة الاسم ولم تسموا ما لا ينصرف مضارعا المشابهة الفعل ولم تسموا أيضا الاسم المبني مضارعا المشابهة الحرف فان جواب ان الاسم خرج عن بابه الى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارعا لم يعلم أي القسمين هو فخذناه من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فان الاسم شابه الفعل لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل بالحركات والسكون حتى عمل فلوسمي مضارعا لا لتبس المقصود ورأيت في بعض كتب المتقدمين سؤالا ٤٤ وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو انه قال فان قيل لما شابه الفعل

الاسم اعطيتهموه بعض الاعراب ولما أشبه الاسم الحرف اعطيتهموه كل البناء فان جواب ان الاعراب لما كان يتبع بعض اعطى الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البناء لا يتبع بعض تساوى الاصل والفرع فيه والكلام على هـ ان الاعراب انما هو معنى وهو تغير آخر الكلمة لتغير العوامل وهذا كما وجد في الاسم كذلك وجد في الفعل وانما بعض العوامل التي تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لعلها امتنع لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغير بشيء له بعض وانما الحركات هي التي يتبع بعض وليست الحركة عنده هي الاعراب وقال

(فصل وانعل) بكسر القاء من حيث هو فعل (جنس تحتها ثلاثة انواع) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاعنقش باسقاط الامر بناء على ان أصله مضارع وانتصر لهم الموضع في المعنى وقواه وسياتي تغيره (احدها) الفعل (المضارع) أي المشابه وسياتي وجه الشبه (وعلامته ان يصلح لان يلى لم يان يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقع ولم يشم) وهذه العلامة أن تقع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم بقواه فعل مضارع يلى لم يشم (والافصح فيه) أي في يشم (فتح السين) مضارع شمم بكسر الميم (لاضمها) مضارع شمم بفتح الميم (والافصح في الماضي) منه (شمت بكسر الميم لا فتحها) والحاصل انه جاء من بانى فرج يفرح ونصر ينصر والاول أفصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث أنكركم حيث من باب نصر ينصر وقال انه خطأ اه والصواب وروده عن حكاة القراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي (وانما سمي) هذا الفعل (مضارعا المشابهة للاسم) المصوغ للفاعل من جهة اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فلجريا به عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها بعد الزيادة الاولى وأما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتي بمعنى الحان والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه أحسن ما سمعته انتهى فلهذا اقتصر عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها (وهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على أخويه) الماضي والامر فينبغي للشخص أن ينجلي بالاولى بالوصف المحمى له لحصل له التقديم على اقرانه (ومتى دلت كلمة من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو المحدث المقترن بأحد الزمانين الحول أو الاستقبال (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم فهمي اسم) اما الوصف كضارب الآن أو عداو اما الفعل (كأوف وأف بمعنى أتوجع وأتضجر) فأوه اسم لا توجع وأف اسم لا تضجر وفي أف أربعون لغة ذكرها في الارتشاف وواصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فلان كانت مضمومة فائنتان وعشرون لغة وواصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد والمجردة اما ان يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت أو حرف المد فان كان هاء السكت فالقائمة مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد

أو سعيده الحروف لها السكون فقط والاسماء فيها ثلاث حركات وسكون فاعطى المشابهة للحرف السكون اذ لا يتبع بعض واعطى المشابهة للاسماء بعض الحركات فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطى الاعراب دون التصغير والتثنية والجمع فان جواب ان التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالذوات والاعراب معنى يختص بالحال فاعطيت الافعال الاعراب وأيضا فان التصغير صورة واحدة فلو اعطيت الفعل للمشابهة لكان الاصل كالفرع وأيضا فانهم آسوا بالحرف المختص بالاسم ان يؤثر في الاسم اعرابا والافعال حروف تختص بها فحدث فيها اعرابا انتهى ما في الغرة (قوله اعدم سلامتها من الطعن فيها) الطعن فيها ليس من جهة انها توجب التسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجب الاعراب (قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهمي اسم) قال اللغاني ينتقض بنحوه بان يزدفها ثابتة عن ادعوه هي حرف الان يراد بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظر الان الواضع وضع باليد اعان الجواب الى جميع ان يراد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة فلا تقضى بيا

(قوله وهذا ان كان مستقوما الخ) قال شيخ شيوخنا الشنوافي لان سلم انه قياس في اللغة يجوز ان يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولو سلم فلا نسلم ان القياس في اللغة يمتنع ولو سلم انه يمتنع لكن لا يمتنع مطابعا بل في المدلولات اما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع فيه عليه ابن جماعة في غير ذلك وقال ابن الانباري هو ان القياس محل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه (قوله فيلزم ان تكون اسما) الاولي فيلزم ان لا تكون افعالا لان ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء هـ لا كونها اسما (قوله فالدور مدفوع)

تقرير الدور واضح لانه
عرف الامر بان يدل على
الامر ووجه الدفع ما قاله
المصنف في التعليقة ان
الامر المعروف هو الامر
الاصطلاحي وهو لفظ
والامر المعروف به هو الامر
اللغوي وهو طلب الفعل
واللفظ والمعنى غير ان في
ان المصنف اورد على
علامة الامر المذكورة
افعل في التعجب كقولك
احسن بز يدفانه فعل امر
مع انه لا يفهم منه الامر
واجاب بان شرط العلامة
صحة الاطراد لا الانعكاس
وقال فان قلت فهل يمكن
ان يجاب عنه بان ينحى
ان يفعل في التعجب امر
للخاطب بان يتعجب
ولان فيه ضميرا مستترا
وحيث فلا اشكال لانه
يدل على الطلب ويقبل
نون التوكيد كقوله
* فاحر به من طول فقر
واحر يا *
اراد احسن فابدل النون
في الوقف لثاقلت لان
هذا وان كان قولا لغويا
من النجاة الا ان الناظم

فهو اما واو اوباء او الف والقاء فيهن مشددة والالف امام مخدمة او بالامالة المحضنة اوبين بين فهذه خمس
اخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثانته الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه
ست وفتح القاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه اربع لغات والحادية عشرة افي بالامالة
وان كانت مفتوحة فالقاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة افي بالسكون والسادسة
افي بالامالة والسابعة افا بهاء السكت فهذه السبع مكملات الاربعين النوع (الثاني) الفعل (الماضي
ويتميز) عن اخويه المضارع والامر (يقول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس) تقول تبارك يا الله
وعسىت انا ولست (اذا تاء التانيث الساكنة كنعم وبش وعسى وليس) تقول نعمت وبشست وعسىت
ولست فنيه بتكرير عسى وايس على اشتراك التاءين فيهما كما او ما اليه سابقا بقوله وبها تين العلامتين
وبعدم تكرير تبارك ونعم وبش على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبش بتاء التانيث كما او ما
اليه ايضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انقردت
يعني تاء التانيث باحاقها نعم وبش كما انقردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الاجر ومية للشهاب
البيجاني ان تبارك يقبل التامين تقول تبارك يا الله وتبارك يا الله اه وهذا ان كان مسموعا
فذلك والاقالفة لا تثبت بالقياس وامتدنا من تعبير الموضع بالتامين ان ال في التاء في قول الناظم وماضي
الافعال بالتاء للعهد المتقدم في قوله بتافعلت و آت (ومتي دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضي) وهو
الحديث المقترن بالزمان الماضي (ولم تقبل) تلك الكلمة (احدى التامين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل
وتاء التانيث الساكنة (فهي اسم) اما الوصف كضارب امس اول فعل (كهيئات وشتان بمعنى بعدوا فترق)
فهيئات بمعنى بعدوا وشتان بمعنى افترقا وفي هيئات اربعون لغة ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب
لا يقال يشكل عليه افعال في التعجب وما عدوا ما خلا وحاشا في الاستثناء ووجدنا في المدح قائما افعال
ماضية ولا تقبل احدى التامين فيلزم ان تكون اسما لاننا نقول عدم قبولها لاحدى التامين عارض نشا
من استجماله في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع (الثالث) الفعل (الامر والعلامة
ان يقبل نون التوكيد مع دلالة على الامر) أي الطلب بصيغته فالدور مدفوع و اراد الامر باللام ممنوع
فان دلالة على الطلب نشات من اللام لان الصيغة بخلاف الامر بالصيغة (نحو قومون) فانه دل على
الطلب وقيل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم * وسم * بالنون فعل الامر ان امر فهم * (فان قبلت
كلمة النون) المذكورة (ولم تدل) تلك الكلمة (على الامر) الذي هو الطلب (فهي فعل مضارع نحو
ليسجن وليكونا) او فعل تعجب نحو احسن بز يدفانه ليس امر اعلى الاصغر بل على صورته (وان دلت)
كلمة (على الامر) الذي هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهي اسم) اما المصدر نحو
* صبراني عبد الدار * بمعنى اصبروا واسم لفعل (كنزال ودرالك بمعنى انزل وادرك) او هي حرف نحو
كلا بمعنى اتته (وهذا) التمثيل بنزال ودرالك (اولى من التمثيل بصه وحيهل) في قول الناظم
والامر ان لم يكن للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل

لا يقول به ولا يرى قولك احسن بز يدفانه او التاء ما احسنه اه (قوله وان لم تقبل النون الخ) قال المتنوشي جعل العلامة هنا
وفيما تقدم في المضارع والامر من عكسة أي يلزم من عدمها العدم وهذا خلاف شهاب فليظن وجهه اه * واقول قد بعرفت وجهه في
علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى انزل وادرك) ضبط بعضهم انزل بالف الوصل وادرك بالف القطع وكأنه لان انزل من النزول
وادرك من الادراك ولا مانع ان يكون انزل بالقطع من الانزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله او هي حرف نحو كلا)

قال المحقق لا نسلم أنها تبدل على الأمر بل على الرفع والجر وليس بامر (قوله فان اسميتهما الخ) جوابه أن الذي علم مما تقدم هو مطلق
 أسميتهما والمراد هنا اسميتهما للفعل لان قواه هو اسم المراد هو اسم للفعل وهذا لم يعلم مما سبق بقي أنه يستفاد من كلامه اسمية نحو
 نزال ودرالك لانه أفاد أن الدلائل على الطلب مع عدم محلية النون من علامات الاسمية وهذا موجود في درالك ونزال فلا محذور في
 ترك التمثيل بهما وورد اللقائي على المصنف في دعواه عدم العلم باسمه نزال ودرالك مما تقدم أنه يقضي الى بطلان العلامة التي
 ذكرها الحرف لصدقه حينئذ عليها وأجيب بان غاية ما يلزم أنه من قبل التعريف بالاعم وقد أحاطه القدماء لانه بقيد التميز في الجملة
 وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بان الناظم ليس في مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى يفترق الحال بين ما علمت
 اسميته مما تقدم فلا يمثل به وما لم يعلم فيمثل به بل في بيان أن ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولاً واحداً وهو ان ما دل على الطلب
 ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تم أقسام اسم الفعل) أي لان الناظم ذكر من أسماء الفعل
 الأمر فقط والموضع زاد الماضي والمضارع (قوله ومفهومي الخ) معطوف على الأقسام أي وحيث تم مفهومي علامة الأمر وذلك لان
 علامته مشتملة على قيد بين الناظم مفهوم أحد القيدين فقط وتم الموضع بيان القيد الثاني (قوله التي أعقلها) صفة للأشياء
 المتيم بها (هذا باب شرح المعرب والمبني) * في بحث الكلمة والكلام ما يعلم به ما أشار اليه المصنف في هذا التركيب (قوله وانما
 قدم) قال الزرقاني * ان قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره * فالجواب انه لما ذكر تعريف الاعراب
 وهو يفهم منه لانه خلافة فسكانه ٤٦ ذكره (قوله وان كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصلية وهل هي بها مجرد الوصل والربط

فالجواب لها في اللفظ
 ولا في التقدير أو هي مع
 ذلك شرطية فيقدر
 جوابها أو لا يحتاج مع
 كونها شرطية الى جواب
 فيه كلام مضطرب للسعد
 يتناه في حواشي المختصر
 في بحث تقييد المسند
 بالشرط * وأجيب عما
 أشار اليه الشارح من
 الاعتراض بان معرفة
 المشتق انما تتوقف على معرفة المشتق منه اذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتق منه به
 والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلاً يصلح أن يقع فيه الاعراب على ما استعرفه قريدي في حكم الاسماء قبل
 التركيب وبان الاعراب والبناء من قبيل الاعراض والمعرب والمبني من قبيل الذوات والذوات سابقة على الاعراب لانها محل لها
 (قوله تاصيلاً وتقريراً) أي باعتبار علامة الاصول والقروء (قوله بعد التركيب) أم قبله فقبل موقوفة لا معربة ولا مبنية بجرى
 عليه ابن الحاجب اعتبار الحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزمخشري اعتبار المجرى صلاحية اشتقاق الاعراب
 بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحاً للمعرب الذي هو اسم مفعول عن قولك أعربت الكلمة
 فان ذلك لا يحصل الا بجرأ الاعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معرباً ولذا يقال
 لم تعرب الكلمة وهي معربة وقيل مبنية للشبه الاهمالي وجرى عليه ابن مالك والمصنف من اتباعه فكان اللائق بالشارح ترك
 هذا القيد وقال الدوشري لعله قيد بذلك لانها بعد التركيب تنقسم الى قسمين أم قبله فهي مبنية اه وقال الزرقاني قيد بذلك
 لكون الاسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجي منها التقسيم الى قسمين اه ويرد عليهما أنه اذا جعل المقسم الاسم مطلقاً يكتفي
 بجي القسمين فيه مطلقاً ولا يلزم مجيئهما في كل ضرب منه ثم قال الزرقاني وهذا محل للعرب على ظاهره وهو ما قام به الاعراب ولذلك
 قال الشارح فيما يأتي وهو ما تغير آخره فغير بالماضي اه وفيه نظر لما من أنه لم يعتبر أحد في كون الاسم معرباً وجود الاعراب
 بالفعل وقد نبه السيد على أن الافعال الواقعة في التعاريف لا دلالة لها على الزمان (تنبيه) محل الخلاف في الاسماء قبل
 التركيب الاسماء التي لم تشبه الحرف شياً متفقاً عليه كالضميرات أم ما هي فبنية فتنبيهه (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره ان

فان اسميتهما) أي اسمية صه وحيرل (معلومة مما تقدم) في علامات الاسم (لاهما يقبلان التنوين)
 تقول صه وحيرل بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للوضع أن لا يمثل فيما تقدم باف لانها تقبل التنوين
 فاسميتها معلومة مما تقدم أيضاً ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان في علامة
 الأمر أو لا فيخالف ما اختاره أو لا فيهما والله دره حيث تم أقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع
 ومفهومي علامة الأمر التي أعقلها الناظم

(هذا باب شرح المعرب والمبني) شرح (المبني) *

المشتق انما تتوقف على معرفة المشتق منه اذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتق منه به
 والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلاً يصلح أن يقع فيه الاعراب على ما استعرفه قريدي في حكم الاسماء قبل
 التركيب وبان الاعراب والبناء من قبيل الاعراض والمعرب والمبني من قبيل الذوات والذوات سابقة على الاعراب لانها محل لها
 (قوله تاصيلاً وتقريراً) أي باعتبار علامة الاصول والقروء (قوله بعد التركيب) أم قبله فقبل موقوفة لا معربة ولا مبنية بجرى
 عليه ابن الحاجب اعتبار الحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزمخشري اعتبار المجرى صلاحية اشتقاق الاعراب
 بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحاً للمعرب الذي هو اسم مفعول عن قولك أعربت الكلمة
 فان ذلك لا يحصل الا بجرأ الاعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معرباً ولذا يقال
 لم تعرب الكلمة وهي معربة وقيل مبنية للشبه الاهمالي وجرى عليه ابن مالك والمصنف من اتباعه فكان اللائق بالشارح ترك
 هذا القيد وقال الدوشري لعله قيد بذلك لانها بعد التركيب تنقسم الى قسمين أم قبله فهي مبنية اه وقال الزرقاني قيد بذلك
 لكون الاسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجي منها التقسيم الى قسمين اه ويرد عليهما أنه اذا جعل المقسم الاسم مطلقاً يكتفي
 بجي القسمين فيه مطلقاً ولا يلزم مجيئهما في كل ضرب منه ثم قال الزرقاني وهذا محل للعرب على ظاهره وهو ما قام به الاعراب ولذلك
 قال الشارح فيما يأتي وهو ما تغير آخره فغير بالماضي اه وفيه نظر لما من أنه لم يعتبر أحد في كون الاسم معرباً وجود الاعراب
 بالفعل وقد نبه السيد على أن الافعال الواقعة في التعاريف لا دلالة لها على الزمان (تنبيه) محل الخلاف في الاسماء قبل
 التركيب الاسماء التي لم تشبه الحرف شياً متفقاً عليه كالضميرات أم ما هي فبنية فتنبيهه (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره ان

الاعتراض اندفع بمجرد ثبوت رومنه ثانيا وفيه نظرا لان منه ومنه لا اشعار له بخصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المتصلة الشائعة في مثل هذا المقام يشعر بعدم الخصر كادل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فانظر حاشيتنا عليه نعم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بأنه لما ذكر ان المبنى ما أشبه الحرف ثم قال ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما واعل المصنف قدر ضربان في كلامه أخذ من ذلك (قوله وهو الاصل) قال اللقاني يعني الراجع فالمتجه أن يقال في مقابله وهو خلاف لا الفرع كما قال اذا الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما ينبت عليه غيره اه قال الشهاب القاسمي قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الاصل والفرع من أن الرجوع ابتناء على الراجع وأوضح ذلك بقوله أيضا هذا النوع بل يناسب الاصل بمعنى الراجع لانه كان المغرب راجع في نظر اللغة لانه بواسطة الاعراب تبين المعاني المتصورة عليه فالمبنى مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به في قوله وهو الفرع اشارة الى أنه متصف بضد الاصل المذكور وذلك فائدة اولية ولوعبر بقوله وهو خلافه لم يفهم ذلك وانما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه فتأمل اه * فان قيل كيف يكون الاصل في الاسماء الاعراب مع انهم عرحوها بان الاصل في الاسماء الافراد فالتركيب الذي يكون فيه الاعراب خلاف الاصل * فالجواب ان عرض الواضع من الاسماء استعمالها مركبة فكأنه هو الاصل فاقراده وان كان هو الاصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الاصل بالنظر الى عرض الواضع (قوله وهو ما تغير آخره) مراد بتغير الاخرة تغيره ذاتا أو صفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغير الذاتي أن يبدل حرف ٤٧ بحرف آخر حقيقة أو حكما كما في المثني

في النصب والجر والتغير في الصفة أن تبدل الحركة بحركة أخرى حقيقة أو حكما كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجر والنصب فان حركته تغيرت حكما (قوله أشبه) قال الدوشري مثل أشبه في المعنى شابه والمشابهة هي المشاركة في الكيفية وابن الحاجب استعمالها في مطلق المناسبة مجازا حيث

ضرب (معرب وهو الاصل) في الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب (متمكنا) لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمى أمكن والاسمى غير أمكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة تقتصر في التمييز بينها الى الاعراب (و) ضرب (مبنى) وذهب قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لام معرب ولا مبنى وسموه خصيا وليس بشئ (و) المبنى (هو الفرع ويسمى) لعدم اعرابه (غير متمكن) في الاسمية وانما يبني الاسم اذا أشبه الحرف (لا الفعل عند الناظم) شهاقروا يدينيه منه) أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم * لشبه من الحروف مدني * (وأشبه) هذا (الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعي) أي المنسوب الى الوضع الاصل وهو المشار اليه بقوله في النظم * كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يكون الاسم) موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا (فالاول) وهو الموضوع على حرف واحد (كتاءقت) أي كالتاء من قمت (فانها) في حال الكسر (شبيهة بنحو باء

قال المبنى ما تناسب (قوله وأشبه) قال اللقاني ان أراد الشبه القوي المذكور قبل فالشبه في أب ونحوه مفعول وان أراد مطلق الشبه فلم يدع أحد انه موجب للبناء فيجيب بضعفه وقد يجاب بانه تقسيم للشبه القوي والغفلة يتوهم ان الشبه في أب ونحوه من المورديات قوي فنبه عليها اه ملخصا (قوله أحدها الشبه الوضعي) قال المصنف في الحواشي شرطا اعتباره تاضله ومن ثم أعربت الظرف مع تضمن معني في وغير مع تضمن الا فاما قوله حين يأتي غيره وقوله غير ان نطقت فقال الناظم مقتضى البناء اضافة الى مبنى وجعل البناء في الثاني أولى له للاحية غير فيه كما لو سأل محل الاختلاف الاول والثاني تقول أي وباني يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعدهما (قوله وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون الخ) لا يخفى ان الضابط بمعنى القاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها فانما جاز المصنف عن الضابط بان يكون الذي هو مقرر حكما تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا ان يكون الخ وقس نظائره وقول الشارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضا لانه انما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت في تعريف القضية (قوله موضوعا على حرف) قدر متعلق الجار خاصا لان محل تارة عاماما لم تقم قرينة على الخصوص كما قاله اليمني والقرينة هنا قاعدة (قوله أو حرفين) قال اللقاني بردها مع فاتها منصوبة نظرا أو حالا ويجاب بانها مبنية على ظاهر مذهب سيبويه أو بانها محذوفة اللام وهي الالف المنقلبة عن ياء الاعراب معتدرفها ان أفرقت وظاهر على ما قبلها ان أضيفت وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والمختار عند الرضي اه وأجاب في المصنف بانها أعربت لان الاضافة تعارضت شبه الحرف كما قيل في أي وفيه محث لان انا لانم الاضافة والمعارض شبه الحرف انما هو لزمها فانظر حاشيتنا على الاضية فانها اشتملت هنا على أبحاث تقتضي (قوله أي كالتاء من قمت) جعل

إضافة التاء الى قمت على معنى من وفيه نظر لا يخفى على عارف نحووه والظاهر ان الاضافة لا دفي ملابسثة وانها على معنى اللام اذا التاء
 ليست جزأ من قمت ولا يصح الاخبار عن التاء بقمت كما هو ضابط الاضافة التي بمعنى من (قوله لضعف الشبه) قال الزرقاني فيه نظر
 لأن الشبه الرضعي متمم بالكتابة اذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن عما هنا لأنه لم يجعل ذلك
 من الشبه المعارض فانظرا ه ومر عن اللقاني الجواب (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أي الاصل الذي سبق له استعمال فلا يرد نحو
 يدان ودمان فان الاصل فيهما هجور ٤٨ بخلاف أخ فإنه نطق بالاصل في نحو جاء أخوك (قوله بالتصريح كإسياتي) قال في معاني

ومن النقص قولهم إبان
 وأخان فقواه هنا بالتصريح
 سهو (قوله بل لشبه آخر)
 وهو الشبه الجودي أو
 الافتقاري أو اختلاف
 صيغها لاختلاف معانيها
 والصحيح ان بناءها للشبه
 الوضعي وبناء نحو نحن
 بطريق الجمل لأن أصل
 الضمائر ان تكون على
 حرف أو حرفين (قوله
 ان يتضمن الاسم الخ)
 قال الدنوشري المعتبر في
 التضمن بحسب الوضع
 فالضمن العارض
 لا يوجب البناء فلذلك لم
 يبن الظروف مع انها
 متضمنة معنى في التركيب
 اه وعرف نحووه عن المصنف
 ويرد عليه المتأدي فالاولى
 ان يقال المعتبر التضمن
 اللازم بان يتوقف عليه
 المعنى الذي قصد عند
 التضمن فيخرج
 الطرف ويدخل المتأدي
 وتفصيل المقال ينظر
 في حواشي الفاكهي
 (قوله أي من المعاني التي
 تؤدي بالحروف) أي

الجر (مطلقا) ولامه) مع الظاهر غير المستغاث (و) في حال الفتح شبيهة بنحو (واو العطف وفائه) وفي
 حال الضم شبيهة بنحو الله في القسم في لغة من ضم الميم اذ لم تكن محذوفة من أم أين ذكرها في شرح
 الشذور في الحروف المبنية على الضم (والثاني) وهو الموضوع على حرفين (كنا من قنا قناها) أي فان نا
 (شبيهة بنحو قدويل) وما ولا وقال الشاطبي نافي قوله جئتاه وضوءة على حرفين تأتيها حرف لين وضعا
 أوليا كما ولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيويوه والنحويون بخلاف
 ما هو على حرفين وليس فيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبها عينه
 اعترض ابن جني على من اعتل ليناه كم ومن باتهما موضوعان على حرفين فاشبهاهل ويل ثم قال فعلى
 الجاه وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فاشار
 اليه الناظم هو التحقيق ومن أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه
 بسديناه ثم استشعر اعتراضا بان نحو أب وأخ على حرفين مع انهما معربان فأجاب بقوله (وانما أعرب
 نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لامهما (فان أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو
 بدليل) قولهم في التثنية (أبوان وأخوان) بردا للهنوف والتثنية ترد الاشياء الى أصولها فثبت انهما
 موضوعان على ثلاثة أحرف وأما إبان وأخان من غير رد فتثنية أبوا وأخا الفصر كما سيأتي * فان قيل لم
 يبنيا لشبههما بالحروف الموضوع على ثلاثة أحرف كنعم ويلي * فالجواب ان هذا الشبه مهجور
 لان أكثر الاسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الاسماء مبنيا * فان قيل نحن نجد
 بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن * فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتي في
 بناء المضمرات النوع (الثاني الشبه المعنوي) وهو المشار اليه بقول الناظم * والمعنوي في متى وفي
 هنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف) أي من المعاني
 التي تؤدي بالحروف (سواء أوضع لذلك المعنى) الذي تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) بوضع له
 حرف أصلا (فالاول) وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف (كمتى فانها تستعمل شرطا) فتجزم
 فعلى (نحو متى تقم أقم وهي حينئذ) أي حين اذا استعملت شرطا (شبيهة في) تادية (المعنى)
 وهو تعليق الجواب على الشرط (بان الشرطية) نحو ان تقم أقم (وتستعمل أيضا استفهاما) فلا
 تعمل شيئا (نحو متى نصر الله وهي حينئذ) أي حين اذا استعملت استفهاما (شبيهة في) تادية (المعنى)
 وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال
 أي الشرطية وأي الاستفهامية أشبه بالحرف ومع ذلك فهم ما معربان فاشار الى جوابه بقوله (وانما
 أعربت أي الشرطية في نحو أيما الاجلين قضيت) فلا عدوان على فاي اسم شرط جازم منصوب على
 المفعولية بقضيت وقدمت لان لما الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما اوجه فلا عدوان على

وليس المراد من معاني الحروف المعاني التي وضعت لها الحروف فهذا توطئة له وله سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب جوابها
 لقواه وضع أم لم يوضع لان عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس في كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل
 حذف بعض المعطوف لان لا من تيمته وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على ان أحرف الجواب كثيرا ما تحذف الجمل بعدها مع عدم
 ملاقاته للسؤال لانها ليست جوابية (قوله وهو طلب الفهم) قال الدنوشري ما ملخصه الظاهر ان يقول لانه المقصور للفهم
 فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم ان ال في الفهم عوض عن المضاف اليه أي فهم الطالب فلا تقص بفهم
 وعلم ولا تقص بفهمين وعلمين لان الدال على طلب الفهم هو فهم وعلم والدال على خصوص الفاهم بانه المتكلم (قوله وانما أعربت أي)

قال الزرقاني أي وجوبه في كلام الشئ في حاشيته على المعنى ما يدل على أن الأعراب جائز ويجوز البناء ذكره في بحث قدوفيه شئ (قوله
 لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) خرج بقوله من ملازمتهما للاضافة لأنها لا تصاف إلى المفرد وهي مبنية لأن اضافتها
 غير لازمة وهذا لم يما في قول الزرقاني التقييد بالزوم لاجل ما هنا والافلاضافة كافية وذلك لأن اسم المفرد مبنية لتضمنه معنى
 من وهذا العلة موجودة في المضاف والشبهه مع انه معرب قال ملاجى لم يبين المضاف ولا المضارع له لارا اضافة ترجع جانب
 الاسمية فترجع الاسمية بسببها إلى ما تستحقه في الاصل أعني الأعراب اه وعلل ابن مالك اعراب أي بما ذكر وبانها بمعنى بعض
 ان أضيفت إلى مفرد وكل ان أضيفت إلى جملة وأورد عليه أبو حيان ان هذا المعنى موجود في لدن فانها ملازمة للاضافة بل هي أقوى
 من أي فيها فانها لا تنقل عنها القضا وهي بمعنى عند وعند معربة ولدن مبنية وكان ينبغي ان تعرب لدن كان هي مبنية وأجاب شيخ
 الاسلام السراج البغدادي بان لدن ليست بمعنى عند بل لدن لأول غاية زمان أو مكان وحينئذ لم تعرب لأنها ليست بمعنى لفظه معربة بخلاف
 أي وبان لدن بنيت لشبهها بالحرف في زوم استعمال واحد وامتناع الاخبار بها وخلاف عند فانها لا تلزم استعمالا واحدا أو تكون
 لا بتداء الغاية وتستعمل فضاة وعمدة فلم يعارض شبه الحرف في لدن من الوجوه المذكورة لزوم الاضافة فان الشئ لو اختلفا بقوى بان
 يعارض أشياء بخلاف أي فان معنى الحرف واحد عارضه لزوم الاضافة لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى فبصير إلى ما هو الاصل في الاسماء
 وهو الأعراب وبان من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن ٤٩ صالحا عند شبر وهما باعربوه أو بلغتهم قرأ

أبو بكر عن عاصم لينذر
 بأسا شديدا من لدنه الا انه
 أسكن الدال وأشبهها ضمة
 فلا يراد لا يقول الا يراد
 على ما جاء في أكثر اللغات
 لا نأقول يكفي مثل ذلك
 التعليل مجي الأعراب
 وأما القلة والكثرة فلا
 تعلل لان هذا بحسب
 اواقع وبان لدن وان
 كانت بمعنى عند لكن
 عند من الظروف العامة
 التصرف وليس لها في
 الأعراب من التصرف

جوابها (و) أي (الاستفهامية نحو فاي الفرقين أحق) بالامن فاي اسم استفهام مبتدأ والفريقين
 مضاف اليهما وأحق خبر المبتدأ (لضعف الشبه) فيما (بمعارضة من ملازمتهما للاضافة) إلى المفرد
 وفي بعض النسخ ملازمتهما بالأفراد والمراد الملازمة أي في الشرط والاستفهام للاضافة (التي هي من
 خصائص الاسماء والثاني) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع الحرف (نحو هنا) من أسماء الاشارة
 للمكان (فانها متضمنة معنى الاشارة) أي لمعنى هو الاشارة فلاضافة بيانية لشجر الرالك (وهذا المعنى)
 الذي هو الاشارة (لم تضع العرب له حرفا يدل عليه) ولكنه من المعاني التي من حدها ان تؤدي بالحروف
 لانه أي معنى الاشارة (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التنبيه)
 الموضوع له المسماة بالتنبيه بالقصر (فهنا) انضمها معنى الاشارة (مستحقة للبناء لتضمنه) أي
 لفظ هنا (أعني الحرف الذي كان يستحق الوضع) لتؤدي به الاشارة وعديل عن قولهم لانه
 كالتنبي والترجي إلى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتفان الاشارة في بعض المواضع نحو هذا فوضعوا
 للتنبيه ها والخطاب الكاف وتركوا الاشارة بالحرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها
 ولما بعدها (وانما أعرب هذان هاتان) من أسماء الاشارة (مع تضمنها معنى الاشارة لضعف الشبه بما
 عارضه من مجيها على صورة المثني والتثنية من خصائص الاسماء) وهذا القول ملحق من قولين فان

(٧ تصريح ل) ما لكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضيا لزال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعلل
 الشهاب السامى قوة الشبه في لدن بانه انضم إلى شبهها المعنوي وهو تضمنها معنى الاضافة المخصوصة التي من معاني الحروف الشبه
 اللفظي في بعض لغاتها (قوله لم تضع له العرب حرفا يدل عليه) قول وضعته له لام العهد لانها الاشارة إلى معهود بين المتكلم والخطاب
 وهي حرف غايته انها الاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعاني الخ) بيان ذلك ان الاشارة تسببه بين المشار
 والمشار إليه كما ان الخطاب نسبة بين الخطاب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية فحقه ان
 يؤدي بالحرف لا بالاسم أو الفعل لان كلاهما مستقل بالمفهومية (قوله ها للتنبيه بالقصر) أي ولا يجوز المد والحاق همزة بعد ألفه
 لانه علم على الكلمة المركبة من ها وألف ثم نكروا أضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو كان بعد الألف همزة اقتضى ان لهاها تكون
 للتنبيه وليس كذلك (قوله مستحقة) الاولى مستحقة أو يقال لتضمنها يجري الجميع على نسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه
 من مجيها على صورة المثني) قال في الهمع وأمما يزيدان فانه جار لانه شبه الأعراب التي ترى انه يتبع لفظه كما لعرب اه والاطهر ان يجاب
 بانه ورد في سبب البناء على التنبيه بخلاف هذان وهاتان فانه ورد في سبب الأعراب أي اني فعل بالوارد في الموضوعين لقوته
 (قوله وهذا) قال الشهاب القاسمي اوصف بصوره المثني لا ينافي به معني حقيقة اذ يصدق على فرد المثني انه على صورته غاية الارائه
 موهم بالتلفيق ممنوع على انه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيلحق تقدير التكبير وفرضه اه وقال القاسمي ان في قوله على صورة المثني

إشارة إلى ان تثنيتهما الحقيقية هذان وهتيان بقلب ألف ذواتاياه كالغتيان فتثنيهما ههنا بحذف ألف ذواتا فهما على صورة المثني لا على قياسه وكونهما كذلك محقق انهما معربان لا مبنيان لان ذلك محقق كون الالف الموجودة ألف الاعراب لا ألف ذواتا (قوله كان ينوب وكان يفتقر) قال الشهاب القاسمي الكاف فيهما باعتبار الافراد الذهنية وقال اللقاني مثالان لطريقه لانه يلزم اذا النيابة والافتقار لا اشعار فيهما بالزوم وحينئذ فلا حاجة الى قوله ولا يدخل عليهما عامل ولا قوله متصلا فان المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه وبوم في يوم يتفع الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار الى الجملة أي لازم ذلك اهـ فان قيل عدم دخول العوامل كاف في البناء فلا حاجة الى ضم النيابة عن الفعل اليه * قلت انما هو كاف في انتفاء الاعراب والبناء قدر زائد عليه يحتاج الى مشابهة الحرف وهي لا تتم الا بالجزأين (قوله المنصب على الدخول) قال الدتوشري اعلم ان الفعل المنصوب في جواب النبي بر دعلى وجهين أحدهما ان يقدر النبي منصبا على الاول فينتقي الثاني لان الاول سببه والثاني ان يقدر النبي منصبا على الثاني فقط فيصدق نفيه مع وجود الاول اذا علمت ذلك فلا اعتراض بان كلام المصنف يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مبنى على ان النبي منصب على الثاني وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل النبي منصبا على الاول . هـ وعليه فكيف يفهم منه انه لا يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه انه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل

من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جي بهما على صورة المثني وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور في حالة الرفع وضعاعلى صيغة المثني المرفوع وفي حالة الجر والنصب وضعاعلى صيغة المثني المجرور والمنصوب فقواه أولا وانما أعرب هذان وهاتان يقتضى انهما مبنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لجهيتهما على صورة المثني يقتضى انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه النوع (الثالث التثنية الاستعمالي) وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم وكنيابة عن الفعل بلا * تائرو كافتقار أصلا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على المعاني (كان ينوب) الاسم (عن الفعل) في معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل (فيؤثر فيه) لفظا أو محلا فاما قول زهير ولتعم حشوا الدرع أنت اذا * دعيت نزال وج في الذعر فن الاستناد الى اللفظ أي اذا دعيت هذه الكلمة وقواه فيؤثر بالنصب جواب النبي المنصب على الدخول الناشئ عنه التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق كما صرح الموضح به في باب الاضافة فلواقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبه به الا في لكفاء ولكنه حاول شرح قول النظم بلاتاثير الذي لو حذف وجعل الالف في قوله أصلا ضمير تثنية عائد على النيابة والافتقار أو للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كنيابة أصليا وافتقار أصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال

ما ذكرناه دل عليه كلام السعد في بحث لو واذا علمت ذلك عرفت انه لا اعتراض على المصنف وهذا على الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل الخ يقال عاينه الشارح لم يجعل النبي منصبا على الاول أعني الدخول فقط بل عليه مقيد بعدم التاثير كما ينبي عنه قوله الناشئ عنه التاثير فيرجع ذلك الى دخول النبي على ما هو مقيد بقيد والاصل توجه النبي الى القيد كما هو مشهور نعم ذلك ليس يلزم لكن الشارح سلك ما هو الاصل فلا يتعجب منه وقال كيف يفهم منه الخ فتدبر (قواه مع ان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح في باب أسماء الافعال ربما يشعر بان العوامل اللفظية التي لا تدخل عليه العوامل التي تقتضى فاعلية أو مفعولية لا منقاة وهو المناسب لكونها ثابتة عن الفعل معنى واستعمالا لان الافعال تتاثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضى ما ذكره كالتواصب والجوازم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أو لا وذكر الشارح في ذلك الباب ان الخلاف في انها تتاثر بالعوامل أم لا مبني على الخلاف في مدلولها فراجع (قواه كما فعل في المشبه به) هو ايت والاصل (قوله ولكنه حاول شرح قول النظم الخ) الاقرب انه أراد الاشارة الى ان مراد الناظم بنفي التاثير في الدخول للتلازم بينهما وان كان لا حاجة الى الجمع بينهما (قوله سلم مما نقله الخ) هو وما عطف عليه جواب لو فالسلامة مما نقله الشاطبي مسيبة عن حذف بلاتاثير وعدم ورود المصدر

قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اهـ وقوله لان الاول سببه له أي مساو كما هو ظاهر لان دخول العوامل والتاثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا يردانه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لان الشيء قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق نفيه مع وجود الاول فيه نظر لان الثاني مسبب عن الاول ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسباب بابه ولو كان السبب أعنف الظن به اذا كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع

الثائب عن فعله مسبب عن جعل التاصيل قيداً في النيابة عن الفعل كالاقتضار (قوله وهذا محال) قال الدوشري بيانه ان عند
 الاعراب هو البناء وقد جعل شرطاً في البناء فيقول الامر الى ان شرط البناء هو البناء والشئ لا يكون شرطاً لنفسه اه وقال الزرقاني
 وجهه معنى كونه محالاً ان ذلك من تحصيل الحاصل ولا شك ان تحصيل الحاصل محال اذا الحاصل متعذر تحصيله لكون التحصيل
 انما يكون لغیر موجود والله اعلم و أقول الاستحالة انما تظهر اذا قيد التاثير بكونه في اللفظ فلو قيل المراد بلا تاثير لفظاً ومحالاً
 وهو ما جرى عليه الشارح اولاً لم يكن محالاً لانه يصير المعنى ان من شرط بناء اسم الفعل ان لا يتاثر بالعوامل لفظاً ومحالاً وهذا كناية
 عن عدم دخول العوامل اذا العوامل لا بد ان تؤثر احد الامر من كماله في فصار معنى كلام الناظم وكناية عن الفعل بان لا تدخل عليه
 العوامل وحينئذ لا يرد المصدر لانه يدخل عليه العوامل تقديره او لاحقاً الى قيد الاصل في النيابة في ارجاهه وجعل الالف في أصلاً
 للتثنية أو دعوى الحذف وقد مر آنفاً أن الموضوع أشار لذلك فتفطن (قوله وكان يقتصر الخ) قال اللقاني برده عليه لفظ القول مراد به
 حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمي قد يقال يحكى بالقول المفرد في مسائل فطالبة الجملة ٥١ غير لازم فليتأمل (قوله متاصلاً)

قال اللقاني برده عليه ذو
 الطائفة والذين عند
 من أعربهما قال الشهاب
 القاسمي قد يحايل بان
 الكلام باعتبار لغة
 الجمهور وقال الدوشري
 يمكن رده بان اعرابهما
 قليل فلا يردان وهو
 يرجع لجواب الشهاب
 (قوله الى جملة) قال
 الدوشري أو ما قام
 مقامها كالوصف في آل
 الموصولة أو عوض منها
 كالنسب في اذ (قوله
 من المصدر الثائب) أي
 ومن الاوصاف نحو جاء
 لضارب زيداً وأقام
 الزيدان قائماً وان ثابت
 عن الفعل اذا وصل
 الذي ضرب زيداً ويقوم
 الزيدان لكتها تتاثر

وهذا يعني بلا تاثير لا محصل اه فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثراً في لفظه
 وهذا هو نتيجة وجوب البناء لشرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن
 لا يكون معرباً وهذا محال انتهى وما ورد المصدر الثائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض
 التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متصلة في المرتجلات ومترتبة منزلة
 المتصلة في المتعولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل واعراب المصدر الثائب عن فعله مع أن كلا منهما
 نائب عن الفعل والافعال فليتأمل (وكان يقتصر) الاسم (افتقاراً متصلاً الى جملة) اسمية أو فعلية
 (فالاول) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيئات وصفه وأوه) من أسماء الافعال
 (فانها) أي فان هيئات وصفه وأوه (نايبة عن بعد) بضم العين (وأسكت وأتوجع) على طريق اللف
 والنشر على الترتيب فهيات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصفه نائبة عن فعل أمر وهو أسكت وأوه نائبة
 عن فعل مضارع وهو أتوجع (ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتاثر به)
 على القول الصحيح من انها لا محصل لها من الاعراب وقد بسطت الخسلاف في ذلك في اعراب اسم الفعل
 (فاشبهت) من الحرف (ليت ولعل مثلاً) التي ترى انهما نائبان) عن الفعل فليت نائبة (عن أتمنى و) لعل
 نائبة عن (أترجى ولا يدخل عليها عامل) أصلاً فضلاً عن أن يتاثر به (واحترز) الناظم (بانتهاء التاثر
 من المصدر الثائب عن فعله فحوضر باقي قولك ضرب باز يدافانه) أي ضرباً (نائب عن اضرب وهو مع هذا)
 أي مع كونه نائباً عن الفعل (معرب وذلك لانه) منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضرباً كما
 انه اذا ناب عن ان والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية (فتؤثر فيه تقول) في الرفع (أعجبني ضرب زيد
 و) في النصب (كرهت ضرب عمرو و) في المحقق (عجبت من ضربه) وبهذا التقدير يندفع ما قيل ان
 التمثيل غير مطابق للحكم (والثاني) وهو الذي يقتصر افتقاراً متصلاً الى جملة (كانوا اذا) من ظروف
 الزمان (وحيث) خاصة من ظروف المكان وحيث لي العمائم نادراً (و) كالذي والتي من (الموصولات
 ألا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من

بالعوامل (قوله وبهذا التقدير الخ) قال الدوشري حاصل هذا الجواب انه جعله تنظيراً لانه نائب عن الفعل في الجملة اه
 وبيان انه جعله تنظيراً انه قال كما انه اذا ناب عن ان والفعل والقائل أن التمثيل غير مطابق مكي وتبعه الحفيد وعبارة مكي أما قوله
 ضرباً في ضرباً زيداً فانه مثال صحيح للمصدر الثائب عن الفعل وأما الامثلة الثلاثة فان المصدر فيها لم ينب عن الفعل والمطلوب تشل
 المصدر الثائب عن الفعل ويكون مع ذلك متاثر بالعامل أي في حالة نيابته عن الفعل والامثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متاثر
 بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رجه الله وقد صرح بالمقصود المذكور في رجه الله والله دره فأحسن
 ما فهم انتهت وقال اللقاني قوله وذلك لانه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه ان أراد مع كونه نائباً فهو في الامثلة ليس كذلك وان أراد
 مع عدمه فذلك لا يضر والورد عليه رويداً فانه مبني لنيابته عن أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم نيابته عامل كقولك
 أمهل زيداً رويداً فامله ولو سكت عن قوله يقول الخ وأراد بالتاثير نصبه بالعامل المقدر كان واضحاً اه وعليه فيقدر التنظير بعينه
 قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح فتدبر (قوله وحيث لي العمائم نادراً) إشارة الى قول الشاعر

وتظعنهم تحت الجبابرة فخص بهم بقبض المواضي حيث لي العمائم وسياتي في باب الاضافة قول العمائم شذها على الروس قال الحميد
 فان قامت ان اذوا ذاملا زمان الاضافة مع بنائهم ما والقياس يتنضي اعرابها كما عربت أي ملازمتها الاضافة قلت اضافة ما كلا
 اضافة لانها مضافان الى الجمل والاضافة اليها في تدبر الافعال فكانت مضافا من اهل وقد اشار الشارح فيما تقدم الى ذلك
 حيث قد قول المصنف ان ابا الشرطية و ابا الاستفهامية اعربا ملازمتها الاضافة بقوله الى المفرد (قوله باسمها) قال الدنوشري أي
 بجميعها لان الاسرعة القيد واذا ذهب القيد بقيد فقد ذهب بحملته فاستعملوا باسمه في معنى بحملته (قوله واحترز بذكر الاصاله
 الخ) لم يقل الشارح بعد احترز هو بيان الاضمير المستتر في احترز كما فعل سابقا فاعلمه يقرأ هنا بالبناء للفعول لانه عطف عليه قوله واحترز
 بذكر الجملة وذكر الجملة ليس في كلام الناظم وهذا أحدا وجه ثلاثة محتملها ما كلام الناظم ذكرها المصنف في الحواشي حيث قال
 محتمل قوله أصلا ثلاثة أوجه أحدها أن محترز به ما يعرض من الافتقار عند التركيب كاسماء الزمان المهمة اذا أضيفت الى الجمل
 نحو هي حين عانت المشيب فالبناء هنا لاضافته ليني لا افتقاره المعارض الى الجملة أو لهما ولا يرد لانه أثر الجواز لا الوجوب وانما تكلم
 النحاة في مثل هذا الموضوع على ٥٢ ما يوجب البناء دون ما يجوز وبهذا يجب عما يورد على قوله ومعرب الاسماء البيت من ذلك

وكافتقار الفاعل
 والمفعول الى ما يقوم به
 معناهما أعني القاعلية
 والمفعولية وكافتقار
 رجل وقع الى الجملة
 بعدهما في رجل يفعل
 الخبر بل أنتم قوم تجهلون
 وثانيها أن محترز به عما
 يعارض الافتقار بما نحى
 عن البناء كافتقار أي فانه
 يعارض بلزوم اضافة
 وانها معني كل اذا أضيفت
 الى نكرة ومعني بعض اذا
 أضيفت الى معرفة وثالثها
 أن يكون ذكره تاكيدا لما
 قرره من الاصول رافعا لما
 عساه يتجاوز به أي أصل
 ما ذكرته قاصيلا وقرره

الظروف والموصولات فقامت الحروف باسمها في افتقارها في اضافة معناها الى ذكر متعلقها
 افتقار اما اتصالها الى جملة لانها انما وضعت لنسبة ما في الافعال الى الاسماء (واحترز بذكر الاصاله)
 المستفادة من قول الناظم أصلا (من نحو) يوم في (هذا يوم ينفع الصائمين صدقهم) فيوم في قراءة الرفع
 خير هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (الى الجملة) بعده هي الفعل ومفعولاه وفاعله (والمضاف)
 أبدا (مفتقر الى) ذكر (المضاف اليه) في اضافة معناه (ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب)
 ويژه في بعضها (الآثرى انك تقول صمت يوما) اذا أخبرت عن الترك (وسرت يوما) اذا أخبرت عن
 الابدان (لا يحتاج) في تمام معنى يوم (الى شيء) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبجان) من أسماء
 المصادر (وعند) من الظروف (فانها مفتقران بالاصالة لكن) افتقارهما (الى مفرد) لا الى جملة
 (قول سبجان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعربانه بما على المصدر بقول الظرفية والناصب لسبجان
 فعل محذوف تقديره أسبج والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبجان ملازم للاضافة هو المشهور
 وقال الفخر الرازي سبجان مصدر لا فعل فيستعمل مضافا غير مضاف واذا لم يضاف ترك تنوينه
 فقول سبجان من زيد أي برأء منه كقوله سبجان من علقمة الفاخر وانما منع صرفه لانه معرفة وفي آخره
 ألف ووزن انتهى بحروفه وأما استعماله عند غير مضافة كقوله
 كل عندك عندي * لا يساوي نصف عندي
 فن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحر يرى بل كل كلمة ذكرت مرادها لفظها فإذ أن تتصرف
 تصرف الاسماء وأن تعرب ويحكي أصلها فانه في المعنى ثم استشعر اعتراضا بالالذين واللتين وأيامن
 الموصولات معرب بفتح انهاء فقرة الاصاله الى جملة فاجاب بقوله (وانما أعرب اللذان واللتان وأي

تقرر او يرجع الجوابين المتقدمين صلاحيتها ما جوايبا ما يعترض به ويرجع الثالث كونه أوفق لما في كتب الموصولة
 الناظم اه والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظرا الى عدم تعيين الافتقار في كلام الناظم بكونه الى جملة اذا افتقارهما ليس اليها
 ولان التقييدها لو ذكر يكون متأخرا عن قيد الاصاله كما في كلام المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار لغيرها قبل مجي التقييد
 بالافتقار اليها والوجه الثاني لا حاجة اليه لمصطلح الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أو لا مدني (قوله في قراءة الرفع) أما في قراءة النصب
 فسياتي في الشرح انه على البناء وجهور البصرين يجعلون الفتحة اعرابا مثلها في صمت يوم الخميس والترمو ذلك أن تكون الاشارة
 ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع والالزم كون الشيء ظرفا لنفسه (قوله من نحو سبجان) قال الدنوشري قال البيضاوي
 سبجان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التزبه وقد يستعمل علماءه فيقطع عن الاضافة وينع الصرف (قوله وقال الفخر الرازي) قال
 الدنوشري سابق كلام الفخر في معارضة قول المصنف لا يستعمل الامضافا والجواب أن هذا اذا فلا يرد نقضا انتهى وبالبيت نقض
 اللغاني كلام المصنف (قوله سبجان من علقمة الفاخر) عجز بيت من أبيات التاب قائله الاعشى بهجوه علقمة بن علاثة لما صرته
 لعامر بن الطفيل صدره * قد قلبت لاجاء في فخره * ومعني سبجان من علقمة الفاخر أي برأء من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء
 المعجمة لا بالجيم كما في الدنوشري وغيره (قوله وليس بلحن) اللحن تغيير الاعراب فاطلاقه على مثل هذا يجوز

(قواه متعلق بعارضه) قال الدنوشري فيه نظر لان مقتضى جعله بياناً لما جعله حالاً منها ومتتضي ذلك أن يكون متعلقاً بمحذوف لا بعارضه فليتأمل (قواه وفيه البحث السابق) فيه الجوابان السابقان (قواه من لزوم الاضافة الى مفرد) قال الدنوشري ان قيل يرد على هذا قد لا اسمية وادنى فانهما ملازمان للاضافة الى مفرد وهما مبنيان فالجواب ان لزوم الاضافة الى مفرد انما يعارض تحت البناء لا جوازه هذان يجوز أن يعربا في لغة انتهى ويرد عليه ان الكلام في أسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات القصيدة كما مر نحوه عن الشهاب القاسمي وتوجيه بناءه من مفصلا في كلام البلقيني والجواب المذکور لم يذكره الشهاب وانما أجاب بان الشبه الوضعي لا يعارض خصوصاً فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعياً انما يظهر اذا لم يعتبر فيه كون الثاني حرف لين وفي كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه في حواشي الالفية (قواه في الشبه المعنوي) قال الزرقاني وجهه ان ليس المراد بالشبه المعنوي ما تقدم بل المراد انها مشبهة للحرف المهمل من حيث ان لها معنى قبل التركيب كما أنه كذلك (قوله وأدخله غيره في الشبه الاستعمالي) قال الزرقاني وجهه انه ليس المراد بالشبه الاستعمالي ما تقدم بل المراد انه أشبهه في كونه لا عاملاً ولا معمولاً (قوله لو كان) قال الدنوشري ضمير كان عائداً الى الفعل (قوله وأما ما سلم) قدر أفعالاً للدخول القاء في الخبر وهو قوله فمعرب والمبتدأ هنا وان كان شبيهاً بالشرطي العموم لانه اسم موصول لكن صلته ليست مبهمه لعدم كونها فعلاً مضارعاً الا أن يقال هو وان كان ماضياً لفظاً فيمكن جعله مضارعاً معني وانظر تقديره مع قوله لا يحذف من أدوات الشرط وحده أي دون فعل الشرط غير ان عند بعضهم وقد يقال ٥٣ المحذوف هنا أداة الشرط وفعله وفيه نظر لان أضل وما سلم مهما

الموصوات في نحو ضرب أيهم أساء) بنصب أي لان جله أساء صلا تامه فسقط القول بان أياها مبنيه على التعمير لا صافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفرداً ومثي كان خبره جله امتنع حذفه كما سيأتي (لضعف المشبه) متعلق بقوله اعرب (بما عارضه) متعلق بضعف (من المحي) بيان لما يتعلق بعارضه (على صورة التثنية) متعلق بالمحى وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين بهاتين (و) بما عارضه (من لزوم الاضافة) الى مفرد راجع الى أي وأهمل الشبه الالهامالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسروقة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي وأدخل الشاطبي أسماء الاصوات في قول النظم وكنية عن الفعل بلا تأثير فقال لانه تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب ووجه حكاية الاصوات كغاق وقب على أسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم (و) اما (ما سلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب وهو) أي المعرب (توعان ما يظهر اعرايه كارض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت أرضاً) بالنصب (ومررت بارض) بالخفض (وما لا يظهر اعرايه كالقبي) من المقصور (تقول جاء القبي) بضمه مقدره على

نظراً لأن أضل وما سلم مهما
 يكن من شيء فما سلم وما
 عوض عن مهمما ويكن
 ويجعل منع أي حيان من
 حذف أدوات اشترط
 وفعله غير ان ما لم يكن
 هناك تعويض لكن
 برأيه حيث كانت أما
 عوضاً فلا يجوز حذفها لانه
 لا يجوز حذف الاعراض
 الأشد وذا اذا لا يختصر
 المختصر (قوله ما سلم من
 مشابهة الحرف) أي
 المشابهة المتقدمة وهي

القوية التي لم تعارض بان لا تشابه الحرف أصلاً أو تشابهته شياً غير قوي فاندفع قول المصنف في الحواشي ان ما أشبه الحرف شياً غير قوي يعترض به على قول الناظم لشبهه من الحروف وقواه * ومعرب الاسماء ما قد سلمنا * لانهم لا يجريان مجرى الحد للمعرب والمبني والدفع عن حد المعرب ظاهر لتعيين الناظم بقواه مدني فن العجب نقل المنكث الاعتراض واقتراره * فان قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا فائل به * قلت لا يلزم من جعل المشتق على المشتق جعل مواطة جعل المبدأ على المبدأ كذلك لانك تقول الضاحك كاتب ولا يجوز أن تقول الضحك الكتابة كما ذكره في حواشي التخيص في تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة الى قول بعضهم هذا انما يريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع وانما المراد بيان ضابطه انتهى مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم لكن ذكر الفاكهي أن هذا تعريف باللازم وان تعريف المعرب بالمفهوم ما تغير آخره الخ (قوله وهو نوعان الخ) قيل هذا اشارة الى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيوتور وما قيل انه مستغني عنه وذكر المصنف في الحواشي انه فائدة أخرى وهي الاشارة الى فحسار علة بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته السابقة حصر وقال الشهاب القاسمي فائدة لتصريح معني المعرب وضابطه اذ لا يلزم من كون المبني ما أشبه الحرف الشبه بخصوص ان المعرب مجرد ما سلم من تلك المشابهة لجواز أن يعتبر فيه شيء آخر وراه تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة (نتهى وهو في غاية الحسن) قوله ما يظهر اعرايه (أي يصح أن يظهر اعرايه فلا يثنائي تقدير الاعراب فيه في الوقف مثلاً

(قوله من ست) قال الدنوشري ذكر غير في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها كاتبه عبد الله الدنوشري بقوله
 سماسم واسم سماة كذا سما * وزد سمة وائلث أوائل كلها * (فصل) * (قوله والفعل ضربان) قال الدنوشري معطوف على
 قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أي كان الاسم كذلك (قوله وهو الاصل) قال الدنوشري المراد بالاصل هنا الغالب اما ينبغي أن
 يكون الشيء عليه والفرع بخلافه ويمكن أن يكون المراد بالاصل الراجح على بعد انتهى وتعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن
 يقول وهو الفرع ثبوته مما مر عن اللغاني ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه (قوله وهو بخلافه) قال الدنوشري الظاهر ان البناء
 زائد في الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها وبجوز أن يكون الخلف مصدر خالف أي وهو ملتبس بخالفته ولو قال وهو بضده
 لكان أولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالعقود والضحك لكنه يشعر بثبوت الواسطة لان
 الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر ٥٤ بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال ان النحويين يستوي عندهم

الجمع انتهى وفي دعواه
 استواء الكل عند الحويين
 نظرو في حاشية الفاكي
 ما ينبغي مراجعته (قوله
 و بناؤه على الفتح) قال
 الدنوشري مبني على أن
 البناء معنوي وأما على
 القول بأنه لفظي فكان
 يقول و بناؤه فتحة (قوله
 في الجملة) قال الدنوشري
 ينظر ما المراد بالجملة هنا
 انتهى وفيه ما تعرفه
 (قوله لو وقع صفة الخ)
 قال الدنوشري الواقع صفة
 الخ المساعي ورفوعه
 لا هو وحده في كلامه
 يجوز وبعضهم قال إنما
 بني الماضي على حركة
 لتلايلت في ساكن في
 نحو قال وطرده في الباقي
 انتهى * أقول يندفع
 هذا بقوله في الجملة فان

الالف (ورأيت الفتى) بفتح مقدرة عليها (ومرت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها (وتظير الفتى) في
 تقدير الحركات في آخره (سما) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر (كمدى وهى) أي سما (لغة في الاسم)
 من ست ثانيها سما بكسر السين والقصر كرضي وثالثها ورابعها سم بضم السين وكسر هاء من غير قصر
 وخامسها وسادسها سم بضم المهملة وكسر هاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كارض وسما

بضم السين والقصر لغة في الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ماسماك) أي
 ما سمك (حكاء صاحب الافصح) فيه وجه الدلالة منه انه أثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه
 مقصورا وأما أنه يفيد ضم السين فلاذ يحتمل كسرها وبعضهم استدلل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن
 خالد القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني أسد * والله أسماك سما مباركا وهو ليس بنص
 في المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سما مباركا) أثرك الله به ايثاركا (فلا دليل فيه
 لانه) أي سما (منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو
 أسماك (فتح) أي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روى به أيضا (كما تقول في يد)
 اذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) ومعنى آثارك الله به ايثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كإيثاره اياك
 بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

* (فصل * والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبني وهو الاصل) في الافعال اذا لم تتورها معان تغتفر
 في تمييزها الى اعراب (و) ضرب (معرب وهو بخلافه) أي بخلاف المبني وهو الفرع (فالمتبني) من الافعال
 (نوعان أحدهما) الفعل (الماضي) مبني باتفاق (و بناؤه على الفتح) للنفخة ثلاثيا كان (كضرب) أو
 رباعيا كدحرج أو نجاسيا كانطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وإنما بني على حركة لمسايتها
 المضارع في الجملة لو وقع صفة و صلة وخبر أو ما لا وشروطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الى
 الفتح لثقلته (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون) فيه (عارض أو جبه

معناه ان المشابهة على طريق الاجمال

كراهتهم
 فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل ان المشابهة في الحقيقة بين الجملتين الماضية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين
 صدرهما وكون كل من اللفظين لفظا حقيقية بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين قد بر (قوله وأما ضربت
 الخ) حاصله ان الفتح فيما ذكر مقدر للثقل في ضربت والتعذر في ضربوا وكذا رمي وغزا الماضي مبني على الفتح لفظا أو تقدير اوليس
 مبنيًا فيما ذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضرب بالاعلى المقدر والظاهر لمناسبة الالف كالكسر في مرت
 يعلامى لأن حركة المناسبة في نحو غلامى سابقة على دخول العامل في نحو مرت بعلامى فلم يمكن الا التقدير ونظيره ان يضربا على مذهب
 سيبويه من اعراب الامثلة الخامسة بالحركات بخلاف الفتح في ضرب بالانها موجود في آخر الفعل قبل وجود الالف التي هي الفاعل
 ولم يفتح الفعل لمناسبة بل بقي على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغني عنها متحرك (فالسكون فيه) أي ما ذكر من ضربت ونحوه

(قوله أربع متحركات) قال الدونشري هدا في الثلاثي وحمل عليه غيره نحواً كرمث مثلاً وقال قوله أربع بتأنيث العدد والمقدود
 مذكر وأحسن منه أن يقال أربعة متحركات انتهى وقوله بتأنيث العدد صوابه بتذكير العدد (قوله وتاء الفاعل وقوله لأن تاء
 الفاعل) اقتصاره في الموضوعين على التاء غير واضح لأن ذلك لا يختص بها بل يشمل نحو ضرب وضربته وكالفاعل نائب الفاعل (قوله
 فيما هو كالكلمة) هذا ظرف لقوله أربع متحركات وقد يقال المتحركات الأربع هي كالكلمة الواحدة لا أنها مطروقة فيما هو
 كالكلمة فيازم ظرفية الشيء لنفسه والصواب أن المظروف إنما هو التوالي لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله إلى مفعوله)
 لو جعله مضافاً إلى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى فإن كان كلاماً مناسباً للآخر (قوله على ما يجزم به مضارعه) قال الدونشري ذلك
 مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فبني على القتح نحو حاضر بن أقول زاد بعضهم لاجتماع هذا قوله لو كان معرباً وقد حررنا المقام
 في حاشية القاموس (قوله المبدوء بتاء الخطاب) قيد بذلك لأن الأمر بالصيغة للخطاب فيناسب أخذ من المبدوء بتاء الخطاب (قوله
 وتبعها حرف المضارعة) إنما تبعها دفعاً للتباس بالمضارع المرفوع في الوقف هـ وانما يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل

لكن حمل عليه * فإن
 قلت لا أمر عند الكوفيين
 ومن تبعهم فكيف يصح
 التعليل بدفع الالتباس
 بالمضارع فإن ذلك يؤدي
 إلى أن الشيء يتبس بنفسه
 * قلت المراد دفعا
 للالتباس المضارع الذي
 هو الطلب بالمضارع
 الذي لا طلب فيه (قوله
 لأن الأمر معني فحقه الخ)
 قال الزرقاني قيل عليه
 الخبر معني فلم يكن
 حقه أن يؤدي بالحرف
 والجواب أن ما حقه أن
 يؤدي بالحرف هو المعنى
 السكأن على خلاف
 الأصل وأما المعنى الذي

كراهتهم) أي العرب (توالي أربع متحركات) وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل (فيما هو
 كالكلمة) الواحدة لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك ضمة) الياء من
 (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) بإضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله والأصل لمناسبة الواو (و) النوع
 (الثاني الأمر) مبني على الأصح عند جمهور النصارى واليه ذهبنا واليه ذهبنا واليه ذهبنا واليه ذهبنا
 وبتأويلهما مختلف فالماضي بتأويله على القتح كما تقدم (و) الأمر (بتأويله على ما يجزم به مضارعه) المبدوء
 بتاء الخطاب (فجاءوا ضرب مبنياً على السكون) فإن مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب (ونحو ضربوا)
 واضربوا واضرب (مبني على حذف النون) لأن مضارعه يجزم بحذف النون نحو لم تضربوا ولم تضربوا
 ولم تضربوا (ونحو اغز) واخس وارم (مبني على حذف آخر الفعل) لأن مضارعه يجزم بحذف آخره نحو
 لم تغز ولم تخس ولم ترم فاغز مبنياً على حذف الواو واخس مبنياً على حذف الالف ورم مبنياً على حذف
 الياء وذهب الاخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر وانما حذف حذفاً مستمراً
 في نحو قم واقعدوا الأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في
 المعنى ويقولهم أقول لأن الأمر معني فحقه أن يؤدي بالحرف ولأنه أخوال انتهى وقد دل عليه بالحرف
 ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارجاً عن مقصوده ولاهم
 قد عطفوا بذلك الأصل كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش * كي تقضي حوائج المسلمين
 وكقراءة بعضهم فبت ذلك فلتفردوا بالتاء الفوقية في الحديث لتأخروا مضافكم ولأنك تقول اغز
 واخس وارم واضربوا واضربوا واضرب كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين
 على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعث وأقسمت وقيمت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن
 تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قولنا ليس له حالة غير هذه وحينئذ

على الأصل في الكلام وهو الخبر فليس الأصل فيه أن يؤدي بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وهذا يجب عما يقال المضي
 معني والاستقبال معني ويؤيدان بغير الحرف (قوله ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة
 أن لا يكون الفعل موضوعاً للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الدماميني انتهى وأشار بعضهم إلى جوابه بقوله اللام يعني في
 قوله لتقييد الحدث لأم العلة والغرض أن العلة في وضع الفعل بعينه الذي هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى ولا يخلو عن نظر
 (قوله المحصل) أي المعين عن مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله ولاهم قد نطقوا الخ) قال الزرقاني إن قيل هذا يخالف ما تقدم من
 أن اللام قد حذفت حذفاً مستمراً أو أين الاستمرار مع الذكور والجواب أن الحذف المستمر في نحو قم واقعدوا لا شك أنها تذكير مع ذلك
 أصلاً وأما الجواب عن السؤال المذکور بان هذا ضرور وقونا ذكر والاستمرار باعتبار الغالب فحقه نظر لانه إذا كان كذلك فكيف يستدل
 به فيتعين الجواب بما أشرنا إليه قوله كما تقول في الجزم) أي فلما وافق الجزم صار معرباً (قوله ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قولنا الخ) يعني
 أن قولنا مثل فعل إنشاء دلالة له على الزمان وانتفاء ذلك فيه غير عارض لانه لو كان عارضاً لكان له حالتان كبعث مثلاً وهذا ليس له إلا
 حالة واحدة وكيف يكون فعلاً مع عدم دلالة على الزمان مطلقاً فقد أشكلت فعليته على مذهب البصريين قال الدماميني لا أشكل

فإن أفعال الأفعال إنما قلنا بشجردها عن الزمان من حيث هي انشاء الأمر لادلاله على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائه وهذه الخبيثة ليست هي جهة كونه فعلا بل فعالية باعتبار دلالة على الحدث المطلوب وعلى زمار ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لادلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لادلاله على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا اذا ما بان انشاء لا يملكه من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاءات لم يشكك لنا بقوله زمان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند الى الخطاب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحيث تنفذ الانشاء نوعان انشاء حدث مستند الى غير الخطاب كبعث وهذا حالي وليست الحال من دلالة بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدث مستند الى الخطاب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء وأما من حيث اسناد حدثه الى الخطاب المأمور به ومستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار (قوله كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل) أي واذا لم يثبت له دلالة على الغلب كان مضارعا واذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم الى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقا (قولان نون الاناث) مراده بها الموضوعه اصالة للاناث وان استعملت للدكور مجازا فيشمل نحو **ويرجعن من دار بنجر الحقائق** (قوله كالماضي) قال الزرقاني واجمع لقوله مبنى لانه على السكون لما تقدم من أن الماضي مبنى على الفتح مطلقا وقال الدنوشرى أشار به يعني بقوله كالماضي الى ان علة بناء المضارع على السكون الجمل على الماضي وان كان سكون الماضي اختلف هل هو مبنى عليه أو على الفتح مقدر او قيل علة بنائه انه اتصل به ما لا يتصل بمثله بالاسماء ٥٦ وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضي المتصل بها استواءهما في اصالة

السكون وعروض الحركة
 فان قيل أي حاجة الى
 الجمل على الماضي وهلا
 علة باصالة السكون
 للبناء قلت لما استحق
 المضارع الاعراب التي
 أصله الحركة وتبنى مع نون
 التوكيد على حركة
 هل ان الحركة هي المنظور
 اليها والسكون يلحق منه
 اعتباره فاذا خرج عن
 الحركة كفتح نون الاناث

فتشكل فعليته واذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المعنى وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال (والمعرب) من الافعال (المضارع نحو يقوم) زيد (سكن) لا مطلقا على الاصح بل (بشرط سلامته من نون الاناث) من (نون التوكيد المباشرة) والى ذلك الاشارة بقوله **واعربوا مضارعا ان عربيا** * من نون توكيد مباشرة ومن * نون اناث (فانه مع نون الاناث مبنى على) الاصح (على السكون) كالماضي (نحو المغلقات يتربصن) وذهب السهيلي الى أنه مع نون الاناث معرب تقدير (ومع نون التوكيد المباشرة مبنى) على الاصح وقيل لا بشرط المباشرة فتحولت لليون مبنى أيضا وقيل الجع معرب تقدير او المختار أنه مع المباشرة مبنى (على الفتح نحو لينبذن) لتركيبه مع النون تركيب نجمة فشر وهذا الفصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو او جمع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح بنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظا أو تقدير (فانه) أي المضارع (معرب معها تقدير نحو لتبليون) مضارع بلا ياء مبنى للجهول مسند لجماعة لانه كور من البلا وهو التجز به أصله قبل التوكيد لتبليون كتصرون يواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان

احتيج الى وجه اخر اجبه ولا يكفي بان يتمسك بان الاصل في البناء السكون انتهى وشيخنا الغنيمي توجيهه بقول
 للتشبيه استنبطه من الرضى ذكرناه في حاشية الفها كفى (قوله وذهب السهيلي الى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون اعراجه
 مقدر اذ منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الاعراب (قوله وقيل لا بشرط المباشرة) قال الدنوشرى ينظر على هذا القول على ما ذابني
 نحو لتبليون انتهى ياتي جوابه (قوله وقيل الجع معرب تقدير) بشكل بنحو ولا يصد ذلك فان اعراجه ليس تقدير فكيف قال
 تقدير (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجهور على انه مبنى لتركيبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط واليون حرف
 لاحظه في الاعراب في الجح ان مبنيين انتهت وهي أولى من كلام الشارح لان التركيب ليس من أسباب البناء بل انما يصلح سببا
 للاعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ علة لكون البناء على الفتح لا الاصل البناء لان الاصل في الافعال البناء فلا يعقل لكن قال الشهاب
 القاسمي انه علة البناء كونه على الفتح وانما احتاج لتعليل بنائه لان الاعراب فيه كالماتصل بسبب المشابهة السابقة فاذا خرج عنه
 فكانه خرج من الاصل وانما شبهه تركيبه معها بتركيب نجمة عشر لا بتركيب معدي كركب ونحوه لان معدي كركب كركب كركب
 كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه لتعدد الفعل مع النون ليس كذلك لان الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المعين
 والنون على التوكيد فهما نظير نجمة عشر لان المعنى فيه متعدد دلالة بنائه عشر وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سياقي في باب لا
 الثانية للجنس انهم جوزوا في وصف اسمها لذكره الفتح والواو ان السفة والموصوف كركب كركب كركب كركب كركب كركب كركب
 مع القادلي قبل دخول النون ثم دخلت النون قوله للجهول قال الدنوشرى الجهول هو القادلي والمفعول ليس بجهول فاعل معنى قولهم

الجهول الجهول فاعله (قوله لتوالي النونات) أي التي ليست كلها أصولا فلا يرد اجتماعها في جنس (قوله مغرب تنوع نون التوكيد لفظا) قال الدوشري أشار بقوله لفظا إلى أن قول المصنف فيما سبق مغرب معها تقدير امشكك بالنسبة له وله فاماترين فليتامل فان اعرابه ليس تقدير ياوسيا في كلامه (قوله لتلايلتس الخ) أن قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لان حر كتمام الواحد الفتح قيل الجواب ان الكسر لا يكون الا بعد الالف فاذا زال الفرجح للفتح والالتباس حال ارفق اولثلا يغفل عن الآخر (قوله فخر كت النون) فيه نظرفان الذي حر ليس النون الساكنة التي التقت مع الالف لانهما مدغمه بل المحرك هو النون الثانية (قوله وقد تبين ان الاعراب التقديرية الخ) سبقه الى ذلك الولد المصنف والمكي قال الحفيد اعترض على المصنف ولده في ثبوت بقوله فاماترين ولا ثبوت ان لا هو مغرب تقدير ام ذكر ما حصله ان المصنف لم يقصد التمثيل بهما هو بصدده بل بهما ٥٧ على ان عموم قوله فانه يعرب معهما

تقدير غير مراد وقال اللغاني قال الرضي أعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيب مع النون ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولاحظه في الاعراب وقال بعضهم المضارع مع النون مبني للتركيب الا اذا أسند الى الالف نحو هل تضربان أو الواو نحو هل تضربون أو الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمخدوف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربين وتضربن لتضربن وتضربن فالسند الى أحد الحرف الثلاثة مغرب مقدر الاعراب لا اشتغال بحاله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معرب به فلم

تقول استقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثناها أو تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلت ألقا وعلى التقديرين التثني ساكنان الواو ان على التقدير الاول والالف الواو على التقدير الثاني فحذف أول الساكنين فصارت تلبون بوزن تفعون ثم أكد بالثقله فصارت تلبون بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتثني ساكنان واو الجمع و نون التوكيد المدغمه وتعدر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل واعروض الضمة لم تنقلب الواو الالف لتحررها وانفتح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدره اثبتت لانهما علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان اضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو (فاماترين) أصله قبل التوكيد تراين كتمنعين نقلت حركة الهزرة الى الراء قبلها ثم حذفت الهزرة فصارتين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية وأما ان تقول حذفت الكسرة لاستثناها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت أنا وعلى التقديرين التثني ساكنان حذف أولهما كما في فاصارتين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصارت فاماتري بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم أكد بالنون فالتثني ساكنان باء المخاطبة و نون التوكيد وتعدر حذف أحدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى آخر ما ترى لتلبون (و) نحو (لا تبعان) أصله قبل التوكيد والنهي تبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لانهما في ذم الرفع فحذفت نون الرفع فصارت لا تبعان ثم أكد بالثقله فالتثني ساكنان الالف و نون التوكيد المدغمه ولم يجر حذف الالف لتلايلتس بالواحد ولا تحركت الياء لانها لا تقبل الحركة لم يجر حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسرة تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه أمثلة غير المباشرة لفظا وأما غير المباشرة تقدير افنحو ولا يصدونك بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهي يصدونك فحذفت النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسرة وهو لا الناهية فصار يصدونك ثم أكد بالثقله فالتثني ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليه فصار لا يصدونك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا لانها لم تباشره في الاصل لان الواو والمخدوفة فاصلة بينهما تقدير او الضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا أكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا أكد بالنون يبنى على اعرابه لفظا أو تقدير الوجود الفاصل لفظا أو تقدير او قد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديرية في تلبون خاصة بخلاف فاماترين ولا

(٨ تصریح ل) لم تعوض النون من الحركة كما عوض في نحو تضربان وتضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب أي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر هقلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عنده هو لا على نون التوكيد كما دار على باء النسب وناه التانيث لشابهتهما للتون والاعراب قبل التنوين لاعليها ولشابهتها تقلب الفاق في تحولت من انتهى وبه يظهر ان الموضع ماش بما للنظم على القول الثالث وان قوله فعرب معها تقدير امشكك على عموم وهو ان اعرابه بحركات مقدره على آخر الفعل وان محضته في ذلك مخطئ نعم يتجه أن يقال ما المانع من أن النون في امثالين الاخيرين انما دخلت بعد دخول الجازم فيهما واستيفانته مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازاني في شرح تصريف العزى فالاعراب فيهما لفظي لا تقديري فليتامل والحاصل ان كونها معربين تقدير امبني على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح في نفسه ولكنه غير متعين لامكان دخول تقدير اقبل التوكيد كما قيل به بل بانه الحق لان النون انما يؤكدها بعد الطلب وما أشبهه وقول الرضي حر كة الفرق معناه كما صرح

هوية قبل ما حكيناها الحركات الفارقة بين المفرد المذكور وجمع الذكور والمخاطبة المؤنثة وقوله فقال جمهورهم مبنى على الضم قال الارشاذ
 الفعل المضارع اذا حقه نون التوكيد الثقيلة او الحقيفة بنى على الفتحة اذا كان مفردا ومثنى واما اذا كان جمعا فبنى على الضمة ثم قال
 واما بناء الفعل المضارع المشتمل على تشبیه الفاعل وجمعه فلا شغل آخر ما حركه التي هي أخت الالف والواو وسقوط النون لنون
 التوكيد فان قيل اذا عرّب الفعل مع اتصاله بالفاعل الذي هو في غاية الامتزاج بالفعل كيف يربان ويضربون لم لا يعرب مع النون
 التوكيد والجواب ان اعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذي بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لزم زيادة الثقل في النون
 الثقيلة وجل الحقيفة عليها باني انه يشكل بمثل المنسوب كقرشي فانه يمكن أن يقال وجب بناؤه لتركيبه مع ياء النسبة ولا اعراب في الوسط
 واما الياء فخرف ولا حظ له في الاعراب وكتب الشهاب القاسمي على قوله انما يؤكدها بعد الطلب وما أشبهه في التسهيل بعد ان ذكر
 الامور التي يؤكدها المضارع مانعه وربما أكد المضارع خاليا بما ذكر وظاهره انه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرى عن سائر الامور
 على قلة نظما ونشرا (قوله وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف الخ) أجيب بان الواضع حكيم يعطى الاشياء ما تستحقه بحيث
 استحقّت الحروف البناء لزم اتصافها به وهذا انما يقتضى تجميع قول النظم لان كلام المصنف أحسن منه والظاهر في الجواب ان في
 كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق (فصل) (قوله وأنواع البناء الخ) قال الدونشري لم يفرق
 رحمه الله في التعبير في جاني ٥٨ الاعراب والبناء فعبر في الموضوعين بأنواع و ابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر في جانب

اعراب الاسم بالانواع وفي
 جانب بنائه بالانقلاب
 ووجهه العجود وانى بانه
 انما يقبل الحركات الوقف
 والبناء أنواع لفقده
 ما يكون لها جنس اشاملا
 نظر الى الاصل اذا الاصل
 ان يكون البناء منحصرا
 في واحد وهو السكون
 فلما كان من حق البناء
 أن لا يشمل هذه الاشياء
 نظر الى الاصل لم يطلق
 عليها اسم الانواع رعاية
 لجانب الاصل وكون

تبعان فانه فيه الفظي وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنيّة) لانها لا تصرف ولا يعتقب
 عليها من المعاني ما يحتاج معها الى اعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبناء
 اذا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي
 الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك
 ما حى به الالبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين
 (فصل) (وأنواع البناء أربعة) لازا، عليها (أحدها السكون وهو الاصل) واليه أشار بقوله
 (والاصل في المبني أن يسكنه) ونما كان الاصل في البناء السكون لحقيقته واستحبابه بالاصل وهو عدم
 الحركة فلا ينبغي عليها الا السبب كالتقاء الساكنين في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاعت
 وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها أصل في التمكن كاول وكشبهها بالاعراب كضرب
 (ويسمى) عدم الحركة (أيضا وقتا) كما يسمى سكونا والسكون خفيف (ولحقته دخل في الكلم الثلاث)
 الحرف والفعل والاسم في الحرف (نحو هل) وفي الفعل (نحو قم) وفي الاسم (نحو كم) بدأ بالحرف
 لتوغلها في البناء وثبي بالفعل لانه الاغلب فيه (و) النوع (الثاني الفتح وهو أقرب الحركات الى السكون)
 لحصوله بادنى فتح الفهم بخلاف الضم والكسرة فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى

ما ذكر أنواع البناء على القول بانه معنوي مشكل فان اللزوم ليس متنوعا الى الفتح واخوته
 وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فتح ولزوم سكون مثلا واما على القول بان البناء لفظي فالامر واضح ويرد على قوله أربعة ما بنى على حرف
 كالنادى واسم لا وما بنى على حذف كاخش واغز وارم قال اللقاني وعبارته تقتضى الحصر وفيه نظر لان عبارته ليس فيها ما يدل على
 الحصر أقول بناء على اعتبار مفهوم العدد فيها الحصر بل قديدي الحصر أخذ من المقام وقد يقال ان الحصر في الاربعة باعتبار الاصل
 وما ورد فرغ عن هذا انتهى وهو عجيب فان اللقاني سأل هذا و اجاب عنه فقال يتقضى هذا الحصر ببناء الامر والنادى واسم لا التبرئة
 على ما سيذكره في أبوابها من الحروف وحذفها فان قيل هذه فرعية في قات الاصل والفرعية لا تعقل في الانواع بخلاف العلامات كما
 سيحى فاية امل انتهى بنصه قيل عليه الانواع التي لا يعقل فيها ما ذكر المنطقية لا اللغوية وهي المراد هنا وبالجملة فقوله الناظم ومنه فهو
 فتح الخ أجد من تعبير المصنف لا شعاع قوله ومنه بقرينة العدول عن المنقولة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بانه فانه أن
 يقول وغير ما ذكر ينوب كما قال في أنواع الاعراب (قوله واليه أشار بقوله والاصل الخ) الا ان تعبير المصنف بالسكون أولى لان مصدر
 أن يسكن التسكين فيشعر بازالة حركات كانت موجودة (قوله لحقيقته) أي السكون يعني وتقبل البناء للزومه (قوله وكونها عرضة
 للابتداء بها كلام الابتداء) يعني عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها لها أصل في التمكن) فيه ان كل اسم له أصل في التمكن
 والظاهر ان يقال وكونها لها حالة اعراب لانهم لم يعمروا هذا السبب الا بحاله حالما اعراب و بناء وكان عليه أن يذكر أسباب خصوص

طرق

كل حركة من فتح وكسر وضم ووقه - أو ضحاذا ذلك في حواشي القاموس والافية (قوله ولتقلها أو ثقل الفعل لم يدخل فيه) قال اللطاف
 هذا ظاهر على القول بان الضمة في ضربها عارضة مناسبة الواو لا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب ووجاهة حيث قالوا
 في الماضي مبني على الفتح بالم يتصل به وأوال الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتجرل فيسكن انتهى وقد يقال مراد المصنف وغيره
 انه مبني على الفتح لفظا لا فيما ذكر فلا ينبغي عليه لفظا بل تقدير او هو ظاهر واقصر في جمع الجوامع على حكاية خلاف الزنجاني فقال
 ولا يكونان بمعنى الكسر والضم في الفعل خلافا للزنجاني قال في شرحه وزعم الزنجاني في شرح المسامى وجودهما فيه نحو ع و س
 ورد يضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على المحذف والثاني على السكون تقدير او الضمة اتباعا لبناء انتهى بحروفه (قوله والفاعل
 التراما) قال الدنوشري أى المعين اما دلالة على فاعل منافية لمطابقة انتهى واقول لادالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما
 قال السيد الصفوى ان الحدث انما يتوقف على شئ ما يقوم به أو يقع عليه وانما يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل
 للفاعل لا لاحتياجه اليه فاذا اذنبى للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما تاما ثم اذا سلم دلالة على فاعل معين كيف يصح انه يدل على
 فاعل ما مطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهى دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما (فصل) (قوله
 الاعراب لغة البيان) قال الزوقاني في المحصر نظر فليتأمل وقال الدنوشري ظاهره ان الاعراب محصور في البيان مع ان له معاني أخرى
 اللغة ويمكن الجواب بان المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد المعنى المناسب للمنى الاصطلاحى

فقد ادعى بعضهم انه
 لا يناسبه من المعاني
 اللغوية الا البيان وان
 كانت تلك الدعوى
 ممنوعة كما بينا في حاشية
 اناكهى وذكر الدنوشري
 انه يطلق في اللغة على
 ستمعان الاول اعرب
 أى بان الثانى يقال
 اعرب أى احاد الثالث
 يقال اعرب أى أحسن
 الرابع التغير يقال
 اعرب أى غير الخامس
 يقال اعرب أى ازال اعرب
 الشئ وهو فساد السادس

طرفى الشفة والثاني انما يحصل بالعضية الواحدة المجاذبة الى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا
 في الكلم الثلاث) في الحرف (نحو سوف و) في الفعل نحو (قام و) في الاسم نحو (أبن والنوعان الآخران
 وهما الكسر والضم) ثقلان (ولثقلهما) لكونهما يحتاجان الى أعمال احدي العضلتين أو كليهما
 (وثقل الفعل) دلالة على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التراما (لم يدخل فيه) لتلايحه مع بين
 ثقلين (ودخل في الحرف والاسم) لثقلهما على شئ واحد فالكسر في الحرف (نحو لام الجر)
 الداخلة على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر في الاسم نحو (أمس) عند الحجاز بين بشرطه الا فى (و)
 الضم في الحرف والاسم (نحو مندى لغة من جربها أو روم فان الجارة) للاسم (حرف والرافعة) له (اسم)
 وسياتي ايضا ذلك في باب حروف الجر والى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم
 ومنه ذو فتح و ذو كسر و ضم * ك ان أمس حيث والساكن كم
 وأقوى الحركات الضم ويلىه الكسر ثم الفتح وسمى الاول ضمما لانه ينشأ من ضم الشفتين أو لانه
 وقعها ثانيا وسمى الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحنى الاسفل الى اسفل انجرار اقويا وسمى
 الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما روم مقدرة كتقدير الضم في
 ياسيمويه والفتح في نحو لاقى الاعلى والكسر في نحو هو لا محال الوقف
 (فصل الاعراب) لغة البيان واصطلاحا تغيير أو اخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو

يقال اعرب أى تكلم بالعربية انتهى وقد أتت فى الاشمونى المعانى اللغوية الى اثني عشر (قوله تغيير أو اخر الكلم الخ) قال الدنوشري
 اعترض عليه بوجوه منها أى التغيير فعل الفاعل والاعراب وصف السكامة فينبغى أن يفسر بالتغير الذى هو وصف الكلمة
 والجواب انه أطلق واراد الاثر وهو الحاصل بالمصدر او هو مصدر المبني للنعول وأل فى الكلم للجنس فالمضاف الذى هو أو اخر كذلك
 اكتسابا من المضاف اليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود اطلاقا للزوم على اللازم فالمدار على وجود
 العامل لا على تعدده المشعر به قوله لاختلاف وأل فى العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها ان الدخول لا يصدق على العامل المعنوى
 كالتعبير والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجزد طالبا ومنها ان قوله لفظا أو تقدير الا يصح أن يكون تفضيلا للتغير لان التغيير
 لا يلفظه ولا يقدروا لا يصح أن يكون تفضيلا للعامل لانه لا يشهد المعنوى كالا بتداءه والجواب انه تفصيل للتغير باعتبار ما يدل عليه
 ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لانه أخذ العامل في تعريف الاعراب وسياتي انه أخذ الاعراب في تعريف العامل والجواب أن
 هذا تعريف لفظى لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعرابا واعترض تعريف العامل الذى ذكره الشارح بانه يشمل المتكلم
 والسبب كالفاعلية وبانه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد انتهى وقد أسلفنا أن جعل المصدر مصدر المبنى للمجهول لا يقول به
 البصريون وقد صرح غير واحد من المتعقبن بان الاضافة تاقى اساناقى انه اللام فلا حاجة فى جعل أو اخر للجنس للاكتساب من المضاف
 اليه المعرف بال وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكرنا وبالاسناد بالترتيب من اثنين أو أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته

الخواشي الشترائية وحاصل ذلك ان الباء لا سينية والمراد التثنية في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكر وانما هي شروط والعامل الزائد يتناول التعريف لان الباء مثلا في محسبك درهم حصل بها كون الشيء مضافا اليه حكما وصوره لكن يبقى النقص بعامل الفعل لان المعنى يقتضي الاعراب لا يوجد فيه الا ان قبل اعراب الفعل بطريق الاصالة وان المعاني المتقربة للاعراب تعتبر وانها اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وانها تشمل المعاني المتصورة في الاماكن السميكة تشرب اللبن فلي تأمل اقواه بحالها لعامل الخ) قال الدنوشري ليس المراد بكونه بحالها ان يحدث بعد ان لم يكن لانه حينئذ لا يصدق على ان يكون اذا دخل عامل فان الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويقتضيه والظرفية في قواه في آخر مجاز به لان الاعراب قد يكون نفس الاخر كما لف المثنى والمراد بكونه فيه ان تكون معه فيصالح لكل قول من الاقوال الثلاثة فانه اختلف هل الاعراب مع الاخر اقله اء بعده وهو الذي اختاره الرضى (قوله والسكون) قال الدنوشري عد السكون من الاعراب اللفظي فيه تسامح كما فهم اردوا باللفظي ما يتعلق باللفظ والسكون عدم الحركة المفقوطة او ما يلفظه وقال ايضا جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو اسقاط حرف أو حركة تعظيما تسمع واللفظ انما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف . وقال ايضا قوله ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف مشكل فان الحركة والسكون

والحذف ليس لفظا والحركة وما بعدها صفة للحرف فلا يكون لفظا ويصح ان يقال فيها هي امر لفظي أي منسوب الى الاعتلال كونه صفة له (قوله ولم يعتد به) أما اذا اعتد به فالاعراب ظاهر لانه بالحذف وفي قوله اذا كان الابدال الخ بحث لانه يوهم ان الابدال اذا كان بعد دخول المجازم لا يكون مقدرًا وليس كذلك (قوله والمراد بالعامل الخ) قال الدنوشري اعترض بانه لم ينسب العمل لجاء مثلا ولم ينسب للفاعلية والجواب ان جاء مثلا امر ظاهر

تقدرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أو مقدر) فيه (بحالها العامل) المقتضى له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاناث الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمقدر ما ينوي من ذلك كما تنوي الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتي وكما تنوي الواو في نحو مسلمي رفاعا وكما تنوي النون في نحو امتان وكما تنوي حذف الحركة في نحو لم يقر اذا كان الابدال قبل دخول المجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى الموجب للاعراب والمراد بالآخر الكلمة ما كان آخر حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس (وانواعه) الداخلة تحته (اربعة رفع ونصب) يشتركان (في اسم وفعل) فالرفع (فحوز يدي يقوم) فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد (و) النصب نحو (ان زيدا ان يقوم) فزيد منصوب ان ويقوم منصوب بلن (وجر) مختص بمعنى (في اسم نحو) مرت (يزيد) فزيد اسم مجرور بالباء (وجزم) مختص بمعنى (في فعل نحو لم يقوم) فعل مجزوم ولم والى هذه العلامات الاربع اشار بقوله

والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن اهابا

والاسم قد خصص بالحركة * قد خصص الفعل بان ينجز ما

(ولهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والمجزم) اجماع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومساء الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب اولاً لنفس الحركات وما ناب عنها بقوله اثر الخ وجعلها ثانياً لعلامات الاعراب بقوله (و) لهذه الانواع الاربعة علامات (أصول

بخلاف الفاعلية فانها امر خفي اه وفي الارشاد و اضافته يعني الاختلاف للعامل للدهران (قوله والمراد بالكلمة تهن الخ) وهي هذا تقدم في قوله التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرار (قوله وجر في اسم) قال الدنوشري اعترض بانه تكرار لانه ذكر اولاً ان الاسم يعرف بالجر فيستقادم منه انه مختص به والجواب ان الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وان لم ينسب الاختصاص وذكر هناك لغرض كونه نوعاً من الازراب ومختصاً بالاسم وان لم ينسب وقوله مختص بمعنى في اسم وقوله مختص بمعنى في فعل ان قات هذا مخالف لقول النجاة قاطبة الجر مختص بالاسم والمجزم مختص بالفعل قلت هو مخالف له ظاهر او يمكن ان يكون معنى كلامهم ما ذكره الشارح (قوله أو علم) قال الدنوشري اقول هذا غلط من الشيخ رضي الله عنه فانه لو كان جمع علم لقليل علامات لعلامات لان الالف والتاء يزادان على المفرد والغرض ان مفرد علم تأمل وقال الله في ان القول بان العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بان الضم واخواته اجناس لعلامات لقبولها التعريف عليها وصدق حد النكرة وهي ما دل على شيء لا يعينه عليها (قوله تناقضا) قال الاشعري ولا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعراباً وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث عموم كونها اثر اجليبه العامل وعلامات اعراب من جهة الخصوص اه وأورد على جعلها علامات اعراب من جهة الخصوص انها من تلك الجهة علامات كما مر وانواع ليست علامات للجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة للمحيوان بل نوع منه ويحجب بان هذا من الانواع المنطقية وما هنا انواع لغوية

(قوله وهي الضمة الخ) قال الاثني قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم انها انواع البناء الذي هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شيء يقتضي ارتباطا بينهما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده ٢ فيلزم من جعل انواع البناء علامات انواع الالف والياء في الكسرة ولا خفا في استحالة تحول هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه اعم من انواع البناء فانه ان كان لعامل في الالف والياء كان لازما في بناء الالف والياء كما في حركات النقل والاتباع والتخاض من السكونين فليعامل اه وفي قوله فانه ان كان لعامل في الالف والياء اشارته الى ان حركات الاعراب ليست مجرد الضم وما عطف عليه بل مع دلالتها على الناعلية والمفعولية والاضافة فقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة للقاهلية وهكذا ويرد على قوله والالف ان كان لازما في بناء حركات ما عدا الالف خردا يلزم ولا يكون بناء ولا بد من التقييد بالالف او ما هو بمنزلة واعلم انهم اختلفوا في ان حركات الاعراب هي حركات البناء او غيرها فقال الجمهور غيرها وقال قطرب هي هي قال في الجمع والخلاف لفظي لانه عائد على التسمية فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطر بعموم واقعه يطلقون اسما هذه على هذه انتهى وفي كون الخلاف لفظيا نظر يعلم مما أسلفنا من اعتبار كون حركات الاعراب اعتبارا فيها انه بسبب العامل وانها دالة على ما ذكر * (الباب الاول) * (قوله فانها ترفع ٦١ بالواو) قال الدونشري علة مجمل باب

الاسماء الستة وكان
الاولى ان يقول فان
رفعها الواو ونصبها الالف
وجرها الياء وانما اعربت
هذه الاسماء الستة
بالحروف لانهم لما رأوا
المثنى والجمع اعربا
بالحروف والاعراب
بالحروف أقوى لتكون
الحرف بمنزلة حركتين
والمثنى والجمع فرعا
المفرد كما هو استبداد
الفرع بذلك فعملوا
الاعراب بالحروف في هذه
المفردات وانما اختاروا
ان تكون ستة لان

وهي الضمة للرفع) نحو جاز يد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة للخفض) نحو مرت
يزيد) وحذف الحركة للجرم (نحو لم يقم وذلك مستفاد من قواه في النظم)
فارفع بضم وانصب فتجاو ج * كسرا كذا كذا الله عبده يسر
(وعلامات فروع) نائية (عن هذه العلامات) الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو
والالف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان
عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحدة تنوب عن حذف الحرف كقوهي حذف حرف العلة أو حذف
النون والياء أشار بقوله وغير ما ذكر ينوب (وهي) أي هذه العشرة (واقعة في سبعة ابواب) متفرقة
* (الباب الاول) *

المشار إليه بقول النظم

وارفع الواو وانصب بالالف * واجرر ياء من الاسماء اصف
من ذلك نون صيغة ابانا * والقم حيث الميم منه بانا أب أخ حم كذلك وهن
وهو (باب الاسماء الستة) المعتلة المضافة (فانها ترفع بالواو) نياية عن الضمة (وتنصب بالالف) نياية
عن الفتحة (وتخفض بالياء) نياية عن الكسرة (وهي ذو معنى صاحب) لا بمعنى الذي (القم اذا فارقت
الميم) لا المتصل بها (والاب والاخ) بالتخفيف (والحم) بغير همز (والهن) قال ابن مالك في شرح العمدة
جعل أولها قولانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل فوقين ذوق في الذ كر لتساويهما في لزوم

أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة في كل واحد وانما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لانها أشبهت المثنى من حيث ان كلامها
يستلزم ذاتا أخرى اه ولا يخفى اشتهار هذه الاسئلة وأجوبتها بما ذكره وبغيره فلا ينبغي ايراد في حواشي هذا الشرح ويرد على قوله لان
أعداد المثنى الخ ان أعدادها أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لانها أشبهت الخ ان ابنا وولد او والدا كذلك فلا
يدان يضم الى قوله من حيث ان كلا الخ وان أواخرها حرف علة ٣ وبق من الاسئلة المشهورة في المقام وجوابه انهم خصوا ذلك
بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع في عبارة بعضهم لتظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بيناه في حواشي القاموس (قوله
والقم) قال الدونشري أصل قم فوه على وزن فعل بفتح القاء وسكون العين اه وقول المصنف والقم اذا فارقت الميم كعبارة النظم
وقد قال في الحواشي انها لا تستقيم لوجهين أحدهما ان القم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مقارفة الميم لان الوجود مع مقارفة الميم
لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر ان المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظ القم بنفسها والمعرب الاعراب المسد كورة
لفظة أخرى وهي المتعقب عليها الاحوال الثلاثة أعني قولك وقال وفيك فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم والثابت له
الحكم غير المحكوم عليه وأما أخوات الخمسة فان هذا الاعراب ثابت لها عينها وقد اتفق مثل هذا الاستعمال أو
(٢) قوله في الهامش فيلزم من جعل انواع الخ هكذا في النسخ التي بايدينا ولعله فيلزم من جعل انواع البناء علامات انواع الاعراب
اجتماع الاعراب والبناء في الكلمة أو نحو ذلك اه ٣ قوله في الهامش وبق الخ هكذا في النسخ التي بايدينا وليحذر

قريب منه في قوله الى ثلاثة رأى وعلم الخ لان المحكوم عليه بالتعدى الى ثلاثة رأى وأعلم وليس قوله اذا صار الخ بنافع له كما لا ينفعه قوله حيث الميم منه بانا لان رأى وعلم لا وجود لهما مع رأى وأعلم كما لا وجود للفهم مع مفارقة الميم اه وأجيب بان المراد بالفهم ما يدل على مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها اذا عادت اليه العين وفي شرح الراعي ان هذه مناقشة لفظية وانه اذا فهمت المعاني لا مشاحة في الالفاظ (قوله والاب والاخ والحكم مستوية الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهي طاهرة لشرف الاب وبليته الاخ ولزم تاخير الحكم (قوله ويشترط في غير ذوان - تكون مضافة) قال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني * فان قلت هلا قال وفي غير الفهم اذا فارقته الميم لان الظاهر انه لا يستعمل الا مضافا فهو كذو في ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضا * قلت ولكنه لا يلزم الاضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضا واستثناء المصنف لذو بالنظر الى الاضافة وليكونها لغير الياء الا في قوله ويشترط في الاضافة أي لغير ذوان تكون بغير الياء وهذا الشرط معقول في الفهم بلا ميم دون ذو أو يضاف لما عبر بالفهم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار القيد لا يمكن إطلاق الاشتراط بالنسبة له فليتأمل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الانف وقوله فشاذا قال الدونشري قديقال ان بينه وبين قوله والاضافة ٦٢ منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بان قوله والاضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ

وقوله وخرجه الخ يقتضي انه جواب آخر عن الشذوذ اه أقول كان الظاهر ان يقول لكن قوله وخرجه الخ ليكون استدرا كاعلى ما ذكره من انه بيان لتسهيل الشذوذ المقتضى لكونه جوابا واحدا هذا ولا يخفى ما في عبارة الشارح من الحزارة ولو جعل الشارح تخريج أي الحسن قوطئة لقول المصنف والاضافة منوية وانه جواب ثان والواو بمعنى أو كما في بعض النسخه عليه اشرح أبو النجاء اللغوي كان حسنا. كان يقول بعد شوق كلام أي الحسن

الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذولا تضاف لياء المتكلم وفوتضاف اليها فلقد انحط عن درجة ذو وأخر عنه والاب والاخ والحكم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينهما في الذكرك قبل المن وأخر المن لان اعرايه بالحروف قليل اه ملخصا (ويشترط) لاعراب هذه الاسماء بالحروف (في غير ذوان تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فان أفردت) عنها (أعربت بالحركات) الثلاث ظاهرة فالرفع (نحو قوله أخ) فإخ مرفوع على الابتداء وخرجه في الجار والمجرور قبلا (و) النصب نحو (ان له أبا) فابا اسم ان وخرجه الجار والمجرور المقدم على اسمه والجر نحو (و بنات الاخ) فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فإخ مرفوع بالحروف مع انه مرفوع فإخ بقره (فاما قوله) يعني العجاج (خالط من سلمى خياشيم وفاقتاذ) لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المعوية مع انه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه (والاضافة منوية) في المعطوف والمعطوف عليه (أي خياشيمها وفاها) فابقاه على حاله غير مضاف اضافة عمر بحة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضوع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مرفوعا على حرفين اذا الف هي المنقلبة على عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء (ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء) الدالة على التكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها (فان كانت) الاضافة (لياء) المذكورة (أعربت) هذه الاسماء (بالحركات المقدرة) في الاجوال الثلاث على الاصح فالرفع (نحوه أي هرون) فإخ مرفوع على الابتداء

والى هذا أشار الموضع بقوله والاضافة الخ ثم يقول فالواو بمعنى أو وعبارة أي النجاء فشاذا لا يقاس عليه أو الاضافة وعلامة منوية أي يطالطن سلمى خياشيمها وفاها فصار ريقها كأنه الخمر فاذا أعرب بالالف نصبا انتهت وأورد الخضر في حاشيته على المتن ان نية الاضافة خاصة بالظروف وكاه أرادوا الحق بها وكون ذلك بلا شرط والافسياتي في باب الاضافة انه اذا كان المحذوف المضاف اليه فهو على ثلاثة آتسام فالثالثا انه يبقى اعرايه ويترك تنوينه وان شرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف وان من غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم ومن هنا ظهر لي من فهم كلام المصنف شيء غير عقل عنه الناظرون في المقام وهو ان قوله والاضافة منوية توجيه للشذوذ لتسهيله وانه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وما صله ان وجه الشذوذ حذف المضاف اليه من خياشيم وفاو بقاء المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فتدبر بالانصاف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضي ان هذا جواب عن الاعتراض فليتأمل فان فيه خفاء والذي يظهر لي ان كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذي قرره الشارح كلام المصنف أشار اليه الخضر في حاشيته وما هو ان كان بعيدا من سياق كلام المصنف ان فواذا لم يضاف وجب ان يتصل به الميم لتلايق على حرف واحد وما في البيت لم يتصل به الميم فان كلام ابن كيسان يظهر جوابا عن هذا الاعتراض لجوابي المصنف أو جوابه فتأمل

(قوله تسع وتسعون نعجة) رأيت بخط بعض القدماء ما نضه نعجة تميز ونقل عن شيخنا الشنوائى ان العامل في نعجة النصب جملة له تسع وتسعون اه بحر وفه وهو عجيب فان من المشهور ان التمييز الرفع لا بهام اسم الناصب له ذلك الاسم فالناصب لنعجة تسع وتسعون والرفع لا بهام نسبة الناصب له ما في الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جملة قط (قوله) وما يحتمل الوجة الثلاثة الخ) واذا لم يذكر المصنف مثال الجر اشارة الى أن الآية صالحة كما قال اللقاني (قوله) وجوابه أنه يعتق الخ) هذا الاعتقاد انما يصار اليه عند الحاجة اليه ولا ينبغي ان يتخذ ذهباً في كل مكان كما ذكره المصنف في التذكرة في الجواب عن قولهم في باب العطف ان الواو انفردت بعطف عامل حذف وبقى معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة واغتنموا الجنة في قوله في باب العطف ان الواو انفردت وذلك لانه يلزم عليه ان موسى وهرون لا يمكن ان يكونا نفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط ورده السمين بان القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد التفاعل وأيضا فان اللبس ما مون فان كل أحد يتبادر الى ذهنه انه لا يملك الأمر نفسه (قوله على ان واسمها) أجود من قول المصنف في شرح الشذور على محل ان واسمها ٦٣ لان محلها الرفع وهو ليس

معطوف عليه ولم يجعل العطف على محل الاسم فقط لان شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرف والابتداء قد زال بدخول الناسخ (قوله وذو) قال اللقاني وشري وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولا مهايأه بالسكون عند الخليل ولا مهاوإه (قوله) حالة انفرادها قال اللقاني وشري يحترزه عن حالة تنديتها وجمعها فانها ليست من الاسماء الخمسة كذا قيل وقد يرد بها ملازمة للاضافة لغير الياء مطلقا ولا تضاف الى الاعلام غالباً ومن غير الغالب ان الله ذو بركة وانما اشترط ان تضاف الى أسماء الاجناس لانهم وضعوها ليتوصلوا

وعلا مرفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال الهل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجملة هو أفصح مني لسانا خبره وما يحتمل الرفع والنصب ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة فإخى يحتمل أن يكون منصوباً على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعاً على انه خبر أولان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان وما يحتمل الوجة الثلاثة (انني لأملك الانفسى وأخى) فإخى يحتمل ان يكون مرفوعاً وان يكون منصوباً وان يكون مجروراً فرفعهم من ثلاثة أوجه أحدها ان يكون عطفاً على الضمير المستتر في أمالك ذكره الزمخشري واعترضه الموضع بان أمالك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يعتق في التابع ما لا يعتق في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل القصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى لوجه الثاني أن يكون معطوفاً على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى لا يملك الانفسه فهو على هذا من عطف الجملة وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما ان يكون معطوفاً على اسم ان والثاني ان يكون معطوفاً على نفس وجهه واحد وهو ان يكون معطوفاً على الياء المحرورة باضافة نفس الياء وهذا الوجه لا يميزه جهور البصر بين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير المقابل للتثنية والجمع تبعاً لاصوله حيث اقتصر على قوله وشروط ذا الاعراب ان يصفن لا للياء لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة انفرادها (ملازمة للاضافة لغير الياء) من أسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها) لانها خاصة والاشتراط تخصيص ما ليس بمحاصل (واذا كانت ذوموصولة) بمعنى الذي وأخواته (لزمها الواو) في الاحوال الثلاثة غالباً والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعاً ونصباً وجر (قوله) وهو منظور من سحيم الفعنى فاما كرام وهو مرفوعاً رأيتهم (فحسي من ذي عندهم ما كفايتا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جنى بالياء معرباً ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في البحر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك

بها الى الوصف باسماء الاجناس فلذلك لم يجر اضافة اليها الى الصفات وقد أضيفت الى المضمرة شذوذاً الى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذى تسل (قوله فاما كرام الخ) قال المصنف في شرح شواهد ابن الناطم اما بكسر الهمزة كذا ثبت في نسخ الحجاسة وعليه شرح التبريزي الا انه قدرها كلمتين ان الشرطية وما الزائدة وقد راسم معمولاً لفعل محذوف مبنى للفعول أي فاما تقصد كرام كما قدرنا في قوله لا تجزعي ان منغس أهلكته ان يهلك منفس والصواب انها اما التي في قولك جاء اما زيدوا ما عمرو وان الاسم خبر مبتدأ محذوف أي فالتاس اما كرام بدليل قوله واما التام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذي زعموا بالجملة ان أتيتهم وعذرهم صفتان وقوله فحسي البتة أي فكافي من عطائهم ما يكفيني لحاجتي أي لا أتبعني منهم زبانه على الحاجة ولو لا هذا التاويل لفسد اتحاد المبتدأ والخبر اه وقد يقال ليس هذا تأويل في البيت بل هو ظاهر لانه وصل ذي بالطرف كما وصل به الذي في جا الذي عندك فلا خفاء ان معنى عندهم من عطائهم واذا قال اللقاني ان فيه الاخبار بالعام عن الخاص الأهل قال ولا فائدة فيه كما ترى وقد يقال الاخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل انسان حيوان (قوله قلنا به في الرفع والنصب) قال الزرقاني اذ لا فائل بالفرق

(قوله الخوف فم الصائم) الخوف بضم الخاء هو التغير قال العز بن عبد السلام راحة المسك للخوف في الاخرة فتعطل رواية مسلم الخوف فم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح في الدنيا والاخرة ليارواه السمعاني من حديث جابر أعطيت أمي خمس خصال ثم قال وثانيها أنهم يمسون وخوف أقواهم أطييب عند الله من ريح المسك ولقوله صلى الله عليه وسلم الخوف فم الصائم حين يخاف روى هذه الزيادة ابن حبان في صحيحه ويخاف بفتح الياء وضم اللام وصنف كل منهما تصنيفاً شاع به على صاحبه * (فصل) *
 قوله والافصح في المن النقص لم يذكر فيه القصر وقال المصنف في شرح الشواهد مسئلة في المن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وأغربها القصر ولم أر من حكاها عن أبي البقاء في الباب والاندلسي في شرح المغصل ولم يذكر له شاهدا ولا دليل في قولهم هنوان لانه قد يكون على لغة من يستعمله بالاحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب ومنهم من يقول هنوك وهناك ومررت بهنيك وهنوان فيجربه مجرى الأب اه ومن خطه نقلت ٦٤ (قوله من تعزى الخ) قال الدنوشري لفظ الحديث في الجامع الصغير للسيوطي

مجاله الجرح لانه محل السماع (واذا لم تقارق الميم القم أعرب بالحركات الثلاث) سواء أفر دأ أو أضيف ولا تختص بثبوت الميم في القم حالة الاضافة للضرورة نحو * يصبح ظمآن وفي البحر فقه * خلافا للغارسي وورده قوله صلى الله عليه وسلم الخوف فم الصائم أطييب عند الله من ريح المسك * (فصل والافصح في المن) اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف اللام) منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير أحسن (فيعرب بالحركات) الثلاث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك (ومنه) أي من النقص في المن (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بن أبيه ولا تكنوا) قال في الموضع في شرح شواهد ابن الناطم تعزى بمثناه مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي من اتسبب واتسمى وهو الذي يقول بالقلان لتخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وصاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض على هن أبيك أي على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزأ به ولا تحببوه الى القتال الذي أراد أي تمسك بذكر أبيك الذي اتسبب اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا أي لا تذكر واكنية الذكر وهو المن بل اذكره والاصح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها تون والشاهد في قوله بن أبيه اذا استعمله منقوصا اه واذا استعمل المن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا قوا هذا هن ورأيت هنا وررت بين وهو اسم يكنى به عن أسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل * ما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضع في شرح القطر (ويجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والاعراب بالحركات (في الاب والاخ والحم) وهو المراد بقول النظم * وفي أبونا اليه يتدر * فتقول هذا أبك وأخك وجمك ورأيت أبك وأخك وجمك ومررت بابك وأخك وجمك (ومنه) أي من النقص (قوله) وهو رواية يمدح عدى بن حاتم الطائي (بابه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابهه فاطلم) فاه الاول مجرور بالكسرة وأبه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقشس من المثل السائر من أشبه اباه فاطلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فاطلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فاطلم أبوه

اذا رأيت الرجل يتعزى بعزاه الجاهلية فاعضوه بن أبيه ولا تكنوا حم ن عن أبي فان صح اللفظ الذي ذكره المصنف فسلم والافلا اه ولا يخفى ان السيوطي لم يذكر انه لم يرد الا باللفظ الذي أورده وقد اقتصر ابن الاثير في النهاية على اللفظ الذي أورده المصنف ثم ان الشاهد حاصل على الرويتين فلا اشكال بكل حال (قوله أي قولوا له اعضض) بكسر الهمزة لان مضارعه بفتح العين أو مكسورها قال في المصباح عضضت اللقمة وبها وعليها اعضا أمسكتها بالاسنان وهو من باب تعقب في الاكثر لكن المصدر ساكن

ومن باب منع لغة قيميية وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا اه وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة في أعضاء مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثي المجرد وهمزته همزة وصل وأما أعضوه فامر من الثلاثي المزيد وهمزته همزة قطع وانما كانت مفتوحة وماضيه أعض ومنه حديث أبي ٣ انه أعض انسانا أفضل وقول أبي جهل يوم بدر لعنته لو غيرك قالها لأعضضته (قوله عن أسماء الاجناس) قال الدنوشري أي عن مسمى أسماء الاجناس اذا الظاهر ان مدلوله ليس اسم الجنس فليتامل اه ولا وجه للامر بالتأمل مع اشتها ما ذكر من التاويل * (قوله باباه اقتدى عدى) قيل ان كان هراثميا لفسلم أو استشهدا فقيه نظر لاحتمال أن يكون الاصل بابيه وحذفت الياء للضرورة أقور لا نظر لهذا الاصل لبعيد وثله لا يتأني الاستشهاد (قوله وقيل فاطلم أبوه) قائله الميداني قال المصنف يرد وقول اللحياني ان اسم الشرط عن تاويلهم الم عبد اليه ضمير من خبره اه والاحياني يكسر اللام وسكون الحاء نسبة الى الحياني أبو قبيلة ٣ قوله انه أعض الخ هكنا في النسخ وليحرج

(قوله من غير نظر الى الاعراب بالحركات) أي لان أبوان وأخوان في هذا القول معربان بالحروف لانهما مثنيان (قوله قال القراء الخ) غرضه من ذلك توجيه كلام المصنف فقد اعترض عليه بأنه ذكر القول المذكور دليلاً على النقص حال الاضافة والمثني لا يدل الاعلى ان ما قبل العلامة كان متعقب الاعراب الاعلى انهم حذفوا اللام عند الاضافة وأجيب بان عدم التمام في التثنية لازم لعدم التمام في الاضافة وياتقاء اللزوم ينتفي المزوم وقد انتفى التمام في التثنية فلزم منه قطعاً انتفاء التمام في الاضافة (قوله ونقل عن ثعلب أحمد) قديم اللقب على الاسم لاشتهاره وثلاثيته وهم ان نقل مبنى للقاعل وهو أحمد بن يحيى وانه غير ثعلب وانه ناقل عنه (قوله غايتهاها) الالف للاشباع لا للتثنية وجاء على لغة من يلزم المثنى الالف خلافاً للعيني اذ ليس للمجدد الاغاية ٦٥

واحدة الا ان يلزم ان له غايتين باعتبار المبدأ والاخر (قوله وقيل اول من قاله عمر بن الخطاب) اقتصر على هذا المصنف في شرح الشواهد مع حكايته وقيل ولم يذكره الزمخشري في مستقصى الامثال وذ كر الاول مع بعض مخالفة لكلام الشارح فقال أصله ان ابا حنيس خال يهيس هجيم به يهيس على قاتلي اخوته وهم في غار وكان شديد الجبن زاعماً ان في الغار جراً فخذ في القتال فقيل له ما أشجعك فقال ذلك ثم ذكر قولاً آخر ويهيس هو الملقب نعامة قال في تهذيب الاسماء واللغات والجمهور على كتابة العاصي بالياء وهو الفصيح عند أهل العربية ويقع في كثير من كتب الحديث والفقهاء كتابته بحذف

حين وضع زرعه حيث أدى اليه الشبه وقيل الصواب فظلمت أي أمه حيث لم ترز بن بدل بل بحى الولد على مشابهة أبيه قاله المصنف في (و) من مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات (قول بعضهم) أي العرب (في التثنية) أي تثنية الاب والاخ المنقوصين (أبان وأخان) قال القراء أبان جاء على لغة من قال هذا أبك قال الموضع في الحواشي وكذا قياس أخان اهفظه ان المسموع أبان فقط وأخان مقبس عليه واذا جاز أخان قياساً فينبغي أن يكون جمان كذلك ولم أقف عليه ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى انه قال يقال هذا أبوك وأباك وأبك فمن قال هذا أبوك أو أباك قال في التثنية أبوان ومن قال هذا أبك قال في التثنية أبان (و) الاب والاخ والحكم (قصرهن أولى من نقصهن) وهو المراد بقول النظم وهو قصرها من نقصهن أشهر وعادل الموضع عن ها الى هن لان الاكثر في هن أن يعود الى جمع القلة وما بعكس ذلك والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن الالف المنقوبة عن لامهن في الاحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدرة عليها (كقوله) وهو أبو النجم فيما قال الجوهري وقيل روية (ان أباه وأبا أباه) * قد بلغنا في المجدد غايتهاها

أشد ابن جنى وغيره وأبا الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما محتمل أن يكون منصوباً بالالف نيابة عن الفتحه ومحتمل أن يكون مقصوراً منصوباً بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في أباه الثالث اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه وهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف والجر بالياء (وقول بعضهم) وهو أبو حنيس حين قال له خاله وقد بلغه ان ناساً من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون اخوته هل لك في غار فيه ظباء لعنتنا نصب منها وانطلقى به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضرب يا أبا حنيس فقال بعضهم ان ابا حنيس لبطل فقال أبو حنيس مكره أخاك لا بطل * فصار هذا مثلاً يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل ان أول من قاله عمر بن الخطاب لما زعم عليه معاوية ليهجر جن الى مبارزة على رضى الله عنهم فلما التقيا قال عمر ومكره أخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعفاف فأحال مبتدأ وخبر مرفوع بضمه مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ أو أخاك نائب عن الفاعل سده سد الخبر لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين واحازه الاخفش والكوفيون كما سيأتي (قوله) بالجر وهم العرب (للرأة حياء) فانه يستدعى أن يقولوا الرجل حياء لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر لاعراب فيه ونظير ذلك في وفاء وحاصل ما ذكره تبعا لصله ان الاء الستة على ثلاثة أقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو معنى صاحب والقم بغير الميم وما فيه لغتان وهو المن فان فيه النقص والتمام وما فيه ثلاث لغات وهو

(٩ تصرح ل) الياء وهي لغة وقد قرئ في السبع فحوه كال كبير المتعال والداع ونحوهما قوله وحاصل ما ذكره الخ) قال الزرقاني وزاد ابن مالك في التسهيل في أب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفي أخ التشديد وأخو باسكان الحاء فيكون فيه خمس لغات وفي جم جو كقرو ووحم كقره ووجا كخطا فيكون فيه ست لغات وترك المصنف هذه اللغات هنا لان غرضه بيان اللغات اللاتي يختلف بها الاعراب وهذا ليست كذلك اهـ وعلى ذكر التشديد في الاب يسقط الاعتراض على بعض الرؤساء الذي قال لشهاب الدين القوصي أنت عندنا مثل الاب وشددنا اليه افعال لاجرم انكم تاكلون ولا وجه لقول بعضهم من شدد الياء من الاب الذي هو الوالد ما يكون الا دابة ولو قال القوصي لاجرم انكم ترعون كان اللفظ كالا يخفى على أهل الذوق

في (الباب الثاني) * (قوله من أبواب النيبات) قال المصنف في التذكرة ذكر ثعلب في أماليه انه يقال ناب عن هذا وبوا ولا يجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب (قوله ما وضع لاثني الخ) قال اللغوي هذا الحد صادق بالضمير في أنتم اثنان واثنتان اثنان معنى عن أنت وأنت وعن رجل ورجل وعن امرأة وأمرأة هو يمكن أن يجاب بان المراد بقوله ما اشهر من شروط المثني عن اثنين معربين فلا يراد بالضمير وظاهر ان المراد اثنين من لفظه فلا يراد اثنان واثنتان اثنان اثنان ليس من لفظ اثنان من لفظ اثنان وقال الدونوشي معنى لاثني لشخصين امامد كرن أو مؤنثين أو مؤنثات أو مؤنثات وقال بعض الفضلاء تعريف المتعاطفين وتكثير اثنين هل هو لتسوية أو قول نعم له نكتة تظهر بالتأمل (قوله كصنوان) قال لزرقي جئنا من صنوان واثنتان صنوان بالتبس بالجمع المذكور والقراءتين تمييز بين ذلك اه وفي كون ذلك من الالباس نظروا واثنتان من الاجمال والفرق بينهما ان في الاول يشاد الفهم الى خلاف المراد وفي الثاني لا يشاد الى شيء بل يقف لاستواء الامر من عنده (قوله وشفع وزكا) هذا بناء على ما ذكره ابن الناطم مما يدل على اثنين وفيه نظر لانهما يصدقان على اثنين لانهما يدلان عليهما لان شفعا مقابل الفرد وهذا اعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم له فيما جل على المثني) يوجد بعد هذا في بعض النسخ ونهايته ان هذا مثني في أصله تجوزاه قال الدونوشي وجه التجوز انه اطلق الاب مثل على الام ٦٦ ثم تنى ولكن فيه حيث نزلت لانه حقيقة ومجاز ويأتي انه لا يشي الحقيقة والمجاز والتغليب

اطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المشابهين على الآخر (قوله وتثنية الجمع) قال الزقاني هذا ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع كما سيأتي في أول الشروط (قوله وتثنية اسم الجمع الخ) هذا يقتضي جواز تثنية هذه الأمور المذكورة وشروط الافراد التي يخالف ذلك اللهم الآن يراد ما نقل عن ابن مالك وهو قوله لما كان شبه واحد شرطي صحة التثنية كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فذلك كان تثنية اسم الجمع أكثر

الاب والايخ والحكم فان فيهن الاتمام والتقص والقصر
* (الباب الثاني) *

من أبواب النيبات (المثني) هو في الاصل المعطوف من تثبت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح (ما وضع لاثني وأغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس ولاثنين فصل أول مخرج لما وضع لاقول كرجلان للماشي أو أكثر كصنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنان وشفع وزوج وزكا بالتثنية اسم للشئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضع في شرح المعجزة والذي أراه ان النحو بين يسمون هذا النوع مثني لعدم ذكرهم له فيما جل على المثني ونهايته ان هذا مثني في أصله تجوزاه وهو صرح المرادى بأنه ملحق بالمثني ودخل فيه أيضا تثنية المفرد المذكور اسما كان أو صفة (كالزيدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (المهندان) المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجملان وتثنية اسم الجمع كالرجلان وتسمية اسم الجنس كالغنمان بثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال الشئ في أول أحواله وهو الرفع واقتراها بال المعرفة عوض عن تعريف العاهية الذاهب عند ارادة التثنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح (قوله يرفع بالالف ويجري وينصب بالياء المقنوح ما قبلها المكسور ما بعدها) والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثني مع قوله وتختلف الياء في جميعها الالف * جروا ونصب ما بعد فتح قد ألف وقدم الجمر على النصب لان الجمر أصله والنصب هنا محمول عليه ونذهب الزجاج الى أن المثني مبنى

من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية في فثين يوم التي الجمعان (قوله فانه يرفع بالالف الخ) ويشترط ان قبل علامة الاعراب لا تكون الابدغام الكلمة وأنتم أبرزتم في الاسماء الستة والمثني والمجموع حضورها خطأ قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الحكمة ان يكون بعد حصولها بكامل حروفها وفي آخرها ما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حروفها الاخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وما اذا كان بالحروف التي هي من نسيج الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدونوشي بخط كاتب الاصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه معارن له كما قال السخاوي في توثيقه والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثني على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثني العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل * أجيب بان المثني لما كان لا يصلح الالوجه واحد فلم يكن مسلمان لاكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحد اني المثني ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه محتمل القلة والكثرة وجمع المذكور السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افرقت صيغة الجمع (قوله ونذهب الزجاج الخ) قال الدونوشي وجه ذلك عنده انه

تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لا تقتضي الاعراب بل هي ضيغ عنده وصفت هكذا ومثل مذهبه في المثني مذهبه في الجمع على حده ويبتل مذهبه الاتفاق على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أولا اه وقال الزرقاني لم يبين البناء على ماذا وهو على الالف في جاء الزيدان وعلى البناء في نحو رأيت الزيدان ومررت بالزيدان قاله بعض شيوخنا (قوله ويشترط في كل ما يشي الخ) قال الدنوشري ويشترط فيما يشي أن لا يكون اسما يراد به الاسم جنس براديه الحقيقة ولا اسم عددا إذا كان ثم ما يغني عن تثنيته نحو ثلاثة وأربعة اذ يستغني عن تثنيتهما بسنة ومثانية ولا لفظ كل وبعض ولا تشي الكنابات عن الأعلام نحو فلان وفلان لا تقبل التذكير لها وضعت موضع اسماء الاشارة واسماء الاشارة لا تقبل التذكير فكذلك ما أشبهها (قوله فلا يشي المثني الخ) قال الدنوشري ظاهر اقتصاره على ما ذكر جواز تثنية جمع المؤنث السالم أو ينظره ما حكم المثني والجموع على حده المسمى بهما هل يثنيان أولا اه ولا وجه لهذا النظر مع اشتراط الحكم في كلامهم فقد نصوا على المانع من تثنية المثني والجمع استلزام ذلك اجتماع اعرابين في كلمة واحدة وقالوا ومنها ما سمي به اذا اعراب اعرابها للزوم المحذور فيه فان اعرابها بحركات جاز تثنيته ووجهه ما لم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يشي المثني) قال الدنوشري ليس من تثنيته يازيدان ويازيدون بل هو من بناء المثني والجمع لا من تثنية المثني ووجهه وامانان فالالف فيه للحكاية انتهى وانما يعارض ٦٧ التثنية والجمع سبب البناء في باب النداء

ومثله باب لان سبب البناء ورديها والوارد له قوة كما ورد بسبب الاعراب وهو التثنية على المثني في اللذان واللتان وذان وتان فاعربت وانما يعرب اللذين لانه لم يات على سنن الجمع على ان بعضهم أعربه وبهذا يندفع قول الزرقاني وأما نحو يازيدان ويازيدين فهو تثنية معرب ووجهه لان ياء انما دخلت على مثني وجموع فان قيل كل من المثني والجمع معارض للبناء

ويشترط في كل ما يشي عند الاكثر من ثمانية شروط أحدها الافراد فلا يشي المثني ولا الجموع على حده ولا الجمع الذي لا يتغير في الأحاد المني الاعراب فلا يشي المثني وأما نحو ذان وتان واللتان فصيغ موضوعة للثني وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يشي المركب تركيب اسنادا اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغني بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التذكير فلا يشي العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يشي الخامس اتفاق اللفظة وأما نحو الابوان للاب والام من باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يشي المشتركون ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فساد السابع أن لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته فلا يشي سواء لانهم استغنوا بتثنيته عن تثنيته فقالوا س ان ولم يقولوا سوا آن وأن لا يستغني ملحوق بالمثني عن تثنيته فلا يشي اجمع ووجهه استغناء بكلا وكلا الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يشي الشمس ولا القمر وأما قولهم القمر ان للشمس والقمر فن باب المجاز فالستوفى هذه الشروط فهو مثني حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجزاء للمثني مجرى المفرد قاله المرادى في شرح التسهيل (والمثني الحقيقي (جاءوا عليه) في الاعراب بالحروف (أربعة ألقاظ) اقتصر عليها في النظم (اثني واثنتين) في لغة الحجازيين واثنتين في لغة التميميين (مطلقا)

فيما ذاته مبنية لا اختصاصها بالاسماء المعربة فبالكسرها هو مبني بطريق العروض فالجواب لا نسلم ان التثنية من خصائص الاسماء لوجودها في الافعال وحينئذ في قول الموضع فيما تقدم والتثنية من خصائص الاسماء نظر (قوله موضوعة للمثني) قال الدنوشري المراد به الاثنان (قوله فلا يشي المركب الخ) قال الدنوشري اقتصر على ما ذكر وبقى التركيب التقيدي كالحیوان الناطق فينظر ما حكمه والظاهر انه يشي كل من الجزأين ويتوصل الى تثنية المركب بتثنية ذومضافة الى المركب وكذا الجملة (قوله فن باب التغليب) هو ان نعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما اولتا رساله تغراء في بيان انه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص في الجمع على ان هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وبيننا في تلك الرسالة انه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المراد بقياسه (قوله ولم يقولوا سوا آن) أي في الكثير فلا ينافي انه سماع سوا آن (قوله فن باب المجاز) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر ينافي قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتامل (قوله ومن العرب الخ) قال الدنوشري جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة انتهى قال المصنف في بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن جويه في ملحق رأيه موضع يعرف به ان

أفد حبيبا منذ واجهته * عن وجه بدر التم أغناني في خدمه خالان لولاهما * ما كنت مفتونا بعمان قيل يحتاج في الموردى عنه ان يقول بعين والجواب ان بعضهم يجعل المثني بالالف مطلقا انتهى (قوله وجاءوا عليه أربعة ألقاظ) قال الدنوشري قد يقال ما وجه جعل ما ذكر على المثني الحقيقي مع ان العرب نصقوا بهما معاصحين للاعراب المذكور والجواب أن المستجمع للشرائط أكثر فكان أصلا وغيره فرع محمول على هذا الأصل

(قوله في الاعراب بالحروف) قال الدنوشري ظاهره انه لا يتأني ما تقدم من قوله ومن العرب الخ في الالفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب مانصه ينظر هل يجري ما ذكر في اثنين واثنين كما جرى في المثني الحقيقي وأما كلا وكتان العرب من يلزمهما الالف مطلقا كما سياتي في كلامه (قوله الى ضمير تثنية) قال الدنوشري مثله في الامتناع اضافة ضمير التثنية الى المعدودة قال بعضهم وفي التعليل نظر لانه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاء زيد نفسه وكذلك كلاهما وكتانها وفي النظر نظر انتهى وخرج الضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يمتنع انما الرجلين والفرق ظاهر لان الضمير ينزل محاقبه منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين بخلاف الظاهر فانه لا ينزل منزلة الجزء فلم يلزم ما ذكر انتهى وقد أشار الشارح الى الفرق بغير ذلك حيث قال لان ضمير التثنية نص في مدلوله (قوله الى نفسه) قال الدنوشري يتوخذ منه جواز الاضافة الى ضمير التثنية اذا أريد بالاثنين شيء غير المراد بالضمير كما اذا قلت جاء اثنا كما أي عبدا كما مثلا انتهى وقسبته الى ذلك الشهاب القاسمي فانه بحث في كلام شرح الملححة من خمسة أوجه فقال وفيه بحث من وجوه أحدها ان أراد باحدا معناه ما كونها عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز ان يراد بالماضف شخصان مغايران للمضاف اليه فيختصان بملك أو غيره كعبدى المخاطبين في اثنا كما أو الغائبين في اثناهما مع هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لان معنى كل من المضاف والمضاف اليه هو نفس الزيدان وثانيهما انه يشكل بقولك كلاهما أو كلا كما الآن ٦٨ يفرق بان المضاف يدل على معنى الكمية بخلاف المضاف اليه فانه بمعنى الشخصين

فتعابروا ثلثهما انه يشكل بما أجازته الشارح وغيره من جاء الزيدان نفسا هما الا ان يفرق بان النفس مغايرة باعتبار الاصل وان أريد منهاها معنى الذات وان من أجازهم أجازها ومن منع هنا منع هناك لانه يشكل على هذا ان ابن هشام المانع هنا يجوز هناك كما أفاده كلامه في الاوضح ورابعها ورابعها انه يجوز جامع في رجلان اثنان وفي القرآن اثنين اثنين فلو كان اللفظ

سواء أفر دا أو ر كما مع العشرة أو أضيفا الى ظاهر او مضمير ويمتنع اضافة ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح الملححة (وكلا وكتان) شرطان يكونان (مضامين لمضمير) تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كليهما والمرأتان كليهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كليهما (فان أضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف) في الاجوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدره على الالف اعراب المقصوره تقول جاءني كلا الرجلين وكتان المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكتان المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكتان المرأتين فعلى هذا ألف كلا كالف عصا وألف كاتنا كالف حبل ووزن كلا فعلى كهي وألفها قيل عن واو لقلبها في كاتنا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمى بها ووزن كاتنا فعلى كذكري وألفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جنى او ياء وهو اختيار أبي علي والتفرقة بين الأضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمير هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقا ان أحدهما الأعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الأعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلخارث حكاهم القراء ويلتحق ايضا بالثني ما سمى به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويحذف وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب بأعراب ما لا ينصرف العلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه أل جربا بالكمرة كقوله

اثنين متحد المعنى مع المثني لا يمتنع ذلك على الوصفية لاشتراط تعابير الوصفين بين الصفة والموصوف وعلى التاكيد لانه ليس تأكيدا لفظيا وغيره لا بد فيه من التعابير وخامسها ان لا نسلم اتحاد معنى المتضاميين هنا فان مفهوم الاثنين أعم من مفهوم الضمير المضاف اليه فهو من اضافة الاعم الى الاخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكتان الخ) قال الدنوشري فيه اشكال لان ألف كلا منقلبة عن واو وألف كتان التانيث وتأوه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالالف أصلية لا محتلبة للعامل فكيف تكون اعرابا قاله اللقاني ومجاب بانه لا مانع من ذلك كالاسماء الخمسة فان اعرابها جزء منها (قوله عن واو لقلبها ما الخ) قال الدنوشري ينظره الاصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو ما ذكره أبو علي في كتان انتهى ورأيت بخط المصنف مانصه واعلم ان ألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاث عن ياء عند سيبويه لانه الغالب في المتطرفة ولانها أميلت وقيل عن واو لثلاث يختلف مع كتان فان لامها عن واو مثل تجاه وتراب ومنت وأخت لا عن ياء كثنان اذ لا تأتي له وأما الامالة فلا كمرة أو الرجوع اليها عبرا ونصبا وألف كاتنا عند سيبويه للتانيث والتاء عن الواو وقال الجرمي الالف لانه والتاء للتانيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي ويرد قوله انه لا يعرف وزن فعقل وان التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو علي انما أبدلوا لام كتان لانها وقعت قبل ألف التانيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكور والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت ألفا لترى انهم قالوا أحدا واحدا وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكور والمؤنث الذي علامة تانيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت (قوله جربا بالكمرة)

قال الدوشري قد يقال كيف تدخل ال مع انه علم * قلت دخلت ضرورة * (الباب الثالث) * (قوله وهو الجمع الذي على هجاء من) قال الدوشري أي على حرفين وهما الواو والياء في غيره وقد يقال الهجا أن الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجر (قوله كالزبدون) قال الدوشري مثل هذا الجمع ولم يحده كالمثنى وحده ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا كما يدققوننا من غير عطف أخرج زبدوز يذوقوننا ولا كما يخرج زبدوز يذوقوننا كما يشترط في هذا الجمع ما اشترط في المثنى من الاعراب والافراد والتنكير والاتفاق في اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذي ذكر في هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحدها كقائه بمحذوف المثنى لانه يعلم من المقابلة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين انتهى ويرد عليه ان هذا الحديث تناول الجمع المكسر فلا بد من زيادة ولم يتغير بما عفرده ورأيت بخط بعض الفضلاء ويرد النقص في جمع التكسير وهل يشترط تنكير مفردة أولا * قلت وهو عجيب فان الشارح في شرح الازهرية في باب الفاعل نص على تنكيره (قوله وهو معرب خلاف اللزجاج) قال الزرقاني أي فانه عنده مبنى وبنائه على الواو في جاء الزيدون وعلى الياء في رأيت الزيدون ومررت بالزيدين (قوله وأتم الاعلون) أصله الاعليون والياء مبدلة من الواو لانه من العلو (قوله رأيت المصطفين) أصله المصطفين والياء بدل من الواو لانه من الصفوة (قوله لوجهين أحدهما ان المثنى الخ هذان الوجهان غير ما أشار اليه الناظم بقوله بعد فتح قد ألف وخصصه انهم أبوا الفتح قبل ثاء المثنى شعرا بانها منقلبة عن الالف وان الفتح الذي قبل الياء هو المألوف قبل الالف وهذا أولى من ٦٩ الوجه الثاني لانه لا يطرد في لغة من فتح

نون المثنى ومن ضمها (قوله ليحصل الفرق الخ) فيه اشارة الى ان الفرق انما يحصل بمجموع الامر وهو كذلك وانها لا يكفي في الفرق اختلاف حركة ما قبل الياء لانه قد يفتح في الجمع اذا دخله اهلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للاضافة وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لان الالف في نحو مصطفي

* ألاباديار المحى بالسبعان * وهو اسم موضع يقل من تشبيه سبع * (الباب الثالث) * من أبواب النيباء (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي على هجاء من (كالزيدون) من الاسماء (والمسلمون) من الصفات وأتى بالثاء مع الجارم قواعدا لانه أول أحواله وهو معرب خلاف اللزجاج (قوله رفع بالواو) المضموم ما قبلها الفتح وجاء الزيدون أو تقدر انحو وأتم الاعلون (ويجرب وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظا نحو رأيت الزيدون ومررت بالزيدين أو تقدر انحو رأيت المصطفين وانهم عندنا من المصطفين والى هذا أشار الناظم بقوله وارفح بواو وبياجرروانصب * سالم جمع عام ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما ان المثنى أكثر من الجمع فنخص بالفتحة لانه أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء فرار من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو البقاء في شرح بلع ابن جنى (ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها تحذف في الجمع وتقلب التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال في الجمع في الجرو والنصب المصطفين بياو واحدة وفي المثنى المصطفين بياين (قوله ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللغوي اشارة بهذا الجمع تختمل ان تعود الى جمع المذكر السالم في قوله بأب جمع المذكر السالم والى الرفع بالواو والجرو والنصب بالياء في قوله فاتها ترفع الخ وأي كان فهو منتقوض أما الاول فان أهلا ووابلا ونحوهما يجمع ما عايناه الفرع الثالث من الملحقات جمعت شروط انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثاني فلان الانواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كافي سنة أو بعضها كافي غيرها * فان قيل يختار الثاني ولا تنقض بالانواع المذكورة لانه لا محمولة كما صرح به * قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول والمحمول عليه في علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحمل على المسكول في وجوب الزكاة لساواته له في بلوغ النصاب وثبوت الحول وانتفاء الدين على القول بماتعته واعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة فالجاق الانواع الثلاثة في ذلك الاعراب يتوقف على وجود شرطه فيها واذا لا وجود فلا الحاق فليتامل انتهى ويمكن ان يختار الاول والثاني والمشار اليه جمع المذكر السالم اصالة أو الذي رفع بالواو ويجرب وينصب اصالة والفرينة على ذلك قوله وجر لوا على هذا الجمع الخ وان كثيرا من الجماعة يقول باب جمع المذكر السالم وما أحسق به وقد جرى على ذلك المصنف في الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوي المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع انما هو في القياس الاصولي لا النحوي فان الشرط فيما عايناه هو التساوي في علة الحكم فقط كما هو الكلام عليه في بحث علامة الفعل فتسير (قوله ثلاثة شروط) أي زيادة على الثمانية التي

تحذف في الجمع وتقلب التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال في الجمع في الجرو والنصب المصطفين بياو واحدة وفي المثنى المصطفين بياين (قوله ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللغوي اشارة بهذا الجمع تختمل ان تعود الى جمع المذكر السالم في قوله بأب جمع المذكر السالم والى الرفع بالواو والجرو والنصب بالياء في قوله فاتها ترفع الخ وأي كان فهو منتقوض أما الاول فان أهلا ووابلا ونحوهما يجمع ما عايناه الفرع الثالث من الملحقات جمعت شروط انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثاني فلان الانواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كافي سنة أو بعضها كافي غيرها * فان قيل يختار الثاني ولا تنقض بالانواع المذكورة لانه لا محمولة كما صرح به * قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول والمحمول عليه في علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحمل على المسكول في وجوب الزكاة لساواته له في بلوغ النصاب وثبوت الحول وانتفاء الدين على القول بماتعته واعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة فالجاق الانواع الثلاثة في ذلك الاعراب يتوقف على وجود شرطه فيها واذا لا وجود فلا الحاق فليتامل انتهى ويمكن ان يختار الاول والثاني والمشار اليه جمع المذكر السالم اصالة أو الذي رفع بالواو ويجرب وينصب اصالة والفرينة على ذلك قوله وجر لوا على هذا الجمع الخ وان كثيرا من الجماعة يقول باب جمع المذكر السالم وما أحسق به وقد جرى على ذلك المصنف في الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوي المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع انما هو في القياس الاصولي لا النحوي فان الشرط فيما عايناه هو التساوي في علة الحكم فقط كما هو الكلام عليه في بحث علامة الفعل فتسير (قوله ثلاثة شروط) أي زيادة على الثمانية التي

تقدمت في المتن فاتها شروط هذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرط واحد وهو عدم الترتيب كما يأتي وقال اللغوي الثلاثة منقوضة بقوله تعالى قالتا آتينانا طائعتين ولا يخرج منه منزلة العاقل عن ذلك أي عن كونه لغير عاقل (قوله الخلو من تاء التانيث) قال الزرقاني قال بعض شراح الألفية الخلو من تاء التانيث المغايرة لما في عدة وثبة علمين انتهى وسياتي ذلك في كلام الشارح ووجه ذلك ان التاء عوض عن أصل فهي كالأصلية وقال الدنو شري مرآة تاء التانيث الموضوعه وان لم تستعمل فيه ليصح استخراج نحو علامة فان التاء فيه ليست للتانيث بل للتا كيد المبالغه وقال أيضا لو سمي مذكرا بثمة وعدة ما حذف لامه أو فاؤه جاز جمعها بالواو والنون (قوله فلا يجمع نحو طلحة) قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع نحو طلحة ون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طلحات بالحق عدد حرف التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى وقد أجبنا عنه في حاشية الفاهي (قوله وقلب الممدودة) فيه مسامحة لان الممدود ما قبلها قال الزرقاني وفيه اشارة الى عدم اصلها وذلك لان أصله الالف الزائدة للتانيث عند الجمهور ولا نسلم الهزلة الا اذا كانت أصلية كقراء ووضاء كما سياتي ولو سلمت في الجمع التيسر بالمفرد عند الاضافة نحو عندى جراء القوم (قوله فلو كان نحو ز ين الخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص ز ين بالذكري شعرا ان حائض لو وصف به مذكرا لا يجمع وهو محل احتمال (قوله ان يكون لعاقل) قال الدنو شري قيل الاولي ان يقال لعالم ليدخل فنعم الماهدون وفيه نظر لان هذا الشرط لما يجمع باطراد وصفات الله لا يجمع باطراد انتهى وأورد أنه لا يكفي في دخول ما ذكر التعبير بعالم لان قبله اشتراط ان يكون لمدكرو الباري جل وعلا لا يتصف بذلك وأجيب بان المراد بالمدكرو ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف بتذكير ولا تانيث وقال كان المناسب ان يقول او ينزل منزلة كما في التسهيل ليشمل ٧٠ ما جمع هذا الجمع لتزيله منزلة من يعقل ثم ان كلام من التذكير والعقل بالنسبة الى الصفة

يكفي فيه البعض قال الرضي واعلم ان التذكير غالب للمؤنث فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والمهندات ضاربان وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحير مبتلون انتهى وقوله ليشمل ما جمع الخ نحو قالتا آتينانا طائعتين وفيه مخالفة

الخلو من تاء التانيث فلا يجمع) هذا الجمع من الاسماء (نحو طلحة و) لامن الصفات نحو (علامة) بتشديد اللام لئلا يجمع فيها علامتا التانيث والتذكير ولو حذف التاء التيسر بالمجرم منها وقيد التانيث بالتاء احتراماً من التانيث بالالف كجبلي وجرعاء علمين لرجلين فانها ما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واو ايقال الحبلون والحراوون الشرط (الثاني ان يكون لمدكرو) مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث (نحو ز ين و) لاصفة المؤنث نحو (حائض) لئلا يتيسر جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو ز ين بعلما لمدكرو جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم التيسر فلو كان نحو ز ين بعلما لمرآة تمنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط (الثالث ان يكون لعاقل) مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو واشق علماء الكلاب وسابق صفة لغرس) لعدم العقل فلو كان واشق علماء لرجل وسابق صفة جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة (ثم يشترط) لانفراد

لما مر عن اللغوي وما ذكره عن الرضي صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بقى
 أن بعضهم قال المراد بالعاقل ماهوم من جنس العقلاء وشانه العقل لا العاقل بالفعل وهذا رد السمين على أي البقاء في اغراب والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أنزجنا من هذه القرية الظالم أهلها فان أبا البقاء جعل الذين صفة للرجال والنساء فقط لا للولدان نظر الى أن شرط الجمع ان يكون مفرد عاقلا بالفعل وما يدل على فساده كلامه قواه تعالى ولا الطفل الذين لم يظهر واعلى عورات النساء (قوله ان يكون أماعلم) قال الدنو شري اعترضه الدماميني بان هذا فيه تناف لانهم اشترطوا العلم في الجمع فاذا وجد العلم اشترط اتقاؤه والحواب ان العلم شرط في جواز ايراد الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط في الجمع بالفعل انتهى وتقريره الاعتراض لا يفي بالمرام لما فيه من اجمال الكلام وايضا حه انهم شرطوا في مفرد هذا الجمع اذا كان اسما ان يكون علما وقالوا من شرط ما يثنى ويجمع هذا الجمع التذكير فإزعم أنه اذا وجد العلم لا بد من انتفاء علميته ولم يشتر المصنف ولا الشارح في هذا المقام الى اعتبار الشروط المتقدمة في المتن في هذا الجمع وبان هذا الايضاح قول الدماميني في سؤاله لاهل الهند المشهور
 فيسأل ما أمر شرطه وجوده * لا مرفل تقض النجاة برده فلما وجدتم ذلك الامر حاصل * أيتم حصول الحكم الا ببقائه
 (قوله لان هذا الجمع الخ) قال الدنو شري فيه نظرا لانه بضد بيان وجه اشتراط العلمية لبيان الثمرة لترتبة على اشتراطها به على ذلك شيخيخنا أبو بكر الشتراني وقد علل بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل يكون هذا الجمع أشرف الجموع اجمعه بناء الواحد فيه والمذكر العاقل أشرف من غير فاعطى الاشرف للاشرف وقد علل الشارح التذكير والعقل بالمناسبة بين المفرد والجمع وهي ترجع لما ذكره قال الخفيدي في تعليقه اشتراط التذكير وذلك للنسبة بينهم ما من حيث ان السلامة في الجمع أشرف من التذكير كما ان المذكر أشرف من

المؤنث انتهى وقال الشهاب القاسمي هذا التوجيه يصلح أيضا لشرائط العقل (قوله ولا ترجيا) قال الثاني يحمل على ما تناول العذني
 خمسة عشر والا انتقض به كلامه وقال لو قال جزؤه الثاني مبنى وحذف معديكرب لوافق الرضى (قوله نحو برق) بفتح الراء بمعنى جمع
 و برق البصر شرق (قوله فانه يجمع أول المتضامين) قال الزرقاني دون الثاني وانما يجمع الثاني لعدم الحاجة الى ذلك اذا تعدد هو
 الغلام مثلا المنسوب الى زيد ووجه قول الكوفيين أن جمع المضاف اليه بطريق التبع يجمع المضاف (قوله ما كان علما على التوكيد)
 قال الدنوشري أى على الاحاطة والشمول وفيه حينئذ نظر لانه ليس بعاقل ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بان معنى ذلك للمذكر
 العاقل انتهى فتأمل ولا يخلو عن اشكال هذا وقال الحفيد فان قلت أجمع في باب التوكيد الذي يجمع بالواو والتون من أى التيبيلين
 أهو من قبيل العلم أم الصفة قلت الذي يظهر أنه من قبيل القسم الثاني أعني الصفة نظرا الى أصله لانه في الأصل أفعل تفضيل
 وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعاً في قرأتى لكل شئ ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه (قوله وأما صفة تقبل التاء)
 قال الدنوشري بشكل بدو بمعنى صاحب فانه يجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم الا أن يقال انما يقبل التاء يقال ذات ولا يشترط في
 التاء بقاء صيغة المذكر على حاله حال ادخال التاء وقد يقال ان ذوليت صفة وان دل على معنى الوصفية وأما نحو ذومال فهو ملحق
 بهذا الجمع وليس جمعاً انتهى قال الزرقاني هذا يعنى قوله وأما صفة تقبل التاء شامل للفعل اذا لم يجز على موصوفه فانه يقبل التاء مع
 أنه لا يجمع فلوزاد باطراد كما زاده ابن المصنف لسم من هذا ولكن هو مراده بقوله فانه لا يجمع هذا الجمع جرح وصبور انتهى وفي
 قوله ولكن هو مراده بقوله فانه لا يقبل التاء وما ذكرناه لا يقبل التاء وقال المصنف ٧١ في الحواشي أن ابن المصنف احتز

بقوله باطراد من نحو
 مسكين وميقان ورجل
 جيد وذميمة فاتهم قالوا
 مسكينة وميقانة وجملة
 وذميمة ولكن لا يطراد
 ذلك في نظائرهن (قوله
 المقصود بهما معنى التانيث)
 قال الزرقاني مقتضى هذا
 التقييد جرح نحو علم
 ونسب فانهما وان قبل التاء
 لكن ليست التاء التي يقصد

كل منهما عن الآخر (أن يكون اما علما) لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائفة لاجله وأن يكون العلم (غير
 مركب تركيبيا ولا مزجا فلا يجمع) المركب الاسنادى (نحو برق نحره) عاما اتفاقا لان المحكي
 لا يغير (و) لا المزجى نحو (معديكرب) ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب وقيل
 يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والافلاو على الجواز في المحتم بويه فتم من يالحق العلامة بآخره
 فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف و به ويقول سيبون وسكت عن المركب الاضافى فانه يجمع أول
 المتضامين ويضاف للثاني فيقول في غلام زيد علما غلاموزيدو غلامى زيد وعن الكوفيين اجازة
 جمعها معا فيقال غلاموا الزيدى وغلامى الزيدى بكسر الهمزة ودخول في قوله علما ما كان علما على
 التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون (وأما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء وهى التي (تقبل
 التاء) المقصود بهما معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لان التاء فيهما تانيثا كيد المبالغة
 لا المقصد معنى التانيث (أو) صفة لا تقبل التاء ولكنها (تدل على التفضيل) فالصفة التي تقبل التاء

بها معنى التانيث وحينئذ قلوا قال الشارح عوض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة الى آخر ما نصه فلا يجمع هذا الجمع نحو علم
 ونسب لان ذلك وان قبل التاء فليس المقصود بهما معنى التانيث لان حسننا وذلك لان نحو علامة ونسابة جرح بقيد الخلو من تاء
 التانيث بخلاف ما ذكره فان كلام المصنف يشمله وتعيين الشارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعلمه قريبا (قوله فلا يجمع هذا الجمع
 نحو علامة ونسابة) قال الدنوشري هما خارجان بقوله فيما سبق في الشروط العامة فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الى آخر ما قاله ويمكن
 أن يجاب عن ذلك بأنه لا مانع من خروجهما بقيدى فان قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء قلت كيفية اخرجهما به أنه يصدق
 عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بهما التانيث وان كان فيهما تاء لم يقصد بهما التانيث بل يقصد بهما تانيثا كيد المبالغة ونقل الهمزة
 عن شرح التسهيل عن الموضع في هذا المقام أن هذا الشرط أعني قبول التاء الخ الاولى عدم جعله شرطاً وانما هو بيان محل ما يجمع
 هذا الجمع وهو مردود كما يعلم بيادى الرأى فتأمل ولكن يبقى الكلام في علام ونسب فانهما لا يقبلان التاء المقصود بهما التانيث مع
 انهما يجمعان هذا الجمع كما قيل في نسبة صلى الله عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب النسبون وسيتأتى في صيغة المبالغة أنه يجوز
 أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر * أنا فى أنهم مرتون عرضى * وقد يقال ضربان ومضربان الخ فليتامل هذا المقام على أن
 يتجلى عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونسب يقبلان التاء الدالة على التانيث وضعا وعدم قبولها لها طارضا في الاستعمال
 ومدار هذا الجمع على قبول مفردة اذا كان وضعاً قد بر (قوله لا المقصد معنى التانيث) قال الزرقاني بل لتانيث اللفظ لان وضعها
 للتانيث (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشري قال الهمزة في شرح التسهيل * قلت يعنى ان انتقاء القبول المذكور يصدق
 بصورتين كونه ذا مؤنث ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنثا (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقاني مثله التصغير قال ابن قاسم في شرحه

وان لم تقبل الصفة الثانية فشرط ان تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصي بما هو صفة خاصة بالمد كرفاته يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره اذ ليس يقابل للتاء ولا دال على المقاضاة (قوله والافضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالافضل دون افضل لان افضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الافضل انتهى والذي في النسخ انما هو التعبير بافضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لان من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الافراد والتذكير في الاحوال كلها (قوله نحو جرح وصبور) قال اللقاني هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبسح موصوفه في الغالب (قوله لان جرح وصبور) قال الدنوشري لو قال لان جرح وصبور اكان حسنا اه ونصب جرح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل اشارة الى انه انما يجمع هذا الجمع اذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لانهم لو جمعوه لقبل جرح يحون في المذكر وجر يحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين ٧٢ صيغتي الجمع مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على

الاصول (قوله اسم جمع ذو) قال الزرقاني انما يقال اسم جمع صاحب لان صاحب صفة وأول وليس بوصف كما ان ذو كذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدنوشري أي لكنه لم يستوف الشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الجمع ان يكون الجمع أز يدمن المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله الى أنه أصناف الخلق العقلاء الخ) قال الزرقاني أي على سبيل البذل فهو نكرة كرجل (قوله الى أنه أصناف العقلاء فقط) قال الزرقاني أي على سبيل البذل أيضا (قوله وعشرون) قال الزرقاني أي فهو اسم جمع

المذكورة (نحو قائم) من المجرى (ومذنب) من المريد تقول قائم ومذنب (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (أفضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جرح) بمعنى جرح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأجر) لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جرحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأجر مؤنثه جراء فلا يقال جرحون وصبورون وسكرانون وأجرون كما لا يقال جرحات وصبورات وسكرانات وأجرات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان

*(فصل وجملا على هذا الجمع) * السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تجميع نبيه عليها في النظم بقوله * وبه عشرون وبابه الحق والاهلوانه أولو وعالمون عليونا وأرضون شذو السنونا * وبابه فهذه كلها ترجع الى أربعة أنواع (أحدها أسماء جوع وهي أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جعله لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جعلها هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضع هنا وذهب كثير الى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن الى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب أبو عبيدة الى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (الى التسعين) وكلها في التبريل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون واعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بعشر فتم بيقاتر به أربعين ليلة فليث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام سنتين مشكينا ذرعا سبتعون ذراعا فجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أحسن له تسع وتسعون نعجة (و) النوع (الثاني) جوع تكسير) تغير فيها بناء الواحيد وأعربت بالحروف (وهي بنون) جمع ابن وقياس جمع جوع السلامة بنون كما يقال في ثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه ثنيته لعله تصر بيفية أدت الى حذف

لا واحده من لفظه ولا من معناه (قوله الثاني جوع تكسير) قال الزرقاني من جوع التكسير ذو ولا يجمع ذو فهو من الهمزة جملة الملاحقات (قوله وهي بنون) قال الدنوشري هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافا للعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح ان اللفظ اذا رجع الى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير (قوله ولكن خالف الخ) قال الدنوشري لان ابن أصله بنو حذف لامه التخفيف وعض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذف الواو والحذف لعله كالثابت فلم تات الهمزة وأما التثنية فلورجعت الواو لم يكن هنالك ما يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذف أول الغرض التخفيف فلوحذف لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قبلها القاسم كون ما بعدها كما في بيان ولو حذف لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس بينان اللفظ بخلاف بنون فليتامر وقال بعضهم ان الهمزة ان الجمع لما كان ثقيلًا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فانها خفيفة فابقيت فيها الهمزة وليس من نوع جوع التكسير الاعجمين ونحوه من كل منسوب حذف ياؤه في الجمع تخفيفا قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولوتر لتناه

على بعض الأئمة من وسلام على الياسين على قراءة من كسر الهمزة وقول الشاعر
 تهذنا فاعوذنا رويداً * متى كنا لملك مقهورين
 فانه جمع منسوب وأصله أنجمي والياسى ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالواو والنون لانه يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه عند
 البصريين والكوفيين وائس جمع أعجم لان مؤنثه عجماء ومقتون جمع مقتوو وهو الخادم منسوب الى مقتى كقري نقفف بحذف ياء
 النسب انتهى يتصرف في آخره هذا كلام الدتوشري وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعله تصر يفيه لعلها والله تعالى أعلم
 الانتقال من الكسر الى الضم لان الساكن جاز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فان الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو
 المشه أو أنا قول يمكن أن يقال لو حذفت الالف من اثنان وقيل ثمان التليس بينان الاصابع فكتب الفاضل الاول قد أبعد هذا
 القائل غاية الابعاد واتي بما لا يقارب ولا يكاد اذا الضمة في اشوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها ايراد (قوله اسم للعام) أي
 وسنة اسم للعام قوله فان هذا الجمع مطرد الخ) قال الزرقاني الاشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله مطرد ظاهره مقيس
 ولذلك قابله بالشذوذ أي المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا تعلم ان أحرون وأرضون كبنتين لخروجهما على الضابط
 وكان الاحسن التصريح بانحراجهما كما فعل في بنين بان يقول عقب قوله ولا يجوز في نحو ثمرة لعدم الحذف وشذ أرضون وأحرون انتهى
 وهو حسن والتصريح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذ ثمة توجيه شذوذ ثمة بما ذكره المكدودي وكثير من شراح
 الاقنية لم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الزرقاني فيه نظر فانه شائع لا مطرد مع انه ينافي قوله ٧٣ أولاً ويشترط الخ لان الاشتراط مع
 الاطراد فيه ما اتفقت فيه

الاطراد فيه ما اتفقت فيه
 الشرط مناف له قال في
 التسهيل وشرحه قوله أعرب
 من هذا الجمع غير مستوفى
 الشرط فسموع أي
 يقتصر فيه على مورد
 السماع ثم قال وشاع هذا
 الاستعمال أي الجمع بالواو
 والنون أو الياء والنون
 فيما لم يكسر عما حذفت
 لاهم وعوض الخ انتهى
 ويمكن أن يجاب بان المراد
 بالاطراد الاطراد اللغوي

الهمزة (واحرون) بكسر الهمزة ووحكى يونس فتحها أيضاً وفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة
 بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود ونخرة كأنها حرقت بالنار وأصلها حرة كما يفهم من قول الجوهري
 كأنه جمع أحره وعلى هذا يشكل المثالان لان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار
 أصله وهو أحره فصار من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الأصل قد ترك وصار نسياً منسياً
 (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه رعا يورد في مقام الاستعظام كقوله
 لقد صنجت الارضون اذ قام من نبي * سدوس خطيب فوق اعزاز منبر
 الا انه سكن الراء للضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنه بفتحها اسم للعام ولا مهاو أو هوا لقولهم
 سنوات وسنات (وبابه) الجاري على سنته وضابطه مستفاد من قوله (فان هذا الجمع مطرد في كل) اسم
 (ثلاثي حذفت لاهم وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر) تكسير اعراب الحركات (نحو عضة وعضين)
 وأصل عضة عضة بالهاء من العضم وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضهم بعضاً وقيل أصله
 عضون من قولهم عضيته تعضية اذا فرته ومنه قول رؤبة * وليس دين الله بالمعضي * أي المقرق فعلى
 الاول لامها هاء ويبدل له تصغيرها على عضيه وعلى الثاني واو ويبدلها جمعها على عضوات فكل من

(١٠ تصريح ل) وهو الكثرة لكن يبعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فانه مراعى فيه التعبير بالاطراد والافكان
 يعبر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم ان جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوفى الشروط قليل فيشمل ما قلناه
 من خروج أحرون وأرضون وكذا أهلون ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وعبارة التسهيل بتمامها وما أعرب مثل هذا الجمع
 غير مستوفى الشروط فسموع كنجن الوارثون وأولى وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين الى تسعين وشاع هذا الاستعمال
 فيما لم يكسر من المعوض لاهم هاء التانيث الخ انتهى وما ذكره من التنافي بين الاطراد وانتفاء الشروط أخذ من شيخه اللقاني فانه قال
 عند قول المتنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضي كان أنسب بقوله أولاً ويشترط الخ فان الاشتراط مع الاطراد فيما اتفقت فيه الشروط
 مناف له وفي قوله ومن كلامه علم الخ نظر لان ما خرج عن الضابط مما لم يكسر مما حذفت لاهم وعوض الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما
 صرح بذلك ثم ان عبارة التسهيل اما يقتضى ان ما خرج عن الضابط مستوعب وذلك لا يستلزم القلة لساعرف ان من المسموع ما هو
 شائع فلا يلزم ان يكون أهلوب ووابلون ونحوهما مما شذ مثل أرضين وبنين ونحوهما ما خرج عن يابسين والحاصل ان ما خرج
 عن الضابط المشار اليه في التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ فسموع ولا يلزم من ذلك الشذوذ وما خرج عن ضابط ياب سين
 الذي صرح المصنف وأشار اليه في التسهيل بقوله فيما لم يكسر الخ شاذ فتأمل فانه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوها بالشذوذ دون
 أهلوب ووابلون ونحوهما في كلام الناظم والمصنف وان كان ابن الناظم حكم بشذوذ أهلين ووابلين قوله ولم يكسر تكسير اعراب
 بالحركات) قال الزرقاني جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الحد الذي حذبه باب سين يخرج باب سين لانه ثلاثي حذفت لاهم وعوض

لهما هاء التانيث اسكنه مكسر فاجاب بما ذكر (قوله لم يثبت الخ) كم معمول للثبت وعقد تمييز لكم (قوله فسا الذين الخ) اسم استفهام مبتدأ والذين الخبر وقبلك ظرف مكان معمول لمهطعين أي مسرعين حول الشوعن اليمين متعلق بمهطعين (قوله فعز بن صفة الخ) مبنى على ان الوصف بوصف واعرابه مكي حال من الذين أيضا (قوله وشذبنون) قال الدنوشري مثله رقاً ورقون وهي الدراهم المضروبة فهي محذوفة الفاء كدفعها ٧٤ بالواو والنون شاذ قال في القاموس الورق مثله وككتف وجبل الدراهم المضروبة والجمع

أوراق ووراق كالرقصة والجمع رقات والوراق الكثير الدراهم وقال الطيبي شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل بين وعز بن (قوله وهي المساوي في السن) قال الدنوشري في القاموس واللدة الترب الجمع لدات ولدون التصغير وليدات ووليدون لالديات وليدون كما غلط فيه بعض العرب انتهى وفيه نظر اذ كيف يتاقى تغليظ العرب وهم أهل اللسان فاية الامرانه قد يقال التصغير يرد الاشياء الى أصولها وهما لم ترد الفاء التي هي الواو في محلها وذلك يصلح ان يكون وجه الغلط وقد يقال الواو التي هي الفاء ردت في التصغير ولكن هي في غير محلها بعدياء التصغير وقلبت ياء وأدغمت في ياء التصغير وسبب قلب اياءه واجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فلا

التصغير والجمع يردان الشيء الى أصله (وعز وعز بن) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي أصلها عزى فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعز بن الفرق المختلفة لان كل فرقة تعزى الى غير من تعزى اليه الاخرى (وثبة وثبين) والثبة بضم التاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو وويل ثبي من ثبتت أي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني ياء وأما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يشوب اذا رجح وويل بل هي محذوفة اللام أيضا من ثبتت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكر من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسور هاء نحو وعزة ومضموم ومهات نحو وثبة فا كان مفتوح الفاء كسرت فاقوه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع نحو عشرين وعز بن وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم التاء وكسرها وهو الاكثر وفتح جمع سنة وعزة في التثنية (قال الله تعالى لم يثبت في الارض عدد سنين) فسنين مجرور باضافة عدد اليه وعلامة جوه الياء (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فالف الذين كفروا قبلك مهطعين (عن اليمين وعن الشمال عزين) فعز بن صفة المهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التثنية لابل بالالف والتساعنك وانقر واثبات (ولا يجوز ذلك) الجمع المعرب بالحروف (في نحو تمر اعدم الحذف ولا في نحو قاعلة وزنة) غير علمين (لان المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام وأصلها ما وعدوزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاسه تثقلت الكسرة على الواو فتقلت الى ما بعدها ثم حذف الواو وعوض منها الهاء وشذبنون جمع لدة وأصلها ولدوهي المساوي في السن فان كانا عامين لذكر جمع هذا الجمع فيقال عدون وزنون (ولا يجوز ذلك) في نحو يد ودم لعدم التعويض من لاهما المحذوفة وأصلها ما يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجار بردي وحذفت لاهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما (وشذبنون وأخون) وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبو وأخوه وهنوه فحذفت لامتها كما هو لم يعوض منها شيء (ولا يجوز ذلك) في اسم وأختوبنت لان العوض) فيهن عن لامهن المحذوفة (غير الهاء) أما اسم فاصله سمو عند المصريين فحذفت لامه وعوض منها همزة في أوله وأما أختوبنت فظاهر كلامه هنا ان أصلها أخو وبنو حذفت لاهما وعوض منها هاء التانيث لاهاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء وتكتب بحرف ورة وهاء التانيث بوقف عليها بالهاء وتكتب بحرف ورة وذهب يونس الى ان تاء أختوبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولا تاء لا تبدل في الوقف هاء تنقل ذلك الموضع عنه في باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها التانيث وسياتي قول ان التاء فيهما لا الحاق بجذع وقل الحاقا لثة في باثلاثي (وشذبنون) جمع ابن لان المعوض فيه همزة الوصل وأصله بنون لان مؤنثه بنت ولم تر هذه

وجه الحكم بالغلط والقلب الممكن معهود في كلامهم وقد يقال ان صاحب القاموس لعاه اعتد في الغلط على اقرار التاء اللاطين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحرف ذلك (قوله وضعفه الجار بردي) قال الدنوشري ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه على فعال هو دليل المبرد كجمل واجمال أولا (قوله فاعلمه سمو) قال الزرقاني وأما ان قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه (قوله أصلها أخو وبنو) قال الدنوشري ينظر هل أخو بضم الهمزة وسكون الحاء وهل بنو بكسر الباء وسكون النون أو لا انتهى وأقول ينظرهما الشارح بخطه بكسر همزة أخو وكسر ياء بنو (قوله ولا تاء لا تبدل في الوقف هاء) قال الدنوشري أقول صلاته عدم ابدائها

المذكور لا تقتضي انها ليست للتأنيث كما في منلمات (قوله لزم انفتاحها) قال الدنوشري ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فان قيل انه وجد
الهاء بعدها نقص قولهم شوها بالمد انتهى وقال الزرقاني وجه ذلك ان حرف الحلق لتعمله استدعي انفتاح ما قبله ويدل على ذلك انهم
قالوا في يدع انه فتح حرف الحلق وحل عليه يذر لشار كتبه في معناه ففتح (قوله وعوض منها هاء التأنيث) أي قصد به التأنيث أي
يكون عوض الالهام وجودة (قوله طرف السيف) عبر بعضهم بدله بقواه حد السيف والسهم (قوله جوع تصحيح لم تتوف الشروط) فيه
مساخنة اذا غير المتوفى للشروط ليس جمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدنوشري الذي حسن ٧٥ جمع أهل هذا الجمع كونه برد
بمعنى الوصف كقولهم

بمعنى الوصف كقولهم
الحمد لله أهل الحمد وكونه
في الواقع للعقلاء ه وفيه
أن أهل الوصف لم يتوف
أيضا الشروط لانه لا يقبل
الفاء ولا يدل على التفضيل
(قوله قال الله تعالى ان
كتاب الابرار الخ) في
الاستدلال بالآية على كون
عليين اسما لعلي الجنة نظر
اذا الظاهر منها ان عليين
اسم للكتاب المرقوم الآن
يقال ان في الآية حذف
مضاف أي محمل كتاب
بدليل ان كتاب الابرار لفي
عليين وقال الراغب قيل
هو اسم أشرف الجنان كما أن
سجين هو أشرف النيران
وقيل بل ذلك في الحقيقة
اسم سكانها وهذا أقرب
الى العربية اذا كان هذا
الجمع يخص الناطقين
والواحد على ومعناه أن
الابرار في جهة هؤلاء
فيكون كقوله أولئك الذين
أنعم الله عليهم الآية (قوله
ويجوز في هذا النوع)
قال الدنوشري ظاهره ان

التاء تلحق مؤنثا ولا مذكور محذوف الواو الجوهري (ولا) يجوز ذلك في (نحو شاة وشفة) وان كانا
محذوفين للام معرضا عنها هاء التأنيث (الاهما كسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت
(على شياهو) شة كسرت (على شفاء) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصفة فلما لقيت
الواو والهاء لزم انفتاحها فان قلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث
وأصل شياهو شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة فحذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض
منها هاء التأنيث والدليل على أن لامها هاء تصغيرهما على شوية وشقية وتكسيرا هما على شياه وشفاء
والتصغير والتكثير يردان الاشياء الى أصولها وزعم قوم أن لام شفة واول قولهم في الجمع شفوات قال
الجوهري ولا دليل على صحته وانما يجمع بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرا هما عن تصغيرهما
وشذذبون جمع طبة فاتهم كسروها على فبا ولا ماها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء
المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها ظبولة وقولهم ظبونة اذا أصبته بالظبة (و) النوع
(الثالث) مما حل على هذا الجمع (جوع تصحيح لم تتوف الشروط) المتقدمة في الاسم (والصفة كاملون)
جمع أهل وهم العشرة (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلاوه ابلاليسا علمين ولا صفتين
ولان وابل الغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفة موقوع جمع أهل في
التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم الى أهلهم أبدا
(و) النوع (الرابع) ما سمي به من هذا الجمع (المستوفى للشروط) (و) من (ما الحق به) (الثاني) (كعليون)
فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما أدرى ما عليون
وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو ونقل الغزوي عن
بونس أن واحدا عليين على وعليته وهي الغرفة (و) الاول نحو (زيدون مسمى به) شخص فيعرب بان
بالحروف اجراء لهما على ما كان عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حيثئذ (ويجوز في هذا النوع)
المسمى به (أن يجري) في الاعراب (مجرى غسلين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم الياء)
في الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاثة ظاهرا على النون حال كونها لم يكن أعجميا فتقول
هذا زيدين وعليين ورأيت زينا وعليينا ومرت زيدتين وعليين فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب
اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واملاقه تبع للنظم في قوله
ومثل حين قد يرد هذا الباب محمول على المنصرف بقريضة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه
بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذاتي يادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والاعراب
بالحركات على النون منونة (أن يجري مجرى) هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة

هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه ويجوز بما يذكر ولا يتناق ذلك في لزوم الياء فليتامل انتهى ومحل ما ذكره المصنف
ما لم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف والاقلا يعرب بالحركات (قوله تبع للنظم في قوله ومثل حين قد يرد) قال الدنوشري فيه نظر
لان كلام الناظم في باب سنين لا في ما سمي به أو في جميع الملاحظات لاني ما سمي به خاصة انتهى وحاصله ان كلام الناظم في غير
حال العلمية كما لا يخفى وقول الشارح وعدل الخ ليس في محله وكان ينبغي تأخيره الى قول المصنف وبعضهم يجري يدين وباب سنين الخ
لانه شرح لقول الناظم المذكور (قوله ذاتي يادتين) أي ذات حرفين شبيهين بالزيادتين والافالياء والنون في غسلين ليسا ذاتيين بل هما
من الكامة كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر فان الياء والنون في غسلين ذاتان قال الحاتمي في غريب القرآن كل جرح أو دبر غسسته

فخرج منه شيء فهو غسلين أي فعلين من غسل الجراح والدير اه ورايت بخط المصنف في حواشي النظم بانضه قوله مثل حين لو مثل
 يعربون لكان أولى لان تونه زائدة وقد عاب هو على السير في تمثيه بزيتون لاصالة تونه مع أن فيه خلافا انتهى والتمثيل بغسلين أجود
 ليفيد المثلية لزوم الياوقد جمع هنا بينهما (قوله هذا باسمون) قال الدنوشري قال في القاموس الياسمون معروف الواحد باسم
 كصاحب أو عالم ولا نظيره سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجري مجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للمشايع والصداع البلغمي
 والزكام وذر سحيق يابس على الشعر الاسود يبيضه وشرب أقية من ماء سحيق زهره ثلاثة أيام مجرب لقطع نرف الارحام انتهى قال بعضهم
 وما قاله الشارح في باسمين مشكل لانه ليس علما وكلامنا في العلم وقد يقال انه علم جنس و برده دخول الالف واللام عليه فهو اسم
 جنس فليتأمل ذلك انتهى وقد يقال المراد بالواحد باسمون في شخص سمي بذلك بقريته أن الكلام فيما سمي به ودخول الالف انما هو
 على ما هو اسم جنس للنبت الخوص على انه يجوز التسمية بما فيه ال والعلمية انما طرأت بعد دخولها كالمطرون (قوله عربون) قال
 الدنوشري قال الدنوشري في شرح المنهاج ٧٦ والعربون أعجمي معرب وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء وضم العين واسكان

للعلمية وشبه العجسة كحمدون قالوا هذا باسمعون يضم النون من غير تنوين أو مجرى مجزى
 (عربون) بفتح العين والراء المهملتين وبالواو الواو والاعراب بالحركات (الثلاث) على
 النون) حال كونها (منونة) فنقول هذا زيدونا ومررت بزيتون (كقوله)
 طال ليلى وبيت كالمجنون * (واعترتني الموم بالمطرون)
 بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ومحمتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في
 حواشي الصحاح انه لا يذهب الخزازي رداعلى الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن ابن حسان بن ثابت
 الانصاري والمطرون بالميم والطاء المهملة وموضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر
 مسمى به (ودون هذه) اللغة (ان تازمه لواو وفتح النون) مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح
 من كلام العرب وتظير هذه من يلزم المثني الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد
 ابن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند المطرون
 (ولها بالمطرون اذا * أكل النمل الذي جمع)
 الرواية بفتح النون في المطرون وتقدم انه اسم موضع أو رده في الصحاح في فصل النون من باب الراء
 بالنون في أوله وكسر النون في آخره فغير أوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر ل الفتح قاله الموضع في
 الحواشي والماء من لهاتعود على النصرانية والحجار والمجروور في موضع الخبر لقوله خرقه في البيت بعده
 والباعلظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرقه وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فان النمل
 يخزن ما يجمعه تحت الارض ايا كله أيام الشتاء والخرقه بكسر الخاء المعجمة ما يخترق من الثمر أي
 يحنى (وبعضهم) أي العرب (يجري بينين وباب سنين) وان لم يكن علما (مجري غسلين) في لزوم الياء
 والحركات على النون منونة فالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم القراء ولا تسقط

الراء وعرب بان بالضم
 والاسكان أيضا وابدال
 العين همزة مع الثلاثة
 ومن تحن العوام عربون
 بفتح العين واسكان
 الراء ومراد الموضع اللغة
 الاولى وظاهر كلام
 الموضع انه لا يمنع الصرف
 مطلقا بل ينون وينبغي
 تقييده بغير نحو الهجوى
 كما في الوجه الذي قبله
 وكان ينبغي للشارح ذكر
 وقد يقال الشارح أشار
 الى ذلك بقوله ومحمتمل
 أن يكون من باب هرون
 (قوله منونة) أي ان
 خلت من مانع للتنوين
 كما في المثال (قوله ويقدر
 الاعراب) قال الدنوشري

الظاهر في المثني حيث أن يقدر الاعراب جميعه على الالف ويقدر الاعراب جميعه في الجمع على الواو
 ولا يمكن تقدر اعرابه على النون ولم نطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدر الاعراب في وسط الكلمة وان في الاسماء ما يقدر فيه
 الاعراب على الواو (قوله وأورده في الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه فغير أوله الخ انه اعترض عليه ويكون الصواب ما أثبتته المصنف من أن
 أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحذر ذلك وينظر هل يجوز كون بالمطرون خبرا عن خرقه
 ثانيا أولا وهل اعراب الشارح متعين أو لا انتهى ولا يخفى ان توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام
 عن الموضع في الحواشي لانه نص في الاعتراض على الصحاح والذي يرشد اليه المعنى تعين اعراب الشارح وان قوله بالمطرون متعلق
 بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو كما تقول لي في مصر خرقه فتأمل (قوله وأراد به) الضمير المجروور عائد على وقت في قواه وقت أكل
 النمل (قوله وان لم يكن) قال الدنوشري ضمير يكن اجح لامد كوروا لاف الظاهر وان لم يكونا علمين وفائدة الايمان بالواو دفع توهم
 اختصاص هذه اللغة بما ذكر في حال عدم العلمية فذكر ان الوصلية بالواو قبلها اليه على ان الحكم غير خاص بالعلمية كما يعلم مما سبق
 فتأمل انتهى وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلمية تقدمت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حالة العلمية
 (قوله على النون منونة الخ) قال الدنوشري ينظر هل ذلك خاص ببني عامر وبني تميم كما هو ظاهر عبارته أو لا وانما تنون النون على لغة

بني ثم فهل يعزب بالحركات الثلاث على النون أو يعزب عليها اعراب ما لا ينصرف أو لا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال وظاهرها
كلامه ان من لم ينون به بحركة بالكسرة وظاهر كلام الفراء أنه يذعه الصرف فيجرب بالفتحة انتهى ويكون المانع من الصرف شبه
العجمة وينظر ما العلة الاخرى ان لم يكن علما (قوله فاتهم يعربون المعتل اللام الخ) قال الدنوشري فيه نظر اما اولاً فلانه مكرر مع
ما تقدم وأما ثانياً فلان اعتدال لام سنين غير مجمع عليه فان بعضهم يقول ان لامها هاء ٧٧ فليست معتلة اللام ولعل بني عامر
يجعل لامها واوا دائماً

ويكون ذلك محسوطاً
عنهم (قوله ولو كان
الذاهب موجوداً الخ) لو
كانت اللام المحذوفة
موجودة كان الاعراب
ظاهراً عليها فلذا يظهر
على ما قام مقامها وهذا
ظاهر ولا وجه لتوقف
الدنوشري في فهمه
فليتأمل (قوله وهذا
أعم من قول النظم وهو
يعني باب سنين الخ) قد
يقال ليس في النظم
ما يقتضي عود الضمير
على باب سنين فيجوز
جعلها عائداً الى ما تقدم
من باب سنين وما حمل
عليه والمبتدأ ان
المصنف قصد ما قاله
شرح النظم (قوله ضار بين
القباب) قال الدنوشري
نقل الدماميني عن ابن
ابازانه محتمل ان الاصل
ضار بين القباب فحذفت
اللام وبقي القباب مجروراً
بها مع حذفها وورده ابن
هشام وغيره انتهى
وظاهر هذا ان ابن
ابازقوا ووارتضاه وليس
كذلك لانه بعد ان ذكر

النون للاضافة (قال) أحداً ولا دعلي بن أبي طالب رضي الله عنه
(وكان لنا أبو حسن علي * أبا براون نحن له بنين
الرواية بنين بالباء والاعراب على النون (وقال) الصمت بن عبد الله بن الطفيل
(دعاني من نجد فان سنينه) * لعين بن شيبان وشيبان بن مردا
الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه بالفتحة لا الياء والافتحان فان سنينه محذوف
النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فاتهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء
لأنها أخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجوداً كان الاعراب
فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني أمر ومعناه أتركاني من نجد وهو من خطاب
الواحد بلقظ الاثنين على عادتهم وشيبان بكسر الشين جمع أشيب وهو وطن من الحيرة بالبصرة وما حال من
مفعول شيبان (وبعضهم) أي النجاة (يطرد هذه اللغة) وهي لزوم الباء والاعراب على النون منونة (في
جمع المذكر السالم و) في (كل ما حمل عليه) لان باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أعم من قول النظم وهو
يعني باب سنين عند قوم يطرد (ويخرج عليها قوله)
ربحي عن رندس ذي طلال * (لا يزالون ضار بين القباب)
الرواية ضار بين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضار بين معرب بالفتحة على النون
كما كان لا بالياء والاحذفت النون للاضافة وقيل ضار بين وورديانه محتمل أن يكون الاصل ضار بين
ضار بين القباب فحذف البديل الذي هو ضار بين دلالة المبدل منه وهو ضار بين عليه قاله في المعنى و محتمل
أن يكون الاصل ضار بين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ومحتمل أن يكون
القباب منصوباً بضار بين والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف إحدى الياءين وأسكن الياء
الباقية وعن رندس بفتح العين والراء المهملة وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة الشديدة
القوى والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة المحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف
جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء (وقوله)
وهو سحيم وماذا بقى الشعراء مني * (وقد جاوزت حد الاربعين)
الرواية بكسر النون على أنها كسرة اعراب يوبه قال الاخفش الاصمعي عن علي بن سليمان ولم يفرق بين
العقود وغيرها وجعله نزاة الجمع المكسر وجعل اعرابه في آخره كما يفعل في قتيان وقال الاعلم يوسف
الشممري هو في السنن والعقود أمثل منه في المسلمون ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود وهو أشبه بالواحد
الذي اعرابه بحركة آخره من المسلمون ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون
فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جنى
* (فصل) في حكم حركات نون الجمع والمثنى وما لحق بهما المشار اليها في النظم بقوله
ونوع مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسرة نطق
ونون ماثي والمالحق به * بعكس ذلك استعماله فائتبه
ولما كان المثنى سابقاً على الجمع قدمه الموضح عليه فقال (نون المثنى وما حمل عليه مكسورة) بعد الالف

فيه وجهين الاول ان النون جعلت متعقب الاعراب والثاني لاحتمال المذكور قال والاول أجود لنا في الثاني من المحذف واعمال
حرف الجر مع عدمه وأيضاً فلا يقال زيد ضارب لعمر وتدل ضارب عمر فان قدمت فقلت زيد لعمر وضارب جازا انتهى المقصود منه (قوله
كسرة بناء ضرورة) قال الدنوشري فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة فحسب * (فصل) * (قوله سابقاً على الجمع) قال
الدنوشري توجيهه حسن وأما توجيهه تقديم الجمع فلشرفه لا لاختصاصه من يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدنوشري قال الرضي أمثون

المتى والمجموع فالذي يقوى هندی انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان
 التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام بخلاف النون فانها لا يشوبها من تلك المعاني شي وانما يسقط التنوين مع حرف
 التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتكبير ولا يسقط النون معها الا انها لا تكون
 للتكبير قد أسقط التنوين للتنافي نحو يا زيد بالرجل بخلاف النون في نحو يا زيد ان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمات لانها
 ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعاً وجرّاً في الوقف بخلاف النون فانها متحركة وباسكال المتحرك يكتب في الوقف
 وان كان الحرف الآخر كما فان كان ذلك بعد حركات الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الفهم والكسر وقاب انما بعد الفتح
 انتهى وأقول قول الرضي ان التنوين يكون على خمسة اقسام ان أراد التنوين المشهور والمخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وان أراد
 مطلق التنوين فهو عشرة اقسام كما ر (قواه وضمها بعد الالف لغة) لا بعد الياء لانها اشبهت ألف غضبان وعثمان وظاهر كلامه انه
 حينئذ لم يعرب بالالف ولم يحكوا ضم النون ٧٨ بعد الواو التي هي مقابلة للالف في الجمع فالفرق وظاهر التسهيل ان الضم لا يختص بما

بعد الالف (قوله جمع قد ذ)
 قال الدماميني واحده قد ذ
 يضم القاف ونقله عن
 الصحاح ونقل عن شيخنا
 الكمال الدميري انه بالبدال
 المهملة ونسب ذلك لابن
 سيده (قواه وهو البرغوث)
 قال الدنوشري في نظر فانه
 مخالف لقول السيوطي
 في كتابه المسمى بالظرفوث
 في فوائد البرغوث باؤه
 مثله والضم أفصح وهو
 للذكر والمؤنث منه برغوثه
 والجمع براغيث ومن
 اسمائه القند والقند والجمع
 قدان بالكسر والاهمال
 يوزن كان والقدان بالكسر
 وتشديد المهملة قال الرازي
 يا أبا رقي القدان
 فالنوم لآل الف العينان

والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله

يا أبتا ارقى القدان * فالنوم لآل الف العينان

بضم النون والقدان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قدنوه وهو البرغوث (وقتها بعد الياء لغة)

لبنى أسد حكاها القراء (كقوله) وهو جمد بن نور وقيل أبو خالد يصف قطاة

(على أحوذين استقلت عشية) * فاهي الالهة وتغيب

الرواية بفتح النون من أحوذين تشبیهة أحوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر
 الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي كحذقه وفي ديوان الادب الاحوذى
 الراعي المتشمر للرعاية الضابط الماوى وأراد بالاحوذيين هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة وقاعل
 استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت في الجوع عنه على
 جناحين فأيضا هدها الرائي الالهة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها
 وبعد الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور (كقوله

أعرف منها الجيد والعينان) * ومنخرين أشبهنا طيبانا

أشبهه ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينان تشبیهة عين وأما طيبانا بفتح الطاء
 المعجمة وسكون الواو وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تشبیهة ظني خلافا للهروي (وقيل)
 هذا (البيت مصنوع) لا دليل فيه وقال أبو زيد هول رجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة
 وظاهر كلام الموضع ان الفتح يجرى بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنين فانها
 محمولان على المثنى ولم أفهم على نص صريح في ذلك أعتمد عليه ولا على شاهد استند اليه (ونون الجمع)
 السالم للذكر وما جل عليه مفتوحة بعد الواو والياء لاخفة لان الجمع أثقل من المثنى (وكسر هاجا ثري
 الشعر بعد الياء كقواه وهو جمر لا سحيم خلافا للجوهري

انتهى بحروفه لكن ليس في الناموس الا القدان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة كما قال الشارح فليتامل كلام عرفنا
 السيوطي انتهى وقد قدمنا ان الدماميني نقل الهمال عن الدميري وانه عزاه لابن سيده في قدوه ولزم من ذلك الهمال في قدان وانظر
 قول السيوطي يقال للثوث برغوثه مع قول أبي حيان ان برغوثا يقع على الذكر والانثى وان العرب لم يميز بين مذكره ومؤنثه (قوله في لغة
 من يلزم الخ) أي لاقى اللغة المشهورة لان الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الا في على الاثر انه يطابق (قوله
 أعرف منها الخ) قال الدماميني قلت وهو من العجيب فان في البيت شاهد على رده هذه الدعوى وقبول ذلك ان قائله قال ومنخرين
 بالياء قبل ذلك على ان أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة
 (قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشري فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قواه وظاهر كلام الموضع الخ) قال الدنوشري أما ظهوره في
 اثنين واثنين فلا ترد ولا شك يعتر به بل هو نص فيه وأما توهم احتمالها لعلامة الرفع المذكور وهو في صيغة يفعلان وتفعلان فهو
 ما بعد يديوتهم سابق لان الكلام في التثنية التي هي من اقسام الاسماء وأما ذلك قوله حكم خاص واسم مستقبل وباب معر فلا يتحول

أرادته هنا بل لا تصح انتهى وفي قوله وأما توهم أحسنه الخ نظر ظاهر وإن نقاه بعض الفضلاء وأقره لأنه لا وجه لذلك التوهم في كلام الشارح وإنما أراد الشارح أن يظهر كلام الموضوع أن الفتح يجري بعد الألف في اللغة المشهورة التي تعرب المثني بالحروف وإنما قال إن ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثني الألف كما حل الشارح الكلام عليه فيما مر وهو معلوم إن الأعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة على الألف كالتصوير فتأمل (قوله وقابله الموضوع هنا) قال الدنوشري ربما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضوع وقد يقال لا تناقض لأنه هنالك عن غير موتهنا اختار أنه مجرد بالياء أو يقال فيه إشارة إلى جواز الأمرين (قوله جاز في الشعر) قال الدنوشري يفهم منه أنه ليس لغة ونقل العيني أنه لغة في شواهدهم (الباب الرابع) * (قوله بالف وتاء) قال الدمايني أي لا وليت هما به من حيث إن كلا منهما جاء للتانيث والجماعة أما مجيئ الألف للتانيث ففي نحو حبلى وأما الجمع ففي نحو رجال وأما مجيئ التاء للتانيث فظاهر وأما في الجمع ففي نحو كانه فانها جمع كم وكانه وعكس تخمة وتخم أهو في شرح النظم للراعي قال بعض الشيوخ إن تاء الواعلي الجمع في هذا النوع بالألف والتاء لغرض الجمعية والتانيث المجازي فيه ولأن كلام من الحرفين قد يدل ٧٩ على كل من المعنيين كما في رجال

وسلمى وضاربه
والجمالة * قلت أما
في التانيث فسلم وأما
في الجمع فغير مسلم لأن
التانيث يكون بالتاء
والالف فيخالف الجمع
فلا يفهم من التاء
والالف وإنما يفهم
من أبنية الجموع
انتهى وذ كر المصنف
في الحواشي للتاء اثني
عشر معنى ولم يذكر منها
الدلالة على الجمعية
لكن في المصباح في مادة
جل ووجه جال واجمال
وجاله بالهاء ويأتي قريباً
ما يؤيده هذا وقد دم
المصنف الألف لتقدمها

عرفنا جعفر أوبى أبيه * (وأذكر نازعاً نافعاً آخرين)
الرواية بكسر النون من آخرين وهو جميع آخر بفتح الخاء يعني مغاير وجعفر وبنو أبيه وأولاد ثعلبة بن
ربيع والزنايف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل القاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو
القصير وأراد به الأديباء الذين ليس أصلهم واحداً (وقوله) وهو صحيح
وماذا أتيتني الشعر اعسني * (وقد جاوزت حد الأربعين)
بكسر النون وتقدم ما فيه واختلاف رأي ابن مالك فحارة حكم عليه بأنه مجرد وبالكسرة وتارة بأنه مجرد
بالياء وكسر النون على لغة وقابله الموضوع هنا فاستشهد به أولاً على الأعراب بالكسرة وثانياً على كسر
النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في ثرو ولا شعر لعدم التجانس
* (الباب الرابع)
من أبواب النيباء (الجمع بالف وتاء مزيدتين) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط
(كهنذات) ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعاً كفاطمات (ومسلمات) أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحجرات
أو بالألف المقصورة كجلبليات أو الممدودة كحجراوات أو يكون مسماً مذكراً كاصطبلات ولا فرق بين
أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخمت أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات
وحجراوات وحجراوات فالأول حركة وسطه والثاني ثابت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واو وهذا عدل
الموضوع عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع
المذكر وما سلم فيه المقردوماً تغير (فان) في جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيباء عن الفتحة جلالاً للنصب على
الحرف كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الأصل وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الأعراب
بالحروف لعله مفقودة في الفرع وهي أنه ليس في آخر حروف تصلح للأعراب (نحو خلق الله السموات)

في اللغظ وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة (قوله مزيدتين) قال اللقاني إن كانت الباء بلا بسطة أي الجمع الملتبس بذلك فقيد
مزيدتين لا بد منه احترازاً عن نحو أبيات وقضاة وإن كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك (قوله مؤنثاً بالمعنى) قال الدنوشري يستثنى من
قوله مؤنثاً بالمعنى فقط باب قدام في لغة من بناه (قوله أو بالألف المقصورة كجلبليات أو الممدودة كحجراوات) قال الدنوشري يستثنى
فعلان كسكري فلا يقال سكريات وفعلاء أفعال كحجراوات كحجراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازته الفراء وهو
قياس قول الكوفيين في المذكر وحمل الخلاف مادام باقياً على الوصفية فإن سمي بهما جمعاً بالألف والتاء بخلاف (قوله أو تغيرت
الخ) قال الدنوشري معطوف على قوله سلمت وحينئذ تصير بين في قوله ولا فرق بين أن تكون سلمت مضافة إلى مقردوهي ممنوعة وقوله
قبله أو يكون مسماً لو عبر بدله بقوله وإن يكون لكن أحسن لأن بين لا تصاف إلا إلى متعدد (قوله في جميع ذلك) في بعض النسخ بحذف
في أو يكون نصبه بدل اشتغال من جميع وضمير نصبه راجع إلى الجمع يعني المجموع في قول المصنف بالف وتاء الخ (قوله) قال نصبه
بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش إلى أنها كسرة بناه (قوله جلالاً للنصب على البحر) قال الدنوشري علل أيضاً حمل النصب
على البحر بأن المجرور والمنصوب فضلتان فليالم يكن لأحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه في العلامة وقد منع ما لا يتصرف

من البحر فعمل على ان تصب (قوله ومحمود الزنجشري وابي عمرو بن الحاجب) قضية كلام الرضى ان الزنجشري وابن الحاجب يقولان
 انه مفعول به لانه قال عند قول الكائنة المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو انما جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل
 فيه المنصوب في نحو ما ضربت زيدا او وجدت ضربا فكذا نك أو وقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا وقعت عليه الايجاد
 اه قال اللغاني وعلى هذا فالسموات مفعول به (قوله ووصوه الموضوع في المعنى) اجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن
 هذه الشبهة باننا انسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل الايجاد للفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان
 موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا او ما ضربته اولم يكن موجودا في الخارج نحو عدمت زيدا ونيت الدار قال الله تعالى اعطى كل شيء
 خلقه فان الاشياء متعلق ٨٠ لفعل الفاعل بحسب عقلية ثم قد وجد في الخارج وقد لا يوجد ذلك لا يخرج عن كونه

مفعولا وقال تعالى وقد
 تخلقتك من قبل ولم تك
 شيئا واجاب الشيخ شمس
 الدين الاصفها في
 شرح الحاجبية ايضا
 بان المفعول به بالنسبة
 الى فعل غير الايجاد
 يقتضى ان يكون
 موجودا ثم اوجد الفاعل
 فيه شيئا آخر فان اثبات
 صفة غير الوجود يستدعي
 ثبوت الموصوف أولا
 واما المفعول به بالنسبة
 الى الايجاد فلا يقتضى ان
 يكون موجودا ثم اوجد
 فيه الفاعل الوجود بل
 يقتضى ان لا يكون
 موجودا والا لكان
 تحصيل الحاصل اه كلام
 هذين الامين كذا
 بهامش نسخة الدوشري
 بخط كاتب الاصل (قوله
 واجتج الجمهور الخ) قال
 الدوشري هذه الامور

فالسماوات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد
 القاهر البحر جاني ومحمود الزنجشري وابي عمرو بن الحاجب ووصوه الموضوع في المعنى ووضعها بان قال
 المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطابق ما كان
 الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجودا للافعال وللذوات جميعا هو سبقه
 الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به
 بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاعل في شيء آخر كقولك ضربت
 زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل
 بقاء العالم لم يكن موجودا بل كان عدمه محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق
 وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور بالذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق
 بامور اولها انا قد تعلم العالم وان كنا لا تعلم انه مخلوق لله تعالى الا بدليل من متصل والمعانوم مغاير للجهول
 فاذا كون الله تعالى العالم غير ذات العالم وثانيها اننا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم
 لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بالخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم يمكن فلا
 يوجد الا لان الله اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداً له نفس العالم لكان قولنا العالم وجد
 لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد فانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله
 الى ان العالم وجد بنفسه وذلك تقي نصب للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع
 بالالف والتاء المزديتين بالكسرة مطلقا هو الغالب (وربما نصب بالفتحة) على لغة كما قال احمد بن يحيى
 (ان كان محذوف اللام) ولم ترد اليه في الجمع (كسمعت لغاتهم) بفتح التاء حكاية الكسائي ورايت
 بياتك بفتح التاء كما حكاها ابن سيده وكقوله

فلما جلاد بالايام تحيرت ثباتا عليها ذلها واكتئابها

والايام الدخان وثباتا بضم التاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الخالية بالفتحة والكثير ان ينصب
 بالكسرة كقوله تعالى فانقر وثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ
 عملها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء او جبراما

التي احتج بها الجمهور وانما تاتي بناء على ان المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كما ضربت ضربا وليس كذلك بل فانه
 المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاد سواء كان عينه كما في ضربت ضربا او غيره كما في احدث الله زيدا وخلق الله العالم
 وقول السارح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظرا لانه من البين ان العالم ليس مصدرا (قوله وثالثها) قال الدوشري اذا
 تأملت حق التأمل رأيت غير واضح (قوله كما قال احمد بن يحيى) قال الدوشري ان قيل ما وجه تخصيصه وقد حكى الكسائي وابن سيده
 وغيرهما ما سياتي قلنا هو حكاها لغة وغيره حكى افراد المتخوصة (قوله ولم ترد اليه في الجمع) لا يحتاج الى هذا التقييد لان الضمير في كان
 راجع للجمع فتأمل (قوله واكتئابها) قال عطف نفس يري على قوله ذلها (قوله والايام الدخان) قال الدوشري ينظر في ضبط الايام
 وينظر ايضا هل اهل هذه اللغة يجوزون ايضا النصب بالكسرة او لا هو قول البيهقي الصحاح ونسبه لابي ذؤيب والايام منصوبة
 في النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وعبارة القاموس والايام كغراب وكتاب داء في الايل ودخان (قوله بالتاء تبدل في الوقف هاء) نحو تاء

فتاة وقضاة وغزاة وقناة (قوله ان نحو سمعت لغاتهم الخ) قال الدوشري ينظر هل يائي على كلامه في بنات وبنات فيكون مفردا على قوله (قوله ورد بانه يلزم الجمع الخ) رده اللقاني بان التاء فيه لمحض التانيث لا للعرض عن اللام لانه حينئذ ثابتة ثم ان الشارح لو اسقط قوله ورد واتي بلام التعليل بدل الباء انسجم كلامه مع قوله اولا وليس الوارد الخ فتأمل (قوله والمطر في الجمع الخ) قال الدوشري يخرج بقواد مقرونة بالتاء نحو سكري وجره ونحو صبور وصف الموثث وحائض نظام من اوصاف الموثث الخالية من التاء واذ اسمي بذلك موثث جمع بالالف والتاء نحو وجهه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس في الخضر اوات صدقة وكلام الشارح يفهم منه ان نحوثة وهبة لا يجمع هذا الجمع وهو مردود فان كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع الا ثلاثة الفاظ شقة وامة وشاة لانهم استغنوا عن ذلك مجتمعا جمع تكسيرا ونحو خود وخودات وسماوسه ووات لا يقال دارودارات شمس وشمسات والشارح كلامه في المطر فلا يرد عليه ذلك اه ونظم الدوشري ذلك فقال وكل ما ائت بالجمع * بالف والتاء قول متبع واستثن من هذا الذي قد ذكرنا * ثلاثة الفاظها ان تنكرا شاة ولفظ امة ثم الشقة * فجمعها بما مضى ان تعرفه وذكر في الجمع ان الذي يجمع بالف وتاء خمسة انواع وتبعه الفاكهي في شرح القطر وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلان قيل بذلك لكن دل ذلك على ان في تقرير الشارح قصورا اذ يخرج من كلامه اسم الجنس الموثث بالتاء كتمرة وبالالف المقصورة والممدودة مع ان ما جعله قسما برأسه وهو ما كان صفة الموثث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لانه في الحقيقة ليس قسما مستقلا فلوقال اجد ما فيه التاء كما فعل غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كتمرة اللذين عدتهما (٢) الاول قسما برأسه واما الثاني فيخرج عن كلامه ويدخل ٨١ فيما اقتصره وعليه ايضا ثم يزيد ما كان اسم

جنس مؤنثا بالف كجبلي
أو صخر أو يعده خامسا
لكن اولى وينطبق كلامه
حينئذ على الخمسة (قوله
أوصفة لمذكر غير عاقل
كجبال راسيات) يمكن أن
يكون منه قوله تعالى
أيام معدودات فواجدها
معدود لا معدودة وجمع
بالالف والتاء لانه صفة
لمذكر لا يعقل وهو اليوم
ولادليل في قوله

فانه من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف جبر المساقاة من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغية أولغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الالف صارا لغات ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعرض فان ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتسفت سنوات أو سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين (فان كانت التاء أصلية) والالف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموال) جمع مبيت (أو) كانت (الالف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الباء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين فالالف فيما أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتانيث (فالنصب بالفتحة) على الأصل نحو وليت قضاة وجهزت غزاة والمطر من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما الموثث مطلقا أو صفة له مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو عام المذكر مقرونا بالتاء أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة

(١١ تصريح ل) تعالى في الآية الاخرى أياما معدودة على أن واحدا معدودات معدودة لان معدودة جاءت هناك للمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما في قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وحينئذ لا تشكل الآية على قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد نعم يشكل عليها قوله تعالى فعدة من أيام أخر لان واحدا أخرى واليوم لا يوصف بأخرى فهنا انما قول بل الجمع بالجمع من غير نظر للاحاد وقد ذكر في الاتقان لتلك القاعدة ثلاثة احوال وينبغي أن يرا هذه الحان وقد أشرت الى ذلك في رجز فقلت ان قول بل الجمع بجمع ثان * فصرح الجلال في الاتقان بانه يائي على احوال * ثلاثة تدرج بالمثال ومنها واستغشوا ثيابهم وما * أكثر ذلك في كلام العلماء وتارة تحتسمل الاخرين * ولم تكن نصا بغير مسين كلام رب العزة البديع * حاوى جميع الحسن والبديع دل عليها صفة الايام * بانحر في أشرف الكلام وليس من ذاصفة الايام * بالجمع مثل آية الصيام فوصف ما لا يعقل المذكر * يجمع بالتاء بغير منكر واعلم انه يجوز في نفس جمع المذكر ما لا يعقل ان يعامل معاملة جمع الموثث فان فيه وجوها كما سيأتي في باب النعت عن ابن الحاجب وعليه جرى كثير من المعربين في أيام معدودات واذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للاحاد (٢) قوله اللذين عدتهما الخ هكذا في النسخ وليحرم

(قوله وحمل على هذا الجمع شيان الخ) قال الزرقاني ظاهرة فقط وقد تبع الالفية في هذا وقال في حواشي التسهيل واللات في لغة ذكرها في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بالالف وتاء لان الحق في الذين واللات ونحوهما انها أسماء جمع اه ونص التسهيل واللات مكسورا أو معربا عراب أولات اه فقوله مكسورا أي مبنيا على الكسر في الالف واللاتة نحو جاء اللات فعلم ورأيت اللات فعلم ومررت باللات فعان وقوله أو معربا عراب أولات أي فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة (قوله وأصله الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه لا نسلم أن وزنه فعات وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بأبقاء لامه وعدم ادعاء حذفها ولو قال أصله أوليات كان أحسن على أن قوله أصله ربما يشعر بأنه مفرد وهو منافي لقوله أولات اسم جمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان أن الالف والتاء فيه زائدتان لأن كونهما حقا بالجمع لا يقتضي أصالتها ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أولية تخرجت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كانت الالف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الالف والتاء لكن ربما يتوهم أن المحذوف الالف زائدة لانه بعد قلب الياء ألفا المار مجتمع ألفان فيلزم حذف أحدهما ومحذوف اللام أولى لانه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا في مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من الأشعار بعد التصريح بأنه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغم في نونها) قال الدنوشري كان الأولى أن يقول المدغم فيها نونها قليتا مل ثم رأيت بعضهم قال في عبارته قلب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدنوشري زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس في الأصل جمع وأجاب بعضهم بأنه ٨٢ جمع عرفة كما قيل الحج عرفة وفيه نظر اذ عرفة علم أيضا على الموقف فليس مفرد الجمع

كدرهمات (وحمل على هذا الجمع شيان) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحدة في المعنى ذات بمعنى صاحبة وأصله ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذف اجتماعها مع الالف والتاء المتردتين ووزنه فعات (نحو وان كن أولات حمل) فأولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغم في نونها واصل كن كون بضم الواو وبعد النقل إلى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين (و) الثاني (ما سمى به من ذلك) الجمع ونحو الحق به (نحو رأيت عرفات) وهو علم الموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقوله من هذه عرفات مبارك كافيها ينصب مبارك كافي الحال ولو كان تكرة لجرى عليه صفة وبأنه لو كان تكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه (وسكنت اذرعات) بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه تهنيد الاسماء واللغات النسبية إليها الخري بالفتح وهي جمع أذرع وأذرع جمع ذراع في لغة من ذكره قال أبو القتيح الممداني في اشتقاق البلدان (و) اذرعات (هي قرية من قرى الشام) وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية عراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (بعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لانه في الأصل للقابلة فاستحب بعد التسمية (وبعضهم)

فليتأمل اه (قوله وبأنه لو كان تكرة الخ) قال الدنوشري فيه نظر لانا لا نسلم انه حال من عرفات وما المانع من أن يكون حالا من اسم الإشارة والعامل حرف التنبية سلمنا انه حال منها لكن ذلك لا يدل على تعريفها لحي الحال من التكرة في النصيح كما في الاثر صلى النبي صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراعى حال قياما

ويؤخذ من قول الشارح وهي لا تدخل عليه رد قول

البيضاوي في بعض النسخ أن الالف واللام يدخلان عليها ويحجمهما التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال الدنوشري متعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازي (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المرادى وانما تون اعرايه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلمية لان تنوينه ليس للصرف بل للقابلة قال الشهاب القاضى وقوله لان تنوينه الخ هذا التوجيه بما سببه انه ممنوع بالفعل من الصرف اذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة الى الاعتذار بذلك لانه اذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه ممنون وان فرض ان التنوين للتمكين حتى يحتاج الى الاعتذار بذلك لان التعبير بقوله مع ان حقه يشعر بأنه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية ان فيه العلمية والتانيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لان اعرايه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستحباب اعرايه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح ان قوله تنويرتها من اذرعات روي بأوجه ثلاثة اذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هنالك أوجه ثلاثة الا باعتبار مجرد كونه ممنوعا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بعد في جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فانه على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضا فليس الفارق بينه وبين الوجه الثالث الا بالتنوين وعدمه الا انه على الوجه الثاني يكون الجر بالكسرة نيا بقع الفتح وفي الوجه الثالث الاعراب بالفتح والقارق بينهما أيضا كون الاعراب بالكسرة في الثاني وبالفتح في الاول اه وقال في حواشي الحميد وقد وجسه الحميد كلام من جره بالكسرة وتلوه تنوينه بقوله واعلم انه قد اجتمع في عرفات حالة التسمية أمران مراعات أحدهما يغسل عرايات الا تنزلان بجزأ لا ينصرف

يعرته

محمول على نصبه ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جوه فان راعينا الجمع اتبعنا نصبه محمول وان راعينا ما لا ينصرف جعلنا جوه محمولا
 على نصبه فراجع هذا البعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف التنوين وان لم يكن تنوين حرف الا انه مشبهه في الصورة
 فراعاه لا ينصرف واعرب في حالة النصب بالكسرة مراعاة جمع المؤنث السالم اه فعلم انه عند هؤلاء البعض ممنوع من الصرف
 ولا يند في ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعرب اعراب ما لا ينصرف لانه انما انهم ان البعض الاول لا يعرب اعراب ما لا ينصرف
 بل يعرب اعراب اوصاله وهو الجمع بالالف والتاء ولم يفهم ان البعض الاول لا يمنع الصرف اى لا يحذف من المنوع الصرف كما قد
 يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل ان ما سمي به ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه وفيه مع ذلك ثلاثة اوجه
 اعرابه اعراب الجمع مع اثبات تنوينه لانه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة واعرب اعراب الجمع مع حذف
 التنوين وان لم يكن تنوين الصرف لانه يشبه تنوين الصرف واعرب اعراب ما لا ينصرف مع حذف التنوين فليتامل اه ومن
 خطبه نقلت (قوله يعرب على ما كان عليه) قال الدوشري الظاهر انه ضمن يعرب معنى يقيه فعدها يعلى (قوله وبعضهم يعرب
 اعراب ما لا ينصرف) اى للعلمية والتائيد قال ابن عصفور في شرح الجمل ونازع في ذلك المبرد تحت جابان التاء للجمع فهي كالواو
 وكالاء فلا ينبغي ان يمنع الصرف وانما الوجه ان يعرب بالضم والكسرة كما كان وزول عنه التنوين لزوال المقابلة لزوال الجمعية قلنا
 هذا الذي ينبغي ان لا يجوز اذلا وجهه حيث نزلت بالكسرة ولا لعدم تنوينه اذ لم يمنع ٨٣ الصرف والتاء للتائيد قطعا وكونها

تدل على الجمعية
 لا يخرجها عن ذلك ومن
 روى تنويرها من اذرع
 فهو مخطئ قال المصنف
 بعد ان نقل هذا الكلام
 وتلخص ان ابن مالك في
 تسهيله بين القولين
 وجعل الراجح مرجوحا
 وبالعكس وقال الزنجشري
 في فاذا افضت من عرفات
 ان قيل لم لا امتنع
 الصرف وفيه التعريف
 والتائيد فالجواب انه
 لا يكون تائيدا للتاء
 التي في لفظها لانها

يعرب على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتائيد
 (وبعضهم يعرب اعراب ما لا ينصرف) فيترك تنوينه ويجريه بالفتح مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية
 فقط والاخر راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى
 اجتماع العلمية والتائيد فترك تنوينه وهذا المسالك يشبهه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاول النصب
 بالكسرة ومن الاخر حذف التنوين فتحصل في المسئلة ثلاثة اوجه (ورواها بالوجه الثلاثة قوله) وهو
 امر والقيس الكندي في محبوتيه (تنويرها من اذرع وأهلها * يشرب أدنى دارها نظر عالي)
 الرواية بفتح اذرع بالكسرة مع التنوين وتر كها بالفتح بلا تنوين ومعنى تنويرها نظرت الى نارها بقلي
 من اذرع وأنا بالشام وأهلها يشرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي تزلمها من
 العماليق وهو يشرب بن عبيد في السفة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب واما قوله
 تعالى يا أهل يثرب فكافية عن قاله من المناقير والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم
 وما بتا وألف قد جمع * يكسر في الجرو في النصب معا
 كذا اولات والذي اسما قد جعل * كاذرعات قيهذا أيضا قبل
 (الباب الخامس)

من أبواب النيبية (ملا ينصرف) اى ما لا يدخله تنوين الصرف (وهو ما فيه هاتان) فرعتان (من)

ليست للتائيد وانما هي والالف قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء اختصاصها بجمع المؤنث مانعة
 من تقديرها كما لا يقدر تاء التائيد في بنت لان التاء التي هي بدل من واو اختصاصها بالمؤنث كتاء التائيد فان تقديرها وقال ابن
 الجوزي الدليل على ان تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات في التثريب مع انه قد اجتمع فيه العلمية والتائيد
 ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مبارك فيها فاشير اليها اشارة للمؤنث وحات الحال من واستصعبت الزنجشري تائيدا وليس شي لانه
 لا يتقاصر عن تائيد دمشق ومصر ونحوهما (قوله أدنى دارها نظر عالي) قال الدوشري ينظر ما معنى ذلك وما وجه الاخبار عن قوله
 أدنى دارها بقوله نظر عالي وينظر معنى البيت من شواهد العيني وقوله وأهلها يشرب كناية عن اى هي يشرب مع أهلها ثم ظهر ان
 المراد أدنى دارها أى المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عال اى الراى منه اذا اراد ان ينظر الى دارها فلا بد ان ينظر من محل
 عال فكيف من هو باذرعات فالأخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره فونظر انتهى وقال الزرقاني أدنى دارها كلام اضافي
 مبتدأ وقوله نظر عالي خبره و اراد ان القرى من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عال اى يرتفع انتهى وهذا ما خوذ من العيني
 ولا بد من حذف المضاف اى ذو نظر ليصح الجمل (قوله وأنا بالشام) اى لكوني باذرعات وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل
 المراد بها الاقليم الشامل لاذرعات (الباب الخامس) (قوله وهو ما فيه هاتان) قال الدوشري انما اكتفوا بعه واحدة في بناء
 الاسم وهي مشابهة الحرف من وجه واحد لان مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوتها بخلاف مشابهة الاسم للحرف فانها ظاهرة

قوية انتهى وبها من نسخة بخط كاتب الاصل اعلم اولاً ان قول النحاة ان الشيء القلبي علة الكذا لا يرتدون به انه موجب بل
 المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لتناسيقه بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم في اصطلاح
 الاصوليين موجب العلة وايضا عن المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى
 العلتين وتسميتهن أيضاً الكل واحداً في غير المنصرف سبباً وعلّة مجاز لان كل واحد منهما جزء علة لعلّة قامة اذ اجتماع الاليتين
 يحصل الحكم فالعلّة التامة اذا مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منهما اه رضى مع اصلاح خلال فيه
 ويؤخذ من حكمه بان كل واحد جزء علة لعلّة مستقلة الجواب عما يقال ان جعل معلول العلتين الفرعية أشكل ان الفرعية
 تحصل بعلّة واحدة وكانت الاخرى ضائعة وان جعل معلولهما منع الصرف أشكل انه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل
 وهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد ويجوز ان يختار الاول ويجاب بان احدى العلتين يكفي لحصول الفرعية بجهة واحدة
 والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل، الفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين ويجب احدهما الفرعية بجهة
 والاخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحد منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان
 الاعتبارية فلا يراد على الحد وهو هندوسلاسل ومسلمات علم مؤنث فانهما منصرفات مع العلتين أو ما يقوم مقامهما لكن لم يعتبر
 احدهما في هندلعارضة خفة اللفظ ولا الجمعية في سلاسل التناسيب ولا التانث في مسلمات المنار عن الزخري والمبرد أو رعاية
 لحالته الاصلية ويرد عليه أن أخذ الاعتبار للعتين في تعريف ما لا ينصرف لزم الدور وتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان
 غير منصرف ثم ان نحو سلاسل ٨٤ وهن ذات غير منصرف على المختار ولهذا ل أن الصرف في قول ابن الحاجب ويجوز صرفه

عالم (تسع) جمعها ابن النحاس في قوله
 اجمع وزن عاد لا أنت بمعرفة * ركب وزد بجمعة فالوصف قد كسلا
 وسياتي شرح ذلك في باب معقوداه والذي يخصه هنا انه متى اجتمع في اسم عاتان منها (كاحسن) فان فيه
 الصفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منصرف (كساجد وسجرات) فان صيغة منتهى
 الجموع بمنزلة جمعين والتانث بالالف بمنزلة تاء التانث فكل من صيغة منتهى الجموع والالف التانث
 قائم مقام عاتين (فان جره بالفتحة) نيابة عن الكسرة (نحو فخيوا باحسن منها) ونحو اعتكفت في مساجد
 (الان اضيف) لفظاً (نحو في أحسن تقويم) وفي مساجد عائشة أو تقدير نحو ابدأ بذا من أول في رواية
 من جره بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه ودخلته ال معرفة كانت نحو وانتم عاكفون
 في المساجد (أو موصولة) نحو قوله وهن الشافيات الحوائم يخفض الحوائم بالكسرة لدخول
 ال الموصولة عليه وهي جمع حائمة وأما اللاحقة على الصفة المشبهة (كلاعى والاصم) واليقظان

للضرورة أو التناسيب
 بالمعنى اللغوي أى يجوز
 العدول به عن ذلك الحكم
 أو على حذف مضاف أى
 ويجوز جريان حكم صرفه
 وانما يقال يجوز صرف
 ما لا ينصرف للضرورة
 مثلاً اذا قصر ما لا ينصرف
 بما لا يدخله الكسر
 والتنوين للسبب كما قاله
 النحاة فاندفع تنظير

الرضي فيه بان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين الاعتبارين أو ما يقوم مقامهما وهو في حال
 الضرورة أو التناسيب غير مجرد عنها فان كان الواجب ان يقول ويرزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسيب يعنى أن اللغوي قال خذ
 غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بانه القائل للعلماء لو احدى المذكورة وحدهم الانصراف باشارة ال الاسم على ذلك
 وحدهم الانصراف بعدم اشتماله عليه وفي الاخير من تعريف العدم بالوجود وبكسره ويرد النقص بنحو وروح ولوط على طرد أولهما
 وعكس تايم ما وفيه مخالفة ما سياتى من أن الصرف تنوين الامكانية قد برهنته انتهى ويمكن أن يجاب بانه لا ضرر في تعريف العدم الخ
 في انهومات الاعتبارية كما قيل بذلك في تعريف الاسم ولا نقض بعدما تقر من أن المراد علتان معتبرتتان ولا مخالفة بين ما هنا
 وبين ما سياتى لان تنوين الامكانية انما يوجد عند الخلو من العلتين الاعتباريتين أو ما يقوم مقامهما فليتأمل (قوله فان جره بالفتحة)
 قال اللغوي منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بالفتحة والملاحق به على أنه معرب باعراب أصله انتهى وقد يجاب بان هذا ونحوه
 من الاعلام الهكفية ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المبني كسبويه كما بيناه في حواشى اللفية وقال الدنوشري فان قيل لم جل البحر
 على النصب هنا ولم يحمل على غيره فالجواب أن المجرور والمنصوب فصلتان في الكلام فلما لم يكن بينهما الفصل حمل أحدهما على
 الآخر كفى المثنى والجموع وان الفتحة الى الكسرة أقرب من الضمة اليها فحمل على الاقرب منه (قوله الان اضيف) قال الدنوشري
 قال بعضهم ان فيه فتحة لان المستثنى المتصل لا يكون جملة ويرد بانه هنا منقطع فتكسر ان على انه منقطع ولو فتحت انتهى وقال
 اللغوي هو استثناء متصل وقضيته أن الامثلة المذكورة في الاستثناء من تنوعه من الصرف حين الاضافة ودخول اللام وهو كذلك
 (قوله وهن الشافيات الحوائم) بعض بيت الفرزدق واوله أيا ناهم اقبل وما في دماها يشفاء بقول ليس الشفاء في الدماء التي ينهرها

بالسوق وانما هن الشاقيات لانه لولاها لما سقطت الدماء (قوله فاتها حرف تعريف على الاصح) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ان اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفي كلام الشارح تنكيت على المصنف وان تمثله لأوصواته بالداخل على الصفة المشبهة مخالف للاصح وقد اعترض المحفيد على المصنف وأجاب بما يكفى لصحة التمثيل كونه صحيحا على قول (قوله مباركا شديدا) قال الزرقاني أى في حال كونه مباركا شديدا فاعل شديدا (قوله والكاهل ما بين الكتفين) قال الزرقاني قال الدماميني ويقال له الحارث وشده بحيث يقوى تحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية المدوح للإمامة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو ما اقتضاه كلام المصنف كما مر عن اللاتاني اهـ (الباب السادس) (قوله والاحسن ان تعد ستة) قال الدنوشري قد يقال الاولى ان تعد سبعة بزيادة الغائبين فان تفعلان صالح لهما والمخاطبتين قال بعضهم واختلف في الغائبين اذا عبر عنهما بالضمير نحوهما تقومان وأردتا امرأتين هل تؤنث الفعل جملا على المعنى ولان الضمير بمنزلة الظاهر ولا تؤنث الفعل نظر اللفظ الضمير اذ هو مذكر لفظا انتهى وهو غفلة عما صرح حوايه في باب الفاعل ان الفعل اذا أسند الى الضمير المؤنث وجب ثانيته (فائدة) عدد الافعال ستة بناء على ادراج الغائبتين في المخاطبتين والافهى سبعة كما عرفت ووضح ان تكون عشرة ٨٥ باعتبار كون الالف والواو حرفين أو ضميرين فسبق بعلان

بالتحتية اثنان وفي يفعلون
بالتحتية أيضا اثنان وفي
تفعلان بالفوقية أربعة
تفعلان بازيدان أو
ياهندان والهندان
تفعلان وتفعلان الهندان
والتاسع والعاشر يفعلون
وتفعلن بالفوقية فيهما
ولا يكون الواو والياء
فيهما الا ضميرين وذكر
المكودي انها تكون ثمانية
انتهى وأقول قوله قد يقال
الاولى ان تعد سبعة الخ
سببه اليه الشهاب
القاسمي والعجب من
الشارح انه صرح بالغائبتين

فاتها حرف تعريف على الاصح كافي المعنى وغيره لاموصولة أو زائدة كقوله
رأيت الواو بن يزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله
مخفف اليزيد لدخول ال الزايدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قدر فيه الشبوع
فصار نكرة ثم أدخل عليه ال التعريف كما قال الموضع في شرح القطر وعلى هذا شاهد فيه وهذا البيت
لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن بني أمية والاعباء جمع عبء بكسر العين
المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثناة وسكون القاف وأراد به أمور الخلافة
الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله محمول أفعال الخلافة والى هذا الباب أشار
الناظم بقوله **وجوب الفتحه ما لا ينصرف * ما لم يضاف أو يلب بعد ال ردف**
وإذا دخله أن أو أضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا أو لا أقوال ثالثها ان كانت العلتان بايتين فيه
فهو باق على منع صرفه والاصرف والمختار

(الباب السادس)

من أبواب النيباء (الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعبائها كما ان الاسماء الستة أسماء
باعبائها وانما هي أمثلة يكتب بها عن كل فعل كان مترتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت
المخاطبتين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضع في شرح الاحمة (وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف
اثنين) بالتاء للمخاطبتين (نحو تفعلان) بازيدان أو للمخاطبتين نحو تفعلان ياهندان أو للغائبتين نحو
الهندان تفعلان (و) بالياء للغائبين نحو الزيدان (تفعلان أو و اوجع) بالتاء للمخاطبتين (نحو) أنتم

بعد المخاطبتين فكيف يجعلها ستة (٢) وأيضا قد عدتها تسعة سبعة الالف والواو فيها علامة وهي تفعلان الهندان بالتاء الفوقية فكان
ينبغي التنبه على ما في كلام الشارح من الحرازة وقوله وذكر المكودي الخ لم يبين وجهه وبيانه انه ضم الى الخمسة الاصلية الالف
والواو فيها ضمائر بقطع النظر عن المخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الالف والواو علامات الصورتان اللتان ذكرهما الشارح
والصورة التي تركها والعجب للمكودي حيث ذكر الصورة التي تركها الشارح والالف فيها علامة لم يذكر عكسها في اللفظ بالتقديم
والتاخير مع ان الالف فيه ضمير والاصل في هذه المثلة كون الالف والواو ضميرين فتأمل (قوله وهي كل فعل الخ) قال اللقاني
التعريف للساهية وكل للافراد وأيضا كل تنهم ان كل واحد منها هو الخمسة وهذا الاخير معنى قواني في عبارة أخرى فيه تصدير الحمد
بكل وهو مخل بصدق الحمد على المحدود الذي هو الامثلة الخمسة انتهى وقال الدنوشري بعد الاعتراض بالوجه الاول من كلامه الاول
والجواب ان التعريف ما بعد كل وفائدة الايمان بها التصريح بان الحمد مظهر منعكس من أول الامر وفي شرح الحامي في التواضع كلام
يتعلق بالمسئلة لابس بمراجعة انتهى ويمكن ان يجاب بذلك عن الثاني وعبارة الحامي التي أشار اليها عند قول ابن الحاجب التواضع
كل ثان الخ ثم ان لفظه كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالهذود بالحقيقة
(٢) قول المحشي وأيضا قد عدتها الخ حرة هذه العبارة فاعلمها غير ظاهرة اهـ

التابع والمخدم دخول كل وهو ثان أعرب بأعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه أفاد صدق المنود على كل أفراد
المخدم فيكون مانعا والظاهر انحصار الحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامع ما تعيرون به يكون جهة جمعه ومبته
كالنصوص عليه (قوله فان رفعها الخ) قال اللغوي منقوض بالامثلة المقرونة بنون التوكيد فان أعرابها بالحركات مقدرة كما أشار إليه
الموضع في ما مر بقوله فانه معرب معها تقدير اوضح به الرضى على ما سبق انتهى وتقل بعض الافاضل ان النحر اوى أجب بان ما ذكره
خلاف المشهور والمشهور انه معرب بالنون المقدرة اذا حروف تقدر كالحركات وسياق تصریح الشارح بذلك أول الفصل الا في (قوله
يثبتون النون) قال الدوشري أي بالنون الثابتة وانما عبر بهذا العبارة لاجل المقابلة في النصب والحزم بالحذف وجعلوا
معترضة بين الشرط والجزء انتهى (تنبيه) هذه النون قال الرضى تكسر بعد الالف غالباً لان الساكن اذا حرك قال كسر أبي وقري في
الشواذ اتعدا في فتحها وفتح بعد الواو والياء جلا على نون الجمع في الاسم انتهى وقال أبو حيان انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت
بعد الواو والياء فتحة تشبها بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبها بنون التثنية (قوله وجزمها ونصبها بحذفها) قال الدوشري
وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم كقوله ٨٦ آيت أسرى وتبثي تدلكي * شعرك بالعبر والمسل الذي

(تفعلون و) بالياء الغائبين نحوهم (يفعلون أو ياء مخاطبة نحو) آتت (تفعلين) ولا فرق بين ان تكون
الالف والواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طيبي (فان رفعها
يثبتون النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا وان تفعلوا) الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب
ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما جعل النصب على الجزم في المثني
والمجموع على حده لان الجزم نظير الجزم في الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين
كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون
لانه يؤدي الى اجتماع واوين ففعلوا النون علامة الرفع لانهما شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها
لاجل الجازم ثم جعلوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وجعلوا تفعلان وتفعلين على يفعلون
ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون
ويعقون من قوله تعالى الا ان يعقون منصوب بيان والنون لم تحذف فاشارة الى جوابه بقوله (وأما الا ان
يعقون فالواو لام الكلمة) لاضمير الجماعة وهي واو عفا يعقوا (والنون ضمير النسوة) عائدا على المطلقات
لانون الرفع (والفعل) معها (مبني) على السكون لاتصاله بنون النسوة (مثل بتر بصن) لامعرب (ووزنه
يفعلان) فالعين فاؤه والقاء عينه والواو لامه وهذا (بخلاف قولك الرجال يعقون فالواو) فيه (ضمير)
الجماعة (المذكرين) كالواو في قولك يعقون وواو الفعل محذوفة (والنون علامة رفع) ووزنه يعقون
(فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) لم تعقوا في التزويل (وان تعقوا أقرب للتقوى ووزنه تعقوا
وأصله تعقوا) يواو من الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استقلت الضمة على الواو فحذفت فالتق
ساكنان فحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب أشار

وانما حذف لا تها فرغ
عن الضمة والضمة
تحذف تخفيفا في بارئكم
وينصرف وما يشعركم
فالواو تحذف النون مع انها
فرع لك كانت آمنة من
حذف لم يامن منه الاصل
صرح بذلك النووي في
كتاب له سماه رؤس
المسائل انتهى وقال
المصنف في الحواشي وقد
تحذف تخفيفا وذلك على
ضربين واجب تحسون
التوكيد نحو ولا يصدنك
عن آيات الله واماتين
واما يلعن عندك وجائر
وهو ضربان كثير وذلك
لنون الوقاية نحو أفغير

الله تاروفي فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الناظم
انتهى وقوله انون الوقاية أي بناء على ان المحذوف نون الرفع لانون الوقاية وهو الاصح كما يأتي (قوله لانهما شبيهة بالواو) عبارة المصنف
في الحواشي لان النون شذوية الشبه بحروف العلة الواو والياء والالف ولهذا تدغم في اء واو والياء وزيت ساكنة نالفة في نحو جحشغل
كازيدت واو فدوكس وباء سميدع و ألف عدا فرو وأبدلت منها الالف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد
(قوله وجعلوا تفعلان الخ) الحامل له على الجمل في تفعلان تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو والمناسب لما قاله أولان يزيدو علامة
الرفع في الزيدان الالف وانه لا يمكن ذلك في يفعلان لانه يؤدي الى اجتماع الفين وعبارة الرضى لما اشتغل بحمل الاعراب وهو اللام
بالحر كة المناسبة لحرف العلة لم يكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع
لمشابهة في الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي ليكون هذا النوع كالاسم المثني
والجاء وع بالواو والنون وحمل الياء في تفعلين على أخوه (قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدوشري يجوز ان يكون مظنة فيه
هو اسم كان وهما خبرها ولا اشكال في ذلك ويجوز ان يكون هنا هو الاسم وهو المطابق للقيام لان القصد الاخبار عن هذا المكان بانه
مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج ههنا عن النصب على النظر في الالزام

(الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم اشارة الى الاعتراض عليه لانه فصل بين النظائر وهي ابواب النيبية (قوله المعتل) قال الدونشري عبره دون المعتل لان المدار كون على آخره حرف علة سواء اعل كيشي اولي عمل كيدغوه يرمي وقوله ما آخره احسن من قول غيره ما في آخر (قوله فان جزمه من محذف الخ) لو حذف الباء لكان احسن وقد يقال ان الباء للتصوير اى فان جزمه من يصور محذف الآخر (قوة ومن تابعه الخ) قال الدونشري المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد تبعه فهو بمعنى اصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدونشري الظاهر انه حينئذ مبنى وقال بعضهم معرب ولا اعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعيد جدا والاقرب انه معرب بنفس الحروف كما يرشده اليه قولهم ان الجازم محذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيديويه) قال الدونشري الجازم وهو على متعلق محذوف تقديره فيقال أو تقديره ٨٧ حذف الحركة المقدره واكتفى بها ودل على هذا المحذف جواب لما

ولا يصح ان يعمل ما بعد لما لان لها الصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدونشري قال بعضهم ويمكن ان يجرى كلام المصنف على كل قول بان يقال لما كانت الحركات مقدره في بعض الاحواز وجد الجازم حروفه تشبه الحركات وهي حروف العلة في ذنوها فلا يتعين ان يكون هذا الكلام على قول ابن السراج يجوز ان توجه قول سيديويه بما ذكر (قوله اذا العجوز غضبت) قال الدونشري بعده

الناظم بقوله واجعل لنحوي قعلان النونا * رفعا وتدعين وتسالونا * وحذفها للجزم والنصب اسمه * (الباب السابع) * من ابواب النيبية وهو خاتمها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (الف كيشي أو باء كيرمي أو واو كيدغوه) فان جزمه من محذف الآخر (نيابة عن السكون نحو لم يحش ولم يرم ولم يدع) فالمحذوف من يحش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف في حالة النصب وعلى ذلك بيان الاعراب في الفعل فرغ فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالذواء المسهل ان وجد فضله أزاهما والاخذ من قوى البدن وذهب سيديويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيديويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدره واكتفى بها ثم لما صارت صورة الجزم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لانه وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما * ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله (فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تعلق) هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجوز زبان لم تهجو ولم تدع وقوله وهو قيس بن زهير ألم يا تيبك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بني زياد (فضرورة) فيهن حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف اصلية بناه على قول من يجزم المعتل محذف الحركة المقدره ويقر حرف العلة على ناله والانباء جمع نيا وهو الخبز وتسمى بفتح التاء اثنتاه من فوق من نبت الحديث يقال بالتحفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون التاقعات اللبن

واعد لاخرى ذات دل مؤثقة لينة اللس كلمس الخرتق الخرتق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء ولد الارنب والبدل

بفتح الال وتشديد اللام الغنح ومثله الدلال والمونق بكسر النون من اتق يؤثق من الاتق بفتحين وهو الاعجاب وقيل ان لاناوية وليست بجازمة والواو واللجان والتقدير فطلقها غير مترض عنها وقال ابن جني وقد جاء على الوجه الاعرف ولا ترضاها وحذف احدى التامين من ترضى ومن تعلق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الاعراب حينئذ مقدر وذلك ظاهر على مذهب سيديويه ويكون السكون مقدر على أحرف العلة الثابتة على القول الاول والثالث واخذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فاما يظهر تقدير الاعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الاول والثالث اذ كيف يقدوم وجودها والقول بان الاعراب لفظي معتبر لو وجود الحروف والظاهر اهمال الجازم واشيخ مشايخنا الشنوافي في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الاشموخي وأظننته ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الاحرف) اشباع هذا لا يقابل القول بانه ضرورة وانما يقابل القول بانه لغة المشار اليه قوله وقيل هذه الاحرف الخ الآن يقال القائل بالضرورة واختلاف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه اشباع للضرورة (قوله وتسمى بفتح التاء) قال اللقاني

وثنى بمعنى تزيد يقال ثنى الشيء يثنى اذا زاد (قوله كما في بارم) قال الدنوشري هو مثله في مطلق التثنية لانه ليس في بارم كتوالي اربع متحركات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) فقد قد ابن جني في الخصائص بابا لاجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطي في الاشباه والنظائر من الاول نحو اقتتل القوم واشتموا فهذا شبيهه وجعل لك وهو احسن من قوله الحمد لله العلى الاجال هبانه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقتتل واشتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني ما ذكره الشارح وقولهم هاء الله اجري مجرى دانه وشابهه وكذلك قراءة من قرأ اولاتنا جوا وحى اذا دار كواقيها قال ابن جني ونحوه من هذا التخفيف قولهم في المرأة ٨٨ والكفاة اذا خفت المهزلة المرأة والكفاة كنت ذاكرت الشيخ ابا علي هذا بضع عشرة سنة

فقال هذا انما يجوز في المنفصل قلت له فانت ابدأت تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا قال وهو هذا الباب فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس لكل وجه قال السيوطي وخرج على اجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم ترالى الملائم من بنى اسرائيل يسكنون الراء (قنوا ولا واقبل) قال الزرقاني الواغل هو الداخل على القوم في شربهم فيشرب معهم من غير ان يدعى ويسمى ما يشربه وغلا بالسكون وأصل المادة وفل الرجل يغل وغلا دخل في الشجر وتواري فيه والمراد الاخبار عن نفسه بانه يشرب بلاثم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقاني فيه ضعف من تقدير الوقف على الشرط

وروى قلاص بفتح القاف وضم اللام الناقاة الشابة بديل لبون وبنوز ياد الر بيع بن زياد واخوته وفاعل ياتيك مضرووب بالاقاء متعلق بثنى لغيره ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل ياتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا (وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر) ياتيات الياء من يتقى وتسكين يصبر (في قراءة قبيل) عن ابن كثير فاختلف في تخريجهم (فقبل من موصوأة) لا شرطية ويتقى مرفوع لا مجزوم (وتسكين يصبر) مع انه معطوف على مرفوع (أما التوالي حركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (والفاء والمهزلة) من فان كما يامر كما ساكن الراء تميز بالالكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون التوالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تثريل برف من يصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يحققون مضموم العين اذا كان مستعملا فبابك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم اشرب غير مستحقف * ائامن الله ولا واغل

فتزل رب غ من اشرب غير منزلة عضدوسكن الباء كما سكن عضد (وأما على أنه) أى قبلا (وصل بنية الوقف) كقراءة الحسن البصرى ولا تمن تستكثر بثسكين تستكثر مع انه مرفوع باجتماع السبعة وكقراءة نافع محياى ومخاتى يسكون باء محياى وصللا (وأما على العطف على المعنى لان من الموصوأة بمعنى) من (الشرطية لعمومها وابهامها) ولكون مدخولها مستقبلا سنبالما بعده ولهذا دخلت القاف في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء من يتقى اما الشباع فلام الفعل حذف للجازم واما على اجراء المتصل مجرى الصحيح فحزم بحذف الحركة المقدورة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة (تنبيه) ما من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان أصليا فام (اذا كان حرف العلة) عارضا بان كان (بدلا من همزة) مفتوح ما قبلها (كيقرا) مضارع قرأ (و) مكسور ما قبلها نحو (يقرا) مضارع اقرأ (و) مضموم ما قبلها نحو (بوضوء) مضارع وضوء بضم الصاد بمعنى حسن وجل (فان كان الابدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو ابدال قياسي) لكون الهمزة ساكنة تحذف حركاتها الجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي (و يمتنع حينئذ) أى حين اذا تبدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيقاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يتحذف شيئا آخر (وان كان) الابدال (قبله) أى قبل دخول الجازم (فهو ابدال شاذ) لكون الهمزة متحركة فهى متعاضية بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الاثبات) للحرف المبدل (والحذف) له (بناء على) قول (الاعتدال بالعارض) واه الابدال

دون الجزاء اختيار وقد يجاب بان الضعف هو الوقف على ذلك لا تقديره وقال الشهاب هذا ليس شرط ابل صلته لان يقال في معنى الشرط قامل (قوله فهو ما اذا كان أصليا) قال الدنوشري مراده بالاصلى ما ليس بدلا من همزة وان كان بدلا من ياء كيشى اذا لاف لا تكون أصلا أبدا (قوله فهو ابدال قياسي) قال الدنوشري انظر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسيا كسكونها للجازم أولا والا اولى لان ذلك لا يتقيد بالجازم كراس بشر وسؤر الى غير ذلك (قوله وابدال الهمز الخ) ايضاح لسكلام الموضع غير محتاج اليه (قوله ويمتنع حينئذ) الظاهر كما لا يخفى أن الاعراب حينئذ مقدر والظاهر ان السكون حينئذ مقدر على الهمزة دون الالف عكس ما ياتي ولم يتعرض لذلك الدنوشري هنا

(قوله وعلى القول بعدم الاعتماد الخ) قال الدنوشري الاعراب حينئذ مقدر كما أسلفه الشارح في فصل تعريف الاعراب لكن هل يقال ان السكون مقدر على الالف أو همزة المقلوبه الفامتلا انتهى والظاهر الاول بل لا وجه للثاني (فصل) (قوله تقدر الواو الخ) قال الدنوشري كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لان تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولان الشارح وظيفته أن يتم ما أحل بذكره المصنف والتمه تكون بعد التسم وقد يجب بيانها بما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ما ذكره الشارح وبيان الاعراب بالحروف أقوى من الاعراب بالحركات وان كانت الحركات هي الأصل في الاعراب فقدم الشارح المتعلق بالأقوى (قوله نحو جاء مسلمي) قال الدنوشري قال... سعيد فان قيل هلا كانت الياء المنقلبه عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع أجيب بان الواو للجمع علامة من حيث انها حرف علة وهو ياني وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم يبق أتت من النكتة ومن هامش نسخته بخط كاتب الأصل قال بعضهم جمع المذكور السالم اذا أضيف الى كلاء أو لها ساكن كان اعرابه تقدير ياني الاحوال الثلاثة نحو جاءني صاحب القوم ومرت بصاحبي القوم وكذا انتهى في الرفع فقط تقول جاءني غلاما الرجل ولعل الشارح لم ينته الى ذلك لانه امر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم (قوله المعتل) قال الدنوشري لو حذفه لكان أولى لان الصحيح كذلك وقيد به قوله الثقيلة لاجل الالف والالف الحقيقية مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضمة والكسرة الخ) قال الدنوشري هو فيما ينصرف أما ما لا ينصرف كوسى فيقدر فيه الضمة ٨٩ والفتحة أصالة أو ثابتة عن الكسرة

الان أضيف كوسى بنى اسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله والضمة والكسرة الخ هو أيضا فيما ينصرف وأما غيره كجوارا فيقدر فيه الضمة والفتحة ثابتة الان أضيف كجوارى الأمير فيقدر فيه الكسرة أيضا لكن يصدق حينئذ انه يقدر فيه الحركات الثلاث في الجملة في الموضوعين انتهى لقائل وما ذكره

هنا (وعدمه) أي عدم الاعتماد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتماد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الأصلي وعلى القول بعدم الاعتماد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الأصلي لا العارض (و) عدم الاعتماد بالعارض (هو الاكثر) في كلامهم وعليه الاكثر ون في كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتماد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للثبات وما ذكره من جوارا لا يثبت والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها (فصل) تقدر الواو رفعا في جمع المذكور السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو جاء مسلمي والنون رفعا في المضارع المعتل اذا استند الى واو الجماعة وألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو كدباننون الثقيلة نحو تلباؤون تلباؤون لبياين (وتقدر الحركات الثلاث) تعذرا (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو الفتى) مما الفه منقلبه عن ياء (والمصطفى) مما الفه منه به عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها لثلاث في الثاني (وسمى) الاسم المعرب لذي آخره ألف لازمة (معتلا)

(١٢ تصحيح ل) في الاول مذهب الجمهور وخائف في ذلك ابن فلاح كما هو مشهور والحاصل انه اذا جعلت ال في الاسم المعرب باللام متغزاق فان أردت ان يحرك الحركات الثلاث في المقصور وبالضمة والكسرة في المنقوص الأصلي منها دون النائب فالكسرة لا تقدر في غير المنصرف غير ما ذكره وان أردت الاعم من الأصلي والنائب فالحركات الثلاث في الجملة تقدر في النوعين كما بينه اللقاني في قوله أخرى قال الشهابي والظاهر ان قول اللفية الاعراب فيه قد راجعها من الاعراض من كلام التوضيح لانه يفسر الاعراب جميعه بالرفع والنصب والجز وذلك حاصل في كل مقصور حتى ما لا ينصرف لان نفس الفتحة تنصب وجر فيه وانما أقوى الاشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك الجسر تأمل (قوله لازمة) قال الدنوشري المراد بالزوم في الالف والياء لزوم وجودهما في أحوال الاعراب كلها لفظا كالتقى أو تقدر كالتقى لسببه يخرج مجزوعا فيه الالف والياء العارضتان بسبب اتساعهما عن همزة كالمقراو كالمعري اسم مفعول وقابل من أقران التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجوارا النطق بالهمزة أي هي الالف لقائل انتهى وقال الشهابي اللقاني في قوله يمكن أن يجب بان لزوم وجودها لفظا وتقريرا ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي باعتبارها وبخت الالف فتقبل الالف والياء العارضتان بسبب الابدال لانها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الابدال لازمة وان لم تكن لازمة من حيث هي أو باعتبار الأصل أو في الجملة وايضا ذلكان للقرا اسم مفعول استعمالين أحدهما الهمزة والثاني ابدالها ألفا باعتبار استعمال الاول وملاحظته تكون الالف لازمة والانتقائي الابدال فلا يكون تغييرا ملاحظا وان كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال آخر وهذا بخلاف الالف في أميت أمانا فانها باعتبار هذا الاستعمال التي

وثبت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة انها في ذلك الاستعمال تستعطي غير النصب فتامل (قوله لكونه قصر الخ) عبارة
 الرضى وسمى نحو القى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود وكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى
 نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطرادوا ايضا مذهب النحاة ايضا ان نحو غلامى
 مبنى والمقصور من التاب المعرب كذا ٩٠ بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل (قوله وخرج الخ) قال الدنوشرى اقتصر المصنف

على اخراج نحو يخشى
 ويرى لانه محل التوهم
 لو جسد التقدير فيه
 بالفعل وتم الشارح لانه
 وظيفته انتهى وقوله
 وتم الشارح أى يذكر
 الحذف ولا اعرابه
 لا لفظا ولا تقديرا (قوله
 مما فى آخره الخ) لو حذف
 فى لكان أحسن كما فعله
 مرارا (قوله وتظهر الفتحة
 الخ) قال الدنوشرى ومن
 العرب من يسكن
 الياء فى النصب قال الشاعر
 ولو أن واش باليمامة داره
 ودارى بأعلى حضرموت
 اهتدى ليا
 قال أبو العباس المبرد وهو
 من أحسن ضرب روات
 الشعر لانه حمل حالة
 النصب على حالة الرفع
 والجزاشمونى اه وعلى
 هذا فتقدر الفتحة على
 الياء وتقدر أيضا عليها
 فى المركب المزجى اذا
 كان آخر الجزء
 الاول ياء واعراب
 اعراب التضايغين
 نحو قالى قلا ومعديكرب

لكون آخره حرف علة (ومقصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه باقتصر المنع أول لكونه منع الممدود
 والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يرمى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه
 لانه ليس فى الافعال ممدود تقولا جاء القى والمصطفى ورأيت القى والمصطفى ومررت بالقى والمصطفى
 بلفظ واحد فى الاحوال الثلاثة والتقدير مختلف فتقدر فى الرفع الضمة وفى النصب الفتحة وفى الجر
 الكسرة فى الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لآخر المعرب وهو الاصح والاقبدها وموجب هذا التقدير ان
 ذات الالف لا تقبل الحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط فى الاسم المعرب الذى آخره (ياء لازمة) فى
 الاحوال الثلاثة (مكسورا ما قبلها نحو المرقى) من فريد التلاشى (والقاضى) من الثلاثى (ويسمى)
 الاسم المذكور (معتلا) لكون آخره حرف علة (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه
 بعضها أول لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرقى وقاضى والحذف نقص وكلا التعليين لا يخلو عن نظر
 أما الاول فلان نحو يدعو ويرى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثانى فلان نحو
 القى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج بذكر الاسم) فى حد المقصور الفعل (فحوى
 يخشى) والحرف نحو على مما فى آخره ألف لازمة (و) فى حد المنقوص الفعل نحو (يرى) والحرف نحو فى
 مما آخره ياء لازمة وخرج المعرب فى حديهما المبنى نحو ذابوا والذى والى (و) خرج (بذكر اللزوم) فى الالف
 (نحو رأيت أحوال) فى الياء نحو (مررت بأخيك) فانها يتغيران بحسب الاعراب (و) خرج (باشتراط
 الكسرة) قبل الياء فى حد المنقوص (فحوظي) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (وكرسى) مما آخره ياء قبلها
 ساكن معتل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وهم معتل من الاسماء * كالمصطفى والمرقى مكارما

فالاول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرنا والثانى منقوص
 ثم قال * ورفع بنوى كذا أيضا يجز * (وتقدر الضمة والفتحة فى الفعل) المضارع (المعتل بالالف
 نحو هو يخشاها ولن يخشاها) فيخشى فى الاول مرفوع وفى الثانى منصوب تقدير افهما ومثلها متصلين
 بهاء الضمير اى وافى اللفظ بالالف الخط (و) تقدر (الضمة فقط فى الفعل) المضارع (المعتل بالواو والياء
 نحو هو يدعوه ويرى) فيدعو ويرى مرفوعان بضمة مقدره على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات فى
 المعتل هو قول سيبويه وما تبعه وقال ابن السراج وعن تابعه لا تقدر لاننا نقدرنا فى الاسم لان الاعراب
 فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والاعتماد الاول وعليه جرى فى النظم
 فقال
 وأى فعل آخر منه ألف * أو واو أو ياء فمعتلا عرف
 فالالف أنوفه غير الحزم

ثم قال * والرفع فيهما أنو (وتظهر الفتحة) لحقتها (فى الواو والياء) فى الفعل وهو المنبسط عليه فى النظم
 بقوله * وأبد نصب ما كيدع ويرى * وفى الياء فى الاسم وهو المنبسط عليه فى النظم بقوله ونسبه ظهر
 نحو ان القاضى ان يرى وان يغزو) وليس فى العربية اسم مرتجل عربى فى آخره اول لازمة وقبلها ضمة

قال فى الجمع بلا خلاف وهل لو قدر أن آخر الجزء الاول منه واو

يكون كالياء الظاهر نعم بى ان ألف لى قلب ياء نحو ليدعوم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الالف المنقلبة ياء
 الظاهر الثانى هربا من تخالف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوادى لواء والياء) قال الاقانى لم يقل فى الفعل المعتل كما قال فيما قبله
 ولا يه بالضمير العائليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو ان القاضى ومن الفعل نحو لن يرى وقد نيه على ذلك
 بالتمثيل اه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله أول فى الفعل وثانيا فى الاسم والله اعلم

هذا

فهذا باب النكرة والمعركة) قال العصام في حواشي الجامي أثنى بهما عرفتين لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة إليهما داعية لتقديمهما (قوله أسماء صدرين) قال الدنوشري قال الحفيد النكرة والمعركة مصدران في الأصل ثم نقلوا وسمى بهما نوعان من الأسماء ويتأمل مع كلام الشارح اه ويمكن أن يكون كلام الحفيد بناء على أن نكرة تكسر الكاف مخففا وكلام الشارح على أن نكرة تكسر الكاف مشددا لكن في المصباح أن مصدر نكرة كتعب انكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم أن أمانة خلو حقيقة اجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالعرف بالاجنس فإنه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والتنكير اجتماعهما وان كانا باعتبار من (قوله على الأصح) مقابل الأصح أن الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن واسنة بهما وقال الزرقاني أشار بذلك إلى أن تقول الأقسام ثلاثة وأعلم أن الثالث هو نحو وصه منونا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فإنه لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع أنه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اه وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظر وقوله مع أنه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه عليه فلا يكون مانعا (قوله وهي الأصل) قال الدنوشري الضمير الأول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها الثاني اه ولعل مراده باعتبار معنى ما صدقها ولفظ ما صدقها كما لا يخفى (قوله بالغنا) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أول أو لا وقد أسقطه فيما يأتي في قوله حيوان مذكر عاقل (قوله ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مراد من الشمس (قوله وبالخاصة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كأصله من الأسماء المتوعدة في الإبهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل ال المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبلها فيشير الشارح إلى أنه تعريف بالخاصة ولا يشترط

هذا (باب النكرة والمعركة)

وهما في الأصل أسماء صدرين لنكرة وهما معرفة لاسم المتكرو والاسم المعروف (الاسم ضربان) على الأصح (نكرة وهي الأصل) لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود مقدر فالأول كرجل فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا كرابنا لفاكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فإنها موضوع لما كان كوكبا تها ربا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وإنما يخاف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فإنه لم يوضع على أن يكون خاصا كزبلو عمر وروانما وضع وضع أسماء الاجناس وكذلك قرظا ما قوله فكأنه لمعان برق أو شعاع شمس وقواه وجودهم كاتما قارقان العرب تنسب إليهما التمدد باعتبار الأيام والليالي وان كانت حقيقةهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحمر من شمس أمس وهذه الليلة أكثر نورا من قرظ ليلة أول ذلك الشهر وبالخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل ال المؤثرة للتعريف

فيه الانعكاس وفيه نظر اه ووجه النظر منع أن أسماء الفاعلين والمفعولين لا تقع موقع ما يقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضا عن الأسماء المتوعدة في الإبهام قد بان تعرف في بعض الأحوال كما يعلم من محله فهى تقبل ال أو تقع موقع ما يقبلها في الجملة وبان

معناها في نفسها قابل الأنة عرض منع القبول بسبب الترام الواضح الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لأن كل تعريف سواء كان حدا أو رسما لا بد أن يكون مطردا منعكسا مع بعضهم يجوز التعريف بالاختصاص وأيضا يشكل على كونه غير منعكس قول الناظم غيره معرفة لأنه يدخل حيث تدنى الغير التكرارات التي لم تشملها هذه الخاصة لأن يقال ضمير غيره للنكرة لا للقابل الخ لكن يرد أنه يصير الغير بهما لأنه عالم يعرف النكرة بمحد جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما تذكير ضمير الغير مع عوده حيث تدنى النكرة باعتبار اعتباراتها عطفه لوصوف مذكر محذوف والتقدير اسم نكرة قوله (عبارة عن نوعين) قال الدنوشري مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضع لكل منهما مفرد والحق أنه متواطئ أي موضوع عامني واحد كما ينقسم إليهما فالوجه أن يقول عبارة عماد على شائع وهو نوعان لغاني (قوله أحدهما ما يقبل ال) قال الدنوشري تعريف للنكرة عماد كرا لا يشمل ما لا يدخل عليه ال لتوعدة في الإبهام نحو غير فاتهم صر حوايان ال لا تدخل عليه قال الحريري ولا تقل في غير جاء الغير فليس في تعريفها من فائدة فإله التعريف عنها حادثة وكذا لا يشمل نحو بعض وجز فان ال لا تدخل عليه وأما الجمل والأفعال فليست تكرر اتوان حكم لها حكم التكرارات وما يوجد في عبارة بعضهم أنها تكرارات فهو يجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بما ذكره فإنه غير جامع لأنه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويجاب كما قال بعض المشايخ بأنها تقبل ال المؤثرة للتعريف فان ال الموضوعات مؤثرة للتعريف أي مفيدة له لأنها معرفة لا معرفة للمؤثرة للتعريف أعم من أن تؤثر في غيرها أو لا وقد يجاب أيضا عن ذلك بجوابين الأول أنها واقعة موقع ذات وقع منها المحدث والذات تقبل ال المؤثرة للتعريف

والجواب الثاني انها في بعض الاحوال تقبل ال المؤثرة للتعريف وذلك اذا اريد بها المضي فهي تقبل ال المؤثرة للتعريف في الجملة تامة
 وانصف ولكن يبقى النظر في ضمير النكرة نحو ضربت رجلا و اكرمتها فانه واقع موقع ما يقبل ال فيقتضى انه نكرة والصحيح انه
 معرفة وقوله في الحاشية والذات تقبل ال هو بمعناه قاله اللغوي في حاشيته اه وياق عن الشهاب ما في كون اسمى الفاعل والمفعول
 يعني ما يقبل ال وقد عمل اللغوي كون هذا الضمير معرفة بانه هذا الرجل دون غيره من الرجال واجاب الشهاب عن ابراهيم بان الضمير
 ليس واقعا موقع رجل المتقدم مجرد ذلك باعتبار كونه صار معه ودافع معناه الرجل المعهود وذلك لا يقبل ال واورد اللغوي ايضا ان
 قوا والثاني ما يقع الخ صادق مع لم الخمس كاسامة في قولك ان رأيت اسامة أي فرادته فمعرفة قال الشهاب لك ان تقول اسامة
 لا يطلق حقيقة الا اذا اريد به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى اذا اريد به خصوص الفرد كما مجازا فاسامة في قولنا ان رأيت اسامة
 واقع موقع الحقيقة المعينة الموجود في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل ال (قوله حيوان مذكور غير عاقل) قال اللغوي صريحان
 الفرس لا يطلق على الاثني وان سماه لغة الذكرا الاثني وهو مخالف لما في القاموس انه مشترك بينهما اه وفي المصباح الفرس يقع
 على الذكرا والاثني فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصغير الذكرا فرس والاثني فريسة على القياس ثم قال ابن التبراري وربما
 بنوا الاثني على الذكرا فوالوا فيها فرسة وحكاه ٩٢ يونس سماعا عن العرب اه ومقتضى وقوع فرس على الاثني والذكرا من غير

تجوز ال المؤنث تذكيرها
 ولو اريد المؤنث ويأتي في
 التصغير عد فرس من
 الثلاثي المؤنث العاري
 من الماء الذي لا يرد ياتيا
 في التصغير مع عدم اللبس
 شبنوندا وقال حفيد
 السعدان فرسا مؤنث
 سماعا (قوله لا تقدر
 تنوي الخ) قال اللغوي
 فيه نظر لان الرضى
 صرح بان ذواته تحمل
 الضمير لكونها بمعنى
 صاحب فما بالك بصاحب
 نفسه وغايه امره انه صار

كرجل) حيوان مذكور عاقل (وفرس) حيوان مذكور غير عاقل (ونار) مؤنث غير حيوان (وكتاب)
 مذكور غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار
 والكتاب (و) النوع (الثاني ما) لا يقبل ال المؤثرة للتعريف ولكنه (يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة
 للتعريف نحو ذى) بمعنى صاحب (ومن) بفتح الميم بمعنى انسان (وما) بمعنى شيء (في قولك مرتت برجل
 ذى مال) مرتت (بمن معجب لك) مرتت (بسامع جبالك) فذى ومن وما نكرات لان ذى نعت لنكرة
 ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبلها
 اما ذو (فانها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست ال
 فيه موصوالة لانه قد تنوي فيه معناه الاصلى بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك
 لا يعمل لا تقول مرتت برجل صاحب اخوه عمر اقاله الشاطبي في باب المبتدا (و) اما من فانها نكرة
 موصوفة واقعة موقع (انسان) وانسان يقبل ال فتقول الانسان (و) اما ما فانها نكرة موصوفة
 ايضا واقعة موقع (شيء) وشيء يقبل ال فتقول الشيء فعمل للعاقل وما لغرمو كذلك اذا استعمل في
 الشرط والاستفهام فمعناها في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام أى انسان وأى شيء
 فانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قاله كذلك أن وكيف فانها واقعة موقع قولك في
 أى مكان وعلى أى حال ومكان وحال يقبلان ال اه وذهب ابن كيسان الى أن من وما
 الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منونافاته) نكرة ولا يقبل ال ولكنه

من الصفة المشبهة لعدم دلالة على الحدوث والتحقق أن يقال أن صاحب
 ان كان يعنى مصاحب قال الداخلة عليه موصوالة غير مؤثرة تعريفا والافه موصوفة مشبهة والداخلة عليه معرفة وتحمّل
 الضمير على كل حال وذو يعنى صاحب الذى هو صفة مشبهة فيبطل ما قاله الشارح فتأمل ذلك اه وقوله قال موصوالة غير
 مؤثرة تعريفا يخالف لما أسلفه من أن الموصوالة مؤثرة للتعريف أى مفيدة له واعلم أن شيخ الاسلام أجاب في حواشي ابن النافط
 عن ابراهيم أن صاحب اسم فاعل بانه من الاوصاف التي غابت عليها الاسمية وقال الشهاب القاسمي لا يخفى ان ذو موصوالة لا وصف
 بها فليست مستعملة الا بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفى لا الاسمي قال الداخلة عليه موصوالة قال فالاولى أن يجاب بان
 المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في الجملة وصاحب ذلك فانه يقبلها باعتبار مناه الاسمي العلمى وان لم يقبل باعتبار المعنى الوصفى
 المراد من ذو (قوله وكذلك اذا استعمل في الشرط الخ) انما احتاج الى ذلك لان المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال في قولك
 مرتت الخ مع ان اباحيان انما ترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لانهما ليس لهما اسماء معناه ما يقبل ال وما ذكره الشاطبي
 لا يخفى في دفعه كما لا يخفى الا ترى انه جعل المعنى كل انسان وكل شيء وأى شيء والاطهر في الجواب انها في الاستفهام والشرطية
 انسان وشيء ولا يشترط التساوى في معنى الحرف لانها لم يوضع كذلك في أصلها (قوله كل انسان وكل شيء) قال اللغوي يفرق
 بينه أنه لا يفرق في قولهم أو يقع موقع ما يقبل ال الخ مخالفة فان التعريف ثابت فيهما فمن فيه (قوله ومكان وجاب) قال الزرقاني أى

الذمان هما من جهة الواقع موقع أين وكيف وكيف ذلك (قوله واقع موقع قولك سكوتا) قال الدوشري فيه نظر فان صفتها وتوقع في مكان طلب سكوت ما لا في مكان سكوت كما قال لغواته معنى الطلب حينئذ المقصود من اسم الفعل قاله اللغاني بعنايه وقد يراد ان القسم الثاني من النكرة وهو ما لا يقبل ال المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبله الا يشترط في الواقع موقده مرادفة لما وقع موقعه كما في من وما الشرطيتين فان الشارح نص على انهما واقعان موقع كل انسان وكل شئ ولا شك ان التعليق المقصود فانها جئنا ذلك الاسماء اللازمة للتكثير كما حدو عرب وديار فانه يقع موقع ما ذكره الشارح بقوله وهو مثلار بنخل أوحى أو ساكن (قوله ومذهب الجمهور الخ) قال الدوشري في بعض النسخ والافقه مذهب الجمهور وهو أحسن (قوله وكذلك نحو أحد) قال الزقاني أي بمعنى انسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل في الايجاب والنفي ومنه قل هو الله أحد أي واحد اه وفي الاتقان قال أبو حاتم في كتاب الزبارة أربعة أحاد اسم أكمل من الواحد ألا ترى أنك اذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز في المعنى أن يقوم له اثنان فاكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفي الاحد خصوصية ليست في الواحد يقول ليست في الدار أحد فيجوز أن يكون من الدواب والطيرو والوحش والانسان فيعم الناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار واحد فانه مخصوص بالاثنين دون غيرهم قال وياتي الاحد في كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل في الايجاب والنفي نحو قل هو الله أحد أي واحد وأول فابعثوا أحدكم بكم وكو بخلافهما فلا يستعمل الا في النفي تقول ما جاء في من أحد ومنه أحسب ان لن يقدر عليه أحد ان لم يره أحد فاما منكم من أحد ولا فضل لاحد على أحد وواحد يستعمل فيهما مطلقا وأحد يستعمل في المنذكر والمؤنث قال تعالى لستن كأحد من النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة أو أحد يصلح للافراد والجمع به قلت ولهذا وصفه في قوله من أحد عن حازم بن مخلد الواحد والاحد له جمع من لفظه وهو الاحدون والاحاد وليس الواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والاحد تمتع الدخول في الضرب ٩٣ والعدد والقسمة وفي شئ من الحساب

مخلاف الواحد اه
مختصا وقد تلخص من
كلامه سبعة فروق اه
وسكت عن بيان ما يعرف
به كون أحد بمعنى واحد
وفي المطول في بحث
تقديم السنة اليه ان

(واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على أن التكثير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدرى بواسطة أو بلا واسطة والافقه مذهب الجمهور ان أسماء الافعال واقعة موقع الافعال وكذلك نحو أحد وديار وعرب وكثير من الاسماء اللازمة للنفي فانها تكررات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلار بنخل أوحى أو ساكن أو نحو ذلك قاله الشاطبي وأنكر النكرات شئ ثم وجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلامها هو في مرتبته (و) الضرب الثاني (معرفة) والى هذين الضربين أشار الناظم بقوله

أئمة اللغة ذكروا ان أحد اذا لم تكن همزته بدلا من الواو لا تستعمل في الايجاب الامح كل قال التبري ان الذي همزته لا يكون بدلا عن الواو وهو الذي يكون هموز القاء ثم قال وقد يقال ما همزته أصلية لا يستعمل في الايجاب أصلا كلفظ أريم وأرم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اه وقوله لا يستعمل في الايجاب أصلا أي لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا ان ما كانت همزته بدلا من الواو كما حد في قل هو الله أحد فان أصله واحد بمعنى واحد يستعمل في الايجاب والنفي باتفاق ومالم تكن همزته كذلك لا يقبل لا يستعمل في الايجاب وهو ما نقله في الاتقان عن أبي حاتم وأشار اليه القنري بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله في المطول عن أئمة اللغة وقال الاشموني في باب الاعلال والواو المفتوحة فلا يقابل مخفة الفتحة الا ما شذ من قولهم امرأة ناء والاصل ونا لانه من الوتي وهو البطة قال ابن السراج وأسماء اقم امرأة لانه في الاصل وسما من الوسامة وهو الحسن واحد المستعمل في العدد وأصله من الوحدة بخلافه في ما جاء في أحد فقبل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة اه ويؤخذ منه ان أحد ان كان ماخوذا من الوحدة كما يستعمل في العدد نحو قل هو الله أحد فهمزته بدل من الواو وما لا فلا وقتصاره على المستعمل في العدد ليس له ضمير بدليل ما بعد ولا صنف كلام في أحد نقله الشارح في باب أسماء الافعال فراجعه ونحن أوردنا ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا وبما ذكره الشارح يتدفع ما أوردته اللغاني على الحد من هذه الاسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال فان قلت ديار بمعنى انسان مراد به معنى النكرة وقوله بلزوم ديار للتكثير قلت مسلم ولا كنهه يقبل ال في الجملة أي مع قطع النظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال في أحد وعرب وقد يقال التكثير انما التزم في لفظ ديار ونحوه لا في معناه (قوله وأنكر النكرات الخ) قال الدوشري يخالف لكلام الاشموني وغيره فليراجع ذلك (قوله يقابل كلام الخ) قال الدوشري بنظره ان المراد ان كلام من ذلك يقابل نظيره في المعارف شئ يقابل الله لان الاول أنكر النكرات والثاني أعرف المعارف وهكذا لكن يشكل على ذلك قوله ما في مرتبته أو المراد ان شيا يقابل لاشئ وهكذا الى آخرها فليتام له وعلى الاخير اقتصر الزقاني فقال أي ما هو في مرتبته في العموم فيقال شئ لاشئ وكذلك الباقي

(قوله لا يحتاج الخ) قال الدنوشري مشكل في العلم لانه يغيب مسماه بلا قرينة كما صرحوا به في بابه (قوله وهي عبارة الخ) قال الدنوشري مشكل على حد المعرفة بما ذكر اسم الفاعل والمفعول غير الماضين فان ال الداخلة عليهما معرفة لا معرفة قيد دخلا في حد المعرفة لصدقهما عليهما الا يقبلان ال المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك فلي تأمل اه وقد مر الجواب وقد اورد اللغاني ذلك ولم يقيد بقواه غير الماضين بل بقواه المجرى من ان وقال انه يفسد بهما حد المعرفة دون حد التكررة فان كلامهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب مثلا او واقع عليه وايجب عنه وقال اول اعلم ان القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقص بالمعرف بال ثم قال واشكل منهما المقرون بال فانهما نكرتان لقبولهما الاضافة المعنوية كالضارب رأس الجاني ولا يقبلان ال المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل لئلا يصيب على انهما مع ال في صورة الاسم الا ان يحجب بان الوصل بهما عارض وفيه بعد شئ وهو ان يكونا حينئذ مجازا لاجتماع عن موضعهما وقواه كالضارب رأس الجاني قال الشهاب انظر فان هذه اضافة الى المفعول ومثلها القضية وكتب على قواه فان كلامهما واقع الخ) اقول لا يخفى ان قولنا شئ ثابت له الضرب او واقع عليه يقبل ال المؤثرة للتعريف فاسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل ال فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل في حد التكررة وقد يدفع ذلك بان الوصف اعتبر فيه الابهام في الذات المدلولة فهو واقع موقع شئ بشرط ايهامه وحدث ولا يقبل ال ٩٤ والحاصل ان معاني الاوصاف اعتبرت على وجه ينافي التعريف فلم يكن معناها قابلا

للتعريف بخلاف نو واحد ونحوهما لم يعتبر في معناها ما ينافي وانما المتأفة في لفظها فاعل الاحسن في الجواب ان المراد بال المؤثرة للتعريف الدالة عليه اهم من ان تدل عليه مجردة كما في ال الحرفية او عليه مع موصوف وهو الاسمية لان مدلولها الذات وتعيينها (قوله وهذا معنى ما ذكره سيويه) قال الشاطبي وزعم الخليل ان الذين قالوا الحرف والعباس

نكرة قابل ال مؤثرا * او واقع موقع ما قد ذكرنا دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم (وهي عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل ال) المؤثرة (البتة) بقطع الهمزة سما عاقاله شارح الباب والقياس وصلها (ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو) فاما قواه * باعدام العمر من أسيرها * فضرورة (و) النوع (الثاني ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها) غير مؤثرة للتعريف لانهما معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ال (للمع الاصل بها) وهو التنكير وفي بعض النسخ للمع الوصف والاول اول لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بال ال المهملة وتخفيف الميم وناهر كلامه ان ار في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة باصلها من الصفة فمدخولها عليها كمدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيويه ثم قال فاذا ثبت انها قد أثرت معنى التعريف تقدير اول مع الصفة صار تعريف مشكلا واجاب عنه بما حاصله انها لم تؤثر تعريفها فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتأمل (واقسام المعارف سبعة) أحدها (المضمرة) يضم الميم الاولى وفتح اثنان في الحاضر أو غائب (كأننا وهم) الثاني (الدم) لئلا يكر او مؤثرت (كزيد وهند) الثالث (الاشارة كذا) لئلا يكر (وذى) للمؤثرت (و) الرابع (الموصول) بنا على ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ما قوته كالذي أو مقدره كن

والحسن انما أرادوا ان يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه يعني ان يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه او ولم يجعلوه سمي به ولكنهم جعلوه كاء وصف له غلب عليه وبين قال حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد هذا انه وفيه نظر يظهر بالتأمل لعل وجهه ان مقتضى قواه انها دخلت على تقدير التنكير انها أثرت تعريفها فيما ليس فيه تعريف اذا التعريف زال بقصد التنكير (قوله وأقسام المعارف سبعة) قال الدنوشري هذا عند غير ابن كيسان وأما هو فقد ذهب الى ان من المعارف أيضا من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من هنك فيقال زيد مادعا الى كذا فيقال لتأول والجواب يطابق السؤال والجمهور على انهما نكرتان لان الاصل التنكير الم تقع حجة واضحة على خلافه ولاهما قائمتان مقام أي انسان وأي شئ وهما نكرتان فوجب تنكيرهما مقامهما وقيل في تعريف الجواب غير لازم اذ يصح ان يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني أمرهم (قوله كأننا وهم) كان المناسب ان يضم اليهما أنت (قوله كزيد وهند) قال الدنوشري تمثيلا للعلم بزيد وهند يشعربانه المراد دون علم الجنس لانه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذي في الصلة) رديان الصلة كالجزم من الموصول وجزء الشيء لا يعرفه فان قيل مشترك الازام في الغلام قلنا لا لانها تفارقه بخلاف الصلة فهي بالجزء أشبه لانه لا تفارق بحال (قوله أو مقدره الخ) فيه نظر قال المصنف في الجواب شئ ذهب أبو علي الى ان تعريف الموصول بال وورد عن وما ونحوهما واجب بانها في معنى ما فيه ال وأورد أي فانه لا يمكن فيها تقدير ال واجب بان تعريفها بال اضافة قوله ابن عصفور وهو عندي غاطم منه لان مرادهم يكون من وما على معنى ال أنهم ما في معنى

الذي والى لان ال فيهما مقدره فاغترض به في أي فاسد لانه على معني الذي ولو كانت مضافة ثم ما احاب به عن أي لا يستقيم لوجهين
 أحدهما ان الذي يراه هو في أي انها تضاف لمتكثرة فهو حينئذ متكثرة ولا يستقيم عنده أن يكون على معني ال لان ال والاضافة لا
 يجتمعان والثاني انه قرر أولا عن أي على انه يرى ان الموصول من قبيل ما عرف مال فكيف يجب من أي بجواب يخالفه اه وبه يعلم
 ما في قول الشارح ان ال في ما ومن مقدره قواه ان تعريف أي بالاضافة الا أن يكون كلامه في أي على غير قول أي على فليحذر قائله
 والمشهور في تعريف الموصول قولاً ما بال أو بالعهد الذي في الصلة (قواه السابع الخ) قال الدنوشري فيه إشارة الى ان الناظم رحمه الله
 عليه انما تركه في المثال والافهود داخل في عموم قواه وغيره (قواه المنكر المقصود) كذا قيد الناظم في شرح الكافية فلا يدخل يازيد
 لانه معين قبل النداء ولا قول الاعمى يارجلا (قواه وأعرفها ضمير المتكلم) لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم
 صلاحية لغيره وبتميز صورته وولي ضمير الخطاب لانه يدل على المراد بنفسه وبوجه مدلوله والعلم لانه يدل على المراد حاضر أو
 غائب على سبيل الاختصاص ولو قال أرفعها بدل أعرفها كان أولى كما قال السيوطي لان أفعول التفضيل لا يبنى من التعريف بل يبنى
 على الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقاني ظاهره سواء كان خاصاً أو عرضاً له اشتراطه في كلام الرضي نقله عن ابن مالك التقييد بالخاص
 وفسره بقواه أي الذي لم يتفق له مشاركون ولم يتعرض لغير الخاص انظر في باب النعت والظاهر ما هنا ٩٥ (قوله السالم عن ابهام) قضيت

ان المقترن بالابهام لا فوق
 العلم ولا دونه فما محله
 قوله ان يتقدمه اسم
 واحد قال الزرقاني أي
 فلا يشبهه مفسره وقال
 الدنوشري وذلك نحو
 زيد رأيت فلوت قد دم
 اسمان أو أكثر نحو قام
 زيد وعمر وكلمته
 تطرق اليه الابهام
 ونقض تمكنه في
 التعريف (قوله ثم
 المشاربه) قال الدنوشري
 هذا على مذهب غير
 الكوفيين وأما هم
 فنذهبوا الى أن مرتبة
 الإشارة قبل العلم ونسب

أو بالاضافة كما في (كالذي) للذكر (والتي) للثؤنث (و) الخامس (ذوالاداة) للذكر والثؤنث (كالغلام
 والمرأة) السادس (المضاف) اضافة محضة (الواحد منها) أي من هذه الخمسة معتلا كان أو صحيحاً
 (كأبني زغلامي) السابع المزيد على قول النظم كم وذي وهندوا بنى والغلام والذي (المنادى) المنكر
 المقصود (نحو يارجل لعين) بناء على ان تعريفه بالقصد لا يحرف تعريفه مني قال في التسهيل
 أو عرفها ضمير المتكلم ثم ضمير الخطاب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعني بان يتقدمه اسم
 واحد معرفة أو نكرة ثم المشاربه والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده
 ثم الموصول وذوالاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذوالاداة
 فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فعمل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح
 ما نسب الى سيويه أن المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمرة فانه في مرتبة العلم وذهب
 المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقاً تحصل ثلاثة أقوال
 (فصل في المضمرة) بفتح الميم الثانية (المضمرة) اسم مفعول من أضمه رته اذا أخفيته وسترته واطلاقه
 على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمرة على حد قولهم عقدت العنل فهو عقيد أي معقود وهو اصطلاح
 بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ
 فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى * فلا خير في اللدات من دونها ستر
 فالضمير والكتابة بالاصطلاحين (اسمان بالموضع) لتعيين مسماه وهو اما (المتكلم كائنا) بزيادة

لان السراج واحتجوا بان الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعرف بها جسي وعقلي وتعرفه عقلي فقط وبانها تقدم عليه عند
 الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة في ذلك لان الاعتبار انما هو زيادة في الوضوح والعلم أزيد وضوحا لاسيما علم لا تعرض له شركة كاسرافيل
 وطالوت قاله أبو حيان قال أصحابنا أعرف الاعلام أسماء الاما كن ثم أسماء الناس ثم أسماء الاجناس وأعرف الاشارات ما كان
 للمقرب ثم للوسط ثم للبعد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس (قوله لان تعريفهما بالعهد) وقيل لان تعريف
 الموصول بالوقيل ذوالاداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لو وقع صفة له في قواه تعالى من أنزل الكتاب الذي طاعه موسى
 والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بانه بذلك أو مقطوع أو الكتاب علم الغلبة للتوراة (قوله فانه في مرتبة العلم) قال
 الدنوشري أي لتلايق القول بان المضمرة أعرف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتعصن ثلاثة أقوال) حكى في الافصح رابعا
 وهو أنه دون المضاف اليه لا المضاف لذي ال (فصل) * (قواه توسع) قال الدنوشري توسع فيه واطلاق المضمرة عليه حقيقة
 عرفية واصل المصنف راعى اللغة (قوله بمعنى المضمرة) لم يقل بمعنى المضمرة كما قاله أي معقود لانه المناسب لقولهم المضمرة ولانه لم يرد
 ضمير بهذا المعنى ايحي عنه اسم مفعول برفق مضمرة (قوله لانه ليس باسم صريح) أي بهذا المعنى المذكور فلا ينافي انه صريح بمعنى انه
 ليس مؤولا بالحرف المصدرى وقد جعله لولا الضمير في باب المية - أو الفاعل صريح بمعنى انه ليس مؤولا (قوله وضع المتكلم الخ) قال
 اللقاني ان أراد فقط فيه وقيما بعده كان الحد في جامع الخروج ما وضع لكل من الثلاثة وهو اياها فان الحروف اللاحقة له خارجة عن

حقيقته كاسيائي وان اراد اعم من ان يوضع لذلك وحده اوله ولغيره كان قوله او الخطاب قارة المستدر كأي مستغني عنه قال الشهاب القاسمي قوله وان اراد اعم قامت نختار هذا ونعني الاستدراك المذكور لان قوله او الخطاب قارة الخ أفاد أمرين أحدهما دفع توهم ارادة معنى فقط كالمسبق والثاني تعيين ما وضع لخطاب قارة ولغائب أخرى فان ما سبق لا يقيد تعيينه وما أفاد أمرين لا يكون مستدر كما فان قيل يلزم على اختيار هذا ان يكون قوله او الخطاب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو * قلنا يمكن ان تجعل أو بمعنى الواو فليتامل * فان قلت دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لانه كان كذلك لانه على ما يكون للغائب الثلاثة أيضا كانا * قلت اتكل على فهمه بما سيذكره * (تنبيه) قال المصنف في الحواشي عند قول الناظم فالذي غيبة الخ لينظر في نحو هي راودتني فان هي ليس غير مضمرة باتفاق وليس هو والغائب بل ان بالحضرة وكذا ما ثبت استجاره فهذا في المتصل وذلك في المنفصل وقوله يخاطب شخص في شأن آخر حاضر معد قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقديقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان ان فعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة * فان قيل فكان حقه ان يقول ما الذي غيبة أو حضورا أو منزل منزلة أحدهما * قلت انما يحدث الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها انها الغيبة حضورا باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اه وقال السراج البلقيني في رسالته المسماة نشر العبير لطي الضمير المفسر لضمير الغائب أما صرح به أو مستغني بحضور مدلوله حسا أو علمه فالحس نحو قوله تعالى هي راودتني عن نفسي وبما ثبت استجاره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بان قال ليس كما مثل به لان هذين الضميرين عائدا ان على ما قبلهما ما قال الضمير في قال عائدا على يوسف والضمير في هي عائدا على قوله ياهلكن أو ما كفت عن نفسها بقولها ياهلك ولم تغلبي كني هو عنها بضمير الغيبة بقوله هي راودتني ولم يخاطبها بقوله أنت راودتني ولا أشار إليها بقوله هذراودتني ٩٦ وكل هذا على سبيل الادب في الالفاظ والاستحياء في الخطاب الذي لا يليق بالانبياء عايرز

<p>الالف عند البصريين وبإصالتها عند الكوفيين (أو الخطاب كانت) بزيادة التاء عند البصريين وبإصالتها عند الكوفيين (أو الغائب كهو) بتماها عند البصريين والماء وحدها عند الكوفيين واليه أشار في النظم بقوله فالذي غيبة أو حضور * كالتو هو وسيم بالضمير (أو الخطاب قارة والغائب أخرى وهو) ثلاثة (الالف والواو والنون) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف والواو والنون لما * غاب وغيره وأراد بغيره الخطاب (كقوما) للخطابين (وقاما) للغائبين (وتوموا وقاموا وبن) ياهندات والهندات قن (وينقسم) الضمير (الى بارزو وهو ماله صورة في اللفظ) به (كتابت) وكاف أ كرمك وهما غلامه فكل من التاء وال كاف والماء بلفظ بصورته (والى مستر</p>	<p>الاسم في صورة ضمير الغائب تاديه امع الملك وحياء منه وعندي ان الذي قاله الشيخ ابن مالك أرجح مما قاله شيخنا رحمه الله تعالى وذلك ان الاثنين اذا وقعت بينهما خصومة عند</p>
--	--

حاشية قول المدعي للحاكم على هذا كذا في قول المدعي عليه هو يعلم انه لاحق له على وهو الضمير في هو وانما هو حضور مدلوله حسا لا لقوله لي هذا هو المتبادر الى الافهام دون ما قال شيخنا وكذا قوله يا ابيت استجاره مع تدعي موسى فمفسره مصرح بلفظه وهذا الذي قاله شيخنا تعقيب فان موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقتلها يا ابيت استجاره وقصد بها الضمير الرجل الحاضر الذي بان لها من قوته وأمانته الامر العظيم قال شيخنا وكان ابن مالك تخيل ان هذا موضع اشارة لكون صاحب الضمير حاضر عند الخطاب فاعتقد ان المفسر يستغني عنه بحضور مدلوله حسا فخرى الضمير بحرى اسم الاشارة والتحقيق ما ذكرناه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قرره ابن مالك وذلك ان من خاص زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم هي طالق فإم اطلاق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يتبعه شي ذلك على ما قرره شيخنا لانه وان أمكنه التناول في الاثنين المذكورين فلا يتبعه معنى غيرهما (قوله في اللفظ) قال اللقاني نخرج به المستر فان له صورة في العقل وينبغي ان يراد باللفظ ما يعي المذكر والمقدر لتناول الحد البارز لهذوف فان قلت فاي فرق بين المحذوف والمستر * قلت المستر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف اللفظ بالفعل ثم حذف * فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستر والامر بخلافه وهذا الحس المستر بالعمدة * قلت المستر متصف بدلالة العقل والمحذوف التعمد بدلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالاته أضعف من دلالاته (قوله والى مستر) سمي بذلك لانه استغني عن لفظه أي ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب عن الإدراك اللفظي كما أشار اليه ابن الناظم * فان قيل الاستتار انما يستعمل فيما كان منكشفاً محتجياً والضمير المستر لم يكن ظاهراً الآن حقيقته لا يظهر أبداً وانما هو أمر ذهني تقديري كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبداً فلا يليق بالموضع اللفظ الاستتار وانما كان الاولى الايمان بلفظ لا يعطى معنى الظهور أصلاً كما قال في التسهيل نفسه واجب الحذف ومنه ما ذكرنا في اللفظ لا يفهم منها أنه كان ظاهراً ثم خفي

مخلاف لفظة الاستتار والاختفاء إذ كل منهما مطاوع لسيرته وأخفيته أي فعلت به هذا بعد أن لم يكن والجواب أن المصنف كالناظم
 أتكل على فهم المراد ثم إن سلمنا قصد هما إليه فعلى قصد آخر وهو أن الضمائر المتصلة أصلا لها أن تبرز وتظهر في النطق لما تقر
 في الغالب من حالها ذهني من قبيل اللفاظ فاشعر به اللفظ من الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما إياهما) قال الدنوشري أتى
 بالضمير منفصلا مع إمكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليس إياهما كان حسنا اه وتقل عنه كلاما طويلا لم أره بخطه وحاصله أن
 عبارة الشارح نظير الحديث المروي عن أنس ليس هما يعني الأذنين من الوجه وقد خرج أبو حيان على أن ليس مهملة عند بني تميم على
 حد ليس الطيب المثل وتلك بفضل معها الضمير نحو ليس أنا قائم لأنه مبتدأ وما بعده خبر ورد المصنف قوله إن الإهمال فيه لغة
 تميم إن ليس إتماما لهم عندهم إذا انتقض النفي قال وأما إذا لم ينتقض فلا ظن أحد من العرب (٢) على أنه اضمير في ليس ضميرشان
 والجاء من المبتدأ والخبر خبر ليس والفصل حينئذ واجب لأنه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران في قوله
 وليس منها شفاء النفس مبذول ويذكر ذلك التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة أبي حيان وأقول ليست عبارة الشارح كالحديث
 لأن قول الشارح إياهما ضمير فلا يظهر كونه خبر إلا عن المبتدأ ولا عن ليس كما لا يخفى وانظر قول المصنف إن النفي إذا لم ينتقض
 لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما نظن مع قوله إن الوجهين جائزان في وليس منها شفاء النفس مبذول مع عدم انتقاض النفي
 فيه ولم يذكر في المغنى القول بان ليس في البيت مهملة بل ذكر أن بعضهم زعم أن قائله قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال
 ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شائبة (قوله وينقسم البارز إلى متصل الخ) قال اللقاني قد يفهم منه أن المستر ليس بم متصل إذا
 اتصل قسم من البارز الواقع قسم المستر وقسم الشيء قسم الشيء فلا يكون الشيء قسما ٩٧ والجواب إن المتصل الذي

هو قسم من البارز وقسم
 للمستتر نوع خاص من
 المتصل لا مفهوم المتصل
 فإذا أن يكون المفهوم
 الواقع على ذلك النوع
 أعم منه صادق به وبالمستتر
 فلم يلزم من كون المستر
 متصلا كون القسم قسما
 وقد صرح الرضي وغيره

وهو مخلافه) أي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي (كالضمير) المقدر في أقوم
 و (قم) فيقدر في أقوم أنا وفي قم أنت ولم تضع العرب لهما اللفظا غيرهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما
 بلفظ الضمير المتصل تعليما للمبتدئين وليس هما إياهما على الحقيقة (وينقسم البارز إلى متصل)
 بعامه (وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الألفاء أي وكاف أكرمك وهاء عليه وياؤه) وهذا معنى
 قول النظم
 وذو اتصال منه ما لا يتنا * ولا يلي إلا اختيارا أبدا
 كإياء والكاف من إني أكرمك * وإياء والها من سليه ماملث
 وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومجاليه الثلاثة من الرفع
 والنصب والجر فالياء من إني للمتكلم ومجاليه الجوف والكاف من أكرمك للمخاطب ومجاليه النصب والياء من

(١٣ تصريح ل) يكون المستر منفصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين في بحث الكناية قال السكاكي الكناية
 تتفاوت إلى تعريف وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم إلى تعريف الخ لأن التعريف لا يختص بالكناية فردد عليه بان قسم
 الشيء يجوز أن يكون أعم منه كما في قولك الأبيض أما حيوان أو غيره والحيوان أعم من الأبيض اه ويأتي في كلام الشارح إشارة لكون
 ما هنا يدل على أن المستر ليس بم متصل وإن ما في باب العطف يدل على أنه منه وأنه لا منافاة بينهما ويأتي ما فيه وبعض المحققين الذي أشار
 إليه هو السعد قد ذكر ذلك في شرحي التلخيص في بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده إن كون القسم أعم خلاف الأصل فانظر كلامه
 آخر بحث الكناية وحاشيتنا على المختصر في بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكي (قوله ما لا يفتتح به النطق الخ) قال اللقاني
 هذا الحديث يخرج منه بعض أفراد المتصل كالضمير المستتر فإنه قدره في استقم بآيت وحكموا بأنه يبرز في زيد هنا صارها هو حتى صرح
 ابن الناظم بان هو في المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المشي والمجموع كضربتهم وضربتهم وضربتهم فان ذلك يمكن افتتاح
 النطق به وتوقعه بعد الألفاء كما لا يخفى وقد يجاب بان التقدير بان لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل فاعل
 المستر وبان الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل يتنزل
 لكونه حرفا واحدا من أفعال الجز منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فإنه لكونه كلمة متقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم هو الهاء
 فقط وفي ضربوا كلمة هم وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضي وغيره وسير دعائيت في كلام المصنف قريبا إشارة إلى ما
 ما ذكرنا في الضمير الغائب والله أعلم اه وقال الزرقاني ما في قوله ما لا يفتتح واقع على اللفظ أي وهو لفظ لا يفتتح وحينئذ لا يشمل
 التعريف الضمير المستتر الذي جعله قسيما البارز (قوله كإياء والكاف) قول الناظم كإياء والكاف فيه نكتة وهي الإشارة
 (٢) قوله فلا ظن أحد من العرب على أنه الخ هكذا في النسخ ولعل فلا ظن أحد من العرب عن غير ذلك فلا يحرر

الى ترتيب الضمة اثر في الاعرفية لانه مثل بايني اولاه وهو ضمير المتكلم وهو اعرف مما بعده ثم ثني بكاف الخطاب اشارة الى انه يليه في
الرتبة ثم عقبها بقوله عليه وهو مشتمل على الماء التي هي ضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل (قوله واما
قوله وما نبالي الخ) قال الدنوشري قال الموضع في شرحه على النظم يحتمل أن يكون المحوز لقوله الاك أحد ثلاثة أمور الاول ان الالهنا
محواة على غير فاصل الضمير معها كما اتصل في نحو ما لكم من اله غيره كما جاورها عليها في الوصف بها الامر الثاني ان مذهب سيبويه والمبرد
في المقتضب والمجرحاني وبعض المتأخرين ان العامل في المستثنى الافه هذا قد يكون وجه اتصال الضمير لان حقه ان يتصل بعامله
الآتري ان من ادعى ان المفعول معه معمول الواو ودر عليه بانفصاله منها اذا كان ضمير المحوسرت واياك ولا تقول سرتول فان قلبت
هذا مقتض لان يتصل الضمير بالاداء في القصيح قلت هو لازم ان قيل الالهى العامل الا ان اعتذر عنه بامور تذكر ان شاء الله تعالى
في الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره نظر لان الاستثناء المفرغ لا عمل للاقيما بعدها انتهى واقتصر من كلام الموضع على وجهين
وترك الثالث ولعله ان الاصل في الضمير ٩٨ الاتصال او ان الاصل في الحرف الناصب للضمير ان يتصل الضمير به نحو انك

سليه للخطاطبة ومحلها رفع على القاعلية والماء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل
ان الياه والكاف والماء لا يتدأ بشئ منها ولا تقع بعد الا (واما قوله)

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * (أن لا يجاورنا الاك ديار

فضرورة) والقياس الاياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابق الكاف او وقع المتصل موقع المنفصل وما
الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى
الاكثرات وجار تباخير كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى أحد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول
نبالي وهي مفر دلا جلة والاحرف ايجابي والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى
منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا تكترث بعدم مجاورته أحد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع
المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وان شدم كان الاك سوالا ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر
أعوذ برب العرش من فتنة بعت * على فالى عوض الامانصر

فاوقع الماء المتصلة موقع اياه (والى منفصل) عن عامله (وهو) أى المنفصل (ما يتدأ به) في النطق (ويقع
بعد الا) وذلك (نحو انا تقول) في ابتداء النطق به (أنا مؤمن و) في وقوعه بعد الا (ما قام الاانا) وتقسيمه
هنا البارز الى متصل ومنفصل لا يتأني تقسيمه الى متصل الى مستر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين
فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنعه ان
كلام من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل أصل للمنفصل محتجا بان مبنى
الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير المتصل بحسب مواقع
الاعراب) من رفع ونصب وجر (الى ثلاثة اقسام) الاول (ما يختص بمحل الرفع) فقط (وهو خمسة)
أحدها (الناء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحرركات الثلاث (و) ثانيها (الالف)

ولعلك فقد قال في شرح
الشواهد وانما سهلت
وصله في الضرورة ثلاثة
أمور وذ كر هذين
والثالث الوجه الثاني
عما نقله الدنوشري وقد
يجاب عما ذكره من النظر
بان الموضع لم يدع ان
الاعامل في كل استثناء
بل مراده في غير المفرغ
ويكون المفرغ جل على
غيره (قوله فحذف ايا) قال
الدنوشري مجوزة هذا
الوجه من كلام الموضع
غير ظاهر لانه ساق هذا
البيت شاهد على وقوع
الضمير المتصل بعد
الافكان ينبغى الاختصار
على الوجه الثاني ولكنه

الدالة

ذكر في البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال

الدنوشري بوجه انه اذا تأخر لا ينصب وفيه نظر الا ان يقال مراده ينصب حينئذ وجو باختلاف ما لو اخرج وفيه نظر (قوله ويحتاج
الى الجواب) قال الدنوشري قد يجاب بان له أن يدعى ان الماء ليست ضميرا متصلا وانما هي حرف لاحق لا يالهذوفة (قوله ويقع
بعد الا) قال الدنوشري يدعى هذا الضمير في قولك ما مررت الا بك فانه واقع بعد الا وهو متصل الا ان يقال المراد وقوعه بعدها من غير
فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا جواب المناقاة المنفية في كلامه الواردة بحسب الظاهر اذ وجهها ان ما هنا اقتضى
ان المستر ليس بممتصل لما عرفت فيما مر عن اللقاني وما في العطف انه من المتصل وما ذكره في بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك
فتمام والاظهر ان يجاب بان ما هنا مشى على قول وما في العطف على قول آخر لان في كون المستر من المتصل قولين (قوله فقط) قال
بعض الفضلاء غير محتاج اليه بعد قول المتن يختص انتهى وقد يقال انها اشارة الى أن الباء في كلام المتن داخله على المقصور عليه على
الاستعمال الاصل (قوله وهو خمسة) قال اللقاني ان قلت المستر على ما تقر متصل وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على
حصر المختص بالرفع فيها قلت المنحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع في التقسيم وهو المتصل البار زلا المتصل مطلقا وسينبه
المصنف على ان المستر يختص بمحل الرفع غير بيا وفيه اشارة الى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) اشارة الى أن المصنف

أطلق التاء ليعم ناء المتكلم والمخاطب قال اللغاني وتبينها على أن الضمير في المثني والجمع مطلقا هو التاء فقط وما اتصل بها حرف ذال على التثنية والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدنوشرى اخترزبه عن الالف في نحو يا حرسيا فانها في محل جر انتهى واحترزا أيضا عن الالف المنقلبة عن الياء في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتا فانها في محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشرى حضر الخلاف بالياء مع أنه جار في النون والواو والالف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطي في همع الموامع قبل الأربعة النون والالف والواو والياء حرف علامات كماء التانيث في قامت لاضمائر والقاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الاخفش في الياء وشبهه المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وحيي بعلامات للفرق كما حيي بالتاء وشبهه الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج الى الفرق ففعلت الياء علامة للمؤنث ووردت الياء لو كانت حرفا فالسكتت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ٩٩ وثبتت الياء في التثنية كماء

التانيث وبان علامة التانيث لم تلحق آخر المضارع في موضع انتهى ولعل اقتصار الشارح على الياء ولم يحك الخلاف في غيرها القوتة فيها باتفاق المازني والافخش (قوله فانها لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدنوشرى قد يقال انه مردود بنحو قولك ضربني حسن فان ياء المتكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وان كانت في محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللغاني قياسه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بنى فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركتنا في كذا فهو مشترك فيه

الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا (و) نالها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا) رابعها (النون) الدالة على جمع الاناث (كقمن و) خامسها (ياء الخطابية) بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعم انها حرف تانيث والقاعل ضمير مستتر وتقع في الامر (كقومي) والمضارع كقومين وخرج بقيد الخطابية ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو ربي أكرمني) قالها من ربي في محل جر بإضافة ربي اليها وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية تبا كرم (و) ثانيها (كاف الخطاب) بفتح الطاء (نحو ما ودعت ربيك) قال الكاف من ودعت في محل نصب على المفعولية ومن ربيك في محل جر بإضافة ربي اليها (و) ثالثها (هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره) فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الاول باللام وفي الثاني بإضافة وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية يحاوره وذلك داخل تحت قول الناظم * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب * (و) القسم الثالث من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين) المحال (الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو ناخاصة) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو ربينا اننا سمعنا) فنافي ربينا في محل جر بإضافة ربي اليها وفي اتفاني محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم * كما عرف بنا فانا نلتنا * (وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترض على الناظم في قوله * للرفع والنصب وجرنا صلح * (لا يختص ذلك بكلمة تابل الياء وكلمة هم كذلك) فانهما يقعان في المحال الثلاثة (لانك تقول) في الياء في الرفع (قومي) في النصب (أكرمني و) في الجر (غلامي و) تقول في هم في الرفع (هم فعلاوا) في النصب (انهم و) في الجر (لهم مال و) رده المتأخرون فقالوا (هذا) النقص (غير شديد) بالسبب المهمة لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما أوردته ليس كذلك (لان ياء الخطابية غير ياء المتكلم) بدليلين أحدهما ان ياء الخطابية مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء الخطابية موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر والمؤنث غير المذكر (و) لان الضمير (المتصل غير) الضمير (المتصل) ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد (والفاظ الضمائر كلها مبنية)

لكن حذف الجار للضمير فرجع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله بين محل النصب والجر فقط) قال الدنوشرى ينبغي ان يقيد بالاصالة لثلاث ترد الضمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الاخفش نحو لولاى ولولاك ولولاه فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهبه لكن لا بالاصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف الخطاب) قال اللغاني عبر بالكاف تنبيه على ما سبق في الياء وكذا قوله وهاء الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدنوشرى أحسن من أشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم نفسها تصلح للمحال الثلاثة نحو ضربني حسن وأكرمني وغلامي (قوله لان ياء الخطابية الخ) قال اللغاني حاصلة ان المغايرة بين اللفظين اما بتغايرهما ولو اتحد المعنى كالضميرين المختلفين وضلا وفضلا وتغاير اللفظين ما بالبساطة والتركييب كما برر واما بتغاير المعنيين ولو اتحد اللفظ كياء الخطابية والمتكلم (قوله موضوعة للمذكر) قال الدنوشرى هذا مردود فان ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المراد ان ياء الخطابية موضوعة للمؤنث فقط وياء المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث وللمذكر وفيه نظر اذ لا يلايم آخر كلام الشارح (قوله والفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيه على ان محالها معرفة كما

عن لقائي قال الدوشري وفيه نظر وقال اللقائي كلام المصنف لا يقيد وجوب البناء المصريح به في النظم اذ قد يجوز ولا يجب كما في الزمان
 المحمول على اذ مضافا الى الجملة كما سيأتي في قول النظم واخترنا ما يتلو فعل بنينا انتهى قال الدوشري قال بعض الافاضل وقد يقال
 ان في عبارة الموضوع حسنا من جهة انها تفيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فانه لا يفيد ذلك اذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به
 فاذن في قول الشارح وذلك مفهوم من قول النظم الخ نظر اذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصاف الذي ذكره الموضوع انتهى * واقول قد
 يقال ان الحكم على كل مضمير بوجوب البناء يفيد البناء بالفعل له لان الواضع حكيم يضع الشيء في محله فاذا وجب شيء لشيء اعطاه
 اياه انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ انه قد حكم على الموصولات واسماء الاشارة بوجوب البناء وبعضها لم يتصف به بالفعل لمعارضته
 شبه الحرف فيه بما اقتضى اعرابه كما تقدم ويحجب بان الحكم فيها انما هو على طريق الاجال ولا يصح ان يقال كل موصول مبني وهكذا
 والكلام على الاحتياج الى هذه القاعدة مع انه قد يدعى العلم به من اول بحث المبني وتوسطها في بحث الضمير دون تقدمها عليه او
 تاخرها عنه بيناه في حاشية الالفية (قوله وقيل اختلاف صيغته) قال الدوشري أي ولا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما
 لا يضر اشتباه النصب بالمجرور في فتحة ما لا ينصرف وفي كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) لا حاجة
 لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص واورده على ما ذكره المصنف انك تقول أعجبتني الذي أكرمت تريد أكرمه واقض
 ما أنت قاض أي قاضيه وفي ذلك استتار ضمير النصب والمجرور وأجيب بان ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما
 والحاصل ان المستتر في حكم الحاضر الملقوب به ١٠٠ المراد بخلاف المحذوف فانه كان ملقوبا به ثم تركه وأهمل فليس في حكم الحاضر

وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم * وكل مضمير البناء يجب * واختلف في سبب بناؤها فاقيل
 شبه الحرف في المعنى لان كل مضمير مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف
 وقيل شبه الحرف في الوضع لان أكثر المضميرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل
 شبه الحرف في الافتقار لان المضمير لا يتم دلالة على مسماه الا بضميمة مشاهدة أو غيرهما وقيل شبه
 الحرف في الجود وقيل اختلاف صيغته لا اختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابرار بضمير بعينه
 بل يكون في ضمير الرفع والنصب والمجرور (ويختص الاستتار بضمير الرفع) فقط (وينقسم المستتر الى)
 قسمين (مستتر وجوبا وهو) المقتصر عليه في النظم بقوله * ومن ضمير الرفع ما يستتر * بقرينة قوله بقوله
 * كافتل أو وافق تغيبا اذ تشكر * ووضابط واجب الاستتار (ملا يخافه) في مكانه اسم ظاهر ولا (ضمير
 منفصل وهو المرفوع بامر الواحد) المذكر (كقم) واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحد والمتى والجمع
 فانه يبرز في الجميع نحو قومي وقوما وقوموا وقن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء ببناء خطاب الواحد
 كتقوم) وتستخرج بخلاف المبدوء بـاء الغائبة نحو هنت تقوم فان استتاره جائز لا واجب بخلاف المبدوء

والدليل عليه انك اذا
 سميت بضمير ذي الضمير
 المستتر حكى كما تحكى
 الجمل ومنها ضربته وانا
 سميت بالمحذوف منه
 الضمير اختصارا والاصل
 ضربته أعرب (قوله
 المرفوع بامر الواحد الخ)
 قال اللقائي اعلم ان لهم
 عبارات منها قول المصنف
 فيما مر مواقع الاعراب
 وحمل الرفع بالاضافة

فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا يحتمل الرفع على
 المحل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر في ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة في المكان وان الاعراب وانواع حقيقة في الاثر
 المتقدم فان قيل لفظ الكلمة ذلك الاثر اتصف به لفظا أو تقديرا وسمى معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر الى ذلك الاعراب محل
 والاجعل ذلك الاعراب أو النوع محلا للفظ نفسه على سبيل التوسع في الاعراب والمحل في حيث قيل مواقع الاعراب ومحل الرفع كانت
 الاضافة بيانية أي مواقع هي الاعراب ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالاسناد فيه حقيقي اذ المرفوعية ثابتة له حقيقة اذ
 الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالمحل فهو حقيقي الاسناد أيضا وحيث قيل عطف على محل كذا ففيه تسامح
 أي عطف على كذا باظهار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقاني مفيد لامر من الاقراد والتذكير وحيث زيادة الشارح المذكر
 مستغنى عنها انتهى قال المصنف في الحواشي * فان قيل هلاز عتم في اسكن أنت وزوجك ان أنت الفاعل * قلت لان الضمير المرفوع
 لا يقع الا جنب عامله الفعلي منفصلا عنه لغير سبب ولانك تقول في التثنية والجمع اضربا انتمما واطربوا انتم ولا تقول اضربا انتمما ولا
 اضربا انتم لان الفاعل لا يحذف ويجوز لك في اضربا انتم ان تقول اضربا فان قيل يرد قول عددي بن زيد وتذ كر رب الخوذتي اذ
 فكر يوما وفي الهدى تفكير قلت هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ في باب التحذير بانك ان العامل لا يحذف انتقل
 ضميره الذي كان فيه الى اياك ومن ثم قال واياك أنت وبيد المسيح وهذا من غريب العربية تستتار الضمير في الضمير ونهاه انه
 بطريق العروض ولعلهم لذلك يعدوه لكن يردانهم عدو والمصدر النائب عن فعله وقد يجعل ذلك عذرا لترك المصنف عدما انتهى
 وقوله ان الضمير لا يقع الى جنب عامله الفعلي منفصلا عنه لغير سبب مشكل بما نقله الشارح من تجوز مسيويه في هو من ان يعمل هو

بناء

أن يكون فاعلا (قوله أو يضارع مبدوء بالهمزة كقوم وبالنون كنقوم) قال الدوشري ينبغي أن يفيد ذلك بما إذا كان الفعل مدكورا فإنه إذا حذف انفصل الضمير كما في قول الشاعر فن نحن تؤمنه بيت وهو آمن * ومن لا يجره عيس منا مروعا وكما في قول الآخر إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت * وكذا يقال في المبدوء بالتاء أو بفعل الأمر الواحد ان فرض حذفهما فإن الضمير لا يستتر بل ينفصل ويرز (قوله أو ماعدا أو لا يكون) قال اللقاني عطفهما بالواو أو أنسب بعطف عدا ولا يكون بهما بل لا يصح الابتاويل أحند العطفين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أو لا في قوله كخلا الخ بالواو وثانيا في قوله نحو قولك قاموا ما خلا الخ ناو وفي بعض النسخ بالواو في الثاني أيضا (قوله عائد الخ) قال الدوشري براد عليه قول آخر وهو أنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق أي ما خلا فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذا والثاني في كلام الشارح عدم الأمر دلالة قد لا يكون هناك فعل نحو أقوم أخوتك ليس زيد انتهى وقد أجاب الدماميني عن تضعيف القولين بما ذكر كما بيناه في حاشية الفا كهي في باب الاستثناء (قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدوشري إن قلت إنما تر كالمصنف لدخوله في المرفوع بامر الواحد قلنا لا يختص بذلك كما في الآية فإن المستتر في المصدر للذكرين المخاطبين فلم يشمله ما تقدم (قوله نحو ضرب الرقاب) ونحو سبحان الذي أسرى بعبده قال شيخنا ١٠١ الغنيمي رحمه الله ونظر إذا جعلنا

سبحان نائبا عن اللفظ
بالفعل هل فيه ضمير
مستتر تقديره أنا أو المصدر
لا يستتر فيه الا ضمير
المخاطب * (تنبيهه) *
قال الدوشري عما يستتر
فيه الفاعل وجوبانعم
وبشس وما جرى مجراهما
في بعض المواضع انتهى
وسياتي تصريح الشارح
بذلك في باب نعم وبشس
وبقي انهم ذكروا في فنلا
زريق المال ان زريق
فاعل بانذل (قوله وباسم
الفعل الخ) فيه اشارة الى
ان هيئات معطوف على قائم

بناء خطاب الواحد والثنائية والجمع فإنه يرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتؤمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كقوم) واستخرج (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالنون كنقوم) ونسب استخرج (أو) المرفوع (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون في نحو قولك) القوم (قاموا) ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وليس بكرة (ولا يكون زيدا) ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كاه السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو) المرفوع (بافعل في التعجب أو بافعل في التفضيل) (أو) المرفوع (بما أحسن أو بآنا) ففي أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا أو آنا تمييز (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كآه) في أي أتوجه (وتزال) بمعنى أنزل أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو ضرب الرقاب فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز إلا أفعل التفضيل فإنه قدر رفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مرت برجل أفضل منه أنت إذا لم يعرب أنت مبتدأ وعلى هذا فعد أفعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا بشكل على الضابط المذكور (و) ينقسم (الي مستتر جواز وهو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهي الخالصة من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضي) فالمرفوع بفعل الغائب (نحو زيدا قام) بفعل الغائبة نحو (هند قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهي إما اسم فاعل نحو (زيد قام) أو اسم مفعول نحو (زيد مضروب) أو صفة مشبهة نحو (زيد حسن) أو أمثلة المبالغة نحو (زيد ضرب) أو مضرب أو مضروب أو ضرب أو ضرب (و) باسم الفعل الماضي نحو (زيد ضرب) أي بعد الضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها

وبذلك صرح اللقاني وقال هيئات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه محلا فمما سلف والاولى التمثيل هيئات العقيق وهو حيث ندمن تا كيدا الجمل بالمبنى انتهى وقد عرفت مما مضى ان كلام الشارح في باب أسماء الأفعال يشعر بانها تتأثر بالعوامل اللفظية التي لا تقضي فاعلية ولا مفعولية كالمبتدأ أو لا فهذا المثال مبني على ذلك لكن يأتي في كلام المصنف في الكلام على حسب في باب الاضافة التصريح بان أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ما سلف انما يقضي منع ان يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهذا انما أثر في جملة اسم الفعل مع الضمير (تنبيهه) هل يستتر الضمير في اسم الفعل الماضي ولو كان ضمير متكلم كما يؤخذ من قول الشذوذ هيئت لك اسم فعل ماض بمعنى هيئات قلت قد ترد في ذلك شيخنا الدوشري في باب أسماء الأفعال وقال شيخنا العلامة الغنيمي يحتمل أن يكون الضمير المستتر في هيئات تقديره هي ويقرر آهيات بشكون التاء وهذه حكاية للكلام كما تقول قال زيد والله ليفعلن مع انه انما قال والله ليفعلن ويحتمل ان فيه ضمير استترا تقديره أنا جواز ان قلت أنا حديث يستتر انما يكون وجوبا لا جواز قلت ذلك ممنوع ألا ترى ان قولك أنا قائم أو قائم قائم ان في كل ضمير مستتر جواز تقديره أنا في الاول وانما في الثاني فان قلت من أين لك ان الضمير في قائم وقائم تقديره أنت وأنت ما بل هو مستتر تقديره هو عائد على موصوف محذوف تقديره أنا رجل قائم هو وانما وجلان قائمان هو اقلت قال اللقاني الضمير الراجحة الى المبتدأ ان يكون على وفق من تعود اليه غائب

لغائب ومخاطب مخاطب ومتكلم له كالم نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التثنية والجمع على أي أعراب كان انتهى وهو مقوم
شامل لنحو أنا قائم وأيضا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها ان ضمير الجمع يستتر فيه ثم أنظر هل يخلفه الظاهر في هيت
لك أو لا انتهى كلام شيخنا الغنيمي في بعض مجاميعه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقي) قال اللقاني أي يجوز أن يرفع الظاهر
والضمير المنفصل (قوله تنبيه) قال الحفيد نقل الامام أن التثنية في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفي في إثباته مجرد المسند
والمستند اليه أو النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر أن أهل الادب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقاني اعلم أن
قول ابن مالك ومن واقعه ما يخلفه ١٠٢ ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه في تاديه معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار

مستتر جواز او اذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر أو
الضمير المنفصل (الآثرى أنه يجوز) في القصيح (زيد قام أبوه) فيخلفه الظاهر وهو أبوه (أو ما قام الالهو)
فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا (وكذا الباقي) من الامثلة المذكورة بلاقرف وهذا الحكم جار في
الضمير المنقلب الى الطرف وسديله اذا وقع عاصفة أو صلة أو خبرا أو حالا نحو مرت برجل أمامك أو في
مجلسك وجاء الذي عندك أو في الدار وزيد خلفك أو في المسجد وجاء زيد فوق فرس أو على حمار وقد يجب
ابراز الضمير المستتر اذا جرى واقع على غير من هو له نحو غلام زيد صار به هو (تنبيه هذا التقسيم)
للضمير الى مستتر وجوبا وجواز (تقسيم ابن مالك) في التسهيل وغيره (وابن يعيش) في شرح المفصل
(وغيرهما) من النحويين وواقعهما الموضح في شرح القطر وخالفهما فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر
الاستتار) للضمير (في) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز ابرازه متصلا (فانه) لو برز وجب انفصاله
فيقال قام هو (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خلف الظاهر أو
الضمير المنفصل في غير تركيبه فزيد قام تركيب أسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد
قام أبوه أو ما قام الالهو فتركيب آخر) أسند فيه القيام الى سببي زيد او الى ضميره المحصور بالاهذا تقرير
كلامه وفيه أمران أحدهما ان قوله فتركيب آخر هو ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان
نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الآن يقع النظر
عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفي أن يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في
هو من نحو قوله تعالى أن يعمل هو أن يكون فاعلا وأن يكون تو كيدا ونقل المرادى عنه أيضا في شرح
التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مرت برجل مكرم هو أن يكون فاعلا وأن يكون تو كيدا وكذلك اذا
جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر
الجيد أن يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو ما أن يريدوا بجواز
الاستتار أنه يجوز ابراز الضمير متصلا أو منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما أصروه من القواعد وهو
انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) في التقسيم
(أن يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كقوم) وقم (والى ما يرفع وغيره) أي الظاهر
(كقام) وهيئات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الاعراب) الثلاثة (الى قسمين) أحدهما

وجوازه عندهم وجوب
كون المرفوع بالعامل
ضمير مستتر او جوازه
لا وجوب كون الاستتار
في الضمير المستتر واجبا
وجائزا اذ ليس لنا ضمير
متصفا بالاستتار ويجوز
ظهوره فقول المصنف اذ
الاستتار الخ ان أراد وجوب
الاستتار بمعناه عندهم
منع وان أراد بمعناه عنده
كان مشاحفة في الاصطلاح
على أن التقسيم بالمعنى
الذي بيناه هو عين
التقسيم الذي جعله
التحقيق لافرق بينهما
الا باعتبار ان القسم في
تقسيمهم هو الضمير
المستتر باعتبار العامل
وفي تقسيمه عكسه
فليتأمل (قوله يكون
فاعلا باتفاق الخ) قال
الزرقاني الذي عند الرضى
انه تا كيد اذا قال مانصه
وأما في نحو زيد عمرو
صار به هو فالمنفصل ليس

بفاعل بل تا كيد له قاله في باب الضمائر (قوله والنظر الجيد ان يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لانه ذكر ان
الاتصال متعذر فان يتعين الانفصال وعدم ذكره في المستثنيات غير قاذح في دخوله في القاعدة المذكورة (قوله وهو انه اذا أمكن
الاتصال الخ) أي وهو هنا يمكن بالاثبات بالضمير مستترا والمتعذر انما هو الا براز منفصلا (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال الدنوشري
منقوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قال العلامة اللقاني واعلم انهم وضعوا الجمع المذكور صيغة تخصه
وجمع المؤنث صيغة تخصه وأما المتن في صيغة واحدة فيسئل عن سر ذلك انتهى وقال الزرقاني انما يمكن الجور والامتضال لان
المتصل هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والجور وكذلك فان قيل ليس الفصل جائزا بين المضاف
والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر فيصيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذي هو أشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضى

(قوله وهو أنا الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد ذلك بطريق الاصاله والا فقد يقع ما ذكر في محل نصب فيما اذا كان مؤكدا المنصوب كما سيأتي في باب التوكيد ان شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المنادي نحو يا أنت فانه في محل نصب الا أن يقال أن ذلك شاذ فلا بد نقضا (قوله المختار الخ) قال الدنوشري فائدة هذا الخلاف تظهر فيما اذا سميتا به فعل القول بان الضمير هو المجموع يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى القول بانه أن ينبي وبعبارة الاسنوي في الكوكب فائدة الخلاف فيما لو سمي به فعند القراء يعرب وعند غيره يحكى لكونه مر كبا من اسم وحرف كذا جزم به في الارتشاف ثم قال اذا قلنا بالاعراب يعرب اعزاب ما لا ينصرف للعلمية وشبهه العجمة (قوله والواحق الخ) قال الزرقاني من التأتا وجعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لا يتجاوزها الى غيره) هو نظير قوله سابقا فقط والظاهر ان مغايرة الاسلوب للتفتن وفائدة ذلك ١٠٣ ما قدمنا من انه اشارة الى أن الباع في كلام

المصنف داخله على المقصود عليه (قوله مردفا الخ) قال الدنوشري ظاهر صنيعة ان كلاما أنت وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها ان مردفة بما يدل على أحوال الخطاب لقاني فهي كايا (قوله المذكور) التقييده هنا وفيما بعد لاجابة اليه كما رقتبه (قوله مشتركة) قال الزرقاني أي اشتراكا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقاني قال الرضي وقال الخليل والاختصاص ما يتصل به أسماء أضيفت ايا اليها كقولهم قاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تصاف انتهى ووجه الدلالة مما ذكر اضافته ايا الى الاسم الظاهر وقال

(ما يختص بمحل الرفع) لا يتجاوزها الى غيره (وهو أنا) للتكلم (وأنت) بفتح التاء للخطاب (وهو) للغائب (وفروعهن ففرع أنا) واحد فقط وهو (نحن) لان المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهي (أنت) بكسر التاء (وأتما وأتم وأنتن) لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) أربعة أيضا وهي (هي وهما وهن) وتعليقه ما تقدم * (تنبيه) * المختار في أنان الضمير هو الههزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الجر كقولهم الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي أنت وفروعه ان الضمير نفس أن عند البصريين والواحق لها حروف خطاب وذهب القراء الى ان أنت بكامله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى أن التاء هي الضمير وهي التي في فعلت وكسرت بان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الضمير هو التاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الضمير التاء وحدها وحكي عن القارسي انه المجموع وفي هن التاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو (و) القسم الثاني (ما يختص بمحل النصب) لا يتجاوزها الى غيره (وهو ايا) بتشديد الياء المثناة تحت طال كونه (مردفا) ما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وقائيد وافراد وتثنية وجمع (نحو اياي للتكلم) وحده (واياك للخطاب) المذكر (واياه للغائب) المذكر هذه الثلاثة هي الاصول (وفروعه) تسعة ففرع اياه (ايانا) لا غير (و) فرع اياك بفتح الكاف أربعة (اياك) بكسر الكاف (وايا كما واياكم واياكن) (و) فرع اياه أربعة أيضا (اياها واياها واياهم واياهن) على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ بأسقاط العاطف * (تنبيه المختار) * من الخلاف (ان الضمير نفس ايا) فقط (وان الواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة) وهو مذهب سيديويه واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وايا على حدتها لا يدل على ذلك وأجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند الى المؤنث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها مذهب اليه بعض البصريين ووجه من الكوفيين واختاره أبو حيان ان الواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماداي زيادة يعتمد عليها الواحق لتمييز الضمير المنفصل من المتصل والثاني مذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير أيضا في محل خفض

الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد المصنف يعني ابن مالك على نفسه ان هذا المذهب مقتضى لاضافة الضمير وهي ممنوعة لان الاضافة اما للتخفيف وانما تكون في اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا لزم اضافة الشيء الى نفسه وهي باطله وأجاب باختياره أن تكون الاضافة للتخصيص وليست منافية الالكون ايا ضمير الان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها بكرة والازداد وضوحا كازدياده بالصيغة نحو قوله * علازينا يوم النصار أس زيدكم * ولا حاجة الى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك الخوج الى زيادة الوضوح وأما التزام اضافة الشيء الى نفسه فنلتزمها معتدلين بما اعتد به عنها في نحو جاء زيد نفسه كذا قال * قلت الذي اعتد به من وقوع الاضافة في قولهم نفس الشيء وعينه ان المضاف في مثلها ما فهم مما يدل عليه المضاف اليه وغيره فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان تكون الاضافة في ذلك هي اضافة

الشيء إلى نفسه حيث يلتزم المصنف في أياك مثلاً من إضافة الشيء إلى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على المنع المذكور
(قوله البارزة) قال الزرقاني البارزة قسيمة المستتره وكون الضمائر ستين إنما هو بعد المستتر في ضرب وضربت ضميرين فكان
المناسب اسقاط قوله البارزة انتهى وأقول إذا اسقطت البارزة يلزم اسقاط قوله من التعليل في قوله لأن البارزاً ما متصل ويجعل المقسم
الضمير مطلقاً يقول لأن الضمير ما متصل الخ ويرد حينئذ خروج الضمير المستتر وجوباً فإنه خارج عن الستين المذكورة كما لا يخفى
واعلم أن الضمائر الستين لتسعين معنى فإن المعاني في كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستاد كل منها ما مفرد مذكرة مؤنث
أو مؤنث أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة ستة يحصل منها ثمانية عشر فالفاظ كل من المتصل والمنفصل وان
كأنت اثني عشر لكن معانيها ثمانية عشر وإذا ضربت ثمانية عشر في خمسة التي هي أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرفوع
ومنصوب ويجرور في المتصل ومرفوع ١٠٤ ومنصوب في المنفصل كان الحاصل تسعين وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة

وقال الذنوشي هو باعتبار
المجموع فلا ينافيه
تمثيله فيما يأتي بتمام وقامت
ثم رأيت بعضهم قال
والتتميل بتمام وقامت
للمرفوع البارز فيه نظر
إذا ضمير في قام وقامت
مستتر ليس يبارز وظاهر
صنيعه هنا أن كلا ضمير
برأسه وهو خلاف ما تقدم
في أيا أنها هي الضمير
وإن الواحق لها حروف
تدل الخ وكذا في أنت
وأنا ونحوهما الضميران
وإلواحق لها الخ اللهم
الآن يقال التعدد باعتبار
الواحق وهو بعيد
(قوله قسمًا وقسم الخ)
قال الذنوشي التاء في
قسمًا وقسم وقتن مضمومة
كل القياس فتح التاء في
الجمع ولكن ضمت
تبعاً للميم لأن الميم شغوية

بإضافة أيا إليه والثالث ما ذهب إليه الزجاج إن أيا اسم ظاهر لا ضمير وإلواحقه ضمائر أضيف أيا
إليها فهي في محل خفض بإضافة وهذه الضمائر الأربعة والعشرون ضميران المرفوعة والمنصوبة
المنفصلة مستفاد من قول النظم

وذوار تفاع وانفصال أناهو * وأنت والفروع لا تشببه
وذوات تصاب في انفصال جعلها * أياي والتفريع ليس مشكلاً

وجه الضمائر البارزة ستون ضميراً وذلك لأن البارزاً ما متصل أو منفصل مرفوع ومنصوب ويجرور
والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة أقسام ثلاثة للمتلعل واثنتان للمفصل ولكل من هذه
الخمسة اثنا عشر لفظاً واحداً لتلك واحدة واحدة ولو من معونها خمس للمخاطب واحدة لذلك كرو واحدة
للمؤنث وواحدة لتثنيهما وواحدة لتجمع المذكر وواحدة لتجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك وإذا ضربنا
خمساً في اثني عشر خرج منها ستون أمثلة المرفوع المتصل وقت فتناقت وقت فتناقت وقتن قام قامت قاما
قاموا فن أمثلة المنصوب المتصلة أكرمني أكرمنا أكرمك أكرمنا أكرمكم أكرمنا أكرمهم أكرمهم
أكرمهم أكرمهم أكرمهم أمثلة المخفوض ولا يكون الامتصلاً غلامي لي غلامنا غلامك لك غلامك
للك غلامكم لك غلامكم لكم غلامكم لكن غلامه غلامها غلامها غلامهم غلامهم غلامهن غلامهن
وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضوع فلم احتج لسرد هامة ثانية فهذه
الستون متفق عليها وزاد سبويه في ضمائر الرفع المتصلة بالمخاطبة في تقومين وقومين وخالف الاخفش
والمازني ذاهبين إلى أنها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم وقوم وقد تقدم ما فيه
*(فصل) في القاعدة لغة الأساس واصطلاحاً حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها
منه وهي هنا (أنه متى تاني) وامكن (اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله) لأن وضع الضمير على
الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (فنجوقت) بضم التاء (وأكرمك لا يقال فيه ما قام أنا
ولا أكرمك أياك) لأن التاء اخصر من أنا والكاف اخصر من أياك وإلى هذا أشار الناظم بقوله
وفي اختيار لا يجيء المنفصل * إذا تاني أن يجيء المتصل
(فأما قوله) وهو زياد بن جل التسمي * وما أصاحب من قوم فأذكرهم * أي قومي

فيها الواحدة التام من جنسها وهو الضم الشفوي كما في المراج (قوله قاما) قال السيباطي قضية كلامه أن ذلك لثنى الغائب (الا
مذكرا كان أو مؤنثا وبه صرح في شرح الأزهري وهو سهو وإذا صرح به في كتب القوم إن قاما المذكور وإن المؤنث قائمنا بالتأنيب
لذلك (قوله حكم كلي) قال الذنوشي مراده به قضية كلية انتهى يعني أن الشارح أطلق اسم الجز وهو الحكم على الكل وهو القضية
التي هي اسم للحكم والمحكوم عليه والمحكوم به والسمية مجاز وسبب ذلك أن القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع وليست هي الحكم فقط
وتفصيل الكلام على هذا التعريف يطلب من حواشي المطول والمختصر عند قول التلخيص في الديباجة يتضمن ما فيه من القواعد
(قوله أنه متى تاني الخ) قال الشهاب القاسمي القاعدة في الحقيقة هي قوله متى تاني الخ لأنه متى تاني لأنه مفرد والقاعدة القضية الكلية
أه وقد أشرفنا ذلك فيما مر (قوله وأمكن) قال الذنوشي هو عطف تفسير لقوله تاني (قوله فنجوقت الخ) أي بالتاء لأن معرفة هذا
قائمتين القاعدة فهو سبب منها (قوله جل) قال الذنوشي هو بفتح الجاء والميم أه ويكون القائل من ذكر هو ما قاله أبو عبيد وقال

الحريري انه ز يادين متقد وقال العتي المراد به منقذ (قوله ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ومعناه انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذ كر قومه الا يزيد اولئك القوم قومه جبا اليه ما يري من تقاصرهم عن قومه اول ما يسمع من الثناء عليهم والذ كر على الاول بالقاب وعلى الثاني باللسان اه ومن خطه نقلت وعلى الاول لا ينهض مارد به في المعنى على ابن مالك لجملة كلامه عليه وبذلك ناقش الدماميني المصنف في حواشي المعنى وقد يقال مراد المصنف في المعنى انه لا يتعين كون الضمير لسمى واحدا وبالباغية بقى ان يكون ما قاله ابن مالك مرادا وقال ايضا في شرح ١٠٥ الشواهد ويحتمل عندي ان يكون

فاعل يزيد ضمير الذ كر ويكون هم المنفصل تا كيد الهم المتصل فلا يكون في البيت شاهد (قوله ويجوز في فاذا كرهم) عبارة المصنف في شرح الشواهد ويجوز في فاذا كرهم الرفع عطفا على اصحاب والنصب في جواب النفي لان انتقاض النفي انما هو بالتسبية الى المعمول ونظيره ما اتينا فتحدثنا الا في الدار (قوله في بيت قبله) وهو اني حلقت ولم اخلق على فناء بيت من الساعين معمور القند يقتضين الكذب وفناء ظرف حلقت وما بينهما اعتراض ومعمور صفة لبيت تقدم عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة (قوله والدهار ير بمعنى الشدائد) قال الدوشري قال القراء اصله اداهيز جمع ادهر جمع دهر اه

(الاي زيدهم جبا الى هم) فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو القرزدق بالباعث الوارث الاموات قد تضمنت * (اياهم الارض في دهر الدهارين) فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل (فضرورة) فيهما ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي فذ كر لهم قومي الا بالغرابة في الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي جبا الى ويبدل عليه انه وجد في اصل قصيدته * لم الق بعدهم حيا فاخبرهم * الا الى آخره وهم الاول مفعول اول ليزيد وجبا مفعوله الثاني وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدون أنفسهم فذرف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح في المعنى وحامله على ذلك ظنه ان الضمير ينسعى واحدا وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون تانيا ومسمى هم المصاحبون اولوا مراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذ كر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه جبا اليه ما يسمع من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذا كرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصحاب قاله الموضح في شرح الشواهد والباء في قول القرزدق بالباعث متعلقة بحلقت في بيت قبله والباءت هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملوك والاموات ما حجروا باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم * بين فراخي وجهه الاسد * او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعا واعمل الثاني وضمنت الميم مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم او بمعنى تكلفت بايد انهم والارض فاعل ضمننت واياهم مفعوله والقياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان والدهار ير بمعنى الشدائد مضاف اليه (و) اذا لم يتات الاتصال وجب الانفصال (مثال ما لم يتات فيه الاتصال ان) يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله * بنصر كم نحن كشم ظافرين * او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز ضربك الامير قلنا ويجوز بنصر اياكم فان كان جوابهم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة خبرت على غير من هي له مطلقا عند البصر بين و بشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمر وضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فان ائتلم ينقل علمك فان تسب * لعلك تهديك القرون الاوائل أي فان ضللت لم ينقل علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فالتيت لانقلك احدث قصيدة * تكون واياها جباها ما لا بعدى او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الممزوجة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لا يا * لخرني فلن ازال مطيعا

(١٤ تصريح ل) وينظر تكرير الراء والشارح كلامه يقتضي ان الدهار ير هي الشدائد (قوله ان يرفع بمصدر مضاف للنصوب) أي سواء كان ضميرا كما مثل او اسما ظاهرا نحو عجبت من ضرب زيد انت (قوله مضاف الى المرفوع) محل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان ضميرا كما لو اخذ من مثاله ومما سياتي في شرح قوله لقد كان حبيبتك حقايقينا (قوله فما كان جوابهم فهو جوابنا) قال الزرقاني والجواب من الجهتين ان الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع في محل رفع ولا في المشترك (قوله او يلي اللام الفارقة) قال الزرقاني أي بين ان المخففة من الثقلية والنافية اه وجرى هنا على انهما لام فارقة وفيما سياتي في باب ان تبعا للمصنف على انهما لام الابتداء (قوله حقا) قال الزرقاني مفعول

مطلق وقوله اياك مقبول ثان وقوله فمهر في جواب شرط مقدر (قوله أو ان ينصبه الخ) قال الذنوشي حاصل ما ذكره الشارح عشرة مواضع وذكر المصنف موضعين وزاد السيوطي موضعا حادي عشر وهو أن يكون عامله معنو يا وهو الا ابتداء نحو أنت تقوم ولعل اسقاط الشارح له لان كون عامله معنو ياليس متفقا عليه وأيضا قد يؤخذ من باب المبتدأ والخبر (قوله وانما يدافع عن أحسابهم أنا) قال الزرقاني قال في المطول فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لان سلم أن الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الأنا أو أنت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لان أنا ولي الأفي المعنى) قال الزرقاني وذلك لان أوجه انفصال الضمير منفية هنا ولا يقدر هنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الأنا فيقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعد التقيتازاني ولاقائل أن يقول أن الفصل في البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور قائل (قوله لانه كان يصح أن يقال الخ) قال السيباطي لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض ١٠٦ الشاعر المتقدم فليتامل اه وقال الزرقاني تعليل للنفي وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن

يقال ذلك ضرورة لانه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يثبت ذلك وهذا الكلام مبني على أن الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ما ذهب اليه ابن مالك ولقائل أن يقول ما ادعى فحتمه يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع أي وانما ادافع أو مثلي من احسابهم لاعن احساب غيرهم لان أنا ضمير مؤكد كما قال فرجع الخالي الى أن ما ارتكبه ضرورة وخيبت ذلك فلا دليل فيه (قوله اذلا ضرورة الخ) قال الزرقاني كذا في المختصر والمطول قال الغزالي قد يوجب ذلك

أو أن يكون منادى نحو يا اياك وما أنت أو أن ينصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع ان اتحدت رتبته نحو ظننتي اياي وسياي أو أن يتقدم الضمير على عامله نحو اياك تعبد أو يتأخر عن عامله و (يلي الا) لفظا (نحو أمر أن لا تعبدوا الاياه) أو معنى نحو انما قام أنا (ومنه قوله) وهو الفرزدق: انا الذي اذنا الحامي الذمار (وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلي لان) أنا ولي الأفي المعنى لان (المعنى ما يدافع عن احسابهم الأنا) أو مماثلي في احرزال الكمالات ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لاعن احساب غيرهم وذلك غير مقصوده ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح أن يقال انما ادافع عن احسابهم أنا على أن يكون أنا أو كيدا وليست ماموصولة وأنا خبر ان اذلا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى المحصر بانما وخولف في ذلك والذات بدل معجزة أوله ومهملة آخره من ذاد يذود اذا منع أو من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذا والمعجزة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين قال شمر الحسب الفعل الحسن للرجل ولا يائه ما خوذ من الحساب كأنهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة والحسب بالسكون العدد وبالفتح يلك الشيء المعدود وعلى القياس في مثله انتهى قاله التجاني في تحفة الغرورس (ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة وهي أنه اذا تاتي اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله (مستثنان) يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله وصل أو افصل هاملتية وما أشبهه في كنه الخلف انتهى كذا خلتيه (احدهما) وهي الأولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملا في ضمير آخر عرف منه مقدم عليه) وهو مراد الناظم بقوله وقد مر الاخص في اتصال (وليس) المقدم

العدول بان المراد الوصف أي قوما يدافع كما أشار اليه صاحب الكشاف في سورة الكافرون وغيرها وزاد (مرفوعا) في المطول تعليلا آخر وهو انه وان قوله انا الذي اذنا دليل على أن الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن أن يقال انا الذي اذنا والمدافع أنا قال الغزالي قوله لان قوله انا الذي اذنا دليل الخ يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ماموصولة كما ذكر كان مخبرا فلا يتحسن اه أي كان المدافع حينئذ مبتدأ أو أنا خبر أو قد جعل أنا أو لا مبتدأ (قوله الى لفظ ما) قال الزرقاني أي مع أن لفظ من أظهر في المقصود قاله في المطول (قوله أي حامي الحقيقة) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظرا لانه أخذ في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فضلا مساويا لذلك ففيه تعريف الشيء بما ساو به ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أل في المضمرة للجنس لا للعهد الذي كرى كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لان المراد بالضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقد مر الاخص الخ) قال السيباطي قول الناظم وقد مر الاخص في اتصال وقد مر ما شئت في انفصال معناه ان

الضميرين في الابواب الثلاثة أعني باب سال وباب كان وباب خال يجب تقديم الاخص من الضميرين فيها حيث اتصال ويجوز التقديم والتأخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الاول أعني حال الاتصال سلتني وكتبت وخلفتني وعلى الحال الثاني سلتني اياه وكتبت اياه وخلفتني اياه وسلتنيه اياه وكتبت اياه وخلفتني اياه ويلزم من ذلك ما قاله الموضع وهو انه يشترط لجواز الوجهين تقديم الاعرف وانه اذا تقدم ضمير يجب الانفصال كما يلزم مما قاله الموضع ذلك فاكتفي كل منهما بما ذكره عماد كره الاخر اذا علمت ذلك فلا يخفى ما في صنيع الشارح فتأمل (قوله مع ثلاث ضمات) أي لازمت فلا يردان اجتماع ما ذكره وجود في أن لم يكموها ولم يقرأ منه لان ضمة المسح اعرابية وهي غير لازمة (قوله وكان أول الضميرين مجرورا) قال السباطي أما فاعل كما مثله الموضع أو مفعوله نحو الدرهم اعطاك أو اياه وجود عليك ومنعتك اياه بنحو عليك ويجوز أيضا هو ما خوتن من قوله اسما لكنه أشار الى انه خارج بتقيد وانه غير مضمرا هـ وقال السباطي لما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا للنصوب وليس بمرفوعا فقد ذلك الشارح بما اذا كان أولهما مجرورا فيخرج المنصوب كما خرج المرفوع اذ لو كان أولهما منصوبا والثاني

كما تقدم الشارح ولو كان الاول مرفوعا ولا يكون الامستترا نحو زيد ضاربك فيجوز في الثاني الاتصال والانفصال قال الرضى وأما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون مستترا كما من نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفضاله أيضا نحو ضاربك اياك وهذا يفهم ان المستتر سابق المنصوب وهو ظاهر لانه في العامل ثم ظاهر كلامه الجواز على حد سواء (قوله ولا التفتات لغيره) قال الدنوشري في رد على العيني فان في كلامه خلا من

(مرفوعا) بان كان منصوبا ومجرورا (فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان) المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هـ بان تولى اتصالين في فضلتي (ثم ان كان العامل) في الضميرين المذكورين (فعلا غير ناسخ) كما في باب أعطي (فالوصل أرجح) لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سبويه (كالهـ من) قولك لشخص في عبد (سنتيه) أو ملكتيه وكالكاف من قولك لعبدك زيد سالتنيك ويجوز على مرجوح سلتني اياه وملكني اياه وسالتني اياك ولو كان الوصل أرجح لم يأت التثنية الا به (قال الله تعالى فسيكفيكمهم الله أنزل مكموها ان يسالكموها) كل ذلك من الوصل (ومن الفصل) قوله صلى الله عليه وسلم (ان الله ملككم اياهم) ولو وصل لقال ملككم وهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات (وان كان) العامل في الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين مجرورا (فالفصل أرجح) لاختلاف محلي الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا (نحو عجبت من حي اياه) فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو باء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل (ومن الوصل قوله) في الحجاسة لئن كان حبك لي كاذبا * (لقد كان حبك حقا يقينا) اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفتات لغيره وفي لي تقوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير اياه والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معها الضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حي اياك أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولى اياه ومن الوصل قوله لا ترج أو تخش غير الله ان أذى * واتيكة الله لا ينقك ما مونا فاقى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه (وان كان) العامل في الضميرين (فعلا ناسخا) من باب ظن (نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل) لانه خبر في الاصل وحق الفصل قبل وجود الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختيار الانفصال (كقوله) أخي حببتك اياه) وقد ملئت * أرجاء صدرك بالاضغان والاحن

جهة انه أنشد حببتك بياء مثناة فتحية بعد الباء وانه قال ان حب مصدر أضيف الى مفعوله وهو باء المتكلم والكاف فاعله وانه قال وفيه الشاهد حيث أتى بالانفصال مع اجتماع الضميرين وذكر ان الشاهد في عجز البيت لاني هذا وانه نسب حببتك الى أبي حيان وهو برى ومنه وانه أعرب بالكاف فاعلا ويلزم على ذلك أن يكون لي حشا وأقد أعرب أيضا لقد كان جواب الشرط وانما هو جواب القسم الذي أذنت به اللام والعجب منه حيث قال ذلك مع انه قال في صدر كلامه واللام الداخلة على اداة الشرط تسمى الموطئة لانه واطأت الجواب للقسم الى آخر كلامه فليتامل (قوله لانه خبر في الاصل الخ) قال الدنوشري هذا علة به بعضهم وعلل بعضهم ايضا بانه منصوب بحائز التعلق والالغاء وهو لا يكون معهما إلا منفصلا فكان انفصاله مع الاعمال أولى وزدهما التناظم في شرح الكافية بانهما يقتضيان جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدأ وذلك بمنع باجاء وما أفضى الى بمنع تمنع (قوله أخي حببتك اياه) قال الدنوشري أعرب العيني أخي منادى حذف منه حرف النداء وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى وكيف يناديه بالاخوة وهو مخبران نواحي صدره ملئت بالاضغان والاحن وانما هو من باب الاستفعال فهو ما مبتدأ وما بعده خبره واما مفعول الفعل محذوف في يفسره الفعل الذي بعده

لهكذا قال بعضهم وفيه تأمل اه وهذا البعض مكي كما نقل الزرقاني ذلك عنه بنصه (قوله كقوله تعالى اذ يريكهم الله) قال المصنف في الحواشي في الاستدلال بالامية نظر لان المفعول الثاني ليس بخبر فهو من باب سئلني وذلك لان المفعول الاول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول المثالي * فان قيل المفعول الثاني كان مبتدأ وهو مفعول للفعل كالخبر * قلنا لا نسلم ان رأي النامية تعدى الى مفعولين (قوله صنع امرئ بر) قال الزرقاني يقال رجل برأي صادق وان حال بكسر الهمزة والقياس فتحها الالة من حال يخال (قوله أو احدى اخواتها) قال الدنوشري فيه نظر فقد قال الامام جلال الدين السيوطي في هدم الهوامع أما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كفي البديع والغرة كقوله ليس اباي وايا * لولا تخشى رقيباً انتهى وقال الزرقاني قال المصنف يتقيد ذلك في لا يكون وليس بان لا يكون للاستثناء فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الاوقد نص على هذا التقييد في الجامع اه من النكت أقول في مفهوم قوله أو احدى ١٠٨ اخواتها تفصيل خلاف ما يوهمه كلام المصنف الذي نقله الدنوشري من

أخي مفعول بفعل محذوف يفسره حسبك أو مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء الذواحي جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو المحذو والاحن بكسر الهمزة وفتح الهاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو المحقد أضافه من باب عطف أحد المترادفين على الآخر والشاهد في حسبك اياه حيث فصل الضمير الثاني (و) الارجح (عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك الناظم فقال واتصالا اختار ووجبه ان الاصل الاتصال وقد أمكن وجاه التبريل قال الله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر (كقوله بلغت صنع امرئ برأ خالكة) * اذ لم تنزل لا كتساب الحمد مبتدرا

المسئلة (الثانية) من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة (ان يكون) الضمير (منصوباً) بان كان أو احدى اخواتها) سواء كان قبله ضمير أم لا وبذلك تفرقت المسئلة الاولى (نحو الصديق كنهه أو كانه زيد) فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور) في الترجيح في نحو خلتني فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنه الدجال (ان يكنه فلتن تسلط عليه) وان لا يكنه فلا خير لك في قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي (لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد) والانسان قد يتغير

ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال (ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعاً وجب الوصل فنحو ضربته) ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم (ولو كان) الضمير المتقدم على الضمير الثاني (غير أعرف) أي غير أخص (وجب الفصل) لانه مع الاتصال يجب تقديم الأخص فمع تقديم غير الأخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم * وقد من ما شئت في انفصال * (نحو أعطاه اياه أو) اعطاه (اياي) فان كلام من ضمير المخاطب والمتكلم أخص من ضمير الغائب (أو أعطاك اياي) لان ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب وأما قول عثمان رضي الله عنه * اراهمني الباطل شيطاناً * فنادر والاصل اراهم الباطل اياي شيطاناً والمعنى أرى الباطل القوم أنى شيطان وأجاز المبرد وكثير من

تعين الفصل في جميع اخوات كان ومن اطلاق القول في ليس ولا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فليحذر (قوله سواء) كان قبله ضمير قال السنباطي في شرط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف والا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم وقدم الأخص ويظهر ملاحظة ما قدمناه (قوله وعند الناظم الخ) قال الدنوشري قال بعضهم ما رجحه في الالقية ورجح في التسهيل التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في باب كان و فرق بان الضمير في خلتك قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنهه فانه لم يحجزه الا

مرفوع والمرفوع جز من الفعل فكان الفعل مباشرة فهو وشبهه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من الانفصال في باب ظن والاتصال في باب كان أكثر واذا وردت مقاعيل اعلم الثلاثة ضمائر حكم الاول والثاني حكم باب أعطيت ان كان بهضا ظاهراً او كان المضمرة واحداً او يجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكذا أعطيت أو ثان وثالث فكذلك أنت فلي تأمل (قوله ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعاً وجب الوصل) قال الزرقاني كان ينبغي للمصنف أن يذكر محترزه بالنسبة الى الاسم وذلك لانه اذا كان الضمير المقدم مرفوعاً فانه يجوز في الثاني الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقاني أي من انه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال الا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير أعرف) قال الزرقاني ذكر المحترز أيضاً بالنسبة الى الفعل وأما بالنسبة الى الاسم فلم يذكر محترز الاعرف وفي الرضى ما معناه اذا كان العامل مصدر أو اسم مفعول أو اسم فاعل فالاتصال الثاني شاذ اذا كان أز يد أو مساوياً فنحو ضرب بهوك وضرب بهوه (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الدنوشري

القدماء

تراد عليه ما قال القراء وهو تعين الانفصال الآن يكون الاول مثني أو ضمير جماعة ذكور فيجوز اذ ذلك الاتصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهم ماك والغلمان أعطيتهم مولك ووافق الكسائي الفرع اوزاد جواز الاتصال والانفصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم أعطيتهن كن اه (قوله أي من هنا) أي من أجل ذلك التفسير الاول للإشارة الى ان ثم مستعملة في الإشارة الى المكان القريب وان كانت موضوع الإشارة الى البعد فهو مجاز والتفسير الثاني لبيان ان من الداخلة عليها للتعليل وليس إشارة الى بيان مجاز آخر مبنى على الاول وان ثم استعملت في التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وقد بيناه في رساله أحكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز (قوله وأفراد الخ) قال الزرقاني أي أو أفراد أو ثنية أو أفراد أو جمعاً أو ثنية وجمعاً (قوله أو لهما ضمير التثنية الخ) قال الزرقاني فيه نظر لأن قاعدة باب أعطي ان يكون المفعول الاول فاعلام من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالمناسب ان يكون الضمير العائد اليه هو المفعول الاول والضمير المثني المفعول الثاني كما لا يخفى ويمكن ان يقال ١٠٩ ان الشارح فهم ان الغرض هنا

المبالغة فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه واعرب الاعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف الخ) قال الدوشري فيه نظر فان الاختلاف في ضمير الخطاب يمكن فليكن ذلك كضمير الغيبة المختلفين لفظاً فيجوز فيهما الاتصال نحو فلتنتكها فلتجبرر المستلثة فان كلام الشارح يحتاج الى تحرير (قوله لجهة تعدد الخ) قال السباطي أي لانه يصح ان يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضمير المتكلم وضمير الخطاب فلا يصح فيه

القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو أعطيتهم مولك ولكن الانفصال عند راجع (ومن ثم) بفتح التاء المثلية أي من هنا أي من أجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف (وجب الفصل اذا التحدث الرتبة) بان يكون المتكلم أو مخاطب أو غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير أعرف والى ذلك أشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً وذلك (نحو) قول العبد لسيدته (ملكنتي اياي و) قول السيد لعبدته (ملكنتك اياك و) قول السيد اذا أخبر شخصاً انه ملك عبده نفسه (ما كتته اياه) ان شرط جواز الاتصال تقدم الأخص (وقد يباح الوصول ان كان الاتحاد في) ضمير الغيبة واختلف لفظ الضميرين (تذكيراً وتانياً) وأفراد أو ثنية وجمعاً وهو مراد الناظم بقوله * وقد يبيح الغيب فيه وصلاً * وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله)

لوجهك في الاحسان بسط و بهجة * (أنا لهما قفوا أكرم وارد)

بسط بمعنى بشاشة وملاقة وجه مبتدأ تقدم خبره في المجرور باللام قبله و بهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وأنال فعل ماض متعدي لاثنين أو لهما ضمير التثنية الزاجع الى بسط و بهجة وتانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه وأتى به متصلاً والاكثر أنا لهما اياه بالانفصال و قفو بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضمير المتكلم و ضمير الخطاب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتني ولا علمتينا ولا ظننت كما لا و صرح الاختلاف في ضمير الغيبة لجهة تعدد مدلوليها نحو جارية زيد أعطيتها أو أعطيتها لها و احتزر باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد أعطيتها اياه (فصل) قدمضي في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب (ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض) فتصوب واحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفص بو احد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تمتنع مع نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز يشا وورججان الثبوت وورججان الترك (فان نصبها فعل أو اسم فعل أوليست وجب قبلها نون الوقاية) لتقي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل

ذلك اذ مدلول أحدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغير المدلولان بيان ذلك ان نافي علمتني للتكلم ومعه غير نون الياء فيها للتكلم وحده وهكذا * (فصل) * (قوله نون الوقاية) قيل الظاهر أنها حرف مبنى فان زعم زاعم أنها حرف معنى فليس المعنى الموضوع له اه وهو عجيب فانها كلمة مستقلة بنفسها لم يبين منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها في المعنى في أوجه النون المفردة وقال انها تسمى نون العماد أيضاً وذكرها المرادى في الجني الداني في حروف المعاني وعبارته النون له في الكلام مواضع كثيرة وانما أذكر هنا أقسام الذي يغتم من حروف المعاني وهي أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا أمر ظاهر لكن قد يكيب الجواد (قوله لتقي الفعل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بان الفعل لم يصن عن الكسر نحو تضر بين ونحو قل أذعوا وأجيب عن الاول بان الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر في وسط الكلمة وعن الثاني بما قاله الرضي من الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمة وثانية الكامتين في نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو تضر بين

أى وقومى وأكرمى وقال الدنوشرى أوضح منه قول ابن المصنف فاذا نصبها الفعل وجب ان يلحق قبلها نون تقي الفعل كسرة
 الاتباع لانها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الاسماء فلم تلحق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تفعلن فانها لا تشبه الجران
 ناء المخاطبة مختصة بالفعل فصانوا الافعال عن كثرة ياء المتكلم بالحاق نون الوقاية قال الهشبي شيخ الاسلام زكريا هو ظاهر في غير المعتل
 أما فيه نحو دعورمى فلا كثرة فيه فكان ينبغي ان يقال الحق المعتل بغيره طرد الباب أو تحمّل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كان
 الاضراب كذلك فانه يظهر فاروق بقدر آخرى اه و قوله والمقدرة أى ما كان حقها ان تقدر وفيه تامل والتعليل المذكور لم يرتضه الناظم
 وجه الله قال لان الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة كما قاله وأثبت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لان ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير
 الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فانها عمدة ولان ياء المتكلم قد تعني عنها الكسرة التي قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو رضى أكرمى
 و ياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك وإنما ١١٠ سميت نون الوقاية لانها وقت محذورين في فعل الامر لو اتصل بالياء دونهما أحدهما

التباس ياء المتكلم
 والثاني التباس امر المذكر
 بامر المؤنثة فلما صحبت
 النون الياء مع فعل الامر
 صحبتها مع أخويه ومع
 اسم الفعل وجوباً بالبدل
 كما قبلها على نصب الياء
 ومخفتان وأخواتها
 جواز شبهها بالأفعال
 وتقل السيوطى عن
 الناظم انها سميت نون
 الوقاية لانها تقي الفعل
 من التباسها بالاسم
 المضاف الى ياء المتكلم
 اذ لو قيل في ضربى ضربى
 لالتبس بالضرب وهو
 العسل الأبيض الغليظ
 اه وما ذكره شيخ الاسلام
 في تقدير الكسرة في نحو
 دعاز كره الرضى فانه
 قال ودخولها في نحو
 أعطانى ويعطينى أما

وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل (فاما الفعل فنحو دعانى) في الماضى (ويكرمى) في المضارع
 (واعطى) في الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية (وتقول) فيما ترد بين الفعلية والحرفية (قام القوم
 ما خلا فى وما عدانى وحاشانى) بنون الوقاية (ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن أحرف جر ومازائدة
 أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجع فتثبت النون قال

(عل الندامى ما عدانى فانتى) * بكل الذى يهوى ندى مولى

والندامى جمع ندمان وهو تديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتحمل ومولع بفتح اللام
 بمعنى مغرى خبران والمعنى عمل الندامى ملا مجاوز الى غيرى وأما أنا فلأمل فانتى مغرى بكل ما يهواه
 ندى (وتقول) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية (ما أفقرنى الى عفو الله وما
 أحسنى ان اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس
 (و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسنى (قال بعضهم) وقد بلغه
 ان انساناً يهدده (عليه رجلاً ليسنى) حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا
 مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه ما تدعى على رجل وياء المتكلم خبره (أى ليلزم رجلاً غيرى)
 وهذا مبنى على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس أمره بفعل وضع الامر بل بفعل مقرر ون بلام الامر
 كما ان النهى بفعل مقرون بلا فكاك ان أسماء الافعال لا تكون نائية عن فعل مقرون بحرف النهى لا تكون
 نائية عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا بالجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم
 وما ذكره من لزوم النون في نحو ما أحسنى هو قول البصرى وهو مبني على ان أفعل في التعجب فعل
 ماض (وأما تجوز الكوفي ما أحسنى) بخذف نون الوقاية سماها كما في شرح الكافية (فبنى على قوله ان
 أحسن ونحوه) في الوزن من أفعال التعجب (اسم) بدليل تصغيره سمع ما أحسنه ورد بيان التصغير فيه
 شاذ وأما تجوز بعضهم ليسى بحذف نون الوقاية من ليس بنحوه فلا يعول عليه (وأما قوله) وهو ورؤية
 عدت قومي كعدي الطيس * (ان ذهب القوم الكرام ليسى)

طرد الباب واما السكون الكسر مقدرا على

الالف والياء لولا النون كما في عطاى وقاضى وقوله أو شبهه قال الزرقانى أى كاسم الفعل فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك
 وترال فاجواب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه في كونه يوجد عند ياء المتكلم ويوزل عند عدمه كما ان الجر يوجد عند
 عامه ويوزل عند عدمه ولو كسر دراك مثلاً لاجل الياء لكان يقدر ان حركة البتاعزالت وهذه الموجودة لاجل الياء (قوله ان قدرتهن
 أفعالا) قال اللغاني هذا الشرط ظاهر في حاشادون ما خلا فى وما عدانى اذا ظاهر في ذلك ان ما مصدرية لازائدة وما المصدرية لا يليها الا
 الفعل (قوله والمثال الاول شاذ) قال الدنوشرى شذوذها انه ماخوذ من غير ثلاثى وهو افتقر اه وقال الزرقانى أى لانه لم يفتح من الثلاثى
 وهذا مذهب الاكثريين قال المرادى وليس من الشاذ ما أفقره خلافاً لكثرهم ثبوت فقر وفقر بمعنى أفقر ولا حجة في قول من خفي
 عليه ما ظهر لغيره (قوله اذهب القوم الخ) قال الزرقانى اذهنا للفتاحه وغرض الشارح مدح نفسه بانه من الكرام ولذلك لم يقبل
 اذهب القوم ليسى بل وصفهم بانهم كرام

(قوله وأما نحو تاروني ونحو جوف الخ) قال الزرقاني في حقه إشارة إلى أن نون الوقاية واجبة في المضارع سواء اتصلت به نون الرفع أم لا
خلاف ما عليه ابن الحاجب من أنها غير واجبة مع نون الرفع وأما نون الضمير ونون التوكيد فهي واجبة معها فلا نزاع قال الرضي
ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربون ونون التوكيد نحو اضربون ونون الرفع المتصل نحو ضربتني وتضربتني لكون
نون الاعراب والتوكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه ١١١ يؤهم كما قاله الشهاب القاسمي ان

الجواب انما يحصل بناء
على الصحيح المذكور
وليس كذلك لانه اذا قيل
المحذوف نون الوقاية
فحذفها كراهة اجتماع
المثلين فرع وجودها والا
فلا حذف فلم يتحقق نصب
الفعل الياء دون النون
ولا حاجة للقول بانه لا حاجة
في مثل هذا الفعل الى نون
الوقاية لم حصول الغرض
من وقاية الفعل الكسر
بنون الرفع لان نون الرفع
من الفعل فكسرها ككسره
فليتأمل (قوله بتلك)
قال الزرقاني من ذلك
(قوله وقيل الخ) قال
الدنوشري هذا الخلاف
لا يترتب له (قوله بلا اثر) ان
اراد لفظا وتقديره ممنوع
أو لفظا فقط فليس لكنه
لا يضرب اذا كثيرا ما يكون
الاثر مقدرًا نحو تلبون
(قوله بمعنى أدركني الخ) هو
خال من ذرا كني وما بعده
والباء للابتداء (قوله
حياتي) اللام بمعنى عند
أو التعليل والمفسولة
محذوف أي ضالحا (قوله
فياليتي اذا الخ) اذا ظرف

بغير نون (فضرورة أشار لها الناظم بقوله * وليسى قد نظم) والعديد كالعديد يقال هم عديد الشرى أي
عدد الشرى والعطس يفتح الطاء المهملة وسكون الياء اثنتا عشر تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير
وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوابا على البعض المفهوم من القوم وباء المنة كالم متصل به
خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما أشار اليه الناظم بقوله
* وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية (وأما نحو تاروني) ونحو جوف في تخفيف النون في قراءة
ناقع (فالصحيح) عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع) والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون
الرفع عهد حذفها للجازم والناصب وتوالي الامثال في نحو تلبون وغير ذلك نحو قوله
* آبيت أسرى وتبتي تديكي * ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضممة تحذف تخفيفا في قراءة أبي
عمر ونحو ما لم تحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجرم به
الموضح في شذوره وأسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وأبي علي وابن جنى وأكثر المتأخرين
واستدلوا به باوجه أحدها أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف وثانيها
ان نون الرفع سلامة الاعراب فالمحافظة عليها أولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفتم وجود
مؤثر بلا اثر مع امكانه (وأما اسم الفعل) المزيد على النظم (فنحو دركني وتراكني) بكسر الكاف فيهما
(وعليكني) بفتحها فالاول (بمعنى أدركني) بقطع الهمزة (و) الثاني (بمعنى أتركني) الثالث (بمعنى
ألزمني) بوصل الهمزة فيهما (وأما ليتي) المشار اليها بقول النظم * وليتي فشا (فنحو باليتي قدمت
حياتي) وانما وجبت النون مع ليت لثبوت لقوة شبهة الفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها
بما قبلها (وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن علامها
ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحير الراهب في شأنه
(فياليتي اذا ما كان ذاك) * ولجت وكنت أولهم ولو جا
باسقاط نون الوقاية من ليتي (فضرورة عند سيبويه) لانه يوجب ليتي بآيات نون الوقاية (وقال القراء
يجوز) اختيارا (ليتني) بآيات النون (وليتي) محذوفها (وان نصبها للفعل) المشار اليه في النظم بقوله ومع
لعل أعكس (فالمحذوف) لكون الوقاية (نحو لعل) أبلغ الاسباب أكثر من الآيات (لها) (قوله) وهو حاتم
ابن عدي الطائي وقيل حطاط بن يعفر أخو الاسود النهشلي يخاطب امرأته لثبته على اتفاقه ماله
(أرني جوادا مات هزلا لعلني) * أرني ماتين أو بخيلا خلدا
والمعنى أرني جوادا مات لاجل الهزال أو بخيلا خلدا لعلني أرني ماتين وحاصله ان اتفاق المنال
لا يثبت الكرم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا (و) آيات النون في لعلني (هو أكثر من) حذفها
في (ليتني) وغلط ابن الناظم في شرح النظم في النقل (بجعل ليتي نادرا) لانه ضرورة عند سيبويه كما تقدم
(و) (بجعل لعلني ضرورة) مع انه نادرا بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لا يسه في قوله وليتي قدرا
ومخالفه في الثانية في قوله ومع لعل أعكس وانما كان الأكثر وفي لعل التجرد لاها شبهة بحذف

مضمن معنى الشرط وما زاد وكان تامه وو لجت خبر ليت أو و لجت جواب وجهه اذا وشروطها وجوابها خبر ليت (قوله لاجل الهزال)
قال الزرقاني أي الناشئ له عن عدم الاكل لذهاب ما يبيده من المال لاجل الكرم (قوله ومخالفه في الثانية في قوله ومع لعل أعكس)
قال السباطي أي من أن عبارة أبيه تفيد أن لعلني نادرا مع أنه كثير كما تقدم اه وقال الشهاب القاسمي في تعليقه يعني الناظم
بمجرد ما ذكره يعني المصنف من أن ليتي ضرورة عند سيبويه وجائز عند القراء عظامه وهذا خلاف الانصاف لان مجرد مخالفة هذا
الامام لسبويه والقراء لا يقتضي الغلط لانه كثيرا ما يخالفهم وهو أهل لمخالفتهم لانه امام مجتهد في العربية وكذا في تعليقه في لعل

بمجرد ما قرره قبل من قوله وان ١١٢ تصبها على الخ فيه نظر ظاهر مثل ما قلناه ولي تأمل (قوله بقية اخوات) قال الذنوشي لو حذف

الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعك تغلغ بخلاف لست فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى
الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها (وان تصبها بقية اخوات لست ولعل) واليهما اشار الناظم بقوله
وكن مخيرا * في الباقيات (وهي ان) المكسورة (وان) المفتوحة (ولكن وكان فالوجهان) على السواء
فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف نظرا الى كراهية اجتماع
الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامر ان (كقوله) وهو قيس بن الملوخ
(وانى على ليلي لزار واتى) * على ذلك فيما بيننا مستديهما

فاني مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها اولاً وازار خبران وهو بزاي ثم راء منقوص من زريت عليه
زراية اذا عتبت عليه والمعنى وانى لعاتب على ليلي وانى مستديهما على ذلك العتب و كقول امرئ القيس
* كما اني لم اركب جوادا للذة * ويجوز كاتى وكقوله تعالى ولكني اراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر
* ولكنني عن حبها العميد * (وان خفضها حرف فان كان) ذلك الحرف (من او عن وجبت النون) قبل
ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء (الاقى الضرورة) فلا تلحقها النون والى ذلك
أشار بقوله في النظم واضطرار اخفقا * منى وعنى بعض من قد سلفا

(كقوله) أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى
بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عييلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة
وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء المثناة تحت (وان كان) الخافض لياء المتكلم
(غيرهما) أي غير من وعن (امتعت) نون الوقاية (نحو لى وى) مما هو على حرف واحد (وفى) بتشديد
الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة أحرف (وخلاى وعداى وحاشاى) بفتح الياء فين وانما
امتعت النون فى لى وفى لانها مبنيان على الكسر وأما فى فلانه وان كان مبني على السكون فان سكونه
الاصل لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء فى الياء وأما خلاى وعداى وحاشاى فان الالف
لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرن أفعالا ولكنهم أجزوا باب
الفعل مجرى واحد اوجلا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لا حظ لها فى ذلك بل تفتح ياء
المتكلم بعد الالف (قال) الاقشير واسمه المنغيرة بن الاسود لقب بالاقشير لانه كان أجزر الوجه أقش
(فى فتيه جعلوا الصليب المهم * حاشاى انى مسلم معذور)

بعين مهملة وذل معجزة أى مقطوع العذرة وهى قلقة الذكر ويقال فيه مخنون من الختان وهو قطع
قلقة الذكر (وان خفضها مضاف فان كان) المضاف (لبن أو قط أو قد) مما آخرها كن (فالغالب الاثبات)
لنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز الحذف فيه قليلا) لان لذن بمعنى عند وقط وقد يعنى حسب
وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان معناه عند التحقيق (ولا يختص) الحذف
(بالضرورة) كما قال ابن مالك (خلافا لسينويه) لما ساقى (وعطاب بن الناظم) فى شرح النظم (فعل الحذف
فى قد وقط أعرف من الاثبات) والصواب العكس كما مر (ومثلها) أى الحذف والاثبات فى لذن وقط وقد
(قد بلغت من لذن عذرا قرئ مشددا) على الاثبات (ومحققا) على الحذف والتشديد هو الاكثر وقراءه
من السبعة من عدا نافعوا عاصما من رواية أبى بكر عنه والتخفيف هو القليل وقراءه نافع وأبو بكر
(و) روى (فى حديث النار) بالاضافة (قطى قطى) بنون الوقاية (وقطى قطى) بحذفها والنون أشهر
حفظا للبناء على السكون (وقال) جيس بن مالك الارقط (قدنى من نصر الخبيبين قسدى) باثبات نون
الوقاية فى الاول وحذفها فى الثانى ولذا ان تقول لاشاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قد باسكان

بقية كان أحسن وقد يقال
الاضافة بيانية وهو
ما نحو من اللقانى (قوله
وهى ان الخ) قال
الذنوشي اذا اتصلت
نون الوقاية بان وأن ولكن
وكأن فالامر ظاهر واذا
قبل انى قائم مثل ابنونين
فقط فاختلف فى المنوقة
فقبل هى الاولى لانها
لما اعتلت بالسكون
اعتلت بالحذف وقبل
انها الوسطى لانها فى محل
اللامات التى يلحقها
التغيير غالبا وقبل هى
الاخيرة لانها التى بها
تناهى الثقل أفاده ابن
الصائغ (قوله محافظة
على بقاء السكون) هذا
التعليل ربما يشكل على
حاصل كلام المصنف
من أن الحذف فى من
وعن ضرورة وفى قد وقط
قليل لا ضرورة اذ مقتضى
التعليل كونه ضرورة فى
الجميع الا أن يفرق بان
من وعن حرفان والحروف
لا يلىق بها التصرف بتغير
أواخرها بخلاف الاسماء
(قوله لانها مبنيان على
الكسر) قال الزرقانى
أى وحيث كانا مبنيين
عليه فلا محل للنون
* فان قيل اسم الفعل نحو
دراك ونزال مبني على

الكسر مع ان النون واجبة فيه * فالجواب ان اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل عومل معاملة فوجب
فيه النون (قوله ولذا ان تقول لاشاهد فيه الخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قويا كيدا القيد والياء فيه

(قوله وذلك مستعاد) قال الزرقاني أي الحكم المتقدم (قوله وعلم منه ان قد اخرج) قال الزرقاني أي من كلام الموضع حيث قال وان خصها
 * (هذا باب العلم) * (قوله وهو اسم يعين مسماه) قال العلامة اللقاني صادق بعلم الجنس اذ تعيينه لمسماه بغير قيد كما يصرح به اه
 قال الشهاب القاسمي فان اراد في اللفية بقوله اسم يعين المسمى اخرج تعريف علم الشخص فقط فهو غيره ما تبع لدخول علم الجنس وان
 اراد تعريف العلم مطلقا فقيه اعتراف بان علم الجنس يعين المسمى مطلقا واذا كان يعين المسمى فهو معرفة أيضا فير دعي قوله آخر
 الباب كعلم الاشخاص لفظا وهو علم * فان قيل كلا الاعتراضين مدفوع لان المصنف لا يسلم انه يعين المسمى مطلقا لقوله كعلم
 الاشخاص لفظا وهو علم * قلنا ثبت بالدليل انه يعين المسمى مطلقا كما يأتي آخر الباب وقال الزرقاني هذا التعريف لا يشمل علم الجنس
 لان تعيين هذا تعيين مطلق وذلك تعيين مثل تعيين ذي الاداة في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك
 كلامه فيما يأتي فان قيل هو شامل لبعض افراد النكرة كشمس وقر فانها يعينان مسماهما تعيينا مطلقا فاجواب ان المراد بالتعيين
 بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل مما ذكر لم يوضع لعين كما لا يخفى ولم يغلب في بعض ١١٣ الافراد دون بعض لعدم وجود
 ذلك اه وقال السباطي

الدال ثم الحق بقاء القافية لاياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا المناسبة الياء قاله الموضع في شرح
 الشواهد والخبيثين تشبیه خبيث بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف
 وهو من باب التغليب كالقمر بن وأرادهم ما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي
 خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروي الخبيثين بكسر الباء على ارادة الجمع
 وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم

وفي لدني لدني قل وفي * قدني وقطني الحذف أيضا قدني

وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهم الركانا السمي فعلين بمعنى يكنى لكاتباء المتكلم معهما منصوبه
 لا مخفوضه وكانت نون الوقاية واجبة لاجازة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا
 (وان كان) المضاف (غيرهن) أي غير لدن وقط وقد (امتعت) نون الوقاية (نحو أبي وأخي) لعدم
 السكون * (هذا باب العلم) *

بفتح العين واللام (وهو نوعان جنسي وسياتي) آخر الباب (وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا
 مطلقا) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة واليه أشار الناظم بقوله * اسم يعين المسمى مطلقا
 (تخرج بذكر التعيين التكررات) كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين
 مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لانه عرض في المسمى وهو الاتفراد في الوجود
 الخارجي (وخرج) بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها مسمياتها ليس تعيينا مطلقا
 بل هو (تعيين مقيد) اما بقرينة لفظية أو معنوية (الآتري ان ذا الالف واللام) مثلا انما يعين مسماه
 مادامت فيه ال فاذا فارقت فارقته (التعيين) ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما
 يعين مسماه بالتمكلم والخطاب والغيبة فان أنت مثلا موضوع للخطاب المعين من حيث هو مخاطب

قوله يعين مسماه يعني
 يدل على أن مسماه متعين
 والافتقار يستلزم بان
 مسماه معين فيلزم على
 هذه العبارة تخصيص
 الحاصل أو ان مسماه عين
 بعد اتمام وهو باطل وقال
 أيضا يخرج منه العلم
 العارض الاشتراك كزيد
 مسمى به كل من جماعة
 فانه لا يدل على مسماه
 حيث ان الأنا يقال هو
 دال على ذلك في الاصل
 وعروض ذلك به لا عبرة
 به (قوله تعيينا مطلقا) قال
 السباطي لم يقل الشارح
 احترازاً عن التعيين في
 الذهن لان المصنف يرى
 أن لا تعيين الا في الخارج

(١٥ تصريح ل) كما سيأتي ذلك وان التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بان دلالة على تعيين مسماه ليست مطلقة بل
 بقرينة الوضع وجوابه ما أشار اليه الشارح بقوله بمجرد الوضع أو الغلبة وطاصله أن المراد بالاطلاق بقرينة قوله وخرج الخ عدم
 احتياجه في دلالة على تعيين مسماه الى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فان الاحتياج الى قرينة الوضع موجودة في كل من الحدود
 والخارج للذكور لكن في عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لان دلالة الاعلام بالغلبة على تعيين مسماه بالوضع وان كان غير
 الوضع الاول فليتامل (قوله فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع الخ) قال السباطي أقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل
 على تعيين مسماه بقرينة الاتفراد في الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفة المقصوده من انه خارج بذكر التعيين كما لا يخفى مردودا ذللا
 له على تعيين أصلا وانما هو كلي لم يوجد من جزئياته الا هذا الجزئي المخصوص (قوله فان أنت الخ) قال السباطي ايضاح هذا المحل يحتاج
 الى تقديم مقدمة هي أن اللفظ قديون جزئيا ووضعه اجزئيا استعمالا وقد يكون كليا ووضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا ووضعا كليا
 استعمالا القسم الرابع وهو لفظ جزئي ووضعا كلي استعمالا لاجل الاستحالة كون جزئي آلة للملاحظة كليه والقسم الثالث هو اللفظ
 الكلي الموضوع لفهامها الكلية كالانسان ووضعه مفهوم كلي واستعماله كذلك فان وضعه لاحظا بوضعه القدر المشترك بين الافراد

واستعماله باطلاً على كل حصة حصية من ما صدقته قلت أو كثرت باعتبار اشتغالها عليه وباطلاقه على جملتها كذا لثوال اول هو العلم كما لا يخفى عليك مما ذكرنا في المصمرات وأسماء الاشارة الموصولات ومعنى كون وضع كل منها كلاً أن الواضع تعقل أمراً مشتركاً بين افراد اشتراك تواطؤ ثم عين اللفظ بازائها ليقطع على كل منها بدلا عن الاخر اطلاقاً يحصل معه التعيين بقريته فانما مثلاً موضوع لطلق متكلم على البدل والقريته المعينة له التكلم وأنت موضوع لفرد مذ كر مخاطب والقريته المعينة له الخطاب وهذا موضوع لشار اليه مفرد والقريته المعينة له الاشارة الحسية والذي موضوع لفرد مذ كر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين مخاطبين والقريته المعينة له الاشارة ١١٤ العقلية اذا تقرر ذلك ظهر لك أن التعيين بكل في أنت وهذا المفيد للعموم المراد به

العموم البدلي لا الشمولي (قوله فهو غير معرفة مجازاً) اعلم مراده غير معرفة معني وان كان معرفة لفظاً فهو كالمعرف بلام الجنس لانه نكرة لفظاً وكذا يقال في كلامه بعد في اسم في الاشارة (فصل) * (قوله من المذكورين الخ) قال العلامة اللغوي هذا التبيين يبطل ما لاجله عدل عن أولى العقل الى أولى العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه (قوله وهو أيضاً أبو قبيلة) قال السبباني في هذه العبارة شيء اه أي لان قوله هو أيضاً أبو قبيلة لا يقال لرجل لان أبان القبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول متقول عن اسم النهر الصغير جماعة من الناس سموه منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالبائل) قال اللغوي لا يخفى انها من أولى العلم اذا لقبية نوع من الناس فلو قال ما يؤلف من غيرهم لاجاد (قوله كشدقم) قال الزرقاني هو البذل المعجمة قاله مكى في حاشيته اه وقال المصنف الحواشي بالشين المعجمة والبدال المهملة فعلم من الاوزان النادرة التي أهمل سيبويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة انه من الشدق والاشدق العظيم الشدق كما هي زائدة في الشجع وهو البليغ الشجاعة ولهذا كذب الشجاع في قوله والشجاع الشجعاً اه وصنيع القاموس يقتضي انه بالبدال المهملة وان الميم أصلية لانه ذكره في فصل الشين من باب الميم (قوله باعت عرار) في الصحاح أبو زيد باء الرجل بصاحبه اذا قس به (قوله بكحل) في حاشية الصحاح لابن بري كحل علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهند * (فصل) * (قوله الى قسمين) جعل بعضهم العلم بالعلمية تسمياتاً ثالثاً ليس بمنقول ولا مرجح وقال المنقسم اليها الخ هو العلم الوضعي وقد يدعى ان تعريفهم المنقول بانه ما استعمل قبل الغلبة في غير ما يشمل هذا القسم

فإذا جعل صالحاً لكل شخص من مخاطبين فهو غير معرفة مجازاً (قوله) الشاطبي (ونحو هذا) انما يعين مسماه مادام حاضر) فإذا فارقته المحضور فارقته التعيين قال الشاطبي فان ذامثلاً وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والوجه معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة اه (وكذا الباقي) من المعارف فنحو يارب رجل معين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فإذا فارقته فارقته التعيين * (فصل) * (قوله من المذكورين) العلم الشخصي (مسماه نوعان) أحدهما (أولو العلم من المذكورين كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضاً أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة (والمؤنثات كخرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهى أخت طرفة بن العبد لامة قال أبو عبيدة وهى خرنق بنت عفان من بني سعد ابن ضبيعة رهط الاعشى اه (و) الثاني (ما يؤلف كالبائل) جمع قبيلة والاحياء جمع حى (قرن) بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن رديمان بن ناجية بن مراد واليه نسب أويس القرني رضي الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل يسكون الراء كالجوهري فقد نسها (والبلاد) جمع بلد (كعدن) بفتح العين والبدال المهملة علم بلدة بساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحده من لفظه وانما واحده من معناه وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه والبنغال كدليل والحير كيعفور وكلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم (والابل) اسم جمع (كشدقم) علم قح من قحولة الابل كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشذقية (والبقر) اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملة وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفي المثل باعت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الخاء المهملة علم بقرة أيضاً وأصل هذا المثل ان عرارو كحل اصطدمت فساتنا جميعاً فباتت كل منهم ما بالآخرى فصار مثلاً يضرب لكل مستويين (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم لعنزل بعض نساء العرب (والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكاب وذكرفى النظم سبعة اعلام ونامهم علم الكلاب فقال كجعفر وخرنقا وقرن وعدن ولاحق * وشدقم وهيلة وواشق

وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة ونامهم كلهم (فصل) ويتقسم العلم بحسب الوضع (الى) قسمين أحدهما (مرجح) من الارتمجال بمعنى الابتكار قيل كانه ما خوذ من قولهم ارتجى الذي اذا فقهه قائماً على رجليه من غير أن يقعد ويتروى (وهو) في كلام سيبويه

(قوله وقعس) كذا مثل الزنجشري قال المصنف وقال الخوارزمي القعس الرجل الشديد فهو على هذا منقول ومخيب قال الدوشري
 قال بعض شرح المفصل ومخيب مفعول من الحب كقرومقرو ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لفقده كيب م ح ب
 ووجود ح ب ب وهو اسم رجل وموهب اسم رجل وقيل موضع وقياسه كسر ميمته لقدم مفعول مما فاءه واو وفي التنزيل موعده يوم
 الزينة وكذا الكلام على موطب وهو اسم بقعة والرواية ترك صرفه ومكوزة قياسه قلب واوه ألغا مكفازه وقد نقل أنه اسم رجل غير
 متصرف للعلمية والتأنيث وحيوة أبو رجاء وشذوذ من جهة قلب لامه التي هي باء إلى الواو من غير علة وليس في الكلام حيوت وفيه
 خيبت ثم اتهم عدلوا به إلى أصل مرفوض وهو ترك الانعام عند اجتماع الياء والواو والاولى ساكنة كما في سيدوميت ولوبنيت فعلة من
 حبي لقلت حية وعن أبي العباس أنه انما صح مكوزة لأنه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرا أو زمانا أو مكانا أو نحو ذلك مما يجعل لاعلال
 الفعل اه وفي التسهيل المرتجل اما مقيس واما شاذ بقت ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ١١٥ ما يفتح أو يفتح ما يجعل أو اعلال
 ما يفتح اه فانظر حاشيتنا

سبويه على وجهين أحدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا وليأت من ذلك اذا قعس
 وهو أبو قبيلة من بني أسد وهو قعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم
 يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك
 الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الامر علما) وهذا الثاني هو الكثير وذلك
 اقتصر عليه (كأدد) علما (لرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير
 وذكر سبويه أنه من الود من مادة وود وفاضل همزة الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما
 (وسعاد) علما (لأمرأة) لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة س ع د في السعد والسعد
 والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسما قياسي وشاذ فالقياسي ماله نظير في ابنية الاسماء والشاذ مالا
 نظيره فالاول نحو عطفان وعمران وحمدان وقعس وحننف فان نظيرها نروان وسرحان وزندان
 وجعفر وعندس والثاني نحو محبب وموهب وموطب ومكوزة وحيوة (و) الى (منقول وهو الغالب)
 في الاعلام (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله) اما ان يكون (من اسم) جامدا والاسم الجامد
 (اما) ان يكون (محدث) أي مصدر (كزيد) فانه في الاصل مصدر زاد بن زيد او زيادة (وفضل) وهو في
 الاصل مصدر فضل بفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أي ذات (كأسد) فانه في الاصل اسم جنس
 للحيوان المقترس (وثور) بالثلاثة فانه في الاصل الفاعل من البقر (واما) أن يكون (من وصف) وذلك
 الوصف (اما الفاعل كحرت) فانه في الاصل اسم فاعل من حرت يحرت (وحسن) بفتح المهملة فانه في
 الاصل صفة مشبهة من حسن (أولم فول كمنصور) فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرى
 (ومجد) فانه في الاصل اسم مفعول من جد يشد يد الميم الثلاثي المزيد (واما) أن يكون (من فعل) مجرد
 عن الفاعل وذلك الفعل (اماض كشمير) بتشديد الميم لفرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح
 عليه الصلاة والسلام أو امر كاصمت لبرية قال الرضي وكسر الميم منهو المسموع في الامر الضم لان الاعلام
 كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه وأما ان يكون نقله من حرف كالمسمى رجلا بواحد من صيغ

على القامحى (قوله
 استعمل قبل العلمية
 الخ) بانه لا بد في العلم من ان
 يستعمل وعبارة السعد
 العلم ما وضع لمسمى فيه
 اشعار بمشخصاته وظاهرها
 عدم اشتراط استعماله
 وقال الشهاب القاسمي
 في شرح المطالع ان المرتجل
 مانع لئلا يناسب بين
 المنقول اليه والمنقول عنه
 وعليه يظهر القول بان
 الاعلام كلها مرتجلة وأما
 على ما فسره المصنف
 المرتجل فهو مشكل جدا
 للقطع بان من الاعلام
 ما استعمل قبل العلمية
 لغيرها وقال الدوشري
 هو تعريف غير مانع
 لانه يدخل فيه ما استعمل

من أول الامر علما ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضا تعريف المنقول فيما يأتي بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية
 لغيرها فيكون غير مانع ولو قال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لسلم الحدان كما قال ابن مالك في الكافية
 وان خلا من سابق استعمال * كدخج فانسبه لا يرتجال وقال اللقاني قوله لغيرها أي في غير العلمية واللام في العلمية لتعريف
 الحضور فالخدمتناول ما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كأسماء علماء الشخص (قوله لفرس) قال الدوشري هو
 غير مقصود عليه فقد ذكر الموضع في شرحه على الالفية انه علم لرجل أيضا اه (فائدة) قال الرضي وسبويه جعل أباجاد وهو ازاد وخطيا
 بيا مشددة عبر بيات فهي اذن منصرفة وجعل سعقص وكلمون وقرشات أعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل
 الاول عربية لان أباجاد مثل أبي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهو ازاد من هو ز الرجل أي مات وخطى من خطي خط قال المبرد يجوز أن
 تكون كلها أعجميات قال السيرافي لاشت ان أصلها أعجمية لانها قد يقع بها تعليم الخط السرياني وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات
 وتعرفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذار كتبها مع العامل نحو اكتب كلمون أي هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كاصمت لبرية)

اصبت بكسر الهزة والميم مع ان المسموع في الامر الضم اما لان مقتارغ فعل يجي فعند بعضهم مكسور العين ومضمومها قال ابن
 الحاجب واما لان الاعلام كثيرة ما تغير لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول في ذلك في حاشيتنا على الفاكهي (قوله كاطرقا) قال الدنوشري
 هو من جملة بيت هو على اطرقا باليات الخيا م الا الثمام والا العصي وعلى اطرقا متعلق بعرفت في البيت قبله وباليات الخيام
 منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء والخبر على اطرقا والا الثمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والخيام جمع خيمة والثمام
 ثبت يسديه جوانب الخيمة والعصي هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من سجد وهي اعماد تنصب فتظل (قوله وعن سيبويه
 الخ) قال الدنوشري يناق ذلك ظاهر اقول الموضع في شرح الالفية وهو ظاهر كلام سيبويه اه وقال السنباطي ولا يضر على هذا
 الجهل بما نقلت عنه وهذا لا يناق ما تقدم من قول الشارح وهو في كلام سيبويه الخ (فصل) * (قوله وينقسم العلم الى مفرد الخ)
 لا يخفى ان المصنف خالف ترتيب النظم في هذا المقام اذا الناظم قدم تقسيم العلم الى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذي قبله
 ولعل وجه صنيع الموضع ان من تنمة التقسيم الى الاسم الخ انهما اذا كانا مفردين يضاف الاول الى الثاني وهذا فرع عن معرفة ان
 العلم يكون مفردا وغيره فناسب تقسيمه اولا الى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للسنباطي كما
 بناه في حواشي الالفية ناسب تقديم التقسيم الى منقول وم تجل على هذا التقسيم أيضا قد يروى لا تغفل عن دقائق المصنف في مخالفة
 للنظم في الترتيب الذي أغفل الشارح بيانه (قوله والى مركب) قال اللغاني هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ
 المركب ما دل جزؤه على جزعناه ولا شيء من الاعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هي عنه مجاز اه
 وفيه ان ما ذكره من تعريف المركب ١١٦ انما هو بالاصطلاح المنطقي كما حرره في حاشية الفاكهي في بحث الكلمة (قوله وهو ثلاثة

الحروف قاله الفخر الرازي في شرح المفصل (واما) ان يكون (من جملة) وتلك الجملة (اما فعلية) فاعلمها
 ظاهر (كتاب قرناها) أي ثوابت اشعرها أو فاعلمها مضمرا بارز كاطرقا ومستتر كزيد من قوله بنى زيد
 بضم الدال (أو اسمية كزيد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قاله في
 شرح التسهيل (ولكنهم) أي النحاة (فاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له
 على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في
 قوله ومنه منقول كفضل وأسد * وذوار تجال كسعاد وأد
 (وعن سيبويه الاعلام كلها متقولة) لان الاصل في الاسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مرتجلة) لان
 الاصل عدم النقل وما وافق وصفا أو غيره فهو اتفاق لا مقصود
 (فصل وينقسم) العلم باعتبار ذاته (أيضا الى مفرد) عن التركيب (كزيد) وأد (وهند) وسعاد (والى
 مركب وهو ثلاثة أنواع) وذلك انه اما (مركب اسنادي) وهو كل كلمتين اسندتا احدهما الى الاخرى

أنواع الخ) قال السنباطي
 اعترضه أبو حيان بان ثم
 أشياء كثيرة سمي بها
 فصارت أعلاما وهي
 مركبة وقد عبرت من
 اسناد و إضافة و فرج كما
 اذا سميت بما تركب
 من حرفين نحو انما أو حرف
 واسم وأجاب ناظر الجيش
 بان المراد ذكر العلم الذي
 استعملته العرب و وقع في

كلامها ولا شك ان الواقع في كلامهم انما انقسم الى الاقسام التي ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضي عدم (كبرق
 ذكره واهمال حكمه وقد ذكر الناظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية قولم تستعمله العرب كما يأتي وقد تعرض في باب ما لا ينصرف من
 التسهيل لذلك فقال في باب التسمية بما لفظ كائن ما كان المسمى به من لفظ يتضمن اسنادا أو عملا أو اتباعا أو تركيب حرفين أو حرف
 واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجمل ويعرب ما سوى ذلك ثم نقل
 اعرابه فراجعوه وهذا الجواب الذي أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحوه المراد في شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو ان ما ذكره أبو حيان
 مشبه بتركيب الاسناد فاكتمى بذكر تركيب الاسناد لان هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق اذ القوم في تقسيم اللفظ الى مفرد
 ومركب حصروا المركب في الاقسام الثلاثة فعلم ان المركب سواء كان علما أو لا محصورا فيما يبيد في الكلام في المركب العددي والظاهر
 انه من المزمعي وان كان تعريف المزمعي لا يتناول بحسب الظاهر وسياتي انه اذا سمي به يحكي فهو وارد على حكم المزمعي الذي ذكره
 المصنف والناظم وقال اللغاني قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمي قلت يجوز ان يريد شيخنا قسح الله تعالى في مسدته
 بوجه النظر عدم الانحصار في الثلاثة لان الاسم العامل عمل الفعل مع معموله نحو ضرب زيدنا وحسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء
 على ان المراد الاسنادي الاصلي بدليل قوله وحكمه الحكاية والافلا حكاية هنا ولان التابع مع متبوعه كما سياتي من اقسام المركب
 وهو خارج عن الاقسام الثلاثة بل انزعاه وقوله والافلا حكاية هنا مبني على كلام الرضي الاتي وهو مخالف لما فرغ عن التسهيل
 والمرادى وكذا قوله ولان التابع مع متبوعه الخ فتأمل (قوله مركب اسنادي) قال اللغاني ومثله المركب العددي نحو خمسة عشر قال
 الشهاب القاسمي قضيت انه يحكي بعد العلمية وفي الرضي في باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليجزر اه وياتي كلام الرضي قريبا

(قوله وهذا النوع مبنى) لا يخفى انه كونه مبنيا قول مغاير للقول بانه محكي وكيف يجعل هذا توطئة لقول المصنف وحكمه الحكاية (قول المصنف وحكمه الحكاية) أي على الاصح فهو مغرب تقدير الكن قال السيد في حواشي المتوسط ما نصه جعل الشارح مثل تابط شر اعلمنا من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعاً من مبنى الاصل وان كانت أجزاءها مغربة واذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على آخره كما عليك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شر امشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي التعذر اه فكان الشارح تبع كلام صاحب المتوسط وقال الرضي والمركب قبل العلمية ان كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا أو تقدير أو واجب ابتداءه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على خاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو أزيد وهل زيدولز يد اذا لاسماء بعده هذه الاحرف مبتدأة في الظاهر قال سيديويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيد أو ما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل ثم قال وان لم يكن للجزء الثاني لامطلق الاعراب ولا معينة فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكما وانما وكان ولعل ونحوها انتهى وقوله اولاً من الاعراب المعين قال الشهاب القاسمي وهو المخصوص الموجود عند النقل ١١٧ كرفع الجزأين في زيد قائم وقوله

(كبر في نحره وشاب قرناها وهذا) النوع مبنى (وحكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها * بنى شاب قرناها تصر وتخلب (وقال) روثبة في حكاية الفعل المستند الى الضمير المستتر

(نبئت اخوالى بنى يزيد) * ظلما علينا لم فديد

والقوافي مرفوعة فلولا ان في يزيد ضمير امر فوعا على الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية ونحوه بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرغ غير منصرف وما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد ثلاثية اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالى مفعوله الثاني وبنى يزيد عطف بيان عليه ووجهه لهم فديد بالفاء بمعنى صباح في موضع المفعول الثالث أى فادين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بقدي لان صلة المصدر لا تقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا

فتناولت بتمت بالتشوين والحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك ان الكلمتين كالسكلمة الواحدة من حيث هما في الاصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بنى من قال كفى وهل يدخل في نحو فتناظره نظر ولا يبعد الدخول اخذ من التعليل المذكور وعليه فلا يبعد تشوينه واعرابه كالمقصور فيه قال جامعنا ورأيت فتناولت بتمت بظاهر التعليل خروج نحو قاما ان لم يغير الفعل لاجل الضمير (قوله فلولا ان في يزيد الخ) أى لانه قدره منقولاً من قولك المال يزيد ولو قدر منقولاً من قولك يزيد المال لا غير لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف في شرح الشواهد ونى بدل أو صفة توير جحج الثاني ان البديل حقه ان يكون بالاسماء الموضوعه للذات باعتبار انفسها كزيد وغيره وان الصفة حقه ان تكون بالاسماء الموضوعه لها باعتبار معنى هو المقصود كالعالم ونحوه وبنى كذلك قيل ويجوز ان يكون مفعولا ثالثا وفيه نظر لانه يكون حينئذ قد نبى بان اخواله بنو يزيد ومثل هذا لا يحتاج ان يخبر به غير وقيل المفعول الثالث ظلما بمعنى ذوى ظلم أو بمعنى ظالمين وعليهما فقولهم فديد مفرغ لظلمهم وقيل يجوز ان يكون ظلما حالاً أو مفعولا لاجله وفيه نظر أما الحال فلان صاحبها أو ضمير لهم فيؤدى الى تقديم الحال على عاملها المعنوى والاكثر ان يعنونه مطلقا وأما الخوالى فيؤدى الى تقديم المتبدا من حيث هو مبتدأ وذلك ممنوع ولا يقال يزيد صاحب حكايته يقوم على ان صاحبها حال من زيد بل على انه حال من ضمير يقوم وأما المفعول له فلانه اما تعليل لتبئيت وهو لم ينبأ بذلك لاجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوى وهو ممنوع في الحال مع شبهها بالظرف فالظن بالمفعول أو لا قد يذم بغيره بغير معمول المصدر عليه والاكثر ان يعنونه في الظرف فالظن بغيره اه ومن خطه رحمه الله نقلت وبه يعلم ما في كلام الشارح (قوله لان صلة المصدر) الحق كما قال البعد جواز ذلك في الظرف وشبهه وتفصيل المقام حررنا في حاشية المختصر في الديباجة

(قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ورد ابن الحاجب بان الرواية انما صححت بالياء آخر الحروف وان تزيد بالياء من فوق لم يسمع في كلامهم الا مفردا كقوله يعثرن في حد الظلمات كأنما * كسبت بروديني تزيد الادرج قوله في حد الظلمات حال لا متعلق ببعثرن (قوله في أن ما قبله مفتوح) عبارة اللغوي أي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها وأنت خبير بان هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدى كرب ونحو سيبويه فليتأمل (قوله ولكل من جزأيه) قال السيباطي قدره قيل قول المتن فحكم الخ إشارة الى ان الفاء لتفصيل شيء مقدور ويست للتفريح كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريح وذلك لقوله حكم الثاني الخ لانه لا يصح ان يتفرع على هذا فليتأمل (قوله في حكم الاول) قال الرضي وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب للبناء أي مما تر كيبه العلمية كعدي كرب وبعلي بك فالاولى ببناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد بيني الثاني أيضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه أيضا كذلك وقد يضاف صدره هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصر في المضاف اليه وان كان التركيب منصرفا اعتدأ بالتركيب الصوري كما اعتدبه في اسكان ياء معدى كرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف ١١٨ أعني على الاضافة أما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتدبه في منع الصرف وأما

ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل تشبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب لاخرى ولو كان مضافا حقيقة لا تنصب معدى كرب في النصب انتهى قوله وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف قال الشهاب القاسمي لم ينبه على صرف الصدر أو عدمه لانه لو فرض ان فيه مقتضى المنع لكانت

والجاري على الاستثناء بنى يزيد بالياء آخر الحروف وأوله وقال ابن يعيش صوابه بالياء المشناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية اه قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يزيد يزيد بن جشم بن الخزرج وتزيد بن حلوان بن عمران بن قضاة فان كلاما من هذين أبو قبيلة وهما بالياء القوقانية (و) اما (مركب فرجى وهو كل كلمتين نزلت نائيهما منزلة فاء التانيث عما قبلها) في ان ما قبله مفتوح الاخر ما لم يكن ياء ولكل من جزأيه حكم يخصه في حكم الجزء (الاول ان يفتح آخره) كما يفتح ما قبل فاء التانيث وينقل عن الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الاعراب عما قبل فاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها (كبعلي بك وحضر موت) ليلدين والاصل قبل التركيب بعلى و بك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما أن يفتح آخر أولهما (الا ان كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والاعلال (كعدي كرب) لرجل (وقال فلا) لمكان وكسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كرمى ومشمى (وحكم) الجزء (الثاني) منهما (ان يعرب بالضم) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا الاعراب بما لا ينصرف التركيب والغلمية (الا ان كان) الجزء الثاني (كلمة ويه فيبنى على الكسر) في الأشهر عند سيبويه أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسيبويه وعمرويه) واختار الجرمي أن يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والام يقبل لان القياس البناء لا اختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما

اضافته تقتضى صرفا تأمل ولا يخفى ان ما ذكره من جواز بناء الجزء

الثاني في المركب المزجي واصله تعريف المزجي الا ان يقال تعريفه باعتبار ما هو الاصل فيه واذا اضيف صدره الى عجزه صار من المركب الاضافي وصدق تعريف الاضافي عليه وسياتي في باب ما لا ينصرف تجوز المصنف ما ذكره الرضي (قوله وحكم الثاني الخ) قال اللغوي هذا الصنيع يقتضى ان المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط وهو لا يصح اذا المزجي المقنوم بغيرويه معرب بجملة والاعراب يظهر او يقدر في آخر الجزء الثاني لانه آخر المعرب وكأنه تسمع في اسناد الاعراب الى الثاني انتهى ويؤخذ منه ان قول الناظم هذا ان بغيرويه تم اعرابا أحسن من عبارة الموضع لنسبة الاعراب الى جلته (قوله الا ان كان كلمة) قال الرضي فان كان في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز أيضا اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدى كرب فيجئ في المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما آخر جابا التسمية عن معناها المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم تسمع في نحو سيبويه الاضافة انتهى قال الشهاب قوله فان كان في الجزء الاخير أي مما تر كيبه العلمية وقوله اضافة صدر المركب قضيت ان نحو جاءويه يقال فيه قام جاءويه ورأيت جاءويه ومرت جاءويه تأمل

اسما

قوله والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذان بغيرويه تم اعربا * أى لانه لا يعلم ان اعربا به اعربا بالما لا ينصرف من بيان كونه عامرا كما ان الظهور ذلك أو احواله على ما ياتي في باب ما لا ينصرف ويؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذاتي قوة المشار اليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لانه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال انه غير معتبر وما تقر من افادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما في دعوى الشارح أن كلام الناظم اشارة الى تفصيل الموضع لكن كلامه مبني على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت (قوله واما اضافي) عطف على توهم اما في المعطوف عليه والاضافي عما تركيبه قبل العلمية قال الرضي وان كان الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا أو تقديرا واجب بقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضربت زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما لخصوص الاعراب أو عمومها وان لم يزد من ذلك الاعراب على آخر الجزء الاول الذي هو بعض الكلمة وكذلك التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها ونراعي الاصل في الصرف وتر كونه وذكر لهذا احكاما منها ما نصه ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجزاؤها مجرى معدي كيرب في وجهي التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف العطف مانع منهما وتقل قبل ذلك من س ان المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وقوله مخصوص الاعراب قال الشهاب القاسمي أى في الجزء الثاني وقوله أو عمومها أى في الاول ولا يخفى أن المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلي المتناول لسائر أنواعه بحسب 119 العوامل فتقول في ضرب زيد اسمي

اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذان بغيرويه تم اعربا * (وأما) مركب (اضافي وهو الغالب) في الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكتي وهي مضافة (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) في ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة الآن التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب (كعبد الله) مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وأبي قحافة) مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف (وحاكمه أن مجرى) الجزء (الاول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعا ونصبا ومجرا (ومجر) بالبناء للفعول بمعنى يخفض الجزء (الثاني) وهو المضاف اليه (بالاضافة) دائما والى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وجهة وما يمزج ركبيا * ذان بغيرويه تم اعربا * وشاع في الاعلام ذو الاضافة

* (فضل وينقسم) * العلم (أيضا الى اسم وكنية ولقب) وهو المشار اليه في النظم بقوله

* واسمائي وكنية ولقبيا * (فالكنية كل مركب اضافي في صدره أب أو أم كأي بكر) بن أبي قحافة

به جاعني ضرب زيدا
ورأيت ضربا زيدا ومررت
بضرب زيدا فيبقى الجزء
الثاني على الاعراب المعين
وهو النصب والجزء الاول
على الاعراب العام
فيرفع مع عامل الرفع
ونصب مع عامل النصب
ويجر مع عامل الجر كما
لا يخفى اذا المراد بالاعراب
المعين خصوص النوع
المنقول عنه ففيما

تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من ان الجزء الاول يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل اذا العوامل لا تؤثر في أجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول من جزأي العامل عمل الفعل ومعموله فتقول في زيد قائم علما جا زيدا قائم ورأيت زيدا قائم ومررت بزيدا قائم برفع الجزأين في سائر الاحوال فليتامل وقوله يبقى التابع مع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه انه اذا سمى بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضا بقيا على ما كانا قبل التسمية عاينه فتأمل وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر ان المراد بتعاقب الاعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى وقد مر أن كلام الرضي مخالف لكلام التسهيل وقول الرضي من تعاقب الاعراب يقتضي انه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضي الجواز فتدبر (قوله في الاعلام المركبة) قال السنباطي قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الاضافي بالغلبة يخالف قوله الا في الاسم وهو الغالب وحاصله ان المراد بالغلبة فيما سياتي الغلبة المطلقة وهما الغلبة المقيدة وهي النسبة أي ان المركب الاضافي انما هو غالب بالنسبة الى الاعلام المركبة لا الى جميع الاعلام أي الى الاسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الاعلام الاسم فقوله حينئذ لان الاكثر فيها الكتي أي في الاعلام المركبة فليتامل (قوله بمعنى يخفض) قال السنباطي أي لا يعني الجريان كما قد يتوهم ولأن تقول لا اشتباه بينهما في اللفظ ولا في الخط الآن يقال قد يتوهم أن اللفظ مخفف وان التامية قطعت من الكاتب * (فضل) * (قوله وكنية) قال الدونشري والكنية بضم أوله وكسره وجمع الاولى كتي بالضم والثانية كني بالكسر انتهى وقال الرضي والكنية من كني أي سترت وعرضت كالكنية بسواء لانه يعرض

بها عن الاسم وهي عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب بمعنى ان اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ
 بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تائف أن تخاطبها بما لها وقد يكتفى الشخص بالاولاد
 الذين له كافي الحسن لامير المؤمنين رضي الله تعالى عنه وقد يكتفى في الصغر تقاؤلا لان يعيش ويصير له ولدا اسمه ذلك (قوله وأم كلثوم)
 قال اللقباني وصف المذكور من الكاشفة فهو جز من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف اذا التانيت في المركب لافيه كأم هانئ
 وأم خدام (قوله ما أشعر) قال اللقباني عبر باليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فيبينه وبين الكنية عموم من وجه فيصدقان
 في نحو أبي الخير واللقب في نحو كزوا الكنية في نحو أبي بكر وأما الاسم فيبينه وبين كل منهما تباين ثم أشعار اللقب بما ذكر نظر الاصله
 كما صرحوا به واعلم أن ظاهر تقسيمه ان الاقسام متباينة وتويزه أن محمدا وأجداد منضورا ألقاب لأسماءه واللازم منتف بالاتفاق
 والذي يظهر ان الاسم ما وضعه الابوان أو نحوهما ابتداء كاتنا ما كان وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم ان كان مشعر بمدح
 أو ذم أو مصدر باب أو أم فلقب أو كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمكن اعتراض عليه أمير أفر بيقية في تأقيبه بأبي القاسم مع
 النهي فأجاب بانه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتامل وقوله فيبينه وبين كل منهما تباين قال الشهاب لقاتل أن يمنع فان نحو
 محمدا ما يصدق عليه حد اللقب فانه أشعر بالمدح لانه في الاصل وصف بمعنى من كثر جدا الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فان صرحوا
 بالتباين فيحتاج الى تاويل حد ١٢٠ اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والاقلام مانع من دعوى العموم بينهما اللهم الا أن يقال مثل

رضي الله عنهما (وأم كلثوم) بنت النبي صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي أو ابن
 أو بنت كابت دية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته)
 بفتح الضاد المعجمة والقياس كسر ها وانما فتحت تبعا للأضارع والماء عوض من الواو والوضع الذي
 من الناس فالرفعة (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم
 (و) الضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين
 المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان أباه ذبح ناقة وقسمها بين
 نسائه فبعته أمه الى أبيه ولم يبق الا رأس الناقة فقال له أبوه شاة فدخل يدهم في أنف الناقة وجعل
 يحجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيثة بقوله
 قوم هم الانف والاقناب غيرهم * ومن يسوي بانف الناقة الذنبا
 صار اللقب مدحا والنسبة اليه أنفي فخرج جمع الكنية الى اللفظ وان أشعرت بالتعظيم ورجع اللقب
 الى المعنى (والاسم ما عداها وهو الغالب كزيد وعمر) وفرق الابهرى في حواشي العضب بين
 الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك
 يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الالهانة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالباً

ذلك لم يقصد به مدح وان
 أشعر به باعتبار ملاحظة
 الاصل فيكون المراد
 بقولهم ما أشعر بمدح أو ذم
 ما قصد به ذلك الاشعار
 فتأمل ثم رأيت الرضى
 عبر بالقصد لكن فيه أمر ان
 الاول انه قد يقصد بمحمد
 ذلك والثاني أن تعريف
 الجماعة بما أشعر ظاهره
 عدم اعتبار القصد وقال
 في حواشي النكت بعد ان
 ذكر ان قضية تفسير اللقب
 بما أشعر الى آخره كون

نحو محمد لقباً وانه لا مانع من ذلك وليس في كلامهم ما يناقيه وان اعتبار
 الاشعار بحسب الاصل لا يلزم منه كون كل علم لقباً لان المراد الاشعار بوجه قريب متبادر وان كلام الرضى يخرج ذلك عن حد اللقب
 مانعه قلت ان حجه مطلقاً ممنوع اذ قد يقصد به ذلك لولا مانع من كون الشيء لقباً بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لا آخر على انه
 يجوز ان لا يراد الرضى القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية وما من شأنه فليتامل انتهى وفي حواشي المطول للقنبري في الكلام على
 تعريف المستدالية بالعلمية ما لفظه لان اللقب علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعاً وأما الكنية فهو علم صدر باب أو أم وما سواهما
 من الاعلام يسمى اسما والفرق بين الكنية واللقب بالحيشية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأي الفضل وأي جهل لا يضر وقوله
 ثم أشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد في حواشي العضب قوله يشعر بمدح أي باعتبار مفهومه الاصل لان ذلك قد يقصد به ما وقوله
 الاصل أي أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحا) قال الشيباني يحتمل أن يكون مراده الاعتراض بانه من القسم الثاني لان الاول
 (قوله وفرق الابهرى) بسكون الياء ففتح الياء نسبة الى ابهر قال في المشترك هو بفتح الهمزة وسكون الياء الموحدة وفتح الهاء وراه
 مهملة بليدة قرب زنجبان وقرية باصميهان أيضا (قوله يؤخر اللقب) قال الزرقاني قد نص ابن التباري على أن اللقب اذا كان أشهر
 من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما في قوله تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير ولذلك
 تقدم ألقاب الخلفاء لانها أشهر من أسماءهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السيروطي في نكته قال عقبه في هذا تخصيص لاطلاق

وجوب تأخير اللقب وقدح لما عمل الرضي به انتهى والذي عمل به الرضي كون اللقب أشهر لان فيه العامية فتح شيء من معنى النعت فلو أتى به أو لاغنى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى بعد ان نقل أن اللقب تقدم في الآية الشريفة ما تصه ولك أن تجيب باننا لانسلم انه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره ومحل قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم اذا كان اللقب تابعا للاسم في كونه محكوما عليه أو به ويرشدك الى ذلك قولهم أن اللقب يعرب بدلا أو عطف بيان على الاسم وأما اذا كان اللقب محكوما به على الاسم أو بالعكس فليس من محل ١٢١ الامتناع في شيء ويمكن اجراء ذلك في مثل قوله تعالى اسمه

لان الغالب في اللقب أن يكون منقولا من اسم غير انسان كبطلة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد اسماء الاصل وذلك ما دون بتأخره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه (كز يدزين العابدين) أو أنف الناقه وهذا امر اذا الناظم بقوله * وأخرن ذا ان سواء صحبا * (وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أو وس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما

(أنا بن زريقا عمرو ووجدي) * أبوه منذر ماء السماء

فقدم اللقب وهو زريقا على الاسم وهو عمرو وزريقا بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على زريقا أو بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى فرقهما كراهية أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره ومنذور أحد أجداده لانه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه أن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الحزرج وأراد أو وس بذلك أنه كريم الطرفين نسبتا للجهتين (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما (قال) اعرابي اخبارا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (أقسم بالله أبو حفص عمر)

مامسها من لقب ولادبر * فاعفوا اللهم ان كان فخر

فقدم الكنية وهي أبو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاء ذلك أن قائلها قال لعمر رضي الله عنه أن ناقتي قد نقتبت فاجلني فقال له عمر كذبت وأنى أن يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال لقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رقى خفه ودبر البعير اذا حنى فكانه تفسيره ويقال فجر اذا حنت في عيینه (وقال حسان) بن ثابت يرفي سعد بن معاذ رضي الله عنه (وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعناه الا لسعد أي عمرو)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو وأصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكله فتالم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضي الله عنه وتقول جاءني أبو عبد الله بطة وبطة أبو عبد الله (وفي نسخة من الخلاصة ما) أي شيء وهو قوله * وأخرن ذا ان سواء صحبا * وذلك يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأي عبد الله أنف الناقه لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال وأخر اللقب ان صحب الاسم أو الكنية فالامر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز

في مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى بن مريم ليس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى وأقول لا يخفى أن المقصود في قوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم الاخبار عن المسيح بانه ابن مريم لا بانه عيسى فالظاهر الذي لا ينبغي غيبه أن عيسى بدل منه أو عطف بيان عليه لا خبر والظاهر في اسمه المسيح انما هو الاخبار عن اسمه بانه عيسى وكان الاصل تأخير المسيح ويكون نعتا ونعت المعرفة اذا قدم أعرب على حسب العوامل وأعربت المعرفة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما قرر في محله (قوله لان الغالب الخ) قال الزرقاني هذا التعليل يقتضي وجوب تأخير اللقب عن الكنية وكذا تعليل الرضي صرح بالاول في النكت انتهى ومقتضى التعليل الاول ان الكنية التي من افراد اللقب

(١٦ - تصریح ل) كأي الخبير كاللقب المحض فتؤخر عن الاسم وجوبا ومقتضى التعليل الثاني عدم وجوب ذلك (قوله زريقا) قال اللغوي بالفاء التانيث المهمل ودودة وحذفت الهمزة للوزن أنظر ابن الناظم في باب التانيث انتهى أي لانه قال في أوزان الالف المهمل دودة وفعليا كزريقا اسم ملك باليمن (قوله ولا ترتيب الخ) قال السنياطي ينبغي أن يستثنى من ذلك ما اذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليهما فانه في هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمها بخصوصه لانه يلزم تقديم اللقب على الاسم وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومثله في شرح القطر للفاكهى (قوله على الاسم) السنياطي يفهم منه بالاولى جواز تقديمها على اللقب

(قوله مضافا) فيه ساخنة اذ اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا اضافة فيه (قوله اما بدلا الخ) قال الدنوشري لم يجوزوا فيه
 ان يكون تا كيدا بالمرادف ولا مانع منه (قوله او قطعه) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان اه وفيه اشعار
 بان قطعها غير منصوص عليه في كلامهم وليس كذلك وتقصيل المقام يطلب من حاشية تناعي الالفية (قوله ولو اظهر لجاز) قال
 الزرقاني قف على ان حذف المبتداهنا جائز وهو موافق للنعته وذلك لان عطف البيان موضع أو مخصص وحكم النعت اذا كان كذلك
 جواز حذف مبتدئه (قوله فان كانا مضافين الخ) أي فالإضافة متمتعة في الاقسام الثلاثة وهو واضح الا اذا كان الاول مقردا والثاني
 بخلافه كزيد بن العابد بن وقال اللغوي موجه المنع الاضافة لانهما لا يكون الامن لفظين مفردين بالفعل أو التاويل كهذا يوم ينفع
 الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مكيبن اضافيين ولا بين مكيب ومفرد ولو قيل بجوازها في ذلك نظر الافراد المعنى كافي هذا حب
 وماتك لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ) قال السنباطي الابهام في هذا المعنى له لان المراد به معين فلو قال أو الاول مقردا والثاني
 مضافا لكان أولى لانه لا يتصور في هذين ١٢٢ القسمين اللذين ذكرهما مع الاختلاف الا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الضمير

في قوله فان كان عاندا
 على اللقب والاسم فلا يرد
 ما ذكره وبقى عليه حكم
 الاسم وما قبله ولا يكون
 الالفية ولا يكونان
 الامضافين أو الاول
 مضافا والثاني مقردا
 وحكمهما ما سبق واللقب
 وما قبله من الكنية
 ولا يكونان الامضافين
 أو الاول مضافا والثاني
 مقردا وحكمهما ما سبق
 أيضا * فان قلت قول
 المتكلم ان كان اللقب
 وما قبله شامل للقسم
 الاخر فلم خصه الشارح
 بغيره * قلت لان الاحوال
 الاربعة لا يتصور جميعها
 الاقضية بخلاف القسم

تقديم اللقب على الكنية وتأخيرها عنها كما تقدم وفي نسخة أخرى من الخلاصة
 * وذا جعل آخر اذا سما صاحبها * فالاشارة بدلا الى اللقب وهي اصرح في المراد ولكن قال المرادى
 وما سبق أولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولتأني تقول اما كونها لا يفهم
 منها حكم اللقب مع الكنية فسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها أولى فممنوع لانها
 تفهم غير الصواب (ثم ان كان اللقب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبد الله زين العابدين) أو أنف
 الناقية (أو كان الاول مقردا) عن الاضافة (والثاني مضافا كزيد بن العابد بن) أو أنف الناقية (أو كانا
 بالعكس) بان كان الاول مضافا والثاني مقردا (كعبد الله كرز) يضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي
 آخره زاي وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلاثة فان شئت (اتبعت الثاني للاول) في اعرابه
 (اما بدلا) من الاول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الاول (أو قطعه من التبعية اما برفعه
 خبر المبتدأ المحذوف أو ينصبه مفعولا) به (لفعل محذوف) فتقول على الاتباع جاعني عبد الله زين
 العابدين برفعهما ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان
 شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجرا الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير
 هو والنصب بتقدير أعني ولو اظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا
 ان الكنية لا تكون الامضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين أو أحدهما
 مضافا والاخر مقردا فحكمهما ما سبق (وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز
 الاتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني) ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا
 بأر كالحرقية أو كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول
 الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع وهو قول الكوفيين والزجاج وهو

الاخر فلا يتصور فيه الاحالان وهما المتقدم ذكرهما فان قلت لم يجعل المتن على عمومه ويدين في التقريران الصحيح
 هذه الحالة لا تتصور الا في كذا وكذا قلت لما يلزم عليه من تشبث الذهن وغير ذلك مما لا يخفى * فان قلت فكان ينبغي للشارح ان
 يؤخر قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين لتكون اقسام اللقب والاسم مجموعة في محل واحد ليكون أقرب الى الفهم وأسلم من
 توهمه انه انما تقدم قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين الخ ليدخلها تحتها * قلت لان الكلام على حكم هذا الاخير يجرى الى
 طويل فربما يحتاج الى اعادة التقرير بحاله فراجع الاختصار (قوله أو كان وصفا في الاصل) قال الدنوشري على بعضهم ذلك أي منع
 الاضافة حينئذ بقوله لئلا يتوهم ارادة ملح الاصل فليتامه لوجه بعضهم بقوله ولعل وجهه عدم الاضافة ان الموصوف
 لا يضاف الى صفة * قلت وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبي في هذه المسئلة كلاما طويلا وذكر ان بعض أهل فارس أجاز
 الاضافة وانه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته وعلة المنع انها في الاصل أوصاف جارية على موصوفاتها
 فهي وان سميت ألقابا يعتبرها بصلها فلا يصح فيها الاضافة الا عند من يجوز اضافة الصفة الى الموصوف وليس الكلام فيه
 قال ويبنى الكلام في نحو الزرقان مما ليس بصفة في الاصل وفيه الالف والتلام والحكم جريانه مجرى الصفة للحظ معنى
 الصفة فيه انتهى ورأيت بخط الموضح في التذكرة ما نصه قوله يضاف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن اللقب صفة لان الالقاب

لا يضاف الى موصوفاتها قلت كلامنا في الاعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية الى الجود فتجوز الاضافة ولا يستثنى شيء انتهى
 كلامه رحمه الله والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنعلم ان قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أي على منع الاضافة في المسئلة الثانية
 أما الاولى فهي مشهورة في كلام القوم ولا يحتاج لتقلها عنه (قوله ويرده النظر) الى آخر ما قال الشارح قال الدوشري غاية ان التاويل
 المذكور يجوز للاضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ما ذكره هنا جواز اضافة الاول الى الثاني قياسا ومقتضى ما يأتي
 في باب الاضافة انه سماعي والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هناك ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد
 وقوله انما أول الخ غير واضح في نحو كتب لي سعيد كز فان المسمى لا يكتب فليتامل انتهى ويحجب بان قوله وانما أول الخ بالنظر
 للاكثر من انه نسب للاول ما يصلح لنسبته الى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لانه اذا نسب للاول ما يصلح لنسبته للاسم كالمثال المذكور
 أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الاول الخ) قال الزرقاني هذا الجواب غاية ما ثبت جواز الاضافة لا وجوبها وقد علمت ان المدعى
 الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثني الالف) قال الدوشري رده بعضهم بان نون عينان مضمومة ولو كان
 كما قال كانت مكسورة قليتامل انتهى قال اللقاني الشاهد في حديث رفعه اذا المثني المسمى به يعرف باعراب أصله وقال الشهاب ان لم
 يكن في الرواية ما يمنع فتح نون عينان فقد يقال لا شاهد فيه لان المثني المسمى به يجوز أيضا ١٢٣ اعرابه اعراب ما لا ينصرف (فصل)

(قوله تعيين ذى الاداة)
 قال اللقاني بين في ما مر ان
 تعيين ماعدا العلم من ذى
 الاداة وغيره مقيد بالجمع
 في تعريف علم الجنس بين
 عدم القيد وتعيين ذى
 الاداة جمع بين متناقضين
 وقد يحجب بان قوله تعيين
 ذى الاداة أصله تعيينا مثل
 تعيين ذى الاداة والمجذلة
 بينهما في الوقوع على معنى
 واحد وهو الحقيقة أو الفرد
 الحاضر انتهى أي وان
 اقر بان التعيين في العلم
 الجنسي مستقادم من
 جوهرة وفي محسوب

الصحيح والاتباع أقيس والاضافة أكثر (وجهور البصر بين بوجبه هذا الوجه) وهو الاضافة (و)
 وجوب الاضافة (يرده النظر) من جهتي الصناعة والسماع أما الصناعة فلاننا لأضفنا الاول الى الثاني لزم
 اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحدا فاضافة أحدهما الى الآخر
 اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فاللزم مثله لوجوب مغايرة المتضامين (و) أما السماع من العرب
 فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى واتبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير اضافة والالقاء
 عينين بالياء وأجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فبني جاءني سعيد كز بالاضافة جاءني
 مسمى هذا الاسم وانما أول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعروض للاسناد اليه والمستند اليه
 انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ وأجيب عن الثاني بانه محتمل أن يكون جاءني لغة من
 يلزم المثني الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله
 وان يكونا مفردين فاضف * حتما والاتباع الذي ردف

وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتي مثله في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك
 الالزام فما كان جواز الجبر فهو جواب الموجب
 (فصل في العلم الجنسي) الموعود بذكره أول الباب (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذى الاداة الجنسية
 أو ذى الاداة (المحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصي (تقول) في تعيينه تعيين ذى الاداة الجنسية

أل منهل وقال أيضا علم ان آل الجنسية هي المشار بها الى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد يأتي المعرف بها الواحد منهم من الحقيقة
 كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي ادخل فردا من هذه الحقيقة فهو هذا في المعنى كالسكرة وان كان في الافظ
 كالمعارف وقد يأتي المعرف بها للاستغراق الحقيقي أو العرفي نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامير الصاغة وهذا كله في التلخيص
 وشروجه وقد يأتي المعرف بها واحد بعينه كقولك هذا الاسد مقبلا كما في الكتاب وتبعه الشيخ المحلى في شرح جمع الجوامع واعلم ان
 علم الجنس هو الموضوع الماهية متعينة في الذهن أي باعتبار تعيينها فيه يستعمل في واحد منهم أو معين باعتبار اشتماله على الماهية
 كقولك ان لقيت أسدا ففر منه وهذا اسما مقبلا نص عليهما المحلى وعلى ان هذا الاستعمال حقيقي باعتبار الاشتمال على الماهية
 المذكورة فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ومشاربها اليها باعتبار حضورها اذا تقرر هذا فقول
 المصنف تعيين ذى الاداة الجنسية ان أراد بها وهو الظاهر المشار بها الى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو الحضور بزيادة على ما ذكره
 وكان قوله في الفرق ويشبه السكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظا ومعنى وان أراد بها المشار بها الى الماهية أو الفرد معنا
 أو مبرها كان قوله أو الحضور بضرورة مستدركا وكان الفرق صحيحا في بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به الى فرد منهم فقط دون غيره
 وكان المذكور مخالفا لمحمد السابق فليتامل وقوله كان قوله بعد أو الحضور بزيادة قال الشهاب عليه رجة الرجم الوهاب لان
 تعريف الحضور هو أن يشار الى فرد حاضر والذي اعتبروه في علم الجنس انما هو الاشارة الى الجنس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد

لعمري أومهم وكان الإشارة إلى الفرد المحاضر زائد على ما ذكر فليتامل مع انه يقال حينئذ أيضاً ان كان الاطلاق على الفرد المحاضر باعتبار
 خصوصه وتعيينه الخارجي فهو مشكل جدا اذ علم الجنس ليس موضوعا لذلك وان كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة المحاضرة في
 الذهن في ضمنه فيلزم ان نطلقه على المبهم أيضا لا مكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في آل الجنسية أو الحضورية وقد حصره
 فيهما (قوله وأل في هذا التعريف للحضور) قال اللغوي في بحثه لان تعريف الحضور هو ان يشار باللفظ الى فرد حاضر والفرد المعين
 لا يصح جملة على شئ انما تحتمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بان هذا زيد مؤول ويسمى زيدا انتهى قال الشهاب أنظر هل يأتي هذا التأويل
 هنا انتهى والدنوشرى أخذه فقال قد يقال التأويل الذي ذكره مات هنا (قوله في جارية ان) قال الزرقاني قال في الصحاح جارية ان دويبة
 وهو فعلان من قبل ان العرب ١٢٤ لاتصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان فعلا لاتصرفه انتهى أي لان النون أصلية (قوله أجيب

بان الاعلام الجنسية)
 قضيته ان الاعلام
 الشخصية ليست كذلك
 وفي المسئلة خلاف فانظر
 حاشيتنا على الالفية (قوله
 لانه شائع في جنسه) قال
 اللغوي هذا مناف لما قدمه
 من أن الجنس مسماه
 الذي هو الحقيقة أو
 الفرد المحاضر انتهى وقد
 أشار الشارح الى المناقاة
 بين كلامي المصنف بقوله
 فظهر من كلامه الخ وقال
 الشهاب القاسمي قوله
 لانه شائع في جنسه لا
 يختص به واحددون
 آخر ان أراد انه يطلق
 على كل فرد من حيث
 خصوصه حقيقة فهو
 مردود كما تقدم عن المحلى
 لانه لم يوضع لكل فرد
 حتى يطلق عليه حقيقة
 أو مجازا وانما حقيقته
 اطلاقه عليه من

(اسامة أجزا) من الجرأة وهي الشدة (من تعالاة فيكون) في تعين الجنس (بمترأة قولك الاسد أجزا من
 الثعلب وأل في) الاسد والثعلب (هذين للجنس) لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه
 تعين ذي الاداة الحضورية (هنا اسامة مقبلا فيكون) في تعين الحضور المستفاد من الاشارة (بمترأة قولك
 هذا الاسد مقبلا وأل في) الاسد (هذا التعريف الحضور) المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل
 كيف يقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وأنت تعني الجنس فالجواب ان أصل ال اسم الوضع على
 جملة الجنس فاذا أشرت اليه فاعلمتني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء لا أسدا بعينه
 قال سيمويه اذا قلت هذا أبو الحمرث انما تريد هذا الاسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا
 تريد ان تشير الى شئ قد عرفته بعينه كز يدول كذالك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم
 انتهى (وهذا العلم) الجنسي (يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من) دخول (أل)
 عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد (و) يمتنع (من الاضافة) فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيد كم الآن
 قصد فيهما الشباع في المسئتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد وذلك
 مأمون بالشباع (و) يمتنع (من الصرف) وهو التثوين فلا يجرب بالكسرة ولا ينون (ان كان ذاسبب آخر)
 مع العلمية (كالتأنيث) اللفظي (في اعامه و تعالاة) وكزيادة الالف والنون في جارية ان (وكوزن الفعل
 في بنات أوبر) علما على ضرب من الكفاة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كربه الرأفة فوق الثعلب
 ودون الكلب وفيه شبهة من الذئب وشبهة من الثعلب طويل الخالب والاطفار صياحه يشبه صياح
 الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف
 والمضاف اليه قلت أجيب عنهما ان الاعلام الجنسية الاضافية بحري على جزئها الثاني حكمه ما لو
 كان علما واحدا قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال أسامة مقترس بل المقترس (و) يتبدأ
 به ويأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثاليين) السابقين وهما اسامة أجزا
 من تعالاة وهذا اسامة مقبلا (و) يشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في أمته)
 وجماعته (لا يختص به واحددون آخر) كما ان النكرة منحور جمل كذلك فظهر من كلامه
 أولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعروف بالجنسية و آخر انه لا فرق بين علم
 الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

حيث اشتبه ال على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الافراد اذا لم يطلق ال على الماهية في ضمنها مع ان مثل ذلك
 جار في علم الشخص فانه يطلق مجازا على رسوله و كتابه وأقرب ما يصحح به كلامه ان شيوعه باعتبار انه لا يتقيد اطلاقه بالاطلاق على
 الحقيقة مستقاة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتامل اه وقال السنباطي بعد ان ذكر ان الفرق الذي ذكره الشارح هو
 الذي جرى عليه المحققون ثم قال وقيل ان اسم الجنس وضح لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقي وعلى الاول
 اعتباري مانصه واعلم ان كلام الموضع اوليا يوافق القول الاول وكلامه آخر الا يوافق واحدا منهم فان يقيدان كلام من علم الجنس
 واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم * كعلم الاشخاص لفظا وهو علم * وقد يقال معنى قول الناظم وهو
 هم أي أعم استعمالا أي ان علم الشخص لا يستعمل الا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية
 فتقول هذا اسامة وان رأيت اسامة ففقر منه أو اسامة أجزا من تعالاة

عاموا أسدما معاملة الذكر وأسامة معاملة المعركة ذلك على افتراق مدلوليهما والالزم التحكم قبل الأثر
يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ليطلق بها
شخص ما وعموم من حيث هي كاية مجردة عن الواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم
الجنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها علم جنس كاسنو هي من حيث خصوصها وعمومها
تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل ان أسدما موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من
غير اعتبار قديمها أصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها
مع قطع النظر عن أفرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم
ووضع البعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو علم
* (فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب أعيان لا تولف) للواضع (كالسباع) جمع
سبع وهو ماله ناب (والحشرات) جمع حشرة وهو صغار دواب الارض فالسباع (كاسامة) للاسد وكنيته
أبو الحرت (وثعالة) للشعلب وكنيته أبو الحصين (وأبي جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و)
الحشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شبوة والى هذا النوع أشار الناظم بقوله
من ذاك أم عريط للعقرب * وهكذا ثعالة للشعلب
(و) النوع (الثاني أعيان تولف كيان بن بيان) بفتح أو وهما وتشديدا لياء المثناة تحت (للجهول العين)
وهي الذات (والنسب) من بني آدم كطامر بن طامر ان لا يعرف ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سيده
ما أدري أي هي بن بي هو معناه أي الخلق هو وهو من أسماء الاضداد لان الجهولات مستصعبة خفية
لا هينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولد بن لا دم عليه الصلاة والسلام ويقال أيضا للذي لا يعرف
صلمة بن قلمعة وضل بن ضل (وأبي المضأ) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للقرس وأبي الدغفاء)
بفتح الدال المهملة وسكون العين المعجمة وفتح الفاء ممدودا (للاجق) لان العرب اذا جفوا انسانا قالوا له
يا أبا الدغفاء ولدها فقار أي شيلا رأس له ولا ذنب والمعنى كلفهما لا تطيق ولا يكون قال الموضع في
حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الدغفاء لغيرتهم عنه
كحقه بمقولة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) عالما (للتسبيح) بمعنى التزيه ينصب
كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلان للفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله
ابن ابي زور دجعله عالما للازمنة للاضافة قاله الموضع في الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف
وسكون الياء آخر الحروف وبالسین المهملة عالما (للعذر) بفتح الغين المعجمة وعليه قوله
اذا مادعوا كيسان كانت كهولهم * الى العذر أسعى من شبابهم المراد
وقال ابن جنى في المنهج والدليل على أنهم سمو التسبيح بسبحان والعذر بكيسان أي ما غير منصرفين
والسبب الواحد وهو الالف والنون حاعل فلا بد من حصول العلمية (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت
والسين المهملة وكسر الراء عالما (للبيرة) بمعنى اليسر كقوله
فقلت امكثي حتى يسار لعنا * نصح معاقالت وعاما وقابله
(وبفار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء عالما (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الواو حدة
وتشديد الراء عالما (للبرة) بمعنى البر وقد اجتمع في قول النابتة
انا فتنس منا خطيننا بيننا * فحملت برة واحتملت بفار
والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله برة للبره * كذا فجار عالما للفجرة
* (هذا باب أسماء الاشارات) *

(قوله وينقسم علم الجنس
الخ) ذكر المصنف في
الحواشي انه لم يقع التعليل
في العلم الجنسي (قوله
قال الموضع الخ) فيه
اشارة الى انه مخالف لقوله
هنا الثاني أعيان تولف
(قوله وورد جعله عالما)
قال الرضى ولا دليل على
علميته لانه أكثر ما يستعمل
مضافا فلا يكون عالما
واذا لم يجمع فبجاء منونا
في الشعر كقوله
سبحانه ثم سيدحانا نعوذ به
وقبلنا سبع الجودي والمجد
وقد جاء باللام كقوله
سبحانك اللهم ذوالسبحان
قالوا دليل علميته قوله
سبحان من علقمة الفاخر
ولا منع من ان يقال حذف
المضاف اليه وهو مراد
للعلم به وأبى المضاف على
حاله مراعاة لا غلب أحواله
أعني التجرد عن التبرين
كقوله
بخالطن سلمى خياشم وفا
انتهى وقوله لانه أكثر
ما يستعمل مضافا قال
الشهاب قد يقال لا يمنع من
علميته لانه انما يضاف
بعد قصد تذكيره كعلم
الشخص الآن يقال
اضافة الاعلام قليلة فيبعد
كونه عالما - مع ان أكثر
أحواله الاضافة
* (باب أسماء الاشارة) *

(قوله وهي كل اسم دل على مسمى) قال الدنوشري جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله وإشارة إليه فصل أخرج ما عد اسم الإشارة والاعتراض بان المضمرة وتجميع المظهرات داخلة في هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضمرة يشاربه الى ما عاد عليه والمظهر ان كان نكرة كان إشارة الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة قالوا واحد معين يدفع بان المراد بالاشارة الحسية وما ذكر من الاسماء المنقوض بها ليس كذلك وانما لم يقل في الحد وإشارة اليه حسية لان مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والاعتراض يلزم الدور حيث أخذ لفظ الإشارة في كل من المعرف والمعرف يندفع بان الإشارة في قولنا اسم الإشارة جزء المهدود ولا يلزم من توقف الحدود على الحد توقف جزء المهدود أيضا عليه اذ بما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورة أو مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى من الدماميني (قوله أو جماعة) أي آحاد مجتمعة قوله اما مذكر او مؤنث قال اللقاني الواحد والاثنان صيغتان تذكير فتقسيمها الى المذكر والمؤنث تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره الا ان يجعلوا واقعين على شيء وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمؤنث (قوله فالْمفرد) أي الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال اللقاني قوله فلام مفرد وقوله وللمثنى الغالب استعماله في اللفظ كزيد والزيدان لاقى المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فاما قول الذي ياتي فنبت نعمى على المهجران غائبة * سقيا ورعا بالذالك الغائب الزاري فقال الزمخشري الإشارة للصفة مثل ذلك الكتاب فيقال قبال الصفة ذكرت والاقرب ان المعنى لذالك الشخص أو الانسان انتهى وقد يشار بها الى الاثنين والى الجميع كما ياتي في كلام الشارح والى كل شيء وذلك في حيداعلى القول بان كلا منهما باق على أصله (قوله وألغى أصلية) قال السنياطي ١٢٦ يعني منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمخدوف ياء فهو من باب جي وقيل هو الواو

وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة اليه (والمشار اليه اما واحد او اثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدا فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالإشارة يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا أو اثنين مذكرا أو مؤنثين أو جماعة ذكورا أو اناثا فهذه ستة تنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية (فالمفرد المذكر) في القرب أربعة (ذا) بالفاء ساكنة وذاؤه همزة مكسورة بعد الالف وذاؤه همزة المكسورة وذاؤه همزة مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذاؤه الدفتر خير دفتر * في كف قرم باجله صور يروي بكسر الهمزة وضمها وفي كتاب أبو الحسن الهيثم انما حركت الهمزة فيما للضرورة والاصل فيها ذاء وألغى أصلية عند البصريين لازائدة خلافا للكوقيين وهو ثلاثي الاصل حذف لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح (وللمفرد المؤنث) في القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة

والمخدوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادى وليس المراد انها ليست منقلبة عن شيء فان البصريين لا يقولون بذلك وانما يقول بذلك السيرافي ومن وافقه على ان ذاء ثنائية الوضع كما وقال أيضا حاصل ما رجحه الشارح ان أصله ذى

حذفت الياء الاخيرة قصار ذى فقلبت الالف قصار

ذات انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب على حيوة قلامه أيضا باء وأصله ذى بلاتنو بن لبنائه محرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام باعتبار ما كالدوم وقيل هو ساكن العين وهي المخدوفة تسكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكان الأولى حذف اللام فقلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما ان تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حيث أولى الى آخر ما ذكره وقوله لان سيبويه حكى فيه الامالة قال الشهاب القاسمي أي ولا يمال الالف الا ان كان مقلوبا عن ياء والمخدوف اللام كما سياتي فالالف منقلبة عن العين فيجب ان يكون العين ياء تصح امالة الالف المنقلب عنها واما اللام فلا يجوز حيث ان يكون واو والثلا يلزم كون العين ياء واللام واو وليس في كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوله وليس في كلامهم تركيب على حيوة قليتا مل أو ليراجع وليجرر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما في أسماء الأفعال الا ان يقال أسماء الأفعال يصح تنكيرها وتنوينه للتكثير وأسماء الإشارة لازمة للتعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس نحو حيوة تامل (قوله وللمفرد المؤنث عشرة) قال الدنوشري انما كان للمذكر واحد والمؤنث عشرة على ما في المتن أو أربعة للذكر على ما في الشرح لان أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر فتناسب ان يدل على الأكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتامل انتهى ويحجب عن النظر الذي لم يبين وجهه وكأنه لظهوره عنده وهو عدم تسليم ان أفراد المؤنث أكثر منه قد ورد في السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤمن له في الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار نساء

مبدوءة

(قواه وثى) ذكر الدنوشرى هنا فاذا شين الاولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح ان يكون اسم الاشارة التاء لان التاء وحدها لا تكون اسم اشارة أصلا فاسم الاشارة فى التاء والياء حذف التاء لالتقاء الساكنين الثانية تزعم ابن يسعون ان فى الاستعمال الامع ها التنبية والكاف فتقول ها تيك ولا يجوز عنده فى ولاها فى ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لان النصوص الصريحة تبدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الافك كيف تيكم فحاء بغيرها التنبية قال بعض شراح الالفية لابن معطى (قوله ونه) فان قلت ها تصنع بقولهم هذه الظهر والظهر اسم للوقت كالظهير لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فاضافوها اليه قلت هذا ذكره سيبويه فى باب التوسيع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهر انتهى وتوجيهه ان الاصل صلاة الظهر وانما لم يشعروا بهذا التلاية وهم ان المراد الزمان لا الصلاة والغرض ان المراد الصلاة قاله الصغار (قواه وثا) قال الدنوشرى قد يقال ينبغى ان يأتى فيها ما قيل فى ذافلي حزر (قوله واللام داخله على مبتدأ محذوف) قال الزرقانى أى ولا يكون ساحر ان خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ وعلى الوجه الثانى اللام داخله على مبتدأ محذوف أيضا انتهى بقواه وعلى الوجه الثانى يتدفع قول بعض الفضلاء يشكل على كونها بمعنى نعم دخول اللام فى الخبر الا ان يقال تشبيه ابان العامة (قوله وألف المفرد لا تقلب) لعل المراد بالالف المفردة هذه الالف الموجودة والافسان ألف المفرد ان تقلب ألقى التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبنى الخ) من هذا يفهم ان القائل ببناء المثني من أسماء الاشارة يازمه حالة واحدة وهى الالف وذلك لان البناء ١٢٧ لزوم الكامة حالة واحدة وأما

القائل بالاعراب فىرى انقلاب الالف ما لان التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب ويرى أن التغيير المذكور عند العامل لانه وهو مستبعد وله بعض شيوخنا (قوله ومجمعه ما) قال اللقانى أى مجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه مجازا انتهى والمتبادر

ميدوة بالتاء (وهى ذى وثى) بكسر أو لمها وسكون ثانيهما (وذو وثه) بأشباع الكسرة (وذو وثه باختلاس) وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لترك الاشباع (وذو وثه) بالاسكان للهاء (وذات وثا) بضم التاء من ذات قال الموضح فى الحواشى التسهيلية الاشارة ذوات التاء للتايت وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصيغة انتهى وقابلف (ولثنى) القرية (ذان) فى التذكير (وان) فى التانيث بالالف فيهما (رفعا ودين وتين) بالياء فيهما (جرا ونصبا ونحو ان هذان) بالالف وتشديدون ان (لسا حان مؤول) وقاويله اما على حذف اسم ان ضميرشان على حدان يك زيد ما خوذ واللام داخله على مبتدأ محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران أو على أن ان بمعنى نعم وهى لا تعمل شيئا لها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على انه جاء على لغة ختم قاتهم لا يقبلون ألف المثني ياء فى حالتى النصب والمجر أو على ان الالف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية محذوف لاجتماع الالفين وألف المفرد لا تقلب ياء أو على انه مبنى على أول أحواله وهو الرفع كما فى اثنتان قبل التركيب أو على أن ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الإيجابية كما يقول به الكوفيون أو على انه مبنى لدلالة التاء على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب (ومجمعهما) فى التذكير والتانيث (أولاء) حال كونه (مدودا عند الحجازيين) فهو هؤلاء القوم وهو أولاء بناتى (مقصورا عند) أهل نجد من بنى (تميم) وقيس وربيعة وأسد ذلك القراء فى

من قول المصنف ومجمعهما وقوله بعدو يقل مجيئه لغير العلاء انه جعل قول الناظم مطلقا على معنى أنه يشار به الى أى جمع كان مذكرا كان أو مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه انه يشار به الى ما ذكره ولا يختص بعاقل ولا غيره وهو على هذا مسمى ابن الناظم لان قوله بذالمفرد الخ مطلق فى العاقل وغيره فاذا تضمن ذلك اطلاقه فى المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فاطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضا الا ان قصده لهذا الاطلاق توهم التساوى وزعم الجوهري وتبعه المصنف ان الاشارة الى غير العاقل قليلة بخلاف ذوا ذى ونحوهما ولعل الناظم لا يلتزم ذلك متعمدا على وروده فى القرآن وعادته الاهتمام عليه والاحتمال الاول أولى لوجهين أحدهما ان الكلام فى وضع هذه الأدوات لمن يعقل أو لا يعقل كلام فى وضع لغوى لا يتعلق له بالنحو والظاهر ان الناظم لم يقصده اذ كلام النحوى فى اللغة خروج عن صنائه الى ما ليس منها وكلامهم فى معانى الالفاظ فى الغالب انما يكون لما يعرض لهم من بناء القوائن على النقل اللغوى نحو قول الناظم ان محاق اللام فى ذلك يدل على البعد وتركا على القرب فمثل هذا ينبغى عليه من القياس ان الكاف واللام يلحقان اسم الاشارة قياسا اذا قصدت الاشارة بها الى البعيد أو لان كلامهم فى ذلك يجرى مجرى ضبط القوائن مثل كلامهم فى حروف البحر وقلمما يتكلم النحوى فى معانى اللغة على غير هذين المقصدين والله فى ان عادة الناظم اذا نص على الاطلاق ان يذكروا فى مقابلة تقييده والذى تقدم له هنا انما هو التقييد بحسب التذكير والتانيث والى ذلك يصرف الاطلاق وما سواه تعسف (قوله تمدودا مقصورا) قال اللقانى حالان من أولاء موجبه محالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقانى قال النبلى وانما قالوا أولاء ومدودا أولى مقصورا وان كانت المبنيات لا توصف بمدودا لقصر النظر الى ان لفظ أولى أقصر من لفظ أولاء المدودة

انتهى قال الرضي وقد يقصر اولى فيكتب بالياء لان الالف مجهولة الاصل فعمل على الياء لا يقال اكناف ثقلين للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضحى بالياء مع ان أصلهما واو من ثمة يثنى بعض العرب الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان ألفه واوا أيضا وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو أولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء نحو طومار وأما قولهم هؤلأ على وزن توراب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلأ بحذف ألف هاء وقلب همزة أولاء واوا (قوله ويجوز في ميمه الكسرا الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد والارجح في قوله كسر الميم الذي هو واجب اذا فلت الادغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بني أسد والضم ضعيف ووجهه ارادة الاتباع انتهت وقال الزرقاني ان قلت الضم يوهم انه أمر ١٢٨ الجماعة مع ان الامر هنا للواحد فالجواب ان هنا ما يرشد الى المراد وهو خطاب الواحد في

أولئك (قوله أو نعت له) قال الزرقاني كذا في شرح الشواهد للعيني هو ما يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من انه لا بد للنت من كونه مشتقا بل هو مبتنى على ما عليه ابن الحاجب ومن تبعه (فصل) *

(قوله محقته) قال اللقاني الماء حائذة على المشابه لا اليه وان كان هو المذكور وقال قوله محقته كاف أطلق فيتناول ذي فنقول ذلك وفي الرضي وأما ذلك فقد أوردتها الرنجشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذلك فانه خطأ (قوله لان أسماء الاشارة لا تصاف) يعني ان الكاف لو كانت اسما كان لها محل من الاعراب ولا يظهر الا كونه جرا باضافة اسم الاشارة اليها

اغاث القرآن ولا يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء (ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جرير بن عطية ثم المنازل بعد منزلة اللوى * (والعيش بعد أولئك الايام) فاشار بأولئك الايام وهي الاعقل وذم أمر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعدم تعلق بحذف طال من المنازل على تقدير يضاف بين الطرفين ويجروره والتقدير كائنة بعد مقارفة منزلة اللواء واللواء عدو وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة مذكرة ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم

بذ المفرد مذكر أشرف * بذى ونهتى فأعلى الاثنى اقتصر
وذان تان للثنى المرتفع * وفي سواه ذين تين اذ كر تطع
وبأولى أشرف مجع مطلقا * والمدأولى

(فصل) * ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا محقته كاف حرفية) لان أسماء الاشارة لا تصاف وهذه الكاف (تنصرف تصرف الكاف الاسمية فالبا) ليتبين بها أحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمع فتقول ذلك وذلك وذلك (ومن غير الغالب) ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك بعظيمة في البقرة وقوله تعالى (ذلك خير لكم) في المجادلة (ولك) مع الحاق الكاف (ان تزيد قبلها لا ما) مبالغة في البعد وهذه اللام أصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك أشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه (الافى التثنية مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) (الافى الجمع في لغة من مده) وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) (الافى ما سبقتهها) التثنية بالالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير أشار الناظم بقوله * واللام ان قدمت هاء متعنة *

وهو لا يقبل الاضافة للازمته التعريف وفي ذلك كلام بيناه في حاشية الالفية وقال الرضي يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعا ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربت (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقاني معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الامرين المذكورين لا ينافي كونه من غير الغالب جرما * (تثنيه) وقال المصنف وقد جاء هذا يعني الافراد مع كون المخاطب جمعا في الاسم قال * وأبعض من وصفت الى فيه * لساني معشر عنه أنود وليست بسائل جارات بيتي * أغياب رجالك أم شهود فقياسه رجالك يقول انه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزي قوله رجالك بفتح رجالك وهدا حائر في الشعر فقط قال المصنف السؤال انما يكون لكل واحدة فقوله جارات أى كل واحدة من جارات (قوله وفيه ما سبقتهها التثنية) قال اللقاني يقتضى قوله ويشار الى المكان الخ جواز دخوله في اشارة المفرد المؤنث وذكر الرضي منها

ثالث وهي كثيرة وثالث بفتح التاء وثالث ثالثا قليلا (قوله وبنوهم لا ياتون الخ) وقوله احترازا من لغتهم يقصره غير التميميين
 اشارة الى جواب اعتراض يعلم تقريرهما من قول اللغاني اعترضه بعضهم بانه لا يلتزم مع مفهوم قوله وفي الجمع في لغتهم مده وأجيب
 بان القصر لا يختص بتميم بل ثابت عند غيرهم ممن يزيد اللام معه (قوله وقد يتجاوز في اسم الاشارة الخ) قال الزرقاني قال الرضي وكذلك
 يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظر الى عظم المشير أو المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بمنزلة بعد المسافة
 كقول السلطان بعض الحاضرين ذلك قال وكذا كقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم لكذا ١٢٩ ومنه قوله تعالى فذلك الذي امتنى

فيه ويجوز ان يكون قوله
 تعالى ذلك الكتاب من
 باب عظمة المشار اليه أو
 المشير انتهى وقوله من
 باب عظمة المشار اليه أو
 المشير أي هما معا كما هو
 الظاهر (قوله كقول لبيد
 وسؤال الخ) قال المصنف
 قبل وكقوله
 وبيننا القتيير جوأمورا
 كثيرة

أني قدر من دون ذلك متاح
 قلنا قد يكون التقدير من
 دون ذلك الرجاء فلا يسلم
 ان التقدير دون أولئك
 الامور (قوله كيف لبيد)
 قال الزرقاني جملة مقسمة
 أو مستابقة استثنافا بيانيا

(فصل) *
 (قوله وشار الى المكان
 الخ) قال اللغاني معناه ان
 الامكنة يشار لها بهذه
 الاسماء زيادة على ما تقدم
 نص عليه الرضي انتهى
 وعبارة الرضي يعني ان
 ههنا اللفاظ مختصة
 بالاشارة الى المكان فقط

و بنوهم لا ياتون باللام مطلقا) لافي مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاة الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من
 مده احترازا من لغتهم يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسديفاهم ياتون باللام قال شاعرهم
 أولئك قومي لم يكونوا اشابة * وهل يغظ الضليل الأول الكا
 والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الاشابة وهم الاخلاط من الناس والضليل
 بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من أن اسم الاشارة له مرتبتان قرني
 وبعدي لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللوحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة أو متوسطها أو
 بعيدها فالمفرد المذكور ذلك القريب وذلك للمتوسط وذلك البعيد واثناه ان القريب وذاتك بتخفيف
 النون للمتوسط وذاتك بتشديد البعيد وجمعه أول القريب بمد ويقصر وأولئك بالقصر للمتوسط وأولئك
 بالمد للبعيد وللمفرد المثنى ذى وتى للقريب وتيسك للمتوسط وتلك للبعيد واثناه ان القريب وتلك
 بالتخفيف للمتوسط وتلك بالتشديد للبعيد وجمعه أول القريب وأولئك للمتوسط وأولئك للبعيد انتهى
 وقد يتجاوز في اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة والنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذى البعيد عن ذى القريب
 نحو ذلك الكتاب والثاني نيابة ما للواحد عما للآخرين وعما للجمع فالاول عوان بين ذلك أي بين الغارض
 والبكر والثاني كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ولا ينوب ما للآخرين أو الجماعة عما للواحد
 * (فصل وشار الى المكان القريب) * بلفظتين (بيننا) مجردة عن هاء التثنية (أوهنا) مقرونة بها
 التثنية (فحو اناهنا فاعدون) و(بشار للبعيد) بالفاظ (بيننا) مجردة عن هاء التثنية (أوهنا) مقرونة بها التثنية
 مقرونة بها التثنية من غير لام (أوهنا) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة (أوهنا) بفتح
 الهاء وتشديد النون وأصلها هتن بثلاث نونات أبدلت الثلاثة ألفا لكسرة الاستعمال (أوهنا) بكسر الهاء
 وتشديد النون والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء أردأ من فتحها قاله السيرافي وأنشد لذي الرمة
 هنا وهنا ومن هنا من هنا * ذات الشماثل والايان هي نوم
 (أوهنت) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة
 فالتى ساكنان حذفتم ألفها الالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها (أوهنت) بفتح المثناة وتشديد الميم ونبت
 على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستئصال الكسرة مع التخفيف (نحو وأزلقنا
 ثم الاخرين) وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف
 والجار والمجرور اخوان وأما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت ثم رأيت ثم رأيت المتقدمة عليه

(١٧ تصحيح ل)

والمذكورة قيل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان أو غيره واعلم ان قول المصنف
 المكان القريب اشارة الى أن قول الناظم ذى المكان من اضافة الصفة الى الموصوف وانه تبعه في تقديم المجرور المقضي لاختصاص
 هنا وبما بعده اشارة الى المكان بمعنى انه لا يشار بها الى غيره لانه لا يشار اليه بغيرها المار عن الرضي لكن لا بد من تقييد المكان
 بكونه ظرفا للفعل بخلاف ما يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى الأشخاص فلا يشار اليه بهنا واخوانه كما حررنا في حاشية الاقيمة (قوله
 أوهنا) قال الزرقاني أي ولا يجوز هنا الحاق هاء التثنية بما تقدم من أن اللام يؤتى بها ما لم يتقدمها التثنية (قوله أوهنا) قال الزرقاني
 قال الرضي وقد يذهب هنا المشددة الكاف ولا يذهب ثم وقوله أي القائل مثل خطأ (قوله أوهنت) مبينة على الفتح في محل نصبت

(هدايا الموصول) (قوله كل حرف) قال اللقاني يرتد على هذا المحذرة التسوية فتحوشوا واهلهم انذرتهم قال الشهاب القاسمي اجاب اطال الله بقاءه في الدرس بان الظاهر ان المؤول بالمصدر الفعل وحده لامع همزة التنوية بدليل ان الانذار لاستفهام فيه وفيها استفهام (قوله اول) اى رجع وضمن معنى فسر قال اللقاني اى صبح ان يؤول ان لم يزول (قوله مع صلته) قال اللقاني فيه دوراذا العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ويحجب بان المراد بصلته اللغوية اى ما اتصل به (قوله ولم يحتج الى عائد) قال الرضى ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلته جهة خبره على قول الاكثر نحو امرت ان تم وبعضهم بقدر القول فيه حتى يصير خبره اى امرت ان قلت لك تم انتهى قال الزرقاني ظاهر قوله ولم يحتج الى عائدانه يجوز الاتيان به وليس كذلك الجواب غير المحتاج اليه مستغنى عنه وما استغنى عنه لا يجوز الاتيان به تامل ١٣٠ هـ ولا يحتج وجه التامل فكثيرا ما ياتي في الكلام ما يستغنى عنه (قوله اتفاقا) قال

الدنوشري فيه نظر بالنسبة للماضي فقد حكى الموضع في المعنى ان ان الداخلة عليه غير ها واستدل بدليلين وردهما فراجعه فالخلاف كما هو جارفي الامر جارفي الماضي (قوله وما المصدرية) قال الزرقاني اى سواء كانت غير زمانية كما مثل اوزمانية نحو مادمت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها واعترضه الدماميني وقال التحقيق انها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الاصاله ولا بطريق النيابة وانما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة هـ ولما عبر في المعنى بالزمانية قال وعدلت عن قولي

لامفعول مطلق على الصواب واذا قلنا بذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب منها والى المتوسط بينهما والى البعيد بينهما واخوانه وعند الناظم مرتبتان أشار اليهما بقوله وبهنا أو ههنا أشر الى * داني المنكان وبه السكاف صلا في البعد أو بضم فه أو ههنا * أو بهنا لك انطقن أو ههنا * (هدايا الموصول) وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعلته من تمامه وفي الاصطلاح (ضربان) موصول (حرفي) موصول (اسمي) الموصول (الحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر) ولم يحتج الى عائد (وهو ستة ان) المقتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بحمزة اسمية وتقول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا أو لبا - يكون وان كان ظرفا أو مجرورا أو بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والحج وحكم الاسم فيما قاله في المعنى وحكم المحققة من الثقبلة حكم المشددة في ذلك (وأن) بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا أو امر اعلى الاصح (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر ومجمله اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضع في الحواشي (وكي) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذي) على وجه حكاه القارسي في الشيرازيات عن يونس وأنه جعل منه ذلك الذي يشر الله عباده قاله الموضع في الحواشي ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي ذهل الجمحي باليت من يمنح المعروف يمنعه * حتى يذوق رجال مرما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم * قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا وعلى القول به فقال الرضى لا خلاف في اسمية الذي المصدرية فوضيح الموضع بآياه مثال ان بالتشديد (نحو أولم يكفهم انا انزلنا) اى انزلنا ومثال ان بالتخفيف (وان تصوموا خير لكم) اى صومكم خير لكم ومثال ما (بما سوا يوم الحساب) اى بنسبائهم آياه ومثال كي (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) اى لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو (لو احدثهم لو يعمر) اى التعصير ومثال الذي المصدرية (وخضتم كالذي خاضوا) اى كخوضهم والمانع يدعى ان الاصل كالذين حذف النون على لغة أو ان الاصل

ظرفية الى قولي زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا محذوف أى كل وقت اضاءة والمحذوف كالمحذوف لا يسمى ظرفا (قوله بقل متصرف) قال الدنوشري الظاهر ان التصرف الناقص كاف ان قد توصل بدام مع انها لما تصرف تصرفا ناقصا وتوصل بخلا وعدا كما ذكره في باب الاستثناء قال الشارح - نالك وهو مشكل على ما تقدم من أن عدا وخال جامدان (قوله غير أمر) يشمل المضارع ونقل الشارح في بحث دام ان كل فعل وقع صلا لما التزم مضيه (قوله والذي) اى حين الاستغناء بالمصدر والافهو اسمي قال اللقاني ويشكل على كون الذي حرفا كون ال داخلة عليه لانها جميع أقسامها من خواص الاسم (قوله فقال الرضى الخ) قال الدنوشري قال بعضهم اذ الفاضل الرضى بكونها اسمان ان المحل لما ورا الموضع بكونها موصولا حرقيا انها تؤول بمصدر فلا منافاة قلت في ذلك نظر فليتأمل (قوله كون على المؤمنين حرج) قال الدنوشري قوله على المؤمنين فاصل بين المتضايقين ولو أخره كان حسنا (قوله لو يعمر) جعلها بضمهم حرف عن قال وهي هنا كناية عنهم.

(قوله كل القوم) قال الزرقاني أعربه في شرح التواهد تاركاً وهذا رأي ابن مالك ونصوص النحويين على أن كلا لا يضاف في التوكيد إلى ظاهر قيل ولا جهة في هذا البيت ونحوه لا احتمال كون كل نعتاً بمعنى الكاملين أنظر المرادى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعاني السنة فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) أي في هذا الكتاب والافهم أكثر من ثمانية فأنظر التسهيل (قوله للعالم) عدل إليه عن العاقل لاطلاقه على الباري تعالى كما أشار إليه بالمثال والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكور أيضاً مع أنه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بأنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث هنا وقد علم من المثال الذي ذكره المصنف أن الذي يطلق على الباري جل وعلا بل ذكر بعضهم أنه يوصف بالذي لوصفه تعالى بما لم يرد وصفه به ولا فرق ١٣١ بين الذي وغيره من الموصولات المهمات

كمن بل ورد إطلاقها عليه تعالى كقوله ومن عنده علم الكتاب فن العجب قول صاحب المتوسط في باب النداء لم يرد إذن شرعي في إطلاق الاسماء المهمة عليه تعالى والتجافي صحة ذلك الإطلاق إلى ما ذكره النووي قدس سره في الأذكار في باب الدعاء عند القتال من قوله في أدهية ماثورة بامن احسانه فوق كل احسان لا يعجزه شيء نعم ان جعل على ندائه بالمهمات اتجه هذا الجواب لكن في إطلاقه ما يغني عنه وقد تبع حفيد السعد في حواشي المختصر صاحب المتوسط (قوله أوجار به بوجه الاعراب) قال الزرقاني هذا يدل على أنها تعرب على هذه اللغة وكيف تكون معربة مع ان مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكل قال

كالخوض الذي خاصوه وحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجح الذي خاصوا فقال الذي باعتبار لفظ الجح وقال خاصوا باعتبار معناه أو أنه أوقع الذي على الجح كقوله وان الذي خانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يأمن خالداً أو أن الذي مشترك بين المفرد والجح على قول الاخفش كما قاله الموضع في شرح اللحة (و) الموصول (الاسمي) كل اسم افتقر إلى الوصل بحملة خبرية أو ظرف أو جار مجرور تامين أو ووصف صريح وإلى عائد أو خالقه قال الموضع في شذوره وهو (ضربان نص) في معناه لا يتجاوزها إلى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية) هنا (منها المفرد المذكور الذي للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالجر فالعالم المتزه عن الذكور والانوثه (نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده) والعالم المذكور نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يومكم الذي كنتم توعدون والمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها) فالاول (فمخوق قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها) والثاني (نحو ما ولا هم عن قبيلتهم التي كانوا عليها) فوقع التي على القبيلة وهي غير عاقلة ولث في باءي الذي التي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما حقيقة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون امامكسورة أو جارية نحو جوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها امامكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنة فهذه الخمس لغات في الذي والتي (ولثنتيهما اللذان واللذان) بالالف (رفعوا اللذين واللذين) بالياء المفتوح ما قبلها (جرا ونصباً) تقول جاءني اللذان قاما واللذان قامتا ورأت اللذين قامتا وررت باللذين قاما واللذين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس (وكان القياس في تثنيتهما) في (تثنية ذواتنا) السابقين في بحث الاشارة (أن يقال) في تثنية الذي (اللذان) باثبات الياء مخففة (و) في تثنية التي (اللتيان) باثبات الياء مخففة (و) في تثنية ذان (ذيان) بقلب الالف ياء (و) في تثنية تان (تيان) بقلب الالف ياء (كما يقال) في تثنية القاضى من المعرب المنقوص (القاضيان باثبات الياء) كما يقال في تثنية فقى من المعرب المنقوص (فتيان بقلب الالف ياء) ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني كالذي وذو (و) تثنية (المعرب) كالقاضى وفقى (حذفوا) الحرف (الآخر) وهو الياء من الذي والتي والالف من ذواتنا وأثبتوه في القاضى وفقى ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية (كما فرقوا) بينهما (في التصغير اذ قالوا) في تصغير الذي والتي وذواتنا (اللذان واللتيان وذياتنا فاقبوا) الحرف (الاول) وهو اللام الاولى من اللذان واللتيان والذال من ذان واللام من تيان (على فتحة) الذي كان قبل التصغير (وزادوا الف في الآخر) في الالفاظ الاربعة (موضوع من ضمة التصغير) التي تكون في اول المصغرون من العرب من يقول اللذان واللتيان بضم اللام فيجمع في التصغير

الرضى وقد تشديداً وهما نحو الذي والتي فاذا تشدداً أهر بت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في أي ولا وجهه لا عراب المشدداً ليس التشديد موجب الاعراب وعند بعضهم بيني المشدده على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بال * وان أغناك الالذي تنال به العلا وتصطفيه * لا قرب أقرب يه واللقى وحكي الزخشرى انه أي المشددين على الضمة كقبيل وبعد وقال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزخشرى انه بيني على الضم كقبيل ثم رآه في الشعر المذكور مكسوراً فخيم بأعرابه (قوله اللذان) قال الدنوشري يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان ويكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة الاستعمال (قوله رفعا) نظير مجازي أو حال أي رفوعين أو ذوي رفح عند البصريين (قوله وهي اللام الاولى)

هو واه وهي اللام الثانية (قوله في شرح التسهيل الخ) ان قيل هو وان ادعى الاستغناء ادعى مع ذلك ان لغة الابدان بل بقاء مخففة من الذي
فصار الامر الى ان التثنية بعد الحذف ١٣٢ تخفيفا والتعويض من المحذوف صحيح رديا له لا معنى حيث دل الاستغناء بل صار الامر الى

بن الضمة والالف وما ذكره الموضع هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول
الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذين الياء واللت كذلك عن تثنية الذي والتي
الياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية المبني بل قد
يحذف الاخر في تثنية للعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاة القرع عن العرب
وحيث ثي الموصول واهم الاشارة فمهور العرب يخفف النون فيهما (وتيم وقهس تشدد النون فيهما
تعويضان المحذوف) منهما وهو الياء في الذي والتي والالف في ذاوتنا (أو تا كيد الفرق) بين تثنية المبني
والعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله
والنون ان تشدد فلا ملامه * والنون من ذين وتين شدا * أيضا وتعويض بذلك قصدا
(ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب (خلاف
المصريين) في زعمهم ان التشديد يختص بحالة الرفع (لانه قد قرئ في السبع ربنا أرنا اللذين احدي ابنتي
هاتين بالتشديد) فيما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين (كما قرئ) في حالة الرفع (واللذان
باتيانهما منكم فذاتك برهاتان) بالتشديد فيهما فتجوز احدهما ومنع الاخرى تحكم (وبلحرف بن كعب)
أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) في حالة الرفع تقصيرا للموصول اطوله بالصلة
لكونهما كاشئ الواحد (قال) الفرزدق

(أبني كليب ان عمي اللذان) * قتلا الملوك وفكسكا الاعلالا
أراد اللذان حذف النون وهو مرفوع على الخبرية لبتدا وهو ما وتم قبيلة وصميم معنى خالص والمعنى
كليب بن ربوع وعمي بالتثنية هما هذيل بن هبيرة الثعلبي وهذيل بن عمران الأصغر كان أخا لأمه
والاعلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الاسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على
جرير فانه من بني كليب بن عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من أعلاهم (وقال) الاخطل
(هما اللتان وولدت عمي) * لقبيل فخر لهم صميم

أراد اللتان حذف النون وهو مرفوع على الخبرية لبتدا وهو ما وتم قبيلة وصميم معنى خالص والمعنى
هما المرأتان اللتان لو ولدتهما عمي لقبيل فخر لهم خالص و لقب هذا الشاعر بالاعلال لكبر أخته واسمه غيات
ابن غوث الثعلبي وكان نصرانيا و جاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس (ولا يجوز ذلك)
الحذف (في) نون (ذان وتان الالباس) بالمفرد ولعدم الطول (وتلخص ان في نون الموصول ثلاث لغات)
الاثبات والحذف والتشديد (وفي نون الاشارة اعتان) الاثبات والتشديد (ولجمع المذكر العاقل كثيرا
ولغيره) أي لغير العاقل (قليل الاثبات) على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضع في شرح اللجة
(مقصورا) على الأشهر كقوله رأيت بنى عمي الا لي يخذلونني * على حدثان الدهر اذ يتقلب
(وقدم) كقوله أرى الله للشم الألاء كآتهم * سيوف أجد القين يوما صقالها
وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله

تهيجني للوصل أيامنا الألي * نرون علينا والزمان وريق
(والذين بالياء مطلقا) في الاحوال الثلاثة فهو مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين
مخصوص باولى العلم والذي عام فلم يجز على سنن الجموع المتكثرة بخلاف المتى فانه جار على سنن المتنة

الموصول (قول وتلخص ان في نون الموصول) قال اللقاني وهو اللذان واللتان فقط دون الذين (قوله فلم يجز على سنن المتكثرة
الجموع) أي لان مفرد ليس يعلم ولا يفقه ولا يكتفي في كونه على سننها دعوى تخصيص الذي بالعاقل ولا تغليب على غيره ولا حاجة في اثبات
المتى الا ان شأن الجمع ان يكون واحدا لعدم من نفسه (قوله جار على سنن المتنة الخ) هذا واضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من أن

ان اللذان تثنية الذي
وحذفت الياء في التثنية
مع ان دعوى الحذف في
المبنيات غير مقبولة بل هي
لغات مختلفة وقد يجاب بمنع
انه لا معنى للاستغناء بل
له معنى صحيح وهو الاستغناء
عن الحذف للتثنية لان
الحذف على هذا التقدير
ليس للتثنية بل سابق
عليها ويوجه التعويض
بالتشديد بانه للتثنية على
ان الحذف من المفرد واما
عدم قبول الحذف في
المبنيات فالمصنف لا يسلمه
وقد نقلوا عن سيبويه ان
لا تخففة من لدن (قوله
تعويضان المحذوف)
قال اللقاني قد يقال التزم
التعويض عما هو الاصل
في التصغير دون في التثنية
فان التعويض عنه فيها
خاص بميم وقيس في أحد
الوجهين وقد يقال لان
المحذوف في المصغر حرف
وخرقه وفي المبني حرف
تقط (قوله وبلحرف بن كعب)
اللقاني أصابه بنو الحمر
فخرج في غير النداء بحذف
النون والواو (قوله في حالة
الرفع) فيه نظر فقد قال
اللقاني قوله يحذفون النون
يعنى رفعها وغيره بدليل
قوله وتلخص ان في نون

الموصول (قول وتلخص ان في نون الموصول) قال اللقاني وهو اللذان واللتان فقط دون الذين (قوله فلم يجز على سنن المتكثرة
الجموع) أي لان مفرد ليس يعلم ولا يفقه ولا يكتفي في كونه على سننها دعوى تخصيص الذي بالعاقل ولا تغليب على غيره ولا حاجة في اثبات
المتى الا ان شأن الجمع ان يكون واحدا لعدم من نفسه (قوله جار على سنن المتنة الخ) هذا واضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من أن

الذان واللبان تثنية اللذان لا على ما قاله المصنف من انه ما تثنية الذي والتي وان الياء حذفتا لانها حينئذ لم يجريا على سنن
المثناة لفظا قال بعض الفضلاء أيضا الذي عام والذان خاص بمن يعقل اه وهو خطأ اذ لم يقل أحد باختصاص المثني بمن يعقل وأيضا
من شرط التثنية الاعراب ومعلوم أن الذي ليس كذلك (قوله لان شبه الحرف الخ) ١٣٣ قال بعض الفضلاء لا معنى اعتبروا

الجمع هنا لاقى الذي حر
وهو موجود في الجميع
بل وفي التثنية أيضا
والعجب من الشارح
حيث قال وهي مبنية وان
كان الجمع من خصائص
الاسماء لان الذين
مخصوص باولي العلم
والذي عام فلم يجز على سنن
الجموع وسكت عن هذا
المعنى هنا مع قرب ما بينهما
(قوله وقد يتقارض الآلى
واللائي) قال اللقاني
ويعين المراد من يجرود
الضمير اليها من الصلة (قوله
من عنده علم الكتاب) هم
مؤمنوا اليهود والنصارى
(قوله أن ينزل الخ) قال
الداميني وهذا التزيل
أعم من أن يكون من
المتكلم أو من غيره كافي
قوله ومن أضل الآية
وحقيقة المسئلة أنه متى
نسب إلى المسمى شيء من
ذلك الكلام شأنه أن
لا ينسب نفيًا ولا إثباتًا إلا
إلى العلة أجرى عليه حكم
العاقل وأما كون المعتقد
لذلك المتكلم أو المخاطب
أو غيرهما فلا مدخل له
فيما نحن فيه البته (قوله
فاوقع من على سرب القطا)

المتمكنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء اللذون (بالواو رفعًا) ورأيت الذين ووردت الذين بالياء عروا ونصبًا
وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهي لغة هذيل أو عقيل)
بالتصغير فيهما وأول الشك (قال) شاعرهم

(نحن اللذون صبحوا الصبا) * يوم النخيل غارة هاجحا
فنحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخيل بالنون والحاء المعجمة موضع بالشام وغارة مقول
لاجله وهو اسم مصدر أثار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من أخرج السحاب دام مطره (وجمع المؤنث
اللائي واللائي) باثبات الياء فيهما (وقد تحذف يا وهما) اجترأ بالكسرة فيقال اللات واللات واللاء إلى هذه
الثمانية أشار الناظم بقوله

موصول الاسماء الذي الاثنى التي * والياء اذا ما تثنيًا لا تثبت * بل ما تليه أو اه السلامه
جمع الذي الآلى الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعًا نطقا * باللات واللاء التي قد جمعا
(وقد يتقارض الآلى واللائي) فيقع كل منهما مكان الأخرى (قال) جنون ليلى قيس بن الملوح

(محا جها خب الآلى كن قبلها) * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
فاوقع الآلى مكان اللائي (أى حب اللائي) بدليل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بني سليم
(ما آباؤنا بمن منه * علينا اللاء قدمه ذوا الخجورا)

فاوقع اللاء مكان الآلى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والآلى بمعنى الذين والذين أشهر منها فلذلك
عدل الموضع فقال (أى الذين) اذ لفرق بينهما والمعنى ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا
حجورهم لنا كالمهديا كثر امتنا علينا من هذا المدح والى تقارضهما أشار الناظم بقوله

* واللاء كالذين نزلوا وقعا * (والموصول المشترك ستة من) بفتح الميم (وما أوى) بفتح المهملة
وتشديد الياء (وأل وذو وذا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال
ومن وما وأل تساوى ما ذكر * وهكذا ذو ومثل ما إذا أى كما

ولكل منها كلام يخصها (فأما من قائمها تكون) في أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام (نحو ومن عنده علم
الكتاب) تكون (لغيره) أى غير العالم على سبيل التطفل (في ثلاث مسائل احداها أن ينزل) ما وقعت
عليه من غير العالم (منزله) أى منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله (من
لا يستجيب له وقوله) وهو العباس بن أحنف

أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعل إلى من قد هويت أطير
فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي
(الأعم صبا حاتها الطلل البتلى * وهل يعمن من كان في العصر الخالي)

فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل أمر معناه الدعاء أصله أنعم حذفته منه الالف والنون تحقيقا
وصباحا متصوبا على الظرفية ومن عادة تحييات العرب في الصباح عم صبا جوفى المساء عم مساء فكأنهم
قالوا أنعم الله في صباحك ومساءك ويعمن أصله ينعم من حذفته منه النون الأولى والنون الساكنة في
آخره التوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع

قال الدنوشرى هو على تقدير مضاف أى على واحد سرب القطا لان من انما هى واقعة على القطاة لا على السرب ولو قال فاوقع من على
القطاة لكان أصوب ولم يقل فى الآية فاوقع من على الاصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحييات العرب الخ) قال الدنوشرى لو قال
ومن عادة العرب فى تحيياتهم الخ كان أولى فليتامل (قوله فى صياحك) فى بعض النسخ اسقاط لفظ فى

(قوله الا العاقل) قال الدنوشري وأما نداء غير نحو يا جبال ويا أرض ونحوهما فليس بالاصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العزبن
 عبدا السلام هذه الامة مشككة لان قاعدة التشبيه تقتضي أن يقال أن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال أنهم كانوا يعظمون الاصنام أكثر
 من الله لا أنهم لم يقولوا ذلك وإنما قالوا انهم لم يقرؤنا الى الله زلفي بخلاف قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالمجريمين وقوله أم نجعل المتقين
 كالقبيح فانهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما سادنا في الدنيا فجاء الجواب على وفق معتقدتهم أنهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى
 وأجاب شيخ الاسلام زكريا في فتح ١٣٤ الرحمن بان الخطاب لعباد الاوثان وهم بالغوا في عبادتها حتى جارت عندهم أصلا في

في القلة على أعصر وفي الكثرة على عصور والحالي نعته (فداء الاصنام) في قوله تعالى يدعون من دون
 الله من لا يستجيب له (ونداء العطا) في قوله * أسرب القطاهل من يعبر جناحه * (و) نداء
 (الطلل) في قوله أيها الطلل البالي (سوغ ذلك) وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة
 وعلى السرب والطلل لما كانا مناديين ولا يدعى وينادي الا العاقل المسئلة (الثانية) من وقوع من
 على غير العالم (ان يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (نحو كمن لا يخلق)
 فانه عام في العاقل وغيره (لشموله الآدميين والملائكة والاصنام) فان الجميع لا يخلقون شيئا (نحو ألم تر
 أن الله يسجد له من في السموات) فانه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن في
 الارض) فانه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وأفراد الشمس والقمر والنجوم
 والجبال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها (نحو من يمشي على رجلين
 فانه يشمل الآدمي والطائر) ولا فرق في هذه المسئلة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الاول
 أو أقل منه كالمثال الثاني أو مساويا له كالمثال الثالث ولذلك أعاد لفظه نحو في الامثلة الثلاثة المسئلة
 (الثالثة) من وقوع من على غير العالم (ان يقترن) غير العاقل (به) أي بالعاقل (في عموم فصل بمن)
 الموصولة (نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع لا قترانها بالعاقل في) عموم (كل دابة) من قوله
 تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي
 على أربع فوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما
 وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل
 عن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع فانهما اختلط بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة
 اسم لما يلبس على الارض عاقلا كان أو غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا والادابة الارض
 تاكل منسأته ويحتمل عندي أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع
 يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على أربع على حد ومن الناس من يعبد
 الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها
 والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله اه (وأما ما) الموصولة (فانها) في أصل وضعها (لما لا يعقل
 وحده نحو ما عندكم ينقد) أي الذي عندكم ينقد (و) قد تكون (له) أي لما لا يعقل (مع العاقل نحو
 سبع لله ما في السموات وما في الارض) فانه يشمل العاقل وغيره (و) تكون (لأنواع من يعقل) هذه
 عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثاله عند ابن عصفور
 وابن مالك (نحو فانكحو ما طاب لكم) من النساء وكلا التعبيرين مشكك فيهما أما الاول فرده ابن
 الحاج بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل وأما الثاني فلانه لا يصح أن يقال أنكحو
 الطيب أو الطيبة لان النكاح إنما هو للسوات لا للصفات نفيه الموضع في الحواشي وتكون ما

العبادة والخالق فرعا
 فناء الانكار هل وفق
 ذلك ليفهموا المراحل
 معتقدتهم انتهى فتامه
 (قوله كالمثال الاول) قد
 يقال فيه نظر لان من
 لا يخلق شامل لاشياء
 كثيرة مما لا يعقل
 كالاصنام والاوثان الا
 أن يقال ان أفراد العقلاء
 أكثر وقال الزرقاني
 الكثرة والقلة ليسا باعتبار
 الافراد بل باعتبار الانواع
 كما يخفى (قوله ويحتمل
 عندي) هذا يجري في
 المسئلتين الاوليين أيضا
 ويمكن أن يعم كلام
 الشارح (قوله ما عندكم
 ينقد) قال الزرقاني أي
 ما عندكم من متاع الدنيا
 ينقد أي يفتى ولقائل ان
 يقول متاع الدنيا يشمل
 الرقيق وهو ما يعقل
 (قوله ولأنواع من يعقل)
 زاد بعضهم كونها لا حد
 من يعقل نحو ولا أتم
 عابدون ما أعبدوا أجيب
 بانها مصدرية فانظر

حاشيتنا على الفاكهى (قوله ومثاله الخ) قال الدنوشري الجمع بين مقال ونحو بعد فيه نظر (قوله وكلا التعبيرين) (للهم
 الخ) قال الدنوشري فيه نظرا ما أولا فلان النكاح لا يتوجه الى نوع من يعقل حتى يقال ان ما مستعمل فيه كما حققه ابن الحاج فالمراد
 أفراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلان لم يصح أن يقال أنكحو الطيب أو الطيبة وقال السنباطي قوله لان النوع لا يعقل الخ
 يجب عنه بانه لم يرد بالنوع الكلي المقول الخ بل الأفراد بدليل الآية المذكورة فلا ينكح الكلي وإنما ينكح الافراد وكأنه قال
 فانكحو كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلاه لا يصح هذا مردودا الى صرف بدل على الذات والصفة لا على الصفة فقط

(قوله وللبحث فيه مجال) قال السباطي لعل وجهه ان المقضي لتزايده من الايمان في الحقيقة وهذا قد علمت حقيقة وان كانت صفة متممة للعالم بانه ممن يعقل ولكن نقل المرادى عن ابي البقاء ان ما يعنى الذى لانه لم يصبر عن يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام ابي البقاء ان المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وان كان من أهله وعليه ينبغي ان يستثنى من باع أو ان العقل عاقل وان يكون المراد به التمييز ومع ذلك كله لا يخلو عن اشكال انتهى واعلم انه قال في الاشاف وقال ما طاب ذهابا الى الصفة قال السعدى عن استعمات كلمة ما فى النسا مع اختصاصها أو غلبتها فى غير أولى العقول لان هذه التفرقة انما هى اذا أريد الذات أما اذا أريد الوصف كما تقول فى ما زيد أى أفاضل أم كريم وفى الموصولة أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال أى القائم أو القاعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعنى الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان أنكره البعض وههنا المراد الصفة أى انكحوا الموصوفة باى صفة أردتم من البكر والثيب والشابة والمسنة الى غير ذلك من الاوصاف انتهى وقال الدماميني فى شرح التسهيل بعد ان نقل كلام ابن مالك على الجملة اذالم يكن للتكلم التفات الا الى الشئ من حيث هو فعمله متعلقا بالحكم من غير أن يعتبر وصفا اذ على ذلك فانه يأتى بما نحو ما خلقت بيدي فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا اذ لمع كون المسجود له عاقلا ونحوه فى نذرت لك ما فى بطى محررا المراد انها جعلت ما فى بطنها وشمرة فوادها ناطما للمسجد ولم تقصد اذ ذاك ١٣٥ ذكرته من أنوثته وكذا المراد بقوله أنظر

ما ظهر أى هذا الشئ الذى ظهر كأنما كان (قواه تكون للعاقل وغيره) لو قال بدله تكون للعالم لكان أولى (قواه ولا يصلح هنا الخ) قال الزرقانى أى ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لانها اذالم تكن موصولة فلا يتساقى الآن تكون استفهامية وههنا ما منع عن استفهاميتها وهو وقوعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولة

(لبيهم أمره) من الاشخاص (كقولك وقد رأيت شعبا) بفتح الموحدة وبالهاء المهملة لا تدرى أبشر هو أم مدر (أنظر الى ما ظهر) وكذا لو علمت انسانيتهم ولم تدر اذكر هو أم أنشى قال ابن مالك فى شرح التسهيل أخذ من قوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطى وللبحث فيه مجال (والاربعة الباقية) من السنة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل فاما أى بفتح الهمزة وتشديد الياء (خالف فى موصوليتها تلعب) أو العباس أحمد بن يحيى محتجا بانهم يعلم بفتح أى بفتح الهمزة وتشديد الياء (خالف فى موصوليتها تلعب) قوله) وهو عسان اذا ما لقيت بنى مالك * (فسلم على أيهم أفضل) وجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا واذا اتقى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهى الملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا الى معرفة (ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالاضاد المعجمة والعين المهملة فانهما أجازا اضافتها الى نكرة وجعل من ذلك وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى عندهم موصولة ويعلم معنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه ومذهب الجمهور ان اياها استفهامية منصوبة ينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابيه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أى انقلاب (و) أى الموصولة (لا يعمل فيها الا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو) لنترعن من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين فى الاستقبال والتقديم قال فى التسهيل ولا يلزم استقبال عامه ولا تقدمه خلافا للكوفيين قال أبو حيان فى شرح التسهيل (وسال الكسائى) فى حلقه يونس

لكن له أن يقول هى استفهامية فهو على الحكاية لقول محذوف نعت للجرور يعلى محذوف أى فسلم على شخص مقول فيه أى فى طلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك فى بنم الولد ومالى بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقائى رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمى قوله أى فسلم على شخص مقول الخ أنظر هل يخالف هذا قول المرادى هذا أى بناء أى مذهب سيويه خلافا للخليل ويوقن ثم قال وتاويل الآية أما الخليل فعلمها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير لنترعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فعلمها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليهم ما قول الشاعر اذا ما أتيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل ثم قال لان حروف الجر لا يعلق ولا يضم قول بينهما وبين معمولها انتهى فقوله لان حروف الجر الخ رد لكل من تقديرى الخليل ويونس على اللف والنشر الغير المرتب تمامه فان خالفه أشكل عليه تقديرهم فى ما هى بنم الولد ونحوه فليحذر (قوله ولا تضاف لنكرة) قال الدمشقى قضيةه أن تعرفها بالاضافة لا بالصلة وقد قيل لا مانع من تعريفها بالاضافة والصلة لاختلاف جهتها وكل منهما يفيد مالا يفيد الا تعرفت عرف بالاضافة من ايل ابهام ما وقعت عليه وتعرف الصلة يفيد بيان ما وقعت عليه انتهى وهو كلام الدماميني وقال اللقائى الرضى وأيامضا للمعرفة لتكون معرفة انتهى وأقول قضيةه أن تعرفها بغير الصلة قال الشهاب قوله قضيةه هذا ممنوع لان فى أى ابهام من جهة نوعها ومن جهة نفسها فى الاضافة تعيين نوعها وفى الصلة

تعيين نفسها انتهى وفي حاشيتها على الفا كهي ما لا يستغنى عن مراجعتها (قوله ان ايا وضعت الخ) قال الزرقاني اعترض ذلك الرضي فقال وليس هذا أي التعليل بشي لا اختلاف الابهام ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وقال الدنوشي قال الرضي وقد عالج له ابن الباذش بان قال أي موضوعه على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه أي الموصولة على الابهام وليس بشي لا اختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقاني (قوله لم يقع الخ) قال السباطي فيه نظر لانه يحتمل العموم أيضا كالذي قبله على معنى يعجبنى الشخص الذي وقع منه القيام كائنما كان كما يحتمل الذي قبله الخصوص على معنى يعجبنى الشخص المخصوص الذي سيقوم انتهى ويجاب بان الذي وقع منه القيام مخصص لتعيينه في الخارج لان الماضي يدل على الوقوع في نفس الامر فايأمل (قوله وقد توثت) اذا أعربت في هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهور على عدم المنع خلافا لابي عمرو ومجتبان فيهما التاميم والتعريف بالاضافة المنوية ١٣٦ وهو شبيه بتعريف العلمية ولهذا لم يصرف جمع في التوكيد للعدل والتعريف

بالاضافة المنوية وأجيب بان جمع أشد شباها بالعلم من أية لانه لا يستعمل ما يضاف اليه بخلاف أي كيعجبنى أي من قامت (قوله ما تبين لي أن سيويه غلط) قال الشهاب القاسمي لا وجه للتعليل مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيويه كما في الآية والبيت المشهور بين فان ما أعجبنى به منهما من جهة الخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليتدبر (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت الخ) قال الشهاب القاسمي قد يفرق بأنه عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج

(الايحوز أعجبنى أيهم قام) فمتع من ذلك فقيل له فلم يلح له وجه المنع (فقال أي كذا خلقت) اه أي كذا وضعت قال ابن السراج موجهها قول الكسائي بالمنع ما معناه أن ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فكأنك قلت يعجبنى الشخص الذي يقع منه القيام كائنما كان ولو قلت أعجبنى أيهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فاحرجهما ذلك عما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الامتناع والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها (وقد توثت وتثنى وتجمع) هتد بعضهم فتقول آية وآيان وآيتان وآيون وآيات (و) على الخالين (هي معرفة فقيل مطلقا) سواء أضيفت أم لم تضاف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل و يونس والاحفش والزجاج والكوفيين واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا (وقال سيويه تبني على الضم اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناظم بقوله
وأعربت ما لم تضاف * وصدروصلها ضميرا محذوفا
(نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل) بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شي وخولف في ذلك قال الزجاج ما تبين لي أن سيويه غلط الا في موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول بيناها اذا أضيفت اه وزعم المانعون أن ايا في الآية استفهامية وانها مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا في مفعول تنزع فقال الخليل محذوف والتقدير لتزعم الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت تنزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاحفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضع ذلك في المعنى بما يطول ذكره وبالبيت السابق (وقد تعرب حينئذ) أي حين اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كرويت الآية) وهي أيهم أشد (بالنصب) وهي قراءة هرون ومعانوي يعقوب (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالحجر) قال سيويه وهي لغة جيدة

لدلالة الاضافة عليه لا تقار المضاف اليه وأما عند عدم الاضافة لفظا فيحتمل الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد وبذلك تاثير من الخفي أي هو أظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود رافع ضرر الاحتياج في الثاني دون الاول لانا نقول لانه لا يندفع الاحتياج بوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعاً مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه انتهى وقد ذكرنا في حاشية الفا كهي ما هو أظهر من هذا في الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقاني أي وجملة الاستفهام مستانفة قال في المعنى وذلك على قولهما يجوز زيادة من في الايجاب (قوله ورد ذلك في المعنى) قال الزرقاني أي رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب وانه لا يجوز لاضرر من القاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو القاسق وأنه لم يشتم زيادة من في الايجاب وقول الشاعر
اذا ما لقيت بني مالك * فسلم على أيهم أفضل
يروى بضم أي وخروف الحجر لا تعلق ولا يجوز حذف الجر ورود دخول الجار على معمول صلتها ولا يستأنف بعد الجار انتهى وقال بعضهم له لا يعترض على يونس بان التعليق خاص بأفعال القلوب لانه يرى بعدم الاختصاص واعتراض السباطي على رده عليهم بالبيت لانه يحتمل أن

يكون المجرور محدثا والتقدير فسلم على الذي يقال لهم أيهم أفضل (قوله وأما أل الخ) قال اللغاني قال الرضي كان حق الأعراب أن ينوز على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الالكاتبة بمعنى غير انتهى وأقول يشكك على ذلك أن أل اسم مركب يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مختص من ذلك الا بان يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوالم وفي الرضي اشارة اليه قال ان أصل الضارب والمضروب والضرب فكذا هو ادخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية ١٣٧ مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل

في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد يضرب أي يضرب بوزيد مضروب أي ضرب أو يضرب (قوله نحو ان المصدقين الخ) محل كونها موصولة في نحو ذلك حيث لا عهد والافاء فهي حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فآكرمت المحسن قاله الرضي وعمراده حيث لا عهد خارجي والافاء فالصلة لا بد أن تكون معهودة بالعهد الذهني (قوله وسكتت عن الصفة الخ) الاظهر انه سكتت عنها هنا حالة على ما يأتي قريبا في بحث صلة آل من ذكرها وللإشارة للخلاف فيها (قوله والمشهور بناؤها على سكون الواو) قال

وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا (وأما آل فنحو ان المصدقين والمصدقات) مما صلتها اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلتها اسم مفعول وسكتت عن الصفة المشبهة فنحو المحسن لان آل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المعنى (وليست) آل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولا حرفيا خلافا للمأزني) في أحد قوليه (ومن واقعته) ويردها نهالاته وول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء وأجاب المأزني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف وربان محذوف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا لضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف تعريف خلافا للمأزني) الاخفش وهو ثاني قولي المأزني وحجتهم ان العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجاء نحو جاء الرجل وهي مع الجاء معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويحجب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقدير الان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وآل المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويبدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بالاشراط ولو كانت معرفة لكانت مبعودة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا وأجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى اسم الفاعل لا يعمل مع آل (وأما فواضلة بطيئ) وذلك مستفاد من قول الناظم * وهكذا ذوق عند طيئ شهر * (والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو (وقد تجرب) بالحروف الثلاثة اعراب ذو معنى صاحب وخض ابن الضائع ذلك بحالة الجملانه المسموع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقهسي

فاما كرام موسرون لقبهم * (فحسبي من ذي عندهم ما كفا نيا فيمن رواه بالباء) وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المهنسي وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض (والمشهور) عنهم (أيضا افرادها) وان وقعت على مثني أو جمع (وتذ كيرها) وان وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائي

فان النساء أي وجدى * (ويشري ذو حقرت وذنوطويت) فاتي بذو مفرقة مذكورة مع انها واقعة على البشروي مؤنثة ويحتمل انه راى معنى القايب وهو مذكر والحقر معروف والطي من طويت البشر اذا بنيت بالحجارة (وقد توث وتثني وتجمع) عند بعض بني طيئ فتقول في المذكر ذوقام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثني المذكر ذوقاما وفي مثني المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع المذكر ذوقاموا وفي جمع المؤنث ذواتقن (حكاه ابن السراج) في الاصول عن جميع لغة طيئ على

(١٨ - تصرح ل)

الدنو شري عبارة السيوطي في همع الجوامع وذنوفي لغة طيئ الى ان قال وهي مبنية على الواو وهذا قد يناقى عبارة الشارح الآن يقال معنى كلام السيوطي انها لازمة سكون بدليل مقابله بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أي على سكون الواو (قوله وقد توث وتثني وتجمع) قال اللغاني مع الاعراب فيها قال الشهاب قول شيخنا مع الاعراب أقول فانظر لم قال في التوضيح وحكي اعرابها أي ذات وذنوات نخصها بذلك ولم يحزم به وعليه فهل يجري الوجهان في غير ذات وذنوات جرده (قوله وفي مثني المذكر ذوا الخ) قال اللغاني فيقال ذوان وذنواتان وتجمع ذوو وذنوات قال الشهاب هلا قال ذووان بالنون كما قال قبله في اثني فان كلامه ما يختم بالنون * (تبينه) * ظاهر كلام الرضي ان تصرفها بخصوص بحال الاعراب وكلام المصنف قد يقتضي انه يكون حال البناء أيضا فليتأمل وليعبر (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال السنياطي على ما قرره الشارح في عبارة المتن

قال أولاً عند بعض طيبي وبعد كلام ابن السراج عن جميع لغته طيبي يكون قوله حكاه جلاء معطوفة على قوله وقد توثق الخ بحذف
 حرف العطف ولو أتى به كان أولى (قوله بثنتيتها وجعها) وتانيثها (قوله ويرفعون التاء) قال السنباطي فيه تسمع كما هو ظاهر (قوله
 ذوات ينهضن) قال الدنوشري نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت في المدح والذم تعريفاً وتشكيراً
 فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفة لا ينقأ انتهى وفي شرح العجيسي ذكر ابن النحاس أنه سأل شيخه ابن عمر بن الأبيحوزان ذوات
 في البيت بمعنى صاحبات معربة خبراً ١٣٨ لمبدأ محذوف أي هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى

الصاحبات ويكون مما
 أضيف إليه الفعل بتأويل
 المصدر كقولهم اذهب
 بنى تسلم أي بنى سلامة
 فيكون التقدير ذوات
 نهوض على حذف المضاف
 إليه فالتقدير ذوات سبق
 (قوله وأصل ناقه نوقه)
 لأن ألقها منقلبة عن واو
 لقولهم استنوق الجمل
 وقولهم في العدد الكثيرون
 ولو كانت باء لكسروا
 الأول لتسلم الياء كما في قولهم
 عيس (قوله على أيتق)
 نقل في التوشيح عن
 المصنف أصل أيتق أنوق
 ثم قيل جندقوا العين
 وعوضوا الياء فوزنه
 أيقل وقيل قدموا العين
 لتسلم من الضم ثم أبدلوا
 مبالغة في التخفيف فوزنه
 أعقل وقيل قدموا اللام
 على العين فصارت نقوا ثم
 أبدلوا الواو ياء كما في أدل ثم
 قدموا الياء على القاء فوزنه
 أفلق ثم أعقل اه واقصر
 على القول الوسط لأن خير
 الأمور أوسطها (قوله ان

الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب (ونازع في ثبوت ذلك) المحكي على الإطلاق (ابن مالك) في شرح
 التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بثنتيتها وجعها قال الشاطبي والمردود دعائه إنما هو الإطلاق
 في جميع لغة طيبي وأما كون ذواتي وتجمع وتوثق عند بعض طيبي فهو ثابت اه قال الفراء في لغات
 القرآن ورد بما قالوا هذان ذوات تعرف وهؤلاء ذوات تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل
 حال وفي ثنتيتها هذان ذوات تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف اه (و) ابن السراج وابن عصفور وابن
 مالك (كلهم حكى) عن بعض طيبي (ذات للقردة وذوات لجمعها مضمومتين) على أنها موصولة
 مستقلة مراد فان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقاً
 وقال في النظم وكالتى أيضاً لديهم ذات * وموضع اللاتي أتي ذوات

جمعها من أيتق موارد * (ذوات ينهضن بغير سائق)

فبني ذوات على الضم والهاء في جمعها اللنون المدكورة في بيت قبله والابتق بتقديم الياء المثناة تحت
 الساكنة على النون المضمومة جمع ناقه وأصل ناقه نوقه تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت القاء وتجمع
 في القاء على أنوق قدمت الواو على النون فصارت أنوق ثم قلبت الواو ياء فصارت أيتق ويجمع أيتق على أياتق
 والموارد جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهم في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين
 (وحكى) في ذات وذوات (اعرابهما) بالحركات (اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى
 الأول أبو حيان في الارتشاف وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي وإذا عرابنا نونا لعدم الإضافة
 فتقول جاء في ذات قامت ورأيت ذاتاً قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول
 جاء في ذوات قن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قن ومررت بذوات قن بالكمرة مع التنوين جوازه صبا
 قاله الموضع في الحواشي (وأما إذا شرط موصوليتها لثلاثة أمور أحدها أن لا تكون للإشارة) لأنها
 إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد (نحو من ذا الذاهب وماذا التواني) والمفرد لا يصلح أن
 يكون صلة لغير آل (و) الأمر (الثاني أن لا تكون) ذا (ملغاة) والغاؤه ما على وجهين أحدهما
 حكيمى والآخر حقيقى فالحكيمى ما ذكره بقوله (وذلك) الإلغاء (بتقديرها مركبة مع ما في
 نحو ما إذا صنعت) فيصيران اسماً واحداً من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية

لا تكون للإشارة) قال اللغوي لا يخفى أن ذا مشترك بين الإشارة والموصولية كما في الرضى وقد نص الأصوليون على المقدمة
 صحة إطلاق المشترك على معنييه مع حقيقة على الجميع وعلى هذا فاشتراط المصنف أن لا تكون للإشارة إنما ينبغي على المرجوح
 إذا استحالة في اجتماع معرفتين على شيء واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويحجب بان اشتراط المصنف ما ذكر ليس لما ذكر بل لما أشار
 إليه المصنف وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صلة لغير آل (قوله فيصيران اسماً واحداً من أسماء الاستفهام الخ)
 قال الإدمايني وهي مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وإن كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في توضيحه الموضوع

الكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الافك أقول ماذا أفعل ماذا أقول بعرض الصحابة فكان ماذا فرأى من هناك انتهى وعلى هذا يخرج ما وقع في الكشاف ١٣٩ في سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع

في شعر ابن المرسل وكان
ماذا فأتى ابن أبي الربيع
فصنف في الرد عليه
مصنفاً وأنشد لنفسه
غاب قوم كان ماذا
ليت شعري لم هذا
وإذا غابوه جهلا
دون علم كان ماذا
(قوله عند الكوفيين وابن
مالك) قال الدنوشري
ينظر على مذهب
الكوفيين وابن مالك هل
لذا عراب أولاهل تغيد
شيأً أولاً (قوله إلا ان
يقال الخ) قال السنباطي
فعلى هذا فالمقصود
إثباته وتفيده زيادة
الابهام لأصل الابهام
وحاصله ان ما أكثر ابهاما
من من فاشبهت ذا في
زيادة الابهام وقوله
والمرجع في ذلك الخ
كانه كالاستدراك على
قوله إلا ان يقال الخ أي وان
أمكن ان يصح العرق
بما ذكر فالمرجع في ذلك
الى السماع وكلاهما
مسموع (قوله ابن
مفرغ قال المصنف في
شرح الشواهد بالفاء
والعين المعجمة كان
واهن على شرب سقاء
كبير ففرغه) قوله لان

المقدمة بصنعت والتقدير أي شيء صنعت (كما قدرها كذلك) أي مربة م ما الا انها في محل جر (من
قال) لسائل عن شيء (عما اذا تسأل) والتقدير عن أي شيء تسأل (فانبت الالف) من ما (لتوسطها) في
اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذف
الفها التطرف بها نحو عم يشاء لون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى سبحانه وتعالى عما
يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصيغت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف
لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالف الحقيقى ما ذكره بقوله (ويجوز زالغاء عند الكوفيين
وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين ما ومدخلها ف كالتك قات ما صنعت والبصريون
لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء وسكت عن الغاء ما مع من لئلا يبقى البقاء وتغلب وغيرهما أن تكون
من وذا م كبتين وخصوصا ذلك بما وذا لان ما أكثر ابهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون
ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كونها زائدة ومن معولا في نحو من ذا
ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز أن يكون من وذا م كبتين قاله في المعنى وهو ظاهر قول النظم

ومثل ماذا بعد ما استفهام * أو من اذا لم يتبع في الكلام
(و) الام (الثالث أن يتقدمها استفهام بما يتفق) من البصريين (أو بمن على الاصح) عندهم لان
كلا منهما الاستفهام وأجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيها من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام
فيها الاختصاص بها بمن يعقل فلا تجانسه بينهما وكلا التعليلين ضعيف أما الاول فلان بقية أدوات
الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لاحقاق من دوتها واما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من
مختصة بمن يعقل الآن يقال ان ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما
مسموع فالاول (كقول لسيد) ابن ربيعة العمري
(الاسألان المرء ماذا يحاول) * أحب في بعضى أم ضلال وباطل

أنشده سيبويه فاستدوا اذا اسم موصول خبر وجهه يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب
والنحْب بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت يقال قضى فلان فجهه اذا مات والمراد به
هنا النذر والمعنى الاسألان المرء الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا أنذر أو جبهه على نفسه فهو
يسعى في وفائه أم هو في ضلال وباطل (و) الثاني نحو (قوله) وهو أمية بن أبي عاوذ الهذلي كما قال ابن مالك
أو أمية بن أبي الصلت كما قال العيني أ لآن قلبي لدى الظاعنين * حزين (فن ذاب عزي الحزيننا)
أنشده ابن مالك فن مبتدأ وذا اسم موصول خبر وجهه يعزى الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من
ظعن اذا سار (والكوفي لا يشترط) في موصولة ذات تقدم من ولا ما الاستفهاميتين (واحتج بقوله) وهو
يزيد بن مفرغ الجبيري قدس ما العباد عليك اماره * (أمنت وهذا تحمليين طليق)
وتقرير الحق منه ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحمليين صلته والعائد محذوف
وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ (أي والذي تحمليينه طليق وعندنا) معشر البصريين (ان هذا اسم
إشارة) على أصله لا موصول لانها التنبية لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ (وطليق) خبره وهي
(جهة اسمية وتحمليين حال) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها (أي وهذا طليق محمول لالك)
وقدس بفتح العين والذال والسين المهملات اسم صوت لجر البغل وعباده هو ابن زياد بن أبي سفيان

ها التنبية الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذا لا يعلم ذلك الكوفيين ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضي اعتذر البصريون عن
المواضع التي استدل بها الكوفيون بان أسماء الاشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل (قوله وتحمليين
حال) أي وحذف الضمير العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل جملة تحمليين خبر وروايته ليس المراد الاخبار بانها محمول

(فصل) (قوله ففيه متعلق بمحذوف الخ) كذا في التسهيل وعبارته ويجوز تعاق حرف ثوبل الالف واللام بمحذوف دل عليه صلتهما
 (قوله وتتمير الموصولات الخ) على هذا التقييد كان ينبغي ابقاء المتن في قوله كل الموصولات على عمومه وقال السباطي ذكر هذا توطئة
 للإشارة الى ما سيأتي لكن ينبغي عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولو اقتصر على ما ذكره هنا وعم في الاول كان أولى لكن قصداً
 يجعل الكلام في شيء واحد لا يخفى المراد من المتن فكان ينبغي الاقتصار على الاول (قوله مراعاة اللفظ الخ) قد يجتمع الامر ان قال في
 الكشاف في سورة النساء في تفسير ١٤٠ قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله الى قوله مهين قيل يدخله وخالدين جملا على لفظ من

وكان يزيد اكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما نظره ازمه محووه باظفارهم ففسدت اناياه ثم اطال
 سجنه فكاهوا فيه معاوية فاجراه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما العباد عليك
 اماراة البيت و اماراة بكسر الهمزة أي أمر ولا تختص ذا الاشارة بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء
 الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك يمينك يا موسى قالوا ان تلك موصول
 وييمينك صلة أي وما التي ييمينك وعندنا ان ييمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم
 الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمر كلاً انت الليث اكرم اهله * واقدم من اقبائه الاضائل
 كانه قال لانت الذي اكرم اهله ف اكرم صلة الليث ومنها الاسم المضاف نحو قوله
 * يادارمية بالعاية افا السند * فبالعليا صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة بعدها نحو هذا رجل
 ضربته ف ضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيامن ذلك قاله أبو حيان في النكت الحسان
 على غاية الاحسان
 (فصل هو وتفقر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (الى صلة) تتصل بها الالف او اقاص
 لا يتم معناها الا بصلة (متاخرة عنها) لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئية الماخرو كما
 لا تقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه
 متعلق بمحذوف دل عليه صلة آل والتقدير وكانوا زاهدين فيهم من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية
 عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة (مشملة على ضمير مطابق لها) في الافراد والتذكير
 وفروعها بخلاف الحرفية فان صلتهما الا ضمير في اقتطع ما قيل ان قول النظم
 وكلها يلزم بعده صلة * على ضمير لا تقم مشتملة
 يع الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير (يسمى العائد) اعوده الى الموصول ثم الموصول ان
 مطابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقتها العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ
 مذكر او اريد به غير ذلك نحو من وما في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع
 اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقتها اللفظ ليس نحو اعط من
 سالتك ولا تقل من سالتك او قبح نحو من هي جراء أملك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق
 فيختار مراعاة المعنى كقوله وان من النسوان من هي روضة * تهيج الرياض قبلها وتصوح
 وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو * وانت الذي في رحمة الله أطمع * الاصل في رحمة
 * وسعاد التي أضناك حب سعادا * أي حبها (والصلة اما جملة) تامة اسمية أو فعلية (وشروطها ان
 تكون خبرية) وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول ووضوح
 وصلة الى وصف المعارف بالجملة نحو جاء الرجل الذي قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون

ومعناه يعني انه أفرد
 الضمير في دخله باعتبار
 لفظ من وجع الوصف
 الواقع حالاً من ضمير
 يدخله المنصوب باعتبار
 معناه ولعل الحكمة في
 جمع الوصف أولاً بذلك
 الاعتبار وافراده ثانياً
 باعتبار اللفظ في صيغة
 الجمع من الاشعار
 بالاجتماع المستلزم
 للتانس زيادة في النغم
 وما في الافراد من الاشعار
 بالوحدة المستلزم للوحدة
 زيادة في التعذيب كما ذكره
 المولى أبو السعود وأخذه
 برمته ابن جرشد في بعض
 رسائله ونسبه لنفسه
 ونحو ما قاله أبو السعود
 ما نقله عنه بلعيذه المقرئ
 وذكر ابن لب انه عرض
 ذلك على شيخه ابن الحفار
 فأجاب بانه تعالى لما ذكر
 في الاول جنات متعددة
 لاجنة واحدة وقال يدخله
 والضمير المنصوب في
 يدخله وان كان مجموعاً
 في المعنى فهو في اللفظ

مفرد والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح ان يكون في جنات متعددة معاً
 فخالدين لرفع هذا الابهام اللفظي فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وان كان المعنى صحيحاً ما الاية الثانية فذكر فيها نارا مفردة
 فناسبها الافراد في خالدا (قوله أو قبح) قال الزرقاني بالرفع معطوف على لبس ووجه القبح انه لو روعي اللفظ لزم الاخبار بثبوت عن مذكر
 فروع المعنى بكسر كاف أملك انتهى وفيه ان مراعاة المعنى انما هي في المعنى وهو هو ولم يقل من هو (قوله وان من النسوان) قال
 الزرقاني أي لانه معضد المعنى سابقه وهو قوله من النسوان

(قوله معهودة) أي معلومة للخاطب ثم قاله ويشكل تفسير المعهودة بما سبق بان قضيتها ان الموصول واقع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من ان الموصول من صيغ العموم مخصوصا وكونها معهودة شرط قال الدوشري وقد يجاب عن هذا الاشكال بان المراد بوقوعه على مخصوص معين ان تعينه انما هو باعتبار الصلة وذلك لا يناق كونه عاما أي شاملا لكل ما اتصف بالصلة فليتامل ذلك فانه دقيق (قوله الا في مقام التهويل الخ) قال اللقاني اعلم ان المهمة ضد المفصلة المعينة والمجهولة ضد المعهودة فالمعهودة فاستثناء المهمة من المعهودة ليس كما ينبغي اذ المهمة معلومة للخاطب على سبيل الابهام أي الاجمال ولو من الكلام الذي قبل الموصول فالوجه ان يقال معهودة مفصلة الا في مقام الخ (قوله وهي ما قارن الخ) قال الزرقاني تفسيره الانشائية والطلبية يدل على تثايت القسم كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما في الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الانشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج الى نكتة والنكتة في ذلك ان الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعني بشانها وقد ذكر ١٤١ اللقاني ان عطف طلبية على انشائية من عطف الخاص على العام

خبرية (معهودة) للخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بضمون الصلة (الا في مقام التهويل والتعظيم) وهو التعظيم (فيحسن ابهامها) لذلك فالعهودة كجاء الذي قام ابوه) اذا كان بينك وبين مخاطبتك عهد في شخص قام ابوه (والمهمة نحو فغشيه من اليم) أي البحر (ماغشيه) أي الذي غشيه امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد به معهودة فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي يشعق وان اريد به التعظيم ايهمت صلته فخوف او حيا الى عبده ما أوحى (ولا يجوز) في الصلة (ان تكون) جملة (انشائية) وهي ما قارن لفظها معناها (كعبتك) فلا تقل جاء العبد الذي بعثك فاصدا انشاء البيم (ولا) جملة (طلبية) وهي ما تان وجود معناها عن وجود لفظها امر اكانت اونها (كأضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذي أضربه ولا تضربه لان كلام من الانشاء والطلب لا خارجي له فبالا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجيبة وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما أحسنه لما في التعجب من الابهام المعاني للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم من لم يبيظن وقيل لا استثناء فيهما أما التعجيبة فلاها انشائية نظر الى حالة الاستعمال وأما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما هي بها مجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم أوحى ابوه قائم لان فيها استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا وأجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمجاز في الدعاء بلفظه الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الاقصاد بنعم وشس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (وأما شبهها) في حصول الفائدة (فهو ثلاثة) الاول والثاني (الظرف المكاني والمجاور والمجور والتامان) والمراد بالتامان فيهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو) جاء (الذي عندك و) جاء (الذي في الدار وتعلقهما باستقر محمد وفا) وجوبا وبذلك أشبه الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذي مكانا والذي بك اذا ليم معناه ما لا يذكر متعلق خاص جائز الذي كره نحو جاء الذي سكن مكانا والذي مريث والى ذلك أشار الناظم بقوله

وليبين نكته هذوني
تعريف الشارح للطلبية
نظر لان معنى الطلب
مقارن للفظه لا متاخر فان
معنى اضرب مثلا طلب
الضرب لا ايجاده وطلبه
مقارن للفظه وبهذا يظهر
اندرج الطلب في الانشاء
وان القسمه ثنائية وتشليتها
انما هو على تعريف الطلب
كما قاله الشارح فتدبر (قوله
وان كانت خبرية) قال
الزرقاني أي بحسب الوضع
وأما بحسب الاستعمال
أي استعمالهم لها فهي
انشائية والمعتبر هو
الاستعمال دون الوضع
ولذلك كان في اتيان
الشارح بلفظ قيل الظاهر
في التضعيف نظر (قوله
وان منكم من لبيظن الخ)

قال الزرقاني أي لمن والله لبيظن فاللام الاولى لام الابتداء وفي لبيظن لام القسم (قوله نظر الى حالة الاستعمال) قال الزرقاني الاستعمال مقارن الوضع يعني انها وضعت لان تكون خبرية فلو لم تستعمل كذلك وانما استعملت للانشاء وقد علم الرضي منع وقوعها صلة بكونها انشائية (قوله الظرف المكاني) قال الزرقاني قيد بذلك لان الكلام في الظرف المتعلق بمخدوف وجوبا وذلك المكاني دون الزماني وأما اذا كان الكون خاصا فيقع ظرف الزمان صلة اذا كان الظرف قريبا نحو نزلنا المنزل البارحة أو أمس أو انقا فان كان الظرف بعيدا من زمن الاخبار لم يخذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذي يوم الخميس قاله الكسائي انظر شرح التسهيل (قوله وتعلقهما باستقر الخ) قال في المعنى قال ابن عيسى وانما يخذف في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر مخدوف على قرأه بعضهم تماما على الذي أحسن بالرفع لفته ذاك واظن اهدا (قوله أفلا ييم معناه ما لا يذكر متعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع ان متعلق التامين أبدا عام ومتعلق الناقصين أبدا خاص وقال الشهاب القاسمي فالظرف التام بان يفيد مع قطع النظر عن

ملاحظة متعلقه يصح الوصل به تم ان كان متعلقه عاما ووجب حذفه أو خاصا ووجب ذكره والناقص ما لا يفيد كذلك لا يصح الوصل به عاما
 كان متعلقه أو خاصا فان صرح به صرح الوصل به ان أفاد بان كان خاصا وهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن اشتراط التمام
 فليتأمل (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع
 المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه في المطول في بحث تقدم المسند اليه وعلى كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة أو ضرورة
 من قوله ان جملة الصلة لا محل لها ١٤٢ من الاعراب خلافا للدمامي لانه ليست حالة محل مفرد حقيقة بل هي جملة لم تحل

محل غير هاء عند صاحب
 المفصل حالة محل مفرد
 شبه جملة عند المصنف
 لكن المصنف في التذكرة
 ذكر ما قاله الدمامي فقال
 قولنا الجملة الواقعة صلة لا
 محل لها من الاعراب مطرد
 فيما عدا نحو قوله
 اني لك لينذر من نيرانها
 فاصطل
 وقوله
 من القوم الرسول الله منهم
 لانها في هذه حالة محل
 المفرد المعرب في قولك
 الضارب والمضروب
 (قوله وصح عطف
 الفعل عليها وعطفها
 عليه) قال الزرقاني أي
 وصح عطف الفعل على
 الصفة وعطف الصفة
 على الفعل سواء كانت
 الصفة صلة آل أولا كما
 مثل بقوله أم صبي الخ (قوله
 وهو اختيار ثالث الخ)
 قال السباطي فيه نظر
 وذلك لان القلة بحسب
 اللفظ مع قطع النظر عن
 الاصطلاح لا تنافي الاختيار ولا الضرورة بحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وان كان
 هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ انما هو محمول على ما ذهب اليه أو هو نفس ما ذهب اليه فليتأمل
 (فصل) * (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول نفسه فاما الاسم فسياتي في بحث نعم ما يشعر بجواز حذفه وفي المعنى
 ان الكوفيين والاحفش أجازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى آمننا بالذي أنزلنا
 وأنزل اليك أي والذي أنزل اليك وأما المحرف في فسياتي في بحث كان انه لا يجوز حذفه (قواه أو قصد الابهام) ظاهره انه لا يحتاج حينئذ
 لدليل (قوله أي نحن الآل الخ) أي بدليل فاجمع جوعل قال الزرقاني وهذا البيت مدور وأخر صدره الواو من قوله الدمامي

* وجلة أو شبهها الذي وصل * به (و) الثالث (الصفة الصريحة أي الخاصة للوصفية) وهي التي لم
 يغلب عليها الاسمية لافيهام عن الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان
 المصدقين والمصدقات وأقرضوا ونحو * أم صبي قد جبا أو دارج * وبذلك أشبهت الجملة (وتختص)
 الصفة الصريحة (بالالف واللام) والى ذلك يشير قول الناظم * وصفة صريحة صلة آل * (كضارب
 ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونصه وعينت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين واسم
 المفعول والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضوع في المعنى ان آل الداخلة على الصفة
 المشبهة حرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كأ بطح) مذكور بطحا فانه في
 الاصل وصف لكل مكان منبسط من الوادي ثم غلب على الارض التسعة (وأجوع) مذكور جوعا فانه في
 الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصارت مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا
 تبيت شيئا (وصاحب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فانه في الاصل
 وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه
 الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل
 ضمير انتهى فلا توصل بها آل لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) آل (بمضارع) اختياريا (كقوله) وهو
 الفرزدق خطا بالرجل من بني عذرة هجاء بحضرة عبد الملك بن مروان
 (ما أنت بالحكم ترضى حكومته) * ولا الاصيل ولا ذى الرأي والمجدل
 فادخل آل على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك عند
 ابن مالك بالضرورة) بل أشار الى قلته بقوله في الناظم * وكونها معرب الفعال قل * وهو اختيار ثالث
 في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونهم ونحوه بالضرورة قال القول بالجواز على
 قلة قول ثالث والمدرك مختلف فان مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا لهذا
 قال لتمكن من ان يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر
 اليه الشاعر أم لا فلم يتوارد على محل واحد والخم يقتضين الحكم بين الخصمين للفصل بينهما
 والاصيل الحسيب والمجدل يقتضين شدة الخصومة
 * (فصل) * يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل أو قصد الابهام ولم تكن صلة آل فالاول كقوله
 نحن الآل فاجمع جو * علكم وجههم الينا
 أي نحن الآل عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد التيا والتي أي بعد الخطة التي من فطاعة شاتها
 كيت وكيت وانما حذفوا اليوهن وانها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه

(و يجوز)
 هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ انما هو محمول على ما ذهب اليه أو هو نفس ما ذهب اليه فليتأمل
 (فصل) * (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول نفسه فاما الاسم فسياتي في بحث نعم ما يشعر بجواز حذفه وفي المعنى
 ان الكوفيين والاحفش أجازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى آمننا بالذي أنزلنا
 وأنزل اليك أي والذي أنزل اليك وأما المحرف في فسياتي في بحث كان انه لا يجوز حذفه (قواه أو قصد الابهام) ظاهره انه لا يحتاج حينئذ
 لدليل (قوله أي نحن الآل الخ) أي بدليل فاجمع جوعل قال الزرقاني وهذا البيت مدور وأخر صدره الواو من قوله الدمامي

(قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعاً للنظم الذي ذكر فيه بظرف بق التبعية للكلام على أي والشائب تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف في الأول بالنسبة لما يليه وكذا في الثاني (قوله فهو فاعل مجازاً) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف في عدم اشتراط كون المبتدأ غير منسوخ لكن بقي المصنف لم يذكر في المحترقات عدم حذف الضمير الواقع خبراً ولا تم به الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضي غير المبتدأ أما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل فلا يكون في الكلام إذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحتمل على أن المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميراً أو ما خبراً إن حكمه حكم خبر المبتدأ وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف أصلاً لضعف عملها (قوله المفيد للاختصاص) قال الدوشري فيه نظراً ولا تسلماً إن الضمير هنا مفيد للاختصاص فتأملته انتهى وقال السباطي أي لأنه مقدم من تأخير وتقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبني على كلام السكاكي فراجع التلخيص في بحث تقديم المسند إليه (قوله وفيه بعد) قال الدوشري ينظر ما وجه البعد والتعليل يتضمن ذلك الإبدال من ضمير العائد مرتين غيرناض ولعل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع إلى الشيء بعد الاعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فجعلت في الظرف ضمير يرجع على الذي وأبدلت السماء منه كان على ١٤٣ ضعف لأن الغرض الكلي اثبات الإهية لا كونه في السماء

والارض وكان أيضاً فاسداً من وجه آخر وهو قوله وفي الارض اله لانه معطوف على ما قبله وان لم يقدر ما ذكرناه صار منقطعاً عنه وكان المعنى ان في الارض اله انتهى وقد ذكر المصنف في المعنى في بحث ان في الباب الثاني انه لا يعرف أن البديل يتكرر الا في بدل الاضراب وهو ضعيف لا يحتمل التبريل عليه و مراده انه لا يتكرر والمبديل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بانه تكرر في نحو لا عمر بهم الا القتي الا العلوان المحترق

(و يجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (اذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان (مخبراً عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول أو كانا قائمين (لانه غير مبتدأ) فانه في الأول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازاً والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لان الخبر غير مفرد) لانه في الأول جهة فعلية وفي الثاني جار ومجرور (فإذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه اذا بقي بعد الحذف) للضمير جهة أو شبهها وكل منهما (صالح لان يكون صلة كاملة) لاشتماله على الضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأبو أن يختزل ان صلح الباقي لو صلح مكمل (بمخلاف الخبر المفرد) فانه لا يصلح للوصول على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها قاي (نحو أيهم أشد) فاشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو أشد (و غير أي نحو) وهو الذي في السماء اله) فانه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى منبئود (أي هو اله في السماء أي معبود فيها) ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفاً كذلك تضمنته الإبدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله في المعنى (ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (في صلة غير أي) عند البصريين (الان طالت الصلة) اما معمول الخبر أو غيره سواء تقدم معمول على الخبر نحو وهو الذي في السماء اله أو نحو نحو قولهم ما أتانا الذي قاتل لكسواً أحكام الخليل ويستنتى من اشتراط الطول لاسمياً يزيد فانهم جوزوا في زيد اذا رفع أن تكون ماموصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لامي الذي هو زيد فحذف العائد

الأول الرفع على البديل والثاني بدل لان المبدال منه فيه متعدد فالقبي بدل من الضمير والعلابديل من القبي واذا لم يتكرر البديل الا بديل الاضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أو لا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيداً لا حترار بل بيان الواقع في الآية فمن العجب قول بعض الافاضل لا يرد ما قاله المصنف في البابين المذكورين على ما ذكره الشارح عنه هنا لان كلام الشارح في منع تعدد البديل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعري كيف يمنع المطلق ولا يمنع المقيد وهو مستلزم له وفي مسألة تعدد البديل كلام للدماميني في شرح الجزرية نخصنا الغرض منه في جاشية الآية في الدنيا (قوله ولا يكثر الحذف في صلة غير أي) قال الدوشري الفرق بين أي وغيرها أن ملازمها للاضافة لفظاً ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعي التخفيف فجاز الحذف عنده انتهى وقضية أن صلته لم تطل بالاضافة وهو كذلك لان المضاف اليه ليس من أجزاء الصلة ويؤيده قول الرضي لم يحصل الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما في قول الحفيد وانما شرط في صلة غير أي الطول بخلافها لان الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل الحاصل انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه انه لا يشترط في كثرة الحذف فيها طول الصلة (قوله نحو وهو الذي في السماء اله) في الرضي أن الصلة في الآية طالت بالعطف عليها

(قوله بالرفع) أما النصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي تمام على أحسنه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لافعل ماضيا وفتحته اعراب لابتداء وهي علامة الجر وهذا الوجهان كوفيان (قوله وقوله من يعن الخ) لا دليل في البيت لجواز كون من نكرة موصوفة يعن قال الدوشري مجزوم عن الشرطية وزعم العيني أن من موصولة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سر كم وعلا نيتمكم) المناسب لما تقدمه من قول يسرونه ويعلنونه أن يقول سرهم وعلا نيتمكم قوله بدليل الخ قال الدوشري أقول هذا الدليل فيه بل قديعي أنه دليل كونها موصولا اسميا لان المراد بالسرو والجهر في الآية ما يسر به ويجهر به وجعلها مصدرية في الآية يصير المعنى عليه أنه يعلم الاسرار والاجهار وهو صحيح أيضا فليأمل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف في التذكرة أنك اذا حذفته احتمل أن يكون الاكرام وقع عليه أو على غيره في داره قلت ينبغي جواز الذي ضربت اسوه أدبه لان المعنى مفهوم لانك لا تضرب زيد السوء أدب عمرو وولك أن تقول ٣ طرد الباب انتهى وقال الرضي لا يجوز حذف أحد العائدين اذا اجتمع في الصلة نحو الذي ١٤٤ ضربته في داره فلا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عايد دليل انتهى قال

وجوبه ولم تطل الصلة وهو مقيدس وليس بشاذو ذلك لاهم نزول الاسمي منزلة الا الاستثنائية فتناسب
 أن لا يصرح بعدها بحماة فان قلت لاسمي يذ الصالح فلا استثناء اطول الصلة بالنعته كقوله
 * ولا سيما يوم بدارة جلجل * فيمن رفع يوم والتقدير ولاسي الذي يوم وحسن حذف العائد طول
 الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المعنى والى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله
 وفي * ذا الحذف أبا غير أي يقتنى أن يستطل وصل (وشذ قراءتهم) وهو يحيى بن يعمر بن أبي
 اسحق (تمام على الذي أحسن) بالرفع وشذت قراءته ابن أبي عمير والضجاء ورؤية بن العجاج مثلا
 ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي هو بعوضة (و) شذ (قوله
 من يعن بالجمل ينطق بمساقفه) * ولا يجد عن سبيل الحسب والكرم
 أي بما هو مسقفه ويعن بالبناء للمفعول من قوتهم هزيت بحاجتك أعني بها بضم أولهما ويحد بفتح الياء
 المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعنى بحصول الجدو يرغب في حمد الناس له فلا
 يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو مسقفه ولا يعدل عن طريق الحسب والكرم (والكوفيون)
 لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة (يقبسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت
 ونحوهما وتبعهم الناظم الا أنه جعله قايلا لفعال وان لم يستطل فالحذف تزد (ويجوز حذف) العائد
 (المنضوب ان كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الالف واللام) فالفعل (نحو يعلم ما يسرون
 وما يعلنون) أي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان تكون موصولا اسميا لجواز ان تكون موصولا
 حرفيا والتقدير يعلم سر كم وعلا نيتمكم بدليل انه قد جاء مصرح به في مكان آخر هو يعلم سر كم وجهر كم
 قيل وشرط جواز حذف العائد المنضوب أن يكون متعينا للربط كما مثل فلوكان غير متعين لم يجز حذفه نحو

الشهاب القاسمي توجه
 أن يقال في نحو هذا المثال
 ما اجتمع فيه عائدان انه
 ان أربح حذف أحدهما
 مع ملاحظة كونه عائدا
 امتنع لعدم الدليل عليه
 الكفاية نعم ان دل عليه
 دليل أمكن الجواز وأن
 أربح حذفه نسي استغناء
 بالثاني واقتصارا في
 الوصل عليه فيجوز وأجزم
 بان هذا امر ادهم بل
 لا حاجة للتبيين على ذلك
 لان هذا الشق الثاني
 حاصله انه لم يوثق ابتداء
 الا بعائد واحد ويغرض
 في اختصار كلام فيه
 العائدان وعدل الى ما فيه
 أحدهما فليحذر انتهى

والظاهر أن هذا انما هو على ما علل به الرضي عدم جواز الحذف في هذه الحالة لاعلى ما علل به المصنف فتأمل * (تنبيه) * جاء
 بقى شرط حذف العائد المنضوب ذكرها شرح الالفية والنكت وفيها نزاع أشرفنا له في حاشية الالفية منها أن لا يؤكده لهدارد الفارسي
 على الزجاج في أن هذان لساحران وأم الحليس لعجوز قال في الاغفال لان القصد باللام التأكيد والحذف يناقضه قال المصنف في الحواشي
 وهذا دأب الفارسي والذي تهج له هذا الطريق الاخفش زعم أنه يجوز في الذي رأيت زيدا رأيت بالحذف وان الحذف لا يجوز في الذي
 رأيت نفسه زيد لانك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذف أردت الاختصار فبني على هذا ما لا يحصى وكذا صرح ابن جنى
 ويبقى النظر في هذان خبران يحذف نحو ان مالا وان ولدا وان ابلا وان شاء وذلك في الفصح انتهى وفي الباب الخامس في شروط الحذف
 ان هؤلاء مخالفون لسبويه فانظر كلامه قال في الحواشي قول الاخفش في الصلة صحيح لان المتبضى للحذف هو الطول والاقلم
 لا حذف في خبر المتبذول والاقلم والافيه ما في الخبر من التهميشة فاذا كنت قد قررت من الطول فكيف تؤكده ولا تنافي بين حذف الشيء
 لدليل وتأكيد لان ما حذف لا يدل بمنزلة الثابت فقول الزجاج في غاية الحسن ٣ قول المحشي ولك ان تقول طرد الخ كذا بالاصل
 ولعله سقط من النسخ بعض مقول القول وحق العبارة وولك أن تقول لا يجوز هذا المثال طرد الخ فتأمل اه

(قوله قال الموضع في الحواشي وفيه نظراخ) قال الزرقاني أي فيما قيل من أن شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متعيناً الخ
 فالاعتراض بالنسبة إلى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لأن ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف ألا ترى أنك إذا قلت الذي ضربت
 في داره زيد كان المعنى أن زيداً مضروب في داره ولا يعلم المضروب من هو مع عدم الحذف فهو صريح في أنه المضروب وكذا لو قلت الذي
 ضربت في دار زيد كان المعنى أن زيداً مضروب في داره ولا يعلم أنه في داره ومع ذلك لم يعلم أنه في داره (قوله فإنه متى كان العائد أحدهما)
 قال الزرقاني أي كما صرح به في قوله فإن كان العائد أحدهما لا بعينه وكون العائد أحدهما لا هما معاً ظاهر وذلك لأن الموصول ما اقتصر
 إلى صلة وعائده وانما يقتصر لواحد كما لا يخفى (قوله والتقدير الذي الله موليكه) قدر الضمير متصلاً وان كان لا رجح تقديره منفصلاً
 لأن صورة المسئلة أن يكون كذلك وهو مثال فيمكن فيه الاحتمال ولذا قال العيني تقديره موليكه أو موليك إياه (قوله لأنه منفصل)
 نقل الثاني عن الرضى أن الشرط أن لا يكون منفصلاً بعد الانحواء الذي ما ضربت إياه قال وأما في هذه فلا منع كقولك ضيع
 الزيدان الذي أعطيتهم إياه أو كذا الذي أنا ضارب زيد أي ضارب إياه ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجروراً في محل
 نصب أي الذي أنا ضاربه انتهى وفيه أنه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يجي المنفصل الخ وقال المحقيد بعد قول المصنف بخلاف جاء
 الذي إياه أكرمت لأنه منفصل تقدم لفائدة الاختصاص ثم قال أما إذا كان التقديم لفائدة المحصر كما في ضيع الزيدان الذي إياه
 أعطيتهم فإنه يجوز حذفه لأنه لا يفوت به غرض نص على هذه المسئلة الرضى انتهى فالشرط كون الفصل لفائدة المحصر لا كونه بعد إلا
 وعلى ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية ألفا كهى وفي شرح بان سعاد عند قوله فلا يغير ذلك الخ كما يأتي (قوله وحذفه) أي
 وحذف هذا المنفصل يوقع في الأمرين المذكورين (قوله وانما حذف الخ) ١٤٥ قال الزرقاني أشار إلى جواب سؤال وورد

على قوله يوقع في الباسه
 بالمتصل وذلك لأنه
 حذف ههنا مع أنه يوقع
 في الباسه بالمتصل وما
 جوزه الرضى من نحو ضيع
 الزيدان الذي أعطيتهم
 أي أعطيتهم إياه مثل
 الآية الشريفة اه وفي
 جواب التساؤل بحث

جاء الذي أكرمته في داره فإن العائد أحدهما لا بعينه فإنه ابن عصفور وغيره قال الموضع في الحواشي
 وفيه نظر فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوباً ولا مجروراً انتهى وشرط الفعل أن
 يكون تاماً فلا يحذف في نحو جاء الذي كانه زيد على الأصح (و) الوصف نحو (قوله
 ما الله موليك فضل فاجده به) * فاللهي غيره نفع ولا ضرر
 فاموصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب
 بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل (بخلاف جاء الذي إياه أكرمت) لأنه منفصل وحذفه يوقع في
 الباسه بالمتصل ومفوت بما قصد به من التخصيص عند البيانين والاهتمام عند النحويين وانما حذف
 منفصلاً من قوله سبحانه وتعالى وما رزقناهم ينفقون والأصل رزقناهم إياه لأن تقديره متصل لا يلزم منه

(١٩ تصرح ل)

لأنه لا يصلح جواباً عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلاً إلا أن يكون مراده أن هذا
 المنفصل في قوة المتصل لأن المقام للاتصال وكأنه لم يحذف إلا المتصل هذا وانما يرد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقاً لا على
 ما ذهب إليه الرضى من أنه يمتنع إذا كان منفصلاً بعد الإكثار إلى الزرقاني ولا على ما قاله المصنف في الجامع وشرح بان سعاد من أنه
 انما يمتنع إذا كان لغرض وقد نص على جواز الحذف في هذه الآية بخصوصها في شرح بان سعاد لكون الاتصال لغير غرض
 وعبارته بعد أن جوز في ما من قوله ما منت أن يكون موصولاً اسماً أو حرفياً ومنته متعدلاً اثنين محذوفين والتقدير ما منته أو
 منته إياه على كونها موصولاً اسماً أو تمييزاً بالوصل على كونها موصولاً حرفياً وأوردناه يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا
 على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي إياه أكرمت أو ما أكرمت إياه ما نصه انما امتنع في نحو ما أوردته لأن حذفه في المثال
 الثاني مستلزم حذف الأفيوهم نبي الفعل عن المذكور وانما المراد نفيه عما عداه وأما المثال الأول فإن فصل الضمير فيه يفيد
 الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند النحوي فإذا حذف فأنما يقبل الذهن إلى تقديره مؤخر على الأصل فيفوت الغرض الذي
 فصل لاجله وأما الضمير في البيت فإنه يستوي متصلاً ومنفصلاً فلا يفوت بتقديره غرض وهذا يجاب عن سؤال يورد في نحو وما
 رزقناهم ينفقون وتقريره أنه إذا قدر وما رزقناهم وهو لزم اتصال الضمير من المتحدي الرتبة وذلك قليل في ضمير الغيبة يمتنع في
 ضميرهما ولا يحسن حمل التزيل على القليل وان قدر رزقناهم إياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثاني وان العائد
 المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق انتهى وعلى هذا لا حاجة لتأمله الراعي في شرح النظم عن شيخه ابن سمعة عند قوله

* وقد يبيح الغيب فيه وصلاً * بعد أن أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله ان الفصحاء ارتكبوا في هذه المسئلة
 اتصالها وهي اللغة القليلة لعلهم يهانه سيحذفونه مع الاتصال فيخف الكلام بالحذف انتهى ولا لي ما نقله المصنف أنه رأه بخط

العز النسائي من السؤال المذکور لكن في قوله تعالى فاكهين بما آتاهم زبهم اذا كانت موصولة والجواب ان الاتصال ممنوع في اللفظ للتعجب وقبحه لا يمنع جواز تقديره (قواه وهو قليل) قال الزرقاني أي فيعتبر ما هو الكثير وهو الانفصال وهذه المسئلة هي المشار إليها في النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا مع اختلاف ما (قوله قاله قريب الموضع) فيه انه لم يقاله في المثال وانما قاله في اشتراط كون الوصف غير صلة الالف واللام نعم لم يناقش في المثال لان المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكي اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح اخذ منه ونقل اللقاني كلام المكي قال وفيه بحث اذا التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لال صحيح اذ لم يشترط المصنف ان يكون المنصوب عائداً لـ لكن في الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث اذ ليس عائداً لـ ولا عمدة كاسم ان وخبر كان فانظره فان الرضي نص على عدم ١٤٦ منع حذف مثله اذ قال وأما في غيره أي غير العائد المنصوب المنفصل بعد الافلا منع أي

اتصال الضمير من المتحدین الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذي انه فاضل أو كانه أسد) لان اسم ان وكان المشددين لا يحذف الاشد وذا واتي المثالين أحدهما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغيرها وهو كان (أو) الذي (أنا الضاربه) لان الوصف صلة الالف واللام واسمية آل خفية والضمير اذا كان مذکوراً يدل على اسميتها ناصفاً اذا حذف فأت هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضع في حاشية هذا الكتاب وهو سهولان العائد المنصوب ليس عائداً على آل في هذا المثال حتى يدل على اسميتها ناصفاً وانما هو عائداً على الذي كما يفيد العطف باو والعائد الى آل انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بالان كان عائداً على غير آل كالمثال المذکور جاز حذفه وان كان عائداً على آل فهو جاء في الضاربه زيدا متع حذفه لما تقدم من التعليل (وشذ قوله ما المستقر الهوى محجود عاقبة) * ولو أتبع له صقوبلا كدر حذف العائد الى آل المنصوب بالوصف وما ناقية والمستقر بالسين المهمل والقاء الزاي بمعنى المستخف اسم ما وجد خبرها ان كانت خجازية وأتبع بالبناء للفعل يتابع مشناة فوق قيا مشناة تحت فحاشاه مهمله بمعنى قدر والمعنى ليس المستقر الهوى محجود عاقبة ولو قدر له صغو خالص من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لان الاصل في العمل للفعل فكثير تصرفهم في معموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردى جدا وعلى هذا فيشكل قول النظم * والحذف عندهم كثير منجلى * في عائده متصل ان انتصب * بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف (ويجوز حذف) العائد (المجرور بالاضافة ان كان المضاف) الجار للعائد (وصفا) ناصب للعائد تقرير ان كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماض) خلافاً للكسائي (نحو فاقض ما أنت قاض) والاصل فاقض الذي أنت قاضيه حذف العائد على ما هو موصول اسمي قال الموضع في الحواشي وما هذه تحتمل ان تكون مصدرية أي اقض قضاء أو مودة قضائك دليل انما تقتضى هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم كذا حذف ما بوصف خفصا * كانت قاض بعد أمر من قضى (بخلاف جاء الذي قام أبوه) لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذي (أنا أمس ضاربه) لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الأصح وبخلاف جاء الذي أنا مضر به لان الوصف اسم مفعول

من حذفه ولعل هذا مراد المكي وقال الشهاب القاسمي أقول يمكن ان يحاب بان قوله أو أنا الضاربه ليس عطف على اياه أكرمت حتى يكون التقدير أو جاء الذي أنا الضاربه بل على جاء الذي اياه أكرمت والتقدير جاء الذي الخ أو نحو أنا الضاربه ويجعل المساعاة لال والفاعل المستتر عائده لغير آل مما دلت عليه القرينة ويفرض هذا المثال جوابا عن السؤال عن مضر وبزيد كانه قيل من الضاربه زيد فقال لتكلم أنا الضاربه أي هو أي زيد غاية الاخران الصلية جازية على غير من هي له ومذهب البصريين وجوب ابراز الفاعيل مطلقا ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف

اللس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جوا بالقول القائل من الضاربه زيد وانما كافر ضناه كذلك وهذا وان كان فيه تكلف في الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ خالد كغيره على المصنف بالسهر قليتا مل انتهى والشارح لم ينص على سهو المصنف لكنه لازم له (قوله ناصب للعائد تقدير) قال الزرقاني فيه نظر لان النصب التقديرى للمعربات دون المبنيات فلو قال ناصب للعائد محلا كان مناسباً وأجيب بان النصب لما كان عارضا على الاصل وهو الجرح سماه تقدير بالذالك (قوله قال الموضع في الحواشي وما هذه الخ) قال في حواش آخر قال بعضهم ولوكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية أي فاقض قضاء قال أبو حيان ليس مجعاً عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة الى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية أقول انظر واما أبردها الكلام وكيف يردها على الناس بالا قوال الوهية وصاحب هذا المذهب لعله لا يجوز مثله في القرآن انتهى

(قوله المحرور بالحرق) قال اللقاني قال الرضي وينجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا يد من حذف الجار أيضا اذ لا يبقى حرفا
 جر بلا محرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى استجد لنا امرنا أي تامرنا به أي باكرامه وقوله تعالى فاصدع
 بما تؤمر أي به أي باظهاره قال فقلت لها والذئ ح ح حاتم * اخونك عهدا التي غير خوان ثم قال ورعا يحذف المحرور وان لم
 يتعين نحو الذي مررت زيد أي مررت به وان احتمل مررت معه أو له أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المصنف بالاخفاء انتهى
 وقال الزرقاني قال الرضي ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدرج وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل
 فيصير منصوبا فيضع حذفه ومذهب سيديويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف ١٤٧ حرف الجر قياسا ياتي كل موضع
 والمجوز له هنا استطالة

والصلة ومع هذا المجوز فلا
 بأس بحذفها مع المحرور
 بها انتهى وقوله فيصير
 منصوبا أي على طريق
 التوسع وقوله يحذفها
 أي الكلمة التي هي
 حرف الجر والله أعلم انتهى
 ويأتي قصر يساقى كلام
 الشارح التخصيص لهذا
 الخلاف (قوله من الذي
 تشربون منه) انما قدر
 منه ولم يقدر الضمير
 منصوبا على معنى تشربون
 قالوا الان ما كان مشروبا
 لهم لا يتقلب مشروبا
 لغيرهم وقد يضح على
 معنى يشربون جنسه
 (قوله كذا قالوا) فيه ان
 جماعة نصوا على عدم
 جواز الحذف في هذه
 الصورة فكيف ينسبه
 للجميع ثم ينظر فيه وعن
 مشي على عدم الجواز

وانما يجوز حذفه فيمن لانه ليس منصوبا بتقدير (و) يجوز حذف العائد (المحرور بالحرف ان كان) في
 موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول محرور) بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى
 (أو معنى) فقط (و) اتفقا فيهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا
 واتحادا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة
 المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمحرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم
 * كذا الذي جرم الموصول بحر * (نحو وشرب مما تشربون) فالوصول وهو ما محرور وعن التبعية وهي
 متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف محرور عن التبعية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب
 من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا (و) نحو قوله وهو كعب بن زهير
 (لا تركن الى الامر الذي ركنت) * ابناه يعصر حين اضطرها القدر
 فالوصول بالموصول وهو الامر محرور وبالإي المعدي وهي متعلقة بتر كتن والعائد المحذوف محرور وبالإي
 المعدي وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى
 ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بمهمات بوزن ينصر
 لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام
 الذي مررت أي به ومثال اتفقا فيهما معنى فقط حالات في الذي حالت به فيجوز حذف الضمير المحرور بالباء
 لانها بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادا معنى
 نحو فاصدع بما تؤمر أي به لان اصدع في معنى مر على خلاف في هذه التي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين
 نوعا واتحادا مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمره حقة * فبح الان منها بالذي أنت بالبح
 أي به ابتدأه أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدي الطائي
 ومن حسد يحور على قومي * (وأي الدهر دولم يحسدوني)
 فاي استفهامية مبتدأ ونحو خبره وهي موصولة عند الطائين واقعة على الدهر وجلة لم يحسدوني صلته
 والعائد محذوف (أي فيه) والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقتا وعليه الضمير المحرور
 بقى كما تقول أعجبنى اليوم الذي جئت تردي فيه وجعله بعضهم متقاسما بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه
 الجار وهذا ظاهر ان قنبايان الحذف ليس على التسدر يح كما يقول به الامام سيديويه أما اذا قلنا انه على
 التدرج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في أول اصدار الضمير منصوبا على المفعول به

الاشموني والجلال السيوطي في جمع الجوامع (قوله نحو فاصدع بما تؤمر) يجوز في ما في الآية ان تكون مصدرية كما استظهره في المعنى
 ولم يلتفت الى اعتراض أبي حيان على الزمخشري في تجويزه انه مبني على مذهب من يجيز ان يكون المصدر يراد به ان والفعل المبني
 للمفعول والصحيح ان ذلك لا يجوز لظهور سقوطه لان ما ذكره في مصدر صريح وعمله منعه التباسه بالذي يراد به ان والفعل المبني للفاعل
 لا فيما اذا تلفظ بان والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة عمر يح في جواز هذا من غير خلاف كما بيناه في حاشية المختصر في بحث
 الاستعارة (بتبيينه) يمكن ان يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا يؤمنوا بما كذبوا من قبل في سورة الاحراف ويدل على ان العائد
 المحذوف محرور قوله تعالى في يونس فا كانوا يؤمنوا بما كذبوا به وبيان كونه من ذلك ان مجموع ما كانوا يؤمنوا به كذبوا به فالتقدير
 المتعلقان معنى ويمكن ان يقال قد بعد في قوله تعالى ليؤمنوا بالياء يؤمن نقيض يكذب فاجراء محرور لانهم قد يحملون الشيء على

تقيضه كما يحيل على نظيره (قوله ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا) هذا يعلم من باب المفعول به وانه يمتنع حذفه اذا كان محصورا كما قال في النظم وحذف فضلة أجزان لم يضر * كحذف ما سبق جوابا أو حصر وذكر المرادى امتناعه في صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره ان حذفه حيث نذلس بلبس وهو خلاف ما مر عن الرضى في المجرور والمنصوب وعن المصنف في المنصوب (قوله أو كان حذفه بلبس نحو رغبت الخ) هذا اجمال لا الباس ويأتي الفرق بينهما في باب الفاعل * (هذا باب المعرفة بالاداة) * ١٤٨ (قوله المشهور عند النحويين ان المعرفة أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه)

على هذا جرى النظم في شرح الكافية وذكره ولده في الشرح وحاصله انه اتفق الشيخان على استحقاق الاداة للتخفيف وعلى ان ذلك قد فعل وعلى وجود معارض للحالة الاصلية وانه في حالة الابتداء فقال سيمويه فعل التخفيف في أصل الوضع ان وضعت الاداة على حرف واحد وعارضنا معارض في الابتداء فزدنا على الاصل وقال الخليل فعل بان حذف من الاداة وعارضنا معارض في الابتداء فبقينا على اصل (قوله) وزعم ابن مالك الخ) أى في شرح التسهيل وقال فيه ان الهمزة عند سيبويه زائفة عند سيبويه في الوضع لا أصلية كما يقول الخليل فسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة أسم ونحوه بحيث لا يغدر بها فيعطى مضارع من ضم الاول ما يعطى مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل زائدة انتهى وبهذا يتدفع قول اللغوي في صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان الهمزة مع معرفة الا انها موضوعة للتعبير وبذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بان الزيادة التي تنافي الاصلية الزيادة على الشيء لا فيه دليل حروف المضارعة وسين الاستعمال ونحو ذلك

توسعا فكذا قال وأي الدهر قولم يحسدوني ثم حذفتم الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده أى به فحذف الجارأولا والضمير ثانيا من نصب لام من جر وذهب بونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الآية التريفة وموصول حرفي ولا حذف (و) شذأ أيضا (قوله) وهو رجل من بني همدان وان لساني شهدة يشتق بها * (وهو على من صبه الله علقم) أى عليه أنشده القارصى وشهدة بضم الشين المعجمة العسل يشمعه وهو بتشديد الواو والمفتوحة على لغة فيها تبدأ أو علقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مرو العلقم الخنظل ووجه صبه الله صله من المجرورة بعلى والعاث على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لساني مثل العسل والشهد يشتق به الناس وانه مثل الخنظل في المصراة على من سلطه الله عليه (حذف) حاتم الطائي (العائد) المجرور بقى مع انتفاء حفض (الموصول) وهو ذوو (في) البيت (الاول) وهو قوله ومن حسد الخ (و) حذف الهمداني العائد المجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) وهو قوله وان لساني شهدة الى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (هما صب وعلقم) ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مرت بالذي ما مرت الابه اذا ما مرت به أو كان نائباً عن الفاعل نحو مرت بالذي مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مرت بالذي مرت به في داره أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه أو عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجوز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق

قال في التسهيل (هذا باب المعرفة بالاداة) * (وهي أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه) اه وقال الموضع في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرفة أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرفة أل قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة زائدة هي أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلاثة ما ذهب أحدها ان المعرفة أل والالف أصل والثاني ان المعرفة أل والالف زائدة والثالث ان المعرفة اللام وحدها انتهى وأسقط مذهب رابع وهو ان المعرفة الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فجملة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاجر ينقل حركة همزة

لا يغدر بها فيعطى مضارع من ضم الاول ما يعطى مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل زائدة انتهى وبهذا يتدفع قول اللغوي في صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان الهمزة مع معرفة الا انها موضوعة للتعبير وبذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بان الزيادة التي تنافي الاصلية الزيادة على الشيء لا فيه دليل حروف المضارعة وسين الاستعمال ونحو ذلك

قوله فيثبتونها مع حركة له بعدها) أي ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالسكان لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة إليها وقال ابن الناطم المشهور من قراءة ورش انه يبدأ بالهمزة في نحو الأخرى والاولى ومثله في المرادى وحاصله ان ورش لا يسقط همزة الوصلة في الابتداء فيما ذكر الاشد وذو في النشر خلافة (قوله ويثبتونها في القسم والنداء) أي جواز بدائل ما قاله في بابي النداء والقسم من انه يجوز وصل الف الله فيهما وحذف ألفها في القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدته تشعير باسترساله في الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله ويثبتونها مسهلة) أي وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرغ على أصله وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها لان دعوى أن الالف أصل سالم من ذلك ولهذا قال الناطم في شرح التسهيل وتبعه ولده ان فيما ذهب اليه الخليل سلامة من التعرض لتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة أو مبدلة ومرادهما أن الهمزة اذا فتحت تلبس بهمزة ١٤٩ الاستفهام فتحتاج الى الابدال أو

التسهيل وذلك ثمود
لوقوع الفرع حيث
لا يقع الاصل (قوله وانما
كانت الخ) قال الدوشري
بيانه ان اللام لما كان
بكثر ادغامها خففت
فكانت أولى لكثير دورانها
وأشبهت التنوين من
حيث الادغام في حرف
والاظهار في آخر (قوله
فهى لبيان الحقيقة)
قال اللقاني يتقضى بنحو
قولك ادخل السوق
حيث لا عهد في سوق
خاص أي ادخل سوقا
فان كلا لا يختلف ال فيه
واللام فيه ليست للحقيقة
بل المراد بدخولها فرد
مبهم فليتامل انتهى
ويمكن أن يجاب بان ال
فيها تقضى به للحقيقة في
الحقيقة لكن جلت على

أجر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الى كما
يقولون قدي ويثبتونها مسهلة في نحو الذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج وأما فتحها فلمنحها لغتها
القياس بدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها وأما ثبوتها في القسم
والنداء فنحوها الله لا فعلن وبالله فلان ال صارت عوضا عن همزة اله وأما قولهم في الذكر الى فلما كثرت
مصاحبة الهمزة لللام نزلت منزلة قد وأما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد
التنوين الدال على التنكير وهي حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبه أمثاله ولا تقوم بنفسها وانما
خالف التنوين ودخلت أولا لأن الآخر يدخله الحذف كثيرا فصنعت من الحذف بذلك وانما كانت لا ما
لان اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا واذا أظهرت خاز وحجة الرابع انها جاءت لمعنى وأولى الحروف بذلك
حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالها كن فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام وان اللام تغير عن
صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب جسر يقليون اللام ميمها اذا كانت مظهرة
كالحديث المروي الآن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر فقط وور بما وقع في اشعارهم
قلب اللام المدغمة كقوله وأم سلمة انتهى وأراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر
الصيام في السفر والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال ال حرف تعريف أو اللام فقط (وهى) على
كل قول (قسمان اما جنسية) وأنواعها ثلاثة وجهها المحصر فيها أن يقال لا يخلوها ما أن تخلفها كل حقيقة أو
مجاز أو لا تخلفها أصلا (فان لم تخلفها كل) لا حقيقة ولا مجازا (فهى لبيان الحقيقة) والمأهية من حيث
هى (نحو وجعلنا من الماء) أى من حقيقة الماء المعروف وقيل المني (كل شئ حى) والفرق بين المعروف
بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذال الالف واللام يدل على الحقيقة
بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيده قوله الموضح في
المعنى (وان خلقتها) كل (حقيقة فهى لشمول أفراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا) فانه لو قيل
وخلق كل انسان ضعيفا كان صحيحا على جهة الحقيقة (وان خلقتها) كل (مجازا) فهى لشمول
خصائص الجنس مبالغة نحو أنت الرجل علما) فانه لو قيل أنت كل رجل علما لضع على جهة المجاز

فرد بسبب القرينة وان الدخول لا يكون الا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع لكل (قوله فشمول خصائص الجنس)
قال اللقاني هذا بيان لمحصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا المدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع
لخصائص كل رجل ثم التمييز في نحو قولك أنت الرجل علما ينافى ان ال لخصائص الجنس على الشمول اذا تميز طبق المميز
افراد وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب ان ال في نحو الجنس أى
المأهية مبالغة كما في التلخيص في بحث تعريف المستد باللام وقد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير أو مبالغة كما فيه
نحو عمر والشجاع اه ونحوه الدوشري بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بانه لا يشمل جميع خصائص الرجال وانما يصدق بخصوصية
واحدة وهى العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بان المراد جميع علوم الناس فيه
انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل الا أن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد
منه الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيد قوله في المعنى بعد التمثيل بان الرجل علما أى الكامل في هذه الصفة (قوله مبالغة) معقول له

(قوله الفراء) قال في القاموس كجبل وسحاب جمار الوحش وقال الهروي القرامقصور جمار الوحش (قوله وأل في الصاعقة موصولة) فيه نظر لان محل كون الذا على الصفة الصرحة موصولة عالم بقصد الصفة الثبوت والاقهى حرف تعريف (قوله ولذلك لا يجوز نعته) أي لانه يشبه الضمير وهو واقع وموقعه (قوله أو علمي) قال اللغاني العلمي هو العهدى اذ العهد هو العلم فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه فالصواب أو حضورى كما عبر به في علم الجنس انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حضورى كما قال الشارح ولا اشكال في هذا النوع لكن يبقى الكلام في التعبير عن النوع الثاني فانه على نسخة التعبير عن الثالث بحضورى يظهر ما في غالب النسخ من التعبير عنه بعلمي وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمي لا يظهر التعبير عنه بذلك فعمل المصنف عبر عنه بدهني فليحذر (فصل) * (قوله أي غير معرفة) قال اللغاني أي ليس المراد بالزائدة الصالح للسقوط اذ اللازم لا يصلح للسقوط (قوله كالتى في علم) قال اللغاني ١٥٠ فيه اشارة الى ان جزء العلم والاقال كالد اخلقه على علم (قوله وفي القاموس الخ)

قال الزرقاني لا يخالفه بينه وبين ما قبله في الضبط وإنما الخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثاني علم طير يكتى بما ذكر (قوله واليسع) جعل آل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب اليه اليساوى من كونها من قبيل اليزيدلان تلك انما تقع في الشعر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قال ويسع اسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيعمر ويزيد ويشكر الا في ضربه والشعر انتهى وقد يجب بان الشاذ قد يلحق بالهجوم للضرورة كما ذكره ابن الناظم والمصنف (قوله وهو أعجمي الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثاني انه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة لمقارنة الوضع أى النقل قال اللغاني وأنت اذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لانه على القول الاول هربى وهو علم ليوشع فى موسى عليهما السلام على ما ذكره وافيد الخالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة صالحا وشعبيا وهودا ومحمد عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني قال كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الأعجمي أى الموضوع بوضع العجم الا أن يقال واضح اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بنفسها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمى قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجب بان قولهم المذكور بالنظر للتدقيق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على ان ال ليس في لغة العجم وقوله الا أن يقال الخ فيه نظر لانا وان قلنا واضح اللغة هو الله تعالى لكن واضح الإسلام انما هو الوالدان ومن ينزل منزلهم ما كذا قررته في درسه انتهى أقول نص السعدي التلويح على أن الاعلام لا ينسب للع دون

قال الزرقاني لا يخالفه بينه وبين ما قبله في الضبط وإنما الخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثاني علم طير يكتى بما ذكر (قوله واليسع) جعل آل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب اليه اليساوى من كونها من قبيل اليزيدلان تلك انما تقع في الشعر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قال ويسع اسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيعمر ويزيد ويشكر الا في ضربه والشعر انتهى وقد يجب بان الشاذ قد يلحق بالهجوم للضرورة كما ذكره ابن الناظم والمصنف (قوله وهو أعجمي الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثاني انه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة لمقارنة الوضع أى النقل قال اللغاني وأنت اذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لانه على القول الاول هربى وهو علم ليوشع فى موسى عليهما السلام على ما ذكره وافيد الخالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة صالحا وشعبيا وهودا ومحمد عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني قال كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الأعجمي أى الموضوع بوضع العجم الا أن يقال واضح اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بنفسها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمى قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجب بان قولهم المذكور بالنظر للتدقيق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على ان ال ليس في لغة العجم وقوله الا أن يقال الخ فيه نظر لانا وان قلنا واضح اللغة هو الله تعالى لكن واضح الإسلام انما هو الوالدان ومن ينزل منزلهم ما كذا قررته في درسه انتهى أقول نص السعدي التلويح على أن الاعلام لا ينسب للع دون

على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف القرا وقال ابن هانئ وليس على الله مستنكر * أن يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على أل في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاعقة أى صاعقة ببلده أو مملكته فان كلاً تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاعقة ببلد الامير أو صاعقة مملكته دون من عداهم أجيب بان الكلام في آل المعرفة وأل في الصاعقة موصول على الاصح (وأما عهديه) وهى ثلاثة أنواع أيضا (و) وجه المحصر أن يقال (العهد اذكرى) بكسر الهمزة المعجمة وهى التى يتقدم بصحوبها ذكر (نحو) كما أرسلنا الى فرعون رسولا (فعضى فرعون الرسول) وفائدتها التنبه على أن الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو حى به منكر التوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وذاته مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاته مضمومة قاله الكسائى وقال غيره هما الغتان بمعنى حكايا الماوردي في تفسير سورة البقرة (أو علمي) وهو أن يتقدم بصحوبها علم (نحو بالواد المقدس) تحت الشجرة (اذهما في القار) لان ذلك معلوم عندهم أو حضورى وهو أن يكون مضحوبا باحضر (نحو اليوم) كملت لكم دينكم) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضورى واثبات علمي مكانه ومثله باليوم كملت * (فصل وقد ترد أل زائدة أى غير معرفة) * وغير موصولة (وهى) ثلاثة أنواع وذلك لانها (اما) زائدة لازمة كالتى في علم قارنت وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله فالاول (كالسموال) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الميم وفي آخره لام علم لرجل من اليهود وشاعر وفي القاموس السموال بالهمز طير يكتى بأبراه (واليسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبي وهو أعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله القاسمى (و) الثاني (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لضمين فاللات كانت تثقف بالطائف وعن مجاهد كان رجلا يلبس السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره

للضرورة كما ذكره ابن الناظم والمصنف (قوله وهو أعجمي الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثاني انه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة لمقارنة الوضع أى النقل قال اللغاني وأنت اذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لانه على القول الاول هربى وهو علم ليوشع فى موسى عليهما السلام على ما ذكره وافيد الخالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة صالحا وشعبيا وهودا ومحمد عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني قال كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الأعجمي أى الموضوع بوضع العجم الا أن يقال واضح اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بنفسها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمى قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجب بان قولهم المذكور بالنظر للتدقيق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على ان ال ليس في لغة العجم وقوله الا أن يقال الخ فيه نظر لانا وان قلنا واضح اللغة هو الله تعالى لكن واضح الإسلام انما هو الوالدان ومن ينزل منزلهم ما كذا قررته في درسه انتهى أقول نص السعدي التلويح على أن الاعلام لا ينسب للع دون

أخرى وقول النجاة ان بعض الاعلام أعجمى معناه انه أقرب الى كلامهم لانه على وزانه فلا اشكال على كل حال (قوله شجرة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة (قوله يا عزي) قال الدوشري بضم العين منادى من نحو حذف ألفه (قوله اسم إشارة) قال الدوشري فيه نظرو عبارة غيره وهو اسم للزمان الحاضر واليه أشار الشارح بقوله علم الخ ومراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى وكونه علما خلاف مقتضى كلام المصنف لانه جعل آل في الآن قسم التي في العلم وقال بعد هذه ١٥١ يعرف بالعلمية والاشارة

والصلة فكان ينبغي للشارح أن يجعل كونه علما قولاً مقابلاً لكلام المصنف (قوله تعريفان) قال اللقاني أي معرفان وتجاوز المصدرية (قوله) واعترض الدماميني الخ) قال السباطي وأجاب عنه الشسني بان المراد بال الزائدة هي التي لا تبدل على تعريف سواء جعلت جزءاً من اللفظ أو لا بدلت على معنى غير التعريف أم لا تبدل على شيء أم لا انتهى أقول واليه الإشارة بقول المصنف فيما سبق أي غير معرفة فليتأمل انتهى وفيه أن ما أشار إليه المصنف إنما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما هو حاصل اعتراض الدماميني أن الزيادة تنافي مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التي فيها آل بازائه وجواب الشسني لا يلاقيه والأقرب الجواب بان المنافي لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعية لمعنى لا فيها على ما مر صدر

فعلوه وثناو كانت تاؤه مشددة فحقت والعزى كانت لفظان وهي شجرة أصلها نبات الاعزوبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يهر به بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عزي كفرانك لا سبحانك * اني رأيت الله قد أهانك ورجع فاجبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزولن تعبد أبداً (أو) كالتى (في) اسم (إشارة وهو الآن) فانه علم على الزمان الحاضر مبنى لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف وآل فيه زائدة (وفاق الزجاج والناظم) في قوله

وقد تراد لازماً كاللات * والآن والذين ثم اللاتي

(أو) كالتى (في موصول وهو الذى والى وقرؤعهما) من التثنية والجمع قال في جميع هذه الامثلة زائدة لامعرفة (لانه لا يجتمع تعريفان) وهما تعريف آل وغيرهما من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد (وهذه) الامثلة (معارف بالعلمية) كما في الاربعة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة آل فيها فقال العلم هو مجموع لفظ آل وما بعدها فهي جزء من العلم كالحجم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى (والاشارة) كما في الآن خاصة (والصلة) كما في الموصول (وأما) زائدة (عارضه) وهي نوعان وذلك لانهما (أما خاصة بالضرورة كقوله)

ولقد جنيتك أكماً وعساقلاً * (ولقد نبيتك عن بنات الاوبر)

أفشد ابن جنى وأصل جنيتك جنيت الكمن جنيت الثمرة أجنيتها حذف الجار توسعاً أو أكماً بفتح الهزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كم كقلس وهو أيضاً واحد كمة كجبهة وعساقلاً جمع عسقول بضم العين وسكون المهملة وهو الكمة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لانهما لا يعقل وبنات أوبر كمة صغار مرغبة رديئة الطعم وهي أول الكمة وقيل مثل الكمة وليست كمة (وقوله) وهو رشيد بن شهاب الشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد الشكري رأيتك أن عرفت بوجهنا * صدقت (وطبت النفس يا قيس عن عمرو) وأراد بالوجه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صدقت عنا وطابت نفسك عن قنانا صدقت عرا والشاهد في زيادة آل الداخلة على بنات أوبر في البيت الاول وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهم (لان بنات أوبر علم) لضرب من الكمة (والنفس تميز) واجب التكبير عند البصر بين (فلا يقبلان التعريف) فالداخلة عليهما زائدة للضرورة والى ذلك أشار الناظم بقوله ولا اضطرار كبنات الاوبر * كذا وطبت النفس يا قيس السرى

الباب (قوله والاشارة كما في الآن) وليست زيادة آل في الآن مبنية على انه متضمن حرف العريف فقط ليراد ان هذا القول ضعفه الناظم في شرح التسهيل فسقط ما ذكره الجلال في التلخيص (قوله لان بنات أوبر علم) أي كما ان ابن أوبر وبنات أوبر علمان فاندفع ما ردد أن بنت أوبر علم وهو اذا جمع بنوي تكبيره فاذا كان مضافاً تعرف بتعريف المضاف كما أشار إليه اللقاني (قوله فلا يقبلان التعريف) قال اللقاني قدر ديلزوم أن لا يكون التمييز تكرة أي يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة اذ يصدق عليه قول الناظم في التكررة والمعرفه وغيره معرفة قال الشهاب القاسمي أقول جواب هذا الايراد ان المراد بقول آل في تعريف التكررة قبولها في نفسها مع

فقطع النظر عن كونه غير لا يتقبلها وإنما منعه من القبول وقوعه شبيهاً بالعارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللغوي اعلم ان قصد المتكلم به الاشارة الى الاول في علم المتخاطبين ثم الاول بعده في علمهما فاللام فيهما للعهد الذهني لازادة ثم لما كان ذلك حالاً والحال واجبة التنكير اولاً وذلك بوصف تكرة يفيد المراد وهي مترتبين (قوله فالسابق منها حال) سياتي في باب الحال ان الحال المجموع (قوله وأصل اول الخ) هذا ما نقله الدماميني عن بعضهم ونقل فيه اقوالاً لا تطيل بها وقال ان مذهب جمهور البصريين انه من تركيب وول كدب وانهم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته (قوله فيكون افعال تفضيل) فيه نظر فقد قال الدماميني بعد قول التسهيل والحق يسبق مطلقاً اول في حالة كونه صفة ١٥٢ لكونه بمعناه فنقول الاول والاولان والاولون والاولائل والاولى والاوليان والاوليات

(ويلاحظ بذلك ما زيد) في النشر (شذوذ نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منها حال واللاحق مفطوف وأل فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اول فالاول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقي والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالسابق وأصل اول على الاصح أو أل على وزن أفعل قلبت الممزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثليين وله استعمالان أحدهما أن يكون اسماً بمعنى قبل فينشئ يكون منصرفاً ممنوناً ومنه قولهم أولاً وآخراً والثاني أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (وأما مجوزة الملح الاصل) المنقول عنه (وذلك أن العلم المنقول مما) أي من شيء (يقبل أل قد يلحق أصله) وهو التنكير (قد دخل عليه أل) الملح الاصل به (وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء القاعلين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة بمكبرة أو مصغرة (وهي اس وضحاك) من أمثلة المبالغة (وقد يقع) ذلك (في المنقول عن مصدر كفضل) فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلاً اذا صار ذافضلاً (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فانه في الاصل اسم للدم) بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم فان قلت في كلام الموضع مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولي انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة وليد دخولها على منقول من مصدر وليد دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه أل الملح الصفة تبعاً للنظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلاً * ملح ما قد كان عنه نقلاً كالفضل والحمرث والنعمان * فذ كرذا وحذفه ستين فتكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولي بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انها من عندياته فلا يتابع عليها وعن الثانية بانها يمكن أن يكون سمي بنعمان مجرداً من أل كقوله

والاول ويستعمل مع من نحو زيد اول من عمرو ومضافاً الى تكرة نحو ان اول بيت والى معرفة نحو وانا اول المؤمنين وبالجملة فالاحكام التي تجرى في اسبق كلها تجرى فيه وان كان اول ما حقا باسم التفضيل لانه ليس في الحقيقة أفعل تفضيل وانما هو جار عليه في احكام تلحقه (قوله واما مجوزة) عطف على اما خاصة (قوله أو اسم عين) قال الرازي وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز ملح الاصل نحو الاسد في المسمى باسمه والكاتب في المسمى بكتب وان لم يكن المنقول منه ذلك لم يدخله الالغية كما ياتي انتهى وقوله معنى المدح قال الشهاب القاسمي يفيد ان المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين ما يفيد المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعياً لم يكن التفضيل كبيراً فليتأمل (قوله كقوله أبا جيل نعمان) فيسه ان نعمان في البيت يفتح النون ونعمان الذي الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعي) فذلك لان أن تسمي ولدك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل الملح لوروده ولا يشترط قصد اطلاقه على المسمى نفسه الذي وردت التسمية به (قوله فلا يجوز في نحو محمد) قال اللغوي لقائل ان يقول لو عكس التعبير فغير في نحو محمد بقوله لم يقع في نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك باد في تأمل قال الشهاب القاسمي وجهة كما أفاد في تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزاً لانه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل أل ظاهره انه لا يقبل أل من حيث هي أي معرفة

أيا جيل نعمان بالله خلياً * نسيم الصبا يخلص الى نسيها
ومقر ونابها فلا مخالفة (والباب كله سماعي) يقتصر فيه على الوارد (فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف) ان يقال فيهما الحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس (ولم يقع) دخول أل (في نحو يزيد ويشكر) علمين (لان أصله الفعل وهو لا يقبل أل) غير الموصولة تاماً قوله

(رأيت) المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعياً لم يكن التفضيل كبيراً فليتأمل (قوله كقوله أبا جيل نعمان) فيسه ان نعمان في البيت يفتح النون ونعمان الذي الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعي) فذلك لان أن تسمي ولدك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل الملح لوروده ولا يشترط قصد اطلاقه على المسمى نفسه الذي وردت التسمية به (قوله فلا يجوز في نحو محمد) قال اللغوي لقائل ان يقول لو عكس التعبير فغير في نحو محمد بقوله لم يقع في نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك باد في تأمل قال الشهاب القاسمي وجهة كما أفاد في تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزاً لانه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل أل ظاهره انه لا يقبل أل من حيث هي أي معرفة

أو غيرها وهو مشكل لأنه يقبل ال الموصولة وان كان قليلا كما قال الناظم * وكونها معرب الأفعال قل * لكن يرد على هذا الجواب ان المراد حينئذ ال المعرفه وقبول الاصل المألوف لها غير شرط في هذا النوع أي ال المزيدة للتحاليل والناظم وأصلها اسم الفاعل وال الداخلة عليه موصولة أشار ذلك اللقاني * (فصل) * (قوله من المعرف) تبعيضية (قوله بالاضافة أو الاداة) قال اللقاني يعني في أصل وضعه وأما بعد الغلبة فعرف بالعلمية وقوله أو الاداة يعني العهدية كما في المعنى الا ان لقائل ان يقول اللفظ الذي يستحقه كل من الافراد هو الاسم المجرى لا المعرف بال العهدية اذا لم يستحق لها هو الفرد المعهودين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق الا في ذلك الفرد ولا دليل على انه علم له غالب عليه فتدبر وقوله يعني العهدية قال الشهاب القاسمي لعل وجهه ان مدلول مدخول الجنسية ليس الا الجنس من حيث هو او باعتبار وجوده في ضمن جميع افراده أو في فرد منهم فلا يتناسب ان يغلب على بعض الافراد الا تعريفه لانه لا يستعمل فيه بخلاف ما اذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا اشكال فيه لان الموضوع للفرد المعهود يصلح له كل فردا من فردا لا ويصح ان يستعمل فيه لان يعهدون كثيرا استعماله ١٥٣ في بعض المعهودات صار علمه

بالغلبة وهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على انه علم الخ قال الشهاب القاسمي لا تتقاء كون هذا المعرف بلام العهد مشترك بين افراد ثم غلب على بعضها اذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد الا في فرد مخصوص (قوله حتى التحق بالاعلام) قال اللقاني أي صار علمه لانه التحق بها في رتبة التعريف اذ المضاف الى العلم في رتبته وان لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله ان اللحق في العلمية لاني التعريف لثبوته قبل قال اللقاني ثم لا يخفى ان المعرف بالاضافة هو

(رأيت الوليد بن يزيد مباركا) * شديدا باعباء الخلافة كاهله
 (فضرورة) دخول ال على اليزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) وال في الوليد للتحقق والصفة وقيل ال في اليزيد للتعريف وانه نكر ثم دخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا أضيف كقوله
 علازيدنا يوم النقي رأس زيدكم * بابيض ماضى الشفرتين يمان
 حكاة في المعنى ولم يتعقبه وعندى فيه نظرا لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر
 (فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام) الشخصية في أحكامها وصار علما اتفاقيا (فالاول) وهو المعرف بالاضافة (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم) فليتامس (والثاني) وهو المقرون بالاداة (كالتجيم) فانه في الاصل يتناول كل نجم ثم صار علما (لثريا) فقط وأصلها قبل التصغير ثروا من الثروة أي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصارت ثروى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي (والعقبة) فانه في الاصل اسم لكل طير يصعد في الجبل ثم اختص بعقبة معني التي تضاف اليها الجرة فيقال جرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة ياء (والبيت) فانه في الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) لطيفة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (والاعشى) فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان ونحوه والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وقديس يرعلما بالغلبة * مضافا او محسوب ال كالعقبه
 (وال هذه لازمة) دائما (الافى نداء أو اضافة فيجب حذفها) لان حرف النداء أو اضافة لا يجامعان ال

(٢٠ . بصرح ل) المضاف وان الذي صار علما المر كيب (قوله قيل وهذا التماسير داخ) قال اللقاني هذا الجواب ظاهر وحاصله ان من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أي غلب على عبد الله هذا دون من يشار كه في هذا الاسم عن هو مسمى به مع انه لم يغلب على ابن مسعود لانه مات قبل اطلاق هذا اللفظ وأيضا فلان الكلام ليس في العلم الغالب بل في المضاف أو المعرف الغالب ومن قال غلبت أي هذه الالفاظ وهي ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه ابن مسعود لان هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من اخوته وحينئذ في ترميض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظر (قوله الافي نداء أو اضافة) قال اللقاني لا يخفى ان ال هذه من ال الزائدة في علم قارنت وضعه أي نقله الحاصل بالغلبة وقد قال في ال الزائدة في علم قارنت ان ال الزائدة لم يستثن نداء ولا غيره وقد استثنى هنا النداء أو اضافة وغيرهما قليلا فان كان الاطلاق في الاول مرادا أشكل الامر وان لم يكن مراد ايل كان المراد الاستثناء فيجوز أيضا فلا اشكال الا من حيث الاطلاق في موضع التقييد وبيل لهذا الاحتمال ان السمين في اعرابه في سورة الانعام عند الكلام على اليسع نقل عن ابن مالك ان الزائدة في علم قارنت وضعه الغالب فيها الاثبات وهو يخالف ما عليه الموضع انتهى

وقوله أشكل الامر قال الشهاب القاسمي كان وجه الاشكال انه لم يتجه فرق بين ما هنا وما هناك وقوله وهو يخالف ما عليه الموضع قال الشهاب لعل وجه المخالفة من حيث انها لم يجعلها لازمة بل غالبية ومن حيث انه يشمل ال في غير الاعلام بالغلبة خلاف ما أطلقه الموضع فليحذر (قوله هذا يوم اثنين) قال اللقاني اعلم ان اضافته من اضافة المسمى الى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنين وان الاثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منه اذا سم الفرد المتأخر هو الثاني لا اثنان وحينئذ فاطلاقه على اليوم المعين بالثقل لا بالغلبة اذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثاني فتدبر * (هذا باب المبتدأ والخبر) * قال الذنوشي قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على الفاعل تبعاً لسبويه وابن السراج حيث ذهب الى ان المبتدأ هو الاصل لا الفاعل والى ذلك ذهب الجرحاني لان أصل الكلام انما هو الفاعلية والمفعولية الاضافه وذهب بعض المتأخرين الى ان كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم أره منصوصاً انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاق مما لا ثمرة له ونازعه الدماميني فانظر حاشيتنا على الفاكهى (قوله أو بمنزلة مجرد الخ) قال الذنوشي بمنزلة تصفة لوصف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلة أي بمنزلة الاسم الصريح والبايعني في والمعنى انه حال في محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بان التجرد نفي للوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكلية بوجوب نفي العموم لا عموم النفي فلا يفيد نفي الحكم عن كل فرد بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجرد ١٥٤ عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضاً وأجيب بان هذا التامير

اذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا سلم ذلك بل هو سلب على وجه العذول اذ النسبة ايجابية كقولك الجهاد لحي واثبات التجرد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لان نفي العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى تسليم ان التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم وهو يشمل شمول العدم

هذه كما أشار اليه الناظم بقوله وهو حذف ال ذي ان تنادوا تصف * أوجب (نحوياً أعشى باهلة) بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة (و) يا (أعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) ال هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الاضافة وهذا معنى قول النظم وفي غيرهما قد تحذف * (سمع) من كلامهم (هذا عتيق طالعا) حكاها ابن الاعرابي وعيوق فيقول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كأنه عاق كواكب وراءه من المجاوزة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي (و) سمع من كلامهم أيضاً (هذا يوم اثنين مباركا فيه) حكاها سيبويه ومحبي الحال منه في القصيح بوضع فساد قول المبرد في جعله ال في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت نكرات والصحيح عند الجمهور ان أسماء الايام اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال كالمحرث ثم غلبت فصارت كالدبران * (هذا باب المبتدأ والخبر) * ولم يجد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثل فقال * مبتدأ زيد وعافر خبر * وحده الموضع بقوله (المبتدأ اسم) صريح (أو بمنزلة مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة) أي بمنزلة المجرّد (مخبر عنه أو وصف رافع

والافتراق فيعين أحدهما وهو الاول بالدليل الخارجي كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور لمكتفى ويمكن ان يقال اللام في العوامل للجنس لا للاستغراق فبطل معنى الجمعية أي المبتدأ هو الاسم المجرّد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يراد ما ذكره أصلاً وقال الذنوشي يريد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً ليخرج نحو زيد جواباً لمن قال من قام اذ التقدير قام زيد فزيد وان كان مجرداً عن العوامل اللفظية لفظاً فليس مجرداً تقديراً واشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول انهما ترافعا أي كل منهما رافع الآخر وعلى مذهبه يراى أيضاً غير الخبر (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الذنوشي قد يقال ان هذا الحد غير جامع لجميع أفراد المهدودا نحو أقل رجل يقول كذا أقل فيه مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعاً لمكتفى به وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبراً عنه ولا وصفاً الخ وقوله أو وصف ليس معطوفاً على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وان عطف على قوله اسم فانه التسمية على اعتبار التجرد شرطاً فيه أيضاً فلي نظر على ما اذا عطف فتأمل انتهى وأقول هذا عجيب فقد قال الشهاب القاسمي ان قيل الاولى ان يقول أو رافع لمكتفى به ويسقط قوله أو وصف وان كان ذلك انما يطرّد في الوصف فقد يأتي في غيره نحو لا تولك ان تفعل فقد أعربوا تولك مبتدأ وان تفعل فاعله أغنى عن الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك فجاز ذلك لانه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فلتحذر صبارته لدخول هذه الاشياء قلت اذا أريد الوصف ولو بالتأويل يشبه تولك وغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك فقد صرح في التسهيل بان صفة النكرة بعيدة معنيته عن خبره وأشار لقول

آخراته تجعل خبرا انتهى هذا وقال اللغوي قوله أو وصف رافع لكتفي به لقائل أن يقول يدخل فيه نحو لاهية قلوبهم اذ قوله وصف
 معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما في الاسم وقد يجاب بأن التجرد منه مراد وان لم يصرح به الا ان يقال المراد لا يدفع الايراد
 قائل وقد يجاب بان رفوع لاهية غير مكتفي به كما تاتي الاشارة اليه انتهى ويندفع ما أو ودمن أصله يجعله معطوفا على خبر عنه أي
 محكوم عليه بانه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة الغنيمي يصح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف بجر عليه دلالة الاول عليه كما حذف
 أو بمنزلة كما اشار اليه الشارح وكان ينبغي له أن يشير الى حذف بجر دوكانه لوضوحه لم يشر اليه ويصح عطفه على خبره وعلى كل فلا يرد
 قوله تعالى لاهية قلوبهم أن سلم انه رافع لمكتفي به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجه اذ هو وصف
 رافع لوجه وهو مكتفي به لان الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشيء لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لان حيث انه وصف ووجه ذلك
 ان وجهه مستند الى الحسن والحسن مستند اليه فيكون ارتفاع وجهه بالحسن لكونه مستندا اليه لا لكونه وصفا والا كان الامر بالعكس
 بان يكون الحسن مستندا ووجهه مستندا اليه كما في آقائم الزيدان ونحوه تامله (قوله لمكتفي به) قال بعضهم من مظهر كآقائم الزيدان أو
 مضمير بارز كآقائم هم الامستتر قال الشهاب القاسمي أنظر ما ياتي من قوله غير ماسوف الخ فانه حكم بان غير مبتدأ مع أن الوصف الذي
 أضيفت اليه لم يرفع ظاهرا ولا ضميرا بارزا بل ضميرا مستترا معيت شيخنا في رماطه له أن معقول الوصف المذكور ليس ضميرا مستترا
 بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال في درسه معترض قول المصنف ١٥٥ الا في الخبر الجزء الخ ما تصه ينتقض

على زمن في غير ماسوف
 على زمن فانه خبر لانه نائب
 الفاعل عنه الثالثة
 مع مبتدأ وهو غير الوصف
 المذكور مع انه ليس
 خبرا ويجاب بان غير مبتدأ
 في اللفظ والمبتدأ في الحقيقة
 هو ماسوف اذ هو في معنى
 ما ماسوف فلا يصدق مع
 مبتدأ غير الوصف بل مع
 مبتدأ هو الوصف انتهى
 حاصل ما علقناه من
 تقديره في الدرس أطال
 الله بقاءه (قوله عين

لمكتفي به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم ايمانه (الله
 ربنا ومحمد نبينا) وقيل المراد بهذا الاستناد العظيم والاقرار لا الاخبار وهذا الوجهان نقلهما أبو البقاء
 (والذي عزله) أي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أن والفعل (نحو) وأن تصوموا خير
 لكم) فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل صومكم وخبره خير لكم (و) المصدر المتصيد
 من الفعل نحو (سوا عليهم) أنذرتهم أم لم تنذرهم) فأنذرتهم مبتدأ وهو في تاويل مصدر وأم لم تنذرهم
 معطوف عليه وسوا خبر مقدم والتقدير انذارك وعلمه سوا عليهم ووصح الاخبار به عن الاثنين لانه في
 الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون
 كون أنذرتهم وتأليه مبتدأ وسوا خبر لان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بان الاستفهام هنا
 ليس على حقيقة بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو (تسمع
 بالمعدي خير من أن تراه) فتسمع مبتدأ وهو في تاويل سماعك وقيل أن مقدرة والذي حسن حذف أن
 من تسمع ثموتها في أن تراه قاله الموضع في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله أن السبب في هذا
 شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبب بدون وجود حرف مصدر في مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها
 (والجرد) عن العوامل اللفظية (كاملنا) للصرح المؤول به (والذي بمنزلة الجرد) عن العوامل اللفظية

يعتقد السامع عدم ايمانه) أي بناء على اشتراط الفائدة الجديدة في الكلام كما هو مذهب الشارح ويحتمل أنه قصد ان يكون المثال
 بالكلام المفيد به (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ المصدر المذكور اسم صريح فكان الصواب ان يقول وهو
 الحرف المصدرى وصلته وكذا يقال في قوله والمصدر المتصيد الخ واقتضاه على ذلك فيه نظرا أيضا قائل (قوله وسوا خبر مقدم) قال
 الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز ان يكون خبرا في قوله تعالى ان الذين كفروا وما بعد فاعل به ويجوز ان يكون مبتدأ وما بعده خبره
 وهذا الاخير مبني على أن التكرار المختصة بصح أن يخبر عنها بالمعرفة فتأمل انتهى وقدمت الزنخشري بالآية لتقدم الخبر قال ابن الحاجب
 كون سوا خبرا مقدما هو الصحيح وقول الاكثر وقال كثير ان سوا خبر ان وأأنذرتهم فاعل حجة الاولين ان سوا ليس بصيغة في أصل
 الوضع فاجرأوه على باب الاسمية أولى من اجرائه على الوصفية ولو كان صفة في الاصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك
 مرتب برجل قائم أبوه أحسن من قولك مرتب برجل قائم أبوه وكذلك برجل سواه وأبوه أحسن من قولك برجل سواه وأبوه فلذلك كان
 جعل هو اخبارا مقدما أولى من جعله خبرا لان لتلا يكون عاملا (قوله ومنع الفارسي الخ) لم يبين اعراب الآية عندهما وادعاه ما من أن
 سوا خبر ان وأأنذرتهم فاعل (قوله وأجيب بان الاستفهام الخ) فان قيل المعتبر جانب اللفظ ولهذا علق في علمت أيهم في الدار قلت
 ذلك استفهام اذا المعنى علمت جواب أيهم في الدار وأما هذا فليس فيه معنى استفهام البتة (قوله شاذ في غيرها) قال الدنوشري قال
 الإماميني في شرح التسهيل في باب القسم لان سلم أن السبب بدون حرف مصدر في غير ما على الاطلاق وانما يكون شاذ اذا لم يطرده في

باب أما إذا أطر في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذاً كالحجاء التي يضاف إليها اسم الزمان نحو جئتك حين زكيت الأمير أي حين ركوبه
 وهذا يوم ينفع الصادقين أي يوم تنفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن لأنك إذا نصبت تشرب بأن مضمرة
 يصير في الظاهر اسماً معطوفاً على فعل وهو ممتنع في تصيد اسم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهذا مطرد انتهى
 وقال الزرقاني قال العلامة اللغوي قواه أن السبك بدون حرف مصدرى مطرد في باب التسوية هذا كلام مهم وقد يقال لا نسلم أن السبك
 بدون ساكن لأن همزة التسوية حرف مصدرى فيكون السبك مع ما بعدها وما المانع من تعددها من حروف المصدر بل هي أقوى
 من لو مثلاً لا يتفارق هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله أن السبك بدونها شاذ سيأتي في نواصب الفعل أن ورفع
 الفعل بعد الحذف قياسي وحيث حكمتنا بأن ان مقدره فهي مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السبك غير شاذ في قوله
 شاذ وقفة (قوله من خالق غير الله) قال أبو حيان في البحر لا يجوز أن يكون خالق مبتدأ وغير فاعل أعني عن الخبر لما أن هذا الوصف
 الذي يكون له فاعل أعني عن الخبر مثل منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من ذلك ما هو بمنزلة انتهى وفيه رد لكلام صاحب
 الكشف وتبع المصنف أبو حيان ١٥٦ في الرد عليه بذلك ولتبريل هذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا

يوصف ولا يعرف ولا
 يثنى ولا يجمع وسيأتي في
 باب حرف الجر أن خبر
 المبتدأ محذوف أي لكم
 لا جملة يرزقكم لأن هل
 لا تدخل على مبتدأ خبره
 فعل الأشدوذا وانما جملة
 يرزقكم صفة واعتبار
 التوصيف لجر تصور
 النسب في اللاتبات فان
 الاستفهام للانكار وك
 من مستحيل يفرض
 ليعلم امتناعه على أوضح
 وجه * (تنبيه) * قال
 الدنوشري من المبتدأ
 المقرون بالحرف الزائد
 قولهم ناهيك بزيد فزيد
 مبتدأ مؤخر وناهيك خبر
 مقدم لمعنى ان زيدا

مادخل عليه حرف زائد أو شبهه فالاول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو (فحسبك درهم) لا فرق في ذلك
 بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كان مجرورين بمن والباء زائدتين (لان وجود) الحرف
 (الزائد كلا وجود منه) أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (يا أيكم المفتون)
 فأيكم مبتدأ والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند
 الانعكس بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر وأيكم خبر مقدم والباء بمعنى في لازائدة والمعنى على
 الاول أيكم المفتون أي المفتون وعلى الثاني الفتنة بأيكم أي الجنون في أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو
 ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم
 والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول
 وحجة الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن ليس لمزم والشيء الواحد لا
 يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد
 هنا المخاطب وانما هي بالضمير غائباً على اعظم من والاقهول للمخاطب في المعنى قاله أبو اسحق الجزري
 في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد نحو * لعل أي المتعار من ذلك قريب *
 ونحو ربح رجل صالح لقيته فجزر لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب أشبه الحرف الزائد
 في كونها لا يتعلقان بشيء (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
 والمنسوب (نحو أقمم هذان) وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل أحسن في عين زيد
 الكحل منه في عين غيره وما قرشي أبواك والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لانولك أن تفعل فنولك
 مبتدأ وهو بمنزلة الوصف فيما كونه قائماً مقام الفعل وهو ينبغي وأن تفعل فاعل بنولك سنداً للخبر
 وسيأتي في باب لا (وتخرج) بقوله مخبر عنه أو ووصف (نحو نزال) من أنبهاه الأفعال (فانه لا مخبر عنه ولا

ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف * فان قلت هل من ذلك
 المبتدأ المضمرة في كان الزائدة في قوله * وجيران لنا كانوا أكرام * في قول من زعم ان الاصل وجيران هم لنا وقدم الظرف فزيد
 كان واستمر الضمير فيها ومثله قراءة شاذة عن الزيدى وان كانت لكبيرة * قلت هو داخل في قواه مجرد عن العوامل لان كان الزائدة
 لم يعمل فيها شيء وانما استتر فيها استقباح الظاهر لوبي (قوله لان صيغة مفعول الخ) ولان سياق الآية يقتضي الاستفهام
 عن المفتون من الفريقين لاعتنا مكان المفتون (قوله ونحو ربح رجل صالح لقيته) قال الدنوشري لو مثل برب رجل كريم قائم
 كان أحسن لانه لا يتعين في مثاله المبتدأ والخبر فانه يجوز فيه أن يكون مفعولاً على حد قولك زيد اضربه (قوله وان تفعل فاعل بنولك)
 قال الدنوشري فيه نظر أما ولاقه ومخالف لقوله في باب لانه نائب عن الفاعل وأما ثانياً فالذي يفهم من قول الصحاح قولهم بنولك ان
 تفعل كذا أي حقلك أن تفعل وينبغي لك وأصله من تناولك كذا وكذا وما نولك أن تفعل كذا أي ما ينبغي لك
 انتهى ومن قول الرضي في باب لا والنوال مصدر بمعنى تناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك وما نولك هذا الفعل أي لا
 ينبغي لك أن تتناولوه وتأخذوه أي ان خبر لا مرفوع أعني عن الخبر وان صح أيضاً وكان أبو حيان محظ ذلك فيقال ما قال ما هو مخبر عنه في

وصف

باب لا تأخذ كره الشارح (قوله غير مكتفي به) أي فلا يحسن السكون عليه وهذا واضح إذا لم يعلم مرجع الضمير أما إذا علم كما إذا جرى ذكر
 زيد فقبل أقام أبو فانه يكتفي به ويحسن السكون عليه لانه بمنزلة أقام أبو زيد وصرح الرضي في نحو أقام هما بعد ذكر الزيد بن بان
 الضمير فاعل أغنى عن الخبر (قوله فز يد مبتدأ مؤخر الخ) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كون زيد مبتدأ ثان وأبواه فاعل أغنى عن
 خبره والجملة خبر عن زيد بن نظير زيد فقام أبواه (قوله وفي الا كتماء بالفاعل) قال الدنوشري كان الاولى ابداله بالرفوع كما هو ظاهر أي
 فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضي وإنما ذلك بشرط فيما إذا عمل النصب لا مطلقا كما قال الشارح نقلا عن المعنى في باب أعمال اسم الفاعل
 (قوله ووافق مبتدأ) هذا غير متعين لجواز كونه اسما للمجازية وأنتما فاعل أغنى عن ١٥٧ خبرها (قوله وجوابه أن المراد بالظهور ضد

الاستتار) قال الدنوشري
 يفهم من هذا الجواب أن
 الزمخشري وابن الحاجب
 قائلان بجواز كون المرفوع
 ضمير المنفصلا والمنقول
 عنهما خلاف ذلك وإذا
 رفع الوصف ضمير مستترا
 فلا يكون مبتدأ بالاتفاق
 قال بعضهم الا في مستأثن
 الاولى نحو أقام وضارب زيد
 إذا عملنا الثاني فقام مبتدأ
 والضمير المستتر فيه أغنى
 عن الخبر الثانية نحو أقام
 الزيدان أم ذاهبان إذا
 لم يجعل ذاهبان خبرا
 لمبتدأ محذوف أي هما
 ذاهبان بل يجعل معطوفا
 على ما قبله فيكون مبتدأ
 والفاعل مستتر فيه أغنى
 عن الخبر لكونه ضميرا
 مستترا فليتامل انتهى
 وكلام المعنى في باب المبتدأ
 من الباب الخامس
 صريح في وجوب الشارح
 لانه نقل أن الكوفيين
 أوجبوا في نحو أقام
 أنت ابتدائية الضمير ثم

وصف) فلا يكون مبتدأ بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح (و) خرج بقوله رافع
 مكتفي به (نحو أقام أبواه زيدان المرفوع بالوصف) وهو أبواه (غير مكتفي به) في حصول الفائدة مع قطع
 النظر عن زيد (فز يد مبتدأ) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وأبواه فاعله (ولا بد للوصف المذكور)
 وما هو بمنزلة (من) اشتراط (تقدم نبي أو استفهام) عليهم ما وهل ذلك شرط في العمل أو في الاكتفاء
 بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثاني قاله في المعنى والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبلاسم
 فالتنفي بالحرف (نحو قوله خليلي ما واف بعهدى أنتما) * إذا لم تكونا لي على من أقطع
 فمأنافية ووافق مبتدأ وأنتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطوا
 أن يكون المرفوع اسما بظاهر اقاله الموضع في شرح الشذو وروجاوه أن المراد بالظهور ضد الاستتار
 والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقام اسم ليس والزيدان فاعل بقام سد مسد خبر ليس قاله ابن
 عقيل (و) التنفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقيام مضاف اليه والزيدان فاعل بقام سد مسد
 خبر غير لان المعنى ما قام الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قام قاله ابن عقيل أيضا والتنفي في المعنى كالنفي
 الصريح نحو انما قام الزيدان لانه في قوة قولك ما قام الا الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام
 بالحرف وبلاسم فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله
 (أقاطن قوم سلما) أم نوبواظعنا * أن يظعنوا فعجيب عيش من قطننا
 فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان إذا أقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام
 بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام
 الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وأول مبتدأ والثاني * فاعل أغنى في أسارذان
 وقس وكاستفهام النفي * وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ (خلاف للاختصاص
 والكوفيين) في اجازتهم وقوعه مبتدأ من ضمير أن يتقدمه نفي أو استفهام (ولاحجة لهم في نحو) قول
 بعض الطائيين (خير بنو طيب) فلا تلت مغليا * مقالة لمي إذا الطير مرت
 (خلاف الناظم) في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو خير (خبر مقدما)
 وبنو طيب مبتدأ مؤخر (وانما صرح الاخبار به) أي بخير مع كونه مقردا (عن الجمع) وهو بنو طيب (لانه)
 أي خير (على) وزن (فعل) وفعل على وزن المصدر كصهيل والمصدر بخير به عن المفرد والمثنى
 والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته (فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير) وطلب بكسر اللام وسكون الهاء

قال ووافقهم ابن الحاجب ووجه ان نقل في أماليه الاجماع على ذلك ثم نقل أن الزمخشري زعم أن أراغب أنت عن آلهي يا ابراهيم ان
 أنت مبتدأ فاعلم أن مراد الزمخشري بالظاهر ما قابل الضمير مطلقا مستترا أو بارزا (قوله والنفي بالفعل الخ) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدأ
 لخروج من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية انما هو مرفوع بليس والفاعل سد مسد خبرها وكذا يقال في ما المجازية ثم
 انه مراد انهم قالوا في باب التواسخ لا تدخل على مبتدأ أغنى عن فروع الخبر (قوله فغير مبتدأ الخ) فيه مسامحة لان المبتدأ حيثئذ ليس
 وصفا لا بالتمام بل أو باعته بل لأن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد (قوله لان الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع تجوزهم فيما
 إذا تطابق الوصف وما بعده اخراد الوجهين (قوله فهو على حد والملائكة الخ) قال اللقاني قد يناقش بان الملائكة جمع فكيف سير

قيوول بالجماعة وهي مقر مؤنث وهو قد يخبر عنه بقيل كما في ان رجمة الله قريب من المحسنين ونوحي آجرى مجزى جمع المذكر السالم وهو لا يرعى تانيته المترتب عليه افراده (قوله قلت الاخفش لا يشترط الخ) ذكر وافي باب اسم الفاعل ان الاعتماد شرط في عمله النصب لا الرفع وايضا فقد سلف عن المعنى أن الراجح ان الاعتماد شرط في الاكتمال الفاعل عن الخبر لا في العمل وحينئذ فلا حاجة به ونقله عن السبكي لا يهاجمه أن الجهور على خلافه فليس المخالفين الاخفش وغيره الا في عدم اشتراط الاعتماد في الاكتمال المرفوع (قوله واذا رفع الوصف ما بعده الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والقرض انه رافع للظاهر مع انه لم يرفع فيما اذا طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الامر بالعكس وكذا اذا طابقه افراد على أحد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله وأما كون الظاهر مفردا والصفة معني مثل أفتان زيد فلا يجوز اذا لا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله ان لم يطابق الوصف ١٥٨ ما بعده تعينت ابتدائية) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر يشمل مستورا الاولى ان

حي من الازدقان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استقها م فما سوغ الابتداء وهو نكرة * قلت عمله في المرفوع بعده وسياتي ان العمل من جملة المسوغات * فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماد على شيء كما حكاه المسيلي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد (واذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية وجوب الخبرية وجواز الأمرين وذلك انه ان (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائية نحو أفتان أخواك) فتقام مبتدأ وأخوال فاعله سدمس خبره ولا يجوز أن يكون أخواك مبتدأ مؤخر أو فاعل خبر ما لا لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وان طابقه) أي طابق الوصف ما بعده (في غير الافراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبرية نحو أفتان أخواك وأفتان أخوتك) بالتاء الفوقانية وأقيام الزيدون فالوصف في خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف في خبر مقدم والمرفوع فاعلا سدمس خبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الأفراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومثله جمع التكثير نص عليها الشاطبي (وان طابقه) أي الوصف ما بعده (في الافراد) تذ كير او تانثا (احتملها) أي الابتدائية والخبرية على السواء (نحو أفتان أخواك) وأقامة أختك فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سدمس خبره ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخر أو الوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتدائية عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله والثاني مبتدأ وهذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبعا استقر (وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (الاستناد وارتناع الخبر بالمبتدأ) عند سيويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدأ بالابتداء * كذلك رفع خبر بالمبتدأ فاذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتداء وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان أصل العمل للطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به طلبا لا كما كان فعل الشرط لما كان طالبا

يكون مفردا وما بعده معني الثانية أن يكون مفردا وما بعده مجموعا الثالثة والرابعة أن يكون مجموعا أو معني وما بعده مفرد الخامسة والسادسة أن يكون معني وما بعده مجموعا أو بالعكس ففي الاربعة الاخيرة الكلام غير صحيح من أصله وفي الاولين الكلام صحيح وهو محتمل كلامه ولم يبال بشمول كلامه للاربع للعالم بطلانها تمامل انتهى (قوله تعينت ابتدائية) قال الدنوشري أخذ من اللقاني محل ذلك في غير نحو ما أفضل منك الزيدان فافضل خبر مقدم وان كان ما بعده معني (قوله تعينت خبرية)

قال اللقاني لا يستقيم على مذهب الناظم في جواز تثنية الفعل وجمعه وان كان قليلا على ما يصرح به في القاعل (قوله وان طابقه في الافراد احتملها) قال الدنوشري محل جواز الوجهين اذا لم يوجد مانع من أحدهما ففي نحو أطلع الشمس تتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرا لانه كان يجب تانية بحيث لا سناده الى ضمير المؤنث وتتعين ابتدائية الوصف أيضا في نحو أرتعب أنت عن آلهي للزوم الفصل اذا جعلت خبرا بينه وبين معموله الا أن يقدر للجبار متعلق وينتقص أيضا بنحو أفتان عندك هند فان الوصف مبتدأ لا خبر انتهى وقد نقض اللقاني بالاول قول المصنف احتملها (قوله أفتان أخواك) قال الدنوشري زعم عبد الغفور محشي شرح ملاحمي انه يتعين ابتدائية الوصف في نحو أفتان رجل قال شيخنا ولا وجه لسأله بل يجوز أن يكون رجلا مبتدأ وفتان خبر مقدم (قوله أفتان أخواك) قال الدنوشري توقف بعضهم في جواز ابتدائية زيد في نحو أفتان زيد بلزوم التباس المبتدأ بالفاعل كما في نحو ضرب زيد فلما لا ليس فليتامل انتهى وأقول البعض المتوقف البدر الدماميني والمجيب الشمتي وتحرير الفرق بين الاجال والليس يطلب من حواشينا على القاكي (قوله وهو التجرد الخ) قال الدنوشري هذا صياق على

للجواب

الوصف القائم بالفعل المضارع، مثلاً في نحو يقوم فيقتضي أن يكون ابتداءه لانه مجرد الالاسناد (قوله واعترض بان المبتدأ الخ) قال
 الدنوشري فيه نظر لان الرفع لا يوجب المبتدأ وانما هو صلاته لان المبتدأ هو آل الموصولة ولكن ظهر اعرابها فيه ابعداها لكونها على
 صورة الحرف كما هو معزوف فتأمل (قوله وهذه الاقوال كلها الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان قوله كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع اذ
 هما متغايران مفهوما واليه حكوم به غير المحكوم عليه قطعا واما قوله فلان الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضا لان مدار العمل
 على الطلب وهو حاصل والعامل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكره عاملا انما هو باعتبار الاعتبار وقوله فلان اجتماع عاملين الخ
 مردود أيضا بان هذا اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلان العمل قاتل الخ (قوله وعن الكوفيين انهما تراخيا)
 قال الدنوشري قال بعضهم ورد على الكوفيين في زعمهم انهما تراخيا بان حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه أن
 يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا ان حق كل واحد منهما أن يكون متقدما متاخرا ١٥٩ قالوا ويلزمهم أن لا ينصب المبتدأ اذا

دخلت عليه ان وأيضا
 فانما تقول زيد قائم فقائم
 قدر رفع ضمير استترافيه
 فان كان قائم هو الذي
 رفع زيدا أيضا فقد رفع
 العامل الواحد شيئين
 على غير وجه الاشتراك
 ويلزمهم ان يتخاوا قائم من
 الضمير لانه قدر رفع اسما
 ظاهر او من قال انهما أي
 المبتدأ والابتداء رفاعا الخبر
 بالنار ومثل هذا القدر والماء
 وذلك ان النار تعمل في
 القدر فتحمى ثم انهما
 يتناصران على العمل في
 المسماة اجسامه (قوله قد
 يكون نفس المبتدأ في المعنى
 نحو زيد أخوك الخ)
 والظاهر انه أراد بكونه
 نفس المبتدأ في نحو ذلك أنه
 ليس خلافا كما في نحو زيد
 عند ما أخبر به بظرف

للجواب عمل فيه عند ما ثمة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدأ قدر رفع الفاعل نحو
 القائم أبوه صاحبك فلو كان زافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر وأجبت بان
 الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر
 محكوما به (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وحجة من قال به ان الابتداء
 رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه متضمن لما هو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول (ولا)
 ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء والمبتدأ وحجته من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوى بالابتداء كما قوى
 حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء عند ما ثمة وهذه الاقوال الثلاثة تتعاضد البصر بين (وعن
 الكوفيين انهما) أي المبتدأ والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وحجته ان كل واحد منهما يفتقر الى
 الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان أيا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو
 أيا ما تدعو وهذه الاقوال كلها ضعيفة أما الأول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد
 أخوك فلورفع الاخر زيد كان رافعا لنفسه بنفسه وأما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين
 وأما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولقضى لا يعهد وأما الرابع فلان العمل تأثير والمؤثر أقوى من
 المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك
 الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المبرودة نحو اثنان ثلاث فانها وان تجردت فلا
 اسناد معها اقلست مبتدأ توابتبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في أول أحواله

فصل والخبر) هو (الجزء الذي حصلت به) أو بمعلقه (القائده) التامة (مع مبتدأ غير الوصف
 المذكور) في قوله أو وصف رافع مكتفي به (خروج) بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك قام
 زيد (فانه) وان حصلت به القائده لكنه (ليس مع المبتدأ) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو
 هيات العتيق (و) خرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور نحو الزيدان من قولك
 أقام الزيدان فانه وان حصلت به القائده لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو

على ما سياتي في مسألة الاخبار بالظرف والافكون الخبر نفس المبتدأ مفهوما لا يصح وما صدقا لا بد منه على ما سياتي في الكلام على كون
 الجملة الواقعة خبرا ولا يتأني هذا التأويل المذكور هناك (قوله واثبات الالف في اثنان الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا يظهر كون الرفع
 أول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل ان الرفع أشرف أحوال الاسم لم يبعد (قوله والخبر الجزء الخ) قال الاتاني ان قلت يلزم من هذا
 التعريف الدور اذا الخبر يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعريفه مخبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم قلت لا يلزم
 اذا المراد من الخبر الاخبار اللغوي فان قلت لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم البتة ضروره لولا على نحو شعري شعري مما كان
 المخبر به عن المبتدأ قلت يصدق اذا القائده في الأول حاصلة باصل الوضع وفي الثاني بتأويل شعري الان هو شعري الذي تعهدتم
 اعلم ان التعريف المذكور منتقض بنحو ذاهبة من قولك زيد جار مثذاهبة اذ لا تحصل القائده مع مبتدأه لاشتماله على ضمير
 الغائب انتهى ويمكن أن يجاب عن الدور ضمير ما ذكره على ما قرره الشهاب القاسمي في شرح الوراقات في تعريف العلم (قوله أو بمعلقه)
 أي كافي صورة الاخبار بالظرف والجار والمجرور وينبغي ان يرد أو بصيغة ليتحل نحو بل أنتم قوم عادون بل أنتم قوم مجاهلون فان الذي

ثم الفائدة الصفة لا الخبر ويحتمل انه أراد بمتعلقه ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول أهل المعاني متعلقات (قوله بخلاف قول الناظم والخبر الخ) فانه لم يسم فيه الحد للخبر وقد أجنبنا عن الناظم في الحواشي وقال الشهاب القاسمي في بعض الحواشي قوله والخبر الجزء المتعلق القائدة أي مع المبتدأ بقريته ما علم من أول الباب الى هنا من ان الخبر بصاحب المبتدأ دون غيره فاندفع ما قدر عليه من ان التعريف يشمل كلام من فعل الفاعل مثلا والمراد مع المبتدأ غير الوصف بقريته قوله فاعل أعني فانه دل على ان الوصف لا خبر له (قوله وهو امام مفرودا ماجلة) قال الدنوشي ان قلت الظرف والجار والمجرور من أيهما قلت يجوز ان يجعل من الجملة والذات اسم بعضهم الجملة الى ظرفية وغير ظرفية ويجوز ان يقال نارة يلحق بالمفرد بان يقدر المتعلق مفردا وتارة بالجملة بان يقدر فعلا نقلت من خط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم انتهى * (تنبيهات) * الاول لا يمنع كون الجملة هنا طلبية بخلاف الابن السراج وابن التباري كقوله

قلت من عيل صبره كيف يسلم * صاليتا نار لوعة وغرام * ولاسمية خلافا لثعلب نحو والذين هاجر واقي نبيل الله ثم قتلوا وماتوا ليرزقهم الله رزقا حسنا ولا مصدره بالسين وسوف خلافا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد سيقوم وأصل هذا عنده المضارع لا يكون مستقبلا البتة بل حال وان سماع يقوم غدا فعناه ينوي القيام غدا والبتة الا ان حاصلة والمقيد بغير القيام قال ولهذا لا يجوز في كلامهم زيد سيقوم لانه مستقبل فلا ١٦٠ يتصور الاخبار به لعدم تحققه وقوله باطل لان الاخبار يستدعي عبارة الظن لا التحقق وقاويله

الوصف المذكور فلا يكون الزيد ان خبر ابل فاعل سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم * كوالخبر الجزء المتعلق القائدة * فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو امام مفرود) وهو ما ليس جملة فبشمل المتنى والمجموع (واما جملة) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى ثيف وسبعين قسما كل منهما يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال * ومفردا ياتي ويأتي جملة * (والمفردا امام جامد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زباده وكأ سدا اذا أريد به شجاع على رأي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجاع كصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصل وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد) وهذا أسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ والى ذلك أشار الناظم بقوله والمفردا امام قارغ (الا ان أول الجامد) المشتق) فيتحمل ضمير المبتدأ (نحو زيد أسدا اذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين فان أريد به التشبيه على اضممار الكاف أو انه نفس الاسد بما لفته فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وتذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء أول مشتق أم لا (واما مشتق) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي قلنا فانه دال على معنى قام واذا أخبر به عن مبتدأ (فيتحمل ضميره) والى ذلك أشار الناظم بقوله

فاسد لانه لا يتأتى في نحو وما تدرى نفس الآية اذا يكون التقدير ماذا تنوي كسب غدو دعواه عدم السماع باطلة هذا التمرين ثولب يقول فلما رأته آمنأهان وجدها وقالت أبو ناهكذا سوف يفعل وفي البيت زد على تلميذه السهيلي وعليه حيث منعان يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما وعندهما انهما حرفا صدر الثاني قد يجب كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء الى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشأن

والقصة وخبر كان والتخصيص بالمدح اذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فانه يجب فيه ان يتقدم عليه اسم وعناه وهو مبتدأ والمنصوب على الاختصاص معمول لاخص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما في التعجب وطوبى في نحو طوبى للزمن فانه يلزم الابتدائية والاخبار عنه بالجار والمجرور وهما في حكم الجملة وخبر المبتدأ الواقع بعد ذلك نحو اذ هما في الغار وخبر المبتدأ الواقع بعد الوشرطية نحو ولواتهم صبروا (قوله على رأي) قال الزرقاني ظاهره ان هناك من يرى انه ليس جامدا والخلاف الا في النسبة الى تحمّل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقاني الظاهر ان لازادة والناسب اسقاطها واسقاط لكن أيضا ليناسب الاضرب الذي بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب أيضا المثبت الاشعار والمنقح الدلالة على ذلك وهو ظاهر لان صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب المثلث فليس معناه ما ذكر وان كان مشعرا بذلك (قوله اذا أريد به شجاع) قال اللغاني يعني اما اذا أريد به شجاعة كما هو مذهب البيانين فلا يكون من الاخبار بالمفرد الذي كلاما فيه وان تحمّل الضمير الذي كان في المتعلق انتهى وقصده ان الجار والمجرور غير المفرد وجهه ترده بين المفردان قدر متعلقه مفردا والجملة ان قدر فعلا ويشعر بان الخبر حينئذ الجار والمجرور فليتنظر هل الامر كذلك ويظهر كما قال الشهاب القاسمي انه ليس كذلك بل الخبر المفرد أعني لفظ أسد ولذا رفع في تحمّل ضمير المتعاقب نظر (قوله فيتحمل ضميره) قال اللغاني أي ضمير مبتدأ ذلك الخبر ولا يحق ان يمتنع من ضمير مفردا وعنه

هو فان الضمير الذي رفع بضاربه ليس لمبتدئه بل لمبتدأ الجملة أعني زيد اعلى ان مثالي الموضح في الوصف الجارتي على غير من هو له الضمير فيهما عائد على غير مبتدئه البتة اه وقد يقال الضمير في غير المصنف ضميره عائد على المبتدأ اعم من مبتدئه فلولم يقيد بضمير ذلك المبتدأ كالنظم لسلم من الانتعاض وقال الدنو شري فاذا قلت زيد قائم وهو كان تاكيدا لافعال لكن اجاز سيبويه في مثله ان يكون توكيدا وان يكون فاعلا كما نقله الدماميني * (تنبيه) * يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقتها له قال في الارتشاف والمبتدأ والخبر بالنسبة الى التذكير والتانيث ان كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وقاطمة هذا الرجل اذا كان اسمه قاطمة فان كان غير صفة فالموافقة وقد يخالف ان كان التانيث غير حقيقي كتوله * والعين بالاعتماد الجادى مكحول * أى عضو أو شئ مكحول أو جامد فلا يكون الاعلى التحقير نحو هذا الرجل امرأه أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة الى الافراد والجمع فان كانا فردى اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو زيد قائم الا ان كان المبتدأ أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب اخلاق وهذه البرمة اعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وان كان منقسما الى أعضائه وان كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلا يجوز الاعلى نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجال رجل واحد تريد انهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحد او مشتق فالمطابقة نحو الرجال قيام ولا يكون مفرد الا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل ان أريد بالجمع كانه جازا افراد الخبر نحو وهن صديق أى وكل واحدة منهن صديق وان لم يقبل تثنية ولا جمع كالفعل التفضيل فان كان بمن فهو في معنى الجمع أو مضافا الى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب وأحسن قبيل أو غير لم يجز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو الى مشتق فجزى بلا تاويل نحو هؤلاء أول طاعم ومجيز بتاويل حذف اسم جمع أى أول حزب طاعم أو على معنى ١٦١ الفعل أى أول من طعم وان كان

المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز ان يفرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد الا بحسب القصد وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى فكلمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اه باختصار: قوله الآن

وان * يشق فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله محتمل لضميره مستتر عائد على المبتدأ او الالف قائمان والواو في قائمون حرفان دلان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون (الا ان رفع) المشتق الاسم (الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتحمل) بفتح الميم وينفصل (اذا جرى الوصف) الواقع خبرا (على) مبتدأ (غير من هو له) في المعنى (سواء ألبس) الحال (نحو غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك (اذا كانت الهاء) المفعولة (لغلام) لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلولم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر

(٢١ تصريح ل) رفع الظاهر) قال اللغوي ينتقض بنحو زيد قائم الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ أى بدلا من المبتدأ (قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمي ظاهره ان هذا الضمير فاعل لا توكيدا للفاعل المستتر وتقبل الحفيد عن الرضى انه تاكيد ووجه حصول المقصود بالتاكيد (قوله اذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب القاسمي ان قيل الضمير الاصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس فيبطل قوا سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو الا ان يقال يحصل اللبس نظرا لجواز الرجوع للمضاف اليه قليلا اه وفيه نظر لانه انما جعل لبيان المخالفة المقصود ومن الكلام من ان الغلام مضروب لضارب والاصل المذكور مؤكده لانهم قالوا اللبس تبادر الذهن الى غير المراد وان أراد بيان ان اللبس لا يكون الا بين معينين فليس في قوله كون الاصل في الضمير ذكرا مخالفاً لذلك لان لفظ الاصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف اليه وان كان لا يتبادر الذهن اليه * (تنبيه) * قضية كلام المصنف ان الفعل ليس كالوصف في هذا الحكم وذهب ابن مالك الى انه مثله على ما بيناه في حواشي الالفية ورأيت بخط المصنف في التذكرة وتلخيص القول في المسئلة ان تعلم ان ما في أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم والخطاب والغيبة وما في أواخر الفعل الماضي من الضمائر المرفوعة الموضوعه لثلاثة الفرق الثلاث يمتنع من اللبس مع الفعل الجارى على غير من هو له وذلك كقولك في المضارع زيداً كرمه أو تكرمه أو تكبره وفي الماضي زيداً كرمته أو أهنته أو أهانته أو ما الوصف فانه فاقد للامر من جميعا فاحتيج فيه الى الابرار تقول زيد مكرم أنا أو أنت أو نحن ولو لا الابرار لم يعلم من المكرم وذكرا الخفاف في شرح الايضاح ثلاثة أقوال في تعليل وجوب الابرار أحدها الالباس ورده وجوب الابرار عند البصر بين في نحو زيد هند ضاربها هو وان لم يكن الالباس فلا يوجد الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بان العلة في هذا النوع الطرد كالعلة في مكرم ونعد العلة الثانية ان الوصف أصله ان لا يتحمل الضمير وأصله ان لا يجرى على غير من هو له فاذا اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريا على غير من

هو له و جبت الأبراز لثلاث شع الخالفة من وجهين وتضعف الصفة حينئذ من التحميل للضمير والثالثة ان الاصل في قولك زيد هند ضاربها هو ان تقول زيد هند هو ضاربها لتجري الصفة على من هي له وليكنهم أخروا الضمير وجعلوه فاعلا وقدموا الوصف وجعلوه خبرا لشيء بعد ان كان خبرا غيره والتزموا هنا ابراز الضمير تنبيها على ذلك الاصل اه سقناه برمته لنفاسته وسياتي في كلام الشارح في باب عطف النسق التصريح بان الفعل اذا جرى على غير من هو له يجب ابراز الضمير (قوله واستغنى عن ابراز الضمير) قال الدنوشري يقتضى بظاهرة جواز ابراز ضمير حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الاشموني من امتناع ابراز اللباس والوصف حينئذ جار على من هو له اه قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه تغلت وقد يشكل بان الاصل ان يرجع الضمير للمضاف دون المضاف اليه (قوله أم لم يلبس) قال اللقاني ينبغي ان يخص بظهوره اذ لم يلبس عموم قوله وفي اختيار لا يجي المنفصل * اه وانما يحتاج الى التخصيص اذ لم يقل بظاهر كلام الرضى من ان البارز تاكيد ١٦٢ مستتر (قوله لاحتمال ان يكون الخ) قال اللقاني فان قلت يمكن تخريجه على ان ذرا منصوب

الاسناد اليه هو الضارب زيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء زيدا فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير (أم لم يلبس) الحال (نحو غلام هند ضاربه هي) فتاء التانيث في ضاربه تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصري التزم ابراز مطلقا طرفا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال
وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا

(والسكوفي انما يلتزم ابراز عند اللباس) خاصة (تمسكك بنحو قوله قومي ذرا الحمد بانوها) وقد علمت * بكنسه ذلك عند ان وقحطان

وجه التمسك به ان قومي مبتدأ أول وذرا الحمد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا الحمد وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرا الحمد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا الحمد وهو في المعنى لقومي لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون فان الذرا مبنية لابانية ولو ببرز لقيت على اللغة الفصحى بانيتها لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا استند الى جمع وعلى لغة كلوني البراغيت بانوها هم ولا جهة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرا الحمد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المدكور والتقدير بانوها ذرا الحمد بانوها والذرا جمع ذروة وذروة الشيء أعلاه والحمد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبنى والاصل بانينون أعلل فاضون وحذفت النون للاضافة وقال العين من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يبيونه ويبينه قاله الجوهري اه فان أراد انه جملة فعلية ماضية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان أراد الوصف من بان يبيون أو يبين فقياسه بانين همزة بعد الالف بدل من عين الفعل والجمع بانينون لا بانون (والجملة اما بنفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرابط) يرتبطها بالمبتدأ والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان تكن اياه معني اكتفى * بها (نحو هو الله أحد اذا قدر هو ضمير شان) فهو مبتدأ والله أحد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر أي الشأن الله أحد ولا

يبانون محذوف مفسرا بيانوها وان كان مضافا * قلت يمنع منه ان بانوها ماض مجر من آل فلا يعمل فلا يفسر عاملا لكن التحقيق ان بانوها محتمل فيه الضمير ان يكون منصوبا على المفعولية ومجرورا على الاضافة لان مذهب سيبويه ان الصفة المقرونة بال أو الجر دتمتها اذا وقعت ثمانية أو مجموعة واتصل بها ضمير ووجب تجريد هاء من النون وجاز في الضمير بعدها الجر والنصب نقله عنه الرضى وأشار اليه الموضع في باب الاضافة اذا تقرر هذا فلا مانع من ان الوصف في البيت يراد به الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة

الحال في صحة العمل ويكون ذرا منصوبا ببيانون مفسرا بالمدكور والله أعلم اه وقال الشهاب القاسمي وقد يجب ان يكون ماض بل هو للاطلاق فيعمل كما قاله الرضى (قوله والذرا) قال الدنوشري قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالالف عند البصري لان الهمزة مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اه ومثله رشوة ورشوا وكسوة وكسا (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بانفس ذات الشيء قال اللقاني ان اراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الجمل وقد يختار الثاني وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذا الجملة في قولك زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مضمونها ما خارجا لكانها تول عمرد صادق على المبتدأ أي قائم الاب اه ويدفع بان المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار اليه الناظم في شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج لرابط) قال الدنوشري يفهم ان الرابطة اذا وجد لا يضروها كذلك ولو قال فلا يكون لها رابطة كان صوتا اه وقد المصنف الجملة التي لا تحتاج الى رابطة على ما تحتاج اليه عكس ما في النظم لان الاولى أشبهت المفرد في عدم الاحتياج الى الرابطة (قوله وهي عينه في المعنى) قال الشهاب القاسمي في اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معني الجملة

المبين في باب القضية فقيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشأن وانما الشأن مضمون الجملة الذي هو مقرر ذو الظاهر في المثال انه ليس الشأن مجرغ الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدةانية وان جعل مضمون الجملة الذي هو مقرر ذو كل جملة كذلك لان الخبر لا بد من اتحاده بالمبتدأ بحسب الذات ولا يتحد به كذلك الا مضمون الجملة الذي هو مقرر فكيف تتجه هذه الفرقه ورأيت بخط شيخنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله في بعض المجاميع كلاما لا باس بايراده وان كان فيه مطول فان فيه طائلا ونصه قول القاضي في سورة الاخلاص لاهاهي هو يعني به ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لما كانت عينه لا تحتاج الى رابط كما قال هو وغيره أقول يمكن أن يقال على وجه تشديد الاذهان أن أريد انهما عينه بحسب المفهوم لاجل الافادة والايجاد بحسب الما صدق مع التغاير في المفهوم كما هو شأن سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال انه مشكل أيضا اذا صدق ضمير الشأن أعين من الله أحد والخاص لا يحمل على العام في القضايا الكلية ودعوى الجزئية في هذا المقام ينبوعها تصرحهم بان ضمير الشأن لا يخلو عن ايهام وبعبارة أخرى وهي ان ما صدق ضمير الشأن مفرد وما صدق ضمير الجملة مركب ولا شيء من المقرر دبر كتب فان قلت يلزم هذا التقرير ان لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المبتدأ اصلا واللازم باطل فكذلك الملزوم قلت نعم كان القياس كذلك ولذلك تراهم يقولون الجملة الواقعة خبرا بمفرد صادق على المبتدأ ليصح وقوعها خبرا فان قلت فليكن الامر كذلك في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن قلت قد صرحوا بانها غير مؤولة بالمفرد وان كانت في موقعه فلا بد من تحرير المقام للافضل الكرام هذا وما عندكم في الهامش على هذا المحل من الاشكال فقد تأملت مع غنيتته عن بعض التأمل فوجدته كلاما فخرقا لا طائل تحته بحسبه الظمان ماء حتى اذا جاءه لم يجد شيئا مأثورا فلما أفدتموه في مجلس المفاوضات من ان الجملة وهي الله أحد عين ضمير الشأن فاللازم على تقديره ان تكون الصفة عين ضمير الشأن ولا محذور فيه ولا يلزم ان تكون صفة الله عين ذاته والاشاعرة لا يقولون به ولا ان يقال في ذاته انها مكنة بمعنى الصفة كما قيل به في

الصفات كما ادعاه ذلك المحشى وكانه فهم ان ضمير الشأن راجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشأن صفة الله سبحانه وألزم القاضي ما لا يلزمه وأما ثانيا فيقول هذا العبد

يكون ضمير الشأن محاضرا وانما يكون ضمير غيبة مقرر الجملة بعده خبر به مصرح بجزأيه اذ ان كان بلافظ التذكير سمي ضمير الشأن وان كان بلافظ التانيث سمي ضمير قصة وقد يسمى بهما وأما اذا قدر هو ضمير المسؤل عنه فغيره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر أو بدل (وتحرفا ذاهي شاخصه أبصار الذين كفروا) اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدأ و شاخصه خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة أبصار الذين كفروا شاخصه في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى أي فاذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصه فلا يحتاج الى رابط وأما ان قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء أو عمادو تقدم مع الخبر على المبتدأ والاصل فاذا أبصار الذين كفروا هي شاخصه كما قال الكسائي فالخبر مفرد (ومنه) قول الناظم (نطق الله

الضعيف لوسلمنا ان الضمير يرجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشأن صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشى بوجه اصلا وبيانه ان دعوى القاضي رحمه الله انما هو والعينية بحسب الما صدق لما علمت مما سبق وان يلزم من العينية بحسب الما صدق ان تكون صفة تعالى عين ذاته كما الرمه ذلك المحشى ألا ترى ان كلام من الاشاعرة والمعتزلة يعترفون بحجة الحمل في قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم عندهم ان المبتدأ والخبر متحدان بحسب الما صدق مع اعترافهم اجمعين بحجة هذا الحمل اللازم له الاتحاد في الما صدق بقول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات الجميلة ويقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه المحققون لا محذور فيه عند فريد التامل الا ان قول الاشاعرة هو الظاهر فينبغي التصير اليه والتعويل عليه وهذا التجزير يظهر لك كل الظهور انه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الما صدق ان تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشى بل هذه الدعوى تجامع قول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجامع قول المعتزلة انها عينها هذا ما ظهر في ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاستغال بهم العيال وقد كتبنا له ولانا موسى افندي بعد ان أوقفنا على نسخة اشترأها من مكة المشرفة وعليها كتابة في هذا المحل (تنبيه) من أمثلة وقوع الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى ما جاء في ذكر الاعتلال أحق ما قال العبدو كلنا لك عيب لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجفنا حق ما قال العبد مبتدأ وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عيب معترض بين المبتدأ وخبره (قوله وأما اذا قدر الخ) قال الزرقاني قال المسكي ويحتمل أن يكون هو فائد على المسؤل عنه لانه قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدأ والله خبره وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزمخشري ان يكون أحد بدل من الله أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أحد وأجاز أبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبره هو (قوله اذا قدر هي ضمير قصة الخ) قال الزرقاني على هذا في كلام المصنف جذف من الثاني دلالة الاول ولا يجوز ارتجاع ابصار بشاخصه لان ضمير القصة يلزم بعده جملة ويجوز على مذهب الكوفيين اه من حاشية المسكي وقال اللقاني لم يقل اذا

قد رهي ضمير القصة لان ذلك متعين ان يجعله عائدا على ما في الذهن و ابصاره بلا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه
 باجني من التابع اه و مراده بالاجنبي شاخصة الذي هو خبره هي على هذا التقدير فان كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للبند اولا
 يكون اجنبيا ثم انه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن الخ تعين كون الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتأمل وقال
 الدنوشري انما لم يقيد المصنف بقواه اذا قدره هي ضمير القصة احترازا عن الاعرابين اللذين نقلهما الشارح لان كون هي عمادا يلزم
 عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم الا ان يقال ان من أعرب ذلك لا يشترط ما ذكره و كون هي ضمير الابصار
 خلاف الظاهر وعليه فحاشية خبره هي و ابصار الذين كفروا مبتدا والجملة قبله خبره والتقدير فاذا ابصار الذين كفروا هي خاشعة نظير
 قواه هندية قائمة تامل (قوله قاله الدماميني والمرادى) قاله المصنف أيضا في المعنى في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالاولى
 نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بدوان أو وهمه ذلك في الظاهر والالكان مضارعا
 للضاف فيجب تنوينه نحو لا حافظا للقرآن عندك وكل مصدر متعد بحرف الجزم يجوز أن يجعل المحرور خبرا عنه مبتدأ كان أو منقيا
 (قوله وهو اما ضميره) قال الهمدي انما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالا لان الحال تجيء
 بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فصل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى فصل رابط اه وهذا يقتضى ان الواو
 أقوى في الربط وفيه خلاف بيناه في حاشيتنا على المختصر في التذنيب ثم ان ما ذكره انما يقيد عدم اشتراط الربط بالواو لاجل عدم الربط بها
 قد بره قال المحققون ان يقول ١٦٤ ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا عما هي خبر عنه أعني

من رابط جملة الصلة
 بالموصول وكذا من
 الجملة الواقعة حالا أو صفة
 وأجيب بأنه لما كان
 الاخبار بالجملة أكثر
 من الوصف والوصل
 والحال ناسب أن يكون
 رابطها أعني من رابط
 كل لان الشيء اذا كثر
 في الكلام ناسب أن
 يأتي على أنحاء مختلفة

حسي) فنطقي مبتدا والله حسي مبتدا وخبره والجملة خبره نطقي وهي نفسه في المعنى (لان المراد بالنطق
 المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسي فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار
 بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة قاله الدماميني
 والمرادى (وأما غيره) أي غير المبتدأ في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له)
 والى ذلك الاشارة بقول الناظم ويأتي جملة حياوية معنى الذي سيقته له (وذلك بان تشمل على اسم
 بعناه) أي بمعنى المبتدأ (وهو) أي الاسم المشتملة عليه بالجملة (أما ضميره) أي ضمير المبتدأ حال كون
 الضمير (مذكورا) وهو الاصل (نحو زيد قام أبوه) بجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الملاء
 (أو مقدر) وهو اما محرور أو من نحو بقال اول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدأ اول ومنوان
 مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف (أي منوان منه بدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر
 المبتدأ الاول والرابط بينهما الضمير المحرور وعن المقدرة (و) الثاني نحو (قراءة ابن عامر وكل وعد الله

اه ولا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في
 الخبر دونها بما لا دليل عليه ثم ان الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المعنى وحالها مختلفة في الربط ولعل المرجح السماع وقد
 بسطنا ذلك في حاشية الالفية في بحث الحال (قوله وهو اما محرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء أفهم انه لا يكون مرفوعا وليس كذلك
 قال الموضح في المعنى الضمير هو الاصل ولذلك يربط به مذكورا ومحذوف مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قررهما ساحران اه ولعله
 انما خص المحرور والمنصوب تبعا للموضع في المتن والاف كما يكون منصوبا ومحرورا ويكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح
 لانه كان عليه ان يتم بالمرفوع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الافاضل مثله البر الكرسيتين أي الكرمنه والفرق بينهما ان منه حال
 من الضمير المستكن في بسيتين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح فان قلت لم لا يكون صفة للكر كما كان صفة لمنوان قلت عملا بالقاعدة
 من ان الجار والمحرور عند أهل العربية من قبيل النكرات والنكر معرفة بالالف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لانه نكرة
 بخار وصفه فان قيل انما ذهبوا الى تنكيرهما انظر الى عاملهما وانهم يقدرونه باستقرا أو مستقرا فلهذا قدر بالمستقر ليكون معرفة قيل
 المستقر معناه الذي استقر فيقضى هذا التقدير الى حذف الموصول وابقاء صلته وهذا غير جائز عند البصريين فاما قياس الكوفيين
 فهو زين لانه فلانمعه فاعرفه ويحوزان يكون منه متعلقا بسيتين تعاقب المعنوية هذا ملخص ما في شرح القبول كما قاله شيخنا
 العلامة الغنيمي تعجده الله يغفره انه ودعوى ان ال في المستقر موصولة بخالف لما عرفت من ان ال الداخلة على الوصف المراد به
 الثبوت لا تعرف ولا شك ان الوصف هنا للثبوت كما نرى على ذلك في خواشي المطول عند قول التلخيص والقصاص في المفرد

الحسي

(قوله في سورة الحديد) أما في سورة النساء فقد أبا بالنصب كالجاءة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المحاهدين فما وحي بين الجملة في الفعلية بل بين الجملة لان بعده وفضل الله المحاهدين وهذا مما أعقلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة قاله في المعنى (قوله في كل مبتدا) قال الدماميني وحذف الضمير في مثل ذلك أعني ما كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الاجماع عليه وتقل غيره ان مذهب البصر بين المنع ونص ابن عصفور على شذوذاً عن ابن عامر وسلك الاديب ابن أبي الربيع فقال جائز في الشعر وفي قائل من الكلام (قوله من الفعل والتاعل والمفعول) الجاءة الفعل مع الفاعل فقط (قوله لا تابعاً) انما قال تابع العيشم للبدل وعطف البيان والتمتد على ما سياتي (قوله مضاف اليها) قال الدنوشري الاولى مضاف اليه (قوله ونخص ابن الحاج الخ) يشكك عليه وبأس التقوى ذلك خير (قوله أو ضمير محذوف) أي منهم كذا في المعنى قال الدماميني فيه نظر لان الذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا يتقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال اننا نضيح أجر المصلحين منهم الا ان تجعل من ١٦٥ المحذوفة بيانية لا تبعية (قوله

أو تشمل الجملة على اسم
بلفظه) قال الدنوشري
قال في المعنى والثالث
اعادة المبتدأ بانظروا أكثر
وقوع ذلك في مقام
التحويل والتفخيم نحو
الحاقة ما الحاقة وأصحاب
اليمن ما أصحاب اليمن
وقال
لا أدى الموت يشبه الموت
شي
نخص الموت ذا النسي
والفقير
قال الدماميني أقول موضع
الظاهر موضع المضمير في
معرض التفخيم والتعظيم
جائز قياساً وفي غيره يجوز
عند سبويه في الشعر
بشرط ان يكون بلفظ
الاول نحو زيد قام أبو طاهر
اذا كان أبو طاهر كنية
زيد كذا في عباب الباب
والتنغيص التكدير

الحسن) برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدأ وجملة وعد الله الحسن من الفعل والقاعل والمفعول خبر
المبتدأ والرابطينهما الضمير المقدر المنصوب بوعده على انه مفعوله الاول (أي وعده) الله (أو إشارة اليه)
أي الى المبتدأ (نحو لباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدأ ثانية لا تابعاً للباس) فلباس مبتدأ
والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدأ ثان وخبر خبره وهو وخبره خبر الاول والرابطينهما الاشارة الى المبتدأ
ونخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والاشارة للمعدي ورد بقوله تعالى ان السمع
والبصر الاية أما اذا قدر ذلك تابعاً للباس على انه بدل منه أو عطف بيان عليه لانعت خلافاً للقارضي
ومن تبعه لان النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالتخبر حينئذ مفرد (قال الاخفش أو
غيرها) أي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدأ بعناه (نحو والذين يسكنون بالكتاب الاية) وقامها
وأقاموا الصلاة اننا نضيح أجر المصلحين فالذين مبتدأ وجملة يسكنون بالكتاب صلاة الذين وجملة وأقاموا
الصلاة معطوفة على الصلاة وجملة اننا نضيح أجر المصلحين خبر المبتدأ والرابطينهما اعادة المبتدأ بعناه
فان المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب في المعنى ورد بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على
الذين يتقون من قوله والدار الاخرة خير للذين يتقون ولئن سلم فالرابطة العموم لان المصلحين أعم من
الذكورين أو ضمير محذوف أي منهم أو الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ما جورون قاله في المعنى
(أو) تشمل الجملة (على اسم بلفظه) أي بلفظ المبتدأ (ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة) فالحاقة الاولى
مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة الاخرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى
والرابطينها اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه (أو) تشمل الجملة (على اسم أعم منه) أي من المبتدأ (نحو زيد
نعم الرجل) فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابطينها العموم الذي في الرجل الشامل لزيد (و) نحو
(قوله) وهو الرماح بن ميادة ألا ليت شعري هل الى أم معمر سبيل (فاما الضمير عنها فلا صبراً)
فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية وصبر اسمها مبنى معها على الفتح والخبر محذوف تقديره الى وجملة
لا صبر لي خبر المبتدأ والرابطينها العموم الذي في اسم لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطر فمن
هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الاشارة فلاه لا يقال زيد قام هذا وان زيدون خرج أولئك وأما اعادة
المبتدأ بعناه فقد تقدم رده وأما اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيدويه على ضعفه وهو مخصوص

يقال نخص الله عليه العيش تنغيضاً أي كدره وروى بسبق مكان يشبه (قوله نحو زيد نعم الرجل) قال الدنوشري ظاهره ان العموم
جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيبي لم يقصد مدح جميع
من في العالم وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور ففعله للعموم غلط وفي الباب ان خبر المبتدأ اذا كان جملة يشتمل على جنس يتدرج
فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل
الاستغراق والجنس يشتمل على افراده كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره فخرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي دما مبنى (قوله
فلانه لا يقال زيد قام هذا الخ) أي فلا يد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ما سياتي في مسوغات الابتداء بالنكرة حيث قيدوها بمثل
ذلك الا ان سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الرابطة بعد الضمير ولو سلك منج المسوغات لقال ولا يد في غير الرابطة بالضمير من
مراعاة معنى صحيح والاورد على الرابطة الاشارة كذا وهكذا نعم الرابطة في اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه ضعيف لشي آخر كما تقرر (قوله فقد تقدم
رده) قال بعض الفضلاء ان أراد بالرد قوله المتقدم ردمع كون الذين مبتدأ فهذا ليس رداً لكون العادة اعادة المبتدأ بعناه وانما هو

وبذلك كون الذين مبتدأ وهذا الرد أخذ من المعنى لكن ذلك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ فحسن
 هناك الرد لأنه جعل الآية دليلاً وقد احتملت في بطلت الدلالة وأما هنا فساق الشاهد فلا تبطل بالاحتمال وإن أراد الشارح
 وداعية هذا فلم يتقدم له شيء غيره * (فصل) * (قوله ويقع الخبر ظرفاً) قال الدونوشي قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم
 ومن خطه نقلت يتحصل من كلام ١٦٦ المعنى ما قرره شيخنا من غير مرة أن الظرف والمجرور لا يحكم عليهما بأنه خبر إلا إذا كان

موضوعين أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقه ما الحاقه قاله
 الشاطبي وأما العموم فلأنه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهذا نعمت النساء وأما ما الصبر
 عنها فلا صبراً فن باب أما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مراداً
 إذا مراد أنه لا صبراً عنها لأنه لا صبراً عنه عن كل شيء قاله في المعنى
 * (فصل) * ويقع الخبر ظرفاً نحو والركب أسفل منكم ومجروراً نحو والجد لله) وشرطهما أن يكونا تامين كما
 مثل فلا يجوز زيد مكاناً ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجواباً قيل الخبر نفس الظرف
 والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقاً على المبتدأ وقيل هما متعلقهما والمتعلق جزء
 من الخبر واختاره الرضى والسيد صيد الله (والصحيح) عند الموضع تبعاً لطائفة (أن الخبر في الحقيقة
 متعلقهما المحذوف) لهما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري
 تقديره كان أو استقر وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في
 العامل أن يكون فعلاً (و) الصحيح عند جمهور البصريين (أن تقديره كأن أو مستقر لا كان أو استقر)
 وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر أن يكون اسماً مقرباً فكل من القرينتين
 استند إلى أصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو أمان في الدار
 فزيد اللهم مكرفي آياتنا إن أماناً لا تفصل من القاء الأسماء مفرداً أو جملة شرط دون جوابه ولأن إذا
 الفجائية لا تلزم الأفعال على الاصح وقال الموضع في المعنى والحق عندي أنه لا يرجع تقديره اسمه
 ولا فعلاً بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول الناظم
 وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كأن أو استقر
 وذهب الكوفيون وابتنا ظاهر وخروف إلى أنه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابنا ظاهر وخروف الناصب لهما
 المبتدأ وزعم أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه إذا كان غير نحو زيد عندك وقال
 الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ قال في المعنى ولا معمول على هذين القولين
 (و) على القول بأن لهما متعلقاً محذوفاً فالصحيح (أن الضمير الذي كان فيه انتقل منه إلى الظرف
 والمجرور) وسكن فيهما (قوله) وهو جميل بن عبد الله
 فان يك جثمانى بارض سواكم * (فان فؤادى عندك الدهر أجمع)
 وجه الدلالة منه أن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيداً للفؤادى ولا الدهر لهما منصوبان ولا الضمير
 المحذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والمحذوف متناقضان ولا الاسم ان على محله من الرفع على الابتداء لأن
 الطالب للحل قد زال بدخول الناصب وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيداً للضمير المنتقل إلى
 الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبي وهو الدهر فإنه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في
 الظرف والمجرور مطلقاً تقدم أو تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً
 أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والقراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

المتعلق عاماً فإن كان
 خاصاً فهو الخبر حذف
 أو ذكر وعلى هذا
 فيخص قوله هنا فصل
 ويقع الخبر الخ والصادق
 في خطه إشارة إلى الشيخ
 ناصر الدين والصفوى
 وجهم الله (قوله والركب
 أسفل منكم) قال اللقاني
 أى في مكان أسفل من
 مكانكم فهو أفعل تفضيل
 بدليل من وصف المكان
 ثم أقيم مقامه انتهى (قوله
 ومجروراً) قال الدونوشي
 ظاهر كلامه أن الخبر هو
 المجرور وحده وليس
 كذلك وقد صرح السيد
 في حاشية الكشاف عند
 قوله تعالى أنعمت
 عليهم بأن الظرف
 المستقر محكوم لجموعه
 بأنه في محل رفع بخلاف
 اللغو فإنه إنما يحكم
 بالنصب في نحو أنعمت
 عليهم ووالرفع في نحو
 من زيد للمجرور فقط (قوله
 وشرطهما أن يكونا
 تامين) قديقال ترك
 المصنف كالناظم هذا

الشرط للعلم به من قوله السابق * والخبر الجزء المتمم للفائدة * وفيما سياتي من قولهم لا يخبر باسم الزمان عن
 العين والتأمان ما يقيدان بدون ملاحظة المتعلق والمجاصل ان الناقصين ما يتعلقان خاص لم يقم عليه قرينة أخذ من كلام الشارح
 المقيد لجواز الانحياز بالناقص مع القرينة لو جود الفائدة (قوله لان التوكيد والمحذوف متناقضان) فيه نظر كما مر في باب
 الموصول (قوله لان الطالب للحل الخ) قال اللقاني لقائل ان يقول يجوز ان يكون توكيداً للفؤادى على محله من الرفع بالابتداء وقد
 حصل الشرط وهو الهي بعد الخبر إذا العطف وغيره سواء كما في الرضى

(قوله ويجبر بالمكان الخ) قال الدنوشري واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لافان كان غير متصرف نحو ز يد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت معنى مكان قريب ودارك مني يعني وشمال وهو ياق على الظرف عند البصر بين والمضاف محذوف اما من المبتدا أي مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أنت مني فومكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك انتهى من الرضى (قوله ولا يجبر بالزمان الا عن أسماء المعاني) قال الدنوشري قال الرضى ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في أكثره لانه باستغراقه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر ووجهه في نحو الصوم في يوم أو يوم ما خلا فالله كوفيين ثم قال وان كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة يمكن الالزاع غالبا كما في الاول عند البصر بين ثم قال فان وقع الفعل لافي أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة أو منكر اذ اغلب نصبه أو جرحه بنى اتفاقا من القرينين نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله الحج أشهر معلومات فإزالتنا كيدا أمر الحج حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر انتهى وفيه بعض اختصار للكلام الرضى وقد نقله اللقاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة لما يشتمل على فوائده فعليك عطا لعتة (تنبيه) قال المصنف في حواشي ابن الناطم كالجبر الحمال والصفة قال أبو البقاء والبديل ورد

اذ ان ثبتت بدلا من مريم وليس بشئ اذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سرق زيد ثوبه فيصبح ولا يجوز زيد ثوبه انتهى ومراده بدلية الاشتمال ونحوها لا كل من كل لانها تلازم الخبرية فتدبر (قوله فلا فائدة في الاخبار الخ) لا يجب بناء على اعتبار القاعدة الجديدة بل يجوز ان يكون مبنيا

على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر انتهى ولذا أن تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقریب (ويجبر) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخبر أمامك ولا يجبر (بالزمان) (الا عن أسماء المعاني) اذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم واليوم والسفر غدا) فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يجبر بالزمان (عن أسماء الذوات نحو زيد اليوم) والفرق أن الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها (فان حصلت فائدة جاز) الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدعا عاما والزمان خاصا) اما بالاضافة (نحو نحن في شهر كذا) فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحية في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه وأما بالوصف نحو نحن في زمان طيب (وأما نحو الورد في آبار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف العلمية والعجمة لانه شهر رومي (واليوم خبر والذوات الهلال) بتصب اليوم والذوات (ذ) التاويل فيها

على اعتبار الوضعية لجواز أن يعتبر في الوضعية أن يكون باعتبار المظنة بان يكون الحكم مظنة أن مجهول وأن يسأل عنه وتقصدا فإدته واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الأديمين لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن تجهل في شيء من الأزمنة الخاصة ولا أن يسئل عن وجودها في ذلك الزمان ولأن تقصدا فإدته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد بخلاف تلك باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الامكنة فلذا أفاد الاخبار بالامكنة دون الأزمنة (قوله فان حصلت فائدة) قال اللقاني اعلم أن الرضى جعل العين الخبرية بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في تجدد وقتادون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالاول كالورد والثاني كقولهم اليوم خبر وقضية ان الاول لا ضرورة فيه الى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتامل (قوله والزمان خاصا) قال الدنوشري وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لازمان مخصوص فالمخصوص مجهول فيفيد الاخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحو في شهر كذا) قال الدنوشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في هل يجوز أو لا فيه تردد انتهى أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لهذه المسئلة فانظر حاشيتنا على الالفية في الارتشاف وذهب الجمهور الى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بنى ثم قال واذا وصفت الظرف ثم جرحته بنى جاز وقوعه خبر الجثة نحو نحن في يوم طيب ونحن في يوم صائف انتهى ويستفاد منه انه عند الوصف والجرح بنى لا يشترط كون المبتدعا عاما وكلام الشارح يوهم خلافا وجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف وانظر وجه اشتراط الجرح بنى (قوله لصلاحية في نفسه الخ) بهذا يندفع قول اللقاني ان كون المبتدعا عاما لا يظهر له معنى موجه ولا يستنبطه في كلام الأئمة والمعول عليه ما في الرضى انتهى وتسبقه

لذات الدماميني فقال فلا أدري كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتصح في المراد بذلك الى الآن انتهى ولا يخفى ان مثل
 نحن انا الصلاحية لكل متكلم وأما قول المصنف في الجامع الا في نحو الرطب في تموز ونحن في شهر كذا وان في يوم طيب انتهى فاشارة
 الى مسئلة الوصف المتقدمة عن الارتشاف خلافا من توهم ان بينهما فرقا وحرف قوله انا وضميه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون
 الضمير نحن * (فصل) * (قوله والحكم على المجهول لا يفيد) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه حق المبتدأ ان يكون
 معلوما لان الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل والخبر ان يكون مجهولا لان الحكم بالعلوم سعي في تحصيل الحاصل انتهى وفيه أنه
 يكفي في عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذي فيه المبتدأ والخبر معرفتان اذا جهل الانتساب فتدبر (قوله
 كأن يخبر عنها الخ) لا يخفى أن الخبر والحال اخوان وسياتي أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثله هنا
 ومن وقوع المبتدأ نكرة من غير مسوغ مذوم منذ اذا وقع مبتدأين كما سياتي في حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدوشري
 متعلق بقوله مختص وهو مخرج ١٦٨ لنحو عند رجل درهم كاهو في كلامهما ولكنه مخرج لنحو في الذار رجل اذا لم يرد ليس

واجب بتقدير مضاف كما قاله القارني و (الاصـل خروج الورد) في أيار (و) اليوم (شرب خمر و) الليلة
 (رؤية الملأل) فالأخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتخصيص بين حصول
 الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال
 ولا يكون اسم زمان خبرا * من جئته وان يغدفا خبرا
 والصحيح المنع مطلة او ما ورد من ذلك في قول
 * (فصل ولا يبدأ بنكرة) * لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا (الا ان حصلت به فائدة كأن
 يخبر عنها مختص) بما يصلح للأخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجزور) بدل من مختص أو
 عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل في التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتداء بالنكرة
 أن يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع اليأس الخبر بالصفة صرح بذلك في المعنى فالظرف (نحو
 ولدينا غريد) والمجزور (نحو) وعلى أبصارهم غشاوة) فزيد وغشاوة مبتدأان وهما نكرتان وسوغ الابتداء
 بهما الأخبار عنهما بظرف ومجزور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للأخبار عنه وهو الضمير والى ذلك
 أشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتداء بنكرة * ما لم تقدم كعند زيد ثم
 وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل في الدار) لقوات الاختصاص والتقدم معا (ولا) يجوز (عند رجل
 ماله) لعدم الاختصاص بما يصلح للأخبار عنه (أو) كانت (تتلون فيا نحو ما رجل قائم) ومثله في النظم
 بقوله فاخل انما فرجل واخل مبتدأان وسوغ الابتداء بهما تقدم النبي عليهما وبذلك تحصل الفائدة
 لان النكرة في سياق النبي تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فاشبهت المعروف بال
 الاستغراقية (أو) تتلو (استفهاما نحو أله مع الله) ومثله في النظم بقوله وهل في فيكم فإله وقتي مبتدأان
 وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير

مختص بما يصلح للأخبار
 كاهو واضح ويمكن أن
 يجب بانه اذا اكتفى
 بالمختص بما ذكر فلان
 يكفي بالذي يصلح
 الأخبار عنه أولى وقوله
 نعت لمختص مبني على
 صحة وصف الوصف فان
 لم يقبل به كان هو صفة
 للوصف بقوله مختص
 وقوله أو عطف بيان
 عليه قدر بيان عطف
 البيان لا يكون في
 المشتقات ولا شك ان
 لفظ مجزور مشتق انتهى
 وما ينبغى التنبه له ان
 الشارح أشار بما صنع
 الى اصلاح عبارة المصنف
 لا بما يقتضي اجازة عند

رجل درهم اذا ظرف مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص حتى قيل الصواب
 قول المعنى كأن يخبر عنها بظرف أو مجزور يصلح كل منهما للأخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدوشري قد يقال لان سلم أنه لا دخل
 له في التسويغ فليتامل (قوله ولا يجوز رجل في الدار) قال اللقاني لأن يراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضي لو لم يعلم كون
 رجل ما فإتساق لدار جاز أن يقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسمي قال شيخنا أطال الله
 بقاءه في الدرس زيادة على ما ذكر هنا ينبغي الجواز في مثل ذلك لان الأخبار عن النكرة بالحصول في الدار المعينة مفيد بخلاف في دار ما لا
 أن يقال الأخبار عن النكرة بلا مسوغ مظنة عدم الفائدة وهو متنع وان تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بان المسوغ حصول
 الفائدة وقد اعترض بخصوصها (قوله لان الاستفهام الخ) قال الدوشري هذا لا ينطبق على قوله أله مع الله انه هو اللانكار لا السؤال
 ومعنى قوله فاشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار
 الصفة ووجه الشبه أن المستفهم عنها عموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتامل انتهى وقال اللقاني حصول الفائدة
 فيه يعني الاستفهام وفي النبي بتعين المبتدأ اذا التقى والاستفهام بتعلقان بكل فرد لان الاستفهام هنا انكاري انتهى قال الشهاب

القاسمي الا ان الاستفهام هنا لا ينحصر في الانكارى كما قرره في درسه انتهى ولا يخفى ان عدم الانحصار هو التحقيق لانه لا فرق بين العموم الشمولى والبدلى كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكارى لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المختصة لان عمومها بدلى لانه اجيب بان عمومها متوهم بخلافه فيما ذكره فانه نص واما عموم النكرة بعد الاستفهام الانكارى فشمولى لانه نفي في المعنى (قوله وفيه رد على ابن الحاجب) استشكل في امله هل من زيد و اجاب بان يزيد ليس مصدر ابل و وصف لمخذوف أى هل شئ يزيد أى بزيادة سلمنا انه مصدر الا ان خبره مخذوف يقدر مقدما كما يفعل في * ان محلا وان مرتجلا * (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ) قال لاننا فاطعون بان المراد المقاصلة بين الجنسين لا افرادهما المخصوصة قال فان قلت المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لانها انما تكون معتبرة في الموضوع الذي لا يراد فيه الجنس و تأتي هي مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله وورب نكرة بلا صفة أحص عمالها صفة والذي ضعفه انه اذا صح جسم حتى في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي ان يكون رجل في الدار لانه أخض منه بدرجات ثم قال فان قلت الدليل على ان المخصص الصفة انك لو قلت و اعبد ١٦٩ خير باسقاط الصفة لم يحز قلت

هو مستقيم في الاعراب وهو الذي يزيد الأثرى انك اذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع انه كذلك فان قلت نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فان مضمونه عبد خير من عبد قلت نعم الآن كلاما في شرط المفردات لان المبتدأ مفرد وليس شرطه في هذا المحل صفة وانما جاء القياس من جهة الاخبار بما لا يجوز الاخبار به كما في الكذب والكلام في شرط المفردات غيره في شرط المركبات انتهى قال الدوشى و ذكر بعضهم ان المسوغ للابتداء بعيد

معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو المهمزة المعادلة تام نحو ارجل في الدار أم امرأة (أو) تكون (موصوفة سواء ذكرا) أى الموصوف والصفة (نحو ولعبد مؤمن خير) من مشرك فبعد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به ووصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا (أو حذف الصفة) وذكر الموصوف (نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد أهتمهم أنفسهم) فنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة مخذوفة (أى منوان منه وطائفة من غيركم) بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسوية نحو او الحال كما قاله في المعنى (أو) حذف (الموصوف) وذكرت الصفة (كالحديث سواء اولودخير من حسناء عقيم) فسواء المبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف مخذوف (أى امرأه سواء) فحذف الموصوف وأقيمت صفة مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدأ (أو) كانت النكرة (عاملة عمل الفعل كالحديث أمر معروف صدقة ونهى عن منكر صدقة) فأمر ونهى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل الخبر وبعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله رغبة في الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لان المضاف عامل في المضاف اليه الخبر (كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على العباد في اليوم والليله فمسن مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله عمل برين ولا بدنى هذه المصوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والاورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النقي ما جار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر وواضح وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام انسان

(٢٢ تصریح ل) هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتاامل (قوله وفيه رد الخ) قال الدوشى قديقال لان سلم انه قصد الرد وانما قصد ان ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدوشى ذكره في الاحياء بلفظ سوداء ولودخير من حسناء لا بد قال العراقى في تخريجها أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح وذكره في النهاية كالذى ذكره الموضح وقال السواء القبيحة يقال رجل أسوأ وأمرأة أسوأ وقد يطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة أخرجه الازهرى حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال الدوشى هذا غفلة عن فرض المسئلة وهو ان النكرة اذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد ان الصفة نفسها تكون مبتدأ وان صح ذلك في نفسه فليتاامل (قوله ومن العاملة المضافة) اشارة الى ان مثالى النظم من نوع واحد والتعريض بمن جعل المضافة نوعا معاير للعمل وقد يقال العامل في اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف انما يعمل في المضاف اليه الخبر بسبب وصف المضافة (قوله كتبهن) قال الدوشى تبعه اللقاني من غير عزوله أى أوجبهن يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليله وهذا أولى من الاول اذ يلزم عليه ان في اليوم متعلق يكتب والكاتب وهو الفرض سابق على اليوم والليله فليتاامل انتهى قال الشهاب القاسمي أقول اللزوم ممنوع مجوز ان يكون الجار والمجرور

قال في هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله ويقاس) قال اللقاني فيه اشارة الى ان الصور المقيس عليها هي صور حصول الفائدة فكان الاولى ان يقول اول بان يخبر عنها مختص بالباء لا بالكاف المؤذنة بعدم المحصر (قوله كم رجلا في الدار) كأنهم لم يجعلوا المسوغ العمل في التمييز لان التسويغ حاصل مع حذف التمييز نقله الشهاب عن تقرير اللقاني (قوله نحو قائم الزيدان) اعترض بان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو في احد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لانه الذي اعتذر عن وقوعه نكرة لان المحكوم عليه ينبغي ان يكون معيناً فالمناسب تعريفه بخلاف القسم الاخر وهو المبتدأ المحكوم به لان شرطه ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه والاولى ان يمثل هذه المسئلة بضرب الزيدان حسن كما قاله الدماميني (قول ولشبهه تالي لولا الخ) قال اللقاني لان لولا تقتضي انتفاء جوابها فهي حرف تنفي في الجملة لكن قد يقال ان حرف التنفي ينفي مضمون الجملة بعده ولا يقتضي وجود مضمون الجملة بعدها وان نفت مضمون الجملة التالية لما بعدها واخذ الدنوشرى ومسح لفظه * (فصل) * (قوله للخبر ثلاث حالات) قال اللقاني اعلم ان للخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتاخر والاصل منهما هو التاخر من حيث هو أي مع قطع النظر عن كونه واجبا او جائزا او باعتبار حكم هذه الحالات ثلاث احوال وجوب التاخر ووجوب التقدم وجوازهما والاصل منهما الجواز اذا لاصل عدم الموجب والمانع فالصنف ان اراد الحالات بالاعتبار الاول لم يصح قوله ثلاث ١٧٠ اذ هي حالتان لا غير وان ارادها باعتبار الثاني لزم ان يقول احداها وجوب التاخر وذلك في

موجود دفعه - انه كلها الاتصاح لان تكون أمثلة لمحصل الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة (ويقاس على هذه المواضع) المذكورة في كلام الموضوع (ما أشبهها) في المعنى فيقاس على ليدنا زيد وعلى ابصارهم غشاوة (نحو قصدك غلامه رجل و) على آله مع الله نحو (كم رجلا في الدار و) على ما رجل في الدار نحو (قوله لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقعة) * لما استقلت مطاياهن للظعن (و) على ولعبد مؤمن خير نحو (رجيل في الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو المجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما أتيت عليها (لشبه الجملة) وهي قصدك غلامه (بالظرف والمجرور) في التقديم والاختصاص بالمعمول (و) لشبهه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بحرفه) وهو آله (و) لشبهه (تالي لولا) وهو اصطبار (بتالي النفي) وهو رجل فيمار رجل (و) لشبهه (المصغر) وهو رجيل (ب) الاسم (الموصوف) وهو له بد مؤمن لان التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ ولف وتشر مرتب وهو اخص من قول الناظم وليقنس ما لم يقل ولم يذ كر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المقيدة تبع للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعته نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تقنون ذكره الموضوع في شرح نبات سعاد

* (فصل وللخبر ثلاث حالات احداها التاخر وهو الاصل) * والى ذلك أشار الناظم بقوله * والاصل في الاخبار ان تؤخر * لان المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعاقبه فيكون حقي الخبر التاخير لانه محكوم به (كزيد قائم ويجب) تاخير الخبر (في أربع مسائل احداها

أربع مسائل لان قوله احداها التاخر هو احد القسمين بالاعتبار الاول وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة جواز الامرين هو آقسام الخبر بالاعتبار الثاني ثم ان قوله احداها التاخر ان اراد بالتاخر فيه الجائر كان قوله الثالثة جواز الامرين تكرارا وان اراد الواجب كان تكرارا مع قوله ويجب في أربع مسائل وكان قوله وهو الاصل غير صحيح اذا لاصل هو التاخر من حيث هو لا يقيد كونه واجبا وكذا قوله

كزيد قائم لا يصح التمهيل به اذا التاخير فيه جائز وان اراد التاخير اعم من كل منهما اندرج فيه الجائر والواجب فلا يصح جعل ان الحالة الثالثة اعني جواز التقدم والتاخر مقابلا اما اول فلان جواز الامرين من حيث هو جواز لا يقابل شيئا من التقدم والتاخر بل يجامعه وأما ثانيا فلان تاويله بالتقدم والتاخر الجائر يستدعي ان المتاخر الجائر قسم لمطلق المتاخر وقسم الشيء لا يكون قسيما له وغاية ما يتمحل ان يقال قوله احداها التاخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد على مطلق التاخر والتقدير احداها وجوب التاخر والتاخر من حيث هو الاصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان مواضع الوجوب السابق فليتامل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله في أربع مسائل) قال الدنوشرى قال بعضهم اذا كان مذومند مبتدأين ووجب تقديمهما وتاخير خبرهما نحو ما رأيتهمذيو مان ومنذ شهر ان خلا فاللرجاح فانه جعل مذومند خبرا مقدما ويومان مبتدأ مؤخر او هو ضعيف من جهة اللفظ لان يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدما على رأيه لا يسوغ وذلك لانه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدأ اذا كان مشبها بالخبر نحو زيد زهير شعير او ابو يوسف ابو حنيفة او كان ضمير متكلم او مخاطب مخبرا عنه بالذي وفروعه او بنكرة او معرفة بالالف واللام وقد عااد الضمير مطابقة في التكلم أو الخطاب نحو أنت الذي يضرب زيد او أنت رجل تضرب زيد او أنت الذي تضرب زيد او أنا الذي أضرب زيد فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل خلافا لالكسائي انتهى ما خلاصه وذكره

بمسئله المبتدأ المشبه بالخبر عجيب لخالفته لكلام المصنف وقال الدنوشري ويجب تأخير الخبر أيضا إذا كان طلبا نحو زيد اضربه وزيدا هلا
 تضربه أو كان المبتدأ دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد أو وقع الخبر مؤخر في مثل نحو الكلاب على البقر قاله السيوطي في شرح القيتة وهو
 مبنى على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقولهم الجمار قبل الدار ويجب تأخيرها في صورة أخرى أيضا فيجب تأخير خبر
 ضميرشان وسياتي في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان حلوا حامض لانه سيأتي انه لا يجوز تقديمها ولا أحدهما ويجب تأخير الخبر إذا
 كان بين المبتدأ وبينه ضمير الفصل ويجب تأخيرها في باب الاخبار بالذي (قوله ان يخاف التباسه بالمبتدأ) قال اللقاني أي اكتسائه
 بصورة المبتدأ في ذهن السامع وعلى هذا معنى يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد ان الخبر مبتدأ أو شك انه يعتقد ان الخوف
 يستعمل بمعنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا يراد نحو قولك زيد رجل صالح اذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه انه مبتدأ بل
 يتردد فيه وفي انه خبر مقدم كاذهيب اليه سيديه ولا يراد أيضا على قوله في المسئلة الثانية ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل النقص بنحو
 أرأيت أنت فقد جوز فيه ان راعب مبتدأ أو ما بعده فاعل وان راعب خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ووجه النقص به ان التجويز الثاني
 يستلزم ان الخبر مقدم على مبتدئه وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدأ بالفاعل للوصف فالالتباس بالفاعل لا يوجب التأخير لتقدم
 الخبر معه في الآية ووجه دفع النقص أن السامع لا يعتقد عند التقديم انه مبتدأ أو ما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي انه خبر وما بعده
 مبتدأ فليتأمل هذا والظاهر أن الالتباس صادق بالتشابه الذي يوجب التجويز في قوله انتهى قال الشهاب القاسمي أقول حاصل ما يشير
 الشيخنا ببقاء الله تعالى انه لا ليس في ذلك بان يفهم السامع خلاف المراد بل الذي فيه هو الاجمال بان لا يفهم شيئا من المراد وغيره
 والتجويز الثاني هو اللبس دون الاجمال ووجه أن السامع هنا لا يعتقد بل يتردد ما أشار اليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية
 ههنا في مخالفة الاصل قال فلا يسبق الذهن الى أحدهما انتهى وأقول لعل مراده بمخالفتهما الاصل من ان الاصل في عامل الفاعل
 أن لا يكون اسما وفي خبر المبتدأ أن يكون مؤخر افليتأمل (قوله أو متساو بين) قال اللقاني لو اقتصر على قوله وذلك اذا كانا متساو بين
 وأراد به التساوي في جواز الابتداء لكان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لانه لو قدم ١٧١ الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد مجاز

عند سيديه أن يكون
 خبرا ومبتدأ لكن جوازهما
 يدل على أن التقديم عند
 سيديه لا يمنع لان الظاهر

ان يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك اذا كانا معرفتين أو (نكرتين متساويتين) في التخصيص (ولا قرينة)
 تميز أحدهما عن الآخر فالعرفتان (نحو زيد أخوك) فان كلام من هذين الجزأين صالح لان خبر عنه
 بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيد بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب

كون المعرفة مبتدأ ولو تأخرت انتهى وقد يقال لم يكتف بقوله متساو بين مع قوله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع مبتدأ لتلايتوهم
 التساوي في رتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في مرتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفي في وجوب التأخر كونهما معرفتين
 من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يشبه أمر النكرتين المحضتين وقال الشهاب القاسمي اعلم ان من شرح الكافية من صرح
 بان المراد بالتساوي بين المتساويان في أمر التخصيص وبان المراد بالمعرفتين أعم من ان يتساويا في رتبة التعريف وبان المراد بالتساوي بين
 المتساويان في أصل التخصيص وان تفاوتتا فيه حتى يمنع تقديم الخبر وان كان المبتدأ أز يد تخلصا منه بان اخص بصفتين فاكتر
 والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادمي بيان
 قال المصنف في الحواشي اعلم ان البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الاسد زيد وتارة للنحوي نحو عالم أفضل منك وتارة للحق المتأمل
 للماني نحو ذكاة الجنين ذكاة أم الجنين ذكاة الجنين وانما آخر لاشتهاله على ضمير ما أضيف اليه الخبر والذي دلنا
 على ارادة التقديم والتأخير ليس ما ذكره بعضهم من ان الثاني أعرف وان الاعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لان الاعرف وغيره
 يصلحان للامتداد بخلاف المعرفة والنكرة وانما الذي دلنا على ذلك اننا لم نقدر محذوفنا ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكية للام
 والاجماع خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد ان ينفصل الاجاز او الاصل عدمه وان قدرنا مثلا مضافا للخبر لزم مجاز الحذف والتعبير عن
 الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لزمنا مجاز التقديم والتأخير لكن مجاز خير من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود

منه وقال الراعي في الاجوبة المرصية على الاسئلة النحوية أن هذا مبني على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله
 فالزمن حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادمي بيان وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا
 عنه وبالعكس يجب عما أورده ابن هشام بان ما تجوز منه لا صورته في الخارج فيحترز منها لانه لا يطلق على جنين الا وهو في البطن
 لا بعدن ووجهه اذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن تكون ذكاة لامة بعدن ووجهه من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا
 ان النصب من تغيير الروايات وانهم اختلفوا في توجيهه فقيل على ترع الخافض أما الياء أو الكاف ويرد عليه انه يلزم بقاء المبتدأ بالخبر
 وتقدر الكاف بعدم النصف لفقد الدلالة على التشبيه بالخبر فاما ذلك في الرفع نحو زيد زهير أو حاتم أي مثل زهير ولم يسمع زيد

زهرا بنصيب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرور والديار على معنى بالديار ويعرب المنصوب خبر المبتدأ ويمكن أن يوجه النصيب بأنه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ما خصا وفيه كلام يأتي قريبا وفي شرح جمع الجوامع الاصولي للزركشي في بحث الظاهر والمؤول أن أصحابنا وهم ارواية النصيب وانما ان صحت جلت على أن التقدير وقت ذكائه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتصبت على الظرف وهو يدل للشافعي لان الثاني انما يكون وقت الاول اذا غنى الفعل الثاني عن الاول والاقن المحال وتوقع الذكاء الاول في وقت الثانية وان ابن عمرو رد قول الحنفية أن رواية الرفع محمولة على التشبيه وان التقدير مثل ذكائه ثم حذف المضاف وان ساعدتهم ابن جنى على عاداته بان المجاز على هذا يكون واقعا في الخبر وهو كثير بان سياق الحديث وسواهم نلقيه أم ناكله لم يكن لانهم سألوا ان ما أدرك ذكائه وذكي من هذا الصنف الماكول يحل أكله وانما سألوه عما عذرفيه الذبح فوجب حمله على ذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال انتهى وقد أفرد ابن جنى هذا الحديث بالتأليف وتكلم عليه ابن عقيل الحنبلي في كتاب القنون (قوله زيد أخوك) قال اللقاني رد عليه فما زالت تلك دعواهم حيث جوزوا فيه كون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه كما سيجي وذلك فرع عن تجوز التقديم مع اللبس (قوله ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد) من هنا عترض ابن الطراوة قول المتنبي

ثياب كريم ما بصون حسنها * اذا نشرت كان الهبات صوانها قال قدمه وهو يرى انه مدحه ألا يرى انه أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال الذي يقوم مقام الهبات أن تصان انتهى وايضا حده أن الواجب في مثل هذا كون الخبر ما يراد اثباته ولهذا قال عبد الملك بن مروان كان عقوبتك عزلك ولو قال كان عزلك عقوبتك كان معاقبا لا معزولا * (تنبيهه) * قال في المعنى أول الباب الرابع اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فان كان المخاطب ١٧٢ يعلم أحدهما دون الآخر فالعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو ولن علم زيد

<p>اتضافه بأنه أخو المخاطب وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد واذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول زيد أخوك هذا هو المذهب وهو رقيق يجوز تقرير كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل ان كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد وقيل ان كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو والله ربنا قاله في المعنى (و) النكرتان المتساويتان نحو (أفضل منك أفضل مني) فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالآخر لعملة في المجرور بعده فاذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائية فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك أشار الناظم بقوله فامنع حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادي بيان (بخلاف) ما اذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية فالاول نحو (رجل صالح حاضر) فان القرينة اللفظية</p>	<p>وجهل أخوته لعمره و كان أخوه روزي بالمن يعلم أخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالخبر انه الاسم انتهى المقصود منه ولا يخفى ما في الاشكال لانه كيف يجهل المخاطب</p>
--	---

احدى المعرفتين أي لا ينزل علمه عليه وكونه معرفة يقتضى تعيينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص البياني لذلك وهي حيث قال وأما تعريفه فلا فائدة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف بما آخر مثله واقصر السعد على أن الضابط في التقديم اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف يعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين في الخارج ان أجهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر وجب ان يقدم اللفظ الدال عليه وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو الطالب ان تحكم بشبوتة للذات أو نقيضها وجب ان تؤخر اللفظ الدال عليها وتجعله خبرا ثم قال وهذا ينتج في قولنا رأيت أسودا غابا الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل في بيت السقط * نخوض بحر انفعه ماؤه * أن الصواب ماؤه نفعه لان السامع يعرف ان له ماء انتهى واذا عرفت ما في كلام المصنف من الاشكال عرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وان لم يعبر عما هو المراد صرحا ولما قرره من اختلاف المعنى باختلاف الغرض وبينه السعد علم ان التحقيق ما قاله ابن مالك ومن تبعه من وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة ولا التفات لقول الراعي ان ذلك غير مسلم عند المحققين وكأنه ظن ان تلك القاعدة متوقفة على ما قاله في المعنى في تقريرها ما هو مشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد ولا شك أن المناسب لسبب الحديث المتقدم وهو ذكاء الجنير ذكاء أمه الحكم على ذكاء أم الجنين بانها ذكاء لا العكس (قوله بخلاف ما اذا كان مع الخ) أنت خبير بان معنى قول المصنف أو نكرتين متساويتين انهما متساويتان في جواز الابتداء واذا وصف أحدهما دون الآخر لم يتساويا في ذلك لتعيين أن الموصوفة هي المبتدأة قدمت أو تاخرت وحينئذ فقول المصنف بخلاف رجل صالح اختر زمن غير المتساويتين لا عمل قرينة فيه ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لقيدهم التساوي والظاهر أن القرينة هنا لا يكون الامعنوية

(قوله التباس المبتدأ بالفاعل) قال اللقاني يزدي عايد ان نحو آفانم زيد يجوز في زيد منه ان يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم بحجج التقديم مع خوف اللبس انتهى وقال الدوشري مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالتاكيد للفاعل نحو أناقت وقوله وكان فعلا كونه فعلا ليس بتعديبل هو اسم فعل كذلك نحو زدي هيئات انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشك كل على هذا قولهم في نحو نعم رجلا زيدا مبتدأ والحجة قبله خبر لان اللبس مأمون لكونه فاعل نعم لا يكون الامعرا فال أو مضافا اليه قال الشهاب القاسمي فان قلت لم امتنع التقديم له وهم الفاعلية مع انه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية ١٧٣ المختلفين بأفاده الاولى الثبوت والدوام والثانية التجدد والحدوث

وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت (و) الثاني نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان أبو يوسف مبتدأ لانه مشبهه وأبو حنيفة خبره لانه مشبه به تقدم أو تأخر (وقوله بنونا بنوا بنائنا) وبنائنا * بنوهن أبناء الرجال الأباعد فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بنى الأبناء مشبهون بالأبناء فبنوا بنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنوا بنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه وضعف ان يكون على عكس التشبيه للبالغه لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضى المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ وبنائنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء الرجال خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول والاباعد نعت الرجال (المسئلة الثانية) مما يجب فيه تأخير الخبر (ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل) اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لا تلبس المبتدأ بالفاعل (بخلاف) ما اذا كان الخبر صفة (نحو زيد قام أو) كان فعلا رافعا لظاهر أو ضمير بارز فالأول نحو زيد (قام أبو هو) الثاني نحو (أحوالك قاما) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قام زيد وقام أبو زيد وقام أحوالك وهذا التعيد لا بد منه في قول النظم * كذا اذا ما الفعل كان الخبرا * للمسئلة (الثالثة أن يقتصر) الخبر (بالا معني نحو انما أنت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالامعنى اذا التقدير ما أنت النذير (أو) يقتصر بالا (لفظا نحو وما محمد الا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لما روي الى ذلك اشار الناظم بقوله * أو قصد استعماله منحصره (فاما قوله) وهو الكمييت بن زيد

فيا رب هل الابلت النصر يرتجى * عليهم (وهل الاعليك المعول

فضرورة) لانه قدم الخبر المقرون بالانفطال والاصل وهل المعول الاعليك وهل النصر الابلت ولا يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الامتناع من ذلك فكما لا يقال هل الاقام زيد لا يقال هل الاقي الدار زيد من باب اولي المسئلة (الرابعة) مما يجب فيه تأخير الخبر (ان يكون المبتدأ مستحقا للتصدير اما بنفسه) بان يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فاما مبتدأ وسوغ الابتداء بهما فإيهما من معنى التعجب وأحسن زيدا خبره (ومن في الدار) فن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره (ومن يقيم أقم معه) فن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد لزيد) فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب التأخير وهو في الأول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله * أولازم الصدر (أو مشبهاه) أى

انتهى وفيه انه مبني على ان الاسمية والى خبرها فعل تقييد الثبوت والتحقيق خلافة كافي حواشي المختصر والمطول على انه غاية ما يلزم احتمال الموضوع الواحد للاسمية والفعلية ولا ضرورة فيه ومثله كثير في الله شك والحق ان المانع من التقديم لزوم الغاء العامل القوي وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه في حاشية الالفية ويبيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب ايراد اللقاني ويظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم ان غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوا في نحو قائم زيد وما قائم زيدا بتدائية زيد وفاعلية فهم غير مباين بالتباس أحدهما بالآخر في الجملة الاسمية وغاية ما يلزم من التقديم في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل انتهى بقى ان في عبارة المصنف مناقشة لانه جعل لوجوب التأخير مواضع ثم أخبر عن ثانيها بخوف التباس المذكور وهو سبب الوجوب لاموضع من مواضع الوجوب ومكانه الذي يحصل فيه الخوف ويحجب بان في الكلام حذف مضاف أى الثانية موضع ان يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أو مشبهاه) قال اللقاني الضمير في معانده على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو غير معطوف على بنفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو غير معطوف عليه وهو بنفسه باجنبي وهو قوله أو مشبهاه لانه صنيع حسن من جهة الضبط للاقسام مع الاختصار

الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى وفيه أيضا اللام الابتداء الصدرية تقول هذا منعت من أن يتقدم عليها المبتدأ نحو لقائم زيد (قوله أم المجلس الخ) تصغير جلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم المجلس كنية الأقان ولعل هذه المرأة كتبت بذلك ومن في قوله من اللحم للبدل (قوله غلام من يقيم أقم معه) قال اللغاني غلام في هذا التركيب مبتدأ مستحق للتصدر لا كنياسه الشرطية لا ضاقته لاسم الشرط وضعا وهو من وقوله يقيم هذه الجملة شرط لغلام لا من وكذا قوله أقم معه جواب لغلام لا من والحاصل أن اسم الشرط صار في هذا التركيب هو المضاف والجملة أن له لا للمضاف إليه فاعلم ذلك والمعنى أن يقيم غلام شخص وقت معه أي مع ذلك الغلام انتهى قال الشهاب ومقتضاه أن الجازم هو المضاف في ذلك فليحذر انتهى ولا يخفى في بعده ومخالفتها للقواعد والشواهد (قوله في أربع مسائل) بقى خامسة وهي إذا وقع مذوم منذ اسمين

بما يستحق التصدير (نحو الذي يأتي في قوله درهم) فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتي في صلته وجهه قوله درهم خبره وهو واجب التأخير (فإن المبتدأ هنا) وهو الذي (مشبه) باسم الشرط (لعمومه) وإيهامه (واستقبال الفعل الذي بعده) وهو يأتي في (وكونه) أي الفعل الذي بعده (سببا لما بعده) وهو وجه الخبر كما أن الشرط سبب للجواب (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب) لتقييد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسبب عن الأتيان فلولا تذكير الفاء احتمال ذلك احتمال الإقرار (أو) يكون مستحقا للتصدير (بغيره) وذلك الغير الذي له الصدر (أما) أن يكون (متقدما عليه) أي على المبتدأ (نحو لزيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تأخيره (فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * أو كان مسندا الذي لام ابتداء (فأما قوله) وهو رتبة

(أم المجلس لعجز شهر به) * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

(و) اللام داخله على مبتدأ محذوف (والتقدير لم يعموز) والجملة خبر أم المجلس (ولا يمنع دخول اللام في الخبر) إذا كان جملة بخلاف المفرد (أو) لا حذف (واللام زائدة) لالام الابتداء كقوله خالي لانت ومن جر برخاله * ينل العلاء ويكرم الأخوالا

ويضعف التقدير الثاني أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المعنى وإذا أراد الالم بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور (أو) يكون ذلك الغير الذي في الصدر (متأخر عنه) أي عن المبتدأ بان يكون ما في الصدر مضافا إليه المبتدأ (نحو غلام من في الدار) فعلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف إليه وفي الدار خبر المبتدأ (وغلام من يقيم أقم معه) فعلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف إليه ويقم خبر المبتدأ وأقم مع جواب الشرط (ومال كم رجل عندك) قال مبتدأ كم خبرية مضاف إليها ورجل تمييزها مخفوض بإضافته إليها وعندك خبر مقدم وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التعجيبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف إلى ما في الصدر وبقى عليه ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فإنه يلزم صدر الكلام والأخبار بالمثل وإذا أخبر عنه بحملة لا يجوز أن تقدم عليه (الحالة الثانية التقدم) ويجب في أربع مسائل (أيضا وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية) التقدم واثبات ويمتنع يعني تأخير الخبر في أربع مسائل (أحدها) أن يقع تأخير في لبس ظاهر نحو في الدار رجل في الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا (وقصدك غلاما رجلا) فغلامه قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن مالك سلفا في هذه الأخيرة (وعندي أنت فاضل) فعندي خبر مقدم وأنت فاضل بفتح ان مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك (فإن تأخير الخبر في هذا المثال) الأخير وهو عندك أنت فاضل (يوقع في التباس أن المفتوحة بان المكسورة) لفظا (و) في التباس (أن المؤكدة) المفتوحة (بان) المفتوحة (التي بمعنى لعل) معنى فإذا قدم المبتدأ وأخر الخبر يصير أنت فاضل عندك فيحتمل أن تكون أن مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ أو ظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لأنها أحد لغاتها والمعنى لعل أنت فاضل عندك وهذا التباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لأن المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرها عليها (ولهذا يجوز تأخره) أي الخبر عن المبتدأ (بعدها) الشرطية المفتوحة المحمزة المشددة الميم

وقيل بأنهما خبران فيجب تقديمهما (قوله أن يوقع تأخير في لبس) أي فقول الناظم ونحو عندك درهم (قوله) كناية عن ذلك وليس قاضيا على مسئلة الأخبار عن النكرة بظرف مختص (قوله لفظا) قال الدوشيرى فيه نظر إذا لفظت بالمكسورة غيره

بالمقهور حتى يثاقي اللبس ولو قال بدل قوله لفظا كتابا لكان أحسن ويحمل على ما إذا لم يثبت بالشكل (قوله باسم مفرد أو جملة شرط)
 قال الدنوشري مراده بالاسم المفرد ما يشمل الجار والمجرور وبدليل مقابله بالجملة (قوله فاما ان كان من المقرين فروح) قال المصنف في
 رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسئلة خلافا لمن استدلل بها على ذلك لان الاصل عند النجاة هما ما يمكن من شيء
 فان كان من المقرين فجزاؤه روح وروح وروحان فحذفت منهما وجه شرطها وأثبتت عنهما ما قصارتا ما فان كان ففروا من ذلك لوجهين
 أحدهما ان الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل والثاني ان الغاء في الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطقان فلما
 أخرجوها في باب الشرط عن العطف حذفتوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شيء مما في حيزها عليها اصلا لالفاظ فقدمتا
 جملة الشرط الثاني لانها كالجزم الواحد كما قدم المفعول في فاما الينيم فلا تقهر فصارتا ما فان كان من المقرين فروح فحذفت الغاء التي في
 جواب اما الثاني لتي فان فتاخص ان جواب اما ليس محذوف بل مقدا

بعضه على الغاء فلا اعتراض انتهى
 وأراد بالبعض الذي
 استدلل بالآية على
 اعتراض الشرط على
 الشرط الشيخ الامام تقي
 الدين السبكي وقد انتصر
 له ولده التاج في الاشباه
 والنظائر فقال وغلط من
 تعقب كلام الوالد من
 أهل العصر زاعم أن
 الغاء يجب تقديرها في
 لفظ الشرط الثاني وهو ان
 والشرط الثاني وجوابه
 جواب الشرط الاول ووجه
 غاظه انه لما اعتقد تحتم
 تقدير الغاء زعم ان الشرط
 الثاني وجوابه جواب
 الشرط الاول ودخول الغاء
 غير مسلم له الا ان يكون
 الشرط الثاني وجوابه
 جوابا وذلك محل النزاع
 بل الصواب ان الجواب
 جواب الاول وقد استشهد
 سيمويه على الاعتراض

(كقوله) عندي اصطبار (واما التي جزع * يوم النوى فلو جحد كاديبرني)
 فاما التي جزع بكسر الزاي مبتدأ ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفرق يتعلق بجزع لانه منقصة من
 الجزع بقدرتين وهو تقيض الصبر ووقول جحد جار ومجرور خبر اني جزع على حد ما زيد في الدار ويبرني
 من بيت القلم اذا نحتته وأصل البري القطع والمعنى واما جزع يوم الفرق فلاجل وجد قارب ان ينحلي
 وانما جاز ما خال خبر عن المبتداهنا (لان ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لان كلا منهما
 مع مع وليم ما جملة قائمة مستقلة واما لا تفصل من الغاء محمولة تامة وانما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط
 دون جوابه نحو فاما ان كان من المقرين فروح (وتأخيرها) أي الخبر عن المبتدأ (في الامثلة) الثلاثة
 (الاول) بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل (يوقع في لباس الخبر بالصفة)
 لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة تختص بها طلبا حثيثا فلما خال خبر فيها التوهم انه صفة
 لان الجملة وشبهها بعد التكرار صفات فالترجم التقديم دفعا لهذا الالباس واليه أشار الناظم بقوله
 ونحو عندي درهم ولي وطر * ملترجم فيه تقدم الخبر
 (وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو و أجل مسمى عنده لان النكرة) وهي أجل (قد و صفت مسمى) فضعف
 طلبها للظرف (فكان الظاهر في الظرف) وهو عنده (انه خبر) لاجل (لا صفة) ثانية وفي الكشاف ان
 تقديم المبتداهنا واجب لان المعنى واي أجل مسمى عنده تعظيم الشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى
 وجب التقديم بالمسئلة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (ان يقترن المبتدأ بالافعال نحو ما لنا الا اتباع
 أحد) صلى الله عليه وسلم فلما خبر مقدم واتباع أجده مبتدأ مؤخر (أو) يقترن بالا (معنى نحو وانما عندك زيد)
 فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم
 * وخبر المحصور قدم أبدا المسئلة (الثالثة ان يكون) الخبر (لازم الصدرية) بنفسه (نحو ان زيد) أو
 بغيره اما تقدم عليه نحو لقايم زيد (أو) متاخر عنه وذلك اذا كان الخبر (مضافا الى لارمها) أي الصدرية
 (نحو صديحة أي يوم سفرك) فصيحة خبر مقدم وأي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ مؤخر
 والى ذلك أشار الناظم بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * المسئلة (الرابعة ان يعود ضمير متصل
 بالمبتدأ على بعض) متعلق (الخبر كقوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فاقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب

بالآية (قوله وتأخيرها) قال الدنوشري ان قلت ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسئلة الرابعة قبل الثالثة مع تقديمه لها قلت
 لطول الكلام عليها على ان بعضهم جعل عكس الترتيب أولى بل هو ظاهر (قوله الثانية ان يقترن المبتدأ بالافعال) قال الدنوشري
 ويجب تقديم الخبر أيضا اذا اقترن المبتدأ بقاء الجزاء نحو واما في الدار فزيد وكذا اذا كان الخبر اسم إشارة نحو ههنا زيد ثم عمرو وكذا اذا
 كان الخبر كالمخبر به وكذا اذا كان الكلام يفهم منهم مع تقديم الخبر لا يفهم منهم مع التأخير نحو لله درك اذ لو آخر لم يفهم منه التعجب
 وكذا اذا استعمل في مثل نحو في كل دار ينوسعدا انتهى بالمعنى من شرح الفية السيوطى (قوله نحو لقايم زيد) قال في المعنى ما نضه
 واختلف في دخولها في غير باب ان على شيئين أحدهما خبر المبتدأ المقدم نحو لقايم زيد فمقتضى كلام الجماعة الجواز وفي أمالي ابن
 الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى في كلام الشارح مبني على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بان لام الابتداء
 لا يدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار الى أن في كلام المصنف مضافا مقدر ابقير نية ما أسلفه فلا اعتراض ثم ان المصنف جزع في

الحواشي أن الناظم احتز به قوله عليه ما إذا دعلى بقضه فقيه تفصيل وقد بينا في حواشي الألفية بوجه يظهر أن عدوله هنا غير ظاهر
وينبغي أن يقيد البعض بما في البيت والافية على ما بيناه في تلك الحاشية إذ لا يجب التقديم في عندهند بعلم الغرض (قوله أهابلك
اجلالا الخ) قال ابن جنى لا تقديم في البيت ولا تأخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك ينبتى على قاعدة صديق زيد و زيد صديق لان الخبر
يكون أعم من المبتدأ أو مساويا له قال ابن النحاس معناه أن زيد صديق الخبر فيه صالح لان يكون أعم من المبتدأ فتجعله كذلك ولذلك
قالوا لا يلزم انحصار الصداقة في زيد في هذه الصورة بخلاف صديق زيد فاننا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدأ فابق
الآن يجعل مساويا والا كان الخبر أخص من المبتدأ وهو غير جائز وإذا كان مساويا لزم الانحصار ضرورة فصدق أن كل من هو صديق زيد
وكذلك لا ينحصر مل العين في الجيب الا اذا جعلت مل عين مبتدأ حتى لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر
والمل المالى مثل لك الحمد ١٧٦ السموات كذا في التذكرة للصف من خطه نقلت * (فصل) * (قوله وقد يجب) وقد

يتم حذفهما وحذف
أحدهما وذلك فيما اذا
وقعت الجملة خبرا عن
ضمير الشأن فانه يجب
ذكر الجزأين كما أسلفه
الشارح عند قول المصنف
والجملة اما نفس المبتدأ
في المعنى (قوله فنحوم
عمل الخ) قال الدنوشرى
يكثر حذف المبتدأ في
في جواب الاستفهام نحو وما
أدراك ماهيه نار أى هي
نار قل أن أنبئكم بشر من
ذليكم النار أى هي النار
وبعد فاء الجواب وبعد
القول نحو قالوا أساطير
الاولين أى هو ويقبل
بعد اذا العجائية نحو
خرجت فاذا السبع ولم يقع
في القرآن الا بتأني (قوله
دنف) قال الدنوشرى

خبره مقدم ولا يجوز تأخيره مثلا يعود الهاء المتصلة بافعالها على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لانها بعض
متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق الخبر رتبته التأخير
فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) كذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو (قول الشاعر) وهو
نصيب بالتصغير الاكبر ابن رباح وهو عبد أسود لبني مروان لانصيب الاصغر هو المهدى مخاطب امرأة
أهابلك اجلالا وما بلك قدرة * على (ولكن مل عين جيبها)
فل خبر مقدم وجيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لثلا يعود الضمير على عين وقد أضيف اليها
الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجازا وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزى
ان المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيدا الى ذلك أشار الناظم بقوله
كذا اذا عاد عليه مضمرا * مما به عنه مبينا خبر
ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك في ما فقد فيه موجهما كقولك زيد
قام فيتراجع تأخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وجوزوا التقديم اذا ضررا *
* (فصل) * وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه * والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف ما يعلم جازر *
(وقد يجب) حذف المعلوم منهما (فاما حذف المبتدأ جواز فنحوم من عمل صالحا فانفسه ومن أساء فعليها
ويقال كيف زيد فتقول في الجواب (دنف) بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدآت محذوفة
جواز العلم بها (والتقدير فعله لنفسه واسأته عليها وهو دنف) أى مريض من العشق وطريق العلم بها
أن عمله وأسأته مصدران ما خوذان من فعلهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ
قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال والى ذلك أشار الناظم بقوله
وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه انعرف
(وأما حذفه) أى المبتدأ (وجوبها فاذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لجز دمدا نحو الحمد لله

الدنف المشرف على الهلال ويجوز

الجيد

فتح نونه فيكون مصدر الايتنى ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وأن كسرت النون فهو اسم فاعل يتنى ويجمع
ويؤنث تقول رجلان دنقان وقوم دنقون وامرأة دنقة ونساء دنقات وقد أدنفه المرض فهو مدنق وتوسعوا فقالوا أدنقت الشمس اذا
أشرفت على الغروب وهذا تشبيهه (قوله كيف زيد) قال الدنوشرى قال بعضهم كيف استنهام عن حال الشيء لاعن ذاته كما أن ما للسؤال
عن حقيقة الشيء ومن عن مشخصاته مطلقا وينبت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وعلى حركه لثلا يلتقى ساكنا وكان فتحة للحمزة
والاظهر انها اسم مجرد عن الظرفية مطلقا يدل ابدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحح أم سقيم ويكون خبرا في نحو كيف
زيد ويقدر بالصيغة ويجوز في نحو كيف زيد جالس رفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه وكيف هي الخبر وجالس حال من ضمير
كيف لاها معنى الصفة وهذه فائدة غير نية نقلها ملخص شرح ابن القواس على الفية بن معطى وهي في نحو كيف جاز يد حال مقدره
بالجار والمجرور والتقدير هل على أى حالة وعلى أى هيئة جاء وأجاز الكوفيون المجازة بها انتهى باختصار (قوله وأما حذفه وجوب الخ)

قال الدونشري ومن المواضع التي تحذف فيها وجوبا أيضا بعد لا سيما نحو أكرم العلماء لا سيما زيد بالرفع وتقدم في باب الموصول (قوله) حتى به بدلا من اللفظ الخ قال اللقاني إذا كان المقام للفعل لان المبتدأ في هذا ونحوه هو أمرى أو شاني والشان هو الحكم الثابت في الواقع ولا يفيد الا الجمل لا المفردات فالصادر هنا واقع موقع الجملة المنخبر بها عن الشان الا ترى الى ضمير الشان لا يخبر عنه الا بجملة (قوله) فيقولونه قال الدونشري هو ثابت النون في بعض النسخ وفي بعضها تحذف النون وهو منضوب بان مضمرة وان وصلتها في محل جر بالعطف على انكار كقوله للبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللقاني هذا القيد وان كان لا يضر ١٧٧ لكنه غير محتاج اليه اذا الكلام فيها وقع فيه الخصوص من

خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما قليلا مثل (قوله) أو محذوف على رأي ابن عصفور (أي زيد الممدوح) والمحذف حينئذ واجب كما في الباب الخامس من المعنى وفيه أن قول ابن عصفور مردود بانه لم يسد شي مسدده (قوله) ومن ذلك قال اللقاني انما غير الاسلوب لان ما تقدم ضوابط كلية وهذا انما هو في الفاظ مخصوصة مسموعة عن العرب ووجب اتباعهم على حذفها لانها كالمثال التي لا تغير عما وردت عليه انتهى وقال الدونشري فائدة يجب حذف المبتدأ أيضا بعد المصدر المبين فاعمله أو مفعوله بحرف نحو شكر الك وخرعالك أي دعائي للشقال الرضي في شرح الكافية والجواز والمجورور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلي

الحجيد أو ذم نحو أو عوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين أو ترجم نحو مرتب بعدد المسكين) برفع الحجيد وعدو المسكين على أنها اخبار لمبتدآت محذوفة وجوباً والتقدير هو الحجيد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانه قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترجيح كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا المناصب لاهم الاخبار وأجزوا الرفع في وجوب المحذف مجرى النصب واحترز بقوله ليجرد مدح الخ من أن يكون النعت للابيضاح أو التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كاظهار الناصب واضماره (أو) أخبر عنه (بصدر جري به) أي بالمصدر (بدلاً) أي عوضاً (من اللفظ بفعله) أي بفعل المصدر والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضاً عن تلفظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة وقوله فقالت حنان ما أتى بك ههنا) * أذون نسب أم أنت بالحى عارف فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوباً (والتقدير أمرى حنان وأمرى سمع وطاعة) وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوباً بالانها من المصادر التي جى بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً لاجل الرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائدة على المرأة المعهودة والمعنى انى أحن عليك أي شى جاء بك ههنا ألك قرابة أم معرفة بالحى وانما قالت له ذلك خوفاً من انكار أهل الحى عليه فيقولونه (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنى نعم) في افادة المدح (أو بشس) في افادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أي عن نعم وبشس (نحو نعم الرجل زيد وبشس الرجل عمر واذ قدرا) أي زيد وعمر (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوباً كان سامعا سمع نعم الرجل أو بشس الرجل فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو فقيل له هو زيد او هو عمر وأما اذا قدر مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأي ابن عصفور فليس كما نحن فيه (فان كان المخصوص (مقدما) على نعم أو بشس (نحو زيد نعم الرجل) وعمر وبشس الرجل (مبتدأ) أي فهو مبتدأ (لا غير) والجملة بعده خبره والرابط بينه ما العموم الذي في الرجل (ومن ذلك) أي من حذف المبتدأ وجوباً (قوله) من أنت زيد) بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوباً (أي مذكور كزيد وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد) لان المعاني لا يخبر عنها بالذوات ولان زيد ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيد او هو ليس أهلاً لذكره فقيل له من أنت زيد يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوباً والتقدير من أنت تذكر زيد او من ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكوراً ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والترم حذف الرفع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير الخاطب واذلاله (و) من حذف المبتدأ وجوباً (قوله) في نمتى لا فعلى (في نمتى) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً بالذوات العسم مسدده

(٢٣ تصريح ل) الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك أي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من المبيته للعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما يعنى الذي وأما المبيته للنكرة فهي صفة لها كالجعلنا ما في الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله) وأجيب) قال الزرقاني أي عن الثاني ويمكن أن يجاب عن الاول بان المراد الاسم دون المسمى (قوله) لسد جواب القسم مسدده) هذا يوهم ان حذف المبتدأ وجوباً يتوقف على سد شى مسدده كالجبر وليس كذلك ولذا لم يذكر في المسائل المتقدمة أن شيئا مسدداً المبتدأ لعدم وجوده والفرق بين المبتدأ والخبر ان الخبر يحذف الفاعلة

فأعني بشأبه فاشترط في وجوب ذلك سدشي مسده فثامل (قوله أي في ذمى ميثاق أو عهد) قال الدنوشري ان قلت لا معنى لكون الميثاق والعهد في ذمته وانما الذي في ذمته هو الجواب أي مضمون لافعلن ونحوه أجب بان المعنى في ذمى متعلق الميثاق مثلا والمتعلق هو مضمون الجواب وهو في ذمته بالالتزام كالدين والتذورات الذين في الذمة فهو على حذف مضاف (قوله الأعلى ضعف) أي مرجوحية كما يدل على ذلك كل من التعليين المذكورين (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشري هو سؤال لاجابة اليه على ما حققه الشارح فقد قدم ان التحقيق انه لا مدخل للتقديم في التسويغ (قوله وأما حذفه وجوبا) قال الدنوشري وقد يحذف الجزآن لو وجود ما يدل عليهما كقولك نعم في جواب من قال أريد قائم التقدير نعم ١٧٨ هو قائم قال بعضهم واللائي لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل

(أي في ذمى ميثاق أو عهد) ذكره أبو علي (وأما حذف الخبر جوارا فنحو خرجت فاذا الاسد) فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا (أي حاضر) لان اذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو أكلها دائم وظلها) فظلها مبتدأ وخبره محذوف جواز الدلالة ما قبله عليه (أي كذلك) أي دائم (ويقال من عندك فبقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جواز الدلالة خبر من عليه (أي عندي) واليه أشار الناظم بقوله كما * تقول زيد بعد من عندك * ويقال ما عندك فتقول درهم أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخر اقال ابن مالك ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم الأعلى ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدم في الجواب ولان الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لان التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى * فان قلت اذا قدر الخبر متأخر افسوخ الابتداء درهم * قلت كونه جوابا للاستفهام (وأما حذفه) أي الخبر (وجوبا في) أربع (مسائل احداها أن يكون) الخبر (كونا مطلقا والمبتدأ) واقع (بعد لولا) الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق التقييد بما رزائلي على الوجود وايضا ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لغيره وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق (فحولا لا يزيد لا كرمك) فالأكرام تمتع بوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق (أي لولا زيد موجود) وان كان امتناع الجواب بمعنى زائلي على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد هلكت تريد لولا احسان زيد الى هلكت فالهالك تمتع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كوننا مطلقا لانه مع لوم يقتضي لولا اذهى دالة على امتناع الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لا كرمك لم يشك في أن وجوده يمنع من الاكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوه محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * ويعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم (فلو كان) الخبر (كونا مقيدا) بمعنى زائلي على الوجود (وجب ذكره أن فقد دليله كقوله لولا زيد سالما مسلم) من القتل فزيد مبتدأ وخبره هو وهو كون مقيد لان وجوده يمنع مقيدا بالمسألة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره (وفي الحديث) خطابا للعائشة رضي الله عنها (لولا قومك حديثك بغير لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم) وحكاية في المعنى بلقظ لولا قومك حديثك بغير لبنيت الكعبة فتقومك مبتدأ وخبره وهو كون مقيدا بحادثة (وجاز الوجهان) وهما ذكر الخبر وحذفه (أن وجد الدليل) الدال عليه

والظاهر ان المحذوف مفرد والتقدير واللائي لم يحضن كذلك انتهى أقول حقق المصنف انه لا حذف في الآية فانظر طاشينا على الالقبة (قوله في أربع مسائل) يراود عليها خبر ما التعجبية عند الاخفش فان ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما مر عن المعنى (قوله حديث عهد) قال التتزاز في شرح التلخيص في بحث تعريف المسند اليه باللام يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقبته انتهى فقوله في عهد فلان على حذف مضاف أي زمن عهد أي لقبه وادراكه أو لا حذف فيه على أن العهد المراد به نفس الزمن الذي هو فيه

اذلا زمن لقبه وادراكه فهو من اضافة المصدر الى الفاعل على الاول ومعنى عهد بكفر هو أن قومها القوا الكفروا ذكره أي وصلوا اليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى أن ذلك حديث أي قريب لا يحدث أي موجود بعد العدم يعني لولا اتصاف قومك بالكفر في زمن قريب ولو قيل في الكلام لولا عهدهم في الاسلام قريب أي اتصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضا فتدبروا لله سبحانه أعلم على أن الاقرب أن العهد هو العلم واطافة العهد الى ضميرهم المقدر من اضافة المصدر الى المفعول وفي الكلام مضاف الى عهد مقدر والاصل لولا قومك حديثا وانقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبنت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقاني استشكل بعض الشيوخ جواز ذلك كبريان المحذوف اذا سد شي مسده فيكون المحذوف واجبا وهما قد سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغي وجوب المحذوف لاجرازه كما قال به الرماني ومن تبعه والجواب عن ذلك اننا نعلم انه سد مسده

(نحو)

لان سده مسنده اتمها واذ كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فهو مقصود وراعى فهو كالمذكور فلا يسده كذا ووقع في المذاكرة (قوله اذ من شان الخ) بهذا يندفع تنظير اللقائي وجود الدليل عند حذفه قال اذا المتبادر عند حذفه ان سلامته لوجود الانصار لا لوجود حيايتهم اياه بالفعل كما هو المراد (قوله فيقال لولا مسالة زيد ايانا الخ) ظاهره ان هذا تقدير للفظ لولا زيد مسالما مسلما وهو مشكل اذا اللفظ لا يقبل ذلك التقدير فان قيل انه تقرير بمعنى لم يناسب السياق ولم يوافقه وينبغي ان يكون المراد منه ان زيد اذ في قولك لولا زيد الخ مبتدأ على حذف مضائق أى مسالة زيد الخ خبر محذوف أى وجوده وقوله مسالما مسلما حال كذا قال الشهاب لكن قوله مسلما لا يناسب كونه من حيز الحال ولا يناسب الا كونه في حيز لولا قليتا مل وان كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قوله ولحنوا ١٧٩ المعري) قال الزرقاني المراد باللعن هنا ارتكاب الخطايا

(نحو لولا انصار زيد جوهه ما سلم) فموه خبر انصار وهو كون مقيدا بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمى من ينصره (ومنه قول ابي العلاء) احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (المعري) في وصف السيف (يذيب الرعب منه كل غضب * فلولا الغمد يسكه لسالا) فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيدا بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب تقيض يحمد ومغناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل غضب مقعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاء معجمة ساكنة فوحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والماء في يمسكه عائدة على كل غضب قاله الموضح في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفرغ منه السيوف فلولا ان اغداها تمسكها السالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والثلوبين وابن مالك واليه اشار في النظم بقوله غالب (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أى المقيد (مبتدأ فيقال) في لولا زيد مسالما مسلما (لولا مسالة زيد ايانا أى موجودة) ويقال في لولا انصار زيد جوهه ما سلم لولا جاية انصار زيد اياه أى موجودة (ولحنوا المعري) في قوله فلولا الغمد يسكه قال الموضح في المعنى وايس معنى التلحين يحيد لاحتمال تقدير يسكه بدل اشتغال من الغمد على ان الاصل ان يسكه ثم حذف ان فارفع الفعل أو تقدير عكسه جهة معترضة أى بين المبتدأ والخبر المحذوف انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لدشولا قدره سيبويه من لدان كانتوا اعتراض عليه في تقديره ان انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وهذا يعترض أيضا على الدماميني في قوله ويحتمل ان يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الراجعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يسكه خلا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكر ون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المعنى عن الاخفش وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (مروى بالمعنى) لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لم أر هذه الرواية يعنى بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا احدتان قومك لولا احدتان قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادى عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسياق المسئلة (الثانية ان يكون المبتدأ صريحا في القسم) بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمر ك) بفتح العين من عمر الرجل

هنا ارتكاب الخطايا اللحن في الاعراب لا تنقائه ثم ظاهر قوله لحنوا ان الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك وفي المعنى ولحن جماعة من أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الخ انتهى فافهم ان اللحن بعض منهم لا الجميع (قوله لاحتمال تقدير يسكه بدل الخ) خرجته بعضهم على ان يسكه حال وعاملها الفعل الذي نابت عنه لا وهو أولى من اعمال كأن في قوله كأنه خارجا من جنب صفحته البيت وهو مبني على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه لا (قوله انه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) وجه ذلك ان سيبويه قدر ان واقظ كانت ولا شك ان كانت بعض الصلة وبعضها الاخر لفظ شولا لانه خبر كان وهذا يندفع

نظر الشارح عنه وعن الدماميني وكان الشارح ظن ان مراد المصنف الاسم المنسبك من ان وما دخلت عليه وان ان صارت بفضه ولو كان هذا اذ لم يصح اضمار ان في المواضع المطردة المذكورة في باب النواصب ولا اضهارها في باب الاستثناء على ان الموصول المحرف لا يجوز حذفه وهو بعمومه شامل لان لكن المصنف في الجملة الراجعة عماله محل صرح باستثناءها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه الزامه بما قاله ولا يرد مثله على المصنف حيث كان الموصول المحرف لا يحذف الا ان أشكل تخريج الدماميني انه على حذف ان الناصبة للاسم الراجعة للخبر وان كان هو تابع للنظم في تخريج فمخن الاولون الا تحرون بيده كل أمة أو تو الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها لان ان الناصبة للاسم الراجعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم له مصدران العمر بفتح

أوله وسكون ثانياً وهو خاص بالقسم والعمر يضم أوله وسكون ثانياً ولا يستعمل في القسم قاله الزوزني قال فاما عمر ك الله فقد وضع العمر
فيه موضع التعمير بدلالة ان الفعل منه لا يجيء الا مضعف العين وهذا ليس بيمين وانما هو استعطاقف (قوله والاول اولى) قد يقال اذا
فاد الامر بين كون المحذوف المبتدأ والخبر كان الاولي حذف المبتدأ لان الخبر محط القائل على أحد القولين (قوله لانه اذا دار الخ) ولان
لفظ عمر ك انما وضع ليستعمل مقسماً ١٨٠ به واذا جعل خبر الم يستعمل مقسماً به بل مخبراً به عن المقسم به (قوله والموت يلتقيان)

قال اللغوي اعلم ان الواو
في نحو هذا البيت محذوف
الجمع في الحكم لا للعين قبل
المعية فيه انما هي من
خصوص مادة الخسب
والتي تعني المعية يصح
الاكتفاء بها في افادة المعية
ولو قيل كل امرئ والموت
أي معهما يكن صادقا
(قوله صريحاً) التقييده
مذهب جمهور البصريين
وجرى شراح الكافية
على انه لا فرق بين
الصريح والمؤول نحو ان
ضربت زيداً قائماً (قوله
عاملاً في اسم الخ) ظاهره
ان الشرط العمل ولو بلا
اضافة نحو ضربت عمراً
قائماً بلاضافة واشترط
الرضي الاضافة فقال
ويكون المصدر مضافاً
الى الفاعل أو المفعول
أو اليهما وقد يقال
مراده التعميم في الاضافة
دون اشتراطها بدليل
ان الاضافة في الخطب
ما يكون الامير قائماً
ليست الى شيء منهما
والمراد بالضافة النسبة
كخبر بذلك الجامي فلا

بكسر الميم اذا عاش زمناً طويلاً ثم استعمل في القسم مراد به الحياة أي وحياتك (لا فعلان وأمين الله)
بفتح الهمزة يضم الميم من اليمين وهو البركة أي وبركة الله (لا فعلان) فعمر ك وأمين الله مبتدأ ن حذف
خبراهما وجوبا (أي لعمر ك قسمي وأمين الله عيني) وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسدده (فان
قلت عهد الله لا فعلهن جازاً بابت الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به لان عهد الله غير ملازم
للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن
عصمور انه يجوز في نحو لعمر ك لا فعلان أن يقدر لقسمي عمر ك فيكون من حذف المبتدأ) والاول اولى
لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور والاول اولى ومن الاعجاز والاول اولى والخبر اولى
لانها هي محل التغيير غالباً ولان دخول اللام على شيء واحد فقط وتقدر اولى من جعلها داخله في اللفظ
على شيء وفي التقدير على شيء آخر والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وفي نص يمين اذا استقر *
المسئلة (الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته) بالضاد
المعجمة وهي الحرف سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتر كها (و) الى ذلك أشار الناظم بقوله
وبعدوا وعينت مفهوم مع * كمثل (كل صانع وما صنع)

فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا أي مقرونان وانما
حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو بمقام مع ولو جى بجمع
مكان الواو كان كلاماً تاماً (ولو قلت زيد وعمر ووأردت الاخبار باقترانها جار حذفه) أي الخبر اعتمدا
على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكرة)
لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق

تمنوا الى الموت الذي يشعب الفتى * (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فان ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب الفتى العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور
البصريين (وزعم الكوفيون والاحفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه
مع ضيعته) وذلك كلام قام لا يحتاج الى شيء آخر والبيت ضرورة المسئلة (الرابعة ان يكون المبتدأ اما
مصدراً) ضريحاً (عاملاً في اسم مفسر) بكسر السين (الضمير) بالثنون متعلق بمفسر (ذو حال) نعت
لضمير (لا يصح كونها) أي الحال (خبر عن المبتدأ المذكور نحو ضربت زيداً قائماً) فضربي مبتدأ وهو
مصدره مضاف الى فاعله وزيد مفعوله وقائم حال من ضمير يفسر زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبراً
عن ضربي لان الخبر ووصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربت قائماً واما مصدره فهو لا نحو
ان ضربت أو ان تضرب زيداً قائماً على رأي بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافاً
الى المصدر المذكور نحو أكثر شرابي السويق ملتوتاً) فأكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في
اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عنه (أو) مضافاً (الى) شيء (مؤول بالمصدر المذكور نحو
أخطب ما يكون الامير قائماً) فخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أي

يردان الاضافة الى الفاعل والمفعول لا يمكن وانما التصور في المصدر المؤول نحو ان ضربت زيداً قائماً وتوهم بعض الفضلاء اخطب
ان الاضافة على ظاهرها وبني عليه ما قالوا ان معنى ضربي زيداً قائماً حصر الضرب في حال القيام فقال ذلك لان اضافة المصدر الى معموله
تفيد الاستغراق اذا لم تقم قرينة مخصوص على انه يراد عليه ان المصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه الاضافة الى المعرفه نحو عليه
رجل هو اعلم البلد باحثاً ولا معنى للاستغراق في اقتضاض هذه البكر شابه بقي انه اذا اضيف الى كليم ما نحو ضاربتا ومضاربتنا فلا

بعد كما قال الشهاب في حواشي الجاهلي ان نافي محل رفع ونصب باعتبار القاعل والمفعول كما انها في محل جر باعتبار الاضافة (قوله ان اريد الماضي الخ) بتي انه قد نزل الحال أو الاستمرار وعلله بقدر اذا لاتها تكون للاستمرار (قوله والثاني وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا يتنافى كون كان ناقصة لان خبر الناصح يجوز اقترانه بالواو كما سياتي في كلام الشارح في باب الناصح (قوله نحو ضربني زيد قائما شديدا) أنت خير بان هذا المثال عين المثال المذكور في المتن ظاهر اولم يفارقه الا بزيادة شديدا الذي هو الخبر وزادته ليست الالعدم صحة اغناء الحال عن الخبر فلا مستوع محذف الخبر لا مدخل لها في كون المصدر عاملا في ١٨١ صاحب الحال نفسه وانما مرجع ذلك لقصد المتكلم واعتباره

أخطب كون الامير قائما (وخبر ذلك) كله في الامثلة السابقة (مقدر باذ كان) ان اريد الماعنى (أو اذا كان) ان اريد المستقبل (عند) سيديويه و (جمهور البصريين) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذا كان أو اذا كان حاصل خبره واذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلهما مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملتونا حالان من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها الوجهين أحدهما التزام تذكيره فاتهم لا يقولون ضربني زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقروفا بالواو وموقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناطم (و) مقدر (بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الانخس) واختاره الناطم في التسهيل لقله المحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (في ضربني زيدا قائما ضربه قائما) وفي أكثر شري السويق ملتوتوا شربه ملتوتوا وفي أخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والماء المضاف اليها مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان أقل حذفان الاول غير مرضي عند سيديويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وبقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانه بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى انه لا فرق بين ضربني زيدا قائما وضربني زيدا وقت قيامه فكل منهما مسد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح أن الخبر محذوف وجوب السد الحال مسده كما نبه عليه الناطم بقوله

وقيل حال لا يكون خيرا * عن الذي خبره قد أضمرنا

واحترز الموضع بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربني زيدا قائما شديدا فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربني فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كاملا وكونه فاعلا في المعنى فهو قيام زيد كما قاله المرادي في شرح التسهيل (و) احتترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المستداعا اذا صححت فانه (لا يجوز ضربني زيدا شديدا) بالنصب (لصلاحية الحال للخبرية فالرفع) لشديدا (واجب) لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل فإنتهه أن يكون راجعا كما في زيد ثم يتبعه (وشد قوله) لرجل حكموه عليهم وأجاز واحكمه (حكمت مسمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة أى مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحية الخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف (أى حكمت لك مثبتا) أى ناقدا وشذوذهم من وجهين أحدهما: ان نصب مع صلاحية الحال للخبرية

لقد صد المتكلم واعتباره فكان الظاهر أن يقول الشارح بعدمثال المتن وهذا اذا اعتبر كون قائما طامنا من ضمير يفسره زيد فان جعل زيدا صاحب الحال نفسه لم يسد الحال مسد الخبر ووجب ذكر الخبر نحو ضربني الخ ووعته احتراز الموضع بقوله عاملا في اسم الخ وما احتزر عنه الموضع بقوله المذكور مستفاد من قول الناطم وقيل حال بينه الموضع في الحواشي ويستفاد منه ان الفرق اعتباري حيث قال ما نضنه لا بد ان يشترط في تلك الحال أن لا يكون مقدر كونها معمولة للبتدا ولهذا صرح بالخبر في قول ذي الرمة فغيلان مدرجى متروحا على بابها فدرجى مبتدأ ومضاف اليه المادرج هنام صد ولا ظرف لعماله في متروحا وهو حال من الياء التي هي فاعل في المعنى وعلى بابها خبر وقد يقال

اشترطه الناطم بقوله وقيل حال لان الحال متى قدرت معمولة للمبتدأ لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر اذا لا يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعمولة (قوله مع صلاحية الحال للخبرية) قال اللقاني يعني فلونصب على الحالية بما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال فالواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصد انه حال بان يقال ضربني زيدا اذا كان شديدا أو ضربني شديدا وهذا أولى من كلامه (تنبيهان) الاول يجوز عند البصريين ان يكتفى عن المصدر الذي سد الحال مسد خبره قبل الحال نحو ضربني زيدا هو قائما (الثاني) قد يسد الحال مسد الخبر في غير هذه المسئلة وذلك اذا أتى بمبتدأ ومعظوف عليه واو بعده فعل أو وصف لاحدهما واقع على الآخر أو على ما يلايه نحو زيد والريح يماريها وزيد والمنية شارب بعقارها فان ذلك جائز بدليل قوله * واعلم بانك والمنية شارب بعقارها

بخلاف من منعه وخرجه البصريون على ان الخبر محذوف والتقدير يجريان يباريهما في ماضي موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لذلاتهما عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يثابريان ورد بعدم اطراد في زيد والمنية شارب بغفارها وأجاب الدماميني بإمكان تقديره يلتبسان وهذا لا يجوز في موضع ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم يجز اتفاقا أو بلبون عطف جاز اتفاقا * (فصل) * (قوله أي ناسر) قال الدنوشري تفسير الكاتب بالتاثير ينظر هل هو لغوي أو لا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقاني فيه نظر لان المعبر عند ابن الناطم في اتحاد المبتدأ اتحادا بحسب الاصطلاح فيدالك في البيت مبتدأ واحد قطعاً وكونه في المعنى ذاً جزءاً لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحد وكذا المعبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الاحكام اللفظية فلو طامض خبران قطعاً لاخير واحد والارز أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة وما رده قوله لانهما بمعنى خبر واحد لا يتأق الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية اذ المغرب اذا سئل عن وجه الرفع في حلولا يسعه الا أن يقول على الخبرية وكذا في حامض وقوله ولهذا الخ مسلم ان فيه دلالة على

والثاني أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالتقوؤد أو أشد منه قرابة على كرم الله وجهه ونحن عصبه بالنصب مع اتقاء المصدرية بالكافية فعصبه حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبه * (فصل والاصح جواز تعدد الخبر) * انظروا معنى لمبتدأ واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخبره ابائنين أو باكثر * عن واحد سواء اتفقا افراداً أو جملة أو اختلفاً فالاول (نحو زيد شاعر) أي ناظم (كاتب) أي ناثر يعني أنه ينظم الكلام وينشره والثاني نحو زيد قام ضحكاً وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كإبن عصفور (يدعي تقدير هو الثاني) من الخبرين (أو) يدعي (أنه) أي المبتدأ (جامع للصفتين) الشعر والكتابة (لا الاخير بكل منهما) على اتفاده لوجود التعدد لفظاً ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ما ذكره ابن الناظم) في شرح النظم (من قوله) وهو طرفه على ما قيل (يدالك يدخيره ايرتجى * وأخرى لا عداها عاظة) بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة (لان يدالك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لان التحقيق أن العطف ليس من التعدد وقول أبيه في التسهيل يعطف وغير عطف منتد عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظاً ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضاً (من نحو قولهم الرمان حلوا حامض) بل من تعدد الخبر لفظاً لا معنى (لاهما بمعنى خبر واحد أي من) وضابطه أن يكون الخبر عنه مشتملاً على طرف من كل من الخبرين لاعلمهما معاً ألا ترى ان المزليس تام الحلاوة ولا تام الجوضة ولكنه بينهما (ولهذا) أي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع (العطف) للثاني على الاول (على الاصح) لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلوا وحامض خلافاً للقراسي في أحد قوليه (و) يمتنع أيضاً ان يتوسط المبتدأ بينهما (وان يتقدما على المبتدأ على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلوا الرمان حامض ولا حلوا حامض

انهما بمعنى خبر لانهما في صنعة الاعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التأمل يشهد لما ذكرناه وقول الموضع في الثالث لان الثاني تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضع قصر التعدد على تعدد الخبر لفظاً ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظاً ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم ان التعدد أعم من التعدد الذي هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد الى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه ان أراد ليس من التعدد الخاص فسلم لكن ابن الناظم

جعل من مطلق التعدد وان أراد ليس من مطلق التعدد بما على أن التعدد لا يطلق الاعلى الخاص فممنوع انتهى وقال الدنوشري قال شيخ الاسلام زكريا وقول ابن هشام أن هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بان ابن الناظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما عترض به فانه بعد ان قسم الخبر الى ثلاثة أقسام قال فالاول ما تعدد تعدد ما هو له واستشهدا بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو طرفه على ما قيل) قال شيخ الاسلام قائله الخليل (قوله لان يدالك في قوة مبتدأين) قال اللقاني انما سرد بهد امكان أن يرد بان الثاني تابع كافي الآية التي يذكرها آخر الان هذا الذي ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحاً والمذكور في الآية يرفع التعدد اصطلاحاً لا معنى اذا المعنى فيها أن كل فرد من المكذبين أصم وأبكم في الظلمات (قوله حامض) قال الدنوشري هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض مثل صغرفه وهو صغير وملح فهو مليح قال الجوهري في باب المساء وقد فرقه بالفهم بقره فهو قاره وهو نادر مثل حامض وقياسه فر به وحميض (قوله ألا ترى الخ) قال اللقاني ان المرارة كيفية متوسطة بين الحلاوة والجوضة الصرفين وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الجوضة اذ هما ضدان لا يجتمعان وإنما الموجود فيه طعم بينين ولا اشكال ان

الرمان

هذه المعنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين اذ كل من الصفتين الصرفيتين موجودة فيه فليشامل (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في تذكرته والظاهر أنه ليس من باب التنازع لانه يقتضى أن يكون الرمان متصفا بكل من الصفتين على الاتفراد كما في زيد قائم قاعد عليه انه (قوله حذف المبتدأ الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا الاحتياج المصنف في الردالى كون الثاني تابعا بل لا يصح اذ لا تبعية اذ الواو في ويكم حينئذ داخلة على مبتدأ مقدر فهي لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر (تبعة) * يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يوثق بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان والاصل راكب الناقة وهي طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الاعياء من السفر وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد ضربهما وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر) * (قوله اذالم يلزم التصدير) قال الدنوشرى يستثنى منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر اذامت كان الناس صنقان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع * (فائدة) * لا يجوز أن يكون خبر ليس ماضيا لانها تنفي الحال ولا يجوز في غيرها أيضا أن يكون خبره ماضيا الامع قد ظاهرة أو مقدره كما قاله ابن الصائغ في شرح اللحة ونقل بعد ذلك عن همع الهوامع أن اشتراط الاقتران بقدر مذهب الكوفيين وان حجبتهم ان كان وأخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج اليها الا ترى أن المفهوم من قام زيد ومن كان زيد قائما واحدا

واشترط قد لانها تعرب
الماضي من الحال وان
ابن مالك شرط لدخول
ليس على الماضي أن
يكون اسمها ضمير الشأن
كقولهم ليس خلق
أشعر منه قال أبو حيان
وليس هذا التخصيف
بمصح فقد حكى ابن
عصفور اتفاق النحويين
على الجواز من غير
تقييد فان قيل ليس لثني
الحال فيلزم من الاخبار

الزمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لا متنازع وصف الشيء بمناقضه
ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلوفيه جوضفة والصفة توصف اذا نزلت منزلة
الجامد نحو مرتب بالضارب العاقل وزدبان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح
التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضع في شرح بانث سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع
الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب
البتديع ثانيا والثالثا وتظهر ثمره الخلاف في جعلهما أو تحمل أحدهما في نحو هذا البستان
حلوا ماض زمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع زمانه بالثاني وان قلنا أنه يتحمل فيجوز أن
يكون من باب التنازع في السبي المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا
(من نحو الذين كذبوا بآياتنا صم ويكم في الظلمات لان الثاني تابع) بالعطف بالواو على ما قبله والاصل
والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم يكفم حذف المبتدأ وبقى خبرهما فحذف أحدهما على
الآخر * (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ) *
اذالم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كالم شرط والثاني

عنها بالماضي تناقض فالجواب انها تنفي الحال في الجهة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة بها فنفيها على حسب القيد انتهى وفي الرضى وعمما
قيل انه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قائم ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع الماضي في خبره لتعريفه في أن
يقال كان زيد قائما ويقوم وكذا ينبغي أن يمنع نحو يكون زيد يقوم مثل هذه العلة سواء وجهه وهم على أنه غير مستحسن ولا يحكمون
بمطلق المتع فلا يذفيه من قد ظاهرة أو مقدره لتقييد التقريب من الحال اذ لم يستقدم مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل ويات
وكذا ينبغي أن يمنعوا أصبح زيد يقول وكذا الواو في قال السعد في حاشية الكشاف عند تفسير قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون
والاولى كما ذهب اليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقديرها كما في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان خيصة
قدمه قال ابن كمال باشا في رسالة الفوائد بعد نقله وقال العجدة وان في شرح الكافية خبر كان لا يجوز أن يكون ماضيا لدلالة كان على
الماضي الآن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقريب قداياه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطا فظهر اندفاع ما ورد من القاضل
التفتازاني على النجاة وتبين ما في تقرير الرضى من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز مما اذا كان الفعل الماضي
ان أداة الشرط صيرته مستقبلا معني ثم لا يخفى ما في كلام الرضى من المخالفة في نقل المنع لما في الجمع ولا طلاق العجدة وان في قدمه (قوله
ولا عدم التصرف) هو أعم مما لزم الابتدائية لشموله ما لزم النصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع اذن نحو طوي للثوم بما
لزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا ان المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدأ والمماثل المماثل المماثل المماثل المماثل
وقيل الفرق بين طوي للثوم وأقل رجل أن لزوم الاول للابتداء لانه والثاني عرضي لكونه واقعا موقع ما لا ينصرف وهو النبي انتهى

ولا يخفى أنه مخالف لقول الشارح أن أقل رجل يقول لزم الابتدائية لأنه وأيضا ما قاله يقتضى أنه لا حاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف
 فالحق أن المراد بالزم عدم التصرف ما لزم صيغة واحدة ولم يشن ولم يجمع كما قاله الدماميني لأن ذلك الاسم مجوده أشبه الحرف والنواسخ
 لا تدخل على الحرف فكذلك ما أشبهه (قوله فترفع المبتدأ الخ) يجوز أن الجمهور رافع الاسمين بعدها كما في البيت المتقدم وهو قوله إذا امت الخ
 واختلف في تخرجه فقيه في كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المرفوعين خبرها كما هو وقال الكسائي كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة
 (قوله ولا انشاء) قال الدنوشري من عطف العام على الخاص ان قلنا بشمول الانشاء للطالب والافهوعطف متغاير وقد يقال الانشاء
 والطلب من أقسام الكلام والغرض ان ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام (قوله تشبها بالفاعل) قال الدنوشري ينظر على ماذا ينصب
 قوله تشبها ولا يصح أن يكون مقعولا من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على الحال بتاويل تشبها
 بتشبهها فتدبر (قوله وفاعلها مجازا) أى على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لانها أشبهت الفعل الخ (قوله كان)
 الأصح ان وزنها فعل بفتح العين ١٨٤ وقال الكسائي فعل بالضم وردبانه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل فعيل

(قوله لا تكون لاجواتها)
 المناسب لقوله أم أن
 لا يعبر بالاجوات (قوله
 ويات) قال الدنوشري
 قال في القاموس ويات
 يفعل كذا يبيت ويات
 يبيتا ويبيتا ويبيتا ويبيتا
 أى يفعله ليللا وليس
 من النوم انتهى ومعنى
 قوله وليس من النوم أى
 وليس الفعل من النوم
 أى وليس يوما قاذانام
 ليللا يصح أن يقال يات
 ينام وبعضهم فهم قوله
 وليس من النوم على غير
 هذا الوجه وقال معناه
 وليس ما ذكر من المصادر
 من النوم أى ليس معناها
 النوم قليلا بل ويجوز على
 هذا أن يقال يات يزيد

كالخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك الا يزيد والخامس
 ككسب اذا الفجائية (والخبر) اذا لم يكن طلبا ولا انشاء (فترفع المبتدأ تشبها بالفاعل ويسمى اسمها)
 حقيقة وفاعلها مجازا (وتنصب خبره تشبها بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازا لانها
 أشبهت الفعل التام المتعدى لواحد كضرب زيد عمر اهداه ذهب البصر بين وذهب جمهور الكوفيين
 الى أنها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم القراء فذهب
 الى أنها عملت فيه الرفع تشبها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال القراء
 تشبها بالحال لانها شبيهة بتمام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصر بين
 لور وذهب مضمرا ومعرفة وجامدا لكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال وعورض بوقوعه جملة
 وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالحكيمة بالقول نحو قال انى
 عبد الله وكذلك شبهها كررت يزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصر بين أشار الناظم بقوله
 * ترفع كان المبتدأ اسمها والخبر * تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا (وهى ثلاثة أقسام أحدها
 ما يعمل هذا العمل) وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقا) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية
 صائلا الظرفية أولا (وهو ثمانية كان وهى أم الباب) لاختصاصها بأمور لا تكون لاجواتها كما سياتى
 (وأمسى وأصبح وأضحى وظل ويات وصار وليس نحو و كان ربك قديرا) وأمست خلافا أصبحت بنعمته
 اخوانا وأضحى يمزق أنوائى وظل وجهه مسودا وأبيت ريان الجفون وصار السعير خيضا وليس مصر وفا
 (و) القسم الثاني (ما يعمل) أى هذا العمل (بشرط أن يتقدمه نفي) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي
 أو عارض فيه بنقل أو استلزام (أو نهي أو دعاء) بلا خاصة كما فى الارتشاف (وهو أربعة زال ماضى يزال
 ويرح وفتى وانقل) وانما اشترطوا فيه ذلك لانها معنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى
 مازال يزيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز مازال يزيد الا قائما كما يجوز ما كان

نأما وقوى جمع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد ان ذكر ثمانين فعلا من
 المعتل العين * (تنبيه) * ذكر فى التسهيل ان العرب جميعا التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عن شئ فحينئذ يحمل نحو
 يات يبات لغة فى يبيت على ان ماضى يبات فعل مكسور العين كخاف يخاف لافعل المفتوح وعكسه ناله ينيه لغة فى يئنه (قوله
 وأبيت) اشارة الى قول الشريف الرضى
 وأبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة المسوع
 والهمزة فى أبيت للاستفهام التعجيبى مجازا وتبيت مضارع يات مرفوع لتجدد عن الناصب والحازم والتاء فيه من بنية الكلمة لا حرف
 خطاب والمخاطب مستفاد من التاء الاولى التى هى حرف مضارعة وقوله وأبيت بالنصب فى جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف فى
 الباب السابع من المعنى وقال ابن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا خاصة) قال اللغوى أى بلا فى الماضى أو بلى فى المضارع قال فى جمع
 الجوامع وشرحه للمجمل وتردأى لن للدعاء وفا قال ابن عصفور كقوله
 لن ترالوا كذلككم ثم لازا * بتاكم خالدا خلود الجبال
 وابن مالك وغيره لم يشبوا ذلك وقالوا الاوجه فى البيت لاحتمال أن يكون خبرا وفيه بعد انتهى وقد تبع المصنف فى المعنى وشرح القطر

ابن قه قور وقال ان الحجية في البيت (قوله وصححه أبو البقاء) قال الدوشري ويشهد لغير ما صححه أبو البقاء قول الشاعر
حراجيج لا تنقل الامناحة * عن الخسف أو ترمى بها بلدا فقرا والخسف الذل وأصله ١٨٥ أن تبيت الريبة على غير علف

ثم استعمل في كل ما ذل
قال الشاعر
ولا يقم على ضمير براديه
الا الاذنان غير الحى والوتد
هذا على الخسف مربوط
برمته

وذا يشع فلا يرمى له أحد
انتهى وفيه نظر لانه
لا يظهر الاستشهاد بهذا

البيت فقد قال في المعنى ان
الاصمى وابن جنى جلا
الافيه على الزيادة وقيل
انه غلط منه وقيل من

الرواة وان الرواية الا
بالتنوين أى شخص أو قيل
غير ذلك فانظر كلام المعنى

(قوله كل) قال الزرقاني
يُنْزَعُ لَيْسَ وَيَنْقَلُ
ويحتمل أن يكون ليس

مهما جلا على ما ويحتمل
أن يكون اسمه ضمير شان
ومعنى البيت لم يزل كل
ذى عفاف واقبال وقناعة

غنيا وعز يز او أخذ من
العيني وبقى انه يحتمل ان
يكون كل اسم ليس

مؤخرا وجملة ينقل من
اسمها المستر العائد على
كل لتقدمه رتبة وخبرها

وهو ذاتنى خبر ليس
(قوله ألا بأسلمى الخ)
اعترض بأنه أراد الدعاء
لما قد عا عليها بالخراب

زيد الا قام هذا قول البصر بين وصححه أبو البقاء الى ذلك أشار الناظم بقوله
وهذه الاربعة * لشبه نفي أولنقى متبعه (مثالها بعد النقى) بالحرف (ولا يزالون مختلفين) فيقال فعل
مضارع والواو واسمه ومختلفين خبره (ان نبرح عليه ما كفين) فنبرح مضارع بربح واسمه مستتر فيه
وجوابا وكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني كفاء وان كانه طاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع
ذكر لا وحذفها (ومنه تالله تفتؤ) تذكروا يوسف (وقوله) وهو امر والتيس الكندي
(فقلت عمن الله أبر - قاعدا) * ولو قطع وارأسى ليدل أو وصالى
(اذلاصل لا تفتؤ ولا أبرح) ولا ينقاس حذف الناقى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه
جواب قسم وكون الناقى لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمن يروى بالرفع على انه مبتدأ
حذف خبره أى عمن الله قسمى وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر أو لاقوصل
الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقى النصب بحال ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة
ما قبله عليه والتقدير ولو قطع وارأسى لأبرح ومثالها بعد النقى بالأمم للنقى قوله
غير منقل أسير هوى * كل وان ليس يعتبر

ومثالها بالفعل الموضوع للنقى قوله
ليس ينقل ذاغى واعتزاز * كل ذى عفة مقل فنوع
ومثالها بالفعل العارض للنقى قوله

فما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو مجيبا
فان قلم اخلع منه معنى التعليل وصير بمعنى ما السابقة ومثالها بالفعل المستلزم للنقى أيبت أزال أستغفر
الله أى لا أزال قاله القراء وجهه ان من أى شي لم يقعله والاباء مستلزم للنقى وهذا ما عا بعد أى تفرغ
الاستثناء قاله الموضح في الحوامى (ومثالها بعد النهى قوله

صاح شهر ولا تزل ذا كرامو * ت) فتسبانه ضلال مبين
صاح مرحم صاحب على غير القياس وشهر بكسر الميم أمر ولا نهى واسم تزل مستتر فيه او جوابا تقديره
أنت وذا كرامو خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة

ألا بأسلمى يادارى على البلا * (ولا زال منها بجزعك العطر)
فالعطر اسم زال مؤخر ومنها لا خبرها مقدم والاصل ولا زال العطر منها لا بجزعك وألحرف استفتاح ويا
حرف نداء والمنادى محذوف أى يا هذه أو حرف تنبيه مؤكدا لا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه
وأسلمى فعل أمر من السلامة وهى البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدارى بالسلامة وهى اسم امرأة
وليس ترقيم مية كما قد يتوهم وعلى للصاحبة أى أسلمى مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء
تأنيث الجرع رمة مستوية لا تبيت شيئا والعطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما
فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار التفع به وانما قام النهى والدعاء بلا مقام النفى لان
المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى (وقيدت زال بماعنى يزال احترازا من) زال (ماضى يزيل)
بفتح الياء (فانه فعل تام متعدي الى ففعول) واحذو وزنه فعل بفتح العين (ومعناه ماز) بمعنى ميز (تقول
زل ضابلك من معرك أى ميز بعضهما من بعض ومصدره الزيل) بفتح الزاى لانه من باب ضرب يضرب

(٢٤ تصريح ل)
وأجاب المصنف في شرح بيانته سهاذ بانته احتس أو لا بقوله أسلمى وان زال
وأخواتها انما تقتضى ثبوت الخبر للاسم على جرى العادة في مثله كقولنا ما زال زيد يضلى (قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء بطلب به
الفعل لا تركه الا أن يقال انه ترك أيضا وعلى بعده يأتي في الامر

(قوله ومعناه الانتقال) الانسب بما تقدم أن يقول ومعناه انتقل ثم ان الانتقال معنى زال ماضي يزال أيضا وقوله ومعناه الاستمرار ابرادهم انه معناه بواسطة النبي لان نفي الفعل يستلزم استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى ناقصة لانه قصد فيها انتقال النسبة التي هي مضمون الجملة فلا بد بعدها من ذكر الجملة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قوله وهو دوام) فاما قوله نعمت الحية دفاتنك منتصر * على العدا في سبيل المجد والارم ١٨٦ فشكل لانه ان قدر حالها حال نكرة أو خبرا فانما رفع دام الاسم وتنصب بعد الظرفية والجواب

باختيار الاول وأل زائدة مثل أيخرجن الاعز منها الاذل (قوله وناب المضاف اليه وهو ماوصلتها الخ) قال الدوشري يفهم ان ماوصلتها هي التائبة عن الظرف فاي فافهم من قوله لنيابتها عن الظرفية فيه مسامحة (قوله بدليل مادامت السموات) فيه نظر لان الكلام الآن في الافعال الناقصة ودام في الآية تامة كما يأتي والمناسبت لطاوه أن يمثل بشاهد فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتدبر * (فصل) * (قوله ودوام) قال الشهاب المراد به ان يثبت ببقية المشتقات عاملة عمل المصدر وحينئذ فلا اشكال وذكر ان ما قاله اللغاني ليس هو معنى المصدر كما هو في غاية الوضوح قال على أنا لان سلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها فيما ذكر (قوله التزم مضيه) قدم في بحث الموصول ان ما المصدرية توصل بفعل متصرف غير أم وغير الامر يشمل المضارع وقد يقال ذلك لاطلاق ما وما

ضربا (و) احترازا (من) زال (ماضي يزال فانه فعل تام قاصر) ووزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل عن مكانك أي انتقل عنه (ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا) أي تنتقلا (ولئن زالتا) أي انتفتتا (ومصدره الزوال) أي الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فان وزنه فعل يكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعدولا قضور وليس له مصدر وحكي الكسائي والقراء لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزال فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال القراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها إلى فعل يكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزال فعلى هذا عينها ما يزال يزول عينه او (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العقل (بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دوام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) فاما مصدرية ظرفية ومدت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها انها تقول بمصدر مضاف اليه الزمان (أي مدة دوام حيا) وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف (وهو المدة) فاصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فذوق المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ماوصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلاة العصر أي وقت صلاة العصر قاله في المعنى وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كذا دام مسبوقا * كأعط ما مدت مصيادها فلو كانت مامة لمدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي رفوعها منصوب فهو حال نحو يعجني مادمت صحيفا أي يعجني دوامك صحيفا ولو لم تذكرا أصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيفا قدم فعل ماض تام بمعنى بني وزيد فاعله وصحيفا حال من زيد ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (فصل وهذه الأفعال) الثلاثة عشر (في التصرف) وعدمه (ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحاز وهو ليس باتفاق) لانها وضعت ووضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بدكر متعلقها (ودام عند القراء وكثير من المتأخرين) لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان في النكت الحسان وأما يدوم وديم ودوام فمن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأحواتها) الثلاثة فتى وبرز وانتقلت (فانها لا يستعمل منها أمر) لان من شرط عملها التثنية وهو لا يدخل الأمر (ولامصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودام عند الاقدمين) وقيل من المتأخرين (فانهم أتبعوا لها مضارعا) هو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي) بناء على ان لها مصدر قد كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الاضجاع والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (وللمتصريف في هذين القسمين) وهما المتصرف التصرف التام والناقص (مماضي من العمل) بشرط وغيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

هنا للمصدرية الظرفية (قوله لا يستعمل منها أمر) عبر به دون توضيح لان كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر وغير فلا بد من وضعه استعمال أم لا (قوله وقيل من المتأخرين) فيه تنكيته على المتن قال اللغاني لو قال عند جمهور الاقدمين وبعض المتأخرين فاعا ما قبله كان أظهر انتهى ولو مرجح الشارح بين عند لفظ الاقدمين لفظ جمهور وفي التنكيته فتأمل (قوله مالماضي) قال اللغاني من اقامة الظاهر مقام المضمرة والاصل ما لهما اذا القسمين هما الماضي المتصرف ناقصا والماضي المتصرف تاما

(قوله ولو مثل به لكان حسنا) قال الدوشري ظاهره ان ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كوتوار بانين أي من جهة المعنى لا
 تحت فيه بخلاف كونوا حجارة والمبتدأ والخبر فيه أظهر من كونوا حجاراً وبعبارة أخرى ان كونوا بانين فيه تفاوت بخلاف كونوا حجارة
 * (قوله خانه قال في المعنى) أي في الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لانه لا يوصف ١٨٧ كما ان الضمير كذلك قال الدماميني هذا

مشكل لان كونه لا يوصف
 لا يقتضى تنزيهه منزلة
 الضمير فكم من الاسماء
 ما لا يوصف ولم يجعله بمثابة
 الضمير ثم الحكم على هذا
 المصدر المسبوك من ان
 وصلها المعرف بالاضافة
 سواء أضيف الى الضمير
 أو الى غيره بحكم الضمير مما
 يقتضى ان المضاف الى ذى
 الاداة مثلاً بمثابة الضمير
 ولم يقله أحد فيه ما علمت
 ثم تخصيص ان وان
 المصدريتين بهذا الحكم
 دون بقية الأحرف المصدرية
 ليس بظاهر وقع للمصنف
 في الباب الخامس في النوع
 الثاني من الجهة السادسة
 ان قال والحرف المصدرى
 وصلته في ذلك معرفة فلا
 يقع صفة للذكر ولم يخصه
 بان وان ثم قوله المقدرتين
 بمصدر معرف يقتضى انهما
 لو كانتا مقدرتين بمصدر
 منكر لم يثبت لهما حكم
 الضمير كما اذا قيل أعجبنى
 ما صنع رجل حسن على
 ان تجعل الصفة للمصدر
 المقدر أى صنع رجل
 حسن وفي جواز مثله نظر
 فتامه انتهى وأستفيد
 منه ان تقديرهما بالمصدر

وغير ماض مثله قد عملاً * ان كان غير الماضي منها استعمالاً
 (فالمضارع نحو ولم أك بغياً) فأك مضارع كان وأصله وأ كون حذف الضمة للجازم والواو لا لتقاء
 الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوابه وبغياً خبره وأصله بغوا يا اجتمع فيه الواو والياء
 وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة (والامر نحو
 كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لا لتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو
 الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المهدفة لزالوا لتقاء الساكنين والواو واسمه
 وحجارة خبره ومثله كونوا بانين ولو مثل به مكان حسناً (والمصدر كقوله)
 يبذل وحلم سادى قومه القى * (وكونك اياء عليك يسير)
 كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب وايا خبره من جهة تقصانه والاصل
 وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أنى البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر
 كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائه والذل بالذال المعجمة العطاء
 والباء متعلقة بسادى عليك متعلق بيسير مقدم من فآخبر (واسم الفاعل كقوله)
 وما كل من يبدى الشاشة كائناً * أخاك) اذا لم تلقه لك منجدا
 فكائناً خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جواز تقديره هو وأخاك خبره والشاشة بفتح الموحدة وشينين
 معجمتين طلاقة الوجه وتلقه بالفاء بمعنى تجده متعدلاتين وفي التنزيل ألقوا آياهم ضالين ومنجدا
 بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافاً للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الطرف مكنون فيه قاله أبو حيان
 (وقوله) وهو الحسين بن مظير الاسدى
 (قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً * أحبك حتى يغمض العين مغمض)
 فزائلاً اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره أنا ووجهه أحبك خبره
 * (فصل * وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافاً لابن درستويه في ليس ولا بن معطى
 في دام) نص عليه في ألقيته قبل ولم يعرف لغيره والجميع الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم
 * وفي جميعها توسط الخبر * آخر * (قال الله تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) فحقاً خبر كان مقدم
 ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينهما ما وبين اسمها اذا لم يتقدم
 عليها (وقرأ جزء وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم ينصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولوا اسمها
 مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المعنى ان
 رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكوا الان وأن
 المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتها إلا أن قالوا بالنصب (وقال
 الشاعر
 لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته) بادكار الموت والمزم
 فنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن
 معطى وله أن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع

المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشكل ذلك بانه صرح في المعنى في الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى وما كان لشر ان
 يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بان يرسل يجوز أن يكون بتقدير أو ارسل (قوله فنغصة خبر دام مقدم الخ) لا يخفى
 انه يلزم حينئذ فصل العامل أى منغصة من معموله أى بادكار يا جنبي وهو لذاته وقول الشهاب قد يجاب بانه جاز للضرورة فيه نظر اذ لا
 ضرورة مع الاعراب الذي قاله السارح (قوله على طريق التنازع) أو على انه عائد على العيش بتأويل الحياة كما قال اللغوي والجمع

في جهة واحدة بين مراعاة الانظ في لذاته بالتد كبر و مراعاة المعنى في دامت بالتأنيث لاركا كته فيه خلافا للشهاب وسياتي للشارح نظيره في
 ولا أرض أبقل ابقالها (قواه وأولى منه الخ) قال الدنوشري لم يقم وجهه الا لوليه مع احتمال التنازع أيضا لاسيما في غير رفوع سببي
 (قواه وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكتا) كذا في التسهيل وشرح الكافية ونوزع في ذلك ما نه لا مانع في ذلك من التقديم
 نعم ان كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدم مصدري ومنه مادام وجب التوسط لعدم جواز التقديم ولذا مثل ابن الناظم
 لذلك بقواه وآتيلت مادام في الدار صاحبها وبقى صور يجب فيها التوسط منها ان يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس قائما الا زيد
 فانظر النكت * (فصل) * ١٨٨ (قواه وتقدم أخبارهن جائز (رمثال ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك

نحو كم كان مالك وأين
 كان زيد وتخصل ان
 للخبر أربع حالات وجوب
 التقديم ووجوب التوسط
 ووجوب التأخر وجواز
 الامور الثلاثة وسنمتوا عن
 تقديم أسماء الثمن وكأنه
 لعدم تصوره اذ متى تقدم
 الاسم صار مبتدأ أو تحمل
 الناسخ ضميره فلا يقال
 ان الاسم تقدم ثم رأيت
 المصنف ذكر في الحواشي
 ان رفوع هذه الافعال
 مشبه للفاعل والفاعل
 لا يتقدم على الفعل
 فكذلك اسم هذه الافعال
 لا يتقدم عليها اها وما ذكرته
 أحسن فتأمل (قواه فان
 البصريين أجازوا الخ)
 أظهر منه التخص بمعمول
 خبر ما فانه يتقدم والخبر
 لا يجوز تقديمه وان كان
 ظرفا لان ما ذكره جائز عند
 البصريين ونسبهم
 (قوله وتقرير الحجة منه

في السببي المرفوع الآن يكون لا يرا، وأولى منه قول الآخر
 مادام حافظ سري من وثنتبه * فهو الذي لست عنه راغبا أبدا
 فقدم الخبر على الاسم (الا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر فحده وما كان صلاتهم عند
 البيت الامكا) أي صغيرا وكخفاء اعرابها نحو كان موسى قتال وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في
 الدار ساكتا فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمنع وقسم يجب
 * (فصل * وتقدم أخبارهن) عليهن (جائز) عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم أو التوسط
 أو التأخير (بدليل أهؤلاء اباكم كانوا يعبدون: بأنفسهم كانوا يظلمون) فاباكم وأنفسهم معمولان لخبر
 كان وقد تقدم ما عليها وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه
 الى ذلك القارسي وابن جنى وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين أجازوا ريدا عمر وضرب
 مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فجازوا تقديم المعمول ولم يميزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما
 اليتيم فلا تقم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان أمالا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي (الا
 خبر دام) فلا يجوز تقديمه على مادام (اتفاقا) لان معمول صلة المحرف المصدر لا يتقدم عليه ولا يجوز
 توسطه بين ما ودام على الضواب ان قلنا ان الموصول المحرف في ما يفصل من صلته معمولها وان قلنا يفصل
 اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يحرى فيه الخلاف الذي في
 ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعاً قاله الموضح في حواشيه وحيكي الناظم الاتفاق على المنع
 فقال * وكل سبقه دام حظر * (و) الا خبر (ليس) فلا يجوز أن يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من
 متأخرهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه أشار الناظم بقوله * ومنع سبق خبر ليس اصطفى *
 ووجهتهم انهم (قاسوها على عى) وخبر عى لا يتقدم عليها اتفاقا والجماع بينهما الجود (واحتج المميز)
 من قدماء البصريين والقراء وابن برهان والرخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين (بنحو قوله
 تعالى ألا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم) وتقرير الحجة منه أن يوم ياتيهم معمول المعروف وقد تقدم على
 ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقدم المعمول لا يصح الا حيث يصح
 تقديم عامله فلو لا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها (واجيب) بالمانع
 وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليبه يجب (بان المعمول ظرف فيشع فيه) ما لا يتسع في غيره أو بان يوم
 معمول المحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جلة جالية كده أو مستانقة أو بان يوم

الخ) قال الدنوشري ان قيل هل يجب بان الظرف متعلق بليس
 نفسا فيخرج ذلك عن محل النزاع قلت هو جائز ولا مانع من تعليق الظرف بالافعال المناقصة لانها تبدل على الحدث كما عليه المهققون
 وقد صرح الرضي بذلك في الآيه ويؤخذ من قوله بان المعمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الظرفي اها وهو ما خص من كلام الاقاني
 وأقول في المتن في الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان بمعنى الظرف والجار والمجرور بالفعل المناقصة من زعم انه لا تبدل على الحدث
 منع ذلك ثم قال الصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس اها ومرادها نهادا له عليه استعمالا الا ليس ولا ينافي ان ليس تبدل عليه ووضعها
 ضرورة انها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على انه لا يتعلق الظرف والجار والمجرور بليس والعجب من الدنوشري حيث لم يستحضره فلم يلم
 بنوعه ويؤخذ منه الخ نسبة اليه القائل والشهاب القاسمي وقد ينازع فيه بانه لا يلزم من اعتقار تقديم الفضية اعتقار تقديم العدة

كلماتي في ما الحجازية تورد الاشارة اليه قريبا (قوله لان فيها الحجاب) رأيت فخلا المصنف في بعض الاوراق وقد تقدم على يمتدحى
 الزمة السابق في كلام الدوشري وهو * حراجيج ما تنقل الامناحه * ما نضه ومنشاهذا الكلام كله ان الاستثناء المفرغ لا يكون
 في الموجب والكلام هنا موجب لان زال اللسان فثبت كان اثباتا لان نفي الزوال اثبات واعتراض بعض اصحابنا بانه اذا كان الكلام معناه
 الايجاب فينبغي ان يجوزوا تقديم الخبر لانه انما يمتدح في نحو ما كان زيدا قائما النبي وأما الان قال النبي قد زال معناه فينبغي ان يزول
 اعتباره فاحاط به بعض اصحابنا بان هذا الكلام له جهتان جهة اللفظ وهي النفي وجهة المعنى وهي الاثبات فلم يجز التقديم نظرا الى جهة
 اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظرا الى جهة المعنى واعتراض وقال فلم اعتبرتم جهة المعنى في الاستثناء فاعتصموا وجهة اللفظ في التقديم
 فاعتصموا وهلا عكستم واعتبرتم جهة المعنى في التقديم فاعتصموا وجهة اللفظ في الاستثناء فاعتصموا فاجيب بان التقديم امر راجع الى اللفظ
 والنفي موجود في اللفظ فملنا الحكم اللفظي على الحكم اللفظي وهو وجود صورة النبي ١٨٩ فلم تجزوه والاستثناء امر ينظر فيه الى

عموم المستثنى منه واخراج
 ما اريد اخرج من مفهومه
 فهو اخرج من معنى الاول
 فملنا الحكم المعنوي وهو
 امتناع الاستثناء على الحكم
 المعنى وهو كون معنى
 الكلام الايجاب (قوله)
 ويرده قوله على السن خيرا
 لا يزال) هذا صريح في
 ان لا ليست كما ومنه ان
 وقال الرضي ان كما ويحصل
 من كلامه امتناع التوسط
 اتفاقا في ما وان وغيرهما
 بخلاف المفهوم من المصنف
 وعلى الرضي ذلك بان
 حروف النفي لما لا تمت
 تلك الافعال صارت
 كبعض حروفها قال الشهاب
 ولا خفاء في اختصاص
 هذا التعليل بما يلزم
 النبي من زال واخواتها
 دون غيرها ولا في انه

في محل رفع على الابتداء وبنى على الفتح لاضافته الى جملة ما تيمم وليس مصر وفاخيره (واذا نفي الفعل
 بما) النافية (جازتوسط الخبر بين النافي) وهو ما (و) الفعل (المنفي مطلقا) سواء كان النفي شرطيا في
 العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند
 البصر بين والقراء) من الكوفيين لانهم من ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله
 * كذلك سبق خبر ما النافية * (وأجازه بقية الكوفيين) بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على
 اخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب) بدليل انه
 يجوز ما زال زيدا الا قائما كما لا يجوز كان زيدا الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير
 اعتبارا باصل الوضع (وعلم القراء المنع في) جميع (حروف النهي ويرده قوله) وهو المفلوط القريبي
 ورج القتي للخير ما ان رأيت * (على السن خيرا لا يزال زيد)
 فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال زيد خيرا وارجح امر من الرجاء والقى الشاب يقال قى
 فهو قى بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رأيت الشاب يزيد خيرا كما زاد عمره
 فرجحه للخير وما يحتمل أن تكون مصدرية نظرية وزيدت ان بعدها الشبه في اللفظ بما النافية وجرم
 به في المعنى ويحتمل أن تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف
 * (فصل) ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول (ظرفا أو) جارا
 (ومجرورا) للتوسع (نحو كان عندك أوفى المسجد يدمعكفا) والاصل كان زيد مدمعكفا عندك أوفى
 المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله
 ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أوفى أو حرف جر
 (فان لم يكن) المعمول (أحدهما فمهور البصر بين يمنعون مطلقا) لما في ذلك من الفصل بينها وبين
 اسمها باجتناب منها (والكوفيون يجوزون مطلقا) لان معمول معنوي معنوي (وفصل ابن
 السراج والفارسي) من البصريين (وابن عصفور) من المتأخرين (فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان
 طعامك آكل زيدا) لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه (ومنعه وان تقدم وحده نحو كان طعامك

يفهم جواز التوسط اذا كان الفعل لا يلزمه النفي ككان فلا يجرر ومقتضى كلام المصنف والناظم في باب التعليق ان ما وان ولا لها
 الصدر وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه يتغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نيه على ذلك الشاطبي كما نقله
 ابن غازي * (فصل) * (قوله ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم اشارة
 للاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسألة تقديم الخبر ومعموله ثم تقدم المعمول الظرفي ليس حسنا
 مطلقا ولذا سأل الرخشري في ولم يكن له كفوا أحد فقال فان قلت الكلام العربي انصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر
 ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك في كلامه فما باله مقدم في أفصح كلام وأعربه قلت هذا الكلام انما سبق لنفي المكافاة عن ذات
 الباري سبحانه وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أههشي وأعناه وأحقه بالتقديم وأجراه (قوله لما في ذلك من
 الفصل الخ) قال الشهاب القاسمي يخرج من ذلك مع قوله الا في اذ لا يفصل الخ عدم الاعتداد بان معمول المعمول ان اريد
 اجنبي من العامل ويؤخذ من كونه اجنبا منها منع تقديم معمول اسمها وجعله والنال لانه اجنبي منها اذا فرقي

(قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدونشري فيه نظروا ثم هو من باب التشبيه بالبيع محذوف الاداة قال بعض المشايخ وهو غلط ظاهر اه وفيه ان المسته ذات خلاف ومختار السعد ونحوه انه من الاستعارة فكيف يكون غلطاً وكان الاظهر التعليل في كونه استعارة بالكناية لانه استعارة مصرحة كما لا يخفى اذا الكناية هي التي يطوى فيها المشبهه نحو انشبت المنية اظفارها والمصرحة هي التي يطوى فيها ذكر المشبه نحو رأيت أسداً في الحمام وهذا كما يعرفه من اه اقل ممارسة بالبيان وأعجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الغنيمي ١٩٠ نقل عنه انه نظري في كلام الشارح بان الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها شيء من

أركان التشبيه سوى المشبه اه فكأنه توهم أن النظر في دعوى الاستعارة مطلقاً لا في كونها تصریحية (قوله وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته) فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجارة الاعتراضية ثم أن العائد محذوف أي والتقدير بما عطية عودهم به وهو حينئذ شأنه لم يتحد متعلق الحرفين فان البناء الداخلة على الموصول متعلقة بهما جاون والبناء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مراد به الشأن) قد أسلفنا أنه يستثنى مما له الصدر في جواز دخول النواسخ عليه * (فصل) * (قوله تستعمل هذه الادوات قامة) قال الدونشري فائدة اختلف في كان وكائناً في لاضرته

زيداً كلا) اذا يفصل بين الفعل ومفعوله باجتنبي ويتحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادى في شرح التسهيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقاً (بنحو قوله) وهو الفرزدق قنأه هداجون حول بيوتهم * (بما كان اياهم عطية عوداً) وجه الحجج منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان مع مفعول خبرها وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً قنأه هداجون المعجمة جمع قنأه بضم القاء وقنأه خبر مبتدأ محذوف أي هم قنأه هداجون جمع هداج بتشديد الهمزة وفي آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جريرو أراد الفرزدق بهذا البيت هجور هجر وشبههم بالقنأه في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (وخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (اضمار الاسم) في كان حال كونه (مراد به الشأن) وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال

ومضمرة الشأن اسما نوان وقع * موهوم ما استبان أنه امتنع (أوراجع الى ما) الموصولة (وعليه من فعطية مبتدأ) وعود خبره و اياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جازم عند البصريين (وقيل) التقديم (ضرورة وهذا) التخرج الاخير وهو دعوى الضرورة (متعين في قوله) بآب فتؤدى ذات الخال سألته * فالعيش ان حملى عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مراد به الشأن (لظهور نصب الخبر) وهو سألته لان ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد وحدهم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فتؤدى منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أي سألته لك

* (فصل) * قد تستعمل هذه الافعال قامة أي مستعنية بمفعولها) عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه أشار بقوله في النظم * وذو تمام ما برقع يكتفي * وتبعه في التوضيح وهو مخالف بالذهب سيديويه وأكثر البصريين من ان معنى تمامه دلالة على الحدوث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما يئصب الخبر ناقصاً المسمى ناقصاً فعلى الاول لكونه لم يكتف به فوجهه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدوث وتجرر الدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت قامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أي وان حصل ذو عسرة) وأمسى بمعنى دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل في الصباح (نحو قسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح) ودام بمعنى بقي (نحو خالد بن فيهما ادمت السموات والأرض أي بقيت) وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلاً

كائناً ما كان فقال الغارسي هما تامان في الموضوعين وما مصدرية وهي وما بعدها فاعل كائناً أي كونه وقيل هما ناقصان في الموضوعين وفي كائناً ضمير هو اسمه وخبره ما وهي موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره اياه واسم كائناً المستتر فيه وخبره كان عائدان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لاضرته كائناً الذي كان اياه وكائناً طال من مفعول لاضرته وينظر معني الكلام حينئذ وفيه اطلاق ما على العاقل وهو جائز وجود بعضهم أن تكون ما تذكره موصوفة وهذا الكلام يحتاج الى زيادة بيان (قوله بعشرة أمور) قد ذكرناها في حاشية الفا كهي (قوله كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد تكون بمعنى فعل مبدئ محذوف وكان الصوف بمعنى غزاه (قوله هو النزول ليلاً) قال الدونشري

لم يقيد به آخره وصرح السيد بقيد الله في شرح اللب بانه النزول آخر الليل قال أيضا يقال بات النوم أو بهم فتسعد بنفسها أو بالباء
 (قوله صفة له) قال الزرقاني أي لذى العائر للعائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدنوشري زاد السعد عبد الله قوله أو طال
 (قوله انما يجزى الخ) قال الزرقاني عزيت صدره وإذا أقرضت قرصا فاجزه * ولا حجة في البيت على انها عاطفة بمعنى الاحتمال
 أن يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف انهم المعنى والتقدير ليس الجمل جازيا * (فصل) * (قوله منها جواز زيادتها) من ذلك
 قوله تعالى كيف تكلم من كان في المهد صبيا لانهم لم يتكروا وذلك بعدما كان في المهد بل وهو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المصنف
 قال أبو طاهر جزء في رسالته المسماة بالمنيرة المعربة عن شرف الاعراب وهو من ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب الى السلامة لانه يوافق الحال
 ومن ادعى أنه لغو فقد أبعد لان كان انما يبغي عملها ولا يبغي معنى المضى فيها قلت هذا خضا لان الذى يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعا
 بل ولا يلزم القائل بالانغاء لان كان الزائدة لا تخرج عن افادة الزمان خلافا للبرد وأما التي ١٩١ بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم في أى

موضع وجد الفعل بمعنى
 الاسم هذا محال قال ولكن
 الوجه ان كان من قصد
 الخبر الا ان عن حالهم لانهم
 أكبر اذ ذلك في وقت كونه
 في المهد فكانه قال أكبروا
 تكلم صبي كائن في المهد
 طفلا فيكون الكون من
 لفظ الخبر لان لفظهم كقول
 الحطيطه يصف الرياض
 يظل بها الشيخ الذي
 كان قانيا
 يدب على عوج اه نحررات
 فلم يلد قانيا قبل ديبه بل
 وقت ديبه فذكر الكون
 من لفظ الخبر (قوله لتعين
 الزمان فيه الخ) قال
 الدنوشري فيه نظران
 تعين الزمان فيه لا يقتضى
 ما ذكر على أن الامر الزمان
 فيه معين وقوله أحدهما

فحو قول عمر رضى الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بنى أى عرس بها (وقوله) وهو
 امر و القيس بن عانس بالنون وفا قال ابن دريد لا بن حجر الكندى خلافا من زعمه
 (وبات وباتت له ليلة) * كناية ذى العائر الارمد
 أى وعرس والعائر العين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد
 صفة له مخضعة على الأول وكاشفة على الثاني (وقالوبات بالقوم أى تزل بهم ليلا) ظل بمعنى دام
 واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أى دام ظله) وأضحى بمعنى دخل في الضحى نحو (أضحينا أى دخلنا
 في الضحى) وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك أى انتقل وبمعنى رجع نحو ألى الله تصير الامور
 أى ترجع وبرج بمعنى ذهب نحو واذا قال موسى لفتاه لا أبرح أى لا أذهب وأنتقل بمعنى انفصل نحو
 فككت الخاتم فانتقل أى انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان آخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا
 الباب استعملت تامة وناقصة (الان ثلاثة أفعال فانها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلا (وهى قتي
 وزال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك أشار الناظم بقوله
 * والنقص فى * قتي ليس زال دائما قتي وذهب أبو حيان فى نكته الى أن قتي تكون تامة بمعنى سكن
 وذهب أبو على فى الحلية الى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أى لم ينتقل عنه وذهب
 الكوفيون الى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو * انما يجزى القتي ليس الجمل *
 * فصل * تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضى (لتعين
 الزمان فيه دون المضارع) (وشذ قول أم عقيل) بن أنى طالب وهى ترقصه
 (أنت تكون ما جندبيل) * اذا تهب شمال بلبيل
 أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدأ وما جندبيره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل فعيل
 من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ربح تهب من ناحية القطب ولبيل كقتيل بمعنى
 مبالوة (و الشرط الثانى كونها بين شيئين) متلازمين (ليس جار او مجرورا) وليس المراد بزيادتها انها

كونها بلفظ الماضى مع قوله أو لا تختص كان فيه ركاة وتهافت اذا لاولى يعنى عن الثانى وعلل السيد عبد الله اختصاص الزيادة
 بلفظ الماضى بخفته (قوله بين شيئين) أى لاقى الابتداء لان البداهة تكون بالوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق لها
 الصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدنوشري بازع الرضى رحمه الله فى كونها زائدة مطلقا لا لانه على معنى وفى نحو
 * على كان المسومة العرب * ادعاء الزيادة واضح فتأمل اه وقال اللغوي زيادتها ما بان لا تقيد شيئا الا محض التاكيد وهو معنى
 زيادة الكلمة فى كلام العرب كقوله * على كان المسومة العرب * وأما بان تبدل على الزمان المناعى ولم تعمل نحو ما كان أحسن
 زيد قال الرضى فى تسميتها زائدة نظرا لما ذكرنا والاولى أن يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها وانما جازان لا تعملها مع انها غير زائدة
 لانها كانت تعمل لدلالة التبع على الحدث المطلق لا لدلالة التبع على الزمان الماضى لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما تبدل عليه من
 الحدث فاذا جردتها عنه لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب رفوعا ولا متصوبا وذكروا السيراقى أن فاعلها مصدرها أى كان الكون وهو
 من ذهب ينيويه وذهب أبو على الى أنها لفاعل لها على ما اخترنا اه المقصود منه

قوله ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية الخ قال الدوشري فائدة قال بعضهم زليت كان قبل فعل التعجب لتدل على ان المعنى المتعجب منه كان في الماضي وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف وانما اختصت كان بهذا دون سائر الافعال الماضية لانها ام الافعال فلا تنقل عن معناها غالبا اه من شرح ابن الصائغ على الملحمة باختصار (قوله من السمة وهي العلامة) قال الدوشري يشكل بان المادة لا تساعده عليه اذ المسومة معثلة العين والسمة الغاء اللهم الا ان يدعى القلب المكاني قليتاهل اه وفي بعض النسخ من الوسمة فلا اشكال (قوله والزائد لا يغفل) الفرق بين كان الزائد وبين حرف الجر الزائد حيث عمل حرف الجر الزائد بخلاف هذه ان اختصاص حرف الجر بالاسماء باق واما كان فزال اختص اصحابا قوله فهو نظير وهذا كتاب انزلناه مبارك) هذا من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد

لا يدل على معنى البتة بل انها لم يثبت بها الا سنادوا الا هي دالة على الماضي ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على الماضي (نحو ما كان أحسن زيدا) فكان زائدا بين المبتدأ وخبره (و) قد تراد بين الفعل ومفعوله نحو (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تا كيدا للمضي (وشد) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله) جيا دني أبي بكر تسامى * (على كان المسومة العرب) أشده القراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهو ما كالتشي الواحد والجمع جيد وتسامى أصله تسامى حذفت إحدى التامين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السمة وهي العلامة والعرب بكسر العين المهملة تعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت هليها سلامة وتركت في المرعى وأطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تراد كان في حشو كما * كان أصح علم من تقديما (وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق

فكيف اذا حرت بدار قوم * (وجيران لنا كانوا كرام

لرفعها الضمير) وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب أبي العباس المبرد وآثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو واسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك (خلافا لسيبويه) والتحليل حيث ذهبوا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهم الزيادة فيها والذي فهمه النحويون انهما أرادا حقيقة الزيادة واختلفا في تخرج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كالم يمنع من الغامض ان اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذي فيها تو كيدا لنا في ثلثاته مرتفع بالفاعل الأتري انه لا خبر له وقال أبو الفتح محتجا بالتحليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مفعولة بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مرت برجل معهما قرم ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تراد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله

هل أتم عائجون بنا العنا * ترى العزصات أو أثر الخيام

ولا يمنع أيضا في البيت أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقدره وجدت جبرتهم ثم حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة اه كلام المرادى والحاصل على القول بزيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلا للفظ لثلاثي يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير تو كيدا لتتري لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو

(قوله ان تحذف) قال اللغاني هذا خاص بمسألة كان لا بصيغة الماضي لما يأتي عن سيبويه في قوله ولو تمر من أن تقديرة ولو يكون عندنا تمر (قوله دالاعليها) فديقال الدلالة المذكورة ظاهرة اذا كان الخبر مفردا منصوبا وأما اذا كان جارا ومجرورا أو جارة فلا تظهر الدلالة على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة) سيأتي في باب اعراب الفعل ان اذا أم أدوات الشرط غير الجازمة (قوله ان را كباوان ماشيا) قال الدنوشري جعله اللغاني حالا لا خبرا وقال التقدير ان سرت را كباوان سرت ماشيا وأقول فيه نظرا لان فيه تعليق المفصل على الجمل وهو كتعليق الشيء على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا علي بن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع من ذلك فهو كقولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان من تعليق العام على الخاص وأيضا ١٩٣ المعلق عليه أحد الشيتين لا مجموعهما

بديل ان يكون ممثلا اذا
أني باحدهما مسرعا (قوله
وان بقية اما) قال
الدنوشري فديقال بقية
أم لان اللهم الآن يكون
أصلها ان ما ثم أدغم (قوله
بأعمالهم) قال اللغاني فيه
حذف مضاف أي
بجنس أعمالهم اذا الأعمال
مجازي عليها لا بها (قوله
وفيه رد على التسهيل
الخ) قال الشهاب القاسمي
أقول وفيه نظر اذا نسلم
ان مراد المصنف ان
الاسم هو الاسم الظاهر
المدكور أعني عملهم بل
الاسم ضمير مستتر في
كان عائدا على العمل
على ان تقدير المصنف
لا ينهض جملة على التسهيل
(قوله أي ان كان عملهم
خيرا) قال اللغاني لا
يتعين ذلك لجواز تقدير
ان عملوا (قوله أي ان
كان في عملهم الخ) قال

ز ندظنفت عالم هذا ما في المعنى مرتبا (ومنها) أي من الامور المختصة بها كان (انها تحذف ويقع ذلك)
الحذف (على أربعة أوجه) أحدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان أو ظاهرا (ويبقى الخبر)
دالاعليها (ويكثر وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيين) لانهم من الأدوات الطالبة للفعلين فيطول الكلام
فيحذف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لان ان أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم
أدوات الشرط غير الجازمة كما ان كان أم بابها وهم يتسعون في الامهات ما لا يتسعون في غيرها والى ذلك
أشار الناظم بقوله ويحذفونها ويسعون الخبر * وبعد ان ولو كثيرا اذا اشهر
(مثال ان) والغالب فيها ان تكون تنويعية (قولك مسرعا ان را كباوان ماشيا) أي ان كنت را كبا
وان كنت ماشيا (وقوله) لا تقربن الدهر آل مطرف * (ان ظالمنا أبدأ وان مظلوما)
أي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال أبو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما ان تصبا على
المحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية (وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا نخير وان
شرا فشر) ينصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لابتداء المحذوف (أي
ان كان عملهم خيرا جزاؤهم خيرا) وان كان عملهم شرا جزاؤهم شرا وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم
كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفردياته (ويجوز ان خيرا نخير) وان شرا فشر برفع الاول على انه اسم
لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف (أي ان كان في عملهم خيرا
فيجزون خيرا ويجزون نصيبها) معا يتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا (ورفعها) معا يتقدير ان
كان في عملهم خيرا فيجزون خيرا (و) الوجه (الاول) من الواجهة الاربعة (أرجحها) لان فيه اضمار كان
واسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعدفاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثاني أضعفها) لان فيه
حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد وذلك لم يذكر سيبويه
(و) الوجهان (الاخيران متوسطان) بين القوة والضعف ثم قال الشاويين هما متكافآن يعني على حد
سواء قال تلميذه ابن الضائع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبها قوة نصب الاول وضعف
نصب الثاني وفي رفعها قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعها أحسن من
نصبها ومثال ان غير التنويعية قولهم * أنطق بحق وان مستخرجا احنا * أي وان كنت مستخرجا
(ومثال لو) قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (التمس ولو خائما من حديد) أي التمس شيئا ولو كان
ما التمسه خائما من حديد (وقوله) لا يامن الدهر فوبغي ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

(٢٥ تصريح ل)

اللغاني فيه أمر ان لا اول تقدير الجزاء معضارا معقرونا بالقامو الثاني ان تقدير
في عملهم منظور فيه اه وقال الدماميني وهذا الاشك في جواز تقديره من حيث الضاعة في الجملة وأما انه يحكم بحسنه فلا لانه ضعيف
من جهة المعنى اذ معني ان كان في عملهم خيرا معني غير مقصود لان مقصود المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لانهم أعمالا وفي تلك
الاعمال خيرا وقديدهم هذا بانه على التجريد فيكون نحو ان كان في عملهم خيرا مثل لهم فيها دار الجند (قوله والاول أرجحها) لا يقال هذا
تكرار مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الاكثر اذ لا يلزم من الاكثريه الرجحان ولئن سلمنا ما ذكره هنا ليني عليه ما بعده (قوله وقال
ابن عصفور الخ) قال الدنوشري وجه أحسنية الرفع عنه على النصب ان في النصب حذف أكثر من الحذف في حالة الرفع كما هو ظاهر
اه وقال الدماميني اذا نظرت الى الاحسنين رأيت رفع الثاني خيرا من نصب الاول لاستوائهما في الاضمار ورجحان رفع الثاني بان

أضمرت نفس ما أظهرت وإذا نظرت إلى الأقيمين رأيت نصب الثاني أقبح من رفع الأول لاسيما في الأضمار وضعف نصب الثاني بانك أضمرت جازة وفي رفع الأول لم تضر جملة ويوضحه ان سيديويه وصف رفعهما بأنه حسن ولم يصف بذلك نصبهما (قوله والقصر والتنوين) قال الدنوشري فيه نظر لان آخره لام لا ألف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال الدنوشري راجع لسائلة لا جمعها على شول لان قياس الصفة المختصة بالمؤنث ان لا تلحقها التاء كطالق وحائض وقد يقال ان فعلا لا يكون جمعا كما قالوا في نصب على الخلاف فيه فياتي فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع سائلة واختلف في الشول في هذا البيت الذي هو من مشطور الرجز فقيل مصدر سالت الناقة بذنبها أي رفعته للنصر اب فهي سائل بغيرها وجمع شول كرا كع وركع وقيل ما قاله الشارح انها جمع سائلة إلى آخر ما قال قال الغنيمي وقدير جمع الأول بأنه روى من لدشول بالتحقير وأجيب بان التقدير من لدشولان شول أو زمان شول أو كون شول حذف المضاف والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أي موجودا وقد رجح الثاني برواية الجرمي من لدشولا بغير التنوين ١٩٤ على أن أصله شولا بما للدولكن قصر للنصر وورد وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول

أي ولو كان صاحب البني ملكا إذا جنود كثيرة وقولهم ألا حشف ولو تمر أو فيم - جارد على أن حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعدلوا على مما قبلها ولا أعجم فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعجم من الحشف (وتقول) فيما إذا كان ما بعدلوا مندرجا فيما قبلها لا أعجم ولا أعلى على ما مثل به سيديويه من قولهم (الاطعام ولو تمر) فان الطعام أعجم من التمر (وجوز سيديويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) حذف يكون وخبرها وبقي اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون ان ولو) الشرطيتين (قوله * من لدشولا في التلاها * قدره سيديويه من لدان كانت شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع سائلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية أو ما السائل بلاها فهي الناقة التي تشول بذنبها اللقاح ولا ين لها أصلا وجمعها شول بتشديد الواو كرا كع وركع والاقلام مصدر أتلت الناقة إذا تلاحها ولها أي من زمن كونها شولا إلى زمن كونها متلوبة بأولادها وانما قدره سيديويه من لدان كانت شولا ولم يقدره من لدان كانت لأنه لا يرى إضافة لدان إلى الجمل نقلا في المعنى عن القرعة لابن الدهان واعترض على سيديويه في تقديره ان أذلم يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيديويه في باب الاستثناء على ان الموصول الحر في لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما فر منه وقع فيه الوجه (الثاني ان تحذف) كان (مع خبرها ويبقى الاسم وهو وضعف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير برفعهما) الوجه (الثالث ان تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها (ويكثر ذلك) بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجلها في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل (في مثل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معاول وما قبله معالته مقدمة عليه (وأصل انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعاليلية (وما بعدها) المجرور بها (على ان نطقت للاختصاص) عند البيانين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت (ثم

كانت نصب غدوة بعدها وهو مودود باتفاقهم على ان ذلك مخصوص بغدوة والشارح اقتصر في البيت على ان المراد بالشول جمع سائلة الخ (قوله اذ يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) قد قدمنا في بحث حذف الخبر بعدلولا ما يتعلق بذلك وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يخص المنع بما اذا كان لغيره تصرفية فاما ما في جوز في نحو يندوم اذا صلحها يدي ودي فقد حذف بعض الاسم الذي هو للياء وكذا نحو قاض وغاز وما أشبه ذلك (قوله على ان الموصول الحر في لا يجوز

حذفه) الابعاد الحروف التي تذكر في النواصب كما يبدى بذلك المرادى ثم المراد لا يجوز جواز امطر داو الا فقد تحذف ان بشذوذ في غير ما يبدى في النواصب كما ذكره في المعنى لكن محل الشذوذ مع بقاء النصب والاقهو مطرد كما في باب المبتدأ في تسمع بالمعيدي (قوله ان ما فر منه الخ) قال الدنوشري الذي فر منه ان لدان لا يضاف للجمل (قوله ان تحذف مع خبرها) اما حذف الخبر وحده فنص في المعنى في بحث الحذف على انه لا يجوز لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان (قوله أصله انطلقت الخ) قال اللغوي فيه دعوى تكاف بلا دليل لا مكان ان يدعي ان امانا بفتح عن اسم الشرط وفعله والاصل مهما يذ كر منطلقا أي في حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط أي يذ كر وحده انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا نظير ما جوزوه في اما عالمنا يذ كر شخص في حالة كونه عالمنا أي مذ كر انا لعلم فز يد عالم ويدل على ما ذكرنا محيى الفاء بعد المنصوب في نحو * فان قومي لم تأكلهم الضبيع * فانه منانق لما قررته فتأمل اه قال الدنوشري قوله اما أنت منطلقا انطلقت بر دما زعمه ووجه الرد ان اما هذه تلزمها الفاء ولا فاء هنا وعجيب منه ان يجمع بما قال وزعم انه أقل تكلفا عما قالوه وهو جائز في بعض المواطن عما فيه فاء (قوله عند البيانين الخ) لوجه تخصيص الاختصاص بالبيانين والاهتمام بالنحوين بل كل ثبت كلا

قوله ثم حذف (كان لذلك) قال الدنوشري قد يقال من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما أنت فلا يتامل (قوله أي لان كنت ذات فرقت) قال اللغاني لا يخفى ان تقدير فرقت يورث في التركيب

أن يقال فرقت لكونك ذات فرقت لان قومي لم تأكلهم الضبع بل المتجه ان يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكورا بالفرقتاني مثلا ذونفر اذ قومي لم تأكلهم سنة الجذب حتى ترفع على بقومك وتفرق وهذا يتبادى يكون امانا نية عن مهمما كما فر وقال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون قوله فان قومي الخ تعاملا المحذوف أي ولا اعتبار بقومك بذلك فان قومي الخ وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح فتأمل (قوله التامة) فيه نظر فانه لا مانع ان يكون قومي اسمها وقوله كالذي خبرها وهذا كالتعريف فانه شاهد ومثال المحذف كان مع بقاء اسمها وخبرها وان كان ما قاله الشارح محتملا في نفسه (قوله أي ان كنت لا تفعل غيره) قال اللغاني لا يجوز الى هذا التكلف الذي لا دليل عليه اذ الظاهر ان ما يزيد لنا كيدان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنهيا هو الشرط فاما أداة شرط

حذفت اللام) الجارة (للاختصار) فصار ان كنت منطلقا انطلقت (ثم حذف كان لذلك) الاختصار (فان فصل الضمير) الذي هو اسم كان فصار ان أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصار ان ما أنت (ثم ادغمت النون) من ان (في الميم) من ما (للتقارب) في الخرج فصار ما أنت والى ذلك أشار الناظم بقوله * و بعد ان تعويض ما عنها ارتكب * وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس (أبا خراشة أما أنت ذات فرقت) * فان قومي لم تأكلهم الضبع (أي لان كنت ذات فرقت ثم حذف) فرقت وهو (متعلق الجار) لان وما بعدها وأبا خراشة منادى مقط من تصرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحي كسر هاو براعمه له وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه مخفاف بخاء معجمة مضمومة وفاء من خفيقتين بينهما ألف والنفر يفتح النون والفاء الهمزة والضمح على وزن العصد السنين المهدبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان المعروف وورث بقوله لم تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسند عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والخبر اهدا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول أشهر ونقل أبو الفتح عن أبي علي ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزأين عمل ما خلفته ووجهه ان ما انابت في اللفظ نابت في المعمل وزعم انه مذهب سيويه (وقل) حذف كان وحدها (يلونها) أي بدون ان المصدرية (كقوله) وهو عبيد بن حصين الراعي (أزمان قومي والجماعة كالذي) * لزم الرحالة ان يميل بميلا (قال سيويه أراد أن زمان كان قومي) مع الجماعة فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفه والرحالة بكسر الراء وبالجماء المهملة ترج من جاود ليس فيه خشب يتخذ للر كض الشديد ويميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ويميل بفتح الميم الاولي بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الوجه (الرابع ان تحذف) كان (مع معم وليها) جميعا (وذلك بعد ان) الشرطية (في قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعوض) عن كان واسمها أو ادغمت نون ان فيهما التقارب فخرجيهما (ولا) هي (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجار بردي تقول اخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم أي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من امام مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة قال معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا أي لان كنت تحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا من الفعل المحذوف وقلت النون ميمما وادغمت في الميم اه كلام الجار بردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما أنت لا في اما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلها ما جاز قاله الخضر اوى وحكي الكوفيون انه يقال لانات الامير فانه جاز فقول أنا آتية وان أي وان كان جازا فحذف كان مع معم وليها من غير تعويض وعليه قوله

قالت بنات العم ياسلمى واثن * كان فقير امعدما قالت واثن

أي وان كان فقير امعدما ولا يجوز هذا المحذف مع غير كان عند البصريين (ومنها) أي من الامور المختصة

مؤكدة بما نظيرها اما في قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله فبطلتها فلست لها بكف * والايعل مفرق الحسام والاصل افعل هذا ان لا تفعل غير هو هذا معني واضح لا تغار عليه فعليك بالحق وان أفتاك الناس وأفتوك

كما قال اللقاني (تسوله لا تتقاء الجزم) قال اللقاني لا يخفى ان شرط الجزم يخرج به أيضا النسوة لم تكن فائتات اذ هو مبني فليس يجوزون وان دخل عليه الجازم (قوله ترد الاشياء الى اصولها) أي ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة فلا تنقض بنحو يترك ودمك لان أصله غير مستعمل الا أنه يشكل عليه رد الياء في يد ودم في التصغير حيث قال يدي يودي اذ لو لم يكن مستعملا لم يرد اليه شيء (فصل في ما اولوات وان) (قوله في النفي) أشار به الى الجامع في الاحق المذكور فان قلت هذا قياس في اللغة وهو ممنوع قلت لا نسلم انه قياس يجوز ان يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محققه ولو سلم فلان سلم انه ممنوع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المسئولات اما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العزيز جماعة (قوله فان المنقول عنهم الخ) يؤيده أنهم قالوا ان المرفوع بعد كان ليس مرفوعا لكن يلزم عليه ان ما لم تعمل شيئا فينا في

بها كان (ان لام مضارعها) وهي التون (يجوز حذفها) تحقيقا وصالا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز أشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون) حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا) متصل (بساكن نحو ولم آك بغيا) وان تلك حسنة يضاعفها أصلها ما أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لا تتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا (بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لا تتقاء الجزم فيهما) لان الاول مرفوع والثاني منصوب (و) بخلاف نحو (تكونوا من بعده قوموا صالحين لان جزمه بحذف النون) بالعطف على محل الجزم في جواب الامر وانما تحذف نون تكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المتناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة بحرف المد واللين في سكونها واعتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف (نحو أن يكتنه فلان تسلط عليه) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالضمير) المنصوب والضماء ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول (و) بخلاف (نحو لم يكن الله يغفر لهم) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالسكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قوله الموضوع في شرح القطر (وخالف في هذا) الاخير (يونس) بن حبيب (فاجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة العارضة لا لتقاء الساكنين (تمسكنا بنحو قوله) وهو المختصر بن صخر الاسدي

(فان لم تلك المرأة أبيت وسامة) * فقد أبيت المرأة جهة ضيغ

فحذف النون مع ملاقات الساكن والمرأة بكسر الميم ومد الهمة آله الرؤية فكانت نظرو وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغ وهو الاسد والوسامة يفتح الواو والحسن والجمال (و) هذا البيت (جمله الجماعة) المعتدون في المنع مطلق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشي فاستبأته ولا أستطيعه * (ولا استقتي ان كان ماؤك ذاقصل)

فحذف نون لكن ضرورة واستدل به القراء على أن لكن المشددة مركبة وأصلها لكن ان فطرحت الهمة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المعنى وقيل هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكي انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك من أخ يعني نفسه بواسيت بطعامه بغير من ولا نخل فقال له الذئب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم ولست بآتية ولا أستطيعه ولكن ان كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاستقتي منه

(فصل في ما اولوات وان المعملات عمل ليس تشبيهها في النفي) *

(أما ما فاعملها الجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم) ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزأين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط وأما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر ونصب باسقاط الخافض وأهمها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما أنهم لم يولوا ليس جملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله في المعنى (و) لا يعملها الجازيون مطلقا بل (لا عملهم اياها) عندهم (أربعة شروط أحدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة) فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله) بني عدنان ان أتم ذهب * ولا صريف ولكن أتم خرف

أصل الكلام لانه مقروض في توجيه لغة الجازيين المعملين لما وعلى هذا الجزآن بعدها مبتدأ وخبر ولم تعمل فيهما شيئا (قوله لا عملهم اياها) قال اللقاني أضاف الاعمال الى ضمير الجازيين إشارة الى ان أعمال غيرهم

قد يوجدون الشروط أو بعض أعمال الفرزدق أياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال اللقاني لو قال المرفوع بعدها كان أولى إذا مقترن بها ليس باسم لها (قوله لازائدة) قال اللقاني الفرق بينهما حينئذ ان الزائدة تفصل أجنبي دون الناقية المؤكدة لكن الزائدة في كلامهم هو المستوفى لخص التا كيد فلا يظهر حينئذ بينهما فرق إذا العمل للأولى في الوجهين اه وقال الشهاب القاسمي قد يقال الزائد في الكلام التا كيد الكلام لالتا كيد خصوصا ما بخلاف الناقية فانها تخصيص ما ١٩٧ فيبينما فرق فليراجع هل الأمر

كذلك اه وقال الدنوشي
قوله لازائدة رده بعضهم
بانه لا وجه لكونه شاملا
لكونها ناقية مؤكدة
لما لها عينها ويرد بان
الزائد بمنزلة تكرير الجملة
بخلاف الناقية المؤكدة
لما قبلها (قوله نفي خبرها)
قال اللقاني اشارة الى أن
الشرط هو بقاء النفي في
الخبر دون غيره فاذا وجد

يرفع ذهب على الهمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان
(وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهبا بالنصب فتخرج على أن ان فاقية مؤكدة) لا مؤسفة لان نفي
النفي ايجاب (لا زائدة) كافة لما وهذا التخرج انما يتمشى على قول الكوفيين أن ان المقرونة بما هي
الناقية حتى بها بعد ما تو كيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية
والحرفية لشبهها في اللفظ بما الناقية فلو لم تكن الناقية بما أن المقترنة زائدة لم يكن لزيادتها بعد
الموصولة نفي مسوغ قاله المرادى وغدا نفي بضم العين المعجمة وبالذال المهملة والنون قبل ما التانث
حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخرف بفتح الخاء والراي المعجمتين وبالفاء
قال الجوهري هو الابرزاد في القاموس وكل ما عمل من طير وشوي بالارحتى يكون فخارا الشرط
(الثاني أن لا ينتقض نفي خبرها بالا) فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس (فلذلك وجب الرفع
في) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة) وفي رسول من قوله تعالى (وما محمد الا رسول) فاما قوله
وما الدهر الامجنون اياها اه وما صاحب الحاجات الامعديا

صح العمل فيه وان انتقض
في غيره من المتعلقة به
فانه يبطل العمل في ذلك
الغير كما في ما زيد قائما
بل قاعد وما زيد قائما
الاقى الداراه ثم ان الشرط
انما هو عدم الانتقاض
بغير غيرا ما اذا انتقض
بها فيجب النصب نحو
ما زيد غير قائم بنصب
غير وجوبا وجوز الاخفش
الرفع (قوله فن باب
ما زيد الاسيرا) أي خلافا
لابن الناطم حيث جعله
من هذا الباب أعني
المنصوب على الخبرية
لما (قوله وكونه واقعا

(فن باب) المفعول المطلق الواقع عام له المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد (ما زيد الاسيرا أي) ما زيد
الا (يسيرا والتقدير) وما الدهر (الا يدور دوران منجنون) فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول
مطلق وعام له يدور محذوف وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا
التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير
دوران أن منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب الذي يسقي عليها الماء فتارة يجعل السافل
عاليا وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا أن تكون آلهة فانها تحو ضربته سوطا
(و) كذا القول في وما صاحب الحاجات الامعديا فانه في تقدير (الا يعذب معذبا أي تعذبا) والباعث
على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل
النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش وأما مذهب سيويه فلانه لا يرى ان
صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد به والاصل
عدم التأويل وأنشد ابن مالك في أرى الدهر الامجنونا هو حكم بزيادة الا واعرضة في المعنى وما ذكره من
وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس
والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول القراء والرابع جواز النصب بشرط كون
الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولاجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينتقض نفي الخبر (وجب
الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائم بل قاعد اولكن قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف) أي بل هو قاعد
ولكن هو قاعد (ولم يحز) في قاعد (نصبه بالعطف) على قائما (لانه) واقع بعد بل أولكن والواقع بعدهما
(موجب) بفتح الجيم أي مثبت والى ذلك أشار الناظم بقوله

بعد الايجاب) أي لانه مخصوص بالاوسيات في باب المفعول المطلق ان المحصور بالا أو انما يحذف عام له وجوبا فنحو ما أنت الاسيرا أو
انما أنت اسيرا فاندفع ما يتوهم ان الرفع في الايجاب لا يقتضي النصب نحو وما محمد لان ذلك مفعول مطلق (قوله وأسماء الذوات
الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم في باب ما جمع بالف وتا من يدين في الكلام على خلق الله السموات ان السموات مفعول مطلق عند الشيخ
عبد القاهر والرحشري مع انه اسم ذات (قوله ولاجل الخ) قال اللقاني ان قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفي الخبر وهو ليس الرفع
فيما بعد بل لا تتفاء الشرط كما يقتضيه قوله ولاجل الخ قات أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر في المعنى وقوله

انتقض فيه النفي ببل فوجب رفعه لذلك (قوله وان كان ظرفا) أي بخلافه في باب ان وان كان عملها بطريق الالتحاق بالفعل لانها من الحروف لانها اشبهت الفعل لفظا ومعنى كما يأتي وهذه انما اشبهت الفعل معنى فقط (قوله فسي خبر مقدم) قال الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز ان يكون مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر واعتب مع فاعله صلة من أو صفتها (قوله كما قال سيبويه) الذي قاله سيبويه انما هو ان العربي لا ينطق بالخطا ١٩٨ ويجوز ان ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الالغية في باب ما لا ينصرف (قوله ولكن

ورفع معطوف بل لكن أو ببل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل
 وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد فاعلم بل فاعدا بالنصب على معنى
 بل ما هو فاعدا نقله الموضع عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على
 الاسم خلافا للقراء وان كان ظرفا أو جار أو مجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل
 (كقولهم مامسى من أعتب) فسي خبره تقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكي الجرمي مامسى بيا من
 أعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعرب الذي عاد الى مسرتك بعدما أساءك (وقوله
 وما خذل قومي فان خضع للعدى) * ولكن اذا ادعوهم فهمهم
 فخذل بتشديد الذا ل المعجمة جمع خذل خبر مقدم قومي مبتدأ مؤخر (فام اقوله) وهو الفرزدق
 فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش (واذما مثلهم بشر)
 بنصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وان الفرزدق تميمي لم
 يعرف شرطها عند الحجازيين) فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي
 لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه (وقيل) بشر خبر (مثلهم مبتدأ ولكن بنى) على الفتح
 (لابهامه مع اضافته للبنى) وهو الضمير والمبهم المضاف للبنى يجوز بناؤه واعرابه (ونظيره) في البناء على
 الفتح (انه الحق مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم في) قرارة (من فتحهما) مع أنهم ما يستحقان الرفع
 على التبعية الحق في الاول والفاعلية في الثاني وأتى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلقظة مثل
 (وقيل مثلهم حال) لان اضافته مثل لا تقييد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم
 عليها اتصبت على الحال وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على
 عاملها الظرف وهو ممنوع أو نادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مماثلهم قاله المبرد وروى بان حذف
 عامل الحال اذا كان مغتوبا ممنوع قاله في المعنى وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذهم في زمان ما في مثل
 حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذما مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق
 همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقينه
 بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه
 وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال أبو محمد بن السيد والاول أصح لانه
 كان أصابه جذري في وجهه ثم برى منه فبقى وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم
 أعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن
 أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فان تقدم بطل عملها (كقوله) وهو تراحم
 ابن الجرح العقبلي وقالوا تعرفها المنازل من منى * (وما كل من وافي منى أنا عارف)
 والاصل ما أنا عارف كل من وافي منى فكل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان
 بتشديد الراء تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك أن تراحم الجملة اجتمع بمجربته في الحج ثم

بنى لابهامه) خالف في ذلك ابن مالك وقال ان مثلا خالفت المهمات في انها تبنى وتجمع كقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر والشاعر بالشر عند الله مثلان كقول في الباب الرابع من المعنى (قوله وقيل مثلهم حال) قال الاشعري في شرح هذا الكتاب فعلى هذا ما غير عاملة للفصل بينها وبين اسم ما بالحال اه قال الشهاب القاسمي وكان وجه ذلك انها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل سيما وهو فصل باجنبي اه وقال اللقاني ان ما حينئذ عاملة ويوافقه قول الرضي وقيل ان خبرها محذوف فاستند الخبر اليها فدل على انها عاملة اذ المهملة لا خبر لها اه ثم قال الاشعري وأيضا فالخبر يجب تقديره مقدما على الحال ليضع عملها فيها لانه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه قال الشهاب أي لان مثلهم

مقدم في كلام الشاعر وانظر قوله لانه عامل ضمن معنى الفعل لاحروفه هل يأتي وان جعلنا العامل متعلق الجار والمجرور ثم راجع أصل المسئلة (قوله لئلا يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على ان صاحب الحال الضمير في الظرف ويقوم منه حينئذ مع قوله وهو في الاصل نعت الخ ان نعت النكرة اذا اتصبت على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالا من تلك النكرة (قوله اذا كان معنويا) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره جواز تقديمه على الخبر

فقدما

بقسه وان لم يكن طرفا ويبقى الكلام في معمول اسمه هاهل يعتمد بقية على الاسم مطابقا وان كان طرفا او جار او مجرورا (قوله وانما قول النابغة) قال الزرقاني الاحسن ان يقول واما قول النابغة على ما هو ظاهر منه اذ هو محتمل لان يكون على حذف مضاف أى لامثلى باغيا فمدخول لانكره لان مثلا لا تعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاني به متفصلا مرفوعا وليكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل بلزوم ذلك) قال الزرقاني أى بلزوم حذفه فان قلت كيف يصح جعل القول بلزوم الحذف غاية لعلية الحذف قلت يمكن أن يقال انه ضايقا لما استلزمه العلية من معنى الخفاء في القائل فكانه قيل قد خفي حتى لم يطع عليه بعض الناس فقال بلزوم الحذف كما أجاب الدماميني بمثله عن نظير ذلك فراجع في بحث أن المكسورة المسمرة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بان العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صدالح) قال في المعنى ١٩٩ وانما لم يقدر وهامهلة والرفع بالابتداء لانها حيثئذ

واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر اه وقال في شرح الشواهد وقيل لا شاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ وورديان لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب اما اعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر علم انها عاملة وأجيب بان هذا شعر والشعر يجوز أن ترد فيه غير عاملة ولا مكررة فديان الاصل كون الكلام على غير الضرورة اه وبهذا يتدفع ما للقاني ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فانا مخالف له والبراح مشترك الزمان والمكان وتقول ما برحت من مكاني براحا وبروحا وما برحت أفعل كذا براحا وقوله

فقدما فسأل عنها فقالوا له تعرفها في منازل الحج من نى فقال أنا لا أعرف كل من وافي منى حتى أسأله عنها (الان كان المعمول طرفا او جار او مجرورا فيجوز) العمل للتوسع فيهما (قوله) باهية حزم لذوان كنت آمنا * (فاكل حين من توالي مواليا) والاصل فان توالي مواليا كل حين فانافية ومن توالي اسمها ومواليها خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليها والى ذلك أشار الناظم بقوله وسبق حرف جر وظرف كما * في أنت معنيا أجاز العلماء والاصل ما أنت معنياى وفهم منه أن المعمول اذ لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع (وأما الافعال المأعمال ليس قليل) جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه (و) على الاعمال (يشترط له الشروط السابقة) في عمل ما (ماعدنا الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسم بيان الزائدة (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو لأحد أفضل منك والى هذا أشار الناظم بقوله * في التكررات أعلمت كليس لا * وأما قول النابغة لأنا باغيا * سواها والى في حبهامترا خيا * وقول المتنبي * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعد اقلت لا عمل للابل هي زائدة والاسمان تابع للمعمول (والغالب) في (أن يكون خبرها محذوف حتى قيل بلزوم ذلك كقوله) وهو سعيد بن مالك جد طرفه بن العبد (من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح) في براح اسم لا وخبرها محذوف أى لا براح لى (والصحيح جواز ذكره) أى الخبر (كقوله) تعزف فلا شئ على الأرض باقيا * ولاوزر عما قضى الله واقيا) فتعزف فعل أمر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون الانافية للوحدة وليس كذلك تبس عليه في المعنى وشئ اسمها وعلى الأرض ظرف مستقر صفة لشئ أو لغو متعلق بباقيا وبقيا خبر لا والاول أولى وكذا القول فيما بقى والوزر الملقا والواقى الحافظ (وانما لم يشترط الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسمها بان (لان ان لا تراد بعد لأصلا) فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها (وأما لا تفاضلها) النافية (ثم زينت) عليها (الناء) لتأنيث اللفظ

يا يؤمن للحرب اتى * وضعت أراها طفاسترا حوا وبه يعلم ان براح مرفوع بالضمه ووقف عليه بالاشباع لا بالسكون وبذلك يسقط قول المتنبي مخوز أن تكون لاقى البيت عاملة عمل ان فكانه قرأه بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقى) أى من جواز الاعرابين لكن الدماميني اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقى بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلقا واقيا محذوف أى واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقه والاصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك في الاول لان باقيا بمعنى دائما لا يحتاج لصلة فتأمل (قوله لان أن لا تراد بعد لأصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت في كتاب الازهبة للهروي انها تراد بعد لا وأتشده عليه باظنا الربيع لان زلت ذابجل * من المقنص والقنص محجوبا قال أراد لا زلت اه وقد يقال مراد المصنف انها لا تراد بعد لا الكلام فيها وهي العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا في البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام

فيه ومعنى قول المصنف أصلا أي لاقى شرولا في نظم فتأمل (قوله أولهما) فيه نظرا لأنه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعها
 لأن تاء التانيث ساكنة وضعها وحركت هنا الالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعها (قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعدم شهرة
 يجرى في اللغات واشتهر لاقى حين وأيضاً يقولون لاقى أو ان ولات هنا ولا يقولون قاء وان ولات هنا (قوله قلبت الياء ألفا) أي لتحركه أو انفتاح
 ما قبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هذا ببدال شاذ كما في سدت فان أصله سدس قاله الهمامي (قوله وعملها الجاع من العرب) قال
 الدنوشري فيه نظر فان العرب ٢٠٠ لا تعرف العمل وانما الحاكم به النحاة ويمكن أن يقال ان عملها صورة أي كون الاسم الواقع

بعدها منصوبا وحينئذ
 فلا يناق قول الشارح وفيه
 بخلاف عند النحاة لقاني
 اه وأراد أن اللقاني أشار
 لذلك لان ذلك نص
 كلامه كما يعرف بمراجعته
 (قوله فزعم القراء أن
 لات الخ) قال الرضي وليس
 بشئ اذ لو كان حرف جر
 محر غير أو ان واختصاص
 الجار لبعض المجرورات
 نادر وأيضاً لو كان جاراً
 لكان لا بد له من فعل
 (قوله وهو شمر دل) قال
 الدنوشري الذي في شرح
 ديوان الحماسة للبربري
 انه عبد الله التيمي ابن أبي
 أيوب وقال لهما مبتدأ وهو
 مضاف الى ضمير النفس
 ففر من الكسرة وبعدها
 ياء الى الفتحة فانقلبت
 ألفا ولوروى لهن عليك
 مجاز ويكون جارياً على
 أصله وعليك في موضع
 الخبر واللام في اللفظة متعلق
 بما دل عليه لهن فيقول
 لي عليك حسرة شديدة
 من أجل رجل نابه ريب
 الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجر طرف ليعني وينبغي في موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كأنه النون
 قال حين ليس مجر في القرآن أو يتعسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين الى ليس قبناه لان المضاف اليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهته
 فالفتحة في حين فتحة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة اعراب كأنه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح في ان
 الرواية ليس مجر وهو هكذا في ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روي بالوجهين تارة بليس وتارة
 بلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشري لا يحتاج لذلك لوجود النفي اه وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدأ ليتبين ويظهر
 ركونه خبراً لا لتسوية (قوله اذ المبتدأ هنا ذكرى) قال اللقاني فيه نظر اذ الظاهر ان هنا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي
 (قوله اولهما) وخبره هنا بفتح المهاء وتشديد

أول المبالغة في معناه أولهما وخصت بنى الاحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت ووربت لان لا محمولة
 على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا
 فرع ليس وليس فرع ضرب فوهي في المرتبة الرابعة وهي كالمستان عند الجمهور ولا التانيث وتاء التانيث
 وحركت لا لتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا التانيث والتاء
 الزائدة في أول الحسين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضى بليت بمعنى ينقص
 استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبي الربيع قولان
 حكاهما في المعنى (وعملها الجاع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى أنها لا تعمل
 شيوا وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فعمول لفعل محذوف وهذا أحد قولي الاخفش
 وعنه أيضاً أنها تعمل عمل ان فنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس
 وترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم (شرطان كون معمو وليهما اسمى زمان وحذف أحدهما
 والغالب) في المحذوف (كونه المرفوع نحوولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها
 محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أي ليس حين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم)
 وهو عيسى بن عمر في الشواذولات حين مناص (مرفوع حين) على أنه اسمها وخبرها محذوف أي ليس
 حين فرار حينها لم وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز
 البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفه ما لم يتصرفوا في
 أصله وقرئ أيضاً ولات حين مناص بخفض حين فزعم القراء أن لات تستعمل حرفاً جارياً الاسم الزمان
 خاصة كما ان مندوم ذلك فتحصل في حين ثلاث قرات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة
 أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية لللات أن كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لسان كانت عاملة
 عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضاً اما على الاسمية لللات ان كان عاملة عمل ان أو على الخبرية لسان
 كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه
 واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم وما لللات في سوى حين عمل
 (فاما قوله) وهو شمر دل الميثى لهن عايك للهفة من خائف جوارك (حين لات مجر
 فار تفاع مجر على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقدراً (أو على الفاعلية) بفعل
 محذوف (والتقدير حين لات له مجر) على الابتدائية (أو يحصل مجر) على الفاعلية (ولات مهملة لعدم
 دخولها على الزمان) ومجر بالجر اسم فاعل من أجاز (ومثله) في افعال لات (قوله) وهو الاعشى مينون
 (لات هنا ذكرى جيرة) أو من جاء منها بطائف الاحوال
 (اذ المبتدأ هنا ذكرى) بفتح الراء صدر ذكر (وليس) هو (بزمان) وخبره هنا بفتح المهاء وتشديد

الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجر طرف ليعني وينبغي في موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كأنه النون
 قال حين ليس مجر في القرآن أو يتعسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين الى ليس قبناه لان المضاف اليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهته
 فالفتحة في حين فتحة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة اعراب كأنه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح في ان
 الرواية ليس مجر وهو هكذا في ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روي بالوجهين تارة بليس وتارة
 بلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشري لا يحتاج لذلك لوجود النفي اه وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدأ ليتبين ويظهر
 ركونه خبراً لا لتسوية (قوله اذ المبتدأ هنا ذكرى) قال اللقاني فيه نظر اذ الظاهر ان هنا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي

ليس هذا المحين حين ذكرى جبيرة وهنأ في الأصل طرف مكان استعير للزمان أه قال الدوشري وكون هنا طرف زمان يلزم عليه
 إضافة اسم الإشارة إلى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أي وقد روى جبيرة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الواو (فصل) *
 (قوله وتزاد الباء) أخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وان عكس ما فعل الناظم لان ما فعله غير مناسب للفصل به بين الكلام على
 أعمال الاخوات وانما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بما هذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقها بشئ تعدي معناه إلى الغير
 لانها لا تدخل على معنى لدالاتها على رفع توهم الاثبات أو تاكيد النفي وانظر لم أطلقوا ٢٠١ عليها الزيادة دون اللام في بيان قال
 الدوشري قال الرضى ولا

النون وهي ههنا محتملة للمكان والزمان أي ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح
 الواو والراء معصر جبيرة وقيل مكبرا هي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل قيل هي امرأه فائل هذا
 البيت وأومن عطف على مقدر أي الجبيرة تذكر أو من جاء من بطائف الاهوال والطائف الذي يطرق
 بالليل وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم فكانه رآها وهي غصبي ففرغ من ذلك والاهوال جمع
 هول وهو الخوف (وأمان) النافية (فاعمالها سادر) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من عمل لا (وهو
 لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المنة تحت وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما
 والاهوال النسبة إليها على وعلاوى على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز إعمالها فذهب الكسائي
 وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح إلى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى
 المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك
 النحاس ونقل ابن مالك عن ما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم ان أحد خير من أحد
 الا بالعافية) وان ذلك نافع ولا ضارك وان قائما أي ان قائما (وكقراءة سعيد) بن جبيرة (ان الذين
 تدعون من دون الله عبادة أمثالكم) يسكون نون ان ونصب عبادة وخرجها بعضهم على انها ان الخنفة من
 الثقبلة وانها تنصب الجزأين مثل ان حراسنا أسدا وجعله أحسن لتوافق القراءتان اثباتا وهو مخرب
 على شاذ (وقول الشاعر ان هو مستوليا على أحد) * الاعلى أضعف المجانين

يمنع دخول الباء في خبر ليس
 غير نقض النفي بالاولئك
 لان الباء لتأكيد النفي
 فلا تدخل بعدا تنقاصه
 انتهى ومنه يعلم ان الباء
 لا تزداد بعدا التسميية ولا
 الحجازية الفارقة شرطا غير
 ما ذكر وذلك مستفاد من
 قول المصنف وخبر ما كما
 هو قضية عطف ما على
 ليس وأشار إليه الشارح
 بتقدمه وفي خبر وقال
 اللقاني قال الرضى ونحو قوله
 لو انك ما حسن خلقت حر
 وما بالحر أنت ولا الخلق
 دليل على جواز تقديم الخبر
 المنصوب دون المرفوع
 وعلى هذاني أبو علي
 والرخشري امتناع دخولها
 على خبر التسميية وأجازه
 الاخفش وهو الوجه لانها
 تدخل بعدا المكفوفة
 بان اتفاق نحو ما ان زيد
 بقم (قوله لرفع توهم
 الاثبات) أي فيتوهم
 السامع ان ليس زيد قائما
 كان زيدا قائما لعدم سماعه

أنشده الكسائي شاهدا على عمل ان عمل ليس

* (فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس) * غير الاستثنائية (و) في خبر (ما نحو أليس الله بكاف عبده وما
 الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين
 لتأكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم ردلان زيدا القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا
 ليس زيدا فان الباء لا تدخل ههنا لان محسوب ليس الاستثنائية كحسوب الافكالا تقول ما زيد الا بقائم لا
 تقول قاموا ليس بزيدا كما تزداد الباء في خبر ليس تزداد في اسمها اذا تاجر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس
 البربان تولوا وجوهكم بنصب البروقوله أليس عجيبا بان القتي * يصاب بيغض الذي في يديه
 وهذا من الغريب كما قال في المعنى (و) تزداد الباء (بقلة في خبر لا و) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ
 مني كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
 (وكن لي شفيعا يوم لا نؤشقا) * بمعن فتبلا عن سواد بن قارب

فادخل الباء في معن وهو خبر لا وقتبلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق الواو وهو مفعول مطلق
 أي بمعن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتبلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة غنيا شيئا فاقام الظاهر
 مقام المضمرة وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم يجعل الباء معني في

(٢٦ تصريح ل) ليس (قوله فان الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظر والقياس الذي استند اليه لا يخفى ما فيه قائمها
 تدخل معها الا بطلان النفي بها بالنسبة للخبر والنفي بعد ليس بحاله فليراجع (قوله وفي الجزء الثاني الخ) فيه اصلاح للثن لان ظاهر ضيعة
 ان المعنى وفي خبر كل ناسخ وهو مشكل لانه لا يظهر في قوله لم يجدي بقعد لاهام ترد في خبر الناسخ بل في مفعوله الثاني وقال اللقاني أي
 وخبر كل ناسخ واطلاق الخبر على مدخولها نيسه تغليب أو يجوز باعتبار الاصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة
 التصنيف ان يقول وكما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس زيدت في خبر لا التبرئة في قول بعض العرب (قوله لا خير بخير بعده النار)

قال الدنوشري ان قلت القياس في خبر لا النافية للجنس ان يكون منقيا عن اسمها كما في قولك لا رجل قائم فان معناه في القيام عن كل فرد من أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى في قولهم لا خير بخير بعده النار بل المتبادر الى الفهم ان الخير المطلق الذي هو الاسم منفي عن الخير المقيد الذي هو الخبر قلت بل يظهر فيه أيضا ان الخير الذي بعده النار منسوب عن كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح ان يقال فيه ان هذا ليس بخير بعده النار لكون الخير مشروطا في الاعتماد اوفيه ان لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل يقتل بعده الحياة يعني ان القتل الذي ٢٠٢ بعده الحياة لا يسمى قتلا فالمقصود في القتل الذي بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل

لكون مسعى القتل هو ازهاق الروح ونفوذها بحيث لا يعقبه عادة في الدنيا الحياة وهذا معني مكشوف وما يقال من ان التصدم من التركيب انما هو تنفي الخبرية المطلقة عن الخير الذي بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخبر وذكر بخير كوطئة كما قيل بذلك في قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيهي أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيهي رحمه الله في بعض مجاهيعه وفيه زيادة على ما هنا فانه قال بعد قوله ممنوع مانصه نعم يصح ان يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب ان جعل بعده انما ظرفا لغوا متعلقا بخير الاول فان قلت هلا جعلته صفة قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو

قاله ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الازدي (وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * باعجلهم اذا جشع الغوم أعجل) فزاد الباء في أعجلهم وهو خبراً كن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل لا لا تقضيل (وقوله) وهو دريد بن الصمة دعاني أخي والخيل بيني وبينه * (فلما دعاني لم يجدي بقعدد) فزاد الباء في قعدوه وهو المفعول الثاني لوجد والقعد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وقتحها الضعيف (و) تزداد الباء (يندور في غير ذلك كخبر ان) المكسورة (ولكن وليت في قوله) وهو امرؤ القيس الكندي فان تناءنها حقة لا تلاقها * (فانك مما أحدثت بالحرب) فزاد الباء في المحرب وهو خبر ان وتنامن الناي وهو البعد والهاء في عناء عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولا خليلي مرابي على أم جندب * لتقضي حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى الستة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنا قاله الموضح في شرح الشواهد والمحرب بكسر الراء من التجرب وهو الاختيار (و) في قوله ولكن أجز الوفعت بهين * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المتددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن أجزاهن لو فعاته أصبت (و) في قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليسا رطبه ويرميهم بآتيان الاتن بالمشناة اثان الخير كما ان بني فرزة يرمون بآتيان الابل يقول اذا اقلولي عليها وأقردت * (الآيت ذا العيش اللذي نبتا ثم) فزاد الباء في دأثم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو نعت له والذيت نعت العيش واقول باللقاف ارتفع وأقردت باللقاف والراء مسكنت وذات وفي الواقت الزاهد المقلول المتجاني المستوفز وفي أثر ان عمر كان اذا سجد اقلولي قال القراء هو ان يرفع مقعدته ويتجاني قليلا وأنشد * لما رأيتي خلقا مقوليا * أي متجافيا عن النساء والمقلولي أيضا الراكب على الشيء العالي عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له آلايت هذا العيش اللذي نبتا ثم وروى الاهل أخو عيش لذيت نبتا ثم وعليه كون الباء زائدة في خبر البتة الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شرح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استغها ما وجدوا شرطوا وأمر او تويخا وتقريرا ويعني قد واقصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعدهما وليس جر بالبا الخبر * وبعدا ونفي كان قد يجبر (وانما دخلت في خبر ان) المفتوحة (في أول يروا ان الله) الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن

ممتنع لكن نص السعد في حواشي الكشاف على ان الفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن يومئذ الحق وقال بعد قوله بقادر عن باب القلب لكن يبقى النظر في انه هل من شرط القلب صحة حاول الثاني بهيته محل الاول اولا فان كان من شرط القلب ذلك أشكل ادعاء القلب في هذا التركيب فانه لا يصح ان يقال لا خير بخير بعده النار خيرا انتهى وأقول في هذا الاخير نظروا المانع من صحة قوله لا بخير الخ خصوص ما على ما قاله بعضهم ان الباء في بخير بمعنى في (قوله كخبر ان) قال الدنوشري في ادخال الكاف اشعار بعدم الحصر قال الرضي ريماز يدت في الحال المنقبة نحو ما جاء في زيد برأكب قال وقد تدخل هذه الباء على غير مبتدأ بعد هل نحو زيد بخارج

(قوله لما كان في معنى أوليس الخ) قال اللغوي رجعه الى ذلك اي قول الى خبر ليس ولو قيل انه يرجع الى خبر المنفى الناسخ لم يكن بعيدا قال
 الدنوشري اذا لم يعلم ان الله بقادر لان رأى هنا علمية وقد يقال ان الباعلم تدخل على خبر الناسخ بل دخلت على خبر ان وفيه ما فيه
 * (هذا باب افعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال اللغوي فيه بحث يمكن ان يراد بافعال المقاربة في الترجمة حقيقة أي البعض
 الذي هي فيه حقيقة وذكر غيره في الباب استطرادا لينا في ان الباب له ثم اعلم ان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على
 ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمي تعليما كالعمرين والقمرين اذا
 تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال الباب بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء قال الدنوشري ويشكل على
 ما قاله اطلاق الكلمة على الكلام فان الاجزاء غير متميزة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة ٢٠٣ وهو ان الكلمات كلها اشتركت
 في اطلاق الكلمة عليها

في اطلاق الكلمة عليها
 ولم يغلب اسم على اسم
 كالانتمى انتهى بقى ان
 دعوى اللغوي ان ذكر الثمى
 استطرادا لينا في ان
 الباب له محل نظر فام اذا
 الاستطراد ذكر الثمى في غير
 محله لمناسبة فكيف
 يكون استطرادا والمحل
 له ودعواه ان التعبير
 بافعال المقاربة من التغليب
 لا يخلو عن خرازة لان
 التغليب لا بد له من علاقة
 وفي تحته يقها هنا خفاها
 لا يظهر هنا شرف ولا خفة
 وذلك ظاهر ولا كثرة لان
 افعال الشروع أكثر فتدبر
 ومن هنا يظهر أيضا
 التوقف في كون المجاز
 مرسل علاقته الكلية
 والجزئية لان الشرط في
 تلك العلاقة ان يكون
 ذلك الجزء من بين الاجزاء

بقادر (لما كان) أو لم يروا ان الله (في معنى أوليس الله) بقادر بدليل انه جاء مصرحاً به في موضع آخر كقوله
 تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي متناول لما مع ما في خبرها فليست حينئذ من
 النوادر وهي نظير ما اجاز الرجاء من قولك ما ظننت ان أحداً يقاتم لما كان في معنى ليس في ظني أحد
 بقاتم * (هذا باب افعال المقاربة)
 (وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم زمينة
 القوم عينا (وحقيقة الامر) في ذلك (ان افعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ما وضع للدلالة)
 بتثنية (على قرب الخبر) للسمى باسمها (وهو ثلاثة كادوكرب) بفتح الراء وكسرها (وأوشك
 و) الثاني (ما وضع للدلالة على رجائه) أي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى
 مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسى وحى) بفتح الحاء والراء المهملتين نص عاينها بن
 طريق في كتاب الافعال وانكرها أبو حيان مع انه ذكرها في محته (وأخولق) بخاء معجمة ووقاف (و)
 النوع الثالث (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) أي على شروع المسمى باسمها في خبرها (وهو كثير)
 وانها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا (ومنه أنشا) وأنشى (وطفق) بفتح الفاء وكسرها وطبقت بكسر
 الموحدة (وجعل) وهب (وعاق) وهلهل (وأخذ) وقام (و) جميع افعال هذا الباب (تعمل عمل كان)
 من رفع الاسم ونصب الخبر (الأ أن خبره من يجب كونه جملة) لتوجه الحكم الى مضمونها (وشذجيته
 مفردا) عن الجملة (بعد كادوعسى) وأوشك (كقوله) وهو تابطش واسمه ثابت بن جابر
 (قابت الى فهم وما كدت آيا) * وكمثلها فارقتها وهي تصفر
 فاتي بخبر كاد مفردا وهو آيا اسم فاعل من آب اذا رجعت ويروى وما كنت آيا وأبت بضم الهمزة
 وسكون الواو بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فخر بن عمرو بن قيس بن
 عيلان وكخبر يقوم مثلها تمير مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفر
 الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكمثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر
 (وقولهم) في المثل (عسى الغوير أبو سا) فأبوسا جمع يؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد
 لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وأبي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة وان تقدير

زيد اختصاص بما قصد بالكل ويمكن ان يجاب باذكر ناه في حاشية الاقمية ان المقاربة حالة وسطى بين الترجي والشروع فيصبح المجاز المذكور
 والتغليب (قوله ما وضع للدلالة الخ) قال اللغوي فيه تجوز والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لان الدالة عارض للوضع لا موضوعا (قوله
 وهي كاد) قال الدنوشري فيه اشارة الى رد القول بانها اذا نعت دلث على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدنوشري أي الطمع في
 المحبوب والاشفاق أي الخوف في المكروه ومنه فاطلاق الرجاء عليهما من مجاز التغليب قال الرضي وقوله عسى ربه ان ملئكن للتخويف
 لا للخوف (قوله ترجع الى القبيلة) قال الدنوشري ذكر العيني خلافا وقال انها ترجع للحظة فليتامل (قوله هذا قول سيبويه وأبي
 علي) أي وقال ان ذلك من مراجعة الاصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع ان بدليل قوله والتقدير ان يكون أبوسا وبدليل قول
 المصنف في شرح الشواهد في رد هذا القول ومنع سيبويه اضمار ان يكون في قوله كل أتم مقارقه أخوه * لعمر أبيك الا القرقدان
 لان فيه اضمار الموصول الخبر في وقد را الاصفة انتهى ومر ما في ذلك في بحث حذف الخبر بعد لا

(قوله والاحسن من ذلك كله) أي لما أراد عليه معاملة من جهة غير الاحسن حذف يكون وحدها الذي صوبه في المعنى بخلاف ما يقتضيه خلاف الشارح لانه آخر كلام المعنى عن كلام شرح الشواهد ولم يذكر ما في المعنى من جهة الاقوال الغير المحسنة فتنبه له (قوله وقال في المعنى الخ) انما قال ذلك بعد ان نقل عن القوم انهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسما مفردا وبذلك يظهر تعليقه بقوله لان في ذلك الخ أي من كون خبرها جملة وليس ٢٠٤ كلام المعنى بالتسبب تحذف يكون دون يصير ودون ان الاصل يباس أبوسا أو ياتي بابوس

لانه لم يتعرض لشي من تلك الاقوال وكيف يضع ان يكون مقاله صوابا دونها لما علل به وكلها تشاركه في التعليل لان في جميع ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصل من كون الخبر جملة وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك فقبه مخطا على خاطر هذا واعترض في الشواهد ما صوبه في المعنى بان فيه مجيء الخبر بعد عسي بغير ان واضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله وأصل هذا المثل الخ) قال ابن قدامة في قنعة الاربي في تفسير الغريب أصل المثل انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فصار مثل الكلال شي يخاف ان ياتي منه شر ثم حكى مقاله الشارح من كونه من كلام الزبارة هذا محصل ما أطل به الدنو شري وكتب الكلام في غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله في الصحاح عن الاصمعي متصرا

أن يكون أبوسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوف وقيل مقعول به والتقدير عسي الغور ياتي بابوس تحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان أبوسا خبر عسي أو لكان أو لصارا أو مقعول به قال الموضع في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله أن يقدر يباس أبوسا فيكون مقعولا مطلقا على حذف فسطح مسحا أي يمسح مسحا انتهى وقال في المعنى الصواب انه مما حذف فيه كاد أي يكون أبوسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصل انتهى وسبقه الى ذلك ابن جنى فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آبيا انتهى والغور تصغير غار العين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزبارة قالت اقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعها الرجال وكان الغور وهو ماء له كلب على طريقة عسي الغور أبوسا يريد لعل الشريا تبيكم من قبل الغور فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه من خرنيسان تخيرتها * ترياقة توشك فقر العظام أنشده أبو محمد بن بري في حواشي الصحاح: قد يقال انه على حذف كان أي توشك أن تكون فقر العظام (وأما فسطح مسحا فافا الخبر) فعل (محذوف) للدلالة على مدونه عليه ومسحا مقعول مطلق لا خبر (أي) فسطح (بمسح مسحا) وفيه رد على الناظم في قوله * وحذف عامل المؤ كدام منع * كما سيأتي في باب وفي قواه وشذجته مفردا بعد كاد عسي تقييد لقول النظم
ككان كاد عسي لكن ندر * غيره ضارح لهذا خبر
(وشرط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الافعال (أن تكون فعلية) لتدل على المحذوف (وشذجته) الجملة (الاسمية) خبرا (بعد جعل في قوله) في الجملة
وقد جعلت قلوب بني سهيل * من الاكوار مرتعها قريب
فقلوب يفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضع في شرح الشواهد ويروي ابن سبيل بالتثنية ومن الاكوار مرتعها بقرية وهي اما جمع كور يضم الكاف وهو الرحل بادانه أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرثوع والمعنى ان هذه القلوب حصل لها أعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن مالك في الجاسة قويل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل ألغيت على حدا جازة الاخفش فنبئت زيدا قائم وقيل الاصل جعلته أي جعلت القلوب الامر والشان كما قالوا ان بك زيدا ما خوذ انتهى واعترضه الموضع في الحواشي بان أفعال التضمير لا تلي (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور) أحدها ان يكون رافعا للضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان أفعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان رفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك (فاما قوله) وهو أبو حية النمزي (وقد جعلت اذا ماقت يثقلني * ثوبى فانهض نهض الشارب السهل وقوله) وهو ذوالرمة (وأسميه حتى كاد يما أبته * تكلمني أحجاره وملاعبه

عليه قال المصنف في شرح الشواهد بعد نقله قلت وتكون الزبارة تكلمت به ثم لا وهذا أحسن لان الزبارة فيما زعموا (قشوي) كانت رومية فكيف يحتج بكلامها وقد يقال وجه الحجج ان العرب ثمنت به بعدها (قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنو شري قد يتوقف فيه من جهة ان الضمير يتوقف في رجوعه للضمير انتهى ولا وجه للتوقف اذا لمانع منه (قوله هو الذي قد تلبس) قال الدنو شري غير واضح في أفعال الترجي وأفعال المقاربة وواضح في أفعال الشرع فليتامل (قوله يثقلني) قال الزرقاني هو خبر جعل وجواب الشرط أيضا

كما يعلم مما يأتي من قوله اذا لم يشتغل الخ (قوله يدلان من اسمي جعل) قال اللغوي انما يتيم هذا الجواب ان كانت الجملة خبرا عن جعل وكادا المقدرتين مع البديل واما ان كانت خبرا عن جعل الاولى كما ينبغي انه الظاهر فلا تمام له انتهى وان اراد ان هذا ظاهر الشعر فسلم وليكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وان اراد ظاهر كلام المصنف فمنوع فان ظاهر كلام المصنف حيث حكى بالبداية ومن المعلوم ان البديل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكادا الاوليين ولا يصح جواب المصنف الا بارادة ذلك الظاهر كما لا يخفى نعم ينبغي التنبية على شيء وهو ان الجملة بالبداية اغنت عن خبر جعل او كادا الاوليين كما سدد البديل سدد الجزأين في نحو عسى زيدان يقوم على القول بان ان يقوم في محل رفع على البديل كما قاله في بحث ان ورد في بحث عسى بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل (قوله ضمير مستتر فيهما) أي عائد على البديل لانه وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الخبر انما هو عن جعل وكادا المقدرتين مع البديل واسمها انما هو ثوبي واحجاره فالضمير انما عاد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع للحفيد ولكنه بناء على امر فاسد كما اعترف هو بذلك وان أقر الشنوا في كلامه وذلك لانه قد رماه بقتضى ان يشقني رافع الضمير ٢٠٥ المتكلم ووثوبى بدل اشتمال منه وكذا

يكلمني رافع الضمير المتكلم واحجاره بدل منه ولا يخفى فساده ونحو الفقه لقول المصنف ان البديل من اسمي جعل وكاد (قواه وأغنى ذلك عن ضمير يعود الى البديل منه) كما عرفت وكان الظاهر ان يقول وأغنى بدل عن الخبر فتأمل (قواه وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي) لم أقف على كلام المصنف لكن رأيت في ذلك البيت غير ما ذكره المصنف هنا ثلاث تاويلات الاول ما ذكره العيني ان

فتوبى في البيت الاول (واحجاره) في البيت الثاني (يدلان من اسمي جعل) في الاول (وكاد) في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان يشقني وتكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يشقني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البديل دون المبدل منه لانه المقصود بالضمير والتمسك عليه في الاخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويلات أخر ذكرها الخضر اوى تركت الجميع خوفا لاطالة (ويجوز في) خبر (عسى خاصة أن يرفع السببي) وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها (قوله) وهو القرزدق حين هرب من الحجاج لما توقعده بالقتل (وماذا عسى الحجاج يباغ جهده) اذا نحن جاوزنا حة يزيد

بروي بنصب جهده على المفعولية يباغ (ورفعه) على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزيا د هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أمير المؤمنين بالعراق نيابة عن معاوية (و) الامر (الثاني أن يكون) الفعل (مضارعا) ليبدل على الحجاز أو الاستقبال (وشد في جعل قول ابن عباس رضي الله عنهما ما فعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج أرسل (رسولا) فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا المأر من محسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجهه واهها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة أرسل فأنه هو انتهى وفيه رد على ابن

التحقيق انه أقام السبب وهو الاتقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب التمل أي الشوان وهو يفتح انشاء وكسر الميم المعنى وقد جعلت أمهض نهض التمل لا يقال ثوبي اياي فقدم ذكر السبب الثاني ما جاء فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرية باذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرج على ذلك لانه شاذ وقد وجد عنه مندوحة الثالث ما ذكره شيخ الاسلام الانصاري في الشذور انه على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يشقني ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يعني ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا مجرد لا يصلح جوابا لباقي البيت لانه لم يرفع الخبر حينئذ ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد ان يتقاني رافع ضمير الثوب والثوب المذكور بعد بديل منه أو يقال انه أقام الضمير في اللفظ ليحذر (قوله وماذا عسى) قال الدنوشري ينظر ما اعراب ماذا (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشري فيه نظر من وجهين الاول انه مخالف لما صححه في المعنى من ان عامل اذا شرطها لا جوابا والثاني انه يلزم على ما قاله ان جواب اذاله محل من الاعراب وفيه وقفة فليأمل انتهى وكتب بعضهم تديلا عليه ما ذكره وقد يقال ان خبر جعل هنا مجموع جملة الشرط والجزء مقرر وبأذا وليس جملة الجواب بعده هي الخبر لانه ثم رأيت الشيخ الشهروري في شرح الأجرومية صرح بما ذكره انتهى وقال اللغوي ان قلت اذا ظرف لما يستقبل لا يصح ان يكون عاملا جعل ولا أرسل لان كلاهما ماض لفظا ومعنى ولو أول أرسل مضارع كان حالا مستقبلا اذا فعل الشرع وتسلم كون اخبارها خاصة حال الشرع قلت الشرع انما يلزم منه حاله

الجزء الذي وقع به الشروع في جواز اعتبار الاستقبال فيما أعد ذلك الجزء وظرفه (قوله مقر ونايان) قال اللغاني لا يخفى ان الحرف المضدري يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبر عن جملة فاشترط الجملة غير صحيح بل الوجه أن يقال يشترط في

بالمضد وهو ما هي عليه الشارح حيث أورد الأشكال وقد حقق ابن عصفور أن هنا لا تقول بالمصدر وانما هي بها لتدل على ان في الفعل تراخيا كما بيناه في حاشية الالفية وقد جزم بمثل ما قال ابن عصفور وفي المسموع قال الشهاب القاسمي فان قلت كان يجاء بالسين أو سوف فانها تدل على التراخي قلت الاصل في الخبر الافراد وان والفعل يوفيان بذلك لاسما في معني المفرد وفيه نظر لان هذا لا يناسب قوله لا تقول بالمصدر انتهى ويأتي ان السين تدخل في خبر عسي (قوله حري واخلاق) قال اللغاني ووجه ما قوله الرضي ان اصلها حري زيد بان يفعل واخلاق بان يقوم فذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وان (قوله وطعنا يخصفان) قال الدنوشري قد تاتي طفق بمعنى لزم فلا يكون من هذا الباب يقال طفق طفقا أي لزم لزوما

مالك حيث قال في التسهيل أو فعلية مصدرية اذا قال في الموضع في الحواشي الضواب ان يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مفعولا للشذوذ ولو لم يقل أحد في ما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قلت يشتمني * ثوبى * شاذ من جهة التصدير اذا وانما جعلوا شذوذهم من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى (و) الامر (الثالث ان يكون) المضارع (مقر ونايان) المصدرية وجوبا (ان كان الفعل) الدال على الترجي (حري واخلاق) لان الفعل المترجي وقوعه قد يتراخي حصوله فاحتيج الى أن المشعزة بالاستقبال (نحو حري زيد ان يأتي واخلاق السماء ان تمطر) واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حري أمر زيد الاتيان واخلاق أمر السماء الامطار أو حري زيد صاحب الاتيان واخلاق السماء صاحبة الامطار يكسر الههزة وكذا البواقي (وأن يكون الفعل مجردا منها) أي من أن وجوبا (ان كان الفعل دال على الشروع ونحو وطعنا يخصفان) لانه لا يدخل في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال (والغالب في خبر عسي) (و) خبر (أوشك الاقتران بها) أي بان لان عسي من أفعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجريد من أن خاص بالشعر واما أوشك فانما يغلب معها الاقتران بان حيث جعلت للترجي أختا لعسي قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابدي وابن أبي الربيع أن أوشك من قسم عسي الذي هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسي زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاذب يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للقاربة كما ذهب اليه الموضع هنا تبع الناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسي (نحو عسي ربكم أن يرجكم) في أوشك نحو (قوله) ولو سئل الناس التراب لا وشكوا * اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا وشكوا وهو مقر ونايان وفيه رد على الاصحى اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والمثل اذا قيل لهم هاتوه (والتجرد) من ان (قائل كقوله) وهو هدية بن خشرم العذري (عسي الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراه فرج قريب)

فيكون خبر عسي وهو مجرد عن ان والكرب يفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وأمسيت قال في الموضع تبع اليمين الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها تدعى الكرب وقريب نعت لفرج وفي نتيجة القواعد لابن ابي زيد ان يكون تامه ووراه متعلق بها ويجوز ان يكون وراه في الاصل صفة اقريب ثم قدم عليه فان تصب حلا في تعلق بمجدوف وفيه ضمير و اجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا ويكون لاعلى التمام ولا على النقصان لان ذلك يخفى يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسي ان يرفع الضمير أو السببي (وقوله) وهو أمية بن أبي الصلت الثقفى (قوله والغالب في خبر عسي الخ) قال الدنوشري قال بعض شراح الفية ابن معطى وقد أدخلت السين في خبر عسي لما شاركتها في الاستقبال قال الشاعر

عسي طيب من طيب بعد هذه * سطفى غلات الكلي والجوانح وكادوكرب بالعكس قال اللغاني يشكل كون أوشك مشاركة

(يوشك من فر من منيته في بعض غراتها يوافقها)

فيوافقها بالفاء والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر العين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافق الموت في بعض غفلاته (وكادوكرب بالعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهم ما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب عن الشروع في الفعل والاخذ به فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا ويمثل اقترانه بان نظر الى أصلهما (من الغالب قواه تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كحبة الزرع يوعى وقيل رجل من طيبي

(كرب القلب من جواء يذوب) * حين قال الوشاء هندا غضوب

فيذوب خبر كرب مجرد من ان القلب اسمها والجوى شدة الوجده الوشاء جمع واش من وثى به اذا تم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هندا غضوب عليك (ومن القايل قواه) يرثى ميتا (كانت النفس ان تفيض عليه) * انغدا حشور يطقو برود

فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان وأوله فاء وتائيها مشناة تحت وثائه ضامة معجمة على لغة تميم بمشالة على لغة قيسن قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاظ الميت يغيظ فيظا اذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثى وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المشناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برود نوع من الثياب والمراد بهما الكفن يروى مذنوى بالثالثة بمعنى أفام (وقوله) وهو أبو يزيد الاسلمى سقاها ذوو الاحلام سجلا على النظم * (وقد كرت أعناقها أن تقطعا)

فان تقطعا خبر كرت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد وأصل تقطع تقطع بتاء من حذف احداهما وسبق يتعدى الى اثنين أولهما الماء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الحيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة الفعول والظما بالمشالة العطش (ولم يذ كر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان) وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرد منها أر بعة أقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخولق واليه الاشارة بقول الناظم

وكعسى حرى ولكن جعلنا * خبرها احتما بان متصلا * وأزمو واخولق ان مثل حرى

وما يجب تجرده من ان وهو أفعال الشروع المشار اليها بقول الناظم

* وترت ان مع ذى الشروع وجبا * وما يجوز فيه الامر ان الغالب الاقتران وهو عسى وأوشك وهو المشار اليه بقول الناظم أولا * وكونه بدون ان بعد عسى * ترز * وثانيا بقوله

* وبعد أوشك ان ترزا * وما يجوز فيه الامر ان والغالب التجرد وهو كادوكرب وهو المشار اليه بقول الناظم أولا * وكاد الامر فيه مكسا * ويقوله ثانيا * ومثل كاد في الأصح كريا *

(فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الأربعة استعمالها مضارع وهو كاد وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب يقال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد ك يخاف (نحو يكادز يتهامس) وعلى الثاني مضارعها يكود ك يقول حكاه ابن أفلاج في منبت الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين

لكادوكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الأصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بان ويدفعه ان القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما انتهى موضوعة للاسراع المنغضي للقرب (قوله يوشك) بكسر الشين وفي لغة رديئة بفتح الشين قال الزركشي في التعليق على البخاري وعلى هذه اللغة الرديئة يكون على صورة المبنى للفعول وليس مبنيا للفعول كذا قيل (فصل) * (قوله وعينها واو) قال الدنوشري بعضهم نقل عن سيبويه انه حكى ان ناسا من العرب يقولون كيدزيد يفعل وهو يدل على ان العين ياء لا واو فليتامل

بقولهم لا يفعل ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا وسيلة إلى مجيء الياء للتخفيف انتهى (وأوشك كقواه * بوشك من فر من منيته *) أنشده سيويه وتقدم الكلام عليه قريبا (وهو أكثر استعمالا من ماضيها) حتى ان الاصمعي وأبا علي أنكرا مجيء ماضيها وهم المحجوجان بما تقدم واقلته لم يمثلا أكثر النحويين لها الا بالمضارع (وطفق حكي) أبو الحسن (الاخفش طفق يطفى) بفتح العين في الماضي وكسر هاء في المضارع (كضرب يضرب وطفى يطفى) بالعكس (كعلم يعلم) وفرح بفرح (وجعل حكي الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (اذا شرب الماء حجه) وفيه مشدود وفروع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في أرسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن أفلاح في منبت الالباب وعسى عسى حكاها ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقت الواو والياء على لامة قاله قريب الموضوع في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال * واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكانا غير (واستعمل اسم فاعل لثلاثه وهي كاد قاله الناظم) في شرح الكافية (وأشده عليه) قول كبير بالياء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن أموت أسي يوم الرجام وانتي * يقينا (لهن بالذي أنا كائد) فكاد بصورة الياء المشناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسي بالتصريح الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق وهن بمعنى رهون خبران (وكرب قاله جماعة وأنشدوا عليه) قول عبد قيس بن خفاف (أبني ان أباك كارب يومه) * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (وأوشك) وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كبير بن عبد الرحمن (فانك موشك أن لا تراها) * وتعدو دون غاضرة العوادي فوشك اسم فاعل وأوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بتعنين فضا دمعجتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوادي الدهر فاعل تعدو (والصواب ان الذي في البيت الاول كابد بالياء الموحدة من المكابد والعمل وهو اسم) للفاعل (غير جار على الفعل) لان فعله كابد بقياس اسم فاعله الجار عليه مكابدا كابد (ومنهذا جزم ابن يعقوب) ابن السكيت (في شرح ديوان كثير) عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضوع انه رجح لقول الناظم أخيرا فقال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أقت مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معها انتهى (و) الصواب (ان كارب في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قربو بهذا جزم الجوهري) في الصحاح وأصله كارب يومه برفع يوم أي قريب يوم وفاته وفي كرب استعما الان ناقصة وقامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم كل دان قريب فهو كارب والتعدية نحو قوله كربت القيد اذا ضيقته على المقيد (واستعمل مصدر لثنتين وهما طفق وكاد حكي الاخفش طفقا) كعودا (عمن قال طفق بالفتح) ان قياسه الفعول (وطفقا) بفتح حين كفرحا (عمن قال طفق بالكسر) فان قياسه الفعل بفتح حين (وقالوا كاد كودا) كقال قولنا (ومكادا) كقالا (ومكادة) كقاله وكيدا بقلب الواو ياء في حواشي سنن أبي داود للندري حكاية ايشاك مصدر وأوشك قاله الموضوع في الحواشي * (فصل وتختص عسى وأخس لوق وأوشك) * من بين أفعال هذا الباب (بجواز اسنادهن

لناسبة طفق المكسور الفاء لفرح في المصدر لا لعلم كما سياتي ان مصدرها طفقا كقرح الين كان عليه ان يفعل كذلك أولا فيقول بقول المصنف كضرب يضرب وجلس يجلس (قوله بالذي أنا كائد) قال الدوشري قال الغنيمي جملة أنا كائد صله الموصول والعاذر محذوف تقديره كائده وانت خبير بان كائد حينئذ ناقص وخبره لا يكون مفردا فلو قدر أنا كائدا فعليه لكان حسنا فإيتامل (قوله) وقد ثبت عن الموضوع الخ) الا انه لم يغير ما وقع هنا لانه كان قد شاع هذا الكتاب بقي انه على تقدير صحة كائد قال ابن مالك لا دليل في البيت لانه لم ينصب واذا لم ينصب فلم لا يجوز ان يكون اسم فاعل لكاد التامة كما في كرب فالاعتراض باق الا ان هذا يتوقف على ان كان تكون تامة (قوله) واستعمل مصدر لثنتين قال اللقاني يرد عليه حري فانه استعمل المصدر كما نقلناه عن الرضى الآن يريد حري بفتح الراء فلا يرد عليه لانه مصدر حري بكسرها (قوله) وتختص

عسى الخ) قال اللقاني يشكل على الاختصاص قول الرضى وغيره ويقال أيضا هو حري ان يفعل بفتح الراء والتنوين الى علي انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع نحو من حري ان يفعل انتهى وقد يجب ان حري مصدر واقع على الوصف أي حري

وخرى فهو مستعمل لضمير وان يفعل خبر فليس من المسئلة وقولهم المصدر لا يتحمل ضمير معناه اذا شعمل في الحديث فثامه (قوله الى ان يفعل) قال الدنوشري فيه مسامحة فانه عبر بالميزان والمراد الموزون باى ضيغة ٢٠٩ للمضارع كانت (قوله مستغنى به

عن الخبر الاستغناء) عن
الشي فرع الاحتياج اليه
وهذه الادوات عند
الاسناد الى ان يفعل تامه
مستغنية عن مرفوعها
غير محتاجة الى خبر منصوب
قلا وقال ولا محتاج الى خبر
منصوب لسكان اظهر
وقال الدنوشري لو حذف
قوله مستغنى به عن الخبر
كان أحسن والمراد انها
تكون تامه (قوله فتكون
تامه) أى والخاص بهذه
الادوات الثلاثة التام في
هذه الحالة وهى حالة ما
اذا اسندت الى ان والفعل
فلا ينافى انه أسلف ان
كرب تكون تامه بمعنى
قرب بقى انه سياتى فى باب
ظن ان حسب وزعم يتعان
على ان وصلتها قسمه
مسد الجزأين فهلا قيل
ان هذه الادوات عند
الاسناد الى ان يفعل
ناقصة وان يفعل سادة مسد
الجزأين (قوله وعسى ان
تكرهوا) قال الرضى
يجوز أن يكون الفعلان
متنازهين فى شيا وقد أعمل
الثانى (قوله وينبى على
هذا فرع الخ) أى على
حيثها ناقصة تارة كما سبق
وتامة اخرى كما ذكر فى هذا

الى ان يفعل) حال كون ان يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامه وهذا معنى قول الناظم
بعد عسى اخلواق أو شئت قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد
(نحو وعسى أن تكرر هواسيا) وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم (وينبى على هذا) الاصل
(فرعان أحدهما انه اذا تقدم على احدهن اسم هو المسند اليه) الفعل (فى المعنى وتأخر عنهما ان والفعل
نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مسندة
الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامه وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة الى
الضمير) العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون ان والفعل فى موضع نصب
على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بنى تميم والى ذلك أشار الناظم بقوله
وجردن عسى أو ارفع مضمرها بها اذا اسم قبلها قد ذكر
(ويظهر أثر) هذين (التقديرين فى) حال (التانيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على
تقدير الاضمار) فى عسى (هند عست ان تفلح) فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير
مستتر فيها يعود على هند وان تفلح فى موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها فى موضع رفع
على انه خبر المبتدأ (والزيدان عسيان يقوما) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة
بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدأ (والزيدون عسوا أن يقوموا) كذلك
(والهندات عسين ان يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) فى عسى هند (عسى) ان تفلح
والزيدان عسى ان يقوموا والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من
الضمير (فى) الامثلة (الجميع) وهى تامه وان والفعل بعدها فى موضع رفع على الفاعلية بها وهى
ومرفوعها فى موضع رفع على الخبرية وللمبتدأ قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الاقبح) وبه جاء التنزيل
(قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن
و) الفرع (الثانى انه اذاولى احدهن ان والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند اليه فى المعنى نحو عسى ان
يقوم زيدان) الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه فى المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخر الا غير
وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما انه يجوز (فى ذلك الفعل) المقرون بان (ان يقدر خاليا من الضمير)
العائد الى الاسم المتأخر (فيكون) الفعل (مسند الى ذلك الاسم) المتأخر (و) تكون (عسى مسندة الى ان
والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامه (و) الثانى انه يجوز (ان يقدر) ذلك الفعل (متحملا
لضمير ذلك الاسم) المتأخر (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعا بعسى) وتكون ان والفعل فى موضع نصب
على الخبرية (لعسى مقدا على اسمها فتكون ناقصة) ومنع الشلو بين هذا الوجه) الثانى (لضعف هذه
الافعال عن توسط الخبر وأجازه) أبو العباس (المبرد) أبو سعيد (السيرافى) وأبو على (الفارسي) ويظهر
أثر الاحتمالين أيضا فى) حال (التانيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على وجه الاضمار)
فى الفعل المقرون بان (عسى ان يقوموا أخوالك) فأخوالك اسم عسى مؤخر وان يقوموا فى موضع نصب خبر
عسى متقدم على اسمها (وعسى ان يقوموا أخوتك) فأخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها (وعسى
ان يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها (وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث لا غير)
فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما واجب تانيث الفعل لانه اذا أسند الى ضمير متصل وجب
تانيثه لئلا ياتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيحى فى باب الفاعل (و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم

(٢٧- تصريح ل) الفصل والحاصل ان هذه الادوات ثلاث حالات تعين النقصان وتعين التمام واحتمال الوجهين (قوله
الثانى انه اذاولى الخ) قال اللغاني يتنقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى ان يعثرك ربك مقاما محمودا فانه صادق عليه والتقدير
الثانى ممنوع فيه ثم نقل عن الرضى ان وجه ذلك ان ربك اذن اجنبي وهو فاصل بين بعض الصلة وبعض وقد نض المصنف فى الجهة

الخامسة من المعنى على ذلك وثقله عنه أولى لأن شرح كلام الرجل بكلامه أنسب وددادأب العلامه اللقاني ينقل عن الرضى ما هو مذكور في مختصرات ابن مالك والمصنف (قوله فهل عسيتم ان توليتم) ان قلت مدلول عسى انشائها للترجي فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التي تقتضى الاستفهام فالجواب ان الكلام محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم ان لا تقابلوا بمعنى أتوقع حينكم عن القتال فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير واثبات ان المتوقع كائن وانه مصيب في توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول زعم انها خبر لا انشاء مستدلا بدخول الاستفهام عليها وقوعها خبر الان في قوله انى عسيتم صائغا وهذا الادليل فيه لانه على ٢١٠ اضممار القول (هذا باب الاحرف الثمانية) ٢ (قوله نظر الى ان الموضع للقله)

هذا انتقد على سيبويه في التعبير بالحروف وأجيب عنه بأنه من وضع جمع الكسرة قبل بظاهرة على ان التقرييق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مخصوص بالعشرة فسادونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من اشقات (قوله فتنصب المبتدأ الخ) قال اللقاني فيه مناقشة اذ الغناء تقتضى تعقيب النصب والرفع للدخول على الجزأين معاى وقوعهما بعدها والحال ان النصب عقب الدخول على الاول لا الدخول عليهما معا وقد يجاب بان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد أو المراد تعقيب الاول

الاضمار في الفعل عسى ان يقوم أخوالك وعسى ان يقوم أخوتك وعسى ان تقوم نسوةك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى به عن الخبر في الامثلة الثلاثة الاول (توحيد يقوم) لانه مسند الى الظاهر وسياتي ان الافصح توحيد (و) في المثال الاخير (تؤنث تطلع أو تذكره) لانه أسند الى ظاهر مجازي التانيث وسبب اتي انه يجوز تذكيره وتانيثه لا يقال اذا تأخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوب الكل من الفعلين فلا ياتي فيهما تقدم لان قول دعوى التنارع فيه ممنوعة لان أحد الفعلين جامد وسياتي ان التنارع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره (مسئلة يجوز كسر سين عسى) في لغة من قال هو عسى بكذا مثل شج من شجى (خلافا لابي عبيدة) في منعه الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته الى ظاهر او مضمهر (خلافا للفارسي) في اجازته الكسر مطلقا فيجوز عسى زيد بكسر السين كرضي زيد (بل يتقيد بان يسند الى ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى (التاء أو النون أو الناحو) عسيتم بالحركات الثلاث في التاء وعسيتم وعسيتم وعسين وعسيتم بتفتح السين وكسرها في الجميع وهما قرئى في السبع قال الله تعالى (هل عسيتم ان كتب) عليكم القتال (فهل عسيتم ان توليتم قرأهما نافع بالكسر) لمناسبة الياء (وتغيره بالفتح وهو المختار) لجر يانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمهر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والى ذلك أشار النظم بقوله
والفتح والكسر أجز في السين من * نحو عسيتم وانتقاء الفتح زكن
(هذا باب الاحرف الثمانية) *

عبر بالاحرف نظر الى ان هذا العدد للقله وبالثمانية لادخال ان المتوحه وعسى ولا التبرئة وعبر سيمويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده (الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ) اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء أو التصدير (ويسمى اسمها وترفع خبره) على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا (ويسمى خبرها) فلو كان محذوفا نحو الحمد لله الحميد على انه خبر المبتدأ محذوف أو واجب الابتداء كأمين أو واجب التصدير غير ضمير الشأن كأي وكلم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا محذوفا فمضمرة أو ضمير الشأن كأي وكلم تنصبه هذه الاحرف كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع عما كان مرفوعا به قبل

للاول والثاني للاول (قواه غير واجب الابتداء) أي بنفسه او بغيره كما مر في باب كان ولو قال الشارح ويشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها كان أخصر وأعم لانه أسقط هنا ما يلزم عدم التصرف كطوبى للمؤمن (قوله ولو كان الخبر طلبيا الخ) قال بعضهم خرج باشرط ان لا يكون طلبيا غير الخبرية وهي جملة لا تشمل الضدق والكنب كالامر والنهي والدعاء والتمنى ونحو ذلك وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا كقوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا يلهمهن ليلكم ناما فلا تحسبوا جملة نهى وقعت خبر الان قيل ويجوز ان يكون الخبر محذوفا تقديره تهيبوا لكم ونحوه (قوله وأين زيد) قيل مثل هذا لا يسمى طلبيا بل انشاء وكل طلب انشاء ولا عكس وهو ممنوع لان الاستفهام من الطلب كالتعنى والترجي وأخواتهما وقد مر قريبا الاشارة اليه (٢) قول الخشي قوله نظر الى ان الموضع للقله الذي في نسخ الشارح التي بايد ينظر الى ان هذا العدد للقله

دخولهن

(قوله ليكون المبتدأ الخ) قال الدماميني اعترض بان هذه العلة تأتي في ما الحجاز يقول لا يتقدم منصوبها انتهى وجوابه ما عرف من ان المناسبتة لا يلزم اطرافها (قوله ونفي الشك عنها) قال الدنوشرى قيل الانسب بما بعده من قوله عنها أن يقول فيها ويقيم من قوله فهم المجرى تدو كيد النسبة انها تقيد مع ما ذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعد بقوله فالنو كيد لنفي الشك انتهى وما حكاه يقبل ذكره اللغوي وعبارته الاوفق أن يقول الشك فيها كما قال الانكار لها أو الانكار عنها كما قال نفي الشك عنها والحاصل انه ان تعلق الجار بالنفي فيهما فيعديه بجن أو بالمصدر فيعديه بنى أو اللام انتهى وقد أشار الشارح الى أنه ينبغي للصنف أن يقول الشك فيها حيث قال والتردد فيها قائل (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الدنوشرى يخالف بحسب الظاهر لقول الملاحي ومعنى الاستدراك رفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم الى آخر ما قال وقوله أو نفيهما طالما اتوقف الناس في فهمه وقالوا الصواب أن يقال بداه أو اثبات ما يتوهم نفيه وقد يو جه بان يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه اثبات ما يتوهم نفيه وهو ظاهر عند التأمل ويمكن أن يقال أيضا التوقف انما نشأ من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف اليه والتقدير أو اثبات ما يتوهم نفيه وانما ارتكب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم وبعد ففى التعريف المذكور نظير من جهة انه غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانه يخيل فما بعد زيد شجاع رافع لتوهم ثبوت كرمه فليتامل وعند التأمل الصادق يظهر ان ما زيد شجاع لكنه كرم لا يصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته لان الكرم هنا انما يتوهم نفيه من ان ٢١١ الكلام الاول لا ثبوته فلم يصح أن يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام باثبات ما يتوهم نفيه انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة أجد الغنيمة رحمه الله في بعض الجوامع قال شيخنا يعنى أبا بكر السنوانى في حاشية الأجرومية ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا أولى الابصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر انه مبنى على

دخولن وهو المبتدأ ولكل من القر يقين حجة فحجة البصر بين ان هذه الاحرف شها بان كان الناقصة في لزوم دخولن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ايكون المبتدأ والخبر معهن كفعول قدم وفاعل آخر تنبها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيد ولو كان الخبر معمولا لجاز أن يابها وينى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجى الخبر وسيأتى (ف) الحرف (الاول والثانى أن) المسكورة (وأن) المفتوحة (وهما التوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفى الشك عنها) نفي (الانكار لها) بحسب العلية النسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهم المجرى تدو كيد النسبة واذا كان مترددا فيها فهم مالنفي الشك عنها وان كان منكرها ففهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما الاولا (و) الحرف (الثالث لكن وهو للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فالاول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيوهم ذلك انه كرم لان من شيمه الشجاع الكرم فنقول (لكنه يخيل) وتقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس بكرم فتقول لكنه كرم وليكونها الاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما أن يكون

يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام باثبات ما يتوهم نفيه انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة أجد الغنيمة رحمه الله في بعض الجوامع قال شيخنا يعنى أبا بكر السنوانى في حاشية الأجرومية ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا أولى الابصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر انه مبنى على

عطف أو نفيه على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة وأما لو جعل عطفها على رفع صار المعنى تعقيب الكلام السابق بنفى ما يتوهم ثبوته اذ الضمير في نفيه عائدا على ما فان قلت ما ل العبارتين حيثنذوا حد اذ رفع ما يتوهم ثبوته يصدق بنفيه ورفعه من غير نفي بان يعبر عنه بنقيضه كذا قوله أو نفيه صادق بنفى المثبت وينفى المنفى فيصير مثبتا قلت يمكن أن يحاب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو لا يبتدأ به ولا يلى الا فى الاختيار فانهم اعترضوا بان احدى العبارتين تغنى عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مذ كوز في محله ويمكن الجواب أيضا بان فائدة الجمع بين العبارتين الاشارة الى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الاثبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الاول ربما يتوهم ان الاستدراك في قولنا ما زيد شجاع لكنه كرم انما يكون حيث وقع في الوهم ابتداء ثبوت البخل فيرفع بقوله لكنه كرم وأما لو وقع في الوهم ابتداء نفي الكرم كما هو المتبادر من نفي الشجاعة لا يوثق بالاستدراك لان الوهم ليس الثبوت وانما هو النفي وان كان لازماله فاذا بالتعبير الثانى انه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا ما زيد شجاع لكنه كرم ويصح بقولنا لكنه ليس بخيل وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارتين فافهمه ولا تعجل بالرد وهل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الها في ثبوته أى تعقيب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيوهم انه كرم فترفعه بقولك لكنه يخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك ما زيد شجاع فيوهم ثبوت نفي الكرم فترفعه بقولك لكنه كرم انتهى مع زيادة سيرة في آخره بالتمثيل فليتامل (قوله وليكونها الاستدراك الخ) قال الزرقانى ظاهرها الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لانه وان قلنا في قولك هذا متحرك لكن هذا ساكن بناء على تعدد الإشارات اليه وان بينهما ارتباطا يتوهم من تحريك أحدهما

تحرك الآخر لكنه لا يتاقى في قوله ما هذا اسود لكنه أبيض اذ لا يتوهم من نفي السواد نفي البياض ولا في قوله ما قام زيد لكن عمرا يشرب اذ لا يتوهم من نفي القيام عن زيد نفي الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجزى) قال اللقاني مبني على صرف أهل العربية من ان لولدلالة على ان سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط واما عرف المناطقة من انها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتأخيرها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفاءه و كذا تأخيرها وقولنا عرف كذا يعني بحسب المشهور عندهم اذ كل من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقاني عبارة المغنى والكاف الزائدة لا التشبيهية انتهى وانما نفي كونها التشبيهية لانتفاء كون المعنى هنا على التشبيه واستشكل الدماميني كسر الكاف بان الكاف الزائدة مفتوحة كالتشبيهية انتهى قال بعض شيوخنا ويمكن أن يقال كسرت اتباعا للهجرة قبل حذفها (قوله وحذفت الهمزة تخفيفا) ٢١٢ أى بعد نقل حركتها الى السكافي كما في الجماعي (قوله وهو للتشبيه المؤكد) قال

اللقاني ان قلت الذى يفهم من كان على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيهه ما دخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد من ان قلت قد ادعى ان أصل كان زيدا أسدان زيدا كالأسد وهذا التشبيه مؤكدم قدمت الكاف اذ انبان الكلام مبني على التشبيه من أول الامر (قوله لانه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله الملاجمي (قوله ولا للظن الخ) ذهب الزجاج الى انها للشك ان كان الخبر مشتقا نحو كانت قائم لان الخبر هو الاسم والتشبيه لا يشبه

نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضداله نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلا له نحو ما زيد قائم لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممنوع بالاتفاق قاله أبو حيان في النكت الحسان (والثاني) وهو التوكيد (نحو قولك لوجاهنى) زيد (أكرمته) فهذا يدل على امتناع الجهي لان لو اذا أدخلت على مثبت نفيه فاذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجزى) فا كدت بل يمكن ما أفادته لو من الامتناع وهي بسببطة على الاصح وذهب الكوفيون الى أنهم اركبوا من لا وان والكاف زائدة بينهما لا التشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كان) بتشديد النون (وهو للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كأن زيدا أسدا أو جار مجازا الحرف فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه فقيه تشبيهه مؤكدم كان (لانه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالأسد أو كالحمار فقدمت الكاف على أن ليبدل أول الكلام على التشبيه من أول بهله وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا اتعاق الكاف بشئ وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بحذوف على الاصح وكان ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله

فاصبح بطن مكة مشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا لاظن فيما اذا كان خبرها فعلا أو ظاهرا أو صفة من صفة أسماءها نحو كأن زيدا قعدا ويقعدا وفي الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدينيا ولم تكن خلافا لابي الحسين الانصاري ولا للنفي نحو كأنك دال عليها أى ما أنت دال عليه خلافا للفقارسي (و) الحرف (الخامس ليت وهى التمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر) فالاول (نحو) قول الطاعن في السن (ليت الشباب عائد) فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة (و) الثاني نحو (قول منقطع الرجاء) من مال يحج به (ليت لي ما لا فاحج منه) فان حصول المال يمكن ولكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجي فان غدا واجب الجهي والحاصل أن التمني

ينفسه ودفع بان المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيهه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) يكون الذى في غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدماميني لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال ليت بابدال الياء تاء وادغام التاء في التاء ويكون في المستحيل والممكن تقول ليت عمرا قائم وليت الشباب عائد قال المصنف في الشرح يكون في الممكن وغير الممكن وليس بجيد لان غير الممكن قسما واجب ومستحيل والتمني لا يكون في الواجب لا تقول ليت غدا يجي (قوله فان عود الشباب الخ) أى بناء على ان الشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغر بزية مشبوهة أى قوية مشتعلة أما من قال الشباب هو السن الذى لم يجاوز ثلاثين سنة جعل الاستحالة عقلية وذلك لان امكان عود ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك مستحيل عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال اللقاني ان قلت هذا من النوع الذى قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج قلت المراد بالاطمع فيه ما شأنه أن لا يطمع في أحد كعود الشباب بخلاف مال يحج به فان الاطماع تتعلق به غالبا انتهى قال الزرقاني ان قوله منقطع الرجاء احتراز من قول متوقع وقوعه فانه ترجح فيستعمل له لعل (قول فان غدا واجب الجهي) هذا ما لم يكن قضا له الا ان لا من الامور فان

كان قصده ذلك فلا منع لانه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجي الى قوله والاشفاق في الشيء المكروه) قال الدنوشري
 صريح عبارته ان التوقع شامل للترجي في المحبوب وشامل للاشفاق في المكروه فيكون الاشفاق نوعا من التوقع وقد يقال ان الاشفاق
 هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الامر ان الاشفاق بصاحبه والمراد بالاشفاق هنا مطلق الخوف وان كان معناه في الاصل أشد الخوف
 قال الرازي في تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشي ربه ولعل الخشية آكد من الخوف لاقتراها بالاشفاق الذي هو أشد الخوف فيكون
 المتكلم بلعل في المكروه متوقعا لمصالح الخبر خائفا من وقوعه والاشفاق في قوله تعالى فاعلك ٢١٣ باخع نفسك لمصروف للخاطب

نظير قوله تعالى لعلمهم
 يتقون اذا الخوف والترجي
 محالان في حقه تعالى
 (قوله لعل الله الخ) قال
 اللقاني قال الرضي ما معناه
 ان لعل في كلام الله تعالى
 مرادها الامر بالترجي أو
 الاشفاق (قوله فهل
 منه) قدي وقف في ذلك
 ويقال كل من الامر
 لا دخل له في اللغة على أن
 النظم الكريم حكاية
 لكلام فرعون بالمعنى
 لا باللفظ اذ اللفظ
 العربي لم يكن موجودا
 في لغة فرعون (قوله أي
 اذهب على رجائك) قال
 الزرقاني أي وحينئذ فلا
 يجب أن يكون الرجاء
 من المتكلم بلعل بل قد
 يكون منه وقد يكون
 من غيره وقد يكون من
 غيرهما كما اذا تكلم انسان
 بلعل قاصدا غير الخاطب
 وغير نفسه بالترجي (قوله
 تجيز اسمها) أي وتجيز
 نصب اسمها وفتح لامها
 الاخيرة وهو ظاهر

يكون في الامتنع والممكن ولا يكون في الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهي للتوقع وعبر عنه قوم
 بالترجي في) الشيء (المحبوب نحو) لعل الحبيب قادم ومنه وعند البصر يبر (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا
 والاشفاق في) الشيء (المكروه نحو فاعلك باخع نفسك) أي قابل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان
 تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه
 يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن وأما قول فرعون لعل أباغ الاسباب اسباب السموات فهل
 منها وافتك قاله في المعنى والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه بمعنى
 خفت منه وحذرت (قال الاخفش) والكسائي (و) تاتي لعل (للتعليل نحو) ما قال الاخفش ربه يقول
 الرجل لصا به (افرغ علك لعلنا نتعدى) واعمل عملك لعلك فاعلك أي لتتعدى ولا تتعدى انتهى
 (ومنه) أي من التعليل (لعله يتذكر) أي ليتذكر قال في المعنى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء
 ويصرفه للخاطبين أي اذهب على رجائك كما انتهى (قال الكوفيون) تاتي لعل (للاستفهام) قال في المعنى
 ولهذا علق به الفعل (نحو) لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يزكي) انتهى وعلى
 هذا فالقدي لا تدري الله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أن يزكي والمعنى لا تدري جواباً لله يحدث وما
 يدريك جواباً أن يزكي قاله قريب الموضح في حاشيته وهذا ان المغنيان لا يثبتهما البصريون (وعقيل)
 بالتصغير (يجيز حواسمها وكسر لامها الاخيرة) وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم
 لعل أي الخوار منك قريب * وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عامله عمل ان وان اسمها في موضع
 نصب وخالف ذلك في المعنى فقال ما نصه واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتربل لعل منزلة
 الجار الزائد نحو بحسبك درهم يجامع ما بينهما من عدم التعاقب بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ
 انتهى (و) الحرف (السابع عسي في لغية) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) في الترجي والاشفاق فحملت
 في العمل عليها كما حلت لعل على عسي في ادخال ان في خبرها كالجديت لعل بعضكم أن يكون ألحن
 بحجته من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرا) لغائب أو متكلم أو مخاطب (قوله) وهو صخر بن
 العود الحصري وكان ترجي ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسياة الى عيادته اياها
 (فقلت عساها نار كاس) وعلمها * تشكي فأتى نحوها فاعودها
 فالهاء المتصلة بعسي اسمها ونار كاس خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجي كان سنيا فترج
 اراءه من الخوارج فقيل له فيها فقال أردعنا عن مذهبنا فغلبت هي عليه وأصلته عن مذهب أهل السنة
 (ولي نفس تنازعني اذا ما * أقول لها العلى او عساني)
 فياء المتكلم اسم عسي وخبره محذوف وقول آخر * يا ابتاعك أو عساكا * فالكاف اسمه وخبره
 محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسي هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو

(قوله وظاهر كلامه) قال الزرقاني أي وهذا الظاهر غير مراد وانها تجيز ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله بجامع) علة
 تزيل وقوله من عدم بيان ما يعنى ولو تعلق كان في محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدنوشري هو روية وهو عجز بيت وصدرة
 * تقول بنتي قداني أنا كاس * وبعده قوله * فاستنزم الله ودع عساكا * الشاهد فيه جعل عسي مثل لعل ونصب بها الاسم وهو
 الكاف وقوله قداني أنا كاس أي قدحان وقت رجائك الى من تاتمس منه لا تنفقه وقوله يا ابتاعك أي ان سافرت أصبت ما تحتاج
 اليه ووجه الرواية في قوله فاستنزم الله أي استنخره في العزم على الرجوع ودع قولك عسايا لا أحظي بشي اذا سافرت انتهى من كلام بعض

شرح الكتاب (قوله لعدم تصرفهن) لان هن الصدر الا ان المفتوحة ولكنها حملت على المكسورة فلم يتقدم خبرها عليها (قوله لان التوسط يذهب الخ) والتنبية على قرعيتها عن كان ولم يحتج الى ذلك في ما للمهمولة على ليس لما مر (قوله والا ان كان الخبر ظرفا) قال الزرقاني ما قرره الشارح غير حسن لاقتضائه ان الحرف اذا كان غير لاوعسى يجوز التوسط مطلقا واذا كان الخبر ظرفا او جار او مجرورا يجوز ايضا مطلقا وليس كذلك بل انما ٢١٤ يجوز اذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا او جار او مجرورا فيكون المناسبا

ان لو قدر الشارح لفظ كان فقط واسقط اداة الاستثناء وان قوله ان عنده نداء عليها أي ما كان في الاسم ضمير يعود الى بعض متعلق الخبر بقي انه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفا نحو ان زيد اني الدار لقيد كون اللام داخلته على الخبر فتلخص ان للخبر الظرف في ثلاث حالات

(فصل) * (قوله حيث لا يجوز الخ) قال اللغوي لقائل ان يقول ان اريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعدفاء الجزاء فانها تفتح جواز الانها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ بقدره خبر كما يسجي عوان اريد سد المصدر اعم من ان تتم الفائدة بما ذكر وابه مع تقدير شيء فالمانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على انه مبتدأ حذف خبره وقد يجب بان الجملة المقرونة بان ان اريد بها ارادة

مذهب سيبويه وذهب المبرد والقاسمي الى ان الضمير خبر عسى مقدم او ما بعده اسمه مؤخر او رد قولهما بامر من أحدهما أدأوه الى كون خبر عسى اسما مقردا وهو ضرورة أو شاذ جدا والثاني ان من قال أو عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى الذي ينصب الاسم حرف فهو نظير ان ما لا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وان وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقالت عساها تار كاس برفع نار (وهو) أي عسى (حينئذ) أي حين اذ نصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كعمل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف (وقال السيرافي) بكسر السين (وتقف) أي نقل السيرافي القول بحرفيته (عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بحرفيته) سواء كان بمعنى لعل أم لا (و) خلافا (لان السراج) وتعلب (في اطلاق القول بحرفيته) والحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل لعل فحرف والاقول ومحمل الخلف في عسى الجمادة أما عسى المتصرفه فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عددي لولا الحياه وان رأسي قد عسى * فيه المشيد لزرت أم القاسم

أي قد اشتد (و) الحرف (الثامن لالناقية للجنس وستاتي) في باب معقوله ابعدها (و) هذه الاحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا او جار او مجرورا العدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم أنهم اذا تر كواشيلا يعودون اليه قال اذا انصرفت نقسى عن الشيء لم تكن * عليه بوجه آخر الدهر تقبل

(الان كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لان شرط عملهما اتصال اسمهما بهما (و) الا ان كان الخبر (ظرفا او مجرورا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو ان لذي انكالا) فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (ان في ذلك عبرة) فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبيدها وان في الدار مال الكها واغثروا والتوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما الكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعدله أشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها أو هنا غير البدي

ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا * (فصل) تتعين ان المكسورة) وهي الاصل عند الجمهور (حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها) تتعين (ان المفتوحة) وهي الفرع (حيث يجب ذلك) واليها أشار الناظم بقوله وهمزان افتح لسد مصدر * مسدها وفي سوى ذلك اكسر (و) يجوز ان) بالف التثنية أي وتجوز ان المكسورة والمفتوحة (ان صرح الاعتبار ان) نسبة استنادية ثابتة مؤكدة لم يجز ان يقع المصدر موقعها وان قصد به نسبة تقييدية مسندة أو مسند اليها أو مفعولا وهما أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظراذ يعود الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بان ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمي قد يجب بانها لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لاغنائيه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدم لهما أمكن لان الاختصار لهما أمكن مطلوب اه وفيه نظرا لانه تؤدي الى وجوب الكسر في مسائل الجواز (قوله والى ذلك أشار الناظم الخ) قضيه انه لم يشر الى ضابط جواز الاخرين والتحقق خلافه كما بيناه في

خاصية الالغية (قوله وهما سد الخ) فالاعتباران كما قال اللقاني بمعنى الاعتباران (قوله وهو ثعين) أي ما هووم كما قال اللقاني من قوله يتعين (قوله في عشرة) قال اللقاني يرد على هذا ان الداخلة على مبتدأ في خبره لام الابتداء أي التأكيد كقولك أخرج فان زيدا الخارج قال الرضي ونكسر أيضا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المسكورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المسكورة فهما سواء في المعنى اه وقد يقال قد أشار المصنف الى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لان هذه اللام أعظم من المعلقة اذا المعلقة خاصة بأفعال القلوب اه وقال الحميد اعلم ان المصنف سيذكر فيما يجوز فيه الامر ان انه اذا كان المبتدأ قولاً ولم يخبر عنه بقول يجب الكسر وكذا اذا أخبر عنها بقول واختلف قائل القولين فكان على المصنف ان يذكرهما في قسم ما يجب فيه الكسر وسياتي انها اذا وقعت خبراً عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدأ يجب الكسر نحو واعتقاد زيد انه حق ٢١٥ ولم يذكرها المصنف هنا الا ان يقال هذه داخلة في الابتداء

وهما اسد المصدر مسدها ومسدها ومولها وعدمه (فالاول) وهو تعين ان المسكورة (في) مواضع (عشرة) لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسدها ومولها (وهي أن تقع في الابتداء) حقيقة (نحو انا أنزلناه) اذا وقعت اصارت مبتدأ بالخبر لان المفتوحة في تاويل مقرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ايلة متعلق بانزلنا بالاستقرار أو حكماً (ومنه) أي من الابتداء الحكيم (ألا ان أولياء الله) لان الواقعة بعد ألا الاستقراطية واقعة في الابتداء حكماً (أو) تقع (تالية حيث نحو جلست حيث ان زيد اجالس أولاد كجئت ان زيد أمير) لان حيث واذا يضافان الا الى الجملة وتقع ان يؤدي الى اضافتها الى المفرد (أو) تالية (الموصول) اسمي أو حرفي (نحو) وآييناه من الكنوز (ما ان مفتاحه لتنوء) فاموصول اسمي ووجب كسر ان بعدها الوقوعها في صدر الصلة وصله الموصول غير أن يجب أن تكون جملة (بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل) فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو عجبني الذي أبوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر اسم عن فاطلة هنا محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قولهم لا أفعله ما ان حرامه مكانه) بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة تقدير (اذا التقدير ما ثبت ذلك) أي ما ثبت ان حرامه مكانه (فليست في التقدير تالية للموصول) لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول المحرف في الظرف والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حرامه مكانه وحرامه بكسر الحاء المهملة وبالر ا مجبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذا هب الى منى قال القاضي عياض عسرو يعصرو ويؤنث ويذكر فعلى التذكير بصرف وعلى التانيث يمنع والتسديد كبير بارادة الموضوع والتانيث بارادة البقعة (أو) تقع (جواباً لقسم) لم يذكر فعله أو ذكر وجاءت اللام فالاول (نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه) والثاني نحو أقسمت ان زيد القائم لان جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال أني صبد الله) لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة أو ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول انك فاضل ونحو أقول ان زيدا اقل فانها في الاول التعليل أي لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونه نقبال أو لا فالاول (نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فر يقامن المؤمنين لكارهون) بجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيدانه

قال اللقاني اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية حيث) قال اللقاني قد ذكر وان حيث تضاف قليلا الى مقرد وعليه فالمصدر سد مسدها وان كان قليلا (قوله اسمي أو حرفي) قال الزرقاني عم الشارح في الموصول لا جمل ما أخرج من قوله لا أفعله ما ان حرامه مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم ان مع الموصول المحرف لا تكون مفتوحة لعدم تلويها للموصول تقدير في حشو الصلة قال اللقاني أي لفظا والانهي في الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع معموليها في محل المبتدأ (قوله مبتدأ) قال الدينوشي الظاهر انه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لاها فاعل بفعل محذوف) أي لان الموصول المحرف لا يدخل الاعلى فعل لفظا أو تقديرا (قوله وجاءت اللام) قال الزرقاني اذا لم تجب فيسياتي انه يجوز في ان الوجهان (قوله ونحو أقول الخ) اشارة الى ان المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد والظن لانه لفظ محكية يعني عن ذلك كما قاله اللقاني (قوله لان أن المفتوحة مثولة بمصدر معرفة) قال الدينوشي هذا على املافة تغير مسلم فانها في نحو قولك بلغني ان رجلا

قال اللقاني اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية حيث) قال اللقاني قد ذكر وان حيث تضاف قليلا الى مقرد وعليه فالمصدر سد مسدها وان كان قليلا (قوله اسمي أو حرفي) قال الزرقاني عم الشارح في الموصول لا جمل ما أخرج من قوله لا أفعله ما ان حرامه مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم ان مع الموصول المحرف لا تكون مفتوحة لعدم تلويها للموصول تقدير في حشو الصلة قال اللقاني أي لفظا والانهي في الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع معموليها في محل المبتدأ (قوله مبتدأ) قال الدينوشي الظاهر انه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لاها فاعل بفعل محذوف) أي لان الموصول المحرف لا يدخل الاعلى فعل لفظا أو تقديرا (قوله وجاءت اللام) قال الزرقاني اذا لم تجب فيسياتي انه يجوز في ان الوجهان (قوله ونحو أقول الخ) اشارة الى ان المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد والظن لانه لفظ محكية يعني عن ذلك كما قاله اللقاني (قوله لان أن المفتوحة مثولة بمصدر معرفة) قال الدينوشي هذا على املافة تغير مسلم فانها في نحو قولك بلغني ان رجلا

وإنما يظهر لو كانت الآية
الشريعة بحسب الظاهر
مخالفة للحكم الذي قبلها
(قوله على أن ابن الجباز
الح) أي قال كسر لوقوعها
بعد الأجل واللام وقد
يقال ما المانع من كون
الكسر لمجموع الأحرين
الحالية واللام والأدلا
ما منع من تعدد الأسباب
وأي فية لبعضها على
الأخرى حتى أنهم يعدوا
من مواضع وجوب الكسر
الوقوع بعد الأوامر أو اقتران
الخبر باللام فعدود منها كما
سيأتي في كلام الشارح
لكنه أرجعه إلى الوقوع
في الابتداء وقد يقال إن
الآية تشكل عليه (قوله
بعد عامل علق) قال
الزرقاني إن قلبت التعليق
خاص بأفعال القلوب
ويشهد ليس منها فلا يوضح
التشثيل به هنا الجواب
أن يشهد بعني يعلم
حينئذ منها فصح
التشثيل به هنا (قوله إن
المصدر لا يخبر به عن أسماء
الذوات الخ) قد يقال

منطلق مؤولة بمصدر منكر وإلى ذلك يشير قول المغني وأعلم أنهم حكموا الآن وإن المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير اه أي لأن قوله
بمصدر معرف يشير إلى أنها ما قد يؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وأجاب اللقاني نقلا عن الرضي بأن
المصدر إذا يقع حالا إذا كان صريحا مؤولا به ولا وجه له إلا ما قال الشارح فقول بعض الفضلاء إنه أقدم من جواب الشارح لا وجه له (قوله
وأما ما أرسلنا قبلك الخ) المتبادر ٢١٦ من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذي قبلها ولا يظهر ذلك هنا

فاضل ولم تقمح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط
الحال التنكير وأما ما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا تكون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا
لوقوعها حالا على ان ابن الجباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الانحوما يعجبني فيه الا أنه يقرأ القرآن
اه (أو) تقع (صفة) لاسم عين (نحو مرت برجل انه فاضل) لان القمع يؤدي الى وصف أسماء الاعيان
بالمصادر وهي لا توصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع أن بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تقع نحو
مرت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجمله لا بالمصدر (أو) تقع (بعد عامل علق) عن عمله فيها
(باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكافرون) لانها لو وقعت لزم
تسليط العامل عليها ولام الابتداء لمصدر الكلام وماله صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده
وهذه اللام وان كانت متأخرة في اللفظ تنبأ التقديم على ان وانما آخرت لئلا يدخل حرف تو كيد على مثله
ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما وقعت في نحو علمت أن زيد القعد لان اللام ليست للابتداء لادخولها
على الفعل الماضي وسيأتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة أو مقدره (أو) تقع (خبر عن اسم ذات)
غير منسوخ (نحو زيدانه فاضل) لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتاويل وذلك ممنوع مع ان أو
منسوخ (ومنه) ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا (ان
الله يفصل بينهم) فجملة ان ومنعم وليها خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهي أسماء ذوات قيل وبقى
عليه الواقعة بعد كلاً نحو كلاً ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك
لسر يرح العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه التابعة لشي من ذلك
نحو ان زيداً فاضل وان عمرا جاهل فان في ذلك كله واجبة الكسر والحق أن ان في ذلك كله ابتدائية فهي
داخلة في قوله أو لان تقع في الابتداء واقصر لناظم على ستعمواضع فقال

فاكسر في الابتداء وفي بدئه صله * وحيث ان ليمين مكمله
أو حكيت بالمقول أو حلت محل * حال كثرته وافي ذوا مل

* وكسر وان بعد فعل علقا * باللام (والثاني) وهو تعين أن المفتوحة (في) مواضع (ثمانية) يجب
فيها ان يسد المصدر مسدها ومعمولها (وهي ان تقع فاعلة نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أي انزلنا (أو)
تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافوا أن كرمكم) أي اشرابكم بخلاف المحكية بالقول فانها
واجبة الكسر كما تقدم (أو) تقع (نايبة عن الفاعل نحو قل أوحي الى أنه استمع) أي استماع نقر (أو) تقع
(مبتدا) في الحال أو في الاصل فالاول (نحو ومن آياته أنك ترى الارض) أي رؤيتك الارض من آياته
هذا مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيويه وان لم يعتمد
الظرف على شيء ومنه ومن آياته أنك ترى الارض اه والثاني نحو كان هندي انك فاضل والفرق بين

ما المانع من ذلك على حدسي زيد أن يقوم وما الفرق بين ان الخفقة الثون وان المشددة والاطهر
ان وجوب الكسر فيما ذكر لانه ابتدئي بها كلام مبني على ما قبله كما أشار إليه ابن الناظم ووجهه انه في قوة ان زيداً منطلق (قوله ان
يسد المصدر الخ) انما عبر بالمصدر دون المقدر لان العبرة به بدائل انها تكسر واقعة موقع المقدر في نحو وحسب زيدانه فاضل (قوله فاعلة)
قال اللدوشي هو مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزاء لان الفاعل حقيقة هو ان وصلها لان وحدها تأمل وهو نظير من أنت زيد
ونحو جاء القوم والراي بعضهم ونحو جاء الشتاء اذا جاء منه يوم الثلاثاء وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطرزي الخ) قال اللدوشي ظاهر

كلام المطرزي ان ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو في الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنه ويحتاج الى الفرق بينهما (قوله
 فلولا انه الخ) قال اللقاني عنه من واجب الفتح انما يظهر على قول الجمهور ان الخبر لا يذ كر بعد لولا واما على قول غيرهم فما المانع
 من ذكره والكسر ضاية ذكره اه ومراده غيرهم من يقول ان ما بعد لولا مبتدأ وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما ما من يقول انه
 فاعل وهم المبرد ومن ذكره معه الشارح فوجوب الفتح ظاهر على انه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور هو المانع عند الجمهور
 وهو وجوب سد المصدر مسدان ومعه وليها كما هو القاعدة في وجوب فتحها ولا مدخل لحذف الخبر وذ كر في ذلك (قوله ولا صادق
 عليه خبرها) يعني به انه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الاخير (قوله ٢١٧ فتبقى الجملة بلا رابط) ما المانع

من تقديره والدليل عليه
 قرينة المقام (قوله
 فتحتاج الى خبر) أي
 فيقال حق أو باطل (قوله
 لا يخبر عنه بالفصل) اذ
 أول القول بالمقول ويجعل
 على حذف مضاف أي
 مقول دال فضله لا يظهر
 للتع وجه الا انه تكلف
 وقال اللقاني أي مقول
 هذا اللفظ المذكور وهو
 انه فاضل فالخبر مراد به
 التركيب المحكي بصورة
 ما وقع فلا يصح فتح
 الهمزة لاقتضائه المصدر
 الذي هو الفاضل ومعلوم
 ان الفاضل ليس بمقول
 وانما المقول اللفظ
 ويقرينة ان هذا المتكلم
 كانه قال أولان زيدا
 فاضل يكسر الهمزة
 لوقوعها ابتداء ثم أراد
 الاخبار بما تنطبق به على
 صورته فقال قولي أو مقولي
 انه فاضل (قوله لان الخبر

قوله أولان تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدأ انها اذا وقعت في الابتداء تكون داخلية في أول جملة
 مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معمولها في تاويل مصدر مرفوع على الابتداء يحتاج الى الخبر ومنه
 عند سيبويه (فلولا انه كان من المسبحين) ثم قيل لا يحتاج خبر لا شتمال صلتها على المسند والمسند ليسه
 وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى
 انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف في ولوا أنهم صبروا قاله في
 المعنى (أو) تقع (خبر عن اسم معني غير قول ولا صادق عليه) أي على اسم المعنى (خبرها) أي خبر ان
 (فجوابه اعتقادي انه فاضل) فيجب فتحها لام اخبار اعتقادي وهو اسم معني غير قول ولا صادق على
 اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما تحت لسد المصدر مسدها ومسد مع معمولها
 والتقدير اعتقادي فضله أي معتقدي ذلك ولم يحجز كسر ها على ان تكون مع معمولها جملة خبرها عن
 اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو
 يعود على غير فتبقى الجملة بلا رابط (بخلاف قولي انه فاضل) فيجب كسر ها لانها وقعت خبرا عن قولي
 ولا يحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ
 لا غير اما اذا أريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تنمة المبتدأ فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها
 لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل (و) بخلاف (اعتقاد زيدانه حق) فيجب كسر ها أيضا لان
 خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعمولها خبرا عن المبتدأ لان اسم ان
 رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يقيد لان الخبر لا بد ان
 يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق
 عليه نحو قولي انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع أحدهما فمعها أولى (أو) تقع (بجرورة بالحرف
 نحو ذلك بان الله هو الحق) لان المحرور بالحرف لا يكون الامفردا (أو) تقع (بجرورة بالاضافة) الى غير
 ظرف (نحو انه محق مثل ما أنكم تنطقون) فنل مضاف الى انكم تنطقون وماصلة أي مثل نطقكم لان
 المحرور بالمضاف حقه لا فردا اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضى الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم في
 حيث واذا (أو) تقع تابعة لشي من ذلك وهي اما ان تكون (معطوفة على شيء من ذلك نحو اذ كروا تعمتي
 التي أنعمت عليكم و أنى فضلتكم) فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذ كروا تعمتي
 وتفضيلي (أو مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدي الطائفتين أنهما لكم) فانهما لكم بدل اشتمال

(٢٨ تصریح ل) لابد ان يستفاد منه الخ) قال الدنوشري ينبغي ان يعال امتناع الفتح بانه يلزم عليه حمل صفة الشيء عليه
 اذ يصير التقدير اعتقاد زيد كونه حقا وحقية ولم يظهر وجه انه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر الا ما استفيد من المبتدأ لا قدر زاد
 عليه اه وتحت بغير خطه مانعه اللهم الا ان يقال ان كونه حقا والحقية مفهوم من عموم الاعتقاد فلم يفد الخبر قدرا زائدا (قوله
 الى غير ظرف) قال الدنوشري فيه نظر وكان عليه ان يقول اذا كان المضاف غير ظرف الا ان يحاج بان الى في كلامه بمعنى مع كقوله
 تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم (قوله اذا لم يكن المضاف ظرفا) أي ولهذا قيد الشارح أولا بقوله الى غير ظرف لكن قال اللقاني لم
 يستثن المصنف تلك من هذه لان المضاف في هذه حقه الاضافة الى مفرد تحقيقا أو قايلا والى تلك الاضافة الى جملة تحقيقا فغير في هذه
 بالمحرور وبالاضافة وفي تلك بالتاليه لا بالمحرور وتنبه على ذلك فلم يحتاج الى الاشارة ناعلم منه سبب الاقتران (قوله أو تقع تابعة) عدم

تأبعت والمصنف اقتصر على العطف واليدل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الاحسن في القياس قال ابن مالك ولو لم يجز الفتح في القرآن الامسوقا بان المفتوحة (قوله و كنت اري زيد الخ) قال الدنوشري قال ابن الصائغ في قولهم سالت عنه فاذا انه عبد فن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذي هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل ففتحت موضع المفرد وكسرت موضع الجملة (قوله و اري بضم الخ) قال الزرقاني اصل اري يرنى الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم اوله وفتح ما قبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا ابدال الياء همزة للاحتياج الى ذلك لانه ما حذف الفاعل وانيب المفعول به لزم اسناد ٢١٨ الفعل الى ضمير التكلم ولا يسند له الا المبدوء بالهمزة فحذفت الياء واتى بالهمزة عوضا

من احدى والتقدير احدى الطائفتين كون الكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اما كن المفردات لا اماكن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك (في) مواضع (تسع احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو) فانه غفور رحيم من قوله تعالى (من عمل منكم سوءا بجهالة الآية) قرئ بكسر ان وفتحها (فالكسر) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير ان ومعمولها مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف (على معنى فالغفران والرحمة اى حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة) واذا دار الامر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى لانه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى وان مسه الشرف فيؤس أى فهو يؤس) الموضع (الثاني) ان تقع بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراجه والمجموع والبيغثة تقول فاجاني كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الايمان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المقابلة (قوله) و كنت اري زيدا كما قيل سيدا * (اذا انه عبد القفا واللهازم)

أنشده سيبويه ولم يعزه الى أحد و اري بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة اى (فاذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بتماها (والفتح على معنى) الافراد اى (فاذا العبودية اى حاصلة) على جعلها مبتدأ محذوف خبره (كما تقول خرجت فاذا الاسد) اى حاضر وذهب قوم الى ان اذا هو الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لزمه بكسر اللام وبالزاي وهو طرف الحلقوم وقيل مضغ فتحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سييدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللسكن الموضع (الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو) انه هو البر الرحيم من قوله تعالى (انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة) اى لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقدير افتح همزتها فهو تعليل افرادى (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على انه تعليل مستأنف) بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جلى (مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) بكسر ان على انه تعليل مستأنف (ومثله) في جواز الوجهين (ليبت ان الحمد والنعمة لك) يروى بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف وهو أرجح لان الكلام حينئذ جملتان لاجلته واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضع في شرح بيان سعاد والكسر اختيار اربى

فان قيل لم يتعرضوا لهمزة الزيادة فالجواب انها لما كانت غير موجودة دائما تركوها مع علمهم بانها لا بد منها في مثل ذلك و اري المبنى للجهول غلب استعماله له في معنى الظن (قوله يتعدى الى اثنين) قال الدنوشري فيه نظر لتصریح غيره بانه متعد الى ثلاثة كما قال الملاطمي في شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقاني ان قلت لم يقل ومثله ليبت باسقاط الضمير عطف على مثل وصل قلت المقصود ان ليبت ان الحمد فيه الفتح والكسر مثل انه هو البر فقط لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يقيد الاول ومثله يقيد الثاني (قوله والفتح اختيار الشافعي) قال الدنوشري ينظر ماوجه اختيار الشافعي الفتح مع ان فيه تكثير الجمل

وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب وهو أرجح كما قال الشارح ولعل الشافعي انما اختار الفتح من حيث الرواية لانه من حيث المعنى وأبو حنيفة راعى المعنى فلا يخالف بينهما وقوله من حيث الرواية اى أكثر يتبع على ما قال الخطابي كما نقله الامام النووي في شرح مسلم حيث قال هما يعنى الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطابي الفتح رواية العامة اه وهو يقيدان أكثر الرواية على الفتح فلا ينافى ان الكسر مروى بل قال بعض شراح الهداية من الحنفية انه رواية ابن عمرو بن عباس ومقاله صاحب الكشف من ان الكسر اختيار اربى حنيفة خلاف ما قاله الزيلعي في شرح الكفر من انه يختار الفتح ثم ان تعليل رجحان الكسر بان تكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب انما يظهر اذا كان كل من الجملتين حنيفة

مقيد للثناء والظاهر ان جهة لبيك وحدها لا دلالة فيها على الثناء فتامل واعلم ان النووي وكثير من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بان من كسر ان قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال لبيك بهذا السبب اه وحاصله ان الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح فان فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ما ذكر مع كونه غير مناسب لمخصوصها ومن حيث ايهاهه قصر استحقاق ما ذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال ايهاهه التقييد لازم للكسر لان المكسورة كثير اما تكون للتعليل والتعليل يحصل فهو موهم الا ان يقال الايهاهه في الفتح أقوى للزوم التعليل اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء ان المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ما ذكره النجاة هنا فان كلامهم صريح في انها للتعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الاذري على الاسنوي في نقله عن الزخشي أن الشافعي رضي الله عنه يختار الفتح بان اختيارات الامام الشافعي رضي الله عنه لا تؤخذ عن الزخشي أي لان أصحابه أدري باختياره من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بقي انه يريد على ٢١٩ ما عبره المصنف في شرح بانث سعاد

ان الدماميني نقل زحجان الكسر في مباحث الحذف من حاشية المعنى عن السعد أن جعل الكلام على جهة أولى من جهة على جلتين وعمومه صادق على ما هنا (تنبية) قال العز بن عبد السلام في الامالي الملبى مخبر عن ادامته وملازمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التي هو فيها من الحج الاحسن عند المقسمين الثاني دون الاول للاهتمام بالمقصود ثم تعلم ان الاخبار بالملزمة على العبادة لا يصح في العبادة الماضية وانما يصح الوعد في المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك في كونه شرع التلبية الى آخر المناسك

خليفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف الموضع (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو رؤية (أو تخلي بربك العلي * اني أبو ذالك الصبي) يروي بكسر ان وفتحها (فالکسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجي (والفتح) عند الكسائي والبغداديين وأوجبه أبو عبد الله الطوال (بتقدير على) وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تخلي باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الاجلة واذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا سيما اذا اصل في الجواب أن يكون مذكورا لا محذوفا (ولو أضمر الفعل) أي فعل القسم وذكر اللام أو لم تذكر (أو ذكرت اللام وذكر) فعل القسم (تعين الكسر اجماعا) من العرب (نحو والله ان زيدا) لقائم أو قائم (وحلفت ان زيدا قائم) وحكي ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان أبا عبد الله الطوال منهم يوجبوه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع (الخامس أن تقع خبرا عن قول ومخبر عنها بقول والمقاتل) للقولين شخص (واحد نحو قولي اني أجد الله) بفتح ان وكسرها فاذا فحجت فالقول على حقيقته من المصدرية أي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول أي مقولي اني أجد الله قاله الموضع في حواشيه على التسهيل ومن خذله نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جهة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدأ في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبجانك اللهم قاله الموضع في شرح الشذور (ولو اتقى القول الاول فحجت) وجوبا (نحو على اني أجد الله) لا ما خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد اذا لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صديق زيدا لان المحصول لا يكون أخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون أعم منه كالانسان حيوان أو مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارتقت اعتقاد زيدانه حق والجماع

لانه اذا بقي له شيء من الرعي أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لانه عبادة والشافعي قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعي يختار القول الاول وهو أن المراد كل عبادة له صومه (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بتد كير الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام الناطم والظاهر ووجه نسخة بعدها بتد كير الضمير وهو عائد على أن الاشارة الى أن سبب الكسرة تاخر اللام عن أن (قوله اذ الاصل في الجواب الخ) ظاهره انه لو لا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما او قال الشهاب القاسمي كونه ليس قسما في البيت واضح اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما ولهذا قال الفقهاء في حلفت أو أحلف أو أقسمت أو أقسم انه يمين ان نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدي معناه وان لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله ان زيدا قائم) قال الزرقاني أي على تقدير حلفت المحذوف القرينة (قوله كالانسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الانسان لصدقه على الملك والجن واعلم أن الحكم على الانسان بانه ناطق انما يكون مقيدا اذا أخذ من حيث انه جسم ما وأما اذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغو الا فائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولانه يكون العمل جهة اني

أجدوه ولا يصح لانه ليس يفعل وفيه انهم قد يعدون القول عملا لسانيا وأجيب بان ذلك بالمعنى المصدرى (قوله نحو ان لا تجوع الخ) قال العز بن عبد السلام في الامالي قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجنس أن لا تجوع ولا تطعم ولا تعري ولا تضحي للجمع بين المتماثلين فلم عدل عن هذا والجواب في الآية جنسا خبيرا من هذا وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاء والعري تجرد الظاهر من الغشاء فحان في الآية بين التجردين وكذلك الظاهر الباطن والضحي وهو الظهور للشمس حر الظاهر فحان بالجمع بين الحرين اه وفي البرهان في اعجاز القرآن لابن أبي الاصبغ في باب التوهم ان الثعلبي حكى في التمهة ان سيف الدولة بن جردان اعترض على المتنبي في قوله وقف وما في الموت شئت لو اوقف * كانت في جفن الردي وهوناشم تمريك الابطال كمي هزيمة * ووجهك وضاح وتغرل باسم ٢٢٠ وقاله كلاما معناه انك فعلت في تركيب صدر البيت الاول على عجز يصلح أن يكون عجز

الصدر الثاني وبالعكس كما فعل امرؤ القيس في قوله ما كانى لم أركب جواد اللذة ولم أتبطن كاعبادات خلخال ولم اسبال الزق الروى ولم أقل مخبلي كرى كرة بعد اجمال وتلاقوه تعالى مثل القريريين كالاعى والاصم والبصير والسميع هل يستويان وقوله تعالى ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعري وأنت لا تطعمها فيها ولا تضحي وذكر ما يدل على أنه توهم فيهما عدم الملاعة وليس كذلك ولو جاءت الاولى على خلاف نظمها بان يقال كالاعى والبصير والاصم والسميع لقصد المعنى وان حصل الطباق في اللفظ لانه سبحانه قسم المشبه الى قسمين كالمشبه لانه قسمان مبتلى ومعاني وضاد بينهما ليصح

بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتدا الآن يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق (ولو اتبني القول الثاني او) وجد القولان ولكن (اختلف الفائل) لهما (كسرت) وجوبا فيهما افا لاول (نحو قولى انى مؤمن) فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة انى مؤمن خبره وهى نفسها في المعنى فلا تحتاج لرابض ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورد اللسان (و) الثاني نحو (قولى ان زيد ايمحمد الله) فالكسر على ما قبله ولا يصح الفتح لقصد المعنى اذ لا يصح أن يقال قولى جديدا لانه لا يغير قائم بالمتكلم فكيف يستند المتكلم الى نفسه الموضع (السادس) أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لا تجوع فيها ولا تعري وأنت لا تطعمها ولا تضحي قرأتها و أبو بكر بالكسر) في واو لا تطعمها (اما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها (أو بالعطف على جملة ان الاولى) وهى ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لهما من الاعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على أن لا تجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير أن لك عدم الجوع وعدم الظم واجتزأ بقوله صالح للعطف عليه ن نحو قولك ان لى مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لى مالا وفضل عمرا وفيجب كسر ان الموضع (السابع) أن تقع بعد حتى) من حيث هى ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما قبله بل (يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) لان حتى الابتدائية منزلة منزلة الا الاستفاحية فتكسر ان بعدها (و) يختص (الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى انك فاضل) حتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت أمورك الى فضلك وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك أما فتحها في الجر فادخول الجار عليها وأما فتحها في النصب فلعطفها على المقول الموضع (الثامن) أن تقع بعد أما) بفتح الهززة وتخفيف الميم (نحو أما انك فاضل قال كسر على أنها) أى أما (حرف استفحاج) فتكون حرفا واحدا (منزلة الا) الاستفاحية وتلك تكسر ان بعدها (والفتح على أنها) مركبة من هززة الاستفهام وما العامة بمعنى شئ وصار بعد التركيب (بمعنى أحقا) بتقديم الهززة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضع في الحواشى (وهو قليل) فالهززة للاستفهام وما فى محل نصب على الظرفية كما

السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل في الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تطعمها لوجب أن يقال وأنت لا تعري فيها ولا تضحي والتضحى البروز للشمس بغير سترة معناه التعري فلا وجه لعطفه على ولا تعري وفي نظم الآية ضم نبي العري لنبي الجوع لتطمئن النفس بسدا الجوعه وستر العورة اللذين تدعوا اليهما الضرورة وتطلبها الجملة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقديم الاكل على الشرب أو جبت البلاغة فاخذ ذكر التلماعن الجوع وتقدمه على التضحي لانه مهم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفي الجوع ويتأخذ ذكر التضحي كما تأخذ ذكر العري عن الجوع لان التضحي من جنس العري والنظام من جنس الجوع وانما ذكر التضحي وهو عري في المعنى لفائدة هى وصفه الجملة بانها الشمس فيها لان التضحي مشروط بان بروز الشمس وقت الضحي والانتقال من الاصح الى الاجص من البلاغة اه بل خصا (قوله فالهززة للاستفهام الخ) قال الدونشيري هذا بظاهرة ينافي قوله أولا

انتصب

والفتح على انها مركبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أحمد الغني رجه الله بعبه لا منافاة فان المراد بالتركيب أولا مجرد الضم من غير
 سلب معنى الاستفهام فليس التركيب هنا كتركيب في ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لانه لو كان المراد بالتركيب مجرد الضم لم يتغير معنى
 الكامتين (قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدنوشري بنظر ما عراب لاجرم حينئذ وقد يقال ان لانافية للجنس وجرم اسمه او هو مبنى
 على الفتح والمعنى لا بد من الايمان وقوله لا تينك جواب قسم محذوف ولا جرم قائم مقامه ومنزل منزلته وقال الدماميني في شرح
 التسهيل لاجرم معناه لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها في موضع نصب باسقاط حرف الجر قال الفراء لاجرم كلمة كانت في الاصل بمعنى
 لا بد ولا محالة فكثيرا استعمالها حتى صارت عبرة حقان قول لاجرم لا تينك (فصل) * (قوله وتسمى اللام المزحقة) وانما لم ترحق
 في تينك بفتح اللام وكسر الهاء الذي هو بدل عن همزة ان لان صورة ان قد زالت وتوسهل ذلك زوال لفظة ان وقيل هذه اللام ليست
 لام ان بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين) قال الدنوشري عبارة ٢٢١ غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال

كونه ما معنى واخذ يقتضي
 صحة التأكيد اللفظي
 وهو ليس بمكروه الا ان
 يقال مدار اللفظي على
 تكرير اللفظ بعينه او مرادفه
 وتفتح المرادفه هنا وقال
 الزرقاني احتراز بقوله افتتاح
 من مثل قام القوم كلهم
 أجمعون فانه كلام فيه
 مؤكدان ولكن ما ليسا
 في افتتاحه قاله الدماميني
 واعترض في ذلك الشمني
 بان الكلام في اجتماع
 مؤكدين لمضمون الجملة
 كما يدل على ذلك كلام
 المعنى والمثال المذكور
 ليس لمضمون الجملة بل
 للفرد حينئذ فالتقييد
 لبيان الواقع لا للاحتراز
 ٢ وأجاب عن ذلك
 بعض شيوخنا بان
 مضمون الجملة في قولك

انتصب عليها حقا في قوله
 أحقان جبرتنا استقلوا * فنيئنا ونيتهم فريق
 تقديره أفي حق وقد جاءه صوابي كقوله * أفي حق مواساتي أخاكم * وان وصلتها في موضع رفع على
 الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلة ما في ومن آياته أنك ترى الأرض والفاعلية عند المبرد
 وابن مالك فهي بمنزلة ما في أولم يكفهم أنا أنزلنا وأصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف
 ومصدر بدل من اللفظ بعبارة عند المبرد وان مالك وورده أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لاجرم
 والغالب الفتح نحو لاجرم أن الله يعلم بالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض) معناه واجب (وأن
 وصلتها فاعل أي واجب ان الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد وورده الفراء بان لا التراد في أول الكلام وعلاه
 في المعنى بان زيادة الشيء تقييد اطراحه وكونه أول الكلام تقييد الاعتناء به وجوابه ما أجاب به الفارسي
 عن القول بزيادة لافي لا أقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند
 سيبويه معنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن مما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي
 عن سيبويه حكاه في المعنى عن قطرب (و) الفتح (عند الفراء على ان لاجرم) مركبة من حرف واسم
 (بمنزلة لارجل) في التركيب (ومعناهما) بعد التركيب (لا بد) أو لا محالة (ومن) أو في (بعدهما مقدره)
 أي لا بد من ان الله يعلم أو لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لاجرم بمنزلة حقا وأصل جرم
 من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه الفراء) عن العرب (من ان بعضهم بمنزلة اليمين
 فيقول لاجرم لا تينك) ولا جرم لقد أحسنت ولا جرم أنك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على
 قوله
 بعد اذا جاءه أو قسم * للام بعده بوجهين نبي
 مع تلوا الجزا وذا يطرد * في نحو خير القول اني أحمد
 * (فصل) وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) نحو ان زيد القائم وتسمى اللام المزحقة والمزحقة
 بالقاف والقاف بنو تميم بقولون زحلوقة بالقاف وأهل الهذلي زحلوقة بالقاف سميت بذلك لان أصل ان
 زيد القائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلوقوا اللام دون ان لتلاي تقدم

جاء القوم نسبة المحي الى القول وكلهم قدأ كذلك يعني أن المحي مقدم من جميع القوم لان بعضهم فالتأكيد المذكور لمضمون الجملة
 وخرج بقوله حرفين نحو والله ان زيد القائم فانه قد اجتمع فيه مؤكدان في افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبارة المعنى ليس
 فيها التقييد بالحرفين فيرد عليها المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بان التأكيد المذكور للمتكلم والمنكر لما كان المؤكدا بالفتح عنده
 فكانه سابق والتأكيد ليس في الابتداء ووردنا بان السكاكي ادعى ان سبب افتادتها المحصر ان التأكيد وما كذلك فاجتمع
 ما كيدان فافتادتها المحصر والجواب عن ذلك ان كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا والشمني في ذلك كلام فانظره وأورد أيضا انه قد يجتمع بين
 كائنا لا وياتو كيد للنسبة كما في قراءة الأبياسجدوا ان قلنا ان باليست داخله على منادى فانه قد اجتمع فيه اذ كر حرفا كما كيد في افتتاح
 أصلا وأجيب عن ذلك بان التأكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشمني وورد عليه أيضا نحو لو سوف يقوم زيد ووجه ايراده ان
 اللام للتأكيد وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذي كان قبل دخولها فاكنت ذلك المعنى فقدم اجتمع حرفا كما كيد في افتتاح وأجاب
 ٢ قوله في الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا في النسخ التي بايدينا وتحرر هذه العبارة

من ذلك الشئ بان المراد مؤكدين لمضمون الجملة واللام وان كانت مؤكدة للنسبة فسوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لآه
 مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزياذة وتقديم وتأخير (قوله لتلا يحول ماله صدر الخ) يعني اصالة والافساح
 صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان أحسن والتقليل نسي (قوله لم
 تدخلها اللام) أي الأعلى ما قاله الموضح في الحواشي مما نقله عنه الشارح فيما يأتي (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال الدنوشري ويجوز
 دخول اللام على أول جزءها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسهيل ونقل اللقاني عن الرضي انه قال الوجه دخولها على
 الجزء الاول وقد حكي ان زيد اوجهه لحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال الدنوشري ينظر ما وجه كون نحن ليس
 ضمير فصل وما المانع من ذلك كقوله تعالى ان هذا هو القصص كما سيأتي انتهى قال بعض الفضلاء نظرنا في المانع كون ما بعده
 حجة وشرط ما بعده أن يكون اسما ٢٢٢ عند غير الجرجاني كما قاله الشارح والفرق بينهما وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك

معه ولها عليها وانما ندع ان الاصل ان لزيد قائم لتلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول
 قاله في المعنى وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء
 لانها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره بعد ان المكسورة (على أربعة أشياء أحدها الخبر وذلك بثلاثة
 شروط كونه مؤخرًا) عن الاسم (و) كونه (مبتدأ) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد (نحو ان ربي لسميع
 الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وان ربك لي علم) والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما
 نحو (وانك لعلي خالق عظيم) وان زيد عندك اما اذا قدر متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان
 معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه بخلاف اللاحق كاسيأتي والجملة الاسمية على قلة نحو (وانا
 لنعن يحيى ونميت) وليس نحن ضمير فصل بخلاف الجرجاني (بخلاف نحو ان لذي نيا أنكالا) لتقدم الخبر
 (و) بخلاف (نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا) لنفي الخبر (وشذ قوله) وهو أبو حرام بن غالب بن حارث
 العكلى (واعلم ان تسليمها وتركها للامتشابهان ولا سواء)

من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان
 لا يعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا يغير فادخل عليها اللام والمعنى ان
 التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء وكان حقه أن يقول لا سواء لامتساها
 ولكنها اضطرر فقدم وأخو سواء في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه من غير اعن اثنين
 (و) بخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه أشبه المبتدأ وعلى
 الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانها في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ
 وخبر ولم تدخل على الخبر اذا تقدم لتلا يتوالى حرفا تو كيدولا اذا كان متغيا لتلا يجمع بين متماثلين في نحو
 لم وان وما ولا وجل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم (وأجاز الاخفش والقراء وتبعهما
 ابن مالك ان زيد النعم الرجل) مما سلب الدلالة على الحدث والزمان (و) ان زيد (لعمري أن يقوم) مما
 دل على الزمان وانتقل الى الانشاء (لان الفعل الجماد كالا اسم) ووافق الشاطبي على الاول دون

أي كون القصص اسما
 بخلاف يحيى نعم لا يخلو
 مثاله أيضا من نظر قوله
 ولكنه اضطر الخ قال
 الدنوشري قد يتوقف
 فيما قاله الشارح ويقال
 لضرورة والصواب في هذا
 المقام أن يقال كان الاولى
 تقديم لام سواء على
 لامتشابهان كما قال الشارح
 لانه اذا تقدم نفي الاستواء
 لا يلزم منه نفي المشابهة
 فنفيها بعد ذلك مفيد
 بخلاف نفي المشابهة أولا
 فانه يلزم منه نفي الاستواء
 لا يلزم منه نفي المشابهة
 فنفيها بعد ذلك مفيد
 بخلاف نفي المشابهة أولا
 فانه يلزم منه نفي الاستواء
 فلا يفيد بعد ذلك (قوله
 لتلا يتوالى حرفا تو كيد)

قضيته جواز دخولها على الخبر المتقدم اذا انفصل بمعموله
 نحو ان فيك لراغب زيدا واللام لا تمنع عمل الخبر فيما قبله كما قال ابن مالك نحو انه على رجعه لتقدير (قوله لتلا يتوالى حرفا تو كيد) أي ان
 واللام (قوله لتلا يجمع بين متماثلين) قال الزرقاني علل الرضي منع ذلك أيضا بالتنافي في الظاهر وذلك لان اللام للثبوت والثبوت
 ينافي النفي في الظاهر (قوله وأجاز الاخفش والقراء) قضيته ان القراء يقولون ان نعم فعل وفي الشذوذ انه يقول ان نعم ويس اسمان
 (قوله مما يدل على الزمان وانتقل الى الانشاء) قال الزرقاني أي مما يدل الآن على الزمان مع الانشاء فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة
 وهذا خلاف ما عليه المحققون من ان أفعال الانشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المعنى في بحث الأفعال وحينئذ يظهر لك
 الفرق اللائح وبيانه ان ما سلب الدلالة على الحدث والزمان أقوى في مشابهة الاسماء الجمادة مما يدل على الزمان هذا مع ان في كلام
 الشارح اشكالا وهو ان أفعال الانشاء اما أن لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والشارح
 في نعم على ما عليه المحققون وفي عسي على خلافه ووجه كون عسي للانشاءه ليس المراد الاخبار عن ترجيح سابق

الثاني

(قوله والفرق لا شيء) قال الدنوشري أقول الظاهر فيه ان نعم اختلاف في اسميتها بخلاف عسي فان بعضهم ذهب الى انها حرف وأيضا فوزنها ووزن الاسماء لفظا بخلاف عسي وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارح والظاهر ان مراده بالفرق ما قاله الزرقاني واستشكاه (قوله وأجاز الجمهور) قال الدنوشري هذا اشارة لقول ابن مالك وقد تليها مع قد الخ لكن هذا لا يفيد القلة بخلاف كلام ابن مالك (قوله تشبه الماضي) قال الزرقاني قال الدماميني وأيضا فالفعل من لعسي أن يقوم ونعم الرجل للنساء ووزن وقوعه على فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال انتهى قال الشمني أقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضي الجاهل نحو ان زيد العبي ان يقوم أو لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هناك لان المصنف عال هناك بمشابهة الجاهل للاسم ولا يتأتى مع ذلك أن يعال به بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله وهو المنقول في المعنى) قال الزرقاني ان قيل ما نقله في المعنى يمكن أن يكون استند فيه فكيف تحفظه بجواه الشارح مقويا ما تحفظه فالجواب ان الظاهر من جزمه بذلك انه اطالع عليه لم يذكره فلذلك قوى الشارح به كلامه هنا (قوله حتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان) قال الزرقاني أي لان لام القسم في مثل هذا المحل لا تعلق لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان وهي مع معمولها سادة مسد

الثاني والفرق لا شيء (وأجاز الجمهور ان زيد التقدم لشبه الماضي المقرون بقدم المضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه (وليس جواز ذلك بخصوصا بتقدير اللام للقسم لا لا ابتداء بخلاف صاحب الترشيح) بالراء وهو خطاب الماردى حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقته على ذلك محمد بن مسعود العزفي بعين معجزة معتوحة وراى سا كنة فنون مكسورة (وأما نحو ان زيد القام) بدون قد ظاهرة (في العرة) بضم العين المعجمة لابن الدهان (ان البصرى والكوفي) اتفاقا (على منعها ان قدوت) اللام (للا ابتداء) لا للقسم (والذي تحفظه) نحن وهو المنقول في المعنى (ان الاخفش) من البصر بين (وهشاما) الضرب من الكوفيين (أجازها على اصمار قد) ومنعها الجمهور وقالوا انها هي لام القسم حتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القائم او الصواب عند الكسائي وهشام الكبير اه كلام المعنى الا أنه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بئله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الاثير (الثاني) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لانه من تنمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط) أيضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيد العمر اضارب) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان زيدهم يومئذ نجبر وقد تدخل عليها مع احكي الكسائي والقرآن من كلام العرب اني ليحمد الله لصالح وذلك قليل أجازها المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما يمنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفصل (بخلاف ان زيدا جالس في الدار) لتأخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما يمكن (و) بخلاف (ان زيدا راكبا منطلق) لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الأئمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد

رفع خبر لان وهي مع معمولها سادة مسد المفعولين انتهى من الدماميني وفي قوله لان لام القسم في مثل هذا المحل الخ اشارة الى أن لها طالتين وهو كذلك وتعليقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحو ولقد علموا ان اشتراه ولا تكون لام القسم مع ان المنكسورة معلقة وأما نحو والله يعلم انك لرسوله فاللام فيسه للابتداء أو معلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائي وهشام ما بينه الدماميني لان اللام للابتداء (قوله ويشترط

في الخبر) قال بعض الفضلاء والتردي الاخبار اذا تعددت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الاول مما لا يتأتى اذا تخير في هذا الباب لا يتعدد قال أبو حيان والذي يابو ج من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شيء من كلام العرب كذا في الجمع وحينئذ قيل قوله تعالى ان الله سميع عليم الثاني صفة للاول لا خبر به خبر (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقاني أي على أداة الشرط فلا يقال ان زيدا ان قاتنه ياتك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله تقدمه على الخبر لان التمييز لا يتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحالة هذه الخ) انما احتاج للتثنية على هذه مع ان دخولها على الخبر معلوم من كلام المصنف فتبينها على الاعتراض على ابن الناطم لانه شرط لدخولها على الخبر ان لا يتقدم معموله وورده المصنف بآيات منها الآية التي ذكرها الشارح (قوله وأجازها المبرد الخ) قضيتها ان خلاف المبرد والزمج مع تقدم المعمول وفي كلام السيوطي ما يخالفه وفيه مخالفة لكلام الشارح في النقل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لان المعمول حال ولم يسمع بدخول اللام عليه) قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدر أو معمولاً له نحو ان زيد القيام قائم وان زيدا احسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغي ان

يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الأسماء قال الشهاب القاسمي وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامه (قوله والفرق بينه وبين المفعول الخ) قال الشهاب القاسمي قضية هذا الفرقان التمييز كالحال بناء على الأصح عند ابن مالك أنه لا يجوز نيابة عن الفاعل (قول يزيد أجهله أحرز) مثل ثمانية لأن الأول تقديمه جائز والثاني تقديمه واجب (قوله لأنه يفصل بين الخبر والنعته) هذا يتخلف في نحو كنت أنت الرقيب لأن الضمير لا ينعته ولعل المراد أن ما ذكر أصل وضعه وقال في المعنى أن التعبير بالتابع أولى ليشمل ذلك (قوله لأنه اسم في المعنى) بيانه أن هو في ٢٢٤ قوله تعالى أن هذا هو القصص عبارة عن هذا الذي هو اسم أن وقس عليه لكن يرد أن هذا

أما يظهر لو كان اسم أن في مثل هذا الموضع تدخل عليه اللام واللام في اسم أن أما تدخل إذا تقدم عليه الخبر وأما بعد أن يعطى حكم لشيء مطلقا لكونه في معنى شيء آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك الشيء الأبيد فليتامل (قوله ولا التفتان من يجيز تقديمه الخ) إذا الحق أنه لا يتقدم على المبتدأ وقال الذنوشي قوله ولا التفتان الخ يحتاج إلى تأمل انتهى وظاهر كلام الشارح أنه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع أن شرط دخول اللام عليه أن لا يتقدم مع خبر على المبتدأ أو يرد عليه أن كلام المصنف في دخول لام الابتداء بعد أن المكسورة دليل الترجمة وحينئذ لو التفت لمن أجاز ما ذكر لم يتجه على قوله بلا شرط شيء نعم إن أجاز أحدان هو لقائم زيد احتياج إلى الرفع فتدبر (قوله لأن ضمير الفصل لا محل له من

بينه وبين الطرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الطرف فإنه يكون خبرا وهو ظرف أه والفرق بينه وبين المفعول أن المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا تقدم على عامه صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو أن زيد الطعمه ما كولا (و) بخلاف (أن زيد عمر اضرب) لأن الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا (خلافا للاخفش) من البصريين والقراء من الكوفيين (في هذه) المسئلة الأخيرة وحجتهم أن المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فأما المفعول فاسم وحجة المانع أن دخول اللام على المفعول فرع دخوله على العامل فكيف يتفرع عن غير أصل قال الموضع في الحواشي وينبغي أن يجري خلاف في أن زيد اطعمك قدا كل فإن خطابا يمنع دخول اللام على قدا بعد القول عندي قول الاخفش والقراء بعد ليل اجازة البصريين زيد عمر وضرب يزيد أجهله أحرز مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا فجازوا تقديم المفعول وأن لم يجيزوا تقديم العامل لأن المانع من تقديم العامل الاتباس وذلك معنى خاص به دون المفعول فكذا هنا (الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد أن (الاسم بشرط واحد وهو أن يتأخر عما عن الخبر نحو أن في ذلك لعبرة أو عن معموله) أي الخبر إذا كان المفعول ظرفا نحو أن عندك زيد مقم أوجار أو مجرورا (نحو أن في الدار زيد جالس) وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبران على اسمها إذا كان ظرفا أو جار أو مجرورا منعه ابن عقيل في أول باب أن فقال لا يجوز أن يقال أن بك زيد أو أتق وان عندك زيد جالس ثم قال وأجاز به بعضهم (الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى وضمير فصل عند البصريين لأنه يفصل به بين الخبر والنعته وإنما دخله اللام لأنه مقول للخبر لرفعته توهم السامع كون الخبر تابعا له فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر وقال ابن عصفور لأنه اسم في المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفتان من يجيز تقديمه مع الخبر فهو القائم زيد على أن الأصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر وأما أصله المبتدأ والخبر (نحو أن هذا هو القصص الحق) هذا إذا لم يعرب هو) الداخلة عليه اللام (مبتدأ) فإن أعرب مبتدأ أو ما بعد خبره والخبر خبران فلا يكون ضمير فصل لأن ضمير الفصل لا محل له من الأعراب على الصحيح والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد أن المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منغيبا ولا ماضيا متصرفا مجرورا من قدوال في ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد ذات الكسر تصحيب الخبر * لام ابتداء نحو أني لوزر
ولا يلى ذى اللام ما قصد نغيا * ولا من الأفعال ما كر ضيا
وقصد يلباه مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا
والثاني الاسم واليه أشار بقوله * واسما حل قبله الخبر * وأما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير
الفصل واليهما أشار بقوله * وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل

الأعراب) قال الدماميني هذا مشكل من جهة أن الاسم الواقع في التوكيد لا يبدله من أعراب قال ولا يدفع هذا التنظير فصل باسماء الأفعال بل ما ورد على الأول برده على الثاني وكذا القول في آل الموصولة انتهى أي لأن المصنف في المعنى نظره بذلك قال والتنظير بال الموصولة يقتضي أنها لا محل لها وفيه وقع لاتهم فالرابط أعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فلولا أن لها أعرابا لما ظهر (قوله والحاصل أن لام الابتداء الخ) قال الذنوشي ولا تدخل على غير ما ذكر إلا في ضرورة هكذا قالوا أنكم صرخوا فيما يأتي في بحث إن المكسورة المخففة أن اللام التي بعدها مبتدأ لها هي لام الابتداء خلافا لبعضهم وهي داخلة على خبر المبتدأ في نحو أن زيد القائم

فالأوجب تعييناً لاطرافهم هنا بما قالوه هناك فليشامل * (فصل) * (قوله من الجمل ٢٢٥ الأسمية) قال الدنوشري إنما قيد بذلك

لان الكيف يقتضي انه
لولا الكف لعمل العامل
عمله وذلك انما يتحقق في
الاسمية والظاهر من
عبارتهم انهما كافتا مطلقا
(قوله فمثال الخ) قال
الدنوشري تقديره فيه
نظر اذ يصير التقدير
فمثال ان وان مثل قل الخ
وهذا كما ترى يكاد ان
يكون لا معنى له فتأمل
(قوله ولكن ما يقتضي)
قال الدنوشري ينظر ما
المانع من كون ما في قوله
وايكن ما موصولا حرفيا
ويكون المصدر المصبوب
بمعنى اسم المفعول (قوله
ويجوز افعالها) قال في
الزرقاني أي وعلى الاعمال
فيجوز ليتها زيدا ألقاه
ويمنع على اضمار فعل
على شريطة التفسير لان
ذلك يخرجها عن
الاختصاص الاعتدال
أي الربيع فظاهر (قوله
وحذف صدر الصلة الخ)
فيه رد على قوله في المعنى
ان احتمال كون ما موصولة
ضعيف لحذف الضمير
المرفوع في صلة ضمير أي
مع عدم طول الصلة
وسهل ذلك تضمنه بقاء
الاعمال (قوله) كما
أوله الاعمال) قال الزرقاني
أي من شرعت الدواب

(فصل وتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الحرف) المتقدمة (الاعسي ولا) فان ما لا تتصل بهما وتتصل
بان وان وكان وليكن وليت ولعل (فتكفها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية (وتهيئها
للدخول على الجمل) الفعلية قال في المعنى وتسمى ما الكافة العمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة
فمثال ان وان (فحوقل انما هو حى الى انما الحكم الواحد) فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي
الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كأن نحو (كأنما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله
* لعلمنا أضاعتك النار انما المقيدا * ومثال ليكن قوله * ولكنما أسعى لخدمته * (بخلاف
قوله) فوالله ما فارقتمكم قالوا لكم * (ولكن ما يقتضي فسوف يكون)

فاسم موصول لازا في موضع نصب على انها اسم لكن ويقتضي صلتها وجملة فسوف يكون خبرها
ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة تشبه باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في
الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد
والمعتمد اثباتها وانما أهملت هذه الحرف لزوال اختصاصها (الايت فتيقني على اختصاصها) بالجمل
الاسمية على الاصح خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني فانها ما أجاز اليتها قام زيد (ويجوز افعالها)
استعملها بالاصل حتى قيل بوجوده (و) يجوز (اهمالها) جملا على أخواتها (وقد روى بهما قوله) وهو
النابعة الذبياني (قالت أليتها هذا الجمال لنا) * الى جامتها أو نصفه فقد

بروي برفع الجمال ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب
الاعمال لان سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والجمام
نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الجمال لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل
هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحمى اذ نظرت * الى جام شرع وارد التمد
فسيبوه فالقوه كما ذكرت * تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد
فكملت مائة فيها جامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحمى وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام وقصتها انها كان
لها قطة ثم مر بها سرب من القطاين جبالين فقالت

ليت الجمال ليه * الى جامتيه ونصفه قد به * ثم الجمال ميه

فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعدده فاذا هو ست وستون قطة ونصفها ثلاث وثلاثون قطة فاذا
ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الجمال بصفة الجمع وهو شرع وشرع يحتمل أوله الاعمال والاهمال
وبصفة الافراد وهو وارد والتمه بفتح المثناة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العدد (وندر
الاعمال في انما) نحو انما زيد اقام ينصب زيدا والاحفش والكسائي عن العرب سماعا (وهل يمنع
قياس ذلك) المسموع (في البواقي مطلقا) أي في بقية أخوات ان الاربعة وهي ان المفتوحة وكان
ولعل ولكن وقوفامع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاحفش (أو يسوغ) القياس على ما سمع في انما
(مطلقا) في بقية أخواتها الاربعة فاذا فرقت ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزنجشري وابن مالك
(أو) يسوغ القياس (في لعل فقط) لانها أقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطم ان لعل
ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أي في لعل (وفي كأن) لقرينها من ليت لان
الكلام مع ما ار غير خبر ذهب الى ذلك ابن أبي الربيع فهذه (أقوال) أربعة والى هذه المسئلة أشار
الناظم بقوله ووصل ما بنى الحروف مبطل * اعمالها وقد يتيقني العمل

(٢٩ تصريح ل)

في المساء شرع شرعا وشرعوا دخالت وقوله والاهمال أي فيكون معناه مشرعة وهذا
الثاني أمدح في حدة البصر وأبلغ في اصابتها قاله المكي وأيضا فان وارد يدل على الدخول فيكون ذكره مع الاول كالتأكيد بخلاف الثاني

*(فصل) * (قوله ان الربيع الخ) قال الدوشري ينظر ما وجه اسقاط الشتاء وذكر القصول الثلاثة مع ان التشبيهه أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن ان يقال في الكلام اكتفاء (قوله ويروي الجون الخ) قال الدوشري واذا قرئ الجون بالنون والمراد بالربيع مطره فيكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر الا ان يقال انه على حذف مضاف أي ماء الجون (قوله ويعطف بالرفع) قال اللقاني قال الرضي والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذ كر غيرهم في ذلك منعوا ولا اجازة والاصل الجواز اذا لافارق ولم يذ كر والبدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيد استحسنهما شماء لهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبريتية نحو ولا غلام رجل في الدار الا يزيد انتهى وقوله والاصل الجواز اذا لافارق مخالف لكلام الشاطبي فانه نقل ما قاله الرضي عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور في النعت ان الغرض منه بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فقه ان يكون قبل الخبر فان جاء بعده فعلى نية التقديم والتاخير والحمل على الموضوع لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا سائر ما وهذه المسئلة كانت سبب عي الاله لم سأل به بعض فحاة عصره لم جاز اعتبار الموضوع في العطف دون النعت فتكاف الجواب وكان أرمذ فتزل الماء في عينيه انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل الرفع في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب على انه صفة لربى بالتاويل الذي في العطف قال ويمكن جملة على غير ما ذكره بان يكون علام الغيوب فاعلا يصدق ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للاول في المعنى مثله في قوله انا لانضيق أجر المحسنين واذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا فجملة على وجه لم يثبت الا بتقدير اليس مستقيم لان الاصول لا تثبت الا بثبت قال الشهاب القاسمي لا يخفى ان هذا التاويل بناء على ان هذا العطف من عطف المفرد على محل ٢٢٦ اسم الرائل بالنسخ وانه لا يتاويل بناء على ان هذا العطف من عطف الجمل لا من عطف

المفردات بناء على ان من شرط العطف على المحل ان يكون الطالب لذلك المحل موجودا والطالب هنا غير موجود لان الطالب هنا هو الابتداء وقد زال بالنسخ فليتامر وانظر قوله ان الزيد استحسنهما

*(فصل) * يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله (وهو روضة

ان الربيع الجود والخريف) يدأبى العباس والصفوف

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدأبى العباس وعطف الصفوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالادال المطر الغزير ويروي الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصفوف أمطارهن والمراد بابي العباس السقاح اول الخلقاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيهه يذيه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصفوف وحقبة التشبيه ان تقول يدا أبى العباس الربيع والخريف والصفوف (ويعطف بالرفع) على محل اسماء هذه الاحرف (بشرطين

شما لله ما هل يازم فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالاجنبي الذي هو الخبر هذا وقال اللقاني أيضا لم يصرح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة مذهب المحققين وغيره كما سيأتي (قوله بشرطين) قال اللقاني اعلم ان الشرط اذا هو حيث لم يفرق الخبران بالعطف قال الرضي ولو فرقا الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة قلم يات الفساد الذي ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تاتي للمعطوف بالخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمر وكذا أو تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمر ولا يجوز ان يكون هذا من عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولتأمل ان يقول يجوز ان يكون من عطف المفرد بناء على ان عمر المعطوف على محل زيد وله خبره مقدر معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله ولم يات الفساد قال الشهاب القاسمي هذا لما يظهر بناء على ما ذهب اليه الرضي من ان العطف على محل اسم ان لا انتفاء الفساد الا في بيانه قريبا حينئذ اما اذا قلنا ان العطف من عطف الجمل وعلا لنا المنع قبل الاستكمال بانه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ خالد فلا يظهر لبقاء الفساد بحاله فتقيد شيخنا كلام التوضيح بكلام الرضي المذكور فيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين فليتامر وفي شرح التسهيل لا يحيان ما نصه وتلخص ان في العطف حالة الرفع مذهب أحدها انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والثاني انه مرفوع على اسم ان لانه قبل دخول ان كان في موضع رفع والثالث انه معطوف على ان وما علمت فيه والرابع انه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان كان يتحمل الضمير وكل من قال بشي من هذه الاقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الاول ومن قال بالاستثناف أو بالعطف على الموضوع قدر له خبرا محذوف ومثل خبر الاول وعلى هذه المذاهب يفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات فمن زعم انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد انه من عطف الجمل ومن زعم انه معطوف على اسم أو على ان وما علمت فيه اعتقد انه من عطف المفردات قال من

فحال هذا المذهب الاصل في هذه المسئلة عطف الجمل الا انهم لما حذفوا الخبر لانه ما تقدم عليه انا بحرف العطف مكانه ولم يقدروا
 اذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعووض منه فاشبه عطف المفردات من جهة ان حرف العطف ليس بعده
 في اللفظ الا مفرد انتهى وهو يخالف ما قاله الرضي ووافق ما قاله شيخنا بقوله ولقائل ان يقول الخ الا ان يقال مراد الرضي بعطف المفرد
 هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في خبر واحد ويدل عليه تعليقه تمامه ثم عرضت قولي مراد الرضي
 الخ على شيخنا الجبرتي فوافق عليه وقول ابي حيان ولم يقدر والاذالك الخبر المحذوف في اللفظ مراده بالتقدير المذكور بدليل في اللفظ كما
 وافق عليه شيخنا المذكور وقوله انا بحرف العطف يقتضي وجوب الحذف فليتامل (تبيينه) يعطف على اسم لا بالرفع قبل
 الاستكمال وبعده كما في المعنى وغيره وعليه فهذا فرع جاز فيه ما لم يجز في اصله (قوله مما لا يغير معنى الجملة) بخلاف كان وليت ولغسل
 لا يغيرها معنى الجملة وقد يقال تغييرها معنى الجملة غاية الامر ان تصيرها جملة غير جملة ٢٢٧ الابتداء والخبر وعطف جملة على جملة

لا يمتنع أي جملة كانت الا
 ان يقال انها تغير الجملة
 انشائية وهو لا يعطف
 على الخبر فليتامل (قوله
 بل على انه مبتدأ الخ) قال
 اللقاني برده انه لو كان
 صحيحاً لم يختص بالحرف
 الثلاثة اذ فاقه ما يلزم في
 غيرها عطف الانشاء على
 الخبر وهو صحيح عند غير
 أهل المعاني ولتعين ان
 الجملة اذا قدمت على الخبر
 تكون اعتراضاً لا معطوفة
 مقدمة اذا المعطوف لا يتقدم
 فليتامل انتهى وياتي في
 كلام الشارح ان وجه
 الاختصاص يمنع عطف
 الخبر على الانشاء وياتي
 ما فيه للشهاب ثم هو ليس
 يحتاج عند أهل المعاني
 اتفاقاً ولا مطلقاً كما ياتي
 في المعنى وغيره واقتضى
 كلامه ان الاختصاص

استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أول لكن (مما لا يغير معنى الجملة) نحو ان الله بري من المشركين
 ورسوله (فعطف ورسوله على محل الجملة بعد استكمال الخبر وهو بري) (وقوله)
 فن يلم ينجب أبوه وأمه * (وان لنا الام النجبية ولا ب)
 فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)
 وما قصرتني في التسامي خولة * (ولكن عمى الطيب الاصل والخال)
 فعطف الخال على محل عمى بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم
 وجائز رفعك معطوفة على * منصوب ان بعد ان تستكملا
 * والحققت بان لكن وان * وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين
 لا يشترطون وجود الخبر زأى الطالب لذلك المحل (والحققون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك
 مجعون (على ان الرفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على انه مبتدأ حذف خبره) دلالة
 خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بري عوا الاب النجيب والخال الطيب
 الاصل (أو) على انه مفعول (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك اذا كان بينهما فاصل) فهو من
 عطف مفعول على مفعول سواه معطوف على الضمير المستتر في بري أي بري وهو ورسوله لوجود الفصل
 بالمجرور والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصيغة
 والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالماضي اليه (لا) ان رفع ذلك
 ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأة على محل رجل في قولك (ما جاءني من رجل ولا امرأة
 بالرفع لان الرفع) محل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا يمتنع عن العمل في محل رجل الحرف
 الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود الرفع محل الاسم (في مسئلتنا) التي نحن فيها (الابتداء وقد زال
 بدخول الناسخ) وهو ان أو أن أول لكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان
 هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فباوجه اشتراط استكمال الخبر
 وكون العامل ان أو أن أول لكن عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل

بالحرف الثلاثة على القول بان العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما اشار اليه الشارح وقوله ولتعين
 ان الجملة الخ مبنية على ما نقله يد عن الرضي لا على ما قاله المصنف وياتي عن ابن عصفور تامل (قوله والعامل اللفظي الخ) قد يقال ان
 وجود هذا العامل أيضاً كلا وجود دلالة يشبه الزائد لانه لا يغير معنى الجملة وانما افتاد التوكيد فقط (قوله فان قيل اذا كان هذا من
 عطف الجمل الخ) فيه انه انما يحسن قوله فباوجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بانه من العطف على محل اسم ان ولم يتقدم له ذلك
 بهر مما نعلم أشار الى وجه الشرط الثاني بان تلك الادوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل وكان (قوله قلت اما اشتراطهم الخ) قال
 الشهاب القاسمي واقول لا يخفى ما فيه اماماً اجاب به عن الاول اذا كان العطف من عطف الجمل فان فرض ذلك فيه اذا لم يتعين كون
 الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح بان سعاد نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وانه من قبيل الاعتراض بسين اسم ان
 وخبرها الا ان يريد امتناع ذلك بناء على انه عطف لا اعتراض وان فرضه فيما اذا تعين كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف

الجل اذ لا يصح كون الخبر لاحد الاسمين حتى يقال انه يلزم العطف قبل تمام المعطوف واما ما اجاب به عن الثاني اذا كان العطف من عطف الجل فلانه انما يتأتى على القول بمنع عطف الخبر على الانشاء ولا يخفى ان الوجه المتعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فتامه انتهى واقول بقي انه بردي على قوله فلتلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وقوله فلتلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد في تخريج الآيات التي استدلت بها الكسائي والقراء على جواز العطف على محل اسم ان قبل استكمال الخبر من انها على التقديم والتاخير او على الحذف من الاول لدلالة الثاني فان ظاهر ذلك يقتضي جواز العطف قبل استكمال الخبر وان لزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك كما ياتي عن اللقاني الاشارة اليه ومجرد ملاحظة التقديم والتاخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا ان يقال الاصل عدم تقدم المعطوف وعدم التقديم والتاخير وعدم الحذف وانما يرتكب ذلك عند الحاجة اليه فلم يشترط المحققون ما اشترطوه لافضي الى جعل ذلك من جاقويما وصرطام مستقيما يعبره كل سالك وان لم يتعذر غيره من المسالك (قوله فلتلا يلزم العطف الخ) فيه ٢٢٨ ان هذا يلزم في العطف بالنصب قبل مجيء الخبر (قوله واذا كان من العطف على الضمير

فلتلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلتلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجل فلتلا يلزم عطف الخبر على الانشاء وان كان من العطف على الضمير فلم يحضر في عنده جواب شاف (ولم يشترط الكسائي و) تلميذ (القراء الشرط الاول) وهو استكمال الخبر (تمسكوا بنحو ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون) فعطف الصابغون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (وبقرائة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي) فعطف ملائكتهم بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (وبقوله) وهو ضابطي بالاضاد المعجمة وبعد الالف باء واحدة فهمزة ابن الحرث البرجعي بضم الواحدة والهمزة فن يك أمسى بالمدينة رحله * (فاني وقيارها الغريب) فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو غريب وقيار بفتح مفتوحة ويا مثناة تحتية مشددة اسم قرس هذا الخليل واسم جل عند أي زيد وضميرها بالمدينة (وقوله) وهو بشر بن خازم بالخاء والراي المعجمتين (والافاعلوا انا واتيتم * بغاة) ما بقينا في شقاق فعطف اتيتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه أو المشارك غيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهرا الاستدلال للكسائي والقراء جميعا والقراء لا يوافق على نحو ان الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله (ولكن اشترط القراء اذالم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء اعراب الاسم) برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لاشترط والظرف مقدر من تاخير والاصل ولكن اشترط القراء خفاء اعراب الاسم اذالم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن القراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف الياء ويدخلان في نقل المؤلف اه فيجوز ان كان الاسم مبنيا (كافي بعض هذه الادلة) المتقدمة وهي ان الذين آمنوا الاية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف

الخ) قال الدونوشي قال السيد عبد الله في شرح لب الباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التاكيد والفصل بلاضعف وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل في المرفوع في جميع هذه الحروف فيعلم منه ان ذلك ليس خاصا بان وليكن وان قبطل قول الشارح واذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لان كلام الشارح مبني على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون القراء لم يشترط الشرط الثاني ولو كان المحققون لا يشترطونه

لنبيه عليه فانه كان بذلك أحق من التنبية على ما قاله القراء (قوله تمسكوا بنحو ان الذين الخ) قال اللقاني المتعاطفين كيف يتمسك به القراء وهو يدل على تقيض ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسبباتي في كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهرا الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعتراضه ابن عصفور بانه كيف يقال ان الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بان التقديم من دوام على الايمان وقال غيره ان الذين آمنوا امراده الذين آمنوا بالسنن وهم المتأفقون والوجهان في تأييد الذين آمنوا آمنوا وفي هذه وجه ثالث ان المراد باهل الكتاب آمنوا بجملة أي بامن بمومي وعيسى آمنوا بهذا النبي ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقواه والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبرا عن الصابغين والجوابان بينهما وفي جوابه الاول نظر لان السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح ان يقال في اليهود وفي الصابغين والنصارى من دوام منهم على الايمان (قوله فن يك أمسى الخ) من شرطية حذف جزاؤها وأقيمت عاتقه مقامه تقديره من يمسن بالمدينة فليمنس فاني لا أمسى بها لاني غير يب عازم على الارتحال وفيه مبالغة في التحسر على غربته (قوله خفاء اعراب الاسم) أتظن لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل ان عند ذلك (قوله ان كان الاسم معربا) أي غير ظاهر الاعراب ليشمل ما اعرابه تقديره يري على ما قدمه

الشارح (قوله ومقتضى هذه العلة الخ) فيه إيحاء إلى أن التعبير بفتح الأعراب أنسب به عليه لكن قد يقال هذا، العلة موجودة في العطف مع تقدم الخبر فلا يتم الأخذ بمقتضاها ويمكن الفرق بأن الخبر إذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعلة حينئذ تظهر التخالف ثم انه سكت عما يقول القراء في مثل قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون مما كان فيه المعطوف والمعطوف عليه ظاهري الأعراب ولعله يلجئ إلى تخريج الجمهور (قوله لمافية من اجتماع عاملين) إذ ما بني على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما في شرح بان سعاد واعلم ان ظاهر الشارح وغيره ان العطف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين محذوز ٢٢٩ توارد عاملين على معمول واحد

وبذلك صرح في المطول
 في الباب الثالث لكن بحث
 فيه القنري بان الخبر المقدر
 للعطف على خبر ان يلزم
 كونه خبر الان ضرورة
 افادة العطف التثريك
 في حكم الأعراب فيلزم كونه
 مرتعا بها والمفروض انه
 خبر للبتدا أعني المعطوف
 على محل اسم ان وغاية
 ما تقول ان المعطوف على
 خبر ان في التصور المذكور
 معطوف عليه باعتبار
 محله وهو الرفع أيضا لا
 أن الرفعين مختلفان
 باعتبار كالأضمة في ذلك
 مفردا ومجموعا فيكون
 المعطوف خبرا للبتدالا
 خبر الان ويؤيد انه لو لم
 يحمل على هذا لزم
 العطف على معمولي
 عاملين مختلفين انتهى
 وهو مبني على ان العطف
 من عطف المفردات كما
 هو موضوع المستلتمن
 العطف على اسم ان
 باعتبار المحل وأما إذا

المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يحيز ان القى وزيد ذاهبان برفع ز بدلع دم
 التخالف اللفظي فان اعراب الامم خفي ومنه البصريون مطلقا لمافية من اجتماع عاملين على معمول
 واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو أيضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر
 الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممنوع ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والقراء لان الرفع للخبر
 عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدأ الا انه مشكل أما على القول بالرفع وهو المشهور وعن الكوفيين
 فلان المبتدأ قد زال بدخول الناسخ وأما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان كما نقله الشاطبي عنهم
 فلانه يلزم أن يكون الخبر في مسئلتنا توارده عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فإما
 منه وقعاقية (و) ما تمسك به من الأدلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم
 والتأخير) فيكون من آمن خبران وخبر الصابثون محذوف (أى والصابثون) والنصارى (كذلك)
 والاصل والله أعلم ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابثون والنصارى من
 آمن بالله واليوم الآخر (أو على) تقدير (الحذف من الاول) لدلالة الثاني عليه فيكون من آمن خبر
 الصابثون وخبران محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه (كقوله

خليلي هل طب فاني وأنتما * وان لم تبوحا بهوى دنقان)

حذف خبران لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير فاني دنف أي مريض وأنتما دنقان والتوجيه الاول أجود
 لان الحذف من الثاني لدلالة الاول أولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور (ويتعين التوجيه
 الاول) وهو التقديم والتأخير (في قوله فاني وقيارها الغريب) والاصل فاني لغريب وقيارها غريب
 ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول (لاجل اللام) لانها لا تدخل في خبر المبتدأ (الا ان
 قدرت زائدة مثلها في قوله أم الحليس لعجوز شهر به) على أحد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ
 التخريج الثاني بصير التقدير فاني غريب وقيارها غريب (و) يتعين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من
 الاول (في قوله تعالى) ان الله (وملائكته) بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون (ولا يتأتى
 فيه) التوجيه الاول وهو التقديم والتأخير (لاجل الواو في يصلون) لانها للجماعة المشتركة والله واحد
 لا شريك له (الا ان قدرت) الواو والتعظيم للواحد (مثلها في قال رب ارجعون) فاتها التعظيم الواحد مخاطب
 على أحد الوجهين فيأتي التوجيه الاول أيضا بصير التقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون فان قلت
 كلا التوجيهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف معنى أما على التوجيه الاول
 فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا وأما على التوجيه الثاني فعلى
 العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا أيضا قامت أجاب عنه

كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فعليك بالتدبر التام (قوله وخرجها المانعون على
 التقديم الخ) قال اللغاني لا يخفى ان الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه
 وهو من التبعية يمكن والاولى ما في الرضى من ان الواو اعتراضية انتهى ومر عن ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الاول أجود)
 عكس ذلك ابن عصفور فقال ان الثاني أرجح لثلاث يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال وانما جاز ذلك كما جازت في شاعرية
 ونيمية (قوله ويتعين التوجيه الاول الخ) قال الشهاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدأ بعد اللام أي فهو غريب تأمل (قوله فاتها التعظيم
 الواحد) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لم يسمع أنا فاعلمون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كما في المعنى (قوله على أحد الوجهين)
 الوجه الثاني انها تارة تكرر بالفعل أي أرجح أرجح

(قوله الصواب عندي الخ) قال الدماميني هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل حيث قال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظن الفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف للعطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذا رجع حقيقة في رقة القلب (قوله وموضع الخلاف الخ) قال الدنوشري في هذا الكلام نظر لاصحاه بل ينبغي أن يكون موضع الخلاف في غير ذلك كما قال وأما هذا المثال وما أشبهه فالظاهر منعه عند من يمنع تواردهما على معمول واحد تام (قوله على ان الاصل وانت معي) قال العلامة اللقاني ان قلت ما باله لم يخرج على أحد الوجهين السابقين قلت أما التقديم فلا استدعائه ان المقدر اما كذلك فالجمله معطوفة وفيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ما سيذكره بعدو أمامي فجملة وانت معي حال من الضمير في بلد تقدمت على عاملها المعنوي وهو نادروا اما الحذف من الاول فلا استدعائه تمني انه في بلد خرب مع قطع النظر عن مصاحبة محبوبته وانه أخبر عنها بانها في بلد خرب وعطف الاخبار عن الانشاء وان كان فيه خلاف فلم يبق سوى انه حال من ضمير ليتني وفيه انه يلزم صدور التمني في حال مصاحبتها وان التمني لا يتقيد بهذه الحالة انتهى وياتي ما فيه عن الدنوشري (قوله هذا تخرج ابن مالك) قال الدنوشري فيه نظر لانه قد يقال ما المانع من أن تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هي العامل في الحال لا الظرف حتى يلزم ما ذكره ولا نظر لبعضهم ٢٣٠ ما قلناه به يلزم عليه انه تمني في حال كونها معه وجودها في بلد ليس بها أنيس

والمراد خلافه لا بالانسلم ذلك وإنما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) اللهم الآن يقال قدم ضرورة (قوله وأبعد منه قول بعضهم الخ) لان فيه حذف المعطوف عليه (فصل) (قوله فيكثر اهمالها) قال اللقاني ان قات هل يجوز في المهملة ان يقدر معها ضمير شان محذوف كالمفتوحة فتكون عاملة قات فيه خلاف قال الرضي ومنع أبو علي في المكسورة المحذوفة المهملة من تقدير ضمير شان

في المعنى فقال الصواب عندي أن الصلاة لغة معني واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الأتقيين دعاء بعضهم لبعض اه وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو أنت وزيد ذاهبان وأما نحو ان زيد وعمرو في الدار فإذ باتفاق قاله الموضع في شرح بان أنت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا (ولم يشترط الفراء الشرط الثاني) وهو كون العامل ان أو أن أول لكن (تمسكا بنحو قوله) وهو العجاج (باليتمى وأنت يا ليس * في بلد ليس بها أنيس) فعطف أنت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم وليس علم امرأة وأنيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتشديد الراء والبناء للفعول (على) ان أنت مبتدأ حذف خبره (ان الاصل وأنت معني والجملة) من المبتدأ والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم (والخبر قوله في بلد) هذا تخرج ابن مالك وهو على ندور أو قات فان أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو عن نص على ذلك فقال في باب الحال * وندر * نحو سعيد مستقر في هجر * وشرحه الموضع بقوله يجوز بقوله توسط الحال بين الخبر عنه والخبر به اه والنادر والقليل لا يقاس عليهما وأبعد منه قول بعضهم ان الاصل أنا وأنت فأنما مبتدأ وأنت معطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد حذف أنا اه (فصل) تخفف ان المكسورة لتقلها بالتضعيف (فيكثر اهمالها) والاختصاصها نحو وان كل لما جميعا يينا محضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع أي مجموعون خبر المبتدأ ومحضرون نعته ووجه على المعنى (ويجوز اعمالها) على قلة (استصحابا للاصل)

بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضي المهملة أي بالنظر الى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير وأما المهملة في نفس الامر فلا تقدر معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو علي هو الوجه لاختصاص المفتوحة بذلك كما بين في محله (قوله في قراءة من خفف) أما من قرأ بتشديد هاء فهي معني الا وان نافية (قوله وجميع خبر) قال الدنوشري المراد انه خبر موطن لما بعده انتهى وأقول اعلم انه قد أورد الزمخشري سؤال في الآفة فقال كيف أخبر عن كل بجميع مع ان الفارسي نص على انه لا يجوز ان الذاهبة جاريتها صاحبها واستشكاوا قوله تعالى فان كانتا اثنتين لانه أخبر عن ضمير الاثنتين بالاثنتين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسي وقال ان الجار يمتصافه والاضافة تكون بادنى ملابس فلا تدل اضافة التجارية اليه على انها ملكه بل قد تكون جارته فاضافة باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فإذ اتها ملكه وأجاب الزمخشري عن السؤال بان كلا لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين أجمع وجميع بان أجمع لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع لكن انما ادعى ذلك في حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا ما في الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون أجمعون أو جميع فإقاله الزمخشري مشكلا لان جميعا لا يفيد الجمعية الا اذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا وأجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو انه اذا كان في الخبر زيادة فة أو اضافة أو تقيد صحح أن يوثق بلغة المبتدأ أو معناه كقولك الرجل رجل صالح والظاهر ان

واليه

يمكن ان يقال ان الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فإنه بواسطة اسقاط بعضها ابن قاسم (قوله وما موصولة) قال الدوشري وذكرا الرضى ان ما زائدة أتى بها فاصلة بين لام الابتداء ولام القسم (قوله سدت مسد الصفة) قال الدوشري يقتضى ان ذلك ليس صفة وليس كذلك الا أن يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة (قوله وتلزم لام الابتداء بعد المهملة) قال الدوشري واذا عملت لا تلزم اللام قيل لعدم اللبس وهذا غير ظاهر عند خفاء اعراب الاسم انتهى ويؤيد قول بعضهم مثل المهملة العامة اذا خفي اعراب الاسم بان كان مبنياً أو مقصوراً (قوله نحو وان زيدان يقوم) ظاهرة ان القرينة هنا القظية لا غير وقال اللغوي بيعدان يراد بان في هذا المثال النفي لوجوده في الخبر اذ لو اريد به نفي النفي لمجى بالاثبات انتهى وحاصله ان فيه قرينة معنوية لكن قد يمنع ما قاله بان

واليه يشير قول الناظم وخفقت ان فقل العمل (نحو وان كلاما ليوفينهم) ربك أعملهم في قراءتنا نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من الثقبلة وكلا اسمها واللام في لالام الابتداء وما موصولة خبران وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجلة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلالا الذين والله ليوفينهم وقيل ما تكره موصوفة وجلة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلالا لخلق موفى عمله (وتلزم لام الابتداء بعد) ان المكسورة المخففة (المهملة) والى ذلك أشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل حال كون اللام (فارقة بين الاثبات والنفي) في نحو ان زيد قائم بتخفيف ان ورفع زيد فلو لا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فاما مجى باللام ارتفع التوهم (و) هذه اللام (قد تعنى عنها قرينة لفظية) بان يكون الخبر منقياً (نحو ان زيدان يقوم) ومنه ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة فيجب حينئذ ترك اللام كما في المعنى لان الخبر المنفى لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (او) قرينة (معنوية) كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح (كقوله) وهو الطرماح واسمه الحكيم بن حكيم انا ابن اباة الضيم من آل مالك * (وان مالك كانت كرام المعادن) ولو قال لكانت باللام مجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا تمتنع واثبات جمع آب كقضاء جمع قاض من أبى اذا امتنع والضم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصر فها مراعاة لاجى والى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما استغنى عنها ان بدا * ما ناطق أراد معتمدا

(وان ولي ان المكسورة المخففة) من الثقبلة (فعل) فشرطه أن يكون ناسخاً ورمما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير المنفى فخرج بذلك زوال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام ولا فرق في الناسخ بين الماضى والمضارع الا أنه (كثر كونه مضارعاً ناسخاً وان يكاد الذين كقر واليرلقونك) بابصارهم (وان نظنك لمن الكاذبين وأكثرت منه) أى من المضارع (كونه ماضياً ناسخاً ونحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا أكثرهم لغاسقين) وقد دخل اللام حينئذ على الجزء الثانى من معمولى الناسخ أما دخول ان على الناسخ فلا لها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر فى الاصل فلما خففت وضعف شبيهها بالفعال جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لثلاث تغارق محلها بالكلية ألا ترى أنهم اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاهم موفرا عليهم اذا الجزر ان مذكوران بعده لدخولها وأما دخول اللام فى الجزء الثانى من معمولى الناسخ فكما دخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد قائماً فعنا ان زيد قائم وأما كونه أكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة به لفظاً ومعنى فعدوا به عند تخفيفها أن يدخلوها على مشابهاها ويقاس على النوعين اتفاقاً ولا يميز جمهور البصر بين دخولها على غير الناسخ (وندر) عند غيرهم (كونه ماضياً غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدو يقابنه عم عمر بن الخطاب رضى الله عنه مخاطب عمر بن جوء وزقاتل الزبير بن العوام يوم الحبل (شلت يمينك ان قلت لاسلما) * حلت عليك عقوبة المعتمد فأدخلت ان المخففة على قلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها أخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) أى على ان قلت لاسلما (ان قام لا تاوان بعد زيد خلافاً للاخفش) فانه أجازه كما قاله فى المعنى وزاد هنا (والقوفيين) وهو يوههم انهم يميزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وتعدو ذلك مخالف لقاء تهم فانهم لا يميزون تخفيف ان المكسورة

الايمان بنى النفي شائع فى الكلام البليغ ومنه ليس الله بكاف عبده (قوله ولو قال لكانت باللام مجاز) قال الدوشري يرده ما مر أنها لا تدخل على الماضى الا بعد خلافاً للاخفش ولشام فانه يجوز عندهما باضمار قد والجوهر ويرد هذا

اللهم الآن يقال ان ان النافية عندهم تعمل عمل ان وهذا يحتاج الى دليل فليتأمل ثم رأيت في شرح باب الباب السيد عبد الله ان الكوفيين يجوزون تخفيفها فعمل النقل عنهم - ثم اختلف (قوله ولا راجعاً الى الخبر) قال الدنوشري المراد بالراجع معمول الخبر * (فصل) *

(قوله فيبقى العمل) قال الدنوشري القاء للاستئناف لا التعليل كما هو ظاهر (قوله اي يتحقق مقتضاها)

قال الدنوشري الظاهر انه علة لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر لي وجه كونه علة ذلك وانما الظاهر تعليل ذلك بقوله لانها أكثر الخ (قوله لانها أكثر مشابهة) قال الدنوشري انما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لان لفظ المفتوحة كلفظ بعض مقصودا به الماضي والامر والمكسورة لا تشبهه الا الامر كجد وفرق الرضي بين ان بالكسروان بالفتح باحاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية بمعنى حروف المفرد بخلاف المكسورة انتهى ولو قال كاتبها بعض حروف المصدر المراد بالمفرد كان أولى

(قوله في غير السبع) قال الدنوشري فيه نظر لانها قرأه نافع

ويحملون ماورد من ذلك على ان ان نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية اه واما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال ان ابستم لقليل احكامها الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يخالف به ان جاء مخاطباً قد دخلت على الماضي غير الناسخ (واندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً) بان يكون مضارعاً غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما (قوله ان يزيدك لنفسك وان يشينك ليه) ولا يقاس عليه اتفاقاً والحاصل ان اللام بعد ان المحققة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيداً قائماً بالاعمال ومذكره من انهم لام الابتداء قال به سيويه والاختشاش وأكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن أبي العافية وابن أبي الربيع الى انها غير اجتلبت للفرق ووجهتهم انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبر في الاصل ولا راجعاً الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت مسلماً وأجيب بان الفعل والقاعل بمنزلة الشيء الواحد هو - ما حالان محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت لمسلماء - نزلة ان قيتك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخاً دخلت على الخبر الذي كان خبراً في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولاً ظاهراً كان أو مضمراً منفصلاً كما مر فان اجتمع القاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميراً متصلاً فان تقدم عليها فعل من أفعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لموقنا فان قلنا اللام للابتداء كمررت ان وان قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقاً أشار الناظم بقوله

والفعل ان لم يك ناسخاً فلا * تلقية غالباً بان دي موصلاً

* (فصل وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل) * وجوباً ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً) لا مظهراً (محدوفاً) لا مذكوراً سواء كان للشأن أم لا - ان ما بين مالك لان ان المكسورة ثبتت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقد روي اعمالها في المضمرة ثلاثاً ينحط الاقرب عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الا انه لا يكون الا للشأن (فاما قوله) وهو الشخص المسمى جنوباً تحت عمر وذى الكلب

(بانك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الشمال

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن وكونه مذكوراً وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكوراً والربيع ربيعان ربيع الشهر ووربيع الازمنة فربيع الشهر شهران بعد صفر ووربيع الازمنة ربيعان أو وهما ما يأتي فيه النور والكأمة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا أو المطر والمريع اما يفتح الميم ان جعل الغيث اسماً للكلا أي خضيب واما بضمها ان جعل اسماً للمطر يقال مرع الوادي وأمرعه المطر والشمال بكسر الشاء المثناة الغياث خبر تكون (ويجب في خبرها أن يكون جملة) لاشتغالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يترك الاسم (ثم ان كانت) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفواصل) من القواصل الآتية امام الاسمية فلانه جي بعد ان باسم وخبر كما جي بهما بعد المثقلة العامة وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما أشبهه وأما الدعاء فمشبه بالجامد في عدم التصرف فإله الشاطبي فالاسمية (نحو وأخر دعواتهم أن الحمد لله رب العالمين) والفعلية التي فعلها جامد نحو (وان ليس للانسان الا ما سعى) والفعلية التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان يورك من في النار ومن حولها أو بشر نحو (والخامسة ان غضب الله عليها) في قرأه من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز

(قواه وهو الصحيح) قضيته ان في ذلك خلافا ولم يذكر في المعنى في الباب الرابع في الكلام على ضمير الشأن الاشرط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض لخلاف لكنه في الباب الخامس قال النوع الثامن اشترطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية وعدم الاول خبران وضمير الشأن ثم قال وينبغي ان يستثنى من ذلك في خبري ان وضمير الشأن خبران المنتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية كقواه تعالى والخامسة ان غضب الله عليهما في قراءة من قرأ ان غضب بالفعل والله فاعل وقوله اما ان جزاء الله خير افيمن فتح الهمة اذ لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان ولا استثناء بالنسبة الى ضمير الشأن اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها او اما انك (قوله ويجب الفصل في غيرهن الخ) فان الاتاني ان قيل ما السبب في الاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور اجيب بانه التمييز بين المصدرية والخففة ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعت وان لو استقاموا ولا التي فعلها جامدا ودعا لم يحتاج مع ذلك الى فارق آخر وان كانت الجملة غير ذلك احتج الى فاصل بالسين اوسوف او قد قال الرضي او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقوم وان يقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شي اضعفها انتهى وانه يعلم ان سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وانهم لم يسكتوا عن ذكر لوبل عدوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اللبس فتأمل انتهى وعن شرح ما ايضا بن مالك (قوله اولئلا يلبس الخ) قد يستدل بان الفصل اذ دفع الالباس لا للتعويض بل لزوم لام الابتداء لان المكسورة اذا خففت اهملت تلبس بالنافية ولم يحتاجوا التعويض ٢٣٣ هناك مع حذف أحد النونين والاسم لكن كون الفصل

تفسير ضمير الشأن بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويجب الفصل في غيرهن) ليكون عوضا عما حذف قوام انه وهو أحد النونين والاسم اولئلا يلبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفصل اما (بقدر) لانها تقرب الماضي من الحال (نحو وتعلم ان قد صدقتنا أو تنفيس نحو علم ان سيكون أو نفي بلا أولن أولم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة) في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام زيدوه مثال لن (أحسب ان لن يقدر عليه أحد) ومثال لم (أحسب ان ليره أحد) لو نحو وان لو استقاموا (ان لو نشاء أصبناهم) وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت أو منفي وكل منهما اما ماض أو مضارع فالثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن أولم أو لا أو ما لوفاتها في الامتناع شبهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا (ويندر تر كه) أي الفصل بواحد منها (قوله علموا ان يؤملون) بخاد لولا * قبل ان يسألوا باعظم مسؤل والقياس علموا ان أسئؤملون وسؤل بمعنى مسؤل كقواه تعالى قال قد أو تبت سؤلك يا موسى أي قد

لرفع الالباس لا يتخلو عن نظر كما ياتي (قوله ولما كان التغيير الخ) لاجابة اليه مع ما أسلفه عن الشاطبي فانه يعلم منه بعد التكاف في تاويله فانه قد ينازع في قوله ان التغيير مع الفعل أكثر لان التغيير متحد في الاسم والفعل وهو حذف احدي النونين والاسم وغاية الامراته في الاسم

(٣٠ تصريح ل) جي بعدها باسم وخبر كما يجاء بهما بعد المثقلة وفي الحقيقة الاسم محذوف مطلقا اكثر مما يتخفى جدا بالنسبة لما أشبهه الاسم اذ التغيير ان موجودا بالنسبة لما ولم يقم شيء مقام حذف الاسم غاية الامرانها جملا على الاسم لشبهه ماله في الوجود وعدم التصرف واذا تقررت ذلك فكان لا نسب مجازاة لما سلف ان يقول ولما لم يسد شي مسدا الاسم في الفعل المتصرف عوض معه ولم يعوض مع الاسم واما الفعل الجامد والدعائي فهما محمولان على الاسم لشبهه ماله في الوجود (قوله أو نفي بلا) قال الدتوشري ان قلت لا فائدة في الفصل بهما لوقوعهما بعد الخففة والمصدرية قلت قال الرضي قد تفصل لابين المصدرية والفعل لانها اكثر دورا في الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها أخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوعها بعد الخففة فان كانت الخففة بعد فعل العلم تلبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع أقول ينتج ذلك انهما اشياء لانها بعد فعل العلم تحتاج للتمييز لان المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والخففة بعده مع لا انتهى أقول وينتج ان الفصل لم يحصل به دفع الالباس لانه ان تقدم على ان فعل اليقين أو ما نزل منزلته فهي مخففة أو فعل ظن فيجوز ان تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما فصدية بالخففة اما ان لا تشبه بالمصدرية أصلا ولا تحتاج للفاصل أو يكون الموضع محتملا لهما فلم يؤثر الفاصل شيئا وأيضا جعلوا من الفاصل لا وهي تفصل بين المصدرية وعمومها وغاية ما يقال ان الفاصل يحصل به في غيرا كما كيد دفع الالباس وقال الزرقاني قوله لئلا يلبس بان المصدرية ان قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ما قاله الحفيدان لا الداخلة بعد الخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها زائدة نحو لئلا يعلم أهل الكتاب فليحذر

المقام * (فصل) * (قوله في معنى اعمالها) أي وجودها (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال اللغوي ظاهر الاقضية على جواز الثبوت
 عدم جواز الاظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين اه (قوله أي كأن مكانها) قال الدونشري أي في مكانها من عكس التشبيه
 للباغية أي انها جارية جدا فاذا دخلت في مكان فكانت الظبية حلت في مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدونشري
 يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها او تقديره ضمير شان وظبية مبتدأ وتعطو خبره والحجة خبران ويلزم على ذلك الابتداء بالذكرة من غير
 مسوغ (قوله شجر العشاء) ٢٣٤ بكسر العين والضاد قال في المصباح العشاء ككتاب كل شجر له شوك (قوله ضمير الشان) قال

الدونشري لا يتعين ذلك بل يجوز رجوع الضمير
 لوجه اول المصدر (تنبيه)
 لم يتعرض المصنف تبعا
 للناظم في هذا الباب
 لجواز حذف الخبر ولا غيره
 مما ذكره في باب كان
 ويتصور الحذف هنا
 على سبعة اوجه باب كان
 وان لم يتعرضوا هناك
 لها كلها لان المحذوف
 اما الاداة أو الاسم أو الخبر
 أو اثنان منها أو الثلاثة
 ثم ذلك اما جاز أو واجب
 فتصير الصور أربعة عشر
 وتفصيل أحوالها في
 الجواز وعده وبيان ما
 سمع من كلام العرب
 منه وما لم يسمع مما لم
 قام حوله وقد نصوا على
 حذف الخبر كثيرا وان
 سببوه عقده بابا فقام
 باب ان ما لا وان ولذا قال
 الشنواني في حواشي المتن
 لم ينصوا على عمل هذه
 الحروف محذوفة والمتبادر
 منه ان المراد حذفها اما

أوتيت مسؤلك (ولم يذكر لو في الفواصل الاقليل من النحويين) هذا شرح قول الناظم
 وان تحذف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن
 وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصرفه محتجا
 فالاحسن الفصل بقدر ونفي او * تنقيس اولو وقليل ذكر لو

وقول ابن الناظم ان الفصل بها أي بلو (قليل وهم) يقع الهاء أي غلط (منه على أيه) كأن الموضع
 وقع له القسمة التي فيها اوربما فصلت بلو فاعترض عليها والافالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في
 غالب النسخ ما نصه وأثر النحويين لم يذكر والفصل بين ان المحففة وبين الفعل بلو والى ذلك أشار
 الناظم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضع فليتنظر
 * (فصل) * وتحذف كأن في معنى أيضا اعمالها) استصحبا بالاصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد
 خبرها) والى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله

وحذفت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أي صاروى

(كقوله) وهو روية (كأن ورديه رشاء خلب) فور يديه وهما عرفان في الرقية اسم كان ورشاء بكسر
 الراء والمخبرها وهو مقر دلا متنى وصحح الصغاني انه متنى بالغين المعجمة والرشاء الخبل والخلب بضم
 الخاء المعجمة الليف قاله أبو اسحق وقال غيره الخاب البئر البعيد القعر (وقوله) وهو باغث بالوحدة
 فالمعجمة فالثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكري قاله النحاس وقال السيرافي هو أرقم بن علياء وقال
 صاحب المقدم هو علياء بن أرقم اليشكري يذكر امرأته وعملها

ويوما توافقنا بوجه مقسم * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم)

بروي بالرفع) لظبية على انها خبر كأن (على حذف الاسم أي كأنها) ظبية (و) بروي (بالنصب) لظبية
 (على) انها اسم كأن على (حذف الخبر أي كأن مكانها) ظبية (و) بروي (بالجر) لظبية (على ان
 الاصل كظبية وزيدان بينهما) أي بين الكاف ومجرورها وعليه من جملة تعطو وصفة لظبية والموافاة
 الايمان والمقسم بضم الميم وقع القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسم وهو الحسن يقال
 فلان قسم الوجه ومقسم اوجه أي حسنه وتعطو أي تتناول وعدها بالي لتضمنه معنى عميل والوارق اسم
 فاعل من ورق الشجر يرق مثل ورق أي صار ذا ورق وروي ناصر السلم والنصرة الحسن والبهجة والسلم
 بفتحين شجر العشاء له شوك (واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل) كما تقدم تعليقه
 في ان المحففة (كقوله) ووجه مشرق اللون * (كأن ثدياه حقان)

فثدياه حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شان محذوف أي كأنه وهذا البيت رواه

وحدها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط أو معهما ثم نقل عن الدماميني انه قال في أين شر كافي الذين كتم ترعمون ان التقدير سيمويه
 ترعمون أنهم شر كافي وأقول ليس في ذلك شاهد الا على اعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدماميني قاله المصنف في المعنى
 وغيره فاعلم منه جواز حذف الثلاثة وسياقي في اول باب الاستثناء الكسائي ذهب الى انه منصوب بان محذوفة مع الخبر وتقدير قام
 القوم الا زيدا الا ان زيد لم يقم وبقى حذف الاداة وحدها والمشهور حذف أن المفتوحة ويطلان العمل ورفع الاسم كما في أختها الساكنة
 النون المختصة بالافعال وذكر أبو حيان في الارتشاف في الكلام على ان من خير الناس أو خيرهم زيدان محمد بن يحيى بن المباركة
 اليزيدي ذهب الى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم ان محذوف وأو خيرهم منصوب باضمار ان دلالة ان تقديره ان من خير الناس أو ان

خبرهم زيد اه وفيه نص على اضمار ان المكسورة وبقائه عملها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في سورة الجاثية وأقره الشاطبي لكن نقل السفاقي عن أبي البقاء رده بان لا تضمن وقال المصنف آخر الباب الرابع من المعنى في الكلام على العطف على معمولي عام لمن انه بعيد * (هذا باب لا العامة عمل ان) * (قوله وأفردت بياب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقوله سابقا باب الاحرف الثمانية وادخال لافي أخوات ان فكان يقول هذا فصل لا وذلك لان الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوهم الاستقلال والمناسب للشارح أن يقول وإنما فصلها بترجمة عن أخواتها المخالفة لها في بعض الاحكام (قوله فلا انا كيد النفي) كذا قال الناظم وتعقب بان يجوز زيد قائم ور جمل كريم في الدار ليس فيه باعتبار طريقة دلالة على اثبات ولا نفي بل هو محتمل لهما على السواء وإنما استفيد الاثبات من التجرد عن حروف النفي فاذا دخلت ان أكدت ٢٣٥ الاثبات لان دلالتها أقوى من التجرد لان دلالتها وجودية

التجرد لان دلالتها وجودية والتجرد دعوى وليس المراد انها اجتماعا لان التجرد والحرف لا يجتمعان وأما لا اذا دخلت فكيف يقال انها أكدت النفي مع انه لم يكن مستقادا قبلها الا ان يقال المراد ان لا تدل على النفي أقوى من ما ونحوها فعني كونها لتأكيد النفي انها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما مثلا وقد حققنا في حواشي المختصر ان الاثبات في مثل زيد قائم إنما استفيد من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسيدان لا تدل على تأكيد أصلها حيث جعلوا الارب في عا

سبويه هكذا وروا غير وهو صدر مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقيقتين في الاستدراة (وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم) في المضارع المنفي (أوقد) في الماضي المثبت فالاول (نحو كان لم تغن بالامس و) الثاني (نحو قوله) لا يهولنك اصطلاحنا على الحر * بفتح ذورها كان قدأما فصل بين كان وألما بقدر المول الفرع يقال هاله الامر يهوا اذا فرغ من وظيفي الحرب نارها والاصطلاح من اصطليتها بالنار تدفيتها بالمحذور من المحذور وهو ما يخاف منه والماض من الالمام وهو انزول يقال ألم به أمر اذا نزل به (مسئلة وتخفف لكن فهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليما بن لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تقبلوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال) قياسا على ان ولم يسجد من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهى رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص * (هذا باب لا العامة عمل ان المشددة) وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كاذبة ما كانت لان كل من برأته فقد نقيت عنه شيا ولكنهم خصوصها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعدمها بالتخصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بياب لطول الكلام عليها قال أبو البقاء وإنما عملت لا عمل ان لم يشابهتها من أربعة أوجه أحدها ان كلامها يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما التأكيد والتأني وان لتأكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والثاني يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما ماله صدر الكلام ولكونه لا محمولة على أن في العمل انحطت درجتها عن ان في أمور منها ان اسم لا لا يكون المظهر واسم ان يكون مظهر او مضمر او منها ان اسم لا لا يكون الانكارة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه اه ومنها ان تعمل بلا شرط ولا تعمل الا بشرط (وشروطها ان تكون نافية) لازائدة (وان يكون المنفي بها الجنس) باسمه (وان يكون نفيه نصا) وذلك اذا دخلت على

لا تاكيد فيه وللفنري كلام في المقام ينبغى الرجوع اليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) ذكر في المعنى في ما في الكلام على سبب أفادة انما المحصر ان ان لتوكيد النسبة مطلقا وقد بينا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله ومنها ان اسم لا الخ) على بعض الفضلاء من ذلك ما مر من ان يعطف على محل اسمها قبل استكمال الخبر وبعده بالرفع بخلاف ان اه وفيه انه انما يحسن عد هذا من وجوه الافتراق لان وجوه الافتراق لان فيه جهة رفعة لا انحطاط فتدبر (قوله لا يكون المظهر) يعني عن هذا اشراط التنكير (قوله لا يجوز ان يتقدم خبرها الخ) علل هذا في الجمع بقوله لضعتها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا يخبر ولا اجنبي قال الشهاب القاسمي هذا يفيد امتناع الفصل بمعمول الخبر ولو ظرفا أو مجرورا (قوله ومنها ان اسم لا لا ينون) فان الزرقاتي فيه نظر لما لا يخفى من انه ينون وان أراد انه لا ينون في الجملة فكذا اسم ان لا ينون في الجملة (قوله وان يكون المنفي بها الجنس) لا يخفى ان المراد بالعمل ما يشمل النصب كما في المضاف والمشببه وخيئت قد عد من الشروط كون النفي للجنس وكونه ناصرا يح في ان لا نفي الجنس ناصرا يعني اسمها أو أعرب لكنه خلاف

قول الشارح وذلك اذا دخلت الخ الآن يقال ان اسمها متضمن لمعنى من مطلقا لكنه أعرب لانه عارض شبه الحرف الاضافة وشبهها
 الدماميني ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم وعمراده بالعض التاج السبكي وقال الزرقاني ان
 قلت هل هذا الشرط من عن قواه النكرة لاستلزامه ان الجواب لا وذلك لان الجنس يصدق بالمعرف بالجنسية فاخرجه بقوله نكرة
 (قوله وقدر) قال الدنوشري معناه ان النكرة متضمنة بمعنى من لانها مقدرة ومعنى قوله للجنس انه لتنصيص في الجنس (قوله وان
 يكون اسمها نكرة) قال اللقاني اعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا اباء ولا غلامى له ولا مسلمى انه فانه جائز بدون شذوذ مع انها
 مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه ووجهه رذخاة وقد يحاب بانها نكرة صورة
 فقد حصل الشرط في الجملة اه وقال الشهاب القاسمي هذا المذهب ضعيف ابن مالك بما موردها قولهم لا ابالي ولا اخالي فلو كانوا قاصدين
 الاضافة لقالوا اب ولا اخ لي فيكسرون الباء والخاء اشعارا بانها متصلة بالياء تقدير فان اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير و اجاب أبو حيان
 في شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان العامل في الضمير من نحو لا ابالك الجرح هو اللام لا الاضافة لان اللام مجاورة له فهي أحق بالعمل
 ولثلا يلزم قطع حرف الجرح عن العمل واذا كان العامل حرف الجرح يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه يباشر آخر الاب والاخ بالاضافة
 حتى يلزم كسره اه بالمعنى ثم قال فان قلت اذا كان الاسم من قولهم لا ابالك مضافا لما بعده فكيف ساغ لا ابالك ولا اخالك باثبات الالف
 والاب والاخ اذا اضيف الى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفة فالجواب ان المانع من ردها اذا قلت اني تقل التضعيف لاجل الادغام في
 ياء المتكلم ألا ترى انك لو رددتها ٢٣٦ وهي الواو لكسرتها لاجل ياء المتكلم وللزم ان تتبع حركات العين حركات اللام فتقول أبوى ثم

تسكن الواو وتعلم باناء فتقول اني فلو فصلت بين
 الالف وياء المتكلم أمن التضعيف المستعمل
 فاعادوا اللام المحذوفة كما يعيدونها في الاضافة
 الى غير ياء المتكلم نقل من كلام من ذهب الى
 ان لا ابالك وشبهه الاسماء المضافة وفي العسرة لم
 يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجسر اه

تسكن الواو وتعلم باناء فتقول اني فلو فصلت بين الالف وياء المتكلم أمن التضعيف المستعمل فاعادوا اللام المحذوفة كما يعيدونها في الاضافة الى غير ياء المتكلم نقل من كلام من ذهب الى ان لا ابالك وشبهه الاسماء المضافة وفي العسرة لم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجسر اه

باختصار ومذهب ابن مالك ان هذه الاسماء مفردة ليست بمضافة والجور وباللام في موضع الصفة لها فتعلق غير
 محذوف وشبهه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثني والمجموع على حده (تنبيه) قال في التسهيل وقد
 يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الاعلام بنكرة فيعامل معاملة نكرة بعد نزع ما فيه أو في ما أضيف اليه من ألف ولام وقال في الشرح قدر
 قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا اليه مثال وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميته هذا الاسم ولا يصح واحد
 من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق أما الاول فمنوع من ثلاثة أوجه أحدها انه قد ذكر مثل بعده نحو
 بكيت على زيد ولا زيد مثله * برى من الحمى سليم الجوانح الثاني ان المتكلم انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فلو رده مثل
 لم خلاف المقصود الثالث ان العامل بهذه المعاملة قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصره لكم وأما
 التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعاملة بذلك حاله مسميته كثيرة كافي حسن وقيصر فتقديره بما ذكر
 كذب قال الصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اه وقال المصنف في التذكرة بعد ان قرر انه لا تعارض بين قراءة ابن جبير ان الذين تدعون
 من دون الله عبادا أمثالكم والقراءة المشهورة لان المثلية المنغية في قراءة ابن جبير المثلية في العقل والحواس والمثلية المثلية في الخلق
 مانصه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فغلط النحويين في تقديرهم في قضية ولا أباجسن لها ولا مثل أبي حسن فقال بوضع تقديره مثل لم
 يقع مثل خبرا للآ في قوله * بكيت على زيد ولا زيد مثله لان المعنى يصير ولا مثل زيد مثله وهذا محال فيبطل تقديره مثل في هذا البيت
 فكذلك يجب في الباقي ٢ هذا معنى ما يقول من صرف كلام من المثاليين الى جهة فلا تضاد حينئذ والمعنى ولا مثل زيد في الرجال في الصورة
 والمثلية مثله في الاخلاق كما تقول ما كل بيضاء شمعة ولا سوداء عمرة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدنوشري قد يقال انها أحط مرتبة
 قول المحشي هذا معنى ما يقول الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل هنا سقطا فليحذر

من ان كما تقدم وقد قيل ان لا عمل لها في خبرها وقد يقال انها غيرت معنى الجملة فكانت أقوى من هذه الجهة اه وأصل هذا اللدما ميني فانه قال ينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم أهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في ان التي لا محمولة عليها العمل لها في الخبر مطلقا فانك بهذه اه وكلام المعنى يشعربان المراد ٢٣٧ اتفاق البصريين لانه قال ولا خلاف

بين البصريين (قوله) لانها غير مركبة (قوله) التركيب لا يقتضي ان يكون الرفع بها الا ترى ان خبر ان مركب اتفاقا وقد قيل انه مرفوع بغير ان (قوله) بما كان مرفوعا به قبل دخول لا (قال الزرقاني) ظاهره انه مرفوع بالمبتدأ وهذا لا يتأتى الا اذا قلنا ان لا غير عاملة مطلقا أي لاقى اللفظ ولا في المحل وأما اذا قلنا انها عاملة في المحل النصب كما هو المشهور بينهم فكلام سيديويه مشكل لانه يرى ان خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء وبعد دخول لا زال الابتداء فليس ثم مبتدأ يعمل في الخبر (قوله) لو لم تكن الخ (قال) ابن جنى سألت أبا علي فقلت الزائد لم أول فقال لم تأت زائدة في كلامهم فيجب ان يكون لا هي الزائدة (قوله) وقعت لابن عامر ومعمول الخ (قال) الدنوشري هذا فيه نظر فان الحكم خاص بالجار كما يصرح بذلك قول الشارح والمصنف فيما سبق وان لا يدخل عليها جار وهو المسراد بقولهم

غير مركبة وأما اذا ركبت فعن سيديويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لاقى موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الاخفش والمجازي والمبرد (فان كانت غير نافية لم تعمل) في الاسماء شيا (وشذ اعمال) لا (الزائدة في قوله) وهو الفرض زدي به جوع عمر بن هبيرة الفراري

(لو لم تكن غطقان لا ذنوب لها * اذا اللام ذووا أحسابها عمرا)

فاجعل لا الزائدة وذنوب اسمها ولما خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها أشبهت النافية لفظا وصورة فلو حظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستنداد منها مستفاد من لولان لو شرطها ممنوع والقرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات قدل على اثبات الذنوب لفظان لانقيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منقيا بعد دخول لولو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادى ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا اغـ ير نفي الجنس بل (لنفي الوحدة عملت عمل ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو لاد جل قائما) فالنفي هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنان (وكذا) تعمل عمل ليس (ان أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور ونحو لاد رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمال نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا أردت نفي الواحد مبرته بقولك عقبه بل رجلان واذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشئ بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وان) وقعت لابن عامر ومعمول كما اذا (دخل عليها الخافض) فانها لا تعمل شيئا (خفوض) الخافض (النكرة) لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله (نحو جئت بالازاد وعضبت من لاشئ) بالجر فيها الحرف الجسر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفيها وان ما بعدها خفوض بالاضافة وغيرهم يراه حرفا ويسمها زائدة ويعنون بذلك انها مفرضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح أصل المعنى باسقاطها (وشذ جئت بلاشئ بالفتح) على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لانه عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وماركب معها في موضع جولاها جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جنى في كتاب القند وقال في الخاطريات ان لا نصبت شئ ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابى على وأقره (وان كان الاسم معرفة أو منقصة لامنها أهملت) وجوبا (ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) في الصورتين مع العاطف اية يكون تكرارها عوضا من مصاحبة نفي العموم أولان العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب (نحو لا يزيد في الدار ولا عمر ونحو لا فيها غول) ولا هم عنها يترفون (وانما لم تتكرر) مع المعرفة (في قولهم لانولك ان تفعل و) في قوله

أشياء ما شئت حتى لا أزال ما * لانت شائتم من شأننا شائنا

للضرة في هذا) البيت واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر في لانت للضرورة وأشياء مضارع شاء مستند للتركيب ومما وصل في موضع نصب على المفعولية بشاء وشئت

ان لا تقع بين عامل ومعمول (قوله) ولان لا لا تحول الخ (قال الدنوشري) مراده بذلك حيولة مانعة عن العمل (قوله) وان ما بعدها خفوض بالاضافة) انظر هلا قيل ان اعرابها ظهري فيما بعدها الكونها على صورة الحرف (قوله) على الاعمال والتركيب (قال الدنوشري) الظاهر ان لا حينئذ لها خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبر لها في ما حكاها عن الخاطريات حتى يحسن التقابل

(قوله من الشنان) قال الدنوشري قال الشيخ ابراهيم اسقاسي في اعرابه شنان هو البغض وفعله شنى يشناوشنا وشنانا مثلنى الشين فهذه ستة مشنوة وشنائة وشنائة وشنائة ومشناة ومشناة وشناوشنا وشناوشنا فاشنائة مشنوة عشر وهي أكثر ما حفظ للفعل قلت وحكى الجوهري شنا يتثلث الشين قال سيبويه كل بناء كان من المصادر على فعلان يفتح العين لم يتعد فعله الا ان يشد شى كالشنان وفيه قرأتان احدهما بفتح التون والآخر فيه انه مصدر لكثرة ما جاء منه على فعلان كالتروان والغليان وقل في الضفة كقطوان في الجار العسر السير وعدوان في القيس الكثير العدو وأنشد أبو زيد وقبلك ما هاب الرجال ظلامتى * وفتحات عين الاشوس الا بيان والاخرى بسكون النون والآخر فيه انه وصف فقد حكى رجل شنان وانراه شنانة وقياس هذا ان يكون من فعل متعد وحكى أيضا شنان وشناى وقياسه ان يكون من فعل لازم وقد يشتق من فعل واحد للتعدي واللازم نحو فغرفاه أى فتحه وفغرفوه أى انفتح وجوزوا ان يكون مع السكون ٢٢٨ مصدرا وقد حكى من مصادر وجاء في غيره قليلا كقولنا وقلنا وقال الآخر

فما الحب الا ما تلذ
وتشهى
وان لام فيه ذوالشنان
وفندا
وأصله الشنان فحذف
المزة ونقل حركتها الى
الساكن قبلها وقيل فيه
مسكنا انه مخفف من
شنان المحر كة لكثرة
توالي الحركات فان قلنا في
الآية انه مصدر فالأظهر
انه مضاف للفعل أى
لا يميلنكم بغضكم لقوم
ويجوز ان يكون مضافا
للفاعل أى بغض قوم
اياكم وقيل انه وصف
معناه شنان قوم أى
مبغض قوم وليس مضافا
للفاعل ولا للفعل وان
سكان فعله متعد يابل معناه

بكسر التاء صلة ما والعاثد محذوف وحكى بمعنى الى وأزال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم أزال مستتر فيه وجوبا وخبره شانى آخر البيت بنون من الشنان وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما تعلق به وما موصول اسمى ولانافية وانت مبتدأ وشائبة من المشيئة خبره ومن شائباته تعلق به والجملة صلة ما والعاثد محذوف والمعنى أشاء الذى شنته حتى لا أزال شائبا الذى لا أنت شائبة من شائباتى أمرنا (ولتأول) معطوف على للضرورة (لأنك بلا ينبنى لك) ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه فى معنى النكرة وتوالت بفتح النون وسكون الواو من التحويل والنوال وهو العطية مبتدأ وان تفعل سدمس دخبره كفى الوصف مع رفوعه قاله الخضر اوى وقال ابو حيان والذى أذهب اليه انه خبر لا فاعل لان تولك ليس بوصف وقال الموضع لأدري كيف يتأنى أن يقول هذا مع قوله أن لا تولك مؤول بلا ينبنى لك ولم ينزل كتاب بان المرفوع السادمسد الخبر لا يرفع الا بالوصف انتهى واذ قلنا بالاول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضى والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبنى لك أن تتناوله اه فسقط بالتأويل فى المثال ودعوى الضرورة فى البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار الا اذا دخلت على معرفة والى اعمال لا عمل ان أشار الناظم بقوله

عمل ان اجعل لللافى نكره * مفردة جاءت أو مكرره

* (فصل) * واذا كان اسمها مفردا أى غير مضاف ولا شبيهه بنى على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى (أوجع تكبير) لذكر أو مؤنث فالاول (نحو لارجل و) الثانى نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو (لارجاء) ولا هتود والى ذلك أشار الناظم بقوله وركب المفرد فأتاحا (و) بنى (عليه) أى على الفتح (أو على الكسر ان كان جمعا بالف وفاء) زيدتين (كقوله) وهو سلامنة بن جندل يبكى على فراق الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور (ان الشباب الذى مجده واقبه * فيه ناذ ولا الذات للشيب

مبغض من قوم (قوله ولتأول لا تولك بلا ينبنى لك) قال الدنوشري قد يقال ان الاسم الذى هو تولك لا يجوز ان يكون بمعنى الفعل لان الفعل الذى هو ينبنى يدل على حدث هو الإنبغاء أى الطلب وعلى زمان ولاشك ان النول بمعنى المتناول لا دلالة له على الحدث والزمان المذكورين (قوله ولا اذا دخلت على الفعل) أى غير الماضى الذى ليس دعائيا قال الرضى يجب تكرير الالملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا فى موضعين أحدهما ان تكون داخلة على الفعل تقدير او ذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أى لغيت مرحبا أولا رحب موضعك مرحبا وعلى اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك لان الدعاء بالفعل أولى فكانه قيل لا سلامت سلاما ولذا دخلت على تولك كما مر وانما تتكرر لافى هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما ان تكون بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها ان تدخل على لفظه شى سواه انجر بالاضافة نحو هو ابن لاشى أو بحرف الجر أى حرف كان نحو كنت بلا شى وغضبت من لاشى أو انتصب نحو انت ولا شى أو ارفع نحو انت ولا شى وثانيهما ان ينجر ما بعد لا بياء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظى الا بيهامان بين حرف الجر والثمان يعطف ما بعد لا على الجر ورنغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين * (فصل) * (قوله تلذ)

بالتون ما ضيه لذمن باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدنوشري هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيت (قوله فكما أن فتحه) قال الدنوشري فيه نظر وحق العبارة فكما أن نصبه الخ وقد يقال انه على حذف مضاف أي نائب فتحه الخ (قواه شيا) قال الدنوشري أي فتحه الخ والمراد انه قاسه على المفرد (قوله الثالث انه يفتح لان الحركه الخ) قال الزرقاني ظاهره أن الفتح واجب ويبدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فان ابن عصفور قد حكى أن الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذي يفهم من المعنى أن كلام من الفتح والكسر جائز والارجح الفتح (قواه لان خبر النسخ الخ) ٢٢٩ قال الدنوشري صريحه أن قولهم له نفس اماره جملة وقعت خبرا

عن ما وهذا يناهيه ما قدمت بداه من ان ما اذا بطل ففيها بطل عملهم اللهم الا أن يكون ذلك مبنيا على مذهب يونس القائل باعمالهم مطلقا وهذه المسئلة في المطول أيضا على هذا النمط وقد كنت كتبت فيها جزا وهو قولي قال الامام السعد في المطول قولا من الاشكال ليس بالحلي

خبر ما أن يقترن بالا

يجوز فيه الواو حيث خلا

وذا مخالف لما قدرنا

وبين أهل العلم قد تقررا

من أن ما اذا بالابطل

نفي لها فانها لا تعمل

اه بقي ان كلام الشارح

صريح في أن لا تعمل مع

انتقاض النفي وبرشحه

أبه لم يذ كر فيما سلف من

شروطها عدم الانتقاض

لكن صرح العصام في شرح

الكافية بأشتر اطلاق ذلك

وهو القياس وسياتي

بكسر التاء وفتحها (روى بهما) في لذات جمع لذة وهو اسم لا والشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لأربعة أقوال أحدها أنه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان فتحه في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن عذرة وهو قول الاكثرين (و) قال أبو الفتح ابن جنى (في الخصائص) ما حاصله (انه لا يجيز فتحه بصري الا أبو عثمان) الممازني وعبارة الخصائص لا يجز أصحابنا الفتح الا شيا قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اه الثاني كالاول الا أنه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء بضم به ابن مالك في سبيل المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وقابله ابن خروف الثالث أنه يفتح لان الحركه ليست له بل لجمع المركب وهو لا والاسم قاله الممازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضع في المعنى وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز الامر من مبنى على الخلاف في حركة اسم لافن قال هي اعراب وحذف تنوينه لتخفيف كالججاج والجرمي والرماني والكوفي بن كسرو من قال هي بناء كجمه وور البصري بن فتح (و) بنى (على البناء ان كان متنى أو مجموعا على حده) أي على حد المتنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحدة واختتامه بنون زائدة تحذف للاضافة (قواه تعز فلا الفين بالعيش متعا) * ولكن لو راد المنون بتابع

قال الفين بكسر الهمزة تشبيهة ألف اسم لامبني على الياء ومتعا بالبناء للفعل خبرها وتعزأمر من التعزية وهي الحجل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وورد (وقوله

يحشر الناس لابنين ولا ا * باء) الا وقد علمت شؤون

فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لامبني على الياء ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله والاحرف ايجاب وقد علمت شؤون العين المهملة والنون وسكون التاء المشناة فوق بمعنى أهمتهم وشؤون جمع شأن وهو الخطب فاعل عنهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر النسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي * فامسى وهو عريان * وقولهم ما أحد الا وله نفس اماره وليست حال خلافا للعينى لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضع في باب الحال وذهب المبرد الى أن المتنى والمجموع على حدة في باب لامعربان بناء على أن التشبيه والجمع عارضا للتضمن أو التركيب في علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب في يازيدان ويازيدون ولا قائل به وعن القول بالبناء في اسم لا المفسر داختلف في علة (قيل وعلة البناء) فيه (تضمن معنى من) الاستغراقية (بدليل ظهورها في قوله)

فقام يذود الناس عنها سيفه * (وقال الامن سبيل الى هند)

واختار هذا القول ابن عصفور وعلة بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير

في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب فالوجه أن جملة وقد علمت شؤون حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب الحال عن شرح اللب تجوز اقتران الماضي التالي بالواو (قوله في علة البناء) قال الدنوشري فيه عوض وكان الظاهر أن يقول اللذين هما علة البناء على الخلاف في ذلك والظاهر أن قوله في علة البناء متعلق بحذوف والتقدير المار كورين في علة البناء (قوله ولو صح ذلك لزم الاعراب الخ) أي فكلام المبرد مشكل قال الزرقاني ما حاصله ان كلام الجمهور مشكل أيضا ما علل به المبرد وأقول قد أجيب عن ذلك بان سبب البناء هنا وفي المنادى ورد على المتنى والمجموع فبنيا كما أعرب اللذان واللتان لورود التشبيه على المتنى وهو الذي والى لان الوارد له قوة ولم يعرب اللذين لانه ليس على نسق المجموع

(قوله واعترضه ابن الضائع الخ) قال الدنوشري هذا الاعتراض ساقط لان الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول للنكرة لانها في سياق النفي للعموم وفي ذلك نظر لا مكان أن يكون النفي شاملا فثبت ما قاله وقد يقال انه محكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القاسم قال وقد يدعى بان الاسم تضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري ومراد من قال انهما ركب ان ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة لبقاء معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمعنى ان علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعبر والجواب أن الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لك أن تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حد قوله فتولى قلامهم ثم نادى * أظلم أصيدكم أم غزالا حيث جعلوا ظليما مفعول أصيد واللام محذوفة كما ذكره في المعنى (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن تكون ما زائدة وترك تنوين نور الضرورة (قوله ويشكل عليهم لأبالي) قد قدمنا وجه الاشكال والجواب عنه ٢٤٠ قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شيء الخ) قال الدنوشري تعريفه بقوله (ما اتصل به الخ)

واعترضه ابن الضائع بان المتضمن لمعنى من انما هو ولا نفسها الا الاسم بعدها (وقيل) علة البناء تركيب الاسم مع الحرف) كما في تركيب الاسمين (كخمسة عشر) هذا قول سيبويه والجماعة وثوبانهم اذا فصلوا أعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امرأه وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله * أثور ما أصيدكم أم نورين * ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لأصيد وأما كم فعلى التوسع بالسقاط اللام والمعنى أصيدكم نور أم نورين (وأما المضاف وشبهه فمعر بان) اتفاقا نحو لان غلام سفر حاضر ولا طالبا علماء موت وأما بالأبوالفلام زائدة لتأكيد المعنى الاضافة وهي معتد بها من وجه دون وجه أما وجه الاعتماد فلان اسم لا يضاف لمعرفة فاللام من يله لصورة الاضافة وأما وجه عدم الاعتماد فهو أن ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا وشبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لأبالي بالالف مع الاضافة الى باب المتكلم (والمراد بشبهه) أى شبه المضاف (ما اتصل به شيء من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور (نحو لا قبيل يحافعه محمود ولا طالبا عاجلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا) فلا في الجمع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتأخر خبرها وفعلة في الاول فاعل قبيل حاله صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالبا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير الاله اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالبا عاجلا بلا تنوين أجره وفي ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما نعت قاله في المعنى (فصل * ولث في نحو لا حول ولا قوة الا بالله نجسة أو وجه أحدها فتحهما) أى فتح ما بعد الاو ولا ما بعد لا الثانية (وهو الاجل نحو لا بيع فيه ولا خلة) بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلامة والثاني رفعهما اما بالابتداء أو على اعمال لاهل ليس كالأية) المتقدمة (في قراءة الباقرين) من السبعة (وقوله)

مشكل لشموله للنعوت اذا نعت متمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يتخرج الحديث) قال الدنوشري جل الحديث على ما ذكره غير متعين لجواز كونه مفردا واللام متعلقة بالخبر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده وهو مانع من كلام المعنى في الجملة الثانية من الباب الخامس وأما ما نقله الشارح فقال في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكر الدماميني في هذا الباب ذلك وقال ان اللام للتقوية ولك أن تقول لا تتعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشية

دفع التكرار قال في شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأى البصر بين تمتع ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على العموم اه وهذا مبنى على ان اسم لا المعرب لم يتضمن من ومن ما فيه فتنبيهه لا ونقل اللقاني عن الرضى ما استفاد منه الجواب باسب من ذلك فقال قوله فيعرب بان ان قامت فابتنع في مثل قوله تعالى لا تريب عليكم اليوم قلت في الرضى ان انظر بعد النفي لا يتعلق بالنفي بل محذوف وهو خبره واليوم في الآية مفعول لعلكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدأ وان كان جنة اذا المعنى لا وجود عاصم ولا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالنفي وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منقيا كقولك الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبت الاستعانة ثم قال تقول لام صلياني الجامع اذا نقيت في الوجود من يوقع صلواته في الجامع ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي غيره واذا قلت لامصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلي سواه صلي في الجامع أو غيره * (فصل)

(قوله ولث في نحو لا حول الخ) قال الدنوشري تجوز النجاة الخمسة الاوجه المذكورة الظاهر انه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك والاقال الظاهر انه اذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والاول واذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مرادهم

(قوله لا يدين لكم) قال بعض الفضلاء المناسب اسقاط لكم اذ ليس غرضه كونهم لا يدين لهم بل غرضه كونهم غير يدين أي ليسوا رؤساء كما قاله (قوله على الراعي) قال الدنوشري هذا مخالف لما قاله ابن لوردى وغيره ان القافية وان الرواية اتسع الخرق على الراقع (قوله الا انها مماثلان الخ) قال الزرقاني قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد في قولك ٢٤١ جالس وقد زيد فاعلا بهما لان العاملين متماثلان

وهو عبيد الراعي بن حصين وما هجرتك حتى قلت عانة * (لاناقة لي في هذا ولاجل)
 ويرفع ناقة وجل والمعنى وما تركت حتى تبرايت معنى وقلت صر بحالاناقة لي ولاجل وهو موهل ضربه لبراعتها منه) والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله
 هذا العمر كم الصغار بعينه * (لا أم لي ان كان ذلك ولا أب)
 واختلف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه أبو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبدمناة ونسبه الحاتمي الى ابن الاجر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة ابن ضمره وقال الصغار بفتح الصاد الذل وبعينه تو كيدله والباء زائدة (وقوله) وهو جزير بهجوع غير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيصة من قيس
 باي بلا عامر بن عامر * وانتم ذنابي لا يدين ولا صدر
 باي متعاق بمحذوف والتعدي بباي بلا تفتخرون وذنابي يضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة أي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابي والمعنى لستم برؤس بل اتباع لا يدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رافع الاول وفتح الثاني (كقوله) وهو أمية بن ابي الصلت في أحوال الجنة (فلانغو ولا تائم فيها) * وما فاهوا انه أبادام مقيم
 واللغو الباطل والتائم من أمته اذا قلت له أممت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تائم أحد لا حد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التأييد (والخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله) وهو أنيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس (لانسب اليوم ولاخلة) * اتسع الخرق على الراقع
 وهذه الواجهة الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول النظم
 وركب المقر دفاتحا كلا * حول ولا قوة والثان اجعلا
 مرفوعا أو منصوبا أو مركبا * وان رفعت أو لا لا تنصبا
 ولكل منها توجيه مخصوصه أما فتحهما فوجهه أن تجعل لاقيمه امر كبة مع اسمها كما لو انقردت فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بهما خبره مامعاً أي لا حول ولا قوة لنا أي هو جودان لثان مذهبها ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ عطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر وقائمان ويجوز أيضا عندنا ان يقدر لكل واحدة منهما خبر أي لا حول هو جود لنا ولا قوة هو جود لنا فيكون الكلام جملة واحدة وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت في لا الناصبة اسمها فيجوز أيضا ان يقدر بهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولي والثانية وان كانتا عاملتين الا انها متماثلان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدان وعمر قائمان لانهما شئ واحد ويجوز أيضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولي ملغاة لتكررها فبعدها مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعده مرفوعا بها وعلى الوجهين فانه خبر عن الاسمين ان

مع ان الصحيح خلاف ذلك وهو انه فاعل بأحدهما فقط والجواب ان العاملين هنا متماثلان لفظا ومعنى وفي المثال المذكور ليس كذلك أو يقال طلب الفاعل للفاعل أقوى من طلب المحرف لمعموله فلم يكن العاملان الفعلان كعامل واحد (قوله لا الاولي الخ) قال الدنوشري قد يقال قضية التقسيم ان تجعل لاني الموضوعين أو لاقيمهما عاملة عمل ليس (قوله ماغاة لتكررها) قال الزرقاني الملغاة هي التي كانت عاملة عمل ان والغيت عند العمل لتكررها (قوله وعلى الوجهين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فلا يتأتى ما قاله الاعلى الاول وهو انها ملغاة على انه عليه يجوز تقدير خبر لكل من الاسمين وأما اذا قلنا انها عاملة عمل ليس وهو الوجه الثاني فيجوز ان يقدر لكل من الاولي والثانية خبر ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد لهما

(٣١ تصريح ل) عاملان متماثلان على قياس ما سبق اه بقي انه قد يقال ما المنان من كون الشئ الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين كما في معول المصدر المضاف اليه بل ما هنا أولى بالجواز لان العامل هناك واحد وهذا مختلف الا ان يقال المراد كونه مرفوعا منصوبا لانه في لارجل وامرأه من حيث كونه خبرا عن المبتدأ يكون بالقطعا ثمان ومن حيث كونه خبرا عن ليس يكون بالقطعا ثمان لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر ظرفا ونظيره تجوز المصنف في المعنى زيد في الدار وعمر بخلاف زيد قائمان وهو و فليجزر (قوله عن الاسمين) قال الدنوشري واضح اذا جعلت لا الاولي ملغاة وأما اذا

قدرت عاملة عمل انفس فلنا خبر عن الاغن اسمها (قوله ان قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقاني راجع للامرين معا وقوله تكرر اري زائدة ثم
 ثبت لها عمل أصلا بخلاف الملقاة (قوله أو العكس) قال الزرقاني بان قدرنا الاولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أي ان قيل هذا
 لا يجري فيه التعليل لان لا الثانية اذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملا مع ان هذا هو المتقدم فالجواب
 ان محل هذا اذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لمفهوم التقدم واتضح التعليل المذكور لانه مبتدأ (قوله
 وخبر الاخرى الخ) قال الدوشري فيه مسامحة من حيث قوله الاخرى بانها ثبت مع ان ما بعد احدها مبتدأ على تقدير انها مهملة
 (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقاني أي مؤكدة لعني النبي المستفاد من لا الاولى (قوله وما بعدها معطوف) قال الدوشري ان قدر عطفه
 على مدخول الاولى من عطف ٢٤٢ المفردات اتجه ان لها خبرا واحدا وان جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الزرقاني احتراز عما

ان لم يقدر معطوفا وسد فضع
 قدرت لا الثانية تكرر الاول وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو
 بالعكس فلنا خبر عن احدها وخبر الاخرى محذوف كما في زيد وعمر وقائم ولا يكون خبرا عنهما التلازم
 محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني تواردا عاملين على معمول واحد قاله في المعنى
 في مسألة لارجل ولا امرأة برفعها وأما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا
 الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيديويه يجوز ان يقدر لهما ما خبر
 واحدا لانه خبر مبتدأ او ما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لثلاث تجمع لا والابتداء في رفع
 الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي مانعة او عاملة عمل ليس وأما رفع الاول وفتح الثاني
 فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه
 الذي قبله سواء على المذهبين وأما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية
 زائدة وما بعدها منصوب منون (وهو أضعفها) لأن نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه
 بلا تنوين (حتى) قال ابن الدهان في الفرة (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضرورة كتونين
 المنادى) المقرر المعروفة وجهه الزمخشري منصوبا على اضاها فعل أي ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على
 تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند
 غيره على لفظ اسم لا لانه لما طرد في لابتداء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة
 الاعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيديويه ان يقدر لهما ما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع
 بما كان مرفوعا به قبل دخوله لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لا اسمها عاملة في
 الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر
 على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه
 الواجهة الخمسة ما حوتها من اثني عشر وجهها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع
 على الارتفاع والرفع على الاعمال عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك لوجه رابع وهو النصب
 واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وجهها وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على
 الارتفاع وعلى الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة وأحد وثلاثين

ان لم يقدر معطوفا وسد فضع
 (قوله والابتداء) هذا مبتدأ
 على ان العامل في خبر
 المبتدأ الابتداء لا المبتدأ
 وعلى غيره كان ينبغي ان
 يقول والمبتدأ (قوله
 ويجوز ان تجعل لا الثانية
 الخ) قال الدوشري لم
 يعرب التركيب على هذا
 وحاصل ذلك وجهان
 الاول انه يجوز تقدير خبر
 واحد على مذهب سيديويه
 ويجب تقدير خبرين على
 مذهب غيره والثاني يجب
 تقدير خبرين لانه يلزم
 على تقدير الخبر الواحد
 اجتماع عاملين مختلفين
 اه ويلزم كون الخبر
 الواحد مرفوعا منصوبا
 عند غير سيديويه لان خبر
 لا العاملة عمل ان
 مرفوع والعاملة عمل
 ليس منصوب (قوله

وهي مانعة او عاملة عمل ليس) أي ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيديويه كما هو ظاهر كلام الشارح وقال
 الشهاب القاسمي أقول ينبغي ان يمنع تقدير خبر واحد عند سيديويه والجمهور بناء على اعمالها عمل ليس لان الخبر مطلوب للثانية
 لتعمل فيه النصب عند الجميع والاولى عند الجمهور وللابتداء عند سيديويه لعمل الرفع فلو قدر واحد الزم ان يكون خبرا واحدا مرفوعا
 ومنصوبا فليراجع ولي حرر (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التامل اجمال في اجمال عليه ويلزمه الاجمال في اجمال لانه سكت عن كيفية
 تقدير الخبر في اجمال عليه كما عرفت ولعل عذر الشارح رحمه الله في السكوت عن التفصيل في اجمال عليه العلم بما أسلفه (قوله وأما
 الخبر فلا يجوز عند سيديويه الخ) قال الدوشري قد يقال هذا يناق ما نقله عن ابن مالك وغيره من انه عطف مقرر على مقرر وما المانع من
 ذلك فان هذا على مذهب سيديويه وذلك على مذهب غيره (قوله مرفوع بما كان مرفوعا به الخ) قال الدوشري هكذا ينقل عن سيديويه
 وينقل عن غيره ان لامع اسمها مبتدأ في محل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما لكونها مبتدأ لهما كان مرفوعا به قبل

دخولها وينظر ذلك (قوله عطف على محل لا الاولى) قال الدنوشري هذا على غير مذهب سيبويه وقوله عطف على محل لامع اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون خبرا فهو مرفوع ولا حذف ويحتمل أن يكون صفة بالرفع على المحل والنصب على اللفظ والخبر محذوف (قوله اذا هو) قال الدنوشري قد يقال الا صوب الا تيان باذلا باذالا ان يقال ان اذا هنا للماضي اه واتي بالضم مرفوعا باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير في ارتدى وتاز را على لفظ هو مرفوعا والعجب ان العيني لم يوجه الافراد في الضمير وقال ان الافراد في الفعلين كقوله تعالى اذا را أو تجارة أو هو انقضوا اليها ولا يخفى عدم ٢٤٣ موافقة المشبه للمشبه به والافراد

في الآية اما لان العطف باو او على ان الضمير عائد على الرؤية المفهومة من رأوا وهو الحق (فصل) *

(قوله واذا وصفت النكرة الخ) قال اللغاني هذا الضابط صادق بنحو باردة في لاماء باردا اذا بنيت ماء الثاني مع انه لا يجوز فيه البناء كما سيذكره (قوله على انه ركب) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان الاسم مجموع الاسمين ويناقضه قوله اذا وصفت النكرة فان ظاهر ذلك ان الاسم الاول والثاني صفة له (قوله ثم دخل الخ) قال الدنوشري صريحه انهما حينئذ اسم لا وقد توقف فيهما من حيث ان كلا منهما ماد على معناه وقضية التركيب عدم ذلك اه وفيه انه قدم عند القول بان علة بناء الاسم المفرد التركيب ان مراد من غير بانهما ركب ان ذلك شبه تركيب لبقاء معنى

وجها هذا اذا عطفت وكررت لا (فان عطفت ولم تكرر لا واجب فتح الاول) على اعمال لا عمل ان (وحاز في الثاني النصب) عطف على محل الاول (والرفع) عطف على محل لامع اسمها او امتنع الفتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بني عبدمناة يدعى مروان بن الحكم وابنه عبد الملك (فلا أب وابنا مثل مروان وابنه) * اذا هو بالمجذر تدي وتاز را يروي وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الاختش لارجل وامرأة بالفتح) بلا تنوين (فشاذة) والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا يبيضاء شحمة على نية كل والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعطف ان لم تكرر لا احكاما * له بما للنعته ذى الفصل اتمى

(فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد) * متعلق بوصفت (متصل) نعت مفرد (جاز) في الوصف المفرد (فتح على انه ركب معها) أي مع النكرة (قبل مجي علا) وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهم الا (مثل لا خمسة عشر) عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا واجب له البناء لانه من معنى من فصارا كأنهم امعاتضه نامعنى من وقيل انه أجرى على لفظ الموصوف لانه أشبه المهرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للشاكلة (و) جاز (نصبه مراعاة لاجل النكرة) الموصوفة لانها في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالمحل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حكة البناء هنا شبهة بحركة الاعراب بل الاعراب أصلها انتهى (و) جاز (رفعه مراعاة لمحلها مع لا) لانها في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلها بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو مرتب برجل لا ظرف ولا كزيم قال الرضي جعل حرف النية مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى (فحولا لرجل ظرف فيها) هذا من أمثلة الخليل فيجوز فيه لارجل ظرف يفتح ظرف ولا لرجل ظرفا بنصبه لارجل ظرف برفعه ويشبه لارجلين ظرفين وظرفان ولا لرجال ظرفين وظرفون يستوي فيهما اللفظ المفتوح والمنصوب ولا هندا نظريقت لان اسم لا في ذلك كله مبنى ولا فرق في النعت بين المشتق كالمرو والجماد المنعوت بمشتق (ومنه لاماء باردا عندنا) فيجوز في ماء الثاني بالفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضم حرف الكمال الانصاري في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي أو البديل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه لما وصف يباردا صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد (لانه يوصف بالاسم) الجامد (اذا وصفت) كررت برجل رجل عاقل (والقول بانه توكيد) لفظي أو بديل (خطا) لان الماء الثاني لما وصفت وتقيده بتقيده خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح

الكلمتين (قوله لا خمسة عشر) قال الدنوشري فان قلت هل يقدر في هذا أي خمسة عشر حكة بناء غير حكة الاصلية لاجل لا أولا قلت مقتضى النظائر التقدير ان لم يقدر ان تلك ذهبت وخلقت حكة البناء لاجل لا ويقدر على الثاني لا غير (قوله وقيل فتحته فتحة اعراب) قال الدنوشري على هذا التوجيه يكون قوله أولا جاز فتحته فيه تغليب بان يقال ان الفتحة تشمل كلا من الاعرابية والبنائية (قوله مراعاة لاجل النكرة) قال الدنوشري هذا على مذهب سيبويه (قوله لمحلها مع اسمها) قال الدنوشري هذا على مذهب س (قوله لفظ المفتوح) قال الدنوشري لو قال لفظ المبني والمنصوب لكان حسنا (قوله والقول بانه توكيد لفظي خطا) قال اللغاني وجه الخطأ ان التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بعينه وهذا واجب بناء التوكيد وان يراد به معنى التوكيد لا بدونه لم يكن اللفظ الاول معادا ويجب بان

الواجب إعادة المادة وأصل المعنى لا الهية وعدم الزيادة على المعنى اه المقصود منه قال الشهاب القاسمي أقول ايش المانع من ان التأكيد اللفظي هنا إعادة الاول بعينه اذا التأكيد اللفظي هو ماء الثاني فقط ووصفه ليس من جهة التأكيد فالتأكيد الثاني مع قطع النظر عن وصفه فان قيل يثبت ٢٤٤ بالوصف انه ليس عين الاول لان اللفظ اذا قيد بقيد يبين ان المراد به مقيد لا مطلق

قلنا اذا لا يضر لانه كما يبين بالوصف ان ماء الثاني مقيد يبين به ان ماء الاول أيضا مقيد لانه عين الثاني فتعديده هو أيضا فليتامس (قوله لعدم مساواته الاول) قال بعض الفضلاء ما المانع من جعله بدل بعض ويكون الضمير مقدرا وأورد بعضهم أنهم جوزوا في نسقها بالناسية ناصية كاذبة التأكيد مع الوصف (قوله كما جاءت توطئة الخ) قال الزقاني أي كما جاءت الفكرة وهي قوله تعالى أمرا في المثال المذكور وهي حال موطئة لأنها ذكرت توطئة للنعوت بالمشتق وهو قوله من عندنا وهو متعلق بكائن وهو مشتق نظير فته مثل لها بشراسويا (قوله وهم لا يربكون ما زاد على كلمتين) أي بدون تنزيل لما ان اسم لا يركب مع صفته قبل دخولها فصار بمنزلة كلمة تور كما مع لا فلا برد ان في ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللقاني هذا يوهم ان البدل متعين في العطف وذلك غير متعين والمعنى لا مكان بدل البعض من الكل (قوله وفي البدل بعامله) أي المقدر بدليل التعليل ويكفي في الفصل التقدير كما في الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أين الفصل وهو متصل بعامله في الظاهر (قوله بالنظر الى المحل) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان اسم لا المضاف والمشيبه مرفوعان بخلاف أي باعتبار ما كان قبل دخولها (فصل) (قوله لم يتغير الحكم) قال اللقاني الا فيما يأتي عن الخليل وسيبويه

كونه تو كيداه ولا بد لانه لعدم مساواته الاول وان جعلنا باردا نعنا الماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممنوع وقال أبو حيان وتكرر النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا واعترضه الموضع في الحواشي بأنه انما جي ما لحامد توطئة للحال ليجرى على منهوته اذ كان ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في حاشيته بدضا كما انه على حذف الموصوف وهن الرلم يذكر التابع لجرى قولك باردا نعنا على ماء الاول فافائدة هذه التوطئة انتهى (فان فقد الافراد) في النعت (نحو لا رجل قبيلنا فعليه عندنا أو) فقد الافراد في المنعوت (نحو لا غلام سقر ظر يفا عندنا أو) فقد (الاتصال) بان كان بين النعت والمنعوت فاصل (نحو لا رجل في الدار ظر يفا أو لا ماء عندنا ما باردا امتنع الفتح) فيمن لانه يستدعي التركيب وهم لا يربكون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر الى المحل (والنصب) بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان مفعولا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الجملة على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومفرداتنا لم ينسب الي * فافتح وانصب أو ارفع تعدل
وغير ما يلي وغير المقرد * لا تبين وانصبه أو ارفع اقصد

(ك) تقدم (في المعطوف بدون تكرار لا) فشيبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشيبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال

والعطف ان لم تكرر لا احكاما * له بما للنعت في الفصل انتهى

وصنيع الموضع أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقواه (وكما في البدل الصالح لعمل لا) وهو المنكر (فالعطف) بدون تكرار لا (نحو لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها (والبدل) الصالح لعمل لا (نحو لا أحد رجل وامرأة فيها) بنصب رجل وامرأة ورفعها ما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل (فان لم يصلح) البدل (له) أي له عمل لا بان كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر الى محل لامع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة (نحو لا أحد زيد وعمر وفيها) فزيد وعمر وبدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا) بنحو لا امرأة فيها ولا زيد لان النسبية لا تعمل في معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه قاله صاحب السينط ووجهه أنهم يتقرون في الثواني ما لا يتقرون في الاوائل وسكت الموضع عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انها لا يقبلان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما

(فصل) واذا دخلت همزة الاستفهام على لا * النافية للجنس (لم يتغير الحكم) بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو لا غلام سقر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو الأرجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرر نحو الرجوع والاجتماع لوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنيهما) من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي (كقواه) وهو قيس بن الملووح على ما قيل (الا اصطبار لسلمى أم لها جلد) * اذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللقاني هذا يوهم ان البدل متعين في العطف وذلك غير متعين والمعنى لا مكان بدل البعض من الكل (قوله وفي البدل بعامله) أي المقدر بدليل التعليل ويكفي في الفصل التقدير كما في الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أين الفصل وهو متصل بعامله في الظاهر (قوله بالنظر الى المحل) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان اسم لا المضاف والمشيبه مرفوعان بخلاف أي باعتبار ما كان قبل دخولها (فصل) (قوله لم يتغير الحكم) قال اللقاني الا فيما يأتي عن الخليل وسيبويه

والمعنى ليت شعري اذا لاقيت ما لا فاه أمثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد
وتثبت وكفى عن الموت بما ذكر تسامية لها وادخل اذا الظرفية على المضارع يدل الماضي (وهو) نادر وبقاء
الحرفين على معنيهما (قليل حتى توهم) ابو على (الشلو بين انه غير واقع) في كلام العرب ورد على
الجزولي اجازته اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل أفلا قاص بالعير والقصاص بكسر
القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلو بين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد
واو بين الباء الموحدة والقاف ولا هم مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني (وتارة يراد بهما) أي بالهمزة ولا
(التوييخ) والابتكار (كقوله

ألا رعو امن ولت شيبته) * وأذنت بعشيب بعده هرم

فالأحرف توييخ وارعواء مصدر ارعوى برعوى أي أنكف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن
يقال أرعوى فلان عن القبيح أي أنكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشيبة الشباب قال في المثل
والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة
انتهى وهو مأخوذ من كلام الأطباء أذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب
دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين
يراد بهما التوييخ (هو الغالب) في الاستعمال واعتدته الدماميني فقال اعلم ان المفيد للابتكار التوييخ
هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفي المقاديباق على حاله في البيت عدم الارعواء أثرت ثابت والتوييخ
مسلط على ذلك وحينئذ فهم أحرفان كل منهما مفيد ما اختص به وأجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد
الابتكار التوييخ وكلمة لا تفيد النفي فمجموع ألا يفيد الابتكار التوييخ على النفي (وتارة يراد بهما
التمني كقوله

ألا هرولي مستطاع رجوعه) * فسير أب ما أنات يد العفلات

والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المنة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح
منصوب في جواب التمني وفاعل ضمير العمر وأنات بمثناة بعد الهمزة الاولى أي أفست ويد العفلات فيه
استعارة بالكناية واستعارة تخيلية استعار للعفلات بداتشيبها من يكسب أشياء بيده (وهو) أي كون
الحرفين يراد بهما التمني (كثير) واختلف في الأهذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها (و)
المعتمد (عند سيبويه والخليل ان الأهذه) ملاحظا مع الفاعل والحرف فهي (بمترأة تمني فلا خبر لها)
كما ان تمني لا خبر له (وبمترأة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت) كما ان ليت
كذلك لان ليت لا تر كب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة فيني ان كان
مقدرا ويرب نصبا ان كان مضافا أو شبهه (وخالفهما المازني) والمبرد في فعلها كما جردت من همزة
الاستفهام فلها عندهم امر كبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها أو محله
واستدلالا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع الخبر لا لا واما صفة لا اسمها مراعاة محلها مع
اسمها الامل اسمها فقط والاتصبا وعلاهما فرجوعه فروع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم
أحد الامرين اما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيا ما كان فهو المدعى (و) رديانه (لادليل لها في
البيت) أي الذي استدلاله (اذلا يتعين كون مستطاع خبرا) لا لا (أو صفة) لا اسمها (ورجوعه فاعلا)
على حذف مضاف أي نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا
والجمله) من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لعمر وصفته الاولى جملة ولي واذا طرقت هذه الاحتمال سقط منه
الاستدلال ولما فرغ من الكلام على ألا المر كبة اتفاقا وهي المشار إليها في النظم بقوله
وأعطى لامع همزة استفهام * ما تستحق دون الاستفهام

في الا التي للتمني من عدم
الخبر ومنع مراعاة لا واسمها
والغائها اذا تكررت (قوله
وأدخل اذا الخ) قال
الدنوشري فيه نظرقان
المعنى على الاستقبال
فالمضارع واقع في محله لا
في موقع الماضي (قوله
وأجاب الشمني) لا يخفى
ان جوابه لا يلقى جعل
البيت شاهدا للقسم الذي
أريد فيه بالحرفين التوييخ
وجعل مقابلا لما يكون
فيه الحرفان باقيين على
معناهما

(قوله واذا جهل الخبر الخ) اعلم انه يتصور في الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسقنا آخرا بان ولم يتعرضوا للحذف الخبر وهو كثير على سبيل الجواز والحذف الاسم وهو قليل كما قال الناظم في الكافية * والاسم للعلم به يقدم * وذلك كقولهم لا عليك أي لا بأس عليك وحذف لا كما في حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح (قوله لا أحد أعير من الله) قطعه من حديث في الجامع الصحيح للإمام البخاري وتتمته ولذلك حرم الفواحش ويروي لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخاري بباب لا شخص أعير من الله وترجم قوله ٢٤٦ بباب تسمية الله شيئا وأورد قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم لدلالة

الاية نصا على تسميته تعالى شاهدا وقال العزبن عبد السلام في الامالي ما معنى العيرة ههنا ان جعلناها على مذهب الشيخ على الارادة أشكل التعليل لان النهي يقع عن المراد وعن غيره نعم هذا يستقيم على رأي المعتزلة وان جعلناه على رأي القاضي على صفة فعلية أي يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتمي مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله أكثر عذابا من الفواحش ولان مناسبة بين كثرة العذاب والنهي (قوله وركب مع الخ) أي ركب الخبر مع لاقال الشهاب القاسمي لانه لا عمل للاعلى هذا لكن المبتدا المؤخر مرفوع فلو عملت في الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدا وت نصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشي

الاية نصا على تسميته تعالى شاهدا وقال العزبن عبد السلام في الامالي ما معنى العيرة ههنا ان جعلناها على مذهب الشيخ على الارادة أشكل التعليل لان النهي يقع عن المراد وعن غيره نعم هذا يستقيم على رأي المعتزلة وان جعلناه على رأي القاضي على صفة فعلية أي يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتمي مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله أكثر عذابا من الفواحش ولان مناسبة بين كثرة العذاب والنهي (قوله وركب مع الخ) أي ركب الخبر مع لاقال الشهاب القاسمي لانه لا عمل للاعلى هذا لكن المبتدا المؤخر مرفوع فلو عملت في الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدا وت نصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشي

شرح في الالبسيطة على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال (وترد الاللتنبية) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسم يعمو الفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية (نحو الان اولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية نحو (اليوم ياتيهم ليس مصر وفاقهم) فالادخاله على ليس تقدير الان يوم منصوب بمصر وفاق مقدم من تاخير والاصل الا ليس مصر وفاقهم يوم ياتيهم (و) ترد الال (عرضية) بسكون الراء (وتحضيضية) بحاء مهملة وضادين معجمتين (فتختصان ب) الجملة (الفعلية) الخبرية ولا تعملان شيئا فالعرضية (نحو الاتحبون ان يعقر الله لكم) والتحضيضية نحو (الاتقاتلون فوما نكنوا ايمانهم) وانما اختصاصا بالفعلية لان الطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها الثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفضل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي (مسئلة * واذا جهل الخبر) سواء قلنا انه خبر لام المبتدا (وجب ذكره) للجهل به (نحو لا أحد أعير من الله) عز وجل (واذا علم) من سياق أو غيره (نحو فله كثير نحو فلاقوت) أي لهم (قالوا الا ضمير) أي علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع في ذالالباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهرا (و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذان تل ابن مالك وتقول ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيديويه وقال أبو حيان وأكثر ما يحذفه المحجازيون اذا كان مع الانحواله الا الله أي لنا وفي الوجود أو نحو ذلك قال الزمخشري في جزئه لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله المبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة المحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كركب المبتدا معها في نحو لا رجل في الدار ويكون الله مبتدا مؤخر او الخبر مقدم او على هذا يخرج نظائره نحو لا سيف الاذوا النقرار ولا قى الاعلى نغله الموضع عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اه

المعنى ولا يخفى ضعف هذا القول يعني قول الزمخشري وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا ولا يبنى معها الا المبتدا

التشبيه
ثم لو كان كذلك لم يجر نصب الاسم العظيم وقد جوزه (قوله ودعوى ابدال ما لا يحل الخ) قال الزرقاني أي لان خبر لا ابد من كونه نكرة والاسم الكريم معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقاني أي من ان الاستثناء المرفوع بديل (قوله من يجعل المرفوع خبرا) قال الزرقاني أي على النكرة * (هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر) * (قوله فتنصبها معولين) أورد بعضهم على القاء نظير ما مر عن اللقاني في باب ان وأجاب بنظير ما أجاب به هناك (قوله وأجيب بالمنع الخ) قال الزرقاني أي يمنع ان يعلم بذلك بل هو مراد بديل انه يقال ظننت زيدا عمر اقبين خلافه فالظن المذكور لتشبيهه به اه وأجاب الكافي عن بانه

مما لا يفتقر إلى شاهد المعنى (قوله مستدلا بوقوعه جلة) قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي أصله الخبر (قوله وعرض بوقوعه معرفة وضمير الخ) لا حاجة لقوله وضمير بعد قوله معرفة ثم الحال قد تأتي معرفة وجملة كثيرة ابل أجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فعمل القراء وافقهم على ذلك (قوله وبانه لا يتم الكلام بدونه) قال الدنوشري ٢٤٧ أي ليس هذا شأن الحال دائما

وان كان بعض الاماكن لا يتم الكلام بدونها وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا لآيات لقوم يعقلون (قوله واليه أشار الساطم الخ) كما أشار الى ذلك أشار الى ان كل قلب لا يتعدى بقوله أعني رأيي الخ (قوله وجدوا لني) قال اللقاني دلالتها على اليقين بالانتماء قال الرضي واما الابانة الشيء على صفة وهو وجدوا لني وعدم ان أفعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعامه عليها ان لم يكن معلوما اه وقد أشار الشارح لذلك بقوله وانما ساغ الخ قال الدنوشري (فائدة) لا يستعمل ألفي الا في الابدان ويكون ألفي بمعنى أصاب نحو ضاع مالي ثم أقيته أي أصبته (قوله قال الله تعالى تجدوه) قال الدنوشري وقال تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجدان عند الاخفش والوجود

التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة ونظر فاجاز او مجرورا وعرض بوقوعه معرفة وضمير او جامدا وبانه لا يتم الكلام بدونها (أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلب ينصب مفعولين بل القلي ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر في كذا (وتفكر) فيه (وما يتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيد الحق (وفهم) المسئلة (وما يتعدى لاثنتين) بنفسه (وهو المراد) هنا واليه أشار الناظم بقوله انصب بفعل القلب جزأى ابتدا * أعني رأيي خال عامت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عند * حجاج دري وجعل اللذ كما اعتقد وهب تعلم (ونقسم) هذا القسم المتعدى لاثنتين (أربعة أقسام أحدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو أربعة وجدوا لني وتعلم يعني اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا) فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخبر مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما ساغ مجي عوجد العلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى (انهم ألقوا آياتهم ضالين) فآياتهم مفعول اول وضالين مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو زياردين يسار (تعلم شفاء النفس تهر عدوها) * فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم أمر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وتهر عدوها مفعوله الثاني (والاكثر وقوع) تعلم (هذا على ان) المشددة (وصلتها) فتسدمسدا المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسنود اليه (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بهم السين (فقلت تعلم أن للصيد غرة) * والاصحها فانك قاتله فان يفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول والصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم والالي آخره جملة شرطية والهاء في تصنيغها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تقول تعلمت ان زيد اخرج بمعنى علمت (وقال) الاخر (دريت الوفي العهد يا عمر فاعتبط) * فان اعتباطا بالوفاء جيد ودريت بمعنى للفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفاي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجزء على الاضافة وعرو منادى فزحم محذوف التاء وفاقعبط جواب شرط مقدر أي ان دريت فاعتبط من العبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريدز والهاء عنه فان أراد زوالها كان حسدا (والاكثر في) دري (هذا ان يتعدى بالباء) نحو دريت يزيد (فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادراكم به) فضمير الخطابين مفعوله الاول والخبر وبالبااء مفعوله الثاني (و) القسم (الثاني ما يفيد في الخبر جحانا وهو نجسة جعل وحجا وعندو وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) فاللائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني (و) نحو (قوله) وهو تميم بن مقبل وقيل ابن ابي سنبل الاعرابي

عند السيرافي وقال قوله في الاية تجدوه أي تتيقنوه لا يعني أصاب واللام ينصب مفعولين بل واحد فقط وكذا ألفي (قوله وانما ساغ الخ) قال الدنوشري قد يقال ان مجي بوجد يعني علم غير مفرغ على غيره (قوله فانك قاتله) قال الزرقاني أي صائده أي قاتله بصيدك فلا اشكال (قوله وقد يكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب الخ) ظاهره ان تعلم في المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر ان يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فاعتبط) قال الدنوشري قد يقال كيف يقول له اعتبط مع انه ينبغي ان يكون هو المعتبط بفتح الباء وقد يقال ان معناه ازدت عيما أنت تصف به من الوفاء بالعهود ويكون مجازا أو حقيقة فلتراجع كتب اللغة اه (قوله جعل الخ) قال اللقاني أما

جعل وعد فقد جعلهما الرضى لا اعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاد غير مطابق للواقع وأما زعم فقد جعلها القول بان الشيء على صفة غير مستند الى وثوق قال وقد تستعمل زعم في التحقيق وأما حجا وهب فهما الظن فقط كما قال المصنف وصرح به الرضى أيضا (قوله أخاتقة) قال الدنوشرى ينظر هل ثقة صفة لا خافية كون منونا منصوبا أو هو مجرد مضاف اليه بمعنى الوثوق اه أقول ضبطه المصنف في نسخة صحه بخطه بحر وراو كذا رأيتهم مضبوطا في نسخة صحيحة من شرح الشواهد اللغوية عليها خطه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله أملت بمعنى نزلت) قال الدنوشرى هدامعنى مجازى اذا لام حقيقة الزيارة الحقيقية يقال ألم به اذا زاره زياره حقيقة قاله بعض شراح ديوان أبى الطيب اه وهو ٢٤٨ عجيب فقد قال فى الصحاح الامام النزول وقد ألم به أى نزل به ولم يتعرض لاستعمال الامام بمعنى الزيارة ثم قال انه يقال نزول فى الاما أى فى بعض الاحاسين وفى الاساس ألم به نزل ونزول فى الاما أى غياثم قال ومن المجاز لم شعثه أى أصلح حاله فعلم ان الامام بمعنى النزول حقيقة (قوله والاقل فى هب هذا الخ) قال الدنوشرى قال فى الصحاح وهبى فعلت ذلك أى أحسنى وأعددتى ولا يقال هب انى اه وكان عليه ان ينه على ان الشارح أشار لرد تبعها للغنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديبه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريرى ان قول الخواص هب ان زيد قائم لمن ونهل عن قول القائل هب ان أبانا جارا (قوله واقفراد الضمير الخ) قال الدنوشرى

قال الدنوشرى قال فى الصحاح وهبى فعلت ذلك أى أحسنى وأعددتى ولا يقال هب انى اه وكان عليه ان ينه على ان الشارح أشار لرد تبعها للغنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديبه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريرى ان قول الخواص هب ان زيد قائم لمن ونهل عن قول القائل هب ان أبانا جارا (قوله واقفراد الضمير الخ) قال الدنوشرى

(قد كنت أحجوا بأعمرو وأخاتقة) * حتى أملت بناؤنا ما ملات فابا عمرو ومفعوله الاول وأخاتقة مفعوله الثانى والملمات جمع ملامة بمعنى النازلة فاعل أملت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الانصارى رضى الله عنه (فلا تعدوا المولى شريكا فى الغنى) * ولكنما المولى شريكا فى العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكا مفعوله الثانى والعدم بضم العين الفقر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولى (فقلت أبحرنى أبنا خالد * والافهينى امرأها لك) فباء المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثانى وهما الكانعت امرأ والاقل فى هب هذا وقوعه على ان وصلتها كفى المسئلة الجارية فى الفرائض هب ان أبانا كان جارا (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفى واسمه أوس (زعمتى شيئا وولست بشيخ) * انما الشيخ من يدب ديبا فباء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثانى ويدب ديبا يدرب فى المشى درجارد ويدا (والاكثر فى زعم هذا وقوعه على ان) بتخفيف النون (أو أن) يتشد ديبها أى مع فتح الهمزة فيهما (وصلتهما) واقفراد الضمير فى مثل هذا أفصح من تشبيهه لان العطف فيه باو وهو رأى البصر بين والتشبيه رأى الكوفيين فالاول (نحو زعم الذين كفروا أن لن ينعتوا) الثانى نحو (قوله) وهو كثير عزة (وقد زعمت انى تغيرت بعدها) * ومن ذا الذى باعز لا يتغير وعز منادى مرخم (و) القسم (الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الاول للرجحان والثانى لليقين (و) كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتهم وهن مؤمنات) الاولى لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ما يرد بهما) أى بالوجهين (والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثون وحسب وخال) فالرجحان (قوله ظننتك ان شئت لظى الحرب صاليا) * فعسرت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثانى وان شئت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريف بالعين المهسلة الاتهام والجهن يقال عسرت فى الحرب اذا جبن وقال الخليل عسرت عسرت فى الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا للحرب اذا أوقدت نارها فاقامت فيمن كان منهزما (و) اليقين نحو (قوله) تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم) أى يثيقنون ذلك (و) الرجحان فى حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابى

(و كذا) قف على افراد الضمير وتشبيته بعد العطف باو اه أقول الذى نص عليه المصنف فى حواشى الالفية كما نقل عنه المنكبت اول باب النكرة والمعروفة ان أواتى للثب والابهام يقر دبعدها الضمير والى للتوزيع يطابق نحو ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ونص على ذلك فى بحث الجملة المعترضة من معنى اللبيب فقال فى قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما الظاهر ان الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تشبيه الضمير كما قد توهموا الان أو بالتوزيع وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الا بدى وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حاشية القاموس فى باب العطف (قوله رأى) قال الدنوشرى يعنى المبني للفاعل وأما رأى المبني للمفعول فقال الرضى ويستعمل رأى الذى لم يسم فاعله من رأى عاملا لعل الظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت أرى يتبعنى أهامت

(قوله وكتنا حسينا) الظاهر ان هذا البيت كناية عن انه كان يظن جماعة من قومه شجعانا فبينوا الخ لاق ذلك وهذا يضرب للثقل ومورده ظاهر كذا بهامش نسخة الدوشري بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه ولحاظه وهذا البيت من أبيات في الحجاسة ويعد هذا البيت فلما القينا عصبية تغلبية * يقودون جردا في الاعنة ضميرا

سقيناهم كاسا سقونا بثلها * ولكنهم كانوا على الموت أصبرا فله اقرعنا النبع بالنبع بضمه * يعرض أبت عيدانه ان تكسرا وهذه الابيات من أحد المصنفات (قوله وما لا يستطيع في موضع المفعول الثاني) قضيته ان الذي في موضع المفعول الجملة لا الموصول فقط وليس كذلك قال في المعنى في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم انه كان يلحق أصحابه أن ٢٤٩ يقولون ان الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بانهما

كلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو ليقم أيهم هو في الدار انتهى المقصود منه وما كان يلحقه هذا البعض لأصحابه أشار إليه السيد رحمه الله في أواخر الحالة المقضية لتقديم المسند من شرح المفتاح والجماعي في باب الموصول في اعراب ما إذا صنعت فانه قال ما مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس (قوله ترد علم بمعنى عرف) قال اللقاني قال الرضي لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فغنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا القائم واحدا لان عرفت لا ينصب جزأى الاسم كما تنصبها علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو

(وكتنا حسينا كل بيضاء شحمة) * عشية لا فينا جذام وجيرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وجير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث (و) اليقين فيها نحو (قوله) وهو ليد العامري (حسبت التقى والجود خير تجارة) * رباها اذا المرء أصبح ثاقلا فالتي مفعول أول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثنى لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا أضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير رباها بالباء الموحدة والحاء المهملة تميز واذا شرطية وما زائدة والمرم فوع بفعل محذوف بفسره أصبح وثاقلا بمعنى تقيلا خيرا أصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباها اذا أصبح المرء ثقيل الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالأرواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلا كالجمادات (و) الرجحان في حال (كقوله) أخالك ان لم تغضض الطرف ذاهوي) * يسومك ما لا يستطيع من الوجد أخالك بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذاهوي مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطيع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد بيان لما (و) اليقين فيها نحو قوله

(ما خلتي زلت بعدكم ضمنا) * أشكو اليكم جموة الام أنشده خلف الأحمر من الكوفيين وباء المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثاني وهو يفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزم المتبلى وفي نسخة ظمنا بالطاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشغق قال في الصحاح وظممت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وختلتي معترض بين الناق وهو ما والتمني وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاؤخ خبرها وهو أشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وجموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو المشددة والتقدير خلت نفسي ضمنا بعدكم ما زلت أشكو وشدة القراق (تنبيهان) * انسان (الاول ترد علم بمعنى عرف) (و) ترد (أي بمعنى ذهب) (من رأى أي المذهب) (و) ترد (حجبا بمعنى قصد فيتعدين) هذه الافعال الاربعة (الى) مفعول (واحد) فقط فاولها (نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) أي

(٣٢ تصریح ل) موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحدا المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر أقول هذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الاصول والميزان وبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالركبات أو الكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو الدساتط قال في شرح المطالع ومن هنا سمع النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى واحد فتأمل ثم ان الرضي ناقض نفسه في باب كان وهو الحق لانه يشهد على بطلان ما ذكره هنا وان المعنى تأثيرا في باب التعدية اختلافها بحسب اختلاف المعاني واللفظ واحد كما في الصيغ المشتركة بين معنيين احدهما لازم والآخر متعد كضياء وأظلم وقد عرفت ذلك بابا في الخاضع وذكرناه في حاشية الالفية في باب التعدى وال لزوم (قوله بمعنى اتهم) الاتهام أن تجعل شخصا في موضع الظن السيئ (قوله واليهما أشار بقوله لعلم عرفان الخ) لكنه أخر ذلك عن ذكر الالف والتعليق وأوهم انهما يجريان فيهما وليس كذلك فصاغه

المصنف أحسن وأشار بمخالفة غيره للاعتراض عليه (قوله وتقول رأي أبو حنيفة الخ) قال اللغائي لأدليل فيه على أن رأي هذه متعديا إلى واحد دائما الجواز أن تتعدى تارة ٢٥٠ إلى مفعولين كقولك رأي أبو حنيفة كذا حلالا قال الدنوشري ويمكن أن يقال الثاني حال

وفيه نظر ثم قال اللغائي وتارة إلى واحد وهو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كقولك رأي أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية إلى اثنين هذا الاستعمال الثاني كما صرح به الرضي (قوله فلا يتعديان) قال الدنوشري يقتضي أنهما فعلان وإنما ذلك فعل واحد وهو وجد لكنه ورد بمعنىين وكان المصنف يفتي نظر إلى المعنيين المذكورين (قوله وبمعنى ضربت فتجور أيت الصيد) الأولى اسقاط الضمير بأن يقول وبمعنى ضرب ثم الأولى أن يقول وبمعنى ضرب زيد الصيد ولا يقتصر على ضرب (قوله وتأتي وجد الخ) قال الدنوشري ومصدر وجد هذه الوجدان والوجود أيضا من ذلك قول المتنبي والظلم من شيم النفوس فان تجد ذاعة قلعة لا يظلم وتأتي وجد أيضا بمعنى حزن تقول وجد زيدا على محبوه أي حزن عليه ومصدره الوجد بمعنى حقد نحو وجد على عدوه أي حقد فتتعدى إلى واحد وإذا كان وجد بمعنى استغنى

لا تعرفون شيئا (و) ثانيها (نحو وما هو على الغيب بظنين) بالنظام المشابه أي بهم (و) ثالثها (تقول رأي أبو حنيفة حل كذا ورأي الشافعي حرمة) أي ذهب أبو حنيفة إلى حل كذا وذهب الشافعي إلى حرمة (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أي نويته وقصدته (وتردو وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان) يقال وجد زيدا إذا حزن أو حقد ويختلفان في المصدر فصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موحدة (وتأتي هذه الأفعال) الخمسة (وبقية أفعال الباب لعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين) فتأتي علم للعلمية بضم العين كعلم الرجل إذا كان مشقوق الشفة العليا وتأتي رأي بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أي أبصرته وبمعنى أشار نحو رأي زيد كذا أي أشار به وبمعنى ضربت فتجور أيت الصيد أي ضربت رثته وتأتي حجاب بمعنى غلب في المهاجاة نحو حجاب زيد عمر أي غلبه في المهاجاة وبمعنى رنحو حجبت السائل إذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الأبل أي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أي كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو حجبا مكة أي أقام بها وبمعنى نخل يقال حجبا مال أي نخل به وبمعنى وقف كقوله * ففهن يعتكفن به إذا حجاب أي إذا وقف وتأتي وجد بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أي أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أي استغنى وتأتي عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عدت المال أي حسبته أو حسب به بضم السين في المضارع وتأتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أي كفلته وضمته وفي التنزيل وأناه زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمزة وتر كعوز زعم زيدا إذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أي رئيسهم وبمعنى قال كقول أبي زيد الطائي

بالهف نفسي ان كان الذي زعموا * خقا وماذا يريد القوم تلهيني

أي ان كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير زعم أي طمع في غير مطعم وتأتي دري بمعنى خدع نحو دري الذئب الصيد إذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتأتي حسب بمعنى اجر لونه وابدأ يقال حسب الرجل إذا اجر لونه وابدأ كالبرص وتأتي خال للعجب يقال خال الرجل تكبروا عجب بنفسه وبمعنى ظلع بالنظام المشابه يقال خال الفرس أي عجز في مشبه وغير ذلك (وإنما لم نذكر زعمنا لأنها قولنا أفعال القلوب) التنبية (الثاني) من التنبية بين العرب (الحقوارأي العلمية برأي العلمية في التعدى لاثنتين) بجامع ادراك المحس الباطن كقوله تعالى اني أرا في أعصر عمر افاري عملت في ضميرين متصلين لمسمى واحد وأحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول وجملة أعصر نجزا المفعول الثاني (وكقوله) وهو عمرو بن أجر الباهلي يذكر جماعة من قومه نحووا بالشام فرأهم في منامه (أراهم رفعتي) حتى إذا ما * تحافي الليل وانخزل انخزالا فالهاء والميم مفعول أول ورفعتي بضم الراء وكسر هاء مفعول ثان والرفقة الجماعة يزلون جلة ويرتحلون جلة وسماو رفقة لا رفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا علمية بدليل قوله حتى إذا ما تحافي الليل وانخزل أي انطوى وانقطع وإلى هذا أشار الناظم بقوله

ولرأي الرؤيا أنم ما علما * طالب مفعولين من قبل انتهى

وذهب بعضهم إلى أن رأي العلمية لا تنصب مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد وقوعه معرفة كما هنا واعتراض بان الرفقة الرفقاء وهم الخاطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالأضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأي العلمية لا يدخلها العامولا لتعليق خلافا للشاطبي (ومصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (هذان أول رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر العلمية بل)

يقصد به الجنة والوجد في الحديث مطل ذي الوجد ظلم وأعل الجدة كما أعل يجد والاصل الوجد لانه مصدر وجد (قوله وإلى هذا أشار الناظم بقوله ولرأي الرؤيا) لكن كان ينبغي أن يقدمها على الالغاء والتعليق كما فعل المصنف لثلا

يذهبون بها فيها (قوله أفعال التصيير) قال الدنوشري قال بعضهم فيه بحث انعم ولا هذه الافعال متعارين مفهومها وخارجها فلا يصح ان يدعى كونها مبتدأ وخبر الوجود اتحادها خارجا بين ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعلوم موجودا ولا يخفى ان صدق أحدهما على الآخر ممنوع انتهى ويحجب بان نحو الفقير غني صحيح أي الفقير فيما مضى تجدد له الغنى وكذا المعلوم موجودا إذ الوصف العنواني لا يشترط وجوده دائما بل يكفي وجوده في بعض الاوقات انتهى والبعض الذي نقل عنه هو اللقاني وأما ما أحاب به فقد ذكره المناطقة في بحث النسب والقضايا الموجهة وصرحوا بان كل نائم مستيقظ قضية صادقة وأقره السيد واعترضه حفيد السيد في شرح التهذيب بأنه لا يناسب قواعد اللغة يعني لان الوصف حقيقة في الحال هذا وقال الشهاب القاسمي قد يحجب عن البحث بأنه ان أراد شيخنا ان أفعال التصيير لا يكون معمولا لها الامتغاريين مفهومها وخارجها ممنوع وسند المنع بنحو قوله تعالى وتر كنا بعضهم يومئذ عوج في بعض فان ترك هنا من أفعال التصيير مع صدق أحدهم مفعولها على الآخر ويحجده مع خارجا فان المائج يصدق على بعضهم ويحجده مع خارجا وان أراد انه قد يكون معمولا لها كذلك فسلم ولا يضر لان أفعال الباب لا يجب ان تدخل على المبتدأ والخبر بل قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الاسلام اقتصر أي ابن المصنف على دخولها على حاله الغالب ولانه المراد هنا والافتقار قد دخل على غيرهما كظننت زيد عمر الاعلى وجه التشبيه أي ظننت المسمى بهذا فالذات فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدأ والخبر اذ لا يقال زيد عمر والاعلى وجه التشبيه مقتضى لاختلافهما ذاتا (قوله كجعل) قال المصنف في الحواشي مما يتعين ان يكون من هذا ان يذم من قوله تعالى نبذ فريق من الذين أتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد بل يتعذر جعله ظرفا لنبذ لان الظرف لا بد ان يكون حاويا للفاعل العامل فيه والنايذون غير كائنين وراء ظهورهم انتهى وقوله لان الظرف لا بد ان لا يخلو اطلاقه عن نظره وقد حرر الزركشي في البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال في الترجمة التي نصها ظرف المكان حجة عند الشافعي وقد ذكر انه روى مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء ٢٥١ سهيل وأخيه في المسجد وهو دليل لما ذهب اليه امامنا عالم

قد (تقع مصدر البصر به خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي أريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس) رضي الله عنهم (هي رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها في الحلمية (النوع الثاني) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وانما قيل لها ذلك لانه لا يخلو على التحويل والانتقال من حالة الى أخرى (كجعل وورد وترك واتخذ واتخذ وصير وهب) واليهما الاشارة بقول الناظم

لما ذهب اليه امامنا عالم
قريش وصاحب الحسب
والنسب رضي الله تعالى
عنه من جواز الصلاة
على الميت في المسجد

وزعم انهما كانا خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر وما تقر في الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسي يكون لهما مخالفة بعد غير الحسي يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا اذا قال ان قلت زيدا في المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه وان قد قفته فيه يشترط وجود العاذف فقط فيه ومقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف هذا ملخص ما قال قال ابن حجر في شرح المتراج ولثان تقول ما قاله في القاعدة له وجه وجيه لان ظرف المكان من الحسيات فاذا جعل ظرف الفعل حسي متعلزم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوي فانه اجنبي من الظرف الحسي فاكتمى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الاصحاب فهو لا يتمشى على مرجع الشيخين وغيرهما انه في القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل في القذف بعكسه ووجهه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد الزجر على انتهاك حرمة وانها كما يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود العاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتوف فان قلت فهل لما ذكره وجهه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالباً بوجود أثر حسي طال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة الحسي في انه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقر من صدقه مع غيبة المقتوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط (قوله واتخذ واتخذ) قال الدنوشري فيما خلا في قبيل (٢) قارة يتعديان الى مفعول واحد بنحو قوله تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا الى اثنين (قوله وصير) قال الدنوشري صير وأصار منقولان بالهمزة والتضعيف من صار الذي هو من أخوات كان تقول أصار زيد عمرا لما وان كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدى الى مفعولين أحدهما بحرف الجز اذا ضعف نحو صيرتك الى موضع كذا أي نقلت اليه وان كان بمعنى التغيير الى وصف كما هو في أخوات كان تعدت الى مفعولين نحو صيرت زيدا (٢) قول المحشي فقيل قارة الخ ما بعده لا يصلح ان يكون خلافاً فيه سقط ولعله فقيل هما من الاخذ كما قاله الجوهري اوله سائمه بل لهما مادة أخرى كما قاله ابن الاثير وأطلق في الرد على الجوهري بما حصله في القاموس ثم قارة يتعديان الخ وقوله في آخر العبارة الى اثنين لعله سقط قبله لفظ قارة وتارة ويحده كما مثل به الموضع فخر راه

فلا ومن أفعال التصيير ضرب نحو ضربت القضة خلقا والحوال المنقولة من كان بمعنى صار كقوله أكنت زيدا عالما أي صيرته عالما قال ابن مالك ولا عرفه مسموعا (قوله وتركتنا بعضهم الخ) قال الدنوشري قال بعضهم اختلفوا في ترك فبعضهم جعله يتعدى إلى واحد وجعل الثاني منصوبا على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير فإلى مفعولين وهو اختيار ابن مالك وأنشد ورينته حتى إذا ما تركته * أخطا القوم واستغنى عن المسخ شاربه (قوله وهو من السريع الخ) قال الدنوشري أما الشطر الثاني فظاهر وأما الأول فلا ويعلم ذلك بتقطيعة (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلتزم ذلك قوله نظير نحو لا بالث حيث قيل إن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة ولا عمل لها والضمير مجرور بالضاف لا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف) ربما يقهمن من هذه العبارة أنه قد يكف وليس كذلك (قوله اللهم الا ان يقال الخ) قال الدماميني بعد هذا ادعاء الزنخشري في قوله تعالى وما هم بضاري به من أحد وان النون من ضاري حذفت للإضافة إلى أحد ولم يضر وجوده من لاهاجر من المجرور (قوله وقيل ٢٥٢ الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقاني هذا مما يناسب قوله تعالى ليس كذلك شيء واليناسب

لما هنا ان لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهي تا كيد مثل الأولى إذا لمؤكدة بكسر الكاف وهو الثاني هو كذلك في المعنى (قوله فذاك) قال الدنوشري القداء بعد إذا كسر ويقصر إذا فتح (قوله لأنه إنما سمع الخ) قال الدنوشري قد يتوقف في كون وهبني الله فذاك مثلا (فصل) (قوله هذه الأفعال) قال اللقاني المراد به مجموعها لا جميعا لما علمت من ان التعليق لا يجري في الظن ومراد فاته وما تعلمه من عدم جريانه وعدم جريان الانعاء في أفعال التصيير قال الشهاب قوله لما علمت الخ أشار إلى قول الرضي ولم يسمع مثل ذلك في

والتي كصيرا * أيضا بها اتصبت مبتدأ وخبر

(قال الله تعالى فجعلناه هيبا منشورا) فالهاه مفعوله الأول وهبنا مفعوله الثاني ومثورا نعت هيبا وقال الله تعالى (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا) حسدا فالكاف والميم مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى (وتركتنا بعضهم يوشعون في بعض) فبعضهم مفعول أول ووجهة يوج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلا) فإبراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو جندب بن مرة الهذلي

(تخذت غرازا ثمهم دايلا) * وفروا في الحجاز ليعجزوني

فغرازا بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء المهملة وفي آخره زاي اسم وادقاه العيني وأنشده الموضع محتوما بنون وقال أنه اسم جبل وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البتة وقد دليلا مفعول ثان واثمهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف إليه فاعل وفروا بفتح واو يعجزوني راجع إلى بني الحيام في البيت قبله وفي معنى إلى واللام في ليعجزوني للتعليل (وقال) رؤبة بن العجاج

ولعبت طيرهم أبابيل * (فصبروا مثل كعصف ما كول)

وهو من السريع مستفعلان مستفعلان مفعولات مرتين والواو في صبروا نائب الفاعل وهي المفعول الأول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف إليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضامين وقال الدماميني فينبغي أن تكون الكاف أسما أضيف إليه مثل فيكون عمل كل من الكامة من موقر أعليها ما إذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا إلى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا ان يقال نزل منزله الجزم من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية تو كيد لها قاله في المعنى في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع كل جبهه وبق تبته قال الفراء وزق الزرع (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فذاك) أي صيرني حكاة ابن الاعرابي عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الأول وفذاك مفعوله الثاني (وهب) هذا ملازم للضمي لأنه إنما سمع في مثل والامثال لا يتصرف فيها * (فصل) هذه الأفعال ثلاثة أحكام أحدها الأعمال وهو الأصل وهو واقع في أفعال هذا الباب

الظن انتهى لكن منعه في الظن قول

(الجميع) ضعيف كما يعلم من شرح جمع الجوامع للسيوطي فراجعته ثم قال اللقاني ثم قول المصنف هذه الأفعال من قصر الأحكام على الأفعال لا العكس إذ للأفعال أحكام أخرى خاصة في الرضي ومن خواصها أيضا دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول أعطيت ان زيدا درهم ثم قال ولا تقول ان مع جزأها سادة مسدا سمين هم مفعول لفاعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزأها في تقدير مفرد في جميع المواضع بل الأولى ان يقال ان الاسم المنصوب بين في نحو علمت زيدا قائما سادا مسدا مع اسمها وخبرها ويقيد ان فائدتها اذ هي مابتة تقدير المصدر بلا آله المصدرية انتهى وقوله من قصر الأحكام على الأفعال يعني أو ما الخ تلك الأفعال قال ابن الناظم وقد ألقى بالحق بافعال القلوب في التعليق غير هانحو نظروا وبصروا وتفكروا وسألوا وسئبوا في قوله تعالى فليظروا أي أزرى طعاما فانظروا ماذا تاربين فسئبصروا ويصرون بأيكم المفتون أولم يتفكروا وما بصاحبهم من جنة يسألون أي بان يوم الدين ويستنبونك أحق هو ومنه ما حكى سيديويه رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أي فرى ههنا وقول الشاعر

ومن أنتم أناستنا من أنتم * ويرىكم من أي ريح الأعمار علق فيه نسي لأنه ضد علم انتهى وهو ما خوذ من قول والده رحمه الله في التسهيل ويشار كهن يعني الأفعال القلبية فيه يعني التعليق مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكر وسأل وما وافقهن أو قاربهن لا ما لم يقاربهن خلافا لليونس وقد علق نسي وفيه ان الملحق بأفعال القلوب أصالة الأفعال الأربعة الأولى والباقي لما وافقتهن وتقاربهن وليتأمل في كون تكفر ليس من أفعال القلوب وفيه ان نسي ليست مما ألحق وان يونس يجيز اللاحق في غير ما ذكر واقصر في المعنى على ان التعليق جائز في كل فعل قلبي ويتعين أن يكون مراده أو ما ألحق بدليل انه قال ان الجملة انقسمت الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكر وأما بصاحبهم من جنة فليتنظر أيها أركي طعاما يسألون أيان يوم الدين الى آخر كلامه وهذه الأفعال ليست من أفعال القلوب على ما في التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة في موضع المفعول المصرح بغيره البصري ثم حيث كان يونس لا يشترط ما لا يتجدد في المعنى الردي عليه بان من التعاليق لنتز عن من كل شيعة أيهم لان نزاع ليس بقلي ذكر ذلك في بحث أي في الباب الثاني في الجملة الثانية عماله محل من الأعراب ووجه عدم اتجاه الردي عليه بذلك انه لا يسلمه وانما يتجه الردي عليه بما يوافق عليه الآن يقال المقصود بالرد عليه في أصل الحكم وهو جريان التعليق في غير أفعال القلوب وما ألحق بها لافي كون الآية من التعاليق بقي ان نظراتي عدت من الملحقات ان كانت من النظر القلي فهي من أفعال القلوب فلا معنى لللاحق فيها وان كانت من النظر البصري أشكل انه في المعنى في كلامه على الجملة الثانية عماله محل بعد ان قسم الجملة المتعلقة الى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى فليتنظر أيها أركي طعاما وذكر الخلاف في مسألة عرفتم زيدا أبو من هو ونقل كلام الزمخشري في سورة هود وانه قال انما حاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول أنظر أيهم أحسن وجهها واسمع أيهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال ما نضه ولم أقف على تعليق النظر والبصر والاستماع الامن جهته انتهى فكيف يقول انه لم يقف عليه الامن جهته مع انه قدمه ومثل له والظاهر ان النظر في قوله تعالى فليتنظر أيها أركي طعاما بصري وأيضا حيث كان يونس يجيز التعليق في غير الفعل القلي لا معنى لهذا ٢٥٣ الكلام من المصنف فليجرب المقام (قوله

لضعف العامل بتوسطه)
قال الدنوشري اذا توسطت
هذه الأفعال بين
المفعولين ففي هذه الحالة
أنت بالخيار في الأعمال

(الجميع) الجماد منها والمتصرف والقلي والتصبيري ويختص المحكان الباقيان بالقلي المتصرف
(و) الحكم (الثاني الانعاء وهو ابطال العمل لظفا ومحا للضعف العامل بتوسطه) بين المبتدأ والخبر (أو
تاخره) عنهما فالمتوسط (كزيد ظننت قائم) والتاخر نحو (زيد قائم ظننت قال) منازل بن ربيعة المنقري
أبالا راجيز يا ابن اللؤم توعدني * (وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور)

والانعاء فان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الانعاء نحو زيدا ظننت قائم وان كان الفعل منفيًا تعين الأعمال نحو زيدا لم أظن قائمًا ومن مواضع الانعاء وقوعها بين معمولي أن نحو أن المحب علمت مصطبر * ولديه ذنب الحب مغتفر وبين سوف ومحبوبها نحو قوله وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله فاجنة الفردوس أقبلت بتبني * ولكن دعاك الخير أخسب والبر وقال أيضا فائدة اذا تقدم هذه الأفعال شيء فان كان لام التأكيد تعين الانعاء نحو ان زيدا ظننت أبو قائم وان كان حرف استفهام نحو أظن زيدا منطلقا فالأعمال متعينة وان كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولا لهذه الأفعال نحو أين ظن زيدا قائمًا أو متى ظن زيدا قائمًا فان جعلتهما معمولين لقائم قائم بالخيار ان شئت عملت لبنائك الكلام على الظن وان شئت ألقيت ولم تبين الكلام على الظن فقلت أو لا زيد قائم ثم اعترضت بالظن بين متى وزيد وان جعلت أين ومتى معمولين لظن لم يجز إلا الأعمال كما قال سيمويه لان الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدره والذي يليه انما هو معموله وقيل يجوز الانعاء انتهى * (تنبيه) وقد نقل عن الرضي انه اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالأولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثاني نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرًا أبو من هو وجوز به ضمهم تعليقه عن المفعولين لان الاستفهام يع الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوي لا تفاهم على النصب في نحو علمت ما هو زيد قائمًا انتهى قال الشهاب قوله لا تفاهم على النصب كان مراده تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائمًا مانا فية ولعل هو اسمها وقائمًا خبرها والجملة المفعول الثاني (قوله أو تاخره) قال الدنوشري قال بعضهم في هذه الحالة يجوز الانعاء والأعمال ولكن لكل منهما شرط اما شرط الانعاء فعدم انتفاء الفعل فلونقي تعين الأعمال نحو زيدا قائمًا أظن لانه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم تأتي بالظن المنقي وأما شرط الأعمال فان لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلودخلت تعين الانعاء نحو زيد قائمًا ظننت (قوله خلت اللؤم والخور) قال المصنف في الحواشي قال أبو الفتح فيسما نقل عنه عبد المنعم الوجه الرفع لان الواو ليست للعطف لاختلاف الجملة بين طلبا وخبرًا والعطف نظير التثنية فهو الحال تطلب الابتداء ألا ترى انها واو الابتداء فالظرف خبر واللؤم مبتدأ (٢) ولا يمنع النصب على ان (٢) قوله ولا يمنع الى قوله انتهى لعل في هذه العبارة سقطت بقره

يقدر مبتدأ أي وأما خلت الأثرى إلى قوله لن تراها البيت تقديره الأوانت ترى انتهى ووجه كون الجملة الأولى طلبية أنها استقهامية
 إذا لمزة داخله على توعدني أي أتوعدني بالأراجيز (قوله لأن ضعف العامل الخ) عبارة الرضى لأن العامل القوي أعنى فعل القلب
 تقدم أحدهما وتأخر على الآخر قال الشهاب قوله القوي كأنه احتراز عن الابتداء وإشارة إلى وجه الأعمال (قوله وشجلك مفعوله
 الثاني) قال الدماميني الشجا يطلق ٢٥٤ ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشأ في الحلق من عظم وغيره فعلى الأول جعل

ظعن الاحبة ومفارقتهم
 شجالة أي حزنا باعتبار ان
 ذلك سبب فيه وعلى الثاني
 يكون استعارة شبه مفارقة
 الاحبة بما يعترض في
 الحلق من عظم وغيره من
 جهة ان كلا منهما مؤثر
 للالم والتأذي المقضى إلى
 الهلاك (قوله وهو لام
 الابتداء الخ) قال اللقاني
 ان قلت برده عليه عدم
 اطراد العلة في تعليق
 هذه الحروف وهي انها
 لا تدخل الاعلى جملة لان
 لام الابتداء لا تدخل على
 المفعول نحو ان زيد القائم
 قلت قد صرحوا بان
 الاصل فيها التقدم
 وأصله لئن زيدا قائم
 أخرت اللام لا صلاح
 اللفظ قاله الرضى انتهى
 وقال الدنوشرى ويعدان
 تكون من شرطية وماله
 من خلاق جواب القسم
 بالمضمر (قوله ولقد علمت
 الخ) قال اللقاني يعني ان
 التعليق سبب دخولها
 على القسم وجوابه الفعل
 وفي الرضى وأما قوله

فوسط خلت بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الأراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز وأراد
 بها القصائد المجرزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء
 فهو من أذى ما يهجي به وقد بالغ هذا الشاعر في هجور وبة أو العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم
 إشارة إلى ان ذلك غير رتبة فيه والخور بفتح الحاء المعجمة والواو وفي آخره مفعلة الضعف والمعنى
 أتوعدني يا ابن اللؤم بالأراجيز وفيها اللؤم والخور (وقال) أبو سيدة الديبري
 وان لنا شيخين لا يتفعلنا * غنيين لا يجري علينا غناهما
 (هما سيدان بزعمان) وانما * يسوداننا ان ايسرت غناهما

فأخر بزعم عن المبتدأ والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان بزعمان انهما سيداننا
 وانما يكونان كذلك اذا أيمرت غناهما ما بان كثرت ألبانها ونسلها وأجري علينا من ذلك (والغناء)
 العامل (التأخر) عن المبتدأ والخبر (أقوى من أعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (و) العامل (المتوسط
 بالعكس) فالأعمال فيه أقوى من أعماله لان العامل اللفظي أقوى من الابتداء (وقيل هما) أي
 الاعاء والأعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء) لان ضعف العامل بالمتوسط سوغ مقاومته لا ابتداء
 له فلكل منهما مرجح قاله أبو حيان * (تنبية) * هذا الالغاء بالنسبة إلى المفعولين وأما بالنسبة إلى الفعل
 ورفوعه فحوقام ظننت زيلفانه يجوز عند البصريين ويوجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب
 بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضر اوى وأبو حيان وشاهد
 الجواز قوله * شجلك أظن ربيع الظاعنين يروى برفع ربيع على الفاعلية وينصبه على انه مفعول أول
 وشجلك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع إلى ربيع قاله في المعنى واعترض باننا لا نسلم ان شجلك
 فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ وربع الظاعنين خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول
 مقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه (و) الحكم (الثالث) التعليق وهو ابطال
 العمل لفظا لاجل لحي ماله صدر الكلام بعده) وسمى تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العام - ل في
 المحل وتقدير أعماله والمانع من أعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام (وهو لام الابتداء نحو
 لقد علمه والمن اشتراه الآية) وتماهما ماله في الآخرة من خلاق فن مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة
 اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وماتانية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن
 زائدة وجملة ماله في الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المحرور باللام وجملة من وخبره في
 محل نصب مععلق ضمها العامل بلازم الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها في باب
 ان فرغ الخبر لانها مؤخره من تقديم لا صلاح اللفظ وأصلها التقديم على ان (ولام القسم كقوله) وهو
 ليبدع على ما قيل (ولقد علمت لتأتين منيتي) * ان المنايا لا تطيش سهامها
 فاللام في لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب مععلق عنها العامل بلام

ولقد علمت البيت فانما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيد الكلام لان فيه اللام المفيدة
 للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله * واتني * قسما اليك مع الصدود لامل انتهى وقضيته ان الناقى
 جواب علم لكونه قسما لاجواب قسم مقدر كإيه تقتضيه كلام المصنف ولا ينكر ان الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضى علمت بن
 ثم وعلمت أي هم ضربت على ان أيهم مفعول لضربت انتهى وقوله يعني ان التعليق سبب الخ قال الشهاب يعني ليس من شرط التعليق
 دخول المعلق على جملة ايها بل اذا قصد التعليق جازا لدخول على الفعلية فليتامل (قوله والقسم وجوابه في محل نصب الخ)

قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم قد يشكك هذا الان لام القسم متأخرة عن القسم لان القسم مقدر قبلها فكيف تعلق عنه ولم تصدر عليه الا ان يجاب بان القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالتنبي الواحد كان المصدر عليه متصدرا على القسم انتهى وهذا الاشكال مبني على ان المعلق لا بد ان يتقدم على جميع الجملة المتعلقة او يكون هو احد المعمولان كما في بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناظم في شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليل كون المعمول نالي استفهام او متضمنا معناه او مضافا الي متضمنه او نالي لام ابتداء او القسم اول او ما او ان الناقيتين ولا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها في المتن مانصه وان تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت ابو من هو اختير نصبه لان العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لانه والذي بعد الاستفهام شي واحد في المعنى فكانه في حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو ونظير قولهم ان احدا لا يقول ذلكا واحدا هذا لا يقع الا بعد النبي ولكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيئا واحدا في المعنى نزل منزلة واقع بعد النبي انتهى ونحوه من الرضى وقد يقال ما ذكره اولاً في سبب التعليل الموجب وهو - ذافي الجوز ومن هنا يظهر ان جواب الشهاب لا يجدي الشارح فمع ان كلام المصنف في السبب الموجب لان ما حاوله نظير ما علل به الناظم جواز التعليل في صورة تقدم احد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم احد اجزاء الجملة المتعلقة على المعلق بنحو علمت ابو من زيد وعلمت صديحة أي يوم سئرت لان المضاف الى ماله المصدر له حكمه وهو صديحة ومنزل منزلته وقد تكلم في المعنى على هذه المسئلة وبين تناقض الزمخشري فيها في بحث الجملة الثانية عماله محل من الاعراب فقال واختلف في نحو عرفت زيداً من هو فقيل جملة الاستفهام حال الى ان قال وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيداً لا ابو قائم أو ما ابو قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثانٍ وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون ٢٥٥ في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد

القسم لاجلة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في العلاقات وفي الغررة ولام القسم لا تعلق كقوله لقد علمت اسد اننا * لهم يوم نصر لنعم النصير بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيداً يقوم بفتح ان انتهى وفي المعنى ان افعال القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لثابتين منيتي * انتهى فان خرج لام لثابتين عن كونها القسم (وما الناقية نحو ولقد علمت ما هو لا ينطقون) فاناقية وهو لا مبتدأ وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما الناقية (ولا وان الناقيتان) الواقعتان (في جواب قسم مطلق به) أي بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الملقوظ

في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيداً ابو قائم فاضطرب كلام الزمخشري في ذلك فقال في قوله تعالى ليلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود انما جاز تعلق فعل

البلوي لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له الى ان قال وقال في تفسير سورة الملائم ولا يسمى هذا تعلقا وانما التعليل ان توقع بعد العامل ما سلمه من منصو به جميعا كعلمت أيها عمر والآخر انه يفترق الحال بين تقدم احد المنصوبين وبين مجئ ماله الصدر وغيره ولو كان تعلقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلقا والكلام على ما يتعلق بالجواب عن الزمخشري مسوط في حواشي الكشاف وفي حاشية الدماميني على المعنى (قوله فسقط ما قيل الخ) يمكن ان يجاب على تقدير ان المعلق جملة الجواب فقط بان الاختلاف الاعتباري كاف في كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزها المصنف في قول الناظم في باب اعراب الفعل في قوله وسئرت حتم نصب الجملة الحالية معترضة ولها محل من حيث انها الحالية ولا محل لها من حيث انها معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ما هو لا ينطقون) قال الشهاب القاسمي ان قلت لم يعرف الالغاء في مثل ذلك عمالا اعرابا به قبل التعليل قلت جملة هو لا ينطقون قبل التعليل لا محل لها بل لاجرائها وبعد التعليل لا محل لاجرائها بل لها محل (قوله ولا وان الناقيتان الخ) قال اللقاني رحمه الله تبيينه بان يكونا في جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضى وقد يكون أي المعلق آخر النبي وهو ان وما ولا نحو علمت ان زيد قائم وما زيد في الدار ولا عمر ولا رجل في الدار كما الاستفهام ولام الابتداء وما وان الناقيتان فلزوم وقوعها في صدر الجمل واما لا الداخلة على الجمل الاسمية فلا تعلق لها بالتميز المشابهة لان المكسورة اللزوم نحوها على الجمل انتهى ولا يخفى ان هذا مبني على ان عملة تعلق هذه الامور لزوم وقوعها في صدر الجمل ولعل هذا مما لا يوافق عليه المصنف وقد قال في المعنى في بحث اذا في أثناء كلام مانصه والثاني ان ما لا تنقاس على لان ماله الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلافوا في لا قيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو ان لا تقم أقوم بلا زاد وقوله الا ان قرطاعا على حالة * الاتي كيد لا كيد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر محلها محل أدوات الصدر والاقلا وعليه اعتمد سببها انتهى المقصود منه وقد

كروفي مواضع وبه يعرف وجه التقييد وليس المصنف ممن يحتج عليه بكلام الرضى هذا وقال الشاطبي في بحث كان دل قوله يعني الناظم * كذا سبق خبر ما النافية * على ان غير ما من أدوات النفي لا صدر لها وسبب ذلك مبني على قاعدة وهي ان العامل اذا تغير معناه لم يتغير حكمه بيانه ان لم يمع الفعل بمنزلة الجزم منه لان لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيويه وغيره وكان الاصل ان يكون النفي داخلا على الايجاب فكنت تقول لم يفعل ولن سيفعل كما كان ذلك في ما حين قلت في جواب فعل ما فعل وفي جواب يفعل ما يفعل فادخلت حرف النفي على الكلام الموجب نفسه لتردد على المتكلم به فاذا قلت ذلك بتغير معنى الفعل من الايجاب الى النفي بقاء ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي فاما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك في سيفعل وفعل فادخلت عليهما ان ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل آتت بلان يفعل كانه جوابا عن سيفعل ويلم يفعل كانه جوابا عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة فكذلك ان يفعل وفعل كلمة واحدة ولن يفعل بمنزلة وما وضع كالكلمة الواحدة دل على أصل معناه الذي وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الاصلى اذن فيجب ان لا يتغير حكمه بخلاف ما فاتها لم توضع اولامع الفعل بل وضع الفعل موجبا ثم غير ٢٥٦ بدخول ما عاينه فوجب تغير الحكم فهذا فرق بين ما وبين غيرها وهذا معنى قوله في

الكتاب في أبواب الاشتغال فاذا قلت زيدا لم أضرب وزيدا ان أضرب لم يكن فيه الا نصب لانك لم توقع به ولم وان شيا يجوز لك ان تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما قال ولن أضرب هي كقوله سا ضرب كما ان لم أضرب نفي ضربت وهو تفسير ابن عصفور وابن الصائغ لكلام الامام وهو اول ما يفسره وقد فسره السيرافي والفارسي وابن خروف على غير ذلك فعلقته في الشروح واكن القاعدة في نفسها

به (نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو) وعلمت والله ان زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو (وعلمت ان زيد قائم) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معانيها العامل فهي في محل نصب على المعنوية بعلمت (والاستفهام) وله صورتان احدهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل (والجملة بعده نحو وان أدري أقرب أم بعيد ما توعدون) فقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما وصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة (و) الصورة (الثانية) ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو انعلم أي الخزين (أحصى) فاي اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصاء محذوف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنانعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد او الخ خبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك (أو فضله) بالنصب عطف على عمدة (نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فاي منقلب مفعول مطلق منصوب ينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون أي انقلاب وليست أي مفعولا به يعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر الملاحظات أشار الناظم بقوله * والترم التعليق قيل نفي ما * وان وللام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذاله انختم (ولا يدخل الالغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلمي جامد) لعدم تصرفه (وهو

صحيحة وهي مبينة في الاصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على لا وان مع ان القاعدة المذكورة تقتضي المنع لان اثنان كلاهما داخل على وجه اتهما جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وان قام زيد واذا كان كذلك فقد تغير معنى الفعل الذي دخل عليه فوجب ان يتغير حكمه وقد نصوا على ان في التصدير بمنزلة ما واختلفوا في الالفاظ ان الناظم سكت عن ان لقلة النفي بها بالاضافة الى غيرها أو تبسح في لاقول السيرافي وابن اليباري في جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن غازي رحمه الله تعالى وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف في باب التعليق انتهى واذا أحطت بذلك علمت ان ما كتبه الدتوشري هنا ما يتعجب منه لانه نقل صدر كلام اللقاني وعبر عنه ببعضهم ورده بكلام مجمل نقله عن الفاكهي فقال ما نصه قال لا يظهر وجه لقوله في جواب قسم بل ذلك أعم ورده قول الفاكهي وما وان ولا في جواب قسم ملقوطة أو مقدر اذ لم اصدرا الكلام حينئذ انتهى (قوله فقريب مبتدأ الخ) قال الديلمي في باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذي محله الرفع على انه فاعل لقريب وتوعدون صائمه والعائد محذوف والتقدير أيقرب ما توعدون أم يبعد وفيه نظر لان النواسخ لا تدخل على مبتدأه مرفوع يغني عن الخبر (قوله لقوتها) أي اظهور أثرها في الاغاب كجعلته غنيا فهو أمر ظاهر للعيون اذ هو واحدات الشيء بعد ان لم يكن بخلاف أفعال القلوب فانها ضعيفة من حيث انه لم يظهر تأثيرها المعتوى اذ هي أفعال باطنة

(قوله وأتى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالتحليل الخ) المشار إليه أمران عدم دخول الأفعال والتعليق فيما ذكر ولزوم هب وتعلم الأمر ووجه الإشارة إلى الأول في تعلم أنها ليست من قبيل هب وكلامه في الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشيتنا على الالقية (قوله ولتصار يفهن) قال الدنوشري هذا لا يشمل المصدران قلنا أنه أصل الفعل وقد يقال أنه يشمله انتهى لكن العاؤه واجب مع التوسط والتأخر لان المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشري في بعض النسخ بده ٢٥٧ وعمر اجالسا وتصيب الجزأين فيه

يقضي ان عمر اعطف
على محل زيد وجالسا
عطف على محل قائم وهو
بعيد فان الظاهر ان كل
واحد من زيد قائم ليس
له محل بل المحل لمجموعهما
فانه المطلوب حينئذ
للعامل فيكون المحل له
للكل من جزأيه وقوله
وغير الظاهر انه عطف على
محل المعاق عنه لا المعطوف
عليه انتهى وقال الشهاب
القاسمي وهذا يعني
عطف غير بالنصب على
المحل يقتضي ان المعاق
انما عاق عن المعطوف
عليه دون المعطوف وان
صدارته بالنسبة للمعطوف
عليه دون المعطوف لكن
هذا اعراب المعطوف
مراعاة للمحل على سبيل
اللزوم أولا كما يدل عليه
تعبير التوضيح بالجواز
فليتأمل (قوله وللكان
تدعي ان البكا مفعول
الخ) قال الدنوشري أي
هو مفعول أول والمفعول
الثاني الظرف وهو قوله
عزة (قوله وان الاصل

اثنان هب وتعلم) فانه ما يلزم ان الامر والى ذلك أشار الناظم بقوله
وخص بالتحليل والالغاما * من قبل هب والامر هب قد ألزما
كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم (وما عداهما من أفعال) هذا (الباب متصرف
الاهب) من أفعال التصيير فانه ملازم للضى كما مر في آخر النوع الثاني (ولتصار يفهن ما هن) من
الاعمال والالغاء والتعليق (تقول في الاعمال) المضارع (أظن زيدا قائما) لاسم الفاعل (أظن
زيد عمر قائما) تقول (في الالغاء) للمضارع مع التوسط (زيد أظن قائم) مع التأخر له (زيد قائم أظن
و) مع التوسط والوصف (زيد أظن قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره ووجهه أن أظن متوسط بينهما ومع
التأخر له زيد قائم أظن فالحق الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ (و) تقول (في التعليق) بما (أظن
ما زيد قائم) وانما أظن ما زيد قائم) وقس على ذلك بقية التصاريح والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من
الاعمال والالغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولي وذلك مأخوذ من قول الناظم ولغير الماضي من سواهما
يعني هب وتعلم اجعل كما له ركن أي علم (وقد تبين بما قدمناه) في حكمى الالغاء والتعليق (ان الفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين أحدهما ان العامل المنغى لا عمل له البتة) لافي اللفظ ولا في المحل (و) ان
(العامل المعاق له عمل في المحل) لافي اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيدا قائم) وغير ذلك من
أموره بالنصب (غير) عطف على المحل (أي محل جملة زيد قائم قائم) في محل نصب على المفعولية لعلمت
ولولا ذلك لا متنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدة ثان احدهما انه من محل الخلاف قال
أبو حيان في الجملة المعروفة بعلق غير الاستفهام ثلاثه ما هب أحدها السبويه والبصريين وابن كيسان
انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لامر وضع لها وانها أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له
والثالث للبخاري لا موضع لها أيضا لان الأفعال أنفستها ضمننت معنى فعل القسم فصارت قاصرة
لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل اه الفائدة الثانية انه انما يعطف
محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيدا قائم وغير ذلك من أموره ولا
تقول علمت لزيدا قائم وعمر ولا ن مطلب هذه الأفعال انما هو مضمون الجمل فان كان في الكلام مفرد
يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به والاقلا (قال) كثير عزة

(وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت)

فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري هذا مراده
هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المعنى هكذا استدل به ابن عصفور وللكان تدعي ان البكا
مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل أو ان الواو للحال
وموجعات اسم لأي وما كنت أدري قبل عزة والحال انه لا موجعات القلب موجودة ما البكا انتهى
وعلى الاول فالمعنى وما كنت أدري أي شيء البكا وصرح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي

(٣٣ تصريح ل) ولا أدري) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها أو ان الاصل بالعطف با وهو الموافق للمعنى ويعينه قوله فيكون من
عطف الجمل فاعل الواو في أكثر النسخ بمعنى أو والحاصل ان المناقشة في كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الاول يمنع ان الجملة
الاولى معلقة بل العامل مباشر للفظ المفعول لان ما زائدة لا استفهامية والوجهان الاخيران بتسليم ان الجملة الاولى معلقة لان ما استفهامية
لا زائدة ومنع ان المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الاولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم
وهي انفردت * بعطف عامل زال قديقي * معموله أو بلا (قوله وصرح عطف موجعات الخ) قضيته ان المعطوف مفرد في معنى

الجملة وقال اللغاني في قوله ولا موجعات حذف المفعول الثاني أي ماهي والالزم عمل أذرى في المفرد وذلك لا يجوز وبين لك ان المخطوف
 جهة قول الرضى فلا يمنع من عطف جملة أخرى منصوبة بالجزأين على الجملة المعلقة عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضى مع ما مر عن
 الدنوشري في الكلام على نسخة ٢٥٨ وعمر اجالسا (قوله أنى وجدت) بفتح الهمزة اسم صار وقول العيني فاعل

صار مجاز (قوله وعلى
 هذا جعل سبويه الخ)
 فان قلت فهذا كسرتان
 في قوله انى رأيت ملاك
 الشيمة الادب قلت
 لان الكسر انما يجب
 اذا تقدم الفعل المعلق
 على ان (قوله لان
 التوسط الخ) قال اللغاني
 هذا الوجه هو المسمى
 في علم البيان بالاعتراض
 وحاصله ان يؤتى بجملة
 فاكتر في أثناء كلام
 أو كلامين متصلين
 معنى حال كون الماتى به
 لا محل له من الاعراب
 لتكته غير دفع الابهام
 وهذا الوجه لم يذكره
 جوابا الرضى وعندى
 ان التحقيق تركه اذ
 شرطه كون الكلام
 بدونه تاما ملتصقا اذ
 المعتبر في تركيب الكلام
 الكلام واجزائه معا
 ولا يخفى عليك انتفاء
 هذا الشرط في قوله
 انى وجدت ملاك الشيمة
 الادب
 اذ لا معنى لقولك انى ملاك
 الشيمة الادب بدون
 وجدت فتأمل (قوله
 مقتض أيضا) قال اللغاني
 بوجه انه قسم للاول ولو
 حذف أيضا لفيده انه من الاول كان أظهر على انه لو حذف مقتض واكتفى بما قبله قاضيا توسط العامل
 كان أولى اذ لا اقتضاء لتوسط في الالغاء كما مر (فصل) * (قوله بالاجماع) قال الدنوشري فان قلت ما سبب الاجماع هنا والخلاف
 فيها فقد قلت الفرق بينهما ان مضى ونهها هو المفعول بالحقبة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القاب ولا موجعات قلبى وهو في معنى قلبى له موجعات (و) الوجه
 (الثاني) من وجهى الفرق بين الالغاء والتعليق (ان سبب التعليق موجب) للاهمال اقل (فلا
 يجوز) معه الاعمال (نحو ظننت ما زيدا قائما) بنصبهما (وسبب الالغاء يجوز) للاعمال والاهمال
 (فيجوز زيدا ظننت قائما) بنصبهما مع التوسط (وزيدا قائما ظننت) بنصبهما مع التأخر (ولا يجوز الغاء
 العامل المتقدم) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الالغاء في الابتداء (خلافا للكوفيين والاختفص)
 فاتهم أجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيدا قائما برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض
 بنى فزارة كذا أدبت حتى صار من خلقى * (انى وجدت ملاك الشيمة الادب)
 برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الجملة بنصبهما على الاعمال
 (وقوله) وهو كعب بن زهير أرجو وأمل ان تدومودتها * وما أظال لدينا منك تنويل
 برفع تنويل على الابتدائية وخبره المحرور قبله مع تقدم اظال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي
 عن بنى أسد خاسة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل ألغى فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر
 (وأجيب) عنهما (بان ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها ان يكون من التعليق بلام الابتدائية مقدره
 والاصل لملاك والدينا ثم حذف) اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا ما نسخ لفظه
 وبقي حكمه قاله في المعنى وعلى هذا جعل سبويه قوله * وأظال انى لاحق مستثبع * بكسر ان على تقدير
 انى لللاحق (و) الوجه (الثاني) أن يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس (هو) التوسط بين
 المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضا) للالغاء (نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين
 أقوى) من الالغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت في البيت الاول واخا في البيت الثاني
 (قد سبق) بم تقدم عليه اما وجدت فقد سبق (باني) (و) أما اظال فقد سبق (بما التافية) بخار الغاؤها
 لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) في المسبوقية بالغير (متى ظننت زيدا قائما فيجوز فيه الالغاء) لعدم
 تصدروا الاعمال لتقدمه على المعمولين (و) الوجه (الثالث) أن يكون من الاعمال على ان المفعول الاول
 محذوف وهو ضمير الشأن والاصل (انى) (وجدته) (و) ما (اخاله) (حذف ضمير الشأن منهما) كما حذف في
 قولهم (أى العرب) (ان بلى زيدا ما خوت) والاصل انه والى الوجه الاول واثالث أشار الناظم بقوله
 وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء * في موهب الغام ما تقديما
 والوجه الاول أولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد أفلح من زكاه والاصل لقد أفلح
 والوجهان الآخران ضعيفان أما ضعف الالغاء المذكور فلا يتم نزولاً تقديم المسند اليه في الجملة وهو
 اليامن انى منزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل ونزولاً تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر
 تقدرا منزلة تقديم الخبر أما اذا قدر اذ داخلين على العامل بطل الالغاء وأما ضعف المحذف فن وجهين
 ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسببى بيانه وضعف حذف ضمير الشأن لانه يستعمل في
 مواطن التفضيم والحذف مناف لذلك
 * (فصل) * ويجوز بالاجماع حذف المفعولين (لافعال القلوب) (اختصارا أى لدليل) يدل عليهما (نحو
 أين شركائ الذين كنتم تزعمون وقوله) وهو الكهيت يمدح أهل البيت

حذف أيضا لفيده انه من الاول كان أظهر على انه لو حذف مقتض واكتفى بما قبله قاضيا توسط العامل
 كان أولى اذ لا اقتضاء لتوسط في الالغاء كما مر (فصل) * (قوله بالاجماع) قال الدنوشري فان قلت ما سبب الاجماع هنا والخلاف
 فيها فقد قلت الفرق بينهما ان مضى ونهها هو المفعول بالحقبة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

بين حذف أحدهما اقتصارا حيث امتنع اجتماع واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتي ان ذاك القرينة فهو بمنزلة المذكور لانه معلوم (قوله ترى حبهما الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان ترى ان جلت على العلمية فيقال كيف يجتمع العلم والظن وان جلت على الظن فيكون تكرار مع قوله وتحسب ويمكن أن تكون ههنا من الرأي بمعنى المذهب (قوله لان الكلام في حذف المفعولين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولك أن تقول ما يسد مسدهما بمنزلة ما حذفه كحذفهما انتهى وكون الكلام في حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسدهما ولكن التمثيل يكفي فيه الاحتمال انتهى وأقول في الجملة السابعة من الباب الخامس من المعنى الخامس قولهم في أين شركائ الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء عند دليل وما نرى معكم شعراء كم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صرح بحابل على ان وصلت اولم يقع في التنزيل الا كذلك (قوله فعن سيبويه الخ) قال الدنوشري الفرق بين هذا وبين ما أعطى عدم الفائدة ههنا ووجودها هناك لان من المعلوم ان الانسان لا يخالف في الغالب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم ان المصنف في الحواشي قال كلام سيبويه صريح في جواز حذف المفعولين اقتصارا فانه قال وأما ظننت ذلك فاجاز السكوت عليه لانك قد تقول ظننت فتعصر كافي ذهبت ثم تعمله في الظن كما تعمله في الذهب في الذهاب فذلك ههنا هو الظن كالتك قلت ذلك الظن وكذلك نلت وحسبت وبذلك على انه الظن انك لو قلت نلت زيدا وأرى زيد المبحر انتهى وفيه أيضا ان الاشارة الى المصدر ٢٥٩ لا تستلزم ان تكون موصوفا للمصدر ثم قال

سيبويه وتقول ظننت به جعلته موضع ظننت كما تقول نزلت به وعليه ولو كانت الباء زائدة عبرتها في قولك كفى بالله المبحر السكوت عليه فكانت ظننت في الدار أي ظني في الدار انتهى وهذا نص آخر واقضى كلامه ان الاشارة في المثال السابق ان لم تجعل للصدر والياء في المثال الثاني ان لم تجعل ظرفية بل جعلت زائدة لم يحز لاقتضائه الاقتصار

(بأى كتاب أم بابه سنة * ترى حبهما عاراعلى وتحسب)
 حذف في الآية مفعولا وتزعمون وفي البيت مفعولا وتحسب لدليل ما قبلها ما عليها (أي تزعمونهم شركاء وتحسبه) أي حبهما (عاراعلى) وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معالفا في حذف ما يسد مسدهما (وأما حذفهما اقتصارا أي لغير دليل فعن سيبويه) فيمنع نقل ابن مالك (و) عن (الاحقش) والجزمى وابن خروف وشيخنا ابن طاهر والشلو بين (المنع مطلقا) سواء في ذلك أفعال الظن والعلم (واختاره الناظم) وحجبتهم في ذلك ان العرب تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص * ولقد علمت لتأمين منيتي * والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلة وردبان تضمنها معنى القسم ليس بلازم (وعن الاكثرين الاجازة مطلقا) لمجيء ذلك في أفعال العلم (لقوله تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أي يعلم) والاصل والله أعلم يعلم الأشياء كائنة وبرى ما تعتقده حقا أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) في أفعال الظن نحو (ظننت ظن السوء) فظن السوء مفعول مطلق مقيد للنوع (وقولهم) في المثل (من يسمع يخجل) أي يقع منه خيلة قاله الموضع وصاحب التقريب والمعنى من يسمع خيرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخجل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاقتصاري

على المفعول الواحد وهو لا يجوز وانما يجوز في الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم حذفه في الباب الخامس من المعنى فقال بدليل ما بعده ويجاب بان المراد لا يحذف لغير دليل (قوله وردبان تضمنها معنى القسم الخ) فيه انهم لم يدعوا التضمن وقد أسلف في الكلام على لقد علمت الخ ان المصنف قال في المعنى ان أفعال القلوب لا قادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نعم أسلف في الفرق الاول بين الاتعا والتعليق ان المغاربة قالوا ان هذه الأفعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له لكن لا يخفى ان سيبويه لا يصح أن يقول بهذا لان الجملة عنده في محل نصب (قوله نحو وظننت ظن السوء) قال الدنوشري لم يسن الاصل ههنا كما بينه فيما قبل فليتامل انتهى والمتبادر من سياق الآية ان الاصل وظننت ان لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهلهم ظن السوء فحذف ما يسد مسد المفعولين والحذف اختصارا لوجود الدليل (قوله في المثل) قال الدنوشري قد يقال كون مثلا مشكل (قوله أي يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب أن يكون في الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير قاصر لكن هذا مبني على الفائدة التي ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقبل ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف الاقتصاري والحذف في المثل على كلام البعض القائل معناه يخجل مسموعه صادقا من الاختصاري والظاهر ان الحذف فيهما اختصاري لان الدليل أعم من المقالي بان يكون المفعولان مذكورين في اللفظ ومن الحال بان يكون المعنى مرشدا اليهما فليتامل (قوله فقد جعله الخ) ذكر اللغوي نحوه فقال جعله الرضي من الحذف اختصارا قال أي يخجل مسموعه صادقا وفيه نظر لان تقدير المفعولين

صديق بالحذف اختصارا واقتصارا كما لا يخفى ويجوز ذكره بسم لا يكفي دليل لا بدون ذكر المفعولين في اللفظ كيف والمسموع يكون
 صادقاً وكذا في دلالة فيه على الثاني قطعا وقال الدنوشري لامانع من هذا العمل (قوله ويمتنع بالاجماع الخ) نظر فيه اللقاني وأيد النظر
 بكلام الرضي ويأتي فيه (قوله لان المفعولين هنا أصلهما الخ) قال البجائي في شرح الكافية وانما يجوز الاقتصار على أحدهما لان
 الغرض في قولك علمت زيدا فاضلا ليس علمك مقصودا على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل
 زيدا فزيد كان معلوما لك وانما حصل لك العلم بفضلته ثم أخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد مرة الى حاجتك فلما اقتضت على
 زيد ضيقت معزى كلامك ولما اقتضت على فاضل ضيقت الذي يمتنع احتياجت اليها (قوله وأجازته الجمهور) في شرح ابن الناطم
 عكس ما نقله المصنف لانه قال وانما الاقتصار على أحدهما جائز اذ دل دليل على الحذف وأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا
 يحسن الخ) أي على قراءة تحسبن بالياء وعلى قراءة تحسبن بالتاء فلا حذف لان الذين مفعول أول وخبر مفعول ثان فان قيل أصل
 مفعولي حسب المبتدأ والخبر ولا يظهر ذلك في الآية لعدم صحة الجملة قلت في الآية إيجاز والتقدير ولا تحسبن من نخل الذين يدخلون بما
 آتاهم الله من فضله هو خير لهم وان كانت الآية في اليهود كان التقدير ولا تحسبن من نخل الذين يدخلون باظهار ما آتاهم الله في التوراة
 من نعم محمد صلى الله عليه وسلم هو خير لهم وقوله بعد سيطون ما يدخلونه أي ثم ما يدخلوا باظهاره (قوله

و كقوله وهو عنزة ولقد
 نزلت الخ) جعله الرضي
 على ما نقل اللقاني من
 الحذف اقتصارا وقال
 التقدير فلا تنظي شيئا غير
 نزولك ونقل عن القراء
 ووجه اللقاني كون جعل
 الحذف اقتصارا انه ذكر
 الحذف اختصارا بعد
 ذلك وقد يقال هذا
 التوجيه انما هو في
 كلام الرضي ولا يلزم ان
 يكون القراء جعله من
 ذلك لان غاية ما نقله
 الرضي عن القراء
 انه من حذف أحد
 المفعولين وكلام الرضي

وليس الكلام فيه (وعن الاعلم) يوسف الشنبري تفضيل فقال (يجوز في أفعال الظن) لكثرة السماع
 فيها (دون أفعال العلم) وعن أبي العلاء ادريس يجوز في ظن من حال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في
 الباقي ونسبه لسببويه (ويمتنع بالاجماع حذف أحدهما اقتصارا) أي لا غير دليل لان المفعولين هنا
 أصلهما المبتدأ والخبر فكلاهما يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا يخبر دون مبتدأ قبل دخول الناصخ
 فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أشار الناطم بقوله
 ولا يجوز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول
 (وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أي لا دليل (قنعه) أبو اسحق (ابن ملاكون) من المغاربة وطائفة
 ووجهتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيسهو من جهة كونه أحد جزأي
 الجملة فلما تكرر طابه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه من تنقض خبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف
 في جواز حذفه اذ دل عليه دليل (وأجازته الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يدخلون بما آتاهم
 الله من فضله هو خير لهم تقديره ولا يحسبن الذين يدخلون ما يدخلون به هو خير لهم حذف المفعول
 الأول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنزة العنسي (ولقد نزلت فلا تنظي غيره * مني بمنزلة المحب المكرم)
 تقديره فلا تنظي غيره مني واقعا حذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب
 المكرم مفتوحان * (فرع) * اذا قلت زيدا ظننته قائما قال التقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما
 وعند ابن ملاكون وموافقها تهمت زيدا ظننته قائما أو لا يستقاله الموضع في الحواشي * (فائدة) * هذا
 الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من الحذف في شيء عند البيهقيين لان

لا يقدح في الاجماع نعم ان ثبت عن القراء كان قادحا في حجر هذا ولو قيل ان قوله مني هو المفعول الثاني تنازعه
 قوله نزلت وتنظي ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمي أنظر على تقدير الجمهور أي حاجة لتقدير قائما بعد
 ظننته أيضا وهلا كتني ظننت المذكور بأحد مفعوليه لان الغرض منه مجرد التفسير فتأمل (قوله وعند ابن ملاكون الخ) وجه عدول
 ابن ملاكون عن تقدير ظننت انه يمنع حذف أحد مفعوليه ولو ادعى بل وهذا لو قدر يلزم حذف ثاني المفعولين وهو قائما (قوله مجرد
 اصطلاح) قال الشهاب القاسمي فيه نظر انتهى ولم يبين وجه النظر وفي الباب الخامس من المغني بيان انه قد يظن ان الشيء من باب
 الحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاعتصار
 الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أي أو قوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنتين من يسمع يخل أي يكن منه
 حيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام مجردا يقع وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه أو وقع عليه فيجاء بمصدره مند
 الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام مجرد الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي
 اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا الغرض تارة بما لا مفعول له وذكروا منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد اسناد الفعل
 الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكر ان نحو لا تأكلوا الربا ولا تقرّبوا الربا وتقولان ما أحسن زيدا وهذا النوع هو الذي إذا لم يذكر مفعوله قيل

محذوف نحو ما ودعك ريك وما قلى انتهى والشارح لما أسقط القسم الثالث ادعى ان ما قاله النحويون مجرد اصطلاح والمصنف في المعنى
 انما اعترض عليهم اطلاق المحذف في كل محل وقوله في القسم الثالث وتعالىته بفعل تمثيل لان مثل ذلك تعالىته بفعل هو ومن هذا القسم
 يظهر النظر في قول الشارح واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما وما يؤيد النظر انه لا شك في أن تزعمون في قوله تعالى ابن
 شمر كائى الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب في قوله * ترى جهنم عارا عليلك وتحسب * ونحو ذلك مما ذكر في أمثلة
 هذا الباب خصوصا ما ذكر فيه أحد المفعولين نحو قوله فلا تظني غيره * منى بمنزلة الحب المكرم اذا لم يحال لتوهم تنزيل الفعل هنا
 منزلة اللازم وقول المصنف في المعنى أى اذا وقعوا هذين الفعلين وقوله أى يكن منه خيلة تفسير منه لا منهم اذ لو كان منهم لم يصح أن
 يمثل به المحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير تهديد الرء عليهم والتوطئة لتحقيقه * (تنبيهان) * الاول قال ابن الناظم أشار الناظم
 الى حذف المفعولين اختصارا بقوله اما حذف المفعولين فإثر اذا دل عليهم ما دلت والى حذفهما اقتصارا بقوله ولو قيل ظننت
 مقتصر اعليه ولا قرينة تدل على المحذف أو العموم أو قصد التجدد لم يحجز لعدم الفائدة والحاصل ان ما يحذف في الاول محذف لفظا
 فقط وفي الثانى لفظا ومعنى وقوله أو كان الكلام بدونهما مفيد مع ما عطف عليه معطوف على قوله أو لادل عليه دليل عطف الخاص
 على العام اذ الدليل يشمل الجميع لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الاسلام
 الانصارى وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمى فيه نظر والظاهر انه من عطف المبين وان المقصود بيان ان المحذف
 جائز في مواضع منها اذ دل عليه ما دلت لانها حينئذ في حكم المذكور ومنها اذا ٢٦١ أفاد الكلام بدونهما وان لم يدل دليل
 كما اذا قيد بالظرف لان

غرض التكلم يختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند
 الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة يقصد نسبتها الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان
 يظن أو يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شئ كما لا يقال
 في القاصر انه حذف منه شئ واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض متعلق بافادتهما
 * (فصل تحكى الجملة الفعلية بعد القول) * عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل
 القول في جزأيه اشيا كما يعمل الظن لان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها فجزأها معه كالمفعولين في
 باب أعطيت فصح أن ينصب بهما واما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيهما
 مفعولين لانه لم يقتضيهما من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ولأن ينصبها مفعولا واحدا لان الجملة
 لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم (وسايم) بالتصغير قبيلة من قيس غيلان وهو سايم بن
 منصور بن عكرمة بن حفضة بن قيس بن غيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول
 مجرى الظن (ويعملونه فيها) أى في الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المبتدأ والخبر بالقول (مطلقا)
 من غير شرط من الشروط الآتية (وعليه بروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا

كما اذا قيد بالظرف لان
 العلة في امتناع المحذف
 هو انه لا فائدة في الاخبار
 بمجرد الظن للعلم بان كل
 أحد لا يخلو عن ظن واذا
 قيد الفعل على حصتها
 الفائدة لان الظن المقيد
 غير معلوم ومنها ما اذا
 أريد العموم لان ثبوت
 الظن على العموم غير
 معلوم والمعلوم قد يحذف
 لتقصده العموم كما تقدم
 في المعاني ومنها ما اذا

أريد التجدد لان حدوث الظن غير معلوم انما المعلوم ثبوته مطلقا وقضية كلامهم سيما الرضى امتناع المحذف في المواضع المذكورة
 وان قصد الاخبار بمجرد الفعل من غير نظر الى تعلقه بالمفعول على انه يقرر في المعاني انه في هذه الحالة لا يترك المفعول وقد يحمل على
 ما اذا كان الفعل بمجرد مفيد بخلاف هذا كما تقرر فلا مخالفة ولعل الاصطلاح مختلف واقصر الشيخ خالد على الثاني فراجع
 والوجه الاول * الثاني سكتوا عن حذف أفعال هذا الباب مع رفوعها والظاهر جوازها للدليل كأن يقال ما ظننت فيقال زيد قائما
 * (فصل) * (قوله تحكى الجملة الفعلية بعد القول) قال الدنوشرى يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه أحدها أن يكون مؤديا معنى
 الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا أو باطلا وثانيتها أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة أو قلت لفظه عبارة عن زيد وثالثها
 أن يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا قائم بقول زيد قائم لفظا فنصب هذه الثلاثة لانه ليست
 أعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلام الرضى قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان أريد به الكلام فيثرا فاقا كقلت شعرا
 أو معنى كلمة كزيد أو قام أو هل فمتنع اجاؤها وهذا فيه الرد على الرضى فليحذر ثم قال الرضى ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا
 عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد
 غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام
 قوم منكرون أى سلام عليكم (قوله وسليم الخ) قال اللقاني يعنى ان اجراء القول مجرى الظن في العمل لاني المعنى أيضا اذ القول قد
 يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضى واعلم انه قد يحكى القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد هليا أو ظنا

كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة أي كيف تعتقد في الحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض كلام المتأخرين
 اه ونقل الشهاب القاسمي في بعض المواضع كلام الرضي المذکور وقال الى ان قال وجواز الحاقه في العمل لغة سليم الخ فهو كما ترى
 يقيد أن القول الجاري مجرى الظن عند سليم معناه الاعتقاد فتأمل اه وسياق حكاية في ذلك في كلام الشارح (قوله شاو بن الخ) قال
 الدوشري فسر اللقاني شاو بن بالطلقين ولم يقصرهما بالسبقين كما فعل الشارح اه وفيه ان السابقين والطلقين معني كما هو قضية قول
 العيني شاو بن ثنية شاو وهو التبع يقال عدا شاو أي طلقا (قوله وهز بن الريح دويها عند هبويها) أو عنده زها الأشجار كما في الصحاح
 وكان الشارح تركه ليكون لقول الشاعر مرثا بن ثابت فائدة ظاهرة (قوله جمع أثابة) قال الدوشري الظاهر انه كتمر وتمره اسم جمع لاجع
 (قوله اذا قلت اني آيب الخ) قال ٢٦٢ الدوشري ينظر معنى البيت فانه خفي علينا اه وذكر العيني ما حاصله ان هذا البيت من قصيدة

يحدج بها بعيره وان أهل
 بلدة كلام اضافي منصوب
 يا آيب وأصله آيب الى
 أهل بيته يقال آبت الى
 بني فلان اذا أتيتهم ليلا
 ووضع جوارب اذا والباء
 فيها بمعنى في والضمير
 راجع للبلدة والضمير في
 عنه للبعير والولية بفتح
 الواو وكسر اللام وتشديد
 الياء البرذعة أو ما يوضع
 تحتها والباء في المهجر بمعنى
 في والمهجر بفتح الهاء
 نصف النهار عند اشتداد
 الحر (قوله لا نهالم تقوقوة
 المضارع) دعوى لا دليل
 عليها وقال الدوشري
 وما ذكره الشارح هنا من
 بيان وجه اشتراط هذه
 الشروط غير واضح فليحذر
 (قوله لان الاعمال انما
 يكون مع فعل الخطاب)
 لا يخفى ما فيه من المصادرة

(اذا ما جرى شاو بن وابتل عطقه * تقول هز بن الريح مرت باثاب
 بالنصب) لهر بن علي انه مفعول أول لتقول وجلة مرت باثاب مفعول ثان وشاو بن ثنية شاو يسكون
 الهمز وهو السابق ووضيحه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهز بن الريح دويها
 عند هبويها والاثاب بفتح الهمزة يسكون الثاء المثناة وفي آخره باء موحدة جمع أثابة وهي نوع من
 الشجر (وقوله) وهو الحطيشة يصف جلا

(اذا قلت اني آيب أهل بلدة) * وضعت بها عنه الولية بالمجر
 بالفتح لاني على انها مع ممولها سدت مستد مفعولي قلت وآيب أي راجع وأهل بلدة مفعول آيب
 والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التي
 توضع تحت الرحل والمهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد
 الحر والى رأى سليم أشار الناظم بقوله * وأجزى القول كظن مطلقا * عند سليم (وغيرهم يشترط) في
 أعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهي كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف
 والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقوقوة المضارع في هذا الباب (وسوى به السير اني)
 بكسر السين (قلت بالخطاب) سوى به (الكوفي قل) فيجوز عن قولها ما أعمال الماضي المسند الى تاء
 الخطاب وفعل الامر نحو أقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا مع الاسناد الى ضمير الخطاب (و) يشترط
 في المضارع (اسناده للخطاب) لان الاعمال انما يكون مع فعل الخطاب اذا استفهمه عن ظن نفسه فلا
 يجوز أعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقبل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيدا عمرا
 منطلقا لما روي لو قال واسناده للخطاب وسوى به السير اني الخ كان أبيض للتسوية (و) يشترط في زمن
 المضارع (كونه حالا له الناظم) في شرح التسهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبي ربيعة

أما الرحيل فدون بعد غد * (هي تقول الدار تجمعنا)
 أنشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول أول وتجمع مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط
 الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعنا وأجاب به بل استفهمه عن وقوع ظنه لانه ظنه
 في الحال اه وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول (والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول) وفيه نظر لان

فان التعليل غير المدعى وكان الظاهر أن يقول لان الاعمال انما يكون مع الاستفهام والاستفهام طلب الفهم من الخطاب تقول
 وانما استفهم عن فعله لكن حصر الاستفهام في فعله ممنوع (قوله اظلم استفهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقاني في توجيه الرد نصها لان
 متى ظرف لتقول فهي استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعا في الحال والالم استفهمه عن وقته اذا استفهمه عن حاصل وفيه
 بحث اذا القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما ويحجب باي وقت كان حالا أو غيره (قوله والحق ان
 متى ظرف لتجمعنا) قال اللقاني يعني ان متى ظرف لتجمعنا فهو استفهام عن وقت الجمع في مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا
 وقال الدوشري قال الدماميني في شرح التسهيل ولما قيل أن يقول لان سلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بقوله تجمعنا فالمستبعد هو
 الجمع والظن حال وايس المراد متى تظن في المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل المسؤول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب ان ذلك
 في الهمزة وأمروهن على ما فيه كما سياتي ان شاء الله تعالى لانها أحرف لاموضع لها من الاعراب ثم قال لا فرق بين الاستفهام عن الفعل

والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو أتقول زيداً قائماً ومن تقول أخاه قائماً واجهالات تقول ٢٦٣ البنت فالمراد وقوعه بعد الاستفهام

وان لم يكن مستفهما عنه
اهو به يعلم سقوط النظر
الذي ذكره الشارح وقول
الناظم ان ولي مستفهما
به ولم يقل ان كان مستفهما
عنه مرشدا الى ما قاله
الداميني وكذا قول
المصنف كونه بعد
الاستفهام فتدبر ولم يذكر
الشارح عسلة اشتراط
الاستفهام فليحذر فاعلم
بها ينكشف الحال هل
الشرط في القول ان يكون
مستفهما عنه أو وقوعه
بعد الاستفهام (قوله علام
تقول) قال الدنوشي
الاستفهام هنا داخل على
سبب القول لاعلى القول
فيعلم انه لا فرق (قوله
وأطعن بضم العين) قال
الدينوشي اقتصار الشارح
على ضم العين في مضارع
طعن بالمرح وغيره لعله
لكونه الاكثر الاشهر
فقد جوز القاموس فيه
الضم والفتح وعبارته
طعن بالمرح كعنه ونصره
طعناضربه وزجره فهو
مطعون وطعن والجمع
طعن بالضم وفيه بالقول
طعنا وطعانا (قوله
والعمل فيما عداه لهذا
الظاهر) تقدم له عند
الكلام على حسب ما قد
يخالفه فليتامس (قوله
قال السهيلي ويشترط

تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الاعلى قول من لم يشترط
الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا لمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفرع
عليه (و) يشترط في المضارع المستدالي ضمير المخاطب (كونه) واقعا (بهذا استفهام بحرف أو باسم سمع
الكسائي) من العرب (أتقول للعميان عقلا) فعلا مفعول أول والعميان مفعول ثان على التقديم
والتاخير (وقال) عمرو بن معد يكرب المدحبي

(علام تقول الرمح يثقل عاتقي) * اذا انالم اطعن اذا الخيل كرت
فعلام جار ومجرور والمجرور على والمجرور ما الاستفهامية قوله لكن حذفتم أفعال دخول الجار عليه سا والرمح
بالنصب مفعول أول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن
بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن بفتح العين اذا كان في النسب واذا في الموضوعين داخله على فعل
محذوف بفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن انالم اطعن واذا كرت الخيل كرت
(قال سيبويه والاختش) من البصريين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب
(كونهما متصلين) من غير طائرينهما (فأولت أنت تقول) زيد منطلق (فالمسكايه) واجبة
(وخولفا) قال أبو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير
فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمرة وذلك الفعل واقع على الاسمين
فيمصهما ورد بان الحكم انما هو لئذ كوروا المضمرة فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل
فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضع في حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه
نقلت وعلى هذا يشكل قوله هنا (فان قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا محذوف والنصب) للمفعول
(بذلك المحذوف حاز اتفاقا) فليتامس (واعتقر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف)
زمانى أو مكاني (أو مجرور أو مفعول القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما والى ذلك أشار الناظم بقوله
وكتظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم يفصل
بغير ظرف أو ظرف أو عمل * وان ببعض ذى فصلت يحتمل
فالفصل بالظرف الزمانى (كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة) * شملى بهم أم تقول البعد محتوما
فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف
والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملى مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثاني
ومحتوما مفعوله الاخر فاعلم تقول من بين والاول منهما مفعول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل
بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك أصدك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك
أنى الدار تقول زيدا مقبلا (و) الفصل بالمفعول نحو (قوله) وهو الكميته بن زيد الاسدي

(أجهالا تقول بنى لوى) * لعمر أيبك أم متجاهلينا
فصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل أتقول بنى لوى جهالا وبنى لوى مفعوله الاول
والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى
أتظن بنى لوى جهالا أم مظهر بن الجهل حين استعمالوا أهر اليمن على أعمالهم وقدموهم على بنى مضر
مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك أفسرأتقول زيدا منطلقا لان المفعول المتقدم في نية التاخير
(قال السهيلي) ويشترط أيضا في المضارع (أن لا يتعدى باللام كما تقول زيد عمر ومنطلق) برفعها قال
لانك اذا عدته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الاقولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر أنه
يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب زعمه عنه المرادى بتعليقه في شرح التسهيل وأقره

أيضا في المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور القائلين بان القول اذا عمل عمل الظن مجرى مجراه في المعنى أيضا

(قوله وتجاوز الحكاية الخ) قال اللقاني يعني ان الشروط المذكورة شروط في الجواز لا في الوجوب الا ان القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللساني هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود اللفظ البتة والثاني يقتضي وجوده في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنتم رجلا فطينا الخ) عمل القول هنا خاص باللغة السليمية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر ان كان المشار اليه بهذا الضب وحينئذ فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل ان القول عامل أولا وان كان المشار اليه الشاعر فلا يصح التقدير والله أعلم * (هذا باب ما ينصب مقاعيل ثلاثة) * (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد عليه فان لم يأتوا بأربعة شهداء فانه جمع شهيد وهو صفة * فان قلت استعمل في الغالب غير موصوف فاجري مجرى الاسماء قلت وكذا ما قيل جمع المفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج في شيء من ذلك الا ان ٢٦٤ يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجري مجرى الاسماء

في حكمه حكم شهيد من غير فرق (قوله لان مفعولا الخ) قال الدونشري ويضم الى ذلك لزوم اضافة العدد الى الصفة ويمتنع ان يقال مفعولين ثلاثة لما ذكره الشارح (قوله وهي أعلم) قال اللقاني بفتح الميم ماضيا لا بصمها مضارع علمت لان هذه تتعدى الى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا يصح ان جارة أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولا داعي لتقدير الشارح كان بل لا بد من تكلف جعلها تامة لان جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لانه يلزم حينئذ ان يقال

(وتجاوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون ان ابراهيم الآية) بالتاء المثناة فوق وكسر ان (في قراءة الخطاب) للاخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول الرفع) على الحكاية واذا عمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى مع اذهب الجهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنتم رجلا فطينا * هذا العمر الله اسرائيليا فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأته عند هذا الشاعر ضيفا قالت هذا اسرائيل لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بنى اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حاجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائيل على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقى المضاف اليه على جر لانه غير منصرف العلمية والعجبة لانه لغة في اسرائيل واذا جرى القول بجري الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لاسمى واحدا قال في النهاية نعم وببحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمانع قلته تفقها ولم أراه نصا * (هذا باب ما ينصب مقاعيل ثلاثة) * بالنصب بدلا من مقاعيل ولم يقل ثلاثة مقاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقل عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم لفظ وهو غير عاقل قاله الموضع في الحواشي (وهي أعلم وأرى اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنين) وانما اقتصر عليهما وقوفاع السماع واما بقية اخواتها وهي ظننت واخواتها فتح من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصر واذلكت على السماع ومنعوا ان يقال أظننت زيدا عمر آفا لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازه قوم منهم طرد الباب قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جنى (وما ضمن معناهما من نيا) بتثني الموحدة (وأبناو خبر) بتثني الموحدة (وأخبر

المتعديين بالنصب) (قوله المتعديان لاثنين) قال اللقاني نعت لعلم ورأى احترزه عن أعلم ورأى الذين أصلهما (وحدث) علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبني على ما سيجي من ان علم بمعنى عرف تنقل الى أفعل بالهمزة كالتضعيف (قوله وما ضمن معناهما الخ) قال الله في اشارة الى فرق بينهما وبينهما وهو ان أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته في العلم أيضا بخلاف الخمسة التي ستذكر فليس لها ثلاثي مستعمل في العلم الا خبر بمعنى علم قال الرضي وأما أخبر وخبروا ونبأوا وحدث ولم يستعمل أحدت بمعناه فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء أي علم وأما حدث ونبأوا ثلاثين فلا يستعملان مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الالفاظ الخمسة ألحقت في بعض استعمالها باعلم المتعدى الى ثلاثة لان الانباء والتبني والاختيار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالنحو جاز انتهى وقوله بمعنى الاعلام فيه مخالفة لقول المصنف ضمن معناهما ثم عميل المصنف بقوله اذير يكهن الله اشارة الى أن أرى أعلم من أرى القلبية

والعلمية في الرضى وألحق بعضهم أرى العلمية بما علمت من أعا انتهى وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يبدئه بسماع انتهى وقد جرى
الشارح على التقييد بذلك وإن كان خلاف ظاهر إطلاق المصنف (قوله كما في قول النابتة) ٢٦٥ أى يجوز زرع عين عمر بن خويلد

(قوله والسفاهة كاسمها)

متداً وخبير وأراد

السفاهة كاسمها قبيح

فكذلك المسمى بهذا

الاسم قبيح لأن السفاهة كما

ينكر فعله ينكره اسمه

(قوله وقول الاعشى) أى

مدح تيمس بن معد يكرب

(قوله كما زعموا) صفة

لمصدر محذوف أى لم أبله

بلوا مثل الذى زعموا

أى قالوا وما موصولة

والعائد محذوف أى كما

زعموا فيه كذا قال العيني

وفيه نظر لأنه يلزم حذف

العائد المجرور بحرف

لم يجز الموصول بمثله قال

ويجوز أن تكون مصدرية

أى كزعمهم فيه (قوله

ومعنى لم أبله أجره) من

بلوته بلوا إذا جرته واختبرته

(قوله عصر) صفة لقوله

أهلى وقوله أعودها جلة

وقعت طالا (قوله إن

تعودني) أى بان تعودني

والباء تتعلق بخبرنا وإن

مصدرية والمعنى ليس

عليك بأس بسبب عيادتك

أبى وقت غيابك

(قوله وإن فيه سلامة من

التضمن الخ) التوسع

الذى هو نزع الخافض

كذلك بل قديقال التضمن

أولى لتكثير المعنى الحاصل

به ولا به قيل بأنه قياسى

وحدث) بنشد الدال (نحو كذلك برهم الله أعمالهم حسرات عليهم) فيرى بضم الياء المضارع أرى
والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو
مبنى على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضع في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما
أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصريته وحسرات حال والمعتزلة
يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذى أجازوه يمكن عندنا فاتهم إذا أبصروها حسرات فقد
علموها كذلك والذى نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى وألحق بذلك رأى العلمية سماعاً نحو (اذير يكهم
الله في منامك قليلاً ولو أراكمهم كثير الفشلتم) فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلاً
في الأول وكثيراً في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة رد على ابن الجباز حيث قال لم أظفر بفعل متعدد
لثلاثة الأوهومبنى للأفعال كما في قول النابتة

نبئت زريعة والسفاهة كاسمها * يهدى إلى غرائب الأشعار

فالثالث نائب الفاعل وهو المفعول الأول وزرع مفعول ثان وجهه يهدى إلى مفعول ثالث وما بينهما
اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس

وأنبئت قيساً ولم أبله * كما زعموا خير أهل اليمن

فالثام مفعوله الأول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى لم أبله أجره وقول العوام بن عتبة بن كعب بن زهير
وخبرت سوداء الغميم ريضة * فأقبلت من أهلى بمصر أعودها

فالثام المفعول الأول وسوداء الثاني ومر ريضة الثالث والغميم بالعين المعجمة موضع من بلاد غطفان
وقول رجل من بني كلاب وما عليك إذا أخبرتني دنقا * وقاب بعلك يوماً ما ن تعودني

فالثام المكسورة مفعول أول وياء المتكلم الثاني ودنقا الثالث والدنف المر يض وقول الحرث بن خلف
الشكري أو منعتم ما تسألون فن * حدثتوه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجيخ مبنى
للمفعول وإلى نصب هذه الأفعال مقاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله

إلى ثلاثة رأى وعلمنا * عدوا إذا صار أرى وأعلمنا

وكأرى السابق بما خبرنا * حدثت أنبا كذلك خبرنا

وقال الناظم في شرح التسهيل أن أولى من ذلك يعنى من نصب نبا وأخوانه ثلاثة أن يحمل الثاني منها
على نزع الخافض كما في آية التعريم وكما في قول بعض العرب نبئت زريعة مقتصر أعليه وكما قال سيبويه
في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجع ذلك كونه جلا على ما ثبت وهو التوسع وإن فيه سلامة من
التضمن الذى هو خلاف الأصل اه (ويجوز عند الأكثرين حذف) المفعول (الأول) استغناء عنه
(كأعلمت كنبئت سميناً) ولا تذكر من أعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كعلمت زيدا) ولا تذكر من
أعلمت به لأن الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول ولا في الاقتصار عليه إذ تقديره إذا أخبرنا وعجز العلم
به وعجز إعلام الشخص المذكور هذا قول أبى العباس وأبى بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبى الربيع
وابن مالك والأكثرين وذهب سيبويه وابن البادش وابن ظاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا
يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الأخص لا بد من الثلاثة وزعم الشلوين
أنه يجوز الاقتصار عليهم ما ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعاً فقال ابن مالك الصواب جواز

(٣٤) تصریح ل

فتدبر (قوله كفاعل علم) أى فانه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ووجه كونه كفاعل علم انك إذا أعلمت
شخصاً فقد علم فيصح أن يقال علم زيد المسئلة إذا قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب للقياسى

وما نقله من جواز حذف الثلاثة أوجه عن ذكره السيوطي في نكتته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة حينما عديم الدليل بلا خلاف ويجوز عدم وجوده بلا خلاف اه وقد يخزم الرضي أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنعه اقتصارا) قال اللقاني منصوب على الحال ٢٦٦ من الهاء المجرورة بجمع مؤنولابذا اقتصارا لا يقتصر اذا مقتصر عليه المذكور لا المحذوف ولا

حذف الثلاثة دليل وغيره وان لم يجز في باب ظن المحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وطلنت لا فائدة له لان الانسان لا يتخلو عن العلم او ظن واما الاعلام فانه يتخلو منه اه (والثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا) أي لدليل (ومنعه اقتصارا) أي لغير دليل (ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل والى ذلك الإشارة بقول الناظم وماله فعول علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حقا

(خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) أي سواء كان مبنيا للفاعل أم للفعول وهو أبو علي الشافعي ونسبه إلى المحققين (و) خلافا (لمن منعهما في المبني للفاعل) وهو أبو موسى الجزولي فإنه فرق بين البناء للفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للفعول مساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لانه لا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل اذا كان يكون مع مفعول ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا تلغى أعلم وأخواتها لان منصوباتها لا يتعد منها حينئذ مبتدأ وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للفعول ووسطتها وأخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا حينئذ الا منصوبان يتقدم منهما مبتدأ وخبر ولم يؤثر فيهما شيئا (ولنا) من الأدلة (على الغاء) في المبني للفاعل من النثر (قول بعضهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر) فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره وأعلم ماغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله

وأنت أرا في الله أجمع) * وأردف مستكفي وأسمع واهب فانت مبتدأ وأمتع خبره وأرى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى (ينبئكم اذا مرقم كل مرقم انكم لفي خلق جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجهه انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ولذلك كسرتان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه مجدي والتقدير اذا مرقم تجدون وجهه الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة ان وما بعد ها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقررون بالقاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم (و) من النظم (قوله

حذار فقد نبئت انك للذي * ستجزى بما تسعى) فتسعد أو تشقى فحذار بكسر الراء مهم فعل بمعنى احذرو نبئت بالبناء للفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجهه انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرتان (قال ابن مالك) في النظم وغيره (واذا كانت أرى وأعلم منقولتين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدي) كل منهما (لواحد تعديا) بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أي أبصرته اياه وأعلمت زيدا الخبر أي عرفته اياه قال الله تعالى (من بعد ما أراكم متحجبون) فالكاف والميم مفعول أول وما تحجبون مفعول ثان وأما واذايريكموهم اذا التقيتم في أعينكم قليلا قليلا حال لا مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكهما ما حكم مفعولي كسافي المحذف) لهما اولاحدهما (لدليل وغيره) وفي كون الثاني منهما

المحذف ولا يصح نصبه على انه مفعول له اذا المصدر لا يعمل مضمرا عند المصنف (قوله ومن الالغاء والتعليق) في تخصيص جوازهما بالثاني والثالث دليل على امتناعهما في الاول ولا خلاف في ذلك كما قال الرضي اذ هو كقول مفعولي أعطيت (قوله) خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمي قد بوجه بان الثاني والثالث بمنزلة الثاني في غير هذا الباب لانها غير الاول والثاني في غير هذا الباب لا يعلق ولا يلغى عنه (قوله لان الفعل يكون اذ كان الخ) قال الرضي وليس ما قال بشي لان أعماله بالنسبة الى شي والتاؤه وتعليقه بالنسبة الى شي آخر (قوله) لبقاء الاول غير مرتبط أي بالمفعولين الأخيرين فلا ينافي انه مرتبط بعامله (قوله اذ ليس لنا حينئذ الامنصوبان) عبارة غيره فاذا بنى الفعل لما لم يسم فاعله لم يسبق معناه الامر فوعان بلا منصوب

وهي أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته ان معنى قوله حينئذ أي حين البناء للفعول ليس لنا الامنصوبان بحسب الاصل قبل التأخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيهما شيئا) يتأمل معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله ولنا من الأدلة على الالغاء) أي مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل أو لا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وقول الشارح رحمه الله في المبني للفاعل بيان للواقع فان قول ذلك البعض كذلك وليس المراد ان الدليل قاصر على ذلك والاشكل

ما يأتي من جملة الدليل حذرا فقد ثبت البيت والفعل فيهما مبنى للفعول كما يصرح به الشارح (قوله لا يكون جملة) أي مؤولة بغير دفلا ينافي ما يأتي قريبا ان كيف تحي الموتى في موضع نصب على انها مفعول ثان لا رنى (قوله انما يحفظ الخ) قال اللغوي انما يرد هذا على من أثبت لعلم معينين تتعدى باحدهما الى واحد وبالآخر الى اثنين وأما من قال ليس لها الامعنى واحد هو معنى عرف فتارة تتعدى الى واحد وتارة تتعدى الى اثنين كما قال الرضى فلا (قوله وقد يجاب عن الاول بالترام الخ) أجاب المنسكت بان ما قاله مبنى على ما اختاره في التسهيل من ان النقل بالهمزة قياسى في المتعدى الى واحد كالقاصر لانه حيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم ان التبادر من عبارة المصنف ان جوابه كجواب المنسكت الا ان المنسكت جعل مناط الجواب ان ذلك

والشارح جعل جواب المصنف مغايرا لما قاله المنسكت حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدى لائنين كما قيس الخ وكان اللائق بمذهب الناظم ان يقول بعد قول المصنف قياسا من غير توقف على سماع وقال اللغوي يحتمل ان يراد بالقياس قياس علم المتعدى لوراخذ على ليس المتعدى الى واحد وان يراد به الاطراد أي لا يتوقف على ما سمع من ذلك وفي الاول اثبات اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الاصوليين منعه والثاني مذهب الاخفش (قوله وبإدعاء ان الرؤية هنا علمية) يعني وبإدعاء ان التعليق يكون عن المفعول الثاني فقط على ما مر عنه من الخلاف واضطراب

لا يكون جملة الى ذلك أشار الناظم بقوله وان تعدى الواحد بلا * همز فلائنين به توصلا والثاني منهما كثناني اثني كسا ووجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول الا ترى ان الحكم غير زيدا في قولك أعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيدا في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول أعلمت الخبر ورأيت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني أعلمت زيدا ورأيت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا أعلمت ورأيت كما تقول كسوت (وفي منع الالغاء والتعليق) في المفعولين معا لانهما ليس أصلهما المتبدا والخبر (قيل وفيه نظر في موضعين أحدهما ان علم بمعنى عرف انما يحفظ نقلها) الى اثنين (بالتضعيف بالهمزة) نحو وعلم آدم الاسماء كلها (و) الموضع (الثاني ان أرى يصير به سمع تعليقا بالاستفهام) عن المفعول الثاني (نحو رب أرى كيف تحي الموتى) فإرنى فعلل دعاء وباء المتكلم مفعوله الاول وكيف تحي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعولاه الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لاني حيان (وقد يجاب) عن الاول (بالترام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمز قياسا) على المتعدى لائنين كما قيس (نحو ألدست زيدا جملة) على كسوته جبهه وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال وأما السماع في المتعدى فكثير وذكر أمثلة منها علم الشيء وأعلمته اياه أي عرفته اياه هداية فسه فسقط القول بانه انما يحفظ نقلها بالتضعيف بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع (و) قد يجاب عن النظر الثاني (بإدعاء ان الرؤية هنا) أي في أرنى كيف تحي الموتى (علمية) لا بصرية كما قال الخوفا في ألم ترالى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا وخرجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم اه ذكره في سورة النساء ولأن تقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحي في تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير أرنى كيفية احياء تلك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أنا لانعلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز أن يقول اكسني كيف شئت كما تقول أرنى كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بخلاف قوله مسطورا فان صرح سقط النظر الثاني وصرح عموم قول الناظم والثان منهما كثناني اثني كسا * فهو به في كل حكم ذواتنا * (هذا باب الفاعل) * الفاعل لغتمن أو وجد الفعل واصطلاحا (اسم) صريح ظاهر أو مضمهر بارز أو مستتر (أو ما في تاويله)

المنخشي (قوله ويجوز في مثل هذا مع الرؤية) لعل لفظة في زائدة والمعنى ان العلم لا يجوز ان يخرج مخرج الرؤية (قوله بل جملة كيف تحي في تاويل مصدر) لكان تقول هذا من ازالة الضرر بالضرر لما يأتي اول باب الفاعل من انه لا يتقدر فاعل مؤولا بالاسم من غير سائل ويمكن ان يجاب بان ابن مالك لما كان يرى مذهب الكوفيين بهم يخالفون فيما سياتي صرح ان يجاب عنه بذلك (قوله على أنا لانعلم الخ) هذا كلام ساقط لما تقدم من ان التعليق لا يدخل في غير أفعال القلوب وما ألحق بها خلافا لبونس فجرد عدم التسليم لا ينبغي قتائل * (هذا باب الفاعل) * (قوله لغتمن أو وجد الفعل) قال الزرقاني في هداية لان أل في الفاعل لا عهد المذكور والمعهود هو الفاعل الاصطلاحى المبوب له فكيف يخرج عن الفاعل بقوله لغتمن انتهى وقد يجاب بان هذا نوع من الاستخدام فانه كما حققنا في حواشي المختصر لا يختص بالضمير بل اذا أطلق لفظ مشترك ومميزا من باعتبار معنيته أو حتى له محالين كذلك أو خبيرين كما

هنا كان استخداما ومثلا لهذا النوع يقول بعضهم بمثل الغزاة اشراقا وملتقنا ولا شئت ان الفاعل من حيث هو مشترك واخير
 عنه يانه من اوجد الفعل باعتبار معناه اللغوي ويانه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحي فتدبر (قوله أي الاسم) أي الصريح وكان ينبغي
 للشارح وصف الاسم بذلك اشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار وضعه بكونه صريحا وقال الثاني ما واقعة على لفظ وفي
 النظرية وتاويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أي لفظ حاصل في عداد الالفاظ المؤوالة بالاسم ومثله في ذلك ما بعده ولو قال بدل
 ذلك وما يؤول به كان أظهر وأخصر ثم لا يخفى ان تاويله مراد به معناه اللغوي أي ترجيع الالفاظ الى الاسم في الاول والفعل في الثاني
 باي وجه لا العرفي الذي هو ترجيع بالسبب من الفعل وحرف تصدري والا يخرج الفاعل الذي هو لفظ الجاه كاعجبتني قام زيد وفاعل
 المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمجرور لكن يرد على الحد ان اسم كان واخواتها وما تصرف منها والجاه المراد بها معناها
 اذا اسند الفعل الى مضمونها نحو اولم يهدهم كم اهلكنا قبلهم من القرون أي أولم يتبين لهم كثرة من اهلكنا قبلهم من القرون فان الحد
 صادق عليهم ما بدون الحدود وقد يجاب عن الاول بمنع الاسناد اليه ويان كان مستدرا الى مصدر خبرها مضافا الى اسمها كما وفيه نظر لانا
 ننقل الكلام الى مضمونها اسمها وخبرها حينئذ انتهى وبما حققه من ان المراد بالتاويل معناه اللغوي تعرف ما في قول الشارح الآتي
 ان المؤول ما اقترن بسابك وقواه وفاعل المصدر أي لان المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبب وقد اجاب الشارح عن اليراد الاول
 بحمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجاب عن الثاني بان الصحيح ان فاعل يهدي ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهدى أي أولم
 يهدهم الهدى وقال القاسمي قد ينازع ٢٦٨ في الامر الثاني قول ابن مالك في شرح التسهيل وكقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم

ففاعل تبين مضمون كيف
 فعلنا كما قيل وتبين لكم
 كيفية فعلنا وفي قوله
 تعالى أولم يهدهم كم اهلكنا
 انه على تاويل أولم يهدهم
 كثرة اهلكنا وجاز الاسناد
 في هذا الباب باعتبار
 التاويل كما جاز في باب
 المبتدأ نحو سواء عليهم
 ان نذرتهم أم لم تنذرهم
 انتهى فانظر قوله وجاز
 الاسناد الخ فانه يشعر بان

أي الاسم (أسند اليه فعل) تام منصرف أو جامد (أو ما في تاويله) أي الفعل (مقدم) أي الفعل وما في
 تاويله على المسند اليه (أصل المثل) في التقديم (و) أصل (الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو
 تبارك الله) والمضمر البارز نحو تبارك يا الله والمستتر نحو أقوم وقوم (والمؤول به) أي بالاسم ما اقترن
 به سابك لفظا أو تقدير أو السابك هنا أن وأن وما دون لو وكي (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أي انزلنا لم يان
 للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم أي خشوع قلوبهم * يسر المرء ما ذهب اليه * أي ذهابها ولا يقدر من
 هذه الاحرف الآن خاصة نحو ومارعني الا سير أي أن يسير ولا تقدر ان المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر
 فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصر بين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في
 نحو ثم بداهم من بعد ما ر أو الايات ليس جنته حيث أولو اليه جنته بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا
 لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضمير استترافيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كما
 جاء مصرح به في قول الشاعر * بدالي من تلك القلوص بداء * واليه ذهب البردوم وافقه (والفعل كما
 مثلنا) من نحو تبارك الله أولم يكفهم أنا أنزلنا (ومنه) أي من الفعل نحو (آي زيد ونعم الفتى ولا فرق) في

الفاعل الجاه لتاويلها بالمفرد بقرينة قوله كما جاز الخ تامل (قوله أسند اليه الخ) قال الدنوشري مراد بالاسناد في هذا المقام ذلك
 مطلق الربط والتعليق لانه كلمة الى أخرى على وجه يفيد في شمل ذلك نحو ان قام زيد فاعل الصفات في بعض الاحوال وفاعل
 المصدر ونحو ذلك وقال الرزقاني عدل المصنف عن قول ابن الحارث ما أسند الفعل أو شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه لما أورد عليه
 المتوسط من قوله لقائل ان يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل المذكور الاصطلاحى أو التحقيق الذي هو المصدر وأما ما كان فيه اشكال
 لان الفعل الاصطلاحى غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والتحقيق لا يحتاج معه الى قوله أو ما في تاويله ويمكن ان يجاب بان المراد
 بالفعل الاصطلاحى والضمير في قيامه عائد على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللقاني سيأتي ذكره في الاحكام وأخذ في الحد دور وقد
 يجاب بان الماخوذ في الحد هو تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعده والماخوذ حكم المازاد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان
 الحكم ومتعلقه أي المحكوم به يتاخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا نعم ينسب الدوران يكون الحد لفظيا أي
 بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا أسند اليه فعل متقدم وجهل انه مسمى بلفظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع لزوم
 الدور لا مكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل قائله (قوله والسابك هنا) أي في باب الفاعل واحترزه عن
 السابك في غيره فانه أعم (قوله دون لو وكي) لانه لا بد ان يتقدم لو المصدرية فعل من مادة الودع فاعله يطلب لو وما بعدها مفعولا نحو
 يودأ حدهم لو يعمر ولا بد ان يتقدم كي اللام الجارة لفظا أو تقدير افتكون كي بمدخولها مجرورين محسلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ)
 احترزه بقوله فاعل عن المبتدأ فانه يقدر من غير سابك في باب التسوية

قوله أو اسم موضوع الخ قال الزرقاني معطوف على فعل في كلام المصنف وأشار بهذا إلى تسمية الحد وهو ان المسند لما فعل أو ما في
 تاويله أو اسم الخ والعطف بما يدل على هذا وجه ذلك ان الاسم الموضوع موضع الفعل ليس من المؤول بالفعل قال الدنو شري
 ومحسن أن يكون اياك أنت وزيد أن تخرجنا عز او قد نظمته بقولي من جملة آيات ابن لي ماضير ذو ضمير * له رفع به واه استناد
 وقد عدوه فاعله وقالوا * له التاكيد صار له اعتبار (قوله رافع لتوهم) قال اللقاني ٢٦٩ كان التعبير بقوله رافع لتوهم

دون مخرج لكذا الإشارة
 إلى أن نحو زيد قام خارج
 بقوله أسند إليه فعل أو
 ما في تاويله اذا الفعل فيه
 انما هو مسند إلى ضميره
 لا اليه ولكن على هذا
 كان ينبغي أن يعبر بمثله
 في نحو قام زيد لظهور ان
 الوصف فيه مسند إلى
 الضمير وقال الشهاب
 القاسمي قد تقررت
 المعاني ان في نحو زيد
 قام قد تكرر الاسناد
 فيصدق ان الفعل مسند
 إلى زيد ولو بواسطة الاسناد
 إلى ضميره انتهى (قوله
 وذ كر الصيغة مخرج الخ)
 قال اللقاني قد يقال
 كما يخرج ذلك مخرج بعض
 افراد الفاعل كفاعل
 نعم وبش وشهد مخففا
 قوله فانها صيغة مفرعة
 عن ضرب بفتحهما هذا
 أحد قولين واستدل به
 بسور البناء للفعول
 وذلك انها لو لم تكن
 مفرعة بل كانت أصلية
 كان الواو والياء أصليتي
 الذات وكان يلزم قلب

ذلك (بين المتصرف) كاتى (والجماد) كنع (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل (فمختلف ألوانه)
 فيختلف في تاويل مختلف ألوانه فاعل وضح اعماله لا اعتماد على موصوف محذوف والتقدير صنف
 مختلف ألوانه (و) لافرق بين في اسم الفاعل بين السالم كما مثل وغير السالم (فمخرجنا وجهه) في قولك أتى
 زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه في التظلم بقوله

الفاعل الذي كرفع أتى * زيد منيرا وجهه نعم القتي

فأتى فعل ماض وزيد فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وضح عماله فيه لا اعتماد على صاحب
 الحال وهو زيد ومثله المبالغة نحو ضرب أبا وضرب أبا وضرب أبا وضرب أبا وضرب أبا وضرب أبا وضرب أبا
 نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله

ما رأيت امرأة أحب إليه البذل منه اليك يا ابن سنان

والمصدر نحو قوله * الا ان ظلم نفسه المرء بين * واسم المصدر نحو عجت من عطاء الدنانير زيد واسم
 الفعل نحو هيات العقيق والظرف وعديله المعتمد بن نحو ومن عنده علم الكتاب وأنى الله شئت قال أبو
 حيان أو اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تخرجنا في اياك ضمير مستتر مرفوع على
 الفاعلية وذلك كدال المنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع فإياك وضع موضع احذر ان تهسى وقولنا
 تام مخرج للفعل ناقص نحو كان زيدا قائما فان زيد لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح (و) قواه (مقدم
 رافع لتوهم دخول) زيد من (فمخرج يدي قام) في حد الفاعل خلافا لكونه فاعلا كقوفين بل زيد مبتدأ وقام متحمل
 لضميره والجملة خبره وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور أنها ما قال
 في قلما * وصال على طول الصدود يدوم * ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذي
 سوغ ذلك الضرورة انتهى (و) قوله (أصلى المحل) قيد (مخرج لنحو قائم زيد فان) زيد ليس فاعلا (لان
 المبتدأ هو قائم) مقدم في اللفظ (أصله التاخير لانه خبر) وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب
 الاخفش والكوفيون إلى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يعتمد على نفي أو استقهام وزيد فاعل سد مسد
 الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج إلى قوله أصل المحل (وذ كر) اصالة (الصيغة) قيد
 (مخرج لنحو ضرب زيد بضم أول الفعل وكسر نائيه فانها صيغة) غير أصلية لانها (مفرعة عن ضرب
 بفتحهما) على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بأنها
 صيغة أصلية تحتاج إلى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو ضرب زيد فانها مفرعة عن ضرب
 ومخرج لنحو أعجبتني قراءه في الجامع القرآن فالصدر هنا بمعنى المفعول لانه واقع موقع فعل مبنى للفعول
 فصيغته مفرعة عن صيغة المبنى للفاعل تقدير او القرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبتني أن يقرأ في
 الجامع القرآن وسلم الحد بذلك للفاعل (وله أحكام) سبعة (أحدها الرفع) لانه عمدة اذ لا يستغنى
 الكلام عنه ورافعه المسند وفا السنيويه لا الاسناد خلافا لخالف الاجر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى

الواو وانما هي في الياء فيقال سير لانه اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالسكرون فتنقلب ياء وتندغم وعلى انها مفرعة لانكون الواو
 أصلية الذات لانها نقابة عن الالف فلا تاتي فيها ذلك والقول الآخر انها ليست مفرعة واستدل بضم المهززة في قولك انطلق لانه
 يضم اذا كان الثالث مضموما واصله في اذمو أمر الان أصله ارميوا فليس الثالث مضموما (قوله ومخرج لنحو أعجبتني الخ) قال
 الزرقاني وجه اخرجها ان قراءه مصدر المبنى للجهول فالقرآن نائب الفاعل به أي أن يقرأ في الجامع القرآن (قوله خلافا لخالف) قال
 باله مابني وقد وجه هذا القول بان العامل هو ما به يتقوم المعنى المقضي للأعراب وهو الفاعلية (قوله وقد ينصب شذوذا) قال الزرقاني

يمكن أن يقال ان الثوب رفوع بالضم لانه قام مقام الفاعل والمسامر منصوب بالفتحة لانه قام مقام المفعول ونظير ذلك باب النائب عن
 الفاعل فانه لما أقيم المفعول به مقام الفاعل رفع وهذا نظير في الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه فان ما قاله الشارح مع ظهور وجهه هو
 المنصوص عليه في كلامهم فانظر حاشيتنا على الالفية بقي ان من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف
 في شرح بانه سعاد (قوله ونحو كفى بالله شهيدا) قال اللقاني هذا على المشهور وقيل ان الباء معدية وكفى بمعنى اكتفى قال الشارح في
 بعض كتبه وهو من الحسن يمكن ٢٧٠ ويؤيده قولهم اتقى الله امرؤ فعمل خيرا يشب عليه أي امتق الله ولي فعل خيرا أو قول تفسير كفى

على هذا القول لبا كفى
 غير صحيح ان فاعل كفى
 حينئذ ضمير المخاطب وكفى
 ماض وهو لا يرفع ضمير
 المخاطب المستتر (قوله
 وقوعه بعد المسند) قال
 اللقاني يوزم عليه الدور
 لانه جعله حكما وأخذ
 الحكم في التعريف يوزمه
 الدور وأجيب بانه
 تعريف لفظي والتعريف
 اللفظي هو الذي يقصد
 به تعيين صورة حاصلة
 من بين سائر الصور بانها
 المرادة بلفظ كذا وكقولك
 الغضنفر الاسد قال السيد
 في شرح المفتاح اه وهو
 ماخوذ من كلام اللقاني
 السابق عند قوله مقدم
 وقال بعضهم انما ذكر
 المصنف هذا الحكم مع
 عامه من الحدوث لانه
 بعده (قوله ما ظاهره)
 قال اللقاني ما في كلامه
 واقعة على اللفظ الذي
 يتوهم انه فاعل تقدم (قوله
 وجب تقدير الفاعل الخ)

سمع من كلامهم خرق الثوب المسامرو كسر الزجاج الحجر برفع أو لهما ونصب ثانيهما ووجه ابن الطراوة
 قياسا مطردا واسم الناس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير فلتقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات
 وفيه نظر لا مكان جملة على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر (وقد يجر لفظا باضافة المصدر
 نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا ان يدفع الله الناس (أو) يجر
 باضافة (اسمه) أي المصدر (نحو) قول عائشة رضي الله عنها (من قبله الرجل امرأته الوضوء) فالوضوء
 مبتدأ مؤخر ومن قبله الرجل خبر مقدم وقبله بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله
 وسياتي ان اسم المصدر غير العلم والميعى انما يعمل عند الكوفيين والبيهقيين (أو) يجر (عن أو
 الباء الزائدة) أو اللام الزائدة فالأول (نحو) أن تقولوا ما جاءنا من بشير (أي ما جاءنا بشير) (و) الثاني (نحو
 كفى بالله شهيدا) أي كفى الله الثالث نحو هيئات هيئات ما توعدون أي هيئات ما توعدون (الحكم
 الثاني وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله في الحمد مقدم أي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة
 لقوله (فان وجد) في اللفظ (ما ظاهره انه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا)
 في المسند (وكون) المسند اليه (المقدم امام مبتدأ في نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر رفوع على الفاعلية
 عائد على زيد ووزم بدمياد او قام وفاعله خبر زيد (وأما فعلا) حال كونه (محذوف الفعل في نحو وان أحد
 من المشركين استجارك) فاحمد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد
 استجارك وانما يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط) موضوعة
 لتعليق فعل بفعل فهى (مختصة بالجملة الفعلية) على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش
 والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعت به بالجرور
 بعده واستجارك خبره (وجاز الامران) الابتدائية والفاعلية (في نحو) أبشر يهدوننا) فبشر يجوز أن
 يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل
 محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أي يهدينا بشرا يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الممزة دخولها
 على الافعال (و) جاز الامران في (أنتم تخلقونه) فأنتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن
 يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والاصل (تخلقون تخلقونه) فحذف الفعل احتراماً عن
 العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضمير منفصلا على ما هو القانون عند حذف
 العامل (والارجح الفاعلية) لان الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالف في
 عطف جملة أم نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال
 الموضع في المعنى وتقدير الاسمية في أنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا المعادلتها الاسمية وهى أم
 نحن الخالقون اه وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شئ خاص مطلوبة في الجملة لاجل
 المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تأخير

قال اللقاني علته ما سياتى من ان الفاعل لا يدم منه (قوله في نحو زيد قام) قال اللقاني سياتى في باب الاشتغال ان وجوب الفاعل
 الابتدائية في زيد في المثال قول غير المبرر ومتابعيه وان المبرر ومتابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية اه وقال اللقاني لعل
 الشيخ لم يعتبر هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الامران) قال اللقاني رحمه الله الواو اما للاشتغال واما لعطف
 الجملة على جملة الشرط وجوابه أي ان وجد ما ظاهره الخ لا على الجزء فقط أي وحب تقدير الفاعل لاستلزامه ان المقدم في الايتين ظاهره
 انه فاعل وليس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة الى شئ خاص) أي وهو قوله تعالى أبشر يهدوننا (قوله مطلوبة
 في الجملة) قال الزرقاني أي مطلوبة لانه نظر لشيء الخاص (قوله واذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقاني محصله انه قد اجتمع في قوله أنتم

تختلفونه ثم جمع القاعلية ومرجع الابتدائية فتعارضان فاقطوا وحيداً فقول المصنف هنا والارجح القاعلية بالنظر لقواه انتم تخلقونه غير ظاهر لان المرجح لذلك سقط والجواب عن المصنف ان مراعاة جانب الاستفهام أقوى من مراعاة المناسبة في العطف اذا استفهام انما هو عن الافعال دون الذوات فهو أمر معنوي بخلاف مراعاة المناسبة فانها أمر لغوي وشرط التساقط التكافؤ وقد علمت انتفاءه (قواه التؤدة) قال الدنوشري تفسيره الوثيد بالتؤدة وبالرزاقه والتأني فيه نظر والظاهر ان ذلك تفسير للو أدلالاً للوثيد (قوله ضرورة) قال اللغاني في المعنى عن ابن السيدان البصريين لا يميزون تقديم الفاعل في ثمر ولا شعر ذكره في بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشياً مبتداً الخ) ان قيل هلا جعلوا مشياً مرفوعاً بالجار والمجرور لاعتماده على التثنية فالجواب ان ذلك لا يجوز لان الجار والمجرور اذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلوا الجملة من رابط والتقدير تكافؤ (قوله لثم كنه الخ) هذا مبني على ٢٧١ ان الضرورة ما ليس عنده متدوحة

لا ما وقع في الشعر (قوله على المصدرية) قال الرزقاني أي والعامل مقدر أي عيشي (قوله كما مرفوعاً) لان هذه الحال تصلح لان تكون خبراً هذا اذا قدر الخبر بظهر أما اذا قدر بيبكون كما في المعنى فلا شدوذ أي مشياً يكون وثيداً أي يوجد (قوله فقيه ضعف من وجه آخر) ان كان الضعف من جهة تقدير الهمة هذا وقال اللغاني وجه ضعف البديل انه في قوة احلاله محل البديل منه ولو حل محله لم يخلو الخبر المشتق عن ضمير البتدا الذي صير التركيب هكذا أي شيء أي مثبتاً كأن المشي للجمال وثيداً وفيه بحث اذ يغتفر في الشيء حال كونه تابعاً ما لا يغتفر فيه حال كونه غير

الفاعل عن المسند وهو مذهب البصري (وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسك بنحو قول الزباء) بفتح الزاي والباء الموحدة المشددين والمملكة الحزيرة وتعد من ملوك الطوائف (مال الجمال مشياً وثيداً) أجند لا يحتمل ان أم حديداً وجه التمسك ان مشياً روي مرفوعاً ولا جائز ان يكون مبتداً لان خبره في اللفظ الا وثيداً وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلاً بوثيداً مقدماً عليه فقد تقدم الفاعل على المتدو وهو المدعي ووثيداً بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها باعثة تحت فداً المهملة التؤدة قاله الجوهرى وفي القاموس الوثيد الرزاقه والتأني (وهو عندنا) معشر البصر بين (ضرورة) والضرورة تبيع تقديم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مشياً مبتداً حذف خبره) لسد الحال مسده (أي يظهر وثيداً كقولهم حكمتك مسطاً) فكذلك مبتداً حذف خبره لسد الحال مسده (أي حكمتك لك مثبته قيل أو مشياً بديل من ضمير الطرف) المنتقل اليه بعد حذف الاستتار وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على القاعلية عائداً على ما وهذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابتدائية فتخرج على شاذ كما مرفوعاً في بابها وأما الابدال من الضمير فلانه ما يبدل بعض أو اشتمال وكلاهما الابدافيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظاً أو تقديرًا وعلى تقدير تسكفه فقيه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر في الطرف ضمير ما الاستفهامية واذا أبدل مشياً منه وجب ان يقترن به مرة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المعنى فان قلت ما فائدة الخلاف بين أهل البغدادين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتم قول على رأي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فبيها ولا يجوز ذلك على رأي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم (الثالث) من أحكام الفاعل (انه) عمدة (لا بد منه) لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فان ظهر) الفاعل (في اللفظ) بان نطق به ظاهراً كان أو مضمراً (فحوقام زيد الزيدان قاماً كذلك) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع الى المذكور) متقدم على المسند (كز يد قام كافر) في الحكم الثاني في قام ضمير مستتر مرفوع على القاعلية راجع الى زيد المذكور قبله (أو) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير (كالمحدث لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففي

تابع ومثله في ذلك ما قلت لهم الاما مرتي به أن اعبدوا الله على القول بان ان اعبدوا الله من الهاء في به فتمامه (قوله انه لا بد منه) قال اللغاني محمول على فعل مبني له يحتاج اليه فلا ينتقض بالمبني للمفعول ولا بالمكفوف بما الكائنة عن طلب الفاعل وهو قول وكثير وطال مكفوفه بما ولكنه ينتقض بالفاعل المحذوف لعله تصريفية نحو ما قوم اضربن ويا هندا ضربن اه ويمكن ان يحجب بان المحذوف لعله كالثابت وما في كلام الشارح انه يطرر حذفه في أربعة مواضع غير هذه (قوله لان المسند حكم) أي محكوم به (قوله والزيدان قاماً) أشار به الى أن قوله فان ظهر من الظهور أي التلغظ لا الظهور المقابل للاضمار حيث قال اما ظاهراً او ضميراً (قوله والافهرو ضمير) أي فالله المذكور تو كيداً في نحو قام قام زيداً ضمير فيه خلافاً لبعضهم (قوله حين يرني) قال اللغاني الاقرب انه طرف مؤمن أي لا يرني وهو مؤمن حين يرني لا يرني اذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع في وقت العلم بالضرورة بذلك الا ان في

تقدم الظرف على واو الحال شيان واو الحال كواو العطف في امتناع أن يتقدم عليهما في خبرها (قوله أي الشارب) قال اللغاني قد
 يقال إن الزاني في قوله لا يزني الزاني نعم المؤمن محذوفاً فالضمير في شرب يرجع إليه مجرداً عن صفته الزنا أي لا يشرب هو أي المؤمن
 (قوله لمادل عليه الكلام) قال اللغاني أي بقرينة السياق اذكر التراقي والراقي والفراق قرينة على أن فاعل بلغت ضمير الروح
 (قوله أو دل عليه الحال المشاهدة) صريح تقديره دل عليه أن الحال في كلام المصنف رفوع عطف على الكلام وقال اللغاني يصح ذلك
 والجرح عطف على ما هو أصح معنى وأوفق في المثال (قوله هي أي الروح) إشارة إلى أنه كان الأولى للمصنف أن يقول ذلك قال اللغاني
 لو قال بلغت هي أي الروح كان أوفق أقوله والافهوض ضمير مستتر وما ذكره في الأمثلة الباقية (قوله وقوله فان كان لا يرضيك الخ) قال
 اللغاني أسقط نحو إشارة إلى أنه مثال ثان للحال المشاهدة وهذا البيت لو جلت حتى فيه على أنها استثناء كالعائبة كقوله
 ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل لكان ما بعده فاعل يرضيك على الاستثناء المفرغ في الفاعل
 والمعنى فان كان لا يرضيك الآن ٢٧٢ تردني أي ردك أباي اه وكتب بعض أفاضل طلبته على قوله وهذا البيت شطب الشيخ

على هذا إلى آخر القولة
 (قوله أي إذا كان هو الخ)
 كذا قدر الناظم في موضعين
 واث تقدير كل منهما
 في كل من المثالين قاله
 الأشموني وقوله في تقدير
 الثاني وان كان هو أي
 ما تشاهده من أي الحال
 الذي تشاهده من فيه
 إشارة إلى عطف قوله
 قبله أو الحال المشاهدة
 على مادل عليه الكلام
 لا على الكلام فتأمل
 قوله ويطرد حذف
 الفاعل في أربعة مواضع
 قال الزرقاني بقي عليه
 موضع خامس وهو فاعل
 فعل الجماعة المؤكد
 بالنون نحو ولا يصدنك
 اه وقوله فاعل الجماعة

يشرب ضمير مستتر رفوع على الفاعلية تراجع إلى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام (أي ولا
 يشرب هو أي الشارب) لأن يشرب يستلزم شارباً وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس يرجع
 إلى الزاني لفساد المعنى (أو تراجع لمادل عليه الكلام أو) دل عليه (الحال المشاهدة) فالأول (نحو وكلا
 إذا بلغت التراقي) ففي بلغت ضمير مستتر رفوع على الفاعلية تراجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام
 (أي إذا بلغت) هي أي (الروح) والتراقي أعالي الصدر (و) الثاني (نحو قولهم) أي العرب (إذا كان غدا
 فاتني) بنصيب غدا (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه
 (فان كان لا يرضيك حين تردني * إلى قطري) لا أخالك راضياً

ففي كان فيهما ضمير مستتر رفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (أي إذا كان هو أي ما نحن
 الآن عليه من سلامة) في غدها في المثال (و) في البيت (فان كان هو أي ما تشاهده مني) ففيه لف ونشر
 على الترتيب ويجوز في كان فيهما أن تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال
 ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوباً على الظرفية متعلقاً بكان ولا
 يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكي سيبويه إذا كان غدا بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل إن
 النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم ٣ وقطري يفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر
 الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والافضير استر فهم منه انه
 لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائي اجازة حذفه) وتبعه السهيلي (تمسكاً بنحو ما أولناه) من الآية
 والتحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضى
 الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الأهندوني أفعل يكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله
 نحو أسمع بهم وأبصر وفي المصدر نحو أو أظعم في يوم ذي مسغبة يثيما الحكم (الرابع انه يصح حذف

أي وفاعل فعل الخطابية المؤكد نحو اضربن باهندو قال الدونشري قد نظمت هذه الأربعة وزدت عليها خامساً بقولي (فعله)
 يعجب ومصدر واستثنا * وباب نائبها يستغنى عن فاعل لفظاً كذا إذا سكن * وبعده مستتر بلا وهن اه وبقي موضع
 سادس وذلك إذا قام مقامه حالان نحو * فتلقها رجل رجل * والأصل فتلقها الناس رجالاً رجلاً حذف الفاعل وأقيم الحالان
 مقامه هو صار كالشيء الواحد نحو حلو طامض في قولك الرمان حلو طامض وسابع وهو نحو ما قام وقوله لا يزال منه من الحذف لأن
 التنازع لأن الأضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو من نفي عن غيره مثبت له (قوله وفي المصدر نحو أو أظعم
 الخ) قال الزرقاني أي فان الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لأن المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه قال الجلال السيوطي وعندى أنه في
 مثل ذلك يتحمله لأن الجماد إذا أول بمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله كما في باب المتدا فالصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين
 ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن أظعم في تاويل أن يطعم وهذا تاويل بمشتق اه من التكتب (قوله الرابع انه يصح) قدم
 هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لأن فيما فعله فصلا بين علامات الفروع أعني التثنية
 (قوله وقطري يفتح القاف الخ) قال الدونشري هكذا في بعض النسخ وبعضها يفتح القاف وكسر الراء والطاء فليحذر الجمع والتانيث

(قوله ومنه قوله مجلد الخ) قال اللغوي ان قلت ما الداعي الي تقدير فعل مع ان بل تعطف مقردا على مثله قلت هو ان بل الواو
 بين مقردين المسبوقة بنفي أو شبهه تقرر ذلك النفي أو شبهه وتثبت ضد النفي لما بعدها ومحال نفي كل وجود وثبوت أعظمه فتعين انها
 بين جملتين لغرض ابطال الاولى السابقة سلبا كليا وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لا عظم فليتامل اهويه تعرف وجه فصل المصنف البيت
 عما قبله بقوله ومنه (قوله أي ملفوظ به) قال الدنوشري فسر محقق بقوله أي ملفوظ به فيشمل نحو ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن
 الله فالاستفهام محقق بالمعنى المذكور وأما إذا فرس المحقق بالموجود حال الكلام ولغائه فلا يكون شاملا لمثل ذلك (قوله لان مثل
 هذا الكلام الخ) عبارة اللغوي قرر الشيخ التفتازاني كونه منه بان

الجواب المذكور انما ثبت عند

تحقق السؤال المذكور

فلا ينافي ذلك كون السؤال

مقدرا مقروضا * فان

قلت كيف يقابل المقدر

* قلت مراده بالمقدر

مالاتحقق له عند تحقق

الجواب اه وقد أشار

الشارح الى هذا السؤال

وجوابه فيما مر في تفسير

قول المصنف محقق كما

عرفته والسيد مع السعد

بحث اجاب عنه الحفيد

فانظر حواشي المختصر

(قوله والدليل الخ) لم لا

يجوز ان يكون الله فاعلا

بين جملتين محذوف فاعلي حد

أبشر يهدوننا للمتقدم (قوله

وما يقال فائله الدماميني

(قوله لان الفاعل لا يتقدم)

هذا التباس في فهم كلام

أهل المعاني فانه ليس

المراد بقولهم تقديم المسند

اليه يفيد الاختصاص انه

كان مؤخر او قدم على انه

فاعل على حاله بل المراد ان

فعل (هـ) جواز (ان أجيب به نفي كقولك بلى زيد) جوابا (لمن قال ما قام أحد) فزيد فاعل فعل محذوف
 دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية (أي بلى قام زيد) ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو
 جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله

تجلدت حتى قيل لم يعرف قلبه * من الوجدشي قلت بل أعظم الوجد)

فأعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتجلدت من
 التجلد وهو التصبر على المموم ونحوها ولم يعرف بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشي وقلبه
 مفعول يعرف ووشى فاعله وبل للاضراب وأعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيب به (استفهام محقق)
 أي ملفوظ به (نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاء أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول
 الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لغوات مطابقة الجواب للسؤال (ومنه ولئن سالتهم من خلقهم
 ليقولن الله) فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا
 الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجواب يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازاني وهو
 متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل
 محذوف لا مبتدأ انه جاء عند عدم المحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
 ليقولن خلقهن العزيز العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك
 كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لاقادة
 الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامه على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية
 في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية (أو) أجيب به
 استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامي وأبي
 بكر يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل وأوجبه
 الحذف لحذف الاعراب وعدم القرينة وقال الموضع في الحواشي لا يجب بل هو أولى بما بعده والآصال
 جمع أصل بضمين وأصل جمع أصيل ويجمع أصل على أصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه
 مدخول الاستفهام المندرد وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه
 رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني
 للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسر هاء فالوقف دونهم (وقوله)

(٢٥ تصريح ل)

المسند اليه اذا أتى به مقدما كما في الآية ووضح ان يكون فاعلا معني
 أفاد التخصيص كما لا يخفى على من أحاط بالمفتاح والتلخيص (قوله وان كانت لا تطابق جملة السؤال) أي لفظا فلا ينافي انها مطابقة
 للمعنى لان من خلق اختصار لقضايا فعلية لان معنى من قام أقام زيدا م عمر والى غير ذلك كما حقه السيد وقال ان محي الجواب جملة
 فعلية في ليقولن خلقهن العزيز العليم اشارة الى المطابقة المعنوية ونافسه الحفيد انه يجب ان يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام
 من الفاعل والفعل ويؤخر عنهما هو محقق ولا شك ان خلق الله السموات والارض محقق وتعيين الفاعل غير محتاج الى الاستفسار
 فليس السؤال للاجمل اسمية وترك المطابقة اشارة الى بلادة الكفار لانه اذا تحقق خلق السموات والارض وحدوثهما ينبغي ان لا يقع
 شك في تعيين الفاعل فالمناسب لحالهم التردد في ذلك الخلق (قوله والآصال جمع الخ) قال الدنوشري قد ألغزت في ذلك فقلت

أفدنى أيها النحوي جعاً * له جمع مجي بالاطراد وجمع الجمع يجمع وهو أمر * غريب ليس للأذواق بادي وفيه نظر فإن مثله كثير (قوله وهو قياسي) قدمه ٢٧٤ على بقية المعطوفات فقد يفهم أنها سماعية لكن الظاهر أنها قياسية انتهى (قوله

نخر مبتدأ محذوف) رده في المعنى في بحث الحذف من الباب الخامس فقال بعد أن أورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها لأن هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها في رواية من بني الفعل فيمن للفاعل انتهى وفي قوله مبتدآت حذف أخبارها قلب كما قال الدماميني والأصل أخبار حذف مبتدآت ما ونوع في ذلك (قوله صرح بالتقدير الأول أبو حيان الخ) قال الدنوشري الحق عندي طريقة نائلة توهم تجوز الوجهين جميعاً (قوله لأن أحلت الخ) قال اللقاني في بحث إذ أحلت تعلق بعبيطات لا بالخمر فالذي يستلزمه حل العبيطات لا الخمر فليأمل ولو جعل الخمر ولو كان مرفوعاً غفلاً على عبيطات وان كان منصوباً على التوهم أي توهم أنه قيل غدت أحلت عبيطات السدائف * وكان جيداً نظير بدل إلى أي لست مدرك ما مضى *

وهو ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل كما قال التقيتازاني والذيلي وقال أبو عبيدة هو مهمل وقال العينى هو نهشل وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلي (لييك يزيد ضارع لخصومة) * ومختبط مما تطبع الطوائع فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع أي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل (ان رجال فاعل فعل محذوف) أي يسبحه رجال ويبكيه ضارع وزيد نائب فاعل يبك المهزوم بلام الأمر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي يأتي اليك للعرف من غير وسيلة وتطبع من الأطاحة وهي الأذهاب والأهلال والطوائع جمع مطيحة على غير قياس كل واقع جمع ملحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعاليمه متعلقة بمختبط وماه صدرية والمعنى لييك يزيد رجال ذليل ومثوق معروف لاجل أذهاب المنايا يزيد ويروي لييك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن أما الأولى فن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمد وأما الثانية فن جهة عدم الحذف (وهو) أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت (قياسي وفا قال الجرمي) بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته أبو عمرو (وابن جني) بكسر الجيم واسكن الياء ليس منسوباً وإنما هو معرب كني واسمه أبو الفتح وهم من البصريين أحازاً كل الطعام زيد وشرب الماء عمرو وبالنسبة للمفعول فيهما مذهب الجهو وأنه لا ينقاس والمرفوع في الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الأول أبو حيان وبالثاني صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز في نحو يوعظ) بالبناء للمفعول (في المسجد رجل) أن يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لاحتماله للأفعولية) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعاً على النيابة عن الفاعل (بخلاف يوعظ في المسجد رجل زيد) فإنه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للأفعولية لأن الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحداً كالفاعل وكانه لما قيل من بعضهم قيل زيد أي بعضهم زيد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل أضمر * كمثل زيد في جواب من قرأ (أو استلزمه) أي استلزم الفعل الرفع للفاعل (ما) ذكر (قباه) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق (غداة أحلت لابن أصرم طعنة * حصن عبيطات السدائف والخمر) فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أي وحلت له الخمر لأن أحلت) المراد (يستلزم حلت) المجرى وخكى أن الكسافي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل أي وحلت الخمر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهه غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولاً نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصن بالخمر يدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه وعبيطات مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطرى من اللحم والسدائف بالسين المهملة والقاء آخرة سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصن بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطرى حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطرى (أو فسره) أي فسر الفعل الرفع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحذف فاعل فعل محذوف يفسره استجارك

البيت المشهور وقال الشهاب القاسمي هذا البحث مردود لأنه ليس مرادهم أن أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالخمر واسناده إليه لأنه لا حاجة إلى ذلك بل المراد استلزامه في الجملة لأن المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لا فهمه باعتبار اسناده الخصوص الأثرى أنهم يستدلون في باب الاكتفاء بتقدير يرثي في كلام لو وجوده في آخر وان كان وجوده في ذلك الآخر لا يستلزم وجوده في الأول باعتبار تعلقه

(قوله المحكم الخامس ان فعلة الخ) قال الدنوشري هذا الحكم وما بعده و بعض ما قبله الظاهر انها من أحكام الرفع لا الغاء (قوله مع تشنيته ووجهه) قال اللقاني ان قلت أطلق مع انك تقول في الضمير قاما وقاموا وقلت التشنية والجمع مع الضمير في الغمير بنفسه لا في الفعل اذ المراد بتشنية الفعل ووجهه الحاق الفعل حرف التشنية والجمع وياتي بعده بالفاعل مظهر أو مضمرا مشى أو مجزوعا فظهر ان الفعل يوجد مطلقا (قوله فكما تقول) قال اللقاني الكاف للتشبيه وما مصدرية والمصدر المنسب منها ومن تقول مجرورا بالكاف والمجرور والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول قام أخوالك والاصل فتقول قام أخوالك قولا كقولك قام أخوك وقوله كذلك الاشارة بذلك الى ذلك المصدر المؤول المجرور بالكاف فتعين ان ذلك تأكيد على انك تقول (قوله لانه لو قيل قاما أخوالك الخ) فديقان أي ضرر في ذلك التوهم وغاية ما يلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة لها كثير ومنها أفي الله شئت وقد مر في باب المبتدأ والخبرانه انما يتبع تقديم الخبر النعل اذا كان رافعا للضمير المبتدأ المستر لا البارز ٢٧٥ لانه لا بدس لضمف لغة الحاق علامة

التشنية والجمع وهو مشكل على ما هنا ثم ان التحقيق كما بيناهم ان المانع الغاء العامل القوي وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابداء وهو ممكن هنا اللقاني ان قلت ما الفرق عند الجمهور بين التانيث فالترمو الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل والتشنية والجمع فالترمو اعدم الدلالة عليهما قبله قلب هو ان نائب الفاعل قد يكون معنويا ولا دلالة عليه لفظية كهند وقد يكون لفظيا فقط من غير تانيث المعنى كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لخصاء دلالتها في الاول والباسها في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف

والتقدير وان استجارك أحدا استجارك (والحذف في هذه) الصورة الاخيرة (واجب) لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوذ وتقدم الخلاف فيما (و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (ان فعلة) وما هو غير لته (يوجد مع تشنيته ووجهه كما يوجد مع افراده فكما تقول قام أخوك) أو أقام أخوك (كذلك تقول قام أخوالك) وأقام أخوالك (وأقام أخوتك) وأقام أخوتك (وأقام نسوتك) وأقام نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما أخوالك وقاموا أخوتك وقر نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تشنية الوصف ووجهه فالترمو توحيد المسند فعلا لهذا الابهام وهذا هو الفرق بين التشنية والجمع وبين التانيث حيث أحقوا علامة التانيث دون علامتي التشنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تنبئ بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل (قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) واليه أشار الناظم بقوله وجود الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كقار الشهدا (وحكي البصريون عن طيبي و) حكي (بعضهم عن أزدشنوءة) بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزد أبو يحيى من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزدشنوءة وأزد عمان وأزد السراة واختلف في تسميته أزد أو أسد اقليل لانه كان كثيرا العطاء فقليل له ذلك لكثرة من يقول أسدي الى كذا أو أزدى الى كذا وقيل لانه كان كثيرا النكاح والازدوالاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (نحو ضربوني قومك وهربتني نسوتك وضرباني أخوالك) وفي الحديث أو مخر جي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك اذ يخر جك قومك والاصل أو مخر جوى هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وقال) عمرو بن ملقط الجهلي (ألفيتا عيناك عند القفا * أولى فاولى للشذاواقبه)

فالفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعينان نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التشنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند طرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذاواقبه حال من المضاف اليه وهو الكاف

التشنية والجمع فان لهما في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفى بها انتهى ويرد عليه انه قد يسعي بالمشي والجمع فعلا منهما في الفاعل غير مطردة أيضا فليتامل (قوله لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ) قال الدنوشري أو بديل تامل (قوله بعلامة اضمار) الاضافة بيانية (قوله وحكي بعضهم) قال الدنوشري قال اللقاني الظاهر ان المراد بالبعض طائفة من البصرين قال ويحتمل أن يكون المراد بعضهم بعض من العلماء لا خصوص البصرين انتهى وهو نقل لكلام اللقاني بالمعنى وعبارته نصها وحكي عدل عن قوله وحكوا عنهم الحاق الفعل علامة التشنية والجمع الى ما عبر به اذا حكى عنهم انما هو ضربوني أو ضربني أو ضرباني فيصح فيه التاويلان الاتيان من الصحيح ومقابلته وقوله وبعضهم الظاهر ان الضمير عائد على البصرين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لذلك عن طيبي لجواز أن يكون ذلك لغة طيبي وازدشنوءة وان الحاكى له عن طيبي جميعهم وعن ازدشنوءة بعضهم ويحتمل ان ضمير بعضهم عائد على النحو وبين والامر سهل (قوله ونائب الفاعل كالفاعل) قال الدنوشري يشير الى الاعتراض على المصنف حيث مثل به الفاعل مع انه ناشئ وأجاب بانه مثله أي في هذا الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح الزنجشري في تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو الكاف) قال الزرقاني

أى في عينك فالشرط موجود وهو ان المضاف بعض من المضاف اليه هنا اذا العينان بعض الذات (قوله وأولى فأولى لك دعاء الخ) قال
 العيني فان قلت ما وقع أولى من الاعراب قلت يجوز أن يكون في محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره دعائي أولى فأولى لك يعني
 هذه الكلمة وقوله فأولى لك انما عطف على أولى الاول كرر التاكيد انتهى وقال أبو البقاء في اعراب قوله أولى لك فأولى أولى فيه
 قولان أحدهما فعلى والالف فيه للحاق بالتانيث والثاني أفعل وهو على القولين هنا وذلك لم ينون ويدل عليه ما حكى أبو زيد في
 النوادر هي أولات بالتاء غير مصر وف لانه صار عامه الا وعيد فصار كرجل اسمه أحمد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ أولك الخبر والثاني ان
 يكون اسما للفعل مبنيا ومغناه ويكشر بعد شريك تبين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من لم يبن بالبناء للمفعول) أى شذوذ الان
 الاصح ان أفعل التفضيل لا يصاغ الا من المبنى للفاعل كما سيأتي في باب (قوله وبعده وأهل الذي الخ) قال الدنو شمرى الجمع بين هذا
 والبيت الاول على رواية ألوم اكفاء وهو اخلاف حرف الروى فان آخر الاول ميم والثاني لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يعين قائله وكذا
 العيني وفي يثيمة الدهر في ترجمة ٢٧٦ أبي فراس الحمداني وكتب الى سيف الدولة يا أيها الملك الذي * أضحت اجعل المناقب

نتج الربيع محاسنا
 ألقحها غر السحاب
 راقق ورق نسيمها
 فحكت لنا صور الحباب
 حضر الشراب فلم يطب
 شرب الشراب وأنت غيب
 انتهى ولا يخفى ان أبا
 فراس من المولدين
 فالعرض من كلامه
 التمثيل لا الاستشهاد
 وان كان خلاف المتبادر
 من كلام المصنف وغيره
 حيث أدرجوا هذا البيت
 مع الشواهد (قوله ألقحها
 غر السحاب) ضمن
 ألقحها معنى أولد فعدله
 الى ضمير المحاسن ومحاسنا
 مفعول ثان لنتج قال
 اللقاني وفي كل من قوله
 نتج الربيع وألقحها

وواقية معناه مصدر الوقاية كالكتابة مصدر معناه الكذب وأولى فأولى لك دعاء أى قاربك ما يهلكك
 وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة أن يتبع فتلقى عيناه عند
 قفاه من شدة الالتفات (وقال) أمية (يلوموتني في اشتراء النخيل * ل أهلى) فكله ألوم
 فاهلى فاعل يلوموتني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه معند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف الى مفعوله
 وحذف فاعله ويروى اشتراقي التخييل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ وألوم بفتح
 الواو غير مهموز مخزبه وهو اسم تفضيل من لم يبن بالبناء للمفعول كقيل أى وكلهم أكثر ملوصية واللوم العذل
 ويروى وكلهم يعذل وبعده وأهل الذي باع بلحونه * كالحسى البائع الاول
 (وقال) آخر (نتج الربيع محاسنا * ألقحها غر السحاب
 فخرج غر امثوث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقح وألقحه علامة جمع المثنى وهى النون والسحاب
 جمع سحابة والفعل والقاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كسواو جمع مسوا على غير قياس والوصف
 في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا أسند الى جماعة الالف والتاء دون النون نحو ألقحها
 الهندات (والصحيح) عند سيبويه ومتابعيه (ان الالف والواو والنون في ذلك) المسبوع (أحرف) وان
 طيبى وأزدشونة (دلوا بها على التمنية والجمع) تذكيرا وتائيدا (كامل الجميع) من العرب (بالتاء في قامت
 على التانيث) بجمع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المثنى فرع المذكر قال سيبويه
 ولعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبها وهذا بالتاء التى يظهر ونها في قالت فلانة فكأنهم
 أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمثنى علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم
 وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مستند
 (لا انها ضمائر الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر
 (والتاخير) للبتدأ (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الابدال من الضمير) بديل كل من كل (و) الصحيح

استعارتان احدهما مكتوبة والاخرى تخيلية اذ شبه الربيع بالام من الحيوان
 وهذا كناية وأثبت للربيع النتج وهو تخييل وشبه غر السحاب بالفعل من الحيوان في ادراشي كالطرو والنطقة في آخر كالربيع
 والانتى من الحيوان وهذا كناية واثبت الالقاح الذى هو الايلاد تخييل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبر ان ذلك يتعين
 عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قوله ومحاسن جمع محسن) قال الدنو شمرى كلامه مردود
 بمافي الصحاح وغيره والحسن تقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كما انه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقابح جمع سوء على
 غير قياس (قوله دلوا بها) أى ابتداء دفع لما قد يتوهم قيل ذكر الفاعل انه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل
 المتعاطفات المطابق للمفردات لان جمع السلامة من جوع القلة عند سيبويه واتباعه قاله الشارح أى وجمع القلة بمثابة المفرد فلذلك
 وصف بالمفردات انتهى وقوله فلذلك ووصف بالمفرد أى جواز او المطابقة أفصح لان الافصح في جمع الكثير ما لا يعقل الا فراد وفيه اعلاه
 المطابقة وهذا وحذف المصنف نعت المفردين ليدل على ذلك عليه كما قال اللقاني (قوله لا انها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ) قال اللقاني

هذا الوجه لا يتأني في قوله وان كان له نسب وخير (قوله بغير أو) لهذا توفس أبو البقاء حيث جعل من ذلك اما يبالغ عندك الكبير
 أحدهما أو كلاهما في قراءة بعضهم قال الدماميني الظاهر أن الالف ضمير وان أحدهما يدل بعض وان كلاهما يتقدير أو يبالغ
 كلاهما أو التقدير يبالغ أحدهما أو كلاهما وعليهما فالالف عائدة على الوالد في وبالوالذين احسانا لا على ما بعدهما وليس لك أن
 تقول أحدهما يدل بعض وكلاهما يدل كل وأنه يجوز أن يحبنى زيد وجهه أخوك لأن بدل الكل تقريرا للبدل منه وما يدلان بأنه على ظاهره
 وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما يتناوله اللفظ واعلام بان الاول ليس مراد به ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله)
 وتقديم الخبر الخ قال اللقاني يعني أن الزاعمين يلزمهم ان التقديم والابدال يختصان بقوم باعياتهم واللازم اطلاق باتفاق وفيه نظر إذ
 اللازم ان الفعل اذا كان له فاعل مثنى أو مجموع يلزم اسناده الى ضمير ذلك الفاعل فيلزم ٢٧٧ منه عندا التقدم ان الظاهر مبتدأ

أوبدل ولزوم الاسناد الى
 الضمير خاص بهم قطعاً
 قوله وأحققرهم وأهونهم
 عليه) قال الدنوشري
 الظاهر أن أحقرهم وما
 بعده منصوبان العطف
 على محل جلة شرهم الفقير
 لانها مفعول ثان وتذكير
 ضمير عليه باعتبار ان
 الناس اسم جمع (قوله)
 لاجل فقره) قال الزرقاني
 اشارة الى ان الضمير في عليه
 يرجع الى الفقير الدال
 عليه قوله الفقير في البيت
 قبله وكلمة على للتعليل
 كما في قوله تعالى ولتكبروا
 الله على ما هداكم أي
 لهدايته انا كم (قوله وان
 كان مؤثراً قال اللقاني
 أي فان شامعنيو يا اما
 لفظياً (قوله تاما كان الخ)
 وقال الدنوشري بوجوب
 عمل الفاعل على

أيضاً (ان هذه اللغة) وهي الحاق العلامات (لا تمنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلافاً
 لراعي ذلك) بكسر مع الجمع أي خلافاً لمن زعم أن الظواهر مبتدأ تنوين زعم انها ابدال ولان زعم
 امتناع هذه اللغة مع التعاطفات وانما كان الصحيح انها أحرف لا ضمائر (لقول الأئمة) من أهل اللغة
 ان ذلك لغة اقوم بعينين وتقدم الخبر) كما يقول به الاول (والابدال) من الضمير كما يقول به الثاني
 يحيزها جميع العرب و (لا يختصان بلغة قوم باعياتهم) قاله ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان
 الصحيح أن هذه اللغة لا تمنع مع التعاطفات (لحي وقوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات برثى مصعب
 ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهما تولى قتال المارقين بنفسه * (وقد أسلماه مع دوحيم)
 فالحق علامة التثنية وهي الالف في أسلماه مع التعاطفين وهم اميعدوحيم والمارقين الخوارج من
 مرق السهم من الرمية فربما اذا خرج من الجانب الاخر وأسلماه خذلاء يقال أسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم
 تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابداد والمراد به الاجنبي من النسب والحجم القريب وقواد
 وهو عز وبن الورد يمدح الغني ويذم الفقير

ذريتي للغني أسمي فاني * رأيت الناس شرهم الفقير
 وأحققرهم وأهونهم عليه * (وان كان له نسب وخير)

والحق علامة التثنية وهي الالف في كاتامع التعاطفين وهما نسب وخير بكسر الحاء المعجمة أي الكرم
 والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد أبو حيان
 على الخضر اوى حيث قال لا تعلم أحداً يحيز فاما زيد وعمر ولاقام وازيد وعمر ووبكر وقال الموضح في
 المغني وليس الرديشي لانه يمنع التخرج لا التركيب انتهى (و) الحكم (السادس) من أحكام الفاعل
 انه ان كان مؤثراً ثبت فعله بما ساء كنه في آخر الماضي) جامداً كان أو متصرفاً تاماً كان أو ناقصاً وذلك
 مستفاد من قول النظم وتاء تانث تلي الماضي اذا كان لانثى (وبناء المضارعة في أول المضارع)
 ولم يتعرض له في الناظم (وموجب ذلك) التانث (في مستلثين احدهما أن يكون) الفاعل (ضميراً
 متصلاً) لغائبة حقيقية التانث أو مجازية ونعني بحقيقي التانث ما له فرج والمجازي خلافاً للحقيقة
 (كهند قامت أو تقوم) المجازية نحو (الشمس طلعت أو تطلع) وانما وجب تانث الفعل في ذلك لثلاث
 يتوهم ان ثم فاعلام ذكره منتظراً اذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلعت قرنها (بمخالف الضمير

ما هو أهم من المجازي وكون التاء في أول المضارع التانث قد يتوقف فيه من حيث انها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لا دلالة له
 على معنى والمسئلة منقولة فليتراجع من مظاهرها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الاطلاق ممنوعة
 وانما يصح في حروف المباني اذ لا شئ في دلالة ألف المفاعلة وسين الاستقبال وباء النسب ونحوها على المعاني ولهذا قد في التسهيل
 خذ الكلمة بمستقل (قوله ضمير متصل) قال اللقاني محتمل أن يراد بالمتصل ما لم ينفصل من الفعل سواء كان متصلاً أي لا يمكن أن
 يفتح به النطق أو منفصلاً ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاختصاص في نحو غلام هند تقوم هي معه انتهى وصله
 ان المراد بالاتصال على الاول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التانث في المثال المذكور على
 الاول دون الثاني ويؤيد الثاني ما يأتي من قضية كلام السارح في تعليل وجوب التذكير في المنفصل (قوله لغائبة حقيقية التانث)
 قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهندان ربما

(قوله ما قام أو ما يقوم الأهي) ظاهره أن الضمير المنفصل فيما ذكر فاعل ومرآة الحكم الرابع أنه في مثل ذلك محذوف وانظر لموجب
 التذكير في ما قام أو يقوم الأهي ولم يجوز الأمران بناء على ما يأتي عن الناظم في المؤنث الحقيقي الظاهر المفصول بالأو أي فرق بين الضمير
 والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف محتمل لذلك لقوله بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر أنه
 لا يجب فيه التانيث وكلام الدماميني في شرح التسهيل يفيد جواز الوجهين في ذلك فانظر حاشيتنا على الألفية ثم قضية التعليل بعدم
 التوهم الذي ذكره الشارح وجوب التذكير في المنفصل غير المفصول بالانحوخ وعلام ههنا حصر هي معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب
 قد رد على العلة أن مع التاء يتوهم أن له فاعلا مؤنثا متظرا اذ لو قيل ههنا قامت احتمل أن المعنى قامت أمهات لا يمكن أن تجعل
 العلة دفع التوهم في الجملة بان يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع والباقي طرد الباب (قوله وفي هذا التأويل نظر لان
 المسألة الخ) قد يقال لا مانع من اعتبار الأمرين ٢٧٨ والتذكير باعتبار المعنى والتأويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وك

لذلك من نظير نحو كل
 ومن الموصولة هذا وفي
 عروس الأفراح للبيهق
 السبكي في آخر أحوال
 المسند إليه أهمل المصنف
 يعني الخطيب القزويني
 أمور من أتيان الكلام
 على خلاف مقتضى
 الظاهر وذكر منها تذكير
 المؤنث وعكسه فالأولى
 لتفخيمه كقوله تعالى
 فن جاءه موعظة من ربه
 ولذلك يجوز تذكير كل
 مؤنث ومنه ولا أرض
 اقبل ابقالها لانه أراد تفخيم
 الأرض فعبّر عنها بما يعبر به
 عن المكان وبذلك يتجلى
 لكأنه لا شذوذ في هذا
 البيت لانه إنما يكون
 شاذًا إذا أريد بالظاهر
 المؤنث ويعود عليه ضمير
 للغائب مع كرا على
 الصحيح بخلاف ابن كيسان

المنفصل نحو) ههنا (ما قام) الأهي (أو ما يقوم الأهي) والشمس ما طلع الأهي أو ما يطلع الأهي
 فالتذكير واجب في التثنية لعدم التوهم المذكور لأن الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المرأة
 الحاضرة وقت أو أقوم فإنه لا يمكن تانيثه وان كان ضمير متصل للمؤنث (و) تاء التانيث (يجوز تركها في
 الشعر) مع اتصال الضمير (ان كان التانيث مجازيا) واليه أشار الناظم بقوله
 * ومع ضمير ذي الجاز في شعرو ق * (كقوله) وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضانا فعتين
 فلا فزقة ودقت ودقها * (ولا أرض أبقل ابقالها)
 وكان القياس أبقلت لان الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان
 يجوز ترك التاء في الكلام الشرقي يقال الشمس طلعت كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق
 بين المضمرة والظاهرة واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت ابقالها بالنقل فلما عدل
 عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر وأجيب بأنه إنما ثبت ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر
 ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمز إلا التحقيق وقد يعارض بالمثلى
 فيقال إنما ثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ويؤيده ما قاله ابن كيسان
 أن الأهل حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى أبقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة
 فيه على هذا اذ هذا دليل على أن فاعله مجزى النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتأويل الأرض
 بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التأويل نظر لان وجود الهاء في ابقالها ياباه (وقوله) وهو الأعشى
 ميمون بن قيس في قصيدة مدح بهار هط قيس بن معديكرب وزير يد بن عبد الدار الحارثي
 فامأ تريني وليمة * (فان الحوادث أودى بها)
 وكان القياس أودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة والتمهيد بلسر اللام وتشديد الميم
 شعر الرأس دون الجملة والحوادث جمع حادثه والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل
 المراد المحدثان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك يتعدى بالباء والمسئلة (الثانية) من وجوب التانيث
 (أن يكون) الفاعل ظاهرا (متصلا) بالفعل (حقيقي التانيث نحو اذ قالت أرأت عمران) والى هاتين
 المسئلتين أشار الناظم بقوله وأما تانم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات ح

في المؤنث المجازي أما إذا أريد بالمؤنث المجازي عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتامل (وشذ
 (قوله فان الحوادث أودى بها) انما لم يقل أودت وان كان لا يضر الوزن لان القافية مؤسدة والتاسيس هو الالف الواقع قبل حرف
 الروي بحرف متحرك كالف عالم والروى هو حرف القافية والقافية هي الحرف الأخير من البيت الذي يكمل البيت (قوله حقيقي
 التانيث) قال الزرقاني هو على ما قال الشارح ما كان من الحيوان بازا تهذكر كراهة ونعجة وأمان انتهى ومراده بالشارح ابن الناظم
 ويرد على ما قاله ما ليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقوله الشارح ههنا ما له فرج أشمل لكن ينبغي أن يراد بالفرج محل الوطء
 ليشمل الطير فليس له إلا الذكر (قوله ذات ح) قال الدنوشري المراد بالحرف فيه الفرج قال في المصباح الحرف بالكسر فرج المرأة والأصل
 من حذف الحاء التي هي لام الكلمة وانما قيل ذلك لانه يصغر على جر ويجمع على أحراج والتصغير وجع التكسير يردان الكلمة إلى
 أصولها وقد يتعمد استعمال يبدو من غير تعويض قال الشاعر
 كل امرئ يحمي حره * أسوده وأجره

انتهى ويجوز أن يكون الخرف في كلام ابن مالك من الخفف ويجوز أن يكون من المشد فوخفف لضرورة الشعر وكلام المضايح يدل على انه مختص بفرج المرأة أي دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك ويمكن تأويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال الدنوشري يسهل الشذوذ في ذلك كون فلانة ليس دالا على المؤنث وانما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله انه ينقاس على قلة) قال الدنوشري فيه نظر فلا دلالة في كلامه على القياس بل على القلة (قوله لان المراد الجنس) أي لان في ذلك على الاصح لاستغراق الافراد كما يأتي في باب نعم وبئس (قوله وسياتي ان الجنس) يعني سواء دل عليه بالاسم المقرون بالاداة كما ذكر او الجهر ومنها كشجر وتمر كما سيجي (قوله المحقق) الاظهر ترك هذا القيد وان وقع التقييد به في القطر لاخراج المجازي نحو مطلع اليوم الشمس بنا على ان ترك العلامة أحسن لان الوجه ان الايمان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك في التنزيل على ما قاله الدماميني وان نوقش فيه وما يدل على عموم كلام المصنف انه لم يتعرض ٢٧٩ به ذلك المجازي المفعول وكيف يتوهم ان كلام المصنف

(وشذ قول بعضهم قال فلانة) حكاه سيبويه عن بعد العرب (وهو ردي لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قديما في بلا فصل انه ينقاس على قلة (وانما جازي) الكلام (الفصح نحو نعم المرأة) في المدح (وبئس المرأة) في الذم بترك التاء فيهما (لان المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازي (وسياتي ان الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك واليه أشار الناظم بقوله والحذف في نعم القاء استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان) التانيث والتذكير (في مستثنين احدهما) المؤنث الحقيقي الظاهر (المنفصل) من الفعل بفاصل (قوله) وهو جرير بن الخنظري يهجو الاخطل (لقد ولد الاخطل أم سوء) * على باب استهالاب وشام فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصراري والشام جمع شامة (وقولهم) أي العرب (حضر القاضي اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصدا للحكاية الشاهد بتمامه وانما يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد من الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء في * نحو آتى القاضي بنت الواقف (والتانيث أكثر) من التذكير لقوة جانبيه (الا ان كان الفاصل) بين الفعل وفاعله المؤنث (الا) الاستثنائية الايجابية (فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش) وأوجب التذكير في الكلام نحو مقام الاهندان ما بعد الاليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الاو ذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكور ولذا ذكر الفعل والتقدير مقام أحد الاهندر (وأشدد) الاخفش (على التانيث) في الشعر (ما برئت من ربه ودم * في حر بنا الابنات العم) فينات العم فاعل برئت وأشده مع وجود الفصل بالا (وجوزها ابن مالك في الشعر) على قلة ففعال والحذف مع فصل بالافضلا * كما قال الاقمة ابن العلاء

خاص بالمحقيق مع قوله الا في الا ان كان الفاصل الخ فان كلام ابن مالك انما هو في المجازي بدليل الايتين اللتين استشهد بهما فان صحة ومساكن من المجازي كما لا يخفى وكذا بنات العم لانه جمع تكسير كبتين خلا فان وهم فيه تمسكا بتثنيته في القطر لما جمع بالفوتاه فريدتين باصطفي البنات وهذا توهم فاسد لان ما جمع بالفوتاه أهم من أن يكون سالما أو غير سالم وسياتي النص في كلام المصنف على بنين وبنات لم يسلم بنا عن واحد منهما وهذا يندفع ما يأتي عن اللقائي من المنازعة في استشهاده ابن مالك فتدبر

(قوله جمع شامة) قال الدنوشري لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمريرة بل جعله كتمخ وتمخمة جعل الغلبة التانيث عليه وهي علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لان الفعل بعد عن الفاعل) لواقصر على ذلك كان حسنا لان الفصل لو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فاللزوم كذلك كما قال الشارح نفسه في عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر في نحو قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحدث ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله ما برئت الخ) قال الدنوشري قال اللقائي هذا البيت لا يصح شاهد على المسئلة لان الكلام في مؤنث حقيقي يجب معه التاء لولا الفصل بالا والبنات ليس كذلك لانه جمع تكسير فهو من المسئلة لا تية وأقول اذا كان الفصل بالجمع المؤنث الحقيقي المذكور يمنع من التاء فغيره أولى بالمنع فالتانيث في البيت أحق بالمنع لاسيما مع الفصل بغير الا ان الشيخ نظر الى ان المصنف جعله شاهدا لذلك فاعترضه انتهى وما نقله عن اللقائي فيه تغييرا لكلامه ونص كلامه على ان الفاعل في البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الاولى بل من الثانية انتهى ولا اشكال عليه (قوله وجوزها ابن مالك الخ) قال اللقائي وجهه ان يقدر الفاعل المحدث مؤنثا ومستثنى عاما

تغيره كسواء في الاول واخذ في الثاني واشار في الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللغوي أي الجمعي بدليل قوله لا هن في معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال اللغوي ان قلت يلزم على طرده هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث الفعل المسند اليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر أورق ولا أورقت ولا الرجال جاؤا ولا النساء فن قلت الجماعة لفظ مفرع مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها ماعاة اللفظ في مفرع مؤنث فيؤنث الفعل له وماعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع مؤنث في نحو النساء فن (قوله وقالت الاعراب) ٢٨٠ قال الدونشري رد التمثيل بذلالتة ان الاعراب اسم جمع لا جمع عرب والالزم كون المفرد أوسع دائرة

(وقرى ان كانت الاصيحة) بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو جاه وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعه من التابعين (فاصبحوا الا ترى الامسا كنهم) بضم التاء من ترى ورفع مسأكتهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جنى انها ضعيفة في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولو وردت بالتمام لم يتنع (ومنه) أي من مجازي التانيث (اسم الجنس) كشجر (واسم الجمع) المعرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كاعراب وهنود (لاهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث) في الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح) مع الجمع المكسر نحو (قالت الاعراب) مع اسم الجنس نحو (أورقت الشجر) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو أوراق الشجر) ومع اسم الجمع المذكور نحو (وكذب قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال تسوة) مع الجمع المكسر المذكور نحو (قال الرجال) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) فأتى في جانب التذكير بالنسبة الى ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختاطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جود وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما يجب التانيث مع المؤنث المجازي لا امرين أحدهما أن التانيث غير حقيقي فتضعف العناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءني كتاب زيد أي صحيفته والى ذلك أشار الناظم بقوله والتامع جمع سوى السالم من * مذكر كالتامع احدى اللين (الآن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجبت التذكير) في الفعل (في نحو قام الزيدون) وفي التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجبت (التانيث) في الفعل (في نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيويو وجمهور البصريين (خلافا لـ الكوفيين فيهما) فانهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث (و) خلافا (للقارسي) من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فانه انفراد عن أصحابه يجوز الامر من ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه (واحتجوا بنحو الا الذي آمننته بنواسرائيل) فانت الفعل مع جمع تصحيح المذكر (و) بنحو (اذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو (قوله فيكي بناتي شجوهن وزوجتي) * والطاهعون الي ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى خزن من مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا (وأجبت بان البنين) في قوله بنواسرائيل (والبنات) في قوله بناتي (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) اذا الاصل بنو فذقت لاه وزيد عليه واوونون في التذكير والفتوات في التانيث فلما لم يسلم فيهما بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل

من الجمع لان العرب يختصون بسكان البادية والاعراب يختصون بها وذكر بعضهم ان الاعراب جمع اعرابي فليتامل وعبارة الصحاح العرب جميل من الناس والنسبة اليهم عربي بين العروبة وهم أهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر الفصيح الاعراب والنسبة الى اعراب اعرابي لانه لا واحد له وليس الاعراب جمعا لعرب كما ان الانباط جمع لنبط وانما العرب اسم جنس (قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) أنظر وجه الفرق عنده قال الدونشري في حواشي الفاكي ولعله شرف المذكر كوراتسي وذكرك الرضي غير ما تراه لان ابن الحاجب شي على مذهب القارسي وعبارة الرضي وكان قياس هذا ان يمي التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء

لفظ الواحد فيه كذلك الا انه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة اما بحذفها ان كانت تاء نحو العرفات أو بقلبها ان كانت ألفا تغيير كما في الجبايات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم جعل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كهندات الا ان المقدر في حكم الوجود الظاهر (قوله لم يسلم الخ) قال اللغوي قضيتة ان نحو جاءت الجبلينات يجوز عنده في التذكير وهو محل نظر (قوله اذا الاصل بنوا الخ) هذا مشكل لانه يقتضي اعتبار اصل المفرد فيلزم ان يكون نحو القاضين وامله طعين وعدات في جمع عدة وجهات في جمع جهة من جوع التكسير وهو بعيد جدا او كان يمكن ان يبين عدم السلامة بتغيير

الشكل في الجمع (قوله أي اللاتي) قال الدوشري فيه نظر ولو جعل الضمير راجعا الى آل لكان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدوشري قدره هذا النظر بان آل إنما كانت معرفة لا موصولة في المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث وأما المؤمنات قال فيها موصولة لآلها للحدوث والمعنى إذا جاءك اللاتي تجدد منهن الإيمان وحدث بعد ان لم يكن (قوله ان يتصل الخ) قال اللقاني قالوا لو لم يكن ذلك هو الاصل جاز ضرب علامة زيد وامتنع ضرب علامة زيد وفضية كلام المصنف ان ما ذكره هو الاصل سواء كان واجبا أم جائزا ووقع في كلام بعضهم ان الاصل هو التقدم مع جواز التأخر ولا يخفى انه خلاف ذلك وانه مخالف للاصل أي الراجع (قوله ان يخشى اللبس) قال اللقاني أي فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لمحصل ٢٨١ اللبس حيثئذ وخوف اللبس بانتفاء القرينة اللفظية

تعبير فيها اماما تغير منهنما كبتين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبان التذكير في جاءك) المؤمنات (الفصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة (أولان الاصل النساء المؤمنات) والنساء اسم جمع حذف الموصوف وخلفته صفة فعومات معاملة (أولان آل) في المؤمنات اسم موصول (مقدرة باللاتي وهي) أي اللاتي (اسم جمع) وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر أما الاول فلان الفصل بغير الا لارجع فيه التانيث وتر كنه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد أجمعوا على وجوه مرجوح وأما الثاني فلانه يلزم منه حذف المفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضع به على الناظم عن اسناد الفعل الى المثني وحكمه حكم مفرد فان كان لمذكور يجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجبت تانيث فعله نحو قالت الهندان (و) الحكم (السابع) من أحكام الفاعل (ان الاصل فيه ان يتصل بفعله) لانه منزل منه منزلة خبره (ثم يبيى المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك في متصل المفعول بالفعل ثم يبيى الفاعل بعدهما (وقد يتأخر الفعل والفاعل) (يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكوز من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخله تحت قول الناظم والاصل في الفاعل ان يتصلا * والاصل في المفعول ان يتفصلا وقد يجاء بخلاف الاصل * وقد يبيى المفعول قبل الفعل (فاما جواز الاصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنهج وورث سليمان داود) فسليمان فاعل وداود مفعول (وأما جوبه) أي الاصل (في مستلئين احدهما ان يخشى اللبس) في الفاعل ولا قرينة تعبير الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين أو اشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم وكلها داخله تحت قول الناظم * وأخر المفعول ان لبس حذر * فيتعين في هذه الصور ان يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا (قاله أبو بكر) بن السراج (والتأخر ان يكونا مجزولين وابن عصفور وابن مالك) في النظم وغيره (وخالفهم) في ذلك (ابن الحاج) في نقله على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيديويه شيء من هذه

كضرب زيد عمر وقتلت سلمى عيسى وأكرم موسى الظريف عيسى والمعنوية كأرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكهشري موسى ووقع في خط الشهاب القاسمي وغيره تقديم الفاعل في أمثلة القرينة اللفظية والمناسب للقام بأخيره وتقديم المفعول كما وقع في أمثلة القرينة المعنوية وقوله ولا الفعل أي كافي عيسى ضرب موسى فانه يتوهم ان عيسى مبتدأ والفاعل ضميره وموسى مفعول كما تأتي في كلام الشارح آخر الباب (قوله) وخالفهم ابن الحاج الخ لم يجز ابن الحاج ولا غيره الخلاف في مسئلة وجوب تقديم المبتدأ على الخبر اذا خيف اللبس فليتنظر وجهه هذا وقال اللقاني

(٣٦ تصريح ل) يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا الاخير بان الامور المذكورة غاية ما تنتج جواز الاجال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر انه هو الفاعل فليس من الاجال بل من اللبس اذا الاجال ان لا يتضح الدلالة واللبس ان يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الاخير بانه لا يظهر لاختلاف الاعراب فيه اختلاف معنى لان كلامهما هو الاخر بخلاف ما نحن فيه فقامله انتهى وهذا الفرق وان اشتهر لكن كلام ابن مالك والمصنف في باب تعدى الفعل ولزومه ياباه لانهما جعللا حذف الجار في نحو وترغبون ان تنسكوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة في ذلك كما لا يخفى وقد تنظم بعضهم الفرق بين اللبس والاجال فقال والفرق بين اللبس والاجال * مما به يتم في الاقوال فالعظان أفهم غير القصد * فاحكم على استعماله بالرد لانه اللبس واما الحمل * فربما يفهم من يعقل وذلك ان لا تفهم المخالفا * ولا سواء بل تصير واقفا

وحكمه القبول في الموارد * فاحقناه نظاماً أعظم القوائد (قوله انه لا خلاف الخ) اذا تساوىتا تعرفنا ولا قرينة يجب تقديم المبتدأ على الخبر فاي فرق بينهما وبين مفعول زال هذه اذ لا يظهر لهما أثر انتهى قال الدنوشري وقد يقال تجوز الوجهين في الآية مبني على صحة كون كل منهما محكوماً عليه وبه ولم يعلم مراد الله في ذلك فجاز الوجهان وما ذكرنا في ذلك تأمل انتهى بقي ان كلام الزجاج مشكل بقول التسهيل يجب وصل الفعل ٢٨٢ برفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب وقول شرحه عبرت بالرفوع ليدخل الفاعل واسم كان

(قوله وذلك واضح) قال الزرقاني وجه ذلك ان المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال في الباقي) فيه نظر لان الباقي لا التباس فيه بل انما فيه اجمال أو مفروض في الاجمال تدبر (قوله ان انحصر المفعول) قال اللقاني ان قلت المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذکور فمحصور فيه لا محصور قلت اذا حصر فعل الفاعل في المفعول المذکور فقد حصر المفعول أي من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول المذکور والمراد بالمفعول في كلامه مفهومه أي من وقع عليه فعل الفاعل فلي تأمل (قوله عند الجزولي) قال اللقاني الذي أوجب الاتفاق في اتحاد الأفعال هو انه لا دليل على ان محل المحصر هو تاليها حيث قدم المفعول مع الارتفاع

الأغراض الواهية (عجبا بان العرب تجيز تصغير عمرو ووعمر) على غير مع وجود اللبس (وبان الاجمال من مقاصد العقلاء) فان لهم غير ضافي الاجمال كما ان لهم غير ضافي البيان (وبانه يجوز) أن يقال زيد و عمرو (ضرب أحدهما الآخر) اذ لا يبعد أن يقصد قاصدا ضرباً سدهما من غير تعيين فيأتي باللفظ المحتمل (وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق) عند الأصوليين وادعة عند النحويين فلا يمنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان الى وقت الحاجة كاختار ومنقاد فأنهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة أنما (و) جائز (شرعاً على الاصح) خلافاً للعترة وأكثر من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر وأبي اسحق المروزي وأبي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا (وبان الزجاج نقل) في معانيه (انه لا خلاف) بين النحويين (في انه يجوز في نحو فازالت تلك دعواهم كون تلك اسمها) أي اسم زال (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي فلوزال الالتباس بقريظة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو معنوية كما كتبت الكمثرى المجلي جاز التقديم بلا خلاف المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بالمتأخر وانما ضرب زيد عمراً) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقاً لانه لو أخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمراً انحصار ضرب زيد في عمر ومع جواز أن يكون عمر ومضروب بالشخص آخر فاذا أخر وقيل انما ضرب عمراً زيد جاز أن يكون زيد ضارباً بالشخص آخر ولم يجز أن يكون عمر ومضروب بالشخص آخر (وكذا المحصر بالاعند) أي موسى (الجزولي وجماعة) من المتأخرين فأنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بالمتأخر ما ضرب زيد العمراً (وأجاز البصريون والكسائي والقراء وابن الأثير) من الكوفيين (تقديمه) أي المفعول مع (على الفاعل كقوله) وهو دعبل بن علي الخزاعي

(ولما أي الاجاماً قواده) * ولم يسئل عن ليلى بال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بالا وهو جاعل الفاعل وهو قواده والجماع هنا الاسراع والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرد شي (وقوله) وهو مجنون بني عامر

تزوجت من ليلى بتكليم ساعة * فزاد الاضعف ما في كلامها

فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعيف على الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين وهل ينبت الخنثى الاوشيجه * (ويغرس الا في منابتها النخل)

فقدم الجار والمحرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع أنبت والخنثى بفتح الحاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب الى الخنثى

اللبس وهذا المقدار منتف في انما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز ان يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان وهو لان التقدير في ماضرب الا عمر از يد ماضرب احداً أحد الا عمر از يد كما قاله في المطول آخر باب القصر والمصنف كان مالك لا يجيزه ولهذا زد في المعنى في الباب الخامس قول أبي البقاء بلعونين من قوله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وحال من فاعل مجاورونك (قوله وهو دعبل) في القاموس دعبل كزبرج بيض الضفدع الى ان قال وشاعر خزاعي رافضى (قوله فقدم الجار والمحرور الخ) انما احتاج الى هذا لان المصنف انما استشهد بالمضارع الثاني من البيت ولو استشهد بالاول كان ظاهر اغنياء عن التكلف اذ المفعول وهو الخنثى قدم على

الفاعل وهو وشيعة (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيع بالجم شجر الرماح والخط موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب
 اليه الرماح الخطية لانهما تحمل من الهند فتقوم به (قوله يدعي تقدير عامل في المرفوع) فيه كما قال في المطول في آخر باب القصر بحث لان
 الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمير لا يخلو عن تعسف انتهى أي لانه يلزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة قال نعم يصح هذا فيما
 اذا قدم المرفوع وآخر المنصوب وذكر كلا ما يتعلق بذلك وسياتي (قوله قال في التسهيل الخ) ٢٨٣ قال الدونشري عبارة الرضي في هذا

المقام أكثر النحويين منعوا
 ان يعمل ما قبل الا فيما
 بعد المستثنى بها أن يكون
 معنونه الواقع بعد المستثنى
 هو المستثنى منه نحو ما
 جاء في الازيد أحد أو تابعا
 للمستثنى نحو ما جاء في الا
 زيد الظريف أو معمول
 لغير العامل في المستثنى
 نحو قولك رأيتك اذ لم يبق
 الاموت ضاحكا انتهى
 وليس فيه ذكر تابع المستثنى
 منه وقد قلت ربح في ذلك
 مطلقا التابع وذا كرا
 مسألة كون ما بعد الا
 معمول لغير العامل في
 المستثنى ما قبل الا لا يكون
 ذا عمل فيما يكون
 بعدها تلبي الامل
 في غير مستثنى كذلك اثبتنا
 ما منه مستثنى وتابعا أي
 فهكذا قد قاله في المعنى
 تقلا عن التسهيل ذلك المعنى
 وجوز الرضي قدرا أي تكا
 اذ لم يكن الا الردي بلا تكا
 وبعد المسئلة محتاجة الى
 التجرير فلتجرير انتهى وقد
 تبع السعدني المطول آخر
 باب القصر الرضي وقال في
 بيان الصورة الاخيرة فان

وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيعة بالشين المعجمة والجم جمع
 وشيعة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ونعرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمناخ لتقديم
 المفعول المحصور مع الاعلى الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المعنى ولا يعمل
 ما قبل الا فيما بعدها الا أن يكون مستثنى نحو ما قام الازيد أو مستثنى منه نحو ما قام الازيد أحد أو تابعا
 له نحو ما قام أحد الازيد افاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معنونه ولا لما قبلها قدره عامل انتهى ولو قيل
 المرفوع في هذه الايات ليس واقعا في مركزه الاصل لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل التقدير الا بعدها
 لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوي به غيره والابجاز ضرب
 غلامه زيد او الى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما بالاً أو بانما انحصر * آخر وقد سبق ان قصد ظهر

(وأما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جواز اخذ اول فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء
 وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف ربه عمر) نعم فاعل وربه
 مفعول (قال) جرير يمدح عمر بن عبدالعزيز
 جاء الخليفة أو كانت له قدرا * (كما أتى ربه موسى على قدر)

فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة
 واليه أشار الناظم بقوله * وشاع نحو خاف ربه عمر * والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
 (وأما وجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (في مستثنى احدهما أن يتصل بالفاعل
 ضمير المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه) فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوباً ونحو (يوم
 لا ينفع الظالمين معذرتهم) فعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوباً وانما وجب تقديم
 المفعول فيما تلا بعد الضمير على المفعول وهو متاخر لفظاً ورتبة (و) لاجل ذلك (لا يحيز أكثر النحويين
 نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا في ثر ولا) في (شعروا جاز فيهم) ما لا يخفى وابن
 جني) من البصريين (و) (أبو عبد الله الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في
 التسهيل في باب الضمير (احتجاجاً) في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك بأعمال الثاني حكاه سيديويه
 وأجازة البصريون في ضربته زيداً ابداً لزيد من الهاء باجتماع حكاها ابن كيسان وكلاهما فيهما في
 ضرب غلامه زيداً من تقدم ضمير مؤخر الرتبة وفي الشعر (بنحو قوله) وهو النابغة أو أبو
 الاسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه

(جزى ربه عنى عدى بن حاتم) * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فر به فاعل وهو متصل بضمير عائداً الى عدى وهو مفعول ورتبته التاخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق
 واختلف في معنى جزاء الكلاب فقبل هو الضرب والرعي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو دعاء
 عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلقت القساد قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جواز في الشعر
 فقط) للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه وأما الاعمال والبدل فمستثنيان

صاحبا مفعول رأيت والعامل في الموت لم يبق (قوله في مستثنى) قياس ما ياتي في التنبية أن تكون ثلاثة نالتها أن يكون المفعول
 ضمير امتصلا والفاعل ظاهر نحو ضربك زيد (قوله ان يتصل) قال اللغاني يرد عليه ان هذا الاتصال انما يمنع من التاخر وأما انه يوجب
 التوسط فلا يل مجوزه ويجوز التقديم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن أنظر هل يجوز في خصوص هذه الامثلة المذكورة
 في التوضيح وهي قوله واذا ابتلى ابراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل ادولاً يمنعان من التقديم أو لا عليهما أو على الفعل فقط

واجب هذا وحده وقال الدوشري ويمكن ان يقال الواجب حينئذ اما التوسط واما التقدم فالترتيب واجب بخير فصح ان يقال ان التوسط واجب (قوله ان يحصر الفاعل) قال الاقاني أي يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائي) قال الاقاني مقتضاه ان البصر بين يمنعون التقديم هنا وان أجازوه في المفعول المحصور بالاكثر والفرق ان تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور وتقديم الفاعل ٢٨٤ المحصور يغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور في الفاعل المذكور

لحيثهما على خلاف الاصل اذا الاصل والكثير الشائع تقدم مقرر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره حتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من باب عليه كما استثنى بيع العرايا بخير صها عمرا الى الجذاز كما هو خارج عن القواعد والى ذلك أشار في النظم فقال * وشذ نحووزان نوره الشجر * (والمسئلة الثانية) من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ان يحصر الفاعل باقنا) باتفاق (نحو انما يخشى الله من عباده العلماء) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيرها فإلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء (وكذا الحصر بالاعند غير الكسائي) فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالانحو ماضرب عمرا الازيدا (واحتج الكسائي) على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا (بقوله ما عاب الاثيم فعل ذى كرم * ولا جفا قط الا جبا بطلا) تقدم الفاعل المحصور بالا في الموضوعين والاصل ما عاب فعل ذى كرم الاثيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة من العيب والاثيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة في آخره همزة غير معدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع (وقوله) فذبتهم عذبا بالنار جارهم * (وهل يعذب الا الله بالنار) تقدم الفاعل المحصور بالا على المحرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب أحد أحد بالنار الا الله ونبتهم مبنى للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبا في موضع المفعول الثالث وجرهم مفعول عذبا الا المفعول الثالث خلافا للعينى (وقوله) فلم يدرك الا الله ما هيجت لنا * عشية انا الديار وشامها تقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدرك ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والانا بغير همزة وسكون التون وفتح الهمزة الممدودة كالا بعد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها التيلة فروع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائي قدرا لانصوب والمحرور وغير المحصورين في هذه الايات ونحوها عام لا قد قبل فعل ذى كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت درى بنا على ان ما قبل الا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى او مستثنى منه أو تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال وما بالا أو بانما انحصر * آخر وقد سبق ان قصد ظهر (وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جواز افتحوفر يقا كذبتهم وفر يقا تقتلون) ففر يقا فهما مفعول مقدم للفعل الذى بعده ويجوز في غير القرآن تاخيرها (وأما وجوبا) أى وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (في مستثنين احدهما ان يكون) المفعول (عما له الصدر) كأن يكون اسم استفهام (نحو فأي آيات الله تنكرون) فأي مفعول مقدم لتكرونا أو اسم شرط نحو (أيام تادعوا) فله الاسماء الحسنى فأي اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بيا فكل منهما عامل في

اذ بصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل في الفاعل المعين المتبس بالمفعول المعين فمعنى ماضرب عمرا الازيدان عمر الم يضربه الازيد ومعنى ماضرب الازيد عمر ان الضرب لم يقع من أحد الا من زيد فانه وقع منه ملتصبا بعمر (قوله وغير الكسائي قدر المنصوب والمحرور الخ) قال في المظول آخر باب القصر بعد ان اعترض تقدير عامل المرفوع كما نرى يصح هذا فيما اذا قدر المرفوع وآخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ماضرب الا زيد عمر المنصوب بضمير كانه قيل ما وقع ضرب الامن زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا أى ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا بهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وبكر اقول

للمن ضربت لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضر وبالزيد ولم يقع ضرب الامن زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فذعنوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فن أين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال اننا ملتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونتم صحة هذا الكلام في غير هذا المقام انتهى وانت خبير بان تقدير السؤال لا بد منه في دعوى الحذف وان لم يذكر الشارح هنا

فتدبر (قوله أن يقع عامه الخ) قال اللغاني هذا الضابط شامل لنحو أما زيد فيضرب عمر أو لا يجب تقديم المفعول فيه انتهى قال الشهاب
 لوز يدي الضابط ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشئ آخر لم يرد هذا قليلاً انتهى وكان الأحسن أن يقول فلوقال المصنف بدل قوله
 وليس له منصوب ولم يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له فائدة فان محترزه الذي ذكره وهو أما اليوم فاضرب زيد أو آخر فيه
 اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا بعينه واعلم انه لا فرق في المنصوب المغاير للمفعول المذكور بين كونه
 طرفاً كاملاً المصنف أو غيره كما في أما زيد فاكس جبة والاصل أما فاكس زيداً جبة وأنه اذا كان ظرفاً يجوز تقديم المفعول به وتأخير
 الطرف كما أشرنا إليه وهو الذي دل عليه قول الشارح فإنه يكتب بالفصل بذلك وقوله فلا ٢٨٥ يجب تقديم المفعول به لان القرص
 الفصل بين أما والفاء وإنما

بها على ذلك ترد
 بعضها فيه (قوله فالجواب
 انها التامع فيما بعدها
 الخ) الاظهر أن يقال أنها
 التامع عمل ما بعدها فيما
 قبلها حقيقة وهذا ليس
 قبلها حقيقة لان رتبة
 التأخير ونظير ذلك أن
 المفعول اذا كان له الصدر
 يتقدم على عامه وأما
 دعوى ان حقه ان تدخل
 على المفعول المتقدم فبها
 نظر لان حقه انما هو
 الدخول على صورة الجملة
 وتقديم المفعول لا ينافي
 صدارتها كما علمت فتدبر
 (قوله متصلين) لا يظهر
 فرق بين المتصلين
 والمنفصلين بل قد يقال
 لا يتصور اشتراط كونه
 لاحصر في أحدهما الا اذا
 عم في الضمير لان الحصر
 انما يكون في المنفصلين
 أو المنفصل أحدهما وهو
 المحصور فيه فكان الاولى
 للشارح أن يجعل قيد

عامه من جهتين مختلفتين (المسئلة الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامه (أن يقع عامه بعد
 الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة أو مقدره) وليس له (أي لعامل المفعول (منصوب غيره) أي غير
 المفعول (مقدم) نعم منصوب (عليها) أي على الفاء مثال أما المقدره (نحو وربك فكبر) فتقديره وأما
 ربك فكبر (و) مثال أما الظاهرة (نحو فاما ايتم فلا تقهر) وانما واجب تقديم المفعول فيما أحذرا
 من أن تلي الفاء أما المقرونة أو المقدره تفصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما
 قبلها فكيف عمل ههنا في المفعول فالجواب انها التامع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها اذا كانت في
 مركزها الاصل وهي ههنا ليست فيه لانهما مؤخره من تقديم وكان حقه ان تدخل على المفعول المتقدم
 لطلبها الصدر ما أمكن ولكنها حلت الى الفعل حذراً من ايلائها أما (بخلاف) ما اذا كان للفعل
 منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكتب بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (نحو
 أما اليوم فاضرب زيداً) فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الطرف والمفعول به وتقدم الطرف
 وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول (تنبية) يدرك بالتأمل فيما تقدم (اذا كان الفاعل
 والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولاحصر في أحدهما واجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو
 الاصل فيهما (كضربته) فالتا فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هتاهنرا الاتصال في
 الفاعل (واذا كان المضمير) المتصل (أحدهما فان كان) المضمير (مفعولاً) والظاهر فاعلاً (وجب)
 في المضمير (وصلة) بالفعل (وتأخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربني زيد) لانه لو قدم الفاعل
 والحالة هذه وجب أن يوثق بالضمير مقصوداً مع امكان اتصاله (وان كان) المضمير (فاعلاً والظاهر
 مفعولاً) (وجب) في المضمير (وصلة) بالفعل (و) (وجب) اما (تأخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو
 تقديمه) عليه (على الفعل) معاً (كضربت زيداً و زيداً ضربت) حذراً من ارتكاب الانفصال مع
 التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) في النظم (بوجه امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيداً
 ضربت (لانه سوي) في النظم (بين هذه المسئلة) وهي مسئلة ضربت زيداً (ومسئلة ضرب موسى
 عيسى) في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال

وأخر المفعول ان ليس حذر * أو أضمير الفاعل غير منحصر

فانقضى أنه لا يجوز زيداً ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب
 ما ذكرنا) من جواز نحو زيداً ضربت اذ لا لبس و امتناع نحو عيسى ضرب موسى لثلاثي توهم أن عيسى
 مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضع من أول الحكم السابق
 الى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وان

كونهما منفصلين مستفاد من قول المصنف ولا حصر في أحدهما فيقول بعده ويلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم
 الخ) يمكن أن يجاب عنه بان في كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أضمير الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع
 وسيأتي في باب العطف ان الواو قد تحذف مع ما عطفت ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر في أحدهما بقية قوله وما بالاً أو بالانما الحصر
 آخر لا غير منحصر في الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل في قوله أو أضمير الفاعل غير منحصر ما كان من
 الفاعلين ضميراً منفصلاً غير محصور فانك اذا قلت ضربت زيداً ما عمر و واما أنا و اكرمتك أما أنا و اما زيداً و قلت ان اكرمتك زيداً وان أهانك
 له وهذا كله مما أشبهه قد أضمير في الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضاً عما أورده المصنف بان
 مراد الناظم بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه وعدم التقديم بدليل أفراد مسئلة التقديم بقوله وقد يحكي المفعول قبل الفعل مع شمول

ما قبلها لها ولعل هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم بوجه الخ قد يقال عموم قول الناظم
 أو أضمر الخ مخصوص بقوله وقد يحكي المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن ما ذكر من الجوابين من الناظم لا ينافي دعوى المصنف
 بأن في كلامه إيهام التساوي لانه لا يقيدان عدم الإيهام بل عدم الصراحة والاقتضاء فيهما مصححان لتعريف المصنف بالإيهام دون
 الدلالة والاقتضاء فتأمل (قوله وأنه يجب تأخير الفاعل الخ) لا يخفى أنه إذا وجب تأخير الفاعل وكان المفعول ضميراً متصلاً ووجب
 توسط المفعول كما هو ظاهر فالأولى أن تظم هذه الصورة إلى مسئلتى وجوب توسطه وتكون مسأله ثلاثة كما أشرنا إليه سابقاً ولا تعد
 تساماً مستقلاً والله أعلم بالصواب (هذا باب النائب عن الفاعل) * (قوله قد يحذف الفاعل) قال اللقاني قدّم في أحكام الفاعل أنه
 لا بد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل ٢٨٦ يوجب تأويل ما تقدم بما إذا قصد بقاء الفعل على صيغته الأصلية (قوله للجهل به)

يكون المفعول محصوراً فيه وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وأنه يجب توسط المفعول
 في مسألتين أن يكون الفاعل ملتصقاً بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصوراً فيه وأنه يجب تقديم
 المفعول على عامه في مسألتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون محمولاً ما بعد الغاء بشرطه وأنه
 يجب تأخير الفاعل في مسألة واحدة وهي ما إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً وأنه
 يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسألة
 واحدة وهي ما إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً أو الجواز فيما عدا ذلك
 * (هذا باب النائب عن الفاعل) *
 قال أبو حيان لم أر مثلاً هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يحذف
 الفاعل للجهل به كسرق المتاع) إذا لم يعلم السارق من هو (أو لغرض لفظي) كالإيجاز فهو قوله تعالى
 مثل ما عوقبتم به وكأصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته جنت سيرته فإنه لو قال جد الناس سيرته
 لا اختلبت السجعة قاله الموضع في شرح القطر وغيره (كتصحيح النظم) كما وقع للأعشى ميمون
 ابن قيس (في قوله) في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد
 (علقها عرضاً وعلقها رجلاً * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل)
 فبنى على في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم إذ لو قال
 خلقتني الله ياها وعلقها الله رجلاً غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة
 وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أى تعليقاً عرضاً من غير قصد قال في الصحاح وقولهم
 علقها عرضاً إذا هوى امرأة أى اعترضت لى فعلقتهما من غير قصد انتهى واسم هذه القنة هريرة كما مر
 به في بيت أول القصيدة في قوله ودع هريرة أن الركب مرتحل * وهل تطيق وداعاً أيها الرجل
 وهريرة هذه عشقت رجلاً غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (أو لغرض معنوي
 كان لا يتعلق بذكره غرض) أى قصد (فحوقاً) أحضرتهم وإذا حيتم إذا قيل لكم تفسحوا) إذ ليس الغرض
 من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أى فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فينبغ عنه
 في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزم منه وعدم حذفه

نظريه المصنف بأن
 الجهل به انما يقتضى أن
 لا يصرح باسم الفاعل
 لأن يحذف وتقصيه
 وما يتعلق به يطلب من
 حاشيتنا على الفاعل
 (قوله أو لغرض لفظي)
 قال اللقاني اعلم أن الغرض
 من الفعل هو ما قصد
 حصوله منه وفائدته
 ما يترتب حصوله عليه
 قصد الفعل أولاً
 فيصافقان في الفائدة
 المقصودة بالفعل كتعلم
 المنطق لمحصل عصمة
 الذهن عن الخطأ في الفكر
 وينفرد كل منهما إذا قصد
 بالفعل غير فائدته جهلاً
 بالمقصود لغرض لفائدة
 والترتب على الفعل
 فائدة لا غرض كتعلم النحو
 للعصمة المذكورة فهى
 غرض غير فائدة وعصمة

اللسان عن الخطأ في المنطق فائدة لا غرض إذا تعرر ذلك علم أن عطف الغرض من الحسن يمكن (وثانث
 إذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدته (قوله أو معنوي) قال اللقاني أى معنى يشار إليه ثم ذكر هذه العلة
 الثلاث لا يفيد المحصر فلا يرد التخصيص بغيرها العلم بالفاعل بالسامع إذا كان الفعل لا يصلح إلا له كما في قوله تعالى وخلق الإنسان ضعيفاً
 (قوله كان لا يتعلق) قال اللقاني أن قيل عدم تعلق الغرض بذكره أمر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضنا
 قلت المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضنا (قوله ووجوب التأخير الخ) قال اللقاني لم يعبر في الأولين بالوجوب وكان
 الأولى ذلك ولو قال في وجوب الرفع كان أحسن لأن الرفع الذي في نائب الفاعل ليس عين الرفع الذي في الفاعل وأشار
 بقوله واحد إلى أنه لا يجوز تعدد كالفاعل والأسناد إلى غير المفعول له أسناد مجازي كأسناد الفعل المنى للفاعل إليها فإنه مجازي
 كما صرح به علماء المعاني انتهى وهو ما خوذ من كلام اللقاني فإنه قال لو قال في وجوب الرفع والعندية والتأخر كان أحسن إذ كل
 من الثلاث واجب والنسب في مطلق الرفع والعندية لا في رفع الفاعل وعمديته وقال قوله واحد إشارة إلى معنى آخر نابت عنه

فيه وهو متع التعداد للنائب كالفاعل ثم ان كلامه مشعر باستواء الاربعة في النيابة أي في كون كل نائب عن الفاعل وكلام أهل المعاني صريح في أن اسناد الفعل المبني للجهول الى المفعول به حقيقي والى غيره مجازي لانهم قالوا اسناد الفعل الى ما بنى له من فاعل ومفعول به حقيقة والى غيره للملازمة مجازوله ملازمات شتى بلا بس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناد الفعل الى ما بنى له من الفاعل أو المفعول به حقيقة والى المصدر وما بعده مجاز والسرف فيه ان اسناد الفعل الى غير ما بنى له يستلزم تنزيهه منزلة ما بنى له فيجعل فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبني للجهول الى المفعول به فإنه الى ما بنى له وهذا حقيقة لا مجاز (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمي فيه نظروا الوجه التبعية ٢٨٧ وقد يقال مراد الشارح البيان اللغوي وهو لا ينافي

التبعية انتهى وقال الزرقاني ان قلت البيان غير المبين فيكون النائب الاربعة قوليس كذلك فكان المناسب ان لو قال صفة لواحد فاجواب من ثلاثة أوجه أحدها ان من بيانية وهي التبعية الثاني ان المراد البيان اللغوي والنعت مبين للنعوت الثالث على تقدير كون من ليست للتبعية ان المراد نيابة الاربعة تباها على سبيل البديل (قوله والمعتل العين أو اللام) مثلهما معتل القامو انما خصهما الشارح بالذكر لاقتصار المصنف عليهما (قوله الثاني المجرور) قال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنيابة وهو الذي يلزم الجارله طريقة واحدة في الاستعمال

(وقائيد الفعل لتأنيده) ان كان مؤنثا غير مجزور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الاول) منها (المفعول به) لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين أو اللام (نحو وغيض الماء وقضى الامر) والاصل أغاض الله الماء وقضى الله الامر فذف الفاعل للعلم به وأنوب المفعول به مناه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلا وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائزا للتقديم عليه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ينوب مفعول به عن فاعل * فيماله (الثاني المجرور) كما عبر به البصريون سواء أكان الفعل لازما للبناء للمفعول أو لا فالاول (نحو وما سقط في أيديهم) الثاني نحو (قولك سير يزيد) لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه أبو علي (الرندي) بالراء والنون) النائب ضمير المصدر (المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير وما سقط هو أي السقوط وسير هو أي السير (لا المجرور) بالحرف المعدي (لانه لا يتبع على المحل) أي محل المجرور اذ اناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال مريد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو ورفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائباً عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله * طلب المعقب حقه المظلوم * برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب (ولانه) أي المجرور قد (يتقدم) على عامه (نحو كان عنه مسؤلا) فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامه وهو مسؤلا والفاعل لا يتقدم على عامه فنابته كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل (ولانه) أي المجرور (اذا تقدم لم يكن مبتدأ أو كل شيء ينوب عن الفاعل فإنه اذا تقدم كان مبتدأ) نحو الزيت كسيل ورمضان صيم وضر ب شدي ب ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام وأجاز الكوفيين تقديم الفاعل ونابته باقين على حالهما (ولان الفعل لا يؤنث له) أي للمجرور المؤنث اذ اناب عن الفعل في (نحو مهند) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه الالال الاربعة ان المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب (قولهم سير يزيد سيرا) بالنصب فانابوا المجرور ولم ينوبوا المصدر لاجتماعه بل أبغوه منصوبا ولو أنابوه لرفعوه واذالم ينوب المصدر الظاهر فضميره أولى بالتمنع لكونه أشد اهما منه وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه (و) لنا من الاجوبة (انه انما يراعى محل يظهر) اعراه (في الفصيح) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد ومدخوله طرف فالاول

كذورب ولا يختص بقسم ولا استثناء ولا دل على تعليل وذ كر ابن ايازان الباء الحالية في نحو خرج زيد بنيا به لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك التمييز اذا كان مع من قولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثاني نظر فان دخول من في هذا المثال غير جائز كما استعرفه في بابته انتهى وأقول سببنا في كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولا به ان التمييز مطلقا لا ينوب بوجهه (قوله بالراء) أي المضمومة تسببه الى رنده قرية من بلاد الاندلس كما نقله الدنوشري عن الشهاب في اللب الرندي بالضم والسكون ومهملة تسببه الى رنده حصن بالاندلس (قوله اذ لا يتقدم الفرع الخ) قد يقال لا يلزم لما قدمه من ان البصريين أجازوا زيدا عمرو وضرب مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه) إشارة الى رد ما قاله الحفيدان عدم نيابة المصدرهنا لعدم اختصاصه وان النائب ضمير المصدر المختص لكن برده عليه ادعاء الجمهور الرجوع الى المعهود فيما بقي في قوله وهو قالت متى يدخل عامك ويتعلل وقد بر (قوله وهو المجرور الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لانه يوجه

المحصر فيما ذكر كما يشهد بذلك اثباته بالجملة معرفة الطرفين مع ان ذلك غير مختص به بل الماصر حوا في باب المصداق انه يجوز اتباع الفاعل
 والمفعول المضاف اليهما المصداق محلا ولما صرح حوا به في باب النداء وباب لا النافية للجنس انه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك
 ولما صرح حوا به في باب اسم الفاعل انه يجوز اتباع مفعوله المحرور محلا بالنصب وغير ذلك من الابواب كما يعلم من تصفحها فلولا قيد
 الشارح بذلك لكان حسنا (قوله فحولست بقا ثم الخ) ونحو ما تقدم من * طلب المعقب حقه المظالم فان الرفع يظهر في الفاعل اذا
 اضيف المصدر الى المفعول ثم ذكر ٢٨٨ الفاعل (قوله الاشدوذا) قال الدوشري الجمع بينه وبين قوله قبله في الفصيح فيه ركاكة لا تخفى

على أرباب الذوق ويمكن
 ان يكون قوله الاشدوذا
 استثناء منقطعا والمعنى
 لكن لا يجوز ذلك شذوذا
 (قوله وأما قوله الخ) قال
 الدوشري فيه نظر ظاهر
 ووجهه انه يمكن أن يكون
 ذلك من باب * فان لم
 تجرد دون عدنان والدا
 * ودون مغدا الخ ويُدعى
 ان الطرف يشمل نحو
 تجرد وخين شذو فلا حاجة الى
 ادعاء نصب نحو غورا
 بفعل محذوف بل هو
 منصوب بالعطف على تجرد
 لكن نصبه يظهر في الفصيح
 تقول سلكت فجداتي
 الفصيح فتامل (قوله وانما
 لم يتقدرا الخ قال الدوشري
 لا يقال عليه يجوز حيث
 أن يكون في مسؤلا ضمير
 يعود الى المكاف لان تقول
 لو كان كذلك لوجب ابراز
 الضمير بحريان الصفة على
 غير من هي له أما على
 مذهب البصريين فظاهر
 وأما على مذهب الكوفيين

(فحولست بقا ثم ولا فاعدا) بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست
 قائما والثاني نحو قوله فان لم تجرد من دون عدنان والدا * ودون معد فترعتك العواذل
 بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها بالنصب تتجدد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال
 فان لم تجرد من عدنان (بخلاف) المحرور بحرف أصلى مغدا (فحوررت يزيد القاضل بالنصب) اتباعا
 لمحل المحرور المنصوب على المفعولية (أومر يزيد القاضل بالرفع) اتباعا لمحل المحرور المزفوع على النيابة
 عن القاضل (فلا يجوز ان) خلافا لابن جني (لانه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه
 بنفسه مع دون أن وان وكى الاشدوذا فلا تقل (فحوررت يزيد) بالنصب على المفعولية (ولا مرز يد) بالرفع
 على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحاً فلا يجوز مراعاته وأما قوله * يساكن في تجرد وغورا فاعثرا
 بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف أي ويساكن غورا لا بالعطف على محل فجد فقط قولهم لانه
 لا يتبع على المحل بالرفع وأما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤلا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل
 خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) انما (النائب في) هذه الآية ضمير راجع الى ما
 رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤلا هو أي المكلف وانما لم يقدر ضمير
 كان راجعا لكل لئلا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم وأما قولهم ولانه
 اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذلك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المحرور بحرف أصلى (لعدم
 التجرد) من العوامل اللغوية غير المزيده وشبهها هكذا أجاب ابن عصفور وأجاب الخفاف بأنه قد يتفق
 في بعض الفاعلين انه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ النائب أحق وأجدر وذلك نحو نعم امرأه نذو قيل هي
 نعم امرأه لم يجز لان المبتدأ حينئذ يصير عائد على شيء من الخبر ونحو انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن
 الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكيفية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم (أجازوا النيابة في لم يضرب من
 أحد) اتفاقا لان المحرور بحرف الزائد كلاجر (مع امتناع من أحد لم يضرب) لان من لا تراد في الايجاب الا
 لوقوع أحد في الاثبات لان في ضميره مسوغ لذلك كقوله * اذا أحدم بغنه شان طارق * نص عليه ابن
 مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وأما قولهم ولان الفعل لا يثبت له
 في نحو م بهند فلانه لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشذو بحرف الجر نزل منزله الفضلة فلم يثبت الفعل له
 فاما قوله تعالى ان تعف عن طائفة منهم كالتاء المشناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى
 ان تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة (و) لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى
 المؤنث المحرور بالحرف فقد (قالوا في كنى بالله شهيدا ان المحرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتانيث
 الفعل مع ان الفاعل محرور بحرف زائد فبالك اذا كان محرور بالحرف أصلى هذا تقرير كلام الموضع
 وهو معارض بنحو وما تسقط من وزقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من أنثى بتانيث الفعل مع ان فاعله

قالبس لانه يحتمل أن يكون عنه فاتباع الفاعل وقدم على رأيهم لانه لا يتجاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون
 التانيث ضميرا يتحمله مسؤلا فالالباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشمي وأقول اللبس الذي يبرز لاجله الضمير المستتر في الصفة هو
 احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأي شيء كان (قوله وأجاب الخفاف الخ) الظاهر
 ان جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد أجازوا النيابة الخ فكان ينبغي للشارح أن يربطه بما يبان يقول بعد فراقه من كلام
 الخفاف والى هذا أشار المصنف بقوله وقد الخ أو يبان يقول بعد كلام المصنف المذکور هذا إشارة الى جواب ذكره الخفاف وهو انه يتفق
 الخ ومثله بنظير لم يضرب من أحد وهو نعم امرأه نذو قوله وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الخ قال الشهاب القاسمي قد يجاب

نعمه يجمع وروده فان المصنف لم يدع ان كل مجرور بحرف زائد لا يؤثرت له الفعل وانما اراد استدلال المخالف بان الفعل لا يؤثرت
 للمجرور بانه لا يلزم اذا كان المستند اليه مؤثرا ان يؤثرت له الفعل دليله انه لا يقال كفت بهند بالتاثير فلا يضر ان المجرور المؤثرت انت له
 الفعل في هذه المواضع ولهذا قال الاشموني عقب اجوبه المصنف قبان لك انه ليس كل حكم ثبت للفاعل او نائبه اذا كان غير مجرور ويجب
 ان يثبت له اذا كان مجرورا اه قال الدوشري وقال بعضهم انه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بان نائبه الفضلية فيه ثابتة وصدق
 عنه الفعل ظاهر افضويت الفضلية فيه فلم يؤثرت له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدوشري مثله في ذلك اسمه
 وتمثيلا للمصدر المتصرف بسبحان الله فيه مسامحة فانه اتم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الاشموني المراد بالمختص ما يكون لغير
 مجرد التوكيد اه وقضيته ان المختص في المثال كون نغمة لغير توكيد لانها للعدد لا وصفها ٢٨٩ بواحدة وهو خلاق كلام الشارح

فليحذر ربي ان شرط
 الاختصاص محله ما لم يرد
 الابهام نحو فن عني له من
 اخيه شي تبه عليه المنكت
 وفيه نظرفا نظر حاشيتنا
 على الاقنية (قوله المؤكد)
 قال الدوشري بالنصب
 صفة لضمير المصدر ويضم
 منه ان ضمير المصدر اذا
 لم يكن مؤكدا يجوز تباينه
 عن الفاعل لعدم ايهامه
 حينئذ وليس صفة للمصدر
 كما توهم (قوله وتبعهما
 ابوحيان فقال الخ) قال
 الدوشري قد يقال ليس
 في عبارة ابى حيان ما يدل
 على ذلك لان جريان
 المصدر مجرى مظهر ولا يلزم
 منه جواز تباينه ضمير
 المصدر المهم بل يفهم انه
 لا ينوب لان مظهره لا ينوب
 ويدل على ذلك قوله
 فيجوز ان يقول قيم وقعد

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفي مضمون معنى ا كفت
 وفعل الامر لا يؤثرت لتاثير فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفي ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء
 متعلقة بالضمير أى كفى الاكتفاء بهندورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصر بين وهو منهم بخلاف
 للكوفيين (الثالث) مما ينوب عن الفاعل (مصدر) متصرف (مختص) بصقة او غيرها (نحو فاذا نفع في
 الصور نغمة واحدة) فنغمة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مفعولا ومختص لكونه موصوفا
 بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لم يكن نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم
 فيه منع سبحان الله بالضم على ان يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم
 تصرفه (ويمنع سير سير لعدم القائده) اذا المصدر المهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المستند والمستند اليه
 ولا يضمن تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل
 القائده واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر (فامتناع سير) بالبناء للفعول (على اضمار) ضمير (المصدر
 احق) بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر ايهاما من ظاهره (خلافا لمن اجازته) كالكسائي وهشام فيما
 نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبناء للفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر
 وتبعهما ابوحيان في النكت الحسان فقال ومضمير المصدر مجرى مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم
 وقعد فتضمير المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود اه والصحيح المنع (واما قوله) وهو امر والقيس
 الكندي (وقالت متى يخل عليك ويعتلى) * يسؤل وان يكشف غرامك تدرب
 (فا) لنائب عن الفاعل ببعثال ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة (المغنى ويعتلى) هو
 أى (الاعتلال المعهود او الاعتلال ثم خصه بهليك أخرى) في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيقيد
 ما لم يقده الفعل لانه انما يدل على مصدر تكرة محضه وهى حال (محذوفة للدليل) الدال عليها وهو عليك
 المذكور قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للوصفات للدليل كقوله تعالى فلانقيم
 لهم يوم القيامة وزنا أى نافع لان أعماهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قاله في المعنى واضمار
 ضمير المصدر النوعى اجازته سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤل
 من الاساعة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهى العادة جواب الشرط الثانى

(٢٧ تصریح ل) فتضمير المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود ففسره بالمعرف فدل على انه غير مهمم واذا كان غير مهمم
 فتجوز تباينه اتفاقا (قوله فالنائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمى يجوز ان يكون النائب في البيت المجرور على وحذف
 من الثانى لدلالة الاول قال الدوشري ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم الآن يقال يجوز ذلك له ليل لاسيما
 اذا كان مماثلا للاحذوف فكأنه لا حذف (قوله النوعى) قال الدوشري ينظر هل النوعى صفة اضمير او للمصدر والظاهر الاول اه
 فالظاهر ان قول الشارح واضمار ضمير المصدر الخ تتمه لجواب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضوع وكان الاظهر
 ان يدخل على قول المصنف واما قوله بقوله وما استدلل المحيز على اضمار ضمير المصدر المؤكد بقوله ويعتلى أشار المصنف الى جوابه
 بقوله واما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب ان النائب ضمير المصدر النوعى لا المؤكد فتأمل (قوله وتدرب بالدال المهملة) قال الدوشري
 ينظر غيبط هذا الفعل وفي جعله جواب الشرط ووقفه لان التقدير وان يكشف غرامك تعيد وهذا مجرول لا يفيد ثم ظهر انه يفيد والمعنى

وأن يكشف غرامك بالوصول تعد ذلك وشجاعة عادتك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه منا كل حين ويعظم الخطاب اه وفي
المصباح رب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو وكذا ضبطه الأشموني في خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال
غيرهما فتحة بناء) أي لاضافته ٢٩٠ لمبني كافي لقد تقطع بينكم على قراءة الفتح وبهذا يرد السفاقي قول الحوفي قام الظرف وهو

والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعله اعتذره عن قضاء غرضه بعذر (وبذلك) التوجيه (بوجه
وحيل بينهم) بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أي الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا
مذكورة (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو طرفه من العبد

(فيالك من ذي حاجة حيل دونها) * وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أي الحول المعهود أو حول دونها وليس النائب الظرف فيما لانه غير متصرف
عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه أجاز في لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك أن يكون الظرف في
موضع رفع مع فتحه ثم قال أبو علي وتلميذه ابن جنى فتحة اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو
المشهور ولو قرئ وحيل بينهم أو روي حيل دونها بالرفع فيما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي
* وبشرت حد الموت والموت دونها * بالرفع أيضا لجاز ولم يحتج إلى هذا التوجيه (و) بذلك يوجه
أيضا (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين

(ينغض حياء وينغض من مهابته) * فأيكم الاحسين بينهم

فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود أو اغضاء من مهابته (ولا يقال النائب المجرور) بمن وهو مهابته
(لكونه مفعولاً له) قاله ابن جنى فيما كتب على الحجاسة وتبعه أبو البقاء في شرح مع ابن جنى فقال
والجمهور على منع نيابة المفعول به خلافاً للاخفش وضعفه قال الخنفاي وعنه المنع أن المفعول له مبني
على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى اه وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب
التمييز خلافاً للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافاً للفراء (الرابع) عما
ينوب عن الفاعل (ظرف) زمانى أو مكانى (متصرف مختص) فالزمانى (نحو صيم رمضان) المكانى
نحو (جلس أمام الأمير) فرمضان وأمام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية
والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني (ويمنع نيابة نحو عندك
ومعك وشم) بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا شم (لامتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لانهن
لا يتصرفن تصرفاً كاملاً لان من تدخل عليهن فلا يتصرف بحال كقط وعوض أولى بالمنع (و) يمتنع
نيابة (نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيد) بتعدي يخصهما فلا يقال جلس مكان ولا صبح زمان لعدم الفائدة لان
الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التراما في الاول ووضع في الثاني فان قيل ابوصف مثلاً جاز نيابتهما
نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على
خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر نيابة بحرى

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) والى
ذلك أشار الناظم بقوله * ولا ينوب بعض هذى ان وجد في اللفظ مفعول به * لان غير المفعول
انما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً فاذا وجه المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه
من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب (وأجاز الكوفي) أي أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول
به مع وجوده (مطلقاً) أي من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالاول (كقراءة أبي

بينهم مقام الفاعل بانه كان
يلزم رفعه كقراءة من قرأ
لقد تقطع بينكم ثم قال
لا يقال بنى لاضافته الى
مضمر وموضع رفع لان
الاضافة الى المضمر لا تسوغ
البناء مطلقاً والاحجاز
مررت بغلامك ولا فائل
به بل له مواضع مخصوصة
اه ووجه الرد ان هذا من
تلك المواضع ولذا قرئ
تقطع بينكم بالفتح (قوله
بالعلمية في الاول) قال
الدنوشري ظاهره ان
رمضان وحده علم على
الشهر وهو خلاف ما صرح
به البيضاوى في تفسير
قوله تعالى شهر رمضان
الذى أنزل فيه القرآن
والشهر من الشهر ورمضان
مصدر رمض اذا احترق
فاضتف اليه الشهر وجعل
علماً ومنع من الصرف
للعلمية والالف والنون
وانما قلنا ظاهره الخ
لاحتمال انه موافق
للبيضاوى فيما قال من انه
جزء العلم لا علم ولكنه نسب
مالم لكل للجزء حيث قال
بالعلمية في الاول فنسب
العلمية اليه وهو وصف
لشهر رمضان لا رمضان
والكن ذكر بعض المشايخ

ان الشهر له علمان شهر رمضان ورمضان وما قاله البيضاوى أقعد قليلاً (قوله لامتناع رفعهن) قال
الدينوشري أي لامتناع تصرفهن وقول الشارح لانهن لا يتصرفن تصرفاً كاملاً فيه نظر إذ المفعول ان المجرور لا يجعل الظرف متصرفاً
أصل (قوله ولا ينوب غير المفعول به الخ) من غير المنصوب بسقوط الجار فلا يجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور

وأجاز ذلك ابن مالك وأشعر كلامه في التسهيل بثبوت الخلاف فيها فسقط ما للدماميني وظهر أنه لا وجه لتردد الشهاب في أنه هل يقام
 مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولا (قوله قال الموضع في شرح التطريح) قال الدنوشرى أوضح منه ما قاله في شرح
 الشواهد فاما القراءة فلا دليل لهم فيها الجواز أن يكون الاصل ليجزى الله العزير ان قوما كما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل لا يعلم به
 وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفر للذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستتر في الفعل وإنما النائب المفعول
 به لا الجار والمجرور وإنما نائب المفعول الثاني في باب كساجاترة عند أمن اللبس وهذا منها ٢٩١ (قوله ظرف المكان) لا الزمان لان دلالة

الفعل على المكان الالتزام
 وعلى الزمان بالتضمن
 والاولى أنه حذف المكان
 شبه بالمفعول به في بعد
 دلالة الفعل عليه (قوله
 وغير النائب الخ) قال
 اللقاني برده على عمومه توابع
 النائب كنعته وتوكيده
 وعطفه مع ان رفعها
 واجب قال الدنوشرى
 وأجاب شيخنا الشنوازي بأنه
 يمكن أن يقال ان ذلك معلوم
 من باب التوابع فإنه ذكر
 فيه أنه بحسب متبوعه
 في التسهيل وغير الفاعل
 وشبهه النائب واجب نصبه
 والمصنف اقتصر على ما ذكر
 لعلم كل من بابه ثم رأيت
 بعضهم قال في شرحه على
 الالفية فان قلت كان
 ينبغي أن يقول وما سوى
 الفاعل والمشبهه والنائب
 عنه كما ذكر في التسهيل
 فان هذه الثلاثة مرفوعة
 فالجواب انه عنى بالرفع
 رافع النائب لا الفعل مطلقا
 فلم يحتج الى ذكر الفاعل
 ولا المشبهه (قوله لفظا)
 قال اللقاني يقابل محلا

جعفر ليجزى قوما كما كانوا يكسبون) فبني مجزى للمفعول وأجاب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود
 المفعول به وهو قوما مقدم على النائب الثاني كضرب في الدار زيد (و) أجازة (الانقش بشرط تقدم
 النائب) على المفعول به كالمثال الثاني (و) (كقوله)

وإنما يرضى المنيب ربه * (مادام معنيا بذكر قلبه)
 فعنيا اسم مفعول من عنى بحاجتك أصله معنوى كضروب أعل بقلب الواو ياء وادغامها في الياء وقلب
 الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالياء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخر أو هو قلبه (و) نحو (قوله)
 وهو روية (لم يعن بالعباء الاسيدا) * ولا شفي ذا النغي الا نوهدي

فيعن مضارع مبنى للمفعول من عنى يكذوا بالعباء نائب الفاعل وسيدام مفعول به مؤخر واختاره الناظم في
 التسهيل وظاهر قول الناظم وتدير ديشمل مذهب الكوفيين والانقش وأجاب جمهور البصريين عن
 البيتين بانهم اضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضع في شرح التطريح ويحتمل أن يكون النائب عن
 الفاعل في الآية ضمير استتر في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفر واى ليجزى
 الغفران قوما وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز اه وان لم يوجد المفعول به
 فقال الجزولى تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معطى
 المجرور (مسئلة وغير النائب عما معناه متعلق بالرفع) للنائب عن الفاعل (واجب نصبه لفظا ان كان
 غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس أما ملك ضرب بشديدا) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب
 الطرفين والمصدر (ومن ثم) أى من أجل انه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذى لم ينب)
 عن الفاعل سواء كان الاول أم الثاني (في نحو أعطى زيد ديناراً وأعطى ديناراً زيدا) ويسمى المفعول
 المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أو) واجب نصبه (محلا ان كان) غير النائب (جارا ومجرورا
 نحو فاذا تنقح في الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو
 في الصور (وعليه ذلك) النصب الواجب لفظا أو محلا ما عدا النائب (ان الفاعل لا يكون الا واحدا
 فكذلك نائبه) لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى هذا أشار الناظم بقوله

وما سوى النائب مما علقا * بالرفع النصب له محققا
 وهل نصبه بالرفع للنائب فيكون متجددا أو برفع الفاعل المحذوف فيكون مستصجابا في مذهبنا
 أصحهما الاول ويجزى لسيدويه

(فصل) واذ تعدى الفعل لاكثر من مفعول (واحد) فتيا به الاون جائزة اتفاقا ونيا به الثالث متمتعة
 اتفاقا نقله (ابن هشام) (الخضر اوى) وابن أبى الربيع (وابن الناظم) في شرح النظم (والصواب ان بعضهم
 أجازوه ان لم يلبس) بغيره (نحو أعلمت زيدا كبدك سميئا) فتقول أعلم زيدا كبدك سمين قاله أبو حيان

فبدخل فيه التقديرى كأعلمت موسى قائما لكنه يتنقض بالبنيات نحو أعلمت هذا قائما (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال
 الدنوشرى كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله اذا كان المنصوب من المفعولين خبرا في الاصل نحو علمت زيدا قائما وهو أعم
 فليتأمل والظاهر أنه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحفة في الاصطلاح (قوله أو برفع الفاعل المحذوف الخ) قال الدنوشرى
 المحذوف صفة للفاعل وينظر ما معنى هذا القول ان رافع الفاعل الذى حذف لا يخلو من أن يكون محذوفا من الكلام أو مذكورا ويمكن
 ان يقال كما قال مولانا حسين بن ابراهيم هذا مبني على قول الكوفيين الداهيين الى صبغة المبني للمفعول أصل برأسه غير مفرعة على غيرها

ويكون ذلك من قبيل العامل ٢٩٢ المحذوف فليتامل (قوله فيكون المقدم هو المسند اليه) قال الدوشري ان اراد به ان المسند اليه

في ضرب موسى عيسى هو المقدم فواضح وان اراد به ان المقدم في نحو اعطى زيد اعمر وينصب الاول ورفع الثاني هو المسند اليه فلا وضوح له فليتامل (قوله ورفع مع مجاز) قال الدوشري ينظر هل يجوز حينئذ اتباع المنصوب مرفوعا والمرفوع منصوبا او لا يجوز ذلك (قوله وان كانا معرفتين) قال الدوشري الظاهر انهما اذا كانا نكرتين كان الامر كذلك (قوله ولعود الضمير على المؤخر الخ) قال الدوشري يمكن دفع الاحتجاج على منع نيابة الثاني بلزوم عود الضمير منه الى الاول المتأخر رتبة وهو ممنوع بان يقال تقدم المفعول الثاني قبل النيابة رتبة كاف في رجوع الضمير على المتأخر وان كان بعد النيابة رتبة التأخير على اننا لا نسلم انه مؤخر رتبة بكل اعتبار فليتامل ويرشح ان ابن طلحة اجاز نيابة الثاني بشرطه ولم ينظر الى انه يلزم عليه عود الضمير الى الاول المتأخر (قوله ولم يكن جملة) قال الدوشري ينظر هل مثل الجملة الجار والمجرور والظرف او لا ثم رأيت في كلام بعضهم ان شبه الجملة

في التكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتأخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول واجر في فيه الخلاف في الثاني الزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما ما قال الشاطبي وهو الزام صحيح اه وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فياتي فيه الخلاف الا في فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (واما الثاني ففي باب كسا) وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول (ان اليبس نحو اعطيت زيدا عمر المتع) نيابته (اتفاقا) لللباس تقدم او تأخر لان كلاهما يصلح ان يكون معطى ولا يثبت الماخوذ من الاخذ الا بالاعراب فلو قيل اعطى عمر وزيدا او اعطى زيدا عمر ولتوهم ان عمرا اخذ وزيدا ما اخذوا والفرص العكس وقال بعض المتأخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه (وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا عمر ههما جاز) نيابته (مطلقا) أي سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة أم لا لان زيد اخذ ابدأ ودرهما ما اخذ ابدأ (وقيل) يمتنع (مطلقا) طرد الباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معني (وقيل يمتنع) نيابة الثاني (ان لم يعتد القلب) في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفع مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسدود وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم (وقيل) يمتنع نيابة الثاني (ان كان نكرة والاول معرفة) قاله القارسي فلا يقال اعطى درهم زيد او يتعين اعطى زيد درهم لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) في الثاني (فقال البصريون اقامة الاول أولى) لانه فاعل معني (وقيل) عن الكوفيين انهم قالوا (ان كان) الثاني (نكرة) والاول معرفة (فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن) قاله المرادي تغل عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال أبو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطى اما من جعله منصوبا بغير اعطى وقدر له فعلا آخر تقديره ياخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم معمولا لا اعطى لانه معمول لغيره اه (و) المفعول الثاني (في باب ظن) وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول (قال قوم) كثيرون (يتمتع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء كان جملة أم لا وسواء كان نكرة والاول معرفة أم لا (لللباس في النكرتين) نحو ظن أفضل منك أفضل من زيد اذا كان أفضل من زيد هو الاول (و) في (المعرفتين) نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (ان كان الثاني نكرة) والاول معرفة (لان الغالب) في الثاني (كونه مشتقا وهو حينئذ) أي حين اذ ناب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لانه مسند اليه) الفعل المبني للمفعول (قرنته التقديم) نحو ظن قائم زيد اذ في قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولي) و ابن هشام (الخضراوي) وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن (ان لم يلبس) نحو ظن قائم زيد او يمتنع ان ألبس نحو ظن عمر وزيدا اذا كان عمر ومفعولا ثانيا (ولم يكن جملة) اسمية أو فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونا جملة على الاصح (و) هذا القول (اختاره ابن طلحة) والسيرافي في الاقناع وابن الانباري (وابن عصفور وابن مالك) وجماعة من المتأخرين (وقيل يشترط) في اقامة الثاني (ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مفوض في الكثير وما سمع منه جملة جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه

كالجملة في الامتناع على هذا المذهب (قوله لانه يؤدي الخ) قال الدوشري قد يقال هذا ممنوع لانه مع نيابته باقي على كونه مفعولا ثانيا مسندا الى الاول الذي لم يلبس واما قوله وقد نص على هذا المعنى الخ فهو مردود بان اسم كان مسندا اليه بكل

اعتبار على ان الاخبار عن التسمية بالمعرفة في باب التسخ جازر فليتامل (قوله اجمحة اطلاق الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صرح بجهان
 المفعولية لا تطلق على الثاني والثالث وليس كذلك ولو قال لان الاول مفعول حقيقي والثاني والثالث ليسا في الحقيقة مفعولين وانما
 المفعول في الحقيقة النسبة بينهما فاذا قلت فلننت زيد اقاما للمفعول في الحقيقة النسبة التي هي قيام زيد وذلك جوازاً ان يكون
 الفاعل والمفعول ضميرين لسمى واحداً كان أولى لا يهام عبارته انهما لا يقال لهما مفعولان اصطلاحاً وليس كذلك بل اطلاق المفعولين
 عليهما حقيقة عرفية غير متعاشية عنهما في عرفهم واما في نفس الامر فليسام مفعولين ٢٩٣ وانما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا قائل

(قوله بما كان متلبساً به)
 قال الدنوشري أي من
 كونه عمدة ووجوب رفعه
 وتأخيره وغير ذلك من
 الاحكام الثابتة للفاعل
 (قوله كانت تسمى جوا)
 قال الدنوشري ربما يفهم
 ان تسميتها بذلك هجرت
 فليتامل (قوله والمراد
 أعيان القبيلة) قال
 الدنوشري أي والمراد به
 أي بصميمها (قوله الاولان
 مسلمان) قال الدنوشري
 غير مسلم فقديقال دعواه
 الاتفاق على نيابة الثاني
 من باب كساناشئة عن عدم
 الاعداد بالمخالف وكثيراً
 ما يقع ذلك للمصنفين وعدم
 اشتراط أن لا يكون الثاني
 من باب ظن جلف ولا شبهها
 للاستغناء عنها بما تقرق
 باب الفاعل انه لا يكون
 الاسما انما صرحا واما
 مؤولا ونائبه مثله (قوله
 أحسندهما الخ) قال
 الدنوشري قديقال عليه
 ان عدم تعرض الناظم
 موهوم كما ذكره

في كان رجل زيدا والبايان واحداً قاله الشاطبي (و) المفعول الثاني (في باب اعلم أجازة قوم) منهم الجزولي
 والثالوثين في التوطئة وتلميذها ابن الحاج في الرد على ابن هصمغور في المقرب (اذالم يلبس فيمتنع أعلم زيدا
 عمرو قائماً) (ومنعه قوم منهم الحضراوي والابدي) بضم الهجره وتشديد الموحدة نسبة الى أئمة بلاد
 بالاندلس (وابن عصفور لان) المفعول (الاول) واقع عليه الاعلام فهو (مفعول صحيح) لجمحة اطلاق
 المفعولية عليه حقيقة ولان أصله الفاعلية فهو أحق بما كان متلبساً به (و) أما المفعولان (الآخران)
 فاصلاهما (مبتدأ وخبر شها) في نصبهما (بمفعولي أعطى) فاطلاق المفعولية عليهما مجاز (ولان السماع
 انما جاء باقامة الاول قال) الفرزدق

(ونبئت عبد الله بالجوا أصبحت) * كراما مواليها صميمها

فالتاء هي المفعول الاول نائباً عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة أصبحت المفعول
 الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانتهى باعتبار القبيلة وكراماً خبر أصبحت
 ومواليها فاعل كراماً وما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لثما ووالجوا بفتح الجيم وتشديد الواو واليهامة
 كانت تسمى جوا والكريم الشريف والشيخ ضده وصميم الشيء خالص والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها
 والمعنى أخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليهامة ومواليها كرام ورؤساؤها التام (وقد تبين) مما
 ذكر من جريان الخلاف في ثاني كساواشترط كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث
 باب أعلم (ان في النظم أمورا) غير مناسبة (وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث
 لا ليس) فانه قال وباتفاق قدينيوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن
 (وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة) حيث قال

في باب ظن وأرى المنع اشهر * ولا أرى منعا اذا القصد يظهر

(وايهام ان اقامة الثالث) من باب أعلم (غير جازر) بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو اقامة الاول
 (ولامع المختلف فيه) وهو اقامة الثاني (ولعل هذا) الصنيع الموهوم (هو الذي غلط ولده) في شرح النظم
 (حتى حكى الاجماع على الامتناع) فهذه ثلاثة أمور الاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين
 أحدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحاً فقد تعرض له التزاماً وذلك لان الثالث في باب أعلم هو
 الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلماذا الثالث لكان تصرحاً بما علم التزاماً فيه شائبة تكرار والثاني
 ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضع أول الفصل عن
 الحضراوي فلا ينسب حاكياً اليها الى غلط غاية ما في الباب ان حاكياً الاتفاق لم يقف على الاختلاف
 * (فصل يضم أول فعل المفعول) * الذي لم يسم فاعله (مطلقاً) سواء أكان ماضياً أو مضارعاً والى ذلك
 أشار الناظم بقوله * فاول الفعل اضمن * (ويشركه) في الضم (ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة)
 معتادة سواء أكانت للتأولة أم لا فالثاني (كتضاربيو) الاول نحو (تعلم) وتخرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة

الموضع وان كان تعرضه له التزاماً فاعلم ان الايهام على أن لا نسلم ذلك (قوله والثاني الخ) قال الدنوشري قد يرد بان حكاية ابن الناظم
 الاتفاق على منع اقامة الثاني تدل على عدم نيابة الذي أوقعه في الغلط وكونه مسبوقاً بما ذكر لا يدفع عنه وصمة الغلط ويرشح ذلك ما نقل
 بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر * (فصل) * (قوله ثاني الماضي الخ) قال بعضهم انما ضموا الثاني بما أوله تاء زائدة لانه
 لو بقي مقتوحاً مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المستند الى الفاعل المبدوء بالتاء نحو أنت تعلم يدا العلم مضارع علم
 العلم المضاعف (قوله وقيدنا الزيادة بالمعتادة) قال الدنوشري لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التي لها معنى بخلاف تاء ترمس فان زيادتها

غير معتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازما والتاء في ترمس ليست كذلك لان الفعل
معابق على التعدي (قوله وفي جل الزجاج الخ) فيه اشارة الى ان تمثيل المصنف بانطلق مخالفا لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله
يقام وجلس) فيه نظرا لانهما يتعديان بحرف الجر تقول قلت الى زيد وجلست في المسجد كيف والتعدي بحرف الجر مطردة (قوله
وعاله بانه لو بني الخ) قال الدنوشري ٢٩٤ لان سلم ذلك تقول جلس في الدار او جلس المجلس المعهود اه وفي جمع الجوامع اذا بني

احترازا من التاء في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فلها الكون زيادتها غير معتادة
قاله المرادى والى تاء المطاوعة اشارة الناظم بقوله

والثاني التالي تا المطاوعة * كالاول اجعله بلا متازعه

(و) يشر به (ثالث المبهـ دوو بهمز الوصل) سواء كان متعديا او لازما فالثاني (كانطق و) الاول نحو
(استخرج واستحلى) والى ذلك اشارة الناظم بقوله

وثالث الذي بهمز الوصل * كالاول اجعله كاستحلى

وفي جل الزجاج لا يجوز ان يبنى الفعل اللزيم للفعل عول عند اكثر النحويين اه وخصه أبو البقاء بما
لا يتعدى بحرف جر ومثله يقام وجلس وعاله بانه لو بني للفعل لبقى الفعل خيرا بغير خبر عنه وذلك محال
(و يكسر ما قبل الآخر من الماضي) واليه اشارة الناظم بقوله والمتصل * بالآخر اكسر في مضي كوصل
ومن العرب من يسكنه كقوله لو عصر بها البان والمسك انعصره واختاره قطرب قال الخضر اوى وهى
لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الـ ككثرة فتحة في المعتل اللام فتقلب الياء ألفا
فتقول في رؤى زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهى لغة طيبي فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل
آخره وتسكينه وفتحه (ويفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) واليه اشارة الناظم بقوله

* واجعله من مضارع منقح * هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف (و) أما اذا اعتلت عين
الماضي وهو ثلاثى كقام) من الواوى (وباع) من اليائى (أو) كان (على) وزن (اقعل وانفعل كاختار)
من اليائى (وانقاد) من الواوى (فلك) في العين (كسر ما قبلها باخلاص أو اشمام الضم فتقلب) الالف
ياء (فيهما) واخلاص الكسر لغة قر يش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر
بنى أسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون
حركاتها من حركتى الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص
كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان أول الكلمة مقابل لا آخرها فكما ان الاشمام في
الاولى بعد الفراع من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في اولها قبيل النطق بكسر الحرف اه
وقال المرادى الاقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة
مركبة من حركتين افرز الاشياء جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكبر ومن ثم
تمحضت الياء اه (ولك اخلاص الضم فتقلب) الالف (واوا) والى فاء الثلاثى المعتل العين اشارة الناظم

بقوله وأكسر أو اشمم فالثالثى أعل * عينا وضم جاكبوع فاحتمل
وأشار الى ما كان على وزن اقعل وانفعل بقوله

ومالفا باع اما العين تلى * في اختار وانقاد وشبهه ينجلي

(قال) رؤبة في الضم الخالص (ليت وهل ينفع شياليت * ليت شبابا بوع فاشتريت)

الفعل اللزيم للفعل في
النائب ثلاثة أقوال
أحدها ضمير المصدر
(قواه وتسكينه وفتحه)
قال الدنوشري ينظر هل
يقدر في هاتين اللغتين
كسر ما قبل الآخر
أولا (قوله اذا اعتلت)
قال الدنوشري أحسن
منه قول الالفية أعل عينا
لاخرجه نحو عور بخلاف
هذا لان المعتل ما أحد
أصوله حرف علة وان لم يعمل
أى يقع عليه الاعلال
بخلاف المعتل فانه الذى
أوقع عليه الاعلال (قوله
في العين) قال الدنوشري
لو حذفه لكان حسنا كما
يدرك بالنون السليم (قوله
أو اشمام الضم الخ) قال
الدنوشري يمكن شموله
للذهيبن الاخيرين من
المذاهب الثلاثة المحكية
عن الشاطبي وينظر هل
يمكن اجراؤه على المذهب
الاول منها والظاهر الثاني
لان الالف لا تقلب بعد
حركة مترددة بين الضم
والكسر اللهم الا اذا كان

جزء الكسرة أكثر كما ياتي عن المرادى (قوله فيهما) أى الاخلاص والاشمام وقيل في حالتها
والاول أولى (قوله مع النطق بالفاء) لو أبدله بما قبل العين كان أشمل وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المرادى الخ) قال الدنوشري قول
المرادى هذا قريب من القول الاول من الثلاثة المارة الآن هذا زيادة تحرير كذا كروذ كراشمو فى ان الحركة المنطوق بها حركة
تامة متوجة من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوخ عكس ما قال المرادى وحكى ما قال المرادى أيضا وقال ان ذلك يسمى روما
(قوله بحركة تامة من كبتين) قال الدنوشري ينظر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مانع من ذلك

(قوله وليت الاخيرة الخ) قال الدوشري قديتال لا يتعين كونها توكيد الاولى بل يجوز ٢٥٩ كونها توكيد الثانية الا ان يقال ان مخالفتها الثانية في حركة

قبوع مبنى للفعول وهو خبر لبيت الاولى وشبا باسمها وليت الاخيرة توكيد الاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشبا مفعول مطلق أى نفعاً وفاقاً للموضع لا مفعول به خلاقاً للعيني والجملة من الفعل والفاعل معتدلة بين المؤكدا والمؤكده لئلا يبدل في دليل انه روى وما ينفع شياليت والواو للاعتراض (وقال) آخر (حوكت على نيرين اذتحاك) * تختبط الشوك ولا تشاك فوكت من الحياكة وهي النسخ مبنى للفعول وثابت الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحكة ونيرين تشية نير يكسر النون وسكون الياء المتناهية تحت وفي آخره علم الثوب ونحوه أيضاً فاذا نسج على نيرين كان أصغى ولصفاً تحتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شياؤها وهذه اللغة (وهي) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة في كلام هذيل (وتعزى لقعس وديبر) الجميع وهما من فصحاء بني أسد قاله المرادى في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضع حكيت عن بعض تميم (وإدعى ابن عذرة) وطائفة من متاخري المغاربة (امتناعها في الفعل) كاختار (وانفعل) كاختار على الثلاثة فلا يقال اختور ولا انقود (والمشهور) (الاول) وهو (قول ابن عصفور والابدي وابن مالك) وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وإدعى ابن مالك امتناع ما لبس من كسر كخفت وبعثت أو ضم كعقت) مبنيات للفعول والى ذلك أشار النظم بقوله

* وان بشكل خيف ليس يجنب * (واصل المسئلة) قبل بناتهن للفعول (خافي زيدوا غني لعمر و عاقبي عن كذا) حذف الفاعل (ثم بنيتن للفعول) وأبدلت من ياء المتكلم ياء فوقانية لا شتر الكه في الدلالة على المتكلم (فلو قلت خفت وبعثت بالكسر) في الخاء والياء (وعقت بالضم) في أوله (لتوهم آتتهن فعل وفاعل وانعكس) المعنى المراد (فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام أو الضم في) (خفت وبعثت الاو ايين) (والكسر في) عقت (الثالث) (تعين ان يمتنع الوجه الملبس) وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث (وجعلته المغاربة تم جوحا لا ممنوها) فقالوا ان العرب تختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فربما بينهما وهو ظاهر (و) لهذا لم يلبت سيبويه في ذلك (لللباس) بل أجاز الوجة الثلاثة مطاها اكتفاء بالفرق التقديرى لان اللباس غير مانع (لحصوله في) الاسم والفعل فالاسم نحو (مختار) اذ يحتمل ان يكون وصفاً للفاعل أو للفعل ومع ذلك اعلمه بقلب البناء ألفوا كتفوا فيه بالفرق التقديرى فعلى تقدير كونه وصفاً للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (تضار) اذ يحتمل ان يكون مبنياً للفاعل وان يكون مبنياً للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثى المضعف) وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد (نحو شومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر) في الفاء (جائز) ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطرنة العرب يجرى فيها فعل من المضارع الثلاثى مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال ردك فيقال قيل نقله الموضع عنه في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الكسر (هو لغة بني ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فوحدة مشددة فهاء ثابت وهو ابن ادغم بنى مرة قاله الدماميني وقال أبو محمد بن السيد البجليوسى ضبة بضاد المعجمة والنون لا بالياء وهو بطن من قضاء ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب اه ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة (و) لغة (بعض تميم وقرأه لغة) ويحيى بن وثاب (ردت اليها ولوردوا بالكسر) فيهما بنقل كلمة العين الى الفاء جلاله على المعتل (وجوز ابن مالك الاشمام أيضاً) قال في التسهيل وقد تشبها المدغم (وقال المهابى من أشم) من العسر (في قيل ويبيع) من المعتل (أشم هنا) يعنى في المضعف فتحصل في فاء

الاحرامات من كونها توكيداً لها وفيه نظر (قوله ونحوه أيضاً) قال الدوشري ربما يفهم من قوله أيضاً ان يطلق تارة على العلم وتارة على اللجمة وينظر حينئذ ما معنى كون الجملة تحال على علمين أو مجتئين (قوله وديبر) قال الدوشري ينظر ضبته اه وهو عجيب في القاموس في فصل الدال المهملة من باب الراء وديبر كزبير أبو قبيلة من أسد (قوله) وإدعى ابن مالك الخ) قال الدوشري يفهم من سياقه ان ابن مالك لا سلف له في امتناع ما ذكر وقد يقال ان جعل المغاربة له مرجوحاً سلف له لان الوجه المرجوح ممنوع محال بالصاحبة وأما قوله ممنوعاً فهو من تصرفه ومخالفة ابن مالك سيبويه غير ضارة له لانه كثير ما يقع له بل يقع لمن هو أخط درجة من ابن مالك مخالفة (قوله لللباس) وأما نحو مختار فليس من باب اللباس أى يقع خلاف المراد في الفهم بل هو من باب الاجال وبين اللبس والاجال بون بعيد (قوله) ونص سيبويه على اطراده) قال الدوشري ينظر ما

معنى الاطراد هنا هل هو معنى ان لنا ان نقيس على ذلك اولاً وينظر هذا مع افاضة كلامه ان البصري لا يرى الكسر

«(هذا باب الاشتغال)» (قوله وحده) ظاهره ان ما ذكره المصنف ليس بمحدد وقال اللغوي قوله اذا اشتغل الخ هذا اقصد به المصنف الخ
والضبط لاقسام الاشتغال ولذا اتراه يصرح تارة بانه ضابط وتارة بانه حد وكلا الامرين لا يصح فيه لان شرط كل منهما شمول الافراد وهو
متفر منه فخر وجب به بعض افراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتأمل اه ويمكن ان يجاب بان المصنف
جري على القول بجواز التعريف بالاخص وايضا اقتصر على ما هو الاصل كما يعلم مما يأتي في التتمات (قوله ناصب لضميره) مبني على
اختصاص الاشتغال بالمنصوبات ويأتي قريباً عن النكت انه يكون في المرفوعات وتحقق الكلام على ذلك يطالب من حاشيتنا على
الفاكهي (قوله اسم متقدم) قال الدنوشري المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيد او عمر اضر بهما وينظر هل نحو قولك زيد
الدرهم اعطيتاه اياه من باب الاشتغال اولا اه واقول قال ابن هشام انه من الاشتغال على ما يقتضيه القياس فانظر حاشيتنا على الالفية
ثم قال الدنوشري وفي نكت السيوطي نحو اذا السماء انشقت من باب الاشتغال وانه يكون في المرفوع كما يكون في المنصوب وفيه ايضا
ان شرط الاشتغال ان لا يكون الفعل ٢٩٦ مستندا الى ضمير الاسم وفي فهمه غموض فيراجع ويتفهم مثاله الذي ذكره (فائدة)»

نحو قوله تعالى واياي فارهبون واياي فاعبدون
من باب الاشتغال وايايه
منصوبة بفعل محذوف
يفسر المذكور والتقدير
واياي فارهبون ارهبون
ولا يمنع القياس ذلك
اذ هي صالحة ولا يصح ان
تكون مفعولا مقبلا
لارهبون لانه نصب الضمير
الذي يعملون الوقاية
المحذوف للتخفيف قاله
يا معني الجاني في شرحه
على الابجرومية في باب
المفعول وهذه مسئلة
نفسه قال الرهاوي في
حاشيته على الجاني قوله
هذا من باب الاشتغال قال
السعلفي حاشية الكشاف
قد سبق الى بعض الاوهام

المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشباع والضم الخالص كما أشار اليه الناظم بقوله
«وما يباع قد يري لنحو حجب» وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجهه رفع الماء في قولهم ان الماء يكسر الممطرة
ورفع الماء وحوابه ان اصله ان زيدا الماء في الحوض اذا صب به فغذف القاعل واُتِيب عنه المفعول وكسر
الممطرة على حد زدت اليها بكسر الراء واستقدنا من تغيير الفعل اذا بنى للمفعول ان صيغته مفعولة عن صيغة
المبني للقاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة أصلية مستقلة بنفسها
غير مغيرة عن شيء وسياقي في التصريف توجيه كل من القولين
«(هذا باب الاشتغال)»

وحده ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبه ناصب لضميره أو للملابس ضميره بواسطة أو
غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المفعول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك
فنقول (اذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزيدا
ضربته أو لعله) أي لعل ذلك الاسم المتقدم (كذا ضربته) والى هذا أشار الناظم بقوله
ان مضمير اسم سابق فعلا شغل * عنه ينصب لفظه أو المجل

وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ أو المجل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل
اذا وصل الى الضمير بنفسه ينتصب لفظه واذا وصل اليه بحرف الجر ينتصب بحله والتحقيق ان نصب
اللفظ أو المجل انما هو للاسم المتقدم كشرح الموضع وان الضمير لا ينصب له لفظ (فالاصل) جواب اذا
(ان ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان) أحدهما راجع لسلامته من التقدير للعامل (وهو الرفع
بالابتداء فابعد) من الجملة الفعلية (في موضع رفع على الخبرية) للبتداء والرابط بينهما الهاء المتصلة
بالفعل (وجهة الكلام) من البتداء والخبر (حينئذ) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ لجملة (اسمية)
لتصديرها بالاسم (و) الوجه (الثاني) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه الى التقدير) للعامل (وهو

ان قوله واياي فارهبون من باب الاضمار على

التنصب

شريطة التفسير وهو وهم لان حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر وايضا من شرط باب الاضمار ان يكون الفعل مشغولا عن
الاسم السابق بضميره أو متعاقبه والفعل انما يكون مشغولا بضمير الاسم اذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيه وهو ههنا ولم
يكن فارهبون مشغولا بضمير المتكلم لم يكن عاملا في اياي اذا القاعلة وسطة بينهما ومن المحال ان تتوسط القاعلين المفعول والفعل بل
الواجب ان يقال في اياي فارهبون ونحوه انه ليس من باب الاضمار بل اياي منصوب بفعل مضمير يدل عليه فارهبون كما في باب
الاضمار لانه فر من ذلك الباب لان التقدير واياي ارهبون فارهبون وانما يقدر الفعل مؤخر او هو او كذا في الاختصاص لانا لو
قدمناه لصار الضمير المتصل متفصلا وهو لا يجوز الاعتدال عند التعذر وهو هنا منتف وفيه وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والاخر
تكرار متعلق الزهبة بالتكلم فان تكرار الفعل بشئ يدل على تزيده اختصاص له به اه والذي أوقع الشارح في ذلك عبارة الكشاف
فانه قال اياي فارهبون من باب قولك زيد ارهبتك فتنبه لذلك اه كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال الدنوشري ينظر هل ذلك

مشكل على مسائلي في مسائل ترجيح النصب على الرفع وعلى مسائل استواء الآخرين وعلى مسائل وجوب النصب كما ياتي بمقتضى مسالكهم
 ظهر ان ذلك ليس مشكلا عليه لان الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما صرح بذلك بقوله ثم قد يعرض
 لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منشا ما ذكر من عدم النظر في كلامه (قوله خلافا لمن أجاز الخ) قال الدنوشري اعلم ان هذا
 كلام اجمالي وتفصيله ان يقال ان التفسير اذا كان باي جاز الجمع بينهما وكذلك اذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التي لا محل لها من
 الاعراب وكذلك اذا كان التفسير يعطف البيان وبالعطف التفسيري بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التي جمع فيها بين المفسر
 والمفسر والظاهر كما قال بعضهم ان منع الجمع بين المفسر والمفسر الذي وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل نحو زيد اضربه فاجازه
 بعضهم والصحيح منعه وبعدها المسئلة محتاجة الى التحريم فله تجوز (قوله والجملة المفسرة لا محل لها) لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا
 الجملة بدليل ظهور الجزم في الفعل في قوله * فنحن نؤمنه بيت وهو آمن * فالحكم بعدم ٢٩٧ محلية الجملة لكون الفعل مفسرا
 لا يخلو عن نظر (قوله

النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور) فيما يلائمه (مخذوف وجوبا) لان الفعل المذكور مفسر له
 ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى اني رايت احدى عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فتوكيد
 خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فما بعده) أي بعد الاسم المتقدم (لا محل له لانه مفسر) للفعل
 المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المعنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي
 تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه (وجملة الكلام) من الفعل المحذوف وما
 بعده (حينئذ) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف (وجملة فعلية) لتصدرها بالفعل
 المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتب متخالفات فالنصب في نحو زيد اضربه أقوى من النصب في نحو
 زيد اضربت أخاه والنصب في زيد اضربت أخاه أحسن من النصب في زيد امررت به والنصب في زيد
 امررت به أحسن من النصب في زيد امررت بأخيه قاله المرادى في تلخيص شرح آفي حيان على التسهيل
 والى ذلك أشار الناظم بقوله فالسابق أنصبه بفعل أضمره * حتما موافق لما قد أظهره
 وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير وزعم تلميذه القراء انهما
 منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى لثنى واحد ويرد عليهما أزيد امررت به وأزيد اهدمت داره (ثم
 قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه وما يرجح وجهه وما يسوي) فيه (بين الرفع والنصب ولم
 نذكر) نحن (من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) في النظم بقوله
 وان تلا السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبدا
 كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معموله لا ما بعده وجد
 (لان حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لانه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو
 فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه انصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيشية (وسيتضح ذلك) في التنبية
 الاول الآتي (فيجب النصب اذا وقع الاسم) المتقدم (بعدهما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بجاء
 مهملة وضادين معجمتين (نحو هلا زيدا أكرمه) وأهمله في الارتشاق (وأدوات الاستفهام غير المهمزة
 نحو هل زيد امررت به) فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لان
 هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجوز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد امررت به في الشجر هذا

أحسن من النصب الخ) قال الدنوشري ينظر هل
 لتعبيره هنا وفيما بعده
 باحسن وفيما قبله
 بأقوى سر غير التفتن أولا
 (فائدة) * كون النصب
 في زيد اضربت أخاه
 أحسن من النصب في
 زيد امررت به رده بعضهم
 بقوله وليس الامر كذلك
 عندي لان الحاجة فيهما
 للتقدير من غير اللفظ
 واحد وتزيد السببي
 شجوز وهو ما يلزم النصب
 من وقوع فعل يزيد ولم
 يقع في الحقيقة فعل الا
 بوجه التجوز بخلاف زيد
 في زيد امررت به ومن نص
 على ان النصب في الاول
 أرجح من الثاني ابن
 كيسان في الحقائق وهو
 ظاهر كلام سيبويه

(٣٨ تصريح ل) لانه ذكره ثانيا وقد يمتثل ان لا يكون سيديويه قصد بغا ضلوا وفي المسئلة نظر آخر فقد يقول
 زيد أكرمت أباه وزيدا نكحت له فتقدر في الآخر المضمرة من اللفظ (قوله وألغى الضمير) قال الدنوشري ينظر هل معنى الغائه عدم
 عمل الفعل فيه ويكون زائدا الاعراب له والفرأه وشيخه الكسائي أن يجيبا عما أورد عليهما بالتزامهما ان هناك عاملا محذوف واما موافقة
 لغيرهما او المخالفة في غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال الله في بل هو صادق عليه قطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد
 ما يختص بالاسم مثلا ثم في قوله لا يصدق عليه تجوز اذ حد الاشتغال انما يصدق على الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيد
 رأيت) قال الدنوشري رحمه الله توقف بعض المشايخ في نحو هل زيد في الدار هل يجوز أن يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلة
 على المبتدأ ويكون مرادهم يكون الفعل في حيزها أن يكون مع ذلك ظاهر الامتداد وتعين تقدير المتعلق اسما لافعالا أخذوا بعموم

كلامهم وهو محل نظر (قوله الا صريح الفعل) قال اللقاني أي الفعل الصريح أي المصرح به لا المقدر فانه لا يليب ما أي لا يقع بعدهما متصلا بهما أو منفصلا بعموله ٢٩٨ كقولك ان زيدا القيت فاكرمه مقدر ان الاصل ان زيدا القيت لقيته فاكرمه ولو لا هذا التعميم

لما صرح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما واذا تقرر لك هذا نظر لك اشكاله لقوله تعالى وأما حمود فهديناهم بنصب حمود فانه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهو الامر والدعاء) فان اللقاني لم يذكر النهي من أقسامه لان الطاب فيه بلا لا بالفعل لكن الالتماس خارج وهو مطلب غير الامر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال اللقاني يتعلق في المعنى بكل من الامر والدعاء لان كلا منهما يرد بصيغة الخبر فان قلت تتعلق بهما مشكل لان الامر والدعاء فعلا ن بقرينة تقسيم الطلب اليهما والطلب فعل يصرح قوله ان يكون الفعل طلبا فتعلق بهما يقضى الى ان الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة قلت الصيغة هيثة تعرض للحروف باعتبار حر كاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتأخيرها والباء للابسة والمعنى ولو التبس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سلم ان الصيغة هي الحروف باعتبار هيثة

مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يرجع وما تقدم في صدر الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما ذالم يكن في حيزها فعل نحو هل (زيد اخوك) فانها اذا لم تكن في حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الاعليه ولم ترض باقتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره (ومتى عمر القيت) فيجب النصب لما ذكر في هل وسياق الكلام على الهمزة في المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيدا القيت فاكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (الا ان هذين النوعين) هما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بهما الا في الشعر) عند سيبويه (وأما في) نثر (الكلام فلا يليبهما الا صريح الفعل) فلا يجوز في الكلام متى عمر القيت وحيثما زيدا القيت فاكرمه (الا ان كانت أدوات الشرط اذا مطلقا) سواء كان الفعل ماضيا أم لا (وان) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماض) لفظا ومعنى (فيقع الاشتغال بهما) في (نثر) (الكلام نحو واذا زيدا القيت فاكرمه) (أو) اذا زيدا (تلقاه فاكرمه) لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا (و) تقول في ان والفعل ماض لفظا (ان زيدا القيت فاكرمه) ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره (ويمتنع) الاشتغال (في) نثر (الكلام) بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو (ان زيدا تلقه) بحذف الالف (فاكرمه) لان ان لما جرمت الفعل قوى طلبها فلا يليبها غير بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا الماضيه واما الجزمة بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها للفعل فيلبيها غيره (ويجوز الاشتغال في الشعر) بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه (وتسوية الناظم) في النظم (بين ان وحيثما مردودة) لان الاشتغال بهما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا ومعنى يقع الاشتغال بهما في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فلا اشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما (ويرجع النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل) المشتغل (طلبيا وهو الامر والدعاء) خبر أو شر (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) المقابل للانشاء فالامر (نحو زيدا اضربه) الدعاء بصيغة الطلب نحو (اللهم عبدك ارحمه) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيد اغفر الله له) فالنصب فيمن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا اغفر الله له وانما ترجح النصب فيمن على الرفع لان الطالب انما يكون بالفعل فكان جل الكلام عليه أولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن السجزي ونوقش فيه وقال أبو علي كنت أستبعد اجازة سيبويه الاخبار بحملي الامر والنهي حتى مر في قوله ان الذين قتلتم آمنس سيدهم * لا تحسبوا اليك من ليلهم ناما (وانما وجب الرفع في نحو زيدا احسن به لان الضمير) المجرور بالباء (في محل رفع) على القاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامدا لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وانما اتفق السبعة عليه) أي على الرفع (في نحو الزانية والزاني فاجلدوا) كل واحد منهما مائة جلدة (لان) الفاء مانعة من جعله على الاشتغال فان (تقديره عند سيبويه بما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني) حذف المضاف الذي هو حكم وأقيم المضاف اليه

المذكورة فالامر والدعاء صلا بالصيغة مدلولان لما اذهما اطلبان والطلب مدلول عليه لادال وقوله ان كان الفعل طلبا على حذف مضاف أي ذاب طلب كما في النظم (قوله ونوقش فيه) وجه المناقشة ان الخبر المفضل لما ذكره يقابل الانشاء أي

الكلام الخبري لا خبر المبتدأ (قوله ثم استؤنف) قال اللغوي إشارة إلى أن الفاء استئنافية عاطفة لأن الزاجع امتناع عطف الانشاء على الخبر عكسه (قوله ولم يستقم عمل الخ) لأن شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير وساطع على الاسم المتقدم لعمل فيه وذلك منتف في الأخرى (قوله أظلمني وأظلمه) قال الدوشري في بعض النسخ أظلمني بلانون والظاهر أن موسى اسم فاعل من أساء وينظر ما حل جملة أظلمني وما معناه وهل هو من الظلم أولا وما معنى قوله أظلمنا وينظر ٢٩٩ هل موسى علم ويكون رب منادى حذف منه المضاف

إليه اذرب مضاف إلى موسى اه وهذا ما يتعجب منه لأن أظلمني لا يستقيم الوزن معه إلا بعدم النون وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لما أطل به بلاطائل قال الزرقاني رب منادى مضاف وموسى مضاف إليه فهي مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة وأظلمني أفعل تفضيل مبتدأ وأظلمه معطوف عليه وجملة فاصب عليه خبر ويجوز أن يكون أظلمني منصوبا بفعل محذوف من معنى أصيب أي أهلك أظلمني وأعتضى سياق الشرح فذا البيت أنه ورد بالنصب فإظلمه بالنصب معطوف على أظلمني ولا يضرك الوزن تحريك الميم بالفتح في الأول وبالضم في الثاني أي الرائد هنا في الظلم قال في باب أفعل التفضيل من التسهيل وإذا قيدت إضافته أي فعل التفضيل يتضمن معنى من جاز أن يطابق وأن يستعمل

مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم بعد تمام الجملة استؤنف المحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدأ وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ خبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متبع عند سيبويه (وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا) المثال فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل أو بظرف ووصلة ال غير ذلك (ولذا) أي ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولا بفعل أو بظرف (قال في قوامة وقائلة خولان فأنكح فتاتهم * وأكرموا الحيين خلوكا هيا

(ان التقدير هذه خولان) هذا مقول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدأ محذوف وجملة فأنكح فتاتهم مستأنفة تهر بامن زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول وأجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن انازي نتيجة المطارحة أيضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقد افرغوا العلم وجماعة الجواز يكون الخبر أمرا أو نهيًا وخولان يفتح الحاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة وأكرموا بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تثنية حي والمراد حي أبيها وحي أمها يعني ان كرمها ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الحاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبراً كرموا وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدأ محذوف والخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه (وقال المبرد الفاء) في فاجلدوا (لمعنى الشرط) لأن الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى أن زنيا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط (وما لا يعمل لا يفسر عاملا) فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الية من الاشتغال (الرفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سيبويه محذوف وهو مما يلي عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال أبو علي الفارسي من جعل الفاء زائدة أجاز النصب في زيد فاضربه وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى

يا رب موسى أظلمني وأظلمه * فاصيب عليه ما كالأرجح المعنى أظلمنا وقرأ عيسى بن عمرو بن أبي عبلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبد الله بن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطل موسى (و) أبو الحسن طاهر بن أحمد (بن بابشاذ) بالتركيب كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (و) يختار (الرفع في) الاسم المنظور فيه إلى (العموم) بالامر (كالآية) ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا الشبه بالشرط في العموم والابهام (و) يختار (النصب في) الاسم المنظور فيه إلى (الخصوص) بالامر (كزيد أضربه) لعدم مشابهته للشرط المسئلة (الثانية) مما يرجح فيه النصب (أن يكون الفعل) المشتعل (مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين نحو عمر يضربه بكر وخالد الاتية) فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لأن اللام ولا

استعمال العاري ولا يتعين الثاني خلافاً لابن السراج ولا يكون حيث قد لا بعض ما أضيف إليه وشذ أظلمني وأظلمه اه وقال ابن سبنون في المصباح في شرح آيات الايضاح بعد ان أنشد هذا البيت معناه أظلمنا فاصيب عليه كقولهم أخزى الله الكاتب مني ومنه ثم قال فان قلت أضمر المبتدأ كما أضمرت في قولك خولان فأنكح فتاتهم قلت ذلك لا يسهل لانه للتكلم فكما لا يتجه هذا أناعلى إشارة المتكلم إلى نفسه من غير أن يتزل بمنزلة الغائب كذلك لا يحسن اضمار هذا ههنا فان قلت ان قوله أظلمنا على لفظ الغيبة فليس مثل هذا أنا قلت فانه وان كان كذلك فان المراد به بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك ألا ترى أنهم قالوا يا ربهم فاجلدوه على

الغيبة لما كان اللفظ له وان جعلته على هذا كما نلت قلت أظلمنا في علمك كان مستقيماً (قوله لا يعمل ما بعدهما الخ) قال الدنوشري
عندي في لا الطلية وثقة وينبغي مراجعة اعراب قول ابن مالك * والي اذا ما ثقتي لا تثبت * اهـ والوثقة في لام الامر اقوى فقد صرح
شرح التسهيل بعدم صدارتها (قوله ومنه زيد لا يعذب الله) قال الدنوشري أي من الفعل المقرون بلا الطلية أي في المعنى وان كانت
في اللفظ نافية فيسقط قول الشارح هنا ويشمل الطلاب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيد لا يعذب الله) كانت
تكرار اعراب قوله ولو بصيغة الخبر . . . فليتامل (قوله تقديره الخ) قال الدنوشري قديقال هذا لا يتعين وما المانع ان يقدر لا يعذب

اللفظ اذا لم يكن
تقدر مثل المذكور فلا
ينبغي العدول عنه (قوله
لان الغالب في الهمزة الخ)
ان قلت هذا لا يقتضي
النصب لجواز تقديم فعل
مبنى للجهد اوجب بان
الاصول موافقة المفسر
للمفسر وذلك انما يكون
بالنصب (قوله كباقي
أخواتها) أي غير هل
لما تقدم من التفصيل
فيها (قوله فاختار الرفع)
قال اللقاني قد يقال
مقتضى ما سياتي من أن
الاسم بعد الهمزة فاعل
يفعل محذوف على المختار
في نحو أكرمتم تخلقه
أرجحية النصب هنا
بالقل فتأمل (قوله لان
الفضل بالظرف كلا فصل)
قال الدنوشري هل يشمل
الظرف الجار والمجرور
نحو أفي الدار زيد اضربه
أولا والفضل له صورة
وله أحكام كثيرة منها
الفصل بين اثن والفعل
والفصل بين المتضامين
والفصل بالجملة المعترضة

الطليتين لا يعمل ما بعدهما فيهما قياساً * قلت أجاب ابن عصفور بانهم أجزوا الامر باللام مجرى
الامر بغيرها وأجزوا النهي بالجرى النبي بها ويشمل الطلاب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيد لا يعذب الله)
يرفع يعذب (لانه نفي بمعنى الطلب) فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيد الان عدم
التعذيب رحمة (ويجمع المستثنين) هذه والتي قبلها (قول الناظم) واختير نصب قيل (فعل ذي طلب
* فان ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين (على الفعل الذي هو طلب) كالامر والدعاء
(وعلى الفعل المقرون اداة طلب) كالمقرون باللام ولا الطليتين المستثناء (الثالثة أن يكون الاسم)
المستعمل عنه واقعا (بعد شي الغالب) في ذلك الشيء (أن يليه فعل) واليه أشار الناظم بقوله
* وبعد ما لاؤه الفعل غلب * (ولذلك أمثلة منها همزة الاستفهام نحو أ بشرأنا واحد أنتبعه) فيترجع
نصب بشرأ فعل محذوف بفسره المذكور لان الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال وانما لم يجب دخولها
على الأفعال كباقي أخواتها لانها أم الباء وهم يتوسعون في أمهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها (فان
فصلت الهمزة) من الاسم المستعمل عنه (فالمختار الرفع نحو أنت زيد تضربه) لان الاستفهام حينئذ داخل
على الامر لا على الفعل هذا ان جعلت أنت مبتدأ كما هو رأي سيئويه وأن جعلته فاعلا بانه فعل مقدر
وان فصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخله في التقدير على الفعل (الاي
نحو أكل يوم زيد اضربه) فيترجع النصب (لان الفعل بالظرف) وهو كل يوم ينصب كل (كلا فصل)
وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع)
واجب (نحو أزيد اضربه أم عمرو) لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول والاستفهام عن تعيينه
(وحكم) ابن الطراوة (يشذوذ النصب في قوله) وهو جري يمدح ثعلبة قور يباحا ويذم طهية والخشاب
(أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشاب)

ينصب نهية بفعل محذوف تقديره أحقرت ثعلبة ولا يجوز ان ضمير عدلت لثعلبة بالباء قاله الموضح في
الحواشي وثعلبة بثعلبة وثعلبة مع مملوءة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعاً نظر الى معنى أهل
القبيلة ورياحا ثعلبة من تحت وطامهم ما وطهية بضم الطاء الهمزة وفتح الهاء وتشديد الباء آخر
الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قاله الموضح في الحواشي وفي مسائل
الزجاجي قال المازني سال مرة ان الاخفش عن أزيد اضربه أم عمر فقال الاخفش المختار النصب لاجل
الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال
المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي
هو في الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ دليل قول العرب أزيد اضربه أم عمر ابا النصب
اهـ (وقال الاخفش أخوات الهمزة) في ترجيح النصب (كالمهزة) في ذلك (نحو أزيد اضربه) فأيهم

والفصل بين التابع ومتبوعه والفصل بين الاستفهام وقول الجاري مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله نعمل ذلك ونضيفه مبتدأ
الى ذيل المعنى وفي الاشياء والنظائر النحوية للسيوطي ما فيه مقتنع في ذلك وغيره وهي أحدمواد كتابنا ذيل المعنى الذي هو عديم النظير
اهـ وقوله كلا فصل يقع مثله كثير او توجيهه اما بان لامع ما بعدهما صارا كلمة والاعراب جار على الآخر واما ان الاسم بمعنى غير ظاهر اعرابها
في ما بعدهما ويرد عليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقاني لان النصب يخرج الى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر
اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدنوشري كلام
ابن الطراوة له وجهين لانه الاستفهام عن الاسم غير موجه الى الفعل بالسكينة فليس الاستفهام طالما اجتهد للفعل فلا يكون به

أولى فلا يرجع النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يليها الفعل لكن الأصل فيها دخولها على الفعل وطلبها له لان الاستفهام عن الصفات غالباً عن الذوات فحملت حينئذ على الأعم الأغلب والفعل حينئذ راعى في الجملة (قوله أولاً زيداً رأيت) قال الدونشري ان قلت لا الداخلة على الفعل الماضي يجب تكرارها في غير الدعاء كما صرح به في المعنى وغيره وهو الممتكر مع دخولها على الماضي والجواب ان ذلك مقتطع من كلامه والتقدير لا زيداً رأيت هو لا أكرمه مثلاً (قوله بخلاف غيرها) بهامش نسخة الدونشري بغير خطه ان قلت ما الفرق بين هذه الاحرف وما تقدم قلنا هذه عوامل فطلبها للفعل واجب بخلاف غيرها ٣٥١ فهي أقوى من غيرها (قوله فلا

يليهما غالباً الفعل) أي ومن غير الغالب إضافة إلى الجملة الاسمية فيليبها الأعم وذكروا الشارح في باب الاضافة ان حيث تدخل على الجملتين وشرط الاسمية ان لا يكون عجزها فعلاً نقله عن سيبويه في كهل في انها لا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بفعل كما تقدم (قوله ولعل وجه النظر الخ) وجهه اللقائي بقوله اما لان حيث في هذا المثال شرطية فتختص بالافعال فيجب النصب ولا يمنع شرطية ترفع تعلقها اذ هي بدون ما غير جازمة مع انها شرطية كافي اذا زيداً تعلقها فاعلم انهما في نحو هذا ظرفية مجردة عن الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوي الرفع والنصب في الاسم الذي بعدها (قوله مسبوق بفعل) شمل التام والناقص والمتصرف وغيره مثل كنت أخاك وعمر اكنتم له أطولت

مبتدأ أو زيداً منصوب بفعل محذوف يفهمه ضرب به والجملة خبر أيهم والتقدير أيهم من غير زيد (ومن أمة الله ضربها) فن يفتح الميم مبتدأ وأمة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب أمة الله (ومنها) أي من الأمثلة (النبي بما أولاً وان نحو ما زيداً رأيت) أو لا زيداً رأيت أو ان زيداً رأيت في ترجيح النصب لانهم شهوراً حرف النفي بالحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب (وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع) في الاسم بعدها (وقال) أبو عبد الله (ابن الباذش) بيانه وحدثه قال فذال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف) لا يرجع النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما وان فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية (ومنها حيث نحو حيث زيداً تعلقها فاعلم ان قوله الناظم) في شرح الكافية ونصبه ومن مرجحان النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيداً تعلقها فاعلم ان قوله الناظم) في شرح الكافية ونصبه ومن يلبها في الغالب الافعال فان اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل اه وهو في ذلك تابع لسبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء فاذا اوقعت الفعل على شيء من سببه نصب بالقياس تقول اذا عبد الله تارة فاعلم ان قوله الناظم) في شرح الكافية ونصبه ومن مختصة بالافعال ولم ينزع في حيث فظن الموضع ان المنازعة في حيث فقال (وفيه نظر) والعجب منه انه وافق الناظم في المعنى فقال واصفاه حيث الى الفعلية أكثر ومن ثم ترجع النصب في نحو جلست حيث زيداً اراه اه ولعل وجه النظر في قوله فاعلم ان قوله الناظم) في شرح الكافية ونصبه ومن ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين أو يجب النصب بعدها فلا يكون راجحاً المسئلة (الرابعة) مما يرجع فيه النصب (ان يقع الاسم) المشتغل عنه (بعطف غير مقصود) ذلك العاطف من الاسم (ماما) المفتوحة المحذرة المشددة الميم (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبني) ذلك الفعل (على اسم) قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبراً عن ذلك الاسم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولاً ولا فرق في الفعل بين أن يكون رافعاً للفاعل أو ناصباً للفعل فالاول (كقوله زيد وعمر أكرمه) الثاني (نحو والانعام خائفها كرم بعد) قوله (خلق الانسان من نطفة) وانما ترجع نصب المعطوف فيهما لان المنكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية واما الرافح عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشا كل الجملتين المعطوفة احدهما على الاخرى أحسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية (بخلاف) ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما (نحو ضربت زيداً ما عمر وفاهنته فالتحتم الرفع) لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم

بأخيك وبكر أعيذك عليه مثل بهما الجزولي في الكبرى وقال تختار النصب في عمرو وبكر لان كان وليس فعلاً (قوله وتشاكل الجملتين الخ) قال الدونشري قد يقال ان في الرفع تخصصاً من تقدير العامل فلذلك مرجح فكان ينبغي التساوي لأرجحية النصب ويحاجبان رعاة التشاكل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ما سواه وهذا الكلام ليس على إطلاقه فان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن اذا أريد التجدد في احدهما والثبوت في الاخرى قال الله تعالى سواء عليكم ادعوتهم أم أنتم صامتون قال صاحب المفتاح سواء عليكم أحدثتم الدعوة أم أنتم صمتكم فينبغي أن يختار النصب اذا أريد التجدد منها والرفع اذا أريد الاستمرار منها وكذا النصب يختار اذا أريد مجرد نسبة الجزاء الى الخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة اللغوية وهذا كله إذا لم يوجد ما يرجع الرفع

أو يوجهه (قوله لئلا يلزم الفصل الخ) كذا عمل الدماميني وهو أولى من قول المصنف في المعنى لأن امانا ثبته عن الفعل فكأنها فعل
والفعل لا يلي الفعل لئلا تسلّم انها ثبته عن شيء أصلا ولو سلم كما ذهب اليه بعضهم فانها ثبته عن جملة الشرط بأسرها لا عن فعل فقط فلم
يجاز والفعل فعلا ولا تابعا عن فعل (قوله كالعاطف) فيه إيحاء إلى أن الحروف الثلاثة ليست عاطفة كما قال الشارح بل هي حروف
ابتداء (قوله حتى زيد اضربه) ٣٠٢ قال اللغاني هذا الكلام صريح في ان المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف

الاسم الواقع بعد ما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام (لأن ما تقع ما بعدها عما
قبلها) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي (وقرى وأما ثم ودفعه دينا لهم بالنصب)
لثمود ممنونا وغير ممنون قاله النخشي في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحى وعدمه
باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصرى وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل
محذوف يفسره ما بعده (على حد زيد اضربه) لأن الفعل المحذوف لا يقدر قبل نحو ذلك كما يقدر قبل زيد
في زيد اضربه لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بحمله فامة وذلك لا يجوز فلا يقال وأما هدينا ثم ودفعه دينا لهم
وانما يقدر بعد الفاء من اغظ المذكور والاصل وأما ثم ودفعه دينا لهم هدينا لهم فلما حذف الفعل المفسر
بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصارت وأما ثم ودفعه دينا لهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله
وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلى فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله
العاطف الواو والفاء وشم وواو قاله الشاطبي (وحى وليكن ويل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيد
ضربته) وما رأيت زيد الكن عمر رأيت أباه وما أكرمت زيد ابل عمرا أكرمته وانما قال كالعاطف
لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فحلت هذه الحرف منزلة منزلة العاطف في
اعطاء حكمه المسئلة (الخامسة) ما يرجع فيه النصب (أن يتوهم في الرفع ان الفعل) المشتغل بالضمير
(صفة) لما قبله (نحو انا كل شيء خالقنا بقدر) لانه اذا رفع كل احتمال خلقنا أن يكون خبرا له فيكون
المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خبرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة
والجماعة واحتمل أن يكون خلقنا صفة لشيء ويقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون
موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقة المنسوبة له والمخلوقة التي لا تكون منسوبة له
لا تكون بقدر فوهم ان ثم مخلوقا غيره تعالى وهو مذهب المعتزلة (وانما يتوهم ذلك مع النصب)
لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقنا ويمتنع جعله صفة لكل شيء (لأن الصفة لا تعمل
في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم) بفتح المثناة أى من أجل ان الصفة لا تعمل في
الموصوف (وجب الرفع) لكل (ان كان الفعل) المتصل بالضمير (صفة) لكل شيء (نحو وكل شيء
فعلوه في الزبر) أى الكتب ولا يصح نصب كل لأن تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب
المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى
وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل
المتاخر صفة له أو اثنى وفي الزبر خبر كل (أو) ان كان الفعل (صلة) لموصول (نحو زيد الذى ضربته أو)
ان كان الفعل (مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تفرح) فزيد فهم ما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز
نصبه بفعل يفسره ضميرته في الاول وتراه في الثاني لأن كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الاول فلانه صلة
والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبهه بالصلة في تتميم ما قبله
والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل يفسر عاملا (أو) ان (وقع الاسم بعد ما يختص
بالابتداء كذا انما يجائى على الاصح) متعلق بيختص وفي المسئلة ثلاثة أقوال أحدها هذا مطلقا

على المنصوب قبله خلافا
لما صرح به وانه في قوله
ووالزاد حتى تعاد ألقاهما
من ان نصب الاسم
بالعطف انتهى قال الشهاب
القاسمي قد يجاب بانهم
انما صرحوا هناك بما ذكر
لامكان جعل ألقاهما على
التاكيد لقوله ألقى العبيدة
ولا كذلك هنا تأمل (قوله
لأن الصفة الخ) قال
الدنوشري قد يقال كان
الاولى أن يقول لأن الصفة
لا تعمل في الموصوف ولا
في المضاف للموصوف ان
جعلت الجملة صفة لكل
(قوله أى من أجل ان
الصفة الخ) الانسب بقوله
الآتى أو صلة الخ أن يقول
أى ومن أجل ان ما لا
يعمل لا يفسر عاملا لان
المصنف رحمه الله تعالى
عمل به وجوب الرفع في
الجميع والفعل ليس
صفة الا في الاول في
الاخيرين (قوله ولا يصح
نصب كل لان الخ) هذا
مخالف ما أفاده كلام
المصنف لان صريحه ان
عدم النصب لان الفعل

في الآتية يتعين كونه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف كما دل عليه قوله ومن ثم الخ وما
ذكره الشارح مانع آخر فكان اللائق يذكره بعد تقرير أن المانع من النصب كونه صفة (قوله لان تقدير تسليط الخ) قال
الدنوشري هذا واضح اذا أريد بالزبر العموم لا صحف أعمالهم أما اذا أريد بها صحف أعمالهم فلا مانع من النصب ويكون التقدير فعلموا
بكل شيء هو في صحف أعمالهم وهذا لا محذور فيه والآتية يصح فيها ذلك وينظر هل في قول الموضع ان كان الفعل صفة اشارة إلى أنه ان لم
يكن صفة بل جعل مفسرا يصح ذلك أولا (قوله متعلق بيختص) قال الدنوشري فيه نظر بل هو متعلق بأذا العجائبة من حيث المعنى لان

والثاني

الخلافاً الذي ذكره مختص بها أو يتأمل ونما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضاً (قوله نحو زيد ما أحسنه) قال الدنوشري جعل المانع ما ذكر ولا يتناق ذلك ان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضعفه بالجود فقيهه مانعان على هذا ٣٠٣ (قوله اثنان) قال الدنوشري صرح

به إشارة إلى انه مني لا مجموع فقد يندس لان النون كثيرا ما تشبه بالتاء (قوله بوجه ذلك) قال الدنوشري قد يخالف ما سبق من قوله ولم يذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم فان سبق صريح في ان الناظم ذكره من الاشتغال وهذا ليس بصريح حيث عبر فيه بالايهام هذا ولكن قال بعضهم ان ذلك من باب الاشتغال لان العامل في حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وان عرض له ما يمنع ذلك كوقوعه بعد اذا أو ما أو هل الى غير ذلك الا ان هذا الجواب غير ممتنع في نحو زيد ما أحسنه لان الفعل بحسب ذاته لا يعمل فيما قبله ويشكل على ذلك ما ذكر في الوصف من انه اذا كان فيه مانع لا يكون من الاشتغال اللهم الا ان يقول مرادهم انه لا يجوز فيما قبله النصب فان شاء المانع شرط للنصب لا مطلق الاشتغال فيقال عليه الفعل كالوصف ولم يصرح فيه بمثل ذلك لئلا يتأمل انتهى وهو ما خرد

والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يقترن الفعل بقدي يجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمنع حكاها في المعنى وعلى الاصح فيجب الرفع (نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) ويجوز النصب على الثاني ويمنع على الثالث لفقدها ان قد واليه أشار الناظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبدا (أو) ان وقع الاسم (قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده) واليه أشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعده وجهد (نحو زيد ما أحسنه أو) زيد (ان رأيت فأكرمه أو) زيد (هل رأيت أو) زيد (هل رأيت) أو ما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعدهما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهما التحضية والاشتمالية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدور: (تنبيهان) اثنتان (الاول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة اذا الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق ضابط الباب عليها) لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممنوع مع اذا الفجائية وما ذكر معها (وكلام الناظم) في البيتين السابقين وهما قوله وان تلا السابق الى آخرهما (بوجه ذلك) لانه جعله من جملة أقسام الباب لكن ضرورة تتمم الاقسام الخمسة الى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكره التنبيه (الثاني لم يعتبر سيبويه ايها الصفة مرجحا للنصب) كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايها غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ثم علمه بالخير مما قدمناه (بل جعل) سيبويه (النصب في الآية) المذكورة مرجوحا (مثله في زيد اضربه) فانه (قال) في أثناء كلامه فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيد اضربه (وهو عربي كثير) انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن السجزي أجمع البصريون في هذه الآية على ان الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقضى ذلك اضمار خلقنا انتهى المسئلة (السادسة) مما يرجح نصبه (ان يكون الاسم) المشتغل به (جوابا للاستفهام منصوب) لفظا أو محلا بما يليه (كزيد اضربه جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت) فزيد يرجح نصبه لكونه جوابا الاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ارجحا ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الانخس مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيد اضربه وعمرا أكرمه أجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه في ذلك النصب على حده في زيد اضربه ويقال هل رأيت زيد اذ تقول لا ولكن عبد الله لعينه تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسؤل عنه وكذا الوعظفة فتات لا بل عمر القيتة أو وعمر القيتة قاله الموضع في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان في مثل الصورة الرابعة) وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفعول بامان سبق بفعل (اذ انى الفعل) السابق (على اسم) بان أخبر بالفعل عن اسم (غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدئها (ضميره أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسببية

من حواشي الشهاب القاسمي (قوله مرجحا) قال الدنوشري هو مفعول ثان لقوله يعتبر لانه بمعنى يصبره ويجعله وينظر هل يجوز كونه حالا أو لا (قوله اذ انى الفعل الخ) قال المرادى وحكم شبه الفعل اذا وقع خبرا في هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو بكرمته (قوله معطوفة بالفاء) اختصت بذلك لانه تصير الجملة في معنى جملة واحدة شرطية هذا وقال الدماميني في بحثه وابط الجملة

بعد كلام نقله يجب على هذا ان يدعى ان القاء قد اخصت بمعنى السببية وان خرجت عن العطف (قوله فحصول المشاكاة الخ) قال الدونشري
 قال بعضهم وهل الاولى العطف على الصغرى او على الكبرى والاول اولى قال شيخنا بل الاولى الثانية لاستقلال الجملة وهذا لا يتناقض
 التساوي كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفعت او نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنتم قد عطفت جملة
 فعالية على جملة فعلية محالها الرفع على الخبرية) هذا في المعطوفة بالواو واضح واما المعطوفة بالقائه في بحث الجملة السادسة مما له محل
 من المعنى ان الخبر مجموعهما كما في ٣٠٤ جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والخبر لذلك المجموع وكل منهما جزء الخبر فلا

(الحصول المشاكاة) متعلق يستويان على انه علة اه (رفعت او نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير في
 الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعظمن مخبرا
 وذلك (نحو زيد قام وعمر اكرمته لاجله او فعمر اكرمته) فيجوز في رفع والنصب على السواء
 وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها
 ومعنى قولنا انها ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعالية العجز بالنظر الى خبرها فان
 راعيت صدرها رفعت عمر او كنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب
 وان راعيت عجزها نصبتاه وكنتم قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محالها الرفع على الخبرية والرابط
 بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها. الضمير من لاجله المائد على صدر الجملة الاولى او القاء المناسبة
 خاصة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان ابا على رجع الرفع انتهى وهو مقتضى
 قول ابن السجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض
 معاصرينا لم يصح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي والظاهر ترجيح النصب لان
 الجملة على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما يمكن نحو هذا جرح ضرب خرب وعورض بان الرفع
 ترجح بعدم الاضمار فلذلك من غير مرجح قساوبا (بخلاف) ما اذابني القعل على ما التعجبية نحو
 (ما احسن زيدا او عمروا كرمته عنده فلا اثر للعطف) على الجملة الفعلية فرجع عمر وفي هذا هو المختار
 ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء المحمودة ولذلك صغر واعتقد الكوفيون
 اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (فان لم يكن في الجملة
 الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالقائه الاخش والسير في يمنان النصب) بناء على العطف على
 الصغرى (وهو المختار) لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفعول الرفع عندهما واجب
 وان ورد النصب فهو على حده في زيد اضربه ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية
 وهو جائز بخلاف قاله المرادى في التلخيص (والفارسي وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يجزونه)
 اى النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمر ولقيته وزيد
 كلمته ان جلت الكلام على الاول وان جلت على الاخر قلت عمر ولقيته وزيدا كلمته انتهى يعني
 بالنصب فصرح بانك ان جلت على الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون
 ما بعد العاطف خبرا وتقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا بذلك باجماع
 الفراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر
 يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضمير من الكوفيين (الواو والقائه)
 في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان القاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمر و
 ورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويتعد وقال ابن خروف تبعا

محل اه (قوله فلا اثر
 للعطف) قال الدونشري
 قل بعضهم لو قال فلا اثر
 للنهي للنصب لكان
 احسن فلا ينظر ما وجهه
 ثم ظهر ان قوله ولا اثر
 للعطف احسن من ان
 يقال ولا اثر للنصب لان
 العطف على الجملة الصغرى
 له اثر وهو النصب فاشار
 هنا الى انه لا اثر للعطف
 عليها فلا يؤثر نصبها واما
 قوله ولا اثر للنصب فلا
 معنى له ولا يلتفت اليه
 واقول على تقدير النصب
 يكون العطف على الجملة
 الكبرى ولا يصح العطف
 على الصغرى لان ما
 التعجبية تمنع من ذلك اذ
 لا يقع بعدها الا فعل
 انتهى وهو عجيب فان
 البعض الذي نقل عنه
 هو اللقاني وقد وجه كلامه
 وعبارته يعني ان العطف
 على فعل التعجب متعذر
 اذ لا معنى له فتعين ان
 العطف على الجملة كلها
 بناء على جواز عطف الانشاء
 على الخبر وعكسه كما هو

رأى جماعة واذ كان العطف على وجه واحد فلا اثر له اى لا ثمرة له اذا الثمرة انما تظهر مع اختلاف وجهين فاكثر ثم لا يخفى لطائفة
 انه لو قال فلا اثر للنصب كان اظهر لان النصب فيما قبله اثره ان الجملة معطوفة على الجملة الخبرية من المبتدأ فتكون هي ايضا مخبرا
 به اعنه والرفع اثره انما ساعدت على جملة المبتدأ والخبر فلا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدأ بخلاف مسئلة ما التعجبية فان الجملة
 معطوفة على جملة المبتدأ والخبر رفعت الاسم او نصبتاه (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفعول) لهم يقولون التقدير بخلاف الاصل والا
 بالضمير قد يقدر اذا لم يوجد في اللفظ (قوله وهو جائز بخلاف) فيه نظر فقد حكى في ذلك في المعنى ثلاثة اقوال ثالثها الجواز في الواو والمنع

في غيرها (قوله كذلك يكون اسما) قال الدوشري كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله والثالث ان يكون الوصف) قال الدوشري لو
 اقتصر على الشرط الثالث لاغنى عن الشرطين قبله فكان يقول ان يكون اسما صالحا (قوله نحو زيد اناضاربه) قال الدوشري صريحه
 انه من باب الاشتغال وفيه نظر فان ضابطه غير صادق عليه لان شرطه ان يكون بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير لنصب الاسم السابق
 وههنا لا يصح نصبه لو فرغ عن الضمير لان المبتدأ فاصل بينه وبين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومفعولها بالاجنبي
 كما صرحوا به في قوله تعالى اراغب انت عن آلهي يا ابراهيم واذ قلنا انه من باب الاشتغال على ما صرحوا به في قوله تعالى انما انصب لزيد وصف
 محذوف مع مبتدئه والتقدير اناضاربه زيد اناضاربه قال شيخنا ويجوز ان يقدر وصفه فقط انصب الاسم السابق وهو خبر عن انا المذكور
 وحينئذ فصاره المذکور ينظر ما الرفع له ومن أي نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد أجبنا عن ذلك في حاشية الالفية (قوله والقدر
 أنت حذره) قال الدوشري فيه نظر فانه قدم انه يشترط في الرفع ان لا يكون صفة مشبهة وحذره صفة مشبهة اللهم الا ان يقال ان حذرا
 من أمثلة المبالغة وقد أجاز الجمهور تقدم الظرف على المصدر في نظر هل يجوز الاشتغال فيه ٣٠٥ أولا على مذهبهم انتهى ولا يخفى انه
 لا يتوهم ان قصد الشارح

لا يتوهم ان قصد الشارح
 حذرا التمثيل للصفة المشبهة
 لعدم ذكرها أولا واقتصاره
 على اسم الفاعل والمفعول
 وأمثلة المبالغة (قوله
 وخبره ما بعده) كأنه لم
 يجعل الخبر عليه لما تقدم
 من ان اسم الفعل لا اعراب
 له لفظا ولا محلا وقد يقال
 الواقع خبر اسم الفعل وما
 عمل فيه ولا يلزم منه وقوع
 اسم الفعل وحده في محل
 رفع على انه سياتي في باب
 أسماء الأفعال ما يشعر بان
 أسماء الأفعال تقع معمولة
 لعامل لفظي لا يقتضى
 فاعلية ولا مفعولية وقد
 أشرنا الى ذلك في باب المعرب
 والمبنى ثم الحكم على ما ناب
 عنه اسم الفعل بالخبرية

لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا بيديت أنشده ثعلب
 فذرى أجول في البلاد لعلى * أسر صديقا أو يساء حسود
 نرج على ان التقدير أو يساء حسود (وهذه أمور متماثلات لما تقدم) وفي بعض النسخ تنبيهات (أحدها
 ان) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشرط ثلاثة أحدها ان
 يكون وصفا) فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (الثاني ان يكون) الوصف (عاملا) عمل الفعل فلا يكون
 وصفا غير عامل الشرط (الثالث ان يكون) الوصف العامل (صالحا للعمل فيه ما قبله) فلا يكون وصفا
 مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وسوف ذال الباب وصفا ذاعل * بالفعل ان لم يلبث ما نزع حصل
 (وذلك) الاسم المستوفى للشرط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة فالاول (نحو
 زيدا اناضاربه) والثاني نحو الدرهم أنت معطاه والثالث نحو العسل أنت شرابه والنعم أنت متجارها
 والعبء أنت ضروبه أو ضربه والقدر أنت حذره (الآن أو غدا) في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب
 بوصف محذوف يقسمه الوصف المذکور والتقدير اناضاربه زيد اناضاربه وأنت شرابه وأنت شراب
 العسل وأنت متجار النعم وأنت ضروب أو ضرب العبد وأنت حذر القدر (بخلاف زيد عليك وزيد ضربا
 اياه) بالياء المنة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما (لانها) أى عليك وضربا (غير صفة) لان الاول اسم
 فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما او ما لا يعمل لا يقسم عاملا فزيد في المثالين
 واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (نعم يجوز النصب)
 فيه (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي) وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي
 لا ينحل بحرف مصدرى (كضرب بالنائب عن فعله الطالبي) وهو المبرد والسيرافي (عند من جوز عمل
 اسم الفعل والمصدر محذوفين) (بخلاف زيد اناضاربه أمس لانه غير عامل على الاصح) لا بمعنى الماضى

(٣٩ تصحيح ل) يقتضى ان الأفعال التي نابت عنها الاسماء ملاحظة في الكلام مثل الأفعال التي سدت المصادر
 مسددا وهو بعينهم كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولة لتلك الأفعال فلهذا وحطت في الكلام وقال الدوشري قوله من
 الفعل النائب عنه ينظر بالنسبة الى اسم الفعل فان الظاهر انه مع فاعله خبر لا الفعل الذي نابت عنه اسم الفعل (قوله نعم يجوز النصب
 الخ) قال اللغاني بهذا بين لك ان المنع فيهما ليس لاجل كونهما غير صفتين بل لان معمولهما لا يتقدم عليهما فانها ضمير صا حين العمل
 فيهما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف في الحواشي فان قلت بقي عليه المصدر المبدل
 من فعل نحو زيد اضربا اياه قلت فيه نظر من وجهين أحدهما ان الناظم يختار في هذا الكتاب انه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع
 ان أو ما على هذا فالعمل للفعل المحذوف لا المصدر فان قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف قلت مقتضى كونه جعل
 عوضا ان لا يجوز لتلازم حذف العوض والمعووض منه جميعا وهو في الفساد نظير اجتماع العوض والمعووض ومقتضى كون المصدر نائبيا
 عنه في اللفظ انه يجوز لانه يحذف البتة بغير شيء بل أقبح مقامه غيره فكانه لم يحذف (قوله الذي لا ينحل الخ) قال الاشموني أما المصدر

الذي ينحل الى الخرف المصدرى فلا يجوز التصب قبله اتفاقا والمران الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا (قوله لا يعمل في مفعول به اتفاقا) تبس في هذا المصنف في باب المفعول واعترضه هناك ونقل عن أبي حيان وغيره جواز ذلك (قوله لا بد الخ) قال اللقاني لا يحسن عده شرط في الاشتغال اذ لا يعد من شروط الشيء الا ما يختص ذلك الشيء باشرطه والعلاقة لا بد منها رفعت أو نصبت (قوله كذلك تحصل بضميره الخ) ليس منه ٣٠٦ والذين كفروا فتعسا لهم لان لهم لم يتعلق بتعسا بل بحذف كما بيناه في حاشية الالفية قال

ابن هشام قال بعض العصرين محتمل ان يقال اللام في سقيالك ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعا فيكون عاملا فيما بعده وهذا خطأ لان لام التقوية لا تكون لازمة (قوله أو باسم أجنبي) قال الدونشري قصد المصنف به استيفاء أقسام التعاق وما ذكره غير مستوعب لخروج نحو هند ضربت من تكامه وهذا يتبين ان الضمير الذي به العلاقة يكون مرفوعا أو منصوبا ومجرورا ووجه عدم الاستيعاب ان هذا المثال خارج عن الاقسام التي ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبين ان الضمير الذي به العلاقة في المثال مرفوع وهو المستتر في تكامه لعوده على هند أو ما المنصوب فعائد الموصول ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذكور أي أهنت هذا ضربت من تكامه (قوله بالواو) إشارة الى اختصاص

نعم يجوز التصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي (وزيدنا الضارب ووجه الأبرز يد حسنه) فزيد في المثال الاول ووجه الأبرز في المثال الثاني رفعهما واجبا على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرها ولا يجوز تصميهما (لان الصلة) وهي ضارب (والصفة المشبهة) وهي حسن (لا يعملان فيما قبلهما) وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومختلفا فزيد عمر وأكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا تقديما ولا تأخيرا الامر (الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علاقة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لان الاصل في ذلك المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه (وكما تحصل العلاقة) الرابطة (بضميره) أي ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيد ضربته) فالعلاقة الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق هو زيد الماء المتصلة بضربت (كذلك تحصل) العلاقة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (نحو زيد ضربت به) فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو زيد ضربت أخاه) فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الاخ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل بحرفي

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل) ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق (بشرط أن يكون التابع) للأجنبي (نعته) لان التعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المعنى (نحو زيد ضربت رجلا يحبه) فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو رجلا وجملة يحبه نعت رجلا وهو أجنبي من زيد لانه ليس سببا له (أو) يكون التابع (عطفاً) على الأجنبي (بالواو) خاصة لما فيهما من معنى الجمع فالأثنان معهما أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير قاله الموضع في الحواشي (نحو زيد ضربت عمرا وأخاه أو) يكون التابع (عطف بيان) على الأجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص (كزيد ضربت عمرا وأخاه) فالهاء في أخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستغاد من قول

وعلاقة حاصلة بتابع * كعلاقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زائدة على التمهيل (فان قدرت الاخ) فيها (بدلا) من عمرا (بطلت) هذه (المسئلة نصبت) الاسم السابق (أو رفعت) لان الاخ يصير من جملة تاتية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدأ ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم (الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان) التصب والرفع لوجود الرابطة بينهما فان قلت ويمكن أن يصح الوجهان على القول الاول أيضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في التصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل المبدل ليس كالمفوضا به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسر الغير وانما هو تقدير مغنوي واللام يمكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة

الواو يعطف الذي لا يعنى متبوعه كما سيجيى قاله اللقاني وتعب بما نقل عن الرضى من التعميم لسائر حروف العطف وذلك (قوله فان قدرت الاخ بدلا الخ) قال اللقاني هذا موضع يصح ان يقدر الاسم فيه بيانا لا بدلا فيراد على الموضوعين حيث قالوا كل ما صبح ان يكون بيانا يصح ان يكون بدلا الا في موضعين (قوله فتخلوا الجملة الخ) ان اراد لفظا فسلم لكن لا يجوز ان يقدر وان اراد لفظا وتقديرا فغير مسلم ثم ان هذا خبر دا عتبار والعائد موجود كما قاله في ما قلتهم الاما مرتي به أن أعبدوا الله (قوله واللام يمكن من بدل المفرد الخ) فيه نظر لانه وان كان على تقدير عامل البدل لكنه ليس مقصودا للاسناد فلا يقال انه جملة وان قيل بتقديره حقيقة وتظهيره في

التوكيد اللفظي احسن احسن وسيأتي أيضا فيه ان نحو وقت تفتتو كيد للضمير فقط الا ترى ان العامل قد ظهر في بعض الصور كما في قوله تعالى تكون لنا عند الاولنا واخرنا وقد صرح الشارح في باب البديل بان لا ولنا واخرنا بديل من الضمير المحرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البديل (قوله لان الضمير المتصل به الخ) هذا في التوكيد المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير يربطه المؤكد أصلا (قوله يجب كون المقدرا الخ) قال الدوشري ويقدر في نحو زيد اضربت ابني بالضمير لا يتعدى بنفسه قال بعضهم وفيه نظر بل يجب ان يقدر من المخي اثلا يحى الضمير أقوى من المظهر قال بعضهم وهذه علة واحدة لا أثر لها فيما يظهر ولو جعل النظر في ذلك من جهة ان نصحت زيدا لغة ونصحت زيدا أخرى كذا في ذهني من كلام ابن الجباز نقلا عن أبي البقاء (قوله أولا زمه) اشارة الى ان في كلام المصنف قصورا وكان عليه زيادته اشمل نحو زيد اضربت أخاه كما سيبينه ويأتي تحقيقه عن اللقاني (قوله جاء زيد امررت به) قال اللقاني هكذا في الرضى وغيره وفيه بحث لان في كون المجاوزة بمعنى المحرور ونظر الان مفهوم المحرور يزيد مثله ومحاذاة وقت السير فيصدق على المخاض انه ما يزيد لا مجاوزة فكيف يكون المحرور هو المجاوزة في قول الشاعر أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها (قوله وأهنت زيد اضربت أخاه) فظاهره ان الاهانة من معنى ٣٠٧ الضرب وهو مشكل لذلك أخرج

الشارح الكلام عن ظاهره وجعل المثال ما يقدر فيه المحذوف من لازم المذكور وقال اللقاني في كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة له فان أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو بالالتزام أو بهما كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال المصنف وفي بقية الصور من معناه أو لازمه أو قال من مناسبه كما قيل صح ثم قوله من معناه فيه تفصيل ان المحذوف منه بالظن الى جنح مفاهيمه ومتعلقاته

وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد نحو زيد اضربت عمر انفسه ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر (الثالث يجب كون المقدرا في نحو زيد اضربت به من معنى العامل المذكور ولفظه) فيقدر يضرب زيد اضربت به (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه (دون لفظه فيقدر) في نحو زيد امررت به (جاوزت زيد امررت به) ولا يقدر مرت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيد استمته لان خالفت هو معنى لست قاله أبو البقاء (و) يقدر في نحو زيد اضربت أخاه (أهنت زيد اضربت أخاه) ولا يقدر يضرب زيد اضربت زيد او تضربت زيد اخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متاخر اعنه الامر (الرابع) ما تقدم من الواجهة الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابسا للضمير بحري (اذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظا (نحو زيد قام أو) تقدير نحو زيد (غضب عليه) فالهاء المحرورة بعلى في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب (أو) رفع (ملابسا للضمير نحو زيد قام أو) فذكر ذلك الاسم السابق (واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد) قد (قام) لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق (وليتما عمر وقعد اذا قدرت ما كآفة) لا يت عن العمل فعمر وميتا وقعد خبره ولا يجوز أن يكون عمرو فاعلا المحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو وان قدرت ما زائدة غير كافية ليدل على الرفع واجبا بل جائز لما تقدم من انها اذا اتصل بهما الزائدة جازا عمالها والتاؤها والعدم زوال اختصاصها بالاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر (أو)

قدر ذلك كزيد مرت به فان المرور معناه في نفسه ومع أي مفعول قدر هو المحرور وليس الا وان اختلف باختلاف الفاعل قدر المعنى المماثل لعناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيد اضربت أخاه أهنت وفي زيد اضربت عدوه أكرمت وهكذا وان لم يمكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الملابسة كما في زيد امررت بهغلامه وهذا لا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به في الرضى وغيره وبان الاقسام الثلاثة داخل تحت معنى العامل (قوله من حصر أو غيره) الحصر نحو وانما زيد ضربته لانه لو قدر مقدا وقيل انما ضربت زيد اضربت به انعكس المعنى المراد وهو قصر الضارية على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضروبا وغير الحصر اما كون الاسم السابق لازم الصدارة أو معه ولا ما بعد الفاء نحو وأما ودقهد بناهم لانه يلزم على تقديره مقدا الفصل بين اما والفاء بحملة تامة (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) قال اللقاني يريد بالضمير المتصل وأما المنفصل فيجوز معه في الاسم السابق النصب قال الرضى بعد ان قرر وجوب الرفع في نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان نظهما منطلقين وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيد اظن منطلقا لم يجز لان المفعول في المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المستند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيد اضربت على ان الضمير عائد على زيد او يجوز ذلك في المنفصل نحو زيد لم يضرب الا هو (قوله لفظا) المراد برفعه لفظا ومحلا ما في نصبه لفظا ومحلا (قوله لانه لم يسمع لية) اقعد عمرو) أي فليت مع ما الكافة باقية على الاختصاص بالاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقاني فان قدرت ما زائدة غير كافة فالنصب واجب كما لو تجردت عنها ولاجل جواز التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح ما تقدم

نظرا لانه لم يتقدم له ذلك (قوله وان احده من المشر كين) قال الة اني هنا بحث وهو ان اداء الشرط انما يقتضى فعلا اعم من ان يكون ناصيا
 او واقعا وكون استجارته تفسير الة يتعين لجواز ان ينصب احد بوجده مثلا بقربة فالما قام فاستجارته نعت لا تفسير (قوله لانه لا يتحمل
 الصدق الخ) فيه نظر كما اشرنا اليه سابقا لان احتمال الصدق والكذب لا يخبر المماثل للانشاء لا الخبر المبتدا (قوله والفاعلية سالمة من
 ذلك فترجعت) اعترض بها وان ترجعت من ههنا الحيشة لكنها تحتاج الى تقدير بخلاف الة ابتداءية فترجع الة ابتداءية بعدم الاحتياج
 الى تقدير ثم ان في ذلك التباس المبتدا بالفاعل (قوله وفيه نظر لان رفع الخ) قال الدنو شري فيه نظرفان ابن مالك صرح في قوله تعالى
 اسكن انا وزوجك بان التقدير فليسكن زوجك ومخالفة ابن هشام له لا تضره ولا نسلم ان ذلك شاذ ولو سلم فالشاذ وارد في القرآن
 لاسيما اذا كان مخلصا من محذور كما هنا (تتمة) قال في الجمع شرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يضح الاشتغال عن حال وتميزه صدر
 مؤكدا ومجروور ولا يجير المضمرة حتى ٣٠٨ والكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له المحرور

واجب الرفع (بالفاعلية نحو وان احده من المشر كين استجارته وهلا زيد قام) لان أدوات الشرط
 والتعديض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهما اقاله ابن عصفور في شرح الايضاح (وقديكون)
 الاسم السابق (راجع الة ابتداءية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه) فانهم اجازوا رفعه بفعل
 محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في اشارة ونقوله ابن الحاج عنه في النقد على مقرب ابن
 عصفور فقرة ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العربي فترجى فرجع الفاعلية
 على الة ابتداءية (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتداءية لعدم تقدم طالب الفعل) من نفي أو
 استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في بابيه (وقديكون) الاسم السابق (راجع الفاعلية
 على الة ابتداءية نحو زيد ليقيم) لان الرفع على الة ابتداءية يستلزم الاخبار بالجملة الطليعية عن المبتدا وهو
 خلاف القياس لانه لا يتحمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجعت ههنا تقريير كلامه
 وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كفسره وقد قال
 في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجعا مع كونه
 شاذ (ونحو قام زيد وعمر وقعد) فيترجع رفع عمر وعلى الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب
 العطف على الجملة الفعلية (ونحو ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه) فيترجع رفع بشر وانتم على الفاعلية
 بفعل محذوف لان الغالب في الهزرة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما ينغي عن اعادته ههنا مع
 الرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا أرجح من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقدر الاسمية في انتم
 تخلقونه أرجح منه في ابشر يهدوننا المعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون صرح بذلك في المعنى (و)
 الة ابتداءية والفاعلية (قديستوبان في نحو زيد قام وعمر وقعد عنده) ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه
 عطف فعلية على فعلية وفي الة ابتداءية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالنتاسب حاصل
 على كلا التقديرين (ههنا باب التعدي وال لزوم) في الافعال
 (الفعل ثلاثة انواع احدها مالا يوقف به عدولا لزوم وهو كان واخواتها) في حال نقصها فان منصوبها خبر
 لها على قول البصريين وحال أو شبهه على قول الكوفيين (وقد تقدمت) عقب باب المبتدا (والثاني

والمفعول معه فيجوز
 الاشتغال عنها (قوله)
 فالنتاسب حاصل على كلا
 التقديرين) أي ويرجع
 الاول بالقرب والثاني
 بالسلامة من الحذف
 (باب التعدي وال لزوم)
 (قوله الفعل ثلاثة انواع)
 قال الدنو شري دخل فيه
 شكرته وشكرته الاول في
 المتعدي والثاني في اللزوم
 وقال السعد التفتازاني ان
 الثاني من المتعدي أيضا
 واللام زائدة انتهى وكلام
 المصنف الة صريح في
 ان صحة لازم والجار
 محذوف سماعا مع الجواز
 في الشرط قد اعترض
 اللقاني في حواشي التصريف
 ما قاله السعد فانظر حاشيتنا
 على الة الية واعلم ان دخول
 نحو شكرته وشكرته انه

ليس قسما برأسه ورايت بخط المصنف في هو امش الة ابن معلى ما نصه في هذا النوع قولان احدهما انه قسم برأسه المتعدي
 وذلك لتساوي الاستعمال فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد بوجهين الثاني ان هذا النوع لا يتصور لانه محال كون الفعل قويا
 ضعيفا وصحبه ابن عصفور وقال ينبغي ان يجعل الاصل فيه التعدي بالجار ثم حذف توسعا وكثر الاصل والفرع وأجاب الشلوبين الصغير
 بان بعض العرب يمكن ان يلحق الفعل قويا ولا يحظه آخر ضعيفا ثم اختلطت اللغات بل يتصور ذلك من شخص في وقتين وقيل ان الاصل
 التعدي بالجار لان الزيادة لا يقدم عليها الة دليل قاله ابن بابشاذ وقال أبو حيان فتلخص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الاصل التعدي بالجار
 الاصل التعدي بنفسه وحرف الجر زائدة انتهى وهذا المبحر عن أحد وكأني غلط في فهم كلام ابن بابشاذ فتأمل لوه فان قلت انه لما حكى
 عن ابن عصفور ما ذكرته قال عنه فان كان الفعل يحصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الاصل حصوله بنفسه
 والجار زائدة نحو شحت برأسى ورأسى وحسنت بصدرة وصدرة لان التحسين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده قلت فكان يجب ان

يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصع وباب مسح (قوله أن يصح أن تتصل به الخ) قال اللقاني هذه منقوضة بكان وأخواتها المحضة اتصال الهاء المذكورة بها كقولك الصديق كأنه زيد مع أنها غير متعدية كما صرح به أولا ومنقوضة أيضا بالأفعال القاصرة المحضة اتصال هاء الظرف بها كقولك اليوم صمته انتهى وقد أشار إلى النقص الأول الشارح بقوله على وجه لا يكون خبرا وقال الشهاب القاسمي جواب الأول ان المصنف أراد أن يتصل به هاء غير المصدر وهاء غير خبر كان وحذف ههنا لقيد العلم به من مقابلة المتعدى للأفعال الناقصة وكونه قسيما للهامع ما صرح به في بحث الضمائر من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كأنه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة المحذوف لقرينة كالمذكورة فلا نقض ولا اشكال ويدفع الثاني بان هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لاعلى سبيل التوسع انتهى وقال الدنوشري ربما يشكك على ذلك الأفعال اللازمة بناؤها للفعول فانها لا تتصل بها الهاء المذكورة لان ذلك يخرجها عما الزمنه وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر السنواني عن هذا بانها في أصلها وبحسب ذاتها يصح أن تتصل بها الهاء المذكورة وان عرض لها في استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح ان لم يقل ان المبنى للفعول أصل ٣٠٩ برأسه وفي هامش نسخة بخطه

قوله أن يصح ان تتصل الخ يقتضى ان نحو صام ونحو جلس متعدداً ولولم تتصل به الهاء المذكورة لانه يصح أن تتصل به نحو اليوم صمته والمكان جلسته ومحاب بان المراد المحضة في كل وقت وهذا ان صحة اتصال ضمير غير المصدر بهما مقيدة بحال تتريلهما منزلة متعدى ونحو أفعال الانشاء عدم صحة اتصال الهاء المذكورة بها عارض (قوله أن يبنى منه اسم مفعول تام) قال اللقاني ظاهر عبارته انه يبنى من فعل الفاعل المتعدى والمتعارف بناؤه من فعل المجهول والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداء

المتعدى وله علامتان احدهما أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله * علامة الفعل المتعدى ان تتصل به هاء غير مصدر به العلامة (الثانية) أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) بان يستغنى عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (الآتري أنك تقول زيد ضرب به عمر وقتصل به) أى يضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو زيد) ويخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنهه فانه يصدق على كان انه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعددا كما هو (و) الأتري أنك (تقول هو مضروب فيكون) مضروب (تاما) غير مقتدر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمر ونون الديار فانه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار تمر وولكنه ليس مطرد فلا يكون مرتعددا (و) المتعدى (حكيمه أن ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب) أى تأملتها (الان اناب) المفعول به (عن الفاعل) فانه يرفع على النيابة عن الفاعل (كضرب زيد وتدبرت الكتب) برفعهما وبناء الفعلين للفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله * فان نصب به مفعوله أن لم ينب * عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاجر معنى المفعولية ولكل حجة فجة البصريين ان أصل العمل للأفعال وحجة هشام أن نصبه بدور مع الفاعل وجودا وعدمه والدوران يقيد العلية وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كاشي الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الاخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واستناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها وزد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدى بنصب المفعول به أن بقية المفاعيل ينصب بالمتعدى واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصب بالمتعدى النوع (الثالث) اللازم واه اثنتا عشرة علامة) اثنتان عدمه ميان وعشرة وجوديه (دهى) مطردة فالأولى والثانية (أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الأتري انه لا يقال

انتهى وتام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدنوشري وينظر هل يجوز جره على الجوار أولا (قوله الان اناب) قال اللقاني معناه ان فعل المجهول متعلبا بالنسبة الى مرفوعه وفيه نظر اذا تعدى الى شئ هو نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا بالفظا ولا محلا قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى انه مقتضى كلام المصنف ساقط لان المتعدى المقابل لللازم ما يصح نصبه للفعول به سواء نصبه أولا كما صرح به تعبير المصنف في العلامة الاولى بالحجة نعم قد يطلق المتعدى على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصريون هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام بقوله وقول جميع الكوفيين أنه ينوب غير المفعول به مع وجوده والفراء اتهم ليسا كاشي الواحد من كل الوجوه واللام يحز الفعل بينهما وخلف بضرب زيد ولم أضرب زيدا وقال ابن عمرون يرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع ان الفاعل غير منصرف ونحو أوطاعام في يوم ذي مسغبة يئما ان الفاعل هنا ونحو ضربى زيدا والضمير لا يعمل ويرد على الفراء ما رده على هشام وانه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل وعلى خلف رفعه في نحو ضرب زيد وهو معنى المفعولية باقى دليل من يرد وعبر بالنصب لبقائه من المفعولية (قوله أن لا يتصل الخ) قال الدنوشري يشمل ذلك صام ووقفة الذين لم يتصل بهما هاء الزمان والمكان

فوهام مثلاً حينئذ لا زمان انتهى وقال اللقاني رحمه الله أعلم ان كلامه يخرج في ان علامتى اتصال الهاء المذكورة و بناء اسم المفعول مطردتان أى متى وجدتا أو احدهما فى فعل كان متجدداً منعكستان أى متى انتفتما من فعل لم يكن غير متعدي وكان لازماً ولا يخفى عليك أن كل فعل إما أن يصح في ذلك أولاً ولا واسطة فاذا كان الأول متعدياً والثاني لازماً فإن الواسطة التي لا توصف بتعدد ولا لزوم وهى القسم الذى صدر به أولاً وقال الشهاب رحمه الله أعلم ان قول المصنف ان تتصل بهاء ضمير غير المصدر له قيد آخر وهو غير الخبر وحذقه للعلم به من جعل المتعدي مقابلاً للفعال الناقصة وقسيماله مع ما صرح به في بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كنهه أو كأنه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقريظة والمخدوف اقر بتميزه المذكور وحينئذ فالعلامتان مطردتان ثم ان قوله أن لا يتصل الخ له قيد آخر حذفه للعلم به من مقابلة هذا القسم أيضاً بالفعال الناقصة فالقيد أن لا يتصل به الهاء المذكورة ولا هاء الخبر وحينئذ فالعلامتان منعكستان والواسطة في غاية الوضوح انتهى وفيه تكرار للعلم به مما أسلفه لكن كلامه ينصه لاختلاف المقامين وان أمكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه زيادة للايضاح (قوله لا يقال زيد خرج) قال اللقاني فيه بحث لان المحققين من النحويين على ان الفعل القاصر الذى يتعدى الى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل اليه الفعل بنفسه توسعاً وهو الذى يسمى منصوباً على اسقاط ٣١٠ الخافض كافي واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر انه سماعي فقد لا يرد (قوله من

وصف ملازم للذات غير منقلبة عنها) قال الدونشري مشكل بنحو حسن زيد اذا حسن من أفعال السجاياء كما قيل وهو يزول المرض بنحو ويحجب بانه استر ولم يزل بنحو المرض أو المراد باللازم غير المنتقل وبإياه تعبیر الشارح المذکور كذا قال بعض المشايخ والظاهر ان حسن ليس من أفعال السجاياء لان فعل السجاية يمتد فيه كما قال الشارح الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو ان يدل على

زيد نخره عمرو) فيتصل بنخر ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو نخر وج) فبني منه اسم مفعول تام (وانما يقال النخر وج نخره عمرو) فيتصل بهاء ضمير المصدر وهو النخر وج (وهو نخر وج به أو اليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصاً لا احتياجاً الى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجيية) بالسين المهملة أى الطبيعة والسليقة (وهى ما ليس حركة جسم من وصف ملازم) للذات غير منقلبة عنها (نحو حين وشجع) من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصارى واليهما الاشارة بقوله وحسن * لزوم أفعال السجاياء والعلامة الرابعة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على عرض) بفتح العين والراء المهملة (وهو) أى العرض (ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائماً (بكسر وكسول ونهم اذا شبع) بكسر العين فهين بخلاف نهم اذا صار أو كولا فليس لازماً واليه الاشارة بقوله أو عرضاً والخامسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على نظافة كتنظف وطهر ووضو) بضم العين فهين ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على دنس نحو نجس وقذر) بالذات المعجمة كسر اوضم ما فيها واليهما الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنس السابعة المذكورة في قوله (أو) ان يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسره فانكسر ومددته فامتد) واليه الاشارة بقوله أو طواع المعدي لواحد والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي (فلو طواع ما يتعدى فعله لاثنين تعدي) المطاوع بكسر الواو (لواحد كعلمته الحساب فتعلمه) ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم

عرض) قال الدونشري يقتضى ان سائر الافعال لا تبدل على عرض وليس كذلك بل كلها تبدل عليه ويحجب بان العرض الثامنة هنا مخصوص وينظر هل الافعال الدالة على النظافة والدنس داخلة في قوله أو أن يدل على عرض أولاً (قوله وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدونشري هذا يشمل نحو علم وفهم مع انه متعدي اللهم الا ان يقال العلم والفهم ثابتان أو متزلان مسزلة الثابت أو قول فيئتذ يشكل على تعريف أفعال السجاياء وشكل بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) في عددهن أمثلة العرض تنكيب على الناظم حيث عددهن من أفعال السجاياء فاقضى انه من الاوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) أنظر هذا مع عدد الناظم له في أفعال السجاياء وقول شارح القصارى المار في كلام الشارح الدال على ان أفعال السجاياء بضم عينها (قوله فليس لازماً) قال الدونشري مردود بانه حينئذ من أفعال السجاياء وليس قاصر أو لو عبر بديل صاريه كان أصوب لما لا يخفى (قوله أو ان يدل على مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوع الامتعدياً لتمكن المطاوعة وذكر الفارسي ان اللازم قد يكون مطاوعاً نحو قول يزيد بن الحكم يا برامه من قنة النيق منهو * وفي الشعر أيضاً متعدي وهو ما من هوى وغوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لاهوته وأغويته كما تقول أدخلته فاندخل قال ابن هشام قال الجوهري وقد يقال اندخل في الشعر وليس يفصيح (قوله والمطاوعة قبول الاثر الخ) قال الدونشري المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر قال ابن السميكي وجدت بخط والدي أنه يقال كسره فانكسر ولا يقال

فانكسر ويقال علمته ففعل يقال فمات علم وقرق بينهما بان التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمر من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فإنه يعقب الانكسار من غير توقف على شيء آخر وينظر في فهمته وحفظته ورجعته الماهل هو من قبيل كسرتة أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بهاء الدين السبكي ورأيت بحط الوالد يقال علمته فمات علم ولا يقال كسرتة فمات كسر والفرق بينهما ان العلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فان أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدوشري وكانه أراد السبكي الذي نقل عنه أولا المولى تاج الدين صاحب جميع الجوامع والافا الشيخ بهاء الدين أخوه صاحب عروس الافراح ولعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والبهاء باللفظ بدليل قوله انتهى وما ذكره من أنه لا يقال فمات كسر بخلاف ما نقله الناصر الاقاني عن البيضاوي في تفسيره وعلم آدم الاسماء كلها من انه يقال كسرتة فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم وقال ان حصول الاثر غالب الا لازم (قوله بان حكم الملحق) قال الدوشري عرف بعضهم الاحاق بقوله جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليصير مساويا له ٣١١ في التفسير والتصغير وغير ذلك

(قوله كما كوهذا القرخ)

مثل به للملحق رداعلى أى حيان حيث قال وكذا اشماز واطمان والاحاق به نادر نحو ابيضض وأما ا كوهذا القرخ وا كوال الرجل فوزنهما أفعال والواو فيهما أصل انتهى ووجه الردان الواو تكون أصلا في بنات الاربعة (قوله قد جعل النعاس الخ) قال الدوشري قال الزبيدي أحسب هذا الشعر مصنوعا (قوله أن يتعدى بالحجار) قال الدوشري ان قيل لم اقتصر على الحجار ولم

الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لافعل) بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية (كاشعر واشماز) معجزة من وهو بناء مقتضب وقيل ملحق بأخر نجم وأصلهما اشعر واشماز بسكون العين والمهمزة فمركب هو الاجتماع مثلين متحررين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا أحد المثليين في الآخر قاله أبو البقاء واعترض بان حكم الملحق أن لا يدغم لثلاثتوت الموازنة ولهذا ذوا وجب القلت في اقنسس والاسناد الى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما أحق به) أى بافعل (وهو أفعل) بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كما كوهذا القرخ اذا ارتعد) العاشرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لافعل) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين (كأخر نجم) الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما أحق به) أى بافعل باصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائدا بالتضعيف أو من حروف سالتهموتها فالاول نحو (افعلل بزياة احدى اللامين) وهى الاولى أو الثانية قولان (كاقنسس الجمل اذا أبى ينقاد) الثانى نحو (افعللى) بفتح العين وسكون النون وزياة الالف في آخره وهى من حروف سالتهموتها (كأخر نبي الديك) بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة (اذا انتفس للقتال) فان قلت زعم ابن جنى وأبو عبيدة ان افعللى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز قد جعل النعاس يعرندى * أدقعه عنى ويسرندى قال أبو عبيدة المعرندى والمسرندى الذى يغلبك ويعاوك قلت أجيب عنه بأنه شاذ والمعتمد اطلاق سبويه بأنه غير متعد وادواتصر الناظم على افعال وافعلل بقوله * كذا افعلل والمضاهى اقنسساء (وحكم الفعل) (اللازم أن يتعدى بالحجار) وذلك مستقادم من قول الناظم وعدلا زما بحرف جر ويختلف

بذكر الهمزة والتضعيف أجيب بان الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعد وأما الفعل المصاحب للحجار فهو قاصر على المصاحبة والتعدى بالحجار غير خاص بالقاصر بل يكون في المتعدى بالنسبة لما لم يتعد اليه نحو ضربت زيد بالسوط ولم يذكره الموضع لان المتعدى بالنسبة لما لم يتعد اليه قاصر فعديدى دخوله فيه وعمراده بالتعدية ههنا اتصال الفعل لدخول حرف الجر وأما التعدية في قولهم الباء التعدية نحو ذهبت بزيدا فمركبها تصير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الاولى عددا لامثلة انتهى واعلم أن الامور التى يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين الاقاني في حاشية التصريف وجه اقتصار ابن مالك على التعدية بحرف والفراء على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتنا على الالفية نرى هنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو ان التعدية بأسبابا غير السبعة قال ابن كمال باشاق رسالة من رسائل الفرائد وأما الجراء غير المتعدى بحرفى المتعدى فعلى وجوده الى أن قال ومنها اعتبار ما فى اللازم من معنى المبالغة فان ذلك قد يصلح سببا للتعدية من غير أن يتقبل اللازم عن صيغته الى صيغة المتعدى وتغيير معناه وهذا مما قد يفتقد فيه نظر العلامة الزنجشري حيث قال فى تفسير سورة الفرقان طهورا بياضا فى طهارته وهن محمد بن يحيى هو ما كان طاهرا فى نفسه ظهر الغيرة فان كان ما قاله شرحا لبلاغته فى الطهارة كان سديدا وبعضه قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم والافليس فعول من التفضيل فى شئ وقال صاحب الكشف قوله ان كان شرخا الخ فيه ايماء الى أن الطهارة لما لم تكن قابلة للزيادة لاهاشى واحد رجع المبالغة فيه الى انضمام

التطهير اليها لان اللازم صار متعديا ثم قال ومناجل النضير كعدية تنوينهم على نبوءاتهم قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى
 لنبوءاتهم من الجنة غرة وقرئ انشؤينهم من الثواء وهو النزل واللاقامة يقال نوى في المنزل وأنوى غيره والوجه في تعدية أي لنشؤينهم
 الى ضمير الخطابين والى الفرق أما جراه مجرى لغة لهم ونبوءاتهم أو حذف الجار واتصال الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالمبهم انتهى
 وحمل النضير على النضير شائع كحمل النقيض على النقيض ومنه تعدية واظب بنفسه في قول صاحب المفتاح واقتخار ايمواظبتا فان
 واظب نظير لازم المتعدى بنفسه فقول السعد قدس سره وفي تعدية المواظبة بنفسها نظروا والصواب بالمواظبة عليهم اقيه نظروا قال السيد
 انه من الحذف والايصال والاصل بالمواظبة عليها الا أنه نزع الحذف وفيه ان الحذف والايصال في مثل هذا ليس بقبلي كما ياتي وقال
 في رساله التضمن ان منها حمل النقيض على النقيض ولم يمثل له وقال ان ذلك في عكسه وهو اجراء المتعدى مجرى اللازم كما ذكره في
 الكشف في تفسير سورة التوبة حيث ٣١٢ قال عدى فعل الايمان بالباء لانه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض وأقول يشهد

له أيضا ما ياتي في باب حروف الجر عن الكسائي من تعدية رضي في قوله * اذا رضيت على بنو قشير * مجله على نقيضه وهو شخط وما ياتي في باب علامة التانيث وهو كثير في كلامهم وان شاء الله تتعرض له فيما ياتي * (تبيينه) قول الناظم بحرف جر أولى من قول المصنف بالجار لصراحتة وشمول الجار المضاف وان لم يكن متانيا هنا (قوله) وقد يحذف ويبقى الجار (شذوذا) لا يخفى ان هذه قضية جزئية فلا تفيد عموم الحكم بل تشعر بانها قد يحذف ويبقى الجار وبجمله من غير شذوذ فلا بد على كلامه ما ياتي في باب حروف الجر من ان الجار قد يحذف ويبقى عمله كثير اكر ب بعد الواو من بعد كما تجرت بالباء نحو يكدرهم وهو قياس نعم قول الشارح لان حرف الجر لا يعمل محذوفا على اطلاقه مشكل (قوله) في وبال كف حال منها) قال الدوشري يجوز ان يتعلق بالفعل الذي هو اشارة (قوله) وقال التفتازاني قال الدوشري على كلامه يصح اليعطف فيه بالنصب اذ اللام زائدة بقول زعمت لزيد عمر ابان نصب وأما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمر وأولا الذي قاله شيخنا انه يجوز والذي يقتضيه النظر عدم الجواز لان ظهور النصب في النصيح انما هو على تقدير تعديه والمتكلم لم يبين كلامه على هذا التقدير انما بناء على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليتامل وتمثيل المصنف تحذف الجار ونصب الجار ويشكرته وتصحته غلط فانها يتعديان بانفسهما فاذا نصب المفعول بعدهما فلا يدعي انه حذف قبل حرف الجر (قوله) ولذا امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة التفسير أي مع كون الاشتغال مقبسا ونزع الحذف سماعي وقد ذهب بعضهم الى نصب حب على شريطة التفسير كما بينه في المعنى وقد تكلم على البيت في ثلاثة مواضع في بحث اذا والجهة الخامسة والجهة العاشرة من الباب الخامس

الحجار باختلاف المعنى (كعجبت منه ومرتبه وغضبت عليه وقد يحذف) الجار (ويبقى الجار) بحاله (شذوذا) لان حرف الجر لا يعمل محذوفا (كقواه) وهو الفرزدق (اذا قيل أي الناس شريبيلة * اشارت كليب بالا كف الاصابيح) فحذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن ربوع بن خطقة أبو قبيلة جري والاصابع فاعل اشارت وبالا كف حال منها والياء بمعنى مع أي اشارت الاصابيح في حال كونها صاحبة للا كف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الا كف بالاصابع (وقد يحذف) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب الجار) ان كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعي) جاتر في الكلام المنشور نحو نهجت وشكرته (والاكثر ذكر اللام) الجارة نحو (ونعجت لكم ان اشكر لي) وكنت له ووزنته وقال التفتازاني اللام زائدة لان معني نصحت زيدا ونعجت له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كلوهم أووزنوهم بغير ذكر اللام (و) الثاني (سماعي) خاص بالشعر (كقوله) وهو ساعد بن جثوة لدن بهز الكف يعسل منته * فيه (كعسل الطريق الثعلب) فلدن يفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف أي هو لدن أي لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين أي يضطرب بهز الكف ومنته فاعل يعسل والمثنى الصدر وضمير فيه يعود الى المزوف في الصحابة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب المز معه وذلك دليل على كثرة آيئته والثعلب فاعل يعسل (وقوله) وهو المتلمس جري بن عبد المسيح (آيت حب العراق الدهر أطعمه * والحب ما كلف في القرية السوس) آيت خلقت ويحتمل أن يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وأن يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هجامك الحيرة قبله ذلك خلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمع وأطعمه على تقدير لا أطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا الناقية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس مهملتين قل القمع ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكر

الواو من بعد كما تجرت بالباء نحو يكدرهم وهو قياس نعم قول الشارح لان حرف الجر لا يعمل محذوفا على اطلاقه مشكل (قوله) في وبال كف حال منها) قال الدوشري يجوز ان يتعلق بالفعل الذي هو اشارة (قوله) وقال التفتازاني قال الدوشري على كلامه يصح اليعطف فيه بالنصب اذ اللام زائدة بقول زعمت لزيد عمر ابان نصب وأما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمر وأولا الذي قاله شيخنا انه يجوز والذي يقتضيه النظر عدم الجواز لان ظهور النصب في النصيح انما هو على تقدير تعديه والمتكلم لم يبين كلامه على هذا التقدير انما بناء على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليتامل وتمثيل المصنف تحذف الجار ونصب الجار ويشكرته وتصحته غلط فانها يتعديان بانفسهما فاذا نصب المفعول بعدهما فلا يدعي انه حذف قبل حرف الجر (قوله) ولذا امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة التفسير أي مع كون الاشتغال مقبسا ونزع الحذف سماعي وقد ذهب بعضهم الى نصب حب على شريطة التفسير كما بينه في المعنى وقد تكلم على البيت في ثلاثة مواضع في بحث اذا والجهة الخامسة والجهة العاشرة من الباب الخامس

(قوله والثالث قياسي وذلك الخ) قصر القياسي على ما ذكر فيه تصور كما يعلم من تصحيح كلامهم في مبحث حرف الجر (قوله وذلك في أن وإن) قيل يشكل على قياسيته فيما ماسياتي في كلام الشارح من اختصاص ان المحقق اذا كانت مع صلاتها متعجبا منه بحذف الجار نحو * وأجيب اليان تكون المقدمات ويجاب بان الكلام في حروف الجر المتعدية والياء ٣١٣ الجارة للتعجب منه زائدة لا متعدية

(قوله لطولن بالصلة)
ان قيل هذا يقتضي جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك
اجيب بان الموصول المحرف في عهد سده مسد حمله نحو علمت ان زيد اقام ولم يعهد في الاسمي فعلم ان للحرف في زيد اعتبار في الطول وقال السهيلي حذف الجار مع المحرف دون الاسمي استقباطا لدخول الحرف على الحرف (قوله نحو رغبت في أن تفعل الخ) قال الدنوشري صريح كلام جمع هنا أنك اذا قلت رغبت أن تفعل ولم تصرح بي ولا عن يكون ليسا وهذا يخالف ما صرحوا به في مواضع من ان ذلك اجمال لا لبس فليتظر هل اطلاق اللبس عليه مجاز أو حقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المفسرون التقدير بن) قال الدنوشري قد يتوقف في تجويز ذلك من جهة أن المقدر حرف واحد اعماني واما عن ولا يجوز أن يقدر رأسا قليتا مل (قوله) لكان قولاً قويا) استدلل

في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أي في الطريق) وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم مأهول مستطرق قاله في المعنى (و) الشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حسب (أي على حب العراق) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله * وان حذف فالنصب للنجس نقل (و) الثالث (قياسي وذلك في ان وأن) بفتح التمهزة قيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية (وكي) لطولن بالصلة (نحو شهد الله أنه لا اله الا هو ونحو أو عجبتم ان جاءكم نحو كيلا يكون دولة) أي بانه لا اله الا هو (ومن ان جاءكم وكواكيبلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية) لدخول اللام عليها تقديرا (وأهمل النحويون هنا ذكر كي) مع تجويزه في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكن تكرمني قاله في المعنى (واشترط ابن مالك) في النظم وغيره (في) حذف الجار من (ان وان أمن اللبس) فقال في النظم وفي ان وان يطر مع أمن لبس فحذف الجار في نحو رغبت في ان تفعل أو عن ان تفعل (لاشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى في أو عن لان رغب يتعدى بكل منهما او معناه ما يختلف (ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون أن تنكحوهن فحذف الحرف) الجار (مع أن) اللبس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا في المراد) فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المراد في شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد أشار الى هذا في منهج السالك والآخر أن يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجهلهن ومالهن ومن يرغب عنهن لعدم ما بهن وفقرهن وقد أجاز بعض المفسرين التقدير بن انتهى وفي الكشاف يحتمل في أن تنكحوهن لجهلهن وعن أن تنكحوهن لعدم ما بهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق لقول الموضع في المعنى وانما حذف الجار في أن تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضع من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما سيبويه فقال بعدما أورد أمثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جرك كان قولاً قويا وله نظائر نحو قولهم لا أولئك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعاً لابن العليج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال بريت السكن القلم والاصل بالسكن خلافاً للاخفش الاصغر على بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد تشابهاً الاخفش الصغير أي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه والناظرة احد عشر نحو يا والسيديويهيون أربعة

(فصل في بعض المقاميل الاصلية في التقديم على بعض) آخر واصله المفعول (اما بكونه مبتدأ في الاصل) والاخر خبر كما في باب ظن (أو) بكونه (فاعلا في المعنى) والاخر مفعول معنى كما في باب أعطى (أو) بكونه (مسرحة) أي مطلقاً لم يتعدي بحار (لفظاً أو تقديرًا) بحرف جر (لفظاً أو تقديرًا) كما في باب اختار في تقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معني والمسرحة على غيره (وذلك كزبد في ظنبت زيدا قائماً) فتقدم زيدا على قائماً لان زيدا مبتدأ في الاصل وقائماً خبره والمبتدأ مقدم على الخبر

(٤٠ تصحيح ل) له ابن مالك بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه آية من آيات الله واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقرير ذلك أنه يجب تأخير منصوب الفعل اذا كان ان مشدداً أو مخففاً لانه لا يتدأ بهما كلام كعلمت أنك منطلق وخلصت أن أستعمل فاما هاتان الآيتان فقال الاخفش التقدير لان وجواز هذا التام ترتب على تقدير الجر أما لو قدر النصب وانه يكون مثل علمت أنك منطلق وان المنصوب باستقاط الحرف فرع عن المنصوب بتعدده لا يقع الا حيث (قوله خلافاً للاخفش)

(قوله واخترت قومه عمرا) قال الدوشرى فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والدليل على السهو في هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا الخ وقوله فيما سياتى أما الامتناع في الاولى الخ (فصل) (قوله لغرض) قال الدوشرى مشكل في جانب الله تعالى لان الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل والله تعالى لا يحمله شئ على شئ (قوله أى العورة) قال الدوشرى ينظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع في المحذوف وهل يصح التنازع فيه أولا وهل يصح أن يكون لكل من الفعلين مفعول محذوف تقديره ما رأى منى العورة ولا رأيت منه العورة أولا (قوله وقد يمتنع حذفه) قال المنكث قال في الجامع وقد يجب المحذف كضربت وضربني زيد انتهى ولعل المراد انه اذا أريد التنازع وأعمل الثاني في الظاهر والاول في ضميره المنصوب ويجب حذف الضمير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر

(وأعطيت زيدا درهما) فتقدم زيدا على درهمه لان زيدا فاعل معنى لانه لا خذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز أعطيت درهمه زيدا وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم الاعلى قول من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أو من القوم) فتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقدير او القوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علاقة تمامية تعدى اليه العامل بنفسه أقوى من علاقة ما قد يتعدى اليه بواسطة قومه من ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الاعلى لغرض من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل أيضا والتقديم في ذلك كله جائز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الاصل) فيجب التقديم كما أشار اليه النظم بقوله * ويلزم الاصل لوجب عمرا * (كما اذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمرا و (كأعطيت زيدا عمرا) واخترت الشجعان الجند وياتى فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان الثاني محصورا) كما ظننت زيدا الاقائم (كما أعطيت زيدا الدرهما) وما اخترت زيدا الا القوم وياتى فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل (أو) كان المفعول الثاني اسما (ظاهرا أو) المفعول (الاول ضمير الخو) العالم ظننته مجتهدا و (أنا أعطيتك الكوثر) والفرسان اخترتهم القوم ياتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في آخر باب الناعل من ان الضمير يجب ووصاه بالفعل وأنت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمت على الفعل والضمير وان شئت أخرته منهما (وقد يمتنع) الاصل فيجب التأخير واليه أشار النظم بقوله * وترك ذلك الاصل حتما قدرى * (كما اذا اتصل) المفعول (الاول بضمير) المفعول (الثاني) كظننت زيدا غلامه و (كأعطيت المال مالكة) واخترت قومه عمرا (أو كان) الاول (محصورا) كما ظننت قائما الا عمرا و (كما أعطيتهم الدرهم الا زيدا) وما اخترت القوم الا بكرة (أو) كان الثاني (مضمرا او الاول ظاهرا) كالفاضل ظننته زيدا و (كالدرهم أعطيتهم زيدا والقوم اخترتهم عمرا) اما الامتناع في الاولى فليس لا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما في الثانية فتقلان المحصور فيه واجب التأخير وأما في الثالثة فتقلان اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما القضى كمناسب القواصل) جمع فاصلة والمراد به رأس الآتى وذلك (في نحو ما ودعت ربك وما قلى) والاصل وهو أفلاك فحذف المفعول ليناسب سجي والاولى (و) في نحو (الانذ كره لمن يخشى) والاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى (وكالايحاز) والاختصار وذلك (في نحو فان لم تفعلوا وان تفعلوا) والاصل فان لم تفعلوه وان تفعلوه أى الايمان بسورة من مثله (واما) لغرض (معنوى) كاحتقاره فهو كتب الله لاغلبين أى الكافرين) حذف المفعول لاحتقاره (أو لاستهجانه) أى لاستقباح التصريح بذكره (كقوله عائشة رضى الله عنها ما رأى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف المفعول لاستقباح ذكره (أى العورة) وقد يمتنع حذفه (أى المفعول) (كان يكون محصورا) فيه (فحواء حاضر بت زيدا) لان المحذف ينافى المحصر (أو) يكون (جوابا) لسؤال (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضله أجزان لم يضرب * كحذف ما سبق جوابا أو حصرا * (فصل) وقد يحذف ناصبه (أى ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله) ويحذف الناصبها (ان علم كقولك ان سدد) بالهامة (سهما القرطاس وان تاهب لسفر مكة ولان قال من أضرب) بالمضارع (شر الناس) فالقرطاس منصوب (باضمار تصب) ودل عليه المشاهدة (و) مكة منصوب باضمار (تريد) ودل

و بهذا يدفع ما يقال المحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز ان يقال ضربت زيدا وضربني زيد وقد يعتد عليه من المصنف في اسقاطه هذا القسم بانه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمتنع بدليل المقابلة فيشمل الواجب * (فصل)

(قوله وفيما جرى الخ) قال اللقاني الفرق بينه وبين المثل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما وضع له وما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أي كثير الدور على الالسنه (قوله فلو قدر العامل قبله) قال الدنوشي فيه نظر فان العامل محذوف واذا حذف وجب الانفصال كما ذكره ابن الحاجب في كافيته في مبحث الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله (هذا باب التنازع في العمل) (قوله مذكوران) قال الدنوشي يقتضي ان لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف ٣١٥ أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا

فلو قامت من ضربت
وأكرمت فقال لك قائل
زيدا أي ضربت وأكرمت
زيدا كان من التنازع
ونقل شيخنا عن بعض
الفضلاء ان التنازع لا يتأني
بعد النطق وإنما يكون
قبله بحسب القصد لا غير
ولا بد ان يكون بين العاملين
ارتباط بوجه العطف
أو القريب نحو آتوني
أفرغ عليه قطرا أو يكون
خبرا عن اسم نحو زيد
مكرم ضارب أخاه وتوقف
شيخنا في هاتوم اقرؤا كتابيه
من حيث الارتباط فيبغى
ببانه قد كرت له ان طلب
أخذ الكتاب أعم من طلب
قراءته فيبغى ان يرتباط
بالعموم والخصوص ولم
يزتصه وينظر هل يجوز
في الآية ان تكون الجملة
الثانية بدلا من الاول
أو موطوفة عطف بيان
كقوله تعالى فوسوس اليه
الشیطان وقال يا آدم وكون
العمل للاول أو الثاني ولا
تنازع أو لا يجوز على
التنازع في الآية ينظر
هل ذلك يشكل على اشتراط
التصرف في العاملين فان

عابه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب باضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك)
الحذف كما أشار إليه الناظم بقوله * وقد يكون حذفه ملتزما بذلك (كما) تقدم (في باب الاشتغال
كزيد اضربه) لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (النداء) فيما سياتي (كيا عبد الله) لان يعوض
عن التاصب ولا يجمع بين العوض والمعوذ (وفي الامثال) العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه
مضرب به مودده (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا أي أرسل ولا يجوز
ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها المشبهه مضرب بها بمورد هالزم ان يلتزم فيها أصلها كقولهم
الصيف ضيبت الابن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقرة في المثل المتقدم بقر الوحش (وفيما
جرى مجرى الامثال) في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر بسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطى
حكمه في انه لا يغير (نحو انت هو اخير الهم) غير مفعول بفعل محذوف وجوبا (أي وأنتوا خيرا) ولا يجوز
ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خير اخبر كان محذوفه والتقدير انت هو ايكن خير الهم وهو مخبر
على قوله لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الابدان ولو الشرطتين (وفي التحذير بابك
وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو (اياك والاسد) فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا
ويتم متأخرا (عن اياك أي اياك باعد) على أحد التقديرين الاتيين في باب التحذير والاسد منصوب
بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد أي (وأحذر الاسد) والفرق ان اياك ضمير متعصل فلو
قدر العامل قبله لزمه اتصاله بخلاف الاسد (وفي التحذير بغيرها) أي بغير اياك وأخواتها (بشرط عطف
أو تكرار) فالعطف (نحو رأسك والسيف) فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أي
باعد) رأسك (واحذر) السيف (و) التكرار (نحو الاسد الاسد) بتقدير احذر (وفي الاضراء) بشرط
(أحدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو المروءة والنجدة) التكرار (نحو السلاح السلاح
بتقدير الزم) في المثاليين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام
العامل فالتم حذفه لذلك * (هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضا باب الاعمال) *
بكسر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته ان يتقدم فعلا) مذكوران (متصرفان أو اسمان يشبهان هما)
في التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) في التصرف (ويتأخر عنهما) أي عن العاملين (مفعول
غير سببي مرفوع) وغير مرفوع واقع بعد الاعلى الاصح فيهما (وهو) أي المفعول المتأخر عن العاملين
(مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو مع
التخالف فيهما والعاملان اما فعلا أو اسمان أو مختلفان أو مثلثان اثنا عشر مثلا مثال الفعلين
في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثاله ما في طلب المنصوب ضربت وأكرمت زيد ومثاله ما في طلب
أحدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيد ومثاله ما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثاله
الاسمين في طلب المرفوع آفأثم وقاعد الزيدان ومثاله ما في طلب المنصوب زيد ضارب وقابل عمرا ومثاله
اختلافهما في صورتين زيد قائم وضارب أبويه وعكسه زيد ضارب وقائم أبواه ومثاله الاسم والفعل في

قبل الشرط التصرف أو شبه التصرف قلنا وما وجه شبه هاتوم للتصرف قايين وأقول كان ينبغي ذكر قوله ولا بد ان يكون عند قول
الشارح الاتي واستفيد من أمثلة الموضع الخ والحاصل ان الشرط كما في المعنى في الباب الرابع ان يكون بينهما ارتباط اما بعطف نحو
أرجو وأخشي وأدعو الله أو يكون الثاني جوابا للاول جوابا معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتنكم في الكلالة أو جوابا لصناعيا نحو
آتوني أفرغ عليه قطرا أو كونه معمولا للاول نحو وأنه كان يقول سفيها وأنهم ظنوا كما ظنتم قال في الحواشي وينظر هاتوم اقرؤا كتابيه

وقال يقال ان الثاني مسبب عن الاول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للتصرف ان مدلول الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد يكون الاسمين مشبهين للفعلين انهما يشبهان في العمل لاني التصرف كما قال الشارح وحينئذ فلا اشكال في التنازع في اسم الفعل لانه مشبه للفعل في العمل فلا يجر (قوله ٣١٦ اقام او تعد) الانسب بما بعده العطف بالواو (قوله والاصل آتونه) قدره الزمخشري

آتوني قطرا وهو الصواب لان الموضوع لا يجوز فيه الاضمار وانما هو المحذف (قوله ويجوز في المفعول معه) قال السباطي وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق كما سيأتي التصريح به في كلام الموضوع في الحديث الا ترى وقياس بجواز في المفعول فيه كما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنان في يقدر في المفعول له مقترنان باللام (قوله وقد يتنازع في ثلاثة) فيها اشارة الى انه لم يسمع في اكثر من الثلاثة ولهذا قال في الحواشي لا يقال عاملان فضاء كما قال ابن عصفور لانه لم يسمع في اكثر من ثلاثة اه ووجهه في المرادى واعتراضه بان يسمع في اكثر من ثلاثة كما في قول الحماسي طلبت فلم ادرك لثوبجي وايتهى

وقعت فلم ابع التدي عند سائب وفي البخاري في باب امر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه فصلى ثم جاء فلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا قال

طلب المرفوع اقام او تعد زيد ومثاله ما في طلب المنصوب زيد ضارب وبكرم عمر او مثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقام ويضرب عمر او عكسه ضربت و اقام زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيعسنان ويسى ابنا كما * وقد ينبغي واعتد يا عبدك والموضوع اقتصر في الاتواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتوني افرغ عابه قطرا) فآتوني بطلب قطرا على انه مفعول ثان له و افرغ بطلبه على انه مفعول واحد والثاني وهو افرغ في قطرا واعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضله والاصل آتونه ولو اعمل الاول لقبل افرغه (ومثال الاسمين قوله عهدت مغيشاه غنيان من اجرتي) * فلم اتخذ الاغناء مؤثلا غنيان من الاغناء بالمثلثة ومغنيان من الاغناء تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبان من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه واعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيشاه وعهدت معني للمفعول مسندا الى تاء المخاطب ومعنيها حالان منها والاقناء الجوار والقرب والموئل المماجا (ومثال المتنازعين هاؤم اقرؤا كتابيه) فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع اقرؤا فعل امر تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤم واهؤم هاؤم هاؤم كما ابدل من الكاف الواو ثم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح البحر من عن صفوان بن عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم نام ارجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم هاؤم فقام الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء من احب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحاجان ومعني هاؤم تعالوا اه قال الموضوع في الحواشي فان صح انه يريد قاصر بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلاننازع في الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصر بين هذا المعنى متعين وظاهر في الآية وليكني لا استعضر الا ان احدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث اه قلت قال به الحوفي في الآية نفسها وظاهر كلام الموضوع ان التنازع يكون في جميع الممولات وفي النهاية لابن الجباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قلت وممرت وزيد ان اعلمت الثاني وقت وممرت وياه وزيد ان اعلمت الاول اه وسياتي الكلام في الواقع بعد الاواسنة انما من امثلة الموضوع انه لا يشترط في التنازع ان يكون احدا عاملين معطوفا على الآخر خلافا للجرمي واصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد (وقد يتنازع في ثلاثة وقد يكون التنازع فيه متعدد او في الحديث تسبحون وتكبرون وتحملون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة) وهي تسبحون وتكبرون وتحملون (في اثنين طرف وهو دبر) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضاءان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حتى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغناء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعتراضه بان يسمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول أبي الاسود كسال ولم تكسه فاشكرناه * اخ لك يعطيك الجزيل وناصر

الكرمانى ثلاثا متعلق بصلى و جاء وقال سلم فهو من تنازع اربعة افعال (قوله ولم تكسه) كذا في النسخ قال الدونشري والصواب وما العدم استقامة الوزن الا بذلك والبيت من الطويل اه واطهر منه كما يرشد اليه المعنى ان الصواب تستكسه أي تطلب منه الكسوة وكذا رأيت بخط المصنف (قوله وناصر) في جميع النسخ التي وقفت عليها من نسخ الشرح ناصر بالتون والذي رأيت بخط المصنف في الحواشي ناصر بالياء المتناهية تحت وفي الصحاح أصرها صرحة حيسه اه والمعنى أخ يوليك الجزيل ويجعلك عنده

ولا يفارق وفيه مدحه بالهبة والمودة (قوله لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب الخ) هذا انما يتم لو كانت عاها اختصاصا
 التنازع بالفعلين وما أشبههما الدلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أسلف في الكلام على تعريف التنازع الذي اقتصر فيه على
 الفعلين وما أشبههما ذلك ليكون توطئة ولا تافص وغيره عندهم يقول معنى النقصان عدم الدلالة على الحدث وقد قررروا في غير موضع
 ان العمل للطلب ولهذا يعمل الجامد كما لبث اذا كان جامدا يعمل في الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا) انما يحسن هذا الو
 عال أو لهدم التنازع في الحرفين بعدم السماع والمناسب لساعل به ان يقول ومنع ان التنازع لا يكون الا فيما دل على الحدث أو
 عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب (قوله ورد بان تطلب الخ) لا يخفى ما في ذلك من التضاهاه أن لا يصح أن تعمل في محل لم تفعلوا
 وليس كذلك وكان الاظهر في الرد أن يقال لا حاجة لدعوى التنازع لان لم طابا لتفعلوا وان لم تفعلوا وقد بينا في حاشية الالفية ان
 العامل في تفعلوا لان كما قديمتهم أحسن بيان (قوله وشرط التنازع الاتحاد الخ) قال ٣١٧ الدنو شري مرود بان المصرح به ان
 ذلك غير شرط (قوله ورد

قال المرادى قدل على ان استقر اء غير تام ولا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني اه (وقد علم بما ذكرته) في
 حقيقة التنازع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلاين أو اسمين أو مختلفي الاسم والقولانية (ان التنازع
 لا يقع بين حرفين) لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعصولات وأجاز ابن العلي التنازع
 بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مستدلا ولم
 تطلب متفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي انه أجاز في التذكرة التنازع في
 قوله حتى تراها وكان وكان أعناقها مستددات بقرن
 ومنع التوكيد للعطف بالواو اه وسياتي الكلام عليه في باب التوكيد (ولا) يقع التنازع (بين حرف
 وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجاز به بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرو عن
 بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدان يخرج على أعمال الثاني ولعل وعسى زيدان خارج
 على أعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف (ه) علم من تقييد العاملين بالتصرف انه (لا) يقع
 التنازع (بين) عاملين (جامدين) فعلاين أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل
 ومعموله والجامد لا يفصل بينهما وبين معموله قال أحمد بن الحجاز في النهاية فاذا قلت سر في اكرامك
 وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا الثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه (ولا) يقع التنازع
 (بين جامد وغيره) من فعل أو اسم متصرف (وعن المبرد) في كتابه المدخل (اجازته في فعل التعجب)
 مع جوده ما سوا كانا بلقظ الماضي أو بلقظ الامر فالاول (نحو ما أحسن وأجل زيدا) فتعمل الثاني في
 الاسم الظاهر وتعمل الاول في ضميره وتحذفه لانه فضله (و) الثاني نحو (أحسن به وأجل بعمره) فتعمل
 الثاني في الظاهر المحرور وتعمل الاول في ضميره المحرور ولا تحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عند لانه
 بصري ويحذف على القول بان المحرور في محل نصب على المعنوية عند القراء والجمهور على المنع فرارا
 عن الفصل بينه وبين معموله اذا عمل الاول واذا لم يصح أعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز
 أعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتأخير انه (لا) يقع التنازع (في) معمول مقدم نحو أيهم
 ضربت وأكرممت أو شتمته لان الثاني لم يات الا بعد ان أخذ الاول معمولا المتقدم عليه وقوله أو شتمته

بان منصوب عسى لا يحذف
 قال الشاطبي أي على
 أعمال الاول لانه يضم
 في عسى المرفوع ويترك
 حذف المنصوب بقى انه
 اذا عمل الثاني يلزم حذف
 منصوب اعل ورفوعها
 اذ هي حرف لا يضم فيها
 وأيضا انما يضم المرفوع
 واسم لعل منصوب وحينئذ
 ليس هذا تنازعا بالمعنى
 المتقدم (قوله لان التنازع
 يقع فيه الفصل الخ) قال
 الشاطبي أي اذا عمل
 الاول واذا بطل أعمال
 الاول بطل التنازع اذ من
 شرطه جواز أعمال كل
 منهما كما سياتي في كلام
 الشارح ولا ينافي هذا
 قول ابن الحجاز في سرني
 اكرامك المثال وجب

نصب عمرا الثاني لا بالاول لاحتمال جملة على حذف معمول الاول لدلالة الثاني لانه من باب التنازع (قوله والجامد لا يفصل الخ)
 عبارة اللقائي يعني لان الجامد لا يقوى على كونه مفصولا ولا مقصولا به فان تقدم فالاول والاقا الثاني (قوله ولا بين جامد وغيره) قال
 الشاطبي يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما اذا كان الجامدا ولهما فان كان ثانيهما اظلاما متناع لا تتقاء المحذور السابق فليتامل
 (قوله وعن المبرد اجازته في فعل التعجب الخ) قال اللقائي فان قلت فاحكم فعل التعجب في التركيبين المذكورين على الاول قلت المنع
 وان يقال فيهما ما أحسن زيدا وأجله وأحسن زيدا وأجله ووقال الشهاب التامى هذا ممنوع بل يصح التركيب الاول لان فيه حذف
 المتعجب منه في الفعل الاول وهو جائر لقريته كما قال في الالفية وحذف مامنه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يصح
 والقريته ناذ كره في الثاني وقوله وأحسن زيدا وأجل به لا يتبع ذلك لجواز الحذف من أحدهما وان كان المحذوف فاعلا كما صرحوا
 به وجعلوا منه قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال اللقائي أشار به الى المنع سواء عمل الثاني كافي أو

ضربت وأكرمت أم عمل الأول كما في أيهم ضربت وشتمته على ما سيجي وقال المشهاب القاسمي هذا يقتضي ان الواقع في كلام المصنف
 تركيبان أحدهما أيهم ضربت وأكرمت والاخر أيهم ضربت وشتمته وانما أتى ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو وشتمته مع أنه
 ليس كذلك فينبغي أن توجه بانه أشار الى أنه لا فرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أو لا وعبرنا وإشارة الى أنه لا فرق
 بين أن يتحد العاطف أو يختلف فليتامل (قوله خلافا للغارسي) ظاهره أن القائل بجوازته في المتقدم لا يقول بجوازته في المتوسط وان
 الغارسي لا يقول بجوازته في المتقدم فليجرب الفرق وانظر على قول الغارسي اذا تنازع ثالث متاخر اثنين منها والظاهر انه يضم في
 الاخير ولا يحذف لعدم المذوور وكذا يجوز الاضمار في الملقى أولا كان أو غيره عند مجوزته في المتقدم لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر الذي
 هو المذوور (قوله متى تصب الخ) ٣١٨ رواه في المعنى بنص مهم ما وجعله شاهد الابن يسعون على ان مهم محرف

وبينه ثم قال انه مفعول
 يتصب واقطافا ومن
 يارق نفسه لهما أو
 متعلق بتصب فعناها
 التبعض والمعنى أي
 متى تصب في أفق من
 البوارق تشم فليراجع
 (قوله ولو كان مسن
 التنازع لقال الخ) قد
 يقال بل هو منه وعدم
 قوله ما ذكر لا يمنع أنه منه
 بنا على مذهب الفراء
 فينبغي أن توجه بان
 الثاني لما لم يكن له فائدة
 الا التوكيد لموافقته
 الاول لفظا ومعنى واتحاد
 للمعول لفظا ومعنى لم
 يكن مقتضيا للمعول فلم
 يكن مسن التنازع
 فليتامل (قوله في نحو
 وعزة مطول الخ) قال ابن
 عصفور في شرح الابيات
 يجوز التنازع فيه ثم انه
 قدر كونه نائبا عن
 الفاعل وفاعله مطول

عديله مدخول الاستفهام (خلافا لبعضهم) في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا
 بقوله تعالى يا مؤمنين زوقوا حليم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول وعمل الثاني
 محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما
 قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيد اضربت وقتلت وقتلت وقت وقعت وتعتبه البدر الدماميني فقال يلزم
 عليه عند افعال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممنوع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور
 قد ارتكبوه في نحو أفلم يسروا في الارض فعملوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت
 عليه لفظا وأجاب بان هذا الحكم ليس بمتمعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع
 التنازع (في معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت) لان الاول استقل به قبل مجي الثاني (خلافا
 للغارسي) فانه اجاز في قوله * متى تصب أفق من يارق تشم * ان تكون من زائدة وبارق في موضع
 نصب بنشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائذ على يارق وما المرادى في شرح التسهيل الى
 جواز التنازع في المتوسط والتقدم فقال وأقول الذي يظهر أن تاخير المعول ليس بشرط في جواز
 التنازع بل حيث تقدم المعول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون
 المعول مطوبا لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جرير
 (فهيات هيات العقيق ومن به) * وهيات خذ بالعقيق نواصله
 (خلافا له) أي للغارسي (والجرجاني لان الطالب للمعول) وهو العقيق (انما هو) هيات (الاول وأما)
 هيات (الثاني فلم يثبت به للاسناد) الى العقيق (بل لجرد التقوية) والتوكيد هيات الاول (فلا فاعل له)
 أصلا (ولهذا قال الشاعر) فابن الى أين النجاة يبعثني * (أناك أناك الاحقون احبس احبس)
 فاللاحقون فاعل أناك الاول وأناك الثاني لجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع (ولو كان
 من التنازع لقال أناك أتوك) على افعال الاول (أو أتوك أناك) على افعال الثاني وليس بمعين لجواز
 ان يضم مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع
 في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال
 أصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضع (و) علم من تقييد المعول بكونه غير سببي مرفوع انه (لا) تنازع (في)
 نحو قول كثير عزة . قضي كل ذي دين فوفى غريمه * (وعزة مطول معني غريمها)

فمطول خبر عزة ومعنى خبرا ثانيا على ثلاثة مذاهب للكوفيين أحدها ان يكون رافعا للجرم كما يقول الفراء في قام وقعد لانه
 أخوال الثاني أن يكون الاصل معني هو محذوف كما يقول الكسائي الثالث أن يكون فاعله ضمير استترا على قولهم ان الصفة اذا جرت
 على غير من هي له وظاهر المراد جاز استتار ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لانه في نية التقديم وارتبط معني بعزة
 لان الضمير فيه لما أضيف اليه ضمير المبتدأ كما قال غيريها وجوزته على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك انه قال وانما استتر الضمير
 مع جريانه على غير من هو له لانه لا يتم أجره وضمير سبب الشيء مجرى ضمير ذي السبب في ان ربطه به فلذلك أجره مجرا في الاستتار وان
 قدرت عاملا معني فوجه ذلك أن يكون على قول الفراء أو على قول الكسائي على أن يكون الفاعل عنده محذوفا وهو اسم ظاهر أي
 مطول غيريها معني فريها الاعلى انه يضم لان الكوفيين لا يجوزون في باب التنازع الاضمار قبل الذكر ولهذا لا يجوز أن يكون

هذا على قول بقية الكوفيين في استئثار الضمير في الصفة ويجوز التنارع في البيت عند البصر بين أيضا لوصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما بيناه في حاشية الفاكي (قوله لان هذا باق في الخ) دفع هذا الثاني بان نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لا يجوز أن يكون من التنارع بل يجب أن يقدر الاصل زيد ضربت وأكرمت أخاه وحذف المفعول الظاهر من أحدهما للدلالة الآخر عليه والمصنف انما قال ولا يمنع في نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ولا اشكال فيه فليتامل اه قال الشهاب قوله والمصنف انما قال ولا يمنع الخ لكنه عليه بقوله لان السببي منصوب فدل على أن المراد على نصيه مطلقا واللام يصح ٣١٩ هذا التعليل بمجرد فلاشكال بحاله فليتامل اه واعلم

لانه لو قدر فيه التنارع لاسند أحد ههنا الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمتد الان لم يرفع ضميره ولا ما التيس بضميره قاله المرادى تبعه الابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا باق في السببي منصوب بان نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لان أحد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمتد اذ لا معنى لتقييد السببي بالرفع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطيوسي من ان غيرهما ان رفع بمعنى يكون مطولا قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بمطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مرت يضارب طرف زيدا اه وأقول ما ذكره أبو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوب بان نحو غلام زيد يضارب مهيمن أخاه اذا كان الضارب والمهيمن زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهيمن والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فتقول عزة مبتدأ وليس مطول ومعنى خبرين لما (بل غير مهيما مبتدأ) ثان مؤخر عن خبره (ومطول ومعنى خبران) لغريمها خبر بعد خبر (أو مطول خبر) وحده (ومعنى صفة له) لان الوصف يجوز وصفه على الاصح ووجه المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غير مهيما وخبر مهيمن عزة والرباط بينهما الضمير المضاف اليه غريم (و) علم من تقييد السببي بالرفع انه (لا يمنع التنارع في) السببي المنصوب (نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لان السببي) وهو أخاه (منصوب) باحد العاملين والرباط موجود بالضمير المستتر أو بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنارع في السببي المنصوب وعلمه بانك ان أعمت الاول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه اه فالوجه امتناع التنارع في السببي مطلقا ولا يقع التنارع في الاسم المرفوع الواقع بعد الاعلى الصحيح كقوله

ما صاب قلبي وأضناه وقيمته * الاكواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنارع انه لو كان منه لزم اخلاء العامل للمعنى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا أنا اتأمله ضمير غائب على حاضر قاله المرادى في شرح التسهيل وجملة في التسهيل على المحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام أحد وقعد الا أنا المحذف أحد لفظا واكتفى بقصد ودلالة المعنى والاستثناء عايشه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنارع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور * (فصل اذا تنارع العاملان جازا أعمال أيهما اشئت باتفاق) من البصريين والكوفيين لان أعمال

ان التحقيق ان المراد على الارتباط كما أشار اليه المصنف في الحواشي فيجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عبده وقعد لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرمت بكر أخاه وهذا يمكن ان يستفاد من كلامه عن ان يكون مراده بقوله ولا في نحو وعزة الخ مما لا ارتباط فيه ويقوله في نحو زيد ضربت الخ مما فيه ارتباط لكن يعده اطلاق قوله في التعريف غير سببي مرفوع (قوله لان الوصف الخ) أي فكونه صفة مبنى على ان الوصف العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثها يوصف بعد العمل لاقبله وصححوه وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز اطلاق الشارح بوجه عدم الفرق

بين العامل وغيره ثم ان كونه صفة مبنى على ان المشتق يوصف وفيه مذهبان (قوله أو حال من ضميره) أي لانه يخفى الاعراب فجاز كونه منصوبا ولا يكون حالا من نفس مطول خلافا لمن غلط لان المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوز ان يسعون وغيره كونه توكيدا او معايدل على فسادهم جوزوا كونه خبرا او خبرا لا يكون توكيدا (قوله وهذا مما لا سبيل اليه) فيه انهم جوزوا في باب الاخبار بالذي ذلك وانظر ما قالوه في سر أبا زيد يقرب من عمرو والكريم وأيضا الاشك في جواز زيد ضرب أخاه وأكرمه في الفرق بين التقديم والتأخير (قوله وعلم من قولنا مذكوران الخ) قال الدنوشري سبق ما فيه من المناقشة وانه ما المانع من ذلك * (فصل) * (قوله جازا أعمال أيهما اشئت) قال الدنوشري فيه نظرا لانه سياتي عن الفراء في نحو قام وقعد أخواله ان أخواله

وللعمالين معا فليأمل اهـ ولك ان تقول ما باني عن القراء انما هو على سبيل الجواز لا الوجب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضى فيما ياتي فلا ينافي انه يوافق على جواز اعمال الاول والثاني (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل والاحق بالعمل الاقرب لا الاسبق قال الدماميني وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق لكونه مع افاضة الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين واشموله ما اذا كان التنازع في أكثر من عاملين وان كان يصدد ذكر العاملين على الخصوص اهـ فاذا كان الثاني أولى بالأعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين وهذه الاولوية تشكل على ما أسلفه الشارح من انه لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني وقال الدنوشري قوله فهل يلحق الخ ٣٢٠ فيه نظر بل يقال على طريقة البصريين الاخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى عما

قبله وهكذا وعلى طريقة الكوفيين الاول أولى بالعمل مما سواه والثاني أولى مما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لا متنازع حذف العمدة) قال اللقاني هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لا يمكن وجوب الاظهار وجواز ما قال الشهاب رحمه الله تعالى جساويه ان المقصود بهذا الدليل اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى المحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو التكرار كما قرره شرح الكافية فراجعه (قوله ولان الاضمار الخ) قال اللقاني فيه أيضا بحث لان جواز الاضمار فيه تعرض ايراد الشيء مجازا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشهاب

كل من - ما مسموع من العرب (و) الخلاف بينهم في المختار هل هو الاول أو الثاني أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الاول لسبقه) (اختار) (البصريون الاخير لقربه) والى هذا أشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فلوا واحد منهما العمل والثاني أولى عند أهل البصره * واختار عكسا غيرهم ذاسره وقيل هما سريان لان لكل منهما مرجحا حكا ابن العلي في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامران لم أر في ذلك نقلا (فان) تنازع اثنان و (اعلمنا الاول في المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (اعلمنا الاخير في ضميره) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (فحوقام وقعدا) أخوالك (أو) قام (وضم بينهما) أخوالك (أو) قام (وررت بهما أخوالك وبعضهم) كالسيرافي (يحيز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لانه فضله) وهو الذي يفهم من كلام التسهيل (قوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب

(بعكاط يعشي الناظر يسن اذا هم نحو اشعاعه)

فاعلمت الاول وهو يعشي فرفعت شعاعه وأعلمت نحو في ضميره هو حذفه والتقدير نحو هو وعكاط بضم العين المهملة وتحقيف الكاف وبالظاء المشالة موضع يقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشى مضارع أعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضومه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله (واننا) من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع (ان في حذفه تهية العامل) وهو نحو (العمل) في شعاعه (وقطعه عنه) برفعه يعشي بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور (وان أعلمنا الثاني) على اختيار البصريين (فان احتاج الاول لمرفوعه فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم (و) ان لم يضر منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة (لان الاضمار قبل الذكر قد جاء) مصرحاه (في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونم رجلا) فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور ورب والرفوع على الفاعلية بنم ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة (و) جاء الاضمار قبل الذكر (في) هذا (الباب) الذي نحن فيه وهو باب التنازع تراوشه (فحوقام) قول بعض العرب (ضربوني وضربتمونكم) بالنصب (حكا سيبويه) فقد أعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبة

القاسمى جواب هذا البحث ان هذا لا يضر نالان المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر في حد ذاته التاخير ليس أمرا متنازعا ولا شبهة ان وروده في غير هذا الباب ولهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه متمتعا لما جاز مطلقا فاضل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على انه ليس متمتعا في نفسه وحيث لا يتمتع ارتكابه فيما نحن فيه لو جرد اللفظ اليه وهو امتناع حذف العمدة واستتباع التكرار بالاطهار فتعين الاضمار وهو واضح فتأمل (قوله وفي الباب) قال اللقاني لا يفيد اطراد الجواز لا مكان أن يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد وقال الشهاب القاسمى جوابه انه لو صح هذا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لو روي ذلك في كل محل بل الواجب جل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ولم يدل هنا شيء على خلاف ذلك لا يقال متمسك به الكسائي ومن بعده يدل على خلافه لا يمنع ذلك لانه يثبت شعر يمكن تاويله باضمار المفرد فلا يقاوم النشر والنظم

الضمير في الاضمار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الاحسن ان يقدم هذا على قول المصنف والسهيلي لانه لا يقال انه من الكوفيين بل من المغاربة وعبارة بعضهم والكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن ٢٢١ مضاء من المغاربة (قوله لانه يجوز

ان ينوي الخ) اولان في تعقق ضمير ايعود الى اما تدوه هو غير رجال (قوله باعتبار تاويلها المذكور) الاحسن ان يقال باعتبار تاويله بذلك او بما ذكر لان الاقرا في مقام الجمع من خصائص الاشارة والموصول كما بيناه في حاشية القاهي (قوله والحاصل الخ) قال السنياطي هذا الذي ذكره توطئة للكلام القراء لا حاجة اليه بل غير مقصود المتن فليتامل (قوله في ليس ظاهر) لعل وجه قوله ظاهر ان خلافه مطالعا لا يخلو عن ليس في الجملة (قوله فلا يعلم هل زيد مستعان به او عليه) قال الدنوشري صريح قوله فلا يعلم الخ انه من باب الاجمال لا من باب اللبس وقوله قبله اوقع في ليس مخالفا وهو بعضهم قال لو حذف به هنا فهم انه عليه في فهم خلاف المراد وهو عين اللبس المحذوز وهذا حسن بخلاف كلام الشارح وقد صرحوا بان خبر كان والمفعول الاول والثاني من باب ظن يجوز حذفه لئلا يفتضح في اجابهم ذكره واضماره مؤخر مشكل على ما قالوه فليتامل اه وبنقله عن بعضهم قاله

التاخير فعادا لضمير على متاخر لفظا ورتبة (وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء) اتى * لغير جيل من خليل مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلاء واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على القاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء لتنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجيل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الالهال وهو الترك (والكسائي وهشام) الضمير (والنسهيلي) من الكوفيين (بوجوب حذف) للضمير المرفوع على القاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر (تمسك بظاهر قوله) وهو علقمة ابن عبد قيس رح الحرث بن جبلة النساني (تعقق بالارطى لها وادها * رجال) فبنت بيلهم وكليب (اذالم يقل تعقق قدا) على تر أعمال الثاني (ولا ارادوا) على تقدير أعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه عمل الثاني ولم يقل تعققوا على لفظ الجميع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قول الموضع بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعقق بفتح العين المهملة وتشديد القاء وبالقف أي استتر والارطى شجر وبنت بالياء الموحدة والذال المعجمة المشددة أي غلبت وبيلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بنت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف (والقراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كما في المعنى (فالعامل لهما) لانهما كانا مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد (فحوقام وقعد اخواك) فاخواك مرفوع عنده بتمام وتعدي يكون الاسم الواحد فاعلا لعلتين مختلفتين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند القراء وجه آخر وهو ان يأتي بفاعل الاول ضمير متفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن القراء اه (وان اختلفا) أي العاملان في طلب المعمول فان كان أولهما يطلب مرفوعا (أضميرته مؤخر) وجوبا (كضربني وضربت زيدا) انتهت مقالة القراء فهو فاعل ضربني وانما آخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول للمرفوع مع أعمال الثاني (وان) أعلمنا الثاني (احتاج الاول لتنصوب لفظا) وهو ما يصل اليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف (فان أوقع حذفه) أي المنصوب (في ليس) ظاهر (أو) لم يوقع في ليس ولكن (كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب اضممار المعمول مؤخر) عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث فالاولى (فحواستعنت واستعان على زيد) فالاول يطلب زيدا مجرورا بالياء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعلنا الثاني وأضميرنا ضمير زيدا مجرورا بالياء مؤخر او قلنا به والذي جعلنا على ذلك انما لأضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع في ليس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية نحو (كنت وكان زيد صديقاياه) فكنت وكان تنازعا صديقاياه على الخبرية لهما فاعلنا الثاني فيه وأعلمنا الاول في ضميره مؤخر (و) الثالثة نحو (ظنني وظننت زيدا قائماياه) فظنني يطلب زيدا قائماياه فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلب جامعا مفعولين فاعلنا الثاني ونصبتنا زيدا قائماياه وبقى الاول محتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثاني مؤخر او قلنا ياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر

(٤١ تصريح ل) الشهاب القاسمي فانه وجب اللبس بان المتباخر انتهت على زيد بقريته معمول الفعل الثاني يعني مع ان المراد استعنت بزيدا ما لو اريد استعنت على زيد فينبغي جواز الحذف اذ المتباخر هو المراد وقوله وقد صرحوا الخ كلام لا يناسب المقام فان المصنف صرح بحذفه لانه دليل (قوله لانه عمدة في الاصل) قال الشهاب القاسمي يجوز للحذف يري انه صار فضيلة أو في

صورتها (قوله وقيل في باب ظن وكان) وعدم مثيل الشارح لكان دليل على اسقاطها من نسخة وانظر ما وجه ذلك وعدم ضمها لظن مع ان التعليل الاول مطرد فيها لان خبرها مرفوع في الاصل والقول الثاني باق فيها نعم تعليل الاخير لا يجري فيها فان الحذف لدليل انما هو في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كما (قوله وقيل يظهر) ظاهره ان القائل بذلك بعينه وينبغي تصحيح جواز بل بعينه كلام ابن مالك في شرح التسهيل وقد يقال اظهاره يخرج عن التنارع كما قيل فيما اذا لم يطابق المفسر (قوله لانه حذف الخ) قال اللقاني ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منه ودليل المنع من الثاني وهو تهية العامل وقطعه جار في الحذف من الاول ٣٢٢ فيمنع وقد تبين انه جازر قلت التهية عبارة عن ايلاء العامل اما هو معموله معنى وقطعه

عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يردفه ولا يخفى انه انما يجري في الثاني دون الاول لقوله من المعمول بالعامل الثاني وحيث لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفصلة مع ان عاملها متهيئ للعمل فيها لان التهية بالمعنى الذي ذكرناه منتف من عامل الفصلة (قوله نحو علمني الخ) قال الدنوشري اذا علمنا فيه الثاني فبين ان يقال علماني وعلمت الزيدان قائم اياه فليتامل وقال السباطي هذا المثال من افراد المسئلة الاتية كما يظهر بالتأمل فقوله الشارح تقبل عن ابي حيان فلا بد ان يقال اياه متقدما او متاخرا الاوافق كلا المذهبين الاتيين في المسئلة المذكورة (قوله

عيتدا) وقيل في باب ظن) وكان (يضم مقدما) كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنتني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل ابو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننته على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لا يبيح في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصرح بح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضم ولا يحذف بل (يظهر) كما في المسئلة الاتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنتني قائما وظننت زيدا قائما (وقيل) لا يضم ولا يظهر بل (يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل) فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أحد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثلث افراد او تدكير او فروعها فان لم يكن مثله لم يحذفه نحو علمني وعلمت الزيدان قائم فلا بد ان تقول اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان (وان كان العامل من غير ابى كان وظن) ولم يلبس (وجب حذف المنصوب) لفظا ومحلا لانه فصلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر (كضربت وضربني زيد) ومررت ومررتني زيد (وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب) * جهار افاكن في الغيب أحفظ للود فاعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير المفعول (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور) ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى والى ما تقدم أشار الناظم بقوله

وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعا والستزم ما التزما
ولا تجئ مع أول قد أهـ ملا * بمضمير لغير رفع أو هـ لا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * واخره ان يكن هو الخبر

(مسئلة اذا) اختلف الخبر عنه وهو ضمير الضمير و (احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه) خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم) الخبر عنه (مخالف في الافراد والتذكير او غيرهما) من التانيث والتثنية والجمع (للاسم المفسره وهو) الاسم (المتنازع فيه ووجب العدول) من الاضمار (الى الاظهار) والى ذلك أشار الناظم بقوله وأظهر ان يكن ضمير اخبرا * لغير ما يطابق المفسرا (نحو أظن ووظناني أخا الزيدان أخوين وذلك لان الاصل) قبل الاعمال (أظن ووظنني الزيدان أخوين) بالتثنية فيهما (فاظن يطلب الزيدان أخوين مفعولين ووظنني يطلب الزيدان فاعلا وأخوين

اختلف الخبر عنه الخ) قال الدنوشري يعني عنه قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليتامل (قوله خبرا عن اسم الخ) مفعولا قال اللقاني تبس فيه النظم وهو تطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخا لافسره الا انه جعل المخالف هو الاسم الخبر عنه دون الضمير لان مخالفته انما تحصل بافراده وهو يعلم يحصل (قوله المفسره) أى للضمير بدليل التصريح به فيما سيجي (قوله وهو المتنازع فيه) قال اللقاني يفيد انحصار المتنازع في مع ان المتنازع في اسمين معا والجواب ان الحصر بالاضافة الى الاسم الخبر عنه (قوله ووجب العدول الى الاظهار) وكذا ان امتنع كون المعمول ضميرا قال ابن معطى في شرح الجزولية تقول ان تزني ألقك فان اعلمت الاول قلت ان تزني ألقك في هذه الحالة را كبا أى ان تزني را كبا ألقك را كبا ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمنه والاجود اعادة لفظ الحال كالاول وفي كتاب المسائل وهو شرح الايضاح لابن الدهان لا يجوز التنارع في الحال لانه لا يمكن منها

(قوله وجوابه الخ) قال اللقاني الحق انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمفعول انما هو توجهه الى معنى المفعول ومادة لفظه واما صورة لفظه فارجعها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط اوطن واعماله اه وهو اظهر من جواب الشارح وبه يندفع النظر الذي قاله الشارح وكذا قال الشهاب يجب منع انه لزم التنازع في مبهم لان مطلق الاخوة الصادق بالمتنى والمفرد لا ابهام فيه بل هو امر معلوم وايضا حان المتكلم لما قصد ان ياتي بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطاب كل منهما ان يعطاه مكتبي بالصفة الثابتة له (هذا باب المفعول المطلق) * آخره عن المفعول به المتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه نظر الان ذلك اخرج للاعراب لانه لولا لالتبس بالفاعل وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق قال الرضي لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيامه صار فاعلا انتهى وقضيته ان صيغ المفعول المطلق التي هي ٣٢٣ صيغ المصادر بعينها الاثر

الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما سيأتي عن السيد وقال السيد امير بادشاه في رسالته في الحاصل بالمصدر بعد ان نقل كلام الرضي واتفقا خبير بان لا يعقل في مثل الحسن والموت اذ لا يعقل تاخير واجاد منه قال فان المراد بيان حقيقة ما وجد منه بتأثير من قام به لا بيان حقيقته مطلقا قلت مقام التعريف ياتي عن التخصيص على انهم صرحوا بان ما اشتمل عليه الفعل مطلقا انما هو التأثير وانما كون المفعول المطلق بعينه مبني على عدم الفرق بين التأثير والاثر فلزم وجود التأثير والاثر في كل مصدر جاء منه فعل فالوجه ان يقال اريد بالتأثير ما يعبر عنه الحقيقي وما نزل منزله

مفعولا) ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو باء المتكلم المتصلة به (فاعلمنا الاول) وهو اطن (فنصبتنا الاسمين وهما الزيد بن اخون) على انهما مفعولان لا اطن (واضمرنا في الثاني) وهو يظني (ضمير الزيد بن وهو الالف) في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول (ويبقى علينا المفعول الثاني) ليظناني (يحتاج الى اضماره وهو خبر) في الاصل (عن باء المتكلم) المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول يظن (والياء مخالفة لاخون الذي هو مفسر للضمير الذي ياتي به فان الياء مفرد والاخون ثنية فدار الامر بين اضماره مفرد واليوافق المخبر عنه) وهو الياء (وبين اضماره مثني ليوافق المفسر) وهو الاخون (وفي كل منهما محذور) لا يحصى عنه (فوجب العدول الى الاظهار فقلنا انا فوافق الخبر عنه) وهو الياء في الافراد (ولم يضره مخالفة لاخون لانه) أي انا (اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا) في هذه المسئلة قال الموضح في جملة على سبيل البحث (والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخون لان يظني لا يطلب له كونه مثني والمفعول الاول مفرد) وجوابه ان التنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا أو مثني قاله صاحب المتوسط بعينه وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم (وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين حذفه واضماره) مقدما (على وفق الخبر عنه) فيقولون على الحذف اطن ويظناني الزيد بن اخون ويحذفون انا لدلالة اخون عليه ويقولون على الاضمار اطن ويظناني اياه الزيد بن اخون كذا مثل في شرح الكافية مقدمة لان العلة المقتضية لتأخيره وهي تأخير المفسر مفعولة هنا وان اعمدنا الثاني فالجواب فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين الحكميين عن الكوفيين ولكن يصح ما ذكره في شرح التسهيل وفيه البحث السابق (هذا باب المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول) *

بغير صلة (صدقا) منصوب ببيصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالمجر) حرف أو اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالمجر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصر بين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي (و) المفعول المطلق (هو اسم يثو كد عام له) فبقية ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك (أو يبين نوعه) أي نوع العامل في بقية زيادة على التوكيد

لمشاركته اياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لاجل قيامه (قوله أي الذي) أشار الى وجه تسميته بذلك فان قيل لا يثقل المصدر مفعول ولم يقيد بشئ فالجواب لانه الذي فعل حقيقة ويرد عليه نحو وقت اجلالا لث وقطعت قيامي وقيل وجه تسميته بذلك كون العامل يصل اليه لا بحرف جلا لفظا ولا تقدير ادانما (قوله يثو كد عام له الخ) قال الدنوشري قال الدماميني تبعا للرضي المراد انه يثو كد مصدر عام له ولا يصح جعل العبارة على ظاهرها فان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل الاعلى الحدث فلم يتحدوا والاتحاد شرط في التأكيد اللفظي الذي هذا منه فعني قولك ضربت ضربا حدثت ضربا ضربا وقال الابدعي ليس هذا من التأكيد اللفظي بل من التأكيد الرفع للتجاوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله أو يبين نوعه) قال الدنوشري يثوخذ من كون المصدر مبني للنوع رد قول ابن حجر في شرح المنهاج في باب الاطلاق رد اعلى امام الحرم من انه لا يصح ان يكون ثلاثي قولك ائتت طان ثلاثا مفعولا مطلقا لا مبين ولا يكون الا ميمز الان التمييز مبين ووجه الرد ان المفعول المطلق مبين أيضا

فتبينه لا يمنع كونه مفعولا مطلقا كما زعم ابن حجر وأوفي قوله بين نوعه ما تعلق فلا يضر ان المبين للنوع والمبين للعدد كل منهما مؤكد
 أيضا لكن لما كان المقصود بيان النوع والعدد اقتصر واعلما أيضا وكذلك يمكن أن يكون لنا مصدر واحد مبين للنوع والعدد نحو
 ضربت ضربتي الأمير أو ضربت بشديدا (قوله أو عدده) ان قلت ظاهر كلامه المحصر في الأنواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضربت بيدا فانا
 لا نجد ضربت بيبينه وبين ضربت بيدا وذلك لا كما كيد فيه قلت المصدر في الاصل مؤكدا فانه مجامع لعامله في الاصل وبهذا بان اسم الفاعل
 واقعا عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه وانما يفسر ههنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما
 يعرض له من النيابة عن الفعل بخروج ذلك عن حقيقته (قوله وليس خبرا) قيل لا حاجة اليه لان المفعول المطلق من المنصوبات
 والخبر من المرفوعات وكونه قد يكون منصوبا كخبر كان ضربت بشديدا بابا مثال المصنف ويريد ان المصنف لم يذكر نصب المفعول
 المطلق في تعريفه ونعم ما فعل لان النصب حكم من أحكامه فاخذ في التعريف دور (قوله أو ضربت ضرب الأمير) قال السباطي سياتي
 في كلام الموضع قر بيان نحو هذا ما ناب فيه صفة المصدر عنه لان تقديره ضربا مثل ضرب الأمير فكان الاولى التمثيل بضر بشديدا
 انتهى وقال المصنف رحمه الله تعالى في الحواشي قال ابن معطى النوعي اما نكرته موصوفة أو معرف باللام أو ورد عليه فقيل أو مضاف
 نحو ضربته ضربا بيدا وأجيب بانه من باب ضربته سوطا اذ يستحيل أن يضرب الانسان ضربا غيره فالاصل ضربا مثل ضرب ثم حذف
 للموصوف ثم المضاف وأجيب بان ٣٢٤ هذا موجود في ضربته الضرب المعهود اذ يستحيل ايقاع الضرب المعهود وانما يقع

(أو بين) أي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد (وليس) هو (خبرا) عن
 المبتدأ (ولا حالا) من غيره (فحوض ضربت ضربا أو) ضربت (ضرب الأمير أو) ضربت (ضربتين) فالاول
 مثال لما يؤكده عاملة والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده (بخلاف نحو) ضربت
 ضربتان و (ضربت ضرب الأمير) فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لو وصفه باليم فهو خبر عن
 ضربت فلا يكون مفعولا مطلقا (و) بخلاف (فحوض ضربا) فانه وان كان توكيد العاملة فهو حال من
 الضمير المستتر في عاملة فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم
 بقوله هو توكيد أو نوعا يبين أو عدده (وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) كما تقدم من الامثلة
 (والمصدر) كما قال الناظم اسم ماسوي الزمان من مدلولي الفعل وهو (اسم المحدث الجارى على الفعل)
 وليس علما ولا مبتدأ أو جمع زائدة لتغير المفاعلة كما قال الموضع في باب أعمال المصدر (وخرج بهذا القيد) وهو
 الجري على الفعل (نحو) غسلوا وضوا وعطوا من قولك (اغتسل غسلوا وضوا وعطوا) فان
 هذه الثلاثة (أسماء مصدر) وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها لان اغتسل قياس مصدره الجارى
 عليه الاغتسال وتوضوا قياس مصدره الجارى عليه التوضؤ وأعطى قياس مصدره الجارى عليه الاعطاء

مثله وأجاب الجويني بان
 ذلك موجب اشتراط كونه
 موصوفا لان ذلك اللازم
 الجنسية لا ينتصب على
 المصدر الا اذا وصف لفظا
 كضربت الضرب الشديد
 أو تقديرا كضربت
 الضرب أي الكامل على
 جد قوله زيد هو الرجل
 أي الكامل في الرجولية
 قال الدنوشري فائدة قال
 بعضهم هل الفعل الواحد
 ينصب أكثر من مصدر

واحد أم لا ثم اعلم ان المصدر المكرر لا يخلو عن أن يكون عين الاول أو لاقان كان عين الاول نصبهما الفعل على
 أن يكون الثاني توكيدا للاول وكذا الثالث نحو ضربت ضربا بضربا وضربا بضربا وان لم يكن عينه فنحو ضربت بشديدا ضربا
 ضربتين فذهب الاكثرون منهم الانحسار وابن السراج والمبرد الى أن الفعل لا ينصب مما بل ينصب الاول فقط والمكرر اما بدل أو
 منصوبا باضمار فعل وذهب السيرافي وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر الى ان الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد وان اختلف أنواعها
 ومذهب الجماعة أصح (قوله) وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) صرح السيدان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أي الاثر
 لا المصدر الذي هو التأثير قال واطلاق المصدر على المفعول المطلق بضر من المسامحة وعدم التمييز بين التأثير والاثرا انتهى وقضيته
 ان صنع المصادر بعينها موضوعة للاثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما انها موضوعة لبقاع ذلك الاثر والايانم التجوز في
 كل مفعول مطلق ولا سبيل اليه لوجود اماره الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة الى القرينة وفي عدم التمييز بين التأثير والاثروان
 صرح به ابن سينا فطر الاهتمام من مقولتين مختلفتين فالاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال وقال بعض المحققين الاتحاد
 الخارجى بين التأثير والاثر على ما هو رأى الاشاعرة لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فان الضوء الحاصل من الشمس في البيت
 أمر موجود لكن اذا نسب الى الشمس يسمى اضاءة واذا نسب الى البيت يسمى استضاءة انتهى وكأنه أراد ان الاتحاد الخارجى انهم يتحقق
 في الاضاءة والاستضاءة في الخارج أمر زائد على الضوء والالا يصح الحكم بان النسبة التي هي من الامور الاعتبارية هي عين الوجود
 الخارجى وقوله لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم خلاف ما قاله ابن سينا من ان العلم والمعلوم واحد بالاعتبار اثنان وفيه كلام

في شرح آداب البحث وحواشيه (قوله والفرق بين المصدر الخ) هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه ظاهر في انه ما يدل ان على شيء واحد
وانما امتازا بالجزبان على الفعل وعدمه الا ان يحمل قوله اسم الحدث على ما هو اعم من اسم الحدث بلا واسطة وبواسطة فيدخل اسم
المصدر لانه اسم المصدر الذي هو اسم الحدث اذ لو حمل على ظاهره لم يحتج لقوله الجارى في اخراج اسم المصدر بل كان يقول نخرج اسم
المصدر لانه اسم لفظ المصدر لا اسم الحدث لان معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما ان معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظ المصدر فتأمل
(قوله فان جهنم جزاؤكم جزاءه موفورا) قال اللقاني في التمثيل به لما يعمل فيه مصدر مثله نظرا اذ قوله جزاؤكم وان كان لفظه مصدرا
معناه الجزى به مجله جهنم فمعنى الآية ان جهنم هي الشيء الذي اتم مجزون به وفي الكشف ما نصه وان تصيب جزاءه موفورا بما في فان
جهنم جزاؤكم من معنى تجازون او على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور انتهى قلت فعلى الاول جعل التصيب معنى الفعل الذي تضمنه
الكلام لا بلفظ المصدر فتأمل منه تصفا (قوله سربال طباح) السربال التميمي ٣٢٥ (قوله اصلان) قال الدوشري ينظر على

مذهبه هل الوصف فرع
الفعل او فرع المصدر
(قوله لان الفرع الخ) قال
الدوشري قد يمنع ذلك فان
قيل هذا خاص بالاقاط
ولا فائدة له اذ لم يكن كذلك
قلنا بل فائدته اذ لم يكن
كذلك تعلق الغرض
بذكره اذا كان اتقن
من الاصل وتوسيع
الطريق اذا كان مساويا
لاصله وما ذكره هنا من
ان الفرع لا يذوقه من
معنى الخ لا يخالف ما ذكره
في جمع المذكر السالم من
قولهم لتلايتم فريه الفرع
على الاصل المستلزم لجواز
ان يكون مساويا او اتقن
ولا يجوز ان يكون ازيد
من اصله لان الفرع هنا
معناه الاولى من غيره
مرتبة وهنالك كذلك
(فصل)

وخرج بقولنا وليس علما نحو ما دعاهما للمجتمعة وبقواتنا ليس مبدؤا بجمع زائدة لغير المقابلة نحو مقتل
معنى القتل فانها من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم
المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسعى
المصدر مصدر الان فعله مصدر عنه أي أخذ منه كصدر الابل للكان الذي ترويه ثم تصدر عنه (و) المصدر
المنصوب على المفعولية المطلقة (عام له امام صدره مثله) لفظا ومعنى (نحو فان جهنم جزاؤكم جزاءه موفورا)
فجزاءه مفعول مطلق وعام له جزاؤكم وهو مصدر مثله أو معنى لا لفظا نحو أعجبتني ايمانك تصديق وقول
الجرى لا يعمل المصدر في المصدر مردودا بالآية ونحوها (أو ما شئت) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا
ناقص ولا مافى عن العمل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما أحسن
زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيدا قائما كونا والافعال الملقاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا
(أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل
(نحو والصفات صفا) واسم المفعول نحو الخبز ما كولا كلاً وأمثلة المبالغة نحو زيد ضرب ابضربا ولا يجوز
زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم منبث قياها أو أم قوله

أما الملوكة فانت اليوم الأهم * لثوما أو أبيضهم سربال طباح
فلثوما منصوب بحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله
* بمثله أو فعل أو وصف نصب * وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من
مذهب البصر بين ذالیه برشد قول النظم وكونه أصلا لهما من اتخبط * (وزعم بعض البصر بين)
كالقارتي واختره الشيخ عبد القاهر (ان الفعل أصل للوصف) فيكون فرع الفرع (وزعم الكوفيون
ان الفعل أصل لهما) أي للمصدر والوصف وزعم ابن طاح ان الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما
مشتقان الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا يذوقه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث
والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين
* (فصل) * ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له (كسرت
أحسن السير) والاصل سرت السير أحسن السير حذف الموصوف لدلالة إضافة صفة له الى مثله عليه

(قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدوشري يشعر بان الاصل في المفعول المطلق ان يكون مصدرا وان كان اطلاق المفعول المطلق على
المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله ما يدل على المصدر) قال الدوشري المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على
معنى المصدر وهو واضح في غير نحو ضربته سوطا لان السوط ليس دالا على المصدر اللهم الا ان يقال المراد بدلالته عليه اشعاره به أو يقال
هو دال عليه القراما قياتا مل (قوله والاصل صرت السير أحسن السير) قدر المصدر معرفة وقدره ابن الناظم بكرة فقال التقدير سرت سيرا
أحسن السير وقال اللقاني يلزم على تقديره بكرة وصف النكرة بالمعرفة وعلى تقدير معرفتها بالوصف المعروف بالانصاف وأجيب بأنه
لا محذور في الثاني قال ابن الحاجب قدس الله سره ومن ثم أي من أجل ان الموصوف أحسن أو مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله أو
بالانصاف الى مثله أي صورة اذ البوقى كلها أعلى من ذي اللام ولا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى قوله لزم وصف
المعرف الخ انظر هذا يلزم على هذا اللزم وقال الدوشري لا يشكل على قوله والاصل الخ ما قال اللقاني انه يلزم وصف مافيه أل بالخالي

منها وهو محدود لان كلامه مردود بجواز وصفه بما فيه ال أو بالمضاف لما هي فيه انتهى فليتامل (قوله واشتمل السماء) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والفقهاء لا تطيل به ذكره الدنوشري ورأيت بخط المصنف بهامش ألفية ابن معطى السماء أن يتخلل بثبوت على جميع بلنه ويضم طرفه (قوله وضربه ضرب الامير الاص) قال الدنوشري قال اللقاني التمثيل غير مطابق لان صفة المصدر لم تقع فيه صفة والجواب ان التمثيل باعتبار مثل الذي هو صفة محذوفة كما كانت عبارته أن ينطق به غاية الامر ان هذه الصفة حذفت وأنيب ما أضيف اليه عنها وينبغي أن يزاد نحو ضرب الامير على ما قاله لانه ليس واحدا مما ذكره مما يتوب (قوله اذا الاصل الخ) انما كان الاصل ذلك لانك لا تفعل فعل غيرك (قوله اذا أضيفت اليه) قال الزقاني أي اذا أضيفت الصفة الى المصدر فان أشد مضاف الى السير والسير مضاف اليه أشد فان قلت الصفة لم تضاف الى المصدر الذي هو موصوفها فالجواب انه لما كان مثله في كونه مصدرا قيل انها مضافة اليه (قوله رعدا) الرعد العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال الخ) قال الدنوشري هو واضح في نحو فكلما منها رعدا أو ما نحو سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالجالية فيه غير متامة لانه لا تقع معرفة على مذهبه فينبغي أن يؤول على وجه غير الجالية بان تعرب ٢٢٦ معمولة محذوف أو غير ذلك (قوله والابحازت اقامته الخ) قال الدنوشري

قد رد بانه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جوازه فليتامل (قوله أو ضميره) قال الدنوشري ينظر ما وجه مخالفة الاسلوب حيث ذكر الاول وعرف الثاني بالاضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدنوشري احترز بالنصب عن الرفع فان الضمير حينئذ مفعول أول وجالس مفعول ثان والفاعل مستتر والجرح خبر عبد الله ويجوز حال النصب أن يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثاني محذوفاً وتجب رفع جالس

ونابت منابه وانتصبت (واشتمل السماء) والاصل الشبهة السماء في حذف الموصوف ونابت صفة منابه (وضربت ضرب الامير اللص اذا الاصل ضرب بامثل ضرب الامير اللص حذف الموصوف) وهو ضربا (ثم المضاف) وهو مثل وصح وقوعه نعمت للذكرة وان أضيف لمعرفة لانه لم يكتب التعريف من المضاف اليه لتوغل في الابهام وقيد أبو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا أضيفت اليه نحو سرت أشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على الجالية انتهى وما ذكره الموضع من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المنعول المطلق تبسح فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما يتوب عن المصدر صفة محذوفة كالمنازعة لانه لا يقع بين زعموا ان الاصل أكل رعدا وان حذف الموصوف ونابت صفة منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكل حال كون الاكل رعدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طوبى لاقبيهمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طوبى بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والابحازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى (أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو عبد الله) بالنصب (أظنه جالسا) فبعد مفعول أول لا ظن وجالسة مفعوله الثاني والماء في أظنه ضمير المصدر ناقبه عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائمة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير أظن لنا أو عن نوعي فيكون التقدير أظن ظني كما قدره الشارح تبعا للفصل فيه بحث قال الموضع في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك من كل ما نال القتي قد نلته الا التحية

هذا سر افة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلحقها ذئب

ورفع عبد الله على الالغاء توسط العامل ويكون الضمير منصوبا على انه مفعول مطلق ووجه تبينه ان الغاء يقتضي عدم اعتباره وتأكيده يقتضي اعتباره فيثنا فيان اه وجوز الشهاب القاشمي النصب على الاشتغال اذا كان الماء لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بان الماء للمصدر على سبيل الوجوب أو لا فيجوز أن يكون لعبد الله على انه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني فتامله اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضع في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز أن يكون مؤكدا وأن يكون نوعيا فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له حالتين فليتامل (قوله الا التحية) قال الدنوشري المراد بالتحية الملائكة هنا (قوله هذا سر افة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في محسبك لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سر افة تجرأ أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكان في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقا أو دعوى زيادتها في المبتدأ فان كان المراد الاول أشكل عما صرح حوايه في باب نواصب الفعل انما تزدوم مثلوا لذلك بنحو وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانما جعل الشارح والموضع الضمير في يدرسه مفعولا مطلقا لا مفعولا لانه يلزم عليه تعدي الفعل الى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو متعجب ومعنى البيت

كما قاله الشامي رداه على الدماميني هجو رجل من القراء يسمى سر اقبانه برقي ويقبل الرشوا والفاصيره ذمها فاقضى
ان قوله ذنب بالذال المعجمة والمهزوة والباء و ر شايضم الراء جمع رشوة والدماميني قال سر اقبانه بضم السين اظنه سر اقبانه العجماني وقال ان
قواه عند الرشاة تعلق بذنب لماتيه من معنى التاخر فاقتضى ان ذنب بالذال المعجمة والذون و ر شايضم الراء وهو الخبل وان الضمير
في بها عائد على الرشوا وأنه لان الرشاة في معنى الالة وان معنى البيت ان سر اقبانه درس القرآن فتقدم والمرء يتاخر عند اشتغاله بما لا يهم
كمن امتن نفسه في السقي وأرنى الاشيقة في الابرار (قوله فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قال الدوشري يرد بذلك على
من يزعم أن الكلام في ضمير المصدر والضمير في الية عائد الى عذابا قبله وهو ليس بمصدر تعذيب ووجه الرد ان الضمير عائد الى
التعذيب وهو معناه فان قيل يلزم على ذلك خلوا الصفة يعني لا أعذبه أحدا من العالمين من ضمير الموصوف أعني هذا باقالت قال شيخنا
الامام علامة الانام أبو بكر هذا نظير محمد جاء أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له فيكون اشتغال جملة الصفة على اسم معنى الموصوف
كأني في الرطلان الضمير معنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رأيت أبا حيان ٣٢٧ صرح بذلك في اعرابه فليراجع اه و مراده
من زعم اللقاني (قوله

أي يدرس الدرس وقد نلت النيل ولصرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره (و) أما (نحو)
فان في أعذبه عذابا (لا أعذبه أحدا) فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر
النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في المحواشي ومن محطه نقلت وينبغي ان تكون أل في النيل
والدرس للجنس لا للعهد والالسان نوعيا أيضا (أو) من (إشارة اليه) أي الى المصدر سواء كان اسم
الإشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالاول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في
المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر
تاء على اسم الإشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب
ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادى في التلخيص (أو) من (مرادف له) معنى (نحو شنته
بعضا) فيعضامة مفعول مطلق نائب عن شنتا فان الشنا مصدر شنى بكسر النون مرادف للبعض (وأحبيته
معة) معة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة (وفرحت جدلا)
بجدلا مفعول مطلق نائب عن فرح فان الجدل بفتح الجيم (وهو بالذال المعجمة مصدر جدل بالكسر)
مرادف للفرح وظاهر كلام الموضع تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب
المازني والمتقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنته
وبعضته بعضا وأحبيته ومقته معة مفعول مطلق نائب عن محبة مفعول مطلق نائب عن محبة مفعول مطلق نائب عن محبة
(في مادته) وحروفه (وهو) أقسام (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوا
وأعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبنيا (واسم عين ومصدر لفعل
آخر) فاسم العين (نحو والله أنبتكم من الارض نباتا) فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع أو غيره
ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن انبأ ما قاله

من زعم اللقاني (قوله
وذهب ابن مالك في شرح
التسهيل الخ) لذلك خطي
من جعل قول المعنى
هذي برزت لنا فهجت
رسدا
على انه أراد هذه البراة
لان مثل ذلك لا يستعمله
العرب (قوله شنى) قال
الدوشري بكسر الشين
له خمسة عشر مصدرا بينها
السفاسي في قوله تعالى
ولا يجرم منكم شنان
وفي حفظي انه قال ليس
لنا فعل له خمسة عشر
مصدرا سواء فليراجع
وفي القاموس شنى كعلم
ومنع فاقصر الشارح
على الاول فتور منه اه

وقد أسلف كلام السفاسي في باب الانافية للجنس (قوله والمتقول عن الجمهور الخ) اقتصر على مذهبين وفي المسئلة ثلاثة مذاهب
هذان والثالث مذهب ابن جني وظاهر كلام أبي علي وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمرة من لفظه والمبين للنوع فيعمل
فيه الظاهر واستدل بمذهب سيبويه بقوله السالك النقرة اليقظان سالكها * مشي الملوكة عليها الحيل الفضل
مشي الملوكة منصوب بفعل مضمرة أي مشي مشي الملوكة لا بالسالك وان كان في معنى الماشي لانه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل
استيفاء عمله وهو غير جائز لان المفعول من تمام الصلة واستدل للمازني بانه لما كان في معناه تعدي اليه كما يتعدى الى ما هو من لفظه
واستدل لابن جني بان المؤكد مع فعله بمنزلة التاكيد اللفظي فيلزم ان يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعي وينبغي الحاق
العددي به هذا خلاصة ما نقله الدوشري عن بعض شروح الفقيه ابن معطى (قوله كما تقدم) قال اللقاني أي من قوله اغتسل غسلا
وتوضأ وضوا وأعطى عطاء لكن لقائل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل
آخر كما في وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغي ان يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا كما تقدم من الامثلة الاول
كذلك يجريان الغسل على غسل والوضوء على وضوء وعطاء على عطاء أي أخذ الا ان يجاب بان مراده ما ليس جاريا على فعله مادخله تقضى
لبعض الحروف (قوله مصدر جار الخ) قال الدوشري يؤخذ من كلام الجاهلي انه أي نباتا مصدر نبت وعبارته وأما بحسب الباب فهو

أنشأه الله نبأ أحسن وأسويو به بقدره علامان بابه أي قعدت وجلست جلوسا وأنشأه الله فنبئت اه وقال الشهاب القاسمي بعد ان نقل كلاما عن الرضي ولا يخفى انه يفيدان نبأنا مصدر نبت اه وفي حواشي ابن الناطم لم يجعله من القسم الاول وهو اسم المصدر نحو اغتسل اغتسلا وكانه للاشارة الى ان المراد بمصدر فعل آخر اعم من ان يكون اسم مصدر لهذا الفعل كما في انبتكم من الارض نباتا ولا كما في وتبتل اليه تبتلا أو انه يصح في النيابة ملاحظة كل من الجهتين كما في جعل نباتا من الملاقى في الاشتقاق مع امكان جعله اسم مصدر اشارة الى كفاية ملاحظة ٣٢٨ الملاقة المذكورة وهذا يسقط قول اللقاني انه لا يصح في نباتا في الآية ان يكون مصدرا

الفعل آخر اذ مصدر نبت النبت فالنبات اسم عين النائب وبهذا يمكن ان يحاب عن اشكال اللقاني المتقدم فتدبر (قوله بالمد والقصر) قال الزرقاني القرفصا بكسر القاف والقاء مقصورا وبضمها ممدودا جلسته المحتجب بيديه لا يثوب قومته قيل قرفصت فلانا اذا شدت يداها بيديه تحت ركبتيه قاله ابن مالك في تحفة المودود وقال ابن ولاد قال القراء يقال قعد القرفصا اذا ضمنت اولها مدت واذا كسرت اولها قصرت يكتب بالياء وهو ان يقعد على قدميه ويس الية الارض اه وقال المهدي في زيادته على ابن ولاد حكى التجري في كتاب الابنية ان القرفصا بالضم عدوي قصر اه ونحوه للدنوشرى وقال كلام الشارح ميني على قول التجري وان بعضهم قال ان القرفصاء ثلث في اوله وثالثه هذا وقال اللقاني

الساطي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر الفعل آخر نحو (وتبتل اليه تبتلا) فنباتا نائب عن انبتا وتبتلا نائب عن تبتلا (والاصل) في مصدر انبت وتبتل (انبتا وتبتلا) لان قياس مصدر انبت الانبات لا النيات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا تبتلا لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أي من المصدر (كقعد القرفصا) بالمد والقصر (ورجع القهقري) بالقصر فقط فان القرفصاء نوع من القعود والقهقري نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقري فحذف المصدر وانبت هذه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقري مصدران فكيف يقال نباتا عن المصدر قلت أجيب بانها نباتا عن المصدر الاصل المهتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي (أو) من لفظ (دال على عدة) أي المصدر (كضربته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته عشر ضربات فحذف المصدر وانبت عنه عدده ومثله (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وانبت عنه ثمانين وجلدة تميز (أو) من لفظ دال (على آله) أي آله المصدر (كضربته سوطا أو عصا) والاصل ضربته سوطا أو عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الالة مقامه وأعطيت ماله من اعراب واخر اذ وثنية وجع تقول ضربته سوطين وأسواط والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص أصل ضربته سوطا ضربته سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آله جهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يحز لانه لم يعد كون ذلك آله لهذا الفعل اه (أو) من كل وما في معناها مضافا الى المصدر (نحو فلاتمياوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلاتمياوا ميلا كل الميل (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح

وقد يجمع الله الشئتين بعدما * (ينظنان كل الظن ان لا تلاقيا)

والاصل ينظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب أو عامة الضرب (أو) من (بعض) وما في معناها مضافة الى المصدر (كضربته بعض الضرب) فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التبريل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التبريل ولا تضرونه شيئا واصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر يوجب نائب عن مؤكدا نائب عن مبين فالنائب عن المؤكدا المراد في المشاكلة له في المادة بانسائه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والالة وكل وبعض وذلك يدخل في قول النظم * وقد ينوب عنه ما عليه دل * * (مسئلة) المصدر المؤكدا اعامله (لا يثنى ولا يجمع بانفاق

ان قلت ما الفرق بين اشتمل الصماوقعد القرفصا حتى كان الاول من نيابة الصفة والثاني من نيابة الدال على نوع قلت هو ان الصماوقار به على موصوف محذوف والقرفصا اسم لهذه القعدة المخصوصة فهي جامدة غير مشتقة (قوله والضمير) قال السباطي تقدم انه يكون من النوع الاول أيضا نحو لا أعذبه أحدا (قوله المصدر المؤكدا اعامله لا يثنى الخ) قال الدنوشرى هو ظاهر في قصر الحكم على المؤكدا والظاهر انه غير موصوف وعليه بل هو اعم من ذلك نحو ضربتك حسن والخاص كقوله بعضهم ان المصدر لا يخلو ان يكون موصوفا أو مختصا فان كان موصوفا فلا يثنى ولا يجمع لان التثنية ضم الشيء الى مثله والجمع ضم الشيء الى أكثر منه والمصدر المبنى لا يثنى فيه ضمته الى شيء آخر لانه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هي حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شيء يضم اليها فتصح

فيها التثنية والجمع وهذا امر عقلي وانما حاز تسمية المصدر المتهوم بالناء وكذلك جعله لانه يتحول الناء صار يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصح ضمه الى ما للمرة الواحدة منه فيثني ويجمع (قوله فلا يقال ضربتني) ٢٢٩ (فرع) ضربت ضربا ضربتني صحيح

بنا على ان الفعل ينصب
اكثر من مصدر على ما مر
ويكون ضربتني بدلا من
ضربا لان ضربا يصح للمفرد
والثني والجمع والابدال
منه تعني ان المقصود
ضربتان والبدل بين ما
اراد المتكلم بقوله ضربا
فان قلت ضربت ضربتني
ضربا لم يصح ذلك وان
وصفت ضربا صغ سواه
قدمته فقلت ضربت ضربا
شديدا ضربتني او آخره
فقلت ضربت ضربتني
ضربا شديدا (قوله كقوله
تعالى وتظنون بالله الظنونا)
قال الدنوشري انما جمع
الظن لاختلاف انواعه
لان من خالص ايمانه ظن
ان ما وعدهم الله من النصر
حق ومن ضعف ايمانه
اضطرب ظنه ومن كان
مناقظا ظن ان الذاتة تكون
على المؤمن من فاختلطت
ظنونهم وقال الاخر ثلاثة
احباب فحب علاقة وحب
تمساق وحب هو القتل
(فصل)
(قوله في شرح الكافية)
لهذا عزا لشرح الكافية
لتمثل المصنف عنه الدليل
وفي الخلاصة لم يتعرض
له (قوله لتقوية وتقوية
معناه) قال المصنف

فلا يقال ضربت (ضربت) بالتثنية (ولا) ضربت (ضربا) بالجمع (لانه) اسم جنس مبهم يحتمل
القليل والكثير (كما وعسل) ودقيق ولانه يترادف تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق وكذلك
ما كان بمنزلة (و) المصدر الهمدي وهو (المتهوم بناء الوحدة كضربة بعكسه) فيثني ويجمع (باتفاق
فيقال) ضربت ضربتني (و) ضربت لانه) فرد الجنس (كسرة وكلمة واختلف في) المصدر (التوحي
فالمشهور) من الخلف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياسا فيقال ضربت ضربتني ضربا عنيقا وضربا رقيقا
وضربت ضربا مختلفا (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وانه لا يقال منه الا ما سمع (واختاره) أي المنع
(الشوا بين) واحتج الهنزي بحديثه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف مر يده تشبها
للفواصل باتقوا في المنع في المثل كدوالجواز في غيره أشار الناظم بقوله
ومالتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وافرذا

(فصل) النعاه (اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالى احوالى حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو
المبين للتوحي أو المصدر والدليل المقالي ما فرجه الى القول (كان يقال ما جلست فيقال بلي جلوسا
طويلا أو بلاجلستين) فلو سام مصدر نوعي لوصفه بالطول يحذف عامله جواز الدليل مقالى وهو قول
القائل ما جلست والتقدير بلي جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك
والتقدير بلي جلست جلستين (و) الدليل الحالى ما رجعه الى الحال من مشاهدة أو غيرها (كقولنا
قدم من سفر قدومنا مباركا) ولان تكرره منه اصابته الغرض اصابته فقولنا ما مصدر نوعي واصابتين
مصدر عددي حذف عامله جواز الدليل حالى وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدومنا مباركا
وأصبت اصابتين (وأما) المصدر (المؤ كد فرعم ابن مالك) في شرح الكافية (انه لا يحذف عامله لانه
انما يجي به لتقويته وتقرير معناه والحذف منافي لهما) فلم يجوز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا وعددا
فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به
انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال

وحذف عامل المؤكدا متنع * وفي سواه لدليل متنع

(ورده ابنه) في شرحه بانه ان اراد ان المصدر المؤكدا يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك
ان حذفه منافي لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكدا يقصد به
التقوية والتقوية مجردا للتقرير فليس كذلك لان سلم ان الحذف منافي لذلك القصد لانه اذا
جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة
قرينة عليه أحق وأولى (بانه قد حذف جوارزا) اذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر (في نحو أنت
سير او جوبا) مع التكرير أو الحصر (في نحو أنت سير اسيرا) وما أنت الاسيرا (وفي) غير ذلك (فحوسقيا
ورعيا) وجدوا وشكر الا كفر افصح مثل هذا اما السهوعن وروده واما البناء على ان المسوغ حذف العامل
فيه ثمة التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيهما فوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه
وأجاب الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الايمان بلفظ
آخر يقرر معنى اللفظ الاخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد تنقض للغرض واما ما استدلل به فلا دليل
فيه لان تلك المصادر لم تأت للتاكيد أصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها

(أما تضرع ل)

في حواشي ابن الناظم المراد بالتقوية التشديد والتثبت في النفس فان ذكر الشيء مرتين
أثبت له من أن يترك مرة والمراد بالتقدير رفع الحجاز (قوله فجاز حذف عامله) في اطلاقة نظر لان من جملة المبين للنوع كما ذكره السارح
فحذف ضربت الرقاب وتحولت بكي بكافات فضله وياتي عن المصنف تحقيق المقام (قوله ثمة التخصيص) أي فتجعل مصادر نوعية وتقدر

نحواشي ألفية ابن معطي الجديع بالبدال المهملة قال أجد يستعمل في الانف والاذن ومعناه القطع (قوله نحو قياما لا تعودا) قال الدنوشري
 جعله الشارح كما يفهم من قوله أي قم قياما لا تقعد تعودا من غير عطف وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالفصل ولو
 قال قائل إن مثل ذلك الأول مقول به لعامل محذوف ولا عاطفة والتقدير اعمل قياما لا تعودا لكان مذهبا له وجه وجبه لا يلزم على
 الأول من حذف المحزوم وبقاء المجازم ومن ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وقوله من حذف
 المحزوم الخ بناء على أن لا تاهية وهو كما قال صريح قول الشارح لا تقعد تعودا وزعم أبو حيان ٣٣١ أنها نافية للجنس وقعودا اسمها
 وقد يقال إنه ورد منونا

رعياء وكواء الله كيا وجدعه جدها والجديع قطع طرف الانف أو الشفة أو الأذن أو غير ذلك (أو) الوارد
 (أمر أو نهي نحو قياما لا تعودا) أي قم قياما لا تقعد تعودا (و) كذلك النوعي (نحو فضرِب الرقاب) أي
 فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصله بقوله (و) نحو (قوله)
 على حين ألمي الناس جل أمورهم * (فندلا زريق المال ندل الثعالب)
 أي اندل يا زريق المال ندل الثعالب أي اختطفه بسرعة كأنه تطاف الثعالب وزريق بزاي فراه مصغر
 علم رجل والمال مقول به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والحذف حتم مع أت بدلا * من فعله كندلا لا الذك اندلا

(كذا اطلق ابن مالك) القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب به المحذف ولم يقيده بالتكرار
 (وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار كقوله) وهو القطري بن الفجاء الخارجي
 (فصبر في مجال الموت صبيرا) * فانيل الخلود بمسئطاع

أي اصبر صبورا ووجهه انه جعل تكرر المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه
 يجري مجرى هدا في التزام اضممار المصادف في الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجاة النجاة وضربا
 ضربا انتهى قال الموضع في حاشية التسهيل وأشار بقوله هذا الى التحذير بغير ايا وبعمل قواه قال ابن
 عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي أقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه
 المحذف انتهى كلام الموضع (أو) الوارد (مقرونا باستفهام توبيخي) وهو ثلاثة أقسام توبيخ مستكلم
 لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغد كغدة البعير وموتاني بيت امرأته لوت توبيخ مخاطب
 (نحو أتوانيا وقد جد قراؤك) أي أتواني توانييا (وقوله) وهو جزر بهج وخالد بن يزيد الكندي
 أعبد احل في شعبي غريبا * (أثومالا بالث واغتريا)

أي أثوم لثوما وتغرب اغتريا وعبد أم نادى بالهمزة وشعبي بضم السين المعجمة وفتح العين
 المهملة والباء الموحدة موضع توبيخ لغائب في حكم حاضر كقول الشيخ غائب وقد بلغك أنه
 يلعب ألعابا قد علاك المشيب أي أتلعب لعبا (و) نوع (واقع في الخبر وذلك في) خمس (مسائل)
 احداها مصدر مسموعة كتر استعمالها ودلت القران على عاملها) المحذوف (كقولهم عند
 تذكرة وشدة جدا وشكر الا كفرا) وهي من أمثلة سيديويه وقدره أجد الله جدا وأشكره
 شكر الا كفره كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا إلا مع
 جدا وشكر او لا يقال جدا وحده أو شكرا إلا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الاضممار إلا مع
 لا كفر افهذه الامور حوت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب انتهى (وصبر الاجزعا)
 والتقدير أصبر صبورا الأجزع جزعا ولا ينبغي ما في كلامه من اللف والفشر المرتب (و) كقولهم
 عند ظهور أمر معجب عجبيا) أي أعجب عجبيا (وعند خطاب) شخص (مرضيه) أو معضوب

وعلى كلامه يكون خبرا
 بمعنى الانشاء (قوله) وكذلك
 النوعي) عطف على قوله
 المؤكد بعد قول المصنف
 وقد يقام المصدر (قوله)
 نحو فضرِب الرقاب) قال
 الدنوشري عرفوا الضرب
 بأنه أساس جسم يعنف
 والضرب هنا معناه قطع
 العنق فينظر هل هو حقيقة
 أو مجاز (قوله علم رجل)
 قال الدنوشري زعم الشيخ
 زكريا انه علم قبيله وقد
 العامل اندلى وينظر هل
 ندل الثعالب يدل من ندلا
 أو تو كيدا وهو مقول
 المحذوف آخر ثم ظهر انه
 نعمته ولا يضر كونه
 معرفة وندلا نكرة على
 حذف مضاف والتقدير
 مثل ندل الثعالب ومثل
 لا تعرف بالاضافة الى
 معرفة هذا وقال بعضهم
 ان المعروف بال الجنسية
 يقع صفة للنكرة وتوجع
 هذامنه (قوله) واقع في
 الخبر) قال اللقاني أراد بان الخبر

ما ليس بطلب والافلاش ان قوله جدا وشكر الا كفر او صبرا الاجزاء عجبيا من الانشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب (قوله الا ان
 يظهر على الجواز) قال الزرقاني مستثنى من قوله ولا يقال جدا وحده الخ أي انه لا يقال جدا مجردا عن لا كفر الا ان يظهر معه العامل
 فيقال على جهة الجواز بان يقال أجد جدا وأشكر اشكرا او يدل على هذا قوله ولا يلزم الاضممار الخ وعلم من قول الشارح الا ان يظهر الخ
 ان جد ليس مما أضممر عامله وجوبا وقال اللقاني قال في المتوسط فان قيل لم قلت ان فعل هذا النوع واجب المحذف وقد يستعمل فعله
 نحو عذبت جدا وسقاه الله سقيا فالجواب ان يقال المراد بانه واجب المحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو جديله وشكره أو تقول

انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا كد كيدا ولا اهم هما) قال اللطوشى هما بضم
 اولهما مبنيان للفعل (قوله اى الناقصة) قال اللطوشى ينظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوف اى ولا أكاد
 أقارب الفعل (قوله ان يكون تفصيلا) المراد كما قال أبو حيان أن يكون في موضع تفصيل أى واقعا بعد أدائه لان التفصيل انما جاء من
 أدائه لا من المصدر وقوله لعاقبة ٣٣٢ ما قبله العاقبة هي الغرض وفي الكلام حذف مضاف أى عاقبة مضمون ما قبله فرجع

لقول ابن الجاجب ما وقع
 تفصيلا لا ثم مضمون جملة
 متقدمة وفسر الجاجب
 المضمون بمصدر الجملة
 المضاف الى الفاعل أو
 المفعول ولا يخفى انه لا يظهر
 في الجملة الاسمية الا أن
 يريد بالفاعل ما يشمل
 الفاعل في المعنى والمبتدا
 كذلك مضمون زيد قائم
 قيام زيد ومنه الجملة
 المنسوخة مضمون كان
 زيد قائما قيام زيد الماضي
 اذ كان قيد الخبر وانظر
 هلا قيل المضمون المصدر
 المضاف للفاعل مطلقا
 ومضمون شد الوثاق شد
 الوثاق وعبارة بعضهم
 المضمون هو الماخوذ من
 مادة الكلام وهي تميم
 حيث دللتها على الاسناد
 فقط قيام زيد من زيد
 قائم واختصاص الحمد
 بالله من الحمد لله (قوله
 والتقدير الج) قال
 اللطوشى قد يزعمهم
 فامعنا ويدون أن وحذف
 النون وهو اضافة جاء عليها
 قول الشاعر
 أبيت أسرى وتبتي تلبكي
 وجهك يا عنبر والمسك

عليه أفعله) أنا (وكرامة ومسرة) أى أفعال ما تريد وأكرمك كرامة وأمرتك مسرة ولا تستعمل مسرة الا بعد
 كرامة أو كرامة مضمون مصدر كرم (ولا أفعله ولا كيدا ولاهما) أى لا أكاد كيدا ولا اهم هما هذا تقدير كلام
 سيبويه واختلف في تقديره أكاد فقال الاعمى هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة
 وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشيء ولا يخفى ما في كلام الموضع من ألف والنشر
 المرتب فالمبتدأ لرضى عنه والمنفى للغضوب عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلا لعاقبة
 ما قبله) من طلب أو خبر فالاول (تخوف شد والوثاق فاما متابعه وما فداء) فناوذا ذكر تفصيلا لعاقبة
 الامر بشد الوثاق والتقدير فاما أن تمنوا منا واما أن تغادوا فداء والثاني كقوله

لا جهنن فاما دره واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فدرعو بلوغ ذكر تفصيلا لعاقبة الجهد أى اما أدر أو اما أبلغ والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
 ومالت تفصيل كامانا * عامه يحذف حيث عانا

المسئلة (الثالثة أن يكون) المصدر (مكررا أو محصورا أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين) في
 الانواع الثلاثة تقوشر وطها أربعة أمور أحدها التكرير أو المحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه والثاني
 كون المصدر مستمرا للحال لا منقطعاً ولا مستقبلاً نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر
 خبراً والرابع كون الخبر عنه اسم عين فالمكرر (فحو أنت سير اسيرا) والتقدير أنت سير سير الحذف تسير
 وحو بالقيام التكرير بمقامه (و) المحصور بالأو وانما نحو (ما أنت الاسير وانما أنت سير البريد) والتقدير
 ما أنت الاسير سيرا وانما أنت سير سير البريد حذف تسير لما في المحصر من التأكيد القائم مقام التكرير
 والمعطف عليه نحو أنت أكلا وشربا والتقدير أنت تا كل أكلا وشربا بالان العطف كالتكرار
 نصواعليه هنا وفي باب الاغراء والتجذير ولكن يتقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل
 هنا يجب أن يكون من معنى العمول والمعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينضمهما عامل واحد والعامل
 الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضع في الحواشي (و) المستفهم عنه نحو (أنت
 سيرا) والتقدير أنت سير سيرا نص على سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطالبة للاستفهام ومعنى
 الاستفهام الطالت للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المعنى أن يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير
 مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامم ولتقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال
 كذا مكرر وحو محصر ورد * يثبت فعل لاسم عين استند

فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو أنت تسير
 سيرا وان شئت حذفته فقلت أنت سير او لو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتاج الى اضمار فعل بل يتعين
 رفع المصدر على الخبرية نحو وانما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن
 معه اعتقاد الخبرية اذا المعنى لا يخبر به عن اسم العين الا مجازا كقوله * فانما هي اقبال وادبار * أى
 ذات اقبال وادبار قال في شرح الكافية المسئلة (الرابعة أن يكون) المصدر (مؤكدا لنفسه أو) مؤكدا

الذكي وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لان الكلام في) لغيره
 قيام المصدر مقام الفعل (قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل في المصدر الشامل للوصف خصوصا وقد اعتمد وليس المراد
 خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وان شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منك ويذرون أزواجا وصية أي يوصون
 ويوصون أو ما وصية بالرفع في تقدير أهل وصية أزواجكم الذين يتوفون (قوله أى ذات اقبال) هذا قال الشيخ عبد القاهر انه معنى معمول

وانما جعلها نفس الاقبال والادبار معا لغة كما حقه في المطول في بحث الهجاز العلي (قوله هي نص في معناه) ان ارادوا انها لا تشمل غير ممنوع وان ارادوا انها تشمل غير ممنوع مساو للاول فهو مشكل (قوله زيداني حقا) قال اللقاني أي أحق حقا وما قوله وهذا زيد الحق لا الباطل فلفظ الحق فيه الاظهر انه صفة مشبهة لا مصدر لمقابلته بالباطل فنصبه حينئذ على انه معقول به وعامه محذوف أي أعني الحق أو على الحال بتأويله بنكرة انتهى وقال الشهاب القاسمي حقا من حق اذا ثبت والمعنى المجازي يتصف بالاثبات لكن التأكيد انما يناسب المعاني الحقيقية لانها التي يعني يدفع التحوز عنها التأكيد بصير اللفظ نصا ٣٣٣ في المعنى الحقيقي فليتامل (قوله

فاذاله صوت) قال اللقاني قالوا في تقديره وتقدير ما أشبهه فاذا هو بصوت صوت حمار واذا هو بيكي بكاء ذات داهية صرح بهذا التقدير في المتوسط وفيه إيماء إلى ان الدال على الفعل المقدر الناصب انما هو الجملة قبله لا المصدر كما هو ظاهر ما هنا ويدل على ذلك أيضا قول الموضع في التشبيه في طي الحمل لان ما قبله بمنزلة له طي أي ما قبل المصدر من الجملة السابقة في تاويل جارة تدل على الفعل المقدر اه واعلم ان صوت مرتفع بالاستدعاء لا الفاعلية لان الاصح ان الرفع حينئذ فعل الاستقرار واذا الفجائية مختصة بالجملة الاسمية ولانا وان قلنا العمل للظرف فانما هو بالنيابة عن الفعل الذي كان وأيضا فلعدم الاعتماد (قوله لانه لا يعمل الخ) حاصبه ان ان والفعل لا يعمل محله

(الغيره فالاول) وهو المثل كدلت نفسه هو (الواقع بعد جلة هي نص في معناه نحو قوله على ألف غير ظ أي اعترافا) فمما له على ألف نص في الاعتراف لام الاحتمال غيره وسمى مؤ كذا النقص لانه بمنزلة اعادتها قبله فكان الذي قبله بنفسه (والثاني) وهو المثل كدلت غيره هو (الواقع بعد جلة تشمل معناه وغيره) ويقع منكره وهو حرف الاول (نحو زيداني حقا) فمما له زيداني تحتل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقار فع المجازو ثبت الحقيقة وسمى مؤ كذا الغير لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمثل كدته متأثر والمؤثر غير المتأثر (و) الثاني قسمان ما هو جاز التبريد وما هو واجب فالاول نحو (هذا زيد الحق لا الباطل) فجملة هذا زيد تحتل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حقت أحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكانك قلت أحق ذلك الحق أو حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت وأردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطية على الحق (و) الثاني (لا أفعل كذا البتة) فجملة لا أفعل كذا تحتل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حقت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لارجعة فيه قوله في الصحاح وأل في البتة لازمة الذكر قاله الموضع في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا أفعله بته والبتة أي بته بته والبتة وفي الباب لم يسمع في البتة الا قطع المزمرة والقياس وصلها إلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله ومنه ما يدعيه مؤ كذا * لنفسه أو غيره فالبتة تدل نحو قوله على ألف عرفا * والثاني كما بي أنت حقا صرفا

المسئلة (الخامسة ان يكون) المصدر (فعل علاجا تشبيها) واقبال (بعد جلة مشبهة عليه) أي على اسم معناه (و) مشتملة (على صاحبه) أي المصدر فهذه أربعة شروط زاد المرادى شرط خامسا وهو أن يكون ما شتمت عليه الجملة غير صالح للعمل (كررت فاذا له صوت صوت حمار) اذاله (بكاء بكاء ذات داهية) فالصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جلة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم معناه وهو المصدر الاول ومشملة أيضا على صاحب المصدر وهو الماء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يعمل محله فعل لامع حرف مصدرى ولا يدونه لان المعنى ياتي بذلك لان المراد انك عرفت به في حال تصويت وبكائه لانه أحدث التصويت والبكاء عند رورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا جعل محذوف وجوب التضمن الكلام معنى الفعل لان معنى اذاله صوت هو بصوت فاتحه انتصاب ما بعده له لجهة تقدير الفعل مـ كانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك عرفت به في حال تصويت ولم ترد ان تجعل الآخر صفة للاول ولا بد لانه ولو كانت لما قلت له صوت علم ان ثم مصوبا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو بصوت فعمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط البدلية والصحة ان كان تكررهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة

لانه ليس للحدث وقيل وجه ذلك ان المصدر لا يعمل في المصدر وقيل لان ان والفعل بعد قولك له بقيد اللاحقة وليست المراد (قوله تعين ان يكون الخ) أي عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل محتمل ان يكون منصوبا المحذوف ومحتمل الحالية وهو اختيار الشاويين قال المصنف في الحواشي وتعين الحالية عندى ولا ترد محمودة الا يا تعدر مثل أو تووله عنكر ولا يتكبر صاحب الالاف لترمز قول س أو يقدر تدينه ونحوه وعلى الاول فالعامل الاستقرار (قوله هو بصوت) هذا وقوله الا في بمنزلة قولك فاذا هو بصوت يقتضي ان المصدر محذوف الزوائد أي تصويت حمار الا ان يضبط بصوت بوزن بصوت (قوله ولم ترد ان الخ) اذالم يكن هذا مردودا لم يحجز الوصفة ولا البدلية

بالعلاجي ما يقابل المعنوي بان يكون من الافعال الظاهرة وان لم يكن له علاج وحركة كالبي بمعنى مجردا مع والحزن على تسليم ان لا علاج فيه فليعبر اه وفيه اشارة الى قصور تفسير الشارح للعلاجي ويجوز الرفع استيقاا الشروط على البدلية أو الرصقية

هـ (هذا باب المفعول له)

(قوله والذوات لا تكون علاج الخ) يرد عليه ان هذا يقتضي عدم التعليل بها مع الجر بحرف التعليل فتأمل (قوله أي مهما يذكر شخص الخ) أي ان ماناسبة عن اسم الشرط وفعله والمفعول له علة لذلك الفعل لان العلة لا بد لها من معلول وليس في لفظ الكلام بحسب الظاهر ما يصلح ان يعلى (قوله اذا لم يرد عبيدا بأعيانهم) ينظر ما وجهه وكون غير المعينين في معنى المصدر بسبب الابهام بغيره من المرام لان علة اشتراط المصدر عدم صلاحية الذوات لتعليل الافعال ولا فرق بين ابهام الذوات وتعيينها (قوله وأوله الزجاج على

ان كانت معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تجوز الصفة أيضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان أو لا ذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا الجواز وذهب ابن عصفور الى أنهم متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه (ويجب الرفع في نحو) قولك (له ذكاء ذكاء الحكام لانه) أي الذكاء فعل (معنوي لا علاج) والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج يتحرك بكتعضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه فعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا ينتصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع أيضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي (وفي نحو صوت جوار لعدم تقدم الجملة) لان صوته مبتدأ وصوت جوار خبره (وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت جوار ونحو فاذا علي نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما أما الاول فلان الضمير المنقلب الى الجوار والمجرور للمصدر لا صاحبه وأما الثاني فلان الضمير المجرور يعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للنوح عليه لا للناصح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (الكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه (بتبنيته مثل له صوت صوت جوار) في النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو أبو كبير بالبصرة الموحدة المكسورة واسمه حمار بن الحليس المذلي يصف فرسا

(ما ان عيس الارض الامتكب هـ منه وحرف الساق طي الحمل)

فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف بتقديره يطوي (لان ما قبله) وهو ما ان عيس الارض الامتكب (بمنزلة له طي) فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (قال سيبويه) بعنايه ونصبه صار ما ان عيس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على امتكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد باع في التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما عيس الارض منه منكب وحرف الساق وأراد بطن الحمل انه مدمج الخناق كطي الحمل وان له تحافيا كتجافي الحمل بكسر الميم الاول وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة وأحال بقية الشروط على المثال فقال كذاك نوال تشبيهه بعد جله هـ كلى يكي بكاء ذات عضله

هـ (هذا باب المفعول له هـ ويسمى المفعول لاجله) المفعول (من أجه) وهو ما فعل لاجله فعل (مثاله جئت رغبة فيك) فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو الهجى ووحكمه النصب بشروط (وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور) الاول (كونه مصدرا) لان المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون علالا للافعال غالبا (فلا يجوز جئتك السمن والعسل) بالنصب لانه اسم عن لامصدر وهذا الشرط (قاله الجمهور وأجاز يونس) ابن حبيب (أما العبيد) بالنصب (فدو عبيد) زاعم ان قوم من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمكركين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالذكور ذو عبيد) لا غير فالعبيد علة للذكر (و هذا النصب) (أنكره سيبويه) وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيدا بأعيانهم وأوله الزجاج على تقدير ما تملك العبيد أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فدو عبيد وهذا كانه مراعاة للمصدر (و) الشرط الثاني (كونه قلبيا) أي من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لان العلة هي الحاماة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئتك قراءة العلم) من أفعال اللسان (ولا قتلا الكافرين) من أفعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الجوزي وغيره) كالرندى ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاه قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان

(قوله وجوابه بان هذه شروط الخ) الاولى أن يجاب بمنع ان العلية محل الشروط (قوله بفتح العين والراء المهملتين الخ) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه قوله تعليلا أولى من قول بعضهم ان دل على غرض لان الغرض ٣٢٥ أنخص من العلية لانه عبارة عن

العلة المطلوبة المحصول
فيخرج منه تعديت عن
الحرب جنانا قيل اذا
ضربته تاديبا فالضرب
هو العلة المقتضية لمحصل
التاديب فكيف يقال
ان التاديب علة للضرب
قلت معنى التاديب ارادته
فهو من باب اذا قسم الى
الصلاة وقد يؤول على
حذف المضاف ولا شك ان
ارادة حصول التاديب
هو العلة الباعثة على
الضرب اه وبه يعلم انه
يتعين ان يكون قوله هنا
غرضا كان كرجية بالغين
المعجمة لا بالمهملة كما قال
الشارح واما قول المعترض
ان الغرض ما كان باعنا
على الفعل ووجوده متأخر
عنه فدفع بما يؤخذ
مما قاله المصنف فتقدير
جئت كرجية اظهار رغبة
فقال (قوله أو بالعكس)
قد يقال من العكس تاهبت
السفر فلم منع وقد يقال
تاهبت السفر فيه ما تعان
آخر ان كون السفر ليس
قليبا وعدم الاتحاد في
الزمان (قوله وأجاب
عنه ابن مالك الخ) فان
قلت ما تصنع بقوله تعالى
أولئك هم الراشدون

أفعال الجوارح لا يجمع في الزمان مع الفعل المطلق قاله الشاطبي (وأجاز الفارسي جئت ضرب زيد
أي لتضرب زيدا) وتؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا لان فاعل الجي غير فاعل
الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي (و) الشرط الثالث (كونه علة) لانه الباعث على الفعل
واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطها وجوابه بان هذه شروط
لنصبه لا لتحقيق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس بمراد جسم من وصف
غير ثابت كما تقدم في باب التعدي والازوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعنا على
الفعل ووجوده متأخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله (كرجية) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح
الموحدة (أو غير عرض) وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة (كقعد عن الحرب جينا) فان الجبين
وصف جبلي لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالمثل به وقتا) بان يكون وقت الفعل المعلن بفتح اللام
الاولى والمصدر المعلن بكسر ها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئت كرجية
وقعدت عن الحرب جينا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئت خوفا من فرارك أو
بالعكس نحو جئت لاحال الحالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تاهبت) اليوم (للسفر)
عدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قاله الاعلم) يوسف الشنتمري (والتأخرون)
كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيديويه ولا أحد من المتقدمين
فعلى هذا يجوز جئت أمس طمعا في معروفك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالمثل به فاعلا) بان
يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر
الموت فان الحذر مصدر ذكره لعله ليجعل الاصابع في الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان
اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئت محبتا اباي) لان فاعل الجي المتكلم وفاعل المحبة
المخاطب وهذا الشرط (قاله المتأخرون) أيضا وخال فهم ابن خروف (فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل
محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريك البرق خوفا وطمعا فاعل الارادة هو الله تعالى وفاعل الخوف
والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريك يجعلكم ترون ففاعل الرؤية
على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أي ارادة الخوف والطمع وجعل
ان يخشى الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال
ينصب مفعولا له المصدران * ابا ن تعليلا كجده شكر اودن

وهو مما يعمل فيه متحده وقتا وفاعلا وبق عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها أبو البقاء في شرح
البحر لابن جني فقال وللمفعول له شروط أحدها أن يصلح في جواب لم الثاني أن يصح جعله خبرا عن الفعل
العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك أي الذي جعلني على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع
جعلني على زيارتي انا الثالث أن يضح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا
يجوز أن يجعل زيارته في قولك زرتك زيارته مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشئ لا يكون علة
لوحد نفسه انتهى (ومتي فقد الممثل) بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب (شرطا منها وجبت عند
من اعتبر ذلك الشرط أن يجزى بحرف التعليل) وهو أربعة اللام والباء في ومن واقتصر الناظم على
اللام لانها الاصل فقال وان شرطه فقد جازمه باللام (فما قد) الشرط (الاول) وهو المصدرية (فخو والارض

فضلا قلت انما تنصب مع ان الفضل ليس من فعلهم ولكن من فعل الله تعالى لان رشدهم انما حصل بتوفيق الله تعالى فصارت الاعلان
كالتهم مستندان الى الله تعالى (قوله خبرا عن الفعل) قال الدبوشري فيه نظرا فان قوله أي الذي جعلني الخ ينافيه عند التأمل الصادق
وكذا يقال فيما بعده (قوله والشئ لا يكون علة لوحد نفسه) هذا بعينه ياتي في اشتراط كونه علة لان الشئ لا يكون علة لنفسه

(قوله وليس مصدر) قال الدنوشري فيه مسأحة تدرك بالتأمل (قوله والثاني الخ) قال اللغاني لم يذكر الشيخ الثالث فحوضر بالانه ليس من هذا الباب وأحق انه لم يذكره لان حجه بقوله ومتى فقد المعلن فخرج بالمغلل ما ليس بعلة فلا يجوز حجه بلامها (قوله وقد نضت) قال الدنوشري يقال نضوت ثوبى انضوه اذا خلعتة ونضوت السيف انضوه اذا سلته من غمده (قوله وهو الاتخاذ فى الفاعل) قال الدنوشري أقول وفيه أيضا عدم كون الهزة فعلا قليا (قوله فظاهرة التخالف) قال الدنوشري قد يقال بل نصه وصريحه التخالف

قال بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدولك قليا انتهى وهذا البعض هو اللغاني (قوله والدولك الميلى) قال الدنوشري وبما يخالف قول بعض اللغويين ودلكت الشمس تدلك دولك كغربت وقيل اذا زالت عن كبد السماء أو اصفرت وتدلك للغروب انتهى فحكى ما ذكره الشارح فقيل (قوله ويجوز ج المستوفى للشروط) فيه اشارة الى ان الشروط شروط الجواز والنصب لا لوجوبه وهذا يدل على ان الجرح هو الاصل لجوازه مطلقا ويدل له انه يقع جواب السؤال بل والاصل تطابق الجواب والسؤال وانه اذا كان ضميرا كان المحذوف واجبا والضمائر ترد الاشياء الى اصولها (قوله ادعوا ربكم خوفا وطمعا) التلاوة وادعوه خوفا وطمعا (قوله وان منها ما يهبط من خشية الله) قال اللغاني ان قلت

وضعها اللانام) فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جز اللام (و) فاقد الشرط (الثاني) وهو القلبية (فحوى ولا تقتلوا اولادكم من اطلاق) فاملاق وهو الفجر علة للقتل وهو ليس قليا فلذلك خفض بمن التعليلية (بخلاف) ولا تقتلوا اولادكم (خشية اطلاق) والخشية مصدر قلى فلذلك جاء منصوبا و فاقد الشرط الثالث وهو كونه علة فحوقبته صبرا فيمتنع جرح لان الجرح يحرف التعليل بفيد العلية والغرض عدمها فلذلك أسقطه (و) فاقد الشرط (الزابع) وهو الاتخاذ فى الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي (جئت وقد نضت لنوم ثيابها) * لدى السترا لينة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا فى الوقت سبر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع وليس بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذى يبقى فى ثوب واحد والمعنى جئت اليها فى حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد متوشع به (و) فاقد الشرط (الخامس) وهو الاتخاذ فى الفاعل (نحو) قول ابي صخر الهذلى (وانى لتعرونى لذ كراة هزة) * كما انتفض العصفور بلك القطر فالذ كرى علة عر وهزة وفاعلها مختلف ففاعل العر والهزة وفاعل الذ كرى وهو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جز باللام والهزة بكسر التشايط والارتياح (وقد اتفق الاتحاديان) معا و قد اتفقا على الوقت واتخاذ الفاعل (فى اقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل القيام المحاطب وفاعل الدولك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدولك فلذلك جز بلام التعليل وقال فى المعنى اللام فى الدولك بمعنى بعد ظاهره التخالف والدولك الميلى يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء (ويجوز ج المستوفى للشروط) والى ذلك يشير قول النظم وليس يمنع مع الشروط (بكثرة ان كان مقرونا) (بالوبقولة ان كان مجردا) منها والى ذلك اشار الناظم بقوله * وقل ان يحجبها الجرح دونه والعكس فى محبوب آل (وشاهد القليل فيهما) أى فى المقرون بال والجرح دمهتا (قوله لا تعد الجحمن عن الهيجاء) * ولوتوالت نذر الاعداء فالجحمن مفعول له وهو مقرون بالوجاع منصوب باعلى قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا (وقوله من أمكم لرغبة فيكم جبر) * ومن تكونوا ناخر به ينتصر فخر غبة مفعول له وهو مجرور ومن آل الوجاع مجرور واو فيه رد على الجزولى فى منعه الجرح والاكثر فيه ان يكون منصوبا وانما كان جرحا دقيا لا بخلاف المقرون بال لانه أشبه الحال والتميز لما فيه من التبان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا (و) النصب والجرح (يستويان فى المضاف) فالنصب (نحو) ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجرح (نحو) وان منها ما يهبط من خشية الله) أى لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومثله) فى جرح المفعول له المضاف (لا يلاف قرش) فايلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام وهو محالقة

ان الضمير فى منها الحجارة وخشيتها غير قلبية فليس ذلك من جرح المستوفى للشروط قلت المراد القلى ماشانه ان يكون يعبدوا بالقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال اللغاني يحتمل انه أشار بقيل الى ان لا يلاف مصدر الرامح المتعدى الى اثنين أى ألفت زيد عمر أى صيرته بالفه فهو مضاف فى الآية الى مفعوله الاول وفاعله محذوف أى لا يلاف الله تعالى قرشا وحله الشماوى والضيف فلم يتحد مع العامل المذكور فى الفاعل الا يلاف هو الله تعالى وفاعل العبادة قرش على ان الا يلاف حيث تدل على قليا وانما القلى الالف فتأمل ذلك فانه جيد انتهى قال الشهاب ويحتمل انه أشار به الى ان ما ذكره بعد قوله والجرح فى هذه الاية واجب أو الى ما أشار اليه من اختلاف

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ما ضمن معنى في) قال اللغاني ان قلت هذا يقتضى بناءه لتضمنه معنى الحرف كما مر قلت المقتضى للبناء تضمنه ايام وضعها وهذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والنادى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية هذا وقال الشهاب ان قلت لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لان اليوم في مضي اليوم لا يسمى ظرفا اصطلاحا قلت كله استغنى بقوله ضمن الظاهر في التضمن بالفعل لان التضمن بالفعل لا يكون الا اذا كان منصوبا لان المرفوع كاليوم في المثال ليس مضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمن نعم قد يقال لا يكتفى في التعريف بما لزوم كان فتأمل هذا اللزوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال اللغاني معناه حصول التضمن مع كل فعل عمل فيه لوقوع معناه في معناه انتهى قال الدوشري قال ابن غازي نافلا عن بعضهم كل ما كان من الاسماء مضمنا بمعنى في لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك ان العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظهر والبطن فهذه على معنى في لان المعنى في السهل والجبل وفي الظهر والبطن لكنها ليست بظروف لان تضمنها معنى في ليس بظرف فيها الوقت اخصبنا أو اجدبنا السهل والجبل أو مطرنا القيعان ٣٣٧ والتول أو ضرب زيد اليد والرجل

يبعدوا (أى فليبعدوا رب هذا البيت لا يلا ففهم الرحلتين) رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت القاء ما في الكلام من معنى الشرط اذا معني ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدهم لسائر نعمه فليعبدهم لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم خدمت بيت الله بخلاف غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين (والحرف) التجار (في هذه الآية) وواجب عند من اشترط في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الاعلم والمتأخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاختفش اللام في الايلاف متعلقة باعجبوا مقدر او قال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فاعلمهم كعصف ما كقول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجعه في محصف أي سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت والله أعلم بكتابه واختلاف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير حيثك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاقيه في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قدمت جلوسا

*(هذا باب المفعول فيه) *

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهى الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماهم الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحفة في الاصطلاح (الظرف ما ضمن معنى في) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو) من (اسم مكان أو) من (اسم عرضت دلالة على أحدهما أو) من اسم (جار مجراه) أي مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كما مكث هنا أزمنا) فهنا اسم اشارة من أسماء المكان أزمنا جمع زمن

أو الرأس والجسد لم يجز ثم قال الا ان قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متغنا عنها فانها قولهم هو منى منزلة الشغاف وهو منى منزلة الولد ومقعد القابلة وخرجر الكلب وهو منى مدرج السيول فكلاهما لا تضمن معنى في باطراد فلا تقول أجلسته منزلة الشغاف كما تقول أجلسته قري يامنى ولا تقول قعد خرجر الكلب كما تقول قعد بعيد امنى ولا مكانك درج السيول مما الظرف فيه سماغى فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقضى كلامه انها غير ظروف وليس كذلك انتهى

(٤٣ تصحيح ل) وفي حاشيتنا على الالفية في هذا المقام ما هو ظاهر المرام (قوله كما مكث هنا أزمنا) كذا وقع في كلام الناظم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعهما وتفصيل الكلام ذكرناه في حاشية الالفية ولا بأس بالتنبيه هنا على شيء وهو ان كلام الكشاف يشعر بمنع عطف الزمان على المكان فانه قال في تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أو في أيام مواطن ويوم حنين ويجوز ان يراد بالموطن الوقت كما قتل الحسين على ان الواجب ان يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمرا لهذا الظاهر وموجب ذلك ان قوله تعالى اذا عجزتكم بدل من يوم حنين فلو جعلت ناصبة هذا الظاهر لم يصح ذلك لان كثرتهم لم تعجبهم في تلك المواطن ولم يكونوا كثيرين في جميعها فبقي ان يكون ناصبه فعلا خاصا به الا اذا نصب اذا ضمرا اذ ذكر انتهى قال السقاغسي ظاهر كلامه أو لا يمنع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وأما وجوب ضمارة الفعل فهو مبتني على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في متعلقات الفعل وهو ممنوع وقد أشار الى منعه ابن الحاجب في مختصره في الاصول انتهى وفي حاشيتنا على المختصر في آخر التذييب خاتمة باب الفصل والوصل ما يتبع في ذلك وقال بعض الافاضل تحقيق الكلام وتدقيقه ان قوله ويوم حنين ان جعله معطوفا على مواطن فالواو قائم مقام حرف الجر وهو في فكأنه قال لقد

من أسماء الزمان (و) أهم (الذي عرّضت دلالاته على أحدهما) أي (الزمان أو المكان أربعة) أحدها
 (أسماء العدد المميزين) أي بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً) فعشر من مفعول
 فيه منصوب نصب ظرف الزمان لأنه لما ميز بيوما وهو من أسماء الزمان عرّضت له اسمية الزمان
 وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لأنه لما ميز بفرسخ وهو من أسماء المكان عرّضت
 له اسمية المكان (و) الثاني (ما أفيد به كلية أحدهما) أي الزمان والمكان (أو جزئيته كسرت جميع
 اليوم جميع الفرسخ أو كل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان
 وظرف المكان لهما المأضيغ إلى الزمان والمكان عرّضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارادالين على
 كليتهما لأهمهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة (أو بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم
 نصف الفرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما
 أضيغ إلى الزمان والمكان عرّضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارادالين على جزئيتي الزمان والمكان
 لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية إلا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة
 المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لأحدهما) أي الزمان والمكان (كجلست طويلاً من الدهر شرقي
 الدار) فطويلاً وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما
 الزمان والمكان عرّضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلاً لصفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي
 صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زماناً طويلاً ومكاناً شرقياً (و) الرابع (ما كان مخفوضاً بإضافة
 أحدهما) أي الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف (و) أنيب عنه (المضاف إليه بعد) (حذفه) أي المضاف
 (والغالب في هذا) المضاف إليه (النائب) عن المضاف المحذوف (ان يكون مصدر أو) (الغالب في)
 المضاف المحذوف (المنوب عنه ان يكون زماً أو لا بد من كونه معيناً للوقت أو المقدار) فالمعين للوقت (نحو
 جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج) فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لهما
 لما تابعا الزمان عرّضت لهما اسمية الزمان فاتصبا انتصبا وبالاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم
 الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المحي وأنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم (و) المعين
 للمقدار نحو) (انتظر تلك حلبة ناقة أو نحر جزور) فحلب ونحر مفعول فيهما أو الاصل مقدار حلب ناقة
 ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين نحو) قولهم في المثل
 (لا كلمة القارظين) بالثنائية (والاصل كلمة غيبة القارظين) فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة
 وأنيب عنها القارظين وهو ثنية قارظ بالقاف والطاء المشالة وهو الذي يحني القرظ بفتح القاف والراء
 وهو شئ يدبغ به قال الجوهري لا تبيك أو ثوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في
 طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما (وقد يكون المنوب عنه مكاناً نحو جلست قريب زيد أي مكان
 قريبه) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قريب والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر
 وإنما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان وقليل في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد
 ظروف المكان منه ألا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر
 بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالتزام الخارج إذ كل فعل لا بد
 له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت إقامة المصدر مقام الزمان
 كثيرة ومقام المكان قليلة (والجاري مجرى أحدهما) أي الزمان والمكان (الفاظ مسموعة توسعوا فيها
 فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم أحقاً نك ذاهب) فاحقاً منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقراء

نصر كم الله في مواطن كثيرة في يوم حنين وهذا المعنى باطل لأنه يعين مكان التصرة وزمانها ولا شك انه ليس زمان التصرة في المواطن الكثيرة يوم حنين سواء أ جعلت أذاع جيتكم بدلا أم لا وأما إذا عطفت ويوم حنين على محمل في مواطن كما هو الظاهر فحرف العطف قائم مقام نصر كم العامل في مواطن فكأنه قال لقد نصر كم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين خصوصا وحينئذ جازان يكون إذا عجبتم بدلا من يوم وهنذا كما تقول رأيت حرارا في مصر وليلة العبدمة إذا فاض الناس من عرفه هذا هو الضد الحق الذي لا عطاء على وجه المنير فلا تجش من تعقبة سلاح الزنجري فاتها جمععة من غير طحن ولكل جواد كبوة (قوله والاصل مقدار حلب ناقة) لعل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حذفه نائب المصدر في معنى الزمان فالمعنى زمانا مقدار حلب ناقة ونحر جزور أي وقتا قدر حلب ناقة ونحر جزور

(قوله كقوله تعالى وهو أهدي سبيلا) كذا في النسخ والتلاوة هؤلاء أهدي من الذين ٣٢٩ آمنوا سبيلا كذا قيل والظاهر أن

الشارح أراد به الاسراء
الآن الواو ليست بمن
التلاوة (قوله لانه ليس
فالعلا في المعنى) قال
الدنوشري قد يقال ان
التميز لا يجب أن يكون
فالعلا في المعنى بل قد يكون
كما في طلب زيد نفسه وقد
يكون مفعولا في المعنى كما
في وفجرنا الارض عيونا
وقد لا يكون فاعلا ولا
مفعولا كما في امتلاء الاناء
ماء الان يقال ان التميز
بعدهم التفضيل لا يكون
الافعال معنى كذا قيل
وهو منقوض بمثل زيد
أكرم الناس رجلا (قوله
وسكنت) قال المصنف
في الحواشي الظاهر ان
سكن متعدي مثل بني نعم
سكن ضد تحرك فاصر
وليس الكلام فيه ولهذا
جاء مصدره على السكون
ولم يجئ مصدره هذا الاعلى
السكني مثل الرجسي
والبشري (قوله انما هو
على التوسع) أي واجراء
اللازم مجرى المتعدي
وحينئذ فلا حاجة الى قيد
الامر ادلان ما ذكره يخرج
بقوله ضمن معنى في لان
المنصوب على سعة الكلام
منصوب بوقوع الفعل
عليه لا بوقوعه فيه فليس
مضمنا معنى في و به يعلم
ما في كلام المصنف

على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حذف من
آياته انك ترى الارض (والاصل أفى حق) ذهابك فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية (وقد نطقوا
بذلك) المحرف الجار في قوله * أفى حق مواساتي أخاكم * (قال) فائد الفاء ابن المنذر القشيري
(أفى الحق أفى معرمة بك هاتم) * وانك لا خل هو الك ولا حجر
فصرح بنى وشبه هوى من هو معرمة بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بما العنب المتردد بين
الحلية والخربة فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو حجر صرف حتى يستعمل حجر اذن كان حال
هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من أغرم بها حقولا كان قول الموضح والجارى مجرى أحدهما
شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله (وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان وهذا يقع
خبر عن المصادر) كما تقدم في أحدها انك ذاهب (دون الجثث) فلا يقال أحقازيد ذاهب المبرد وتبعه ابن
مالك الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعموليهما في تاويل مصدر مرفوع على
القاعلية على حد أولم يكفهم أنا انزلنا ورده أبو حيان (ومثله) أي مثل أحق انك ذاهب في الانتصاب على
الظرفية الجازية (غير شك) انك قائم (أوجه در أي) انك قائم (أو ظناني انك قائم) غير شك وجه
رأي وظناني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهدر أي
وفي ظن منى على وزان أحقا (وخرج عن الحد) المذكور في النظم بقوله * الظرف وقت أو مكان ضمنا *
في باطراد وتبعه الموضح (ثلاثة أمور أحدها وترغبون أن تتكحوهن اذا قدر بنى) فانه يصدق عليه
انه اسم ضمن معنى في اذا التقدر وترغبون في تكاحهن وهو ليس بظرف (فان التكاح ليس بواحد مما
ذكرنا) لانه ليس باسم زمان ولا مكان أما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه (و) الامر الثاني نحو يخافون
يوما) من أسماء الزمان (ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته) من أسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا
من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فانهم ما ليسا على معنى في) اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك
اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة (فان تصابها على المفعول به) لان الفعل واقع عليهما الا فيهما وانما تصاب لفظ يوما
يخافون (وناصب) محل (حيث) فعل مضارع منترع من لفظ اعلم تقديره (يعلم) حال كونه (مخنوقا)
لدلالة اعلم عليه لا اعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل (لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجاعا)
هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من
قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدي سبيلا وليس
تميز لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجهها وقول العباس بن مرداس
* واضرب منابالسيوف القوانسا * انتهى وفي الارشاد لاني حيان وقال محمد بن مسعود الغزفي
أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل
حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادى
بقوله لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل
الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ما بقا حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن
يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال
ولستم كذلك انتهى (و) الامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصبا بهما) أي الدار والبيت
(انما هو على التوسع باسقاط الخافض) وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف
الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينصب ملهذه كقوله ترون الديار (الا) انتصبا بهما

وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على اللفظ

(قوله فانه لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت الخ) فيه انه يلزم أن يخرج عنه بالنسبة الى المكان أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانها إنما ينصبها أفعال السير والنسبة الى الزمان أمور ما يقع جوابا بالكم خاصة وهو التعدى المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا متى اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الابد والدهر والليل والنهار اذا كن بال فانهن لا يعمل فيها الا ما يتناول لان العمل واقع في جميعهن اما تعدى ما كصمت يومين أو تقريبا كاذنت يومين فان لم يكن مما يتناول لم يكن استمراره في جميع الظروف لا يقال مات زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمي اذا كان التعدى المنفي بحسب الاستعمال بان لم يستعمل مع سائر الافعال فالآخر مسلم الا أن الكلام في ان ما هو ٣٤٠ ظرف قد استعمل مع سائر الافعال الا أن يقال لا يشترط استعماله مع سائرهما بالفعل لكن

يكفي اذن الواضح في ذلك ولو بقاعد وان كان المراد التعدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لان المعنى صليت في الدار ولا شك في صحته فتأمل (فصل) قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه لا تخلو دعوى الشمول عن نظر واظهار مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم في النظم حذف مضاف لان الواقع في الظرف المحدث الذي هو معنى من المعاني وهو لا ينصب وإنما ينصب ما يدل عليه امام مطابقة وهو المصدر أو تضمنا وهو الفعل والوصف وكان الشارح رحمه الله فهم أن كلام الناظم مقاصر على المصدر لانه الواقع في الظرف ويرد عليه أن الواقع فيه معناه (قوله وهي أن يقع صفة) قال

(على الظرفية فانه لا يطرد تعدى) سائر (الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت) لان الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لانها صورة وحدود ومحصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان الا المبهم أو ما التحدت مادته ومادة عامه كما سيجيء (فصل) * الظرف الزماني والمكاني (حكمه النصب وناسبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا أو هذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات احدها أن يكون مذكورا) واليه أشار الناظم بقوله مظهرا (كأمكث هنا أزمنة وهذا هو الاصل) لان الاصل في العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة الثانية أن يكون محذوفا جوارزا (لدليل مقال) (وذلك كقولك فرسخين أو يوم الجمعة) ينصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لمن قال كم سرت أو متى صمت) أي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة الثالثة أن يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يقع صفة كررت بطائر فوق غصن) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأيت الذي عندك) فعندك صلة الذي (أو حالا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كرأيت عندك) فعندك خبر زيد والناسب في الجميع محذوف وجوبا بتقديره استقر أو مستقر الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا الا يقال مررت برجل امام ولا جاء الذي امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليهما ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر ومثل للزمان مثالين أحدهما قياسي والآخر سماعي فقال (أو مشتغلا عنه) العامل ينصب محل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا بتقديره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل بحسب خبره بنى كما مثل (أو مسموعا بالحدف لا غير كقولهم) في المثل لمن ذكرا أمرا قد تقدم عنده (حينئذ الآن) فحين منصوبه لفظا بفعل محذوف وأضيفت الى اضافة بيان أو اضافة أعم الى أخص والآن منصوب محلا وقتحة فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى آل وأل الموجودة فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناسبه فعل محذوف (أي كان ذلك حينئذ) مع الآن) فهما جملتان وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن أي كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع

اللقائي فاعل يقع ضمير عائد على الظرف لا العامل بدليل قوله أو مشتغلا عنه (قوله فانه لا يقع صفة الخ) لهذا في الآن المعنى في الفصل الذي عقده للتدريب في ما تبعه في حيان قوله من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما قرطم في يوسف خبرا عن ما بناء على انها صدرية وهي وصلتها في موضع رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل انتهى قال الدميني وهذا الاشكال مبني على ان قواه من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وأجاب الاستاذ أن سمعت بان الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع في الآية خبرا أو صلة انما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لان أبا حيان نص على انه لا فرق في المنع بين أن يجرب بالحرف أولا ويؤيده بمثلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم الورد في إيار والرطب في قومز والحق في الجواب ان محل المنع اذ لم يكن المضاف اليه

معلوم العدم الفائدة وهو في الاليتين معلوم هذا حاصل ما أجاب به الشنبي عن رد أبي حيان على الزخشي وابن عطية وقال بغداد نقل عنه انه نقل عنهم اعراب من قبل خيرا عن ما وقال وقد زهل عن قاعدة عربيه وحق لهما ان يذها لاعتنا وهي ان هذه الظروف الخ مانصه هذا تحامل على الرجلين وموضعهم من العلم معروف * (فصل) * ٣٤١ (قوله والاضافة فيها بيانية) رأيت بخط

المصنف في حواشي ابن الناظم مانصه لافي بيان شخص مسماه فان نحو البيت والدار تختل صورة مسماها أعنى الصورة السكايمة من غير افتقار الى شئ بخلاف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على ان الاضافة ليست بيانية وان اقحام صورة للاحتراز عما ذكر فليتمل (قوله ومكان) هذا اذا لم يرد به معنى يدل فان ارد به ذلك فلا يستعمل الاظرفا نحو هذا مكان هذا أي بدله (قوله وأشار الى مثاله الخ) قال السنباطي فيه اشارة الى ان قوله ما صيغ الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المبهم وهو ظاهر في نفسه بل هو المتعين في عبارة الناظم اذ لا يجوز عطفه على مبهما لانه حال وقوله وما صيغ لا يصح كونه حالا هذا وما سلكه الشارح مخالف لصنيع الموضع اذ ظاهره انه ليس مبهما انتهى وقال الزرقاني قوله وأشار الى مثاله غير حسن وذلك انه يفهم كما صرح به في اعراب

الآن ما قولك حينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للوضع ان يقول ليس اغبر لانه يرى ان قولهم لا غير لحننا لما صرح به في المعنى وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جواز له لورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوقا كالمصدر واسم لفعل وما جرى مجراه او شمل مستثنى الحذف قول الناظم والافانوه مقدر اذ ان ذلك يعجز الجائز والواجب * (فصل أسماء الزمان كلها صالحة للاقتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهما كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعهودها كيومين وأسبوع) والى ذلك أشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذلك والمراد بالمتخصص ما يقع جوابا للمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعهود ما يقع جوابا لكم كيومين وأسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة أو يوم الخميس أو يومين وبقى عليه ظرف الزمان المشتق نحو وقعت مقعدز يد تريد الزمان كما تفعل ذلك اذا أردت المكان اذ لا فرق بينهما في صحة تقدير في ونصبه على الظرفية قاله السنباطي (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان أحدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه كأسماء الجهات) الست فاتها مقفورة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية أي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقة وينزل الى قولنا ما لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا تعرف حقيقة الا بذكر المضاف اليه قال أبو البقاء في شرح جامع ابن جنى الابهام يحصل في المكان من وجهين أحدهما ان لا يلزم مسماه الا ترى ان خلقت قدام اعيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا آمد لها معلوم فخالفت اسمها وراها ظهر ك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو أمام وورا ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات (وشبهها في الشياخ كناحية وجانب ومكان) تقول جلست ناحية هم ووجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح بمعه بقى (وكأسماء المقادير كليل وفرسخ ووبريد) تقول سرت هيللا وفرسخا وبريدا النوع (الثاني) ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل و (اتخذت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيدور ميت مرعى عمرو) لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل (ولابن المفرد كما مثل) والجميع نحو (قوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) فذهب ومرعى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها أو مادة عاملهما متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرعى ومرعى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قوم مقام زيد والوصف نحو أنافا ثم مقامك والمصدر نحو عجبت من مقام زيد مقامك والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الابهام وأشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار الى شرطه بقوله وشرط كون دامقيا أن يقع في ظرفا لما في أصله مع اجتماع فلواخذت مادته ومادة عامله نحو مرعى مذهب زيد وذهبت مرعى عمرو ولا يجوز في القياس أن يجعل ظرفا بل يجب التصريح بمعه بقى (وأما قولهم هو منى مقعد القابلة وفرج الكلب ومناط الثريا فاشاذ) نصيبه

الالفية ان قوله وما عطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على مبهما كما يفهم من كلام ابن المصنف والموضع وهو ظاهر (قوله فشاذا نصبه) لا يخفى ان قول المصنف فشاذا خبر عن قوله في فشاذا ضمير مستتر يعود اليه هو الفاعل وسبب شذوذ القول النصب فكان اللائق بالشارح أن يقول بعد قوله فشاذا بسبب النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل في غير مواضعه

أو يخبر غير من فتصرف
﴿هذا باب المفعول معه﴾
(قوله وهو اسم فضله الخ)
يرد عليه نحو
وز ججن الحسوا جب
والعيونا
لان الواو بمعنى مع كما سيأتي
غايته انه لا فائدة في
الاخبار بالمعية فاحتج
للحذف أو التضمنين ولهذا
قال في الحواشي ان أولى
ما حذبه المفعول معه
الاسم الفاضلة الواقع
بعد واو الدالة على المصاحبة
المقصودة ليخرج بالمقصودة
ما ذكر (قوله كسرت
والنييل) مثله فاجعوا
أم كم وشركاء كم اذا لم يقدر
عامل ثلاثي ولا مضاف
ان وهو الاسم قال
المصنف في الحواشي
وقول بعضهم ان جمع
يخص النوات مردود بل
يعمهما وأجمع يخص
المعاني وتظير قول بعضهم
فرق بين الاجساد وفرق
بالتحقيق بين المعاني
بدليل قولهم ما الفارق
ولا يقولون الفرق
والصواب ان الثلاثي
مشترك كما ان جمع مشترك
ودليله واذا فرقنا بينكم البحر
فافرق بيننا وبين القوم
القاسقين انتهى وهذا
البعض هو والشهاب
العراقي كما أسلفنا صدر

لخالفه مادته لمادة عاملة (اذ التقدير هو منى مستقر في مقعد القابلة) وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا
(عاملة الانتقار) المتعلق به منى الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد و مزجر ومناطق
والعنى هو منى في القرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط و مزجر
الكلب من الزاجر من الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر
متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق (ولو عمل في المقعد قد وفي المزجر جرو في المناطق لم يكن شاذا)
لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر منى قعد مقعد القابلة و مزجر الكلب ونطاق مناط الثريا وانما
استثرت أسماء الزمان بصلاحيته المهمة منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل
الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالة على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التراما
﴿فصل الظرف﴾ الزمانى والمكانى (نوعان متصرف وهو ما يقارن الظرفية الى حالة لا يشبهها كان
يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا) به (أو مضافا اليه كاليوم) فانه يستعمل مبتدأ أو خبرا (بقول
اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلا تقول (أعجبتني اليوم) مفعولا به تقول (أجبت يوم قدومك
) مضافا اليه تقول (سرت نصف اليوم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك فتصرف في العرف

(وغير متصرف وهو نوعان ما لا يقارن الظرفية أصلا كقط) في استعراق الماضي (وعوض) في استعراق
المستقبل ولا يستعملان الا بعد تنقي (تقول ما فعلته قطولا أفعله عوض) والمعنى ما فعلته في الزمان الماضي
ولا أفعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء أى قطعته معنى ما فعلته قط ما فعلته فيملا
انقطع من عمرى لان الماضى يتقطع عن الحال والاستقبال وهى مبنية وعلة بناؤها تضمها معنى حرقى
ابتداء الغاية وانتهائها اذا معنى ما فعلته منذ خلقنى الله تعالى الى الآن وبنيت على حركة قرارا من التقاء
الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها جلا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمى الزمان
عوض لان الدهر كلما مضى منه جزء خالفه آخر فكان عوضا منه ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن
مضافا (و) النوع الثانى (ما لا يخرج عنها) أى عن الظرفية (الا بدخول الجار عليه) وهو من خاصة قال
في درة الغواص واختصت من بذلك لام أم الباب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها (نحو قبل
وبعد) من أسماء الزمان (ولدى وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من
تدخل عليهن) نحو لله الامر من قبل ومن بعدا تبناه رجسة من عندنا وها من لدنا علما (اذ لم يخرجن
عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها) أى بالظرفية (لان الظرفية والجار والجرور أخوان) في التوسع فيهما
والمتعلق بالاستقرار اذا وقع عاصفة أو صله أو خبرا أو حالا فان جرتى من الظروف بغير من كان متصرفا نحو
عن اليمين والشمال عزيز والفرق ان من لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك
ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتها ما زائدة والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله
وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلام

﴿هذا باب المفعول معه﴾

(وهو اسم فضله تال لو او معنى مع تالية لجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع ذات
الفعل (كسرت والنييل و) ذات الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه نحو (اناساثر والنييل) فيصدق
على النييل في المثالين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضله لانه منصوب وانه تال لو او وتلك الواو بمعنى مع
والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو ساثر في المثال
الثانى فان فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء وهى النييل مفعولا معه لانه

(قوله بناء الخ) قال الدونشري هذا غير ظاهر وكان الظاهر والاولى أن يقول ولا يجوز ٣٤٣ أن يكون ان والفعل مفعولا معه خلافا

لبعضهم وكتبت
قد عا مشايخ العصر عن
وجه المنع فلم يبدو اجوابا
شافيا وظهر لي ان قصد
العطف على المصدر
المتصيد من الكلام السابق
منع من الحمل على المفعول
معه وهذا غير مطرد في
كل اسم مؤول فليتامل
ذلك (قوله ولو قال بدل
الخ) هذا اعتراض ضعيف
لان المراد ان عمرا في المثال
يتمتع بنفسه وان كان
حينئذ فضلا لما ذكر
(قوله قدروا الضمير الخ)
هذا التقدير على تسليم
ان النصب على المفعول
معه وقد منع ذلك ويقال
انه مفعول به بتقدير
وملا بستك زيدا (قوله
ويتعين ذلك) أي كون
الضمير فاعلا في الثاني أي
كيف أنت وزيدا لانه
بتقدير كيف تصنع فضمير
تصنع فاعل لا غير دون
الاول لانه بتقدير ما تكون
فضمير تكون يحتمل
الفاعلية ان كانت تامة
والاسمية ان كانت ناقصة
هذا مراده فيما يظهر وهو
مبنى على ان الاصل في
كلام الموضع المذكور
متعين وفيه نظر لان
سببوه قدرة من مادة
الكون فيهما وقال بعض
وهو فاسد دلالة يقتضي انه

فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (نخرج باللفظ الاول) وهو قوله اسم (نحو لانا كل السمك
وتشرب اللبن) ينصب تشرب كما قيد الموضع بذلك في شرح الحمة (ونحو سرت والشمس طالعة) برفعهما
(ان الواو) وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر (لانها اخلة في) المثال (الاول) في اللفظ
(على فعل) وهو تشرب (و) داخله (في) المثال (الثاني على جملة) وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا
معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة
ليست مفعولا معه خلافا لافضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المعنى (و) خرج (ب) اللفظ (الثاني)
(الثاني) وهو قوله فضلة (نحو اشترك زيد وعمرو) فانه عمدة (و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو قوله قال
لواو (نحو جئت مع زيد) فانه قال لنفس مع لالواو التي بمعناها (و) خرج (ب) اللفظ (الرابع) وهو قوله بمعنى
مع (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) فان التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية ولو قال بدل جاء رأيت
حتى يكون عمرو منصوبا كان أولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن أن يقال خرج بتقدير (و) خرج
(ب) اللفظ (الخامس) وهو قوله تالية جملة (نحو كل رجل وضعته) بالرفع عطفًا على كل (فلا يجوز فيه
النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلافا للضمير) بفتح الهم وضمها فانه يحجر نصب المفعول
معه عن تمام الاسم كالتمييز (و) خرج (ب) اللفظ (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل
وحرفه (نحو هذا اللثو أباك) بالموحدة (فلا يتكلم به) قال سيبويه وأما هذا اللثو أباك فقيبح لانك لم
تذكر فعلا ولا اسما في معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقيبح المستمع وقد كثر في كلامه التعبير بالقيبح عن
عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه
(خلافا لابي علي) الفارسي فانه أجاز في قوله * هذا ردا في مطوي ياوسر بالا * اعمال الإشارة وأجاز بعضهم
اعمال الظرف وحرف الجر اه كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال
فقال ينصب تالي الواو مفعولا معه * في نحو سيري والطريق مسرعه

(فان قلت فقد قالوا ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا) بتقدير زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى
الفعل وحرفه (قلت أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا اشكال فيه (والذين نصبوا قدروا الضمير)
وهو أنت (فاعلا محذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الاول
(والاصل ما تكون وكيف تصنع) ففي تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية (فاما
حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره واتفصل) لتعذر اتصاله وقدرة سببويه من لفظ
الكون في المثالين وقدرة بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت
وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصوده أو غير مقصوده فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس
لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سببويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست
سؤال عن مسألة مجهولة ولو كانت مجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدره
فمنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون
حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال والجميع ان كان ناقصا وكيف وما في موضع
نصب خبرها والتقدير على أي حال تكون أو كيت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة
أشار الناظم بقوله * بعدما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمير بعض العرب
(والنصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم
اختلفوا اتفق سببويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فغنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم

أفاضل العصر ان وجه قوله دون الاول ان ما الاستفهامية تستدعي تقدير الفعل لانها بالافعال أولى اه
مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا يكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف في الحواشي

(قوله لا الواو الخ) بقى عليه التعرض لرد مذهب الاخفش فانه زعم ان اصل قمت وزيدت مع زيد فحدثت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع الى ما بعد الواو وقال ابن الجوزي وبطل النحويون ذلك بان الواو مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف قال المصنف هذا الابطال باطل بنحو جئتك قدوم الحاج وعكسه لم تغتمض عينك ليلة ارمدا وقال الزجاج في اما العبيد تقدره امة تلك العبيد (قوله ورد بان الواو الخ) به ذارد على من قال في حروف النداء انها العاملة في المتأدى لقوله يا اياك دون اياك وعلى من قال العاملة في المستثنى الا لقولهم الا اياك دون الاك الا ان الناظم اجاب عن هذا الاخير بانهم حملوا التام على المقرغ قال المصنف وعلة الفصل في هذا الباب على قول الجرجاني ان الواو جلت على واو العطف التي هي اصلها نحو ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هكذا ظهر لي انه منتصر للجرجاني وقيل في الرد عليه ٣٤٤ ايضا نرحم فان نصب الواو يرفع ويرد هذا الايضنا (قوله وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها

الخ) أى مخالفة المفعول
 له للاسم قبله في اسناد
 الحكم السابق اليه وان ورد
 بصورة المعطوف المشارك
 يدل على ذلك قول الموضع
 في باب التعجب ان فعل
 في ما أحسن زيدا مثلا
 عند الكوفيين اسم
 فقال فتحته كالفتحة في
 زيد عندك وذلك لان
 مخالفة الخبر للبتدا
 تقتضي عندهم نصبه
 وأحسن في المعنى وصف
 لزيد لا ضمير ما هو
 فانت تراه كيف فسر
 المخالفة بان أحسن الجارى
 على ضمير ما لفظا انما هو
 في المعنى وصف لزيد
 (قوله لان ما بعد الواو
 لا يصح ان يجرى على
 ما قبله كقام زيد وعمرو)
 مثال للنفي وهو ما يصلح
 لا للنفي وهو ما لا يصلح
 ومثاله استوى الماء

الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروا بمسئلة النصب
 بالافان نصب الاسم بعد الواو كما ان نصب بعد الا (لا) الناصبه (الواو خلافا للجرجاني) عبد القاهر ورد
 بان الواو لو كانت عاملة لا تصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبه والى هذين المذهبين أشار
 الناظم بقوله
 بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو في القول الاحق
 (ولا) الناصبه (الخلاف) أى المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضع في شرح الاحمة
 فانهم ذهبوا الى أن الناصب للمفعول معه معنوى وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في
 نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لا يصلح ان يجرى على ما قبله كقام
 زيد وعمرو فلم مخالفة في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضى النصب لجاز ما قام
 زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز (ولا) الناصبه فعل (محذوف) بعد الواو (والتعدير) في سرت
 والنيل (سرت ولا بست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورد السير في ما يطول ذكره
 وانما قدر فعل الملاسة لانها اعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول
 معه ما سبقه من فعل أو شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار
 والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها أن تكون عاطفة كما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل
 والمعطوف عليه فكذلك هذا الاولى متفق عليها واثانية طرقها خلاف لابي الفتح ذهب في
 الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله

جعت وفشا غيبة ونغيمة * خصا الاثلاث لسبب عنها عوى
 وهذا مخرج على أن فشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله
 ألا يا فتحة من ذات عرق * عليك ورجة الله السلام

والاصل عليك السلام ورجة الله
 (فصل للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات) احداها (وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضعه ونحو
 اشرك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو وقوله أو بعد ما بيننا) من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم لفضلة
 في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتأني الابن اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث
 (و) ثانيها (رجحانه) أى العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمرو) فيترجح العطف (لانه الاصل وقد

والخشبة ومات زيد وطلع الشمس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للامرين كما يأتي
 في الفصل على الاثر وكان الظاهر ان يقول لان ما بعد الواو لا يصح ان يجرى على ما قبله في بعض الاحوال وجل الباقي على ذلك فتدبر
 (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدونشري الاشارة فيه الى اعرايه مفعولا معه مقدا وقوله كقوله مثال للنفي لا للنفي قليتا مل وقد يقال تقديم
 المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز في الشعر فليجز في المفعول معه * (فصل) * (قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال
 المحقيد اعلم ان هذه الاحوال انما هي على رأى من يقول المفعول معه قياسى لاسماعى اما من يقصر على السماع فلا يتأني على مذهبه
 (قوله كجاء زيد وعمرو) قال المحقيد اعلم ان معنى الرفع والنصب مختلف لانه مع النصب يكونان جا معا وفي الرفع يحتمل أن يكونا
 جا معا ومنعدين والثاني قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم برفع مع اختلاف المعنى والذي يظهر أن يقال ان قصد المعية

بأنه انصب لا غير وان لم يقصد المعية نصارفع لا غير اه وقواه وان لم يقصد المعية الخ قال الشهاب القاسمي يتجه ان يراعى على هذا انه ان قصد نسبة الهى بحيث يحتمل المعية وغيرها أو تعين المعية نصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام في الجملة فان أريد بخصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليتامل (قوله ورابعها رجحانه) قال الحفيد اعلم ان الرجحان في النصب على المفعول على العطف انما هو قطع النظر عن مراد المتكلم لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب فانه يحتمل غير المعية بخلاف الرفع لا يحتمل أموراً ثلاثة بل المحقق ان اذا لا حظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة لانه اما ان يقصد التنصيص على المعية أو لا يقصد فان كان الاول نصب قطعاً أو لا رفع خ ما فإين جواز الامرين مع رجحان المفعول معه فالحق ما ذكرناه أو لا من انه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لانه اما ان يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لانه تارة يقصد المعية نصاروتارة ٣٤٥ يقصد احتمال المعية دون خصوصيتها وتارة يقصد الاعم من

أمكن بلا ضعف) واليه أشار الناظم بقوله * والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيد او مات زيد وطلوع الشمس لا امتناع العطف في المثال (الاول) وهو مالك وزيد (من جهة الصناعة) لانه لا يجوز العطف على الضمير المحرور وهو الكاف في لك الابدالي اعاد الجار نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وأجاز الكسائي فيه الجرح قال الموضح في الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمنع ما كان وزيد كما امتنع هذا والثواب على الجميع لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيد على ما يستدطلبه للفعل وهو الاستهامة الانكارية قد زوا عاملا بعد هذا الشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيد وهو أحد الوجهين في التسهيل (و) لا امتناع العطف (في المثال الثاني) وهو مات زيد وطلوع الشمس (من جهة المعنى) لان العطف يقتضى التثنية في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت والى هذا أشار الناظم بقوله * والنصب ان لم يحجز العطف يجب * (و) رابعها (رجحانه) أى المفعول معه (وذلك في نحو قوله فكونوا أنتم وبنى آبيكم * مكان الكليتين من الطحال) والكليتان بضم الكاف تحتان جراوان لازقتان يعظم القلب عند الحاضر تين عليهما المحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذى عليه مركز القلب وهو الصلب (ونحو وقت وزيد لضعف العطف في الاول) وهو فكونوا أنتم وبنى آبيكم (من جهة المعنى) لانك اذا قلت كن أنت وزيد كالأخ وعظفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيدا مورا وأنت لا تريد ان تارة وانما تريد ان تارة مخاطبتك بان يكون معه كالأخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا بنى آبيكم فالحاطبون هم الامورون بذلك واذا عظفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا الكم وذلك بخلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه أمر بنى آبيهم بشئ بل أمرهم بموافقة بنى آبيهم وبدل على ذلك انه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا مجازها اه وبقوله أقول (و) لضعف العطف (في الثاني) وهو وقت وزيد (من جهة الصناعة) لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد تو كيد به ضمير منفصل أو باى فاصل كان والى ذلك أشار الناظم بقوله * والنصب مختار لذي ضعف النسق * (و) خامسها (امتناعهما) أى العطف والمفعول معه (كقوله

احتمالها ونصوصيتها في الاول يتعين النصب وفي الثاني يتعين الرفع وفي الثالث يجوز الوجهان فعلم جواب قوله فإين جواز الوجهين وظاهر ان قوله قطع النظر غير كاف بل لا بد ان يراد وبال نظر لما اذا قصد الاعم فان قلت قصد الاعم لا يقتضى رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين قلت قصد الاعم على وجهين أحدهما قصد من حيث عمومه والاخر ان يكون المقصود بالذات معنى المعية اعم من ان يوجد معها زيادة كالمعنية من الجانب الآخر ولا يتجه في هذا الوجه جواز الوجهين لمحصل المقصود بالذات الذى هو أمر مخاطبين بمصاحبة الآخر على

(٤٤ تصریح ل) الوجه المذكور على كل من الوجهين و يترجع النصب لمحصل المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير مخاطبين بمصاحبة مخاطبين على ذلك الوجه فليتامل (قوله مكان الكليتين) قال الدنوشرى فائدة الكليتان تشبیه كلبية بضم الكاف والكلمة بضم الكاف وبالاول لغة فيها قال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلوة بكسر هاو الجع كليات وكلى وسياق انه لا يجوز كليات بضم عينه لا يتباع كما لا يتبع عين زيات (قوله يعظم القلب) قال الدنوشرى ينظر ما معناه فان القلب يعيد عنهما ولا يعظم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغي الخ) قد علم جوابه مما أسلفناه فتأمل وقال الشهاب القاسمي رد على قوله ليس المعنى على انه أمر بنى آبيهم الخ ان المصنف في شرح القطر عرف بان ليس المعنى ذلك الان المعنى لما كان حاصله مع الرفع مع زيادة صرح الرفع ولم يجب المفعول معه وعلى قوله مجازها انه لا شبهة في جوازه لانه لم يقع ولا يلزم من

الجواز الوقوع (قوله علقتهما الخ) قال الدنوشري هو من بحر الكامل (٢) ودخل الحرم في أوله ويحوز كونه رجزا محبونا وروى عدت
مكان شئت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناظم الاستثناء لان الذي من المنصوبات التي الكلام فيها انما هو المستثنى فيحتاج
كلام الناظم الى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل ان المصنف أشار لذلك لكن قال السعدني حواشي العصدوين ينبغي ان يعلم انا
اذا قلنا جاء في القوم الازيدا فالاستثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ الازيدا وهذه الاعتبارات اختلفت
العبارات في تفسيره فيحمل كل تفسير على ٣٤٦ ما يناسبه من المعاني الاربعة والاستثناء استعمال من ثبت فهو في الاصل الاستثنائي

فجعل فيه ما فعل في رداء
ومعناه انك ثبت الحكم
عن الوصول لما بعد اداة
الاستثناء أي رجعت به
من قولك ثبتت عزمي
عنه (قوله أو تقديرا)
ذكر في شرح التسهيل
أمثلة للمخرج تقديرا
منها جاء زيد الاعمر اثم
قال واذا قلت جاء زيد الا
عمر افكأنك تعرفت علم
السامع بموافقته زيد
لعمر ووقد قدرت انه توهم
انك اقتصرت على زيد
انك لا على علمه بتوافقهما
فازلت توهمه بالاستثناء
ثم قال في الكلام على
المخرج قد يقام المستثنى
مقام المستثنى منه اذا لم
يذكر وفرع العامل لما
بعد الا واحترز بالتفريخ
من نحو ما قام الا زيد الا
عمر وما قام زيد الاعمر
فان الاصل فيهما ما قام
احد الا زيد الاعمر وما
قام زيد ولا غيره الاعمر
(قوله بشرط الفائدة)
ظاهره انه من جملة الحمد

علقتهما تبنا وما باردا) * حتى شئت هما لعييناها

(وقوله) اذا ما الغائبات برزن يوما * (وزججن الحواجب والعيونا
أما امتناع العطف) فيهما (فلا تتفاء المشاركة) لان الماء لا يشار كما التبين في العلف والعيون لا تشارك
الحواجب في الترجيع لان ترجيع الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة أزجاء اذا كان
حاجبا هادقين طويلين (وأما امتناع المفعول) فيهما (فلا تتفاء المعية في) البيت (الاول) لان
الماء لا يصاحب التبين في العلف (واتفاء فائدة الاعلام بها) أي بمصاحبة العيون للحواجب (في) البيت
(الثاني) اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك (ويجب في ذلك اضمار
فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الاول والعيون في البيت الثاني (على انه مفعول به)
والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أي) علقتهما تبنا (وسقيتهما ماء) وزججن الحواجب
(وكلمن العيون هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما) واليه أشار الناظم بقوله
* أو اعتقد اضمارا عامل تصيب * (وذهب الجرمي) بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح الكثرة
مناظرته في النخوة وضياحه قاله ابن درستويه (والمسازني) بكسر الزاي نسبة الى بني مازن (والمبرد) بفتح
الراء قال ابن جنى وسبب تسميته بذلك ان المسازني سأل عن مسائل فاجاب عنها وأحسن فقال أنت المبرد
بكسر الراء أي المثبت للحق قال المبرد فغير الكوفيون اسمي فخلوه بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين
(والاصمعي) بفتح الميم نسبة الى جده أصمعي (و) أبو محمد (اليزيدي) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي
(الى انه لا حذف وان ما بعد الواو) في البيتين (معطوف) على ما قبله (وذلك على تاويل العامل المذكور)
قبلهما (بعامل يصح انصابه عليهما) معاً انصابه واحدة (فيؤول زججن بحسن) بتشديد السين لان
التحسين يصح تسلطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يقول (علقتهما
بانتها) لان الالة يصح تسليطها على التبين والماء فيقال أنتها تبنا وما فهو من باب التضمن واحتج
الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمن لجاز علقتهما ما وتبنا كما ساغ علقتهما تبنا وما قالوا وهو
غير سائغ وأجيب بان ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفة * لها سبب ترعى به الماء والشجر *
واختلف في التضمن أهو قياسي أم سناعي والاكترون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني
يجمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه

(هذا باب المستثنى) *

وهو المخرج تحقيقاً أو تقدير من مذكور أو متروك بالأو ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل فقوله
المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أهدق رقية مؤمنة وبالشرط
نحو أقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو أتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا

قليلاً

وقال الدماميني انه حكم وليس من

المحققه ان يقول بشرطه حصول الفائدة هذا وقال بعض مشايخنا ان كان المراد ان احد الا يجعل ذلك كما هو مراده بغير المقيد في
باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لا حاجة لهذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على احد المذاهب الثلاثة ان
(٢) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه ان الحرم اسقاط اول الوند الجموع ولا يدخل الانجسة البحر ليس منها الكامل كما نص عليه
فالتعين كونه من الرجز المحبون كما هو ظاهر اهـ

الغاية تقتضي اخراج ما بعدها (قوله عن نحو جاءني ناس الازيدا) المراد بشعوه ما كان المستثنى منه فيه نكرة في سياق اثبات لم تخصص
 فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو ما جاءني أحد الرجال أو الازيدا أو خصصته نحو قام رجال كانوا في دارك الرجال ونحو جاءني القوم
 الرجال مما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص فلو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو قام القوم الرجال منهم جاز
 وسبب عدم الفائدة في الاول أن المستثنى منه اذا لم يتم لا يتحقق الدخول لولا الاستثناء. وفي الثاني كون النكرة مجهولة عند السامع
 وتوقف بعضهم في عدم الفائدة في جميع ذلك وقال انه لا يتقاعد عن جاء رجل ونحوه مما عدوه مفيدا (قوله ويرزول الاشكال) قال
 الدوشري أراد بالاشكال ما أورده ابن الحاجب في الاستثناء المتصل وهو أن فيه مناقضا ٣٤٧ من حيث ان في قولك لزيد

على عشرة الاثبات اثباتا
 للثلاثة في ضمن العشرة
 ونفي الناصر يحاوي اجاب
 بما حاصله يرجع الى
 جواب الشاطبي المذكور
 ويلزم عليه أن لا يكون
 الاستثناء من النفي اثباتا
 ولا من الاثبات نفيًا اه
 ووجه اللزوم ان بيان
 انه لم يرد دخول المستثنى
 في المستثنى منه لا بعنوان
 حكم المستثنى مغاير لحكم
 المستثنى منه كسوازان
 يكون غير معلوم الحكم
 (قوله للاستثناء أدوات)
 أي من حيث هو ولا يلزم
 استعمال الأدوات كلها
 في كل استثناء متصل
 كان أو منقطعا وقال أبو
 حيان ولا يستوي المتصل
 والمنقطع في الأدوات فان
 الاعمال التي يستثنى بها
 لا تقع في المنقطع لا تقول
 ما في الدار أحد جلا جارا

قليل منهم وقوله تحقيقا أو تقدير الإشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور أو مسترورك إشارة
 الى قسمي التام والمفترغ وقوله بالامتداد بالمتعلق بالمتخرج وهو فصل يخرج به ما عدل المستثنى عما تقدم وقوله أو
 ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس الازيدا
 وجاءني القوم الرجال فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخرجها أن ذكره بعد الامين انه لم يرد دخوله فيما
 تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مراد المتكلم ثم اخرجها هذا حقيقة الاخراج عند أئمة
 اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويرزول الاشكال (للاستثناء
 أدوات ثمان) وهي أربعة أقسام الاول (حرفان وهما الا عند الجميع) من التحوين (وحاشا عند سيبويه
 وأكثر البصريين) وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاختش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو
 الشيباني الى أنها تسعمل كثير اخر فاجارا وقليل افعال متعديا جامدا تتضمنه معنى الا وذهب جمهور
 الكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الالف الاولى
 واليهما أشار الناظم بقوله * وقيل حاش وحشا فاحفظهما * واعترض بان حاشا الحرفية الاستثنائية
 لا تصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاش التزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جنى والكوفيين
 فعل قالوا تصرفهم فيها بالحذف ولا دخل لهم اياها على الحرف وهذا ان الدليلان يتقيان الحرفية قاله في
 المعنى (و) الثاني (فعلان وهما ليس) عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير الى حرفيتها
 مطلقا وذهب بعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (ولا يكون) واعترض
 بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويحاجبها بالماركبا غالب الفعل على الحرف لشرف الفعل
 فسمى الجميع فعلا. (و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين
 (وهما اخلا عند الجميع) من التحوين (وعدا عند غير سيبويه) فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (و) الرابع
 (اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرض وسوى) بضم
 السين والقصر (كهدى وسواء) بفتح السين والمد (كسما وسواء) بكسر السين والمد (كبنامو) هذه
 الاخيرة (هي أعربها) وقد من ذكرها وعن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الجباز في النهاية
 ومنه أخذ ابن اياز والحاصل أنها تدمع الفتح وتقصير مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المعنى
 (فاذا استثنى بالاو كان الكلام) قبلها غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لا ابل يكون
 الحكم عند وجودها) بالنسبة الى العمل (مثله عند فقدها) فان كان ما قبلها يطلب رفوعا رفع

(قوله واعترض بان حاشا الحرفية الخ) ان كان المراد انه لم يسمع من العرب الا في حاشا التزيهية ويبدل لذلك قوله وانما ذلك لثبوتها قاسوا
 الاستثنائية الحرفية عليها والقياس ممنوع فهو واضح وان كان سندهم أثبت الحذف في حاشا الحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه
 لهذا الاعتراض (قوله وهذا ان الدليلان الخ) وبما يقتضي ذلك جواز الحذف في حاشا الاستثنائية اذا كانت فعلا (قوله لا يكون فعلا)
 أي كما لا يكون حرفا (قوله غير تام) أي من حيث المستثنى منه بان لم يذكر فيه كما أشار به بقوله وهو الذي الحسواء كان غير تام في اللفظ
 لعدم تحقق أصل الكلام كما قام الازيدا ولا نحو ولا تقولوا على الله الا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها) قال
 الدوشري فيه بحث لانه يرد عليه نحو وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الانبياء من قبله فلو كان الحكم عند فقدها لان الحكم عند
 وجودها وجوب رفع رسول لا تقاض النفي بالافعال بل لها عند فقدها النسب بما الحجازي بقوله على أنه خبر لها اه وقد يقال

المراد أنه مثله في مطلق عمل ما قبلها من غير نظر بخصوص العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغا) قدمه على التام لقلة الكلام عليه
وعكس الناظم لان التام أنسب بالباب المقصود للنصوب لان الكلام في المنصوبات وتغير ذلك كما بيناه في حواشي الالفية هذا وكان
أصل مفرغ مفرغ فيه أي فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد الا اذا استثناء نفسه ليس مفرغا (قوله فاقبل الا وهو محذوخ) قياس ما بعده
أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محذوخ وكذا يوجد في بعض النسخ (قوله لانه يؤدي الى الاستبعاد) هذا لا يظهر في نحو قرأت القرآن
اليوم كذا وأيضا الاستبعاد يتأتى في النفي نحو مامات الازيد وتفصيل المقام في حواشينا (قوله فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ
أوفي المعنى) قال الدنوشري قال بعضهم ولا فرق أيضا في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى نحو قوله تعالى ومن يومئذ يذره
الامتحر فالقتال فهذا شرط في معنى النفي أي لا تولوا الادبار الامتحر فين (قوله وأن يفرغ سابق) قال الدنوشري انما قال سابق ولم يقل
عامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا ٣٤٨ نحو ما في الازيد (قوله ويجب نصف المستثنى) أي في لغة الجمهور فلا ينافي جواز

رفعه في لغة حكاها أبو
حيان وخرج عليها بعضهم
حديث من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فعليه
الجمعة الا اراه أو مسافر
أو عيب أو مريض رواه
الدارقطني وغيره وظاهر
كلام ابن مالك ان ذلك
جائز في لغة الجمهور فانه
قال أبو الحسن بن عصفور
فان كان الكلام الذي
قبل الاسم وجبا جاز في
الاسم الواقع بعد الا
وجهان أفصحهما النصب
على الاستثناء والاخر
أن يجعله مع الاتباع
للإسم الذي قبله فتقول
قام القوم الازيد بنصبه
ورفعه وعليه يحمل قراءة
من قرأ فشر بوامنه الا
قليل بالرفع وفي صحيح

ما بعدها وان كان يطلب منصوبا بالفظان نصب وان كان يطلب منصوبا محلا بربح متعلق به نحو ما قام
الازيد وما رأيت الازيد وما مررت الازيد (ويسمى استثناء مفرغا) لان ما قبل الازيد لا يفرغ لطلب ما بعدها
ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف
والقدير ما قام أحد الازيد وما رأيت أحد الازيد وما مررت باحد الازيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه
وأشغوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير ايجاب) وهو أن
يتقدم عليه ما يخرج عن الايجاب (وهو النفي نحو وما محمد الا رسول) فاقبل الا وهو محذوف مبتدأ او المبتدأ
يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية (والنفي نحو لا تقولوا على الله الا الحق) فاقبل الا
وهو تقولوا يطلب مفعولا صر محافظا نصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا
تقولوا على الله شيئا الا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) فاقبل الا وهو تجادلوا يطلب
محذورا بالياء فربها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشئ الا بالتي هي
أحسن (والاستقهام) الانكارى لما فيه من معنى النفي (نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون) فما قبل الا
وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مفعولا تابعا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النية عن
الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون
ولا يتأتى التفرغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الازيد لانه يلزم منه انك رأيت
جميع الناس الازيد او ذلك محال عادة (فاما قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فجعل يابى) في اعادة النفي
(على لا يريد لانهما) أي لان يابى ولا يريد معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد والمعنى لا يريد الله الا تمام
نوره فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى والى مسألة التفرغ أشار الناظم بقوله
وان يفرغ سابق الاما * بعد يمكن كالأول
(وان كان الكلام تاما) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل (فان كان) الكلام (موجبا)
يقع الجيم وهو الذي لا يتقدم عليه نفي ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بالا والى ذلك أشار الناظم بقوله

البخارى فلما تفرقوا أحرموا كلهم الا أبو قتادة اه كذا في شرح المنهاج للشمس
الرملي وما نقله عن ابن مالك أظفر به في كلامه وانما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع
الا النصب وقد أغفلوا وروده مفعولا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة كلهم أحرموا الا أبو قتادة لم يحرم
فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ أول يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمتي معاق الا المجاهرون أي
لكن المجاهرون بالامام لا يعاقون اه وجازل الاستثناء على المنقطع وسيأتي عن المعنى ما فيه وما في كلام ابن عصفور وما قاله ابن
عصفور رسيقه اليه الفراء كما نقله عنه ابن الناظم في الكلام على قوله تعالى فشر بوامنه الا قليل ونقله ابن عمار المالكي في رساله لطيفة
سمهاها التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر ان جعل الاستثناء في مثل ذلك على المنقطع مذهب
الكوفيين فانه رد قول صاحب المثل السائر ان أبانواس نحن في أمر ظاهر فقال لمحمد الامين
ياخير من كان ومن يكون * الا النبي الطاهر الميمون فرفع بعد الاستثناء في الموجب بان أبانواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين

كثيرا وهذا الموضوع من جملة مذاهبيهم وقد قال ابن طلال عاقب المهمل ذوقين * عفا آية الاخوال الذجون فابتدأ بقوله خوال الذجون وحذف الخبر وتقديره لم تعف وكذلك النبي ابتداء به وحذف الخبر وتقديره فان الامين لا يفعله اه وحيث جعل مبتدا وخبر فاجازة في محل نصب على الاستثناء كانه عليه في المعنى وقال انه فاتهم زيادة عند تلك الجملة في الجملة التي لها محل (قوله ولا يجوز رفعه الا بتاويل) قال الزقاني فيهم مع كلام المصنف اشارة الى ان محل جواز الرفع والنصب وترجيح البديل حيث وجد النبي صراحة واما اذا كان المعنى عليه فالمتصور اليه الاثبات ولذا حكم المصنف بوجوب النصب في قوله تعالى فشر بوا منه الاقليل ٣٤٩ منهم وحيث نذرت قطع النظر عن معنى النبي واذا روعي معناه جاز الرفع بالنظر اليه ولا يترجح وكلام المصنف في المعنى يدل على هذا وقد وقع لبعض شراح الاقضية ان معنى النبي كالنفي الصريح وفيه نظر لانه يلزم عليه ترجيح الرفع في قوله تعالى فشر بوا منه الاقليل لامع انه لم يقر به احد من السبعة انظر كلام المعنى في بحث لولا (قوله وليكن نقل الاعراب منها الخ) لا يخفى انه مرد على نحو ما قاله اللقاني من نقل اعراب الالموصولة الى ما بعدها ويحاجب بها فراجع باب الموصول (قوله وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه) وعلى غيره (١) فانه يمكن ان يصدق عليه وان لا يصدق اذا لم يجر اعتبارا واحدا على الآخر ومجرد التقديم في العبارة يفيد الاعتبار هنا ويمكن جعله واسطة بين المتصل والمنقطع كما قيل بذلك في لست عاينهم

* ما استثنت الامع تمام ينتصب * (نحو فشر بوا منه الاقليل) فاقبل الا وهو شر بوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شر بوا او موجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهة وما بعد الواو هو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتاويل كما سيجي عفا ما قوله تعالى لو كان فيهما آفة الا الله لغدونا بالرفع فالآفة ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لا آفة وليكن نقل الاعراب منها ما بعده الكونها على صورة الحرف (واما قوله) وهو الاخطل

وبالصريفة منهم منزل خاق * عاف (تغير الا التثوي والتود)

برفع التثوي والتود على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبه لان الكلام واجب (فعمل تغير) في افادة النفي (على لم يبق على حاله لا محالة) أي لان تغير ولم يبق معناها النفي فهم (المعنى) واحد والصريفة بالصاد والراء المهملتين كل رملتان صرمت من معظم الجميل وخلق يقتضين معنى بالوعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزلة اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والتثوي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حغيرة حول الحياء تصنع لثلا يدخله ماء المطر والتود بكسر التاء الخازوق يدق في الارض واختلاف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الواحدة واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى التقديره استثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائي والسابع ان يفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيد لم يتم حكاة السيرافي عن الكسائي والثامن ان الامر كية من ان ولا ثم خففت ان واذغمت في اللام حكاة السيرافي عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم الالتهام عاطفة (وان كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل (فان كان الاستثناء متصلا) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير مترشح المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه) في اعرابه لا ساكنا (بديل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لان الاعندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المعنى ورد تحلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبديل لا بد ان يكون على وفق البديل منه في المعنى واجاب الابدئي بان بديل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك اذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك اولاً رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مرت برجل

بسيطر الامن تولى وكفر فليحرد (قوله الا ترى انك اذا قلت رأيت القوم الخ) أي فقد عهدت المخالفة بينهما وفيه انه لا يلزم من المخالفة بينهما في ذلك جواز المخالفة في النفي والاثبات ولو كان ثعلب يرى ان المخالفة التي قالها الابدئي تنافي البديل بلخ بدل البعض من الكل مطلقا كما لا يخفى (قوله برجل لا شجاع ولا كريم) أي فلا زائفة في اللفظ لتخطي العامل لها ومنها مراد كما في قولهم جئت بلا زادوان جعلت لا معنى غير فلا دليل فيه قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لان المخالف حاصل وان كانت بمعنى غير لان غير نافية لما بعدها قيل لو (١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التي بايدينا ولعل هنا سقط كما يعلم بالتأمل

استدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه في النفي والاثبات كان أولى وفيه انه من جهة اعتراض تعاب ان البدل لا توجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد اقتصر الرضى في جواب تعلب على قياس البدل على النعت كما نقله الدماميني (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدماميني في الهندية لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابط فاذا وجد الربط بدونه حصل التعرض من غير وجود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الاو ما بعدها من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول فعمله بعضه فصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير (قوله والنصب عربي جيد) لكنه خلاف المنتخب الراجح والذي قرئ به في امر آتلك اكثر فيلزم مجيء قراءته على الوجه المرجوح ولا ينبغي ذلك ومن هنا جعل الزمخشري النصب على الاستثناء من أهالك ليكون من تمام موجب والرفع على الاستثناء من أحدوا اعتراض بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين فان المرأة تكون مسرى بابها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وأجيب بان اخرجها من جملة النهى لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد زوى أنها تبعهم وانها الماسمعت ٣٥ هذه العذاب التفتت فصاحت فاصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال في الجملة

الثامنة من الباب الخامس من المعنى والأظهر ان الاستثناء من جملة الامر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالته معمولة في تحقيق الاستثناء في الآية الشريفة (قوله فاما قراءة بعضهم الخ) به يعلم ان مراد المصنف بقوله في المسائل السفرية انهم أجمعوا على النصب في هذه الآية اجماع العشرة (قوله في معنى لم يكونوا شربوا منه) قال الزرقاني أي من طالوت ووجه الدلالة ظاهر وذلك

لا كريم ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الاول كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الازيد وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل قال في المغني وقد يجب ان يباشرها في التقدير اذا الاصل ما قام أحد الازيداه والى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله * وبعد نفي أو كني انتخب * اتباع ما اتصل به مثل النفي (نحو ما فعلوه الاقليل منهم) بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الاقليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبهه النفي النهي والاستفهام مثال النهي (ولا يلتفت منكم أحد الا امر آتلك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامر آتلك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن الضمير فالبا ومثال الاستفهام (ومن يقنط من رجته ربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع والضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يوثق معه بضمير لما قلنا (والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه الاقليل منهم (و) في (امر آتلك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امر آتلك ولا يتأتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشرى بوا منه الاقليل منهم بالرفع فوجه قوله على أن شربوا في معنى لم يكونوا شربوا منه بدليل فن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي ويغير المردود نحو ما قام القوم الازيدا بالنصب وجوابا ردا على من قال قام القوم الازيدا قصد التتطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج ورد ابن عصفور وخرج بغير المتراحي ما جاء في أحد حين كنت جالسا هنا الازيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بتقدير التقدم ما جاء الازيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجيء (واذا تعدت البدل على اللفظ) لمناع (أبدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من أحد الا زيد برفعها

لانه قال فن شرب منه أي من النهر فليس مني فاذا شرب منه أحد لم يكن منه أي من شياعه (قوله وليس قاله في المغني) أي في القاعدة الاولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر مقاله الشارح وقيل الاو ما بعدها صفة فقيل ان الضمير بوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لا زم لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا اه وعلى هذا الاخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من جهة مفرد الكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله بالنصب وجوبا) فتعريف الشارح بقوله فيما مر وكان غير مردود لاجل جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية الاتباع وأما المردود المذكور فبعضهم يوجب فيه النصب وبعضهم يجوز ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج بغير المتراحي الخ) في التسهيل واختير فيه متراحيا النصب قال الدماميني والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلي خلاها ولا يعصد شو كما فقال العباس يا رسول الله الا الانحر فقال عليه الصلاوة والسلام الا الانحر وعمن أن يكون من هذا ما العبدى المؤمن جزا اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع الزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال في الكشاف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الأعلى يعذفون

من كل جانب دحو راو ولم عذاب واصب الامن خطف الخطفقة ان من في موضع رفع بدل من الواو لا يستعملون أي لا يسمعون الشياطين
 الا الشيطان الذي خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لان الاستثناء متراح (قوله قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل الخ)
 هـ ذال اناسب قوله الا في وزيد في المثال الثاني الخ والمناسب له ان يقول هنا فاقه في المثال الاول بدل من اسم لانه في موضع رفع
 بالابتداء كقوله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لانه مثل بثلاثة أمثلة ثم ذكر تعاليمها فتدبر (قوله لا يتوجه
 عليه تقدير دخول لاعلى الجملة) أي وحينئذ يفوت النفي والاثبات وبيان عدم توجه تقدير دخول لاعلى الجملة ان الجملة على هذا
 التقدير بدل من لامع اسمها الامن الاسم فقط فالداخل على الجملة انما هو الابداء الذي هو العامل في محل لامع اسمها لان البدل على
 نية تمكيد العامل (قوله لا يهملان وجبان بدخول الاعليهما) قال بعض المشايخ ٣٥١ كان الاولى ان لم يكن متعينا تاخير هذا عن
 قول المصنف كذلك تامل

واقول تاملناه فوجدناه
 لا يصح ان لا يحسن ان
 يقول الشارح مثل قول
 المصنف ومن الخ ولم يحجز
 خفضهما على اللفظ
 والشارح قصد ان يكون
 ما قاله قوطنة لكلام
 المصنف لبيان وجه
 التشبيه في قوله كذلك
 وليكون قوله ومن الخ
 مطلقا عليه لكن يرد عليه
 انه يلزم عطف الشيء على
 نفسه كما لا يخفى ولو ان
 الشارح فرج قوله لم يحجز
 خفضهما بعد الواو التي
 في قول المصنف ومن الخ
 لكان احسن كما لا يخفى
 على العارف بالساليب
 الكلام هو ذا وكلام
 المصنف مشكل لان
 قوله كذلك بعد قوله ان
 لا تعمل في معرفة ولا في
 موجب يقتضي ان

وليس زيد بشي الاشياء ليعبأ به بالنصب) قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل يعني الجملة من
 اسم لانه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنبه (لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في
 موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمزادى وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا
 على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضع في باب ان واعتبار محل لامع اسمها على
 انهما في محل مبتدأ عند سيوبه لا يتوجه عليه تقدير دخول لاعلى الجملة والخيار عند أبي حيان ان
 الجملة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية
 من محل أحد لانه في موضع رفع بالابتداء وشي في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لانه في
 موضع نصب على الخبر به ليس ولم يحجز خفضهما على اللفظ لانهما وجبان بدخول الاعليهما (و)
 لان (من والباء الزائدتين) بعد نفي أو شبهه لا يعملان في موجب (كذلك) فان قلت مقتضى قوله فالارجح
 الاتباع ان النصب على الاستثناء في هذه الامثلة مرجوح قلت أما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز
 فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائي ابني لعيني لست ما يبدى * الابد است لها عضد
 بالخفض وأما الاول فقد قال أبو القاسم السهيلي في أماليه لا يجوز في نحو لاله الا الله من نصب المستثنى ما
 جاز في نحو ما فعلوه الا قليل كما لا يخفى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بدعية لم ينسب
 عليها من حذاق النحو بين الاقليل وهو ان النصب انما يحجب فاذا دخل النفي على كلام تام
 بنفسه جاز ذلك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره غير ما عنه تعين
 اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب اه (فان قلت لاله الا الله واحد) فالرفع أيضا في ال واحد
 على البدل من المحل ولا يجوز النصب جلا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة (لانها) موجبة
 لوقوعها بعد الاولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يرجع النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه
 على المستثنى نحو ما فيها رجل الا أخوك صالح (فان قلت لانه قال المازني) فانه قال اذا تأخرت صفة المستثنى منه على
 المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الا أخاك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره في الجر وورقته
 وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما
 فيها رجل صالح الا أخاك وتقول ابن الجباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه ينزل التقديم على
 الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان البدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب
 فتدافعوا والصواب ما نقله الموضع عنه فقد قال أبو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال

من والبناء كذلك وهو في من مسلم دون الباء لانهما تعمل في المعرفة نعم لا تعمل في موجب كما نقرر في باب ما ولا العاملين عمل ليس في الكلام
 على زيادة الباء وان قال بعض الفضلاء ههنا انه لا يشترط في زيادتها الامر ان فانه غفلة عما ذكرناه وكان الشارح حال الجواب عن هذا
 يجعل التشبيه تاما بالنسبة لا بشرط كون مجرورا مثبتا او يلزمه عدم استفادة اشتراط تنكير مجرور من والاطهر ان قول المصنف
 كذلك بالنسبة لمجموع من والباء فيه تغليب فليتأمل (قوله ابني لعيني الخ) ابني بصيغة المثني بدليل قوله لستما وهو متاخر خذف منه
 حرف النداء وليست في قوله الا يندوصف الشيء بنفسه لان المعتد بالصفة ليد الاولى صفة بد الثانية قويد الثانية صفة موطئة (قوله ما جاز
 في نحو ما فعلوه الا قليل) أي لانه يوضح ان يقال فعلوه الا قليلا ولا يوضح الاله الا الله ولا يكن لهم شهداء الا أنفسهم (قوله فتدافعوا) اذا تدافعوا
 تعين النصب على الاستثناء لان النصب عليه ليس فيه ما يتدافع مع الصفة وبيان التدافع في المثال على تقدير الرفع في المستثنى على

الاتباع ان المستثنى منه وهو راجل من حيث ابدال المستثنى وهو اخوك منه يصير في نية الطرح لان ذلك حقه وان لم يكن لازما من حيث ان وصفه بصالح يدل على رعاية جانبه لان وصف الشيء يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله اذا تقدم المستثنى على صفة الخ) قال الدنوشري تجوزهم هنا البديل فيما اذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البديل على التعمت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرحوا به في وجوب تقديم التعمت على البديل فليتامل ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الاسلام ابي بكر الشنواني فتوقف فيه وقد يقال هذا مبني على عدم وجوب الترتيب (قوله فان لم يمكن الخ) قال الدنوشري قدم هذا القسم ليكون قيده عدميا والعدم قبل الوجود (قوله نحو ما زاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم كما مثل به ابن الناطم وكتب المصنف بهامشه ما نصه قالوا في قولنا لا اله الا الله ان اسم الله عز وجل بدل من محل لامع اسمها ومنه واهنا الا بديل كما ترى وقال ابن عمرو في محتمل ان يحمل عاصم على شيء واطلاق البعض وارادة الكل شائعة قال وحينئذ يمكن ان يكون من رحم بدلا على الموضوع مثل لا اله الا الله قال نضر المشايخ لا يمكن هنا البديل لانه لا يقال لا شيء اليوم من امر الله الا من رحم ولو ورد المحذوف منه اعني الخبر لم يجز أيضا الا بديل لانه لا يقال لا اله الا الله اليوم الا من رحم لانه لا معنى له وقد قيل عاصم بمعنى معصوم ٣٥٢ وهو ضعيف لا يعتد به ووجود منه ان يقال من رحم هو الله تعالى لانه الراحم فكأنه قيل الا الله

فكأنه قيل الا الله
فلا استثناء متصل ومثل
الا يتعلل الانقطاع ان
تقول عند مجيء سيل
عظيم لا عاصم اليوم من
هذا السيل الا من اقام
في الجبل ولا يمكن في ذلك
البديل اه ويمكن ان يكون
من ذلك قوله تعالى لا
يجب الله الجهر بالسوء
من القول الا من ظلم على
قراءة ظلم بالبناء للفاعل
وأما قراءة ظلم بالبناء
للفعل فغير بانها منقطع
وقيل بانها متصل على
حذف مضاف أي الاجهر
من ظلم وقول ابن عطية

ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما ان لا يكثر بالصفة بل يكون البديل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا بولك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأي سيبويه والثاني ان لا يكثر بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه واجعا وهذا الخيار المبرد وعندى ان النصب والبديل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجعا فكتكافا اه فلو ا وقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت ياخذ خيرا من زيد الا ابنك بربو الديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتامل قاله الموضح في الحواشي (وان كان الاستثناء منقطعا) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الاداء على ما يستثنى فيجوز ما قام القوم الاحرار ومنتجع قام القوم الاثعيا وافي ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن (فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) في المستثنى (اتفاقا) من الحجاز بين والتيميمين (نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص) فام صدرية ونقص صحتها وموضعها ان نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه (اذ لا يقال زاد النقص ومثله) في القياس (مانفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر) وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم السيلوي بين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا وورد بانها لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن اطرأه ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقع عمرو (وان أمكن تسليطه) أي العامل على المستثنى نحو

على قراءة البناء للفاعل انه محتمل ان من في

موضع رفع على البديل من أحد المقدرين ودبانه لا يصح في هذا القسم الرابع اذ لا يصح فيه تسليط العامل على المستثنى وقال الزنجشري يجوز ان يكون مرفوعا كما قيل لا يجب الله ان يجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاء في زيد الا عمرو وورده أبو حيان بانه لا يمكن ان يكون الفاعل لغوازا ثلثا ولا يمكن ان يكون الظالم بدلا من الله ولا عمرو من زيد لان البديل راجع في هذا السبب الى كونه بديل بعض من كل اما حقيقة نحو ما قام القوم الا زيدا او مجازا نحو ما قام القوم الاحرار وكلاهما لا يمكن هنا لان الله علم وكذا زيد فلا يتخيل في المستثنى منه عموم وليس في كلام سيبويه ما يقتضي ان ما جاء في زيد الا عمرو ولغة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف في الحواشي من أمثلة سيبويه للاستثناء المنقطع ما أتاني في زيد الا عمرو وما قام أخواته الا أخواتكم قيل وذلك على وضع الخاص العام أي ما أتاني أحد وهذا عكس ما لي الا بولك ناصر في وضع العام موضع الخاص (قوله ما نفع هذا المال الخ) المستثنى في الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله مانفع زيد الخ) قال الدنوشري الظاهر ان وجه فصله بمثل ان الاول وورد عن العرب والثاني قيس عليه وأقول قد أشار الشارح الى ذلك بقوله في القياس وعذر الدنوشري انه صابط من نسخته وانظر هل يأتي هذا المثال والذي قبله ما قال اللقاني فيما سيأتي في غير ما نفع هذا المثال غير الضرر من ان الاستثناء

منقطع مقدرا الاتصال فراجعهما مثالا (قوله ولا يجوز ان يقرأ بالتحقير الخ) فذيقه قال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويحجب به انما يرتكب عند الحاجة اليه (قوله وقد ذكر سيديويه الخ) انما احتاج لتوجيه الرفع لانه على الاتباع كما تقدم ووجه الاتباع انه بدل بعض من كل وذلك مشكل لانه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثاني انه جعل الجار الخ) حاصل هذا الوجه ان المثال من اقسام اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتشويح وهو ادعاء بان مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخيل وهو نوع واسع يجري في ابواب كثيرة منه ان ينزل ما يقع في موقعه شيئا بلا عنه منزهة بدون تشبيه ولا استعارة كقولهم * تحية بينهم ضرب وجيع * وقولهم عتابه السيف وقد يشيرون اليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تسمية فيقولون من باب * تحية بينهم ضرب وجيع * قال في دلائل الاعجاز لا يجوز ان يكون سبيل قوله * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * سبيل قولهم عتابه السيف لان المعنى في بيت أبي تمام على انك تشبه شيئا بشي مما يجمع بينهما في وصف وليس المعنى في عتابه السيف على انك تشبه عتابه بالسيف ولكن على ان تزعم انه يجعل السيف بدلا من العتاب الا ترى انه يصح ان يقول مداقلمه قاتل كسم الافاعي ولا يصح ان يقول عتابك كالسيف الا ان يخرج الى باب آخر ليس هو غير ضميم هذا الكلام فتريد انه عاتب عتابا خشنا مؤلما قد يبلغ في ايلامه وتأثيره مبلغا بحيث صار كالسيف اه ملخصا وليس من التشبيه الذي ذكره ٣٥٣ ما يحيل دخول الاداة كقوله

اسددم الاسد الفزير خصابه
موت فو ريص الموت منه
برعد
فانه لا سبيل فيه الى
دخول اداة التشبيه لدلالة
التشبيه على انه دون
الاسد ودلالة الوصف
على انه فوقه ولهذا قال في
دلائل الاعجاز انه يقرب
من اطلاق اسم الاستعارة
زيادة قرب لانهم جعلوه
قسما للتشبيه لان
التشبيه يعكس المعنى
المراد وليس فيه ولا في
شي من اطرافه تجوز

ما قام القوم الاحرار اذ يصح ان يقال قام حمار (فالجارزون يوجبون النصب) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصب (عليه قراءة السبعة بالمهم به من علم الاتباع الظن) بنصب اتباع (وتيم توجه وتغيير الاتباع) ويقرؤون الاتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضوع ولا يجوز ان يقرأ بالتحقير على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائد لا تعمل فيها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
وانصب ما انقطع * وعن تيم فيه ابدال وقع
(كقوله) وهو جر ان العود عامر بن الحرث
(وبلغة ليس بها أنيس * الا العيافير والالعيس)
فابدل العيافير والعيس من أنيس والا الثاني تمؤ كدة للاولى والعيافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضا وهي الابن البيض يخالط بيضاها شي من الشقرة وذكر سيديويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما انهم جعلوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالعائل ما في الدار احد الجار المعنى فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكر احد تو كيد يعلم انه ليس ثم آدمي ثم ابدل من أحدهما كان مقصوده من ذكر الجار الوجه الثاني انه جعل الجار انسان الدار أي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * جعلوا الضرب تحية لهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم

(٤٥) (تصريح ل) ووقع في كلام بعضهم انه مجاز وعليه جريت في حاشية الالفية والمراد انه مجاز عقلي اذ التصرف في النسبة الا ترى انك لو قلت ان كان الضرب تحية فهو تحية لهم كان حقيقا قطعنا جعل الغرض المقدر كالظاهر وهذا يعلم ما في قول السيد في شرح المفتاح فان قيل على قياس ما ذكرنا ان تجوزيد اسد تشبیه لاستعارة ان يكون هذا تشبیها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلان نوع قلنا نعم لكن لا يخفى في انه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارف قصدا الى التهم كما تقول اسدناز يد في غير التهم لظهور ان تقدير الاداة يذهب رونق الكلام اه فان في قوله قلنا نعم نظر اظاهرا وقوله لكن الخ جار على التحقيق فان قلت قضية كلام الكشاف في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى بشر من ذلك منوه ان ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فانه قال فان قلت المثوبة مختصة بالاحسان فكيف جاءت في الاساءة قلت وضعت المثوبة موضع العقوبة على طريقة قوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ومنه فبشرهم بعذاب أليم اه قلت ليس مراده ما ذكرنا وانما مراده ان الا يتم من باب الاعجاز وان في الكلام تنويها متقدرا او التقدير ان نعمتهم منهم وادعيت لهم العقوبة فعمو بتهم المثوبة وقد صرح به في صورة مريم وهذا اذ به ان يجعل في محل ويغفل في آخره في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كانه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فاعتبوا بالصيام وقوله شعبا مبرتها الذميل تلوكه * أصلا اذا راجح للمطى غرانا وقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ثم نبى عليه خير ثوابا وفيه ضرب التهم الذي هو أغبط للتهد من ان يقال عقابك النار اه والمراد ان بعض التنويح قد يستعمل في التهم

وايس بلازم فيه لعدم تصوره في قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا اية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقراءة الامام
 قراءته فقد جعله بعضهم من التنويح وقوله فاعتبوا بالصيام من بيت لبشر بن حازم من قصيدة اوردتها في الفضليات والبيت
 تضمنت حقيقة ان تقتل عامر * يوم النصار فاعتبوا بالصيام والصيام الداهية وهي فيعمل من الصلوة وهو القطع وقال البيضاوي في سورة
 البقرة في تفسير فبشرهم بعذاب اليم على التهم اومن باب تحية بينهم ضرب وجيع يعني انه استعارة تهكمية استعيرت للشارة للانداز
 والخبر المحزن للشار اومن باب التنويح الضرف فيكون حقيقة ووقع لارباب حواشيه خبط في المقام لا يخفى على من له بالتنويح الممام
 واعلم ان ما ذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه فيه جعل الضرب تحية تخيلا هو المذكور في كلام الشيخ عبد القاهر في بعض
 المواضع وقال في بعضها ان المقصود به نفي ما صدر به يعني لا تحية بينهم وعليه جرى في الكشاف في تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا
 بنون الا اية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما توابه الا السيف وبما انه ان يقال هل لزيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة
 قلبه تريد نفي المال والبنين عنه واثبت سلامة القلب له بدلا عن ذلك لوقان في موضع آخر انه يدل على اثبات النفي فعني ليس بها انيس
 الا اليعاقير انه لا انيس بها قطعاً لانه جعل انيسها اليعاقير دون غيرها وهي ليست بانيس قطعاً فدل على انها لا انيس بها وهو قريب مما
 لو قلت ان كانت اليعاقير انيسا فلها انيس ووجه دلالة على بقاء النفي ان العرب استعملته مراد اياه المحصر فان الكلام قد يدل عليه نحو
 الجواد زيد الكرم في العرب وقال السيد في شرح المفتاح دخول المستثنى في المستثنى منه لا يتعين بناءه على التنويح لاحتمال ان ينبي
 على التعليق كما صرح به في الكشاف أي انما يكون فيها انيس ان لو كان هذا انيسا (قوله وجل عليه الزمخشري الخ) أي وفي ذلك محذور
 وهو جل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ٣٥٤ وهي ابدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغي للشارح ان يتعرض لهذا

(وجل عليه) أي على اتباع المنقطع (الزمخشري) قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله) فن في محل رفع على الفاعلية يعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تعميم
 وهو استثناء منقطع لعدم اندراجها في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز الصفاقي ان يكون
 متصلا والظرفية في حقه تعالى بخاز يقويه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرفع على
 البدل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذوران أن يقدر قل لا يعلم
 من يذكر في السموات والارض اه وفي الآية وجه آخر ذكره في المعنى وهو أن يقدر من مفعولاً به والغيب
 بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ اه
 * (فصل) * واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه (عند البصر بين (مطلقا))

ليكون توطئة لقوله
 الآتي قال ابن مالك
 والمخلص من هذين
 المحذورين الخ كما لا يخفى على
 العارف بأساليب الكلام
 (قوله وجوز الصفاقي
 الخ) نقل هذا عن
 الصفاقي لا يناسب
 قوله بعد قال ابن مالك الخ

لتأخر الصفاقي عن ابن مالك ثم كان ينبغي له أن يتعرض لكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذورا عند
 بعضهم ليكون أيضا توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولو نقل الشارح عبارة ابن مالك التي نقلها المصنف في الباب الثالث من المعنى
 ومازاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتج الى ذلك أي الى تقدير قل لا يعلم
 من يذكر لكان خيرا له والمجوز لا اجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الأصول من اتباع امامنا الشافعي كرم الله وجهه فاتهم لا
 يشترطون في المجاز القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي هذا وقال ابن كان باشافان قلت كيف استثنى الله وانه تعالى منزوم متعال عن
 أن يكون في السموات والارض قلت كما استثنى غير ان سيوفهم من قوله * ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * يعني ان كان الله تعالى ممن
 في السموات والارض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة في نفي العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاحتمال بالاستثناء
 متصل كما في قوله تعالى ولا تنكحوا ما تنكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف فان شرح الكشاف قاطبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل
 وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافي انقطاعه في نفس الامر وفيه نظر والعجب ان الامام البيضاوي جوز اتصال
 الاستثناء في آية النكاح على الوجه المذكور وخزم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشاف أيضا القطع بالانقطاع حيث قال جاز
 رفع اسم الله تعالى على لغة بني تميم حيث يقولون ما في الدار أحد الا حمار كأن أحد الم يذكر فانه على تقدير الكلام على النسق المذكور يصح
 رفع اسم الله على لغة أهل المجر أيضا اه وحاصله ان الآية من نوع التنويح (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لان بدل اشتمال
 يحتاج الى ضمير يكون زائطا ولا ضمير هنا وليس البدل بعد اداة الاستثناء ليقال ان قوة تعلق المستثنى للمستثنى منه تفني منه (فصل)
 (قوله على المستثنى منه) اشارة الى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقا فانه لا يجوز تقديم أول الكلام لا يقال الا زيد اقام
 القوم لان المشبهة بلا العاطفة وتذهب الكماني الى جواز ذلك قياسا على كثير من الفضلات وتدل قوله **بِخَالِ اللَّهِ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَأَنَا**

* أعد عيالاً شعبة من عيالكا وأما تقديمه على العامل في المستثنى منه ففيه مذاهب بالثما التفصيل بين كونه منصراً فأنحووا نحو تلك
 الأزيد أقاموا فيجوز أو غير متصرف نحو نحو تلك الأزيد في الدار فيمتنع وإنما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله
 * الأكل شيء ما خلا الله باطل * (قوله سواء أكان متصلاً أو منقطعاً) أي فالإطلاق في مقابلة التفصيل السابق في الفصل قبله لأن
 الباب واحد ومعلوم أن المتصل والمنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مفروض فيه فلا يصح تفسير الإطلاق بما تقدمه نفي
 أولاً كما يتوهم وأنه في مقابلة قوله الأتي وبعضهم يجيز الخ وحيث كان الكلام مفروضاً في غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف في
 المسبوق بالنفي وإنما ذكره تبعاً لقول الناظم في النفي وأعلمه ما قصد دفع توهم عموم اجازة غير النصب عند البعض المذكور بالفتحة عن
 موضوع المسئلة والاشارة إلى أنه لا يجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام الأزيد أحد (قوله كقوله ومالي الخ) قال ابن عربون هذا
 البيت مشكل لأن العامل في شعبة الابتداء وهو لا يعمل في المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور فلم يتقدم
 المستثنى ووجه كلامهم تكلفته لهم في هلية مو حشاطل * اذ قالوا إن الحال من النكرة قال المصنف خبره بكون شعبة مبتدأ
 مردود بل الأرجح أنه فاعل لا اعتماداً للظرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه (قوله ٢٥٥ غير النصب) شمل الرفع كما مثل

والجرح نحو ما مررت الأزيد
 باحذفه على ظاهر كلامه
 كالناظم يجوز (قوله في
 المسبوق بالنفي) مثله
 ما في معناه وهو النهي
 والاستفهام بديل تعليقه
 الأتي بان ما بعد الاعام
 بقوله لوقوعه في سياق
 النفي فاقضى أن كل ما يقيد
 العموم مثله (قوله وان
 المؤخر عام) قال اللغاني
 كونه عام مبني على أنه
 واقع في سياق النفي
 وأوضح من هذا أن يقدر
 أحد نكرة في سياق
 الإيجاب فلا تعين بل تكون
 مطلقاً مساوية في المدلول
 لما قبلها وإنما يتخالفان

سواء أكان متصلاً منقطعاً وامتنع اتباعه لأن التابع لا يتقدم على المتبوع (قوله) وهو الكسبية
 يدح بنى هاشم (ومالي الآل أحمد شعبة * ومالي الامشعب الحق مشعب
 والاصل ومالي شعبة الآل أحمد ومالي مشعب الامشعب الحق فلما تقدم المستثنى على المستثنى منه
 وجب نصبه وأراد بما جدد النبي صلى الله عليه وسلم (وبعضهم) وهم الكوفيون والبغداديون (يجيز) في
 المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الاباع (في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الأزيد
 أحد) قال سيبويه (سمع يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول (مالي الأبوك ناصر) بالرفع (وقال)
 حسان رضي الله عنه لانهم يرجون منه شفاعة * (اذالم يكن الا النبيون شافع)
 بالرفع (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت (فرع لما بعد الا) وهو أبوك
 في المثال والنبيون في البيت (وأن المؤخر) وهو ناصر في المثال وشافع في البيت (عام) لوقوعه في سياق
 النفي (أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه ولكنه بدل كل) من كل لا يدل بعض (ونظيره في أن
 المتبوع آخر) من تقديم (ومما تابعا) بعدما كان متبوعاً (ما مررت مثلك أحد) بالجرح والاصل ما مررت
 يا حمة مثلك فمثلك تابع لا حد على أنه نعت له فلما تقدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل
 وأعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قرآننا الجرح وإنما الجاهم الى
 دهوى ان المؤخر عام أريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الصائغ
 الوجه أن يقال هو بديل من الاسم مع الايجوعين ويكون بدل شيء من شيء لعين واحدة والى ذلك أشار
 الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد * يأتي ولكن نصبه اختزان ورد

بالاجمال والتفصيل اه وقال الشهاب أنظر هل يأتي ما قاله المصنف وان كان المؤخر جمعاً أو اسم جمع كالقوم والمفرد نص في الواحد
 كزيد ظاهر كلامهم فليتأمل (قوله منه) قال السيباطي الصواب اسقاطها اه أي لان الضمير في قوله فصح ابداله عائده على
 المؤخر وهو المستثنى منه فالبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا يدل بعض) أي من كل كما لو لم يحصل تقديم وتأخير
 وقيل مالي ناصر الأبوك هذا مراده وان كان المناسب لقوله وان المؤخر عام الخ أن يقول لا يدل كل من بعض لان ذلك هو اللازم لو لم يرد
 بالمؤخر الخصوص والداعي لارادة المخصوص دفع ذلك كما بيته الشارح (قوله وإنما الجاهم الخ) بقي في المقام اشكالان أحدهما عدم
 الفائدة في البديل نحو ما جاء في الأزيد إذا قد علم ان زيداً من جنس الاخذنا بينهما يلزم كون الاستثناء من غير مذ كوز ولا مقدر في
 المثال الثاني لانه وان أمكن تقدير المستثنى منه في نحو مالي الأبوك ناصر بان يقال مالي أحد لا يمكن في المثال الاول لوجود أحد فيه فالو
 قدم لزوم التكرار الآن يمنع التكرار لان أحد المقدر عام ليصح الأخراج منه والمذكور خاص كما تقرره (قوله وقال ابن الصائغ الوجه الخ) قال
 ذلك بعد ان رد قول ابن عصفور الذي مشى عليه المصنف بأنه يلزم عليه وقوع أحد في الإيجاب يعني في نحو ما قام الأزيد أحد لان البديل
 على نية تكرر العامل ولو جاز ذلك لجاز ما جاء في الأزيد ويجاب بان لزوم أحد في الإيجاب إذا كان عاماً الا اذا أريد به الخاص (قوله بديل
 من الاسم مع الايجوعين) قال لان ما قام الأزيد في معنى ما قام غير زيد وغير زيد هو أحد يعني لانك أردت باحد هذا الخاص بعينه وهذا

معنى قول الدنوشري معناه أن يعتبر أن الابعثي غير فيصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من المقدم والمعنى في مالى الا ابو ناصر مالى غير ابيك ناصر وغير ابيك يصدق على الناصر اه وقال المصنف بعد أن نقل كلام ابن الصائغ ويرد عليه انه كيف يبدل الاسم من الحرف والاسم وأي نظير لهذا * (فصل) * (قوله تلت واوا عاطفة) قال الدنوشري أي سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كما سيأتي صريحا في قوله الاعمله الارسيمه والارمله فافهمه وقال أيضا وينبغي أن يكون هذا من خصوصيات الواو قلي جرر اه وقد أشار الشارح الى ذلك بتقييده بعبارة التسهيل بالواو وان أطلق المصنف (قوله أو بعضه الخ) عطف على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح في بديل الكل من الكل ولذا قال اللقاني ان في كلام المصنف قصورا على بديل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم الأزيد الاثوبه وأعجبتى القوم الأزيد الاوجهه فلوقال اسم مماثل لما قبلها أو مرة صود بحكم ما قبلها شمل البديل باقسامه ولا يخفى أن لا الثانية فيما ذكرناه من المثاليين مؤكدة لان البدلية مستفادة من الاتباع كما يفصح به قوله سابقا وجهه واثبات ذلك في غير بابي العطف والبديل فليتامل اه ٣٥٦ وسياتي في كلام الشارح التمثيل لاقسام البديل التي أشار اليها وهذا مبني على عدم

اختصاص البديل بكل من كل وفيه كلام للمصنف بيناه في حواشي الالفية (قوله التبت) قال اللقاني فيه بحث لان الناصب عند في الاستثناء هو الا كما يصرح به فيما يأتي بقوله ونصبت الباقي بالا على الاستثناء والبديل على تقدير العامل فالاهى عامل البديل قدرت معه أو صرح بهامه فلا يكفى انش سوا وقعت بعد العاطف أم لان العاطف اذا كرر معه العامل السابق لا يلغى كقوله والشميرت يزيد ويعمره وعامل البديل منه يجب تقديره مع البديل ليكون العمل به فيه فكيف يلغى اذا صرح

* (فصل) * واذا تكررت الالفان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت (واوا) عاطفا أو تلامها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه عنه (الفتية) جواب الشرط الثاني وهو جوابه جواب الشرط الاول ويشملها قول الناطم * والخ الاذات توكيد * (فالاول) وهو العطف (نحو ما جاء في زيدوا عمرو فاعبدا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (والا) الثانية (زائدة للتوكيد) والاصل ما جاء في الازيد وعمرو (والثاني) وهو البديل باقسامه الاربعه قبيل المماثل وهو بديل الكل من الكل (قوله) أي الناطم (لا) تمر بهم الالفى الا العلاء فانفتى مستثنى من الضمير المحرور وبالباء) وهو الماع والميم (فالارجح) في الفتى (كونه تابعه في جره) وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف (ويحوز) على مرجوح (كونه) أي الفتى (منصوبا) بالا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف (والعلاء بديل من الفتى بديل كل من كل لانهما المسمى واحد والاول الثانية) زائدة (مؤكدة) لا الا الاولى وبديل البعض من كل نحو ما أعجبتى أحد الأزيد الاوجهه فز يده مستثنى من أحد فالارجح فيه كونه تابعه له ويحوز نصبه على الاستثناء وجهه بديل من زيد بديل بعض من كل وبديل الاشتمال نحو ما أعجبتى شي الأزيد الاعله فز يده مستثنى من شي فقيه الوجهان وعلمه بديل من زيد بديل اشتمال وبديل الاضرب نحو ما أعجبتى أحد الأزيد الا عمره فز يده مستثنى من أحد وعمره بديل من زيد بديل اضرب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبديل في قوله

مالم من شيخك الاعمله * الارسيمه والارمله

فرسيمه) بفتح الراء وكسر السين المهملين (بديل) من عمله بديل بعض من كل عند السيراني (ورمله) بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بديل تفصيل من عمله وهما كل العمل (والا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسم والرمل ضربان من السير والرسم في السعي الرض والرمل في الطواف الاسراع (وان كان التكرار لغير توكيد) وهو التأسيس (وذلك في غير بابي

العطف به فيه واما مثال المصنف وهو قوله ما جاء الأزيد الخ فهذا العمل فيه لا البتة

اه أي لان الاستثناء فيه مفرغ فالعمل لما قبل الاو والبحث بالنظر لعموم الحكم وشموله للاستثناء التام كالامثلة الا تية (قوله بديل المماثل الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يلحق عطف البيان بالبديل فانه مماثل لما قبله اه وقد أمر اللقاني جعل كلام المصنف شاملا له (قوله فالارجح كونه تابعه في جره) قال اللقاني فيه حذف حرف الجر مع البديل وابقاء جره وذلك سماعى في غير ان وان (قوله والعلاء بديل من الفتى) قال الدنوشري اذا كان العلاء بدلا من الفتى المنصوب وقتنا ان البديل على نية تكرار العامل فهل ينوى الا فيه أو يقال الا موجودة فيه حسا فلا تقدر محل نظر اه وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون الا موجودة عامة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البديل على الوجه الثاني مطلقا لان العامل في البديل ليس المبدل منه بل نظيره فكان الا يظهر جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالم من شيخك) المراد به العمل كما في شرح الشواهد فقوله بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة فاعتراض بتفسير الشارح الرسم فلنأخذ المراد السعي في المحج فعمل (قوله على رسيمه) فيه انه اذا كان معطوفا على رسيمه

فرضه بدل والمعطوف على البدل له حكمه وحينه فلم يجتمع المعطف والبدل بل تكرر البدل بالعطف وانما يكون من الاجتماع اذا كان رتبه معطوفا على عمله وبدل لذلك كلام ابن خروف فانه صرح في انه اذا عطف الرمل على الرسم لا يكون من اجتماع العطف والبدل فتأمل (قوله ونصبت وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك) قال الشهاب فان قيل ما عدا ذلك الواحد استثناء من كلام تام غير موجب فيلزم أن يجوز الوجهان أما كونه تاما فلتمامه بالمستثنى الاول لانه الفاعل وأما كونه غير موجب فظاهرا لجواب ان وجه الرفع على البدل بدل بعض ولا يتاقي ههنا لانه لم يتقدم ما عدا ذلك الواحد عموم يشمله ليكون بدل بعض منه ٣٥٧ (قوله نحو ما قاموا الا يزيد الخ) عدل عن تمثيل الناظم بقوله

كلم بقوا الامر والاعلى
لانه نظر فيه في الحواشي
بوجهين بينهما ما مع
جوابهما في خاشية الالفية
(قوله حكم المستثنيات
المكررة) قال اللغاني يعني
سواء كانت مما يمكن
استثناء بعضه من بعض
أم لا فان قلت كيف يصح
هذا التعميم وقضية ايجاب
نصبها اذا تأخرت وهي مما
يستثنى بعضه من بعض
وليس كذلك قال الرضي
وان كررتها غيرتو كيدفاما
أن يمكن استثناء كل قال
من متاوه أو لا فان أمكن
فاما أن يكون في العدد وفي
غيره فالذي في غير العدد
نحو جاء المنكيون الا
قريشا الا هاشميا الاعقبلا
في الموجب فلا يجوز في كل
وتر الا نصب على الاستثناء
لانه موجب والقياس
كل شفع الابدال والنصب
على الاستثناء لانه عن غير
موجب والمستثنى منه

العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الامفرغا) بان لم يشغل بمعمول قبل الا) تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر (ونصبت) وجوبا على الاستثناء (ما عدا ذلك الواحد) الذي أثر فيه العامل (نحو ما قاموا الا يزيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول) وهو زيد (بالفعل) وهو قام (على انه فاعل) له (ونصبت الباقي) من المستثنيات وهو عمرو ويكر على الاستثناء (ولا يتعين) المستثنى (الاول لتاثير العامل) فيه (بل يرجع) لقربه من العامل (وتقول ما رأيت الا يزيد الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي) من المستثنيات (بالاعلى الاستثناء) ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يرجع فيما كان منصوبا بالفعل لا يطرقة الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء يطرقة الخلاف وتقول ما ردت الا يزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالياء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يرجع وذلك مستفاد من قول الناظم

وان تكرر لا لتوكيد دفع * تفريع التاثير بالعامل دع
في واحد مما بالا استثنى * وليس عن نصب سواء معني

(وان كان العامل غير مفرغ) بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا (فان تقدمت المستثنيات) كلها (على المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوبا (نحو ما قاموا الا يزيد الا عمرا الا بكرا أحد) فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك أشار الناظم بقوله

ودون تفريع مع التقدم * نصب الجميع احكم به والترم

(وان تأخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (فان كان الكلام ايجابا نصبت أيضا كلها) وجوبا (نحو قاموا الا يزيد الا عمرا الا بكرا) لما مر من أن جواز الاتباع يختص بغير الايجاب (وان كان) الكلام (غير ايجاب أعطى واحد منهما) أي من المستثنيات (ما يعطاه لو انفرد) من نصب واتباع (ونصب ما عداه) وجوبا (نحو ما قاموا الا يزيد الا عمرا الا بكرا الا في واحد) منهما الرفع راجحا والنصب مجرورا ويتعين في الباقي) من المستثنيات (النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يرجع) والى ذلك أشار الناظم بقوله وانصب لتاخير وجوب واحد * منها كل لو كان دون زائد

وأجاز الابدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ) من حيث الاعراب (وأما بالنظر الى المعنى) من حيث المفهوم (فهى نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو ويكر) في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء (وما يمكن) استثناء

مذكور وتعي بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا والشفع الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر ونحوها وكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاء من المكين غير قريش مع جميع نبي هاشم الا عقلا وتقول في غير الموجب ما جاء في المكين الا قريش الا هاشم مينا الاعقبلا فالقياس أن يجوز ذلك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب ثم قال والذي في العدد نحو له عشرة الا تسعة الى الواحد في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما في موجب غير العدد والاعراب في الشفع والوتر كالمضي في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له على عشرة الا تسعة الى الواحد فالقياس أن يكون كل وتر دخلا

وكل شق خارجا والاصر ابقي الشق والتركي في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس اه قلت قد صرح في توجيه الوجهين بان ما جاز فيه مستثنى من غير موجب في المعنى فلا مخالفة يظهر بالتأمل (قوله في الحكم) عبارة اللقائي أي في مفهوم المسند الى المستثنى منه سواء كان الاسناد ايجابيا أو سلبيا (قوله وفي النوع الثاني الخ) قال اللقائي هذا النوع شامل لتحوط القوم الابن عيم الا يزيد منهم والقول الاول لا يجري فيه كما لا يخفى الا ان قوله من أصل العدد يخص المسئلة المتنازع فيها بما اذا كان المستثنى منه عددا ويقتضي نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (قوله فقييل الحكم كذلك) اعلم انه ينفي هذا الموضوع على قواعد احدثها لان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وهذه القاعدة مما لا نزاع فيه عند النحاة واختلف أهل الاصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الاثبات نفيًا ومن النفي اثباتا عند الحنفية بل هو تكلم بالباقي بعد التثنية ومعناه انه اخرج المستثنى وحكم على الباقي من غير حكم المستثنى ففي مثل على عشرة الاثبات لا تثبت الثلاثة بحكم البراءة الاصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفي مثل ليس على الاسبعة لا تثبت شي بحسب دلالة اللفظ لغوًا وإنما تثبت بحسب العرف وطريق الاشارة كما في كذا آة وحيد حيث يحصل بها الايمان من الشرك ومن القائل ينفي الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العريبيته انه من الاثبات نفيًا به مجاز تعبيرًا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم بالعدم لكونه لازما له اه ومن ٣٥٨ هنا توقف شيخنا العلامة أجد القنيمي الاتصاري عليه رحمة الله الباري في قول ابن فرشته في شرح

المتار في بحث العام ان الحكم اذا كان متعلقا بالمجموع من غير ان يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كما في قولك يطيق رفع هذا الحجر القوم الا يزيد او هذا كما يصح ان يقال عندي عشرة الا واحد او لا يصح العشرة زوج الا واحد اذ ليس الحكم على الاحاد بل على المجموع الثانية انه لا يجمع بين الاو او العطف فان الاقتضى الخارج والمباينة والواو يقتضي الضم والمجانسة الثالثة ان الاستثناء المستغرق باطل

بعضه من بعض كالأعداد (نحوه عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا) فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فبستثنى منه (في النوع الاول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (ان كان المستثنى الاول داخلا) في الحكم (وذلك اذا كان المثني من غير موجب فابعد) من المستثنيات (داخلا) في الحكم كذلك نحو ما قام أحد الازيد الا عمر الا بكر افرز يده هو المستثنى الاول وهو داخلا في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمر وبكر داخلا كذلك (وان كان) المستثنى الاول خارجا عن الحكم (وذلك اذا كان مستثنى من موجب فابعد خارج) نحو قام القوم الا يزيد الا عمر الا بكر افرز يده هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمر وبكر خارجا عن ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله * وحكمها في القصد حكم الاول * (وفي النوع الثاني) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فقييل الحكم كذلك) وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فابعد داخلا وان كان خارجا فابعد خارج (وان الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الضيمري وتبعه القاضي أبو يوسف ويمكن ادراكه في قول الناظم * وحكمها في القصد حكم الاول * (وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أي من الذي قبله والذي قبله مستثنى عن الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول (و) هذا القول (هو الصحيح) لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهب ان المتقدمان

الرابعة ان الحمل على الاقرب أولى ما لم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فاذا قيل له على عشرة الا ثلاثة الا (محملان) اربعة او الا ثلاثة تعين عود الثاني لاصل الكلام ضرورة فساد المستغرق والزائد وكذا ان قال الاثلاث او الاثني لعطف الثاني بالواو فان قيل عشرة الا ثلاثة الا اثنين فان أعيد الثاني لاصل الكلام لزم ترجيح البعيد بلا مرجع وهو ممنوع للقاعدة الرابعة وان أعيد الى الاول فهو المدعى وبه قال البصريون ويشترط في هذا أن يكون الثاني أقل من الاول ليتأتى الاجراء ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الاصل (قوله لان الحمل على الاقرب الخ) قال المصنف في الحواشي ونظيره قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا المنجوهم اجمعين الامر انه فالمرأة مستثناة من الاول والال مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع والثاني متصل كذا ظهر لي وبعد فلا يمنع عندي في مثل عشرة الا اربعة الا اثنين ان يستثنى الاثنان من الاصل لان الحمل على الاقرب أرجح لامتنع وكفى بباب التنازع شاهدا وان كلاما من الفريقين يجرى أعمال كل من العاملين الا ما استثنى اعراض والعراض يوجد هنا أيضا نحو عشرة الا ثلاثة الا اربعة فان قلت ما المانع أن يكون في الاستثناء الثاني من القوم المجرمين ويرجحه الاتصال على هذا أيضا لانها من الال ومن المجرمين * قلت متى قيل هذا فقد أبعث القائل وأحال أما الاول فواضح وأما الثاني فلان معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح اخراجها من المعدبين فان قلت فما المانع من أن يستثنى من هم في المنجوهم وحينئذ تكون معدية ويكون حملها على اقرب مما ذكرت ويخرج الاستثناء من الاستثناء * قلت هو قول الزمخشري وليس عندي كغالب أقواله الا ان ابيته لان انا المنجوهم اجمعين انما ذكرت تو كيدا

لأناسيا لاستفادته منها من الاجراء من حكم المعذنين وعن الكسائي أنه سأل أبا يوسف عن قال له على مائة درهم الا عشرة الا اثنين فقال يلزمه ثمانية وثمانون فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن خبطه ثقات وقوله ان الآل مستثنون من القوم المحرمين معناه انه مستثنى من لفظ قوم المقيدين بمجرمين لكون مجرمين وصفاله فلا يتناول قوم من لم يتصف بالاجرام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى عن الحكم باستثناء فهو منقطع لاختلاف الجنس وهذا ما قاله في الكشف وتبعه القاضي ونوقشا بما كان الاتصال بتعليب المتصف بالاجرام على غير المتصف به لقلته هذا والارسال على كون الاستثناء منقطعاً عما عاين بالهلاك فاللوط لم يرسل اليهم أصلاً وقوله ان المنجوهوم متصل بالآل لوط جرى مجرى خبر لكن لا خبر لانه محذوف لان المناسب بالحكم المتقدم ان يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا اليهم والمذكور يدل عليه التلازم بينهما وما تقرره من أن قوم نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنير قبل أن يستثنى من النكرة الا في سياق النفي لانهما تم فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما الا يزيدا ويحسن ما رأيت أحد الا يزيد الا ان ذلك في نكرة لم توصف كما مر في بيان قول الشارح في تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ما ذكره بل من قبيل رأيت قوما أساؤا الا يزيدا وهذا يقتضي عموم النكرة ٣٥٩ اذا وصفت وهو ما ذكره بعض

الاصوليين من الحنفية وكلام النجاة في باب المبتدا والخبر بخالفه وقد حررنا ذلك في حواشي حفيد السعد على المختصر واعلم انه جوز في الكشف أن يكون الآل لوط مستثنى من الضمير في مجرمين وقال ان الاستثناء حينئذ متصل والارسال شامل للهلاك والنجاة والقوم شامل للمجرمين والآل لوط وقوله ان المنجوهوم استثناء والمعنى اننا أرسلنا الى قوم أجرم كلهم الآل لوط منهم لهلك المجرمين وتنجى آل لوط واقتصر على أن الأمر أنه مستثنى

(محتملان) أي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال ان الاظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالقربة في المثال) المذكور وهو له عندى عشرة الأربعة الا اثنين الا واحد (ثلاثة على القول الاول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد ومجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلام من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقى من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ومحتمل لهما) أي للثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدم (والثاني معرفة المتحصل على القول الباقى) للبصرين والكسائي (طريقان احدهما أن تسقط) المستثنى (الاول وتخير الباقى) بالمستثنى (الثاني) أي تزيده عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وان كان معك) مستثنى (رابعا فانك تخيره) الثالث (وهكذا) تفعل (الى) أن تنتهي الى المستثنى (الاخير) فالمستثنى الاول في المثال المذكور أربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تحط) المستثنى (الاخر) مما يليه ثم باقية مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي (الى الاول) فاستحصل فهو الباقى في المثال المذكور تحط واحد من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة يبقى طريق ثالث وهو أن تجعل كل شفع داخلا وما اجتمع فهو المحاصل في المثال المتقدم أخرج

من ضمير منجوهوم وليس استثناء من آل لوط لاختلاف الحكمين لان آل لوط متعلق بارسالنا والا امر أنه متعلق بمنجوهوم اه وتبعه القاضي في جميع ذلك الا في الاقتصار على ان الامر أنه مستثنى من ضمير منجوهوم لانه جوز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطعاً كون الامر أنه استثناء من آل لوط وعلى اطلاق التعليل باختلاف الحكمين فزاد بعده الا أن يجعل ان المنجوهوم اعتراضاً وقد استشكل كون الآل لوط متصلاً على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بان الضمير متحدهم رجعه وقوم نكرة فكذلك ضميره فلا يكون متصلاً اذا يعلم دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الاجراء وأجيب بان قوم وان نكرة فهو في حكم المعرف لان المراد قوم لوط بل دليل آية هو وقوله في المنكيات حكاية عن ابراهيم عليه السلام ان ذمها لوطاً بعد حكاية قول الملائكة انما هلكوا أهل هذه القرية يقولون أيضاً وصفه بمجرمين دليل على ذلك لان المراد بالاجرام فعلهم الشنيع وليس ذلك في غيرهم اذ ذلك لقوله ما سبقكم هان من أحد العالمين وأقول ليس مناط الانقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكراً بل وصفه وتعيينه المخرج للمستثنى وهذا لا يتصور على تقدير كون الاستثناء من ضمير مجرمين لا يستلزم في الصفة نفسها فلا يتقيد بتقيدها كما لا يخفى على ان الصحيح ان ضمير النكرة مطلقاً معرفة واعتراض على صاحب الكشف في تعاليه عدم كون الامر أنه مستثنى من آل لوط باختلاف الحكمين أما اولاً فلانه انما يتم عنده على تقدير كون الآل لوط متصلاً لا منقطعاً مع تجريره الانقطاع فيه وقد مر أن القاضي أشار للملائكة وأما ثانياً فلان الارسال اذا كان بمعنى الاهلاك

فلا اختلاف اذا التقدير الال لوط لم ينهليكم فهو بمعنى منجوههم واما الثالث فلا يمكن تجميع كونه استثناء من ال لوط ويكون استثناء من استثناء بامر من الاول ما اشار اليه المصنف من ان المنجوههم اتم ذكر تو كيدا وقد ذكره أبو حيان والثاني وذكره أبو حيان أيضا انه لما كان الضمير في المنجوههم عائدا على ال لوط وقد استثنى منه المرأة صار كأنه مستثنى من ال لوط لان الضمير هو الظاهر في المعنى نعم قال في التقریب شرط الاستثناء من الاستثناء أن لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منه وههنا قد يتخلل ان المنجوههم فلو قال ال لوط الامر أنه جاز ذلك قال الطيبي لاسيما ان قوله ان المنجوههم على تقدير أن يكون الاستثناء متصلا بجملة منقطع عنها قبلها على تقدير سؤال سائل فينعد من البليغ أن يجعل ما في حيزه متعلقا بما قبله وقال مولانا سنان في حواشي البيضاوي قوله لا اختلاف الحكمين الاولى أن يقول للزوم الفصل بين الاستثناءين وهو كتخلل الشيء بين العصا وحوائها وتاويل ما قاله ان ههنا حكمين الاجرام والاتجاه فيجبر الثاني الاستثناء الى نفسه لئلا يلزم الفصل الا اذا جعل اعتراضا فان فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز ان يكون استثناء من ال لوط ولهذا جوز الرضى أن يقال ٣٦٠ أكرم القوم والنحاة بصريون الازيد الكن لا يخفى في أن الاعتراض بما له

تعلق بطرفيه غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستعانة بالله اه بقي هنا شيء وهو أنه تقدم ان المراد بالاجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف في السؤال الاول ان المرأة من الال ومن المجرمين وذلك لازم على كونها مستثناء من ال لوط وهم مستثنون من ضمير مجرمين كما لا يخفى وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشيء كفعله وانما أفلام الكلام لان هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الغرض من الأئمة الاعلام وسئل عنها الجلال السيوطي في الفتاوى

أربعة وواحد اذ دخل اثنين يبقى سبعة وايضا حه أن تقول له عندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما أشبههما في الوترية وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشعبة فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لاننا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذن وتروا دخلنا عشرين لانها ثمانية المستثنيات فهي اذن شفع وأخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتروا فصار الباقي ستين ثم أدخلنا خمسة لانها رابعة المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي خمسة وستون وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل (فصل وأصل غير أن يوصف بها) * لما فيه من معنى الاسم القاع ل الأتري ان قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها (امانكرة) محضة (مخصوصا بخا غير الذي كنا نعمل) فغير ووصف صالح ولا أثر لضافتها الى الموصول لانها لا تعرف بالاضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المغضوب عليهم) على القول بان غير المغضوب صفة للذين أنعمت عليهم (فان موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لاقوام باعياتهم) وذهب السيرافي الى أن غير التعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحر كة غير السكون فعلى قوله غير في الآيتين يدل لاصفة (وقد يخرج) غير (عن الصفة وتضمن معنى والافستثنى بها اسم مجرور بضافتها اليه) كما يخرج الاعن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها فحولوا كان فيهما آلهة الا الله أي غير الله فلما جلت الاعلى غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه (وتعرب هي) أي غير نفسها (بما يستحقه المستثنى بالاقى ذلك الكلام فيجب نصبها) في أربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في (نحو قاموا غير زيدو) الثانية اذا كان الاستثناء منقطعاً ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو ما نفع هذا

فما أتى بالمرام * (فصل) * (قوله وهم جنس الخ) قال اللغزاني المعروف ان المعرفة الشبيهة المال بالنكرة هي المقرون بال الموضوع للجنس أي الحقيقة مراد به فرد مبهم من أفراد كقولك ادخل السوق أي ادخل سوقا أي فردا من أفراد ماهية السوق واما الموصول فانه معين باعتبار صلته بالمعهوده وان كان مبهما باعتبار عينه ومن أعرب غير في الآية صفة فلانها تعرف عنده بالاضافة اذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما ومن لم تعرف عنده بذلك أعربها بدلا من الذين بدل نكرة من معرفة (قوله انتقل اعراب غير الخ) أي فهي بمنزلة ال الموضوعه وما بعدها بمنزلة صلة ال وفي دعوى نقل اعراب الاشكال المشهور وكلام الشارح صريح في أن الاحتمال لا اعراب لها ونقل بعض الفضلاء عن الشهاب انه قال يحتمل خلافه وان كون ال بمعنى غير يقتضي أن تكون مضافة الى الاسم الذي بعدها وعلى هذا فهل هو في محل جر حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك اعرابه بما هو اعرابها ونقل اليه اه (قوله وتعرب هي الخ) وان أشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزومها لاضافة الكلام في غير والا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لاقى التوجيه والتسوية بين مستثنى الا وكلمة غير لا المستثنى بهما أفضل عن تابعه كما في حواشي اللفية فلا يراد على المصنف ولا على قول اللفية * واستثن منصوصا بغير معربا * الخ شئ فراجع حواشينا ان أردت

(قوله غير الضرر) قال اللقاني أي يجب نصبه لأن الضرر مستثنى من المال منقطع أذهر من غير جنس المال ولا يصح تسليط العامل وهو نفع عليه فلا يقال نفع الضرر فلا يمكن اتباعه بدلا إذا بدل على قيمة تكرر العامل فالضرر لو استثنى بالأوجب نصبه اتفاقا فغير كذلك * وأقول المستثنى المنقطع هو المخرج من لفظ لا يتناوله من غير ما أثبت للمستثنى منه كقاموا الاحجار أو مثبتاته ما نفي عن المستثنى منه كقاموا الاحجار فالضرر في المثال لا يصح استثناءه من المال متصلا ولا منقطعا إذا لم يكن ان يثبت له النفع المنقضي عن المال اذ ليس المعنى مانع المال لكن نفع الضرر ولا وجه لتصب غير على الحال من المال ولا لرفعه على انه بدل منه لانه أعم من المال فالصواب بشهادة الذوق انه من باب تأكيد اللفظ بما يشبه المدح وهو ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة مذمومة بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسى الى من أحسن اليه والاستثناء في هذا منقطع مقدر اتصاله أي لا خير فيه الا الساعة ان كانت من الخير وليست منه فلا استثناء لشي من الخير المنقضي عنه فلا استثناء في مثال المصنف منقطع مقدر الاتصال مفرغ في المفعول أي مانع هذا المال شيامن افراد النفع الا الضرر ان كان فيها تغير منصوبه على انها مفعول به لنفعه وحينئذ فيصح تسليط نفع على الضرر لانه بتقدير كونه من النفع فليتامل انتهى وهذا نظير ما مر عن ابن كمال باشا في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وحاصله يرجع الى ان ذلك من التنوع المتقدم (قوله نحو ما فيها أحد الخ) قال اللقاني لقائل ان ٣٦١ يمنع ان النصب عندهم فيه واجب لجواز رفع غير صفة كاشفة

لأحد (قوله وعند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد أحد) قال اللقاني لقائل ان يمنع وجوب النصب في غير على الاستثناء عندهم لا مكان نصب غير على الحال من أحد أو من ضميره المستتر في الطرف ورفعها على انه مبتدأ خبره الطرف واحد بدل من غير على حذف الضمير الغائب من البدل على المبدل منه أي ما فيها غير زيد أحد منهم أي

المال غير الضرر عند الجميع في المستثنى (و) الثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا أو مكن تسليط العامل على المستثنى كافي (نحو ما فيها أحد غير جار عند الحجازيين) الرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد أحد وترجع) نصها في مستثنى احدهما (عند قوم) من الكوفيين والبغداديين (في نحو هذا المثال) المتقدم وهو ما فيها غير زيد أحد (و) الثانية (عند جميع في) الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى (نحو ما فيها أحد غير جار ويضعف) نصها (في) مسألة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب (نحو ما قاموا غير زيد) وحيث نصبت فخاصتها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة (و يمنع) نصها (في) مسألة واحدة وهي ما اذا كان العامل مفرغا (نحو ما قام غير زيد) وفي الصحاح قال القراء بعض بني أسد وقضاة ينصبون غير اذا كانت في معنى الاتم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ما جاني غيرك وما جاني أحد غيرك انتهى بلفظه واذا كان القراء نقل ذلك من العرب فكيف يسوغ منه قاله الموضع في الحواشي وأقول لا شاهد في تشبيه لجواز ان تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبنى والى مسألة غير أشار الناظم بقوله

واستن مجرورا بغير معربا * بما المستثنى بالانسيا

وتفارق غير الا في خمس مسائل احدها ان لا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندي

(٤٦ تصريح ل) من غير زيد (قوله وعند جميع الخ) قال اللقاني قد يمنع ان النصب عندهم فيه راجع لان الرفع على ان غيرا صفة كاشفة لاحد راجع على النصب على الاستثناء المنقطع الذي هو خلاف الاصل أو مساو له وكذا يمنع ضعف النصب في نحو ما قاموا غير زيد بجواز كونه على الحال من ضمير قاموا (قوله وتفارق غير الا في خمس مسائل) مفهوم العدد لا يفيد حصر اعلی الصحيح فلا ينافي انها تفارقت في أكثر من ذلك كما ينافي حواشي الالفية (قوله يقع بعدها الجمل) أي الاسمية أو الفعلية ان سبقت الا بنفي لان ذلك انما يكون في الاستثناء المفرغ وكان الفعل امام ماضيا نحو ما زيد لا يفعل الخير واما ماض مسبوقة بمثله أو مقرون بقدر وتفصيل المقام يطلب من حواشي الالفية فاننا قلنا انها ماض القوائد واستشكل أبو حيان على هذه القاعدة الا اذا غني الآية وقال جاء بعد الاجلة ظاهرها الشرط وهو اذا غني التي وقال الحوفي ونص النجاة الخ ثم قال فان صح ما نصوا عليه يقول على ان اذا جرت للظرفية ولا شرط فيها وفصلها بين الا والفعل الذي هو التي وهو فصل جائز فيكون الا فلولها ماض في التقدير ووجه شرطه وهو تقدم فعل قبل الا وهو أرسلنا انتهى قال المصنف في الحواشي والذي يظهر انما هو فيما اذا ولي اللفظ الفعل وهذا لم يقع في الآية فلا اشكال ولا حاجة لتاويل اذا بانها خرجت عن الشرطية لان ذلك في غاية البعد ثم يصير التقدير ما أرسلنا من رسول الا في حال القاء الشيطان في أمنيه وقت تمنيه وأما على ما تقدمه فالشرطية كلها هي الحال أي الا وحالته هذه الجملة الشرطية انه اذا غني التي الشيطان في أمنيه (قوله دون غير) أي لا ما اغتصت بالاضافة الى المفرد (قوله الثانية انه يجوز ان يقال الخ) أي ان غير يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف الا

وذلك لان الاستثناء بغير على سبيل تضمينها معنى الا وانما أصلها الوصف وأورد على هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان
 الاصفة ولا يتصور الاستثناء ويوجب انهما متصور صناعة والمانع في الاية شرعي (قوله الثالثة انه يجوز الخ) أي ان الا اذا كانت مع
 ما بعدها صفة لم يحذف الموصوف واوامتها مقامه بخلاف غير الاصل التام في الوصفية (قوله الرابعة انه يجوز الخ) لا يشكك عليه قول
 التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى به ما أي بغير والاجاز لان ذلك كما في شرحه مذهب بعض والصحيح المنع في
 المعطوف على المستثنى بالاشتمال ظاهر كلام سيويه ان ذلك عطف على الموضوع وظاهر كلام الشارح ما ذهب اليه الشلوبين من انه من
 باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم (قوله الخامسة انه يجوز ان يقال الخ) أي اذا فرغت العامل لما بعد الاعلى ان يكون مفعولا له
 صرح نصبه بخلاف غير لا بد من جره ٣٦٢ باللام لان من شرط المفعول له ان يكون مصدرا او غير ليس مصدرا * (فصل) * (قوله

وقال سيويه الخ) قال
 اللقاني قال الرضي وانما
 انتصب سوى لانه في
 الاصل صفة ظرف مكان
 وهو مكانا قال الله تعالى
 مكانا سوى أي مستويا
 ثم حذف الموصوف
 وأقيمت الصفة مقامه مع
 قطع النظر عن معنى
 الوصف أي وصف
 الاستواء الذي كان في
 سواء فصار سوى بمعنى
 مكانا فقط ثم استعمل
 سوى استعمال لفظ
 مكان لما قام مقامه في
 افادة معنى البديل تقول
 أنت على مكان عمرواى
 بده لان البديل سادس
 البديل وكان مكانه ثم
 استعمل بمعنى البديل في
 الاستثناء لانه اذا قلت
 طابق القوم بديل زيد
 أفاد ان زيد المياتك بغير

درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الاجيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا
 زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو وعمرو وعلى لفظ زيد ورفع جلا على المعنى لان
 المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ان يقال ما جئتك الا ابتغاء
 معرفتك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معرفتك
 * (فصل والمستثنى بسوى) * بلغاتها (كالمستثنى بغير في وجوب الخفض) ولم يذكر سيويه الاستثناء بها
 قاله أبو حيان (ثم قال) أبو القاسم (الزجاج) في الجمل (ابن مالك سوى كغير معنى واعرابا) واليه أشار في
 النظم بقوله
 واسوى سوى سواء اجعلا * على الاصح ما لغير جعل
 (ويزيدهما حكاية القراء أنا في سواك) وقوله * فسوال بائعها وأنت المشتري (وقال سيويه والجمهور
 هي ظرف) للمكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليل وصل الموصول بهاء كجاء الذي سواك) فليست هنا
 بمعنى غير لان غير لا تدخل ههنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير
 ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك (قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر
 كقوله) وهو سهل بالمعجمة ابن سنان (ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا)
 فعمله افعال في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا
 حازوا ومنه كما تدب تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وطر فافيجيزون في السعة أنا في سواك
 قاله المطرزي (وقال الرماني) أبو البقاء (العكبري) تستعمل ظرفا عابا وكغير قليلا قال الموضوع (والى
 هذا) المذهب (أذهب) لانه أخلص
 * (فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهم او في الحديث ما أتهر الدم وذكر اسم الله
 عليه فكلوا) أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) ينصبهما لانهما مستثنيان من فاعل أتهر
 المستتر فيه وما بينهما اعتراض والتهار الاسالة شبه خروج الدم بحري الماء في النهر) وتقول أتوني لا يكون
 زيدا) بالنصب فالسن في الحديث وزيد في المثال خبر ان ليس ولا يكون (واسمه اضهير مستتر) فيهما
 (فائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيويه كما قاله الموضوع في الحواشي (أو) عائد
 على (البعض المدلول عليه بكلمة السابق) عند جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل

عن البدلية أيضا المطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم معنى
 بدل ثم معنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظرف اذا
 حذف موصوفاتها النصب ونصبه على كونه ظرفا في الاصل والافيس فيه الا ان معنى الظرفية (قوله قالوا ولا تخرج الخ) قال اللقاني
 هذا قول جمهورهم لاجمعهم قال الرضي وزعم الاخفش ان سوى اذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه استنكارا لرفعهم فتقول جاني
 سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصاه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك لقد تقطع بينكم وتقول
 لي جمل فوق السداسي ودون السباعي * (فصل) * (قوله أو البعض) قال اللقاني يرد عليه ان المعنى حينئذ ليس بعضا من المستثنى
 منه وهو يدعي البطلان فان أجيب بانه ليس بعضا من المستثنى منه المتصنف بالفعل كان هو الوجه الاول بعينه انتهى وهذا غير الرد
 الا في كلام الشارح كما لا يخفى

(قوله وردبانه غير مطرد لتخلفه الخ) احيث بان دعوى فهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التفسير بنو قد يكون مفهوم من قوة الكلام كالاتصاف بالاخوة في المثال المذكور فتدبر (قوله وردبانه الاول) يجاب بما اجبنا به عن الاول فالتقدير ليس هو أى الانتساب اليك بالاخوة انتساب زيد (قوله بحرى في الصفة والخبر والحال) قال شيخنا الحلبي فيما كتبه على الشارح حرر مثال ذلك في الخبر انتهى ومن خطه نقلت وأقول مثاله الآية المذكورة لان نساء خبر كن لقوله فوق اثنتين ومثاله أيضا قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون كما بينه المصنف في السابع من معنى اللبيب ومرانا في باب المبتدأ والخبر ما يتعلق ٣٦٣ بذلك (قوله في موضع نصب

على الحال) قال اللقاني برد عليه ان الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو أو بالضمير أو بهما وصاحب الحال هو المستثنى منه وليس ثم رابط به اذا ضمير في ليس ويكون اما البعض أو لوصف مشتق من الفعل المتعلق به وكل منهما غيره وتقدر ضمير آخر ياباه وكون المرجح أى بعضهم مشتق على الرباط لا يحصل به الربط كما نضوا عليه في والذين يتوفون منكم الا يقاه وانظر هل يمكن الجواب بان قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها أعني عن الضمير على قياس ما عر من توجيه البدل في التام المتصل وظاهر كلامهم كون جملة الاستثناء حالية وان كان المستثنى منه نكرة فيلزم مخالفة القاعدة المشهورة وهي ان الجمل بعد النكرات صفات ويحتمل تخصيص اطلاقهم بها اذا كان

تضمننا عند الكوفيين (فتقدير قاموا ليس زيد ليس هو أى ليس القائم) زيد على القول الاول وردبانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا (أوليس) هو أى ليس (بعضهم) زيد على القول الثاني وفيه بعد لاطلاقهم حيثما البعض على الجميع الا واحد اذ قاله الموضع في شرح المحقق على الكلام على عدا وخرأوليس هو أى ليس قيامهم قيام زيد فغذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث وردبانه الاول وبان فيه تقدير محذوف لم يقطعه قط (وعلى) القول (الثاني) وهو كونه ضمير يعود على البعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد) الشامل للذكور والاثنا عشر في كن اسمها وهو عائد على الاثنا عشر اللاتي هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى بوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاثنا عشر نساء خبر كن * فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاثنا عشر نساء * قلت الفائدة حصلت بوصفها بالظرف بعده * فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فافائدة ذكر النساء * قلت فافائدة التوسطة للوصف بعده وباب التوسطة بحرى في الصفة والخبر والحال (وجلت الاستثناء) من ليس زيدا (ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من) المستثنى منه * فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماسخ لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو مقدره * قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان بحثا (أو مستثنان فلا موضع لهما) من الاعراب * فان قلت دعوى الاستثناء في محل المقصود * قلت لا يعنون بالاستثناء عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الازيدان كما أن الازيدان موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما أشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال ويكون بعدا

* (فصل) وفي المستثنى محلا وعدا وجهان أحدهما الجرح على أنهما حرفان واليهما الإشارة بقول الناظم * واحرر سابقى يكون أن ترد * (وهو قليل و) لقلته (لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهد قوله) تركنا في الحضيض بنات عوج * عوا كف قد خضعن الى النسور
أجناحيهم قتلوا وأسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير
والقوافى مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهي أنشى الأشمط وهو الذى يحاط سواد شعره بياض وحيمهم بالياء المثناة تحت مفعول أحنان من الاباحة وقتلا تمييز محمول عن المفعول وقول الآخر
خلا الله لأرجوس والوثانما * أعدصيا الى شعبة من عيالكا

بحر الجلالة (و) خلا وعدا (موضعها) جارين (نصب) ثم اختلف (فليل هو نصب عن تمام الكلام) فيكون الناصب لموضعها الجملة المتقدمة تعليلها التي انتصب عن تمامها كما قيل به في التمييز الرفع لابهام النسبة أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاية المرادى في باب التمييز عن قوم (وقيل لاهما متعلقان بالفعل) أو شبهه (المذكور) قبلها على قاعدة أحرف الجرح فيكونان في موضع

المستثنى منه معرفة * (فصل) * (قوله بنات عوج) أى بنات خيول عوج يضم العين جمع عوج وهو فرس مشهور (قوله أحنان حيمهم) أى القوم المحدث عنهم (قوله والقوافى كلها مجرورة لذا أورد الشارح البيت الاول وان لم يكن فيه شاهد (قوله فيكون الناصب) لموضعها الجملة قال الدنوشرى الغزفي ذلك صاحبنا العلامة على الاينارى بقوله ابن لى جملة عملت * وللإسماء قد نصبت فاجبت ارفعها بقولى خلا وعدا اذ اجرا * يحايلت في العلوم ثبت وليحزر ذلك وينظر من أى المنصوبات هذا المنصوب (قوله وقيل لاهما متعلقان بالفعل) قال الدنوشرى ينظر في قولنا القوم اخوتك خلا زيدا بحر هل يجوز على الاول ويمتنع على الثاني لانه

لا فعل فيه ولا شبهه (قوله وعلاها من وردا) قال الدوشري الأمران هما ما تضمنته قوله بعد قوله والضواب عندى الاول لانها لا تعذب
 الاعمال الى الاسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزال معناها فاشبهت في عدم التعدية بالحروف الزائدة ولاها بمنزلة الاوهى غير متعلقة
 اه قال الشمني في حاشيته الجواب عن هذا أى الاول أن تعدية الحرف اتصال معنى الفعل الى الحرف وورد على الوجه الذى يقتضيه ذلك
 الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وعلق عدا هذه بما قبلها كتحلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانه لا وصلت
 معناه الى ما بعده على وجه الاضراب والخراج (قوله في ليس ولا يكون) هذا احسن من قول الشهاب القاسمى أن المراد السابق
 بالنسبة لموضع الجملة وهو النصب عن تمام الكلام أو التعلق بالفعل المذكور لانه أورد عليه انه كيف يتعلق الفعل بالفعل قال الآن
 يراد ما يمكن في البحث السابق اه ٣٦٤ وهذا كما يقال زنا وحده (قوله وفيه نظر لان المقصود الخ) هذا النظر للرضي وأجاب

المفعول به كررت بر بدالآن تعديتهما على جهة الساب قاله الجرجاني قال الموضع في المعنى والضواب
 عندى الاول وعلاها بآخرين وردا (و) الوجه (الثاني النصب على أنها اعلان) ماضيان (جامدان
 لوقوعهما موقع الا) لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم اذا وقع موقع الحرف
 يصير مبنيا قال الموضع في شرح المعجزة هذا يعنى النصب ان صح في عدالكونها كانت متعدية قبل
 الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أى تجاوزه لم يصح في خلاف كونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت
 ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شئ فقد جاوزه انتهى (وفاعلهما
 ضمير مستتر) فيهما (وفي مفسره وفي موضع الجملة) منهما (البحث السابق) في ليس ولا يكون
 فيكون فاعلهما الماضر اما عدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا
 فالتقدير عدا هو أى القائم زيد او ما على مصدر الفعل أى عدا القيام زيد او ما على البعض المدلول عليه
 بكاه السابق أى عدا هو أى بعضهم زيد او فيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا أن زيدا
 لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزه بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل
 بخلاف قولك قاموا ليس زيدا أى ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض
 من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على الجمال
 او مستانفتان فلام وضع لهما (وتدخل عليهما) أى على خلا وعدا (ما المصدرية) وهو مشكل على ما تقدم
 من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بمجاوزه
 دخول ما عليهما (في عين النصب) في المستثنى عند الجمهور (لتعين الفعلية حينئذ) واليه الاشارة بقوله
 وبعد ما نصب (كقوله) وهو لبيد (أكل شئ ما خلا الله باطل) أى ذاهب وقان أخذ من قوله تعالى
 كل شئ هالك الا وجهه ووجه ما خلا الله استثنائية ويحتمل أن تكون صفة للمضاف والمضاف اليه وما
 زائدة والتقدير كل شئ غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر (وقوله
 عمل التداى ما عداني) فانتى * بكل الذى يهوى قديمى مولى
 فعدا فعل ماض (ولهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) وما موصول حرفى وعدا صلته (وموضع الموصول
 وصلته نصب) بلاخلاف (اما على الظرفية) الزمانية (على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم

بعضهم عنهما البعض
 الذى هو الفاعل بعض
 مبهم ومجاوزه البعض
 المبهم لزيد مثلا وخالو ذلك
 البعض عنه لا يتحقق الا
 بمجاوزه الكل وخالوه عنه
 وقريبه من هذا قول
 الدوشري قد يقال جوابا
 عن هذا النظر ان هذا
 الضمير العائد الى البعض
 المذكور عام لكونه في قوة
 المفرد المضاف والمفرد
 المضاف يقيد العموم فهذا
 يقيد العموم فاذا خلا كل
 بعض من القوم من زيد
 كان غير داخل في الحكم
 عليهم فاشتمل اه وقد
 يقال لا حاجة لهذا التكلف
 لان المراد بالبعض كما مر
 من عدا زيد اقتدير (قوله
 وتدخل عليهما) ماما
 المصدرية) قال أبو حيان
 في شرح التسهيل فان قلت
 هلا جعلت ما زائدة مع

النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب شان دخول ما المصدرية على الفعل جائز بقياس وزيادة ما بعد الفعل
 لا تنقاس فكان جملا على ما ينقاس أولى (قوله وهو مشكل على ما تقدم الخ) قد يجاب باستثنائهما وقال السباطى قد يجاب بان محل
 امتناع وصلهما بالجمادى صالة وهذا ان متصرفان في الاصل كما يفهمه كلامه سابقا اه وكلامه السابق ما مر من أن عدا
 بمعنى فعل متعد وهو تجاوز وخلا فعل قاصر (قوله كقوله أكل شئ الخ) قال بعض الفضلاء قد يقال لا يتعين فيه الفعلية لمجاوزه كون
 ما زائدة وخلا حرف جر اه وهذا سهولانه لا يصح كون خلا حرف جر لان ما بعده منصوب كما هو الرواية (قوله أخذ من قوله تعالى) قد
 يقال لبيد تقدم على انزال القرآن فكيف يأخذ منه (قوله صفة للمضاف والمضاف اليه) أى صفة معنى لا صناعة لا اختلاف اعراب المضاف
 والمضاف اليه ولا يصح ارادة انه صفة لاحدهما التفسير الموصوف بهما (قوله أو على الحالية) فيه اشكال لقول الرضى في أن الواقعة موقع
 الحال حيث قالوا يجب كسرهما وانما يجوز الفتح ليكون يتاويل المصدر فان المصدر يقع حالا لان المصدر انما يكون حالا اذا كان صريحا

لامؤول به (قوله وقت مجاوزتهم) أي القوم ولا ينافي أفراد الضمير في عدا جعه هنالاه ٣٦٥ بمعنى ما يذ كر ثم انه سبب المصدر من

معنى عدم سببه من لفظها لانها جامدة
* (فصل) * (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشري هذا لا ينافي الا في حاشا التزيهية لا الاستثنائية التي الكلام فيها قدامها وفيه ان الذي يقتضيه حاشا التزيهية تزيه المستثنى بها عما قبلها او عماد عليه الكلام لا تزيه ما قبلها عن المستثنى بها كما ذكر في السؤال فتدبر (قوله رأيت الناس الخ) قال الدنوشري رأيت في هذا البيت من الرأي فلذا اكتفى بمفعول واحد وفعلا يفتح الفاء تمير أي كرم او يروي فاما الناس وهو الاصح والقاء في فانا على توهم اما في الكلام على رواية رأيت * (هذا باب الحال) * (قوله واشتقاقها من التحول) سياتي انه يتقل عن أي البقاء انها ماخوذة مما ذكر وفيه ان هذا التما ينافي في المشتقات وهذا لفظ جامد فلا معنى لكونه مشتقا وماخوذا مما ذكر (قوله ويجوز فيها التذكير والتانيث) قال الدنوشري قال الشارح في اعرابه الحال بالتذكير ويجوز في العائد عليها التذكير والتانيث وفي لفظها

الفاعل) وتلك الحال فيها معنى الاستثناء (فمعي قاموا ما عدا زيد اقاموا وقت مجاوزتهم زيدا) على الاول (او مجاوز زيدا) على الثاني وبه قال السيرافي وعلى الاستثناء كاتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في باب (وقد يجز ان على تقدير مازائدة) وبه قال الجرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جني وأشار اليه الناظم بقوله وانجرار قد يرد قال في المعنى فان قالوا بالزيادة قياسا فاسد لان ما لا ترا قبل الجمار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سمعوا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اه وهو مخالف لما هنا

* (فصل) * والمستثنى بحاشا عند سبويه مجرور لا غير) بالبناء على الضم مع لا وفي المعنى ان ذلك لمن وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن العرب وان شذ عليه لا غير أجل (وسمع غيره) أي غير سبويه (النصب) رواه الاخفش وغيره (كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسوع حاشا الشيطان وأبا الاصبع) بنصب الشيطان وأبا الاصبع بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام العين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة أمر حسن لا يتزه أحد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيه على ان الشيطان لشذ حساسته وافرطه في قبح الحال وسوء الصنيع تزه المغفرة عنه ويعظم شأنها أن تتعلق به وجعل أبا الاصبع قرينا للشيطان تنبيه على التحاقه في حساسته القدر وقبح الفعل بالغة في الدم قاله الدماميني وقد ثبتت النصب بنقل أبي زيد والفراء والخبش والشيباني وابن خروف وأجازته الجرمي والمجازني والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا (والكلام في موضعها) حال كونها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في أختها) عدا وخلاو تقدم مشروحا (ولا يجوز دخول ما عليها) كما أفاده الناظم بقوله ولا تصحب ما (خلاو بعضهم) واستدل به ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمرج وورده في المعنى بان نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤيد ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها أو ما قول الاخطل رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانما نحن أفضلهم فعلا

فنادر قال الموضوع في شرح اللعة ويحتمل أن يكون حاشا فيه فعلا متعبدا ما تصرفا من حاشيته بمعنى استثنائه واشتقاقه من الحاشية كل المراد أنك أخرجه منه وعزلته عنه اه (ولا يجوز دخول الا) على حاشا (خلاو الكسائي) في اجازة ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه أيضا أبو الحسن عن العرب ومنعه البصر بون مطلقا وحوالوا ما ورد من ذلك عن الشذوذ وقاله المرادني في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعف في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالاول لو وقعها غير عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو أم هل

* (هذا باب الحال) * وألفها متقلبة عن واو قولهم في جمعها أحوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمد كور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينا وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها التفسيرها ثم انقسامها الى مفرد وطارف ووجه ثم حذف عاملها (الحال نوعان مؤكدة) وهي التي يستفاد منها بدون ذكرها (وستاني ومؤسنة) ويقال لها المينة (وهي) التي لا يستفاد منها بدون ذكرها (وصف فضله مذكورة

كذلك لكن الراجع في اللفظ التذكير وفي المعنى التانيث (قوله ثم صفاتها) منها كونها مؤكدة أو مؤسنة فقوله بعد ثم توكيدها غيرها داخل في الصفات (قوله وهي وصف الخ) إنما كان هذا تعريفا للمؤسنة فقط لان من جهة قصوله قوله لبيان الهيئة وهو لا يشمل المؤكدة

(قوله والمفعول) قال الدوشري مراده به المفعول به ولا يشك في ذلك حيث أن زيد أفعال له وهو مفعول معه لأنه فاعل
 معنى فلذلك جاء الحال منه قاله في المتوسط وأورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول أنها تكون من المجرور بالحرف ومن المضاف إليه
 ومن المبتدأ على ما اقتضاه كلام الشارح في فصل أصل صاحب الحال التعريف وأجيب عن المجرور بالحرف بأنه من المفعول به كما دل
 عليه ما ذكره في هذا على شيخنا ومجيبهما من المضاف إليه لا يثبت ابن الحاجب وأتباعه ومنهم شارح المتوسط نعم إقرار الشارح له مشكك
 لأنه من أتباع المصنف وابن مالك وأما ما يأتي من مجيبهما من المبتدأ على الظاهر وهو في الحقيقة من الفاعل معنى (قوله لا من المبتدأ
 على الأصح) فيه تصريح بأن المبتدأ يقال فيه فاعل معنى ووجه عدم مجي الحال من المبتدأ يأتي في فصل أصل صاحب الحال التعريف
 وهل من الغير اسم كان فيرد على المحصر في مجيها من الفاعل والمفعول لأنه غيرهما أو يقال هو فاعل معنى هذا مبني على الخلاف في
 دلالة على الحدث وعدمه وقد ذكرنا في حاشية القاموس ما ينبغي مراجعته وذكر المصنف في الحواشي هذا البحث فقال قال الزمخشري
 في إن كانت لكم الدار الآخرة ٣٦٦ عند الله خالصه الآخرة خالصه حال من الدار واعتراض بان الوجه أنها حال من ضمير الخبر لأن

اسم كان لا يقع منه الحال
 لأن الأفعال الناقصة لم
 يوثق بها لنسبة حدث
 محقق إلى فاعلها حتى
 يقتضى متعلقات يعنى
 فكان زيدا قائما لا يراد به
 أن زيدا ثبت بل أن القيام
 المنسوب إليه ثبت لا غير
 وذلك حاصل لزيد وان لم
 تذكر كان ولهذا توهم
 كثير أنها لا تبدل على الحدث
 بل وضعها للدلالة على
 مجزئ الزمان فلهذا لم تعمل
 إلا في الاسم والخبر وفي
 المفتح ما يشجر بهذا قال
 الخبر نفس المسند لا تقيد
 للمسند إنما تقيد به كان
 قبل ودليل أن اسم كان
 فاعلان الزمخشري وابن
 الحاجب لم يذكر اسم كان

بيان الهيئة) للفاعل أو للمفعول أو لهما معا فالأول (كجئت راكباً) فإما مبين لهيئة الفاعل وهو
 التاء (و) الثاني نحو زيد (ضربته مكتوباً) فإما مبين لهيئة المفعول وهو التاء (و) الثالث نحو زيد
 (لقيته راكبين) فإما مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم وهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون
 لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يقول بهما نحو زيد في الدار حالاً لسا حال من ضمير الظرف
 المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح وهذا على شيخنا شيخنا حال من يعلى وهو مفعول
 معنى تقديره أنبسه على يعلى أو أشير إلى يعلى قاله في المتوسط) وخرج بذلك الوصف نحو القهقري
 في رجعت القهقري) فإنه وإن كان مبيناً لهيئة الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف والمراد بالوصف
 ما كان صريحاً أو مؤولاً به تدخل الجملة وشبهها من الظرف والجوار والمجرور إذا وقعت حالاً فإنها
 في تأويل الوصف (و) خرج (بذكر القصة الخبر في نحو زيد ضاحكاً) فإن ضاحكاً وإن كان
 مبيناً لهيئة فهو عمدة لافضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى الكلام عنه
 ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فإن كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (و)
 خرج (بالباقى) وهو قوله مذ كورة لبيان الهيئة (التمييز في نحو لله دره فارساً والنعمة في نحو جاعنى
 رجل راكباً) فارساً وراكباً وان حصل بهما بيان الهيئة فليسامذ كورين لذلك لأن (ذكر
 التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو القروسية (وذكر النعت لتخصيص النعوت) وهو رجل
 بالنعمة (وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمناً لا قصداً) ورب شئ يقصد به معنى خاص وإن لم يسم منه معنى آخر
 (وقال الناظم) في نظمه (الحال بوصف فضلة منتصب) مفهوم في حال كذا) بزيادة كذا البيان المراد
 (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة) فصل أول (مخرج الخبر) في نحو زيد ضاحكاً فإنه
 عمدة (ومنتصب) فصل ثان (مخرج النعت) المرفوع والمجرور كجاء رجل راكباً (مخرج النعت المنصوب
 فأنهما وإن قيد بالنعوت فليسامنصوبين) (ومفهوم في حال كذا) فصل ثالث (مخرج النعت المنصوب
 كرايت رجلاً راكباً) أى النعت (المتأنيق) بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت (لتقيد النعوت)

في المرفوعات وذكر أخبارها في المنصوبات وقال ابن جنى
 في الدمشقيات يدل على نصب كان وأحوالها الأحوال فكرونا أتم وبنى أيكم مكان البيت وقال ابن السجري من منع أعمان كان في
 الحال فغير ما خوذ بقوله لأنها فضلة منكورة فرائحة الفعل تعمل فيها فاطنك بفعل متصرف برفع وينصب وليست أسوا حالاً من
 حرف التثنية واسم الإشارة (قوله وخرج بذلك الوصف) فيه الاحتراز بالجنس لأن بينه وبين فضله عموماً وخصوصاً وجهين كما لا يخفى
 وسيأتي في الكلام على تعريف المصنف أنه جعله للدخال في ما وجه ذلك (قوله منتصب) قال المرادى ذكر في التسهيل والكافية أن
 الحال قد تجر بياء زائدة أى في عاملها ومثله في شرح التسهيل بقراءة ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء مبني للمفعول وفيه
 كلام ذكرناه في حاشية الألفية (قوله ومنتصب مخرج النعت) المرفوع والمجرور الخ) بهذا يندفع اعتراض ابن الناظم بأن المذموم مانع
 لشموله النعت لأن قولك مرتت برجل راكباً في معنى برجل في حال كواب ووجه الدفع أن هذا خارج بقيد النصب وكان الأظهر إيراد
 نعت المنصوب ومجاوباً عنه بما قاله المصنف من أنه لا يفهم من حال كذا يظن بقى القصد وأجاب المرادى عما أوردناه ابن الناظم به خارج

بقيد لزوم النصب وكأنه أراد اللزوم غالباً فلا ينافي ما أسلفه من أنه قد يجزى بالباء الزائدة ثم انه انما يحتاج الى الانحراج بقيد اللزوم لو أوردت
 نعت المنصوب ويكتفي في الجواب عما أوردته قيد النسب وان حمل على الجواز فتدبر (قوله فهو لا يفهم في حال كذا بطريق الوصف وانما
 أفهمه بطريق اللزوم) أي فدلالته على ذلك بالاتزام فهي دلالة عقلية عند أهل البيان والاصول ولا يقال فيما ادل بالعقل على شيء انه
 يفهمه وانما يقال يفهمه في الدال عليه بالوضع فلذلك لم يجعل المصنف ذلك من جهة الاعتراض على النظم لانه ليس في كلامه انه يفهم
 كذا قصداً (قوله فناء الدور) قال الدنوشري اعلم أن هذا الدور انما يلزم تمييز حقيقة ليميز عند المنشي للكلام ليعطيه بعد تعقله النصب
 لانه انما يعطيه النصب بعد معرفة كونه حالاً فاذا جعل النصب في الحد فقد توقف كل منهما على الآخر لانه لا يتعقله حتى يكون منصوباً
 ولا يعطيه النصب حتى يتعقله فان اذا عرف به ما هو موضوعه وفيما يتسكّم به متسكّم فلا يلزم دور اه وأقول في دعوى لزوم الدور
 على الوجه الاول نظر قال اللقاني قوله فرع التصور ان أراد فرع تصور الحاكّم وهو الحاد من دور اذا التصور المتوقف عليه الحكم
 التصوري وجه ما والتصور المتوقف على الحد هو التصور بالكنه واذن قد يكون حصل له التصور بتعريف مجرد عن الحكم وان أراد
 فرع تصور الناظر في هذا الحد منع الدور بالوجه الاول ومنع ان النصب بالنسبة اليه حكم ٣٦٧ لان المراد التعريف به من حيث انه

متصور له لا من حيث انه
 ادراك منه لوقوع النسبة
 اولاً ووقوعها قائم له (قوله
 وأجيب باختلاف الجهة)
 آداب الشهاب التماسي
 في حواشي الاشموني باناً
 لانعلم ان النصب الذي
 هو الحكم فرع تصور
 الحدود فيتوقف على الحد
 لان النصب لا ينحصر في
 الحال فلا يتوقف فهمه
 على تصور الحال ليكون
 موقوفاً على الحد ثم
 نصب الحال يتوقف
 تصوره على تصور الحال
 الا ان الماخوف في التعريف
 ليس نصب الحال

به (فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما أفهمه بطريق اللزوم) لان المقصود بالذات التقييد
 بالنعت وان لم منه بيان الهيئة بالعرض (وفي هذا الحد) الذي ذكره الناظم (نظر لان) المقصود من الحد
 تصور ماهية الحد وهو لا يتصور الا بجميع أجزاء الحد وقد جعل (النصب) جزءاً من الحد مع انه (حكم)
 من أحكام الحدود (والحكم فرع التصور) اذ لا يحكم على شيء الا بعد تصوره (والتصور) لساوية الحدود
 (موقوف على) جميع أجزاء (الحد) ومن جعلها النصب وهو حكم (فناء الدور) وهو توقف الشيء على ما
 يتوقف عليه أما مرتبة كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ا) أو مرتبة كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ا)
 (ج) و(ج) على (ا) والدور مبطل للحد وأجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفاً على التصور
 بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف
 على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة الحدود بكنه حقيقة ته ليحكم عليه
 والتصور بوجه ما لا يكتفي في ذلك

(فصل ١٠ للحال) من حيث هي (أربعة أوصاف أحدها ان تكون منتقلة) وهو الاصل فيها الا انها
 ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله أبو البقاء (لأنه ثابتة) دائماً والمراد انها تنقسم باعتبار انتقال معناها
 ولزومها الى قسمين منتقلة (وذلك) الانتقال (غالب) فيها (لا لازم) كغيرها (بما ضاحكاً) ألا ترى ان الضحك
 يزائل زيداً ويقارقه مؤنثاً وذاك قائل فيها فلذلك قال (وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل أحدها ان
 تكون مؤكدة) بالضمون جهة قبلها (فحوز زيداً بولاً عطوفاً) أولها (فحوز) (ويوم أبعث حياً) أولها (فحوز)
 فحولا من من في الارض كلهم جيعا فان الابوة من شأنها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم

بل النصب المطلق فليتأمل ولو سلم فيكفي في الحد التصور بوجه آخر غير الحد فليتأمل اه وفيه نظر لان تصور نصب الحال يتوقف
 على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظر الخ) قال الدنوشري كلامه ممنوع كما قاله بعض المشايخ اه ووجه منعه ان الغرض من الحد
 ما ذكره من اللقاني وهو مشهور انه يكتفي في الحكم على الشيء تصوره بوجه ما وان الاكتفاء في بعض أجزاء الحد بتصوره بوجه ما
 لا ينافي افاة الحد بكنه قائم له تعرفه (فصل ١١) (قوله من حيث هي) دفع بما يقال كلامه في الحال المؤسسة فلا يصح قوله
 ويقع في ثلاث الخ بل في مستثنين وتسقط المؤكدة لانها ليست مما هو بصدده (قوله والمراد) قال شيخنا الحلبي أي به لان المصنف كان
 من حقه أن يقول وثابتة لا منتقلة اه وهذا عجيب اذ كيف يصح أن يقول المصنف ذلك والوصف الاصل للحال الانتقال لا الثبوت
 والانتقال هو الغالب كما صرح به والثبوت قليل فكيف يجعل القليل هو الاصل وينفي الغالب فان قيل الهوج لذلك قول المصنف
 وذلك لانه اشارة للانتقال فيكون راجعاً لما يدكر قبله فلنا ذلك اشارة للبعيد وايضاً من العلوم بالبدئية ان المشار اليه هو الحكم الثابت
 بطريق الاضالة لا المتني والحق ان الشارح انما قصد الايضاح والدخول على قول المصنف وذلك التوسط لقوله وتقع وصفاً والعادة
 انه لا يقصد بقوله والمراد ان التحقق في الكلام ولا كونه على خلاف الظاهر في المقام فتدبر (قوله ثابتاً) قال اللقاني أي لازماً لوجود علاقة
 بينها وبين صاحبها أو عاملاً معاً أو مبطعاً وان لم تكن ملازمة أي دائمة (قوله فان الابوة من شأنها العطف) وذلك مستفاد من
 معتمون الجهة (قوله والبعث من لازمه الحياة) فمعناها مستفاد بدون ذكرها (قوله والعموم

من مقتضياته الجمعية) فالجمعية من شقادة بدون ذكرها (قوله بفتح الزاي أفصح من ضمها) أي فالضم فصيح وليس من لحن العامة
 فقيه إشارة لرد ما نقله المصنف عن الجواب في شرح الشذور من أن الضم من لحنهم (قوله والثاني) أي ما دل عاملها على تجدد صفة
 لصاحبها (قوله فالكتاب قديم والانزال حادث) أي فلا يحسن أن يكون بمادل عاملها على تجددها على صاحبها بل على تجددها وهو
 الانزال (قوله وهو أحد ما فسر به الخ) وقيل المراد بالذ كر الرسول قال الله تعالى قد أنزل الله اليكم ذ كر ارسولا (قوله من ربهم محدث) أي
 قاله محدث النزول لا محدث الوجود (قوله قاله الموضع) أي قال ان من الثانية ما يدل عاملها عن تجددها على صاحبها أو على تجددها
 ندليل قوله ففعله مما ضابط وسياتي ما يخالفه في هذا الكتاب حيث حكم على ان الحال التي لا تقيدنا كيدا ولا يدل عاملها على تجدد
 صاحبها الا ضبط لها وان يقتصر فيها على ما سمع وحينئذ كان المناسب للشارح ان يبيح المتن على ظاهره ثم يذ كر كلامه في شرح اللمحة ثم
 ان هذا يفيد ان كل ما دل عاملها على تجددها يكون حالا ثابتة وفيه نظر (قوله نحو قائما بالقسط) قال المصنف في الحواشي التحقيق
 في قائما بالقسط انه نصب على ٣٦٨ المدح كما قالوا في قوله اذا قلت ها في نولينى تمايلت على هضم الكشح ربا المخلخل ان هضم

بتقدير أمدح لا حال لانها
 صفة لازمة ولعل الشارح
 أشار بقوله اذا أعرب
 قائما حال من فاعل شهد
 للاحتراز عن هذا (قوله
 وان كان مثل جازيد
 وعمرو را كبا لا يجوز)
 اعترضه أبو حيان بان ما
 ذكره من عدم جواز ذلك
 ليس كما ذكر بل هو جائز
 ويحمل على أقرب مذكور
 فيكون را كبا حالما يليه
 (قوله على علور تنهما)
 أي الملائكة وأولى العلم
 بحيث قرناه تعالى من غير
 فاصل (قوله فان القرآن
 قديم) أي الذي هو
 صاحب الحال واذا كان
 قديما فلا يمكن أن يكون
 متجددا حادثا فتمثيل

من مقتضياته الجمعية) المسئلة (الثانية أن يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها) وحديثه أو تجددها
 له فالاول (فخوخاق الله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها (يديها أطول من رجلها فيديها) يدل من
 الزرافة (يدل بعض) من كل (وأطول حال ملازمة) من يديها ومن رجلها متعاقبا أطول لانه اسم
 تفضيل وعامل الحال خالق وهو يدل على تجددها الخلق قال أبو البقاء وبهضم يقول يداها أطول بالرفع
 فيداها مبتدأ وأطول خبره والجملة خالية اه ولا تبين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال
 النسبية والثاني نحو وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو أحدهما
 فسر به الحديث في قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضع في شرح اللمحة ففعله مما
 ضابط وسياتي له ما يخالفه المسئلة (الثالثة) أن يكون مرجعها الى السماع (نحو قائما بالقسط) من قوله
 تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط اذا أعرب قائما حال من فاعل شهد وهو
 الله تعالى واعتذر الزمخشري عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جازيد وعمرو
 را كبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازاني
 كأنها للدلالة على علور تنهما (ونحو أنزل اليكم الكتاب مفصلا) أي مينا فيه الحق والباطل بحيث
 ينفي التخليط والالباس (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (ووهم
 ابن الناطم) في شرح النظم (فمثل بمصلا في الآية) المذكورة (الحال التي تجددها صاحبها)
 قال في المعنى وهذا سهو منه فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والسهو
 انما هو منه أي من الموضع فان الانزال يقتضي الانتقال والتقدم لا يقبله انتهى وقال
 الشمني الجواب عن هذا أن أنزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجددها مع قوله الذي هو
 صاحب الحال ولا يلزم من دلالة على تجددها تجددها لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى
 صرف الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يتمتع بتجددها هو الكلام النفسى القائم بذاته تعالى

لا
 ابن الناطم سهو بل الآية امامثال المرجع السماع أو ما دل عامل الحال
 على تجددها صاحبها الآذاته والاقرب الاول بل هو المتعين فينبغي ان يشرح به كلامه فانه لم يذ كر في المعنى ما دل فيه العامل على تجدد
 صفة صاحب الحال وعلى هذا تبين أن يكون مراد الدماميني منع قول المعنى ان القرآن قديم لان المراد منه العبارة لا الصفة النفسية
 والعبارة متجددة وقال شيخنا الحلبي ان مراده انه لا يصح وصف القديم بالانزال فكما لا يصح أن يكون بمادل عامل الحال على تجددها
 صاحبها لا يصح أن يكون بمادل عاملها على تجددها انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله الجواب عن هذا) أي عن اعتراض صاحب
 المعنى على ابن الناطم فكلامه تصحيح لكلام ابن الناطم لان الكلام المعنى كما هو عاقبته وحاصل جوابه يرجع لامر من الاول تسليم قول
 المعنى فان القرآن قديم وان لا يلزم سهو ابن الناطم لان المراد بدلالة العامل على ما ذكر الدلالة الوضعية وهي لا يتناقى التخلف لعارض
 وهذا ما أشار اليه بقوله ان أنزل الخ الثاني منع قوله فان القرآن قديم لان المراد به هنا العبارة والعبارة متجددة بخلاف اللحنانية وقد يكون
 المصنف تبعهم لانه صار في آخر عمره حنبليا وعلى الامر الثاني اقتصر اللقائي فقال قديقال لا وهن في ذلك اذا المراد بالكتاب النظم المؤلف
 بالاسان العربي ولا مانع من القول بتجدده بدليل وصحة بالانزال على ما تقر في محله نعم ان أراد ابن الناطم ان الانزال يدل على

فخذنا المثل أي خذوه وقت الأثر فالوهم ثابت لا يخف فيه (قوله الثاني أن تكون مشتقة) يستفاد من ذلك أنه لا بد من مطابقتها إذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكري أو تانيثا وافرادا أو تشبیهة ووجعا ضرورة أن اشتقاقها يقتضي تحملها ضميره وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها كما يأتي فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقي منعونه إلا ما علم تخالفه وهو الأعراب والتعريف ضرورة أن الحال واجبة النصب والتنكير وإن كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبارة في التذكري والتانيث والافراد وفرعيه بالظاهر كما في النعت فتقول جاء زيد فاعلة أمه وجاءت هند فاعلة أبوهما وفي الجمع ما يأتي ويستفاد منه أن الجمع لا بد أن يكون مطابقا للعقل وغيره وكانهم سكتوا عن بيان ذلك حالة على النعت كما سكتوا عن أنقسام الحال إلى حقيقية وسببية لذلك وما جاء مخالفا لذلك لا بد من تأويله ولهذا أشكل قول المولى أبي العود العمادي في تفسير قوله تعالى في سورة الفرقان لهم فيها ما يشاؤون خالد بن خالد بن حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور لاعتماده على المبتدأ وقيل من فاعل يشاؤون انتهى ووجه الأشكال أن الضمير المذکور يعود على ما الواقع على الأنواع المستند بها التي يشاؤها وهي لا تعقل وهو ضمير مقرر فكيف جمع الحال جمع العقلاء وأما أصل الوصف بالخلود فلا أشكال فيه خلافا لمن وهم وأجاب بان المراد به عدم الانقطاع ولا شك أن نعم الجنة دائم بالنوع غير منقطع والجواب أن الحال جمع مراعاة للعظما وجمع جمع العقلاء لأن من الأنواع الملتذ بها الولدان والحور وهم من العقلاء فغلب العاقل على غيره لشرفه وأنه مجاز مرسل أعطى النعم فيه حكم المنعم عليهم فصارت في حكم العقلاء وأنها حال سببية والأصل خالد أهلها ولم يذكر في الأشكال كون الجمع مذكورا ولا ضرورة في الجواب عنه إلى تغليب الحور على غيرهم لأن المشتكك نظر إلى أن الأنواع الملتذ بها من المائتات والمشروبات لا تنصف بتذكري ولا غيره فلا تفرقة لاحدهما على الآخر حتى يستشكل أحدهما بخصوصه واعلم أن بعض الفضلاء قال إن الذي أوقع المولى المذکور قول بعض المعربين خالد بن حال من الضمير في لهم ومراد هذا البعض أنه حال من الضمير المشتمل عليه لفظهم وهوهم لا الضمير المستر وبعضهم قال مراده بالجار والمجرور قوله تعالى ٣٦٩ فيها الواقع حال من الضمير في لهم

أو من فاعل يشاؤون وساع
تدعيه مع كونه في
خير الموصوف للتوسع فيه
والتقدير لهم ما يشاؤون
حال كونهم كائنين فيها
على سبيل الخلود انتهى
ويجوز من هذا قوله لاعتماده

لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الأول انتهى الوصف (الثاني أن يكون مشتقة) من المصدر (لا حامدة وذلك أيضا غالت لا لازم) كما عز يد صاحبها فان صاحبها مشتق من الضمير والى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله * وكونه منتقلا مشتقا * غلب (وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل أحدها أن تبدل على تشبيه نحو كرز يد اسدا وبلدت الجارية قرأت ثنت غصنا) فاسد حال من زيد وقرأ حال من الجارية وغصنا حال من فاعل ثنت المستر فيه وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاع وقرأ مؤول بمضيتة وغصنا مؤول بمعدلة (أي شجاعا ومضيتة ومعدلة) والمعنى فيمن

(٤٧ تصريح ل) على المبتدأ إذا المعتمد عليه هو قوله لهم لوقوع خبر المم منه ومتعلق الخبر لا قيمه فانه حال من أحد الطرفين إلا أن يتكلف ويقال لفظها حال من الضمير في لهم الذي هو جزء الخبر من المعتمد على المبتدأ فيكون معتمدا على المبتدأ بهذا الاعتبار في هنا شيء وهو أن حكاية المولى المذکور كون خالد بن حال من فاعل يشاؤون المشعر بتضعية فيه مخالفة للظاهر وأجاب بعضهم بأن وجه ضعفه أفادة خلود النعم مطابقة ولم يذكر في غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أهلهم مع كون خلودهم مذكورا في مواضع متعددة وأجيب أيضا بان الحال قيد في عاملها موافقة له في الزمان الواقع فيه ولا شك أن الخلود عبارة عن وصف مستمر باق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشيئة المفهومة من يشاؤون موافق لمقدار المشيئة فذلك الاستمرار فيه ليوافق زمان الخلود على أنه ليس في تقييده فعل المشيئة بالخلود كبير فائدة (قوله أن تبدل على تشبيه) أي ضمنا بدليل قوله أي شجاعا الخ لأنه على هذا التقدير يكون استعارة وهي علاقتها المشابهة فسقط قول المحقدين قوله أي شجاعا باطل لأنه منافي للتشبيه وسياق له وللقافي عند قول المصنف لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ما يتعلق بذلك فإن قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين ودنا قد جمع بينهما فالقريب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وأنه تشبيه بليغ قلت قد حقق السعد في المطول أول بحث الاستعارة أن ما يسميه السكاكي وأتباعه تشبيها بليغا استعارة وأنه لا جمع فيه بين الطرفين لأن أصل مثل زيد أسد زيد رجل شجاع كالأسد وكلام المصنف الآتي يقتضي أنه استعارة تصرح بحية بان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي وقال الشهاب القاسمي إن قول المصنف أي شجاعا إنما يناسب التجوز لا التشبيه إذ عليه يكون الأسد مثلا مستعملا في حقيقته وقال الدنوشي قوله أن تبدل مراده أن يدل دلالة التزامية لأن الدلالة المطابقة خاصة بإداة التشبيه وتفسيره أسدا شجاعا وقرأ بمضيتة وغصنا بمعدلة يقتضي أن يكون ذلك استعارة ولا يضر وجود المشبه في ذلك لأنه جار على أحد القولين فيسهل انتهى وفي قوله أن ذلك جار على أحد القولين نظر لأنه لا يجمع في الاستعارة بين الطرفين قولاً واحداً (قوله ومعدلة) تفسيراً لثبوت

عصفا وفيه نظر لان معنى شئت انعطف بعضها على بعض اللين اعضائها (قوله في المثل) قال الدونوشي يقتضى انه ذاتما يستعمل
 فيما شبه بمعناه الاصلى ولو وقع مصطرعان معالا يقال ذلك فيهما وهو محل وقفة (قوله وقع المصطرعان) قال اللقاني الاقرب ان عدلى
 مفعول مطلق وأصله وقوعه مثل وقوع عدلى غير اذا النيابة انما تكون بين متضامين أو موصوف وصفتهم (قوله أى مصطحبين
 اصطحاب الخ) هذا لا يتأني ان الامثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا مثلها وسياقى ان الشارح يقابل
 قول المصنف بقوله وقيل هذه الامثلة لان المراد ان الحال بنفسه ليس على حذف مضاف هذا كذلك لان الحال مصطحبين وهو ليس
 على حذف مضاف وانما المضاف المحذوف بعده فتأمل (قوله واليه يرشد قوله وكر زيدا الخ) أى فكلام المصنف مخالف لما يرشد اليه
 كلام الناظم (قوله لا اذا اولت المشتق الخ) أى كما فعل المصنف وسياقى عن اللقاني شبهة وجوابها (قوله فيداحال من الفاعل
 والمفعول) الفاعل هو التاء والمفعول ٣٧٠ هو زيد وقوله وفيه أى يدامعنى المفاعلة خلاف الظاهر من كلام المصنف لان المتبادر

منه ان الحال مجموع
 اللفظين وانه هو الدال
 على المفاعلة وهو الذى
 تشهد به البديهة ثم رأيت
 بخط المصنف في حواشى
 ابن الناظم ما نصه قوله
 فى شعر هذا الموضع قصدوا
 اليه فلم يقفوا عليه
 وحقيقته ان يقال يكسر
 الجود حيث هو حال
 لفظية لا معنوية وذلك
 اذا كان بعده ما يتعقد
 معه مبتدأ وخبر وسواء
 فى ذلك الشعر وغيره نحو
 بكلمته فاه الى فى وبعه يدايد
 ووجهه ان الاصل فى
 ذلك انما هو المبتدأ والخبر
 ثم لما ضعف الابتداء
 بالمسوغ فى اللفظ أعطى
 جزء الكلام المحكم
 المستحق مجلته قصد الى
 اصلاح اللفظ ومبادرة
 لا عراب المقصود واظهارا

على التشبيه (وقالوا) فى المثل (وقع المصطرعان عدلى غير) فعلى بالثنية حال جامدة من المصطرعان
 وغير بفتح العين المهملة الجار وحشيا كان أو أهليا مضافا اليه وعدلى مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف
 (أى مصطحبين اصطحاب عدلى جارحين سقوطهما) وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف
 والتقدير مثل أسد و مثل قروم مثل عصن ومثل عدلى غير واليه يرشد قوله فى النظم هو وكر زيدا أسدا أى
 كاسداى مثل أسد وصرح بذلك فى التسهيل فقال أو تقدير مضاف قبله وهو اصرح فى الدلالة على التشبيه
 لانها اذا اولت بالمشتق خفى فيها الدلالة على التشبيه المسئلة (الثانية) من الثلاث (ان يعدل على مفاعلة)
 من الجانبين (نحو) البر (بعته) زيدا (يدايد) فيداحال من الفاعل والمفعول وبيديان قال سيبويه كما
 كان لك فى سقياك بياننا أيضا فيمتعلق بمحذوف استئناف التبيين قاله فى المعنى وفيه معنى المفاعلة (أى
 متقابضين و) زيد (كلمته فاه الى فى) بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى فى بيان وفيه معنى
 المفاعلة (أى متشابهين) وما ذهب اليه الموضع من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها
 ومؤدبا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه فى التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعل ثم
 حذف وصار العامل ككلمته وذهب السيرافى الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال
 والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل
 من فيه الى فى فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده الى برديانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من فى
 غيره وأجاب أبو على بانه انما يقال ذلك فى معنى كلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان
 أصله طاعلا فاه الى فى فهو مفعول به ورده السيرافى بامتناع كونه وجهه الى وجهى وعينه الى عينى وهذا
 المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع تكررة ومكب موقع مقرد والوارد منه
 قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (ان تبدل على ترتيب كاندخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلا ورجلا رجلا
 وضابطه ان يأتى التفصيل بعد ذكر المجموع مجزأ به مكررا قال الرضى وفى نصب الجزء الثانى خلاف
 ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جنى الى انه ضيقة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول
 لانه لما وقع فى موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادى واختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان
 مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر به هذا حلوا مض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على

لما يخفون لورفعوا وأيقوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدأ فى المعنى حال فى

تقدير

اللفظ وهذا كما يقول الكوفي فى زيد بك واثقال والاقبال لهم ان كان الحال المنصوب والمجرور فىم يتعلق المجرور ولم نصب أحد اللفظين
 وان كان الاول فقط فبأى شئ يتعلق الطرف وتظير هذا الذى ذكرته على العكس قوله سلام عليكم عدلوا عن النصب الى الرفع
 لغرض افادة الثبوت انتهى وقوله فبأى شئ يتعلق الطرف جواب انه يتعلق بمحذوف استئناف التبيين وقال أيضا قد تبين ان
 الشعر وما يبدل على التفاعل انما الحال فيه فى الحقيقة الجملة والجملة لا اشكال فى وقوعها حالا وانها لا تؤول أجزاءها مشتق
 بل المؤول جملتها كلها ان كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاز زيد يضحك أو وهو ضاحك والاولا تاويل نحو جاز زيد والشمس طالعة
 وجاه يده على رأسه وهذه مسئلة هنا فلا تاويل (قوله قاله فى المعنى) قال فىه التفسير فى سقياك أرائنى للتوبيخ ان
 يكون التقدير فى سقياك فى سقياك أو تقابضنا بيد (قوله ففاه حال) فيه ما مر من ان الظاهر من كلام المصنف ان الحال مجموع فاه

الى في (قوله غير مؤولة بالمشق) قال اللقاني ينافي قوله في المحدوص وصف والحق ان كل ذلك مؤول بالوصف كما لا يخفى انتهى (قوله قرأنا عربيا) قال اللقاني مصدر بمعنى القراءة فهي مؤولة بمقر وأعر بيا فهو مصدر والمصدر والحال يؤول بمشتق كما سيحى (قوله فتمثل لها بشرا) قال اللقاني دعوى الحال يقتضى ان المعنى فتمثل لها في حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت التمثيل ملك لا بشر فالأقرب انه منصوب باسقاط الخافض أى فتمثل لها بشرا أى تشبه به وتصور بصورته انتهى واعلم انه وقع هنا البيضاوى ما لا يليق حيث قال أنا هاجر يرب عليه السلام بصورة شاب أمر دسوى الخلق لئلا تناس بكلامه واعلم انه لم يبيح شهواتها فتمت نطقها الى رجها انتهى فقوله لبيح الخ عبارة غير لا ثقة بمقام مريم مع ان التحقيق ان عيسى عليه السلام كان من عالم الامر أى أمر التكوين الممثل بقوله تعالى إنما أمرنا بشئ اذا أردناه ان نقول له كن فيكون اذ ليس ثم قول ولا كان ولا يكون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم في قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم أى في التكوين بالامر من غير واسطة ولا نطفة والنفخ المدلول عليه بقوله تعالى فننفخنا فيه من روحنا من قبيل التمثيل استعير لافاضة ما به الحياة بالفعل على المادة القابلة لها لا حقيقة النفخ الذى هو اجراء

تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجالا كان مذهبنا وحسننا ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شئ من المكررات الا الفاء خاصة انتهى قال الرضى أو ثم نحو موضوا ككبكبة ثم ككبكبة (أى متربين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالمشق في سبع مسائل وهى أن تكون موصوفة) بمشتق أو شبهه فالأول (نحو قرأنا عربيا) فقرأنا حال من القرآن في قوله تعالى ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن والاعتماد فيها على الصفة وهى عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشر حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهى سويا والثانى نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا قاله أبو حيان (وتسمى) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لانه إذا كرت توطئة للنعبة بالمشق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المعنى فقال وانما كرت توطئة لانه كرسويا انتهى وقال ابن بابشاذ في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا طائلا لانه لسانت اللسان بعربى والصفة والموصوف كالشئ الواحد صارت الحال مشبهة بالمشق وصار عربيا هو الموطئة لتكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا فلا ما ذكر من الصفة انتهى فقضاءه ان الموطئة هى صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيمية (أودالة على سحر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدا يكذا) فدا حال من الماء ويكذا بيان لمدا (أو) دالة على (عند) نحو فتم ميعات به أربعين ليلة) فاربعين حال من ميعات وليكتميز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أى حاله ابن التبارى (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو هذا بسرا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبا) بضم الراء وفتح الطاء فبسر حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا وسياقى باوسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا الملك ذهبيا) فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال (أو فرعاه) أى لصاحبها

والامتلا بها كما فسره به المولى أبو السعود في سورة ص ولا يصح الاعتماد عن القاضي بانه نظر للعادة الالهية الجارية بخلق المسببات عقب الاسباب لان السبب لابد أن يكون تاما ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام للحصول الولد وانما تمثل لها بصورة حسنة لتانس به ولا تفر منه وتصنى لسماع البشرى وكان بصورة أمر دال الف النساء الى الاطفال ومن قرب منهم وعدم الاحتشام منهم (قوله وهو الملك) أى ضمير الملك (قوله لا يهاد كرت توطئة للنعبة بالمشق) قال الصفاقسى في سورة الزمر ان معنى التوطئة على هذا ان الحال صفة مغنوية تقدم لها موصوف تجرى عليه تشبيها بالصفة اللفظية (قوله وقال ابن بابشاذ الخ) قال الصفاقسى في سورة الزمر في الكلام على هذه الآية قيل الحال قرأنا وعربيا توطئة ومعنى التوطئة ان الاسم الجامد لا وصف بما يجوز أن يكون حالا انتهى وبه يعلم ان قول الشارح الا فى نقل كلام ابن بابشاذ وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا الخ صوابه أن يكون حالاً له المناسب لسياق الكلام كدليل عليه كلام الصفاقسى ولان لفظ اللسان جامد لانه ليس من المشتقات فكيف ينقى جوده فتدبر (قوله فقضاءه ان الموطئة هى صفة الحال) مقتضاه أيضا ان الحال نفسها تسمى موطئة بفتح الطاء وكان اللائق بالشارح التبيين على ذلك لئلا يتوهم ان ما ضبطه أولا من كسر الطاء طار على كلام ابن بابشاذ (قوله هذا البر) اشارة الى أن الضمير فى بعته عائذ على البر المقهوم من المقام وايضا حه ما قاله اللقاني ونصه الضمير فى بعته أى المنصوب عائذ على الشئ المبيع كالمبيع مثلا ومدا منصوب على الحال والشاهد فيه ان مدا جامد قصديه تسعير ويكذا ولا يجوز ان يعود الضمير المذكور الى المشتري يعنى بعته مدا الذى يخرج حينئذ عن هذا الحكم فتأمل (قوله فاربعين حال) وقيل مفعول به لان تم معنى بلغ (قوله تفضيل) قال الدوشى أعمن أن يكون الاول هو المفضل على نفسه

باعتبار طوره من أطواره أو يكون مفضلا على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا بسر أطيبت من هذا عنياتأمل (قوله وهو سهو) قال اللقاني قد يقال إن من هي المفعول بناء على أنها كعض معنى واعرابا كما عليه الزمخشري وطائفة من المحققين أو نعت لمقدر أي شيامن الجبال فيبوتأ حال من من أو من المندرو هذا أولى من دعوى السهو (قوله وأأسجد الخ) قال اللقاني طينا حال من الضمير المحذوف المنصوب بخلفت لا من من إذا حال قيد في عاملها والطين ليس قيد في أسجد لعدم مقارنته له على أنه ليس مقارنا أيضا خفت إذا الطين سابق على إيجاد آدم بصورته البشرية فلو قيل أنه منصوب مفعولا به على اسقاط الخافض أي خلقت من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما في قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فإنه موقوف على السماع إن هذا مما سمع (قوله وأنها لا تؤول المشتق) قال اللقاني فيه نظر إذا المفهوم أنها تؤول بتكلف إذا قيد في قوله بلا تكلف هو محل التخلف بين المنظوق والمفهوم وإذا ثبت أنها تؤول بتكلف فلا بدع في ارتكابه بالدليل فقوله ٣٧٢ في الرد على الناظم ومن تكلف قاتنا نعم ولا محذور في ذلك (قوله لأن اللفظ فيها الخ) قال الحميد

(نحو هذا حديدك خاتما) فخاتما حال من حديدك وهو فرغ له فان الخاتم فرغ من الحديد (وتنحتون الجبال بيوتا) فيبوتأ حال من الجبال والبيوت فرغ الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتاً على هذا مفعول به لا حال (أو أصله) أي لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديدا) فحديدا حال من خاتمك وهو أصل له فان الحديد أصل للخاتم (وأأسجد لمن خلقت طينا) فطينا حال إما من ضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال أو من الموصوف المحرور باللام وعلى التقديرين فالطين أصل للخلق وهذا أحسن من جعل طينا منصوبا بترغ الخافض فإنه موقوف على السماع في غير أن وإن وكى وهذه المسائل العشر غير مسألة العدد ما خوذت من التسهيل ونصه ويعني عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبلة أو دلالة على مفاعلة أو سعة أو ترتيب أو أصالة أو تفرع أو تنويع أو طور وواقع فيه تفصيل (تنبيه: أكثر هذه الأنواع) العشرة (وقوع مسألة التفسير والمسائل الثلاث الأولى) جمع أولى وهي ما دل على تشبيهه أو مفاعلة أو ترتيب (والى ذلك يشير قوله) في النظم (ويكثر الجود في سعروفي * مبدى تاول بلا تكلف

ويعمهم منه أنها تقع جامدة بقلعة في مواضع آخر وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التفسير وقد بينتها كلها) بقولي أو لا تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل وبقولي نائما أو تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل إلى قولي في التشبيه وإلى ذلك يشير (وزعم) بدر الدين (ابنه) أي ابن الناظم في شرح النظم (ان) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وانما قلنا) نحن (به) أي بالتأويل (في) المسائل (الثلاث الأولى) وهو ما دل على تشبيهه أو مفاعلة أو ترتيب (لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي) فالتأويل فيها واجب) وقد تقدم كيفية وأما كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فان الأولى على معنى سويافي صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متاصلا أو معنوعا الوصف (الثالث) من أوصاف الحال (ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم) لأن الغالب كونها

قال أو لا أحداها ما دل على تشبيهه ولا شك ان المراد معنى الكلام الحقيقي حال التشبيه ولا تنافي بينهما لان كل واحد من زيد وأسد استعمل في معناه الحقيقي في قولهم كر زيد أسدا نعم اذا أريد من أسد شجاع يكون مجازا لانه لا تشبيه فيه وبهذا يظهر بطلان قوله أي شجاعا لانه مناف للتشبيه وكذلك الكلام في بدت الجارية بقرا أو أما ما دل على مفاعلة فهو حقيقة أيضا لان معنى قولهم بعته يدا ييدا زايد يبدى أي شيأ صاحب يبدى أي صاحب يذكل من اليدين أريد به معناه الحقيقي فلا يكون مجازا وكذلك ما دل على ترتيب نحو أدخلوا رجلا رجلا أو ثم رجلا أو رجلا فان المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمها من مقدره مشتقة ولكن حذف للاختصار انتهى ومر ما في دعواه بطلان قول المصنف أي شجاعا وقال اللقاني في قوله مراد به غير معناه الحقيقي نظر لانه في الأول حينئذ استعارة تحقيقية وشرطها ان لا تشم رائحته من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالصواب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وانه من التشبيه الحقيقي البليغ محذوف الأداة وهذا هو التأويل المشار إليه في النظم بقوله * وكر زيد أسدا أي كاسد قائل وشبهة المصنف ان الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل بصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها ان التأويل كاف في ذلك إذ الحال حينئذ هو مما تلا أو كما تامل كذا انتهى وفي قوله وذلك منتف هنا نظر اذ ليس في كزيد أسدا راحة التشبيه نعم لو قيل كزيد أسدا شدة كان فيه رائحة وقال الشهاب القاسمي لقائل ان يمنع كون المراد غير معناه الحقيقي في المسئلة الأولى من الثلاث بان يقدر مضاف فاصل كزيد أسدا مثل أسد فالأسد مستعمل في معناه وكذا قرأ أصله مثل قبر وكذا عنصنا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لان الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمسوخ أو غيره فقليل فلا يرد ان اللبس بالنعت باق مع تنكيرها ولهذا قال المصنف في المعنى ان

أو ثم رجلا أو رجلا فان المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمها من مقدره مشتقة ولكن حذف للاختصار انتهى ومر ما في دعواه بطلان قول المصنف أي شجاعا وقال اللقاني في قوله مراد به غير معناه الحقيقي نظر لانه في الأول حينئذ استعارة تحقيقية وشرطها ان لا تشم رائحته من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالصواب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وانه من التشبيه الحقيقي البليغ محذوف الأداة وهذا هو التأويل المشار إليه في النظم بقوله * وكر زيد أسدا أي كاسد قائل وشبهة المصنف ان الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل بصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها ان التأويل كاف في ذلك إذ الحال حينئذ هو مما تلا أو كما تامل كذا انتهى وفي قوله وذلك منتف هنا نظر اذ ليس في كزيد أسدا راحة التشبيه نعم لو قيل كزيد أسدا شدة كان فيه رائحة وقال الشهاب القاسمي لقائل ان يمنع كون المراد غير معناه الحقيقي في المسئلة الأولى من الثلاث بان يقدر مضاف فاصل كزيد أسدا مثل أسد فالأسد مستعمل في معناه وكذا قرأ أصله مثل قبر وكذا عنصنا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لان الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمسوخ أو غيره فقليل فلا يرد ان اللبس بالنعت باق مع تنكيرها ولهذا قال المصنف في المعنى ان

تقدم الحال في ليمه وحشا طلل لرفع ايها انه نعمت لا التسويغ كما سياتي تقبله عنه في كلام الشارح قريبا (قوله لثلاثي شوهم الخ) عبارة المصنف في الحواشي انما التزم تنكيره ائلا يتوهم الصفة التابعة ان كان منصوب كضربت الاصل المكتوف والمقطوعة ان كان مرفوع أو مخفوض كجاء زيد الراكب وموت زيد الراكب ولا يها ملازمة للفضلة فاستحقت لزوم التحقيق بالتجرد عما يقتضى التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فاما المفعول له ومعها فحما على المقاعيل الثلاثة لان المفعولية باب واحد انتهى وبقوله والمقطوعة يستغنى عما ذكره الشارح من الحال في ذلك (قوله وذلك ان العرب قالوا ٣٧٣ جامع وحده) ان اراد ان الحال تلك

النكرة فممنوع اذا المعرفة المؤولة منصوبة ولا وجه لنصبها الاعلى الحال وان اراد ان الحال هي المعرفة فتاويلها بالنكرة لا يخرجها عن كونها معرفة فقد وقعت الحال معرفة فان اللزوم فكان الظاهر ان يقول وتكون الحال نكرة غالباً ومعرفة مؤولة بنكرة كما قالوا تكون مشتقة وجامدة مؤولة ثم انه يستغنى عما ذكره من التاويل بان وحده وعوده مما لا يعرف بالاضافة كغيره ومثل بيان العراك مفعول لاجله وبيان الباقي ال فيه زائدة كما تاتي عن شرح الشذوذ فقلت است الحال بافظ المعرفة وهذا انسب بقوله وذلك لازم (قوله أي متركة) اوله ابن الجباز معاركة وهو أحسن (قوله وصف ابلا) قال المصنف في المستوفى قال ليديصف غير او اتنا انتهى ومثله

مشتقة وصاحبها معرفة فالترجم تنكيرها ثلاثي توهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا ووجمل غيره عليه (فان وزدت بلفظ المعرفة اولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يحى معرفة الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم * والحال ان عرف افظا فاعتقد * تنكيره معنى * وذلك ان العرب (قالوا جاء وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي) يتوحد أو (متفردا) (قالوا) (رجع عوده على بدئه) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجح المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي عاذا) أو راجعا على بدئه بيان والمعنى رجح آخره على اوله قاله الجرحي وقال أبو اليقظة معناه رجح عاذا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه (و) (قالوا) (ادخلوا الاول فالاول) فالاول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالقائه ما بلفظ المعرفة بالفيؤولان بنكرة (أي مترتين) واحد ا فوا حدا (و) (قالوا) (جاؤا الغفير) فالجماء حال من الواو في جاؤا وهو بلفظ المعرفة بالفيؤول بنكرة (أي جميعا) والغفير بفتح العين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر التعطية فعمل معنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجم والمدفون الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حباً جاحا وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أثبووا الموصوف على معنى الجماعة وذكر الوصف جلالا للفعل بمعنى الفاعل على الفعل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض بكثرتها (و) (قالوا في الابل) أرسلها العراك (قال العراك) بكسر العين المهملة حان من الهاء في أرسلها وهو بلفظ المعرفة بالفيؤول بنكرة (أي معتركة) قال ليدي فإرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشقق على نغص الدخال والنغص بفتح النون والعين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والحاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراك أي ازدحم وصف ابلا أوردها الماسر ذمها وخرجها والتي قبلها في شرح الشذوذ على زيادة ال وما هنا أولى ليكون التاويل في الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من اوصاف الحال (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) لانها وصف له وخبر عنه و اوصف نفس الموصوف والخبر نفس الخبر عنه (فذلك) الاتحاد (جاز أن يقال جاء زيد ضاحكا) لان الضاحك هو زيد في المعنى (وامتنع) أن يقال (جاء زيد ضاحكا) لان الضاحك مصدر وزيد ذات والمصدر بيان الذات (وقد جاءت مصادر احوال ابلة في المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها العراك) وفيه اشذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيديو به ان الذي جوز تعريفها اشبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كما الحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر

في الجامي وقد شرح البيت أحسن من الشارح وعبارته يصف حمار الوحش والآن يقول أرسل حمار الوحش الآن وكان المراد بالارسال البعث أو التخلية بين المرسل وما ير يد أي أرسلها معتركة مترجة ولم يذدها ولم ينعها عن العراك ولم يشقق أي لم يخفف على نغص الدخال أي على انها لم تتم الشرب لبعضها لئلا يدخل والدخال هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هنا نغص من مداخله بعضها في بعض والمعنى أنغص مثل نغص الدخال (قوله الرابع) أن تكون نفس صاحبها في المعنى (المراد بالمعنى المعنى الخارجي) يعني ان ذات الحال وذات صاحبها في الخارج واحدا حتر ازا عن اللفظ وعن المفهوم لان مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

ذلك فيها بل يجوز جعلها
مفاعيل مطلقه اذ هي نوع
من عاملها فهي كرجع
القهرقري وكذلك شعرا
وعلمها في الامثلة يصح
جعلها تميزا انتهى وقد
أشار السارح لذلك بل أفاد
ونقل ما جوزة اللغاني عن
الائمة وقال المصنف في
الحواشي وعندى انه ينبغي
ان يجوز ما ورد من ذلك
على المبالغة كما جاز في باب
المتدازيد صوم على ذلك
أو على حذف مضاف
فما زيد ركضا في معنى
دار ركض وكان ينبغي أن
يأتي هنا الخلاف الذي
في باب التعت فلا أدري
ما الفرق والبيان سماع
وساقي للشارح حكاية
القول بانه على حذف
مضاف (قوله لان السرعة
نوع الخ) فيه تجوزا
السرعة والبطء وصفان
للجى لا نوعان منه والا
كانا كمين من الجى مومن
شيء آخر هو فصل والتوع
انما هو الحركة السريعة
فالسريعة فصل لانوع
(قوله والمبرد يرى انه مفعول
مطلق حذف عام له دليل)
أى وهو العامل السابق
وفيه ان العام لا يدل على
الخاص وان جعل الدليل
المصدر وردان كل مصدر
يدل على فعله فيلزم ان
يقبسه المبرد مطاوعا وهو انما يقبسه في نوع الفعل وقد رد المصنف كلام المبرد في غير هذا فانظر حاشية الائمة

مثالها وكانت غير الاول وغير ماهي له صفات انتهى وقال ابن الشجري الاصل تعترك العراك ثم أقيم
المصدر مقام فعلة المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال لا احوال
انتهى وحكى الاصمعي وحده كموعد يعر فعلى هذا يقال وحده مصدران لفعل مستعمل وهو وحده
كما يقال وء. وعدة مصدران لوعد وأجاز بوقس والبعث ادون ان تاتي الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو
ادخلوا الاول فالاول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان في معنى الشرط نحو عبد الله
المحسن أفضل منه المسمى فالمحسن والمسمى محالان وصح مجيئها بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط والتقدير
عبد الله اذا أحسن أحسن منه اذا أساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد
الله المحسن اذا لا يصح جاء عبد الله ان أحسن (و) جاءت مصادر أحوال (بكثرة في النكرات) وفيها شبه نذوذ
واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع أحوال الا انها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يختبرون
بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا نحو زيد عدل فعلا ومثل ذلك لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة
بقول النظم * ومصدر منكر حالي يقع * بكثرة (كطلع زيد بغتة) فبغتة حال من فاعل طلع (وجاء
ركضا) فر كضا حال من فاعل جاء (وقتلته صبيرا) فصيرا وهو ان يحبس حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من
مفعول قتلته (وذلك) كاه مع كثرته (على التأويل بالوصف) فيؤول بغتة بوصف من باغتت لانها بمعنى
مفاجأة (أى مباغتة) وقدره ابن عقيل باغتت يقال بغتة أى فجاء واليغت الفجأة قال الشاعر
ولكنهم كانوا ولم أدر بغتة * وأعظم شيء حين يفجؤك البغت
(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أى (راكضا) والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه
اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدو وليس بالاصل (و) يؤول صبيرا بوصف المفعول
من صبر أى (مصبورا أى محبوسا) ووقع المصدر النكرة حالا كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه
(و) (الجمهور لا ينقاس مطلقا) سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجماع
الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه (فأجاز)
قياسا (جاء) زيد (سرعة) لان السرعة نوع من الجى (ومنع جاء ضحكا) لان الضحك ليس نوعا من الجى
قال الموضع في الحواشي وانما قاسه المبرد ليقبسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التأويل ووضع
المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عام له دليل
فهو عند المقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل للدليل فهذا الخلاف مبنى على الخلاف في انه حال أو
مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه
الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (بعدها) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو) أما علما فاعالم
والاصل في هذا ان رجلا ووصف عند شخص بعلم وغيره فقال للواصف أما علما فاعالم (أى مهما يذكر
شخص في حال علم فالمد كور عالم) كأنه منكر ما ووصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير
نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرران العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان
يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صاحب العمل فيما قبلها وصاحبها ما قبله من ضمير والحال على
هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمد كور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها
تعين أن يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد ما نحو أما علما فلا علم له وأما علما فان له علما وأما
علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي أما مغر فبال فهو عند سيبويه
مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كاه ما بعد ما مفعول مطلق وذهب الكوفيون
الى أنهم ما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما اتد كره علمه فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح

(قوله ويجوز أن يكون شعر التميز الخ) فيؤخذ منه جواز حذف صاحب التميز وروا أن صاحب الحال يحذف عند بعضهم في الكلام على أسجدان خافت طينا فهذا من أوجه اتفاق الحال والتميز ولم يذكره المصنف فيما اتفق عليه ولا في بحث الحذف وقال اللغاني الاظهر ان المنصوب في قوله وبعد خبر الخ وفيما بعده تميز محمول عن الفاعل والاصل زيد مماثل شعره شعر زهير وأنت الكامل علمه حول الاسناد عن المصدر وأخر ونصب تميزا * (فصل) * (قوله فالمسوخ في المثل تقديم الخبر) هذا مخالف لما قدمه في مبتدأ والخبر نقل عن المعنى من أن التقديم لا مدخل له في تسوية الابتداء بالنكرة (قوله لثلاثا يلبس ٣٧٥ بالصقة) فيه ان هذا الالتباس جار فيما اذا كان نواحي الحال

نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه أيضا والأخا الفرق الا أن يقال الالتباس فيما اذا كان نواحي الحال نكرة أشد لان الحال بين الهيئة والوصف بين الذات والنكرة الى بيان الذات أخرج منها الى بيان الصفة فالجمل على الرفض حينئذ أرجح وأما اذا وصف مرة فقد حصل تبين الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالجمل على الحال جمع (قوله وقيل من الضمير المستكن في الظرف) أي الذي هو فاعل الظرف وهذا هو المناسب لما تقدم من الحال انما تأتي من الفاعل أو من المفعول فالمناسب للشارح أن يقول والصحيح انه حال من الضمير الخ والمناسبت للمصنف أن يمثل لتقدمها بقوله تعالى وجعلنا فيها فخا حسبا لان الفجاج صفة للسبل بدليل قوله

التسهيل وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمده عليه في الجواب (و) فاساه أيضا (بعد خبر شبهه مبتدؤه كز يلهي شعرا) فزهير بالتصغير خبر شبهه مبتدؤه وهو زيلو التقدير ز يلهي شعرا في الشعر وانما حذف مثل لزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ وشعر حال في تقدير الصفة أي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقر من أن الجاهل المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعر التميز المماثل في مثل المحذوفة وهي العامة فيه قاله الخصاص في الايضاح واستظهره أبو حيان في الارتشاف والموضع في المعنى (أو قرن هو) أي الخبر (بال الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما) فعلمنا حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخطاريات لابن جني أنت الرجل فهما أو أدبا يمتثل وجهين أحدهما أن يكون في قولك أنت الرجل معنى الفعل أي أنت الكامل فهما أو أدبا والثاني أن يكون على معنى تفهم فهما أو أدبا انتهى قال في الارتشاف يمتثل عندى أن يكون تميزا كأنه قال أنت الكامل أدبا أي أدبه فهو محمول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تميز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب سيويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاختصاص انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاعر كضاجا ذار كض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فذهب سيويه علم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابته في ثلاث مسائل بعد ما وبعد خبر شبهه مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال

(فصل) * وأصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معروفة لان الحكم على الجهول لا يقيدها لبا (ويقع) صاحب الحال (نكرة مسوخ) يقربه من المعرفة (كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسار جل وقوله) وهو كثير عزة (لمية موحشاطل) وتماهه عند العلم بلوح كانه حال وروى لمية موحشاطل قديم * عفاه كل أسحجم مستديم

في الباقي المثال حال من رجل وموحشافي البيت حال من طلل وسوخ مجيء حال من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المعنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسوية الحال فينا بل لثلاثا يلبس الحال بالصقة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما وافقه وعلى هذا فالمسوخ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو أو الوصف وما ذكره من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذا القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب أن يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيويه وهو عاله ان الحال خير فعلها

تعالى لتبليكوها منها سبلا فخا ظن حقها ان تكون تابعة فلما قدمت انتصبت على الحال وهي من المفعول (قوله على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها) أي وعدم جواز ذلك فن جواز جعل الحال من النكرة والناسب له الاستقرار الذي تعلق به الظرف ومن منع جعله من الضمير المستكن في الظرف وبهذا ظهر انه لا يلزم من مجيء الحال من المبتدأ أن يكون قيدا للابتداء وهو معنوي لانهما تكون قيدا له لو كان هو العامل فيها فاحفظه فان بعضهم يعطل منع مجيء الحال من المبتدأ بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا يقتضي ان المبتدأ معرفة وانه لا يمتنع مجيء الحال منه (قوله لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا) هذا ليس يلزم عند سيويه وقد ذكر

المه نف وجوب كون عامل الحال هو العامل في صاحبها في الباب السابع الذي ذكر فيه ما اشتهر بين النحاة واستصوب خلاقه واستشهد
 لسيديويه بامور لكنه بعد ذلك اجاب عنها واقتضى صنيعة انه يختار ما اشتهر (قوله وتعقب منع العطف بقول ابن جنى الخ) ما قاله ابن جنى
 أي اذا جاز العطف فالتوكيد والابدال منه كذلك اذا قائل بالفرق هذا وقد يقال لا يلزم ابن خروف لاحتمال أن يرى ان البيت من تقديم
 المعطوف على المعطوف عليه الذي أراد ابن جنى التخلص منه وقد اعترض عليه بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف على ضمير
 الرفع المتصل من غير فصل لكن اجيب بان عدم الفصل أسهل (قوله اما بوضف) ان قلت فلم قال في الكشف ان جملة ليس له ولد ليست
 حال من امر ومع ان بعده هلك قلت لام مفسرة لاصفة فتعين ان الجملة الثانية صفة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الزمخشري والحاصل
 ان فرض الأخت النصف عند عدم الولد وذلك مطرد قطعاً فان وجد الولد فان كان ابناً أو بنتاً فلا شيء للأخت أو أختين فليس للأخت
 النصف وكذا ان كان له بنت لان الأخت حينئذ انما أخذت بالعصوبة ما بقي لا النصف وقد وهم في ذلك الزمخشري والامام والآية أيضا
 مقيدة بان لا يكون للبيت أيضاً ٣٧٦ وبيان تكون الأخت شقيقة أو لاب (قوله أمرا) من عندنا جوز في الكشف ان يكون واحد

الامور وان يكون ضد
 انتهى (قوله مع قوله ما
 انه لا يأتي) أي فهذا وجه
 قول المصنف وليس منه زاد
 اللغاني ولان الحال وصف
 وأمر اجامدا قال الان هذا
 قد يمنع بان الاسم اذا وصف
 كان المشتق انتهى أي
 والاسم هنا وصف بقوله من
 عندنا (قوله وذلك مقتود
 هنا) ممنوع لانه كبعضه
 في صحة حذف المضاف
 واقامة المضاف اليه مقامه
 لجهة يفرق أمر لان النكرة
 في الأبيات قد تم ولان كل
 معني الأمر لا يحسب
 ما تصاف اليه (قوله فعمله
 من التخصيص بالاضافة)
 أي فهو حال من المضاف
 وهو كل لانه الذي يتخصص
 بالاضافة لا من أمر الذي

لا ظهر الاسمين أولى من جعلها لا غرضها قلنا نعم لو تساوى ولكن التعريف أولى بالترجيح به وزعم ابن
 خروف ان الخبر اذا كان ظرفاً أو مجروراً الا ضمير فيه عند سيديويه والفرع الا اذا كان ظرفاً ولا ضمير فيه اذا تقدم
 ولهذا لا تؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جنى في * عليك ورحمة الله
 السلام * ان العطف على الضمير في الظرف والظلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من آثار
 الديار والموحش هو القفر الذي لا أيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهي بطانة
 تغشى بها أحقاد السيوف منقوشة بالذهب (أو يكون) صاحبها (مخصوصاً ما بوضف كقراءة بعضهم)
 وهو ابراهيم بن أبي عبلة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً) فصدقنا حال من كتاب لتخصيصه
 بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا الدليل فيه مجواز أن يكون مصدقاً حال من الضمير في الجار والمجرور
 الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ (وقول الشاعر
 نجيت يا رب نوحاً واستجيت له * في فلك ما خفي اليه مشحوناً)
 فشحوناً حال من فلك لوضفه بما خروجه من أن يكون حالاً من الضمير المستتر في ما خرو وهو بالحاء المعجمة
 الذي يشق الماشق واليم بفتح الياء المنناة تحت وتشديد اليم البحر والمشجون بالشين المعجمة والحاء
 المهملة المملوء (وليس منه أي من المختص بالوصف قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم أمر اخلافاً
 للناظم) في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم فانهم أعراباً أمر المنصوب حالاً من أمر المجرور وبالاعنافة
 لكونه مختصاً بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا يأتي الحال من المضاف اليه الا بشرط أن يكون المضاف بعض
 المضاف اليه أو كبعضه أو عاملاً في الحال وذلك مقتود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله
 من التخصيص بالاضافة وفي نصب أمر أوجه أحدها انه على الاختصاص اثنان على المفعول له الثالث
 على المصدر من معني يفرق الرابع على الحال من كل أو من ضمير الرفع على في أنزلنا أي أمرين أو من ضمير
 المفعول وهو الهاء في أنزلناه أو من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين (أو) خصوصاً

هو المضاف اليه وان أو هم صنيع الشارح خلاقه لانه جعل المخالفة في المسوغ اسم فاعل لا المسوغ اسم مفعول ولانه (باضافة
 سيدكر من الاقوال الآتية انه حال من كل بقى ان عبارة الشارح من مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف أو اضافة كقوله
 تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا ه وهو ظاهر في جواز الأمرين فلم يخالف ما هنا بل أشار الى عدم تعيينه (قوله وفي نصب أمر
 أوجه) أي غير ما ذكرنا (قوله على الاختصاص) قال بعض الفضلاء ليس المراد الاختصاص الحقيقي حتى يرد أنه لا يكون نكرة كما
 يأتي في باب به بل المراد انه منصوب باخص محذوفاً ونحوه قال في الكشف أي أعني بذلك أمرنا كما تنام لنا وذلك تفخيم لشانه ويقويه
 قراءة زيد بن علي أمره ومر عن المصنف في الكلام على قائم بالقسط ما يخالفه وان الاختصاص الحقيقي يكون نكرة (قوله الرابع على
 الحال من كل الخ) جعل الحالية وجهاً واحداً للتأخير لها وما بعدها وأشار الى اختلافها باعتبار صاحبها بالتقسيم ولا يلزم أن يكون
 القائل به واحداً فيحتمل ان القائل بالحالية واحداً يجوز ذلك ويحتمل ان بعضهم قال انه حال من كل وأنخر قال انه من الفاعل وهكذا
 (قوله الخامس انه مفعول منذرين) قال الدونشري فيه وقفه من جهة المعنى أي لان المبادرة ارادة المفعول به ولا معنى لتعلق الانذار بالأمر

(قوله غيره مضاف اليه) أشار الى دفع ما يقال المخصوص بالاضافة انه من أقسام المخصوص بالمعمول كما دل عليه صنيعه في باب المبتدأ فإنه لما جعل من المسوغات كون التكررة عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسيما له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صنيعه عطف العام على الخاص ولا مانع منه لان العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسيما (قوله من ضرب) بالتنوين (قوله أو مخصصا بعطف) أي مخصص بعطف المعرفة عليها كما مثل أو عطفها على المعروفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابتداء بالتكررة (قوله ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها) قد نقلها الدماميني في شرح المغني فقال اعترض ابن مالك ذلك قائلا ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تبدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضدها يراد من التوكيد فلا يضح ان يقال للعاطف مؤ كدو أيضا ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال انها أكدت لصوقها وأيضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها ٣٧٧ موضع الحال نحو ان رجلا رأيه

سيد لسعيد فر أنه سيد
جدة نعت بها ولا يجوز
أقترانها بالواو لعدم
صلاحيتها للحال بخلاف
ولها كتاب معلوم فانها
جدة تصلح في موضعها
الحال لانها بعد منفي
والمثني صالح لان يجعل
صاحب حال بها هو
صالح لان يجعل مبتدا
قال فحجم الدين سعيد في
شرح الكافية أقول على
الوجه الاول ان جار الله
العلامة عرف باللغة مع
انه لا يلزم من عدم
العرفان بالمعول عليه
عدمه قلت قوله أعرف
باللغة مجرد دعوى مع انها
لوسلمت لم تصلح لردان

(باضافة نحو في أربعة أيام سواء) للسائلين فسواء حال من أربعة لا اختصاصا بها بالاضافة الى أيام (أو) مخصصا (بمعمول) غير مضاف اليه (نحو عجيبت من ضرب أخوك شديدا) فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو أخوك أو مخصصا بعطف نحو هو لاء أناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة (أو مسبوقا بنفي نحو وما أهالكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقا بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتأنيده صاحب اللمعة وابن هشام الخضر اوى ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادى ان من المسوغات كون الحال جمة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو واو كاذبي مر على قرية وهي حاوية على عروشها اما في النفي فلا (أو هي نحو قول الناظم لا يبيع امرؤ على امرئ مستهلا) فمستهلا حال من امرؤ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبعني التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعد امرؤ على امرئ مستخفا به (وقوله) وهو قطري بن العجاعة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم (لا يرتكن أحد الى الاجمام * يوم الوغى متخوفا كجمام) فتخوفا حال من أحد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجميم النكوص والتأخر والوغى بالمعجمة الحرب والجمام بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم الموت (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بني طيبي كما قال ابن مالك (يا صاح هل حم عيش باقيا قترى) * لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قنبر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعدا الامل مفعوله والى ذلك أشار الناظم بقوله

(٤٨ تصريح ل) هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وإنما وجه الردان يقال بل هو معروف ويبين من قاله به منهم والزمخشري لم يبين نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال انه أعرف باللغة من ادعى عدم العرقان بوجوده فيجوز ان يكون ذلك أمر الاختاره ولم يسبقه اليه أحد قال وعلى الثاني ان تغاير الشئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لهما التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار انها في أصلها للجمع المناسب للتلاصق لانها الاثنان عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو توكيد الثاني وان اتقى الاول وعلى الرابع ان الية من تلك المواضع وقد قارنتها الواو للتوكيد قامت نسيان قريبا ما يرد هذا من كلام المصنف اه والذي يأتي قريبا ان مانع الوصفية فيها أمران الواو واقتران الجملة الاذلا يجوز التقرير في الصفات (قوله اما في النفي فلا) أي فلا يحتاج اليه وان جاز اعتباره لانه لا يمنع ان يكون للشيء مسوغان (قوله نحو قول الناظم لا يبيع امرؤ الخ) ويجوز ان يكون منه قوله تعالى ولا أمين البيت الحرام يستغون قال أبو البقاء جمة ينتغون ليست صفة لان الوصف لا ينعى اذا عمل بل هي حال من أمين قال المصنف والمسوخ اما تقدم النهي واما التقييد بالمعمول ولا يمنع الوصف لان نعته قبل العمل هو الممتنع على الصحيح فاما بعد العمل فحائز لانه قد كمل وقد رآه البقاء مضافا أي ولا قتال أمين وهو

تخصن لأن الأفعال لا تتعلق بالذات وقد رد المصنف على أبي البقاء في النوع العاشر من الجهة السادسة (قوله كقولهم عليه مائة بيضا) فيه ان هنا مسوغ الحال وهو المسوغ للابتداء بالنكرة وذلك الاخبار عنها بطرف مختص مقدم (قوله لا يقال التخصيص بالحكم كاف الخ) السؤال غير محرز لان التخصيص بالحكم انما يكفي فيما تقدم لزوما كتحكم على الفاعل والحكم المتقدم على صاحب الحال لا يلزم تقدمه لانه قد يكون مفعولا وأما الجواب فلجواز ان يكون هذا المسوغ ضعيفا لا يكفي به الاعتدال الحاجة اليه على انه لا مانع من تعدد المسوغ * (فصل) * (قوله ان يتاخر) هو الارجح فالاصل في هذا الاصل هو التاخر (قوله وذلك) أي الوجوب أو التاخر الواجب (قوله كأن تكون محصورة الخ) مما يجب فيه أيضا تاخرها عن صاحبها عند المغاربة اذا كانت جملة معرونة بالواو ورعاية لاصل الواو الذي هو العطف كذا نقله القنري في بحث الجملة الحالية آخر الفصل والوصل عن الدماميني وان ابن اصبغ نص على جوازه عند الجمهور والظاهر انه تحريف وكلام ابن اصبغ انما هو في تقديمها على عاملها ما على الصاحب فلم يذ كر في جوازه خلافا وأوجبوا في الخبر اذا تعدد نحو الرمان حلوحامض ٣٧٨ تاخيرها وقياسه ان الحال كذلك (قوله وما ترسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين الخ)

من قصر الموصوف على الصفة قصر اضافيا أي الامقصورين على التبشير والانداز لا يتجاوزونه الى ما اقترح الكفار عليه من الامور التي اخبر الله بها عنهم (قوله والمحصور يجب تاخيرهم بين علة ذلك كانه حاله على ما سبق في باب المبتدأ ان تقديمه يؤدي الى انعكاس المعنى المراد ولذا قال انه يجب فيه خلاف الكسائي اذ المعنى المراد مع الاظهار وعمله بعضهم بانه يلزم على تقديمه قصر الصفة قبل تمامها وعلمه لا يظهر كلام الكسائي هناك وهنا (قوله كررت بهند جالسة) انما لم يمتثل بذي

لم ينكر غالباً ذوا الحال ان لم يتاخر او يخصص أو يبين من بعد في أو مضاهيه (وقد يقع) صاحب الحال (نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا) فبيضا بلا مفعول الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من أمثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة وليست المائة بمهمة الوصف (وفي الحديث) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا (وصلى وزاهه رجا قياما) رواه مالك في الموطأ فقيما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لاننا نقول لو كان كذلك لما احتجج الى مسوغ أصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت محي الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أو لا ذهب سيبويه الى الجواز والتحليل ويوتس الى المنع * (فصل وللحال) المؤسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) كمال للخبر من المبتدأ ثلاث حالات (احدها) وهي ان الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تقدم عليه (فاعلا كان أو مفعولا) كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوبا فالتاخر في ضاحكا ومكتوبا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد (و) على (المنصوب) في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوبا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعها ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم تكن فعلا للحالة (الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما ترسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين) فبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تاخيرها ويمكن ان يجب وفيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا (أو يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها على جالسة تقول كررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعلا واما منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه

الحال مذكر ان حوررت را كبا يزيد لاحتمال ان يكون من الفاعل (قوله بان تعلق العامل الخ) وبان الحال لا يتقدم صاحبها وصاحبها الا يتقدم على حرف الجر وهذا يقتضي عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ما عمل به الشارح لان الزائد غير معدل كن قد يرد على تعليل الشارح ان تعلق العامل بالتوابع من النعت وأخواته ثان لتعلقه بالمسوغ وقد تعدى اليها من غير الواسطة التي تعدى بها الى المتبوع اذا كان المتبوع مجرورا كررت يزيد العاقل أو نفسه أو وعرور وهكذا ويجب بالترام ان حقه ان يتعدى الى التوابع بتلك الواسطة وان لزوم تاخيرها أيضا عوض لان التوابع لا تقدم على متبوعها واذا علمت هذا عرفت ما في قول الشهاب من حواشي الاشعرية في انظر مرتب يزيد الكريم فان العامل في النعت العامل في النعت الان يقال النعت والمنعوت كالشي الواحد لان القصد بالنعت تتميم المنعوت أو يقال المراد لا يتعدى مع التصريح بالواسطة انتهى وعمل بعضهم المنع بان الباعن من حروف الصفات تتعلق بالحدث وكان الحدث مطلقا فقيده فصار مخصوصا بتدليله مطلقا وصاحبه من صلات هتد وقيدتها فقد اجتمع صفتان احدهما الباء المقيدة للضرورة والاخرى الحال المقيدة للندوة في مثل ذلك

لا يجوز ان تلي صفة أحدهما غير موصوفها بل تلي كل صفة موصوفها ككررت برجل عاقل على فرس أشهب أو تلي صفة الموصوف
 الثاني صاحبها وتلي صفة الأول صفة الثاني ولا يجوز ان تلي صفة الأول الموصوف الثاني وتلي صفة الثاني صفة الأول (قوله لا يتعدى
 بحرف واحد الخ) أي لانه يلزم تعلق حرفي جر بعامل واحد وذلك لا يجوز اذا كانا بمعنى واحد ككررت يزيد بعمر وأما الاختلاف المعنى
 فيجوز تعدى الفعل بهما ككررت يزيد بالبادية أي فيها وظاهر كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الجواز
 مع كون المعنى واحداً ان الثاني انما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول والأول يتعلق به في حال الإطلاق (قوله وخالف في هذه الأخيرة
 الفارسي الخ) ان قلت يؤثر المخالفان الحال مشبهة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك نحو روت اليوم هنيئاً فينبغي ان يجوز ذلك في
 الحال فالجواب ان الظرف مقدر في وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لغبره والحال هي هندو الشبه الذي بينهما انما هو في المعنى لا في اللفظ
 والمثبه بالشيء لا يكون كالمثبه به من كل وجه (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) وقال في شرح الكافية لان الجرور مفعول به في المعنى فلا
 يمتنع تقديمه عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به (قوله لوروده الخ) من وروده قوله تعالى و جاؤا على قيصه بدم كذب فان قوله على
 قيصه حال من دم والتقدير جاؤا بدم كذب على قيصه كما أفاده أبو البقاء وهو الحق والمعنى ٣٧٩ يرشد اليه وأما قول الزمخشري
 كالحوق في انه في محل نصب

بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الوساطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين
 فعملوا عوضاً عن الاشتراك في الوساطة التزام التأخير واليه الاشارة بقول النظم بوسبق حال ما بحرف جر قد
 أبوا (وخالف في هذه) المسئلة الأخيرة (الفارسي وابن جنى وابن كيسان) وابن برهان وابن مالك
 وبعض الكوفيين (فجازوا التقديم) لضعف دليل المنع (قال الناطم) في النظم ولا أمنه فقد ورد وقال في
 شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) في الفصح (قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس
 فكافة حال من الجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه الجرور باللام (و) نحو (قول الشاعر
 تسليت طرا عنكم بعدينكم) * بذكر اكم حتى كأنكم عندي

على الظرف كأنه قيل
 و جاؤا فوق قيصه بدم
 كذب كما تقول جاء على
 جماله باجمالك وانه ليس
 بحال لان حال الجرور ولا
 يتقدم ففيه ان المعنى لا
 يساعد على نصبه على
 الظرف بمعنى لان العامل
 فيه اذذاك جاؤا وليس
 القوي طرفاً بل يستحيل
 أن يكون طرفاً لهم (قوله
 وما أرسلناك الا كافة
 للناس) القصر اضافي لانه
 للرد على من زعم ان الرسالة
 للعرب خاصة فلا يلزم
 قصر الرسالة على الناس

فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه الجرور بعن (والحق أن) هذا (البيت)
 نحو (ضرورة) أو طرا حال من عنكم محذوف ممدولوا عليها بعنكم المذكورة (وان كافة) في الآية (حال
 من الكاف) في أرسلناك (و) ان (التاء للمبالغة للتأنيث) قاله الزجاج ورد ابن مالك بان المحاق التاء
 للمبالغة مقصور على السماع ولا يتأني غالباً الا في أبنية المبالغة كعلامه وكافة بخلاف ذلك فان حال على
 رواه فهو محل على شاذة له الموضع عنه في الجواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري الا رساله كافة مصادم
 لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالاً وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتاداً ذكرها
 معه (و) قول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بالا على صاحبها (و)
 يلزمه (تعدى أرسل باللام) والاكثر تعديه بالي (والاول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها
 (ممتنع) كما تقدم (والثاني) وهو تعدى أرسل باللام (خلاف الاكثر) ويدفع الاول بان تقديم المحصور
 بالاي ليس ممتنعاً عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا وأجاز البصريون

وعدم تجاوزها للجن وغيرهم وأعلم ان عموم رسالته صلى الله عليه وسلم للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة
 فيمنها قوله تعالى قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعاً من العجب نقل بعضهم انه ناظر ذمياً في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما
 أرسلناك الا كافة للناس فقال الذي هذا لا يثبت البناء على تقديم الحال على صاحبها الجرور بالحرف وأنا لا أقول به فاستدل عليه
 بالحديث فقال هذا غير قطعي لعدم تواتره فلم يرجوا باوهداً من القصور وقد بينا ذلك في حاشية أم البراهين في العقائد أتم بيان (قوله من
 عنكم) قال الذمخشري فيهم مسامحة ظاهرة اه أي لان الحال انما هي من الضمير وهو الكاف (قوله ورد ابن مالك بان المحاق الخ) رده
 بهذا فيه تكلم اذ المعنى على الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لان المعنى حينئذ أرسلناك جميعاً وفيه منقضاء (قوله ان كافة لا
 تستعمل الا حالاً) قال في المعنى في الباب الخامس وانه لا يستعمل الا فيما يعقل (قوله ورد ابن مالك الخ) قد يقال الزجاج لم يثبتها بالقياس
 بل هو في مقام المنع فيكفيه أن يقول لا نسلم ان الحال من الناس لا يجوز أن تكون من كاف أرسلناك وتكون التاء للمبالغة (قوله ويدفع
 الاول بان تقديم المحصور بالا الخ) قال الشهاب بقدر أن ذكر هذا على أنه يمكن أن يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة
 وكل في محله ومنع الثاني كلام المصنف أيضاً بان المنصوص عليه انما هو منع تقديم صاحب المحصور فيه ولا يقاس هذا عليه للحصول

والكسائي والقرءوا بن التباري تقديمه على الفاعل وأي فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالايديال
على المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدى أرسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل
كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفضل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المحرور
بالحرف ان كان مضمرا كررت ضاحكة بك أو اسمين أحدهما محرور وبالحرف نحو مرت مسرعين بزيد
وعمر وأو كان الحال فعلا نحو مرت تضحك بهند ومنعوه اذالم يكن كذلك واحتز بقوله أو لا بحرف غير
زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المحرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول
نحو ما جاء في را كبا من أحد وما رأيت را كبا من أحد (واما) محرورا (بإضافة) بمعنى مضاف من اطلاق
المصدر على اسم المفعول (كأعجبنى وجهها مسفرة) وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال
على صاحبها واقعة بعد المضاف لتلازم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه
من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما
يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناطم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة
غير محضة حاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نسبة
الاتصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه أبو حيان في القسمين ورد عليه الموضع ذلك
في الحواشي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (واتما عجبني الحال من المضاف اذا كان المضاف بعضه
لهذا المثال) المتقدم وهو أعجبنى وجهها مسفرة (وكقوله تعالى وترعنا ما في صدورهم من غل اخوانا)
فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الماعوا الميم والصدور بعضه وكقوله تعالى (أحبب أحدكم أن يأكل لحم
أخيه ميتا) فيتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ (أو كبعضه نحو) أن اتبع (ملة
ابراهيم حنيفا) حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي ألا ترى انه لو قيل وترعنا ما فيهم من غل ويأكل آخا
واتبع ابراهيم لكان صحيحا (أو) كان المضاف (عاملا في الحال) كان يكون مصدرا أو وصفا فالاول
(نحو اليه مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه فجميع مرجع مصدر ميمي عامل
في الحال النصب (و) نحو (أعجبنى انطلاقت منفردا) فنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاقت
وانطلاقت مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب (و) الثاني نحو (هذا شارب السويق ملتوتا) الآن
أو غدا ملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى
الحال أو الاستقبال واعتماده على الخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول الناطم

ولا تجز حال من المضاف * الا اذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزءا له أضيفا * أو مثل جزءه فلا تحيفا

وانما اشتراطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لثلاث نخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في
صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معه ولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذالم يشبه الفعل
فاذا كان المضاف مصدرا أو وصفا فانه وفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشي واحد واذا كان
المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزءه فله شدة اتصال الجزء بكاه أو بما نزل منزلته صار المضاف كاه صاحب
الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذالم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب
الحال اذ لو قلت ضربت غلام هندا جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بخلاف ونقل غيره عن بعض
البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي يختاره ان المحرور وبالاضافة اذالم يكن في موضع رفع ولا نصب
لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءا أو كجزءه أو لم يكن لما تقر من انه لا بد من اتحاد

الاتباس بالاول دون
الثاني يعرف بالتامل اه
وهذا انما يظهر بناء على
ان علة منع تقديم المصور
فيه حصول الالباس
(قوله) وفصل
الكوفيون فاجازوا الخ
قال الدوشري ينظر ما وجه
اجازتهم تقديم الحال فيما
ذكر دون غيره (قوله) كما
يجوز التقديم على
الفاعل والمفعول (أي
غير المحرورين بحرف
زائد فلا يراد ان ههنا
تقديم على الفاعل
والمفعول فيلزم تشبيه
الشي بنفسه لان ما ههنا في
المحرورين بحرف زائد
(قوله) وأما باضافة) كان
وجه المنع ان الحال انما
تتقدم حيث يتقدم
صاحبها وهو هنا لا يتقدم
لان المضاف اليه لا يتقدم
على المضاف (قوله) في
البعض الحقيقي (أي
الذي يصح مجيء الحال
منه) قوله لا بد من اتحاد

الحال وصاحبها) أي حقيقة والتوجيه المتقدم إنما ثبت الاتحاد كما (قوله كما إذا كان) قال اللغاني إشارة إلى نحو تقديم الحال في جاء
 واكبار جمل اه بقي أن المصنف أشار بالكاف إلى عدم الحصر فيها مثل به لأن مثله ما ذكر ومثله إذا أضيف صاحب الحال إلى ضمير
 ما لا يسهل نحو جاء زائر أهدأ نحوها * (فصل) * (قوله وهي الأصل) الحكم بالأصل على جواز التقديم والتأخير بالإضافة إلى
 وجوب أحدهما فلا ينافي أن الأصل التأخير بالإضافة إلى التقديم (قوله وإنما يكون ذلك إذا كان العامل الخ) قال اللغاني الحصر
 منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيد مجردا كما يعلم من احترازه عنه فيما سياتي ٣٨١ بقوله المقدر بالفعل وحرف مصدرى

ثم لا بد من تقييد الفعل
 المتصرف بما يتعرض له
 ما تع أخذ ما سياتي اه
 مع أنه صار وهل يدخل
 فيه كان الناقصة فيهما من
 فلا تفعل (قوله أو يكون
 ما ضيا) أي بخلاف ما لم
 يسمع له ماض أو لم يجيء له
 أمر فلا يتقدم الحال عليه
 وحينئذ كان من حقيق
 الشارح أن يقول بعدمثال
 المصنف ومجي زيدا كبا
 الآن ومجي را كبا يعلم
 تصرف جاء ثم يذكر محترزه
 من الجامد فيقول بخلاف
 دع زيدا كبا (قوله في
 تضمن معنى الفعل
 وحروفه الخ) من هنا صح
 دخول الصفة المشبهة
 ودخولها هو المناسبة
 لما يأتي من تقديمها وهذا
 يحملين طليق ومن عدم
 عدتها فيما سياتي فيما يتبع
 تقديم الحال عليه وأما قول
 اللغاني أن وجه الشبه الدلالة
 على معناه من التجدد
 والحدوث فيخرج الصفة
 المشبهة واسم التفضيل فغير

الحال وصاحبها في العامل وأما ما يتأقحتم أن يكون حالا من لحم أخوانا فيحتمل أن يكون منصوبا
 على المدح وحينئذ فيحتمل أن يكون حالا من الملة وذ كر لان الملة والدين بمعنى أو من الضمير في اتبع اه
 بمعناه (الحالة الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تتقدم) الحال (عليه) أي على صاحبها (وجوبا كما إذا
 كان صاحبها محصورا) فيه (فحومها جاعرا كبا الأزيد) وفيه البحث السابق
 * (فصل) * وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا أحدها وهي الأصل أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه (كجاء
 زيدا كبا) (وأن تتقدم عليه) كرا كبا جاء زيد (وأنما يكون ذلك إذا كان العامل) فيها (فعلا متصرفا)
 وتصرفه يكون بثقله في الأزمنة الثلاث أي يكون ماضيا ومستقبلا ولاحا له أبو البقاء فالماضي (كجاء
 زيدا كبا) والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا (أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في
 تضمن معنى الفعل وحروفه وتقبل علاماته القرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وشوا في ذلك
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مسرعا) فسر حال من فاعل منطلق المستتر فيه
 (فلك في را كبا) في جاء زيدا كبا في المثال الأول (و) في (مسرعا) في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني
 (أن تقدمهما على جاء وعلى منطلق) فتقول را كبا جاء زيد مسرعا زيد منطلق أو زيد مسرعا منطلق
 هذا مذهب البصر بين الأجرى فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والأخفش فإنه لا يجوز تقديمها
 على الفعل في نحو را كبا زيد جاء بعدها عن العامل وردجه ورا البصر بين على الجرمي والأخفش بالسماع
 في الفصيح (كما قال الله تعالى خاشعا أبصارهم يخرجون) فخاشع حال من الواو في يخرجون وقد تقدم
 على عامله الفعل وأجيب بان هذا لا يتبع لجواز أن يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم
 يدع الداعي إلى شيء نكر قوما خاشعا أبصارهم وقد صرح به غير واحد من العربيين ويحجب بان الأصل
 عدم المحذف (وقالت العرب شئ توب الحبة) فشي جمع شئ من الحبة وهو اسم ظاهر وتقدمت
 فيه على عاملها والحبة جمع حالب وتوب بمعنى ترجع (أي متفرقين يرجع الكافون) وفيه رد على
 الكوفيين في منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي أن تعليقا تو ظر في هذه المسئلة وأنه انقطع
 بقوله شئ توب الحرب أي متفرقين ترجع الحرب أي إلى تفرق الكلمة ترجع الحرب (وقال الشاعر)
 وهو يزيد بن مفرغ الجعري يخاطب بقلته

هدس مالعباد عليك اماره * (أمنت وهذا تحملين طليق

تحمليين) جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة
 مشبهة) وقد قدمت عليه * فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الاستيناء ونحوه فكيف جاز تقديمه
 وكونه غير سبي * قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وأما عملها في الحال فيما فيها من
 معنى الفعل كما صرح به الموضع في بابها واستقدنا من تشبيهه أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا وجملة

ظاهر في شرح كلام المصنف (قوله في نحو را كبا زيد جاء) أي من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بقا من قوله
 لبعدها عن العامل وإنما يعتد بالفصل فيجوز عنده زيدا كبا جاء على أن را كبا حال من فاعل جاء وظاهر الاطلاق أنه لا فرق بين أن
 يكون الفاصل أجنبيا أولا يصح الرده عليه بخاشعا أبصارهم يخرجون لان الفاصل وهو أبصارهم فاعل خاشعا (قوله وقالت العرب
 الخ) هذا رد على الجرمي دون الأخفش (قوله وفيه رد على الكوفيين) هل أتت على مذهبهم أولا كما أتت على مذهب الجرمي والأخفش
 (قوله وحكي أن نه لبا الخ) أي فتعلب كان يرى رأى الجرمي

(قوله كيف جاز يد) قال الدنوشري ينظر هل له نظير أو لا (قوله أو اسم) أي غير طرف فلا يردان الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية لا تقتصر الخ) أي لأن الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف أن وم-تي وسقط قول بعض الفضلاء أن أراد بعدم افتقارها إلى الاستقراء أنها لا تتعلق بشئ فهذا خلاف شأن الظرف وإن كان المراد أنها لا تقتصر لمخصوص الاستقراء غيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال المحفدي بقى عليه أن بعد الحال التي هي جملة مصدرية بالواو من الحال التي لا تتقدم على عاملها نحو والشمس طالعتها جئت فانه لا يقال وإنما تقدم مراعاة ٣٨٢ لاصل الواو فإن أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اه ومر في كلام الشارح

ومنع القراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرية بالواو فلا يقال والشمس طالعتها جاز يد والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على رأي السكوفيين لأنهم يقولون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحمليه مطلق كما مر في باب الموصول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله **والحال ان ينصب بفعل صرفا * أوصفة أشبهت المصرفا** فإثر تقديم الحالة (الثانية أن تتقدم) الحال عليه أي على عاملها (وجوبا كما إذا كان لها مصدر الكلام نحو كيف جاز يد) فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما أنها ظرف شبه باسم المكان كما أن سواك كذلك ويعزى إلى سبويه والثاني أنها ليست ظرفا وإنما هي اسم ويعزى إلى الأخفش وعلى القولين يستقيم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في أي حال جاز يد وعلى الثاني على أي حال جاز يد وعلى القول بالظرفية لا تقتصر إلى الاستقراء بخلاف أن متى قاله أحد بن الجبار في النهاية الحالة (الثالثة أن تناخر) الحال (عنه) أي عن عاملها (وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا حامدا نحو ما أحسنه مقبلا) مقبلا حال من الماهو هي واجبة التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا ينصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه (أو) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامة الفرعية (وهو اسم التفضيل) فانه لما لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بفعل موافقا للجامد (نحو هذا أفصح الباس خطيبيا) فخطيبيا حال من فاعل أفصح المسترفيه ولا يجوز أن يتقدم على أفصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدرى نحو يعجبنى اعتكاف أخوك صائما) فصائما حال من أخوك والعامل فيه المصدر المقدر بيان والفعل وهو معمول المصدر المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل نحو تراز مسرعا) فسرعا حال من فاعل تراز المسترفيه ومعموله اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه) كاسم الإشارة (نحو فلك بيوتهم خاوية) فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الإشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه فان قلت العامل في الحامل وصاحبها يجب أن يكون واحدا عند الجمهور وهما قد اختلف فإن العامل في الحال معنى الإشارة والعامل في صاحبها المستداه قلت العامل في الحال حقيقة أتمها هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره أشير إليها خاوية والضمير المحرور وهو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد ونهت السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل وإنما العامل فعل محذوف تقديره انظر إليها خاوية (و) حرف التثنية نحو (قوله) وهو امرؤ القيس (كان قلوب الطير طربا وباسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي)

بعد الكلام على وهذا تحمليين طليق ان الجمهور على جواز تقديمها ثم قال المحفدي في الكلام على الحال المؤكدة مضمون جملة قبلها ان ابن مالك قال العامل فيها الجملة لما فيها من معنى الاستناد وعلى هذا يكون من الاحوال التي يجب تأخيرها عن عاملها وأما على قول المصنف أن العامل محذوف فالظاهر أن لا مانع من تقديره مؤخر الانه فعل منصرف لم يعرض له مانع اه وفيه ان المصنف قال انها واجبة التأخير وعاله الشارح بما يأتي فينبغي أن تضم إلى الست على قوله أيضا (قوله وهي أن يكون العامل فعلا جامدا) قال الدنوشري فائدة قال بعضهم جميع الافعال الحامدة تعمل في الحال الاعسى وليس فانهما لا يعملان فيه (قوله مقدر) بالفعل وحرف مصدرى قال الاشمووني فان كان

المصدر غير مقدر بها اجاز التقديم عليه نحو قائما ضرابا زيدا الاصل ضرب زيدا قائما (قوله أو يكون العامل لفظا مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لانه قد يكون مضمنا معنى الفعل وحروفه كما مثل فان نزال كذلك وقد لا يكون كذلك نحو صه ومه وهذا يدخل فيما ذكر وقد أشار المحفدي لذلك (قوله فان قلت العامل في الحال الخ) قال الدنوشري السؤال وجوابه مردودان لان اسم الإشارة عامل في الخبر الذي هو صاحب الحال وعامل في الحال فالعامل متحد (قوله وحرف التثنية) ظاهر صنيع المصنف انحصاره في كان وبذلك صرح في الحواشي فاصرف اللفظ المضمين معنى الفعل دون حروفه في ههنا أشباه ولم يعد كاف التثنية وصرح في الباب الثالث من المعنى بان حرف التثنية مع حذفه عمل في حالين في قوله

مذهبهم بغير النون ولها أسماء أخرى بين ذلك ويقال في الواحدة بغير ما كان السين وضمها وأبسر النخل صار ثمرة بسرا (قوله ان الناصب كان محذوفة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على ضمها كان قوله * ووزو الرمة ذال الرمة أشهر منه غيلا ناسا لانه ذوالرمة وغيلان على كل حال فلا وجه لاضمار اذا كان أو اذا كان وقال الخضر اوى التقدير اذا دعي فيكون حينئذ مفعولا به لا حالا ولا خبرا كان (قوله المضمرة ان في كان) أي أولا وثانيا اذا التقدير هذا اذا واذا كان بسرا أطيب منه اذا كان أو اذا كان رطبا (قوله وقدم الظرف الخ) رد لقول ابن الناطم وبعد تسليم الاضمار يلزم اعمال أفعال في اذا واذا فيكون ما وقع فيه يعنى السير في شديها بمسافر منه (قوله أكل يوم لك ثوب) مبتدأ لاخبار عنه بالخبر والمختص المتقدم وهو لك العامل في كل يوم الاستقرار الذي تعلق به الخبر (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة) فسر او رطبا خبر ان كان المقدره أولا وثانيا (قوله وانما تعدد الحال الخ) قال في الارتشاف ولا ينتصب الحال مع أفعال التفضيل المختلفي الذات مختلفي الحال نحو زيد ٣٨٤ مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفق الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو متعدي

الذات مختلفي الحال نحو زيد قائما أخطب منه فاعدا ثم قال ولو اشترك المختلفان في وصف هو لا حدهما أثر على كل حال ارتفع الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين فتقول هذا بسرا أطيب منه عنب فسر خبرا مبتدأ وأطيب وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في موضع الصفة لبسرا وأطيب هو المبتدأ وعنبت خبره وهو الاختيار فوقع المبتدأ في محله ويجوز أن يكون أطيب خبرا مقدا وعنبت المبتدأ انتهى وبه يعلم ما في قول بعضهم ان أطيب في هذا بسرا أطيب منه عنبت لعل أطيب حينئذ صفة وقول الدنوشري ويصير ذلك جملتين احدهما هذا بسرا والثانية أطيب منه

من نفسه في حال كونه رطبا يريد أن يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب عن ناب عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا وأشار بذلك الى التمر والمعنى بسره أطيب من رطبه انتهى وفي ذلك تصريح ببيان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في أظهر قوايه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جنى وزعم المبرد والراجح وابن السراج والسيرافي والفارسي في حليباته ان الناصب كان محذوفة تامه فلهذا واذا فان قلت ذلك وهو يوجب فاقدر اذا أو وهو غير المقدر اذا والصاحبان المضمرة ان في كان لا المضمرة في أطيب والمجروور بمن وقدم الظرف على أطيب لا تساعدهم في الظروف ولهذا جازا كل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد بالساقى الدار عند الجمهور وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسمى بمغا أمر فتين وانما تعدد الحال مع أفعال اذا كانتا فاضلتين فان كان القاضل واحدا رفعا نحو هذا بسرا أطيب منه عنبت قاله الموضع في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا أي اسم الاشارة أو حرف التنبيه (و) الثاني نحو (قولك زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) فمفردا حال من الضمير المستتر في أنفع الرجوع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين أنفع أو كان المحذوفة على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اماها التنبيه أو اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تأخر الحالين في المثالين على أفعال كافي الحال الواحدة ولكن اعترف تقدم الحال الفاضلة فرقابين المفضل والمفضل عليه اذ لو آخر الاتساقان قيل اجعل احدهما تابيا لافعل ولا لبس قلنا يؤدي الى فصل أفعال من من ومجروورها وهما كالوصول والصلتان قيل قد فصل بين الطرفين وعدليه والتميز قلنا ذلك فصل جائز وهذا أفضل واجب في نوع خاص ان لم يجز تقديمه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناطم بقوله ونحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا مستجازين بين (ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حرفه أن يكون) العامل (ظرفا أو مجرورا وخبرا بهما) متاخرين عن الخبر عنه (فيجوز بقلة توسط الحال بين الخبر عنه والخبر به كقوله

عنبت والمعنى العنب أطيب منه وسوغ الابتداء بعنبت ما فيه من معنى العموم مثل ثمرة خير من جرادة انتهى وقد بنا يقال ان أطيب هو المبتدأ وسوغ الابتداء به عملها في منه والخبر عنبت والجملة صفة لقوله بسرا انتهى كلام الدنوشري ولو وقف على كلام الارتشاف لم يحتج لمذاوق قول الارتشاف ولو اشترك المختلفان أي اذا كانا كالمختفي وبه يعلم ان هذا قيد في القسم الثاني في كلام المصنف لا الاول كما فعله الشارح ثم انه لا يخفى ما في عبارة الشارح من الخفاء وقوله اذا كانا فاضلتين مناف لقول المصنف واحداهما مفضلة على الاخرى (قوله زيد مفردا الخ) فان قامت هلا جعلا تمييزا قامت ليسا من قسميه لانهما ليسا من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من المنتصب عن تمام الجملة (قوله أو اسم الاشارة) رده الرضى كما نقله اللغاني بان العامل الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لعيدت الاشارة بالبسرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية ونحن نعلم ضرورة انه يصح أن يقال في غير حال البسرية انتهى وقوله بقيدت الاشارة أي ردها التنبية وسياتي في الشارح ردها بالمثل الا في على الاثر (قوله ويستثنى من المضمن الخ) ينبغي ان يستثنى أيضا كاف التنبية على ما مر عن المعنى في قوله ونحن ضعايلك أنتم فلو كافلا تفعل (قوله فيجوز بقلة توسط الخ) لا يخفى انه يلزم من توسط الحال

وأني أن يكون فداء محالا
والعامل فيه لك (قوله
لصاحبهما) قال الثاني فيه
نظر اذا المعنى حينئذ وقالوا
الذي استقر في بطون
الانعام حال كونه خالصا هو
لذ كورنا ومعلوم انه لم
يستقر في البطون حالة
الخالص أي لذ كورهم
بل انما خالص لذ كورهم
بزعمهم هذا القول والجعل
منهم (قوله وان السموات
عطف) لا يتعين هذا بل
يجوز عطفها على الارض
على انها مؤخره من تقديم
والاصل والارض جميعا
والسموات مقبوضته
* (فصل) * (قوله
ولشبهه الحال بالخبر)
للتشبه المذ كور لا يقع
اسم الزمان حالا وصاحبه
اسم ذات كما لا يقع خبرا
قاله الهماني في الكلام
على أقسام الحال
من الباب الرابع (قوله
جازان يتعدد) أراد
بالجواز عدم الامتناع
فيصدق بالواجب قال
الرضي تكرر الحال بعدما
واجب لو خوب تكرر اما
فحو اضرب زيدا اما قائما
واما قاعدا وكذلك بعد لا
لانها تكرر في الاغلب
فحو جاز زيدا لارا كبا ولا
ماشيا (قوله ويحتمل

يتأخذ عوف وهو يادى ذلة * لديكم) فلم يعدم ولاء ولا نصرا
فوسط الحال وهو يادى ذلة بين الخبر عنه وهو الضمير المنفصل والخبر به وهو يادى ذلة وهو يادى ذلة
يادى ذلة وصاحب الحال الضمير المنقلب الى الظرف وهو فاعل عاذا بالذال المعجمة وقيدنا الظرف
والجور بالتأخير لبيان محل الخلاف اذ لو تقدم ما عن الخبر عنه نحو في الدار أو عندك جالساً زيد جاز
التوسط بالخلاف لان الحال تقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف
المتقدم جاز في الحال المفردة والجملة المصدرية بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفردة
بين المضافة كما تقدم في البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذ كورنا)
ينصب خالصة على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو ما الموصولة والخبر به وهو لذ كورنا والاصل والله
أعلم ما في بطون هذه الانعام لذ كورنا خالصة وما واقع على الاجتهاد وصاحب الحال الضمير المنقلب الى
الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصري (والسموات مطويات بيمينه)
ينصب مطويات على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو السموات والخبر به وهو بيمينه والاصل والله
أعلم والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنقلب الى الجار والمجرور وفي هذه الأدلة دلالة على
جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور (وهو قول الاخفش) وسبقه الى ذلك القراء
(وتبعه الناظم) في التسهيل وشرحه وأشار اليه في النظم بقوله ونذر * نحو سعيد مستقر في هجر *
(والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين (ان البيت) المتقدم (ضرورة وان خالصة) في الآية الاولى
(ومطويات) في الثانية (معمولان لصاحبهما) وهي في بطون (ولقبضته) خالصة معمولة للجار والمجرور
قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير
المستتر فيها والتاء في خالصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجتهاد وقول البيضاوي التاء فيه
للبالغة كما في رواية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظرا لان تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة
والصدر الاتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق (ان السموات عطف
على ضمير مستتر في قبضته) لتاويلها بالمشق (لانها بمعنى مقبوضته) والمصدر اذا كان بمعنى المشتق
يتحمل الضمير (لا) السموات (مبتدأ ويمنه) خبره كما قال الاخفش بل بيمينه (معمول الحال)
لتعلقها (لا عاملها) أي لا عامل الحال

(فصل ولشبهه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقييد (جازان يتعدد لمفرد وغيره) كما يتعدد الخبر
والنعت والى ذلك أشار الناظم بقوله والحال قد يحى ذات تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد
(فالاول) وهو ان يتعدد لمفرد (كقوله

على اذا ما جئت ليلى بخفية * زيادة بيت الله رجلان حافيا)
فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلا حافيا
أي ماشيا غير متعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفي
آخرة نون وقد صحفه بعض الاعجميين فقرأه رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم وأعره فاعلا بزيارة وحافيا
حالا من ضمير المتكلم في رجلاي نبيه عليه الموضع في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد
البحراني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلاي الخ (وليس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (نحو
ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحضورا) لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف
عند الموضع (والثاني) وهو ان يتعدد لمفرد وفيه تفضيل في نظر في الحال المتعدد (ان اتحد لفظه ومعناه

(قوله ثنى أوجع) قال الدوشري ظاهرة ان ذلك واجب والذي في الرضى ان ذلك هو الاولى وعبارته وأما الحال من القاعل المفعول
 معافان كأنما متفقين فلاولى الجمع بينهما لأنه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التقريب نحو لقيت زيدا راكبا وقال
 أيضا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وتووعهما كيفما كان نحو لقيت هندام صعدا منحدرة
 وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا صعدا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول بجانبه
 ويؤخر حال القاعل نحو لقيت زيدا صعدا منحدرا والمصعد زيدا وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين
 وتقدمت حال المفعول اذ لا أقل من ان يكون أحدا للحالين بجانب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز على ضعف وبين قول المعنى ويجب
 كون الاولى أى في المثال من المفعول والثانية من القاعل تقريبا للفصل كما زعمه البدر الدمايني حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله
 المصنف واجبا بأنه جائز على ضعف وبينهما يوجب بعيدان كلام الرضى يفيد ان تأخيرهما ضعيف وكلام المعنى يفيد اننا اذا ارتكبنا هذا
 الضعف وأخرناهما يتعين علينا ويجب عند عدم القرينة جعل الاولى من الحالين لثاني الاسمين والثانية منهما لاول الاسمين تقريبا
 للفصل كما قال فليس بينهما يوجب بعيدا ولا قريب انتهى وفي شرح التسهيل للدمايني وههنا بحث وهو ان مسألة الجمع مثله أى والثنية
 لا تدخل تحت تعدد الحال اذا الحال ٣٨٦ ثم واحدة كالخبر في الزيدون قائمون انتهى وأيضا اذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها

ثنى أوجع) فالثنية (نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فدائبين حال مؤنثة بمعنى دائبين
 (والاصل دائبة ودائبا) فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث وأصل
 الدوب مرور الشيء في العمل على عادة تجارية فيه (و) الجمع (نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر
 والنجوم مسخرات) بامه فسخرات حاله وكذا لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح
 العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخر او مسخرة ومسخر او مسخرة فلما اتحدت لفظا
 ومعنى جمعت (وان اختلف) لفظه ومعناه (فرق بغير عطف كلقية مصعدا منحدرا ويقدر) الحال
 (الاول) من الحالين (الثاني) من الاسمين (وبالعكس) فيقدر الثاني من الحالين للاول من الاسمين
 ليتصل أحدا للحالين بصاحبه ولا يعدل عنه القرينة * فان قلت فابالعلماء البيان جوزوا في اللف
 والنشر جعل الاول من أوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملقوفة والثاني لثاني وهو أحسن
 عندهم من عدم الترتيب قلت أجيب بأنه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل
 واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل أحدا للحالين بصاحبه كان أعون على ذلك فصعدا حال من الماء
 ومنحدرا حال من الماء على غير الترتيب (قال عهدهت سعادات هوى معنى) فزدت وعادسلوانا هواها
 فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من الماء في عهدت وقرينة التذكير والتانيث أرشدت الى ذلك والمعنى
 اني كنت انا وسعادته متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة وأما هي فعادسلوانا (وقد تاتي) الحال
 المتعددة (على الترتيب) فيقدر الاول للاول والثاني لثاني (ان أمن اللبس كقوله) وهو امر واقعي

وكل حال راجعة الى صاحبها فلا تعدد في الاحوال كما قال ابن التاطم في يدك يدخيرها البيت وأيضا الجمع والثنية قائمان مقام المتعدد المقترن بالعطف وهو عند المصنف هنا ليس من التعدد (قوله والاصل دائبة ودائبا) قال الشهاب القاسمي فيه بحث اذ لو كان الاصل ودائبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما ادعاه هو انتهى والذي ادعاه انه ليس من التعدد

ان الله يشرك الخ لكن سياتي في بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالواو وما يتخالفه وتحرير هذا المبحث في حاشية (خرجت
 الالفية) (قوله وان اختلف) كان الاولى اختلفا والشارح شرح الكلام على ما لا يناسب وكان الظاهر ان يقول أى كل من اللفظ
 والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليفيد ان افراد الضمير مع عوده على مثنى بالتأويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خير بان هذا
 لا يصلح جوابا للسؤال لانه لم يبين مر تخالفا الاصطلاحين ولعل في الكلام سقطا قبل قوله فاذا اتصل ويوضح ذلك قول الدمايني في
 شرح التسهيل بعد ان نقل عن قوم ان الاول للاول والثاني لثاني قياسا على أحسن وجهى اللف والنشر وحجة الاكثرين ان فصلا
 واحدا سهل من فصلين وان النشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبمختنا هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا في الجملة من مرجع وهو ما
 ذكرناه فقديان بهذا التقرير ان محل الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد وأما اذا ظهر المعنى فلثان تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق
 انتهى وقوله وبمختنا هذا الخ مخالف لقول المصنف وقد تاتي الخ لانه صريح في ان الاول أعم من ان يكون ثم ليس أولا ويبدل على هذا
 جعله عهدت سعاداته المسئلة (قوله وعادسلوانا هواها) قال الدوشري عادم من أخوات كان الناقصة والسوان تسبان الشيء وتركه
 وفي القاموس سلاسلوانا وسلاسلوانا وفي الصحاح والسوانة بالضم خزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال
 شربت على سلاواته ماء خربة * فلا ويجوز العيش يامى ما أسلوا واسم ذلك الماء السوان قال ذلك جميعا الدمايني (قوله والمعنى اني الخ)

فيه رد على المعنى حيث قال والتقدير زدت أنا ساورة وزادت هي غراما وهذا من عكس الزمان حيث يأتي دائما بضد المقصود (قوله على
 أثرينا) أي أثر قدمه وأثر قدمها (قوله وسلموا الخ) أي جواز تعدد الحال وظاهره أنهم سلموا جواز التعدد لمفرد وفيه بحث لأن نسرا
 حال من الضمير في أطيب ورطبها حال من الضمير في منه فلم تعدد الحال لمفرد بل لتعدد وان كان واحدا في المعنى فلم يسلموا الجواز
 الذي وقع التنازع فيه فتدبر * (فصل) * (قوله ردوه إلى المبيئة) قال الزرقاني أي ٣٨٧ فيؤول العامل بأوجدنا مثلاً قالوا
 لأنه لا بد من تحدد فائدة

عند ذكر الحال انتهى أي
 في وأرسلناك للناس رسولا
 بما كانت الحال كما كيدا
 لعاملها وأما المؤكدة
 لصاحبها فلم يذكرها النحاة
 المتقدمون ليحتاجوا
 إلى تأويلها وفي الارتشاف
 ما يقيدان تأويلهم أنهم
 يجعلون المنصوب قيميا
 يستفيد المعنى مما قبله
 منصوبا على القطع (قوله
 لأن التيسر نوع من
 الضحك) قال الشهاب
 القاسمي هذا بناء على أن
 التيسر والضحك بمعنى أما
 بناء على أن التيسر الأخذ
 في أوائل الضحك فهي
 مؤسسة انتهى وفي كون
 ما قاله الشارح بناء على
 أنها بمعنى نظر لأن
 الشارح جعل التيسر
 نوعاً من الضحك فالضحك
 أعم فلا يكونان بمعنى
 قال الدكتور شري ومثل
 فتيسر ضاحكاً لا تعشوا
 في الأرض مفسد ينال
 فداشي فسادا وفسودا
 كما يقال في ضده صالح
 يصلح صلاحاً وصلاحاً

(خرجت بها أمشي تجروراً) * على أثر بناذيل مرط مرحل
 في ماله أمشي حال من التاء في خرجت ووجه تجر حال من الماء المجرودة بالياء والمعنى أخرجتها من خدرها
 حال كوني ماشياً وحال كونها جارية على أثرى قديمي وقدمها ذيل مرطها التحق الأثر عن القافة قصد الستر
 والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم (ومنع الفارسي
 وجماعة النوع الأول) وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحداً فلا يقتضي العامل
 إلا حالاً واحدة (فقدروا نحو قوله طائياً) في البيت (صفة) لرحلان (أو حالاً من ضمير رحلان) فيكون
 حالاً متداخلة لا مترادفة (وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم تفضيل) واتخذ صاحب الحال (فجوهذا
 بسر أطيب منه رطباً) وتقدم الكلام فيه
 * (فصل) * الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا يعني شيئاً ومقدرة وهي
 المستقبلية نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكباً
 * (فصل) * الحال ضربان مؤسفة) وتسمى مبيئة أيضاً لأنها تبين هيئة صاحبها (وهي التي لا يستفاد
 معناها بدونها) أي بدون ذكرها (كجاء زيد راكباً) فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكباً (وقدمت)
 أول الباب (ومؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى إنكار
 المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه إلى المبيئة والصحيح الأول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لأنها
 (أما) مؤكدة (لعاملها القضاة ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة
 لعاملها وهو أرسلنا القضاة ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى (وقوله
 أصح مصيخا لمن أبدى نصيحته) * والزم توقي خلطاً الجدي بالعب
 فصيخا حال من فاعل أصح المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها القضاة ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وذلك
 لأن الحدث المستفاد من الوصف مؤكداً للحدث المستفاد من الفعل وأصح بالصدا المهملة والخاء المعجمة
 من الأصغاه وهو الأصغاه والاستماع والمعنى أصح حال كونك مصيخا لمن أظهر نصيحته وتحفظ من
 خلط الجدي بالفرل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف (نحو فتيسر ضاحكاً) فضا حكا حال
 من فاعل تيسر وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لأن التيسر نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله (ولي
 مدبراً) فان الأديار نوع من التولي ويجمع هذين النوعين قول النظم * وعامل الحال بهاتدا كداه
 (وأنا) مؤكدة (لصاحبها نحو لا آمن من في الأرض كلهم جميعاً) فجميعاً حال من فاعل آمن وهو من
 الموصولة مؤكدة لأن جميعاً يدل على الإحاطة فهي مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة وهذا القسم
 من استبدال كات الموضع قال في المعنى وغيره وأهمل التحويون ذكر المؤكدة لصاحبها (وأما) مؤكدة
 (لماضون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيد بها الما لبيان يقين
 كوزيد معلوماً ونفروكا نافلان بطلا أو تعظيم كوفلان جليلاً مهابياً أو تخفيف كوفلان مأخوذاً مقهوراً
 أو تصغير كانا عبدك فقير اليك أو وعيد كانا فلان متمكناً منك أو معنى غير ذلك (كزيد أبوك عطوفاً)

وكان الأصل في مصدرهما الصلوح والفسود لأنه قياس فعل اللازم مثل قعد قعوداً مرزوقاً (قوله وأما المضمون الخ) قال اللقاني
 إن قلت هل يتناول هذا الضابط نحو قولك يتوتهم طاوية قلت لا لأن المبتدأ في معنى المشتق إذ تلك في معنى المشار إليه فعناء أشير إلى
 يتوتهم في حالة كونها طاوية (قوله لضمون جملة) هو ثبوت المجهول للوضع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض الفضلاء وفيه
 إن هذا معنى الجملة وأما مضمونها فهو مصدر مضاف إلى الفاعل أو المفعول على ما مر في باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبوك عطوفاً)

مضمونه ثبوت الابوة زيد و يلزمه العطف شيخنا كذا بخط الفاضل المذكور وهو مبني على تفسيره المضمون وعلى ما قلنا مضمون زيد أبو بكر (قوله لاها مؤكدة) ولاهم تجوزوا وحذف عاملها فلا يضم اليه تجوز آخر بالتقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لعاملها أو صاحبها ومقتضى تعليل الشارح منع تقديمها ومقتضى التعليل الذي ذكرناه الجواز فليحذر (قوله المحذوف وجوبا) لان الجملة كالعوض من المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعووض (قوله تقديره أحق الخ) ان قلت مقتضى هذا ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فواجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لاشك ان الابوة يلزمها عادة وغالب العطف والمحذوف يكون الاب عطفوا مستفاد من قولنا زيد أبو بكر فالمستفاد من عطفوا مستفاد عما قبله فلذلك كان مؤكدا وقال بعضهم عطفوا حال من المفعول المحذوف وهو ضمير أحقه أي أثبتته وليست مؤكدة لمضمون أحقه اذا لا يثبت لا يدل على العطف ولا يستلزمه لكنهما مؤكدة لمضمون الجملة التي هي كالعوض من عامل الحال وهو أحقه (قوله أحقني أو أعرفني) وقع في عبارة غيره وان كان انا قدر أحق أو أعرف أو أعرفني انتهى وضبط بعض أرباب الحواشي الاولين بصيغة المضارع بالبناء للمفعول والثالث بصيغة الامر (قوله لتأوله بمسمى) هذا لا يظهر في كل مثال وانما يظهر اذا كان ٣٨٨ الخبر علما كزيد في مثال المصنف وفي نحو هو زيدا معروفا وكذلك قول ابن

قوله ابن الناطم في شرح النظم زاد أبو في التسهيل جودا محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا تحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبو بكر عطفوا من المؤكدة لعاملها على تأويل الابعثتق فالعامل الأب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضع في هذا المثال تبعا للشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التاخير عن الجملة المذكورة) لانها مؤكدة لها وحق المؤكدة أن يتأخر عن المؤكدة (وهي معمولة) عند سبويه (محذوف وجوبا) مقدر بعد الخبر (تقديره أحقه ونحوه) كما عرفه ان كان المبتدأ غير أنا فان كان أنا فالقدير أحقني أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ التضمنه معنى أثبتته وكلا القولين ضعيف لا يستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا لتزل الجملة المذكورة منزلة البديل من اللفظ والى ذلك أشار الناطم بقوله وان تؤكده جملة فمضمرة عاملها ولفظها يؤخر

(فصل في يقع الحال اسما مقردا) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو جئت راكبا وضربت الاصل مكتوبا (و) يقع (ظرفا كرايت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (وجارا) ومجرورا نحو فرج على قومه في زينته) ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل فرج المستقر فيه العائد على قارون (و) اذا وقع الظرف وعديله حالاً فانهما (يتعلقان بمستقر) ان قدرنا في موضع المفرد (أو مستقر) ان قدرنا في موضع الجملة وعليه الاكثر من حال كون مستقرا أو مستقرا (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عند مفحمول على عدم التزلزل والانتقال لانه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من اطلاق

خروف انما يظهر اذا كان المبتدأ اسم إشارة مقرون بهاء التثنية (قوله لا يستلزام الاول المجاز) فيه ان المجاز أجمع البلغاء على انه خير من الحقيقة (فصل) (قوله عن الجملة وشبهها) أي وليس المراد به عن الجملة فقط لان المصنف قاله بالظرف والمجرور (قوله واذا وقع الظرف وعديله حالا) كذا في النسخ حالا بصيغة المفرد والظاهر حالين والتأويل وقع كل منهما بآية قوله فانهما يتعلقان (قوله) وأما قوله تعالى فلما رآه الخ) أي واما مستقرا في

قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بديل قوله فحمول الخ فعناء عدم التزلزل والانتقال لا الوجود والكيونة الصادق بالترزل لان معني زيد كائن في الدار انه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرد على ما قلناه ان الجملة على ما ذكر لا ينافي ارادة الكون المطلق لان العام قدرانه الخاص فتدبر (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكي في الاشياء والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى ان من نذر ان يعتكف صائما لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المتدورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف ما لو قال وأنا صائم لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف بصيغة فاذا وجدت صعبا يقع المتدور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزوم الجمع في الاول لخصوصية المثال لاني كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف في التذكرة ما نصه فرغ فقهي قال الله على أن اعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال الله على أن اعتكف صائما لزمه الاعتكاف والصلاة لا يعيد الجمع مع انه قيد بالحال فيهما فالفارق الجواب ان الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبا للشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يقدم دليل على مطلوبيته في الاول يلزمه الجمع بينهما من حيث انه نذر قرينة فوجب الوفا بهما وفي الثاني لا يلزمه الجمع لانه نذر ما ليس بقربة فلا يلزمه ألا ترى انه اذا قال الله على أن اعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف وانما اليوم فكذلك تأخرو

الحالية في المسئلة الثانية وهذا يجعل اشكال الخفية ان الاعتكاف مشروط بالصوم لان الصوم في الاعتكاف يجب بالذندل هلى انه شرط فيه والالم يجب بدليل الصلاة قلنا انما يجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية) واما ما ورد في الحديث لا تتبعوا الذهب بالذهب الا هاء وهاء فهو على اضمار القول اى الاقائلن هاهو هاء من جهة البائع والمشتري ومنه حديثه وجلت الناس اخبر يقوله ان كان وجد بمعنى اصاب فان كان بمعنى فعل قاي فليست الجملة حالا بل مفعولا ثانيا باضمار القول ويهدا يعلم ان تغليب الامين المحلى اما لعدم اضماره القول اولان الاضمار انما يسار اليه اذا تعينت الجملة لكونها مطلية قال الشهاب القاسمى وفي شرح التسهيل للمرادى ان الخبرية تتناول الشرطية وانه يجوز وقوعها حالا وفي حاشية السيد لاكتشاف ما وافقه لكن كلام المعنى مخالفة واقول ليس في المعنى ما يشعر بكون الشرطية خبرية او غير خبرية وتغاية ما فيه انه ذكر ان الجملة المعترضة تشبه بالحالية ويميزها عنها امور احدها انها تكون غير خبرية الثانية انه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال الى ان قالوا وانما جاز لا ضرب منه ان ذهب وان مكث لان المعنى على كل حال انتهى فقوله لكن في المعنى الخ استدراك على قوله وانه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطى ومن الخبرية الشرطية فتعق حالا خلافا للطرزى اه والتحقيق ان الكلام في الجملة الشرطية ان كان هو الجزاء او الشرط قبله فالجزاء ان كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وان كان انشاء فانشائية لان معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب فالانشائية بخلافها وان كان الكلام مجموع الشرط والجزاء فليست خبرية لان الاداة

قول النظم * وموضع الحال تجب جملة * (بثلاثة شروط احدها كونها خبرية) وهى المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية * فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبت شبه النعت على شبه الخبر * قلنا الحال وان كان كخبر المبتدأ في المعنى الا انها قيود والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قبلها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويترول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع الانشاء مشروطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثى (وغلط من قال) وهو الامين المحلى في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (في قوله) وهو بعض المولدين (اطلب ولا تضجر من مطلب * فآفة الطالب ان يضجرا اما ترى الجبيل يتكراره * في الصخرة الصماء قد اثرا

(ان لانا هيتو) ان (الواو للحال) قال في المعنى وهذا خطأ (والصواب) في الواو (انها عاطفة) اما مصدرا يسبك من ان والفعل على مصدره متوهم من الامر السابق اى ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجرا عراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا اجد قولك بالنصب وعلى الثانى فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجر بنون التوكيد المحققة فذفت للضرورة ولا نافية والعطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) انتهى كلامه في المعنى قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعنى فتحة تضجرا عراب مثلها في لانا كل السمك

أخرجتها عن ذلك وتحرير ذلك في المطول والمختصر في بحث تقييد المنبذ بالشرط ان الشرطية وان اندرجت في الخبرية ففيها مانع من الوقوع حالا اما التصدير يعلم الاستقبال على ما سياتى في كلام الشارح واما المصدر بالحرف الذى له صدر الكلام قال في المطول اول التدنيس المتعلق بالجملة الحالية فان قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا ولا قلت قد منعوا ذلك وزعموا

انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنده نحو جاز زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لانك اذا تربط بشئ قبلها الا ان يكون له فضل قوة وزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلاح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنه اشئ واحد بخلاف الحال فانها فضلا تنقطع عن حاجتها انتهى وقال المصنف في الحواشى قال ابو حيان بى أن يقال غير تعجبية قلت ان كانت التعجبية غير خبرية لم يجمع لذلك وان كانت خبرية فعناها ثابت لا منتقل فحانه ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط ان لا يكون تعجبية كذا قال طالب فرده آخر بان الذى مضى من كلامه ان الانتقال غالب لا لازم انتهى ومر في كلام الشارح في باب الموصول ما يقتضى ان في التعجبية خلافا في انها خبرية او انشائية وعلى الاول هى مستثناة ثم منها وما فيه (قوله والخبر يكون بالانشائية) اى من غير اضمار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن التبرارى والسيد (قوله والصواب انها عاطفة مثل الخ) قال اللقائى غير متعين مجواز كونها حالا ولا نافية وبمعنى مع ولا نافية أيضا (قوله ولا نافية) نقل المصنف هذا في الحواشى عن بعض الطلبة ثم قال وهذا الوصح كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا المفرد وتضجر مفردا ايضا فقولك ولا نافية يقع بعد نى لا يقال زيد يكره العجم ولا الترك وانما تانى هنا لانها فىقال لا الترك لان للنى والواو للجمع ولا اجتباع بين منبذاته الحكم ومنى عنه الحكم وهذا الرد من من الاول لانه يقال في رده

فكيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب فادخلت لا على المقر فان قيل فيه نسبة الى ضمير المستر قبل النسبة في تضجر أظهر لانه فعل فهو
 موضوع للنسبة الى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاه زيد لا عمر ووالذي يتحرر لي ان لا اتمسك بدخل على ذي نسبة مفردا كان أو جملة
 وان لا في قولك بلا زاد في غير موضعها وأصل الكلام ما جئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على اثبات الجهي ونفي الزاد جعل النفي في آخر
 الجملة وان من يقول ما جئت بزاد اتمسك بأراد أول النفي الجهي بزاد لا اثبات الجهي وانه بغير زاد فلم يحتج لتأخير النفي بل لم يجزله ذلك بخلاف
 الأول وأما جاني زيد لا عمر وفلاننا نائية عن العامل أو مقدر معها العامل كما يقولون في جاء زيد وعمر وان العاطف يقدر بعده عامل أو
 هو نفسه نائب عن العامل (قوله بدليل استقبال) قال الدنوشري يشمل غدا فلا يصح أن يقال جاء زيد غدا معه صقر صائده على أن
 يكون غدا معمول له لا يشمله وعلى الأول فقد يفرق بين تقديمه وتأخيره بان البشارة اذا قدم موجوده بخلافه حال تأخيره فلا يتم
 ثم تأملناه فوجدنا تقديم غدا متمسكاً ان ما في حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فان الظاهر ان صائده صفة صرة ولو كان التركيب يجي
 زيده صقر صائده غدا كان حسناً (قوله وذلك يناق الاستقبال) أورد عليه انه يجوز تصديرها بالحرف الدال على المضي كقولنا
 مع تحقق المناقاة وأيضا جازة الحال المقدره يقتضي جواز التصدير بدليل استقبال لان في المقدره استقبالا للتقدير في الآية مقدره
 هداية اباي (قوله وأجيب ٣٩٠ بان الافعال الخ) هذا الجواب للسيد قدس سره في حواشي المطول لكن ذكره في بحث اقتران الجملة

وتشرب اللبن لانه لا اجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (غير مصدره بدليل
 استقبال) لان العرض من الحال تخصيص وتوقع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك
 يناق الاستقبال واعتراض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلاما من الازمنة الثلاثة على السواء
 ولا يناسب الحال معنى الزمان المحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا
 لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال وأجيب بان الافعال اذا وقعت في ودالماله
 اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليها وحاليها وماضيتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن
 التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو
 صدرت بها الفهم كونها مستقبلية بالنظر الى عاملها (وغلط من أعرب) كالحوفي (سهيدين من قوله تعالى
 اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا) مفعول أعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى
 فلانه صير معنى الآية ساذهب مهديا فصرف التنفيس الى الذهاب وهو في الآية لهداية وأجيب بان
 مهديا وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس فيلزم أيضا أن يكون فيه تنفيس كالمقيد قاله الدماميني وأما
 قولهم لا ضربته ان ذهب وان مكث فاما جاز وتوقع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدره بدليل استقبال
 وهو أن لان المعنى لا ضربته على كل حال اذا يصح اشتراط وجود الشيء وعنده لشي واحد قال في المعنى
 وقال المطرزي طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن يجعلها خبر المن الحال له تقول في جاء زيد ان تساله
 يعطك جاء زيد وهو ان تساله يعطك ويكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية الشرطية (الثالث أن تكون)

الحالية المقدره بالماضي
 بقدره وان علة ذلك انها
 تقرب به من الحال
 واعتراض بنظير
 الاعتراض المذكور هنا
 والذي في نسخة بالنظر الى
 ذلك المقيد وأكثر نسخ
 الشارح القيد وفيه تحريف
 وبقية عبارته يعطوه كما
 في معانيها الحقيقية نصها
 وليس ذلك مستبعد فقد
 صرح النجاشي في مباحث
 حتى يكون الفعل مستقبلا
 نظر الى ما قبله وان كان
 ماضيا نظر الى زمان
 التكلم وعلى هذا فاذا

قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه ان الركوب ماض بالنسبة الى الجهي متقدما عليه فلا
 تحصل مقارنة الحال لاملها واذا دخلت عليه قد قرنته من زمان الجهي هو تفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على
 الجهي ولكنه قارنه دواما واذا قلت جاءني زيد ركب دل على كون الركوب في حال الجهي وحينئذ يظهر صحة كلامهم في هذا المعنى
 وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلية بالقياس الى عاملها وظهر أيضا صحة ما ذكره
 السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت أي حال الجهي لا حال التكلم
 ويجوز أن يكون حالا اذا شرع في الكتابة وقدمت منها جزء لانه متلبس بها يعني في حال الجهي وحينئذ يرجع كلامه الى ما ذكرناه
 وأنت اذا وجدت لكلام أخيك محملا فلا تقدم على تخطئه فتخطي ابن أخت خالتك اه ورد عليه الحفيد في الحواشي (قوله فانما
 جاز وتوقع الشرطية فيه حالا) افهم انها لا تقع حالا في غيره وذلك اذا كانت شرطية لفظا ومعنى لان حامل قوله لان المعنى الخ أن الشرطية
 في القول المذكور شرطية لفظا لا معنى ومر عن السيوطي ما يخالفه وهذا ظاهر في ان الشرطية داخله في الخبرية والافكان اللائق ان يورد
 القول المذكور على اشتراط الخبرية وتتضمن الجواب المذكور الجواب عنه بان الشرطية فيه خبرية معني (قوله وقال المطرزي الخ) كلام
 المطرزي عام في كل شرطية لاني الشرطية لفظا كما في القول المذكور وأيضا المطرزي لم يقل ما ذكر لتصدر الشرطية بدليل الاستقبال بل

الجملة

لصدرها بالحرف المقتضى للصدارة كما مر عن المطول (قوله اما بالواو والخ) قال الدوشري ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث جوزوا في الخبر الربط بالاشارة ومنعوا ذلك هنا وهل النعت بالخبر او الحال فليتام ذلك كله اه وكان يحسن أن يزيد بعد قوله حيث جوزوا الخ ومنعوا الربط بالواو في باب المبتدأ وجوزوا الربط به هنا وقوله وهل النعت الخ مما لا ينبغي منعه في المعنى ان الجملة الواقعة نعتا لربطها الا الضمير مفعول عليه أو مقدر او اعلم أن الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المعنى وحالها في الربط مختلف ولعل المرجع الى السماع ومخالفة الفرق بينها دونه شرط القناديق انه ذكر في الجملة السابعة عماله محل من المعنى ما يقتضى أن الربط في باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بعينه فانه جوز في قوله ذكر تلك والخطى يختر بيننا * وقد نهت من المثلثة السمر أن يكون جملة وقد نهت حالا وربطها ما ذكره فراجع (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) قال الدوشري توقف بعضهم في جعل هذه الجملة حالا فان التعادى ليس مقارنا للهبوط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لان المقدور للحال صاحبها وحواء آدم لا يقدران للمعادة واما اذا لم يخص الخطاب بهما فالامر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادى بينهما يقارن باعتبار الماهية من الذرية التي كالذر (قوله او بالواو فقط) أى خلافا لابن جنى في قوله لا بد من الضمير وانه اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة لا بد أن يقدر طالعة وقت مجيئه قال الدوشري واول الحال بمعنى اذا قال ابن معطى في ألفيته كيف للاستفهام عن أحوال * الواو في تقدير اذا للحال ٣٩١ فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالعنى جاء زيد وقت طلوع الشمس قال بعضهم فان قيل الحال وصف بين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك في والشمس طالعة قيل التقدير موافقا لطلوع الشمس اه * (تنبيه) * مثل ابن الناظم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم قال الشهاب القاسمي لأن تقول ههنا الضمير أيضا وهو الماء في لهم لا يقال هذا

الجملة (مرتبطة اما بالواو والضمير) معالتقوية الربط (نحو) ألم ترالى الذين (خرجوا من ديارهم وهم آوف) حذر الموت فجملة هم ألوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط) دون الواو (نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ أو عدو خبره وبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا (أى متعادين) يصل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لا دم وحواء يدل اهبطا منها جميعا وجمع ضمير ههنا لانهم أصلا البشر فكما هم جميع الجنس وقيل الضمير ههنا ولا بليس والحقيقة وصحح الزنجشري الأول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو) لئن أكله الذئب ونحن عصبة (جملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا تدخل لنحن في الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانهما تدل على الجمع والعرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجيب الواو) في موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني (قبل قد) حال كونها (داخلة على مضارع) مثبت (نحو لم تؤذوتى وقد تعلمون) أى رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذوتى وهي حال مقررة لانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايدائه قاله البيضاوى (وتمنع) الواو (في سبع صور احداها الواقعة بعد عاطف) حالا على حال كما قال المرادى (نحو فجاهها سناياتا أو هم قائلون) فجملة هم قائلون من القيالولة حال معطوفة على بيانها وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذبا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو وهم قائلون كراهية اجتماع حرفي عطف صورة الصورة (الثانية)

الضمير ليس عائدا الى الحال وهو واو يرمون بل لمعهوده لانا نقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه انه مثل لما فيه كلاهما بقوله تعالى أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شئ والجواب أن صاحب الحال الأزواج أى النساء لا واو يرمون وضمير لهم للأزواج (قوله فجملة ونحن عصبة حال من الذئب) أى فهمى حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير المنصوب ويصح أن تكون حالا منهما (قوله أن يفقد الضمير) أى لفظا وتقدر اذا قد يخلو من الضمير لفظا ويكون مقدر نحو مرت بالبرق فيز بدرهم أى منه (قوله نحو جاء زيد وما طلعت الشمس) وشذ قوله * نصف النهار الماء عامر * لحذف الواو والاصل والماء عامر وهي مقدره وان أوهم كلام التسهيل خلافا (قوله قبل قد) لم يعمل السارج وجوبها هنا (قوله مثبت) تصرح بما علم من اشتراط قد لا اختصاصها بالثبوت كما في المعنى فقوله قد لا يكون ليس بعرفى (قوله لم تؤذوتى وقد تعلمون) جعل السعدى في شرحه على التلخيص هذه الآية محذوف فيسه المبتدأ أى وأنتم تعلمون فهمى من أفراد قول الناظم وذات واو بعدها انو مبتدأ (قوله في سبع صور) ذكر السعدى الكلام على قوله تعالى قل ان تخفوا ما في صدوركم الآية انما نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي تضمن عاملها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بان الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به فيما مر في منثلة تعدد الحال وصرح بنظره في الخبر وم التنبية على ذلك (قوله اجتماع حرفي عطف صورة) انما قال صورة لان واو الحال ليست عاطفة وانما هي على صورتها

لكن هل أصلها العطف قال أبو حيان ليس أصلها ذلك ورد على المخشري وذهب على أبي حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها كما إن الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المؤكدة لعاملها فأنها تقترن بالواو نحو قوله تعالى ثم توأمت الاقليات منكم وأنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستقام منه ان الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها تكون جملة كما تكون مقردة لكن ٣٩٢ أورد على المثال ان الحق هو الثابت في نفس الامر أعم من أن يقع فيه شك في الظاهر أو لا

فالحال فيه مؤسدة لا مؤكدة (قوله بجواز الواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد الانحواؤها كتاب معلوم (قوله وجعل ابن الناطم ترك الواو الخ) جعل في التلخيص الامرين جائزين ومثل للواو بقراءة ابن ذكوان فاستقيمها ولا تتجان بالتخفيف قال السعد فتسكون لا للنسفي دون النهي اثبوت النون التي هي علامة الرفع فتسكون الواو للحال اه وسياتي للشارح في باب نوني التوكيد نحو قوله لكن قال في التسهيل انها مخرجة على حذف المبتدأ أي وأتعا لا تتبعان وتقل الغنوي في حواشي المطول عن أنى البقاء احتمال ان لانهاية وحذف نون الرفع والنون الاولى من نوني التوكيد الثقيلة ويجب احتمال انها للنون الحقيقية على مذهب يونس أو ان لانهاية والواو للعطف وصح عطف

الحال (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (نحو هو الحق لاشك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه) فكل من جلت لاشك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جازيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكدة نفس المؤكدة في المعنى فلودخلت الواو لكانت في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة (انما الثالثة الماضي التالي الا) الايجابية (نحو) وما ياتيهم من رسول (الا كانوا يستهزئون) بجملة كانوا يستهزئون حال من الماء والميم في ياتيهم ولا تقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا لا كقوله

نعم امرأهم لم تعرفنا بية * الا وكان لمرتا ع بها وزرا

الصورة (الرابعة الماضي المتأخر نحو لا ضر بنه ذهب أو مكث) بجملة ذهب حال من الماء وهي متكوة باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط أي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو وكذلك ما كان في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفي بالانحوا وما لنا لا تؤمن بالله) بجملة تؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفي بلا بجزء اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجرى مجرا في الاستعناء عن الواو ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا مؤمنين لا يقال ما لنا ولا تؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناطم ترك الواو قبل لا أكثر يا أو تشد على محي الواو وقول ما للشين رقية * وكتب ولا ينهني الوعيد * وقول مسكين الدارمي أكسبته الورق البيض أبا * ولقد كان ولا يدعي لآب

الصورة (السادسة المضارع المنفي بما كقوله

عهدتك ما تصبو و قيلت سببية * فالك بعد الشيت صبا متيما)

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل بجملة تصبو وحال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا وصباحا والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرحت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت) المجر من قد (قوله تعالى ولا تمنن تستكثر) بجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه واليه أشار الناظم بقوله

وذا تبد بمضارع ثبت * حوت ضمير او من الواو دخلت

(وأما نحو قوله) وهو عنتره العيسى

(علقتها عرضا وأقتل قومها) * زعم العنبر أبيتك ليس بمزعم

بجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخير مجيها (فقبل ضرورة وقيل الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع مؤول بالماضي) والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى

الخبر على الامر لانه خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا على الخبر الذي في معناه الشيخ في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله (قوله أ كسبته الورق الخ) قال الدنو شري معنى هذا البيت ان المقول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا يلتفت اليه ثم صار بعد ذلك بحوزة الورق وهي الفضة مشهورا معروفا (قوله المنفي بما) مثله الاو اما المنفي بلن فلا يصح وقوعها حال الانهاد ليل الاستقبال والمنفي بلم وما مضى معنى فلا يشبه اسم الفاعل ولذا جاز في الوجهان كفي التلخيص

* (فصل) * قوله وقد يحذف عامل الحال قال الدنوشري قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته يستثنى ما إذا كان العامل ظرفاً أو مجروراً أو اسم إشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه فهم أو لا الضعفه اه وأقول مر عن المعنى وابن مالك ما يقتضى ان حرف التشبيه يعمل محذوفاً فظن له ثم انه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف ووجوبه ٣٩٣ ووجوب الذاكر (قوله أو جواب تقي نحو

بلى قادرين) قال الدنوشري قديقال بل هو جواب للاستفهام في قوله أمحسب الانسان أن لن يجمع عظامه * (فائدة) يجوز حذف الحال وهذا هو الاصل وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً محجوراً كما لمن قال كيف جئت أو منهياعنها كيف جئت أو منهياعنها نحو ولا تمس في الارض مرحوا ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو مقصودا المحصر فيها نحو ما جاء في زيد الار كما اه وفي المعنى نقلا عن أبي الحسن ان الحال لا تذكر (قوله بتدريج) الباء بمعنى مع متعلقها ازدياد أو نقص (قوله قال أبو البقاء الخ) في المحكم ويختص هذا يعني صاعداً بالظاهر يجوز ثم ينهوا ولا يجوز الو او قال ابن جنى هو منصوب على الحال المؤكدة أي ولو زاد من المعلوم انه اذا زاد لم يكن الا صاعداً كذا قال بعضهم وفيه مالا يخفى فليتأمل (قوله لتوبيخ) أي تقرير ولوم والحال يفيد الوصف الموبخ به والمهزة تفيد

الشيخ عبد القاهر (وقيل هي واو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي وأنا أقتل) قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعلاها اقتصر في النظم فقال

وذا ت واوبعدا تومبتدا * له المضارع اجعلن مسندا

وعلقتم امبنى للفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء زعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتح حين أي طمع بطمع طمعا كقرح يقرح قرحا والمزعم المامع

* (فصل وقد يحذف عامل الحال) * اذا كان فعلا (جواز الدليل حالي كقولك لتعاصد السقر راشداو) قولك (للقادم من حج ماجوراو) لدليل (مقالى) كأن يقع في جواب استفهام كقولك را كبا لمن قال لك كيف جئت أو جواب تقي (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فان ختمت فرجالا أو زكياتا) فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جواز افر اشدا منصوب (باضمار تساقرو) ماجورا منصوب بياضمار (رجعتو) قادرين منصوب باضمار (تجمعهم او) رجالا منصوب باضمار (صلاوا) ولو قيل تساقرو اشدا ورجعت ماجورا أو تجمعهم ما قادرين وصلوا رجالا الجازولكن القراءة مستمبعة (ووجوب اقياسا في أربع صور) احداها السادة مسدا الخبر (نحو ضربي زيدا قائما) والاصل حاصل اذا كان قائما أو ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكر ما اذيه من الجمع بين العوض والمعوض (و) الثانية الحال المؤكدة لضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) والاصل أحقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ (و) هاتان الصورتان (قدمضتا) فالاولى في باب المبتدأ والثانية قريباها (و) الصورة الثالثة هي (التي يبين بها ازدياد) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما فالاول (كصدق بيدنا رقصاعدا) (و) الثانية نحو (اشترى بيدنا رقصا فلا صاعدا) وساقلا حالان والفاء الداخلة عليها عطف عاملا قد حذف وبقى معمواله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بيدنا رقصا المتصدق به صاعدا واشترى بيدنا رقصا فخط المشتري به ساقلا قال أبو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء (و) الصورة الرابعة (ما ذكر) بدلا من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو قائما وقد تعد الناس و) ان لا يثبت على حال (أنيميا مرة وقيسيا أخرى) فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا (أي أتوجد) وأنيميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي (أتحول) يحذف (سماعا في غير ذلك نحو هنيالك) فهنييا حال محتملة للتأسيس والتا كيد منصوبة بفعل محذوف (أي ثبت لك الخير هنييا) على التأسيس (أوهناك) ذلك (هنييا) على التا كيد وهذا التقدير ما حو من قول سيبويه وانما نصب هنييا لانه ذكر ان خيرا أصابه انسان فقلت هنييا كأنك قلت ثبت لك هنييا أو هناك ذلك هنييا اه فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنا بتخفيف التون وبالهمز ويقال هنييها كعلم يعلم وهنؤيهنؤ كظرف يظرف والى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله

والحال قد يحذف ما فيها عمل * ويقص ما يحذف ذكره حظل

* (هذا باب التمييز) *

وهو في الاصل مصدر ميران اذا اخلص شيان من شيء وفرق بين مثاليين وتوهم في الاسم المميز تمييز مجاز من

(٥٠ تصريح ل)

نفس التوبيخ (قوله أنيميا مرة الخ) كذا مثل الزمخشري قال المصنف في المحواشي وفيه نظر لانه لم يرد انه يتحول في حالة كونه تيمميا بل انه يتحول هذا التحويل المخصوص من التيممية الى التيسية فهو مصدر لا حال وهو مذهب سيبويه * (هذا باب التمييز) * (قول مجاز) قال الدنوشري أي لغوي وان كان هو حقيقة هرفية

(قوله على اسم الفاعل) قال الذنوشي لو قال بده بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضاً هو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلبي لعل المراد انه كان حقه ان يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه الى الطالع والناجم اه ولا أدري ما المحوج الى هذا وأي خفاء في كلام الشارح فان قوله كالطلع الخ أي في انهم مصدران بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لابهام الخ) قال الذنوشي ضمن مبين معنى فربل وخرج من هذا الحد التمييز المؤكداً انه لا بيان فيه فلا يكون الحد جامعاً واردة من البيانية كما سيصرح به وهي التي يكون مجرورها عين المبين بها وهذا لا يجوز مجزأً أحد عشر لعدم صدقه على الاحد عشر ولا جراً التمييز ونحو طالت زيد نفساً اذا النفس ليس زيداً وكذا علمه اوداراً أو أبو توة على هذا فهذه التميزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبقة عليها فلا يكون منعكسا وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع اذ منه ما ليس بمعنى من كطاب زيد نفساً ومررت برجل حسن أو حسن وجهاً وأنت أعلى منزلاً اه وقوله ضمن مبين أي لانه عداه باللام وهو متعد بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لان مبيناً عاملاً بالقرعية عن الفعل وقوله وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لان التعريف كما قال الشهاب القاسمي متناول للمؤكداً لانه بمعنى من مبين على وجه التاكيد لكن قال المصنف ان قوله مبين اقتضى انه لا يكون مؤكداً وهو قول سيديويه وقد بينا ذلك في الحواشي على ان المصنف كالتناظم لم يتعرض في هذا الباب لكون التمييز مؤكداً فاعلمها اتباع سيديويه وقوله واردة من أي قوله وقال بعضهم كلام اللقائي وأتباعه في قوله فهذه التميزات الخ عجيب فسياتي في كلام الشارح عن المصنف ما يردده واعلم ان قول المصنف مبين بالرفع صفة لا اسم يدل على انه جعله فيما يأتي فصلاً ثالثاً ولو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك ٣٩٤ بل قيد الفصل الثاني كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ ان يقول البيانية تحصل الغرض

اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطالع والناجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء (التمييز) في الاصطلاح (اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم أو) ابهام (نسبة) والى ذلك أشار التناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة (فخرج بالفصل الاول) وهو نكرة المشبهة بالمفعول به (نحو زيد حسن وجهه) بالنصب فان فيه ما في حسن وجهها الا التاكيد فلا يكون تمييزاً لعدم تنكيره (وقدم مضي) في باب المعرف بالاداة (ان قوله) وهو رشيد الشكري رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * (صددت وطبت النفس) يا قيس عن عمر (عجول على زيادة آل) عند البصريين كما زيدت في * باعدام العمر وعن أسيرها * وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه (و) خرج (ب) الفصل (الثاني) وهو بمعنى من (الحال) نحو جاء زيد راكباً (فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من) (و) خرج (ب) الفصل (الثالث) وهو مبين لابهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة (نحو لارجل) (و) تاني مفعول استغفر (نحو أستغفر الله ذنباً) لست بحصيه * ربي العباد اليه الوجه والعمل (فانها) أي رجلاً وذنبا (وان كانا على معنى من) يدل على صحة اقترانها بها نحو لارجل من رجل وأستغفر الله من ذنب (لكنها) أي من (ليست فيما للبيان) فلا يكونان مبينين (بل) هي (في الاول) وهو لارجل (للاستغراق) للجنس ولذلك بنى اسم لامعها (وفي الثاني) وهو أستغفر الله ذنباً (للابتداء) كأنه لما أراد الاستغفار ابتداءً

من اخراج ما خرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيد كلامه لكن قوله الآتي فانهما وان كانا على معنى من لكنها ليست فيما للبيان قد يوهم بظاهره ان قوله هتامين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح في اعراب الالفية انه وقع في التوضيح ما يفيد ان قول التناظم مبين بالجر وقد علمت ان جعله فصلاً ثالثاً باهه وأما قوله الآتي

فالمراد منه لازمه وهو ان الاسم لا يكونان مبينين كما أشار اليه الشارح فيما سياتي وعبارة المصنف في الحواشي قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لارجل وذنبا فانها وان كانا على معنى من لكن لم يثبت فيهما البيان شي مبهم سبقهما انتهت وهي أحسن من كلامه هنا (قوله فخرج بالفصل الاول) قال شيخنا الحلبي لم يخرج باسم وكان حقه ان يخرج به غير الاسم كالحل والظرف فان كلامهما لا يقع تمييزاً وذلك أحدهما اقترب فيه الحال والتمييز فانظر المعنى اه وفي قوله وكان حقه يخرج به الخ نظر لان الاجتناس ليس من شأنها الاخراج نعم يصح الاخراج بالجنس اذا كان بينهما وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفي تحققة هنا نظر فتأمل (قوله نحو لارجل) يخرج به أيضاً المبهم (قوله أستغفر الله ذنباً) قال الشهاب القاسمي لقائل ان يقول قد عدوا السين من العدييات فالمانع هنا ان تكون قد عدت الفعل الى مفعول آخر وهو ذنباً اه وفي المعنى بعد ان ذكر ان ما يتعدى به القاصر الصوغ على استقل وقد ينقل ذلك المفعول الواحد الى اثنين نحو استكثبت الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استكثبت ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب ائتار فر دود (قوله ولذلك بنى اسم لامعها) اعترض بان بناء اسم لا تأمها وتضمنه معنى من التي هي في الواقع لا تستغراق الجنس فليس استغراق الجنس هو المقضي للبناء انما المقضي له تضمن معنى الحرف من حيث هو قدير (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الذنوشي كلام فيه تأمل والظاهر ان معنى الكلام ان الاستغفار مستدام من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه

والتامل للشهاب فانه قال قوله لا ابتداء للمعنى استغفر الله مبتدئا للمغفرة من ذنب وفيه صفة موصولة اذا ما معنى كون المغفرة مبتدأة من ذنب
 فالاولى ان يجعل ذنبا نصبا على نزع الخافض (قوله وانما المراد الخ) هذا يقتضى بناء التمييز على ما قررناه في باب البناء من الفرق بين
 التضمن للبناء والتضمن الذى لا يقتضيه بان الاول هو الذى يكون معه الاسم حاملا للمعنى المحرف وليس المحرف ملاحظا بخلاف الثانى
 فانه الذى يكون المحرف فيه ملاحظا ويقتضى ان المراد بقوله معنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين مبن الخ لانه حينئذ
 لا فائدة فيه لا غناء قوله معنى من عنه فالاولى ان يكون المراد به معنى من المطلق الشامل لا ابتداء والاستغراق حيث يكون شاملا نحو لا
 رجل واستغفر الله ذنبا فيحتاج الى احوالهما بقوله مبن الخ نعم لا بد من تقييد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا لم يدع فيه نيابة حرف
 عن غيره ولا تاويل فلا يراد ان معنى من المطلق شامل للمعنى في ولا يصح اخراج الحال بقوله بمعنى من وقد اخرجوه به لان كون من بمعنى في غير
 مشهور ويعد شواهد مؤول لا يقال قوله مبن أفاد تقسيم التمييز الى هذين القسمين وهو لا يستغاد من قوله بمعنى من لاننا نقول هذا
 حكم من أحكام التمييز لا تتوقف عليه حقيقة ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل اخرج ٣٩٥ ما ذكر لا يقال الاحتياج الى قوله

بين الخ نظر الى عموم
 قوله بمعنى من وان اريد
 منها البيانية لان المراد
 لا يدفع الايراد لاننا نقول
 كان اللائق حينئذ وصفها
 بما وضع المراد وهو قولنا
 البيانية فانه الظاهر
 حينئذ مع اختصاره ثم كون
 من التمييز بمعناها
 بيانية هو ما ذهب اليه
 المصنف في معنى من
 الظاهر مع التمييز والمتبادر
 ان الظاهرة هي المقدره
 وقيل ان الظاهرة للتبعيض
 وقيل زائدة وفي التسهيل
 ان التمييز على معنى من
 الجنسية قال الدمامنى
 المراد بها البيانية أو
 الاستغرافية واخرج في

منه ما الجانب المتناهى وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذى لا يتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال
 استغفر الله مبتدئا من اول الذنب الى ما لا يتناهى قال الموضع في الحواشى وليس المراد من قوله اسم
 في التمييز بمعنى من ان تكون من مقدره قبله لئلا يخرج عنه المفعول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتغيير
 العدد وانما المراد ان الاسم يحى عنه اثنين الجنس كما يجامع المبينة للجنس لأن ثم من مقدره اه (وحكم
 التمييز بالنصب) لانه من الفضلات (والناصب لمين الاسم هو ذلك الاسم المجهوم) واختلاف في صحة اعماله
 مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى (كعشرين درهما) فانه شبهه بضارين زيدا
 ورطل زينا فانه شبهه بضارب عمر في الاسمية والطالب المعنوى ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون
 وقيل شبهه بافعال من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل به اعتمادا وغير
 معتمدا واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السبي والاجنبى وهى
 لا تعمل الا في السبي دون الاجنبى وهى أصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في مسئلة
 واحدة وهو أصل للقادر لانه يتحمل الضمير وهى لا تتحمله وصح هذا القول لان جل الشئ على ما هو
 به أشبه اولى (والناصب لمين النسبة) عند سيبويه والمأزنى والمبرد وماتبعيهم (المستعمل من فعل أو شبهه)
 فالفعل (كتاب زيد نفسا) فنفسا منصوب بظاب (و) شبه الفعل نحو (هو طيب أبوة) فأبوة منصوب
 بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) في النظم (ينصب تمييزا بما
 قد فسره) فانه يقتضى ان التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الابهام اسم أو نسبة وليس كذلك
 وأجاب عنه المرادى بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الابهام عنه
 فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل في غير النسبة هو الجملة التى
 انتصب عن تمامها الا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم
 صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بان ناصبه الفعل لمثل كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور

التسهيل اسم لا بقوله فضلة (قوله وحكم التمييز بالنصب) قال القسائى أى حكمه الاصلى بالنصب والافتقار الى ان الجرح حكمه (قوله
 واختلاف في صحة اعماله) أى في توجيه ذلك (قوله لانه طالب له في المعنى) قال شيخنا الحلبي فيه ان هذا موجود في اسم المفعول المتعدى
 لمفعولين والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وأمثلة المبالغة اه وأقول نعم هو موجود في كل عامل طالب للعموه ولكن لا يحتاج اليه
 ويعول عليه الا عند الحاجة وهو الجود أو الماشقة المذكورة فغنية عنه ثم لا أدري وجه تخصيصه اسم المفعول المتعدى لاثنتين
 فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح في العدد المفرد مثل هذا أو ما المر كبت نحو تسع وتسعون نعمة فقال المصنف في الحواشى
 الناصب العقد والاصل تسع نجات وتسعون نعمة وقد يقال العددان ككلمة واحدة ولا تقدر وليس هذا با بعد من جاء زيد وأتى عمر
 والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا فلا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال بالمر كبت المعطوف (قوله من فعل أو شبهه) أنظر
 لو كان المستند ما من نحو هذا أبوك حنوا ما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المرادى الخ) أجيب أيضا بان قوله انصب بن بافعلا وقوله
 وعامل التمييز الخ وقوله والفعل ذواته يتصرف على ان العامل الفعل أو شبهه فهو مخصص لما هنا

﴿فصل﴾ ﴿قوله رطل زينا﴾ قال الدنوشري الرطل قد يستعمل في غير الصنعة والظاهر انه حينئذ مجاز (قوله امامساحة) قال الدنوشري أي ذو مساحة وينظر ما تعريف المساحة والظاهر أنها لغة قياس الارض وأما اصطلاحا فقال بعضهم المساحة طلب كمية ما في السطح أو الجسم من أمثال مربع المقدار المسوح به أو مكعبه أي فربع المقدار المسوح به من المساحات والمكعب ما يسع به من ذراع أو قصبية أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله في التعريف ما في السطح والجسم يخرج عنه طلب ما في الخطن من الاجزاء ولعلمهم لم يمتنوا بادخاله لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر وظاهر ان المراد بالجسم الواقع ٣٩٦ في التعريف الجسم الطبيعي دون التعليمي فليتامل (قوله ما يشبه المقدار) لعل المراد

انه يعرف به قدر الشيء وليس منه لانه لم يوضع للتقدير به قال الرضي والمقادير امامقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الارض ذهباً وقولك عندي مثل زيد رجلاً (قوله لوعاء السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو خاص به أولا وهل هو خاص بالجملة أولا اه وفي شرح الاشعوفى لنجى الرزق واما كان السمن خاصة قال في القاموس (قوله في الدلالة على المماثلة) قال الدنوشري ظاهراً ان نحو ان لنا غيرها ابلاد على المماثلة وهو باطل ويمكن ان يكون في كلامه تعليلية أي لاجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النصب بعده على التمييز كما قال

﴿فصل﴾ والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا) والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبد املك كت و قد تم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقد تم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما انه يميز بالمقادير نحو واحد عشر رطلاً أو شبرا أو قفيرا ولا يعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وأفراد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقة قبل مقداره حتى انه يصح إضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زينا ولا تقول عندي مقدار عشرة من رجلا قاله الموضع في شرح القطر (و) النوع (الثاني المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة أقسام لانه (امامساحة كغير أرضا) وذراع نسجا (أو كيل كقفيزيرا) ووقع في شرح لمع ابن جني لاني البقاء ومن المسوح عندي قفيران شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبية في عشرة قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب اه ولم أره لغيره (أو وزن كمنوين عسلا) ونمرا (وهو ثمانية منا) بتخفيف النون والقصر (كعصا) والمن آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في ثنيته منوان كما يقال في ثنيته عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد) كضب (وثنيته منان) بالتشديد كما يقال في ثنيته ضب ضبان (و) النوع (الثالث ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة فالاول (نحو مثقال ذرة خيرا) برمثة قال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما للشيء يوزن به عرفا (و) الثاني نحو (نحى سمنا) فالتحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو ما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو (ولو جئنا بعه مددا) فنزل شبيهه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دل على المماثلة من غير ضبط بحد (وجل على هذا) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المماثلة (نحو ان لنا غيرها ابلاد) ووجه جملته عليه انه غير وهم يحملون التعريف على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه للمماثلة بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو) هذا (خاتم حديد فان الخاتم فرع الحديد) من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرع به هذا الاعتباره ضابطه كل فرع حصل له بالتفرع مع اسم خاص بلبه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه (ومثله) أي مثل خاتم حديد في ذلك (باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجمته خرا) فان الجبة فرع الخبز والخز نوع من الحرير (وقيل) في المنسوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة (انه حال) وينبنى عليها الخلاف في الاتباع فنخرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرج على الحال قال انه نعت والاول أولى لانه جامد جودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا

شيخنا أبو بكر الشنواني بعد سؤاله الى عنه (قوله فرعا للتمييز) قال الدنوشري صحح هنا ان الاصل بعد الفرع تمييز (والنسبة خلاف ما صححه في باب الحال انه حال فليتامل اه) وأقول سياقي حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه انه حال والقول بانه تمييز مذهب المبرد وزعم ابن السراج انه ان كان قبله معرفة نحو هذا خاتم حديد اعيثت الحالية ولمن يرجع التمييز أدلة جوده وزومه وتنكير ما قبله وحسن ظهوره من معولن يرجع الحالية انه قد يقع نعتا بالاول ولا سبيل للبيان للتخالف في التعريف ولا ليلد لان المعنى ليس عليه بل على ستن الاول فبقي ان يكون نعتا وكل شيء تبع النكرة نعتا ما واتتصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم حديد) قال الدنوشري يجوز فيه أعني هذا التركيب ثلاثة أوجه النصب كما ذكرنا والاتباع والاضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وهو أوجه ما فيه

من التخفيف بحذف النون وينظر هل الابحار أولى أو النصب اما على الحال أو التمييز (قوله والنسبة المهمة نوعان) قال اللغاني يرد عليه امتلا الاناء ماء فانه لا فاعل ولا مفعول في الاصل ويحجب بما قاله الرضى عن بعضهم انه في الاصل فاعل فعل متعد يؤول به الفعل المذكور والاصل ملا الاناء الماء وأقول الذى يصح ان ماء مفعول به لا تمييزه الا فى قولك ملأت الاناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر (قوله ورد في الموضع في شرح الملحمة) قال الدوشري ٣٩٧ لم يتيسر لي مراجعة الشرح المذكور

ولكن قد يقال وجه الرد ان النصب على اسقاط الجارة مقصور على السماع وفيه نظر ثم رأيت الموضع قال في شرح الملحمة والثاني المنقول عن المفعول نحو وفخرنا الارض عيوننا وغرسنا الارض شجرا وحفرت الدار بئر او هذا القسم اختلف فيه فائتته الجزولي وابن عصفور وابن مالك وانكره الشلوبين وحجته ان سبويه لم يثبت في الآية على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على اسقاط الجارة أى بعينون ورد في الموضع في شرح الملحمة (ولكن في غير الاسم) المفرد (ان تجره باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو معدر أو نون تشبيهه (كشبر أرض) من المسوحات (وققير) من المكيلات (ومنوى عسل) من الموزونات والى ذلك أشار الناظم بقوله * ويعدى ونحوها جرره اذا أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لاسيما في بخلاف ثلاثة وعشرة وما يقرب ما ومائة وما فوقها فتميزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة أثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما واجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع حر لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشرين زيدا فلما لم يعلم هل هو تمييز أول أو لم يعكس الامر دفعا لاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (بمثله مددا ومل الارض ذهباً) فقد اتميز لثلاثي وذهباً تمييزا لمل ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل ومل مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى والى ذلك أشار الناظم بقوله والنصب بعد ما أضيف وجيا * ان كان مثل مل الارض ذهباً

(والنسبة المهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا) فان نسبة اشتعل الى الرأس مهمة وشيئا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز محمول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس فقول الاستاد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فان رفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاستاد فضائه وقميرا (ونسبته للمفعول نحو وفخرنا الارض عيوننا) فان نسبة فخرنا الى الارض مهمة وعيوننا مبين لذلك الابهام والاصل وفخرنا عيون الارض فقول المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحجى بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأكثر المتأخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سبويه لم يثبت في الآية على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على اسقاط الجارة أى بعينون ورد في الموضع في شرح الملحمة (ولكن في غير الاسم) المفرد (ان تجره باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو معدر أو نون تشبيهه (كشبر أرض) من المسوحات (وققير) من المكيلات (ومنوى عسل) من الموزونات والى ذلك أشار الناظم بقوله * ويعدى ونحوها جرره اذا أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لاسيما في بخلاف ثلاثة وعشرة وما يقرب ما ومائة وما فوقها فتميزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة أثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما واجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع حر لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشرين زيدا فلما لم يعلم هل هو تمييز أول أو لم يعكس الامر دفعا لاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (بمثله مددا ومل الارض ذهباً) فقد اتميز لثلاثي وذهباً تمييزا لمل ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل ومل مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى والى ذلك أشار الناظم بقوله

والنصب بعد ما أضيف وجيا * ان كان مثل مل الارض ذهباً
 * (فصل * من يميز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يقيد التعجب) اما بصيغته الموضوعية له أو لافعاله (نحو) أبو بكر (أكرم به أبوا ما أشجعه رجلا) الثاني نحو (لله دره فارسا) فابا ورجلا وفارسا تمييزا لبيان جنس المتعجب منه المهم في النسبة والدر بفتح الدال المهمة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها در ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه دراً وهو هنا كتابة عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما يضاف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من يميز النسبة انما

وأيضاً ليس الشجر مغروساً به ولا العيون مقجر أبابيل هي نفس الشيء المغروس والمقجر اه يحرفه (قوله ولم يعكس الامر) قال الدوشري عكس ذلك أن يضاف العدد الى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعال ذلك بما ذكره مولانا حسين الاولوى (قوله دفعا لاضافة الخ) هذا يقتضى امتناع اضافة العدد الى تمييزه مع أن تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما جرح بالاضافة واجب (فصل * (قوله بعد ما يقيد التعجب) قال اللغاني هذه الكلية منقومة بقولك بالمقامة وقدرها بما يقع بعد التعجب عيز الضمير مهم فانه عن مفردة لانية (قوله الذي نزل به مثل هذا الولد) قال الدوشري يحتمل ان البناء في كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وان كان الولد ليس

مستبأ عن اللين بل الأخر بالعكس وإنما عبر بما عبره اللبغة التي اقتضاهما مقام التعجب فإله مولانا خسين الأولى وعبد الهادي المالكي
 (قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال اللقاني ما خص كلامه ان الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا في نصب وتارة لا فلا وان مال زيد
 أكثر مال وزيد أكثر الناس رجالا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحده الخفض لعدم كونه فاعلا معنى لكنه نصب في المثال لتعذر
 الاضافة والحق ان كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنى وهو منصوب لا غير وأما مال في المثال الاول ففضل عليه لا يميز ورجلا في الثاني
 تمييز منصوب فاعل معنى اذ زيد أكثر الناس رجالا معناه فاق الناس في الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول النظم
 والفاعل المعنى انصبين بافعلا مفضلا (قوله بخلاف مال زيد أكثر مال) قال اللقاني قضيت ان مال في أكثر مال تمييز مخفوض لا تنفاه
 شرط النصب أعني كونه فاعلا ٣٩٨ معنى ولا يخفى عليك أنه لا يصح فيه معنى التمييز اذ لا يميز في أكثر ولا في ضمير مال الذي هو مسند

اليه أكثر ولا في اسناد
 أكثر الى الضمير المذكور
 فلا يصح كونه تمييزا بل هو
 مفضل عليه أي هو أكثر
 من كل مال سواه (قوله
 وإنما جاز الخ) قد يقال انه
 واجب لما ذكره ويجب
 بان الجواز لا ينافي الوجوب
 أو ان التركيب في حد ذاته
 يجوز فيه ازالة المضاف اليه
 والبيان مكمله بالتمييز
 (قوله لتعذر اضافة افعال
 مرتين) قال الشهاب
 القاسمي قد يقال التعذر
 لا يستلزم النصب لان الجر
 يمكن يعني الاضافة كن
 مقدرة وهو يجب بان عمل
 حرف الجر مقدرا كن
 لا يطرده الا في أماكن ليس
 هذا منها قتال (فصل)
 (قوله زائدة عند شيبويه
 أعني التبعية) قال
 الدونشري قد يقال كونها
 زائدة ينافي كونها المعنى

يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجح اما اذا كان مجهوله كان من غير الاسم لان من يميز
 النسبة لان الضمير مهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله
 هو بعد كل ما اقتضى تعجيبا يميز (و) من يميز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان
 تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببا وذلك
 اذا كان (فاعلا معنى نحو زيد أكثر مالا) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه
 ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد أكثر ماله والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
 والفاعل المعنى انصبين بافعلا مفضلا (بخلاف) ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل
 بعضه نحو (مال زيد أكثر مالا) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل
 ويضاف الى جمع قائم مقام المكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال أن
 يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد أكثر ماله لانه يؤدي الى أن المال له مال وإنما واجب
 نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى (وإنما
 جاز هو أكثر الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا في المعنى اذ لا
 يقال هو أكثر من رجل فتجبر عن هو يقول أكثر من رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وإنما نصب
 (لتعذر اضافة افعال مرتين) لانه أضيف أولا الى الناس فلما أضيف ثانيا الى رجل لم اضافة مرتين وذلك
 ممتمنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافة الى غيره
 (فصل ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت) وهو اختلاف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقبل
 للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست أهم من المهم الذي انطوت عليه الجملة وقال
 الشلوبين زائدة عند شيبويه المعنى التبعية قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها
 نصبا قال الخطيئة طافت أمامة بالركبان آونة يا حسنة من قوام ما ومنه منتقيا
 ويبحث الموضع في الحواشي انها البيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا
 الاخفش ان من لا تراد (الافى) غير الايجاب ويمتنع جر التمييز بمن في (ثلاث مسائل احداها تمييز العدد
 كعشرين درهما) لماسيا في (الثانية التمييز المحول عن المفعول كعمرست الارض شجر او منه) أي من
 المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أدبا) فانه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف
 ما أحسنه) أي زيدا (رجلا) فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما أحسن رجلا زيد مع أن المراد

التبعيض (قوله طافت أمامة الخ) أمامة تضم الهمزة اسم امرأة وآونة بالمد نصب على الظرف والشاهد في من قوام فانه بالرجل
 تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الموجب ولهذا عطف على موضعها بالنصب (قوله منتقيا) يفتح القاف وما صلة للتوكيد (قوله لان
 المشهور من مذاهب النحويين الخ) قال الدونشري هذا الدليل لا يثبت أنها البيان الجنس بل ينبغي أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها
 للتبعيض (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال اللقاني فيه نظر فان أصله ما أحسن رجلا زيد فرجلا مفعول به وزيد بيان وليس من شرط
 التحويل أن يقدر التمييز في الاصل مضافا الى الاسم الذي انصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة يضاف اذا كان التمييز متعلقا
 بالاسم كطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للتمييز اذا كان عينه كما في المثال نص عليه الرضي ثم يقال للنصب اذا لم يكن
 رجلا يميز محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيهما النسبة في نسبة الفعل الى الفاعل ونسبته الى المفعول

فأى نسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكانه التزم كون التمييز مضافا الى الاسم الذي انتصب عنه فقال قديقال انه محمول عن
 المفعول أى ما أحسن رجوليته اه (قوله ان كان محولا عن الفاعل) قال اللقاني برده عليه نحو كفى يزيد رجلا فان أصله كفى رجل زيد
 فرجل فاعل وزيد بيان له ثم أخرج رجلا ونصب تمييزا ويجوز من البيانية اذ كل تمييز كان عين الاسم الذي انتصب هو عنه ويجوز جزء
 من (قوله اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) ظاهره ان قوله وأبرحت جارا مستعمل في التعجب ويأتى ما فيه (قوله منها انه قيد
 الفاعل المعنوي بان يكون محولا الخ) قال شيخنا الحلبي فيه انه لم يقيد بذلك بل قال اما ذلك أو يكون محولا عن مضاف غيره اه وهذا
 سهو فان قوله أن يكون محولا عن مضاف قسم لقوله ان كان محولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا لصناعة وهذا ظاهر من قول الشارح
 قيد الفاعل المعنوي بان يكون الخ ولم يقل قيد المحول بان يكون محولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن المصنف انما قيد بذلك لخراج الله دره
 فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا بغيره حيث كان صحيحا بل محتاجا اليه فهو من محاسنه ٣٩٩ (قوله واعترضه المرادى بانه
 تمييز مفرد لا تمييز جملة)
 ما قاله المرادى هو الذي
 ذكره الرضى فانه قال ولا
 ريب في ان التمييز جملة
 في نعم وما بعدها عن المفرد
 وهو الضمير ثم قال بعد
 ذلك فلا تظن أن الناصب
 للتمييز في نعم رجلا
 ويشس رجلا وسامثلا
 وحيدار جلا هو الفعل
 بل هو الضمير كما في نعم
 زيد رجلا اه وبما قاله
 الرضى اعترض اللقاني
 كلام المصنف وبين
 الشهاب القاسمي صحة
 الامرين فقال ما حاصله ان
 كان الضمير مبهما لا يعرف
 المقصود منه كان التمييز
 عن المفرد لا عن النسبة
 لان الضمير في نحو باله رجلا
 يحتمل أن يكون المراد
 منه رجلا أو امه أو ضبيا

بالرجل نفس زيدو (الثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كتاب زيد نفسا)
 اذا صلها طابت نفس زيد (أو) محولا (عن مضاف غيره) كأن يكون مبتدأ (نحو زيد أكثر مالا) فلا
 محول عن مبتدأ (اذا صلها مال زيد أكثر) فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
 على الابتداء مكانه (بخلاف) ما اذا كان فاعلا في المعنى ولم يكن محولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا)
 يكسر التاء خطأ باللونث أخذ من قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

(فانها) أى فارسا ورجلا (وان كانا فاعلين معنى اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا أنهم ما غير
 محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول من فارس ومن جارا كقوله
 يا سيدا ما أنت من سيد * موطا الاكفاف رخب الذراع
 (ومن ذلك) الفاعل في المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وان كان فاعلا معنى اذا المعنى نعم الرجل
 زيد الا أنه غير محول فلذلك (يجوز) دخوله من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الاسود
 تخيره فلم تعدل سواه * (فنعلم المرء من رجل تهاوى)

بفتح التاء كيم ان واقتصر في النظم على استثناء مستثنين فقال * واخرجه ان شئت غير ذى عدد *
 والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة أن يفسر بها
 ويحويها اسم جنس سابق صالح لجل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم
 صحة الجمل لكون العدد لا على متعدد او التمييز مفرد في المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفر
 للنسبة لا لا لفظ المذكور وادخلها في غير ذلك لان التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا أمور
 منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا لصناعة ولم أقف عليه لغيره ومنه انه تبع الشارح في جعل
 لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم
 على أبرحت جارا أنه غير محول والمنقول عن الاعلم أنه عما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن
 فاعل وتقديره أبرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى أنه عما انتصب

وان عرف المقصود من الضمير رجوعه الى سابق معين نحو ما جاء في زيد فباله رجلا واقبت زيد الله دره فارسا أو كان كاف الخطاب
 لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله دره رجلا والله دره زيد رجلا كان التمييز عن النسبة في الاضافة لاحالة اه وهذا الذي قاله قد نقله
 الشارح فيما قرى من الموضع في الحواشي من العجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) فظاهره ان أبرح فعل لازم لا أفعل
 تفضيل ولا فعل متعد وفي الصحاح وهذا الامر أبرح من هذا أى أشد وقتلواهم أبرح قتل وأبرحه أى أعجبه يقال ما أبرح هذا الامر قال
 الاعشى وأشد البيت وقال أى عجبت وبالاعتوا أبرحه أيضا معنى أكرمه وعظمه اه ومثله في القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل
 تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل في التعجب وغيره وحيث لا يتعين أن يكون قوله أبرحت جارا محولا عن الفاعل في المعنى بل
 لا يكون تمييزا الكلية بل هو مفعول لا فعل اما مستعمل في التعجب وهو ما اقتصر على تخريج البيت عليه أو غير مستعمل فيه فليحذر
 وفي الإرتشاف واختلاف في اشتقاق أبرح فتقال الا هم من البراح أى صرت في براح لا شتار أمرك وقال السيرافي من البرح وهو الشدة

عن تمام الاسم فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك في شرح المحجة فقال ولا تدخل من على ما كان متعولا أو مشبها بالمتعول أو بعد عدد و قد تم قبل ذلك أن المشبه بالمتعول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمتعول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم خول الاسناد من الظاهر الى المضمرة وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير اه فاعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جار ليس فيه بيان ان فارسا و جار افعالان معنى وكان حقه أن يرفعهما ويقول اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جار ليس جوارك فيسند الفعل الى أصل التمييز أو الى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار

*(فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما) * جامدا (ك رجل زينا أو فعلا جامدا نحو ما أحسنه رجلا) لان الجامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معنونه بتقدمه عليه (وندر تقدمه على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيبي

(أنفسنا تطيب بنيل المتى) * وداعى المتون يتنادى جهارا

فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي) قال الناظم في شرح العجدة ويقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعل في النظم قايلا فقال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف ثر اسبقا

ولم يميز شيمويه والجهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الاصل وقد خول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير اليه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المعنى ويحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير أ تطيب نفسا تطيب وأما ان كان العامل وصفا

فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يميزه مع الوصف الامع اسم التفضيل

واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل

متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصائغ وهذا

يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت

لان النعت لا يتقدم على

المتعوت قاله ابن

عقفور والله

أعلم

*(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله هذا باب حروف الجز) *

المتعوت منها أي صرت
ذابرخ أي جئت بالم
يجي بدغيرك وقيل معناه
تناهيت واشتهرت وقيل
عظمت وقيل دهوت
(قوله وكان حقه أن
يرفعهما ويقول اذا المعنى
عظمت فر وسيتك الخ)
كيف يصح أن يقول ذلك
وقد قال ان التمييز ليس
محولا عن الفاعل صناعة
ولو كان المعنى على ما قال
كانا محولين عنه فتدبر
*(فصل) *
(قوله نحو ما أحسنه)
ظاهرة أنه لا يتقدم على
ما أحسنه ولا على أحسنه
(قوله نحو طاب نفسا
الخ) قال الدفوشي في
كونه تمييزا مقديما على
المميز نظر ظاهر فليتأمل
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

(الجزء الثاني)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الامام

خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح

لاقيه ابن مالك في النحو للشيخ

الامام العلامة جمال الدين أبى

محمد بن عبد الله بن يوسف بن

هشام الانصارى

تعمدهم الله برحمته

ورضوانه

آمين

م

(وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن)

(الاملى المتقن الشيخ يس بن زين)

(الدين العلمى الحمصى رحمه الله)

(طبع)

(على ذمة أكبر العائلة المهدية)

(وشركاه)

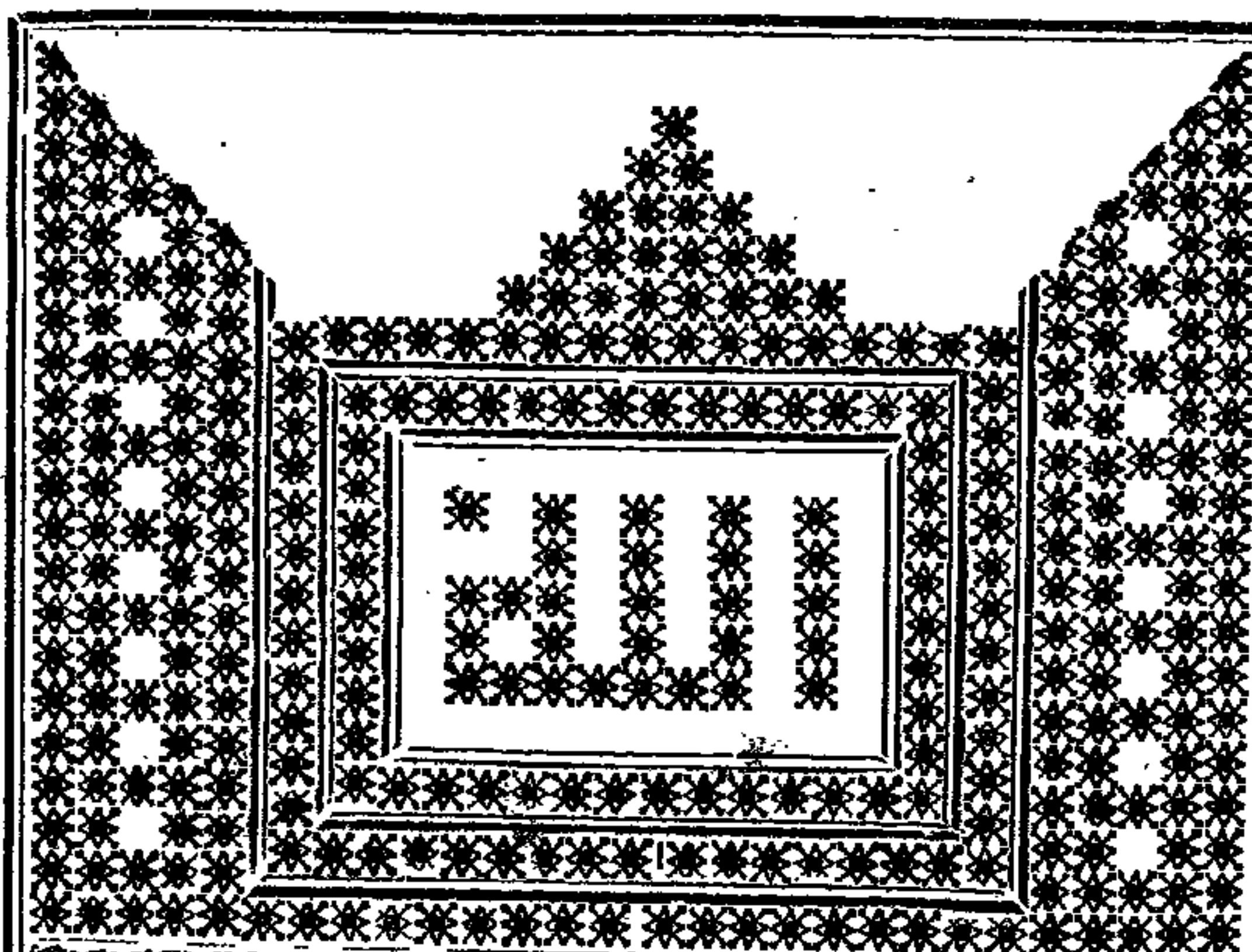
(الطبعة الثانية)

(بالطبعة الأخرى المصرية)

(١٣١٠ هجرية)

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين
ونسأل الله سبحانه تيسير اسباب الخير وحسن الخاتمة انه أكرم الاكرمين ﴿هذا باب حروف البحر﴾ قيل انما سميت بذلك لانها
تجزم معاني الافعال الى الاسماء ٢ والاطهر انها سميت بذلك لانها تعمل اعراب البحر كما سمي بعض الحروف حروف النصب وبعضها

حروف الجزم وعملها البحر
على الاصل من كون ما
اختص بقبيل حقه ان
يعمل العمل الخاص
بذلك القبيل فلا حاجة
لقول السيوطي في الجمع
لم تعمل رفعا لانه اعراب
العمد ومدخولها فضلة
ولا نصب لان محل مدخولها
نصب بدليل الرجوع
اليه ولو نصب لاحتمل
انه بالفعل ودخول الحرف
لاضافة معناه الى الاسم
(قوله وهي عشرون حرفا)
بقي عليه حروف ذكرها
شرح الالفية منها لولا اذا
دخلت على ضمير غير
مرفوع نحو لولاى ولولاك
ولولا فانها جارة للضمير
عند الجهور ولا تتعلق
بشيء وموضع البحر ورفع
بلا ابتداء والخبر محذوف
ولعله يختار مذهب
الانحس انهاء بجرارة
والضمير مبتدأ وانابوا
الضمير المحفوض عن
المرفوع لكن رده في المعنى
بان الانابة انما وقعت
في الضمائر المنفصلة (قوله
بمعنى من الابتدائية) قال
الدنوشري قال الحفيد



﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

هذا ﴿باب حروف البحر﴾

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أى تربط بينهما وحروف الصفات
لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها (وهي عشرون حرفا) كما في النظم (ثلاثة مضت في) باب
(الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لاعادتها (وثلاثة شاذة) في عمل البحر (أحدها متى
في لغة هذيل) بالتصغير (وهي) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم (وسمع من
بعضهم أخرجها متى كه) أى من كه (وقال شاعرهم) وهو أبو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب
(شربن بماء البحر ثم ترفعت ﴿ متى لبحج خضر لمن تشيع ﴾)
أى من لبحج واللبحج جمع لبحج وهو معظم الماء والنشيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء
آخره جيم المر السريع مع الصوت يقال ان السحابت في بعض الاماكن تدنو من البحر الملح فيمتد بها
خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجوف فياطف ذلك الماء
ويعدب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تطرح حيث يشاء الله تعالى (والثاني لعل في لغة
عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم (لعل الله فضلكم علينا) ﴿ بشئ ان أممكم شريم

قال ابن ولادمتى في لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته متى كه أى في وسطه اه فعلى هذا تكون اسما لاجرف
بحرف لياتملى وينظر أى معربة أو مبنية حيث نثا اه وأقول الظاهر ان ما قاله ابن ولاد لا يطرده عندهم لعدم ظهور كونها بمعنى وسطى متى
لبحج فلعلمها مشتركة والظاهر حيث نثان الاسمية مبنية لمشايتها الحرفية كما قالوا ان حاشا التزيهية بنيت لمشايتها حاشا الاستثنائية فان
فرض انها دائمة بمعنى وسط فهي معربة اذ لا مقتضى لبنائها (قوله لعل الله) قال الدنوشري هي باقية على الترخي ولا تتعلق بشئ

بحر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المرأه المقضاة (ولهم في لامها الاولى الاثبات) كمر
 (والحرف) كقوله * عل صرف الدهر اودولاتها * أنشده القراء بحروف (و) لهم (في) لامها
 (الثانية الفتح والكسر) وأنشدوا عليهما لعل الله يمكثني عليها * جهارا من زهير أو أسيد
 فهذه أربع لغات ولا يجوز الجرف في بقية لغات لعل (واثالث كي) لا تجزء عربا ولا اسما صريحا (واثنا تجزء
 ثلاثة) لارابع لها (أحدها ما الاستغماية يقولون اذا سالوا عن علة الشيء كيمه) والاصل كيماء فحذفت
 ألف ما وجوبها في سكت وبقا حفظ الفتح الدال على الالف المحذوفة (والاكثر) عندهم (ان
 يقولوا له) باللام والمعنى لاى شى كان كذا (الثانى ما المصدرية ووصفاتها) فانها في تاويل الاسم (كقوله)
 وهو النابغة اذا أنت تنقع فضر فأنما * (يراد القى كيماء يضر وينقع)
 فكى جارة مصدر مؤول من ما وصلتها وهى حرف تعليل بمنزلة اللام (أى) انما يراد القى (للضر والنقع)
 أى لضر من يستحق الضر ونقع من يستحق النقع ويروى برجى القى وكون ما فيه مصدرية (قوله)
 الاخفش) وهو قليل (وقيل ما) فيه (كافة) لى عن عمل الجرم مثلها في ربحا وقول قريب الموضع في
 حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو (الثالث ان المصدرية) المضمرة (وصلتها نحو جئت كى
 تكرمنى اذا قدرت ان بعدها) والاصل كى ان تكرمنى فحذفت ان استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في
 الضرورة كقوله) وهو جيل بن عبد الله
 فقالت أكل الناس أصبحت متحفا * (لسانك كيماء ان تغر وتخدع)
 فتغر وتخدع من يمارى الافاعل والمنح الاعطاء متعللا شين أولهما أكل الناس وثانيهما الساتك على حذف
 مضاف والمعنى أصبحت متحفا كل الناس حلاوة لاء انك والغرور الخداع فهو عطف تفسيرى وهو ارادة
 المكروه بالانسان من حيث لا يعلم ويجعل ابن مالك فى التسهيل اظهار ان بعد كى تليلا ولم يجعله ضرورة كما
 فعل الموضح (والاولى) فيما اذا لم تذكر ان بعد كى (ان تقدر كى مصدرية) ناصبة للضارع بنفسها (فتقدر
 اللام قبلها) استغناء عن ذكرها بنيتها (بدليل اثرة ظهورها معها نحو كليا تاسوا) فهذه ستة أحرف
 (والاربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهى من والى وعن وعلى وفى
 والباء واللام) وهى بالنسبة الى الوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثمان الباء واللام
 وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفى وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى
 وبد أمنا من لانها أم حروف الجر قال صاحب درة العواص وغيره مثال جرها المضمر والظاهر (نحو ومنك
 ومن نوح) ومثال الى (الى الله مرجعكم اليه مرجعكم) ومثال عن لتركبن (طبقا عن طبق رضى الله عنهم)
 ومثال على (وعليها وعلى الفلك تحملون) ومثال فى (وفى الارض آيات وفيها ما تشتمى الانفس) ومثال
 الباء (آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (لله ما فى السموات له ما فى السموات وسبعة تختص بالظاهر)
 وهى المشار اليها فى التظيم بقوله بالظاهر اخصص متذمذوحى * والكاف والواو ورب والتا
 وهى بالنسبة للوضع أربعة أقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على
 حرفين وهو من ذ خاصة وما وضع على ثلاثة أحرف وهو من ذ ورب وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة
 (وتنقسم) بالنسبة الى عملها فى الظاهر (أربعة أقسام) أيضا (ما لا يختص بظاهر بعينه وهو) ثلاثة (حتى
 والكاف والواو) نحو حتى مطلع القجر ليس كمثل شى والطور (وقد تدخل) حتى (والكاف فى الضرورة
 على الضمير) فالاول كقوله أنت حنالك تقصد كل فحج * ترجى منك انما الاتحيب
 والكوفيون والقراء لا يخصصون ذلك بالضرورة قاله فى المعنى والثانى (كقول العجاج) يصف حمارا وحشيا
 تخلى الذنابات شمالا كئيبا * (وأم أو عال كسا أو أقربا)

ولكن الظاهر انها فى هذا
 البيت معناها الاشفاق
 مثل لعلك باجمع نفسك
 (قوله بحر الجلالة) هى
 مرفوعة محلا على المشهور
 فيسبح بحرف زائد أو شبهة
 وتقدير اعلى ما يقتضيه
 الفرق بين الاعراب المحلى
 والتقديرى وما قرروه فى
 معنى الاعراب المحلى
 والتقديرى فانظر حاشيتنا
 على الفا كسى وقوله
 فضاكم خبر مبتدأ (قوله
 ولا يجوز الجسراخ) قال
 الزرقانى أى ان لعل فيها
 لغات غير هذه الاربعة
 والجرانها هو بهذه دون
 تلك عندهم اه وما ذكره
 الشارح مستفاد من قول
 المصنف ولهم فى لامها الخ
 فانه ظاهر فى ان هذه
 اللغات خاصة بابل الجارة
 فكان على الشارح ان
 يبينه على ذلك (قوله ان
 تقدر كى مصدرية) على
 هذا ينبغي اذا ظهرت ان
 بعدها ان تعرب بدلامن
 كى (قوله وسبعة تختص
 بالظاهر) قد بينا فى
 الحواشى وجه ذلك
 وحكمة انقسام هذه
 السبعة الى الاقسام
 الاربعة فراجعها

﴿فصل﴾ (قوله وأما على تضمين الفعل الخ) ظاهر صديقه ان التضمن ليس ثابوا بلا عطفه على التاويل باو ولا يخفى انه ثابوا بل فكان
الاحسن ان يقول مؤول اما يحمله على الاستعارة واما يحمله على التضمن ثم هذا ظاهر ان كان التضمن قياسيا فان كان سماعيا كما هو
المختار على ما في باب المفعول منه فلا فريضة على انابه حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسي وكون التجوز في الفعل أسهل كما نص
عليه في المعنى لا يقتضي نربة ٤ التضمن المطاوعة هذه الاخراج الكلام عن كونه غير قياسي فتدبر واعلم ان كلام المصنف في المعنى

في تقريره التضمن في
مواضع يقتضي ان أحد
اللفظين مستعمل في معنى
الآخر لانه قال في وما تفعلوا
من خير فلن تكفروه أي
فلن تحرموه وفي ولا تعزموا
عقدة النكاح أي لا تقووا
وحينئذ فمضى قوله انه
اشراب لفظا معنى آخر ان
اللفظ مستعمل في معنى
الآخر فقط فان هذا هو
الموافق لذلك التقرير وان
احتمل انه مستعمل في
معناه ومعنى الآخر وقول
ابن جنى في الخصائص ان
العرب قد تتسع فتوقع
أحد الحرفين موقع الآخر
ايذانا بان هذا الفعل في
معنى ذلك الآخر فلذلك
حي معهما بالحرف المعتاد
مع ما هو معناه صريح في
انه مستعمل في معنى الآخر
فقط وعلى هذا فان التضمن
مجاز مرسل لانه استعمل
اللفظ في غير معناه لعلاوة
بينهما وقربته كما استتبع
ذلك وهذا أحد أقوال
فيه وقيل ان فيه جمعا
بين الحقيقة والمجاز لانه

فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون و بعد الالف باء
موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه الخفاط يقع من أنوف الابل وهن اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم
عضة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا طرف وكتبنا بفتح الكاف والثاء
المثناة صفتة ومعناه قر بيا وأوحرف عطف والمعنى ان هذا الحجار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله
قربا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها (وقول الآخر) وهو روبة يصف حجارا وحشيا أو آتنا
وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلائلا * (كه ولا كهن الا حائلا)
فادخل الكاف في الاول على ضمير الحجار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاناث الوحشيات والبعل الزوج
والحلائل جمع حليلة وهي امرأة الرجل والحائط بالحاء المهملة والطاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل
والمعنى لا ترى بعلا مثل الحجار الوحشي ولا زوجات مثل الامن الوحشيات الامتعا (وما يختص بالزمان
وهو مذومند) والى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بمذومند وقتا * (فاما قولهم ما رأيت مذآن
الله خلة) بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلت في قاييل مصدر مجرور بمد في الصورة الظاهرة
(فتقديره مذمن ان الله خلقه) فذ في الحقيقة انما ساجرت زمانا محذوف فاما ضا فالى المصدر لا المصدر (أي مذ
زمن خاق الله اياه) فاندفع بهذا التقدير السؤال وأما على رواية من كسر الهمزة في ذفيه اسم لدخوله على
الجماعة (وما يختص بالنكرات وهو رب) بضم الراء واليه الاشارة بقول الناظم ورب منكر انحور رب رجل
كريم لقيته (وقد تدخل في الكلام) النثر (على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتميز
بعده مطابق للمعنى) من افراد وتذكير وفروعهما كقوله رب رجلا ورب رجلا ورب رجلا ورب رجلا ورب
امرأتين ورب نساء كل ذلك باقراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر
(رب قتيه) دعوت الى ما * تورث الهدد انما قاجابوا
فاتي بالضمير مقدر دام قسر ا بتميز مجموع مطابق للمعنى وهو قتيه هذا مذهب البصريين وحكي الكوفيون
جواز مطابقتة لفظ انحور بها المرأة وربهم رجلا وربهم رجلا وربهم نساء واختلف في الضمير المحرور
رب فقل معرفة واليه ذهب القارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد
على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال
ومارو وامن نحو ربه قتي * نركذا كهان ونحوه أتي
(وما يختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لآباء المتكلم وهو الثاء) في القسم واليه
أشار الناظم بقوله والثاء لله ورب (نحو والله لا كيدن) أصنامكم (وترب الكعبة وتربي لا فعلان) حكاية
الاخفش (وندرتالرجن وحياتك) حكاية سيويه
﴿فصل﴾ في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن
بعض بقياس كالاتنوب أحرف الجزم وأحرف النصب وما أوهم ذلك فهو وعندهم اما مؤول قاييل لا يقبله
اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابه كلمة عن أخرى وهذا

المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة
وهذا انما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ظاهر قول المعنى ان فائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كامين فظاهر
تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته فليتبين ذلك وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العزبن عبد السلام فقال في كتاب مجاز القرآن
الفصل الثاني والاربعون في مجاز التضمن وهو ان يضمن اسم معنى اسم لا فائدة معني الاسمين فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله
الآخر

حقيق على أن لا أقول على الله الا الحق فيضمن حقيق معنى حريص اي يفيد أنه محقق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل
فتعديه أيضا تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر قد قتل الله زياردا عني * ضمن قتل معنى صرفه لا فاداه أنه صرفه حكما بالقتل دون
ماعداه من الاسباب فافاد معنى القتل والصرف جميعا اه المقصود منه وفيه تصريح بان التضمن يجري في الاسماء بل صدر به وقول
المعنى اشراب لفظي شامها فافتصار السعد والسيد على بيانه في الافعال جار مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى اصالتها في الافعال مجردة
عن الدليل وقيل ان المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب الكشاف وعجيب للصنف في المعنى حيث
نقل كلامه بعد تعريف التضمن بما مر فاهم انه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفتن له وقال السعد في تقرير كلام الكشاف وبيان
انه لا يرى ان في التضمن مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وانهم مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف مانصه حقيقة التضمن ان
يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ثم قال ان الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل
الآخر بمغونة القرينة اللفظية نحو أجد اليك فلانا معناه أجده مني اليك جده وقد يعكس كما يقال في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين
اهو في قوله مع فعل آخر حذف مضاف أي مع حذف فعل * فان قامت المناسبة انما هي بين الفعل المحذوف ومعلقة المذكور لا بين الفعلين
* قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت اليك زيدا أي مني اليك ضرب به ولا تكفي القرينة واعتراض عليه بان في كلامه تناقضا
لان قوله مع فعل آخر يناسبه غير ملائم لقوله مع حذف حال فان الثاني يدل على أن المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الاول وأجيب
بان في كلامه تعليما واطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم أو أرابيا للفعل معناه اللغوي وكذا في قوله ان يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا
الكلام وبعده عن المراد وذلك ان الداعي للسعد على ما قاله الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والاصل تضمن الفعل لمشاهه الملاحظة
في تضمن المذكور مثله وأشهر بحال عند بيان المعنى الى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل كان من الحذف المحذوف في
تضمن المذكور وأيضا في تقديره تكثير للحذف وبهذا يظهر ان من قال لا تنحصر طرق التضمن في ما قال وان منها العطف نحو الرقت
الى نسائك كم أي الرقت والافضاء الى نسائك فقد غفل عن الباعث على هذا القول على انه لم يدع أحدا محصر وقال السيد ذهب بعضهم
الى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعنى الآخر اربابا لمحذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته
فتارة يجعل المذكور أصلا في الكلام والمحذوف قيد اذ فيه على أنه حال كما في قوله ولتكبروا الله

الاخير هو محل الباب كله

على ما هداكم كما أنه قال ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف
أصلا والمذكور مفعولا كقولك أجد اليك فلانا كما نك قلت أي اليك جده وحالا كما يدل عليه قوله يعني الكشاف عند الكلام
على قوله تعالى يؤمنون بالغيب أي يعترفون فانه لا بد من تقدير الحال أي يعترفون به مؤمنين اذ لو لم يقدر لكان مجازا عن الاعتراف
لا تضمننا اه وقوله على أنه حال وقوله والمذكور مفعولا بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيد قول السعد مع حذف حال ماخوذ
من الفعل الآخر والظاهر ان السيد يوافق على ذلك لانه لم يشر للرد عليه كما هو دأبه عند مخالفته فاندفع قول بعضهم ان في جملته
المذكور مفعولا للمحذوف نظر اظاهر الآن الفعل والجملة لا يقع واحدا منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق فالصواب كون جملة
أجد حال من فاعل أي والمعنى أي جده اليك حال كوني حامدا له ويرد عليه انه ان أراد ان جملة أجد حال في التركيب ففاسد أوقى
المعنى فالذي وقع فيه حال انما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور وعليه كما يشهد به قوله حال كوني حامدا وقد ذكر السعد
ان هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر ان السيد لم يقصد الرد عليه وانما أراد بيان وجه آخر يفيد ان ذلك أمر اعتباري لا ينحصر
فيما قاله السعد ومن العجب ان بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال انه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق أخرى منها أن يكون
مفعولا كما في قولهم أجد اليك الله أي أي جده اليك ومن العجب أيضا قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ان هذا من السبب
بلا سبب كتاب التسوية وأنت قد عرفت ان هذا حذف كما نص عليه السعد لاسبب هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على ان
في أجد اليك زيدا تضمننا ووقع للولي أي السعد في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بان الحمد يشترط توجيه النعت بالجميل الى
المنعوت بخلاف المدح وانه يرشد الى ذلك اختلافهما بالمفعول في كيفية التعلق في جده ومذخته فان تعلق الثاني تعلق عامة الافعال
بمفعولاتها والاول مبنى على معنى الانتهاء كما في قولك كلمته فانه عرب عجماته لانه لا يبيح في قولك قلت له ولا يخفى ان هذا مخالف
لكلام القوم ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول عن العجائب نقل شيخنا الدنو شري له في رسالة التضمن وقوله وهو كلام حسن ربما
يؤخذ منه ان الانتهاء من مفهوم الحمد تعلق اليه بالنظر لذلك فلا حاجة الى ادعاء التضمن فيه فليتامل ذلك اه فان أراد بكونه حسنا
حسن تراكيبه فلا شك في ذلك وان أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر فانه وان أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يأت فيه بيان المرام
بقي هنا امران الاول ما أشار اليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور لا شك أي ما وجهان متعارفان عند من اه في

التحقيق يدان وإنما الكلام في أنهما هل يستويان دائما أو يترجح أحدهما في بعض الأحيان والذي يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم
 رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام بل تعيينه كما لا يخفى على من له بالقواعد المأخوذ من المحذوف في ولتكبر والله
 على ما هذا كوز جري السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشاف المعنى لتكبروا الله طامدين ولم يقل اتكبروا الله مكبرين قال
 بعضهم لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما في حديث أن تؤمن بالقضاء والمعنى أن تؤمن معترفًا بالقضاء لأن تعترف
 بالقضاء مؤمنا لأن ان والفعل يسبب مصدر معرف وهو لا يقع حالا كما قاله الرضي في الكلام على أن ان تكسر وجوبا إذا وقعت حالا وان
 كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتي وإنما يدان عليه من اسم الفاعل حكمهما وفي بعضها يترجح
 أخذها من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لا يعلن فالعنى أقسم بالله عالما لا يعلن لاعتكسه لأن أقسم جملة انشائية لا تقع
 حالا إلا بتأويل واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو فامانه لله مائة عام لأن التقدير ألبسه الله مائة عام مما لا أماته
 الله مائة عام ملبثا لأنه يلزم منه أن لا تكون الحال مقارنة بل مقدرة والأصل كونها مقارنة وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تبدل
 على أنه المقصود أصالة فرد وديانها إنما تبدل على كونه مراد في الجملة إذ لا هالم يكن مرادا أصلا بل ان الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما
 دل عليه كلام البيضاوي في تفسيره إذا ثبتت من أهلها مكانا نشر قيا فانه فسر ان ثبتت باعتزلت وذكر أنه متضمن معنى آتت ومكانا ظرف
 أو مفعول ولا شئت ان قوله من أهلها حينئذ متعلق بان ثبتت الذي بمعنى اعتزلت لا باتت وما ينطق له ان المراد بالصلة ماله دلالة على
 التضمن لا ارتباطه بالمحذوف الذي في ضمن المذكور فيشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدي فان التعدي حينئذ قرينة التضمن لا ذكر
 الصلة أو ما إذا ضمن فعل متعدلوا أحدهما معنى متعدلا تين وبالعكس كتضمن العلم معنى القسم كما مر فان القرينة إنما هو الجواب الثاني هل
 الخلاف في كون التضمن سماعيا أو قياسيا مبني على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك في الجاز
 مبني على كون الجاز سماعيا أو لا والذي يخطر بالبال انه على التول بأنه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين
 لا يقتضي ذلك كما لا يخفى وانه يلزم من كون مطلق الجاز قياسيا قياسية هذا الجاز الخاص خلافا لبعضهم قال في التلويح المعبر في الجاز
 وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم ٦ في أحاد الجاز أن تنقل

باعتبارها عن أهل اللغة وذلك لاجتماعهم على اختراع الاستعارات العربية البدعية التي لم تسمع
 باعتبارها من أهل اللغة وهي من طرق البلاغة وشعبها التي بها ترفع طبقة الكلام فلولم يصح لها

كان كذلك ولهذا لم يدونوا الجاز تدوينهم الحقائق وتمسك المخالف بانه لو جاز الوجود مجرد وجود
 العلاقة مجاز نخلة لطويل غير انسان للمشابهة وشبكة للصيد للمجاورة وأبالا بن للسببية واللازم باطل اتفاقا وأجيب بمنع الملازمة فان
 العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن المقتضى ليس بقادح لجواز أن يكون لما منع مخصوص فان عدم المانع ليس جازا من المقتضى وذهب
 المصنف رحمه الله الى أنه لم يجز نحو نخلة لطويل غير انسان لانها شرط الاستعارة وهو المشابهة في أخص الاوصاف أي في حاله فريد
 اختصاصا بالمشبهة به كالشجاعة للأسد فان قيل الطول للنخلة كذلك فلنا العمل الجامع ليس مجرد الطول بل مع قروع وأغصان في
 أعاليها وطرارة وتمايل فيهما اه ولا شئت أنه على القول بان التضمن مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي مع أنها ليست
 مما نصوا عليه في العلامات أمر مشترك بين افراده لكن الذي يرجعها في كل مرشح الى ما يليق به مما هو من العلاقات المعبرة وبذلك
 يمتاز بعض الافراد عن بعض آخر والتخلف في بعض الافراد ان فرض لا يضر كما علمت هكذا ينبغي أن يحقق المقام وكل من حققه مع
 اطلاقه الكلام ولنا رسالة في التضمن فريده حررها في مبادئ الاشتغال قبل الوقوف على افراد التصنيف عن تبعتها وقصدنا ما حررنا
 هنا تسميم الكلام عليه فاذا أرخينا عنان القلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله لا يعمل عند أبواب التحصيل وحيث كان الامر كذلك
 فتمم الكلام على بقية الاقوال فنقول تقدم ثلاثة والرابع وهو الذي ارتضاه السيد أن اللفظ مستعمل في معناه الاصل فيكون هو
 المقصود واصالة الكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبها ويتبعها في الارادة وحينئذ يكون واضحا لا تكلف وهذا مبني على أن اللفظ تبدل على
 المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية والسيد جوزة ومثله بمنسبغات التراكيب وذلك ان الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس
 ذالا عليه باحد الوجوه الثلاثة المذكورة كما يفيد قولك آذيتني فستعرف التهديد وان زيدا قائم انكار المخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك
 كناية اه والمراد من التبعية في قوله لكن قصد بتبعيته التبعية في اللفظ كما يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند
 الكلام على قوله أسد على وفي المحروب نعامه لا ينافي تعاقب الجاربه اذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ومفهوم منه من الجرامه
 والصولة والفرق بين هذا الوجه والتضمن ان في التضمن لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعيا مقصودا في المقام أصالة وبه يفارق

عند الكوفيين وبعض

المتأخرين

التضمنين الكناية يوفق في هذا الوجه لا يكون المعنى الملاحظ ثبعا مقصودا في المقام أصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد على وجه المبالغة
 وذلك يعني عن القصد الى وصف الجراحة والصولة مرة أخرى اه وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمنين ان قيدهم يتبع في
 الارادة يخرج المعنى الاخر عن حد الاصل في القصد والامر في التضمنين ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه أوفر اه ومن العجب
 انه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة وأما الاعتراض على ما قاله السيد بانه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ٣ لان
 اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس ان المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الاصلى في قوله تعالى المصود ولا حاجة
 الى التقدير الا تصور المعنى قال السيد وفيه ضعف لان المعنى المكنى به قد لا يقصد في التضمنين يجب القصد الى كل من المضمن والمضمن
 فيه انه ولا يخفى ان قد علم القلة في عرف المصنفين وجعلها المنطقة سور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم ان ارادته لا يقصد أصلا
 فمنوع لتصرح بهم بخلافه وان ارادته غايل أو التكرير لم يثبت المطلوب لان عدم ارادته في بعض المواضع لا ينافي ارادته في بعض آخر
 وحاصل ما أشار اليه السيد ان الكناية في بعض الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصلى ولو كان التضمنين منها الاستعمال استعمالا في وقت ما
 ويجاب كما قال العماد بانه قد يجب في بعض الكناية ثبتي لا يجب في جنسها ولذا لم يسمى باسم خاص اه فان قيل اذا ما شرط في التضمنين
 وجوب ارادة المعنيين نافي الكناية لان المشرط فيهما اجواز ارادته أجيب بان المراد بالاجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود لا اخراج
 الجواز لا اجواز معني الامكان الخاص اظهور ان عدم ارادة الموضوع له لا يخل له في خروج الجواز حتى لو وجب ارادته خرج أيضا وأورد
 بعضهم على قول السيد ان التضمنين يجب فيه القصد الى المعنيين انه ممنوع وادعى انه وادعى على طريق الكناية قال ألا ترى ان معنى
 الايمان جعله في الامان و بعد تضمنيه معنى التصديق لا يقصد معناه الاصلى وأرأيتك بمعنى أخبرني اه وهو باطل لما انه معقود
 لقاعدة التضمنين من أداء كلمة مؤدى كلمتين وجعل رأيتك بمعنى أخبرني من التضمنين غير ظاهر والسادس ان المعنيين مرادان على
 طريق عموم الجواز كما بيناه في رسالتنا وذكر بعضهم في التضمنين قولا آخر لوضح كان سابعاه وهو ان دلالة غير حقيقة ولا يجوز في اللفظ
 وانما التجوز في انضائه الى المعمول وفي ٧ النسبة الغير التامة ونقل ذلك عن ابن جنى وقال ألا ترى انهم حملوا النقيض

المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا
 قاله في المعنى (من سبعة معان أخذها التبعيض) عند
 الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامته

على نقيضه فعده وما يتعدى به كما عدوا أسرا بالباء جملا على جهر وفضل
 بعن جملا على نقص ولا يجوز فيه قطع بمجرد تغيير صانه واتساقه تصرف
 في النسبة الناقصة اه وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جنى في
 الخصائص وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب ان هذا الناقل نقل كلامه في
 الخصائص واستدل به لما ذهب في التضمنين جعله مغاير لهذا وجعل النقيض على النقيض ليس من التضمنين ولا قريب منه ليقر به
 ولهذا قاله بعضهم بانه قال في المعنى في بحث على وقد تكلم على قوله اه اذا رضيت على بنو قشير ٥ يحتمل ان يكون رضى ضمن
 معنى عطف وقال الكسائي جعل على نفسه وهو سقط نسال الله تعالى الرضا بغير سقط بنفسه وكرمه هو ببق قول آخر ان ثبت كان
 ثامنا واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال وبالجملة لا بد في التضمنين من ارادة معنيين من القضا واحد على وجه يكون كل منهما بعض
 المراد وبه يفارق في الكناية فان أحد المعنيين تمام المراد والاخر وسيلة اليه لا يكون مقصودا أصلا وبما قررناه اندفع ما قيل بالفعل
 المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقي وان كان
 قيم بالزوم الجمع بين الحقيقة والجواز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التغليب لان كلامنا من المعنيين ههنا
 غير ان خصوصه اه المقصود منه ولا يخفى انه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والجواز في التضمنين لما اعترف به من أن كلامنا من المعنيين
 مراد بخصوصه ثم قال ان التضمنين على المعنى الذي قررناه لا اشتباه بينه وبين الجواز المرسل لانه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي وهو فيه غير
 متعذر نعم يلزم اندراج تحت مطلق الجواز وبين ان الحق انه ركن مستقبل من أركان البيان كالكناية والجواز المرسل وان فيه مندوحة
 عن تكلف الجمع بين الحقيقة والجواز في قوله ان المعنى الحقيقي في التضمنين غير متعذر نظرا لانه متعذر في أسطة القرينة كما عرف بما
 مروا به من المصير الى الجواز أو الجمع بين الحقيقة والجواز لان القرينة في الجواز انما تمنع من ارادة الحقيقة فقط فاحفظه فانه كما يقع فيه
 الغلط انه علم من كلامه ان في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والجواز اللام على بعض الاقوال وهو القول الثاني
 المتقدم كما عرفت تحقيقه مما ردعوى ان شبهة الجمع في التضمنين مطلقا واهية دعوى باطلا ولم يرد بذلك على السيد كما لا يخفى على من
 راجع كلامه وان كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع فن قال انه اعترض عليه بذلك فقد اقترى وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله ولا
 يجعلون ذلك شاذا) قال الزرقاني لعل الواو زائدة اه ولم يظهر لي وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف عليه قوله محمل الباب كما

قوله لان اللفظ الخ هكذا في النسخ التي بايد تناول فيه تقيظا والتقدير فلا يرد لان الخ

(قوله وجل المانعون هذه الأدلة الخ) قال في الجني الداني فان قلت فما تصنع بنحو الله الامر من قبل ومن بعد قلت ذكر ابن ابي الربيع في شرح الايضاح ان محل الخلاف انما هو في الموضوع الذي يصلح فيه دخول عند فلا يقع خلاف في صحة وقوعه من هنا اهـ ورأيت بخط المصنف ما نصه ذكر ابن انازي في نتيجة القواعد قبل وبعد استعمال الزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان الاولي بهما المكان لثلاثة اوجه امتناعهم من اضافتهما ٨ الى الفعل بغير ساكن نحو من قبل ان تاتينا والاخبار بهما عن الجملة نحو الجبل بعد

الوادي والوادي قبل الجبل وانهما الاصل في الغايات وكلها ظروف مكان كقوف وتحت اهـ والجواب عن الاول انهما ليس اسمين لشي من اوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وانما استعملا للدلالة على التقديم والتأخير فلم يكونا أصلي الموضوع للزمان فلذا لم يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث انهم غلبوا عليها حكم الضمات حين تركه موصوفاً وهجر وهذا يصلح جواباً عن الاول أيضاً (قوله من تأسس اول) قال في المعنى ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير زمان اهـ بقى ان التأسيس مكاناً فمعنى التاويل به الا ان يقال المقصود ان لا يكون الابتداء في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان (قوله من صلاة الجمعة) قال الدنوشي صحة هذا

جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) لن تناولوا البر (حتى تنفقوا ما يحبون) أي بعض ما يحبون (ولهذا قرئ بعد ما يحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المعنى (الثاني بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوعه وموصول موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان أي الذي هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة (نحو) يحلون فيها (من أساور من ذهب) فن ذهب بيان لاساور أي هي ذهب ومن الاولي للابتداء عند الجمهور رأوا زائدة على رأى الاخفش وبدل له قوله تعالى وحلوا أساور (و) المعنى (الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصر بين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحان الذي أسرى بعبده لعلا (من المسجد الحرام) الى المسجد الأقصى (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفاق الكوفيين والاصحش والمبرد وابن درستويه و(خلاقا لاكثر البصريين) في منغهم ذلك (و) بدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من اول يوم) أحق أن تقوم فيه فير جال (والحديث) وهو قول أنس رضي الله عنه (فطربنا من الجمعة الى الجمعة) رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله تعالى عنه وقول بعض العرب من الان الى العذ جكاه الاخفش في المعاني (وقول الشاعر) النابغة الذبياني يصف السيوف

(تخيرن من أزمان يوم حليلة) الى اليوم قد جربن كل التجارب

هن أزمان لا ابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجر بن مبنيا للفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في البيت قبله وتخيرن اصطفين وجر بن اختيارن ويوم حليلة يوم مشهور من أيام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الامرج الغساني وحليمة هي بنت الحرب ابن أبي شمر وخق والتجارب جمع تجربة وجل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف والتقدير في الآية من تأسيس اول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة قوفي البيت من استمرار أزمان وكذلك ما أشبهها وأجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم (و) المعنى (الرابع التنصيص على العموم أو تو كيد التنصيص عليه وهي الزائدة) فالاول الداخلة على فكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاء في من رجل فهي للتنصيص على العموم الا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح أن يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصافي نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال بل رجلان والثاني الداخلة على فكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاء في من أحد فهي لتأكيد التنصيص على العموم لان التكرار الملازمة للنفي تدل على العموم نصاف زيادة من انما أفادت مجرد التوكيد لان ما جاء أحد وما جاء من أحد سيان في افهام العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من تقييد التنصيص فكيف تكون زائدة أجيب بان المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها فاصير مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها محتملاً بالمعنى المراد كما قالوا في لاهاز زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخفى بالمعنى (و) من الزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أحدها (أن يسبقها نفي) بلأى أداة كانت (أونهي) بلا (أو استقها)

موقوف على ان معنى الحديث ان المطر كان ابتداء صلاة الجمعة لأول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر (يحل) ابتداءه أول يوم الجمعة فلا يتأق هذا التقدير فليتأمل اهـ وأقول في الحديث الذي في البخاري ما يدل على ابتداء المطر وانتهائه صلاة الجمعة لان فيه ان أعرايا قام والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب وشكى أو لا قلة المطر وثانياً كثرة أو شكى غيره الكثرة فراجع (قوله) فيخون من محمد الخ) يمكن ردها في مثل ذلك الابتداء في المكان كما بيناه في الحواشي (قوله ولها ثلاثة شروط) لم يشترطوا في زيادتها غيرها

ذلك لامه أم الباء فاشترطوا في زيادتها ذلك لثقل زيادتها (قوله بهل خاصة) كذا قيد أبو حيان في الارتشاف والمصنف في المعنى لكن لم يقيد ابن الناظم بهل والاطلاق قضية كلام السمين والسفاسي فانهما تغلظا في الكلام على قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة كلا مع ابن عذبة ونظر افيهما بان كم ان كانت خبرية فلا تزد من في الخبر وان كانت استفهامية فتعلق الاستفهام المفعول الاول لا الثاني الا ان يقال يجوز ان لا نسحب الاستفهام على الجملة اه وهذا صريح في جواز زيادته من بعد كم لاستفهامية كما لا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيه فان كون هل دائما للطلب التصديق لا يقتضي ان يكون ذلك خاصا بها فليتامل (قوله اما فعلا) قال الدنوشري قال بعضهم اعلم ان زيادة حروف الجر مع المنصوب احسن من زيادتها مع المرفوع فقوله ما رأيت من أحد احسن من قولك ما قام من أحد والعلية في ذلك ان زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجر انما تدخل لتعدي الالف الى الاسماء والتعدي انما هي للنصوب واذا زادت في المرفوع او وقعت في غير محلها لان حرف الجر لا يعدي الفعل الى المرفوع فكأنت الزيادة مع المنصوب احسن (قوله اذ مفعولا به) يدخل فيه ما قاله أبو حيان من انها تزد في ظرف أو مصدر اتسع فيهما نحو ما سيرى من سير شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا منهما مفعول به على الاتساع واعلم انه قال في المعنى تقييدا للمفعول بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور مع وباللام وبقية ولا تجامعون من ولكن لا يظهر للنع في المفعول المطلق وجه ثم ذكر ان ابا البقاء خرج على زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجعه قال الدماميني وقد يشكك قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور مع الخ بانه قد سمع دخول من على مع كاحكامه سينويه ذهب من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من مبي بكسر ميم من ويحاجبان مع المنخولة لمن بمعنى عند التي يراد بها مكان الاجتماع أو زمانه ولا شد ان مع التي تجعل الواو معناها في المفعول q مع الاستعانة عند بدل بمعنى

الاجتماع وقد صرح أبو الققاء بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضر ونك من شيء وقال ان من شيء بمعنى ضرر فاعل المصنف اطلاق المفعول ليشمل المفعول المطلق والشارح

بهل) خاصة وفي الحاق الله زه بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجل لم يجز اه ولعل الفرق ان هل اطلب التصديق دائما (و) الثاني (ان يكون مجرورا بها نكرة) كما (و) الثالث (ان يكون) مجرورا المنكر (اما فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر) فذكر فاعل ياتيهم (أو مفعولا به) نحو هل تحس منهم من أحد) فاحد مفعول تحس (أو مبتدأ نحو هل من خالق غير الله) في التو مبتدأ وغير الله نعمته على الخلق والخير محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ خبر عنه بفعل على الاصح وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تشكيك مجرورها فمقط نحو قد كان من مطر وأجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلمه في

(٢ تصریح فی) قيد بقوله به ليكون في المفهوم تفصيلا قائل (قوله أو مبتدأ) قال الدنوشري قال بعضهم تزد من في الابتداء وفي الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي أول مفعول ظننت وفي أول مفعول أعامت وفي أول مفعول أعطيت وفي ثانيها وفي مفعول ما لم نسم فاعله فهذه تسعة مواضع اه أقول من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على النبي من حرج الآية فكان ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما فرض الله أي ليس على النبي اثم فيما قدره الله له ولا يبعد ان يكون الخبر قوله على النبي وقوله فيما فرض الله ظرفا وقول المولى أي السعود أي ما صح وما استقام في الحكمة ان يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والاثبات بقيد مستغنى عنه وهو الحكمة وتفسير الحرج مما لا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسب ان يكون بمعنى الاثم فتدبر (قوله نعمته على الخلق) هذا بناء على المجرور بحرف زائد اعرابه وان الاعراب المحلى لا يختص بالبنيات وهو وان وقع التصريح به في كلام كثيرين مشكلا كما بينا في حاشية الفا كهى (قوله قد كان من مطر) قال الدنوشري هذا مع كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث نخل حتى قيل من في الموضوعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال ان يكون الفاعل في الموضوعين ضميرا يعود على اسم الفاعل أي قد كان هو أي كائن من مطر ويحتمل ان يكون ذلك على الحكاية كأنه قال لا هل كان من مطر وهل كان من حديث فليل في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث ونحو ذلك أيضا على ان التقدير قد كان شيء من مطر حذف الفاعل وأقيم المجرور مقامه فهو من اقامة الصفة مقام الموصوف وهذا التخريج فاسد لانه يلزم منه ان يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا ان ما نقله بعض اصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جاءك من ربنا المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المعروفة من ان ذلك محله ما لم يقم غيره مقامه ودون ذلك ما لم يقم غيره مقامه فاسد الى آخر ما عمل به الفساد قد يمنع بان هذا المخرج لا يدعي ان المجرور فاعل بل يمكن ان يكون مرادنا هذا الجار والمجرور صفة قامت مقام

موصوفها بتدخذه واعل هذا مراد قوله اه اقول كانه اراد بيه ص المشايخ الشهاب القاسمي فغيره قال ذلك فيما كتبه بهامش ابن
 الناظم في آخرباب النعت واعترضه بعض الفضلاء بأنه ان اراد بما سد مسده ما يصلح للفاعلية فالجار والمجرور ليس كذلك وان اراد
 ما يحل محله مطلقا اشكل انهم في قوله تعالى ثم بدأ لهم الآية احتاجوا الى التاويل ما يمكن ولو صح ما ادعاه لما احتاجوا اليه واوجب
 باختيار الثاني ليكن المراد ما قام مقامه مع كونه فيه اشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما في الآية (قوله والثاني نحو اذ انودي
 للصلاة من يوم الجمعة) قال الدوشري كونها في هذه الآية للظرفية بخالف لقول البيضاوي انها في البيان اذا فحينئذ تكون من لبيان
 الجنس (قوله وزاد في المعنى الخ) ١٠ لم ير اد ذلك على وجه يقتضي اختياره لانه نظري كثير منه في كلام الشارح ايها ما لا ينبغي

(قوله وهو الفصل الخ)
 قال في المعنى بعد ان نقله
 عن ابن مالك وفيه نظر
 لان الفصل مستقادم
 العامل فان ما زومين معنى
 فصل والعلم صفة توجب
 التميز والظاهر ان من في
 الآيتين للابتداء او بمعنى
 من قوله نحو ينظرون
 من طرف خفي الخ قال
 في المعنى والظاهر انها
 للابتداء وقال الدماميني
 ان اريد يكون الظرف
 آلة للنظر فمن معنى الباء كما
 قال يونس وليس الظاهر
 حينئذ كونها للابتداء
 كما قال المصنف وان اريد
 ان الظرف وقع ابتداء النظر
 منه فمن لابتداء الغاية
 لا بمعنى الباء فهما مغنيان
 متغايران موكولان الى
 ارادة المستعمل فتامه
 قوله نحو لن تغني عنهم
 أموالهم الخ قال في المعنى
 وقدم في القول بانها في
 ذلك للبدل وقدم في بحث

شرحه بثبوت السماع بذلك نشر او نظما (الخامس معنى البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) أي
 بدل الآخرة وانكر قوم مجي من للبدل وقالوا المقدم بر ارضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة قال المفيد
 للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فلا ابتداء نقله في المعنى وأقره المعنى (السادس الظرفية) عند
 الكوفيين مكانية أو زمانية فالاول (نحو ما ذاخله وامن الارض) أي في الارض والظاهر انها البيان
 الجنس مثلها في ما نسخ من آية قوله في المعنى (و) الثاني نحو (اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة) أي في يوم
 الجمعة (السابع التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى ما خطاياهم أعزقوا) أي أعزقوا لاجل خطاياهم
 فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين بن علي بن الحسن بن علي
 ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم (يعضي حياء ويعضي من مهابته) * فبايكم الا حين ينتم
 أي يعضي منه لاجل مهابته والاعضاء بالغين والضاء المعجمتين ارضاء الجفون واقتصر في النظم على
 قوله بعض و بين و ابتدئ في الامكنه * بمن وقد تاتي لبدء الازمنة
 وز يد في نبي وشبهه فجر * نكرة وزاد في المعنى تاهتا وهو الجواز في نحو قول القاسية فلو بهم من ذكر الله
 أي عن ذكر الله تاسعا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا
 وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم أي عليهم وخرجها المانعون على
 التضمن أي منعتهم بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني
 المتضادين ونحوها ما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا
 من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصرين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من
 طرف خفي أي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو ان تغني عنهم أموالهم
 ولا أولادهم من الله شيئا قاله أبو عبيدة و رابع عشر مراد فقر بما كقوله
 * وانالما تضرب الكيس ضربة * قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر
 للغاية قال سيبويه وتقول رأيت من ذلك الموضع فعلته غايته لرؤيتك وأسقطها هنا لما في بعضها من
 الرداء (واللام اثنا عشر معنى أحدها الملك نحو الله ما في السموات) المعنى (الثاني شبه الملك ويغير عنه
 بالاختصاص) والاستحقاق فالاول (نحو السيرج اللدابة) والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار
 لا يتصور منهما الملك والعرف بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي للاختصاص
 بخلاف ذلك المعنى (الثالث التعدية) الى المفعول به (نحو ما ضرب زيد العمرو) لان ضرب متعد
 في الاصل ولكنه لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصر أعدي بالهمزة
 الى زيد وباللام الى عمرو وهذا من ذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الفعل باق على تعديته

البدل ان المفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فلا ابتداء (قوله وانالما تضرب
 الخ) تمامه * على رأسه تلي اللسان الفهم من * قال في المعنى والظاهر ان من فيهما ابتدائية أو ما مصدرية واتهم جعلوا كاتهم
 خلقوا من الضرب (قوله فعلته غايته لرؤيتك) قال الزرقاني اقتصر الشيخ على هذا وترك ما فيه النزاع وهو ان محل الابتداء هل هو
 شيء آخر او هو محل الانتهاء (قوله وأسقطها هنا الخ) قال الزرقاني هذا غير ظاهر بل أسقطها لان غرضه محاذاة كلام الناظم الا تراه
 تبغته فيما ذكره مع انه مستظهر خلاف ما ذكر (قوله بين معنى وذات) لا يردها له نحو النار لا كافر ين مع كونها للاستحقاق
 للاختصاص لان النار لا تختص بالكفار بل دخول العصاة فيها وذلك لان الاصل هذاب النار والعذاب معنى

(قوله وانما هي مقوية الخ) قال الدوشري قد يقال عليه ان العامل هنا ليس فرعا في العمل وليس مؤخرا ويجاب بان الكوفيين قد
لا يسمون هذا الشرط ويلحق بذلك ما اذا ضعف العامل به نحو تضمنه معنى التعجب كما هنا فلي تأمل (قوله ويشرب) قال الدوشري
اطلاق يشرب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها يشرب يستغفر (قوله يا بؤس للحرب) ١١ تعجب من شدة الحرب والبؤس

الشدته هموز ويخفف
بإبدال الواو (قوله وهو
مشكل لان من شأن الخ)
قال الزرقاني هذا الاشكال
منوع لانه لا يلزم من
الاضافة كون العامل
المضاف (قوله وورد بقوله
ولان الله يعطى الخ) قال
الزرقاني يجاب بان هذا اذا
لقوة العامل وحيث كان
شاذ فكيف يتأتى الرديه
أنظر المعنى يظهر للثان
ما هنا غير حسن والذي
أوقعه في ذلك ان المصنف
ذكر هذا بعد كلام ابن مالك
فاعتقد الشارح انه مرتبط
به وليس كذلك بل هو مرتبط
بأول الكلام (قوله وهو
مشكل فان الزائدة المحضة
الخ) قال الزرقاني الجواب
عنه اننا لانسلم انها متعلقة
أو غير متعلقة في آن واحد
بل يجوز ان تتعلق نظر الى
كونها مقوية ويجوز ان
لا تتعلق نظر الى كونها
زائدة فلم يجتمع الامر ان في
وقت واحد وهذا يجاب عن
قولهم معدية وغير معدية
أي يجوز أن تكون معدية
نظر الى كونها مقوية ويجوز
أن تكون غير معدية نظرا
الى كونها زائدة قاله بعض
شيوخنا اه وقوله فلم

ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا
الخلاف مبني على ان التعجب اذا صبح من متعدل يبقى على تعديته أو لا ذهب الكوفيون الى الاول
والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح السكاكية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وبعه
ابنه قال الموضع في المعنى والاولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما ضرب زيد العمرة كما مثل هنا ووجه
الاولوية أن ابن مالك مثل بالاية لشبه التمليل في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان
مثال الموضع ليس متفقا عليه فكيف يكون أولى ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى
اسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه المعنى (الرابع التعليل كقوله) وهو أبو صخرة الهذلي
(وانى لتعروفي لذكر الهزة) * كما انتفض العصفور باله القطر
أى لاجل ذكرى اياك المعنى (الخامس التوكيد وهي الزائدة) وهي أنواع منها المعترضة بين الفعل
المتعدى ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان
وملكت ما بين العراق ويشرب * (ملك أجار مسلم ومعاهد)
أى أجار مسلما وهي بالحجم وقال الدماميني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الاجارة
واللام صلة له اه (وأما ردف لكم فالظاهر انه) أى ردف (ضمن معنى اقرب) فاللام صلة له زائدة و به
جزم في المعنى فقال وليس منه ردف لكم خلافا للبردون واقبل ضمن ردف معنى اقرب (فهو مثل
اقرب للناس حسابهم) اه ومنها المعترضة بين المتضامين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس
الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انفجر اربا بعد هاجها أو بالمضاف قولان قال في المعنى
أرجعهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يتعلق اه وهو مشكل لان من شأن المضاف أن يجز
المضاف اليه والافلا اضافة ومنها لام المستغاث فانه زائدة عند البردوان واختاره ابن خروف بدليل صحة
اسقاطها المعنى (السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل) كالمصدر واسمى الفاعل
والمفعول وأمثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد العمرو و (نحو مصدر الماء بهم) ونحو زيد معطى
للدراهم ونحو (فعال لما زيد) ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين وورد بقوله
* ولا الله يعطى للعصاة منها * (واما بناخره عن المعمول) مع اصالته في العمل (نحو ان كنتم للرويا
تعبون) والاصل والله أعلم ان كنتم تعبون الرويا فلما أخر الفعل وقدم معمله عليه ضعف عمله فقوى
باللام (ولست) اللام (المقوية زائدة محضة) لما تخيل في العامل من الضعف الذي تزل منزلة اللام (ولا
معدية محضة) لا طراد صحة اسقاطها (بل هي ينه ما) فله منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة
المحضة لا تتعلق بشئ وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضع فتكون متعلقة غير متعلقة في آن
واحد وهو ممنوع لاداءه الى الجمع بين متناقضين المعنى (السابع انتهاء الغاية نحو كل مجرى لاجل مسمى)
أى الى أجل مسمى المعنى (الثامن القسم) وتختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة (نحو لله لا يؤخر
الاجل) أى بالله المعنى (التاسع التعجب نحو لله درك) أى ما أكثر درك بالبدال المبهمة المعنى (العاشر
الصيرورة) عند الاخفش وتسمى أيضا لام العاقبة ولام المسأل (نحو

يجتمع الامر ان في وقت واحد محل نظر وكان الظاهر ان يقول فلم يجتمع الامر ان من جهة واحدة وعبارة الدوشري برديان جهة الزيادة
من جهة ان العامل يتعدى بنفسه ووجه الاصل باعتبار ضعفه بما ذكر (قوله الثامن القسم) قال الدوشري أى من التعجب وهي حينئذ
مكسورة على أصلها لانهم قالوا الام البحر مكسورة الامع الضمير ما عدا الياء والامع المستغاث به وقولهم ان اللام للتعجب يتناقض ما صرح حوايه
في باب التعجب ان الصيغة كلها للتعجب وقد يجاب بالترام ما قالوه في باب التعجب ويكون نسبتهم هنا للتعجب كنسبتهم للطلب للين

على ما حققه السيد من أنه مجاز من نسبة ما لكل للجزء تامه (قوله علة للولد) قال الزرقاني لعله للولد (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) أي بعده لان الوقت انما يدخل ونعاه بالدلوك فلا تقام الصلاة الا بعد الدلوك وهو ميل الشمس عن الاستواء وقال الدنوشري من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وقول متمم بن نويرة فلما تفرقنا كافي وما لكنا بطول اجتماع نبت ليلة معا (قوله وللتمليك وشبهه) قال الدنوشري هذا تقدم في أول مبحث الكلام فليتامل ثم ظهر ان الاول للملك وشبهه وهذا التمليك وشبهه وفرق بين الملك والتمليك اه والفرق ان الاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد في شرح المفتاح ان العلم والتعليم بالذات ١٢ واحده وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو انسياق ما الى تحصيل مجهول بعد اوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه

لدو الموت وابنوا للخراب * فكلام يصير الى الذهب

فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولو كان صادرا عقبتهما وما لهما الى ذلك ومن منع الضرورة في اللام ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة السبب مقامه المعنى (الحادي عشر البعدية) بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعده (نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أي بعده) وجعلها في باب المفعول لانه لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى (الثاني عشر الاستعلاء) حقيقة (نحو بخرون للاذقان) جمع ذقن (أي عليهما) ومجازا نحو وان أساتم فلها أي عليها قاله في المعنى وتأتي النسب نحو لز يدعم هو لعمرو وخال والتبليغ نحو قل لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا للشاه سيبويه ولاظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه ومعنى عند كقراء الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم أي عند مجيئه اياهم قاله أبو الفتح ومعنى من نحو * ونحن لكم يوم القيامة أفضل * أي نحن أفضل منكم يوم القيامة ومعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وكان الذين كفروا والذين آمنوا أي عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينار ونحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضع في المعنى واقتصر في النظم على قوله

واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضا وتعليل في

واللباء الموحدة (اشاعره معنى أيضا أحدها الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو كتبت بالقلم) ونجرت بالقدوم أو مجازا نحو دسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتأق على هذا الوجه الا كدل الا بها حكما في المعنى وهو أحد قول الرمنشري في البسمة والقول الثاني انها للمصاحبة والاظهر عنده المعنى (الثاني التعدية) بالباء المثناة توفق وتسمى بباء النقل وهي المعاقبة للهجرة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر (نحو ذهب الله بنورهم أي أذهبهم) وقرئ أذهب الله نورهم وهذا الآية ترد على المبرد والسهيلي حيث زعمان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهب قاله في المعنى المعنى (الثالث التعويض) وتسمى بباء المقابلة وهي الداخلة على الاعراض والاشمان حسا (كبعثك هذا) الثوب (بهذا) العبد قد خول الباء هو الثمن أو معنى نحو كافات احسانه بضعف قد خول الباء هو العوض قال في المعنى ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدر بباء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع يعني من أهل السنة في ان يدخل أحدكم الجنة بعماله لان المعطى يعوض قد يعطى مجانا وأما السبب فلا يوجدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لا خلاف محلي الباء من

تعلما وبالقياس الى الذي يحصل منه تعليما وقال المسعودي في شرح آداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا يقبل فتأمل وأنظر ما فيه يظهر لك ما فيه اه ووجه التأمل في الحاشية بانه يلزم عليه اما قيام الصفة الواحدة بالذات بالهليلين واما جل الشيء على شيء آخر مع انتفاء مبدأ المحمول عنه وكلاهما ظاهر البطلان اه وفيه بحث لان قيام الصفة الواحدة بالذات محلين انما يكون محلين لو كانت الصفة واحدة بالشخص وانها ليست كذلك واما اذا كانت واحدة بالنوع فيجوز ان يقوم بعض جزئياته بمحل والاخر بمحل آخر واما انتفاء مبدأ المحمول فليس بمسلم لان من يجعل كليهما واحدا بالذات كيف يسلم

جعا

ان من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف بالتعلم أو التعليم كامل وأيضا لا مانع من قيام الشيء بشي آخر مع انتفاء مبدأ المحمول ألا ترى انه يقال الضوء مضي مع انتفاء مبدأ المحمول والالزم الدور (قوله الاستعانة) وتسمى بباء الآلة والظاهر ان المراد بالاستعانة الاعانة لا طامها فالسبب للتوكيد لا للطلب (قوله التعويض) الاوضع العوضية وكانه أراد بالمصدر الحاصل به (قوله يعني من أهل السنة) كما قال الدهاميني قال والاقول أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا أشكل ان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له والذي له ذنب ومات تابا دخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجبا لذلك وسببا فيه فكيف يتأق على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث وقال الشافعي وأقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تابا وأما اثابتها بدخول الجنة فيفضل الله روحه وأيضا فهم لا ينكرون ان قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لمخلقها بخلاف الله

تعالى وإيجاده فيصيح في سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال وإثباتها الرحمة الله تعالى (قوله وهي التي يصلح في موضعها مع) قال
الدوشري في رسالة التضمنين والظاهر ان الباء بمعنى مع على العكس من ذلك أي من ان ١٣ الاصل دخول مع على المتبوع

نحو جاء زيد مع الأمير فان قيل جاء الأمير مع زيد كان على خلاف الاصل كما في المطول في بحث الكناية فالاصل في الباء ان تدخل على التابع نحو بعت العبد بآثابه اهبط بسلام منا وقرق ابن مالك في شرح المنار بين استعمال الباء التي للمصاحبة وبين مع أن مع لا بتداء المصاحبة والباء للاستدانتها (قوله أي معه) وليست للتعدية اذ ليس المراد ادخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له ومتصفين به (قوله فاسأل به خبيراً) فالسؤال تجاوز الله الى الخبير حيث كان الخبير هو المسئول والضمير في به راجع للرجح وير في الكلام على الذي يباحه ما يتعلق بمسئول به فراجع (قوله وتناولوا ما ورد من ذلك) أي على ان الباء في الآية الاولى سببية كما في المعنى أو تجر يده كما قاله الرضي والتقدير واسأل بسؤاله خبيراً وفي الثانية بمعنى مع (قوله البدل) فرق الشهاب القاسمي بينه وبين البدل فانظروا حواشينا على الالفة (قوله ما يصر في الخ) أي بل الذي

جاء بين الأدلة اه المعنى (الرابع الاصل) وهو أصل معانيها قال سيديويه وانما هي للاصناف والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله قال في المعنى ثم الاصل حقيقة (نحو أمسكت بزيد) أي قبضت على شيء من جسمه أو على ما يجسسه من ثوب أو نحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وان تكون منعتة من التصرف ويجازي نحو مرتب بزيد أي ألصقت روري وكان يقرب من زيد اه قبل الاصل بما يقرب منه كالاصاق به ثم الحقيقي نوعان ما يصل الفعل الا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدون نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت ان امساك بزيد كان مباشرة منكم له بخلاف أمسكت بزيد فانما يفيد منه التصرف بوجه ما المعنى (الخامس التبعية) أثبتة الاصل في الفارسي والعتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه (نحو وعينا شرب بها عبادة الله أي منها) فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء وعلقا مقام عنده من الأدلة المعنى (السادس المصاحبة) وهي التي يصلح في موضعها مع أو يغني عنها وعن معصومها الحال (نحو وقد دخلوا بالسكر أي معه) أو كافرين المعنى (السابع المجاوزة) وهي التي يحسن في مكانها عن قبل وتختص بالسؤال (نحو فاسأل به خبيراً أي عنه) بدليل يسألون عن أنباكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل يوم تشقق السماء بالعمام أي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن أصلها وقولوا ما ورد من ذلك المعنى (الثامن الظرفية) وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالكتابة (نحو وما كنت بجانب الغربي أي فيه) الزمانية (نحو نجيناهم بسحر) أي فيه المعنى (التاسع البدل) وهي التي يحسن في مكانها بدل (كقول بعضهم) وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله تعالى عنه (ما يصر في أي شهدت بدراب العتبة أي بدلها) المعنى (العاشر الاستعلاء) وهي التي يحسن في موضعها على (نحو) ومن أهل الكتاب (من ان تامله بقنطار أي على قنطار) قاله الاخفش وبدل له هل أم نكم عليه الا كما أم نكم على أخيه ونحو واذمروا بهم يتفاخرون أي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى (الحادي عشر السببية) وهي الداخلة على سبب الفعل (نحو وفي ما تقضهم ميثاقهم اعناهم) أي اعناهم بسبب تقضهم ميثاقهم كما ان بقاء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج أحدهما في الآخر خلافاً لابن مالك فإنه أدرج بقاء الاستعانة في بقاء السببية وعدم مفرداته المعنى (الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة) وتزاد مع الفاعل (نحو كني بالله شهيداً) مع المفعول (نحو ولا تقوا بايديكم الى التهلكة) مع المبتدأ (نحو بحسبك درهم) مع خبر ليس (نحو ليس زيد بقائم) وتأتي الباء للقسم وهي أصل أحرفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المأوكديجمة طلبية نحو بالله هل قام زيد أي أسألك بالله مستحلفاً وغير الاستعطافي وهو المأوكديجمة خبرية نحو والله لتفعلن وللغاية نحو وقد أحسن في أي الى وقيل ضمن أحسن معنى لطف وللتعدية نحو باني أنت وأمي أي فذاك أي وأمي واقصر الناظم على قوله

والظرفية استين يسا * وفي وقد يبينان السببا

بالبا استعن وعد عوض ألق * ومثل مع ومن وعن بها نطق

(ولفي ستة معان) أحدها (الظرفية حقيقية مكانية أو زمانية) فالاولى (نحو في أدنى الارض) والثانية (نحو في بضع سنين) فادنى وبضع ا كتنسب الظرفية من المضاف اليها فان أدنى اسم تفضيل من الدنو ويضع اسم لما بين اثلاث الى التسع (أو مجازية) أما يكون الطرف والمظروف معينين نحو ولسكم في

يسر في شهود العتبة (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم) هذا في الخبر الغير الموجب وزادها فيه قياساً وقد تزداد في الخبر الموجب فيتوقف على السماع نحو جزاء سيئة بمثلها * ومنه كما يشي استطاع * وزاد في المعنى انها تزداد في الحال المنفي حاملها كقوله * فارجعت بخابرة ركاب والى التوكيد قال وجعل منه بعضهم يترصن بانفسهن (قوله حقيقة أو مجازية) قد يجهل ان نحو ان المتقين

في جنات وعيون وفواكه ونعيم ٢ استعمال الظرف في حقيقة بالنسبة الى الجنات وفي مجازه بالنسبة الى العيون والفواكه والنعيم ومن لا يرى ذلك قد روي في عيون وفواكه فتكون في الثانية مجازا محضاً شبهها في كثيرها بالظرف المحيطة بالظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ فالاولى ان يحذف الجرح مجازاً والتقدير في لذات جنات أو في نعيم جنات وعيون وفواكه هذا وقوله أو مجازية يفهم انه نوع خارج عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغي ان يقول أو مجازية كذلك أي مكانية أو زمانية (قوله بسبب ما أفضتم) أي لافيه اذ لمس في الحديث والكلام (قوله ولكن شبه المصلوب) حاصله ان في النظم الشريف استعارة تبعية تجرت في متعلق الحرف لكن الشارح تبعاً للمصنف في المعنى على ما في حرف الباء لم يحسن تقريرها ولا بيانها كما لا يخفى على العارف بالبيان لان المراد بمتعلق الحرف معاني الاسماء الكلية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجزئية وهم صاحب التلخيص ففسره بالمجرور وبالجر فوكلام الشارح لا يوافق واحداً منهما فالحق في ١٤ تقرير الاستعارة انه شبه استعلاء المصلوب على الجرح بظرفية المقبور في قبره ثم استعمال

في المشبه في الموضوعه للشبه به أعني الظرفية فحرت الاستعارة في الاستعلاء والظرفية وبشبعيتها في على وفي (قوله المقاسة) المراد بها الاضافة والنسبة وقوله في الآخرة أي بالاضافة والنسبة اليها (قوله فامتاع) أي تمتع أي التمتع بالحياة الدنيا وليست في هذا للظرفية اذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالآخرة (قوله جمع كلوة) قال الدوشري هو بالواو لغة في كلية بالياء كما قال الجوهري (قوله أحازه ابن مالك وحده) قال الزرقاني عبارة انغنى أحازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر بمن تشق على حله على ظاهره وفيه نظر اه قال الاماميني قوله

القصاص حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس (نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الآية (و) الثاني (السيدية نحو لو لم يكن فيكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) أي لم يكن عذاب عظيم بسبب ما أفضتم أي خصتم فيه (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقنبي وهو التي يحسن موضعها مع (نحو فان ادخلوا في أمم) أي مع أمم (و) الرابع (الاستعلاء) عند الكوفيين والقنبي وهو التي يحسن موضعها على (نحو لا صلبكم في جذوع النخل) أي عليها قيل ان هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لم يمكنه من الجرح بالحال في الشيء كالقبر للمقبور (و) الخامس (المقاسة) وهي الداخلة بين مفضل سابق ومفضل لاحق (نحو فامتاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليلا) أي بالقياس الى الآخرة (و) السادس (بمعنى الباء) عند الكوفيين والقنبي (كقوله) وتركب يوم الروع منافوارس * (بصيرون في طعن الاباهر والكلاب) أي بصيرون بطعن وهو بالياء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصيرتعت فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلبي جمع كلوة وقاتي في معنى من نحو في تسع آيات أي منها قاله الخوفي وللتعويض وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أحازه ابن مالك وحده قال في المعنى وفيه نظر والتوكيد وهي الزائدة تغير تعويض أحازه الفارسي في الضرورة وأحازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استينبها * وفي وقد بينان السببا (واعلى أربعة معان أحدها الاستعلاء) على مجرورها وهو الغالب (نحو وعابها وعلى الفلك تحملون) أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (والثاني الظرفية) كفي قاله الكوفيون (نحو) ودخل المدينة (على حين غفلة أي في حين غفلة والثالث المجاوزة) كمن (كقوله) وهو تخفيف العارضي (اذا رضيت على بنو قشير) * لعمر الله أعجبتني رضاها (أي) اذا رضيت (عني) وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها

وفيه نظر الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك ووجه النظر ان القيس عليه وهو فانظر بمن تشق لا تتعين الباء مؤثراً فيه للزيادة على أن يكون الاصل فانظر من تشق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخلته على من اذ يجوز كما ان تكون استغمامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستقهما بقوله عن تشق به فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه وقال اركبوا فيها) في اعراب السفاقي وعدي اركبوا في لنضمه معنى صبراً وأوادخلوا وقيل التقدير اركبوا ما فيها ففعلول اركبوا محذوف وقيل في زائدة للتوكيد اه الداعي الى هذا كله ان ركب متعد بنفسه لانه يتصل بهاء غير المضد نحو الجواد ركبته وبينى منه اسم مفعول تام نحو الجواد ركب جميع ما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى حتى اذا ركبنا في السفينة (قوله الاستعلاء) أي العلو فالسفن للتوكيد لا للطلب (قوله على مجرورها) أي حقيقة كما مثل أو مجازاً نحو أولئك على هدى وانك لعلى خلق عظيم شبه التمكن من الهدى والاخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها من على دابة يصر فيها كيف شاء وكذلك قولهم عليه دين قال س كان شيئاً اعتلاه ٢ قوله نحو ان المتقين الخ هذا مثال وليس كله لفظ آية اه

فاشار الى مجاز التشبيه (قوله وقال السكاسي جل على تقيضه الخ) المحمل على التقيض كثير في كلامهم كالحمل على التظهير كما مر في باب التعدي وال لزوم وياتي في باب علامة التانيث (قوله وقال أبو عبيدة الخ) قديقال هذا راجع لاحتمال التضمن الذي قاله في المعنى غاية ان الفعل المضمن تقديره أقبلت وقولهم التضمن اشراب افظه عن آخر يشتمل ذلك فتدبر (قواد فحوو وتكبروا لله على ما هذا كم) قال الدماميني يحتمل التضمن كما صرح به الزمخشري أي وتكبروا لله حامدين على ما هذا كم قال واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هذا ناوا الحمد لله على ما ولا نأقيا في الحمد بعد تعدية التكبير على اه وايضا حه انه لو كان وقوع على في الآية لتضمن التكبير معنى الحمد لكان في الذكر المذكور كذلك لو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على مثله ولم يذكر الحمد لله في الين قال الدماميني وفيه أي في الاعتراض نظر لان ١٥ المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني اه ولعل مرادهم ان ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتجصيل الثواب لانه باللفظ قال أبو حيان ثم ما قدره الزمخشري معنى لا اعراب اذ لو كان اعرابا لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قدرها والتقدير الاعرابي ان يقول الحمدوا لله بالتكبير على ما هذا كم اه وهذا بناء على التضمن اشراب افظه عن آخر وهو وان كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشيرنا اليه سابقا (قوله والتعويض) أي من أخرى (قوله الجاوزة) قال الدنوشري فسرها الرضي رضي الله عنه بانها بعد شي عن مجرورها الى آخر ما قال فليراجع وأقول هي حقيقة في

مؤثرا ويحتمل أن يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المعنى وقال السكاسي جل تقيضه أي في التعدي وهو سخط وقال أبو عبيدة انما ساغ هذا الان معناه أقبلت على (الرابع المصاحبة) كع عند الكوفين (نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم أي مع ظلمهم) وياتي بمعنى اللام نحو وتكبروا لله على ما هذا كم أي لهذا كما في معنى عند نحو وظلمهم على ذنب أي عندي ومرادفة من نحو اذا اکتالوا على الناس أي منهم وموافقة البناء نحو حقيق على أن لا أقول على الله لا الحق أي بان لا أقول وبذلك قرأ أبي وزائدة التعويض وغيره فالاول كقوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجديوما على من يتكل

أي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول جدي بن ثور أي الله الا أن سرحة مالك * على كل أفتان العضاء تروق

زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقني حسن الحارية ونص يديو به على أن على لا تزداد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمن تروق تشرق وللإستدراك كقوله فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يباس من رحمة الله أي لكنه واتفق الناظم على قوله * على للاستعلاء ومعنى في وعن * (ولعن أربعة معان أيضا أحدها الجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه (نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس) والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانه يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الغراء وفيه رد على الحريري في انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية ووجهي أيضا رميت على القوس قاله في المعنى (الثاني البديهة) بالباء الموحدة (نحو) لتركبن (طبقا عن طيق أي حال بعد حال) ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدة في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني (الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه أي عليها) ويحتمل التضمن والمعنى فانما يبخل عن الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني (وكقول الشاعر) وهو ذو الاصبع العذواني واسمه الحد ثمان بن الجرح ابن مجزب (لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب * عنى) ولا أنت ديان في فخر وني

(أي على) لان المعروف أن يقال أفضلت عليه قاله في المعنى ولاه أصله الله فحذفت الا لام الجارة والاخرى شذوذ او الحسب بفتح السين الدين وما يعده الانسان من مقانر آياته والديان الملك وتخزوني تسوسني والمعنى لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب على ولا أنت مالكي فتسوسني (الرابع التعليل نحو

مجاوزة جرم عن جرم وتعليه عنه وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا شبه انصراف البصرة عن كامل ذكره بانصراف الجاوزة عما يجاوزه (قوله والتقدير طبقا متباعدة عن طبق) هذا هو التضمن على طريق المحققين فضمن الر كوب معنى التباعده وأخذ منه اسم فاعل نصب على الحال وسلط على الصلة المذكورة التي هي عن طبق غاية الامران الحال عندهم يكون من فاعل الفعل المذكور والمناسب أن يقول متباعدة عن طبق (قوله ولا أنت مالكي فتسوسني) قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كما أنه في كلام الشاعر يحتملها نحو ما قاتينا فتجد ثمار قعا ونصبا أي ولا أنت مالكي فكيف تسوسني أو ليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب في البيت فالفتحة مقدرة كما في قوله فاسودتني عار عن وراثته * أي الله أن أسمويا م ولا أب * وليس بضرورة فقد قرئ في الشواذ الا أن يعيقون أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح باسكان الواو من يعفوا الذي اه من الدماميني

الثاني اه ولعل مرادهم ان ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتجصيل الثواب لانه باللفظ قال أبو حيان ثم ما قدره الزمخشري معنى لا اعراب اذ لو كان اعرابا لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قدرها والتقدير الاعرابي ان يقول الحمدوا لله بالتكبير على ما هذا كم اه وهذا بناء على التضمن اشراب افظه عن آخر وهو وان كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشيرنا اليه سابقا (قوله والتعويض) أي من أخرى (قوله الجاوزة) قال الدنوشري فسرها الرضي رضي الله عنه بانها بعد شي عن مجرورها الى آخر ما قال فليراجع وأقول هي حقيقة في

(قوله أي ما تتركها صادرين الخ) هذا والتضمن على طريق المحققين وهو الذي أراد الزمخشري (قوله وتكون مرادفة من نحو وهو الذي الخ) قال بعضهم ولو قيل ان من في الآية بمعنى عن دليل قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده لما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال في المعنى والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدرك قوله عن هوى (قوله ولا تملك عن حمل الخ) تجزيت صدره وآس سرأ المعنى حيث لقيتهم * والرباعية بكسر الراء قال في المعنى نحووم الجملة اهـ والجملة اقسام المغارم (قوله بدليل ولا تنيافى ذكرى) قال في المعنى والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه ووفى فيه ودخل فيه وقت (قوله ان نفس امارها الخ) نفس مرفوع بفعل قل عليه قوله اناها أي ان هلكت نفس لان من اناها جامها اهلك (قوله نحو فكانت وردة كالدهان) قال السجستاني أي صارت كلون الورق يقال معنى وردة أي جراء في لون الفرس اوردو الدهان جمع دهن أي تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الاديم الاجز اهـ ويشهد الاول يوم تكون السماء كالمهل ١٦ وهو دردي الزيت وقيل ما اذيب من النحاس وشبهه ورأيت

وما نحن بتاركي آهتنا عن قولك أي لاجله) قال في المعنى ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي أي ما تتركها صادرين عن قولك وهذا رأي الزمخشري اهـ وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أي من هوى مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أي به والاستعانة نحو رميت عن القوس أي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي بدل نفس ونى الحديث صومى عن أمك أي بدل أمك والظرفية كقوله ولا تملك عن حمل الرباعية وانها أي في حمل بدليل ولا تنيافى ذكرى وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله
 أجزع ان نفس امارها جامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع
 قال ابن جنى أراد فها لتدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده واقصر في النظم على قوله * يعن تجاوزا عنى من قد فطن * وقد تجى موضع بعده على (والكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه نحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدهان الثاني التعليل) أثبتته قوم ونفاها الاكثرون (نحو واذا كروه كما هذا كم) فالكاف تعليلية وما مصدرية (أي لهدايتهم اياكم) وأجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ لذكروا الهداية يشتركان في أمر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما أحسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الاخفش والكوفيون (قيل لبعضهم) وهو روية (كيف أصبحت قال كخير أي على خير) وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجىء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير (وجعل منه) أي من الاستعلاء (الاخفش قولهم كن كما أنت أي على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على وما موصولة وأنت مبتدأ وحذف خبره هذا أحد الاعراب والثاني أن ما موصولة وأنت خبر حذف مبتدؤه أي كالذي هو أنت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وأنت ضمير مرفوع أنيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مما تلال نفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وأنت مبتدأ وحذف خبره أي عليه أو كائن والخامس ان ما كافة أيضا وأنت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالين المعنى (الرابع) من معاني الكاف

بخط المصنف في التذكرة مانصه وقال الملاحدون ما وجه التشبيه في فكانت وردة كالدهان وتكسر بر في أي الأهر بكذا تكذبان بعد ذكر العذاب مثل يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس وإنما حتى ذلك أن يذكر بعد تعديد النعم والجواب عن الاول انه قيل معناه ان السماء تتلون من الفزع الاكبر كما تتلون الدهان المختلفة وان الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السماء كالمهل فيمن قال المهل الزيت المغلي وقيل الدهان الجلد الاجر وأما الجواب عن الثاني فان من أنذرك وخوفك من عاقبة ما تصير اليه فقد أتم عليك الأتراء سبحانه قد قال وما أرسلناك

الارحمة للعالمين وقد علمنا انه انما بعث بشير المن آمن ونذير المن كفر فجعل الانذار رجة كما جعل التبشير وكذا (التوكيد) كل من عليها فان فاذا انشئت السماء فيه اتعام على الخلق حيث أعلمهم بما كانوا يجهلونه وحذرهم بما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير رافة بقوله ويحذر كما الله نفسه والله رؤف بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر ان الخاص هو الذكروا العام الهداية والاصل اهتدوا كما هذا كم (قوله ثم عدل عن ذلك) أي عن العام وهو اهتدوا (قوله بخصوصية المطلوب) وهو الذكروا (قوله) وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف) هذا هو الاصح (قوله حذف خبره) أي كما أنت عليه وفيه حذف العائد المجرور بحرف لم يحجر مثله الموصول (قوله أي الذي هو أنت) فيه حذف صدر الصلاة وهو العائد ولم تطل الصلاة (قوله والمعنى كن فيما يستقبل الخ) أي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه (قوله والسادس ان ما زائدة) لم يذكر هذا في المعنى وهو غير الثالث وتفسير بعضهم الحالين بالسخط والرضا يقتضى المغايرة لان تفسيرهما فيما مر بالمستقبل والماضي ليس على جهة التقييد

(التوكيدوهي الزائدة نحو ليس كمثل شيء أي ليس مثله شيء) كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدره كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جنى وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المعنى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذا شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال * فصيروا مثل كعصف ما كول * زاد في المعنى في معاني الكاف المبادر وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الجباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه واقتصر الناظم على قوله

شبه بكاف وبها التعليل قد * يعني وزائد التوكيد ورد

(ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية أو زمانية) مثال الى في المكان (نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى) ومثالها في الزمان (نحو) ثم (أموا الصيام الى الليل) ومثال حتى في المكان (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) ومثالها في الزمان (نحو سلام هي حتى مطلع الفجر) وتقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله * للاتنها حتى ولا م والى * (وانما يجزى حتى في الغالب آخر) نحو حتى رأسها (أو متصل بالآخر) نحو حتى مطلع الفجر (كأمثلنا) واذا ثبت انها لا تجزى الا آخر أو متصلا به (فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها) لان النصف ليس آخر أو متصلا بالآخر قاله المغاربة قال في المعنى وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده فاعترض عليه بقوله

عينت ليلة غازلت حتى * نصفها راجيا فعدت يوما

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فازلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اه وناقشه الدماميني بانها في حكم الملقوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (ومعنى كى التعليل) نحو جئت كى أقرأ أى القراءة (ومعنى الواو والتاء) المتناهة فوق (القسم) نحو والله وتالله (ومعنى مذومندا ابتداء الغاية) في الزمان فيكونان بمعنى من (ان كان الزمان ماضيا كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر * (أقوين مذخجج ومذدهر) أى من حججج ومن دهر والحججج بكسر الحاء جمع حجة بكسر ها أيضا وهي السنة والذهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنه بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر عمود ومنزلهم بناحية الشام عند وادى القرى وأقوين بسكون القاف وفتح الواو وخلون من سكانهن (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

فغانيت من ذكرى جيب وعرفان * (وربع عفت آثاره منذ أزمان)

أى من أزمان وقفا أمر للواحد بلاقظ الاثنين على جد القيا في جهنم أو بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الحقيقية آخر الموصول مجرى الوقف وأصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست وانمحت وآثاره جمع أثر (و) معنى مذومندا (الظرفية) فيكونان بمعنى في (ان كان) الزمان (حاضر نحو) ما رأيتهم ذوا (مذومنا) أى في يومنا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يجزى مضي فكمن * هما وفي الحضور معنى في استين

(و) يكونان (بمعنى من والى معا) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع

(قوله وقيل الكاف اسم) أى بناء على ان اسميتها لا تختص بالشعر (قوله انتهاء الغاية) اقتصر هنا على معنى واحد لاني وقال في المعنى انها الثمانية معان وزاد في حرف الفاء انها تاتي بمعنى الفاء كقوله وأنت الذي حببت شغبا الى بدا

الى واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا قيدا وهما موضعان قالوا يدل على ارادة الترتيب قوله بعده حلت بهذا حلة بعد حلة * بهذا قطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب لاني لم أر من ذكره اه وبهذا يندفع ما يقال لا يظهر معنى الانتهاء في الاولى وكيف تتعلق الى بالفعل مرتين لكن أحسن من ذلك ما قاله في الحواشي ان المعنى شغبا مضافا الى بدا وقد أوما اليه الدماميني وجوز أن تكون الاولى بمعنى مع (قوله واذا ثبت انها لا تجزى الا آخر) فيه ان المصنف ذكر ان جرهما لذلك في الغالب وحينئذ في قول المصنف فلا يقال الخ نظر أيضا

(قوله بل ترد للتكثير كثيرا) قال الدنوشري قال تردون مخوب بل هي موضوعة الخ لان الكثرة والقله لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر (قوله يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) يجوز في عارية من حيث العربية الرفع على انه خبر كاسية وانه في محل رفع على انه مبتدأ والجار والمجرور بعده صفة على ما هو الغالب من وصف مجرور برب وان جعل خبرا على غير الغالب فعارية خبر بعد خبر او صفة لكاسية او بدل على المحل وان توسط الخبر والمجرور على انه صفة او بدل على اللفظ بناء على غير الغالب او على انه مجرور برب محذوف وان لم يتقدمها الواو والقائه ويل يجوز النصب على الحالية ١٨ من الضمير المستتر في الجار والمجرور بناء على انه الخبر وهي حال منتظرة (قوله ان يصومه ولن

يقومه) قال الدنوشري قد يتوقف فيما ذكر من حيث ان لن تنفي المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال انه استعمل نفي الصوم والقيام في نفي لازمهما وهو الثواب فهو كناية او مجاز مرسل او هو من باب اطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه في المستقبل بان يحصل له عارض يمنع من ذلك عوت او مرض فليتأمل (قوله وهو عما تسكت به الكسائي الخ) وجه التمسك انه ماض فلو كان غير ماض في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب حيث ان اضافة محضة من اضافة الوصف الى غير معموله ورب مختصة في غير الشاذ بالنكرات وقال الدنوشري قد يرد تمسكه بان محكاية حال ماضية فلا يتعرف ولذلك دخلت عليه رب الخاصة بالنكرات (قوله ولا يناسب واحدا منهما

فيه ابتداء الفعل وانتهائه (ان كان) الزمان (معدودا) نكرة (نحو) ما رأيتهم هذا (منذ يومين) أي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (ورب) ليست للتقليل دائما خلافا للكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا والتقليل قليلا) قاله في المعنى (فالاول) كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين و (كقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يارب صائمنا لن يصومه وقائه لن يقومه) باضافة صائم وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تسكت به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرور بمعنى الماضي وقول الشاعر يارب يوم قد طوت ووليلة * بائسة كاتما حط شمال ووجه الدليل ان الانية والحديث والمثال مسوقا للتخويف والبيت مسوق للاقتحار ولا يناسب واحدا منهما التقليل قاله في المعنى (والثاني) وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من ازد السراة (الارب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلبده أبوان) وذى شامة سوداء في حروجه * مجلبة لا تنجب لي زمان ويكمل في تسع وخمسين شبابه * ويهرم في سبع معاومتان وعن الفارسي ان عمر الخنثي سال ابا القيس عن مراد الشاعر فقال (رب يبدئك عيسى وادم عاينها الصلاة والسلام) والقمر ويلبده بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصله لم يلبده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لما يتاء كتف فالتقى ما كان في كسر الدال بالفتح اتباعا لفتح الياء أو بالضم اتباعا لضمه الماء والشامة الخال وهي النكبة السوداء في الجسم المخالف للونها وفي رواية شامة قرءة وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والمجرور من الوجه ما يبدان من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الادماني ومجلبة أي ذات عز وجلال وروى مجلبة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أي منكسة ويهرم أي يشيب قاله الحلبي * (فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة أحدها الكاف) وهل اسميتها في الثر والشعر معا وفي الشعر فقط قولان (والاصح) منهما (ان اسميتها بخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلاث كنعاج جهم * (يضحك عن كالبرد المنهم) فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف البحر مختصة بالاسماء ويبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقر الوحشية ولا يقال غير البقر من الوحش نعاج والجيم يضم الجيم جمع جناء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضم كنعاج بيض والبقر يفتح تحتين مطرد منعقد والمنهم يضم الميم الاولى وتشد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب اطفافة وطفافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما (والثاني والثالث عن وعلى) يستعملان اسمين (وذلك اذا دخلت عليهما من) فتكون عن بمعنى جائب وعلى بمعنى فوق فالاول (قوله) وهو

التقليل) قال الادماني الاقتحار بالقليل قد يقع لامن حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل اليه الا قطري يشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الاقتحار واحدا منهما الا يصح (قوله وليس له أب) قال الدنوشري صفة في المعنى لو ولد ولم يلبده أبوان صفة لذى ولد وينظر ما النكبة في الايمان بالواو في الاول دون الثاني * (فصل) * (قوله أجدها الكاف) قال الدنوشري من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الاعشى أنتهون ولا ينهي فوشطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل والشطط التعدي وتجاوز الحد (قوله مختصة بالاسماء) أي وقد دخلت عن على الكاف فدل ذلك على اسميتها (قوله وذلك فيما اذا دخلت عليهما من) ظاهره ان ذلك

صايط لاسميتها وقال في الحواشي ان قول الناظم * من أجل ذاعليهما من دخلا * شاهد على الاسمية لاصطلاحها فلا تتقيد اسميتها
 بتدخل من وذكر ان على دخلت على عن في قوله * على عن عيني مرت الطير سنحاه (قوله ولا يجوز ان يكون نعتا ليراء) أي لانه جامد
 ليس بما يتوول بالمشق لكنه اسم جنس كما دل عليه قول الجهول القفر وفي هذا رد على الغيني حيث قال ومجهل صفتها اما مصدر ميمي
 للبالغة أو اسم مكان (قوله وقد تكون علا ماضيا) أي فتكمل لما حينئذ الاحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشار بها
 في ذلك من على ما بيناه في حواشي القاهي وحتى على ما قال بعضهم في تذكرة ابن أم مكتوم ذكر بعضهم ان حتى تكون حرفا واسما
 لامرأة وأنشد ماذا ابتعت حتى الى حل العرا * أحسبني قد جئت من وادي القري واسما للموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن
 دريد في شعره حيث قال خالك ان لم تخطوا ذماركم * شوام ولادار بجثي ودامت وفعلا وذلك بان تخبر عن فعل اثنين من أخت
 انتهى فان كان ما قاله صحيحا فلا كلام وكون حتى اسم موضع غريب فان البكري والحازمي ١٩ لم يذكره وان لم يكن صحيحا فلا
 بعد ان يكون ذلك صحيحا

من حي بضم الحاء
 وتشديد الباء الموحدة وقد
 سمو انسانا حي وقالوا
 في المثل المعروف أشق
 من حي وهي امرأ أو أما
 في اسم الموضع فقد ذكر
 البكري حياء بفتح الحاء
 المهملة وتشديد الباء آخر
 الحروف وفتحها وبالمد
 فيجوز ان يكون الذي في
 البيت هذا وقصره وذكر
 الحازمي حياء بضم الحاء
 المهملة وبعدها ثمانية
 مفتوحة وقال من مدن
 باب الابواب وحبيا بضم
 الحيم وبعدها ثمانية
 مشددة وقال ناحية
 بخوزستان فيجوز ان
 يكون أحدهما (قوله في
 الطارقة) هو كتاب
 اعرب فيه سورة
 القامحة ومن والسماء

قطري الحجازي فلقد أرا في الرماح رديثة * (من عن عيني مرة أو أمان)
 فعن هنا اسم معنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ورديثة بفتح الهمزة وكسر الراء وفتح
 الهمزة وهي الحلقمة التي يتعلم فيها الطعن والرمي مرة مصدر مر (و) الثاني (قوله) وهو مزاحم بن الحرت
 العقبلي بضم القفا (غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها) * تصل وعن قبض بزيراء مجهل
 فعلى هنا اسم معنى فوق للدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال أبو عبيدة بمعنى عند
 والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من أخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القفا
 وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أي تصوت من جوفها من شدة العطش قال
 أبو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقفا لما ذهب الى الماء ليقال لم يرد العدو وانما هذا مثل
 لا تعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكر وهذا قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق أي كمل
 ونظمها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني ما بين الوردين يستعمل في الابل
 ولكنه استعاره للقفا وقال ابن السيد صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما
 والقيض بفتح القاف ومكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض
 وقال العيني أراد به الفرخ ههنا وزيراء براء من معجمتين مكسور أولهما بينهما ثمانية تحت وبالمد
 العليظة من الارض ويروي ببدا بالمد المهلكة والمجهول القفر الذي ليس فيه أعلام يهتدى بها وهو
 مجزور باضافة زيراء اليه ولا يجوز ان يكون نعتا ليراء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل
 والى استعماله عن وعلى اسمين أشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى * من أجل ذاعليهما من دخلا
 وقد تكون علا ماضيا تقول علا بعلاوا وعلى يعلى علا قاله ابن خالويه في الطارقة وقد تكون الى
 اسما واحدا آلاء الله وهي نعمة تقول الى وآلاءه أبو اليقاع في شرح مع ابن جنى (والابع والخامس)
 مما يستعمل اسما (مذومند وذلك في موضعين) أشار اليهما الناظم بقوله
 * ومذومند اسما من حيث رفعها أو أوليا الفعل * (أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع) تكرة أو معرفة
 معدود أو لا (نحو ما رأيت مذيو مان) فيومان (منكر معدود) أي من ذيو الجمعة (فيوم الجمعة عزف)

والطارق الى آخر القرآن والذي رأيت فيها عند قوله تعالى أنعمت عليهم ما نصه وقد يكون علا ماضيا كقوله تعالى واولعلا بعضهم
 على بعض تقول علاز يد على الجبل يعلوعلاو او علمت في المكارم أعلى علا انتهى ويمكن ان يكون قوله وعليت بكسر اللام لا بفتحها كما
 هو قضية كلام الشارح اذ هو صريح في ان ماضي يعلوعلى ليس واحدا وهذا هو الموافق للصحاح حيث قال وعلا في المكان يعلوعلاو
 وعلى في الشرف يعلى علا ولو فهم الشارح ذلك لم يحتج الى نسبة ذلك الى ابن خالويه (قوله ما رأيت مذيو مان) قال الزرقاني قال الرضي
 قال الاخفش لا تقول ما رأيت مذيو مان وقد رأيت مذيو مان وقد رأيت مذيو مان وقد رأيت مذيو مان وقد رأيت مذيو مان وقد رأيت مذيو مان
 التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانقاء الزوية يومان وأما اذا كان التكلم في أوله أعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا
 جعلت بعض اليوم أي يوم انقطاع الزوية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه فجعل بعض اليوم الانقطاع أو بعض يوم الاخبار يوما
 ولا يحسب بعض اليوم الاخر وان اعتدلت بهما جازا لانهان تقول منذ ثلاثة أيام قال ويجوز ان تقول في يوم الاثنين مثلا ما رأيت

متذ يومان وقد رأيت يوم الجمعة ولا يعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول ما رأيت متذ يومان وانت لم تره منذ عشرة
 أيام قال لانك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى أقول وعلى ما بيننا وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواضعه لا يخو ذلك
 وقال انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم
 استغناء بقولهم منذ أمس ولا يقولون منذ الساعة لتقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والافاق قياس جواز
 الجمع والتعصر ليس بما نعت لانه جواز منذ أقل من ساعة (قوله وهما حينئذ مبتدآن) اعترض ان فيه ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى
 التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وأجيب باختيار الاول وتقدم النبي صورة مسوغ كما في قوله تعالى أولم يروا ان الله
 الذي خلق السموات والارض بقادر وياختيار الثاني وهو نظير تعريف أجمع واخوانه أو هو تعريف معنوي كما يؤخذ مما يأتي عن
 اللقاني (قوله اجراء للرفع مجرى الجر) جواب عن سؤال حكمه وتوجب تاخير الخبر على هذا القول وقد يقال ايراد السؤال على القول الثاني
 أظهر لان تقديم المبتدأ وتأخير الخبر هو الاصل بخلاف تقديم الخبر وجوابا لتقديم (قوله وقيل بالعكس) قال اللقاني لعل وجهه ان الاسم
 الواقع بعدهما قد يكون معرفة كما في منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن منذ او منذ لانهم انكرتا وكأنته على القول الاول لوحظ في
 مذوم منذ التعريف المعنوي انه معنى ما رأيت مذوم الجمعة أول زمن عدم الرؤية يوم الجمعة (قوله وقيل بالعكس) قال الدماميني في شرح
 التسهيل اعترض مذهب القائل بالخبرية ٢٠ بانه يلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه لان بينى وبين لقائه هو اليومان وأجيب بجواب

جدلي وهو ان بينى وبين
 لقائه يومان تركيب
 صحيح باتفاق وهذا لازم
 عليه فا كان جوابكم فهو
 جوابنا (قوله مضافين)
 حال من بين وبين (قوله
 ولا يخفى ما فيه من
 التعسف) قال في المصح
 لانه تقدير ما لم يصرحوا به
 في موضع ما (قوله والتقدير
 من الزمان الذي هو
 يومان) قال الزرقاني قال
 الرضي وينبغي ان يكون

غير معدود (وهما حينئذ) أي حين اذ رفع ما بعدهما (مبتدآن وما بعدهما خبر) عنهما واجب التأخير
 اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين
 واختاره ابن الحارث ومعهما الامدان كان الزمان حاضر أو معدوم أو اول المدة ان كان ماضيا قاله في
 المعنى (وقيل بالعكس) فيكونان طرفين خبرين متقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الاخفش وأبي
 اسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فغنى ما لقيته مذومان بينى وبين لقائه
 يومان قاله في المعنى ولا يخفى ما فيه من التعسف (وقيل طرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة)
 والتقدير مذ كان يومان أو يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء
 والسهيلي وقيل طرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول
 لبعض الكوفيين وهو مبني على ان منذ كناية عن من الجارة وذو الطائفة او منها ومن اذ و ذكر ابن الخباز في
 النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته منذ يومان أربعة أقوال فالبصريين قولان قال الفارسي
 التقدير أمد ذلك اليومان فنذ مبتدأ ويومان خبره وقال ابن جنى بينى وبين لقائه يومان فنذ خبر ويومان
 مبتدأ والكوفيين قولان أحدهما ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر والجملة صلة محذوفة

التقدير من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فاذا ان استقامة المعنى انما تحصل بتقدير الواو
 مضاف هو ابتداء مع ان من لا ابتداء الغاية وبيان ذلك اننا اذا لم نقدر المضاف يكون مفادا لتركيب ان انتفاء الرؤية مبتدأ من اليومين
 وذلك صادق باولهما وابتداء خبرهما فلا يقيد المراد وهو كون انتفاء الرؤية من أول اليومين ألا ترى انك اذا قلت سرت من البصرة كان
 المعنى ان السير مبتدأ من البصرة وذلك صادق بكون السير من أولها أو وسطها ومن أي جزء منها وحيث صدق بغير المراد كان غير مستقيم
 فتعين تقدير المضاف ليفيد عدم صدقه بغير المراد اذا تقررت هذا علم ان قوله ينبغي معناه يجب (تبيينه) قال الرضي قال البصريون بناء
 على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعدها يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة أما الرفع
 والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد وعلى تقدير فعل آخر تقديره وما رأيت أي ما رأيت
 مذ قام زيد وما رأيت يوم الجمعة (قوله أو منها ومن اذ) قال الزرقاني معطوف على قوله من من الجارة الخ وبنائه على الاول ظاهر وأما
 على هذا فغير ظاهر لانه تقدير الذي يدل على ان ذو طائفة قال الرضي وقال بعض الكوفيين أصل منذ من اذ فر كبا وضم الدال للساكنين
 فالرفع بعده فاعل فعمل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عند في نحو ما رأيت مذومان
 من اذ ابتداء يومان انتهى قوله وينبغي الخ أي ولا يقدر من اذ مضى وذلك لان مقادما رأيت من اذ مضى يوم الجمعة ان انتفاء الرؤية من
 وقت مضى يومين فيصدق بوجودها في تمام ان المراد فيها في جميعها فاعتبر في تقدير ابتداء اذا تقررت هذا علم ما في قول ابن الخباز
 والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان (قوله وهو يومان مبتدأ وخبر) لا يخفى انه لم يتعرض في هذه العبارة المنعولة عن النهاية لكون

الواو والمبتدأ وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اضمضي يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى
 (و) الموضوع (الثاني أن يدخل على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله) وهو الفرزدق يرثي يزيد بن
 المهلب (ما زال مذعذعت يدها ازاره) * فسماء أدرك نجسة الاشبار
 فادخل مذع على الجملة الفعلية وهي عمدت وخبر زال يذني في البيت بعده وسماء ارتفع وأدرك لحق والمراد
 بجمسة الاشبار ارتفاع قامته أو موضع قبره قاله الدماميني (أو اسمية كقوله) وهو يومون الاعشى
 (وما زلت أبعي المسألة مذأنا يافع) * وليداو كهلا حين شئت وأمردا

فادخل مذع على الجملة الاسمية توالي يافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشر من سنة يقال يفع وأيفع
 فهو يافع ولا يقال موقع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الأربعين الى
 الخمسين أو الستين والامر الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الاثبات فان جاوز ولم ينبت
 فهو النط بالثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي (وهما حينئذ) أي حين ادخل على الجملتين (ظرفان
 باتفاق) مضافان فقبل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن
 مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المعنى وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق
 السابقة عنه وأصل مذمنذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند ملاقاته الساكن نحو مذ
 اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسر واو لو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم أهله ابن
 فزيدت الميم وقال ابن مالكون هما أصلا لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهة ويرده تحقيقهم ان وكان
 قاله في المعنى وقال المسالقي اذا كانت مذكورة فاصلا منها اذا كانت حرفا فهي أصل نظر الى أن الحرف
 لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند كل وسكون ذال مذقيل متحرك أعرف من
 ضمها وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها لان القريب أولى من الغريب والمألوف خير من المنكور
 وضم ذال مذلغة بني غني وبنو غني حتى من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفة
 لفظا لا نية على حذفه ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين

* (فصل) * تراد كلمة ما بعد من وعن والباء) كثير او بعد اللام قليلا (فلا تكفهن عن عمل البحر) والى ذلك
 أشار الناظم بقوله * وبعدهم وعن وبعدهما * فلم تقع عن عمل قدهما
 فن (نحو) اخطا يا هم) وقرئ خطيئاتهم وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المعنى
 وعن نحو (عما قليل) والباء نحو (فبما اتقضهم ميثاقهم) واللام كقول الاعشى

الى ملك خير أربابه * فان لما كل شيء قرارا
 يريد فان لكل شيء واذا دخل شيء من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أولت ماياتها
 موصول حرفي والجملة صلتها (و) تراد ما (بعدهم والكاف فيسقي العمل قليلا) وتكفهما كثيرا والى ذلك
 أشار الناظم بقوله * وزيد بعدهم والكاف فكف * وقد تليهما او جرم بكف
 فالعمل (كقوله) وهو عدي بن الرعاء الغساني

(ربما ضربة بسيف) صقيل * بين بصرى وطعنة تنجلاء
 فجر يربض به مع اقترانها بما وطعنة مجزور بالعطف على ضربة وتنجلاء بالجم والمدة الواسعة البيضة الاتساع
 صفة طعنة وأضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على أما كن أو على تقدير مضاف أي أما كن بصرى
 وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسى حوران (وقوله) وهو عمرو بن البراقة النهدي بالنون المكسورة
 (ننصر مولانا ونعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم)

فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم بالجم من الجرم ويروي مظلوم عليه وعظام (والغالب)

أصل ما القيتة مذ يومان في
 الزمان الذي هو يومان
 فلا يحسن قوله يومان
 مبتدأ وخبر وكان الظاهر
 أن يقول ويومان خبر
 لمبتدأ محذوف والتقدير
 وهو يومان فتدبر (قوله
 وضم ذال مذلغة) قال
 الزرقاني أي سواء كان
 بعده ساكن نحو مذ اليوم
 أو لم يكن
 * (فصل) *

(قوله قيل وهو على الحكاية بحال ماضية مجازا) قال الزرقاني لان المضارع يكون للحال مخفي به الا ان ماض وقال ايضا معني هذا ان المضارع عبر به عن حالة ماضية ٢٢ بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة وهي واداءتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار اليه

في المعنى بقوله وقيل هو ما أول بالماضي على حذف ونفخ في الصورة وورده بقوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفصل المستقبل عبر به عن ماض متجاوز به عن المستقبل اه وأقول نظرفيه الشمني بأنه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحال المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي المتحقق المستعمل معها رب المختصة بالماضي (قوله وكان شانية) قال الزرقاني وجه ذلك ان كان لا تدخل الاعلى الاسماء في ادخلت هنا على الفعل احتسب الى ان يقال انها شانية أي اسمها ضمير شان محذوف فان قيل لم قدرت كان مع ان بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر ذلك نظر الى ان رب لا تدخل الاعلى لفظ الماضي (قوله ورده في المعنى) قال في بحث رب ٣ وانما ذكره في بحث ما فقال ما نصه وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وقال ايضا لم يتعرض المصنف لتعلق رب لانها زائدة عنده في الاعراب فلا تتعلق بشئ خلاف

فيما اذا زيدت بعرب والكاف (ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) قال سيبويه جيلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نيشل بن جري يرتى أخاه أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * (كما سيف عمرو ولم تخنه مضاربه) سيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد بيوم مشهد يوم صنفين لما قتل أخوه مالك بهامع على رضى الله تعالى عنه وأراد بعمر وعمر بن معد يكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه ووجهه على حد شابت مقارقه وانما الانسان مغرق واحد والعرب يتقرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد (وقوله) وهو جذيمة الابرش رعا أوفيت في علم * (ترفعن ثوبى شمالات) فكف رب عن الجر وأدخلها على الجملة الفعلية وهي أوفيت أي نزلت وعلم أي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن (والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض لهذا البيت) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو رب ما يود الذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال الرماني انما اجاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية ورده في المعنى (وندر دخولها على الجملة الاسمية) خلافا للفارسي في المنع من الدخول (كقوله) وهو أبو داود الا يادي بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فالف (ربما الجمال المؤبل فيهم) * وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجمال مبتدأ والمؤبل نعته وفيهم خبره والجمال بالجمع القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحده من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعدلة القنية والعناجيج بعين مهملة فنون فالف فيهم بينهن مثناة تحتية جياذ الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار يكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والاثني مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا (حتى قال) أبو على (الفارسي يجب أن تقدر ما اسما) نكرة (محذوف رب بمعنى شئ و) يقدر (الجمال خبر الضمير محذوف والجملة صفة لها) وفيهم متعلق بحال محذوفة (أي رب شئ هو الجمال المؤبل) كائنا فيهم وانما تقدر الفارسي ضمير المحذوف ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما يحصل الربط بين الصفة والموصوف * (فصل تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله) وهو امر والقيس الكندي (فتلك حبل قد طرقت وترضخ) * فالتيتان ذي تمام محول فجر مثل رب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيته ليللا واليهتها شغلتها والتمام التعاو بنوا حنذا تامة وهي العود التي تعلق على الصي وقاية من العين أو السحر ومحول من أحول الصي فهو محول اذا تم له حول أي سنة وانما خص الحبل والمرض بذلك لانهما أزهد النساء في الرجال وأقلهن شغفاهم (وبعد الواو أكثر) لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لا شرا كهما في العطف (كقوله) وهو امر والقيس أيضا (وليل كوج البحر أرخمى سدوله) * على بانواع الموم ليقتلي فجر ليل رب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكارة أمر موج البحر واستعاره سدولا وهي السطور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات وعلى متعلق بانهى والباء

ما قاله السعدانها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقق وثبت نقله في مطوله في بحث او * (فصل) * (قوله واستعاره سدولا) في قوله قال في بحث رب هكذا في النسخة التي بأيدينا وله لافي بحث رب

أي استعارة تصريحية لأنه شبه ظلام الليل بالسيور فجامع عدم ظهور ما يسترانه وأطلق اسم ٢٣ المشبه وهو السدول على المشبه

وهو الظلام (قوله فقبل من أجله الخ) رأيت لمخول المصنف ما نصه في كتاب افساد الاضداد للزجاج قالوا ومن الاضداد جعل وانه يقال أمر جليل للشديد والهنين وانما الجليل ما عظم في النفس في بابيه فقد عظم في الكبر وقد عظم في القلة وقالوا في قوله رسم دار البنت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم في نفسه كما زعموا وانما العظم في نفسه الوجود لا الرسم وقالوا فيه قول آخر ان معناه من أجله وهذا هو الصواب يقال فعلته من أجلك وجلالك (قوله لانها قائمة مقام عدد مركب) قال العزبن جماعة هذا الدليل يحتمل القلب بان كم الاستفهامية مقام عدد مركب والعدد المركب لا يجر ميمه من فكذا ما قام مقامه (قوله مختلفين) قال الزرقاني ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وذلك لان العاطفين لو اتفقوا كان الثاني مؤكدا للاول فلم يكن الاعمال واحدا (قوله وتقديره ان لا أمر الخ) قال اللغاني أي لان ان الشريطة لا يقع كل (هذا باب الاضافة) *

في انواع الصاحبة ويبتلى يختبر بقول رب ليل بهذه الصفة أرخى على ستور ظلامه مع انواع الاخران ليختبرني أصبر على الشداثم أخرج منها (وبعد قليل) لبعدها من الواو (كقوله) وهو روثية أو العجاج (بل مهمه قطعت بعدمهمه) فمهمه برب المحذوفة بعديل والمهمه المغازة البعيدا الاطراف والى حذف ربوا بقا جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله وحذفت زيب فخرت بعديل * والفاو بعد الواو شاع هذا العمل

(ويدون أقل كقوله) وهو جميل بن معمر (رسم دار وقت في طالله) * كدت أقضى الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لا صقمان آثارها بالارغى كالرمد وفحوه والطلال ما شخص من آثار الدار وأقضى أموت وبروي بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقبل من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجميل العظيم (وقد يحذف) حرف الجر (غير ربوي يقي عمله) واليه الاشارة بقول الناظم * وقد يجر سوى رب ليدى * حذف (وهو ضربان سماعي كقول روثية) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن روثية (خير) بالجر (والحمد لله) جوابا لمن قال له كيف أصبحت (والاصل بخير او على خير فحذف الجار وأبقى عمله وروثية هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أمضغ العرب الشيخ والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوي لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يمضغهما الا تميميون ومن قرأه ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة (وقياسي) واليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا (كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك) فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور (أي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره بالجر بالاضافة) واحتج الجمهور بوجهين أحدهما ان كم استفهامية لا يصلح ان تعمل الجرا لها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجرف فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجرف بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشترط ذلك دليل على أن الجرف بمن مضمرة لتكون حرف الجر الداخلة على كم عوضا من اللغظين بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفرع (وكقولهم ان في الدار زيد او الحجر عمرا) فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف (أي وفي الحجرة عمرا) انزلوا عطف على الجرف وبقي لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك تمتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للاخفش اذ قدر العطف على معمولي عاملين) فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفة على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيدان (وكقولهم مرت مرت بمررت صالح الاصل فطاح حكاه تونس) بجر صالح وطاح بجر محذوف (وتقديره ان لا أمر) أنا (بصالح فقد مرت بمررت) هذا تقدير ابن مالك وقد رده سيبويه ان لا أمر مرت بصالح فبصالح قيل وتقديره سيبويه هو الصواب قال البطلاني في شرح كتاب سيبويه اذا قلت ان لا أمر نقضت المعنى فانك قد قلت مرت بصالح ثم تقول ان لا أمر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع فلا بد من اضمار الكون فتقول ان لا أمر فيما يستقبل موصوفا بكوني مرت بصالح فان قلت مرت بصالح نقله المراد في شرح التسهيل عنه في باب كان وأقره

(هذا باب الاضافة) * وهي لغة مطلق الاستناد قال امرؤ القيس فلما دخلنا أهضنا ظهورنا * الى كل حاري جديد مشطب يريدنا دخلنا هذا البيت استندنا ظهورنا الى كل رجل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا

من شرطها وجوابها الاجلة

(قوله اسناد اسم الى غيره) قال الدوشري المضاف لا يكون الاسماء المعاقبة التنوين والنون ولان الغرض الاهم من الاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف اليه لا يكون الاسماء محكوم عليه ولا يحكم الاعلى الاسماء فان قلت وجدت في كلام الله اضافة الزمان الى الفعل قلت هو مقدر بالمصدر تقديره يوم ينتفع الصادقين ويدل على ذلك لفظ الزمخشري حيث قال وتضاف أسماء الزمان الى الفعل وعمل ذلك بان أسماء الزمان بينهما وبين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفاعل والافعال حركة الفاعلين فباسب اضافة المضاف الى الافعال لذلك انتهى وقد يقال ايضا انما جاز ذلك لان الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التراما أو بطريق الحمل على الزمان وقوله ان الفعل حركة الخ غير مطرد كافي نحو عدم ومات اذا العدم والموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله تحذف أنت) أشار الشارح بقوله أنت الى ان تحذف مضارع مبدوء بباء الخطاب لابيائه الغيبة وكان وجهه أنه المناسيب لقول الناظم حذف (قوله ما فيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف ٢٤ الازوم بشرط كون الاضافة محضة أو غير محضة والمضاف غير مثنى ولا جمع على حده والثاني مجرد من ال أو أما قوله

تولى الضجيع اذا تنبهه وهما كالأقحوان من الرشاش المستقي وقولهم الثلاثة الابواب قال زائدة فيها وتاء التانيث جواز ان لم يقع حذفها في ليس نحو واقام الصلاة فحذف ما اذا أليس نحو شجرة زيد وبهذا يعلم ان تقديم المفعول في قول الناظم نونا الخ ليس للاختصاص ولذا قدم المصنف العامل فتدبر وما ألفت قول بعضهم أزال الله عنكم كل آفة وسد له يكسبيل الخافه ولازال التواثيمكم جميعا كقول الناظم في حال الاضافة (قوله لان التنوين يدل على الانفصال الخ) قال

اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول مترلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور (تحذف) أنت (من الاسم الذي تريد اضافة ما فيه من تنوين ظاهر) كتوين ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهاة للفعل والذي يدل على ان فيه تنوين مقدر انصب التمييز في نحو هو وأحسن وجهها اذا لا ينصب نحو هذا الاعن تمام الاسم بالتنوين (كقوله في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف ما فيه (من نون تلي علامة الاعراب وهي) أربعة الاول والثاني (نون التثنية وشبهها) فالاول (نحو تبت يدا أبي لهب) فيه تثنية يدا والاصل يدا ان حذف نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف (و) الثاني نحو (هذان اثنا زيد) فانما شبهه بالتثنية في الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة اذ لا يقال في مقدرها اثنان والاصل اثنان فحذف النون للاضافة ما ذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع المذكر السالم وشبهه) فالاول (نحو والمقيم الصلاة) فالمقیمی جمع مقیم مذ كرسالم والاصل والمقيمین فحذف نون الجمع للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الياء (و) الثاني نحو (عشر وعمر) فعشر وشبهه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مقدر له وانما حذف نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت بالتنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب (و) لهذا (لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو سائين زيد وشياطين الانس) لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر لان النون في هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيها بعد النون وهذا أحد قولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله نونا تلي الاعراب أو تنويننا * عما تصيف احذف (ويجوز المضاف اليه بالمضاف وفاقا للسيوي) وهو الاصح لا اتصال الضمير به والضمير لا يتصل بالبعامة

المصنف في التذكرة ان قيل لم حذف التنوين في الاضافة فالجواب انه حرف من حروف المعاني فهو كلمة (لا) كواو والعطف وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعل كالشي الواحد وهذا لا يرده ان التنوين ساكن فان اللام التي للتعريف حرف وضع لهذا المعنى مع انه ساكن وقال ابن الخباز في شرح اللع ان بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الاعراب وان كان يجب حذفه وورده أقبح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الامر عندي ما فهمه * فعند جهينة الخبر اليقين * وهو ما قدمته من ان التنوين كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث له في حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالاجماع ومن ثم كان عندي هذا بن جني وغيره في التصريف نون التثنية ونون الجمع ونون الامثلة الخمسة مشكلا أما الاول فلاتها كلمة برأسها وقد أجمعنا على ان التنوين لا يعدف النون كذلك لانها ثابتة وأما الثاني فلانه نائب عن الضمة وهي غير معتبرة في بنية الكلمة فكيف نائبها انتهى ومن خطه نقلت (قوله وهذا أحد قولين) بل أحد أقوال قال الجعبري في نونيته والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنا وقد ذكرنا وجهها في حاشية الفاكه في بحث الاعراب

(قوله لا يعني اللام) قال الدنوشري ينظر ما معناه هل هو ان الملك مثلا عامل الجرح فليتامل (قوله ولا يحرف مقدر) قال الدنوشري يرد هذا المذهب بانه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر اذ كل حرف جرح غير زائد ولا شبهه لا بد له من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جرح مقدر فليتامل * (فصل) * (قوله وعلى معنى من) من ذلك اضافة العدد الى المعدودات والمقادير الى المقدورات عند ابن مالك وجماعة فاذا قلت ثلاثة اثواب فالثلاثة هي الاثواب وذلك اسمها ومائة درهم اصله دراهم وكذا قلت مائة من الدراهم والمائة اسمها الدرهم لا من حيث هي عدد بل من جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك اضافة العدد الى عدد آخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاثمائة لان مائة بمعنى مئتين والثلاث من المئتين مئتان وقيل اضافة العدد الى المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله ان يكون الثاني طرف الاول) قال اللقائي هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله اه ومراده ان الضابط لا يكون مانعا لانه سياتي التمثيل بحصير المسجد لما اضافة فيه على معنى الاختصاص ويجاب بانه لا مانع من جواز الامرين باختلاف قصد المتكلم وادائه بيان معنى الظرفية والاختصاص كما بيناه في الحواشي وباعتبار القصد ٢٥ لا يتناول أحد الضابطين الاخر

فتدبر (قوله نحو مكر الليل) أي بناء على ان الاضافة حقيقة اما على القون بانها مجاز عقلي فانه كما يكون في النسب الاستنادية يكون في الاضافة والابقاعية فلا تكون الاضافة على معنى في بل جعل الليل ما را مجازا لوقوع المكرفيه (قوله باصاحبي السجن) قال اللقائي أي لان المراد وصفهما بصحبتهم امله في السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لمستاجرها ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ما قبلها مقصور على ما بعدها وهذه بالعكس

(لا يعني اللام خلافا للزجاج) ولا بالاضافة خلافا للسهيلى وأبي حيان في النكت الحسن ولا يحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش * (فصل) وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية * لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج (وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقله) ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبع الطائفة قليلة (وضابط) الاضافة (التي) تكون (بمعنى في أن يكون الثاني) وهو المضاف اليه (طرف الاول) وهو المضاف سواء أكان زمانا او مكانا فالزمان (نحو مكر الليل) وترتيب اربعة أشهر (و) المكان (نحو) (يا صاحبي السجن) وشهيد الدار فالليل طرف للكرو والسجن طرف للمصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبان في السجن (و) ضابط الاضافة (التي) تكون (بمعنى من أن يكون) الاول وهو (المضاف بعض) الثاني وهو (المضاف اليه) ان يكون المضاف اليه (صالحا للاخبار عنه) أي عن المضاف (كخاتم فضة أترى ان الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف اليها (وانه) يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة) في خبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته (فان اتقى) شرطا القسم الاول أو (الشرطان معا) في القسم الثاني (نحو) (وبز يدو غلامه) بما اضافة فيه تقييد الملك (وحصير المسجد وقنديله) بما اضافة فيه تقييد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه في طرف المضاف (أو) اتقى الشرط (الاول) من شرطي القسم الثاني (فقط نحو يوم الخميس) فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاذا قلت من اضافة المسمى الى الاسم (أو) اتقى الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو زيد) فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيدا فيقال هذه اليد زيد فاذا قلت من اضافة الجزء الى كله واذا اتقى ان تكون الاضافة بمعنى من أو في (فالاضافة بمعنى لام الملك) كما في ثوب زيدو غلامه (أو) لام (الاختصاص)

(٤ تصريح في) قلت لاسلم ذلك بل الاختصاص اعم من أن يكون لقصر الاول على الثاني أو بالعكس أو يقال ان القصر هنا اضافي أي مقصور على صاحبية السجن دون صاحبية الاطلاق اه وقد عرفت مما أسلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك كانت الاضافة مطلقا بمعنى لام الاختصاص لان كلا من الطرفين والبعض يصح فيه الاختصاص (قوله وان يكون المضاف اليه صالحا) أشار الى ان قول المصنف صالحا معطوف على بعض والضمير في به للمضاف اليه وفي عنه للمضاف وقال اللقائي وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فاعر به بما لا يصح (قوله شرط القسم الاول) زاد هذا ليصح قول المصنف الاتي فالاضافة بمعنى لام الملك لانه يلزم كما قال المحقيد من انتفاء كونها بمعنى اللام ٢ مع وجود التي بمعنى في لكن كان عليه ان يعطف قوله أو الشرطان معا بالواو لا بالواو فتدبر ٢ قول المحشى لا يلزم كما قال المحقيد من انتفاء كونها بمعنى اللام هكذا هو في النسخة التي بأيدينا ولعله لا يلزم من انتفاء الشرطين معا أو الاول أو الثاني فقط كونها بمعنى اللام الخ

(قوله) ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب يز يدفانها بمعنى اللام في شرح الكافية للجامعي عند قولها والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا ثم المتبادر من هذا التعريف نظرنا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصرح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيهما لكن لم يبين بتقدير حرف الجر فيهما الا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء في سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب يز يد بتقدير لام لتقوية العمل أي ضارب يز يد في اضافة اليه فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاني ز يد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد ٢٦ الحسن الى ز يد اجابها فانه لا يعلم أي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث

كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب يز يدفانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول النظم

والثاني اجر واثمن أو في اذا * لم يصلح الا ذلك واللام خذا

الاسوي ذينك فاعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من أو في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام يز يد أو تقدير احيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند يز يد ومع عمرو وامتحان هذا بان تأتي مكان المضاف بما رادفه أو يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام ومعنى من ولا ثالث لهما وما أو هم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الصائغ الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يدر في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف عما ذكره ولا على نيته

* (فصل) والاضافة على ثلاثة أنواع نوع يعيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه (معرفة كغلام يز يد) فغلام قبل الاضافة نكرة فلما أضيف الى المعرفة كتسبب التعريف منها (وتخصيصه به) أي تخصيص المضاف بالمضاف اليه (ان كان) المضاف اليه (نكرة كغلام امرأة) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة أخض من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام يز يد به قاله في المعنى

والى ذلك يشير قول النظم * واخصص أولا * أو أعطه التعريف بالذي تلاه (وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضامين مؤثر في الآخر فالاول يؤثر في الثاني الجبر والثاني يؤثر في الاول التعريف أو التخصيص (ونوع يعيد تخصيص المضاف دون تعريفه) وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا يقبله أصلا فالاول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله

أبالموت الذي لا يداني * ملاق لأبال تخوفيني ونحور رب

رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجماعه فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة لان لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجز ان المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف (و) الثاني (ضابطه أن يكون المضاف متوغلا) أي شديد الدخول (في الإبهام) يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا (كخبر ومثل) اذا أريد بهما مطلق المائدة والغاية لا كالمها

أقوى مراتبه التعريف وأجاب الدماميني بان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك في النكرات والتعريف رفع الاحتمال في المعارف (قوله والى ذلك يشير قول النظم واخصص أولا الخ) فيه انه لم يتعرض للنوع الذي يقيدهما معا ولا يصح جعل أو مانعة خلولا ان الخلو جائز كما في النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) أي وليس له ضابط وجودي بل ضابطه انتفاء ضابطي القسمين الا تبين (قوله أبالموت الذي لا يداني الخ) خرجه ابن مالك على انه دعاء على المخاطب انه لا ياباه الموت فعمله ما ضيأ والكاف مقول به ويضعفه ووروده حيث لم يذكر الموت وقولهم لا أباي ولو كان فعلا لاتي بنون الوقاية (قوله ونحور رب رجل الخ) جعل في الباب الثامن من المعنى هذه مما اعتقر في الثواني ما لا يعتقر في الاوائل فالاضافة فيهما مفيدة للتعريف (قوله لا كالمها) قال اللغاني أي لان صفات المخاطب المشتمل هو علمها معلومة فاذا أريد بثبوت كالمها الشخص أو بثبوت اضدادها كالمها الشخص فقد تبين اه

الوجه فان قلت هذا في الحقيقة مخصص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الاتخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة اه بحر وفه (قوله وذهب الجمهور الخ) قال الدوشري قال بعضهم هو الصحيح لان الجمل على الجواز ولي من الاشتراك وايضا فان الاضافة على تقدير اللام متفق عليها فعمله على المتفق عليه أولى * (فصل)

(قوله والمراد بالتخصيص الخ) جواب عن قول أبي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك لان التعريف تخصيص فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن

(قوله ففعل المقتضى الخ) فيه نظر فإنه جعل المقتضى التعريف ارادة المغايرة من كل وجه ومثاله بالوقوع بين الضدين ولم يحضره في ذلك فيلزم من وقوعها بينهما ارادة كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم ارادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر (قوله وهذا النوع من جمعه الى السماع) انظر هذا مع ان المصنف جعل لها صابغاً فاشعر بقياسيته (قوله وشرعتك) بفتح الشين قال في الصحاح و يقال شرعتك هذا أي حسبك (قوله اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك) انظر هذا مع ما تقدم ان الاضافة في ذلك على معنى اللام لفظة شرطية من شرط في ولا معنى له كونها على معناها الا بتقديرها بها وقد صرحوا بان الاضافة المعنوية مقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاضل كما في اللفظية وهو الموافق ٢٧ لماسياتي في توجيه كون اللفظية

تسمى غير محضة (قوله في كونها مرادها الحال الخ) بيان لوجه المشابهة في قول الناظم وأن يشابه المضاف الخ وفيه زد على أي حيان حيث ظن ان المراد المشابهة في الزنة فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل الاسم الفاعل (قوله بدليل نعمه الخ) استدلال ابن مالك في تعريفه بان المصدر واقع موقع حرف مصدرى الوصول بالفعل والوصول المشار اليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك وحاصله ان المصدر المسبوك من الوصول الحرفي وصلته في مثل أعجبتني ما صنعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعتك وهذا وان قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدماميني لان المصدر

من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة تعبير السكون وان أريد بها غير ذلك لم تعرف لان المغايرة بين الشئين لا تخص وجهاً بعينه اه ففعل المقتضى للتعريف ووقوعها بين متضادين وبه قال السراي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاء الشاويين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد في كل شيء الا زيد غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمائة اذ كان الجنس واحداً واشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المائة تنحصر وذهب سيديويه والمبرد الى أن سبب تنكيرهما ان اضافة التثنية لضعف المشابهة اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرتك ومثلك واختاره أبو حيان في النكت المحسان وهذا النوع من جمعه الى السماع ومنه شبهك وخذلتك وضربتك وتريتك ونحوك ونذكك وحسبك وشرعتك وأمها مثلك وغيرك فاذا أريد بهما مطلق المائة والمغايرة لا يعرفان بالاضافة (ولذلك صح وصف النكرة بهما في) نحو (مررت برجل مثلك أو غيرك) والنكرة لا توصف بالمعرفة (وتسمى الاضافة في هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه (معنوية لانها أفادت أمراً معنوياً) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (و) تسمى أيضاً محضة أي خالصة من تقدير الانفصال) اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك (ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك) التعريف أو التخصيص (وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادها الحال أو الاستقبال) واليه أشار الناظم بقوله

وأن يشابه المضاف يفعل ووصفاً عن تنكيره لا يعزل

نخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافة محضة خلافاً لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعمته بالمعرفة نحو قوله

ان وجدى بك الشديد أراقي عاذر ان عهدت فيك عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولاً له نحو جئتتك اكرامك فان اضافة محضة خلافاً لرياشي ونحوه تشبه المضارع الخ اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان اضافة محضة عند الاكثرين خلافاً لابن السراج والفارسي وأبو البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيديويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان الخالف خرج ذلك على البديل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البديل المستق يقبل اه كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيديويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافاً له وزعم ان

لا يجب اضافة بل يجوز أن يذكر المفعول بعدم وقوعه منصوباً نحو أعجبتني ضرب زيد بزيداً بنون ضرب ورفع زيداً ونصبه فلم لا يجوز تقدير هذا المصدر منكر أو فاعل الفعل الذي كان مرفوعاً بعد السبب بالمصدر المسبوك المنكر ودعوى الدماميني ان النحاة قالوه غير مسلمة ان أراد كلهم فقد صرح بعضهم بان المصدر المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم في أو يرسل رسولا في قراءة النصيب أن يكون في تأويل ارساله في باب كان ما يتعلق بذلك (قوله فوصف وجدى الخ) هذا لا ينهض دليلاً لاحتمال أن يكون الشديد بدلاً من وجدى لاتعتا وليس مسلم فيحتمل أن يكون ال في الشديد للجنس ومصوبها في حكم النكرة (قوله نحو جئتتك اكرامك) قال الدوشري في كون اكرامك مفعولاً له نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع عامله ويجب بان مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله فاعله ما واحد

(قوله هذيان بالغ الكعبة) قال الدوشري الهدى بفتح أوله وسكون ثانيه ويجوز فيه الهدى بكسر ثانيه وتشديد الياء وقرأ بهم جميعا
 القراء حتى يبلغ الهدى محله الواحد هديته بفتح الهمزة وتشديد الياء (قوله والماء) أي وضم الماء (قوله إنما تنقيد هذه الاضافة
 التخفيف) قال اللقاني قد يقال ٢٨ هذامته عرض بنحو قوله * الودأنت المستحقة صفوه * فان الاضافة فيه لم

تقد تخفيفا ولا رفع قبح
 اه وقال الدوشري حصر
 التخفيف في هـ منه
 الاشياء الثلاثة بشكل
 بثلاث مسائل فان
 اضافتها غير محضة ولم
 تحذف منها تنوين ولا
 تون ولا ضمير الاولى
 قولك الضارب الرجل
 فان هذه الاضافة غير
 محضة ولم يحذف منها
 تنوين ولا تون ولا ضمير
 وأجيب بان هذه الاضافة
 محمولة على المحسن الوجه
 كما ان المحسن الوجه
 محمول في النصب على
 الضارب الرجل وذلك
 للشبه الحاصل فيهما في
 المضاف والمضاف اليه
 لان المضاف فيهما صفة
 محسلي بالالف واللام
 والمضاف اليه فيهما
 معمول معرف بالالف
 واللام الثانية قولك
 هذا ضاربك لان الكاف
 معمول في المعنى وليس
 ثم ثني مما ذكرنا لان
 التنوين يضاد الضمير
 المنفصل لما بين الاتصال
 والانفصال من التثاني
 وأجيب بان التنوين في
 ضاربك في حكم الظهور
 الثالثة زيد الضاربك

ذلك قول سيبويه وخرج أيضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد أمس فان اضافته محضة على
 الجميع خلافا للكسائي وخرج أيضا الصفة التي تعمل نحو كاتب القاضي وكاتب عياله فان اضافتها محضة
 (وهذه الصفة) الشبيهة للضارع في ارادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النظم (اسم
 الفاعل) المضاف لمعموله الظاهر أو المضمرة فالاول (كضارب زيد) الآن أو غدا (و) الثاني نحو (راجينا)
 الآن أو غدا ومنه أمثلة المبالغة كضارب العسل (واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثي
 أم لا فالاول (كضروب العبد) الآن أو غدا (و) الثاني نحو (مروع القلب) بفتح الواو والمشددة (و) الثالث
 (الصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا فالاول (كحسن الوجه) الآن (وعظيم
 الامل) الآن (وقليل الحيل) الآن والثاني كاستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى
 منصوبه بمعنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واصفاه هذه الصفات الى
 معمولها المعرفة لا يقيدها تعريفا (والدليل على ان هذه الاضافة لا تقيد المضاف تعريفا وصف التكررة
 به) أي بالوصف المضاف (في نحو هذيان بالغ الكعبة) فهذيان تكرر منصوبه على الحال وبالغ الكعبة نجتها
 ولا توصف التكررة بالمعرفة (ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه) فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من
 قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل (وقوله)
 وهو أبو كبير الهدى يمدح تابط شر او كان زوج أمه

(فانت به حوش القواد مبطننا) * سهدا اذا ما نام ليل الموجل
 فحوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الماء المجرورة بالباء العائدة
 الى تابط شر او معناه حديد القواد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهدي بضم السين
 المهملة والماء القليل النوم والموجل الاحق (ودخول رب عليه في قوله) وهو جرير يهجو الاخطل
 (ياربنا بطننا لو كان يطليكم) * لاتي ميا عذمة منكم وحرمانا
 فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من العبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير
 ارادة تزوالها عنه عكس الحمد (والدليل على انها) أي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها (لا تقيد
 تخصيصا ان أصل قولك ضارب زيد) بالخفض (ضارب زيدا) بالنصب (فالاختصاص) بالمعمول
 (موجود قبل الاضافة) فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب
 في قوله ولا تقيد الا تخفيفا فقال بل تقيد أيضا بالتخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب قال في
 المعنى وهذا سهو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضارب بافتقار التخصيص حاصل
 بالمعمول قبل أن تأتي بالاضافة اه وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الصائغ في اعتراضه على ابن عصفور
 حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصت المضاف
 بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه (وانما تنقيد هذه الاضافة التخفيف) لان الاصل في الصفة
 أن تعمل النصب وليكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا تون قاله في المعنى (أو) تقيد (رفع القبح
 أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر) من المضاف (كفي ضارب زيد وضاربات عمرو) ومضروب
 العبد (وحسن الوجه) ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة (أو) بحذف التنوين (المقدر كفي
 ضارب زيد وحواج بيت الله) ففي ضارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول

على ان الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالاضافة غير محضة وما يقع بحذفه التخفيف مفعولها وأجيب
 بان الضاربك محمول كافي الاضافة على ضاربك اذا المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل فاذا كان تعذر النطق بالتنوين يغتفر في
 هذيانك والمانع فيه ثني واحد وهو اتصال الضمير في الاولى أن يغتفر في الضاربك لان المانع فيه شيان الالف واللام واتصال الضمير

قاله الموضع في الحواشي (أو) بحذف (نون التثنية كافي ضارباً زيداً) (نون الجمع) السالم (كافي ضارباً زيداً) ففي التثنية والجمع نون حذفت للإضافة (وأما رفع القبح ففي نحو رتب بال رجل الحسن الوجه) بالجر (فان في رفع الوجه) على الفاعلية (قبح خلو الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظاً كما قال في المعنى (وفي نصبه) على التشبيه بالمفعول به (قبح اجراء وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن (مجرى) بضم الميم (وصف) الفعل (المتعدي) في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح (وفي الجر تخليص منهما) مع الان الصفة لا تصاف لرفعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها في ضمير في الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لانتفاء قبح الرفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظاً فإنه يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو الحسن وجهه) بالجر أيضاً (لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة وسيأتي ان الصفة المفردة المعروفة بال لا تصاف الى الحالى منها ومن الاضافة الى تاليها (وتسمى الاضافة في هذا النوع) وهو اضافة الوصف لمعموله (لفظية لانها أفادت أمر اللفظية) وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ورجعها الى اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقوله * واذى الاضافة اسمها اللفظية * (و) تسمى أيضاً (غير محضة لانها في تقدير الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلاً في تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرها

(فصل * تختص الاضافة اللفظية) لكونها غير محضة (بجواز دخول آل على المضاف في خمس مسائل احداها أن يكون المضاف اليه) مقروناً (بال) واليه أشار الناظم بقوله

ووصل آل بذ المضاف معتقراً * ان وصلت بالثان (كالجعد الشعر)

فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره رجوعه ضد سبط سبوطه والشعر يفتح العين مضاف اليه (وقوله) وهو الفرزدق أباناً بها قتلى ومافي دماؤها * شفاء (وهن الشافيات الحواشي) بجر الحواشي باضافة الشافيات وأباناً بفتح الهمة الاولى والموحدة وسكون الهمة الثانية قتلتنا والضمير في بها وهي للسيوف وفي دماؤها القتلى والحواشي العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالماء المهمل من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلتنا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهرقها السيوف شفاء وإنما السيوف هي الشافيات لانها آلة السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة (الثانية ان يكون) المضاف اليه (مضافاً لما فيه آل) واليه أشار الناظم بقوله

أوبالذي له أضيف الثاني * (كالضارب رأس الجاني)

فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى رأس ورأس مضاف الى الجاني المقرون بال (و) نحو (قوله لقد ظفر الزوارق فقيه العدا) * بما جاوز الآمال ملاً سر والقتل

فالزوارق جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى أفتية جمع قفا وأفتية مضافة الى العدا المقرونة بال والآمال بالمدحج أمل وهو الرجا وملاً سر أصله من الاسر فحذفت نون من على لغة زييدوني ختم من قبائل اليمن المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف اليه (مضافاً الى ضمير ما فيه آل) كقوله الودانت المستحقة صفوه * منى وان لم أرج منك نوالاً

فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفوه مضاف الى ضمير ما فيه آل وهو الود بضم الواو والنوال العطاء (ومنع المبرد هذه) الاخيرة لاسيما ولم يتعرض لها في النظم المسئلة (الرابعة أن يكون الوصف المضاف مثني كقوله

ان يغنيا عنى المصوطناعدن) * فانه في لست يوماً عنهما يغنى

لفظاً لان الضمير مقدر ان ونايت آل عنه كافي الترجمة التي نصها الاشياء التي تحتاج الى رابط من ذلك الباب وانه قال فيها واختلف في رجل حسن الوجه بالرفع فقيس التقدير منه وقيل آل خلف عن الضمير (قوله) ومن ثم امتنع الحسن وجهه) قال اللقاني ان قلت هذه العلة تطرد في حسن وجهه وقد تقدم جوازها فانما جاز فيه لافتاد الاضافة التخفيف بحذف التنوين بخلاف هذا

(فصل) * (قوله) بجواز دخول آل الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا الفصل بان آل تحذف من المضاف في غير هذه الصورة وان لم ذلك في كلامه ولم يقل اداة التعريف ليشمل آل الموصولة (قوله) والضمير في بها وهن للسيوف الخ) رأيت بخط المصنف ما قصه أي قتلتنا بقتلنا قتلى منهم لكنهم ليسوا كقما عندنا فلا وفاء في دماهم والناس الاخذون بالشار الحائثون حول الدماء يستشفون اذا قتلوا مثلهم ضمير وهن الدماء لا يقيد الاضافة لمن ذكر

(قوله فاتها الاصل في ذلك) لهذا مثل المصنف تبعاً للناظم بالجعد الشعر دون الضارب الرجل (قوله فالجمهور على الجواز) في حواشي اللقاني مائنه نزل هنا ضميره نزلته كتزليل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدأ من نزلته في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن أي يتربصن أزواجهن فجوز ٣٠ كون يتربصن خبر المبتدأ ومن منع كونه خبراً كالجمهور منع هنا اه فانتقل عن الجمهور

فالمستوطنان صفة مضافة الى عدن ولذلك حذف النون منها ويغنيها مضارع غشي بكسر النون في الماضي وقتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة كلوني البراغيث والمستوطنان فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فاتي لست والمعنى ان يستغن عن المستوطنان عدن فاتي لست غنيا عنهما وما من الايام المسئلة (الخامسة ان يكون) الوصف المضاف (جمعاً تبع سبيل المثني) وطريقه (وهو جمع المذكر السالم فانه معرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات (ويختتم بنون زائدة) بعد علامة الاعراب (تحذف للاضافة كما ان المثني كذلك كقوله

ليس الاخلاء بالمصغى مسامعهم * الى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم

فالمصغى صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذف النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو التمام بين الاخلاء والرحم القرابة والى مثلي المثني والجموع أشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع * مثني او جمعاً سبيله اتبع

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة أما المسئلة الأولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التحقيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لان ال اهل في الجعد الشعر الجعد شعره أو شعر منه فاما أضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافة على الاول أو بالحرف على الثاني فصل التحقيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال عوض عما فات من الضمير او من التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فولى المضاف ال كما يليه التنوين وحل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشايبته لسان من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مفعولة والمضاف اليه مفعول بها وأما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قرينة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشي واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم كما جاز نعم ابن أخت القوم وأما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال أم لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذف من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظ وعورة العشرة في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شي مما تقدم قاله الشاطبي بعناه وحكم جمع التكمير وجمع المؤنث السالم حكم المفرد (وجوز القرأ اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها) سواء كان تعريفها بالعلمية أم الاشارة أم غيرهما (كالضارب زيد والضارب هذا) والضارب الذي والضاربك والضارب غلامك اجراء لسائر المعارف مجرى المعارف بال (بخلاف) المضاف الى المنكر نحو (الضارب رجل) لا تمتنع اضافة المعرفة الى النكرة (وقال المبرد والمازني والرماني في الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بال أو مجرد منها (موضع الضمير خفض) لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضاً بالوصف فكذلك نائبه (وقال الاخفش) وهشام موضع الضمير (نصب) لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين وتحذفه سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً وضعفه ابن مالك (وقال سيديويه الضمير ك) الاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا لما فيه ال أو الى المضاف

نقل الشارح عكسه عنهم وكلام الشارح هو مقتضى نقل المصنف عن المبرد وصنيع المصنف في المعنى في مباحث روابط الجملة ربما يؤيد اللقاني (قوله فلان النون فيهما لم تحذف الخ) قد يقال حذفها من الصلة لغير اضافة لا يقتضى ان تحذف للطول دائماً لانه اذا لم توجد الاضافة فالاصل ان الحذف لاجلها لما ثبت من منافاة النون للاضافة ثم انظر ما معني تعليل جواز الجمع بين ال والاضافة في المسئلة الرابعة والخامسة بقوله لان النون فيهما لم تحذف للاضافة اذ لا شك ان الاضافة موجودة والجمع بينهما وبين ال حاصل ولا دخل تحذف النون للاضافة أو للطول في جواز ذلك (قوله الحافظوا الخ) هذا بعض بيت لعيسى بن الخطيم الانصاري وعزاه سيبويه لرجل من الانصار وتتمته لا ياتيه من ورائنا وكف والعورة ما لم يحم وقيل

عورة القوم نعرهم فاذا جوهه ليس بعورة والوكف الائم وقيل العيب ويروي نطف وهي التهمة يقول هؤلاء يحفظون عورة عشيرتهم فيحملونها فلا ياتيه عيب من امامهم ولا من ورائهم (قوله وقال الاخفش نصب) استدلال الاخفش بقوله تعالى انا منجولك وأهلك الأتري ان الكاف لو لم تكن منصوبة لم يحز نصب أهلك وأجيب بانه منصوب بتقدير وتنجي أهلك * (مسئلة) *

(قوله قد يكتسب) فيه اشعار بقائه ذلك ولا ينافي ذلك كونه قياسا كما هو ظاهر عبارة المعنى والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسئلتين في القلة وكلام التسهيل يشعر بان القلة انما هي في مسألة العكس لانه بعد ان قال ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف اليه قال وقد ورد مثل ذلك في التذكير فلييات بقدا لا في الثانية وقد يقال استواءهما في القلة لا تنافي ان أحدهما أقل والمصنف أشار لامروا بن مالك لاخر فقلة المسئلة الاولى اهدم الاكتساب الذي هو الاصل لا تنافي كثرتها في ذاتها كما نص عليه الناظم في شرح الكافية (قوله وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف الخ) زاد في التسهيل شرطا آخر وهو كون المضاف بعضه أو كبعضه وليس القيد الاول بمن عنه كما قال الدماميني في شرحه مخالفا لما قاله في حواشي المعنى ألا ترى انه لا يصح ان تقول أعجبتني يوم عروبة وان صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة وانما عدلنا التمثيل بيوم الجمعة الى ما قلنا لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف الاسبوع وقع اللبس وتبع السيوطي التسهيل في زيادته هذا القيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع صحة المعنى في الجملة) أي مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا وفيه إشارة الى ان المصنف يعني بصلاحية المضاف للاستغناء كما قال اللقاني صحة ارادته معني المضاف ولو مجازا ولا يفتني ان الكلام مع اسقاط المضاف معناه الحقيقي ٣١ العموم والحمل عليه عند الخلو عن

القرينة وواجب (قوله قطعت بعض أصابعه) قال اللقاني ان أريد بالبعض أصابع فكثر فتأنيثه أصلي اذا أصبح مؤنثة وان أريد بعض الأصابع فاكتمالي انتهى وبيان الثاني ان بعض الأصابع يصدق عليه بعض الأصابع (قوله تلتقطه بعض السيارة) قال اللقاني يحتمل ان المراد بالسيارة جنسها أي الجماعات السيارة فبعضها جماعة سيارة فتأنيثها ليس بكتسب (قوله لانه اكتسب التأنيث من الليالي) الاظهر

لمساقيه أل أو الى المضاف الى ضمير ما فيه أل والضمير ليس واحدا منها (مخفوض في ضاربك) لان حذف التنوين دليل على الاضافة ولا مانع منها الاقران الوصف بال وهو مجر دعنا (ويجوز في الضاربك والضاربك الوجهان) الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل خفض وان يكون للتحفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها لا طول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب أحوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب اسم القاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال وأما الضمير في نحو جاء الزائر الك والمكرم الك فخاثر فيه الوجهان باجتماع لهما جائر ان في الظاهر الواقع وموقعه انتهى * (مسئلة) * قد يكتسب المضاف المذكور من المضاف اليه المؤنث (تأنيثه بالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر كورثته (وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف اليه) مع صحة المعنى في الجملة (فن) التصوير (الاول قولهم قطعت بعض أصابعه) فبعض نائب فاعل قطعت وأنت الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهي الأصابع لصلاحية الاستغناء عنها المضاف اليه فيقال قطعت أصابعه تعبيرا عن الجزم بالكل مجازا (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصري (تلتقطه بعض السيارة) بتأنيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق (وقوله) وهو الاعراب العجلى وهو من المعمرين (طول الليالي أسرع في نقضي) * نقضن كلي ونقضن بعضي فانت أسرع مع انه خبر عن مذكرو وهو طول الا انه اكتسب التأنيث من الليالي ونقضن في الموضوعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضوع ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو

ان يقول لانه اكتسب هذا وقال اللقاني اعلم ان الليالي جمع ليلاه كوما هو موامى فيمكن ان المراد بطول الليالي طولها من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى في ضميره المعنى كقوله تعالي هل آتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب (قوله وحاصل ما ذكره الموضوع ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا الخ) ليس مراده من كونه بعضا انه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وانما هو وصف في المعنى لليالي فالمراد كونه بعضا من المضاف اليه في المعنى ويدل لذلك ان من أمثلة هذه المسئلة * كما شرب صدر القنطرة من الدم * وقوله * وما حب الديار شغفت قلبي * وجدعت أنف هند ونحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالموضع لم يشعر كلامه بمخبر بل هو صريح في عدمه حيث قال فن ذلك والشارح فهم ان في كلامه حصر ابدليل قوله وبقى الختم مادعا الشارح من ان البعض في الاول مؤنث وكان مراده ان بعض الأصابع أو اصبع مؤنثة يخرج المسئلة عن موضوعها من كون التأنيث اكتسابيا لانه حينئذ يكون أصليا كما قرع اللقاني ومر عن التسهيل ان شرط المسئلة ان يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كبعضه ومثل شرابه ما هو كالبعض بطول الليالي أسرع وتقولهم أجمعت أهل اليمامة وهو داخل هنا في كلام الموضوع لان المضاف صالح للاستغناء عنه لانه جعلوا فائدة الشرط الثاني انجراج أعجبتني يوم عروبة ويوم عاشوراء كما رفلو قال الشارح وشمل كلام المصنف كذا وكذا كان أظهر نعم مسئلة كل خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال في التذكرة في اكتساب التأنيث قد يسط

الناس هذا فقالت انه من حصر في أربعة أنواع قسم المضاف بغض المؤنث وهو مؤنث في المعنى وتلفظ بالثاني وأنت تزيد نحو قطعت بعض أصابعه إذا بعض السنين تعرفتاه وانتقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثاني وأنت تزيد الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو شرفت صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون أصابع وقسم تلفظ بالثاني وأنت تزيد الا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت أهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسي وهو ان يكون المضاف كلا للمؤنث نحو ولدت عليه كل مصفة * هيفاء ليس للبهازير فانت كلالا انه المعصقات في المعنى اهو به يظهر ما في عبارة الشارح وانه لا فرق بين البعضين المذكورين في كلام الموضع وان كلا منهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجهه ان المراد بالسيارة الجماعات وبعضها جماعة كما مر عن اللقاني لكن يردان التانيث حينئذ ليس بمكتسب وانما يتم له الفرق لو كان امثال الثاني كما شرفت صدر القناة واستفيد منه ان المراد البعض في المعنى كما أسلفنا (قوله فالي ابن أم أناس الخ) هو صدر بيت عجزه * عمر وقتيلغ حاجتي أو تزحف * وبعده ملك اذ نزل الوفود يباهه * ٣٢ عرفوا ما ورد في يد لا تترق أشده سيبويه شاهد اعلى ابدال ملثوه ونكرة من عمر والمعرفة

قال ويجوز رفعه على القطع وقال بعض شراح آياته أم أناس بعض جندات عمرو بن هند وفي الصحاح ورحلت البعير أرحله وحلا اذا شدت على ظهره الرحيل فغني أرحل ناقى أضع على ظهرها الرحل للسفر الى ابن أم أناس والضمير في قبيلغ راجع الى الناقة وكذا في تزحف قال في الصحاح الزحف الجيش يرحفون الى العدو والصبي يرحف على الارض قبل أن يجشي والبعير اذا أعيا يفر فرسه (قوله انارة العقل مكسوف) قال اللقاني قد يقال لا دليل

مؤنث والثاني ما كان به ضاوه هو مذكروا الثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجبد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت أهل اليمامة ومن الغريب أن المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله * فالي ابن أم أناس أرحل ناقى * فتح صرف أناس لكونه مسمى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد جعله على الضرورة قاله في الحواشي (ومن) التصوير (الثاني) وهو ان يكتسب المضاف للمؤنث من المضاف اليه المذكر تذ كيره (قوله انارة العقل مكسوف) بطوع هوى * وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة الا انها اكتسبت التذكير من اصافتها الى العقل (ويحتمله ان رجعت الله قريبا من المستبين) وبعده لعل الساعة قريب فخذ كقريب حيث لا اضافة وذكر القراء أنهم التزموا تذ كير قريب اذا لم يرد قريب النسب قصد الفرق هذا نقله في المعنى ونقل عن القراء اذا كان القريب في النسب كان التانيث واجبا بخلاف تقول هذه قرية فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القريب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الآية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك هوهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة وانما يفتقر حكم المجازي والتحقيق في الظاهر ان المضمير من قوله في المعنى ردا على الجوهري (ولا يجوز قامت غلام هند) بتانيث الفعل (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (اعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه) فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيدا اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أي العالية لا تنفع نفسا ايماها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض أصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي

فيه لان المؤنث المجازي قد يذكر ضميره في الشعر كقوله * ولأرض أبقل ابقالها * (قوله وقيل التذكير في الآية الخ) أي فلذا قال الموضح ويحتمله ويحتمل انه انما قال ذلك لان قريبا كما قال اللقاني يحتمل الخبرية وانه وصف لشيء محذوف أي شيء قريب وأما قول الحفيد انما قال ويحتمله لان كونه منه مرجوح لان الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لان المراد ان لفظ الله مذكر واعلم ان للصنف رساله في هذه الآية الشريفة نفيسة ضونها أقوال الائمة أوصلها الى ستة عشر وهي مذكورة في الاشباه والنظائر للسيوطي (قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقاني كيف هذا وقد وجهوا جاز زيد نفسه برفع احتمال ان الحائى غلامه أو كتابه مثلا ه وأقول تفصيل الكلام انه ان أريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو متحقق هنا اذ لا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا ويؤيده مسألة التوكيد وان أريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو منتف في مسائل الجواز اذا ساند البعض الاصابع من القطع مجازها مجاز ولذا عم الشارح فيما تقدم الا ان يقال المراد الاستغناء على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه تمكن معه الحقيقة باعتبار ان اسناد القطع الى جملة الاصابع يمكن ان يجعل حقيقة اذا أريد المجموع من حيث هو مجموع أو على وجه يكون المضاف كثر الحذف فيه مع ارادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) أي بل التانيث لان الايمان بمعنى المعرفة والعقيدة (قوله بتانيث الفعل) أي

بناء على انه لا فرق في المضاف اليه المؤنث بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً خلافاً للقراء كما بيناه في الحواشي * (مسئلة) * قوله ويشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الخ) أي لانه أراد بالتحاد معنى ما يشمل الترادف والتساوي وضعاً كالإنسان والناطق أو بحسب المراد كما في الموصوف والصفة (قوله لان الغرض الخ) لكان تقول المنعوت يتخصص بنعته مع انه ليس غيره في المعنى وأيضاً فهلا كتني بالمغايرة بحسب المفهوم وعمل بعضهم منع إضافة الموصوف الى صفة بان الصفة تابعة للموصوف في اعرابه فلو وقعت مضافاً اليه لكانت مجرورة دائماً ولم تتصور متابعته في الاعراب ومنع إضافة الصفة الى الموصوف بان الصفة تجب ان تكون تابعة للموصوف ومؤخرة عنه فلا يمكن أن تضاف اليه والالكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة أيضاً ومنع إضافة أحد المترادفين الى الآخر لعدم الفائدة (قوله ما يوهم شيئاً من ذلك الخ) قال اللغاني الوهم احتمال رجوح التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقوله يوهم معناه بذلك دلالة رجوحه وتوول معناه يحتمل على المعنى المرجوح فالوهم والمؤول به واحد ٣٣ ولا يخفى عدم صحته فالصواب ان الوهم

هنا معناه الموقع في الوهم أي العقل وكثيراً ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مؤول أي لتنتفي إضافة الشيء الى نفسه في المعنى التي باباها النظر العقلي فان قلت قد تقرر ان العقل يمنع هذه الاضافة وانها منتفية فكيف قال الناظم تبعاً للبصرين بوجوبها في الاسم واللقب المقربين كما في أول الكتاب وقال بوجوب التأويل هنا قلت انما أوجبوا إضافة الوهم هذه الاضافة الممتنعة فوجوب التأويل لازم وجوب الاضافة لامتناعها نعم يتجه ان يقال لا يجب ما يوهم تمتعاً وهو الذي عنى الموضع بقوله

ناب عن الايمان في القاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيد أظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصویر الاول فقال
وربما كسب ثان أولاً * ثانيثان كان لمخذف موهلاً
* (مسئلة) ذهب البصريون الى انه (لا يضاف اسم لمرادفه كليث أسدولاً) يضاف (موصوف الى صفة كرجل فاضل ولا) تضاف (صفة لموصوفها كفاضل رجل) ويشمل ذلك قول النظم
* ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى لان الغرض من الاضافة التعريف والتخصيص والشيء لا يعرف لنفسه ولا يتخصص بها (فان سمع ما يوهم شيئاً من ذلك يؤول) وهذا معنى قول النظم وأول موهماً اذا ورد (فن) وورد (الاول) وهو إضافة الاسم لمرادفه (قولهم جاءني سعيد كرز) فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد وأضيف أحدهما الآخر (وتأويله أن يراد بالاول) وهو المضاف (المسمى وبالثاني) وهو المضاف اليه (الاسم) أي اللفظ الدال على المسمى (أي جاءني مسمى هذا الاسم) وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب في البوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى مالا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو اسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى كرز هذا اذا نسبت الى الاول ما ينسب الى الذوات أما اذا نسبت اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تأويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين أن تقول كتبت اسم هذا قاله قريب الموضع (ومن) وورد (الثاني) وهو إضافة الموصوف الى صفة (قولهم حبة الحقاء بالمبدوءاتما وصفوها بالحق لانها نسبت في مجازي السيول فيهر السيل بها فيقطعها فتطوؤها الاقدام قاله الرضي (و) قولهم (صلاة الاولى ومسجد الجامع وتأويله ان يقدر موصوف) أضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان (أي حبة البقلة الحقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع) وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا (ومن) وورد (الثالث) وهو إضافة الصفة الى موصوفها (قولهم جرد قطيفة)

(هـ تصريح في) ويرده النظر فتدبر (قوله أن يراد بالاول الخ) قال اللغاني هذا التأويل لا يخرجها عن إضافة الاسم الى مرادفه نعم يخرجها عن إضافة الاسم الى ما أريد به معناه كما في النظم فتدبر وعساك تقول اذا أريد بالثاني الاسم فليس مرادفاً بقول هذه الارادة ليست وضعية بل في الموضوع له اللفظ وهو معنى الاول فالمرادفة ثابتة (قوله أي جاءني مسمى هذا الاسم) قال اللغاني ومثله جئت ذاصباح وذات يوم أي وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صلاحية هذا الاسم رضى (قوله هذا اذا نسبت الى الاول الخ) فيهر ذلك قول الرضي ولا يمنع التأويل لان اسناد العوامل الى لفظ الاسماء ممتنع وقد نقل اللغاني كلامه وأقره (قوله وانما وصفوها بالحق الخ) خاصة ان قولهم الحقاء استعارة تبعية لانهم شبهوا بغيرها في المجازي بالحق بجامع ترتب ما يضر عليهما واشتقوا من الحق الحقاء فتدبر (قوله وصلاة الساعة الاولى) قال اللغاني الساعة الاولى أول ساعة بعد الزوال (قوله ومسجد المكان الجامع) قال اللغاني في الرضي ومسجد الوقت الجامع يوم الجمعة اهـ وسياق ان الشارح بين حكمة عدول المصنف عن تقدير الرضي (قوله لما ذكرنا) أي من انه يقدر في كل مثال غير ما قدر في الآخر فيكون أشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قولهم جرد قطيفة) منه قوله تعالى

خاتمة الاعين قال السقاقي الظاهر انه من اضافة الصفة الى موصفها أي الاعين الخاتمة كقوله واذا سقيت كرام الناس وجوزوا ان تكون خاتمة مصدرا كالعاقبة أي يعلم خيانه الاعين (قوله أن يقدر موصوف) قال اللقاني الداعي الى تقديره ان المضاف صفة والصفة تجري على موصوف لا محالة الا أن يغلب عليها الاسمية كما صاحب وراكب واذ ليس موجودا في اللفظ فلا بد من تقريره (قوله محتجين بنحو قوله الخ) أي من الامثلة المتقدمة والبصريون يقولون هذا كما فعلوا فيما تقدم وربما وهم كلام الشارح خلاف ذلك قال تقدير حق الامر اليقين وادار الحياة الاخرة وما كنت بجانب المسكان العربي (تنبيه) احتج الكوفيون ايضا بان العرب أجازت ان تعطف الشيء على نفسه اذا اختلف اللفظان وان كان الاصل في العطف المتعارفة والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف فالتى قولها كذبا ومينا والاصل انهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم في التسهيل فجعل الاضافة على ثلاثة اقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهي سبعة أنواع منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم

(فصل) (قوله الغالب على الاسماء الخ) قال اللقاني الغالب يراد به تارة ما منع غيره من المغلوب عليه وتعدى على كقوله تعالى والله غالب على امره وتارة ما هو كثير بالاضافة الى غيره وتعدى بغيره كقولك الغالب في الناس الشجع ومنها ما امتنع اضافة يعلم ان من مفهوم قول النظم وببعض الاسماء يضاف أبدا فإنه يفهم ان بعضها لا يضاف أبدا وتحت قسمان ما لا يضاف أصلا وما يضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف الكلام ٣٤ على هذين القسمين مع انه ما شرح المفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولان أحدهما هو

بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء (وتسحق عمامة) بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين (وتأويله أن يقدر موصوف أيضا) يقدر (اضافة الصفة الى جنسها) ويحجر جنسها بمن لان الاضافة فيما معنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذا الموصوف محذوف (أي شيء جرد من جنس القطيعة وشيئ سحق من جنس العمامة) فشيئ موصوف ووجد أوسحق صفتها والصفة فيما مضافة الى جنسها معنى وصرح بمن معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الاخرة بجانب العربي وغير ذلك

(فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد) عنها (كغلام) من العقلاء (وثوب) من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وقارة لا يضافان فتقول غلام وثوب ومنها ما امتنع اضافة (للازمته التعريف) كالمضمرات) خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران أضيف أحدهما الى الآخر وتبعه الناظم (والاشارات) وأما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه (وكثير أي من الموصولات) النصبة والمشاركة (و) كغير أي من أسماء الشرط (و) كغير أي (من أسماء الاستفهام) وانما تصنف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما أضيفت أي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تصانف اليه (ومنها ما هو واجب الاضافة

الغالب فله دره وما أدق نظره (قوله من العقلاء الخ) أشار الى حكمة تكرار المثال وأظهر منه قول اللقاني أشار بالاول الى ما فيه معنى المشتق وبالثاني الى ما يدل على الذات لا باعتبار ووصف زائد (قوله للازمته التعريف) أي وضعها فلا يردان الضمير قد يرد به غير معين والموصول قد يراد به في الجنس وكذا اسم الإشارة ثم هذا التعليل لا يجري في أسماء

الشرط والاستفهام وكان الشارح جعله توطئة لقول المصنف كالمضمرات والاشارات الى دون ما بعدهما وان اقتضى العطف فيه المشاركة لاعادة الكاف فيه لكن يراد ان الموصولات كالمضمرات (قوله كالمضمرات) قال اللقاني لم يعتد بالاضافة في قوله واياه وايا الشواب (قوله فالكاف حرف خطاب) قال اللقاني الداعي الى تقديره فيه اه يعني ان جملة الكاف الخ خبر المبتدأ وهو ذلك ولا رابط في اللفظ فلا بد من تقديره (قوله وكثير أي من الموصولات) قال اللقاني كرر الكاف مع غير دون الاشارات تنبيها على ان المضمرات والاشارات نوع واحد في عموم منع الاضافة وكرر مع أسماء الشرط والاستفهام تنبيها على استثناء أي من النوعين أيضا لان اسقاطها يوهم عطفها على غيرها وتباحث وهو ان المانع من اضافة الموصولات غير أي ان كان تعرفها بالصلة فلو أضيفت اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض ما ي فان أجيب بان الصلة تعرفها من وجه والاضافة من آخر فغيرها كذلك اه ورفق باب التكررة والمعرفة ماله تعلق بهذا فراجع ولا يفيد كلام الشارح بجواب هذا البحث كما تعرفه (قوله وانما تصنف هذه المذكورات لشبهها الخ) قد أسلف التعليل بقوله للازمته التعريف فكيف يصح المحصر فكان ينبغي أن يقول لما ر ولشبهها الخ فان قيل الاول خاص بخلاف الثاني قلنا كان يمكنه التشبيه على ذلك بقوله لما ر في بعضها واشبهه الجميع بالحرف أو نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني انه يقتضي منع اضافة جميع المبيئات وليس كذلك (قوله وانما أضيفت أي الخ) ظاهره ان ايا مطلقا واردة على التعليل المذكور تانيا وفيه ان ايا غير الموصولة لم تشبه بالحرف لانهما معرفة فلا تردوا الموصولة لم يعارض فيها الشبه عند الاضافة بليل

بنائها وكان الشارح أراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموضوع ثم إن كلامه لا يفيد الجواب عن إيراد الموضوع على التعليل
 الأول هذا وقال الدنوشري هذا التعليل كما ترى صادرة على المطلوب (قوله ما يجوز قطعه في اللفظ) قدم الكلام على هذا النوع لقلة
 الكلام على بالنسبة للثاني ولأنه شرح المنطوق بالنظم كما أسلفنا قال اللقاني والمراد باللفظ ما يقابل المعنى فيتناول المنطوق والمقدر ولذا
 نوبت هذه الأسماء عند القطع عن الإضافة فبوجه يعلم أن الواجب في هذا القسم هو الإضافة في المعنى وإن الفرق بينهما أن الملحوظ في
 اللفظية هو اللفظ تحقيقاً وتقديراً وفي المعنوية معنى المضاف إليه دون لفظه وإن التنوين في هذا القسم تنوين التمكن لا التعويض
 عن المضاف إليه إذ الموجب لحذف التنوين مع الاسم إضافة إلى لفظ المضاف إليه لا إلى معناه اه وفيه تحقيق لما اختاره الشارح في
 هذا الكتاب وفي شرح الأزهري من أن تنوين كل وبعض للممكن لا للتعويض وإنما لم يبين هذا النوع لما سياتي في بحث قبل وبعد
 (قوله نحو كل) قال الدنوشري لا تقطع كل عن الإضافة إذا لم تكن تأكيداً ولا نعتاً فإن كانت أخذت منهما أوجبنا الإضافة لفظاً ونحو جاء
 القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اه وهو عجيب لأن الشارح قيد كلامه إذا لم تكن نعتاً ولا تأكيداً فلا حاجة لتعيينه وكان ينبغي
 له الإقتصار على تمثيل ما قيد به الشارح (قوله قال الله وكل في فلك) لا بد من تقدير المضاف إليه هنا جعل الأخبار عن كل بالجمع في قوله
 يسبحون قال العزبن عبد السلام في الأما في الآية ثلاثة أسئلة أحدها كيف قال في فلك والشمس والقمر في فلكين سماء الدنيا والرابع
 والثاني لم آتى بصيغة الجمع وهما اثنتان والثالث آتى بالواو في الجمع وهي لا يجمع بها إلا من يعقل ٣٥ والجواب عن الأول أنها وإن كانا

في فلكين فالأفلاك كلها
 في المحيط فصارت كمال في
 صندوق والصندوق في
 بيت فيصدق أن المال
 في البيت وعن الثاني أن
 الضمير عائد عليهما مع
 الليل والنهار وذلك لأن
 الليل والنهار يسبحان
 أيضاً لأن الليل ظل
 الأرض وهو يدور على
 محيط كرة الأرض على
 حسب دوران الأرض
 وكذلك النهار يدور أيضاً
 لأنه يختلف الليل في المحيط

إلى المفرد وهو نوعان) الأول (ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ) فينون وهو المشار إليه في النظم بقوله
 * وبعض ذاقديت لفظاً مفرداً * (نحو كل) إذا لم يقع نعتاً ولا تأكيداً (وبعض وأى قال الله تعالى وكل
 في فلك فضلنا بعضهم على بعض) وهل هم أو الحالة هذه معرفتان أو نكرتان ذهب سيبويه والجمهور إلى
 أنهما معرفتان بنية الإضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مرت بكل فائتاً وبعض جالساً وأصل
 صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول إن نصفاً
 وسدساً وثلاثاً ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات باجتماع وردبان العرب تحذف
 المضاف إليه وتريد وقد لا تريد ودل محيء الحال بعد كل وبعض على إرادته (أي ما تدعوا) فأيا اسم شرط
 مفعول مقدم وما صلة (و) النوع الثاني (ما يلزم الإضافة لفظاً) وهو المشار إليه بقول النظم
 * وبعض الأسماء يضاف أبداً * (وهو ثلاثة أنواع) الأول (ما يضاف للظاهر) مرة (والضمير)
 أخرى (نحو كلا) الرجلين وكلاهما (وكلتا) المرأتين وكلتاهما (وعند) زيد وعندك (ولدى) الباب
 ولديك (وقصاري) الأمر وقصاراه بضم القاف أي غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثاني (ما يختص
 بالظاهر) دون المضمرة (كأولى) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذى) بمعنى صاحب (وذات)
 بمعنى صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أي أصحاب قوة (وأولات الأجمال) أي صاحبات الأجمال

وعن الثالث أنهم الماوصة بما بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة إلا من يعقل جمع العاقل (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدنوشري
 رجح مذهب الفارسي مجيئها طاحكي الإخفش غررت بهم كلابغات حالاً (قوله وردبان العرب) أي رد الأزام وأجاب المصنف عن
 الأزام أيضاً بأن كلاماً من النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح في نفسه وأما كلمة كل فلا معنى لها إلا بما أضيفت إليه أي أنها
 وضعت لتعميم شيء كان معناها في غيرها قال الدماميني وفيه نظر (قوله ودل محيى الحال الخ) فيه أن الحال قد تأتي من النكرة بلا
 مسوغ إلا أن يقال الأصل تعريف صاحب الحال وأيضاً تنكيره قليل وإتيان الحال من كل كثير (قوله لفظاً) قال اللقاني منضوب على
 التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التلطف والأصل ما يلزم التلطف بالإضافة فلا يكفي معناها ولا تقديرها (قوله وهو المشار
 إليه بقول النظم وبعض الأسماء الخ) فيه نظر وإنما الإشارة إلى هذا النوع بمفهوم قوله * وبعض ذاقديت لفظاً مفرداً وهو ما قوله
 وبعض الأسماء الخ فإنما هو إشارة إلى موضوع النوعين وهو ما يجب إضافته إلى مفرد لأن المراد من قوله يضاف أبداً يضاف إلى مفرد
 بدليل قوله بعده والزمو الإضافة إلى الجمل * (قوله ولدى) قال اللقاني قال الرضى وأمالدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند
 أعم تصرفاً من لدى لأن عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزة وإن كان بعيداً بخلاف لدى فإنه لا يستعمل في البعيد
 ثم قال بعده بقرين وأمالدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بيانه (قوله أي غايته) قال اللقاني قصارى الشيء ما يقصر الشيء عليه فلا
 يتجاوزها إلى ما فوقه وذلك غاية الشيء (قوله وذى بمعنى صاحب) قال السهيلي في كتاب الأعلام في قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متى

أضاف ذا إلى النون وهو الحوت فقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت وبينهما فرق وذلك أنه حين ذكر في معرض الثناء عليه قيل ذا النون ولم يقل صاحب النون والاضافة بهذا أشرف من الاضافة بصاحب لان قولك ذو يضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول أبوهريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب أبي هريرة الأعلى وجهه ما وأما ذو فانك تقول فيها ذو الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول متبوعا غير تابع وذلك سميت اقبال حمير ذو جدين وذو برن وذو رعين وذو كراع وفي الاسلام ذو الشهادين وذو الشمالين وذو اليمين وذلك كله تفعيم للمسمى بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وانما فيه تعريف لا يقترن به شيء من هذا المعنى ولفظ النون أشرف لوجوده في أوائل السور نحو ن والقلم و قد قيل ان هذا قسم بالنون وان لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المقسم به عليه (قوله وهو مصدر) قيل لا فعل له كالعرومة والحولة والابوة وقيل له فعل اذ يقال وحده يحده وحده ومعنى مررت به وحده عند الخليل أفردته بالمرور وأفرد او عند المبرد مررت به منقر دا وهو أولى لا طراد في نحو لا اله الا الله وحده لانك لم تفرد به بل هو سبحانه انفرد بنفسه وقال سيبويه اسم موضوع المصدر فوحده نائب مجازا ونائب مناب موحد وموحد حال فعني مررت به وحده مررت به ٣٦ في حال كوني موحد له بمروري وقال يونس انه ظرف ونصبه على الظرفية ومعنى وحده جاء على

(وذا النون) أي صاحب النون وهو الحوت (وذا بهجة) أي صاحبة بهجة (و) الثالث (ما يختص بالمضمر) دون الظاهر واليه أشار الناظم بقوله
 وبعض ما يضاف حتما امتنع * ايلؤه اسما ظاهرا حيث وقع
 (وهو نوعان) أحدهما (ما يضاف لكل مضمر) متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو مثنى أو جموعا
 مذكرا أو مؤنثا (وهو وحده) وهو مصدر ملازم للأفراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة
 (نحو واذا دعى الله وحده) من اضافته الى ضمير الخطاب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الأعلى
 القرشي (وكننت اذ كنت الهى وخذكا) * لم يك شي يا الهى قبلها
 فالهى الاول منادى سقط منه حرف النداء لادالة الثاني عليه (و) من اضافته الى ضمير المتكلم نحو
 (قوله) وهو الزبيح بن ضبع القرزاري
 أصبحت لأجل السلاح ولا * أم لك رأس البعير ان تغفرا
 (والذئب أخشاه ان مررت به * وحدى) أخشى الرياح والمطرا
 قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثمائة وأربعين سنة على ما قيل (و) النوع الثالث من النوعين (ما يختص
 بضمير الخطاب وهو مصدر مثنى لفظا ومعناها التكرار) لانهم لما قصدوا بها التكرار جعلوا التثنية
 عاما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره (وهى لبيك) بفتح اللام وتشديد الموحدة (بمعنى اقامة
 على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادك بعد اسعادك ولا تستعمل) سعديك (الا بعد لبيك) لان
 لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد قال المرادى أراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد

انفرد به والاصل جاء على وحده ورد ابن عصفور بان وحده ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال الدماميني في شرح التسهيل والظاهر ان يونس انما قصد تفسير المعنى وانما المعنى جاء في وقت توحده وعلى التي قد رواها بمعنى في مثلها في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وانما لم يقدر في لانها لا تدخل على وحده بخلاف على وبذلك يندفع أيضا ان تقديره يقتضى أن النصب على المفعول به لانك لو قلت جاء على وحده كان حالا متعلقا

بمحدوف فاذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور ان يكون ظرفا والجار على رأيه على فتأمل (قوله على المشهور) اجابة
 يحتمل عوده الى قوله وهو مصدر لقا بانه قول يونس انه ظرف كما ويحتمل عوده أيضا لقوله ملازم للافراد لانه قال في التسهيل وربما
 بنى يضافا الى ضمير مثنى فراجع شراحه (قوله لم يك شي الخ) ذكر المصنف في بحثه لسان المعنى ان ابن مالك مثل بهذا البيت للمنفق
 المنقطع قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه انه قال انما يكون من ذلك لو كان الشعر لم يك شي يا الهى معك *
 وعنه أيضا وفيه نظر اذ يستعذر ان يكون تقديره لم يك شي قبلك ثم كان شي قبلك واعتراض بان هذا لا يلزم اذ لا تأخذ حذوت ذلك الشيء
 مقيدا بالقبلية بل مطلقا أي لم يك شي يا الهى قبلك ثم كان وعن السراج الباقيني أن الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حقه
 تعالى فتعينت المعية فالعنى لم يك شي يا الهى معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلة لها
 بقوله وحده كما تقدم (قوله ومعناها التكرار) قال اللغوي المطابق لما سيجي ان يقول التكرار وهو أخص من التكرار الصادق بمرتين
 (قوله بمعنى اقامة الخ) قال اللغوي في تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه اشارة الى ما يصرح به من ان لبيك لم ينطبق
 له بفعل وهو بخلاف قولهم يقال لبيك بالمكان اقام به والى ان الكاف في غير دوا لبيك مفعول المصدر المضاف وفي دوا لبيك تارة كذلك
 كقولك لبيك وسعديك ودوا لبيك أي تدا ولا منالطاعتك بعد تدا اول ولو فسر سعديك باسعادك بعد اسعادك وجنابك بجنابنا

منك بعد حنان ودو اليك بادالة منك بعد ادالة ليكون من اصنافه المصدر لقاعله كان ايق بالمقام أو فسر حنانيك بنحننا اليك بعد
تحنن كان أوفق للواقع اذا حو طيب به الرب تعالى ثم لا يخفى ان في قوله دو اليك في البيت على تفسيره بتداول اوجه العلم على ان الكاف
حرف في هذا الخطاب اذ لم يكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له اذ فاعله المتكلم وجماعته ومفعوله شق الابراذ فتنتفي اسميتها بانتهاء
لازمها وما يفسرناه من ادالة منك بعد ادالة يندفع ذلك اذ هي فاعل الادالة والتقدير قائمين يا الله ادالة منك بعد ادالة والله سبحانه أعلم
وأحكم انتهى وقوله خلاف قوله يقال لب كذا في النسخ لب من غير همزة ولا يتم كلامه الأعلى ذلك ان الذي قاله غيره انما هو ألب
بالمهمزة وفي اطلاق قوله وما بعده مصدر من لفظه نظر لانهم يفسر هذا ذيك بمصدر من لفظه وقال بعد ان عامله من معناه (قوله وهذا
أنسب من قول ابن الناظم الخ) فيه ان قول ابن الناظم لا يليق بالمقام كذا ذكره اللقاني وقد فضل رحمه الله الكلام وروى بالمرام وقول
الشارح لان الادالة الخ لا يثبت مدعاها اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الا كذلك (قوله وهذا ذيك الخ) ٣٧ قال الدوشري قال بعضهم
وأما هـ ذاذيك بذالين

اجابة انتهى (وحنانيك) بفتح الحاء المهملة والنون (بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) قال طرف من العبد
حنانيك بعض الشر أهون من بعض * أفسده سيبويه (ودو اليك) بفتح الدال المهملة (بمعنى تداول
بعد تداول) وهذا أنسب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم أدلني على فلان
وانصرف في عليه (وهذا ذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعك بعد اسراع قال) العجاج
(ضرب يا هذا ذيك وطعنا وخصنا) والمني اضرب ضربا بهذا بعد هذا على التكرير واطعن طعنا
جائفا وهذا السرعة في القطع وغيره والوخض بالحاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو
وسكون الخ فنعنت للطعن (وعامله) أي هذا ذيك (وعامل لبيك من معناه) على حد فعدت جلوسا
والتقدير أسرع وأجيب (وعوامل الباقي) من الامثلة (من لفظها) والتقدير أسعد وأتحن وأتداول
(وتجوز سيبويه) مبتدأ ومضاف اليه (في هذا ذيك في البيت) السابق للعجاج (وفي دو اليك من
قوله) وهو سحيم بن الحسحاس

معجمتين فالمراد به
الكف قال الأصمعي يقول
للناس اذا أرادوا أن يكفوا
هذا ذيك انتهى وقيل المراد
به الاسراع قال الشاعر
ضرب يا هذا ذيك وطعنا
وخصنا
والطعن الوخض الذي
لا يصل الى الجوف انتهى
كلامه وهو برذوق
الشارح الطعن الجائف
فليتأمل انتهى وهذا
عجيب اذ لا مدخل للتأمل
في هذا الا انه أمر نقلي ثم
لا مرجع لكلام هـ ذا
البعض على كلام الشارح
حتى يرد كلام الشارح
بكلامه وقد صرح
الجوهري بما قاله (قوله
وعامله أي هذا ذيك) قد
يقال قسبية قول
الشارح بهذا بعد هذا

اذا شق برذوق بالبرذمة * (دو اليك حتى كنا غير لابس

الحالية) مفعول تجوز (بتقدير فعمله متداولين وهذين أي مسرعين ضعيف) خبر تجوز (للتعريف)
بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جازيد وحده (ولان المصدر
الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لاحالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقرار تام وفيه
عسر وسحيم بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات أربع قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد تأكيد
المودة بينه وبين من يحب شق كل منهما برذصاحبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (وتجوز الاعلم) وهو
يوسف الشنمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الثقة العليا (في هذا ذيك في البيت) السابق للعجاج
(الوصفية) لضربا (مردود) خبر تجوز (لذلك) وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان
المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول
بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف عما تقدم
(وقوله) أي الاعلم مبتدأ ومضاف اليه (فيه) أي في هذا ذيك (وفي أخواته) وهي لبيك وسعديك

أن عامله من لفظه وان المعنى هذا لك بعد هذا ولا بد في الترجيح من نقل كلام أئمة اللغة والشارح تابع للعيني (قوله وعامل لبيك من
معناه) قال اللقاني اذ لا عامل من لفظهما أو ما قولهم لبي فانه مأخوذ من قولهم لبيك ومصدره التلبية أو ما لبيك فعامله لو نطق به انما
هو لبي ومصدره لب مقرر لبيك انتهى وتقدم عنه انه نطق له بفعل وهو قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وان الذي نطق به انما هو ألب
بالمهمزة وكلام الموضوع يدل عليه ولا يناق كونه عامله من معناه قولهم لبيك من ألب بالمكان أقام به لان أخذ من هذه المادة باعتبار نوع
المعنى لا يقتضي ان فعلها فعله (قوله والحال واجبة التنكير) كما ينبغي أن يقول غالب اليلام قول المصنف ضيف ولم يقل غير صحيح فادق
من قول اللقاني أي وهو خلاف العال ب فار تكابه مع امكان غيره ضعيف بخلاف جازيد وحده ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم
إن يمكن في وحده أيضا أن يكون مفعولا للمعنى أي يتفردا بفراده (قوله وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقرار تام) قد يدفع هذا بقول اللقاني
بمعنى ثبت كونه مفعولا مطلقا يدل ظاهر فيه كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله ان الكاف

لمجرد الخطاب الخ) قال ان لم يكن على ما ذكرت فشاذا ان الناصب به يكون تشبيها كضرب ضرب بك فكون المعنى تدا واما مثل مدا وثلث
وأجبتك اجابتك لغيرك والزم طاعتك لزومت طاعة غيرك وكذا البواقي وليس المعنى على شيء من ذلك قلت لا يمنع أن يكون المعنى
اجابته لغيرك أجبت وكذا البواقي ٣٨ (قوله لقولهم حنانيه وولي زيد الخ) أدق من هذا قول اللقاني قد يقال ان الماء والظاهر

وحنانيك ودواليك (ان الكاف) المتصلة بها حرف (لمجرد الخطاب مثلها) الكاف (في ذلك مردود) خبر
قوله (أيضا لقولهم) بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) باضافته الى ضمير الغيبة (ولي زيد) باضافته
الى الظاهر فتعين أن تكون الكاف في لبيك واخوانه اسما للقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام
مثله (ولم يذفهم النون لاجلها ولم يذفوها في ذانك) وقانك في ذلك دليل على أنها اسم مضاف اليه
(وبانها) أي الكاف الحرفية (لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف) وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه
الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخوانه لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد
على الاعلم علتان وجوديتان وعلة تسمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الاصل في التعليل
واستعمل مع العدمي الباء تغاير بينهما وتقتضي التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه وولي زيد شاذا
وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلح ان للرد وقول أبي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما
باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها أشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما
في اثني عشر وانما لم يذف في ذانك وتانك للالباس بالمفرد (وشدت اضافة لي الى ضمير الغائب في) نحو
(قوله) انك لودعوتني ودوني * زوراء ذات مترع بيون * (لقلت لبيبه لمن يدعوني) *

فدوني زوراء بالزاي ثم الراء جملة حاليه من باء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع
من قولهم حوض ترع يفتح التاء المثناة فوق والراء أي عملي وبيون يفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة
تحت أي واسعة بعيدة الأطراف وكان مقتضى الظاهر أن يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى
الغيبة مثل حتى اذا كنتم في الغلج وجرين ٣٣ (و) شدت اضافة لي الى (الظاهر في قوله) وهو اعرابي
من بني أسد دعوت لماناني مسورا * فلي فلي يدي مسورا

واليه أشار الناظم بقوله * وشذا يلا يدي للي * وفي شرح المواقف ان يدي في البيت زائدة انتهى ومنور
علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابني بمعنى أصابني
صلة ما وجله فلي معطوفة على جملة دعوت والاصل فلباني أي قال لي لبيك فحذف المفعول وهو الياء
والمعنى دعوت مسورا اللام الذي نابني من نوابي الدنيا فلباني وأصل هذا ان رجلا دعا اسمه مسورا
ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذ كر لانهما اللتان أعطياه المال حتى تخلف من نائيته
وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فناء النهي عن ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا
دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقولن اي يديك وليقل أجابتك الله بما تحب قاله الشاطبي (و) قال سيديويه
هذا البيت (فيه رد على بونس في زعمه انه) أي لي (مفرد أو صله لي) بالفاء بعد الموحدة على وزن فعلى
بسكون العين (فقلت ألقه ياء لاجل الضمير كما) قلت (في) لدى وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال
فيهما (لديك وعليك) ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت ألقه كالف لدى
وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد ببقاء الالف على طاهما وقول ابن الناظم في شرح
النظم (ان خلاف بونس) جار (في لبيك واخوانه وهم) يفتح المهاء أي غلط وانما هو خاص بلبيك
(ومنها هو واجب الاضافة الى الجمل) مطلقا (اسمية كانت أو فعلية وهو اذ) من أسماء الزمان

مثلها في اياه واما الشواب
فما كان جوابكم فيهما
فهو جوابنا ثم انه أجاب
عن الشبهة الثانية بنحو
جواب الشارح وأجاب
عن الثالثة بقوله قد
يقال لعله يرى ان لبيك
واخوانه أسماء أفعال
منقولة من مصادر مثناة
مضافة الى الكاف
قال الكاف جرت لمجرد
الخطاب كما في رويدك
زيد اسم فعل معناه أمهل
(قوله وفي شرح المواقف
ان يدي الخ) ينبغي أن
يؤخر هذا عن الكلام
على معنى البيت ويذكره
بعد قوله خص يديه
ليكون مقابلا له ولقوله
الآتي وقيل كان عادة
العرب الخ فانه المناسب
كما لا يخفى في ذكره هنا
بوهم انه مقابل لكلام
المصنف وليس كذلك
فان يدي مضافة الى
مسور وان كانت زائدة
فدليل ظهور جرم مسور
اذ لا سبب له في البيت
الاضافة يدي اليه (قوله
لاهما اللتان أعطياه)
المعنى حقيقة انما هو

الشخص ونسبة الاعطاء اليهما مجاز وكان الظاهر أن يقول لان الاعطاء يكون بهما قد بر (قوله كما في لدى) أشار (وحيث)
الى انه كان التمثيل بلديك ولدي أقعد كما قاله اللقاني (قوله وهم) قال اللقاني لانه لا يمكنه دعوى الاف في اخواته للنطق بها مجردة
عن الالف والياء كحنان وسعد ودوال ولم يقولوا الب (قوله الى الجمل) أي في اللفظ فلا ينافي ان الجملة في تاويل المفرد اذ قوله كانت
منازل الاف عهدتهم * اذ نحن اذناك دون الناس اخوانا فاذا الاولى طرف لعهدتهم واخوانا مفعول ثان له ونحن مبتدأ

حذف خبره أي اذ نحن من القرون ومثله قول الآخر * والعيش منقلب اذ ذلك اذنا * والتقدير اذ ذلك كذلك فانظر المغي (قوله) (وحيث) قال الرضي اعراب حيث لغة فقسية (قوله من أسماء المكان) قد تاتي للزمان كما في قوله حيثما تستقيم بقدر لك * الله سبحانه في غابر الزمان فانظر المغي (قوله اذ انتم قليل) سيأتي ان الشارح قال في حيث لما كانت اضافتها الى الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية ولم يقل هنا ان اضافة اذ الى الاسمية أكثر وان تقديم المثال لذلك وقال الناصر اللقاني قدم مع حيث مثال الفعلية ومع اذ مثال الاسمية اشارة الى استوائهما مع اذ تقدم الاسمية لشرفها وترجع الفعلية مع حيث ولذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع في باب الاشتغال (قوله ان لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا) ظاهره ان ذلك ممنوع وقال غيره انه قبيح قال السبوطي ووجه قبحه ان اذ لما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسباً للمضي الزمان وكان في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعاً نحو اذ زيد يقوم (قوله أو معنى لا لفظاً نحو اذ يرفع الخ) بان يكون مضارعاً قصد به حكاية الحال الماضية كما قال الزمخشري في الاية قال المصنف في الحواشي قال أبو حيان في تفسيره وفيه نظرات هو نظر كليل (قوله اذهما في الغار) ينبغي أن يتعين ٣٩ في اذهما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل أو

(وحيث) خاصة من أسماء المكان واليهما أشار الناظم بقوله * وأزمووا اذنا الى الجمل * حيث واذ (فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل) باضافة اذ الى الجملة الاسمية (واذكروا اذ كنتم قليلاً) باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذا في هذين المثالين مفعول به لا ذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذا كنتم قليلاً وشرط الاسمية أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً كما مثل أو معنى لا لفظاً نحو واذا يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافة الاسمية والفعلية بقسميهما في قوله تعالى اذ اخرجهم الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيفت) اذ (اليه) من الجملة باسمها (العلم به فيجاء بالتنوين عوضاً منه) أي من المضاف اليه (قوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون) أي يوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت اذال لا لتقاء الساكنين واخباقية على بنائها على الاصح واليه أشار الناظم بقوله * وان ينون يحتمل * افراد اذ (وأما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد) باضافة حيث الى الجملة الفعلية (وحيث زيد جالس) باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلاً نص على ذلك سيبويه (وربما أضيفت) حيث (الى المفرد) كعند (قوله) ونطعنهم تحت الحجاب بعد ضربهم * بيض المواضي (حيث الى العمائم) فاضاف حيث الى لي وهو مصدر مفرد (ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي) فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبة يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحجاب بضم الحاء المهمة وتخفيف الموحدة جمع جبوة بكسر الحاء والمراد أو ساطعهم وبيض المواضي السيف والقواطع ولي العمائم شدها على الرؤس (ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما) الوجودية (عند من قال باسميتها) كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبدالقاهر وجماعة فقال انها اسم وهي

والجار وراسم فاعل أو فعلاً مضارعاً مثلا يؤول الى وقوع خبر المبتدأ فعلاً ماضياً وقد استبحر وهو ويحتمل أن يقال انما استبحر مع التلغظ بالفعل (قوله وقد يحذف الخ) قد يقال المحذف ولو على قلة ينافي وجوب اضافة وجوابه منع المناقاة فان الواجبة أعم من اللفظية والتقديرية نعم اضافة الى المفرد كما في حيث تنافيه (قوله وكسرت اذال) يجوز فتحه للتخفيف كما ياتي (قوله على الاصح) مقابله ما ذهب اليه الاخفش ان الكسرة اعراب المضاف اليه وان التنوين

للممكن ووجهه على ذلك انه جعل بناءها شاعراً اذ اضافة الى الجملة فلما زال التمن اللفظ صارت معرفة ووردت لازمة البناء وباتها كسرت حيث لاشئ يقتضي الجرح نحو نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت اذ صحيح وبأن العرب بنت الظرف المضاف لا ذلولاً له الا كونه مضافاً للمبني وبأنهم قالوا ابو منشد اذ اذال منوناً وبانه لو كان معرباً لم يحذف منه لانه مضاف اليه فدل على أنه مبني على الكسرة تارة على أصل التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح أخرى للتخفيف (قوله وربما أضيفت حيث الى المفرد) قال الزمخشري قال الرضي ومع اضافة حيث الى المفرد تغير به بعضهم لزال علة البناء أي اضافة الى الجملة والاشهر بناؤه لشدوا لاضافة الى المفرد وتارة اضافة حيث مطلقاً الى جملة ولا الى مفرداً وترويضها غالباً للازمة قال * لذي حيث ألفت رحلها أم قشعم * وكذا في قوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * هو مفعول به وكذا قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته وحكي هي أحسن الناس حيث نظرناظر أي وجهها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للقي عقل يعيش به * حيث يهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا جملة على المكان انتهى وفي حاشيته على الافية من المصنف كلام يتعلق باعراب حيث عند اضافة لمفرد ينبغي مراجعته (قوله ما يختص بالجمل الفعلية) قال اللقاني أي بالاضافة اليها في قوله وهو ما عند من قال باسميتها نظر اذ القول باسميتها لا يلزم منه اضافة الى الجملة

الفعالية بعدها وأي مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف في شيء قاشني أكرمك على ما هو التحقيق عندنا وهم وكذا
 تقول في إذا اتها منصوبة بشرطها لا خافضة له (قوله وذلك يقتضي الحرفية) أي لان الأصل في الاسماء الاعراب وأما ضمير الفصل
 عند الجمهور فخرج عن القياس فلا يقاس عليه (قوله ويجاب بان العامل قضينا الخ) هذا الجواب باختيار الشق الاول قال شيخنا
 العلامة الغنيمي ويمكن أن يجاب باختيار الثاني لكن كون العامل جوابا مقيداً يمنع منه مانع كما هنا أخذنا ما أجاب به الدماميني
 عن الاعتراض على كون ناصب اذا جوابها انتهى وأقول الكلام في ناصب اذا مطلق هل هو شرطها أو جوابها غير مقيد بمادة معينة
 والمصنف فرض الكلام في لسان في مادة معينة وهي الآية الشريفة وجوابها مقرون في الآية بالمانع فعقول بان الناصب فيها هو
 الجواب لا يصح التقييد ثم اعلم ان ٤ المصنف في الحواشي لما أورد على القول بان الناصب اذا ما في جوابها من فعل أو شبهه انه

قد جاء الجواب مقرونا
 بالفاء أو باذا العجائية
 فقيل ان قوله أجاب بان
 الظرف الجائز التأخير
 يتسع فيه بالتقديم حيث
 لا يتقدم غيره فساظنك
 بالمتنع وبه يعلم انه يمكن
 في مسألة لما أن العامل في
 الآية يدل لكن قال في
 المعنى ان مثل هذا
 التوسع باب الشرح نحو
 ونحن عن فضلك ما استغنينا
 (قوله لا يقولون باضافتها
 الى ما بعدها) هذا صادق
 بقولهم باضافتها الى جوابها
 وليس مراد وانما المراد
 مطلقا بدليل التنظير اذا
 ولانه لا يفصل بين المضاف
 والمضاف اليه بمثل جملة
 الشرط (قوله لان اذا
 عنده ولا غير مضافة)
 ظاهره انهم مصرحون
 بذلك وعبارته في

ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذا واستحسنه في المعنى لانها مختصة بالماضي (نحو لما جاءني أكرمه)
 والجميع عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضع في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا
 عليه الموت ما دلهم وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها الناصب وذلك
 العامل اما قضينا أو دلهم اذ ليس معناه سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم برعمون
 انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل
 ما بعدها فيما قبلها واذا بطل أن يكون لها عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي
 الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون
 باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المعنى بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان
 اذا عنده ولا غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جرمت انتهى (واذا عند غير الاخفش والكوفيين) فانها
 تختص بالجمل الفعلية واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اذا مضافة الى * جعل الافعال * ويقع
 شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا أنعمنا على الانسان أعرض ومضارعين نحو واذا يتلى عليهم يخرون
 ومختلفين نحو واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول الآية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضيا وأمر (نحو
 اذا طلعت النساء فطعنوهن وأما نحو واذا السماء انشقت) مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز
 دخول اذا على الجمل الاسمية (قتل وان أحد من المشركين استجارك) في التأويل فالسما فاعل بفعل
 محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان أحد فاعل بفعل محذوف يفسره
 استجارك والاصل وان استجارك أحد لان السماء مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره وفي هذا القياس
 نظر لان شرط المقيس عليه أن يكون متفقا على معنئ الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش
 والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد في الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتداءيته
 لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضع وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم
 الاختصاص بالجمل الفعلية (وأما قوله) وهو الفرزدق

(اذا باهلي تحته حنظلية) * له ولدهمها قدك المدرع

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (فعل اضمماركان) وباهلي مرفوع بها والجملة بعده خبرها
 والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوقا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره

العامل

الحواشي ولزوم هؤلاء أن يدعو أن لا اضافة وان

يقر قوا بان اذا تربط بكونها شرطا كما في أين وأنى وأما اذو حيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط النهي ومن خطه ثقلات والمتبادر من
 قوله ولزم انهم لم يصرحوا بذلك وانظر هل قوله وان يفرقوا الخ يشكل على جواب الشارح لان لما ظرف بمعنى حين أو اذا فلا يحصل بها
 ارتباط لولا الاضافة أو يقال لا يلزم من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لانها تقتضي جملتين ففيها معنى الشرط ولهذا يسمى باليهما شرطا وما
 بعده جوابا ويقرن بالفاء اذا كان جملة اسمية (قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيين الخ) هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافي أن جملة اذا
 لا تكون جالية ولا ماضوية كما قاله المصنف في الحواشي فان قلت فاصنع في اذا السماء انشقت قلت الماضي صيغة الفعل لا الزمان
 ونظيره ان دخلت الدار لكنه ذكر في المعنى أن اذا قد تخرج عن الاستقبال فتجى بالماضي كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم

قلت لأجد ما أجازكم عليه والحال وذلك بعد القسم نحو واليسل اذا يغشى على ما ينه ثم رده فراجعته * (فضل) * (قوله لمامضى) قال
قال اللغاني نعت لاسم الزمان والتقدير موضوع لمامضى ولو قال بدله وبذل ما بعده ماض أو مستقبل كان أحصر وأظهر (قوله فانه)
أي ما كان بمنزلة اذا وما تقدم (قوله بمنزلة) أي اذا وما قبل اللغاني تبي ضمير المتعاطفين لان القصد ضمير الحكم لهما على حد قوله
تعالى فإله أولى بما انتهى وحاصله ان أو هنالتنويح لا احد الثبنتين وقوله ان أو يفرد الضمير بعدها محمول على الثانية دون الأولى
كما نص عليه الأبدى ونقله المصنف عنه في بحث الجملة المعترضة (قوله فيما يضافان اليه) قال اللغاني يضافان صلتحرت على غير ما هي له
فان ما واقعته على الجملة المضاف اليها والاضافة وصف ثابت للضاف وقد أبرز الضمير العائد على صاحب الصلة الحقيقي فلا حاجة

الى أن يقول يضافان
هما اليه فتسدر (قوله
ويمتنع زمن الحاج قادم)
قال اللغاني لقائل أن يقول
كونه بمنزلة اذا يقتضى
تاويله بضمارة كان الثانية
واسمها الامتناع ووجوبه
ان التأويل المذكور
سائق فيما سماع ولا
يسوغ أن يتكلم به من
غير سماع (قوله وواقعه
الناظم) أي في غير النظم
بدليل قوله محتجا الخ
وأما في النظم فكلامه
محمّل قال المصنف في
الحواشي فان قلت فهلا
قال وما كان معني كذا قلت
يحمّل وجهين أحدهما
أن يكون أراد ذلك وتتركه
ذكرها كتنافه بماتبه
عليه فيما كان معني اذا
وهذا الذي رأه ابنه والثاني
أن يكون الحكم عنده
ثابتا في موافق اذ دون اذا
وهو الظاهر فانه رد على من
يقوله يوم هم بارزون وقول
الصحابي يوم لا ذوشفاعة

الغامل في حنظلية ورد بان فيه حذف المعسر ومغمور جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المعسر فكأنه
لم يحذف والباهي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوب الى
حنظلة وهي أكرم قبيلة من عجم والمدرع الذي يكسى الدرع بالذال المهملة يعني أنه اذا ولد للرجل
الباهي من امرأة حنظلية ولد فذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهل للباس الدرع أشرف أبو به وقال
الدمامي والظاهر أنه المذرع بالذال المعجمة وهو الذي أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر ان حنظلة
أشرف من باهله انتهى والقول بضمارة كان معهود (كما اضمرت هي وضمير الشأن في قوله) وهو
قيس بن الملوح او الصمة العشيري أو ابن الدمينه

ونبت ليلى أرسلت بشفاعة * الى (فهل نفس ليلى شفيعها)

فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حد * ولكن مل عن حبيها * والخبر هنا واجب
التقديم لتلايعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها
ضمير شأن والتقدير فهلا كان هو أي الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من
جنس المذكور أقس وشفيعها على هذا الخبر مبتدأ محذوف أي هي شفيعها قلت ويرجع من وجه آخر
وهو ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بان حذف تبع الفعل فاعترف
* (فصل وما كان من) * أسماء الزمان (بمنزلة اذا وما اذا في كونه اسم زمان مبهم لمامضى) كما ان ذلك
(أو ما يأتي) كما ان اذا كذلك (فانه بمنزلة) فيما يضافان اليه) فا كان بمنزلة اذا جاز أن يضاف للجملتين
الاسمية والفعلية واليه أشار الناظم بقوله وما كان معني كذا أضف جوازا (فلذلك تقول جئت زمن
الحجاج أمير) بالرفع على الابتداء والخبر (أوزمن كان الحجاج أمير الا انه) أي لان زمن (بمنزلة اذا) في افادة
معنى المضى والتأصيله جئت لانه بمعنى الماضي فلا يعمل فيه الا ماض (و) ما كان بمنزلة اذا جاز أن
يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك (تقول آتيتك زمن يقدم الحاج) فمن مضاف الى الجملة
الفعلية والتأصيله آتيتك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الاستقبال (ويمتنع) آتيتك (زمن
الحجاج قادم) على الابتداء والخبر (لانه) أي لان زمن (بمنزلة اذا) واذا لا تنضاف الى الجملة الاسمية فكذلك
ما كان بمعناها (هذا قول سيبويه) في مشبهاه اذا (وواقعه الناظم في شبهه اذا) واقصر عليه في النظم
(دون شبهه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون) فاضيف يوم وهو مشبهه اذا في الاستقبال
الى الجملة الاسمية واذا لا تنضاف اليها (وقوله) وهو سواد بن قارب
وكن لي شفيعا (يوم لا ذوشفاعة * بمن) قتيلا عن سواد بن قارب

(6 تصريح في) بمن والدليلان يمكن منازعة فيه بالكن الذي يظهر لي ان غير اذا لا يتحقق بها الا المخصص بالجملة الفعلية الا لما
فيها من معنى الشرط لا امر يساويها فيه غيرهما من الظروف المستقبلة المبهمة على أن الذي نصره الناظم في اذا أنه لا يلزمها الجملة الفعلية
مستبلا بقوله اذا ولم يحقني في ابن عمي * وان لم ألفه الرجل الظلوما له وعلى الاحتمال الثاني جرى الشارح فقال واقصر عليه في النظم
وانظر قول المصنف لانها لم تخصص الخ الظاهر في أن غيرهما من الظروف لا يشابهها الظرف الخ فانه صريح في أن الظرف متضمن معنى
الشرط (قوله محتجا بقوله تعالى يوم هم الخ) قال اللغاني مردا محتجا به بان ذلك ليس من محل النزاع وهو المبهم اذا اليوم موضوع لزمان
محدود واستعماله في مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وأتوا حقه يوم حصاده انتهى واقول صرح في شرح الكافية بان اليوم مبهم وعاله
بانه عند العرب لا يختص بالنيهار (قوله وهذا ونحوه الخ) قال اللغاني يعني فهو من مشبهه اذا مشبهه اذا (قوله وكن لي شفيعا الخ) قال اللغاني

ان قلت فيه جمع بين التقيضين فانه طلب اول الشفاعة وهو يستلزم الاخبار بانه لانفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فان الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والفرق وجداني فان الشفاعة مقرونة بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول
* (فصل) * قوله (جملا عليهما) ٤٢ قال اللقاني يؤخذ من هذا ان الحمل على المبنى سبب البناء فتزيد الاسباب على العدد المذكور اول

الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض تنزيه منزلة الاصل كان اضطراب انتهى وقد ذكر بعض سببهم ان الاسباب المذكورة اول الكتاب انتهى للبناء الواجب لا الجائز فان له اسبابا اخر منها ما هنا (قوله اوجه اسمية) قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدرية به مبنيا اذا الاصل فيه الاعراب بخلاف الفعل فان قيل ينبغي ان المضارع المعرب يترجع معه البناء نظرا للاصله كالاسم فلم ترجع الاعراب فلما نظرا لاعرابه وللاصل في اسم الزمان وهو الاعراب قتل (قوله) واجاب جمهور البصريين بان الفتحة الخ رأيت بخط المصنف في التذكرة يمكن ان يكون من لغة سامية في أعمال القول مطاوعا قال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا يجعله فتحا وانما مشي هذا على انه لا يجب ان يشرب معنى الظن ويدل له قالت وكنتم رجلا فطينا هذا العمر الله اسر ائتنا

فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا اتضاف اليها (وهذا) المذكور من الآية والبيت (وتحوه) عند سيبويه (عما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى) فيوم فيه شبهة اذا مشبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كما في سبوع وبيومين وشهر لم يضاف الى الحمل خلافا لبعض المغاربة
* (فصل) * ويجوز في الزمان المحمول على اذواذا) اذا اضيف الى جملة (الاعراب على الاصل) في الاسماء (والبناء) على الفتح (جملا عليهما) أي على اذواذا الالهام مبنيان لشبه الحرف في الافتكار المتاصل الى جملة واقتصر في النظم على شبه اذواذا واين أو اعرب ما كما قد أجريا * (فان كان ما اوليه فعلا مبنيا) بناء أصليا أو عارضا (فالبناء أرجح) واليه أشار الناظم بقوله * واختر بنا متلو فعل بنيا * واختلف في علته فقال البصريون (للتناسب) وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حيث نذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليها مقترنة اليه والى غيره وذلك ان قلت من قولك حين قتت كان كلاما ما قبل دخول حين عليه وبعد دخوله ما حدث له افتقار شبه حين وأمثاله بان البناء الاصل (قوله) وهو النابغة الذبياني (على حين ماتت المشيب على الصبا) * وقلت ألم اصع والشيب وازع
يروي على حين بالتحفص على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا الى مبنى أصالة وهو عاتبت (و) البناء العارض نحو (قوله) لاجتذبت منهن قلبي تحلما * (على حين يستصين كل حلیم)
يزوي بخفض حين على الاعراب وفتح على البناء لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصين فانه مضارع مبنى على السكون لا تصاله بنون الاناث وماضيه استصيت فلانا اذا أعددت صبيا أي جعلته في عداد الصبيان (وان كان) ما اوليه (فعلا) مضارعا (معربا) وجملة اسمية فلا عراب أرجح) من البناء (عند الكوفيين) والاختص (وواجب عند) جمهور (البصريين) لعدم التناسب (واعترض عليهم) في دعوى الوجوب (بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح) على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين أليق واجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والترمز والاجل ذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم والالزم كون الشيء ظرفا لنفسه (و) اعترض عليهم أيضا بنحو (قوله) تذكر ما تذكر من سليمان * (على حين التوصل غير دان)
يروي بفتح حين على البناء والكسر على الاعراب أرجح عند الكوفيين ومال الى منذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم
وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن يناقن يفندا أي ان يغلط
* (فصل) * مما يلزم الاضافة * لغظا ومعنى (كلا وكلتا) فاتهم ايضا فان للظاهر والمضمر كما تقدم (ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا يضافان لتذكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين) عند البصريين (خلافا للكوفيين) فاتهم أجازوا اضافة الما الى التذكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكما كالتجاريتين عندك

الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض تنزيه منزلة الاصل كان اضطراب انتهى وقد ذكر بعض سببهم ان الاسباب المذكورة اول الكتاب انتهى للبناء الواجب لا الجائز فان له اسبابا اخر منها ما هنا (قوله اوجه اسمية) قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدرية به مبنيا اذا الاصل فيه الاعراب بخلاف الفعل فان قيل ينبغي ان المضارع المعرب يترجع معه البناء نظرا للاصله كالاسم فلم ترجع الاعراب فلما نظرا لاعرابه وللاصل في اسم الزمان وهو الاعراب قتل (قوله) واجاب جمهور البصريين بان الفتحة الخ رأيت بخط المصنف في التذكرة يمكن ان يكون من لغة سامية في أعمال القول مطاوعا قال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا يجعله فتحا وانما مشي هذا على انه لا يجب ان يشرب معنى الظن ويدل له قالت وكنتم رجلا فطينا هذا العمر الله اسر ائتنا

(قوله مثلها في صمت يوم الخميس) أي فالنصب على الظرفية (قوله ليست لليوم) أي بل للتذكرة قبل من كلامه مقطوعة مع عيسى وكلام عيسى معه أي هذا المذكور كائن في هذا اليوم (قوله والالزم كون الشيء الخ) أي بخلافه على قراءة الرفع نحو وجه من الظرفية (قوله واعترض عليهم أيضا) يجاب بانه على اضمار كان الثانية واسمها * (فصل) * قوله أحدها التعريف) قال اللقاني وجهه أي في المعنى تو كيدنا أيضا اليه وسياق ان المنكور لا يؤخذ عند البصريين وان أفاد تو كيدوه ويؤخذ من هذا التبريح مذهبه

(قوله الدلالة على اثنين) قال اللغوي وجهه ان كلا وكلتا في المعنى مثنيان وهما تأكيد للضاف اليه والتأكيد مطابق للؤكد وما الزيدان
 أنفسهما فخارج لعله (قوله نحو كلاهما) قال الدونشري ولا يضاف كلا وكلتا لشيء من الضمائر الثلاثة الكاف المتصلة بالميم والالف
 والماء والميم والالف ولفظنا نحو كلاهما وكلاهما (قوله مشترك بين الاثنين والجماعة) قال اللغوي يريد به الاشتراك المعنوي
 وهو الوضع لمفهوم كلي مشترك بين افراد كثيرة كوضع انما التكم مع غيره الصادق على اثنين وما زاد عليهما الا الاشتراك اللفظي وهو
 وضع اللفظ لكل من معنيين فاكثر على حده انتهى وهو مبني على ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضمائر كليات وضعها جزئيات
 استعمالا واما على ما حقه العضد وتبعه الشيدان هما جزئيات وضعها استعمالا فليست من ٤٣ المشترك في شيء (قوله لان دامت في
 المعنى) قال اللغوي كونها

مقطوعة يدها أي تاركة للغزل قاله في المعنى وهو متيد لما أطلقه هنا (و) الشرط (الثاني الدلالة على
 اثنين اما بالنص) مضمرا كان أو مظهرا فالاول (نحو كلاهما) وكلتاهما (و) الثاني نحو كلا البستانين
 (كلتا الجنتين أو بالاشتراك) بين المثنى والجمع (نحو قوله

كلا ناعني عن أخيه حياته) * ونحن اذا متنا اشد تغانيا
 (فان كلمة نامشتركة بين الاثنين والجماعة) فلذلك صح اضافة كلا اليها (وانما صح قوله

ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجهه: قبل

لان ذا) وان كانت حقيقة في الواحد الا انها (مثناة في المعنى) لانها مشارها الى اثنين وهما الخير والشر
 (مثلا في قوله تعالى لا تارض ولا بكره وان بين ذلك) أي بين الفارض والبكره فالاشارة بذات الموضوعين
 تعود الى ما ذكر (أي وكلا ما ذكر) من الخير والشر (وبين ما ذكر) من الفارض والبكره والبيعت قاله عبد
 الله بن الزبير يوم أحد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالذال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون
 الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على أمور منها الجملة الواضحة ذكر ذلك
 بمعناه في القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما أمر يستقبله
 الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلته بمعنى ان كليهما
 بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي (و) الشرط (الثالث ان يكون) المضاف اليه كلا وكلتا (كلمة واحدة
 فلا) يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا (يجوز كلا زيد وعمرو) والى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم
 بقوله لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلا وكلا

(فاما قوله كلا أخى وخليلي واجدى عضدا) * في التائبات والممام الملمات

بإضافة كلا الى متفرق وهما أخى و خليلي (فن نوادر الضرورات) والتحليل من الخلة وهي كما قال أبو بكر
 ابن فورك صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الامرار وقال غيره أصل الخلة المحبة والعضد
 والساعد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكى به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها
 تشتد والتائبات المصائب والامام النزول والملمات جمع ملامة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواحدى
 بكسر الدال مفرع مضاف الى مفعوله الاول وهو بقاء المتكلم خبر المبتدأ وعضد مفعوله الثاني وأجاز ابن
 الاثيرى اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في
 الافراد نحو وكلتا الجنتين آتتومراعاة معناه وهو قليل وقد اجتمع في قول الفرزدق
 كلاهما حين جدا جرى بينهما * قد أقبلعا وكلا أنفيهما راني

مثناة في المعنى بواسطة
 الاشارة الى اثنين تقديما
 لا يجدى نفعا في اشتراط
 الدلالة على اثنين بالنص
 أو الاشتراك فان دلالة ذا
 عليهما الستت وواحد
 منهما فلوزاد ثالثا فقال
 أو غيرهما كان أوضح
 (قوله ما ذكر) قال اللغوي
 يعني وهو دال على الاثنين
 بالاشتراك بينهما وما
 زاد عليهما وما نقص
 عنهما ولم يقل أي وكلا
 الخير والشر وبين الفارض
 والعوان لان ما ذكر أوفق
 باقراد اسم الاشارة لكونه
 مجرد اللفظ انتهى ويؤخذ
 من قوله لان ما ذكر أوفق
 ان التأويل به ليس بلازم
 وهو الحق كما أشار اليه
 صاحب الكشاف في سورة
 الانعام عند قوله من اله
 غير الله يا أيكم به حيث
 قال أي يا أيكم بذلك

اجراء الضمير مجرى اسم الاشارة ووجهه ان أسماء الاشارة من المهمات كالموصولات فتثنيها وجمعها على خلاف الاصل غاية الامر
 ان دلالة ما وانحواتها من الموصولات المشتركة على الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذاعلى غير الواحد كالمثنى في
 الآية والبيت والجمع في قوله * وسؤال هذا الناس كيف ليبد * وعلى كل شيء في باب جندا بطريفة الجواز كما هو ظاهر كلامهم
 وأشار اليه اللغوي ان تغاقتا بركن وقع في الكشاف في سورة البقرة ما يقتضى احتياج اسم الاشارة المفرد المشار به للتعدد والتأويل
 بالموصول حيث قال انما جاز بين ذلك على التأويل بما ذكر مع ان كلامه هناك متناقض كما بينا ذلك في حاشية القاموس في بحث تقسيم
 الفعل فراجع فانه نفيس (قوله ان يكون كلمة واحدة) قال اللغوي هذا الشرط مشكل لا وجه له فان كان لاجل ان المضاف مسلط على
 كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم ان لا يصح جلست بين زيد وعمرو ولا اشترك زيد وعمرو (قوله كلاهما حين جدا جرى بينهما)

أى كلاهذين الحاصنين أو الجوادين وقول العيني في بحث المثني الفرسين فيسه نظرا لان الفرش مؤنث سماعي وكان يجب ان يقول
 كلتاهما وان يقول أفعنا (قوله وتضاف للنكرة مطلقا) قال اللقاني أى تضاف من حيث هي أى في الجملة لاني كل حالة من أحوالها
 لماسيجي من ان الموصولة لا تضاف لنكرة انتهى وحاصله ان الضمير عاده على أى باعتبار بعض أحواله فهو شبهه بالاستخدام ولو
 قال المصنف بعد قوله ومنها أى فان كانت كذا أضيفت الى النكرة الخ كان أظهر ومطلقا حال من النكرة كما أشار اليه الشارح (قوله
 الا ان كان بينهما جمع) قال اللقاني هذا الاستثناء في التحقيق منقطع لاحاجة اليه اذا مضاف اليه حقيقة فهو ذلك الجمع المقدر ولذا لو
 قال المصنف اذا التقدر أى أجزاء كان أحسن من قوله اذا المعنى (قوله أو عطف مثلها) أى المضافة للمعرفة محله حيث كان الجرور باى
 أو لا ضمير المتكلم نحو أى وأي زيد عالم فلا يقال أيلك وأي زيد أفضل ولا أى زيد وأي عمر وأفضل وعبارة التسهيل تقتضى العموم
 كذا نقله الشهاب القاسمي عن ٤٤ السيوطي ورأيت بخط المصنف في الحواشي ويظهر لي انه لا اشكال في جواز أى زيد وعرو ولاها

فالحق أفعال ضمير التثنية مراعاة للمعنى وأفردياى مراعاة للفظ (ومنها أى) بفتح اله مزنة وتشديد الياء
 (وتضاف للنكرة مطلقا) سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو أى رجل وأي رجل وأي
 رجال) تضاف (للمعرفة اذا كانت) المعرفة (مثناة نحو فأي الغريقين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة
 نحو أىكم أحسن عملا ولا تضاف) أى (اليها) أى الى المعرفة حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع (الا
 ان كان بينهما) أى بين أى والمعرفة المفردة (جمع مقدر نحو أى زيد أحسن اذا المعنى أى أجزاء زيد
 أحسن) فبين أى وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله)
 فلئن لقيتك خالين لتعلمن * (أى وأيلك فارس الاخراب
 اذا المعنى أيننا) فارس الاخراب والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله
 ولا تضاف لمفرد معرف * أيا وان كررتها فأضف * أو تنول اجرا
 والسر في ذلك كله ان أيا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو ما أن يراد بها تعميم
 أوصاف بعض الاجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف فان كان
 المراد بها الاول أضيفت الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لجهة دلالة المنكر
 على العموم مفردا أو مثنى أو مجموعا بحيث ما يراد من العموم فيقال أى رجل وأي رجلين
 وأي رجال على معنى أى واحد من الرجال وأي اثنين منهم وأي جماعة منهم وان كان الثاني أضيفت
 الى معرف وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على
 العموم ولذلك وجب كونه امام مثنى أو مجموعا واما مكررا مع أى بالواو لان المفردين مع الواو في حكم
 المثني لكونها المطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أى الموصولة الى المعرفة
 نحو أىهم أشد) لان معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف الى نكرة لا تقول اضرب أى رجل
 هو أفضل (خلافا لابن عصفور) في اجازته ذلك (ولا) تضاف (أى المنعوت بها والواقعة حالا الا
 لنكرة) فالاولى (كررت بفارس أى فارس) بخفض أى نعمت الفارس (و) الثمانية كررت (يريد أى
 فارس) بنصب أى على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة

مضافة لتعدد هذا اذا امتنع
 ذلك في كلامه كرا بن
 الحاجب في شرح المفصل
 انتهى قلت وهذا يقتضى
 تعليلهم انها في هذه الحالة
 بمنزلة بعض من كل
 والبعضية لا تصور الا
 في متعدد اذا مضاف اليه
 حيثه متعدد ولا دخل
 لتعدد أى ورأيت بخطه
 أيضا وفي شرح المفصل
 لابن الحاجب نظر
 الزنجشري قولهم أى
 وأيلك بقولهم أخرى الله
 الكاذب معنى ومنك وهذا
 فراق بينى وبينك وانما
 كررت أى ليمكن العطف
 على الضمير المحفوض
 انتهى فعلى هذا لا يجوز
 أى زيد وأي عمر ولا
 يكون أى وأيلك ضرورة

انتهى وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز الظاهر اسقاط لا انفاية ما دل عليه كلام الزنجشري ان ايا اذا أضيفت الى
 ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال اللقاني ليس قيد الاحتراز عن المعطوفة بالفاء أو ثم لاستناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو لانهما
 تختص بعطف الذى لا يستغنى بمثبوعه كما ياتي (قوله ان الاستفهامية) لوجه التقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا على الالغمية (قوله
 وكانت معه بمنزلة بعض) أى من كل والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وان أضيفت الى مثنى أو جمع (قوله لعدم صحة دلالة
 الخ) فيه نظري المعرف بال فانه من صيغ العموم كما حقق في الاصول لان يريد المعرف بغير آل أو بها اذا كانت للعهد لا للعموم (قوله
 ولا تضاف أى الموصولة الخ) سكت عن أى التى هى وصلة فعلم انها لا تدخل في باب الاضافة بحال (قوله لان معناها معنى الذى الخ) في
 هذا التعليل خفاء وكان مراده ما قاله اللقاني وعبارته لان الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستعمل بذلك مع أى لتوغلها في الابهام
 فلا بد من اضافتها للمعرفة (قوله لان نعت النكرة الخ) فيه نظرا لانه لا يفيد منع اضافتها للمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقاني بقوله لان
 الوصف والحال مشتقان حقيقة أو تافهلا والمشتق كلى والمضاف الى معرفة جزئي اذا المعرفة كما قال بعضهم ما أشبهه الى شئ بعينه اه

وفيه ان الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف في الحواشي لا أجدها نعتان يقال مرزت بالرجل أي الرجل وبالغلام أي الغلام كما جاز
 أطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فاضيفت الى النكرة والمعرفة (قوله وهي بمعنى عند) في مفردات الراغب ان لدن أخص من
 عند لانه يدل على ابتداء ونهاية نحو أقت عنده من لدن طلوع الشمس الى غروبها وقد وضع موضع موضع
 عند يقال ما أصبت عنده مالا ولديه مال وقال بعضهم لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالى اينذربا ساسديدا من لدنه اه وسيناتي عن
 الحر الى ما يقتضى تباينهما قال اللقاني في الرضى ولدن بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتهما المذكرة يلزمها معنى الابتداء ولذا يلزمها من اما
 ظاهرة وهو الاغلب أو مقدره فهي بمعنى عند وأما لدن فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعنده أعم تصرفا من لدن لان عند
 تستعمل في الحاضرة وفيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدن اه وحاصله ان لدن بمعنى من عند لا يلزمها ابتداء الغاية
 فتبني لتضمنها معنى الحرف الذي هو من وهو اشارة الى مخالفة ابن الحاجب في علة بنائها التي هي الوضع على حرفين في بعض لغاتها
 فقول الموضع بمعنى عند محل هذه النكته (قوله كما ان عند كذلك) أي لاها تسمى للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الاولى وان
 اقتضى كلام بعضهم انها للمكان أبدا (قوله ملازمة لبدا الغايات) ٤٥ قال اللقاني أي لا تطلق الاعلى أمكنة هي

مبدأ عمل مغيا أي هي
 ابتداء غاية وكذا الزمانية
 (قوله الزمانية أو
 المكانية) الاولى نحو لدن
 صباح والثاني نحو من
 لدن حكيم وهذا حيث
 لم تضف بحسبة والا
 تمحضت للزمان لان
 ظرف المكان لا يضاف
 الى الجملة منها الا حيث
 كما نقله اللقاني عن
 الرضى (قوله وفي التنزيل
 آتينا هرجة من عندنا
 الخ) قال البقاعي في نظم
 الدرر في تناسات الاي
 والسورى قال الأستاذ
 أبو الحسن الحرالى ان
 عند في لسان العرب لما

والحال يجب أن يكونا نكرتين ومعنى أي فارس كمال في القروسية واليهما أشار الناظم بقوله
 * واخصص بالمعرفة * موصولة أيا وبالعكس الصفة * (وأما) أي (الاستفهامية والشرطية
 فيضافان اليهما) أي الى المعرفة والنكرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
 وان تكن شرطاً واستفهاماً * فطلقا كمل بها الكلاما
 لان معنى الاستفهام والشرط يؤدي بالمعرفة والنكرة ولهما أثر بعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة الى
 معرفة (نحو أيا تبنى بعرضها) ومثال الشرطية المضافة الى معرفة (أيما الاجلن قضيت) فلا عدوان
 على وهما مثال الاستفهامية المضافة الى نكرة (فبأى حديث) ومثال الشرطية المضافة الى نكرة (قوله أي
 رجل جارك فاركه) والحاصل ان أقسام أي خمسة وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ
 وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو
 اضرب أيا أفضل والثانية نحو قلت ثم أي والثالثة نحو أيا ما تدعوا (ومنها لدن) وهي (بمعنى عند) فتكون
 اسما للمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اضافة لدن خبر * (الا
 أنها) أي لدن (تختص) عن عند (بسته أمور أحدها انها ملازمة لبدا الغايات) الزمانية والمكانية جمع
 غايه وهي المسافة وعند غير ملازمة لبدا الغايات (فن ثم) أي من أجل ان لدن وعند يكونان لبدا الغايات
 وان اختلفا في الزوم وعدمه (يتعاقبان) أي يتداولان على شئ واحد (في نحو جئت من عنده ومن
 لدنه) وقد اجتمع (في التنزيل) قال الله تعالى في حق الخضر (آتينا هرجة من عندنا وعلمناه من لدنا
 علما) ولو جى بعند فيهما أو بولدن اصح ذلك ولكن ترك دفع التكرار اللفظ (بخلاف) نحو (جالست عنده
 فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا) لان حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا (و) الامر
 (الثاني ان الغالب) في لدن (استعمالها مجرورة بمن) ونصبها اقليل حتى انها لم تات في التنزيل منصوبة

ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالرجة ما ظهر من كراماته وبالعلم الباطن الخفي المعلوم قطعا بانها خاص بمخاضة اه وهذا يقتضى ان
 لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرجة النبوة وكان بعضهم يقول الرجة على بابها وقد ذكرها احتراسا لما ياتي من
 قوله حتى اذا القيا غلاما فقتله وقتله للغلام بوجه اتصافه بالغلظة والجفاء (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) قال الزرقاني فيه نظرفان من اذالم
 تكن موجودة تكون مقدره كما في الرضى ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للشارح ان يقول هذا التعليل
 أو يقول لانه لا معنى لا ابتداء الجلوس من مكانه اذا لمبتدا ابتداءه من منتهى ولا منتهى هنا وأجاب بعض شيوخنا بان في كلامه حذف
 مضاف أي لان معنى حرف الابتداء وقوله غير موجود أي غير حاصل لعدم تاتيه أو يقال معنى قوله غير موجود غير متأت (قوله ان
 الغالب استعمالها الخ) يقيدان استعمالها منصوبة غير غالبة فهو قليل كما قال الشارح واختصاص لدن بما ذكره مفيد لكون عند
 ليست كذلك وذلك صادق بصورتين أحدهما ان الغالب في عند استعمالها منصوبة ويقبل استعمالها مجرورة تاتيهما انها تستعمل
 منصوبة ومجرورة فان نفي غلبة استعمال الجرح صادق بغلبة النصب وعدم غلبة أحد الأمرين لا تحرف فان قيل اذا كانت لدن ملازمة
 لبدا الغايات فاقايدة دخول من عليها فاجواب ان افاذتها ذلك المالم تؤلف كالف الاستفهام والشرط من الاسم أتى عن لتكون

كالدالة على ذلك ولذلك لم تزل في الغالب وقوله مجرور وقال اللقاني أي مجرور في الأصل على اللغة المشهورة أو اللفظ على لغة قيس (قوله في لزوم استعمال واحد) قال الزرقاني أي والاستعمال الواحد ما ذكر وظاهر كلامه أن الظرفية وعدم التصرف كافيان في البناء وفيه نظر فإن بعض الظروف غير المتصرفية كما تقدم فكان المناسب أن لو زاد على ذلك ما قاله الرضي وهو ملازمها المعنى ابتداء أي ابتداء الغاية ونحوه فالوجه في بناء لدن أن يقال أنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفية في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لا زما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها اه وهذا المعنى منتف في لذي ولذلك كان معربا كما صرح به في المعنى خلاف ما عند ابن الحاجب من أنه مثل لدن ولذلك قال الرضي وأما لذي وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه اه وقال اللقاني قال ابن الحاجب الوجه في بناء لدن أن من لغاتها ما وضعه ووضع الحروف فعمل الباقي عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لاها مثل عند وهو مغرب بالاتفاق اه وتقدم أن الرضي أشار لذلك (قوله وفي أمالي ابن السجزي الخ) قال الزرقاني أشار به إلى مخالفة ما عند الموضع ووجه كلام أبي علي أن لدن باس- كان الدال وكسر النون من جملة لغات لدن المشهورة قال الرضي وكان لدن خففت بحذف الضم كما في عضد فالتقى ما كان في كسر النون كسرا اه والجواب أن المصنف رأى أن اشمام الضم ليس من جملة اللغات وخيث كان مشما صار كأنه موجود ٤٦ فظهر أن الكسر حينئذ عراب والذي رآه أبو علي أن الاشمام غيره معول عليه

وجر عند بمن دون جولدن في الكثرة (و) الامر (الثالث انها مبنية) على السكون وعلة بنائها شبيهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (الافى لغة قيس) فانها مبنية عندهم تشبيها بعند (وباعتهم قرى) ليندر باس شديد (من لدنه) باس- كان الدال واشمامها الضم وكسر النون والماء ووصلها بياء في الوصل وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وفي أمالي ابن السجزي قال أبو علي فاما ما روى عن عاصم من قرأه لدنه بكسر النون فان ذلك لا تتفاء الساكنين حيث سكنت الدال أسكان الباء من مسع وليست كسرة عراب اه فظهر بهذا أن لدن مبنية دائما بخلاف عند فانها مبنية دائما (و) الامر (الرابع جواز اضافتها إلى الجمل كقوله) وهو القطامي صريع غوان راقهن ورقته * (لدن شب حتى شاب سودا الذوائب) فاضاف لدن إلى جملة شبيو الصريع المصروع وهو المطروح على الأرض غلبة وغوان بغين معجمة مقنوعة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت أي استغنت بحسبها عن الحلي وراقهن ورقته أعجبهن وأعجبته والذوائب جمع ذوابة من الشعر بهمزة بعد الدال المعجمة في المفرد وكان حقه أن تثبت في الجمع لكنهم استثنوا أو وقع ألف بين همزتين فابدلت الأولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه إذ يجهل أن يكون على اضممار أن يدلل انها تظهر بعدها أحيانا قاله ابن السجزي ويؤيده تقدير سيبويه في لدن لدشولا ان كانت شولا وورد بان فيه حذف الموصول المحرف في وابقاء صلته (و) الامر (الخامس جواز افرادها) عن الاضافة (قبل غدوة) كقوله وما زال مهري مزجر الكلب فيهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب

وتبعه الرضي حيث قال وأعراب لدن المشهورة لغة قيسية اه فعنده ان المعرب لدن المشهورة وهي مضمومة الدال وأعرابها بان يقال من لدنه بضم الدال وكسر النون وأمالي المصنف هو من جملة لغات لدن (قوله الرابع جواز اضافتها إلى الجمل) هي حينئذ متمحضة للزمان كما مر عن الرضي (قوله لدن شب) تنازعه العوامل الثلاثة قبله أي هو مصروع راقهن ورقته من ذلك الوقت (قوله حتى شاب)

قال الزرقاني غاية أي فانتفت الامور الثلاثة حينئذ وذلك لانهم يعرضن عنه بسبب شبي ذوائبه فيعرض بنصب عنهن قهرا اليه وهذا أولى من أن يراد بالذوائب ذوائبهم كما في شرح الشواهد للعيني وذلك لانهم اذا شابت ذوائبهم السود ينقل الى غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا (قوله سودا الذوائب) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله والصريع المصروع الخ) ففي البيت تشبيه الغواني بالجان الذين يصرعون الناس أو بالشخص الذي يصرع غيره (قوله جواز افرادها) قال الدوشري يشكل ذلك على غدها في الملازم للاضافة اه ويحجب بان ذلك العد باعتبار الغالب (قوله فنصبها لدن) لا يخفى أن قول الشارح لدن بيان للضمير المستتر في نصبها على حذف أداة التفسير والضمير البارز عائد على غدوة ولو أعيد الضمير المستتر إلى مخاطب اندفع الاشكال الاتي من عطف قوله أو على اضممار كان واسمها فينبغي ارتكابه هنا لذلك وقدر تركبه الشارح فيما يأتي لدفع ذلك مع أن في ذلك تشبها للضمير وارتكابه هنا يندفع ذلك ولا تثبت في الضمير وذلك هو الاصل عند تعدد الضمائر وان كان الحق انه ليس من التنافر ولا يخل بالفصاحة حيث لا يس خلافا للزمخشري في تفسير سورة طه وان أقر كلامه المصنف في شرح بان سعاد عند قوله * ولن يبلغها الاعذار * وقد حققنا ذلك في حاشية الفاكي في بحث الضمير هذا ونسب المصنف النصب للندن لانها العامة وقوله ان النصب عن تمام الكلام معناه ان الاسم هو النصب عند تمامه الا أنهم عبروا بذلك إشارة إلى أنه لا التمام انجر بالاضافة

(قوله اما على التمييز) قال اللغاني قال الرضي اما النصب فانه وان كان شاذا فوجه كثر استعماله لدن مع غدوة دون سائر الظروف
كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونها فتشبه حركات الدال حركات
الاعراب من جهة تبدلها وشبه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة نحو ضارب زيد او غدوة به لدن لا تكون الا
منونة وان كانت معرفة ايضا اه وبه يظهر لك ان قول الموضع اما على التمييز ليس على ما ينبغي فان قضيت انه تمييز حقيقة وليس مبينا
لحقيقة لدن ولا نسبتها فالصواب ان يقول على التشبيه بالتمييز والله اعلم (قوله لان لدن في آخرها الخ) بهذا يعلم الجواب عما قال ما وجه
اختصاص لدن بنصب غدوة دون اخواتها اذ النون مفقودة في اخواتها واما ما يقال لم يختص غدوة بالنصب بل لدن فلم يجز لدن سحرة
نحو ايه ان غدوة أكثر تصرفا من سحرة وفحده وأجاب بعضهم بان مدلول لدن مبدأ زمان مبهم ففهم به غدوة وهو لا يتعنى الاختصاص
(قوله في لغاتها العشر) لان في دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون
فيهما وسكون الدال في الاولى وضمها في الثانية والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال وفتح ٤٧ النون والسابعة والثامنة لدن بفتح
اللام فيهما وضم الدال في

بنصب غدوة (فانصبها) لدن أما (على التمييز) لان لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم
وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر وقد تحذف نونها فتشبهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة
تبدلها وشبهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كما قد دخلنا فنصب
غدوة على التمييز بل لدن كنصب خلابرا قود (أو على التشبيه بالمفعول به) في نحو ضارب زيد فان نونها تثبت
تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن
الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منون حتى نصبت بعدها غدوة واليهما أشار الناظم بقوله وتصب
غدوة بها (أو) تنصبها أنت (على اضمار كان واسمها) وابقا خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذي
دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا حسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة
ويؤيده من لدشولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو وكان المحذوفة فلا يضح عطفه على ما قبله بدون
تقدير (وحكي الكوفيون) في غدوة (رفعها بعدها) أي بعد لدن (على اضمار كان تامة) أي لدن كانت
غدوة وقال ابن جنى لشبهها بالفاعل فرفع قال المرادى فظاهره انها مفعول بلدن (والجر القياس) كما تجر
سائر الظروف (و) هو (الغالب في الاستعمال) ولا تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا
تنصب غدوة الا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعند لا ينصب شيء من المفردات بعدها (و) الامر
(السادس انها) أي لدن (لا تقع الاضافة) بخلاف عند فاقده تكون عمدة (يقول السمر من عند
البصرة) فتجعل عند خبر عن السفر والخبر عمدة وهذا مخالف لتخصيصه في باب المبتدأ ان الخبر متعلقها
لمحذوف الا ان يقال لما سد مسد أعطى ماله من العمدية (ولا تقول) السفر (من لدن البصرة) لان ذلك
يخرجهما عن استقرارهما من ملازمة الفضالية (ومنها مع) والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا (وهي)
حينئذ (اسم لمكان الاجتماع) ولهذا الخبر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو

اللام فيهما وضم الدال في
الاولى وسكونها في الثانية
والسابعة بضم اللام
وسكون الدال والعاشر
لتبديل الدال تارة (قوله
لشبهها بالفاعل) قال
الزرقاني أي في نحو قائم
زيد ومن هذا يستفاد ان
التشبيه كما يكون في المفعول
يكون في الفاعل (قوله
فظاهره انها مفعول بلدن)
قال الزرقاني أي ولا مانع
من ذلك لانها كما تنصب
على التشبيه بالمفعول
ترفع عليه (قوله والجر
القياس) ولهذا الوعظف
عليه المنصوب جازم
المعطوف كما ذكره في
الكافية والشافية فانظر
حاشيتنا على الالقية (قوله

وان كانت معرفة) قال الزرقاني المراد بالتعريف التعيين أي وان كانت دالة على معين كما في سحر وذلك لان غدوة تستعمل تارة غير مراد
بها معين فتنون ولا اشكال في ذلك وتارة يراد بها معنى فتفتح الصريف للتعريف وأعدل عن الغدوة أو لا تعريف والتأنيث وحينئذ
فتنوينه مشكل لكونه غير منصرف وأجيب عن هذا الاشكال بما مر من أحدهما انه لما أشبه التمييز لكونه مبينا الذات ما يليه نون
مثله فتنبو به لجر المشابهة الثاني انه لو لم ينون لالتبس بحالة النصب بحالة الجر اذ حركاته فتحه ثابتة عن كسرة فلم يعلم كونه منصوبا
فيكون معرفا أو مجرورا فيكون مبينا وللواضع غرض في بيان ذلك اذ فتحه لجر ثقيلة لكونها ثابتة عن فتحه بخلاف فتحه النصب
فانها حقيقة أنظر الرضي اه وأنظر ما وجه قوله المراد بالتعريف التعيين فانه يفهم انها ليست معرفة اصطلاحا مع انها علم على الوقت
المخصوص لسحر بدليل منع الصريف ومعلوم ان التعريف المانع منه تعريف العامة بقوله لكونه مبينا الذات يليه مخالف لما مر عن
اللغاني في بيان ان النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من أنه ليس مبينا لحقيقة لدن ولا نسبتها (قوله والغالب الخ) لو قال
ندل هذا أي في غالب استعمالها كان أولى لان كلام المصنف يقتضي انها مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما
سبق من أنها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جوابا لانه يفيد ان كونها مذكرا باعتبار الغالب (قوله ولزمان الاجتماع) فيه إشارة
الى ان اقتصار المصنف على انها لمكان قصور وقد نقل اللغاني عن الرضي انها ظرف زمان أيضا

(قوله لانه ثلاثي) أي فهو نظير أب وأخ وأخواتهما ويؤدم وقال الحفيدة أعر بفتح المعجمة وضمه ووضع الحرف بحسب الأصل
 لانهما لازمة للاضافة فضعف مشابهة الحرف اه وهو انما يظهر على القول بانها ثنائية وضعها ولا يرد على ان الشبه الصوري
 لا يعارض كما قاله الشهاب في قد زيد درهم على لغة بنائهم مع الاضافة لان الشبه الصوري ضعيف يجوز البناء لام موجب فلا يحتاج
 معه لدعوى المعارضة كما حققناه في حواشي الالفية في بحث أسباب البناء ونقل اللقاني عن الرضي انه عدل اعرابها بدخول التنوين
 في نحو كنامعا وانجراره من وان كان شاذا في نحو جئت من مع قال ثم قال والالف في معا عند الخليل يدل من التنوين اطلاقا له في
 الاصل وهي عند يونس والاحقش ٤٨ وهو الحق مثل ألف قى بدل من اللام استنكارا لاعراب الموضوع

جئت مع العصور مرادفة عند قجر من كقر امة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه
 ذهبت من مع بالجر (وهي) اسم بدليل جرها من وتنوينا عند فتح ردها عن الاضافة نحو جأ آءا
 (معرب) لانه ثلاثي الاصل (الالف لغة ربيعة) بن ثرار بن معد بن عدنان أبو قبيلة (وغنم) بفتح الغين
 المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حنيفة (فتبني على السكون) لتضمها مع حرف المصاحبة
 وضع أم لم يوضع قاله الشاطبي كقوله) وهو الراعي كما قال الشاطبي أوجرير كما قال العيني
 (فرشي منكم وهو أي معكم * وان كانت زيارتكم لماما)
 الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين
 بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أهلك بالسكون
 ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحوه ولما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا
 بعد وقت (وأذالتي) مع (الساكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسرهما) على أصل التقاء الساكنين
 (وقتها) استجما بالاصل أو اتباعا (فجوع القوم) بكسر العين وقتها وعبارة التسهيل وتسكين
 عينها قبل حكة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فاذا لم يفده الموضع وهو ان عينها تسكن قبل حكة
 نحو جئت معك وتسكن قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولا يمكن الموضع حاول شرح قول النظم
 ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل
 (وقد تفرد) مع عن الاضافة فتون وتصير (بمعنى جميعا فتصب على الحال) من الاثنين (فجوجا آءا)
 قال فلما تفرقتا كافي ومالك * لطول اشتياق لم نبت ليلتهما
 أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء
 وأقنى رجالي فبادوا معا * فاصبح قلبي بهم مستقر
 يفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استغزه الخوف اذا أزعجه والثاني كقول متمم بن نويرة
 * اذا حنت الأولى سجعن لها معا * أي اذا صوتت الجماعة الأولى هدرن جميعا لاجل تصويتها واختلف
 في حركتها اذا نوت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعرابها والكلمة ثنائية في حال الافراد كما
 كانت في حال الاضافة وذهب يونس والاحقش الى ان الفتحة فيها كفتحة تاء قى لانها ما أفردت ردت
 اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا في الاضافة تاما في الافراد ولكن حذف الفها في
 الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذف الف قى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم
 الزيدان معا والزيدون معا في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحوهم عدي ولو كان

على حرفين فتح عندهما
 عكس أخوك ترد لامها
 في غير الاضافة وتحذف
 في الاضافة لقيام المضاف
 اليه مقام لامها (قوله فتبني
 على السكون) قال
 الزرقاني قال الرضي قال
 بعضهم هي على هذه اللغة
 حرف جر وذلك لان
 موجب البناء في الساكنة
 ليس معدوما من المتحركة
 فلا يثنى التفرقة بين
 المتحركة والساكنة قال
 وهذا القول هو الحق اه
 باختصار (قوله وان
 كانت الخ) قال الزرقاني
 ان واصله بما قبلها وهي
 معطوفة على مقدر أي
 ان لم يكن وان كانت
 وجواب الشرط محذوف
 دل عليه الشرط الاول
 اه وهذا مبني على ان مثل
 هذا الشرط جوابا لوقية
 اضطراب السعد بينا في
 حواشي المختصر (قوله

فانما الخ) قال الزرقاني قد يقال فيه نظر لان قوله الالف لغة ربيعة وضم فتبني على السكون شامل لما
 اذا لقيها متحرك أو لم يلقها شيء فاستغيد منه تسكينها اذا لقيها متحرك ولعل مراده فاذا صراحة (قوله وقد تفرد الخ) قال اللقاني قال
 الرضي تلزم اضافة مع ان ذكر قبله أحد المصطلحين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطلحان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منوناه على
 الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا يخفى انه
 يخالف ما عليه الموضع الذي يقوى في النفس ان مع اسم للمصاحب مطلقا أي سواء أضيف أو أفرد وان منصوب مطلقا وان لامه محذوفة
 مطلقا امام الافراد فلا تتقاهما ساكنة مع التنوين وامام الاضافة فتخفيفا أو لقيام المضاف اليه مقامها (قوله والكلمة ثنائية في حال
 الافراد) قال الزرقاني هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع على حرفين أنظر الرضي وأقول ليس في كلام الشارح ما يدل على انها

باقيا

عندهما موضوعه على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا على انه قدم عن الحفيد توجيه اعراضها على القول بانها ثنائية
 (قوله واعترض بان معالج) المعترض أبو حيان وعبارة بعضهم وزده أبو حيان بان شأن الظرف غير المتصرف اذا خبر به ان يبقى على
 نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك اه وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا قدرت كما في كلام المصنف انها حينئذ تنصب على
 الحال لكن ادعى بعضهم انها لازمة للظرفية ويرى عليه اللقائي فاعل كلام أبي حيان مبني على ذلك (قوله اما بالذات نحو مرت
 برجل غيرك) في كون المغايرة في هذا المثال بالذات نظرا لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف انما هو بالعوارض المشخطة كما تقررق
 بحث النوع من علم المنطق والاحسن التمثيل كما يأتي عن اللقائي بالحر كة غير السكون أو نحوه كالانسان غير القرس (قوله وليس
 المراد بالحقيقة هنا) لم يبين المراد منها وقوله والالاتمعض الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة لان ٤٩ المتبادر من الحقيقة ما نفاه وورد

هذا التركيب على المصنف
 فالاحسن ما قاله اللقائي
 وعبارته حقيقة الشيء
 وما هيته ما به الشيء هو هو
 ولا يخفى ان التغاير بين
 شيئين متحقق بينهما
 في الماهية تارة كقولك
 الحر كة غير السكون وفي
 الصفات العارضة أخرى
 كقولك يزيد غير عمرو ولعل
 المصنف أراد بالحقيقة
 المفهوم (قوله وخبرها
 محذوف) اعترض بان من
 شروط الحذف كافي معنى
 اليبان لا يكون عوضا
 عن شيء قال ومن هنا
 لا يحذف خبر كان لانه
 عوض أو كالعوض عن
 مصدرها ومن ثم
 لا يجتمعان اه ومثل
 كان بقية أخواتها بل
 لست أحق بذلك لعدم
 دلالتها في الاستعمال

بأقبا على النقص لقيد الزيدون مع كاقيل هم يبدو واحدة على من سواهم واعترض بان معانظ في موضع
 الخبر فلا يلزم ما قاله (ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله بالحقيقة ما بعده) اما بالذات نحو مرت
 برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت وجهه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا
 الماهية والالاتمعض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح
 (واذا وقع) غير (بعد ليس) وعلم المضاف اليه جازة كره كقبضت عشرة ايس غير) برفع غير على انها اسم
 ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرهما مقبوضا ونصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف
 والتقدير ايس المقبوض غيرها (وجاز حذفه لفظا فيضم) غير (بغير تنوين ثم اختلف) في ضمته (فقال
 المبرد) والجزمي وأكثر المتأخرين (ضمه بناء لانه) أي غيرا (كقبل) وبعد (في الإبهام) والقطع عن
 الاضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيبويه (فهى اسم) ليس (أو خبر) لها والجزء الآخر محذوف
 فعلى تقدير الاسمية فهى في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لانه الضمة الموجودة لانها
 ضمة بناء على الخبرية فهى في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرهما مقبوضا وعلى النصب
 ليس المقبوض غيرها محذوف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بناء غير على الضم أشار الناطم بقوله
 وضمم بناء غير ان عدت ما * له أضيف ناو يا ما عدما
 (وقال الاخفش) ضمة غير ضمة (اعراب) وحذف التنوين للاضافة تقدير الان المضاف اليه ثابت في
 التقدير عنده (لانها اسم ككل وبعض) في جواز القطع عن الاضافة لفظا (لا طرف) للزمان (كقبل
 وبعد) ولا للكان كفوق وفتح وعلى هذا (فهى اسم) ليس وعلامة رفعها الضمة الظاهرة (لا خبر) لان
 خبر ليس لا يرفع (و) هذان القولان في الضمة (جوزهما ابن خروف) فعلى البناء هى اسم أو خبر وعلى
 الاعراب هى اسم لا خبر (ويجوز قليلا الفتح مع التنوين) لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (ودونه) لنية
 لفظ المضاف اليه (فهى خبر) لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا أو غير
 (والحر كة) على هذا (اعراب باتفاق) واعترض بان غير يجوز بناؤها على الضم اذا اضيفت الى مبني
 فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقى البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان
 تكون اسما وان تكون خبرا نعم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) فالحر كة اعراب باتفاق لان

(٧ تصريح في) على المحدث دون بقية أخواتها كما نص عليه في الباب الثالث من المعنى ولذا قيل بحرفيتها بخلاف أخواتها فان
 الصحيح انها تدل على المحدث ولا يطهر القول بان خبرها عوض عن مصدرها الاعلى القول الضعيف فلا يثبت من حله منع حذف خبرها
 وقد يجاب بان ما ذكره في المعنى في ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوي وقد صرحوا في باب كان محذوف الخبر وانه ضعيف كما في
 بعض أوجه ان خبر الخبر وذلك اذا رفع الاول ونصب الثاني لان التقدير ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا (قوله فيضم بغير تنوين)
 قال اللقائي هو مفرع على كلا الوجهين (قوله في الإبهام) قال اللقائي أي الشروع لان غير اسما في كل غير وقبل اسما في كل قبل وان
 تخالف في الاسمية والظرفية (قوله ونية المضاف اليه) أي في المعنى دون اللفظ كما قاله اللقائي وهو ظاهر (قوله وعلامة رفعها ضمة
 مقدرة في محلها) لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضى ان غير معرفة بقوله في محلها يقتضى انها مبنية وهذا هو
 الموافق لقوله بعد لامها ضمة بناء فالصواب اسقاط قوله مقدرة (قوله اعراب) قال اللقائي بناء على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لا يرفع

لاستزاه حذف المضاف وبقاء عمله بغير شرطه (قوله ولا يختصان بالزمان الخ) مرأول حروف الجرح عن ابن اياز وعن المصنف ما ينبغي
 مراجعته (قوله ولذا سهل الخ) لان من عندهم حقيقة في ابتداء الغاية في المسكان (قوله فاعطفت مولى عليه العواطف) قال العيني
 مولى يدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة (قوله فساغ) قال الدنوشري معنى ساغ حلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى ساغ
 شرابه أي حلواه وفي شرح الشواهد للعيني أي استمرأ الشراب وهو المناسب لقوله تعالى يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر السجستاني
 ساغ يسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمرأؤه وسهولة استغته (قوله أسد خفية) قال العيني يفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء
 وتشد ياء آخر الحروف قال ابن سيده ٥٠ علم موضع (قوله تنوينهم فوعا) قال الزرقاني أي وحينئذ فهو مبنى

التنوين اما التمكن فهو خاص بالمعرب أول التعويض فكان المضاف اليه مذكور وقيد حذف
 ما اضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد الا التافية كما صرح به في المعنى وقال انه لمن
 وبأن في الانكار على مرتكبه في شرح الشذور ورد بان أبا العباس كان يقول لا غير البناء على الضم كقبل
 وبعد وكذا قال الزنجشري وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل
 جوابا به تنجول عتيد فورينا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل
 وتبعهم صاحب القاموس (ومنها قبل وبعد ويحبا اعرابهما) نصب على الظرفية أو خفضا من فقط (في
 ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا
 يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك داري قبل دارك أو بعدها قل هذا سهل دخول من عليهما
 عند البصر بين قاله الدماميني الصورة (الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوي ثبوت لفظه فيبقى
 الاعراب وترك التنوين) على حالهما (كما لو ذكر المضاف اليه كقوله
 ومن قبل نادي كل مولى قرابة) * فاعطفت مولى عليه العواطف
 يخفص قبل بلا تنوين على تية لفظ المضاف اليه (أي ومن قبل ذلك) حذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا
 (وقرى) في الشواذ (لله الامر من قبل ومن بعد) الخفص من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده
 وهي قراءة الجحدري والعتيلي الصورة (الثالثة ان يحذف) المضاف اليه (ولا ينوي شيء) لا لفظه ولا
 معناه (فيبقى الاعراب) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفص بمن (ولكن يرجع التنوين
 الذي كان حذف للاضافة (لزوال ما يعارضه) من الاضافة (في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم) لله الامر
 (من قبل ومن بعد) الجرح والتنوين قوله) وهو عبد الله بن يعرب
 (فساغ على الشراب وكنت قبلا) * أكاد أغص بالماء القرات
 ينصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء القرات قال الموضح وهو
 الانسب لانه العذب والحار ومنه اشتقاق الحجام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد (وقوله)
 ونحن قتلنا الاسد أسد خفية * (فاشر بوا بعدا على لذة تجرا)
 ينصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة
 قال المرادى مسئلة اذا نوت الغايات للاضطرار فاختار سيمويه وأصحابه تنوينه فوعا وعليه قوله
 * فاشر بوا بعدا على لذة تجرا * ومختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله
 * فساغ على الشراب وكنت قبلا * (وهما منكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك
 نونا) كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما
 تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن وهما (معرفتان في الوجهين

على ضم مقدر المحذف
 المضاف اليه ونية معناه
 منع منه تنوين لفظه فهو
 معربونون ضرورة اه
 وأقول اذا كانت المسئلة
 المشهورة مفروضة فيما
 حذف منه المضاف اليه
 ونوى كان الظرف مبنيا
 على الضم الظاهر في محل
 نصب على الظرفية ولا
 وجه لتقدير الضم قال
 الرضى يجوز تنوين هذه
 الظروف المقطوعة عن
 الاضافة في حال بنائها
 لضرورة الشعر مرفوعة
 ومنصوبة نحو جئتك
 قبل وقبلا كما قيل في
 المنادى المضموم يا مظر
 ويا مظر اه فقول في
 حال بنائها صريح فيما
 قلناه وقوله مرفوعة على
 التسامح ووراده مضمومة
 لكن عبر بالرفع لمناسبة
 قوله ومنصوبة ويؤخذ
 بيان مراده من التشبيه
 بالمنادى اذ يعلم منه انه
 مبنى على الضم الظاهر

لوجود مقتضى البناء ولا أدري ما سند الزرقاني فيما قاله (قوله لعدم الاضافة لفظا وتقديرا) قال اللغاني قد
 يعارض ذلك بجعلها مع الزم الاضافة اه ويمكن ان يجاب بان ذلك الجعل باعتبار أكثر الاحوال أو باعتبار الاصل في وضعهما
 وتذكيرهما بخلاف الاصل هذا وقال بعض الافاضل هلا جعل في الحالة المذكورة بمعاوض عنه التنوين والمضاف معرفة كمثل
 وبعض كما هو مذهب يونس وعليه فلا فرق في المعنى بين ما أعرب منها وما بنى قال الرضى وهو الحق (قوله معرفتان في الوجهين الخ) قال
 اللغاني اطلاق حقه التقييد بما اذا كان المضاف اليه معرفة ثم كونه مانكرا في الوجه الثالث مبنى على ان المعنى تغير قال الرضى قال

يعضهم انما اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة معني كنت قبل اي قديت او ابداه او لا اي متقدما ومعني من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا لان من زائدة اه يعنى ان القائل بالتنكير لعدم تضمن الاضافة يرى انهما غير واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق نسكرة واقع على ذات او معنى غير زمان منصوب على الحال او غيرها والذي يراه هو اى الرضى ان سبب اعرابهما وجود التنوين عوضا خلاف قول المصنف ولكن يرجع التنوين لانتضائه انه تنوين التمكين فتأمله (قوله لا فتقارهما الى المضاف اليهما) لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقاري المتقدم في باب المعرب والمبني وهو ان يكون افتقارا متصلا الى حمله لانا نقول ذلك ضابطا للبناء الواجب اللزيم للكلمة و بناء قبل وبعد ليس كذلك وقد علل بناؤهما بغير ذلك فانظر حواشيتنا على الالفية (قوله فرار من التقاء الساكنين) قال المصنف في الحواشي بناء اول على حر كة مبطل لتعليل قبل وبعد بحجية التقاء الساكنين اه واقول فيه نظرا لان البناء على الحر كة اسبابا ولا يلزم من تعليل قبل وبعد ما ذكر اطرا في كل مبني على حر كة فلا كل مقام مقال (قوله بنيا على الضم) قال اللقاني قال الرضى انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الاضافة لمساها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لما مع وجود المضاف اليه فلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها باختصاصها بالاسماء اما حيث واذا واذا فاتها وان كانت ه مضافة الى الجملة بعدها الا ان

اضافتها بالنسب بظاهرة
اذ الاضافة في الحقيقة
الى مضاد تلك الجملة
فكان المضاف اليه محذوف
ولما ابدل في بعض وكل
التنوين من المضاف
اليه لم يبنيا اذ المضاف
اليه كانه ثابت بثبوت
بداه اه ثم قال وبناء
الغايات على الحركات
ليعلم ان لها عرفا في
الاعراب وعلى الضم جبرا
باقوى الحركات التي لها
من الوهن محذوف المحتاج
اليه اعني المضاف اليه اه
وما علل به بناؤها على
الحركات وعلى الضم غير
ما علل به الشارح ومعني

قباه) بالاضافة لفظا في الاول وتقديرا في الثاني (فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا) لا فتقارهما الى المضاف اليهما معني كانت قار الحروف لغيرها وبنيا على حر كة فرار من التقاء الساكنين (وعلى الضم) لتخالف حر كة البناء كى الاعراب (فحواله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة) السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله اعلم الله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي انما بنيا على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة ما اذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه اولا اه واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمه اذ به تعرفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنته المضاف صار آخر المضاف غايته قاله الدماميني (ومنها اول) مقابل آخر (ودون واسماء الجهات) الست (يمين وشمال وورا واما وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد) من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصب على الظرفية او خفضا بمن واذا لم تضاف لفظا ولا تقديرا اعربت بالاعراب المذكور ونوت واذا حذف المضاف اليها فان نوى لفظه اعربت بالاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم (تقول جاء القوم واخوك خلف او امام) بالضم فيها (تريد خلفهم او امامهم) ولد كذلك حذف المضاف اليها ونوت معناه وبنيت على الضم (قال) رجل من بني عمير لعن الله تعله بن مسافر لعنا (يشن عليه من قدام) بالضم والاصل من قدامه حذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعله بفتح التاء المشناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل وروي ابن مزاحم ويشن بضم الياء المشناة تحت وفتح الشين المعجمة تصب (وقال) معن بن اوس لعمر ك ما أدري واني لا وجل * (على آياتنا وعدو المنية اول)

قوله عرفا أصلا ويرد عليه ان كل اسم له أصل في الاعراب (قوله ومنها اول ودون الخ) قال اللقاني قال الرضى اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام وورا وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليهما هو بمعناها فهو يمين وشمال و آخر وغير ذلك اه فقول المصنف يمين وشمال غير مسموع اه ولا يخفى ما فيه فان كلام الرضى لا يقضي على المصنف وليس المصنف ممن يرد عليه بكلام الرضى فانه كان نحوي عصره بشهادة ائمة عصره كالنابغ السبكي صاحب جمع الجوامع ثم قال اللقاني اعلم ان اول نصح فيه ان يعبروا على زمان مقدرة معني في فيكون معني قبل فينصب على الظرفية معرفة او منكر امنونا كجئت اول الناس او اولاى في اول أزمنة محيى الناس او بضم كجئت اول وان يعتبر صفة لوصوف به من زمان او غيره فيمنع من الصرف فيجرب بالفتحة وينصب على الحال او غيره ومعناه متقدم كجئت اول الناس او اولاى متقدمهم او متقدما ورايت اول أى شخصامة قدما قول به ذا المعنى اوليته باعتبار عام له او غيره وقال ايضا دون ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في مطلق التجاوز عن حكم الى آخر نحو فعلت بزيدا لا كرام دون الاهانة او عن محكوم الى آخر نحو اكرميت زيدا دون عمرو اه فعلى هذا الاستعمال الاخير يكون فيه

بجاز في المرتبتين كما لا يخفى (قوله وبالخفض على نية الخ) قال اللقاني قال الرضي لما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء يستعمل على القول الصحيح يعني أنه أفعل من وول لا كما استعمل منه اسم كـ حنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كما علم أي ذوعلم أكثر من علم غيره وأحنك أي ذو حنك أشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية أول بسبب تاويله وهو أسبق فصار مثل مرتب برجل أسد أي جرى فلا جرم لم يعتبر وصفية الامع ذكر الموصوف قبله ظاهر ان نحو ما أول أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على أن أفعل ليس اسماً صريحاً كما نكل فإن خلاصتها مع أول يمكن مع اللام والاضافة تدخل فيه التنوين مع الجر كقفا وصفية كما يقال ما تركت له أولاً ولا آخر أو يجوز حذف المضاف اليه من أول و بناؤه على الضم اذا كان مؤولاً بظرف زمان نحو قوله على أين تعدد والمنية أول * أي أول أوقات عدوها ويقال ما لعيتته مذعام أول برفع أول صفة لعام أي عام أول من هذا العام وبعض العرب يقول مذعام أول بفتح أول وهو قليل حكى سيديويه انهم جعلوه ظرفاً كما أنه قيل مذعام قبل عامك وفي تاويل أول يقبل اشكال لان أول الشيء أسبق أجزاءه فمعنى أول عامك أسبق أجزاءه من الليالي أو الايام أو الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع أجزاءه ولو كان بمعنى قبل ذلك ٥٢ - كان محذوف المضاف اليه فوجب بثؤه على الضم وتقول اذا لم تر زيداً يوماً قبل أمس

بالضم والاصل أول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتاً يعوت فيه يقدر أحدهما سابقاً ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين المقدرين لهما على أي الرجلين والمنية الموت (وحكى أبو علي) الفارسي (بأبدأ من أول * بالضم على نية معنى المضاف اليه) والاصل من أول الامر (وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف) لانه اسم تفضيل بمعنى الأسبق واستفيد من حكاية أبي علي ان أوله استعمالاً أحدهما أن يكون اسماً كقبول والثاني أن يكون صفة كالأسبق وقال آخر
 اذا نال أومن عليك ولم يكن * لتناول الأمن وراء وراء
 بالضم وأنشد سيديويه لا يحمل الفارس الا المليون * المحض من أمامه ومن دون
 بالسكون والفاقية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنياً على الضم لانه في نية الاضافة قاله الشاطبي وتقول جاست عيين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك (ومنها حسب) بسكون السين (ولها) في العربية (استعمالاً أحدهما أن تكون بمعنى كاف) اسم فاعل كفي (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات) المشقة (فتكون نعتاً للكثرة) لامهالم تتعرف بالاضافة جلا على ماهي بمعناه (مكررت برجل حسبك من رجل أي كاف للثمن غيره وحوالا لمعرفة كذا عبد الله حسبك من رجل) ينصب حسبك على الحال من عبد الله أي كافياً للثمن غيره (و) تستعمل (استعمال الاسماء) الجامة قترفع على الابتداء (نحو حسبهم جهنم) فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو أولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب تكثرة وتنصب اسماً لان نحو (فان حسبك الله) فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول ويجوز بالحرف نحو (بحسبك درهم) فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك تكثرة مختصة ودرهم غير مختص (وهذا)

ما رأيت منذ أول من أمس فان لم تره منذ يومين قبل أمس قلت ما رأيت منذ أول من أمس ولا يتجاوز ذلك اه وقضيت هاه قد يعرب منصوباً وليس يظرف (قوله على نية تركهما) قال اللقاني اعلم ان اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وان توى لفظ المضاف اليه أو صرح به كقولك زيد أول الناس خروجا لاسياني ن لا ينصرف اذا اضيف باق على منعه اذا بقيت فيه الالتمان وكلامه يوهم القناني بين النية والمنع (قوله ان أول استعمالاً)

قال الذنوشري قال بعضهم له ثلاث استعمالات الاول أن يكون صفة بمعنى أسبق فيكون من أفعل التفضيل ويترن بين الاستعمال نحو قوله تعالى وانا أول المؤمنين وبالالف واللام ويشي ويجمع ويؤنث تقول الاولان والاولون والاولى والاوليات والاولول وحكم مختص به دون أفعل التفضيل وهو انه اذا اضيف جار حذف المضاف اليه بني على الضم جلا على قبل وبعد الثاني ان يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع الصرف الثالث ان مجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الاسماء فيوصف لانه لم يبق فيه الا الوزن كما نكل للربعة قال أبو حيان وفي محفوطي ان مؤنثه أوله (قوله لا يحمل الفارس الا المليون) الفارس مفعول مقدم والمليون أي الفرس التي تسقى اللبن لكرمها فاعل (قوله استعمال الصفات) قال اللقاني من افتقارها الى موصوف تجرى عليه (قوله من رجل) تمييز لحسب قال في الارشاف ويجوز دخول من على ما كان تمييزاً بعد تمام الاسم نحو أردب من قح الى ان قال وحسبك به من رجل (قوله واستعمال الاسماء) قال اللقاني من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوف اه وبه يعلم ما في قول الذنوشري الظاهر ان هذا القسم ليس مغاير للاول اه لان حاصل ما أشار اليه انها في القسم الاول تباشر العوامل ويرد بانها وان باشرت بالكن يقدر لها موصوفات هي المباشرة في الحقيقة (قوله وهو أولى) قال الذنوشري قال بعض المحققين قد يتعين هذا الاعراب بدليل فان حنكك الله وفي كلام الشارح اشارة اليه (قوله لان جهنم معرفة بالخ) ولان المعنى على الاخبار عن جهنم أي كافيتهم (قوله ودرهم غير مختص)

فيه نظرا لان من مسوغات الاخبار عن النكرة الغير المختصة الاخبار عنها بظرف أو مجزور مختص وهو هنا كذلك فتمام (قوله لا يدخل على اسماء الافعال) قال اللغاني لانها ثابتة عن الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل وأما الابتداء فعنوى على ان القياس عدم دخوله اه ولا يخفى ان كونها ثابتة عن الفعل انما يقتضى انه لا يدخل عليها عامل يقتضى هـ رفعا ونصبا لامطابقا في قوله على ان

القياس وقول الشارح ولا المعنوية على الاصح نظر وحر في باب المغرب والمبني ما يتعلق بذلك (قوله بمنزلة لا غير) قال اللغاني هذا المعنى مراد منها عم المعنى الاصلى كما يفهم من قوله اشرا بها (قوله وينوى اعطاء المضاف الخ) قال بعض الافاضل يتأمل هذا مع قوله بعد وتوى معناه وقال بعض آخر يعنى ان هذا يخالف قوله بعد وتأملناه فرائنا حاربا على الصواب ولا مخالفة فان ما هنا بحسب أصل وضعها والمذكور بعد متجدد لها كما قاله في المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجددها الخ اه وفيه نظر (قوله تجددها اشرا بها الخ) قال اللغاني فباعتبار المعنى المتجدد لازمت ما ذكر وباعتبار المعنى الاصلى أى نيته لازمت البناء فتأمل ودعوى الاشراب لا دليل عليها لعدم الاقتدار اليه بل كلام الجوهري دليل عدمها فتأمل (قوله الدال على التنى) قال الدنوشرى فيه نظر فان الدال على التنى لفظها

الاستعمال الثاني (يرد على من زعم انها اسم فعل) بمعنى يكفى (فان العوامل اللفظية) نحو ان والباء في المثالين الاخيرين (لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق) ولا العوامل المعنوية على الاصح (و) الاستعمال الثاني (من أصل التقسيم) (ان تكون) حسب (بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة) عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه (و) حسب (هذه هي حسب المتقدمة) في الاستعمالين السابقين (ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجددها اشرا بهذا المعنى) الدال على التنى (و) تجددها (ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء وبنائها على الضم) بعد ان كانت عربية بحسب العوامل (تقول) في الوصفية (رأيت رجلا حسبا) في الحالية (رأيت زيدا حسب) فحذف المضاف اليه منها وتوى معناه فبنيت على الضم (قال الجوهري كأنك قلت حسبي أو حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون اه) وعنى بالاضمار الحذف فكأنه قال فحذفت المضاف اليه منها وأضمرت في نفسك ولم تنون لانك تويت معنى المضاف اليه فبنيتما على الضم كقبل وبعد (وتقول) في الابتداء (قبضت عشرة حسب) بحسب مبتدأ حذف خبره (أى حسبي ذلك) والمعنى رأيت رجلا لا غير ورأيت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاعل في الاخرة تزيين اللفظ كما تدخل على قط في قولك قبضت عشرة فقط (وانتضى كلام ابن مالك) في قوله في النظم
 قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضا وعمل
 وأعر بوانصبا اذا ما تكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرنا

(انها) أى حسب (تعرب نصبا اذا تكرت كقبل وبعد قال أبو حيان ولا وجه لنصبها الا غير ظرف) وقد ذكرها مع الظروف (الان تقل عنهم نصبها لا اذا كانت نكرة اه) كلامه (فان أراد أبو حيان) (بكونها نكرة قطعها عن الاضافة) لفظا (اقتضى ان استعمالها حينئذ) أى حين اذ قطعت عن الاضافة (منصوبة شائع) في كلامهم (و) اقتضى (انها كانت مع الاضافة معرفة) بالاضافة (و) هذان الاقتضآن (كلاهما ممنوع) أما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم وأما الثاني فلانها نكرة دائما أضيفت أم لم تصنف (وان أراد أبو حيان) تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (لانها لم ترد) في كلامهم (الا نكرة) كذلك لان اضافة لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة (وأضاف لا وجه لتوقفه) أى لتوقف أى حيان (في تجوز انصباها على الحال حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (فانه) أى فان نصبها على الحال (مشهور) في غالب الكتب (حتى انه مذكور في كتاب الصحاح) للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا (قال) صاحب الصحاح فيه (تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال اه) نصه فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهي في صورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافة لا تفيد التعريف (وأضاف لا وجه للاعتدال عن ابن مالك بذلك) أى بنصبها على الحال اذا تزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير (لان مراده) بقوله * وأعر بوانصبا اذا ما تكرا * (التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو أن يقطع عن الاضافة لفظا

لامعناها (قوله أو الابتداء) قال الدنوشرى هذا لا يتعين بل يجوز ان يكون خبرا (قوله اذا تكرت) قال اللغاني أى تويت أى قطعت عن الاضافة أى وليست كذلك لوجوب بناؤها كما مر (قوله اقتضى ان استعمالها الخ) قال اللغاني قد يجاب بمنع الاقتضاء لانه علق ذلك على النقل عنهم كما انه صريح كلامه والتعبير بالتنكير مع القطع عن الاضافة اعتبارا بالصورة لان صورتها مع الاضافة ومع القطع نكرة فتأمل ذلك فانه قريب وان كان في المعنى نكرة في الحالين (قوله مع كثرة تداول الايدي له الخ) حمل اللغاني العبارة على غير هذا فقال يعنى انه

بلغ في الشهرة الى ان ذكره أئمة من اللغة الذين هم بصندديان الاوضاع اللغوية دون أحوال الكلم فضلا عن الاعراب (قوله وأما
 عل) قال اللغاني لم يقل ومنها عل كما قال في غيرها الماسيد ذكره من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذكرها في عداد الاسماء اللازمة
 للاضافة وان نوى معنى المضاف اليه في بعض صورها (قوله وفي بنائها على الضم) قال اللغاني قال الرضي اذا بنيت على عل الضم وحب
 حذف اللام أي الياء نسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت على لم يبين كونها مبنية على الضم كاخواته وأما
 نحو يا قاضي فاطر اذ الضم في المنادى المعرفة المقرديرشدا ليه اه وكان الدنو شري لم يره فقال فائدة على المذكورة محذوفة كيدوم
 ولا مهاو او حذف اعتبارا وجرى الاعراب والبناء على عينها التي هي اللام (قوله اذا كانت معرفة) قال اللغاني لا وجه لاشتراطه
 اذا البناء يتوقف على حذف المضاف اليه العلم به بقرينة معناه سواء كان معرفة أم نكرة حتى لو قيل حطه السيل من عل لم يمنع
 (قوله مكر مفر الخ) قال العيني مكر بكسر الميم لا يسبق في الكرمجور ولا به صفة لتجر دقيد الا وابد هيكل فيما قبله ومقر بالکسر
 أيضا لا يسبق في الفرار صفة أخرى وكذا مقبل مذب صفتان يعني اذا استقبلته أحسن واذا استدبرته أحسن وقال الدماميني مقبل
 اذا أر يدمنة اقباله ومذبر اذا أر يدمنه ادباره ومعنى قوله معان هذه الصفات مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من
 التضاد وأطال الدنو شري هنا ع بالاطائل تحته (قوله والثاني انها لا تستعمل مضافة) قد يقال اذا كانت لا تستعمل مضافة

فكيف قالوا انها قطعت
 عن الاضافة وان حركتها
 عارضة ومنعوا الحاقها
 السكت بها وجعلوا قوله
 وأضحى من عاه ضرورة
 (قوله منهم ابن أبي الربيع)
 أي فانه كما قال المصنف في
 الحواشي قال في كتاب
 الاقصاد عن مسائل
 كتاب الايضاح على بئرلة
 فوق ولا تستعمل مضافة
 ولا تكون المقطوعة عن
 الاضافة وبنيت على
 حركة تشبيها لا ينصرف
 في المعرفة وينصرف في
 النكرة لان عل اذا لم تكن
 معرفة فلا يلحقها تنوين

وتقديرا) وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا أو فحسبا ولم يسمح ذلك لامطلاق التنكير كما
 توهمه أبو حيان وما ذكره الموضع من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالضواب أن يحمل عموم قوله
 وما من بعده قد ذكرا على المجموع على كل فرد فردي حتى لا يرد عليه حسب وعلى الآتية (وأما عل
 فانها توافق غوق في) افادة (معناها) وهو العلو (وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة) فيما اذا أر يدبها
 علومعين كقولك أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من عل أي من فوق الدار
 و(كقوله) وهو القرزدق يهجو جريرا ولقد سدبت عليك كل ثنية * (وأنت نحو بني كليب من عل
 أي من فوقهم) والثنية طريق العقبة (و) توافق فوق أيضا (في اعرابها اذا كانت نكرة) فيما اذا أر يد
 بها عل ومجهول (كقوله) هو امر والقيس الكندي يصف فرسا
 مكر مفر مقبل مذبر معا * (كجلمود صخر حطه السيل من عل)
 بكسر اللام (أي من شيء عال وتخالقها) أي وتخالق عل فوق (في أمرين) أحدهما (انها) أي على
 (لا تستعمل الا مجردة) دائما (و) الثاني (انها لا تستعمل مضافة) بخلاف فوق فيهما (كذا قال
 جماعة منهم ابن أبي الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها
 وقد صرح الجوهري بذلك) في الصحاح (فقال) يقال آتيتهم من عل الدار بكسر اللام أي من عال وهو
 سهو قاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم
 وأعر بوا نصبا اذا ما نكرا * قبلنا وما من بعده قد ذكرا
 (انه يجوز اتصافها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما أظن شيئا من) هذين (الامرين) وهما جواز

واذا نكرت محققا التنوين فصارت بمنزلة أحد ولا يال فيها ما قيل في قبل لان قبلا ليست عملت مقطوعة
 عن الاضافة وغير مقطوعة فاذا كانت غير مقطوعة أعر بت واذا قطعت بنيت فقد أنست بالحز كعند اعرابها فكرهوا اذ بنوها أن
 تزول عن الحز كقول لا تستعمل الامينية فلولا الشبه الذي ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف ويظهر لي انه لو لم يكن
 هذا الشبه لزم أن تكون مبنية على حركة لانها لم توضع وضع الحرف الا ترى انها في حالة التنكير معربة وما وضع وضع الحرف لا يكون
 الامينية وخضت بالضم لانها ظرف بنزله قبل وبعد وبنيت لما بناه واستحقت الحز كالمستحقها له واذا كانوا بنوا حيث على
 الضم تشبيها بقبل وبعد فعل أولى اه ولم يتعرض لسبب بنائها ولا كونه على حركة ولا كون الحركة ضمة (قوله ومقتضى قوله
 الخ) قال اللغاني لقائل ان يقول كون ذلك مقتضا معنى على ان نصب ما مقول مطلق لا عر بوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز
 كونه حلا من قبل وما معه مقدم عليه والاصل وأعر بوا قبلا حال كونه منصوبا لفظا أو محلا اذا نكر فالمقصود على النكرة هو
 الاعراب لا النصب * فان قلت قد يدخل الاعراب النكرة غير المقصودة كضرب قبل وبعد * قلت غير المقصود من الظروف
 لا يتوب عن الفاعل (قوله وما أظن الخ) قال اللغاني اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد الى ان قال ومن
 على ومن ع لوشم قال وتقول جئت من عل معر بأ أيضا كقهم ومن عال كعاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علوم مقترح

القائمة ثلث اللام واذا قصدت بنا عسا كنه الغين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضممه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها أما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر اللغات فثقل الواو المضمومة وأما الكسر فيه فاما التقدير المضاف اليه فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الامع جار قبلة أو مع الاضافة الى ياء الضمير وأما البناء على الكسر استثقالا للضمة وأما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر اللغات اه فقوله فعلى هذا لا يكون الكسر الامع جار قبلة قضيته ان الضم والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلو لغته في عل والعجب من الدنوشري انه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها اخوات لعل وقال انه يطلب وجه الفتح في علو

(فصل) (قوله يجوز ان يحذف ما علم) فلا يجوز جلمت زيدا تريد جلموس زيد خلافا لاني الفتح لانه لا يمنع ان يكون التقدير الى زيد ولا يجوز حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال في الباب الرابع من المعنى شرط حذف المضاف ان لا يكون مضافا لجملة قال وأما المضاف لجملة فلا يعلم انه حذف اه وعلل بعضهم امتناع الحذف حينئذ بان المضاف اليه حينئذ لا يقبل الاعراب (قوله من مضاف) أي ولو بواسطة فلا يراد به قد يحذف مضافان فاكثروا ويقام الثالث فاقوله على انه لا حاجة لذلك لان الارجح ان الحذف تدريجي (قوله في اعرابه) وفي غيره كما بيناه في حواشينا قال اللقاني هذا عليه جمع من البيانيين ه ه ففهم من جعله مجازا في الاعراب

المذكور ومنهم من جعله مجازا في الكامة العربية قال صاحب التاجي قد نطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ ومثل بالآيتين والمحققون من الأصوليين على ان القرية مجاز في أهلها والاستناد اليها حقيق فلا يجوز في الاعراب على انه لا يعتد بكون الاستناد في الآيتين مجازا فلا يجوز اه وقوله فلا يجوز أي لاني الاعراب ولا في الكامة العربية (قوله فالسماعي ما يصح الخ) لا ينافي قصر هذا

اضافتم او جواز نصبها على الظرفية أو غيرها (موجودا) في كلامهم (وانما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين) وهما حسب نوع (لاني لم أر أحدا) من الشراح (وقافهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لمن تدبره (والحمد لله) على تيسير ذلك

(فصل) يجوز ان يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه) فان كان المحذوف هو (المضاف والغالب ان يخلفه في اعرابه المضاف اليه) وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمر بن أبي ربيعة

لاتماني عتيق حسبي الذي لي * ان لي يا عتيق ما قد كفاني

أراد ابن أبي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل (نحو و جابر بك أي امر ربك) أو نائب عن الفاعل نحو وتزل الملائكة تنزى لا أي نزول الملائكة قاله ابن جنى وفيه نظر او مبتدأ نحو ولكن البر من آمن بالله أي بر من آمن قاله الشاطبي وفيه نظر او خبر عن المبتدأ نحو شر المنايا ميت بين أهله * أي منية سميت أو مفعول به نحو وأشر نوافي قلوبهم العجل أي حب العجل أو مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون * ألم تعتمض عينك ليله أرمدت أي اغتمض ليله أرمدت أو مفعول فيه نحو قولهم آتينا طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس أو مفعول له نحو حيث زيد افضله أي ابتغاء فضله قاله ابن الجباز أو مفعول معه نحو جاء زيد والشمس أي وطلوع الشمس أو حال نحو تفرقوا أي ابادى سبا أي مثل ابادى سبا أو مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت أو بالاضافة نحو ولا يحول عطاء اليوم دون غد * أي دون عطاء غد ثم مارة يكون المحذوف مطرحا

على السماع قولهم في التوكيدان جافز يديجتمل ان أصله غلام زيد لان الاحتياط في دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا (قوله أي امر ربك) الضواب ان يقول أي رسول ربك لان الداعي الى تقدير المضاف ان نسبة الجهي الى الله تعالى مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالى منزه عن ذلك والامر من المعاني لا يتصف بالجهي ومن هنا تعلم ان في قول الشارح والقياسي ما لا يصح فيه ذلك أي استبداد القائم مقام المضاف في الاعراب المعنى نظر بالنسبة لقول المصنف لان المضاف وهو امر لا يستبد في المعنى فلا يظهر في الاستبداد عن المضاف اليه المقتضى لكونه خالف المضاف في ذلك (قوله قاله ابن جنى) وفيه نظر قال الدنوشري وجهان ذلك المضاف الذي قدره غير محتاج اليه بل لا يصح تقديره وبفرض صحة تقديره يكون من القسم الاول (قوله ولكن البر) أي في قراءة نافع وابن عامر بتخفيف لكن ورفع البر فان البر خبر مقدم وبر من آمن مبتدأ لان المعنى على الاخبار عن بر من آمن بانه البر الكامل وأما على قراءة الباقيين من السبعة بنصب البر وتشديد لكن فالمحذوف خبر لكن ويحتمل ان الاصل ولكن ذا البر وثوبه فقرأه قول لكن البار ويرد على ما ذكره الشاطبي ووجهنا به كلامه ان المناسب لقراءة الباقيين من السبعة ان المحذوف على قراءة نافع وابن عامر الخبر وأيضا يجوز على قراءتهما ان يقدر ولكن ذوالبر من آمن وهذا وجه النظر الذي ذكره الشارح في كلام الشاطبي على ما في بعض النسخ (قوله أي حب العجل) قيل لا حذف وان الكلم عليه السلام برد العجل وزمناه في المعنى كان منهم مجبته حيث برادة الذهب على فيه قاله ابن جريج والسدي

ورد بقوله سبحانه في قولهم (قوله ٥٦ ونارة يكون ملتقنا اليه) اجتمع الامران في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا ياتنا

أو هم قائلون الاصل وكم من أهل قرية ولم يلتفت الى المحذوف أو لاقفال أهلكتنا هائم التفت اليه ثانيا فاعاد الضمير عليه وقال أو هم قائلون (قوله) وشرط ذلك في الغالب قال اللغاني قد يراد عليه ان الشرط ما يلزم من عدمه العدم فلا يجامع الغالب لاقتضائه الثبوت بدونه في الجملة ويجاب بان المقصود ان ذلك شرطي كونه غالبا وذلك على حقيقة الشرط اه وهذا فحوما أجيب به عن قول النظم وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وقول التلخيص والاختصاص لازم للتقديم غالبا هذا وشرطي التسهيل أن يكون العطف بلا فصل فحوما مثل أبيت وأخيت يقولان ذلك أو مع الفصل بلا فحوما كل سوداء عمرة ولا بيضاء شحمة ومنه مثال المصنف (قوله) يا التثنية قال اللغاني متعلق بقولهم وفائدة التثنية على انهم يقولون أيضا في الجمع ما مثل عبد الله ولا أخيه ولا أبيه يقولون ذلك وانه دليل أيضا (قوله) ومن قدر عرض الآخرة فقد

وهو الاكثر ونارة يكون ملتقنا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو (واسال القرية) التي كتافها (اي أهل القرية) فاهل مطرح ولو التفت اليه هنا القيل الذي كنافه والثاني نحو أو كظلمات في بحر محي يغشاه موج أي كذي ظلمات بالافراد حذف المضاف والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقال يغشاهوا وشمل ذلك قول الناظم

وما يلي المضاف ياتي خلفا * عنه في الاعراب اذا ما حذفنا

(و) من غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل (قد يبق على جره وشرط ذلك في الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) فابقوا أخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور (أي ولا مثل أخيه بدليل قولهم يقولان بالثنية) نظر الى المذكور والمحذوف ولو كان أخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب أن يقولوا يقول بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد (قوله) وهو أبو دؤاد حارثة بن الحجاج

(أكل امرئ تحسب من امرأ * ونار توقد في الليل نارا)

فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة (أي وكل نار) وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه (لثلا يلزم العطف على معمولي عاملين) مختلفين لان امرأ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نار المجرورة على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نار المنصوبة على امرأ المنصوب لزم ان تعطف بحرف واحد شين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممنوع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والقراء والزجاج الى الجواز والتقدير تحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نار المحذوف المضاف وأبقى المضاف اليه على جره واختير المحذوف دون العطف لان حذف ما يدل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلفين فيه كما قدمناه والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك أشار الناظم بقوله وربما جروا الذي أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدا

لكن بشرط أن يكون ما حذف * مما تلاها عليه قد عطف

وهذا الشرط أعلى كما تقدم (ومن غير الغالب قراءة ابن جازر) بالجيم والراي تريدون عرض الدنيا (والله يريد الآخرة) بجزر الآخرة على حذف مضاف (أي عمل الآخرة فان المضاف) المحذوف وهو عمل (ليس معطوفا) على حديثه (بل المعطوف جملة) من مبتدأ وخبر (فيها المضاف) وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله أعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز (وان كان المحذوف المضاف اليه) وهو الجزء الثاني (فهو على ثلاثة أقسام لانه نارة يزال من المضاف) وهو الجزء الاول (ما يستحقه من اعراب وتنوين وينى على الضم نحو) قبضت عشرة (ليس غير) مما هو شبيه بالغايات (ونحو من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كأمر) في الفصل قبله (ونارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربا له الامثال) من الفاظ الاحاطة ونحو (أي ما تدعوا) من أسماء الشرط (ونارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه) أي على المضاف (اسم عامل في مثل) المضاف اليه (المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل) والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف اليه نصف وأبقوا المضاف الاول وهو ربع على

(قوله أي فلا خوف شيء عليهم) قال اللغوي غير متعين فحوازان تكون لاناقية الجنس وقتحة خوف بناء اه وفيه نظر لان الكلام في قراءة خوف مضموم لا مفتوحا (خاتمة) قال الزرقاني قال الرضي وقريب من الظروف ٥٧ المبنية قولهم هي أبوك بفتح

اللام وسكون الهاء وفتح الياء أي لله أبوك لان أصله جار ومجرور حذف حرف التعريف وغير المجرور قبتي لاه أبوك وبني لتضمن الحرف ثم حصل في الكلمة قلب مكاني وهو انه جعلت الهاء في موضع الالف وسكنت لوقوعها وتقعها وجعلت الالف موضع الهاء ورجعت لاصلها من الياء وحركت لاجل سكون الهاء وكون الياء أصلا لها أحد مذهبي شيدو به في الله وهو انه من لاه يليه أي يستتر وفتح الياء تحفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة قال وقد تحذف فيقال له اه بالمعنى باختصار (فصل) * (قوله انه لا يفصل بين المتضامين) قال المصنف في الحواشي المتضامان أشد مترابطا من الموصوف وصيغته ومن ثم أجاز الجميع وأمين المؤمنين واختلقوا في وأزيد الطويلاه (قوله ثلاث جائزة في السعة) كلامهم استواءها في الحواشي وقال في الحواشي

حاله فلم يتوزان المضاف اليه منوى لفظه وعطف عليه ونصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالإضافة اليه وما حصل المذ كور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه يباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضة وذهب شيدو به الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم انجم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذف الهاء أصلا حال لفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند شيدو به والجمهور ولا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من المحذف من الاول لدلالة الثاني عليه فلا فصل فهي عنده جائزة قياسا وسماعا واليه أشار بقوله في النظم

ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل

بشرط عطف واضافة الى * مثل الذي له أضفت الاول

(أو غيره) بالرفع أي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف (قوله)

عاقبت آما لي نعمت النعم * (بمثل أو أنفع من وبل الديم)

فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذ كور والاصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم حذف وبل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور وبالبناء المتعلقة بعلقت والو بل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو علي (ابدأ بذا من أول * بالخفض من غير تنوين) على نية لفظ المضاف اليه أي من أول الامر (وقرأه بعضهم) وهو ابن يحيى (فلا خوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الإهمال (أي فلا خوف شيء عليهم) وأما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال

(فصل) * زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضامين الا في الشعر) خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئية لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين منزل منزلة الجزئية منه وهو قول البصرين (والحق) عند الكوفيين (ان مسائل الفصل سبع) منها (ثلاث جائزة في السعة) بفتح السين وهي التثنية وضابطها أن يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما مضمولا للمضاف وأن يكون منصوبا أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم (احدها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر) وكذلك زين لكثير من المشركين (قتل أولادهم شركائهم) برفع قتل على التثنية عن الفاعل تزين المبنى للمفعول ونصب أولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله وأولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضله فان ذلك مسوغ لعدم الاعتدال به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من أجل ان المضاف اليه مقدر التقديم فتتضي الفاعلية المبنوية تسقط بذلك قول الزنجشري في الكشف وأما قراءة ابن عامر فشي لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجاء دودا فكيف به في الكلام المشور فكيف به في القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته اه (وقول الشاعر)

عتوا إذا أجبناهم الى السلم رافة * (فسقناهم سوق البغاث الأجامل)

فسوق مصدر مضاف والاجامل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين

(٨ تصريح في)

ان في قول النظم شبه فعل اجالا فانه ان كان صدرا كان حسنا وان كان وصفا كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال الدوشري اقتصر عليه لانه أقصع ومجوز لكسر بقلته وقلته في ذلك وسعة بالفتح في الاوزان * والكسر محكي عن الصانعي وتفسير السعة بالشر ينظر هل هو مخالف لتفسيرها في قوله لينفق ذو سعة

أولا (قوله كقول بعضهم ترك يوماتفسك الخ) ٥٨ وقوله لله در اليوم من لامها وفي مسائل أبي الفتح اختار أبو بكر أن ينصب الطرف

بدر لما فيه من بنية المضدريه
وامتنع منه أبو علي فلم ينصبه
إلا بالله قال المصنف في
الحواشي ويلزمه الفصل
بالاجنبي (قوله والتقدير
ترك نفسك شأنها الخ)
هذا أولى من قول الحفيد
ترك نفسك إياك لأنه
أحوجه إلى أن قال فان
قلت لو كان المعنى كما
ذكرت لقال وهو لا
وهو ما قلت لما كان
إياك ونفسك عبارة عن
شيء واحد صح أن يقال
وهو اها (قوله والمضاف
إليه أمام مفعوله الأول)
لم يأت المصنف لأم هذه
بمقابل والضرب
تأخير المسئلة الفاصل
وأن يقول والفاصل أما
مفعوله الثاني لأنه قد عادل
ذلك بقوله أو ظرفه وهذا
الذي أوقع الشارح في قوله
ثم عطف على مفعوله الأول
وصوابه الثاني وقوله بعد
مأم مفعوله الأول وصوابه
الثاني (قوله يشبه الفعل)
في التعميد ذلك نظر قال
في الحواشي قوله فصل
عني يعني مطلقا سواء كان
المضاف شبه الفعل أم لا
وهذا الذي يدل عليه كلام
الشارح السابق في ضابط
المسائل الثلاث ويدل
عليه مثال المصنف هنا
لان غلام لا يشبه الفعل
وفي بعض النسخ لا يشبه
الفعل بزيادة لا وعلى ذلك

المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثنية
الموحدة أو له وبتاء مثنى آخره فإوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط بينهما من معجمة طائر ضعيف
يصاد ولا يصاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر (وأما طرفه) عطف على قوله أمام مفعوله أي والفاصل
أمام مفعول المضاف كما تقدم وأما طرفه (كقول بعضهم ترك يوماتفسك وهو اها) سعي لها في رداها
فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف ويوما
ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهو اها مفعول معه والتقدير
ترك نفسك شأنها يوما مع هو اها سعي لها في رداها ويحتمل أن يكون الاصل تركك نفسك فيكون من
الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يكون المضاف وصفا) بمعنى
الحال والاستقبال (والمضاف اليه أمام مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن
الله مخلف وعده رساله) ينصب وعده وجر رساله فخلف اسم فاعل متعدلا ثنين وهو مضاف ورساله
مضاف اليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ووعد مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف
اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رساله وعده (وقول الشاعر)

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى * (وسواك مانع فضله المحتاج)

فسواك مبتدأ وما نزع خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني
وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله (أو ظرفه) عطف على مفعوله
الأول أي والفاصل أمام مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه وذلك صادق بالمجرور والمجرور (كقوله صلى
الله عليه وسلم هل أنتم تاركوني صاحب) فثار كوجع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو
صاحبي بدليل حذف النون ولى جار ومجرور وظرف ناز كوفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل
هل أنتم تاركوا صاحب لي (وقول الشاعر) فرشني بخير لا كونن ومدحتي * (كناحت بوفا صخرة بعسيلي)
فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من إضافة الوصف إلى مفعوله ويوما طرف ناحت بمعنى
أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشني أن من رشيت السهم إذا أذقت عليه الرش
والمعنى أضح حال بخير ومدحتي مفعول معه وبعسيلي متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين
المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهي كناية عن كون سعيه عملا فائدة فيهم مع حصول
التعم والكدرة المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون (الفاصل قسما
كقولهم هذا غلام والله زيد) بجز زيدا بإضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحي
الاباري هذا غلام ان شاء الله ابن أخيك بجز ابن بإضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء
الله وزاد ابن مالك الفاصل بأمأ كقول تابط شرا هما خطناما اسارومنة * واسادم والقتل بالحجر أجدر
في رواية الحجر والاسار بكسر الهمزة الأسر (و) المسائل (الأربع الباقية) من السبعة (تختص
بالشعر) لفقد الضابط المذكور (أحداها الفاصل بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف) وان كان
عاملا واحدا (فاعلا كان) الاجنبي (كقوله) وهو الاعشى ميسون بن قيس

أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنع ما نجلا

فأنجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بأنجب وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب وهو مضاف وإذا
مضاف اليه والفاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول لغيره (أي
أنجب والداه أيام اذ نجلاه) يقال أنجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلا بالنون والجيم نسلاه (أو مفعولا)
معطوف على فاعلا أي فاعلا كان كما مر أو مفعولا (كقوله) وهو جري

(تسقى امتيا طندي المسواك ريقها) * كما تضمن ماء المزة الرصف

لا إشكال (قوله أن يكون الفاصل قسما) قال الدنو شري هل اذا تعدد القسم وصرح بفعل القسم يجوز أولا فسقى

(قوله وندي مفعوله الاول الخ) قال الدنوشري الصواب أن يقال المسوال مفعوله الاول وندي رتبة مفعوله الثاني على غط أسقيت
 عمرا ماء فعمرا هو المفعول الاول في باب أعطى لانه الفاعل في المعنى فليتامل وذكرك بعض المشايخ ان مراده بقوله وندي مفعوله الاول
 ويقوله والمسوال مفعول الثاني مراده فيه الاول لفظا ويقوله الثاني لفظا (قوله فالماء مجرورة الخ) قال الدنوشري ما قاله مردود بمنع ان
 الماء مجرورة محلا بل محلها نصب أو رفع ونكاح مضاف الى مطر فليتامل لكن على تقدير كون الماء فاعلا يلزم عليه الاستعارة وفي كونه
 مقبسا نظر انتهى وقوله يلزم عليه الاستعارة أي استعارة غير ضمير الرفع لانه الماء ليست من هـ ضمائر الرفع والاستعارة إنما

وقعت في الضمير المنفصل

بشروط نحو ما أنا كانت لا
 في المتصل كما هنا وعلى
 ما قاله من ان الماء ليست
 مجرورة لا اشكال في خفض
 مطر لانه الذي أضيف
 اليه نكاح ولم يضاف الى
 الماء فتدبر (قوله بنعتنا
 المضاف) هو أضعفها
 لان فيه فصلا وتقديما
 للتابع على بعض المتبوع
 (قوله كقوله من ابن أبي
 الخ) لا يقال ان أبي
 في البيت أضيف الى
 شيخ الاباطح وأبدل منه
 طالب لانا نقول شيخ
 الاباطح هو أبو طالب في
 أضيف الاب الى شيخ
 الاباطح اقتضى ان أبا
 طالب له ابن هو شيخ
 الاباطح وان ذلك الابن
 غير علي وليس كذلك ثم
 ان أبا طالب من شيخ
 الاباطح اقتضى انه عينه
 أو من الاب كان ذلك
 مقتضى ان علي رضي الله
 عنه ابن لطالب ولان أبا
 طالب صار لقباً (قوله
 وإنما هو نعت للمضاف

فتسقى مضارع سقى متعدلاثنين وفاعله ضمير يرجع الى أم هانئ وفي البيت قبله وندي مفعوله الاول
 وهو مضاف وير بفتحها مضاف اليه والمسوال مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه (أي
 تسقى ندي رتبة المسوال) والمسوال أجنبي من ندي لانه ليس مفعولا له وان كان عاه لهما واحد وهو
 تسقى والامتياع بثناة فوقية فتحتانية فاعله الاسئبال والمزنة السحاب والرصف بفتح عين جمع
 رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف أرق وأصفى (وأظرفا كقوله) وهو أبو
 حبة النمرى (كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى) يقارب أو يزيل
 فاضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالطرف وهو أجنبي من المضاف لانه ليس مفعولا له وخطمبني
 للمفعول وبكف متعلق به ويقارب أو يزيل زعتان يهودى * المسئلة (الثانية) من الاربعة (الفصل بفاعل
 المضاف كقوله) مان وجدنا للهوى من طيب * (ولا عدنا قهر وجد صب)
 فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طيبا
 ولا عدنا قهر صب وجد والصب العاشق (ويحتمل أن يكون منه) أي من الفصل بالفاعل (أو من
 الفصل بالمفعول قوله) وهو الاحوص

لئن كان النكاح أحل شي * (فان نكاحها مطر حرام)

في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالماء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية (بدليل انه
 يروي بنصب مطر ورفعه) فان كان بالرفع (فالتقدير فان نكاح مطر اياها) فهو من الفصل بالمفعول وان
 كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر هي فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الماء المتصلة بالنكاح
 اما ان تكون مفعولة فتكون في تقدير اياها (أو) فاعلة فتكون في تقدير (هي) فعلى الاول فاعل النكاح
 مطر وعلى الثاني المرأة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين
 فالماء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف
 لا يضاف لشئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان أقبح الناس منظرأ أو كان تحته امرأة من
 أجل النساء وكانت تر يذفراته وهو يابى ذلك المسئلة (الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو
 معاوية بن أبي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدا من علي بن أبي طالب
 وعمر بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم فقتل علي وسلم عمرو ومعاوية
 نجوت وقد بل المرادى سيفه * (من ابن أبي شيخ الاباطح طالب)

فصل بين المتضامتين وهما أبي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح (أي من ابن أبي طالب شيخ
 الاباطح) وتجوز في جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو أبي دون المضاف اليه وإنما هو نعت للمضاف
 والمضاف اليه معاوية المرادى وهو عبد الرحمن بن عوف والشهير بابن ملجم يضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم
 المفعول كما في تهذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمرادى بهامكة لان أبا

والمضاف اليه معا) أي لانه كنية وهو قديم من العلم الذي معناه افرادى وكلا الجزأين فيه بقدره لا يدل على معنى وقد أشار الحميد الى
 هذا التجوز ورده فقال وفيه نظر لان أبا طالب كنية فيكون شيخ الاباطح نعتا لمجموعه لا لجزءه وفي هذا النظر نظر لان نعت الكنية إنما
 يشبع الجزء الاول في الاعراب لا الثاني فقوله نعت للمضاف اليه أي من جهة الصورة اللفظية وان كان هو في المعنى نعتا للمجموع وإنما
 جعله نعتا للمضاف لانه يادع له في اعرابه كما ان النعت الحقيقي كذلك وإنما كان كذلك لان اعراب المنقول بالنظر الى ما كان قبل النقل
 انتهى وذكر نحو اللقاني باختصار (قوله والمرادى) بفتح الميم نسبة الى مراد بن من مذبح كما في الباب (قوله على صيغة اسم المفعول)

يقول بعض الفضلاء هذا الضبط عن خط التبريزي وقال وقول القاموس وملجم ككرم ليس بذالك البين في المراد لاحتمال
 مكرم لاسم الفاعل ولا اسم المفعول وكثيرا ما يتكرر منه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه مناظرا الى الاكثر
 فلينظر وليتدبر واقول ذكر المقريزي في شرحه انه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر في الذ كرفعل صاحب القاموس قصد
 الاتيان بما يحتمل الوجهين (قوله كان برزون الخ) قال المصنف في الحواشي يحتمل أن يكون اما هو المضاف اليه على لغة القصر
 وزيد بدل أو عطف بيان ٦٠ (قوله الفصل بفعل ملغى) قال الدنوشرى فيه نظر فان الفعل وهو تراهم ليس ملغى هنا بل هو

عامل في المفعول الاول
 وهو هم وفي المفعول
 الثاني وهو حلو اغاية
 الامران متعلق الفعل
 وهو باي تقدم عليه
 وفصل بين أي وبين
 الارضين بالفعل ومفعوله
 قاتله

طالب كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرفها * المسئلة (الرابعة الفصل بالتداء) بمعنى المنادى
 (قوله) كأن برزون أباعصام * زيد جمارق باللام
 فاضاف برزون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وجماد خبر كأن (أي كأن برزون زيد) جارا
 (بأباعصام) وبعيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله * باي تراهم الارضين حلو * أراد باي
 الارضين تراهم وسادسة وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله * معاود جراته وقت الموادي * أراد
 معاود وقت الموادي جراته الى هذا الفصل أشار الناظم بقوله
 فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا آخر ولم يعب
 فصل يمين واضطرارا وجدا * باجنبي أو بنعت أو ندا

(فصل) *
 (قوله لانه أصل ما يبنى
 وهو على حرف واحد)
 فيه نظر لان أصل ما هو
 على حرف واحد البناء
 على الحركة المطلقة لا
 المخصوصة بدليل
 ما ذكره من أسباب البناء
 على مطلق الحركة ومن
 أسباب كل حركة مخصوصة
 من فتح أو كسر أو ضم
 (قوله بالذال المعجمة)
 هو كما قال في الصحاح في
 العين والشرايب ما يسقط
 فيه (قوله ونذر اسكانها
 بعد الالف في قراءة نافع)
 قال الدنوشرى يلزم على
 قراءة نافع التقاء
 الساكنين على غير حده
 فينظر فيه (قوله في لغة
 بني يربوع) قال شاعرهم
 وهو الاغاب العجلي

(فصل في أحكام المضاف للياء) * الدالة على المتكلم (يجب كسر آخره) أي المضاف لمناسبة الياء سواء
 كان صحيحا (كغلامي) وعبدى أو شبيها بالصحيح كدلوى وطبى (ويجوز فتح الياء واسكانها) واختلف في
 أيها أصل فعمل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه أصل كل مبنى
 والياء مبنية والفتح أصل ثان لانه أصل ما يبنى وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان أكثر
 (وستثنى من هذين المحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها (أربع مسائل)
 لا يأتي فيها ذلك (وهي المقصور كفتى وقذى) بالذال المعجمة (والمنقوص كرام وقاص والمثنى) وشبهه
 (كابنين) بالموحدة (وعلامين) واثنين بالثلاثة (وجع المذكر السالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وعشرين
 (فهذه الاربعة آخرها واجب السكون) لان آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف و آخر المنقوص والمثنى
 المهرور والمنتصب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في ياء المتكلم وليس شيء من الالف والحرف المدغم
 قابلا للتحرك (والياء معها واجبة الفتح) للتحفة والتحرر لا لتقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله
 آخر ما يضاف للياء كسر اذا * لم يك * عتسلا كرام وقذا
 أو يك كابينين وزيد بن فدى * جميعها الياء بعد فتحها احتدى
 (ونذر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ونحوها) في الوصل بسكون ياء محياي وليبان ان ذلك في
 الوصل عطف عليه ونحوها والافلا حاجة لذكره (و) نذر (كسرها بعدها) أي بعد الالف (في قراءة الأعمش
 والحسن) البصري قال (هي عصاي) بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين (وهو) أي الكسر مطرد في
 لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه (قراءة حمزة) والأعمش ويحيى بن وثاب وما أنتم
 (بمصر نحي أني) بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه بما في وهذا، اللغة حكاهما الغراء وقطرب وأجازها أبو عمرو
 ابن العلاء قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما
 أنتم بمصر نحي بالكسر قال الموضح في الحواشي والمعري له قصد في الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين
 كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فأتى معهم ساكنان ونظيره الكسر في شد وفي مع القوم وان كان الكسر
 في الياء أثقل انتهى (وتدغم ياء المنقوص والمثنى) في حالتى الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة

قال لاهل الكياناقي * قالت له ما أنت بالمرضى وقول الزنجشري هي ضعيفة واستشهدوا لها يبيت مجهول مردود بيان غيره قال (في
 انه للاغاب قال أبو شامة قورأيه أنا في أول ديوانه فاول هذا الرجز أقبل في ثوبي مغافري * عند اختلاط الليل والعشى *
 يجر ثوب ليس بالحقني * (قوله قاله الشاطبي) قاله المرادى أيضا وشرح التسهيل وقال أيضا وزعم القاسم بن معين انها صواب وكان ثقة
 يصير اول التبعات الى من طعن في قراءة حمزة هذه قال الكسائي كان نصير النجوم يحمل قراءة حمزة على الاحن وكان أهل النجوم يحسبونه
 من حمزة غاطلا انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادى وبه يعلم ان المعري لم ينفر دعيا قاله في رسالته فاقاله المصنف

بحامل عليه وان كان ممن روى بالاحاد وانما هو مبني منه ومن ذكر على أصل فاسد وهو ان ٦١ القراءة بالرأى والحق أنها ستة متبعة

وقدم قريبا ردا في حيان
على الزخشي فراجع
(قوله أودي بن الخ) قال
الدوشري بعده
فالعين بعددهم كأن
حداقها سملت بشولة
فهى غور تدمع
فاطلق الجمع في قوله
حداقها وأراد الاثنين
وقوله عند الرقاد أى رقاد
الناس (قوله هوى) بفتح
الماء والواو (قوله ورويت
عن النبي صلى الله عليه
وسلم) حيث قرأها أبو
عاصم الجحدري ومن
ذكر يلزم أن تكون مروية
عن النبي صلى الله عليه
وسلم لان القراءة ستة متبعة
كما علمت وانما تظهر
الحاجة الى قوله ورويت
الخ على ما هو مخالف للحق
فتعظن له (قوله فان بعض
العرب لا يقلب) ان كان
عدم القلب لازما عنده
فخالفته دعوى المصنف
الاتفاق ظاهرة وان كان
حائرا ويجوز القلب عنده
أيضا فلا مخالفة
* (هذا باب اعمال المصدر) *
(قوله فدلوا المصدر الخ)
في الاشياء والتناثر
للسميوطى قال الشيخ بهاء
الدين بن النحاس الفرق
بينهما ان المصدر في الحقيقة
هو الفعل الصادر عن
الانسان وغيره كقولنا

(في ياء الاضافة) اجتماع المنلزين (كقاضي) رفعا ونصبا وجر (ورأيت ابني) بفتح النون (وزيدى)
بكسر الدال (ومررت بابني زيدى) وتقلب واو الجمع (السالم في حالة الرفع (ياء) لان الواو والياء اذا اجتمعا
وسبقت احدهما بالساكن قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو في ياء
المتكلم لاجتماع المنلزين (كقوله) وهو أبو ذؤيب بن رثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد
(أودي بنى وأعقبوني حسرة) * عند الرقاد وعبرة لا تطلع
فأودي معناه هالك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم وأصله بنوى عمل فيه ما تقدم (وان
كان) الواو (قبلها ضمة قلبت) الضمة (كسرة كافي) أودي (بنى و) جاء (مسلمى) وعشري وظاهر
سياقه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب المذكور في قول النظم
وتدغم الياء فيه والواو وان * ما قبل واوهم فأكسره بين
واختار ابن جنى ان يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما في أجر جمع جرو وأصله أجر وفاتهم قلبوا الضمة
كسرة أو لا لأنها أضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان
قدموا على الحرف الضعيف ولو عكسوا المكان أقداما على الاقوى من غير تدرج قلت لا يمكنهم العكس
في أجر لانه يؤدى الى قلب الواو ياء من غير موجب بخلافه في مسامى فان موجب قلب الواو ياء اجتماع
الواو والياء وسبق احدهما بالساكن وانما تقدم قلب الضمة في أجر والواو في مسامى لان قلب الواو ياء في
أجر ناشى عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسامى ناشى عن قلب الواو ياء (أو) كان قبل الواو
(فتحة أبقيت) لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين (كصطفى) بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر
وأما مصطفى بكسر الفاء فانه جمع مصطفى بالنقص (وتسلم ألف التثنية من القلب ياء) اتفاقا كسماى
اذلا موجب لقلبها ياء وأطلق الناظم فقال وألفا سلم (وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبها ياء) عوضا
عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعن هذيل ان عملا ياء
حسن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي (سبقتوا هوى واعنقوا هواهم) * فتخرجوا واكمل جنب مصرع
فهوى أصله هو أى فقلب الالف ياء وأدغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه الخمسة في قوله
أودي بنى واعنقوا تبع بعضهم بعضا في الموت وتخرجوا ياء المعجمة والراءى للفعول أى خرمتم
المنية واحدا بعدوا وحذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز أن يكون تصغير هذول وهو المرتفع من
الارض ويجوز أن يكون تصغير هذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حى من
مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر أخو خزيم بن مدركة أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن
وبرة ولا يختص قلب ألف المقصور بيا بل بلغته هذيل بل حكاه عيسى بن عمر عن قريش وحكاها
الواحدى في البسيط عن طيبي في قوله تعالى فن اتبع هداى وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن اسحق
وعيسى بن عمر وهدي وهى عصى ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي (واتفق الجميع)
من العرب (على ذلك) وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم (في على ولدى) الطرفين كما فسده المرادى
وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرف قيسه لا تصاف وفي دعوا الاتفاق نظر فان
بعض العرب لا يقلب فيقول لداى وعسلاى قاله المرادى في شرح التسهيل (ولا يختص) قلب الالف
ياء (بىاء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم فى الى) نحو الى وظاهر
كلام المرادى السابق أن من يقول لداى يقول الاى فانه قال بعد أن قال ذلك وكذلك الى انتهى وأفرد
الى عن اخواتها لانها لا تستعمل طرفا وان كانت تقع اسما لواحد الا لا هو هى التعم
* هذا (باب اعمال المصدر) اعمال (اسمه) *

ومدلولها ما يختلف فدلوا المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث
فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هى بواسطة دلالة على المصدر وتحقيق ما هيتما ان يقال (الاسم

ان ضرب بامه در في قولنا يعجني ضرب زيد عمر افيكون مدلوله معنى وسيد وما يعبر به عنه مصدر افعال نحو ضرب في قولنا ان ضرب بامه صدر

منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسما لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبعه ان المسعى به التسييح الذي هو صادر عن المسيح لا لفظت س بي ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتزنيه انتهى وقال ابن الحاجب في أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالتعقير فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يؤولون مصدر واسم مصدر في الشيتين المتغابرين لفظا أحدهما الفعل والآخر للدلالة التي يستعمل بها الفعل كالظهور والظهور والاكل والاكل فالظهور المصدر والظهور اسم ما يظهر به والاكل المصدر والاكل ما يؤكل اه وفيه مخالفة لما قاله الشارح تبعالغيره حرفي كلامه في باب المفعول المطلق ومضى ما فيه وكون اسم المصدر الاعلى ٦٢ الحديث لاعلى لفظ المصدر هو المناسب لعمه كما قاله المصنف في الحواشي وهو المناسب لقول

الدال على مجرد الحديث (من غير تعرض لزمان (ان كان علما) موضوعا على معنى (كفجار وجماد) علمين (للفجرة) بسكون الجيم (والمحمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (أو) كان مبدؤا بيمين زائدة غير المفاعلة (كضرب ومقتل) بفتح أولهما وثالثهما (أو) كان (متجاوزا فاعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء) بضم أولهما في قولك اغتسلت غسلا وتوضأ وضوا (فأما) أي فان الغسل (بزنة القربو) الوضوء بزنة (الدخول في) قولك (قرب قريبا ودخل دخولا فهو اسم مصدر) جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله أولا الاسم الدال والاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضع في الحواشي حذف الفاعل وجعل ما بعده خبر المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حذف قول النظم * والامر ان لم يك النون محمل فيه هو اسم وما ذكره ههنا من ان المبدؤ بيمين زائدة غير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناطم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمي وانما سموه أحيانا اسم مصدر تجاوزا انتهى (والا) يكن كذلك (فصدره) يعمل المصدر عمل فعله في التعدي والرزوم (ان كان يحل محله فعل امامه ان) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل فالاول (كعجبت من ضربك زيدا أمس و) الثاني نحو (يعجبتني ضربك زيدا غدا) فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول (أي ان ضربته) أمس (و) أن وفعل مضارع في الثاني (أي أن تضربه) غدا (وأما مع ما) المصدرية والزمان حال فقط (كيعجبتني ضربك زيدا الا أن أي ما تضربه) الآن (ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا) من المصدر المؤكد لفاعله (كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتهاء هذا الشرط) لانه لا يحل محله فعل مع ان أو ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل وأما المصدر النائب عن فعله نحو ضربت ضربا زيدا فافيه خلاق فذهب ابن مالك في التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضع في شرح القطار المنع وعاله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضع والى أعمال المصدر عمل فعله أشار الناطم بقوله

المصنف الاسم الدال على مجرد الحديث لانه ظاهر في دلالة اسم المصدر على الحديث الا ان يقال المراد الدلالة على الحديث ولو بواسطة (قوله من غير تعرض لزمان) قال الدونشري أي أودات (قوله ان كان يحل محله الخ) هذا انما هو شرط العمل في غير الظرف والجار والمجرور وأما ما قبله عمل المصدر في ما وان كان لا يحل محله كما اذا كان بمعنى الثبوت ويجوز حينئذ تقديمها عليه كما قاله المصنف في شرح بابت تعاد وبتداه في الحواشي (قوله والزمان حال فقط) قيد لحلول الفعل وما يحل المصدر والمقصود بالتقديم ما والقرض أنه اذا كان الزمان حالا لا يكون أن حالة مع الفعل محمل المصدر بل ما وليس

بقوله المصدر الحق في العمل * ان كان فعل مع ان أو ما يحل

محله وبقى من شروط أعمال المصدر شرطه العدمية وهي أن لا يكون مصغرا فلا يجوز أن يعجبني ضربك زيدا ولا مضرا فلا يجوز ضربني زيدا حسن وهو غير واقبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز أن يعجبني ضربك

التعرض ان ما لا يحل مع الفعل محل المصدر الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل مع الفعل محله مطلقا فإما بالامر أن زيدا أم الحروف المصدرية فلا يعدل عنها الى غير ما كانا وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لنا فإتاهه بخلاف ما فاتها الاتافية (قوله ولا يجوز في ضربت ضربا زيدا الخ) قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يحجز تعلقهما به وهما ما هما في التعلق بكل غادور اجماع الا ان هذا المصدر لم يذ كر ان ذلك كما ان الفعل الثاني في قام قام زيدا لم يوثق به الاسناد (قوله خلافا للكوفيين) احتجوا بقوله وما الحرب الاما علمتم وذتم * وما هو عنها بالحديث المرجح فان ظاهره ان مناهم متعلق به والذي هو ضمير المصدر أعني ضمير الحرب وتأول البصريون ذلك على ان عنها متعلق بأعني مقدر أو بالمرجم وهو بضم الميم وفتح الراء والجم المشددة الذي لا يوثق على حقيقته واذا جعل متعلقا به فبفتح الضرورة ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف دل عليه المرجم أي مرجعها أو على تقدير وما هو بالحديث عنها والحديث بديل من هو ثم حذف (قوله ولا محدودا) فاما قوله يحجزني به الجدل الذي هو حازم * بضربة كفيه الما لنفس راكب

واعمل الضربة ونصب بها الـ لا وأما نصب تراكب فنصوب ببيحاي والجاء بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والملا بالقصر الضمراء
 والمعنى ان هذا المسافر عدل عن الموضوع وتيمم وشق بذلك المسار كما عوت فاحيا نفسه فشاذا لا يقاس عليه والمراد من كونه
 محدودا أن يكون مردودا الى فعله قصد التوحيد والدلالة على المدّة فان كان فعله مصدرا غير مقصود بهاء التوحيد نحو رهبة ساوي
 العاري من التاء في صحة العمل كقوله فلولا جاء النصر منك ورهبة * عقابتك قد كانوا الناكلا وورد فاعمل رهبة في عقابتك لان التاء
 فيه ليست للوحدة بل هو مصدر مبني على فعلة كرحمة ورغبة وانما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعاري منها ومعنى كانوا
 لنا كالموارد ووطنناهم كما توطأ الموارد (قوله ولا موصوفا قبل العمل) الاولى ولا متبعا اعم من أن يثبع بالنعته أو غيره فلا يجوز عجيبت
 من قتالك نفسه زيدا ولا عجيبت من اتيانك مشيك الى بكر ولا عجيبت من شريك واكلك الابن فاما قول الخطيئة
 أزمعت ياسامينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحم كاليأس فقوله من نوالكم ليس متعاقبا بالمصدر وهو بأسالنعه بقواه مبيدنا بل هو
 متعلق بفعل محذوف تقديره يثمت من نوالكم فان قلت قد جوز السيراق في قوله أرواح ٦٣ مودع أم بكور أنت فانظر لاي ذلك تصير
 متعلقا بفعل محذوف تقديره يثمت من نوالكم فان قلت قد جوز السيراق في قوله أرواح ٦٣ مودع أم بكور أنت فانظر لاي ذلك تصير

كون أنت فاعل المصدر
 قلت قدر دعاه الفارسي
 بان المصدر قد وصف بقوله
 مودع وخرجه بعضهم
 على ان أنت فاعل بفعل
 محذوف يفسره فانظر
 ويجوز كونه مبتدأ خبره
 قوله رواح امام بالغة
 واما على معنى نوزواح
 قوله ولا موصولا من
 معموله باجني ولو كان
 المعمول ظرفا كما في الآية
 الشريفة والفاصل ظرفا
 أوجاروا بحرورا كما في
 قوله تعالى كتب عليكم
 الصيام كما كتب على
 الذين من قبلكم لعلكم
 تتقون أيا ما معدودات
 ولهذا اعترض في المعنى

زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز أعجبتني ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة
 متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا لقوم ولا موصولا من معموله باجني فلا يقال ان يوم تبلى
 السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخر عن معموله فلا يجوز أعجبتني زيدا ضربك
 قاله في شرح القطر أخذ من التسهيل (وعمل المصدر مضافا أكثر) من عمله غير مضاف وهو متفق عليه
 ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول أخرى فالاول (نحو ولولا دفع الله الناس) والثاني كقوله
 الا ان ظلم نفسه المرء بين * اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا
 (و) عمله (منونا أقيس) من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتركيب (نحو وأطعام في يوم ذي مسغبة يثيما)
 فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويثيما مفعوله والتقدير أو اطعمه يثيما والمسغبة الجماعة من سغب اذا
 جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وجلا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل (و) عمله
 معرفة (بال قليل) في السماع (ضعيف) في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه (كقوله
 ضعيف السكاية أعداءه) * يخال القرار براخي الاجل
 فالنكايه مصدر مقرون بال وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن
 القرار من الموت يباعد الاجل وفي التزويل ان الموت الذي تغرون منه فانه ملائيم واختلف في المصدر
 المقرون بال على أربعة أقوال فسيبويه عمله والكوفي لا يعمله كالأعمال المنون وجوزة الفارسي على
 قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاينة للضمير كما في البيت ومنع عجيبت من الضرب زيدا عمرا وواقفه
 أبو حيان ويرد عليهم ما قوله عجيبت من الرزق المسمى الله * وللترك بعض الصالحين فقيرا
 أي عجيبت من أن يرزق المسمى الله ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا وفي أعمال المصدر في أحواله
 الثلاثة أشار الناظم بقوله * مضافا او مجردا أو مع ال * (واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا)
 لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل (وان كان ميميا فكالصدر) في العمل (اتفاقا) لانه مصدر حقيقة

على الزمخشري انعلق أيا ما بالصيام فان فيه الفعل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون
 متعلقا بكتب قلنا يلزم محذورا وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل بمعموله (قوله فلا يقال ان يوم تبلى السرائر الخ) اعلم أن المصنف
 تكلم على هذه الآية في الجهة الثانية من الباب الخامس من المعنى وقال ان الظرف أيضا يتعلق بقادر لان قدرته لا تنقيد بذلك
 اليوم ولا غيره بل تتعلق بمحذوف أي برجعه يوم تبلى السرائر انتهى وقد تكلم ابن جنى أيضا في الخصائص عليها في الترجمة التي
 نصها باب في تجانب المعاني والاعراب وذكرا ما حاصره ان الظرف في المعنى متعلق برجعه الا أنك اذا جعلت على هذا الزم الفصل بين المصدر
 ومعموله واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب عنه أضمرت ما يتناول الظرف ويبدل بالمصدر وعليه وانما انتهت على هذا اليتقطن
 من هذه الترجمة لما يندرج تحتها من الجزئيات وانها لا يلزم كون الاعراب تابع للمعنى وقد نهىنا على ذلك في حواشينا على الالفية في أول
 باب ظن وأحوالها (قوله نحو أو اطعام الخ) قال الدونشري والاكثر في المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالأية وعكسه حائر لكنه
 قليل (قوله في كالمصدر في العمل) الوارد في أعمال اسم المصدر كونه مضافا قال الشاطبي ولم يأت فيما أحفظ منونا ولا معرفا بال ولم يأت

الناظم له في كتبه بمثل لأنه قال في التسهيل ان اسم المصدر يعمل فعل فعله وظاهره أعماله في جميع أحواله والامر محتمل (قوله
فصاحب مصدره يعمى) قال الدوشري ٦٤ مشكل فان المصنف ذكر أنه اسم مصدر انتهى ويجاب بان الشارح راعى ما هو الحق عند

المصنف لما أسلفه عن
شرح الشذور من ان المبدوء
بهم زائدة تغير المفاعلة
مصدر وتسميته اسم
مصدر مجاز وهذا قال اتقا
بعد قول المصنف فكالمصدر
لأنه مصدر حقيقة (قوله
وتحية مفعول مطلق) قال
الدوشري مشكل الصواب
انه حال من السلام مؤكدا
انتهى ولم يبين وجه
الاشكال واحتمال الحالية
لا ينافي جواز المفعولية
المطلقة فتأمل (قوله
فالتعسل موضوع الخ)
قال المصنف في الحواشي
الاحسن ان يقال في مثل
العطاء والكلام والعذاب
انها أسماء صادرة
فحوال الغسل انه مصدر
محذوف الزوائد ولا يقال
ذلك في الاول لابقائهم
فيها زائدا وقال أيضا قال
ابن السيد في كتابه على
وطأ الامام مالك المسمى
بالنكت المقتضية من
المقتبس في شرحه وطأ
مالئشبن أنس الغسل
المصدر وهو فعل الغاسل
والغسل الماء الذي يغسل
به الدرر مسن صابون
وطفل وغيرهما وكثير
من العامة والفقهاء
يقولون تغسل يعنون

كما تقدم عن شرح الشذور (كقوله) وهو الحرف بن خالد الخزومي ونسبه الموضع في المعنى للعرجي
تبع الحريري (أظلم ان مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم)
فصاحب مصدره يعمى مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله ووجه أهدي السلام نعت رجلا وتحية مفعول
مطلق على حذف تعدت جلوسا وظلم خبران وظلم منادى بالجمرة (وان كان) اسم المصدر (غيرهما) أي
غير العلم والميمى وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي (لم يعمل عند البصر بين) لان أصل
وضعه لغیر المصدر فالتعسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث (ويعمل
عند الكوفيين والبعثانيين) لانه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو القطامي
(أكثر ابعدر الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرقاعا)

فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول أي عطائك اياي المائة على
حد حتى تعطوا الجزية أي يعطوكم الجزية والرابع بكسر الراء جمع راتعة وهي الابل التي ترتعي نعت
مائة والخطاب لفرق بين الحرف الكلابي وكان من خبره ان القطامي أسر فخلصه فرور دعليه ماله وأعطاه
مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكره الموضع من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا
يناقيه قول النظم ولا اسم مصدر على التنكير لان ذلك صادق عليه (ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله)
لشدة اتصاله به (ثم يأتي مفعوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) وهو
الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض (وهو الاقيش الاسدي
(ويقل عكسه) وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعا (كقوله) وهو الاقيش الاسدي
أقنى تلاميذي وما جعلت من تشب * (قرع القوافير أقواه الاباريقي)
فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية باقي وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القوافير
بقافين وزاي معجمة أقواه يشربها الخروا حدها قافوزة وأما قافوزة براين معجمتين فجمعها قوافير
كقوافير بمهملتين جمع قارورة وأقواه فاعل المصدر وهو جمع فهو أصله فوه فلذلك شردت في الجمع
والاباريقي جمع ابريقي وروى بنصب الأقواه فيكون من القسم الاول وتلاذي بكسر التاء المثناة فوق
المال القديم من تراب وغيره ووجعت بشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على
المضياع والدور والاموال الثابتة التي لا يقدر الانسان ان يرحل بها (وقيل تختص) اضافة المصدر
الى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت (ورد بالحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (وجع البيت من
استطاع اليه سبيلا) فخرج مصدر محل محله أن والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة
فاعله (أي وأن يجمع البيت المستطيع) والمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا
دليل فيه (وأما اضافة الى الفاعل ثم لا يذ كر المفعول) في اللفظ (وبالعكس) وهو أن يضاف الى
المفعول ثم لا يذ كر الفاعل في اللفظ (فكثير) فيها فالاول (نحو ربنا وتقبل دعائي) الثاني (نحو
لا يسأم الانسان من دعاء الخير) فدعائي مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر
مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل (ولو ذ كر لقبيل دعائي اياك
ومن دعائه الخير) وهو أحد المواطنين الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك أشار الناظم بقوله
وبعدوه الذي أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله
(وتابع المجرور) فاعلا كان المجرور أو مفعولا (يجر على اللفظ أو يحتمل على المحل فيرفع) ان كان المجرور

به فعل الغاسل ولا تصرف أحد من أهل اللغة قاله (قوله) والمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل الخ) هذا مبني على
كلام أبي جيان ومرفى باب المبتدأ والخبر ما يتعلق بذلك (قوله) ومن دعائه الخبر) قال اللقاني الانشيب بقوله وعكسه أن لا يذ كر الفاعل

(قوله كقوله مخافة الافلاس والليانا) قال في المعنى يجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على حذف مضاف أي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذا المراد انه داين حسان خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته لعمامه في الفاعل (قوله بكسر اللام وفتحها) عبارة المصنف في الحواشي بروي بكسر اللام وهو اقيس كجرمان وعرفان وفتحها فقيل مصدر كالتسنان فيمن سكن نونه وقيل صفة للفاعل أي مخافة الرجل الذي يلويني عن حق قاله الفارسي ورأي ان ذلك أحق من تقديره مصدر الكثرة فعلا في الصفات وتندوره في المصادر (قوله ومذهب سيبويه والجمهور منع الاتباع على المحل) لان شرطه ان يكون مجوزا لا يتغير عند التصريح به وهنالك صرح برفع الفاعل ونصب المفعول ٦٥ تغير العامل بزيادة التنوين

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

(قوله وهو ما دل الخ) قال اللغاني لا يجني صدقه على أمثلة المسالفة وان اسم الفاعل يقع (قوله والفعل انما يدل على الخ) علل اللغاني خروج الفعل بقوله لانه انما يدل على نسبة الحدث الى فاعل ما (قوله لان النصل لا يتقدم الخ) المحققون تنهم على جواز تقديمه وقد قدمه السعدي تعريف الخاصة في التهذيب وبيننا ذلك في حواشي شرحه للخبيصي ولعل فكتة التقديم هنالك يتوهم رجوع ضمير فاعله للحدث لو اخرج لقرنه حينئذ (قوله عمل مطلقا) ظاهره ولو مضغرا أو موصوفا (قوله أحدهما ان لا يوصف) ظاهره ولو بعد العمل وان الكسائي أجاز عمله

فاعلا كقوله (وهو لبيد العامري يصف أمانا وجمارا وحشين حتى تهجر في الرواح وهاجها) * (طلب المعقب حقه المظلوم) فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتي عقب غيره ووجهه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله أي كما يطلب المعقب المظلوم حقه (وينصب) ان كان المجرور مفعولا (قوله) وهو زبادا لعنترى لارؤية قد كنت داينت بها حسانا * (مخافة الافلاس والليانا) مخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف أي مخافتى الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطلب بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك أشار الناظم بقوله وجر ما يتبع ما جرو من * راعى في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيون وبعض البصر بين ومذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتويل خلاف الظاهر * (هذا باب اعمال اسم الفاعل) * عمل فعله في التعدي واللزوم (وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله) فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال (فخرج) ذكر (الحدوث) اسم التفضيل (نحو أفضل) والصفة المشبهة نحو (حسن قائم) لا يدلان على الحدوث و(انما يدلان على الثبوت) وخرج بذكر فاعله (اسم المفعول) نحو (مضروب) والفعل نحو (قام) فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالانتماء وفي غالب القسح تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان النصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان (فان كان) اسم الفاعل (صلا لال عمل) عمل فعله (مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا وغيره معتمدا تقول جاء الضارب بيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لان هذه موصولة وضارب محال محل ضرب بان أر بيدا المضي أو يضرب بان أر بيدا غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذلك ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله وان يكن صلا لال في المضي * وغيره اعماله قد ارتضى (وان لم يكن) اسم الفاعل (صلا لال عمل) عمل فعله (بشرطين) عدمين وشرطين وجوديين فالعدميان أحدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان (أحدهما كونه للحال أو

(٩ تصرح في) مطلقا وفي التخييل ان الكسائي يجيز اعمال الموصوف وحكي سويرا قر سخوا وأجاز ان زيد اضارب أي ضارب دون أن اضارب أي ضارب زيدا أو مقتضى قوله دون كذا انه لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل وأول ابن مالك أن اضارب أي ضارب على ان انا خبر ثان وليس بشي لان أيا لا يحذف موصوفا الا اذا ما سموعا لانها لم تكن يمكن الصفات وصحح المصنف في المعنى جواز وصفه بعد العمل ففوز في النوع العاشر من الجهة الخامسة ان يكون يتبعون من قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يتبعون فضلا نعتا لا آمين ورد على أي البقاء منه ذلك وقوله ان يتبعون حال من آمين ولم يبين مسموع الحال من الذكر وهو تقدم النبي والتقيد بالمعلوم أيضا على كلام المصنف وقد رأوا البقاء مضافا أي ولا قتال آمين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات على ما قاله جماعة من المحققين وان نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب الايجاز والاطناب والمساواة واعلم ان محل اشتراط

هذه الوصف انما هو في اعمال اسم الفاعل في المفعول به اذ لم يكن ظرفا او جار او مجرورا اما اذا كان كذلك فيعمل فيهما مطلقا لانهما يتوسع فيهما ويعلم انه يعمل في المفعول به مطلقا فلا شاهد لكسائي فيه ما حكاها من سور افرسخا واما استدلاله من قوله اذا فاقد خطباء فرحين رجعت بذكرت سليحي في الخياط المزابل فاجابوا عنه بانه بتقدير فقدت فرحين قال المصنف في الحواشي وقالوا لاجل مخالفتهم الاختصاص التقدير اذ رجعت فاقد فرحين فقدت فرحين رجعت فتفصل في التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بحملة اجنبية واخف الامر من عندي ارتكاب الابتداء في فاقد ما اعلمه فلا لانه ليس أهلاله لتجرده من علامة التانيث مع انه لمؤنث بتدليل خطباء فولا يكون الخبر فقدت فرحين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المتبدا والخبر مبنية للمفوق وما هو على طريق الاستثنا في انتهى وظاهر كلام الشارح انه لا يشترط في اعمال اسم الفاعل ان يكون ظاهرا ولا غير ذلك مما تقدم في شروط عمل ٦٦ المصدر كن سياقي في باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل محذوف وانه يفصل بالظرف

وعديله ولم يذكر انه يجوز فصله بالاجنبي فعليه من شروط عمله ان لا يفصل بالاجنبي فليحذر (قوله على حكاية الحال) قال اللقاني أي يقدر الهيئة الواقعة في الزمن الماضي واقعة في حال التكلم انتهى وهذا أحد الطريقين في معنى حكاية الحال (قوله فحائرا اتفاقا) قال الدنوشري هو ما حكاها ابن عصفور وحكي غيره عن ابن طاهر وابن خروف المتع وهو بعيد قاله الاشموني وهو يرد ما قاله الشارح من دعوى الاتفاق انتهى وما حكاها عن ابن عصفور عن ذكر نفسه المصنف عنهم في الحواشي كما بيناه في حواشينا وذكرنا في المقام ما ينبغي مراجعته (قوله أو ذى

الاستقبال) لانه انما عمل جملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي (الماضي) لانه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه (خلاقا لكسائي) في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة واستدلوا به وله تعالى وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب (و) قال المانعون (لا حجة له) ولهم (في باسط ذراعيه لانه على) ارادة (حكاية الحال) الماضية (والمعنى يبسط ذراعيه) فيصح وقوع المضارع موقعا (بتدليل) ان الواو في وكلمهم واو الحال اذ يحسن ان يقال حاز يدو أبوه بضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى (ونقلبهم) بالمضارع الدال على الحال (ولم يقل وقلبتناهم) بالماضي ونحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أمارق الوصف الضمير المستتر فحائرا اتفاقا (و) الشرط الثاني (اعتماده على استقها م أو نفي أو خبر عنه أو موصوف) أو ذى حال فلا استقها م والنفي (نحو أضراب زيد عمر أو ماضرب زيد عمر أو) الخبر عنه نحو (زيد ضارب أبوه عمر أو) الموصوف نحو (مررت برجل ضارب أبوه عمرا) وذو الحال نحو (جاء زيدرا كبا أبوه فرسا) والاعتماد على المقدر من الاستقها م والنفي والخبر عنه والموصوف وذو الحال (كالاعتماد على الملقوظ به) من ذلك (نحو مهين زيد عمر أم مكرمه) فهين رفع زيد أو نصب عمر اعتمادا على الاستقها م المقدر (أي أمهين ونحو مختلف ألوانه) فمختلف رفع ألوانه اعتمادا على الموصوف المقدر (أي صنف مختلف ألوانه وقوله) وهو الاعشى ميجون

(كناطح صخرة يوماليوهنا) فلم يضرها واوهى قرنه الوعل كناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر (أي كوعل ناطح) والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرهما كفس أو كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدثل وهو نادرو والمراد به هنا تيس الجبل مجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء المشناه آخر الحروف المكسورة ويوهنها يزعرعها (ومنه) أي من الاعتماد على الموصوف المقدر (يا طالع اجبلا) فطالع انصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر (أي يارب جلا طالع اجبلا وقول ابن مالك) في النظم أو حرف ندا تصرح منه (انه اعتمادا على حرف النداء) وذلك (سهو) لان الـ مـ د عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء

الحال) لعل المصنف أدرجه في الموصوف لان الحال صفة في المعنى وقد قال في الحواشي أدرج لايصلح الحال تحت الصفة ونظيره قوله في باب الاضافة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان في قوله تعالى ودانية عليهم ظلالها فليل دانية صفة لهذوف أي وجنة دانية وقال ابن جنى دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد في الآية انما يحتاج اليه من يشترطه في المرفوع (قوله ونحو مختلف ألوانه) التمثيل بذلك مبني على ان الاعتماد شرط للعمل حتى في المرفوع ويأتي عن المعنى خلاقه (قوله وقول ابن مالك الخ) رأيت بخط الدنوشري في بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المصنف أقول الساهي في هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على اللقبة لان قول ابن مالك وولى استقها ما الخ ليس فيه تصرح بحبانه اعتمادا عليه بل انه يعمل اذا ولى بان قلت اذالم يكن معتمدا على حرف النداء قاباله ذكر مع دخوله في قوله به مذوقا يكون نعت الخ قلت صرح به لاذفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل للقريب من الاسم لكن يلزم انه لا يعلم كونه معتمدا على الاستقها م والنفي ويجاب بان ذلك معلوم عندهم فلا يعترض به هذا ما ظهر فاعتمده عليه ولا تغتر بحلالة المعترضين فان قلت أي نسكتة في حذف المضاف من الاستقها م والنفي والتصرح بحرف في قوله أو حرف ندا قلت سره انه قد شاع

اطلاق الاستفهام والنفي على أدانها بخلاف النداء فان قلت قول ابن مالك وقد يكون الخ داخل في قوله أوصفة قلت صرح به لرفع قصر
 الصفة على الصفة التي صرح بموصوفها معها والظاهر ان الحال المحذوف صاحبها كذلك وقد يقال انها داخله في قوله وقد يكون نعت
 محذوف الخ لكن اطلاق النعت على ما يشمل الحال لم يعمد بخلاف اطلاق الصفة فتأمل انتهى وأواه الذي ادعى انه ظهر له ما نحو ذمن
 كلام الشهاب القاسمي برمته (قوله بدليلين أحدهما انه يصح الخ) قال الزرقاني هذان الدليلان انما يدلان على كون الشرط الثاني
 لعمل النصب دون الاول كما لا يخفى انتهى وذلك ان ما مثل به معتمدا فالأقرب أن الاعتماد شرط للعمل وبذلك يشعر تمثيها فيما مضى
 بمختلف ألوانه وأما قول الشارح السابق ومحل الخلاف الخ فإداه الخلاف بين الجمهور والكتاتيب وأتباعه في اشتراط الحال أو
 الاستقبال فلا ينافي ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتى في الضمير (قوله وذهب الاخفش الخ) مقابل ما في المتن من قوله واعتماده
 على استفهام الخ وقد نقل عن المعنى أنما ان الاعتماد شرط في عمل النصب والوصف في البيت انما عمل في مرفوع كما لا يخفى فكيف
 يستدل به الاخفش على الجمهور وكيف يحتاجون الى ما يوله نعم هذا ظاهر على القول بان الاعتماد عند الجمهور شرط للعمل مطلقا
 وتقدم للشارح في باب المبتدأ والخبر كلام مشكل كما بيناه هناك والتحقيق ان الخلاف بين الجمهور والاختصاص هو في أن مرفوع
 الصفة لا يسد مسد الخبر الا اذا اعتمد عندهم خلافه واستدل بالبيت وأولوه فتدبر ٦٧ (قوله محول صيغة فاعل) فيه اشارة الى انها

انما تحول عن اسم فاعل
 الثلاثي وهذا باعتبار
 الغالب كما اشار اليه في
 التسهيل فقال ور بما بني
 فعال ومفعال وفاعول
 وفعل من أفعال يشير
 الى قولهم دراك وسأل
 ومعوان ومهوان ونذير
 وسميع وزهوق فاندفع
 قول اللقاني قوله يحول
 بدل على ان غيرها
 لا تحول ومعلوم ان شبهه
 محول عن شبهه لان
 فعلها أشبه انتهى وفيه
 اشارة أيضا الى الاعتذار
 عن عملها مع انها غير

لا يصح لذلك (لانه مختص بالاسم) لكونه من علاماته (فكيف يكون مقربا من الفعل) قاله ابن الناطم
 بمعناه والى هذين الشرطين أشار الناطم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل * ان كان عن مضميه بعزل
 وولى استفهاما وحرف ندا * أو نفيًا لوجاهة أو مستندا

وأشار الى الاعتماد على المقدر بقوله

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف

وفي المعنى ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب
 لا لطلق العمل بدليلين أحدهما انه يصح زيد قائم أبو أمس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو قائم
 الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على
 شيء من ذلك واستدل بنحو قوله خير بنو طيب البيت وتقدم في باب المبتدأ انه محمول على التقديم والتأخير
 * (فصل * تحول صيغة فاعل للباغية) في الفعل (والتكثير) فيه (الى) خمسة أوزان (فعال) بفتح الفاء
 وتشديد العين كضراب (أو فاعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كضراب (بكثرة)
 واليه أشار الناطم بقوله فعال او مفعال او فاعول * في كثرة عن فاعل بديل

(والى فاعيل) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب (أو فاعل) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء
 كضرب (بقلة) واليهما أشار الناطم بقوله * وفي فاعيل قل ذاو فعل * وتسمى هذه الخمسة أمثلة المبالغة
 (فيعملان عمل بشر وطه) المتقدمة والى ذلك يشير قول النظم * فيستحق ماله من عمل * (قال) القلاخ

حاربه على الفعل وكذا قال فيما سياتي في عملان عمله ولم يقل عمل الفعل وقال الدنوشري ينظر هل التحويل الى الخمسة المذكورة قياسي
 أو سماعي أو قياسي في الثلاثة الاول سماعي في الاخيرين وقال بعده هذه الامثلة على مذهب البصريين من مقاسه في كل فعل متعدد ثلاثي
 نحو ضرب تقول ضرب اب وضرب وب وضرب يب وضرب ومضرب كذا قال أبو حيان وتقييده مذهب البصريين فيه نظر * (تنبيه) * من
 العجب ان ابن الاثير في المثل السائر قال ذهب جمهور علماء العربية الى ان عليما أبلغ في معنى العلم من عالم ولا يرى ذلك ضوا بان
 الحر وفي في الموضوعين عدة واحدة بل الذي يوجب القياس تقيض ما قالوه لان فعلا في وزن ظريف وكريم وأمثالهما من أفعال الطباع
 التي لا تقع الا فاصرة فاعل محي من متعدي واللازم وما لا يكون الا للقاصر أضعت مما يكون له وللتعدى انتهى وكان الاولى به
 ان يقول انهم جعلوا فعلا ببلغ من فاعله لانه أقل حروفه فانه ان ذلك ليس بلازم وكون زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فاعلة أغلبية
 والمرجع في ذلك لاستقرار كلام العرب وقال في القالك الدائر ان العرب تبهاوا استعمال فعيل خبرا عن الجماعه تجر به على المذكور
 والمؤنث على انه كالمصادر الواقعة على الاجناس وانه أشبه فعولا لانه صفة مثله ونالته حرف مد وانما استعملوا فعولا لكثرة لانه على
 لفظه ول الذي يقع مصدرا نحو الدخول والخروج (قوله للباغية في الفعل) قال الدنوشري قال شيخنا بن قاسم في الفعل والمفعول
 وهو يخالف كلام الشارح (قوله أو فاعل بقلة) صريح كلامه ان القلة والكثرة بحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الاعمال قال
 الدنوشري والظاهر انه لا يخالفه (قوله فيعملان عمله) من هنا استشكل قول الفقهاء مطهور بمعنى مطهر لغيره وهو محمول عن
 ظاهر وهو لا يتعدى لان فعله طهر يضم العين وأجيب بما قدمناه في باب تعدي الفعل ولزومه فراجع (قوله بشر وطه) قال اللقاني

قال الرضي لا يشترط فيه كونهن للحال أو الاستقبال واستشهد بالآيات المثبتة للأعمال وأقول قال المصنف في الحواشي زعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من آل لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك كقوله
 * بكيت أخالا وامحمد قومه * ألا ترى أنه يرثيه وأجيب بأنه على حكاية الحال (قوله في مرثية ختنه) المرثية بتخفيف الياء مصدر كجهدته وتشديد الياء لمن محض وهذا المصدر يضاف تارة إلى الفاعل فيقال مرثية فلان الشاعر وتارة إلى المفعول فيقال مرثية فلان المعروف وأما القصيدة فهي مرثية ٦٨ بها والذنو شري في ضبط مرثية بيت كتيه في باب عمل المصدر عند قول المصنف وكجهدته فقال

وكالجهد من حيث الوزن
 مرثية وقد نظمت ذلك
 بقولي
 ومرثية بلا تشديد ياء
 كجهدته ومن شدد فخطى
 انتهى ولو ذكره هناك كان
 أنسب وختن الرجل زوج
 بنته (قوله أو أنت ضروب)
 هذا متعين كقولك فانك
 عاقر (قوله فشيبة هلالا)
 الظاهر أنه على اسقاط
 الخافض أي بهلال لانك
 تقول ما زيد كعمرو ولا
 شبيهه قال الذنو شري
 ومن أعمال فاعيل أيضا
 قول الشاعر
 حتى شاتها كليل موهنا
 عمل

بانت طرايا وبات الليل لم ينم
 فاعل كايلا في موهن انتهى
 وهذا البيت استدل به
 سيويه على أعمال فاعيل
 ورد بان موهنا ظرف زمان
 والظرف يعمل فيه روائح
 الفعل بخلاف المفعول به
 قال في الباب الثالث من
 المعنى ويوضح كون

بالقاف المضرومة وبالحاء المعجمة (أخا الحرب لباسا إليها جلالها) * وليس بولاج الخوالف أعقلا
 فنصب جلالها لباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان أخا الحرب بوليا سا حان تقدم صاحبها
 في البيت قبله وأراد بالجلال بالجم ما يليس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والجم من
 الولوج وهو الدخول والخوالف بالحاء المعجمة جمع خالف فهو في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت
 نفسه وأعقل بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل إذا اضطر بت رجلاه من القزع
 ونسبه على الحال أو على الخير بقا ليس ان لم يجمع تعداد خبرها والمراد أنه ثابت القدم في الحرب وبينه
 وبينها مواخاة وإذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب (وقال) أبو طالب عم النبي
 صلى الله عليه وسلم في مرثية ختنه أمية بن المغيرة المخزومي
 (ضروب بنصل السيف سوق سماتها) * إذا عدمه وازاد فانك عاقر
 فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف أي هو ضروب أو أنت ضروب ونصل
 السيف شفرته ولذلك أضافه إلى السيف وقد يسمى السيف كلمة نصلا والمراد أنه كان يعرقب الأبل
 السمان للضيغان عندهم ازاد (وحكي سيويه) بمعناه (أنه انحار بواثكها) فنصب بواثكها جمع باثكة
 وهي السمينة المستعم من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحرا لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان
 (وقال) غنيد الله بن قيس الرقيات (فأنا ان أمانها فشيبة * هلالا) وأخرى منها تشبه البدر
 فنصب هلالا بشيبة مبالغة في مشبهه لاعتماده على ذي خبر محذوف تقديره أمانها فشيبة هلالا
 (وقال) زيد الخليل سمي بذلك لانه كان له نجسة أفراس مشهورة فاضيف إليها وسماه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم زيدا الخبير بالراء (أنا في أنهم مرقون عرضي) * جحاش الكرمين لما قيد
 فنصب عرضي بمرقون جمع مرق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المقتوحة على الفاعلية
 لا قافي وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه والجحاش بجم ثم حاهم ماملة
 وأخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمر خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش والكرمين
 بكسر الكاف وفتح اللام اسم ما في جبل طيب والغديد بالغاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم
 عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي تصوت عندهم أعمال أمثلة لما الغة قول سيويه وأصحابه
 ونجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يميز
 الكوفيون أعمال شي منها لاختلافها لوزان المضارع ولانها منصوب بعد ما على تقدير فعل
 ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العمل فأنشأ ولم يميز بعض البصريين أعمال فاعيل
 وفعل وأجاز الجرمي أعمال فعل دون فاعيل لانه على وزن الفعل كعمل وفهم وطن

الموهن مفعولا به ان كليا من كل فعله لا يتعدى واعتذر عن س بان كليا بمعنى مكل وكان البرق بكل الوقت بدوامه فيه (فصل
 كما يقال أتبعته يومك أو يانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فاعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان الاول حمل
 الكلام على الجازم امكان جله على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فان الاول الخ لان البلغاء أمليقوا على ان الجازم خير من الحقيقة
 (قوله والحمل على أصلها) قال بعضهم انما عملت لانها واقعة موقع مفعول الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لانه
 الموضوع لاقادة المبالغة والله كثير هذا حاصل ما فيه * (فائدة) * مما كتبه الذنو شري هنا قوله ويرد عليهم قول العرب أما العمل الخ
 أمارده عليهم في منع التقديم فظاهر وأمارده عليهم في تقدير الفعل فوجهه ان لا يصح التقدير هنا لان ايمالا يفصل بينها وبين الفعل بجملة

*(فصل) * (قوله كغردهن في العمل) لا يخفى انه لا يلزم من عملها ذكر المفعول فقد حذف لغرض أو لتزليل الوصف من ثقله اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراجون برحمتهم الرحمن فحذف معمول الراجون اما قد عد الاعموم أى كل أحد والمراد من وجود منهم الرحمة وفي الحديث سؤال مشهور وهو ما الحكمة في الايمان بالراجين وهو جمع راحم دون ارحماء الذي هو جمع رحيم وغالب ما ورد في الرحمة اسم عمل رحيم وأجاب بعضهم بأن الرحيم صيغة مبالغة فلو أتى بجمعها اقتضى الاقتصار عليه وانه لا يرحم الا من كان عنده رحمة زائدة وانما أتى برحمتهم في قوله وانما يرحم الله من عباده الرحمان لان لفظ الجلالة دال على العظمة والكبرياء ولفظ الرحمن دال على العمور والاستقرار حين ورد لفظ الجلالة يكون الكلام منسوقا للتعظيم فلما ذكرنا سبب ان يذكر معه من عظمت رحمتهم وما ذكرنا لفظ رحمن الدال على المبالغة في العمور ذكر معه ما يدل على كل رحمة وان قلت قال بعضهم وحق هذا ٦٩ الجواب ان يكتب عماء الذهب على صفحات القلوب

*(فصل * تنبيه اسم الفاعل وجمعه) تصحى جارة كسيرة تذكيرا وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كغردهن في العمل والشروط) والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وما سوى المفرد مثله جعل * في الحكم والشروط خيشه ما عمل
 (قال الله تعالى والذاكرين الله) فالذاكرين جمع ذاكروا فاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لاقتراحه بال (وقال تعالى هل من كاشفات ضرة) فكاشفات جمع كاشفة فاعلهما مستتر فيهما ووضعه مفعولها وهي معتمدة على الخبر عنه وهو من (وقال الله تعالى خشعا أبصارهم) فخشعا جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو ووجزة والكسائي وأبصارهم فاعل به لا عتماده على صاحب الحال (وقال) عنتره العبيس الساعى عرضي ولم أشتمهما * (والناظرين اذا لم ألتمها دمي) فدعى منصوب بالناظرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وأراد بهما ابني ضمضم حصينا وروى أرا ديدى قتي والمعنى انهما يندران على أنفسهما في الخلاء أي ما اذا القياه قتلاه فاذا القياه أمسك عنه هيبة له وجبنامتهما (وقال) طرفه بن العبد (ثم زادوا انهم في قومهم * غفر ذنبهم غير نخر غفر) بضم الغين والفاء (جمع غفور) من أمثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسم ان المنبوحة على تقدير الباء ونخر بالخاء المعجمة جمع غفور من الاقتحار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس وروى نخر بالميم جمع غفور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه أنهم لا يقفون ولا يكذبون قاله ابن السدي في شرح أميات الجمل
 * (فصل * يجوز في الاسم الفعولة الذي يتلو الوصف العامل ان ينصب به) أي بالوصف (وان ينخفض باضافته) إليه للتخفيف مفردا كان الوصف أو جمعا (وقد قرئ) في السبع (ان الله بالغ أمره وهو هل من كاشفات ضرة بالوجهين) النصب والنقص فالنصب على المفعول واسم المفعول بالاضافة قال آية الاولى قرأها حفص بالنقص والباقون بالنصب والثانية قرأها غير أبي عمرو بالنقص وهو عز ووحده بالنصب واليه أشار الناظم بقوله * وانصب بذى الاعمال تلوا وانخفض * (وأما ما عدا التالي) للوصف (فيجب نصبه) لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي واليه يشير قول الناظم * وهو لنصب ما سواه مقتضى * (نحو خلقته من قوله تعالى انى جاء عجل في الارض خليفة) وفي بعض النسخ وسكننا من وجاعل الليل

*(فصل) * (قوله ويجوز في الاسم الفعولة) التثنية بالفضلة يفهم من قول الناظم وانصب لانه يفهم منه ان لا يضاف للفاعل ولا يدمن تخصيص الفعولة بالمفعول به وما أشبهه وهو الخبر في باب كان أما الحال التمييز نحو وهما فلا يضاف الوصف المذكور اليها ولا يدمن تقييد الاسم الفعولة بكونه ظاهرا فان كان ضميرا منفضلا تعين جره خلافا للاختصاص وهشام أو منفصلا وجب نصبه ولا يدمن تقييد الظاهر بكونه معربا بالخرجات وهو بال والمخالف اليه مجرد منها والاي ليس الا النصب فتأخر ان التالي للوصف تارة يجب

بوجه تارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الامران فاطلاق المصنف تبع للناظم جوازهما مما لا ينبغي وتفصيل المقال في جواشينا على اللفية (قوله الوصف العامل) اما غيره فينخفض ما يليه وغير ما يليه أمره مشكلا لانه لا يضاف اليه الا يضاف مرتين ولا ينصبه اذ ليس فيه أهلية ذلك الاعلى رأى فالظاهر انه يكون معولا محذوف ولا يرد هذا ان زيد ما منطلقا لكونه اذا لم يقدر المفعول الاول يلزم الحذف اقتصارا وهو لا يجوز في باب ظن وان قدرنا ما به لاننا نختار الاول ومحل امتناع الحذف المذكور اذا لم يكن المفعولان مذكورين ومن أمثلة ذلك جاعل الليل سكننا فسكننا منصوب محذوف (قوله ان ينصب الخ) اختلاف في أيهما أولى فقيل النصب واليه ذهب سيبويه وقيل الجر وقيل هما سياتن (قوله وأما ما عدا التالي فيجب نصبه) قال اللغوي أنظر مع ما قدمه من جواز فصل الوصف المضاف الى مفعوله الاول بمفعوله الثاني اذ مقتضاه جواز خلقته في الآية الثانية باضافة جاعل اليه مفعولا بينهما بنى الارض ويمكن الجواب بان الجرور بالاضافة هو التالي حكما وغيره غير وان تقدم لفظا (قوله وفي بعض النسخ وسكننا) من هذا البعض نسخة اللغوي قال سياتن ان جاعلا

في الآية غير عامل فقضية ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة الى المفعول الاول ففاعل هذا عامل في سكننا الذي هو غير نال له وغير عامل في الليل ولا في الشمس الذي يتوهم أنه معطوف على محله وهو تعسف والذي يصح هو ان يقدر عاملا لاعتبار استمراره أو حالته المحكية فالجزآن كلاهما معمولان والافال الثاني معمول مقدر كالتابع مطلقا فالاول ان شرط التبعية للمحل وجود محرز لا يتغير والاول الذي هو قضية كلام الموضح هو قول السيرافي والثاني الذي قلنا الاصح هو قول البصريين والزحشري نقله السمين في اعراب الآية انتهى وقد عرفت مما مر آثان سكننا معمول لمحذوف عنده من يقول بان الوصف غير عامل (قوله واذا أتبع المحرور) خرج بالمحرور المنصوب فلا يجوز جرتابعا لان شرط العطف على المحل عند المحققين أن يكون الموضع بحق الاصلة والوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لتحقاقه بالفعل وأجاز البغداديون ذلك كما بقوله فظل طهارة اللحم ما بين منضج * ضعيف سواء أو قدر معجل محر قدر عطف على محل ضعيف وأجيب بان الاصل أو طابع قدر حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه (قوله فالوجه جر التابع) يحتمل أن يشمل نحو الضارب ٧٠ الرجل وزيد لانه يعتق في الثواني ما لا يعتق في الاوائل ويحتمل أن يخص بغير ذلك بقريته

سكننا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الاثر (واذا أتبع المحرور) بالوصف باحد التوابع الخمسة (فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمر) بالخفض عطف على لفظ زيد (ويجوز نصبه باضمار ووصف منون أو فعل اتفاقا) أي وضارب عمرا أو وضارب عمرا (و) يجوز نصبه (بالعطف على المحل عند بعضهم) وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا للثبوتيه وجهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرأ وانصب تابع الذي انخفض * كبتني جاء وما من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل) بأن كان بمعنى الماضي (فنصب الشمس في وجاعل الليل سكننا والشمس باضمار جعل) أي باضمار فعل مناسب لعني الوصف (لا غير) أي لا غير الفعل يجوز اضماره فلا يسلك أن تجعلها منصوبة باضمار ووصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي (الا ان قدر جعل على حكاية الحال) فيجوز نصبها باضمار ووصف منون أو بالعطف على محل الليل لان جاء على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل وأما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة في اضافته اعتبارا ان أحدهما أتم محضه باعتبار معنى الماضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للعرفه ولا يعمل وثانيهما أتم محضه باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف اليه قاله اليميني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز أن تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جعل فيه اصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه اصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجوز الزحشري كون الشمس معطوفة على محل الليل * (تنبيه) * اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السبي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وبوجه بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع أحدهما ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر كظاهر القلب والثاني ما يمتنع ذلك فيه باتفاق وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو

ما عرفت في باب الاضافة من أنه لا يضاف الوصف المقرون بأل الماهي فيه أو غيره من الصور الخمس (قوله باضمار ووصف) قال اللقاني فيكون حينئذ معمول التابع المتدر لا تابعا (قوله أو فعل) اما ماض أو مضارع واضمار الوصف أرجح لانه مطابق للذكور ولان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة (قوله ويحتمل المذهبين قول الناظم الخ) اعترض بان قوله تابع ظاهر في أنه عطف على الموضع والاليسه تابع (قوله ويتعين اضمار الفعل) قال

اللقاني أي الماضي لان الوصف بعينه الآن يدل دليل على المراد في قدر غيره كقولك زيد ضارب عمرا أمس ويكرا ما عدا (قوله أو بالعطف على المحل) قال اللقاني كتابه المحرور بالمصدر عند بعضهم خلافا للس والبصريين والفرق ان المصدر محرز محله ما بعده اذا لا بد من اضافته اذا خلا من آل والتسوين واصله من معنى و اسم الفاعل فانه عند خلوه من ما يضاف اضافة لفظية في تقدير الانفصال فليتام انتهى ولعل في العبارة تحريفها والذي في المعنى ان للعطف على المحل عند المحققين شرط وطائفة من ذلك المحل في القصيد وان يكون الموضع بحق الاصلة ووجود المحرز الطالب لذلك المحل قال وان بني على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسألة اسم الفاعل ومصدر ثم قال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا قدل على ان من يشترط بقاء المحرز يسوي بين اسم الفاعل والمصدر وأورد على قوله لان الاسم الخ أنه لا يظهر في المصدر الا على القول بان عمله لشبهه الفعل (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) ظاهره انه حينئذ ليس منها والظاهر خلافه دليل ما يأتي في باب ابنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بان فاعلا اذا أريد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه يكون صفة مشبهة وتو بدليل انهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل

الدلالة على الحدوث وأخر جوابه الصفة المشبهة وعن صرح بأنه حينئذ صفة مشبهة الشاطبي ولا يرد أنها لا تبنى الا من اللازم لأنه يكفي
 اللزوم اما وضعاً أو كونه بالتحويل أو التزويل * (هذا باب اعمال اسم المفعول) * (قوله وهو ما دل على حدث ومفعوله) قال
 الدنو شري انما لم يقل ما دل على حدث وحدث لأنه لا فائدة لذكر الحدوث في حده لأنه ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله
 غيره حتى لا يذكر لاجل الاحتراز به عن شيء آخر بخلاف اسم الفاعل فإنه يشاركه في الدلالة ٧١ وفاعله الصفة المشبهة ومفعولها لا يد

من ذكره في حده ليجتز
 منها ما انتهى وهو كلام
 الحفيد برمته (قوله
 كمتخرج) قال الدنو شري
 فيه نظر واصل الصلة
 محذوفة أي متخرج به
 (قوله وينفسر داسم
 المفعول بجواز الخ) قال
 اللقاني يعني من غير قبح
 لأنه سيد كر جواز
 الاضافة في نحو كانت
 الاب واخرجه من حد
 الصفة المشبهة انتهى ولا
 يخفى ان صنيع المصنف
 كالنظم يقتضي ثبوت
 الانفراديين اسم المفعول
 واسم الفاعل والشارح
 اخرج الكلام عن الظاهر
 وجعل الانفراديين كل
 من قسمي اسم الفاعل
 واسم المفعول وأخوجه
 الى ذلك ما أسلفه من انه
 اذا قصد باسم الفاعل
 الثبوت أضيف الى مفعوله
 وانه باق على كونه اسم
 فاعل ومما فيه (قوله
 والاصح أن يجعل الخ)
 ظاهره ان اسم المفعول
 حينئذ يصير صفة مشبهة

ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقاً وبعضهم بالمنع مطلقاً وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع
 ان حذف مفعوله اقتصاراً حازوا الامتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن
 مالك فيه أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي ان عبيد ظالمون وذلك اذا قلته مثلاً بعد قول القائل
 ليس عبيد فلان ظالمين فينتدجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في
 الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة
 تباركت اتي من عذابك خائف * واتي اليك تائب النفس باخ
 وشاهده من المتعدى لواحد قول الآخر

ما الراحم لقب ظلاما وان ظلما * ولا الكرم بمنع وان حرما

(هذا باب اعمال اسم المفعول) *

(وهو ما دل على حدث ومفعوله) فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر
 والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد (كضروب) من المزيدية نحو (مكرم)
 بفتح الراء من الرباعي المجرد كمتخرج ومن المزيدية كمتخرج (ويعمل عمل فعل المفعول) أي
 الفعل المبني للمفعول (وهو كاسم الفاعل في انه ان كان) مقروناً (بالعمل مطلقاً) لما تقدم من انه واقع
 موقع الفعل لكونه صلة آل والفعل يعمل مطلقاً (وان كان مجرداً) من آل (عمل بشرط الاعتماد) على
 الاستفهام أو التني أو المنع عنه أو الموصوف أو ذى الحال (و) بشرط (كونه لا حال أو للاستقبال) لا
 للماضي كما في اسم الفاعل حرفاً بحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

* فهو كفعل صيغ للمفعول في * معناه (تقول) في المجرد من آل المعتمد على الخبر عنه (زيد يعطى أبوه
 درهم الآن أو غداً) فزيد مبتدأ ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وأبوه نائب الفاعل به وهو
 مفعوله الاول ودرهم مفعوله الثاني (كما تقول) في الفعل المبني للمفعول (زيد يعطى أبوه درهم ما) بلا
 فرق (وتقول) في المقرون بال (المعطى كفاً يكتفي) كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول
 الذي يعطى) ان أردت الحال والاستقبال (أو أعطى) ان أردت الماضي (فالمعطى مبتدأ) وهو متعد
 لاثنين (ومفعوله الاول) لقائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد الى آل) الموصولة به (وكفاً
 مفعول ثان به) جملة (يكتفي) من الفعل والفاعل (خبر) المبتدأ (وينفسر داسم المفعول) المتعدى الى
 واحداً أو يربيه معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت
 (عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز) معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل في آخر باب
 الصفة المشبهة وان تضد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل بماملة الصفة المشبهة والاصح أن يجعل اسم
 مفعول المتعدى الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل
 مستوفى قبيل هذا الباب وأما اسم المفعول اذا جرى مجرى الصفة المشبهة فإنه يرفع السببي على الفاعلية

وبه صرح المصنف في الجواشي والشاطبي وهو المناسب لكون المرفوع الذي بعده فاعلاً لا نائب فاعل وظاهر قول الشارح وأما اسم
 المفعول اذا جرى مجرى الصفة مخالفاً ذلك فهو اخرج لكلام التسهيل عن ظاهره وعلى الاول يشكل الحكيم المذكور بحسب الظاهر
 من الانفراد الذي قاله وتحرير المقام تطلب من حواشينا على اللفية (قوله المتعدى الى واحد) قضيته المنع في المتعدى الى أكثر من
 واحد سواء لم يذكر غير القائم مقام الفاعل نحو مرت برجل معطى الاب أو معطى الاخ أو كان مذكورا معه نحو زيد معطى الاب ودرهما
 ومعلم الاخ زيداً فاعلاً (قوله فإنه يرفع السببي على الفاعلية) في بعض الشروح أنه يرفع على النيابة عن الفاعل وما استشهد به جلاوة

وجناتها قال فرغ النائب عن الفاعل مضافا الى ضمير الموصوف فخالف المصنف في الحكم والشارح في رواية البيت (قوله ليس على ان الصفة مشبهة) الظاهر ان يقول ليس على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ان السؤال انما هو عن سر عدم وعاية اسم المفعول في حال اجرائه مجرى الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذات والحاصل ان اسم المفعول المذكور ان جعل صفة مشبهة فلا اشكال في ان المرفوع فاعل وان كان اسم المفعول اجري مجرى الصفة في جواز اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه ان يكون المرفوع بعده نائب عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملته وطرا عليه ان يكون فاعلا فاختار مراعاة الثاني مع انه عارض يحتاج لنكتة فتدبر (قوله وعلى ذلك جاءت الشواهد) لا يخفى انه ليس في شواهد الرفع ما يدل على انه فاعل او نائب v٢ فاعل (قوله فهل أنت مرفوع الخ) الشاهد فيه انه اجري مرفوع مجرى الصفة المشبهة ورأس

مرفوع به مع خالوه من الضمير والتقدير رأس منك مثل حسن وجهه وقوله بما تعلق بمرفوع (قوله لما بدت مجسولة وجناتها) الشاهد فيه انه اجري المفعول وهو مجسولة مجرى الصفة المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لانه جمع وثبت سالم وهذا هو المناسب لقوله بصفاتهما والوجهات جمع ووجهة وهي ما ارتفع من الخد وفيها خمس لغات ثلثت الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصون والسيانة المحفظ كذا في بعض الشروح (قوله تسمى لقائ الخ) الشاهد فيه انه اجري اسم المفعول وهو مرفوع مجرى الصفة المشبهة واذن مرفوع الى ضمير

على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضع في الحواشي ومن خطه تات وعقبه بقوله ويستل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به معنى الحدث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجوز بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثبوت ودينار وشاة ودرهم * فهل أنت مرفوع بما ههنا رأس ومن شواهد النصب قوله لو صنعت طرفك لم ترع بصفاتهما * لما بدت مجسولة وجناتها ومن شواهد الجر قوله تسمى لقائ الخون مغرور بنفسه * فلما رأني ارتاع تحت عردا فجواز (اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى) مسبوق بالنصب (وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف) باسم المفعول (ونصب الاسم) المرفوع به (على التشبيه) بالمفعول به اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه أشبه الفضله لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرار من قبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف الاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كحمود المقاصد الورع والاصل انك (تقول الورع محمود مقاصده) بالرفع (ثم) تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الماء فيستتر في محمود ويعوض منه ال على رأى الكوفيين فنصبه (تقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم) بعد ان تنصب المقاصد يجرها (تقول الورع محمود المقاصد) بالجر بعد ثلاثة أعمال وقد بين ان هذه الوجة اصلها الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع منه النصب ويتفرع عن النصب بالجر * (هذا باب ابنية مصادر) الفعل (الثلاثي) * الجرد (اعلم ان للفعل الثلاثي) الجرد (ثلاثة أوزان) لارابع لها (تعمل بالفتح) في عينه (ويكون متعديا كضربه) فانه متعد الى الماء المتصلا به (وقامرا كتحذوف فعل بالكسر) في عينه (ويكون قاصرا كسلم) بكسر اللام (ومتعديا كعلمه) فانه متعد الى الماء ولوه ثل يفتح له لكان أولى لماسياتي وقدم الغالب في المفتوح

الموصوف وهو وقعت الجون والجون علم على شخص فاعل تسمى وهو في اللغة يطلق على الابيض والاسود لانه من الاضداد وعرد الرجل اذا فرغ (تمة) * قد يعامل الاسم الجماد معاملة الصفة المشبهة لتأويله بالمشتق كما قاله في التسهيل كقولك وردنا وادما عسلا ماؤه أو وردنا وادما عسل الماء بالجر أو عسلا الماء أو ماء لتأويل عمل بمعنى حلوه وتقول مررت بقوم أسدا نصارهم وأسدا الانصار أو الانصار أو نصار لتأويل أسد بمعنى شجاعان ومن ذلك قوله فلول الله والمهر المغدى * لا بت وأنت غر بال الاهدان فاجرى لتأويله بتمت مجرى الصفة المشبهة وقوله فراشة الخم فرعون العذاب وان * تطاب نداه فكلب دونه كلب فاضاف كلام فراشة وفرعون الى معوله لتأويل فراشة بطائش وفرعون بالاسم وأراد بذلك ان هذا الذي هجا به هذا الكلام يخيف الخم شديد العذاب برميها بالحجارة والتجير * (هذا باب ابنية مصادر الثلاثي) * (قوله ولوه ثل يفهم كان أولى لماسياتي) أي

من ان علما بكسر العين تخالف القياس والقياس فتحها (قواه ولا يتعدى الابدتضمين أو تحويل) التضمنين تحو حبتكم الطاعة أي وسعتكم وان بشر اذ طلع اليمن أي بلغ والتحويل نحو قلت قصيدة (قوله والشم) قال الدوشري ينظر هل هو بالشاء المثناة أو بالشاء الفوقية فان كان الاول فهو بفتح العين لا بكسر ها الذي الكلام فيه وان كان الثاني فامعناه انتهى وأقول هذا عجيب فان اثم بالثناة يجوز فيه كسر العين وفتحها وظهر كلام الصحاح ان الكسر أكثر فانه قال وقد لثمت فاها بالكسر اذا ٧٣ قبلها ووربما جاء بالفتح وفي

المصباح لثمت الغم لثما من باب ضرب قبانه ومن باب تعب لغة قال فلثمت فاها أخذ بقرونها قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشده بفتح الشاء وكسرها انتهى فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح على هذه اللغة وفي الصحاح ان الاءتم بالثناة الطعن في النحر مثل اللثم فكيف يسأل الدوشري والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لاثبات بعضهم معناه الى النقل من غير كتب اللغة حيث قال في شرح مختصر الشيخ خليل للثناة ان الاءتم بالثناة الضرب في الية (قوله الا ان دل على لون) ينبغي ان يرادوا لان دل على معنى ثابت فقياسه الفعولة كاليوسه (قوله وقال ابن الحاج الخ) ما قاله ابن الحاج موافق لكلام ابن مالك في العمدة فانه قيد اطراد فعول في فعل بشرط صحة عينه قال المصنف في الحواشي فكان ينبغي

والكسور على غير الغالب فيهما (وفعل بالضم) في عينه (ولا يكون الا قاصرا) ولا يتعدى الابدتضمين أو تحويل (كظرف) بضم الراء (فاما فعل) المفتوح العين (وفعل) المكسور العين (المتعديان فقياس مصدرهما الفعل) بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك أشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المتعدى من ذي ثلثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شئ ولم تعلم كيف تكلم واصدره فانك تقسه على هذا لانك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاحفش والجمهور (فالاول) وهو فعل المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز (كالاكل) مصدر اكل (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (الرد) مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى (والثاني) وهو فعل المكسور العين المتعدى كذلك فالصحيح (كالفهم) مصدر فهم (واللثم) مصدر لثم (و) مهموز الفاء نحو (الامن) مصدر آمن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الغنى يقال فني خبأه فنيالزمه وأطلق ذلك تبعا لسبويه والاحفش وقيدته ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالثم نحو شرب شرابا ولقم لقمها (وأما فعل) المكسور العين (القاصر فقياس مصدره الفعل) بفتح الفاء والعين واليه أشار الناظم بقوله وهو فعل اللازم بانه فعل * ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف بالصحيح (كالفرح) مصدر فرح (و) المهموز نحو (الاشهر) مصدر أشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور (و) معتل اللام نحو (الجوى) والمضاعف نحو (الثلل) مصدر شال (الا ان دل) فعل القاصر (على حرفه أو ولاية فقياسه الفعولة) بكسر الفاء (كولى عليهم ولاية) وعدها بعلى تصحيح التمثيل أما اذا تعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فلا لان الكلام في القاصر لاني المتعدى ولم يشل للحرفه استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية في معنى الحرف لانه لم يكتب بذلك في فعل المفتوح بل مثل لها كما سيأتي وبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحجرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاج ان كان علا حاو وصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والاروف والعسول والصعود مصادر قدم من السفر وأزف الشئ وعسل بالشئ أي لزمه ووصق به ووصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم انتهى (وأما فعل) المفتوح العين (القاصر فقياس مصدره الفعول) بضم الفاء والعين (كالعود والجلوس والخروج) والدخول وفي انقياسه ثلثة مذاهب نالها انه ينقاس فيهما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول الناظم وهو فعل اللازم مثل قعداء له فعول باطراد وقال ابن الحاج بقل في معتل العين كغار وسار وغاب وآب وانما يقرون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والابوب والحيم وهو الجبن والحيض والغيم انتهى (الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعول) بكسر الباء (كالباة) مصدر آنى (والنفار) مصدر نفر (والجراح) مصدر جرح (والاباق) مصدر أبق واعترض الاباء بانه متعد بقول أبيت الشئ اذا كرهته والكلام في اللازم (أو) دل (على قلب) واهتراز (فقياس مصدره الفعلان) بفتح الفاء والعين (كالجولان) مصدر جال (والغليان) مصدر غلا (أو) دل (على داء) بالمد (فقياسه الفعول) بضم الفاء (كشئ بطنه مشاء أو) دل (على سفير فقياسه الفسحيل) بفتح الفاء

(١٠ تصريح في) ان يقول أو اللام انتهى أي ليخرج نحو حواسي لكن هذا لا يناسب جعله فيما سياتي مات موتا مما يباهه النقل اذ على كلام العمدة ذلك هو القياس (قوله واعترض الاباء) قال الدوشري قد يحاب بان أي اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا كان بمعنى كره فهو متعد ويمكن جعل كلام المصنف على الاول فلا اشكال (قوله واهتراز) إشارة الى انه ليس المراد بالقلب مطلقا الحركة الشاملة لضرب ومشي بل حركة مخصوصة باشتغالها على اضطراب واهتراز

(قوله والذميل) هو بالذال المعجمة ضرب من سير الابل قال أبو عبيدة اذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو البريد فاذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسم يقال ذمل يذمل ذملا قال الاصمعي ولا يذمل بغير يونا وليله الامهري (قوله مصدر سهل الفرس) قال الدنوشري قال في الصحاح الصهيل والصهال ٧٤ صوت الفرس مثل النهيق والنهاق وقد سهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا فهو صهال

(كالرحيل) مصدر رحل (والذميل) مصدر ذمل (أو) دل (على صوت فقياسه الفعال) بضم القاء (أو الفعيل) بفتح القاء فالاول (كالصراخ) مصدر صرخ (والعواء) بالمد مصدر عوى (و) الثاني نحو (الصهيل) مصدر سهل الفرس (والنهيق) مصدر نهق الحمار (والزفير) بزاي فهززة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله بما لم يكن مستوجبا فعلا لا بالبيات الثلاثة (أو) دل (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر القاء فالحرفة (كتهجر) في الماز (تجارة) بالثمانية القوقانية أوله وليس منه نجر الخشب بالقدم نجارة بكسر النون (وخاط) انثوب خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو أمر عليهم اماره اذا حكم (وسفر بينهم سفارة اذا أصلاح) وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفوران فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطر في مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع وانتقال والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال وفي التقلب فعالان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال أو فعيل وقد يجتمعان نحو تعق نعاقا ونعيقا وقد ينفر دفعال نحو نغم نغما وقد ينفر دفعال نحو صهيل صهيلا واطر اذا نقر افعال في الرغامو فعيل في السير واطر في الولايات والحرف فعالة (وأما فعل بالضم) في عينه (فقياس مصدره الفعولة) بضم القاء (كالصعوبة) مصدر صعّب ضد سهل (والسهولة) مصدر سهل الامر (والعدوية) مصدر عذب الماء (والملوحة) مصدر مالح (والفعالة) بفتح القاء (كالبلاغة) مصدر باخ (والفضاحة) مصدر فصح (والضراحة) بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم في فعولة فعالة للفعلاء (وما جاء مخالفا لما ذكرناه) من المصادر القياسية (قبابه السماع) وهذا معنى قول الناظم وما أتى مخالفا لما مضى قبابه النقل وأراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه (كقولهم في فعل) المفتوح العين (المتعدى جحد جحودا وشكره شكره وشكورا وشكرانا) والقياس جحدوا وشكروا (وقالوا جحدوا على القياس و) كقولهم (في فعل) المفتوح العين (القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة وتم نعمة وذهب ذهبا) بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول (و) كقولهم في فعل المكسور العين المتعدى علم علما بكسر العين والقياس فتحهاو كقولهم (في فعل) المكسور العين (القاصر رغب رغبة) بزيادة الواو والتاء والقياس رغبنا (ورضى رضيا) بكسر الراء (وتخيل تخيلا وسخط سخطا بضم أولهما وسكون ثانيهما) والقياس فيهن فتح الاول والثاني (وأما البخل والسخط فتحتين فعلى القياس كالرغب) بفتح الراء والعين المعجمة (و) كقولهم (في فعل) المضموم العين (نحو حسن حسنا وقبح قبحا) بضم أولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة أو الفعالة (وذكر الزجاني وابن عصفوران الفعولة) بضم القاء وسكون العين (قياس في مصدر فعل) المضموم (وهو خلاف ما قاله سيديويه) فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضب وذكروا في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها أحدهم شرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازية فيها اعداد حركات القاء وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل فليتنظر ثم (هذا باب مصادر غير الثلاثي) *

(قوله وليس منه تجراخ) فيه تنكيت على المصنف في تمثيله بخاط وجعل الكلام على تجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام المصنف (قوله أمر عليهم) قال الدنوشري بفتح أوله وثانيه وحكي فيه أيضا ضم الميم ولذلك مصدران الامارة كامر والامرة وأمرت زيدا بكذا مصدره الامر والامر من أمر عليهم ومن أمرت زيدا بكذا ولا تثبت همزته الامع واو العطف كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة ومثل من خذو كل ولا رابع لها فليتامل (قوله كقولهم في فعل المفتوح العين) قال الدنوشري وسمعت سببا بكسر العين مصدر سب سببا وسببا شتم وفسره الرافعي بالشم الوجيع ومنه الحديث سباب المسلم الخ أي سبه قال الزركشي (قوله ورضي الخ) انظر عدرضي وسخط اللازمين مع قولهم رضيه وسخطه (قوله وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل) قال الدنوشري

وعبارة شرح التسهيل الاول مفتوح العين نحو طلب وسمن وشري والثاني ذوالالف بعدها نحو ذهاب وجماع مصدر وصراخ الثاني مؤنثه بالتاء نحو فاحه وهداية وخفارة الرابع ساكن العين نحو ضرب وهلم وشرب الخامس مؤنثه بالتاء نحو رجفة ونسفة وندرة السادس ذوالالف المقصورة نحو دعوى وذكري ورجعي والسابع المزيد ألف ونون نحو ليمان مصدر لوى وغفران وجرمان انتهى (هذا باب مصادر غير الثلاثي) *

مصدر مقدس فقياس) مصدر فعل (بالشديد) من مزيد الثلاثي (اذا كان صحيح اللام التفصيل كالقلم)
 مصدر سلم (والتكليم) مصدر كلم (والتطهير) مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير واليه
 أشار الناظم بقوله وغير ذي ثلاثة مقبس * مصدره كقدس التقديس
 (ومعناها) أي معتل اللام فقياسه التفعيل (كذلك) أي قياس صحيح اللام في التقدير (ولكن تحذف
 بالالتفعيل) التي بعد العين وجوبا (وتعوض منها التاء) الدالة على التانيث لكونها أقوى على قبول
 الحركات من حرف العلة (في ضمير) بعد الحذف والتعويض (وزنه التفعلة كالتوصية) الصاد المهملة
 مصدر وصي على أولاده (والنسمية) مصدر سمى (والتركية) مصدر زكى ماله واليه الإشارة بقول الناظم
 وزكه تركية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا
 عن التفعيل بتفعلة فيمالامهمزة نحو خط الخطية وهناتهيبة توجرتجرتة ووجهه بان مثل خطيا
 يجوز فيه ابدال المهمزة بياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطية فلهما طرد الابدال
 المذكور صارت اللام كانهما وضعت بياء فالتحق بباب التعزية قوم من غير الغالب تخطيا وتنبيا وتجزيا
 حكاه غير سيبويه وحكي سيبويه نبأ تنبيا وزعم أبو زيد أن التفعيل فيه أكثر من التفعلة في كلام العرب
 وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا أخذ السالونين فيما حكى ابن عصفور (وقياس
 أفعل اذا كان صحيح العين الأفعال) بكسر المهمزة (كالاكرام) مصدر أكرم (والاحسان) مصدر أحسن
 والايعاد مصدر أودع والايلاء مصدر آلى من زوجته واليه أشار الناظم بقوله وأجل اجمال (ومعناها)
 أي ومعتل العين قياسه الأفعال (كذلك) أي قياس صحيح العين (ولكن تنقل حركتها) أي حركة العين
 (الى الفاء) الساكنة قبلها (فتقلب) العين (ألفا) لتحركها في الاصل وانه فتتاح ما قبلها الا ن فيلتقي
 ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والالف المصدر (ثم تحذف الالف الثانية) عند الحليل وسيبويه
 وذهب الاخفش والقراء الى أن المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة وقالوا الحمد لله ومذهب
 سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف (و) على القواين (تعوض عنها التاء كما قام اقامة وأعان اعلنة)
 وأصلهما أقواما وأعوانا فاعلا بالمثل والقلب والحذف والتعويض واليه الإشارة بقول الناظم
 * ثم أقم اقامة وغالب اذا التازم * (وقد تحذف التاء) للاضافة عن ابن مالك (نحو وأقام الصلاة) وفي
 الحديث كاستنار البدر والاصل واقامة الصلاة واستنارة البدر تحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد
 تحذف في غير الاضافة حكي الاخفش أجاب اجابا (وقياس ما أوله همزة وصل) من الفعل الماضي
 الخماسي والسداسي (أن تكسر) أنت (ثلاثة وتريد قبل آخره الفاء فينقلب مصدران نحو اقتدر اقتدارا
 واصطفي اصطفا) وهو امن باب الافتعال سلمت التاء في الاول وقلبت طاء في الثاني لما شيجى (وانطلق
 انطلقا) وهو من باب الانفعال (واستخرج استخرجا) وهو من باب الاستفعال والى ذلك أشار
 الناظم بقوله وما يلي الآخر موافقا * مع كسر تلو الثمان مما اقتتجا
 بهمزة وصل ولا بد من تقييد ما أوله همزة وصل بان لا يكون أصله تفاعل كتطائر ولا تفعل كتطير اذا
 أدغم التاء في الطاء واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزداد ألف قبل آخره بل يضم
 الحرف التاليه الاخير نظر الى الاصل نحو أطائر يطائر وطائر يطير وطائر يطير ووجه الأفعال الماضية
 التي أولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الانجاسية أو سداسية فان كان
 استفعال معتل العين عمل فيها) عمل (في مصدر أفعل المعتل العين) من نقل حركة العين الى الفاء
 الساكنة قبلها وقلب العين ألفا وحذفها لا لتقاء الساكنين وتعويض تاء التانيث عنها (فتقول استقام
 استقامة واستعانا استعانة) والاصل استقاموا واستعوا اذا فعمل فيهما ما فررنا واليه أشار الناظم بقوله

(قوله فتقلب العين ألفا
 ثم تحذف الالف) قضية
 كلامه ان قلبها ألفا قبل
 حذف الالف التي بعدها
 واستشكل بان شرط قلبها
 اثنان لا يكون بعدها
 ألف ويرد بان هذا الشرط
 انما ذكره في معتل اللام
 ليخرج به نحو غز واورميا
 اذا القلب فيه يستلزم
 الحذف فيلتبس بنحو
 غز وورميا بخلافه في معتل
 العين الذي الكلام فيه
 (قوله لانها بمنزلة وقالوا
 الحمد لله) أي لان المحذوف
 لا لتقاء الساكنين ألف
 فالأوهى ضمير المثني ثم
 بعد حذفها حذفت
 ألف الحمد لانها همزة
 وصل تثبت في الابتداء
 وتسقط في الوصل والدرج

(قوله وسليق) يقال سلق الرجل ٧٦ إذا ألقاه على قفاه (قوله وقلنس) يقال قلنس الرجل إذا ألبسه القلنسوة (قوله سنبل) في

المصباح سنبل الزرع أخرج
سنبله (قوله وعذيط) أي
أحدث عند الجماع قال
في المصباح العذيطوط
فيقول بكسر القاء وفتح
الياء هو الرجل يحدث
عند الجماع وعذيط عذيطه
فعل ذلك (قوله وتابل)
في المصباح يقال توبل
القدر إذا أصلحها بتابل
انتهى وفيه التابل يفتح
الياء وقد تكسر الأنداز
(قوله وبذلك يقيد قول
النظم فعلال الخ) قال
الدنوشري ينبغي تفهمه
(قوله اسم الفاعل) قال
الدنوشري أي معنى اسم
الفاعل (قوله والقياس
تنزية) قال الدنوشري
قال الجار بردي ثم اعلم ان
أكثر من يجيء المصارع على
تفعلة في الناقص نحو
وصيته توصية ولا يحذف
منها التاء الا لضرورة الشعر
وإذا حذفت التاء لضرورة
الشعر عاد الى تفعيل كقوله
وهي تنزي دلوها تنزيا
كما تنزي شهادة صديا
يريد تنزية يضيف ناقة
بانها تحرك دلوها وامرأة
شهد كانت نصفه عاقلة
وهو اسم لها خاصة
لا يوصف بها الرجل
انتهى وهو مخالف للكلام
الشارح فليتأمل والنصف

واستعدا استعادة وجاء تنبها على الاصل أغيمت السماء أغياما واستحوذا الشيطان استحوذا بالتحسين
(وقياس تفعّل) مما أوله التاء (وما كان على وزنه) في الحركات والسكنات وعدد الاحرف وان لم يكن من
بابه (أن يضم رابعه فيصير مصدرا) واليه أشار الناظم بقوله يضم ما يربع في مثال قد تامل ما هو ومجموع
ذلك عشرة أبنية تفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل
(كندرج تدخر جاد تجمل تجمل لا وتشيطان تشيطان وتسكرن تسكرنا) وتقلسي تقلسي وتعاقل تعاقلا
وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهول ترهولا وتغررت تغررتا (ويجب ابدال الضمة كسرة ان كانت
اللام ياء نحو التواني والتوالي) والاصل التواني والتوالي بضم ما قبل الياء فلبت الضمة كسرة لتسلم الياء
من قلبها واو افيثودي الى وقوع واو قبلها ضمة في آخر اسم مغرب وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء
عرضة لان تصانف اياء المتكلم وياء المتكلم اذا أضيف اليها اسم في آخره واو قبلها ضمة ويجب قلب الضمة
كسرة والواو ياء وانما هي في ياء المتكلم كسلمى رفعا (وقياس) مصدر (فعلل وما ألتحق به فعلة كدخول
دخول حرة وزلزلة) والمحقق يفعل ستة أبنية (وهي) يطرر يبطرة وحوقل حوقلة) وجلبب جلببية
وجهور جهوره وسليق سلقية وقلنس قلنسة وزاد به ضمهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وعذيط وتابل
ورنأ رنأ حيته خضبا باليرنا وهو الحناء (وفعال بالكسر) للقاء (ان كان مضاعفا) وهو ما كان فاقوه ولامه
الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (كززال ووسواس) بسينين مهملتين
ووشراش بسينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط (وهو) أي فعلال (في غير المضاعف سماعى
كسرف سرفا) يقال سرفعت الصبي اذا أحسنت غذاءه ولم يسمع في دخرج جراجانص على ذلك
لصيمرى وغيره ولاقى المحقق يفعل الأحيقال مصدر حوقل وبذلك يقيد قول النظم

فعلال او فعلة لفعلا * وأجعل مقيساتا تايلا أولا

(و يجوز فتح أول المضاعف) تخفيفا للنقل المحاصل بالتضعيف (والاكثر أن يعنى بالمفتوح) أوله (اسم
الفاعل) لا المصدر (نحو من شر الوسواس أى الوسوس) ولهذا ووصف بالخناس وما بعده وهم من صفات
الذوات (وقياس فاعل) يفتح العين (كضارب وخصم وقاتل الفاعل) بكسر القاء (والمفاعلة) نحو
الضرب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين أن يكون فاعل للشاركة كما تقدم
أولا فنحو نادى ندا و مناداة والى ذلك الاشارة بقول النظم * لفاعل الفاعل والمفاعلة * واللازم عند
سديويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفاعل ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جالسا وأصل
الفعال هنا الفاعل وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيربا وقابل قيتالا (ويجتمع الفاعل فيما فاقوه ياء نحو
ياسر ويامن) فلا يقال يامر ييسار ولا يامن ييمان الا لثقل الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد
منه الا اليسار اذ في اليسار والاي يمارجع يعر وهو الجدى وانما يقال مياسرة وميامنة (وشذا يوهه يواما)
حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس (وما خرج) عماد كراه (فشاذ) واليه الاشارة بقول النظم
* وغير ما مر السماع عادله * (كقولهم كذب كذاب) بالثشديد فيهما والقياس تكذيبا (وقوله

وهي تنزي دلوها تنزيا * كما تنزي شهادة صديا

والقياس تنزية ولكنه جله على ما هو بمعناه أى تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه
يديها اذا أخذت الدلوها ما تخرج من البئر يدي امرأة ترقص هيا وخص الشهلة بالفتح لانها أضعف من
الثابة (وقولهم تحمل تحملا) بكسر التاء والحاء المهمله وتشد الميم والقياس تحملا (وترامى القوم رميا)
بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا (وحوقل حيقالا) وهو الفتور عن الجماع للكبر

هي التي تكون لاشابه ولا عجوز ابل متوسطة والصغير في بها تاء على الكلمة والضمة أى لا يوصف بهذه الكلمة والقياس
أو الصفة الرجل وقال في الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصفها غائبة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الرازي وهي تنزي الخ

والقياس حوقلة وأشد منه حوقال بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف (واقشعر) جلده (قشعر برة) بضم
القاف وفتح الشين (والقياس) في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب (تكذيبا) في
مصدر معتلها (تزيق) في مصدر تفعل نحو تحمل (تحملوا) في مصدر تفاعل المعتل اللام نحو تراعى
(تراميا) في مصدر فوعل نحو حوقل (حوقلة) في مصدر افعل نحو اقشعرار (اقشعرارا) ولا يخفى ما في
كلامه من اللغو والنشر على الترتيب

﴿فصل﴾ ويبدل على المرتبة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام (بفعلة بالفتح) في الفاء كما في فعلها
(كجلس جلسة وليس لبسة) ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادة
على حروف الفعل كجلس جلوسا أولا كجلس لبسا فان لم يكن زيادة فواضح انك تتصرف على زيادة التاء
مع فتح أوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فإين مصدر الثلاثي وغيره وشذوقته لقائه واحدة
وأنته آتياته واحدة حكاهما سيويه واذا طرحت الزيادة فانك تبني فعله من الباقي وتختتمها بالتاء فرقا
بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس وواحد
أن يفرق بينهما بالتاء (الا اذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها)
أي على فعلة بالتاء (فيبدل على المرتبة) أي من المصدر العام المبني على فعلة (بالوصف) بالوحدة
وشبهها (كرحم رجة واحدة) أو فردة (ويبدل على الهيئة) وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل
(بفعلة بالكسر) في الفاء فرقا بينها وبين المرة (كالجلسة والركبة والقتلة) بكسر أولها وفيها العمل المتقدم
(الا ان كان بناء المصدر العام عليها) أي على فعلة بكسر الفاء (فيبدل على الهيئة) منه (بالصفة ونحوها
كفشد الضالة تشدة عظيمة) أو تشدة الماهوف (و) يبدل على (المرة من غير الثلاثي) رباعيا كان أو غيره
(بزيادة التاء على مصدره القياسي) كإطلاقة واستخراجة فان كان بناء المصدر العام (أي المطلق) على
التاء دل على المرتبة منه بالوصف (بالوحدة) كإقامة واحدة واستقامة واحدة) ودرجة واحدة ولا يقال
درجة لانه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصميري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدر
ان قياسي وسماعي لمحت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لمحت
الاغلب منهما قاله الشاطبي (ولا يبني من غير الثلاثي مصدر للهيئة) لان بناء الفعل لا يتأني فيه اذ يلزم
من ذلك هدم بنية الكلمة محذوف ساقد ثابتا فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاصل
(الاما شد من قولهم اختمرت) المرأة (خجرة) بالمعجمة والراء غطت رأسها بالبخار (واقشعت نقبة) أي
غطت وجهها بالنقاب (وتعمم) الرجل (عمه) غطى رأسه بالعمامة (وتقص قصة) غطى جسده
بالقميص وكان القياس عدم المحذف الا أنهم هدموا بنية المصدر ونوا الفعل حراسا على البيان والى
ذلك أشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة * وفعلة هيئة كجلسة
في غير ذي الثلاث بالثالثة * وشذوقه هيئة كالخجرة

﴿هذا باب﴾ كيفية (أبنية أسماء الفاعلين) *

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ (والصفات المشبهة بها ما في وصف الفاعل من) مضارع (الفعل الثلاثي
المجرد) من الزوائد (على) وزن فاعل بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة
(بكسرة في فعل بالفتح) حان كونه (متعديا) الى المفعول (كضربه) فهو ضارب (وقته) فهو قاتل (أو
لازما) للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وغذا بالغين والذال المعجمتين) يعني سأل فهو غاذي يقال غذا الماء
اذا سأل وغذا العرق اذا سأل دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيب اذا أسرع ويستعمل متعديا يقال
غذا الطعام الصبي وغذوته انا بالين فيكون من قسم المتعدي (وفي فعل بالكسر) حان كونه (متعديا)
الى المفعول (كأمنه) هو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وذلك مستفاد من قول الناظم

شرح أبنية ابن معطي
مانصه وهناتبيه نيه
عليه والشيخ أبو حيان
وهو ان هذا التاء الدالة
على المرة الواحدة لا تدخل
على كل مصدر بل على
المصادر الصادرة عن
الجوارح المدركة بالحس
نحو قومة وضربة وقعدة
وأكلة وأمام صادر الأفعال
الباطنة والحاصل الجميلة
الثابتة نحو الظرف
والحسن والخبز والعلم
والجهل فلا يقال من ذلك
عائته علمه ولا فهمته فهمته
ولا صبرته صبرته وهذا
الذي نبه عليه الشيخ أبو
خيان قال انه أمر متقول
عنه يعني ان أكثر
التحويين لم ينهوا عليه
اذ لا يستنبطه هو من عند
نفسه لان الأحكام النحوية
اليوم قد تقررت فليس
لاحد ان يزيد فيها الكون
العرب المسموع منهم قد
انقرضوا وأما الاستقراء
فلم يترك المتقدم للتأخر
استقراءه كلامه وقي
آخر نوع تحامل على
أبي حيان وقوله وأما
الاستقراء الخ مردودوما
هي باول مسئلة أفادها
أبو حيان
﴿هذا باب﴾ أبنية أسماء
الفاعل والصفات
المشبهة بها *

(قوله تقدم ان هذا الجمع غير سائغ) تقدم في باب ما يتصيف مفاعيل ثلاثة انه لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا

اسم اللفظ وهو غير اقل وفيه للشهاب مناقشة فانظر حواشينا على الالفية (قوله بطل) قال الدنوشري فعلمه بطل يبطل كحسن بخسن
ومصدره بطولة وأما بطل الرجل ضد عمل فصدره البطالة ويقال بطل العقد بطلانا (قوله وفي القاموس الخ) قال الدنوشري قد يقال
ان ماقى القاموس هو الصواب لانه أدري باللفظة من ابن هشام واضرا به لاسيما وقد وافقه غيره من أئمة اللغة وقد يقال ان الصخره
معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر في القاموس الآخر أو علمنا تزداد في المستأثمة علماء الله ولا يخفى ماقية من التحامل أو لاقى جعل ماقى
القاموس هو الصواب وثانيا ٧٨ في قوله ان صاحب القاموس أدري الخ ولادليل على هذه الدعوى وبمجرد تصنيف القاموس

لا يقضى بها وقد أخذ
عليه في مواضع منه وابن
هشام قال القاضي تاج
الدين السبكي انه أعلم أهل
هذه الديار بالفنون الأدبية
(قوله وودع ووداع) بناء
على ما قاله بعضهم والحق
انهم استعملوا وودع ومنه
قول أبي الاسود
ليت شعري عن حبيبي
ما الذي
غاله في الحب حتى ودعه
وقرى كما قاله ابن جني
وغيره ما وودعك ربك
بالتخفيف وحسن الموافقة
بين الكامتين كأنه قيل
ما تر كك وما قلاك وقال
صلى الله عليه وسلم دعوا
الحبسة ما ودعوك وما تر كوا
الترك ما تر كوك وحسنه
ماقيه من رد العجز على
الصدر والترصيع (قوله
الاذا قصدت الحدوث)
قضيته ان تلك الصيغ
تستعمل للحدوث وان لم
يحول الى فاعل فقولهم
اذا قصدوا الحدوث

* كفاعل صخ اسم فاعل اذا * من ذى ثلاثه يكون * (ويقل) فاعل (في) فعل بالكسر (القاصر)
على الفاعل (كسلم) فهو سالم (وفي فعل بالضم كفره) بمعنى حذق فهو فاره أى حاذق والى ذلك أشار الناظم
بقوله * وهو قليل في فعلت وفعل * غير معدي * (واعا قياس الوصف من فعل) المكسور العين (اللازم)
فعل) بفتح الفاء وكسر العين (في الاعراض) جمع عرض بفتح العين المهملة والراء (كفرح) أشرف
بالتسوية فيهما والاشرا الذي لا يحمدا النعمة والعافية (وأفعل في الألوان والخلق) فاللون (كأخضر
وأسود وأكحل) أى أسود العينين من غيرا كتحال (والمى) أى أسود حجرة الشفتين (و) الخلاقة نحو
(أعور وأعمى) وأجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس (وعلان) بفتح الفاء وسكون العين (فيما دل على
الامتلاء وحرارة الباطن) فالاول (كشبعان وريان) والثاني نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان والى
ذلك يشير قول الناظم * بل قياسه فعل * وافتل فعلا نحو وأشرف * ونحو صديان ونحو الاجهر
(وقياس الوصف من فعل بالضم فاعيل كظريف وشريف ودونه) أى دون فاعيل (فعل) بفتح الفاء
وسكون العين (كشهم) بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة (وضخم) بالضاد والخاء المعجمتين
من ضخم الشيء اذا غلظ (ودونهما) أى دون فاعيل وفعل (أفعل كأخظب) بالخاء والطاء المعجمتين
يقال أخظب اللون (اذا كان أجهرا الى الكدرة وفعل) بفتح حين (كبطل وحسن وفعل بالفتح) في الفاء
(كجبان وفعل بالضم كشجاع وفعل) بضم حين (كجذب) بضم الجيم والتون (وفعل) بكسر الفاء
وسكون العين (كعقر) بالعين المهملة والفاء (أى شجاع ماكر) وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك
يشير قول الناظم وفعل اولى وفاعيل بفعل * كالضخم والجمل والفعل جمل * وأفعل فيه قليل وفعل
(وقد يستعملون على صيغة فاعل من فعل بالفتح) بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون
غيره (كشيخ وأشيب وطيب وعفيف) ولم يقولوا شائح وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استعملوا بترك
وتارك عن وزر ووازر وودع ووادع واليه يشير قول الناظم * وبسوى الفاعل قد يعنى فعل * ومحل
الاستغناء ما لم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس وسمح غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال
يل فهو مائل وأميل قاله الشاطبي (تنبيه) (جميع هذه الصفات) المتقدمة الدالة على الثبوت (صفات
مشبهة) باسم الفاعل الا اذا قصدت الحدوث فهي أسماء فاعلين (الافعال كضارب) من المتعدي (وقائم)
من اللازم (فانه) في الاصطلاح (اسم فاعل الا اذا أضيف) فاعل (الى مرفوعه) في المعنى (وذلك فيما دل
على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار) بالشين المعجمة والخاء والطاء المهملتين (أى يعيدها)
والاصل طاهر قلبه وشاحطة داره (فصفة مشبهة أيضا) وقد أشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي
ان يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لثلاثتهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرى لا يكون صفة مشبهة

حولت الى فاعل ليس بواجب الا ان أريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرضى
استدلالا لشي ذكره وهذا أطر وتحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاشن وضائق عند قصد النص على الحدوث (قوله الا اذا أضيف الى
مرفوعه) أى اضافة حسنة بدليل ما ياتي اول باب الصفة المشبهة من ان كاتب الاسم اسم فاعل لا صفة مشبهة لان اضافة قبيحة (قوله
فصفة مشبهة) أى بناء على انها تكون مجاربه للضارع ويأتي ماقية (قوله وقد أشبعنا الكلام الخ) فيه ان ما أشبعه من الكلام مناف
لنا هنا كما تقدم (قوله وكان ينبغي ان يؤخر الخ) لو أخره اقتضى ان جميع الاوزان من غير الثلاثة صفة مشبهة ملقيا وليس كذلك بل
هي اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشري لان الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجاربه للضارع وان لم يقصد بها الحدوث

وليس

(قوله ومن أمثلة الموضع في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي) أي وذلك صريح في ان الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مشبهة
 * (فصل) * (قوله ويأتي وصف الخ) شذأ يفتح الغلام اذا شب فهو يافع وأورس التبت والشجر اذا اصغر لونه فهو وارس وأقرب
 القوم فهم قاربون اذا كانت ابلهم قوارب وقالوا أعتت الفرس فهي عتوق اذا جلت وأحصرت التناقت فهي حضور اذا ضاق
 مجرى لبنها وسمع بفتح وورس فيكون يافع وورس مما استغنى به اسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثي) أما
 منه فلا وشذبه فهو محب ولم يقلوا احاب (قوله وشذ كسر هاء في معين الخ) قال الدنوشري يزداد عليه منتن بكسر أوله وسكون ثانيه في
 منتن بضم أوله يقال تنتن وانتن ولكن ينظر هل كسر ميم منتن شاذ أو لا فليتأمل (قوله وكسر ما قبل الآخر) فاما قولهم أنتن فهو منتن
 بضم التاء وهو من حذر الجبل بضم الدال فاتباع الاول في الاول وللآخر في الثاني (قوله من الفج) بالقاء والجمع بمعنى أفلس وفي الحديث
 أرجوا ملفجكم وهذه الثلاثة قال الجوهري جاءت بالفتح نوادر وقال اللقاني في حواشي ٧٩ التصريف قد يقال ان مقول

بفتح العين من هذه
 الثلاثة اسم مفعول من
 فعل لا ينطق به في غير
 محسن يقال أحصنت
 المرأة فرجها فهي محصن
 انتهى وزاد ابن خالويه
 في كتاب ليس رابعاً وهو
 احراشت الابل سميت
 فهي محراشة بفتح
 الهمزة

* (هذا باب ائنية أسماء
 المفعولين) *

(قوله ومن اللازم
 كدخول عليه ومرور
 به) أشار الى ان اسم
 المفعول من اللازم لا يتم
 الا بالصلة كما تقدم في
 باب التعدي وال لزوم
 ومن هنا قال بعض الفضلاء
 ان النطق بلفظ محصول
 غير جائز لانه لا يصح
 اخذه من حصل لانه قاصر

وليس كذلك ومن أمثلة الموضع في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي ومعدل القمة
 * (فصل ويأتي وصف الفاعل من غير) * الفعل (الثلاثي المجرد بالفظ) حروف (مضارعه بشرط
 الايمان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) وشذ كسر هاء في معين من أعان وغيره من أعار ومبين من
 أبان بكسر الميم فيهن اتباعاً لحركة ما بعدها (و) بشرط (كسر ما قبل الآخر) تشبيهاً باسم الفاعل من
 الثلاثي وشذبه من أسهب ومحضن من أحصن وملاءج من ألقح بفتح ما قبل الآخر فيهن (مطلقاً
 سواء كان مكسوراً في المضارع كمنطلي ومستخرج) فكسر هـ حال كونه اسم فاعل غير كسر هـ حال كونه
 مضارعاً (أو مفتوحاً) في المضارع (كستعلم ومدحرج) وأمانحو مختار ومنقاد ومنجاب بالادغام فكسر
 ما قبل الآخر فيهن مقدر اذا كان اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله
 وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كالمواصل
 مع كسر متاؤلاً خيراً مطلقاً * وضم ميم زائد قدس بقا
 واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة لان لواء لا تزداد أولاً والياء والالف يوقعان في التباس
 اسم الفاعل بالمضارع ولو لم يكن مخرج الميم قريباً من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم
 دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم
 والكسر يؤدي الى التباس باسم الائمة

* (هذا باب) كيفية (ائنية أسماء المفعولين) *
 تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (يأتي وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثي المجرد) التام المتصرف
 (على زنة مفعول) من المتعدي (كضروب ومقصود) ومعلوم (و) من اللازم كدخول عليه
 و (مرور به) زيدت الميم للمخرج في اسم الفاعل فتحت الهمزة وضم ما قبل الآخر خوفاً من المسكان ثم
 أشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم (ومنه) أي من اسم المفعول الثلاثي
 الآتي على زنة مفعول (مبيع ومقول ومرمي) ومدعو (الأهائغرت) عن صيغة مفعول في اللفظ
 فاصل مبيع مبيوع وتمت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذف

ولان حصل بالتشديد لان اسم المفعول منه حصل لا محصول ولا من تحصل لانه قاصر أيضاً وقال الدنوشري في رسالته تتعلق بذلك
 هو صواب وقد سمي الامام بعض كتبه بال محصول وفي القاموس حصل حصولاً ومحصولاً فعمل محصولاً مصدراً كاليسور والمعسور
 فنقل من المصدر وجعل اسماً وفيه أيضاً وتحصل جمع وتثبت والمحصل الحاصل انتهى فهو اسم فاعل أي بصيغة اسم المفعول
 على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام رده الى محصوله ويجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من سعيه
 على طائلي أي فائدة والذي حصل له محصول عليه حذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل في هذا التركيب ظفر وباب الحذف
 والايصال واسع والدخول فيه شائع انتهى من خصائص خطه وفي الآخر نظر لان الحذف والايصال في هذا لا يطرده على ما حررناه في باب
 التعدي وال لزوم (قوله لئلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم) قال التقطازاني في شرح تصريف العزى لرفضهم مفعولاً في كلامهم الا
 مكرماً ومعوناً انتهى وقال بعضهم انه جاء من ذلك نسبة اللفظ هذان ومالك يعني رسالة كقوله * أبلغ النعمان مني ما لك
 وميسر يعني البيعة والغني كما قرئ فنظرة الى ميسرة باضافته الى ضمير المديان ولادليل في ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه

الالفاظ مفعلة بأبواب التاء وقد سمع فيها ضم العين ثم حذف التاء وذلك ظاهراً في قراءة ميسرة قوله عين الفعل قال الدوشري مراده
 به عين الكامة (قوله لا فيهما له فعيل) فيه اصلاح للثمن لان صديعه يقتضى ان كلا من رحيم وقدير ليس بمعنى فاعل فتقطن له
 * (هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) * (قوله وجه الشبه بينهما انها تؤنث الخ) قال المصنف فان لم
 تكن صفة لم تشبهه وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وبسر ج خر صفتة حكاه الاخفش وان لم تشن ولم تجمع ولم تترك ولم تؤنث فلا
 تشبه أيضاً وشذ قول بعضهم لا عهد لي بالأمة فقامنه ولا أوضعه بالفتح أى أوضع فقامنه فحذفت من لدلالة المقدمة ونصب بها
 المضمرة لا سببية ولو كان مجرور والعطف بالمخض ٨٠ وقول بعضهم فى أى شئ أكبر شهادة أن شهادة منصوب على التشبيه

الاول والتقاء الساكنين ونخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف وأصل مقول مقول وبواو بن
 نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذف الواو الثانية لالتقاء الساكنين ونخصت بالحذف
 لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه فى مبيح ومقول وذهب الاخفش الى أن المحذوف
 منهما عين الفعل وان الضمة فى مبيح قلبت كسرة لتقلب الواو ياء لثلاثا ينسب بالواوى وأصل حرمى
 مرهوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكنون فقلبت الواو ياء والضمة التى قبلها كسرة
 وأدغمت الياء فى الياء وأصل مدعو مدعو وبواو بن أدغمت الاولى فى الثانية لاجتماع المثليين والى بناء
 اسم المفعول من الثلاثى أشار الناظم بقوله وفى اسم مفعول الثلاثى المراد به زنة مفعول كاتت من قصد
 (و) يأتى وصنف المفعول من غيره (أى من غير) الثلاثى المجرد (بلفظ مضارعه بشرط الايمان بميم
 مضمومة مكان حرف المضارعة) لما فى اسم الفاعل وفتح ما قبل آخره (وان شئت قلت بلفظ اسم
 فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر) وذلك مستفاد من قول الناظم
 وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر
 ويأتى من المعتدى فلا يحتاج الى صلة (نحو المال مستخرج) من اللازم فيحتاج الى صلة نحو (زيد
 منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين) بمعنى مدهون (وكحيل) بمعنى مكحول (وجريح)
 بمعنى مجروح (وطريح) بمعنى مطروح قال ابن مالك (ومرجعه السماع) وان كان كثيراً واليه أشار
 الناظم بقوله * وناب نقلا عنه ذو فعيل * (وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) كقتيل
 لا فيماله فعيل بمعنى فاعل (نحو قدر) بفتح الدال (ورحيم) بكسر الحاء (كقولهم قدير ورحيم) بمعنى قادر
 وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعول نحو أعقدت العسل فهو وعيد وواعله المرض فهو وعيل أى مقعد
 ومعل * (هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) *
 وجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول فى حسن حسنة وحسان وحسنات وحسنون وحسنات
 كما تقول فى ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعملها
 اسم الفاعل واقصرت على واحد لانه أقل درجات التعدى وكان أصلها أن لا تعمل النصب لمباينتها
 الفعل بدلالة التماثل على الثبوت ولو كانتا أخوة من فعل قاصر ولو كانتا المشبهة اسم الفاعل المتعدى
 لواحد عملت على (وهى الصفة) المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة
 الحدوث وخاصتها انها (التي استحسنت فيها أن تصاق لما هو فاعل) بها (فى المعنى) سواء كانت موصوفة لازماً

بالمفعول به خطأ لان
 أفعل من لا يثنى ولا يجمع
 ولا يؤنث وكذا تشبيهه
 ما لا يؤنث قليل كحائض
 الا ان جعلها فى هذا الباب
 أقوى من جعل أفعل
 من فى هذا الباب وليس
 شرط الجمع أن يكون جمع
 سلامة خلافاً لى على
 لاجتماع على ان منه أجب
 الظهر ليس له سنام
 (قوله وهى الصفة
 المصوغة الخ) هذا حد
 ابن الناظم وقال المصنف
 فى الحواشى فيه نظر
 لاقتضائه ان نحو زيد
 حسن صفة مشبهة
 والنحو لا يسمونها صفة
 الا اذا حققت أو نصبت
 وهو وارد على حد الناظم
 أيضاً (قوله وخاصتها انها
 التى الخ) أخرج كلام
 المصنف عن ظاهره ولا
 يظهر له وجه فان أهل
 هذا الفن لا يفرقون بين

التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذى جعله الشارح خاصة سماه المصنف فى الحواشى حدا كما علمت واعترضه بانه غير
 صادق على بعض الحدود لان منه يهراق الدماء وغيره بال اهاب ونحوه والمقاصد وليس فى الاول ولا الثانى وصف ولا فى الثالث
 فاعل والجواب عن الاول ان التشبيه فى الفعل بمفعول بالوصف فهو وصف بالقوة وان المراد بالفاعل المر فوع
 بإستناد الوصف اليه ورماسمو الناظم عن الفاعل فاعلاً بالهجاز وهو مشهور فى كلام الزمخشري والمتقدمين انتهى رسماً يأتى
 ما فى كون نحو مجود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا ان اسقاط المصنف قول الناظم المشبهة اسم الفاعل محتمل لان الاعتراض
 الاول انما اندفع به قد برلكن لا يخفى ان الاعتراض به غير متجه لان يهراق فعل مضارع لا صفة مشبهة كما اعترف به فى الجواب
 فلا يتوهم انه من أفراد الحد ودوقه فى المعنى بعد ان ذكر انها تخالف اسم الفاعل فتصيب مع قصور فعلها انه قال وأما الحديث

ان امرأة كانت شراف الدماء فالدماء تميز على زيادة آل الى آخر ما ذكره واعترضه بعض اولاد شيخ ٨١ الاسلام السبكي وغاية ما اجاب

لا يمكن انفكاكه كطويل الاتفوع عريض الحواجب وواسع الفم أم يمكن انفكاكه (كحسن الوجه ونقى
التغرو و طاهر العرض) فان الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويقعد (مخرج) باستحسان الاضافة الى
الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدى (نحو زيد ضارب أبوه فان اضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) أي
في هذا التركيب (الى الفاعل) وهو أبوه (ممتنعة) اذ لا يقال ضارب أبيه (لثلاثتهم) الاضافة فيه
(الاضافة الى المفعول) وان الاصل زيد ضارب أباه (و) خرج اسم الفاعل القاصر (نحو زيد كاتب أبوه فان
اضافة الوصف) وهو كاتب (فيه) الى الفاعل وهو أبوه (وان كانت لا تمنع) على قوله (لعدم اللبس)
بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات (لكنها) على قلتها (لا تحسن لان الصفة) الدالة على
الثبوت (لا تضاف لمرفوعه) حتى يقدر تحويل اسنادها عنه (اي عن مرفوعها الى ضميره) ووصفها
قستتر في الصفة (بديلين أحدهما انه لو لم يقدر) الامر (كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه) لان الصفة تنفس
مرفوعها في المعنى واللازم باطل فاللزوم مثله (و) الدليل (الثاني) انهم يؤثرون الصفة (بالتاء) في نحو همد
حسنة الوجه) فلولا تمكن الصفة مستندة الى ضمير همد لكانت كذا ذكر مع المرفوع قوله ابن عصفور
(فهذا) التحويل (حسن أن يقال) في زيد حسن وجهه بالرفع (زيد حسن الوجه) بالاضافة فالحسن
مستند الى ضمير زيد فيكون مستندا الى جملته بعد ان كان مستندا الى وجهه وذلك حسن (لان من حسن
وجهه حسن أن يستند الحسن الى) جميع (جملته مجازا) عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى
الكل واردة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن أبي الربيع اذا قلت
مرت رجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد
وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف اليه فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم أن
يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانت جارية على من
هي له حيث رفعت ضميره فحسن أن يقال ذلك (وقبح أن يقال) في زيد كاتب أبوه (زيد كاتب الاب لان
من كتب أبوه لا يحسن أن تستند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد) سري من المضاف وهو الاب في كاتب أبوه الى
المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه واردة المضاف ووجه قرب الاول وبعده ان
الجزء بعض الكل فيصغ اطلاق كل منهما واردة الاخر بخلاف الابوة والغبوة (وقد تبين مما شرحتنا أن
العلم بحسن الاضافة) في الصفة الى مرفوعها (موقوف على النظر في معناها) وهو نسبة المحدث الى
موصوفها على سبيل الثبوت فجاز من الصفات أن يستند الى ضميره موصوفه فاضافة الى مرفوعه حسنة
وما افلا (لا) موقوف (على معرفة كونها صفة مشبهة) وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور) في قول
النظم
صفة استحسان ج فاعل * معنيها المشبهة اسم الفاعل
(كما توهمه ابن الناظم) حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتتميزها عما
عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه
وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرر الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة
متوقف على استحسان اضافة الفاعل واستحسان اضافة الفاعل الى الفاعل متوقف على العلم بكونها
صفة مشبهة فجاز الدور ودفعه الموضع بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على
استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفة على معرفة كونها صفة
مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره
لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل
* (فصل) وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على المحدث وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية

الشمي ان ذكر ذلك
استطرد ورتب عداه كلامه
هنا ثم المراد من استحسان
اضافتها للفاعل استحسان
ذلك في نوع مادتها لا بها
نفسها ولا برده مسائل
امتناع الجرو ومساائل
ضعفه كما فعلنا في حواشي
الالغية (قوله وخرج اسم
الفاعل القاصر) أي
الذي لا يقع على الذوات
كما اشار اليه الشارح بعد
فلا مردان كتب متعدي نحو
كتبت الكتاب (قوله
لعدم اللبس) قد يمنع لانه
يحتمل انه بمعنى مرتب
الكتابة لانيه كما يقال
كاتب السلطان (قوله
حسن أن يستند الحسن
الى جملته مجازا) ظاهر في
ان التجوز في الاسناد فهو
مجاز عقلي وكذا قول
الشارح فهو من الاسناد
الان جعل العلاقة
الكلية والجزئية ينافيه
فانها ليست من العلاقات
التي ذكرت للمجاز العقلي كما
صرح به العصام في
الاطول والسيد في حاشية
المطول في مباحث تاكيد
المستداليه (قوله وقبح
أن يقال الخ) قال اللقاني
اعلم أن اخراج الموضع
لنحو كاتب الاب من
الصفة المشبهة مناف لما
قدم من أن فاعلا اذا
ما يحسن فيه ذلك (فصل)

(١١) (تصريح في) أضيف الى مرفوعه كان صفة مشبهة الا ان يحتمل قوله اذا أضيف الى مرفوعه على ما يحسن فيه ذلك (فصل)

(قوله وضعاً أو قصداً) عبارة غيره أو باللازم ما يشمل المتعدي الذي نزل منزلة اللازم أو حول إلى فعل بالضم فلا يردان الرحمن الرحيم صفتان من رحم وهو متعد انتهت ثم هذا التعميم إنما يحتاج إليه لو ادعى أن اسم الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى أن اسم الفاعل جار مجراها لها حقيقة وقياس اسم المفعول أن يكون كذلك وإن كان منقلبه في امر يقتضي أنه منها وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى وقال النهاب بعد أن قال إن قول التسهيل الذي نقله الشارح آخر باب اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة مشعر بأنه ليس صفة مشبهة ٨٢ حقيقة بل له حكمها والظاهر أن اسم المفعول كذلك ويؤيد ذلك تعريفة أول الباب فإنه

اعتبر فيه ما تخرج ذلك كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغها من لازم ولو سلم فالكلام هنا في ما هو صفة مشبهة غالباً وحيث يندفع تنظير الشاطبي إيهامها بحقيقة فتقواه وصوغها من لازم يخالف ما رأه في التسهيل من صوغها من المتعدي بشرط أن يقضيه الثبوت إلى آخر ما أطاله به أقول موافق ما قاله الشاطبي في اسم الفاعل ما ذكره المصنف في التبيه السابق في باب أسماء الفاعلين الصفات المشبهة بها وفي اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم في كلام الشارح وقول المصنف أنه يرد على حد الصفة المشبهة الذي ذكره الناظم محمود المقاصد كما تقدم (قوله لا هنا فرغ اسم الفاعل) قال المصنف وإن شئت قلت إنما يتقدم لأنه كان فاعلاً في الأصل فحذفت

والجمع وشرط الاعتماد إذا تجرد من أل (وتختص هذه الصفة) المشبهة (عن اسم الفاعل بخمسة أمور) على ما هنا (أحدها أنها تصاغ من) الفعل (اللازم) وضعاً أو قصداً (دون) الفعل (المتعدي) الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالصوغ من اللازم وضعاً (كحسن وجميل) فانهما مصوغان من حسن وجميل وهما لازم وضعاً أو المصوغ من اللازم تصدا كضارب الأب ومضروب العبد فإن اسمي الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في آخر هذا الباب (وهو) أي اسم الفاعل المراد به المحذوف (بصاغ منهما) أي من اللازم والمتعدي من اللازم (كقائم) من المتعدي نحو (ضارب) الأمر (الثاني أنها) تكون (للزمن) الماضي المتصل بالزمن (الحاضر الدائم) كحسن الوجه (دون الماضي المنقطع والمستقبل) فلا يقال حسن الوجه أمس ولا غداً (وهو) أي اسم الفاعل (يكون لاحداً لا زمنه الثلاثة) نحو طسن أمس أو الآن أو غداً والحاصل من هذه المادة أن ثبوت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حسن وإن أردت حدوثة قات حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الأمر (الثالث أنها تكون مجارية للضارع في تخرجه وسكونه) والمراد تقابل حركة بجر كة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها إذ لا يشترط التوافق في أعيان الحركات ولهذا قال ابن الحشاب هو وزن عرضي لا نصري في سواء كانت مسوغة من ثلاثي أو غيره فالثلاثي (كظاهر القلب وضامر البطن) وغير الثلاثي نحو (مستقيم الرأي ومعتدل القامة) فانها مجارية ليطهرو ويضمرو ويستقيم ويعتدل (وغير مجارية له) أي للضارع (وهو الغالب في المبتدئة من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملائن) فانها ليست مجارية ليجسن ويجميل ويضخم ويملائن وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العجاج وجماعة أنها لا تكون الا غير مجارية بقدر دوايقها فهم على أن منها قوله من صديق أو أخ ثقة * أو عدو شاحظ داراً

بالشئ المعجمة والحامو الطاء المهماتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية لما شحط وجوابه يمكن إذ لم يكن ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة في الحكم لأنه صفة مشبهة حقيقية (ولا يكون اسم الفاعل إلا مجارياً له) أي للضارع كضارب ويضرب ومنه قائم وبقوم لأن الأصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لأن توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الأمر (الرابع أن منصوبها لا يتقدم عليها) لأنها فرغ اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن (بخلاف منصوبه) فإنه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمر اضارب (ومن ثم) بفتح المثناة أي من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (صح النصب) أي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف (في نحو زيد أنا ضارب) لأن ما يعمل في المتقدم عليه يضح أن يفسر عاملاً فيه (وامتنع) نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة (في نحو زيد أبوه حسن

اعتبر فيه ما تخرج ذلك كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغها من لازم ولو سلم فالكلام هنا في ما هو صفة مشبهة غالباً وحيث يندفع تنظير الشاطبي إيهامها بحقيقة فتقواه وصوغها من لازم يخالف ما رأه في التسهيل من صوغها من المتعدي بشرط أن يقضيه الثبوت إلى آخر ما أطاله به أقول موافق ما قاله الشاطبي في اسم الفاعل ما ذكره المصنف في التبيه السابق في باب أسماء الفاعلين الصفات المشبهة بها وفي اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم في كلام الشارح وقول المصنف أنه يرد على حد الصفة المشبهة الذي ذكره الناظم محمود المقاصد كما تقدم (قوله لا هنا فرغ اسم الفاعل) قال المصنف وإن شئت قلت إنما يتقدم لأنه كان فاعلاً في الأصل فحذفت

علة مرتبة الأصلية وهذا أولى من أن يعلل بهذه العلة امتناع تقديم التمييز لأن ذلك ليس مطرداً فيه أعني النقل وجهه من الفاعل فيحتاج أن يقول في نحو فجرنا الأرض عيوناً أنه محمول على واشتعل الرأس شيباً (قوله وامتنع في نحو زيد أبوه حسن وجهه) قال اللطوشري الأولى أن يمثل بقوله وجه الأب زيد حسنه لأن في زيد مانعاً آخر وهو كونه غير سببي وكلامه فيما يعمل فيه بحق المشبه انتهى وأقول هذا عجيب فقد أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الأب أشار إلى الرد على الذي حيث ادعى أن التمييز لا يضح لأنه فهم أن التمييز بزيد وهو غير سببي وما تعول فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون إلا سبباً فكان

الدنو شري رأى كلامه فنقله ذاهلا عما أشار اليه الشارح وذكر اللغاني مثل كلام الشارح ونؤخذ من كلام الحفيد جواب آخر وهو انه
 لا مانع من تعدد المانع (قوله الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا الخ) قال المصنف عتدى ان ذكر هذا فيما نقصت فيه الصفة المشبهة
 عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكر في ذلك الاما تخالف لان الصفة المشبهة لا تحتمل لغير عيتها والامر هنا بخلاف ذلك هنا الامر آخر
 وهو انها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت صفة على الاسم فلا تقضي الا ضميره أو سببيه كما تقول في اسم الفاعل القاصر حررت بالقائم أو القائم
 أوه (قوله أي اسما ظاهرا) قيد به أخذ من قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضيتها انها لا تعمل في الضمير وليس كذلك فقد
 ذكر في التسهيل ان معمولها يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقة أنت ٨٣ فيجوز في الضمير المتصل وهو

المساء ان يكون في محل
 نصب أو جرا لا ولى ان
 يقال المراد بالسببي ما عدا
 الاجنبي أو يجاب بأن
 مدلول الضمير سببي
 لا يشكل اشتراط السببية
 في عملها نصب والجهر
 واقتضى كلام التسهيل
 انها لا تعمل في ضمير
 منقصل لا تقول هو وحسن
 أباه وبه صرح المصنف
 في الحواشي وحينئذ في
 مفهوم كلام الشارح
 تفضيل فلا يعترض
 عليه (قوله كقوله رحيب
 قطاب الخ) هو من معالمة
 طرفه من العبد والقطاب
 جمع قطب وهو وكأ
 يقطب الرجل بسين
 عينيه وقوله بحس
 الندامي أي يلمسهم وقوله
 بضة يفتح الباء الموحدة
 وتشديد الصاد المعجمة
 أي رقيقة الجلد والمتجرد
 المعري عن الثياب

وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتقة عنه
 بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ
 ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه في الامر (الخامس
 انه يلزم كون معمولها سببيا أي) اسما ظاهرا (متصلا بضمير موصوفها اما لفظنا يجوز زيد حسن وجهه)
 فوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد (واما) متصل بضمير
 موصوفها (معنى يجوز زيد حسن الوجه) فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير
 الموصوف معنى (أي) الوجه (منه) أي من زيد هذا رأى البصر بين (وقيل) لا حذف (ان أل) في
 الوجه (خلف عن) الضمير (المضاف اليه) وهو رأى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل كقوله
 رحيب قطاب الجيب من رقيقة * بحس الندامي بضة المتجرد
 (وقول ابن الناظم) في شرح النظم ما معناه (ان جواز) نحو (زيد بك فرح) بتقديم المفعول وهو بك مع
 انه غير سببي على الصفة وهي فرح (مبطل لعدم قوله) يعنى الناظم (ان معمول للصفة) المشبهة (لا
 يكون الاسببيا) ولا يكون الا (مؤثرا مردود) خبر قول ابن الناظم (لان المراد بالمفعول) في قول الناظم
 وسبق ما تعمل فيه محتمل * وكونه ذا سببية واجب
 (ما عملها في حق الشبه) باسم الفاعل كما أفهمه قول الناظم
 وعمل اسم فاعل المعدي * لما على الحد الذي قد حدا
 (وانما عملها في الطرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لان الطرف مما يكتفي برأية الفعل كما قاله
 التقطازاني (وكذا عملها في الحال) نحو زيد حسن وجهه طلقة (و) في (التمييز) نحو حسن وجهها (ونحو
 ذلك) من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي (بخلاف اسم الفاعل) فانه قوى الشبه بالفعل فيعمل
 في متاخر ومتقدم وفي سببي واجنبي وتختص أيضا بامور منها انه لا يراعى معمولها محل بالعطف وغيره
 ومنها أن لا تعمل محذوفة ومنها أنها توثق ومنها انها تخالف فعلها فتصعب مع قصوره ومنها لا تتأخر على
 الثبوت الاستمراري من غير تحلل كحسن الوجه ومع التحلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان
 اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قوة في الكلام ومنها انه يقبل حذف موصوفها واصنافها الى
 مضاف الى ضمير موصوفها نحو حررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز أن يقصّل بينها وبين معمولها
 بظرف أو عديله عند الجهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تعرف بالاضافة مطلقا بخلاف

والشاهد في قوله الجيب منها (قوله ما عملها في حق الشبه) يؤخذ منه ان الكلام في غير عمل الرفع أو النصب على طريق المفعول به
 فلا بد على اطلاقهم اشتراط كون معمول سببيا انها تعمل في غير السببي اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها رجل طيب في داره
 نومت أو اعتمد على استقام نحو أحسن الزيدان وانه لا صاحب لها حتى تعمل في سببيه (قوله نحو زيد حسن وجهه طلقة) قال
 الدنو شري قديقال ان طلقة تميز نسبة لاجال انتهى ويجاب بأن المثال يكفي الاحتمال وقوله نحو ذلك من الفضلات صرح المصنف في
 الحواشي بأنها لا تعمل في المفعول المطلق وذكر من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل (قوله منها انه لا يراعى معمولها محل) أي
 على الاصح وأجاز الفراء ان يتبع الجهور وبالرفع نحو وبالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى اليد والرجل وأجاز البغداديون الخفض في
 العطف على المنصوب كحسن وجهها وبد (قوله توثق بالالف) أي قد توثق بالالف نحو وجراء الوجه (قوله ومنها انه لا يجوز ان يقصّل الخ)

أى الأتى الضرورة كقوله والطينون اذا ما ينسون أبا * (فصل) * (قوله قال الفارسي) قال اللغاني في صحة هذا الوجه في نحو زيد
 معسن أبوه نظراته ووجه النظر ان هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتغال فهو نظير المثال الثاني الذي حكاه الكوفيون كما قاله
 الشارح وقد زاد الشارح على اللغاني في الرد على الفارسي بحكاية القراء وبالمثال الاول الذي حكاه الكوفيون ووجه الرد فيه ما انه لو كان
 المرفوع بدلا وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف اوجب ثابتهما وان يقال حسنة الوجه وقوية الانف لان الصفة اذا رفعت ضمير
 المؤنث ووجب ثابتهما (قوله والخفض بالاضافة) لعل تقديم الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذي في النصب من اجراء الوصف
 للقاصر مجرى المتعدى اذا كان ٨٤ المفعول معرفة أو نكرة وقيل انه شبه بالمفعول به (قوله وعليه أو على التمييز) أشار الى ان

اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي أو أريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة
 مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة
 على اسم الفاعل اسم موصول على الاصح فيهما
 * (فصل * لعمول هذه الصفة) المشبهة (ثلاث حالات الرفع على الفاعلية) للصفة (قال الفارسي أو على
 الابدال من ضمير مستتر في الصفة) بدل بعض من كل ويرده حكاية القراء مرتب باخره حسن الوجه
 وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا
 بعضا ولا اشتغالا (والخفض بالاضافة) أى باضافة الصفة اليه (والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان
 معرفة) كالوجه (و) عليه أو (على التمييز ان كان نكرة) كوجهها (والصفة مع كل من الثلاثة) وهى الرفع
 والنصب والخفض (اما نكرة أو معرفة) مقرونة بال (وكل من هذه الستة) الحاصلة من ضرب وجوه
 الاعراب الثلاثة في حالتى تنكير الصفة وتعريفها (لعمول مع ست حالات لانه) أى المفعول (اما بال
 كالوجه أو مضاف لما فيه ال كوجه الاب أو مضاف للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه
 أو مجرد) من ال والاضافة (كوجه أو مضاف الى مجرد) من ال والاضافة (كوجه أب فالصورت
 وثلاثون) صورة حاصلة من ضربت في مثلها وهى ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنا وثلاثون صورة
 و(الممتنع منها اربع وهى ان تكون الصفة بال والمفعول مجرد منها ومن الاضافة الى تاليها وهو) أى
 المفعول (مخفوض كالحسن وجهه أو الحسن (وجهه أو الحسن (وجهه أب) لان
 الاضافة في هذه الصور الاربع لم تغد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا
 كما في نحو حسن الوجه ولا تخصصا من قبض حذف الرابطة أو التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم
 الجائز الى قبض وضعيف وحسن فاما التبع فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع ال مجردة منها ومن الضمير
 والمضاف الى مجرد وذلك اربع صور وهى وحسن وجهه وحسن وجهه أب والحسن وجهه والحسن وجهه أب
 ووجه قبضها خلوا الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبضها فهى جائزة في الاستعمال
 لوجود الضمير تقدير او أما الضعيف فهو نصب الصفة مجردة من ال المعرف بال والمضاف الى المعرف
 بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ووجهه ضعفة انه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف
 المتعدى وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهى حسن
 الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجهه أب والحسن وجهه وحسن وجهه أب
 بالجرف فيما وهو أى الجرف عند سيبويه من الضرورات وأجازة الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في

في اقتصار المصنف على
 كون النكرة تمييزا قصورا
 (قوله فالجائز اثنا
 وثلاثون) منها اربع قبيحة
 ومنها ست ضعيفة ومنها
 اثنا وعشرون صورة كما
 سيأتى جميع ذلك (قوله
 و(الممتنع منها اربعة) في
 نسخة الدوشري بخط
 كاتب الاصل حسنة
 والمحصول ان صور
 الامتناع اربع وستون
 (قوله ولا تخصصا من قبض
 حذف الرابطة) أى رفع
 المفعول وقوله أو التجوز
 في العمل أى اذا نصب
 المفعول ووجه التجوز
 اجراء الوصف القاصر
 مجرى المتعدى وقوله كما
 في الحسن الوجه مثال لما
 أى لان الوجه ان رفع كان
 مثلا للاول أو نصب كان
 مثلا للثاني (قوله ووجه
 ضعفة انه من اجراء وصف
 الخ) قال الشهاب القاسمي

في حواشي ابن الناطم قد رد عليه ما سياتى في القسم الحسن من نحو الحسن الوجه
 بنصب الوجه مجرى ان هذا التوجيه فيه الا أن يفرق بأن هذا انضم الى اجراء المذكور ونقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاضافة
 فليتأمل انتهى وفرق في حواشي الاشموني أيضا بان في الصفة المعرفة اعتمادا على ال وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بانها
 موصولة فزعمى ذلك القول قال لكنه مناف لما ر أول باب الاضافة من قبض الرفع والنصب في مرتب بالرجل الحسن الوجه (قوله وجر
 الصفة الخ) قال الدوشري معطوف على قوله نصب الصفة وسيأتى في كلامه تعليل ضعف جر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف
 (قوله وهى حسن الوجه) قال الشهاب سيأتى عند هذا المثال مع الرفع من الحسن مع ان في النصب اجراء وصف القاصر مجرى وصف
 المتعدى وفي الرفع خلوا اللفظ من الرابطة الا ان يقال مجزوف الاول أقوى اذلا جائزه بخلاف الثاني له جائز وهو تقدير الضمير

(قوله شثن أصابعه) بالشاء المثلثة كما في الأساس وكذا ضبطه شرح الشبلي قال امرؤ القيس وتطو برخص غير شثن كأنه *
 أسار يع ظبي أو مساويك أسحل وجاء في صدقة صلى الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال أبو عبيد يعني أنهم إلى الخياط والقصر
 أميل قال بعضهم وهذا الوصف محمود في الرجال وقيل معنى شثن الكفين أن في أنامله غلظا بلا قصر يدل ما روي أنه كان سائل الأطراف
 (قوله وفي حديث أم زرع صفرو وشاحها) أي في بعض الروايات وفي بعض صفرو دانتها والمعنى أنها ضامرة البطن فكان رداءها صفرا
 خال من شدة ضوء بطنها والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه والصفير بكسر الصاد وسكون الفاء الخالي (قوله لأنه يشبه إضافة الشيء
 إلى نفسه) أوردناهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الأب ٨٥ وحسن وجهه وكل ذلك يشبه إضافة

الشيء إلى نفسه ويمكن
 الجواب بأنه يمكن في
 صورتين المذكورتين
 في مسائل القبح العدول
 إلى الرفع ولا يحذر فيه
 بخلافه في تلك الصور
 المعدودة في صور الحسن
 لكن برادته يمكن في
 الصورة الأخيرة العدول
 إلى المنصب على التمييز
 يمكن في الأوليين العدول
 إلى الرفع بناء على أن ال
 قائم مقام الإضافة إلى
 الضمير فليحذر (قوله
 وحسن وجه الأب) قد
 تقدم أول الباب الحكم
 بقبح زيد كاتب الأب
 بالإضافة لكن من كتب
 أبوه لا يحسن أن يضاف
 الكتابة إليه إلا مجاز بعيد
 ويرد عليه نحو هذا الجريان
 هذا التوجيه فيه فإن
 حسن وجه الأب لا يقوم
 بزيد لا كلا ولا بعضا
 كالكتابة فكيف حكموا

الحديث كقوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه وفي حديث أم زرع صفرو وشاحها وفي
 حديث الدجال أعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه وأما الحسن
 فهو رفع الصفة المجرمة من ال التعريف بها والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف
 إلى ضميره ونصب الصفة المجرمة من ال والإضافة والمضاف إلى المجرمة منهما أو جر الصفة التعريف بال
 والمضاف إلى التعريف بها والمجرمة من ال والإضافة والمضاف إلى المجرمة منهما أو رفع الصفة مع ال التعريف
 بها والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ونصب الصفة التعريف بال
 والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره والمجرمة من ال والإضافة
 والمضاف إلى المجرمة منهما أو جر الصفة التعريف بال والمضاف إلى المجرمة منهما أو رفع الصفة مع ال التعريف
 وهي حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن وجهها وحسن وجهه أب
 وحسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجهه أب
 والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه
 والحسن وجهها والحسن وجهه أب والحسن الوجه والحسن وجه الأب وذلك كله مستفاد من قول النظم
 فرفع بها ونصب وجمع ال * ودون ال معيوب ال وما اتصل
 بها مضافا أو مجردا ولا * تجر بهامع ال سما من ال خلا
 ومن إضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما
 وأوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة ومائتين وست
 وخمسين صورة وذلك أنه جعل الصفة إما بال أول أو لآخر أو في وسطها إما بال أو مضاف أو مجرد
 والمقرون بالنوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو
 حسن وجهه والثاني مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه والثالث مضاف إلى التعريف بال
 نحو حسن وجه الأب والرابع مضاف إلى مجرد نحو حسن وجه أبيه والخامس مضاف إلى ضمير مضاف
 إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جبهة أنفه من قولك مرتب بارأه حسن وجهه جار يتأجبه أنفه
 والسادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مرتب برجل حسن الوجهة
 جميل خالها والسابع مضاف إلى موصول نحو الطيبي كل ما التائبه الأزرق من قوله
 فحج بها قبل الاختيار منزلة * والطيبي كل ما التائبه الأزرق

بحسن هذا تم يمكن أن يوجه القبح هناك مع توجيه المذكور بوجود اللبس لأنه لا يحتمل معنى أنه مرتب الكتابة كما يقال كاتب كما
 أشرفنا إليه سابقا وإن ادعوا هناك عدم اللبس (قوله أو مجرد) قال السباطي المجر داما مجرد من الإضافة دون ال وقد قدمه أو من ال دون
 الإضافة أو من ال والإضافة وهو مراده فقوله أو مجرد أي المجر دوما أضيف هو إليه من ال والإضافة أو من ال دون الإضافة أي إلى الضمير
 فقط (قوله نحو الطيبي كل ما التائبه الأزرق) فإن كلامه معمولة للصفة وهو الطيبي وكل مضافة إلى ما الموصولة وليس الشاهد في الطيبي
 كما قال العيني لأنه لا يناسب موضوع الكلام لأنه في أقسام معمول الصفة لا فيها اقتدير (قوله من قوله فعجتها الخ) البيت المفسر زدق
 والضمير في عجزتها الناقية من عجزت البعير إذا عطفت رأسه بالزمام فهو متعدي بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف رسوما وجدتها على أن
 وجد فعل ماض والماء ضمير نصب مقوله وأما في نسخ الشارح من رسمة فعجها على أنه فعل آخر والماء ضمير مجزور بالياء فلا يناسب

تفسير عاج بما تقدم (قوله نحو قوله أسيلات أبدان الخ) البيت لعمر بن أبي ربيعة وأسيلا جمع أسيلة وهي الطويلة والشاهد في
 وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة أضيفت الى الموصول وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الهمزة المثلثة أراد وطيأت الارداق
 والاعجاز وارتقاها على انه خبر بعد خبره وأسيلات خبر مبتدأ محذوف أي هن (قوله نحو جاتوا الاعداء) أي فان نوال مرفوع بجمع مع
 انه غير ما تبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعنى جاتوا له عظيماء عطاؤه (قوله من قوله ترور امرأجا
 الخ) جاحال من امر أوجه أعددهم من الاعداد ٨٦ قالوا صفة لنوال قال العيني والصواب أن يكون صفة لامر أو الضمير المنصوب

والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رأيت رجلا حديثان رمح يطعن به والجر من الاضافة وأل
 يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله
 أسيلات أبدان رفاق حضورها * وثيرات ما التفت عليه المأزر
 والموصوف نحو جاتوا الاعداء من قوله
 ترور امرأجاتوا الاعداء * لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر
 وغيرهما نحو زرت برجل حسن وجهه اثنا عشرة صورة مضروبة في حالي تنكير الصفة وتعر يقها
 تصير أربعاً وعشرين وكل من هذه الأربع والعشرين مضروبة في ثلاثة أحوال الاعراب تبلغ اثنتين
 وسبعين صورة وبضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضمير او هي ثلاث الاولى أن يكون مجرورا
 وذلك اذا بشرته الصفة المجردة من أل نحو قولك شربت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة
 من الضمير وهي مجردة من أل نحو قرئت نخباء الناس خرية وكراهموها الثالثة أن تتصل به ولكن
 تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميل والضمير في هاتين الصورتين منصوب واللام اضافة
 الشيء الى نفسه فصارت حساوسبعين والصفة اما أن تكون لمفرد مذكر أو لثنا أو لجمع سلامة
 أو جمع تكسير أو لمفرد مؤنث أو لثنا أو لجمع سلامة أو جمع تكثير هذه ثمان في خمس وسبعين
 تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة بتر في الستمائة تصير ألفا
 وثمانمائة واذا نوعت الصفة أيضا من وجه آخر الى مفرد مذكر ومثناه وجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه
 وجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير أربع عشرة ألفا وأربعمائة قال ويستثنى
 من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صورده مائة وأربع واربعون
 فالباقي أربع عشرة ألفا ومائتان وست وخمسون بعضها حائز وبعضها ممنوع فيخرج منها الممتنع على
 ما تقدم انتهى * (هذا باب التعجب)

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن
 عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما أضر بزيد تعجبا من الضرب الواقع على زيد
 ويخفي سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبطلت
 النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (و) التعجب (له عبارات
 كثيرة) واردة في الكتابين والسنة ولسان العرب فمن الكتاب (نحو) قوله تعالى (كيف تكفرون بالله
 وكنتم أمواتا فاخياكم) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لاني هريرة رضي الله عنه (سبحان الله ان
 المؤمن لا ينحس) ومن كلام العرب قولهم (لله دره فارسا) وانما بيوب لها في النحو لانها تدل على
 التعجب بالوضع بل بالقرينة (والمبوبة له) في النحو (صيعتان) (اثنتان) موضوعتان له (احدهما
 ما فعله نحو ما أحسن زيدا) واليه أشار الناظم بقوله * بافعال انطق بعدما تعجبا * والكلام فيهما في

يرجع اليه وانه بمعنى
 قصده ومستكفيا مفعول
 ثان لا عده واللام في لمن
 يتعلق به وأزمة الدهر
 منصوب مستكفيا أي شدته
 * (هذا باب التعجب)
 (قوله وهو استعظام
 الخ) قال الله تشرى حد
 بعضهم التعجب بانه
 انفعال يحدث في النفس
 عند الشعور بما رخص في
 سببه ولهذا يقال اذا ظهر
 السبب بطل التعجب
 ولا يطابق على الله انه
 متعجب اذا يخفى عليه
 شيء وما وقع مما ظاهره
 ذلك في القرآن فصرف
 الى مخاطب نحو قوله
 تعالى فما أصبرهم
 على النار اي ان حاتم
 في ذلك اليوم يتبعني لك
 أيها المخاطب ان
 تعجب منها وعرف
 بعضهم التعجب بانه
 استعظام فعل فاعل
 ظاهر المزية فيه
 * (فائدة) * توقف
 بعضهم في صحة قولنا

مثلا ما أعظم الله وما أجله لانه يقتضى بظاهرة ان المعنى شيء عظيم أعظم الله أي جعله
 عظيما وهذا ان لم يكن كقرافه وقر يب منه وقد ر بعضهم مضافا قيل الله فيكون التقدير شيء عظيم قدرة الله وهذا الشيء هو الله وفيه
 اطلاق ما على الله تعالى اه واقول صرح ابن التبراري بصحة ما أعظم الله ويوسط شيخ الاسلام السبكي الكلام على المسئلة وذكرنا
 ما يتعلق به في حاشية الالغية (قوله سبحان الله الخ) ان قلت ما معنى التعجب في كلمة التسبيح قلت اصل ذلك ان يسبح الله عند رؤية
 العجيب من صنائه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله والمبوبة له) في النحو (صيعتان) ذكر في الشذور ثلاثة والثالثة

شيتين

فعل وسيأتي في هذا الكتاب في باب نعم وياي آخر هذا الباب في كلام الشارح (قوله لان في أحسن الخ) فيه نظر فان الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بان في أحسن ضمير كما يعلم من كلامهم الاتي في أحسن وهذا الضمير المستر لا يجوز العطف عليه ولومع الفصل ولا أن يبدل منه ولا أن يخبر عنه قاله ابن الصائغ و ينظر هل التأكيذ كالعطف أولا (قوله عجيبت لتلك قضية الخ) قال الشهاب القاسمي في خواشي شرح القطر للمصنف عجب مبتدأ وتلك خبر وقضية محتمل انه محروور بديل من قوله تلك ان لم يشترط في ابدال النكرة من المعرفة بديل كل وصفها ويحتمل انه منصوب حال افليحجر ر هه وأقول في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ والخبر في تلك وقضية ضمير او حال وقيل التقدير امرى عجيبت لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم الاعلم أن عجب لتلك مرفوع على الاله مال (قوله أي الذي أو شيء الخ) أشار الى أن قول المصنف أي شيء عظيم تفسير للخبر المحذوف سواء ٨٧ قدرت ما بمعنى الذي أو بمعنى شيء وقد أفصح عن هذا

اللقاني بقوله قوله أي شيء عظيم ظاهره انه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر ان قدرت ما بمعنى الذي وكذا ان قدرت بمعنى شيء موصوف بأنه أحسن زيداشي عظيم فالخبر هو شيء الثاني باعتبار وصفة كالحال الموطئة (قوله للزوم مع بناء المتكلم نون الوقاية) قال اللقاني قد تقدم في أول الكتاب وأما تجويز الكوفي في ما أحسن أي بدون نون فبني على أن أحسن عندهم اسم فالمراد بالزوم وهنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول الينا لا لزوم الذي هو الايجاب اذا يحتمل الاستدلال بذلك انه مرفوع عن ثبوت الفعلية فتأمله (قوله وما

شيتين في ما و افعل اقاما) التعجبية (فاجمعوا على اسميتها لان في أحسن ضمير ايعود عليها) اتفاقا والضمير لا يعود الى الأسماء (وأجمعوا) أيضا (على انها مبتدأ لانها مجردة) عن العوامل اللفظية (للاستناد اليها) وأما ما روي عن الكسائي انها لاموضع لها من الاعراب فشاذا لا يقدح في الاجماع (ثم) بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها (قال سيبويه) وجهه وور البصريين (هي نكرة قائمة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب) كما قالوا في قول الشاعر

عجب لتلك قضية واقامتي * فيكم على تلك القضية أعجب

(وما بعدها) من الجملة الفعلية (خبر فوضعه رفع وقال الاخفش هي) أي ما (معرفة ناقصة) أي موصولة (بمعنى الذي وما بعدها) من الجملة الفعلية (صلة) لها (فلا موضع له) من الاعراب (أو نكرة ناقصة) أي نكرة موصوفة بمعنى شيء (وما بعدها) من الجملة الفعلية (صفة) لها (فعله رفع) تبعاعلها (وعليهما) أي على قولي الاخفش من التعريف والتوكيد الناقصين (فالخبر) أي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية (محذوف وجوبا أي) الذي أو شيء أحسن زيدا (شيء عظيم) وردبانه يستلزم مخالفة الناظرين من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالترام حذف الخبر والمعتاد فيهما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثاني الترام حذف الخبر دون شيء يسلم مسدود روي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب القرأوا بن درسته الى أن ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعال فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه وأصحابه لان قصد المتعجب الاله لام بان المتعجب منه ذو مخيرة ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها حتى فاستجيت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تقع بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلوا بفهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع أفعال على المتعجب منه اذ لا يكون الاختصاص قعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام (وأما أفعال) بفتح العين (كأحسن) ففيه خلاف (فقال البصريون والكسائي) وهشام (فعل) ماض (للزوم مع بناء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقر في الى رحمة الله) وما أحسن ان اتقيت الله (ففتحته) التي في آخره (بناء) لا اعراب (كالفتحة في ضرب من) قولك (زيد ضرب عمر او ما بعده) من الاسم المنصوب (مفعول به) كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما أحسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمر احر فاحرف (وقال

بعده مفعول به) قال المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعال في التعجب للتعدية بديل تعدى ما أحسن زيدا وما أصبره واختلاف فيه قبل دخول همزة بعد الاجماع على انه قبلها مقدرة قصوره والالتعدي نحو ما ضرب زيد الاثنين باي شيء حصل له القصور فقال النحاة بتقديره على فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل لتضمنته ما لا يتعدى من افعال الغرائز كقولك ضعف وكل وتقص ورد عليه بوجهين أحدهما ان فعل وفعل اللزومين كجزع وصبر وتساويان فعل في عدم التعدى وقبول همزة التعدى فتقدير ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف والباقي العين أو اللام نحو حي وعي فلا يصح في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الاول انا احتجنا الى دعوى القصور في الفعل فنحن قدرنا تحويل الوزن وأنت قدرت تضمن المعنى الزائد الذي لم يكن وكلاهما مجاز فاذا قلت لا حاجة الى هذا بعينه قلنا ولا الى ما ذكرت بعينه وفي جواب الثاني انهم امة موامن النطق في ذلك يفعل لانه

أمر لفظي وهو النقل فلا يمنع فيه التقدير لزوال المانع وكم لهم من شيء يصح تقديره ولا يصح النطق به (قوله ففتحه اعراب) قال اللقاني أي ومنع الاصراف لما فيه من الصفة ٨٨ ووزن الفعل (قوله كالفتحة في زيد عندك) قال اللقاني دلالة على أن بقية الكوفيين

واقفوا سببه على أن ما مبتدأ أو أفعل خبر (قوله وأحسن انما هو في المعنى الخ) قال اللقاني مقتضاه جواز انصب عندهم في زيد أفصل أبو ونحوه (قوله لفظ الامر) وحيد في فينبغي أن يكون مبنيًا على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر ان كان معتله وقيل مبني على فتحة مقدرة نظرا الى الاصل من كونه ماضيا (قوله ومعناه الخبر) قال الدنوشري فيه نظرا فان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم على ذلك بأنه خبر اه وتفصيل هذا ان الفعل الرفع للظاهر مفرد لا ينفص حقيقته بخبر ولا انشاء لانها موصفان للكلام وان أريد انصاف المفرد بوصف جملته مجازا فالجمل انشاء فتقدير (قوله ذا يقل) قال الدنوشري صوابه ذات يقل اه أي لان الأرض مؤنثة وهذا على ما في بعض النسخ وأكثر النسخ ذات بالتانيث (قوله عميرة ودع الخ) عميرة منصوب بدع وهو اسم محبوبة وغاديا من

بقية الكوفيين) غير الكسائي وهشام أفعل (اسم لقولهم) أي العرب (ما أحسنه) وما أمي لوجه بالتصغير ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خصائص الاسماء (فتحته) التي في آخره (اعراب) لابناء (كالفتحة في) عندك من قولك (زيد عندك) وذلك (لان مخالفة الخبر للبتدأ) في المعنى (تقتضي عندهم نصبه) أي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا أو مشبهها به فحوو أزواجه أمهاتهم فانه يرتفع ارتقاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفا في الاعراب والناصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعاقب به الخبر (وأحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لضمير ما) فلذلك نصب (وزيد عندهم مشبه بالمفعول به) لان ناصب وصف قاصر فاشبهه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بان التصغير في أفعل شاذ ووجه تصغيره أنه أشبه الاسماء وعموما لوجوده ولانه لا مصدر له أو أنهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله أبو البقاء وأشبهه أفعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا انما استكمل شروطا ياتي ذكرها ونذكر حذف همزة أفعل سمع ما خبره وما شره بمعنى ما أخيره وما أشبهه وما حذفوا همزة أخير حر كوالخاء بحر كة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف ما ويقول مخبره وسمع الكسائي محبته (الصيغة الثانية) من صيغتي التعجب (أفعل به) بكسر العين (نحو أحسن زيد) واليها الاشارة بقول النظم * أوجي بأفعل قبل مجرور ريبا * (وأجمعوا على فعلية أفعل) لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما أصبح فنبادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على أن أفعل اسم قال المرادي ولا وجه له (ثم) بعد اتفاقهم على فعلية اختلافوا في حقيقته (قال البصريون) جمهورهم (لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر) فدلولة ومدلول أحسن في ما أحسن زيد من حيث التعجب واحد (وهو في الاصل فعل ماض) صيغته (على صيغة أفعل) بفتح العين وهمزة للصيرورة (بمعنى صار ذا كذا) فاصل أحسن زيد أحسن زيد أي صار ذا حسن (كأن عند البعير أي صار ذا غدة) وأبقلت الأرض أي صارت ذات بقل (ثم غيرت الصيغة) الماضية الى الصيغة الامرية فصار أحسن زيدا رفع (فقبض اسناد) لفظ (صيغة الامر الى الاسم الظاهر) لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر (فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به) المجرور بالباء (كأمر زيد ولذالك) القبح (الترمت) زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح (بمخلافها) أي بخلاف زيادة الباء (في) فاهل الفعل الماضي فحجو (كفي بالله شهيدا فيجوز تركها) لعدم الاستقباح (كقوله) وهو وسحيم بمهملتين هبدي الحسحاس بمهملات أربع

عميرة ودعان تجهزت غاديا * (كفي الشيب والاسلام للرعناها) حذف الباء من فاعل كفي (وقال القراء والزجاج والنحوي وابنا كيسان وخروف) أفعل بكسر العين في التعجب (لفظه ومعناه الامر) حقيقة (وفيه ضمير) مستتر مفعول على الفاعلية (والباء التعدية) داخله على المفعول به لزيادة (ثم) اختلافوا في مرجع الضمير المستتر في أفعل (قال ابن كيسان) من الكوفيين (الضمير للحسن) المدلول عليه باحسن كأنه قيل أحسن يا حسن زيد أي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفرد على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طاحجة (وقال غيره) أي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم القراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والنحوي من المتأخرين الضمير المستتر في أفعل (للخاطب) المستدعي منه التعجب وكان القياس أن يقال في التانيث أحسن وفي التثنية أحسنوا في الجمع أحسنوا وأحسن (وانما التزم افراده) وتذكيره واستناره

العدو (قوله والباء للتعدية) قال بعضهم وعلى أنه امر حقيقة فحل المجرور نصب على المفعوليه والهمزة للنقل كهي فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحذر لکن رأيت بخط المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل للصيرورة والاصل فيه (لانه)

أفعل وإن كان حوّل من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر والمعنى الأصل باق (قوله وهو مما لم يعهد) لعل المراد عدم عهد خصه وخص استعمال الأمر في خصوص معنى الماضي فلا يردان صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لأنها تستعمل في الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر في علم المعاني (قوله والمعهد وعكسه) نحو مات فلان وجه الله (قوله باربعة أو وجه) قال الدنوشري مما يرد على من زعم أنه أمر لا يجب بالفاء ولو كان أمر الإيجاب بها لالتفوت (قوله لزم ابراز ضميره) قد يجاب بأنه جرى مجرى الامثال (قوله لم يله ضمير المخاطب) لأن ذلك لا يجوز لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال ضربتني وفرحتني (قوله لو كان أمر الوجوب الخ) عبارة الشاطبي الرابع أنه كان يجب اعلاله إذا كانت عينه ياء أو واوا كما وجب ذلك لابن وأقم ولم يجز أي بينه ولا أقوم به كما لا تأمر بذلك فكالم يكن كذلك ٨٩ لم يصح أن يكون أمر أو هذا مشتركا

الالزم في ما أفعله اذهب عنده فعل ماضٍ والماضي يجب فيه أقام وأبان فكان يتمتع فيه ما أقومه وأبينه كما يتمتع في الماضي فأجواب عن هذا هو جوابنا والافلا يصح اعتراضه فلا يقتصر إلى جواب وإذا تقرر هذا كله سهل الأمر في فاعل أفعل وإنه مضمر وفي المجرور أنه في موضع نصب وإن الباء غير زائدة وهو ظاهر (قوله ويجوز حذف الباء) قال الدنوشري أنها إذا حذف لا تقدر (قوله ويجوز حذف المتعجب منه) قال الدنوشري يفهم منه أن زيدا في قولنا ما أحسن زيدا متعجب منه وفي الحقيقة المتعجب منه حسنه لا زيد (قوله وهو على) في القاموس في

(لأنه) أي أفعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثل) والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الأمر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد والمعهد وعكسه والثاني استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وهو موافقيه باربعة أوجه أحدها أنه لو كان أمر لزم ابراز ضميره الثاني أنه لو كان أمر لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون إلا تر بالحاء ونحوه ما لا خلاف في كونه متعجبا الثالث أنه لو كان مسندا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع أنه لو كان أمر الوجوب له من الاعلال ما وجب لأقم وابن ويجوز حذف الباء إذا كان المتعجب منه ان المصدرية ووصلتها كقوله * واجب الينا أن تكون المقدمات أي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن أن ونظيره عسى أن يقوم قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة تائه وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي أفعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثي إلى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمته رجلا بمعنى ما أحسنت وما أكرمت وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان أفعل وما أفعله واقبل به في معنى واحد * (مسئلة) * لا يتعجب الامن معرفة أو نكرة مختصة نحو ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا أتى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس لأنه لا ثقة في ذلك (ويجوز حذف المتعجب منه) إذا كان ضميرا كما (في مثل ما أحسنه ان دل عليه دليل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عندا حذف معناه يضح (كقوله) وهو على بن أبي طالب كرم الله وجهه

جزى الله عنى والجزاء بفضله * زبيعة خيرا (ما أعفوا كرما) أي ما أعفوا أو كرمها (وقى) مثل (أفعل به ان كان أفعل) بكسر العين (معطوف على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر) أي بهم وقوله أعزز بنا واكتف ان دعينا * يوما إلى نصرته من يلينا أي واكتف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كسأه صورة القضاة خلافا للفراسي وجماعة ذهبوا إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذف الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا

(١٢ تصريح في) مادة ودق قيل ان المازني وصوبه الزنجشري انه لم يصح انه تكلم بشئ من الشعر غير بيتين وهما قوله تلم قرين غماني لتقتلي * فلا وربك لابر واو لاظفروا وان هلكت فرهن ذمى لهم * بذات ودقين لا يعنو لها أثر (قوله معطوف على آخر) قال الدنوشري الظاهر ان ذلك من عطف الجمل في العبارة مساهمة لأنها تمتضي انهاء من عطف المفردات (قوله واكتف ان دعينا) قال الدنوشري هذا ليس من باب التعجب وقال أيضا وهو بيان لهذا ما نصه ان كان من الاكتفاء فلا شاهد فيه لانه على هذا التقدير فعل أمر لافعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا هـ وهذا مبنى على ما في النسخ من رسم اكتف بعامتها بين الكاف والفاء وهذا لا يتمهم انه فعل تعجب لانه ليس على وزن أفعل والذي رأيت في خط المصنف في التذكرة وأكف بغير ماء وضبطه بفتح المزة إشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف (قوله لان لزومه الخ) قال الدنوشري علل ذلك منى جلي بقوله لانه للالزمة لجر لكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول أشبه القضاة فإز حذفها كفاء بما تقدم

قوله زيد كفي كاتباً قال الدوشري يتأمل ٩ في هذا التركيب (قوله فلعله واذذاك عن القائدة) هذا يتخلف فيما اذا قيل

الكلام بغير المفعول بما
تحصل معه الفائدة من
طرف أو غيره مع ان
مقتضى كلامهم انه لا
فرق (قوله صير الحسن)
قال الدوشري كان ينبغي
ان يقول أو الجمال اه
لان ذلك المناسب لقوله
أولاً (قوله وعلة جودها
تضمنها الخ) وشبههما اسم
التفضيل أصلاً ووزناً
ودلالة على زيادتها
ومن ثم أعطيا حكمه
أيضاً في جواز التصغير
وفي وجوب التصحيح
تحوماً أقوله وأقوم به هذا
وقال اللقاني فيما علل به
المصنف دلالة على ان
تضمن معنى الحرف كما
يقبضى منع الاعراب
على ما تقدم يقتضى عدم
التصرف (قوله اعزز
على أبا اليقظان الخ) أبو
اليقظان كنية عمار بن
ياسر رضي الله عنه (قوله
وقوله وأخر اذا حالت بان
أتحولا) هذا أظهر من
الاستشهاد بقوله
خليلى ما أحرى بذي
اللب أن يرى
صبوراً ولكن لا سبيل
الى الصبر
لانه يحتمل القلب
والمعنى ما أحرى ذا اللب
أي صاحب العقل بان
يرى صبوراً فالباقي غير

زيد كفي كاتباً وده ابن مالك بوجهين أحدهما لوم ابراهمه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من
الضمائر ما لا يتقبل الاستتار كذا من أكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يحز حذفه أما في ما فعله فلعله وه
اذذاك عن القائدة فانك لو قلت ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاماً لان معناه ان شيئاً أصبح الحسن واقعاً
على مجهول وهذا لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به أو ما نحو افعال به فلا يحذف منه المتعجب
منه لغير دليل لانه فاعل (وأما قوله) وهو عزوة بن الورد

فلذلك ان يلقى المنية بقها * حميدا (وان يستغن يوماً فاجدر)
حذف المتعجب منه ولم يكن معاً وفاعلي مثله (أي) فاجدر (به) حميدا (فشاذ) أو قليل (مسئلة وكل
من هذين الفعلين) وهما ما أفعله وأفعل به (ممنوع التصرف) اتفاقاً قاله ابن مالك واليه أشار في النظم
بقوله وفي كلا الفعلين قدما الزما * منع تصرف بحكم حتما

وأجاز هشام أن يثوق بمضارع ما أفعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياسي ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع
وليس أفعال أرا من أفعال لا تختلف مدلولي الممثلة عند الجمهور ولا نها في التعجب للصبر ورتة وفي غيره
للتنقل (فالاول) وهو ما أفعله (نظير تبارك وعسى وليس) في الجود وفي ملازمة الماضي (والثاني) وهو
أفعل به (نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم) في الجود وفي ملازمة صيغة الامر (وعلة جودهما تضمنها
معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضوح) ولم يوضع (مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين)
الدالين على التعجب (امتنع أن يتقدم عليهما مفعولهما) امتنع (أن يفصل بينهما) وبين معمولهما
(بغير ظرف ومجرور ولا تقول ما زيدا أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (ولا) تقول (زيد أحسن)
بتقديم معمول أحسن عليه (وان قيل ان يزيد مفعول) به كما يقول به القراء أو صحابه لعدم التصرف
والى ذلك أشار الناظم بقوله وهو فعل هذا الباب ان يقدم معموله (وكذا لا تقول ما أحسن يا عبد الله
زيداً) بالفصل بالنادي بين أحسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك أشار
الناظم بقوله ووصله به الزماني في الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه لما رأى
عمار بن ياسر مقتولاً أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعاً مجدلاً أي رمياً على الجذالة بفتح الجيم وهي
الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالنادي (ولا) تقول (أحسن لولا محله زيد) بالفصل بلولا
الامتناعية ومجربها وأجاز ذلك ابن كيسان قال المرادى ولا حجة له على ذلك وأجاز الجرمي وهشام
الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احساناً زيدا ومنعه الجمهور لنعهم أن يكون له مصدر وأجاز الجرمي وهشام
الفصل بالحال نحو ما أحسن را كما يزيداً وأحسن را كما يزيد (واختلفوا في الفصل بظرف أو مجزور)
حال كونهما (متعلقين بالفعل) الدال على التعجب (والصحيح الجواز) للتوسع فيهما واليه أشار الناظم
بقوله وفصله بظرف أو بحرف جر * مستعمل والخلف في ذلك استقر

وذهب الاخفش والمبردوا كثر البصر بين المنع وذهب القراء والجرمي والمازني والزاوج والقارسي
وابن خروف والشاويين الى الجواز (كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أتبع به ان يكذب وقوله)
وهو أوس بن حجر أقيم بدار الجرم مادام خرمها * (وأخر اذا حالت بان أتحولا)
فصل باذا الظرفية بين أحر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيدويه في ذلك نص (ولو تعلق الظرف
والجرور بمعمول فعل التعجب لم يحز الفصل به اتفاقاً) كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل (فجوز
ما أحسن معتكفاً في المسجد وأحسن بحالس عندك) فلا يقال فيهما ما أحسن في المسجد معتكفاً
وأحسن عندك بحالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله

* (فصل) وانما ينبغي هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروطاً أحدها أن يكون فعلاً فلا يبيحان من
الاسم نحو (الجلف) بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي

موضعها والتعجب منه ذواللب لان يرى فلذلك جاز هذا * (فصل) وقد

(قوله لفات الدلالة على معنى المشاركة الخ) لفت ونشر مرتب وقال الدنوشري ينظر لو كانت السين لثا كيد مثلا أو كان الفعل المزيد
لاصل الفعل هل يجوز البناء منها ما حيد ثم اعدم فوات الدلالة على معنى مقصودا ولا يجوز ذلك ٩١ لغوات التا كيد وحصول اللبس

تأمل وسيأتي ذلك في
كلام الشارح تأمل (قوله
ويكنى في رده مخالفته
للإجماع) أي بناء على
أن إجماع النحاة على الأمور
اللغوية معتبر لا يجوز خرقه
قال الدماميني وهذا مما
تردد فيه بعض المتأخرين
وأقول هذا عجيب من
الدماميني فإن الكلام
في المسئلة قدس وقد أطل
ابن جنى في الخصائص
الكلام فيه إنما يكون حجة
إذا لم يخالف النصوص
ولا المقيس على النصوص
والإقلا لانه لم يرد في
القرآن ولا في السنة فاتهم
بمختمه موز على الخطا وقد
تحص الحلال السيوطي
بعضه في الاقتراح وقال
غيره انه معتبر خلافا لمن
تردد فيه (قوله بناء على
ان احداث قول خرق
للإجماع) يتأمل ما معنى
ذلك سواء في الكلام
صفة لقول مقدر والاصل
قول ملحق من قولين
تأمل (قوله محذوف
عند البصريين) أي لان
هذه الأفعال ليست مما
ينصب مفاعيل ثلاثة
(قوله وبالمد كور عند
الكوفيين) أي لانه يجوز
عندهم (قوله بدليل

وقد جازف كفرح جازفا وحلاقة اه فثبت له فعلا فيمنى من فع له (والجار) وهو الحيوان المعروف (فلا
يقال ما أجلفه) أي ما أجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس (ولا) يقال (ما أجره) أي أبلده (وشذما أذرع
المرأة أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأه ذراع) بفتح أوله قال في القاموس والذراع
كسحاب الخفيفة اليد بالغزل ويكسر واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الأفعال ذرعت
المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا الشذوذ في قولهم ما أذرع المرأة (ومثله) في الشذوذ (ما
أقنه) بكذا (وما أجدره بكذا) فالاول بنوه من قولهم هو قن بكذا والثاني من قولهم هو جدر بكذا
والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما في الشرط (الثاني ان يكون) الفعل (ثلاثيا فلا يتيان من)
رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا أو حرفين أو ثلاثة نحو (دحرج) و(دحرج) و(ضارب) وانطلق
(واستخرج) لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلانه يؤدي
الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في أخلاله بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على
معنى مقصودا لا ترى انك لو بنيت الفعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه
لفات الدلالة على معنى المشاركة والمطوعة والطلب (الأفعال فقيل يجوز) بناؤهما منه قياسا
(مطلقا) سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره في
التسهيل وشرحه (وقيل يمنع مطلقا) الا ان شذمه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المسازني
والانخفص والمبرد وابن السراج والقارسي ومن وافقهم (وقيل يجوز ان كانت الهمزة تغير النقل نحو ما
أظلم الليل وما أظفر هذا المكان) ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال
الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب اليها نحوى ويكفيه في الرد مخالفتهم للإجماع بناء على ان
احداث قول خرق للإجماع ثم أطل في الرد عليه (وشذ على هذين القولين) وهما المنع مطلقا والمنع في
أحدثني التفصيل (ما أعطاه الدرهم وما أواه للمعروف) مما الهمزة فيه للنقل من المتعدى لواحد الى
المتعدى لثنتين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه أحدها الاقتصار على الذي كان فاعلا
فتقول ما أعطى زيد او ما أواه الثاني أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما أعطاه الدرهم
وما أواه للمعروف والثالث ان تزيد عليه المفعول الآخر منصوبا محذوف عند البصريين وبالمد كور
عند الكوفيين فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدرهم وما أواه الفقراء المعروف وان شئت نصبت
الثلاثة اذا لم يكن لیس فتقول ما أعطى زيد الفقراء الدرهم وما أواه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف
عند البصريين أعطاهم الدرهم وأولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد
اذا جرى مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلا وافتمر واستغنى وذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لا يتم
أجره مجرى الثلاثي المجرى من الزوائد مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي وفقير وعنى
وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التي من أجلها المنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى
المجرد موجوده هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها الغير موحب مع وجود الغنى عن ذلك باشدو أشد
ونحوه (و) شذ (على كل قول) من أقوال المانعين (ما أتقاه) لله (وما أملاه) القرينة لانهما من اتقى
بشديد التاء (وامتلات) وما أفقرني الى عفو الله وما أعنتني عن الناس ان قعت لانهما من افتقر
واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وبلو بمعنى امتلا وفقير بضم القاف وكسر هاء بمعنى افتقر وعنى
بمعنى استغنى لندوره (و) شذ (ما أخصره) لانه من اخصر وفيه شذوذ آخر سيأتي) وهو انه مبني للمفعول

قوله في الوصف تقي الخ) أي ولولا الاجراء المذكور لقالوا متقى وممثل ومفتقر على ما تقدم في بناء اسم الفاعل في قاعدة بناءه من المزيد على
الثلاثي (قوله من أقوال المانعين) الظاهر ان هذا خلاف مراد المصنف لان الاقرب ان غرضه الشذوذ عند المانعين والمجوزين للبناء من
أفعل لان هذا يخالف فيه شرط كونه ثلاثيا ورباعيا اذ هو خامس (قوله لندوره) قال الدنوشري أي المذكور ولو قال لندوره هالكان

نحسن اه يعني ان مرجع الضمير جمع سالا يعقل فكان الظاهر الاتيان بضمير الجمع وتأويل ضمير المفرد انه باعتبار المذكور ولو قال
أي ما ذكر كان أولى لما تقدم في باب الاضافة فلا تغفل (قوله وهو ما يقين على معناهما الخ) أما اذا خرج عن ذلك كأنه تصرفين كما يأتي
قريباً (قوله أو تاصيلاً) قال ٩٢ الدنوشري قد يقال فيه نظراً لأنه لا يأتي الاعلى مذهب من يقول انه أصل برأسه والجواب ان مراده

بالتأصيل عدم استعماله
مبنياً للفاعل (قوا وجرى
على ذلك ابن مالك) كقوله
وغير سالك سبيل فعلا
ولم يقل وغير فعل المفعول
لان معنى السالك سبيل
فعل انه لا يكون لازماً
البناء للمفعول بل يكون
جائزاً (قوا ولا تجره باللام
لتغيره المعنى) أي لانه
يخرجه عن البعض (قوله
وذهب الكوفيون الى
جواز الخ) حاصله انهم
أجازوا جر الخبر ان كان
حامداً في المثال الاول
بخلاف ما لو كان مشتقاً
كالمثال الثاني هذا هو
المطابق لما في الاثرشاف
ويوجد في النسخ دون
سأ كون زيد القائم على
ان القائم معرف بال والمعنى
انهم لم يجوزوا النصب
وهذا بعيد من سياق
الكلام كما يشعر به قوله
دون لانه ظاهر في انه مما
كان مجروراً (قوله أله)
قال الدنوشري ينظر
ضبط أله اه وأقول في
المصباح لذاتني يلزم
باب تعب لاذنا ولذا
بالفتح صار شهياً فهو لذ
ولذي ولذته أله وجدته

* الشرط (الثالث ان يكون) الفاعل (متصرفاً) لان التصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه وعدم
التصرف على وجهين أحدهما يكون بخروج الفاعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث
والزمان كنعم وبئس وانثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقياً على أصله
من الدلالة على الحدث والزمان كيدرو يدع حيث استغنى عن ماضيه بما مضى يترك وكلما القسم من مراد
هنا (فلا يبينان من نحو نعم وبئس) ويدرو يدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وانعم به وأبأس به وهو ما يقين
على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما أودعه وشذ ما أعساه وأعس به الشرط (الرابع ان
يكون معناه قابلاً للتفاضل) في الصفات الاضافية التي تختلف فيها أحوال الناس سواء كان بالنسبة الى
شخص واحد في حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله
يوم الاربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (فلا يبينان من نحو
فني ومات) لانه لا فرقة فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط (الخامس أن لا يكون)
الفعل (مبنياً للمفعول) نحو يلا أو تاصيلاً (فلا يبينان من نحو ضرب) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره
فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لثلاثين التيسر التعجب منه
بالتعجب من فعل الفاعل (وشذ ما أحصره من وجهين) الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول (وبعضهم
يستثنى) من الفعل المبني للمفعول (ما كان ملازماً للصيغة الفعل) بضم أوله وكسر ثانيه (فحوصيت
بحاجتك وزهي علينا) بمعنى تكبر (فيجيز) التعجب منه لعدم اللبس فتقول (سأ أعذاه بحاجتك وما أزهاه
علينا) وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان عمله المنع خوف الالتباس وأما من جعل عمله المنع
التشبيه بافعال الخلق بجامع ان كلامهم الاكسب للمفعول فيه فينبغي أن لا يستثنى شيئاً ويقول ساورد من
ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به الشرط (السادس أن يكون)
الفعل (تاماً فلا يبينان من نحو كان وظل ويات وصادروكاد) لانهم نواقص فلا يقال ما كون زيد قائماً
بنصب الخبر ولا يجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصر بين وذهب الكوفيون الى جواز ما كون
زيد الأخيك دون ما كون زيد القائم وحكي ابن السراج والزجاج عنهم ما كون زيد قائماً وهو مبني على
أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يات بذلك سماع الشرط (السابع أن يكون)
الفعل (مثنياً فلا يبينان من فعل) منفي (سراء كان ملازماً للنفي نحو ما عاج بالدواء أي ما انتفع به)
ومضارع يعييج ملازم للنفي أيضاً قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعتراض بأنه قد جاء في الآيات قال أبو
علي القالي في نوادره أشدنا علمب عن ابن الاعرابي

ولم أر شيئاً بعد ليلى أله * ولا مشرباً أروى به فأعيج

أي انتفع به وما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثنياً ومنقياً (أم غير ملازم) للنفي (كما
قام زيد) وما عاج أي مال فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لثلاثين التيسر المنفي بالثبت * الشرط (الثامن
ان لا يكون اسم فاعله على) وزن (افعل فعلاء) بالمد (فلا يبينان من نحو عرج) فهو أخرج من العيوب
(وشهل) فهو أشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة (وخضر الزرع) فهو أخضر من الالوان ولم ي
فهو ألمى من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقييل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثي المحض
وأكثر أفعال الالوان والحاق انما تجي على أفعل بتشكين الفاء وزيان مثل اللام نحو أخضر

كذلك يتعدى ولا يتعدى (قوله لثلاثين التيسر المنفي بالثبت) لان صيغة التعجب اثبات
اذ ليس فيها أداة نفي وليست الصيغة صالحة للنفي وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفي والملازم للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث يجوز
التعجب من الثاني دون الاول لان صيغة التعجب صالحة لبني للمفعول وملازمة الفعل للبناء به عين ارادته فتأمل

(قوله وقيل لان اللون الخ) ردهذا ابن الحاجب بانه ما أشد سواده وأكثر حمرته ٩٣ قال فان قيل انما تعجبنا من أشد قلنا القصد

في التعجب ليس الالسواد
وتعليك انما كان من جهة
المعنى لا من جهة اللفظ
* (فصل) *

(قوله ما أكثر ان لا يقوم)
قال الشهاب القاسمي
لا يخفى ان المقصود
التعجب من عدم قيامه
مثلا في الزمن الماضي
فكيف يقدر ذلك وان
للاستقبال وقد يجب
بان الصيغة صارت
للانشاء وانما عنى
الزمان (قوله فليتمكن
فيه بحث اذا استعمال النفي
من صور مع المصدر
الصرح نحو ما أقرب عدم
قيام زيد فلم يجب كون
المصدر مؤولا ثم كان وجه
تعبير مع النفي باكثر
دون أشد ان النفي لا
تفاوت فيه بنحو الشدة
(قوله وان يعمل فيه الفعل
النفي الخ) قال الدنوشري
ينظر ما معناه وما دل عليه
منه (قوله نحو ما أسرع
نقاس هند) قال الشهاب
القاسمي قد يقال لم يؤمن
اللبس هنا لان النقاس
يطلق بمعنى الحيض
وقوله مبنى الفاعل الآن
بصور هذا اذا دلت
قرينة على ارادة الولاة لا
الحيض بقى ان بعضهم
نقل البناء للفاعل في
نفسه عنى ولدت فلم

فلم بين فعلا التعجب في الغالب ما كان منها ثلاثا لاجراء اللا قبل مجرى الاكثر وقيل لان اللون والعيوب
الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب
منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل ولم بين منه أفعل تفضيل لثلاثا لئلا يلتبس أحدهما
بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلى التعجب منه لجرى بانهم أجري واحدا في
أمر كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم
وصغهما من ذى ثلاث صرفا * قابل فضل تم غيرى ذى انما
وغير ذى ووصف بضاهى أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذى ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذى ثلاث وبقى
شرط تاسع لم يذكره وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقبله
استغناء به وولهم ما أكثر فآله ذكروا سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد أقام فانهم لا يقولون ما أسكره
وأقعدوه وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثروا قعوده وجلسه ذكروا ابن برهان وزاد ابن عصفور
قام وغضب ونام وفي هذا ما نظر فقد حكي سيبويه ما أنومه وقالت العرب هو أنوم من فهد

* (فصل) * ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة وثمنا وصفه على أفعل فعلا بعبارة أشد ونحوه) كما
أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه
ذلك (وينصب مصدرهما) أى مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على أفعل فعلا (بعده) أى بعد أشد
ونحوه (وبأشد ونحوه) كأضعف وأكثروا وأقل وأعظم وأكبروا وأصغروا وأحسنوا وأقبحوا وما أشبه ذلك
(ويجر مصدرهما بعد) أى بعد أشد ونحوه (بالباء) لزوما (فتقول) على الاول (ما أشد أو أعظم
درجته أو انطلاقه) في الزائد على الثلاث (أو جزته) أو عرجه ثم اوصف منه على أفعل فعلا (و) تقول
على الثانى (أشد أو أعظم بها) أى بدرجة وانطلاقه وجزته وعرجه وذلك مستفادة من قول النظم

وأشد أو أشد وشبههما * يخالف ما بعض الشروط عدما
ومصدر العادم بعد يتصب * وبعد أفعل جره بالبايحب

(وكذا المنفى والمبنى للفعول) يتوصل الى التعجب منهما بأشد ونحوه (أو بأشد ونحوه) (الان مصدرهما)
أى مصدر الفعل المنفى والفعل المبنى للفعول (يكون مؤولا) بان والفعل المنفى وما والفعل المبنى للفعول
(لا صرح نحو ما أكثر ان لا يقوم وما أعظم ما ضرب) بالبناء للفعول (وأشد بهما) أى بان لا يقوم وبما
ضرب فتاى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح أما فى المنفى فليتمكن من ان يستعمل مع النفي وان
يعمل فيه الفعل الذى يتعجب بسببه وأما المبنى للفعول فليتنق لفظ النفي ولفظ الفعل المبنى للفعول
لثلاثا لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل ولو آمن اللبس جازا بلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نقاس
هند وأسرع بنقاسها قاله الشارح (وأما الفعل الناقص فان قلنا مصدر) وهو الصحيح (فن النوع
الاول) فيؤتى له بمصدر صريح (والا) نقل له مصدر (فن النوع) الثانى (فيؤتى له بمصدر مؤول) (تقول)
على الاول (ما أشد كونه جيلا أو) تقول على الثانى (ما أكثر ما كان محسنا وأشد دوا أكثر بذلك) أى
بكونه جيلا وبما كان محسنا (وأما الجامد) نحو نعم وبئس ويدع وينذر (والذى لا يتفاوت معناه) نحو
مات وفنى (فلا يتعجب منهما البتة) فلا يتوصل الى التعجب منهما بشئ أما الجاهد فلانه لا مصدر له
فينصب أو يجروا أما الذى لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان أريد وصف
زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أجمع موته وأجمع جموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص
المتوصل بأشد ما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد له مبرو وما

يؤمن اللبس الآن بوجه جواز التعجب بان ما ل المبنى للفاعل والمبنى للفعول هنا واحدا فليتم

(هذا باب نعم وبشس) * (قوله وفي الحديث من توضأ الخ) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي والامام أحمد في المستدرج حديث سمرة وفي شرح الكترا الحنفى للاقصر اى هكذا فى أكثر كتب الحديث فيها ونعمت فالهاء الحسن وأهل النحو يقولون فيها بكسر الهمزة ويقولون ونعمت من قولك نعمت المرأة هند اه ملخصا وفي المغرب وقولهم فيها ونعمت المقتضيان فيه متر وكان والمعنى فعلى بيت هاء أو فبالسنة أخذت ونعمت الخصلة السنة وتأوه مبوطة والممدودة خطأ وكذا المدمع الفتح فى هاء اه ورأيت بخط المصنف فى التذكرة قدر بدر الدين بن مالك فى السنة ونعمت السنة والنجاة يقدرونه فى بارخصه أخذوه والحق لان الوضوء المذكور فى الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل أحد بان من السنة الوضوء للروح وذلك الوضوء واجب لاسنة وقد يقال أخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية ٩٤ وبالجملة فقول النجاة أجود اه وقال بعضهم التقدير فى بارخصه أخذت السنة التى تركها

ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت أمثله فى كلام الموضوع وحكم عليهما بالاشد ونوبه عليهما فى النظم بقوله
و بالتدوير احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذى منه أثر
(هذا باب نعم وبشس وهما) لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفى كيفية حكاية الخلاف فى حقيقةهما طريقان احدهما انهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائي) من الكوفيين (بدليل) اتصال هاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفى الحديث من توضأ يوم الجمعة (فها ونعمت) ومن اغتسل فالتغسل أفضل وتقول بثست المرأة جمالة المحطبة (واسمان عند باقى الكوفيين بدليل) دخول حرف الجر عليهما فى قول بعض العرب وقد بشر بينت والله ماهى (بنم الولد) نصرها بكاء وبها سرقه وقول الآخر وقد سار الى محبوبته على جار بظى والسير نعم السير على بشس العير وأجيب بان الاصل ماهى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه بشس العير فذو الموصوف وصفته وأقيم مع ممول الصفة مقامها فحرف الجر فى الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهى التى حررها ابن عصفور فى نصابه المتأخرة فقال لم يخالف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبشس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فىهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بشس الرجل وذهب الكسائي الى أن قولك نعم الرجل اسمان محكيان بمنزلة تباطش افنعم الرجل عنده اسم للمدح وبشس الرجل اسم للذم وهما فى الاصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمى بهما وذهب الفراء الى أن الاصل فى نعم الرجل زيد وبشس الرجل عمرو ورجل نعم الرجل زيد ورجل بشس الرجل عمرو وحذف الموصوف الذى هو رجل وأقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وبشس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فتحم الرجل وبشس الرجل عندهما راقعان لزيد وعمر كما لو قلت عمدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والقراء أنهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق الاولى هى المشهورة وأصحها ان نعم وبشس فعلان (جامدان) وعلى ذلك جرى الناظم بقوله فعلان غير متصرفين * نعم وبشس وانما لم يتصرفا لزمهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتاه من الدلالة على المضى وصارتا بالانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا صاب نعمة وبشس منقولة من قولك بشس الرجل اذا صاب بؤسا ويحوز فيه ما أربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول أو كسره مخ سكون الثاني

أى الغسل قال زين العرب فى شرح المصابيح وهذا وان قوى معنى ضعيف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثانى (قوله وترها سرقه) يحتمل أنه بالراء المهملة والمعنى انها لا تقدر على الكسب فاتبه والدها سرقه من زوجها ويحتمل بالراء المعجمة أى سلاما والمعنى انها لا تقدر على الغنيمه والجهاد (قوله وذهب القراء الى أن الاصل الخ) حاصل الفرق بينه وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق على الاسمية ان الاسمية عند الكسائي بطريق الاضالة وعند القراء من قبيل أسماء الاجناس (قوله ويرد قول الكسائي الخ) حاصله أن يرد عليهما تقدم

دخول النواسخ عليهما وقد يقال عدم الدخول لا يقتضى فعليتهما لان النواسخ لا تدخل على ما كان غير متصرف وكسرها كما لو لم يؤمن ورد أيضا عليهما بانه يلزمهما اجعل المعرفه خبرا عن التكررة غير المحضة الا أن يكونا قائليين بجواز ذلك كما اجازه س ولو قيل بان نعم الرجل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا وكذا فيما سياتى ان بعضهم جوز فى حينناز يدعى القول بالتركيب كون حيننا خبرا مقدر وهذا الراد انما يظهر ان جعل كل من الجملة مبتدأ وخبر اما ان جعل مبتدأ وانما فاعل كما هو المتبادر فلا اما هذا الرد فعدم ظهوره حينئذ واضح وأما رد الشارح فلان النواسخ لا تدخل على مبتدأه من فروع يعنى عن الخبر فليحزر (قوله ويحوز فيه ما أربع لغات) أى فى نعم وبشس المستعملين لانشاء المدح والذم وذكر الشاطبى فى باب التاكيد انهما يلزمان وجهها واحدا واللغات انما هى فى الاصل المنقول عنه (قوله ولا يحيز الحجازيون الخ) أنظر هذا مع استعمالهما فى التبريل الذى هو بلغة الحجاز على خلاف ذلك الاصل

(قوله بالجنسية) بدليل انهم لا يقولون نعم زيد ولا نعم رجل والتموه ال فحال ان يكون ذلك التعريف مطلقا والجاز نعم زيد بل لما يختص به من افادة التوكيد وبدليل نعم المرأة هند ولو كانت المرأة هند في العهد لم يجز كما لا يجوز قام هند وقول بعضهم ان ذلك يجوز الفعلين من نقوض بليس وعسى مع المؤنث (قوله لاجنس حقيقة) قال ابو موسى يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرجل زيد وفاضل الناس داخلين في بشس الرجل زيد (قوله وردبانه الى التكاذب) يمكن ان يجاب به بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله والثاني انها الجنس مجازا) قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبشس الرجل عمرو وكأني قيل نعم الجامع لمخصال المدح زيد وبشس الجامع لمخصال الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال طعم ناشاة كل شاة وبرجل كل رجل أي جامع لكل خصلة تمدح بها الرجال اه وهما وجهان فالاول خاصه انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لمخصال الرجال المدوح والثاني خاصه جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم انه وجه واحد وان الالف في قوله أو يكون العموم زائدة (قوله ومثالهما نحو الخ) قال الدونشري فيه ركاكة

وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضر اوى في أول شرح الايضاح (رافعان لقاعلين) عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلي في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا أو عطف بيان ونعم امم يراد به المدوح فكأنك قلت المدوح الرجل زيد (معرفة بالجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما انها الجنس حقيقة فالجنس كله مدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من أفراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له وغيره ونسب الى سيبويه وردبانه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبشس الرجل عمرو والثاني انها الجنس مجازا لانك لم تقصد الامدح معين وانك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلاف القائلون بالعهد على قولين أيضا أحدهما انها المعهود ذمها فهي مشارها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشترى اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص المدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن مالك كون والجوا ليقى ومثالهما (نحو نعم العبد وبشس الشراب أو) معرفين (بالاضافة الى ما قارنها) أي آل (نحو وانعم دار المتقين ولبشس مشوي المتكبرين أو) معرفين بالاضافة (الى مضاف لما قارنها كقوله) وهو أبو طابهم النبي صلى الله عليه وسلم (فنعم ابن أخت القوم غير مكذب) * زهير حسان مفرد من جائل فقبح حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر مبتدأ محذوف وخسام مفرد خبر ان مبتدأ محذوف أي هو وخسام مفرد لا تعنان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني آل أو مضافين لما قارنها (أو) رافعان لقاعلين (مضميرين مستترين) وجوابي نعم وبشس (مفسرين بتميز) لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل آل مذكور غالبا والى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا أي مضمرا (نحو وبشس للظالمين بدلا) ففي بشس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا لتمييز مفسر له والتقدير بشس هو أي البدل (وقوله) في مدح هرم بن سنان (نعم ام أهرم) لم تعرنائبة * الا وكان لمرئاعها وزرا ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تميز مفسر له والتقدير نعم هو أي المرءهرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فيها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة أخذوا نعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولاه كالعوض من الفاعل ثم قال الآن يعوض منه شي كالتاء في الحديث اه وأراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ويندل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون بما يقبل آل فلا يكون مثلا وغيره او فعل من ولا كلمة ما خلا فالغراء والزخشرى ومن واقعهما ولا يكاد يجمع بينهما (وأجاز البردوا بن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر) توكيدا (كقوله نعم الفتاة فتاة هند) لو بدلت * رد التحية نطقا أو بامناء

بعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله والثاني انها الجنس مجازا) قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبشس الرجل عمرو وكأني قيل نعم الجامع لمخصال المدح زيد وبشس الجامع لمخصال الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال طعم ناشاة كل شاة وبرجل كل رجل أي جامع لكل خصلة تمدح بها الرجال اه وهما وجهان فالاول خاصه انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لمخصال الرجال المدوح والثاني خاصه جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم انه وجه واحد وان الالف في قوله أو يكون العموم زائدة (قوله ومثالهما نحو الخ) قال الدونشري فيه ركاكة

ظاهرة اه ووجه الركاكة جمع الشارح بين قوله ومثالهما وقول المصنف نحو (قوله مستترين وجوبا) أي غالبا ومن غير الغالب نعمار جان ونعموار جالا ومن الغالب نعم امرأ بن خاتم وكعب كلاهما غيث وسيف وعضب وقد رافعان علما أو مضافا لعلم أو نكرة أو مضافا للنكرة وغير ذلك فانظر حواشينا على الألفية (قوله مطابق لهما في المعنى) هذا وما بعده شرطان له باعتبار لفظه واه شروطا باعتبار محله تأخيره عن الفعل وتقدمه على المخصوص ونعم زيد درجلا شادا (قوله نطقا أو بامناء) قال العيني نطقا تمييزا بامناء عطف عليه ام

وفيه نظر لان التمييز ليس على معنى الباء يعطف عليه المحرورين والاقرب ان نطقا نصب بزغ الخافض وان لم يكن قيا سبب دليل قوله
بإيماء والاصل بنطق وقوله بإيماء ٩٦ عطف على معناه (قوله علمت بان دين محمد) الباء زائدة (قوله لانه من التمييز المؤكد وليس

الكلام فيه) فيه نظر لان
س والسير في احتجاج على
منع الجمع بان التمييز رفع
الابهام ولا ابهام مع ظهور
الفاعل وحاصل رد ابن
مالك ان التمييز لا يلزم
فيه الرفع المذكور لانه
ما في مؤكدا في باب العدد
فيجوز ان يكون ما هنا
منه تمام (قوله المعروف
بإبن شعوب) قال العيني
هي أمه (قوله فنع المراء
الخ) قال الحفيد لا يقال
التمييز رجل وهو
لا يقيد وحده فكيف
يمثل به لما أفاد فيه
التمييز معنى زائدا لانا
نقول التمييز باعتبار
يقيد معنى زائدا باعتبار
الصفة وهي تهاهي ونسب
اليه الافادة باعتبار انه هو
المقصود (قوله وقيل هي
تمييز) أي بناء على جواز
وقسوع ما تميزا كما هو
مذهب الزنجشري ومن
تبعه كما قدمه الشارح قريبا
(قوله والى الخلاف في
المتلوة بحملة فعلية أشار
الناظم بقوله وما الخ) قصر
كلام الناظم على الإشارة
الى ذلك قصور منشؤه
الوقوف على ظاهر مثال
الناظم وقد يدعى ان
مراده بنحو نعم ما يقول كل
ما وقعت فيه مامتولة

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة (ومنع سيبويه والسيراق مطلقا) سواء أفاد
معنى زائدا على الفاعل أم لا وحجتهم ان التمييز رفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل وانه من ابن
مالك بان من الاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما او في التنزيل ان عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية ديننا
والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الانحطل

والتغليبيون ينس الفعل فلهم * فلا وأهم زلا منطبق
وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما أورد عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه
وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة (وقيل ان أفاد) التمييز (معنى زائدا) على
الفاعل الظاهر (جاز) الجمع بينهما (والاقلا) يجوز وصححه ابن عصفور فالاول (قوله) وهو أبو بكر
ابن الاسود المعروف بإبن شعوب فقبحه فلم يعدل سواء * (فنع المرء من رجل تهاهي)
فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المحرور من وقد أفاد التمييز معنى زائدا على
الفاعل وهو كونه تهاهيا نسبة الى تهاه بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي
النسبة اليها الغتان تهاهي بكسر التاء وتهاهي بفتحها فان كسرت شددت ياء النسب وان فتحت لم تشدها
والثاني كقوله نفي الفتاة فتاة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجمع تميز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشهر
(واختلف في كلمة سابعه ونس) اذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسم مفرد على قواين (ف قيل) هي
(فاعل) فيما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية (فهى معرفة ناقصة أى موصولة) والفعل بعدها صلتها
والخصوص محذوف كما (في نحو نعم اعظمكم به أى نعم الذي يعظمكم به) وهو منقول عن القارسي (و) ان
وقع بعدها مفرد فهى (معرفة تامة كما في نحو نعم ما هي أى نعم الشيء هي) فكلمة هي المخصوص وهو
منقول عن سيبويه والاصل فنع الشيء ابدأوها لان الكلام في الابداء لا في الضدقات ثم حذف المضاف
وأنيب عنه المضاف اليه فانفضل وارفع (وقيل) هي (تمييز) فيما (فهى نكرة موصوفة) بالجملة
الفعلية (في) المثال (الاول) وهو مذهب الاخفش (و) نكرة (تامة في) المثال (الثاني) وهو فنع ما هي
لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بحملة فعلية أشار الناظم بقوله

وما تميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول القاضل
وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هـ ذه على ثلاثة أقسام مفردة أى غير متلوة بشئ ومتلوة
بمفرد ومتلوة بحملة فعلية فالاولى نحو دقته دقانعا وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تميز
وعليها فالخصوص محذوف أى نعم الشيء الدق أو نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد فنحو نعم ما
هي وبشما تزويج ولا مهر وقيم ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تميز مركبة مع الفعل
قبلها تركيب ذامع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول القراء وموافقيه والثالثة
المتلوة بحملة فعلية فنحو نعم ما يعظمكم به بنس ما اشتر وا به وفيها عشر أقوال ويرجعها الى أربعة
أحدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية
والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز
فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والخصوص محذوف وهو
مذهب الاخفش والزجاج والقارسي في أحد قوليه والزنجشري وكثير من المتأخرين والثاني انها نكرة

بشيء غير مفرد فنحو دقته دقانعا في شئ ولو مفرد فنحو نعم ما هي فتدبر (قوله مركبة مع الفعل) غير
هذا أراد الأقوال لان نحو تزويج وهي في المثال والاية لم يثبت بدون ما فاعلا ثم لو كان نحو هي فاعلا لزم استناده ووجب تمييزه

(قوله الفعل صالحة الموصولة المحذوفة) هذا بناء على موصول آخر (قوله والرابع انها مصدرية الخ) هذا بناء على جوازها وتوهم ابن مالك وشروط في بعض كتابه أن يعطف عايمه جواز حذف الموصول الاسمي وفي المعنى ذهب الكوفيون والاختصاص لموضوع المسئلة من ان ما فاعل الا أن يقال انها لما سدت مسد الفاعل أطلق عليها اسمه توسعا (فصل) * ٩٧ (قوله وقيل بدل) اعترض بأنه لازم والبديل لا يلزم وبأنه لا

غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تميز والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صالحة الموصولة المحذوفة وهو قول القراء قال المرادى ونقل عن الكسائي وأما القائلون بانها في موضع رفع على القاعلية فاختلاف على خمسة أقوال الاول انها اسم معرفة تام أي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلته والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلته كما كتف بها ووصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن القراء والفارسي والرابع انها مصدرية سادة وصلتها للاشتمال على المسند والمسند اليه مسند الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها مكررة موصوفة والمخصوص محذوف وأما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وسأخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادى عن القراء وأما القائل بانها كافة فقال ان ما كتفت نعم عن العمل كما كتفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية (فصل * ويذ كر المخصوص) وهو المقصود (بالمذح أو الذم بعد فاعل نعم وبشس) الظاهر أو بعد التمييز (فيقال نعم الرجل) أو رجلا (أبو بكر وبشس الرجل) أو رجلا (أبو لبيب) هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبشس للمذح العام والذم العام الشاعرين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحقيقها سلكوا بهما في الامر العام طرقت الاجال والتفصيل انصد فريد التقرير برقا وأبعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمذح أو الذم حتى يتوجه المذح والذم الى المخصوص به أو لا على سبيل الاجال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذي كر المخصوص حتى يتوجه المذح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ثم فريد التقرير بما يزيد ذلك الاستبعاد (و) اختلاف في رفع المخصوص وقيل (هو مبتدأ والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا (و يجوز أن يكون خبرا مبتدأ واجب الحذف أي الممدوح أبو بكر والمذموم أبو لبيب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل بتعيين الثاني وقيل مبتدأ حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذ كر المخصوص بعد مبتدأ * أو خبر اسم ليس يبدأ وأبدا (و) من غير الغالب انه (قد يتقدم المخصوص) على نعم وبشس (فبتعيين كونه مبتدأ) على القول بفعلية الما والجملة بعده خبره (نحو زيد نعم الرجل) وعمر وبشس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد يتقدم) في الكلام (ما) أي شئ (يشعر به) أي بالمخصوص بالمذح أو الذم (في حذف) المخصوص جواز العلم به (نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أي هو) أي أيوب حذف المخصوص بالمذح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى واذا كر عبدنا أيوب والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان يقدم مشعره كفي * (وليس منه) أي من حذف المخصوص قول الناظم (العلم نعم المقتنى) والمقتنى (وإنما ذلك من التقديم) للمخصوص لامن حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتداء أما اذا جعلناه خبرا مبتدأ محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة أنزلناها أي هذه سورة أو مفعولا للفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لامن التقديم كما ذكر الناظم

بصلاح لمباشرة نعم وأجيب عن الاول بأنه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور وبأنه قد يجوز في الشيء تابعا لا يجوز فيه اذا ولى العوامل فاتهم أجمعوا على حل انك أنت قائم على البديل ولا يجوز ان أنت بقي انه سيأتي في مخصوص جدا حكاية قول انه عطف بيان ولعله انما ترك حكايته هنا لان البديل والبيان اخوان لان كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينعكس لان ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه أن يكون بيانا فتدبر (قوله لتعلم ذكر أيوب الخ) هذا بعيد من كلام المصنف كما لا يخفى على من له دراية بأساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصار على نعم العبد ودون ذكر صدر الآية يفهم ان الاشعار انما هو في انا وجدناه وما واذا كر عبدنا أيوب فالمدح كور فيه نفس المخصوص لا المشعر به كما يأتي نظيره (قوله أما اذا

(١٣ تصريح في) الخ) كذلك اذا جعلناه مبتدأ حذف خبره دلالة ما بعده عليه والتقدير نعم المقتنى والمقتنى أي العلم كما تقول زيد حسن الافعال نعم الرجل أي زيد كما قاله الشارح في اعراب الالفة لكن يرد على جميع ذلك كما أشار اليه ابن غازي ان قول الناظم مشعر به يأباه اذا المشعر بالشيء خلافه وعلى ما قال الشارح يكون المخصوص نفسه مذكورا وان لم يسم حثمة مخصوصا فتدبر

﴿فصل﴾ (قوله متصرف تام الخ) قال الدوشري صرح به مع علمه من قول الموضع صالح للتعجب زيادة في الايضاح فلا جناح اه
والظاهر أن الشارح انما قصد بذلك شرح قول المصنف صالح للتعجب وجعل ذلك توطئة له وأخر الشرح في أفعال التفضيل كما يأتي
فتأمل (قوله اما بالاصالة) قال الدوشري قديرة ال عليه ان نحو ظرف وشرف اذا استعمل للدخ أو الزم تكون حركته غير حركته الاصلية
ويكون التغيير تقديرا كما في ٩٨ فلا وفلا (قوله ولتصير قاصرة) الظاهر انه عطف لازم على ملزوم لان أفعال الغرائز لا تكون

الاقاصرة وكما صارت
قاصرة صارت جامدة بدليل
ما يأتي من ان ساءما
تضمن معنى بشس صار
جامدا وقول الشارح فيما
يأتي والمعنى نعم الفاهم
زيد فاشتمق من فهم
الفاهم نظرا لاصاله قيل
لتضمن معنى بشس
فليحذر (قوله ولا يدغم)
قال الدوشري أي بعد
القلب كما هو ظاهر (قوله
ومن أمثله) فصله عن
لحفاء التحويل فيه كما
أشار اليه بقوله فانه في
الاصول الخ وهذا حكم افراد
الناظم له بالذ كر وقيل
في حكمته غير ذلك فانظر
حواشينا (قوله فانه في
الاصول سواء) تحركت
الواو وانفتح ما قبلها
فقلبت الفاء (قوله لا يد
وأن يكون) قال الدوشري
ذ كر بعضهم ان الواو
زائدة وذ كر آخر غير
ذلك فلستراجع المسئلة
من حواشي المطول اه
أقول ذكر الشهاب القاسمي
في حواشي مختصر المعاني
أول التنبيه المتعلق

﴿فصل﴾ (وكل فعل ثلاثي) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على
أفعل فعلاء (صالح لا تعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل يضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف
أو بالتحويل) بان يكون في الاصل مفتوح العين (كضرب) وقيل أو مكسورا كما علم (وفهم) يضم
العين فيهن وانما حولت لتلحق لغرائز وتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف أن يدغم نحو حب
ويجوز التثنية كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو
الثانية ياء نحو قوى أو من باب شويت قلب الياء واوا للضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل في قوة ويجوز
فيهما الاسكان نحو قوى وشوى ولا يدغم لعمروض الاسكان والاجوف. يقدرفيه الضم نحو طال وباع
والتاقص المضموم العين نحو سر ويجوز تسكينه والمفتوح المكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير
وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل يضم العين لعدم السماع (ثم) بعد ضم
العين اصالة أو تحويلا قال الفارسي والاكثرون (يجري حينئذ مجرى نعم وبشس في افادة المدح
والذم وفي حكم الفاعل) الظاهر والمضمر (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا
تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه (تقول في المدح فهم الرجل زيد) وفهم رجلا زيد (وفي الذم خبث
الرجل عمرو) وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبشس الخبيث عمر ووالى ذلك أشار الناظم
بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا * (ومن أمثله ساء) بالمد وهو المنبه عليه في النظم
بقوله واجعل كبشس ساء (فانه في الاصل سواء بالفتح) من السوء ضد السرور ومن ساءه الامر يسوءه اذا
أخره فهو متصرف (فحول الى فعل بالضم فصارة صرا ثم ضمن معنى بشس فصار جامدا قاضرا
محكما ولفاعله بما ذكرنا) في بشس (تقول) في الفاعل المقرون بال (ساء الرجل أبو جهل و) في
المضاف الى المقرون بال (ساء حطب النار أبو لهب و) في المضمر المفسر بالتميز ساء رجلا و (في التثنية
وساعت مرتقا) في ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار ومرتقا يميز على حذف مضاف
أي نار مرتقا لان التمييز لا بد وأن يكون عن المصنف في المعنى والمرتقا المتسكا * (و) مما جعله الفاعلية
والتمييز (ساء محكمون) فيجري في ما الخلاف المتقدم فان جعلنا ما فاعلا فهي معرفة ناقصة أي ساء
الذي يحكمونه وان جعلنا ما تمييزا فهي تامة وصرفه أي ساء شيئا يحكمونه وعليه ما في المخصوص بالذم
محذوف وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب
فلا يلزم فاعله آل أو الاضمار وهو الصحيح (و) على هذا يجوز (لك في فاعل فعل المدح كوران تأتي به اسما
ظاهر مجردا من آل وان تجر به بالياء) الرائد تشبها بفاعل أفعل في التعجب (وان تأتي به ضمير عطا بقا)
لما قبله فالظاهر مجرد من آل (نحو فهم زيد) جملا على ما أفهم زيد او الجرو وبالباء وهو الاكثر نحو حسن
يزيد جملا على أحسن يزيد (وسمع) من العرب (مررت بآيات جاديهن آياتنا وجدن آياتنا) حكاة
الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أو لا وتجرده منها ثانيا وأصل جاديهن آياتنا من جاد الشيء جودة اذا صار
جيدا وأصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل يضمها لقصد المباينة والتعجب وزيدت الباء في

بتعريف صدق الخبر وكذبها التام كيد لصوق خبر والحق انها زائدة كما بيناه في حواشي المختصر (قوله يجوز الفاعل
لك في فاعل فعل المدح كوران) منه ساء فقول الاشموني عند قول اللفية واجعل كبشس ساء معني وحكما مشكلا لان حكم ساء مخالف
حكم بشس في ذلك ومن فعل المدح كوران اذا لم تقترن بذا كما اقتضاه كلام المصنف الا في وجه هذا مخالف نعم وأحسن الاشموني في ذلك
فقال عند قوله ومثل نعم حب في المعنى ولم يقل في الحكم له كن بحيث الدمايني انه يلتزم في فاعل ساءما لتزم في فاعل بشس وجزم الشاطبي
بان فاعل حب اذا لم يكن ذابلتزم فيه ما التزم في فاعل نعم (قوله لما قبله) قيد به عموم قوله وان تأتي جواز مطابقتها لما بعده وليس كذلك

(قوله وقال الطرمح حب بالزور الخ) فيه إشارة كما قدمنا إلى ان حب اذا لم تقترن بزمان افراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ لخصوص
وصرح المصنف في الحواشي بانها يتجدد لها حيث دام مور منها الاكتفاء بالفاعل عن المفعول لكل سياق في التنبيه انه يذ كر حيث
قال اذا قيل حب الرجل زيد واسم فميد من كونها من افراد فعل انه لا يجب في فاعلها ما وجب فاعل نعم من كونه مقارنا لالخ ووافقه ان
بعضهم مثل حب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه (قوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ٩٩ وما سوى الخ) كلام الناظم فاصر على حب

(فصل) (قوله) *
ويقال في المدح الخ) أي
في المدح والذم العامين
واشعارها بان المدوح
محبوب والمذموم غير
محبوب لا يتناق ذلك واذا
لم تقترن بذا كانت من
افراد فعل المتقدم كما مر
وكانت المدح أو ذم خاصين
كما بينه المرادى وهو
ظاهر اذا كانت حينئذ
لا يذ كر لها مخصوص (قوله)
والى ذلك اشار الناظم
بقوله ومثل نعم الخ) مراده
المماثلة في افادة المدح
والذم وان كان بين نعم
وجبذا مخالفة من وجوه
كما بيناه في الحواشي ولعله
لذلك قال الفاعل ذا وان
كان فيه إشارة أيضا للرد
على مدعى التركيب كما قاله
الشارح (قوله والمخصوص
الخ) لما سكت المصنف
عن اء رابه على هذا
القول وتعرض اء على
القولين بعدهم الشارح
الفائدة بيانه على هذا
القول أيضا (قوله وقيل
مبتدأ الخ) ظاهره ان قوله

الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجرح فقبل بهن واياها تميز وجدنا ابياتنا على الاصل من عدم زيادة
الباء فلا ثبت ضمير الرفع واياها تميز وفي كل من جماع بين الفاعل والتميز (وقال) الطرمح
(حب بالزور الذي لا يرى) * منه الاصفحة أو لماس
(أصله حب الزور) بفتح الزاى بمعنى الزائر (فزا الباء) في الفاعل جلا على احبب بالزور (وضم الحاء
لان فعل المذ كور يجوز فيه ان تسكن عينه وان تنقل حر كته الى فائه) ولو كانت الفاعل غير حلقية نحو الافا
لظاهر التسهيل (فتقول ضرب الرجل) بفتح الضاد وسكون الراء (وضرب الرجل) بضم الضاد وسكون
الراء وصفحة كل شيء جانبه والماس بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة
الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله * وما سوى ذالرفع بحب أو فجر * بالباء * ومثال الضمير المطابق
ما قبله الزيدان كرم ارجلين والزيدون كرم ارجالا جلا على ما كرمهم ارجلين وما كرمهم ارجالا
(فصل) ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر
(الاحبذا عاذرى في الهوى * ولا حبذا الجاهل العاذل)

فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر
الاحبذا أهل الملافيرانه * اذا ذكرت في فلاحبذاها
والى ذلك اشار الناظم بقوله * ومثل نعم حبذا * ثم قال * وان تردنا فقل لا حبذا * ودخول لافى الذم
على حبذا لا يتخلو من اشكال لان لا تدخل على فعل ماض جاءه ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون
غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الاعلى قول ابي الحسن وأبي العباس وهو وضع عفيف
(وه ذهب سيبويه ان حب فعل) ماض (وذنا فاعل) واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانهم اباقيان
على اصلهما) من كونهم ما جملة فعالية ماضية لان الاصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب اذا عطف
على حبذا كقوله * فحبذا ربا وحب ديننا * أى وحبذا ديننا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو
اذما واخوانه من المر كبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف
وابن كيسان وابن مالك قيل لا يصح نسبة اظا هر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكايته عن
الخليل ولكن ذوا حب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول للوث حبذاه
والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل
مبتدأ محذوف الخبر وقيل عطف بيان وقيل بدل (وقيل ركبا وغابت الفعلية لتقدم الفعل
فصار الجميع فعلا) ماضيا (وما بعده) من المخصوص (فاعل) والجملة فعالية (وقيل ركبا وغابت الاسمية
لشرف الاسم فصار الجميع اسما) متداوما بعده (من المخصوص) خبره (والجملة اسمية واصل الخلف
قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعالية الجميع أو اسمية ولكل دليل على مدعاه
فاستدل مدعى التركيب بافراد الاشارة ويزوم الافراد والتذكير وامتناع الفصل ثم استدل مدعى غلبة

مقرر والذي في المعنى ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ محذوف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم (قوله وقيل
عطف بيان) قال في المعنى ويرده قوله وحبذا انفجحات من يمانية * تأنيك من قبل الريان احيانا ولا تبين المعرفة بالنكرة (قوله)
وقيل بدل) قال في المعنى ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه اه ومر ما يعلم منه جوابه (قوله فصار الجميع الخ) قال في
المعنى وهذا صنف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله الاحبذا لولا الحياه وربما * منحت الهوى بالسيس بالمقارب
والفاعل لا يحذف (قوله مبتدأ وما بعده خبره) قال في المعنى وبالعكس عند من يجز في قولنا زيد الفاضل وجهين

(قوله تخالف الخبر والخبر عنه) أي أفراد وتر كيبا (قوله ومن تميز ما ليس بمبهم) أي لأنه قد يذكّر بكثرة مع جذا تمييزا ما قبل المخصوص
 أو بعده كقوله الأحبذا قوماسام فأنه و فوالذواصوابا لا عانة والصبر وقواه جذا الصبر شيعة لا مري * رام مباراة فمولى بالمعالي
 وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأول الخ أي اجعل المخصوص والياء تابعا لهما (قوله فقال ابن مالك لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل) رأيت
 بخط المصنف ما نصه عندي أن سبب ذلك إرادتهم الإبهام ثم البيان كأنهم قالوا أحب لشيء فجعلوا ذلك إشارة إلى كل مشار إليه من حيث
 هو شيء ثم يبدونه بعد هذا كما قالوا ١٠٠ ربه رجلا وتل هو الله أحد فافهم فأنك لا ترى مثله ثم قال فاما قول الشيخ فهو يضاهي المثل

الفعلية وهو الأخص وخطاب بتغليب الجزء الأول وتغليب الأكثر حروفها وسلامتها مع ما عداها مما لم مدعي
 الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والخبر عنه ومن تميز ما ليس بمبهم وهو المدح وبقولهم لا تجبذه فجاؤها
 بمضارع واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضيه وابن السراج في أصوله والسيرافي في شرح
 الكتاب بيان الاسم اشرف ويستقبل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا وأما تجبذه فمضارع جبذه إذا قال
 له جبذا (و) اختلاف القائلون بعدم التركيب في عادة كونه لا يتغير ذاعن الأفراد والتذكير بل يقال جبذا
 هندان (و) جبذا (لزيدان) في ثنية المذكر والمندان في ثنية المؤنث (أو) جبذا (الزيدون) في جمع
 الذكور (أو المندبات) في جمع الإناث على ثلاثة أقوال فقال ابن مالك (لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل)
 السائر الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال الأول (كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل واحد)
 مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو جموعا (بكسر التاء وإفرادها) لأنه في الأصل خطاب لامرأة كانت
 تحت رجل مؤسرف فكرهته لكبر سنه فطلقها فتر وجهار رجل شاب فقير فبعثت إلى زوجها الأول
 تسترفده فقال لها هذا الصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهري والمثل يفتح المائة قول مركب
 مشهور شبه مضر به بمورده (وقال ابن كيسان لأن المشار إليه) مصدر (مضاف) إلى المخصوص (مخذوف)
 أي جبذا حسن هند) وكذا الباقي ورده ابن العليج بأنه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات
 لأن ذا جنس شائع فالترجم فيه الأفراد كفاعل نعم ويشس المضمرة ولهذا يجمع التمييز فيقال جبذا زيد رجلا
 (ولا يتقدم المخصوص على جبذا) فلا يقال زيد جبذا كما يقال زيد نعم الرجل (لما ذكرنا من أنه كلام جرى
 مجرى المثل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وأول ذا المخصوص أي كان لا * تعدل بذاهو يضاهي المثل
 (وقال ابن بابشاذ) إنما منعت تقديم المخصوص على جبذا (لئلا يتوهم أن في حب ضميرا) مرفوعا على
 الفاعلية يعود على المخصوص (وإن دام مقول) به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون
 المنع من أجله ثم علة مجزياته مجرى المثل كما تقدم (تنبه) إذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب
 فعل (المضموم العين) المتقدم ذكره في الفصل قبله (ويجوز في حائه الفتح) مع التخفيف وعدمه
 (والضم) بنقل حركة العين إليها (كما تقدم) من أنه يجوز أن تسكن عينه وإن تنقل حركته إلى فائه وإن
 لم تكن الفاء حلقية فبالك بها إذا كانت حلقية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ودون ذا انضمام الحما كثر *
 (فإن قلت جبذا فتفتح الحما راجب) للتركيب (إن جعلتها ما كالكلمة الواحدة) والافجائر
 * (هذا باب أفعال التفضيل) *
 وهو الوصف المبني على أفعال لزيادة صاحبها على غيره في أصل الفعل وأما خبر وشرفي التفضيل فأصلهما

تغني أنهم أرادوا أن يكون
 كالصيغة الراجعة للمدح
 والذم لا يغيرونه كما أنهم
 يريدون في الأمثال الثبوت
 وعدم التغير فهو يضاهيه
 من هذه الإرادة لأنهم
 يريدون استعماله كثيرا
 فلم يعقبوا عليه التغير لأن
 استعمال شيء أخف من
 استعمال أشياء وهذه هي
 العلة في الأمثال ثم إن
 المثل فيه امر زائد وهو أنك
 إذا أتيت به كما قيل أولا
 فكانت قلت هذه الواقعة
 تستحق أن يقال فيها اللفظ
 الذي قيل قديما في الواقعة
 المشهورة وليس ذلك في
 صيغة جبذا إنما عدم
 التغير لمعنى آخر وهذا
 معنى قوله فهو يضاهي
 المثل أي من حيث فيه
 علة تقتضي أن لا يغير
 لأنه مثل من كل وجه
 فهذا ناولان حسنان
 فالجملته الذي هذا لهذا
 وأظن أني عشت على
 تفسير كلام النحاة في
 قولهم أنه يضاهي المثل

أحسن مما عثر واعيته انتهى وما ذكره أو لا سيأتي في كلام الشارح نقله عن الفارسي (قوله لئلا
 يتوهم) قال اللقاني إنما يظهر هذا التعليل في المخصوص المفرد المثنى والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال طردا الحكم إلى غير المفرد
 * (باب أفعال التفضيل) * حكمه ذكر هذا الباب بعدما قبله أن المتكلم قارة يريد المدح والذم عموما والموضوع لذلك نعم ويشس وجبذا
 أي تارة وتارة يريد خصوصا من غير تعرض لغير المدح والمضموم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع
 لذلك أفعال التفضيل (قوله المبني على أفعال) قال الزرقاني مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله
 لزيادة صاحبها على غيره مخرج لذلك كما شيب يوم أحسن انتهى وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لأن الصحيح أن

أخبر

أحسن فعل لا وصف ويمكن أن يجاب بأنه أراد جعل التعريف شاملا لكل قول (قوله ليس الوصف منه على أفعال) هذا ما اشتهر وقيدته
 الرضي كما أفصح عن ذلك ابن كمال باشا في القرائد بينهم حيث قال شاع فيه ان اسم التفضيل لا يبنى مما منه أفعال لغيره حتى قال الفاضل
 التفتازاني في تفسير قوله تعالى ألد الخصاص والمعنى أنه أشد الخصوص خصوصاً لا من جهة أن ألد أفعال تفضيل بل من جهة أن اللد شدة
 الخصوصة فكان شديداً بالنسبة إلى مادونه أشد فغنى الاضافة ههنا الاختصاص كما في قولك حسن الناس وجهها وذلك لان اللد دعماً
 يبنى منه أفعال صفة بدليل لدق جمع ولداء في مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل الى هنا كلامه ١٠١ وليس الامر كما شاع كما أفصح عنه

رضي الدين حيث قال في
 شرح الكافية وينبغي أن
 يقال في الالوان والعيوب
 الظاهرة فان الباطنة يبنى
 منها أفعال التفضيل نحو
 فلان أباه من فلان
 وأحق من فلان وأدع
 وأهوج وأخرق وألد
 وأعجم وأنوك مع انها
 تبنى منها أفعال لغير
 التفضيل كالحق وحقاء
 وأهوج وهو جاد وأخرق
 وخرقاء وأعجم وعجماء
 وأنوك ونوكاء فلا يطرده
 أيضا تعالى له بان منها
 أفعال لغيره الى هنا كلامه
 ومن هنا تبين ان الفاضل
 التفتازاني كما أخطأ في
 دعوى ان ألد ليس أفعال
 تفضيل كذلك لم يصب
 في الاستدلال عليه بالذد
 عما يبنى منه أفعال لغير
 تفضيل (قوله نحو اتين
 جبير) قال النووي رحمه
 الله هو يفتح الحاء المعجمة
 وتشديد الواو قال وهو
 أحد فرسان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وصاحب

أخبروا أشرف حذف الله زبدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابه من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء
 وقول الشاعر * بلال خير الناس وابن الاخير * واختلاف في سبب حذف الهمزة منها فاقيل الأكثر
 الاستعمال وقال الاخفش لانها لم تستقام من فعل نحو لفظها فعلى هذا فيهما شذوذان حذف
 الهمزة وكونها الأفعال لهما وأما قوله * وسبب شئ الى الانسان سامعنا * فضرور (انما يصاغ) أفعال
 التفضيل (مما يصيغ منه فعلا التعجب) وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى
 للفاعل ليس الوصف منه على أفعال فعلاء (فيقال) من باب ضرب يضرب (هو أضر ب) من باب علم
 يعلم دو (أعلم و) من باب فضل يفضل هو (أفضل كما يقال) في التعجب منها (ما أضر به و) ما (أعلمه
 و) ما (أفضله) وأضر به وأعلم به وأفضل به والى ذلك أشار الناظم بقوله
 صغ من صوغ منه لا تعجب * أفعال للتفضيل واب اللذان
 (وشذبتاؤه من) اسم عين نحو هو أحسنك البعير بنووه من الحنك وهو اسم عين والمعنى أأ كلهما أي
 أشدهما كلا ومن (وصف لافعل له كهو أقن به أي أحق) بنووه من قولهم هو قن أي حقيق (و) هو
 (الص من شظاظ) بنووه من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين ووظا من معجمتين
 اسم اص معروف من بني ضبة وقتل ابن القمامع له فعلا فقل يقال لص اذا أخذ المال خفية فعلى هذا
 لاشذوذ (و) شذبتاؤه (ما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره) بنووه من اختصر فيه شذوذان
 كونه مبنيا للفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في المتعجب منه (وفي) بنائه من الفعل الماضي الذي
 على وزن (أفعال المذاهب الثلاثة) المتقدمة في التعجب فاقيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز
 ان كانت الهمزة لغير النقل (وسمع) شذوذ على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في أحد شقي التفضيل (هو
 اعطاهم الدراهم) وأولاهم المعروف (و) سمع شذوذ على الثاني (هذا المكان أقفر من غيره) سمع بناؤه
 (من فعل المفعول كهو أزهي من ديت) بنووه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب الا
 مبنيا للفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكي ابن دريد زهايزه وأي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لاشذوذ فيه
 لانه من المبنى للفاعل (و) سمع هو (أشغل من ذات النحيين) بنووه من شغل بالبناء للفعول والنحيين
 تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة تزق السمن وذات النحيين امرأة من بني تميم الله بن ثعلبة
 كانت تباع السمن في الجاهلية فأتى خواتم بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فخلت فحيا منها
 مما لو أفعال لها أمسكته حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخر وقال أمسكته فلما شغل يديها حاورها حتى قضى
 منها ما أراد وهرب ثم أسلم فشهد بدرا رضي الله عنه (و) سمع هو (أعنى بحاجتك) بنووه من عني بالبناء
 للفعول وسمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لاشذوذ فيه (وما توصل به الى التعجب مما

ذات النحيين في الجاهلية وهي امرأة من بني تميم اللات وفي الاصابة لابن حجر وذكر ابن أبي خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت
 امرأة تباع سمنا في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فأبته فخرج فتمكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت
 نعم فخلت زقا فذاقه فقال أريد أطيب منه فأمسكته وحولت آخر فذاقه فقال أمسكته فقدا نقلت بعيري فقالت أصبر حتى أوثق الاول
 قال لا والآخر كتته من يدي يهراق فاني لأجد بعيري فأمسكته بيدها الاخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هنالك وفيها انه قال
 نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم عمر الظهران قال فخرجت من خباتي فاذا بنسوة يتحدثن فاعجبني فرجعت فاخذت حلتي فلبستها
 وجمعت اليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبته فلما رأته همته فقلت يا رسول الله جلي شرب دوانا بتعني له قيدا الحديث بطوله

(قوله لان المؤول بالمصدر معرفة) قد حققنا فيما مر ان ذلك ليس بلازم وانه قد يكون نكرة بدليل تجوز المصنف في أو يرسل رسولا في قراءة النصب أن يكون بتأويل ارسال ١٠٢ * (فصل) * (قوله اما أن يكون مجردا من أل الخ) لا يخلو الجردن باليان من مشاركة

لا يتعجب منه بل يقفه يتوصل به الى التفضيل) والى ذلك أشار الناظم بقوله
ومابه الى تعجب وصل * لما منع به الى التفضيل صل
(ويجاء بعده مصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو أشد استخراجا وجمرة) ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ
للفعل والفاعل للثبات فان أشد يأتي هنا نحو لا يأتي هنا وذلك مستفاد من قول الموضع ويجاء بمصدر
ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضع في الحواشي
* (فصل) * ولاسم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والاضافة فيجب له حكان
(أحدهما) في نفسه وهو (أن يكون مفردا مذكرا دائما) ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى أو مجموع (نحو)
قولك زيد افضل من عمرو وهدى افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو
والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول الله تعالى (ايوسف وأخوه أحب) الى
أبينا منا (ونحو) قوله تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم والآية) الى قوله أحب اليكم فافرد في الآية
الأولى مع الاثنين وفي الآية الثانية مع الجماعة (ومن ثم) أي ومن أجل ان أفعال التفضيل اذا تجردت من
أل والاضافة لزم الافراد والتذكير (قيل في آخر) بضم المهملة جمع أخرى أنشأ آخر بالفتح (انه
معدول عن آخر) الموازن لافعل التفضيل وليس من باب أفعال التفضيل حقيقة لانه لا يدل على
مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعال ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو أول لانه به
أنسب لانه أشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكون لا يدل على زيادة وعلى الاحاق به فهو يخالف باب
أفعال في ثلاثة أمور أحدها انه يطابق ولو كان نكرة الثاني انه لا يليه من اللفظ ولا تقدير الثالث انه
لا يضاف (و) من ثم أيضا قيل (في قول) أي نواس الحسن (بن هانئ) المحكمي يصف الخجرة
(كان صغيرا وكبرى من فقاقتها) * حصبااء در على أرض من الذهب
(انه محن) حيث أنت صغيرا وكبرى وكان حقه أن يقول أصغروا كبيرا بالتذكير وأجيب عنه بأنه لم
يقصد حقيقة المقاضلة فهو كقول العروضةين فاصلة صغيرة وفاضلة كبيرة وقول الفرزدق
اذا غاب عنكم أسود الليل كنتم * كراما وأنتم ما أقام الأثم
أي لثام والفقاقع بفتح القام والقاف وبعد الالف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة النفاخت التي تعلو
وجه الخجرة وسبب تليق به بان نواس يتون مضمومة بعدها واو لاهمزة انه كان له ذوا بان تنوسان أي
تتحركان على عاتقه (و) الحكم (الثاني) فيما بعد أفعال (أن يوثى بعده عن جارة المفضول) كما تقدم من
الامثلة وهي عند المبرد وسببها لا بتداء الارتفاع في نحو أفضل منهوا ابتداء الانحطاط في نحو شر منه
واعترضه ابن مالك بانها لا يقع بعدها الى واختار انها للجواز فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا
في الفضل واعترضه في المعنى بانها لو كانت للجواز لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف
موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وهو هنا مانع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب
من حروف الجر الامن خاصة (وقد تحذف) من مع مجرورها العلم بهما (نحو والآخر خير وأبني) أي من
الحياة الدنيا (وقد جاء الاثبات والحذف في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك) والى ذلك أشار الناظم
بقوله
وأفعل التفضيل صاه ابدا * تقدير اللفظ ان مجردا
(وأكثر ما تحذف من) مع المفضول (اذا كان افعلا خيرا) في الحال أو في الاصل فيشمل خبر المبتدأ وخبر

المفضل عليه في المعنى
لفظا أو تقدير أو المراد
بقولنا أو تقدير أو مشاركة
بوجه ما كقولهم في
البيغضين هذا أحب الى
من هذا وفي الشر من هذا
خير من هذا وفي التبريل
قال رب السجن أحب الى
 مما يدعونني اليه وتأويل
ذلك هذا أقل بغضا وأقل
شرا ومن غير الغالب
قولهم العسل أحلى من
الخل والصفيف أحمر من
الشتاء فانظر حواشينا
(قوله فقاقتها) كذا في
فتح الشارح بالقاف بعد
القام وهو المناسب لضبطه
الآتي والذي في خط
المصنف وهو المحفوظ
في رواية البيت فقاقتها
بالواو وبعد الفاء (قوله
حيث أنت الخ) أي حيث
أنت ولم يات بال أو
بالاضافة وما ذكره الشارح
هو مقتضى سياق المصنف
وما فعلناه مقتضى قول
المعنى وانما الوجه
استعمال أفعال فعليا بال
أو بالاضافة ولذلك نحن
من قال الخ لكن لو أتى بال
أو بالاضافة كان يجب ان
لا يوثى به من (قوله
وأجيب عنه الخ) لان
الجرد كما في التسهيل يقول

بمال لا تأويل فيه ويطابق حينئذ كما في المضاف لمعرفة وأجيب أيضا بان من زائدة وانها مضافان على حدين ذراعي وجهة كان
الاسد وهذا بناء على اجازة زيادة من مطاوعا واختاره ابن مالك وقال ان السماع يشهد له نظمه او نشر او يكتفي بالتخريج على مثل ذلك فان دفع قول
المصنف في المعنى ان هذا التخريج مردود لان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف الجرد (قوله أسود الليل) كذا في النسخ

والذي في العيني أسود العين وأنه اسم جبل لا رجل كما توهم والمعنى أنهم لثام أبدالان الجبل لا يغيب (قوله أحيحة بن الجلاح) هو صحاح
رضي الله عنه على ما حرره ابن حجر في الإصابة ردا على ابن عبد البر وقال أحيحة بن الجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام

وأخره من لغة وقال القنري
في حواشي المطول أنه
بتشديد اللام وهو عجيب
في الصحاح ما يوافق كلام
الحافظ ابن حجر والمتبادر
من كلام ابن حجر أن
أحيحة بياء مخففة فهو
فعل في جامع الأصول
أنه بياء مشددة فهو فعيل
وبذلك صرح القنري
(قوله وقال العيني أن
خطاب للفسيل) أي بفتح
القاء كسر السين المهملة
(قوله وادعى أن السوابق
الخ) ادعى أيضا أن جماعة
من الشراح حتى الأفاضل
الذين قصدوا الشرح مثل
الكشاف وهم وافيهم
وغرهم لفظ الروح وظنوا
أنه لا يستعمل إلا بمعنى
الروح وقت العشي
(قوله لأن ذلك انما يمنع
بالنسبة إلى العامل فيه
فقط) الحصر ممنوع لانه
يتمتع أن يتقدم عليه أيضا
ما هو أحد أركان جلته كما
اعتنع تقديم خبر ما
الناقية عليها ولا يرد على
ما قاله تقديم العامل
في ماله الصدر في مسألة
الإضافة نحو غلام أي
يوم سفره لأن الصدارة
في صورة الإضافة صارت
للمضاف واعلم أنه قد

كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد أفضل وكان زيد أفضل وان زيد أفضل
وظننت زيدا أفضل وأعامت عمرا زيدا أفضل (ويقل) الحذف (إذا كان) أفعل (حالا كقوله
ذنوب وقد خلناك كالبدرا جلا) * فظل فؤادي في هواله مضللا
فاجل حال من تاء المخاطبة في ذنوب وكاليدرم مفعول ثان لخلناك (أي ذنوب أجل من البدر) وقد خلناك
مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل (أو) إذا كان أفعل (صفة كقوله) وهو أحيحة بن الجلاح
(تروحي أجدران تقبيلي) * غدا يجني بادر ظليل
فاجدر صفة لمخدوف هو وعامله المعطوف على تروحي (أي تروحي وائى مكانا أجدر من غيره بان تقبيلي
فيه) غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الروح
وقت العشي وأجدر بالجيم أي أحق وتقبيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني أن
الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح الثبت إذا طاز وأنه كنى بالقيلولة عن نومه ووزها وادعى
أن السوابق واللواحق تشهد بذلك وجنبي تشبیه جنب مضاف إلى بارد وظليل وهما وصفان
لوصوفين مخدوفين والأصل يجني ما بارد ومكان ظليل وحذف العاطف (ويجب تقديم من
ومجرورها عليه) أي على أفعل (ان كان المجرور) بمن (استقها ما) لأن الاستقها ما صدر الكلام (نحو
أنت من أفضل) والأصل أنت أفضل ممن تقدم عن على عامله وهو أفضل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وان تكن بتلوم من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما
وتتميل الموضع أحسن من تمثيل النظم بقوله تمثل ممن أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل وعموله
باجنبي لأن المبتدأ اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا على الصحيح وسيأتي انه لا يفصل بين أفعل
ومن المبتدأ لانها بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضع تأخير ماله صدر الكلام عن
صدريته لأن ذلك انما يمنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط لا مطلقا (أو) كان المجرور بمن (مضافا إلى
الاستقها ما نحو أنت من غلام من أفضل) والأصل أنت أفضل من غلام من تقدمت من ومجرورها على
أفضل لأن ما أضيف إلى ماله الصدر يستحق التصدير وما أحسن قول الامين المحلى في المفتاح
عليك بارباب الصدور فن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدرا
(وقد تقدم) من مع مجرورها على أفعل (في غير الاستقها ما) وهو الاخبار (كقوله) وهو مجرور
إذا سارت أسماء يوماط عينه * (فاسماء من تلك الطعينة أملح)
والأصل فاسماء أملح من تلك الطعينة تقدم من ومجرورها على أملح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونادر
عند الناظم حيث قال ولدى * أخبار التقديم ترزاوردا * وذلك لأن أفعل عامل غير متصرف في نفسه
فلم يكن له أن يتصرف في معمله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة أحواله الثانية أن يكون
أفعل مقرونا (بال فيجب له حكاية أحدهما أن يكون معا بقا لوصوفه) في التذكير والتأنيث والأفراد
والتثنية والجمع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وتلوال طبق (نحو زيد الأفضل ههنا الفضلي والزيدان
أفضلان) والهندان الفضليان (والزيدون الأفضلون) أو الأفاضل (والهندات الفضليات أو الفضل)
بضم القاء وفتح الصاد المحققة كالبحر فيطبق موصوفه لزوم الابه تقص شبهة فاعل المتعجب به لا قترانه بال
ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد على بن سعيد في كفاية المستوفى ما ملخصه ولا يستغنى
في الجمع والتأنيث عن السماع فان الأشراف والأطرف لم يقبل فيهما الأشراف والشرقي والأطراف

تعارض في هذه المسئلة أمران تأخير ماله الصدران آخر معمول أفعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله ان قدم وان
مالك ترجح التقديم محافظة على تقديم ماله الصدر وفيما اختاره المصنف بقاء المحدثين (قوله فيجب له حكاية) لا يخفى أن أحيد

الحكمين له باعتبار نفسه والثاني باعتبار ما بعده وكان اشرح لم ينيه على ذلك للعلم به مما سبق (قوله واست بالكثر) التاء للخطاب
 زائدة (قوله محذوقا مبدلا الخ) فيه حذف البديل قال انداميني في الباب الثاني وينبغي تحرير النقل فيه (قوله أو متعلقة بليس الخ) هذا
 ما قاله المصنف في المعنى في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب الخامس وقال الدوشري قوله أو متعلقة الخ فيه نظر ولم يبين
 وجهه (قوله بمعنى الكثير) قال الدوشري فيه نظر وانما معناه الغالب في الكثرة (قوله أن يكون مضافا) قالوا المضاف لا يضاف الا الى
 جنس وهنا يسأل عن قوله عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم الحاكمين لأن الخلق من الله بمعنى الإيجاد ومن غيره بمعنى
 الكسب وهما متباينان والرحمة من الله ان جعلت على الارادة صخ المعنى لانه يصير أكثر ارادة من سائر المرادين وان جعلته من مجاز
 التشبيه وهو ان معاملة الله تشبه معاملة الراحم صخ المعنى أيضا لان ذلك مشترك بينهما وبين عباده وان أريد به إيجاد فعل الرحمة كان
 مشكلا اذا لم وجد الا الله عز وجل وأجاب السيف الامدي بان معناه أعظم من يسمى بهذا الاسم قال العز بن عبد السلام وهذا
 مشكل لانه جعل التفاضل في غير ما وقع اللفظ بازائه وهذا يساعد المعتزلة ووضح على مذهبهم لان القاعلين عندهم كثيرون وأقول
 الاقرب في الجواب ان أفعل انما يلزم كونه مضافا الى جنسه اذا أضيف الى تكرة أو معرفة وقصد به حقيقة المفاضلة أما اذا قصد به الزيادة
 المطلقة أو اول بالماتفصيل فيه فلا كما نصوا عليه واليات مما قصد فيه الزيادة المطلقة (تنبيه) رأيت بخط المصنف ما نصه مسألة
 قول النحاة لا يضاف أفعل الا الى ما هو جزؤه هذا شرطه أن يكون المضاف اليه هو المفضل فاما اذا لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف
 أحسن اخوته وهو ألد الخصام في أحد ١٠٤ التأويلات ولاولى رجل ذكر اه ومرماني كون ألد الخصام من باب التفضيل وقوله لاولى

والعز في كاقيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والابجد قيل فيهما الا كرم والاما جلد ولم يسمع
 فيهما الكرمي والهدى اه (و) الحكم (الثاني أن لا يوثق معه بمن) لامن وأل يتعاقبان) فلا يجتمعان كأل
 والاضافة (فاما قول) ميمون (الاعشى) ولست بالاكتر منهم حصا) واما العزة للكثير
 (نفرج) جبه بين آل ومن (على زيادة آل) في الاكثر (أو على انها) أي من ليست متعلقة بالاكثر المعروف
 بال وانما هي (متعلقة باكثر تكرة) حال كونه محذوقا مبدلا من أكثر المذكور) بدل تكرة من معرفة
 والاصل بالاكثر أكثر منهم أو على ان بمعنى في أي فيهم أو لبيان الجنس أي من بينهم أو متعلقة بليس لما
 فيه من رائحة قولك اتقى واعتقر الفصل بين أفعل وتيميزه للضرورة وحصى تميز أي عسدا والكثير
 بمعنى الكثير (الحالة: ثلاثة أن يكون) أفعل (مضافان كانت اضافته الى تكرة لانه أمر ان التذكير
 والتوحيد كما يلزمان المحرد) من آل والاضافة (لاستوائهما في التنكير) ولكونها على معنى من والى ذلك
 أشار الناظم بقوله وان لم تذكر يضاف أو جردا * ألزم تذكير او ان يوحد
 (ويلازم في المضاف اليه ان يطابق) الموصوف (نحو) زيد أفضل رجل و (الزيدان أفضل رجلين

رجل ذكر اعلم ان هذا
 الحديث الشريف فيه
 سؤالان الاول ما أشير اليه
 في كلام المصنف هنا وهو
 انه كيف أضيف أفعل
 الى ما ليس جزأ منه وجوابه
 ما عرفت اثنا في ان قوله
 رجل يقتضى أن لا يدخل
 الطقل الذي ليس برجل
 لانه لا يقال له في عرف
 اللغة رجل وأجاب عن
 هذه الفقهاء في كتاب

القرائض بان المراد بالرجل ما ليس امرأة بقريته وصفه بذكر ويحتاج حينئذ الى سر هذا الاطناب وهلا قيل لاولى ذكر والزيدون
 والاطهر ان يقال ان أولى أفعل مضاف الى رجل اضافة سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاولى وبين الميت فهو سبب في
 توريثه لانه لا يرث الا اذا كانت قرابته في هذه الجهة كما انه لو قيل أولى الميت كانت الاضافة اضافة نسب والتقدير أولى رجل بالميت أى
 أقرب رجل لشخص أقرب رجل من الميت ونظيره هو أخوك أخو الرخاء لا أخو الشدة أضيف الاخ الى الرخاء لانه سبب الاخوة فافاد
 قوله أولى رجل نفي الميراث عن الاولى الذي هو من قبل الام كالحال ونحوه لان الحال أولى الميت يعنى من ابن عم عم مثلا لانها اولاد
 بطن لا ولاية صلب وأفاد بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لانهن آيات فذكر نعت لاولى ولهذا
 كانت محذوفات في اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوى السهام لقلت أولى رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل
 من يعطى المال ليقول أولى رجل ذكر ابا نصب (قوله فان كانت اضافته الى تكرة) قال في الترشيع واذا عطف على التكرة المضاف
 اليها قلت هذا أفضل رجل وأعقل وهو لأعقل نساء وأعقله وأفضل رجلا وأعقله تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر
 والمؤنث على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فان أضيفت الى معرفة ثبتت وجعت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد على قوله
 ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قد لا كأنه قال وأحسن من ذكرنا اه وحاصله ان افراد الضمير مع عود على غير
 مفرد لتأويله بالموصول وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه (قوله لاستوائهما في التنكير) قال اللغوي يؤخذ
 منه ان اضافة المعرفة تفيد التعريف وان اضافته في الوجهين معنوية وهو كذلك اه وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على ذلك في

كلام الشارح (قوله اذا فضلوا) هو وما بعده بالاضاد المعجمة كما هو المناسب للقام وفي بعض اللهوامش انه باله اذ المهيمنة ولا داعي له وانتشر فساد حتى الحق بالاصل في كثير من النسخ (قوله لاتعم) أي عموما شموليا وانما تعم عموما بدليا أو قوله فن أين جاء العموم أي الشمولي حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا (قوله ان يؤول عمالات تفضيل فيه وقواه بعد وان كان على أصله من افادة المقاضلة) تعبير حسن بين به مراد المصنف وأومأ إلى ان تعبيره مشكل لانه لا يصح كون الاضافة على معنى من لا التي لبيان الجنس لتختلف ضابطها ولا الجارة للفضول لان اقل لا بد أن يكون بعض ١٠٥ ما يضاف اليه والثاني كلاله والمجورور

من لا بد أن يكون غيره
وتفضيل المقال في
حواشينا على الالفية
واعلم انه اختلف في نحو
الله أكبر والله أعظم فقبل
ان أفعل على حقيقته
وحذف المفضل عليه
أي أكبر من كل كبير
وأعظم من كل عظيم
وقيل أفعل بمعنى ذاعل
قال المصنف والسرفي
هذا ان اطلاق الكبير
والعظيم الموجود ونحو
ذلك على القديم والحادث
هل هو بطريق التواطئ
أو بطريق الاشتراك
اللفظي أو المعنوي فان
قلنا بالاشتراك اللفظي
امتنع في هذه الاشياء ان
تكون للمفاضلة لعدم
المشاركة في المعنى وان
قلنا بالاشتراك المعنوي
جاز والحق الاول فانه
لامناسبة بين القديم
والحادث في معنى من
المعاني وانما الاسم واحد
والمعاني مختلفة وأما
قولهم في دعائه أعز وأطول

والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة) والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء اذا قصد
ثبوت الجزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد
أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين
والزيدون أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا وهند أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأة امرأة
والهندان أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات أفضل من جميع النساء اذا فضلن
نساء نساء فان قلت النكرة في سياق الاثبات لاتعم فن أين جاء العموم قلت أجيب عنه بان العموم
فيه باعتبار أصله اذا أصل زيد أفضل رجل زيد أفضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك
صحت الاضافة لان افعال لا يضاف اليا هو بعضه (فاما) قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافرين) بالافراد
ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا (فا) لجواب ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف
(التقدير أول فريق كافرين) وقال الفراء انه واحد لانه في معنى الفعل أي أول من كفر ولو أريد به الاسم
لم يحجز الا للجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب
افرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافرين وذلك
هو القياس لان النكرة تميزه وقد خفضت بالاضافة فاشبهه مائة رجل وقد أجازوا قياس الاسماء ان يثنى
وان يجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة
في الاضافة الى النكرة (وان كانت الاضافة الى معرفة) فهو ثلاثة أقسام قسم يقصده زيادته على
ما أضيف اليه وقسم يقصده زيادته مطلقه وقسم يؤول عمالات تفضيل فيه (فان أول) افعال عمالات تفضيل
فيه) أو قصده زيادته مطلقه (وجبت المطابقة) للموصوف به تشبيها بالمعرف بالاف في الاخلاء عن لفظ من
ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد (كقولهم الناقص والأشج أعدا لابني مروان) فيجتمعا أعدا لان
يؤول عمالات تفضيل فيه (أي عادلاهم) لاهم الم يشار له ما أحد من بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد به
زيادته مطلقه والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق
الجند والأشج بالشين المعجمة والجم هو عمر بن عبد العز بن رضي الله عنه لقب بذلك لان محبته أمر شجة
من دابة ضرته والى ذلك أثار الناظم بقوله وان لم ينو فهو طبق ما به قرن (وان كان) افعال (على أصله
من افادة المقاضلة) على ما أضيف اليه (جازت المطابقة) لشبهه بالمعرف بال (كقوله تعالى) وكذلك جعلنا
في كل قرية (أكبر مجرميها) فأكبر مفعول أول جعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها
مضاف اليه أكبر ولولم يطابق لغير أكبر مجرميها وفي بعض النسخ (هم أراذلنا) ولولم يطابق لغير أراذلنا
(و) جاز (تركها) أي ترك المطابقة لشبهه بالمجردينية معنى من (كقوله تعالى) ولتجدنهم أحرص الناس
فاحرص مفعول ثان لتجد ولولم يطابق لغير أحرص بالياء (وهذا) الوجه وهو ترك المطابقة (هو الغالب)

(١٤ تصریح فی) ان أفعل بمعنى فاعل أي عزيزه طويله فان كان معتمدا هم انه لم يذكر مفضل عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس
بشي لانه يكون مثل والا آخره خير لمن اتى فان والوا دل هناك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهما ليس كذلك قلنا قدره عام فان
قبل لا يستقيم أحرص من غيره لعلمنا بان لنا أشياء غيره أحرص منه فان ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام أعز وأطول من غيره من البيوت لان
غيره مطلقا فان قيل لم يذكر الفرزدق هذا في معرض بيوت يريد تفضيل هذا عليها فلماذا نقينا التفضيل قلنا انه في تمام التمدح
والافتخار فيصح ان يقول ان لنا بيتا أعز وأطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزه طويله
وهذا أعز منها جبقارهم لا هم ليسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمله اه ومن خطه نقلت

(قوله فان قدر) قال اللغوي أي ابن السراج وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال كيف توجيه ابن السراج وقد جاءت المطابقة في أكبر مجرميها وهو مضاف الى معرفة وتقدير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان أكبر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرمها مفعولا أول ورد الشارح هذا الجواب بان التقدير يلزم منه المطابقة في المجر من آل والاضافة وقد تقدم منعها وانما وجب على التقدير المذكور ان يكون مجرمها مفعولا أول لانه معرفة وهو في الاصل مبتدأ وأكبر خبر ولا يجوز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة على ما تقر في موضعه (قوله على نحو تعلقها الخ) قال ابن مالك في شرح التسهيل يقال زيد أرغب في الخير من عمرو وأجمع للسال من زيد ومحمد أرفق بكم اه واعترض عليه بان أجمع للسال ليس من هذا القبيح بل مما يتعدى الى واحد (قوله ان كان المنفوض كالأخ) وذلك اذا أضيف الى معرفة وقوله وعكسه كما في النسخ الصحيحة فيما اذا كان مضافا لنكرة قال المرادي أفعال التفضيل بمعنى بعض ان أضيف الى معرفة وبمعنى كل ان أضيف ١٠٦ الى نكرة ولهذا يقال أفضل الرجلين وأفضل رجلين الزيدان (قوله فيه تمنع منه المفعول به)

في الاستعمال (وابن السراج بوجهه) ويجعل افعال فيه كالمجرد ويأتمم فيه الافراد والتذكير ويرده أكبر مجرميها (فان قدراً أكبر مفعولا ثانيا) لجعلنا (ومجرمها مفعولا أول) كما قال ابن عطية (فيلزمه المطابقة في المجر) من آل والاضافة كما قال أبو حيان والى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله
 وما المعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة * هذا اذا نويت معنى من
 وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعال يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشئ نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع أي لاخير في القرية يقين اه * (مسئلة) * يتعلق بافعال التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعال التعجب وأما المنخفض به فيجوز ان كان المنفوض كالأفعال بعينه وعكسه وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعها والمطلق مطلقا والتميز اذا لم يكن فاعلامه عنى الان كان افعال مضافا الى غيره ويجوز الباقي وأما الرفع به فانه (يرفع افعال التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد أفضل) في أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد (و) يرفع (الضمير المفضل والاسم الظاهر في لغة قليلة) حكاه سيبويه وأشار اليها الناظم بقوله * ورفع الظاهر ترز * (كررت برجل أفضل منه أبوه أو) أفضل منه (أنت) بخفض أفضل بالفتحة على انه صفة لرجل ويرفع الاب وأنت على الفاعلية بأفضل على معنى فاقه في الفضل أبوه أو أنت وأكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على انه خبر مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر فاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل وربطها بالضمير المجرور بمن ويترد (ذلك) الرفع للظاهر (اذا حل) افعال التفضيل (محل الفعل) مع موافقته المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومضى عاقب فعلا كثيرا (وذلك اذا) كان افعال صفة لاسم جنس و (سبقة نفي وكان مرفوعه أجنيا) وهو بالنسب متلبسا بضمير الموصوف به (مفضلا) ذلك الاجنبي (على نفسه باعتبار بن) مختلفين (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فاحسن أفعال تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار بن مختلفين فباعتبار كونه في

ادعى المصنف في باب المفعول فيه الاجماع على ذلك وما يتعلق بذلك في كلام الشارح (قوله والمطلق) فاما قوله أما الملوك فانت اليوم الأهم لوما وأيضهم سر بال طباح فنضوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور كما اذا وقع بعده المفعول به نحو فظفرت نفس امرئ تتغنى النى بانبل من يحيي جزيل المواهب وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق اعطاؤه حكم فعل التعجب لان معناهما المبالغة (قوله الا ان كان مضافا الى غيره) الاظهر ان يقول أو كان مضافا الى غيره

ليوافق ما في باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا في المعنى وما لم يكن كذلك اذا كان مضافا لغيره لتعذر اضافته مرتين (قوله وأشار اليها الناظم بقوله ورفع الظاهر) لا يخفى انه ليس فيه رفعه للضمير البارز في تلك ولم يتعرض له أيضا في التسهيل قال ابن الصائغ فينبغي ان يزيد أو ضمير منفصلا أو قول يمكن أن يريد بالظاهر ما ليس ضمير مستترا (قوله اذا حل محل الفعل) إشارة الى ان عمله في الظاهر في هذه الصورة حلولة محل الفعل اذا كان الموصوف له عن الاوصاف العاملة هو انه لا يوجد له فعل بعينه وسيأتي انه قيل في تعليقه غير ذلك (قوله اذا كان افعال صفة) قيل اشتراط ذلك ليتأتى التفضيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا يلبسها من الاعتماد واعتراض بان ذلك يكفي فيه النفي وأجيب بان افعال لم يبق قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان وجدت شروط رفعه الظاهر (قوله وكان مرفوعه أجنيا) كذا اشتراط ابن الناظم ومراده الاحتراز عن السببي بالمعنى المذكور ليخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم مفضلا على نفسه باعتبار بن وحيث أريد بالسببي المهرز عنه ما ذكر لا ينافي اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى ما الموصوف به تعلق ما

عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الأصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المعصوبة والسبب في اطرافه رفع أفعال التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيبته بالقران التي قارنته لمعاينة الفعل على وجه لا يكون بدونها (فانه يجوز ان يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد) فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان أفعال التفضيل وهو أحسن ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه أبو حيان في ذلك (والاصل أن يقع هذا) الاسم (الظاهر) المرفوع بأفعال التفضيل (بين ضميرين أو لهما الموصوف) بأفعال التفضيل وهو الهاء في عينه (وثانيهما الظاهر) وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا (كما مثلنا) وقد يحذف الضمير الاول العائد الى الموصوف للعلم به نحو ما رأيت رجلا أحسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كاللفوظ (وقد يحذف الضمير الثاني) العائد الى الكحل فيكون المفعول مقذرا (وتدخل من) الجارة للمفضول (الما على الاسم الظاهر) وهو الكحل في مثالنا (أو) تدخل (على محله) أي محل الكحل وهو العين (أو) تدخل (على ذى المحل) وهو زيد (فتقول) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محل الكحل وهو العين (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذى المحل وهو زيد (فتحذف مضافا) اذا أدخلت من على المحل وهو العين (أو مضافين) اذا أدخلت من على ذى المحل وهو زيد (وقد لا يؤتى بعد) الاسم الظاهر (المرفوع بشئ) أصلا وذلك اذا تقدم المفضل على أفعال التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع (فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحلها وصاحب محله اختصارا وربما أدخلوا من على غير المفضول لفظا (وقالوا ما أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحسن أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد) فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول (ثم اتهم أضافوا الجميل الى زيد للاستعانة به في المعنى) فصار التقدير من جميل زيد (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل وأقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد (ومثله) قول النظم

(ان ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق

والاصل من ولاية الفضل بالصديق) فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول (ثم) اتهم أضافوا الفضل الى الصديق للاستعانة به في المعنى فصار التقدير (من فضل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو فضل وأقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل أجني مسبوق بنفي بيان مكتشف بضميرين أو لهما ضمير الموصوف وهو المسامع به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ مثلا يفضلوا به بين أفضل التفضيل ومن ذلك لا يجوز رفعه على الفاعلية وشروط تقدم النفي عليه وقاس ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضع في شرح القطر ولم يرد به سماع عليه فالأولى الإقتصار على ما قاله العرب

(هذا باب النعت)

ويرادفه الصفة والوصف (الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب) لفظا وتقديرا أو محلا (نحسة

الزيادة فيها يصدق بالمساءرة وينقصانها عن عين زيد وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهي تصدق بشئين الزيادة والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد في الاستعمال في الصورة الاولى النقصان وفي الثانية ثبات الزيادة لثاني قضاء محق التشبيه (قوله من حسن الجميل زيد) قال اللقاني اعلم ان المقاضلة انما تقع بين عينين أو معنيين متماثلين فقولهم من حسن الجميل زيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه وذلك لان المقاضلة انما وقعت بين الجميل وكونه بزيدا بين الجميل باحد وحسنه بزيدا وكان الداعي الى تقدير حسن ليتعلق به الجورور ويمكن الاستغناء عنه بتعلقه بجميل أو بتقدير مصدرا فتأمله (قوله ولما لم يمكنهم الخ) ظاهره ان علة رفعه الظاهر عدم الامكان المذكور وهو ما جرى عليه بعضهم واعترض بما أجاب عنه ابن الناطم والذي قاله المصنف بما لا ينهى مالكا ان علة ذلك حلوه محل الفعل فكان على الشارح ان ينبه على

ذلك هناك أو هنا (قوله في شرح التسهيل) هو في مثله أيضا (قوله فالأولى الإقتصار على ما قاله العرب) أجيب بأنه قد استقر ان النهي والاستفهام الانكاري مجريان مجرى النفي في مواضع كثيرة (هذا باب النعت) * (قوله ويرادفه الصفة والوصف)

قال الدنوشري قال ابن اياز في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعمة لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته اه واقول فيه وان اقره الدنوشري نظر لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في كلام الأئمة (قوله النعت والتوكيد الخ) قال اللقاني جمع الشارح تبعه الناظم بين التوابع معطوفة بالواو اشارة الى ما قال في التسهيل وتبدأ عند اجتماع التوابع بالنعمة ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وفيه حيث اعترف بان العطف بالواو نظر لانها لا تبدل على الترتيب كما لا يخفى (قوله ولا تبعية في شئ منها) قال الزرقاني أي من أنواع الاعراب وفي بعض النسخ منه أي من الاعراب اه ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الى ١٠٨ الامثلة وكذا في منه يتاويل ما ذكره هذا ويحجب عن الاشكال ان المراد يتبع في

النعمة والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) ويشكل عليه نحو قام زيد ونعم نعم ولا افاها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شئ منها ودليل المحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أو لا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل أو لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة أو لا الاول التوكيد والثاني اما ان يكون بالمشقة أو لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها أبواب واذا اجتمعت يبدأ بالنعمة ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعمة والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيويه وقيل العامل فيها تبعية المساجرت عليه وهو قول الخليل والاقفش وأما البدل فتقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جار اجواز مع الظاهر ووجوه المضمهر نحو زيد بن زيد وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لانه عامل بالاصالة وأما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليه اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل (فالنعمة عند الناظم) المشار اليه بقوله في النظم

فالنعمة تابع مسم ماسبق * بوسمه أو وسم ما به اعتناق (هو التابع الذي يكمل متبوعه بدله على معنى فيه أو فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل) فانهما لا يكملان متبوعهما الا بهما الموضع القصد الايضاح والتخصيص ويجوز البدل للايضاح في بعض الصور عرضي (و) خرج (بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد) فانها لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسم من هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة (والمراد بالكمال الموضوع للعرفة كجاء زيد التاجر) في النعت الحقيقي (أو التاجر أبوه) في النعت السببي (والمنخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر) في الحقيقي (أو تاجر أبوه) في النعت السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو مجرى مجرى بيان المحمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو مجرى مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات (وهذا الحد) ليس بجامع لانه (غير شامل لانواع النعت فان النعت) قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل (قد يكون للمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين أو للمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو للتعميم نحو ان الله يرزق عباده العائنين والعائنين أو

الاعراب وجودا وعمدا وقريب منه أن يقال المراد يتبع في الاعراب ان كان هناك اعراب (قوله ودليل المحصر في الخمسة ان التابع الخ) هذا الدليل لا يتناول التوكيد اللفظي كما لا يخفى (قوله ولها أبواب) قال الزرقاني أي لكل منها فان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي اتقسام الأحاد على الأحاد (قوله يبدأ بالنعمة الخ) قال الزرقاني وجهه ان النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل تابع كالتابع لانه كالمستقبل وآخر النسق لتخلل الواسطة (قوله وقيل الايضاح الخ) قائده السعد في المطول تعلقا عن النعت وقوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه ان زيدا

في قولك جاء زيد مثاله مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الجاني منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يحصل الاشتراك في الاسم وصفته أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات * أجيب بانهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته اذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو الاشتراك والتعريف بالاول في جانب المعارف والثاني في جانب النكرات للمجرد التفتن لا لفرق معنوي كالتعريف في الاول برفع والثاني بتقليل فلا يرجع هذا القول للقول الاول (قوله وهذا الحد غير شامل الخ) قال اللقاني انما يشمل ذلك لتفسيره التكميل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسر بما ذكره من تمامه وتكميله التي هي أوصافه أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لتشمل ذلك اه وهذا

التفصيل

أحسن من جواب الشارح الاثني (قوله مجاز الخ) قال الدوشري فيه نظر فليأمل اه ووجه النظر ان دعوى عدم وضع النعت لغير
 الايضاح أو التخصيص مما لا دليل عليه وكان الوجه ان يقول وكونه بغيرهما بخلاف الاصل أي الغالب (فصل) * (قوله
 فلا يجوز تخالفهما في الاعراب) لا يرد على هذا جرح ضرب بجر خرب لانه تابع للمنعوت في اعرابه تقدير اعلی ما حوره الدماميني ولا
 يرد على عدم جواز التخالف في الاعراب والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة
 بل مجازا باعتبار ما كان نعم يستثنى من الاخيرة ما سياتي في النداء من نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا كريما اقبل لمعين (قوله لان
 التعريف يقتضي الخ) أورد على ذلك ان البديل والمبدل منه يجوز تخالفهما مع انه قد يقصد رفيم ما الايضاح وأجبت بان النعت والمنعوت
 واحدا لذات داءة بخلاف البديل والمبدل منه لتغايرهما اذا تافيا ما عدا بديل كل من كل هو على أخواته وأيضا البديل على نية تكرار
 العامل وكأنه من جملة أخرى (قوله أو المجازي) لا ينافي هذا ما اشتهر من ان النعت اما حقيقي ١٠٩ أو سببي وجعل كل ما رفع الضمير

حقيقيا لان المراد بالحقيقي
 ما قابل السببي سواء كان
 الاسناد فيه حقيقيا أو
 مجازيا كما بينه الشارح
 بعد (قوله باعتبار حاله
 في التذكير الخ) قال
 الدوشري كان ينبغي ان
 يقول والافراد أيضا
 (قوله ويستثنى من ذلك
 شيان) في المحصر نظر لان
 مفهوم العدي يقيد في مقام
 البيان وبقي أشياء مستثناة
 كما بيناه في حواشي الالغية
 ومن ذلك صفة مذكر مالا
 يعقل قال ابن الحاجب في
 إمامي القرآن أنت فيها
 بالخيار ان شئت عاملتها
 معاملة الجمع المؤنث وان
 شئت عاملتها معاملة المفرد
 المؤنث فتقول هذه الكتب
 الافاضل والفضليات
 والفضل والفضلى فالفاضل

للتفصيل فحوررت برجلين عربي وعجمي أو لالهما نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو لترحم نحو
 اللهم أنا عبدك المسكين أو للتوكيد نحو) فاذا نفع في الصور (نقطة واحدة) وجوابه ان الاصل في النعت
 ان يكون للايضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما ناهو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في
 غير ما وضع له (فصل) * ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الاعراب الثلاثة
 الرفع والنصب والجر (ومن التعريف والتنكير قول) في التعريف (جاء في زيد القاضل) برفعهما
 (ورأيته زيدا القاضل) بنصبهما (ومررت بزيدا القاضل) بجرهما (و) تقول في التنكير (جاء في رجل
 فاضل) ورأيته رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل (كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك
 يحل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه
 بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما ما جمع بين
 التثنية والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك أشار الناظم بقوله وليعطى التعريف والتنكير ما
 لماتلا (وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف) الحقيقي أو المجازي (ضمير
 الموصوف المستتر وواقعه فيها) أيضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له (كجاءتني امرأة
 كريمة) ورجل كريم (ورجلان كريمان ورجال كرام) ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على
 الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع (وكذلك) تقول في التعريف جاءتني المرأة
 الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول
 الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان
 تذكيرا نحو (جاءتني امرأة كريمة الاب) بالاضافة (أو كريمة ابا) بالتمييز (وجاء في رجلان كريمي الاب)
 بالاضافة (أو كريمان ابا) بالتمييز (وجاء في رجال كرام الاب) بالاضافة (أو كرام ابا) بالتمييز فيوافق
 النعت منعه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقة له في أوجه الاعراب الثلاثة
 وفي التعريف والتنكير وتكمل الموافقة في أربعة من عشرة (لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير
 الموصوف المستتر) اصالة أو نحو ولا يستثنى من ذلك شيان أحدهما الوصف باسم التفضيل اذا

على لفظه في التذكير والفضليات والفضل اجراءه مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى اجراءه مجرى الجماعة وهذا جار في
 الصفات والخبار والاحوال ولذلك جاء آخره اللام في قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولو لا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال
 ورجال أخر لم يجز حتى يقول أو أخر أو أخرين لانه من يعقل اه ومن معاملة جمع مالا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى
 أموالكم التي جعل الله في قراءه الجمهور وقراءة الواو التي شذوذ من معاملة معاملة جمع المؤنث ونظير الآية على قراءة الجمهور وقول ابن
 الحاجب في الشافية التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الحكم التي ليصت باعراب وان دفع بما قاله استشكل الدهاميني بعدم
 تطابق الموصوف والصفة لان الاحوال جمع حال والتي الواحدة ولم يستحضر الدهاميني هذه الآية على قراءة الجمهور والاشهاد بها
 ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال واذا عرفت هذا
 عرفت حسن قولي وان كان فيه حشول كنه سكر جمع المذكر مما ليس يعقل في * تعونه في اللسان الخالص العربي

يجوز صاح وجوه كما سمعت * وكل وجهه ميل الى سبب فان نظرت الى لفظ جعت اذن * جمع المذكر باذا الفضل والادب
 وللجماعة ان راعيت جنته * كما يحيى مع الاثنى بلا عجب فبالتى نعتت أموالكم وامت * معدودة بعد أيام ولم يعيب
 وان تعامله كالجح الموثلم * يخفك ما حكمه ان كنت غير غي فاجع على فعليات ان أردت وان * ترد على فعل يا على الرتب
 ومن هنا فعل المعدول جى به * ١١٠ نعتا لفظة أيام بلاريب وجمع معدوده بالتأجي به * نعتا لها واداني أشرف الكتب

والحال كالنعت والاختيار
 مثلها
 فاحفظ ولا تعتمد يا ذاعلى
 الكتب
 (قوله ولكنهم خالفوا الخ)
 فيه اشارة الى الاعتراض
 على اطلاق قول الناظم
 كالفعل المقتضى لانه
 لا يجمع جمع تكسير
 لكون الفعل كذلك مع ان
 جمع التكسير أفصح من
 الأفراد (قوله اذا كان
 الاسم المرفوع بالوصف
 الخ) قال الزرقاني وسواء كان
 الموصوف جمعاً أو مفرداً
 نحو رجل تعود غلماناه
 وقاعدتين (قوله وفصل
 آخرون) قال الزرقاني
 ظاهر هذا القول المفصل ان
 القول الاول يرى ان جمع
 لتكسير حيث رفع الوصف
 جمعاً أفصح سواء كان
 الموصوف جمعاً أو مفرداً
 وهو ظاهر فان المراعى
 المرفوع (قوله وتقول في
 الوصف اذا رفع الضمير
 البارز) قولك مرتت بامرأة
 ما قائم الاهى لان الضمير
 مرفوع بتأنيث والنعت غير

استعمل بمن أو أضيف الى تكرة فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو
 مرتت برجل أفضل من زيدو برجلين أفضل من زيدو برجال أفضل من زيدو بامرأة أفضل من زيدو
 وبامرأتين أفضل من زيدو بنساء أفضل من زيدو كذلك مرتت برجل أفضل شخص ورجلين أفضل
 شخصين ورجل أفضل شخص الى آخر المثال والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من
 الاوصاف الاتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعليل بمعنى مفعول اذا كان جارياً على موصوفه نحو رجل
 صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل (وان رفع) الوصف الاسم (الظاهر أو) رفع (الضمير
 البارز اعطى) الوصف (حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف) في الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية
 والجمع (تقول) في الوصف اذا رفع الظاهر (مرتت برجل قائم أمه) بتأنيث قائم لانه مسندة الى الام
 وان كان الموصوف مذكراً (أو بامرأة قائم أبوها) بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف
 مؤنثاً (كما تقول) في الفعل (قامت أمه) في المثال الاول (وقام أبوها) في المثال الثاني (و) تقول (مرتت
 برجلين قائم أبوهما) بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى (كما تقول) في الفعل (قائم أبوهما) بافراد
 الفعل (ومن قال) من العرب كطيئى وازد شنوأة (قائم أبوهما) بالحقاق علامة التثنية في الفعل المسند
 الى المثنى الظاهر (قال) في الوصف اذا أسند الى المثنى الظاهر (قائم أبوهما) بتثنية الوصف (وتقول)
 في جمع التذكير (مرتت برجال قائم أباهم) بافراد قائم وان كان الموصوف جمعاً (كما تقول) في الفعل
 (قام أباهم) بافراد الفعل عن علامة الجمع (ومن قال) من العرب المتقدم ذكرهم (قاموا أباهم)
 بالحقاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في أكلوني البراغيث (قال) في الوصف اذا
 أسند الى الجمع الظاهر (قائم أباهم) بجمع الوصف جمع السلامة (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل
 اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعاً فجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى (جمع
 التكسير) في الوصف (أفصح من الأفراد كقيام أباهم) وقال الايدى والشاوي بين وطائفة افراد
 الوصف أفصح من تكسيه وفصل آخرون فقأوا ان كان النعت تابعاً لجمع كمرتت برجال قيام أباهم
 فالتكسير أفصح وان كان مفرداً ومثنى كمرتت برجل قاعد غلماناه ورجلين قاعد غلماناهما فالافراد
 أفصح واتفق الجميع على ان الافراد أفصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز
 جاء في غلام امرأه ضاربتة هي وأمة رجل ضاربهها هو كما تقول ضربتة هي وضربها هو وجاء في غلام
 رجلين ضاربههما كما تقول ضربه هما ومن قال ضربهها قال ضاربهها وتقول جاء في غلام رجل
 ضاربههم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربه هم قال ضاربههم وجمع التكسير كضاربههم أفصح
 من الافراد كما تقدم حرفاً بحرف وذلك مستفاد من قول الناظم

وهولدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل
 * (فصل والاشياء التي نعت بها أربعة) * كما في النظم (أحدها المشتق) وهو المشار اليه في النظم بقوله
 وأنعت بمشتق وهو في الاصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر (والمراد به) هنا

سبب لانه مسند في الحقيقة الى المحذوف قبل الاقتداء (قوله ضاربتة هي) قال الزرقاني ضاربتة بالرفع صفة
 للمضاف وهو ليس له اذا ضارب هو المرأة فهو ووصف جرى على غير من هوله ولذلك وجب ابراز الضمير و ابرازه هنا واجب باتفاق
 البصر بين والكوفيين اذ لو لم يبرز لعمى الالتباس لان الوصف ظاهر في كونه للمضاف اليه مع ان القرض كونه للمضاف فان قلت الرفع
 يبنى الالتباس كالنصب فالجواب انه لا شك في حصوله حاله الجرح فعمل بقية الاحوال عليه أو يقال قد يغفل عن الحركة * (فصل) *
 (قوله للدلالة على معنى منسوب الى المصدر) قال الزرقاني فالفعل مثلاً مدلوله المحدث والزمان فخر مدلوله منسوب الى المصدر لانه معناه

(قوله من قام به الفعل) قال الزرقاني أي انصف به أو وقع منه فالقياس ثارة يطاق في مقابلة الوقوع عليه فيشمل القسمين وتارة يطاق في مقابلة الوقوع منه (قوله فلا يرتقضا) بناء على أن المراد يدفع الأيراد إذا كان عليه قرينة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ إذا لا يحصل الوسم اسم المصدر والزمان والمكان والالات وبهذا يدفع قول اللقاني ويرد هذا الجواب بأن المراد لا يدفع الأيراد الجواب ما نقل عن الناظم من أنه قال المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به متضمناً معنى فعل وخروجه وحيث أن المشتق له إطلاقان أحدهما وظاهره وإن الإطلاق الثاني حقيقي وفيه نظر والظاهر أنه مجازي من إطلاق العام وإرادة الخاص وحيث أن الفرق بينهما وبين مقال المصنف (قوله الثاني المجامد) قال اللقاني تلخيص القول أن يقال المنعوت به أما مقردا وجملة والمقردا ما مشتق أو شبهه وشبهه المشتق أما مقردا جازي المشتق أبدا كذا يعني صاحب أو في حال دون حال كاسماء الأشارة غير ١١١ المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة

(مادل على حدث وصاحبه) من قام به الفعل أو وقع عليه (كضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين وما كان معناها ما هو معنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة كضارب (و) الصفة المشبهة نحو (حسن و) اسم التفضيل المبنى من فعل الفاعل نحو (أفضل) وما هو معنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبنى من فعل المفعول نحو (أحسن) من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق (زمان أو مكان أو آلة فانه لا ينعته به فلا يرتقضا) (الثاني) مما ينعته به (الجماد المشبهة للمشتق في المعنى) واليه أشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق (كاسم الأشارة) غير المكانية (وذى معنى صاحب) وفروعها (وأسماء النسب) وهى المنبذ عليها في النظم بقوله كذا وذى والمنسب فاسم الأشارة ينعته المعارف (تقول مررت بز هذا) ذى معنى صاحب ينعته بها التكررات تقول مررت (ب) رجل ذى مال (و) أسماء النسب ينعته بها التكررات والمعارف تقول مررت (ب) رجل دمشق (و) بال رجل دمشق بفتح الميم وإنما قلنا إن هذه الأنواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيد المشتق (لأن) لفظة هذا (معناها الحاضر و) لفظة ذى مال معناها (صاحب مال و) لفظة دمشق معناها (منسوب إلى دمشق) فاما أفادت ما يفيد المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها في يقاس على اسم الأشارة جميع الموصولات الآمن وما على ذى الصاحبية ذوات الطائفة وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار و تار و تومر عما هو منسوب إلى التمر فيهن وأما أسماء الأشارة المكانية نحو مررت ب) رجل هنا وهناك أو ثم فتعلقه بمحذوف صفة لرجل لا يهاظروف وليست صفات (الثالث) مما ينعته به (الجملة) واليه أشار الناظم بقوله * ونعتوا بحمله منكر * (ولانعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة أما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوم ترجعون فيه إلى الله) فجملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوم وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المحرور ب) (أو) نكرة (معنى لا لفظا وهو) الاسم (المعروف بالجنسية كقوله) وهو رجل من بني سلول

(ولقد أمر على اللثيم بسبني) * فاعف ثم أقول لا يعنيني

فعله بسبني في موضع جر نعت للثيم وهو الذي الأصل الشحيح النفس وصرح نعتها بالجملة نظر إلى معناه فإن المعروف بالجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال أبو حيان في الارتشاف ولا ينعته بالجملة المعروف بالجنسية بخلافه من أجاز ذلك اه ويجوز أن تكون الجملة حالا

وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل وأما غير مطرد كالمصدر والعدد (قوله وأسماء النسب) قال في التسهيل المنصود وخرج به غيره كما قال ابن عقيل في شرحه قسرى ونحوه من الأسماء المشبوبة في الأصل وغلبت على أجناس لا تعرض فيها النسب (قوله بفتح الميم) يجوز الكسر أيضا (قوله ويقاس على هذه الأمثلة الخ) قال الزرقاني معنى القياس هنا الجمل إذا المشابهة منقبة في بعضها (قوله جميع الموصولات) لا يخفى أن من جملة الموصولات ذوات الطائفة وهى قد ألحقت بذى الصاحبية للناسبة اللفظية فالأولى جعل باقى الموصولات مثلها (قوله من وما)

عبارة التسهيل وسائر الموصولات المبدوءة بهمزة وصل اه فخرج ما ليس بمبدوءة بهمزة كـن أو مبدوءة بهمزة قطع كأي (قوله وفروعها) قال الزرقاني الفروع ذوات وذوات وذوات وذوات (قوله وهو المعروف بالجنسية) في هامش نسخة التنويرى بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله ما نصه أى الذى أشير به إلى فرد غير معين أخذ من قولهم ان معناه نكرة بذلك صرح بعضهم ويمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبي حيان وغيره فليست أم (قوله ولقد أمر على الخ) قيل ان المراد بضمير غير المتكلم فى أمر غير معين على خلاف أصل الوضع لأنه المناسب لكون المراد بالثيم الجنس ولم يذكر أئمة المعاني ذلك إلا فى ضمير الخطاب نحو لو ترى أذ وقفا على النار ولا يظهر له خصوصية وأظهر من ذلك قوله والخل كالماء يبدى فى ضمائر * من الصفاء ويخذيها مع الكدر فالضمير فى لى ليس المراد به معينا كما ان الخل كذلك وقد يقال بالفرق بين ضمير الخطاب والمتكلم فتدبر (قوله ويجوز أن تكون الجملة حالا) قيل هذا الاحتمال أظهر لأن الوصفية تحتمل ما هو المقصود وهو ان هذا وصف دأبه ودينه مر أول مرة ويحتمل غيره وهو ان هذا

الوصف ثابتة في الجملة ولا دوام له بل ينقطع وأما الحالية فلا تشمل بخلاف المقصود لأن معناها أنه يمر حال السنت وهو تعرض عنه
 تكريما فلا ينبغي العدول عنه لأنه يعنى عن الاعتذار عن الرصف بالجملة واعتراض بان الحالية لا تفيد ان الوصف المذكور دأبه يجعلها
 وأجيب لاه وكدة لان كونه لثيما يفيد دوام سببه لا تقيده بحال المرور فتدبر (قوله وهو أن يكون مذكورا) وفي نسخة الدنوشرى بخط
 كاتب الاصل يرد عليه قول الشاعر أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني فان جملة جلا صفة لمخوف أى
 رجل جلا الامور اه وكتب عليه شيخنا الغنيمي رحمه الله قلت لا يرد لانه ضرورة وانما يطرد المحذف فيما قاله الشارح فقط كما صرح به
 الجلال السيوطى وغيره (قوله أن تكون مشتقة على ضمير) قال اللغوى اختلاف هل تعنى ال عن الضمير وأجاز ذلك الناظم كما في قوله
 كأن حفيف النمل من نور عجمها ١١٢ * عواذب نحل أخطا الغار منطق أى غارها اه وقال المرادى أنهم قوله ما أعطيته خيرا

انها لا تقترن بالواو بخلاف
 الحالية فلذا لم يقل ما
 أعطيته حالا ولا يرد عليه
 كما توهم بعضهم بجواز
 اقترانها بواو اللصوق
 لان تلك ليست رابطة
 بل الرابطة الضمير الذى
 في الجملة نحو وما أهلكنا
 قرية الا ولما كتاب معلوم
 (قوله أو مقدر) قال
 الدنوشرى قال المرادى
 ليس حذف العائد من
 النعتية كحذفه من
 الخبرية في القلة والكثرة
 بل ذكر في التسهيل ان
 المحذف من الخبرية قليل
 ومن الصفة كثير ومن
 الصلة أكثر اه وكتب
 شيخنا الغنيمي بعده
 فليت وينظر بقية الجمل
 التى تحتاج الى رباط (قوله
 اذا كان المنعوت بالجملة
 اسم زمان) قال الزرقانى
 خرج باسم الزمان نحو

تظن الى لفظه وبقى شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرورا
 بمن أو في كاسياتى (وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتقة على ضمير يربطها بالوصف اما ما لفظوا
 به كما تقدم) في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله (أو مقدر) اما رفوع كقوله
 ان يتأولوا فان قلت لم يكن * عار اعليك تورب قتل عار
 أى هو عارا ومنضوب كقوله * وما شئ حيت بمسئباح * أى حيته أو مجرور بنى اذا كان المنعوت
 بالجملة اسم زمان (كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى لا تجزى فيه) وهل حذف
 الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول
 عن سيويه والثاني عن الاخفش أو مجرور بمن عائد على ظرف أو غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مباركا
 أى منه والثاني نحو عندى بر كر بذرهم أى منه (و) الشرط (الأنى أن تكون) الجملة (خبرية أى محتملة
 للصدق والكذب) واليه أشار الناظم بقوله * فاعطيت ما أعطيته خيرا * (فلا يجوز) النعت بالجملة
 الطليقة والانشائية فلا يقال مررت برجل أضربه ولا مررت (بعيد بعتك فاصدا الانشاء البيع) لا الأخبار
 بذلك لان الطلب والانشاء لا خارجى فهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك أشار الناظم
 بقوله * وامنع هنا اي قاع ذات الطلب * (فان جاء) من لسان العرب (ما ظاهر ذلك يؤول على اضمار
 القول) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان أنت فالقول أضمر نصب * لان القول كثر اضماره في
 الكلام (كقوله) وهو العجاج على ما قيل يذكر ان قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا
 بابن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب
 حتى اذا جن الظلام واختلط * (جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط)
 فظاهره ان جملة الاستفهام وهى هل رأيت الذئب نعت لمدق فوجب تأويلها على ان الصفة قول محذوف
 وجملة الاستفهام معمول الصفة (أى جاؤا بابن مخلوط بالماء قول عند رؤيته) هل رأيت الذئب قط
 وقال ابن عمرون الاصل بمدق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت
 كذا وفي الحديث كلابيب مثل شوك السعدان هل رأيت شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فاتها
 مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقى هل رأيت الذئب فتأولوه بمقول عند رؤيته (هذا
 الكلام) فقوله هو الصفة وجملة الاستفهام معموله لها اه والمدق بفتح الميم وسكون ال ذال المعجمة مصدر
 قولك مدقت الابن اذا فرجته بالماء والمراد به هنا المدقوق بالغة والمعنى جاؤا بابن سمار فبه لون الورقة

وأيت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان ومحل الخلاف في اسم الزمان اذا لم يوصف الظرف
 بجملة غير الجملة المشتملة على الرابطة اما اذا وصف فلا يجوز المحذف وذلك نحو قولك لا تكره يوما تسوءك فيه راحتك فان الظرف وصف
 بجملة تسوءك المشتملة على الضمير المستمر ووصف بالجملة المشتملة على الرابطة فلا يجوز حذف الضمير حية (قوله أو مجرور) قال الزرقانى
 يشترط ان يكون متعينا كما في المثال المذكور بخلاف مررت في شهر صمت منه محذف لاحتمال صمته (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وامنع الخ) قال الدنوشرى عبارة الناظم لا تشمل الانشائية فصنيع الموضع أوضح وأحسن اه ووجه ذلك ان الناظم عبر بالطلب وهو
 لا يشمل الانشاء بخلاف العكس لان الطلب قسمه من الانشاء وقد يقال استعمال الناظم الطلب في لازمه وهو الانشاء الا أن ذلك لا يثبت
 ان عبارة الموضع ليست أحسن (قوله جاؤا بمدق الخ) قال المصنف في التذكرة وما أدري ما الذى دل النجاة على ان هذا وصفه يمكن ان

يكون مستأنفا وكان قائلاً قال ما صفته فقال هل رأيت الذئب قط أي هو شبه (قوله والسمار الذين الرقيق) السمار بفتح السين وتخفيف الميم (قوله بشرط أحدها الخ) هذا أحسن وأعم من قول اللقاني أو رد على إطلاق المصدر المبدوء بميم زائدة كزار وميمرفاته لا ينعت به أه وقال الزرقاني إذا كان مقصوراً على السماع كان المنتق من الشرط غير مسموع فافاً فافاً هذه الشرط فالجواب أن قائدها ضبط ما سمع (قوله إن لا يؤنث) يخرج فعله للرة وفعله للهية وقوله ولا يشئ الخ يخرج ما إذا قصد به النوع فيثنى ويجمع (قوله أو بزنة مصدر ثلاثي) قال الزرقاني أي أو يكون غير مصدر لكنه بزنة مصدر ثلاثي كقطر وانظر هذا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا الخ) قال الزرقاني فيه نظر لكون ظاهره أن الناظم أشار للشرط المذكور وليس كذلك كما لا يخفى فإن اسم المصدر يطلق عليه المصدر أه والشارح جعل هذا توطئة لتمثيل المصنف فيما يأتي بقطر ويدينه عليه ويأتي ما فيه (قوله والرابع اسم مصدر) قال الدوشري مثل به إشارة إلى أن المراد بالمصدر ما يشمله أما تعليقه أو غير ذلك (قوله على التأويل بالمشتق الخ) قال الدوشري قد خالف القريقان هنا ما قاله في باب الحال في قولك جاء زيد كضاق البصر بين صرحوا هناك بأن المصدر على التأويل بالمشتق وصرح الكوفيون بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف أه وهذا به عليه المصنف في الحواشي ١١٣ وقال الشهاب القاسمي يمكن أن يكون

ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازه فلا تنافي (قوله والآخر) فيه إشارة إلى أن ما أوهمه قول المصنف ولهذا التزم الخ من أنه إنما يأتي على القول الأول فقط غير مراد وهذا به عليه التحقيد (فصل) قوله وإذا تعددت النعوت الخ المنعوت والنعوت أما أن يتعدداً أو ينفرداً أو يختلفا على كل فالنعوت حكمان الأول الجمع والتفريق والثاني الاتباع والقطع والحكم الأول إنما يتصور إذا تعددت النعوت والنعوت لأنه إذا كان

التي هي لون الذئب والسمار الذين الرقيق والورقة بيضاء يضرب إلى سواد (الرابع) بما ينعت به (المصدر) سماعاً بشرط أحدها إن لا يؤنث ولا يشئ ولا يجمع الثاني أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي والثالث أن لا يكون ميمياً وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيراً * فالترمو والأفراد والتذكير (قالوا هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضاً) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاي (وقطر) بكسر القاعوا الثلاثة الأول مصدر حقيقة والرابع اسم مصدر فإن فعله أقطر (و) هو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فإن قلت كيف صح أن يكون اسم المعنى نعم الذات قلت صح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) اسم فاعل أو مفعول (أي عادل) اسم فاعل عدل (ومرضى) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار (ومقطر) اسم فاعل أقطر وبدل لهم ما جاء من ذلك مضافاً إضافة غير مغنوية نحو مرتب رجل هذا وشرعت وحسبت فدل على تحظ معني الصفة (وعند البصر بين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم أفراداً وتذكيراً كما يلتزم أن لو صرح بنحو) وفروعه فيقال هذا رجل عدل وأمرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوا عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً وادعاء وإنما التزم أفراداً وتذكيراً على القول الأول والآخر لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث فأحروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجل أضيف وضيوف وضيغان وامرأة ضيفة فقليل (فصل) وإذا تعددت النعوت فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فإن كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وإن كانت لغير واحد فهي على ضربين أحدهما أن يكون المنعوت مثني أو مجعوعاً من غير تفريق والثاني أن يكون مفروقاً وتفرقة ما لا يكون التثنية والجمع لا يتأتیان فيه فيقوم العطف

(١٥) (تصريح في) المنعوت واحداً وهذا يعلم وجه فرض الناظم الكلام فيما إذا تعددت النعوت حيث قال ونعت غير واحد وإن مراد المصنف ذلك والشارح خطأ أحد الحكمين بالأخر كما تعرفه ومراد الناظم بغير واحد ما دل على متعدد بتثنية أو جمع أو تفريق مع عطف أو غيره ويرد على منطوقه مسئلة وهي إذا فرق المنعوت وانختلف نعته وأنه لا يجب التفريق بالعطف بل يجوز ذكر نعت كل بجانبه على مفهومه مسئلة وهي إذا فرق المنعوت وانختلف نعته أو تنكيراً أو تثنية نعته إلا أن يقال كلامه مفروض بما إذا لم يمنع من التثنية مانع وأما إذا فرق المنعوت وانختلف أعرابه فلا يزالان صريح كلام الشارح الآتي في مسئلة الاتباع والقطع يدل على عدم وجوب التفريق إذ لا مقتضى لذلك وإن وجب القطع للأنع من التثنية واشتبه على بعضهم ذلك (قوله فسيأتي الكلام عليها) الذي يأتي إنما هو من جهة الاتباع والقطع لا من جهة التفريق وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لأن مفهوم قول الناظم غير واحد معلوم أنه لا يكون الاختلفاً وحكمة التفريق بعطف أو غيره نحو جاء زيد العالم الغاضل أو والفاضل (قوله إن يكون المنعوت مثني أو مجعوعاً) قال الزرقاني أراد بالثني الدال على اثنين وبالجمع الدال على جماعة ولذا زاد في غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان أحسن فإن المثني والمجموع في الاصطلاح غير مفرق (قوله لا يتأتیان فيه) لاختلاف المعنى

(قوله عامل المنعوت) فيه وضع الظاهر موضع المضمحل ومقتضى المقام عامله (قوله من غير تفریق) سكت عن مفهوم هذا القيد الذي هو الضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما لو كان المنعوت مفردا ليس مفهومه قوله الآتي وإذا تعددت النعوت مع تفریق المنعوت كما قد يتوهم من تعيين الشارح بقوله مع تفریق المنعوت لان تلك مسألة غير هذه لانه في بيان اتباع النعت وقطعه وهذه في جمع وتفريقه وان كانا قد يجتمعان وكلام الشارح يوهم اتحادهما خصوصا قوله في التوطئة لكلام المصنف وان كانت لغير واحد فهي على ضربين الخ واعلم انه اذا كان المنعوت مفردا جاز تفریق النعت المختلف نحو جازيد وعمرو والكريم والبخيل وتعيين الاول الثاني كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه (قوله ولفظه) قال الزرقاني زاده الشارح اشارة الى ان كلامه هنا شامل لصورة الاختلاف في اللفظ مع ان حكمها حكم الاختلاف في المعنى والجواب عن المصنف ان التثنية والجمع لما لم يتأتيا لاختلاف اللفظين أو الالفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه يتأتى بطريق التغليب بعيد (قوله استغنى بالتثنية والجمع) قضيته جواز التفریق وليس كذلك قال الزرقاني قال في التسهيل ويغلب التذكير ١١٤ والنقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا اه فتغليب التذكير والعقل عند الشمول

مررت برجل وامرأة صالحين
وزيد وهند الصالحين
واشريت عبدا وفرسا
مختارين وتغليب ما عند
التفصيل مررت باثنين
صالح وصالح ويجوز صالح
وصالحين واثنين ذي عذار
وذي عذرة ويجوز ذي
عذار وذات عذرة وانتفعت
بعبيد وافر اس سابقين
وسابقين ويجوز سابقين
وسابقات (قوله لان نعت
الخ) الله عبد القاهر بان
اسم الاشارة شديد
الاحتياج الى صفة فلم
يجز فيها التفریق (قوله
وان قدرته بدلا أو بيانا)
فيه نظر لان عطف
البيان شرطه الجود
والبدل لا يقع في المشتق

مقامهما واما تعدد عامل المنعوت (فان) كان المنعوت مثني أو مجوعا من غير تفریق و(ان) كدمعنى
النعت) ولفظه (استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه) بالعطف (نحو جازي رجلان فاضلان ورجال
فضلاء وان اختلف) معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون معناه كالثاهب والمنطلق أو
معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض أي السير فيها
(وجب التفریق فيها بالعطف) لانه أصل التثنية والجمع (بالواو) خاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك
أشار الناظم بقوله ونعت غيره احدا اذا اختلف * فعاطفا فرقه لا اذا اختلف
(كقوله) بكيت وبابكار رجل خزين * على ريعين مسلوب وبال
فسلوب وبال نعمتان لرعيين وعطف أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذهب بالكلية بحيث لم يبق
له عين ولا أثر والبالى هو الذي ذهب عينه وبقى شيء من آثاره وبكامة قصور (وكقولك مررت برجل شاعر
وكاتب وفتية) فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو ونعوت لرجل والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما
والكاتب هو الذي يأتي به ممتورا والفتية من فقه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت
الاشارة فلا يتأتى فيه التفریق ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيدو به والبرد
والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لا هم جعلوا
التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادي وان قدرته بدلا أو بيانا جاز وقد أجاز
سيدو به هذان زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضوع في الحواشي (وإذا تعددت
النعوت) مع تفریق المنعوت (فان كان) العامل فيها واحدا فان اتحد العمل فلا اتباع نحو مررت بزید وعمرو
العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلفت واختلفت
نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمر الظرفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمر افا لقطع عند
البصريين واتباع الاخير عند القراء واتباع الاول عند الكسائي واتباع أيهما شئت عند ابن سعدان وان

الابضعف (قوله وإذا تعددت النعوت) قيل المناسب لما تقدم أول الفصل من ذكر تعدد النعوت ان يقول كان
هنا وإذا تعدد المنعوت كما هو كذلك في نسخ المتن الصحيحة وأقول على ذلك كتب اللغاني كما يأتي ورأيته في نسخة عليها خط المصنف
لكن قد علمت مما سبق ان هذه مسألة غير تلك لانه في الاتباع والقطع والجمع والتفریق وعلمت ان الشارح خلط وان المصنف لم يتمم
اقسام المسئلة الاولى ولم يشرح منطوق النظم ومفهومه على ما ينبغي وقد أشرفنا لذلك كله في هامر (قوله فان كان العامل فيها) أي النعوت
وذلك اذا كان العامل في المنعوتات واحدا لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت فيلزم من كون العامل في المنعوتات واحدا كونه
كذلك في النعوت وانما أرجعنا الضمير للنعوت واحتجنا لهذه العناية لانها المحدث عنها ولقوله فيها ولم يقل فيه أي المنعوت المتقدم ذكره
بلفظ المفرد وقول الدنوشري قوله فيها الضمير المحرر راجع الى المنعوتات فليست اهل لا يخفى ما فيه (قوله فالاتباع) قال الدنوشري
كان ينبغي ان يقول أو القطع في أما كنه كما قال المرادي اه وقال الزرقاني قوله فالاتباع أي جاز قال ابن عقيل في شرح التسهيل وإذا
كان العامل واحدا وكذا العمل فلا اتباع والقطع جائز ان نحو جازيد وعمرو والعاقلان (قوله واختلفت نسبة العامل اليها) الانسب
يساق الكلام اليها وذلك لقوله أولا فان كان العامل فيها وليكنه شيء مراعاة للتثنية فان فيه النعت مثني لسكون المنعوت مثني لكنه مفرق

(قوله معنى العامل وعمله) قال الزرقاني المتبادر منه ان العامل متعدد كما جله عليه الشارح ويحتمل شموله للعامل الواحد أيضا كما قال شيخنا اللقاني انظر حاشيته وعبارة اللقاني قواه واذا تعدد المنعوت الخ لم يتعرض الموضع لاتحاد العامل ولا تعدده وهو صريح بديع لان قوله فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع شامل للعاملين كما ذكره للعامل الواحد كقوام زيد وعمرو والعاقلان وقوله وان اختلفا فيهما أوفى أحدهما يؤخذ منه ان اختلاف عمل العامل الواحد في معموليه يوجب القطع سواء اختلفت نسبتها اليهما كضرب زيد وعمرا أو اتحدت كخاتم زيد وعمرا وكل ذلك منصوص عليه (قوله ولفظه أو جنسه) قضيته ان الاتحاد في أحدهما شرط للاتحاد في المعنى والعمل فلا بد من الاتحاد في ثلاثة أمور المعنى والعمل واما اللفظ واما الجنس والاتحاد في الثلاثة ١١٥ له صورتان ومن هنا ذكر مثالين وأوفى قواه أو جنسه

كان العامل متعدد أو (اتحد لفظ التعت فان اتحد معنى العامل وعمله) ولفظه أو جنسه (جاز الاتباع مطلقا) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفاعلين أو خبري مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين مثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو والعاقلان وهـ ذاز زيد وهـ ذاعمر والفاضلان ورأيت زيد ورأيت عمرا النظر بغيرين ومررت بزيد ومررت بعمر والكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه (كجاء زيد وأتى عمر والنظر بغيران وهذا زيد وذاك عمر والعاقلان ورأيت زيدا) يعني (وأبصرت خالدا الشاعرين) وسقت النفع الى خالد وسبق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا لقطع أو توكيدا لاول هو العامل جاز الاتباع (وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلمين) كجاء زيد وأتى عمرو والنظر بغيران (أو خبري مبتدئين) كهذا زيد وذاك عمر والعاقلان أخذ من كلام سيدويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو والعاقلان وقولك أحببت زيد او وددت عمر العاقلين وقولك شررت بزيد ومررت بعمر والعاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا له وجزم به في النظم فقال

ونعت معمولي وحيدى معنى * وعمل اتبع بغير استئنا

(وان اختلفا في المعنى والعمل) واللفظ (كجاء زيد ورأيت عمر الفاضلين) أو اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويحذف عمر العاقلان (أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو والكاتبان أو) اختلف (العمل فقط كهذا مؤلم زيد) بالجر (وموجب عمرا) بالنصب (الشاعران ووجب القطع) عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ أو بالنصب على اضمار فعل، يمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح أما اذا اتحد العاملان معنى وعمل فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فتر لا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا لاول والحاصل ان صور العاملين أربع احدها ان يختلف العاملان في المعنى والعمل كرايت زيد ومررت بعمر والصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كررت بزيد ولقيت عمر او فيهما أربعة أقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما الثاني دون الاول والكسائي والقراء على منع الاتباع في الاولى وجواز في الثانية لكن الكسائي يثبع الثاني فيهما دون الاول والقراء بعكس ذلك الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو والفضالة أجاز قوم فيها

مانعة فخلوا عنى يمتنع الخلو عن الاتحاد في أحد هذين فلا ينافي اجتماعهما اذا الاتحاد في اللفظ أو الجنس قد يجتمعان وما أفاده كلامه من اشتراط الاتحاد اما في الجنس أو اللفظ بخالفه اطلاق الشارحين للنظم وكلام الشارح في الحاصل الآتى يقتضى ان الجمهور ولم يعتبروا الاتحاد في الجنس فكان الانسب ان يقبول هنا وجنسه سواء اتحد اللفظ أولا (قوله ومثال ما اتحد الخ) لا يخفى ان قوله ومثال لا يليق بمزج الكلام لقول المصنف كجاء بكاف التمثيل (قوله كجاء زيد وأتى عمرو الخ) قال اللقاني مثال المجرور ومررت بزيد وجرت على عمرو والكريمين

مثل به ابن هقيل (قوله والعمل واللفظ) قال الزرقاني قصد الشارح بذكر اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضع وظاهر كلامه ان العاملين في الاول متفقان في الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الزرقاني احتراز عما لو توجه عاملان على معمول واحد من جهتين كاضافة المصدر الى فاعله ومفعوله تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تعبير الذاتين فكان هنا عاملين (قوله كرايت زيد ومررت بعمر) قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى ان الرؤية غير المرور فاتها قد تحصل من غير وجه واختلافهما في العمل ان الاول عامل في اللفظ والثاني غير عامل فيه (قوله كررت بزيد ولقيت عمرا) قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم وأما معنى العاملين فواحد لان المرور هو اللقي (قوله ان يختلف المعنى فقط) قال الزرقاني أى ان يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما ووجه عدم

(فصل) *

(قوله حقيقة أو ادعاء) قال الزرقاني قال المصنف في شرح القطر اما الاول فشهور واما الثاني فنص عليه س في كتابه فقال وقد يجوز ان تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب أو الرفع اذا جعلت مخاطب كأنه قد عرفهم ثم قال ترتب هذه المنزلة وان كنت لم تعرفهم اه واعلم انه يؤخذ من قول السارح وكان المنعوت معلوما ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت البكرة اذا لم يتكرر لم يجز قطعه اختيارا كالنعت الاول عند التكرار (قوله مالم يكن لجر داخل) بقي صور فان ذكرهما المنكت اذا كان خاصا بمن جرى عليه واذا بني المتكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقاني ان قوله مالم يكن لجر داخل التوكيد ظاهره ان هذا القيد بالنسبة لما ذات التكرار النعوت فقط مع انه معتبره اتحدت النعوت أو تكرر لذلك قيد الشيخ اللقاني كلام المصنف الا اني بهذا القيد (قوله أوجاريا على مشار اليه) قال الدنوشري لو قال على مشاربه لكان حسنا كما هي عبارة المرادى

الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعوت واحد الصورة الرابعة ان يتحد معنى وعملا وتحت صور فان ان يتحد القضا أو لا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيد ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد وأقي عمرو الظريغان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلف كهذا زيد وجاء عمرو والظريغان ومررت بزيد وهذا عمرو والظريغان فان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القائم فان ذهب الجمهور الى منع الاتباع والاختفش والجرمي الى جواز

(فصل) * اذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه مالم يكن لجر داخل التوكيد نحو نفخة واحدة أو لم ترم الذك فحجوا أو الجاه الغنير أو جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها (واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها) كلها (وقطعها) كلها (والجمع بينهما) أي بين القطع والاتباع (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع (وذلك كقول خرق) بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هنا القيسية أخت طرفة بن العبد لانه تثنى زوجها بشر بن عمرو بن فزارة من قتل معه من بنيه وقومه

(لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معسرك * والطيبون معاقدا الأزر)

فقومي فاعل يبغدن يفتح الياء والعين وهو دعاء مخرج مخرج النهي أي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود * فان قلت كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا أجيب بان العرب قد حرت على عاداتها في استعمال هذا اللفظ في الدعاء ولهم في ذلك غرضان أحدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكآتهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عاد ولا يجوز جمع عاد على فعله والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومما قد جمع معقدوا الأزر جمع أزر والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على أعدائهم وآفة لا يهلكن لانهم كانوا ينحرونها لضياقتهم والتزول في الحرب على ضربين أحدهما في أول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلههم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقا تلوا على أقدامهم اذا كان القتال في موضع وعرا لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقدا الأزر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون ما أزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الأزر والذيل أرادوا انه لا يرتقي واذا وصفوه بطهارة الكم أرادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا ان قلبه لا ينطوى على غش ولا مكر (و) المقصود من البيت انه (يجوز فيه) رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع باضمار) مبتدأ تقديره (هم و) يجوز (نصبهما) على القطع أيضا (باضمار) فعل تقديره (أمدح أو أذكر و) يجوز (رفع الاول) وهو النازلون على الاتباع لقومي أو على القطع باضمارهم (و) يجوز (نصب الثاني) وهو الطيبون على القطع باضمار أمدح أو أذكر (على ما ذكرنا و) يجوز (عكسه) وهو نصب الاول ورفع الثاني (على القطع فيهما) لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بحمالة أجنبية أو لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه أو لما فيه من التصور بعد الكمال لان القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لثغراء اعرابه فينبغ ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع

(قوله فان تعين مسماه) خالف ترتيب النماذج لان مفهوم تعين مسمى المنعوت وجودي مقدم على علمه لان

(قوله اذا كان هذا الموصوف يشار كه في اسمه ثلاثا الخ) قال اللغافي فان قلت اذا لم يكن الا واحد يشار كه في اسمه ووصفيه الا و اين أي التجارة والفقهاء فهل يكون من هذا القبيل قلت اما قبل التكلم فالمتكلم به ان يأتي بالخير او لا للتوضيح ثم في الباقيين الاوجه الثلاثة واما بعد التكلم بذلك على الترتيب المذكور في الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع ١١٧ لان الموصوف وان تعين بالخير فقط

لان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز القطع والاتباع أشار الناظم بقوله * واذ قطع أو اتبع ان يكن * معينا بدونها (وان لم يعرف) مسمى المنعوت (الابجهموعها) وجب اتباعها كلها) للمنعوت (لتزيلها منه منزلة الشيء الواحد) واليه أشار الناظم بقوله وان نعوت كثر وتقدت * معتقرا لذكرهن اتبعن (وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصفات (يشار كه في اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد (أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب) فلا يتعين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به (الوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو الى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول الناظم * أو بعضها اقطع معلنا (واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوت الاتباع) لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص (وجاز في الباقي) من نعوت (القطع) عن المتبوع سواء تعين مسما بدونها أو لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بعبارة الاول (كقوله) وهو أبو أمية الهذلي يصف صائدا (وياوي الى نسوة عطل * وشعثا مرضيع مثل السعالى) فاتبعت النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكين العين المهله وفي آخره مثانة جمع شعناء بالمد وهي المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أحص شعنا وفحوره والمراد مرضيع جمع مرضع والسعالى جمع سغلاة وهي أخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت آخر لم يحجز القطع الا في الشعر (وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر المبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع مجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ) ان رفعت النعت وقدرت هو (والفعل) ان نصبت النعت وقدرت المدح أو ذم وفي الذم أو ذم وفي الترحم أو رحم وعلى ذلك يحتمل قول الناظم وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو انصب بالان يظهر (كقولهم) في المدح (الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو) فهو مبتدأ والحميد خبره (وقوله تعالى) في الذم (وامرأته جمالة المحطوب بالنصب) الجمالة (باضمار أذم) وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبي لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب اه ووجه وجوب حذف الرفع والنصب انهم لما قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا اضمار العامل امارا على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو أظهروا العامل وقالوا ادعوا عبد الله مثلا لمخل معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا (وان كان) النعت المقطوع (لغير ذلك) أى لغير المدح والذم والترحم (جاز ذكره) أى ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل (تقول مررت بزيد التاجر بالوجه الثلاثة) فالجرح على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف (ولك ان) تظهر كلاما من المبتدأ والفعل (وتقول هو التاجر وأعني التاجر) كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو أو من تعني

الا انه لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من انه يتمتع بتقديم المقطوع على المتبوع (قوله) واذا كان المنعوت نكرة) قال الشهاب القاسمي هل مثل النكرة المعرف بالجنسية لانه تكرر في المعنى فيه نظرا فليجرد (قوله) والمراد صريح جمع مرضع) قال الزرقاني قال العيني في شرح الشواهد الكبرى والمراد صريح المراد صريح بدون اليباء لانه جمع مرضع فالمدح لا شباع الكسرة ويحتمل ان يكون جمع مرضع والمدة قياسية كصايح جمع مصباح (قوله) وعلى ذلك يحتمل الخ) قال الزرقاني عبر بقواه يحتمل لان ظاهره شمول ما يأتي مما يجوز فيه الذم وليس بمراد (قوله) وجملة النعت المقطوع مستأنفة) سواء قرنت بالواو أو لا قال الرضى والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبت أو رفعت اه ويجوز بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد

النكرات المحضة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السعدى حواشى الكشاف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما قصد به من مدح أو ذم أو ترحم قلت ان في الاقنانه مخالفة الاعراب وغير المأوف زيادة تنبيه وايضا ظالم السامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ فانه أدل دليل على الاهتمام (قوله من تعني أو من هو) قال الزرقاني في بعض النسخ

من هو) أو تعني من وهذه أحسن من الأولى * (فصل) * (قوله ويجوز بكثرة الخ) قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع أنه قد يجب تقول جاء الفارس أي الرجل الراكب القرس ولا تقول جاء الرجل القارس وتقول جاء صاحب أي الرجل صاحب ولا تقول جاء الرجل المصاحب (قوله أما باختصاص الخ) قال الدنوشرى هذا بيان لما يحصل به العلم لا يكون النعت صالحا لمباشرة العامل قال الدماميني اشتراط العلم على الإطلاق غير حسن فإنه قد يراد الإبهام نحو رأيت طويلا أي شيئا طويلا اه وحيث كان قوله أما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المصنف ان لم يلائمهم من ذكره بعد الصلاح لمباشرة انه تفصيل له ومن أسباب العلم تقدم المنعوت نحو الاماء ولو باردا أو اختصاص الوصف بالعامل نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا (قوله كررت برجل راكب صاهلا) ونحو وعندهم قاصرات الطرف لان قاصرات الطرف للنساء قطعا (قوله أي نبأ الخ) قال الدنوشرى هذا الكلام مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فالمتعين كون الفاعل ضميرا راجعا الى النبا المعلوم من السياق وقوله من نبأ المرسلين حال منه اه وكتب ١١٨ شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله بخطه بعده قلت قوله فالمتعين غير صحيح كما يعلم من الوقوف

على كلام المعربين الآتية على ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل بمعنى بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتأمل ثم رأيت شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وهمه وأجاب عنه بان الممنوع هو حذف الفاعل من غير شيء يقوم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه فلي تأمل اه ولعله إنما أحرى بالتأمل لان في كلام المعربين ما يشكل عليه فليراجع اه ما كتبه شيخنا الغنيمي ومراده بشيخنا الشهاب القاسمي ثم كتب الدنوشرى بعده ثم رأيت في بعض شروح الفقيه ابن معطى مانعه وذهب الاخفش ووافق ابن مالك الى أن

(فصل) * ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا (صالحا لمباشرة العامل) اما باختصاص النعت بالمنعوت كررت برجل راكب صاهلا أي فرسا صاهلا أو بمصاحبة ما يعينه (نحو) وألناه الحديد (ان عمل سايفات أي) عمل (دروع سايفات) حذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه كونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه عما يباين غير الغالب ولقد جاء من نبأ المرسلين أي نبأ نبأ من المرسلين بناء على ان من لا تزداد في الإيجاب ولا تدخل على معرفة (أو) كان النعت جلة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال القارشي وكان (بعض اسم مقدم مخفوض عن أوفى فالاول كقولهم مناظعن) أي سافر (ومنا أقام) فظعن وأقام جلتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين مخذوفين مرفوعين على الابتداء (أي مناقر يقظعن ومناقر يق أقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المحرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيين المحذوف موهو لا أي الذي ظعن والذي أقام وما قدره البصريون أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما (والثاني) كقولهم ما في الناس الا شكرا وكقراى الارجل شكر اورجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم محرور بنى وهو الناس و(كقواه) وهو أبو الاسود الجاهلي يصف امرأة (لوقلت ما في قومها لم يتشم * يفضلها في حسب ومديتم) فقيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير و(أصله لوقلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأتم) في مقالتي (حذف الموصوف) بجملة يفضلها (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم محرور بنى وهو قومها وكسر حرف المضارعة (من تأتم) على لغة غير الحجازيين (وأبدل الهمزة ياء) لوقوعها ما كنه بعد كسرة تشبيها بالالف (وقدم جواب لو) وهو لم يتشم على جملة النعت وهو يفضلها حال كون الجواب (فاصلا بين الخبر المقدم وهو) في قومها الذي هو (الجار والمجرور) والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف) وانما قدر متأخر الان النكرة الخبر

من تراجم ملقا في الواجب وغيره وفي المعرفة والنكرة واستدلوا على مذهبه بطواهر من القرآن والحديث عنها وكلام العرب وأنا أسوق اليك شبهه والاتصال عند أشبه شبهه من ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين قيل من فيه زائدة في الفاعل أي ولقد جاءك نبأ المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل مضمرا أي ولقد جاءك هذا النبا من نبأ المرسلين والجار والمجرور في موضع الحال أي كائنا من نبأ المرسلين والمعنى ناس بما جرى للرسول قبلك فهذا النبا الذي جاءك هو من نبأهم فمن فيه التبعية وهو صريح فيما ذكرته أولا وذكر لي في بعض الافاضل عن العلامة الرضى عنه في باب حروف الجر ان الفاعل مستتر راجع للقرآن ومن نبأ المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما قلته أولا اه وقد قدم أيضا الكلام محل ذلك في باب حروف الجر (قوله وكان النعت جلة الخ) هذا مقابل تقييد الشارح بمفرد فيما تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى في حل المتن هنا فقد أصلح خلاله لان ظاهر صنعه ان ضمير كان المقترق في الكلام مع العاطف عائد على النعت لان قوله أو بعض اسم يقابل اما صالحا وقد أشار الحفيد لذلك (قوله أو كان المنعوت مرفوعا) افهم ان شرط هذه المسئلة ان يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض غير في جازأيت لاشتراط ذلك (قوله وانما قدر متأخر الخ) قال

الدثوشي فيه نظر لان النكرة هنا موصوفة اه وقال الزرقاني ان كلام الشارح سهو منه فان المسوخ للاشياء بالنكرة موجود وهو تقدم النبي وكذا الوصف وانما قدر متأخر التلايلزم مع تقديره الفصل بين الصفة والموصوف باجني وهي جملة الجواب اه ومذكرة من ان الشارح أشار للمسوخ للاشياء بالنكرة لا يتعين لاحتمال ان غرضه ان وجوب تقديم الجرائل لا يتبس بالصفة ويؤيده ان التحقيق ان التقديم لا يدخله في التسويخ كما تقدم لكن براد ان محل ذلك ما لم توصف النكرة والاجاز تاخير الخبر نحو وأجل مسمى عنده وقد وصفت النكرة هنا بجملة (قوله ومثال شبه الجملة) مثل الناظم بقوله تعالى وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته قال المصنف ان كانت الصفة الا ليؤمنن فهي مقرونة بالا وعنده انها لا تعرض بين الصفة والموصوف وأيضا ١١٩ فجواب القسم لا محل له فان

قال الجواب مع القسم قلنا الانشاء لا يكون صفة وان كانت من أهل والتقدير ما احدم من أهل فلم يوجد الشرط اذ لا شيء مقدم (قوله لم يحذف الا في الضرورة) قياس ما عرفه الم يصلح لمباشرة العامل أن يقول امتنع حذفه غايبا ويجعل البيت من غير الغالب اذ الاصل عدم الضرورة (قوله أرمي البشر) قال الزرقاني أفعل تفضيل والجار والمجرور خبر (قوله كان ويجوز حذف النعت) بقي انه يجوز حذف المنعوت والنعت معا كقوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى أى حياة نافعة وقد يحذفان اذا قام مقام النعت معموله كما قالوا في ماهي بنم الولد وكانهم لم يتعرضوا لهذا هنا لان النعت كانه لم يحذف لقيام معموله مقامه وفي شرح القطر ان معمول قام مقامهما وعليه فكأنهما لم

عنها نظرف أوجار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهماتين ما يغده الانسان من مفاتح آياته والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو بالو وقوعها بعد كسر قومه مثال شبه الجملة ومنادون ذلك أى فر يق دون ذلك وقوله ما في بني تميم الافوق ما تريد أى الارجل فوق ما تريد وقولك ما منا الاعلى أهبة أو ما فيها الاعلى أهبة أى الارجل على أهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أوفى لم يحذف الا في الضرورة كقوله يرمى بكفى كان من أرمي البشر أى بكفى رجل كان (ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا) يحذف النعت وبقى المنعوت (أى كل سفينة صالحة) بدليل انه قرئ كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المعنى وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذاتدرا * فلم أعط شيئا ولم امنع) يحذف النعت وأبقى المنعوت (أى شياطينا) والذي أحوج الى تقديره هذا النعت تحرى الصدق فان الواقع انه أعطى شيئا بدليل قواه ولم امنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسب بها الكلام جباب الصدق ويتحلى بزنة الحق وهاله في المعنى يدفع التناقض واعتراض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حين مائة مائة اعطاء ابا عر فسخطها وقال

أجعل نهي ونهب العبيد بين عينيه والاقرع
 وقد كنت في الحرب ذاتدرا * فلم أعط شيئا ولم امنع
 وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع
 وما كنت دون امرئ منهم * ومن تضح اليوم لا يرفع
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا سانه عنى فزادوه حتى رضى والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعنى عيينة بن حصن والاقرع بن حابس والتدرأ بنم التاء الفوقانية المتناوئة وكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة (وقوله) وهو المرقس الاكبر
 ورب أسيلة المخدين بكر * (مهفهفة لما قرع وجيد)
 يحذف النعت فيهما وبقى المنعوت (أى فرع فاحم وجيد طويل) بدليل ان البيت للدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالغاء والعين الشعر

يحذفان لتمام (قوله كقوله تعالى ياخذ كل سفينة) قال اللقاني مثل ابن الناظم للنعت المحذوف بقوله تعالى فضل الله المهاجرين باموالهم وأنفسهم على القاعدن أى أولى الضرر درجة وكلا وعد الله المحسنين وفضل الله المهاجرين على القاعدن أى غير أولى الضرر أجر اعظيما درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكى ذلك بقبيل ومصدر امان المراد بالقاعدن فيما هو المقيد بالصفة المتقدمة أى غير أولى الضرر وجع بين التفضيل أو لا بدرجة وثانيا بدرجة باوجه انظرها في الكشاف والبيضاوي (قوله واعترض بان عدم الاعطاء الخ) قال الشهاب القاسمي ومثل ذلك يرد عليه فان عدم المنع لا يقتضى انه أعطى شيئا حتى يكون قرينة على ان المراد لم أعط شيئا لا كما زعمه ويجيب بان مراد صاحب المعنى بان عدم المنع المراد به انه أعطى شيئا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الاعطاء مطلقا فتأمل (قوله أجمع الخ) هذه الابيات رواها الامام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة وينظر معنى قوله بين عيينة والاقرع والذي تقتضيه

الثقة ان يقول دون ومنع صرف مرداس في قوله يقولان مرداس والظاهر مرداس اللغوية (قوله ويجوز عطف بعض النعوت) أي
 المختلفة المعاني فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يؤدي الى عطف الشيء على نفسه ولا فرق في المتفقة بين أن تكون متبعة أو مقطوعة
 وظاهر كلامهم الجواز ولو في الجمل ونقل الدماميني عن الواحدى ما يدل على الوجوب في الجمل نحو مرت برجل يحفظ القرآن ويعرف
 الفقه ويتق الله (قوله بجميع حروف العطف الخ) ما لم يكن نعت غير واحد ويختلف فلا يعطف الا بالواو كما مر (هذا باب التوكيد)
 (قوله لرفع المجاز) قال اللغوي أي لرفع احتمال المجاز بدليل قوله بعد ارتفع احتمال المجاز وقال الزرقاني اذا قيل جاء في القوم ثلاثتهم لو
 جاؤني ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال وان رفع فهو توكيد قاله الرضى ثم قال ولا يؤكد بثلاثتها وانها لا بعد ان يعرف المخاطب كمية
 العدد قبل ذكر لفظ التأكيد واللام يكن تأكيداً بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة اه ووجه ذلك أن التأكيد لرفع الاحتمال ولو لم
 يعلم المخاطب العدد لكن التأكيد مفيد للمعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت اه وانظر هل يرد التوكيد بذلك على قول
 المصنف وله سبعة ألقاظ وهل يتعين في الجواب قول الشارح وغيرها كالتابع لها (قوله انه على تقدير مضاف) هذا لا يناسب صنيع
 المصنف لانه عبر هنا برفع المجاز عن الذات وقال في الألقاظ الآية انه يؤكدها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان ما هنا ليس من
 حذف المضاف وأيضا اذا كان ١٢٠ ما هنا على حذف المضاف فلا يجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير

مستعمل في معناه غاية
 الامر انه ليس هو المسند
 اليه بل المسند اليه
 مضاف حذف توسعا
 فالوجه ان التجوز في الذات
 استعمالها في غير معناه
 الموضوعه له بان تريد
 بالخليفة مثلا نقله لكن
 يشكل على ذلك اذا كان
 المسند اليه عالما بقول
 الاصوليين ان الاعلام
 من الصرائح التي لا تحتمل
 غير ما استعملت له
 والحاصل انه اذا قيل جاء
 الخليفة يحتمل انه من
 حذف المضاف والمسند

والفاحم بالقاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق وكانه قال لها شعر
 أسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله
 وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل
 * (فصل) * ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا أم وحتى قاله ابن خروف
 وصوبه الموضع في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا بالمباشرة
 العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو والى صراط العزيز الحكيم الله في قراءة الجروان كانا نكرتين نصب
 النعت على الحال نحو * لمية موحش اطال * واذا نعت بمفرد ووظرف ووجه قدم المقرد على الظرف
 والظرف على الجملة فالباقيين * (هذا باب التوكيد) *
 والتأكيد أيضا لغة ولم ينقر أحدهما يتصرف فيجعل أصلا يقال وكدتوكيدا أو كدتوكيدا أو كدتوكيدا أو كدتوكيدا
 ولذلك شاع استعماله بالواو وعند النحاة والمراد به التابع (وهو ضربان لفظي وسياتي) آخر الباب
 (ومعنوي) وهو ألقاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده (وله سبعة ألقاظ) محصورة وغيرها كالتابع
 لها اللفظ (الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما الرفع المجاز عن الذات) والى التوكيد بهما أشار
 الناظم بقوله * بالنفس أو بالعين الاسم كذا * (تقول جاء الخليفة في حتمل) انه على تقدير مضاف
 (ان الجائي خبره أو نقله) بكسر المثلثة وسكون القاف واحدا لثقال ويقعها متاع المسافر وخشمه
 (فاذا كدت بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط (أوبهما) معا بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه

اليه مستعمل في حقيقة ولا تجوز في الكلمة بل في اعرابها ويسمى مجازا الحذف ويحتمل
 انه من المجاز اللغوي بان استعمال المسند اليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز في الاسناد ويحتمل انه من المجاز العقلي بان
 يكون التجوز في الاسناد والمسند اليه مستعمل في حقيقة ولا حذف وكلام الشارح تبعا لابن الناظم ناظر للاول والمصنف الثاني وقول
 ابن الحاجب التوكيد تابع بقررة المتبوع في النسبة أو الشمول للثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل
 بالتوكيد اللفظي الا الاحتمال الثالث فيرفع بالتوكيد بهما أيضا ويجري في نحو جاء القوم بما كان المسند اليه من ألقاظ العموم
 ويرتفع بالتوكيد اللفظي فقط الاعلى احتمال المجاز العقلي فيرفع بالتوكيد بالنفس والعين أيضا ولا يرتفع شيء منها بالالفاظ الالتمية
 ويجري فيه على وجه آخر اقتصر واعليه وهو ان القوم استعمال في البعض مجازا لغويا أو المسند اليه على حذف مضاف بتقديره بعض
 أو تجوز في اسناد البعض الكلي وهذه الاحتمالات انما ترتفع بالتوكيد بالالفاظ الالتمية فالتمثيل في مثل هذا المقام بنحو جاء
 الخليفة وفيما يأتي بالقوم ليس للتعظيم وحينئذ فالنفس والعين مجتمع مع كل في نحو جاء القوم ولذا قالوا ان ألقاظ التوكيد اذا اجتمعت
 قدمت نحو والحاصل ان المؤكد ان لم يكن من ألقاظ العموم احتمال مجازات ثلاثة ولكل توجيه وان كان من ألقاظ العموم احتملا
 ولكل توجيهان وفي هذا مجتمع النفس والعين مع الالفاظ الالتمية (قوله أوبهما) قال السباطي يمكن ادخاله في عبارة الناظم يجعل أو

للإباحة لان المعنى كد الاسم بالنفس أو بالعين اه وهو ظاهر ان كان قوله كد بصيغة الامر ان كان بصيغة الماضي المجهول فهى لاحد الشئين قال الزرقاني وظاهر كلامهم ان التا كيد سائغ ولو عطف على المؤ كد وهو الذي ارتضاه الرضى ونصه وقال هشام اذا عطفت على شئ لم يحتج الى تا كيد ولعله نظر الى ان العطف عليه ان على انك لم تلتغظ به هو الاولى الجواز نحو ضرب زيد وعمر و لا تكربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد اور بما غلطت في ذ كزيد اور تد ضرب بكره عطفت بنا على ان المذ كور بكر اه وظاهر قوله اذا عطفت على شئ ان الحكم المذ كور في التا كيد اللفظي والمعنوي وهو ظاهر وقواه والاولى الجواز يدل على ان الاول يمنع ذلك ولا ينافي ذلك قوله لم يحتج لان ما لا يحتاج له مستغنى عنه والاثيان بالمستغنى عنه عيب (قوله ويحب اتصالهما الخ) قال الحفيد لان تقول يلزم من هذا الذي ذكره اضافة الشئ الى نفسه قال الشهاب القاسمي يمكن ان يدفع هذا بمنعه وانما يلزم اضافة الشئ الى نفسه لو كان مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف اعم من المضاف اليه (تنبيه) * يتفرد النفس والعين بجواز جرهما بياغزائة كما في التسهيل قال ابن عقيل واما قولهم جاء القوم باجمعهم بضم الميم وفتحها فليس من الفاظ التوكيد وان اعطى معناه بدليل التزام الباء معه اه قال الزرقاني وفي الرضى ما نصه وقد يضاف اجمع اصفه ظاهرة فيؤ كدبه لكن بياغزائة نحو جاء في القوم باجمعهم بضم الميم ولا يقل جاء في القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤ كدبها مع الباء وبدونه نحو رأيت زيدا عينه وبعينه اه وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزوم الباء على كلام الرضى ان التا كيدا باجمع لما كان الغالب فيه عدم الاضافة مع الاضافة يستبعد ١٢١ كونه تا كيدا التزم فيه لا دفع هذا

الاستبعاد كالتزامها في فعل التعجب في نحو احسن يزيد فانه لما كان يشبه فعل الامر وهو لا يرفع الظاهر التزم فيه الباء لدفع هذا كذا قاله بعض شيوخنا (قواه والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير) لا يخفى ان هذا انما هو اشارة الى اتصالهما بضمير مطابق لئلا كد لا وجوب كون لفظهما مطبقة من الافراد والجمع وكان يجب تقديمه

أوعينه أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحتمال) عن الذات وصار الكلام تصاعلي ما هو الظاهر منه وارتفع الجواز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التا كيد يضعف احتمال الجواز ولا يرفع احتمال البتة (ويجب) في النفس والعين (اتصالهما) لفظا (بضمير مطابق للؤكد) بفتح الكاف ليرتبط به (و) يجب (ان يكون لفظهما مطبقة في الافراد والجمع) والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع ضمير مطابق للمؤ كداه تقول جاء في زيد نفسه عينه وهند نفسها هما وزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا أعينهم ولا أعينهم في التوكيد (وأما في التثنية فالأصح) في النفس والعين (جمعهما) جمع (على افعال) بضم العين فيقال جاء في زيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما ويجوز في غير الأصح نفسيهما عينهما بالافراد ونفسهما أعينهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا وأحاز ذلك ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معطي ووافقهم الرضى واقتمر في النظم على الجمع فقال وأجمعهما بافعال ان تبعا ما ليس واحدا وانما ترك الاصل في المثني كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان باب التثنية جمع في المعنى (ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم) كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح ويختار في المتضايقين لفظا أو معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على

(١٦ تصريح في) على قوله ويجب ان يكون الخ (قواه جمعهما على أفعال) قال اللقاني أحسن منه قوله في التسهيل جمع قلة لان عينها يجمع على أعيان أيضا ولا ينعت بها الا في المثني ولا في الجمع كما لا ينعت فيها بالجمع الكثرة وهو عيون ونفوس اه وظاهر ان قوله ولا ينعت وقوله كما لا ينعت سبق قلم والصواب ولا يؤ كد وكلا لا يؤ كد (قوله في المتضايقين) قال الزرقاني تثنية مضاف ومضاف اليه وهما حذف أي في مضاف المتضايقين وذلك لان الاختيار انما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه ان المضاف اذا كان معناه تعددا وكان المضاف اليه متضمنه له سواء أضيف لفظا أو معنى فانه يختار في المضاف الجمع على الافراد على التثنية فقولك قطعت رؤس الكيشين ومن الكيشين الرؤس مختار على رأس في قولك قطعت رأس الكيشين والكيشان قطعت منهما الرأس مختار على رأسى والرأسين ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لان قولك الرؤس مشلا معناه رؤسهما انظر شرح التسهيل اه ورأيت بخط المصنف في التذكرة من تحريره كل مثني واحد لا يكون في الواحد منه الا واحد وضعاً أو قصداً فانه اذا أضيف لفظاً أو تقديراً الى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية أو شبهها ولم يلتبس جمعه لفظاً بجمعه معنى كان الارجح فيه الجمع ثم الافراد ثم التثنية ومثال ذلك فقد صنعت قلوبكما فهذا مثني واحد قائم وهو لا يكون في الواحد منه الا واحد ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وقد أضيف الى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما بآياتهما جزاه وكذلك حكم النفس والعين المقصود بهما النفس في الانف واللسان وما أشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون في الواحد منه الا واحد من قولك قطعت أعينهما فهذا اذا أردت به قطعت عينهما من كل منهما واجبت التثنية ولم يجز الجمع للبس ولا بعد أن يجوز الافراد لمن اللبس ولا استحضرت ما يقول النحاة في ذلك وقولي وضعاً نحو قلوبكما أو قصداً

استظهارا على نحو أعينهم إذا أردت به النفس من قوله سبحانه عين اليقين وعلى نحو فاقطه وأيديهما فإن اليد بطريق الوضع في الواحد منهما أكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لأنه قصد باليد اليمنى واليمنى لا يكون في الواحد منهما الا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود إيمانهم وقولنا فإنه إذا أضيف لفظاً واضح أو تقدير استظهارا على نحو قول الشاعر

رأيت ابني البكرين في حومة الرعي * لعافري الأفواه عند عرين
فان التقدير لعافري أفواههما وقولنا الى لفظ واحد يتضمنهما احتراماً من ان يضاق التفريق نحو على اسان داود وعيسى بن مريم وقواه حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أنى بكر وعبر فهذا النوع يختار فيه الافراد لوجوه فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يتنع وقولنا بالجزئية واضح وقد مضت أمثلته وهو متفق عليه وقولنا أو شيهما كقوله صلى الله عليه وسلم لا نبى بكرو وعمر رضى الله عنهما أما أخرجهما من بيوتكما وقوله لعلى وفاطمة رضى الله عنهما إذا أو يتما الى مضاجعكما وفي حديث آخر هذه فلانة وفلانة يسألانك عن اتقاقهما على أزواجهما ألهمافيه أحرو في حديث على وجزرة قصر باه باسمافهما وهذا كاه شاهد للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك عن ان شبه الجزء كالجزء وقولنا لم يتنس احتراماً من نحو قبضت برهميكما فإنه يجب فيه مطابقة ما أردت والأليس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك فقد قال الفارسي في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يونس انهم يقولون رأسيهما وقال همنان بن قحافة فجمع بين اللغتين في بيت * ظهرهما مثل ظهور الترسين : ولم يذكر في الايضاح الافراد رأسا وفي شرح الغاية التثنية فصيحة في نحو فتجالسا نفساهما والافراد قليل ثم اعلم ان أبا على قد قرب جواز جمع هذا النوع في التثنية فإنه قال أنت تقول نحن فعلنا إذا كنتم اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعلل هذا قوم بان أكثر ما وقع ذلك في الاعضاء ١٢٢ وهي الاصل فيه وكثير من الاعضاء كاليدين والرجلين اذا ضم زوج منها الى الآخر حصل

الجمع حقيقة من حيث
تصير أربعة فاطلق لفظ
الجمع على كل شيء من اثنين
كالرأسين اجراء للباب مجرى
واحد قال عبد القاهر
وهذا يحكى عن البغداديين
وكان شيخنا يرتضيه
واعلم انه يجوز بعد مجيء
الجمع مراعاة لفظه ومراعاة
معناه من الاول قواه
خليلي لا تهلك نفوسكما أسى

لفظ الافراد اه كلام الناظم (وغيره بعكس ذلك) فيرجح التثنية على الافراد ولم أقف عليه فهو نقل
غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر (والالفاظ الباقية) من السبعة (كلا وكلتا للمثنى)
نحو جاء الزيدان كلاهما أو المرأتان كلتاهما (وكل وجميع أو عامة لغيره) أى لغير المثنى وهو الجمع مطلقا
والمفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه أو بعامة نحو جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والهندات كلهن أو
جميعهن أو عامتهن واشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته (ويجب اتصاله بضمير المؤكد) لفظا ليحصل
الربط بين التابع والمتبوع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وكلا اذكر في الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا
(فليس منه) أى من التوكيد (خلق لكم ما فى الارض جميعا) اعدم الضمير (خلافا لمن وهم) وهو ابن
عقيل فإنه قال جميعا تو كيدا الموصولة الواقعة منعولا الخاق ولو كان كذلك لقل جميعه ثم التوكيد بجميع
قيل فلا يحمل عليه التثنية بل قاله في المعنى (ولا قرأه بعضهم انا كلا فيها) لعدم الضمير (خلافا للفراء

* فان لما قيمته ذهبت أسا
اذانكم الابطال يغشاهم الذعر
وقيل عليه المبرد قوله أقامت على ربيعها جاريا صفا * كينا الاعلى على جوقنا امصطلاهما
فاعد الضمير المضاف اليه المصطلى على الاعلى لانها مشتقة من حيث المعنى وهو تو جيه حسن اه ومن خطه تغات وسقته مع طوله لنفاسته
(قوله نحو جاء الزيدان الخ) أى فكلما للذكر وكلتا للتؤنث قال اللغاني وقد رد كلا بمعنى كلتا كقوله * تمت بقري الزينين كليهما * وخرجه
ابن عصفور على تأ كيدا المعنى أى بقري الشخصين كليهما وقد يعنى كليهما عن كليهما وكقولك جاء الزيدان أو الهندان كليهما
(قوله لفظا) هذا مستفاد من قول المصنف اتصاله لان الاتصال لا يكون الا في اللفظ وكذا قال اللغاني ان قوله ويجب اتصالهما بضمير
المؤكد أشار به الى منع حذفه من كل استغناء بنية خلافا لمن أجازوه الى منع اضافته الى ظاهر خلافا للناظم في بعض كتبه حيث أجاز
اضافته الى ظاهر مثل المؤ كدبها مستدلا بقوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * وخرج على ان كلاً نعت أى أشبه الناس الكاملين
وقول الناظم بالضمير موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير للمؤ كذا ذأل فيه للعهد المذكورى الراجع لقوله ضمير مطابق المؤ كذا اه وصرح
في المعنى بان اللفظ التوكيد انما يرتبطها الضمير الملقوظ ورتب على ذلك الاعتراض على من يأتى والاعتراض الا فى بدل أيضا على ان
المراد الاتصال لفظا وقول اللغاني وخرج على ان كلاً نعت الخ المخرج لذلك أبو حيان ورد في المعنى بان التي نعت بها دالة على الكمال لا
على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الخ فيه تنكيت على المصنف وأنه أدخل بافادته ذلك لانه لم يأت بالفتدير (قوله انا كلا فيها) قال
الدنوشري قال البيضاوى وقرئ كلا على التوكيد لانه بمعنى كاتوا وتو بنه عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله خلافا من المستكن في
الظرف فإنه لا يعمل في الحال المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب اه وما ضعف به قول الزمخشري والفراء قد يقال

فيه نظر من حيث ان الاتصال به تقديرا كالاتصال به لفظا اه ولا يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت انه لا بد منه لفظا وانه لا يقدر كما صرح به المصنف في المعنى وذلك عليه كلامه هنا نعم يمكن ان يقال ان ابن عقيل والقراء والزحشري لا يوافقون على اشتراطه ان يكون ماقوظابه (قواه حال) الظاهر انها من قبيل الحال المؤكدة لان الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحالية باقتضائها ان الحائق وقع على ما في الارض حال الاجتماع ويحجب بان خلق بمعنى قدر (قوله وكلا في الآية الثانية بدل) قال المصنف في الحواشي وقول أبي حنبل ان بدل كل من كل لكونه مفيد للاحاطة ١٢٣ لم أتخيل صحته لاني لم أجد البديل الذي من هذا النوع

الامتصلا بضمير المبدل منه فان قال مقدر قلنا فاجعله تا كيدا على ذلك اه ومن خطه نقلت وقوله قلنا اجعله تو كيدا على ذلك انما يظهر لو كان الضمير في الفاظ التوكيد يقدر كالبديل وهو لا يوافق كلام المصنف في المعنى وهنا (قوله لرفع احتمال الخ) يمكن مجيء كلام ابن عصفور هنا (قوله لجواز ان يكون الاصل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بان تا كيدا الزيدان كما ذكر لا ينفي الاحتمال المذكور لان ما ل ذلك الى قولك الزيدان كلاهما جاء في أحدهما (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي وان أمكن تقدير غيره وهو اختصم وكذا الزيدان لكن هذا لا يؤكده لرفعه بكلا بل بالنفس والعين والكلام في التأ كيدا كلا (قوله واشترت العبد كله) قال الزرقاني قال الرضى وقد كان يحتمل

والزحشري) في قولهما ان كلا تو كيدا لاسم ان (بل) الصواب ان (جميعا) في الآية الاولى (حال) من ما الموصولة (وكلا) في الآية الثانية (بدل) من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الخاضع بديل كل جائز اذا كان مفيد للاحاطة نحو قتم ثلاثكم و بديل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل أن تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاء في كل القوم ويجوز مجيها ببدل لا بخلاف جاء في كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله في المعنى قال ابن مالك (ويجوز كونه) أي كلا (حالا من ضمير) الاستقرار المنتقل الى (الطرف) يعني فيها وفيه ضعفان تكبير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقدم الحال على عامها الظرف في قوله في المعنى (و) كلا وكلا وكل وجميع وعمامة (يؤكد بهن لرفع احتمال تقرير بعض مضاف الى متبوعهن فن ثم) أي من أجل الاحتمال المذكور (جاء) أن يقال (جاء في الزيدان كلاهما والمرأتان كاتهما لجواز أن يكون الاصل جاء أحد الزيدان أو إحدى المرأتين) وانه أطلق المثنى وأريد به واحد (كما قال) الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من أحدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره (وامتنع على الاصح) أن يقال (اختصم الزيدان كلاهما والمرأتان كاتهما لامتناع التقدير المذكور) لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين ويبدل على امتناع ذلك اطباقتهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والقراء وأبي علي وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك في السهيل واحتج الخيزبان العرب قدامي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون (وجاز) أن يقال (جاء القوم كلهم واشترت العبد كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع) أن يقال (جاء زيد كله) لعدم الفائدة ما يستحيل نسبة المجرى الى جزئه المتصل به دون البعض الاخر (والتوكيد بجميع غير يب ومنه قول امرأة) من العرب وهي ترقص ولدها

(فذلك حتى خولان * جميعهم وهمدان) وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان فجميعهم تو كيدا حتى خولان وفدالك من التقديرة بالبدال المهمة ويجوز في الغاء الكسر فيكون مبتدأ وحى خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ما ضيا وحى فاعله وخولان بفتح الحاء المعجمة وسكون اراء وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الراء فييلتان من اليمن وقحطان أبو اليمن وعدنان أبو معد وهو عطف بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد تو كيدا بقوله * فاني * فاني * فاني عن هذا وانت جميع * (وكذلك التوكيد بعمامة) غير يب ولذلك أغفله أكثر المصنفين (والثناء فيها) لازمة (بمترلتها في) اللزوم في (النافلة فتصاح مع المؤنث والمذكر فتقول اشترت) الامة عامتها (العبد عامته) بالثناء مع المذكور (كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة) بالثناء في ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث جعل قول والده في النظم

واسعملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافلة

نحو اشترت العبدان واشترت العبيد افتراق الاجزاء حكما كما احتمله الفرد أعني اشترت العبد كله لكن لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بما كيدا لوقلت اشترت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لا يشبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني أظهر لكون افتراق الثاني أشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحتمل المقصود فاذا أردت دفع أول الاحتمالين قلت اشترت بيت جميع أجزاء العبيد وجميع أجزاء العبيد (قوله وفي ذلك تعريض الخ) قال السيباطي اللسان تقول لم ير الموضع التعريض بذلك وانما أراد وجهها آخر في تقدير المتن ويجوز ان يقدر بما قاله الشارح وحاصله انه مثل الزائد على ما ذكره النحويون من حيث ان أكثرهم أغفله وانيس هو

وإن حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاعتراض بأنه كان ينبغي على هذا أن يتعرض لمجمع الضياء فإنه كذلك لا وجه له * (فصل) *
 (قوله ويجوز إذا أريد تقوية التأكيدي الخ) قال الزرقاني مقتضاه أنه ليس الغرض من اتباع كل باجمع إلا مجرد التقوية مع أنه يمكن أن
 يقال الغرض منه دفع توهم أن يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد آتيناها آياتنا كلها فان الله تعالى لم يطلعها على جميع آياته كذا قاله
 بعض شيوخنا وهذا وارد على قولهم أن التوكيد بكل للاحاطة والشمول اهـ ويؤيد ما قاله بعض الشيوخ قول الأصميين أن كلا
 تأتي للكل الجمعي وللأكل المجموعي فتدبر (قوله أن يتبع كله باجمع الخ) قال الناصر اللقاني يقتضي تأخير أجمع وفروعهما على كل وهو
 كذلك وقد يراد زيادة التقوية في تتبع أجمع وفروعهما كما يتبع أجمع وأخواته ويتبع أجمع وأخواته ويتبع أجمع وأخواته
 يتبع وأخواته وترك ذلك هنا تبعاً للنظم لقلة استعماله ويحب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها أنها إذا اجتمعت
 يأتيها كلها تأكيدياً للاول ولا يجوز ١٢٤ قطع شيء منها أو ألقاظ التوكيد كلها معارف إما بالاضافة إلى الضمير نحو كلهم وإما بالعامية

على الزيادة على ما ذكره الخويزي في هذا الباب فإن أكثرهم أغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الأمر نافذة
 على ما ذكره فإن من أجلهم سيبويه ولم يغفله اهـ وفي الأضاح أن المراد مخالف سيبويه فزعم أن عامتهم
 بمعنى أكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فإنه تخصيص والتوكيد تعميم
 * (فصل) * ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع كله باجمع وكلها بجمع أو كلهم باجمعين وكلهم بجمع
 فتقول جاء الجنس كله أجمع والقبيلة كلها بجمع والنساء كلهن أجمعون والنساء كلهن جمع (قال الله تعالى
 فسجد الملائكة كلهم أجمعون) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
 وبعد كل أكدوا بجمع * جمعاء أجمعين ثم جمعاً
 (وقد يؤكدهن) استقلالا (وان لم يتقدم) عليهن (كل نحو) نولت جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاً
 والقوم أجمعون والنساء جمع قال الله تعالى (لا تغوينهم أجمعين) ان جهنم (لموعدهم أجمعين) وإليه أشار
 الناظم بقوله ودون كل قد يحى أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع
 (ولا يجوز تشبيه أجمع ولا جمعاً) عند جمهور البصريين (استغناء بكلا وكتا) عن تشبيه أجمع وجمعاً وإلى
 ذلك أشار الناظم بقوله واغن بكتا في مثني وكلا * عن وزن فعلا ووزن أفعلا
 (كما استغنوا) غالباً (بتثنية سى) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تشبيه سواء) بالمدفقا لواسيان ولم
 ية ولو اسوا أن الأندرا (وأجاز الأخصس والكوفيين ذلك) أي تشبيه أجمع وجمعاً (فتقول) على رأيهم
 (جاء الزيدان أجمعان) بتثنية أجمع (والهندان جمعاً وان) بتثنية جمعاً قال ابن خروف ومن منع تشبيهما
 فقد تكلف وأدعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحواً كتع وكتعاء (وإذ لم يفتد توكيد
 النكرة لم يجز اتفاق) لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس في شرح التسهيل لابن سالك أن بعض
 الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً في دعوى الاتفة (وان أفاضل عند الأخصس وعند الكوفيين
 وهو الصحيح) لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقاً وإليه أشار الناظم بقوله
 وان يفتد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

نحو أجمعون ومن ثم امتنع
 نصب شيء منها على الحالية
 وبتنوع عطف بعضها على
 بعض وزعم بعضهم أن
 أجمعين مفيد اتحاد الوقت
 والصحيح لا وانها تنفيد
 مطلق العموم بدليل
 لا غوينهم أجمعين فتأمل
 اهـ وقوله والحكم عليها
 انها إذا اجتمعت الخ
 مخالف فيه ابن برهان قال
 إذا قلت جاءني القوم كلهم
 أجمعون أكتعون أبصعون
 أبتعون فسكلهم تأكيد
 للقوم وأجمعون تأكيد
 لكلهم وهكذا البواقي
 وقال بعضهم إنما يفيد
 أجمعين الاتحاد في الوقت
 إذا وقعت بعد كل فلا
 دليل على عدم الافادة
 في لا غوينهم أجمعين

(قوله وان لم يتقدم كل) قال الزرقاني الاولى أن تكون الواو للحال لوجهين أحدهما أنها إذا كانت للمبالغة يدخل
 القسم السابق فيكون فيه زرع تكرار ثانيهما أن التغيير بلفظ قد يشعر بالقلة وهي إنما تكون عند الاستقلال لا مطلقاً واعلم ان انتفاء
 التقدم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التأخر مع ان هذا غير مراد بل المراد عدم وجودها وكان المصنف اتكل في ذلك على انها توابع كل
 فلا تتأخر (قوله ولا يجوز تشبيه أجمع الخ) قال اللقاني قد يقال لا يجوز اتباعهما الكلا وكتا ككل وقال انما يصح الاستغناء بذلك اذا قصد
 شمول الأفراد كما في جاء الزيدان أو المرأتان اما اذا قصد شمول أجزاء الأفراد كما في اشترى ثياب العبدان أو الامتين فان كلا وكتا لا يفيد
 فتأمل ذلك وقوله كما استغنى الخ الفرق بينهما ان سواء تطلق بحالها على المثني كقولك زيد وعمر وسواء ولا كذلك أجمع وجمعاً (قوله
 واذ لم يفتد الخ) قال الزرقاني قال الرضي وأما قوله أولاً بنو خير وشركليهما * جمعاً ومعرروف ألم ومنكر
 بضم كليم على البديل عند أهل المصريين أولى لان خير وشركليهما بضمين اهـ وقوله ومعرروف معطوف على خير أي هم متصفون
 بالأوصاف الاربعة وقوله أولى أي من جملة على الشذوذ (قوله في مقدم في دعوى الاتفاي) قال الدنوشرى وقد يجب ان دعوى المصنف

تعد في المصنف فقال ما قال (قوله وتحصل الفائدة الخ) قال اللقاني فيه نظر لان الكوفيين يشترطون الفائدة في جواز التاكيد
 للكرة واختلافوا بذلك هل يشترط تأقيت الكرة أو لا على قولهم فعلم ان الفائدة عندهم غير متحصرة في التأقيت بل انها غير
 وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة الغول باشتراك الفائدة دون تأقيت (قوله لمدة) هذا بناء على تقييده بالزمان قال الزرقاني
 حصره الحد وفيما ذكره وتقديره زمانا غير ظاهر بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدرهم دينار وما كان موضوعا للمدة ككرة ولذلك
 لم يعبر المصنف بقوله مؤقتا الظاهر فيه افسر به الشارح وعدل للحدود ولشموه كما قررنا قال الرضي وقد أجاز الكوفيون توكيدا للكرة
 اذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم ودينار ويوم واية وشهر بكل وأخوانه لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه بغير احتمال
 تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيدي والمؤكدة كما تكبر عندهم خلافا للصرحين (قوله قد صرت
 البكرة الخ) قال الزرقاني معنى صرت صوتت والكرة بفتح الكاف واسكان العتقان حكاه صاحب المشارق وقال ابن مكي الصواب
 الاسكان وهي التي يسقى به الماء اه من الاشارة قال العيني أراد صرت بكرة البئر يومان أوه الى آخره (قوله رجب) قال الدنوشري
 هل رجب منصرف وكذا صفر وأول قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف ان أريد به ما عين فهماء غير منصرفين والافتحصر فان
 قال ناصر الدين اللقاني وكان وجه ذلك ان المعين معدول عن الراجب وعن الصفر كما قالوا في سحرانه معدول عن الشهر فيما أريد به
 سحر بعينه ففيه العلمية والعدل وقد يقال ان المانع العلوية والتأنيث باعتبار المدة (قوله زمانا) قدره تعالى المرادى وابن الناظم
 لكن مثل الرضي والشاطبي يدينار ودرهم فعلم انه لا يشترط كونه زمانا قال الشهاب القاسمي ١٢٥ وانظر هل يشمل المفيد اذا كان

العامل نحو الشراء نحو
 اشتريت عبدا كلفانه
 يقيد دفع توهم شراء البعض
 وقال السباطي قوله زمانا
 الظاهر جواز اشتريت
 كلفانه ينبغي اسقاط
 لفظة زمانا كمن الشارح
 سلقه في ذلك المرادى
 وكذا الرضي وغيرهما
 ولعل اقتصارهم على
 ذلك لانه الغالب اه
 وفي قوله اشتريت

(وتحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكدة زمانا محذورا) وهو ما كان موضوعا للمدة ما ابتداء
 وانتهاء كيوم وأبوع وشهر وحول (و) يكون (التوكيد من ألفاظ الاحاطة) والشمول كقوله قد
 صرت البكرة يوما أجمعا (كاعتكفت أسبوعا كله وقوله)
 لكنه شاقه أن قيل دار جيب * (باليبت عدة حول كله رجب
 ومن أنشد) كالناظم وابنه (شهره كان حول فقد تعرفه) من التحريف وهو التغيير لان المعنى بفسد
 عليه لان الشاعر غنى أن يكون عدة الحول من أواد الى آخره رجا ما رأى فيه من الخيرات ولا يصح
 أن يتعنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجا وبعضه غير رجب
 حتى يتمنى ان يكون كامر جيا (ولا يجوز صحت زمانا كاه) لان الكرة غير محذورة فان الزمن
 يصلح للقليل والكثير (ولا) صحت (شهره انفسه) لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة
 ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا أسد انفسه عند ابن عصفور بخلاف ابن مالك اذ ليس من فوائده
 التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي لا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد
 اعترف ابن مالك بذلك وأما ما يزيد نفسه ففائدة رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء أسد
 نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضع في الحواشي (واذا أ كذا ضمير مرفوع متصل بالنفس

العبد كاه بتعريف العبد اشكال لان الكلام في الكرة الا ان يقال أل فيه للجنس فهو نكرة بمعنى وقوله وكذا الرضي مخالف لما نقلناه
 قبل من انه مثل يدينار ودرهم ويأتي عن الزرقاني (قوله ولا يجوز هذا أسد الخ) قال الدنوشري كلام فيه تكرار فليتنظر أوله وآخره
 اه وأقول لا تكرار فيه نعم تأخير الشارح ذلك الى هنا لا يظهر اذ لا دخل للسئلة التي ذكرها المصنف هنا فيه على ما علل به نعم لو حال عدم
 جواز بان المؤكدة غير محذورة والتوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة حسن موقعا ثم ان ما علل به انما يظهر على ما جاء عليه كلام
 المصنف من ان رفع المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضعه كان يراد بالاسد هنا الشجاع لا على ما جعل عليه الشارح
 من انه على حذف مضاف اذ لا مجال هنا لحذف المضاف لوجود الاشارة الحسية وما اقتضاه كلامه من عدم امكان المجاز اللغوي في جاء
 زيد نفسه ظاهر على ما نقلنا سابقا من عدم مجيئه في الاعلام اذ لا يجعل مجازا المحذف منه بمكتافيه وان الاصل غلام زيد كما لا يخفى ومن عدم
 امكان المجاز العقلي في جاء أسد نفسه ممنوع لا يمكن ان يكون المعنى في الحقيقة لصادده أو سائسه أو نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلي
 عندهم يشترط فيه كون المسند فعلا أو مفعلا لان المسند دهنا وهو اسم الاشارة ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع
 الاستعمال من التجوز غالب في لفظ الاسد دون الاسناد اليه (قوله اذ ليس من فوائده الخ) قال الزرقاني تعليل لعدم الجواز (قوله واذا أ كد)
 قال الدنوشري هو على حذف فعل الارادة كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أو على المجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله ضمير
 مرفوع متصل) قال اللقاني سكت عن الضمير المرفوع المتفضل والظاهر انه كالمظاهر نحو أنتم أنفسكم قوموا اه ولا يخفى ان المصنف
 لم يسكت عنه لان تقييده بالمتصل يفيد ان المتفضل كالظاهر نعم لم يذكره ولا الشارح في المترزات وكان يليق بالشارح ان يعمم به فيقول

بعد قول المصنف وقاموا كلهم وانتم أنفسكم قوموا فاعلم (قوله وجب تو كيد الخ) قال الدنوشري قال في التسهيل ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح انداميني في بحث الباء الزائدة بان الواجب أحد الأمرين أما التوكيد وأما الفصل وقال نص عليه أبو حيان فيصح ان يقال قتم يوم الجمعة أنفسكم وياتي عن المرادى مثله (قوله كراهة انهما الفاعلية الخ) علة وجوب التوكيد أولاً بالفصل كما أفصح عنه الخنيد والحق انه تعديل لا اختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب التوكيد بالفصل أولاً ان المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء فكرهوا ان يؤكدوا الجزاء وهو مستقل من الظاهر فقصدوا ان يؤكدوا أولاً بضمير بمعنى الاول مستقل ثم يجروا هذا المستقل الذي هو النفس والعين عليه لفظاً وان كان في المعنى توكيد المرفوع المتصل لانه المقصود كما سلكه الدماميني وان نوزع فيه ومنه يؤخذ علة التخصص بالضمير وتخصيصه بالمتصل المرفوع ولم يتعرض الشارح لتعليل الاخير وعاله بعضهم بان الذي يقع فيه الاستتار (قوله المؤنث) ظاهره انه لو كان لمذكر نحو خرج نفسه أو عينه لا تبس وفيه ان كان المانع من اللبس عدم التانيث ان المؤنث هنا مجازي يجوز فيه التجريد من العلاقة فاللبس حاصل ومثل التحفيد لللبس بالمدكر وجعل منشأه وقوع النفس والعين غير توكيد (قوله والتفريق بين اعراب الفاعل الخ) قال الزرقاني يعني ان التفريق بين اعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لتخوف اللبس في البعض وحمل الباقي عليه في ذلك (قوله وماذا كراهه من التعليل الخ) قال الدنوشري قال المرادى فرع اذا قلت لهم لكم أنفسكم جازدون ما كيداً للفصل الذي هو لكم وهذا لا خلاف فلا ١٢٦ يتوهم انه لا بد من التاكيد ذكره في الارتشاف وهذا الفرع يبطل قول الشارح وماذا كراهه من

التعليل الخ اه وقال الزرقاني محصل اعتراض الصفار ان ضمير الفصل كالتا كيداً قبله وذلك انما يكون في العطف على ضمير الرفع المتصل لا مثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل هنا والصفار بالصاذ والفاء أحد شراخ كتاب سيبويه اه وفي كون ذلك محصل اعتراض الصفار نظر لانه ليس مراداً بالفصل ضمير الفصل بين المؤكد والمؤكد

أو بالعين وجب تو كيداً أولاً بالضمير المنفصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع (نحو) قمت أنت نفسك وقوما أنتما أنفسكم وقاماهما نفسهما و (قوموا أنتم أنفسكم) وقاموا هم أنفسهم وقتن هن أنفسهن وقتن أنتن أنفسكن كراهة انهما الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل المرأتان خرجت عينها توهمتا الباصرة أو نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما ألبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وماذا كراهه من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل كالتا كيداً وانما ذلك في العطف (مخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير) المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير أقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون تكلمة لها هو أضعف منه (ومخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم) التوكيد (الضمير) المنفصل فيهن (جائزاً واجب) أما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع وأما الثالث فلان التوكيد غير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك أشار الناظم بقوله وأكدوا بما سواهما والتقدير بلترما (وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه زاد في

وقدمت في كتابه أخرى للفصل بالفرع الذي ذكره المرادى وقال هم هنا قاصرون واللام زائدة مقوية والمعنى انتم أنفسكم (قوله لكون الضمير أقوى من الظاهر) قال الدنوشري هذا مخالف لما سياتي له في قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى منه وقد يجاب بان الضمير أقوى من حيث الاعرفية كما قال هنا والظاهر أقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه الى مفسر بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما في توهم المخالف من البعد بعد قول الشارح في الاعرفية فن العجب ابراهه الجواب بما يوهم الاستبعاد وليته توقف في التعليل بانه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع ان التا كيد معرفة فقد كمل ما هو أضعف منه وأيضاً النعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف (قوله اما الاولان الخ) سكت عن علة التفرقة بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفاً فلا تعقل (قوله ولا لبس) هذا انما يناسب لوجعل علة اللبس في النفس والعين ايلاهما العوامل وهو لم يعرج على ذلك في خصص اللبس بالمؤنث مع ان العلة في اللبس مطاقاً ما ذكر (قوله فهو اللفظ المكرر الخ) قال الزرقاني اعلم ان تعريف المصنف للتا كيد مبني على ان المراد به المؤكد كد حيث قال اللفظ الخ وأما ما في التسهيل من قوله اعادة اللفظ أو تقويته بمراادفه معني فبني على ان المراد ظاهره من المصدر وقوله ما قبله أي معنى ما قبله فيشمل التا كيد المرادف قال شيخنا اذا تقررت هذا نظر لك ان في كلام الشارح نظراً من وجهين أولهما انه قصر كلام المصنف على أحد النوعين حيث بين ما يقوله من لفظه وقال زاد في التسهيل فعلم منه ان ما في التسهيل زائد على ما هنا مع ان ما هنا شامل له ثانيهما ان زيادته التقوية لا يناسب كلام المصنف لما بين لك من ان تعريف المصنف للمؤكد والتقوية تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما وما يمكن الجواب عن الاعتراض الثاني بان التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف على

التسهيل

المكرر اى اولفظ المقوى بمرادفه معنى فان قلت هذا كله خلاف الظاهر بالنسبة لما فى التسهيل فالجواب انه وان كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة له هو واما بالنسبة لما فى التسهيل فيمكن ايضا حيث دلت الاعادة على المعاد (قوله ولا يزيد على ثلاث) قال الدنوشرى نقل الدمامينى فى شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفاق الاذناء على أن التأكيد اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات واما قوله تعالى ويل للكاذبين فى جميع السورة فليس بتأكيد بل كل آية قيل قبلها ويل للكاذبين فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره وكذا فى اى الآيات كما تكذبان فى سورة الرحمن انتهى وقال الزرقانى ظاهر قول الرضى يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة أنه لا يتعبد بالثلاث (قوله كما كيدا سمع مرادفه) قال الدنوشرى كان الاولى حذفه ليكون على غلط ما قبله وبعضهم يفرق بين التعمود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل بهو كون الفعل موافقا للاسم الفعل فى المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله كان الاولى يقتضى صحة ما قاله ووجه ما يأتى عن الزرقانى (قوله وصمت سكت) قال الزرقانى ظاهره أنه معطوف على مدخول نحو وليس بظاهر لان مدخولها مثال لتأكيد الاسم وليس صمت وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب أن قوله وصمت الخ معطوف على مدخول السكاف اتكل فيه على ظهور المعنى وقوله او فعل معطوف على فعل او يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لانتفاء اللبس أى كيدا سمع مرادفه وفعل وحرف ووجه كذلك نحو الخ (قوله فالأكثر اقترانها بالعاطف) هذا بخلاف التأكيد المعنوى قال الزرقانى وانما جاز العطف فى التوكيد اللفظى دون ألقاظ التوكيد المعنوى لان التأكيد اللفظى لما كانت ألقاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق يبنى ذلك بخلاف ألقاظ التوكيد المعنوى فانها لما كانت مختلفة كان الايمان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الايمان به فيها قال ووقع السؤال عن الجملة المؤكدة تأكيد القظيا والجملة المفسرة هل كل منهما كلام أولا ١٢٧ وأجاب بعض شيوخنا بنى الكلام

التسهيل او تقوى به موافقه معنى وكل منهما يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث فالاول كجاء يزيد وقام قام زيد ونعم نعم وقتفت والثانى كيدا سمع مرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد وأجل جبر وقعت جلست او فعل باسم فعل نحو أنزل فزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو وقت أنا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما من التوكيد لفظى مجبى * مكررا (فان كان) المؤكد (جملة) اسمية او فعلية (فالأكثر اقترانها بالعطف) وهو ثم خاصة كما صرح به فى الارتشاف (نحو كلا سوف تعلمون الآية) اى ثم كلا سوف تعلمون وما أدر الك ما يوم الدين ثم ما أدر الك ما يوم الدين (ونحو أولى لك فاولى الآية) اى ثم أولى لك فاولى لك فاولى لك فاولى لك بقوله الآية ان مؤكدا بعد ثم وفى ذلك تعريض بالشارح حيث مثل بأولى لك فاولى ولم يرد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالقاء (وتأتى) الجملة المؤكدة (بدونه) أى بدون العاطف (نحو قوله عليه) الصلاة والسلام والله لا أغزون قريشا) والله لا أغزون

عن كل منهما (قوله كما صرح به فى الارتشاف) لم يصرح فيها باختصاص وانما اقتصر على ثم ولا خصوصية فى الاقتصار لان ابن مالك فى التسهيل اقتصر عليها وصرح الرضى بان القاء كتم قال الزرقانى ومثله فى الكشف وحيث تد فلا اعتراض على الشارح فى

التمثيل بأولى لك فاولى وصرح التتمى فى بحث الجمل ذوات المحل بأن ثم الداخلة على الجمل المؤكدة توكيد القظيا ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمى اعلم انهم أطلقوا فى المعانى وجوب ترك العاطف فى تأكيد الجمل التى لا محل لها من الاعراب وهو يخالف ما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام المعانيين على غير ثم فتكون مستثناة ويكون امتناع غيرها واقفا ولا يمكن الجمع بحمل كلام النحويين على ما له محل لتمثيلهم بالاثنتين ونحوهما مما لا محل له فان قلت قد جاء العطف بالواو فى القرآن كان فى سورة الكافرون فانه قال فيها ثانيا ولا أتم صابون ما أعبد قلت قوله الاول محله النصب لانه مقول القول اى جزء مقول وجزء القول حكم المقول فليس مما نحن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حواشى المختصر والفاكهى وفى كون جزء المقول حكم القول وان قاله السعدى مخالفة لكلام المعنى وقد بينا ما يتعلق بذلك فى حاشية المختصر فى مباحث الفصل والوصل (قوله فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالقاء) قال الزرقانى ان قلت ما وجه كونها غير مؤكدة فالجواب ان المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى أولئك ما نكرهه لاستحقاق ذلك فصرت مؤكدة اسم مفعول فقوله تعالى فاولى مطاوع لقوله أولى لك مثل كسرته فانكسر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشرى قال العلامة جلال الدين المحلى فى تفسيره فى النظم الشريف أولى لك فيه التفات عن الغيبة وتهديد والكلمة اسم فعل واللام للتيبين اى وليك ما نكرهه فاولى أى هو أولى بلك من غيرك ثم أولى لك فاولى تأكيد اه والظاهر من كلامه انه جعل أولى الثانية اسم تفضيل لاسم مقول وقال البيضاوى أولى لك فاولى أى ويل لك من الولا وأصله أولئك الله ما نكرهه واللام مزيدة كما فى ردق لكم وأولى لك الهلاك وقيل أن فعل من الويل بعد القلب كادى من دون او فعل من آل يؤل بمعنى عقبال النار ثم أولى لك فاولى اى يتكرر عليه ذلك مرة بعد أخرى اه وقال فى القاموس وأولى لك تهديد ووعيد اى قاربه ما يهلكه وفى غالب نسخهته تهديد من التفعيل فليتأمل (قوله وتأتى بدونه نحو قوله الخ) قيل تخصيص

العاطف بشم والحكم على الواو فيها غير عاطفة مما لم يقيموا البرهان عليه ولا يخفى انه لا مجال هناك وهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم
بدليل اعادة المقدم به (قوله ثلاث مرات) قال الله نوحى ذكر ثلاث مرات اللهم الا أن يقول وكذا في ما بعده اه اى لانه بالتكرير
ثلاثا يكون المكرر راجعا (قوله وان كان المؤكد) قال الدوشرى هو بكسر الكاف لماسياني (قوله منصوبا) قال اللقاني الظاهر انه
لامفهوم له لان المرفوع مثله نحو ما قام الاءت أنت (قوله فواضح) انما يكون واضحا اذا كدمثله على ما حل عليه الشارح الكلام
وانس في العبارة ما يرشد اليه لان المؤكد والمؤكدة قد يختمان اتصالا وانفصالا كما في المسئلة الاءتية فمفهوم كلامه هنا يشمل تا كيد
المتصل وتفصيل ذلك انه اذا كان منصوبا نحو رأيتك اياك فقال الكوفيون وابن مالك بجواز ه وذهب البصريون الى المنع وان مثل
ذلك بدل وان كان مرفوعا أو مجرورا فلا يجوز اتعاقا واعلم أن المصنف لم يشرح مسألة الضمير شرحا جامعاً وقد أوضحنا في حواشى
الألفية وينا على مذهب البصريين ١٢٨ حكمه وقوع المنصوب المنفصل بدلا وعدم وقوعه تو كيداه (قوله اياك اياك) حكموا

بان التوكيد للضمير المنصوب مع انه لا بد له من عامل ولا بد للعامل من فاعل (قوله جاز أن يؤكد به) قال الزرقاني التعبير بالجواز إشارة الى أن الأمر في قول الناظم كدلالة الجاهة اذ يجوز أيضا أن يؤكد المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضى وأما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب اذ للمنصوب ضمير منفصل فعقل رأيتك اياك ورايته اياه لكنهم لما أجازوا توكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل اه وهذا يقتضى ان تا كيد

قر يشا والله لا غزون قر يشا كررها (ثلاث مرات ويوجب الترك) للعاطف (هند) اللبس و(ايهام التعدد) نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) اذ لو قيل ثم ضربت زيدا التوهيم ان الضرب تكرير منك مرتين تراخت احداهما عن الأخرى والغرض انه لم يقع الضرب منك الامرة واحدة (وان كان) المؤكد (اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح) امره انه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم ايماءة تكحت نفسها بغيرولى (فكاحها باطل باطل باطل) كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله اياك اياك المراد) فانه الى الشر دعاء والشرب جالب فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراد بكسر الميم والمد المهادلة منصوب على التحذير ودعاء بشديد العين من أمثلة المبالغة (وان كان) المؤكد (ضمير منفصل مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومضمير الرفع الذى قد انفصل * أكد به كل ضمير متصل (نحو) أحسنت أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت) فيقع ضمير الرفع تو كيد الجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الموضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور لان أول أحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما في اتصال به فاذا احتجنا الى تو كيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل فى الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه فى الجميع كما اشترك الجميع فى ناقه وقناوأ كرمتا وغلاما وهو القياس لان أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيراقى وبقي عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض فى حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض (وان كان) المؤكد (ضمير متصل اوصل بما وصل به المؤكد) والى ذلك أشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذى به وصل (نحو) جعلت جعلت وأكرمتك (وعجبت منك منك) لان اعادته مجرد داعى وصل به فخرجه

بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون من فى رأيتك اياه ونحوه البديل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما تو كيد المنفصل فيجوز ان كل مرفوعا كما مر عن اللقاني ويمتنع ان كان منصوبا فلا يجوز اياك أنت أكرمت او ما أكرمت اياك أنت (قوله ان الضمير المتصل) قال الدوشرى صوابه المنفصل وان كان فى أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فان أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات مبتدأ أو الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدوشرى الاضافة بيانية او هو بمعنى المبتدأ (قوله احتجنا الى ضمير منفصل الخ) بين الخفيد ووجه الاحتياج حيث قال ما يحصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عماد والالصار المتصل غير متصل ولا جعلهما متصلين بالعامل لامتناع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا جعل التا كيد متصل بالمؤكدة لان الضمير انما يتصل بعامله او عامله كالجزم منه (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني انما اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا هيئتا معهما الفعل كان من تا كيد الجملة وقد تقلبت اه وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال

كونه من الجملة لا يمنع لانه اجال لا ليس بخلاف الجملة فيما مر ولذا عمم الشارح وكمل الامثلة (قوله او حرفا جوابيا) ان قلت لم يجز
 في الجوابي الامران مع اشتراكهما في الحرفية قلت لان الحرف الجوابي قائم مقام الجملة وكان التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شي فكذلك
 ما هنا (قوله لا لا ا بوح الخ) قال اللقاني ان قلت الجوابي ما وقع جوابا بالسؤال متقدما كالا ونعم جوابا لمن قال اقام زيد ولا في البيت
 نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع ان تكون جوابية اذ هي رد الكلام سابق عليها كما قيل يحجبها او تحجبها فقال لا لا ا بوح
 الخ (قوله حذف ياؤه ضرورة) هذا نظر السكونه بمعنى ميثاق اما اذا نظر الى لفظه فمعناه على موافق هو القياس كسجدوه ساجد
 والظاهر انه نقل كلام العيني وحصل في عبارته سقط فان نص عبارة العيني والموافق جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله موافق جمع
 ميثاق فحذفت الياء للضرورة (قوله ا بعد كم انكم اذا ممت الخ) قال الدونشري جوز الزنخشي في كشافه في هذه الآية اعراب الاول ان
 انكم الثانية تا كيدا لانكم الاولى قال وحسن ذلك لفصل الاولى من الثانية الظرف ومخر جون خبر ان الاولى واذا ممت الخ ظرف مقدم
 مخر جون او هي شرطية وجوابها محذوف وهي معترضة الثانية ان انكم مخر جون مبتدأ والظرف خبره مقدم والجملة خبر ان الاولى الثالث
 ان انكم مخر جون فاعل لفعل وقع محذوف وهما جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ان ١٢٩ الاولى يكون الفصل محسنا للتا كيد

فيه نظر اذا اصل عدم
 الفصل بين التابع
 والمتبوع وقد يقال معنى
 كلامه انه من حيث
 الفصل صح ان يشبه
 التأسيس الذي هو الاصل
 وظاهر كلامه ان جملة
 وانكم مؤكدة لانكم وكلام
 الموضع يخالفه فانه
 جعل المؤكدة بالحرف
 (قوله مفعولا ثانيا) قال
 الدونشري فيه مسامحة
 وقواه وهو الكاف والميم
 مبني على مذهب الصحيح
 خلافا له ووجه
 المسامحة في الاول ان
 المفعول انما هو المصدر
 المؤول (قوله ووجب)
 قال السفياطي قدر ووجب

من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل (وان كان) المؤكدة (فعلا او حرفا جوابيا) يؤتى به في جواب
 نفي او اثبات (فواضح) امرهما في كسر الفعل والحرف بغير شرط (كقولنا قام زيد) وبلي بلي ونعم نعم
 (وقوله) وهو جميل بن عبد الله (لا لا ا بوح محبب ثبته انما) أخذت على موافقها وهودا
 فكر حرف الجواب وهو لامر تين وبتنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثناة فوق آخره هاء التانيث اسم
 محبوبة تصغيرها بثبنة وبه اشهرت وموافق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله موافق كصايح حذف
 ياؤه ضرورة (وان كان) المؤكدة حرفا (غير جواب ووجب أمر ان ان يفضل بينهما) اي بين الحرفين المؤكدة
 والمؤكدة (وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكدة ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكدة (مضمرا) لكونه كالجزء
 منه والى الامر الثاني أشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصل به جواب (نحو) قوله تعالى (أبعد كم
 انكم اذا ممت وكنتم تريا وعظما انكم مخر جون) فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى انوافة
 مفعولا ثانيا ليعدو فصل بينهما بالظرف وسابعدو أعيد مع ان الثانية ضمير المتصل به ان الاولى وهو
 الكاف والميم (و) ووجب (ان يعاد هو) أي لفظ المتصل بالحرف المؤكدة (او ضميره) اي ضمير المتصل
 بالحرف المؤكدة (ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكدة اسما (ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل) فان الثانية
 مؤكدة لان الاولى وأعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيدا (او ان زيدا فاضل) فان
 الثانية مؤكدة لان الاولى وأعيد مع الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى (و) عود ضميره (هو
 الاولى) من اعادته بلا فظ و به جاء التثنية قال الله تعالى في رجة الله هم فيها خالدون في الثانية توكيد لفي
 الاولى وأعيد مع في الثانية ضمير رجة ولا يكون الجار والمجرور وتو كيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكدة
 الظاهر لان الظاهر أقوى منه ولا يكون المجرور بدلا عن المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من

(١٧ تصريح في) اشارة الى ان ان يعاد معطوف على أمر ان اعاد لانه حينئذ يفيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس
 كذلك وهذا يدفع قول اللقاني (قوله وان يعاد هو الخ) قال الزرقاني ظاهرا ان الفصل بمعمول الخبر مثلا لا يكفي من اعادته ما اتصل
 بالحرف فلا يكفي ان يقال ان في الدار ان زيدا قائم وطر بقية الرضي خلاف كلام المصنف اذ قال وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا
 واجبت الاتصال باكثر تكريره ووحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان في الدار ان زيدا قائم (قوله نحو ان زيدا الخ) ان قلت
 هذا المثال ليس فيه الافادة المتصلة دون الفصل بغير المعاد فظاهر قوله ان يفصل وان يعاد ووجب الفصل بغير المعاد قلت كانه قصد
 التمثيل لما أعيد هو وضميره والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط والاولى التمثيل لما أعيد ضميره بقوله تعالى في رجة الله هم فيها
 خالدون لحصول القاصل (قوله انه فاضل) قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه انه اسم ان ولا يتصف بانه في محل نصب بل لا محل له لانه
 أتى به لقصد محاكاة ذلك اللفظ المتقدم وهو معلوم ان المؤكدة غير عامل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد ان الثانية حكمه حكم الضمير المذكور
 نقله بعض شيوخنا عن ابن هشام (قوله فان الثانية الخ) لما تلتزم العرب اعادته ما اتصل بالحرف بل اعادوه تارة واعادوا ضميره أخرى
 علم النحاة انه ليس توكيدا للمجموع والحرف وما اتصل به لان الضمير لا يؤكدة الظاهر فليتامل (قوله وهو الاولى) قال الحفيد لا جل عدم
 التكرير ضرورة وقال الزرقاني وجه ذلك ان اعادته ظاهرا بما يؤهم انه غيره (قوله لان الضمير لا يؤكدة الظاهر) أسلف هذا أيضا آخر

بحث التوكيد المعنوي وسيأتي في باب البدل ما يخالفه لأنه قال ونحو رأيت زيدا أياه ليس بمسئوع ولو سمع كان توكيدا (قوله وظاهر
 كلام الموضع خلافه) أي في هذا الكتاب وقال في الحواشي الحرف أن كان جوابيا أو مقصولا بسكتة أو باعتراضية أو بعاطف فلا شرط
 نحو لا أوجح بئنة أمهم ونحوها ما من جسام أحدهم عصا ونحو ليت وهل ينفع شيئا ليت ونحو ليت شعري هل ثم هل
 آتينهم (قوله والمؤكد الثاني) قال الزرقاني ظاهرا أنه معطوف على التوكيد الأول وفيه نظر فإن المؤكد الثاني ليس فاعلا بالنسبة إلى
 مؤكداه فاعل الأصل عن المؤكد الثاني ١٣٠ (قوله لاها بمعناها) قال الدنوشري ومن مجي الباء بمعنى عن قوله تعالى و يوم تشقق

مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما يجوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المعنى وكذا إذا أعيد ظاهر مضاف
 لظاهر فانه يختار إضافة التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لميلين ولا يعاد
 الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل بين الحرفين قائم
 مقام إعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضع خلافه (وشذاتصال الحرفين) المؤكد والمؤكد من غير فصل
 (قوله) ان ان الكريم يحلم مالم * برين) ان اجاره قد ضيما
 فاكد بان الاولى ان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزنخري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل
 وقوله يعني الزنخري مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فانه من
 الضرورات (وأسهل منه) أي من هذا البيت في اتصال الحرفين (قوله) وهو خطاب المشاجعي وقيل
 الاغلب العجلى (حتى تراها وكان وكان) * أعناقها شدادات بقرن
 (لان المؤكد حرفان) وهما الواو وكان (فلم يتصل لفظه) بل بغيره لان التوكيد الأول وهو الواو والثانية
 مقصولة للمؤكد الثاني وهو كان والتوكيد الثاني مقصولة بالتأكيد الأول والمؤكد الثاني قاله الموضع
 في الحواشي وخففت كان الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز ان يكون على
 الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب
 التنازع وأقره والضمير في تراها وأعناقها يرجع إلى المطى المذكورة قبله والقرن بفتحين جبل بقرن به
 البعير (وأشد منه) أي من البيت الأول (قوله) وهو رجل من بني أسد
 فلا والله لا يلقى لماني * (وللإسهابهم أبدأ حواء
 لكون الحرف المؤكد) وهو اللام موضوعا (على حرف واحد) فاتصل لفظه (وأسهل من هذا) البيت
 (قوله) هو الأسود بن جعفر (فاصبح لا يسأل عنه بمابه) * أصعد في علوا هو أم تصوبا
 (لان المؤكد) بفتح الكاف وهو عن (على حرفين) والمؤكد وهو الباء على حرف واحد (ولاختلاف
 اللفظين) وهما عن الباء وضع توكيد عن الباء لاها بمعناها فهو توكيد بالمرادف وله مسهلان أحدهما
 ان عن علي حرفين والثاني ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف للإسهابهم قاله في شرح الكافية
 * (هذا باب العطف) *

وهو في الأصل مصدر عطف الشيء إذا نثيته وعطف الفارس على قرنه إذا التفت اليه (وهو) في
 الاصطلاح (ضربان عطف نسق) بحرف (وسياقي) في باب يلي هذا (وعطف بيان) بغير حرف واليهما أشار
 الناظم بقوله * العطف اما ذو بيان او نسق * والكلام الآن في عطف البيان والى ذلك أشار الناظم بقوله
 * والغرض الآن بيان ما سبق * وسعى بيانا لانه تكرر للاول بمرادفه لزيادة البيان فكانت عطفته على

الحذف للاختصار والتوكيد للتطوير فتناقيا اه وظاهر قوله للتطوير ان الغرض بالتأكيد التطويل وفيه نظر بل نفسه
 الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء ذكر المؤكد او حذف اه وأقول نقل في المعنى في مباحث الحذف ان مذهب سنيديو به والتحليل
 جواز حذف المؤكد وقد حذرنا المسئلة في حواشينا * (هذا باب العطف) * (قوله على قرنه) بكسر القاف بمعنى كفته رمسا وبه في
 الشجاعة (قوله بغير حرف) قال الدنوشري مراده بالحرف واحد من الحروف الالمانية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان بغير
 عطف جدي ذهب (قوله بمرادفه) قال الدنوشري غير واضح اذ يأتي ان صديده من ماء صديده عطف بيان وليس مرادف الماء كما
 هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد اللفظي بالمرادف نحو عندى ليط أسد وقد قال ان هذا يشترط فيه التوضيح او التخصيص

السماء بالنعمام أي عنه
 (فائدة) قال الزرقاني قال في
 التسهيل ولا يحذف المؤكد
 ويقام المؤكد مقامه على
 الاصح قال شارح ابن عتيل
 وهذا مذهب الاخفش
 والفارسي وثلث
 وغيرهم فلا يقال الذي
 ضربت نفسه زيدا
 ضربته نفسه فان التوكيد
 يناق الحذف أنظر بقية
 كلامه وقد ارتضى الرضى
 القول الثاني فقال وقد
 يحذف المؤكد وأكثر
 ذلك في الصلة كقولك جاء
 الذي ضربت نفسه أي
 ضربته نفسه وبعدها
 الصفة نحو جاء قوم
 ضربت كلهم أجمعين
 وبعدها خبر المبتدأ نحو
 القبيلة أعطيت كلهم
 أجمعين وذلك لما عرفت
 في باب المبتدأ من كون
 حذف الضمير من الصلة
 أولى منه في الصفة وخبر
 المبتدأ ومن الصفة أولى
 منه في خبر المبتدأ وبعضهم
 منع من حذف المؤكد لان

(قوله وخرج يذكر الايضاح الخ) قال الدوشري ان عطف النسق اذا كان رادفا للعطف غايته فتحو اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا يخلو عن ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله الابه ليست كذلك فان الرحمة اعم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المختصر نافلا عن شيخه العلامة الطبرسي ثم لان سلم حصول الايضاح بما ذكره لئن سلمنا فليس مقصودا بخلاف عطف البيان فتأمل منصفاً (قوله ومنكر التنكير واحد الخ) كذا في نسخ والصواب ومعرفة والتعريف (قوله مخالف لاجاعهم) قال الدوشري قديقال عليه ان الزمخشري مجتهد فلا يبالى بمخالفة الاجماع وقديبين البيضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ محذوف خبره أي منها مقام ابراهيم أو يدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان اذ ان المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها قهراً الى الكعبين وتخصيصها بهذه الالانة من دون الصغار ١٣١ وابقاؤه دون آثار سائر الانبياء وحفظه مع كثرة اعتدائه ألوف سنة وثو يده انه قري آية بيينة على التوحيد اه كلام البيضاوي ووجه حكاية عطف البيان بتقيل مع تعليها بما ذكر كونه ليس موافقا للتبوع في التنكير والظاهر ان قول المصنف مخالف لاجاعهم ضعيف وأشار الى ضعفه المرادى حيث قال بعد نقل كلام الزمخشري قيل وهذا مخالف لاجماع الفريقين ووجه ضعفه ما أشرنا اليه في أول الحاشية وانا لانسلم الاجماع المذكور فتأمل ثم رأيت الشمني في حاشية المعنى قال وفيما نقلناه عن الرضى من تجسير المخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه أيضا أي عن الزمخشري

نفسه (وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة) هذا معنى قول النظم فذو البيان تابع شبه الصفة * حقيقة القصد منه من كشفه فخرج بالمشبه للصفة ألنعت لان المشبه بالشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل (والاول) وهو ايضاح المعروفة (متفق عليه) عند البصريين والكوفيين (قوله أقسم بالله أبو جعفر عمر) * مامسها من تعجب ولادبر فعمد عطف بيان على أي جفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب اقتضائه وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (والثاني) وهو تخصيص النكرة بغيرها وهو البصريين و(أئمة الكوفيين وجماعة) من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة ممن المتأخرين منهم الزمخشري وابن مفلح وولداه وأشار اليه في النظم بقوله وقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (وجوزوا أن يكون منه) أي من عطف البيان للنكرة (أو كفارة طعام مساكين فيمن تون كفارة) فطعام مساكين عطف بيان على كفارة (وتحوم من ماء صديد) فصد يد عطف بيان على ماء (والباقون) من البصريين وغيرهم (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كل من كل (ويحسون عطف البيان بالعارف) محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص (و) عطف البيان كالنعت (يوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه الأعراب الثلاثة) وهي الرفع والنصب والجر (والأفراد والتذكير والتنكير وفروعهن) فروع الأفراد الثنية والجمع وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاعني محمد أبوسهل فأبوسهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردوا الأفراد واحد من ثلاثة أيضا وهي الأفراد الثنية والجمع مذكور والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين أيضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك أشار الناظم بقوله فأولينه من وفاق الأول * مامن وفاق الأول النعت ولى (وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف) بيان (على آيات يبنات مخالف لاجاعهم) لان البصريين

فيكون مذهبه جواز المخالف في عطف البيان تعريفًا وتنكيرًا وفي حاشية العلامة السيوطي على تفسير البيضاوي قوله مبتدأ محذوف خبره أي احدها قال الحلبي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قاله الزمخشري ورد دعاه بيان آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخالف في عطف البيان باجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي محتمل أن يكون الزمخشري أطلق عطف البيان وأراد به البدل كالجاءة تسمجا وكذا قال ابن هشام في المعنى قدي يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخير ما يؤيده قوله في أسكنه وهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسيره وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا معه قال وهذا امام البصيرة سيويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة اه كلام السيوطي وأقول دعوى المصنف هنا وفي المعنى اجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى ان الزمخشري مجتهد لا يقتضي ضعفها على ان تلك الدعوى غير مسلمة عند المصنف وأي حيان وابن مالك وما ذكره الرضى لم يستند فيه لنقل وانما قالوا وفردوا بينهما يعني البدل وعطف البيان وعدم وجوب توافق

البدل والمبدل منه تعريفات متكررة بخلاف عطف البيان والجواب تجوز التخالف في المسمى عطف البيان أيضا اه نعم الاظهر ان
 يقال في الكلام مع الزمخشري انه كان يشترط في عطف البيان التوافق كما اجمع عليه أهل المصرين فاقله في آيات بينات مقام ابراهيم
 غاطوان كان لا يشترط فيه ذلك فخالف للاجماع واما قصر المخالفة على خصوص كلامه في الآية الشريفة التي هي من افراد باب عطف
 البيان فجمالا يليق ثم الاظهر الجواب عنه بما ذهب اليه ابن جني من جواز خرق الاجماع في القنون الادبية كما هو الجواب عن الزمخشري
 بانه اراد بالبيان البدل ذكره المصنف في الجملة السادسة من الباب الخامس من المعنى ولم يعرج عليه هنا ولا في الباب الرابع لان في الآية
 ما نعاخر من البيان والبدل وهو التخالف بالافراد والجمع كما أشار اليه الشارح بقوله وجمع المؤنث لا يبين المفرد المذكر وقد يحجب عن
 هذا المانع بتاويل احدهما بما يوافق الاخر ذلك بان يعتبر في مقام ابراهيم جهات يكون باعتبارها متعددة اعلى انه لا يتعين ان يكون
 بدل كل من كل بل يجوز ان يكون بدل بعض من كل كما مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوز ان يكون بدلا قاتل
 (قوله وانحص) قال الزرقاني ان قلت ١٣٢ الاختصاص بالنسبة للنكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب ان

والكوفيين اجمعوا على ان التسمية لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون
 بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة معين القطع وانما التقدير
 منها مقام ابراهيم او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ وخبر مبتدأ (وقوله) أي الزمخشري (وقول الجرجاني
 يشترط) في عطف البيان (كونه أوضح) وأخص (من متبوعه مخالف لقول سيبويه في هذا اذا الجملة ان
 ذا الجملة عطف بيان) على هذا (مع ان الاشارة أوضح) وأخص (من المضاف الى ذي الاداة) لان تخصيص
 الاشارة زائدة على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس أيضا لان عطف البيان في الجملة بمنزلة النعت في
 المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت بالتوافق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو
 قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلي من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي
 (ويصح في عطف البيان) اذا قصد به ما يقصد بالبدل (ان يعرب بدل كل) من كل لما فيه من البيان
 (الا ان امتنع الاستغناء عنه) فيمتنع ان يكون بدلا (نحو هندا قام زيد اخوها) فاحوها يتعين كونه عطف
 بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابطة لجملة
 الواقعة خبر الهند اذا جملة الواقعة خبر الابد لها من رابط يربطها بالخبر عنه والرابطة هنا هو الضمير المضاف
 اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلما سقط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها بياننا لا بد لان البدل
 على نية تكرار العامل فكأنه من جملة اخرى فتخلوا الجملة الخبر بها عن رابط (او) امتنع (احلاله محل
 الاول نحو يازيد الحرث) فالحرث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع
 احلاله محل الاول اذ لو قيل بالحرث لم يجز لان ما و آل لا يحتمل ان هنا (وقوله) وهو طالب بن أبي طالب
 (أيا اخو يتابعه شمس ونوقلا) * أعيد كما بالله ان تحدثا حريا فبعد شمس
 ونوقل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوينا و يمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البداية
 محلان محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوقلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا

معنى اخص اعرف كما يقال
 في المعارف اخصها الضمير
 ثم العلم الخ (قوله مخالف
 لقول سيبويه الخ) قد تمتع
 المخالفة لاحتمال ان
 سيبويه بنى ذلك على ان
 ال في الجملة لتعريف
 المحصور فدخلوها فيفيد
 الجنس بذاته والمحضور
 يدخلها والاشارة انما
 تدل على المحضور كما حقق
 ذلك ابن عصفور كما سيأتي
 في باب توابع المنادى وان
 كان مخالفا لاطلاقهم ان
 الاشارة اعرف من محبوب
 ال (قوله نعم لو قيل يشترط
 في عطف البيان ان يكون
 اجلي الخ) قد يقال أي
 فرق بين أوضح واجلي

وهل يكون الاجلي غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه أوضح ولا يعترض على من يشترط كونه اجلي عطف
 ولا شك ان كون الشيء أوضح واجلي انما هو باعتبار الاعرفية (قوله اذا قصد به الخ) قال الدنوشري قد يقال اذا قصد به ذلك تعين كونه
 بدلا وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قلت نعم يتعين كونه بدلا ولا يضر ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فيقول الشارح اذا قصد به الخ
 في محله بل متعين والله اعلم اه والاقرب عندي ان مراد الشارح بقوله اذا قصد الخ دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان ان يكون
 بدلا مع مغايرته له في الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بخروج الاخر فتدبر (قوله فلما سقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد
 بقولهم في قوة السقوط انه ساقط ولا بد وانما هو معنى اعتباري يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سيأتي اول باب البدل
 وقد اجاب المصنف في المعنى والقواعد عن جعل ان اعبدوا الله بدلا من الضمير في به لما اعترضه بانه يلزم عاينه خلوا الصلوة من العائد
 بقوله والعايد موجود (قوله فكأنه من جملة الخ) قال الدنوشري لا يناسب قوله لان البدل الخ اه أي لان المناسب لقوله لان
 البدل الخ ترك كأن وان يقول فهو من جملة اخرى لانه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يحجب بيان كأن للتحقيق كما في
 قوله * كأن الارض ليس بها شام * (قوله وهو طالب بن أبي طالب) به كني أبو طالب لان استخفه على المشهور وعبد

مناف وقيل اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الاسماء واللغات في ترجمة الامام علي رضي الله تعالى عنه (قوله عليه الطير ترقبه وقوعا قال الزرقاني) قال الرضي عليه الطير ثاني مشعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والافه وحال وترقبه حال من الطيران كان فاعلا لعليه وان كان مبتداه وحال من المستكن في عليه اه واستشكل جعله حالاً من الضمير المستكن في عليه بانه يازم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعه واه وهو الجملة باجني وهو المبتدأ لانه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه ان هذا الاعراب مبني على القول بان المبتدأ والخبر ترافعا في كل منهما عامل في الاخر واما على القول بان العامل ١٣٣ في المبتدأ الا بتداعفا الطير مبتدأ وجملة

ترقبه خبره وجملة المبتدأ وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أي الذي ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه (قوله) قال الموضع في الحواشي الخ) فيه أمور الاول ان ما جعله مبني المستثنيات من أن البديل لا بد أن يكون صالحا للاحلال محل الاول وما وجهه به النظر لا يظهر في نحو هذا قام زيد أخوها وانما وجهه عدم الاستغناء كما قاله هنا فكان مراده غير ذلك أو ان مبني المحموع ما ذكره الثاني انه قد يحاب عما وجهه النظر بان ذلك اذا ورد احتملناه اما انما نحيزه من غير دليل فلا كما رأيت بخط المصنف في التذكرة الثالثة ان مقتضى توجيهه النظر جواز نصب البديل في التبداه كالمستقل فان ضمن الجواز بالمعطوف

عطف عليه اسم مجرد من آل ووجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيس فيه يانوفل بالضم لا يانوفلا بالنصب (وقوله) وهو المراد الاسدي (انا ابن التارك البكري بشر) * عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر بتعيين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز أن يكون بدلا منه لان البديل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز أن يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه آل كالبكري (ويجوز البديلية في هذا) البيت (عند الفراء لاجازته) اضافة الصفة المقرونة بال الى جمع المعارف نحو (الضارب زيد وليس) مذهبه (بمضى) عند الجوهري والى ذلك أشار الناظم بقوله وصالح البديلية بري * في غير نحو ما غلام بعمره ونحو بشر تابع البكري * وليس أن يبدل بالمرضى ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل الى عام وينبع بقسميه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم ومن ثم خطئ من قال انا أشعر الانس والجن ومنها أن تتبع صفة أي بضاف نحو بائها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة أي ومنها أن يتبع مجرد ورأي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمر ومررت لانه لو نوى احلال زيد مع عطف عليه وهو عمر ومحل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن بمعنى أي أجزاء أحسن أو عطف على أي مثلها نحو * أي وأبيك فارس الأحزاب * ومنها أن يتبع مجرد وكل بمفصل نحو كلا أخويك زيد وعمر وعندى لانه لو نوى احلال زيد مع عطف عليه وهو عمر ومحل أخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثني غير مفرق وشذ كلا أخي وخيلي قال الموضع في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البديل لا بد أن يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني مالا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك أنت كوني أنت تا كيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان أنت وقال أبو سعيد على ابن مسعود في كتابه المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيدان زيد بدلا من الرجل ولا يلزم أن يجوز زيد اه وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبديل هو المعتبر ومذهب سيبويه المبدل منه ليس مهذرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلاما رجلا صالحا فلونزهبت هدر الاول لم يصح كلاما اه ويفترق البيان من البديل بوجه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا للضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتكبير

على البديل أشكال الفرق بين المبدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظر اليه فيهما الآن يفرق بضمف استقلال المعطوف على البديل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جو زمان ما بمعنى أنت مع اعرابه يجوز أن يلي ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه (قوله ويفترق البيان الخ) من أوجه الاقتراح ان بعض أقسام البديل وهو بدلي البداء يتعدد بخلاف بقية أقسامه على كلام بيناه في حواشي الالفية في الرباحة وعطف البيان لا يتعدد وجودا زالا نحو شري في البيان تعدده ذكر ذلك في قوله تعالى مالك الناس الا انه فقال انهما عطف بيان لرب الناس لكن قال أبو حيان لا أنقل شيئا عن النحاة في عطف البيان هل يجوز أن يتعدد أم لا ومن أوجه الاقتراح ان المبدل منه محذوف كافي المعنى في مباحث الحذف ولم يذكر فيها ان المعطوف عليه عطف البيان محذوف وقال في بحث الجملة التفسير بقوله ثبت حذف المعطوف عليه عطف بيان (قوله منها انه لا يقع ضميرا) قال في المعنى لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكأن الضمير لا ينعى لا يعطف

عليه عطف بيان وذکر ان الزمخشري ذهل عن هذه التسمية فاجاز ان يكون أن أعبد الله بيانا لله في الامام تني به قال الدماميني
ولست هذه التسمية التي تصل في القوة الى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وانما آراء غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشيء
لا يلزم ان يشتم جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك تني والضمير لا ينعى مطلقا على المشهور
ومع ذلك لا يمنع نعت المنادى عند الجمهور اهـ ولك ان تقول الاصل في منزلة الشيء ان يشتم له جميع أحكامه وقول القوم
عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي انه لا يمتاز عنه الا في ذلك انقصهم المغارة بينهما على الجود والاشتهاق ولو
لم يكن الزمخشري ذاهلا لنبه على مفارقة البيان للنعت في ذلك التحكم كما لا يخفى وليد كقول القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير
وانما يقول انه تني لوقوعه موقعا فتأمل بالانصاف (قوله ومنها انه لا يقع جملة) في المعنى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة
التفسير مانصه ولم يشتم الجمهور ووقوع البدل والبيان جملة وفيه أيضا عند الكلام على الجملة التي لها محل ان الجملة التابعة لجملة لها
محل وان ذلك يقع في النسق والبدل ١٣٤ خاصة وقد صرح أهل المعاني والبيان بان البيان يكون في الجملة ومثله لو بنسوس

اليه الشيطان قال
يا آدم فانظر شرح المعنى
(هذا باب عطف النسق)
قيل المتناسب لقواه سابقا
بعد الترجمة يباب العطف
وهو ضربان الخ أن يقول
هنا والنسق تابع بتوسط
الخ (قوله بفتح السين الخ)
قال الدنوشرى قال الشيخ
تاج الدين بن عمر اللخمي
السكندري في كتابه
تلخيص العبارة في شرح
الإشارة في مبحث عطف
النسق يقال نسق ونسق
بفتح السين واسكانها
على اختلاف المعنى قال
الجمهورى نغرسق اذا
كانت الاسنان مستوية
ونرسق منتظم والنسق
ما جاء من الكلام على

ومنها انه لا يقع جملة ولا تابع الجملة ولا تابع الفعل ومنها انه ليس في ذية احلاله محل الاول وليس
من جملة أخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع
(هذا باب عطف النسق)

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا أتيت به متتابعوا كثيرا ما يسميه سبويه
باب الشركة (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتية ذكرها) وهو معنى قول الناظم
* قال بحرف متبوع عطف النسق * فخرج بالتوسط المذكور ما عدا الحدود وبتقييد الحرف بالآتي
ذكر ما بعد أى التفسير يقيم نحو قولك بررت بعرضنفر أى أسد فان أسدا تابع لعرضنفر بتوسط حرف
التفسير وهو أى وليس من الأحرف الآتية ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلي
على الآخى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى أن أى عاطفة (وهى) أى
الأحرف الموعود بها (نوعان) أحدهما (ما يقتضى التثنية في اللفظ) بوجوده الأعراب (و) فى (المعنى اما
مطلقا) من غير قيد (وهو) أربعة (الواو والغاء وشم وحتى) تقول جاء القوم بزيدا وفزيدا وشم زيدا وحتى
زيد فزيد شارك القوم فى اللفظ بالضمه وفى المعنى وهو الخى والى ذلك أشار الناظم بقوله
* فالعطف مطلقا واو شم فاحتى * وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة (وأما مقيدا) بقيد
(وهو) اثنان (أو أوام فشرطهما) فى اقتضاء التثنية لفظا ومعنى (أن لا يقتضيا ضربا) لان القائل أزيد
فى الدار أم عمر وعالم بان الذى فى الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد أم مساو للذى قبلها
فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار واتتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة أم فقد شر كتهما فى
المعنى كما شر كتهما فى اللفظ وكذلك أو مشر كتهما بعد ما قبلها فبما لا جله من شك أو تخيير أو
غيرهما فان اقتضيا ضربا كانا مشر كين فى اللفظ فى المعنى كما ذكره فى التمهيل وسيأتى بيان ذلك وذهب
الجمهور الى ان أو أوام مشر كان فى اللفظ فى المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول (و) التى فى (ما يقتضى

نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت به على بعض فعلى هذا ينبغى التثنية
أن يقال عطف النسق باسكان السين وهو خلاف استعمال النجوين اذا التمداد اول بينهما انما هو النسق بالفتح اهـ وأقول فى قوله
فعلى هذا ينبغى أن يقال الخ نظر اما أولا فلان قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات ولا مشاحة فى الاصطلاح واما
ثانيا فالمناسبة حاصلة اذا أخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما طعم من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقتضى التثنية فى الخ)
فان قلت فابن التثنية فى قام زيد ولم يغم عمر وقلت انما التثنية فى المفرد فان قلت فما تصنع بقولهم ما قام زيد ولم يغم عمر وقلت فما تصنع
هنا مفرد على مفرد قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل (قوله تقول جاء القوم وزيدا الخ) قال الدنوشرى تمثيل الشارح
بجاء القوم وزيدا الخ فيه عطف الخاص على العام بالغاء وشم وهو ممنوع فان ذلك خاص بالواو وحتى كفى المعنى وعجيب من الشارح ذلك
مع تصريحه بالمسألة فبما أتى وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر السنوانى بانه فى الغاء وشم براد بالقوم معه وليس فيهم زيد على أن المثال
يشامخ فيه (قوله والصحيح عند ابن مالك الاول) أى لما تقدم من التعليل قال الشاطبى وأقول لم يتوارد مع النجوين على قصد
واحد فان النجوين انما يكلموا على التثنية معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد أن معنى العامل فى محل النزاع انما هو

لا أحدهما دون الآخر لكن غير معين وعدم التعيين لا يضر في القصد وإن مالكت ثم حكمت فيما يؤول إليه هذا الكلام إذا قصد المتكلم منه عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قدساوى فيه ما قبل أو أم ما بعدهما (قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعدان هذا مذهب ابن الحاجب فقط فانه قال ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعاً فلا ابن الحاجب وسيأتي تحقيق ذلك (قوله والاصل ليسه الجمل) قدره العيني بقوله ليس الجمل مجزياً ١٣٥ * (فصل) * (قوله لمطلق

الجمع) قال الدوشري محل كونها لمطلق الجمع ما لم تقع قبل أما الثانية (قوله ولا التفات لمن غاب بينهما) هو المصنف في المعنى قال وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتقييد اطلاق وانما هي للجمع بلا قيد اه ولا يخفى أن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها فالتقييد بالاطلاق اطلاق في المعنى فزعم أنه غير سديد (قوله هو) وتحقيق (الخ) تعريض بالحيان حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه (قوله وتنفر داخ) تبع الناظم في ذلك هنا وينبغي تأخيرها للفصل الآتي آخر الباب أو ذكر اختصاصها بعطف عامل عزال بقي معموله هنا المراد أنها تنفرد بكل

التي يترك في اللفظ دون المعنى اما الكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع) من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو (واكن عند سيبويه وموافقيه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني أنها عاطفة ولا تدخل الا بالواو الثالث أنها عاطفة تقدمتها الواو أو لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة (وأما الكونه بالعكس) وهو أن ينفي عما بعده ما ثبتت قبله (وهو لا عند) النحاة (الجميع) نحو جاء زيد لا عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل (قوله) وهو وليد واذا قرضت قرضا فآخه * (انما مجزى القى ليس الجمل)

يرفع الجمل عطفاً على القى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأتبع لفظاً فحسب بل ولا * لكن

* (فصل) * في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها (أما الواو فمطلق الجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافاً للفراء وهشام وتعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تقييد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساوٍ للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاب بينهم بالاطلاق والتقييد وقد أطال الناس الاختلاف في ذلك حتى أفرده بالتصنيف واذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع في الحكم (فتعطف متأخر في الحكم) على متقدم عليه (نحو) ولقد أرسلنا نوحاً وأبراهيم (فأبراهيم عطف على نوح عطف متأخر على متقدم) (وتعطف متقدماً) في الحكم على متأخر (نحو) كذلك نوحى اليك والى الذين من قبلك (الله فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر) (وتعطف مصاحباً) للمعطوف عليه في الحكم (نحو) فاجتنبناه وأصحاب السفينة (فأصحاب السفينة معطوف على الماء عطف مصاحب والى ذلك يشير قول الناظم

فأعطفوا ولا حقاً وسابقاً * في الحكم أو مصاحباً موافقاً فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلية فجميعها للمصاحبة أكثر والترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للعبية بارحجية والتأخر برجحان والتقديم برجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق الواقع لا قول ثالث (وتنفرد الواو) من بين سائر حروف العطف (بانها) تختص باحد وعشرين حكماً الاول أنها (تعطف اسماً على اسم لا يكتفى الكلام به) أى بالاسم المعطوف عليه (كأختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو وواصطف زيد وعمرو) وسواها زيد وعمرو (وجالست بين زيد وعمرو) فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو وواصطف زيد وسواها زيد وجلست بين زيد (اذا الاختصاص والتضارب والاصطفاف) والمساواة (والبينية من المعاني

واحد من تلك الامور لا بالجمع ومعنى ما حره الزماني واستشكل عبارة المعنى لعدة مما انفردت به احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة القبلية والبعدية والمصاحبة لان حتى يشار لها في ذلك ولهذا اليد كره المصنف هنا ولا الشارح فتفطن له وكلام الشارح صريح في ذلك لانه ذكر الامر السابع ولقوله بعد ذكر الامر الخامس عشر وأما عكسه الى قوله فيشارها فيه حتى اذا علمت ذلك عرفت أن قول الزرقاني انفرادها بذلك معني أنه لا يوجد في غيرها جميع ذلك وان كان يوجد فيه بعضها فلا اشكال اه بعزل عن المقام (قوله وجلست بين الخ) قال الدوشري ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو وزيادة بين الثانية والثالثة كيد كما قاله ابن بري وغيره وبذلك يرد على منع الحر يرى ذلك

(قوله أما كن الدخول) قال الحفيد يحتمل أن يكون مرادهم أن في الكلام مضافا محذوفاً وبه يزول الأشكال وأن يكون هذا تفسيراً
 معنويًا ولا مضاف محذوفاً في الكلام وليكنه لما كان كل من الدخول فحومل مشتبه على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير
 انضمام شيء آخر له متعدد اه وهو شرح حسن لكلام المصنف لانه نسبة لاجتماعه يعقوب وخطاب ومن تبعهما حمل كلامه على
 تقدير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى (قوله اذا كان كل فريق الخ) قال الدنوشري صواب العبارة أن يقال اذا كان كل فرد من كل
 فريق خص ما لمن هو من فريقه فيكون اختصاص العمرين بعضهم مع بعض عقب اختصاص الزيد بن بعضهم مع بعض (قوله قلت أجب
 عنه الخ) قال الدنوشري الجواب غير ظاهر عند التامل (قوله عطف سببي على أجنبي الخ) لم يكتبوا بالفاء كما كتفوا بها عند الاحتياج
 الى الربط في الجمل والواو بانها تجعل الجملة من واحدة فتكون مشتبهة على الربط فقد يقال اذا كتفوا بها في الجمل ففي الواحدة أولى
 لاقتضائها الترتيب بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما لا ينافيها فان قصد الترتيب فالظاهر أنها كالواو في الربط ههنا (قوله عطف ما تضمنه
 الاول) قال الدنوشري الظاهر انه من عطف الخاص على العام وسيأتي ذكره فيكون مكرراً قليلاً مع مشاركة حتى لما في ذلك فكيف
 يكون من خواص الواو اه وأقول ١٣٦ الظاهر أن هذا أعم من عطف الخاص على العام الا أني لانه يشمل مثل فاكهة ونخل

ورمان وان الاول ليس
 عام لان النكرة في سياق
 الاثبات لا تعم عموماً شمولياً
 ويقال انه متضمن لصدق
 به وغير بعضهم عن هذا
 يعطف الاخص على الاعم
 وهذا بناء على ارادة العام
 الاصولي لكن كان
 ينبغي للشارح أن يمثّل
 بنحو هذا لا بالآية
 الثمينة لان المعطوف
 عليه فيها عام لتعريفه
 بالو في الاشارة الالهية
 للطوفى في الكلام على
 قوله تعالى فيهما فاكهة
 ونخل وورمان بان يحتج به
 على جواز عطف الخاص
 على العام وهو المثال
 المشهور فيه وقال بعض

النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعداً) والواو لاطلاق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف
 العطف والى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بها عطف الذي لا يفتى * متبوعه (ومن هنا) أى
 من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الاصمعي) بفتح الميم في قول امرئ القيس
 * يسقط اللوى بين الدخول فحومل * بالفاء في احدي الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول
 وحومل بالواو) على الرواية المشهورة وهي القياس لان البنية لا يعطف فيها بالفاء لانها تبدل على الترتيب
 (وجه الجماعة) السماع واختلافوا في التخرج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان
 التقدير بين أهل الدخول فحومل وقال خطاب المرادى انه على اعتبار التعدد حكماً لان الدخول مكان
 يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة ترديد بين دورها وأما كنهاو (ان التقدير
 بين أما كن الدخول فاما كن حومل فهو بمنزلة اختصاص الزيدون فالعمران) اذا كان كل فريق منهم
 خصماً لصاحبه قال وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذاً اذا ثبتت الرواية اه والدخول بفتح الدال
 وحومل بفتح الحاء موضعان يسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر
 رمل يعوج ويلتوى فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء
 العطف فيها بما كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجب عنه بان هذا الكلام من منظور
 فيه الى حالته الاصلية اذا اصل سواء عليهم الا نذار وعندهما العاطف بطريق الاصاله انما هو الواو قاله
 الموضع في الحواشي الثاني مما انفرد به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد اضربت
 عمرا وأخاه وزيد ممررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا زية نحو
 حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاج الخامس
 عطف عامل قد حذف وبقى معموله نحو والذين تبوءوا الدار والايمان السادس جواز فصلها من

الفضلاء ليس هذا من أمته ذلك لان شرطه أن يكون المعطوف عليه عاماً يتناول المعطوف بعمومه
 ثم يعطف بعد ذلك نحو يصاله بالذكر كجبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكته وليس هذا كذلك لان فاكهة نكرة في سياق
 الاثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والورمان حتى يكون عطفهما عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح غفل عنه أكثر
 الناس بل كل من رأينا كلامه فيه واتمنا به عليه الشيخ الامام الفاضل شهاب الدين القرافي المالكي (قوله عطف عامل قد حذف الخ)
 هذا سيأتي في كلام المصنف فكان ينبغي التنبية على ذلك ثم المراد انها انفردت بذلك اذا كان جمع العاملين معني واحداً والورد
 اشترته بدرهم فصاعداً اذا التقدير فذهب الثمن صاعداً قاله في المعنى (قوله السادس جواز فصلها) قال الزرقاني قال الرضي وأما الفصل
 بالطرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والقراء وأبو علي في السعة وذلك اذا لم يكن القاعل
 معطوفاً بل يكون معمولاً من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعده نحو ضربت زيداً وعمراً ويكرهوا جاعلي زيد
 واليوم عمر ووقد فصل الشاعر بالطرف قال
 قطار وتارات حرق كائنها * مضلة برقي رعيلاً تعجلاً
 أتعرف أم لا رسم دار معطلا * من العام يغشاها ومن عام أولاً
 فان كان الفاصل أيضاً معطوفاً على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع

والمنصوب وفي عدم جوازها في الجور نحو جاء أمس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرو أو بكر خالد أو لا يجوز حررت اليوم زيد وأمس عمرو وكما لا يجوز حررت زيد وأمس خالد قال أبو علي امتناع الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع والمنصوب بما ليس به مطوف لأن العاطف كانه ثب عن العامل فلا يشع فيه بالفصل بينهما وبين معطوفه كما يقصص بين العامل ومعموله وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير الجور والقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو وإذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو ولانه تكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفًا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو أكرم زيدًا ثم إن أكرمتني عمرو وبالظن نحو خرج محمد والظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفهما ولا أم لان أم العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما سيجي في حروف العطف (قوله السابع جواز تقديمها الخ) قال الزرقاني اقتصر الرضي على ما عند التقديرات واشترط في جواز ذلك في الضرورة أمور ان لا يكون العامل حرفا وان لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالواو وما بينهما ونصه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء ثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمروا وفعمر او ثم عمروا او عمروا ولا عمر ازيد بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مرت وزيد عمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالاتي للعمل ومرتبة الاتي بعد المستعمل لها ولا يستباح كون التابع مقدرًا على متبوعه وعلى متبوعه أي العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت أنت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ أو لا فلا يجوز ان وعمروا زيدًا قائمان وعمروا زيدًا وعرو قائمين لضعف ١٣٧ الحرفين فلا يعملان مع الفصل

بغير الظرف وكذا لا تقول
أما عمرو وزيد فطلقان
والذي وأبو زيد ضاربان
أنا وهل وزيد عمرو قائمان
وكيف وعمرو زيد قائمان
لانه يتقدم على العامل
أيضا وهو اما الابتداء أو

معطوفها بظرف أو عدليه نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله
جعت وفخشا غبية ونجيمة * خذ ما لثلاثا لست عنها برعوى
وقيل لا يختص الواو بذلك بل الفاء و ثم واو ولا كذلك قاله الافتازاني الثامن جواز العطف على الجوارق
الجور خاصة نحو وأرجلكم في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحزرة التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس
كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت العاشر ايلؤها اذا عطفت مفردا بعنقها نحو ولا الهدي ولا
القلائد أو تقي نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلؤها امام مسبوقة

(١٨ تصريح في) الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وجاز اضطرار التاخير عن العامل على المذهبين ويشترط أيضا في تقديم المعطوف اضطرار ان لا يكون مقرونا بالواو معناها فلا تقول ما جاءني زيد بالامر و وانما جاءني زيد عمرو وذلك لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في خبر غير ما قبلها تتخالفان فيا واثباتا كما في باب الفاعل فلا يقع قباهما المعطوف الذي هو في خبر ما بعدها وقواه كالاتي اشارة الى انه ليس آله حقيقية وهو كذلك لان العامل ليس مؤثرا حقيقة وانما المؤثر هو الفاعل فكذا آله ليست آله حقيقية وقوله لانه يكون اذن متقدما الخ أي لان العامل اما ان يقدره مؤخر الاقادة الاختصاص كما هو رأي بعض أو يقدره مقدما عليه فقط ولا وجه لتقديره مقدما على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ أي لانه يلزم تقديمه على العامل وذلك لان الفرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث كان لازم الاتصال لزم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيهه في الامتناع خاصة بتعليقه بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا استقراءنا اشتراط ان لا يكون العامل حرفا وقوله لتاخير عن العامل على المذهبين فيه نظر لانه لم يتاخر عن العامل الذي هو الابتداء بل تقدم عليه (قوله قاله التقديراتي) أي في شرح المفتاح بقلا عن المحققين (قوله عطف الجوارق) أي بناء على انه يكون في النسق وفي الباب الثامن من المعنى انه لا يكون فيه عند المحققين وانما يكون في الذم قليلا وفي التوكيد نادرا (قوله جواز حذفها) في المعنى ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك لانه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكي أبو الحسن أعظم درهما درهماين ثلاثا ونحوه على اضطرار او ويحتمل البديل المذكور يعني الاضرب انتهى وقال الرضي وقد حذف او أي دون معطوفها كما تقول لمن قال أكل اللبن والسمنك كل سمك البنا أي أولدنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد أحدهما انتهى قال الزرقاني فقلا عن بعض مشايخه والقرينة انكار الجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال البتوشري كان الاولي ان يقول ولا الشهر الحرام الخ انتهى أي لتقدمه في التلاوة على ما ذكره فهو اولى مما صنع لايها من ان ما قبلها لا شاهد فيه (قوله ولا الضالين) أي فان في غير معنى التقى وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو تقي حقيقة كما صرحوا به في باب المبتدأ والخبر

(قوله العقد على النيف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ومخفف وهو واوى العين من نأف ينرف اذا زاد وهذا الحكم محله عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب والافلامانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بها قاله الشمني (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد اذا لم يذكر ههنا اثنان (قوله كقوله ان الرزية الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أبي نواس أقتابها يوم ما ووثابا * ويوما له يوم الترحل خامس والحق ان مدة الاقامة ثمانية لان ما بعد الثالث نجسة أيام بيوم الرحيل فانظر المعنى وشروحه (قوله امتناع الحكاية معهما) فيه نظر لان الناظم أطلق ان اقتران العاطف عن يبطل الحكاية ولم يقيد ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيدوا بالواو والغاء فالصواب ان يجعل بدل هذا انه لا يبطل الحكاية التابع بها نحو من زيد او عمر افرا ج باب ١٣٨ الحكاية (قوله المعنوي) حمل الترتيب عليه لانه الاكثر كما بينى عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب

بمثلاغا بالبا اذا عطفت مقردا نحو واما العذاب واما الساعة الثانية عشر عطف العقد على النيف نحو واخذ وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المقرقة مع اجتماع منعوتها كقوله * على ربيعين مسلوب وبالي * الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية بعدها * فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولن يدخل بيدي مؤمنا ولؤمنا من المؤمنين والمؤمنات واما عكسه نحو واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فنتسار كهافيته نحو مات الناس حتى الانبياء فاتها عاطفة خاصا على عام قاله في المعنى السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيد بالانصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاعراض نحو وانا لله وسقياها ونحو المروعة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله الحادى والعشرون عطف أى على مثله نحو * أى وأيك فارس الاخراب * (واما الغاء والترتيب) المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقت فسواك وقد تكون للترتيب الذى كرى والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذى ذكر لغظا لان معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فعدسا لواموسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة (والتعقيب) وهو ان يكون المعطوف بهامته متصلا بلا مهلة (نحو أماته فأقبره) وتعقيب كل شىء بحسبه ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولده اذا لم يكن بينهما الامهة الحمل وان كانت مدته متطاولة ودخل البصرة فبيعداد اذ لم يقم في البصرة ولا بين البلدين (وكثيرا ما تقتضى) الغاء (ايضا التسيب) وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (ان كان المعطوف) بها (جمله) أو صفة فالاول (نحو فوكزه موسى فقضى عليه) والثانى نحو لا تكون من شجر من زقوم فالثون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الاول) وهو الترتيب المعنوي (بقوله تعالى أهلكتهم ولغاهم باسنا) فان الهلاك متأخر عن مجى الباس فى المعنى وهو متقدم فى التلاوة وذلك يتناقى الترتيب الذى

الذ كرى والمتبادر انه جعلهما داخلين فى كلام المصنف وقد ذكر المصنف فى المعنى ان الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذ كرى لكن الظاهر انه هنا لم يرد الا المعنوي فلا ينبغي ادخال الذ كرى فى كلامه والدليل على انه اراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية وبنحوه وتوضا فغسل الخ وجوابه بان المعنى اراد فانه لو اراد الترتيب مطلقا لم يصح الايراد ليجتاج الى ذلك الجواب ويؤيد هذا ان الشارح جعل كون الغاء للترتيب الذى كرى فيهما جوابا ثانيا وهذا يعلم ان كلام الشارح اولاً وثانياً غير مناسب والذي أوقعه فى ذلك الصنيع كلام المعنى وهو مشكل كما يعلم

بالمراجعة ولو ان الشارح اقتصر على تعبير الترتيب فى كلام المصنف بالمعنى ثم قال بعد اراد المصنف الآيه والحديث وهذا فى بناء على تخصيص الترتيب بالمعنى ولو جعلت له ولذ كرى وحمل ما فى الآيه والحديث على الذ كرى لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق فى المقال مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام والحاصل ان الآيه ونحوها انما يعترض بهما اذ لم تكن الغاء للترتيب الذى كرى بل كانت للمعنى فقط (قوله وتعقيب كل شىء بحسبه) كذا فى المعنى قال الدماميني يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعنى ما بعد فى العادة زمان غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضى في مثله بانتفاء المهلة وقد تعسر والعادة تقتضى بالعكس فان الزمان الطويل قد يستغرق بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الغاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول امر يقتضى العرف بحصوله فى زمان أقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الغاء فيما تراخى زمانه ووقوعه من الاول سواء قصر فى العرف أو لا وانما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقى

فتمامه انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف هنا ياتي من اجل التعقيب على هذا المعنى والظاهر انه أراد ما يتبادر منه بدليل اعتراضه الا في عليه وما ذكره من جوابه كما أشرنا آنفا اليه (قوله ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصبا باضمار غسل فيكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله أي بابسا أسود) هذا بناء على ان أحوى بمعنى يابس من الجفاف وعليه فغنى أحوى صفة لغناء وقيل انه بمعنى الاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسره مدها متان وأحوى حال من المرعى المتقدم وآخر لتناسب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغناء كجعل فيما صفة لغو حاقه في الباب الخامس ١٣٩ من المعنى (قوله فضبت مدة) قال

الغنى في هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان معنى المدة لا يعقب ما قبله انتهى وفي الرضي اعلم ان افادة الغاء للترتيب بلا مهلة لا يناهيا كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمن طويل اذا كان اول أجزاء متعقبها تقدم كقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يتبدى بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة في الغاء ولو قيل ثم تصبح نظر الى تمام الاخضرار حاز انتهى وبه يندفع ما قاله اللغاني وقد استغنى عن جواب المصنف بما تعلق في كلام الشارح تبعا لغيره من ان التعقيب في كل شئ بحسبه ألا ترى اعم جعلوا تزوج فلان فولد له من التعقيب (قوله لانها رفعت الظاهر الخ) قال الدوشري فيه مسامحة (قوله وانما أبرز الضمير لان الفعل الخ) قال الدوشري جعله ذلك من

في الغاء قاله القراء (و) اعترض أيضا (بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه) ومسح رأسه ورجليه (الحديث) فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الغاء للترتيب لما حسن ذلك (والجواب) من وجهين أحدهما (ان المعنى) على اضمار الارادة والتقدير (أردنا أهلا كلها) فغائها بأسنافجي الباس مترتب على الارادة (وأراد الوضوء) فغسل وجهه الخ فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء الوجه الثاني ان الغاء فيمالات ترتيب الذي كرى لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والقراء يمتنع ذلك منا وقال الجرمي لا تفسد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا ممكان كذا اذا كان وقوع المطر فيها في وقت واحد (و) اعترض (على) المعنى (الثاني) وهو التعقيب (بقوله تعالى) الذي أخرج المرعى (فجعله غناء) أحوى فان اخرج المرعى لا يعقبه جعله غناء أحوى أي بابسا أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (ان) جملة فجعله غناء معطوفة على جملة محدوفة وان (التقدير) فضت مدة فجعله غناء (الثاني) بان الغاء ثابت عن ثم والمعنى ثم جعله غناء (كما جاء عكسه) وهو نيايه ثم عن الغاء كقوله * جرى في الانابيب ثم اضطرب * أي فاضطرب (وسياتي) قريبا والى افادة الغاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله * وائفاء للترتيب اتصال * (وتختص الغاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة مخلوفا من العائد) على الوصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم

واخصص بقاء عطف بالنس صله * على الذي استقر أنه الصلة

(فحوالذان يقومان فيغضب زيد أخواك) فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلاته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس ان لا يصلح العطف لمخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولو كانت الماعطفت بالغاء صح ذلك لان ما في الغاء من معنى السبب أتقى عن الضمير لان الغاء تجعل ما بعدهما مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لا شعارها بالسببية فكأنك قلت اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وأخواك خبر اللذان (وعكسه) وهو ان الغاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة (فحوالذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد) فالذي مبتدأ ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تصلح ان تكون صلة لمخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع يغضب وانما أبرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذي (ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال) فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبر المخلوفا من عائد على المبتدأ وعكسه فالاول (نحو ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبران وكان القياس ان لا يصلح العطف لمخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذا المعطوفة على الخبر خبر ولكنها المقترنت بالغاء مع ذلك (و) الثاني نحو (قوله) وهو ذو الرمة غيلا (وانسان عيني يحسر الماء مارة * فيبدو) وتارات يحم فيغرق

ذلك القبيل محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال ان الفعل جرى هنا على من هو له وانما كذا بالضمير لزيادة الايضاح (قوله فالاول نحو ألم تر الخ) هذا بناء على ما في بحث الروايات من الباب الرابع من المعنى وفي الجملة السادسة مما له محل من الباب الثاني انه يجب ان يدعى ان الغاء اخذت المعنى السببية وان خرجت عن العطف في هذه الآيات ونحوها وقول أبي البقاء في هذه الاياتها عطفة تجوز أو سهو وباني نقل كلامه هذا آخر البحث في كلام الشارح قدبر (قوله يحسر) قال في المصباح من باب ضرب وقتل

(قوله أي ينكشف) يؤخذ منه ان يحسر مبنى للمفاعل وفي شرح الاشعري على هذا الكتاب يحسر مجهول والماء رفع بالنيابة (قوله واستشهد به هذا البيت) قال الدنوشري كون هذا البيت من حذف ان الشرطية محل نظر فليتمامل ووجهه ان الفاء في قوله فييد وبأني ذلك لانها لا تقترن بالجواب اذا صلح لمباشرة الاداة كما هنا (قوله اذا غار) قال الدنوشري ينافية قول بعضهم في قول الشاعر
 فعينك طوراً تغرقان من البكا * فاعشى وطورا تحسران فابصر وقوله تحسران يجوز أن يكون من قولهم حسر البحر اذا غضب
 الماء عن ساحله ويجوز أن يكون من حسرت القناع ويكون على هذا مفعول محذوف انتهى فتراه قال اذا غضب الماء عن ساحله والشارح
 قال اذا غار فليتمامل انتهى ولا يخفى ١٤٠ مافية لانه اذا غار نصب كما هو ظاهر (قوله وأما ثم) صرح الشمني في بحث الجمل ذوات الهل

بأها الملحقات الماء لتأنيث
 اللفظ وتختص بعطف
 الجمل (قوله وزعم قوم)
 الى قوله وزعم الاخفش
 كما أنه لم يقل واهترض
 على المعنى الاول بقوله
 تعالى ثم جعل منها زوجها
 وعلى الثاني بنحو أعجبتني
 ما صنعت اليوم ثم ما
 صنعت أمس أعجب لان
 مجرد الاعتراض لا يقتضي
 انكار الحكم أو تخلفه
 والذهاب الى خلافه كما مر
 في الفاء فانه لم يذهب أحد
 الى عدم اقامتها لترتيب
 وتختلف التعقيب عنها
 والمقصود بيان ان بعضهم
 ذهب الى ذلك هنا فلوجري
 هنا في التعبير على نظير ما مر
 في الفاء بقدا انقصود (قوله
 وأجيب بان ثم الخ) أجاب
 في المعنى بخمسة اجوبة
 ولم يذكر هذا الجواب ومن
 جملة اجوبته ان الذرية
 اخرجت من ظهر آدم ثم
 خلقت حواء من قصيرا
 (قوله لترتيب الاخبار)

فانسان عني مبتدا ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبر الخلوه من عائد يعود
 على المبتدا لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فييدوعاياه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه
 يعود على المبتدا هذا قول ابن عصفور وقال المرادى في باب المبتدا التحقيق ان الجملتين اذا عطف
 احدهما على الاخرى بالفاء التي للسببية تترتبا منزلة الشرط والجزءا فاكنتي بضمير واحد في احدهما كما
 يكنتي بضمير واحد في جملة الشرط والجزءا فاذا قلت زيد جاء عمر وفأكرمه فالارتباط وقع الضمير الذي في
 الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهم ما تزلت انزلة زيد لما جاء عمر وأكرمه فالأخبار انما هو
 بمجره وعهما الرابطة انما هو الضمير اه كلام المرادى وقال الموضح في المعنى كذا قالوا والبيت يحتمل أن
 يكون أصله يحسر الماء عنه أي يتكشف عنه وتقل المكودي في باب الاضافة عن بعض النحاة انه أجاز
 حذف ان الشرطية وانما اذا حذف ارتفع المضارع واستشهد به هذا البيت وانسان العين هو المثال الذي
 يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يغور من قولهم حسر البحر اذا غار ويحسر بالحيم من الهجوم وهو الكثرة
 ويغرق معطوف على يحسر والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر وتعطف على
 الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد يعود على الموصوف وعكسه فالاول نحو مرت برجل يبكي
 فيضحك عمرو والثاني نحو مرت برجل يبكي عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا
 لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا بغضب فيطير الذباب والثاني نحو
 عهدت يطيير الذباب فيغضب هو وهذا وقد قال في المعنى ويجب أن يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اختلفت
 لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى (وأما ثم فالترتيب
 والترانخي) على الاصح فيهما والى ذلك أشار في التلخيص بقوله * وثم للترتيب بانفضال * (نحو فاقبره ثم
 اذا شاء أنشره) وزعم قوم ان الافة والترتيب تمسكاً بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
 زوجها في الرمز وأجيب بان ثم فيها معنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها
 زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تختلف عن الترانخي بدليل قولك
 أهجيتي ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا ترانخي بين
 الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال في المعنى والظاهر ان ثم فيه واقعة
 موقع الفاء (وقد توضع) ثم (موضع الفاء كقوله) وهو أبو داود حارث بن الحجاج
 (كهرالدين تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب) اذا هز
 متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يترانخ عنه قاله في المعنى واعترضه قريبه فقال والظاهر
 انه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في الحركات لطيفة

أي وليست للترتيب المعنوي والترتيب في الاخبار هو المعبر عنه بالترتيب الذكري وقد جعله من جملة الاجوبة والرديني
 عن آية الزمر في المعنى انها لترتيب الذكري (قوله ولا ترانخي بين الاخبارين) أي لا يتصور الترانخي بينهما فتختلف في هذه الحالة عن ثم
 (قوله قال في المعنى الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ الذي فيه قوله والظاهر انها واقعة موقع الفاء في قوله كهرالدين الخ انتهى وأقول كون
 ثم معنى الفاء لا يدفع الاعتراض لان الفاء أيضا لترتيب ثم ان قول المصنف وقد تقع موضع الفاء يمكن ان يجعل هذا الشارة الى الرد على
 الاخفش فلوقال الشارح عقبه قوله كهرالدين وقوله تعالى ثم آتينا موسى الكتاب وقوله أعجبتني الخ وهذا يرد على الاخفش حيث زعم
 ان ثم الخ وعلى ابن مالك حيث جعل منه الخ كان حسنا على فهمه في الآية فتأمل (قوله وجوابه ان الترتيب الخ) قال الدنوشري توقف

بعضهم في فهمه (قوله وأما حتى) لم يتعرض لبيان معناها والمناسبات الفعل في أخواتها السالفة بيان ذلك وهو ترتيب أجزاء ما قبلها
 ذهنا (قوله ويحملون نحو جاء القوم الخ) هذا مقتضى صنيعهم في باب الاشتغال حيث قالوا يترجم في الاسم الواقع بعد حتى أن يكون
 منصوبا بفعل يفسره المذكور ونسبه اللغوي هناك على أنه الحق خلافا لما هنا وتعبه بأن الكلام في الخلقين مبنى على اعتبارين كما بيناه
 في حواشي الفاكهي في باب الاشتغال (قوله شرطه أربعة أمور) زاد في المعنى اشتراط حصول الافادة فلو قال آتيتك الايام حتى يومالم
 يجوز واعتراض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وأيضا فالغاية متغنية عن ذلك لان معناها كون ١٤١ المعطوف متصفا بزيادة أو نقصان
 بأن يزيد ذكره تعجيبا

والرديني صفة للر مع يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه منسوب الى امرأة تسمى ردينية
 كانت تقوم الغناء بخط هجر والعجاج يفتح العين الغبار والانايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين
 من القصب (وأما حتى فالعطف بها قليل) عند البصر بين (والكوفيون ينكرونه) بالسكايقة ويحملون
 نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على ان حتى فيها ابتدائية وان
 ما بعدها على ضمها عامل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور) أحدهما كون المعطوف اسما لا فعلا
 لانها منقولة من حتى المجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف أكرمت زيدا بكل ما أقدر
 عليه حتى أقت نعمتي خادمه ولا يدخل على زيد بكل شيء حتى منعتني دانا وأحازه ابن السيد (والثاني كونه
 ظاهرا) لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها (فلا يجوز قام الناس حتى أنا) ولا ضربت القوم حتى أباك
 وهذا الشرط (ذكره) ابن هشام (الخضراوي) قال في المعنى ولم أقف عليه غيره (والثالث كونه بضمضم
 المعطوف عليه) ما بالتحقيق بان يكون جزء من كل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فردا من جمع
 نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبتني التمر حتى البرني (أو) بعضا (بالتأويل
 كقوله) وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله

(ألقى الحقيقة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

فيمن نصب نعله فان ما قبلها) وهو ألقى الحقيقة والزاد (في تاويل ألقى ما يشقه) ونعله بعض ما يشقه
 قال أبو البقاء فيكون معطوفا على الحقيقة ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ألقاها
 فألقاها على الاول توكيده على الثاني تفسيره وأما من رفع نعله فعلى الابتداء وألقاها خبره وأما من جرها
 فعلى ان حتى جارة وألقاها توكيدها وكان من قصة المتلمس انه وطرقة هجيا عمرو بن هند ثم دعاه بعد ذلك
 فكتب لكل منهما صحيفة الى عام له بالحيرة وأمره فيها بتلهاما وختمها وأومهما انه كتب لهما بصلة
 فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فلقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام وأما طرفه فاني ان
 يفتحها ودفعها الى العامل فقتله (أو شديها بالبعض) في شدة الاتصال (كقولك أعجبتني الجارية حتى
 كلامها ويمتنع) ان يقال أعجبتني الجارية (حتى ولدها) لان ولدها ليس جزءا منها ولا شديها به بخلاف
 كلامها فانه لشدة اتصالها صار كجزئها (وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء) المتصل (حسن دخول
 حتى) وان لم يحسن امتنع ألا ترى انه يحسن ان تقول أعجبتني الجارية الاكلامها تنزيلا للكلامها منزلة
 بعضها ويمتنع ان يقال أعجبتني الجارية الاولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها
 لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل ادائه ما بعدها ناصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناءه
 فلا يصح عطفه بحتى (والرابع كونه غايه) لما قبلها (في زيادة حسيه) رجعها الى الحس والمشاهدة (نحو

ومبالغة في المعنى بحيث
 لولم يذكر لم يحصل الشعور به
 (قوله أو افرادا من جمع)
 قال الدنوشري فيه نظر اذ
 الظاهر ان المشاة جزء من
 كل فهو داخل في الاول
 فليتأمل انتهى وكتب
 شيخنا العلامة الغنيمي
 رحمه الله بعدة تأمل اذ ذلك
 فوجدنا غير ناشئ عن
 تحرير في المسئلة وهو ان
 الحجاج ان أريد به
 المجموع عاتجه كلامه
 والشارح لم يرد ذلك بدليل
 عطفه على ما قبله فلا
 تنظر في كلامه اذ لم يدخل
 في الاول كما زعم ثم كتب
 الدنوشري بعد ثم رأيت
 الشمني قال في حاشيته على
 المعنى قوله الثاني ان يكون
 بعضا من جمع قبلها كقدم
 الحجاج حتى المشاة أو جزءا
 من كل نحو أكلت السمكة
 حتى رأسها يعني بعضا من
 جمع في المعنى سواء كان
 جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي
 الشرح أراد ما يكون

جزءا من كلي بدليله مقابلة الجزء من الكل والافلاو أريد بالبعض ما هو أهم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالحجاج
 المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حيث تنجز الأجزاء انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي ان الجزء مقابل الكل
 والجزئي مقابل الكلي والكل هو المجموع أو المر كسمن شيتين أو أشرو الكلي هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصويره وتوقع الشركة
 فيه انتهى كلام الشمني وتبين به ان ما قلناه ولا نشأ عن تحرير فسطح قول المتعصب وهو أجزء الغنيمي انتهى وأقول الذي تبين ان
 الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام المعنى فاقاله الغنيمي وجهه نعم ما طوله الشارح غير متعين (قوله وضابط ذلك انه الخ)
 من هذا امتنع ضربت الرجلين الا فضلها لانه لا يجوز الافضال بالما ذكره الشارح من ان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول الخ

(قوله في غاية النقص المعنوي) أي كما هو قضية كلام المصنف وقال اللغاني أن قول القائل حتى الصبيان من النقص المحسوس كحتى
 مثقال الذرة المعنوي (قوله وبقي شرط آخر) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله أنظر هل يعنى من هذا الاشتراط اشتراط الغاية في
 المعطوف وأيضا هذا المثال الذي مثل به المانع فيه شرعي والكلام في حتى إنما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك في أو إذا كانت للتخدير
 أو الإباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة إذ الصوم لغة الامساك وكان يمكن التمثيل بنحويات الناس حتى عجب الذنب ولعله أوضح
 من أمثاله وإن كان لا يخلو عن شيء اهـ وكأنه قدس سره فهم أن المثال حتى عيد الفطر والأيام الفطرية لا يمكن صومه لغة لأنه بعد
 التعبير عنه بأنه يوم فطر يستحيل صومه فتأمل (قوله سواء وجدت لفظة سواء أولا) أي أو لم توجد لكن لا بد من وجود ما يشبهها من
 ما أدري وما أبالي ونحوهما (قوله ١٤٢ بحيث تكون الخ) فيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله هي الداخلة على جملة في

محل المصدر ظاهره أن
 الذي في تأويل المصدر
 الجملة الداخلة عليها المهمزة
 فقط مع أنها والمهمزة جميعا
 في تأويل المصدر وأعلم
 أن المتبادر من صنيع
 المصنف أن هي الثانية
 عائدة على همزة التسوية
 لا على أم كهي الأولى والأولى
 لم يحتاج إلى إعادة هي ولا
 العطف بل كان يكفي أن
 تقول الداخلة والشارح
 جعلها عائدة على أم حيث
 قدر بعد العطف قوله
 المسبوقة الخ لأن المسبوقة
 بهمزة التسوية أم ولم
 يظهر وجه ذلك وإن كان
 صحيحا لأن كلام من الجملتين
 في محل المصدر (قوله أو
 اسميتين) قال الدنوشري
 خالف بعضهم في وقوع
 الجملة الاسمية بعد أم
 الواقعة بعد همزة التسوية
 والصحيح الجواز كما مشى
 عليه الموضع قال المرادى

فلأن يهب الأعداد الكثيرة حتى (الوف) فإن الالف غاية في الزيادة الحسية (أو) في زيادة (معنوية)
 مرجعها إلى المعنى (نحو مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك) فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة
 المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملوك (أو في نقص) حسي أو معنوي (كذلك) فالأول (نحو المؤمن
 يحزى بالحسنات حتى مثقال الذرة) فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسي (و) الثاني (نحو غلبت الناس
 حتى الصبيان أو النساء) فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالانوثة والصبغا
 والتحقيق كما قال في المطول إن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو
 بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأخر
 نحو مات كل أبي حتى آدم وفي أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء وفي زمان واحد نحو جاء في القوم
 حتى زيدا إذا حوله معا وزيدا أضعفهم وعلم من كلام الموضع أنه لو لم يكن ما بعده حتى من جنس ما قبلها
 تحقيقا أو تأويلا أو تشبيها أو كان كذلك لولم يكن غاية له أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص
 حسيين أو معنويين امتنع العطف بحيث فلا يجوز قلت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج
 الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لأن الغاية لا تكون إلا في الأطراف العالية أو
 السافرة ولا جاء القوم حتى زيدا إذ لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعفة وإلى ذلك أشار الناطم
 بقوله بعضا حتى اعطف على كل ولا * يكون الاغاية الذي تلا
 وبقى عليهما شرط آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر بالنصب
 قاله الموضع في الحواشي (و) أم أم فضر بان متقطعة وسيأتي ومتصلة وهي المسبوقة أما بهمزة التسوية
 سواء وجدت لفظة سواء أولا (و) المسبوقة بهمزة التسوية (هي الداخلة على جملة) بحيث تكون المهمزة
 مع الجملة (في محل المصدر وتكون) الجملة المسبوقة بهمزة التسوية (هي و) الجملة (المعطوفة عليها فعليتين
 نحو سواء عليهم أن نذرتهم الآية) أي أم لم تنذرهم أي سواء عليهم الأندار وعدمه (أو اسميتين كقوله)
 ولست أبالي بعد فقدي مالكا * (أم في ناء أم هو الآن واقع)
 أي لست أبالي بعدم موت أم وقوعه الآن (أو مختلفتين) بأن تكون المعطوف عليها فعليية والمعطوفة
 اسمية (نحو سواء عليكم أذعوتهم أم أنتم ضامتون) أي سواء عليكم دعواؤكم أياهم أم صدمتكم أو بالعكس
 نحو ما أبالي أزيد قاعد أم قام أي ما أبالي بعوده أم قيامه (و) (أما) مسبوقة (بهمزة يطلب بها أو بأم

وقد عادت بين مفرد وجملة كقوله * سواء عليك النصر أم بت ليلة * (قوله أي لست أبالي الخ) (التعيين)
 قال الدنوشري كان الأولى الايمان بمصدر ناء وهو النأي كما أتى بمصدر وقع وهو الوقوع وقد يقال قدر ذلك بيانا للغنى وأنه جائز أن تهـ
 وأعلم أن الدماميني قال في هذا المثال قولهم لا أبالي أقت أم قعدت الذي يظهر لي فيه أن الجملة الواقعة بعده في محل نصب والفعل مععلق
 قال الجوهري وقولهم لا أباليه أي لا أكثر به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلي لأن معنى لا أكثر به لا أفكر
 فيه ازدرائه فخاء التعليق من هذه الجهة هذا وعدى الشارح أبالي هنا بنفسه حيث قال أي لست أبالي بعوده بعد بالباء حيث
 قال أي ما أبالي بعوده الخ وفي تهذيب الاسماء واللغات أن الفقهاء استعملوا أبالي به وهو صحيح وإن زعم بعضهم أنه لحن وأن
 الصواب لا أباليه فإنه لم يسمع من العرب إلا هكذا غلط فإنه ثبت في الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي بتأخير العشاء
 وبسبب الكلام في ذلك (قوله أم صدمتكم) قال الدنوشري فيه نظر وكان ينبغي أن يقول وصدمتكم كما في قوله أي سواء عليكم الأندار

وعنده فاعطف بالواو وكذا يقال في قوله أم قيامه (قوله بحكم الخ) فيه نظر يظهر بالتأمل في قولنا أقام زيد أم قاعد انتهى ووجه ذلك أن المطلوب في هذا المثال التعيين لاحد الشئين لمحكوم عليه وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت ١٤٣ (قوله او متاخر اعنيهما) قال اللقاني

وظاهر قول ابن الناطم في أقام زيد أم قاعد يجوز أن يدق أقام قاعد جواز تقديمه عليهما (قوله وان أدري أقرب) الآية يجوز أن يكون متوعدون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومعطوف وان يثنى مع قريب ويعيد ما والاظهر على قول البصريين ان يرتفع بعيد لانه قريب وعلى كل فأم بين مفردين لان المراد بهما المسؤل عنهما وان توسط بينهما غيرهما كما أوضحناه في حواشي الالفية واما قل ان أدري أقرب متوعدون أم يجعل له ر في أمدا فالمسؤل عنه الثاني أم يجعل له ر في أمدا ليس فيها مفرد يصح للسؤال عنه (قوله واهي بسكون الهاء) في التسهيل ما يقتضي انه قليل وفي شرحه ان الاسكان في ذلك مجيئ الافي الشعر (قوله ومختلفين نحو أتم الخ) ذكر اللقاني ان ابن الناطم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثله بقوله تعالى وان أدري أقرب متوعدون أم يجعل له ر في أمدا بناء على ان متوعدون غير مسؤل

التعيين) لاحد الشئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل أزيد عندك أم عمرو وقيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا وان لم لعدم التعيين (وتقع) ام المسبوقة بهمزة التعيين (بين مفردين متوسطا بينهما مالا يستل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السماء او متاخر اعنيهما) مالا يستل عنه (نحو وان أدري أقرب أم بعيد متوعدون) فالسؤال في الآية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يستل عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط مالا يستل عنه في الاولى وهو أشد خلقا وأخر في الثانية وهو متوعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يابها احد الامر بن المطلوب تعيين احدهما ويلى ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشئ المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أو زيد قائم أم عمرو وان شئت قلت أزيد أم عمرو قائم فتوسط الخبر وتوخره لانه غير مسؤل عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقام زيد أم قاعد وان شئت قلت أقام أم قاعد از يد فتوسط المبتدأ وتوخره لانه غير مسؤل عنه (و) تقع (بين) جملتين (فعليتين) ليستاقى تاويل مفردين (كقوله) وهو زيد ابن جل بفتح المهمله والميم فقامت اللطيف مرثعا فارقتي * (فقلت أهي سرت أم عادني حلم

لان الارجح كون هي) الواقعة بعد الهمزة (فاعلا بعقل محذوف) يفسر سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو أزيد اضربه والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي رآه في النوم والمرثع الخائف وأرقى اسهز في وأهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليل او عادني جاءني بعد اعراضه عني والحلم بضمين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد اني فقت من أجل الطيف منتبها مذخور اللقاني فارقني لمالم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام (واسميتين كقوله) وهو الاسود بن يعقرب التميمي

لعمرك ما أدري وان كنت داريا * (شعيب بن سهم ام شعيب ابن منقر) فشعيب في الموضعين بالتصغير واوله شين معجمة و آخره ناعمة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبيرة ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع النصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام (والاصل أشعيب) بالهمزة في اوله والتنوين في آخره (في) ذقت الهمزة والتنوين منها للضرورة بناء على انه مصروف نظر الى الحى بدليل الاخبار عنه بان ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظر الى القبيلة والخبار بان لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبار بن) قال السيرافي لانه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم اه والمعنى لا ادري أي النسبين هو الصحيح نسب شعيب ابن سهم ام نسب شعيب بن منقر وسهم بفتح المهمله وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضع بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم ورمح حذف الهمزة ان * كان خفا المعنى محذوفها من

مختلفين نحو أتمم تخلفونه أم نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله في المعنى والحاصل ان أم المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان تقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها ويام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صار تاقى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانها مجيعة معني

عنه فاقبل أم فيه مفرد (قوله لان الارجح كون انتم الخ) قال الدماميني لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامر ان في نظر النجوى على حدسنا وذلك لان الفعلية مرجحها وهو كثرة ايلاء الفعل للهمزة كما تقدم والاسمية مرجحها وهو تناسب المتعاطفين فاستروا وأيضا فان الاستفهام المعادل بالهمزة ليس حقيقيا فلا

ينبغي على رآيه أن تكون أم فيه متصلة ١٤٤ (قوله أنها لا بل أم شاء) قال اللغوي جري أول كلامه على التعيين فلما تبين له الخطأ

أضرب عنه معقبه بالشك (قوله والشاء ليس جمع شاة الخ) قال الدنوشري ينظر ما المانع من جعل شاة مفرد الشاء (قوله خلاف لابن جني) قال الدنوشري قال الدسائيني ان مذهب ابن جني والمغاربة ان أم المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكى عنه الشارح (قوله وادعي ابن مالك الخ) قال الدنوشري وتكون أم المنقطعة عاطفة عند ابن مالك (قوله وحذفت الهمزة) قال الدنوشري مرادها أنها محذوفة قبل ان والتقدير ان هناك الخ وينظر ما فائدة التوكيد بان (قوله وانتصب شاء الخ) قال الدنوشري ويفهم منه ان في محذوفة قبل جهنم ولا يجوز ان يعطف جنة لان أم المنقطعة ليست عاطفة الا على رأي تقدم وقوله في جنة من جلة التمني والتقدير بل ليتها ضجيعتي في جنة وكذا يقال فيه بعده والشاهد في ام الاولى والثانية كما يفهمه ظاهر كلام الشارح (قوله كما أنها الخ) قال الدنوشري هذا قول أبي عبيدة فقط كافي المعنى (قوله بعد المطلب)

ورجع هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها الا الى آخر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لأم خارج عنها وورض بان الوجه الثاني انما يتأتى في المسبوقه بهمزة الاستفهام لاهمزة التسوية فيترجع الاول لشموله النوعين وعليه افتصر في المعنى وتسمى ايضا في النوعين معاداة لمعاداة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويقترق النوعان من اربعة اوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعدهمزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وانما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعدهمزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تأويل مفردين كما هو وليست تلك كذلك والى نوعي الاتصال أشار الناظم بقوله وأم بها عطف بعدهمزة التسوية * او همزة عن لفظ اي مغنيه (و) ام (المنقطعة هي الخالية من ذلك) المذكور في المتصلة فلا تقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (ولا يفارقها معنى الاضراب) عند الجمهور والى ذلك أشار الناظم بقوله وبانقطاع ومعنى بل وقت * ان تلك مما قيدت به خلت (وقد تقتضى مع ذلك) الاضراب (استفهاما حقيقيا) وهو الطلبي (نحو) قول العرب (انها لا بل أم شاء) بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله أبو عثمان وشاء خبر له بدأ محذوف (اي بل أمي شاء) فالهمزة داخلة على جملة (وانما قدرنا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المقرد) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الاعلى جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور بخلاف لابن جني وادعي ابن مالك انها قد تدخل على المقرد وحمل قولهم انها لا بل أم شاء على ظاهره دون تقدير مبتدأ واستدل بأنه قد سمع ان هناك ابلا ام شاء بالنصب وهذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتأويل يمكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة أو منقطعة وانتصب شاء محذوف اي ام أرى شاء (او) استفهاما (انكاريا) كقوله تعالى ام له البنات) ولكم البنون (اي بل أله البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك (وقد دلالة تنضيه) أي لا تقتضى ام المنقطعة الاستفهام (البتة) لاحقيقيا ولا انكاريا (نحو) هل يستوى الاعمي والبصير (أم هل تستوى الظلمات والنور أي بل) هل (تستوى) ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمي في المنام ضجيعتي * هنالك (ام في جنة ام جهنم) اي بل في جهنم ولا يقدر بل في جهنم (اذ لا معنى للاستفهام هنا) لانه التمني وتقول ابن السجري عن جميع البصريين ان ام ابدأ بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين جالفوه في ذلك انه وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبت عينك ام رأيت بواسطة * فليس الظلام من الربا بخيالا قال أبو عبيدة ان المعنى هل رأيت (وأما اوقافها بعد المطلب للتخيير) بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او أختها او للإباحة كجالس العلماء والزهاد (والعرق بينهما) اي بين التخيير والإباحة (امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير) فلا يجوز ان يجمع بين زينب وأختها في التزوج لا امتناع الجمع بين الاختين (وجوازها) أي الجمع بين المتعاطفين (في الإباحة) فيجوز ان يجمع بين العلماء والزهاد في الإباحة (وبعد الخبر) وهو مقابل المطلب أي الكلام المخبري الذي من شأنه ان يحتمل التصديق والتكذيب (الشك) من المتكلم (نحو) ايشاؤي ما او بعض يوم) فليشأنا كلام خبري واول الشك من القائلين ذلك

اي بعد صيغة المطلب لانه لا يطلب في التخيير والإباحة والظاهر ان المراد بالمطلب الامر اذا الاستفهام لا يتأتى به تخيير ولا إباحة (او) وكذا يتأتى أنواع المطلب فليتأمل في الروي من مخالفة في غير الاستفهام (قوله أو للإباحة) ليس مرادهم الإباحة الشرعية لان الكلام في

معالي أو قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسن العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا (قوله أو الإيهام) المفهوم من كلام النحويين أن الإيهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والمختصر أنه غيره لأن فيما بعد قول التلخيص أو التشكيك ما نصه أو الإيهام ومثله الآية وقال الحفيد الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود في الأول الإخفاء بحسب بادي الرأي اه وأما الفرق بين الشك والإيهام فواضح قال بعضهم الشك يستوي فيه المتكلم والمخاطب والإيهام يتعلق بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فإنه عالم بالحقيقة الامر (قوله نحو وأنا أو أيا كم الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم تقع أو بعده في الخبر وكذا يقال في التقسيم فيما يأتي وفي كلام الشارح إشارة إلى ما قلنا حيث قال فيكون الشاهد في أو الثانية اه وأقول لا يخفى أن هذا النظر كليل لأن المصنف مثل الآية يقول يعين أن الشاهد في الأولى أو الثانية وجل كلامه على الثانية يمكن كما فعل الشارح وقواه وكذا يقال في التقسيم لا يظهر له وجه اذا وقع أو فعل أو حرف بعد الخبر وهو قوله الكلمة اسم الآن يقال الخبر انما هو المجموع في الحقيقة ولا يخفى ما فيه اذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هنا بناء على اشتراط تقدم الخبر في التقسيم ويأتي ما فيه وكان اللائق بالدنوشري ان يبين وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذي أشار إليه الشارح وقد تقدم الكلام الخبري دون الأولى لعدم تقدمه لأن ان واسمها ليس بكلام لكن قد يجاب بان قوله لعلي هدى أو في ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لكونه جارا ومجرورا فيمكن تقدير متعلقه مثني وحينئذ فالشاهد في الأولى والثانية (قوله وللتفصيل) ظاهر كلامه ان التفصيل غير التقسيم وقال في المعنى بعد ان ذكر ان ابن مالك تارة عبر بالتقسيم وتارة بالتفريق المجرى دما نصه وغيره عدل عن العبارتين فعبّر بالتفصيل ١٤٥ ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا

هودا أو نصارى اه وهذا يقتضى ترادف التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن الناظم بهذه الآية للتقسيم والعجب ان شرح المعنى كالشارح لم يتعرضوا لمعارضته الاوضح للمعنى ولا يقال التفصيل يستدعي سبق اجال بخلاف التقسيم كما قد يتخيل من كلام

(أول الإيهام) على المخاطب (نحو وأنا أو أيا كم لعلي هدى أو في ضلال مبين) فاننا أو أيا كم لعلي هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للإيهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المعنى الشاهد في الأولى وقال الدماميني الشاهد في الأولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أنخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبدته فهو على هدى وان من عبده غيره من جمادات أو غيره فهو في ضلال مبين اه (وللتفصيل) بالصاد المهملة بعد الاجال (نحو وقالوا كونوا هودا أو نصارى) فقانوا كلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى قد ذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق (أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى) فواو التفصيل الاجال في فاعل قالوا هو الواو (أول التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قاله ابن مالك في الخلاصة وأصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه إلى التفريق المجرى (وللاضراب) كبل مطلقا (عند الكوفيين وأبي علي) الفارسي وابن برهان نحو أنا أخرج ثم تقول أو أقيم أضربت عن

(١٩ تصريح في)

الشارح لانه مدفوع بان التقسيم يستدعي تقدم ما يتناول الاقسام كما قال الشمني وقال اللقاني الفرق بين التفصيل والتقسيم ان التفصيل تبين للامر المجمعة بلفظ واحد والتقسيم تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة في الآية جمعت اليهود والنصارى في لفظ واحد وهو الضمير المسند اليه قال المتضمن لجمع مقولهم فيه وبين ذلك فيما بعد (قوله فقالوا كلام خبري الخ) إشارة إلى دفع ما يقال التفصيل انما يكون في الخبر لا في الطلب وهو كونوا وحاصل الجواب انه انما هو في الخبر اذ التفصيل الذي في أو الاجال الذي في قالوا وهو خبر وهذا بناء على ان التفصيل لا بد ان يتقدمه الخبر كما هو قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبي كما نقلناه في حواشي الالغية بان ما عدا التخيير والإباحة والشك والإيهام من معاني أو يكون بعد الطلب والخبر وحينئذ فينبغي ان يقدر غامل لقوله وللتفصيل بعد المعاطف والتقدير يكون التفصيل ويدل له ما يأتي من حكاية الفراء والحق ان الشارح انما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع أو في الآية بعد الخبر اذ لم نر من شرح باشرط تقدم الخبر فيما عدا الشك والإيهام والعطف في كلام المصنف لا يقتضيه لما عرفت من انقطاعه عما قبله في التقدير فتأمل (قوله وعدل عنه في التسهيل الخ) قال في شرحه التعزيز به أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم أجود قال الدماميني لم أتحقق في الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرى على وجه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا ما دلل على التقسيم ثابتا في محل قلنا يسوغ الايمان بما شئت من الواو واوولكن استعمال الواو أجود وقال الشمني يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشيء أقساما يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كليا نحو اثنان صدور زجاج أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين فاكثروا بذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول فهو أجود من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم الخبري يقع في كل

المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات (قوله أذهب إلى زيد الخ) قال الدنوشري فيه وقوع أو بعد غير الخبر والعطف يقتضي
بمخلاف ذلك فإن قوله وللأضراب معطوف على قوله قيل للشك المشترك فيه وقوع أو بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن أن
يقدر له عامل يكون به منقطعاً عما قبله كان يقدر تأتي بعد الواو وقال الرضي والسعد كما نقله بعد المشايخ أن الأضرابية ليست بعاطفة
أه وهو بعدم معرفة ما نقلنا عن الشاطبي غير محرر وكان ينبغي الجزم بتقدير العامل وتقديره في قول المصنف والتفصيل لاهنا الموهوم
اشتراك التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر فتدبر (قوله ومحمّل الخ) قال الدنوشري قد يقال إن ذلك موهوم أنهم إما فريق ملجم
وإما فريق سافح والعرض الحكم عليهم بانهم جمع الوصفين وذلك مناف لابقاء أو على معناها وكتب شيخنا الغني عن ربه الله بعده
أقول لا منافاة لأن المقام يقتضي ١٤٦ الحصر في القسمين ثم كتب الدنوشري قال بعض المشايخ لا مانع أن تكون أو حينئذ للتفصيل

الخروج ثم أثبت الإقامة فكانت قلت لا بل أقيم (حكى الفراء أذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم)
نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت لا والأضراب بشرطين تقدم نفي أو نهي
وتكرير العامل نحو لست زيدا أو لست عمرا ولا تضرب زيدا ولا تضرب عمرا (و) تكون أو (بمعنى الواو
عند الكوفيين) والأخفش والجرجاني (وذلك عند أمن اللبس كقوله) وهو جدي بن ثور الهلالي
قوم إذا سمعوا الصريح رأيتهم * (ما بين ملجم مهرة أو سافح)
أي وسافح لأن البيهية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم ويحتمل أن تكون أو لاحد
الامرئين على بابها والمراد بين فريق ملجم أو فريق سافح على حد ما جلس بين العامة أو الزهاد والصريح
صوت المستصرخ والملجم هو حامل اللجام في محله من الفرس والسافح بالسيف المهمة هو الأخذ
بناصية فرسه ومنه لتسفعها بالناصية وإلى معاني أو أشار الناظم بقوله
خير أريح قسم باووابهم * واشبكواضرابها أيضا
وربما عاقبت الواو إذا * لم يلف ذو النطق للبس منقذا
(وزعم أكثر النحويين أن أما الثانية في الطلب والخبر) فالاول (نحو تزوج اما هند أو اما أختها) الثاني
نحو (جاء في أما زوا واما عمرو وعزله أوفى العطف والمعنى) فتكون بعد الطلب للتخفيف والاباحة وبعد الخبر
للسك والابهام والتفصيل نحو اما ما شاكر أو اما كقور أو انتصباها على هذا على الحال المقدره وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله * ومثل أوفى القصد اما الثانية * (وقال أبو علي وابننا كسان وبرهان) بفتح الباء
والمنع من الصرف (هي مثلها في المعنى فقط) لاني العطف وانما ذكرها في باب العطف لصاحبها الحرفه
قاله ابن عصفور (ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو) العاطفة (لزو ما والعاطف لا يدخل على عاطف وأما
قوله) وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهري
باليتماء أما شالت نعماتها * (أي إلى الجنة أي إلى نار
فناد) حذف الواو (وكذلك فتح همزها وابدال ميمها الأولى بياء) شاذان أيضا على سبيل الاجتماع وال
ففتح همزها لغة عميمية وقيسية وأسديق وشالت نعماتها كناية عن موتها فإن النعمة باطن القوم وشالت
ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانكسر رأسه وظهرت نعمة قدمه ولا خلاف في أن أما الأولى غير
عاطفة لا اعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد او اما عمرو ونحو رأيت اما زيدا او اما عمرا (وأما
لكن فعاطفة خلافا لليونس) وتبعه ابن مالك في التسهيل (وانما تعطف بشروط) ثلاثة (أفراد معطوفها

أو يقال أنه لا مانع من
كون القوم اما ملجمون
فقط أو سافحون فقط
(قوله على هذا) أي على
معنى التفصيل والحال
المقدرة هي التي يكون
حضور مضمونها متأخرا
عن حصول مضمون
عاملها والعامل فيهما
هديناه والهداية نصب
الدليل ولا شك في تأخر
الشكر والكفر عنه لأن
المراد بالشكر العمل بما
بين له وبالكفر ضده وليس
بمقارنين لنصب الدليل
* (نكتة) * قال صاحب
ابن عباد القاضي عبد
الجبار عن هذه الآية
فقال كيف قرن بين لفظي
فاعل وفعل وأحدهما
للبالغة دون الآخر فقال
نعم الله تعالى على عباده
كتمسيرة فكل شكر
بازائها قليل وكل كفر

فظم فقامشا كغير لفظ المبالغة وكفور بلفظها (قوله وإلى ذلك أشار الخ) قال الدنوشري قد يقال إن كلام الناظم وان
صريح في أنها مثل أوفى المعنى لاني العطف (قوله وأما لكن) قال الزرقاني أي الحقيقة وأما المحققة من التقيية فهي حرف ابتداء صغير عامل
بخلاف الأخفش ويونس فأنهما يريان أنها عاملة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة خبرها قال في المعنى وانما لم يعمل لدخولها على
الجملة من اه بالمعنى وظاهر كلام الدماميني أنها حينئذ تفيد الاستدراك وذلك لانه نظر في الفرق بين المحققة والحقيقة حيث دخلت
جملة فقال أنظر (قوله خلافا لليونس) قال الزرقاني قال ابن عقييل في شرح التسهيل فهي عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما قبلها
من واو اه فان قلت فالذي يقوله في ما قام زيد لكن عمرو وهل يمنع ذلك أو يجوزها فوجهها الجواب انه يجوز قال الرضي وذهب يونس
إلى أن لكن في جميعها محققة من التقيية وليست بحرف عطف وليها مفردا أو جملة وذلك نحو دخول الواو على ما في المفرد

بقدر العامل بعدها اه المقصود منه اذا تقرز هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضي انها عند نوس محققة من الثقبيلة ومع ذلك
تفيد الاستدراك (قوله وان تسبق بنفي) هل النفي خاص بالحروف او لو كان بالافعال الناقية والاسماء واذا كان بالحروف فهل عام في
جميعها او خاص بما وانظر لم يذكر الاستفهام مع انه ملحق بالنفي في الغالب وصرح في التسهيل بانها اذا كانت جاهلة لا تكون بعد الاستفهام
(قوله وان لا تقترن بالواو) الاقتران يشمل ما اذا كانت تالية او غير تالية والظاهر ان المراد ان تكون تالية بقدر ما سياتي وخصوصا
الاقتران بالواو لم يعمموا العاطف كما في بل الظاهر لعدم تاتي غير الواو هنا (قوله فقيل عطف على صالح) قال الزرقاني أي فقيل الجوز
عطف على صالح وهذا هو الذي عول عليه هنا لجهله ما ذكر مثالا للعطوف المقدر وقوله وقيل بجار مقدر أي وقيل الجوز بجار مقدر كما بينه
وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور ان العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل ان المعطوف حينئذ الجار والمجرور وهو ليس
جمله وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلا لاقائه ابن المصنف (قوله لكن وقائه الخ) قال الزرقاني لما كان عدم خشية حديثه رعايتهم
منه انه كذلك في قتاله استدرك على ذلك وبين انه في الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف ١٤٧ الجملتين الخ) وذلك لاستقلال الجمل

استقلالها (قوله وزعم
ابن أبي الربيع) ينبغي على
قوله ان تكون الواو قبلها
زائدة (قوله افسراد
معطوفها) خالف فيه
بعضهم وفي الرضي واما
بل فاما يلها مفرد أو جملة
والتي تليها جملة فائدتها
الاتصال الى جملة أخرى
أهم من الاولى وقد تكون
لتدارك الغلط ومثله في
الفصل والوصل وعلى
مجيء بل عاطفة في الجمل
جرى الامام النووي في
المنهاج في مسئلة الاجتهاد
حيث قال او ماء و بول
لم يجتهد على الصحيح بل
مخلطان وتقل شراحه
هناك ان ابن مالك
يقول بانها تعطف

وان تسبق بنفي او نهي) عند البصريين واليه اشار الفاعلم بقوله * وأول لكن نفي او نهي * (وان
لا تقترن بالواو) عند الفارسي والاكثريين فالنفي (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالع) بالجورسما عطف
عطف على صالح وقيل بجار مقدر أي لكن مررت بطالع وجازا بقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه
بتقدم ذكره (و) النهي (فحولا يقيم زيد لكن عمرو وهو حرف ابتداء) جيء به لجهل دافدة الاستدراك
ولست عاطفة (ان تليها جملة) لعدم افراد معطوفها (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين
(ان ابن ورقان لا تخشى بواو) * لكن وقائه في الحرب تنتظر
فوقائه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقان بالمد هو المحرث
الصيداوي وورقان ابوه والبواو جمع بادرة وهي الحدة (او تلي) لكن (واو) فهي حرف ابتداء أيضا
وايست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو (نحو) ما كان محمداً أباً أحمد من رجالكم (ولكن
رسول الله) فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكن محذوف (اي ولكن كان رسول الله وليس) رسول
الله (المنصوب معطوف بالواو) الداخلة على لكن على ان ابا احمد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب
يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو (لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب
والايجاب) لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز
تخالفهما الايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقيم عمرو وزعم ابن أبي الربيع ان لكن حين
اقتراها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيويه (اوسبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم
يقيم) فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتدأ ولم يقيم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالافراد (على انه
معطوف) على زيد لقوات شرطه وهو النفي أو النهي (خلافا للكوفيين) في اجازتهم ذلك وليس ذلك
بمجموع واما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر أو نفي او نهي ومعناها (بعد
الاولين) وهما الايجاب والامر (سلب الحكم عما قبلها) حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشئ (وجعله

الجمل والذي ذكره ابن هشام انه لم يقل بذلك الا به فانظر حواشينا على الالفية هذا ولم يبين حكمها اذالم يفرد معطوفها كما فعل في
لكن فانظر المعنى (قوله بايجاب) هل الاستفهام داخل في الايجاب (قوله) ومعناه بعد الاولين الخ) الحاصل انها تفيد بعد الاولين أمرين
تأسيسين ازالة الحكم عما قبلها او جعلها لما بعدها وبعد الاخيرين أمرين تاكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو اثبات نقيضه لما
بعدها (قوله حتى كانه الخ) ما سبب هذه العبارة المؤذنة بعدم تحقيق ما ذكره هلا أسقط الكاف وقد يجعل كان للتحقيق (قوله حتى
كانه مسكوت عنه الخ) قال الديو شري ليس هذا معنى سلب الحكم وكان الشارح اراد ان يحمل كلام الموضع على ما قاله الشيخ سعد
الدين في المطول فانه قال معنى الاضراب ان تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فيحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو ما عانى
زيد بل عمرو ويحتمل مجي زينو عدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم المجي قطعاً اما اذا انضم اليه لانه حوا في زيد بل
عمرو فهو يفيد عدم مجي زيد قطعاً اه فكلام الموضع صريح فيما قاله ابن الحاجب فلا يضحى لشارحه على ما قاله السعدوان
كانت عبارته في المعنى تفيد موافقته له اه وبغير حجة يحتاجه مانعه وقال السيد في حاشيته على هذا المثل قد وقع في كلام ابن الحاجب
ان الحكم على الاول كان غلطاً و اراد ان يقع النسبة عليه والاختيار عنه كان غلطاً كما يدل عليه كلامه صريحاً و صريحاً أيضاً شارحوا

كلامه وامانه يدل على انتقاء المسند عن الاول فمالم يقل به أحد ولا يرضى به ذواً وبمنحطه أيضاً نقل كلام السيد في شرح المفتاح وهذا يعني عن نقله لانه معناه اه وأقول قد أشار المصنف في الحواشي كما بيناه في حاشية الالفية الى ان المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل اثبات امر أو نفيه عنه لا المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتاً عنه لانه دخل في تقيض الحكم وهو لا حكم ولم يدخل في تقيض المحكوم به وهو القيام مثلاً في زيد قائم بل عمرو وهو لا قيام وعلى هذا فالمصنف تابع للجمهور ولا ابن الحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابقاً لشرح خلاف ما قاله الدنوشري لكن قول الشارح فالقياس الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به وكان الاظهر ان يقول فثبوت القيام في المثالين عمرو ولا زيد فتدبر (قوله فالقيام في المثالين) قال الدنوشري فيه نظر اذا ثبت له عمرو في الثاني الامر بالقيام فليتأمل اه بقي ان قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله أولاً حتى كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشئ سلب الحكم المقصود بالعطف عنه (قوله وأجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا الخ) قال الدنوشري ظاهره انها تقييد للفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفي أو نهي لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبد الوارث وانما يقولان ان المتبوع حينئذ كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق له وعبارة المطول تفيده ١٤٨ ما قلناه وهي مذهب المبردين بعد النفي تقييد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه

أو الحكم متحقق الثبوت له فغنى ما جاء في زيد بل عمرو بل ما جاء في عمرو فعدم مجيئ عمرو متحقق ومجيئ زيد وعدم مجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق اه والحق ان قول الشارح مع هذا مراده به انها تقييد ما قاله في بعض التراكيب مع افادتها في البعض الآخر التقدير المبرور ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكر وتقبل في المطول عن الجمهور انها بعد النفي تقييد ثبوت الحكم للتابع مع

لما بعدها كقيام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو) فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد (و) معناها (بعد الاخيرين) وهما النفي والنهي (تقرير حكم ما قبلها) من نفي أو نهي على حاله (وجعل ضده لما بعدها لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدي بها) والى ذلك اشار الناظم بقوله بل وكل من بعده صحوبها * كلف أكن في مربع بل تها فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدي بها (ولا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نفي زيد عن القيام وتامر عمر بالقيام (وأجاز المبرد) وعبد الوارث مع هذا (كونها تافهة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله) وقول عبد الوارث (ما زيد قائم بل قائم) بالنصب (على معنى بل ما هو قائم) واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ويلزمهما أن لا يعمل ما في قائم شيئاً لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تقييد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بهما اللتان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو (واضرب زيد بل عمرو) قال المرادى تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اه فالقائم عمرو ودون زيد والمأمور بضربه عمرو ودون زيد وتزاد لاقبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لابل الشمس لولم * يقض للشمس كسفة أو أقول والثاني كقوله وما هجرت لك لابل زادتني شعفا * هجر وبعده تراخ لالى اجل

السكوت عن ثبوته وانتقاءه عن المتبوع فغنى ما جاء في زيد بل عمرو وثبوت المجي لعمرو مع احتمال مجي زيد (واما وعدم مجيئه وهذا لا يوافق ما هنا من انها بعد النفي والنهي لتقرير الحكم على غير مذهب المبرداه ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف وأجاز فانه صريح في اجازتها ما قاله الجمهور والالغال ومذهب المبرداه فلا ينبغي ان يثبت مخالفة المطول للشارح وحده (قوله وتزاد الخ) هكذا في المغني قال الدماميني وهو محل نظر فقد قال الرضي واذا ضمنت لالى بل بعد الايجاب فنحو قام زيد بل عمرو واضرب زيد لابل عمر اقيمت بلا القيام عن زيد واثبت له عمرو ولولم تجي بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه محتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد لابل عمر أى لا تضرب زيد بل اضرب عمرو لولا المذكورة لاحتمل ان يكون أمر اضرب زيد وان لا يكون مع الامر يضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل ليست برائدة بل انها التأسيس معنى لم يكن (قوله كسفة) بفتح الكاف التغيير الى السواد والاقول والغيبوية (قوله والثاني كقوله وما هجرت لك الخ) لا يخفى ان بل في هذا البيت غير عاطفة لان شرطها افراد مغلوظها وزاد في جملة قوله أولاً وتزاد لاقبل بل المراد بل من حيث هي أعم من ان تكون عاطفة أو لا فكان على الشارح ان يتعرض لمفهوم الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمصنف في المغني انما ذكرها بعد الكلام على حكم بل اذا دخلت على الجمل يكون للاضراب ما مع الابطال أو الاثقال

(قوله وأما لافيه عطف بها الخ) قال الزرقاني قال الرضي اعلم أن لافيه عطف بها الخ من مقرر دبعها يجابه للتبوع ولا يجب الابدخبره واجب أو أمر ولا يجب بعد الاستفهام والعرض والتمني والتخصيص ونحو ذلك ولا بعد التني اه وقوله ولا يجب أي لا تثبت وفي كلام بعض شراح الألفيتشي بخلاف هذا واستعمل المصنف في قوله شروط جمع الكثرة وموضع جمع التنية لأن شرط ليس له جمع قلة وحينئذ ليس هذا من القليل لأن محل ذلك ما إذا كان جمع قلة وتبي عليه من الشروط أن لا تقترن بعاطف وقد ذكره في المعنى فقال الثاني أن لا تقترن بعاطف فاذا قبل جاء زيد لا بل عمر والعاطف بل ولا ردنا قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاء في زيد ولا عمر والعاطف الواو ولا تو كيد للتني وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم التني وقد اجتمعنا أيضا في ولا الضالين وسيد كر الشارح هذا اه وقوله واستعمل المصنف الخ مبني على خلاف ما حققه السعدني التلويح في أن الجمعين انما يفتقران في الغاية لافي المبتدأ وقوله ان شرط ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جاء أشراطها وأفعال من جوع القلة لأن ذلك جمع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جمع شرط بسكون الراء بمعنى الزام الشيء والتزامه (قوله أفراده معطوفها) قال السيد في حواشي المطول في باب الفصل والوصل لانهام موضوعه لأن ينسفيها ما أوجبته للتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد قائم يناقض زيد ليس بقائم لا عمر وليس بقائم ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وأما قولك زيد وجهه حسن لافعه قبيح ١٤٩ لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله ولا يورد صحته قياسا لانه

بمعنى قولك حسن الوجه لا قبيح الفعل (قوله بايجاب) قال الزرقاني أي ما ثبت خبري لأن الامر أيضا بايجاب لكن غير خبري فقد ظهر التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ثم ان الدماميني استظهر فيما اذا انتقض النسبي بالأ أن يكون مما تقدمه الايجاب نحو ما قام القوم الا زيد الا غيره قال اذا التقدير قام زيد لا غيره ونقل عن السكاكي ومن تبعه انهم يعنون مثل هذا التركيب فانظره

وأما لافيه عطف بها بشرط (ثلاثة) أفراد معطوفها وأن تسبق بايجاب أو أمر اتفاقا) فالاول (كهدا زيد لا عمر وو) الثاني نحو (أضرب زيد الامرا) زاد سيدويه (أونداه خلافا لابن سعدان) بفتح السين في منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب (نحو ما ابن أخي لابن عمي) وأن لا يصدق أحدهما عطفها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشروط لأن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدهما ونص عليه أيضا الأبدى في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما أبو حيان قال الموضح (وهو حق فلا يجوز جاء في رجل الا زيد) لأن الرجل يصدق على زيد (ويجوز جاء في رجل لا امرأة) اذ لا يصدق أحدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والأبدى مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فامتناع قام رجل وزيد في غاية البعد لانك اذا أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معنيهما معا كسين والبحت في ذلك بحال اه (وقال الزجاجي) في كتابه اني الحروف (وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعمل ماض فلا يجوز) عنده (جاء في زيد لا عمر) قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لاجاء عمر والاعلى الدعاء (ويرده) انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيدا قائما ولا قاعدا قاله في المعنى وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى الياس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتأق في مسئلة ليس

(قوله فلا يجوز جاء في رجل لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما اذا قبل جاء في رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو مثل له لصدق رجال على زيد واستشكل ذلك بان هذا في الاستثناء جائز والذي يظهر ان المتعاطفين هنا متغايران باعتبار الافراد والجمعية (قوله مع ان بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد أحمد بن هبء الدين بن الشيخ الامام أبي الحسن علي تقي الدين السبكي وأجابه والده بما حاصله ان معنى قام رجل وزيد قام رجل غير زيد وادواستفيدا التقييد من العطف لانه يقتضي المتغايرة وللتسكلم مقصود صحيح في ابهام الاول وتعيين الثاني ولا مقصود في اند على المتغايرة المحاصلة بدون العطف في قام رجل غير زيد واذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف لان مبني كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما يعدل الى الاطناب المقصود لا يحصل بدونها فاذا لم يحصل مقصودها فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملة ما قدر على واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونها واعلم ان مما استشكل به الهباء السبكي الشرط المذكور بخالفته لقول البيهاتيين شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين نحو زيد كاتب لاشاعر وأجاب والده بان معنى عدم تنافي الوصفين ان كان صدقهما على ذات واحدة بخلاف المتناقضين كالعالم والجاهل لان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وان كان معناه متباينا والتباين أعم من التناقض في كل متناقضين متباينان ولا عكس والبيهاتيون لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التناقض الى آخر ما حرره في رسالة سماها تليل العلاء

في العطف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقاني العامل في الاول اختصم وفي الثاني مبتدأ مقدر تقديرهما وفي الثالث ان ولا يصح ان يقال اختصم عمرو ووهما عمرو ولا ان عمرا (قوله وان زيد الاعراب ائمان) قال الزرقاني كذا في النسخ مع ان الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افراده في طابق أحدهما قاله الرضي في آخر باب العطف وفي التسهيل أيضا انه يطابق أحدهما قال ابن عقيل والذي يظهر كون المحكم الاول نحو زيد لا هند قائم (قوله في تفسيره) أي قال الجماعة في تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس المثل فاندفع قول المصنف لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعك جندك او نفعك جندك (قوله قاله في القاموس) قال الزرقاني أي قال انه ثنية الخ ولم يذكر انه مقصور ضرورة اه وهذا أمر ظاهر لان صاحب القاموس بصدديان لفظ تنوفا من حيث هي لا بقيد كونه في البيت (قوله لعدم ارتفاعها) أي الجبال ١٥٠ الصغار (قوله ولم يكن مدخولها مفردا الخ) يعني ان جملة شروط كون

عاطفة أن لا يكون مدخولها ما ذكر فان كان مدخولها ذلك فهي غير عاطفة وذلك لان مدخولها الا الاولي ما ذكر مع انها مستوفية للشروط كلها حتى لا تتفاء لعاطف فاستدرك الشارح على المصنف بذكر هذا الشرط والذي قبله ظاهر (قوله وليست عاطفة) لثان قول حينئذ ما سبب جعل بل العاطفة واهمال لا وقوله ولا ردليا قبلها صريح في أنها ليست بزائدة لانها حينئذ مقيدة للنفي ولذا قال الدماميني ان ما قاله ظنا معارض لقوله في بل ان لا تزداد قبلها التوكيد الاضراب بعد الايجاب والتوكيد تقرير ما قبلها بنقد النفي اه قال الزرقاني ويمكن ان يقال المعنى ردليا قبلها المستفاد من بل وحينئذ

والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد و عمرو و رأيت ابني زيد وعمرو وان زيد الاعراب ائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جندك لا كدك قيل في تفسيره نفعك جندك و (قوله) هو امر والقيس الكندي (كان دنارا حلفت بلبونه * عقاب تنوفا لعقاب القواعل) فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل فعل ماض وهو حلفت ودنارا بالمثلثة اسم راع وحلفت ذهبته ولبونه بالاضافة الابل ذات الالبين وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفا بفتح التاء المثناة فوق كجلا ولا مقصور للضرورة ثنية مشرفة قرب القواعل قاله في القاموس وقال في المعنى انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كأن هذا الراعي ذهبته بابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفا فطارت بها وار تفتت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لعقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها وانحصر الناظم على قوله * ولا هنداء أو امرأ أو اثباتا تالا * فنداء وما عطف عليه مفعول مقدم يتلا وتلاخبر لا والتقدير ولا تلبنداء أو امرأ أو اثباتا وابلك أن تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادى فتمزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة له وصوف مذكرا أو خبرا أو حلا فان اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لابل عمر والقاعل بل ولا ردليا قبلها وليست عاطفة قاله في المعنى وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق أو خبرا أو حلا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقدر لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا با كيا قاله في المعنى * (فصل * يعطف على الظاهر والضمير المنفصل) رفوعا كان أو منصوبا (والضمير المتصل المنصوب بلا شرط) فالعطف على الظاهر (كقام زيد وعمرو) والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قائمان والمنصوب نحو (اباك والاسد) على الضمير المتصل المنصوب (نحو جمعنا كم والاولين) فالاولين معطوف على الكاف والميم (ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا الا بعد تو كيد) بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون (بضمير منفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم) ونحو اسكن أنت وزوجك في أحد الوجهين أو بتوكيد معنوي كقوله

دعرتم أجمعون ومن يليكم * برؤيتنا وكنا الظاهر بنا

(أو) بعد (وجود فاصل أي فاصل كان بين المتبوع) وهو المعطوف عليه (والتابع) وهو المعطوف (نحو يدخلونها من صلح) فن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الماء (أو) وجود (فصل بلا)

فهي مقيدة لما أفادته بل وحيث كانت مقيدة لذلك كانت مؤكدة * (فصل) * (قوله ولا النافية يحسن الخ) فيه إشارة الى أن الامر في قول الناظم فافصل ليس للايجاب وان كان ذلك هو الاصل فيه في عرف الصنفين والقرينة قوله وبلا فصل يردون لئيبه على ترتيب الفاصل وأحسنه الفصل بالتوكيد وقله بلا وبينهما البواقي ونبه الناظم على حسن الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه مع شمول قوله فافصل له وذكر الخاص بعد العام يشعر بمرتبته (قوله في أحد الوجهين) وهو ان زوجك عطف على الضمير المستتر في اسكن والوجه الثاني ما يأتي قريبا من انه معمول العامل هو المعطوف والتقدير وليسكن والعطف على الاول من عطف المفردات وعلى الثاني من عطف الجمل (قوله والفاصل الخ) قال الدنوشري قد يقال كان الاولي أن يقول هالا الهاء كما لا يخفى وكان الاولي أيضا أن يضم اليها النون اللهم إلا أن يقال ان العصل بها كالفصل لكونها علامة اعراب وليتأمل (قوله أو وجود فاصل بلا الخ) قال

الدنو شري هذا دخل في قولهما قبل أو بعد وجود فاصل أي فاصل كان الخ إلا أن يخص الأول بان يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف العطف وقول السارح فيكتفى بذلك الخ ظاهر في أنه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وان لم يكن بين المعطوف عليه والعاطف اه ولا يخفى أنه غفلة عن ظاهر الكلام وان قول المصنف أول بين التابع وقواه ثانيا بين العاطف والمعطوف صريح في مغايرة القسمين وأنه لا بد في الأول من تقدم الفاصل على حرف العطف ثم فائدة النص على هذا الأخير الرد على مكي حيث قال ان الآية من قبيل العطف بلا فاصل ولا حجة في دخول لانهما دخلت بعد واو العطف والذي يفصل به انما يتاقي قبل واو العطف (قوله الاباء الخافض) قيل هذا استثناء منقطع لان العطف حينئذ على الخافض والخفوض لا على الخفوض ولا يخفى أن ما قاله من العطف على الخافض والخفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم والحق أن ١٥١ العطف على الخفوض لكن هل

العامل في الارض اللام
الاولى والثانية كالعدم
أو الثانية بحري فيه
ما أتى عن الجاهلي في عود
الاسم (قوله قال لها
والارض) كذا في بعض
النسخ وفي بعضها فقال
وهو التلاوة والاول جائر
كأنه عليه الهاء السبكي
في شرح مختصر ابن
الحاجب ونقله الدماميني
في بحث من الجارة وأطال
في ذلك واستدل على
خصوص هذا الذي
وقع هنا بقوله صلى الله
عليه وسلم حين سئل عن
الخبر ما أنزل الله علي
فيها شيئا الا هذه الآية
الجماعة الفاتحة من عمل
مثقال ذرة خيرا يره
كذا وبناه في صحيح
البخاري وكذلك في مسلم
ورأيت بخط النووي
بغير فاء (قوله على الماء)
قال الدنو شري كان

الثانية (بين العاطف) وهو حرف العطف (والمعطوف) فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (نحو ما أشركنا ولا آباؤنا) فآباؤنا معطوف على ناولا فاصله بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التابع والتبوع والفصل بين العاطف والمعطوف (في نحو ما تعلموا أنتم ولا آباؤكم) فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد باتم والفصل بين الواو وآباؤكم معقول ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله
وان على ضمير رفوع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما (وتضعف) العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل ينز من عامله منزلة الجزء (كررت برجل سواء والعدم) الرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق (أي مستو هو والعدم) وليس بينهما فصل (وهو فاش في الشعر) واليه أشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا (قوله) وهو جري في هجو الاخطل ورجالا الاخطل من سفاهة رأيه * (ما لم يكن وأب له لينا لا)
فعطف أب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر وعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر من غير فصل فيجوز أن مروى بالمعنى (ولا يكثر العطف على الضمير الخفوض الاباء الخافض) واليه أشار الناظم بقوله وعود الخافض لذي عطف على * ضمير خفوض لازما قد جعل
(حرفا كان) الخافض (أو اسما) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك أو منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا له أو كان لا عمل له من رفع أو نصب كغلامك فالحرف (نحو فقال لها والارض) فالارض معطوفة على الماء الخفوضه باللام وأعيدت مع المعطوف والاسم نحو (قالوا نعبد الهلك واله آياتك) فآياتك معطوف على الكاف الخفوضه باضافة الهاء وأعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض ونعبد الهلك وآياتك وانما أعيد الخافض فيهما لان الضمير الخفوض كالتنوين في شدة الزوم قاله الخوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة زومه لا يعطف على ما أشبهه (وليس) عود الخافض (بلازم وفاقا ليونس والاحفش والكوفيين) وتبعهم الناظم فقال
وليس عندي لازما قد أتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتا
(بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصري (وغيرهما) كحزمة (تسألون به والارجام) بالخفوض

الاولى أن يقول على ما الآن يقل ان الضمير هو الماء وحدها والالف ليست من الضمير (قوله وأعيد المضاف) حره حينئذ بالاول قاله الجاهلي قال والثاني كالعدم معني بدليل قولهم بني وبينك اذ بين لا تصاف الا الى متعدد وقيل حره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله (قوله وفاقا الخ) قال الدنو شري واستدلاه بما ذكره وتخريج القرآن على خلاف مذهب الجمهور بما ينافيه قول السعدان التخريج على خلاف مذهب الجمهور ينافي القضاة الا ان يقال محل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور اه وأقول هذا الذي قنديه كلام السعدي تبين انه مراده وانما عبر بما قاله لان العالب قوة دليل الجمهور لكن ينبغي ان المصنف صرح بان الموضوع قد لا يخرج الاعلى وجهه جوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك تجي المؤمنين بالادغام واستشكاله الدماميني بكلام السعد والحق انه يكتفى في القضاة موافقتها ووجهها نحو بالم يشد ضعفه (قوله كحزمة) فيه تنكيت على المصنف لان كلامه يوهم انها غير سبعة

لكن جزء يقرأ تسألون بالتخفيف فهل ابن عباس والحسن كذلك كما يقتضيه صنيع الشارح (قوله خلافا للزنجشري) قال التفتازاني
 كتب صاحب الكشف هنا حاشية حاصلها ان عطف وكفر به على صدق عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصانته التي من جلتها والمسجد
 الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدثان معني فكأنه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله
 وما عطف عليه ولان عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم
 لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه (قوله عليه) قال الدنوشري نائب فاعل عطف والضمير للمصدر وضميرانه عائد الى
 المسجد (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري ١٥٢ فيه انه يلزم عليه أيضا عمل الجار محذوف في غير المواضع المشهورة اللهم الا

أن يقال محصل المنع اذا
 حذف استقلالها وما
 يطريق التبعية فلا (قوله
 والصواب الخ) قال
 الدنوشري هو مخالف
 لقوله هنا وليس بلازم الخ
 اه أي لان قول الصواب
 يقتضي لزوم ذلك ثم
 انظر هلا أوردناه يلزم
 حذف الجار مع بقاء عمله
 ويجاب بما تقدم ما مررت
 بصالح لكن طالع من
 قوة الدلالة عليه بتقدم
 ذكره هذا وأورد بعضهم
 ان مقاله في المعنى يؤدي
 الى تعطيل مسألة
 العطف على الجور
 بدون إعادة الجار اذا
 تقدير الجار تكن في
 كل جزء من جزئياتها
 كقراءة جزءه ويجاب بان
 الاصل عدم حذف
 الجار فلا ترتكب الا عند
 قوة الداعي كالعطف
 على المصدر قبل استكمال
 (قوله في الماضي
 والاستقبال) قال

عطف على الماء المحفوض بالياء (وحكاية قطرب) عن العرب (ما فيها غيره وفرسه) بالتحف عطف على
 الماء المحفوض باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية إعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف
 في الثانية (قيل و) يحتمل ان يكون (منه) أي من العطف على الضمير المحفوض من غير
 إعادة خافض (و صد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فالسجد الحرام عطف على الماء
 المحفوض بالياء ولو أعيدت لتقبل وبالمسجد الحرام (اذ ليس العطف على السبيل) المحفوض بعن خلافا
 للزنجشري (لانه صلة المصدر) وهو صدق فانه متعلق به (وقد عطف عليه) أي على المصدر (كفرو)
 القاعدة انه (لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته) فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان
 من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر
 معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وأنه
 معطوف على الماء من به اذ ليس مغنا واهما وقد اتفق أحدهما ليتعين الاخر لا يقال المحصر ممنوع
 لجواز أن يكون معمول المصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لاننا نقول المصدر لا يعمل
 محذوف فاعند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيويه قال في المعنى والصواب ان خفض المسجدين
 محذوف لانه ما قبلها اطلاقا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به اه (ويعطف الفعل على
 الفعل بشرط اتحاد زمانيهما) في الماضي والاستقبال (سواء اتحد نوعاهما) في الفعلية كأن يكونا
 مضارعين أو ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة (نحو لحنى به بلدتهميتا ونسقيه) فنسقيه معطوف
 على لحنى بدليل ظهور النصب في لحنى (ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم)
 فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل
 ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد أخواك (أم اختلعا) نوعا في عطف الماضي على المضارع وعكسه
 فالاول (نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار) فأورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل (و)
 الثاني (نحو تبارك الذي أن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية) وتامها تجري من تحتها الانهار
 ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لا اتحاد زمانيهما في الاستقبال والى
 ذلك أشار الناظم بقوله و عطفك الفعل على الفعل يصح (ويعطف الفعل) الماضي أو المضارع (على
 الاسم المشبه له في المعنى نحو المغيرات صبحا فأثرن ونحو صافات ويقبضن) فعطف في الاولى أثرن وهو
 ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي أعرن وعطف في الثانية
 يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يقبضن قيسل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن
 بقابضات وأثرن بمثيرات (ويجوز العكس) وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي
 أو المضارع (كقوله) يارب بيضاء من العواهج * (أم صي قلوبا أودار ج)

الذنوشري ينظر ما وجه الاقتصار على المعنى والاستقبال دون ذكر الحال ثم وافقني على التوقف في كلام الشارح فعطف
 شيخنا أبو بكر السنواني (قوله فعطف في الاولى أثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الغنيمي بهامش نسخة الذنوشري قديقال ان
 المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول فلم يقل الشارح فعطف في الاولى أثرن على العاديات ويجاب عن ذلك بان محصل
 قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد بما اذا لم يكن العاطف حرفا تيا كما نقلنا ذلك بعض مشايخنا عن الكمال بن
 الهمام ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب لاجاز ان يكون الجار لعدم دخول الافعال ولا جاز ان يكون غيره لعدم وجوده هنا إذ
 القرص انه معطوف على مجرور فقط اللهم الا ان يقال محل قولهم الجار لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما اذا كان

على سبيل التبعية كما هنا فمدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم يكن فائرن في محل جر ولا اشكال قلت الفرض ان المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها فليتا مل (قوله فعطف دارج الخ) قال الدنوشري قديقال لفظ دارج معطوف على محل جملة حبة الكونها صفة للتكثير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما أشبهه وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يجاب بأنه لما كان المقصود من الجملة هو الحدوث صح ذلك ثم يتردد النظر حينئذ في عامل الجر في دارج ما هو فليجر ثم كتب الدنوشري بعده ردنا النظر في ذلك والذي استقر عليه ان العامل فيه أم لانه معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلها ما رفايتها مل ثم كتب الغنيمي بعده أقول لم تحرر المسئلة كما ينبغي فان مشتاردد النظر هو قولهم ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم هنا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتض لان لا يكون العامل هنا أم لانه لم يعمل في المتبوع اذ هو جزء الجملة المعمولة لام وهو من حيث كذلك ليس معمولا لام ودعوى ان العطف عليه هنا هو الجملة وان قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لا يخفى ثم كتب ١٥٣ الدنوشري لم يبين سندا المنع ولا يشك عاقل ان قوله دراج من

عطف الصفة على مثلها
اه أصل السؤال والجواب
ماخوذان من كلام
الشهاب القاسمي كما بيناه
في حواشينا على الالفة
(قوله سهو) قال الدنوشري
وانما الساهي هو لجواز
كون بيضا معقول لفعل
مخدوف يفسره معدي
رب المخنوق على وزان
رب رجل صالح اقيته وان
كان المفسر فيما نحن فيه
مخدوفا فهو مشكل اذ
يلزم عليه حذف المفسر
والمفسر جميعا وكتب
شيخنا الغنيمي بعده
وقال العيني لم يسمه
وانما أم عطف ببيان
مقطوع فنصب اذ عطف

فعطف دارج على جبالنا اول دارج بدرج أو جبالنا وبالعوادج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية بليتها محذوف ولا يجوز نصبها الاعلى القطع وقول العيني أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضا سهولان بيضا معجور ورب لا منصوبه وقتحتها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفه لالف التانيث الممودة (وجعل منه) أي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل (يخرج المحي من الميت ويخرج الميت من المحي) فقد رخرج معطوفا على يخرج اول يخرج بيخرج (وقدر الزمخشري عطف مخرج على فائق) فيكون من عطف الاسم على الاسم وليكل منهما مرجحان فرجع الاول سلامة من الفصل بين المتعاطفين بحماته وذكر الشيء ومقابله ومرجع الثاني عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

(فصل * تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما اللدليل) وتشاركهما في ذلك أم المتصلة (مثاله في الفاء ان ضرب بعصاك الحجر فانبجست) أي فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على أو حيا من قوله تعالى في سورة الاعراف وأوحينا الى موسى اذا نسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانبجرت (أي فضرب فانبجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أو حينا) وهو سهولان انبجرت في البقرة وليس في آيتها ولا أو حينا وتلاوتها واذا نسقت موسى لقومه فتلانا اضرب بعصاك الحجر فانبجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة (ومثاله في الواو قوله) وهو النابغة الذي ياني (فا كان بين الخير لوجاء سالما * أبو حجر الالبال قلائل)

حذف الواو ومعطوفها (أي بين الخير وبين) وأبو حجر بضم الحاء والجيم كنية النعمان بن الحرث

(٢٠ تصریح فی) البيان كالنعت في جواز القطع في صرحوا به وحينئذ فقوله ولا يجوز نصبها الخ هو عين كلام العيني (فصل * قوله وتشاركهما في ذلك أم) كذلك كما اقتضاه قول البخاري في التفسير حيث قال كلما أتوا بشيء ثم أتوا بالآخر قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وقال الدنوشري وانما لم يذكر المصنف أم لقلته ذلك بالنسبة الى الفاء والواو اه وسببنا ان الشارح علل اقتضار المصنف بالتبعية للناظم وكان الاولى للشارح ان يعتذر عن اقتضار المصنف والناظم بما قال الدنوشري والاولى بالدنوشري ان يكتب ما هنا هنالك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان الظاهر انه من عطف الجملة لان عطف المفردات وان كانت عبارة الشارح محتملة لذلك وكذا فيما بعده (قوله وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة) في التلخيص ان المحذوف قد يكون جامة سبب المذکور نحو فانبجرت ان قدر فضربه بها ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انبجرت قال السعدو ظاهر كلام صاحب الكشف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطاً وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انما فصيحة على التقريرين اه وسبب تسميتها فصيحة انما ذكر عقب الامر بالضرب لان انفجار دل على ان المطلوب بالامر الانفجار فلذا حذف الضرب وانما نبه على هذه الغائبة الفصيحة وفيه أيضا على تقدير فضربه به اذ لا على ان المأمور التزم الامر وتسميتها حينئذ فصيحة

من الجواز العقلي (قوله معطوف ١٥٤ على اسكن) قال الدوشري فيه نظر اذ ذلك من حذف الجمل وكذا يقال فيما أشبهه (قوله

فهو من عطف الامر) أى
دال الامر اذ قوله ليسكن
ليس بامر بل الامر مستفاد
من اللام (قوله نحو
والذين تبوءوا الدار
والايمان) نقل السيد
السمهودى فى تاريخ
المدينة عن صاحب
القاموس وأقره ان من
أسماء المدينة الايمان
واستدل بالآية وحينئذ
فالعطف بلا تقدير مع
التبويى بمعنى التهيئ
(قوله فهو من عطف جملة
على جملة) قال الدوشري
فيه رد على قول المتن سابقا
يجوز عطفها عاملا لجملة
ظاهرا فى ان المعطوف
العامل وحده لا الجملة
فليتأمل وقد يقال انما
قال ذلك على سبيل التجوز
أو تغايبا فانه فى مسألة
المعمول المحرور والمعطوف
الجار وحده لا هو مع
المحرور (قوله وفى التسهيل
لا يشترط الخ) فيه بعد
ما نقله الشارح انه يشترط
صلاحية المعطوف إذا ما
هو بمعناه مباشرة العامل
وفى أقسام العطف من
الباب الرابع من المعنى
وشرطه أى العطف
امكان توجه العامل الى
المعطوف (قوله الانصار)
فيه اشارة الى ان ما
اقتضاه صنيع المصنف

الغمانى (وقوله ركب الناقة طليحان) فطليحان خبر المبتدا محذوف وما عطف عليه فى التقدير (أى)
راكب الناقة (والناقة) طليحان محذوف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والا لا فرد ويحتمل ان
يكون الاصل أحد طليحين محذوف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضع فى شرح بان سعاد
فلا دليل فيه والاطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة من قوله لم يطلع البعير اذا أعبأ
ومثاله فى أم قول أبى ذؤيب وقال صحابى قد غبنت وخلتنى * غبنت فأدري أشكلكم شكلى
قال أبو الفتح أى فأدري أطرية بكم طريقى أم غيرهم فحذف واقتصر الموضع على ذكر الفاء والواو تبعاً
لقول النظم والفاء قد تحذف مع ما عطفتم * والواو اذا لئس (وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد
حذف ويبقى معمولاً مرفوعاً كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة) فزوجه فاعل بفعل محذوف
معطوف على اسكن (أى وليسكن زوجك) فهو من عطف الامر على الامر (أو منصوباً نحو والذين
تبوءوا الدار والايمان) فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوءوا (أى وألقوا الايمان) فهو
من عطف جملة على جملة (أو مجروراً نحو ما كل سوداء عمرة ولا بيضاء شحمة) فيبيضاء مجرور بمضاف
محذوف معطوف على كل (أى ولا كل بيضاء وانما يجعل العطف فيهن) أى فى الامثلة الثلاثة (على
الموجود فى الكلام) بدون حذف (المثال الاول) وهو اسكن أنت وزوجك (رفع فعل
الامر) وهو اسكن (لل اسم الظاهر) وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل معطوفاً على فاعل اسكن
المستتر فيه لكان شريكاً فى عامه والامر بالصيغة لا يرفع ظاهره فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال
يعتقر فى التوازي ما لا يعتقر فى الاوائل ورب شئ يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلح عنه
ركعتى الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله فى المعنى وفى التسهيل لا يشترط
فى صحة العطف وقوع المعطوف وموقع المعطوف عليه اهـ ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف
الامر شاذ كما سياتى له فى باب التحذير فلا يحسن تخرج التزيل عليه (و) للمثال (الثانى) وهو
والذين تبوءوا الدار والايمان (كون الايمان متبوعاً) بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفاً على
الدار لكان معمولاً لتبوءوا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه فى عامه وهو فاسد من جهة المعنى لان
الايمان لا يتبوء (وانما يتبوء المنزل) اذا التبوء والتبوء يقال بؤأت له منزلاً أى هيأته له وفى اعراب الحوقى
فى سورة آل عمران يقال تبوءوا فلان الدار اذا لزمها اهـ فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل
آخر (و) للمثال (الثالث) وهو ما كل سوداء عمرة ولا بيضاء شحمة (العطف على معمولى
عاملين) مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول كل وعمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء أو
شحمة على عمرة لزم العطف على معمولى عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند من يبيحونه والا كثر من وأجاز
الانخس العطف على معمولى عاملين ان كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا
كهذا المثال وقيل يجوز مطلقاً كما حكاه الفارسي وابن الحاجب عن القراء والاصح فى التسهيل المنع مطلقاً
لان العاطف حرف ضعيف لا يتوب عن عاملين قال فى المعنى والحق جواز العطف على معمولى عاملين
فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وانفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولى عاملين مختلفين ان تاخر
المحرور عن المرفوع أو المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدانى الدار وعمرا الحجرة
للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمحرور وقاله السيد عبد الله (ولا يجوز فى) المثال (الثانى) كون
الايمان مفعولاً معه لعدم الفائدة فى تقييد) لانصار المعطوفين على (المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو
أمر معلوم) والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وهى انفردت

بعطف عامل زائد بقى * معموله دفع الوهم اتقى
(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء) وأم المتصاة (فالاول) وهو حذف المعطوف عليه بالواو

(كقول) من ان الآية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح (قوله بالواو والفاء) فى المعنى فى بحث ثم فى

الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ان ثم عاطفة على محذوف أي من نفس واحدة انشأها ثم خالق منها زوجها حينئذ قسم تشارك الواو والقاء في جواز حذف المعطوف عليه وموجب الحذف ١٥٥ في الآية دفع لزوم ان تكون الذرية

قبل خلق الزوج ويمكن
الدفع بجعل ثم للترتيب في
الاخبار (قوله وهو قول
الزنجشري) حيث اختار
المصنف قول الزنجشري
فكان عليه أن لا يخصص
هذا الحكم بالقاء والواو
لان ثم كذلك كما في المعنى
(هذا باب البديل)
(قوله وان ذلك يقولون
البديل الخ) أشعر قولهم
في حكم تكرير العامل انه
ليس تكريرا حقيقة
وهو كذلك قال الشارح
في بحث الاشتغال عامل
البديل ليس كما المقفوظ به
من كل وجه حتى يصح ان
يكون خبرا أو مفسرا للغيره
وانما هو تقدير معنوي
والا لم يكن من بديل المفرد
بل من بديل الجملة من الجملة
وذلك باطل اهـ لكن
سياق قوله تعالى تكون
لنا عيدا الاولنا وآخرنا
ما تدبر على ذلك (قوله
اذلوم يعتد بزيدا الخ) قد
يقال يكفي الضمير فيما
يعود عليه ذكر مرجعه
في اللفظ وان كان من جملة
أخرى وليس ذلك بابعد
من عوده على ما يستلزمه
المقام ونحو ذلك (قوله وفي
بعض النسخ ذكر لكن الخ)

(كقول بعضهم: بئ وأهلا وسهلا جوا بئان قال له مرحبا) بئ الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدره فهي لعطف المقدرات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواتي (والتقدير ورحب بئ وأهلا) فبئ متعلق بمرحبا وأهلا معطوف على مرحبا (والثاني) وهو حذف المعطوف عليه بالقاء وهو خاص بالجملة (نحو أن ضرب عنكم الذكر صفحا) فجملة تضرب معطوفة على جملة محذوفة (أي أنهم لم يروا) بتقديم الهاء على الميم (فنضرب ونحو أفلم يروا) والى ما بين أيديهم وما دخلهم (فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة) (أي أفلم يروا) وظاهره ان القاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الميم وان الميم في محلها الاصل وهو قول الزنجشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الميم قدمت من تأخير تنبيهها على اصالتها في التصدير ومحلها الاصل بعد القاء والاصل فانضرب فالم يروا الثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم أن تدخلوا الجنة أي أعلمتم ان الجنة حقت بالمكارة أم حسبتم والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف متبوع بدها هنا استبح *

(هذا باب البديل) *
هذه التسمية للبصرين واختلاف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد الشوطة لانه كره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تو كيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البديل في حكم تكرير العامل وقولهم البديل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبادون اللفظ بديل جواز ضرب بيت زيدا بده اذلوم يعتد بزيدا أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه والبديل لغة العوض (و) اصطلاحا (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه نفيًا أو اثباتًا (بلا واسطة) هذا معنى قول الناظم
التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

(نخرج بالفصل الاول) وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابح (النعمة والبيان والتوكيد فانها كملات للمقصود بالحكم) وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم (وأما بالنسبة لثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم) أصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وييل ولا يمكن بعد النفي (كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو وأول لكن عمرو وأما الاول) وهو المعطوف بلا (فواضح) أمره (لان الحكم السابق) وهو اثبات الجهي (زيد مني عنه) بلا (وأما الآخران) وهما المعطوف بييل والمعطوف بلكن بعد النفي (فلان الحكم السابق هو نبي الهى، والمقصود به انما هو الاول) دون الثاني (النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لانه) هو (المقصود) وحده (وذلك كما معطوف بالواو) اثباتا أو نفيًا (فجاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان) وهما الاول والثاني (خارجان عما خرج به النعمة والتوكيد والبيان) أما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع وأما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف بييل بعد الاثبات فجو جاء في زيد بل عمرو) وفي بعض النسخ ذكر كركن بعد بل وهو انما يسمي على قول الكوفيين (وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بئلك البديل واذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما) من شراح النظم وغيره (علمت انهم عن اصابة الغرض بعزل وأقسام البديل أربعة) أشار اليها الناظم بقوله

قال اللقاني ذكر لكن مشكل حتى على مذهب الكوفيين القائلين بانها عاطفة بعد الاثبات والمقصود به انما هو الاول (قوله واقسام البديل أربعة) زاد بعضهم خامسا وهو بديل كل من بعض قال السيوطي وقد وجدت له شاهدا في التبريل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ولا شك انه بديل كل من بعض وحينئذ فتمكت به البيانية تقرير دخولهم واقامتهم فبكونهم اعداء وانها من

هو عود الرحمن الذي لا يحلف وعده أو اتقرر برانها جنات كثيرة لاجنة واحدة كما رواه البخاري من حديث أنس قال أصيب حارثة يوم بدر فقالت أمه يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فان يكن في الجنة صبرت وان يكن غير ذلك ترى ما أصنع فقال الجنة واحدة وأحدة أنها جنات كثيرة وأنه في الفردوس الأعلى (قوله بدل مطابق) قال الدوشري هو بدل من قول بدل كل الخ (قوله وانما يطلق كل على ذي أجزاء) قال الزرقاني أجيب عن ذلك بان الشيء هنا هو اللفظ دون المعنى والتسمية اصطلاحية منقولة بعد التعليل يعني انه غالب الالفاظ التي تدل على ذي أجزاء على ما لم يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الاولى فقبيل في الجميع كل ثم سميت تلك الالفاظ ببدل الكل من الكل (قوله فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه الخ) قال الزرقاني أنظر ما الذي يسمى به عندهما حيث تدول عليهما بسميانه بدل اضراب (قوله ولا بد من اتصاله الخ) قال الدوشري وقال الناظم في شرح كافيته اشتراط أكثر التحوين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضمير اعتد على المبدل منه والجميع عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه والمستلثة مذكورة في المرادى مسبوطة فلتراجع اه وتقدم في كلام ١٥٦ الشارح في باب الاستثناء ما يشعر بالاستثناء عن الضمير لفظا وتقديرافانه قال في قوله تعالى

ولا يلتفت منكم أحدا
 امرأتك فأمر أنك بدل من
 أحد بدل بعض من كل
 ولم يصرح به ضمير لان
 قوة تعلق المستثنى بالمستثنى
 منه تغني عن الضمير غالبا
 اه فان قوله لان قوة الخ
 يشعر بعدم الاحتياج
 إليه هنا وان كان قوله ولم
 يصرح يشعر بتقديره
 بقي ان ظاهر كلامهم ان
 الربط في هذا الباب لا
 يكون الا بالضمير وبذلك
 صرح في المعنى (قوله
 متصل بالبدل أو غيره)
 قال الدوشري يتناقض ظاهر
 قول المتن ولا بد من اتصاله
 بضمير يرجع الى المبدل
 منه وقد يجاب بان الاتصال
 في كلام المتن ليس على
 حقيقته والاتصال في

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل عليه ينفي أو كعطف بيل

(الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء عما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) أنعمت عليهم فصرط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل (وسماه الناظم) في النظم (البدل المطابق) وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل (لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر) فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل (وانما) لم يقل ذلك لان كلاهما (يطلق) على ما يقبل التجزى فعند الاطلاق تبدل (كل على ذي أجزاء وذلك ممنوع هنا) لان الله تعالى منزوع عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس مبتدأ في المعنى لا تحتاج لربط (والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء) بالنسبة الى الباقي من المبدل منه (أو مساويا له) (أو أكثر) منه (كأكلت الرغيف ثلثه) فالثلث أقل من الباقي وهو الثلثان (أو نصفه) فالنصف مساو للثاني (أو ثلثيه) فالثلثان أكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الاعلى مادون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما (ولا بد) في بدل البعض (من اتصاله) بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكلمة (مذكور) ذلك الضمير متصل بالبدل أو غيره فالاول (كلامته المذكورة) في قوله ثلثه أو نصفه أو ثلثيه (و) الثاني (قوله تعالى ثم عموا ووصموا كثير منهم) فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم ووصموا والذي جعلنا على ذلك أنا وجعلناه بدلا من الواو من معالزم تواردهما من على معمول واحد وان جعلناه بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممنوع اه وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين أحدهما انه يخرج على لغة أكلوني البراغيث

كلام الشارح محمول عليها وفي جعل الآية مثلا لذلك نظر ظاهر إذ ضمير الغيبة لا يرجع اضمير الغيبة والثاني

يل كلاهما يرجعان الى شيء واحد أما ضمير المتكلم والمخاطب فيصيح ذلك فيه نحو أنت فت وأنا فعلت هكذا قيل وهو مردود فان المفسر له محذور من هما له ولا نسلم عود الضمير الى الضمير في ذلك (قوله فهو متوقف على اجازة حذف البدل) يعني ولم يثبت ولذا لم يذكر المصنف في المعنى حذفه وذكر حذف المبدل منه وبين ما قيل فيه (قوله فقال البيضاوي الخ) قال الدوشري كلام البيضاوي هذا يتناقض ما جزم به في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا حيث جوز في ذلك كون الذين مبتدأ مؤخر او الجملة قبله خبر ولم يظهر وجه التفرقة بينهما أو أحاب بعض الافاضل بانه انما ترك التضعيف في الثانية اكتفاء بذكره في الاولى كما هو عادته وبعد فلم يظهر وجه التضعيف كيف وقد أجاز النحاة تقديم الخبر في نحو قاموا اخوتك بخلاف زيد قام لا لتباسه بالفاعل ثم رأيت بعض محشي البيضاوي قال ورد بان ذلك ممنوع اذا كان الفاعل مستترا وهنا ظاهر ولا عبرة بالتباسه على لغة أكلوني البراغيث لانها لغة ضعيفة لا يبالي بها وقال أيضا وجه أبو البقاء الضعف بان الفعل قد وضع في موضعه فلا ينوي به غيره وفيه نظر (قوله وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين الخ) قال الدوشري لم يظهر الوجه من وجهي الضعف فليأمل وتوارد ما يلين على معمول واحد جاز في نحو جاء زيد وأني عمر

والنظر يقان وينظر ما المانع في غيره وفي غير العربية لا يجوز نسبة الاثر الواحد الى اكثر من واحد ولهذا وحز جماعة رتبة واحد قتلوا به (قوله لان الله عز وجل لا يكاف الحج) قال الدنوشري فيه نظر لخصه ابن هشام حيث قال لان الكلام بما آخره الحج (قوله ولا ضمير) قال الدنوشري الظاهر انه ولا ضمير بالياء بعد الضاد وان صح فراه انه لا ضمير لفظا او يكون ما شيا على عدم اشتراطه اه وهذا بناء على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة ومنها نسخة عليهما خط المصنف ما قاله انه الظاهر وهو لا ضمير (قوله والحق اتهم الحج) قال الدنوشري مراده الوجهان المتقدمان أي انه عام اريد به الخصوص كما قال ابن اياز وأوعام مخصوص أي بالبدل (قوله وقال الكسائي من شرطية) قال الدنوشري الذي في المعنى وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فبها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهم ما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مختص اما بالبدل أو الجملة ولم يردده (قوله وقال ابن السيد من فاعل حج الحج) قال الدنوشري كونه باطلا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونهما للعهد الذي كرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله ١٥٧ على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو

سقدم رتبة لان رتبته التقدّم واذا قدمت المبتدأ وهو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حتى ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين ويدل عليه آية أو آية بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسدأل ومضجوها وهو علامة ال التي للعهد الذي كرى بل جعلها ذلك مقدم فقد صرح كثير من بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد نظر القرينة المرشدة الى ذلك قاله الدماميني في حاشية المعنى

والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير وجوب استئثار الضمير في فعل الغائبين من فرائض العربية كما قال في المعنى وان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير العمى والصم كثير منهم فهو تكلف (أو مصدر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبتدأ منه مصدر (أي منهم) قال ابن اياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله عز وجل لا يكاف الحج من لا يستطيع اه قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لان الكلام بما آخره مقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان اه وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج وردبانه لا حاجة الى المحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله وردبانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يستطيعهم بحج وذلك باطل (والثالث بدل الاشتمال) واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلاه الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كما عجزتني الجارية حسنها أو مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا وردبانه يلزم منه ان يميز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه وردبسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره عما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول أفصح عنه السيرافي وأبو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ أبو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال (وهو يدل شي من شي يشتمل عامه على معناه اشتمالا بطريق الاجمال) وقال

جمعا وقال أيضا اذا جعل من في الآية بدل بعض من الناس في الآية يلزم عليه الفصل بين البدل والمبتدأ منه الاجنبي وهو المبتدأ اه وظاهره بل صريحه ان الفصل المذكور غير جائز فليتأمل اه وللتاج السبكي في بعض مجاميعه كلام في هذه الآية أجاب به عما رده على ابن السيد ولا مانع أن يكون في الحج شيئين فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج أتم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع ثم أورد عليه انه يلزم عليه أن يكون واجب على كل أحد بخصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظاهر ان اعراب الكسائي أرجح لان خاصه ان الله على الناس أن يكون محجوجا وله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه و ينبغي ان يقدر الجواب هكذا عليه ان يباشر الحج بنفسه قال وظاهر ان الآية ليست من العام بخصوص ولا الذي اريد به الخصوص وقد سبقنا في حواشي الفاكه في باب اعمال المصدر كلامه بزمته (قوله وانما المشتمل المسند الحج) قال الدنوشري وينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول أو الثاني أو العامل وينبغي تحرير هذه المسئلة فان قوله وانما المشتمل اليه على قصد غيره غير متأت هنا (قوله يشتمل عامه على معناه الحج) قال الدنوشري قال المرادى لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة أمرين أحدهما ان كان فهم معناه

عند الحذف ومن ثم جعل نحو أعجبتني زيد أخوه بدل اضرب لابل اشتمال اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والا نرحسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرحت زيد افرسه لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه أو فرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب التلخيص المفتاح واعترضه البهاء السبكي في العروس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله ان سلب يتعدى المفعولين فعمل ثوبه بدلا يقتضى حذف المفعول الثاني وان التقدير مثلا سلب زيد ثوبه بياضه وذلك محتمل بالمعنى المقصود من الكلام وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعوان النصر عن ابن الزمكاكي وحاصله انه أجاز ما في قول الحريري فلم يزل يبتزده دهره * سافيه من بطش وعود صليب (قوله الا أن يقول الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدوشري فيه نظر ظاهر لان الجواز والحقيقة ١٥٨ من صفات الالفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الالفاظ (قوله قيل والاصل تارة) قال الزرقاني

هذا يدل على جواز جاتي زيد الاخ أي أخوه عند الكوفيين وفي الرضى قال ابن الخشاب لا يجوز جاتي زيد الاخ اتفاقا (لطيفة) نظير الآية فيما ذكر قول الحريري في مقاماته حتى اذا لا الافق ذنب السرحان وأن انبلاج القمر وحان وقد سئل ابن يعيش الكندي عن ذلك فاشكل عليه الجواب حتى ذلك ابن خلد كان وذكر أن بعضهم جوز رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه قال المصنف كما نقله التاج السبكي في الطبقات عنه وأنه رأى بخطه كان رفعهما على حذف مفعول لا لا وتقدير ذنب بدلا أي حتى اذا لا الوجود الا في

في الحواشي هذا والذي يظهر به قال المبرد والسيدي وابن جنى وابن الباذش وابن البرميس وابن أبي العافية وابن ماكون وذلك (كأن عجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه) ألا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق الجواز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه أو فرسه) فان زيدا مسروق محازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد فان قلت فان تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على الجواز والسؤال متجاوز فاعده الى الشهر وإلى القتال بطريق الحقيقة والجواز كما بينا فلا اشكال فيها اه ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا أعرب ماله بدلا من زيد الا أن يقول ان الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وأفاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا افتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالسكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمالا الظرف على الظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدل المصدر لانه الاكثر (و) بدل الاشتمال (أمره في الضمير) الرابطة بالبدل منه (كأمر بدل البعض) ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدر (فقال المذكور) المتصل بالبدل (ما تقدم من الامثلة و) مثال المتصل بغير البدل (قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابطة بينهما الماء المجرورة بفي (ومثال) الضمير (المقدر قتل أصحاب الاخذود النار) فالنار بدل من الاخذود ثم اختلف في الرابطة فقيل محذوف متصل بغير البدل (أي النار فيه) وهو قول البصريين (وقيل) لا تقديروا الاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير) وهو قول الكوفيين والاعخذود شق في الارض وأصحابه ثلاثة أنطيانوس الرومي بالشام ويختصر بفارس ويوسف ذونواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طوله أربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخذود وواؤه نار او قالوا من لم يكفر والأتقى فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلاثة مجموعة وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فاذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبتني زيد علمه فالمعنى أكلت بعض الرغيف وأعجبتني وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذف الدليل عليهما (والرابع البدل المبين) للبدل منه (وهو ثلاثة أقسام لانه لا يبدأ ان يكون مقصودا) بالحكم (لما تقدم في المحذوم الاول) وهو

ذنب السرحان وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد فرسه ويضعفه أو يردده عدم الضمير وقد يقال ان ال خلف وهو عن الضمير أي ذنب سرحانه ومثله قوله تعالى قتل أصحاب الاخذود النار واسا ذهب ما فعلى ان الفاعل ضمير اسسه تعالى والافق مفعول به وذنب بدل منه أي لا لا الله الافق ذنب السرحان أي سرحانه أو السرحان منه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل اذا لاق لم ينور الذنب نعم ان كان تجوزيه على انه من باب القلب اتجه كما قالوا كسر الزجاج الحجر (قوله والاعخذود شق الخ) قال الزرقاني والاعخذود من العذود وهو الشق في الارض ونحوها (قوله والأتقى فيه) قال الزرقاني هذا مثل قول صاحب السيرة والافق بازلة القدم وقد أجاب تقلا عن غيره بجوابين ثانيهما مناسب هنا وهو ان تقديره ان لم يكن أخذ بيدي والياخذ بيدي وهو تأكيد للشرط الاول ثم اعترضه قال سمعت من يقول بين اليقظة والتمام قوله والازائدة في الكلام اه وما المحوج لا تمكانه ذلك هنا وكان المناسب اسبق قاطها ولعل الاثنان بهما سبق فلم والله أعلم وعبارة الكواشي وقالوا من لم يكفر أتقى فيه

ومن كثر ترك ومن ألقى فيه اه كذا رأيت فيه باسقاط الالابا ثباتها كما هنا (قوله اي بدل عن اللفظ الخ) قال الزرقاني هذا حل معني وذلك لان الاضافة لا تكون على معنى عن بل هي هنا على معنى اللام اي منسوب الى الغلط ونسبته اليه لكونه مسببا عنه فهو من اعنافة المسبب للسبب قاله ملاحي قال الرضي ومعني بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر البديل منه لان يكون البديل هو الغلط (قوله وان كان قصدا الخ) قال اللقاني اي ولكنه اضرِب عن الاول وصيره كالمتروك اه وبهذا يدفع ما يتوهم من ان كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من ان البديل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الدفع ان معنى صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم فساد قصده بقرينة المقابلة وهذا لا ينافي ازاادة الاعراض عنه كما في هذا الضرب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقاني قال الرضي وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هندنجم بدر (قوله في حكم المتروك) قال الدنوشري قد ينافيه ظاهرا قوله وان كان

قصد كل منهما صحيحا الخ الا ان يقال صحة قصد كل منهما لا ينافي كون الاول في حكم المتروك وان كان قوله فيما سبق قال في الجواشي وهو الواو لا بل يعكس عليه فليتأمل (فصل) *

(قوله وقوفامع السماع) قال الدنوشري هذه العلة غير ظاهرة لا سيما عند مراعاة مذهب البصريين في نحو رأيتك اياك والعرب لا يعرفون تسخية الشيء بدلا وفاعلا ومفعولا ونحو ذلك فليتأمل (قوله ورأيتك أنت) قال الدنوشري ينظر ما وجه حذفه من المتن (قوله قال الشاطبي الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا نسلم قوله واذا أردت الخ وقوله هكذا

وهو البديل منه (ان لم يكن مقصودا البتة وان سبب اليه اللسان فهو بديل الغلط اي بديل عن اللفظ الذي هو غلط لان البديل نفسه هو الغلط كما في توهم) من ظاهر اللفظ (وان كان) الاول مقصودا فان (بين بعد ذكره فساد قصده فبديل نسيان اي بديل شيء ذكره سياناً وقد ظهر) من هذا التقرير (ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان) وهو القلب (والناظم) في قوله في النظم * و دون قصد غلط به سلب * (وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بديل غلط) قال ابن عصفور وهذا النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع (وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبديل اضراب) واليه أشار الناظم بقوله * وذلك للاضراب اعزاز قصد اصحاب * (ويسمى ايضا بديل بقاء) بالبدال المهمة والمدق ابن عصفور وهذا نوع مختلف فيه فبديل بقاء وقيل معطوف حذف عاطفة قال في الجواشي وهو الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (وقول الناظم) في النظم (خذ نبلا مدي يحتمل الثلاثة وهي الغلط والنسيان والبداء) وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادات (وذلك لان النبيل اسم جمع للسهم والمدي) بالقصر (جمع مدي قوهي السكن فان كان المتكلم) بقوله خذ نبلا مدي (انما أراد الامر بأخذ المدي فسببه لسانه الى النبيل فبديل غلط وان كان أراد الامر بأخذ النبيل) ابتداء (ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر بأخذ المدي فبديل نسيان وان كان أراد الاول) وهو الامر بأخذ النبيل (ثم اضراب عنه الى الامر بأخذ المدي وجعل الاول) وهو الامر بأخذ النبيل (في حكم المتروك فبديل اضراب وبداء) لانه اضراب عن الامر الاول حين بداله الامر الثاني (والاحسن فيمن أن يقول بيل) لتلايتوهم ارادة الصفة اي نبلا حادة كما تقول رأيت رجلا جار اتر يد جاها لا و بليدا

(فصل * بديل الظاهر من الظاهر كما تقدم) ذهب ابن مالك في التسهيل الى انه (لا يبديل المضمير من المضمير) وقوفامع السماع (ونحو وقت أنت) ورأيتك أنت (ومررت بك أنت) كيندا اتفاقا) من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو رأيتك اياك) تو كيد (عند الكوفيين والناظم) لا بديل خـ لافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي أصبح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع تو كيد باجماع فليكن المنصوب تو كيد فان الفرق بينهما محكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبتت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك

تقل سيدي به الخ قد يقال ان الكوفيين ايضا قبلوا مقالتهم عن العرب وتلقى غير سيدي به كلاما مبالغا في قبوله لا يوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم المؤمنون الخ بالمثل (قوله ورأيتك اياك) قال الزرقاني مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضي أن نحو مررت بك بك تأ كيد عند النحويين خلافا للزحشري فقط في قوله بالبديلية والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور أن الضمير المجرور لو كان بدلا لم يعد به العامل فاعادته دليل على التاكيد بخلاف المنصوب فانه لما لم يعد به العامل جعل بدلا اه وأقول سيأتي أن الشاطبي جعل مررت به به بدلا ويأتي الاستشهاد بان يبين أعيد بهما العامل واعادته لا تنافي البديلية في المنهال الصافي وشرحه وقد يذكر عامله حال كونه حرفي جولاختصاره وتتر به من معموله منزلة الجزم نحو قال الذين استكبروا الذين استضعفوا المن آمن منهم ونحو ان هو الاذ كر للعالمين لمن شاهتمكم أن يستقيم اه المقصود منه فالحق ما قاله الزحشري المجرور بديل للمنصوب لا تو كيد

لما علم من عادة العرب كما قاله الشاطبي (قوله في تحذف لفظ البدل والتوكيد) قضيته جواز البدلية في وقت أنت وهو كذلك وان اقتصر المصنف على قوله توكيداً فقد نقل الحفيد عنهم تجوز البدل فيه (قوله ولو سمع كان توكيداً) برده عليه أنه تقدم في باب التوكيد أنه لا يؤيد الظاهر بالضمير لان الضمير أقوى منه ومن مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد أشرنا فيما مر لنا فانه لما هنا (قوله سواء كان كلاً او بعضاً الخ) قد ذكر الكلال ومثال البعض زيد ضربته رأسه والاشتمال زيد استجدته عقله والغلط زيد ركبته فرسه وكان اللائق بعادة الشارح أنه يقول بعد التميم توطئه لقول المصنف نحو وأسروا الخ فبدل الكلال الخ ثم يتمم بامثلة الاقسام (قوله الثلاثة) الاولى تركه فقد ذكر المصنف في المعنى في حرف الواو ان في الآية أجد عشر وجهها وانها باعضهم الى تسعة عشر (قوله بشرط أن يكون الخ) قال الزرقاني فيه نظر لخروج بدل الغلط منه مع انه حكمه حكم ما ذكره الرضى اهلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهراً يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب اه وهذا الاعتراض وارد على حصر الناظم أيضاً وكان بدل الغلط اعدم الاعتناء بشأنه لم يعتبر اه وكتب الدنوشرى ما يحصله ان سكوت المصنف عن بدل الاضرب يفهم عدم جوازه كضربتك جارك ثم ذكر ان الحلبي وغيره صرحوا بالجواز (قوله فرجلى) ١٦٠ قال الزرقاني مروى بالغاء بالواو وعلى الاول فالغاء سببية وعلى الثاني فالواو والحال

ورجلى مبتدأ خبره شئنة ومعنى ذلك أن رجلى لغلطها المشابهة لغيرها لا تعبر لا تبالى بما ذكر واستشكات البدلية هنا بان الرجل لا توعد بالسجن وأجيب بانها لما كانت سبباً للدخول ناسبت وعدها بذلك اه وذكر الاشكال للمصنف في التذكرة ثم قال فان قلت أجره على شرائب البان وسمن وأقط قلنا شرطه تأخر المتجاوز فيه ثم حقق ان البيت من العطف على معمولي عاملين وبيانه في حواشينا على الالقية (قوله شئنة المناسم) قال الدنوشرى

أنت ومررت بك أنت واذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورايتك اياك ومررت به به فيتحذف لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤمنون على ما يتقنون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بان يقال فان نسبة المتفصل الى المتصل الى آخر مقابلة ابن مالك السابقة (و) ذهب ايضا في التسهيل الى أنه (لا يبدل مضمير من ظاهر) وقال في شرحه (و) الصحيح عندي أن يكون (نحو رأيت زيداً اياه من وضع التحوين وليس بمسموع) من كلام العرب لا تشرأ ولا تشرأوا لو سمع كان توكيداً (ويجوز عكسه) وهو ابدال الظاهر من الضمير (مطلقاً) في جميع أنواع البدل سواء كان كلاماً بعضاً ام اشتمالاً ام اضرباً (ان كان الضمير) المبدل منه (لغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فالذين ظلموا يبدل من الواو في أسروا يبدل كل من كل (في أحد الأوجه) الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وأسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل وأسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل (وكذا) يجوز ابدال الظاهر من المضمير (ان كان) الضمير المبدل منه (الحاضر) متكلم او مخاطب (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض من كل) نقواه

أوعدي بالجن والاداهم * رجلى فرجلى شئنة المناسم

فرجلى الاولى بدل من باء المتكلم بدل بعض من كل (كأعجيتني وجهك) فوجهت مرفوع على البدلية من باء المخاطب بدل بعض من كل (وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) فن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام وأعيدت اللام مع البدل للفصل (او) يكون (بدل اشتمال كأعجيتني كلامك) فكلامك بالرفع بدل اشتمال من باء المخاطب (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدي

ورجلى مبتدأ خبره شئنة ومعنى ذلك أن رجلى لغلطها المشابهة لغيرها لا تعبر لا تبالى بما ذكر واستشكات البدلية هنا بان الرجل لا توعد بالسجن وأجيب بانها لما كانت سبباً للدخول ناسبت وعدها بذلك اه وذكر الاشكال للمصنف في التذكرة ثم قال فان قلت أجره على شرائب البان وسمن وأقط قلنا شرطه تأخر المتجاوز فيه ثم حقق ان البيت من العطف على معمولي عاملين وبيانه في حواشينا على الالقية (قوله شئنة المناسم) قال الدنوشرى

قال في القاموس شئنت كفه كفرح وكرم شئنا أي خشنت وغالطت (قوله وقوله تعالى لقد كان لكم) يدل (بلغنا) الدنوشرى هذا مبني على غير كلام الاخفش في الآية اذ زعم ان لمن كان بر جو يبدل كل ولا يجوز في ذلك ان يجعل بدل بعض والالزم انقسام الصحابة الى من بر جو الله ومن لا بر جو الله ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بانه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المخطئون بالصحابة من المناقذين اه من شرح لب الباب (قوله وأعيدت اللام الخ) قال الدنوشرى الظاهر ان هذه الاعادة غير واجبة بل هي جائزة والمجر بها باللام الاولى ولا باخرى مقدره كما هو ظاهر وقد يقال انها مؤكدة للاولى فالعمل للاولى بناء على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كما رجح ابن مالك وان قلنا ان العامل مقدر فيكون في غير هذه الصورة اذ يعد التقدير مع وجود العامل حياً اه وأورد بعض الفضلاء انه كيف يكون بدلامع وجود العامل ملفوظاً والبدل على نية تقدير العامل خصوصاً مع قول الشارح في باب الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه وانما هو تقدير معنوي وجوابه ان وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي البدلية وكون البدل على نية تقدير العامل بل يحقق ذلك كما لا يخفى هذا وورد الشارح بقوله وأعيدت اللام مع البدل للفصل ان الفصل محسن للاعادة والالجواز للاعادة لا يتوقف

عليه بدليل ان هو الاذ كر العالمين لمن شاء منهم ان يستقيم (قوله بلغنا السماء الخ) في المحاضرات والمحاورات لراغب وما قال الجعدي
 في النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا السماء الخ فقال عليه الصلاة والسلام الى أين فقال الى الجنة فقال صلى الله عليه وسلم لا فض قوله
 (قوله مفيد للاحاطة) مثله المفيد للبيان وذلك اذا كان للتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد
 ادخاله معه كقولنا بنو زيد كذا وقوله بنا تيمما يكشف الضباب بنصب تيمما على المدح والاختصاص ولو خفض تيمما على
 البديل لما فيه من البيان لجاز عندى ولم أر هذا الاحاطة المصنف في التذكرة (قوله وذلك أعيدت اللام) أى لكونه بدلا من المجرور
 باللام فانه انما يعاد العامل اذا كان حرف جر ولا يتقيد بخصوص اللام وانما يقيد الشارح بها بخصوص المقام (قوله ويمتنع الخ) قال
 الدنوشري فيه اقتصار على حكاية مذهبين فقط أحدهما الامتناع والثاني الجواز وهنالك مذهب ثالث يعطرب وهو الجواز في الاستثناء
 دون غيره نحو ما ضربتكم الا زيدا هكذا نقله الاسموني وغيره وفي المثال نظر اذ زيد ليس ببدل كل من ضمير المخاطبين فليأمل ولعل
 الشارح أسقطه لعدم ظهوره ووجه الامتناع ان لم يقدر الاحاطة عدم الافادة حينئذ فقوله خلافا لا يخفى قال السيد في حواشي المطول
 في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابدال يعني ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب ببدل كل من كل بان البديل يذبح
 ان يفيد ما يفده المبدل منه ومن ثم لم يجوز مرت بزيد رجل و ببدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلما ابدل فيه الظاهر من
 ضمير المتكلم أو المخاطب وهما أعرف المعارف كان البديل أنقص من المبدل منه ١٦١ في التعريف فيكون أنقص منه في الافادة
 لان مدلولهما واحد وفي

الاول زيادة تعريف
 بخلاف البعض والاشتمال
 والغلط فان مدلول الثاني
 فيهما غير مدلول الاول
 وأجاب الاخفش عن
 ذلك بمنع اتحاد المدلولين
 في بديل الكل اذ لو اتحد
 مفهومهما مال كان الثاني
 تائيدا للاول لا بدلا عنه
 واتحاد الذات لا ينافي
 كون البديل مفيدا فائدة
 زائدة كما في المثالين
 المذكورين يعني بك
 المسكين مرتت وعليت

(بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا) * وانما ترجو فوق ذلك مظهرا
 فمجدنا وسناؤنا بديل اشتمال من ضمير المتكلم وهونا (أو) يكون (بديل كل مفيد للاحاطة) والشمول
 كالتوكيد (نحو) ربنا أنزل علينا ما نأثمة من السماء (تكون لنا عيد الا ولنا و آخرنا) فأولنا و آخرنا بديل
 كل من الضمير المجرور وباللام ولذلك أعيدت اللام مع البديل والى ذلك أشار الناظم بقوله
 ومن ضمير المحاضر الظاهرا * تبديله الا ما احاطة جلا
 أو اقتضى بعضا أو اشتمالا * (ويمتنع) ابدال الظاهر من الضمير ببدل كل (ان لم يفدها) أى الاحاطة
 (خلافا لا يخفى فانه أجاز) تبع الكوفيين (رأيتك زيدا) على ان زيدا ببدل من الكاف (ورأيتي
 عمرا) على ان عمرا ببدل من الياء وسمع الكسائي الى أبي عبد الله وقال الشاعر
 بكم قريرش كفيينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا
 * (فصل) * بديل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة (والفعل)
 كذلك عند الشاطبي اذا أفاد زيادة بيان للاول فبديل الكل (كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلقى أثاما
 يضاعف) فيضاعف ببدل من يلقى ببدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الاثم وبديل البعض
 نحو ان تصل تسجد لله برحمتك فتنسجد ببدل من تصل ببدل بعض من كل وبديل الاشتمال كقوله
 ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها أو تحبى وطائعا

(٢١ تصریح فی) الکریم المعول فان الثاني فيهما بديل على صفة المسكنة والكرم دون الاول وأما نقصان تعريف الثاني عن
 تعريف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مرت بزيد رجل عاقل أذرب نكرة تفيد ما لا تفيد المعرفه وان
 اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلا عنها النكرة * (فصل) * (قوله بديل كل من الاسم الخ) ينبغي جواز ابدال الفعل
 من الاسم وبالعكس كما جاز في العطف نحو زيد يمتق يخاف ربه أو يخاف الله متق (قوله اذا أفاد زيادة بيان للاول) هذا واضح في بديل
 الكل وأما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ اه وقال الزقاني انه اجترأ على ان كان مساو فافاته توكيدا لا بديل قال الرضي
 وقد نبذ الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجع البيان على الاول ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تائيدا لا بدلا نحو ان تنصر
 تغز انصره (قوله كقوله ومن يفعل ذلك الخ) قال اللقاني ان قلت الذي يظهر ان الابدال في الآية مجله من جملة لا فعل فقط من مثله
 قلت لما كان المقصود ببيان ان المراد من اللقي المضاعفة وهما معنيا الفعلين لا بيان الاثم بالعذاب جعل ابدال من الفعل دون الجملة
 (قوله بديل كل) قال الدنوشري يخالف مجعل المرادى ذلك من بدل الاشتمال وكلام الموضوع محتمل لكن الاول أخف الشارح من
 كلام الخليل وينظر في ذلك والاثم جزء الاثم أو هو الاثم نفسه فيكون على حذف مضاف أى جزء الاثم والذي يظهر انه بديل اشتمال كما
 قاله المرادى لا بديل كل (قوله ان على الله الخ) قال الزقاني الله منصوب على نزع الخافض أى والله وان تبايعا اسم ان وعلى متعلق
 الخبر والالف في تبايعا لاطلاق وهو من بايع أى عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تقاعد في مبايعه الملك اه وتؤخذ وما عطف
 عليه بديل من حيث المعنى لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف على البديل كما يقال في الخبر والحال وما

أشبه ذلك (قوله لان الاخذ كرها الخ) قال الدنوشري قضية هذا ان يكون يضاعف في الآية بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات التي
 الانعام فليأمل (قوله انتهى كلام الشاطبي الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه حكاية الاتفاق كما نقله المرادى على تجويز بدل الكل من
 الكل وحكاية الخلاف في بدل الاشتمال هل يجوز أو لا ويقهمن من صريح كلام المرادى ان بدل البعض غير جائز وهو ظاهر ومثل
 المرادى لبديل الكل بقوله متى تأت انتم بديارنا * تجد حطباً جزلاً وناراً تاججا وتقول المرادى عن بعضهم ان بدل الغلط
 يقتضى القياس جوازه وما قاله المرادى به غير طريقه الشاطبي فليأمل الطريقان اه وصرح السيوطي بعدم الخلاف في بدل
 البعض فقال لا بدل بعض بل لا خلاف لان الفعل لا يتبعض اه وفيه ذلك لانه ان أراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك أو معناه
 فلا شك في تبعيضه (قوله والجملة كذلك) قال الدنوشري لا تبدل الجملة من الجملة الا اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد
 (قوله لانه انما يتميز عن التوكيد الخ) قال الدنوشري ينبغي التأمل في ذلك فافهم اقد يتعدان لفظا كقوله تعالى بالناسية ناصية وقوله
 تعالى وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق في الجمل الخ) بينه السيد بما ملخصه ان
 التوكيد المعبر في الجمل لا بد ان يغار لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأ كيد الجملة هنا تكرر مرها فلا يحصل تمييز البديل عن التوكيد
 بقيد المغايرة ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب ١٦٢ لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة اذ النسبة هنا فلا امتياز أيضا بهذا القيد

لان الاخذ كرها والحى طائعا من صفات المباينة و بدل الاضراب و الغلط فحوان تطعم زيد اتمكسه
 اكرمك اه كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول النظم و يبدل الفعل من الفعل
 (والجملة) كذلك الا في بدل الكل نحو وقع حدثت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن
 التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من
 الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص و بدل البعض (كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم
 بانعام وبنين) و جنات و عيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار ما تعلق بهما فتكون داخله
 في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها و بدل الاشتمال كقوله
 اقول له ارحل لا تقيم عندنا * والا فكن في السر والجهر مسلما
 فلا تقيم عندنا بدل اشتمال من ارحل لاسيما من المناسبة للزومية وليس تو كيد له لاختلاف
 لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتماده كما تقدم ولا غلط لوقوعه في
 الفصيح و بدل الغلط كقوله امدكم و بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه
 لفظا أو تقدير والجملة تتبع ما قبله محلا ان كان له محل والافعال التبعية عليها مجاز اذا تابع كل ثان
 اعرابا عن سابقه المحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في
 الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (كقوله) وهو الفرزدق
 (الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان
 ابدل جملة (كيف يلتقيان من حاجة أخرى) وهما مفردان قاله ابن جني وانما صرح ذلك لرجوع

والمحصل ان التمييز
 لا يحصل الا بمجموع
 الامر من الجمل التي لا محل
 لها تنفي عنها الامران
 والتي لها محل انتفي عنها
 أحدهما (قوله لا خلاف
 لفظيهما) قال الدنوشري
 قديقال انه و كيد
 بالمرادى وقد يقال ان
 طلب الرحيل غير النهي
 عن الإقامة فليس عنه
 فلا يكون تو كيدا (قوله
 والفرق بين بدل الفعل
 وحده والجملة ان الفعل
 الخ) قضية هذا انه لا
 يتصور في الفعل المرفوع
 أن يكون بدلا من فعل

مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو مجرد عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده
 لا لكونه تابعا لغيره فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعية لا انتفاء الاعراب باعراب سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل
 المرفوع على مثله وما يشك في البديل قول البيضاوي وغيره ان يترك في سورة الليل اذا يغشى بديل من قوله يثوق ماله يتركى مرفوع
 لتجرده فلم يعرب باعراب سابقه وأجاب بعضهم بان المراد ان البديل جملة من جملة يثوق ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البيضاوي
 لانه ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والترم الاستاذ الصقوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع
 وقد يقال لامانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتضى آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد
 السبب في الجر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بديل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه أعني ابدال المفرد من الجملة
 أولا واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحذر ولا نسلم ان الجملة هذه المثلثة بالمفرد من
 المدكورين وانما الظاهر انها بديل اشتمال منها لا بديل كل كما كاد أن يجمع عليه اه وأقول صرح أبو حيان في البحر بان المفرد
 يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجا فيما فقيما بديل من جملة لم يجعل له عوجا لانه في معنى المفرد أي جعله مستقيما وقد
 ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الافية لكن لم ينقله عن أبي حيان لكنه جزم به و ذكر ان الناطم سكت عنه ثم أقول صرح في
 الجمع بان يبدل الجملة من المفرد بديل اشتمال الوفي المعنى في بحث كيف ان جملة كيف خلقت بديل من

الاييل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثله ألم تر الى ربك كيف هذا الظل وكل جهة فيها كيف من اسم مفرد
 * (فصل) * (قوا مضمين معنى حرف) خرج بالمضمين ما صرح به بالحرف فلا يلى البدل ذلك نحو هل احد جاءك زيداً وعمرو وان
 تضرب احد ارجل او امرأة اضربه (قوله بدل تفصيل) يؤخذ منه انحصاره في بدل الكل اذ التفصيل يقتضي ان كلاما من البدل والبدل
 منه مقصود قصد ايقام مطابقة الاخر ليخرج بدل الغلط لان الاول غير مقصود والنسيان لان الاول غير مقصود بقصد ايقام التبين فسادة
 وبدل البعض والاشتمال اذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقتين ونحو ما أكلت أثلاث ١٦٣ الرغيف أم نصه من بدل الكل لان
 المراد بالمفهوم الشامل

الجملة الى التقدير مفرد (أى الى الله أشكوها تين الحاجتين تعذر التقائهما) تعذر مصدر مضاف الى
 فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف لمتقيان جملة مستأنفة تبه بها على
 سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين
 المعجمة السريانية أولان أرضها شاسات بيض وجر وسود وعلى هذا الابهام وقد يذكر كذا في القاموس
 * (فصل) * واذا أبدل اسم من اسم مضمين معنى حرف استفهام وهو الهمز (أو حرف شرط) وهو ان
 بدل تفصيل (ذكر ذلك الحرف) المفيد للاستفهام أو الشرط (مع البدل) ليوافق المبدل منه في تادية
 المعنى (فالاول) وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني
 فالاول (كقولك كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل (و)
 الثاني كقولك (من رأيت أزيداً أم عمراً) فزيداً وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث
 كقولك (ما صنعت أخيراً أم شراً) فخير أو ما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع
 لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام (والثاني) وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول
 (نحو من يقوم ان زيداً وان عمرو أقم معه) فزيداً وعمرو وبدل من من بدل تفصيل (و) الثاني نحو (ما تصنع
 ان خيراً وان شراً تجزيه) فخيراً وشراً وبدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث نحو (متى تسافر ان
 عدواً وان بعد غداً سافر معك) فعدواً وبعد غد وبدل من متى بدل تفصيل والرابع خيشماً تجلس ان يجين
 المحراب وان يساره أجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل
 من التفصيل وإعادة حرف الشرط في الكشف ان يومئذ بدل من اذ انى قوله تعالى اذا زلزلت الارض
 زلزالاً وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال * وبدل المضمين الهمز يلى * همزاً
 وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسألة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من
 يقوم ان زيداً وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعاً بالابتداء فيكون البدل مرفوعاً بالابتداء ضرورة سواء قلنا
 البدل على نية تكرير العامل أم لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتداء وهو غير جائز على الاصح وان
 جعلنا ما بعد ان مرفوعاً على الفاعلية امتنعنا المسئلة لتخالف العامل لان الايضمر الفعل بعدها الا
 اذا كان هناك ما يقصره نحو وان امرأه خافت وجوابه ان انما جى بها البيان المعنى لا للعمل فلا يلزم
 المحذور

الثلاث الرغيف ونصه
 فهما متطابقان والثاني
 تفصيل للاول وبما تقر
 من ان بدل التفصيل بدل
 كل من كل علم انه لا يحتاج
 لضمير كما قد يتوهم ان كل
 واحد بعض (قوله عن
 معرفة الكميات) قال
 الدونشري لو حذف لفظ
 معرفة لكان أحسن ولو قال
 معرفة لكان جيداً وتكون
 اللام للغاية (قوله وعن
 بيان المعاني) قال الدونشري
 حذف لفظ البيان أبين
 (قوله وللزمان والمكان)
 قال الدونشري هو
 داخل في غير العاقل
 فيكون من عطف الخاص
 على العام (قوله وقد
 يتخلف الخ) قال الدونشري
 قد يقال لا نسلم ان اذا
 شرطية هنا فلا تخلف
 (قوله على ان مسألة
 الشرط لا تخلو عن
 اشكال الخ) يجاب بان
 ان الشرطية انما يمتنع
 دخولها على المبتدأ اذا

* (باب النداء) *

بالمدو بكسر التون ويجوز ضمها وهو الدعاء بحرف مخصوصة (وفي فصول) أربعة (الفصل الاول في)
 ذكر (الحرف التي ينيبها المادى) اذا دعى (و) في ذكر (أحكامها وهذه الحرف) وفاو وخلافاً (ثمانية
 الهمزة) وحدها (وأى) بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة وأى (مقصورتين وعمدودتين)

استعملت في معناها أما اذا لم تستعمل فيها وانما ذكرت علاءة على ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا ماتع من دخولها ويمكن ان هذا
 مقصوده من جوابه وان أوهم خلافة قوله لبيان المعنى لانه يؤهم انها مستعملة في الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن ان يتخلص عمراً في
 الكشف اما يمنع البدلية فيه فانه أعرب غير بدل واما بان الكلام في الاستعمال الكثير واما بعدم تسليم ان اذا شرطية
 * (باب النداء) * (قوله وهو الدعاء الخ) أى اصطلاحاً واما في اللغة فهو الدعاء بأى لفظ كان (قوله الحرف) قال الدونشري عبر
 بالحرف لانه جمع قلة دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم انها أسماء أفعال اه ويرى ايؤهم قوله عبر الخ ان جمع الكثرة يخالف

نجم القلة في المبدأ والتحقيق خلافه كما مر (قوله وآي) قال الدنوشري بالهمزة الممدودة والياء الساكنة ويلزم التقاء الساكنين على غير تحته (قوله وهيا) لم يجعل هيا مبدلة من ايا اذا لبدال تصريف والحرف برى منه لكنه قال في المعنى في بحث ايا وقد تبدل هسمرتهاها قال فاصح يرجو أن يكون حيا * ويقول من فرج هياريا (قوله الحقيقي) لعل هذا بالذنية لمجموع حروف النداء فان باتكون للبعيد حقيقة أو حكما في المعنى بالحرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب تو كيدا (قوله وذهب المبرد الخ) قال الدنوشري ينظر ما حكم آي ممدودتين ١٦٤ عنده هل ينادى بهما البعيد أو القريب أو يكونان لهما اللهم الا أن يقال انهما

ممدودتين داخلتان في كلامه فيكونان للقريب وكذا يقال في كلام ابن برهان فان قيل ان البعيد وهو تعالى أقرب الى كل شخص من جبل الوريد فالجواب ان ذلك لا يستقصا الداعي نفسه وابعاده من مرتبة المدعو وتعالى قاله الرضى رضى الله عنه ويفهم من قوله فله بقية الاحرف ان وايستعمل للقريب المنزل منزلة البعيد في غير الندية وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور وأجاز بعضهم استعمالها في غير الندية وان كان قايلا (قوله وتعين في نداء اسم الله تعالى) قال الدنوشري وتعين بأيا أيضا في أيها وايتها قاله في المعنى (قوله والثاني سنفرغ الخ) المراد بالثاني الجارى مجرى المقرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مقرد حقيقة اذا المقرد في هذا الباب عا ليس مضافا ولا شبه وانما يظهر جعل هذا من الشبيه بالمضاف

فتقول أزيد وأي زيد بقصر الهمزة فيهما وأزيد وأي زيد بمد الهمزة فيهما (ويا وأيا وهيا ووا) وأما أحكامها (فالهمزة المقصورة للقريب) المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولا أي خلافا لجماعة من المتأخرين (الأن يتزل) القريب (منزلة البعيد) كالسأهي (فله بقية الاحرف كما انها) أي بنية الاحرف (للبعيد) الحقيقي والى ذلك أشار الناظم بقوله وللمنادى الناء أو كالتاء * وأي وكذا أيا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد الى ان أيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب ويأها وما وذهب ابن برهان الى ان أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأي لا وسطا ولا لجميع وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد تو كيدا وعلى منع العكس قاله الشارح (وأعمها يا) لانه أم الباب (فانها تدخل في كل نداء) خالص من الندية والاستغاثة أو معجوب بهما (و) تتعين يا وحدها (في نداء اسم الله تعالى) نحو يا الله (و) تتعين أيضا (في باب الاستغاثة ونحو يا الله للمسلمين وتعين هي أو وا) دون غيرهما (في باب الندية) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ووالمن ندي * أو يا * (ووا أكثر استعمالها في ذلك الباب) لانها الاصل فيه (وانما تدخل يا) في باب الندية (اذا أمن اللبس) بالنادى (كقوله) وهو جري بندي بن عبد العزيز (جاءت أمرا عظيما فاصطبرته * وقت فيه يا الله يا عمرا) فتبوت ألف الندية دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مقرد وهذا مفهوم من قول الناظم * وغير والدي اللبس اجتناب * (ويجوز حذف الحرف) المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مقردا أو جاريا مجراة أو مضافا فالاول (نحو يوسف أعرض عن هذا) أي يا يوسف والثاني نحو (سنفرغ لكم أيها الثقلان) أي يا أيها الثقلان والثالث نحو (أن أدوا الى عباد الله) أي يا عباد الله على أحد الوجهين (الاقى ثمان مسائل) فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احداها (المندوب نحو يا عمرا) الثانية (المستغاث نحو يا الله) ومنه المتعجب منه نحو يا الماء وللغيب اذا تعجبوا من كثرتهما (و) الثالثة (المنادى البعيد) نحو يا زيدا اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث (لان المراد فيهن اطالة الصوت) بحرف النداء (والحذف ينافي به) الرابعة (اسم الجنس غير المعين) كقول الاعمى يا رجلا خديبي (قاله ابن مالك في الكافية وشرحها وأجاز بعضهم الحذف وليس بشئ لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادى ومتبعا لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة (و) الخامسة (المضمر) المخاطب لان الحذف معه يقوت الدلالة على النداء (و) المضمر (نداؤه شاذ) وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مطرد وقصره ابن عصفور على الشجر واختار أبو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب (ويأتى على صيغة المنصوب والمرفوع) فالاول (كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك) والثاني نحو (قول الآخر) وهو الاحوص (يا أيحبرين أيحبريا أنتا) * أنت الذي طلقت عام جمعنا * قد أحسن الله وقد أسانا

لانها عوض عما تضاف اليه أي (قوله على احد الوجهين) قال الدنوشري والوجه الثاني ان يكون عباد الله مفعول أدوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ) قال الدنوشري انما قال ظاهرا لانه لا يلزم من ذكره في عدادها كون نداؤه مطردا (قوله ويأتى على صيغة الخ) اما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لانه لما تعذر بناؤه على الضم عدل الى ما هو قريب منه وهو الصيغة الموضوعية للمرفوع واما مجيئه بصيغة المنصوب فلعل وجهه انه يشبه الشبيه بالمضاف لان الضمير المنادى هو أيا على الصحيح واتصل به شئ من تمام معناه وهو الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الاحوص البربوعى قال ذلك لما قدم على معاوية وخطب ووثب أبوه ليخطب وكفه

عن ذلك (قوله وكان القياس ان يقول يا اياك الخ) يلزم من هذا ان يقال في يا زيد يا زيد الا انه مفعول به أيضا حذف عامه (قوله اذا لم يعرض الخ) سكت عن محترزه وهو اذا عوض والحذف حينئذ واجب (قوله وراضيا ١٦٥ منصوب برضيت) قال الدنوشري يجوز

ان يكون حال من فاعل
أدين (قوله اسم الإشارة)
قال الدنوشري يفهم منه
جواز نداء اسم الإشارة
ومحله اذا لم يتصل به كاف
الخطاب فان اتصلت به
ففي جواز نداءه خلاف
الصحيح المنع لاستلزامه
اجتماع النقيضين لان
الغلام مخاطب من حيث
انه منادى وغير مخاطب
من حيث انه مضاف الى
المخاطب لوجوب تغايرهما
(قوله وهو ما اجتمع فيه
الخ) قال الدنوشري قال ابن
الانباري في باب الترخيم سمع
بالمحبة بالفتح واختلف
فيه فقيل مرخم والتقدير
باطلح ثم أقحمت الماء غير
معتد بها وفتحت لوقوعها
موقع ما يستحق الفتح
وهو ما قبل هاء التانيث
وهو ظاهر كلام سيبويه
فتكون على هذا معجمة
بين الحاء والتاء المحذوفة
المنوية وقيل ليس بمرخم
وعلى هذا قيل هو معرب
منصوب على أصل
المنادى ولم ينون لانه
لا ينصرف وقيل مبنى على
الفتح لان منهم من يبنى
المنادى المفرد على الفتح
لتساكل حركة اعرابه لو
أعرب فهو نظير لارجل
في الدار وأنشد هذا التامل

فاجبر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه
مفعول حذف عامه والكنه اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب اوله لما اطرد مجيئه بلغظ المرفوع جاز
مجيبه بلغظ ضمير الرفع و اجاب المانع عن امثال والبيت بان يفهم التثنية لانداء و اياك في المثال من باب
الاشتغال وانت الاول في البيت مبتدأ وان في ذلك أو تو كيدا وبدا وفصل والموصول خبر وانفقوا
على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداءهم اذ لا يقال يا انا ولا يا انا ولا يا هو ولا يا اياه (و) السادسة
(اسم الله تعالى) نحو يا الله (اذ لم يعرض في آخره الميم المشددة) عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى
على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون للدليل (و) اجازة بعضهم
وعليه قول أمية بن أبي الصلت) الشنقي (رضيت بك اللهم ربنا لمن أرى) أدين الها غيرك الله راضيا
اي يا الله وأرى من الرأي في الامور وأدين مضارع دان بالشيء اذا اتخذ ديننا وديننا اي عاده والاصل ان
أدين فحذفت أن فارتفع المضارع بعدها على حذفهم تسمع بالمعدي والهاء مفعوله وراضيا منصوب
برضيت اما على الحالية من فاعله او على المفعولية المطلقة على حذفهم فمقتضى أي قياما وعلى الوجهين
فهو مؤكده وما بينهما اعتراض ووربما مفعول رضيت والمعنى رضيت رضي بك ربيا يا الله فان أرى أن اتخذ
الها غيرك يا الله (و) السابعة والثامنة (اسم الإشارة واسم الجنس المعين) لان حرف النداء في اسم الجنس
كالعوض من أداة التعريف في حقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداء واسم الإشارة في معنى اسم الجنس
فجاء مجراه قاله الشارح (خلاف الكوفيين فيهما احتجوا) بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي
يا هؤلاء (بقوله) وهو ذو الرمة اذا همت عني لما قال صاحبي * (بشكك هذا لوعة وغرام)
يريد يا هذا لوعة مبتدأ وتقدم خبره في المجرور قبله (وقولهم أطرق كرا) * ان النعام في القرى
وهو مثل يضرب بان تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أي طأطأ يا كروان رأسك وانخفض عنقك للصيد
فان أكبر منك وأطول عنقا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو الى القرى (واقعد مخنوق) وهو مثل
يضرب لسكل مضطر وقع في شدة وهو يسجل باقتدائه نفسه بحاله (وأصبح ليل) وهو مثل يضرب بان
يظهر الكراهة للشيء وأصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت
يا قتي فلم ياتمت اليها فرجعت الى خطاب الليل كأنها استعطفه أي سر صبعا بالليل كقولها
* ية ولون نور صبح والليل عامم والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو
أثقا واقعد يا مخنوق وأصبح باليل ونور يا صبح (ونكث عند البصر بين ضرورة) في النظم (وشذوذ)
في النثر قال المرادي في شرح النظم والاذن صاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظمه ونثره او قصر اسم
الإشارة على السماع اذ لم يوجد الا في الشعر وأما نحو ثم أنتم هؤلاء فتأول على ان كنتم مبتدأ وهو لا خبره او
بالعكس وجهه تقتلون حال واقصر في النظم على قوله

وغنير مندوب ومضمر وما * جامستغائنا قد يعرى فاعلما
وذلك في اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه فاذا صر عاذله
(الفصل الثاني في أقسام المنادى) بفتح الهمزة (و) ذكر (أحكامه) المنادى على أربعة أقسام احدها
ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به (من حركة او حرف) لو كان معربا) على سبيل الفرض (وهو ما اجتمع
فيه أمران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو) زيد بن قوث (يا زيد) فزيد
معرفة بالعلمية قبل النداء واستوجب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وبقية الناطم

* يارح من نحو الشمال هي * بالفتح (قوله واستصحب ذلك التعريف) فان قلت العلم اذا أريد اضفته نكرف الفرق قلت
الفرق انه ليس المقصود في الاضافة الاتعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو أضيف مع بقائه تعريفة
كانت الاضافة لغو اذ لا فائدة فيها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لاقاء الكلام اليه فلا حاجة الى تنكير المنادى

(قوله المزجي) هل يدخل فيه العذدي كخمس عشرة (قوله وغيره) قال الدنوشري يحتمل أن يكون معطوفا على حده فيكون المراد المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله كـب المزجي واقراد الضمير باعتبار المذكور فيشمل جمع التكسير ونحو زيد وعمرو (قوله في لغة الضم) قال الدنوشري ليس للاحتراز عن لغة الكسرو وإنما ذكره استيفاء للاقسام أي سواء كان مبنيا قبل النداء على الفتح أو الضم أو السكون أو الكسر نحو أنت وهؤلاء وهذا وحدهم وكتب شيخنا الغنيمي بعده يعني بناء على أن الضمير مجموع أنت أما على الأصح من أنه ان فقط فلا تظهر هذه النكتة انه هو مبني على السكون والضممة مقدرة على النون (قوله اتفاقا) في دعوى الاتفاق نظر ظاهر فان الظاهر ان من يجعل اعرابهما مـذرا يجعل الضمة مقدرة هنا وفي شرح المفصل للاندلسي بعد ان ذكر ان بناءهما على الالف والواو يقال ١٦٦ الضمة مقدرة عليهما عند من يجعلهما حرفي اعراب (قوله كفتى وقاض) قال الدنوشري قال

وقيل سلب تعريف العلمية تعرف بالاقبال وهو مذهب المبردو الفارسي ورد بناء اسم الله تعالى واسم الإشارة ذنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير (او) كان التعريف (عارضاً في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يارب جل تريد به معنا) واليه ذهب ابن الناطم وقيل تعريفه بال محذوفه ونابت باعتبارها (و) الامر (الثاني) الافراد ونعني به أن لا يكون مضافا ولا شذبهاه فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع) على حده وغيره تذ كبر او تأنيفا للمزجي (نحو يا معذيك رب) ومعناه فيما قال أجد بن يحيى عداه الكرب أي تجاوزه حتى ذلك أبو الفتح عن الفارسي (و) المثنى نحو (يا زيدان) والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو (يا زيدون) وتثنية المنكر وجمعه السالم نحو (يا رجالان) ويا مسلمون) والجمع المكسر في التذكير نحو (يا زبود) (و) الجمع السالم في التأنيث نحو (يا هندان) وجمع تكسيره نحو (يا هندود) وما كان مبنيا قبل النداء) سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث فالاول (كسيمويه) في لغة من بناه (و) الثاني (نحو حذام في لغة أهل الحجاز) أم غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وكيفاً وأنت فما كان معرباً صحيح الأثر غير مثنى ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعاً على حده ذنيتة على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقاً وما كان معطلا كفتى وقاض أو مبنيا قبل النداء (قدرت فيه الضمة) ففي نحو ياسبيويه وباهؤلاء وبأنت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء (و يظهر أثر ذلك) التقدير (في تادعه فتقول ياسبيويه العالم برفع العالم) مراعاة لضمة مقدرة في آخره (ونصبه) مراعاة لمحلها فان محلها نصب على المنعولية (كما تقول في تابع ما يجدد بناؤه نحو يارب القاضل) برفع القاضل مراعاة لضمة زيد لفظاً ونصبه مراعاة لمحلها (و) العلم المركب الاسنادي (المحكي) ما كان عليه قبل العلمية (كالمبني) في تقدير الضم في آخره (تقول يا تابط شر المقدم) بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره (والمقدم) بالنصب مراعاة لمحلها ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت مقصودة فان سيبويه يناسبه العلم و زيد يناسبه الفضل وتبدأ بشر ا يناسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي من لغة من أعربه اعراب المتضايقين فانه ينصب الاول ويحذف الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضى في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما الغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب اه فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء كم ومنذ اعلاما ما كيف وباهؤلاء يا كم ويامندبضة ظاهرة فهي مجددة للنداء والى هذا القسم أشار الناطم بقوله هو ابن المعرف المنادي المفرداء البيتين

في التسهيل ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياؤه عند الخليل لا عند يونس قال الدماميني فهما متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما انه هو في ثبوت الياء وحذفها ووجه الاول انه لما بنى حذف تنوينه فثبتت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة على الياء لثقلها ووجه الثاني ان النداء داخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقى الاسم على حاله وقدرت الضمة على الياء المحذوفة هذا اذ كان المنقوص معينا بالنداء وما غيره فيقال فيه يا قاضيا بالياء والتنوين ويبدل التنوين في الوقف ألفا ه وقوله فهما متفقان على ترك التنوين مخالف لما نقله الرضى عن يونس ونصه ويونس يحذف ياء المنقوص ويعوض منها تنوينها بقول يا قاض (و) لان لم يعد لام المنقوص ايتام مع السكون بل باللام أو اضافة اه وظاهر كلام التسهيل كما قال الرضى ان يونس مخالف في الوجهين ثم قال في التسهيل فان كان المنقوص أصل واحد ثبتت الياء باجماع قال الدماميني كما في مر اسم فاعل من أرى اذ لنوى فانه يبدى على أصل واحد وهو الراء فتقول يا مري ياء ساكنة اذا وقعت عليه (قوله نحو يارب القاضل) قال الدنوشري وعند الكوفيين كما يأتي يجوز بناء العلم على الفتح في نحو يارب القاضل فيعلم ان ساذ كرهنامة قد تغير مذهبهم (قوله والمقول انه مبني) الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط في موضعين انه معرب (قوله من لغة من أعربه الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ينظر فيما اذا كان العلم مركبا من أكثر من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه او تجرى وعليه فهل يضاف الجزء الاول فقط او كيف الحال وينظر أيضا فيما اذا كان الجزء الاول غير قابل للاضافة كاسم الإشارة ونحوه (قوله اذا نقلت الكلمة المبنية) شامل للضمير واسم الإشارة

ترك التنوين مخالف لما نقله الرضى عن يونس ونصه ويونس يحذف ياء المنقوص ويعوض منها تنوينها بقول يا قاض (و) لان لم يعد لام المنقوص ايتام مع السكون بل باللام أو اضافة اه وظاهر كلام التسهيل كما قال الرضى ان يونس مخالف في الوجهين ثم قال في التسهيل فان كان المنقوص أصل واحد ثبتت الياء باجماع قال الدماميني كما في مر اسم فاعل من أرى اذ لنوى فانه يبدى على أصل واحد وهو الراء فتقول يا مري ياء ساكنة اذا وقعت عليه (قوله نحو يارب القاضل) قال الدنوشري وعند الكوفيين كما يأتي يجوز بناء العلم على الفتح في نحو يارب القاضل فيعلم ان ساذ كرهنامة قد تغير مذهبهم (قوله والمقول انه مبني) الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط في موضعين انه معرب (قوله من لغة من أعربه الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ينظر فيما اذا كان العلم مركبا من أكثر من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه او تجرى وعليه فهل يضاف الجزء الاول فقط او كيف الحال وينظر أيضا فيما اذا كان الجزء الاول غير قابل للاضافة كاسم الإشارة ونحوه (قوله اذا نقلت الكلمة المبنية) شامل للضمير واسم الإشارة

(قوله النكر غير المقصودة) ينبغي ان يشمل المثنى والجمع كقول الاعمى يا رجلين خذا بيدي ولم يقصد اثنين معينين أو يا مسلمين خذوا بيدي ولم يقصد جماعة معينة (قوله يا غافلا الخ) قال الدنوشري هو شبيه بالماضي أيضا عمله النصب في الجملة بعدوه هي حال من ضمير غافلا المستقر فيه (قوله وانما كرر الشواهد الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم يذكر الا شاهدا واحدا وهو البيت واسما قبله فهما مثالان لا شاهدان وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقدية ال اطلق على الجميع شواهد من باب التعليل كالغمرين اشرف الشاهد على المثال (قوله الثاني المضاف) سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنيا اصالة قبل النداء كيا شيبويه الزمان أو عروض بسبب الاضافة نحو ياوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر لان المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لانه لكونه مبنيا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ١٦٧ اشتغال الاخر بحركة البناء قلت

لا يمكن ذلك لانه مبني والاعراب انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى (قوله اما بعمل الخ) لا يخفى ان الاتصال المذكور اعم من العمل والعطف قبل النداء لشموله الاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته نحو يا من خط بكذا وقضية ان تكون من فيهما في محل نصب وهو خلاف ظاهر قول التسهيل لاعامل قيم بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق اه فان ظاهره ان الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيده ما ذكره الشارح في اجواد الا يتخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا مع ولا اعظيها والموصوفة

(و) القسم (الثاني) من أقسام المنادى (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكر غير المقصودة) جامدة كانت أو مشتقة في ثر أو شعر (كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر) وهو عبد يعوث بن وقاص الحارثي (في ارا كبا ما عرضت فبلغن) * ندماى من فجر ان أن لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا أحدا بعينه (و) انما كرر الشواهد المانقل (عن المازني انه أحال وجود هذا القسم) مدعيان ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ وضرورة وعرضت أى أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولها ونجران بلاد باليمن النوع (الثاني) مما يجب نصبه (المضاف سواء كانت الاضافة محضة) وهى الخالصة من شائبة الانفصال (نحو ربنا اغفر لنا) أى يا ربنا (أو غير محضة) وهى اضافة الصفة لعمومها (نحو يا حسن الوجه) نقل (عن ثعلب) وهو أحد بن يحيى (اجازة الضم في غير المحضة) فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضاقتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهى مقصودة هنا وانه لا سماع يقتضى ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فباطل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظر الى ان حسن الوجه أخص من حسن النوع (الثالث) الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه) اما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل أو مفعول أو مجرور فالاول (نحو يا حسنا وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن (و) الثاني نحو (يا طالع اجبلا) فجبلا منصوب على المفعولية بطالع (و) الثالث نحو (يا ربي قبا بالعباد) فبالعباد متعلق برفيقا (و) المعطوف نحو (يا ثلاثة وثلاثين) من سميت به بذلك) أى بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبه الاطول بلاخلاف اما نصب ثلاثة فلان شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكاملتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضى معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر فاشبهه ضاربا زيدا واما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة) ويمتنع ادخال يا على ثلاثين) لانه الجزء الثاني من العلم فاشبهه شمس من عبد شمس ولا تدخل عليه (خلافا لبعضهم) في اجازة ذلك التخالف المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به (وان ناديت جماعة هذه) العدة (عدتها) فلا يتخلو

كالموصولة وكان الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الخ وشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل (قوله يا طالع اجبلا) فيه اشكال اذ لم يوجد اعتمادوه شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويوجب تعريف الطالع (قوله يا ثلاثة وثلاثين الخ) أتت بخير بانه حيث وقعت التسمية بالكاملتين فاعراب كل واحدة على حدة مشكل الا ان يقال اعراب كل بالاعراب الذى استعده المجموع دفعا للتحكم كقولهم الزمان حلوحا من (قوله وان ناديت جماعة هذه عدتها الخ) قال الدنوشري ما ذكره المتن والشرح في مسألة ثلاثة وثلاثين اذ لم يكن علما طريقه غير طريقه الاخفش وفصل الاخفش فقال ان أريد بذلك جماعة مبنية هذا العدد فلا يجوز ان تصب الاسمين لانهما اذذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكمهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي أن يفصل فيما اذا كان كل منهما اهلى حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كالتنوين ان يقصد ثلاثة مبنية فينصبان معا انتهت وكتب شيخنا الغنيمي بعده

وظاهره. وجوب نصب الاسمين ولو اريد به ما معين وهو محل وقفه ومعنى قوله حكمه بحكم المعطوف الخ أنهم من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما أو ما قوله قيل وينبغي الخ فحل نظر إذ كونها كالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصد هما كما في غير نصبهما معا فيما إذا قصدت ثلاثه مبهمة محل نظر أيضا ذلك في لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا نزيد في المسئلة عما أوتيتجددنا فيها فهم والله الموفق للصواب اه وأقول ذكر الخميدان محل ضم الاول إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة لان المنادى انما يبنى إذا كان مفردا للمعين وكذا يجوز في تابعه إذا كان مع آل الوجهان الا إذا أريد به معين أما إذا أريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اه ملخصا واعلم انه لا يلزم من ارادة ثلاثة معينة ارادة ثلاثين معينة وان كان تعيينها حاصلالا لانه لا يلزم من حصول الشيء ارادته (قوله لانه اسم ١٦٨ جنس أريد به معين الخ) أفاد أنه لا يكفي حرف النداء لانه لم يباشره وقصيته امتناع ان

يقال يا زيد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الالفية (قوله فيجب ضمه) قال الدنوشري فيه نظير بل هو مبني على الواو نيابة عن الضمة اه وأقول ذكر واعند قول الالفية تابع ذي الضم انه يشمل المثني والجمع كيا زيدان صاحبي عمرو يا زيدون أصحاب عمرو لان بعضهم يجعل الالف والواو نفس الضم (قوله ليجيب بان النداء الخ) تضيية هذا الجواب أن المنصوب لا يعرف نعته لانه نعته قبل التعريف هذا وفي الجواب نظر ولعل المقصود منه ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله قاما اختلف الخ) قال الدنوشري فيه نظرا لانه ان اعتبر ورود النداء على

اما ان تكون معينة أولا (فان كانت غير معينة نصبتها أيضا) أما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلانه معطوف على منصوب (وان كانت معينة ضممت الاول) لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال (وعرفت الثاني الخ) وجوب الالف اسم جنس وأريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهي آل (ونصبتة أو رفعتة) بالعطف على المحل أو اللفظ كما في قولك يا زيد والضحك قاله الفارسي (الا ان أعدت معه يا فيجب ضمه) لانه نكرة مقصودة (و) يجب حينئذ (تجريد من آل) لان بالادخل على ما فيه آل وانما جاز دخول با عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه (ومنع ابن خروف) مبتدأ (اعادة يا وتخبيره في الحاق آل مردود) خبر منع ووجهه ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس أريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه بالضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفراء يار جلا كرميا أقبل ووجهه انه محتمل ان يكون نقل الى النداء وهو صواب في ما كان عليه حين صارت الضميمة كالعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها على الموصوف ووحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز ان نصب في المعرفة الموصولة نحو يا زيد العاقل أجيب بان حاجة النكرة الى الصفة أشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالضاف كان النصب واجبا لارجحاً أجيب بان النداء قارة برده على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من النصب وتارة برده على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المبادئ ووحده فهو مفرد مقصود ثم برده الوصف فلما اختلف المدركان جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف المعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث وأخبر سيبويه بذلك أجيب بانه نعت في المعرفة الطارئة ما لا يعتد في الاصلية ويحتمل أن يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما أقبل وأما يا عظيم ما يرجي لكل عظيم وبالطبع عالم بزل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح في الحواشي ليس الجملة تعتما لتقبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو مخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في باطالعاجيلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد ما تم كلهم أو كلكم اه فهو من التشبيه بالضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم أشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب (و) القسم (الثالث) من أقسام المبادئ (ما يجوز ضمها وقتحه

الصفة مع موصوفها كان النصب واجبا وان اعتبر وروده على الموصوف ووحده كان الضم واجبا فاني يأتي جواز الوجهين وقوله سابقا فالعرب تؤثر نصبها على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر أي ترجع ما ذكر أي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله وأخبر سيبويه بذلك) قال الدنوشري فاعل أخبر راجع الى يونس وسيبويه مقوله وكتب شيخنا الغنيمي بعهو محتمل ان المعنى ان سيبويه قال ان النكرة المذكورة توصف بالمعرفة فاجبر بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الاول أقرب أو متعين (قوله أجيب الخ) قال الدنوشري هذا الجواب متضمن منع قوله وانما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة ويلغز بذلك فيقال ما معرفة صصح وصفها بنكرة (قوله والقسم الثالث الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا قسما مغاير للاول والثاني إذ الاقسام لا بد من تغايرها مع ان هذا مبني على الضم تقدير اعند من يجعل فتحته فتحة اتباع لما بعده فهو نظير يا موسى مثلا ولا

يصح جعله قسما برأسه الا عند من يجعل فتحته فتحة بناء لا فتحة اتباع (قوله متصل مضاف) قال الدنوشري لا جائز ان يكونا صفة لابن
 لتعريفه لان المراد لفظه فيكونان بدلا منه ولا يصح كونها عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف اليه ابن مذكرا
 وان اشترطه بعضهم وقلان ابن فلان لا يجوز فيه الا الاضم خلافا لمن جوز فيه الوجهين أيضا وعلى بعض اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة
 استعمال المنادى حيث يجمع كونه في الاصل مفعولا لفتح الحقة الفتحة مع انها مناسبة لمحركة ١٦٩ صفة وهو واضح الا قوله في

الاصل فتأمله (قوله وفتحه

اما على الاتباع) قال
 الدنوشري وعلى كون
 الفتحة الاتباع تقدر
 الضمة فيهما والمنع من
 ظهورها حركة الاتباع
 وعلى اقحام ابن فيكون
 زيد مضافا الى سعيد كما قال
 الشارح و ينظر ما وجه
 فتح ابن وقد يقال انه فتح
 تحقيرا أو هو تاء كيدولا
 يناق التا كيد الاقحام كما
 صرح بذلك المرادى نقل
 عن بعضهم في يا سعد سعد
 الاوس على قول سيدويه
 من ان الاول مضاف
 للاوس والثاني مقحم
 عند الفتح (قوله أو منادى
 سقط منه الخ) قال الدنوشري
 قد يقال لا قرينة على
 حذف حرف النداء
 فكيف حاز حذفه وقد
 يحاب عنه بعدم تسليم ان
 لا قرينة (قوله وأنشدوا
 الخ) قال الدنوشري ورد
 استدلال الكوفيين بان
 عمر محذوف الالف بناء
 على جواز الحاقها في غير
 تعجب أو استعانة أو ندبة

وهو نوعان أحدهما ان يكون المنادى (علما مفردا موصوفا بابتداء متصل به) أي العلم (مضاف) الابن
 (الى علم) آخر (نحو يا زيد بن سعيد) بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذا الحاخز
 بينهما اسما كن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلها
 شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقصر الفخر الرازي تبعاً للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن
 وازافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافة اليه لانه يلابسه حكما في البسيط مع الوجهين
 السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب
 وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما (والمتعار عند البصر بين غير
 المبرد الفتح) لفتحة فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابن وان كان على التركيب فهو نظير لارجل
 نظير فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد يدي العمالات اذا فتحت الاول على قول
 سيدويه وذهب المبرد الى ان الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح أكثر (ومنه قوله) وهو
 رؤبة عند الجوهري أو رجل من بني الحمرث عند العيني وزعم انه الصواب

(يا حكم بن المنذر بن الجارود) * سراقق المجد عليك ممدود

بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان أولى لانه الاصل (ويتعين الضم) اذا كان الابن غير صفة
 بان كان بدلا أو بيانا أو منادى سقط منه حرف النداء أو مفعولا بفعل محذوف وتقديره أعني ونحوه
 ويتعين الضم أيضا اذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافا لغير علم كما (في) نحو يا رجل ابن عمرو ويا
 زيد بن أخي لا تتفاء علمية المنادى وهو رجل (في) الصورة (الاولى) و) انتقاء (علمية المضاف اليه في)
 الصورة (الثانية) ويتعين الضم أيضا اذا فصل بين العلم والابن كما (في) نحو يا زيد القاضل ابن عمر ولو جرد
 الفصل (بالفاضل) (و) يتعين الضم اذا كان الوصف غير ابن كما (في) نحو يا زيد القاضل لان الصفة (وهي
 القاضل (غير ابن) والى ذلك الاشارة بقول النظم * ونحو زيد ضم واقتمن * البيتين (ولم يشترط ذلك
 الكوفيين) وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لاجل
 ظريف بفتحهم ما يجوزوا ذلك هنا (وأنشدوا) عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز

فا كعب بن مامة وابن سعدي * (بأجود منك يا عمر الجواد)

الرواية بفتح عمر) والجواد والقوا في منصوبه وكعب بن مامة هو كعب الياذي الذي أثار ربيعة على
 نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدي هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى أمه
 و يروي أروى مكان سعدي قيل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكي الاخفش ان بعض
 العرب يضم ابن اتباع الضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة باثقل من الاتباع وفي
 كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب لبني والحمد لله بالعكس
 (والوصف ثابتة) في جواز فتح المنادى معها (كالوصف بان) في ذلك لان ابنة هي ابن بن يادة التاء (نحو
 يا هند ابنة عمرو) بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاز غير حصين وتاء التانيث

(٢٢ تصريح في)

ذكرة الاتباع في شرحه للالفية والمرادى كذلك وزاد انه يحتمل انه نوى ضرورة وحذف
 التنوين لالتقاء الساكنين وحذف ألف مامة في البيت للضرورة (قوله ربيعة) هو القتي التمرى صاحبه الذي كان معه في السفر
 (قوله وحكي الاخفش الخ) قال الدنوشري وعلى حكاية الاخفش يكون ابن منصوبا تقديرا منع من ظهور فتحته ضمة الاتباع (قوله
 في جواز فتح المنادى معها) قال الدنوشري ظاهرها انها بالنسبة مثله في غير ذلك كحذف ألفها وقد يقال انها قيد بذلك لانه الذي قدمه
 الموضع فلي تأمل (قوله اتباعا) مقتصر عليه فيه نظر اذا لوجه الثلاثة المذكورة تأتي أيضا هنا (قوله وتاء التانيث)

في حكم الانفصال) جواب عما يقال الاحكام انما تبني على حركة الاخر ونون ابنة التي اتبعت ليس آخر او انما يجعل الابعاع لتاء ابنة لان النون تكون حينئذ خارجا حصيلنا لحرمة بينهما وانما يحتاج الشارح لذلك لانه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والالزم الفتح في بنت كما يعلم مما قلناه عن أبي عمرو بن العلاء وهذا يعرف ما في قول الشهاب القاسمي قضية قول الشارح وقاء التانث الخ ان الاتباع محر كفتون ابنة دون التاء ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاطبي في تعليل فتح العلم الموصوف بابن ووجه الفتح الاتباع محر كة نون ابن لان الاسم من ما كثر استعمالها ماصارا كالاسم الواحد في انما فيهما من الاتباع مما جاز في الاسم الواحد انتهى انه لا حاجة الى ان يقال ان التاء في ابنة حيث اختلفنا ما بين في حكم الانفصال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل ان معناه ولا مانع من اتباع حر كة النون وان لم تكن آخر الابهة آخر حكما ويحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حر كة التاء وورد ان النون خارج حصين لحرمة اقتدير (قوله في النهاية الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التاء اتباعا بل عليه في الفتح ويقفهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر واما نحو يزيد بن يزيد مسمى بهما فاما بالتاء على قياس يازيد بن سعيد بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه في مسلمات فيبطل قول الشارح ولا في المثني ١٧٠ والمجموع على حده وقوله وهذا مبني على القول بالتركيب فيه نظر اما في المثني

في حكم الانفصال (ولا اثر للوصف ببنت) عند جمهور العرب فتح نحو يا هند بنت عمرو واجب الضم وتمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما ما جزا حصيلنا وهو تحريك الباء الموحدة وجوزة أبو عمرو بن العلاء سما عابناء على ان الفتح للتركيب ومثله يازيد بن عمرو وتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفردا المثني والمجموع مسمى بهما في النهاية اذا سميت بمسلمات ويزيد بن ويزيد بن حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يازيد بن عمرو بالفتح ويام مسلمات بن عمرو بالكسر ويازيد بن عمرو ويزيد بن ابن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات بن عمرو ويزيدان بن عمرو ويزيدون بن عمرو ومن أجرى الاعراب في النون أجرى النون مجرى الدال فيفتحها أو يضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذا الاتباع في مسلمات اذا كسر التاء ولا في المثني والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتبعا فنحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والرخشي واذا وقع الابن بين عامين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطأ كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو يحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول

والمجموع فاما علمت واما في نحو مسلمات فالتركيب يقتضي الفتح لا الكسر كما علمت ايضا اه وأقول وجه كسر نحو مسلمات على القول بالتركيب ان القائل به يحرك المنادى بحركة نصبه وحر كة جمع المؤنث في النصب الكسرة وقوله واما نحو زيد بن الحقان أرادانه مع كونه بالياء آت على القول بالاتباع ثم له بطلان قول الشارح لكنه ممنوع وان أرادانه على القول بالتركيب فهو عين كلام الشارح والظاهر ان قول الشارح ولا في

جارية من قيس بن تلبية تزوجت شيخا غليظ الرقبه

وان كان الابن خيرا انعكس الحكم فينون الخبر عنه وتثبت الف ابن خطأ تقول زيد بن عمرو وتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين عامين تقول جاءني زيد بن اخينا بتنوين زيدوا ثبتت الف ابن خطأ الحكم المذكور متعلق بشرطين ان يقع الابن بين عامين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله في زال أحد الشرطين عاد الاسم الى أصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع (الثاني ان يكرر المنادى حال

المثني والمجموع على حده معناه اذا حكى اعرابهما فلا ير د عليه الاعتراض واعلم ان كون كلام النهاية مبنيا على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب لما بيناه في وجهه واما بالنظر لقوله ومن أجرى الاعراب الخ لكن المناسب ان يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون للاتباع فقوله واما على الاتباع فلا الخ ناظر لما فصله على حكاية الاعراب (قوله حاكيا اعرابه) قال الدنوشري ضمير اعرابه راجع للذكر (قوله فيفتحها) أي ان ركب وقوله أو يضمها أي ان لم تر كسب (قوله واما على القول بالاتباع فلا) لان القياس على هذا ان يفتح آخره (قوله فتح نحو يا عيسى الخ) قال الدنوشري على في شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتح في نحو يا عيسى بدمم الفائدة (قوله ان يحذف التنوين الخ) قال الدنوشري وحذف التنوين وما بعده واجب لاحاطة (قوله والالف الخ) قال الدنوشري قيده بعضهم بان لا يكون أول سطر وجميع ما قيل في ابن ياتي في ابنة نداء وغيره وفيه وقفة (قوله الثاني الخ) قال الدنوشري يقدر قبل قوله ان يكون مضافا وكذا في النوع الاول أي ذوان يكون مضافا وجواز الوجهين في الاول على اختلاف الاعتبارين فالضم على انه مفرد ويصير من القسم الاول واذا فتح فقيه أربع توجيهات كما ذكره الشارح وفي بعضها يكون مضافا فيكون من القسم الثاني فلا يخرج عن القسم الاول والثاني فذكره زيادة ايضاح انتهى وأشار المصنف الى أنه كان ينبغي لناظم ذكر هذه المسئلة هنا لما شار كتم المسئلة الوصف ما بين في جواز الفتح والضم وتأخيرها الى فصل

تابع المنادى مما لا وجه له (قوله مضافا) قال الدنوشري غير واضح لانه اذا ضم لا يكون مضافا فلا يصح فرض المسئلة في المنادى المضاف
 (قوله يا سعد الخ) قال الدنوشري اشير بسعد سعد الاوس الى بيت من جملة آيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد
 ابن معاذ وسعد بن عباد وهى قوله
 فان يسلم السعدان يصح محمد * بمكة لا يخشى خلاف المخالف
 فيا سعد سعد الاوس كن انت ناصرنا * ويا سعد سعد الخزرجين العطارف
 اجينا الى داعي الهدى وعمينا *

على الله في الفردوس منية عارف
 يا حسن الحسن الوجه والاجاز الرفيع أيضا (قوله وهو الاكثر) قال الدنوشري الظاهر انه لا يتأتى فيه الخلف المارقى بازيد بن سعيد انتهى
 وأراد الخلف المارق من المبرد وابن كيسان فالضم هنا أكثر بانها مائة مائة قال الدنوشري وشمل ١٧١ قوله نحو يا سعد سعد الاوس الخ
 العلم واسم الجنس والصفة
 نحو يا صاحب صاحب
 زيد وخالف الكوفيون
 في اسم الجنس فنعوا ونصبه
 وفي الوصف فذهبوا الى انه
 لا ينصب الا منوننا فتقول
 يا صاحبنا صاحب زيد ولم
 يختلفوا في جواز الضم في
 جميع ذلك وينظر ما وجه
 مخالفة الكوفيين وما وجه
 مذهبهم (قوله يا صاماريا)
 الفرق بين هذا الوجه
 وما قبله ان هذا يجوز معه
 ذكر حرف النداء ولا يجوز
 على الاول وان قبل ان
 البدل على نية تكرار
 العامل اذ هو تقدير
 معنوي (قوله واعترضه
 أبو حيان الخ) اعترضه
 واعترض المصنف انما
 بردان سلم ابن مالك ذلك
 والاقديس تسلمت بظاهر
 تعريف التأكيد اللفظي
 فانه صادق مع اختلاف
 وجهى التعريف ومع

كونه (مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني) من السعدين (واجب النصب والوجهان) وهو الضم
 والفتح جار بيان (في) سعد (الاول) والى ذلك أشار الناظم بقوله
 في نحو سعد سعد الاوس ينتصب * ثان وضم واقترح اولان نصب
 (فان ضمته) وهو الاكثر لانه منادى مفرد (فالثاني بيان) للاول (أو بدل) منه (أو) منادى ثان
 (يا صاماريا أو) مفعول يا صامار (أعني) أو تو كيد قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان بانه لا يجوز التوكيد
 لاختلاف وجهى التعريف لان تعريف الاول بالعلمية أو بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضع في
 الحواشى وشم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول (وان فتحته) أى الاول (فقال
 سيجوبه مضاف لما بعد الثاني والثاني معجم) أى زائد (بينهما) وهما ذمى على جواز اقحام الاسماء
 وأشرهم بأباء وعلى جواز فقيه فصل بين المتضامين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن يتون الثاني
 لعدم اضافته (وقال المبرد مضاف لمخوف مماثل لما أضيف اليه الثاني) والاصل يا سعد الاوس سعد
 الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد رجل من قائلها وهو
 قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حيث ثبتيان أو بدل أو تو كيد لان المضاف اليه الاول مراد
 أو منادى ثان (وقال الفراء الاسمان) الاول والثاني (مضافان للذكور) ولا حذف ولا اقحام وهو
 ضعيف لما فيه من تواردهما على معمول واحد (وقال بعضهم) وهو الاعلم (الاسمان مر كيان تركيب
 خمسة عشر ثم أضيفا) الى الاوس كخمس عشرة زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الاوس هو
 سعد بن معاذ رضى الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن خشم
 ابن الحرث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو أخو الخزرج القسم (الرابع) من أقسام المنادى (ما يجوز
 ضمّه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه) سواء كان علما أو نكرة مقصودة
 فالعلم (كقوله) وهو الاحوص (سلام الله يا مظر عليها) * وليس عليك يا مظر السلام
 يتنون مظر الاول مع بقاء ضمّه على البناء (و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير
 (أعبدا حل في شعبي غريبا) * ألثوم الأبالك واقترابا
 يتنون عبدا مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة وأجاز فيه سيبويه
 وجهها آخر وهو أن يكون حالا كانه قال أتفخر عبدا أى في حال عبودية ولا يابق الفخر بالعبودية قاله ابن
 السيد (واختار الخليل وسيبويه) والمجازى (الضم) مطلقا لانه الاكثر في كلامهم (و) اختار (أبو عمرو)

اتصال الثاني بما لا يتصل به الاول (قوله والثاني بالاضافة) لانه لم يضعف حتى يسلب تعريف العلمية (قوله وكان يلزم أن يتون
 الثاني) قال الدنوشري فيه نظر اذ قال بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لما شاكله ما قبله المؤكده ومن ذكر انه تو كيد على رأى سيبويه
 المرادى (قوله وسعد الثاني الخ) قال الدنوشري يجوز فيه كونه مفعولا محذوف على قياس ما سبق ويؤخذ مما ذكره ان البدل والبيان
 يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا أن يقال لا حذف المضاف اليه الاول جار ذلك (قوله وهو ضعيف الخ) قال الدنوشري قد
 بردان العامان هنلعنى واحنو لفظهما متحذف كما تنهما واحذفوه ونظير قولك طاز يدواتى عمرو والعافلان (قوله وهو أخو الخزرج)
 الضمير راجع الى الاوس (قوله وهو المنادى الخ) قال الدنوشري نحو قائم اذا أريد به معين بنى على الواو والانتصب بالياء وهل يجوز في
 المعين الاية ان بالياء للضرورة (قوله وقوله أعبدا حل في شعبي الخ) لا حاجة الى جعل ذلك مما نحن فيه لما سيجرح به في التسهيل ان المفرد

الموصوف يجوز نصبه أيضا ورض الرضى على ان هذا من الشدة بالمضاف فنصبه لذلك للضرورة وشي يضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة موضع كاسياتي في اوزان الاف المقصورة وتقدم في باب المفعول المطلق (قوله بحذف الثانية فقط) قال الدوشري ولا يجوز عكس الثالث فهو حذف ١٧٢ ألف يا واثبات ألف الله انتهى وأقول مقتضى كلام الشارح جواز العكس لانه عمل

الثالث تاجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة يعني حتى جاء التقاء الساكنين اللازم على الثالثة والاصل عدم الاجراء وعدم التقاء الساكنين فحذف ألف يا واثبات ألف الله جار على القياس وقد تضمن كلام الشارح اولا جواز حذف ألف الله واثباتها مطلقا واثباتها صادق على ما اذا حذف ألف يا (قوله ووجه حذف ألف يا) أي مع حذف ألف الله كما لا يخفى (قوله فتقول اللهم) قال في الجمع مذهب الخليل وسيبويه ان هذا الاسم لا يوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت أي غير متمكن في الاستعمال وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه برفع على اللفظ ونصبه على المحل وجعل فاطم في قوله اللهم فاطر السموات والارض صفة له قال أبو حيان والصحیح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء

ابن العلاء (وعيسى) بن عمرو يونس والجرحى والمبرد (النصب) مطلقا (ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم) كما طرقت البيت الاول (و) وافقا (أبا عمرو وعيسى في) نصب (اسم الجنس) كعبداني البيت الثاني قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير فخرج في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقبل تنوين تمكن لان هذا المبنى يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المعنى ويقواه أقول لان الاسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال واضم أو انصب ما اضطرر انونا * عماله استحقاق ضم بينا وتظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم ويجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمّه

(مسئلة * ولا يجوز نداء ما فيه أل) لان ندائه يفيد التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصر بين (الاي أربع صور احداها اسم الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين) ألف يا ألف الله (و يا الله بحذفهما) معا (و يا الله بحذف الثانية فقط) واثباته الاولى وعمل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تغارقها وهي عوض عن همزة اله فصارت بذلك كاتها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات ألف الجلالة في النداء كما ان الفعل المبدوء بهمزة الوصل اذا سمي بدقطة همزة تقول جاء في أنصر واضرب بضم الهمزة في الاول وكسرها في الثاني ووجه حذفها في الوصل النظر الى أصلها ووجه حذف ألف يا ان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة (والاكثر ان يحذف حرف النداء) وهو يا خاصة (وتعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم) بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم تردهم كان المعوض منه لئلا يجمع زيادة الميم وأل في الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهدت زيادتها آخر اكيم زرقم قاله السيرافي وما ذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض أمنا بخير فيجوزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم أمنا بخير والاصل عدم التكرار (وقد يجمع بينهما) أي بين يا والميم المشددة (في الضرورة النادرة كقوله) وهو أبو خراش الهذلي

اني اذا ما حدث ألما * (أقول يا اللهم يا اللهم)

والى ذلك أشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض * وشد يا اللهم في قريض وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين احدهما ان يذكرها المحبب تمكيننا للجواب في نفس السامع يقول لك أزيد قائم فتقول أنت اللهم نعم أو اللهم لا الثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا ازورك اللهم الآن تدعوني أي ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بتقدم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة (الثانية الجمل المحكية) المبدوءة بأل (نحو يا المنطق زيد قمين سمي بذلك نص على ذلك سيبويه) وقال لانه بمنزلة تابد شر لانه لا يتغير عن حاله اذ قد عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى ما قدمنا في أنصر قطع الهمزة والى هاتين أشار الناظم بقوله

* الامع الله ومحكي الجمل * (وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو) يا (الذي) قام

(قوله لئلا يجمع الخ) وتبر كبا للنداء باسم الله تعالى (قوله زرقم) في القاموس الزرقم يعني للزراي والقاف الشديد الزرق للون والمذكر وفيه الزرق والزرق لون (قوله وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض أمنا بخير) أي اقصد ندائه فحذفت الهمزة وجعل شيئا واحدا كما فعل كذلك في هلم على القول بان أصلها هلم أم (قوله ويبطل ذلك انه الخ) يبطله أيضا انه يخالف للمعنى بدليل انهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله اقصد اغفر (قوله وقد تخرج الخ) قال الدوشري المراد منه انها تخرج

عن النداء المحض فلا ينافي انها في الاستعمالين الاخيرين تفيد مع غيره ودلائلها على الغير هل هي بطريق التضمن أو لا محل نظر انتهى
ولا يخفى ما في دعوى دلالتها على النداء في هذين الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلالتها على الغير بطريق التضمن لا أدري
ما معناها الاقرب في فهم كلام الشارح ان استعمالهما فيما ذكر مجاز فرسل والقريظة استعماله النداء وينبغي تحرير العلاقة (قوله) لانه قد
عمل بفضه في بعض) أي لان قام عامل في فاعله وهو الضمير المستتر (قوله محكي بحالته ١٧٣ التي ثبتت له قبل التسمية) هذا

لا مدخل له في الفرق
لو جوده في المنطلق زيد
وكان الاظهر أن يقول
الفرق ان الذي قام
المانع من بقائه قبل
التسمية وجود آل وهو
باق الخ وهو المناسب
لقوله ونحو المنطلق الخ
فتدبر (قوله) وأما الذي
الخ) قال الدنوشري
فيه نظر اذ لا نسلم ان
نحو الذي فيه فيه حكاية
أصلا الا باعتبار ذكر
الجملة بعده وابقائها على
حالتها (قوله) والاعراب يقدر
في آخر الذي) قال الدنوشري
ظاهر ان الحركات الثلاث
تقدر وهذا ظاهر في
الحكاية (قوله) حكيت
الاسم المفرد الخ) قال
الدنوشري حكايته باعتبار
بقائه في ما بعده وأما هو
نفسه فهو معرب بالحركات
الظاهرة فابن الحكاية
(قوله) وليس محل النزاع
قال الدنوشري ضمير ليس
يعود الى الموصول مجردا
عن الصلة أي فاذا سمى
به وحده امتنع نداؤه
قولا واحدا القيام المانع

(و) يا (التي) قامت (وصوبه الناظم) في شرح التسهيل ومع تصويبه لم يستثنه في بقية كتبه * فان
قلت لم قال سيبويه فيمن سمي بالذي قام انه لا ينادى مع انه أيضا محكي لانه قد عمل بعض في بعض كافي
الجملة * قلت الفرق بينهما ان الذي قام محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى
لوجود آل وذلك المانع باق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود آل بل كونه
جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية * فان قلت المانع شيئا من الجملة وأل فاذا زال احدهما بقي الآخر
* قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت سلم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وأل
ليست داخله على المجموع بل على جزء الاسم فاشبهه ما لو سميت بقولك عبدنا المنطلق وأما الذي وصلته
فانما يحكي حكاية المفردات لا حكاية الجملة فالنادى انما هو الذي دون صلته والاعراب يقدر في آخر
الذي ولهذا اذا سميت بآبهم ضربت به وأي موصولة لم تحل اعراب الرفع في أي بل تعربها بحسب
العوامل فتقول رأيت آبهم ضربته وخررت بآبهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل في ما بعده
حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضارباً يداومرت بضارب زيداً ولما كانت الصلة
لا تدخل لها في ذلك مثل الموضع بالوصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكانه أشار بذلك الى
الفرق (و) الصورة (الثالثة) اسم الجنس المشبهه كقوله يا الخليفة هيبه نص على ذلك ابن سعدان) قال
الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها في التقدير داخله على
غير آل قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل بجزيل القبح الجمع بين يا وأل والجزا القربة لانه
في تقدير يا اهل القربة وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندى ان
تقدير ابن مالك صحيح وتزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا أنا حسن لها فان تقديره ولا مثل أي حسن فلو لا
ان تقدير مثل بجزيل لقبح دخول لاعلى المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزم عمل لافي المعرفة
والشاطبي لا يقول بعمل لافي المعارف (و) الصورة (الرابعة) ضرورة الشعر) واليه أشار الناظم بقوله
* وباضطرار خص جمع يا وأل * (قوله)

عباس يا الملك المتوج) والذي * عرفت له بيت العلاء

بجمع بين يا وأل في الشعر ضرورة (ولا يجوز ذلك في النثر خلافاً للبغداديين) والكوفيين في اجازتهم
ذلك محتجج بالقياس والسماع أما القياس فقد حازنا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياساً عليه بجماع
ان كلامهم مافيه آل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أشدوا
في العلامان اللذان فرا * انا كما ان تكسبا ناسرا

وهذا الا ضرورة فيه تمكن قائله من ان يقول في العلامان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس
بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ

(الفصل الثالث في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه وأقسامه أربعة أحدها ما يجب نصبه رعاة محل
المنادى) فان محله نصب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما ان يكون) التابع (نعماً أو بيانا أو توكيدا

وقوله وكانه الخ معناه ان الموضع مثل به مجردا يذبه على انه ليس كالجملة لعدم عمل بفضه في بعض (قوله) بدليل قولهم الخ) هذا الدليل
انما يكون قاله لشبهة الشاطبي لو تعين تقدير مثل في قولك المذكور وليس كذلك فقد قالوا فيه انه اما على تقدير مثل أو ان أباحسن في
تأويل فيصل أي ولا فيصل لها لعل الشاطبي يرى تعيين هذا الوجه (قوله) وهذا الا ضرورة فيه الخ) قال الدنوشري مبني على تفسير
الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف (الفصل الثالث) * (قوله) المبني) قال الدنوشري هذه العبارة وقع نحوها
لابن الحجاج قال الرضي كان عليه أن يقول توابع المنادى المبني غير المسبغات الذي في آخره زيادة الاستغناء فان توابعه لا ترفع نحو

بازيد او عمرو ولا يجوز وعمر وان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المحرور وباللام لا تكون الا مجردة تقول بالزيد وعمر وولا
 يجوز رفعها ونصبها الظهور الاعراب في المتبوع انتهى وأقول قوله المبني بيان لما فوق قول النظم ذي الضم وحكم مفهوما وهو
 المنادى المحرور ان يوافق غير البدل والنسق فيجب نصبه او لم يذمه المصنف على هذا وحكم البدل والنسق كحكمهما اذا كانا تابعين
 لمبني كما سيبينه المصنف (قوله ان يكون مضافا) ولم تكن الاضافة غير محضة فيجوز رفعه وكما مضاف شبهه كما جزم به السيوطي لانه
 صرح الرضي بانه غير واجب ولعل الفرق بين ذلك وما لو كان منادى مستقلا حيث يجب نصبه انه في حكم المقر وهو تابع فيغتنق فيه
 ما لا يغتنق في المستقل (قوله جواز رفع المضاف الخ) قال الدوشري قال الرضي انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يجز في المضاف
 عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابها
 لا للمبني في بنائه الا ترى أنك لا تقول ١٧٤ جاءني هؤلاء الكرام بحرف الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها جلا على المحل لانه لما كانت

الضمة التي هي الحركة
 البنائية تحدث بحدوث
 حرف النداء وتزول
 بزوالها صارت كالرفع
 وصار حرف النداء كما عامل
 لها وكذلك فتحة لارجل
 فللمشابهة (قوله من
 نعت الخ) قال الدوشري
 ظاهر الاقتصار على ذلك
 ان البيان ليس مثلها
 وينظر ما وجهه وقد
 يقال انه قريب الشبه
 من البدل وهو اذا كان
 مضافا يجب نصبه فكذا
 ما شبهه (قوله فان رفعه
 الخ) فضيته جواز قطع
 التوكيد ومخالفه ما صرح
 به في شرح الازهرية تبعا
 للمصنف في بعض كتبه
 ان ألقاظ التوكيد
 لا تقطع بخلاف النعوت

(و) الامر (الثاني ان يكون) التابع (مضافا مجردا من آل) فالنعت (نحو يا زيد صاحب عمرو) البيان
 نحو (يا زيد أبا عبد الله) التوكيد نحو (يا أيهم أوكا) بنصب صاحب وأبا وكل وجوبا وحكي عن
 جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والقراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن
 الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير حي به دالا على التبعية باعتبار الاصل نحو يا أيهم كلهم وعلى
 الحضور باعتبار الحال نحو يا أيهم كلهم وقد اجتمع في قوله

فيا أيها المهدي الخنمان كلامه * كأنك يضغوق ازارك خرق

ويضغوق يضغوق بضم السين معجمتين بصوت وخرق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على
 الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقال واما قولهم يا أيهم كلهم فان رفعه فهو مبتدأ وخبره محذوف أي
 كلكم مدعو وان نصبه فبفعل محذوف أي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله
 * تابع ذي الضم المضاف دون آل * الزمه نصيبا * (و) القسم (الثاني ما يجب رفعه مراعاة لفظ المنادى
 وهو نعت أي) في التذكير (وأية) في التأنيث (ونعت اسم الإشارة) فيهما (اذا كان اسم الإشارة وصلة
 لندائه) أي اذ نعتها (نحو يا أيها الناس ويا أيها النفس) فاي وأية مبتدآن على الضم لكون كل منهما
 منادى مفردا وها التثنية فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز
 ضمها اذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسد وقد قرئ بهما والناس والنفس
 مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ أي وأية انما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه مشابه
 للعرب في حدوث ضممه بسبب لداخل عليه وكذا القول في أمثاله والى ذلك أشار الناظم بقوله
 * وايتها محو ب آل بعد صفه * يلزم بالرفع * (و) نحو (قوله يا هذا الرجل) ويا هذه المرأة (ان كان
 المراد أولاد الرجل والمرأة وانما أتيت باسم الإشارة وصلة لندائه ما يجب رفع نعتها مراعاة للضم
 المقدر في اسم الإشارة وانما يلزم رفعه لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك
 أشار الناظم بقوله * وذو إشارة كأي في الصفه * ان كان تر كها يغيب المعرفة

(قوله في فعل محذوف) قال الدوشري بوجه انه يلزم عليه ايلاء كل مضافة لضمير العوامل اللفظية
 وهو غير جائز (قوله الثاني ما يجب الخ) قدم هذا على ما بعده عكس ما في النظم لانه بالقسم الاول أشبهه لبساطته بخلاف الثالث لتركبه
 من أمرين الرفع والنصب وآخر النسق والبدل لانهما في حكم المستقل (قوله فيهما) أي التذكير والتأنيث (قوله ويجوز ضمها الخ)
 حاصل هذا ان ضمة المضافين وضمة أي ضمهما اتباع وهذا عكس ما يتخيله الناس وان الشبهه نزل مع أي مترلة الشيء الواحد
 المفرد المعرفة المنادى فاستحقت الهاء بعد حذف الالف ضمة النداء واستحقت التاء عدم الضم ولكنهم اتبعوا (قوله وقد قرئ بها)
 هي قراءة ابن عامر ايه الثقلان فوجهها ان هذا الحرف اذا تقدم كالجزم من الكامة حتى دخل عليه العوامل نحو بهذا فلما جرى أولا
 مجرى الجزم جرى ذلك المجري آخر فحذفت ألقه فان قيل فقد سكت اليا بالضم قلنا اتباع كراه امرئ (قوله وانما جاز) أي ولم يمنع
 فلا ينافي الوجوب (قوله مراعاة اللفظ) علة لكونهما مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضاء ذلك المراعاة كما لا يخفى لكن كلامه بعد
 مخالفة وتعليله الوجوب بان المقصود بالنداء هو التابع واسم الإشارة وصلة الى ندائه يأتي هنا وبعدها لبعضهم (قوله لندائهما) أي
 الرجل والمرأة (قوله لانهما) أي الرجل والمرأة ولا يخفى ما في كلامه من تشبث الضمائر ولو قال وانما يلزم رفعه بارجاع الضمير الى النعت

لقرنه في قوله فيجب رفع نعتهم ما سلم من ذلك هذا ومع الهم المقصود ان النداء يذخي ان لا يكون محلها ما نصب الا انهم انجست الصنعة
 ليسامة عولين بل قابعاء (قوله واستشكاه ابن عصفور الخ) هذا الاشكال وجوابه نقله بهذا النص في المعنى في بحث آل وزاد في الجهة
 السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكاه بان اليه ان اعرف من المميز وهو
 حامد والنعمة دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تاويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً وأجاب بأنه اذا قدر نعتاً
 فاللام للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بياناً فاللام لتعريف المحضور فساوي الاشارة وتبين عليها بافادته الجنس
 المميز فكان أحص قال وهذا معنى قول س اتبى وفيما قاله نظر لان الذي يتوول النحويون بالحاضر أو المشار اليه انما هو اسم الاشارة
 نفسه اذا وقع نعتاً كررت بزبد هذا وأمانعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيره انتهى
 ولا يخفى انه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم مؤول بقولك الحاضر الخ جواب الاشكالين لانه حيث كان مؤولاً بذلك كان مسلوياً
 لاسم الاشارة لكن قضية ما في بحث آل انه على ذلك التقدير غير مساو بل دون حيث قال واذا قدر نعتاً قدرت آل فيه للعهد الخ وانظر قوله
 في بحث آل لادلاله فيه على المحضور مع قوله هذا والاسم مؤول بقولك الحاضر والموجود لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المزيد هنا ان مجرد
 جعله للعهد لا يكفي في الجواب عنه لانه بصير المعنى على مجرد جعل آل للعهد ما في بحث آل ١٧٥ فلا يحصل الجواب عن الاشتقاق

بني أنه مرفق عطف البيان
 ان قول الجرجاني
 والزنجشري ان البيان
 اعرف مخالف لقول
 س في باه اذا الجملة
 فالاشكال انما يتجه على
 قولهما وليتامل ذلك مع
 قول ابن عصفور ان ما ذكره
 في الجواب معنى قول س
 وقد يؤخذ منه أن ما ذكره
 س لا يتنافى كلام الجرجاني
 والزنجشري بناء على
 هذا التفصيل فلا يتم
 لامتنع الرد عليهما
 بكلام س كما بينا عليه
 هناك (قوله أو موصول)
 الموصول حينئذ في محل
 رفع وكذا اسم الاشارة

وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونها اجاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي (ولا يوصف اسم الاشارة
 ابداً) في هذا الباب وغيره (الابحافية آل) نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه أن يكون بياناً لاسم الاشارة
 واستشكاه ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون اعرف من المميز والنعت لا يكون اعرف من
 المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف وأجاب بأنه اذا قدر بياناً قدرت آل فيه لتعريف المحضور
 فهو يفيد الجنس بذاته والمحضور بدخول آل والاشارة انما تدل على المحضور دون الجنس واذا قدر نعتاً
 قدرت آل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلادلاله فيه على المحضور والاشارة تدل
 عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه (ولا توصف أي وأية في هذا الباب) المعهود للنداء
 (الابحافية آل) من معرفتها أو موصول فيقال بأيتها الرجل وبأيتها المرأة وبأيتها الذي نزل عليه الذكر
 وبأيتها التي قامت ولا يقال بأيتها الحرث أو الصعق مما هي فيه للمح الاصل أو الغلبة (أو باسم الاشارة)
 العاري من كاف الخطاب (نحو يا أي هذا الرجل) ولا يجوز يا أيها ذلك الرجل خلافاً لابن كيسان والى
 ذلك أشار الناظم بقوله وأيهذا أي الذي ورد * ووصف أي بسوى هذا يرد
 (و) القسم (الثالث ما يجوز رفعه ونصبه) فالنصب اتباعاً لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى
 بالرفوع تنزيلاً لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركه الاعراب بسبب دخول
 العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرفع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو
 العامل في المتبوع في غير البدل والافان الرفع والقول بان الرفع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخرج
 عليه والمخلص من رتبة هذا الاشكال ان يحاول في المادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى

في المسئلة بعده وجوباً كما صرح به الشاطبي (قوله العاري من كاف الخطاب) قال الدنوشري كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم
 توالي خطابين اذا المنادى متضمن له (قوله تنزيلاً لحركة البناء الخ) قال الدنوشري وقال العلامة القاضي شهاب الدين الهندي المفسر في
 شرحه على كافية ابن الحاجب في بيان الرفع لتابع المنادى والرفع بالشبه بالرافع في كون أثر كل عارضه طرداً ولم يظهر أثر هذا الشبه في
 المنادى بل كان البناء وظهور في التابع لا حتماً جهة الى المؤثر انتهى وقوله في كون أثر كل عارضه طرداً في نظر لان الضمة مثلاً في المنادى
 ليست أثر البناء وانما هي أثر علة بناء المنادى التي قررناها وقوله ولم يظهر الخ لا وجه له لان ما على ما قررناه انما أثرت الرفع في التابع لتأثيرها
 ضمة البناء في المتبوع فقد تقرر بناء المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع في المتبوع لما كان البناء مما ظهر للشيخ على العصامي مع
 مشاركة كاتبه عبد الله (قوله والمخلص الخ) قال الدنوشري لك أن تقول عليه لا يخلو الخ المن كون العامل في التابع لفظياً أو معنوياً
 وظاهره ان ليس معنوياً بقى أن يكون لفظياً أو يتجه عليه ان العامل اللفظي انما لغو طيه أو مقدر لا جائز أن يكون مافوظاً به وهو ظاهر
 ولا جائز أن يكون مقدر لان المقدر في النداء ادعوى ونحوه لا غير ولا يحصى عن هذا الاشكال الا بان يقال نحية رانه لفظي ولا نسلم انحصار
 اللفظي في المفوظ به في الكلام والمقدر فيه بل هو لفظي يلاحظ في المقام من دون التماظنه ومن دون تقديره فيه ونظير العامل في عطف
 التوهم مثل قولنا ليس زيد قائداً ولا قائم بحرق قائم فان العامل في المعطوف البناء التوهم فهو ليس مافوظاً به في الكلام ولا مقدرة

فيه بل هي ملاحظة لاجل العمل فان قلت المنادى مفعول به وقد اعتبرنا تباعن الفاعل كما ذكر فلم يعتبر كل مفعول به نائباً عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلنا الخروج الى ملاحظة هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادى دون سماعه في تابع المفعول على الاطلاق فهي نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرافها ولو ذهب ذاهب الى ان حركة تابع المنادى حركة اتياع لاحركة اعراب لما يلزم عليه من التمحلات لكان له وجه وجيه لكننا لم نطاع على احد ذهب اليه وعليه فيكون النصب مقدراً فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة اتياع قامت لا يصح الذهاب الى ما ذكر من اتياع لعدم تاتييه فيما اذا كان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع بالحرف وعكسه الا ان يقال بحركة اتياع الحرف للحركة وبالعكس لمولانا على العصامي وكاتبه عبد الله (قوله والتقدير مدعوزيد) قال الدنوشري لو قال بنده نودي زيد مثلاً لكان أولى ١٧٦ وأظهر لانه لا يظهر وجه لرفع مدعوا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الراجع المكتفي

والتقدير مدعوزيد فرغ تابعه بالحمل على ذلك (وهو نوعان أحدهما النعت المضاف المقرون بال نحو بازيدا الحسن الوجه) برفع الحسن ونصبه على ما قررنا (و) النوع الثاني ما كان مفرداً من نعت أو بيان أو توكيداً وكان معطوفاً مقروناً بال (فالنعت) فالنعت (نحو بازيدا الحسن) بالرفع (والحسن) بالنصب (و) البيان نحو (يا غلام بشر) بالرفع (وبشراً) بالنصب (و) التوكيد نحو (يا تميم اجعون) بالرفع (واجعنين) بالنصب (و) المعطوف المقرون بال كقولك بازيد والخيال والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما سواه ارفع أو انصب * وكما (قال الله تعالى يا جبال أوتى معه والطير قرأه السبعة بالنصب) عطفاً على محل الجبال (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفي وبنونس والجرمي (وقري) في غير السبع (بالرفع) عطفاً على لفظ الجبال (واختاره الخليل وسيبويه) والمجازي (وقدر والنصب) في الطير (على العطف على فضله من قوله) تعالى (ولقد آتينا داود منا فضلاً) والتقدير وآتيناها الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين (وقال المبرد ان كانت ال) في المعطوف (للتعريف مثلها في الطير فاختار النصب) في المعطوف (أو غيره) وهي الزائدة (مثلها في السبع فاختار الرفع) ووجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الأكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز أن يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في نحو السبع لم تقدر تعريفاً كما هي ليست فيه فيازيد والسبع مثل يازيد ويسع وال في نحو الطير مؤثرة تعريفاً وتركيماً ما شبه ما هي فيه المضاف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن محجوباً ل ما نسقا * ففيه وجهان ورفع يتق

(و) القسم (الرابع ما يعطى) حال كونه (تابعاً ما يستحقه اذا كان منادى مستقلاً وهو البدل والمنسوق المجرد من ال) فيضم ان كان مفرداً او ينصب ان كان مضافاً والى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعلا * كاستقلال نسقا وبدلاً (وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالتائب عن العامل تقول) في البدل المفرد (يازيد بشر بالضم) من غير تنوين كما تقول يا بشر (وكذلك) تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال (يازيد بشر) بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر (وتقول) في البدل المضاف (يازيد يا عبد الله بالنصب) كما تقول يا عبد الله (وكذلك) في المنسوق المضاف المجرد من ال (يازيد يا عبد الله) بالنصب كما تقول يا عبد الله (وهكذا حكمهما) أي البدل والمنسوق المجرد من ال (مع المنادى المنصوب) فيضم ان كان مفرداً وينصب ان كان مضافاً فيقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله بشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله أخازيد ويا عبد الله وأخازيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافاً للمجازي

به (قوله المضاف المقرون بال) قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما ذكره الرضي ووجه جواز الآتين فيهما المحاقهما بما بالمراد لان اضافة المقرون بال كلاً اضافة ولم يحقابه اذا نودي مستقلاً في محافظة على اعرابه الذي هو الاصل فالحقابه تابعين للشابهة له لعدم قوات الاعراب لان رفعهما اعراب ولم يلقه مستقلاً في محافظة على الاعراب فروع الاعراب في المحالين اه وانظر كيف ينادى المضاف المقرون بال مستقلاً مع انه ليس مما تقدم انه يجوز بناؤه (قوله والمعطوف المقرون بال) فان قيل كيف جازان يعطف ما لا يصح ان يكون منادى على ما هو منادى وانتم تقولون العاطف انما ينوب عن العامل في

العمل خاصة ويوجب له ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلة من كل وجه ويوضح هذا انك تقول ليس زيد خارجاً ولا عمر وذاهما فاعاطف نائب عن ليس في العمل وليس بمنزلة الا ترى انه لا يجوز وليس لا عمر وذاهما (قوله وهو البدل) لم يقده أيضاً بالخلاص من ال فاقضى جواز ابدال ذي ال فانه لا فرق في الحكم وفي ال مع خلاصه ووجه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن ابن مالك جعل البدل حالتين كما يأتي (قوله ان كان مضافاً) قال الدنوشري كان ينبغي ان يزيد ما به قوله أو شديها بالمضاف (قوله وهكذا حكمهما الخ) فيه تنكيت على قول الناظم واجعلا * كاستقلال نسقا وبدلاً لانه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذي الضم وليس كذلك بل هو جائز فيهما مطلقاً (قوله بضم بشر الخ) فيه نظر لان البدل والعطف أحد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ أو الموضع وكل منهما منتف هنا أما اللفظ لان لفظ المتبوع منصوب وأما

والكوفيين

الموضع فلان عبد الله لا موضع له لأفيم ولا غيره (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) قال بعده هذا ما منه فهو حسب زيد وعمرا حاضرين ويجوز عندي أن يعبر في البديل حالان حال يجعل فيها مستقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب شبه فيها التوكيد والنعبة والبيان والذو في عدم صحة تقديم حرف قبله نحو ماتم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مرتبة على ان العامل في البديل منه عامل في البديل (الفصل الرابع في المادى المضاف للياء) (قوا بالالف) قال الدنوشري قد يقال ان المعتل بالياء الساكن ما قبلها كظي كالصحيح وكذا ما كان معتلا بالواو الساكن ما قبلها كدلوو كان ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قوله للاباس) قال الدنوشري مراده انه اذا حذفت ياؤه وقيل ياقى مثلا التيس بغير المضاف (قوله وفي يائه الخ) قال الدنوشري الظاهر ان اللغات الست في المضاف للياء لا في الياء نفسها كما هو صريح عبارته فلي تأمل (قوله المتقدم القسمين) يعني ان افراد اسم ١٧٧ الاشارة مع ان المشار اليه مثنى لتأويله بالمتقدم وقد أسلفنا ان

التحقيق ان اسم الاشارة في نحو ذلك لا يحتاج لتأويل بل اذا أفرد الضمير مع عوده على مثنى أول به أو بالوصول ثم انه على تسليم الاحتياج الى التأويل كان المناسب ان يقول أى ما تقدم اذ ان في المتقدم يحتمل ان تكون معرفة لاموصولة لان المراد به الثبوت (قوله نحو والليل اذا يسر) مثال للتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وانه أجرى مجراه وقي شرح عهود الجمان للجلال السيوطي ان بودج السدوسي سال الاخفش عن هذه الآية فقال لا أجيبك حتى تنام على بالي ليله ففعل فقال ان عادة العرب ان اذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه والليل لما

والكوفيين في تجويز يازيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجزاء المنسوق العاري من آل مجرى المقرون بها قال وما رواه غير بعيد من العجة اذ لم يسوا عاده يافان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتر كافي عامل واحد اه
 * (الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء) هو الدال على المتكلم (وهو أربعة أقسام أحدها ما فيه لغة واحدة وهو) المادى (المعتل) بالالف أو الياء (فان ياءه) المضاف هو الياء (واجبة الثبوت والفتح نحو ياقى ويا قاضى) فلا يجوز حذفها للاباس ولا اسكانها للتاليان في ساكنان ولا تحريكها بالضم أو الكسر لتقلها على الياء (و) القسم (الثاني ما فيه لغة ان وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (فان ياءه ثابتة لا غير) فانها في حكم الانفصال فلم تجاز ما اتصلت به فليست كياء قاضى (وهى امام مفتوحة أو ساكنة نحو يامكرى يا صارى) وهل أصلها السكون أو الفتح قولان تقدم في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضى فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الست الآتية (و) القسم (الثالث ما فيه ست لغات وهى ما عدا ذلك) المتقدم من القسمين (وليس أبوا ولا أمنا نحو يا غلامى فلا كثر) فيه (حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عبادى فاتقون) أجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو (والليل اذا يسر) ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء (نحو يا عبادى لا خوف عليكم أو) ثبوتها (مفتوحة) للتخفيف (نحو يا عبادى الذين أسرفوا) وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم (ثم قلب الكسرة فتحة و) قلب (الياء ألفا) لتحررها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء (نحو يا حمرتا) والاصل يا حمرتى بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حمرتى بفتحهم ثم قيل يا حمرتا بقلب الياء ألفا (وأجاز الاخفش) والفارسي والمازني (حذف الالف) المنقلبة عن الياء (والاجتراء بالفتح) عنها فتقول يا حمره (كقوله) ولست براجع مافات منى * (بلهف ولا يلبت ولا لوني) فالباء في بلهف متعلقة براجع ومجروها قول محذوف (أصله بقولى) ولهف منادى سقط منه حرف النداء والاصل (يا لهفنا) فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتراء بالفتحة والمعنى ولست براجع مافات منى بقولى يا لهفى ولا بقولى يا ليتنى فعلته لا بقولى لو أنى فعلت والحاصل ان مافات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمنى ولا بكلمة لو (ومنهم من) يحذف الياء (يدلنى من الاضافة بنيتها ويضم الاسم)

(٢٣ - تصرح في) كان لا يسرى وانما يسرى فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت أمك بغيا الاصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف وأشار الى ذلك الطيبي (قوله في مرتبة واحدة) قال الدنوشري خالف بعضهم في ذلك فجعل الفتح أقل من السكون فلي تأمل (قوله وقلب الياء ألفا) قال الدنوشري والالف المنقلبة هل هى مضاف اليه أو لا محل تأمل اه وأقول قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جر ويظهر أثره في التابع بل قد يدعى ان هذه الالف بقاء المتكلم غاية الامر انه تغيرت صفتها فلي تأمل (قوله المنقلبة عن الياء) أى فهى بديل عنها لا عوض فاندفع ان في حذفها جعابن حذف العوض والمعوض ولا يجوز (قوله أصله بقولى يا لهفنا) هـ ذالايلا فى كون قوله بلهف بالباء الموحدة أوله الا ان يقال حرف النداء محذوف منه (قوله ولا بقولى يا ليتنى) قال الدنوشري لا يحتاج في التقدير الى ما كما هو واضح (قوله ويضم الاسم الخ) قال الدنوشري ظاهره انه مبنى على الضم وهو اختيار المصنف والمماثل به تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال

بحركة المشابهة أي مشابهة للنكرة المقصودة كذا قيل اه وأقول يأتي على الأثر تحقيق الكلام وفي حواشي الحفيد ما نضنه يظهر ان هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعادله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه قدرا وإنما قلنا انه حذف الياء والكسرة لان المصنف فرض الكلام في المنادى المضاف الياء المتكلم (قوله لان الام والاب الخ) قال الدنوشري فيه ظرفان الظاهر ان هذه اللغة لا يفتصر فيها على هذين اللفظين والمدار فيها على القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال أبو علي الشاويين وهذا اذا لم يلبس يعني ١٧٨ بالنادى المعتل عليه (قوله تشبيها بالنكرة) قال الدنوشري قديقال وجه الشبه انه ليس

علم اوليس فيه أولاد
اضافة ظاهرة (قوله وظاهر
كلام الموضح الخ) الاقرب
عندي ان الخلاف بين
الموضح وصاحب النهاية
معنوي وانه على كلام
الموضح نصبه مقدر كقاي
سائر المضافات للياء منع
من ظهورها الاشتغال
بحركة مشابهة للنكرة
المقصودة وان حكمه في
الاتباع حكم المضاف وعلى
كلام صاحب النهاية هو
في محل نصب وحكمه في
الاتباع حكم المبني على الضم
ودعوى انه على طريقة
الموضح عموم لمعاملة
المفرد فاعطى حكمه
وان لم يكن منه حقيقة
فيه خفاء وقول الشهاب
القاسمي انه يجوز ان
يجري حكمه في الاتباع
على ما عوض له من الياء
على الضم تشبيها وان كان
من أقسام المضاف أي فلا
يلزم في تابعه على طريقة
الموضح النصب محل نظر
هذا ورجح المرادى القول

الذي هو ظاهر كلام الموضح بثلاثة أوجه ثالثها انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاصل صفة لا يوصف وقيل
بها أي فتعين كون الاصل ياربي ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبنى على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة اه فتأمل فانه غير
ظاهر (قوله ان تعوض تاء التانيث الخ) قال الحفيد انما عوضت تاء التانيث عن الياء اذا ضيف اليها الاب والام لانهما مطننة التخميم
والتاء تبدل عليه كافي علامة ونسابة اه وقال الشهاب المنادى في هذه الحالة منصوب فانه معرب لانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على
ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها الاعيان التاء لانها في موضع الياء التي سبقتها اعراب
المضاف اليها وهذا ظاهر (قوله ورجع الخ) قال الدنوشري يفهم منه ان ذلك لغة حاوية عشرة (قوله ثم قلب) أي قلبا مكانيا بان قدم

المضاف للياء (كما تضم المفردات) في غير الاضافة (وانما يفعل ذلك) الضم (وما يكثر فيه ان لا يتنادى
الامضافا) كلام والاب والرب جلالا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعل) بضم الميم حكاه
يونس (وقراءة آخر رب السجن أحب الي) بضم رب لان الام والاب الاكثر فيهما ان لا يتناديا الامضافين
الياء والاصل يا أمي وياربي فحذفت الياء تخفيفا وبذا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف
يا عدوي فلا يجوز يا عدو ويحذف الياء وضم الواو قاله شارح الباب لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر
كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المعنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في
النهاية بالتانيث فقال جعلوه معرفة بالقصد فينوه على الضم وهذه الضمة كهي في يارجل اذا قصدت رجلا
بغيره اه واعل هذا هو الذي جعل الناطم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله
واجعل منادى صرح ان يضاف ليا * كعبد عبدى عبد عبد عبد عبد
والاظهر ان تعريفه بالاضافة المنوية تلاهم جعلوه لغته في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن
لغته فيه (و) القسم (الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست) المتقدمة أربع آخر
بأني ذكرها وأفصح الست حذف الياء وابقاء الكسرة نحو يا أبويا أم بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة
أو متحركة بالفتح نحو يا أمي ثم قلبها ألفا نحو يا أباويا أم ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا أب
ويا أم بفتحهما أو أقلها الضم نحو يا أبويا أم بضمهما أو الأربعة الباقية (ان تعوض) أنت (تاء التانيث
من ياء المتكلم وتكسر ها وهو الأكثر) في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه
قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء لامفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في التنية
رده الزحاجي بانه لا يقال يا أمي (أو تفتحها وهو الاقرب) لان التاء تبدل من ياء فتحها فتحرى بكها
بحركة أصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا أمي ورتبه ما رد قول الفراء (أو تضمها على
التشبيه بنحو ثمة وهبسة وهو شاذ) حتى سيبويه عن الخليل انه سمع يا أمت بالضم وأجازة الفراء
والنحاس ومنعه الزجاج (وقد قرئ بهن) فبالكسر قرأ الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم
قرئ في الشواذ (وربما جمع بين التاء والالف فقليل يا أمي أو يا أمي) وعليه قوله * يا أمي أو عساكا *
(وهو) جمع بين العوض والمعوض فهو (كقوله * أقول يا اللهم يا اللهم * وسبيل ذلك الشعر) ورجع
ابن مالك ان الالف في يا أمي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست
بدلا من الياء والاول قول ابن جنى ورجع بين التاء والياء فقليل يا أمي ويا أمي وعليه قوله
يا أمي لا زلت فينا فاما * لنا أمل في العيش ما دمت عايشا

الالف على التاء وأخر التاء عن الالف وليس ذلك قلبا اعلايا (فصل) (قوله فالأكثر) قال الدوشري يعلم منه انه يأتي فيه الوجة
المارة مع الضم وبذلك صرح شرح شراح كافية ابن الحاجب وغيرهم وليكن هذا يخالف كلامه فيما يأتي (قوله حذف الياء) ذكر الحذف
هو مقتضى سوق الكلام لان قول المصنف الا ان كان الخ استثناء من قواد فانما ثابتة ١٧٩ لا غير الا ان الحذف لازم لما ذكره

المصنف غير انه اختصارا
ثم ان في كلام الشارح
والمصنف وضع الظاهر
موضع المضمحل لان الظاهر
ان يقول الشارح حذفها
أي الياء لتقدم ذكرها
وكان الظاهر ان يقول
المصنف عنها (قوله ثم
قال الزجاجي الخ) ظاهر
هذا ان الزجاجي وأصحاب
أبي حيان متفقون
على موضع المسئلة وهو
الكلام على المضاف الى
المضاف الى الياء وفيه
نظر ادعى التركيب ليس
هناك اضافة فتدبر
(قوله وقال في الارتشاف
الخ) قال الدوشري
وينظر على كلامه هل هما
كخمسة عشر في البناء أولا
* (هذا باب في ذكر أسماء
لازمت النداء) *
ولنا أسماء لازمت غير
النداء منها غلامك كما تقدم
في كلام الدوشري وسياتي
في كلام الشارح أول
الندبة (قوله ولا مفعولة)
أي في غير النداء (قوله
كناية عن نكرة الخ)
قال الدوشري هذا
غير واضح لانه من
المعلوم انه لا دلالة له

وقيل أراد يا أبا علي لغة القصر ثم قدر الحاق الياء وأبدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله
وفي النداء أبت أمت عرض * واكسر واقتصر ومن الياء التاء عوض
(ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء) خاصة (فلا يجوز جاني أبت ولا رأيت
أبت) ولا مرت بابت (والدليل على ان التاء في أبت وتوأمت عوض من الياء انها لا يكادان
يجمعان) عند البصريين وطائفة من الكوفيين (و) (الدليل على انها لا تانيث انه يجوز ابدالها في
في الوقف هاء) عند جمهور البصريين وذهب القراء الى انه يوقف بالتاء وحجة البصريين انها تشبه تاء
صياقته وحجة القراء انها عوض من حرف لا يتغير وقتها وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين
ورسنت في المصنف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء

(فصل * واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) نحو يا غلام غلامي (فالياء ثابتة لا غير) ولا
يجوز حذفها بعدها عن المنادى وهي اما ساكنة أو مفتوحة (كقولك يا ابن أخي ويا ابن خالي) ويا بنت
أخي ويا بنت خالي (الا اذا كان المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم) (فالأكثر) حذف الياء
(والاجتزاء بالكثرة عن الياء) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي لا تركيب بل
اضافتان وقال في الارتشاف نقل عن أصحابه انهم حكموا اللاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء
حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فليس الاضافة واحدة اه (أو أن يقتحا) ثم قيل (لتركيب
المرجي) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بفتح الميم فيهما و قيل الاصل عم او اما بقلب الاء الفاء فذفت الالف
وبقيت الفتحة ذليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والقراء
وأبي عبيد توحي عن الاخفش (وتدقري) في السبع (فان ابن أم بالوجهين) الكسر والفتح واليهما
أشار الناظم بقوله واقتصر واكسر وحذف الياء استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر
(و) العرب (لا يكادون يثبتون الياء ولا الالف) فيهما (الالف في الضرورة) (قوله) وهو أبو يزيد الطائي
واسمه حرملة بن المنذر في رثية أخيه (يا ابن أخي ويا شقيق نفسي) * أنت خلقتني لدهر شديد
(وقوله) وهو أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة

(يا ابنة عمي لا تلومي واهجبي) * وانمي كما ينمي خضاب الاشجع

ويروي * لا يخرق النوم حجاب مسمعي *

(هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء) *

فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة (منها قل) بضمين (وقوله) بضم
الناء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان فقل (بمعنى رجل و) فله بمعنى (امرأة
وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن العلي فله كناية عن علم من يعقل فقل (بمعنى زيد و)
فله بمعنى (هند وحمو هما) من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لازم من قوله ويقال يا فل
للرجل ويا فاعلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل و فله كناية عن علم من يعقل لانه جعلها بمعنى
فلان و فلانة وهما كناية عن علم من يعقل فله المرادى (و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وهم)

على اللفظ وكذا فيما يأتي وأخبرني بعض الافاضل ان الدماميتي صرح بانهم اذا نزل على اللفظ فليتامل وينافيه ظاهر قولهم بمعنى
رجل وامرأة اه واعلم ان ظاهر ما تقدم من ان فل كناية عن رجل و فله كناية عن امرأة انهم بما استعملان استعمال النكرة المقصودة
فيجوز حذف حرف النداء فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والاقرب انه لا يتصرف فيهما بالاضافة فلا يقال يا فلاني لانه المناسب لقصرهما
على السماع (قوله هو والجماعة) الظاهر انه جعل هو تو كيد الابن مالك أو بدلا منه وهو غير جائز فلو بقي المتن على حاله كان أولى اذ

هو في المتن راجع الى القول والشارح رجع الى القائل (قوله بالهوجل) المراد به هنا الفلاة التي لا اعلام بها ويطلق على الرجل الا هو ج كما في قوله شهذا اذا نام ليل الهوجل (قوله وقعمل) قال الدوشري المراد موازنه وكذا يقال فيما يأتي (قوله والخبر قول محذوف) فيه نظرا لان المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح (قوله وخالفه المبرد) فيه حذف الفعل وية ارفعه في غير المسائل المشهورة ثم قوله فقال لا يقال فيهما الا ماسم لا يحسن بخرج كلام المصنف لان عليه لا يظهر حسن قوله لا يقيس وانما كان اللائق به ان يقال لا يقاس وكان الاظهر ان يبقى قول المبرد على انه مبتدأ خبره لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز ان يقال فيهما الا ماسم * (هذا باب الاستغاثة) قوله وغلب جه) صرح بانه ليس في توابعه حيث ان الجور في النهاية لا يعد نصب الصفة جلا على الموضع

بفتح الهاء صدر وهم بالكسر اذا غلط (وانما ذلك) الذي هو (بمعنى) زيد وهند (فلان وفلانة) لاقبل وقلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبني على ان اصل فل وقلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهم اقلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة كيدومادته فلي وتصغيره فلي اذا سمى به ومذهب الكوفيين ان لامه نون واصابه فلان ثم زخم بحذف الالف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلي ورد بانه لو كان اصله فلانا لقال في ترخيمه فلا ولما قيل في التأنيث فله ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك (واما قوله) وهو ابو النجم العجلي

تضل منه ابلي بالهوجل * (في لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن مالك هو قل الخاص بالنداء استعمل) في غير النداء (مجرورا) بعن (للضرورة) وصرح بذلك في النظم ايضا فقال * وجر في الشعر فل * وليس كذلك (والصواب ان اصل) فل (هذا) المجرور بعن (فلان) وانه حذف منه الالف والنون) والتقدير امسك فلانا عن فلان أي عن ذكره في لجة بفتح اللام أي اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو (للضرورة) كقوله) وهو وليد

(درس المناماتع فابان) * فتقدمت بالحس والسويان (أي درس المنازل) حذف الزاي واللام ضرورة ودرس عقاومشاع بضم الميم وبالهاء المشناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك ابان بالوحدة والحس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفي آخره سين مهملة والسويان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالياء الموحدة وفي آخره نون اسماءه واضح ومنها لؤمان بضم الواو وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم) والخبيث (وتومان بفتح الواو وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم) ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم

وقل بعض ما يخص بالندا * لؤمان وتومان كذا (و) منها (فعل) بضم الفاء وفتح العين المعدول عن قاعل (كعذر) بالعين المعجمة (وفسق مبالا) (بمعنى) يا غادرو يا فاسق (واختار ابن عصفور كونه قياسيا) في قياس عليه ما أشبهه (و) اختار (ابن مالك) كونه سماعيا) واليه أشار في النظم بقوله * وشاع في سب الذكور فعل * ولا تقس (و) منها (فعال) بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعلة أو تهييلة (كفساق وخبيث سب اللؤم) (بمعنى) يا فاسقة ويا خبيثة (وقوله) وهو الحطية تهجوا امرأته أطوف ما أطوف ثم آوى * (الى بيت قعيدته لكاع)

فعيدته مبتدأ والكاع خبره (فاستعمله) في غير النداء خبرا (ضرورة) وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها الكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيصة (ويقاس) فعال (هذا) الذي هو سب اللؤم (وفعال بمعنى الامر كترال) بمعنى انزل وترك بمعنى ترك (من كل فعل ثلاثي) مجرد (تام متصرف) تصرفا كاعلا (فخرج نحو خرج) لانه رباعى وشذراك من أدرك (و) خرج نحو (كان) لانه ناقص (و) خرج نحو (نعم وبش) لانه تامان وخرج نحو يذرو يدع لانه ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه (و) خالفه (المبرد) في البابين فقال لا يقال فيهما الا ماسم (ولا يقاس فيهما) والاول أصح واليه أشار الناظم بقوله

* واطردا * في سب الانثى وزن يا خبيث * والامر هكذا من الثلاثي * (هذا باب الاستغاثة) *

وهي نداء من مخلص من شدة أو يعين على مشقة (اذا استغيت اسم منادى وجب كون الحرف) الذي ينادى به المستغيت (يا) لانها أم حروف النداء (و) وجب (كونها مذكورة) لان العرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك (وغلب) في المنادى المستغاث (جره بلام واجبة الفتح) لانه واقع

موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك أشار الناظم بقوله * اذا استغيت اسم منادى خفضا *
باللام مفتوحا (كقول عمر رضى الله عنه يا لله للمسامين) وقول الشاعر
بالقوى وبالامثال قوى) * لا ناس عتوهم في ازدياد
(الا ان كان) المستغاث يا المتكلم نحو يالى او (معطوفا) على مستغاث (ولم تعد منه بافتكسر) اللام نحو
بالزيد ولعمرو وللساميين فان أعيدت معه يافتحت اللام نحو بالزيد ولعمرو وللساميين وعليه البيت
السابق والى ذلك أشار الناظم بقوله وافتتح مع المعطوف ان كررت يا * وفي سوى ذلك بالكسر اثنا
(ولام المستغاث) له (مكسورة دائما) على الاحل (كقوله) وهو عمر رضى الله عنه (يا لله للمسامين) بكسر لام
للساميين (وكقول الشاعر) بيكيك ناء بعيد الدار مغرب * (بالكهل والشبان للعجب)
بكسر لام العجب الا ان يكون المستغاث له ضمير غير ياء المتكلم فتفتح لانه نحو بالزيد لك اوله ويجوز
ان يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يالى كلى تستغيت الخطاب لنفسك قاله في النهاية (ويجوز ان
لا يبتدأ المستغاث باللام فالأكثر حينئذ ان يختم بالالف) عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه أشار
الناظم بقوله * ولام ما استغيت عاقبت ألف * (كقوله

يا زيدا لا أمل نيل عز * وغنى) بعد فاقه وهو ان

فزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولا أمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل أمل ونيل
يفتح النون مصدر نال مفعول أمل والعزم مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل
(وقد يخلو) المستغاث (منهما) أى من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث
كقوله يا زيدا لعمرو (كقوله أيا قوم للعجب العجيب) * وللغفلات تعرض للاربيب
فالاحرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجترأ بالكسرة وللعجب مستغاث
له والغفلات عطف عليه والاربيب العالم بالامور (ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث) من
غير فرق والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثله اسم ذو تعجب ألف * وهو على قسمين أحدهما ان يرى
أمر اعظيما فينادى جنسه (كقولهم يا لسان يا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتها) والثاني ان يرى أمرا
يستعظمه فينادى من له نسبة اليه ومكثفة فيه نحو بالعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله
يا عجب هذه القليلة * هل تذهبن القوباء الريقه

وهذا البيت لا عرائى أصابته قوباء فقل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدا بذلك فانها ستذهب
فتعجب من ذلك والقليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب
(* هذا باب الندبة) *

بضم النون (حكم المندوب وهو المتفجع عليه) حقيقة كقول جرير بنب عمر بن عبد العزيز
* وقت فيه يا بر الله يا عمرا * أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أخبر بجذب شديد أصاب
قوما من العرب واعمراه واعمراه (أو المتوجع منه) لكونه محل ألم كقول قيس العامري
قوا كبدا من حب من لا يجنى * ومن هبرات ما هن فناء
أو لكونه سبب ألم كقول قيس الرقيات

بيكيهم الدهماء معولة * وتقول سلمى وارزنيته

وكقول القائل واه صيتاه لان الرزية والمصيبة سببا للالم الذي حصل له وصورة المندوب صورة المنادى
الخطاب وليس منادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في النداء باعلامك
لان خطاب أحد المسمين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك

اذ الحقت المثنى والجمع على
حده صار ابن نبي بن علي
الياء (قوله العجيب) قال
الدنوشرى صفة للعجب
ويقال أيضا عجاب بنعم
أوله كما يقال رجل طويل
وطوال وفعيل وفعال
بتعاقبان في المعنى نحو كبير
وكبار فان قصد المبالغة
شدد نحو كبار في قوله
تعالى ومكروا مكرا كبيرا
مرزوقى (قوله يا عجبا)
قال الدنوشرى ينتظر هل
هو من القسم الاول أو
الثاني أو ليس واحدا
منهما فيشكل الحال (قوله
القوباء) هي الداء الذي
يظهر بالجسد ويسمى
خزازا وجعها قوباءات
ويقال قوباءا سكن الواو
والصرف وجعها قواب
(قوله وقد يخلو المتعجب
منه) قال الدنوشرى ينافيه
ظاهر قول المرادى جاء
عن العرب في نحو
بالعجب فتح اللام
باعتبار استغاثته وكسرها
باعتبار الاستغاثة من
أجله وكون المستغاث
محذوفا فيعلم منه ان ذلك
مستغاث أو مستغاث به
لا متعجب منه فليأمل
(* هذا باب الندبة) *
(قوله وهو المتفجع عليه
الخ) أى بيا والادخل
الجرور في نحو تفجعت

على زيد قال الدنوشرى والتفجع اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة (قوله معولة) قال الدنوشرى من العويل وهو الصياح

(قوله فيضم) أي لفظاً أو تقدير أو ذلك إن كان بما قبل التذبة كالموصول إذ لم يجعل من الشبيه بالمضاف ويأتي تفصيل الكلام فيه قريباً (قوله أو مطولا كما في نحو واضار باعمر) أي يؤخذ من قوله الأ في ذلك لا يتدب إلا المعرفة الخ جعل قوله أو مطولا على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبي (قوله واقعة عسا الخ) قال الدنوشري وبعده ألبى يأخذها كروس وكروس اسم رجل أثار على ألبى الناب اه والشاهد في قوله واقعة عسا حيث نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره لأنه الأصل في المندوب المفرد والضرورة تدفع بالتنوين مع الاء على الأصل وأما قوله وأين مني فمفسر فلا شاهد فيه لأنه غير مندوب (قوله إلا أنه لا يكون نكرة) هذا إن شاع في المتفجع عليه أما التوجع منه فأنك تقول واما صيدنا هو وان لم تكن المصيبة معلومة (قوله فلا يقال وأيهما) أي في تسمية أي وهما التذبية هي بهاء عوضا عن ياء أي وحذفت ألفها الانتقاء الساكنين بينها وبين ألف التذبة (قوله وصلته مشهورة) هذا شرح لقول النظم بالذي اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والأصل بالذي اشتهر به لكن فيه حذف العائد المحرور مثل ما حر به الموصول مع عدم اتحاد المتعلق لأن الأول متعلق بـ يندب والثاني باشتهر وكان المصنف راعى هذا الأمر اللفظي لئلا يرد عليه أنه لا يلزم من اشتهار الصلة ١٨٢ اشتهار الموصول بها في الذي اختاره تقوي يتراعى المعنى بمرعاة الصناعة اللفظية مع

امكان أن يدعى ان العائد انما حذف بعد التوسع وايصال الفعل اليه (قوله وان حفر الخ) الظاهر ان الموصول هنا مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الاصل في جعل نصب وهذا إذ لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف والا فهو منصوب بفتحة مقدره لذلك ولحق الألف هنا لم يؤثر في الموصول شيئا لعدم اتصال الألف به وهي انما تؤثر في الذي تلحقه كزخم ولهذا فتح وان

فلذلك قالوا حكم المندوب حكم المنادى وقال النظم ما للنادى اجعل للمندوب (فيضم) ان كان مفردا كما (في نحو وازيد وينصب) ان كان مضافا كما (في نحو و امير المؤمنين) أو مطولا كما في نحو و اضار باعمر او اذا اضطر شاعر الى تنوينه جازمه ونصبه كقوله * واقعة عسا وأين مني فمفسر * (الا أنه لا يكون نكرة كرجل) فلا يقال وارجله خلافا للرياشي مدعي انه جاء في الحديث واجبله فان صح فهو نادرا (ولا) معرفة (مبهما كأي) والمضمر (واسم الاشارة والموصول) فلا يقال وأيهما ولا وانتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصص من التذبة الاعلام وعظمة المصاب فلذلك لا يتدب إلا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك أشار النظم بقوله وما نكر لم يتدب ولا ما أبهما (الا ما كان) موضوعا لا غير مبذوب وبال (صلته مشهورة فيندب) عند الكوفيين خلافا للبصريين (نحو وامن حفر بشر زمر ما فانه) في شهرته (بمثلة واعبد المطالباه) وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع تذب الموصول المبذوب وبال وان اشتهرت صلته فلا يقال والذي حفر بشر زمر ما أذلا يجمع بين حرف التذبة وأل وبذلك يقيد قول النظم * ويندب الموصول بالذي اشتهر * وتقدم الخلاف في ندائه وأصل زمر زمر أبدلت الميم الثانية زيا قاله في الفردوس (الا ان الغالب ان يختم بالالف) اطالة للصوت (كقوله) وهو جرير (وقت فيه باعمر الله يا عمار) والى ذلك أشار النظم بقوله * ومنتهى المندوب صله بالالف * وأما لحاقها تواج المندوب فقال ابن الجباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين عامين نحو وازيد بن عمرا وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيويه والتحليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى انها تدخل آخر البدل لأنه قائم مقام المبدل منه فتقول واقلا منازيداه وتدخل العطف النسقي نحو وازيد وعمراه اه وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمر وعمراه وعمراه (ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف

كان مصر وفا فهو معرب مقدر الجران كان منصرفا أو الفتح نائبه ان كان غير منصرف وكذا المطالب في عبد المطالباه مقدر الجرع على قياس ما قاله الشهاب القاسمي في عبد الملكاه كما يأتي (قوله اذلا يجمع بين حرف التذبة) قال هل يستثنى اسم الله تعالى والحجل المحكية واسم الجنس المشبهه كما تقدم في المنادى حقيقة (قوله الا ان الغالب ان يختم بالالف) ذكر الجاهي انه نظير المستعانت بالالف وقصيته أنه مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدم فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبني قبل النداء ان البناء فيهما بسبب النداء فلم يحتج لبناء آخر بخلاف المبني قبل النداء وجوز الشاطبي تقدير الضم مع ألف التذبة ثم انه أراد بالاخر ما يشمل الاخر حكما كالمضاف اليه والتابع وان لم يكن منهما مندوبا لأنها في حكمه قال الدنوشري وأطلق هنا ان الألف تلحق آخر المندوب وشرط في التسهيل أن لا يكون في آخره ألف وهما فلا يقال في عبد الله واجهجاه واعبد اللاهه ولا واجهاهاه وأجاز بعض المغاربة توابع معطى (قوله اذا كانت ابنا الخ) قال الدنوشري انما لحقت فيما ذكر آخر الاسم المضاف اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة الا أن يقال المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ثم رأيت منقولاً في المتوسط وأما الصفة اذا كانت غير ابن ففيها خلاف التحليل ويونس فيونس يجوز والتحليل يمنع (قوله فقياس فقول س الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه كون عدم لحاقها لهما قياسا من قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك (قوله آخر البدل) ظاهره دون المبدل منه ولا يبعد دخولها على كل منهما وكذا يقال في عطف النسقي

(قوله نحو و اموساه) ينبغي أن يكون نحو و اموساه مبني على فتحة مقدزة على الالف المحذوفة لاعلى السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء كالاعراب من احوال الآخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمي لان المنذوب ١٨٣ المختوم بالالف مبني على الفتح

كما كتب دم وعلى ما أحازه الكوفيون من قلب الالف بياء يكون مبني على الفتحة الظاهرة على الياء (قوله وفيه تنوين مقدر) اي فيحذف اما طرد اللباب واما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق ألف الندي في الجملة فيحذف لان ما قبله لم يبق تماما (قوله و اعبد الملكاه) قال الشهاب ينبغي ان المضاف اليه هنا أعني الملكاه معرب مقدر الجرح ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وا زيدلانه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جرح الفتح لاجل الالف فيقدر الجرح اه يعنى المنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره فتلخص ان ألف الندي لا تقتضي البناء على الفتح اذا لم تحت المنادى حقيقة لاما اتصل به من مضاف او شبهه وكان المنادى مما يبنى بخلاف المضاف كما يأتي في ياعيدا واعلم ان ساد كره الشهاب انما يتجه في نحو واغلام زيد او اعبد الملكاه ونحوه مما جعل علما ان ذلك ينبغي الجرح بان فتح ما قبل الالف بناء عند

نحو و اموساه) والى ذلك أشار الناظم بقوله **منها ما حذف** وأجاز الكوفيون قياسا قلب الالف بياء فقالوا و اموساه (او) من (تنوين) ظاهر او مقدر (في) في آخر (صلة) نحو و امن حفر بشر زرماء) يحذف التنوين من زرم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر انه علم على البشر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في أول باب الاضافة (او) تنوين (في مضاف اليه) نحو واغلام زيد او (في) علم (محكي) نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد) والى ذلك أشار الناظم بقوله **كذلك تنوين الذي به كسر** من صله او غيرها وأجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء ألف الندي ومع كسره وقلب الالف بياء فيقولون واغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف بياء فيقولون واغلام زيدنيه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين (و) يحذف لهذه الالف ما قبلها (من ضمة) بنائية (نحو و از يده) ووا من ذاء فيمن اسمه من ذاء (او كسرة) اعرابية (نحو و اعبد الملكاه) او بنائية نحو (وا حزامه) لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا (فان أوقع حذف الكسرة او الضمة في ليس ايقيا وجعلت الالف بياء بعد الكسرة نحو واغلام كي) اذ لو قيل واغلامك التيس بالمذكر (ووا و بعد الضمة نحو واغلامه أو واغلامكم) اذ لو قيل واغلامها واغلامك التيس المذكور بالمؤنث في الاولى والجمع بالثني في الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والشكل حتما اوله مجانسا * ان يكن الفتح يوهم لابس

(ولت في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد) الثلاثة توصل الى زيادة المد نحو واز يده واغلامك واغلامكم ومو الى ذلك أشار الناظم بقوله **وواقعا زدها سكت ان ترد** فان وصلت حذفها الالف الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي **واحر قلباه من قلبه شميم** * والتحيد في ضمها تشبها بها الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين **فصل واذا نبت المضاف للياء** * الجائز فيه اللغات الست (فعلى لغة من قال يا عبد الكسر أو يا عبد بالضم) او يا عبد بالفتح مع حذف الياء فيهن (او يا عبد بالالف) المنقلبة عن الياء (او يا عبد بالاسكان) في الياء (يقال في هذه اللغات الخمس) واعيدا وعلى لغة من قال يا عبد بالفتح في الياء (او يا عبد بالاسكان) في الياء (يقال واعيدا ببقاء الفتح على الاول) وهو يا عبد بالفتح (واجتلابه على الثاني) وهو يا عبد بالاسكان (وقديين) من جواز و اعيدا أو و اعيدا أو و اعيدا في يا عبد بالاسكان (ان لمن سكن الياء أن يحذفها) في الندي و يقول و اعيدا (او يفتحها) و يقول و اعيدا والى ذلك أشار الناظم بقوله **وقائل و اعيدا و اعيدا * من في الندي الياء اسكون أبدا**

(والفتح رأى سينويه) وهو آفيس وأقل عملا (والحذف رأى المبرد) والحاصل انه اذا نبت على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا فرت الفتحة على حالفه وأتى بالف الندي وان كان مكسورا أو مضموما جعل بدل الكسرة والضم فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من أبدل الياء ألقا حذف الالف المبسدة وزيدت ألف الندي كما فعل ذلك المقصور وعلى لغة من أثبت الياء المفتوحة زيدت الالف ولم يحتاج الى عمل ثان لان الياء تهيت بالفتحة مباشرة الالف وعلى لغة من ثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة (واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندي حذف الياء لان المضاف

الرضي واتباعه فتدبر (قوله واغلامك) قياس ما ذكر واعبد الملكاه أن يكون غلام في هذه الامثلة منصوبا وان ضمائر المضاف اليها في محل جرح لا يتصور فيها الاعراب التقديرية (فضل) * (قوله و اعيدا) قال الشهاب القاسمي الظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة تمتع من ظهورها الفتح لاجل الالف لانه في الفتحة الظاهرة لانها لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء

فأيتأمل (هذا باب الترخيم) (قوله وذلك بشرط الخ) أفاد بهذا الصريح ان الترخيم المنادى شرطاً عاماً في المحتوم بالتاء والمجرى منها
 وشروطاً خاصة بالمجرى منها وأقهم أن معنى قول النظم وجوزيه مطلقاً انه لا يشترط في المؤنث المذكور الشروط التي تختص بالحالي منها الا انه
 لا يشترط فيه أصلاً وعلى هذا فكان ينبغي أن يذكر في محترزات الشروط العامة المؤنث بالتاء أيضاً فيقول ولا يرخم قول الاعشى يا انسان اخذ
 بيدي يا امرأة خذ بيدي وقولك يا جعفر وبالعمرة فان المؤنث بالتاء هو الذي يغفل عن اشتراط ذلك فيه ولا يتقطن كل أحد
 لتعميم المصنف أو لاثم تخصيصه بعد في قوله ثم ان كان الخ فتدبر (قوله كونه معرفة) اي بالعلمية ان كان مجرداً من التاء أو بال قصد
 في ذي التاء دليل قوله الا في وفي جارية ١٨٤ لعين يا جاري (قوله ولا مندوب) قال الدونشري هذا خارج بقوله أو لا ولا

الها) وهو غلام الثاني (غير منادى) لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى
 وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف النديبة
 (هذا باب الترخيم)
 وهو لغة التسهيل والتلين يقال صوت رخيم أي سهل لين واصطلاحاً حذف بعض الكلمة على وجه
 مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير
 وسيأتي في بابيه (يجوز ترخيم المنادى اي حذف آخره تخفيفاً وذلك بشرط كونه معرفة) لان المعارف كثر
 نداءؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها ونحو الاخر بذلك لانه محل التخيير (غير مستغاث) مجرور
 باللام (ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعشى يا انسان خذ بيدي) لانه نكرة
 (و) لا نحو (قولك يا جعفر) لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله
 فكان غير منادى اذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجز باللام جاز ترخيمه نص
 على ذلك سيبويه في كتابه وأقره عليه شراحه كالصغار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه
 فانه قيد المنادى بكونه مبنياً والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبنى وشاهد ترخيمه قوله
 * أعام لك ابن صغصعة بن سعد * قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع
 ترخيمه ومعه اللام كقوله كلاً نادى مناد منهم * يا ليم الله قلنا يا مال
 وهو ضرورة اتفاقاً (و) لا يرخم نحو (واجع نراه) لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كانت صورته
 صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله (و) لا يرخم نحو (يا أمير المؤمنين) لان المضاف اليه منزل من المضاف
 منزلة التنوين مما قبله فليس بأخر المنادى حقيقة (و) لا يرخم نحو (يا تاد بشر) علماً لان أصله الجملة
 وجزؤها الثاني ليس منادى (و) نقل (عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف اليه
 تمسكاً بنحو قوله أبا عرز ولا تبعه فكل ابن حرة) * سيدعوه داعي ميتة فيجيب
 اراد يا باعززة فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء واجيب بانه نادى وتبعه بفتح التاء المثناة فوق
 وسكون الواو وحده وفتح العين من البعد بفتح تين وهو الملاك وميتة بكسر الميم هيثة من الموت وأندر
 من هذا حذف المضاف اليه باسمه كقوله * يا عبد هل تذكرني في ساعة * اراد يا عبد عمر وعبد
 عمر وعلمه (وزعم ابن مالك) في النظم والتسهيل وشرحه (انه قد يرخم ذوالاسم نادوان عمر انقل ذلك)
 عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعنى سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه
 فيقول في تاد بشر يا تاد بشر ورتب على ترخيمه النسب اليه اه ولاشتمار المنع في المسئلة عن سيبويه
 اعتنى بذكرها وتبعه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذي نقل عن سيبويه

يجوز ترخيم المنادى فانه غير
 منادى كما قدمه الشارح
 (قوله ولا ذي اضافة) قال
 الدونشري ومثل
 المضاف المشبهه فلا يرخم
 نحو يا مستغرا يا مال
 ويشترط أيضاً ان لا يكون
 مخصوصاً بالنداء فلا
 يرخم نحو قوله ودخل
 في المعرفة النكرة المتصوذة
 فيجوز ترخيمها خلافاً
 للبرد اه وظاهره وان
 لم تكن مؤنثة الماع خلاف
 ما أسلفناه اتفاقاً (قوله
 وكان غير منادى) قال
 الدونشري فيه نظر (قوله
 وانما عملت الخ) قال
 الدونشري هذا مبنى على
 ان حرف النداء عامل
 والصحيح خلافه (قوله
 أعام لك الخ) الشاهد في
 أعام فانه منادى مستغاث
 به وأصله أعام وليس
 فيه لام الاستعانة
 (قوله قال ابن الضائع)
 قال الدونشري الظاهر
 ان الضرورة من حيث

عدم يالامن حيث ترخيمه لما تقدم عن س اللهم الا ان يكون مرادس أن
 ترخيمه جائز في الضرورة فيوافق كلام ابن الضائع اه وقوله الظاهر ان الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الضائع ووجه ما تقدم
 من انه لا يعمل في النديبة من حروف النداء الا يا (قوله قلنا يا مال) هو موضع الاستشهاد اذا أصله يا مال لك فرخم المستغاث به وفيه اللام
 (قوله المضاف اليه) قال الدونشري أوضح عن قول المتوسلان المضاف لورخم لورخم آخره او آخر المضاف اليه فلورخم آخر المضاف اليه
 لم يكن الترخيم في آخر المدي لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظاً كما قال بعضهم اذا المنادى هو المضاف لا المضاف اليه (قوله اراد يا عبد
 عمرو) عبارة العيني والشاهد في ما بعد وانه منادى فرخم اذا أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند النخعي (قوله ورتب على ترخيمه الخ)

وقوله في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا اضيفت الى الحكاية حذف وتوكت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك في تابط شر انا بطي قال ويدل على ذلك ان من العرب من يقر في قول ياتابط اقبل فيجعل الاول مقردا فكذلك يقرء في الاضافة يعني في النسب هذاته في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو ياتابط شر اقال ولورجت هذالرجت رجلا يسمى * يادار عجلة بالجواء تكلمى * اه واذا كان للجهت في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابيه لانه يصدد تحقيقه وايضا بخلاف ما يذكروا في غير بابيه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه يرجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ وقول النظم وقل * ترخم جملة وذا عمرو نقل * يوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه (وعمر وهذا) المذكور في النظم (هو اسام النجويين رجمه الله وسيدويه لقبه) وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال الباطميوسي في شرح الفصح الاضافة في لغة العجم مقالوبة والسبب التفاح ورويه الرائحة والمقدر رائحة التفاح وقيل كانت امة ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطاقت لان التفاح من الطيف القوا كه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان خدوده لون التفاح (وكنيته ابو بشر) ولكن غالب اللقب عليه حتى اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيدويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصغفاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي القري (ثم ان كان المنادى مختوما بباء التانيث طر ترخيمه مطلقا) سواء اكان تعريفه بالعلمية ام بالتصدي والاقبال وسواء اكان على اربعة احرف ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله * وجوزته مطلقا في كل ما * انت بالمها (تقول في هبة علم اياه) بحذف التاء (وفي جار بقا عينة باجاري) بحذف الما ومنع المبرد ترخم ما فيه التاء من التكرات المعصودة وبرء السماع قالوا ماشا ادجنى بالجم المضمومة وبالنون اى باشاة اقيمي ولا تسرحي يقال شاة دا جن اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت و(قال) العجاج

(جاري لا تستكري عذري) * سيري واشغافى على يعيرى

اراد باحار ية حذف حرف النداء ووجه حذف الما وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز من اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيري واشغافى يدل تفصيل من عذري (وان كان) المنادى (مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على) احرف (ثلاثة) والى ذلك يشير قول النظم * واحظلا * ترخم ما من هذه الما قد خلا * الا الرباعي فافوق العلم (كجعثر) علم رجل (وسعاد) علم امرأة فيقال فيها يا جعف وياسعا (ولا يجوز ذلك) الترخيم (في نحو انسان لعين) لان تعريفه بغير العلمية وازاجر بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرى ويا صاح وهو قياس على شاذ (ولا) يجوز ذلك (في نحو زيد) من كل ثلاثى ساكن الوسط (ولا في نحو حكم) من كل ثلاثى محرك الوسط لانها وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة احرف فحذف آخرهما اجحاف هذا هو مذهب الجمهور (وقيل يجوز) الترخيم (في محرك الوسط) كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حسن (دون ساكنه) كزيد وعمر وهذا التفصيل للفراء اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر محرقة ووسط مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه (وقيل يجوز) الترخيم (فيهما) وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فلما رويها الساكن الوسط فقياسا على نحو زيد في غير الترخيم فان اصلها يدي بسكون الدال ودخلها الحذف وجوباً قد جواه جواز اولى

قال الدنوشرى بين قوله ورتب الخ وقوله ولا خلاف نوع ووقفه (قوله) واذا كان للجهت الخ ذكر الدماميني في المنهل الصافي انه لا تعارض بين المحلين اذا ما نقله في ابواب الترخيم محمول على المستعمل عند اكثر العرب وما نقله في بعض ابواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله ويدل على ذلك ان من العرب من يقرء ويقول ياتابط اقبل يشعر بما اشرفنا اليه اه ونقل اول كلام المصنف واعترض على تعبيره بالزعم لان المسئلة مبسطة في كلام من ثم قال ولعل ابن هشام رأى كلامه في باب الترخيم فاستعصب نقل ابن مالك خلافة (قوله قياسا على اجرائهم الخ) قال الدنوشرى قد يقال انما تزلنا الحركة منزلة الحرف الرابع لان في حذف الاخر اجحافا كما ذكره الشارح

*** (فصل) *** (قوله والذي حسن الترقيم الخ) قال الدنوشري لا يخفى ان أهل النار لم يرجوا الى الآن وإنما ذلك حكاية عنهم أي يقع لهم ذلك في النار ولم يظهر قول الشارح لانهم في غنية الخ لان المفهوم من نحو قولك فلان في غنية عن كذا انه يستغن عنه غير محتاج اليه وهذا غير واضح لان أهل النار محتاجون الى الترقيم لان فيه تحقيفا فلا يسوا في غنية عنه ونظر ما المعلن بقوله لانهم الخ والظاهر ان الهمزة سقطت بعد لانا في اه وأيضا قال ابن جنى والترقيم في هذا الموضع سر وذلك انهم لعظم ما هم عليه خفت قواهم وذلت أنفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة قال الطيبي قلت هذا الاعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما اشغل أهل النار عن الترقيم فان ما للتعجب وفيه معنى الصفة نظير قولك لمن كان في شدة واشتغل عنها بما لا يهتمه ما أشغلك عن هذا ما يصلح عن هذا ما أنت فيه من ١٨٦ الهول والشدة وخالصة اعتذار ابن جنى ان هذا الترقيم لم يصدر عنهم من التكلف بل من الضجر

وصيق المجال اه وأقول هذا مذكور في شرح للمصنف وعندى فيه نظر لانه كلام يشتم منه رائحة ان القراءة بالرأى لا بالرواية والاقلا وجه لانكار ابن عباس رضي الله عنهما على ابن مسعود رضي الله عنه (قوله بناء الخ) الظاهر ان ذلك على حذف مضاف والتقدير على اطلاق حروف اللين الخ ويمكن ان يكون اللين يفتح اللام محققا من لين بتشديد الياء كما قال ابن مالك ان زيد ايننا (قوله وعلى الثاني كاشف) قال الدنوشري هذا الكلام فيه نظر لان قوله ساكتا خبر كان وقد صرح الأعمى بان الخبر يشترط فيه ان لا يكون معلوما من المبتدأ وتوابعه فلا يقال القاضي غلام

*** (فصل) * (وهو المحذوف للترقيم اما حرف) واحسد (وهو الغالب نحو) يا جعف (يا سعا وقرائة بعضهم) وهو ابن مسعود وقادوا (بأمال) والذي حسن الترقيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترقيم (واما حرفان وذلك اذا كان) الحرف (الذي قبل الآخر من أحرف اللين) وهى الالف والواو والياء طال كون حرف اللين (ساكتا) بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء أ كانت ساكنة أو متحركة والمحققون يخشون أحرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من أحرف العلة وهى أصوب لان الاصل في القيد التخصيص (زائدا) لأصلها (مكملا أربعة فصاعدا) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومع الآخر حذف الذي تلا * ان زيد ليناسا كنامكم لا أربعة فصاعدا) وقوله حركته من جنسه) على الاصح (لفظا) كروان ومسكين ومنصور (أو تقديرا) كصطفون ومصطفين علمين سواء أ كان الحرف الاخير زائدا أم أصليا (وذلك نحو مروان) فان الالف والنون فيه زائدتان (وأسماء) بالمدح اما منقولان من جمع اسم فهمزته أصلية لانهما بدل من لام الكامة وأصلها السماء وأبدات الواو همزة لتطرقها اثر الالف زائدة فوزنه أفعال (ومنصور) علما (ومسكين علما) منقولين من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني أصليا وان ما قبلهما زائد في حذف عند الترقيم من مروان الالف والنون وتقول يا مروان من أسماء الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الراء وتقول يا منصور ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسكين ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء وتقول فيهما يا مصطفى كما سياتي (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك (يا مروان مطيبي عجبوسة) * ترجوا الحباء ووربها لم يياس**

أراد يا مروان فرجه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالياء الموحدة والمد العطاء ووربها صاحبها (وقال) أبو زيد الطائي على مازع الخمي أو لبيد على مازع النحاس في شرح الكتاب (يا اسم صبرا على ما كان من حدث) * ان الحوادث ملق ومنتظر

أراد يا أسماء فرجه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبرى على الحوادث فان بعضها ملق وبعضها منتظر (بخلاف نحو شمال) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد (علما) فتقول في ترخيمه يا شما بحذف الالف فقلدون الهمزة (لان زائده وهو الهمزة غير حرف لين) قال في النهاية وانما في نحو

معد

زيد غلام ولا عبد سيده قاض وهذا واضح اذا أعرب خبر الكان بعد خبر وأما اذا أعرب حالا

فتكون مؤكدة (قوله لان الاصل في القيد التخصيص) قال الدنوشري هذا مخالف لقول المحققين ان الاصل في القيود ان تكون لبيان الماهية لا للتخصيص (قوله فهمزته أصلية الخ) قال الدنوشري هذا هو الحق فلا يغتر بقول الأندلسي انها الف التانيث الممدودة ذكر في شرح المفصل الا ان يكون فعلا من الوسامة كما قال الجامي فيصح (قوله فان بعضها) قال الدنوشري اشار به الى ان ملق ومنتظر خبران لمبتدأين محذوفين بين الخبر عنه والخبر وبعضهم جعلهما مبتدأين خبرهما محذوفان وقال التقدير من ملق ومنها منتظر (قوله قال في النهاية الخ) قال الدنوشري كان ينبغي ان يذبح اد تاخير هذه المسئلة عن جميع ما يتعلق بالمسئلة الاولى وهى كالتقييد لقوله وذلك اذا كان الذي قبل الآخر الخ ولكن يلزم على قوله ثم حذف الذي قبله بقاء الاسم على حرفين وقوله لان لغته كلفه يذبح ان يضم اليه في التعليل واذا حذف الاصل مع اصله حذف الزائد والاعلى الثاني قد يقال يحذف الاول أيضا لان لفظه كلفه الثاني

(قواه وأجاز الفراء الخ) قال الدنوشري يفهم منه ان الفراء يحذف الياء والالف واثباتهما وقوله وحذف الواو الخ عطف على قوله حذف الياء في فهمهم جواز ابقاء الواو على لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد في وجوب الخ صريح في وجوب حذف الواو على لغة من ينتظر وكون الواو واجبة الحذف على لغة من ينتظر مع انها حشو غير واجبة ١٨٧ على لغة من لا ينتظر مع انها طرف غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف تبعاً لايه نقلا عن الفراء في ثمود يلتزم حذف الحرفين معاذلو بقيت الواو لزم منه عدم النظر وتقبل بعضهم عن الفراء ان الوجهين في ثمود وعدم الحذف في مجيد وعماد (قواه نحو فرعون) قال الدنوشري قال في القاموس القرعون التمساح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام ووالد الخضر وابنته فيما حكاه النقاش وقاج القراء في تفسيرهما ولقب كل من مالك مصر أو عات متمرّد كفرعون كزنبور وتفتح عينه وتقرعن تخاف بخلاف القراعنة والفرعنة الدهاء والنكر (قوله بضم الغين المعجمة الخ) في القاموس بالغين كفر نيق بلدة بمصر منها صاحبنا سراج الدين عمر ابن رسلان ولم يضبط في الكلام على قرنيق الا الغين وانها مضمومة وكان لم يضبط غيرها الشهيرة ضبطه الذي ذكره الشارح ومقتضى ذلك ان القاف

معدّل الزائد فيه الاول والثاني فن قال لزيد الاول حذف الآخر لظرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزيد الثاني حذفه وأبقى ما قبله وهذا المسئلة ذكرها سيدي في محجرو مسود (و) بخلاف (نحو هبيخ) بفتح الهاء والياء الموحدة والمثناة التحانية المشددة وفي آخر خطه معجمة الغلام المملئي (وقنور) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب الينوس من كل شيء كان كون هب خ وقنور (عامين) فتقول في ترخيمهما ياهي وياقنوتو يحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لتحرك حرف اللين) فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور (و) بخلاف نحو (نحو) (نحو) (عامين) فتقول في ترخيمهما ياهي وياقنوتو يحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لاصالة الالفين) فيهما فانهما منقلبان عن أصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقاد بفتح الياء والواو أو كسرهما فاما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين والمنقلب عن الاصل أصل وأجاز الاخفش ان يقال في ترخيمهما ياهي وياقنوتو يحذف الالف من كل منهما مع الاخر زلزال الى الحلة الراهنة (و) بخلاف نحو (سعيد وعود وعماد) فتقول في ترخيمهن ياهي وياعود وياعماد يحذف الالف فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والالف وان كان كل منهما حرف لين زائد (لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة) وهذا مختار قوله مكمل أربعة وأجاز الفراء حذف الياء والالف مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول ياهي وياعمو وياثم وأما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والالف ولا يجيزا ثمود يحذف الالف فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظر اذ ليس في العربية قياس متمكن في آخره والواو لازمة قبلها ضمة وورد بيا يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله (وبخلاف نحو فرعون وقرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه (عاما) فتقول في ترخيمهما ياهي وياقرعو وياقرني يحذف آخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما (والجرمي والقراء لا يشترطان المجانسة) فيحذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان ياهي وياقرعو وياقرني بقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله هو الخلف في واو وياهم ما فتح في (ولا خلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (نحو مصطفون ومصطفين علمين) فتقول فيهما ياهي ويامصطفين من الاول والياء والنون من الثاني (لان أصلهما مصطفون ومصطفين) بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها الفاء لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لانتفاء الساكنين (والحركة المجانسة) وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي (مقدرة) والحركة المجانسة في التقدير كالجذبة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حر كمن جذسه لفظاً وتقديراً وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبوقة بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد أو حرفان كما تقدم (وأما كلمة برأسها ذلك في المركب المزجي) واليه أشار الناظم بقوله والعجز حذف من مركب (تقول في) ترخيم (معديكرب) ووجدك وسيدويه وخمسة عشر علما (ياهدى) وياعلي وياسيد وياخمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخيم المركب المزجي وانما أجازوه النحويون قياسا (وأما كلمة وسرف وذلك في اثنا عشر علما تقول) اذا رنجته (ياثن) يحذف

من بلغين مفتوحة وهو المشهور على الالف لانه في مراد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع ان القاف مكسورة ومثله في لب الباب للسيوطي (قوله واما كلمة برأسها) قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية واما بعدها فهي جزء كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع الفراء الترخيم المركب العددي بان في ترخيمه اجزاء الحذف منه حرف العطف فلا يليق ان يضم

اليه حذف آخره وينظر ما وجه منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه (قوله في اثنان علما) رأيت بخط المصنف في التذكرة قال
 يعني ابن عصفور اذا رخت مسمى باثنا عشر قلت يا ثني بحذف عشر مع الالف لان عشر واقع موقع النون من مسكن فحذف وحذف
 ما قبله كما في مسكن قلت هذا مشكل في تعليقه في باب الاضافة في الاعداد وقوله في اثنا عشر لا تضاف لانك ان اثنت عشر اثنت ما هو
 بمنزلة النون وان حذفها التمس باضافة اثنان فعلى هذا يلزم هنا بالباس هذا ابتداء اثنان وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر فقلت
 يا خمس فانه يلبس ابتداء خمسة وسألت بعض اصحابنا عن هذا فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف على المرخم مما هو مركب تركيب فرج
 أعيد ما حذف فكذا ما هنا قامت والعلة في ذلك ما ذكره في المرخم بحذف الهاء وهو انهم استقبلوا حذف كلمة تامة رأسا فحذفوا في
 الوصل دون الوقف اه فاعتزفت على نفسي بعد ان قلت كلامه بان الالباس حاصل في الوصل ثم اجبت بان لا يلزم من مراعاتهم في
 الالباس مطلقة نقيه في حالة دون حالة وحكي لي هذا السؤال عن تذكرة الفارسي انك تعقف على خمسة عشر على الهاء فتقول يا خمسة قتي
 ثنت ان غير الفارسي يقول بذلك وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكال باق قوي وما خطر لي ان يقال انا اذا قلنا يا خمسة فينبغي ان
 لا ينطق به الاعلى لغة من ينوي المحذوف فتقول ١٨٨ يا خمسة لثلاثا يلبس ابتداء خمسة المفردة التي لم ترخم وهذا لازم لهم فانهم

الالف وعشر كما تقول في ترخيمه ولو لم تر كبه نص على ذلك سيبويه (لان عشر في موضع النون فتزلت هي
 والالف منزلة الزيادة في اثنان علما) ولذلك أعرب وقد يحذف المضاف اليه و آخر المضاف جميعا نحو
 يا صاح أصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجاعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على
 غير قياس * (فصل في الاكثر) في لسان العرب (ان ينوي المحذوف فلا يغير ما بيني) عن حاله من حركة
 أو سكون بل يبقى على فتحه ان كان مقنوطا (تقول في جعفر يا جعفر بالفتح) على كسره ان كان
 مكسورا تقول (في حارث يا حارث بالكسرة) على ضمها ان كان مضموما تقول (في منصور يا منصور
 بتلك الضمة) الموجودة قبل الترخيم (و) على سكونه ان كان ساكنا تقول (في هرقل يا هرقل بالسكون
 و) تقول (في ثمود و هلاوة و كروان) اعلاما (يا ثمود و يا علا و يا كرو) بابقاء الواو على صورتها في المسائل
 الثلاث من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملقوظ به وتسمى
 لغة من ينتظر واليه اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقى استعمل بآفائه الف
 (ويجوز ان لا ينوي) المحذوف (فيجعل الباقي) بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل
 المحذوف (كأنه آخر الاسم في أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من
 لا ينتظر واليه اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوف كما لو كان بالآخر وضعتما
 (فتقول يا جعفر و يا حارث و يا هرثم فيضم فيهن و كذا تقول يا منصور بضمه حادثة للبناء) غير تلك الضمة التي
 كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها (وتقول يا ثمي ببدال الضمة كسرة
 والواو ياء كما تقول في جمع جرم) بتثنية الجيم (ودلو) على أفعل بضم العين (الاجري والادلي) والاصل
 الاجر والادلو بضم الراء واللام فقلبو الضمة كسرة والواو ياء لتلا يلزم منه عدم التنظير (لانه ليس في العربية

نص و اعلى مسألة نحو
 منامة فقلوا الا تقل
 يا مسلم لثلاثا يلبس
 بخلاف يا مسلم وسألت
 الشيخ عن ذلك فقال اثنان
 عشر لا يرخم الا اذا كان
 علما واذا كان علما فلا
 يلبس باثنان الذي هو
 عدد بخلاف الاضافة اه
 بقائه برمته لما فيه من
 الفوائد التي منها وجه
 تعيينه هنا بقوله علما ولم
 يذكر الشارح فائده ولا
 من كتب عليه فله در
 الموضع رحمه الله
 * (فصل)
 (قوله فلا يغير ما بيني) قال
 الدنوشري لا يرد عليه ان

ما حذف الواو الجمع من نحو قاضون فانه يعود على مذهب الاكثر من لزوال سبب الحذف لانه اختار في التسهيل اسم
 عدم العود نعم بردها ما كان مدغم في المحذوف وهو بعد الف نحو مضار بالكسر ان كان اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول
 وكذلك تحتاج بالضم علما لان أصله يحتاج هذا ان كان السكون عارضا فان كان أصليا نحو اسحار اسم لذت حرك بالفتحة لانها اقرب
 الحركات اليه قاله س وقال الزجاج بالكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالألف في صير يا اسح (قوله
 و كروان) قال الدنوشري الكروان مفرد وجمعه كروان بكسر الكاف كالطرفان والطرفان قال ذوالرمة
 من آل أبي موسى يرى القوم حوله * كأنهم الكروان اذ صرنا بازيا (قوله لانها ليست طرفا في التقدير) قال الدنوشري كونه علة
 لنحو ثمود و علا و واضح و أما كونه علة لكر و فلاو يعمل بقاء الواو في كروان شرط قلبها حيث تحركت وانفتح ما قبلها أن لا يكون
 بعدها ساكن وههنا الساكن بعدها هو الالف المحذوفة مع النون (قوله وتسمى لغة الخ) قال الدنوشري وتسميه لغة من ينوي
 المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو قيل ان الاول تسمى لغة من ينوي المحذوف
 والثانية لغة من لا ينويه لكان أحسن كما لا يخفى على ذي لب (قوله العربية) قال الدنوشري علة ما وصف محذوف تقديره في اللغة
 العربية وسره والله أعلم ثم يد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل لم يجز في الاول و جاز

في الثاني مع انه أثقل من الاسم وكذا يقال في المبني (قوله وما تجد بناؤه) جواب عما يقال ١٨٩ ان التعليل بقوله لانه ليس الخ

اسم معرب آخره واو لازمه مضموم ما قبلها) وما تجد بناؤه حكمه حكم المعرب (وخرج بالاسم الفاعل نحو يدعو) وجعله علما عارض (و) خرج (بالمعرب المبني) اصالة (نحو هو) وأما أسماء البلدان نحو سنبو واليه وفي الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كسندو (و) خرج (بذكر الضم نحو دلو) فان ما قبل الواو ساكن (و) خرج (بالزوم نحو هذا بواو) فان الواو فيه ليست بلازمة فانها قلب الفاعلي النسب ويا في البحر (وتقول يا علا ببدال الواو همزة لظرفها بعد ألف زائدة كما في كساء) فان أصله كسا ولا منه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكر (وتقول يا كرا ببدال الواو ألفا لظرفها كها وافتتاح ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كما في العصا) والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقوف والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الجباري

فصل * يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية) بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد (ولا زيادة على ثلاثة أحرف كما مر) في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما ياب في جارية لمعينة يا جاري (و) منها (انه اذا حذف منه التاء توخر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف قبلها) لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك أشار الناظم بقوله * والذي قد رخما * بحذفها وقره بعد * (فتقول في) ترخيم (عقنباة) بفتح العين المهملة والياء وسكون النون بعدها موحدة فالفتاء تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة أي ذو مخالب حداد (يا عقنبا بالالف) ولا تحذف الميم (و) منها (انه لا يرخم الاعلى نية المحذوف) خوف الالتباس بالمذكر (تقول في) ترخيم (مسلمة) بضم الميم (وخارثة) بالحاء المهملة والتاء المثناة وحقصة بضم السين ويا حارث ويا حفص بالفتح) فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (لثلاثا يبتدئ بندا مذكرا لترخيم فيه) والى ذلك أشار الناظم بقوله * والترم الاول في كسامة * (فان لم يخفى لبس جاز) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف (كما في نحو همزة) علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة (ومسلمة) بفتح الميم علم رجل وايسر التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رختهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما ان لا يس بذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الوجهين في كسامة * (و) منها (ان نداء مرجأ أكثر من ندائه تاما) من غير ترخيم (كقوله) وهو امر والقيس الكندي

(أفانظمه هلا بعض هذا التادل) * فان كنت قد أزمعت صرعى فاجلي
أراد يا فاطمة وأزمعت بزاي وعين مهملة أي أحكمت عزمك والصرم القطع والاجال الاحسان (لكن يشار كه في هذا) الحكم الأخير (مالك وعامر وحارث فترخيمهن أكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن) في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا
فصل * ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط أحدها أن يكون ذلك في الضرورة) الشرط (الثاني أن يصلح الاسم) المراد ترخيمه في الضرورة (للنداء) أي مباشرة حرف النداء واليهما أشار الناظم بقوله * ولا اضطرار رخوادون نداء * بالنداء يصلح (النداء فلا يجوز) ترخيم الضرورة (في نحو الغلام) مما فيه أل لانه لا يصلح مباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج * أو القام كمن ورق الحبي * بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله الحمام بالتحفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الألف ياء للعاية وقيل حذفت الألف وأبدلت الميم ياء ويحتمل أن يكون حذف منه الألف

القطع) قال في الصحاح وصرمت الرجل صرما اذا تطعت كلامه والصرم الاسم (قوله وقلبت الألف) كان ينبغي أن يضم اليه وقلبت الفتح كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذفت الخ

ظاهر في الاجرى والادلى
لا في يائى لانه مبني والمبني
يجوز ان يكون في آخر
الواو المذكورة وحاصل
الجواب ان المبني بناء
متجددا غير لازم كالمعرب
(قوله ولم يكن بعدها
ساكن) جواب عما يقال
مقتضى ما علق به قلب
الواو الفاعلي هذه الحالة ان
تقلب الفاعلي لغة من
ينتظر وياضاح الجواب
ان من شروط القلب ان
لا يليها ساكن وهو موجود
تقدير اعلى لغة من ينتظر
لا على لغة من لا ينتظر

فصل *
(قوله علما) قال الدنو شري
فيه نظر لانه يفهم انه اذا
كان غير علم لا يكون الحكم
كذلك وليس كذلك (قوله
مهلا) قال الدنو شري
منصوب بمحذوف أي
امهلي مهلا ومعناه كفي
عني اه و نصب بعضا
لان مهلا ينوب مناب دع
والتدل ان يثنى الانسان
بحب غيره اياه فيؤنثيه
على حسب ثقتة به والاسم
الدل والذالة والدلال
(قوله أي أحكمت
عزمك) عبارة شرح
المعلقات وأزمعت الامر
وأزمعت عليه وطلبت
نفسى عليه (قوله والصرم

فصل *
القطع) قال في الصحاح وصرمت الرجل صرما اذا تطعت كلامه والصرم الاسم (قوله وقلبت الألف) كان ينبغي أن يضم اليه وقلبت الفتح كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذفت الخ

(قوله المهملين) فيه نظر فقد قال اللغويون انه بالخاء المعجمة والصاد شدة البرد وما أحسن قول أبي العلاء المعري
 لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعبد يجر للافراط في الخصر (قوله ورماما) أي بكسر الراء (قوله بضم الراء) أي من رمة
 * (هذا باب المنصوب على الاختصاص) * ١٩٠ (قوله وهو خبر الخ) قال الدنوشري الضمير راجع الى الكلام المشتمل على المنصوب

والميم للضرورة كقوله درس المتى بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع
 ورقاقوه هي التي في لونها يياض الى سواد الشرط (الثالث أن يكون) المرخم في الضرورة (امازاد على
 الثلاثة) وذلك ماخوذ من قول الناظم نحو أجد ا (أو) مختوما (بتاء التانيث) فالاول (كقوله) وهو
 امرؤ القيس الكندي (لنعم القتي يعشوا لي ضوء ناره * طريف ابن مال ليلة الجوع والحصر)
 أراد ابن مالك فرجه في غير النداء ضرورته وترك ما بقى كأنه امم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر يعشو
 يسير في العشاء وهو الظلام والحصر يفتح الحاء والصاد المهملتين شدة البرد وانثاني كقول الاسود بن يعقوب
 وهذا ردائي عنده يستعيره * ليسليني حتى أمال بن حنظل
 أراد ابن حنظله فرجه في غير النداء ضرورته (ولا يمتنع) الترخيم في الضرورة (على لغة من ينتظر المحذوف)
 عند سيبويه وجهه والبصر بين (خلاف البرد) قالوا (ودليلنا) القياس على النداء والسماع ومنه قول
 أوس التميمي ان ابن حارث ان أشق لرويته * أو امتدحه فان الناس قد علموا
 أراد ابن حارثه فرجها محذوف التاء على لغة من ينتظرو (قوله) وهو جبر
 الأضحت حبالكم رماما * (وأضحت منك شاسعة اماما)
 أراد امامة بضم المهمزة علم ان فرجها محذوف التاء على لغة من ينتظرو رماما جمع رمة بضم الراء المهملة
 وهي القطعة البالية من الجبل وأنشد البرد * وما عهدى كههدك يا اماما * قال ابن مالك في شرح
 الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترفع احدهما بالآخرى اه وفهم من عدم اشتراط
 التعريف في ترخيم الضرورة انه يحكي في النكرات كقوله ليس حتى على المنون يخال أي بخالد
 * (هذا باب المنصوب على الاختصاص) *
 والاختصاص في الاصل مصدر اختصاصه، كذا أي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم عاق
 بضمير ما تخر عنه من اسم ظاهر معرف والباء تاء ايمن فقرأوا توضح أو زيادة بيان فالاول نحو على أيها
 الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني أيها العبد فقير الى عفو الله، انشأت نحو نحن العرب أفترى الناس
 للضيف وهو خبر استعمال بصورة النداء توسعا كما استعمال الخبر بصيغة الامر نحو أحسن يزيد والامر
 والامر بصيغة الخبر نحو والوالدان يرضعن (و) المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير نكرة
 ولا مبهم (معمول لاختصاص) مضارع خص (واجب المحذف) كما يجب حذف ناصب المنادى (فان كان)
 المنصوب على الاختصاص (أيها) في التذكير أفرادا وتثنية وجمعاً (أو أيها) في التانيث أفرادا وتثنية
 وجمعاً (استعملا) في الاختصاص (كما يستعملان في النداء فيضمان) لفظا وينصبان محلا ويتصل
 بهما هاء التثنية وجوبا (و يوصحان لزوما باسم لازم الرفع) مراعاة للفظيهما (محلى بال) الجنسية
 (نحو اننا فعل بل كذا أيها الرجل) فانا فعل مبتدأ وخبره أيها في موضع نصب على الاختصاص
 بفعل محذوف تقديره أخض والرجل نعت أي على اللفظ (واللهم اغفر لنا أيها العصاة)
 بكسر العين فإيتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخض والعصاة
 نعت أيتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى اننا فعل كذا
 مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا خصوصا من بين العصاة وما ذكره من ان أيها وأيها
 مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفاه ومذهب الجهور ومذهب الاخفش
 الى أن كلا منهما منادى قال ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضي الله عنه

المذكور وليس كلمة
 كذلك (قوله معمول
 الاختصاص) فهو مفعول به
 ولذا قال السيوطي غيره
 من المنصوب مفعولا به
 يفعل واجب الاضمار
 الاختصاص بقدرة س
 بالغنى ولا ينافي كونه
 منصوبا على المفعولية
 قول ابن الناظم على
 معنى اللهم اغفر لنا
 مختصين من بين
 العصائب الخ حيث دل
 على النصب على الحال
 وصرح به الشارح فيما
 يأتي لان المنصوب على
 المفعولية هو اسم
 الاختصاص والمنصوب
 على الحال جملة الاختصاص
 وهي الفعل المحذوف مع
 اسم الاختصاص وكون
 الجملة جال ليس بل لازم
 فقد تكون معترضة كما سنبه
 عليه (قوله فيضمان) قال
 الشهاب الخ في ان ابا واية
 اذا لم يكن هناك تداء أصلا
 لا لفظا ولا معنى وكانا
 معمولين لاختصاص لم يكن
 معهما ما يقتضي البناء
 على الضم ورفع تابعهما
 فلا يكون هذا الضم
 وهذا الرفع الاحكامية
 محالهما في التداء بان

تقلا محالهما عن النداء واستعملا في غيره فليست (قوله الجنسية) قال الدنوشري فيه نظر اذا الظاهر انها
 للعهد المحضوري (قوله في المثالين) فيه اشارة الى ان الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناظم وهو في
 الحقيقة بمنصوب خاص لازم الاضمار غير مقيد بمحل اعراب قال شيخ الاسلام الانصاري في حاشيته أي بل يكون في محل نحو ارجو في

أيها القتي اذ جعله الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله نحو نحن العرب أسخى من بذل اذ جعله الاختصاص فيه معترضة بين المبتدأ والخبر فلا محل لها من الاعراب (قواه وانثاني نحو قواه صلى الله عليه وسلم الخ) أشار به هذا الصنيع الى الاعتراض على المصنف لان قواه نحن معاشر الانبياء لا تورث ليس لفظ الحديث وانما لفظه انما معاشر الانبياء كما نص عليه الحفظ كما ذكره الشارح وان رواه البرزركاني بلفظ نحن وتتمة الحديث ما تر كناه صدقة وما موصولة بمعنى الذي محله رفع الابتداء وتر كناه صلاته والعاذ محذوف أي تر كناه وصدقة خبر ما على رواية الرفع وهي أجود وافقه لروايته ما تر كناه وهو صدقة وأما النصب فتقديره ١٩١ ما تر كناه مبذول صدقة محذوف الخبر لسد الحال مسده مثل

ونحن عصية ويجوز في ما أن تكون موصولا اسما وان تكون شرطية وهي على الاول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أي شيء فهو صدقة (تنبية) الحكمة في ان الانبياء لا يرثون انه قد وقع في قلب الانسان شهوة وموت مورثه لياخذ ماله فتره الله أنبياءه وأهاليهم عن ذلك وثلاثا يظن بهم يبطل انهم يجمعون المال لو رثتهم ولا يجمعون كالا تبا لامتهم فيكون ما لهم يجمع الامة وهو معنى الصدقة العامة وأما قواه تعالى فهبلى من لدنك وإياي يرثي ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد الوارثة في العلم والنسب وهذا يندفع ان عدم الارث يختص بنبينا صلى الله عليه وسلم فان قيل ان الله أخذ خبر عن

كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى أن أما في الاختصاص معرفة وزعم انها تحتل وجهين أحدهما أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أن أفعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذکور (وان كان المنصوب على الاختصاص (غيرهما) أي غير أيها أو أيها (نصب) لفظا سواء كان لفظه مفردا أو مضافا فالاول (نحو نحن) العرب أقرى الناس للضعف وانثاني نحو قواه صلى الله عليه وسلم أنا (معاشر الانبياء لا تورث) فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر الانبياء والى هذا الباب أشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء البتة والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام أحدها افادة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني أن كل واحد منهما ما لا يكون الالحاضر والثالث أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا ما قلان (ويفارق المنادى في الاحكام) لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور (أحدها انه ليس مع حرف نداء لالفاظ ولا تقديرا) بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك (الثاني أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه) أي وسطه (كالواقع بعد نحن) في المثال وبعدها (في الحديث المتقدم) وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انما معاشر الانبياء كما شرحنا (أو بعد مقامه) أي الكلام (كالواقع بعد أنا) وفي المثالين قبله (وهما أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيها العصابة والمخصوص وهو أيها في المثال الاول وأيتها في المثال الثاني) وقع بعد مقام الكلام لان كلامنا قولك أنا أفعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في أول الكلام نحو يا الله اغفر لنا (والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما معناه) في التكلم والمخاطب (والغالب كونه) أي كون المقدم على المخصوص (ضمير تكلم) مخصصه أو يشارك فيه فالاول نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل والثاني نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة (وقد يكون) المقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم بئس الله نرجو الفضل) فبئس متعلق بترجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز فيهم معشر العرب ختمت المكارم ولا يزيد العالم يقتدى الناس (والرابع والخامس انه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه مفردا) معرفة (كافي هذا المثال) وهو بئس الله نرجو الفضل ومثله سبحانه الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا (والسادس أن يكون بأل قياسا كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضعف) والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر ان لا يكون نكرة ولا اسم اشار وقولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارشاد والمنادى يكون كذلك الحادي عشر ان اياها

بعضهم بقوله واني خفت الموالي اذ لا يخاف الموالي على النبوة أجيب بان خاف من الموالي الاختلاف من بعده الرجوع عن الحق فتمنى ولدان ياقوم فيهم بتي هنا شيء لا بأس بالتنبيه عليه وهو ان الانبياء هل يرثون قضية كلام أهل الفرائض ذلك لا هم قسموا الناس الى أقسام منها من يرث ولا يرث وهم الانبياء وقال الزركشي انه الاقرب لكن قال صاحب التسمية ان النبوة مانعة من الارث وذكر أبو الحسين البرزالي الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة انه روى نحن معاشر الانبياء لا تورث ولا تورث ويعارضه ما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية أنه صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه أم أيمن الحبشية واسمها بك كعجسة أجمال وقطعة من قنم ومولاه شقران واسمه صالح وقد شهد برأه ورث من أمه دارها ومن خبيجة دارها (قوله في المثال وبعدها الخ) أنخرج كلام المصنف عن ظاهره لانه يلزم عليه أن

يكون في الحديث واو بعد تخن وهو خلاف ما ذكره الحفظ (قوله لا توصف باسم الاشارة) الاقتصار على اسم الاشارة بل على انها
توصف بالوصول وقال الدنوشري وانما توصف هنا باسم الاشارة لان المراد بها المتكلم وهو لا يشير الى نفسه (قوله والثامن عشر انه
لا يكون تاليا لحرف النداء) هذا قد تقدم في قول المصنف احدها انه ليس مع حرف النداء لفظا ولا تقديرا * (هذا باب التحذير)
(قوله مصدر حذر) أي خوف فالتحذير بمعنى التخويف (قوله وهو تنبيه المخاطب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان ما ذكره
هو معنى التحذير اصطلاحا والذي ذكره ابن الحاجب في كافيته وتبعه عليه الشراح انه الاسم المنصوب بنفسه وعبارة الملاحم وهو ان
التحذير في اللغة تخويف شيء من شيء وفي اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولا يخفى ان هذا هو المناسب لما في الباب المتقدم فكان
على المصنف ان يقول وهو اسم معمول لا حذر محذوف وهو الموافق للغرض النحوي الباحث عن أحوال الكلام اعرابا وبناء كما فعل
ابن الحاجب والمنادى لذلك ان يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير (قوله تنبيه المخاطب) تيدبه لان التعريف للتحذير
المقبول والتحذير المتكلم والغائب ٩٢؛ شاذ (قوله بابك) أي بذكر المحذو وحينئذ اما ان يعطف عليه المحذو ونحو اياك والاسد أو

يخفف عن هو اياك من
الاسد وقد حذف اذا كان
المحذو ران وصاتهما كما
يأتي (قوله وبما ناب عنها
من الاسماء المضافة الخ)
أي بذكر المحل المخوف
عليه مضافا الى ضمير
المحذو ومعطوف بقده
المحذو وعلى المحل المخوف
عليه نحو ما رأيت
والسيف (قوله فان ذكر
ياقظ ايا) هي من الضمائر
المنصوبة وذكرها مجردة
عن لاحق يشمل اياك الخ
(قوله والتره وامعه
اضمار العامل) قال
الدنوشري وعمل بعضهم
لزوم الحذف بضيق
الوقت عن ذكره (قوله
نحو اياك الاسد) هذا بناء

لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة اياهنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في
الارتشاف وفي النداء طرقها خلاف أحاز المازني ذهب الثالث عشر ان اياهنا اختلف في ضمته اهل هي
اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هالم يعوض عنه شيء وعوض عنه
في النداء حرف الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس
عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعني به الانفس المتكلم وانه
لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب وأما الاحكام المعنوية فامور
أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله
من بين أمثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لقبح أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيهما
* (هذا باب التحذير)

(وهو) في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر مكرره ليجتنبه) ويكون
بثلاثة أشياء بابك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك و بذكر المحذو
منه نحو الاسد (فان ذكر) المحذو (بلفظ ايا فالعامل) في محلها نصب فعل (محذوف لزوما) لانه لما كثر
التحذير يلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والترموامعه اضمارا للعامل (سواء عطفت عليه) المحذو
منه نحو اياك والشر (أم كررته) نحو اياك اياك المرء (أم لم تعطف ولم تكرر) نحو اياك الاسد والى ذلك
أشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه نصب * محذو بما استتاره ووجب
ودون عطف ذال ايا أنسب (تقول) اذا عطفت عليه المحذو منه (اياك والاسد) فاياك في محل نصب بفعل
محذوف تقديره احذرو ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذرو لانه لو قدر قبله لا اتصل به
فقيل احذرو فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص افعال القلوب وما أحق بها
(و) قيل (الاصل احذرو تلاقى نفسك والاسد ثم حذف الفعل) وهو احذرو (وقاعله) وهو ضمير المخاطب

على جواز هذا التركيب وياتي تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كتنج وبعده (قوله ثم قيل الخ) المستمر
قال الدنوشري قد يقال كيف يلزم ما ذكره والغرض ان العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم
تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بل الى المفصل بسبب الحذف فليتامل ثم على هذا القول لا معنى لامر المخاطب بان
يحذرو نفسه كما يدل عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض النسخ من قوله الى ضميره المتصل وهو
الموافق للسياق والقواعد لكن في أكثر النسخ ومنها ما عليه خط الشارح الى ضميره المنفصل وقد يجاب عما أورده الدنوشري بان
المراد اللزوم بحسب الاصل نعم قد يدعى ان ذلك أمر تقديري فلا يضر اللفظ به ولا يخفى انه لا بد من ارجاع هذا القول الى واحد من
الاقوال الآتية لانه انما يفادها في تقدير العامل مؤخر لان الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف فاما ان يجعل من عطف
المفردات أو الجمل اذ مجرد الاصل المذكور لا معنى له اذ يصير التركيب هكذا اياك احذرو والاسد وهذا يظهر انه في الحقيقة لا يلزم
تعدى فعل المضمر الخ لان الاصل احذرو تلاقى نفسك والاسد واحذرو نفسك ان تدنو من الاسد الخ والافلامعني له كما يعلم من الاقوال
الآتية في الكلام على اعراب ما بعد الواو فتدبر (قوله وما أحق بها) هو عدم وفقد (قوله والاصل احذرو الخ) أي في تقديره مقيدا

(قوله ان تدنو من الاسد الخ) قال الدنوشري فيه حذف البدل اذ قوله ان تدنو من الاسد في الاول وان تدنو منك في الثاني من بدل
 الاشتمال والظاهر انه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر انه غير جائز دون فان البدل يحذف كما في المعنى في
 بحث الحذف آخره انتهى وفيه نظر فليس في المعنى في هذا البحث ان البدل يحذف ولا تعرض لذلك وانما المصنف تعرض للكلام على
 حذف البدل منه نعم وقع في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة ما يقتضي ان البدل يحذف وتوقف الدماميني في جوازه وقال ينبغي
 تحرير النقل فيه (قوله واجيب الخ) قال الدنوشري توضيحه ان معنى الحرف هنا هو الواو اجمع في معنى العامل وكل مسلط على الخوف
 والاتقاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال الدنوشري تقديره واحذر الاسد وقد يقال لا معنى للاول حينئذ وهو احذر نفسك اللهم الا ان
 يقدم معه ان تدنو من الاسد ويلزم عليه ما تقدم (قوله تحذف المضاف) قال الدنوشري ١٩٣ مراده الجنس فيشمل المتعدد (قوله

وظاهر صنيع الموضع
 موافقة) قال الدنوشري
 قد يقال بل ذلك صريح
 صنيعه فإيتأمل (قوله
 والتقدير احذر) فيه
 تقدير الفعل مستندا الى
 ضمير المتكلم وهو ان صح
 في هذا التركيب لم يصح
 في اياك والاسد يذكر الواو
 ولم يصح ان يؤكديا
 في قوله اياك أنت وعبد
 المسيح البيت (قوله
 فنحو اياك الاسد الخ)
 ظاهره ان امتناع هذا
 التركيب وجوازه مبني
 على التقديرين المذكورين
 وانه لا نص على احدهما
 وقال المصنف في الحواشي
 انهم نصوا على المنع وأنه اذا
 ذكر المحذرا لبيان يعطف
 عليه المحذورا ويخفض بمن
 ظاهرة أو محذوفة ان كان
 ان وصلت كما أسلفناه وفي

المستتر فيه فصار تلاقى نفسك والاسد (ثم) حذف (المضاف الاول) وهو تلاقى (وأنيب عنه الثاني)
 وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والاسد (ثم) حذف المضاف (الثاني) وهو نفسك (وأنيب عنه
 الثالث) في التركيب وهو الكاف (فانتصب) بعد ان كان مجرورا بالاضافة (وانفصل) لتعذر اتصاله
 فصار اياك واختلاف في اعراب ما بعد الواو فليل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو
 من الاسد والاسد ان تدنو منك وهذا مذهب كثير من السيرافي واختره ابن عصفور واعترض بان
 اياك محذر والاسد محذوره والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك
 في معنى الخوف فلا يمنع ان يكون أحدهما خائفا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل
 وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل
 عطف الجمل واختار ابن مالك قولنا ثالثا وهو ان يكون معطوفا على عطف مفعول لا على التقدير الاول بل على
 تقدير اتق تلاقى نفسك والاسد تحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا أقل
 تسكفا انتهى وظاهر صنيع الموضع موافقة (وتقول) اذ لم تعطف ولم تذكر (اياك من الاسد)
 اختلاف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامه فعل متعددا واحدا (الاصل باعد نفسك من الاسد
 ثم حذف باعد وفاعله) المستتر فيه فصار نفسك من الاسد (و) حذف (المضاف) وهو نفسك فانفصل
 الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بما بعد محذوف فاعله من الاسد متعلق بذلك المحذوف
 (وقيل) عامه فعل متعددا اثنين (و) التقدير احذر من الاسد (قاله ابن الناطم تبعه لاني البقاء حذف
 احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله (فنجو اياك الاسد) بحذف من ونصب الاسد (ممتنع على
 التقدير الاول وهو قول الجمهور) لما يلزم عليه من حذف من ونصب المحذور وهو غير مطرد الامع وان
 وكى كما تقدم في باب التعدي وال لزوم (وحائر على) التقدير (الثاني وهو رأي ابن الناطم) وأنى البقاء لان
 احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور
 انشائي وعلى تقدير ابن الناطم خبري (ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل) على التقديرين فجوازه على
 الاول (لصلاحيته لتقدير من) أي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم
 وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون أما في هذا الباب
 المتكلم) لان المتكلم لا يحذر نفسه (وشذ قول عمر رضي الله عنه لتذك) من التذكية (للم الاسل) بفتح

(٢٥ تصريح في) الارشاف ولا يحذف العاطف بعد اياك والمحذور منصوب باعتبارنا عيب آخر او مجرور بمن فلا
 يجوز رأسك الجدار حتى تقول من الجدار أو الجدار ووزعوا ان ابا اسحق أجاز في اشعر فاياك اياك المرء وقال س فانه قال اياك ثم
 أضمر بعد اياك فعلا فقال اتق المرء انتهى وفي كلام س دلالة على انه لا يشترط ان يكون عامل المحذور عامل المحذور وان المحذور يذكر
 بعد المحذور بلا عطف ولا من وهذا يدل على جوازه اياك الاسد وان سمع فسهل كلام ابن الناطم لانه حيث جاز التركيب لا يلزم تحريكه
 على وجه معين وقال المصنف في الجامع والمحذوره بعدهن اما معطوف او مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ فاياك اياك المرء وسهله
 انه معني ان تعارى ويمتنع اياك الاسد (قوله يمتنع على التقدير الاول) قال الحفيدي أي اذا كان باقيا على معناه أيا اذا ضمن معنى فعل متعددا
 لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز (قوله لان المتكلم لا يحذر نفسه) قال الدنوشري وانما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذره
 فان قيل هلا عمل باختصاص التعذير بالمخاطب كما فعل فيما يأتي عند قول المصنف ولا يكون الغائب قلت قد يقال هذا التعليل أظهر

لان فيما عاين به فيما ياتي نوع مصادره لان اختصاص التحذير بالمخاطب هو الدعوى (قوله حذف من جملة) أي ففيه النوع البدعي المسمى بالاحتباك وفي مقابلة كلام الزجاج كلام الجمهور وخفاء لان الظاهر انه يصح ان يفرع على كل من القولين ما فرغ على الآخر لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا يدخله اذا ياي واما كم على كلام الزجاج لا بد من عامل فيصح ان يقال على قول الجمهور وحذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى وعلى قول الزجاج حذف من الاول المحذور ومن الثاني المحذور نعم الزجاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث قدر واعن حذف الارب (قوله وباعدوا أنفسكم) أي عن ان يحذف قياسا على ما قبله (قوله مقيد) أي بحرف الجر (قوله وماعطف الخ) هو عن (قوله شيان) هما الفعل والقاعل واما المفعول وهو الياء فلم يحذف بل لما حذف العامل برزوا انفصل وصار اياي (قوله فان فيه حذف اياكم) ١٩٤ هذا يقتضي ان تقدير الجمهور وباعدوا أنفسكم دون اياكم باعدوا مقصود لهذه النكتة

والظاهر ان التقدير التمس لبيان الاصل وان الزجاج لا ينكر ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب لذكر اياي وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل بعدها والاصل نفسي وانفسكم (قوله وهو قليل) قد يقال محل ذلك ما لم يندرج في سلك النوع البدعي المسمى بالاحتباك (قوله لاختصاص التحذير بالمخاطب) فيه مصادرة كما مر والظاهر ان يعال على قياس ما مر في كونه لا يكون للتسكلم بقوله لان الغائب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر (قوله آخران) أي غير كون الاغراء الغائب فان قيل شذوذ

المهمزة والسين المهملة في آخره لام وهو هنا مارق وأر هف من الحديد كالسيف والسكين ونحوه ما وفي الضياء الاصل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل (والرماح) جمع رمح (والسهام) جمع سهم (واياي وان يحذف أحد كم الارب) فقبل الكلام جملتان ثم قال الزجاج أصله اياي وحذف الارب واما كم وحذف الارب حذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى (و) قال الجمهور (أصله اياي باعدوا عن حذف الارب وباعدوا أنفسكم ان يحذف أحد كم الارب ثم حذف (من الاول المحذور) وهو حذف الارب (و) حذف (من الثاني المحذر) وهو باعدوا أنفسكم و قيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذف أربعة أشياء وأصله اياي باعدوا عن حذف الارب وحذف الارب (من الاول المحذور) وهو حذف الارب (و) وماعطف على هذا المفعول المقيد وان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيان فقط وأصله باعدوني وحذف الارب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف أما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها المستقر لها في هذا الباب من أنها بديل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من ضيعة في اياك والاسد انها جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدهم اه عن حذف الارب مباعدهم حذف الارب عنه كذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان باعدوني ليس أمرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف الارب انما هي عنه فرجع القولين الاخرين الى قول واحد وان ظن شارحون انها غير ان (ولا يكون) اياي في هذا الباب (الغائب) لاختصاص التحذير بالمخاطب (وشذ قول بعضهم) أي العرب (اذ بلغ الرجل الستين فاياها وايا الشواب) قال سيبويه حدثني من لا أتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي آخره موحدة مشددة جمع شابة ويروي السوات بالسين المهملة جمع سواة والمعنى اذ بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة ولا يفعل سواة والكلام جملة واحدة (والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وانفس الشواب) حذف الفعل وقاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثاني ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وأبديل أنفس بايائها المعنى تلاقيا في (وفيه شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل) المحذوم بلام الامر (وحذف حرف الامر) وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد فقد نفست كل نفس أي لتفقد فذفها مع مجزومها أشذ (و) الشذوذ الثاني اقامة المضمرة وهو

والظاهر ان التقدير التمس لبيان الاصل وان الزجاج لا ينكر ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب لذكر اياي وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل بعدها والاصل نفسي وانفسكم (قوله وهو قليل) قد يقال محل ذلك ما لم يندرج في سلك النوع البدعي المسمى بالاحتباك (قوله لاختصاص التحذير بالمخاطب) فيه مصادرة كما مر والظاهر ان يعال على قياس ما مر في كونه لا يكون للتسكلم بقوله لان الغائب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر (قوله آخران) أي غير كون الاغراء الغائب فان قيل شذوذ

اغراء الغائب هو المدعى ولا سبب الا هذان الوجهان فلا ينبغي ان يعدوجها للشذوذ * قلت المدعى ان التحذير اياي لا يكون لغائب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظا اياه ويصح ان يعد من أسباب شذوذه مخالفة للحكم المدعى من أن التحذير لا يكون للغائب وعلة تلك الدعوى ما أسلفناه لا ما أسلفه الشارح على ما عرفت واعلم ان المقصود من قول المصنف وفيه شذوذان بيان الاشذية في قول النظم و اياه أشذف كان ينبغي التنبه على ذلك ولذا صار أشذ من اياي هذا وينبغي الاقتصار على أولها لانه ير جمع بالاشذية الى لفظ اياه وأما الثاني فانه يرجع الى جميع المثال وهو خلاف الظاهر (قوله حذف الفعل المحذوم بلام الامر) الاظهر ان المراد به فعل التحذير وأما المحذوم بلام الامر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الامر بديل على هذا قول المصنف في الخواشي قولك ليقم زيد فيه على فعل والتقدير وزيد ايان يقوم فاذا قيل فيه اياه كان فيه على فعل التحذير وطى الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل بلغوه

أيا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس) وازافتها الى الشواب (لان المستحق للاضائة الى الاسماء
الظاهرة) اتفقا واو الى المضمرة على الاصح (انما هو المظهر لا المضمرة) لان الاضائة اما التعريف واما
للتخصيص والضمير عنى عن ذلك لانه أعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير ان أضيف
احدهما الى الآخر الى الشذوذ أشار الناظم بقوله * وشذباى وياه أشذ * (وان ذكر المحذر) بفتح الذال
المعجمة) بغير لفظ ايا واقتصر على ذكر المحذر منه فاعلم يجب الحذف) للعامل (ان كرت او عطف
فالاول) وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايامع التكرار (نحو نفسك نفسك) ومع العطف نحو نفسك وعينك
(والثاني) وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ ايامع التكرار (نحو الاسد الاسد) مع العطف نحو
(ناقة الله وسقياها) فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوب لان العطف كالبديل من اللفظ
بالفعل والتكرار بمنزلة العطف (وفي غير ذلك يجوز الاظهار) للعامل (كقواه) وهو جرير
(حل الطريق لمن بنى المناربه) * وبرز ببرزة حيث اضطررك القدر
فاظهر العامل وهو محل لان المحذر منه وهو الطر يقى حال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم
وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى ذلك أشار الناظم بقوله
وما سواه ستر فعله ان يلزما * اامع العطف او التكرار *
* (هذاباب الاغراء) *

وجدت بخط شيخنا شيخ
الاسلام أحمد بن قاسم
ما صورته ذكر النسفي في
تفسيره ان قواه تعالي ناقة
الله وسقياها اغراء لا شك
في اشكاله بحسب الظاهر
لان الاغراء لا يصدق عليه
بحسب الظاهر بل الصادق
عليه انما هو التحذير
وهو الذي يذكره غالب
المفسرين قال أسماذنا
المذكور في كلام النسفي
على المساحة والمراد الاغراء
على ترك التافة وسقياها
قال فالاغراء على الشئ أعم
من ان يكون فعله او تركه
* (هذاباب الاغراء) *
(قوله تنبيه الخطاب الخ)
فيه نظر ما مر من ان
الانسيب ان يقول هو اسم
منصوب بالزم محذوف
(قواه وحذف الخبر)
تقديره يحضر اليها (قوله
ونصب جامعة على
الحال) أى من فاعل الخبر
المحذوف (قوله لمبتدا
محذوف) تقديره هي
(هذاباب أسماء الافعال)
(قوله أو أسماء للصادر)
يحتاج على هذا الفرق
بينها حيث يثبت وبين
المصادر حيث اعربت
وفي المرادى تتم بهذا القول
(قوله او هي أفعال) واذا

بالمند (وهو) في الاصل مضمود أغريت والمراد به هنا (تنبيه الخطاب على امر محذوف ليعمله وحكم الاسم)
المنصوب (فيه حكم) الاسم في (التحذير الذي لم يذكر فيه اياغلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار)
لما تقدم (كقوله) في العطف (المرواة والنجدة) بنصبهما (بتقدير الزم وقوله) وهو مسكين الدارمى في
التكرار (أخاك أخاك) ان من لأخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح
بنصب اخاك بتقدير الزم وجوب او أخاك الثاني تو كيدو الهيجا بقتصر هنا والاكثر فيها المداخر بولا
يعطف في التحذير والاغراء الابلوا وخاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف
والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم أخاك (يقال الصلاة جامعة) بنصبهما (فتنصب الصلاة بتقدير
احضر واوجامعة على الحال) من الصلاة وناسبها احضر والمحذوف (ولو صرح بالعامل) في الصلاة
(بحاز) لعدم العطف والتكرار ويقال برفعها على الابتداء والخبر ويرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر
ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ويرفع الثاني على الخبر به مبتدا محذوف والى حكم
الاغراء أشار الناظم بقوله * وكحذر بلا ايا جعل * مغرى به في كل ما قد فصلا
* (هذاباب أسماء الافعال) *

كانت أفعالها سبب تسميتها حيث تنبأ باسماء الافعال (قوله وأغنى مرفوعها عن الخبر) صريحه انه أغنى عنه وان لم يعتمد عليه فما
الفرق بين هذا وما تقدم (قوله النائية عنها) قال الدوشري قد يقال انها ليست نائية وانما هي نائية عما ناب عنها وهو المصدر لان يقال

وهل هي أسماء لا لفظا النائية عن الافعال ولما تبين من الاحداث والازمنة أو أسماء للصادر النائية
عن الافعال او هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر
قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها أفعال
حقيقية أو أسماء لا لفظا الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى
القول بانها أسماء لعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض
النحويين وعلى القول بانها أسماء للصادر النائية عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائية عنها وتوقعها
موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح ان كلامها اسم لفعل وانه لا موضع لها من

ان نائب النائب نائب (قوله واسم الفعل نائب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان المصنف ماش على القول الثاني انها على الحديث والزمان اسكن لا يناسبه تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قال لانه قدم انها على الثاني مبتدأ فلا ابتداء عامل فيها اللهم الا ان يقال انها على محلها كما يرشد اليه قول الشارح وهو مذهب بعض البصر بين انتهى وفيه بحث لانه لا يلزم من دلالتها على الحديث والزمان ان تكون موضوعة لذلك الجواز ان تكون موضوعة للفظ الفعل بواسطة تدل على الحديث والزمان وهذا محمل كلام المصنف فلا اشكال عليه ثم ان الشارح فسر قواه والمراد الخ بما يفهم انها تكون معمولة لا لا يقتضى فاعلية ولا مفعولية كالابتداء والمبتدأ فلا يتناقض ما قدمه لكن مر في باب الاضافة في الكلام على حيث ان أسماء الافعال لا تدخل عليها العوامل اللغوية مطلقا والمعنوية على الاصح ويرد على قوله كما رشده ١٩٦ اليه قول الشارح الخ ان قوله المذکور راجع للقول بانها أسماء المعاني الافعال لا المقارعة

الاعراب و (اسم الفعل نائب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان) فانه اسم نائب عن فعل ماض وهو افترق (وصه) فانه اسم نائب عن فعل أمر وهو اسكت (وأوه) فانه اسم نائب عن فعل مضارع وهو أوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيد الفاعلية او المفعولية (نخرجت) الحروف نحو ان وأخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بهما ما الكافة فليست أرباعا عملة ونخرجت (المصادر والصفات) النابتة عن أفعالها (في نحو ضربا زيدا) فانه نائب عن ضرب (وأقام الزيدان) فانه نائب عن يقوم (فان العوامل) اللغوية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها ألا ترى ان ضربا منصوب بعمارة وهو واضرب وأقام مرفوع بالابتداء (و) اسم الفعل (وروده بمعنى الأمر كثير كصه ومه وآمين) فصح (بمعنى اسكتو) منه بمعنى (انكف) لا بمعنى (انكف لان انكف يتعدى ومه لا يتعدى) قاله في شرح الشذور تبعا لغيره ورد بان ذلك غير مطرد فان أمين لا يتعدى واستجب يتعدى (و) أمين بالمد وبالعصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى (استجب ونزال) بالنون والزاي والبتاء على الكسر بمعنى انزل (وبابه) وهو ينقاس في كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذرت المن أدرك وبادر من بادر قال * بدارها من ابل بدارها * وأجاز ابن طلحة بناء من أفعل قياسا على دراك وعلى بناءهم فعلى التعجب من أفعل وشذرت قار بمعنى قر قرأى صوت من قر قر بطنه وأجاز الاخفش أن يقال دراج وقر طاس قياسا على قر قار ولا يجوز من هب وودع وهاب ووداع للجود ولا كوان قائم النقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيئا من الباب لانه ابتداء للملح مع من الاسماء ورد بانها باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبنائه على المحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الامل وبنو أسد تفتحها تباعا وتخفيفا (و) وروده (بمعنى الماضي والمضارع) المبدوء بالهمزة (قائل كشتان وهيات) فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان القراء كان يكسرها (بمعنى افترق) كذا اطلق الجمهور ووقيد الزمخشري يكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والحكمة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لانه قول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افتراقه انتهى وهيات حتى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيات وأيهات وهيان وأيهان وهيباء وأيهاء كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر مفتوحة ومكسورة وكل

عليه بدليل مقابله لغيره من الاقوال (قوله كونه أرباعا عاملا غير معمول) اي لان الافعال كذلك والمراد انها غير معمولة للاسم والفعل والافهسى تكون معمولة للحرف الناصب والجازم ولا يرد ان الفعل يكون معمولا لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل الا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول الشارح لعامل يقتضى الخ اشارة لهذا الالما أسلفنا وعلى هذا فالحاصل ان أسماء الافعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة فليتامس (قوله قائمها وان نابت عن الفعل الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لان المراد بالنيابة في المعنى ان تدل على معنى على ما دل عليه

الفعل من الحديث والزمان ولا شتان ان الحروف لا دلالة لها على زمان أصلا فلم تدب عنه في المعنى وهو واضح ولا واحدة في الاستعمال كما ذكر وفي كلامه نظر ظاهر حيث أثبت انها نابت في الاستعمال ثم نفاها اذا المراد بالاستعمال ان تكون أرباعا عملة وهذه ليست كذلك اذ يزول العمل بالكف (قوله وأقام مرفوع بالابتداء) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة للتأمل انتهى يعني ان المرفوع بالابتداء قائم وحده والهمزة للاستفهام (قوله ورد بان ذلك غير مطرد الخ) يجاب بان أمين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جعله بمعنى فعل موافق له في اللزوم لعدم وجوده ووجده فعل موافق له فأمكن جعله من الغالب فلا داعي لخلافه (قوله وبادر من بادر) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كونه مأخوذا من بادر فيقال بدارته بكذا (قوله وعلى بناءهم فعلى التعجب الخ) قال الدنوشري يفهم ان بناءهما منه اتفاقا وليس كذلك (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الدنوشري كان الاحسن تقديمه عند قوله وشذرت المن أدرك وبنو أسد تفتحها

اتباعا قال الدنوشري انظر هل يعينون الفتح أولا وفرادة الاتباع لما قبل الالف اذا الف حاز غير حصن (قوله وايبها بكاف الخطاب) قال الزرقاني قال الرضي وقد تحذف التاء نحو هيا وايبها وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو ايبها اه قرنت بحوق الكاف للغة ايبها فلواخرها الشارح كان أحسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف التاء (قواه وايبها) قال الدنوشري مة صوة مة مة مة مة مة مة مة (قوله قواه بمعنى أتوجه وأف الخ) قال الدنوشري جعل الشارح كلام المصنف من باب الالف والنشر المرتب وفيه نظر اذا اظهر ان ايبه وأف كل منهما بمعنى أتوجه ويكون أتضجر عطفا تفسيريا فيتامل وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قد تاء لنا فوجدنا الظاهر مع الشارح وهو ثقة واللغة أمر مرجعه الى النقل عن الأئمة فلا يثبت بمجرد الاستظهار (قوله وواها) قال الدنوشري قال المرزوق في هذا أي واها مقارق لاخوانه لان أسماء الأفعال أكثرها طاء في الأمر والنهي وهذا طاء في التعجب والتعجب خبر اه قوله والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما يأتي عن الجوهري (قوله وقيل الكاف التشبيه) قال الدنوشري الظاهر ان ١٩٧ الصواب ان يقال وكان التشبيه (قوله كلمتان) قال الدنوشري

كلمتان) قال الدنوشري في نسخة عليها خط المصنف مكان كلمتان جملتان والظاهر ان حذف اللام ضرورة فتخرج القرآن عليه لا يجوز (قوله محذوف من ويلك) قال الدنوشري كان الاحسن ان يقال ما خوذنا ونحوه (قوله أقدم) ضبطه بعض الفضلاء بفتح الهمزة وكسر الدال وفي الصحاح قدم بالفتح يقدم قدوما أي تقدم قال الله عز وجل يقدم قومه يوم القيامة قال والاقدام الشجاعة ويقال أقدم وهو زجر القيسرس كانه يؤمر بالاقدام وفي حديث المغازي أقدم حيزوم بالكسر والصواب فتح الهمزة اه فان كان أقدم

واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكي غير هياك وايبها بكاف الخطاب وايبها وفيها أربعون لغة (و) كلها بمعنى (بعدواؤه وأف) فأوه (بمعنى أتوجه) (أف) وفيها أربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلها بمعنى (أتضجروا ووي وواها) الثلاثة كلها (بمعنى أعجب) بفتح الهمزة (كقوله تعالى وي كانه لا يفلح الكافرون) فوي اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة (أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) هـ ذاقول الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن وي بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف التشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائي وي محذوف من ويلك قال عنتره

واعتدشقا نفسي وأبرأ سقمها * قول القوارس ويلك عنتر أقدم

فهما كلمة واحدة (وقول الشاعر

وابأبي أنت وفوك الأشنب) * كما ذكر عليه الزرنب * أوزنجبيل وهو عندي أطيب فوالسبب معنى أعجب وبأبي جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والأشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حذفت في الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا قاله الجوهري وكأنا ذر البناء للجهول خبر فوك وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الأترج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلف (وقول الآخر) وهو أبو النجم على ما قال الجوهري

(واها سلمى ثم واها واها) * هي التي لو اننا نلتاها

فواها اسم فعل بمعنى أعجب قال الجوهري اذا تعجبت من طيب شئ قلت واها له أي ما أطيبه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما ناب عن فعل * البيتين

* (فصل * اسم الفعل ضربان أحدهما) مرتجل وهو (ما وضع من أول الامر كذلك) أي اسما للفعل (كستان وصهوي) فانها موضوعة من أول الامر أسماء لتلك الأفعال (والثاني) منقول وهو (ما) وضع من أول الامر لغير اسم الفعل ثم (نقل من غيره اليه وهو) أي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه (نوعان) أحدهما منقول (من ظرف) للكان (أوجار ومجرور) فالمنقول من الجار والمجرور (نحو عايك) زيدا

في البيت بمعنى تقدم فهو بضم الهمزة والدال وان كان أمر بالاقدام فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل في أمره ما يستعمل في زجر القيس (قوله كأنا ذر) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ذلك قوله عليه الزرنب اذا خبر الجميع لا ما ذكره * (فصل) * (قوله كستان) قال الدنوشري من اسم الفعل وشكان اسم لوشك بمعنى قريب أو سريع وتضم واوه وتفتح وتكسر ومن أمثالهم وشكان اذا خرجوا فدا فاعل وشكان ونحوه جازمير قال بعضهم وينظر ما معنى هذا المثل ومنه سرعان اسم السرعة وفي أوله ثلاث لغات فتحة وضمه وكسره ومن كلامهم سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان واهالة تميز ومن أسماء الفعل هيت قال في المعنى في بحث لام التبيين انه بمعنى هيات في قواه تعالى وقالت هيت لك وينظر هل ضمير المتكلم تستتر في اسم الفعل الماضي أولا ويجوز في تأنها بفتح والكسر والضم ويجوز في المساء الفتح مع فتح الباء والكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لع اسم لا تتعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمي سرير الميت نعش لانه يرتفع على رؤس الناس والتتوين في لعالتشكير ودعد عاني معنى لعاه ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ ان المعهود في اسم الفعل الماضي استتار ضمير الغائب والمستتر في هيت في الآية ضمير المتكلم على ما هو المتبادر ويجوز ان يكون

ضمير غيبة تقديره هي قهيات في قوله بمعنى تهيات بسكون التاء يكون حكاية لسكلامها ولشيخنا العلامة أجد الغنيمي روجه الله
 كلام في ذلك يطلب من حواشينا على الالقية (قوله بمعنى الزم) عبارة ابن الناظم وشذ على بمعنى أولي اه فاعله بمعنى الامر وهو أنسب
 لكنه قال بعد والى بمعنى أتحنى وقال المصنف ١٩٨ في حواشيه قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب لأنني ان يوثق بالامرية قال فحنى

(قوله نصب على المفعولية)

فانه نقل عن موضوعه الاصل واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) زيادا (ومنه عليكم أنفسكم) فعليكم اسم
 فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف (أي الزموا شأن أنفسكم) المنقول
 من ظرف المكان (نحو دونك زيادا بمعنى خذوه ومكانك بمعنى أثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى
 تأخرو) من المنقول من الجار والمجرور (اليك بمعنى تمنع) وكان المناسب ان يذكره مع عليك والكنه ذكر
 المتعدي من الظرف الجار والمجرور على حده والقاصر منه ما على حده فذكر اربعة ظروف واحد
 متعدي وهو دونك وثلاثة قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي منقسمة بالنسبة لما أنت فيه
 ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعدي وهو عليك والثاني قاصر وهو
 اليك وزعم الكوفيون ان اليك تأتي بمعنى أمسك فتعدي بنفسها قيل وقد يتعدي عليك بالباء
 كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به **أ** أحدا اذا نزلت عليك أمور

برده قولهم عليك زيادا
 بمعنى خذوخذائنا
 يتعدي لواحد (قوله رفع
 على الفاعلية) أي
 استعارة ضمير غير الرفع
 له وامل القراء لا يقصر
 نيابة ضمير عن ضمير في
 المتصل على الضرورة فلا
 يرد عليه ان من شروطها
 ذلك فلا يكون في
 الاختيار نعم يلزمه ان
 ضمائر الرفع غير مستقرة
 في أسماء الأفعال (قوله
 وقيل الجر بالاضافة)
 انظره مع اطلاقهم ان
 أسماء الأفعال لا تعمل
 الجر بالاضافة المتبادر
 منه أن ذلك جار على
 القول بان مدلولها
 المصدر وان كان وجه
 منع عملها ذلك انما يظهر
 على القول بان مدلولها
 لفظ الفعل أو معناه
 أو على أنها أفعال (قوله
 أسماء المصادر) أي
 والمعنى الزامك (قوله
 قال الكاف موضع خفض
 ورفع) قضيتته انها
 غير متحملة لضمائر
 الرفع وهو خلاف ما قالوه
 من ان أسماء الأفعال

وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذجي على اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل
 للزم والباب كالمسماحي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب
 نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخوانه فقال ابن بابشاذ في خطاب وقال الجمهور
 في مير الخطاب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال القراء
 رفع على الفاعلية وقال البصريون جرف قيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها أسماء
 للأفعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر واختاره الموضع في الحواشي فقال ان على
 مثلا اسم للزم تقول عليك بمعنى الزامك فلا كافي موضع خفض ورفع اه واستقيده انه ان اسم
 الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا (و) النوع الثاني (منقول
 من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله) النوع (الاول) نحو رويدا زيد فاقولوا
 اوردوا روادا بمعنى أمهله امهالا ثم صغروا (الاروا) الذي هو مصدر اورد (تصغير الترخيم) فخذفوا
 المخرزة والالف الزائدة من وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا وسمى تصغير ترخيم لما فيه من
 حذف الزوائد والترخيم حذف (وأقاموه مقام فعله) الدال على الامر (واستعملوا تارة مضاقا الى مفعوله
 فقالوا رويدا وتارة منونا ناصبا للمفعول) به (فقالوا رويدا زيادا) فرويدا فيهما بمعنى اورد وفاعله
 مستتر فيه وجوب بالانه نائب عن فعل اورد زيادا مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا
 غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يازيلوقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا بالاعتماد
 سببه نحو سار وارو يدا أي مردودين أو حال كون السير رويدا أو نعتا لمصدره كورادومقدرا فالاول
 نحو سار واسيرارويدا والثاني نحو سار وارويدا (ثم انهم نقلوه) من المصدرية (وسموا به فعله
 فقالوا رويدا زيادا) بفتح الدال من رويدا ونصبها من زيد (والدليل على ان) رويدا (هذا)
 المفتوح (اسم فعل) لا مصدر (كونه مبنيا) ولو كان مصدرا كان معربا (والدليل على بناءه
 كونه غير ممنون) ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصدر ضم أوله وفتح ثابته واجتلاب
 ما نالته والدليل على انه تصغير اورد وتصغير ترخيم كما قال البصريون بحجته متعديا ولو كان
 تصغيرا ودعوى المهمل والرفق من قولهم عشي على روداي على مهمل كما قال القراء كان قاصرا (و) النوع

لغير الماضي يستتر فيه بالضمير وجوبا (قوله واستعملوا تارة الخ) ظاهره وورد ذلك عن العرب (الثاني)
 وورد منونا ناصبا للمفعول مشكلا على اشتراط كونه مكبرا للمصغرات في عمله ولذا منع المبرد النصب به الا ان يقال انه مستثنى من ذلك
 الاشتراط (قوله والدليل على بناءه) قال الزرقاني قال الرضي وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية (قوله ولو كان تصغيرا رويد) قال
 الزرقاني قال الرضي ويجوز أن يكون تصغيرا رويدا في الرفع على الرفع الى المفعول به مصدرا أو اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله معناه

* (فصل) * (قوله في التعدي وال لزوم) قصر العمل على ذلك مع انه أعم لشموله للجبر بالاضافة على القول بان مسماهما المصدر لكن مرآتهم أطلقوا أنها لا تعمل الجبر بالاضافة قال الزرقاني وقال الرضي وأسماء الأفعال حكمها في التعدي وال لزوم حكم الأفعال التي هي معناها الآن الباء تزداد في مفعولها كثير نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادية ايصال المتعدي الى المفعول (قوله تقول هيئات) قال الدوشري هيئات بفتح التاء التخييف وهي لغة أهل الحجاز وقد تكسر ١٩٩ وهي لغة أسد وتميم وقد تضمن عن أناس من العزب وقد قرئ بهن جميعا وتنبون لارادة التذكير قال الشاعر

تذكرت أياما مضين رواجها
فهيات هيئات اليننا
رجوعها
فنون هيئات الثانية مع
الكسر ورجوعها فاعل
هيئات الاول ان جعل
هيئات الثاني تأ كيد له
وفاعل الثاني على الاصح
ان لم يجعل تأ كيد له
ويكون ذلك من باب
التنازع وعامل الثاني
لقربه واضمر الفاعل
في الاول والصواب ان
الثاني تأ كيد ورجوعها
فاعل الاول اه ولا يخفى
ما في هذه القواعد من عدم
وضعها في محلها انتمها
أن تذكر في الفصل
السابق ومن التكرار مع
كلام الشارح فانه أسلف
ما ذكره الدوشري من
جمله لغاتها وما فيه من
عدم التحرير في اعراب
البيت فان تردد في اعرابه
مما لا ينبغي والصواب
الاقتصار على ما قاله انه
الصواب فاعتبروا يا أولى

(الثاني) المهمل فعله نحو (قولهم به زيدا) أي دعه (فانه في الاصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل المهمل (مراد فاعل) ودع لا مصدر له من لفظه وانما مصدر من معناه وهو الترك (يقال به زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد) بالاضافة الى المفعول وأما اجاء في الحديث من ودعهم الجمعة فنادر (ثم قيل) بعد ان تقاوه وسماه فعله (به زيد) بنصب المفعول وبناء به) على القمع وفاعله ضمير المستتر فيه وجوب الائه نائب عن فعل أمر (و) به (هذا اسم فعل) والدليل انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بناؤه كونه غير ممنون وسكت الموضع عن هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان به المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال به زيد برفع زيد على الابتداء وبه خبر مقدم أي كيف زيد وبذلك يتم ليله ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف

تذرا لجم ضاحياها ماتها * بـله الاكف كأنها لم تخلق
وقد تأتي لغير ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من أسمائه عليك * وهك ذا دونك مع اليك
كذار ويديله ناصبين * ويعملان الخفض مصدرين
* (فصل) * يعمل اسم الفاعل عمل مسماه في التعدي وال لزوم غالباً فان كان مسماه لازماً كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل (تقول هيئات نجد كما تقول بعدت نجد قال) جرير
(فهيات هيئات العقيق ومن به) * وهيئات نخل بالعقيق نواصله

فالعقيق فاعل هيئات الاول ونخل فاعل هيئات الثالث وهيئات الثاني لافعاله لانه لم يوثق به للاستناد بل لجرر التقوية والتوكيد للاول (و) اذا كان مسماه مما لا يكتب في برفوع واحد كان اسم فعله كذلك (تقول شتان زيد وعمر وكما تقول افترق زيد وعمر) لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا بالثنين فصاعداً (و) ان كان مسماه متعدياً كان اسم فعله كذلك تقول (دارك زيداً) بنصب المفعول (كما تقول أدرك زيداً) بالنصب وفي بعض النسخ ترارك زيداً بالياء والراء والكاف وهي أحسن لان درارك شاذ لانه من أدرك وترارك مقبس لانه من ترك ومن غير الغالب أمين وايه فانهم لم يحفظ لهم اسم مفعول ومسماهما متعدي نحو رب استجب دعائي وزدني علما والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما لمسا تنوب عنهم من عمل * لها (وقد يكون اسم الفعل مشتركاً بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارها) فجعل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعدي بحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم (قالوا حبل الثريد) بالنصب (بمعنى اثت الثريد) وهو خبر مغمور بمرق اللحم (و) قالوا (حبل على الخبز) فعدهوه على (أي اقبل على الخبز) وهو ضد الشر (و) قالوا (اذا ذكر الصالحون فيها لا يعمرون) فعدهوه بالياء وحذفوا المضاف (أي أسرعوا بذكره) والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما قال الحريري في المقامة التاسعة قال وهو أثر يروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفعل يخلف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعاً في العمل

الالباب (قوله لان الافتراق الخ) لذلك كان الافصح أن يوثق له باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والاخر بتوسط الواو ويراد بها ما كقوله شتان ما يوحى على كورها * ويوم حيان أخي جابر (قوله أي أسرعوا بذكره) قال في الصحاح وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فيهم بعمر بفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك بعمر وادع عمر فانه من أهل هذه الصفة ويجوز فيها بالانوين بجعله نكرة واما ما فيها بالانوين فانما يجوز في الوقف فاما في الادراج فلغة رديئة وانما قول لبيد كرسا جباله في السفر كان أمره بالرحيل يتماري في الذي قلبه * ولقد سمع قول حى هل * فانما سكنه للقافية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

المعمول طرفاً أو جاراً أو مجروراً (قوله وهي جار يه من بني مازن) في عروس الافراح للبهاء السبكي في بحث الجذوة الكلام على انه هل
 محمد غير الله أو لا مانصه وقد محمد من فعل خير كالثامن كان كقول تلك المرأة في الحديدية بأبيها المانع دلوى دونكا *
 اني رأيت الناس محمدونكا وهذا البيت ذكره ابن اسحق في السيرة وظاهر كلامه انه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن السجري في
 أماليه لرؤية وانه في مال لافي ماء قد كر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على ان المرأة في الحديدية أنشدته من
 كلام غيرها (قوله الى فاعله) قال الدنوشري ينظر ما رمع المضاف اليه هل هو المصدر أو الفعل (قوله لان التحريم الخ) قال الدنوشري
 لا يخلو الحال اما ان يراد بالكتابة ٢٠٠ الفرض والتقدير كما في قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد أو يراد

بها الرقم في اللوح المحفوظ
 الى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخر ما الذي فيه العمل * خلافاً للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه
 المحال لفرع با صله (وأما) ما احتج به وهو قوله تعالى (كتاب الله عليكم وقوله) أي الشخص وهي حاربة
 من بني مازن أي المانع دلوى دونكا * اني رأيت الناس محمدونكا
 (فتولان) وتأويل الآية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل
 المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حذف صيغة الله
 ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضع
 في شرح القطر وتأويل البيت ان دلوى مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض
 حتى يخرج عن الدلو بكونه دونه وجوز ان مالك أن يكون دلوى منصوباً بدونك مضمرة مدلولاً عليها بدونك
 المقفوظة مستنداً لقول سيديويه في زيد عليك كانت قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل
 محذوفاً كما صرح به الموضع في متن القطر وأما ما استند اليه من كلام سيديويه فمحمول على تفسير المعنى
 لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوى منصوباً بفعل محذوف دل عليه السياق أي تناول
 دلوى وسكت عن دونك والمانع من ما ح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملاها الدلو اذا قل ماؤها
 * (فصل) وما نون من هذه الاسماء) النائية عن الافعال تنوين تنكير (فهو نكرة وقد التزم ذلك)
 التنكير (في واهاو وبيها كما التزم تنكير نحو احدوعرب) يفتح العين المهملة وكسر الراء (وديار) يفتح
 الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف للاحد وأطلق أحدهما أولاً استعمالات أحدهما مرادف الاول وهو
 المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد يعني المنفرد نحو هو الله أحد الثالث مرادف
 انسان نحو وان أحد من المشركين استجارك الرابع أن يكون اسما عامياً في جميع من يعقل نحو ما منكم
 من أحد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالباً من تعريفة قوله
 وليس يظلمني في حب غانية * الا كعرو وما عرو من الاحد
 قاله الموضع في الحواشي (ومالم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك) التعريف (في نزال) بالنون والراء
 (وتراك) بالتاء والراء (وبابهما) وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف (كما التزم التعريف في المضمرات
 والاشارات والموصولات) المعينة أما اذا أريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف
 بالنكرة نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضع في باب الاستثناء وفي ضمير
 الغائب أقوال ثالثة ان رجح الى واجب التنكير كره رجلا فنكرة وان رجح الى جائز التعريف كجاء

مثلاً فان كان الاول فلا
 نسلم الاستلزام المستلزم
 للغاية بينهما ذهبي عين
 التحريم حيث تنوان كان
 الثاني فليس ذلك
 الاستلزام عقاباً وانما ذلك
 باعتبار الوقوع (قوله
 لان المعنى ليس على الخبر)
 قال الدنوشري فيه نظر
 وما المانع من أن يكون
 ذلك خبراً محضاً قصدت به
 تنبيهه على أن دلوها دونه
 ويكون الدال على أمره
 مقدرًا بتقديره فتأوله كما
 قاله بعض المحققين (قوله
 وفيما قاله نظر) قال
 الدنوشري فيه نظر لان
 ابن مالك قد لا يكون
 مختاراً لما قاله في متن
 القطر أو يكون محله مالم
 يعم شي مقامه لاسيما اذا
 كان القائم مقامه عينه
 وأما ما استند اليه الخ فهو
 في محل المنع فلي تأمل

(قوله وسكت عن دونك) قال الدنوشري معناه ان القائل بكونه فعولاً محذوف لم يتعرض
 لاعراب دونك والظاهر أنه حال من دلوى أو غير ذلك * (فصل) * (قوله وله استعمالات الخ) نقل الشهاب القاسمي في حواشي ابن
 الناظم هذا الكلام وقال فليميز الرابع من الثالث اه ويمكن أن يقال في التمييز ان الرابع أعم لان من يعقل يشمل الملائكة والجن
 (قوله فهو معرفة) أي من قبيل المهر فبال العهدية وحرمانيه في كلام الشارح في صدر الكتاب في بحث التنوين (قوله وهو كل فعل
 الخ) قال الدنوشري المراد كل ما أخذ من فعل الخ على وزنها أو طر يقتهما (قوله المعينة) قيد في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه
 والاولى ارجاعه لجميع ما قبله لان الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الاشارة نحو وانكم لتخضبون بهذا السواد (قوله أما اذا أريد بها)
 الخ) قال الدنوشري ظاهرها باقية على تعريفتها فان قوله استعمال النكرات يقتضي ذلك وقوله اذا أريد بها غير معين يقتضي انها

رجل

نكرة اه وأقول هي بأقضية على ثعر يفها نظر أوضاعها وذلك لا ينافي استعمال النكرات (قوله ومه) قال الدنوشري قال بعضهم وإمامه فاقم لا كقف الكف المعهود فان نكرونا وكسر لا لتقاء الساكنين (قوله معنوية) قال الدنوشري فيه نظر إذا ظاهر انه مبني على ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل به أحد كما يعلم من تصفح الاقوال لكن ذكر الرضي ان مسماهما الاحداث (قوله وقال ينبغي الخ) قال الدنوشري كان ينبغي ان القطع بذلك لانه لو كان معربا لكان معر بالنون اذ لا مانع من التنوين * (هذا باب أسماء الاصوات) * (قوله والدليل الخ) قال الدنوشري قال بعضهم هي أصوات وليست من أقسام الكلمة لعدم وضعها الشيء واعتراض علي ابن الحاجب في ذكرها من المبنيات وأجيب بانها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم تكن ٢٠١ أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا

يشكل ذكرها في الاسماء المبنية تامل وقال أيضا والدليل يفهم من كلام ابن الحاجب في كافيته ان أسماء الاصوات ليست أسماء وهو يناقض ما هنا فليراجع ذلك (قوله واذا ثبت التنوع الخ) الاوضح ان يقول واذا ثبتت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لانه يصدق اثبات الاسمية هذا وقال الدنوشري كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو جزء والتعبير بالتنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو ولم يرد هذا في التعبير واذا ثبت الصنف ثبت التنوع اه وهو مبني على ارادة النوع والجنس المنطقيين وليست ارادتهما هنا بالضرورة (قوله وقد

رجل فآكرمه فهو معرفة كالراجح الى معرفة والصحيح انه معرفة مطلقا (وما استعمل بالوجهين) بالتنوين وتركه (فعلى معنيين) التنكير والتعريف (وقد جاء على ذلك صومعه وأبه والفاظ آخر) نحو أف فانون منها فهو نكرة ومالم ينون فهو معرفة (كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس) فع التنوين نكرات وبدونه مع ال أو الاضافة معارف والى ذلك أشار الناظم بقوله واحكم بتكبير الذي ينون * منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى أن أسماء الافعال كلها معارف ما تون منها ومالم ينون وانها أعلام أجناس معنوية كسيحان قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال القارسي وابن جنى ما كان منها ظرفا فخر كته اعرابية نقله الموضع في الحواشي وقال ينبغي أن لا يقول به فيما كان مصدرا محورا وبدونه اه * (هذا باب أسماء الاصوات) * والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها الا انها ليست دالة على معنى مفرد لان مخاطبها من لا يعقل فهي بمنزلة التعيق للغم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكره والتعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه قاله الموضع في حواشيه ومن خطه نقلت (وهي نوعان أحدهما ما نحو طيب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل) في الاكتفاءه ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد اعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون له ما لا يعقل والثاني زجره فالدعاء (كقولهم في دعاء الابل لتشرب جئ جئ) بكسر الجيم فيهما مكررين (مهموزين) كالأمر من جاء قاله السمين وفي المحكم أنهما أمر الابل بورد الماء اه يقال جأ جأت الابل اذا دعوتها لتشرب فقات جئ جئ نقله الجوهري عن الاموي وأقره والاسم الجي على مثل البيع والاصل جابه مزتين سا كنه فمتحركة أبدلت الهمزة الاولى باء ويقال في الابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم الهى قال أبو عمر والهى الطعام والجي الشراب قال وما كان على الجي * ولا الهى امتداحيكا (و) كقولهم (في دعاء الضأن حاهو) في دعاء (المعزعا) بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما (غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت) قال سيبويه وأبدلوا الالف من الياء لشبهها بالان قولك حاحيت انما هو صوت يذيت منه فعلا يعنى على فعالت وليست فاعلت قال والذي

(٢٦ تصريح في) يستشكل الخ) كان ينبغي أن يمهدهذا انه يلزم من اسميتها أن تكون كلمات كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله في الاكتفاءه) قال الدنوشري فيه نظر اذا سم الفعل لا يكتفى به وحده بل لابد من ضم فروعها اليه (قوله مكررين) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا يكرر الا الاول وينظر هل ينطق به وحده (قوله وفي المحكم الخ) قال الدنوشري ظاهره ان ذلك فعل أمر وورد انه لو كان كذلك لاتصلت به ياء المخاطبة (قوله والاسم الهى) قال الدنوشري أى بابدال الهمزة الاولى باء على قياس ما سبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدنوشري هو تابع للخليل في ذلك فانه قال كما قال ابن ابي عمير في شرح الفصول الاصل حبيبت وعيعيت فعلبت الياء الفاء والمجازي يقول الاصل حوحوت فعلبت الواو الاولى الفاء والثانية ما لوقوعها اربعة ووجه استحسان قول الخليل ان قلب الياء الساكنة الفاء اولي من قلب الواو الساكنة لان الياء الى الالف اقرب منها الى الواو وينظر ما علة قلب الواو والياء الفاء من غير سبب ظاهر (قوله انما هو صوت)

قال الدوشري فيه نظرا اذا تاسلم ذلك بل هو فعل (قوله اكونه غير مكتفي به) فيه نظرا لانه مكتفي به بدليل ان صيغة النداء كلام اصطلاحى او نائب عنه (قوله ولذلك احتاج الى قوله اقوت) فيه ما يأتى (قوله ولهذا احتاج الى قوله انجلى) قال الشهاب القاسمى فيه نظرا وان احتياجه لانه ان كان لكونه ٢٠٢ منادى والمنادى ليس مكتفي به فيلزم عليه ان قولنا يازيد ليس مكتفي به وهو

بدلت الى انها ليست فاعلت قولهم فى الاسم الحيعاء والعيعاء بالفتح فيهما اه (والمصدر حيءا وحيعاء) بكسر اولهما واصلها ما حيى وحيى وحيى ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة (قال) الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا (يا عنز هذا شجر وماء * عاعت لو ينفعنى العيعاء) (و) الزجر كقولهم (فى زجر البغل عدس) بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين (قال) يزيد بن مفرغ الحميرى يهجو عبادة بن زياد بن ابي سفيان (عدس ما لعباد عليك اماره) * امنت وهذا يحملين طليق فعدس صوت بزجره البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية يا عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة أى امر وحكا (وقولنا ما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله) وهو النابغة الذبياني (بادارية بالعلياء فالسند) * اقوت وطال عليها سالف الامد فان قوله بادارية خطاب لما لا يعقل وليكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وخطب الدار توجه آمنه لما رأى من تغيرها وذهب الكوفيون الى أن قوله بادارية اسم موصول وبالعلياء صلة والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعة حيث يستند فيه أى يصعد والغاء فيه معنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضى والامد الذهر (وقوله) وهو امر والقيس المكندى (الأيها الليل الطويل ألا انجلى) * بصبح وما الاصبح منك با مثل فايها الليل خطاب لما لا يعقل وليكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به ولهذا احتاج الى قوله انجلى النوع (الثانى ما حكى به صوت) مسموع والمحكى صوتة تسمان حيوان وغيره فالاول (كغاق) بالعين المعجمة والقاف (حكاية صوت الغراب) وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب (و) الثانى نحو (طاق) بالطاء المهملة والقاف حكاية (لصوت الضرب وطاق) بفتح الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض (وقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) وهى الدرقة (والنوعان) من أسماء الاصوات (مبينان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (فى أنها لاعامة ولا معمولة) كما ان أسماء الافعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة (كليت فى انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك فى اول) هذا (الكتاب) بخلاف أسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكرا فبعض قول النظم * والزم بنا النوعين فهو قد وجب * على نوعى أسماء الاصوات وهما المذكوران فى قوله وما به خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل * كذا الذى أجدى حكاية كقب * وربما أعرب بعض أسماء الاصوات لتركيبه فقط أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكى صوتة أو للصوت له به فيكون حينئذ مراد فالاسم متمكن فالاول كقوله * كارت بالحبوب الظماء الصواديا * بروى الحبوب بأوجهين على الحكاية وعدمها أى كارت بهذا اللفظ الذى يصوته وهو حبوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر الابل وأما جوت بضم الجيم وبالهاء المثناة فوق المفتوحة فهو ولداء الابل لا زجرها والثانى كقوله * اذلتى مثل جناح غاق * فهذا عنزلة قوله مثل جناح غراب والثالث كقوله * ووقعت فى عدس كأتى لم تزل * قال الموضح

ممنوع فان غاية ما فيه انه ليس الكلام فى الحقيقة بل نائب ومضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفي به وان كان لكونه خطابا لما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا انجلى غير مكتفي به لانه لا يعقل وهو ممنوع لان الظاهر انه مكتفي به وان كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل اظهار التألم والتوجع بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفي به لانه بمنزلة قول الشطال الليل على وزاد ألمى وهذا مكتفي به (قوله للمحكى صوتة) هذا فيما أجدى الحكاية وقوله أول للصوت له به فى الذى خوطب به ما لا يعقل والضمير فى له راجع للذى وفى به لاسم الصوت والتقدير الذى صوت له باسم الصوت (قوله مثل جناح غاق) انظر ما الدليل على اعراب غاق فى البيت مع احتمال ان كسرتة بناء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب) لان غاق صوت الغراب قال الرضى غاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه فى الاعراب ولا يخفى ما فى هذا من النظر اذ لا يلزم من كون اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان لنته سوداء لا شتار جناح الغراب بالسواد والته بالكسر الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغت المنكبين فهى جته ومعنى الكلام حينئذ ظاهروا فى نسخة عليها خط الشارح وصححه بعض تلامذته ضبط لى على صيغة الماضى من لم وضبطه من لى بانون

فى
وهو صوت الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه فى الاعراب ولا يخفى ما فى هذا من النظر اذ لا يلزم من كون اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان لنته سوداء لا شتار جناح الغراب بالسواد والته بالكسر الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغت المنكبين فهى جته ومعنى الكلام حينئذ ظاهروا فى نسخة عليها خط الشارح وصححه بعض تلامذته ضبط لى على صيغة الماضى من لم وضبطه من لى بانون

على انه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فاي مجرد (قوله لا يجوز فيها الا اعراب) لعل وجهه انه ما خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال هلا جاز ان ينداز اعاها لاصلاهما واما النوع الاول فوجه بنائه ان التركيب لا يقتضى الاعراب لان جميع المبتدات تركيب مع العوامل وبتاثير محلهاها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه اعرابها مجرد التركيب مع قيام موجب البناء (هذا باب نونى التوكيد) (قوله ان الخفيفة فرع) يحتمل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل بذلك في مذوم مذوم يحتمل انها من حيث ان التاكيد في الثقيلة ابلغ واتم قال الشهاب القاسمى وانظر هلا قيل بان الثقيلة فرع لان الاصل البساطة وعدم التركيب اه وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك ويأتى عن شرح تصريف العزى الاشارة لما قاله وقال الدوشرى ويؤخذ من كلام ابن ايازان هناك قولا باصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فان قيل فايها الاصل قيل الخفيفة هي الاصل لان الثقيلة ازيد لفظا وازيد معنى والزيادة عارضة طارئة والعارى منها هو الاصل (قوله وذلك اذا كان مثبتا الخ) اقتصر الشارح على ٢٠٣ تعلق اشترط كونه مستقبلا ولم

يعال اشترط كونه مثبتا ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن ان يقال لان فى أدوات التنى ما يخص الفعل للحال فيتنافى التوكيد بالنون المخاص الفعل للاستقبال وعمم فى الباقي طرد الباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينافى التاكيد فلا يجمع بينهما لتناقى ما يترتب عليهما (قوله لا بغض) قال الدوشرى بضم أو وه وكثر ثلثه من البغض ضد الحب قال فى الغاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بخاصة فهو وبغض ويقال بغض جدك كعس جدك ونعم الله بلك عينا وبغض بعدوك عينا

فى حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغى أن لا يجوز فيها الا اعراب اه
 * (هذا باب نونى التوكيد) *
 التثنية والخفيفة (لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليس جنه لىكونا) وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لاتهن القفير وكلاهما ممنوع فى التثنية قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بالاصل أحيانا وقد قال سيبويه نفسه فى أن المفتوحة انها فرع المكسورة وهما اذا خفقت أحكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع التثنية وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة اه هو يدل اه ليس جنه وليكونا فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كينوته صاعرا (ويؤكدهما الأمر مطلقا) من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء فى ذلك الأمر بالصيغة نحو قوم والأمر باللام نحو ليقوم من زيد بكسر اللام والدعاء نحو فأتزلن سكينه علينا * (ولا يؤكدهما الماغنى) لفظا ومعنى (مطلقا) لانها مباحلان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى الماضى وأما قوله صلى الله عليه وسلم فاما أدركن أحدامنكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك لورجت متهما فهذان الفعلان مستقبلان معنى (وأما المضارع) المراد من لام الأمر (فله حالات احدها أن يكون توكيدهما واجبا) أى لا بد منه (وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جواب القسم غير مفصول من لاه) أى لام القسم (بفواصل نحو وثان الله لا كيدن أصنامكم) فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو قائم وليس مفصولا من لام القسم بفواصل (ولا يجوز توكيدهما اذا كان منغيا) لفظا أو تقديرافا لا أول نحو والله لا أقوم والثانى (نحو والله تفتؤنذ كرىوسف) فتفتؤننى بلا محذوفة (اذا التقدير لا تفتؤ) وحذف لاقى جواب القسم مطرد (أو كان) المضارع (حالا كقراءه ابن كثير لا أقسم بيوم القيامة وقول الشاعر
 يمينا لا بغض كل امرئ * يتحرف قولوا ولا يفعل)
 فأقسم فى الايتى بقرض فى البيت عناهم الحال له دخول اللام عليهما وانما يؤكدا بالنون لكونهما تخليص الفعل للاستقبال وذلك ينافى الحال (أو كان المضارع مفصولا من اللام) بضم واد أو بحرف

وأبغضه وبغضنى بالضم لغه رديته وما أبغضه لى شاذ وأبغضوه مقتوه وبغض بن ريث بن عطفان أبو حى والتبغيض والتبغيض ضد التبغيب والتخايب والتجيب وبغض التميمى غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه بحبيب اه فقواه وأبغضه وبغضنى لغه رديته فلا ينبغى جعل كلام الفصحاء عليهما أما الحب والبغض فيه فاسم مصدر (الطيفة) فى معنى هذا البيت قول الشاعر وأراك تفعل ما تقول وبعضهم * مذق الحديث يقول ما لا يفعل قال المصنف فى موقظ الاذهان وموقظ الوسنان ومن ذلك أى الاشارات الخفية ان رجلا يسار المنصور وكان لا يتكلم الا اذا سئل واذا أجاب أجاب من غير زيادة فبينما همارا كيان اذمر بينت مائة فقال المنصور هذا بيت من فقال هو بيت مائة الذى يقول فيه الشاعر
 يا بيت مائة الذى أنتزل *
 حذر العدا وبه القوادم وكل فقال له هل أخذت مائة سمنا لله فقال لا فامر ان يعطاه فسئل عن ذلك فقال هذا رجل لا يتكلم الا بحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد فعلمت انه يشير الى قول الشاعر فى القصيدة
 وأراك تفعل ما تقول وبعضهم *

مدق الحديث يقول ما لا يفعل (قوله ولسوف يعطيك ربك) قال الدنوشري قال بعضهم وانما لم يعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لتميز يلها ما تمزله أحد أجزاءه كلام التعريف مع الاسماء ويبدل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لان هذه اللام انما تدخل على الفعل المضارع ٢٠٤ والاسم فلولا ان سوف قد صار كاحرفوف الفعل لامتنع دخول اللام عليها (قوله وذلك اذا كان

شرطا الخ) قال الدنوشري (ولكن ذهب المبرد) والزجاج الى لزوم نون التوكيد بعد ما و بزعمنا ان حذفها ضرورة مرادى (قوله نهى أو دعاء الخ) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ما ذكره التحضيض أيضا اللهم الا ان يكون اكتفى عنه بالعرض أو سماه عرضا تغليبا وينظر هل وقوعه بعد أداة التبرجى مسوغ لتوكيده بكثرة كما شبهه قول المصنف بعد أداة طلب أو لا كما قد يشعر به عند ذكر الشارح انه وكذا يقال في التحضيض (قوله يوم الملتقى) قال الدنوشري هو يوم الحرب ومن عادتهم ان الواحد منهم ينشطه نشاطا تاما يذكر محبوبته (قوله وذلك بعد الاناقية) قال الزرقاني في المعنى جعله شاذا وهو خلاف ما هنا انظره في مبحث لا (قوله في كيف تكون) قال الزرقاني أي الاصابة (قوله وأسند المسبب الى فاعله) قال الزرقاني المسبب هو الاصابة فان قيل الاسناد الى الفتنة كان حاصل قبل العدول فالجواب ان المراد بقوله أسندي مسندا أو يقال المراد أسندا الى فاعله وصار النهى عن ذلك وقيل العدول لم يكن النهى عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدنوشري الضمير بل في قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذي هو الاصابة انما علمها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعل السبب الذي هو التعرض وفاعله ضمير مخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن ان أي أردت لو أسند الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

تنفيس فالاول (مثل) قوله تعالى (ولئن متم أوقاتكم لالي الله تحشرون) فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالي مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم أوقاتكم لتحشرون الى الله (و) الثاني (نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى في عطيتك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزعم في ولسوف يعطيك ربك لا ابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير لا نتسوف يعطيك لالقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة بخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لامع انفصاله عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وثبتت لام القسم وحدها كقوله قورنى لسوف يحزى الذى أسد * لغة المرعسيثا أو جيلا أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك (و) الحالة (الثانية أن يكون) توكيدهما (قريبان الواجب وذلك اذا كان) المضارع (شرطا لان) الشرطية (المؤكدة) (نحو واما تخافون) من الاجوف (فاما تذهبين) من السالم (فاما ترين) من الناقص (ومن ترك توكيده قوله باصاح أما تجدى غير ذى جدة) * فالتخلى عن الخلان من شىء أراد يا صاحبي فحذف المضاف اليه وأخر المضاف معا قاله ابن خروف والمشهور انه ترخم صاحب فقط وترك وتنوين تجدى فخفف النون (وهو قليل) في النشر (وقيل يختص بالضرورة) الحالة (الثالثة أن يكون) توكيدهما (كثيرا وذلك اذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) نهى أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام فالاول (كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا) عما يعمل الظالمون (و) الثاني كقول خرق لا يعبدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر فاكدت يعبد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعا والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة (هلا نحن بوعد غير مخالفة) * كما عهدت في أيام ذى سلم فأكدت بذكر النون الاولى بعد حرف العرض وأصله تمنين حذف نون الرفع مع الخفيفة جلا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخالفة بقاء التانيث مضاف اليها وذى سلم موضع بالشام (و) الرابع نحو (قول الآخر) يخاطب امرأة أيضا (فلايك يوم الملتقى ترمينى) * لكي تعامى انى امرؤ بك هاشم فأكدت ترمينى بتشديد النون الاولى على حذفها ترين بعد حرف التمني (و) الخامس نحو (قوله) * أفبعد كندة تمدحن قبلا *) فاكدت حن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كلان وقبيل لا ترخم قبيلة للضرورة * الحالة (الرابعة أن يكون) توكيدهما (قيل لا وذلك بعد الاناقية أو) بعد (بما الزائدة التي لم تسبق بيان) الشرطية فالاول (كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فاكدت تصيبن بعد الاناقية تشديها بالانهاية صورة ووجه لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لاختصاصه بالظالمين لانها قد وصفت بانها تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لانهاية وأقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهى عن التعرض الى النهى عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض وأسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قايلا

المراد أسندا الى فاعله وصار النهى عن ذلك وقيل العدول لم يكن النهى عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدنوشري الضمير بل في قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذي هو الاصابة انما علمها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعل السبب الذي هو التعرض وفاعله ضمير مخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن ان أي أردت لو أسند الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

أى القول الثاني (قوله بل كثيرا) قال الزرقاني أى بل يكون كثيرا لاقتراحه مخرف الطالب (قوله شخص والده) قال الدنوشري لو قال صفات والده كان أولى (قوله قاله العيني) قال الدنوشري فيه نظر اذ عبارة العيني ان الابن يشبه أباه فمن رأى هذا ظنه هذا ف كان الابن مسروق وهو يخالف ما نقله الشارح عنه عند التامل (قوله والعضة شجرة) قال الدنوشري أصل العضة عضه حذفت من الماء وهي واحدة العضاء وهي كل شجر يعظم وله شوك (قوله وشكيراهاشو كها) قال الدنوشري الشكير بفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها الياء آخر الحروف وفي آخرها راء مهملة وهو ما ينبت حول الشجرة من أصلها (قوله يعنى ٢٠٥ ان كبار الخ) قال الدنوشري ينظر هل هو جار على ما فهمه

عن العيني وغيره من انه مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه أو هو جار على ما فهمه من ابن هشام من انه يضرب لمن أظهر خلاف ما أبطن وتفسيره الشكير بما ذكره أنخص من تفسير العيني له عند التامل والظاهر انه جار على الاول (قوله قايلا به الخ) قال الدنوشري قبله أهن الذى يهوى التلادفانه اذامت كان المال بهتا مقسما

(قوله ومازائد في الاماكن الخمسة) نازع الدماميني في دعوى الزيادة في الاخيرين وقال لا أدري الوجه الذى عين ذلك (٢) اذ يحتمل ما ماسين ان تكون مصدرية والتقدير قايلا به جدا الوارث اماك وقال التمنى الوجه الذى عين ذلك فى أولهما انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفي وكونه عجز ينبت

بل كثيرا ولكن وقوع الطالب صفة للنكرة تمتنع فوجب اضافة القول أى واقتوا فتنة مقولا فيها ذلك (و) الثاني (كقولهم) فى المثل نظاما

اذامات منهم ميت سرق ابنه * (ومن عضه ما ينبتن شكيرا) فأ كديبتن بعدما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذامات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كأنه هو قاله العيني واقتصر الموضع فى الحواشى على عجزه فقال هذا مثل لمن أظهر خلاف ما أبطن والعضة شجرة وشكيراهاشو كها وقيل صغار ورقها يعنى ان كبار الورق انما تبتت من صغارها أى ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تحت ذنبه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولا يبدله منه وهو خطاب لمرأة فى الاصل والماء لا سكت وقولهم لجهد ما تبلى عن يقال لمن جلت له فعلا أعياه أى لا يبدل من فعله بمشقة وقولهم بعين ما أرى ينك تقوله لمن يخفى عنك أمرا أنت بصيره أى انى أراك بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم الطائي (قايلاه ما يحمى ذك وارث) * اذ انال مما كنت تجمع مغنما ومازائدة فى الانا كن الخمسة وهي على معنى النفي أى ما يحمى ذك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا تحذف ما الشرطية منهن الحالة (الخامسة ان يكون) التوكيد بهما (أقل وذلك بعد لم وبعد اذ اجزاء غير اما) الشرطية فالاول (كقوله) وهو أبو حيان الفقهسى يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات (يحسبه الجاهل ما لم يعلم) * شيخا على كرسيه معه ما

أراد ما لم يعلم بنون التوكيد الحقيقية المبدلة فى الوقف ألما (و) الثاني (كقوله

من تثقن منهم فليس بايب) * أبدا وقتل بنى قتيبة شاقى فا كد تثقن بنون التوكيد الحقيقية بعد من الشرطية وتثقن بمعنى تجرد والايب الراجع وبنو قتيبة من جاهلة وانما انقسمت هذه الحلات الى خمسة واجبوا كثر وكثير وقليل وأقل لان آخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يأتى به ليس الحاجة اليه اما فى الحالة الاولى وهي المشار اليها فى النظم بقوله * أو مشددا فى قسم مستقبلا * فلان القسم انما يأتى به للتحقيق فهو أشد احتياجا الى التوكيد وأما الحالة الثانية وهي المشار اليها فى النظم بقوله * أو شرطيا أما ناليا فلان ان الشرطية لما أكدت بما الزائدة أشبهت القسم فى تأكيده باللام وأما الحالة الثالثة وهي المشار اليها فى النظم بقوله * يؤ كدان افعل ويفعل آتيا * ذا ملاب فلان ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد اذان فى استدعاء الجواب وأما الحالة الرابعة وهي المشار اليها فى النظم بقوله * وقل بعدما ولو وعدلا * فلان لا النافية أشبهت لا النافية صورة وما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وأما الحالة الخامسة وهي المشار اليها فى النظم بقوله * وغير اما من ملوالب الجزا * فلان لم للنفي والنفي أشبه النهى معنى وغير ان من

لا ينافى ذلك وفى قول المصنف كقولهم دون ان يقول كقوله اشارة الى ذلك والوجه الذى عين كون ما فى يحمى ذك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لارتفع قليلا لو كانت النون داخلة على المضارع اه مخلصا (قوله على معنى النفي) قال الدنوشري غير مسلم عند التامل (قوله لان آخرها الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لان القسم الثاني من الحالة الخامسة وهو ان يكون بعد اذ اجزاء غير اما قال الشارح فيما سياتى انه أشبه لم فى الجزم فهو لم يشبه الاشياء فى مرتبة لا ما قبله من المرتبة الرابعة وكذلك القسم الاول منها لا يشبه ما قبله بل أشبهه النفي بل النهى كما قال الشارح فيما يأتى فلان لم للنفي والنفي أشبه النهى معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الشارح فيهما ان لا النافية (٢) قوله اذ يحتمل الخ هذه عبارة غير مستقيمة ولعل فيها سقطا من النسخ فحرر

شبه الناهية صورة وهو واضح وذكر ان ما الزائدة اشبهت سا النافية كذلك وهو مشكل بقوله ان كل مرتبة تشبه ما قبلها مع ان ما النافية
لا ذكر لها في كلام الموضع أصلا (قوله غير واجب) قال الدنوشري ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه ان الجواب غير ثابت أي
غير موجود في الحال فاشبه النهي اذ هو المطلوب فيه عدم وجود المنهى عنه أو معناه أن تمنع في هذا الشعر يشبه النهي لما فيه من المنع
عند وجود الشرط والاول أقدمه مومه ٢٠٦ * (فصل) * (قوله واختلف في هذه الفتحة الخ) قال الدنوشري يؤخذ مما حكاه

سبويه ومن معه ان
الفعل حينئذ مضارعا
أو أمر مبني على السكون
المقدر وحرك آخر الفعل
لالتقاء الساكنين المبين
في كلام الشارح وقول
الشارح المضارع بعد
قول المصنف أن يكون
مردود فان ذلك لا يختص
بالمضارع بل الأمر كذلك
ولو أتى كلام المصنف
بلا تقييده كان صوابا
واستثناء المصنف
الفعل المستدل الالف من
فتح الآخر غير ظاهر
فان آخر الفعل مفتوح
معه كما شمله قوله فانه
يحسرك آخره حينئذ
بحركة تجانس ذلك
وتقييد الشارح في قول
المصنف تانيا ويستثنى
الخ الفصل بالمضارع
مردود أيضا فان الأمر
كذلك أيضا كما يصرح به
قول المصنف فتقول يا قوم
أخشون الخ واحترز
بقوله أن يكون آخر
الفعل ألفا آخره واوا
وباعفانه كالصحيح في حذف
واو الضمير ويائه معه

أدوات الشرط أشبهت لم في الجزم لا يؤكدهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله
ربما أو قيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات
والذي سهل ذلك أن ربما الالف والفاء تناسب النفي والعدم والثني شديدا بالنهي كذا علة التفتازاني وقد
يؤكد ان جواب الشرط كقوله * ومهما تشأمنه فزارة تمنعا * أي تمنع وهو قليل في الشعر نص عليه
سبويه وقال شبهه بالنهي بحيث كان مجزوما غير واجب
* (فصل في حكم آخر) * الفعل (المؤكدة) بالنونين (اعلم ان هنا أصلين يستثنى من كل منهما مسألة)
واحدة (الأصل الاول ان آخر) الفعل (المؤكدة) كما أشار الناظم بقوله وأخر المؤكدة كذا فتح (تقول) في
المضارع (ليضربن) زيد (و) في الأمر (اضربن) يا يزيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد
والفارسي بناء لتركيب وقال سبويه والسيرافي والزجاجي بإرضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون
الاولى (ويستثنى من ذلك) الأصل الاول (أن يكون) المضارع (مسندا الى ضمير) بالنون (ذي لين)
ألف أو واو أو ياء (فانه محرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما
نشرحه) قريبا واليه أشار الناظم بقوله وأشككه قبل مضمرا لئلا يما * حانس من تحرك قد علمنا
(والأصل الثاني ان ذلك) الضمير (اللين) يجب حذفه ان كان ياء أو واو أو (والى ذلك أشار الناظم بقوله
* والمضمر ا حذفه الا الالف * (تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هندی بكسر هاو الأصل اضربون
واضربين) بتشديد النون فيهما فالتي ساكنان الواو والنون المدغمة في الثاني (ثم حذف الواو) في
الاول (والياء) في الثاني (لالتقاء الساكنين) اما على قول من اشترط في حذف التقاء الساكنين أن يكون
حرف اللين المدغم في كلمة واحدة قواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من
لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما تقلبت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا
هذامع الثقيلة واما مع الحقيقة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا (ويستثنى من ذلك) الأصل
الثاني (أن يكون آخر الفعل) المضارع (ألفا كيشي فانك تحذف آخر الفعل) وهو الالف (وتثبت
الواو مضمومة والياء مكسورة) لدفع التقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله
واحذفه من رافعها تين وفي * واو وياشك كل مجانس في
(فتقول يا قوم أخشون) بضم الواو (ويا هندی أخشين) بكسر الياء والأصل أخشون وأخشين حذف
الضمة والكسرة لاستتقالهما على حرف العلة ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول
والياء في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما واتفتح ما قبلها فقلبت ألفا فحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم
يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها
وهو الكسر فخصا من التقاء الساكنين (فان أسند هذا الفعل) الذي آخره ألف (الى غير الواو والياء)
وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون (لم يحذف آخره) وهو الالف (بل تقلبه ياء) والى ذلك

فتقول اغزن يا زيد واغزن يا هندی كما تقول اضربن واغزن يا هندی كما تقول اضربن واغزن يا هندی كما تقول اضربن
وقال سبويه قال الدنوشري نسب القول الاول الى سبويه أيضا (قوله عارضة للساكنين) قال الشهاب القاسمي هذا لا يتأق في
المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ليقوم زيد لان آخره قبل التا كيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل به نون
الفا كيد فاي ساكنين حينئذ يلتقيان وحينئذ فالانتعاض بهذا مما يقوى القول الاول اللهم الا أن يراد به كان حقه البناء على السكون
ليكن عدل عنه لئلا يلتقي ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع (قوله والنون الاولى)

قال الدوشري لو حذف لفظ الاولي كان اولى ليشمل النون الحقيقية فليتل * (فصل) * (قوله على غير حدهما) كذا في النسخ
بالثنية والتعبير الشائع غير حده بالافراد والضمير عائد على التقاء وهذا جواب عما يقال التقاء الساكنين موجود مع الثقلية وحاصل
الجواب ان الالف والنون فيهما كجزء الكلمة الذي اتصاله فيكون المجموع كلمة واحدة والتقاء الساكنين اوطح احرف مدوناتهم
مدغم في كلمة واحدة جائز كذا فيما هو كلمة واحدة بخلاف الخفيفة فان فيه التقاء ٢٠٧ الساكنين فيما هو كلمة الواحدة

وليس مدغم في غير الوقف
فان قيل فليجزا ضربان
في غير الوقف قلت اجاب
الامام الحديثي بان الوقف
تابع لانه عارض فقيل
ان كانت اللام متحركة
يلزم الخروج عن اصلها
من السكون وان كان
ساكنا يلزم التقاء الساكنين
في غير الوقف والمدغم
(قوله وحجتهم الخ) قال
الدوشري كان ينبغي
تاخير عن قوله ثم صرح
الفارسي الخ (قوله والتقت
حلقتهما البطبان) أي
بإثبات الالف في حلقتهما
شذوذ والقياس حذفها
كأنه قول غلاما الامير اذا
يتلفظ به بالالف قال أوس
وازدجت حلقتهما البطبان
بأقوام وكاشت نفوسهم
جزعا والبطبان الحزام
الذي تحت بطن البعير
وقيه حلقتان فاذا التقدا
على نهاية الهزال وهذا
مثل ضرب لشدة الامر
وتفاهم الشر كالم
لمحذوف فيه ألف الثنية
تفطعا للحادثة بتحقيق
الثنية في اللفظ المذكور

أشار الناظم بقوله وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله من رافعا غير اليا * والواو ياء (فتقول)
اذا أسندته الى الظاهر (ليخشين زيدا) الى الضمير المستتر (لتخشين يازيدا) الى الالف (لتخشيان
يازيدان) والى النون (لتخشيان ياهندان)

(فصل) تنفرد النون الحقيقية بأربعة أحكام أحدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوموا واقعدا) فلا يقال
قومان واقعدان بسكون النون (ثلاثي ساكنان) على غيرهما (ه) نقل (عن يونس والكوفيين
اجازته) وحجتهم كما قال الخضر اوى انه قد يلقى سا كنان في الوصل نحو محياى ومما تى ونحو آذنتهم
ونحو هوؤلاء ان كنتم والتقت حلقتهما البطبان ونحو لام راء وكاف هاء وعين صاد (ثم صرح الفارسي في
كتابه) المحجة بان يونس يبقى النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياى) بسكون الياء ووصلا (وذكر
الناظم) في شرح التسهيل عن يونس (انه يكسر النون وحل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم قدرتهاهم
تدميرا) على انه أمر اللاتين والنون المكسورة تون تو كيد خفيفة (وجوز) الناظم (في قراءة ابن ذكوان
ولا تتبعان بتخفيف النون) مكسورة بناء على كون الواو والعطف واللامى قال الشارح ويجوز ان
تكون الواو والحال وللنفي والنون علامة الرفع (وأما الشديدة فتقع بعدها) أى بعد الالف (اتفقا)
من البصر بين والكوفيين (ويجب كسرها) والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقلية بعدها

أشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها ألف
(قراءة باقى السبعة ولا تتبعان) بتشديد النون وانما كسرت وكان أصلها الفتح لانهما نازلة بعد ألف
زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها حرفان الاول منهما ساكن فتحت
كما فتحت نون أين هذا لتعليل سيمويه الحكم (الثاني) من أحكام الخفيفة (انها لا تؤكد الفعل المسند
الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب أن يثوقى بعده بالالف فاصلة بين النونين) وهما نون
الاناث ونون التوكيد (قصد التخفيف) والى ذلك يشير قول الناظم
الغازد قبلها مؤكدا * فعلا الى نون الاناث أسندا

(فيقال اضرب بنان) يانسوة (وقدمضى) قريسا (أن الخفيفة لا تقع بعد الالف) وعزل في التعليل عن
تعليل تصرف العزى للفصل بين النونات يعنى الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغم والمدغم فيها اليرتب
عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيين (فيما تقدم أجازته هنا بشرط كسر النون) قرار من
التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعتراض بان تحريكها يخرجهما عن وضعها فالوجه
منعها بعد الالف وأشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقلية هي الاصل والخفيفة قرعها وادخلت الالف
مع الثقلية فتلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لثلاث يلزم للقرع فرية على الاصل واعتراضه التفتازاني
بان اصالة الائمة الائمة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب أن يجري على الاصل في جميع الاحكام
اه ولك أن تقول نصره لابن الحاجب الجبر لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيين وهم

(قوله انه يكسر النون) فيه خروج عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف الساكنين في نحو اضرب من الرجل ولا تحرك (قوله قال
الشارح الخ) كتب العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدوشري ما نصه المنقول ان الجملة المصدرية بالمضارع المنفي بلا تجرد من الواو
ويلزمها الضمير قال المرادى فان وردت بالواو وقدرا مبتدأ على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان نص على ذلك في التسهيل
وقول الشارح وقد يجي بالضمير والواو ظاهر معدم التاويل وهو ظاهر كلام الشارح عنه (قوله وانما كسرت) قال الدوشري ظاهرة
انها مبنية على الكسر حينئذ (قوله بالالف فاصلة بين النونين) لا يقال هلا تترك زيادة هذه الالف وحذف النون الاولى لتوالي الامثال كما

في غير هذا المثل لانه قول هذه النون فاعل ولا تحذف فتامل (قوله أن تر كع) قال الدنوشري خبر لعل هل حذف مضاف اما قبل الاسم
 أو قبل أن تر كع ولا بد من ذلك ان لم تقصد المبالغة لعدم صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا في عسى زيد أن يقوم وانما دخلت ان في خبر
 لعل جملا على عسى (قوله فحذف نون التوكيد الخ) انما لم يحذف التنوين مع التقاءهما في نحو محظور انظر بل حرك اظهار الشرفه
 على التنوين لكونه من خواص الشريف وهو الاسم وقال الشهاب فان قلت هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف اذا كانت
 ساكنة ولقيت ساكنة قلت أشار السعد في شرح انصر يف الى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون وأقول فينتد
 ما الفرق بينها وبين غيرهما وضع ساكنة وعن فتامل (قوله من واو اوياء) قال الدنوشري اقتصاره عليها في فهم منه أن نون
 الرفع لا ترد أيضا فلا تقول في هل ٢٠٨ تضر بن هل تضر بون باعادة نون الرفع مع الواو والذي في شرح المرادى انما ترد أيضا وعبارته

وتقول في هل تضر بن وهل
 تضر بن اذا رقت هل
 تضر بون وهل تضر بن
 برد الواو والياء نون الرفع
 لزوال سبب الحذف واذا
 أعيدت النون تكون ساكنة
 ولا يضر التقاء الساكنين
 على غير حده لكونه في
 الوقف اه وانما وجب رد
 المحذوف المذكور ولم يرد في
 نحو قاض في الاكثر وان
 زالت العلة ولذا رد على
 قوله لان المحذوف هنا
 كلمة موشم جزء كناية والاعتناء
 بالكلمة أتم منه محزنها
 (قوله ان يقول هنا
 الخ) قال الدنوشري صريحه
 عدم اعادة النون التي
 هي للرفع فيكون مخالفا
 لقولهم انها تعاد ويجب
 بعدم المخالفة ووجهه
 أن بدل النون حكمه
 حكم النون في حذف
 نون الرفع معه وان كانت
 العلة التي حذف نون

القائلون باصالة الشديدة وقرعية الحقيقة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الحقيقة مخففة
 من الثقلية وقد أجمع الجميع على أن الثقلية تدخل بعد الالف فكذا الحقيقة اه فهذا فرع خارج على
 أصلهم الحكم (الثالث) من أحكام الحقيقة (انها تحذف قبل الساكن) والى ذلك يشير قول النظم
 * واحذف حقيقة لساكن ردف * (قوله) وهو الاضبط بن فريح وهو جاهلي قديم قبل الاسلام
 بنحو خمسمائة سنة (لا تهن القير عاك أن * تر كع يوما والدهر قدر فعه)
 فحذف نون التوكيد الحقيقة لالتقاء الساكنين وأبقى الفتحة دليلها (وأصله لا تهنين) من الابهانة
 وكى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم (الرابع) من أحكام الحقيقة (انها تعطى في الوقف حكم التنوين
 فان وقعت بعد فتحة قلبت ألفا) والى ذلك يشير قول النظم * وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا (قوله
 تعالى لنسفا وما يكونا قول الشاعر) وهو الأعشى ميمون
 واماك والميتات لا تقر بنها * (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا)
 والاصل فيهن لتسعين وليكونن واعبدن بالنون الحقيقة فابدلت في الوقف ألفا بعد فتحة كما ان تنوين
 المنصوب يبدل في الوقف ألفا نحو رأيت زيدا ومن ثم كتب بالالف كما كتب رأيت زيدا بالالف وقياس
 من قال رأيت زيد يحذف الالف على لغة ربيعة أن يقول في الوقف على اضر بن اضر ببالسكون (وان
 وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل) من واو اوياء (لاجلها) والى
 ذلك يشير قول النظم * وبعد غير فتحة اذا تقف * واردا اذا حذفها في الوقف ما * من أجلها في الوصل
 كان عدما (تقول في الوصل اضر بن يا قوم واضر بن يا هند) بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني (والاصل
 اضر بون واضر بين) بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (كما مر) في الفصل قبله
 (فاذا وقعت حذف النون شبهها بالتنوين) الواقع بعد ضمة أو كسرة (في نحو جاز يدور مرت زيد) في
 اللغة الفصحى (ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين) بحذف النون (فتقول اضر بوا واضر بن)
 وفي شرح الخضر اوى وذ كرسبويه أن التحليل قال وقياس من قال جاءني زيد مرت زيد بالاشباع على
 لغة أزد سنوأة أن يقول هنا هل تضر بوا وهل تضر بن فتبدل من النون واو اوياء ثم تحذف كما تحذف مع
 المبدل منه وتردون الاءراب وتقول في المعتل على هذا الحال اخشوا للراء اخشى كما تقول مع النون
 لا تخشون ولا تخشين ثم يستقل واوان أو لاهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة لساكنين
 ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجهل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل

الرفع لاجلها مع النون مقفودة مع بدلها وقوله ثم تحذف الخ الفعلان فيه مسندان لضمير الخطاب ومفعولاهما
 محذوفان والتقدير ثم تحذف أنتا وواو الجمع وواو الخطابية كما تحذفهما مع المبدل منه وهو نون التوكيد الحقيقة ولا يتعين كونه
 مسندا لضمير الخطاب بل يجوز كونه مسندا لضمير الواو والياء مبنيا للفعول (قوله وتردون الاءراب) قال الدنوشري بوجه
 مما تقدم (قوله وتقول الخ) قال الدنوشري أي قولنا غير مستقر لما يأتي بعده (قوله ويجهل التوكيد) قال الدنوشري معناه ان
 الخطاب لا يعرف حينئذ في الأمر هل هو مؤكدا ولا لعدم ما يدل على ذلك الواو والياء حينئذ تبدل من نون التوكيد كما قال فان قيل
 يلزم على ذلك اللبس اذ يفهم السامع خلاف المراد وهو محذور يجب بان اللبس في مثل ذلك يجوز لقلته وندرته وقوله لم يجهل
 التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفعل مؤكدا لا يجهل حينئذ نون الرفع أي ولا عبرة باحتيال انما تحذف من غير علمه تا صيت

وجازم لقتها * (هذا باب ما لا ينصرف) * قال الدونشري وجه ذكر ما لا ينصرف عقب مبحث نون التوكيد ان ما لا ينصرف فيه شبه للفعل فله تعلق بالفعل كما لهما تعلق به وان نون التوكيد قسمان ثقيلة وخفيفة وهذا ذكر في المصنف قسمين أحدهما ما قبل وهو غير المنصرف والاخر خفيف وهو المنصرف وأحدهما فرع الاخر كنون التوكيد على قول وان نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين وذكر هنا التنوين فصلمت المشابهة بين اليابين (قوله واختلف في اشتقاقه) قال الدونشري الضمير المضاف اليه فيه عائد الى المنصرف المعلوم مما لا ينصرف وايضا عائد الى ما لا ينصرف كما هو واضح ايوافق قول المرادى وغيره اختلف في اشتقاق المنصرف واليه يرشد قول الشارح والمنصرف خالص الخ وهناطر يقان الاولى ان بعضهم قال واختلف في اشتقاق المنصرف الى آخر ما قالوا والثانية ان بعضهم قال اختلف في اشتقاق المنصرف الى آخر ما قالوا والطريق الثانية أولى لما لا يخفى على من له أدنى تأمل وقول الشارح الى جهات الحركات فيه نظر ولوحذف لفظ الحركات كان أولى لانه بصدد بيان المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحى فان اياز تنبسه لهذا حذفها (قوله هل هو من الصرف الخ) قال الدونشري قال المرادى وقال في شرح الكافية تسمى منصرفا لانه ينادى الى ما يصرفه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجهه من وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله أو من الصريف وهو الصوت) قال الدونشري أى صوت ٢٠٩ الباب والبكرة والقلم وهو الذى

يسمى لها قال النابتة
 * لها صريف صريف
 العقوب بالسد *
 والعقوب البكرة (قوله أو
 من الانصراف الى جهات
 الحركات) قال الدونشري
 ذكرنا فيما مر أنه لو حذف
 لفظ الحركات كان أولى
 لانه بصدد المأخذ اللغوى
 قال ابن اياز والثانى انه
 من صرته اذا رددته
 وقلبت في الجهات وقع
 الصاحب ابن عبد الجليل
 كان قد استخدمه الاختيار
 صرفا والاختيار صرفا

تخسر يا هند ثم أبدلت ثم حذف الضمة ثم الواو والياء ليجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضع في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضر اوى واذا وقفت على ضربان واخر بيان صند من جوزه ما أبدلت النون انفا لتيق القان فتبدل الثانية همزة كافي جرافتتف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضربوا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير القان اذا اجتمعت القان مد الحرف

* (هذا باب ما لا ينصرف) *

واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللين والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الآخر أو من الانصراف وهو الرجوع فكان الاسم ضربان ضربا قبل على شبه الفعل فتح مما يمنع منه وضرب انصرف عنه أو من الانصراف الى جهات الحركات أو من الصرف الذى هو القلب أقوال (الاسم ان أشبه الحرف) في الوضع أو المعنى أو الاستعمال (بنى كافر) في بحث المعرب والمبنى (وسمى غير متمكن) لعدم تمكنه في باب الاسمية (والا) يشبه الحرف (أعرب ثم المعرب ان أشبه الفعل) في فرعيين من تسع احدهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهى احتياجه الى الاسم في الاسناد (منع الصرف كما سيأتى) بيانه

(٢٧ تصریح فی) وجوز ان يكون مأخوذا من قولهم صرفته عن كذا لان العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقل وهو الفعل (قوله الذى هو القلب) أى القلب فهو قريب مما قبله (قوله في فرعيين) قال الدونشري يشير به الى ان العلة الواحدة لا أثر لها لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التأثير فاذا انضم اليها علة ثانية قوى جانب الشبه فيرجح قالوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فان انضم اليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوى جانب شغل الذمة على البراءة وأيضا الاسماء التى تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة قلوراعينا الشبه الواحد جعلنا له أثر اكان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وأيضا لا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا باصل قوى (قوله احدهما من جهة اللفظ الخ) احتراز عما لو كانا من جهة واحدة كاجيال تصغير الجمال جمع جمل فان فيه فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكحائض وطامت فان فيهما فرعية التانيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه لانه ينبغي ان يكون الاحتراز عما قبله فرعيان من التسع المذكورة لانها المعبره ولذا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها وفرعية التانيث نهاه من جهة اللفظ وان لم توجد علامته في اللفظ وأما تسمية تانيث نحو زينب معنوا فبمعنى آخر كما يأتى فالحق ان قولهم مرجع الخ احتراز عما تعددت فرعيته اللفظية من التسع كاذر بيجان وأما تعدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها في العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) قال الدونشري هذا على رأى البصريين وأما على رأى الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم مفردا والمركب

فرع عن المقرر قاله الشارح في شرح الازهرية ويمكن رده بان اثر كيت جاء للقول من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على ان كثير من الاسماء يدل على شيئين بل اشياء كضبوح وغبوق وضاربوا كرام فليتامل قال الاشمو في بعد كلام نقله ومن ثم صرف ما جاء على الاصل كالمفرد والجماد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيهما من جهة واحدة كدر يهيم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجي مال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصير بتلك الفرعية كامل الشبه أما در يهيم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتها واحدة وهي التصغير وأما آجي مال ففرعية من جهة التصغير لانه فرع الآحاد وأما حائض وطامث ففرعية من جهة ان التانيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف ٢١٠ وجهتها المعنى اه وقد عرفت ما فيه من ان التصغير والتحقير ليسا من العلل المعبرة

وان التانيث راجع الى اللفظ وانما نقلناه للتبنيح على ان الدوشري أقره مع اشكائه واما ان كتيبه في غير موضعه وانما حقه ان يكتب عند قول الشارح احدهما الخ كما فعلنا (قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فانه منصرف الخ) فيه بحث لانه أسلف ان الصرف التنوين الدال الخ ولا يخفى ان المنصرف هو الذي قام به الصرف وهو لم يتحقق في جمع المؤنث فكيف يكون منصرفا فلا يعقل الاستثناء لان حاصله الحكم على جمع المؤنث بانه مشتق مع اتقاء مبدأ الاشتقاق اللهم الا ان يحمل قوله الصرف هو التنوين على المسامحة والمراد انه التنوين وأمر آخر يصدق على جمع

(ويسمى غير أمكن) لعدم أمكنيته (والا) يشبه الفعل (صرف ويسمى أمكن) لتمكنه في باب الاسمية وأمكن اسم تفضيل و بناؤه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكّن لان مكن خلافا لابي حيان ومن قاله لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرى شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه (والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن) واليه أشار الناظم بقوله
 الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا
 (وذلك المعنى) الدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مشابهته) أي الاسم للحرف والفعل (كزيد) من المعارف (وفرس) من النكرات (وقد علم من هذا) التقدير (ان غير المنصرف هو) الاسم المعرب (الفاقد لهذا التنوين) المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار وأعيم تصغير أعمى (ويستثنى من ذلك نحو مسلمات) مما جمع بالف وتاء مزيدتين (فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لم يقابل تنوين جمع المذكور السالم) وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لا جمل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف اه وقال ابن معزوز واضح كتاب اغلاط الزخشرى ما عدد التنوين القوافي يسمى صرفا وتمكيننا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه اه وحيث منع التنوين منع الجري تعالاه عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال
 اجمع وزن عادلا أنت بعرفة * ركب وزد بحجة فالوصف قد كالا
 (ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان أحدهما ما يمنع صرفه لعله واحدة وهو شيان أحدهم ألف التانيث مطلقا أي مقصورة كانت أو معدودة) واليه الإشارة بقول النظم
 قالف التانيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع
 لان وجود ألف التانيث في الكلمة لعله ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزخشرى في مفصله بتكرير السبب الواحد (ويمنع صرفه مصحوبا كيفما وقع أي سواء وقع نكرة كذكرى) بالقصر مصدر ذكرى (وصحراء) بالمد (أم معرفة كرضوى) بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة (وزكرياء) بالمد علم نبى (أم مفردا كما تقدم) تشبيهه (أم جمعا كجرحي) بالقصر جمع جريح (وأصدقاء) بالمد

المؤنث واقتصر على التنوين اكتفاء بالتعريف بالاختصاص وأما من قال ان المراد انه علامة لان نفسه والعلامة لا يجب اطرافها فعليه لا يحتاج الاستثناء وتفصيل الكلام يطلب من حواشينا على الالغية (قوله وجزم ابن مالك الخ) قال الدوشري هذا هو الاولى لان ماخذ الاشتقاق موجود حينئذ في جمع المؤنث السالم بخلافه على الاول لكنه يقتضى تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الاربعة منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه (قوله لان وجود ألف التانيث الخ) فيه ان المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون في العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم مستزلة تانيث ثان لا يوافق ذلك (قوله وذكرياء) قال الدوشري ظاهره بل صريحه ان ألفه للتانيث وفي كلام الاندلسي ما يدل على ان فيه اعتبارين وعبارته مستقلة عما يجوز فيه الامر ان ياجوج وما جوج ان أخذنا من أجم صرفا وان لم تشبهتهما لم تصرفوهما ومن ذلك ذكرى

جمع

من اشتقه من ذكر أو تكرر كانت الهمزة للتانيث فلا ينصرف منه ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه أربع لغات المد والهمز والقصر وهو أيضا غير مصروف للعجمة والتعريف في القصر أولان آخره ألف التانيث ان قلنا انه مشتق وزكري بالتشديد والصرف لان علامة التانيث قد زالت وتويعا أيضا زكري بحذف احدى الياءين فيصير مثل عموشج منقوصا مصروفا اه فليتامل ٣ (قوله من اشتقه الخ) لم يذكر مقابله أي ومن اشتقه صرفه على قياس قرينيه السابقتين وهو مردود فانه على هذا التقرير غير مصروف أيضا للعجمة والعلمية و يدل على ذلك وجوده غير مصروف وقول ابن فلاح في كافيته وزكري في ٢١١ العلمية والعجمة وقيل انه مشتق من

تذكر يطن الصبي اذا
امتلا وهمزة للتانيث
ووزنه فعليا وقال ابن
فلاح ياجوج وماجوج
فيهما العلمية والعجمة
وقيل العلمية والتانيث
لانهما اسمان لقبيلتين
ومن همز فلما قيل ما من
الاجته وهي شدة الحرف فبطل
بذلك قول الاندلسي الميار
فليتامل كلاهما (قوله
وجراء) قال الدنوشري
تسمية ألف جراء معدودة
لاجل مجاورتها لما قبلها
المدود والافليس فيهما مد
كما هو ظاهر اه وهذا مع
قصوره لا تصارح على
خصوص لفظ جراء
مستفاد من قول الشارح
الا في فلم يبق الا قلب
الثانية همزة اذ يعلم منه
ان قولهم ألف التانيث
المدودة مساحسة فان
المدود ما قبلها (قوله فان
الجمع متى كان الخ) فيه ان
هذا يقتضي ان من صيغة
منتهى الجموع عتئين لا ما
يقوم مقامهما ثم ان جعله

جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) تمثيلا (أم صفة كجبلي) بالقصر (وجراء) بالمد وأصلها عند سيبويه
جرى بالقصر بوزن سكري فلما قصدوا المذراذوا قبل ألفها الفأخرى والجمع بينهما محال وحذف
أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانه لو حذفوا الألف الأولى لغات المد ولو حذفوا الثانية لغات
الدلالة على التانيث وقلب الأولى أيضا محال بالمطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة ونهت بعضهم
الى ان الألف الأولى للتانيث والثانية فريدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلا ن وضعف بأنه يقتضي
الى وقوع علامة التانيث حشا وذهب بعضهم الى ان الألفين مع التانيث ورد به عدم النظر اذ ليس لنا
علامة تانيث على حرفين (و) الشئ (التاني في الجمع الموازن للمفاعل أو مفاعيل) في كون أوله حرفا مفتوحا
وثالثه الفاعل عوض يليها كسر أصلي مانع من كسر ما بعده على أول حرفين بعد الألف ولا فرق بين الحرف
الأول من الكلمة بين الميم وغيرها (كدرهم) ومساجد بكسر ما بعده الألف لفظا ودوا بومد أرى بكسر
ما بعده الألف تقديرا إذا أصلهما دوا بومد أرى بالكسر فيهما أو ثلاثة أو سطرها ساكن غير منوي به وما
بعده الانفصال كصايب (ودنانير) فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ فتجوز عنه
صيغ الآحاد العربية وتفردية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا
الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية انك لا تجد مفر دأ نالته ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أو أوله مضموم
كعذاري بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد أو الألف عوض من احدى ياءى
النسب تحقيقا كيمان وشام وأصلهما يمني وشامى أو تقديرا كتهام فان الألف في تهامة موجودة قبل
النسب فهي كالعوض فكأنه نسب الى فعل مثل شام يسكون العين أو فعل كيمان يفتح العين أو ما يلي
الألف ساكن كعبال يفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقيل يقل ألقي
عليه عبالة أي ثقله أو مفتوح كبرا كافتح الموحدة والراء وهي الثبات في الحرب أو مضموم كسدرك
مصدر تدارك أو عارض الكسر لاجل اعتلال الآخر كوان وتدان وأصلهما توافي وتداني بضم النون
فيهما قلبت الضمة كسرة أو علا لعل قاض أو ثاني الثلاثي محرك كطواعية و كراهية مصدرين أو
الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا
مسيوقين بها كظفاري وباري نسبة الى ظفار وباري قبيلتين أو غير منفيين عن الألف كجوارى وهو
الناصر وحوالى وهو المحتمل بخلاف نحو قاري وكراي فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو
قري وكراي فليست الياءان عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصايب الخ الى ذلك أشار الناظم
بقوله
وكن جمع مشبه مفعلا * أو المفاعيل بمنزلة كافلا
(وإذا كان مفعلا) معطلا (منقوصا فقد يدل كسره فتحة فتقلب ياء أو ألفا) لتحركه وانفتاح ما قبلها
ويجوز مجرى الصيغ (فلا ينون) بحال اتفاقا ويقدر اعراب في الألف (كعذاري) جمع عذرا بالمد وهي

فرعية المعنى الدالة على الجمعية لا توافق حصر ما يرجع الى المعنى في العلمية والوصفية ثم المناسبت لما قرر في ألف التانيث ان يجعل العلة
الثانية تكرر الجمع تحقيقا أو تقديرا (قوله جمع عبالة) قال الدنوشري مشكل فان الكلام في المفرد وكلام ابن الناظم ليس فيه انه جمع
ووجدت بخط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ان عبال بعناه الثقيل فيقتضى انه مفر فليتامل (قوله فقد تبدل الخ) قال الدنوشري الظاهر
ان هذا الحكم سماحي فلا يجوز في نحو جوارى وغواشي بل يقتصر فيه على ما ورد ثم رأيت انه مطرد فيهما مفرده
ألف التانيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رأيت أيضا انه لا يجوز التخفيف الى فعالي بالفتح الا في فعلا اسماء محض لا مذكرة كصجرا
فلا يجوز في سكري سكارى لان له مذكرة قاله الشارح في مبعث البدل (قوله ويجوز مجرى الصيغ) قال الدنوشري المراد بالصيغ

نوعه كساجدة لامطلق الصحيح والمراد انه جار مجراه في عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح ان عذارى ونحوه
كصحارى اصله بياض شدة قال وأصله ٢١٢ أى صحارى بالفتح صحارى بالتشديد وقد جاء في الشعر لانتك اذا جمعت صحرا جمعت بالفتحة

قبل الواو وكسرت الراء كما
تكسر ما بعد ألف كل جمع
كساجد فتقلب الالف
الاولى التي بعد الراء
لكسر ما قبلها وكذا الثانية
التي للتأنيث فتدغم ثم
حذفوا الياء الاولى
وأبدلوا الثانية ألفا قالوا
صحارى لتسلم الالف من
الحذف عند التنوين
وانما فعلوا ذلك ليغزوا
بين الياء المنقلبة عن ألف
التأنيث والياء المنقلبة
عن ألف ليست للتأنيث
فحذفوا ألف مرمى ومغزى اذا
قالوا مرمى ومغازى
وبعض العرب لا يحذف
الياء الاولى لكن يحذف
الثانية فيقول صحارى بكسر
الراء وهذه صحارى كما تقول
جواراه وكذا يقال
فيما فيه ألف التأنيث
المقصورة لكن لا تشديد
فيه ويعلم ان ما فيه ألف
التأنيث كجوار لا يجوز
فيه هذا التخفيف (قوله
على حالها) قال الدنوشرى
قد يشكل بان الياء تحذف
كما قال به سدو مراده انها
لا تقاب ألفا كما قلبت
في الاستعمال الاول فلا
ينافي فيها تحذف (قوله
وقيل انه منقول عن جمع
سروالة) أى وهو عربى
كما قال ابن الحاجب

البكر (ومدارى) جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوك فتحلت بها المراء رأسها وهذا الاستعمال
غير غالب (والغالب أن تبقى كسرتة) ويأو على حاله (فاذا دخل من أل و) من (الاضافة أجرى في)
حالتى (الرفع والجر مجرى قاض وسار) ونحوهما من المنقوص المتصرف (في حذف ياءه وثبوت تنوينه
نحو) هؤلاء جوار ومرت بجوار قال الله تعالى (ومن فوقهم غواش والفجر وليال) فغواش مرفوع على
الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرأجر كسارى

(و) أجرى (في) حالة (النصب مجرى ذراه) في سلامة آخره وظهور فتحته (من غير تنوين) (نحو) وأيت
جوارى قال الله تعالى (سير واقبها لىالى) وسبب ذلك ان فى آخر نحو جوار فرز يدثقل لكونه ياء فى آخر
اسم لا ينصرف فاذا دخل ما هى فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغير وأمكن فيه التخفيف
بالحذف مع التعويض فحذف الياء عوض عن التنوين لئلا يكون فى اللفظ اختلال بصيغة الجمع
وقد راعى ربه رفعا وجر استئقلا للضمه والفتحة الثابتة عن الكسرة على الياء المكسورة ما قبلها ولم تحذف
فى النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يصح مع الالف
واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذف تخفيفا بقى الاسم فى اللفظ كسلامه كلام
وزالت صيغة منتهى الجموع قد دخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف فى قوة الموجود والكان آخر ما بقى
حرف اعراب واللازم باطل فاللزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض عن ذهاب الجر كة على
الياء وان الياء محذوفة لا لتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان
التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى أولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فى اللزوم كذلك وذهب
المبرد الى ان فيه لا ينصرف تنوينه ما قدر ابدليل الرجوع اليه فى الشعر فحكموا له فى جوار ونحوه بحكم
الموجود وحذفوا الاجله الياء فى الرفع والجر اتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر
وهو بعيد لان الحذف بلا لقاء ساكن متوهم الوجود مما لا يوجد له نظير فلا يحسن ارتكابه مثله قال الشارح
وقال المرادى المشهور عن المبرد ان تنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل فى شرح الكافية (وسراويل
منوع الصرف مع انه مفرد) واختلف فى سبب منع صرفه (فقييل) انه (أعجمى) جعل على موازنه من
العربى (كدنانير) (وقيل انه منقول عن جمع سروالة) سمي به المفرد الجنسى واختلف فى سماع سروالة
فقال ابو العباس انها مسموعة وأشد عليها عليه من اللوم سروالة * فليس يرق لمستعطف
وقيل لم يسمع والبنت مضموع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من
العرب سروالة وقال أبو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سرواويل جمع سروال كشمال قيل جمع
شمال حكاه الحريرى فى المقامات (ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه هو أنكر ابن مالك ذلك
عليه) وردبانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف أشار الناظم بقوله

وسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

(وان سعى) شخص (بهذا الجمع) الذى هو على زنة مفاعل او مفاعيل (او بماوازنه من لفظ أعجمى مثل
سراويل وشراويل) معجمة ومهملتين (او) من (لفظ مفاعل للعلمية مثل كشاجم) بالكاف والسين
المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفى القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلايط
اسم اه ولاخلاف ان علايط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم (منع الصرف) والى ذلك أشار

وقال انه جمع سروالة تديرا وانما احتاج الى ذلك ولم يجعل محمولا على موازنه من اللفاظ العربية كما قيل بذلك على كونه وان
يجمع بين الان العجمى عربى فى لغة العرب فلا يعنى على ما له اعباله فى لغة العرب والعربى لا يتبع ما هو مماثل له (قوله ورد داخ) قال

الدنوشري قدردالدويقال ان ما نقله ابن الحاجب انفرده ولم يحفظ عن غيره فلم يعول عليه ٢١٣ (قوله وهو ما وضع صفة) قال

المراد بالاصلي الاصلي
ولو حكما كمثلت أو
تقديرا كاجمع أو بناء
على قانون وضعي كادير
تصغير ادور (قوله وهو
وزن أفعل) أي ذو
وزن أفعل الم يصح
العمل كما هو ظاهر (قوله
يقع القاء) قيد بذلك
لان الالف والنون
في الصفة لا تكون على
وزن فعلان بكسر القاء
ويضم القاء لا تكون
الامع فعلاثة كعريان
فان مؤنثه عريانة (قوله
ان لا يقبل التاء) لا بد
أيضا ان تكون الوصفية
أصلية نظير ما يأتي مع
وزن الفعل ليخرج نحو
صفوان بمعنى قاس وهذا
مستقادم قوله السابق
وهو ما وضع صفة (قوله
فلاول الخ) قال الدنوشري
قد ينافيه ما سياتي عن
بنى أسد من أنهم
يصرفون باب سكران
ويجاب بان ذلك غير
معتد به لاسيما (قوله
وقال أبو حاتم الخ) وجه
كونها من كبراتها مخالفة
للغات القصيحة وقد يقال
كيف ينكر عليهم ما هو
لغيرهم التي طبعهم الله

الناظم بقوله وان سمي او بما لحق به فالانصراف منه يحق
والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأت تكبيره انصرف على مقتضى
التعليل الثاني لقوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول
لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لا يتم منعوا سر او يل
من انصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح (النوع الثاني ما يتبع صرفه بعلمين وهو نوعان احدهما
ما يتبع صرفه) طان كونه (نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو امر في آخره ألف ونون او موازن
للفعل) وهو وزن أفعل في المكبر وأفعال في المصغر (او معدول) عن لفظ آخر (اما ذو الزيادة في فهو فلان)
يقع القاء (بشرط ان لا يقبل التاء) الدالة على التانيث (اما لان مؤنثه فعلى) بالالف التانيث المقصورة
(كسكران وعثمان وعطشان) فان مؤنثاتها سكرى وعضى وعطشى (او لكونه لا مؤنث له) أصلا
(كاحيان) للكبير الجمعية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى
وانما كان ذلك ما تعاقبه لتحقيق الفرعية بين بد فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه
الوصفية وهي فرع عن الجود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجماد لا يحتاج الى
ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادة من المضارعتين لاني التانيث في نحو سكران في انهما في بناء يخص
المذكر كما ان التانيث في جراء في بناء يخص المؤنث وفي انهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كالا
يقال جراء و المازيد فرع عن المجر د فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعتان امتنع من الصرف واما ما نقل
عن بني اسدانهم يقولون سكرانتهو يصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف رديء
وقال أبو حاتم لبني اسد منا كبر لا يؤخذ بها والثاني وهو لا مؤنث له كاحيان مختلف فيه والصحيح منه
من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقدير الانا لوفر ضناله مؤنثا لكان فعلى اولى به من
فعلا لانه لان باب سكرى اوسع من باب ندمانته والمقدر في حكم الموجود دليل الاجماع على منع صرف اكر
مع انه لا مؤنث له وحكي ان من العرب من يصرف حيان جملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان
بالتاء (بخلاف نحو مصان) بتشديد الصاد المهملة (للثيم) بهمزة بعد اللام (وسفيان) بسين مهملة قياء
مثناة تحتانية فقاء (الطويل) المشوق الضامر البطن (وأليان) بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء
المثناة تحت (لكبيرة الآلية) من ذكور الغنم (وندمان من المنادمة) وهي المكاملة (لامن الندم) على
ماقات (فان مؤنثاتها فعلا لانه) فلذلك صرفت (وأما ذو الوزن فهو افعال) غالباً (بشرط ان لا يقبل التاء) اما
لان مؤنثه فعلا كجرا أو فعلى) بضم القاء (كأفضل او لكونه لا مؤنث له) اصلا (كأكر) للعظيم الكمرة
وهي المشقة (وآدر) بالاء للكبير الاثنيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي
ووزن فعل فان وزن أفعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلا
في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من
الصفات كأرمل وهو الف غير ضعيف الشبه بنقطة المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم
بقوله * ووصف أصلي ووزن أفعل ممنوع تانيث بتاء (وانما صرف أربع في نحو مرت بنسوة أربع)
مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل (لانه وضع اسما) للعدد (فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا
فانه قابل للتاء) في نحو مرت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله * والعين عارض الوصفية كاربعة *
(وانما منع صرف باب أبطح) وهو المكان المنبسط من الوادي وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق
وهو المكان الذي فيه لوان (و) باب (أدهم للقيد وأسود) للحمية السوداء (وأرقم للحمية) التي فيها
نقط سود وبيض كالرقم (مع انها اسماء لانا وضعت صفات فلم يثبتت الى ما طرأ لها من الاسمية)

عليها (قوله لانه وضع اسما الخ) قال الدنوشري قال شيبخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادي ومن خطه نقلت فان قلت ما معني
أربع مستعمله في الوصفية العارضة ومعناها اذا لم تستعمل فيما بل في معنى المجرذ العبدية قلت معناه الاول ذوات واعداد أي ذواتها

العدد أي الكمية
 المخصوصة كضارب
 معناه ذات وضرب في
 الثاني مجرد العدد أي
 الكمية المخصوصة
 (قوله بعضهم) قال
 الدنوشري ينظر ما يرجع
 الضمير في قوله بعضهم
 هل هو العرب أو النجاة
 فان كان العرب ناني
 قوس من المتقدم (قوله
 والابناء) قال الدنوشري
 في القاموس ولا تغل
 ابذاء بل تقول اذية
 فالابذاء غير مستعمل
 لكن ذكر بعض العلماء
 ان كلام القاموس
 مردود وكان المرحوم أبو
 السعود مفتي الديار
 الرومية ابن الشيخ محمد
 العمادي يقول قولوا
 ابذاء ابذاء للاسترايادي
 صاحب القاموس
 مستشهد بما ذكره
 العلامة حسين الزوزني
 في كتابه المصادر من أنه
 مستموع وذكر في
 القاموس أيضا أن
 التشويش والمشوش
 والتشويش كلها محن
 قال ووهم الجوهري
 والصواب التشويش
 والمهوش والتهوش اه
 وهو مردود أيضا
 ذكره الزوزني في مصادره
 كما قال بعضهم وفيه نظر

وفي الاصحاح أن سيويه ذكر أن جميع العرب تمنع صرف ستة أدهم للقيد وأسود سالح وأرقم لنوعين من
 الحيات وأجرع وأبطع وأبرق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وعارض الاسمية أي الغينه (وربما اعتد
 بعضهم باسميتها) الطارئة (قصر فيها) وصرح ابن جنى بأن هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب أبطح
 وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالامكنة الموجودة معها فهم ذلك المعنى وباب أدهم
 صفات عامة ويفترق هذان البابين وباب أجدل في الصرف وعدمه فابا أدهم وأبطح فاضلها الوصفية
 ثم طرأت عليهم ما الاسمية فلهذا منعنا من الصرف (وأما أجدل للصقروا خيل لطائر ذي خيلان) بكسر
 الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط الخسائية بقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسعى
 أخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلو صبا (وأفعي للحية) واختلف في اشتقاقها فقال أبو علي
 مشتقة من يافع فاصلها يافع وقال ابن جنى من فوعة السم حرارتها فاصلها أفوع فنقلت فأوه على الأول
 وعينه على الثاني إلى موطن لامة وقال غيرهما من مادة الافعوان فلانقل لقولهم أرض مفعاء أي كثيرة
 الافاعي (فانها أسماء في الاصل) وفي الحال فلها هذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها) وإلى
 ذلك أشار الناظم بقوله وأجدل واخيل وأفعي * مصروفة وقد ينلن المنعا
 (للح معنى الصفة فيها وهي القوة) في أجدل (والتلون) في أخيل (والابذاء) في الافعي لكن المنع في افعي
 أدهم منه في أخيل وأجدل لانهما من المنحول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعي فلا
 مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ابدائها فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح (قال)
 القمامي كان العقيلين يوم لقيتهم * (فراخ التعلني لاقين اجدل بازيا)
 فمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين وبازي يجوز أن يكون صفة أجدل ويجوز أن يكون منطوقا على
 اجدل باسقاط العاطف وهو من ترى اذا تطاول (وقال) حسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه
 ذرني وعلمي بالامور وشيتمى * (فطائر يوم اعليك يا خيلا)
 فمنع صرف أخيل والعرب تتشاهم باخيل تقول هو أشأم من أخيل ويجمع على أخايل ومن غير الغالب
 أفعل نحو أحيمر وأفضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن أبيطر قاله
 المراد تبعا للشارح (واسا) الوصف (فهو العدل فنوعان احدهما موزن فعال) بضم الفاء (ومفعول) بفتح
 الميم والعين وهما مسموعان (من الواحد الى الاربعة بتفارق وفي الباقي) من العشرة (على الاصح) وقيل
 في العشرة والخمسة فدونها اسماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لانه
 اكثر والجميع كما قال في الموضح هنا وفي الحواشي ان البنساء من مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه
 الشيباني ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحبه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما
 سمع مالم يسمعا ونقل السخاوي انه يعدل أيضا الى فعالن بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا
 اليه زوجات ووجدانا (وهي معدولة عن الفاظ العدد الاصول) حال كونها (مكررة فاصل جاء القوم أطاد
 جاوا واحدا واحدا) فعدل عن واحد او احدا الى أحاد تخنيفا للفظ (وكذا الباقي ولا تستعمل هذه
 الالفاظ الانعوتان نحو أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فثنى وثلاث ورباع زعوت لاجنحة (او أحوا الانحو
 فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فثنى وثلاث ورباع احوال من النساء (او أنخرا انحو
 صلاة الليل مثنى مثنى) فثنى الاول خبر صلاوة مثنى الثاني تكرر به (وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة
 التكرير التأسيس) لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكان في المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف
 أئذية الالف واللام فعلى هذا فهي في الايتين بدل كما قال المحوفي اذ لا تنعت النكرة بالمعرفة ولا يجرى
 الحال معرفة الا بتاويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات
 في التبعية كقوله

(قوله بمعنى مغاير) قال الدوشري مع قولا من باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التأمل اذ تفسيره باسم الفاعل يقتضي انسلاخه عن
 معنى التفضيل والصواب ما في الجملي ان آخر كان في الاصل اسم تفضيل بمعنى أشد مغايرة بمعنى مغاير ويكن الجمع بين قول من قال انه
 اسم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل بان الاول راعى الاصل والثاني راعى الجملة الراجعة قال شيخنا العلامة شحادة الحلبي
 أطال الله عمره وبه يبطل قول الموضع الصواب ان آخر مشابه الخ فليتامل (قوله فتد كر ٢١٥ احدهما الاخرى) قال التفتازاني

في حواشي الكشاف عما
 ينبغي أن يتعرض له
 وجه تكرار احدهما ولا
 خفاء في أنه ليس من وضع
 المظهر موضع المضمرة إذ
 نسبت المذكورة هي
 المناسبة الا أن يجعل
 احدهما الثانية في موقع
 المفعول ولا يجوز تقدم
 المفعول على الفاعل في
 موضع الالباس نعم يصح
 أن يقول فتد كر الاخرى
 فلا بد للعدل من نيكتة
 اه وفي أمالي ابن الحاجب
 ان المقصود هو افاضة كون
 التدكير من احدهما
 للاخرى كيفما قدر ولا
 يستقيم الا كذلك لا ترى
 أنه لو قيل ان تغفل احدهما
 فتذكرها الاخرى ويجب
 ان يكون ضمير المفعول
 عائدا على الضالة فيتعين
 لها وذلك محتمل بالمعنى
 المقصود لان الضالة الآن
 في الشهادة قد تكون هي
 الذاكرة لها في زمان آخر
 فالذكرة حينئذ هي
 الضالة فاذا قيل فتد كر
 الاخرى لم يفقد ذلك

وخيل كفاها ولم يكفها ثماء الرجال ووحداتها
 النوع (الثاني آخر) بضم الهمزة وفتح الخاء (في نحو مرت بنسوة آخر) والى منع العدل مع الوصف في
 هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظه ثني وثلاث وآخر
 (الاجمع لاخرى واخرى انشأ آخر بالفتح) للخاء (بمعنى مغاير و آخر) بالفتح (من باب اسم التفضيل) فان
 اصله آخر بهمزتين مفتوحة فسأ كنة أبدلت الساكنة ألفا (واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال
 تجرده من ال والاضافة مقمرا مذكرا) ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع أو وثلاث فالاول (نحو ليوسف
 وأخوه أحب) الى أبينا منا (و) الثاني (نحو قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الى قوله أحب اليكم) من الله
 ورسوله والثالث نحو هند أحب الى من عمرو (فكان القياس ان يقال مرتت بارأة آخر وبنساء آخر
 وبرجال آخر وبرجلين آخر) بفتح الهمزة المدودة فيهن (ولكنهم) في التانيث (قالوا اخرى) في جمع
 المؤنث المكسر قالوا (آخر) بضم الهمزة (و) في جمع المذكر السالم قالوا (آخرين) في المثنى قالوا (آخران و)
 بذلك جاء التنزيل (قال الله تعالى فتد كر احدهما الاخرى فعدة من أيام آخر وأخرون اعترفوا فاآخران
 يقومان وانما خص النحويون آخر) بضم الهمزة (بالذكرة) دون ما عداها (لان في اخرى ألف التانيث
 وهي أوضح من العدل) في منع الصرف (واما آخرون و آخران فعربان بالحروف فلا تدخل لما في هذا
 الباب) لان اعرابه بالحركات (واما آخر) بفتح الهمزة (فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه) وهي المؤنث
 والمثنى والجمع (وانما امتنع من الصرف للوصفية والوزن) وفي جعل آخر من باب التفضيل اشكال
 لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضع في الحواشي الصواب ان آخر مشابه
 لا فضل من جهات ثلاث احدها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير
 ومغاير كما ان أفضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبهه من هذه الجهات استحق
 أحكامه في جميع تصاريقه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريقه مع التنكير بل مع ال
 والاضافة لمعرفة ما خولف به عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى
 هذا اذا قيل مرتت بنسوة آخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمدول لا تقول من الاخر لانه نكرة
 محر به على نكرة نعمتاولا عن آخر من لما بيننا من اتقاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير
 غلط في المسئلة اه (وان كانت اخرى بمعنى آخرة) بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى (نحو قات)
 آخراهم ولا أولاهم وقالت (أولاهم لاخرهم جمعت على آخر مصروفا) لانه غير معدول ذ كر
 ذلك الفرامو (لان مذكرها آخر بالكسر) مقابل أول (بدليل وأن عليه النشأة الاخرى) أي
 الآخرة بدليل (ثم الله يثني النشأة الآخرة) والعصاة واحدة (فليست) اخرى بمعنى آخرة (من باب
 اسم التفضيل) والفرق ان انشأ المفتوح لا يدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلما لا يعطف عليها
 مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل و آخر و آخر وعندي امرأة و اخرى و اخرى و انشأ
 المكسور يدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك (واذا سمي بشئ

لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتد كر احدهما الاخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو ضلت احدهما فاذا كرها الاخرى
 فذكرت كان داخلتم لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحتها لوقوع قوله فتد كر احدهما الاخرى غير معين
 فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتد كرها الى فتد كر احدهما هكذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المعنى المزج للدماميني في بحث أن
 المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم ان فضل احدهما أي احدي الشهادات تنبأ أي تصحيح بالفسيان فتد كر احدي المرأتين
 الاخرى لثلاثي كسر لفظ احدهما بلا معنى ومما يؤيد ذلك انه لا يسمى ناسي الشهادة ولا ويجوز أن يقال ضلت الشهادة اذا ضاعت

كما قال عز وجل قالوا ضلوا عنا أي ضاعوا (قوله وإنما مرادهم بذلك العدل الخ) قال الدنوشري يمنع هذا التأويل ما حكاه المرادي عن
 الفراء قال تنبيهه أجاز الفراء صرف هذه اللفاظ مذهبها مذهب الاسماء وقال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث أو ثلاثا ثلاثا (قوله
 تركيب المزج) قال الدنوشري خرج به المركب الاضافي والاسنادي فالاول يكون اعرا به على آخر الجزء لاول والاسنادي يحكي على
 ما هو عليه وهل هو معرب أو مبنى فيه خلاف والمركب العددي نحو خمسة عشر متعمم البناء عند البصريين وأجاز الكوفيين اضافة
 صدره الى عجزه وسياتي في بابه فان سمي به فقيهه ثلاثة أوجه الاول أن يعرّب على حالة البناء الثاني أن يعرّب اعراب ما لا ينصرف الثالث
 أن يضاف صدره الى عجزه والمركب من الاحوال والظروف نحو شجر بغرو بيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى
 عجزه وزال التركيب عند سيبويه وقال ٢١٦ يجوز التر كيب والبناء (قوله وحضر موت) قال الدنوشري ويغضهم يقول

من هذه الانواع) الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادة والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول (بقي
 على منع الصرف) عند الجمهور (لان الصفة لما ذهب بالتسمية خلفتها العلمية) وبقي كل من الزيادة
 والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وأبو العباس انه لو سمي بشي أو أحد أخواته انصرف
 لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة
 وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا تظهر له اذ لا يوجد بناء فيصرف
 في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه
 قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالتين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان
 شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محقة فسدب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول
 ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين ثني وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي
 وإنما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح (النوع الثاني ما لا
 ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة أجزاها العلم المركب تركيب المزج) المشار اليه في النظم
 بقوله * والعلم امتنع صرفه مركبا تركيب مزج (كعديك وحضر موت) علمين ابداين وسيبويه في لغة
 من أعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب (وقد
 يضاف أول جزأيه الى ثانيهما) تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجز الثاني
 بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كراهه فر منصرف من الصرف والاصرف
 كحضر موت وان كان آخر الجزء الاول كعديك فانه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه
 الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكوا وتعليلها
 وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب
 وجوب الكسرة وسمع جرب بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبنى على
 الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يحى فيه الصرف لانه محرك
 الوسط ودفع بانه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين وأجاز الفارسي الوجهين لاحتمال
 الامرين (وقد بينان على الفتح) تشبيها بخمسة عشرة حكاها سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزأين الا في نحو
 معديكرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين (وعلى
 اللغات اثلاث) وهي اعرا به اعراب ما لا ينصرف و اضافة أول جزأيه الى ثانيهما أو بناؤهما على الفتح
 (فان كان آخر) الجزء (الاول معنلا) بالياء (كعديكرب وقالوا لا واجب سكونه مطلقا) في الرفع

حضر موت بضم الميم نقله
 ابن ابي عمير عن الثبريزي
 (قوله فان هذا النوع)
 قال الدنوشري ليس
 مراده النوع الثاني
 لعدم صحة التعديل بما
 ذكره بل مراده النوع
 الاول من السبعة (قوله
 ثم ان كان الخ) قال
 الدنوشري قضيت ان
 هر فر منصرف صرفه العلمية
 والعجمة مع انه لاعامية
 فيه وإنما المجموع هو
 العلم ويحيا بان جزء
 العلم كالعلم (قوله ولا
 تظهر فيه الفتحة) قال
 الدنوشري ويلغز بذلك
 ويقال لنا اسم منقوص
 تقدر فيه الحركات الثلاث
 ولا تظهر الفتحة ونظمته
 في قولي
 أفدني أي منقوص
 وفيه النصب لم يظهر
 (قوله والاصرف
 كحضر موت) قال
 الدنوشري قال المرادي

وأما كرب من معديكرب فصروف في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال
 غيره) قال الدنوشري ينظر هل الاصح طريقة ابن مالك أو غيره (قوله وسمع جرب بالفتحة) قال الدنوشري لا يلائم قوله بعد وقال قوم
 مبنى على الفتح فلو قال وسمع فتحه كان أولى فان قلت كيف يقول سيبويه والفارسي انه ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث مع ان
 شرط صرف المؤنث اذا سمي به مذكرة زيادته على ثلاثة أحرف قلت يجاب بان العلم انما هو المجموع وأجرى حكم العلمية على جزأيه
 فالزيادة موجودة في الجملة (قوله وأجاز الفارسي الوجهين الخ) قال الدنوشري الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح فتح اعراب وكونه
 بناء فيكون الفارسي وافق الامام سيبويه في كونه معربا ووافق القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد بالوجهين الجرب بالكسرة
 والفتح على القولين فيه (قوله كعديكرب) قال الرنخشري معدي ما خوذ من عداه أي تجاوزه والكرب الفساد وكأنه قيل عداه

الفساد وفيه شذوذ وهو إثباته على مفعول بكسر العين مع انه معتل اللام والمعتل اللام ياتي على المفعول بفتح العين كالرمي والمغزى وقال
الاندلسي يجوز ان يكون أصله معدى بفتح العين على القياس فنسب اليه وحذف الالف قبل معدى بياء مشددة ثم خففت الياء
فبقي معدى بياء واحدة سا كنه فوزنه على هذا معني لانه محذوف اللام (قوله وغيره ها نحو غطفان) قال الدنوشري مشكل فانه علم
على الاناسي أيضا اللهم الا ان يقال ان القبيلة من حيث هي كذلك لا يقال فيها انها من الاناسي أو يقدر قبل قول الشارح الاناسي لفظ
اقراد تصح بالمغايرة أو يكون المراد بالاناسي كونه موضوعا لها على انه علم شخص بخلاف ما ذكر فانه علم جنس ان صح انه علم جنس
(قوله زيد تامعا) قال الدنوشري أي فاشبهت ألقى حراء (قوله ففيه وجهان) قال الدنوشري وهل يقال الاولي الصنف لاصالته في الاسماء
أو منعه محل نظر والاول هو الاولي فيما يظهر ولكن كلام الشارح فيما ياتي قدينا في ذلك (قوله فن ذلك رمان) قال الدنوشري فيه
نظر فان رمانا فعال لا فاعل لعدمه وأما قرطاس بالضم فقليل كما قال علماء الصنف فاذا سمي به وجب منعه من الصنف لوجوب الحكم
بزيادة الفه وزونه وقال أيضا رمان عند شيبويه والتحليل ممنوع من الصنف لكثرة ٢١٧ زيادة الالف والنون في نحو ذلك
ومصرف عند الاخفش

لان فعلا في النبات أكثر
وتؤيده قول بعضهم
أرض مرمية قال
الاشموني وعليه يشكل
كلام الشارح (قوله فان
اعتقدت الخ) قال
الدينوشري الظاهر انه
عند الاعتقاد الذي ذكره
يجب العمل بمقتضاه
والاعتقاد ان معاجلة ان
لمكن ينظر ما الارجح
منهما وقال ابن مالك في
حسان والجوهري في
جارقيان لدويسته انه لم
يسمع فيهما الامنع
الصرف لكن قال الشيخ
ذكر يا ولا يؤثر ذلك فيما
قاله ابن الحاجب من
جواز الوجهين لان

والنصب والجرس سواء كان معربا كما في لغة الاضافة أم مبذيا كما في غيرها وقد تقدم ذلك في الشرح (الثاني
العلم ذو الزيادة في الالف والتون) واليه أشار الناظم بقوله * كذلك حاوي زائد فعلا ناه سواء كان أوله
مفتوحا أم مكسورا أم مضموما (كروان وعمران وعثمان و) لافرق بين اعلام الاناسي كما تقدم
وغيره ها نحو (غطفان) بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم
أبيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان (واصبهان) بكسر الهمزة وفتح الواو الموحدة علم
بلد سميت بذلك لان أول من تزلها أصبهان بن فلوح بن مطي بن باقت فهذه الالفاظ ممنوعة
الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها يزيدا معا وما كان من الاسماء في آخره الفونون واحتملت
التون في الالف والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالة تجاوز بادتها فن ذلك
رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط
لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تمحضت
لجهة الاصلة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن أو بتيان من التين أو بسمان من السمن
ونحو ذلك واختلف في أبان بتخفيف الباء علمه اذن صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون
أصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه أفعل وانه منقول من أبان الشيبين والجهمور على المنع كما قال
ابن يعش واذما أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء البديل حكم المبدل منه وذلك نحو
أصيال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف وذلك
نحو حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزته نونا (الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان
كان بالياء) واليه أشار الناظم بقوله * كذا مؤنث بها مطلقا * سواء كان علم مؤنث أم مذكر (كفاطمة
وطلمحة) وانما يصرفه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم
تؤثر في الصفة نحو قاعة لانه في حكم الانفصال فانها تارة تخرج منها وتارة تقترن بها (أوزائد اعلى) أحرف
(ثلاثة كزيب وسعاد) تنزل بالحرف الرابع منزلة التانيث (أو) ثلاثيا (محرك الوسط) لفظا

(٢٨. تصريح في) المثبت مقدم على الثاني وفيه نظر لان مثل صاحب الصحاح تتبعه اتم (قوله من الرم الخ) قال الدنوشري الرم
الاصلاح والحس العقل والدهق الاعطاء (قوله أو بسمان من السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح أوله وشكون ثانيه
أو بكسر أوله وفتح ثانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لقيد زيادة النون وجعلها في تسان متمحضة للاصالة ينافية ما صرح به
ابن فلاح في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الشارح ومنعه اعتبارا لانه ما خوذ من التيب بمعنى الخسار ومنه تبت يدا
أبي لهب قال بعض الافاضل وما السانح من أن يكون سنان كحسان فيجوز أخذ من السمن فيكون مصرفا ويجوز أخذه من السمن
فيكون غير مصرف (قوله واختلف في رمان الخ) قال الدنوشري وذهب الفراء الى منع الصرف العلمية وزيادة الف قبل نون أصلية
تشبهها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك أشموني (قوله وذلك نحو حنان الخ) قال الدنوشري حنان بكسر الحاء وتشديد
النون وابدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حرفا أصليا بل بدل من أصل (قوله أو محرك الوسط الخ) قال الدنوشري وان تزلوا الحرك كفي
فحوسقر منزلة الحرف الرابع لان الاسم خرج بها عن أصل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الحشوف صار كالرابع في الثقل ولا ياتي

النسب كالحرف الخامس فلونسب الى جزى اقلت جزى بحذف الالف لا غير ولو كان الوسط سا كالجاز فيه الامران (قوله بلدين) أشار بذلك الى وجه تانيث العلمين فان أسماء الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلزم تذييرها بتاويل المكان وقد يتخير المتكلم في اعتبار ما شاء والمرجع السماع وما لم يسمع واقبه شيئا من كلام العرب جوز واقبه الوجهين وكذا أسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحى قال العصام أقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي أن يصرف لا غير لان الأصل في الاسم الصرف لكن كان الظاهر أن يقول المصنف علمى بلدين قال الدنوشري اعلم ان ما وجور انما يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماهما بلدة بالتاء وأما اذا اعتبرته بلدا فيكونان كنوح ولوط قاله الجوهري (قوله وانما أثرت تحتها) بقى انه لم يعتبر المانع من ما وجور والعجمة بشرط التانيث ويجاب تر جيع التانيث على العجمة ٢١٨ لقوته بظهور علامته المقدره في بعض التصريفات (قوله في نحو هند)

(كسقر ولظى) إقامة محر كة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند وأما محرك الوسط تقديرا كدارونار علمى امرأتين فيلحق بياب هند (أو) ثلاثيا (أعجميا كما وجور) يضم الجيم علمى بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنالم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتها وقيل هو ذو وجهين كهند (أو) ثلاثيا (منقول من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة) لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ما خوذ من قول النظم * وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجورا وسقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر (وجوز في نحو هند و عدد) وجل من الثلاثي الساكن الوسط اذ لم يكن أعجميا ولا مذكرا الاصل (الصرف وتر كة) فن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه (وهو أولى) نظرا الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذيير سابق * وعجمة كهند والمنع أحق (والزجاج يوجب) أى المنع وعلمه بان السكون لا يغير حكما أو جبه اجتماع علمتين تمنعان الصرف اه (وقال عيسى) بن عمر الثقفي (و) أبو عمرو (المجربى) أبو العباس (المبرد) وأبو زيد (في نحو زيد اسم امرأة انه كهند) في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكرا مؤنثا وجب منع صرفه باربعة شروط أحدها كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كزيد أو تقديرا كجبل مخفف جثيل الثاني أن لا يكون مسبوقا بتذيير انقربه تحقيقا كزياب علم امرأة فاتها من قوله من مذكر فلوسمى بهامذ كز صرفت أو تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكرة قدر الشرط الثالث أن لا يكون مسبوقا بتذيير كير غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رأيتها فاداسمى بهامذ كز انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم أنت ذراعى وعضدى بمعنى أنت ناصرى ومن جدى الشرط الرابع أن لا يكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك كتانيث المجموع كرجال فان تانيثها يتبدى على ما يليها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكرا فاداسمى بهامذ كز انصرف (الرابع العلم الأعجمى) فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الأعجمية فيمنع من الصرف (ان كانت علمية في اللغة العجمية) كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين

قال الدنوشري ذكر الاندلسي ان لفظ هند منقول من مذكرة سمي به مؤنث فكان كزيد مسمى به امرأة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما هو به كلام الموضع (قوله أو تقديرا) قيده المرادى بقوله كاللفظ قال ابن هاتى يعنى به ما كان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالمقووظ به ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقعة وشبهل تخفيف شمال واحترزه عما هو على غير قياس كاشم في أيمن من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالمقووظ به وانما يكتبوا هنا بتحرك الوسط كما تقدم لانه ما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التانيث

جدا فاحتاجوا الى تقوية معنى التانيث بانوى الامور القائمة مقام علامته وهو الحرف الرابع وما يدل على قوته منعه من رد العلامة في التصغير كما في عقير بخلاف حركة الوسط كما في قديمة وبهاذا علم الجواب عن عدم كتفائهم هنا بالعجمة (قوله ان كانت علمية في اللغة العجمية) قال الدنوشري فان قيل لوسميت رجلا باجر فيمن خفف الراء لم تصرفه في الوجه في ذلك قيل هذه مخالفة وذلك لان انصرفه لان فيه التعريف ووزن الفعل نحو آخذوا كل فلم ينصرف بهذين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فلا بد على قولهم ان العجمى اذ لم يكن علميا في لغة العجم انصرف (قوله كما هو ظاهر مذهب سيبويه) قال الدنوشري انما عبر بقوله ظاهر لانه ليس في كلام سيبويه تصریح وتبع سيبويه في ذلك وكذلك ابن عصفور والشلوبين تبعهما غيرهما وقد يقال ان صرفت العرب بحسام وقالون مسمى بهما فالوجه ما قاله سيبويه وان لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور ولعلمهم لم يحفظوا عن العرب شيئا في ذلك فوقع الخلاف

وابن

أوتكون العرب اختلافت في ذلك * (فائدة) * قال الاندلسي لوسميت بحائض وطاق انصرف وان كان على أربعة أحرف مختصا بالثؤنث لان أصله التذ كير لكونه صفة وصف بها مؤنث بلغظ مذكر ولوسميت نساء انصرف اذا سميت به مذكر الان تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة كلاب وتأنيث الجمع غير حقيقي اه و مراد في الاول انك لوسميت مذكر الحائض عن ونحوه انصرف لما ذكره (قوله ان يعرى عن حروف الذلاقة) قال الدنوشري قال المرادى فان كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا ونحوه وهو قليل (قوله ونحوه) قال الدنوشري فيه خناس مقلوب (قوله وشتر الخ) قال الدنوشري هذا شكل بما تقدم في ما وجور علمين على يادين فانه ذكر هناك ان العجمة لما انضمت الى العلمية والتأنيث تحتم المنع وكذا يقال في شتر على انه أولى لتحرك وسطه منضمنا الى العلمية والتأنيث قال شيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي في شرحه على الكافية بعد ان ذكر ابن الحاجب ان شتر ٢١٩ ممنوع من الصرف وأما على مذهب

الاكثر فصرح ابن هشام بان شتر منصرف ونقاه الشارح عن السيرافي وغيره وقال الشيخ يجوز ان يكون امتناع صرفه لاجل التاويل بالقلعة فهو علم مؤنث وعلى هذا لا يتم ظاهر التقرير مع قسامه اه وقال أيضا ذكر ابن الحاجب الاتفاق على منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام على صرفه وقال أيضا فان قلبت في هندود عدس بيان مع سكون الوسط وقد جاز فيها ما صرف ومنعه فينبغي ان يجوز الصرف ومنعه في نوح ولوط لوجود السبب فيهما أيضا قلت ان التأنيث سبب محقق قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط وأما العجمة فهي سبب

وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر أثر الخلاف في نحو فالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علم او انما استعماله صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) أحرف (ثلاثة كبراهيم واسمعيلى) فلو كان ثلاثيا عن فيه فرعية اللفظ لهيئة على أصل ما تبني عليه الا حاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولوا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفتت الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب باى لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الأئمة والثاني خروجه عن أوزان الاسماء العربية كبراهيم والثالث أن يعرى عن حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة وهى الميم والراء والياء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مرنقل والرابع أن يجمع فيه من الحروف ما لا يجمع في كلام العرب كالجيم والقاف بخير فاصل نحو قح وجق والصاد والجيم نحو الصوب الجان والكاف الجيم نحو السكرجة والراء بعد النون أول كلمة نحو نرجس والراء بعد الدال نحو مهندزه اليه أشار الناظم بقوله

والعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع

(واذا سمى بنحو مجام) بالجيم وهو آله تجعل في فم الفرس ونحوه (وقرند) بكسر الفاء والراء ويكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف (صرف محسوث علميته ونحوه و لوط) من الثلاثية الساكنة الوسط (وشتر) بفتح الشين المعجمة والثاء المثلثة فوق اسم قلعة من أعمان أران بفتح الهزقة وتشديد الراء أفام باذربيجان (مصرفوفة) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن الوسط) كنوح ولوط (نحو جهين) الصرف وعدمه كند (والهزقة) أى الوسط كشم (متحتم المنع) كزيب اقامة الحركات الوسط تمام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري (الخامس العلم الموازن للفعل) الماضي أو المضارع أو الأمر (والمعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة (أحدها الوزن الذي يخص الفعل) والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم أو أعجمي أو ندور فالعلم (كخضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين أما ما كان وقال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكننا خضا * أى بلاد خضم (وشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما (لفرس) والاعجمي كبقم لضبع وبذر الماء (و) النار دما كان على صيغة الماضي المبني للفعل نحو (دثل) اسما (القبيلة)

سبب مقدر ضعيف لان معناها ان هذا اللفظ كان مستعملا في لغة العجم (قوله باذربيجان) قال في مطالع الانوار بفتح الهزقة وسكون الذال وفتح الراء قصر الهزقة هذا هو المشهور ومد الاصيلي والمهاب الهزقة وفتح عبد الله بن سليمان وغيره الباء وحكى فيه ابن مكي الى آخر ما ذكره (قوله وقيل الساكن الوسط الخ) قال الدنوشري قيل قياسا على هندو يفرق بينهما بان جنس العجمة لا يعتد بالتسمية و جنس التأنيث يعتد بالتسمية به قال ابن فلاح اليميني في كافيته وذكر ان المؤنث الثلاثي الساكن الوسط صرفه أولى من تركه عكس ما قاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحى قاله الاندلسي وذكر ابن فلاح في كافيته أيضا ان اللغة الفصحى منصرف فلينظر رأى الكلامين أصح (قوله وقال الجوهري) قال الدنوشري الذي في شرح ابن اياز للفصول انه لقب لعنبر بن تميم بن تميم (قوله وبذر الماء) قال الدنوشري فيه نظرو في كلام ابن اياز انه اسم لا وضع ولا نسلم انه أعجمي بل منقول من الفعل (قوله ودثل القبيلة) قال الدنوشري قال

ابن المصنف فالنادر نحو دثل لدو يته وينجلب لخرزة وتبشر لظائر وهو يدل على ان دثل مشترك بين القبيلة والدوية اه بقی ان
 ظاهر كلام المصنف ليس علما ولذا جعله مغاير الخضم وشمر والظاهر انه علم وكون مدلوله القبيلة لا يتناقض ذلك لما قررناه في حواشي
 الالفية في باب العلم عند قول الناظم وقرن (قوله والذي لا يوجد في غير الفعل الخ) هذا الصنيع يقتضى انه جعل الوزن الذي يخص الفعل
 قسمين ما لا يوجد في غير الفعل الا فيما سبق الثاني ما لا يوجد في غيره أصلا لكن كان الظاهر حينئذ ان يزيد فيما سلف قوله أو لا يوجد
 في غيره أصلا ليكون توطئة لما فرجه هنا في كلام المصنف بعدوا والعطف فانه لا يرتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المصنف
 مساو لما قبله في الحكم وإنما أعاد الكاف لان العامية فيما قبله وردت في كلام العرب وفي هذا الميزان ذكرها النحاة على سبيل التمثيل
 لكن بقي هنا شيء وهو انه ما الفرق بين انطلق وما بعده وبين خضم وشمر فان كلا يوجد في غير الفعل علما والشارح فرق بينهما فليحذر
 (قوله أو تاء المطاوعة) قال الدنوشري لو قال أو تاء لم يقيد بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان أولى (قوله لان المنقول الخ) قال الدنوشري لو
 قال كما قال ابن المصنف متى سميت ٢٢٠ بفعل أو اه همزة وصل قطعتم في التسمية بخلاف ما اذا سميت باسم أو اه همزة وصل

فانك تبقى وصلها بعد
 التسمية لان المنقول من
 فعل قد يعد عن أصله
 فيلحق بنظائره من الاسماء
 ويحكم فيه بقطع الهمزة
 كما هو القياس في الاسماء
 والمنقول من اسم لم يعد
 عن أصله فلم يستحق
 الخروج عما هو له كان
 أولى كما هو واضح (قوله
 الثاني الوزن الذي الفعل
 به أولى) قال الدنوشري
 وفي شرح الفصول لابن
 اياز لو سميت بضمير من
 قولك ضرب بن الهندات
 وجعلت النون حرفا لا
 على ان الفاعل مجموع
 لم يصرف للتعريف ووزن
 الفعل المختص اذ ليس من
 الاسماء مثل جعفر بن جعفر

فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لاحكم لهما ولان العلم منقول
 من فعل فالاختصاص فيه باق (و) الذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المتفتح بهمزة
 وصل أو تاء المطاوعة (كانطلق واستخرج و) نحو (تقاتل) واتصال حال كونها (أعلاما) وحكم همزة
 الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل يعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم
 فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاعتدافان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من
 اسم لم يعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له (الثاني الوزن الذي الفعل به أولى لكونه غالبا فيه)
 وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال * كذاك نووزن يخص الفعلاء * أو طالب * فالعالم (كأنه)
 بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالذال المهملة بحجر الكحل وأما مضموم الهمزة والميم فاسم
 موضع (وأصبع) بكسر الهمزة وفتح الواو والعاشره أو صبوع (وأبلم) بضم الهمزة واللام وسكون الواو
 ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشره أو صبوع (وأبلم) بضم الهمزة واللام وسكون الواو
 بينهما سبع المقل حال كون الثلاثة (أعلاما فان وجود موازنها في الفعل أكثر) منه في الاسم (كلا من
 ضرب) فانه موازن أئد (و) الامر من (ذهب) فانه موازن اصبع بفتح الباء (و) الامر من (كتب) فانه
 موازن أبلم (الثالث الوزن الذي الفعل به أولى لكونه مبدؤا بزائد تذل) على معنى (في الفعل ولا تذل)
 على معنى (في الاسم نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذ
 الأفكل اذا أصابه رعدة (وأكل) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب (فان الهمزة
 فيها لا تذل) على معنى (وهي في موازنهما من الفعل نحو أذهب) مضارع ذهب (وأكتب) مضارع
 كتب (دالة على المتكلم) فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء (ثم لا بد من
 كون الوزن لازما باقيا) في اللفظ على حاله الاصلية (غير مخالف لظن بقاء الفعل نخرجها) لقيما (الاول)
 وهو اللزوم (نحو امرئ علمه فانه) في الرفع نظيرا كتب (و) في النصب نظيرا ذهب وفي الجر نظيرا

الجيم والعين وسكون الفاء ذكر البس في تعليقه انه سأل ابا علي عن قن في
 مثل قولك ضرب بن الهندات هل يصرف فقال نعم يصرف لانه بمنزلة فعل ودزج وان أردت الامر لم يصرف لان هذا لا يكون الا للضمير ولا يمكن
 خلع الضمير عنه وذكر البس ايضا انك اذا سميت بضمير من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من الحاق النون اذ لا فصل بين هذه الواو التي
 في ضربوا وبين التي في الزيدون والمسلمون في ان كلامهم ما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بد من الحاق النون فاعرف ذلك (قوله فكان
 المفتتح الخ) قال الدنوشري لو قال بدله فكان المفتتح بهما من الافعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء كان أحسن (قوله في الرفع نظيرا كتب)
 لله در الشارح ما أدق نظر هو ما أدراه بصناعة فخرج الكلام فانه تم كلام المصنف بذكر النظر في الرفع ووربط لاحق الكلام بما
 قدره بعد ذلك من قوله فلم يلزم وزنا واحدا لانه المناسب لقول المصنف لازما أو ما تقر به المصنف قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير
 مناسب كما لا يخفى لكن قال المصنف في الحواشي ان قول الناظم ان امرأ في حالة الرفع بمنزلة الامر من خرج مردود لان همزته مكسورة كما
 لو كانت قبل التسمية به وعلى هذا فيستحق حينئذ الصرف لما بينته بالفعل في الوزن ويحجب صرفه في الجاهلين الاخيرين لئلا يلزم ما لا نظير له

اضرب

وهو وزن ما لا ينصرف في النصب والمجرى ينصرف في الرفع (قوله يكون حركة عينه تتبع ٢٢١ حركة لامه) قال في الحواشي

لا نسلم أن يجوز فيسه من
الاتباع ما كان يجوز قبل
التسمية لان ذلك ثبت
على خلاف الاصل
والتسمية كوضع
مستأنف فينبغي أن
يجرى على القياس ألا
ترى انهم لما سوا با ضرب
قطعوا همزته فهدى يقال
لوصح ذلك لزم قطع امرئ
ونحوه في العلمية فلا ذاك
هنا ذكر النظر في حالة
الرفع وفات ذلك الشارح
(قوله انما هو في المشترك)
قال الدنوشري مراده
الذي هو فيهما على السواء
والا فالغالب في الاسم
مشترك بينهما أيضا
فليتأمل (قوله الا اذا
كان الخ) قال الدنوشري
رده شيئا العلامة أبو
بكر بان الشرط المذكور
غيره غير كما نبه عليه
السعد التفتازاني اه
أى في بحث اليجاز حيث
حكاه بقيل وأقر أن في
البيت حذف الموصوف
وكذا أقر المصنف ذلك
في المعنى في مباحث
الحذف هذا وقد أسلف
الشارح في باب النعت
ان هذا الشرط خاص
بما اذا كان الموصوف
مرفوعا ولا يخفى انه في
البيت مجرور فتأمل

اضرب في لم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة (لم يبق على حالة واحدة) ففارق الفعل يكون حركة
عينه تتبع حركة لامه والفعل لا يتبع فيه (و) خرج (با) لقيدا (ثاني) وهو البقاء على حاله الاصلية
(نحو رد وقيل ويبيع) مبنيان للفعل فإلما لم يبق على حالها الاصلية (فان أصلها فعل بضم الفاء وكسر
العين) ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل والنقل فقط في بيع
و (صارت) ه يغير رد (بمثلة) صيغة (فعل) بضم القاف وسكون الفاء (و) صيغة قيل وبيع بمثلة صيغة
(ديك) بكسر الهمزة وسكون الياء آخر الحروف بالكاف (فوجب صرفها) لذلك (ولو سميت بضرب)
بضم الضاد وسكون الراء حال كونه (مخففا من ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (انصرف اتفاقا) لان
التخفيف سادق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلية
أم لا (و) ذلك كما (لو سميت بضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره (ثم خففته) ينسكين ما قبل آخره فاذا
فعلت ذلك (انصرف أيضا عند سبويه) لانه عنده كالسكون الاصلية واختاره ابن مالك (وخالفه المبرد)
والمأزني ومن وافقهما فنعوه من الصرف (لانه تغيير عارض) بعد التسمية (و) خرج (با) لقيدا (ثالث)
وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (نحو البب بالضم) في الباء الموحدة فيما رواه القراء (جمع لب)
بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب تلييل والاكثر أن يجمع على البب
ويقال بنات البب عروق في القلب تكون منها الرقة والبب حال كونه (علما) ينصرف (لانه قدبان
الفعل بالفتحة قاله أبو الحسن) الاخفش (وخولف) فعن سيبويه منع الصرف (لوجود الموازنة)
لكا كتب ولان الفتحة رجوع الى الاصل متروك فهو كتحريك استحوذ وتوليس بمانع من اعتبار وزن
الفعل اجاءا ولان الفتحة قد دخل الفعل لزوما كما شددته في التعجب وجواز اكاره دون برد وشذوذا
كضرب البلاد والفتحة اذا تغيرت رائحتها (ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى) كفاعل نحو كاهل علماته
وان وجد في الفعل كضارب أمر من ضارب الا انه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر (ولا) يؤثر (وزن هو)
موجود (فيهما على السواء) نحو فعل بفتح العين وفعل نحو شجر وضرب وجمعهم وخرج (وقال
عيسى) بن عمر اشقني البصري شيخ الخليل وسبويه (الآن يكونا منقولين من الفعل) فانهما يؤثران
فالاول (كلام من ضارب) بفتح الراء (و) الثاني (كضرب وخرج اعلاما) وظاهر كلام الشاطبي تبعاً
للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا ينصرف الوزن المشترك
المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف الا اذا كان فارغاً من فاعله (واحتج) على
ذلك (بقوله) وهو سحيم بن وثيل اليربوعي (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) * متى أضح العمامة تعرفوني
وجه الحجته انه ان جلا فعل ماض حال من فاعله وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه
(وأجيب) عنه (بانه يحتمل أن يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا) أى هو (ففيه ضمير) مستتر يعود
على زيد (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جملة محكية (كقوله * نبئت أخو الى بنى يزيد *) فيزيد
مسمى به من قولك المسال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والاول كان مجردا
عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع (و) يحتمل (أن يكون ليس
بعلم بل) هو وفاعله جملة في موضع خفض (صفة محذوف أى) أنا (ابن رجل جلا الامور) أى كشفها
وفي كلا الاحتمالين نظر أما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير وأما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف
بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدر مخفوض عن أوفى كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سبويه ان قول
عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعب وهو فعل من الكعبية وهو

(قوله ابن وثيل) قال الدنوشري الذي في كلام غيره بدل وثيل وائل وكان صاحب غارات يطلع فيها من ثنية الجبل على أهله قال ثعلب
العمامة تليس في الحرب وتوضع في السلم قال ابن الاعرابي يقال للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا اذا كان جلي الشرف واضح الامر

(قوله كعلقى باتفاق) قال الدنوشري أقول كيف الاتفاق مع قول الاندلسي في شرح المفصل مسألة ألف علقى وهو اسم نبت ان جعلتها للتأنيث لم تصرفه وان جعلتها للاتحاق مرفقه ان لم تسم بها اه فقيه كما ترى تجوز ان يكون ألفا للتأنيث اه وأقول تجوز بذلك سياقى في المتن في باب ألف التأنيث ٢٢٢ فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا اشكال في دعوى الاتفاق لان المراد انه قد وقع

الاتفاق مع العلمية على اعتبار ان ألفه للاتحاق اذا العلمية وحدها الاستقلال بالمنع ولو اعتبر ان ألفه للتأنيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر (قوله كجاميم اسم رجل) قال الدنوشري وكحمدون فيما يراه أبو علي من انه لا ينصرف للتعريف والعجمة بمعنى شبه العجمة بالزيادة التي لا تكون للاتحاد العربية فلما أشبه الاعجمي عومل معاملة قوله ابن المصنف (قوله كعباءة) قال الدنوشري العباءة عصب العنق (قوله المعرفة المعدولة) قال الدنوشري العدل في الاصل مصدره عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية وتعدى بنفسه كقوله تعالى فعذلك على قراءة التخفيف أى فسوالك وثانيها الاضناط ويتعدى بغيره يقال عدل في حكمه أى أفسط ولم يجر وثالثها الميل ويتعدى بعن يقال عدل عن الطريق أى مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل الى صناعتهم (قوله بنية الاضافة) قال

العلم والشديد مع تقارب الخطا (السادس العلم المختوم بالف للاتحاق المقصورة كعلقى) باتفاق (وأرطى) على الاصح حال كونهما (علمين) فانهم مالمحقان بجمعهم والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه ألف الاتحاق بالف التأنيث في الزيادة والموافق لثالث ما هي فيه فانها على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثير اما يلحق به كجاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بما ييل في الوزن والامتناع من الالف واللام فلما أشبه الاعجمي عومل معاملةه والى ذلك أشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذى ألف * زيدت للاتحاق فليس ينصرف

وقيل ان أرطى أفعل فأنعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قات على الاصح وانما يمنع الصرف مع ألف الاتحاق الممدودة كعباءة فانه ملحق بقرطاس لتخلف شهما بالف التأنيث الممدودة لان همزة الاتحاق لا يشبه همزة التأنيث من جهة ان همزة منقلبة عن ألف لا عن ياء فافتراقا في الحكم لاجل افتراقهما في التقدير بهذا علل ابن أبي الربيع وايضا حان الحرف اذ كان متقلبا عن ما منع منع كالمهمزة في صحراء فانها تبدل من ألف التأنيث واذا كان متقلبا عن غير نزع لم يمنع كهمزة علباء والعلقى نبت والارطى شجر وبقى عليه ألف التثنية كقبعشرى ومن أدخلها في ألف الاتحاق فقد سها ذلك في أصول الاسم سداسي فيلحق به (السابع المعرفة المعدولة) عن أصلها (وهي خمسة أنواع أخذها فعل) بضم الفاء وفتح العين (في التوكيد وهي جمع وكتع) من تكتع الجماد اذا اجتمع (ويصع) بالصاد المهملة من البصع وهو العرق بالجمع (وتع) بموحدة فتشاة فوقانية من البتع وهو طول المنق والمانع لهما من الصرف التعريف والعدل أما التعريف (فاتها) على الصحيح (معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بتغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهي أعلام على الاطاعة لما تبعته وأيده بعضهم بحمها باوا والنون مع انها ليست بصفات وردت في شرح الكافية فقال وليس يعنى جمع بعلم لان العلم اما شخعي أو جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلمية باطل اه قلت علم الاطاعة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهي انه لا يعترف في منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم في أول الكتاب وأما العدل فاتها (معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبتعاء وبتعاقياس فعلاء اذا كان اسما) كصحراء (أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات) واختار الناظم وابنه غير هذا العليل فقال لان جمع مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء فلما جاءوا به على فعل لم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاءات وقال الاخفش والقاسمي وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفرداتها فعلاء أفعل كصحراء وأجر فانها يجب معان على جمعها وقال آخرون معدولة عن فعالي من جهة ان مفردتها اسم على فعلاء كصحراء أو الصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية أو الوصفية وكلاهما لا يمتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعها وأما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل

الدنوشري عبارة الرضى في هذا المقام وأما السبب الاخر ففيه أى في أجمع وفي جمع فعن التحليل انه تعريف اضافي لان المشروط الاصل في جامي القوم أجمعون أى جميعهم وقرأت الكتاب أجمع أى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله أن يقول انما لم يعتبر مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتعين فيه كما يحكى مع اعتباره (قوله واذا بطل الشرط الخ)

قال الشهاب القاسمي قد يجاب بفتح بظان الشرط بناء على ان الشرط العلمية أو الوصفية أو شبهها وما هنا كذلك لان فيه شبه العلمية أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لان الشرط الذي بطل شرط ما يجمع بالواو والنون لاما كان ممنوعا من الصرف والجمع بالواو والنون لا يكتفي فيه شبه العلمية والوصفية فليتامل (قوله الا اذا كان مؤثلا لافعل صفة) أي وأفعل هنا ليس صفة قال الشهاب الا ان يقال تشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ما عرفت وقوله الا اذا كان اسما محض الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ربط بين مذكروه ومؤثته فانه لا يجمع بقر بالواو والنون ويجمع تمرة بالالف والتاء اه والى هذا الصنيع أشار بان المراد بكونه اسما محض انه لا مذكروه فقول الشارح لا مذكروه تفسير لما قبله لكن عبر السيوطي في النقل عن الناظم بقوله لا يجمع على فعال الا اذا لم يكن مذكروه على أفعال وكان اسما محض اه ولا يخفى ان المتبادر من محضية الاسم ان لا يكون فيه شبه الوصفية وقد أشار في التسهيل الى أن فيه شائبة وصفية وقد يجاب بان النافي للمحضية شائبة الوصفية لا تشبه الوصفية فليتامل (قوله وجمع واخواته الخ) قال الدنوشري الذي في شرح الكافية لشيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي ان جمع واخواته منع صرفه العدل والصفة الاصلية قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ومن خاله نقلت تصریح الملا عيسى بثبوت الوصفية فيها بحسب الاصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين يدل على انه لا يكتفي في جمع فعلا على فعل كونه صفة بحسب الاصل بل لا بد من الوصفية في الحال (قوله اذا أريد به الخ) هذه القيود لتحقق العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا يمنع من الصرف فلا يردانه لا اختصاص لسحر بالخيرين اذ كل اسم لا ينصرف شرطه التجرد ٢٢٣ من آل والاضافة وتظير سحر أمس الا في هذا وقال

المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما كيف يقاس عليه الجمع بالالف ولان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤثلا لافعل صفة كحمر اه ولا على فعال الا اذا كان اسما محض لا مذكروه كحمر اه وجمع واخواته ليس كذلك واليه أشار الناظم بقوله وهو العلم يمنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد (الثاني) من المعدول (سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من آل والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو (معرفة) بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل يشبه العلمية لانه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضع ايماء اليه وأما العدل فان صيغته (معدولة عن السحر) المقررون بال لانه لما أريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعل من اللفظ بال وقضيه التعريف ففتح الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير مغرب مصروف واختلاف في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية آل (وقال صدر الافاضل) أبو القاسم ناصر بن أبي

الدينوشري لم يشترطوا هنا ان لا يصغروا ان لا يكسر كما قالوا في أمس (قوله كجئت يوم الجمعة سحر) قال الدينوشري قال في المعنى في مبحث اذا وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو أتيتك يوم الجمعة سحر

قال الدماميني أقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما باصداق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئت في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتأمل اه قال الشمني وأقول قوله اللهم الا الخ يفتضى ان سحر بمعنى أول الفجر ليس متباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو متباين له لان المتباينين هما السكيات اللذان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر غاية الامر ان ما يصدق عليه سحر في المثال جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فان بعض ما يصدق عليه جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة فليتامل اه وأقول ليس مراد الدماميني بالمتباينين ما ذكره الشمني حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور في الجزء والكل ليسا متباينين بمعنى انهما يوجدان بالامتنافاة بينهما في الوجود ومراد الدماميني بأول الفجر في قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما يصدق الفجر والاضافة الى الفجر لادنى ملاسة وقول الشمني وأما مطلق السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد يصدق عليه سحر جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله حينئذ فيكون عين قوله غاية الامر الخ قال الشمني يزيد هنا بالاعم من الآخر الشامل له وغيره شمول الكل لجزئه أو الكل لجزئه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اه وقول الدماميني فيكون المراد الخ أحسن منه ان يقال فيكون المراد جئت يوم الجمعة جزءا منه والجزء مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كما ذكره يبقى اليوم على حاله ولم يتعرضا لاعترا ب سحر حينئذ والظاهر انه يدل بعض من كل لان الغرض ان سحر أريد به أول جزء من أول يوم الجمعة فيكون نحو آيات الرزيف ثلثة أو بعضها ولكن ينافية قول المعنى

وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني ولو كان بدلا لاتباعه ولم يظهر لي منع البداية مع فرض ان سحر مراد به الجزء الاول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما نظرا لالتصيق مع عدم تبعية أحدهما للآخر كما في قول الشاعر متى تردن يوم سفار الى آخر ما بينه في المعنى فليتامل وانما اعتبر الدماميني التجوز في سحر بان أريد به الجزء الاول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة بل يجعل ٢٢٤ شاملا لما قبل الفجر ويبقى سحر على معناه لانه يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والحجاز وبعضهم

المكارم المطرزي تلميذا الزمخشري هو (مبنى) على الفتح (لتضمنه معنى اللام) كما مس ورد بيا مور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتح فيه لئلا توهم كما اجتنبت في قبل وبعدها لانه لو كان مبنيا لكان جائزا لاعراب جواز حين في قوله * على حين عابت لتساويهما في ضعف السبب المقتضى للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء أبعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل أرجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبنى ثبت انه غير مضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمن والعدل ان التضمن استعمال الكلمة في معناها الاصلية فزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور غير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير فريدا عليه معنى حرف التعريف (واحرز بالقيود الاول) وهو ان يراد به سحر يوم بعينه (من المهم) فانه ينصرف اتفاقا (نحو نجيهاهم بسحر) أي من الاسحار (وبا) لقيدا (الثاني) وهو ان يستعمل ظرفا (من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال أو الاضافة) للدلالة على التعيين (نحو طاب السحر سحر ليلى ويا لقيدا (الثالث) وهو ان يجرد من ال أو الاضافة (من) ان يكون بال أو الاضافة فانه يصرف اتفاقا (نحو جئتكم يوم الجمعة السحر أو سحره) واليه أشار الناظم بقوله والعدل والتعريف ما تعاسر * اذ انه التعيين قصدا يعتبر

(الثالث) من المعدول (فعل) بضم الفاء وفتح العين (علما للذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار اليه في النظم بقوله أو كفعلا (نحو عمر) مما ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وقثم (وزحل) وجثم (وجج) وقزح وعصم وجطولف وهذل وبلغ وتعل (فانهم قدروا معدولا) عن فاعل غالبا (لان العلمية لا تستقل عن الصرف) وأمكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام التقل فعمز مثلا معدول عن عامر فان عامر ثابت في الاحاد النكرات بخلاف عمر (مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل) التحقيق (كعذرو فسق) فانها معدولان عن عادرو فسق (واجمع وكتع) فانها معدولان عن جماعات وكتعوات (وكأخر) فانها معدولة عن آخر بفتح الحاء والمدوفاة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية وتبني الوصفية وبعضها منقول عن فعل نحو تعل فان ورد فعل مصر وفا حكم بعدم عدوله كما ذر (وأما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاولانه) أي العدل (قد أمكن غيره) وهو التانيث (فلا وجه لتكافئه) أي العدل (ويؤيد) أي اعتبار التانيث (انه) أي طوى (يصرفه باعتبار المكان) فلو كان العدل معتبرا فيهما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علماء من فعل الورد جمعا كعرف وقرب أو اسم جنس كعردون وعراوصفة كعظم ولبدأ ومصدرا كهدى وتقى فانها مصر وفة اتفاقا بقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصر وفا كأدو وعالم يسمع فيه صرف ولا عدومه فان فيه تحولا لافعال سببويه بصرف جملا على الاصل في

بابه (قوله على الفتح) قال الدونشري الظاهر ان الفتح على مذهب المطرزي ليس نائبا عن الكسر فيبطل قول الحلال السيوطي في أوائل كتاب النكت ان الفتح على مذهبه نائبا عن الكسر اللهم الآن يصح نقل عن المطرزي بذلك على انه ان صح بنظر فيه فليتامل (قوله ومنها انه لو كان مبنيا الخ) فيه كما قال المرادي في شرح التسهيل نظر لان تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا (قوله وارد على صيغته الاصلية ومعناها الخ) قال الدونشري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف والتنكير (قوله نحو عمر الخ) قال الدونشري فائدة من العلم الموازن لفعل المعدول عن فاعل بحا اسم رجل فانه معدول عن جاح وهو عندهم ما نحو من حجابا المكان اذا أقام به بالحاء قبل الجيم

فهو على هذا مقلوب ووزنه عقل وقيل هو ما نحو من الحجا الذي هو العقل فيكون مقلوبا أيضا اه من بعض شروح ألفية ابن معطى ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على تمثيل الشارح بحجا ويجعل ذلك شرطا له لان الشارح مثل به كما في نسخة الدونشري وغيره وأما ما في بعض النسخ من رسمه بتقديم الحاء على الجيم فتحريف اذ لم يذكر أحد ان ذلك علم معدول (قوله فانهم قدروا الخ) قال الدونشري انما قدروا ذلك لانهم لما وجدوه غير مصر وف نطاليا من سائر المواضع العلمية اضطروا الى تقدير العدل وبيان الخلو في جميع المواضع أن المؤثر مع العلمية ستة العدل ووزنا الف والنون والعجبة ووزن الفعل والتبر كيب والتانيث وهذه الخمسة متعينة

فتعين تقدير العدل (قوله قال الفرزدق متى تردن الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول وورد الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسقاراسم بشر بنى مازن بن مالك والاديبهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والراي طالب الماء لارض أو ماشية يقال استجرت فلانا فاجازني اذا طلبت منه ماء لارضك أو ماشيتك فاعطاك وأما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قول الفرزدق عن الامر صرقة عنه قال أبو عبيدة يقال للمستجيز الذي يطلب الماء اذا لم يسقه قد عورت شر به وأنشد الفرزدق متى تردن يوما سفار كذاني الصبح اه كلام الدماميني وذكر السيوطي ان اديبهم في البيت رجل من ٢٢٥ أخرج الشعراني (قوله وقد

اجتمعت اللغتان الخ) قال الدنوشري قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعرفون ما آخره وان كان الأول اشكل الحال وعلى الأول من الثاني بشكل بان الكثير لا يعرفون وعلى الثاني منه تشكل بان القليل لا يبتنون اه وكتب شيخنا العلامة الغنيهي بعده أقول على كل تقدير لا اشكال ان العربي يجوز له أن يتكلم بغير لغته وهذا به تسليم انه عربي وانه يحتاج بكلامه والله أعلم بالصواب ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا اشكال كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل أما أول فلان العربي

الاسماء وقال غيره يمنع صرفه جلا على الغالب في فعل عام وليس بجيد قاله الخضر اوى وقوله وليس فيه علامة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه (الرايع) من المعدول (فعال) بفتح القاء (علماء المؤنث كحذام وقطام في لغة) بني (تميم) وتميم أبو قبيلة وهو تميم بن مر بن أد بن طاحه بن الياس بن مضر (فانهم ينعون صرفه) واختلف في لغة ذلك (فتال سبويه للعلمية العدل عن فاعلة) ويرجحه ان الغالب على الاعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزئب) ويرجحه انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما قدم (فان ختم) فعال علماء المؤنث (باراء كسقاراسم الماء) من مياه العرب ملحوظا فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم الماء وقال الجوهري اسم ليشر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكر (وآو باراسم لقبيلة بنوه على الكسر الاقليا منهم) أي من تميم قال الفرزدق متى تردن يوما سفار تجذبها * اديبهم يرمي المستجيز المعورا وانما كان الكثير الكسر منهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسر واتوصلوا اليها ولو منعوه الصرف لا تمتعت قاله الخليل (وقد اجتمعت اللغتان) أي الاعراب والبناء (في قوله) وهو الاعشى ميمون (الم تر واورا ما عادا * اودى بها الليل والنهار * وردهر على وبار * فهلكت جهره قوربار) فبني وبار الاولى على الكسر واورا الثانية رفاعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل أن تكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير الاحرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال أولاهلكت على القبيلة وثانيا وباروا على أهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا يكتب بار وبارا والالف كما يكتب سار واورم اسم قبيلة عاد وادى بها أهلها (وأهل الحجاز يبتنون الباء كلعلى الكسر تشبيهاه ينزال) في التمر يف والعدل والوزن والتأنيث (كقوله) وهو الجيم بن صعيب في امرأته (اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام)

فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضوعين واداسمى بباب حذام مذ كزاله وجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الآن مؤنثا عدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قوله سبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكرنا يتيم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدره عرف مؤنث وبنى لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل والوزن والى ذلك أشار الناظم بقوله

وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما

عند تميم (الخامس أمس) من المعدول (اذا كان مراد به اليوم الذي يليه يوم السبت ولم يقرن بالالف

(٢٩ تصريح في) لا يتشكل بغير لغته ولو قطع اربا ربا كما في مسألة الكسائي وسبويه وأما ثانيا فلان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه وانه عربي خالص اه والحق ان العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطا وسبويه ظن ان ما قاله الكسائي في مسألة الرتبو خطأ كما حققنا ذلك في حواشي الالفية وقد رأيت بخط مولانا القاضي تاج الدين السبكي رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسئلة ومن جلته والذي يظهر ان العربي لا يلحن ولكنه يمكنه أن ينطق بغير لغته فيتعين تاويلها واذ كرمسئلة ليس الالميب الا المسئلة وان الاجز واليزيدي لقنابعض الحجاز بين الرفع وجهد اقل يفعل وبعض التميميين النصب وجهد اقل يفعل وقال ليس فيها انهما لم يمكنهما بغير لغتهما بل انهما لم يفعلا وقرق بين عدم التمكن وعدم الفعل بان عدم الفعل قد يجامع القدرة وأما ان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية عن الدليل اذ وقع لكثير من الائمة الانكار على بعض العرب كروية

والعجاج وأي بجيلة ويحتمل أن الاعشى من هذه الطبقة (قوله فان بعض بني تميم الخ) ويظهر ما وجه اختلاف الغرب في أمس دون
 سحر بل وقع الحزم في سحر عند استيفاء الشروط بأنه ممنوع الصرف أو مصروف أو مبنى على الاختلاف السابق وقالوا هذا في أمس
 إذا كان ظرفا مراداه معين بنى باجاءهم وما المانع من أن يقال به في سحر أيضا وما الفرق بينهما مع أن كلا منهما ما ظرف يمكن أن
 يكون معدولا عما فيه الالف واللام ويمكن ادعاء العلمية فيه (قوله نجسا) قال الدنوشري قال العيني ونجسا صفة لعجائز أو بديل أو عطف
 بيان وينظر هل يصح كونه حالها (قوله الممتوع الصرف) قال الدنوشري اسم الممتوع نوع إلى ضمير الاعراب فيه تجوز والممتوع
 في الحقيقة هو أمس في حالة الرفع والاقتصار على التمييزين والحجازيين في أمس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لا بدله من
 نكتة وما حكم بقية القبائل فليبين ذلك فإنه مهم (قوله والحجازيون يذونه على الكسر مطلقا) قال الزرقاني فانه قال الرضي إذا سميت
 بأمس وجلا على لغة الحجازيين صرفته كما تصرف غاق إذا سميت به وذلك إن كل مفرد مبنى تسمى به شخص أو لوالواجب فيه الاعراب
 مع الصرف كما يجي في باب الاعلام ٢٢٦ وان سميت به على لغة بني تميم صرفته أيضا في الاحوال كلها لانه لا بد من صرفه

في التصب والجر لانه مبنى
 على الكسر عندهم
 فيها وإذا صرفته في
 الحالين وجب الصرف
 في الرفع أيضا إذا سميت في
 الكلام اسم منصرف
 في الجر والتصغير
 منصرف في الرفع (قوله
 أو صغره) قال الدنوشري
 يفهم منه جواز التصغير
 وهو من ذهب ومنعه
 بعضهم فقالوا لا يصغر
 والاول ذهب اليه المبرد
 والفارسي وابن مالك
 والحري والثاني عن
 س وقوفانه مع السماع
 والاولون اعتمدوا على
 التكسير فان التكسير
 والتصغير أحوان قال في
 الصحاح ولا يصغر أمس
 انتهى وذكر نحوه

واللام) ولم يصغر لم يكسر (ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا) رقعوا ونصبا وجر (لانه) علم
 على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الامس) المعرف بال فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين
 وشاهدت أمس وما رأيت زيدا أمس بالفتح فيهما (كقوله
 لقد رأيت عجبا أمسي) * عجائز مثل السعالى نجسا
 فامسى مجرورا بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء فلا فالزجاجي ووجهه
 الموضح في ذلك في شرحي القطر والسذور وزعم بعضهم ان أمسي هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه
 مائد على المصدر المفهوم منه أي مذامسى هو أي المساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم
 (وجههم يخص ذلك) الاعراب الممنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حاتى التصب والجر
 فيدنيه على الكسر فيهما (كقوله اعتمصم بالرجاء ان عن يامس * وقتاس الذي تضمن أمس)
 فرفع أمس على القاهلية يتضمن ولم يذونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروي عز بالزاي بمعنى
 غلب وقتاس أخر من التمامى وهو ان يرى من نفسه انه نسيه (والحجازيون يذونه على الكسر مطلقا)
 في الرفع والتصب والجر (على تقدير متضمننا معنى اللام) المعرفة (قال) أسفة فخران أو تبسح بن
 الاقرن منع البقاء تغلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تسمى
 وطلوعها جراء صافية * وغرو بها صفراء كالورس
 اليوم اعلم ما يجي به * (ومضى بفصل قضائه أمس)
 فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى (والقوافي مجرورة) ومكسورة كما أنشدتها ولا يعارض هذا رقع
 أمس بتضمن في البيت السابق لان احذى اللغتين لا تصادم الاخرى (فان أردت بامس يوما من الايام
 الماضية مبهما) أي أمسا من الاموس (أو عرفته بالاضافة) نحو أمس يوم الخميس (أو) عرفته
 (بالاداة) نحو الامس أو صغره نحو أميس أو كسرتة نحو أموس (فهو معرب اجاعا) اعراب المنصرف
 (وإذا استعملت المجرد) من أل والاضافة (المراد به معين ظرفا فهو مبنى اجاعا) لتضمنه معنى الحرف

الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر على كلام س فقال
 ولا يصغر أمس كما لا يصغر غدا وان تبي أو جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين
 اشباهه فاذا تبي أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثني والمجموع من هذا الجنس شهرة لواحد انتهى
 وقوله فتظهر اللام أي اذا أردت بامس امسان معينان وبالجمع أموس معينة فان اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما اذا أراد
 واحد معين لما ذكر من الاشتهار وأما اذا أراد بالثني امسان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة فذلك كما لمفرد المنكر
 فيستعملان كما استعماله انتهى ويستفاد منه ان من شروط بنائه أن لا يثنى (قوله فهو معرب اجاعا) قال الزرقاني أي لزوال علة
 البناء أي تقدير اللام قال الرضي مانصه ووربما بنى المقارن اللام ولعل ذلك التقدير زيادة اللام (قوله لتضمنه معنى الحرف) قال
 الدنوشري الظاهر ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف على معناه وقال أيضا قال في القاموس أمس مثلثة الاخر مبنية
 اليوم الذي قبل يومك بليسه تبنى معرفة فاذا دخلها أل فعرب به وسمع رأيتيه أمسا منونا وهي شاذة بالجمع أمس وأموس وأماس

فصل

*(فصل) * قوله

وخالف الانخفش الخ
 قال الدنوشري الذي
 يقتضيه النظر صحة ما قاله
 الانخفش وكونه هو
 الصواب لانه عند قصد
 التنكير لا يعود الوصف
 ولا الدلالة عليه لان
 معنى أجر خيئئئذ
 شخص ماسمى بهذا
 الاسم ولا نسلم ان الزائل
 عاد وقوله واذا زال المانع
 الخ غير مسلم (قوله اذا
 لم يكن معتادا) قال
 الدنوشري الضمير
 المستتر في يكن راجع
 للزوال المفهوم من
 قوله لا يزال شيئا وياضاح
 ذلك ان الهمزة في نحو
 أجد اعتيد زوالها
 لاجل التصغير بخلاف
 العدل في نحو عرفانه
 لم يعتد زواله لاجله
 فتأمل (قوله خدر
 عنيرة) يدل من الخدر
 والويلات مبتدأ ولك
 مقدمات خبره وهي معترضة
 بين القول ومقوله قاله
 العيني وأقول لان سلم ذلك
 بل الكل مقول القول
 وكان شبهته كسر ان بعد
 القول ويرد بانها مكسورة
 لكونها جلة استثنائية
 قبل دخول القول
 (قوله ينبغي ان يحتمل
 الخ) قال الدنوشري
 أقول هذا الجمل لا حاجة
 اليه بل هو تنوين صرف ويمكن ان تنقبت فإثباته من الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية

*(فصل) يعرض الصرف غير المنصرف لاحد أربع أسباب الاولى أن يكون أحد سببيه (المأذنين
 له من الصرف) العلمية ثم ينكر (فتزول منه العلمية ويسبق السبب الثاني وهو ما التأنيت أو الزيادة
 أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الحاق المقصورة) تقول رب فاطمة وعمران وعمر
 ويزيد و ابراهيم ومعدي بكر بوارطى) لقيتهم بالجرح والتنوين في هذه الأنواع السبعة لذهاب أحد
 موجبي منع صرفها وهو العلمية واليه أشار الناظم بقوله

واصرفن ما نكرنا * من كل ما التعريف فيه أثرا

(ويستثنى من ذلك) المصروف (ما كان صفة قبل العلمية كأجر وسكران) اذا نكرنا (فسيبويه يبقية
 غير منصرف) للوزن أو الزيادة وعود الوصف الاصلى بناء على ان الزائل العائد كالذي لم يزل (وخالف
 الانخفش في الحواشي) على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود وورد بان زوال
 الصفة كان مانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الانخفش
 رجع عن مخالفة سيبويه (ووافقته في) كتابه (الاوسط) وان أكثر المصنفين لم يذكروا الا مخالفته
 وذكر موافقته أولى لانها آخر قوايا انتهى * السبب (الثاني التصغير المزيل لأحد السببين) المأذنين
 من الصرف (كحميد وعمر في) تصغيري (أجد وعمر) فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان
 الزوال أحد السببين أما زوال وزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به ففعال الموضوع في الحواشي
 ان نحو عرف قد حكموا فيه بانه معلول الصيغة والتصغير لا يزال شيئا ما ثبت اذا لم يكن معتادا له فالحكم
 بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيق أما العدل التقديري فلا لانهما ارتكبهوه حفظا
 لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره (وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبرا
 ولا ينصرف مصغرا (نحو تحلى) يكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالله مزنة
 آخر وهو القشر الذي على وجه الادم مما يلي منبت الشعر حال كونه (علما فانه ينصرف مكبرا ولا
 ينصرف مصغرا الاستكمال العلتين بالتصغير) وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلى بضم
 أو اه وفتح ثانيه وسكون ثالثة وكسر رابعة فهو على زنة تدحرج وتبطر * السبب (الثالث ارادة
 التناسب) المنصرف (كقراءة تافع والكسائي سلا سلا) بالصرف المناسبة اغلالا (وقواريرا) قواريرا
 بصرفهما واصل التناسب الاول آخر ساثر الآيات والثاني الاول عند صرفه قاله الخبصي (و) نحو
 (قراءة الاعمش ولا يغوثا وبعوقا) بصرفه فها التناسب وداوسوا عاونسرا وأفاديهاتين القراءتين انه
 لا فرق فيما يتبع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول
 من صرف الجمع الذي لا نظيره في الاحاد اذ يتأرا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز
 مطلقا على لغة * السبب (الرابع الضرورة) اما بالكسرة كقوله

اذا ما غزاني الجيـش حلق فوقهم * عصائب طير تهدي بعصائب

والقوافي مجرورة أو بالتنوين (كقوله) وهو امر والقيس

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيرة) * فقالت لك الويلات انك مرجلي

فصرف عنيرة بالتنوين وهي بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاي فتاء تأنيث اسم ابنة عمه وقيل
 لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غير ها والخبر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج قاله الاعلم
 وفي الصحاح الخدر استروم معنى انك مرجلي بالجيم انك تصير في راجله أي ماشية لعقر ك ظاهر بعيرى قال
 الدماميني ينبغي أن يحتمل كلاهما في أمثان ذلك على انه يجوز للضطر أن يجعل غير المنصرف
 كما ينصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما فانه
 لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى (وعن بعضهم اطرا ذلك في لغة) حكاهما

اليه بل هو تنوين صرف ويمكن ان تنقبت فإثباته من الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية

(قوله بدل من غائلة) قال الدنوشري أو خبر مبتدأ محذوف كما قال العيني (قوله فاجاز الخ) قال الدنوشري يؤخذ من التعليل ان غير العلمية من الاسباب مثلها الوجود أحد السببين كالوصفية في قائم انتهى وكتب شيخنا الغنيمي بعده وولك أن تقول هذا الاخذ لا يصح اذ هذا القائل مصرح بالاجازة مع العلمية ٢٢٨ دون غيرها فلا يصح أن يؤخذ من تعليله معنى يعود عليه بالابطال وغاية ما يقال ان

التعليل مقدوح فيه بكذا وكذا على اننا لانسلم ان تعليله مقدوح فيه وانما معناه فيما يظهر الآن ان أحد سببي المنع الذي لو فرضنا انضمام سبب آخر اليه منع فاذا وجدنا مع ذلك ونحو قائم الذي أورده ليس كذلك فليتامل مع التحرير والله أعلم انتهى ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المحشى فلا يصح الخ مردود وكان الصواب أن يقول مثلما لزمه العلمية على غيرها وبين وجه المنزلة (قوله وحكي الفخر الرازي الخ) قال الدنوشري هذا مذهب مردود بها قال الشارح ولان الاصل في الاسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يخذل من الاصل وتبينها براءة الذمة فاتها لما كانت هي الاصل لم تصر مشغلة الابتهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعى ويحافظ عليها والثاني ان لاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلوراعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تشر بخالفه الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم للإطلاق في الاعراب فلا ينبغي أن يجلب الاصل الى حيز الفرع لا بسبب قوى قاله ابن اياز (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدنوشري ينظر هل يخالف ذلك مرقاه الشارح في شرح الازهرية من ان الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار الى الفاعل أولا * (فصل) *

الاخفش وقال كاشها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فخرت ألسنتهم على ذلك في الكلام (وأجاز الكوفيون) الأبا موسى الحامض من شب وخهم (والاخفش والفارسي) من البصريين (للاضطراب أن يمنع صرف المنصرف) قال الموضع في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفرع (وأبا سائر البصريين) أي باقيرهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الاختل (طلب الازرق بالكتاب اذ هوت * بشيب غائلة النفوس غدور فنع صرف شيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شيب بن يزيد رأس الخوارج الازارقة وبالخ في آخره حتى ادعى الخليفة وسمى أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازرق جمع الازرق بزي فرأى من فعل طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتاب الجيوش وهوت من هوى به الامر أطعمه وغيره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت (وعن) أبي العباس أحمد بن يحيى (تعلب انه أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (في الكلام) مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكي الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على أصلهم فانهم يدعون ان الفعل أصل للمصدر فزالته فرعية الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف * قلت ويلزم من ذلك أن تكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله ولا اضطرار أو تناسب صرف * فوالمنع والمصرف قد لا يتصرف

(فصل * المنقوص) وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة (المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذف باؤه رفعا وجرانون ياقاق) سواء كان جمعا لانظيره في الآحاد أم مصغرا فالاول (كجوار) فان مانعه من الصرف صيغة تنهي الجوع (و) الثاني نحو (أعجم) تصغير أعجمي فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو أبيض بناء على ان وزن أبيض لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه او كذا ان كان علما كقاضي علم امرأة) فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي (وكبري علما) فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاني جوار وأعجم وقاض وبرم ومرت بجوار وأعجم وقاض وبرم بالتون وحذف الياء في الجميع في طائي الرفع والجر واليه أشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا قني * اعرابه تسج جوار يقتني هذا قول سيبويه والتحليل وأبي عمرو وابن أبي اسحق وجهه والبصريين (خلاف الفيرنيس وعيسى بن عمر من البصريين) (والكسائي) بأبي زيد والبغداديين (فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا) فية ولون في الرفع جاني جوارى وأعجمي وقاضى ويرمى بآيات الياء ساكنة فية من مقدر اقيها الضمة ويقولون في الجر مرت بجوارى وأعجمي وقاضى ويرمى بفتح الياء فية (كما) تفتح (في النصب احتجا بقوله) وهو الفرزدق (قد عجمت مني ومن يعيليا) * لما رأتني خلقتا قلوبا بفتح الياء من يعيليا مصغرا على علم رجل ولم يفتونه لانه لا ينصرف العلمية ووزن الفعل كيبيطر وألفه

الاختل (طلب الازرق بالكتاب اذ هوت * بشيب غائلة النفوس غدور فنع صرف شيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شيب بن يزيد رأس الخوارج الازارقة وبالخ في آخره حتى ادعى الخليفة وسمى أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازرق جمع الازرق بزي فرأى من فعل طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتاب الجيوش وهوت من هوى به الامر أطعمه وغيره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت (وعن) أبي العباس أحمد بن يحيى (تعلب انه أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (في الكلام) مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكي الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على أصلهم فانهم يدعون ان الفعل أصل للمصدر فزالته فرعية الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف * قلت ويلزم من ذلك أن تكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله ولا اضطرار أو تناسب صرف * فوالمنع والمصرف قد لا يتصرف

الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تشر بخالفه الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم للإطلاق في الاعراب فلا ينبغي أن يجلب الاصل الى حيز الفرع لا بسبب قوى قاله ابن اياز (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدنوشري ينظر هل يخالف ذلك مرقاه الشارح في شرح الازهرية من ان الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار الى الفاعل أولا * (فصل) *

(قوله ان الفرزدق أخطأ) نظير هذا قول الجرجاني ان قوله الفرزدق ما أنت بالحكم ٢١٩ النرضى حكومته خطبا جاع وفي ذلك

دليل على انه ليس بكل عربي يحتاج بكلامه وقد مر قريبا ما يتعلق بذلك * (هذا باب اعراب الفعل) * (قوله وسلم من نوني التوكيد) هذا انما يحتاج اليه اذا أريد ان كان مرفوعا لفظا أو تقدير افتقار وهو الذي يقتضون عليه في تعريف الاعراب والمعرب فان أريد ما هو أعم من ذلك ومن الرفع محلا فلا وجه لهذا القيد لان المضارع المثنى كدبتوني التوكيد الذي اتصلت به نون الاناث اذا تجرد من الناصب والجزم مرفوع محلا (قوله لزم التناقض بذكر اليوم) قال الدنوشري قد يقال ان محل افادتها التأييد انما هو عند الاطلاق قاله الشمني (قوله ولا تقمع الخ) قال الدنوشري ينظر عليه هل ان دالة على النفي تضمننا أو التراما والظاهر الثاني حتى تكون دلالتها على النفي كدلالة العمى على البصر في الآية المذكورة ان دالة على طاب عدم الكون ظهيرا للجزم من فهي موضوعة لطلب المضاف لانه مع عدم الكون ظهيرا ومن ادعى دلالتها على النفي تضمنية ولم يحز كونها الترابية وادعى بدها ذلك فذلك

الاطلاق وخلقها بفتح الحاء المعجمة واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا ث الميتة والمقولي بفتح الميم المتجا في المنكمش وقال عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعيليا وردبانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو الفرزدق (في غير العلم) لما بلغه مقالته عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى هجوتيه * (ولكن عبد الله مولى مواليا) فإظهار الفتحة في حالة الجزم ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حذف الفجر ووالي * (هذا باب اعراب الفعل المضارع) * اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والجزم وسلم من نوني التوكيد والاثان كان مرفوعا كقوله يوم وانما اختلفوا في تحقيق الرفع له ساهو على أقوال أصحاب قولهم (رفع المضارع تجرد من الناصب والجزم وفاقا للقراء) وغيره من حذاق الكوفيين والاعنقش واليه أشار الناظم بقوله ارفع مضارعا اذا تجرد * من ناصب وجازم كنسعد (لا) رافعه (حلو) محل الاسم خلافا للبصريين (غير الاعنقش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه ان ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهم اقل من حيث ذلك محلا لاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعة الاسم خلافا للعرب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول القراء بان التجرد أمر عديم والعدم لا يكون سببا لوجود غيره وأجيب بان التجرد أمر وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لعدم الناصب والجزم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد (لا تتقاضاه بتجوها لا تفعل) وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس محلا لاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس وأجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرف التحضيض والتنفيس فلم يغيره اذا أثر العامل لا يغيره الاعمال آخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول العرب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وأجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالاجل على الاسم ومضارعة اياه (وناصبه أربعة) عند البصريين وعنده الكوفيين (أحدها النفي وهي لنفي سيفعل) أي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن يبرح عليه ما كفن حتى يرجع اليناموسي فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسي واما الى غير غاية نحو ان يخلقوا ذبابا فان نفي خالق الذباب مستمر ابدان خالقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعاً والالكان ممكن لا محالاً (ولا تقتضي) لن (تأييد النفي) خلافا للزمخشري في أنموذجه لانها لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم اناسيا ولزم التكرار بذكر ابدان في قوله تعالى وان يتعنوه ابدان ولم يتسمع مع ما هو لا تتراء الغاية نحو قوله تعالى فلن أبرح الارض حتى يأذن لي أبي وتأيد النفي في ان يخلقوا ذبابا بالامر خارجي لان مقتضيات ان (ولا) تقتضي (توكيده) أي النفي (خلافا للزمخشري) في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك ان أقوم محتمل لان ترينه انك لا تقوم أبدا وانك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم افادة التأيد والتأييد (ولا تقم) لن (دعائية) بان يكون الفعل بدها دعاء (خلافا لابن السراج) وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للجزم من مدعين ان دعاءه فاجعلني لا أكون ولا حجة لهم فيها الامكان جعلها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه الله تعالى أن لا يظهر مجرما جزء تلك النعمة التي أنعم الله بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المعنى غيره فقال وتاتي ان الدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والمحنة في قوله

تشبهه فليجذر عبد الله وعلى العصامي انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده بل التثني من هذين العائلين أيضا فان المرجح

في مدلولات اللفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذي لم ينشأ عن دليل بل ظاهر كلام أئمة اللغة ان مدلولها المطابق انما هو النقي على ما فيه من المسامحة المشهورة وان هذه المعاني الزائدة انما نشأت من التراكيب بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما حرر في محابه وكان الشارح أشار الى ذلك بقوله بان يكون الفعل بعد دعاءه وبقوله مدعين ان معناه الخ فليقهم (قوله لن ترالوا الخ) قال الزرقاني هو دعاء لهم بان يستمروا على ما هم عليه من الانعام وقوله ثم لازلت الخ دعاء له بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم وقواد ثم لازلت لكم أي لانما لكم وقواد خالد الخ أي باقيا بقاء الجمال قال الدماميني البنية من بحر الخفيف وهو مدرج آخره اللام الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن ترالوا كذلكم خبر لدعاء ولا يمينه كون المعطوف عليه بشم دعاء بناء على ٢٣٠ جواز عطف الانشاء على الخبر (قوله كما في ويلمه) قال الزرقاني أصابه ويل أمه فحذفت الهمزة (قوله

خلافا للخليل والكسائي) قال
 الدنوشري ردس مذهب
 الخليل والكسائي بجواز
 تقدم معمول معمولها
 غلبها نحو زيد لن أضرب
 وأجيب بأنه قد يحدث
 بعد التركيب ما لم يكن
 قبله ومنع الانخس
 الاصغر تقدم معمول
 معمولها عليها ونهيب
 الفراء الى أن لن هي
 لا بدلت ألفها نونا وهو
 ضعيف قاله المرادي (قوله
 وتر كذا الثلاثة الباقية الخ)
 مر أحد الثلاثة وجوابه في
 كلام الدنوشري والثاني
 ان التركيب فرع عن
 البساطة فلا بدعي الا
 بدليل قاطع والثالث أنها
 لو كانت كسبة مما ذكر
 لم كانت لا داخل على
 مصدر مقدر من ان
 والفعل ومعنى أن يقوم
 زيد لا قيام زيد فتدخل
 لا على المعرفة من

ان ترالوا كذلكم لازلت لكم خالد اخلاود الجمال

انتهى وهي بسيطة على وضعها الاصلى عند سيبويه والجمهور (وليس أصلها لا) الناقية (فأبدلت الالف
 نونا خلافا للقراء) وحجته انها حرفان ناقيان ثنائيان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم
 المهمل فيجعلها مهملًا وان المعهود انما هو ابدال النون ألفا كسفة عمالا العكس (ولا) أصلها (لان)
 فتكون مركبة من لاقية نظار المعناها ومن ان المصدرية نظر العملها (فحذفت الهمزة تخفيفا) كما في
 ويلمه (والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي) والخازن رنجي وحجتهم قرب لفظها من نونا وان
 معناه من النقي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد طاعت على الاصل في الضرورة أنشد أبو زيد لجابر
 الانصاري فان أمسك فان العيش حلو * الى كأنه عسل مشوب
 برجي المرء ما لان يلقى * ويعرض دون أبعده الخطوب

أي لن يلقى وزد عليهم باربعة أمور أفواها انه انما يوضح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلوا وقد
 لا يظهر أحدهما كما قاله الشاويين وتر كذا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب (الثاني في المصدرية)
 وهي الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقدير انحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي
 وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي تعليلية (فاما) المصدرية فتناصبه بنفسها
 كما ان المصدرية كذلك وأسما (التعليلية فخارة والناصب بعدها ان مضمرة) لزوما في النشر (وقد تظهر في
 الشعر) كقوله * كيما ان تغر وتخذعا * وضيائي وما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارحة
 هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكي أعلم وقولهم كيما وعن الانخس ان كي جارة
 دائما وان الناصب بعدها بان مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تا كيد اللام
 كقوله * ولا لا ابهم أبادوا * رديان القصيح المقيس لا يخرج على الشاذ عن الكوفيين ان كي ناصبة
 دائما ويرده قول العرب كيما كما يقولون ما فان أجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف
 وانحراج الاستفهامية عن المصدر وحذف ألفها في غير البحر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل
 النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في
 تفسير وجوه يوه ثذناصرة كيما فيعود أي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غير يب لا يقاس
 عليه على ان المحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه (وتتبع المصدرية ان سبقتها اللام نحو

غير تكبر يرمع انه يكون مبتدأ لا خبر له ولا في الكلام ما يتوب منابه وانما ذكرناها للثابت في النفس متشوقة لها (قوله وانحراج لكيلا
 ما الاستفهامية عن المصدر) قال ابن مالك في التوضيح ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذالا يلزم صدرتها فيعمل سا قبلها فيمارفعا نحو
 كان ماذا ونصبا كقول أم المؤمنين أقول ماذا ولا بن المرسل المعرب في ذلك رسالة (قوله وتتبع المصدرية الخ) قال الدنوشري قال في
 التسهيل وتتبع أي كي المصدرية بعد اللام على رأي وهو رأي س والجمهور ومعلقا على رأي أي وهو رأي الكوفيين فانها ناصبة
 عندهم مطلقا تقدمتها اللام أولم تقدمها وتتبع الثانية أي وهي الجارة مطلقا أي على رأي أي وهو رأي قوم من النحويين يردونها الجارة
 على كل حال تقدمت اللام أولم تقدم وترجع مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان قال شراحه كالدماميني كقولك جئتك لكي أن
 ذكر مني فيترجع ان تكون كي حرف جر مؤكدة للام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان فتكون مؤكدة لما وانما يترجح الاول بوجه

أما أول فلان إن أم البابت فالأولى الاعتناء بشأنها وإذا جعلت في تعليلية لزم أن يكون في هي الناصبة ففيه وفاعلها استحقاقه من الاعتناء
 بشأنها حيث لم تعزل عن عملها وأما ثانيا فلان ما كان أصلا في بابها لا يجعل تو كيدا للغيره وأما ثالثا فلان إن وليت الفعل فكانت لتقربها
 ومجاورتها أحق بالأعمال من البعيد انتهى فان قلت قواه وترجع مع اظهار ان مرادفة اللام الخ بل وقواه ومثله وتعين الثانية مطلقا
 الخ يفيد جواز ادخال حرف الجر على مثله ومباشرة له في غير ضرورة في خالف قول الشارح لتلايدخل الجار على الجار إن خص بغير ذلك
 سئل عن المعنى القارق واتجه حينئذ أن يقال ما غ ذلك في بعض المواضع فليست مطلقا اليقين امكانه قلت لان سلم المخالفة من هذه
 الجهة لان معنى كلام الشارح ان الحرف الذي جرم بعده لا يجوز أن يدخل عليه حرف جرم وهذا لا يناق انه يجوز تو كيدا حرف الجر بحرف
 جرم آخر وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل وشروحه لكن يتوجه حينئذ على الشارح ان هذا لا ينتج مطلوبه من تعين المصدرية بعد
 اللام الذي هو مذهب من والجمهور ولا يمكن حمل في على انها حرف جرم مؤ كد للام والنصب ان مقدرة بعدهما كما فالوه في عكسه
 نحو حيث في لا قرأنا المحاصل انه ان أريد دخول حرف الجر الممتنع مطلقا اجتماعهما أشكل عليه ما نقلناه عن التسهيل وشروحه
 وان أراد به ما اذا كان الثاني هو الجار والأول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جرم مؤ كدة للام قبلها كما في عكسه
 فليتامل من خط ابن قاسم العبادي (قوله لكي لا تأسوا) قال الدنوشري ما خوذ من الأسي ٢٣١ وهو الحزن قال بعضهم والتاسي
 عند الأئمة ان تنظر الى

لكي لا تأسوا) لتلايدخل الجار على الجار (و) تتعين (التعليلية ان تأخرت عنها اللام أو أن) فالأول (نحو)
 قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات (كي لتقضي رقية ما * وعدتني غير مختاس)
 فكى هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضي عنها وتقضي منصوب بان مضمرة وأما حكاية الاخفش لكي
 ما أضر بك بالرفع فخرجة على جعل ما موصولة وكى حارة مؤ كدة للام كما كدت الكاف بمثل في ليس
 كثره شي ومثل بالكاف في مثل كعصف ما كول (و) الثاني نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله ل احسان
 خلا فالزنجشري فقالت أكل الناس أصبحت ما نحا * لسانك (كيما ان تعروتجدا)
 فكى هنا تعليلية لتأخر ان عنها وكل الناس مفعول أول لسانك مفعوله الثاني وتعريض العين
 المعجمة وبالراء المهملة (ويجوز الامران) المصدرية والتعليلية ان فقد سبق اللام وتأخر ان أو وجد
 فالأول كما (في نحو كي لا يكون دولة) فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي
 تعليلية فيكون على الأول منصوب بنفس كي وعلى الثاني منصوب بان مضمرة بعد كي والأولى ان
 تكون مصدرية كما ذكره الموضع في باب حروف الجر (و) الثاني كما في (قوله)
 أردت لكيما ان تطير بقرتي * فمتر كهاشنا ببدا بلقع
 فكى تحتمل ان تكون مصدرية بل دخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون تعليلية لتأخر ان بعدها فان كانت
 مصدرية فان مؤ كدة المعنى السبب وان كانت تعليلية فاللام مؤ كدة المعنى التعليل وكونها تعليلية
 أولى من كونها مصدرية لازنا كيدا الجار بجار أسهل من تا كيدا حرف مصدرية قاله

عند الأئمة ان تنظر الى
 أسي غيرك أي حزنه وأنه
 مثل حزنك فتصبر والاسي
 هو الحزن ولا يعجني
 هذا وهو عندي ما خوذ
 من قولهم أسي الجرح
 والجرح أي داوي
 والاسي هو الطبيب
 المداوي فكان معنى
 التاسي التطيب والتداوي
 بالصبر ولو كان على ما ذهبوا
 اليه لكان معنى التاسي
 التحزن تقول أسييت
 أي حزنت وتاسيت انتهى
 من سلوان المطاع (قوله)
 لتقضي قال الدنوشري

هو يسكون الياء من تقضي لانه من بحر المديد وغير بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضاء غير مختلس ومختلس بفتح اللام
 مصدره يمي أي قضاء غير اختلاس أي ذي اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه (قوله) وأما حكاية الاخفش الخ) قال الدنوشري
 مراده منه ان ما موصول حرفي هو والفعل اسم تاويلا بمجرور باللام والتقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول
 المتن وتعين المصدرية ان سبقتها اللام وقوله كما كدت اللام بمثل الخ هذا مبني على ان الكاف أصلية ومثله زائدة مؤ كدة في
 المعنى وان كانت الكاف مضافا اليها أو حرفا جاريا وأما اذا قلنا ان الكاف زائدة فهي المؤ كدة واذا قلنا الا زائدة قلنا كيدا لاحدها
 بالآخر فليتامل (قوله) ويجوز الامران الخ) قال الدنوشري قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم العبادي تنبيه تحصل ان كي اذا تجردت لفظا
 عن اللام جازان تكون مصدرية وان تكون حرف جرم وان مقدرة بعدها لا تظهر الا في الضرورة وان تقدمتها اللام وظهرت ان بعدها
 ترجع كونها جارة بمعنى اللام وبقى ما اذا تأخرت عنها اللام نحو حيث كي لا قرأ أو تتعين حينئذ انها حرف جرم اللام تا كيدا وان مضمرة
 بعدها ولا يجوز أن تكون هي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز أن تكون
 كي زائدة لانه لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا في شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال قال أبو حيان وأجمعوا
 على انها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالانافية وسال الزائدة وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصر بين وهشام ومن واقعه من

الكوفيين في الاختيار ووجه الكسائي بمسؤول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل وعبارة التسهيل ولا يتقدم معمول معها فلا يجوز جئت النحوي أن تعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل أي فتقول جئت كي النحو وأعلم بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسائي في المسئلة من (قوله في الابتداء) قال النوشري لو حذف في لكان أحسن كما لا يخفى وفي قوله فيكون الخ مسامحة وكذا في ما يأتي * (فائدة) * ان المصدرية الداخلة على الماضي والامر وما المصدرية مثلا كيف يصدق عليها حذف الحرف ولم يبدل على معنى التثنية من زعم ان لهما معنى فعلية ببيانه وقد يقال في أن انه يكنى في صدق حذف الحرف عليها دلالة التمهال على الاستقبال حين دخولها على المضارع فان صدق الحذف على افراد الحدود بالاطلاق العام دون الدوام ومعنى الاطلاق العام تصاف الموضوع المحمول ٢٣٢ في وقت ما انتهى ولك أن تقول يكنى في صدق حذف الحرف عليها دلالة التمهال على السبب

الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القرية الخ لفة مفعول ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفراء التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها والباطع الارض القفراء التي لا شيء فيها الناصب (الثالث ان) المصدرية وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء (في نحو وأن تصوموا خير لكم) والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليتين فتكون في موضع رفع على القاعدية في نحو ألم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فارتدت أن أعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل أن يأتي يوم ومحملة لهما في نحو (والذي أطعم ان يغفر لي) خطيبي أصله في أن يغفر لي فحذفت في نصب ما بعده أو أبقى على جر وأكسر العرب على وجوب افعالها (وبعضهم يهملها) جوازا (جلا على ما أختار أي المصدرية) بجامع ان كلا منها حرف مصدرى ثنائي واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أهمل ان جلا على * ما أختار حيث استحقت عملا (كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاة) برفع يتم والقول بان أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف (وكقوله ان تقرأ على أسماء ويحكى * مني السلام وان لا تشعر أحدنا)

فان الاولى والثانية مصدرية ثان غير محققين من الثقبلة وقد أهملت الاولى وأعملت الثانية وبعضهم أعمل ما المصدرية جلا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولي عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان هذه مصدرية مبهمة هو قول البصريين وزعم الكوفيين انها مخففة من الثقبلة شذا تصالها بالانحلال المنصرف الخبري والقياس فصله منها بقدا واحدى أخواتها (وتأني ان مفسرة) بمنزلة أي (وزائدة) دخولها وخرجها سواء (ومخففة من ان) المشددة (فلا تنصب) الفعل (المضارع) في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها (فالمفسرة هي المسبوقه بجملة فيها معنى القول دون حروفه) المتأخر عنها جملة ولم تقسرن بجوار (نحو فوا وحينا اليه ان اصنع الفلك) أي اصنع (وانطلق الملا) منهم ان امشوا أي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق السننهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء فخرجوا آخروا هم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقتله أن افعل كذا لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عمقور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة وهو مصدر يحذف القول ولا يجوز ذكر عسجد ان ذهب لعدم فخر الجملة بل يجب الاتيان بآي أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى

دائما وهي من المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كي في قوله لتأكيد معنى السبب (قوله ومحملة لهما) أي اوضع النصب والجر ووجه الاحتمال ان محمل ان وصلتها بعد حذف الجار هل هو نصب أو جر كما تقدم في آخر باب حروف الجر (قوله يهملها) قال النوشري عبر بالمضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك بقوله وبعضهم أهمل الخ ويحتاج الى تكتة وقد يقال في عبارته اشارة الى قوله ذلك (قوله والقول بان أصله يتمون الخ) قال النوشري جعل اليماء يني كون الاصل يتمون منصوبا بان أولى من أهمال ان ووجهه بان جعل ان الناصبة على ان المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياسي وانما وقع في شذوذ

من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير مقبس وقوعه في فصيح الكلام شائع فالصواب ان التخريج وعن على هذا أظهر (قوله نحو كما تكونوا الخ) في فتاوى الجلال السيوطي مسئلة هل ورد في الحديث كما تكونوا يولي عليكم الجواب نعم رواه ابن جميع في مجمع من حديث الحسن بن أبي بكره وفيها بعد ذلك انه سئل عن لفظ حديث كما تكونوا يولي عليكم حذفت النون من تكونوا دون ناصب وجازم فاجاب بان هذا الحديث رواه البيهقي في شعب اليمان بالفظ كما تكونوا بلا نون وقد خرج على ثلاثة أوجه أحدها انه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم الثاني وهو رأي الكوفيين والمبرد انه منصوب أو رده شاهد على مذهبهم ان ما تنصب الثالث انه من تغييرات الرواة (قوله لان الجملة السابقة الخ) قال النوشري ينظر اذا لم تكن مفسرة

هل هي مصدرية أو زائدة أو مخففة فليست أم لا (قوله واعترضه الدماميني الخ) قال الدنوشري قال الدماميني فهو رجمه الله ان الجماعة أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فإبطه بتعابرها ما وليس الامر كما فهمه انما التفسير لم يتعلق كتبت وهو الشئ المكتوب وقم هو في نفسه ذلك الشئ قال الرضى وان لا تفسر الامفعول لا مقدر اللفظ الا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر أى نادينا بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قوله كتبت اليه ان قم أى كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله ٢٣٣ تعالى اذ وحينا الى أمك ما يوحى

ان اذ فيه انتهى وقال الشمني وأقول هذا اختيار الرضى وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع (قوله وهو باغت) أى كما قال المصنف وقال باغت منقول من بغته بالامر اذا فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر وقيل قائله ارقم بن علباء الشكري (قوله فامهله) بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني الآتى (قوله حتى اذا ان كانه) قال الدنوشري ينظر هل اذا شرطية أو هي ظرف مجرد عن الشرط أو هي جاثية فان قلنا بالاول فان شرطها وجوابها أو بالثاني فان الجملة الفعلية المترتبة بعدها أو بالثالث فيلزم وقوع الجاثية بعدها حتى وقد يقال انها ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره

وعن الكوفيين انكار ان التفسير به البتة قال في المعنى وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أى ذهب ولهذا وجدت باي مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطور ذكره (والزائدة هي التالية للمسا) التوقيفية (نحو فلما ان جاء البشير) ألقاه على وجهه (والواقعة بين الكاف ومجروورها كقوله) وهو باغت الشكري (كأن ظبية تعطوا الى وارق السلم) فيمن جزئية أى كظبية وتعطوا تتناول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرقى مثل أو ورق والسلم يفتح تحتين شجر له شوك (أو الواقعة بين) فعل (القسم) المذكور (ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم) * لكان لكم يوم من الشر مظلم أو المتروك كقوله اما والله ان لو كنت سرا * وما بالحرا أنت ولا العتيق أى أقسم والله لو كنت سرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جى به ليربط الجواب بالقسم وبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قاله في المعنى أو الواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه * معاطى يد في لجة الماء غامر فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد ما وأقلها الواقعة بين الكاف ومجروورها وزعم الاخفش انها تزداد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم جعل منه وما لان لا تتوكل على الله وأجيب بان ان مصدرية لا زائدة والاصل ومالتا في ان لا تتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجرح (والمخففة من ان) المشددة (هي الواقعة) غالباً (بعد علم) خالص سواء عدل عليه بمادة علم أم لا فالاول (نحو علم ان سيكون) والثاني (نحو أفلا يرون ان لا يرجع) وقيدت العلم بالخالص احتراماً من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءتهم أفلا يرون ان لا يرجع بالنصب (أو بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو وحسبوا ان لا تكون) فتنة في قراءة الرفع (ومجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة) اجراء للظن على أصله من غير تاويل (و) النصب (هو الارجح) لان التأويل على خلاف الاصل (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) أى على النصب (في) ألم (أحسب الناس ان يتركوا) محذوف التون (وانختلفوا) في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقراء غير أى عمرو والآخرين) جزوة والكسائي (بانه نصب) وقرأ أبو عمرو وجزوة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا واو عالم بقروا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل في كون ان ناصبة أو مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ألا ترى انك ترفع في رأيت ان لا يقوم زيد اذا أردت اليقين مثل أفلا يرون ان لا يرجع وتنصب ان أردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون فتنة خلافاً للبرذفانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافة فتنب ان الواقعة بعده الفعل

(٣٠ تصريح في) حتى اذا يقال فيه كانه الخ والمعاطاة المتأولة واللجة باللام المضمومة توباً للجحيم معظم الماء والغامر بالمعجمة المعطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية قاله الشمني فعليه يكون غار خيرا بعد تحبير لكان أو صفة المعطى ان صح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في انقائه كما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مخمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حاله العريق ويؤخذ منه ان في لجة الماء متعلق بغار وهو غير متعيز (قوله فتنب ان الواقعة) قال الزرقاني مترتب على المتنى وكذا قوله وترفع

(قوله والنوعان الخ) قال الدنوشري لوعبر بقوله والامر ان كان اولي (قوله به العلم الصريح) قال الدنوشري الباقي في معناه (قوله وعلى القول بالحرفية) قال الدنوشري مقابله انها اسم واليه ذهب بعض الكوفيين وأصلها اذا والاصل ان يقول اذا جئتني أكرمك فذف ما تضاف اليه وعرض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور قاله المرادى (قوله بان اعتمد الخ) ظاهره محصر وقوعها خشوا في ذلك وانه ليس من وقوعها خشوا نحو يازيد اذن أكرمك ويؤخذ من كلام أبي حيان خلافة لانه بعد ان نقل فيما لو تقدم معمول الفعل على اذن نحو يازيد اذن أكرم بطلان العمل عن القراء واجازته عن الكسائي قال ولا تنص أحفظه عن البصريين ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها ان لا تعمل والحالة ٢٣٤ هذه لانها غير مصدره ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدره

في النية لان النية بالمفعول
التاخير اه فقوله لان
النية الخ يفيد عدم
التقدم قطعا عند
البصريين فيما تقدم فيه
النداء هذا وينبغي ان
يكون المقصود حصر
الحشوا الذي يهمل معه
وجوابا والافسياني فيما
اذا سبقها العاطف انها
تهمل في غير هذه المسائل
الثلاث (قوله أو مقدر
الخ) قال الدنوشري يناهيه
ما صرح به العيني في شرح
الشواهد ان ذلك جواب
للقسم المذكور في البيت قبله
خلفت برب الراقصات
الى منى

يقول القيا في نصها وذيملها
لكن العيني تناقض كلامه
فانه قال قبل ما ذكرناه
عنه ولا أقبلها في موضع
جزم على جواب الشرط قال
والراقصات ابل الحجاج
التي يتبخترن في مشين
كأنهن يرقصن ويغول

ولا اجراء غيره مجراه فيرفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري
غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جاتزان والفراء وابن الاثير يَنْصِبَانِ بعد العلم الصريح والى
النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله وبلن انضبه وكي كذا بان * لا بد علم والتي من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحح واعتقد * تخفيفها من ان فهو مطرد
ومن غير الغالب وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فانها مخففة من الثقلية ولم تقع بعد علم ولا ظن
الناصب (الرابع اذن) والصحيح انها بسيطة لامر كبة من اذوان أو اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها
الناصبية بنفسها لان مضمرة بعدها (وهي) على القول بالحرفية (حرف جواب جزاء) عند سيبويه وقال
الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تنمحض للجواب بدليل انه يقال أجبك
فتقول اذن أظنك صادقا اذلا مجازة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال أو في الماضي
ولا يدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملقوظ به أو مقدر
سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي
فيه جزءا لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاءها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا (وشرط اعمالها ثلاثة
أمر أحدها ان تتصدر) في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف محالها (فان وقعت حشوا) في الكلام
بان اعتمدا بعدها على ما قبلها (أهملت) وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها
نحو أنا اذن أكرمك الثانية ان يكون جوابا لشرط قبلها نحو وان تأتي اذن أكرمك الثالثة ان يكون جواب
قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا أخرج أو مقدر (كقوله) وهو كثير عزة

(لئن عاد لي عبد العزيز بمنزلها * وأمكنني منها اذا أقبلها)
برقع أقبلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف
وأهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه بخلاف ما وقع في المعنى تبع للشارح
وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثير امتدح عبد العزيز
بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن على أعطاك فتعني أن يكون كاتبه فلم يجبه الى ذلك وأعطاه جائزة
والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وأمكنني منها لم أترك مقالتي الاولى وأتمني عليه ان اكون كاتبه كما فعلت
أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (وأما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذا أهلك أو أطيرا)
ينصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها (فضرورة أو) لا ضرورة و (الخبر) أي خبر ان

يقطع والنص السير الشديد والذميل يفتح الذال المعجمة نوع من السير والضمير في بمنزلها
ولا أقبلها يرجع الى خطة الرشيد المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا ينافي قول الشارح انه راجع الى المقالة وما معنى خطة الرشيد اه
وأقول لا ينافي لجملة الامرين وذلك لان الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان أبي الخليفة عمرو كان نائبا بمصر عن ابن أخيه سليمان
الخليفة ولم يل عبد العزيز بالخلافة وان وقع للدماميني ذلك وكان مدحه فاعجب به فغناه فطلب منه ان يكون كاتبه فلاح منه القبول
وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله عجبت لتركي خطة الرشيد بعد ما * بدالي من عبد العزيز بقولها
ثم تنم على ذلك وقول الدماميني انه لم يجبه بعينه من الكلام وظاهر هذا معنى خطة الرشيد ويروي خطة الحمد

(محذوف)

(قوله ووجهه اني) قال الدنوشري اضافة الجملة الان لان في ملايسة (قوله لاحال) قال الدنوشري اثاره الى رد ما قاله العيني انه حال ذكره في شرح الشواهد (قوله واوا اوفاء) قال الدنوشري ظاهره ان ذلك لخاص بهما وان غيرهما ليس مثلهما فاذا قلت انا اخرج الى البعثة ثم اذن اقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز ان نصب وظاهر اطلاق الالقية يقتضي التسوية ٢٣٥ فانه قال * وانصب وارفعما *

اذا اذن من بعد عطف وقعا
 (قوله او يفصل) قال
 الدنوشري ان عطف على
 متصلا كان ركيكا وان
 جعل منصوبا بعد او بمعنى
 الا كان حسنا قال بعض
 الافاضل انتهى ووجه
 قوله كان ركيكا انه اذا
 عطف على قوله ان يتصلا
 اقتضى ان الشرط الثالث
 احد الامرين اما ان يتصلا
 او ان يفصل بينهما بالقسم
 الشرط اتمها والاتصال
 غاية الامر ان الفصل بالقسم
 معتبر في الكلام ان
 يقال ان يتصلا ولا يضر
 الفصل القسم (قوله تشيب
 الطفل) قال الدنوشري
 جملة تشيب بالتاء اوله
 صفة محراب عيني انتهى
 ووجه كونه بالتاء يعني
 المثناة من فوق لا بالمثناة
 من تحت ان الحرب مؤنثة
 بدليل عود ضمير المؤنث
 اليها في قوله تعالى حتى
 تضع الحرب اوزارها وهذا
 بناء على ان فاعل تشيب
 مضارع اشاب وهو الظاهر
 لعدم احتياجه لمخذف
 الرابط من جملة الصفة
 ويجوز ان يكون يشيب
 بالياء المثناة تحت والطفل

(مخدوف أي اني لا استطيع ذلك) أولا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب ووجهه اني على هذا معتبره بين
 اذن وما هي جوابه والاصل لا تتركى اذن أهالك وذهب القراء الى عدم اشتراط التصدير والشطير بشين
 معجمة الغريب وقال الاصمعي البعيد وهو مقبول ثان لتتركى لاحال والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله
 * ان صدرت * (فان كان السابق عليها) أي على اذن (واو الوفا مجاز للنصب) والرفع باعتبارين فالرفع
 باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ذلك وبعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما
 بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (وقد قرئ) في الشواهد (واذن لا
 يلتصقا اذن لا يوثقا) بالنصب مخدوف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة أبي بن
 كعب (والغالب الرفع وبه قرأ السبعة) فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله
 * وانصب وارفعما * اذا اذن من بعد عطف وقعا * قال في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان ترزني أزرك
 واذا أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب خربت وبطل عمل اذن لوقوعها حشا وأوعلى الجملتين
 من اجاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أو لان المعطوف على
 الاول أول انتهى * الامر (الثاني أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلا) قياسا على بقية النواصب واليه
 الاشارة بقول النظم * ونصبوا به ذن المستقبلا * (فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا أحب
 زيدا) لانه حال ولا يدخل للجزاء في الحال كما تقدم * الامر (الثالث أن يتصلا) أي أن يكون المضارع
 متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه الاشارة بقول النظم * والفعل بعد موصلا
 * (أو يفصل بينهما القسم) وهو المشار اليه بقول النظم * أو قبله اليمين * (قوله
 اذن والله نرهم محراب) * تشيب الطفل من قبل المشيب
 فنصب نرهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مع كد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع
 من المحراب في قوله ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاء أبو عبيدة واشترىته بالله ألف حكاء ابن
 كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا أو عدليه فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن
 معه على العمل فيما بعدها واغترق في المعنى الفصل بلا التافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ
 الفصل بالنداء أو الدعاء والكسائي وهشام الفصل بعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب
 وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها
 غير مختصة وانما عملها الاكثرون جملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها
 وتوسطها بين جزأها كما جلت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع
 * (فصل) * ينصب المضارع بان مضمرة وجوابه في جملة مواضع أحدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص
 ماض (لغظاوه) أي أو معنى لا لفظا (منفي) الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من أدوات النفي (نحو وما كان
 الله ليغذبهم لم يكن الله ليغفر لهم) فيعذب وينغمر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام
 واللام متعلقة بمخدوف لازامة وذلك المخدوف هو الخبر لا الفعل الذي دخات عليه اللام وخالفهم
 الكوفيون فيمن وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال
 سموت ولم تكن أهلا لتسمو * ولكن المضيع قد يصاب

فاعل ويشيب مضارع شاب فحرف المضارع مفتوح والجملة صفة محراب والعائد مخدوف والتقدير يشيب الطفل منها (قوله بالظرف) قال
 الدنوشري أي والجار والمجرور اذا افترا بالجمعا واذا اجتمعما افترا (فصل) * (قوله وجوبا) لو أخرجه عن قوله بان مضمرة كان أولى لان
 الوجوب قيد في الاضمار لاني النصب (قوله وخالفهم الكوفيون) أي فعلوا اللام ناصبة قال الهميني ويلزم عمل عامل الاسم في الفعل

(قوله والجواب واحد الخ) قال الدنوشري لعل ان ذلك ضرورة لكن التقديم في الثاني اخف منه في الاول لكونه جارا ومجرورا والبصريين
 ان يقولوا انها ضعفت بالتزام حذفها جازا بتقديم معمول صلتها عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهى وببحث فيه بعض الفضلاء بان ضعفها
 يقتضي عدم تقديم معمولها لانه نوع من التصرف (قوله وزعم بعضهم) قال الدنوشري الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضي
 وبعبارة الدماميني نقل عنه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى فقال كان أصله ليفترى فلما
 حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جازا ظهرا ان الواجبة الاضمار وذلك لانها كالنائبية عن ان اه وينظر ما معنى
 قوله جازا ظهرا ان هل معناه وجاز حذفها أيضا أم لا (قوله والحق الخ) قال الدنوشري رد لزعم بعضهم المتقدم بعد ان رد ما رده قوله بما
 تقدم وتعليقه بقوله لان الكلام الخ تقدير دوما ٢٣٦ المانع من ان الخبر هنا محوريد أي وما كان القرآن محلا للاقتراء على

قياس ولم تكن أهلا
 لتسمو المار وأنا أقول
 بما قاله هذا الزاعم غير
 متعين ويكون ان وصلتها
 خبرا عن كان على تاويل
 المصدر المؤول باسم المفعول
 أي وما كان هذا القرآن
 افتراء أي مقترى أو على
 حذف مضاف انتهى وما
 قاله ذكره المصنف في
 المغني قال في القاعدة
 السابعة من الباب الثامن
 ان اللفظ قد يكون على
 تقدير وذلك التقدير على
 تقدير آخر ومثل الآية
 ثم قال فان يقترى مؤول
 بالافتراء والافتراء مؤول
 يقترى (قوله تقدمه نفي)
 قال الدنوشري ظاهره
 عدم تقييده بما ويل بل كل
 أدوات النفي كذلك ينظر
 ما وجه هذه الاقوال وما وجه
 اختصاص هذا الحكم بـ

فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد فزيد الفعل أو مقدره والاحتجاج الكوفيون بقوله
 لقد عدتني أم عمره ولم أكن * مقالتهما كنت حيا لاسما
 اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع للزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممنوع وعورض بمجي ذلك في
 صريح ان في قوله * كان جزائي بالعصا ان اجازا * والجواب واحد وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان
 ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر
 مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان
 يفترى ورد بان ان يفترى في تاويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد
 بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه يريد ان يحو وزعم
 بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بـ كان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه
 يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيد ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه
 نفي نحو ما ظننت زيد ليفعل كذا (وتسمى هذه اللام لام الجحود) من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة
 عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
 * وبعد نفي كان حتما ضمرا * الموضع (الثاني بعد أو) العاطفة (اذا صلح في موضعها) حتى المرادفة
 الى (نحو لا زمنتك أو تقضيني حتى) أي حتى تقضيني (وقوله

لا تسهلهن الصعب أو أدرك المنى) * فاقترادات الامال الالصابر
 أي حتى أدرك (أو) صلح في موضعها (الا) الاستثنائية (نحو لا قتلته) أي الكافر (أو يسلم) أي الآن
 يسلم (وقوله) وهو زياد الاعجم وكنيت اذا غزت قناة قوم * (كسرت كعوبها أو تستقيما)
 أي الآن تستقيم فلا كسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغزت
 بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالفاف والنون الرفع والكعوب النواشر في أطراف الانابيب
 وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ
 عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غزت قناة عوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا
 يمنع من اعتدالها ولا يقارن ذلك الا ان تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف

يمكن وما كان وما المانع من ان يكون النفي بلما و بان وبلا كما لو وهل يصح لا كان زيدا ليفعل أولا
 (قوله لام الجحود) قال الدنوشري يقال جحد بجحد جحدا أو يقال أيضا أجدد الرجل فهو جحد اذا كان ضيقا قليل الخبر (قوله)
 اذا صلح في موضعها الخ) قال الدنوشري تبسع فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الانبائي وهو أجود من قول ولده بعد أو بمعنى الا أو
 والى لانه يوهم ترادف الحرفين وليس كذلك واحترز به عما اذا لم يصلح واحدا منهما في موضعها فانه اذا انتصب المضارع بعد جاز
 اظهار ان انتهى كلامه ومثال ذلك وما كان لشر ان يكامه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وقوله المرادفة الى تبسع فيه
 ابن الناظم والصواب ان يقول المرادفة الى أو كي و يصلح للتقدير ان التلات قوله لا الزمنتك أو تقضيني حتى فانه صلح
 للتعليل بكي والغاية بالي والاستثناء من الا زمان بالاو يتبعين الاول في لاطيعن الله أو يفترى والثاني في لا تنتظره أو يجي والثالث
 في لا تقبل الكافر أو يسلم وما ذكره على من زعم ان تقديرها بالامطر د وعلى من قال أيضا ان تقديرها بكي أو بالي مطرد

والعلة في نصب الفعل بعد أو هذه أنهم قصدوا التفرقة بين أو التي تقتضي مساواة ما قبلها المسابغة في الشكل وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها المسابغة في كون الأول محقق الوقوع أو بروجه والثاني مشكوك فيه فاذا قصدوا المساواة رفعوا تقول أقبل كذا أو أترك كذا ورفع أترك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا اليمين وبين ما قبلها أو ما بعدها واحتاجوا إلى عامل للنصب وليست أو صالحة لعدم اختصاصها فتعين أن يكون لقوتها دون أخواتها ومن النصب بعد أو قول الشاعر لا جد لك أو تلك مني بيدي صغار طارفا وتليدا والنصب بـاء عند الكسائي وقال القراءه من واقفه من الكوفيين انتصب بالمخالفة والجمهور على أن النصب بان مضمرة بعد أو لا بالمخالفة ولا بـاء ولا عمل لها وإنما عطف مصدر أمثولة على مصدر متوهم فاذا قلت لا تنظره أو يجي مولانا الكافر أو يسلم فتقديره ليكون ينتظر مني ٢٣٧ أو يجي منه وليكون قتل مني للكافر

أو اسلام منه (فائدة) * إذا كان ما قبل أو ينتضي شيئا صاعدا في موضعها حتى يعني إلى والأفلا (قوله وحتى التي الخ) قال الدوشري اقتصر على ما ذكر ولم يبال بما قال في التسهيل انها قد تكون أيضا بمعنى إلا كقول الشاعر ليس العطاء من الفضول سماحة

على مصدر متصيد من الفعل المتقدم أي ليكون لزوم مني أو قضاء منه حتى ويكون استسهال مني للصعب أو ادراك للثقل ويكون قتل مني للكافر أو اسلام منه وليكون كسر مني لكعبها أو استقامة تمها وإليه أشار الناظم بقوله * كذلك بعد أو إذا يصلح في * موضعها حتى أو لا * الموضوع (الثالث بعد حتى) (الجارحة) (ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم) بما قبلها (نحو فقاتلوا التي تبغى حتى تفي) (تفي * مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر وباقفال والقائه إلى المخاطب به) (أو) مستقبل (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم (نحو وزلوا حتى يقول الرسول) فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو وأسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو ولا سيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من أمثلة الموضوع مما يصلح للعنيين معانيه من أن يكون المعنى كي تفي أو إلى أن تفي والمثال الثاني حتى فيه معنى إلى خاصة أي إلى أن يقول الرسول وإلى هذا الموضوع أشار الناظم بقوله * وبعد حتى هكذا ضميران * حتم * (ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا) أو مؤولا بالحال (مسببا) عما قبلها (فضيلة) تم الكلام قبله (نحو مرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الآن لا يرجي ومسببا عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضيلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (ومنه حتى يقول الرسول) برفع يقول (في قراءة نافع لانه مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا هم يقولون ذلك) حينئذ والحال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيبرع عن المضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورته في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة أو مجازا لان نصبه يؤدي إلى تقدير أن وهي للاستقبال والحال ينفي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معني وذلك لانه لما يتعلق ما بعدها بما قبلها الغطاء زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المسافات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لتلايق المبتدأ بالخير وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء الجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة ووجب النصب فيجب النصب في مثل ان يبرح عليه ما كفين حتى يرجع الينامومني لا انتفاء الحال (ويجب النصب في مثل لا سيرن حتى تطلع الشمس) خلافا للكوفيين

حتى مجود وما لا دليل قائل لما قيل انه لا دليل في البيت لا مكان جل حتى فيه على انها معني إلى وذ كر غيره ان الغالب كونها لتعليق فينظر ما الاصح (قوله وقارة) تكون بمعنى إلى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها (كدا في الذبح وفيه قلب وصوابه اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر (قوله

فالمثال الاول الخ) فيه نظر اذا ما ذكر شاهد لا مثال وقوله من أمثلة يقتضي انه أي بجمع منها وهو انما أي باثنين ويجاب عن الاول بأنه لا مانع من كونه مثلا اذا المراد به الايضاح وان كان يصح أن يراد الاثبات فيكون شاهدا وعن الثاني بان أقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر المثال التي تتعين فيه حتى للتعليل نحو وأسلم حتى تدخل الجنة كان أحسن (قوله ومسببا) قال الدوشري كان الاولى رفعه عطف على قوله حال (قوله وللحال المؤول الخ) قال الدوشري ظاهره بل صريحه ان ما ذكره تفسير ما ذكره المصنف وليس كذلك فلما تأمل (قوله وانما وجب رفع الخ) قال الدوشري وجوب الرفع عند ارادة الحال مجازا لا تنافي جواز النصب عند عدم ارادته كما قدمه فلما تأمل (قوله لا انتفاء الحال) قال الدوشري ينظر ما المانع من الرفع فان ما بعدها ماض بالنسبة إلى زمن التكلم ونزول الآية نظير حتى يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز في هذا وقد يقال انما وجب النصب هنا لان الله تعالى حكى عنهم ما قالوا وهم ما نطقوا

الانصب لكون الفعل مستقبلا اذ ذلك والمحمي لا يغير فيكون تعليل الشارح وجوب النصب بما ذكره غير واضح فليتامل انتهى
 وكله مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم (قوله بعد فاء السببية وواو المعية) قال الدنوشري كون النصب باضمار
 ان بعدهما وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه منصوب بالفاء وبعدهم ذهب الى انه منصوب بالواو ونفسها كما في
 اوقاله ابن الاقباسي فسا هو مشهور عن الكوفيين ان الواو ناصبة بنفسها الاصل اه فليحذر وان كثيرا قوله وجل متلقوه (فائدة)
 قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة في جواب شي وانما هي واقعة بعد الامور المذكورة وليس ما بعدها جوابا بل ما قبلها كما في القاء
 (قوله حال كونهما مسبوقين الخ) ٢٣٨ اشار الى ان مسبوقين حال من فاء السببية وواو المعية لكن فيه محي الحال من

(وما سرت) الى البلدة (حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها الانتفاء السببية) فيمن أما لاول فلان طلوع
 الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السير
 لم يتحقق وجوده فلورفع لزم أن يكون مستمرا فاعطوا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان
 ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع السبب مع نفي السبب أو الشك فيه قاله المرادي (بخلاف أيهم سار حتى
 يدخلها) ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما (فان السير ثابت) محقق (وانما الشك في) عين (الفاعل) في
 الاول وفي عين الزمان في الثاني وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم
 أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لاعلى ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على
 سببويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعها اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك (و)
 يجب النصب (في نحو سيرى) بفتح السين (حتى أدخلها عدم الفضلية) فيسرى مبتدأ وحتى أدخلها
 خبر ولورفع الفعل لاصار المبتدأ بالاخبر (وكذلك) يجب النصب في مثل (كان سيرى أمس حتى
 أدخلها ان قدرت كان ناقصة) وحتى أدخلها الخبر (ولم تعد الطرف) وهو أمس (خبرا) لكان بدل قدرته
 متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامه وأمس متعلقا بسيرى أو ناقصة وأمس متعلقا باستقرار
 محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعده حتى حال مسبب فضله وحتى فيه ايتدائية وعلامة كونه حالا
 أو وثولابه صلاحية جعل القاء في موضع حتى واليه أشار الناظم بقوله
 وتلوح حتى حالا أو مؤولا * بهار فعلن وانصب المستقبلا
 الموضع (الرابع والخامس بعد فاء السببية و) بعد (واو المعية) حال كونها (مسبوقين بنفي أو طلب
 محضين) واليه أشار الناظم بقوله * وبعد فاجواب نفي أو طلب * محضين والواو كالفان تقدم مفهوم
 مع فالنفي يشمل ما كان محرف أو فعل أو اسم وما كان تقديرا اداه النفي فالاول (نحو لا يقضى عليهم
 فيموتوا) والثاني نحو ليس زيد حاضر افيكم امكثوا والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو فلما
 تأتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقس
 الباقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتخصيص والتعني والاستفهام فهذه سبعة
 مع النفي صارت ثمانية وزاد القراء الترجي مثال القاء بعد التعمي (يا ليتني كنت معهم فأفوز) ومثال
 الواو بعده (يا ليتنا تردوا لولا تكذب) بايات ربنا ونكون بالنصب في قراءة حمزة وحفص (و) مثال القاء
 بعد النهي (لا تطغوا فيه فيجعلنا إيمانكم غضبي و) مثال الواو بعده (قوله) وهو أبو الاسود الدؤلي
 (لانه عن خالق وتاني مثله) * عار عليك اذا فعلت عظيم

المضاف اليه ولعله لانه
 كجزء المضاف اليه لانه
 لو أسقط لفظ بعد استقام
 الكلام وفهم المعنى
 فتامل (قوله وما كان
 تقديرا الخ) قال الدنوشري
 هذا يشمله قوله أو فعل
 فليتامل وقوله كان
 محرف يتعين أن تكون
 فيه كان تامه اذ لو كانت
 ناقصة لوجب حذفها كما
 لا يخفى أي لانه اذا وقع
 الجار والمجرور صلة أو
 صفة ووجب تعلقه
 محذوف وجوبا اذا ما يجوز
 أن تكون موصولة
 أو موصوفة ثم ظهران
 شرط الوصول بالجار
 والمجرور والطرف
 كونها تامين ومنها
 الجار والمجرور أعني قوله
 محرف ليسا من قبيل
 التام فلذا ذكر المتعلق
 (قوله ولما يعلم الله الذين
 جاهدوا الخ) نفي العلم
 في هذه الآية مستعمل

في نفي العلوم كما قاله العزيز بن عبد السلام في مجاز القرآن وبينه المصنف في شرح الشنور بما حاصله
 ان الخبر عنهم جاهدوا ولم يصبروا فلم يتعلق علم الله بجهادهم ووصبرهم لعدم وقوعه والعلم وان كان عام التعلق فانما يتعلق
 بالاشياء على ما هي عليه وانما يتعلق بجهاد هؤلاء وعدم صبرهم (قوله يا ليتني كنت معهم) قال الدنوشري يمكن التمني
 أيضا بالانحو أ لارسول منا في خبرنا وبلو كقوله لونغان فتشهد ومنعه ابن مالك وقال جواب عن انشائي تقديره وددنا لونغان الخ
 وما ذكره المصنف والشارح من ان التمني والترجي من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التفتازاني في المطول ان الترجي لا طلب فيه
 وانما هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله انتهى واختلغا في التمني ففهم من قال انه حالة نفسانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ
 الاسلام أحمد بن حنبل في حاشية جمع الجوامع وشرحه للحلي (قوله في قراءة حمزة وحفص) قال الدنوشري قد قرأ بالنصب

في تكذيب وفي نكون بعده معا واثقهما ابن عامر في نصب نكون فقطر والباقون قرؤا بالرفع فيهما (قوله وشرط النهي الخ) ينظر هل ذلك خارج بقوله أو لا محضين (قوله ياناقي سيري الخ) قال الدنوشري في هذا البيت رد على العلامة من سيابة حيث ذهب فنسبته لخاله جواب بالفاء وهو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلت له ان يقول هذا ضرورة انتهى وفيه نظر (قوله وهو بعد الصوت الخ) قال الدنوشري قال العيني وهو بعد ذهاب الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت والشارح حذفه فليتامل اه وأقول انما حذفه الشارح لظهور ان معنى بعد الصوت بعد ذهابه وليس هذا مما يحتاج لتأمل (قوله بعض الروح) ٢٣٩ قال الدنوشري قال شيخ الاسلام زكريا

في حاشية شرح ابن المصنف
 واختلف في الروح من
 تكلم بها فقال جمهور
 المتكلمين انها جسم
 لطيف مثبتك بالبدن
 اشتباك الماء بالعود
 الاخضر وقال كثير منهم
 انها عرض وهي الحياة التي
 صار البدن بوجودها حيا
 وقال الفلاسفة وكثير من
 الصوفية انها جوهر مجرد
 قائم بنفسه غير متحيز
 متعلق بالبدن للتدبير
 والتحريك غير داخل
 فيه ولا خارج عنه اه
 بحروفه وأقول ليت
 شعري أي داع الى نقل
 مثل هذا في هذا المقام
 وفي هذا الفن الذي مبناه
 على متعارف العرف
 (قوله مستقبل) قال
 الدنوشري مضاف اليه
 ومصدر قبله مضاف له
 والتقدير سيبك مصدر
 فعل مستقبل منه وينظر
 هل يصح ان يكون مستقبل
 صفة لمصدر والظاهر

وشرط النهي عدم التقص بالافلوقة قضت النهي بالالم يحجز النصب نحو لا تضرب الاعمر افي غضب فيجب في غضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعاً لسيبويه (و) مثال الفاء بعد الام (قوله) وهو أبو النجم العجلي (ياناقي سيري عن قاسميا * الى سليمان فسترىحا)
 والعنق بفتح عين ضرب من السير والفسيح الواسع (و) مثال الواو بعده (قوله) وهو الاعشى أو الحطيثة فيما زعم ابن يعينش أو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري أو دثار بن شيبان التمرى فيما زعم ابن بري (فقلت ادعي وادعو) ان اندي * لصوت ان ينادي داعيان
 فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجواب بعد الواو واندي افعل من النداء بفتح عين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعائي ودعاؤك فان أرفع صوت وأبعد دعاء داعيين معا (وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية) وتامها بالعداء والعشى يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فطردهم فتكون من الظالمين (لان تطردهم جواب النفي) وهو ما عليك من حسابهم من شيء (وتكون جواب النهي) وهو لا تطرد على طريق اللغز والذم من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الاية ظاهرة ان فتكون جواب فطردهم وهما جوابان للطلب أو النفي والجواب لا يجب والشئ الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب ووقتي فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض قوله يا ابن الكرام ألا تدنوا قتبصر ما * قد حدثوك فإراء كن سمعا
 وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يحجمهما التنبه على الفعل الآن في التحضيض زيادة تو كيد وحث وفي العرض ليناور فقاو بعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناقي فارجوان * تعضي فيريد بعض الروح للجسد
 وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربه فيجازيلك فان الضرب اذا وقع يتعد سببك مصدر مستقبل منه والترجي سيأتي قال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من أربعة وهو النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضع في التمثيل عليها وقال أبو حيان ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الاسماع اه (واحترز) الناظم (بتقيد النفي والطلب محضين من النفي التالي تقريرا) بالهمزة (و) من النفي (المتلو بنفي) آخر (و) من النفي (المنتقض بالا) فالاول (نحو ألم تأتي فاحسن اليك) بالرفع (اذا ترد الاستفهام الحقيقي) وانما أردت ان تحمل مخاطبتك على الاقرار والاعتراف باتيانك اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح

الصحة (قوله بمحضين الخ) قال الدنوشري أي فيرفع الفعل حيث نذو كان الاولى ان يقول يكونهما محضين مثلا أو بتحصنهما ومثل ابن مالك في شرح الكافية للنفي غير المحض باربعة أمثلة وتبعها علم اوده وهي ما أنت الا تاتينا فتجد ثنا وما تزال تاتينا فتجد ثنا وما قام فيا كل الاطعامه وقوله وما قام منا قائم في ندينا * فينطق الابا التي هي أعرف وفي الاخيرين نظر فان النفي اذا انتقض بالابعد الفاء جاز النصب نص عليه سيبويه وأشد عليه فينطق الابا التي هي أعرف قاله ابن الانباسي في شرح الالفية واحترز بكون الطلب محضاً عن المصدر نحو سقيا ورضيا وعن لفظ الخبر نحو رحم الله زيداً وعن غير ذلك وعن نحو قوله تعالى كن فيكون لان الطلب انما يكون من متكلم مخاطب وهو معدوم في الاول والمراد بالتكوير الايجاد في الثاني قاله ابن الانباسي واحترف بقوله فاء الجواب عما اذا

كانت لجراد العطف نحو ما تاتينا فحدثنا معنى نفى الفعلين وعماداً كان ما بعدهما مستانفاً وانما نصب اذا قضى بدبهاهني الجزاء أو السببية (قوله فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري الخ) قال الدنوشري وقع للزخشي انما قال في قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأورى سوءة أخى ان اتصاب ٢٤٠ أو اري بان في جواب الاستفهام قال في المغنى وهو فاسد لان جواب الشئ مسبب عنه

والموارد لا تسبب عن العجز قال الدماميني أقول قال التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه لالانكار الا بطل فيفيد النفي وهو سبب أي ان لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل أتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي على الامرين ويشعر بانه في العصيان وتوقع العفو مرتكب بخلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة الموارد دلالة على التعكيس المؤكد للعجز والقصور عما يهدى اليه غراب (قوله فلان زال للنفي) قال الدنوشري لو قال فلان زال الخ لكان أحسن (قوله فلا يعتذرون) قال الدنوشري برده قول الانباضي ان الفعل في الاتي بمعنى على اضمار مبتدأ والتقدير فهم يعتذرون ووجه الردانه ليس المعنى على الاثبات ثم رأيت الشيخ زكريا

مختصره معنى قوانا الممزة للتقرير انك أبحاث المخاطب الى الاقرار بما قد كان تقول أضربت زيداً ولا يكون غرضك أن يعلمك أمر الم تكن تعامه ولم تكن أردت أن تقره أي تحمله على أن يقر بفعل قد فعله أه والمعنى أنت أتيتني فاحسنت اليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال ان الممزة فيه للتقرير أي بما دخله النفي لا بالنفي أه فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم محض النفي وما ورد منه من صوابا لمرعاة صورة النفي وان كان تقريراً أولاً لانه جواب الاستفهام (و) الثاني (نحو ما تزال ما تاتينا فحدثنا) الثالث نحو (ما تاتينا الا وحدثنا) فان معناها ما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما أما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات وأما الثاني فلا يتقاضى النفي بالاولك في نحو ما تاتيني فأكرمك أربعة أوجه أحدها ان تقدر القاء لجراد عطف النفي للفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تاتيني فأكرمك فهو شريكه في النفي الداخلة عليه الثاني أن تقدر القاء لجراد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستانفاً معنى استئنافية أن تقدر خبر المبتدأ المحذوف فيجب الرفع أيضاً الخوالو الفعل من الناصب والمجازم والمعنى ما تاتيني فانا أكرمك لكونك لم تاتني وذلك اذا كنت كارها لا تيانه والفرق بين هذا الوجه الذي قبله في النفي أن النفي في الذي قبله يشمل ما قبل القاء وما بعدها وفي هذا الوجه انصب النفي الى ما قبل القاء خاصة الثالث ان تقدر القاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها او يقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون منك اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر القاء أيضاً لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والمخاض في الرفع وجهان وفي النصب وجهان (و) احتراز (من الطلب باسم الفعل و) من الطلب (بما لفظه الخبر وسياتي) الكلام عليهما بعد أسطر (و) احتراز (بتقييد القاء بالسببية و) بتقييد (الواو بالمعية من) القاء والواو (العاطفتين على صريح الفعل) اذا لم يشعر بالسببية ولا معية (ومن الاستثنائيتين) القاء العاطفة على صريح الفعل (نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف) فعطفت به تذكرون على لفظ يؤذن فهو شريكه في رفعه وفي النفي الداخلة عليه وكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمنع والمعنى لو أذن لهم لا يعتذروا مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه أوتر الرفع لتناسب رؤس الاتي قاله الفراء وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانقضاء الموت لازم من انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما يقصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا فليس الاذن سبباً للاعتذار (و) القاء الاستثنائية نحو (قوله) وهو جميل صاحب بيئته (الم تسال الربع القواء فينطق) وهل يخبرنك اليوم بيدها سملق فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدأ محذوف أي فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالقاء (فانها) فيه (الاستئناف) لا للعطف ولا للسببية (اذا لعطف بقية الجزم) لما بعدها لكونه معطوفاً على مجزوم وهو

قال في حاشيته قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون أي فهم يعتذرون قال البيضاوي عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفي الاذن والاعتذار عقبه مطلقاً ولو جعله جواباً للدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لهم عذر لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم مثل به ابن هشام للعاطفة وقصد الرد على الشارح في جعله مثلاً للاستئناف لانه يقتضي ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك ما تؤذينا فنهينك بالرفع (قوله ولو قرئ الخ) قال الدنوشري أي ويكون حينئذ المعنى

على الوجه الرابع المار في كلامه (قوله ليينون) كذا في كثير من النسخ اثبات النون والضواب حذفها كما في بعض النسخ لان الفعل منصوب بار مضمرة بعد لام التعليل (قوله والسملق الخ) قال الدوشري وعبارة العيني والسماق الارض لا تبت شيا (تنبيهه) الحق الكوفيون بالواو ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وردبانه بصير المهني عن النهي عن الجمع بين البول والاعتسال وليس الحكم خاصا به بل لوبال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم أيضا اه من شرح ابن الانباسي وفيما رده على ابن مالك نظر لان الرفع يلزم عليه أيضا ان النهي عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه لا مطلقا فلا يكون مطلق البول فيه داخلا تحت النهي وقد يقال فائدة قوله ثم يغتسل منه الاشارة الى حكمة النهي عن البول وفي حكمة النهي منه انه ماوى للشياطين فقد يتأثرون فيؤذون من يبول فيحصل له الضرر فهو نهى ارشاد اه وما اعترض به ابن الانباسي على ابن مالك مأخوذ من كلام النووي في شرح مسلم ٢٤١ وقد أجيب عنه فانظر حاشيتنا على الالفة

في باب الجوازم (قوله واذا سقطت القاء) أي لم يثبت بها (قوله المحض) قال الدوشري التقييد به غير واضح لما سيحى من قوله ولا خلاف في جواز الجمع بعدهما اه ووجه كلام الشارح جل ال على العهد الذكري وكون الغالب في النكرة اذا أعيدت معرفة ان تكون عينا (قوله معنى الجزاء) يحتمل ان الاضافة بيانية أي معنى هو الجزاء والمراد بالجزاء المسببية عن الطلب ويحتمل أن الاضافة حقيقة وهي على معنى اللام والمراد بالجزاء فعل الجزاء لان الجزاء يطلق عليه كما يطلق على المسببية وقول

تسال (والسببية تقتضي النصب) له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب بانه قد جاء الرفع مع تحقيق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب صحيح على قول الأكثر قال في المعنى والتحقيق ان القاء فيه للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يتقدر النحو بكون كلمة هو ليدلوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف اه والرفع المترق والقواء بفتح القاف ومده أكثر من قصره الخالي الذي لا ييسر به والبيداء الفقر الذي يبيد من سلك فيه أي يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصقصف (وتقول) مع او او (لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع) على الاستئناف (اذ تهيئته عن الاول فقط) وأجبت له الثاني وكانك قلت لا تأكل السمك ولتشرب اللبن (فان قدرت النهي عن الجمع) بينهما (فصيرت) على ارادة المعية وكانك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النهي (عن كل منهما) على حدثه (جزمت) على العطف وكانك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف انه في النصب من عطف مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لثلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل (واذا سقطت القاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقصد) بالفعل الذي سقطت منه القاء (معنى الجزاء) للطلب السابق عليه (جزم الفعل) والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه (جوابا لشرط مقدر) فيكون مجزوما عندهم باداء شرط مقدره هي وفعل الشرط (لا) جوابا (الطلب) المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيدويه والسيراقي والفارسي ثم اختلفوا في علمه فتال الخليل وسيويه انما جزم الطلب (لتضمنه معنى) حرف (الشرط) كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيراقي لنيابته متباب الجزم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضر باق في قولك ضرب يازيد النيا بته عن اضرب لا تضمنه عناه (خلافا لراعي ذلك) ومذهب الجمهور رأرجح لان الحذف والتضمن وان اشتركا في انهما اختلف الاصل لكن في التضمنين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولان الارجح في ضرب يازيدا ان زيدا

(٣١ تصریح فی)

الشارح والمراد بقصد الجزاء يشير للاول ولو اراد الثاني لتقدر افظ فعل كما قدر بعد لفظ حرف وعلاه غير الاسلوب اشارة بجواز كل (قوله معنى الشرط) للشرط ثلاثة اطلاقا حرف الشرط فعل الشرط عقده السببية والمسببية والشارح اختار الاول فتقدر حرف فالاضافة على معنى اللام ويجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية وأما الثاني فلا يتصور ارادته هنا فتدبر (قوله ولان نائب الشيء الخ) قال الدوشري مردود بان انما نائبه عن اسم الشرط وعن جملة الشرط وليست دالة على مادلا عليه قطعاً وحرف النداء ليست دالة على المحدث والزمان اللذين هما مدلول الفعل التي هي نائب عنه ومنع قواه والطلب الخ اه ويمكن أن يجاب بان المراد ان نائب الشيء يؤدي معناه المقصود (قوله ولان الارجح في ضرب يازيدا الخ) قال الزرقاني هذا بالنسبة الى القول الثالث القائل بان الجزم بالطلب لنيابته متباب الجزم كما ان النصب بضر بالخ وكون الارجح ان النصب بالفعل المحذوف بمعنى على رأي المصنف قال في شرح القطر ولا يجوز في قولك ضرب يازيدا ان تعتقد ان زيدا معمول لضربا خلافا لقوم من النحويين لان المصدر

هنا كما يحل محل الفعل وخدميدون ان وما تقول اضرب زيدا وانما زيد منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر اه واعترض عليه في ذلك بان الشرط المذكور وهو ان يحل محله فعل مع ان او ما انما هو في المصدر غير النائب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الاصح قال في التسهيل فصل يحى بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معه ولعامه على الاصح البديل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والاختفش اه قال ابن عقيل في شرحه هذا المحل هو ايضا قول الزجاج والقارسي وذهب المبرد والسيرافي وجماعة الى ان عامه ناصب المصدر المبدل من لفظه والاصح الاول بدليل اضافة المصدر اليه قال تعالى فاضرب الرقاب اه والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه ان النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدر بل بجهة نيابة عن الفعل ولذلك لم يصح حلوله مع ان او ما محله بخلاف غير النائب فانه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور (قوله نحو تعالوا آتوا) قال الدنوشري قال في المعنى واما قول بعضهم في قل تعالوا آتوا ما حرم ريكم ٢٤٢ عليكم ان لا تشر كوابه شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه

منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدرى وذلك (نحو تعالوا آتوا) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاعل وهو آتوا وقصد به الجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تأتوني آتوا عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي اليك يجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة (بخلاف) نذمن أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم رفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معني ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما آر يدخدمهم صدقة تطهرهم فتطهرهم صدقة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف (نحو فهب لي من ذلك وليا يرتني في قراءة الرفع فانه قدر) مع فاعله جملة في موضع نصب (صدقة لوليا لاجواب اليك كما قدره من جزم) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد غير النفي جزم اعتمد * ان تسقط ألفا والجزء قد قصد

وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا تحذنا يجزم تحذنا خلافا لاجبى والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتقاء الا بيان سبب التحديث (وشرط غير الكسائي) من النحويين (لهجة الجزم بعد النهي صحة وقوعه ان لاقى موضعه) وهو ان تضع موضع النهي شرطا مقرونا بالانافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادى في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهى ان تضع * ان قبل لا دون تخالف يقع انك تضع ان قبل لا الناهية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبي (فن ثم) بفتح الهمزة المثلثة أى من أجل هذا الشرط (جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم) لهجة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو (ووجب الرفع في نحو لا تدن من الاسد كك) لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد كك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجعت السبعة على الرفع في قوله ولا تمن تستكثر (واما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقرب مسجدنا يؤذنا)

يتخلص من اشكال ظاهر محجوج للتاويل قال الدماميني الاشكال هو ان ما من ما حرم موصولة وان لا تشر كوا بدل أو خبر مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشارة لاعدمه فيجوز ذلك الى التاويل بادعاء ان لازامة لانافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم (قوله خذ) قال الدنوشري أمر من أخذ محذوف الفاء شذوذ او نظيره حر من أمر وكل من أكل وقدرت الهمزة التي هي الفاء في مر خاصة مع واو العطف قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة وهنئه الافعال لارادع لها (قوله صفة

لوليا) قال الزرقاني استشكل جعله صفة بناء على ان نبي الله يحيى مات قبل والده بان دعاه النبي قد يتخلف وذلك لانه بموته قيسه لم يرته ومعلوم ما يورثه من الانبياء ورأى هذا المستشكل ان الجملة مستأنفة لا صفة وأجيب بان دعاه الانبياء قد يتخلف وقلوع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم انه سال في ثلاثة أمور فاستجيب له في اثنين وتأخرت الاجابة في الثالث وقد اعترض القول بالاستئناف بان مفاد الجملة حينئذ الاخبار واخبار الانبياء لا يتخلف قطعاً وأجيب بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان نبي الله ذكر بالما كان مستأنفاً على ظنه انه متى وهب له وادبرته اه وذكرا الجلال السيوطي الاشكال في شرح عقود الجمان في باب الانشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال وأجاب الشيخ بهاء الدين بان المراد ان النبوة والعلم وقد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية الغا كهي ما ينبغي الرجوع اليه (قوله وهو ان تضع الخ) قال الدنوشري ينظر ما يرجع الضمير في قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا يخفى ان هذا انما يتسبب عن كون لانافية والمناسب لكونها ناهية ان يقال لان الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو وبه يعلم ان هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لانافية وناهية وان الامثلة لا تعين أحدهما ولهذا لم يستدل بها أحد على مدعاه

(قوله ونزال) قال الدنوشري مشكل في نزال وأخواته فانها مشتقة من النزول (قوله ٢٤٣ وجشأت بالجيم الخ) قال الدنوشري عبارة

بريح التوم (فالجزم) في يؤذنا بحذف الياء (على الابدال) من يقرب بدل اشتمال (لا) على (الجواب) للنهي لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الابداء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيا كلك بالنصب وفي التنزيل لا تقروا على الله كذبا فيسحقكم بعذاب وبقول أبي طلحة النبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف بصبيك سهم ويروي لا تتناول بصبيك وبالحدِيث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بانه لو صرح القياس على النصب لصح الجزم بعد النبي في قياسه على النصب ويصبيك بدل من تشرف أو تتناول ويضرب مدغم وفي رد القياس نظر فاتهم قائمون بجواز الجزم بعد النبي كما تقدم (والحق الكسائي في جواز النصب بالامر) بالفعل (مادل على معناه) أي الامر (من اسم فعل) مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل أم لا (نحو نزال فنكر مك) ووجه فنجدك ووافقه ابن جنى وابن عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما في معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صومعه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه (أو) مادل على الامر من (خبر) مثبت (نحو حسبك حديث فينام الناس) بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى كفف وهو خبر الموضع بنحو دون كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف في اعرابه فقال المرادى مبتدأ وخبره محذوف أي حسبك النكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانهما غير مشتقة (ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما) أي بعد اسم الفعل والخبر المثبت (انما سقطت الفاء) لعدم مقتضى السبب والى ذلك أشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير فعل فلا * تنصب جوابه وخزمه أقبلا (قوله) وهو عمرو بن الاطناية الانصاري

وقولي كلما جشأت وجاشت * (مكانك تحمى أو تستر يحيى)

فجزم تحمى في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثني وقولي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمى على حد قولي لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة غشت من الغثيان (وقولهم) أي العرب (اتق الله امر وفعل خبرا يشب عليه) بجزم يشب لان اتق وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرا هما الخبر الا ان المراد بهما الطلب (أي ليتق الله وليفعل) فلذلك جزم في جوابهما (والحق القراء الترجي بالتمنى) في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا (بدليل قراءة حفص) عن عاصم (فاطاع بالنصب) في جواب لعل أباغ الاسباب والى ذلك أشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما الى التمني ينسب

ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بان لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو لازم للتمنى وفي الارشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب القراء ومن وافقه من الكوفيين

* (فصل) وينصب المضارع (بان مضمرة جواز ابد) أحرف (خمسة أيضا) مصدر أض اذا عاد (أحدها اللام) الجارة (اذالم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا) وهو المشار اليه بقول الناظم * وان عدمه لافان عمل مظهر أو مضمرا * (نحو وأمرنا ناسم) (رب العالمين) وأمرت لان أكون أول المسلمين) فاضمرت في انسلم وأظهرت في أكون وما ذكره الموضع من ان الناصب هو ان هو مذهب جمهور البصريين ومذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها تو كيدا وقال

سماع الجزم النصب بدليل ما من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا والخلاف في النصب بعدهما

الشواهد وجشأت بالجيم والشين المعجمة يقال جشأت نفسي جشوا اذا نهضت اليك وهو مهموز اللام وجاشت بالجيم والشين المعجمة أيضا من الجيش يقال جاشت نفسي بمعنى غشت (قوله) ومذهب البصريين ان الترجي الخ) قال الدنوشري لم يفهم الى الآن وجه منع البصريين النصب بعد الترجي وما الفرق بينه وبين التمني ثم رأيت الشيخ زكريا في حاشية بدر الدين بن مالك قال قوله أولت تقدم ترج يقتضي ان الترجي ليس بطلب وليس كذلك بل هو كالتمني نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع وعليه يقال فلم الحق بالطلب الوضعي التمني دون الترجي وعلى مذهب القراء الا في وهو اختيار الناظم لاشكاله وهو صريح في ما توقفت فيه (قوله) لكثرة استعمالها الخ) علل الدماميني في المهمل الصافي ذلك بقوله بعد الرجوع عن الحصول وبهذا أشبه المحالات والممكنات التي لا طاعة في وقوعها (قوله) وفي الارشاف وسماع الجزم الخ) فيه نظر لانه يلزم من (فصل) *

(قوله ثيابتها عن ان المحذوفة) قال الدوشري يؤخذ منه ان اذا ظهرت بعدها تكون هي الناصبة (قوله علقما) قال الدوشري منادى مريم عيني (قوله فاسوءك معطوف) قال الدوشري فيه مسامحة اه ووجه المسامحة ان المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من ان والفعل الذي هو اسوءك ٢٤٤ (قوله حي من تميم) قال الدوشري وفي بعض النسخ من غير (قوله أو ارسالا) فيه دليل على ان

المصدر المقدر من ان والفعل يكون نكرة وقوله في المعنى انهم حكموا المصدر لان و ان المقدرتين للمصدر معرف بحكم الضمير في انه لا ينعى معناه اذا قدر المعرف لاقتضاء المتام ذلك لانه يجب كونه معرفة كالضمير وقد حرونا ذلك سابقا (قوله وتقر عيني) قال الدوشري فائدة يقال قررت عينه تقر اذا كان معها باردا ولا يكون ذلك الا في القرح وهو مشتق من القرو يقال سخنت عينه اذا كان دمها حارا ولا يكون الا في الترح وهو مشتق من السخونة وجاء سخن من باب ظرف ومن باب نصر (قوله ابن مدركة) قال الدوشري الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ان هذا البيت لانس بن مدرك بغيرهاء و روى البيت على غير هذا الوجه هكذا اني وقتلي سليكا بعد مقتله كانه يضر بالمعاني البقر فعلى هذا لا شاهد فيه (قوله أعقله) قال الدوشري

تعلم الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيراني يجوز ان يكون الناصب ان المقدره بعدها وان يكون كي ولا تعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فتحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ايه يكون لهم عدوا وحرنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس (فان سبقت) اللام (بالكون المذكور وجب اضمار ان كما) حكمه وتعليقه (وان قرن الفعل بالناحية أو زائدة (مؤكد وجب اظهارها) لثلاثي توالي مثلان وهم اللام كي ولام لا من غير ادغام وهو ر كيت في الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله * وبين لا ولام جر التزم * اظهار ان * (نحو لثلاثي يكون للناس عليكم حجة) بادغام النون في لا النافية لتقارب مخرجيهما (لثلاثي علم اهل الكتاب) بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لاز بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود وجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامر من وذلك بعد لام كي ولام المعاقبة ولام التوكيد (و) الاحرف (الاربعة الباقية) من الاحرف الخمسة التي تضم ان بعدها جوازا (أو الواو والقاف و ثم اذا كان العطف بها) على اسم (صريح) ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حزام المري ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل و رزام حي من غير المصدر (نحو) وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا في قراة غير نافع بالنصب) باضمار ان بعد أو والتقدير أو ان يرسل وأن يرسل في تاويل مصدر منصوب (عطف على وحيا) والتقدير الا وحيا أو ارسالا وحياء مصدر ليس في تاويل الفعل (وقوله) وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنته يزيد

(وليس عيادة وتقر عيني * أحب الى من ايس الشفوف) فتقر منه و ب ان مضمرة جواز او هي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على ايس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف وفي بعض النسخ اللبس باللام وهو تحريف بانه عليه الموضع في شرح بان سعاد (قوله لولا توقع معتر فارضيه) * ما كنت أو ثرا أبا على تربي

فارضيه منصوب بان مضمرة جواز ابعدا القاء وان وأرضي في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل والمعتبر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والارباب جمع تربي بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وتربي الرجل من يولد في الوقت الذي يولد فيه فيساويه في سنة والمعنى لولا توقع من تصرف عن فعل المعروف وارضاه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنة (وقوله) وهو انس بن مدركة الخنعمي (اني وقتلي سليكاثم أعقله) * كانه يضر بالمعاني البقر

فاعتله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جواز ابعدهم وان وأعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكاثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بانه تصغير اسم رجل مفعول قتلي

من عقات القليل أعطيت ديتيه (قوله معطوف على قتلي) قال الدوشري فيه نظر ظاهر لان الصحيح ان المعانيق وان كثر معطوفة على الاول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو ثم اه يعني فالعطف عليه بناء على ان الصحيح مطلق هو الباء من اني والبعوض المقيد هو الكمال بن الهمام كما أسلفه الدوشري في باب العطف (قوله وقتلي ليس في تاويل الفعل) اشتراط

وكالثور

صحة حلول أن والفعل محل المصدر في عمله كما هنا لان قتل في عمل في سلبه كالا يقتضى تاويله بالفعل فان دفع ان التمثيل بهذا البيت هنا مناف لما قاله في باب اعمال المصدر (قوله فاذا عاف الماء) أى لكدرته أو لقلته العطش والعرب ٢٤٥ تزعم ان الجن هي التي تصد

الثيران حتى تمسك البقر
عن الشرب فتهاك (قوله
ثور الطحلب) قال أبو
العلاء سماه بالثور
وذكره مع البقر ليغزبه
على السامع وانما ذكر
هذا المثل على وجه الانكار
ووضع الشيء في غير
موضعه فالثور لا ذئب
له اذا عافت البقر وانما
فعل ذلك بعض الرعاة
فوصفوا ظلمه وضرهوا
به المثل

(فصل) (قوله نهيا
الخ) قال الدنوشري ينبغي
ان يضم الى النهى
والدعاء الالتماس وكذا
يقال فيما ياتي في لام الامر
اه (قوله والالتماس
من المساوي) قال الزرقاني
قال في المعنى ان لا يكون
الالتماس كقولك انظرك
غير مستعمل عليه لا تفعل
كذا قال الدماميني انما
احتاج الى تسوله غير
مستعمل مع انه قد فرض
ان المخاطب نظير المتكلم
لان الاستعلاء لا يستلزم
العلو فيجوز ان يتحقق
من النظر بل من الادنى
ايضا اه ومقتضى هذا
ان الطلب من المستعمل
نهى لالتماس فلا تكفي

وكالثور خبران والمراد بالثور ذكرا البقر لان البقر تلبه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد
معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على الماء فيضد البقر عنه فيضرب به صاحب
البقر ليقتحص عن الماء فيشرب به والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تحوير غيره
(و) احترز الموضع بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلا للالف واللام فانه في تاويل
الفعل (قوله الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع) في يغضب (وجو بالان الاسم) هو طائر (في تاويل
الفعل) وآل الداخلة عليه اسم مرصود مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة
الحرف و يغضب زيد جملة معطوفة على صلا آل واعطفها بالقاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدأ
وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلا للموصول (أى الذي يطير)
فيغضب زيد الذباب فتجصل من كلامه أولا وآخر ان للقاء والواو حالتين حالة يجب فيها ضمماران
بعدهن وحالة يجوز فيجب اذا كانت القاء للسببية والواو للعبية بعدن في أو طلب محضين أو معنى الى
أولا ويجوز اذا عطفت على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركه في الجواز دون الوجوب
وأطلق في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابا أزم حذف
(ولا ينصب الفعل) المضارع بيان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة) وهى الخمسة المذكورة في وجوب
اضماران والخمسة المذكورة في جوازها (الاشارة) وهى في ذلك على قسمين قارة يكون في الكلام مثلها
فيحسن حذفها وقارة لا يكون فالاول (كقول بعضهم تسامع بالمعبدى خير من أن تراه) بنصب تسامع
باضماران والذي حسن حذفها من تسامع ذكرها في ان تراه قاله الموضع في شرح الشذور وقول طرفه
الأيهذا الزاجرى أحضر الوغى * وان أشهد الذات هل أنت مخلدى

ينصب أحضر بان مضمرة ويؤيده وان أشهد (و) الثاني كقول عامر الهذلى
* ونهيت نفسي بعدما كدت أفعله * بالنصب (قول آخر خذ اللص قبل ياخذك) بالنصب (وقراءة
بعضهم بل تقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بنصب بدمغه وقراءة الحسن تأمروني أعبد بالنصب
فحذفت أن فيمن وليس معها ما يحسن حذفها والجريح شاذ واليسه أشار الناظم بقوله
وشحذف أن ونصب في سوى * ما عرفا قبل منه ما عدل روى
وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه ذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه وأجاز
الاحفش حذف أن قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمروني أعبد وتسامع بالمعبدى في رواية الرفع
فيهما وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت
(فصل) وجازم الفعل نوعان جازم بالفعل واحد وهو (أحرف) أربعة (أحدها) لا طلبية نهيا كانت
نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا) أو الالتماس نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى
والالتماس من المساوي (وجزمها على المتكلم) البسود وبالهمزة والمبدوء بالنون حال كونها (مبتدئين
للفاعل نادر كقوله) وهو النابغة الذبياني

(لا أعرفن ربى باحور امدامها * عرفت على أعقاب أكوار
فلانا هية وأعرف مجزوم بها ومؤكدا بالنون الحقيقية مستند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه
المسبب مقام السبب أى لا يكن ربى فاعرفه والربى برابى من مهملةين وبابى من موحدتين القطيع من
البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتح حين وهو شدة بياض العين في

المساواة في نفس الامر في كونه الالتماس (قوله وهو شدة بياض العين الخ) أو شدة بياضها وسوادها واستدارة حدقتها أو اسوداد العين كلها
مثل الظباء ولا يكون في بنى آدم بل يستعار لها كذا في القاموس قال الدماميني والمراد في البيت الاخير اذ هو في وصف بقر الوحش
وانما هي مسودة كل العين الآن يكون أراد الاتيان بطريق الاستعارة اه. وعلى هذا فكان ينبغي للشارح ذكر المعنى الاخير

(قوله الواسع البطن) قال الزرقاني ظاهره أن المراد الواسع الحقيقي وهو ظاهر قول العين العظيم البطن وفي كلام الشارح نظر لان
 الدماميني اعترض على المعنى بأنه لم يفسر في القاموس والجماع الا بالاكول فكيف يجمع الشارح بين الامرين امكن قال شيوخنا يمكن
 أن يقال لا مخالفة لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذي يشبه الجبلي بل المراد بالعظم المعنوي وهو الـ كون أ كولا وكان الشارح فهم
 ان ما لهما واحد فجمع بينهما (قوله قليل) قال الدنوشري ينظر ما الفرق بين القليل والنادر الذي عبر به في لافيمار والظاهر ان
 القليل يقع في القرآن بخلاف النادر ٢٤٦ (قوله وأقل منه جزمها الخ) قال الدنوشري جعل هذا في المعنى ضعيفا واقتصر على قول

شدة سوادها ومدامعها فروع مجزور او أرابها العيون لانهما موضع الدمع من اطلاق الحال وازادة المحل
 من ذات حال من ربر بالوصف بما بعده والاعتقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره والا كوار جمع كور
 يضم الكاف وهو الرجل بادانه (وقواه) وهو الوليد بن عقبة لا القرزدق

(اذا ما خرجنا من دمشق فلانعد) * لها أبادا مادام فيها الجراضم
 فلاناهية أو دعائية كما في المعنى ونعد مجزوم بها وهو مستند الى المتكلم العظيم نفسه وهو على النهي نادر
 لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجازة تزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الهمزة وتفتح الميم
 وقد تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبه الشام والجراضم يضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول
 الواسع البطن وعنى به معا ويعرضي الله عنه (ويكثر) جزمها فعل المتكلم مبنيين للفعول (نحو لا أخرج
 ولا أخرج لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرج حتى
 أحد ولا يخرجنا أحد حذف الفاعل وأتبع عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة الى
 المبدوء بالهمزة والنون لانه يمكن من الاستناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى المتكلم
 وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتجب فعل
 المخاطب والغائب كثير او قد تجب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في
 المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق الظاهر الكافية والتسهيل وليس أصل لا الطلبية
 لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة
 قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي (و) الثاني (اللام الطلبية) امر كانت نحو لينفق ذو
 سعة أو دعاء نحو ليقتض عينار بك) أو التماسا نحو ليقيم فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس
 من المساوي (وجزمها فعل المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل
 قليل) لان المتكلم لا يأمر نفسه (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (قوموا فاصل لكم) أى لاجلكم والياء
 زائدة وقوله تعالى (ولنحمل خطاياكم) فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر فعلامته جزم الاول حذف
 الياء وعلامته جزم الثاني السكون (وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو) قوله تعالى (فبذلك
 فلتقرحوا) بالتاء المثناة فوق (في قراءة) لعثمان وأبي وأنس وزيد (ونحو) قوله صلى الله عليه وسلم
 (لتأخذوا مضافكم) وقول الشاعر

الشاعر اتمم أنت الخ
 ورأيت فيه فلتقضى
 بالقاء لا بكي قبل اللام
 قال الدنوشري اقتصر
 على التمثيل بالبيت
 ليروج له دعوى الضعف
 ولا يستنكر وقد ذكره
 في حرف اللام انه قرأ جماعة
 فبذلك فلتقرحوا وفي
 الحديث لتأخذوا مضافكم
 (قوله فلتقضى حوائج
 المسلمين) في هذا تصريح
 بجميع حاجته على حوائج
 قال المصنف في التذكرة
 مسألة في درة العواصم ان
 لفظة الحوائج مما يغلط
 الناس في استعمالها
 ومما يحكى أن الحريري
 لم يحفظ لتصحیح هذه
 اللفظة شاهد ابل أنشد
 لبيد في الزمان
 فسببان بين العنكبوت
 وجوسق

لتمم أنت يا ابن خير قريش * فلتقضى حوائج المسلمين
 وزعم الزجاني انها لغة جيدة والتجهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب أقل من جزمها الفعل المتكلم (و)
 قالوا (الاكثر الاستغناء عن هذا) وهو جزم فعل المخاطب (بفعل الامر) نحو افرحوا وخذوا وقيموا أصل لام

وقبح اذا لم تقض فيه الحوائج
 ولم يسمع قوله صلى الله عليه
 وسلم استعينوا على قضاء
 الحوائج بالكتمان وقوله

ان الله عباده خلقهم لحوائج الناس وقوله اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه الى أن قال وقال ابن السكيت في كتاب الطلب
 الالفاظ ان حاجة تجم على حاجات وحاج وحوج وحوائج وذهب قوم الى أن حوائج يجوز أن يكون جمع حوجاء كبحارى ثم قدمت
 الياء على الجيم ودليل حوجاء قوله من كان في نفسه حوجاء يطلبها * عندي فان له رهنا باصهار وغطا الاصمعي في
 هذه اللفظة فعملها مودة كحروجها عن القياس لان نحو جارة وغارة لا يجمع على فواعل على أن الرقاشي والمسجبتاني حكيا عن
 عبد الرحمن عن الاصمعي أنه رجع عن هذا القول وكان الحريري لم يعر به الا القول الاول (قوله في قراءة لعثمان) قال الدماميني عن
 قرأ في تلك الاية بالتاء الفوتية يعقوب وليست قراءته شاذة اذا صحح في الشاذ انه ما وراء القراءات العشر وقراءة يعقوب من العشر

فينظر لاي شيء اقتصر الشارح في عزوه هذه القراءة على ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني (قوله خلافا لابي موسى الخ) قال الزرقاني قال الدماميني وذهب قوم الى انها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى الماضي باق فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهه بان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال في الجني الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعدوا واقول الثاني لانظيره (قوله لان الشرط الخ) هذا أحسن من قول الرضي وكان ذلك ٢٤٧ لكونها فاصلة قويه بين العامل

الحرفي أو شبهه ومعموله
 اه وأراد بشبهه الحرفي
 أسماء الشروط كمن
 تقول من لم يكرمني أهنة
 ولا تقول من لم قال
 الدماميني هذا تصرح من
 الرضي بان حرف الشرط
 هو العامل للجزم في
 المضارع المقترن بحرف
 النفي وليس كذلك قال
 السمين في اعراب فان لم
 تفعلوا ان الشرطية داخله
 على جملته لم تفعلوا وتفعلوا
 مجزوم بلم (قوله انما هو
 باعتبار ما ذكره من ذلك
 الحين) قال الزرقاني أي
 ونفي كونه شيئا من كورا
 مستمر في جميع ذلك الحين
 ووجوده انما هو بعد ذلك
 الحين وقوله لا مطلقا أي
 ليس ذلك النفي باعتبار
 ما ذكر من ذلك الحين وما
 بعده حتى يأتي الانقطاع
 والكون بعد ذلك كما فهمه
 ابن مالك وهذا البحث
 غير ظاهر وذلك لان
 الاستمرار والانقطاع
 بالنسبة الى زمن التكلم
 كما قاله الدماميني ولا شك
 ان هذا الانقطاع والكون

الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالسكون
 معتذر فكسرت وقد تفتح عند سايه فاذا دخل عليها الواو أو القاء أو ثم رجعت الى سكونها الاصل غالباً
 (و) الثالث والرابع (لم ولما) أختها (ويشتركان في) أمور في (الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفي
 والجزم والقلب للماضي) وجواز دخول همزة الاستفهام عليهم ما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزومه
 وينفي معناه ويقرب زمانه الى الماضي وفاقا للبرد لا أنه يقرب اللفظ الماضي الى المضارع خلافاً لابي موسى
 ونسب الى سيبويه (وتنفرد لم) عن (لما) (بمصاحبة) أداة (الشرط) نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته) ولا
 يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما تقول ان قد قام زيد
 فعول بين النفي والاثبات وانما لم تقع بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريره من الحال
 والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال (و) تنفرد لم أيضاً (بجواز انقطاع نفي
 منفيها) نحو هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا من كورا لان المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئا
 من كورا قاله الموضح في شرح القطر تبعه الابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل أتى على
 الانسان حين من الدهر فان نفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا اه بخلاف لما فان نفي منفيها
 مستمر الى زمن الحال (ومن ثم) أي ومن أجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه (جاز) أن يقال في لم (لم يكن)
 الانسان شيئا من كورا (ثم كان) شيئا من كورا (وامتنع في لما) أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض
 لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي
 نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني (وتنفرد لما)
 عن لم (بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما) بحذف المجزوم (أي ولما أدخلها) وذلك لانها نفي لقد
 فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد (فاما قوله) وهو ابراهيم بن علي بن محمد الهرمي

احفظو ويعتك التي استودعتها * (يوم الاعازبان وصلت وان لم)

أي وان لم تصل (فضرورة) والاعازبان يروي بالعين المهملة والراء المهملة التبعاء
 (و) تنفرد لما أيضاً (بتوقع ثبوته) أي بثبوت منفيها (نحو بل لما يذوقوا عذاب) أي الى الا ان ما ذاقوه
 وسوف يذوقونه (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) أي الى الا ان ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا
 تقتضي ذلك والعلة فيه أن لما النفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها النفي فعل ولا دلالة تيسره على
 التوقع والتوقع في لما غالب لا لازم كما ان التوقع بعد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم
 (ومن ثم) أي من أجل ان لما يغلب عليها التوقع (امتنع) أن يقال (لما يجتمع الضدان) لاستحالة
 اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتعارض أن المصدر يقول فيجزم بان وينصب بلم وقد تم لم
 جملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فابديت الالف
 ميمما كما قال في لن أصلها فابديت الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة
 (و) النوع الثاني (جازم لفعلين وهو) احدي عشرة كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعنده
 (أربعة أنواع حرف باتفاق وهو ان) بكسر الهمزة وسكون النون وهي أم البواب (وحرف على الاصح وهو

بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالى بذلك (قوله في الحال) لو قال بدل في الى كان أظهر (قوله وتنفرد لما الخ) أوورد الدماميني أن لم لنفي
 فعل وهو مما يجوز حذفه لا دليل (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال وقوع المستحيل لا توقعه ألا ترى أنه قد يسمى (قوله في جزم
 بان) كقوله اذا ما غدونا قال ولد ان أهلنا * تعالوا الى أن ياتنا الصيدين فخطب وقوله وينصب بلم كقراءتهم بعضهم لم نشرح وانما
 جعل المتعارض بين أن ولم لا بين لم وان لان قد يجزم كقوله لن يجيب الآن من رجائك من * حركة من دون بابك الخلقه

لانه ثقل في قاعدة التقارض
 من المعنى ان بعضهم ذكر
 ان لم اعطيت حكم لن
 واستشهد بتلك القراءة
 وقال فيه نظر اذ لا تحمل لن
 هنا وانما يصح او يحسن
 حمل الشيء على ما يحمل محله
 اه أي ولن لا تحمل هنا
 لان المنقح بها المستقبل
 ويل الماضي لكن يردان
 لم لا تحمل محمل ان فيما
 استشهد به على جزه او لذا
 جعله في بحث ان لغة
 لبعضهم ولم يذكر انه من
 التقارض (قوله كالمضارع
 الخ) قال الدوشري مثله
 في ذلك الماضي الداخلة
 عليه أدوات الشرط فانه
 يعبر معناه ولم يغير ذاته بل
 هو باق على كونه ماضيا
 (قوله حيثما استقيم الخ)
 ظاهره ان حيثما في البيت
 للكان وفيه نظر فقد قال
 المصنف في المعنى بعد ان
 ذكر ان حيث للكان
 اتفاقا وانها قد تدر فلان زمان
 وانه اذا اتصلت بهما
 الكافة ضمنت معني
 الشرط وخرمت الفعلين
 واستشهد بالبيت ما نصه
 وهذا البيت دليل على
 مجيئها للزمان (قوله فلا
 تعمل) قال الدوشري
 أدخل الفاء في خبر المبتدا
 وليس محلها

انما فقال سيبويه انها حرف بغيره ان الشرطية فاذا قلت انما تقم أقم فعناه ان تقم أقم وقال المبرد وابن
 السراج والقارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بانها قبل دخول ما
 كانت اسما والاصل عدم التغييره أجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل
 فدل على انها تزعم منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه
 موضوع لاحد الزمانين الحال أو الاستقبال واذا دخل عايم لم انقلب زمانه الى الماضي مع بقاء ذاته على
 أصلها (واسم بانقاف وهو من) بفتح الميم (وما ومتى وأي وأين وأيان وأنى وحيثما واسم على الاصح وهو
 مهما) فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى مهما تأتينا به من آية ووزعم السهيلي
 وان يسعون بمهملتين انها حرف وهذا الانواع الاربع مئة اقسام أحدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب
 على الشرط وهو ان وانما نحو وان تعود وانما عودا واذ ما تقم أقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن
 معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى
 الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتينا به من آية والرابع ما وضع للدلالة
 على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان نحو متى أضع العمامة تعرفوني وهو نحو أيان تؤمنك
 تامن غيرنا والحامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما نحو أينما
 تكونوا يدرككم الموت ونحو أنى تاتها تستجربها ونحو حيثما تستقيم بقدر لك الله نجاها والسادس ما هو
 متردد بين أنواع الاسم الاربعة وهو أى فاتها بحسب ما تضاف اليه فهي في أيهم يقم أقم معناه من باب من
 وفي أى الدواب تر كب أركب من باب سا وفي أى يوم تصم أصم من باب متى وفي أى مكان تجلس أجلس
 من باب أين (و) هذه الكامات (كل منهن يقتضى فعلين يسمى أولهما شرطاً لتعليق الحكم عليه (و)
 يسمى (ثانيهما جواباً) لانه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال (و جزاء) لان مضمونه جزاء
 لمضمون الشرط والى ذلك أشار الناظم بقوله

فعلين يقتضين شرط قدما يتلوا الجزاء وجوابا وسما

وقهم من قوا و جازم لفعلين ان أداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره
 ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا
 ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيه اختلاف الجار
 و بان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كفعولى ظن ومفعا عيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالأداة
 والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء ونسب الى الاخفش واختاره
 في التسهيل وقيل الشرط والجواب مجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن
 جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما مجزوم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما مرفوع الخبر
 ونسب هذا القول لسيبويه والتحليل ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر وفعل
 الشرط قد يحذف ويان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحد من المشركين
 استجارك وأجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوارف قاله
 الكوفيون قياسا للجزم على الجور وبانه قد يكون بينهما ملامة ومولات فاصلة فلا تجاور (و) لا يشترط في
 الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة (يكونان مضارعين نحو وان تعود وان عدو) تارة يكونان
 (ماضيين نحو وان عدتم عدنا) تارة يكونان مختلفين (ماضيا مضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة
 نزد) له في حرثه وفي الخاطر مات لابن جني قال أبو بكر انما حسن لان الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو
 مضارع فكأنه قال من يرد ذرد وليس مثل قولك ان أتيتي أنتك قال الموضع فتبعت ما ورد به التنزيل

من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان (و) تارة يكونان (عكسه) مضارعاً ماضياً (وهو قليل) حتى
 خصه الجمهور بالشعر وذهب الفراء ومن تبعه جواز في الاختيار (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (من
 يقوم ليلة القدر ايماناً واحتساباً يغفر له) رواه البخاري (ومنه ان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلمت)
 أعناقهم لها خاضعون فظلمت ماضٍ وهو معطوف على الجواب وهو نزل فيكون جواباً (لان تابع الجواب
 جواب ورد الناظم) في شرح التسهيل (بهذين) الحديث والآية (ونحوهما على الأكثرين اذ خصوا
 هذا النوع بالضرورة) وقالوا لانا اذا عملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضياً كنا قد هيأنا العامل
 للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز ولا أكثرين ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز روايته بالمعنى فليس
 نصافي الدليل وعن الآية بانه يعتق في التابع ما لا يعتق في المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين
 أو مضارعين تليقهما أو متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة أحوال فانه يكون ماضياً اللفظ أو
 مضارعاً عارياً من لم أو معجوباً بابها والجزء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعاً منها ثمان يجوز
 في الاختيار اتفاقاً واحدة مختلفة فيها وهي ان يكون الشرط مضارعاً والجزء ماضياً عارياً من لم كافي
 الحديث والآية (ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منقضي بل قوي كقوله) وهو زهير يمدح
 هرم ابن سنان (وان آتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالي ولا حرم)

(قوله فقلت تحمل)
 خطاب للسبختي وقوله
 انها أي القرية مطبوعة
 أي مملوءة بالطعام
 * (فصل) *

يرفع بقول والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ماضٍ رفعك الجزاء حسن * والذي حسن ذلك ان الاداة
 لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قرينه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير
 المحتل الحال وليس المراد به الصديق والمستئلة مصدر سأل يقال سألته سؤالاً وسؤالاً وسئلةً ويروي مسئلةً
 مكان مسئلةً وعلى هذا أنشده الجوهري والمسئلة الجماعة والمجزم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر
 كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره أي لا غائب مالي ولا عندي حرمان على أحد الاحتمالات
 (ونحو ان لم تقم أقم) برفع أقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضى (ورفع الجواب في غير ذلك
 ضعيف) واليه أشار الناظم بقوله * ورفع بعد مضارع وهن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي
 فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبوعة (من ياتها لا يضيرها)

يرفع يضيرها (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) في الشواذ (أي نما تكونوا يدير ككم الموت) برفع يدير ككم
 ووجه ضعفه ان الاداة قد علمت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب ونحو يحججه عند سيديه
 على ذية التقديم والتأخير أو ضمائر الغاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع
 المذكور كقوله * انك ان يصرع أخوك تصرع * والمبريد قطع بتقدير الغاء فيما لان ما يحل محل ما يمكن
 أن يكون له لا ينوي به غيره وهذا ان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب
 ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلاً خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الغرض انه الجواب
 واضمار الغاء مع غير القول مختص بالضرورة

* (فصل) يشترط في الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلاً غير ماضى المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس
 فت وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني أن لا يكون طلباً
 فلا يجوز ان قام ولا ان لا تقسم والثالث أن لا يكون جامداً فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع أن
 لا يكون مقروناً بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس أن لا يكون مقروناً بقدر فلا يجوز ان
 قد قام ولا ان قد يقم والسادس أن لا يكون مقروناً بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقوم
 اذا تم ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطاً بان كان ماضياً اللفظ دون المعنى مجرداً من قد وغيرها
 أو مضارعاً مجرداً أو منقياً بلم أو لا فلا أكثر خلوه من الغاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضى على حاله ويرفع

(قوله وكل جواب الخ) ضابط ذلك أي لا يصح إيلاء الجواب أداة الشرط ورجع ذلك ابن المهام بقوله تعلم جواب الشرط حتم قراءته * بقاء إذا ما فعله طلبا أي كذا جامدا أو مقسما كان أو بقدر * ورب وسين أو بسوف أو باقي كذا اسمية أو كان منقيا ما وان وان من يحد عما عدنا فقد عتا قال الدنوشري ولو قال بدل الشطر الثاني من البيت الاول بقاء إذا ما كان ذا طلب أي كان أشمل اذلا فرق بين الطلب بالفعل وغيره كما صرح به ٢٥٠ الشارح وزاد عليه بقوله كذا ان يكون مجموع شرط مع الجزأ *

المضارع نحو ومن جاء بالسنة فكبت وجوههم في النار وتحوقن يؤمن بر به فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذ ارفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادى وهذا هو التحقيق اه بمعناه (وكل جواب يمتنع جعله شرطا) مخلوه عما شرط (فان الفاء تجب فيه) لتربطه بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولتناسلها للجزاء معني (وذلك) من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والمستنع جعله شرطا (الجملة الاسمية نحو وان يمستك بخير فهو على كل شيء قدير) فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قد ير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قدمضي في بابها ان عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم (و) الجملة (الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتخصيص والتعني والترجي ولا تطيل بامثلها فالذي ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد (وقد اجتمعتا في قوله) تعالى (وان يخذلكم من ذا الذي ينصركم من بعده) بجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من طلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذاملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط (والتي فعلها) ماضى المعنى نحو ان كان قيسه قد من قبل فصلت قاله الموضع في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على اضمار قد أي فقد صدقت والتي فعلها (جامد نحو ان ترفي أنا أقل منك ملا وولد افعسى ربي) أن يؤتيني خيرا من جنتك (أو مقرون بقدر نحو ان يسرق فقد سرق أخاه) من قبل (أو تنفيس نحو) وان تعاسرتم فستر ضعه أخرى (وان خفت عيلة فسوف يغنيكم الله) من فضله (أولن نحو وما تفعلون من خير فلن تكفروه أو ما نخوفن توليتم فاسألتكم من أمر) أو ان نحو ان تقوم والحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطاً ما لذاتها أو لما اقترن بهما من نفي أو اثبات فالاول ثلاثة أنواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة أنواع أيضا ما وان وان النافيات والثالث ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا أو تقديرا أو السين وسوف (وقد تحذف الفاء) في الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لا يبي بن كعب لمسا له عن اللقطة فان جاء صاحبها أو الاستمتمع بها أخرجه البخاري أو (في الضرورة كقوله) وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) * والشكر بالشكر عند الله مثلان أراد الله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم (و) بنحو (قوله) ومن لا يزال ينقاد للغي والصبا * سيلقى على طول السلامة نادما أراد فيلقى بالفاء أي سيموجد من ألفي بمعنى وجدوا إلى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله واقرن بقاء حتم اجوابا بالوجه * شرط لان أو غيرهما لم ينجعل

وفي سورة الانعام قد
 جاء مبتدأ
 وكالفاء اذا في اسمية
 وأداتهم
 يكون اذا وان تكن متبنا
 وبين اذا والفاء تجمع بأخي
 ومنع اجتماع قيل فاسمعه
 منصتا
 وقوله في سورة الانعام
 الخ هو قوله تعالى وان كان
 كبر عيلتك الى آخر الآية
 (قوله وقد اجتمعتا) قال
 الدنوشري قد يقال عليه
 لان سلم ان جملة من ذا الذي
 ينصركم من بعده غير طلبية
 اذا الاستفهام فيها ليس
 حقيقة لان المعنى فلا
 أحد ينصركم من بعده
 فهو بمعنى النفي وقد يقال
 انها طلبية لفظا وفيه
 نظر (قوله أو ان) قال
 الدنوشري قال بعضهم
 يستثنى من ذلك جواب
 اذا المقترن به فانه
 يجوز عدم اقترانه بالفاء
 كما قال سبحانه وتعالى واذا
 رأك الذين كفروا أن
 يتخذونك الاهزوا
 فليتامل (قوله والجملة
 الطلبية) قال الدنوشري

عطفها على الجملة الاسمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجهي فانها مجتمعة مان في نحو (ويجوز قوله تعالى وان يخذلكم الخ وتنفر الاسمية في نحو وان يمستك الخ وتنفر الطلبية في نحو قل ان كنتم تحبون الله (قوله والثالث ثلاثة أنواع الخ) قال الدنوشري فيه جعل قد والسين وسوف اثباتا ومعناها ادوات اثبات وهو ممنوع اذ قد يقال ما قد قام زيد وما سوف يقوم وما سيقوم فليتامل ثم تأملت فوجدت الصواب ما قاله الشارح ومعناه ان قد والسين وسوف يرف اثباتا لا يكون

الفعل بعدها الاثباتا (قوله والجواب جملة اسمية) قال الدنوشري مثال الطلبية التي لا تدخل عليها اذا الفجائية ان عضي زيدا او يل
 له وانما يقال فويل له ولا يقال أيضا ان يقوم زيدا اذا ما عمر وقائم وانما يقال فسا عمر وقائم (قوله وقد يجمع بين الفاء واذا الخ) رأيت
 بخط المصنف قال الرنخسري في تفسيره حتى اذا فتحت يا جوج وما جوج الآية واقرب عطف على فتحت وجواب الشرط فاذا هي
 واذا الاولى في موضع نصب المعنى الذي دل عليه فاذا هي شاخصه وفيه نظر لانه كيف تكون الفاء الجوابية واذا الفجائية مجتمعين
 على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على ان يكون اراد ان جواب اذا ساقط من التقدير ٢٥١ والتقدير اذا فتحت واقرب
 ذهلت ابصارهم يدل

على ذلك قوله ان نصب
 اذا ما دل عليه فاذا هي
 شاخصه وعلى هذا فيكون
 تجوز في قوله ان فاذا هي
 جواب الشرط وانما
 حقيقة انه دليل الجواب
 فهذا كما عجب جواب القسم
 المتأخر عن الشرط جوابا
 للشرط لاجل ما ذكرنا
 وقرئ منه تسمية نائب
 الفاعل فاعلا وانما يصح
 ان تجعل شاخصه هي
 العامل لان ما بعد الفاء
 لا يعمل فيما قبلها الا في
 باب اما وما بعد اذا الفجائية
 لا يعمل فيما قبلها مطلقا
 * (فصل) * قوله وهو
 قليل في الشذو رانه
 ضعيف والرفع جائز
 والجزم قوي وقد يمتثل
 الموضع الجزم والرفع
 نحو فان يشاء الله يختم على
 قلبك ويمح الله الباطل
 ويدل على الرفع استئناف
 الظاهر وهو اسم الله معه
 مع تقدم ذكره وعدم
 التصريح به في ويحق وهو

(و يجوز ان تغني اذا الفجائية عن الفاء) في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد
 ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها (ان كانت الاداة) الجازمة (ان) لانها ام باب الجوازم الشرطية
 او كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبه ان في كونها ام باب الشروط غير الجوازم (والجواب)
 فيهما (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) وغير مقيمة بان التوكيدية (نحو وان) نصبهم سبعة بما قدمت
 ايديهم اذا هم يقنطون) فجملة هم يقنطون جواب ان والربط اذا الفجائية نحو اذا دعاكم دعوة من
 الارض اذا انتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء
 واذا الفجائية تأكيذا كما في المنع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصه ابصار الذين كفروا وقال
 الرنخسري اذا ذهبت الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونا على
 وصل الجزاء قبيلا كدولو قيل اذا هي شاخصه او فهي شاخصه كان سديدا اه والى خلف اذا الفجائية
 للقاء أشار الناظم بقوله * وتختلف الفاء اذا المفاجاه
 * (فصل) * واذا انقضت الجملتان (جملة الشرط وجملة الجواب) ثم جئت بمضارع مقرر ون بالفاء او
 بالواو فلن يجره بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة
 (ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا) لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فاشبهه الواقع
 بعده الواقع بعد الاستفهام (وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع) على الاستئناف (وباقيمهم
 بالجزم) عطف على لفظ يحاسبكم (و) قرأ (ابن عباس) وابو حيوة والاعرج في غير السبعة (بالنصب)
 بان مضمرة وجوبا بعد الفاء (وقرئ يهن) أي بالرفع والنصب والجزم (أيضا في قوله تعالى من يضل
 الله فلا هادي له ويذرهم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع التون
 والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وجزء مع الياء والنصب بان مضمرة وجوبا
 بعد الواو ولم أقف على من قرأه والى ذلك أشار الناظم بقوله
 والفعل من بعد الجزاء ان يقترن * بالفا أو الواو بثلاث من
 (واذا توسط المضارع المنعرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين) جملة الشرط وجملة الجواب (فالوجه الجزم)
 بالعطف على الشرط الجزم لفظا ومحملا (و يجوز بالنصب) بان مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو واليه
 أشار الناظم بقوله وجرم أو نصب لفعل أثرقا * أو واوان بالجملتين كتقفا
 وامتنع الرفع اذا لا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سالت الخليل عن قولك ان تاتي فتحدثني
 أو وتحدثني أحد تلك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرح به (كقوله
 ومن يقرب منا ويخضع لله) * ولا يخش ظلمنا ما أقام ولا هضمنا
 الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الابه والمضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم أخاه اذا لم ينصفه ويوفه

عديله فعرض لغير القوي ما رجحه كارجح النصب في ويعلم الذين لانه وجد سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرأه الكوفيون
 وأبو عمرو وابن كثير ولم يقرأ أحد من السبعة بالنصب في فيغفر (قوله ورفع على الاستئناف) معني الاستئناف البناء على مبتدا
 محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة لجملة اسمية على فعلية لكن صرح في المعنى بان الواو الاستئنافية ليست عاطفة (قوله وامتنع
 الرفع) قال الدنوشري كان شيهنا الامام ابن قاسم بقول ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفي كلامهم اشارة اليه فاتهم انما
 منعوا الرفع على الاستئناف للاعتراض اه أقول يؤيد ان ابن خروف أجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال وبوافقه ما مر في باب الحال

من جواز وقوع المضارع المثنى حالامع الواو على اضمار المبتدأ (قوله والنصب في مسئلة التوسط الخ) قال الدنوشري تعليقه بما ذكر من قوله لان العطف الخ غير ظاهر لانه بعينه يجي وفيما بعد الجواب أي لان العطف الخ فليتأمل (قوله ونقل عن الكوفيين انهم أجزوا الخ) قال الاشعري وزاد بعضهم أو قال الشهاب القاسمي لم يذكروا زيادة أو الاقيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء واطلاق عبارة السيوطي يقتضي عدم الفرق فليحذر رأي وذكروا في مسئلة ما بعد الجزاء انه يمتنع النصب والعمل وجه امتناعه ان وجهه في مسئلة الواو والقاسميه الواقع بعد الجزاء الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو والقاسم وبذلك يعلم وجه اقتصار البصريين ٢٥٢ في مسئلة الواقع بين الشرط والجزاء عليه - مما لان وجه النصب فيها ان فعل الشرط

حقه وقابل الظلم بالمضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط أمثل منه في مسئلة المتأخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قرينان من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم أجزوا ثم مجرى القاء الواو فيقولون ان تأتي ثم تحذني أكرمك بنصب تحذني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي والجزء قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكما لتدويرها

*(فصل في يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان) حال كونها (مقرونة بلا) النافية (كقوله) وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان عمار ذميمة الخلقه وتحت امرأة جميلة فطاعتها فاستلمها بكف * (والاي عمل مفرقت الحسام)

حذف الشرط لدلالة قوله فطاعتها عليه وأبقى جوابه (أي والاتطاعتها على) وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الاثير في الانصاف عن العرب من يسلم عليك تسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أي ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وان امرأة خافت من بعلمها فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله متى تأخذوا قسرا بظنة عامر * ولم ينج الا في الصفا فادري

أي متى تشقوا تؤخذوا وحذف الشرط مع انتفاء الامر بين والعسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفا بكسر المهملة ما وثق به الاسير من قيد وغيره (و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرطه فاص (نحو) وان كان كبر عليك اعراضهم (فان استطعت أن تبغني نفقا الآية) وعساها في الارض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذيه فقطع لهم بآية أو سلما تصعد به الى السماء فتزل منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وبقاء الاداة كقول

النمر بن تولى فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما أي أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والاستمتاع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فرددتها اليه وان لم يجي فاستمتع بها (وموجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى) ولا يصح جعله جوابا لصناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من القاء (نحو أنت ظالم ان فعلت) أي فانت ظالم واما لكونه جملة منفية

قريب من الاستفهام (قوله وقد قرئ بالرفع) قال الدنوشري ربما شكك على قول فيما مضى ان لا يصح الخ وان كان ذلك في الواو والقاسم وهذا في قول قوله وهذه القراءات الخ قد يقال الذي لم يثبت به البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم في هذه الآية التي اقتصر الشارح عليها وهي قراءة واحدة لا قراءات ثم رأيت في نسخة عليها جعل المؤلف القراءة بالافراد *(فصل) (قوله ان كانت الاداة الخ) قال المحقيد لا بد من العطف أيضا كما في البيت (قوله) والثاني نحو وان امرأة خافت من بعلمها) فيه ان الكلام كما قال الدماميني في الحذف بلا تفسير وقال انه مقصود القوم (قوله وما علم من جواب) لم يقيد بكونه جوابا لان كما قيد الشرط لعدم تقييد

حذف الجواب بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور في هذا الباب لشمل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وكلام بل المصنف يوهم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب أكثر كما اقتضاه صنيع النظم لان الحذف من الاواخر أكثر ولان الشرط سبب والجواب مسبب ودلالة المسبب على السبب أقوى لان الشيء الواحد قد تتعدد أسبابه (قوله ويجوز حذف الشرط والجزاء معا) رفع لما يتوهم من كلام المصنف من انه انما يحذف أحدهما فقط وهذا انما يظهر ان لم يخص حذفهما بالضرورة وقال المصنف في الحواشي انه خاص بالضرورة الامع ان يقال لا آتى الامير لانه جائز فتقول انتبه وان الاداة في البيت الذي ذكره الشارح أنما وسكت عن حذف الاداة وحدها لانه لا يجوز الا عند بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا على الالفية

(قوله ولا التزام العرب الخ) قال الدنوشري قد ينافيه وقوع المضارع بعد الاداة في قوله فلم أره ان ينح منها (قوله فانه ينافي جعله جوابا) فيه نظر لانه يجوز رفع الجواب اذا كان الشرط ماضيا ويحاج بان المنافي لجعله جوابا لزوم رفعه كما أساغه آتفا (قوله اجابوا عن الاول الخ) قال الدنوشري لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو قوله لان اداة الشرط الخ لولا ذلك الثاني وهو قوله ولا التزام العرب الخ وثبوته من قوله ولا عمل مع التقديم ان المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكن لا عمل للاداة فيه ٢٥٣ ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف ان

يعمل مؤخرا وقوله وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به على البصريين فان الرخصي لا ينهض قوله حجة عليهم على انه يحتمل ان يقدر ابتدا بعد الفاء الداخلة على لم والى ما قلناه يشير قول الشارح وجميع ذلك ضعيف (قوله والذي يدل الخ) قديم ما قاله اذ الكلام باخره (قوله استغنى بجواب المتقدم الخ) من هنا يظهر ما في قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لامها راجعة الى حكم القسم لاني حكم الشرط وفيه نظر انه من الاشكال وانه لا نظريه لان مجيها غير مجزومة على الاصل من انه اذا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن ابي الاصمغ في البرهان في اعجاز القرآن في باب التوهم ان الآية من اقسامه

بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أره ان ينح منها واما الكونه مضارعا فوعا لزوما نحو اقوم ان قت والجواب في ذلك كله محذوف و جوب بالدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولا التزام العرب حيث كونه الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلم يتم اقتراحها بالفاء واما الفعلية المحزوم فعلها بل المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي لم لا تدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء انما تدخل لانها لا تناسب الصدر ولاها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي لم اجاز الرخصي في فلم تقتلوهم الآية ان يكون التقدير ان اقتخرتم بقتلوهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدله التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بني كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله والشرط يعني عن جواب قد علم * والعكس قد يأتي ان المعنى فهم

(أو) كان الدال على جواب الشرط (ما تأخر من جواب قسم سابق عليه) أي على الشرط (فكولتن اجتمعت الانس والجن الآية) وتمامها على أن ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون جواب قسم سابق على الشرط وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم (كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تاخر عنه نحو وان تقوم والله أقم) فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أنهم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالتقدم والى ذلك الاشارة بقول النظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليه ما ذو خبر (واذا تقدمها ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك) في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال

وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجع مطلعا بلا حذر (نحو زيد والله ان يقوم أقم) وجاز جعل الجواب للقسم تقدمه نحو زيد والله ان يقوم من والارجح مراعاة الشرط تقدم أو تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجع جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لجزء التوكيد والمراد بنى خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه (ولا يجوز) جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم (ان لم يتقدمها) ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد أقم (خلافا له)

لان ظاهرها يوهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم على الجزوم والنكتة في ذلك تبشير المؤمنين بان هذا العدو لا ينصر أبدا ما قاتل المسلمون ليتكلم سرورهم بخذلان عدوهم في الحال والاستقبال ولو عطف على الجزوم لما أفاد الا انه لا ينصر الا زمن المقابلة ووقت التولية وذكر أن النجاة قالوا انه من عطف الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وانه نرد عليهم انه ما الداعي للعدول عن عدة النحو الى ما يحتاج للتاويل وأقول هذا عجيب فان كلاما من عطف المفردات والجملة من قاعدة النحو ويكتفي في النكتة عن العدول عن عطف المفردات ما قاله ويلزم على كلاً أن يكون نظماً الآية خارجة عن قاعدة التحوين بناء على زعمه انه عطف على الجزوم من عطف

المقررات لاجل تلك التثنية وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر (قوله لئن كان ما حدثته الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول هذا الشاعر يتصل للخاطب ويعتذر اليه من ذنب حكى عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معاقبة على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بانقاف والظاء المعجمة جاز الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيقظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل قلت حاصلهما ان القيقظ شد حر الصيف وباديا حال من فاعل أصم ثم قال وقال القراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسر ج قيل معرب من سوك بالفارسية والقروة ٢٥٤ ما لبس وجلدة الرأس والقروة قطعة ثياب مجتمعة يابسها والخاتام لغة في الخاتم اه

أي لابن مالك في قول النظم وربما رجح بعد قسم * شرط بلاذى خبر مقدم
 (و) خلافاً (للقرء) في احازته ذلك (و) ما استدلا به وهو (قوله
 لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً * أصم في نهار القيقظ للشمس باديا)
 واركب حمار ابن سرج وقروة * وأعر من الخاتام صغرى شبه أيا
 فهو عند البصريين (ضرورة أو اللام) من لئن (زائدة) لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة
 عقيلية (وحيث حذف الجواب) جوازاً أو وجوباً (اشترط في غير الضرورة مضي الشرط) لفظاً أو معنى
 كما مثلنا (فلا يجوز أنت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقوم لا قوم) لكون الشرط مضارعاً غير منفي بل عند
 البصريين والقراء وأجاز به بقية الكوفيين قياساً واحتز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله
 لئن تلك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي ان بيتي واسع
 فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بل واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة
 يكون بغيره فان كان بعطف فاطلاق ابن مالك أن الجواب لا ولهما السبقه وفصل غيره فقال ان كان
 العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو وان تاتي وان تحسن الى أحسن اليك وان كان العطف
 باو فالجواب لاحدهما لان الواو لاحد الشئين نحو ان جائز يدوان جاءت هندفا كرمه أو فا كرمها وان كان
 العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول وان كان بغير عطف فالجواب لا ولهما
 والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله
 ان تستغيثوا بنا ان تدعروا تجدوا * منامعا قد عززنا بها كرم
 فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تدعروا وبالبناء للفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا
 مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط
 قياساً على مسألة تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد تقوم
 * (فصل في) أوجه (لو * للثلاثة أوجه) وضعفها فتكون ستة (أحدها أن تكون مصدرية فتترادف
 أن) المصدرية في المعنى والسبب انهما لا تنصب (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد و نحو
 ودو الوتدهن) أي الاذهان (أو) بعد (يودنحو يودأحدهم لوي عمر) أي التعمير (ومن القليل قول
 قتيبة) مصغر قتله بالقاف والتاء المشناة فوق بنت النضر بن الحرث الاسدي تخطب النبي صلى الله
 عليه وسلم حين قتل أباهما النضر صبراً بالعفراء بعد ان اتصرف من غزوة بدر
 (ما كان ضرك لو مننت وربما * من القتي وهو المغيظ المحنق)
 أي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباهما انه كان يقرأ أخبار العجم على العرب
 ويقول محمد يا تيكم يا أخبار عادوثمود وأنا آتيكم بخبر الاكاسرة والقيصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله

وينظر ما معنى قولها
 واركب حمار الخ فان
 ظاهره يقتضي انه بين
 السرج والقروة فامعنى
 البيتين فليتامل (قوله
 واذا دخل الاستفهام)
 قال الدنوشري ينظر هل
 مثل الاستفهام في ذلك
 غيره من أنواع الطلب
 (قوله فعن يونس الخ)
 رده سيمويه رحمه الله
 تعالى بقوله تعالى أفان
 مت فهم الخالدون لان
 دخول الفاء على الجواب
 دليل على انه جواب
 للشرط

* (فصل)
 (قوله وأكثر وقوعها
 بعد و الخ) قال
 الدنوشري قال الدماميني
 وقع في عبارته ابن أم
 قاسم في شرح التسهيل
 عند قوله لو التالفة غالباً
 مفهم من قال مثل أحب
 وأختار وعنى وورد وود
 والسمع ثابت بعد هذين
 وعده أحب واختار من

أمثلة ما يفهم عنهما من متقد اذا ترادف بينهما وبين معنى ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب
 الشيء ولا يتمنى حصوله اما لانه حاصل له أو لعارض له في طلبه (قوله ما كان ضرك الخ) قال الدنوشري قبله أحمد ولانك فعل نجيبة *
 في قومها والفعل فعل معرق قال الدماميني واستدل بهذا أي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعمرك عنده بعض
 الاصوليين على جواز تفويض الحكم الى المجتهد فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام قبل
 قتله ما قتلته يدل على أن القتل وعدمه مفوضان اليه والماتعون من الوقوع يجهلون بأنه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما
 معاقب له لك أن تار بقتله وأن لا تار ونحو ذلك ويجوز ان وحياتزل بانه لو شفع فيه ما قتله ونحوه والنجبية الكريمة الحسنة والفعل

الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من أعرق الرجل صار هريرا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لومنتت لو
 أنعمت وأحسنت ثم قال الدماميني لومنتت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على ما هو الأصح من جواز
 تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضر كوالجاء خبر كان واسمها ضمير الشأن اه لكن قال العيني
 ان ما استفهامية فيشكل حينئذ اعراب الدماميني فليتأمل وقال أيضا ظاهر قول الشارح أي ما كان ضرك منك أن لو وصلت فاعل ضر
 والظاهر انها وصلت فاعل ضر على اسقاط الخافض وكان يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون فعلى الاول تكون جملة خبر عن
 ما الاستفهامية وعلى الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرك في المن أو ما كان ضار لك فيه ولو جعلت لوشريطة وما تقدم دليل الجواب
 كان حسنا (قوله فله اسمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التمرير وعبارته فيقال
 والله أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الأبيات قال لو بلغني هذا قبل قتله لمذت عليه وكثيرا ما يستل عن وجهه انشاد أبي تمام
 الطائي بعد ذكر هذه القطعة في الحماسة قول النابغة

ففي كان فيه ما يسر صديقه * على ان فيه ما يسوء الاعاديا
 ففي كملت أخلاقه غيرانه * جواد فأبى على المال باقيا وأجاب ابن المنير في كتاب المقتضى بان أبا تمام أراد أن ينفي عن مقام النبوة
 ما لا يجوز نسبتها من القسوة على النضر فيبين أن الاساءة إلى العدو من مكارم الاخلاق ولا سيما ٢٥٥ العدو في الدين ومن لم يسؤ عدوه

لم يسر صديقه (قوله ولا
 خفاء بما في ذلك من
 التكلف) قال الزرقاني الباء
 مقوية والخبر محذوف
 أي وعدم خفاء بما في ذلك
 حاصل وعدم تنوين اسم
 لامع عمله قليل (قوله
 ويشهد الخ) قال الذنوشي
 في حفظي أن هذه القراءة
 يجوز تخريجها على أن
 يدهنوا منصوب بان
 مضمرة جواز وأن والفعل
 معطوف على لو وصلت
 على حدلولا توقع معتر الخ
 والتقدير ودوا ادهانك
 فادهانهم ثم رأيت
 الدماميني قال بعد قول

عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من أبيات أنشدتها بين يديه قال لوسمعت
 قبل قتله ما قتله ولعله وقت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا وهو المغيظ بفتح الميم اسم مفعول من
 غاظه يغيطه بالعين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورة أوله والخنق بضم الميم
 وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة إذا غاظه فهو توكيد للغيظ ولو المصدرية لا جواب لها
 وعن ذهب إلى مصدر يقولون الغراء وأبو على الفارسي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الاكثرون
 إلى المنع ويدعون أن لو في نحو بود أحدهم لو يعم شريطة وان مفعول بود و جواب لو محذوفان والتقدير
 بود أحدهم التعمير لو يعم ألف سنة أسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد
 لأشبهين قراءة بعضهم ودوا الوتدهن فيدهنوا المحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن ما كان
 معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو ما عملت من سوء تودلوان بينهما وبينه أمدا بعيدا
 و جوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر به دلوا تقدره تودلوان بينهما اه (و) لو المصدرية
 (أذولها) الفعل (الماضي بقى على مضيه أو) الفعل (المضارع تخلف الاستقبال كما ان المصدرية
 كذلك) الوجه (الثاني) من أو جهلوا (ان تكون للتعليق) أي لتعاقب الجواب على الشرط (في المستقبل
 فترادف ان) الشريطة لانها لا تجزم على الألف (كقوله) وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى
 (ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا) وهو من دون رمسينا من الأرض بسبب
 لظل صدى صوتي وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

المغني ويشهد الخ أقول الذي يظهر ان يدهنوا منصوب بان مضمرة جواز والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلت فاعل
 من باب عطف مصدر آخر وهذا والذي ينبغي أن يقال فإنه تخريج ما ش على القواعد بخلاف تخريج المصنف (قوله لما كان معناه ان تدهن)
 قال الزرقاني الذي عند الشمني ان عطف المعنى هو عطف التوهم فكان يوهم أن تدهن وفي كلام المغني ما يشهد لذلك ونار عن ذلك بعض
 شيوخنا ان عطف المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف التوهم فإنه فراغ في توهم وجود أن لما كان يغلب وقوعها في ذلك الموضع
 (قوله فترادف ان الشريطة) قال الزرقاني هذا يدل على انها دلالة على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على انها دلالة لها على
 الامتناع وهو كذلك أنظر المرادي (قوله لانها لا تجزم على الألف) قال الزرقاني فيه دلالة على انها لا تجزم بها على غير الألف قال الرضي
 ولكن لو بمعنى الماضي وضعها لا تجزم بها الا اضطرار لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبنى قال لو يشأ طار بها ذومبيعة *
 لاحق الا طال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات اه وأقول بسط الكلام على ذلك في المغني فراجع
 (قوله ومن دون رمسينا) قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله وان كنت رمة حال من صدى صوتي وجواب ان
 محذوف ويهش خبر ظل قال الدماميني والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقولوب من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله
 أولا ولو تلتقي أصداؤنا وقوله ثانيا لظل صدى صوتي اه وقوله وجواب ان محذوف أي بناء على أن لان هذه وهي الوصلية وجواب

وفيه خلاف بيناه في الحواشي (قوله وهو الذي يجيبك بمثل صوتك) ما أحسن قول بعضهم لا تفتنه ما حيتت الأبخير *
 ليكون الجليل رد اليك قدر أينا الصدى وذلك جاد * كل شيء تقول رد عليك وأطلق الجاد على الصدى تجوز أو بناء على أن
 التقابل بينهما وبين الحيوان من تقابل السلب والإيجاب لا العدم والملكية (قوله والطرب الخ) قال الزرقاني أي وهو المراد بالطرب هنا
 والأفطرب كما قال الدماميني خفة تكون لسرور أو خزن والمراد هنا الأول (قوله أي ان شارفوا) قال الزرقاني قال في الكشف وذلك عند
 اختصارهم اه وسيأتي نصح فان قيل الخوف على الذرية حاصل دائما فلم قيد بحاله المشارفة فالجواب أن الخوف في هذه الحالة أشد من
 الخوف في غير هاذن أمروا أن يخافوا كخوفهم على ذريتهم في هذه الحالة (قوله لان الخطاب للأوصياء) قال الزرقاني التاويل المذكور
 لا يتقيد بكون الخطاب للأوصياء بل هو جار ولوقلنا انه للورثة أو للجالسين عند المريض أيضا كما يدل على ذلك كلام الشارح وحينئذ
 قد كرر الأوصياء ليس للاحتراز ٢٥٦ بل هو اقتصار على أحد المعاني وقد أشار صاحب الكشف الى انه لا بد من جل

فلو تلتقي شرط وظل جوابه والاصدا بما المجمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال
 وغيرها والصدى أيضا ذكر اليوم والرسم القبر أو ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح
 والسبب بمهملتين وموحدين المغازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح من هشتت بكسر
 العين قال في الصحاح هشتت لفلان بالكسر أهش هشاشه اذا ارتحت له اه والطرب خفة لسرور
 ولصوت بكسر اللام متعاقب يهش ومتعلق يطرب محذوف مما ائلت متعلق يهش والتقدير يهش لصوت
 صدى ليلى ويطرب له (واذا) كانت لولته تعليق في المستقبل (وليها) فعل (ماض) لفظاً (أول) بالفعل
 (المستقبل) معنى كما أن ان كذلك (نحو وليخش الذين لو تركوا) من خلقهم ذرية ضعفا فاختاروا عليهم أي
 ان شارفوا ان يتركوا أو انما أول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للأوصياء وانما يتوجه اليهم قبل
 الترك لانهم بعده أموات قاله في المغني وأنكر ابن الحجاج في نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم فحجى لو
 للتعليق في المستقبل قال ابن الحجاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو ومنطلق كما تقول ذلك مع ان وقال
 ابن الناظم وعندى ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين
 لو تركوا الاحجة فيه لصحة جملة على الماضي اه ورد عليه الموضح في المغني بآيات ومثال وشاهد فليظن
 منه (أو) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) كقوله

لا يلقك الراجوك الا مظهرا * خلق الكرام ولو تكون عديما
 (كما ان الشرطية كذلك) الوجه (الثالث أن تكون للتعليق) أي لتعليق الجواب على الشرط (في)
 الزمن (الماضي) وهذا القسم (هو أغلب أقسام لو) واليه أشار الناظم بقوله
 لو حرف شرط في ماضي ويقبل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل
 ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور أحدها الشرطية أعني عقدة السببية والمسببية بين الجملتين بعدها
 واثنان تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارتقت ان فان ان لعقدة السببية
 والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على
 الزمن الماضي ألا ترى انك تقول ان جئتني غداً كرميتك فاذا انقضى الغد ولم تجئني قلت لو جئتني أمس

تركو على المشارفة لا لما
 ذكره المصنف بل ليصح
 وقوع خافوا خرا واذك
 لكون الخوف منتفيا بعد
 الموت فلا يتأتى خوف
 بعد الترك وأما المصنف
 فعمل الباعث على ذلك
 تصحيح الخطاب للأوصياء
 بعد الموت قال الدماميني
 والاول الظاهر فتامه اه
 وقوله لان الخطاب
 لا خطاب هنا فكيف
 عبر بالخطاب فالجواب
 ان المراد بالخطاب هنا
 الامرو أمر الغائب بثابة
 الخطاب قال في الكشف
 * فان قلت ما معنى
 وقوع لو تركوا جوابه
 صلة للذين * قلت معناه
 وليخش الذين صفتهم
 وحالهم انهم لو شارفوا ان
 يتركوا خالفهم ذرية

وذلك عند اختصارهم خافوا عليهم
 الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم اه قال التفتازاني في معنى السؤال والجواب ما ذهبه يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية
 معلومة للخطاب ثابتة للوصول كالصفة للوصف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الأوصياء أو الجالسين أو
 الورثة ووصفتهم هذه الشرطية قضية معلومة (قوله ولهذا لا تقول الخ) قال الزرقاني انما امتنع المثال المذكور لدخول الغاء في الجواب وقال
 الدماميني ليس امتناع هذا التركيب قاصيا بانتفاء كونها لتعليق في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى آخر ولا يساويه في جميع أحكامه
 (قوله بآيات ومثال وشاهد) أما الآيات فخفا قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وأما المثال فقوله أعطوا السائل ولو جاء على
 فرس وأما الشاهد فقوله قوم اذا حاربوا بشدوا ما آزرهم * دون النساء ولو بانن باطهار (قوله لا يلقك الراجوك الخ) قال الزرقاني
 انقطاع الياء من يلقك يدل على انه ليس خبرا * فان قيل يحتمل ان يكون خبرا والياء محذوفة للضرورة قيل الاصل عدم الضرورة حينئذ

اكرمك

فهو نهي واستشكال كونه نهيان المنهي هو الفاعل والقاعل هو الراعي وهو ليس منهيًا والدعاء مثل النهي (قوله والحق قول الزجاج الخ) التحقيق ان الماضي مقدم بحسب الوجود لان ذات الزمن الماضي الذي تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود واما بحسب الاتصاف بالماضي والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده متصفا بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبمدانته بالماضي قاله اللقاني في حواشي التصريف (قوله وكيفية افادتها) أي وعلى ٢٥٧ الافادة اختلفت في كيفية افادتها

(قوله من التلازم العقلي)
قال الزرقاني أي لا الشرعي لان النهار في الشرع من طلوع الفجر لامن طلوع الشمس (قوله ثم تارة يكون ثبوته بالاولى) في جمع الجوامع ثم ينتفي التالي ان ناسب ولم يخلف المقدم غيره نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لان خلقه كقولك لو كان انسانا لمكان حيوانا وبشيت ان لم يناسب بالاولى كلولم يخف لم يعرض أو المساواة كلولم تكن ربيبة لما حلت للرضاع وهذا المثال انقلاب شهوا وصوابه ليكون للادون لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب اه وعلى هذا فالمراد ان ثبوت الجزاء على تقدير امتناع الشرط تارة يكون بسبب اولى وتارة يكون بمساو وتارة بادون ولو جعل مراد الشارح ان ثبوت الجواب على تقدير امتناع الشرط اولى أشكل جعل ثبوت الجزاء في المثال بالاولى

أكرمته وفي السابق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازي والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضر فاذا انقضى صار ماضيا اه الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها وكيفية افادتها اياه على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تفيد بوجه وهو قول الشاويين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وردهما في المعنى (و) الثالث انها (تقتضي امتناع شرطها دائما) مثنيا كان أو متفيا (خلافًا للشاويين) و (لا) تقتضي امتناع (جوابها) خلافا للمعربين ثم ان لم يكن الجواب سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه (أيضا) لانه شرعا أو عقلا أو عادة فالاول (نحو) قوله تعالى في بلعم بن باعوراه (ولو شئنا لرفعناهم) فلو هناد الله على ان مشيئة الله تعالى رفح هذا المنسوخ منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفح المنسوخ منفيًا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيًا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء السبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت السبب كذلك السبب من التلازم الشرعي (و) الثاني (كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد اتفق بل دخول لوعليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد اتفق فيكون منفيًا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء السبب من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أي السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحماكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المقادير نظر الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سبقت لاثبات الوحدة اتفق وتنفى التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لان انتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي (والا) بان كان الجواب لسبب غير شرطها (لم يلزم) من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى (نحو لو كانت الشمس طالعة) بالفعل (كان الضوء موجودا) فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى (ومنه) الاثر المروي عن عمر رضي الله تعالى عنه نعم العبد صهييب (ولم يخف الله لم يعصه) فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهييب رضي الله تعالى عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم يدل لوعلى انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة انه مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة ومفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا للحكم المذكور في هذا الاثر دل مفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا للحكم المذكور وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا

(٣٣ تصریح فی) وقوله بتعد فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى وأشكل ما قرره الاثر لانه مخالف لفرض الكلام وأيضا هذا التقرير يخرج في ما ذكر انه يكون المساوي وبالادون لانه يقال ان ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط اولى لتعدد جهة المنع من الحل وتفرقة بين المثال الاول والاخيرين تحكما وأيضا على كلامه لا يكون ثبوت الجواب في المثال الاخير ادون بل بالاولى لان التحريم بالنسب اقوى وانما يظهر عكس الترتيب (قوله لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة) قال الزرقاني فيه نظر لان الكلام ههنا مبني على القول الثالث وهو انه لا دلالة للوعلى امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف أثبت لها هنا الدلالة على انتفائه وهذا تناقض

والجواب عن ذلك ان اثبات الدلالة هنا مبني على القول بذلك لاعلى هذا القول اه وفي الجواب نظر لان كلام الشارح انما هو على هذا القول (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم في درة) قال الزرقاني قال ذلك حين باعته تحدث الرجال انه يريد ان ينكحها والنساء حيث تحدثن لما قام عندهن بارادته نكاحها جوزن ان يكون حلها له من خصائصه صلى الله عليه وسلم ودرة دغم الدال المهملة (قوله بنت أم سامة) قال الزرقاني في المغني بنت أبي سلمة وهو موافق لما هنا لانه اذا كانت أمها سلمة كان أبوها أبو سلمة قال الجلال المحلي ويجمع بين ما تقدم في اسمها من انه درة وبين ما في مسلم عنها ان اسمها سلمة في قوله صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم بيان لها اسمين قبل التغيير اه (قوله في حجري) التقييده خرج مخرج الغالب لان الغالب كون الرائب في حجور أو زواج أمهاتهن (قوله كقولك فيمن عرض الخ) قال الزرقاني انما قال كقولك لقول ابن السبكي لم نجد نحوه في ما يستشهد به من القرآن أو غيره قاله الجلال المحلي (قوله لما حلت) قال الزرقاني حذف اللام فيما تقدم من قوله حلت وأثبتها هنا إشارة الى جواز الأمر من ولو حذفها من هنا أيضا وافق الاستعمال الكثير (قوله لو غيرك قالها بأبا عبيدة) قال الدنوشري ضمير قالها المنصوب يعود الى كلمة أبي عبيدة وذلك ان عمر رضى الله عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه في أثناء الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها وبأفاسئشار في التوجه اليها أو الرجوع الى المدينة فاختلقوا عليه ثم أجمع رأيهم على الرجوع بعد ان أشار به جماعة من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة بن الجراح أفرار من قدر الله تعالى ٢٥٨ فقال له عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها بأبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدره والقصة

مشهورة وجواب لو محذوف أي لعذرنا ولا مجال للتمني قاله الدماميني في حاشيته اه وفي حاشية الزركشي على البخاري وجواب لو محذوف وفي تقديره وجهان أحدهما لو قالها غيرك لادبته في اعتراضه على مسئلة اجتهادية وافقني عليها الاكثر والثاني لو قالها غيرك لم أعجب منه وانما العجب من قولك مع فضلك اه وهذا الثاني

الاثرب هذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه أبو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عساه وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت أم سلمة لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي ام الابنة أخي من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيته وكونها ابنة أخيه من الرضاعة وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها الوانثقت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (واذا) كانت لولا تعلق في الماضي (وليهما مضارع أول بالماضي) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان مضارع تلاها صرفا * الى المضارع (فحولو يطيعكم في كثير من الامراء) أي لو أطاعكم لعنتم (وتختص لو مطلقا) شرطية كانت أو مصدرية (بالفعل) على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان (ويجوز ان يليها قليلا اسم) مرفوع (معمول لفعل محذوف) وجوب (يغسر ما بعده) أو اسم منصوب كذلك أو خبر كان محذوف أو اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة رضى الله عنهما لو غيرك قالها بأبا عبيدة (كقوله) وهو الغطامش الطيبي

أشار اليه الدماميني وفي محاضرات الامام الراغب قال أبو عبيدة رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه حين كره طواعين (اخلاي الشام ورجع الى المدينة أتفر من قضاء الله قال نعم أفر من قضاء الله تعالى الى قدر الله تعالى فقال أينفع الحذر من القدر فقال لسنا مما هناك في شيء ان الله لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وقال تعالى وخذوا حذرکم الى هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفي قوله أفر من قضاء الله الى قدر الله تنبيه على ان القدر ما لم يكن قضاء فن حق القدر ان يدفعه الله تعالى فاذا قضى فلا يدفع ويشهد لذلك وكان أمرا متضما فان قلت أليس في قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل دلالة على ان الفرار لا يغني شيئا * قلت لان المعنى والله أعلم لن ينفعكم الفرار في دفع الامر من المذكورين بالكلية اذ لا بد لشخص من حثف أنفه أو قتل في وقت معين لانه سبق به القدر لانه تابع للارادة التابعة لاهل العالم التابع للعلوم وهو المقدور فلا يكون عليه بل لانه يقتضى ترتيب الاسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على وفق الحكمة فلا دلالة فيه على ان الفرار لا يقيد شيئا حتى يشكل هذا بالنهي الوارد في الكتاب عن القاء النفس بالهلكة وبالامر الوارد في السنة بالفرار عن مظان المضار كيف وقد دل قوله تعالى واذا لاتمتعون الا قليلا على ان الفرار نفع في الجملة اذ المعنى لاتمتعون على تقدير الفرار الامتناع قليلا اه ودل كلام الراغب وما قرره به المولى المذكور ان عبارة عمر رضى الله عنه في الجواب أفر من قضاء الله الى قدر الله لا أفر من قدر الله كما قال الدماميني واعلم ان جواب عمر رضى الله عنه ما خوذ من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قال من عند الحياض المائل لمن قال أتفر من قضاء الله فقال صلى الله عليه وسلم فرارى أيضا

الى قضاء الله (قوله أخلاي) قال الدنوشرى بيا مفتوحة قال التبريزى في شرح ديوان الحماسة والناس يذنبون أخلاي بيا مفتوحة
 وكانهم جملوه على قصر المدود وأجود من ذلك في حكم العربية أن ينشد أخلايهمزة مكسورة ويراد بها أخلاي في ذنبت بيا الاضافة
 وتركت الهمزة كما تقول يا غلام اه وقبله أقول وقد فاضت لعيني عبرة * أرى الارض تبقى والأخلاء تذهب (قوله ما على
 الدهر معتب) قال الدنوشرى أعرب العيني معتب مبتدأ وعلى الدهر خبر أول يعرب به الشارح كذلك لعدم تعيينه لجواز كونه فاعلا بالجاء
 والمجرور (قوله ان صاحبة المنزل) عبارة الدماميني أم صاحبة المنزل (قوله لتأكل دم فصدها) أي لانه كان من عادة الجاهلية أكل دم
 الفصد في الخمسة (قوله لو بغير الماء حلقى شرق) قال الدماميني الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بر بقمع مثلاً اذا غص
 يشرق فهو شريق والغصان يفتح العين المعجمة هو ذو الغصنة وهو ما يعترض في الحلق من مأكول أو غيره فيحصل الشرق والاهتصاص
 إزالة الغصنة بشرب الماء قليلاً يقول لو غصت بغير الماء احتلت في إزالة الغصنة لكن شرقت بالماء الذي يرال به الشرق فكيف الحيلة
 وقد صار الدواعين الداعوي شبه هذا قول بعضهم اذا محاسنى الاقربى أدل بها * كانت ذنوبى فقل لى كيف اذار اه وقبل هذا البيت
 أباغ النعمان غير بالسكا * انه قد طال حبسى وانتظارى وهما العدى بن زيد ٢٥٩ والعروضيون يذكرون البيت الثاني

شاهد على الضرب المقصود
 وهو خطأ منهم فانه ضرب
 تام بالياء بعد الراء وقصة
 عدى مشهورة أطال بها
 الدنوشرى (قوله ويجوز
 أن يلى لو) المتبادر أن
 يقول أن يلى الاله اللفظ
 المتقدم في كلام المصنف
 فهو بعينه المقدر بعد
 الواو العاطفة هذا
 استفيد أن ذلك لا يتقيد
 بالشرطية بل يجرى في
 غيرها وهو المصدرية لانها
 التي تعرض لها المصنف
 غير الشرطية والى لاتمنى
 بل قد يقال تلك شرطية
 بدليل انها تجاب بجوابين
 كما في قوله

(أخلاي لو غير الجاهل أصابكم) * عتبت ولكن ما على الدهر معتب
 فغير فاعل بفعل محذوف يفسره أصابكم والتقدير لو أصابكم غير الجاهل وهو بكسر الجاء الموت وعتبت
 جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب (وقولهم) في المثال (لذات سوار لطمتى)
 أخذ من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ما شورى في بعض أحياء العرب وسبب اللطمه أن
 صاحبة المنزل أمرته أن يفسدنا فلهذا تأكل دم فصدها فنحرفها فقبل اه في ذلك فقال له هذا فصدى
 فلطمته الجارية ففعل لذات سوار لطمتى فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير
 والتقدير لو لطمتى ذات سوار وذات السوار الحرة لان الماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف
 تقديره لمان على ذلك والثاني لو زيدار آيته أكرمه الثالث نحو الشمس ولو خاتمان حديد أى ولو كان
 خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعتبارى
 فولى لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلاف البصريون في تخريج
 فقال الفارسي حلقى فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقى هو شرق
 محذوف الفعل أو لا ثم المبتدأ آخر أو خبره غير على اعتمار كان الثانية واسمها جلة ما بعد لو اسمية خبر
 كان (و) يجوز أن يلى لو (كثيراً أن) المشددة الموصولة (وصلتها نحو لو أنهم صبروا) وموضعها عند
 الجميع رفع ثم اختلاف في رفعه (فقال سيمويه وجهه ووجه البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبره) لاشتمال صلتها
 على المسند والمستند اليه (وقيل له خبر محذوف) ثم قيل يقدر مقدم على المبتدأ أى ولو ثابرت صبرهم على
 حدو آية لهم أنا جملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخر على الاصل أى ولو صبرهم ثابت (وقال الكوفيون
 والمبرد والراجح والزحشرى فاعل بثبتة متدرا) أى ولو ثبتت صبرهم والادال عليه أن فانها تعطى معنى

ولو نبش المقابر عن كليب * فيخبر بالذائب أى زبر * بيوم الشعثمين لقرعينا وحينئذ صرح ما تبعه جميع المصنف
 من الاستشهاد في المغنى على ان الواقعة بعد لو غير فعل في قوله تعالى لو أنهم يادون في الاعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب في
 الوافية لو أنهم يادون في الاعراب لولا لمتنى ليس من ذا الباب لان المصنف لا يسلم انها ليست من ذا الباب واعلم أن الضابط الذي ذكره للو
 المصدرية يقتضى ان أن في هذه الآية مصدرية وانه اذا ولى أن المصدرية فالظاهر أن المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لان المصدرية
 انما توصل بفعل متصرف غير أمر وقد يقال ذلك باعتبار الاغلب (قوله موضعها) أى مع اسمها وخبرها وقول رفع أى محل رفع (قوله
 لاشتمال صلتها الخ) قال الزرقاني أى وحيث اشتملت على ذلك كفى عن الاخبار والافادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر
 (قوله على حدو آية لهم أنا جملنا) قال الزرقاني ان قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب في المثال لانه يحتمل أن يكون هنا على سبيل
 الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب انه تقدم ان تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لانه من جملة المواضع التي أوجب فيها تقديم الخبر
 وانما وجب لتلايلتس ان هنا بان التي بمعنى ليت (قوله وقال ابن عصفور الخ) يشهد له انه ياتي مؤخر بعدما كقوله
 عندى اصطبار واما انى خرج * يوم النوى فلو جرد كاذب يربى لان لعل لا يقع هنا فلا تشبه ان المؤكدة اذا تقدمت بالى بمعنى لعل

فالأولى أن يقدر الخبر مؤخر على الأصل (قوله كما قال الجميع الخ) فديقرف بان الموصول المحرف في أحوال الفعل (قوله واختصت ان من بين سائر الخ) قال الزرقاني بمعنى جميع ٢٦٠ لا بمعنى باقى وذلك لانها كلها تؤول بالاسم اه ولا يخفى ما في استعمال سائر بمعنى جميع

المثبت (كما قال) النحاة (الجميع في) أن الواقعة بعد (ما) الموصولة من كون ان (وصلتها) في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدر (في لا أ كانه ما أن في السماء نجما) أى ما ثبت أن في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لوعلى اختصاصها بالفعل ويبيده أن الفعل لم يحذف بعد ولو غيرهما من أدوات الشرط الامقصر بفعل بعده الاكان والمقرون بلا بعد أن قاله الموضع في شرح بانث سعاد واليه أشار الناظم بقوله * لكن لو أن بها قد تقترن * واختصت أن من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد ولو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن (وجواب لو اما ماض معنى فحول لم يحذف الله لم يعصه أو) ماض (وضعا وهو) أى الماضى وضعا (اما مثبت فاقترانه باللام فحولون شاء جعلناه خطأ ما أكثر من تركها فحولون شاء جعلناه أجا) قال ابن عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسوية لا نها تبدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيها عنه كما ان اسقاطها تبدل على التعجيل أى ان الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لونها جعلناه خطأ ما وحذفت في لونها جعلناه أجا أى لوقته في المزن من غير تاخير والغدوة في تاخير جعله خطأ ما وتقدم جعله أجا تشديد العقوبة أى اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه خطأ ما كما قال الله تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية اه (وأما منى بما) عطفت على مثبت (فالامر بالعكس) فالأكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول (نحو ولو شاء ربك ما فعلوه) الثاني نحو (قوله

فان كثير من الائمة أنكره) وقد يقال لا مانع من جعلها هنا بمعنى باقى والمزاد من بين باقى ما يؤول غيرها وقوله لانها كلها الخ لا ينافى ذلك فتأمل ذلك (قوله بالوقوع) قال الزرقاني الباء داخلة على المقصور اه أى على ما هو الكثير الشائع في الاستعمال وهو مجاز مشهور أولئك من الاختصاص معنى الانفراد وأصل الوضع دخولها على المقصور وعليه وبعضهم ظن وجوبه وقد حزننا ذلك في حواشى المختصر وغيرها (قوله غدوة) قال الزرقاني يحتمل أن يكون ممنوعا من الصرف لارادة لفظه ويحتمل نصبه على حكاية ما وقع في البيت (قوله ولهذا دخلت في لونها جعلناه خطأ ما الخ) في البرهان في اعجاز القرآن لابن ابي الاصبغ * فان قيل لم أكد الفاعل باللام في الزرع ولم يؤكده في الماء * قلت لان الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود خطأ ما محتمل انه من فعل الزرع ولهذا

ولو نعطي الخيار لما افرقنا) * ولكن لا خيار مع اليبالى

فادخل اللام على ما الناقية ولا تدخل اللام على نافع غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك (قيل وقد تجاب) لو (بجملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولو أنهم آمنوا واتقوا (لمثوبة من عند الله خير) صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في المثنوية جواب لو وان بين الماضى والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء (وقيل الجملة مستأنفة) صرح به أبو حيان في البحر فقال اللام في المثنوية لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو أحد احتمالي الزمخشري (أوجواب لقسم مقدر) صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاء في المعنى فقال والأولى أن تكون لام مثنوية لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية وأما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعبرت مكان الفعلية ففيه تعسف اه (وان لوني) هذين (الوجهين) الاخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم (للمنى فلا جواب لها) على الاصح الآتى الوجه الرابع من أوجه لو أن تكون للمنى نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى ليت الوجه الخامس أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا اذكره في التسهيل الوجه السادس أن تكون للتعليل نحو تصدقوا ولو بظلم محرف ذكره ابن هشام اللغوى وغيره (فصل في أما) بفتح الهززة وتشديد الميم (وهى حرف شرط) أى متضمن معنى شرط (و) حرف (توكيد دائم) حرف (تفصيل غالبا يدل على) المعنى (الاول) وهو الشرط (مجىء الفاء بعدها) غالبا (نحو فاما الذين آمنوا فاعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فاقولون لو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين انها فاء الجزاء وان أمال الشرط (و) يدل (على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل

قال تعالى أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون أو انه من سقى الماء وجفافه من عدم السقى وحرارة الشمس أو حرور الاعصار فاخبر سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وانه قادر على جعله خطأ ما في حال غوم لوشاء وانزال الماء من السماء عمالا يتوهم أن لا حد قدرة عليه غير الله تعالى اه ما خصا وهو كلام حسن * (فصل) * (استقراء)

(قوله الآيات) انما قال ذلك لان ما استشهد به من كل لا تفصيل فيه ولهذا تم الشارح بما فيه التفصيل (قوله والثاني منه هو الذي الخ)
جعل الآية من الثاني مع قول المصنف وقسيمه في المعنى الخ لا يخلو عن نظروا انما كان يظهر جعل الآية من الثاني لوقال المصنف قسيمه
في المعنى واما غيرهم فيؤمنون به ويكافون معناه الى ربهم لكن اقام مقامه ما يدل عليه ٢٦١ وهو الراسخون الخ وقد علم من قول

الشارح وقد ينزل الخ حكمه
قول المصنف ومنه لان
التفصيل في ذلك غير ظاهر
(قوله بالمهمل) المراد به
ما لا يفهم الخاطبة معناه
لاما للمعنى له لعدم صحته
هنا كما يفهم من كلام
الشارح (قوله واما المعنى
الثاني الخ) قال الدنوشري
آخره عن الاول والثالث
لانه ليس مشهور الا عن
الرخشري فانه المستخرج
له (قوله وهي نائبة عن
أداة شرط وجائه) قال
الدنوشري ربما يخالف
بحسب الظاهر قوله أولا
فهى حرف شرط والمنقول
في كافية ابن الحاجب انها
شرطية وأن شرطها فعل
مخذوف وجوابها هو لا
يضر في ذلك كونها مقمرة
بمهما يكن من شئ قال
بعض المحققين واعلم أن
أما حرف مقرر على الاصح
وفيه معنى الشرط بدليل
لزوم الغاء لها ولذا قدرها
سبويه بمهما فانه قال
ان قلت أما زيد فمطلق
فكانت قلت مهما يكن
من شئ فتريد مطلقا فلو
لم يكن معناها الشرط لما

(استقرها مواقعها) وعطف مثلها عليها (نحو فاما اليتيم فلا تقهر) واما السائل فلا تقهر (فاما الذين
اسودت وجوههم) واما الذين ابيضت وجوههم (فاما من اعطى واتقى) واما من بخشى واستغنى
(الآيات) الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكّر بعدها
قال اول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نوراً مبيناً فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا
به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى واما الذين كفروا فاعلمهم كذا وكذا (و) الثاني (منه)
هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات (فاما الذين في قلوبهم
زيغ الآية وقسيمه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم) يقولون (الآية فالوقف دونه) وهو وقف
تام فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى الا الله ويبتدىء بما يشاء منه (والمعنى واما الراسخون) في
العلم (فيقولون) آياته (وذلك) مبنى (على ان المراد بالمشابهة) من القرآن (ما استأثر الله تعالى بعلمه)
أي اخص به فلا يشار فيه غيره ولا طريق لخلق الى معرفته الا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا
التقدير الذي قدره الموضع في هذه الآية هو أحد أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل
وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله واجب حتى يكون
قوله والراسخون كلاماً مستأنفاً لا يوقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم لم حتى يكون
عطفاً على قوله الا الله فاذا ابتدأ بقوله يقولون آياته كان المراد به قائلين آياته فيكون حالاً وهو باطل
لانه لا يخلو ان يكون حالاً عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم
قالوا آياته كل من عند ربنا وذلك في حقه تعالى محال أو يكون حالاً عن الراسخين في العلم فقط
وحينئذ يخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو أيضاً غير جائز لانه مناف للقاعدة المقررة
في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت أن الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان
الوقف عليه واجباً فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف
بالحال حيث لا يدس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط
وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العبري (ومن تخالف التفصيل
قولك أما زيد فمطلق) هذا هو المنقول ويبحث فيه الموضع في الحواشي فقال والظاهر أن أما زيد
فمطلق لا يقال اذا وقع تردد في شخصين نسباً أو أحدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل أي واما غيره
فهو ليس كذلك اه (واما) المعنى (الثاني) وهو التوكيد (فذكره الرخشري فقال أما حرف يعطى
الكلام فضل) بالمعجمة أي زيادة (توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت) توكيد ذلك (أنه لا محالة
ذاهب) وأنه بضد الذاهب وأنه من عزيمة (قلت أما زيد ذاهب) اه (وزعم أن ذلك) التوكيد
(مستخرج من كلام سيبويه) حيث فسر أمهما ما يمكن من شئ قال الرخشري وهذا التفسير مدل
بقرائنين بيان كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط اه وقال الطيبي ما معناه وتحريره مهما قدر من الموانع
والحوادث فانه لا يمتعز بدمن الذاهب فانه بضد الذاهب لا محالة اه (وهي نائبة عن أداة شرط وجائه)
وموضعها صريح لها وهي قائمة مقامهما التضمنها معنى الشرط وليست أمهما معنى مهما وشرطها لانها
حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي (ولهذا) المذكور من النيابة (تؤول بمهما

صح تفسيرها بما هو في معناها ولا يقال يلزم من تفسيرها بمهما أن تكون اسماً لانها تجيب بمنع لزوم فان الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم
كون الحرف اسماً لان قول معنى ان التوكيد وليت التمسني ولا يلزم أن يكون اسمين اه وبه يبطل ما نقله الشارح عن المرادي
معتقده وليست أمهما معنى مهما وشرطها الخ أما أولاً فلان سبويه كما قال هذا المحقق انما فسر أمهما فقط وبقرض انه فسرهما بمهما يمكن
من شئ فهو بملاحظة شرطها المحذوف بعدها أو أمماً نائبة عنه لا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه (قوله المذكور من النيابة) انما

احتجاج للتأويل بذلك لان المشار اليه مؤنث وهو النياية ومما في ذلك (قوله عام يراد به الخ) قال الدنوشري مخالف لقول غيره انه باق على عومه ويكون الانطلاق حينئذ معلقا على محقق فيكون أيضا محققا (قوله وكان تامة) فاعلمها السامع شي على ان من زائدة على القول بزيادتها في نحو ذلك واما ضمير ٢٦٢ مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس واستشكك الدماميني بان لم يجز على

يكن من شيء) كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي قشي في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهمما بوجده في من مواضع مصدر جوابها ان ثابت للسند اليه فاطمك اذا انتقت المواضع وانما عم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يقسمها باعتبار كلام معين بل فسرهما بما يشمل جميع موارد هاتين الكلمتين لانهما في ثلاثه امور رآخدها التوكيد اذا معنى قولك اما زيد فنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذا المراد منه ما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهما ولهذا لا يكاد يعثر عليها الا مردفة باخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا ابداء بل قولهم اما العسل فان اشرب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه اهو كون اما تغدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذف أداة الشرط وفعل الشرط وان ثبتت اما مناب ذلك وعلى القولين لا بد اما من جملة (ولابد لها) من فاء تالية لتاليها) نحو اما زيد فنطلق والاصل ان يقال اما زيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير اما من أدوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبعله لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة آخدها المبتدأ كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقر بين فروع والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا نحو واما السائل فلا تهر واما بنعمة ربك فحدث والخاص اسم منصوب بحذف يفهم ما بعد الفاء نحو اما زيد فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيد والي ذلك اشار الناظم بقوله أما كهما يمت من شيء وفا * لتلوتها وجوبا بالغا

(الا ان دخلت) الفاء (على قول قد طرح) أي حذف (استغناء عنه) أي عن القول (بالقول فيجب حذفها معه) للاستغناء عن ما بالقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم) بعد ايمانكم فا كفرتم مقول القول محذوف والقول ومعقوله جواب اما (أي فيقال لهم أ كفرتم ولا تحذف) الفاء (في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القاتل لا قتال لديكم) * ولكن سيرافي عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال أبو الفرج هذا البيت مما هجى به قديما بنو أسد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والصاد المعجمة الشق والتاحية لاجمع عرصة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل (أو) في (ندور نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (أما بعد يا بال رجال يشترطون شر وطال يستفي كتاب الله) الحديث خرجه البخاري والاصل فبال رجال وما استغفها مية مبتدأ وبال بمعنى شان خبرها والي حذف الفاء اشار الناظم بقوله

وحذف ذي القاتل في تشر اذا * لم يك قول معها قد نبذا
 * (فصل في) * ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم (لولا ولوما وجهان أحدهما أن يدل على امتناع جوابها لوجود تاليها فيختصان بالجل الاسمية) واليه اشار الناظم بقوله
 لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا

جنس بعينه وأجيب بان المقصود من البيان هنا التعميم ودفع ارادة نوع بعينه (قوله مصدر) قال الدنوشري بمعنى صدور (قوله يجزء من الجواب) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة الى جملة الشرط وبالنسبة الى الظرف أي ومثله الجار والمجرور فان الظاهر ان جملة الشرط المفصول بها بين اما والفاء ليست جزءا من الجواب وانما هي مع جوابها المحذوف المدلول عليه بما بعد الفاء جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب واما الظرف المذكور فقد قال في المعنى والسادس ظرف معمول لا اما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف الى آخر ما قال فهو مفرغ بان الظرف ليس جزءا من الجواب وقد نظمت هذه الامور الستة في رجز فقلت وبعد اما فافصلان بواحد من ستة ولا تفره بزايد مبتدأ والشرط ثم الخبر معمول فعل بعد فاء يذكر

كذلك معمول الفعل فسر * ما بعد فاء بعدها مؤخره والظرف والمجرور تليها * قد قال ما كل امام ثبت (نحو) وأشار بقوله واحد الى انه لا يفضل منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما والفاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يراد عليه قاله الشمني بعينه اه ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفاء الا ان يقال لما كان مفسر جزءا من الجواب كان هو كجزء وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي انها جزء من الجواب * (فصل) *

(قوله وقيل مرفوع بلولا اصالة) قال الزرقاني هو قول القراء قال الدماميني وثقل عنه انه علق ذلك باختصاصها بالاسماء ورد بان ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع أيضا فان الحرف المختص بالاسم اما بعمل الجرف فقط كجروف الجرو واما بعمل النصب والرفع كان وأخواتها وما الحجازية اما عمله الرفع فقط فلا نظيره (قوله وقيل مرفوع بها نيا بة) قال الزرقاني أي عن الفعل المحذوف قال الدماميني وهذا القول لم أره الى الآن والذي رأيته في الجني الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لثبوتها من باب لولم يوجد حكاة القراء عن بعضهم ورد ابن مالك بانك تقول لولا زيدا لا عمر ولا تبتك ولا يعطف بلا بعد النبي وهذا ليس بموافق للقول المذكور اى لا تعاطى هذا نائبة عن الحرف والفعل اه وأقول رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه في كتاب رصف المباني ٢٦٣ في حروف المعاني لمحمد بن عبد الرحمن ابن عبد التور الماساني

(نحو لولا انتم لكننا مؤمنين) وقوله

لوما الا صاخة لاوشاة - كان لي * من بعد سخطك في رضاك رجاء
 وبهذا رد على الماساني حيث زعم ان لوما لا تأتي الا للتخصيص وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول القراء وقيل مرفوع بها نيا بة وهو قول حكاة القراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور ويجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كاليام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والاجاز حذفه وذكره والخبر في هذه الآية محتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ومحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا انتم صدقتمونا عن الهدى بعد ان جاءنا بدليل نحن صدقناكم عن الهدى بعد ان جاءكم ولم أقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يعد مجيئه (و) الوجه (الثاني ان يدل على التخصيص) بمهمله ومعجمتين واليه أشار الناظم بقوله وبهما التخصيص من (فيختصان به) الجمل (الفعلية) لان التخصيص طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطالب به بخلاف الاسمية فانها الثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا نزل علينا الملائكة) ونحو (لوما تأتينا بالملائكة ويساويهما في) افادة (التخصيص والاختصاص بالافعال هلا واولا واولا) بفتح أولها وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا - لا ضربت زيدا والاهنته والاشتمته في تأديب والى ذلك أشار الناظم بقوله * وهلا واولا واولا فيها فعلا * وأما قوله * فلانفس ليلى شقيعها * تقديره فهلا كان هو أي الشان (وقد يلى حرف التخصيص اسم معلق بفعل) على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل (اما مضمر نحو) قوله صلى الله عليه وسلم لم يجار حين أخبره بانه تزوج ثيب (فهلا بكرا تلامعها وتلاعبك) فبكرا معلق بفعل محذوف (أي فلا تزوجت بكرا أو مظهر مؤخر) عن حرف التخصيص (نحو) قوله تعالى (ولولا ان سمعتموه قلتم) فلولا بمعنى هلا وفي المعنى يجوز انها هلا لتبينخ واذمتم لعلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتهم وهجرور باضافة اذاليه (أي هلا قلتم اذمتموه) واليهما أشار الناظم بقوله وقد يلىها اسم بفعل مضمرة * علق أو بظاهر مؤخر

(هذاباب الاخبار بالذي وفروعه) *

التي والذين واللاتين والذنين واللاتي (وبالالف واللام) وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص أو

وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل محذوف نابت عنه لولا فلولا زيدا كرمك أصله لو انعدم زيدا كرمك فحذف انعدم ونابت عنه لا وهذا هو الصحيح لان لا اذا زالت جاء الفعل واتفق الطائفتان على ان لولا مكمية من لولا امتناعية ولا النافية وكل منهما باقية على بابها في المعنى المرصوعة له قيل التركيب هذامع ان خبر المبتدأ الذي زعم البصر بون لم ينطق به في وقت ما وما يدل على ان الاسم بعدها ليس مبتدأ فتح ان بعدها ولا تقع في موضع المبتدأ الا ان المكسورة فاعلمه قال عبد الله بن هشام هذه عشرة لا يقال اه وأستفيد منه ان هذا القول قول

الكوفيين وان لائبة عن فعل فقط لاعتقلا وحرف ووجه قول المصنف ان قوله ولا تقع في موضع المبتدأ الخ عشرة لا يقال ان المكسورة لا تقع في موضع المبتدأ بل يجب فتح ان الواقعة في موضعه وانما تكسر ان في الابتداء بمعنى أول الكلام (قوله ومحتمل ان يكون كونا مقيدا) قال الدنوشري وينظر هل يأتي الخلاف بعد لوما هل يكون كونا مطلقا فقط أو يجوز ان يكون كونا مقيدا أو مطلقا (قوله فتقديره فهلا كان هو أي الشان) قال في المعنى وقيل التقدير فهلا شفت ليلى لان الاضمار من جنس المذكر كور أقيس وشقيعها على هذا خبر محذوف أي هي شقيعها * (هذاباب الاخبار بالذي وفروعه) * (قوله وكثيرا ما يصار اليه) قال الزرقاني كذا قال المصنف وفيه نظرا لانه اذا قصد شي من المعاني الثلاثة أعني قصد الاختصاص وتقوى الحكم وتشويق السامع بثوقه بتركيب دل عليه كذا التركيب من غير تغيير له عن أصله وأما التغيير على هذا الوجه فالعرض منه ما للتدريب أو الامتحان (قوله لقصد الاختصاص الخ)

الاخباران نحو بيان والثلاثة
 قبله بيانية والاول كقولك
 الذي قام زيد رداعلي من
 قال قام عمرو وخالد والثاني
 ظاهر لان في هذا الاخبار
 اسنادين فهو اقوى مما
 فيه اسناد واحد والثالث
 كقول ابي العلاء المعري
 مشير للمعاد الجسماني
 والذي حارت البرية فيه
 حيوان مستحدث من جاد
 ويجمعها قول بعضهم
 قصداختصاص او تقوى
 الحكم او
 تشويقا وسر ابدأ الباب
 عنوا
 قوله ثم نعوض من ذلك
 الاسم ضمير امكانه اي
 غالب الماسياتي من انه قد
 تقدم لقصد الاتصال
 قوله وان عن معنى الباء
 قال الزرقاني والباء عن
 عن اه اي لان تمام
 التوجيه المذكور انما
 يحصل بذلك ولذا ادعى
 الشهاب القاسمي ان ذلك
 ساقط من كلام الشارح
 بقي ان كلام الشارح
 يقتضي ان ذلك من تمام
 وجه القلب وفي كلام ابن
 جماعة ما يقتضي انه وجه
 مستقل كما ينسأ في
 حواشي الالفية

تقوى الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملء في التصرف في الكلام (و) لذلك يسميه
 بعضهم) في الصدر الاول (باب السبك) اي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيها النحويون
 ووضعوه على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال
 وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحن فيه ملء تقوى بها على التصرف (وهو باب) واسع (وضعه
 النحويون للتدريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين) الانية وهي كيف
 تبني من كذا مثل كذا (في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين) أحدهما في بيان حقيقته
 وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه

(الفصل الاول في بيان حقيقته) * وهي ان تدخل الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر
 عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم نعوض من ذلك الاسم ضمير امكانه على حسبه في الاعراب والافراد
 والتنثية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول ايضا
 مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذي اردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وما في الجملة صلة
 الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد (المبتدأ) من قولنا زيد منطلق بالذي متعلق
 بتخبر (فاعدا الى ذلك الكلام) الذي فيه زيد (فاعل فيه أربعة أعمال أحدها ان يبتدئ بموصول) يكون
 في موضع رفع بالابتداء (مطابق) ذلك الموصول (لزيد في افراد هو تذكيره) ذلك الموصول المطابق لزيد
 فيما ذكر (هو الذي) الواقع في الابتداء العمل (الثاني ان تؤخر زيد الى آخر التركيب) لانك تريد ان تجعله
 خبرا عن الموصول العمل (الثالث ان ترفعه) أي زيدا (على انه خبر للذي) العمل (الرابع ان تجعل في
 مكانه) أي مكان زيد (الذي نقلته عنه ضمير مطابقا في معناه) في (اعرابه فتقول الذي هو منطلق
 زيدا) لموصول وهو (الذي يبتدأ) فن حيث كونه موصولا لا يحتاج الى صلة وعائدا ومن حيث كونه
 مبتدأ يحتاج الى خبر (و) جملة (هو منطلق مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدأ والخبر (صلة
 للذي والعائد منها) الى الموصول (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذي جعلته خلاقا عن زيد) في اعرابه
 (الذي هو الاثن) وهو زيد (كالمالك) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر * عن الذي مبتدأ قبل استقر
 وما سواهما فوسطه صلة * عائدها خلاف معطى التكملة

(وقد تبين بظاهر حناه ان زيدا) في المثال المذكور (مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس) أي مخبر عنه لانه
 (وذلك خلاق ظاهر السؤال) وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا
 السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به (فوجب تاويل كلامهم على) أوجه أحدها ان عصموا رايهم
 أرادوا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي فعبر عن
 المسمى بالذي فاذا قيل أخبر عن زيد بالذي كان على (معنى) أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي
 وثانيها ان الضائع بجملة ففهملة الاقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه
 في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه به بالخبر عنه نظرنا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان
 عن معنى الباء وابعانها لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه (و) اذا كان
 المخبر عنه مثنى أو مجرورا على حده مؤنثا جى بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ والى ذلك
 أشار الناظم بقوله

و بالذين والذين والى * أخبر رايها وفاق المثبت
 تقول في نحو بلغت من أخويك الى العمرين) بكسر الراء (رسالة اذا أخبرت عن التاء) من بلغت

(بالذي الذي بلغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا) فالذي مبتدأ وان خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير

مستتر في بلوغه أمكن اتصاله فلا يعدل إلى انفصاله (فاذا أخبرت عن أخويك) بالثنائية (قلت اللذان
بلغت منهما إلى العمرين رسالة أخوالك) فاللذان مبتدأ وأخوالك خبره وما بينهما صلة وعائد هاضمير
الثنائية المحرور عن (أو) أخبرت (عن العمرين) بالجمع (قلت الذين بلغت من أخويك إليهم رسالة
العمرين) فالذين مبتدأ والعمرين خبره وما بينهما صلة وعائد هاضمير الجمع المحرور إلى (أو) أخبرت
(عن الرسالة قلت التي بلغتها من أخويك إلى العمرين رسالة) بالرفع تأتي مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما
صلة وعائد هاضمير المفعول من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة أن يكون مكانها منقصلا ويكون التقدير التي
بلغت من أخويك إلى العمرين أياها رسالة لكن حيث أمكنك الاتصال (فتقدم الضمير وتصله)
بالفعل (لأنه إذا أمكن الوصول لم يجز العول) عنه (إلى الفصل) الأفي الضرورة (وحينئذ) أي حين إذ
قدمته ووصلته (فيجوز) لك (حذفه) وإثباته (لأنه عائد متصل منصوب بالفعل) وتقدم في باب
الموصول أن العائد إذا كان منصوبا يمتصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت أيديهم وشرط الضمير العائد
إلى الموصول في هذا الباب أن يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر وأجاز أبو ذر الخشني المطابقة
في الخطاب فيقول في الأخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت أنت ويلزمه إجازة ذلك في التكلم نحو الذي
قت أنا إذا لفرق وروايته يلزم أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب
التأخير عند الجمهور ونقل ابن العاج عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبرا عن الذي أو مبتدأ

(الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه) فيجب استحضارها عند إرادة الأخبار (اعلم أن الأخبار أن
كان بالذي أو أحد فرعه) من التانيث والثنائية والجمع (اشترط للخبر عنه سبعة شروط أحدها أن يكون
قابلا للتأخير) لما مر من أنه يجب تأخير خبره (فلا يخبر عن أيهم) في الاستفهام (من قولك أيهم في الدار لانتك
تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فتزيل الاستفهام عن صدرية) وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه
نحو أيهم الذي هو في الدار فأيهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل أيهم مبتدأ والذي خبره
والأقرب قول ابن عصفور وإن كان الأصح عند الجمهور المنع مطلقا (وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام
و) أسماء (الشروط) والخبر بقوم التعجيبة وضمير الشأن) على القول بأن صدر الكلام (لا يخبر عن شيء
منها لما ذكرنا) من إزالة ماله صدر الكلام عن صدرية وبيان ذلك أنك تقول في الأخبار عن اسم الشرط
من قولنا أيهم يكرمني أكرمه الذي هو يكرمني أكرمه أيهم وعن ك الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي
أيا عبد ملكت كم وعن ما التعجيبة من قولنا ما أحسن زيد الذي هو أحسن زيدا ما وعن ضمير الشأن
من قولنا هوز يدقائم الذي هو ز يدقائم هو قتريل ماله صدر الكلام عن صدرية وثم مانع آخر وهو أن
الضمير المحال محل الخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله أما في مسألة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم
به وأما في مسألة الشرط فلان الضمير لا يخبر عن شيء وأما في مسألة ك فلان الضمير لا يضاف وأما في مسألة
ما التعجيبة فلان الضمير لا يخبر عنه بأفعل في التعجب وأما في مسألة ضمير الشأن فلان ضمير الشأن
لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول (وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك
لأن الضمائر المتصلة كالتاء من قيت يخبر عنها مع أنها لا تتأخر ولو كان يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل
تقول) إذا أخبرت عن التاء من قيت (الذي قام أنا) فعلى هذا يصير المتصل منقصلا لكونه خبرا ويصير
المتكلم غائبا العوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط (الثاني أن يكون) الخبر عنه (قابل للتعريف
فلا يخبر عن الحال والتمييز) مما هو ملازم للتنكير (لأنك لو قلت في جازر يدضاحكا) وفي ملكت تسعين
نعجة (الذي جازر يدأياه ضاحك) والتي ملكت تسعين أياها نعجة (لكنك قد نصبت الضمير) في الأول
(على الحال) وفي الثاني على التمييز (وذلك ممنوع لأن الحال) والتمييز كل منهما (واجب التنكير وكذا

(الفصل الثاني)
(قوله من التانيث الخ)
قال الدنوشري فيه مسامحة
ظاهرة وهو على حذف
مضاف أي من موصول
التانيث الخ (قوله سبعة
شروط) نبيه الشاطبي على
أنه لا حاجة إلى الشرطين
الأولين للاستغناء عنهما
بقبول الاستغناء بالضمير
لأن ما يخرج بهما يخرج به
ولذلك لم يذكر في التسهيل
الشرط الثاني استغناء عنه
بالرابع (قوله على القول
بأن له صدر الكلام) أي
وهو خلاف الأصح بذليل
أهم قالوا في قوله إذا مت
كان الناس صنفان إن
اسم كان ضمير الشأن وفي
قوله تعالى إن الحمد لله
رب العالمين اسم إن ضمير
الشأن ولو كان له صدر
الكلام لم تقدم العوامل
عليه (قوله فلان ضمير
الشأن الخ) قال الدنوشري
قد يقال إن ضمير الشأن
الذي جعل مكان الخبر
عنه جزء الصلة لأنه تقدم
عن الصلة

منو باعنه بضمير مثل قوله في النظم أو بضمير أي أو الغنى عنه بضمير وسياق انه يجعل للاختراز عن المجرور بحيثى ومد ولو كان مراده في التسهيل الاختراز عن الحال لم يكن لاشتراطه في الالفية قبول التعر يف فائدة وهذا مبنى على ان هذه الشرط هل يحتاج لجمعها أو بعضها من بعض وقد فصلنا ذلك في حواشينا على الالفية قوله الذاهبة جارية صاحبا) انتقد عليه بعضهم بان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى ملايسة فلان بدل اضافة الجارية على انها ملكه بل قد تكون جارية حاره فاضافها باعتبار الحوارثم قال صاحبها فأفادتها ملكه وقد قلنا ذلك في باب ان وأخواتها (قوله فلا يخبر عن المجرور بحيثى أو بمد أو منذ) قال الرزقاني لوزاد ونحوهن كان أولى ليدخل ما أشبه ذلك كوا والقسم وتائه والكاف ولا يخبر بالرفع بعدمذ ومد قال الرضى لان شرطه لفظ الزمان أي وإذا أخبر عنه ينتق ذلك لوقوع الضمير حينئذ بعدهما (قوله اياه زيد) قال الدوشري صوابه

القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعر يف المذ كور في النظم في قوله قبول تاخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما (لم يذ كره) النظم (في التسهيل) بهذا اللفظ وذكروه بلغظ غير فقال منو باعنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منو باعنه بضمير أي عن ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتخبر بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة على الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال اه الشرط (الثالث ان يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي) في صحة وقوعه موقعا قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فإنه يصح وقوع عمر ومثلا موقعا في تركيب آخر فتقول ضربت عمر بخلاف الماء في زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعا القوات العائد الى المبتدا (فلا تخبر عن الماء من نحو زيد ضربته لانه لا يستغنى عنها بالاجنبي كعمر ووبكر) لما ذكرنا (وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو أخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل) وهو هو المتأخر في آخر التركيب (هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن) وهو الماء (خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل) بالفعل (فصلته وأخرته ثم هذا الضمير) المنصوب (المتصل) وهو الماء من ضربته (ان قدرته رابطا بالخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقى الموصول) وهو الذي (بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط) ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ هو ضمير مفعول شئئين محال من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال الفارسي لافائدة في هذا الاخبار لان الخبر حينئذ لا يأتى به على المبتدا فهو كقولك الذاهب جارية صاحبها اه الشرط (الرابع ان يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالمضمر فلا يخبر عن المجرور بحيثى أو بمد أو منذ لانهم لا يجرون الا الظاهر والخبر يستدعى اقامة مضمر مقام المخبر عنه كما تقدم) أول الباب فلا يخبر عن رأسها من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر فلا يقال الذي أكلت السمكة حتى رأسها ولا عن يومين من قولنا مارأيتهم مذأومنديومين فلا تقل اللذان مارأيتهم مذهما أو منذهما يومان لان حتى ومدومندي لا يجرون ضميرا والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله * كذا الغنى عنه بالاجنبي أو بضمير شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفة ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا (اذا قيل سر ابا زيد يقرب من عمرو والكريم جاز الاخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير) يخاف زيد أو (لا يخلفون) تقول في الاخبار عن زيد الذي سر اياه يقرب من عمرو والكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الابو خذ الذي سر اياه زيد يقرب من عمرو والكريم ابولا عن قرب الذي سر اياه زيد هو من عمرو والكريم يقرب ولا عن عمرو الذي سر اياه زيد يقرب من عمرو والكريم الذي سر اياه زيد يقرب من عمرو (أما الاب فلان الضمير) الحال محله (لا يضاف وأما القرب فلان الضمير) الحال محله (لا يتعلق به جار مجرور ولا غيره) من المعمولات عند البصر بين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر (وأما عمرو والكريم فلان الضمير) الحال محله عمرو (لا يوصف) الضمير الحال محله الكريم (لا يوصف به نعم ان أخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا) وهما ابا زيد (أو عن العامل ومعموله معا) وهما يقرب من عمرو (أو عن الموصوف وصفته معا) وهما عمرو والكريم (فأنت ذلك) المخبر عنه برمته (وجعلت مكانه ضميرا) مطابقاله في معناه وأمر ايه (جاز) ذلك (فتقول في الاخبار عن المتضامنين) وهما ابا زيد (الذي سره يقرب من عمرو والكريم ابا زيد وكذا الباقي) فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر اياه زيد يقرب من عمرو

بغيره يداخل لانه اذا أمكن الاتصال لا يجوز الانفصال (قوله هو) قال الدوشري كان الانسب وصل هذا الضمير لافصله الكريم

الكريم ففي ضمير مستمر فروع على الفاعلية وهو خلاف عن قرب وكان القياس أن يوضع في محله
 لكن ضرورة الاتصال أجمعت إلى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف
 وصفته معا وهم عمر والكريم الذي سر أباز يدقرب منه عمر والكريم الشرط (الخامس جواز وروده
 في الاثبات فلا يخبر عن أحد من نحو ما جاء في أحد لانه لو قيل الذي ما جاء في أحد لزم وقوع أحد في
 الايجاب) فانه خبر الذي وفاعل جاء في ضمير مستتر فيه وهو ضمير أحد ونص في التسهيل في باب العدد
 على ان نفي ضمير أحد مسوغ لوقوع أحد في الايجاب كقوله * اذا أحد لم يغنه شأن طارق * فان قلت
 الضمير في جاء في يعود على الموصول لا على أحد * قلت أحد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ
 * الشرط (السادس كونه في جهة خبرية فلا يخبر عن الاسم) المعمول لفعل طلب كالواقع (في مثل اضرب
 زيدا) فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضرب به زيد (لان الطلب لا يقع صلة) للموصول لما في بابه
 * الشرط (السابع أن لا يكون) الخبر عنه (في إحدى جملتين مستقلتين) ليس في الأخرى منها ضميره ولا
 بين الجملتين عطف بالفاء وذلك (نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو) فلا يقال الذي قام وقعد عمرو
 زيد لان جهة قعد عمرو وليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا تصح أن تكون
 معطوفة على جهة الصلة (بخلاف) ما اذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزء نحو (ان
 قام زيد قعد عمرو) فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزء كالجمله
 الواحدة بخلاف ما اذا كان في إحدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء
 فانه يجوز الاخبار لموصول الرابط بين الجملتين بالضمير أو بالفاء فالاول كالتنازع فيه من نحو ضربتني
 وضربت زيدا ونحو أكرمني وأكرمه عمر وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربتني وضربت به زيد وعن
 عمرو والذي أكرمني وأكرمه عمرو والثاني كأحد المرفوعين من نحو يطير الذباب في غضب زيد وتقول في
 الاخبار عن الذباب الذي يطير في غضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب في غضب زيد
 ويكتفي بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفاعل من معنى السببية نزلها منزلة الشرط
 والجزء فجاز ذلك جواز قولك الذي ان يطير في غضب زيد الذباب (وان كان الاخبار بالان واللام اشترط
 عشرة أمور هذه السبعة وثلاثة أخرى أن يكون الخبر عنه من جهة فعلية وأن يكون فعلها متصرفا)
 ليصاغ منه الوصف الصريح (وأن يكون) الفعل (مقدما) غير مسبوق بشيء وفي بعض النسخ مثبتا (فلا
 يخبر بال عن زيد من قولك زيد أخوك) لانه في جهة اسمية لا يصاغ منها صلة آل (ولان قولك عسى زيد
 أن يقوم) لان الفعل جامد (ولان قولك ما زال زيد عالما) لان الفعل غير مقدم بل النفي متقدم عليه
 وآل لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأخبروا ههنا بال عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما
 * ان صح صوغ صلة منه لآل *

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضرب زيد (ويخبر عن كل من الفاعل
 والمفعول في نحو قولك وفي الله البطل فتقول) اذا أخبرت عن الفاعل (الواقى البطل الله) تقول اذا
 أخبرت عن المفعول (الواقية الله البطل) برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية (ولا يجوز ذلك أن
 تحذف الهاء) من الواقية خلافا للشارح (لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله
 ما المستقر الهوى محو عاقبة) * ولو أتبع حله صفو بلا كدر أي المستقره
 * (فصل * اذا رفعت صلة آل) * اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت (ضميرا) فلا يخلو
 اما أن يكون (راجع الى نفس آل) واما أن يكون راجعا الى غير هاتان كان راجعا الى نفس آل (استتر)

بتوله في هذا الباب
 لان المبتدأ والخبر
 مطلقا لا بدان يتحدان
 ماصداق وتختلفا مقهوما
 فهو ممنوع هنا لان
 مفهوم المبتدأ وهو
 الموصول غير مفهوم
 الخبر وهو الاسم الذي
 يخبر عنه سواء كان
 ظاهرا أو مضمرا
 كما لا يخفى وقد مضى
 اشكال اللقاني في باب
 المبتدأ والخبر في قولهم ان
 الجملة اذا كانت نفس
 المبتدأ في المعنى لا تحتاج
 لرابط ومر جوابه والظاهر
 انه لا يأتي ذلك في الجواب
 هنا فتأمل (قوله وأن
 يكون فعلها متصرفا)
 قال الزرقاني أي سواء
 كان ماضيا أو مضارعا
 (قوله ليصاغ منه) قال
 الزرقاني أي من الفعل
 وذلك لان الصوغ انما
 هو منه اذا فاعل موجود
 مع الوصف كما انه موجود
 في الجملة وحينئذ في قول
 الشارح كغيره لانه في جملة
 اسمية لا يصاغ منها صلة
 آل تجوز لان الصوغ ليس
 من الجملة بل من الفعل
 كما علمت (قوله وفي بعض
 النسخ مثبتا) ان كان
 المراد زيادة على قوله
 مقدما لزم أن يكون
 الشرط أحد عشر وان
 كان يدل قوله مقدما فلا يناسب ترك شرط التقدم الذي نص عليه الناظم

بالشارح ان يقول الى ضمير المتكلم لان المتكلم غير مذكور في التركيب (قوله ولا فرق في ذلك الخ) أي في انه اذا رفعت صله آل ضميرا راجعا الى نفس آل استتر في الصلة وان رفعت ضمير الغير آل وجب ابرازه وانما احتاج الشارح للتنبية على ذلك لما في ذلك من الخلاف الاتي فيما اذا خبر بال عن غير المتنازع فيه (قوله على رأي الاخفش الخ) لا يخفى ان هذا انما يحسن لو بين اول ما ذهب الاخفش وغيره وكانه اكتفى بما تقرر من ذلك في باب التنازع (قوله قدمت زيدا) كان يحسن ان يقول ونصبت له لان مجرد تقديمه يوهم بقاءه على رفعه وان كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولانه أظهر في تهديد التعليل بقوله لانه كان يطلبه منصوبا فنص على نصبه (قوله الفوقانية) لما اشتمل على باء المتكلم التحنانية وتوابعه الفوقانية يميز بينهما بضبط الفوقانية لانهما تكون له والمخاطب والمخاطبة والتحنانية لانكون الا للمتكلم

ذلك الضمير (في الصلة) وجوبا (ولم يبرز) لكون الصفة جارية على من هي اه (تقول في الاخبار عن التام من بلغت) من أخويك الى العمرين رسالة (في المثال المتقدم المبالغ من أخويك الى العمرين رسالة) أنا في المبلغ ضمير مستتر (رفوع على الفاعلية ولم يبرز) لانه في المعنى لآل لانه (أي الضمير المستتر) خلف عن ضمير المتكلم (المؤخر المفعول خبرا) (وأل للمتكلم لان خبرها) أنا وهو (ضمير المتكلم والمبتدا) في هذا الباب (نفس الخبر) والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع الى آل فلذلك وجب استتاره (وان رفعت صله آل ضميرا) راجعا (لغير آل وجب بروزه وانفصاله) من الصلة لما تقرر ان الصلة اذا جرت على غير من هي له امتنع أن ترفع ضمير استترا والى ذلك أشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صله آل ضمير غيرها أبين وانفصل

(كما اذا خبرت عن شيء من بقية أسماء المثال) المتقدم (تقول في الاخبار عن الاخوين المبالغ أنا منهما الى العمرين رسالة الخواله) (وتقول في الاخبار) عن العمرين المبالغ أنا من أخويك اليهم رسالة العمرين (وتقول في الاخبار) (عن الرسالة المبلغها أنا من أخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فأنافيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه غير آل (وذلك لان التبليغ فعل المتكلم) لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت (وأل فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي آخرته) وهو الاخوان في الاول والعمرين في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره (تقول في الاخبار بان عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضارب أنا والضاربني زيد وأنا امرؤ فاعل الاول لان آل الاولى كالثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضارب الاول ليس لزيد (تقول في الاخبار بان عن غير المتنازع فيه على رأي الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعدما كان معمولا للثاني اذا أخبرت عن التام من ضربت في المثال المذكور والضارب زيد والضارب به هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا لاول المتنازع فيه لانه كان يطلبه منصوبا وأضمرت في الوصف الاول ضمير اغائباء دعا على آل عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجر بانه على من هو له لان آل نفس أنا لان الذي فعل الضرب هو أنا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان آل لا تفصل من صلتها فلا يصح ان يعطف وصفا على وصف هو صلة لآل وأتيت مكان باء المتكلم باء الغيبة ليعود الى آل وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان آل نفس أنا والذي فعل الضرب ثانيا أنا هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا أولى مما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلى بان يوثق لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور والضارب به أنا وهو والضارب زيد أنا وهو أنا خبرنا أولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخرناه وأوقعنا آل الاولى على المضروب كما أوقعنا آل الثانية على الضارب ثم وصلنا صلاته بضمير المفعول العائد على آل ثم أبرزنا ضمير الفاعل لجر بانه الصفة على غير من هي اه ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا باء الغائب مكان باء المتكلم لتعود على آل وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالخبر عنه وهو أنا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وشرح كلامه كما تقدم عليك مؤاخذه من ثلاثة أوجه أحدها أنك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فأخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني أنك أخرت الخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة أخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقدير الجملة الثانية والقرض انما متأخرة واختار الموضع في الحواشي ان يقال الضارب به أنا والضارب زيد أنا فأتى للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو المصروف تفصل الفاعل وهو أنا وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء

« (هذا باب العدد) قال ابن أبي الربيع العدد المعداد والعدا المصدر قال المصنف وهو ظاهر في قوله سبحانه كم أبشتم في الأرض عدد سنين انما نعدكم عدا (قوله فان حاشيته السفلى الخ) قال الزرقاني أي لان الحاشية السفلى مادونه والعليا ما فوقه وسادون الاثنين واحد وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثل حاشيتها السفلى تسعة والعليا احد عشر ومجموع ذلك عشرون فقوله لساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين وهذا من مثالا ما حاشيته قر بيتان ومثال ما حاشيته بعيدتان ما اذا قلت في العشرة حاشيتها السفلى ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع حاشيتها البعيدتين (قوله لا يجمع ٢٦٩ بينهما) أي لا على طريق الاضافة كما مثل ولا على طريق الوصفية ما لم يقصد بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعداد لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الله واحد حيث قال انما جمعوا بين العدد والمعدود وفيما وراء الواحد والاثنين فقوالوا عندى رجال ثلاثة وافر اس أربعة لان المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة الى ان يقال رجل واحد ورجلان اثنين * فان قلت فما وجه قوله تعالى الهين اثنين * قلت الاسم الحامل المعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أردت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي

التي فصلتها ضمير امثلةا في المعنى والاعراب لكن تجعله غائبا ليعود على الموصول وتجعله مستترا لان ال هي نفس الخبر الذي هو أنا والضرب فعل المتكلم فخرت الصفة على صاحبها وتاتي للوصف الثاني بالهاء مكان يا المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر اه

« (هذا باب العدد) »

بمجتبين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القر بيتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحدة والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا اللفظ الدالة على المعدود كما يقال اجمع للفظ الدال على الجماعة (اعلم ان الواحد والاثنين يتخالقان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكرا مع المذكرو فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنان) على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركه ما في ذلك ما وزن فاعلام مطلقا والعشرة اذار كبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة والثالثة عشرة (والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (فتقول ثلاثة رجال بالثناء وثلاث امه بتركة قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام) قال ابن مالك وانما حذف التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمره وأمة وفرقة فالاصل ان تكون بانتهاء لتوافق نظائر هاءا تستحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته اه (و الحكم الثاني) من حكمي واحد واثنين (انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنان رجلين لان قولك رجل يقيده الجنسية والوحدة وقولك رجلان يقيده الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما) فاما قوله ثنتا حنظل فقليل (واما البواقي) وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فله ثلاثة أحوال الأول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكروا اثنان ان يقصد بها معدود ويذكر فاما المطلق فاتها كلها بالثناء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا أريد بها معدود ولم يذكروا في اللفظ فالقصد به ان تكون بالثناء لذكروا بحذفها للمؤنث كالوذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أيا ما وسهرت نجساتريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه بست من شوال وأما اذا قصد بها معدود وذكروا (فلا تستفاد العدة والجنس الامن العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين) وهما العدة والجنس (جمعت بين الكلمتين) وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث امه بالثناء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك أشار الناظم بقوله

ثلاثة بالثناء قبل العشرة * في عدما أحاده مذكروه في الضمجرد

كما مثل ولا على طريق الوصفية ما لم يقصد بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعداد لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الله واحد حيث قال انما جمعوا بين العدد والمعدود وفيما وراء الواحد والاثنين فقوالوا عندى رجال ثلاثة وافر اس أربعة لان المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة الى ان يقال رجل واحد ورجلان اثنين * فان قلت فما وجه قوله تعالى الهين اثنين * قلت الاسم الحامل المعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أردت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي

يساق اليه الحديث هو العدد شفع مما يؤكده قتل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى انك لو قلت انما هو الله واحد ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الواحدانية (قوله فلا حاجة الخ) قال الدنوشري قد يقال انه يحتاج الى ذلك اذا لا يستفاد من واحد الا انه مذكروا ما كونه من جنس الرجال فلا فيحتاج الى الجمع بينهما وذكروا ابن الجاجب وغيره انه لا يذكروا العدد حينئذ ويقتصر على المعدود المفرد او المثني وهو معنى كلامهم (قوله ويجوز ان تحذف التاء في المذكر) قيد بذلك الشيخ الامام تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظ أيام كما في الحديث وقد بينا ذلك في خواشي القاهي (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ثلاثة الخ) قال الزرقاني ظاهره الى جميع ما تقدم مع ان الحكم الثاني لا يفيد كلام الناظم بخلاف الأول فإنه يفيد باعتبار المنطوق والمفهوم

﴿فصل﴾ قوله وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالباً أي ما يكون التاء في المفرد نحو نبتة أو بكونها في اسم الجنس نحو كوكبة وكما ة ومن غير الغالب انه يفرق ٢٧٠ بينه وبين مفرده بياء النسب نحو روم ورومي (قوله من غير الغالب ركب) فان له

مفردا وليس له مفرد من لفظه غالباً من لفظه وهو راكب (قوله ولا يضاف هذا الجمع الخ) قال الدونشري تسمية ذلك جمعاً فيه نظر (قوله يميز اسمي الجنس والجمع) قال الدونشري اضافة يميز الى ما بعده بيانية وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمي الجنس والجمع قال قتادة لوما تغناه أولى (قوله كان تخصيبه الخ) قال التمشيل به لما نحن فيه نظر ظاهر اذ الكلام في الثلاثة والعشرة لا فيما هو أعم من ذلك وقال ورأيت في بعض كتب اللغة كأن تخصيبه من التبدل مكان التبدل ويروي سحق جواب وكان حقه ان يقول يخطئان وتخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون في طرفها ما تزين به ولو لكنها تدخر الخطئ وتجوهر من الادوية عيني (قوله خفض باضافة الخ) قال الدونشري ظاهره انه لا يجز بمن فلا يقال عندي عشرة من العبيد وهو ممنوع (قوله لانك تقول غنم كثير

﴿فصل﴾ ألقاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال أربعة أنواع مفرد وهو عشرة ألقاظ واحدواثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو أيضاً عشرة ألقاظ مائة وألف وثلاثة وعشرة ما بينهما ومركب وهو تسعة ألقاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فميز العشرين والتسعين وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مفرده منصوب ويميز المائة والالف مرة رديجور وبالاضافة و (يميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس) وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالباً (كشجر وقر أو اسم جمع) وهو ما يدل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالباً (كقوم ورهط خفض بن تقول ثلاثة من الشجر غرسها وخسة (من التمر) أكلتها (وعشرة من القوم) لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم) قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير) وعلل الانخفاض امتناع الاضافة الى اسم الجنس بأنه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع الى الواحد فكذلك ما أشبهه قال الموضع في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الضيعة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا ينطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظاً معاملة الواحد انه قد يعود عليه ضمير الواحد ويقر بالخبر عنه نحو الركب سائر اه (وقد يخفض) يميز اسمي الجنس والجمع (باضافة العدد) اليه فاسم الجمع (نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس زود صدقة وقال الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذود) * لقد طار الزمان على عيالي

والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذال الاول معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما أنت عدد هالان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادى واسم الجنس كقول جندل بن المثنى

كأن خصيبه من التبدل * طرف عجوز فيه ثنا حنظل

حنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضع واتفق الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضع تبعا لابن عصفور واثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو فرور رهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاة الفارسي عن أبي عثم ان المازني وعاله المبرديان العدد لا يضاف لواحد ولا ما يدل على الكثرة واما الثلاثة قروء فسموع اه (وان كان) يميزها (جمعاً خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال) وثلاث اساء (ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب طاهما) باعتبار عود الضمير عليهما تذكير او تأنيث (فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما) فان كان ضميرهما مذكراً أنت العدد وان كان مؤنثاً ذكر (فتقول) في اسم الجنس (ثلاثة من الغنم) عندي (بالتاء) في ثلاثة (لانك تقول غنم كثير بالتذكير) للضمير المستتر في كثير (وثلاث عن البقر بترك التاء) من ثلاث (لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث) للضمير المستتر في كثيرة (و) تقول (ثلاثة من البقر) بالتاء (أو ثلاث) بتركها (لان) ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين وذلك ان (في البقر لغتين التذكير والتأنيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا) بتذكير الضمير (وقرى تشابهت) بتأنيثه وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاث أنواع ما فيه لغة

التذكير

بالتذكير) تبع صاحب الصحاح وفي المصباح انه يجوز في غنم تذكير ضميره وتأنيثه (قوله

وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس الخ) هذا يخالف ما أسلفه في باب الكلام اطلاق أن الاصح في اسم الجنس التذكير كما بينهما عليه ههنا ثم ما اقتضاه كلامه من أن الغنم مذكري يخالف ما اقتضاه كلام ابن المصنف والصحاح من انه مؤنث فانظر حاشية الالفة

ويقال على ثابته رد الماهي في تصغيره كما في الحديث ورجل في شفة له في غنيمته الخ (قوله في حكمه حكم المذكور الخ) قال الدوشري فيه نظر
 لأن نسوة اسم جمع وحكمه حكم المؤنث فيقال ثلاث نسوة بتدكير العدد (قوله والتذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال مفردة الخ)
 قال الدوشري ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكيره وتأنيثه على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور
 وثلاث جامات ذكور رأيت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتؤنث على اللفظ والواحد سجل مذكور ومرت على
 ثلاث جامات فتؤنث والواحد جام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من الإبل فيقول فتؤنث العدد إذا كان يليه

الإبل والغنم لأنهما الفظان
 مؤنثان موضوعان للجمع
 ولا واحد لشيء منهما من
 من لفظه وهما يعان
 على الذكور والانات
 وعليهما جمعاً وتقول له
 ثلاثة ذكور من الإبل لما
 فرقت بين الثلاثة وبين
 الإبل ذكراً وتقول سار
 فلان خمس عشرة من بين
 يوم وليله العدد يقع على
 الليالي والعلم يحيط بان
 الأيام قد دخلت معها أقال
 الجعدى تصف بقرة
 فطافت ثلاثاً بين يوم وليله
 يريد ثلاثة أيام وثلاث
 ليال ولا تغلب المؤنث
 على المذكر إلا في الليالي
 خاصة تقول مر راعشاً
 فيعلم أن مع كل ليلة يوماً
 وهو إذا نامت مع ما في
 الشرح والمتمن وجدت
 المخالفة ظاهرة فليحذر ذلك
 (قوله خلافاً للبغداديين)
 قال الدوشري الظاهر
 أنهم لا يعينون مراعاة الجمع
 بل يجوزون مراعاة المفرد
 أيضاً (قوله بل ينظر إلى

التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التأنيث فقط وهو البطل وما فيه لغتان التذكير والتأنيث وهو البقر
 ولم يمتل اسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال إن كان لمن يعقل في حكمه حكم المذكر كالقوم والرهط
 والنقروان كان إلا يعقل في حكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر (والتذكير والتأنيث) يعتبران مع الجمع
 بحال مفردة) فإن كان مفردة مذكراً أنث عدده وان كان مؤنثاً ذكر (فلذلك تقول ثلاثة أصطبلات) جمع
 أصطبل بقطع الهمزة المكسورة (وثلاثة جامات) جمع جام بتشديد الميم (بالتاء فيهما اعتباراً بالأصطبل
 والجام فأنهما مذكوران ولا تقل ثلاث بتر كما اعتباراً بالجمع خلافاً للبغداديين) والكسائي ونقل سيبويه
 والقراء أن كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحبات بترك التاء اعتباراً بالسحابة فأنها مؤنثة
 (ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه) في التأنيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء) نظر
 إلى تأنيث لفظ واحد وهو طلحة (ولا) يعتبر (حال معناه) تذكيراً وتأنيثاً (حتى يقال ثلاث أشخاص
 بتركها أيضاً) نظر إلى تأنيث معنى واحد وهو شخص (يريد نسوة) لأن الشخص يقع على المذكر
 والمؤنث (بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد كما تقول طلحة حضر
 وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة أشخاص بالتاء فيهما أقواله) وهو عمر بن
 أبي ربيعة

فكان مجنى دون من كنت أتقى * (ثلاث شخص كعبان ومعصر

فضرورة) وكان القياس فيه ثلاثة شخص بالتاء ولكنه كنى بالشخص على النساء (والذي سهل ذلك
 قوله كعبان ومعصر) أي من كعبان ومعصر (فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد) وهو التأنيث (ومع
 ذلك فليس بقياس خلافاً للتأنيث) بل قال إن اقترن باللفظ ما يرجع جانب المعنى ترجع والكعبان الجارية
 حين يسد وثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية أول ما أدركت سميت بذلك
 لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل (وإذا كان المعذود صفة) منوياً بوصفها (فالمعتبر) في
 التذكير والتأنيث (حال الموصوف المنوي لأحاطها) فإن كان الموصوف مذكراً أنث العدد وان كان
 مؤنثاً ذكر (قال الله تعالى) من جاء بالحسنة (فله عشر أمثالها) بترك التاء لأن الموصوف مؤنث (أي عشر
 حسنة أمثالها ولولا ذلك) الاعتبار (لثقل عشرة) بالتاء (لأن المثل) الذي هو واحد الأمثال (مذكر)
 وتقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرد (وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء) في ثلاثة (ان قدرت) الموصوف
 (رجالاً ويتركها ان قدرت) الموصوف (تساء) لأن ربعات بفتح الباء في الأصل اسم ثم استعملت في الصفة
 وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهي المربع لا طويل
 ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار تيته (ولهذا) ترى العرب (يقولون ثلاثة دواب بالتاء إذا قصدوا
 ذكوراً إلا الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الأرض (صفة في الأصل) غلبت عليها الاسمية (فكأنهم

ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ) منه يؤخذ أنه لا يجوز تذكير العدد إذا كان المعدود مذكر التأويل به بالمؤنث فأوجهه الكرماني سابق
 بعض روايات حديث أبي هريرة في فضل الجماعات صلاة الرجل في الجماعة تضعف نجساً وشهراً من ضعف بترك التاء في خمس من أنه
 لتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة محل نظر لأنه إذا كان اللفظ الموضوع للمؤنث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص إذا أريد به
 المؤنث الحقيقي لا تترك التاء من عدده فكيف المذكر المؤنث بالمؤنث المحاذي تترك التاء من عدده (قوله لثقل عشرة) هذا التروم ممنوع
 فقد أجاب بعضهم بأن الأمثال حسنة وبأن المضاف اكتسب من المضاف إليه

﴿فصل﴾ (قوله ليطابق العدد المعدود لفظاً) قال الدونشري هذا غير ظاهر إذ العدد ليس جمعاً مكسراً حتى يتطابقا ولعل مراده أن العدد ليس جمعاً بالواو والنون ٢٧٢ ولا بالالف والتاء فإني بالمعدود كذلك (قوله كل واحد) قال الدونشري هو شامل

لتختلف الثلاثة معاً
ولتختلف اثنين منها
ولتختلف واحداً منها كما هو
ظاهر وقول الشارح في
مسئلتين الأولى الخ هذا
معلوم سبق في قوله وقد
يخفف بإضافة العدد إليه
وقوله والثانية في لفظ واحد
لو حذف لفظه في صح
وهذا يستثنى من اسم
الجمع فإنه لا شك في أن مائة
اسم جمع ويضاف العدد
إليه كثيراً قليلاً فيفيد
مذلك قوله فيما مر أن
إضافة العدد إلى اسم الجمع
قليلة قليلاً (قوله فان
جمع قرء بالفتح على اقراء
شاذ) فيه ان قرأه بناءً على
ليس بشاذ وهو اقراء كما
سيأتي في باب جمع التفسير
أن أفعال يطرد في فعل
يفتح الفاء إذا كان صحيح
العين (قوله كان قياساً)
لا يخفى الضمير المستتر في
كان على اسمها على أنه على
اقراء لا على قرء أي كان
اقراء قياساً لا شاذاً ولم يقل
نعم ان جعل اقراء الخ لأنه
يصدد الكلام على
استعمال قرء في الآية
الذي هو بناء كثره لان
مقرده وان كان له بناءً على
الأنه شاذ فكأنه قال
انما يكون الآية من

قالوا ثلاثة أحجرة) جمع حجار (دواب وسمع) من كلامهم (ثلاث دواب ذكور بترك التاء لانهم) اعتبروا
تأنيث اللفظ (أجر والداية بحري) الاسم (الحامد) نزل إلى الحال (فلا يحرونها على موصوف) قاله
ابن مالك أخذ من قول ابن عصفور وأما ثلاث دواب فعمل الدابة اسماً
﴿فصل الأعداد التي تضاف للعدد عشرة وهي نوعان أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما﴾ وذلك
ثمانية ألفاظ (وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعاً مكسراً) ليطابق العدد المعدود لفظاً (من أبيه القلة)
ليتطابقا معني والى ذلك أشار الناظم بقوله والمميز اجر * جمعاً بلفظ قلة في الأكثر (فخو ثلاثة أفلس)
من الجوامد (وأربعة أعبد) من المشتقات الجارية بحري الجوامد (وسبعة أبحر) من المسائعات وثلاثة
احمال وتسعة صديفة وعشرة أرغفة) وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة) وهي الجمع والتكسير
والقلة (فيضاف للفرد) في مسألتين أحدهما أن يكون اسم جمع وذلك قليل فحو تسعة رهط وخمس ذود
والثانية في لفظ واحد (وذلك ان كان نحو ثلثة مائة وتسعمائة) لان المائة وان أفردت لفظاً هي جمع معني
لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح في الحواشي (وشذ في الضرورة قوله) وهو الفرزدق
(ثلاث مئين للواو وفيها) * ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم
ووجه شذوه ان المائة إذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلثة مائة وهو عما يفيد الكثرة فكان غير مناسب
(ويضاف لجمع التصحيح في مسألتين أحدهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات
وسبع بقرات) فان سماء وصلوات بقرة لم يسمع لها جمع تكسير أصلاً فضلاً عن أن يكون القلة فلما يسمع
لها جمع تكسير أضيف إليها وهي جمع تصحيح لانه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعه (والثانية ان يجاور)
بالراء المهملة (ما أهمل تكسيره) وان كان هو مسموع التكسير (فحو سبع سنبلات فانه) كسر عن سنابل
ولكنه (في التثنية مجاور لسبع بقرات) المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التثنية مكسراً
فحو سبع سنابل وبقي مسألتان أحدهما ان يكون تكسير الكلمة غير مثنى نحو ثلاث سعادات فان
جمع سعادات على سعادته خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطرد في المؤنث
بالهامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجايز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة
قابل الاستعمال نحو في تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسيرة آية على أي جائز لكنه ليس
بالفائس وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره قال وفيه نظر (وتضاف لبناء الكثرة في مسألتين
أحدهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار أو أربعة رجال وخمسة دراهم) فان جار يهمل جلا ودرهما
لم يستعمل لها جمع قلة وأما رجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية ان يكون له بناء
قلة ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فيثقل لذلك منزلة المعدوم) ويعدل منه إلى جمع الكثرة (فالاول) وهو
الشاذ قياساً (فحو ثلاثة قرء) وفان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ) كما سيأتي في باب جمع التكسير
نعم ان جعل قرء جمع القرء بالضم كان قياساً والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض
(والثاني) وهو الشاذ سماعاً (فحو ثلاثة مشوع) بمعنى فقهه (فان اشباعاً) وان كان قياساً
لان مقرده شبع بكسر أوله وسكون ثانيه أحسن من النعل وفعال قياس فيه كحمل وأجال بالحاء
المهملة ولكنه (قليل الاستعمال النوع الثاني) من النوعين (المائة والالف وحقهما ان
يضافا إلى مقردين نحو) فاجامدوا كل واحد منهما (مائة جادو) نحو فلبت فيهم (ألف سنة) وانما
كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشر بن من الاضافة والافراد لانها مشتقة
عليهما ما أخذت من العشرة الخفض ومن العشر بن الافراد الالف صوص من عشر مائة وهي

ذلك ان كان قرء في الآية مفتوحاً فان كان مضموماً فلا ان بناء القلة حينئذ قياساً (قوله
فأخذت من العشرة الخفض الخ) وجهه أن هذا أخف ولوعكس حصل الثقل بالجمع والتنوين

تجز

(قوله لأنه يقتضى الخ) قال الدوشري بيانه ان كل واحد منها ثلاثة والمجموع تسعمائة والتسعة تفهم من قوله تعالى وازدادوا تسعا
 لا من التمييز كما توهمه بعضهم فليتامل (قوله فاجرى الخ) قال الدوشري يريد أن الاسم لا ينصب بعده على التمييز حتى يتم بثنو بن
 أونون وجعل ابن كيسان تمامه بأل كذلك قاله الشارح * (فصل) * (قوله وقد يخفف) قال الدوشري أي يخذف يائه الأولى
 المزينة وأصله نيوف اجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالساكنون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله وهو التسعة فما
 دونها) قال الدوشري والظاهر انه لا يؤتى بلفظ النيف مع العشرة فلا يقال نيف عشرة ٢٧٣ ويؤتى به مع العشر بن وما بعدها

فتقول نيف وعشرون
 رجل اعندي (قوله الا
 أنك تأتي باحد واحد)
 لا تستعمل احدي
 الامر كبة أو معطوفا عليها
 أو مضافة نحو أنت الا احدي
 الكبر (قوله من النيف
 والعقد) قال الدوشري
 كلام مردود وانما مراده
 بالجميع جميع ألفاظ
 النيف فقط وأما العقد
 فسياتي في كلام المصنف
 انه يبنى على الفتح فلو جعل
 كلامه هنا شاملا له لكان
 فيه تكرير (قوله لتعادل
 خفته الخ) لا يخفى ان
 البناء على الفتح يستلزم
 ان البناء على حر كنه هذا
 لتعادل لكون الحركة
 فتحة وأما علة البناء على
 حركة مع ان أصل البناء
 السكون فهو ان لهذه
 الكلمة حالة اعراب
 كالنادي والاسم (قوله
 فلانها نزلت منزلة صدر
 الكلمة من عجزها)
 أي وصدر الكلمة ليس
 محلا للاعراب لان محله

تميز عن مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه (وقد تصانف المائة الى جمع كقراءة الاخوين)
 حزة والسكسائي (ثلاثمائة سنين) بخذف التنوين للاضافة قيل ووجه تشبيه المائة بالعشرة اذ
 كانت عشير العشرات والعشرة عشير الالف واحد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل
 هو عطف بيان أو بدل من ثلثمائة وردان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى
 وليثواني كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ويجاب بان نية الطرح غالبة للازمة ولا يكون
 سنين تميزا لانه يقتضى انهم أقل بالثبوت تسعمائة وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك أشار
 الناظم بقوله ومائة والالف للفرد أضف * ومائة بالجمع نوناً قد ردف
 (وقدميز) المائة (بمفرد منصوب كقوله) وهو الريع بن ضبيع الفزاري
 (اذا عاش القى ما تبين عاما) * فقد ذهبت المسرة والفتاء
 فعاما تميز منصوب بعد ما تبين قال ابن مالك وذلك بقوى ما أجاز ابن كيسان من نحو الالف درهمها
 والمائة دينار بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضي الله عنه ونحن ما بين الستة مائة إلى السبع مائة بالنصب
 فاجرى ال في صحيح نص التمييز مجرى التنوين والنون وروى بخفض مائة على زيادة ال أو بتقدير
 مضاف بمائل المحبوب ال أو ابدال مائة من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل في جنات ونهر
 والحق ان البيت ضرورة الرواية شاذة
 * (فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين الاولى النيف) * يفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد
 يخفف كهين وأصله الواو من ناف يتوفى اذا زاد قال أبو زيد (وهو التسعة فادونها) وقال أبو جعفر
 النحاس في شرح المعجمات النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول أهل اللغة وفي الصحاح
 والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه والعقد ما كان من مرتبة العشرات
 أو المئات أو الالف (وهي كمت لها) أي للكلمة الاولى وهي النيف (في التذكير والتانيث بمائت لها
 قبل ذلك) التركيب (فاجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما ما على خلاف القياس و) (أجريت مادون
 ذلك) وهو الاحد والاثنان (على القياس الا انك تأتي باحد واحد) (بابدال الواو همزة فيهما الا ان
 الاول شاذ لازم غالب والثاني مطرد على الاصح كاشح وأكاف ولهذا نبه وأعلى الاصل في أحد فقالوا واحد
 ولم يذهبوا عليه في احدي وأتوا باحد واحد مع التركيب (مكان واحد واحد) مع الافراد خوف
 الالتباس بالصفة (وتبني الجميع) من النيف والعقد بعد التركيب (على الفتح) لتعادل خفته ثقل
 التركيب اما بناء الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلانها
 حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين (الاثنين والثنتين فتعربهما) بالالف رفعوا بالياء جرا ونصبا
 (كالمثنى) لوقوع ما بعدهما موقع النون وايدى مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعليه ما فالعقد مبنى
 لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن دروستويه الى ان اثنين واثنتين مبتدیان مكيان مع

(٣٥ تصريح في) الاخر وفيه ان البناء كذلك لانه لزوم آخر الكلمة حالا واحدا وما حى به في الاخر
 لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب على ما بين في محله وتفصيل المقال في المقام بطلب من حواشي الالفية والفا كهي (قوله
 وقيل لوقوعها موقع التنوين) فيه وفي قوله الا في اما بناؤها مما مع اثنين واثنتين الخ نظر لما حققه ابن الناظم من ان
 التنوين انما يكون في الاعراب الموقوف على الاستناد والتركيب الاسنادي في الرتبة الثالثة وأحد عشر واثنا عشر من المركبات
 المزججة في الرتبة الثانية والمتقدم لا يقال انه حال محل المتأخر (قوله لتضمنه معنى حرف العطف) فيه نظرا لان الاضافة تمنع من

جواب عما يقال لم لا جرى
الجزآن مع المذكور على
ما كانا عليه من لحاق
التاء لهما (قوله اما بناؤهما
مسح اثنين الخ) قال
الدنوشري سبق منه انه
علاه بقوله وعليهما قال العقد
مبنى لتضمنه معنى حرف
العطف فلو أخر ما قدمه
الى هنا وأضافه الى ما على
به كان حسنا وقوله وأما
بناؤهما مع غيرهما الخ
سبق منه أيضا تعديله
ذلك بقوله وأما بناء
الثانية فلتضمنه حرف
العطف الخ ما قال فلو أخر
ما ذكره هناك الى هنا
كان حسنا أيضا فليتأمل
كلامه فإنه محتمل الوضع
وفيه تكرار لا حاجة
اليه والظاهر انه حال
تاليه لم يكن خالي البال
والله أعلم بحقيقة الحال
(قوله وبذلك قرأ يزيد
ابن القعقاع) هو أبو جعفر
ولم تنقل هذه القراءة
عنه في الكتب المشهورة
وانما نسبت هذه
القراءة في المحسب
للاعرس (قوله وبذلك
قرأ يزيد بن القعقاع)
توزع في ذلك فان يزيد
لم يقرأ (قوله وانما جمعوا
بين تانيثين الخ) قضيته
ان ألف إحدى التانيث
وهو كذلك فلا هذا منعت

العقد كسائر أخواتهما ووردتا فيهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير الفتححة في الواحد وهذا قالوا الا يدين
لهالك (والاشماني فإلحاق الياء) لانها مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض (و) لك (اسكانها)
كما في معديكرب (ويقل حذفها مع بقاء كسر النون) لانها باء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها
فانتهت باعبادي فاتقون (و) نقل حذفها (مع فتحها) أي النون لانها ما كانت تضم في الآخر اذا كان
الآخر النون كقوله لها ثانيا أربع حسان * وأربع فغرها ثمان
جعلت فتحة بناء على التركيب (والكلمة الثانية) من الكلمتين (العشرة ويرجع بها الى القياس في
التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث) فتجرد هاء مع التاء مع المذكر وتوثق هاء مع المؤنث شر جوعا الى
الأصل لثلاثا يجمع بين علامتي تانيث (وتبنيها على الفتح مطلقا) سواء كانت مع اثنين أو اثنتين أم مع
غيرهما اما بناؤهما مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبهه الاضافة والاسم اذا وقع
موقع الحرف بني واما بناؤهما مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون
وخالف في البناء حكم ما وقعت موقعه تبنيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف (واذا كانت)
العشرة محتومة (بالتاء سكنت) أنت (شبه في لغة الحجاز بين) فاتهم يتطعون بها سا كنه كراهة توالي
أربع متحركات في ما هو كالسكامة الواحدة (وكسر تها في لغة) أكثر بني (ميم) تشبها ببناء كلف
(وبعضهم) وهم الاقلون من بني تميم (يقفتحها) ابقاء لها على أصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن
القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من
توالي المتحركات قاله في المفضل (وقد بين مما ذكرنا انك تقول) عندي (احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا
بتد كبيرهما) أي النيف والعقد من المثاليين (وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول) وهو ثلاثة (وتد كبير
الثاني) وهو عشر (وتقول) عندي (احدى عشرة أمة واثنا عشرة جارية بتانيثهما) أي النيف والعقد
من المثاليين وانما جمعوا بين تانيثين في إحدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان
التاء بدل من الياء وليست للتانيث اولانها زائدة للحاق باصبعها وانما لان اثنين واثنتان معربان
وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكأنهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما الاتهما متضايقان حقيقة
بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من أصله ليس بالقوى لانهم قالوا في
اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشر في المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على
الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب اه (و)
تقول عندي (ثلاث عشرة جارية بتد كبير) الجزء (الاول) وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل أشار
الناظم بقوله * وأحدا ذكر وصلته بعشر * الأبيات الستة (فاذا جاوزت التسعة عشر في التد كبير والتسع
عشرة في التانيث استوى لفظا المذكر والمؤنث تقول) عندي (عشرون عبدا) وعشرون أمة وثلاثون
عبدا (وثلاثون أمة) والمدار في التد كبير والتانيث على التمييز (وتعبر ذلك كله مفرد منصوب نحو وانى
رأيت أحد عشر كوكبا ان عدده الشهر وعند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممتها باعشر
فتم ميعات ربه أربعين ليلة) فليبت فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا نادر عها سبعون ذراعا
فاجلدوهم ثمانين جلدة (ان هذا أخى له تسع وتسعون فعجوة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
أسباطا) أمما (فأسباطا) ليس بتمييز لانه جمع وانما هو (بدل من اثنتي عشرة) بدل كل من كل (والتمييز
محذوف أي اثنتي عشرة فرقة) قاله الشلو بين وابن أبي الربيع وغيرهما (ولو كان أسباطا تمييزا) عن
اثنتي عشرة (لذ كره) بثسديد الكاف (العددان) ولتقبل اثني عشر بتد كبيرهما وتجرب يداهما من
علامة التانيث (لان السببط) واحدا لاسباط (مذكر) فكان يجب ان تجرد التاء من عدده (وزعم
الناظم) في شرح الكافية (انه) لا حذف وان اسباطا (تمييز وان ذ كرا عمار جمع حكم التانيث) في

(قوله وجهه على غير الغالب لا يحسن تخرج القرآن عليه) لأن تقول خرج عليه ٢٧٥ قراءة الاخرين ثلاثمائة تسنين وما بالعهدة

من قدم قبين الموضوعين
قرب لا يحتمل زلة التقدم
* (فصل) * (قوله الى
مستحق المعدود) قال
الدنوشري لو عبر بقوله
ما به تعلق بالمعدود كان
أحسن ليشمل نحو هذه
إشارة الى جماعة لهم يزيد
تعلق وليس بالكافهم ولا
مستحقا لهم ثلاثه عشر
زيد (قوله فيستغني عن
التمييز) قد يقال ما معني
الاستغناء مع ان اضافته
الى مستحقه لا تفيد جنس
المعدود كما يفيد التمييز
(قوله فكما ان الخ) قال
الدنوشري ينظر ما اعراه
وهل قوله كذلك تو كيد أم
لا (قوله بقاء البناء) قال
الدنوشري قال شيخنا
ابن قاسم ولم تؤثر الاضافة
الاعراب لقلتها والاخر
للغالب (قوله ترد الاسماء
الى أصلها الخ) بدليل ما لا
ينصرف والاسماء الستة
(قوله نحو كم رجل
عندك) ونحو من لدن
حكيم خبير (قوله وقد
يفرق الخ) يرد عليه ان أي
شرطية أو استفهامية
بناؤها أصلي وردت الى
الاعراب عند الاضافة
نعم قد يفرق بين كم والعد
ان بناء كم للشبهه المورى
وقد يقال انه لا تعارض كما

اسباط الكونه وصفها بما جمع أمة (كارجحه) أي التأنيت في شـ خصوص (ذكر كاعبان ومعهصر في
قوله) فكان مجنى دون من كنت أتقى * (ثلاث شخص كاعبان ومعهصر)
وكان القياس ثلاثة شخص لان الشخص مذكر ولكنه لما ضم به كاعبان ومعهصر وهما مؤنثان
رجح تأنيته وما ذكره الناظم في الآية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تميز اه والقول
بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح ما بالاول لوقيل وقطعناهم اسباطا
لغات فائدة كية العدد وجهه على غير الغالب لا يحسن تخرج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل على
قولهم ان تمييز العدد المر كب مفرد واسباطا جمع وقال المحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعت لفرقة ثم
حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأعماع لا اسباطا واذن العدد وهو واقع على الاسباط وهو
مذكر لانه بمعنى فرقة وأمة كقوله ثلاثة أنفس يعني رجالا اه فارتكب الوصف بالجماد والكثير خلافة
وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد أيضا ما روى من قول ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه قضى في دية الخنطاعشرين بنت مخاض وعشرين بنتي مخاض وتخرج الى حيان على ان
بني مخاض حال من عشرين أو نعت لها والتمييز محذوف خلاف الأصل والى تمييز المر كب أشار الناظم
بقوله وميزوا مر كبا مثل ما * ميز عشرين فسويتهما

* (فصل ويجوز في العدد المر كب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغني
عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد) فهذه مبتدأ وأحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضاف اثنا
عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك
تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقي (ويجب) حيثئذ (عند البصر بين بقاء البناء في الجزأين) معا كما
يبقى مع التمييز (وحكى سيبويه الاعراب في آخر) الجزء (الثاني) بحسب العوامل وبقاء الجزء الاول
على بناء هـ على الفتح (كافي بعلبك) فتقول هذه أحد عشر زيد رأيت أحد عشر زيد ومررت بأحد عشر
زيد بفتح أحد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني ووجه في الثالث والفتحة في النصب على هذه
اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب (وقال) سيبويه في هذه اللغة (هي
الغردية) وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك ان الاضافة ترد
الاسماء الى أصلها من الاعراب وورده ابن مالك في شرح التسهيل بأن المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك
اه وقد يفرق بين ما بناؤه أصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى
ملازمة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان أضيف عدد مركب * يبقى البناء عجز قد يعرب
(وحكى الكوفيون وجهها ثالثا وهو أن يضاف) الجزء (الاول الى) الجزء (الثاني) فيعرب الجزء الاول
بحسب العوامل ويجوز الجزء الثاني بالاضافة (كافي عبدالله نحو) ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من
أبي فقعس الاسدي وابن الهيثم العتيلي (ما فعلت خمسة عشر) برفع خمسة وجر عشر (وأجازوا أيضا
هذا الوجه) وهو اعراب المتضايقين (دون اضافته) الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورأيت
خمس عشر ومررت بخمس عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة وعراب خمسة بحسب العوامل (استدلوا
بقوله) وهو تقيع بن طارق على ما قيل

(كاف من عنائه وشقوته * بنت ثمان في عشرة من خجته)
فبنت مقول ثان بكاف ومفعول الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثمان مضاف اليها وعشرة بالتثنية

صرح به الشهاب القاسمي في الكلام على قد الاسمية وان كنا قد بحثنا فيه في حواشي الالغية في باب المعرب
والمبني (قوله وهو تقيع) قال الدنوشري هذا حكى بقيل في شرح الشواهد للعيني وقال قبله بجزءه

(قوله والعناء الخ) قال الدوشري ٢٧٦ قال العيني ومن للتخليل والظاهر انه أراد الاولى والظاهر ايضا ان ذلك على حذف مضاف

مجرورة بإضافة ثمانى اليها ولم يضاف الى مستحق العدود والعناء بفتح العين المهمة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك فى التسهيل لا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا فى الشعر مردود فان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا فى الشعر وغيره كما قال الموضع فليس نقل الاجماع بصحيح * (فصل * ويجوز ان تصوغ) أى تشقى (من) لفظ (اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل) على وزن فاعل (كما تصوغه من فعل) المقتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله

وصغ من اثنين فافوق الى * عشرة كفاعل من فعلا

(فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول) من فعل المتعدى (ضارب) من اللازم (قاعد) الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كقربت يدك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين فى علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا أريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به فى التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال فى شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفى الحقيقة انه مصوغ من الثلث الى العشر وهى مصادر ثلث الاثنين الى عشرت التسعة اه وفى الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشر اذا صرت عاشرهم (و) اسم الفاعل من العدد (يجب فيه ابدا أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث) على القياس (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه) من أسماء الفاعلين (فاما مادون الاثنين فانه وضع على ذلك) الحكم (من أول الامر فقيل) فى المذكر (واحد) وفى المؤنث (واحدة) وهما من واحد يحد (ولكى فى اسم الفاعل المذكور) وهو ثانى وعاشر وما بينهما (أن تستعمله بحسب المعنى الذى تريد على سبعة أوجه احدها أن تستعمله مفردا) عن الاضافة (ليفيد الاتصاف بعنائه مجردا) عن الاتصال بالعشرة (فتقول ثالث ورابع) وعنه حينئذ واحد وصوف بهذه الصفة وهى كونه ثالثا ورابعا (قال) النابغة الذبياني

توهمت آيات لها عرفتها * (لسته أعوام وذا العام سابع)

والمعنى وقع فى وهمى أى ذهنى علامات للمرأة تعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أتاه سابع * الوجه (الثانى أن تستعمله مع أصله) الذى صيغ هو منه (ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير) واليه اشار الناظم بقوله * وان ترد بعض الذى منه بنى * تصف اليه * (فتقول خامس خمسة أى بعض جماعة منحصرة فى خمسة) أى واحد من خمسة لازاء دعائها (ويجب حينئذ اضافته الى أصله) كما مثل (كما يجب اضافة البعض الى كله) كيد زيد (قال الله تعالى اذا خرجوا الذين كفروا ثانيا اثنين) فثانى حال من الماه فى أخرجه واثنين مضاف اليهما (وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) فثالث خبر بران وثلاثة مضاف اليه (وزعم الاخفش وقطرب) من البصريين (والكسائى وتعلب) من الكوفيين (انه يجوز اضافة الاول) وهو الفرع (الى الثانى) وهو الاصل (ونصبه اياء) فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها (كما يجوز فى ضارب زيد) بجر زيد ونصبه (وزعم الناظم) فى التسهيل (ان ذلك جائز فى ثان فقط) دون غيره وعاله فى شرح التسهيل بان العرب تقول ثبتت الرجلين اذا كنت الثانى منهما يعنى ولا تقل ثالث الرجل اذا كنت الثالث منهم ثم قال فى ثانى اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعبه أبو حيان فقال ثبتت الرجلين مخالف لنقل النجاة ثم هو ليس نصابى ثبت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثبت الاثنين قال الموضع وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الافعال واذا جاز ثبتت الرجلين جاز ثبت الاثنين ولا يتوقف فى ذلك الاظهارى جامد اه الوجه (الثالث أن تستعمله مع مادون أصله) الذى صيغ منه بمرتبة واحدة (ليفيد معنى التصيير) والتحويل واليه اشار الناظم بقوله

قبل بنت أى حب بنت الخ ومن الثانية بمعنى فى وعطف الشقوة على العناء عطف تفسيرى والمعنى كلفه الله لاجل عنائه وشقوته بمشاقق حب بنت ثمانى عشرة فى حجته * (فصل * قوله فاعل) قال الدوشري لو قال بداهه صير كان حسنا فليتأمل (قوله وقولهم مصوغ الخ) أى فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلامه لا يعنى بعض أصله فانه مصوغ من العدد حقيقة (قوله وفى الصحاح الخ) قال الدوشري الماضى الذى ذكره من باب ضرب يضرب بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع وكذلك فى الجميع الاربع القوم أربع وسبعتهم أسبعهم وتسبعتهم تسبعهم فان هذه الثلاثة من باب سأل يسأل لاجل حرف الحاق قاله المرزوقى فى شرح فصيح ثعلب (قوله) ويجب حينئذ اضافته قال الدوشري هلا جاز خامس من خمسة اللهم الا أن يقال المراد بالوجوب الاضافى والغرض منع النصب فقط الا فى عن الاخفش (قوله واثنين مضاف اليهما) قال الدوشري لو قال اليه كان

حسنا وكذلك لو قال مضاف اليه بدل اليهم فيما ياتي

وان

وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق فكم جاعل له احكاما

(فتقول هذا رابع ثلاثة) بثنوين رابع ونصب ثلاثة (أى جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم) أى الا هو ومصيرهم أربعة ومصيرهم ستة (ويجوز حينئذ) أى حين اذا كان معنى مصير (اضافته) الى مادونه (واعماله) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو ذى خبر أو حال أو موصوف (كما يجوز الوجهان) وهما الاضافة والاعمال (في جاعل ومصير ونحو وهما) من أفعال التحويل والانتقال (ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى واحد ولا ثان واحد) نص على ذلك سيبويه (وأجاز به بعضهم) وهو الكسائي (وحكاه عن العرب) فقال تقول ثانى واحد وحكى الجوهري ثان واحد وانما ساع عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلاثة ثم أى فصيرتهم ثلاثين أثمهم فانما أثمهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فثم تسعين أتمهم فانما أتمهم الا ان المضارع من ربعهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسور رها فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فأما يتهم على وزن أفعالهم وكذا كانوا تسعمائة وتسع وتسعين فألفهم فانما ألفهم ومؤلفهم من الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن بن الاهو اذى كان القوم عشرة فخذعستهم الى تسعستهم وهم مائة عشرون وأنا مائة عشرون وتسع عشرون وكذا العقود يقال مائة وعشرون ومثلثون ومن المائة والالف مئى ومؤلف لان فعلهما أمأى وآلف اه الوجه (الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه) حال كونه (مقيدا بصاحبة العشرة) وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة (فتقول حادى عشر بتد كبيرهما) على القياس (وحادية عشرة بتأنيتهما) على القياس أيضا (وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكور وتؤنثهما مع المؤنث فتقول الجزء الخامس عشر) بتد كبيرهما (والمقامة السادسة عشرة) بتأنيتهما (وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين فانك تلبى فاهما) وهى الواو (الى موطن لامهما) وهى الدال وتقول حادى وواحدة (وتصيرها) أى الواو (ياء) لان الواو اذا ظرفت أثر الكسرة قلبت ياء وتاء التانيث في حكم الانفصال الا أنك نعل حادى اعلال قاض فتحذف الياء لا لتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا نعل حادية لتحرك الياء (فتقول حادى) بخذف الياء ووزنها كف (وحادية) باثبات الياء ووزنها كفة لانهم امن الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلزم القلب كل العرب * الوجه (الخامس ان تستعمله معها) أى مع العشرة (ليفيد معنى ثانى اثنين وهو انحصار العدة فيما ذكره) والى في هذه الحالة ثلاثة أو وجه أحدها وهو الاصل ان تأتى بأربعة ألفاظ أو لها الوصف) وهو اسم الفاعل والثانى العشرة حال كون الوصف (مركب مع العشرة) واللفظ (الثالث ما اشتق منه الوصف) والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف (مركب أيضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول) وهو الوصف المركب مع العشرة (الى جملة التركيب الثانى) وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة (فتقول ثالث عشر ثلاث عشر) فالوصف هو ثالث وما اشتق منه ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثانى مضاف اليها * الوجه (الثانى) من هذه الحالة (ان تحذف عشر من) التركيب (الاول استثناءه في) التركيب (الثانى وتعرب) الجزء (الاول) من أول التركيبين (لزوال التركيب) منه (وتضيفه الى) جملة (التركيب الثانى) فتقول هذا ثالث ثلاث عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعماله واكثر اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من أجاز الاعمال في تاني اثنين ان يجيزه هنا اه الوجه (الثالث) من هذه الحالة (ان تحذف العقد) وهو العشرة (من) التركيب (الاول) تحذف (النيف) وهو الثلاثة في مثالنا (من) التركيب (الثانى) ولان

(قوله فتقول حادى عشر بتد كبيرهما) أى بناء الجزأين على الفتح كما نص عليه شرح التسهيل وهو معلوم مما يأتى في الوجه الخامس

عشر الخ) يجب منع ان
معناه ذلك بل يجوز ان
معناه استغنى به في الدلالة
على المعنى من مجموع
التركيبين فليتامل (قوله
بفتحهما) أنت خير بانه
عند حذف العشرة والنيف
يكون كالوجه الثالث من
الوجه الخامس فيأتي فيه
الوجهان السابقان من
اعراب الجزأين واعراب
الاول وبناء الثاني وقياس
ما عن ابن السيد من
بنائهما بناء الجزأين هنا
قلم جل الشارح الكلام
هنا على ما قال ابن السيد
حتى احتساج الى اتباعه
بقوله ومقتضى الخ وكان
الظاهر أن يقرر فيه الوجة
الثلاثة ثم يقول ومقتضى
كلامه المنع للاباس وان
أعرباً أو الاول وفيه نظر
لانه نزول الالباس الخ
لكن هذا الغمأ وقع فيه
طلبه ان الالباس هنا
كالالباس المتقدم الذي
ردبه كلام ابن السيد
وليس كذلك بل المراد
الباس الوصف المصير
بالوصف الدال على انه
بعض جماعة كما صرح به
الحفيد وهذا التباس
حصل من فهم الالباس
وكتب الشهاب السنياطي
هنا ما يوهم ان بيان
الالباس بما قلنا غير

في هذا الوجه) المشتمل على المحذوفين المذكورين (وجهان أحدهما ان تعربهما لزال مقتضى البناء)
وهو التركيب (فيهما تجري الاول) وهو الوصف (بمقتضى حكم العوامل) في الرفع والنصب والجر
(وتجر الثاني) وهو العقد (بالإضافة) دائماً فتقول جاء في الثالث عشر ورأيت ثالث عشر وررت بثالث عشر
بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل لجزم بذلك ابن عصفور قال أبو حيان وينبغي
ان لا يقدم على هذا الالتماع لما فيه من الاجحاف (الوجه الثاني) من هذين الوجهين (ان تعرب) الجزء
(الاول) وهو الوصف بحسب العوامل (وتبنى) الجزء (الثاني) وهو العقد على الفتح (حكاية الكسائي
(ويعقوب) ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه) أعرب الاول لزال التركيب و(قدر ما حذف من
الثاني فبقى البناء بحاله) لنية المقدر وتظيره لاحول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه بنى مع كلمة أخرى ثم
حذفها وبقى البناء بحاله قاله ابن مالك قال أبو حيان (ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم) وهو
أبو محمد ابن السيد (انه يجوز بناؤهما لحوال كل منهما محل المحذوف من صاحبه) فتقول جاء ثالث عشر
ورأيت ثالث عشر وررت بثالث عشر ببناء الجزأين على الفتح في الاحوال الثلاثة (وهذا مردود لانه لا
دليل حينئذ) أي حين اذ بنينا (على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا أعرب) الجزء
(الاول) فانه يدل عن ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين (ولم يذكر الناظم) في التسهيل (وابنه) في
شرح النظم (هذا الاستعمال الثالث) وهو ان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني (بل ذكر
امكانه) في الكتابين المذكورين (انك تقتصر على التركيب الاول باقيا ببناء صدره وذكرا) أي الناظم
وابنه (ان بعض العرب يعربه) زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح (والتهجير وما
قدمته) من الاستعمال الثالث بوجهيه وان ما حكاها ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو
فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره
الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والاقصد قال أبو حيان انه باطل لانه يلبس بما ليس أصله
تركيبين وورده الموضح في الحواشي بان الذي أجاز ابن مالك في التسهيل لا يمنع بشره وان يقال حادي عشر
وليس في كلامه ما يقتضى انه منتزع من تركيبين اه وعبارة الناظم ناطقة بما قال أبو حيان فان قوله
هو شاع الاستغناء حادي عشر معناه استغنى تحادي عشر عن بقية التركيبين وتأخر من هذه المسئلة
خسة أو وجه الاول الا بيان باربعة ألقاظ واليه يشير قول الناظم في تركيبين وهو قليل الاستعمال حتى
ان بعضهم منه الثاني أن تحذف عقد الاول واليه يشير قول الناظم
* أوقاعاً بحالتيه أضف * الى مركب الثالث حذف هذا ونيف الثاني وبناء ما بقي الرابع حذفهما
واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه الوجه (السادس) من أوجه
استعمال الفاعل (ان تستعمل معها) أي مع العشرة (لإفادة معنى رابع ثلاثة) فيكون بمعنى جاعل
وليس بمسحوع (فتأتي أيضاً باربعة ألقاظ ولكن يكون) اللفظ (الثالث) منها دون ما اشتق منه
الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر أجاز ذلك سيبويه) وجماعة من المتقدمين قياساً (ومنه
بعضهم) وهم الكوفيون وأكثر البصريين ووقامع السماع (وعلى الجواز فيتعين بالاجماع أن يكون
التركيب الثاني) من التركيبين (في موضع خفض) بإضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان
الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يتأخر مع تنوينه أو اقترانه بالوهما متقيان مع التركيب
ومن ثم أجاز بعض النحويين هذانان أحدهما عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم
تركيب الوصف مع العشرة (ولك) اذا أتيت بتركيبين (أن تحذف العشرة من) التركيب (الاول)
فتقول رابع ثلاثة عشر (ليس لك مع ذلك) المحذف للعشرة من الاول (أن تحذف النيف من) التركيب
(الثاني) وتقول رابع عشر بفتحهما (للالباس) بما ليس أصله تركيبين ومقتضى البناء في

باعتبار الاول ناشئ من ظنه ان المراد بالالباس الالباس بما ليس أصله تركيبين ولم يراد به الالباس بالتركيب الذي بمعنى نقص
اذي يمتثل أن رابع عشر ماخوذ من رابع أربعة عشر لا من رابع ثلاثة عشر وحيث لا يزول الالباس المذكور بالاعراب فليتأمل ثم ان
بعض مشايخنا راجع في المسئلة كلام أبي حيان فراه نقل ما ذكرته عن بعض مشايخه فله الحمد والمائة * (هذا باب كناية العدد) *
(قوله عن عدد) قال الزرقاني المراد بالعدد هنا المعدود وحيث يثبت تضح تليل الشارح الاحتياج ٢٧٩ الى التمييز بقوله لان كلا منهما

عدد مجهول فاحتاج
الى التمييز قال الرضى في
الاستفهامية والخبرية
يدلان على معدود وعد
فلا استفهامية لعدم
عند المتكلم معلوم في ظنه
عند المخاطب والخبرية
لعدم مبهم عند المخاطب
وربما يعرفه المتكلم وأما
المعدود فهو مجهول عند
المخاطب في الاستفهامية
والخبرية فلذا احتيج الى
التمييز المبين للمعدود
(قوله والحقيقة) قال
الزرقاني تفسير الجنس
قال وقوله والكيفية تفسير
للمقدار اه ومعنى جهل
الجنس انه لا يدري انه
من الاحاد او غيرها
ومعنى جهل المقدار انه
لا يدري هل هو خمسة مثلا
او غيرها (قوله يستحق
الوضع) قال الدوشري
ظاهره ان التكميل لموضع
له حرف وليس كذلك
اذرب موضوعه كما ياتي
في كلام الشارح في قوله
بجامع التكميل (قوله أوق
الوضع على حرفين) أي
بناء على انه لا يشترط كون

الحرفين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ويزول الالباس باعتبار الاول كما ذكره في
الوجه الخامس ولم أره مسطورا الوجه (السابع ان تستعمله مع العشرين وأخواتها) الى التسعين
(فتقدمه) في اللفظ (وتعطف عليه العقباء او) خاصة فتقول حاد وعشرون وحادية وعشرون وكذا
الباقى والى ذلك أشار الناظم بقوله وقيل عشرين اذ كر

وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد

وهذا المختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تأخيرها عنه لان الاقل
سابق للاكثر طبعاً ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو
للجمع * (هذا باب كناية العدد وهي ثلاثة كم وكأى وكذا) *

ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم فتقسم الى استفهامية بمعنى أى عدد)
قليل أو كثير أو يستعملها من يسأل عن كمية الشيء (و) الى (خبرية بمعنى) عدد (كثير) ويستعملها من
يريد الاقتضار والتكثير (ويشتركان في خمسة أمور) أحدها (كونها كناية عن عدد مجهول الجنس)
والحقيقة (والمقدار) والكمية (و) الثاني (كونها مبينين) وسبب بنائهما امشابهة الحرف في المعنى
وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع أوق في الوضع
على حرفين (و) الثالث (كون البناء) فيهما (على السكون) وهو الاصل في البناء (و) الرابع (لزم
التصدير) فكل منهما صدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج الى التمييز) لان كلا منهما معد مجهول
(ويترقان في خمسة أمور أيضاً أحدها ان كم الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد) والى ذلك أشار الناظم بقوله
* يميز في الاستفهام كم يمثل ما ميزت عشرين (نحو كم عبد الملك) يفتح تاء الخطاب اما افراده فلازم
خلاف الكوفيين فانهم يميزون جمعه نحو كم شهود ذلك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما أوهم الجمع
يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفاً وذهب الاخفش الى جواز جمعها ان كان السؤال عن الجماعات
نحو كم قلما نالك اذا أردت أصنافاً من الغلمان وأما نصبه ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب أحدها انه لازم ولا
يجوز جزمه مطلقاً وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جزمه مطلقاً جلا على
الخبرية والقول بالذهب الفراء والزجاج والفارسي (و) الثالث انه (يجوز جزمه من مضمرة جواز ان جرت كم
بحرف) والى ذلك أشار الناظم بقوله

واجزان تجزعه من مضمرا * ان وليت كم حرف جزم مظهرا

(نحو كم درهم اشتريت ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذكر سيويه جزمه الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون
حرف الجر الداخلة على كم عوضاً من اللفظ من المضمرة وذهب الزجاج الى أن جزم التمييز انما هو باضافة كم
اليه وورد بان كم بمنزلة عدد مر كب والعدد المر كب لا يعمل الجرم في غيره فكذلك ما كان بمنزلة قال ابن خروف
(وتميز الخبرية بمجرور) باضافتها اليه جلا كم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار من
لان من أكثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها للدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الجباز في

الثاني حرف لين ومر أول الكتاب عن الشاطبي خلافة (قوله تميز بمنصوب مفرد) قال الزرقاني قال الرضى واذا كان الفصل بين كم والخبرية
وتميزها بفعل فتعدو بحسب الايمان بمن لتلا يتنس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى كم تر كوا من جنات وكم أهلكتنا من
قرية و حال كم الاستفهامية الجهرور يميزها مع الفصل كحال الخبرية في جميع ما ذكرنا (قوله جوازاً) مقتضى كونها كالعوض منه
أيها لا يهتم ان فيكون الاضمار واجباً وكونه واجباً صريح في المعنى

(قوله والاخبار يحتمل الصدق والكذب) قال الزرقاني أي وذلك لأنه إذا قال كم رجل لقيت يصح أن يقال له ما لقيت أحدا (قوله تنبيهه يروي الخ) حاصل هذا التنبيه ٢٨٠ أن الكلام السابق دل على أن كم تكون خبرية ناصا واستفهامية ناصا والكلام على هذا البيت

شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل (مفردا وجمع) لأن كم بمنزلة عدمه مفرد يضاف إلى عيظه فارة إلى جمع كالعشرة فسادونها وتارة إلى مفرد كالماء فاقوقها فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين (نحو كم رجال جاؤك) كما يقال عشرة رجال جاؤك (وكم امرأه جاءك) كما تقول مائة امرأة جاءتك (والأفراد أكثر) في الاستعمال (وأبأن) في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم أن الجمع على تية بمعنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدى معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واستعملها مخبرا كعشرة أو مائة (و) الأمر (الثاني أن الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب) بجماع التكمير فيها فلهذا لا يجوز كم غلمان ساملهم كما لا يجوز رب غلمان ساملهم) لأن التكمير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (ويجوز) في الاستفهامية (كم عبدا اشتريه) لأن الاستفهام لتعيين المجهول (و) الأمر (الثالث) مما تختص به الخبرية (أن المتكلم لا يستدعي) أي لا يطلب (جوابا من مخاطبه) لأنه خبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فإنه مستخبر (و) الأمر (الرابع أنه) أي المتكلم بالخبرية (يتوجه إليه التصديق والتكذيب) لأنه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لأنه منتهى والانشاء لا يحتمل ذلك (و) الأمر (الخامس) مما تختص به الخبرية (أن المبدل منها لا يعترن بهمزة الاستفهام) لأنه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام (تقول كم رجال في الدار عشرة ون بل ثلاثون) بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام (و) لهذا يقال كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فكيف في موضع رفع بالابتداء وما لك خبره عند سيبويه وعند الأخفش بالعكس وأعشرون بديل من كم وأم عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون (تنبيهه يروي قول الفرزدق) وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير

(كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حليت على عشاري

مجر عمة وخالة على أن كم خبرية وينصبها مقيل إن عيما تميز نصب عيما الخبرية مفردا) أي كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي (وقيل على الاستفهام التهنئي) أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخرمني فقد نسيت (وعليهما) أي الجرو والنصب (فهى) أي كم (مبتدأ) جملة (قد حليت خبره) مفرد الضمير جلا على لفظ كم أو (التاء) في حليت (للجماعة لانهما) في معنى (عمات وخالات) يروي (برفعهما على الابتداء) لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلاك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمدكور إذ ليس المراد تخصيص الحالة بوصفها بالقدح كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلاك الأولى (و) قد حليت خبر للعممة أو الخالة وخبر الأخرى محذوف والاقيل قد حليت) لأن الخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت (والتاء في حليت) على هذا (للوحدتين لانهما عمة واحدة وخالة واحدة) على هذا الوجه محلها (نصب على المصدرية أو) على (الظرفية) الزمانية (أي كم حلية) على المصدرية (أو) كم (وقتا) على الظرفية وفدعاء يكون الدال المهمة من القدح بفتح الفاء والدال وهو أعوجاج الرخ من اليد والرجل حتى يتقلب الكف والقدم إلى أنسيها بكسر الهمزة والسنب المهملة والنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الأيسر على رأي أبي زيد واليمين على رأي الأصمعي والعشار بكسر العين جمع عشاء وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها القحل عشرة أشهر ومعنى على كرمه لأن

بدل على أنها قد تكون محتملة لهما واختلاف حكمهما في التمييز لا ينافي ذلك كما قد يتوهم لا يمكن التاويل (قوله مجر عمة وخالة) على هذا الفتحة في فدعاء فتحة خفض وعلى رواية النصب فالفتحة فتحة نصب وعلى رواية الرفع فدعاء بالرفع كما لا يخفى لأن فدعاء صفة تابعة لموصوفها غاية الأمر أنه إذا كان مجرورا كان جرها بالفتحة لأنها لا تنصرف (قوله فقيل إن عيما الخ) قال الزرقاني قال الرضي وبعض العرب ينصب عيما كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فصل أيضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا أن يكون عمة بالنصب وكم خبرية (قوله وأفرد الضمير الخ) أشار بهذا المزج اللطيف إلى أن قول المصنف والتاء للجماعة سؤال عن جواب تقدمه كيف يصح أن يكون قد حليت خبرا عن كم وهي واقعة على متعدد والتاء في حليت للوحدة وحاصل ما أشار إليه المصنف في الجواب

منع أن التاء للوحدة بل هي للجماعة وأشار الشارح إلى جواب آخر حاصله تسامح أن التاء للوحدة والأفراد نظر إلى لفظ على كم فتأمل (قوله والاقيل قد حليت) قال الدنو شري فيه نظر إذ قد يقال ما المانع من كون قد حليت خبرا عنهما والأفراد على ما يه بكل منهما كما قيل الأذان والاقامة سنة أي كل منهما (قوله على المصدرية) قال الدنو شري فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان أحسن

(قوله وأما كأي) * (فائدة) * في كأي خمس لغات قال ابن مالك في الكافية الشافية وفي كأي قبيل كائن وكثن * وهكذا كأي وكثن فاستبين وقال في شرحها أصلها كأي وهي أشهرها وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير وتليها كائن وقرأ بها ابن كثير وقرأ الأعمش وابن محيصن وكأي بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة وبعدها ثون ساكنة في وزن كعين ولا أعرف أحدا قرأ باللغتين الباقيتين (قوله بمن ظاهرة) قال الدنوشري كان وجهه ان كأي نونه تنوين ٢٨١ في الاصل فنعت من الاضافة

نظر الاصل (قوله ومنها ان خبرها لا يقع مفردا) قال الدنوشري كون خبر كأي لا يكون الا جملة يحتاج الى تأمل ويمكن ان يكون ذلك لغزا وقد نظمت ذلك بقولي

بين لنا يا عالما
غدا امام ارحله
مبتدأ ذا خبر
غدا واما اجاله
والشطر الاخير من نظم
صاحبنا العلامة عامر
الزبني ويمكن ان يكون
ايضا في أسماء الشرط اذا
وقعت مبتدآت تأمل اه
واقول قد يجب كون الخبر
جملة في غير ما ذكر كما في خبر
ضمير الشأن وحر تفصيل
ذلك في باب المبتدأ والخبر
(قوله وأما كذا فيكي بها
عن العدد) قال الزرقاني
وقد تكون تغير العدد نحو
قال فلان كذا (قوله على
ضرب الخ) قال الدنوشري
ينظر ما معناه قال شيخنا
الامام شحاتة الحكاي يمكن
ان يكون معناه ان كذا

على يستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعلما ما اكتسبت (وأما كأي فيمنزلة كم الخبرية) في خمسة أمور (في افاضة التكثير) وفي الابهام (وفي لزوم التصدير) وفي البناء (وفي انحرار التمييز الا ان يوجه من ظاهرة لا بالاضافة) بخلاف كم (قال الله تعالى وكأي من دابة لا تحمل زرقها وقد ينصب) تمييز كأي (قوله

اطرد اليأس بالزجاف كأي * الماحم يسره بعد عسر)
فالله المزمزة على وزن فاعلامن ألم يالم اذا وجع منصوب على التمييز لكأي واطرد أمر من طرد يطرد كقتل يقتل والياس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكمن من عدم قدر الله غناه بعد فقره وكأي يخالف كم في أمور منها انها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستغماية ثم حذف ألفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانها ما أجاز ابكأي تباع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مفردا (وأما كذا فيكي بها عن العدد القليل والكثير) وتوافق كأي في أربعة أمور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد (و) تخالفها في ثلاثة أمور أحدها انه (يجب في تمييزها النصب) فلا يجوز جر بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان جزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقى على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح قال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل من ذا (و) الثاني انها (ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما) والثالث انها لا تستعمل غالباً الا معطوفا عليها كقوله
عدا النفس نعمى بعدئذ يسأل ذا كرا * كذا وكذا الطغاة نسي الجهد
والى كأي وكذا أشار الناظم بقوله

كم كأي وكذا وينصب * تمييز ذين أو به صل من نصب
(هذا باب الحكاية) *

وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردته وهي ثلاثة أنواع (حكاية الجمل) وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بآي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل (مطرودة بعد القول) وفروعه من الفعل والوصف بانواعهما (نحو) وقولهم اننا قتلنا المسيح (قال انى عبد الله) أم يقولون ان ابراهيم الاية قل ان ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هم لهم الينا فتعكى الجمل على

(٣٦ تصريح في)

حكاية لكم نوع محكاية فان ذلك خبر تمييزها (قوله أشار الناظم بقوله كم كأي الخ) فيه ان كلام الناظم يقتضى انه يجوز في تمييز كذا الجرح من لانه جعل الوجهين اكل من كأي وكذا والموضع أو جب في تمييز كذا النصب * (هذا باب الحكاية) * (قوله وتختص بالعلم) في الاختصاص به نظرو كذا قوله بعد وتختص بآي ومن في الاختصاص بهما نظر فقد روى انه لما أشد كعب قنوا في حرقها البيت قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صحابه ما حرق فيها وفيه الحكاية بما وحكاية المعرفة غير العلم (قوله نحو قل ان ربي يقذف بالحق) في صدق تعريف الحكاية المتقدم على هذا نظر ظاهر اذ ليس فيها الايراد المذكور في التعريف الا ان يقال انه ايراد مقدر لانه اذا قال ذلك فقد أوردته على حسب ما أوردته المتكلم

(قوله ويجوز حكايتهما على المعنى) المراد بالمعنى ما قابل لفظ المحكي بهيته فيصدق على تقديم ألفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير أعرابها الله
 حكاية معنى لانه ظاهرا يقال ان مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضا (قوله وحكاية المفرد) أي حاله (قوله وكقول ذي الرمة الخ) قال
 الدنوشرى جعل بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظر والظاهر انه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت أسئسكاه فكتبتهم ثم
 رأيت بعضهم ذكر كلاما يقتضي ان جملة الناس ينتجعون محكية بقول محذوف فانه قال أي سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون
 غيضا فمفعول سمعت محذوف ووجهه يقولون حال من الناس الذي هو مفعول سمعت أو مفعول ثان له على الخ لاف في ذلك فعلى هذا
 جملة الناس ينتجعون غيضا محكية بالقول على القياس لكنه محذوف ومراده بيلال بن أبي بردة القاضي وصفة غيضا محذوفة أي مريعا
 فأعاققت لنا قى لما سمعت قولهم ٢٨٢ المذكور لا تنتجعي الغيث وانتجعي بلالا فهو أجدى من الغيث والانتجاع طلب الغيث

ترتيب اللفظ (و يجوز حكايتهما على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمر وقائم زيد) بعكس الترتيب
 (فان كانت الجملة ملحوظة بعين المعنى) في حكايتها (على الاصح) صونا عن ارتكاب اللحن ولثلاثتهم
 ان اللحن نشأ من الحكاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاء زيد بالجرح وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء
 زيد بالرفع ولو كتبه خفض زيدا التنبيه بالاستدراك على تحنه والالتوهم انه نطق به على الصواب وعلى
 القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجرح مرعاة للفظه (وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول
 بعضهم ليس يعر شيارداعلى من قال ان في الدار قرشيا) وكقول ذي الرمة
 سمعت الناس ينتجعون غيضا * فقلت لصيدح انتجعي بلالا

فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيضا في ذلك كما سمع فرجع الناس وصيدح اسم ناقته قاله
 الزجاجي في جملة قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتبوا في خط الصحابة
 رضي الله عنهم فلان ابن أبو فلان بالواو كما نه قيل فلان ابن المقول فيه أبو فلان فالخيار فيه عند المحققين
 ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلاة والزكاة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنديها
 على ان المنطوق به منقلب عن واو اه وعندى انه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما ان الغرض انه محكي
 وقراءته بالياء تقوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فانها غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون
 وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله وذلك لا يغير (وأما) حكاية حال المفرد (في
 الاستفهام فان كان المسؤل عنه نكرة) مذكورة (والسؤال بالواو بمن حكى في لفظ أي وفي لفظ من
 ما ثبت لك النكرة المسؤل عنها من رفع ونصب وجرو تدكير وتأنيث وافراد وتثنية) حقيقة
 أو صالحة لوصفها (و جمع) سالم موجود فيه أو صالح لوصفه (تقول ان قال رأيت
 رجلا وامرأة وعلامة بن و جاريتين وبنين وبنات أيا) في حكاية رجلا (وأية) في حكاية امرأة
 (وأين) بالتثنية في حكاية غلامين (وأيتين) في حكاية جاريتين (وأين) بالجمع في حكاية
 بنين (وايات) في حكاية بنات وقولنا في التثنية أو صالحة لوصفها باليشمل مثل رأيت
 شاعرا أو كاتباً فانك تقول في حكاية أي من مع انهما يستاهم ثنيين صالحة الا انهما بوصفان بالتثنية
 فتقول الظرفين وقولنا في الجمع السالم أو صالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجلا أو نساء فانك تقول
 في حكاية الأول أيين وفي حكاية الثاني أيات مع انهما ليسا جمعى سلامة الا انهما بوصفان بجمع السلامة
 فتقول رأيت رجلا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور

وقيل طلب السكلا وهو
 قول أبي عبيد مومع
 صيدح حينئذ للعلمية
 والتأنيث (قوله ويمكن
 ان يكون من هذا) أي
 من حكاية المفرد في غير
 الاستفهام (قوله فالخيار
 الخ) قال الدنوشرى هو
 جواب شرط مقدر تقديره
 واذا عرفت ما ذكر فالخيار
 الخ والاف كان المناسب
 الواو الالف قال شيخنا
 العلامة شحاذة الحلبي
 وقول الشارح وعندى
 الخ هو ويعينه صدر كلام
 ابن مالك المقابل لخيار
 المحققين وتأنيده الأول
 واضح والثاني فيه نظر
 ظاهر لانه يناق الغرض
 المذكور فليتامر ان
 قلت كيف يكون محكيا
 وماذا حكى قلت يعتبر
 محكيا من مرفوع وقد يقال
 فرق بين اعتبار الحكاية
 والحكاية فكيف قالوا انه

محكي وقد يجب بانه محكي اعتبارا (قوله مذكورة) قال الدنوشرى قد يقال فيه نظر اذ ملحظ المنع ان المحذوف
 لا يعلم حتى يحكى ما فيه فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلا فقال المخاطب ضربت فتقول تريد التبيين الحكاكي أيا فتحكي
 ما فيها مع حذفها فالظاهر ان مثل هذا لا يمنع فليتامر (قوله الظرفين) قال الدنوشرى لو قال بدها ظرفين كان أولى اه أي ليطابق
 الصفة الموصوف في التنكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء ان المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم و رهط ونساء
 (قوله وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور) في المقرب ما نضه ولا بد من ادخال حرف الجر على من وأي اذا استثبتت بهما
 عن مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر و يقدر بعدهما اه وظاهر قوله وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين انك
 تقول منين بغير ادخال الجار قال المصنف وينبغي لابن عصفور ان يميز تقدير المتعلق قبلها لانه يرى ان الاستفهام اذا كان استنباطا لم

يكن له الصدز وما ذكره ابن عصفور من انه لا بد من ادخال الجر متعين على القول بان الحركات اعراب والالزم اضمارا لجراروا بقاء عملة
 (قوله في الحركات) قال الدنوشري لو قال والحروف كان احسن ولم يصح واحدا من القولين ولعل الاصح انها حركات تورج حكاية
 لا اعراب (قوله وهو سابق الخ) قد يقال ان الكوفيين يميزون تقديم الفاعل على عامه فهلا قالوا بذلك (قوله مؤخر) قال السنباطي
 ويجوز اظهاره مقدما ايضا على كلام الكوفيين كما صرح به المرادى ومقتضى قول الشارح الا في الكوفيين يميزون وهم انه يجوز ان
 يصرح به او يقدر الفعل مقدما ومؤخر اعلى ان افعال به او مبتدا والفعل خبرها وقوله تو كيدا قال الدنوشري معمول لقوله يصرح
 فيكون التصريح على سبيل التاكيد وان كان العامل المصريح به ليس مؤكدا بل هو للتأسيس وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى قواعد
 البصريين الخ) ظاهره انه لم يقف على نص لهم ونقل المصنف عنهم ان ايام مبتدا والخبر محذوف أي أيهم فعل (قوله فان سالت بها عن
 منصوب) قال السنباطي هذا قسم قوله وان وقعت سؤالا عن مرفوع ٢٨٣ فهو على القول بان الحركات اعراب

فقول الشارح والحركة
 للحكاية بخلاف
 فرض المسئلة وان كان
 الكلام صحيحا في نفسه
 مع قطع النظر عن فرض
 المسئلة وعلى تقدير ان
 يكون الكلام مقطوعا
 عما قبله يكون تكرارا
 مع قوله بناء على انها
 للحكاية وأي في موضع
 رفع الخ لانه شامل للاحوال
 الثلاثة ولا خلاف فيه
 عندهم اه وأقول لم ينقل
 المصنف في الحواشي
 خلافا بين الفريقين فيما
 اذا سئل بها عن منصوب
 او مجرور وعبارته فان
 نصب أي بفعل مضمتر
 يجوز اظهاره واذا ظهر
 لم يجب تاخيرها مع أي
 ومن وما لانها لما كن

واختلف في الحركات اللاحقة لاي فصيل حركات حكاية واي منزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر
 محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل أي فأى
 فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لان الاستثبات يزيل الصدر فكانت أعدت ما قاله السائل
 وكانك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخر تو كيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد
 البصريين انه يتعين كونها مبتدا والخبر محذوف تقديره أي قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام
 لا يتأخر والكوفيون يميزون بينهما فان سالت بها عن منصوب او مجرور فقياس قول البصريين انها مبتدا
 والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معموله المحذوف متأخر ولك أن تصرح به تو كيدا مع التأخر فتقول
 أبارأيت وبارأيت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو أولى للطباقة
 (وكذلك تقول في من) اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرارا وفرادا وتثنية وجمعا على حدها تذكيرا
 وتثنية كما تقدم من الاشارة (الا ان بينهما افرقا من أربعة أوجه أحدها ان ابا عامه في السؤال فيسئل بها
 عن العاقل كما مثلنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (وعن غيره كقول القائل رأيت جارا أو جارين) أو
 أنا أو أثنين أو جارا أو أتنا (ومن خاصة بالاسئلة عن (العاقل) الفرق (الثاني ان الحكاية في أي عامة
 في الوقف والوصل يقال جاءني رجلان فتقول أيا بالوقف) والاسكان (أو أيا بالهنا) بالوصل
 (والحكاية في من خاصة بالوقف تقول) لمن قال جاءني رجلان (منان بالوقف والاسكان) في النون (وان
 وصلت قلت من يا هذا) بالسكون (وبطلت الحكاية) لما سياتي انك تقول في حكاية المذكر منو ومننا
 ومنى وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف (فاما قوله) وهو شمر بن الحرث الضبي أو
 تابط شرا (أتواناري فقلت منون انتم) * فقالوا لجن قلت عموا ظلاما
 والقياس من انتم (فنادى في الشعر) وجهه سيديو به على لغته من قال ضرب منو منا قال انما يجوز منون على
 هذا فهو عندهم عرب كأي مجموع بالواو والنون وقال الكسائي ر بما احتاج الشاعر فزاد هذه الرواية
 في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيديو به أجود وهو أن يكون معربا وجمعه كأي وحكى الكوفيون

للاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية أدوات الاستفهام لا يقال خرجت مني لمن قال خرجت وقتا ويجوز اذا أظهرت
 متغلق الجار ان تقدمه وان تؤخره كما في الناصب اه وفيها نص على ان حكاية حال المفرد لا تختص باي ومن كما أسلفنا (قوله المحذوف
 متأخر) أي ولو بواسطة حرف الجر فيقال باي لمن قال مرت برجل ولم يكن قول الشارح فقياس الخ يقتضي انه لا يحكى بها ما في النكرة
 المبرورة الا بدون الجار اذا ابتداء معهما مشكل فليتا مل (قوله وعند الكوفيين منعهما) قال السنباطي اذا أراد منع الابتداء أو المعمولية
 للمحذوف والتصریح به تاكيدا فشكل على كلا التقديرين اذ مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل هو أولى من الجواز في
 المرفوع وبدل لذلك ان شرح التسهيل ذكر واحدا من النصب والجر على القول بانها اعراب ولم يتعرض للخلاف أصلا اه وقال
 الدنوشري ضمير المتني في قوله منعهما عائد الى كونها مبتدا الى كونها معموله المحذوف متأخر (قوله أتواناري الخ) وقيل هذا البيت
 وناقد حضات بعيدوهن * بدار لا أريد بها مقاما سوى تخليل راحتي وعيني * أكلتها بخافة أن تناما وبعدهم
 فقات الى الطهام فقال منهم * زعيم تحسد الانس الطعاما

ان منهم من يقول متواذنتا ومنان انما ومنون انتم فيكون البيت على هذا (ولا يقاس عليه خلافا
ليونس) وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومنون منا من قال ضرب رجل رجلا حكاية عنه
سيدويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدرية وهو اعرب احدهما فاعلا والآخر مفعولا في الاولين
وحكاية في الوصل في الباقيين واستبعد سيدويه وفي هذا البيت شذوذان آخران احدهما انه حكى
الضمير في اقوا وهو معرفة وليس وجهه شذوذ انه حكى مقدرا خلافا لاشراح والثاني انه حرك النون
وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة أي انعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أي انعموا
في ظلامكم وكونه تمييزا أي من جهة ظلامكم اه والاول اولى ويؤيد انه ينشد عموا صبا حوا وهو انشاد
صحيح وقع في قصيدة طائية منسوبه الى جندع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي على انه
لا يحسن أن يكون ظرفا اذ ليس المراد أنهم هم في ظلام أو في صباح وانما المراد انهم هم في ظلامهم
وصباحهم اه الفرق (الثالث ان اما حكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول) في حكاية المفرد
المرفوع (أي) في حكاية المنصوب (أباو) في حكاية المجرور (أي) في حكاية (من الاشباع) للحركات في
حكاية المفرد المذكور خاصة على اللغة الفصحى (فتقول) لمن قال جاءني رجل (منور) لمن قال رأيت
رجلا (مناو) لمن قال مررت برجل (منى) ومن العرب من يحكى بمن اعراب المسؤل عنه فقط ولم يرد علامة
التانيث أو التثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل أو رجلان أو امرأة أو امرأتان أو نساء منوفى
الجمع وفي النصب مناوفى المجرى وما ذكره من ان الواو والالف والياء نشأت من حركات الاشباع وان
الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وانهم اشباعا يباينان الا حركات في الوقف
اذ لا يوقف على متحرك وورد بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في انا وحيلها خاصة وبان
الموضع للوقف ولا حركات فيه وقال المردو الفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالجروف اجتمعت أولا
للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصور به ابن خروف صححه أبو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن
التنوين فاذا قيل منوفى الحكاية بالضم والواو بدل التنوين وكذا مناومنى و رده أبو حيان بان ذلك
لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان
قياس النكرة اذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها الفرق (الرابع ان ما قبل تاء
التانيث في أي واجب الفتح تقول آية وآيتان) كما تقول آية وآيتان (ويجوز الفتح والاسكان في من)
اذا اتصل به تاء الحكاية (تقول منه) بفتح النون وقلب التاء هاء (ومنت) بسكون النون وسلامة
التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف (ومنتان)
بفتح النون الاولى (ومنتان) بسكونها (والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية) وانما عبرنا
بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق
وظاهر كلامه ههنا انها التانيث والقول بانها في آية التانيث وفي منه للحكاية مجرد عن تاء وانما كان
الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان
ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات بسكان التاء للوقف هذا حكم غير
العطف وأما العطف فاذا قال جاءني امرأة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قيل جاءني رجل وامرأة فانك
تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبل لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال
جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بسورة ورجل قلت من ومنى واذا خلط ما لا يعقل بمن
يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل باى وعن يعقل بمن فاذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت من وأبا واذا
قال مررت بحمار ورجل قلت أى ومنى واذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أبا ومناو وكذلك ما أشبهه
ذكره الزجاني ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجهه له قسميما لقوله أولا فان كان

(قوله خلافا لليونس) قال
الشهاب بن قاسم هو
متنوع متعا واضحا بل
هو سهو لان قوله أتوا
نارى بعد ذلك اخبار
بالحالة الواقعة له معهم
فيما مضى (قوله نشأت
من حركات الاشباع)
لوقال بدله نشأت من
اشباع حركات الحكاية

المسؤول عنه نكرة فقال (وان كان المسؤول عنه عالما لمن يعقل غيره مقرر بتابع) من التوابع الخمسة
 (وأداة السؤال من غير مقررته بعاطف فالجوابون يحيزون حكاية اعرابه فيقولون من زيد المن قال
 رأيت زيدا ومن زيدا بالخفض لمن قال مرت بزيدا) فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر
 لان الواقع بعدم مبتدأ خبره من عند الجمهور وأخبار مبتدؤه من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا
 كقولك من زيد لمن قال جاني زيد فرفع ما بعده من على اللغتين. يختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون
 الاعراب مقدر الاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير
 فالحكم ظاهر (وتبطل الحكاية في نحو) أي زيد لان أداة السؤال غير من وفي نحو (ومن زيد لاجل
 العاطف) الداخل على من (وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية) خلافا لليونيس في اجازته حكاية جميع
 المعارف وفي نحو من شذقم لانتفاء العقل (وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع) وهو النعت
 (واستثنى من ذلك ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو وأمامه عوفيا) بالواو خاصة
 (كرايت زيد وعمرا فتجوز فيهما الحكاية على خلاف ثمانية) فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو
 من زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني
 وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ومن قال مرت بزيدا وعمرا ومن زيد وعمرا
 بخفضهما وذهب يونيس وجماعة الى ان عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وينوعم
 لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعده من ومدرك الحجازيين ان الاعلام كترت في كلامهم فجازوا
 فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بمن دون أي
 لوجهين أحدهما كثرة استعمالهما لهادون أي قاله سيبويه والثاني ان من مبتدأ لا يظهر معها قبح
 الحكاية لكونها على كل حال بخلاف أي فانه لو حكي بها أي زيدا وأي زيد برفع أي فيهما ما ونصب زيد
 في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدأ والخبر قال ابن الصائغ والاول أولى وعليه
 اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجهان ثالثا وهو كون من على حرفين وأما شرط انتفاء التابع فلا يتم
 استغنوا بما التسه عن الحكاية واستثنى النعتين لانه صار مع المنعوت كثنى واحدا واستثنى عطف
 النسق لانه ليس فيه بيان للتبوع فلا يبين الا بالحكاية وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان
 الغرض بالحكاية بيان ان المسؤول عنه هو المتقدم في الذ كر لا غير فاذا عطفت جملة السؤال على كلام
 المسؤول صار في ذلك بيان ان المسؤول عنه هو الاول فلم تحتج للحكاية والى ذلك أشار الناظم بقوله
 والعلم احكيه من بعدهن * ان عريت من عاطف بها اقترن

* (هذا باب التانيث) *

* (هذا باب التانيث) *

اعلم ان من المعاني الملول عليها بالاقاط أشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان
 ضربان ذكروا نثى و (لما كان التانيث فرع التذكير) لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال
 سيبويه (احتاج) الماوث (لعلامة) تميزه من المذكر (وهي اماناء محركة) بوجوه الاعراب (وتختص
 بالاسماء كقائمة) وهماوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء (أو ناء ساكنة وتختص بالافعال)
 الماضية (كقائمة) ونعمت (واما الف مفردة) عن ألف قبلها (كجبل) وسكري (أو ألف قبلها ألف)
 زائدة (فتقلب هي) أي الألف اثنائية (همزة كحجرا) هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب
 بعضهم الى ان الهمزة والألف قبلها مع علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث
 وايسر مبدلة من ألف التانيث (و) الا لفان المقصورة والمدودة (يختصان بالاسماء) الظاهرة والى

(قوله وان جنحو السلم فاجنح لها) ذكر في الكشاف في تفسير هذه الآية مقتضى ان السلم مذكر لانه قال والسلم تؤنث تأنيث تقيضها وهي الحرب قال السلم تأخذ منها ما رضيت به * والحرب يكتفي في أنفاسها جرع انتهى وعده ابن كمال باشا في رسالة المؤنث عماد كرو يؤنث وسبقه الى ذلك ابن الانباري وقال الصفاقسي والسلم تذكر وتؤنث فقبيل التانيث لغة وقيل على معنى المسألة وقيل جملا على التقيض وهو الحرب (قوله من الاعضاء المزدوجة) أشار الى القاعدة المشهورة وهي ان ما كان من الاعضاء مزدوجا فالغالب عليه التانيث الا الحاجبين والمنخرين والخدين فانهما مذكرة والمرجع السماع وعده المنخرين من المزدوج لا ينافي عد الانف من غيره لان الانف اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمى منخر الا أنفها وكلام شيخنا الغنيمي في شرح الشعر اوية توهم التناقض ومن المزدوج الكف فهي مؤنثة وزعم المبرد انها قد تذكر وأنشد ولو كفي اليمين تقيت خوفا لا فردت اليمين عن الشمال ولم يقبل اليمين وهو وهم لان اليمين مؤنثة بمنزلة اليمين وقال ابن يسعون ذكرا على العضو ثم رجح الى التانيث فقال تقيت وما كان من الاعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكرة ومن غير الغالب اللسان والقفا فانها قد يؤنثان (قوله وهي ثلاث أذرع) الواو في وهي الحال يقال قوس فرع اذا علمت ٢٨٦ من رأس القضيبي وليست بعلق ولم يرد بقوله وأصبح حقيقة مقدار الاصبح ولكنه

أشار بذلك الى كمال القوس كما يقال الثوب سبع أذرع وزائد ترديداتها موافاة هذا العدد يعني (فصل) * قوله وفي الصفات الخ قال الدوشري ينظر كيف ارتباطه من حيث العطف ولا يضح الابان يكون كاف كحائض أسما فليتامل انتهى وأقول تاملنا فوجدنا قوله وفي الصفات عطفنا على قوله في الاسماء وكلا الطرفين متعلق بمحذوف دل عليه كلام المصنف والتقدير ومن غير الغالب أن تكون في الاسماء الخ وفي الصفات هذا وقال في المفصل

التاء والالف أشار الناظم بقوله * علامة التانيث تاء أو ألف * ولا يجمع بينهما ما فلا يقال حيلة واما علاقة الف مع وجود التاء (الحاق بحفرو مع عدمها التانيث (و) العرب) قد أنشأ أسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك (التقدير) بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وان جنحو السلم فاجنح لها) فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالححة من الطباق (وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم) فهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها بالاشارة المؤنث وهي هذه (وبشبهتها) أي التاء (في تصغيره نحو عينه وأذنيه) مصغري عين وأذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب (أو) ثبوتها في فعلها نحو ولما فصلت العير فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها (وبسقوطها من عدده كقوله) وهو جيد الارقط يصنف قوسا عريبة أرمي عليها وهي فرع أجمع * (وهي ثلاث أذرع وأصبح) فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفي أسام قدر والتا كالكتف *

ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالد في التصغير * (فصل) * الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم) ومن غير الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وعلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصد من وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها المحذوف في أحد الاثمنة لحقتها التاء فقبيل حائض وطامث وان لم يقصد بها ذلك لم تاجعها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث (ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (في خمسة أو زان أحدها فعول) بفتح الفاء

للبريين في نحو حائض وطامث مذهبان فعند الخليل انه على النسب كلابن وتامر كأنه قال ذات حيض وذات طمث (بمعنى وعند سيبويه أنه مؤول بانسان أو شيء حائض كقولهم غلام ربيعة على تاويل النفس وانما يكون ذلك في الصفة الثابتة وأما الحادثة فلا بد لها من علامة التانيث فتقول حائضه وطالعة الآن أو عدا انتهى وقد أوضح في الكشاف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت بنتان المرضع هي التي من شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حالة الارضاع ملتزمة ثديها الاصبي وذكر ان سبب اختيار المرضعة على المرضع ان المراد تقطيع شأن الزلالة وهي أدخل فيها وقال في المفصل ان مذهب الكوفيين ان حذف التاء من حائض للاستغناء عنها وهذا يوجب اثبات التاء في محل الالتباس كضامر وحاشق وأحم وثيب وعانس وهذا الاعتراض بين وأما الاعتراض باثبات التاء في الصفات المختصة بالاناث من امرأة مصيبة وكلمة بجرية على ما في الصحاح فليس بسديد لان ما ذكره محجوز لا موجب لانهم يقولون الاثبات بالتاء في ضرورة الاستغناء على الاصل كحائضه في المرأة قال في الصحاح يقال امرأة حامل وحامله اذا كانت حبلى فن قال حامل قال هذانت لا يكون الا للاناث ومن قال حاملة بنا على جعلت فهي حاملة وأنشد امرؤ بن حسان

تمحضت المنون له بيوم * أقي ولكل حاملة تمام

فأدجمت شياعا على ظهرها أو على رأسها فهي حاملة لا غير (قوله ومنه وما كانت أمك بغيا) إشارة للرد على الإمام ابن جني حيث قال أنه
 فعيل ولو كان فعولا لا قيل بغوا كما قيل نهوور دبان نهووا شافو قال الدنوشري قال البيضاوي وهو فعول من البغي قلبت واوهو وأدجمت ثم
 كسرت الغين اتباعا ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لانه للبالغه أو للنسب كطابق اه وتوقف بعضهم في قوله لانه
 للبالغه فان قضيته ان فعلا اذا كان للبالغه محولا عن فاعل لا تلحقه التاء وينبغي مراجعة النقل في ذلك وقوله أو للنسب يقتضي ان
 صيغ النسب لا تؤنث مع المؤنث فيقال رجل تمارو امرأة تمارو وينبغي مراجعة النقل في ذلك أيضا قال سعدى جلبي في حاشيته قوله
 وهو فعول من البغي وفي الكشف قال ابن جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لا قيل بغوا كما قيل فلان نهو عن المنكر انتهى ورد ما ذكره
 ابن جني بأنه شاذ لان القياس فيما اذا اجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء ٢٨٧ واذا غامها في الياء والشاذ لا يقاس
 عليه قوله ولذلك لم تلحقه

عليه قوله ولذلك لم تلحقه
 التاء لان فعولا بمعنى فاعل
 يستوي فيه المذكر
 والمؤنث كصبور وقوله
 لانه للبالغه ويجوز ان
 يكون تشبيها بفعول كقبي
 ملحقة بجديتور والقطب
 كونه للبالغه بان نفي الابلغ
 لا يستلزم النفي مطلقا
 وجوابه انه من باب نفي
 المقيد وقيدته انتهى كلام
 سعدى جلبي بحروفه قال
 بعضهم البغي خاص بالمؤنث
 فلا يقال رجل بغي وإنما
 يقال امرأة بغي لكن نقل
 بعضهم عن المصباح أنه
 يقال رجل بغي كما يقال امرأة
 بغي وفي شرح الازدي يلى
 ما وافقه انتهى ومر
 عن المفصل ما هو صريح
 في ان صيغ المؤنث
 لا تؤنث وقال الطيبي عن
 محي السنة كل ما كان

(بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة وإنما لم تدخله التاء لعدم جريانه على
 الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي (ومنه) أي من فعول بمعنى فاعل (وما
 كانت أمك بغيا) أصله بغويا) اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء (ثم
 ادغم) الياء في الياء والاولو كان فعلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسأل المازني جماعة من نخاة الكوفة عن هذه
 الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فاجاب بما قاله الموضع (وأما قولهم امرأة
 ملولة) من الملل بمعنى مالة وقد لحقته التاء (فالتاء) فيه ليست للفصل وإنما هي (للبالغية بدليل) دخولها في
 المذكر نحو (رجل ملولة) وأما (امرأة عدوة) أصله عدووة تباوين ثم ادغم (فشاذ) لخروجه عن القاعدة ومع
 ذلك فإنه (محمول على صديقة) كقبي عكسه وهو حمل صديق على عدوة في قوله لم أنجمل وأنت صديق
 والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره (ولو كان فعول بمعنى مفعول
 لحقته التاء) الفاصلة جواز (نحو رجل ركوب وناقرة كوبة) وإنما لحقته وان لم يجز على الفعل فرقا بين
 المقصدين (و) الوزن (الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح) بمعنى جرح وحة والعلة فيه
 ما تقدم (وشذ ملحقة جديدة) بالتاء فاتها بمعنى مجدودة ولحقته التاء) فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته
 التاء) الفاصلة (نحو امرأة رحيمة ونظريفة) وإنما لحقت فعلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا
 بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجزى على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل
 اطر اذا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول (فان قلت مررت بفتية بني فلان ألحقت التاء خشية
 الالباس) بالمذكر (لانك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الالباس (و) الوزن (الثالث مفعول) بكسر الميم
 (كسندار) يقال رجل منجار وامرأة منجارية أي كثير النحر بالحاء المهملة (وشذ مفعلة) بالقاف والنون
 من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا الا يقنه وامرأة ميقانة وإنما لم تدخل التاء الفاصلة
 هنا لانه صفة لا تجزى على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوله قاله ابن الانباري (و) الوزن
 (الرابع مفعيل) بكسر الميم (كعظير) من العطر (وشذ امرأة مسكينة) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه
 محمول على فقيرة (وسمع) امرأة (مسكين على القياس) حكاة سيويه (و) الوزن (الخامس مفعول) بكسر
 الميم وفتح العين (كغشم) بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريد وهو يهواه من شجاعته

معدولا عن وجهه ووزنه كان مصر وفاقه اخواته كقوله تعالى وما كانت أمك بغيا أسقط الهاء لانها كانت مصر وفقه عن باغية وقول
 صاحب الكشف لم يقل بغية رهاية للقواصل ولان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او برزته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا وكما
 قال في قوله تعالى وهي رميم (قوله والاولو الخ) قال الدنوشري كان الصواب قرن لوبالغاء لان جواب الشرط اذا كان جهة شرط وجواب
 قرن بالغاء كقوله تعالى وان كان كبر عليك الخ انتهى وعرض الشارح تميم ما اشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله ان بغيا لو
 كان فعلا بمعنى فاعل لحقته التاء ومر ما اجاب به البيضاوي وما فيه وما اجاب غيره وكان على الشارح ان يتم بنقل ما استدلل به ابن جني
 ورده فتدبر (قوله على عدوة) كان الا صوب ان يقول على عدو فليتا مل (قوله جواز) قال السنباطي يعيد بظاهرها ان فعولا بمعنى مفعول
 يجوز فيه حقوق التاء وعلمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شارح التسهيل وغيرهم ان حقوق التاء انما هو على وجه
 التدوير في اسما مخصوصة انتهى وقال الدنوشري يفهم منه ان التاء ليست لازمة لكن نص الشيخ زكريا بانها لا ينبغي

(قوله والرتديق هو الذي لا ينتحل الخ) في لغة المنهاج لابن الملقن بعد ان ذكر ان كلام الزايفي اختلف في حقيقته مانصه وادعى صاحب المستعذب على المذهب ان المشهور فيه انه الذي يظهر الاسلام ويخفى الكفر لكن هذا هو المناق في الاقرب انه من لا ينتحل ديننا انتهى ونقل ابن كمال باشا في رسالة الرنديق عن ٢٨٨ العلامة في شرح المتناج ان تفسيره بالمبطن للكفر اصطلاح الفقهاء وانه في لسان

العرب يطلق على من يتنى الباري وعلى من ثبت الشريك ادعى من ينكر حكمته غير مخصوص بالاول كما زعمه ثعلب ولا بالشاني كما هو الظاهر من كلام الجوهرى ونقل عن بعضهم ان الكافر اسم لمن لا ايمان له فان اظهر الايمان خص باسم المناق وان قال يقدم الدهسر واستاد الحوادث اليه خص باسم الدهسرى وان كان مع اعترافه بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم واطهاره عقائد الاسلام يبطن الكفر خص باسم المناق وقال ان اعتبار هذا القيد انما هو في الرنديق الاسلامي والافتد يكون من المشركين وقد يكون من اهل الذمة ثم ذكر ان بهذا القيد وان لم يكن معتبر فيه وبقيت اعترافه بوجود الضائع المختار فيارق الملحداته من مال عن المنهج المستقيم الى اى جهة من جهات الكفر قال في الكشف في تفسير قوله تعالى ان الذين يلحدون في آياتنا يقال آخذوا الحافر وكذا ذمال

(ومدعى) بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح يدعس به وعمله عدم في اق التام في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة أشار الناظم بقوله ولا تلي فارقة فعولا * الآيات الثلاثة (وتأني التاء لفصل الواحد من الجنس) الجامد الذي لا يصنعه مخلوق (كثيرا كتمرة) وتفتح المنة فوق وسكون الميم (ولعكسه) أى لفصل الجنس من واحد (في جباة) بفتح الجيم وسكون الواو بعدها همزة سرب من الكفاة أحرر (وكفاة) بفتح الكاف وسكون الميم بفتح الهمزة وهي التي تلي الى العبرة والسوا ووقول الموضوع (خامسة) مخرج لسيارة ومارة فاتم ما جعلها سيار وميار لان أسماء الاجناس لغلبة التانيث عليها ما قال الله تعالى وحامت سيارة وعلى تقدير كونها من أسماء الاجناس فالقيد مصر وف الى الجامد وهذا مشتقان وتأني التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير (و) تأني التاء (عوضا من فاء كعدة) وأصلها وعدي بكر الواو فكر هو ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التانيث لا تقع صدر اوتاني عوضا من عين كقائمة (أو) من (لام كسنة) وأصلها سنو أو سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات أو سنهات فكبر هو تاء عقب حركات الاعراب على الواو لا اعتلاها وعلى الها كخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض منه على القياس (أو) عوضا (من) حرف (زائد المعنى) وهو ما النسب (كاشعنى وأشاعنة) وأزرقى وأزرقومهلبي ومهالبة نسبة الى أشعث وأزرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب ألا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعنيون والاشاعنة وكذا الباقي (أو) عوضا (من) حرف (زائد غير معنى) وهو ياء مقاعيل (كرنديق بزنادقة) فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جى بالياء لم يجز بالياء بل يقال زناديق قالوا التاء متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية والرنديق هو الذي لا ينتحل ديننا وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفى الكفر (و) تأني التاء (للتعريب) بالعين المهملة أى تعريب الاسماء الاعجمية (كوازجة) جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعها ليدل على ان أصل اعجمى فعرب والفرق بين المعرب وغيره ان العسراب اذا استعملت الاعجمية فان خالفت بين الفاظه فقد عربته والافلا (و) تأني التاء (للبالغة) في الوصف (كراوية) لكثير الرواية وانما أتتوا المذكر لانهم أرادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة (ولتا كيدها) أى المبالغة المحاصلة بتفسير التاء (كنسابة) وذلك لان فعلا لا يعيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء أفادت كيدا المبالغة لان التاء للمبالغة (و) تأني التاء (لتا كيد التانيث كنعجة) لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يعيد التانيث كعجوز واتان فكان يكفي أن يقال تعج لانها يعيد التانيث بنفسه فدخلت التاء فيه لتاكيد التانيث (فصل * لكل واحد من ألفي التانيث) المقصورة والممدودة (أوزان نادرة ولا تعرض لها في هذا المختصر) لكون الناظم لم يذكرها (وأوزان مشهورة) في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف أن المقصورة أصل للممدودة فلذلك قدمها (فشهوراً وزان المقصورة اثنا عشر) وزنا (أحدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كاربى) بالراء المهملة والياء الموحدة اسما (للداهية) بالدال المهملة وجمعها دواء

عن الاستقامة فحرف في شق فاستعير للانحراف في تاويل آيات القرآن عن جهة العجمة والاستقامة انتهى ولم ينصب في تقييد المستعاره بقوله في آيات القرآن فانها في الآية الكريمة مستعاره للانحراف عن جهة العجمة والاستقامة مطلقا لان الانحراف عنها في آيات الله والامسا احتيج الى قوله في آياتنا وهذا بيان الفرق بين الملحد والرنديق والدهرى والمناق وان الرنديق ليس الملحد والدهرى كما ظن صاحب العرب (فصل *)

(قوله أعبدا الخ) بعده قوله فغض الطرف انك من غير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا وذكر بعضهم ان شعبي اسم بلده وهو لا يخالف قول الشارح لموضعين (قوله بشرط أن يكون اما جمع الخ) لا يشكل عليه نحو كسرى علمالانه معرب قال الامام المرزوقي وكسرى معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختر كسره وفعلي في الاسم موجود نحو دفلي وليس في الصفات والبصريون يختارون الفتح في أوله بدلالة أن النسبة اليه كسروى باتفاق يفتح الكاف وأن فعلي أكثر في الكلام من فعلي بكسر أوله ٢٨٩ وان هذا ليس بما يغيره النسب ووجهه

أ كسرة على غير قياس انتهى وأقول على كلام البصر بين يشمله قول المصنف بشرط أن يكون اما جمع الخ (قوله حكاه في الصحاح) عبارة الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل وهو أفعل من وجهه وفعلي من وجهه لا هم يقولون أديم ماروط اذا دبغ بورقه ويقولون أديم مرطى انتهت به يعلم ما في عبارة الشارح ووجهها أشار اليه في الصحاح ان قولهم ماروط يدل على ان الهمزة أصلية والالف زائدة وقولهم مرطى يدل على ان أرطى أفعل والالف في آخره منقلبة عن ياء ومرطى كرمى من رميت وتبين ان كلام الصحاح لفظ ونشر غير متبلا ان الدليل ليس على ترقيب المدعى فتأمل (قوله ولا ثالث لهما في الجوع) في القاموس انهما اسماء جمع قال الدنوشري وما لنا جمع بوزن فعلي بكسر فاء غير ظري جلي

وأعظمها الموت (وأدى وشعبي) بمعجمة فهملة فوحدة اسمين (لموضعين قال) جرير (أعبدا حل في شعبي غريبا) * ألو مالا بالث وأغترابا (وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها) في لسان العرب (ويرد عليه أرفى بالنون) اسما (لحب) من البقل (يجين به اللبن وجنى) بالجيم والنون والفاء اسما (لموضع وجنى) بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما (اعظام النمل) جمع عظيم لأعظم والمزاديه كبار النمل اللاتي يعرضن ولهن أقواه واسعة قاله القالي ورجي بالراء والمهملة والباء الموحدة لموضع وحكي بالحاء المهملة تدوينه قال أبو علي الفارسي هي مقصورة وحكاها عنه ابن جني في القدر (وقد تبين) من عدم اشتها ما ذكر (ان عدم النماظم لفعلي في الاوزان المشهورة شكل) لانها من الاوزان النادرة بل قال خطيب المرادي انها شاذة الوزن (الثاني فعلي بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كهمي) بالموحدة اسما لثابت قاله الجوهري يقال أبهت الارض كثر بهماها (أوصفة) لا مذكر لها (كجلى) (أ) (و) ما لها مذكر نحو (طولى) (أشئى الاطول) (أومصدرا كرجى) مصدر جمع الوزن (الثالث فعلي يفتح حين اسما كان كبردى) بالموحدة (لنهر يدعى مشق أو مصدرا كمرطى) بالطاء المهملة (المشية أو صفة كحيدى) بالحاء والادال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى أى يحيد عن ظاهرا اذا تخيل منه الوزن (الرابع فعلي يفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون اما جمع كقتلى) جمع قتل (وجرى) جمع جريج (أومصدرا كدعوى) مصدر دعا (أوصفة كسرى وسيفى مؤنثى سكران وسيفان للوطى فان كان فعلي اسما كمرطى وعلقى فى الفه و جهان) مبنيان على الصرف وعدمه فن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال أديم ماروط أى مدبوغ وقد يكون أرطى أفعل لانه يقال أديم مرطى حكاه في الصحاح والعلقى نبت الوزن (الخامس فعلى بضم أوله) وتخفيف ثانيه (كجبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة (وسمانى) بالسين المهملة والنون (لطاثرين) ذكر بن أو اثنين (وفي الصحاح ان ألف جبارى ليست للتأنيث وهو وهم) يفتح الهاء من صاحب الصحاح (فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف) ومنع الصرف دليل ان الفه للتأنيث الوزن (السادس فعلى بضم أوله) وتشديد ثانيه مقتوحا كسمهى) بالمهملة (للباطل) وللكذب والهواء بين السماء والارض الوزن (السابع فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبرى) بمهملاته موحدة (ودفقى) بالادال والقاع والقاف (لضر بين من المشى) فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع الوزن (الثامن فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه) امام مصدر كذكرى) مصدر ذكر ذكر اود كرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التأنيث (أوجعا وذلك) شيان (جلى) بالحاء المهملة والجيم (جمع اللجج يفتح حين اسما لطاثر وظري بالظاء المشالة) والراء والباء الموحدة (جمع الظربان يفتح أوله وكسر ثانيه اسما لدوية ولا ثالث لهما في الجوع) وذلك معلوم من عدم الا تيان معهما بالكاف ولكن ذكره تا كيدا الوزن (التاسع فعلى بكسر أوله وثانيه مشددا نحو حيشى) بحاء مهملة وثانيه مثلثين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا خض عليه (ونخلى) بالحاء

(٣٧ تصريح في) * (وقال في القاموس) * هذان اسماء جمع * وهذا القول عندى اسما قال بعض الفضلاء والظاهر انهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة على التعدد ولعل وجه كلام القاموس انه لا يحكم على وزن فعلى بانه جمع بمجرد وجود اللفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا على الجمعية بدليل تمر وتمره وبالجملة لا ثمره لهذا الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لان اسم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول المراد ولم يجزى الامصدر او ذكر ان خصيصا يجوز قصره وقد يقال ان اسم

المعجمة والقاء الخلاقه وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخليلي لاذنت (وحكي الكسائي هو من خصيه اقومه بالمدوه وشاذ) وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل الوزن (العاشر فعلى بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفري) بالقاء والراء في القاموس انه مثلث الكاف والقاء والكفري والكافور (لوعاء الطلع) أي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره أي يستره ويغويه والشيباني يجعله للذئب نفعه والفاء يجعله للطلع حين يثدق قال القالي والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته (وحذري وبذري) بذالين معجمتين وراهين مهممتين وبحاء مهملة في الاول وباء موحدة في الثاني وهما (من الحذر والتبذير) وقال ابن ولاد البذري بالذال المعجمة الباطل الوزن (الحادي عشر فعلى بضم أوله وفتح ثانيه مشددا كخليطي) بالحاء والطاء المهملة اسما (للاختلاط) يقال وقعوا في خايطي اذا اختلط عليهم أمرهم (وقبيطي) بالتاء والياء الموحدة والطاء المهملة اسما (للتأطيف) الوزن (الثاني عشر فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه نحو شقاري) بالسين المعجمة والقاف والراء المهملة (وخبازي) بالحاء المعجمة والياء الموحدة والزاي اسمين (لنبتين وخضاري) بالحاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسما (اطائر * تنبيه * نحو جنقي) مما كان على وزن فعلى بضم القاء وفتح العين (ونحو خليطي) مما كان على وزن فعلى بكسر القاء وتشديد العين المكسورة (ونحو خليطي) مما كان على وزن فعلى بضم القاء وتشديد العين المفتوحة (ليس من الأوزان المختصة بالتصويرة بدليل) وجودها في أوزان المسدودة قالوا كان في (عرواء) بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومساهة في أول رعدتها كافي القاموس زيادة على الصحاح (و) الثاني كافي (خفراء) بكسر القاء وتشديد الحاء المعجمة من الفخر والفخيرة الرجل الفخر (و) الثالث كافي (دخلاء) بضم الدال المهملة وتشديد الحاء المعجمة ولم يحفظ بالمدغمه يقال هو عالم بدخلاء أمورك أي يباطنها (ومشهور أوزان الممدود سبعة عشر) وزنا (أحدها فعلا بفتح أوله وسكون ثانيه اسما كان كخفراء أو مصدر كرفاء) مصدر رغب بالراء المهملة العين المعجمة (أو صفة كخفراء ودية هطلاء) والدية بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال أبو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل والمطل يتابع المطر (أو جمع في المعنى كطرفاء) بالطاء والراء المهملتين وبالقاء ويضاف للغبابة بالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهي شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفي القاموس انها أربعة أصناف منها الاثل الواحدة طرفاء وطرفاء في الصحاح قال سيبويه واحد وجمع (و) الوزن (الثاني والثالث والرابع) أفعلا بفتح العين وأفعلا بكسر هاو أفعلا بضمها كقولهم يوم الاربعاء بفتح الباء وكسر هاو وضما (سمع فيه الأوزان الثلاثة) وهو اليوم المعروف وفي تحشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم أربعاء بفتح الباء وكسر هاو بفتح الميم وضم الباء عمودا تحشية وبضمها موضع (و) الوزن (الحاء من فعلا) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه (كخفراء) اسما (لما كان و) الوزن (السادس فعلا بكسر القاء كقصاء) بفتح الفاء وصادق مهممتين اسما (للقصاص) الوزن (السابع فعلا بضم الأول والثالث كقرفصاء) بفتح الفاء فصا مهملة أنواع من العقود يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وأمس الأرض أليه الوزن (الثامن فاعولا بضم الثالث كعاشوراء) لعاشر الحرم وحكي أبو عمرو والشيباني فيه القصر الوزن (التاسع فاعلا بكسر الثالث كقاصعاء) بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما (لاحد جحرة البر بوع) وهو حيوان فوق القارة يده أقصر من رجليه عكس الزرافة ومن أسماء جحرة أيضا غائباء وناقعاء * الوزن (العاشر فعليا بكسر الأول وسكون الثاني نحو كبرياء) بمعنى التكبر * الوزن (الحادي عشر مفعولاه كشيوناه) بالسين والحاء المعجمتين للشيونخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الأمر * الوزن (الثاني عشر فعلا بفتح أوله وثانيه نحو براساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (بمعنى الناس يقال ما أدري أي البراساء هو)

ليس مضافا المصدر بل مصدر (قوله والكافور لوعاء الخ) لا يناق ما قاله ان الكافور يطلق أيضا على غيره وعاء الطلع فليتامل (قوله أو مصدر الخ) قال الدوشري لو أدخله في قوله اسما لان المصدر على الصحيح اسم جامد غير مشتق كان أولى وكذلك لو أدخل في قوله اسما طرفاء ونحوه مما هو جمع في المعنى لكان أولى أيضا تامل (قوله غائباء) ذكر مثله في باب جوع التكسير وهظاء وذكر ان الثلاثة أسماء جحرة البر بوع و بينهما فراجع

(قوله فعلا بفتحين كخفقاء) فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلي في شرح المفصل ومن ذلك أي مما اجتمع فيه زبانتان في محل واحد فعلا بضم الفاء والهمزة قالوا جنفوا وقرموا ولم يأت صفة فالجنف اسم ماء لا مائة بن عام قال الشاعر رحلت إليك من جنفاه حتى * انخت فناء بيتك بالمطال وقرمها بالقاف وتحريك العين موضع والجوهري ذكره ٢٩١ بالقاف وهو تصحيف انما هو بالقاف وقد قالوا في الصفة التاداء

أي الناس هو (وبرا كاء) بالموحدة والراء المهملة (بمعنى البروك) وهو أن يبركوا باللهم ويتزلوا عن خيلهم ويقا تلوار جاله وبراء كل شيء معظمه وشده يقال وقع في براكاء الامرو في براكاء القتال أي في معظمه وشده قال بشر بن أبي حازم ولا ينجي من العمرات الا * براكاء القناز أو الفرار

قاله القالي الوزن (الثالث عشر فعلا بفتح أوله وكسر ثانيه نحو قريناء وكريناء) بمشئين ورايين مهملتين فيهما والقاف في الاول والكاف في الثاني (نوعان من البسر) بضم الواو وحده وسكون المهملة قال الكسائي بسر قريناء ومدود وهو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريناء غير مدود والوزن (الرابع عشر فعلا بفتح أوله وضم ثانيه نحو دبو قاء) بادل المهملة والباء الواو وحده والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذا المفعلة الوزن (الخامس عشر فعلا بفتحين كخفقاء) بالخاء المعجمة والقاف والقاف اسماء (الموضع قاله ابن الناطم) في بعض نسخ الشرح (وانما هو بالجيم والنون والقاف) كما هو الغالب في نسخ ابن الناطم ونصه وفعلا مخفقا اسم مكان (ولا نظيره الاثناء) بفتح الذا المهملة والمهمزة والثاء اثنتا عشرة اسماء (للأمة وقرمها) بالقاف والراء اسماء (الموضع) ذكره في الصحاح في مادة القاف ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فضل القاف وقول الجوهري فرمها موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرمها كجزمي ويموضع باليهامه ابني امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة (وعلى هذا) التقدير (فعد الناطم لذلك في المشهور) من أوزان الممدودة (مشكل) لانه وزن نادر جدا (وفي المحكم) لابن سيده (ان جنفاه بالجيم والنون والقاف والقصر موضع) انه بالمد أيضا موضع) فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن (السادس عشر فعلا بكسر أوله وفتح ثانيه نحو سيرا) بالسين المهملة والياء المشناة تحت ثوب مخلوط بحريه وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفراء أيضا تحت وأيضاً الذهب الوزن (السابع عشر فعلا بضم أوله وفتح ثانيه كخيلاء) بالخاء المعجمة والياء المشناة التحتمانية الكبرى والعجب

(هذا باب المقصور والممدود) *

المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه ألف ملازمة كالقوى والعصا بخلاف اذا ورأيت أخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف أوله وشاه فلا يسمى ممدودا (قصر الاسماء مدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد اعنى اللغويون بهما حتى) وضعوا في ذلك كتباً وصا بطالب عند النحويين (يرجع اليه) ان الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام أحدها ماله نظير من الصحيح) الآخر (يجب فتح ما قبل آخره) قياسا (وهذا النوع مقصور بقياس) والى ذلك أشار الناطم بقوله

اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالاسف

فلنظيره المعسل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر

(وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العين (اللازم نحو جوي جوي) بالجيم (وهوى وهوى) وعنى فأن نظيرها من الصحيح) الآخر (فرح فرحا) وبطر بطرا (وأشهر أشرا) وفتح ما قبل آخرها واجب

(هذا باب المقصور والممدود) * (قوله بخلاف اذا الخ) كان عليه ان يذكر محترزة قوله اسم كما صنع المصنف أول الكتاب حيث قال وخرج يذكروا الاسم نحو ويخشي وزاد الشارح هناك خروج الحرف فقال والحرف نحو على وكذا على قياسه يقال في تعريف الممدود الا ان كان حقه ان يقول بخلاف ما الخ (قوله وبطر بطرا) تم به الشارح ليكون نظير ما قبله في عدة الامثلة وكونها ثلاثة

بمعنى الامة يقال تاداء
أودأناه مقلوب منه قال
ابن السكيت ليس في
الكلام فعلا بالتحريك
الحرف واحد وهو الاثناء
يعنى في الصفات اه وهو
مخالف لكلام المصنف
من وجوه كما ترى فتأمل
وأضف عبد الله ويفهم
من كلام ابن يعيش كما
يعلم من تصح كلامه ان
فعلا هنا بضم أوله وضم
ثانيه تأمل وقال في
الصحاح وجرني على فعلى
بضم الفاء وفتح العين اسم
موضع عن ابن السكيت
انتهى وقال في القاموس
في مادة جنف وكجزمي
وارني ويمدان وكجمره
ماء لفزارة لا موضع وهم
الجوهري انتهى وقال
الجوهري في مادة دأت
والدأناه الامة وقد يحرك
الحرف الحلق وهو نادر
لان فعلا بفتح العين لم يجز
في الصفات وانما جاء
حرفان في الاسماء فقط
وهو قرمها وبنفها وهما
موضعان انتهى وهذا
البحث يحتاج الى مزيد
فحرف قلبي تأمل

مطر دلان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتح تين (قال ابن عصفور وغيره) تبع السيمويه والقراء
 (وشذا الغراء) العين المعجمة الممتوحة (المدم مصدر غري) بكسر الراء (فهو غر) وفي الصحاح في
 فصل العين المعجمة والراء غري بالشئ بالكسر أى أولوج به الاسم الغراء بالفتح والمد (وأشدا) لكثير
 (إذا قلت مهلا غارت العين باليك) غراء ومدها مدامع نهل

هذا قول ابن عصفور وموافقيه (وفيه ما قالوه نظرا لأبوعبيدة حكى) عن خالد بن مكرم (غازيت بين
 الشيبين غراء أى واليت) بينهما (ثم أنشده) أى بيت كثير المتقدم (وعلى) قول أبي عبيدة (هـ) إذا لم
 قياسى كإسبأنى لأن غاريت غراء) بالكسرة نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف (كقاتلت قتالا) ثم
 قال أبو عبيدة (وغاريت فاعلت من غريت) بالشئ أغرى (به وأنشد) أبو عبيدة والجوهري (أسلوب
 مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل) بضم النون وتشديد الهاء أى كثيرة متتابعة دل عليه رواية
 حقل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء أى تملئة ولا يبعد عندى أن يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر
 كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالضم وما حكاه أبو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل
 استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بأن الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غرى والغراء بالكسر
 والمد مصدر غاريت وانما لاقوا فى الغراء فى بيت كثير فابن عصفور يرى أنه بالفتح والمد أبو عبيدة يرى
 أنه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهري فلم يتوارد على محل واحد (ومنها فعل بكسر أوله وفتح ثانيه
 جعل الفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو فرقة وفري) بالقاء والراء الكذب (ومرقة ومري) بالراء الجسد
 (فان نظيره) من الصحيح (قرية وقرب) بكسر القاف فيهما (ومنها فعل بضم أوله وفتح ثانيه جعل الفعلة
 بضم أوله وسكون ثانيه نحو دمية ودعى) بالبدال المهملة الصور المنقوشة فى الحائط وتطلق على الصور
 الجميلة على سبيل التشبيه (ومدية ومدى) بالبدال المهملة السكين (وزبية وزبى) بالزاي المضمومة
 وسكون الموحدة الحقة حيرة تحقر للأسد (وكسوة وكسى) بالكاف والسين المهملة (فان نظيرها) من
 الصحيح (حجة وحجج وقرية وقرب) بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله
 * كعمل وفعل فى جمع ما * كفعلة وفعلة * (ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى) من
 الرباعى ومقتضى من الخاسى (ومستدعى) من السداسى (فان نظيره) من الصحيح (مكرم) ومحترم
 (ومستخرج) بفتح ما قبل الأخر فيهن * القسم (الثانى) من أقسام المعتل بالألف (أن يكون له
 نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع محدود بقياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وما استحق قبل آخر ألف * فالمد فى نظيره حتما عرف

(وله أمثلة منها ان يكون الاسم مصدر الافعل) بسكون القاء وفتح العين (أو لفعل) بكسر القاء وسكون
 العين (أوله همزة وصل) فالاول (كأعطى اعطاء) الثانى نحو (ارتأى ارتأى) قال الجوهري ارتأى
 اقتعل من الرأى والتدبير اه والاصل ارتأى ارتأى ما قبلت الياء فى الفعل القالتحركها وانفتح ما قبلها
 وفى المصدر قلبت همزة لتطرفها أثر ألف زائدة (واستقصى) الامر (استقصاء) تتبعه والى ذلك أشار
 الناظم بقوله مصدر الفعل الذى قبله * بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(فان نظير ذلك) أى نظير ما كان مصدر الافعل من الصحيح (أكرم اكراما) نظير ما كان مصدر الفعل أوله
 همزة وصل من الصحيح (اكتسب اكتسابا) فانه من اقتعل (واستخرج استخراجا) فانه من استعمل
 (ومنها ان يكون مفرد الافعلة) سواء كانت همزة فيه مبدلة عن واو او ياء فالاول (نحو كساء أو كسيتو)
 الثانى نحو (رداء وردية) والاصل كسا ووردى (فان نظيره) من الصحيح (جارو أجرة وسلاح وأسلحة
 ومن ثم) أى من أجل ان أفعلة حقها ان تكون جمعا للمدود ولا تكون جمعا للمصور (قال الاندلسى أرحية)

(قوله غارت الخ) قال العين
 وغارت من غار الغيث
 الارض تغيرها أى سقاها
 وقيل من غارت عينه
 تغور وغور اذا دخلت فى
 الرأس وغارت تغار لغة
 فيه والاول أنسب وغراء
 نصب على الحال بمعنى
 مغاربة اه ولو قال بمعنى
 غرية كان أولى لان
 الوصف غرو ينظر معنى
 قول المصنف وغاريت
 فاعلت من غريت مع
 قوله قبله نقل عن أبي
 عبيدة الحامى له عن
 تقدم غاريت بين الشيبين
 الخ فان الاول يقتضى انه
 بمعنى الموالاة والتساقى
 يقتضى انه من غرى بالشئ
 أى أولوج به (قوله ولا يبعد
 الخ) كونه اسم مصدر
 فيه نظر لاستيفائه حروف
 الفعل بخلاف ما نظيره
 وقول الشارح وتابعه الخ
 وفيه نظرا لان الجوهري
 مصرح بأن الغراء بالفتح
 والمد مصدر غرى كما حكاه
 الشارح عنه بقوله وفى
 الصحاح الخ بحسب ما رآه
 ينظر هل العبارة بحسب
 ما رآه أو ما رواه

جمع رحي من اليساى (وأفقية) جمع قسفي من الواوي (من كلام المولدين لان رحي وقسفي مقصوران)
والرحي الطاحونة مؤنثة والقمامونخر العنق يذكر ويؤنث (وأما قوله) وهو مرة بن محكان التيمي
(في ليلة من جمادى ذات أندية) * لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا
(والمقردندي بالقصر ضرورة وقيل) ليس بضرورة وإنما كنه (جمع) بالبناء القبول (ندي) بالقصر (على
نداء) بالمد (كجمل وجمال) بالجيم (ثم جمع نداء) الممدود (على أندية) فأندية على هذا جمع الجح (و) هذا
القول (يبعدانه لم يسمع نداء جمعا) ولو سمع لنقل واللازم منتف بالمزوم كذلك (ومنها أن يكون مصدرا
لفعل بالتخفيف) والفتح حال كونه (دالا على صوت كالرغاء والغناء) بضم المهملة والمثلثة أو لهما وفتح
ثانيهما وانغامه والرغاء صوت ذوات الخف والغناء صوت الشاة من الضأن المعسر (فان نظيره) من
الصبيح (الصراخ أو) دالا (على داء نحو المشاء) يقال مثنى بطنه مشاء (فان نظيره) من الصبيح (الدوار)
بضم الدال وفي آخره راء مهملة زادا في القاموس فتح الدال قال وهو شبيه لدوران ياخذ في الراس (والركام)
بضم الزاي والقسم (الثالث ان يكون لا نظيره) من الصبيح (فهذا التامير كقصره ووجهه بالسماع فن
المقصور سماعا الفتي واحد القتيان والسنا الضوء والثري) بالمثناة (التراب والحجى) بكسر الحاء
المهملة وبالجيم (العقل) وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح (ومن الممدود سماعا القتيان كدائنة السن
والثناء للشرف) بالشين المعجمة (والثراء) بالمثناة (لكثرة المال والحذاء) بكسر الحاء المهملة وبالذال
المعجمة (النعل) بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله

والعادم النظر ذات قصر وذا * مدينته كالحجى وكالحذا
* (مسئلة) * أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة) والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وقصر ذى المدا اضطرارا مجمع * عليه * (كقوله

لا بد من صنعها وان طال السفر) * وان تحنى كل عود ودبر

يقصر صنعها للضرورة وجواب الشرط محنوف أى لا بد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احس بدوب والعود
بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الواو وحدة من دبر البعير بالكسر
يدبر دبيرة ودبور اذا عقر ظهره (وقوله

فهم مثل الناس الذى تعرفونه * (وأهل الوفا من حادث وقديم)

فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود وأراد ان هؤلاء القوم الذين مدحتهم مثل للناس يعرفونهم ويضربون
بهم مثلا في كل نوع من أنواع الخير وانهم مع هذا أهل الوفاء بالعهد من حادث متجدد وقديم ماض ومنع
القراء قصر الممدود للضرورة فبما له قياس يوجب مده نحو فعله لان فعلا تانث أفعل لا يكون
الاعمدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة وقد يقول الاقشر

فقات لوبا كرت مشمولة * صغرا كلون الفرس الاشقر

فقصر صغرا للضرورة وهى فعلاء أنثى أفعل فلها الميم بعد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبع للناظم
(واختلفوا في جواز مد المدة ضرورة للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)
شيعتيني الذى أعناك عنى * (فلا قصر يدوم ولا غناء)

فدغنى للضرورة مع انه مقصور وورد في الاختيار كقراءة طلاقة بن مصرف يكاد سناء برفه بالمدو وافقههم
ابن ولاد وابن خروف (ومنع البصر يون) وقالوا القراء تشادة (وقصر والغناء في) هذا البيت مصدر
الغائت) لانه يقال غائت غناء كغائت قتالا (لامصدر الغيت) غنى كرضيت رضى (وهو تعسف)
والى الخلاف في ذلك أشار الناظم بقوله * والعكس بخلاف يقع *

هذاباب كيفية التثنية) * (قواه والقاضية) صدق حذف المنقوص عليه نظرا لان تاء التانيث طارئة عليه ينوي بها الانفصال فلا يتأني كون آخره ياء كما ان فتح الياء قبلها الاجها لا يتأني كون التاء ساكنة اصاله (قوله متى ما تلقى الخ) الخطاب في تلقى لغماره بن زياد وفرد بن حال من الفاعل والمفعول جميعا ويرجوا بوجوب الشرط (قواه وتستطارا) من استطير الشيء اذا طير وفيه جوه الجزم بحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف لانها تثنية في المعنى لان كل الياء المارزة من قبيل فقد صغت قلوبها كالأوليتين أو عاود على الخطاب والالف بدل من نون التوكيد والاصل تستطاران أو عاودا الى الروانف بمعنى تستطاران هي أو النصب بانضمام في تاويل المصدر أي يكن مثل رجع الروانف والاستطارة (قوله كدهطى الخ) كون ألف معطى خامسة فيه نظروا وقد يقال انه بالعين المعجمة المفتوحة والطاء المشددة اسم ٢٩٤ مفعول من غطى من العطاء (قوله كفتى) قال الدوشري مصدر الفتى الفتاة يقال فتى بين الفتاة وهو من المصادر التي لا أفعال لها وألف الفتى منقلبة عن ياء لانتك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضع فان قيل الفتوة تبدل على ان أصل ألف الفتى واوا * قلت قال بعضهم الواو في الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا وضوا الرجل بقلب الياء واوا لاجل الضمة قبلها لانه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصاله الواو وتظير ذلك نحو غازيت وسميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالها فليتامل (قوله غير مبذلة) قال السباطي هو شامل للاصلية وهي التي في حرف أو شبهه وللجهولة الاصل

وهو من المصادر التي لا أفعال لها وألف الفتى منقلبة عن ياء لانتك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضع فان قيل الفتوة تبدل على ان أصل ألف الفتى واوا * قلت قال بعضهم الواو في الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا وضوا الرجل بقلب الياء واوا لاجل الضمة قبلها لانه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصاله الواو وتظير ذلك نحو غازيت وسميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالها فليتامل (قوله غير مبذلة) قال السباطي هو شامل للاصلية وهي التي في حرف أو شبهه وللجهولة الاصل

* هذاباب كيفية التثنية *

وهي جعل الاسم القابل له دليل اثنين بزيادة في آخره (الاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع احدها الصحيح) وهو ساكن آخره حرف علة (كرجل وامرأه والثاني المنزلة مترلة الصحيح) وهو ما كان آخره ياء أو واو قبلها ساكن (كظبي ودلو وانثالث المعتل المنقوص) وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من العرب (كالقاضي) والقاضية (وهذه الأنواع الثلاثة يجب ان لا تغير) عن حالها (في التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان) (وشذفي) تثنية (ألية) بفتح المهمزة (وخصية) بضم الحاء المعجمة (أليان وخصيان) بحذف التاء والقياس أليتان وخصيتان قال عن ترة متى ما تلقى فردين ترجف * رواذف اليثيثك وتستطارا والروانف بالراء والنون والفاء أطراف الالية (وقيل) أليان وخصيان ليسا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما (هما تثنية الى وخصي) المذكورين * النوع (الرابع المعتل المقصور) وهو ما آخره ألف لازمة من العرب (وهو نوعان احدهما ما يجب قلب ألفه ياء) في التثنية (وذلك في ثلاث مسائل احداها ان تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف) بان تكون ألفه رابعة (كجبل وجبلان وملهي وملهيان) بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهي به أو خامسة كعطى ومعطيان أو سادسة كسدعي ومستدعيان (وشذفوله) في تثنية قهقري) وهو الرجوع الى خلف (وخوزلي) بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي وهي مشية فيها ثاقل وقيل مشية بفتح (قهقران وخوزلان بالحذف) للالف دون قلبها ياء المسئلة (الثانية ان تكون) الالف (ثالثة مبذلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان) بقلب الالف ياء (وشذفي) تثنية (حى) بكسر الحاء المهملة (جوان بالواو) حكااء القراء مع ان ألفه مبذلة من ياء تقول حيت المكان جماعة والقياس حيان المسئلة (الثالثة ان تكون) الالف (غير مبذلة) من شيء وهي الجهولة الاصل (وقد أميلت كتي لوسميت بها قلت في تثنية هاتين) اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما آخره ألف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لا لتباس المثني بالمردد عند الاضافة وأما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وأنت لو ثبتت فعلا ما زاد على الثلاثة انقلبت الالف الى

وهي التي في اسم لا يعلم أصله نحو نوالهوا ولا يمكن ان تكون الالف في الاسماء أصلية بل هي اما منقلبة عن واو أو ياء ثم تارة يعلم عن المنقلب عنه وتارة لا يعلم عن المنقلب عنه اذا تقر وهذا قول الشارح وهي الجهولة الاصل اقتصار على احد الشقين ولم أعلم ما الحامل له على هذا الاسماء وليس في أمثلة الموضع ما يصلح للتمثيل بها هو من أمثلة الاصلية ثم رأيت ما له هو الحامل للشارح وجه الله على الاقتصار على الجهولة الاصل فانه اعترض على قول الناظم والجماد الخ بما حاصره ان اطلاق الجامد على الحرف وشبهه ان كان قبل التسمية فصحيح في نفسه لكن لا يصح تثنيته حينئذ اذا التثنية من خصائص الاسماء وان كان بعدها صحبت تثنيته لكن لا يصح اطلاق الجامد عليه باجماع النحاة ما عداه لا يطابقهم على ان الجامد اذا سمي به صار متصرفا فان كان على حرفين نحو وقذصار بعد التسمية بمنزلة يدوم ثلاثي الاصل محذوف الآخر ولذلك يرد في التصريف والتكسير ونحوه ما وان كان في آخره ألف كتي صارت بعد التسمية غير أصلية مبذلة من واو حسب ما يعطيه الدليل فالاصل الياء فيما أميل دون ما لم يمل

(قوله فلان الامالة) قال الشاطبي الامالة تكون في ذوات الياء والواو فلم تزلت الياء معها فاجاب الياء على اللامات اُعْطِ مَنْ الْوَاوُ كَمَا
صرح به س وغيره فكثيرتها مع الامالة في اللامات دليل على الياء وانما قلبت واو امع عدم ٢٩٥ الامالة وان كانت الياء اغلب على

اللامات لانه ليس شيء من
بنات الياء تنزيم الياء عدم
الامالة بل القاعده ان كل
ما أصله الياء فالامالة فيه
حائزة فالتزامهم عدم
الامالة في هذه الاشياء
يدل على عدم اعتبار
الياء فيها ويظهر للشعاع ذكر
تخصيص كلام س بما عدا
ما لزمه وافيه عدم الامالة
(قوله وحيا) قال
الدونشري هو بالمدتغير
واتكسار يعترى الانسان
من خوف ما يعاب به ويذم
وربما عرف بأنه انحصار
النفس خوف ارتكاب
القبائح واشتقاقه من
الحياة يقال حي الرجل
تقصت حياته كسبي
اذا اعتل نساءه وهو عرق
في الفخذ وحشى اعتل
حشاه فكانه لخوف المذمة
تنقص حياته وتضعف
كذا قرره الزخشي
وعكس الواحدى
ذلك فقال استحيا الرجل
قويت حياته لشدة علمه
بمواقع العيب والذم قال
والحياة من قوة النفس
اه من شرح البرماوى
على البخارى وقال العيني
وحقيقته أى الحياء نفاق
ينبعث على اجتناب القبح
ويمنع من التقصير في
حق ذى الحق ونحوه

الياء سواء كان أصلها الواو أم لا وأم في المسئلة اثنتان فهى من الرجوع الى الاصل وأم في المسئلة الثالثة
فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فردت اليها في التثنية وتالى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم
بقوله آخر مقصود يشي اجعلها * ان كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذى الياء أصله نحو القتي * والجماد الذى أميل كتي
(و) النوع (الثانى) من نوع المقصور (ما يجب قلب ألفه واو وذلك في مسئلتين احدهما ان تكون
مبدلة من الواو) ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (كعصا) وعصوان (وقفا) وتقوان (ومنا) بالتخفيف ومنوان
(وهو لغة في المن) بالتشديد (الذى يوزن به قال) الشاعر
وقد أعدت للعدال عندي * (عصا في رأسها من واحد
وشذوقهم في) تثنية (رضار ضيان بالياء مع انه من الرضوان) وقاس عليه الكسائي وأجيب بأنه نادر
لا يقاس عليه المسئلة (الثانية) من المسئلتين (أن تكون) الالف (غير مبدلة) من شيء (ولم عمل نحو لدا
واذ اتقول اذا سميت بهما ثم تثنيتها الدوان واذوان) وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوالان
التثنية ترد الاشياء الى أصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين أشار
الناظم بقوله في غير ذات قلب واو الالف * وأولها ما كان قبل قد ألف
(و) النوع (الخامس الممدود) وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة (وهو أربعة أنواع أحدها
ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته أصلية كقراء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة (ووضاء) بضم
الواو وتشديد الضاد المعجمة (تقول) في تثنيتها (قرا آن ووضا آن) بتصحيح الهمزة وسلامتها من
القلب واو والى ذلك أشار الناظم بقوله وغيره مذ كرسح (واقراء الناسك والوضاء الوضى الوجه)
ماخوذان من قراو وضو وانما قلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع
(الثانى) ما يجب تغيير همزته بقلبها واو وهو ما همزته بذل من ألف التانيث كحمرأ) عند الجمهور
(وجراوان) وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتموالى
ثلاث لغات واختير قلبها واو البعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما التانيث قاله
المبرد وهو منقوض بمطابا والاجود ان يقال انما قلبت واو اجلا على النسب لان التثنية وجبى التصحيح
والنسب بجري مجرى واحدا قاله الشاطبي والى هذا أشار الناظم بقوله وما كحمرأ بواو ثانيا * (وزعم
السيرافى انه اذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لتلايجمع واوان ليس بينهما الالف فتقول
في عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهى التى لا تبصر ايلوت تبصر نهارا (عشوا آن
بالهمز و جوز الكوفيون في ذلك الوجهين) التصحيح والقلب واو (وشد) عند القرينين (جرايان
بقلب الهمزة ياء و) شد (قر فسان) في تثنية قر فضاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد
مهملة ضرب من القعود (وخنفسان) تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري
وفتح الفاء ومقتضى الضياء ضمها ومقتضى القاموس جوازها وسينها مهملة توييسه سوداء
(وعاشوران) تثنية عاشوراء العاشر أو التاسع من المحرم قاله في القاموس (يجذف الالف والهمزة معا)
والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما شد على نقل قصر * النوع (الثالث) ما يرجع فيه التصحيح
وهو اقرار الهمزة على حالها (على الاعلال) وهو قلب الهمزة واو (وهو ما همزته بدل من أصل نحو
كساو وحيا) بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية (أصلهما كساو وحياى) قلبت الواو والياء فيهما
همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة وانما يرجع التصحيح لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف

وأولى الحياء الحياء من الله وهو أن يراك حيث نهاك اه وهذا التعريف قد يقال شامل لنحو الايمان والورع والزهد وتعرفة
الحياء من الله بقوله وهو أن يراك الخ قد يتوقف فيه بأنه فر من أفراد مطلق الحياء الذى عرفه بمسابق فان الرؤية ليست من الانعلاق

فليشامل ذلك (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) * (قوله مما ياءؤه أصلية الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله أنظر هل ذلك لأجل شرح المتن فقط ويتصور فيها أن تكون زائدة أو ليست منقلبة عن شيء نحو في الحرفية مسمى بها من يعقل كما قيل بذلك في ألف المقصور في متى وإذا حرره (قوله والأصل فيهما القاضيون الخ) اقتصر على الاعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف على المرفوع وتقول في النصب والجر الأصل القاضيين الأولى ياء المنقوص والتائيه ياء الاعراب في اقبل ياء المنقوص مكسور ولنا سببه الياء فلا ضم هناك فتقول فيه حذف كسرة الياء للثقل ثم ياء المنقوص لا لتقاء الساكنين (قوله في جمع موسى علما الخ) قال بعضهم وهو موسى الأعجمي غير مشتق وتقول ٢٩٦ مكي انه مشتق من أوسيت الشجر أخذت ما عليه من الورق ضعيف

الاعلال (وشد) على الوجهين (كسايان) بإبدال الواو ياء النوع (الرابع ما يترجع فيه الاعلال) وهو قلب الهمزة واوا (على التصحيح) وهو عدم القلب (وهو ما همزة بدل من حرف الألف كعلباء) بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالياء الموحدة عصبة صغراء في العنق قال أبو النجم يمر في الخلق على علمائه (وقوبا) بضم القاف وسكون الواو وبالياء الموحدة داء معروفيته تشرو ويثع يعالج بالريق (أصلهما علباي وقوبا) بيا زائدة فيهما التلحقهما بقرطاس) بكسر القاف وسكون الواو وهو ما يكتب فيه أو يرمى إليه (وقرناس) بضم القاف وسكون الراء بعد هاتون فسین مهملة تشديه الألف ما يتقدم من الجبل (ثم أبدلت الياء) فيهما (همزة) لتطرقها أثر ألف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوبا ملحق بقرناس وانما ترجع الاعلال على التصحيح فيهما تشبيه الهمزة بما همزة جراه من جهة ان كلاهما بدل من حرف زائد غير أصلي (وزعم الاخفش وتبعه) أبو موسى (الجزولي ان الارجح في هذا الباب) أيضا (التصحيح) على الاعلال (و) ان (سبويه انما قال ان القلب في علباء أكثر منه في كساء) مع اشتراكهما في القلة فلذلك قال الناظم * ونحو علباء كساء وحيا * بواو وهمزة ترجيح * (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجاءين) * وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجر (و) يسمى أيضا (الجمع الذي على حدائثنى) أى على طريقة المثني (لانه أعرب بحرفين) الواو والياء (وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة) كما ان المثني أعرب بحرفين الألف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة (اعلم انه يحذف لهذا الجمع) المذكر السالم (ياء المنقوص وكسرتها) التي قبلها (فتقول) في جمع القاضى مما ياءؤه أصلية والداغى مما ياءؤه منقلبة عن واو (القاضون والداعون) والأصل فيهما القاضيون واداعيون حذف ضممة الياء للاستئصال ثم حذف الياء لتقاء الساكنين وحذف الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة أثر كسرة ثم هوض من الكسرة الضممة لمناسبة الواو وان شئت قلت استئصلت الضممة على الياء فيهما ففتحت منها الى ما قبلها بعد سلب حرفها قبلها ثم حذف الياء لتقاء الساكنين (و) يحذف لهذا الجمع (ألف المقصور دون فتحها) التي قبلها (فتقول) في جمع موسى علما (الموسون) والأصل الموسون حذف الألف لتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة واليه أشار الناظم بقوله واحذف من المقصور في جمع على * حدائثنى ما به تكملا * والفتح أبقى مشغرا بما حذف * وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضممة فيما ألقه زائدة فاجازوا في

ورد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيئا من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت ومع كون موسى أعجميا اختلف في وزنه فقال سبويه وزنه مفعول وهو قول أبي عمرو وقال الكسائي وزنه فعلى واحتج سبويه بان زيادته الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخر وورد الفارسي على الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلى لكانت ألفه للتأنيث ولا يصرف نكرة أيضا ومن جوز فعلى في الابنية كما صار اليه الاخفش يجوز عنده كون ألفه للألف فيصرف في النكرة وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين يفتح السين عند البصريين والكوفيين ان كان وزنه مفعلا وتقول على طريقة الكسائي موسون

بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم وأما موسى التي يحلق بها جمع الشعر فعربية ثم قيل انها مشتقة من أسوت الشيء أصلحته والأصل مؤسى بالهمزة فابدلت الهمزة واوا وقيل من أوسيت حلقت وهذا أشهر ولا أصل لواو على هذا في الهمزة والمشهور بانيتها وقيل هو مذكرو وزنها على الباعث فعلى فيمنع الضرف سواء سميت بها أو لم تسم الا اذا ثبت فعلا فيصرف في النكرة والله أعلم فليشامل مع كلام الشارح (قوله الى قلب الفتحة ضممة) وكان عليه أن يقول الى قلب الفتحة ضممة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لفظ قلب قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم هيراني أو سرياني ووجه عيسون يفتح السين تقول جاء العيسون ومررت بالعيسين ورأيت العيسين وقال أيضا أجاز الكوفيون

فمن السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يحزها البصر بوزن قالوا ان الالف انما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب ان تبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الالف أصلية أم غيرها والنسبة اليه عيسوي بقلب الالف واوا وان شئت حذفها فقلت عيسى وموسى اه فلم يعبر بالقلب كما ترى (قوله فالفتح الخ) عبارة لا توفي بالمقصود والاعتناء وحق العبارة ان يقول ان قلنا ان ألفه زائدة جاز الوجهان عندهم وان قلنا انها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من ألف الحاق) الموافق لما سبق ٢٩٧ في عبارة المصنف وللواقع ان يقول من حرف الحاق

جمع موسى وموسون وفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعول وألفه أصلية من أوسيت رأسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى وألفه زائدة من ماس رأسه موسا حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحه فيما ألفه من قبله من أصل باء أو واو فتقول الفتون والاعلون (وفي التزيل وأنتم الاعلون وانهم عندنا من المصطفين) وأصلهما الاعليون والمصطفين تحركت يا هما المبدلتان من واو في الاصل لانهم من العلوا الصغوة وانفتح ما قبلها ما قبلها ألفين ثم حذفوا الالتقاء الساكنين وبقيت الفتحه قبلها ما دل على اعلية (ويعطى المبدود) في جمعه جمع المذكر السالم (حكمه في التثنية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من ألف التأنيت ومن جواز الامر في فيما همزته بدل من ألف الحاق أو بدل من أصل (فتقول في) جمع (وضاء) وقرأه وصفين لمذكر (وضاؤون) وقرأون (بالتصحيح) بسلامه المهمزة لاصالتها (و) تقول (في) جمع (جره اعلم المذكر) عاقل (جر اوون بالواو) لان همزته بدل من ألف التأنيت واحترز بقوله علما لان جراه صفة لا تجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والاعلال (في نحو علباء وكساء عامين لمذكرين) عاقلين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال المهمزة واو لانها في علباء الحاق بقرطاس وفي كساء بدل من أصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لوجه الجمع

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

من التغيير (يسلم في هذا الجمع) المؤنث السالم (ماسلم في التثنية) لان التثنية وجمع السلامة اخوان (فتقول في جمع هند) عامه المؤنث (هندات) بزيادة ألف وقاف (كما تقول في تثنيتهما هندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شيء منهما (الاما ختم بناء التأنيت فان تاءه تحذف في الجمع) بالالف والتاء لثلاثي الجمع بين علامتي تأنيت (وتسلم في التثنية) لفقد العلة المذكورة (تقول في جمع سلامة مسلمات) ولا تقول مسلمات للمر (و) تقول (في تثنيتهما مسلماتان) باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها لللباس بتثنية المذكر (و) جمع المقصور والممدود (يتغير فيه ما تغير في التثنية تقول) في جمع المؤنث بالف التأنيت المقصورة (جلبات بالياء) المثناة التحتانية (و) بالممدودة (صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما جلباتان) بالياء (وصحراوان) بالواو وانما قلبوا المقصورة بياء لانهم لا يجتمعون بين ألفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدودة واو لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلاث ألغات فان المهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واو لان الياء قريبة من الالف فلوقلبت بياء لادى الى اجتماع ثلاث ألغات (واذا كان ما قبل التاء) الدالة على التأنيت في المفرد (حرف علة أيسر يتعاليه) أى على حرف العلة (بعد حذف التاء ما يستحقه) من تصحيح واعلال (لو كان آخر اى أصل الرضع) قبل مجيء تاء التأنيت (فتقول في) جمع (نحو طيبة وغزوة وطيبيات وغزوات بسلامه) حرف العلة (الياء والواو) من القلب الفالسكون ما بعدها (و) تقول (في) جمع (نحو مصطفاة وفتاة) بالقاء

لأن المهمزة في علباء بدل من ياء والاصل علباى لان الالف
 * (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم) *
 (قوله الاما ختم بناء التأنيت) أى أو ما أشبهها
 كتاء بنت وأخت فانها ليست للتأنيت فكان القياس اثباتها في الجمع وأن يقال بنتان وأختان لان التاء فيه ما كتاه ملاكوت من جهة سكون ما قبلها في ابن جنى في سر الصناعة وليست التاء فيهما بعلامة تأنيت لسكون ما قبلها كما نص عليه سيبويه في باب ما لا ينصرف وان وقع له في موضع آخر تجوز في اللفظ فقال انه للتأنيت ووجه تجوزه انها لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما الامع المؤنث صارتا كأنهما علامتا تأنيت وعلامة التأنيت في بنت وأخت الصيغة أى بناؤهما على فعل وفعل وأصلهما فعل وابدال الواو فيهما

(٣٨ تصریح فی) لازم لان هذا عمل اختص به المؤنث ولشبهه التاء فيهما ابتداء التأنيت حذف في الجمع لكن ردت اللام في أخوات كفسوات دون بنات لئسكنه تظهر بالتأمل وسياتي في باب الذسب ما يتعلق بهذا البحث على وجه الايضاح والسط (قوله لثلاثي جمع بين علامتي تأنيت) هذا يدل على ان التاء في الجمع للتأنيت وقد يتوقف فيه بانه قد يكون لمذكر كجمامات واصططبات (قوله لان الياء يؤنث بها) فيه مساهمة ظاهرة ولو قال لان التاء تبدل بها على التأنيت لكان حسبا (قوله لادى الى اجتماع الخ) لو قال لادى الى

والتاء المثناة فوق (مصطفيات وفتيات بقلب الالف باء) فيهما رجوعا الى الاصل في فتاة ولز يادتها على
 الثلاث في مصطفات لانها من الضعفة (قال الله تعالى ولا تكلموا بها تكلم) على البغاء (و) تقول (في)
 جمع (نحو فتاة) بالقاف والنون وهى الرمح والحفيرة (فتوات بالواو) ردا الى اصلها لانها ثالثة (و) تقول
 (في) جمع (نحو نبات) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري
 النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبدالقادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة
 بعدها همزة فتاء تانث الصوت الخفي اه وفيه نظر (نبات) باقرار الهمزة (ونباوات) بقلبها واو والماسر
 من ان ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو نباء بفتح الموحدة وتشديد
 النون مؤنث بناء بنا آت ونبايات لان الهمزة فيه بدل من باء لانه من بنى بنى (و) تقول (في) جمع (نحو
 قراءة) بضم القاف وتشديد الراء وهى الناسكة (قراآت بالهمزة لا غير) لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب
 سلامتها الى ذلك أشار الناظم بقواه * وان جمعته بتاء و ألف *

شبه اجتماع ثلاث ألغات
 لكان أولى (قوله وفيه
 نظر) وجهه ان ذلك على
 ضبط الشيخ عبدالقادر
 لا يناسب قول المتن بعد
 ذلك بناآت ونباوات
 وكان يقال عليه بنات لا غير
 * (فصل) *

فالف اقلب قلبها في التثنية * وتاء ذى التا الزمن تنجيه
 * (فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثانيا سا كن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه
 مقنونة لم يفتح عينه) * اتباع الفتح فائه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاع واللام أو أحدهما
 مؤنث بالتاء أو المعنى (نحو سجدت ودعد) علم امرأة (تقول) في جمعها بالالف والتاء (سجدات
 ودعدات) بفتح عينهما (قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) بفتح السين جمع
 حسرة بسكونها (وقال) عبدالقادر بن عمرو العرجي

(قوله كان المجموع)
 مراده بالمجموع الذى يراد
 جمع كاه وظاهر فليتامل
 (قوله الفتح ولاسكان)
 ينظر هل الاكثر الاسكان
 أو الفتح مختص بالعتلاء
 قد يقال ان جمع السلامة
 يكون مؤنث نحو فارات
 وهو غير مختص بالعتلاء
 فكلامه مشكل الا ان
 يكون مراده المذكور (قوله
 على احدى اللغات
 الثلاث) عبارة الصحاح
 الجرو بكسر الجيم وضمة
 ولد الكلب والسباع
 والجمع أجرو جروا و جمع
 الجراء أجرية والجرو والجرو
 والصغير من القناء وفي
 الحديث أتى النبي صلى
 الله عليه وسلم بأجر زعباه

(بالله يا ظبيات القاع قلن لنا) * ليلاى منكن أم ليلى من البشر
 بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوى من الارض وليلاى بالاضافة الى باء المتكلم
 مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدأ وعدل من الاضمار الى التصريح
 باسمها ثانيا للاستلذاذ (وأما قوله) وهو اعراى من بنى عذرة

(وجلت زفرات الضحى فاطقتها * ومالى بزفرات العشى يدان)
 يشكن القاء من زفرات في الموضوعين (فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد
 والتذكير كقوله * يا عمرو يا ابن الاكرم من نسا *) يسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففى الجمع
 أولى والزفرات من زفر بزفر اذا خرج نغس بانين وانما أضاف الزفرات الى وقتى الضحى والعشى لان
 من عادة المتيم ان يقوى به الهيام في هذين الوقتين (وان كان) الاسم المستوفى للشروط الخمسة
 (مضموم القاء نحو خطوة وجل) بالجمع علم امرأة (أو مكسور هاء نحو كسرة وهند جازلك في عينه الفتح
 والاسكان مطلقا) عن القيد الآتى (والاتباع) محركة القاء (ان لم تكن القاء مضمومة واللام باء
 كدمية) بالذال المهملة والياء المثناة تحت وهى الصورة من العاج (وزبيبة) بالزاي والياء الموحدة
 والياء المثناة تحت وهى حفرة الاسد فيقال في جمعها دميات وزبيبات بفتح عينهما واسكانها واذا
 فتحتم لم تقام الياء الفالتيلايتقى سا كانا وامتناع الاتباع فيهما الثقل الياء بعد الضمة (ولامكسورة
 واللام واو كذروة) بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء أعلى السنام (ورشوة) بكسر
 الراء على أحد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهى الجعل فلا يقال في جمعها ذروات ورشوات
 بكسر عينهما اتباعا لفاء الثقل الواو بعد الكسرة (و) على احدى اللغات (شجروا بالكسر)
 فى الراء اتباعا للجمع جمع جرو وبكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وبسكون الراء الاثنى من
 ولد الكلب والسبع والصغيرة من القناء الى ذلك أشار الناظم بقوله والسالم العين الايبات الاربعة
 (ويمنع التغيير) فى العين (فى خمسة أنواع) لم تستوف الشروط الخمسة (أحدها) فاقد الثلاثة (نحو

زنيات وسعدات لانها اربعة اركان لثلاثيان) * النوع (الثاني) فاقد الاسم المقابلة للوصفية (نحو
 ضخمات) بالضاد والحاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة (وعبلات) بفتح العين المهملة وسكون
 الموحدة جمع عبلة وهي النامية الخلق (لانها ووصفان لاسمان وشذ كهلات بالفتح) في المساجع
 كهلة وهي التي تجاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة (ولا ينقاس) فتحه (خلاف القطرب)
 * النوع (الثالث) فاقد سكون العين (نحو شجرات) بفتح الجيم (وسمرات) بضم الميم (ونترات) بكسر
 الميم (لانهن محركات الوسط) ومقر دهن شجرة وسهرة ونمرة بالنون أتشى النمر (نعم يجوز الاسكان)
 بتحقيقا (في نحو سمرات) مما كانت عينه مضمومة (ونترات) مما كانت عينه مكسورة (كما كان) الاسكان
 (جائزا) تحقيقا (في المفرد) نحو سهرة باسكان الميم فاستوجب مع الجمع (لان ذلك) الاسكان (حكم
 تجسده) (حالة الجمع) حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع * النوع (الرابع) فاقد صحة العين (نحو
 جوزات) من الواوي (وبيضات) من اليائي مما قبل حرف العين فيه فتحة فلا يغير (لاعتلال العين قال الله
 تعالى في روضات الجنات) بسكون الواو (وهذيل تحرك نحو ذلك) بالفتح ولم تستقل فتحة عين المعتل
 لعروضها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات) بفتح الواو (وقول الشاعر) المذلي في مدح جلوه

(أخو بيضات رائح متأوب) * رفيق بمسح المنكبين سبوح

بفتح الياء من بيضات يقول جلي في سرعة سيره كالظلم الذي اه بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها
 والرائح من الرواح هو الذهب والمتأوب من تأوب اذا جاء أول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم
 يتحرر يكهما في السير والسبوح حسن الجري وبقي من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا
 وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة ودومة فهذا يتي على حاله وهذيل تفتح في جميع الباب قاله في المصباح
 (واتقى جميع العرب على الفتح في غيرات جمع غير) بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء
 (وهي الأبل التي تحمل الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام (وهو شاذ في القياس لانه)
 مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو (كبيعة وبيعات فحقه الاسكان) واختلاف الناس في غيرات اختلافا
 كثيرا وحامله هل هي بكسرة فتحة أو بفتحين على قولين الأول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال
 أكثرهم غير بكسرة أصلية اسم جمع للأبل تحمل الميرة لانها تعير أي تذهب ونجى وقيل غير بكسرة
 منقلبة عن ضمة جمع تكسير اعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ساقط بديض من قلب
 الضمة كسرة قالوا وأصل القافلة قافلة الحير ثم توسعوا فاطلقت وهما على كل قافلة والقول الثاني اختلاف
 القائلون به أيضا على قولين أحدهما للبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني لتلميذه أي اسحق وهو
 انه جمع عير وهو الذي في الكنف أو القوم فقيل له أذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال ان كل شيتين
 منقصلين في الانسان يؤنثان كاليدن والرجلين * النوع (الخامس) فاقد عدم الانغام (نحو حجات)
 جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء للهيشة من الحج (وحجات) جمع
 حجة بضم الحاء للدليل فلان تفسير العين عن سكونها (لانغام عينه فلوحرك انقلت ادغامه فكان يثقل)
 فتقوت (فائدة الانغام) * (هذا باب جمع التكسير)

(هذا باب جمع التكسير)
 (قوله ان جمع السلامة
 مختص بالعلاء) قديقال
 ان جمع السلامة يكون
 مؤنث وهو غير مختص
 بالعلاء نحو فارات
 فكلامه مشكل الا ان
 يكون مراده المذكر اه
 وأقول كون مراده المذكر
 متعين لاشبهه فيه لانه
 لا يظهر جميع ما ذكره
 من القروق الا فيه وبه
 تعسرف ما في كلام
 الدنوشري الا في (قوله
 ولا يسلم في التكسير) قال
 الدنوشري قديقال ان
 ذلك غير مطرد بدليل
 نحو صنوان اه وفيه
 نظرا لانه متغير بالزيادة
 (قوله يعرب بالحروف)
 قال الدنوشري هذا اذا
 كان جمع مذكرا ما اذا
 كان جمع السلامة
 مؤنث فانه يعسرب
 بالحركات لا بالحروف
 هل ان جمع المسذ كر
 السالم يقول بعضهم
 اعرايه بالحركات (قوله
 ان الفعل المسند الى
 جمع السلامة لا يؤنث)
 قال الدنوشري قديقال
 انه يؤنث اذا أسند الى
 جمع المؤنث السالم

و يفارقه جمع السلامة في أربعة أشياء أحدها ان جمع السلامة مختص بالعلاء والتكسير لا يختص
 والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرف بالحروف وجمع التكسير بالحركات
 والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء (و جمع التكسير
 لفظا) هو ما تغير فيه صيغة الواحد ما بتر زيادة) ليست عوضا عن شيء من غير تبديل شكل (كصنو) للمفرد

(قوله و صنوان) هو بكسر الصاد ويجوز ضمها وهو ما قرئ في السبعة في قوله تعالى زرع ونخيل صنوان وينظر هل المفرد والمثنى يجوز
فيهما كسر الصاد وضمها أولا . ٣٠ (قوله اذا خرج نخلتان أو ثلاث) أي مثلا (قوله كتخمة) التاء في تخمة مبدلة من الواو وأصلها

(وصنوان) لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو
والاثنتان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيديون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض
عن التنوين (أو ينقص) من غير تبديل شكل (كتخمة) بضم التاء وفتح الحاء المعجمة للمفرد (وتخيم)
لجمعه (أو يتبدل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كأسد) بفتح الهززة والسين للمفرد (وأسد) بضم الهززة
وسكون السين لجمعه (أو بزيادة وتبديل شكل كرجل) ورجل (أو ينقص وتبديل شكل كرسول)
ورسول (أو يهن) أي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام فان غلاما نازيدا في آخره ألف
ونون ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبديل شكله بكسرها في غلامه واسكان عينه هذا
تقسيم ابن مالك واعترض بأنه لا تحرك برفقه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخيم من باب نقص
وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادى ويحاج عنه بماه نظر الى
ظاهر اللفظ وأنه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الا في المشهور تقسيم التغيير الى قسمين
لفظي وتقديرى فاللفظي ما تقدم له والتقديرى نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا
واخوته جوع تكسير فيقدر في فلكا والضممة الواحد وتبديلها بضممة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان
واحدا كقفل واذا كان جمعا كبذن وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا في تشبيهه فلكا
فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصدوا به من جنس ونحوه مما يشترط فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنس وهذا
جنس وهو لا يوجب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن
مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير
(والتغيير اللفظي) له سبعة وعشرون بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة
بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيب ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما كان أولى
(وهي أفعال) بضم العين (كأكل) جمع كلب (وأفعال كأجل) بالجمع جمع جل (وأفعال) بكسر العين
(كأجرة) جمع حمار (وفعالة) بكسر الفاء وسكون العين (كصبية) جمع صبي ونقصت هذه الاوزان
الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو كلب واجيال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجوع
فانها ترد الى واحد في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليه أشار الناظم بقوله

أفعلة أفعال ثم فعله * تحت أفعال جوع قله

وليس من جوع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كعرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة
بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للقرء (وثلاثة وعشرون) موضوعة للعدد الكثير وهو ما تجاوز
العشرة وسباني (قرية) وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثير (وضعا أو استعما) لا اتكالا على
القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه
بالآخر والاستعمال ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر
أه فالاول (كأرجل) جمع رجل بسكون الجيم (وأعناق) جمع عنق (وأفسدة) جمع فؤاد قال الله
تعالى وأرجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الأعناق وأفسدتهم هو أفسدتهم في بناء القلة عن بناء
الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة أقلام والمقام مقام
مبالغة وتكثر قطعها وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه مع له وزن كثره وهو قلام (وقد يعكس) فيستغنى

وجه والوخامة الثقل
ويقال كلاً وخيم وفي
كلامهم البغي مرتعة وخيم
وفي القاموس التخوم بالضم
الفصل بين الارضين من
المعالم والحدود مؤنثة الجمع
تخوم أيضا وتخم كعنق
والواحد تخم بالضم
وتخومة بفتحها وأرضنا
تتخم أرضكم تتحدها
والتخم المال الذي تربيته
(قوله كرجل ورجل) في
نسخة كرجل ورجل (قوله
لان صنوان) كان الاولى
تنوينه ونصبه لانه اسم
ان وكذا يقال في تخم
بعده (قوله موضوعة
للعدد القليل) قد يقال
انها موضوعة للعدد
لأن العدد وقد يقال انه على
حذف مضاف وكذا يقال
فيما يأتي هذا وجوع
القلة كما ذكر أربعة هي
جوع تكسير ذكرها
المصنف ومنها أيضا جوع
السلامة قال النوشري
وقد جمعها بعضهم في قوله
بأفعل وبأفعال وأفعلة
وفعله يعرف الأدنى من
العدد

وسالم الجمع أيضا داخل معها
فهذه الخمس فاحفظها ولا
تزداه أقول ذكر العلامة

العلائي ان البيت الاول لبعض المتقدمين والثاني لابي الحسن الدباج من فحاة أشبيلية واعلم ان ما ذكره النحاة من ان
جوع القلة للعشرة فسادونها لا ينافي تصريح أمثلة الاصول بانها من صبيح العموم لان كلام النحاة كما قال امام الحرمین محمول على حالة
التخفيف عن التعريف وتفصيل الكلام بطريق من الاصول (قوله قال الشاطبي وحقيقة الوضع الخ) فيه مباحة ظاهرة فليتامل

(قوله كرجال) في ألفية ابن معطى ان رجلا يجمع على رجالة بفتح أوله وسكون ثانيه قال بعض شارحيه البناء الثالث فاعله بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسر واعليه الاسماء واحدا وهو فعل بفتح الفاء وضم العين نحو رجل وقيل انه اسم جمع وليس بجمع تكسيره ذكر ابن معطى ان من جوع التكسير فعولة وفعالة فالاول جمع واعليه فعلا بفتح فسكون نحو فعل بفتح الفاء وضم العين فعولة وفحولة وفحولة وخيوطه وخيوطه وجمعوا على الثاني فعلا بفتحين نحو رجل وجمال وجر وجرارة قال بعض شارحي كلامه وهذا ان اعني فعولة وفعالة هما فعول وفعال زيد عليهم ما جاء التانيث لتأكيد الجمع (قوله أو اعلمت بالياء) أي سواء ٣٠١ بقيت كما مثل أو حذف كافي يدلان

بدا فعل والاصل بدنى
والمنقوص الذي لم يكمل
بالهاء ترد اليه محذوفه تم
يجمع على قياس نظيره
(قوله ولا لامه مماثلة
لعينه) هذا الشرط نقاه
المصنف في الحواشي عن
المعرب قال لكنه بعد ذلك
قال ان فعلا الماضين
يجمع في القلة على أفضل
كاصكك وفي الكثير على
فعال وفعول كصكوك
وصكك فثبت ان ذلك
ليس بشرط (قوله وجره
الخ) قال اللغوي ظاهره
بل صريحه انه بفتح أهله
والذي رأيت في فصيح
ثعلب ان جروا بكسر أوله
ذكره في باب المكسور أوله
قال الشارح المرزوقي
وهو ولد كل سبع والجمع
أجر وجره اه فليتامل
اه وأقول هذا عجيب
فقد مر في سابق كلام
الشارح ان جروة تثليث
الجم وظاهران المجر من
تاء التانيث كذلك (قوله
وشذاعين) مثله في

بعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعافا واستعمالا لا تسكال على القرينة فالاول (كرجال) جمع رجل
بضم الجيم (وقلوب) جمع قلب (وصردان) بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسم الطائر تقول
خسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه (وليس
منه) أي من هذا القسم وهو ما لم تصح العرب له بناء قلة (ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفات
وهي الصخرة الملساء صفي) بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (كقولهم) في جمع قلتها (أصفا حكاة
الجوهري وغيره) بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة
عنه كقوله تعالى يتر بصن بانفسهن ثلاثة قروء وفسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله
صلى الله عليه وسلم دعي الصلاة أيام اقرائلت وعلى ذلك يحمل قول الناظم

وبعض ذى بكثرة وضعافين * كرجال والعكس جاء كالصفي

البناء (الاول من أبنية القلة) بضم العين وهو جمع لنوعين) كل منهما لجمعه شروط (أحدهما فعل)
بفتح الفاء وسكون العين حال كونه (اسما) لاصفة (صحيح العين) لامعتها (سواء صحت لاه أم اعلمت
بالياء أم بالوار) وليست فاء وواو كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرق وذلك (نحو كلب) وأظبي
وأطب (وجرو) وأجر وأصلها من اظبي وأجر بضم الياء والراء فقلت ضمتهما كسرة والواو في أجر وياء
وحذفت الياء الاصلية في اظبي والمنقلة في أجر وعلى حذف في قاض وغاز (بخلاف نحو ضخم) فلا
يجمع على أفضل (فابيه صفة وإنما قالوا العبد) جمع عبيد مع انه صفة (لغلبة الاسمية) قاله ابن مالك (وبخلاف
نحو سوط وبيت) فلا يجمعان على أفضل (لاعتلال العين) بالواو في الاول والياء في الثاني (وشذ قياسا)
لاسماعا (أعين) جمع عين قال الله تعالى وأعينهم تفيض من الدمع (و) شذ قياسا وسماعا (ثوب) جمع
ثوب (وأسياف) جمع سيف (قال) معروف بن عبد الرحمن أو جدي بن ثور على خلاف
(لكل دهر قد لست أثوبا) * حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا
والقياس أثوبا أو ثيابا (وقال) آخر

(كأثم أسيف بيض يمانية) * غضب مضارها باق بها الاثر

والقياس سيوف أو أسياف والبيض بكسر الهمزة جمع أبيض ومانية نسبة الى ميان وعضب قاطع
والضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والآخر بضم الهمزة والتاء المثلثة أثر الجرح
يبقى بعد البرقالة العيني وشذ وجه جمع وجه لان فاه وواو وشذأ كف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه يحفظ
في أفضل ثانية أوزان فعل كذئب أسما وجمع صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كسدة
وفعل بكسر أوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم أوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمين كعنق وفعل
بفتحين كجبل وفعلة بفتحين كأمة وفعل بفتح فضمه كضبع ثلاثة أمثلة في مفتوح الفاء وثلاثة

الشدوذقوس وأقوس و ينظر هل هو من الشاذ قياسا فقط أو لا وشذ أيضا أي بجمع ناب (قوله وشذ قياسا وسماعا ثوب) فان قلت
كيف يكون أثوب وأسياف شاذ اسماعا مع انه سمع من كلام العرب قلت وجود ذلك في الشعر قليلا لا ينافي شذوذ سماعا وأما المتناقض
فوجوده في غير الشعر لا سيما مع مخالفة القاعدة المشهورة وهي ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته اليه فاقبل (قوله
والاثر الخ) الاثر في السيف مجاز كما هو ظاهر (قوله كذئب) مثله رجل قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ومثل قفل ركن وأركن
وحكي أيضا عصب وأعصن ومثل جبيل زمن قال * هل الأزمن اللاتي مضين رواجع * وقياسه ان يجمع على ازمان

(قوله ألف أو ياء) قال السباطي لا يخفى أن الواو كذلك كعمود إذا سمى به أنثى والتقييد بهذين أخذها الشارح من تمثيل المصنف ولكن المثال لا يخص فلا وجه للتقييد ٢٠٣ (قوله وعضد) مثل عضد وأعضاء وعجز وأعجاز ورجل جمع على رجا وسبع على سباع

ولم يجمع على أفعال ومثل
عنب وأعصاب ضلع
واضلاع ومعنى واء ماء
ومثل غرو وأغار كبد
وا كباد ونخسذ وأنخاذ
ووعل وأوعال (قوله نحو
جل) مثل جمل وإجمار
جبل وإجبال وأسود وآساد
وباع وأبواع وناب وآنياب
ورجاء وأرجاء والرجا
الناحية (قوله وجل)
بالحاء المهملة مثل جل
واجال وبشرو وآبار وريح
وأرياح وجيسد وأجباد
(قائدة) قال الاخفش
من جموع التكسير فعيل
جمعا الفعل كعبد وعبيد
والفعل بكسر وسكون
كضرس وضرس وهو
اسم جمع عند سيبويه
كالجامل والباقر ومشي
ابن معطى على أنه جمع
تكسير فقال
ثم فعيل كالعبيد قيسوا
قالوا الكليب وكذا الضرس
(قوله وابل) ومثل ابل
وآبال أطل وأطال والأطل
الخاصة (قوله وتقل)
مثل تقل وأتقال جند
واجناد وخفوا وخفاف
وعودوا عواد وغول
وأغوال ومدى لمكيال
وامداء ومثل عنق وأعناق
أذن وأذان وطنب وأطناب
وسمع طنبه وينظر ما معنى

في مكسورها واثنان في مضمومها والجمع انما يقع في الاسماء الاقلا بكسر أوله وسكون ثانيه ومثله
فيقع فيها وفي الصفات النوع (الثاني) مما يجمع على أفعال (الرابع) المؤنث بلا علامة (الذي قبل آخره
مدة) ألف أو ياء سواء فتح أوله أو كسر أو ضم فالمفتوح (كعناق) أنثى الجدي (والمكسور نحو ذراع)
بالذال المعجمة (والمضموم نحو عقاب) طائر معروف (والباء نحو عين) فتقول في جمعها أعنق
وأذرع وأعقب وأمين (وشذ) أفعال (في نحو) مكان (وشهاب غراب) وجنين (من المذكر) نخرج
بالرابعي نحو دار ونار فأدور وأنور ليس بمطر عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو جار وعمود ورغيف وبلا
علامة نحو سحابة ورسالة وجمدة قبل الأخر نحو زنب والي هذين النوعين أشار الناظم بقوله

افعل اسما صح عينا أفعال * وللرابعي اسما ايضا يجعل
ان كان كالعناق والذراع في * مدوتانيث وعد الاحرف

البناء (الثاني) من أبنية القلة (انفعال وهو) جمع (لاسم ثلاثي لا يستحق أفعال) السابق (امالته على
فعل) بفتح أوله وسكون ثانية (ولكنه معتل العين) بالياء أو بالواو (نحو سيف) وأسيف (وثوب)
وأنواب (أولاه على غير فعل) بفتح القاء وسكون العين فيشمل ثمانية أوزان ثلاثة مع فتح القاء (نحو
جل ونمر وعضدو) ثلاثة مع كسر هاء نحو (جل وعنب وابل و) اثنان مع ضم القاء نحو (قفيل وعنق)
فتقول في جمعها اجمال وانمار واهضادوا اجمال بالحاء المهملة واعناب وآبال بإبدال المهملة الثانية ألفا
واقفال واعناق والي ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ما أفعال فيه مطرد * من الثلاثي اسما بافعال يرد

(ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني أن يجيء) جمعه (على فعلان) بكسر أوله وسكون ثانيه
(كصرد) بالصاد والراء المهملة وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طائر صام لله
(وجرد) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من القار (ونقر) بالنون والعين المعجمة والراء
المهملة جمع نقرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير جرم المسافر (وخرز) بحاء معجمة وزا من
معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان ونعران وخزان واليه أشار الناظم
بقوله

وغالبا أعناهم فعلان * في فعل كقولهم صردان

(وشذ نحو ارطاب) جمع رطب (كما شذ في فعل المفتوح القاء الصحيح العين الساكنة نحو اجمال) جمع جل
بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (وأفراخ) جمع فرخ بالفاء والراء والحاء المعجمة وأخبار جمع خبر بالحاء
المهملة والباء الموحدة (وازاناد) جمع زنبالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الأعلى الذي يتدح
به النار والترندة هي السفلى (قال الله تعالى وأولات الأجمال) أجلهن أن يضعن حملهن يقال الحمل بانفتح لما
في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين يحمل النخل قاله القراء وقال تعالى اتخذوا أخبارهم
(وقال الخطيب) بضم الحاء وفتح الطاء المهملة وفي آخره همزة تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء
وهي الضرطة والحطاة أيضا الصرعة يقال حطت الرجل اذا صرعه بالارض واختلف في تلقيبه بذلك
فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطية وقيل لانه كان محطوه الرجل
والرجل المحطوة هي التي لا أنخص لها واسم جردول بن أوس ويكنى أبا مليكة قاله ابن السيد

(ماذا تقول لأفراخ بندي مرخ) * زعب الحواصل لأماء ولا شجر

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان قد سجنه له جوه اياه وأراد بالافراخ بالحاء المعجمة
الاولاد (قوله نحو ارطاب) شمل قوله نحو ارطاب أربع جمع ربع (قوله وأفراخ جمع فرخ) مثل سطر وأسطار (قوله الاولاد
له جوه اياه) فيه نظر قال الصقلي في كتابه مختصر تقييد اللسان وتلقيح الجنان أن عمر حبسه لاجل بيت قاله في الزبير بن بدر وهو

دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي يريد أنت الأكل اللابس وقال له الامام عمر يا خبيث لا تغلظك
 عن اعراض الناس فقال وهو محبوس ماذا تقول الخ وبعد * ألقبت كاسهم في قعر مظلمة * فاعفر عليك سلام الله يا عمر فرق له
 عمر رضي الله عنه وأخرجه وفيه مكان زغب حمر وقوله لا ماء ولا شجر مع ان ذى مرخ واد كثير الشجر كما قال الشارح ولم يبال به انه كره
 في مقام التلطف بعمر وان كان عمر عالما بكثرة شجره (قوله وهو الشعرات الخ) مخالف ٣٠٣ بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين
 الزغب أول ما ينبت من

الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ أو فرخ أو فرخ وخرج بفتح الميم والراء وبالحاء المعجمة
 واد كثير الشجر قر يب من فذك وزغب بضم الزاي وسكون العين المعجمة من الزغب وهو الشعرات
 الأصغر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير أراد ما قولك في أولاد صغار جدا الماء عندهم
 ولا شجر اذا شكوا اليك حاتم (وقال آخر) وهو الاعشى

وجدت اذا أصلحوا خيرهم * (وزندك أثبت ازنادها)

فجمع زند على ازناد وقياسه ازندوسمع أيضا فعل وأفعال في شكل وسمع ولفظ ومحظ ومحل ودرأى
 ورأدوه وأصل اللحين وسطل وحقن وحن ونجد وفردو وجلد وألف وأنف وتلج وليس منه أفنان من
 قوله تعالى ذواتا أفنان اسمها وجمع فن وهو العصن فاما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس
 كصك وصكوك البناء (الثالث) من أبنية القلة (أفعلة) بكسر العين (وهو) جمع (لاسم مذ كرباعي
 بمة) ألف أو ياء أو واو (فيل) الحرف (الآخر) سواء كان مفتوح الفاء أم مكسور رها أم مضمومها
 فالالف مع فتح الفاء (فحوظعامو) مع كسر هانحو (جارو) مع ضمها نحو (غرابو) اليانحو
 (رغيفو) الواو نحو (عمود) فتقول في جمعها على أفعلة طعام وأطعمه وجرار وجرارة وغراب وأغربة
 و رغيف وأرغفة وعمود وعمدة وشذ كتاب وكتب والقياس أكتبة ولم يقلوه قوله المهابة في وقوع في
 الصحاح انك اذا جمعت النار قلت في كثيره نهر وفي قليله أنهر والصواب أنهره كما في المحكم لان النهار
 مذكر والى هذا البناء أشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي عمد * ثالث أفعلة عنهم اطرد
 (والترم) بناء أفعلة (في فعال بالفتح وفعال بالكسر) حال كونهما (مضعف اللام أو معتليا فالاول) وهو
 مضاعف اللام وأراد بضعفها عما ثلثها العين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولا منه من جنس واحد
 (كبتات) بفتح الباء الموحدة وتاءين مشتاتين فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز وقال أبو عبيد معناه
 البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات (وزيام) بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط الذي يشد
 في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع
 والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم أنف البعير وهو من خشب والبرة من صقر فتقول في جمع بتات
 أبتة وفي جمع زمام أزممة والأصل ابتة وأزممة فالتي مثلان فنقلت حركة أو لهما إلى السا كن قبلهما ثم
 أدغم أحد المثلين في الآخر (والثاني) وهو معتل اللام ما كان لامه واو أو ياء (كقباء) بفتح القاف والباء
 الموحدة (واناء) بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعها على أفعلة اقبية وآنية بالف بعد الهمزة والأصل
 آنية بهمزتين مفتوحة فسأ كنة أبدلت السا كنة ألقام من جنس ح كة ما قبلها واليه أشار الناظم بقوله
 وأزممه في فعال أو فعال * مصاحبي تضعيف أو اعلال

الريش وليست الشعرات
 الأصغر على ريش الفرخ
 كما هو ظاهر فلي تأمل
 وان قلنا بحسب الظاهر
 لان الشعرات الأصغر هي
 أول ما ينبت من الريش
 الآن قوله على ريش
 الفرخ غير واضح وقال
 بعضهم الزغب الريش
 الأصغر (قوله فحوظعام)
 مثل طعام وأطعمه قدال
 وأقذلة وهو مؤخر الرأس
 وجواب وأجوبة وقدان
 وأقذنة وزمان وأزمنة
 ونذر غزال وأغزلة (قوله
 نحو جارا الخ) مثل جارا
 وأجرة لسان وألسنة في
 لغة من ذكره ومن آتته
 قال لسان وألسن واحترز
 عنه الموضع بقوله مذكر
 (قوله نحو غراب الخ)
 مثل غراب وأغربة
 حوار واحورة وسجع
 فحد وأنجسدة ورحى
 وأرحية وجاء فعال على
 فعلة قليلا كغلام وغلامه
 (قوله والترم بناء أفعلة
 الخ) وانما الترم أفعلة
 في فعال وفعال المذكورين
 للتلايق حرفان من جنس

واحد من غير ادغام لو قيل اثبت فجمع على فعل وهو مستنقل وأما المعتل اللام فلنلاي يؤدي إلى ما ليس بوجود في اللغة وهو أن يكون
 في آخر الاسم أو قبلها ضمة نحو كسوان لم تغيره وان أبدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبق على حرفين اذا لقيه بعدها سا كن
 كالتنوين فلا يجمع على فعل بضمه من كراء (قوله وزمام) مثل زمام وأزممة خلال وأخلة وهو عود يجعل في عروني الجوائق
 وعنان وأمنة ونبات وأنية (قوله كقباء) ومثل قباء أو آقبية كسواء أو كسبة وسقاء أو آيبعية ورشاه أو أرشية قال الشاعر

فأضطراب القوم اضطراب الارشيه (قوله مع انه ازائدة) قال الدوشري مرقد في خوان فانه رباغي فهو كحمارة وأجره وهو ما يمد عليه الطعام ومثله صوان واصونة ٣٠٤ هـ وفيه نظر في شروح التسويهيل ان حوانا بتشديد الواو واسم لربيع الاول فهو زائدة على أربعة

(تنبيه) سمع جاروجيرة
وقاع وقبعة وفي التزويل
كسر اب بقية (قوله ولادة)
قال بعضهم مسألة ولادة
القول فيه انه جمع ولد
لان الولد وان كان قد
يستعمل للكثرة فلا
ينكر ان يقع على الواحد
فجمع على فعلة كما جمع
أخ على أخوة في العدد
القليل وفي الكثير على
فعلان قال تعالى يوما
يجعل الولدان شيبا كاخوان
في قوله تعالى اخوانا على
سرر واما المقصود في
الاصل ثم جعل دال الاعلى
الشخص وقالوا لدون
بالواو والتيون اه (قوله
تخوصي) يدخل فيه
على وصفه فاجمع على
علة بكسر أوله وسكون
ثانيه يقولون فلان من
عامة الناس أي من
رؤسائهم وكبرائهم والعامه
تقول من عليتهم تشديد
الياء وكسر اللام قبلها
وزعم بعضهم ان ذلك
لانه والصواب الاول (قوله
فعل بضم أوله الخ) ما كان
منه صحيح العين أو
معناها بالواو وسدت ضمة
وما عينه واوقبلت ضمة
كسرة تخوييض وعيس
وعين وسبأ في كلام

الحجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع
الاول فاسما شحيح ونحى وطنين وعي نقار افيها اشعة وأنجية وأظنة وعية مع انها صفات واما عقاب فقالوا
فيه أعقية مع انه مؤنث واما نجد وهي وسدوقح ووقن وخال وقفاو بابو حرة فقالوا فيها أنجدة وأوهية
وأسدة وأقدحة وأقنة وأخولة وأبوة وأفعية وأجرة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان ونضيضة فقالوا
فيها أرة حنة واخونة وانضضة مع انها زائدة على أربعة أحرف واما عيل فقالوا فيه اعولة مع خلوه من مدة
قبل آخره واما جائر وناحية فقالوا فيها ما يجوزة وأنحية مع ان المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء (الرابع)
من أبذية القلة (فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه) لم يطر في شيء من الابذية بل (هو محفوظ) في ستة أوزان
فعل بفتح ثين (نحو ولد ووقى) فعل بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو شيخ وثور و) فعل بكسر أوله وفتح
ثانيه (نحو ثي) بكسر التاء المثناة وفتح النون والقصر كعدى حكا القارسي وهو الامر الذي يعاد مرتين
وفي الحديث لا تني في الصدقة أي لا تؤخذ في السنة مرتين والثاني أيضا الثاني في السيادة وهو الثمان بضم
المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك (و) فعال بفتح أوله (نحو غزال و) فعال بضم
أوله (نحو غلام و) فعيل بفتح أوله وكسر ثانيه (تخوصي وخصي) وجليل فتقول في جمعها على فعلة ولادة
وقبية وشيخة وثيرة وثنية رغزلة وغامة وصدية وخصية وجملة والى ذلك أشار الناظم بقوله
وفعله جمعاً ينقل يدري (ولعدم اطراده قال أبو بكر) ابن السراج (هو اسم جمع لا جمع و) البناء (الاول
من أبذية الكثرة فعل بضم أوله وسكون ثانيه) وهو أخف أوزان الكثرة لكونه ثلاثياً مجردا ساكن
الوسط (وهو جمع لشئين أحدهما قبل مقابل فعلاء) بالمد (كاحمر) وأبيض (أو ممتنعة مقابلة لها) أي
لفعلاء (لما منع خالق نحو أكر) لعظيم الكثرة بفتح الكاف وهي حشقة الذكر (وآدر) بفتح الهزرة
المدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهزرة وسكون الدال وهي الخصة المنتفخة (بخلاف نحو آلى)
عدا الهزرة (لكبير الالية) والاصل آلى بهزرتين مفتوحة فسبا كنه قلبت الياء كنه ألقا كدم (فان
المانع من ألياء) بفتح الهزرة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوقه بياء مثناة تحت ثمانية
(تخالف الاستعمال) فانهم قالوا في المذكر آلى على وزن افعال ولم يقولوا في المؤنث الياء على وزن فعلاء
(والثاني) مما يجمع على فعل (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين (مقابلة لافعل كحمراء) وبيضاء
(أو ممتنعة مقابلة لها) أي لا فعل (لما منع خالق كرقاء) بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرق
وهو انسداد الفرج باللحم (وعفلاء بالعين) المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يجمع في
قبل المرأة يشبه الادرة للرجل (بخلاف نحو عجزاء) بالحجيم والزاي (لكبيرة العجز) فان المانع من أعجز
تخالف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزا ولم يقولوا في المذكر أعجز فلا يقال رجال آلى ولانساء
عجزا الا اذا سمع فليحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادى
وابن عقيل في شرحه ما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطر في هذا النوع
كاطراده في أحر وجر او ما ذكره من انهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل أعجزه وعل أشهر اللغات
وقد حكى امرأة ألياء ورجل أعجزه فعلى هذا يقال رجال آلى ونساء آلى ورجل عجز ونساء عجز وتقول في
جمع نحو أبيض بيض بكسر الاول تخفيفا للعين ثلاثية لجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل
بالكسر والى فعل أشار الناظم بقوله * فعل لنحو أحر وجر * البناء (الثاني) من أبذية
الكثرة (فعل بضم ثين) وهو تدرج حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان أعقبه بفعل بالتحريك

الشارح التنبيه عليه (قوله وهو جمع لشئين) لم يذكر المصنف ولا الشارح المحفوظ من فعل لهما كما فعل فيما سبق وقال لانهما
المصنف في الحواشي يحفظ في سقف وورد صفة لقرس وغير ذلك مما ينه في حواشي الالفية (قوله بضم ثين) أي في الاصل أو في
الحال فالاول يكتب بسكون ثانيه مخفف كتب بضمه والثاني واضح وان كان فعل معتل العين فان كان بالواو وجب التخفيف

استهتقا للضممة على الواو نحو خوان و خون وقد جاء الضم في الشعر قال * وفي الألف اللامعات سور * وهو جمع سوار وان كان بالياء جاز التثنية والتثنية مطلقا لان الياء أخف من الواو نحو عيان وعين الحديد تكون في متاع الفدان بضم الفاء على وزن فعال ويجوز العين بالاسكان وابدال الكسرة من الضمة لثلاثه لثلاثه قلب الياء واو (قوله فعول) ومن ذلك شعروب أي متحسبة الى زوجها وعرب بضم أو وه و ثانيه قال تعالى ابكارا عربا (قوله في اسم) احترز به عن الصفة وشذ صنع ٣٠٥ وصنع و كذا وكثر من الوصف الموثق

و بعضهم جعله مقياسا في الصفة أيضا وسيأتي بعض ذلك في كلام الشارح ومثل صناع وصنع عوان وعون قال الشاعر * بين ابكار وعون * (قوله للموثق من الحجر) قال في الصحاح الاثنان الحجارة ولا تقل اثنان وفي التماموس الاثنان الحجارة والاثنان قليلة اه وظاهر كلامهما انه لا فرق في الحارة بين كونها أهلية أو وحشية وذكره أربعة جمع ونظم ذلك الدنو شري في رسالة فقال أثنى الحجر سميت اثنان بغير تاء أو بتا اثنان والاكثر التجميع ترك التاء وجمعها ابن بلعراء وآتن وآتن والرابع بوزن مفعولاً بوزن شائع تصغيرها آتن بغير تاء وان تشا آتينة كذا في (قوله و كتيب للموثق الخ) ينظر في كون الكتيب مؤثما هل صحيح أو لا (قوله وذلول الخ) مشكل فانه صفة وقد ذكر أولاً انه في

لانها وزان لم يختلفا الا بالحر كة والسكون (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في وصف على فعول) بفتح الفاء (بمعنى فاعل كضبور) وصبر (وعنور) وغيره بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول (و) الثاني (في اسم رباعي) في العدد (بعدة) ألف أو ياء أو واو (قبل لام) صحيحة (غير معتلة مطلقا) من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة (أو غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا) لا غير وما مدته ألف ثلاثة أوزان مفتوح الاول (نحو قذال) للذكر وهو جاع مؤخر الرأس ومعتد العذار من الفرس خلاف الناصية (وأتان) بالثناة الفوقانية للموثق من الحسير (و) مكسور الفاء (نحو حمار) للذكر (وذراع) للموثق (و) مضموم الفاء (نحو قراد) للذكر (و كراع) للموثق (و) ما مدته ياء (نحو قضيب) للذكر (و كتيب) للموثق (و) ما مدته واو (نحو عمود) للذكر (وقلوص) للموثق وهي الشابة من النوق (و) ما مدته ياء أو واو مع التضعيف (نحو سرير) للذكر (وذلول) للموثق (وخرج) بقوله لام غير معتلة (نحو كساء وقباء) فلا يجتمعان على فعل (لاجل اعتلال اللام) لانهما لوجعا على فعل لم قلب الضمة كسرة لتتقلب واو كساء ياء وتسلم ياء قباء فيضيرا على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثي وثن والاصل ثي بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لثلاثه قلب الياء واو كما فعلوا ذلك في أجروادل (و) خرج بقوله غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا (نحو هلال وسنان) فلا يجتمعان على فعل (لاجل تضعيفها) أي اللام (مع الألف) فلا يقال في جمعها هلال ولا سنان لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم (وشذ عنان) بكسر العين لما يقاد به الفرس وفتحها اللطر وفيه تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل (وعنن وحجاج) بحاهم هاء مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب (وحجج) ووطواط بفتح الواو وبهمالين الضعيف ووطط (ويحفظ) فعل بضمين (في) فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما (نحو نمر) صفة نحو (خشن) في فعل صفة نحو (نديرو) في فعيلة مطلقا اسما نحو (صحيحة) وصفة نحو تحسبية وفي فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو نازل وشارف وفي فعل بفتح حين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد أي حانق وفي فعلة بفتح أو وه وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتح حين نحو خشبة وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر والي فعل بضمين أشار الناظم بقوله

وفعل لاسم رباعي بمد * قد زيد قبل لام اعلا لا فقد

بمالم يضاعف في الاعم نحو الالف البناء (الثالث فعل بضم أوله وفتح ثانيه) ولو قدمه على فعل بضمين كان أولى لانه أخف منه (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في اسم على فعلة) بضم أوله وسكون ثانيه ونستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها الصحيح (كقربة) وقرب (وعرفة) وعرف (والمعتل اللام نحو) مدي ووزية ووزي (و) المضاعف اللام نحو (هجة) وحجج (ومدة) ومدد (و) الثاني

(٣٩ تصريح في) اسم رباعي الخ (قوله وفتحها اللطر) بعضهم قال ان العنان بالفتح السحاب فليتأمل (قوله نحو خشبة) مثل خشبة وخشب ناقه ونوق فان أصلها نوق فأنقبت واوها ألقاها تحركه ساوا ففتحها ما قبلها واو في ناقسة أيضا نياني وأينق وأصله أنوق فقدموا الواو هر بان ثقل الضمة عليها فصاروا وناقم قلبت الواو ياء اتعالم التغيير فوزنه أعقل (قوله وزية ووزي) الزبي بالعصر جمع زبية وهي الحفيرة تحفر للأسد وانما تحفر في الرواني وليس يبلغها الاسيل عظيم يقال بلغ السيل الزبي بضرب مثلاللام القطيع الجليل وكذلك جاوز الحزام الطيين اه قاله في مئة الاريسو الطبيان تشية طي على زنة قفل وجذع وهو لدوات الجوافر

والسباع كالضرع اغيرة او تديكون ايضا الذوات الخف والجمع اطباء اه . لخصان من كتاب الصحاح (قوله بفتح اوله وسكون ثانيه) لو ادخل فيه قرينة وبدرة كان حسنا ٣٠٦ وتطويله بلا فائدة وقوله لم أقف الخ مردود فان من حفظ حجة على من لم يحفظ

(قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال الشاعر
 ما نوال الغمام يوم ربيع
 كنوال الامير يوم سخاء
 فنوال الامير بدرة عين
 ونوال الغمام قطرة ماء
 (قوله وفعلة بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمة وتخم) مثله تهمة وتهم
 واما قولهم رطب في رطبة فهو اسم جنس وليس يجمع بدليل تذكيره وتانيته (قوله فاقهما نقصا اللام) صوابه الفاء (قوله نحو حاجة وحوج) قد ذكرنا في باب الجوازم ان حاجة تجتمع على حوائج فانظره (قوله وقامة) مثل قامة وقيم تارة وتيرة (قوله وهو شائع في وصف الخ) لم يذكر انه يحفظ في شيء (قوله وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس) في مفردات الراغب يقال بر اياه فهو بار و بروجع البر ابرار و بررة قال تعالى ان الابرار لفي نعيم وقال في صفة الملائكة كرام بررة خص بها الملائكة في القرآن من حيث انه ابلغ من ابرار فانه جمع بر و ابرار جمع بار و بر ابلغ من بار كما ان عدلا ابلغ

(في الفعلي) بضم الفاء (انثى أفعل) صفة (كالكبرى) انثى الاكبر والوسطى انثى الاوسط (والصغرى) انثى الاصغر (بخلاف حبل) فاقها ليست انثى أفعل لانها صفة لا مذكر لها فلا تجتمع على حبل (وشذ) فعل (في) فعلة صفة (نحو بهمة) بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يذري من أين يوثق لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح (و) فعلى مصدرا (نحو رؤيا) يقال رأى في منامه رؤيا على وزن فعلى من غير تنوين و جمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو نوبة) بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليها الفراء (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام (نحو قرية) وقرى (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (نحو بدرة) بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم و جمعها بدور و بدر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر (و) فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه معتلان نحو (الحية) ولى (و) فعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو (تخمة) بالياء المشددة فوق والحاء المعجمة والي فعل بضم أوله وفتح ثانيه أشار الناظم بقوله * وفعل جمع الفعلة عرف * ونحو كبرى البناء (الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو) جمع (لا سم) تام (على) زنة (فعلة) بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وحجج وفي التنزيل ثماني حجج (وكسرة) وكسر (وقرية) بالفاء والياء المشددة تحت (وهي الكذبة) وقرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغيرة وكبيرة وعجزة وبالتمام نحو عدة وزنة فانهما نقصا اللام وعوض منها التاء والياء أشار الناظم بقوله وفعلة فعل (ويحفظ) فعل باتفاق (في فعلة) واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدره وسدر ولا يقال في تينة واحدة التين بين جملا على سدر وفي المعوض من لامة تاء التانث كعزة وعزى وفي فعلة الاجوف بفتح أوله (نحو حاجة) وحوج وقامة وقوم (و) في فعلى مصدرا (نحو ذكرى) وذكر (و) في فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو (قصعة) وقصع و جفنة وجفن (و) في فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو (ذرية) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء والباء الموحدة كما في الصحاح والضياء وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعها مذرب وصمم والذرية المرأة الحديدية اللسان والصمة الرجل الشجاع (و) في فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو (هدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم أوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء (الخامس فعلة بضم أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعائل) مذكر (على) زنة (فاعل معتل اللام) بالياء أو الواو (كرام) ورماة (وقاض) وقضاة (وغاز) وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية وغز وعلقت الياء أو الواو ألفين لتحررهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حركات فحة للمفرق بين معتل اللام وصحيجها واليه أشار الناظم بقوله * في نحو رام ذوا اضطراد فعلة * فخرج بقوله وصف نحو وادو بالتذكير نحو عادية وبالعقل نحو أسد صارو بوزن فاعل نحو طرف و بالمعتل اللام نحو صارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كى وكماة وفي فاعل اسمان نحو بازو براة وواو وداة وفي فاعل صحيح اللام هادر وهدرة بالذال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء (السادس فعلة بفتحيتين وهو شائع في وصف مذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل) وكلمة (وساحر) وسحرة (وسافر) وسفرة (وبار) و بررة قال الله تعالى وجاء السحرة بايديهم بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه أشار الناظم

من عاقل اه . ويمكن ان يكون كلام المصنف كالناظم متساولا لبراد خوله في قوله وصف لمذكر عاقل صحيح اللام بقوله وقوله نحو كامل لا يقتضى التخصص بما وازن فاعلا وقول الراغب وخص بها الملائكة لا يناسب مذهب أهل السنة من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة وخواص البشر على عوامهم فتعطف له

(قوله وهل هو فعيل الخ) اقتصر في المسئلة السابعة من مسائل قلب الواو يا على نقل الاولين ونسب الاول للحققيين من البصريين
والثاني للبعث اديين وبين وجهه ووضعه فليراجع ولينظروا وجه الثالث المذكور هنا (قوله ٣٠٧ كيس وكيسى) لا يقال كيس

على وزن فيعل كيت فهلا
كان بما جل على فيعل
لانا رانا نقول شرط
المحول ان يدل على آفة
وكيس ليس كذلك (قوله
نحو قرط) مثل قرط جب
تقول في جمعه - مجيبة
والجب البشر العميقة
(قوله وديبة) قال
الدنوشري ينظر هل هو
بقت الانعام اولاً وعلى
الاول ينظر ما المانع من
الانعام اه واقول
سيأتي في شروط الانعام
انه يمنع فيما وزن فعل
ككامل و ذكر الشارح ان
مثلها ما وازنها صدره
لا يجملته نحو جيبة جمع
جب فانه موازن بصدره
لفعل بكسر اوله وفتح
ثانيه فليراجع (قوله نحو
غرد) ومثل غرد نور
تقول فيه ثير بقلب واوه
يا لاجل الكسرة وقالوا
نورة في القطعة من الاقط
فرقابينه وبين الثور من
الحيوان ومثل قرد حبل
وهو ولد الضب تقول في
جمعه حسله كقردة وقال
بعضهم وقد جمع على
فعله فعل بضم اوله وثانيه
نحو طنب وطنبه قال وهو
نادر (قوله وقل في نحو
ذكر الخ) انظر هلا عطفها

يقوله * وشاع نحو كامل وكمله * فخرج بالوصف الاسم نحو واو و بازو بالتذكير نحو طاق وحائض
وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة
بفتحين باطراد وشد في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعلة
وهو سهو وقوله شاع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بظرد لانه لا يلزم من الشياخ الاطراد البناء
(السابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه وهو) جمع (المادل على آفة) من هالك او تو جمع او نقص ما (من
فعيل) حال كونه (وصفا للفعول) فالتو جمع (كجريح) وجرحى (واسير) واسرى (والمالك نحو
قتيل) وقتلى وصرع وصرعى (وجل عليه ستة اوزان مادل على آفة من) ذلك أحدها (فعيل وهدما
للفاعل) لا للفعول (كريض) ومرضى (و) الثاني (فعل) بفتح اوله وكسر ثانيه (كزمن) وزمى وهذان
الوصفان مما يدل على التو جمع (و) الثالث (فاعل كهالك) وهالكى (و) الرابع (فعل) بفتح اوله
وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كمت) أصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن
فقامت الواو ياء وادغمت الياء في الياء اجتماع المثلين وهل هو فعيل بكسر العين أو بفتحها وأبدلت
الفتحة كسرة وفعيل كطويل اقوال محكية في سيد أشهرها اولها (و) الخامس (افعل كاجق) وحقى
(و) السادس (فعلان كسكران) وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص ما ونادر كيس وكيسى
ودر بودرى وجلدو جلدى والى فعلى أشار الناظم بقوله

فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قن

البناء (الثامن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل) حال كونه (اسما بضم الفاء) وسكون العين
ويكون صحيح اللام (نحو قرط) وفرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعاق في شحمة الاذن (ودرج)
بالجيم ودرجة (و) اجوف نحو (كوز) بالزاي وكوزة (و) مضاعفان نحو (دب) وديبة (وقليل في اسم على)
زنة (فعل بفتح الفاء) وسكون العين (نحو غرد) بالعين المعجمة والراء نوع من الكفاة وهو عند الغراء
بفتح الفاء وعند غيره بكسر ها وظاهر الصحاح ان غردة جمع المكسور الفاء (أو بكسر ها نحو قرد) وقردة
بالقاف والراء (وقل ايضا في نحو ذك) بفتحين ضد الاثني وكتف (وهادر) وعاج ووقفة وخطوة واليه
أشار الناظم بقوله
لفعل اسما صحيح لا مفعله * والوضع في فعل وفعل قلله
وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحى ومدى فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء (التاسع فعل بضم اوله
وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف على) زنة (فاعل أو فاعلة) حال كونها (صحيحى اللام) سواء صححت
عينها أم اعتلت (كضارب وصائم ومؤثيها) ضاربة وصائمة فتقول في جمعها ضرب وصوم وشمل نحو
حائض وحيض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين و جائزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه
أشار الناظم بقوله * وفعل لفاعل وفعاله * وصقن * (وندر نحو غاز) وغزى (وعاف) بالعين المهملة
والفاء أى سائل وعنى لا اعتلال لامهما (كناذر) فعل (في نحو) امرأة (خريدة) بفتح الحاء المعجمة وكسر
الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف المحيية أى ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل
الغذراء وجمعها نرد وقالوا آخر القياس (ونفس) وورج (ورجل اعزل) ورجل اعزل اذا لم يكن
معهم سلاح وزعم الاصغها نى ان أفعل لا يجمع على فعل وورد بالسماع كقوله
وأبقى رجالا سادة غير عزل * مصاليت أمثال الاسود الضراغم

على ما قبلها وعبر بموازنها فقال وفي اسم على فعل أو فاعل (قوله وخرج بقوله صحيحى اللام) أى بقول الناظم وانظر لم ترك المصنف
التصريح بهذا الشرط وذكر محترزه (قوله ومدى) بضم الميم وبالذال المهملة مكمل كما يأتي في كلام الشارح (قوله وندر نحو غاز)
المناسب ان يقول وندر في نحو غاز لان المحكوم بندوره هو الجمع ولذا قال كما ندر في نحو خريدة ثم ما معنى التشبيه وهلا عطف ما ندر بوضعه

على بعض هذا وتارة يعبر بقوله وقل تارة بقوله ونذكر فهل لذلك حكمة غير المتقن (قوله وحكايته مشهورة) حاصلها ان الاصمعي قال
 بحضره الرشيدان صداد جمع صادة فخطأه ابن الاعرابي ووجه ذلك ما قاله المصنف (قوله ولا يخفى ضعفه لما فيه من مخالفة الضمائر)
 قد قدمنا في باب الاضافة ان مخالفتها ٣٠٨ فصيح لا ضعف فيه حيث لا الياس وانه وقع في القرآن المجيد فنبداه بعد ما سمعنا ما اعلمه

على الذين بدلوه فاعدا
 الضمير الثالث راجع الى
 الايضاء وهو الى التبديل
 أو الى الايضاء المبديل
 (قوله نحو كعب) ومثل
 كعب وكعب كلب و كلاب
 وكشم وكباش وفحل
 وفحال وذلوه دلاء (قوله
 وقصعة) مثل قصعة
 وقصاع جفنة وجفان
 (قوله يائي العين) احتز
 بقوله يائي العين من نحو
 حوض وثوب فانه يقال
 حياض وثياب وتقلب
 الواو ياء في الجمع لاجل
 الكسرة (قوله نحو ضيف
 الخ) سيأتي انه يجمع على
 ضيفان أيضا والضيف
 مصدر في الاصل يقال ضاف
 ضيفا وضيافة ويستعمل
 المذكر والمؤنث والمفرد
 والجمع بلفظ واحد وفي
 التنزيل هؤلاء ضيفي فلا
 تفضحون وانما ترك على
 لفظه في جميع الاحوال لكونه
 مصدر في الاصل وهو
 أفصح من تانيته وتثنيته
 وجمعه على أي صيغة
 كانت (قوله رقية) مثل
 رقية ورقاب رحية ورقاب
 (قوله وثمره وثمار)
 فيه ثلاث فتحات احترازاً
 من نحو ثمره بفتح فضم
 لغقة في ثمره بالفتحة فلا

وفارق باب آخر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول عصا أو سيقاً أو رمحاً زالت عنه الصفة * البناء
 (العاشر فقال بضم أوله وتشديد تانيه وهو) جمع (لوصف) لذكر (على) زنة (فاعل صحيح اللام) سواء
 كانت لامة هـ همزة أم لا (كصائم) و صوام (وقائم) وقوام (وقارئ) وقراء (قيل ونذر) ففعال (في)
 جمع (فاعلة كقوله) وهو القطامي

أبصارهن الى الشبان مائة * (وقد أراهن عن غير صداد)

قال الموضع في الحواشي لأعلم أحدا ذكر بحيث في فاعله للمؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين
 الاصمعي وابن الاعرابي (والظاهر ان الضمير) المؤنث (للإبصار للنساء) لانه يقال بصر صاد كما يقال
 بصرحاد (فهو جمع صادلا) جمع (صادة) لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لفاعله انتهى ولا يخفى
 ضعفه لما فيه من مخالفة الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه (و) نذر فعال (في) فاعل (المعتل)
 بالواو والياء (كغزاة) جمع غاز (وسراء) جمع سار والاصل غزا ووسراى قلبت الواو والياء همزة لتطرفها
 أثر ألف زائدة (الحادي عشر فعال بكسر أوله وهو) يكون جمعا (اثلاث عشرة وزنا الاول والثاني فعل
 وفعلة) بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما (اسمين أو وصفين) غير يائي الفاء والعين فالاسم
 منهما (نحو كعب) وكعب (وقصعة) وقصاع (و) الصفة منهما نحو (صعب) بمهملتين وصعب
 (وخذلة) وخذال بالخاء المعجمة والذال المهملة تمتلئة الساقين والذراعين (ونذر) فعال (في) جمع فعل
 (يائي الفاء نحو يعر) بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي بر بط في الزبية للاسديقع فيها
 وفي المثل أنزل من يعر (أو) يائي (العين نحو ضيف) وضياف (وضيعة) بالضاد المعجمة وضياع واليه
 أشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما * وقل فيما عينه اليانها

الوزن (الثالث والرابع فعل وفعلة) بفتح أولهما وتانيهما حال كونهما اسمين (غير معتلى اللام ولا
 مضعفهما كجمل) وجمال (وجبل) وجمال بالجم فيهما (ورقية) ورقاب (وثرية) وثار فخرج نحو قتي
 وعصى لا اعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذوذ طلال وحسان والى ذلك أشار
 الناظم بقوله وفعل أيضا فعال * ما لم يكن في لامة اعتلال
 * أو يك مضعفا ومثل فعل في ذواتها *

الوزن (الخامس والسادس فعل) بكسر أوله وسكون تانيه (كذئب) وذئاب (وبشر) وبشار (وفعل)
 يضم الفاء وسكون العين (كدهن) ودهان (ورمح) ورماح وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين
 احترازاً من نحو جلف و - لم بشرط تانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كدي قاله
 المرادي أخذ من التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل مع فعل فاقبل * الوزن (السابع
 والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه) صحیحی اللام (كظريف) وظراف (وكريم) وكرام (وشريف)
 وشراف (ومؤنثاتها) كظريفة وظرافة وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني وولي ومؤنثهما
 لا اعتلال اللام وبخلاف نحو جرح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي بفعلهم جدا إذا بكسر الجيم قال
 الفرعاء والزجاج هو جمع جذبه مثل قميل وثقال والجذبة بمعنى الجذوذ وهو المكسور وقاله الواحدى
 في البسيط فاقضى هذا ان فعلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضع في

تكسر وانما يجمع جمع مؤنث فيقال ثمرات وكل ما كان كذلك فانه لا يجمع الا بالالف والتاء كصدقة وصدقات وأماسر الحواشي
 في شجرة العشاء فاسم جنس كالتمر وليس يجمع ويجمع بالالف والتاء (قواد ورمح) مثل رمح ورماح قرط قرطاط (قوله كدى)
 أي يضم الميم وسكون الهمزة سيأتي قريبا في كلام الشارح معناه ويؤيد في بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والهمزة وفيه انه

يتكرر مع ظي والغرض التمثيل لفعل مثلث الغاء (قوله وهو يرض) قال في المصباح عوض الشيء عوضا من باب تعب واعتناص صغبتا فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه (قوله وأنتم قيام) التلاوة فاذا هم قيام (قوله وفي فعل يفتح أوله وكسر ثانيه الخ) قال الدنوشري قد يجمع أيضا على فعال بضم أواء قال بعضهم والضمة فيه بدل من الكسرة للدلالة على القوة كما أبدلت الفتح في سكرى وفعال بالضم جمع عزيز لم يسمع إلا بجمع ربي على وزن جبلي وهي الشاة التي وضعت حديثا وفرار جمع فرير وهي البقرة الوحشية وقيل الفرار واحد مثل طويل وطوال وتوأم جمع توأم وهو معروف وعراق جمع عرق وهو العظم الذي أخذ عنه اللحم وعوام جمع عام اسم لصنم كذا في القاموس ورنال جمع رنل كمنرو وهو الأثني من أولاد الضأن وظوار جمع ظنرو وهي المرضعة والنشاط جمع بسط بكسر الباء وهي الناقة التي تخلي مع ولدها لا يمنع منها والشاة جمع ثني وهو المحقر ٣٠٩ من الناس والنزال جمع نذل وهو الخسيس المحقر

الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي فعيل وصف فاعل ورد * كذا في أنشاه أيضا طرد

(والخسة الباقية) من الثلاثة عشر بناء على فعال (فعالان) بفتح الغاء (صفة وموئناة فعلى) بالالف (وعلانة) بالباء (وعلانان) بضم الغاء (صفة وأنشاه فعلانة) بالياء لا غير ففتح الغاء (كغضبان) وغضاب (وغضبي) وغضاب (وندمان) وندام (وندمانة) وندام (و) مضمه وم الغاء نحو (نحصان) ونحاص (ونحصانة) ونحاص وفي الحديث تغض ونحاص وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وشاع في وصف على فعلانا * أو أنشيه أو على فعلانا

ومثله فعلانة (و) العرب (الترمو في فعيل وأنشاه إذا كانوا في العينين صمحي اللامين كطويل وطويله أن لا يجمع إلا على فعال) بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فعلا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماه وكرام وطريريف وطريراف وطريراف وشريريف وشريراف وشريراف وانما يشار كها نحو وطويل في ذلك لقوله قال في المحكم قال ابن جنى لم يأت فعيل صفة عينه أو وفاءه ولا م صمحيان إلا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويبت من قولهم سهم صويبت أي صائب قال وأما العويص فإنه وان كان صفة إلا أنه صار اسما انتهى وإليه أشار الناظم بقوله * وأزمه في * نحو طويل وطويله تني * (ويحفظ فعال في) وصف على فاعل (نحو راع) وراع في التزويل حتى يصدر الرعاء (وقائم) وقيام وفي التزويل وأنتم قيام (وآدم) بهمزة ممدودة وهيم مشددة من أم بمعنى قصد وأصله أمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماتل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل وبنه وجعلنا للفقير اماما أي قاصدين لهم (وموئناة) كراعية وراع وراثة وقيام وامة وامام (و) يحفظ في وصف على أفعال (أعجف) أي هزيل وعجاف وموئناة عجماء وعجاف ومنه سبع عجاف لأن مفردة بقرة عجماء وحكي الفارسي وأبو حاتم أجرب وجراب زاد أبو حاتم أبطح ويطاح قاله ابن سيده في شرح اصطلاح المنطق فسقط ما قيل أن أعجف لا ثاني له (و) في وصف على فعال بتخفيف العين نحو (جواد) بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قابت الواو وباء لوقوعها أثر كسرة قال * وحتى الجياد ما يقدر بارسان * (و) في وصف على في فعل نحو (خير) بفتح الخاء وتشديد الياء المشناة تحت المكسورة وخيار (و) في وصف على فعلا نحو (بطحاء) ويطاح (و) في وصف على فعلى بضم الغاء نحو أشي وأناث وفي اسم على فعول بفتح الغاء نحو (قلوص) وقلاص وفي فعل يفتح

والرذال جمع رذل وهو ما يسترذل والرجال جمع رجل وجاء على فعال غير جمع لفظ كثيرة نحو الرقاق والرقاق والغراب والعقاب والرخام والصراخ ولاه طمع في حصرها وقد نظم جار الله الزنجشري الجوع التي آتت على فعال بالضم بقوله ما سمعنا كلما غير ثمان هي جمع وهي في الوزن فعال فرباب وفرار وتوأم وعراق وعوام ورنال وظوار جمع ظنرو بساط جمع بسط هكذا فيما يقال ولما كتبه عبد الله الدنوشري زيادة عليه وثناء ونزال ورجال بانضمام الراء قالوا انتهى وله رسالة لطيفة

تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذلك كرايات الزنجشري أنه ذيلها بابيات وهي

وجفال وكتاب وأناس * وقراد وكذا قيل ذبال
وكذا باب رباع ثم قد في * ل اسم جمع بعضها هذا احتمال
منكم والجمال الكثير ومثله الكتاب بالثاء وينظر ما مفردهما والانس بمعنى الناس وينظر ما مفرد وهو القراد جمع قرادة والذبال جمع ذبال السراج والقماذ كرفي النظم تفسيره والسحاح جمع سح المطر والرعاء جمع راع والجمال جمع جمل ورباع وبابه في الاسماء المعدولة قال وقد ذيل السيوطي في المزهري على أبيات الزنجشري فقال قلت قد زيد ثناء وبراء * ونذال ورنال وجمال وكشام في كتابي ليس مع * كتب القالي فيها يا رجال ومراده ان بعض ذلك في كتاب ليس لابن خالويه وبعضه في أمالي القالي

(قوله الاتنى من ولد الضان) والذ كرى قال: جل (قوله كسبح) مثل سبغ وسباع رجل ورجال (قوله ووعل) الوعل الكيش الجبلى (قوله على غير القياس) فيه تامل ٣١٠ وعليه فيسثنى فعل بفتح الفاء وكسر العين من قول الناظم وغير ما أفعلى فيه مطرد *

من الثلاثى اسما يافعال

أواه وكسر ثانيه نحو زخل وزحال وهو بالزاي والخاء المعجمة الاتنى من ولد الضان وفي فعلة بفتح أو اه
وكسر ثانيه نحو غمره ونمار وفي فعلة نحو عباة وعباة وفي فعلة بضم أو اه وسكون ثانيه نحو برمة وبرام
ونطقة ونطاف وفي فعل بضم أو اه وفتح ثانيه كرسع ورباع وفي فعل بضمين نحو جدو جادو وفي فعليل
نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح أو اه وضم ثانيه كسبغ وسباع وفي فعلة بفتح الفاء وسكون العين
كضبان وضباع البناء (الثاني عشر) من أبدية الكثرة (فعل بضمين ويطردي) ألقاظ (أربعة
أحدها اسم على فعل) بفتح أو اه وكسر ثانيه (نحو كبد) وكبود (ووعل) ووعول (وهو) أى فعول
(فيه) أى فى فعل (كاللزم) واليه يشير قول النظم * ويقول فعل نحو كبد * يخص غالباً ومن غير
الغالب نحو نمر ونمار (وجاء فى نحو نمر ونمر على القياس ونمر) بضمين على غير القياس (قال) حكيم
ابن معية الربيعي (فيها عياييل أسود ونمر) أنشد سيبويه فقال ابن الضائع أراد نمر بسكون الميم ثم نقل
أو اتبع (و) قال غيره (قد يكون مقصوراً) أى مختصراً (من نمر) فخذفت الواو (للضرورة) وقالوا
أيضاً (فى جهة) (انمار) على غير القياس فتحصل فى جمعه أربعة أوزان واحداً قياسى وهو نمر وثلاثة
على غير القياس وهى نمار وانمار ونمر والعياليل جمع عيل واحداً العيال قاله الصغاني (والثلاثة
الباقية) من الأربعة المطرد فيها فعول (الاسم الثلاثى الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء) ليس
عينه واوا (نحو كعب) وكعوب (وقاس) وفلوس ونوح عنه نحو حوض فلا ينفاس فيه فعول وشذفي
فوج فووج وهم الجماعة من الناس (ومكسور هان نحو جل) بالمهملة وجول (وضرس) وضروس
(ومضه ومهان نحو جند) وجنود (وبرد) وبرود واليه أشار الناظم بقوله كذا يطرد فى فعل اسما
مطلق (الفا) (الثلاثة) من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول (أحدها معتل العين كحوت) فان جمعه
حيتان (والثاني معتل اللام كدى) فان جمعه أعداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال فى المحكم
المدى من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابى هو مكيايل ضخم لاهل الشام وأهل مصر والجمع أعداء
وقال الجوهري هو القفير الشامى وهو غير المذ (وشذفي) جمع (توى) بنون مضمومة بعد هاء همزة
ساكنة (توى) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء (قال) الشاعر

(خلت الأياصر او توى) * محاورها كاشربة الاضين

فلا حرف استثناء وياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ابصر
جبل قصير يشدق أسفل الجباة الى وتندوا توى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع توى وهى
حفيرة تجعل حول الجباة لتلايد خله ماء المطر وأصل الجمع توى على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء والضممة كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت احدى اليامين فى
الأخرى لتماثلها فصار توى ياء يقال فيه أيضاً توى بكسرتين اتباعاً لكسرة الهمزة وأنا توى يقدمون
الهمزة ثم يقولون آنا على القلب مثل أبأر وأبار والاضين بكسر الهمزة جمع اضاعة وهى الغدير (و)
المستثنى (الثالث) من فعل بضم الفاء (المضاعف) فانه لا يجمع على فعول (كبد) بضم الميم المكيايل فانه
يجمع على امداد (وشذفي) جمع (حصى بالجاء المهملة) المضمة ومرة والصاد المهملة (وهو الورس) كما قال
الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشة كأن الحصى فيها اذا ما الماعظ اطها سخينا
(حصوص) فاعل شذ (ويحفظ) فعول (فى فعل) بفتحين اسما (كأسد) وأسود (وشجن) بالشين المعجمة
والجيم المحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضاً الحزن والجمع أشجان (وتدب) بفتح النون

برد
(قوله وضرس) مثل
ضرس وضروس عرق
وعروق وجذع وجذوع
واص واصوص وديك
ودبوك وفيل وفيلون ونحى
ونحى (قوله جندو جنود)
ويجمع أيضاً عليه فعل
بكسر أو اه وفتح ثانيه
نحو ضلم وضلوع ويجمع
عليه أيضاً فعل نحو بعول
و بعول و بطن و بطون
ونسر ونسور ودلو ودلى
وندى وندى وجمع عليه
دواة أيضاً ماء أيضاً دواة
ودوى كنواة ونوى الظاهر
انه ليس بجمع (قوله وبرد
وبرود) مثله بروج وبروج
(قوله اذا ما الماعظ اطها
سخينا) قال فى الصحاح
فى مادة سخا سخا يسخو
وسخى يسخى قال عمرو
ابن كلثوم اذا ما الماء
خالطها سخينا أى جلدنا
باموالنا وقول من قال
سخينا من السخونة
تصب على الحال فليس
بشى وقال فى مادة سخن
سخن وسخين قال ابن
الاعرابى مثل مبرم
وبريم وأنشد
مشعشة كأن الحصى فيها

اذا ما الماعظ اطها سخينا قال وأما قول من قال جلدنا باموالنا فليس بشى (قوله كأسد وأسود) مثله ساق والبدال
وسوق وعصا وعصى وتفاوتى (قوله والذال) الظاهر انها المعجمة وانما لم يذكرها كثرة ما تقدم له عند الكلام على أفعال
فانه ذكر هناك انها معجمة (قوله كحوت وحيتان) مثله عود وعيدان وغول وغيلان وينظر هل مثل ذلك كوزو كيزان أو لا

(قوله أو على فعل بفتحين الخ) قال الدنوشري لم يشترط فيه اعتلال العين وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله يرشد الى اشتراط اعتلال عينهما انتهى وأقول هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناظم وغيره وعبارة ابن الناظم ويطرد فعلا في جمع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وتاج وتيجان (قوله كتاج وتيجان) قال الدنوشري شبه قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وخرّب وخربان وحينئذ فاقراد المصنف له بالذكر فيما يأتي ونصه على انه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليتأمل اه فانظره مع قوله أولا وقد يقال ان التمثيل يرشد الى اشتراط اعتلال العين (قوله وجمعه صيران) ٣١١ يجمع أيضا على فعلا في فعل كعبد وعبدان وثور

والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب (وذكر) بفتحين مقابل أنثى والجمع ذكور ومطلل وطلول البناء الثالث عشر فعلا بكسر أوله وسكون ثانيه وهو يطرد أيضا في) ألفاظ (أربعة اسم على فعال) بضم الفاء (كغلام) وغامان (وغراب) وغربان (أو على فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كصرد) لظاير وصردان (وجرد) بالجيم والراء والذال نوع من القثران والجمع جردان (أو فعل) بضم أوله وسكون ثانيه حال كونه (واوى العين كحوت) وحيثان (وكوز) وكيزان بالزاي (أو على فعل) بفتحين (كتاج) بالجيم وتيجان (وساج) وسيجان (وخان) وخيلان وهي النقاط المخالفة لبقية لون البدن (وجار) وجيران (ونار) ونيران (وقاع) وقيعان والالف في الجميع منقلبة عن واو الا في حال فانها منقلبة عن ياء والحال أخوالا م ألفه منقلبة عن واو وجمعه أخوال (وقل) فعلا في) فعل بكسر أوله وسكون ثانيه (نحو) حسل وحسلان وخرص وخرسان وخشف وخشفان وخيط وخيطان ورثدورثدان وشقدوشقدان وشيخ وشيخان (صنو) وصنوان ووقنو ووقنوان هذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جنى ونظمها ابن مالك في بيتين فقال

للحسل والخرص في التفسير فعلان * وهكذا قل خشقان وخيطان

رثدورثقد وشيخ هكذا جمعت * ومثل ذلك صنوان ووقنوان

الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطع النعام والرثد المثل وأيضاً فرع الشجرة وقيل مالان من أغصانها والشقد ولد الحر باء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان (و) في فعل بفتحين نحو (خرّب) بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الجباري سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الضياع (و) في فعال بفتح أوله نحو (عزال) وغزلان (و) في فعال بكسر أوله نحو (صوار) بكسر الصاد المهملة وحكى ضمها وهو القطيع من يقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو باء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) في فاعل نحو (حائط) وخيطان (و) في فعيل نحو (ظلم) بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها (و) في فعول نحو (خروف) وخرقان وفي فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان أو على فعال نحو شجاع وشجعان البناء (الرابع عشر) فعلا بضم أوله وسكون ثانيه ويكثر في) ألفاظ (ثلاثة في اسم على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (كظهر) بالمسألة وظه-ران (وبطن) وبطنان (أو فعل) بفتحين حال كونه (صحيح العين كذكر) وذكران (وجذع) للثني من المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي هذا مثال أبي حيان وهو خطأ لأن جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصل لا باعتبار غلبة الاسمية (أو) على (فعيل كقضيبي) وقضبان (ورقيق) ورغقان (وكثيب) وكثبان (وقل) فعلا بضم الفاء (في) فاعل (نحو ركب) وركبان وركبان وركبان ويجمع راجل على رجل كعقب ورجالة ورجال (و) في أفعل نحو

كعبد وعبدان وثور
وثيران وفعل بضم ففتح
كنغر وهو العصفور
وتغران وفي الاثر بآباء عمير
ما فعل النغير (قوله ظلم)
الظلم أيضا اللبن قبل
ان يروب يقال ظلمت
الرجل اذا سقيته الظلم
وظاهر كلام الشارح انه
بهذا المعنى لا يجمع على
ظلمان فليتأمل وذكر
بعضهم ان القاموس
ليس فيه الظلم بمعنى اللبن
قبل ان يروب فليحذر ذلك
(قوله على فعل بفتح
أوله الخ) هو شامل لمعتل
العين أو الفاء أو اللام
نحو بيتا ويعروجدى
وظاهره ان الجميع يجمع
على فعلا فليتأمل
وقوله أو فعل بفتحين
لم يشترط فيه أن لا يكون
معتل اللام ولا أن لا يكون
معتل الفاء وكذلك
يشترط في فعيل صحة
العين ولا صحة اللام ولا
صحة الفاء فليتأمل وليراجع
الاسموني وغيره (قوله

وذ كرود كران) مثل ذكر وذ كران جل وعلان (قوله على رجل الخ) فيه نظر لان فعلا بفتح أوله لا يكون جمعا على الصحيح (قوله ورجالة) أي بفتح الراء وتشديد الجيم وبالتاء وقوله ورجال أي بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء أو أمار جلة بفتح الراء وسكون الجيم فليس يجمع بل اسم جمع كافي الشافية لان فعلا ليس من أبنية الجوع ونقل ابن الخباز عن ابن السراج انها لم تأت جمعا الا لهذا الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر انه ليس المراد بالرجل خلاف المرأة لانه لم يرد رجلة بمعنى رجال وانما ورد رجلة بمعنى الرجالة وهم بخلاف الفرسان وحينئذ فرجل بمعنى الرجل خلاف الفارس

(قوله نحو أسود وسودان) يجمع أيضا على إعلان يكسر فسكون كذئب وذئبان وزق وزقان قال ابن معطي وجاء كالدثبان والزقان ودخل في قوله أو على فعييل فطلم فانه يجمع على ظلمان بضم الظاء وكسرها كما نبت عليه الشارح سابقا (قوله كحوار) هو ولد الناقة لم يقطم (قوله ويستثنى من ذلك ضعيف) كان ينبغي ان يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلاء ولا على أفعلاء وإنما يجمع على فعال كما تقدم وكأنها كتفي يتقلده (قوله فان العقل الخ) فيه نظر فانه قديدي ان العقل والشعر من الغرائز وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره عما فسره قبل مشكل فليتأمل (قوله كخاتم) مثل خاتم وخواتم دائق ودوانق فيمن فتح النون وانما قلبت ألفه في الجمع واوالا جل ألف الجمع وكان قلبها الى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفعل نحو صيرف وصيارف او جملا على التخصير

(أسود) وسودان وأجر وجران وزعم الفراء ان سودان وجران جمع سود وجر فهو جمع الجمع لاجمع المفرد وورد بان فعلاء لا يجمع على فعلاء لان (و) في فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحواران والكثير حيران و(زقاق) بزاي وقاتين وهو والسكة وزقان بادغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المتلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء (الخامس عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه ويطردي في فعل) وصف المذكر عاقل (بمعنى فاعل) أو بمعنى مفعول أو مفاعل حال كونه (غير مضاعف ولا معتل اللام) فالاول (كظريف) وظرفاء (وكريم) وكرماء (وبخيل) وبخلاء والى ذلك أشار الناظم بقوله
 ولا كريم وبخيل فعلاء * كذا لما ضاهاها ما قد جعل

ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيديويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسبيح بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلم فانه يقال في جمعهما اسمعاه وألماه قاله ابن مالك وشوح فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى يجالس ويحاطفانه يقال في جمعهما اجلساء وخاططاه وشذ أسير واسراء وقيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول (وكثر) فعلاء (في فاعل دال على معنى) غير مكتسب (كالغريزة) بالغين المعجمة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع الانسان عليها (كعاقل) وعقلاء (وصالح) وصلاحاء (وشاعر) وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب (وشذ فعلاء في نحو جبان) وجبناء (وخليقة) وخلقاء قال سيديويه وقولهم خلقاء محمول في المعنى على خليف لانه لا يقع الاعلى مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره وقال أبو علي جمع خليفة خلائف على حد كرائم أمواهم جمع كريمة (وسمع) بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره طاء مهملة الكريمة وجمعهم سمعاء لا بالحاء المعجمة خلافا لابي حبان (وودود) وودوداء ورسول ورسلاء لانها ليست على فعييل ولا على فاعل البناء (السادس عشر أفعلاء بكسر تائه وهو نائب عن فعلاء في المضعف) من فعييل بمعنى فاعل (كشديد) وأشداء (وعزيز) وأعزاء (وفي المعتل) اللام من فعييل بمعنى فاعل (كولي) وأولياء (وغني) وأغنياء ونائب أفعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضعف لانهم لو قالوا في غني غنياء لتجرأ حرف العلة وانفتح ما قبله فينة قلب ألفا قبلته في ألفان فتحذف احدي الالفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده ألف فلا يعتل لاجلها ولو قالوا شدداء التي حرف التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يلغم وشذتق و تقواء وسخى وسخواء (وشذ) أفعلاء (في) غير المضعف والمعتل (نحو نصيب) وأنصباء (وصديق) وأصدقاء (وهين) وأهونا وأما طنين وأظنا فشانوان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو وصفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لاصفة والى ذلك أشار الناظم بقوله ونائب عنه أفعلاء في المعتل * لا ما ومضعف وغير ذلك
 البناء السابع عشر فواعل ويطردي) الفاظ (سبعة) ثانيها ألف زائدة أو واو وغير ما حقه بخماسي وذلك (في فاعلة اسميا) كانت (أوصفة كناية كاذبة خاطئة) فناسية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب وخواطئ (وفي اسم على فوعل كجوهر) وجواهر (وكوثر) وكواثر (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبعة) وزولمع والصومعة بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحة من رؤساء الجن ومنه سمي الاغصان زوبعة وهي ريح تشير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عمود قاله في الصحاح (أو) اسم على (فاعل بالفتح) في العين (كخاتم) على احدي اللغتين وخواتم (وقالب) على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطابع (أو) اسم على

(فاعلاء)

(قوله وراهطاء) ثم في باب المقصور والممدود تسمية الثلاثة بغائبا فعلى له اسمين (قوله وكاهل) مثل كاهل وكواهل خالدون وخوالده وخاتم وخواتم فيمن كسر ثانيه وقد يجمع فاعلا اسما على فعلا ن نحو حائط وحيطان والياء ٣١٣ فيه نقابة عن اولاده من حاط

(فاعلا بالكسر) في عينه وبالمد (نحو قاصعاء) وقواصع (وراهطاء) ورواهط وناقعاء ونواقي والثلاثة أسماء لحجر البرقع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعها والقاصعاء بالطاء والصاد والعين المهملتين نقرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسده به فم الحجر لثلا يدخل عليه والناقعاء بالنون والقاء والفاء حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يروعه فاذا أتى من قبل القاصعاء ضرب الناقعاء برأسه فخرج (أو) اسم على (فاعل) بكسر العين (كجائر) وجوائر وهو بالحجم والزاي الخشبية المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل الخشبية التي يحمل عليها خشب البيت (وكاهل) وهو مجتمع الكتفين وكواهل (أو في وصف على فاعل) بكسر العين (لمؤنث) لا تدخله تاء الفرق (كحائض) وحوائض (وطائق) وطوائق (أو) وصف على فاعل (لغير عاقل) عن المذكر (كصاهل) صفة قرس وصواهل (وشاهق) صفة سكان وشواهق وطالع صفة نجوم وطوالع (وشذ) فواعل من وصف على فاعل لمد كرعاقل فن ذلك قولهم (فوارس) في جمع فارس (ونواكس) في جمع ناكس قال القرزدي

واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم * خضع الرقاب نواكس الابصار

(و) في جمع سابق صفة لمد كرسوايق (و) في جمع هالك (هو الك) قال

وأيقنت أني عند ذلك نائر * غداة اذا وهالك في الهواك

وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وان جمع لفاعله وكانه قيل طائفة هالكه وطوائف هو الك وكذا الباقي نقله الموضع في الحواشي وأقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسنه انتقاء الشريعة بين المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة وأما هالكه فالحق في الهواك والامثال كثير اما تخرج عن القياس وأما نواكس فضرورة وتخرج بقولنا ثانيها ألف زائدة نحو آدم فان ألفه غير زائدة فيقال في جمعه أو آدم بزنة فاعل لافواعل ويقولنا أو واو غير ملحقة بخماسي نحو فدوكس فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فدا كس بزنة فعلاق لافواعل والى ذلك أشار الناظم بقوله

فواعل لفعول وفاعل * وفاعلا مع نحو كاهل

وطائض وصاهل وفاعله * وشذ في الفارس مع ما مثله

البناء (الثامن عشر) فعائل وينظر في كل رباعي مؤنث ثالثة ممدودة سواء كانت المدة ألفا أو ياء أو واو أو سواء كان اسما أو صفة (سواء كان تانيته بالتاء كسجاية) وسجائب (وصحيقة) وصحائف (وحلوبة) وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذؤائب وظريفقة وظريفق (أو) كان تانيته (بالمعنى كشمال) بكسر الشين مقابل يمين ويقته جها ربح تهب من ناحية القطب وجعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكي الأحياني في جمع أسماء الرياح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب (وعجوز) وعجائر (وسعيدة علم امرأة) وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان تانيته بالالف المقصورة كجباري وجباري أو بالمدودة كجاولا وجلائل بالحجم قرية بناحية فارس وشذضرة وضرة وكنة وكنائين وظنة وظنائين وحره وحرائر لانهن ثلاثيات واليه أشار الناظم بقوله

ويعائل أجمعن فعاله * وشبه ذاتاء أو عزاله

البناء (التاسع عشر) فعالي بفتح أوله وكسر رابعه وينظر في ألفاظ (سبعة) أحدها (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (كومات) وهي الفلاة الواسعة التي لانبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء (و) الثاني (فعلاء) بكسر أوله وسكون ثانيه (كسعلاء) بالسين والعين المهملتين أخت الغيلان وجمعها سعالي قال * عجائر مثل السعالي نجسا * (و) الثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه

يحوط لسكونها وانكسار ما قبلها وغاها وغيطان وجان وجمان وحاجر وجزان وهو ما يسلك الماء من شفة الوادي وقد يجمع على فعلا بضم الفاء نحو فائق وفائقان لطمئن من الارض (قوله وهو مجتمع الكتفين) عرفه غيره بقوله هو مغرز العنق من الظهر (قوله فدوكس) فيه نظر لانه أسلف ان الواو تانيته والواو في فدوكس ثالثة فكان الصواب التمثيل بنحور ذق وهو قصر بالحيرة (قوله بكسر الشين الخ) يعني انه يصح ان يضبط في كلام المصنف بالكسر والفتح لان كليهما يجمع على فعائل بدليل الآية وكلام الأحياني واعلم ان الشمال بالكسر يأتي بمعنى الطبع ويجمع على شمائل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الانسان (قوله قال الله تعالى عن اليمين والشمائل) اعلم انه سبحانه أفرد اليمين مراعاة لفظ ما في قوله أو لم يروا اليها خالق الله من شيء يتقيا ظلاله وجمع تانيا مراعاة لمعناها وقيل في الآية غير ذلك وقد أفرد الكلام

(٤٠ تصحيح في) وعلى الآية الشريفة السهيلي برسالة لطيفة (قوله أخت الغيلان) ضبط لفظ أخت في النسخة المصححة بخط الشارح بضم الهزرة وبعد الحاء تاء مثناة ولفظ الغيلان بكسر العين فالمراد اخوتها الغيلان في كونها نوعين من الجن كما

يدل عليه كلام القزويني في عجائب المخلوقات (قوله دقاق القطن) بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط في النسخة الصحيحة بخطه (قوله
وصحاري) أصله صحاري بالتشديد ٣١٤ قال في الصحاح وأصل الصحاري صحاري بالتشديد وقد جاء ذلك في الشعر لأنك إذا جمعت صحراء

أدخلت بين الحاء والراء
ألفا وكسرت الراء كما يكسر
ما بعد ألف الجمع في كل
موضع نحو مساجد وجمعها فر
فتقلب الألف الأولى
التي بعد الراء ماء للكسرة
التي قبلها وتمقلب
الألف الثانية التي للتانيث
أيضا بفتحة ثم حذفوا
الياء الأولى وأبدلوا من
الثانية ألفا فقالوا صحاري
بفتح الراء لتسلم الألف
من الحذف عند التنوين
وإنما فعلوا ذلك ليقر قوا بين
الياء المنقلبة من الألف
للتانيث وبين الياء المنقلبة
من الألف التي ليست
للتانيث فهو ألف مرعى
أقول أرامي ومغزاي
وبعض العرب لا يحذف
الياء الأولى ولكن يحذف
الثانية فيقول الصحاري
بكسر الراء وهذه صحاري
تقول جوارا تهى كلام
الصحاح (قوله وهجرع)
قال في الصحاح المجرع
مثال الدرهم الطويل (قوله
الأوصاف على إعلان) أي
فاطلاق المصنف مقيد
بغير ذلك (قوله وحيط) أي
بكسر الباء يقال حيطت
الشاة فهي حيط إذا كثرت
من الأكل حتى انتفخ
بطنها وفي الحديث إن
عمانيت الربيع ما يقتل
حيطا أو يلم ومنه سمى الحرث بن عمرو بن تميم الحيط وولده يسمون الحيطات (قوله والقبطية ثياب بيض الخ) أي بكسر
القاف قال في الصحاح القبط أهل مصر إلى أن قال والقبطية ثياب بيض رفاق من كتان والجمع قباطى وفي

(كبرية) بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعاقب باصول الشعر مثل نخالة
الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هيار (و) الرابع (فعلوة) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم
ثالثه وفتح رابعه (كعرقوة) بالعين والراء المهملة والياء المهملة وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو
وجمعها عراق (و) الخامس (ما حذف أول زائديه من نحو حبنطى) بفتح الحاء المهملة والياء الموحدة
وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والألف ليلحق بسفر رجل فاذا
حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط (وقادسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم
السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق بفتح حذوة فاذا حذف أول
زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاس واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيه ما فانه يقال في
جمعهما حباتط وقلاس على زينة فعال (و) السادس (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت
(كصحراء) وصحار (أو صفة لا مذكر لها كعذراء) وهي البكر وعذار (و) السابع (ذوالالف المقصور
لتانيث كجبل) وحبال (أو الحاق كذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون القاف وفتح الراء المهملة وهو
الموضع الذي يفرق من قفا البعير خلف الأذن وألقه للحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلاق وعلاق
(تمام العشرين) من أبنية الكسرة (فعال بفتح أوله ورابعه ويشارك الفعالي بالكسر) في رابعه (في صحراء
وما ذكر بعده) من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعهما صحاري وصحار وعذاري وعذار وحبال
وحبال وذفاري وذفار وعلاق وعلاق بالفتح والكسر في الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

و بالفعالي والفعالي جمعا صحراء والعذراء والعنيس اتبعها

وينفرد فعالي بالكسر عن فعالي بالفتح بما ذكر قبل صحراء (وليس لفعالي) بالفتح (ما ينفرد به عن
الفعالي) بالكسر (الأوصاف) على إعلان أو فعلى بفتح أوله ما نحو شكران وسكرى وغضبان وغضبي
فتقول في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويترجع في هذين الوصفين فعالي
بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالي بفتحهما ويحفظ فعالي بفتح الفاء واللام في نحو حيط
وحباطى ويتم ويأى وأيم وأيامى ومطاهر بنات بنى عون وطهاري ومهري ومهاري وشاة رئيس إذا
أصيب رأسها أو رأسى ويحفظ فعالي بالضم في نحو قديم وقدامى وأسير وأسارى والحاصل أن هذه الأوزان
بالنسبة إلى فعالي بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعالي بالضم أرجح فيه من فعالي بالفتح وهو شيان إعلان
وفعلى وصفين والثاني ما فعالي بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعالي فيه ممتنع وهو يتم وحيط
وأيم ومطاهر ومهري ورئيس بمعنى مؤسس (الحادى والعشرون فعالي) بالفتح في الفاء (والتشديد) في
الياء (ويطرد) فعالي (في كل ثلاثى) ساكن العين (آخره ياء مشددة) زائدة على الثلاثة (غير متجددة
للتسبب كبحتى) بضم الموحدة وسكون الحاء المعجمة وبخاتى (وكراسى) وكراسى (وقرى) بضم القاف
وقارى (بخلاف نحو) عربى وعجمى لانهما محركا العين ونحو (مصرى وبصرى) لأن ياءهما متجددة
للتسبب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأجعل فعالي لغير ذى نسب جدد وشذ قبطى وقباطى نسبة إلى
قبط وفي الصحاح القبط أهل مصر ورجل قبطى والقبطية ثياب بيض رفاق من كتان والجمع قباطى وفي
الصحاح أيضا والبخت من الأبل معرب وبعضهم يقول هو عربى وينشد لاني قيس الرقيات

يهب الخيل والأوف ويسقى ابن البخت فى قصاع الخلتج

الواحد بختى والأثنى بختية والجمع بخاتى غير منصرف لانه بترتبه جمع الجمع وللتخفيف الياء فتقول
حيطا أو يلم ومنه سمى الحرث بن عمرو بن تميم الحيط وولده يسمون الحيطات (قوله والقبطية ثياب بيض الخ) أي بكسر
القاف قال في الصحاح القبط أهل مصر إلى أن قال والقبطية ثياب بيض رفاق من كتان تتخذ بصبر وقد يضم لأنهم يفرقون في النسبة

البخاني قال الموضع فالياء في البخاني متجددة للنسب وليس بخاني كقمرى وقارى الأترى ان
الياء في قري ليست للنسب الي قري ولكنها في بخاني للنسب الي بخت وبختى وبخت كترى تركى ف كما
لا يقال في تركى ترى كان القياس ان لا يقال في بخاني بخاني انتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب
الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا أو كالأنى فيعامل الاسم معاملة ما
ليس منسوبيا كقولهم مهري ومهارى وأصل المهري بغير منسوب الي مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم
كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادى وبه تندفع شبهة الموضع ويحفظ فعالي في
انسان وظر بان فانهم قالوا في جمعهما أناسى وظرانى ولما كان أناسى يبادر الى الفهم انه جمع انسى حتى
قال به بعضهم أشار الى جوابه بقواد (وأما أناسى فجمع انسان لا) جمع (انسى) لان انسيا آخره ياء النسب
وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي (و) أناسى (أصله أناسين فابدلوا النون ياء) وأدغموا الياء
المبدلة من ألف انسان فيها (كما قالوا ظربان وظرانى) وأصله ظر ا بين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب
نطقت بذلك على الاصل فقالت أناسين وظر ا بين وبهذا تبين ان ابدال النون ياء فيها ليس بلازم كما
توهم ابن عصفور ولو كان أناسى جمع انسى لقل في جمع جنى جنانى وفي جمع تركى ترانى قاله ابن مالك
في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة
وبالياء الموحدة قال الجوهري دويبة كالمرة منثنة الريح تزعم العرب انها تنفس في ثوب أحدهم اذا
صاها فالتذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب أصل الاذنين
طويل الخراطوم أسود الرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير القسواتهى البناء (الثانى والعشرون
فعال ويطر دق) أنواع (أربعة وهى الرباعى والخامس مجردين وعريدين فىهما فالاول) الرباعى المجرد
ويكون مفتوح القاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالفتوح (كجعفر) وهو النهر الصغير
وجمعه جعافر (و) المكسور نحو (زبرج) بالزاي والياء الموحدة والراء الواجيم وهو من اسماء الذهب
والسحاب الرقيق الذى فيه حرقه وجمعه زبارج والمضموم نحو برتن بالياء الموحدة والراء المهملة والياء
المثناة فوق وهو مخاليب الضبع كالأصابع للانسان وجمعه براتن (والثانى) الخماسى المجرد
(كسفرجل وجمهرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعد هاشين معجمة
العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (ويجب) في جمع الخماسى (حذف خامسه) تخفيفا لان الثقل به
حصل (فتقول) في جمع سفرجل (سفارج) بحذف اللام (و) في جمع جمهرش (جحام) بحذف
السين (وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس ان كان) الحرف (الرابع) من الخماسى (مشبهها
للحروف) العشرة (التي تزداد) في الكلام وهى حروف سألتمونيها وشبهها (أما يكونه بلفظ أحدها
كخدرتق) بفتح الحاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهو العنكبوت
قال المتنى قواض مواض نسج داود عندها * اذا وقعت فيه كنسج الخدرتق
ورابعه النون وهى حرف أصلى لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الأبرشوط تأتى ولكنها من لفظ الحروف
التي تزداد (أو يكونه من مخرجه) أى من مخرج الحرف الزائد (كفرزدق) جمع فرزدقة وهى القطعة من
العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاهر (فان الدال) هى الحرف الرابع وليست بلفظ من
حروف الزيادة ولكنها (من مخرج التاء) المثناة القوقائية وهو طرف اللسان وأصول الثنيتين العليتين
والحاصل أنك اذا جمعت الخماسى فان لم يكن رابعه شيها بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعه
شيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحذف فان شاء حذف الرابع وأبقى الخامس
فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود

(قوله والتاء المثناة) صوابه
المثناة كما يقتضيه صنيع
الصحاح والقاموس
وكذا رأيت بخط المصنف
(قوله والثانى الخماسى)
قال بعضهم وأما الخماسى
فلا يكسر الا على استكراه
لانه مسـ ثقل لكثرة
حروفه فلو جمع بجملتها
لازداد ثقلا قال سيبويه
لانزال الاسم في سهولة
حتى يبلغ الخمسة فيرتدع
قال السيبى فى معناه
لا يكسر الا اذا شئل عن
تكسيرة فاذا كسر حذف
منه حرف ليصير رباعيا

للشارح الاقتصار على انه لا يجمع على شبه فعالل لانه موضوع المسئلة (قوله من سبعة) مفهوم العدد لا يقيد حصر افلا يناق في ان الشارح ذكر سببا غيره وهو الاختصاص بالاسم ذكره في جمع مستدع على مداع والوقوع في موضع يدل على المعنى ذكره في جمع التمدد ويلتذ على الادويلاذ وقد يقال هذا في حكم الدلالة على المعنى (قوله وان لا يؤدي حذفه الخ) الضواب اسقاط لا كما يعلم مما يأتي في قوله تعين حذف المعنى حذفه لانه حينئذ يكون الباقي مالا يعنى وهو الفاضل فالذي من أسباب القضايل ان يؤدي حذف الحرف الى حذف آخر فأمل (قوله سواء كان معها الخ) هذا التفسير وان طابق المقام لا يطابق السياق لان المصنف جعل الاطلاق في مقابلة قوله وكالمهزة والياء الخ وهو يقتضى ان معنى الاطلاق سواء صدر أولا (قوله واختصاصها بالاسم) هذا ليس من السبعة فليتأمل (قوله كتناظب) كذا في النسخة المصححة بخطه بالطاء

ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه امقظ الزائد فان أشبهه تعين حذفه قولاً واحداً نحو قد عمل فتقول في جمعه قد أعم (الثالث) الرباعي المزيد (فخرج من مخرج ومتخرج والرابع) الخاسي المزيد (فخرج من مخرج) قال ابن السيد بفتح القف الداهية وبكسرهما الناقاة العظيمة الشديدة (وخندريس) بفتح الحاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مشناة تحتانية فسين مهملة الخجر (ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الاخيرين وهما الرباعي المزيد والخاسي المزيد في مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مخرج ومتخرج مخرج بحذف الميم والياء فقط وفي مزيد الخاسي بحذف زائده، وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قرطب بحذف الواو والسين وخندريس بحذف الياء والسين (الا اذا كان) زائد الرباعي (ايها) رابعا (قبل الاخر فيثبت) ويجمع ما هو فيه على فعاليل (ثم ان كان) الزائد (ياء صحيح نحو قنديل) وقناديل (أو) كان (واو أو ألقا قلبا ياءين) لوقوعهما بعد الكسرة (نحو عصفور) وعصافير (وسراج) بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالذال والحاء المهملتين المكان اللين والناقاة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعها رادج الياء (الثالث والعشرون شبه فعالل) وهو ما مائله عدداً وهيئة وان خالفه زنة كفاعل وفعال وفواعل (ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم) من نحو أجر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها مجموع تكسرها فلا يجمع على فعالل (ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة) سواء كانت أولاً أو وسطاً أو آخر الخاق أو غيره وسواء كانت حرف علة أو لا (كافضل) وأفاضل (ومسجد) ومساجد (وجوهر) وجواهر (وصيرف) وصيارف (وعلق) وعلاق فالزيادة في الاولين لغير الخاق وفي الباقي للخاق (ويحذف ما زاد عليها) أي على الزيادة الواحدة (فتحذف زيادة) واحدة (من نحو منطلق) (زيادتان) اثنتان من نحو مستخرج وهو متذكر) بتثنية الكاف (ويتعين ابقاء) الزائد (الفاضل) على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه للخاق والخروج عن حروف سالتونينها وأن لا يؤدي الى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه الى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يعنى حذفه عن حذف غيره فالزينة من جهة المعنى (كالميم مطلقاً) سواء كان معها حرف مماثل للاصل أم لا وسواء كان ثانياً في الزائد من ملحقات أم لا ولا فرق في ذلك بين الخاسي والسداسي (فتقول في) جمع (منطلق مطلق) بحذف النون وبقاء الميم (لانطالق) بحذف الميم وبقاء النون لان الميم تفضل النون بدلائنها على الفاعل وتصديرها وجوب بحر يكها واختصاصها بالاسم (و) تقول (في) جمع (مستدع مداع) بحذف السين والتاء معالاز بقاءهما يتخل بينية الجمع وبقاء الميم لان لها فرقة عليهما بما تقدم (لاسداع ولا تداع) بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غيره وجود الميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء وجوداً كتناظب لكن حذف الميم بقوت الدلالة على اسم الفاعل (خلافاً للمبرد في نحو مقعنس) مما آخر زائديه للخاق (فانه يقول) في جمعه (قعانس) ويحذف الميم والنون ويبقى السين (ترجيحاً للمائل الاصل) لان السين زيدت للخاق لحرثه وبقاء الملحق أولى من غيره وخالقه سيبويه في ذلك (وكالمهزة والياء) تحتانية (المصدرتين) في أول الكلمة (كالتدو يندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الدوه والشدة بالخصومة نص عليه الجوهري وصاحبها الضياء ومنه خصم الدو في التزليل الدال لخصام (تقول) في جمعها (الادويلاذ) بحذف النون وبقاء المهزة والياء تصدراهما وتحريرهما او لكونهما في موضع يقعان فيه دليل على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى أصلاً والاصل الاددو يلاذ فادغم أحداً المثلين في الآخر

المثالثون أقف على هذه المسألة في الصحاح ولا في القاموس (قوله على اسم الفاعل) لو حذف لفظ اسم كان أولى والمزية

(قوله على مقاعل) فيه كامل اذ ليس في خزائن ميم بقابل بل غلظها في الميزان ويحاب ٣١٧ بان الوزن عملا ينصرف عروضي (قوله

والزبية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما تقول في جمعها يخرج بحذف السين وابقاء التاء لان له
ظنرا وهو تائيل ولا تقل سخار يخرج بحذف التاء وابقاء السين لان مقاعيل معلوم والزبية من جهة كون
الحرف لا يعني حذفه من حذف غيره هي ما ذكره بقوله (واذا كان حذف احدي الزياتين مغنيا عن
حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المعنى حذفها كياء حيزون) يفتح الحاء المهملة وسكون الياء
الثلاثة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون (تقول) في
جمعه (خزائن بحذف الياء وقلب الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقاء لان الياء
اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها اربعة قبل الاخر فيعمل بها ما قبل الواو وعصفور من قامها
ياء و (لا) تقل (حيازين بحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون (لان ذلك) وهو حذف الواو لا يعني
عن حذف الياء بل هو (محوج الى ان تحذف الياء) أيضا (وتقول خزائن) لصيرورته على مقاعل (اذ لا يقع
بعد الف التكسير ثلاثة احراف اوسطها ساكن الا وهو) حرف (معتل) كصايبع وقناديل (فان تكافات
الزيادتان) في الترجيح (فالخذف مخير) اذ لا فرقه لاحداهما على الاخرى (نحو نوني سرندي) يفتح السين
والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجري على الامور وقال الجوهري الشديد
وقيل القوي (وعلندي) يفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل
ندت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري (والفهيما) المقصورتين فان النون رجحت
بالقديم على الالف والالف رجحت بتقديم الحركة لالحاقها بسفر جل فلما تكافات الزيادتان تخير
الحذف قال الشاطبي (تقول) في جمع سرندي (سراند) بحذف الالف وابقاء النون (وسراند) بحذف
النون وابقاء الالف (و) تقول في جمع علندي (علاند) بحذف الالف وابقاء النون (وعلاند) بحذف
النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقي سرندي وعلندي ينقل الى سرندي وعلندي كجعفرية الالف في جمعها
سراند وعلاند كجعافروان حذفت النون بقي سرندي وعلندي ينقل الى سرندي وعلندي كارتطى فيقال
في جمعها سراند وعلاند بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رقا وجر او يعوض منها التنوين كجوار
والى التخخير أشار الناطم بقوله وخيروا في زائدي سرندي * وكل ما ضاهاه كالعلندي
* (هذا باب التصغير) *

سرندي) ويقال ناقة
سرنادة أي جرب يقال الشاعر
كل سرنادة تعوب التعب
* عرنه كالنجل الاقرب
قال بعضهم عقب هذا
البيت السرنادة الجريية
والعرب التي تزرر أسها
في سبرها والاقرب الضامر
* (باب التصغير) *
(قوله اما فواثد فست)
لا يخفى انها ترجع للتخخير
والتقليل (قوله تشبه
صيغة التصغير) يتأمل
وجه ذلك والظاهر انه
على صيغة التصغير وهو
فيعمل لان مبيطرا على
ذلك في هذا الباب وان
كان على وزن مقعيل في
التصريف (قوله وكل
وبعض) ينظر ما وجه
عدم قبول كل وبعض هاء
التصغير وقد يقال كما قال
مولانا الشيخ عبد الرحمن
الديصطي ان كل ابدال على
العموم والشمول والكثرة
فصارت كجمع الكثرة
وان بعضا يدل بنفسه على
التقليل فلما الحاجة الى
تصغير المفيد للتقليل
وأما المحكي فلان تصغيره
مناف لحكاية المتكلمة
انه لا يغير وأما اسما
الشهور والاسبوع فلانها
موضوعة لازمنة
مخصوصة وهي بحسب

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فواثد وعلامات وشروط وأبذية أما فواثده
فست تقليل ذات الشيء نحو كليب وتخخير شأنه نحو رجل وتقليل كية نحو دريهمات وتقریب زمانه نحو
قبيل العصر وبعيد المغرب وتقریب مسافته نحو فويق المرحلة وتخييت البريد وتقریب منزلته نحو
صديق وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويبيه وخرجها البدريون على التقليل لان الداهية
اذا نظمت نالت مدتها وزاد بعضهم آخر وهو التجيب نحو بنية وأما علاماته فثلاث ضم أوله وفتح ثانيه
واجتلاب ياء ثالثه وأما شروطه فاربعة احداها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذما
أحسنه عند البصر بين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف
وتحويها الثالث ان يكون خاليا من صبح التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كيت لانه على صيغته التصغير
ولا يبيطرا لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة
التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله وأندياثه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض
ولأسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير سوى والبارحة والغدوالاسماء العامة وأما
أبنيته الموضوعية (له) فهي (ثلاثة أبذية) لازائد اعياها (فعل وفعل وفعل) فالاول لتصغير
الثلاثي (كفليس) والثاني لتصغير الرباعي نحو (دريهم) الثالث لتصغير الخماسي نحو (دنينير) وهذه

ذاتها لا تقلل وأما الاسماء العامة فلان تصغيرها يبعد ما عن شبه الفعل الذي عملت لاجله ولكن يشكك على ذلك ويولد فانهم صرحوا
بانه اسم عام مع انه غير فيكون مستثنى من قولهم الاسماء العامة عمل الفعل لا تصغر

الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقبل له لم ينبت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة
الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دينير ليست في مكبره قلت اصل دينار
دنا يرتشد النون ابدلت النون الاولى باء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها
ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريرا وليس بحار على
مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمد ومكبر وسفير ج في التصغير فعيعل ووزنها التصريف افعيل
ومقيعل وفعيلل واصل هذه الابنية الثلاثة فعيعل (وذلك لانه لا بد في كل تصغير من ثلاثة اعمال ضم)
الحرف (الاول) ان لم يكن مضموما (وقتح) الحرف (الثاني) ان لم يكن مفتوحا (واجتلاب باسا كنة
ثالثة) وتسمى باء التصغير (ثم ان كان) الاسم (المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك) العمل (وهي بنية
فعيل كفليس) تصغير فاس (ورجيل) تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني
كصر دقيقدان في مصغره كصر يد فالضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفردا وجمعا
جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كفلك
وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الف مفاعل ثم تلاحق بباء التصغير فيبقى
اللفظ محاله ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤالا و اجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذا لا يعقل
مصغر على لفظ مكبر والافا الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطرا المكبر
على مباطر محذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذف باؤه لانه خماسي
ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم الاول وفتح الثاني لفظا
او تقدير اوز زيادة باء ثلثة (ومن ثم) أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة (لم يكن نحو زميل)
بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المشناة تحت (ولغريزي) بضم اللام وتشديد الغين
المعجمة المفتوحة وسكون الياء المشناة تحت وفتح الزاي (تصغير الان) الحرف (الثاني) منهما وهو
الميم في الاول والغين في الثاني (غير مفتوح) بل ساكن مدغم فيما بعده (و) لان (الياء غير ثالثة) بل رابعة
لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الآخر والزميل الجبان الضعيف والغريزي من الغزي كلامه اذا عني
مراده والاسم الغزي (وان كان) المصغر (متجاوزا للثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد باء التصغير
ثم) ينظر (ان لم يكن بعده هذا الحرف المكسور حرف لين) ألف او واو او ياء (قبل الآخر) في المكبر (فهى
بنية فعيعل كقولك في) تصغير (جعفر جعيفقروان كان بعده) أي بعد الحرف المكسور (حرف لين قبل
الآخر) في المكبر (فهى بنية فعيعل لان) ذلك الحرف (السين الموجود قبل آخر المكبر ان كان ياء
سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة) قبلها (كقنديل وقنديل وان كان) حرف اللين (واو او ألفا قلبا
بامن لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير) بقلب الواو ياء (ومصباح ومضيبيح) بقلب
الألف ياء والى ذلك أشار الناظم بقوله ففعيلا جعل الثلاثي البيتين (ويتوصل) في التصغير
(في هذا الباب) المقصود له (الى مثالي فعيعل وفعيعل) مما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به)
في التفسير (في باب الجمع) المعقود له قبل هذا الباب (الى مثالي فعالل وفعاليل) وللحذف
هنا من وجوب وتخيير ما له في التفسير (فتقول في تصغير سفير جل) مما يجب فيه حذف
خامسه (وفرزدق) مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه (ومستخرج) مما يحذف
منه زياتان وهما السين والتاء وتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم (والنسدو ياندد)
بما يحذف منه زيادة فقط وهي النون وتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء (وحيزنون) مما
يحذف منه الياء وتبقى الواو (سفيرج) يحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش
سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم اه (وفرزد) يحذف خامسه وهو القاف (أوفرزق)

(قوله لان المدغم الخ)
فيه نظار ولو قال لان المشدد
حرفان ادغم أحدهما
الخ لكان أحسن (قوله
وهو كسر ما بعد باء
التصغير) هذا واضح اذا
كان غير مكسور نحو
مصباح وعصفور واما
اذا كان مكسورا فقد
يقال انه يجلب كسرة
غير الكسرة التي كانت
في المكبر على وزن ما تقدم
من ان الاول اذا كان
مضموما فانه يقدر في
المصغر زوال الضمة التي
كانت في المكبر وكذا اذا
كان الثاني مفتوحا كما
قلنا مل

بحدف رابعه وهو الادل (ومخرج) بحدف السين والتاوا بقاء الميم لغضلهما عليهما (واليدوي يلد)
 بحدف النون وبقاء الهمزة والياء لتصدرهما (وخريين) بحدف الياء وقلب الواو ياء (وتقول في)
 تصغير (سرندي وعندي) مما تكافأت فيه الزيادة وتخير الحذف في أحدهما (سريندوعليند)
 بحدف الالف وبقاء النون (أوسر يدوعليد) بحدف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة
 ولم تصحح ويقع ما قبلها الا نهال الحاق بسفير جل كما هو ألف الحاق لا يبق في التصغير كما سيأتي ثم أعلنت
 كياء قاض والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما به لنتهي الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير صل

(ويجوز ذلك في بابي التكسير والتصغير أن تعوض عما حذفته باسما كنه قبل الآخر ان لم تكن موجودة)
 لان ذلك لا يخل ببناءهما بخلاف بقاء الزائدة فانه يخل به (فتقول) في تصغير سفير جل وتكسيه
 (سفير يج وسفير يج بالتعويض) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجاءت تعويض يا قبل الطرف * ان كان بعض الاسم فيها ان حذف

(وتقول في تكسير ارجام) مصدر ارجم (وتصغيره ارجيم وارجيم ولا يمكن التعويض) عن المحذوف
 (لاشغال محله بالياء المنقلبة عن الالف) الكائنة قبل الميم (وما جاء في البابين) التكسير والتصغير
 (مخالفا لما شرحناه فيهما خارج عن القياس) المطرد (مثاله في) جمع (التكسير جمعهم) أي العرب
 (مكانا على أمكن) وفيه شذوذان أحدهما انه مذكر وحق مثله أن يأتي على مثال أفعلة والثاني انه شبه
 فيه الاصل بالزائدة حذف والزائد بالاصلي فثبت فقالوا أمكن والقياس في بناءه كان على أفعال أن يقال
 أن يكون بحدف الميم الزائدة وبقاء عين الكامة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب (و) جمعهم
 (رهطوا وكراعا) بضم الكاف (على أراهط وأكارع) والقياس فيهما كرع وأكرعة ورهوط وأرهاط
 (و) جمعهم (باطلا وحديثا على أباطيل وأحاديث) والقياس فيهما باطل وأحادثة وحدث وما ذكره من
 أن هذه جموع للنطوق به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع
 لواحد مهمل استغنى بها عن جمع المستعمل وزعم ابن جنى أن اللفظ تغير الى هيئة أخرى ثم جمع فكان
 أمكن بجمع مكن كغلس وكان أراهط بجمع أراهط وكان أباطيل بجمع ابطيل أو أبطول وكان أحاديث
 بجمع أحادثة وقال ابن خروف ان أحادثة انما تستعمل في المصابيح والدواهي لافي معنى الحديث الذي
 يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنساء جمع لراة (ومثال في التصغير
 تصغيرهم) أي العرب (مغربا وعشاء على مغربان وعشيان) بزيادة ألف ونون وقياسهما مغرب وعشي
 باسقاط الالف والنون (و) تصغيرهم (انسانا وليلة على أنيسيان ولييلية) بزيادة الياء فيهما وقياسهما
 انسان ولييلة باسقاط الياء فيهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا أصله انسان من النسيان فلا
 يكون تصغير على انيسيان شاذ (و) تصغيرهم (رجلا على رويجل) بزيادة الواو وقياسه رجيل
 (وصيدية وعلامة) بكسر أولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وعلام (وبنون) جمع ابن (على أصيبية
 وأغيامة وأبينون) بزيادة الهمزة في أولها وقياسها صيدية وعلامة وبنون (و) تصغيرهم (عشية على
 عشية) بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير
 مستعمل فغير بان وعشيان كما تصغير مغربان وعشيان وأنيسيان ولييلية كأنهما تصغير انيسيان
 وليلاة ورويجل كأنه تصغير راجل وأصيبية وأغيلمة كأنهما تصغير أصدية وأعلامة وأبينون كأنه تصغير
 ابنون واختاره في التسهيل وقال في النظم وحائد عن القياس كل ما * خالف في البابين حكما رسما
 * (فصل) واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل احداها

(قوله مكانا على أمكن)
 المراد بكان المجموع على
 ما ذكره الموضوع وأما اذا كان
 بمعنى التمكن كما كانت من
 يمكن فيهما أصلية لازادة
 (قوله والقياس فيهما
 كرع الخ) فيه فشر غير مرتب
 وفي قوله والقياس رهوط
 وأرهاط نظر لان أفعالا
 غير مقيس في فعل صحيح
 العين مفتوح القاء عند
 الناظم وغيره (قوله فكان
 امكن الخ) لوقال أمكن
 ورسم الالف كان أحسن
 وكانه حاول حكايته وكذا
 يقال فيما بعده (قوله
 أنيسان) قد يقال بل
 قياس تصغير انسان
 أنيسين بكسر ما بعد ياء
 التصغير وقلب الالف ياء
 * (فصل) *

(قوله ما قبل علامة التانيث) شرطه أن يكون متصلا بها كما ذكره في التسهيل فلو كانت فيه ولم يتصل بها كسر كذا خرجته ودخيرة
وزاد أو اسم منزل منزلتها وهو عجز المركب ٢٢٠ المزجي (قوله ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا) قال السيوطي في النكت بعد ان

ذ كر ان مثل ما فيه تاء
التانيث ما نزل منزلتها كما
ذكرنا ان الواجب في الصور
المستثناة بقاؤها على
ما كانت عليه من فتح أو
سكون ولا يجب خصوص
الفتح ونقله الشهاب
القاسمي في الحواشي
وأقره ثم ذكر انه يفيد انك
تقول معدي كرب بسكون
الياء اي ياء التصغير
وقيه أن ياء التصغير ساكنة
دائما والكلام فيما بعدها
وهو لا يكون ساكنا بحال
لثلاثي ساكنان بل
اما بكسور أو مفتوح
وفي معدي كرب مكسور
والظاهر ان عبارة النكت
محرفة وصوابه من كسر
أو فتح فتدبر (قوله أي
باقيها على ما كان عليه)
لم يفد هذا التفسير زيادة
على المفسر لان قوله فيه
ان يبقى مفيد لذلك (قوله
فليقائهما على حالهما)
اذلو كسر ما قبلهما لم يلزم
إتقائهما ياء فتذهب
صورة العلامة وفي قوله
ألفي التانيث يجوز لانه
سمى المدد التي قبل ألف
التانيث الممدودة باسمها
للجائزة والمصنف راعي
الحقيقة فعملها مستثناة

ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كشجرة وألف كجبلي (المستثناة الثانية ما قبل المدد الزائدة قبل
ألف التانيث كخمران) المستثناة الثالثة ما قبل ألف أفعال كجمال وأفراس) المستثناة الرابعة ما قبل
ألف قعلان الذي يجمع على فعالين) صفة كان أو اسم مفتوح القاء أو مكسورها أو مضمومها (كسكران)
وعمران) وعثمان فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا أي باقيا على ما كان
عليه من الفتح قبل التصغير) أما فتح ما قبل تاء التانيث فبالخفة وأما فتح ما قبل ألف التانيث
فليقائهما على حالهما وأما فتح ما قبل ألف أفعال فبالحفاظة على الجمع وأما فتح ما قبل الألف والنون
فلم يشابهتهما بألفي التانيث (تقول شجرة وجبيلي وجميرا واجيما مال وأفراش وسكيران) وعمران
(وعثمان) لانهم لم يجمعوها على فعالين (وتقول في) تصغير (سرحان) بكسر السين وهو الذئب
(وسلطان) مما هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى (سرحان
وسليطين) بقلب الألف فيهما ياء (لانهم جمعوهما على) فعالين فقالوا (سرحان وسليطين) والتكسير
والتصغير اخوان وانما لم يبقوا ساكنين وعما من لان الألف والنون فيها شابهتا ألفي التانيث
بدليل منع الصرف فكالم يتغير ألفا التانيث لا يتغير ما أشبههما او لم تكن الألف والنون في سرحان
وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الألف بالتانيث انها لو كانت للأحرف كإرطى وعلباء انه
لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما أربط وعلبت فرق بين الأحرف والتانيث والدليل على ان
ألفيها للأحرف لا للتانيث تنوينهما فإرطى ملحق بجمعهم وعلباء ملحق بقرطاس والى ذلك أشار
الناظم بقوله لتلوا بالتصغير البيتين

* (فصل في ويستثنى أيضا من قولنا يتوصل الى مثال فعيل وفعيل بما يتوصل به من الحذف به الى
مثالي مفاعل ومفاعيل ثانياً مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشئ قد رانفعه
عن البنية وقد رالتصغير وادع على ما قبل ذلك الشئ) وكان ذلك الشئ غير موجود في المكبر (وذلك)
المقدرا نفعه (ما وقع بعد أربعة أحرف) سواء كانت كلها أصولاً أم لا (من ألف تانيث) بيان لما
(ممدودة) نعت ألف (كقر فضاء) لنوع من القعودوسياقي حكم المقصورة (أوتائه) أي التانيث
(كحظلة) واحدة الخنظل (أو علامة نسب كعقري) نسبة الى عبقري تزعّم العرب انه اضم بلد الخن
فيذهبون اليه كل شئ عجيب (أو ألف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان) يجمين (أو علامة
ثنائية) وهي الألف والنون أو الياء والنون (كسليمين) بفتح الميم (أو علامة جمع تصحيح للذكر)
وهي الواو والنون أو الياء والنون (كجعفرين) بكسر الراء (أو) علامة جمع تصحيح (للمؤنث) وهي
الألف والتاء (كسلمات) كذلك عجز المضاف كأمري القيس وعجز المركب (المزجي) كعلبك فهذه
المدكورات (كلها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة) عاقلها (وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها)
فتقول قر يفضاء وحنظلة وعبقري وزعفران وجلجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات
وأميري القيس وعلبك وانما تحذف ألف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها أشبهت كلمة
أخرى فلو حذف لا تنس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجرداً عنها (وأما في) جمع (التكسير
فانك تحذف) كل واحد منها قيساً أمكن تكسيه اذ لا ينس الا المضاف فان تكسيه كصغيره
كاسياتي (فتقول قرافس) يحذف الألف (وحناطل) يحذف التاء (وعباقر) يحذف ياء
النسب (وزعفران وجلجلان) يحذف الألف والنون منهما (ولوساخ تكسير البواقي) وهي الثمنية

مستقلة فتظن له (قوله فالحفاظة على الجمع) لم يقل فليقائهما على حالهما كما قال فيما قبله لان خصوص الألف في
أفعال لا دلالة لها على معنى وانما أتى بها التحصيل بنية الجمع فالمنظور اليه انما هو الجمع بخلاف ألفي التانيث * (فصل في)
(قوله وجلجلان) هو السهم (قوله فلو حذف لا تنس الخ) أي لان الذهن لا يبادر الى انه تصغير مجرد ولا يستوي عنده الامران

والجمعان المصححان والمضاف وصدر المربك (لوجب المحذف الآن المضاف يكسر بلا حذف
 كما في التصغير تقول) في تكسيره (اسارى القيس كما تقول) في تصغيره (أميرى القيس) بلا فرق (لانهما
 كما تان كل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه) في النظم والى ذلك أشار الناظم
 بقوله * وألف التانيث حيث مدا * الايات الاربعة
 * (فصل وتثبت) في التصغير (ألف التانيث المقصورة ان كانت رابعة) لحقة الاسم (كجبل) فتقول
 جبلي (وتحذف ان كانت سادسة) للاستثناة (كغيزي) فتقول لغيززة تحذف الالف وجوبا وتعويض
 الهاء جوازا (أو سابعة كبر درايا) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الال المهملة وبعدها راء فالف
 فيا مائة تحتانية اسم موضع ووزنه فعلا باقائه ابن القطاع فتقول في تصغيره بر يدري وذلك ان لما
 حذفت ألف التانيث بقي بر دراي فقلت الالف باء لا تكسر ما قبلها عند التصغير وأدغمت في الباء
 الاخيرة عند حذف ألف التانيث وفي بعض النسخ بدل اغيزي قبغيزي وبدل بر درايا حولا يا حاء مهملة
 ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب أما قبغيزي فالله ليست للتانيث بانفاق صاحبي الصحاح
 والقاموس وأما حولا يا فان ألفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس (وكذا) تحذف
 (الخامسة ان لم يتقدمها مائة) زائدة (كقرقرى) بقاين وراء من مهملتين اسم موضع فتقول قر يقر لان
 بقاء الالف الخامسة قد اعدا يخرج البناء عن مثالي فعيل وفعيل فان قيل فجبلي فعيل وليست من
 أبنية التصغير الثلاثة قلنا نعم لكنها توافق فعيل لقيمة اعداد الكسرة التي منع منها مانع الالف (فان تقدمتها
 مدة) زائدة (حذفت أيها شئت) لكافتهما وعدم مزية احداهما على الاخرى (كجباري) بضم المهملة
 وبالواحدة والراء (وقريشا) بفتح القاف وكسر الراء وبالمائة تحتانية والمثناة (تقول) في تصغير جباري
 (جبيري) تحذف المدة الزائدة قبل الراء (أو حبير) تحذف ألف التانيث وقلب المدة باء لوقوعها في موضع
 يجب تحريكها فيه بالكسر وانضاهما في باء التصغير وأبو عمرو يعوض عن ألف التانيث هاء فيقول جبيرة
 (و) تقول في تصغير قريشا (قريشا) تحذف المدة وهى الباء (أو قريث) تحذف ألف التانيث وادغام الباء
 في باء التصغير والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف التانيث ذات قصر * البيتين
 * (فصل * وان كان ثانيا المصغرا لينا) ألفا أو باء (منقلبا عن لين رددته الى أصله) الذي انقلب عنه (فترد
 ثانيا نحو قيمة ودومة وميزان وباب) بوحدين (الى الواو) لانها الاصل المنقلبت عنه والاصل قومة من
 القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو في الثلاثة الاول باء لسكونها وانكسار
 ما قبلها وفي الرابع أفعال تحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرت ما قبلت قومة ودومة وموزان وبوب يرد
 الواو الى أصلها تحركها وانضمام ما قبلها وتانيث الالف في ميزان باء لانكسار ما قبلها (و يرد ثانيا نحو
 موقن وموسر وناب) بالنون وهو السن (الى الباء) لانها الاصل المنقلبت عنه والاصل ميقن من اليقين
 وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الباء في الاولين واو السكون وانضمام ما قبلها وفي الثالث ألفا
 لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرت ما قبلت ميقن وميسر ونيب بر دال الباء الى أصلها والى ذلك أشار
 الناظم بقوله * و اردد لاصل ثانيا لينا قاب * (بمخلاف ثانيا نحو ممدقانه غير لين) لانه ثناء مشناة فوق مبدلة
 عن واو اذ أصله ممدقانه تبدلت الواو ثناء وأدغمت في التاء الاخرى لاجتماع المئين (فيقال) في تصغيره
 (ممدقلامو) بعد دخلا فاللرزجاج والفارسي فانهم ما يردانه الى أصل لزوال موجب قلبها ثناء والافتعال
 والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعلاوه بانه اذا قيل فيه ممدقانه ممدقانه ممدقانه او ممدقانه او ممدقانه
 وممدقانه ايها فيسه مع ان سيبويه لم يمتنع للالباس في مواضع كثيرة (ومخلاف ثانيا نحو آدم فانه)
 منقلب (عن غير لين) لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل آدم همزتين مفتوحة فساكنة قلبت
 الساكنة ألفا (فتقلب) الالف (واو كالف الزائدة من نحو ضاربو) كالف (المجهولة الاصل كصاب)

* (فصل) *
 (قوله فتقول لغيززة) أي
 بفتح ادغام العين وادخال
 باء التصغير بين الغينين
 لكن قد يقال ما يقتضى
 تحذف الباء التي قبل
 الزاي وقية اس ماسلف
 بقاؤها وان يكون البناء
 على فعيل لا على فعيل
 (قوله بر يدري) كذا في
 السخ والصواب اسقاط
 الراء الثانية اذ اسقاطها
 يتوصل الى بنية فعيل كما
 لا يخفى (قوله وقريشا)
 قال في الصحاح الكسائي
 نخل قريشا وبسر قريشا
 ممدود بغير تنوين لضرب
 من التمر هو أطيب التمر
 بسر او قال أبو الجراح تمر
 قريشا غير ممدود اه وعلى
 هذا الاخير جرى المصنف
 (قوله من النيب) ينظر
 هل هو بفتح النون
 وسكون الباء أولا (قوله
 متبعد) هو محذوف تاء
 الافتعال الثانية في متعدد
 مشددا (قوله أو هم ان
 مكبره ممدقانه) أي فهو
 الباس بدليل ما بعده
 وفيه نظر لانه اجال لعدم
 تبادل أحد المذكورات

سبق قول سيبويه أنه
يقال في تصغيره متبعدا
لامو بعد فلم يرد إلى
أصله مع ان العلة زالت
بالتصغير فالضابط إنما
يستقيم على مذهب
الزجاج والفراسي (قوله)
فرقا بينه وبين جمع
عود) قال الدنوشري
(فائدة) قال بعضهم
عود الغناء يجمع على
اعواد وعود الخشب
يجمع على عيدان والعيد
يجمع على اعياد اه
أقول في المصباح وعود
اللهو وعود الخشب
جمعه أعود وعيدان
والاصل عودان لكن
قلبت الواو ياء لجانسة
الكسرة قبلها وعود
الطيب معروف والعيد
الموسم جمعه أعياد على
لفظ الواحد فرقا بينه
وبين أعود الخشب اه
والفائدة التي قلها
بعضهم تحتاج لنقل عن
أئمة اللغة (قوله وشه)
مأخوذ من الوشي (قوله)
وحيته الخ) قال
الدينوشري هذا بحسب
الظاهر لا يدل للاول
ويمكن ان يقال ان معنى
كلامه ان الياء اذا كانت
لما فلاكثر اثباتها
ويقل حذفها فالحقاقه
بالاكثر أولى من الحاقه

بالصا والمهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها أو يدم وضو يرب ووصو يب وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل * واوا كذا ما الاصل فيه مجهل
وان كان ثاني المصغر ليناء بدلا من حرف صحيح غير همزة أو همزة لا تلي همزة فانه يرد أيضا إلى أصله فيرد
ثاني دينار وقيراط إلى النون وإلى الراء فتقول في تصغيرهما دينير وقرير يرب كما تقول في تكسيرهما دينير
وقرار يرب وأصلهما دينار وقراط والتاء فيهما تبدل من أول المثليين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد
ثاني نحو ذيب بالياء إلى الهمزة فان أصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرتة قلت ذؤيب
بالهمزة رجوعا إلى الاصل لان قلب الهمزة ياء إنما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان
ما أبدل لعله لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله وما أبدل لعله تزول بالتصغير يرد إلى أصله (وهلم جرا فان
قلت فقد (قالوا في) تصغير (عيد عييد) فصغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله وقياسه عويد بالواو لانه من
عاد يعود فلم يردوا الياء إلى أصلها وهو الواو * قلت إنما قالوا ذلك (شذوذا كراهية لا تباسه بتصغير عود)
كما قالوا في تكسيره أعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واحد (وهذا الحكم) الذي
ذكرناه في التصغير (ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الاول كوازين وأبواب وأنياب وأعواد بخلاف)
ملا يتغير فيه الاول من (نحو قيم وديم) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وشذ في عيد عييد وحتم * للجمع من ذما التصغير علم

* (فصل) * واذا صغرت ما حذف أحد أصوله (فاء أو عين أو لام أو اثنان منها) وجب رد محذوفه ان كان قد
بقي بعد الحذف على حرفين) فالمحذوف الفاء (نحو كل ونخذ) وعدادا (ما) (و) المحذوف العين نحو (مد)
وقل وبع (اعلاما وسه) وهو الدبر (و) المحذوف اللام نحو (يد) ودم (وح) بكسر الحاء المهملة وهو
الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو قوله وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو قوله علماء (نقول) في
تصغيرها (أكيل وأخيد) ووعيد (برد الفاء ومنيد) وقويل وبيبع (وستيهة برد العين ويديه) ودعي
(وجر يجر اللام) ووقى وولى وشي برد الفاء واللام ورؤى برد العين واللام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وكل المنقوص الخ وإنما وجب رد المحذوف في الجميع لانه يمكن من بناء فاعيل ولانه لو لم ترد لوقعت ياء
التصغير طرفا فـ كان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة (واذا سمى بما وضع
ثانيا) على حرفين (فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يرد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف أو يزداد
عليه ياء) وهو الاولى (فيقال) في تصغير هل (هليل) بالتضعيف (أوهلى) بزيادة ياء وقيل ان شئت
الحققة باللامهاء فقلت في هل هللى أو باللامه واولف قلت هللى ثم أعالته اعلال سيد وفيه زيادة عمل
فينبغي تعيين الاول وقد خرم به الابدى واقتضاء كلام التسهيل وحيثه ان ما حذف لامه واو أكثر مما
حذفت لامه ياء قاله الموضع في الحواشي (وان كان) ثانيه (معتلا وجب التضعيف قبل التصغير) لثلا
يلزم اثبات اسم معزب على حرفين آخر حرف لين متحرك وهذا لا نظيره بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان
نظيره من الاسماء المعربة يندوم (فيقال في لوى كى وما) الحرفية (اعلاما لوى كى بالتشديد) فيهما وذلك
لانك زدت على واو لوى واو على ياء كى ياء ثم أدغمت أحد المثليين في الآخر (وما بالمد وذلك لانك زدت على
الالف ألفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة) لاجل اجتماعهما مع الالف الاولى والتقاءهما ساكنين
على حد الابدال في جرائع وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا صغرت) بعد التضعيف (اعطيت حكم
دووحى) بفتح او لهما وتشديد ثانيا - هما والواو البادية والحقى القبيبة (وما) بالمد وهو الذى يشرب
(فتقول) في تصغير لوى بالتشديد (لوى كما تقول) في تصغير دوى (دوى وأصلها) قبل الانضمام (لوى ودوى)
اجتمع فيهما الواو والياء السابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وتقول) في تصغير

كي بالتشديد (كبي بثلاث يا آت) أولها أصليّة وثانيتها يا، التصغير وثالثتها المزيدة للتضعيف
 (كما تقول) في تصغير حي (حيي) بثلاث يا آت أولها وآخرها اصليتان ووسطاها يا، التصغير
 (وتقول) في تصغير ماء بالمد (موي) بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير
 وانغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة وقلب الالف الاولى واو الكون بعد التضعيف صارت
 مجهولة الاصل (كما تقول في تصغير الماء المنسوب مويه) بقلب الالف واو ايرادها الى أصلها (الا ان هذا)
 الماء المشروب (لامه هاء فر داليها) وأصله موه بدليل جمع على امواه فقلبت الواو الفاعلي القياس
 وأبدلت الهاء همزة على غير القياس

*(فصل * وتصغير الترخيم) حقيقة أن تجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان
 ثلاثي الاصول أو فعيل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضى الى الضعف يقال
 صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه (أن تعمد) انت (الى) الاسم (ذى الزيادة الصالحة للبقاء) في تصغير
 غير الترخيم لعدم اخلاص الازنة (فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله ومن ثم) أى من أجل انه مختص
 بالمزيد (لا يتأتى) تصغير الترخيم (في نحو جعفر) من الرباعي الاصول (وسفر جل) من الخماسي
 الاصول (لتجردهما) من الزوائد (ولا) يتأتى أيضا (في نحو متدرج ومحر نجم لا متناع بقاء الزيادة
 فيهما) في تصغير غير الترخيم (لاخلاص الازنة) فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما الا ان حذف
 زوائدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص بتصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفرع
 وتعلم فانها لا تصغر فاطمة ومالك وأسود اعلاما على فعيل ولا يفعل ذلك فيهن صفات (ولم يكن له الا
 صيغتان) فقط (وهما فعيل كحميدى) تصغير (أجدو خامدو محودو جودو جودونو وجدان) وجماد ولم يلتفت
 للالباس بقية القران وزوائدها لا يتخل بها وفي تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك أحيمدو حوعد
 ومحميدو حميدونو حميدان وحميدى (وفعيل كقرطاس) تصغير قرطاس وأما قرطاس يطب تصغير
 قرطاس فهو ما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم (لا فعيل لانه ذو زيادة) وهى الياء
 وقد يحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو بر به وسميع مصغرى ابراهيم واسماعيل فان الميم واللام
 يلغظ الزائد وان كانا أصليين بالاختلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها
 ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتها وبان همزتهما كهمزة اصطلح وانبنى على الخلاف في الهمزة
 اختلاف في كيفية تصغيرهما الغير ترخيم فيقول سيبويه بر بهيم وسميعيل ويقول المبرد أبيره وأسيمع
 وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى أبو زيد بر بهيم وسيبويه يقول
 بحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول بحذف الاخير الخمسة الاخير لانه يشبه الزائد قاله في الحواشي والى
 ذلك أشار الناظم بقوله * ومن يترخيم نصغرا كنى * بالاصل *

*(فصل * ويلاحق تا، التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عارمها) لفظا (ثلاثي في الاصل وفي الحال)
 الراهنة لتلايحه مع فرعيّتان التصغير والتقدير (نحو دار) معاينه واو (وسن) من المضاعف (وعين)
 معاينه ياء (وأذن) معاينه همزة فيقال في تصغيرها دورة وسنينة وعيينة وأذينة وهذا الحكم مستمر
 بعد التسمية فن ذلك عمرو بن أذينة وعيينة بن حصن (أو) ثلاثي في (الاصل دون الحال نحو يد) ويديه
 (وكذا ان عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسما) بالمد (مطلقا) سواء صغرت تصغير الترخيم أم لا
 فتقول في تصغيره سمية والاصل سمي بثلاث يا آت أولها يا، التصغير وثانيتها بدل المنة وثالثتها بدل لام
 الكلمة فحذفت احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فيبقى الاسم ثلاثيا فلم تعرضت ثلاثيته
 بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرى ولو سميت بسما مذكر القلت في تصغيره سمي

*(فصل *
 قوله فلا يكون الخ) مرادة
 انه لا تحذف زوائدهما
 لأجل تصغير الترخيم وان
 كانت تحذف لأحالة
 (قوله فقط تأكيد) لانه
 يعلم من الاستثناء قبله
 قوله ولم يلتفت للالباس
 الخ) فيه نظر لان هذا
 اجمال لا الباس كما مر (قوله
 وقرطاس) هى الداهية
 (قوله وانما حذف الخ)
 هذاعلى قول المبرد فان
 الظاهر انه يقول باصالة
 الميم واللام وانما حذف
 نشبهها بالخاص وان لم
 يكونا خامسين كما هو ظاهر

*(فصل *
 قوله لتلايحه
 فرعيّتان) قال اللطفي
 قد يقال عليه الفرعيّتان
 يحتمل ان فيما لا ينصرف
 وفي نحو ضوب بر بهيم
 ضارب فتأمل (قوله
 حذفت احدى الياءين)
 وفي نسخة من نسخ
 المرادى احدى الياءات
 بالجمع وكل صحيح كما
 هو ظاهر والاول اولى

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث الخ) لو تم البيت بقوله كسن لكان حسنا فانه يصير توطئة لقول المصنف بخلاف نحو شجر الخ (قوله والى ذلك الخ) لو قدم على قول المصنف نحو ز ينب الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله وجمع المتأخرين من ذلك عشر بن لفظا) اقتصر المصنف في الحواشي على عشرة ذكراها وقال جمعت في بيت ذودوقوس وحرب درعها فرس *
 باب كذا نصف عرس ضحى عرب وضبط عرس بضم العين اه وفي بعض شروح الشافية والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس يذكر ويؤنث وانما لم تلحق التاء بهما لان العرس في الاصل مصدر مسمى به والنظر في عرس الى المصدر الذي هو الاعراس وهو مذكر اه واعترض ٣٢٤ بان عريسا اذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس وان كان

تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذا لما ذكر من انه يذكرو ويؤنث وقال المصنف في حواشي ألفية ابن معطى في الصحاح ان في القوس التذ كبير والتانيث وان جاء عليمها قويس وقويسة فعلى هذا لا شذوذ (قوله كشجر الخ) قال الدونشري فيه نظر اذ تقدم ان الحاق التاء لشجر وخمس ما ليس اه واقول هذا مبني على ان الاشارة في قول الشارح ذلك الرجعة الى ما ليس معه ولا داعي لذلك بل هناك داعي لخلافه وانما الاشارة للتانيث الذي لا تلحقه التاء مطلقا سواء كان الاحاق ملبسا أولا فتأمل فعلم الاحاق ليس شاذا فليس ذلك كحرب وعرب ودرع ونعل الخ فليتأمل (قوله وعرس بكسر العين

بغير تاء التذ كبير مسماه (وجراء وحيلي) حال كونهما (مصغر من تصغير الترخيم) فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم جيرة وحبيبة بالتاء عوضا عن ألف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم جيرة وحبيبي ولا تاتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله *
 واختم بتاء التانيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثي * (بخلاف نحو شجر وبقر) من أسماء الاجناس (فلا تلحقهما التاء فيمن أنشهما) فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة (لثلايلتسا بالمفرد) المصغر قائما من ذكرهما فلا اشكال (وبخلاف نحو خمس وست) من أسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خمسة وستية (لثلايلتسا بالعدد المذكور) المصغر (وبخلاف نحو زينب وسعاد) فلا يقال في تصغيرهما زينة وسعيدة (لتجاوز زهما الثلاث) فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستئصال والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما لم يكن بالتاري ذا لس * (وشذ ترك التاء في تصغير حرب) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالوحدة (وعرب) بفتح العين والراء المهملة (ودرع) بكسر الال (ونعل) بفتح النون ونحوهن كذودوقوس وعرس وناب (مع ثلاثيتهن) وتانيثهن (وعدم اللبس) وجمع المتأخرين من ذلك عشر بن لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كثم واهم العدد كخمس وناب للثلاثة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذودوقوس وطست وطس وسور ووقدر ونصف بفتحين وحرف وضرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله * وشذ ترك دون لبس * (و) شذ (اجتلابها) أي التاء (في تصغير وراء وأسام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة) نقلا واوريشة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة وهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة وأمية بضم الهمزة وفتح الهمزة ياء مشددة مكسورة فمفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف أمام وقد بدلت بضم القاف وفتح الال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مشددة تحتانية وهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهر والتاء فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاجبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا يوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فلهذا والى ذلك أشار الناظم بقوله * ونذر * لحاق تانيثها كثيرا *
 * (فصل) * التصغير من جملة التصاريح في الاسم فيصغر المتمكن كما مر (ولا يصغر من غير المتمكن الا أربعة) أحدها (أفعل) بفتح العين (في التعجب) الثاني (المركب المزجي) علما كان أو عددا فالعلم

وعرس بضمها) قد عرفت معناها وقوله وذودالذود الابل من الثلاث الى التسع وقوله وضحى هو صدر (كعبليك النهار) قال ابن خطيب المنصورة وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء لثلايلتس بضم حوة مصغرا اه وظاهره ان أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحذر وقوله وطست هو الاء المعروف والطس لغة فيه قال في الصحاح الطست الطس بلغة طيبي وقوله وسور هو بقية الماء المشروب وضبطه في بعض النسخ شول بالشين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال في الصحاح النصف بالتعريف المرأة بين الحديثة والمسنة وقوله وحرف هي الناقصة المهزولة الصلبة وقوله ضرب هو العسل الأبيض وقوله ونعل هي معروفة (قوله وسمع في بعضها التانيث) من ذلك قدير وقديرة * (فصل) * (قوله أفعل) قال الدونشري ظاهره ان أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر في ذلك اه وهو عيب فقد تقدم في كلام الشارح في الكلام على شروطه وشذوا أحيسنة عند البصر بين (قوله أو عددا) على حذف

مضاف أي اسم عدد (قوله فقال الخليل الخ) قال الدوشنري هذا تعليل لتصغير ألف في الحقيقة التصغير للفعل لئلا يلفح وان كان التصغير في الفعل ظاهر كما هو ظاهر وقوله بالملح لوقال بده الملاحه كان أحسن اللهم ٣٢٥ الا ان يكون مصدرا سماعيا وقوله

ما يح بضم أوله على التصغير
اه وضبط لفظ ملح في
نسخة صححة بخط
الشارح بكسر الميم وفتح
اللام وهو على هذا جمع
لام صدر وقد ذكر في
القاموس انه يجمع عليه
وعلى ملحة وغير ذلك
فانه لم يذكر ما يح بكسر
الميم وسكون اللام في
مصادر ملح قال أول المادة
الملح بالكسر المعروف
وقد يذكر والرضاع الى
آخره ما قال وهو اسم جنس
للملحة ويمكن ان يكون
هو الواقع في كلام الخليل
(قوله منه) حال من خمس
مقدمة لان صفة النكرة
اذا تقدمت عليها أعربت
حالا وكذا يقال فيما بعده
(قوله وذان وتان) فيه
نظر اذ هما معربان
والكلام في المبني غير
المتكسر وقد يجب ان
ذلك غير مذهب من زعم
بناهما وكذا يقال فيما
بعد (قوله في جمعها) في
قوله جمعها مسبوحة
ظاهرة (قوله وجمع الذي
الخ) فيه مسبوحة اذ الذين
وماءه اسم جمع لاجمع
(قوله زيادة ألف في
الخ) عوضا من ضم
الاول) فيه نظر لان

(كعبك وسبويه في لغة من بناهما) على الفتح في بعبك وعلى الكسر في سبويه (وأما من
أعربهما) أعرب ما لا ينصرف (فلاشكال) في تصغيرهما لانها حينئذ من أقسام المتكسر (و) العدد
شوخسة عشر فافعل في التعجب والمركب المزجي (تصغيرهما التصغير المتكسر) في ضم أولهما وفتح
ثانيهما واجتلاباء التصغير ثلاثة (نحو ما أحسنه وبعيلك وسبويه) وخمسة عشر اما أفعل في
التعجب فقال الخليل في قولهم ساءتني أعيان زيد التمايعتوني الشيء الذي يتصرف بالملح كأنهم قالوا زيد مليح
وأما المركب المزجي فلان الجزء الثاني عبرة تاء التأنيت والتنوين من حيث انه نازل منه عبرة ذيله
وتتمه نزولهما بهاتيك المنزلة فلذلك صغروا الصدر (و) الثالث (اسم الإشارة) وسمع ذلك منه في خمس
كلمات وهي (ذا) في التذكير (وتا) في التأنيت (وذا) في تثنية المذكر (وتان) في تثنية المؤنث (وأولاء)
في جمعها (و) الرابع (اسم الموصول) وسمع ذلك منه أيضا في خمس كلمات وهي (الذي) للفرد المذكر
(والتي) للفرد المؤنث (وتثنيتهما) اللذان واللتان (و جمع الذي) الذين والاولى (و) هذه الكلمات
العشر من غير المتكسر (بوافقن تصغير المتكسر في ثلاثة أمور) أحدها (اجتلاب الباء الساكنة) في
الثاني (الترام كون ما قبلها) أي الباء (مفتوحا) الثالث (لزم تكميل ما تقع منهن) الأخر
(الثلاثة ويخالفه) أي تصغير المتكسر (في) أمور (ثلاثة أيضا) أحدها (بقاء أولها على حركته
الاصلية) التي كانت قبل التصغير من فتح أو ضم تنبيه على الفرق بين تصغير المتكسر وغيره (و)
الثاني (زيادة ألف في الآخر) ان أمكن (عوضا من ضم) الحرف (الاول وذلك في غير المختوم بزيادة
تثنية أو زيادة) (جمع) الثالث (ان الباء) التي للتصغير (قد تقع ثانية وذلك في ذواتا تقول) في
تصغيرهما (ذبا وتيا) فيبقى الحرف الاول على فتحه وتأتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الباء المنقلبة
عن ألف ذواتا وتزيد ألفا في الآخر عوضا عن ضم الحرف الاول (والاصل ذبا وتيا) بثلاث باآت
أولها عين الكلمة وثانيها باء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثناه ذلك مع زيادة ألف آخره (فحذفت
الباء الاولى) لان باء التصغير هي المعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع باء
التصغير آخر اذا كانت الألف في زفير كته هي الضمة ووقوع باء التصغير طرفا يمنع لانها ان بقيت
ساكنة لم يمكن بقاء الألف بل كانت تلاب باء في ذلك وقوع فيما فر منه وازالة الألف المحمولة عوضا
ووقوع باء التصغير طرفا وان حركت فبإاء التصغير كالف التكسير فلا تتحرك فتعزيت الاولى للحذف
وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذواتا في الوضع وان ألقه عن باء وعينه باء محذوفة وأما على قول
الكوفيين ان الألف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا (و) تقول في تصغير ذان وتان (ذيان
وتيان) ببقاء أولهما على فتحه وانما بقاء التصغير فيما بعده ولم يثبت بالف بعد التنون للطول بزيادة
علامة التثنية (وتقول) في تصغير أولاء (أوليا) ببقاء أوله على ضمه في حال التكبير و (با) قصر في
لغة من قصر) وهم التميميون (وبالمد في لغة من مد) وهم الحجازيون أساعلى لغة القصر فلاشكال
وأما على لغة المد فقال الفارسي الختينا باء التصغير ثالثا وقبلنا الألف بعدها باء وزيدت الألف قبل
الآخر ولم تزيد بعد الآخر اذ ليس لنا تصغير نحاسي الا قبل آخره لمة وقال المبرد لو ألقنا ألف التصغير
في آخر أولها على الناصدة في الممدودات التست لغة المد بقاء القصر ويانه من وجهين أحدهما ان
باء التصغير تقع ثالثة قبل الألف فتقلب الألف بعدها باء ثم تدغم فيها باء التصغير وتكسر كما في عزيل
فتقلب الهمزة باء كما في عطاء فيجتمع ثلاث باآت فتحذف الأخيرة ثم تدخل ألف التصغير والوجه

الألف في الباء بالمد قبل الآخر ولا تراد في جميع ما ذكر كما يأتي كون الألف عوضا عن ضم الاول واضح في غير تصغير أولاء وأما هو فأوله
مضموم فكيف التعويض وقد يقال ألقه عوضا عن الضمة التي كان ينبغي ان تكون فيها حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة
الاصلية (قوله فيما فر منه) هو الثقل (قوله وقبلنا الألف الخ) لوقال بعدها وأدغمت باء التصغير فيها لكان أحسن (قوله لاء) أي

تصغير عطاء فهو على حذف مضاف (قوله فاذا جاءت الالف الخ) فيه منظر ظاهر أما أولاً فلان الالف التي تراد بالتصغير إنما تكون في
المصغر لاقى المكبر خلافاً له وهو ٣٢٦ صريح عبارته وأما ثانياً فلانه بعد حذف الالف اذا وقع التصغير على ما بقي يلفظ به هكذا الياء

بهمزة بعد الياء المشددة
فلا يلتبس بتصغيره على
لغة القصر اذ لا همز
فليتامل وقد يقال اللبس
حاصل خطأ سيما اذا
لم يشك بالهمزة (قوله
وقال الزجاج الخ) قال ابن
اباز وكلا القولين أي
قول سيبويه وقول
الزجاج مخالف للقياس
أما الأول فلما فيه من
زيادة الالف حشو وأما
الثاني فلما فيه من دعوى
انقلاب الهمزة عن الالف
وكثرة التغيير في كلام
بعضهم التصريح بان
الالف عوض وقد يقال
انها ليست عوضاً عن ضم
الأول لوجود ضمها وإنما
خالف القياس لان
اخواته أعني ذواتها زيدت
الالف في آخرهما لاقبله
(قوله لثلاثا يلتبس الخ)
فيه نظر لان النون مفتوحة
في الجمع ومكسورة في
التثنية اللهم الا أن يقال
قد يغفل عن حركة النون
(قوله ثم جمعت الخ)
وحذفت الالف التي في
المفرد لالتقاء الساكنين
(قوله كما في دراهم الخ)
دراهم بالالف بعد الراء
جمعاً أي فلان وقع التصغير
على لفظه كما لا توقعه على

الثاني أن أوله فعال فاذا جاءت الالف آخر اصار أوله أعلى فعلى كجباري فيجب حذفها لانهما خامسة
وأما اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان خمسة ورابعة ليهن فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور أدخلوا
الالف بعد الياء وقال الزجاج همزة أو لا منقلبة عن ألف اللد فاذا قلبت ألف المدياء لوقوعها بعد ياء
التصغير رجعت الهمزة الى أصلها ثم تاتي ألف التصغير فتقلب همزة لوقوعها بعد ألف (وتقول) في
تصغير الذي والي (الذي واللتيا) بابقاء أو لهما على فتحه وفتح ثانياً وما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف
وانعام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف (و) تقول في تصغير اللذان واللتان (الذيان واللتيان)
بفتح أو لهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يثبت بألف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضع في
الحواشي هذا الذي أراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم اختلف سيبويه
والأخفش فسبويه به بحذف الالف حذفاً اعتبارياً ليجرد تخفيف السكامة لطولها بعلامة التثنية فلا
يقدرها البتة والأخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها وأصل الخلاف بينهما اذا تاتي المفرد المصغر
فهل يقدر ان ألف التصغير اجتمعت مع ألف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية
المتمكن وغيره أو يعتقد انها حذفت قبل مجيء ألف التثنية ليجرد التخفيف الأول للأخفش والثاني
لسبويه ويظهر أثر الخلاف في جمع المذكور فسبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والأخفش
يفتحهما كما في الاعلان (و) تقول في تصغير الذين (الذيون) رفعاً والذين جراً ونصباً يضم ما قبل الواو
وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفاً كما تقدم في التثنية فكأنها
لا وجود لها والأخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والذال على القولين
مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي وأما اللذين فلانهم زادوا في الذين قبل الياء و قبل النون
ألفاً فصار اللذان ثم أبدلوا الفتحة ضمة والالف واو والثلاثا يلتبس بالتثنية اه (واذا أردت تصغير
اللاتي) لجمع المؤنث (صغرت التي) لمفردة (فقلت اللتيا) كما تقدم (ثم جمعت بالالف والياء فقلت
اللتيان واستغنوا بذلك) الجمع المصغر مفردة (عن تصغير اللاتي واللاتي على الاصح) عند سيبويه فانه
قال في اللاتي واللاتي لا يحقر ان استغنوا بجمع التي المحقرة بالالف والتاء كما في دراهم ودرهمات بل
المؤنث أولى مما لا يعقل بهذا الجمع والأخفش يصغرهما ويقلب الالف واو لانها صار احين حقراً
بمنزلة ضارب اذا جرى عليها ما حكمه ويحذف الياء التي هي لامهما لان ألف التصغير تراد فيمضي
الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هي المحذوفة لانهما طرف والمسا في يصغرهما
واكن يحذف الالف لانهما زائدة والياء أصلية فتصير اللاتي اللاتي واللاتي اللاتي وهذا يلبس
بتصغير الواحد (ولا يصغري) من أسماء الاشارة (اتفاقاً) عند الجميع (للإلباس) بتصغير ذوا ويشكل
عليه تصغيرهم عمرو وعمر على عمير مع الإلباس (ولا) يصغري (في) الاشارة (للاستغناء) بمن
تصغيرهما (بتصغيرنا خلافاً لابن مالك) في قوله في النظم منها تاتي قال المرادى وذلك نوههم أن في
صغر كما صغرتا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا ناطعة وهو المفهوم من التسهيل
فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا اذا والذى وفروعه ما الا تي ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث
غير ناطعة اه والي جواز تصغير الاشارة والموصول أشار في النظم بقوله
* وصغروا شنود الذي التي * وذامع الفروع وانما ساغ تصغيرها لانها يوصفان ويوصف بهما
والتصغير ووصف في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغراً كما منعوا اعماله موصوفاً قاله أبو الحسن

لفظ اللاتي واللاتي بل اذا أردنا تصغيره صغرتا مفردة الذي هو درهم وجمعناه بالالف والتاء كما اذا أردنا تصغير اللاتي
واللاتي فاننا صغرتا مفردهما الذي هو التي وجمعناه بالالف والتاء وفي بعض النسخ كما في درهم بالافراد وليس ظاهراً في التنظير فليتامل
(قوله مع الإلباس) هذا مشكل لان ذلك من باب الاجمال لان باب اللبس وقد يفرق بينهما بان ذبا ظاهراً في أنه تصغير ذال الذي فلا يلبس

باب النسب * (قوله النسبة) قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسرها بمعنى الاضافة وهي اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يسمون المضاف اليه الاتري انك اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الي زيد واذا قلت تميمي فتميم هو المنسوب اليه والياء المشددة قاعة مقام الرجل المنسوب (قوله وفائدها فائدة الصفة) أي فيما يأتي من رفعه المضمر والظاهر وفي أنه يحمل على من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف حمل هو وفيقال زيد مصري كما يقال زيد ضارب وفي أنه يخص ٣٢٧ ويوضح (قوله لتدل الخ) هذا

ابن البادش وحكي ابن العاج تصغير أوه على أو به وبقى المنادى المبني نحو يازيد فانه يصغر فيقال يازيد (هذا باب النسب)

وسماه سميويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه أو من أهل تلك البلدة أو الضيعة وفائدها فائدة الصفة وانما اقتضت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حرف اللين لحقتها والكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالآخرة لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها هو الآخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى الجرد عنها ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات أو لها لفظي وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما للمالك يكن له وثالثها حكمي وهو معاملة الصفة المشددة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم أنك (اذا أردت النسب الى شيء) من بلدة أو قرية أو غيرها (فلا بد لك من علمين في آخره أحدهما أن تزيد عليه ياء مشددة تصير) تلك الياء (حرف اعرابه) فتدوا لها حركات الاعراب رفعاً ونصباً وجر الصيرورته بمنزلة الآخر (و) العمل (الثاني أن تكسره) أي الآخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة (فتقول في النسب الى دمشق) بفتح الميم (دمشق) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ياء كياء الكرسى زادوا للنسب * وكل ما تليه كسره وجب

(ويحذف لهذه الياء) المزيدة للنسب (أمور في الآخر وأمر متصله بالآخر أما) الامور (التي في الآخر) ستة أحدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا سواء كانتا زائدين أو كانت أحدهما زائدة والآخرى أصلية فالاول) وهو ما آخره ياء أن زائدتان سواء كانتا للنسب أم لا (فحور كرسى) مما آخره ياء أن ليست للنسب (وشافعي) مما آخره ياء أن للنسب (فتقول في النسب اليها كرسى وشافعي) فتحذف الياء المشددة منها وتجعل مكانها ياء النسب (فيحذف لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التدبير) فيقدر أنهم مع الياء المحذرة للنسب غيرها يبدونها (و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقديري أثر في الصناعة وذلك انه اذا (كان يخافي) جمع يخفى بياءه وحذفه عجمه فقامه ثمانية فوقانية (علما لرجل) فانه يكون (غير منصرف) استصحب المالك كان عليه من الجمجمة قبل العلمية قال في الصحاح الواحد يخفى والجمع يخافي غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع اه بتكرير جمع (فاذا نسب اليه انصرف) لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلقت ياء أخرى غيرها وهي أجنبية لم تن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مقاعيل وبعده مقاعى وقيد بقوله علماء يرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علماء ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفردة ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علماء معطل لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازاً عما اذا كان لامرأة فان ما ذهب من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع (والثاني) وهو ما احدى ياءه زائدة والآخرى أصلية (نحو مرمى) بالتشديد اسم معقول من المرمى (أصله مرمى) كضروب

التعليل لا يثبت المدعى الاعلى بعد فليتامل وعلل ابن اياز تشديدها بقوله اتجسرى بوجوه الاعراب كقوالك بصري وبصريا وبصري ولو كانت مفردة لاستثقلت عليها الضمة والكسرة (قوله قال في الصحاح الواحد يخفى الخ) قال في الصحاح والبخت من الابل معرب أيضا وبعضهم يقول هو عربى وينشد لبن البخت في قصاع الخننج الواحد يخفى والانشى بخفية وجمعه بخاني غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك أن تخفف الياء فتقول البخاني والاثاني والمهاري فاسما ساجدي ومداني فصر وقان لان الياء فيهما غير ثابتة في الواحد كما تصرف المهالبة والمساءة اذا أدخلت عليها ياء النسب اه كلام الصحاح بخروفة (قوله بتكرير جمع) قد يقال الموجود في عبارات القوم بزنة جمع الجمع تامل (قوله فوزنه قبل النسب الخ) قال اللطفي في

نظرو وجهه أن الياءين آخره زائدتان كما يصرح به كلاًه قبل وأصل بناء الكلمة بخيت فالياء هما عيين والياء لام فاذن وزنه جمعاً وعلماً منه ولا منه فعلى لا مقاعيل ووزنه بعد النسب فعلى أيضاً هذا هو الوزن التصريفي والكنهية ذكر وافي باب مواضع الصرف في مبحث صيغة منتهى الجموع كلاً ما ينبغي فراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب مقاعيل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لا أنهم اعتبروا هنالك الوزن العروضي لا التصريفي وقوله وبعده مقاعى كناية عن عدم وجودها فليتامل ذلك حق التامل هذا والحق أن كلام

الشارح منظور فيه (قوله كافي في) ٣٢٨ أي فانه عند النسب يفتح ثانيه كما سيأتي قريبا (قوله وقول المتكلمين في ذات الخ) قال

اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالساكنون (ثم قلبت الواو ياء والضممة كسرة) لتسلم الياء من قايها واوا (وأدغمت الياء) المنقلبة عن الواو لزائدة (في الياء) الأصباية لاجتماع المثانين (فأذا نسبت اليه) حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب (قلت مرمي) هذا هو الاصح (وبعض العرب يحذف) الياء (الاولى لزيادتها ويبقى الثانية لاصالتها وتقلبها ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم يقرب الألف واوا) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركات ولم تقلب الألف ياء لئلا يجتمع الكسرة والياء آت (فتقول مرموي) وأطلق في النظم قوله ومثله عما حواه احذف وهو مقيّد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدا (وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط) قرار من الاجحاف وتعيّنت للحذف لسكونها (وقابت الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم قلبت) الألف واوا (كراهة اجتماع الياء آت (تقول في أمية أموي) وجاء أميي ياربيع يا آت اذ ليس قبلها كسرة (وان وقعت) الياء المشددة (بعد حرف) واحد (لم تحذف واحدة منهما بل تفتح) الياء (الاولى) كافي في مرمي (وتردها الى الواو ان كان أصلها الواو) والابقيت على صورتها (وتقلب) الياء (الثانية واوا) لئلا يجتمع الياء آت (تقول في طي وحى طووي وحوي) لانهما من طويت وحييت الامر (الثاني) مما يحذف لياء النسب (تاء التانيث تقول في مكة مكى) يحذف التاء لان بقاها وقع في اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكئية وايقاع تاء التانيث حشوا (وقول المتكلمين) في علم الاصول الدينية (في) النسبة الى (ذات ذاتي وقول العامة في) النسبة الى (الحقيقة خليفتي) باثبات تاء التانيث فيهما (لحن) أي خطأ الخروج عن القاعدة يقال للخطي لحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (وصواب ما ذووي وخلفي) يحذف التاء منهما وهما مني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكافي في شرح ايساغوجي في المنطق لا يقال ذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز ان تكون المساهية ذاتية والالزم انساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك اهـ والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات مرادها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا ردت عادت العين الى الصحة فتصير على تقدير ذوم ثقلب الألف واوا فتقول ذووي الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (الألف ان كانت متجاوزة للاربعة أو) كانت (رابعة متحر كالثاني كما متها فالاول يقع) في ثلاثة (في ألف التانيث كجباري) بالحاء المهملة والياء الموحدة والراء الطائر (و) في (ألف الاحاق كجبركي) بفتح الحاء المهملة والياء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهري القراء وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين (فانه ملحق بسفرجل و) في (الألف المنقلبة عن أصل كصطفي) فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول جباري وجبركي ومصطفي يحذف الألف فيهن وجوباً للطول (والثاني) وهو ما ألفه رابعة وثاني كما متها متحر ك (لا يقع الا في ألف التانيث كجهرزي) بفتح الجيم والميم والزاي صفة يقال حمار جهرزي أي سريع من الجوز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جهرزي يحذف الألف وجوباً لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالألف فيها في حكم الخامسة (وأما الساكن ثاني كما متها فيجوز فيها القلب) واوا تشديها بالالف ملهسي (والحذف) تشديها بتاء التانيث لزيادتها (والارجح في التي للتانيث كجبري الحذف) لان شبيهها بالالف التانيث أقوى من شبيهها بالمتقلبة عن أصل (و) الارجح في التي للاحقاق (كعاق) فانه ملحق بجعفر (و) في (المتقلبة عن أصل كلهي) من اللهو والقهه منقلبة عن واو (القلب) خبر الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الاحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني (والقلب في نحو ملهسي) مما ألفه منقلبة عن أصل (خير منه في نحو علق) مما ألفه زائدة للاحقاق

الدنو شري و ينبغي أن يكون قوله من خلوتي في المنسوب الى الخلوة محتما أيضا وقد قلت في ذلك وادخال تاء الخلوتي من الخطا قياسا على البصري قالتا تحذف (قوله يحذف التام منها) أي وحذف التام من خليفة أيضا لما نياتي (قوله والدليل على انها اصطلاحية الخ) بهذا ينسب ما أجاب الفناري في شرح ايساغوجي من أنه لا يلزم انساب الشيء الى نفسه على تقدير ان التسمية لغوية لان الذات اطلاقا أحدهما حقيقة الشيء والثاني ما صدقها فالذات المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب اليها بمعنى المصدق كما يمكن نسبة جزأي الحقيقة الى ما صدقها (قوله وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة) أي وإشارية وهو صولة (قوله تشديها بالف ملهسي) فيه نظر فان قوله يجوز فيها القلب شامل لالف نحو ملهسي فكيف يأتي التشبيه (قوله لان شبيهها بالف التانيث) هكذا في بعض النسخ والصواب بتاء التانيث (قوله خير الارجح) فيه نظر وانما هو معطوف على المحذف كما

ان قوله في التي للاحقاق عطف على قوله في التي للتانيث وهو عطف على معمولي عامل واحد وهو جائز والعدراه (والحذف

ان المعروف على الخبر خبر

وقال بعضهم اذا قلنا
 الالف واوا في نحو ملهى
 وجبلى وعلقى جازا لا تيان
 بالف قبلها فتقول
 جبلاوى وعلقاوى
 وملهاوى (قوله اسم
 الموضوع حانية) هو
 بتخفيف الياء قال
 السيراقى ذكر أصحابنا ان
 الموضوع الذى يباع فيه الخبر
 يقال له حانية كحانية
 والمعروف حانة ولعل
 الذى قال الحانوى جعل
 البقعة حانية لانها تعطف
 على الشراب بالالطف
 واللذة وفي شرح الشواهد
 قال سيمويه الوجه الحانى
 لانه منسوب الى الحانة
 وهو بيت الخمار وانما جاز
 ان يقال حانوى لانه بنى
 واحدة على فاعلة من حنا
 يحنو واذا عطف بزيدانه
 نسبة الى مقدر كما اشار
 اليه السيراقى والذى
 فى الصحاح والقاموس ان
 الحانية أى بالتشديد الخبر
 منسوب الى الحانته وهو
 موضع بيعها (قوله فان
 قلت الخ) قديقال ان
 الفتح لغسة لا توجد
 فى الصحيح فلا حاجة الى
 قوله فالجواب الخ وكثيرا
 ما يخالف المعتل الصحيح
 فليتأمل (قوله بكسرتين)
 بل بثلاث كسرات كما هو
 ظاهر (قوله أمل عليها)
 فى شرح الشواهد وأمل
 من أملال الكتاب

(والحذف بالعكس) اللغوى فالحذف فى نحو علقى خير منه فى نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف
 الاصل الامر (الرابع) مما يحذف الياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة اربعة) خامسة أو سادسة (كعمد
 ومستعمل) تقول فى النسب اليهما عدى ومستعملى بحذف ياء المنقوص وجوباً للطول (فأما) الياء
 (الرابعة) تقاض فسكاً لف المقصور اربعة من نحو مسعى وملهى) مما تانى ماهى فيه ساكن وألقه
 منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيهما القلب والحذف (ولكن الحذف أرجح) من القلب بل قال بعضهم ان
 القلب عند سيبويه من شذوذ تغيرات النسب حتى قيل لم يسمع الا فى قوله
 فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد
 جعل اسم الموضوع حانية ونسب اليه (وايس فى الثالث من ألف المقصور) المنقلبة عن ياء أو واو (كقوى
 وعصى و) من (ياء المنقوص) الثلاثة (كم) بفتح العين المهملة من عمى عليه الامر اذا التيسر ورجل
 عمى القلب أى جاهل (وشج) بالثين المعجمة والجيم من شجى أى خزن (الا القلب واوا) فتقول فتوى
 وعصوى وعموى وشجوى فاما قلبها فى قى واوا وان كان أصلها الياء فلثلاثاً لتجتمع الكسرة والياءت وأما
 فى عصار جوع الى أصلها وأما فى عم وشج فلانما أوردنا النسب اليهما فتخضع لهما كما فى غير قلبات الياء
 ألفا لغير كها وانفتح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت ألف فى حكا وتعليق لا (وحيث قلنا الياء
 واوا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها) على قلبها لما تقرران بقلبها واوا مسبوق بقلبها ألفا فان قلت فسارجه
 فتح العين فى نحو قاض عندهم من قال قاضى بقلب الياء واوا ونظيره من الصحيح لا يفتح عينه فالجواب انه
 نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادى عن بعض النحويين (ويجب قلب الكسرة فتحة فى)
 كل ثلاثى مكسورة العين سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أم مكسورة الفاء مفتوح الفاء نحو (فعل
 كتمر) بالنون (و) المضموم الفاء نحو (فعل كدؤل و) المكسورة الفاء نحو (فعل كابل) فتقول فى النسب
 اليها عمى ودؤل وابل يفتح العين فيهن كراهة توالى الياءين والكسرتين وذهب بعض الى بقاء كسر
 العين فيما فاءه مكسورة كابل بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل فى جهة واحدة
 فلا تنقل الامر (الخامس السادس) مما يحذف الياء النسب (علامة التنذية وعلامة جمع وتصحیح المذكر
 فتقول فى) النسب الى (زيدان وزيدون) حال كونهما (علمين معربين بالحروف زيدي) بحذف علامة
 التنذية وعلامة الجمع لثلاثاً لتجتمع على الاسم الواحد اربان اعراب بالحروف واعراب بالحركات فى ياء
 النسب وحذفت النون تبعاً لما قبلها لانها ما ز ياد فان زيدت ما عا فيحذفان معا (فاما قبل التسمية) بهما
 (فانما ينسب الى مفردهما) لا اليهما (ومن جرى زيدان علما بجرى سلمان) فى لزوم الالف والاعراب
 على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة (وقال) وهو تميم بن أبى مقبل لا خلف بن الاخر خلافا
 للموضع (ألا ياد بارالحى بالسبعان) * أمل عليها بالبلا الملوآن
 (قال) فى النسب (زيدانى) بإثبات الالف والنون كما تقول سامانى والسبعان تنذية تسبغ اسم موضع
 والملوآن الليل والنهار (ومن أجرى زيدون علما بجرى غسلىن) فى لزوم الياء والاعراب على النون منونة
 (قال) فى النسب (زيدينى) بإثبات الياء والنون كما تقول غسلىنى (ومن أجراه) أى زيدون (بجرى
 هرون) فى لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة (أو) أجراه (بجرى
 عربون) فى لزوم الواو والاعراب على النون منونة (أو) أزمه الواو وفتح النون) كالساطرون (قال) فى
 النسب على اللغات الثلاث (زيدونى) بإثبات الواو والنون كما تقول هارونى وعربونى وماطرونى وأعاجع
 تصحیح المؤنث ففيه تفصيل (فنجوترات) بالثناة كما كان جمع اسم مفتوح العين فى حالة الجمع (ان كان
 باقياً على جمعيته) ولم ينقل الى العلمية (فالنسب الى مفرده) لثلاثاً لتجتمع تانثان حين تنسب مؤنثا قاله أبو

(قوله والنبار الساطع) النبار بالرفع عطف على الذي من قوله الذي يدفوق الخ وكذا قوله بعد والنبار فالجاصل ان السرادق مشرقة
 بين هذه المعاني الثلاثة والكرسف القطن (قوله وبخلاف نجوم هيم الخ) قال الدنوشري تجويزه فيه ان يكون تصغير مهيام واضح وأما
 تجويزه ان يكون تصغير مهوم اسم فاعل فقيه نظرا لان ابن الحاجب صرح في شرحه لشاقبته وغيره انا اذا صغرنا لفظ مهوم فيصير
 لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحجب ٣٣٠ لان مهوما اذا أريد تصغيره حذف منه احدى الواو بن فصار بعد تصغيره مهيوما ثم

حيان (فيقال تجري بالاسكان) في الميم لان مقرده سا كن العين قبل الجمع (وان كان عالما فن حكي
 اعرابه) حالة الجمع حذف الالف والتاء معا (نسب اليه على لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع
 صرفه) التانيث والعلمية (نزل تاءه نزل تاء مكة و) نزل (ألفه، نزل ألف جزى) لكون تاني ما هي فيه
 متحركا (حذفهما) على التدريج فحذف أو لا التاء كما في مكة ثم الالف كما في جزى (وقال تجري بالفتح) في
 حكاية الأعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين في حالة بقائه على الجمعية وفتح في حال نقله الى
 العلمية للفرق بين النسب اليه جمع والنسب اليه عالما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين (وأما نحو
 ضخمت) مما هو جمع صفة فقال الموضع بحثا (فني ألفه) وجهان (القلب) واوا (والحذف لانها كالف
 حبل) بجماع ان كلا منهما صفة سا كن تاني ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخمتي
 وضخمتي كما تقول حبلى وحبلتي (وليس في ألف نحو مسلمت) من الجمع وع القياسية (و) نحو
 (سرادقات) من الجمع الشاذة (الاحذف) لكونها خامسة فتقول مسامى وسرادقي بحذف الالف والتاء
 والسرادق قال في القاموس الذي يدفوق سخن الدار والبيت من الكرسف والنبار الساطع والنبار
 المرتفع المحيط بالشي (وأما الامور المتصلة بالآخر فستة أيضا أحدها الياء) المثناة تحت (المكسورة المدغمة
 فيها ياء أخرى) سواء كان ما هي فيه يائي العين كطيب أم واو يها كهين (فيقال في) النسب الى (طيب
 وهين طيب وهين) بحذف الياء الثانية) المدغم فيها واو يها كهبين (فيقال في) النسب الى (طيب
 وأربع يات ولم يحذفوا الاو لثلاثي جمع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم انثقل لولم تقلب
 ألفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت (بخلاف نحو هيم) بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد الياء
 المثناة تحت وبالحاء المعجمة لعلام الممتلى وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه هيمي بابتات الياء
 الثانية (لانفتاح الياء) المدغم فيها (وبخلاف نحو هيم) تصغير مهيام معال من هام على وجهه اذا
 ذهب من العشق أو من هام اذا عطش أو تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هزر رأسه من النعاس
 أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحجب اذا جعله هائم فتقول في النسب الى ذلك كله هيمي بابتات الياء
 المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة من الاخر بالياء الساكنة) التي هي عوض من
 ألف مهيام أو من الواو الثانية من مهوم أو من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام أبي حيان
 وتام يسه الشهاب الحاي السمين (وكان القياس أن يقال في) النسب الى (طبي) بتشديد الياء
 وبالهزة (طبي) بحذف الياء الثانية فقط (ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية) وهي الاو لى
 (الفاعل غير قياس) لانها ساكنة (فقالوا طائي) ولو قيل حذف الياء الاو لى الساكنة وقلبت الثانية
 المتحركة ألقا كان القلب على القياس * الامر (الثاني) مما يحذف الياء النسب (ياء فعيلة) بفتح
 أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضاعفها (كخليفة وصحيفة تحذف منه تاء التانيث
 أو لا ثم تحذف الياء) ثانيا فرقا بين المذكور الصحيح اللام والمؤنث (ثم تقلب الكسرة
 فتحة) كما في عمر (فتقول حنفي وصحفي وشذقولهم في) النسب الى (السليقة) وهي الطبيعة

قلبت الواو ياء لوقوع
 الياء ساكنة قبلها فصار
 مهيمام مثل اسم الفاعل
 مكبر من هيم أيضا
 والنسبة الى مهيم المصغر
 هيمي بثلاث يات
 قبل الميم آخرها عوض
 من الواو المحذوفة فالياء
 انما جاءت عند النسب
 لاقبله فاندفع تجويز
 الشارح ان يكون مهيم
 تصغير مهوم وينظر هل
 تصغير مهيام مهيم كتصغير
 مهوم أو لا واذا نسب الى
 مهيم اسم فاعل قيل مهيمي
 بحذف الياء الثانية
 كطبي في طيب فليتامل
 وقال أيضا قوله تصغير
 مهوم الخ قد يقال اذا
 زيدت ياء التصغير ثالثة
 تجتمع الياء والواو وهما
 ساكنان فتحرك الياء
 بالكسرة وتقلب الواو
 الاو لى ياء وتندغم الاو لى فيها
 وتقلب الواو الثانية ياء
 أيضا فيصير كما ترى مهيم
 اه وأقول الذي قاله ابن
 الحاجب وشارحو كلامه
 ان مهوما اذا صغر حذف

منه الواو الاو لى فصار مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت فقلبت مهيم كلفظ اسم الفاعل من (سليقة)
 هيم وانه اذا نسب الى المصغر زيد فيه ياء ثالثة ييسر بالنسبة الى غير المصغر وخص بالزيادة لانه حذف منه احدى العينين وعلى هذا
 فالياء انما جاءت عند النسب لاقبله ومثله كما قال الغزالي مصغره مهيم اسم فاعل هيم والظاهر ان كلا الصنيعين غير متعين لانه يجوز
 في المصغر تعويض الياء قبل الآخر اذا حذف شيء من الاسم فتجويز الشارح تبعا لابي حيان وتلميذه السمين مبني على ان التعويض
 يحصل في التصغير وان الحاجب مبني على عدم حصوله فسقط كلام الدنوشري (قوله المدغمة فيها) لو حذف التاء من المدغمة كان أولي

(قوله واجتلاب فتحة الخ)

هذا أحسن من قول المتن
 ثم تقلب الضمة فتحة وقد
 يقال أن الضمة تقلب
 فتحة كقلب الواو والياء
 ألفا في نحو وقال وباع
 فليتامل (قوله في مثل
 اللفظية) مراده باللفظ
 اللفظية أي فيثقل
 اللفظية حال الفل
 فليتامل (فصل) *
 (قوله لان الالف) قال
 اللغوي ينظر ما وجه
 اتيانه بالالف ههنا إذ
 الهمزة انما قبلت نونا فيما
 نحن فيه فكان الاولى ان
 يقتصر على ان نظرت في
 ذلك فظهر لي ان معنى
 كلامه ما ضر حوايه في باب
 منع الصرف من ان الالف
 والنون في نحو سكران
 يشبهان ألفي التانيث
 ووجه الشبه مذكور هناك
 فاما حجت المشابهة جاز
 ابدال الهمزة نونا فليتامل
 أه وهو كلام غير واف
 بالمراد اشكالها وحوابا
 والحاصل ان القاعدة هنا
 قلب همزة التانيث واوا
 وقد قبلت فيما ذكر نونا
 ووجه الشرح ذلك بالمشابهة
 المذكور مع انها بحسب
 الظاهر غسيروا وضحة
 والجواب ان الهمزة لما
 كانت منقلبة عن الالف
 والالف مشابهة للنون في
 الجملة كانت الهمزة أيضا
 مشابهة للنون فتدبر

(سليقي وفي) النسب الى (عميرة كاب) والى سليمة الازد (عميري) وسليمي والقياس فيهن سلقى
 وعمري وسليمي تحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كاب وسليمة غير ازد ولاكنهم فرقوا
 بينهما والسليقي من يتكلم بسليقتة أى طبيعته معزيان من غير تعلم اعراب قال
 ولست بنحوي بلوك لسانه * ولاكن سليقي أقول فاعرب
 (ولا يجوز حذف الياء في نحو طويله لان العين معتلة فكان يلزم قلبها ألفا لتحركها وتحريك ما بعدها
 وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير) مع اللبس ولولم يقلبوا الزم الاستثقال قاله الجار بردي (ولا يجوز الحذف
 في نحو جليله لان العين مضعفة فيلحقى بعد الحذف مثلان فيثقل) لو أدغموا الزم زيادة التغيير مع
 اللبس * الامر (الثالث) مما يحذف الياء النسب (يا فعيلة) بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون
 العين مضعفة (كجهينة وقرية) بالمسألة (تحذف تاء التانيث أو لا ثم تحذف الياء) كما مر (فتقول
 جهني وقرطى وشذوقهم في) النسب الى (ردينة) ومع (رديني) يثبت الياء وتقول في النسب الى
 عيننة وقومية عيني وقومي ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم
 الحذف والسابق (ولا يجوز ذلك) الحذف (في نحو قليلة) بضم القاف (لان العين مضعفة) وحذف الياء
 يؤدي الى الثقل لولم يدغم أحد المثلين في الآخر (خروج زيادة التغيير مع اللبس لو أدغم) الامر (الرابع) مما
 يحذف الياء النسب (واو فعولة) بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها (كشواة) حتى من اليمن
 (تحذف تاء التانيث) أولا (ثم تحذف الواو) ثاني الا انها حذفوا تاء التانيث وهي حرف صحيح دال
 على معنى استبحروا أن يبقوا بذلك حرفا معتلا لا زاد الغير معنى (ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شئني)
 وأما قولهم شئني فعلى لغة من قال از دشنوؤ بشد ال واو قاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من
 وجوب حذف الياء فيهما او قلب الكسرة فتحة في الاولى فلا يعلم فيه خلافا واما فعولة فذهب سيدي به
 والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي
 والمبرد الى وجوب بقاءهما معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها (ولا
 يجوز ذلك) الحذف (في) نحو (قولة) بفتح القاف (لا هتلال العين) كما مر في طويله (ولا) يجوز ذلك
 (في نحو مولد لاجل التضعيف) في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام ممنوع لان فعل
 بفتحتين واجب الفل كطلل فيثقل اللفظ به * الامر (الخامس) مما يحذف الياء النسب (ياء فعيل)
 بفتح أوله وكسر ثانيه (المعتل اللام) ياء كانت أو واوا (نحو غني وعلي تحذف الياء الاولى ثم تقلب
 الكسرة فتحة) كما تقدم (ثم تقلب الياء الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا)
 كراهة اجتماع الياء مع الكسرتين (فتقول غنوي وعلوي) * الامر (السادس) مما يحذف الياء
 النسب (ياء فعيل) بضم أوله وفتح ثانيه (المعتل اللام نحو قصى تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية
 ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا) كما مر (فتقول قصوي وهذان النوعان) وهما
 فعيل وفعيل المعتل اللام (فهو مان ما تقدم) في فعيلة وفعيلة (ولاكنهما انما ذكر اهناك استطرادا
 وهذا) الموضوع (موضعهما فان كان فعيل) بفتح الفاء (وفعيل) بضمها (صحيجي اللام لم يحذف منهما
 شئ) وذلك نحو قولهم في عتميل وعتيل وعتيلي (وشذوقهم في ثقيف وقريش) وهذيل (ثقيفي
 وقرشي) وهذلي

(فصل) * حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية) فهي اما التانيث أو أصاية أو منقلبة عن
 حرف أصلي أو عن حرف الالحاق (فان كانت التانيث قبلت واوا كصراوي) لكون الهمزة أثقل من
 الواو ولم تقلب ياءا لئلا يجتمع ثلاث ياء مع الكسرة وشذصنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن وبهراني في
 النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشابهان ألفي التانيث

(قوله وانماخير الخ) قال
الدنوشري كان صواب
العبارة ان يقال بين
حذفها وقلبها واوا وقال
ايضا قوله جاز في التصحيح
والقلب كان الصواب ان
يقال بدل التصحيح الحذف
لما في المتن هو ويمكن ان
يقال مراد الشارح من
بقائها على حالها عدم
قلبها واوا ومعالمها
يحذف مما في الكلام
على ياء المنقوص وكذا
المراد بتصحيحهما فقد بر
(قوله واستثنى الخ) ينظر
هل هو صحيح أولا وهل
قوله بعد ذلك والمحموظ

ومن العرب من يقول ص - معاوي وبهر اوى على القياس (أو) كانت (أصل اسلمت) من القلب غالبا
لغوتها باصالتها (نحو قرأني) في قراءه وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاجود
التصحيح قاله في النسب هيل (أو) كانت بدلا من حرف زائد (اللاحق) نحو علباء (أو) كانت بدلا من
أصل) نحو كساء أصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا أثر ألف زائدة (فالوجهان) السلامة
والقلب واوا فيهما (فتقول كسائي) بالتصحيح (وكساوي) بالقلب واوا رجوعا الى الاصل (وعلباوي)
بالقلب واوا تشديها بالف التانيث (وعلبائي) بالتصحيح تشديها بالاصلية والعلباء عصب العنق
والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت لللاحق بقرطاس ولا يخفى ما في الامثلة من الضر على خلاف الترتيب
* (فصل * ينسب الى مصدر) العلم (المركب) ويحذف العجز لاستئصال النسبة الى كلمتين معا فحذفوا
الثانية كما حذفوا تاء التانيث (ان كان التركيب اسناديا كتابي وبرقي في) النسبة الى (تأبط شرا
وبرق فخره أو فرجيا) سواء كان صدره صحيحا أم معطلا (كعبلي ومعدي أو معدوي في) النسب الى
(عبلك ومعديك) وانما خيري في الياء بين ابقائها على حالها وقلبها واوا الا انك اذا حذف الجزء الثاني
صار الجزء الاول منقوصا ويا المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضي
وقضوي والارجح التصحيح كما تقدم في النسب الى المزجي نجسة أوجه أحدها ما ذكره الموضح تبعا
لتنظيم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكري وكري
واختاره الجرمي الثالث ان ينسب اليهما معا فلا تر كيهما فتقول بعلي بكري ومعدي كربي واختاره أبو
حاتم وآخرون وانشد عليه السيرافي

تزوجها رامية هرغزية * بقضلة ما أعطى الامير من الرزق

فذهبها الى رام هرغز بلدة من نواحي خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكي
ومعديك كربي الخامس ان يبنى من جزأي المركب اسم على فعاله ينسب اليه قالوا في النسب الى
حضر موت حضرمي (أو اضا فيا كمرقي) بكسر الراء تبعال كسرة الهمزة (ومرقي) يحذف الهمزة الاولى
وفتح الميم والراء (في) النسب الى (امرئ القيس) قيل وامرئي شاذ عند سيبويه والمطر دعه عند مرثي يحذف
الهمزة وفتح الميم والراء كذا تمكمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس
اذا المرثي شبهه بنات * عقدن برأسه ابة وعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي فانه ينسب اليه مرقسي (الا ان كان) المركب الاضافي
(كنية كائني بكر وأم كلثوم أو) كان (معرفا صدره بعجزه كبن عمر وابن الزبير فانك) تحذف صدره
و(تنسب الى عجزه) لانه المقصود بدلوله (فتقول بكري وكلثومي وعمرى) ووزيري (ووزيرا لحيق يهما
ما خيف فيه اللبس كقولهم في) النسب الى (عبد الاشهل أشهلي و) في النسب الى (عبد مناف منافي)
فحذفوا صدره ما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبد
للقيس بالنسب الى عبد غير مضاف والاشهل صدقة لرجل ومناف اسم اصم والحاصل ان المركب
الاضافي ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع أحدها ما كان كنية الثاني ما تعرف صدره بعجزه الثالث
ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذبتا فعل من
جزأي المضاف منسوبا اليه والمحموظ من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبيسي وعيشمي في النسب
الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس

(فصل * اذا نسبت الى ما حذف عينه وصح لا مهر ددتها وجوبا في مسألة واحدة نحو رب يتخفف
الباء وأصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فاذا نسبت اليه قلت رب العين ساكنة
ولا تحرك لتقل الفل اجاعا) واذا نسبت الى ما حذف لامه رددتها وجوبا في مسألتين احدهما ان

الخ يفهم عدم جواز النسبة
الى المضاف فيما ذكره
هناك أولا (قوله لانه
المقصود بدلوله) قال
الدنوشري ينظر ما معناه
اهو وجه التنظير واضح
لان المدلول مدلول لكل
من المضاف والمضاف اليه
اصيرورة الجميع علما
بالوضع أو الغلبة لاخرية
لاحد الجزأين على الآخر
فكل منهما كحرف من
حروف الباني (قوله من
جزأي المضاف) تبع فيه
غيره ولو قال من المضاف
والمضاف اليه كان أولى
وينظر هل يجوز فيما ذكره
النسب الى الصدر أولا
* (فصل)

(قوله لزم انفتاحها) لم يبين وجهه ولا رأيه في كلام احد وهو كلام مشكل والذي في شرح الجمل لابن جنى فاما شاة فوزنه فعليه ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من اصحابنا مدينة السلام في العين منها هل هي ساكنة او متحركة فادعى انها متحركة فسالته عن الدلالة على ذلك فقال انقلبها لفتحها لو كانت ساكنة لوجب اثباتها كما ثبتت في حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على ان سكون العين هو الاصل وان الحركه زياده فلا تثبت الا بدليل وانقلبها لفتحها لعل على ان اصلها الحركه لان الحركه دخلت بها لحوادثها التانيه التي لا يكون ما قبلها الا ممتوحا فوقه هناك فاصل شاة شوهة فاما حذف الهاء بقيت شوهة ففتحوا الواو اتاء التانيه فانقلبت ألفا فان قيل يلزم ان اللام اذ رجعت وزالت الفاء ان تعود الى سكونها * قيل هذا يلزم لان الفتحه تترك الحاء عند س بدليل انه لم يخرج على بحر العين يدعنه في قوله * جرى الدميان بالخبر اليقين * لانه قد جاء مثله ٣٣٣ فيما هو ساكن العين اتفاقا كقوله

يدان يضاوان عند محكم
قد يعانك أن تضام
وتصيرا

اه ملخصا ولم يبين وجه
حذف الهاء لعله اعتبارا
لجسد التخفيف وبه
يعرف ما في كلام الشارح
وانه مشكل من وجهين
الاول ان مجاورة الهاء
ليس من أسباب تحريك
الواو الثاني ان التامه وجوده
في شوهة باعتبار انه فكيف
يقول انها عوض عن
الهاء المتقضى لعدم وجودها
مع الهاء الا ان يقال ان
معناه انه قصد بها العوض
ولله در الغاني حيث قال
عند قول المصنف
اصلها شوهة بهاء أي
فحذفت الهاء للتخفيف
وقد حذفت الواو لاجل تاء
التانيه بعدها فانقلبت ألفا
(قوله وعلى القولين قلبت
الح) فيه تأمل وعبارة
بعضهم واعلامها يعني

تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة) بسكون الواو كحقيقة ثم لما اتيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا وحذفت لامها وهي الهاء عوض منها التاء (بدليل قولهم) في تكسيرها (شياء) بالهاء وقلب الواو باء لانكسار ما قبلها والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف في عينها هل تبقى على فتحها العارض فتسمر ألفا وترد الى سكونها الاصل في تسليم من القلب ألفا ذهب سيبويه الى الاول و أبو الحسن الاخفش الى الثاني (فتقول شاهي) على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصل في بل يبقى العين مفتوحة في قلبها ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها (وأبو الحسن بقول شوهي) بسكون الواو ولا يقلبها ألفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصل في فيه تنوع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع في النسخ الى عنده دوى وحكى عن أبي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه في المسئلة (الثانية) مما يجب رد لامه (ان تكون اللام قدردت في ثنية) كأبو ابوان اذ في جمع تصحيح مؤنث (كسنة وستوات) في لغة غير أهل الحجاز (أوسنات) في لغة أهل الحجاز (فتقول) في النسب الى أبوسنة (أبوي وسنوي أوسنوي) يرد اللام كاردت في الثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب أقوى على الرد لانه أجل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهار المزميتسه في الرد (وتقول في) النسب الى (ذو وذات ذؤوي) باتفاق سيبويه وأبي الحسن لان ذؤ عندهما فعل بالتحريك ولا مهاياء لان طويت أكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظر الى أن الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت ألفا وقلب الالف واو في النسب وذات هي ذؤ بزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذؤوي (لأمرين اهتلال العين ورد اللام في ثنية ذات نحو ذؤا وانا أفنان) بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذاتا غير منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء التانيه كما في مسامتان وانما صححت العين حال التكميل واعلت حال النقص لئلا يجتمع اعلا لان في حال التمام والسلامة من ذلك حاله النقص (وتقول في) النسب الى (أخت أخوي كما تقول في) النسب الى (أخ) أخوي (وتقول في) النسب الى (بنت بنتوي كما تقول في) النسب الى (ابن) بنتوي (اذا رددت محذوفه لقولهم) في الجمع بالالف والتاء (أخوات وبنات محذوف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية) وتقدم ان ساوجب رده في الجمع يجب رده في النسب (وسره) أي وحكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر (ان الصيغة) أي صيغة أخت وبنات

ذو على مذهب الخليل أن يقال ان الضمة على الواو مستقلة لاجتماعها مع الواو من فتحها ثم الواو التي هي اللام لا تتقاء الساكنين ثم تضم الدال لمناسبة الواو على مذهب س يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا التي ساكنة ان فتحها الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة على حرفين أشبهت المبني وتبين التمكين لا يدخله فتحه التثنية ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب فتضم الدال لمناسبتها (قوله غير منقلبة عن واو) قال الدوشري فيه نظر ظاهر وقوله وانما صححت يحتاج الى تأمل أه وقوله فيه نظر ظاهر منشوة التخفيف لان الذي في الذمخ الصحيحة عن منقلبة عن واو يعني أن الالف عن الكلمة وهي منقلبة عن واو ومعنى قوله تانيا وانما صححت أي لم تقلب ألفا كما قلبت في ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها فلا اشكال (قوله وتقدم ان ماوجب الح) قال الدوشري فيه نظر بالنسبة الى بنات فلم ترد لامها في الجمع بخلاف أخوات ويرد هذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنت أخت وبنات

إلا أنها حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفا وعبارة ذلك البعض وان كان فيها طول ان قيل بنات واخوات فيهما بناء الواحد لهما بنت بكسر الباء وسكون النون وأخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك في الجمع فخواه ان هذا ليس بتغيير للمفرد بل رجوع الى الأصل وكان الأصل ان يقولوا بنوات لكن لما حركت ٣٣٤ الواو انتعج ما قبلها قلبوها ألفا فالتقت مع ألف الجمع فذفوها لالتقاء الساكنين

(كلها للتانيث) وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للتانيث بالثلاثي (فوجب ردها) أي رد صيغة أخت و بنت (الى صيغة المذكر) فوجب حذف التاء منهما (كما وجب حذف التاء في) النسب الى مكة وبصرة فمخو (مكي وبصري) في الجمع بالالف والتاء نحو (مسلمات) لثلاث نساء التانيث حشا وهذا قول سيديويه والخليل أجروا الياء وان كانت للالحاق بحري تاء التانيث لاختصاصها بالثؤنث وفتح أولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء (ويونس) يوافق على حذف التاء في الجمع فيجر بها مجرى تاء التانيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينهما وبين ياء النسب فيجر بها مجرى الملحق به ويبقى أولهما على حركته (يقول فيهما أختي وينتج محتجا بان التاء تغير التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح) وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو فتاة وفتاة (ولا يها لا تبدل في الوقف هاء) وتاء التانيث تبدل في الوقف هاء نحو رجمة ونعمة (وذلك) المذكور من كونها ليست للتانيث (مسلم والكثير عاملوا صيغتهما) مع تاء الاحاق (معاملة) غيرهما مع (تاء التانيث بدليل مسألة الجمع) بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بالالف وتاء زيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اخوات وبنات والرمة الخليل ان ينسب الى الهنت ومنه تباينات التاء مع انه وغيره مجعون على انه انما يقال في ذلك يحذف التاء ويحجب عن مسألة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا يس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى الماؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسألة هنت ومنه تباينات التاء فيهم ليست كالتاء في أخت و بنت لان التاء في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منته في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء أخت و بنت فانهما يشبان وصلوا ووقفوا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وبقاء الاسم على وزنه فتقول أخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة تافا فيقال ابني أو بنوي كما يأتي في ابن (ويجوز رد اللام وترها فيما عدا ذلك) وهو ما صححت عينه ولم ترد لانه في تشية ولا جمع (نحو يدودم) مما لاه معتلة محذوفة ولم يعرض منهاشي (وشفة) مما لاه صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التانيث (تقول يدوي) برد المحذوف وقلب الياء واواكر اهتاجتماع الكسرة والياء (أويدى) بغير رد للمحذوف (ودموي) بالقلب والرد (أودى) بغير رد (وشفي) بغير رد (أوشفهي) بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره في شفي وشفهي بالر دو عده (قاله الجوهري وغيره) وقول ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهي بالر ولا يدفع ما قلناه) من جواز الامرين (ان سلمه منافان المسئلة) التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتر كه (قياسية لاسماعية) حتى يقتصر على المسموع منها (ومن قال) في شفة (ان لامها واوفانه يقول اذا رد) اللام (شفوي) بالواو (الصواب ما قدمناه) من انه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء (بدليل) رجوعها في قولك (شافهت والشفاه) بالهاء لان استناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وأصل يدودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيديويه والاخفش وذهب

ولم يفعلوا ذلك في اخوات لان بنات أكثر استعمالا تحذفوه لذلك اه وأقول قديين اللقاني أن الموضع اشار الى رد الواو في بنات لانهم لما قالوا بنات بفتح الباء وتحريك النون مع أن الباء في المفرد مكسوة وتونه ساكنة دل على انهم ردوها في الجمع الى صيغة المذكر وذلك يستلزم عود اللام المحذوفة فيقدر ردها في الجمع لطريان حذفها منه بعد ذلك وقال بعض الفضلاء انما عيبت اللام في اخوات لانها واو ومفرد اخوات أخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فناسب رجوع الام في جمع ما أوله مفتوح بالبت ولا يخفى ان نكتة النجاة من زهر الادب الذي لا يحتمل الفرق (قوله بحذف التاء الخ) معناه انما تحذف في النسب تاء أخت و بنت وتردهما الى صيغة المذكر كما فعل ذلك اذا أردنا جمعهما فانما نحذف تاهما ونحلب تاء الجمع وتردهما الى صيغة المذكر (قوله فعلى الصحيح عند

سيديويه) لان قولهم في جمع دماء يدل على انه فعل بسكون العين لانه كدلوود لا عوضي وطلباء وأما قوله يقطر الدما وقولهم الدميان فشاذا لا اعتد ادبه وقال ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد الى تحريك العين من دم لانه مصدر دميت دماء مثل هويت هوى قال ابن السراج وايس بشي لان دما جوهري والمصدر حديث فهذا غير ذلك فقولهم دمي دما هو فعل ومصدره اشتقي من الدم كما اشتقي ترب من التراب فاما قوله فاذا هي بعظام ودماء

المبرد

فعل حذف مضاف أي ذى دماؤه كذا قوله يقطر الدما وليس في قوله جرى الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحريك العين من دم لانها لما جرى عليها الاعراب في قولهم دم ودماء ثم رددت اللام في التثنية بقيت الحركة في العين ٣٣٥ على ما كانت عليه كما قال يديان بيضاوان

وأجمعوا على سكن العين
من يداه ملخصا وبه يعلم
وجه تضعيف كلام المبرد
(قوله في الرد الى السكون
الاصلي وعدمه) يتامل
ذلك فان اسم لم يعرض لعينه
تحرك حتى يقال تبقى
الحركة العارضة بخلاف
شاذ (قوله أي الفاء والعين)
قال الدوشري هما
تفسير ان للضمير
المنصوب في قوله رددتها
وصرحوا في نحو ذلك بان
ما بعد أي عطف بيان
على ما قبله وهنا لا يصح
ذلك لان عطف البيان لا
يكون متبوعه ضميرا
فليتامل اه ولا يخفى
سقوط هذا الاعتراض
لانهم قالوا ان ما بعد أي
عطف بيان أو بدل وحيث
تعذر كونه بيانا فهو بدل
ثم ان هنا اشكالا أقوى
مما قاله وهو ان الضواب
في الضمير الراجع للعطوف
بأوال تنوينية وجوب
لمطابقة واوهنا تنوينية
فكان الواجب ان يقول
رددتها وعلى تسليم انه
بفرد بعدها كاتي الابهام
فكان الواجب رددته
ونظير ما هنا قوله تعالى
واذا رأو اتحسرة أولها
انفضوا اليها وقد استشكل
ما في الآية وأجيب بان

المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردي وأما شقة فخص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء
واذا ثبت ان هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والاختصاص من الرد الى السكون
الاصلي وعدمه (وتقول في ابن واسم) مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل (ابن واسم) بعدم رد
اللام (فان رددت اللام) حذفتمزة (قلت بنوي وسموي باسقاط همزة) ولا تقول بنوي
واسموي بالهمزة وورد اللام (لثلاثي جمع بين العوض) وهو الهمزة (والمعوض منه) وهو الواو ويأتي
الخلاف في الرد الى السكون الاصلي وعدمه فيسبويه يقول سموي بكسر السين وضماها وفتح الميم
والاختصاص يسكن الميم ويقولان بنوي بالفتح لا غير وتقول في ابنم بزيادة الميم ابنموي وابنوي ولا تقول
ابنموي لما ذكره على الاول فاننون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب (وذا نسبت الى ما حذفتم
فاؤه أو عينه رددتها) أي الفاء والعين (وجواب في مسئلة) واحدة (وهي أن تكون اللام معتلة كبرى
علما) وأصل يرى يرى أي تقامت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفتمزة وهي عينه (وكشبة) وهو كل
لون يخالف معظم الون وأصلها وشية بكسر الواو ونقلت الكسرة الى الشين ثم حذفتم الواو وهي فاؤها
وعوض منها تاء التانيث (فتقول في) النسب الى (يرى) علام (يرى بفتحين) على الياء والراء (فكسرة)
قبل الياء وورد العين وهي الهمزة (على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد) للمحذوف (وذلك لانه
يصير) بعد الرد (يرأى) بفتح الياء والراء والهمزة (بوزن جزى) بالميم والراء (فيجب حينئذ حذف
الالف) لانها رابعة متحركة ثانی كتابها (وقياس قول أبي الحسن برئ) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف
الالف (أو برأوى) بقلب الالف واوا (كما تقول) في النسب الى ماهي (ماهي) بحذف الالف (وملهوى)
بقلبها واوا لانه اذا رددت المحذوف برسا كن الى أصله فاذا رددت المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى
سكونها الاصلي فيصير برأوى بوزن جرحي والمقصود اذا كانت الهمزة رابعة ثانی ماهي فيه سا كن كجلى
يجوز في ألفه وجهان حذفها وقابها واوا (وتقول في) النسب الى (شبة على قول سيبويه) في ابقاء الحركة
بعد رد المحذوف (وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (وذلك لانك لما رددت الواو) الاولى المحذوفة وحذفت
التاء (صار الوشي بكسرتين) متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين (كابل) بكسر الهمزة وفتح الباء
(فقلت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهية لتوالي الكسرتين والياء من (كما تفعل في ابل) اذا نسبت
اليه (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) انقلبت (الالف واوا) لان الالف المقصورة
الثالثة يجب قلبها واوا (و) تقول (على قول أبي الحسن وشي) بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين
بينهما لانه برد العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء ألفا لانه مقتضى له
(ويمتنع الرد في غير ذلك) المذكور من الوجوب (تقول في) النسب الى (سه) بفتح السين المهملة وبالهاء
وهو الدير مما حذفتم عينه (وعدة) بكسر العين مصدر وعدهما حذفتم فاؤه (وأصلها ما سته ووعده) بكسر
الواو وحذف من الاول عينه وهي انتاه ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منها تاء التانيث (بدليل)
رجوعه الى الاصلي في (استاه) جمع سه (والوعد) بفتح الواو بغير فاء (سهى) بلا رد (لاستهى) برد العين
(وعدى) بلا رد (لا وعدى) برد الفاء (لان لامهما صحيحة) وانما لم ير المحذوف منهما فرقاً بين النسبة الى ما
حذف منه اللام وما حذف منه العين أو الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو أولى بالرد ووجه عدوى
في النسبة الى عدة وليس هذا رد الفاء المحذوفة والواجب أن يقال وعدى بل هو كالعوض عن
المحذوف (واذا سميت بشئ في الوضع) حال كونه (ممثل الثاني ضعفته) أي الثاني (قبل النسب) فزدت
عليه من جنسه مثله (فتقول في لوو كى علمين لوو كى بالتشديد فيهما) وذلك انك زدت على الواو واو وعلى

الضمير في الياء عائد الى الروية المفهومة من رأوا المساطة على الارض كما بيناه في حواشي القامى وغيرها (قوله وأصلها وشية الخ) قد يقال
لوقال وأصلها وشية بلاتاء لكان أحسن كما سيأتي في عدة فينظر ما الفرق بينهما (قوله من الوجوب) لو أبدله بقوله مما كانت لامه معتلة

(فصل)

(قوله كأبايلى) قال
الدنوشرى صرخ البيضاوى
بما يدل على ان له واحدا
من لفظه فانه قال عقب
أبايلى أى جماعات أبالة
وهى الهمزة الكبيرة
شبهت بها الجماعة من
الطير فى تضامها وقيل لا
واحدها كعباديد
وشمايط اه وأقول ما
صرح به البيضاوى سبقه
اليه الزنجشرى فقال
أبايلى خرائق الواحدة
أبالة وفى أمثالهم ضغث
على أبالة وهى الهمزة
الكبيرة شبهت الهمزة
من الطير فى تضامها بأبالة
وقيل أبايلى مثل عباديد
وشمايط لا واحدها
اه هذا وقد سقط من
خط الدنوشرى بين جماعات
وأبالة لفظ جمع وعبارة
البيضاوى جماعات جمع
أبالة (قوله كالعلم) فيه
تظرفان الاصول علم على
العلم المنصوص وقوله
قبلة لاختصاصه بطائفة
بأعيانهم يقتضى ان
الاتصار علم فيكون
ككلاب وانما رفلينا مل
(قوله المذكور من اسم
الجمع الخ) أشار الى توجيه
اسم الإشارة مع تعدد
المشار اليه وانه لا يحتاج
الى تاويل وان ما أول

فيه غير واضح فى باب الاضافة

الياء ياء ثم ادغمت احدهما فى الاخرى (وتقول فى لاعلاما بالمد) وذلك انك زدت على الالف ألفا اخرى
فاجتمع ألفان فابدلت الثانية همزة هربا من تجاوزسا كنين وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا
نسبت اليهن قلت اوى) بتشديد الواو (وكيوى) لما تقرران حرف العلة المشددا اذا كان بعد الحرف
الأول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى أصلها وتفتح كما فى عمرو وتقلب الثانية قوا والتلا تجتمع الياءات وان
كان واو أبقيت اذ ليس اجتماع الواو بين والياء فى الاستثقال كاجتماع الياءات الاربع (ولأى أو
لاوى) لما تقرران الهمزة اذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التجميع والقلب واو هذا اذا قلنا زدنا على
الالف ألفا ثم أبدلناها همزة وأما من قال زدنا همزة من أول الامر فانه يقول لأى لا غير ولا يجوز لاوى الا
على حد قول بعضهم قراوى قاله ابن الخباز (كما تقول فى النسب الى الدوق) بفتح الدال المهملة وتشديد
الواو وهو البادية (والحى) بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهو القبيلة (والكسائى) بالمد (دوى)
بتشديد الواو (وحيوى) بفتح الياء (وكسائى) بالتخفيف (أو كساوى) بقلب الهمزة واو ولا يخفى ما فى
كلامه من التنظير بالالف والذشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف أحد أصوله
ثلاثة أنواع محذوف القاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والأولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يجتمع
فالأول مالا مة معتلة نحو شية ويرى علما والثانى مالا مة صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد
وجائزه والأول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه فى التثنية كأب وأخ وما ترجع فى الجمع بالالف والتاء كأخت
وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثانى ما عد ذلك نحو يدودم وشقة والنسبة الى ثنائى الوضع
خارجة عن ذلك

(فصل وينسب الى الكامة الدالة على جماعة على لفظها ان أشبهت الواحد بكونها اسم جمع) له مفرد من
لفظه أو لا فالأول كصبي وركب والثانى (كقوى ورهطى) ولا يرد الى مفرده فى اللفظ فلا يقال صاحبي
وراكبي ولا الى مفرده فى المعنى فلا يقال رحلى لان اسم الجمع بمنزلة المفرد (أو) بكونها (اسم جنس
كشجرى) لا يقال يحتمل ان يكون منسوب الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما فى مكى لانا تقول ليس
الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم فى النسب الى الشعير شعيرى بأبيات الياء بعد العين
ولو كان منسوب الى الشعيرة لقيل شعيرى بحذف الياء المشناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس فى فعيلة فعلى
كفرضى فى فريضة قاله خطاب الماوردى فى الترشيع (أو) بكونها (جمع تكسير) طاء كونه (لا واحده) من
لفظه (كأبايلى) وعباديدى والعباديد الفرق من الناس الذاهبون فى كل وجه أوله واحد ولكنه شاذ
كجاسنى جمع حسن حكاه أبووزيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم (أو) حال كونه (جاريا مجرى العلم) لاختصاصه
بطائفة بأعيانهم (كأنه أرى) نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم بأعيانهم حتى التحق بالاعلام
والاصولى نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (وأما نحو كلاب وانمار علمين)
لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافرا علما (فليس مما نحن فيه لانه واحد) بالشخص وانسلخ عنه الجمعية
بواسطة العلمية (فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة) ولا تردد فىقال كلابى وانمارى وضبابى ومدائى
ومعافرى وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان أمن اللبس قاله فى التسهيل ومثله بالفراهميد بالفاء
والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل ابن أحمد الفراهيدى فقالوا
الفراهيدى على لفظ الجمع والفراهودى نسبة الى واحده لا من اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفراهود
وفيه نظر قال فى الصحاح الفراهيد الضم الغليظ والفراهودى من نجد وهو بطن من الازد اه فاللبس حاصل
اذا قيل فراهودى فانه يوهام انه منسوب الى الفراهود اذ قيل انه أبو بطن (وفى غير ذلك) المذكور من اسم
الجمع والجنس والجمع الذى لا واحده والجارى مجرى العلم (يرد) الجمع (المكسر الى مفرد ثم ينسب

اليه)

اليه) ولم ينسب الي الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا
 تعليل سبويه وعلمه غير بيان المطلوب من النسب الي الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملاسة
 وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعاً وبينه مسمى به (فتقول في النسب الي
 فرائض) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وجمر) بالسكون جمع أجر او جراه (فرضي وقبلي بفتح أو طهما
 وثانيهما) وذلك لانك رددتهم الي فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فذقت الياء المثناة تحت وتاء التانيث
 وقلت الكسرة فتحة كما في تمر (وأجرى وجرأوى) وذلك لان جمر الما جمع أجر او جمع جمر أعان كان
 جمع أجر رددته اليه وقلت أجرى وان كان جمع جراه رددته اليها وقلت جراه لان الهمزة فيه التانيث
 وهمزة التانيث يجب قلبها واواقي النسب وانما قال بردا المكسر الي مفردة ولم يقل بردا لانه يرد الي مفردة لان
 جمع التجميع لا يرد الي مفردة وانما تحذف منه علامة التجمع ويظهر أثر ذلك في نحو تمرات وتمران نسبت
 الي تمرات قلت تمرى بفتح الميم وان نسبت الي تمرات تمرى بالسكون

فصل في ما ينسب اليه على فعال بفتح أو اه وتشديد تانيه (وذلك
 غالب في الحرف) جمع حرفه (كبراز) بزايين معجمتين لبياع البر (ونجار) بالنون والجميم لمن حرفته
 النجارة (وهو اج) لبياع العاج (وعطار) لبياع العطور ومن غير الغالب ما أشار اليه بقوله (وشذ قوله)
 وهو امر والقيس الكندي وليس بندي ومع في تعني به * (وليس بندي سيف وليس بنبال
 أي بندي نبل) بدليل ما قبله فاستعمل في فعال في غير الحرف بمعنى ذى كذا (وجل عليه قوم) من
 المحققين كما قال ابن مالك (ومار بك بظلام العبيد) أي بندي ظلم والذي نجلهم على ذلك ان النبي منسب
 على المبالغة في ثبت أصل الفعل والله تعالى متر عن ذلك وأهله فعال كثيرة ومع كثرتها يقال سبويه
 غير مقسمة فلا يزال لصاحب الرقيق دقاق ولصاحب الفاكهة فكه ولا لصاحب البر بالراء المهمله برار
 ولا لصاحب الشعر شعاراه والمبرد يقيس هذا (أو) بصوغ المنسوب اليه (على فاعل أو على فعل) بفتح
 أوله وكسر تانيه (بمعنى ذى كذا فالاول كتمر) أي ذى تمر (ولابن) أي ذى ابن (وطاعم) أي ذى طعام
 (وكاس) أي ذى كساء (والثاني كطم) أي ذى طعام (وابن) أي ذى لـ (ونهر) أي ذى نهار (قال)
 الرازي (سبت بليلى ولكني نهر) * لأدج الليل ولكن ابتكر

أنشده سبويه في كتابه ولكني نهارى أي عامل بالنهار
 * (فصل في ما خرج) في النسب (عما قرنا في هذا الباب فشاذا) وذلك تسعة أقسام أحدها بالتحريف
 فقط (كقولهم أموى بالفتح) في الهمزة نسبة الى أمية يضم الهمزة (وبصري بالكسر) في الياء نسبة الى
 البصرة بفتح الياء (ودهرى للشيخ الكبير يضم) في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال (و) الثاني بالزيادة
 فقط كقولهم (مروزي بزيادة الراء) نسبة الى مرو ورو باني وفوقاني وسقلاني ونحتاني نسبة الى الرب وفوق
 وسقل ونحت قاله طاهر بن أحمد القزويني (و) الثالث بالنقص فقط كقولهم (بلوى بحذف الالف) نسبة
 الى البادية ونحاسي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان (وجلولي) بحذف الالف والهمزة نسبة الى
 جلولا بالجيم والمدقرية بناحية فارس (وجروري بحذف الالف والهمزة) نسبة الى حروراء بمهملات والمد
 قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلاوى
 وشتاء وشتوى ونخريف ونخرفي بفتح فسكون ونخرفي بفتحين والخامس بالزيادة والتحريف نحو أنف
 وأتافي والسادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة الى الرى والسابع بالقلب فقط نحو طافي وصنعاني
 ونهراني وروحاني نسبة الى طى وصنعاء ونهرأ وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب حارى
 نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فاما الانسان فخيري والتاسع بتوقير ما يستحق التغيير نحو أميى نسبة الى

(قوله الى فرائض) فيه
 نظر فقد يذكر بعض
 الافاضل ان الفرائض
 من قبيل العلم فهو مثل
 أثمار وكلاب السابقين
 فليتامل (قوله في نحو
 تمرات وتمران) كل من
 تمرات وتمران جمع تمر
 بالتاء المشابهة فوق والميم
 الساكنة ولكنها تفتح في
 الاول فعند النسب
 تحذف علامة الجمع فقط
 وتبقى الميم مفتوحة
 * (فصل)
 (قوله في طعني به) قال
 العيني بالنصب لانه
 جواب النفي (قوله ان
 النسبي منسب على
 المبالغة) أي كما هو
 الغالب والافقدينسب
 الى أصل الفعل كقوله
 على لاجب لايته ندى
 لئانه

أما السجدوا بالتخفيف
وقف مبتلى الأوباء وسجدوا
ومعناه انه اذا قيل للوقف
على كل كلمة من كلمات
هذه القراءة فقف على ألا
لانها كلمة استفتاح ثم على
بالاتحرف نداء ثم على
أسجدوا لانه فعل أمر
وفاعل ونحو ذلك
بالاختيار لانها كلمات
لا يوقف عليها في الاختيار
لا يقال كان ينبغي ان يقول
ولا الاضطراري لاننا نقول
هذا خاص بالقراء لان
الكلام اما ان يتم أولا فان
تم كان اختياريا والا كان
اضطرابيا لانه لعدم تمامه
لا يوقف عليه الا ضرورة
انقطاع النفس وقوله
ولا الانكاري هو الوقف
بزيادة مدة الانكار تابعة
لحركة ما قبلها ان لم يكن
منونا نحو أعمره وأعمراه
واحد اميه لمن قال جاءني
عمر ورأيت عمر ومررت
بجدام وان كان منونا
كسر التنوين وتعينت الياء
نحو زيدنيه بضم الدال
وكسر النون المبدلة من
التنوين وقوله ولا
التذكيري هو عبارة عن
الوقف بمدة تلحق آخر
الكلمة بمجانسة لحركة
الحرف الاخير من الكلمة
نحو قالوا يقولوا ومن العاصي
وقوله ولا الترغمي هو
الوقف بالتنوين نحو والعتابن

أمية نحو بحراني نسبة الى البحر بن اسم موضع ولذلك أسباب اقتصر الموضع منها على أربعة أحدها
الاستغناء بشي عن شي ومثل له بمثلين أموي وبصري فالاول كأنه منسوب الى المكبر وهو أمية والثاني
كأنه منسوب الى البصر وهي هجارة بيض توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد
وقصد الى ازالة اللبس ومثل له بمثلين دهرى ومروزي فالاول للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو
القاتل بالدهر من الملاحدة والثاني للفرق بينه وبين المذسوب الى المروية وثانيها لعدول عن التثنية الى
الحقة ومثله بمثل واحد وهو بدوي ورابعها تشبيه الشيء بالشيء ومثله بمثلين جاولي وحروي فحذفوا

(هذا باب الوقف)

المهمزة تشبها للممدود بالمقصود
وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختباري بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالوحدة ولا
الانكاري ولا التذكيري ولا الترغمي ويقابلها الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك
العمل ويتفرغ عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون تمام الغرض من الكلام وتتمام
النظم في الشعر وتتمام السجع في النثر وهو أحد عشر نوعا الاول الاسكان المحرد الثاني الروم الثالث
الاشمام الرابع ابدال الالف الخامس ابدال تاء التانيث هاء السادس زيادة الالف السابع الحاق هاء
السكرت الثامن اثبات الواو والياء أو حذفهما التاسع ابدال المهمزة العاشر التضعيف الحادي عشر نقل
الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال

نقل وحذف واسكان ويثبعها ال * تضعيف والروم والاشمام والبدل

وأما الحاق هاء السكرت فليمان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما
(اذا وقفت على منون) غير مؤنث بالتاء فالعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون
مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا ألفا بعد الفتحة واوا بعد الضمة ويا بعد الكسرة وهي لغة
الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره (فارجح اللغات) الثلاث (وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة
والكسرة) ويسكن ما قبل التنوين (كذا زيد ومررت بزيد) يسكون الدال في المثالين (وأن يبدل ألفا
بعد الفتحة اعرابية كانت) الفتحة (كرايت زيدا أو بنائية كايها) بكسر المهمزة وسكون الياء التحتانية
بمعنى انكف (وويها) بفتح الواو بمعنى أعجب والى ذلك أشار الناظم بقوله

تنويننا اشرقت اجعل ألفا * وقفا ولو غير فتحة احذفا

وانما ابدل التنوين بعد الفتحة ألفا لان التنوين شبيه الالف من حيث ان اللين في الالف تقاربه الغنة
في التنوين فابدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة يا لما كان ثقل الواو
والياء في أنفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف
ثقل فتر كوها على حاتها وأما مؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء
هاء ومن وقف بالتاء فإنه يبدل من التنوين ألفا بعد الفتحة ويقول قائمتان على إحدى اللغتين واذا وقف
على المقصور والتنوين وجب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة أقوال أحدها اعتبارها بالجميع
فالالف في النصب يبدل من التنوين وفي الرفع والجرح يبدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا قى ومررت بقى
ووقفت عليه فالالف هي الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رأيت قى فالالف هي المبدلة من التنوين
نظير الالف في رأيت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل
أكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف يبدل من التنوين في الاحوال الثلاثة
واستحب حذف الالف المنقلبة وصلوا وبقا هذا مذهب أبي الحسن والقراء والمأزني والقول الثالث
انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبي

عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والحليل وفي الالف الموقوف
 عليها لغات أشهرها أن تفر على صورتها اثنتان قلبها بالان الياء أبن من الالف وهي لغة فزاره وبعض
 قيس والثالثة قلبها واو والان الواو أبن من الياء وهي لغة بعض طيبي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة
 أخت الالف وهي أبن الحروف كلها وهي لغة بعض طيبي أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل
 القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق
 (وشبهوا اذن بالتنوين المنصوب فايدوا ونونها في الوقف ألفا هذا قول الجمهور) والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وأشبهت اذن منون نصب * فالغاي في الوقف نونها قلب

(وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) في شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب
 بالنون قال الموضح وليس كما ذكر (واجماع القراء السبعة على خلافه) فانهم أجمعوا على الوقف على نحو
 وان تغلجوا اذا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عل الناس يعقون على اذن بالالف
 والمأزني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة ان وهي بلن أشبهه من الالف الاسماء وقال وهذا قول حسين وهو قول
 المبرد في الكافية وهذه حجة وذهب أبو سعيد على بن مسعود في المستوفى الى ان اصل اذن اذا لما يستقبل
 ثم ألحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (واذا وقف
 على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فان كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها
 وهي الالف) لثقتها (كرأيتهم او مرتبها) باثبات الالف بعدها (وان كانت) الهاء (مضمومة أو
 مكسورة) وكان ما قبلها متحركا (حذفت صلتها وهي الواو) في المضمومة (والياء) في المكسورة
 (كرأيتهم) بحذف الواو بدل الهاء (ومرتبه) بحذف الياء بدل الهاء لاستئصال الواو والياء وهل هما من
 نفس الضمير كما في هو وهي أو زائدان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثاني واختلف النقل
 عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمأزني نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو
 وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيمها بالحركة عن الحذف بل
 يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى
 ذلك واكثرنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو
 للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه وهو وعاليه وعليه ولم يدعه ولم يدعه
 ولم ير مه ولم ير مهى وادعه وادعه وارمه وارمهى قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير
 اذا كانت واو أو ياء (الاي الضرورة فيجوز اثباتها كقوله) وهو روية

(ومهمه مغبرة ارجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه)

باثبات الواو فيهما لفظا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورتهما في الخط كالتنوين قاله الموضح في
 الحواشي والمهمه المغارة والارجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كأن لون سماؤه لغبرتها لون
 أرضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة (وقوله

تجاوزت هندار غيبة عن قتاله * الى ملك أعشوا الى ضوماره)

باثبات الياء فيهما لفظا لخطا كما تقدم والضمير لهندوه وهو علم رجل والى ذلك أشار الناظم بقوله
 واحذف لو وقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار

وذكر في التسهيل انه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتوجه الى ما قبله اختيارا كقوله

* لست في لحم أخافه * أراد أخافها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف
 واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل (واذا وقف على المنقوص وجب

مطابقا من الاول كان
 أخصروا وأظهر لان اثباتها
 أولا يوههم أن كلالغة
 وان اندفع الوهم بقوله
 بعدهما وهو لغة ربيعة
 (قوله فلا يحتاج الى ذلك)
 ينظر بما عني ذلك وما
 المشار اليه (قوله فتقول
 منه ومنه) انظر رسم
 الصلة في هذه المواضع
 مع ما يأتي قريبا ان صلة
 الضمير المرفوع والمجرور
 لا ضرورة لهما في الخط (قوله
 واذا وقف على المنقوص)
 لم يذكر حكم الوقف على
 ما آخره ياء المتكلم فاثباتها
 أكثر من حذفها سواء
 حركت وصلا أو سكتا
 فيقال جاء غلامي ورأيت
 غلامي وضمير نبي ويجوز
 جاء غلام ورأيت غلام
 وضمير وفي المفصل
 والمفتاح ما يدل على ان
 من يحسرك ياء المتكلم
 وصلا لا يحذفها وقلان
 المقصود من حذفها
 الفرق بين الوقف والوصل
 وذلك حاصل بتحريكها
 فلا حاجة الى حذفها
 والحق جواز حذفها فقد
 جاء في التبريل فما آتاني
 الله مفتوحا وصلا محذوفا
 وقفاني قراءة أبي عمرو
 وقالون وحقق

اثبات يائه في ثلاث مسائل احدها ان يكون المنقوص (محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفي)
 بالفاء أو القاف (أو بمضارع) (وعى) بالعين المهملة (فانك تقول) في الرفع (هذا يني وهذا يعى) وفي الجر
 مرتين يني ويبيعي (بالاثبات) للياء فيهما رفعاً وجرًا (لان أصلهما يني ويبيعي فحذفت فاءوهما) لوقوعها
 بين ياء مفتوحة وكسرة (فلوحذفت لامهما) في الوقف (لسكان اجحافا) بما اذ لم يبق من أصولهما غير
 حرف واحد ساكن * المسئلة (الثانية ان يكون المنقوص (محذوف العين نحو مر) حال كونه (اسم
 فاعل من رأى وأصله مرئى) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعى فتقلب) الكسرة وهى
 (حركة عينه) (هى المهمزة الى الراء) قبلها وهى ساكن صحيح (ثم أسقطت) المهمزة للتخفيف ثم
 اعل اعلال قاض (ولم يحجز حذف الياء) وهى لامه (في الوقف لما ذكرنا) من الاجحاف به من حذف عينه
 ولامه وابقائه على أصل واحد ساكن والى هذا أشار الناظم بقوله * وفي * نحو مر لزم رد الياء اتقى *
 المسئلة (الثالثة ان يكون المنقوص (منصوباً بمنونا كان نحو ربنا انناسه عننا نادياً أو غير ممنون نحو
 كلا اذا بلغت التراقي) فيجب اثبات الياء فيها ما وقع لانها تحضت في الاول بالف التنوين وفي الثانى بال
 (فان كان) المنقوص (مرفوعاً أو مجروراً) جاز اثبات يائه (في الوقف لانها) كانت ثابتة في الواصل ولم
 يحدث ما يوجب حذفها (و) (جاز) حذفها (فرق بين الواصل والوقف) (ولكن اارجح) من الوجهين
 مختلف فالارجح (في المنون المحذف) عند سيبويه (نحو هذا قاض ومررت بقاض) ويجوز هذا قاضى
 ومررت بقاضى باثبات الياء ورجحه يونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير) (ولكل قوم هادى) وما عند الله
 (ببقى وما لهم من دونه من والى) باثبات الياء فيمن (والارجح في غير المنون) وهو المقرون بال (الاثبات)
 للياء (كهذا القاضى ومررت بالقاضى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف بالمنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعله

وغير ذى التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهم ما بال حذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف
 الجمهور على المتعال والتلاق من قواه تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء
 على الوجه الارجح وحجة من أثبت الياء في المنون حالة الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا
 تنوين في الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر
 محذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الالف واللام بعد حذفها وخجة الاول أقوى واعلم ان المنقوص
 غير المنون أربعة أنواع أحدها ما سقط تنوينه بدخول أوله وقد تقدم والثانى ما سقط تنوينه للنداء نحو
 يا قاضى فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثرو ويونس يختار الحذف لان النداء محصل
 حذف والثالث ما سقط تنوينه لضعف الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما
 تقدم فى المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان فى
 المنون والاول انه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين بخازفيه ما جاز فى
 المنون والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف بالمنقوص ذى التنوين * البيتين

(فصل) فى الوقف على المحرك الذى ليس هاء التانيث نجسة أوجه أحدها ان تقف بالسكون (المجرد
 عن الروم والاشمام سواء فى ذلك المنون وغيره والمغرب والمبني هذا هو الاكثر والاغلب (وهو الاصل)
 لان سلب الحركة أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا
 جعلها سيبويه خ والمراد خف أو خفيف وناقشه الموضح فقال انما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما
 مختصر من أجزم انتهى والظاهر انها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من ان الوقف استراحة
 وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفرو وهو الذى لا شئ فيه من العدد وجعلها بعضهم دالوكا أنهم

(قوله فيجب اثبات الياء
 فيهما) خالف فى المنصوب
 فى الفصل

* (فصل) *

(قواه الذى ليس هاء
 التانيث) تبع فى هذا
 التعبير الناظم ولو عبر بقوله
 الذى ليس تاء التانيث
 كان أجود لان الهاء انما
 تثبت ووقفا ولو كان النظر
 الى الوقف لقلب ألف
 الصرف الى التنوين
 لانقلاب التنوين فيه وقد
 تغطن لذلك بعد فقال
 ويتعين ذلك فى الوقف
 على تاء التانيث

(قوله خط بين يدي الحرف) قال أبو حيان إنما كان خطا لان الروم أكثر من الأشمام ٣٤١ والخطأ أكثر من النقط وكان بين يدي

لما رأوها غير تهر يفظنوها دالا (ويتعين ذلك) السكون (في الوقف على ناء التأنيت) اذ لا يتأتى فيها
الوجه الباقية (و) الوجه (الثاني ان تعقب بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة) فلا يتمها بل يحتلسها
اختلاسا تنبيه اعلى حركة الاصل قاله الجار بردي (و) لا يختص بحركة بعينها بل يجوز في الحركات
كلها) ويحتاج في الفتحة الى رياضة تحفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة (خلافا للقراء في منعه اياه)
أى الروم (في الفتحة وأكثر القراء) السبعة (على اختيار قوله) ووافقهم أبو حاتم على المنع لانه يشبه
الثوباء فيفضى الى تشويه صورة الفم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته - الوجه
(الثالث ان تعقب بالأشمام ويختص بالضموم) ولا يكون في المنتوح والمكسور لان في الاشارة الى
الفتحة والكسرة تشويه لهيئة الفم وروى الأشمام عن بعض القراء في الجرح وحل ذلك على الروم على
اصطلاح بعض الكوفيين الآتي (و) الأشمام (حقيقته الاشارة بالشفقتين الى الحركة بعد الاسكان من
غير تصويت) يسمع والمراد أن تضم شفقتك بعد الاسكان وتدع بينهما من بعض الانفراج لتخرج منه
النفس فيهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركتين وشي يختص بادراك العين
دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك العضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما
والتحقيق بخلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صوت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدر كراه الاعى
والبصير بخلاف الأشمام (فانما يدر كراه البصير دون الاعى) وعلامة الأشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه
صورته . واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو والنطق بها
والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال (و)
الوجه (الرابع ان تعقب بتضعيف الحرف الموقوف عليه) في اسم أو فعل (نحو هذا خالد) وهو يجعل
بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامة رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل
لحى والتضعيف في محل التضعيف ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراء الا عن عاصم في منة تطرف في سورة
القمر (وهو لغة تسعدية وشروطه خمسة أمور) بل ستة (وهي) ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا
لان التضعيف كالعوض من الحركة قوله الجار بردي (و) (أن لا يكون) الحرف (الموقوف عليه همزة
كخطا ورشاه) لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (ولا ياء كالقاضي ولا واو كيدع وولا ألقا
كبخشى) لا يستعمل حرف العلة (ولا تاليا لسكون كز يدوعمرو) لثلاثي جمع ثلاثة سواكن الذي قبل
الآخر والمدغم والموقوف عليه قليل وأن لا يكون منصوبا وشذ * لقد خشيت ان أرى جدبا * بالجيم
والموحدة ورد بان الموقوف عليه الالف لا الحرف الذي كان محركا وصالا * الوجه (الخامس ان تعقب
بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر (وتواصوا بالصبر) بنقل الكسرة الى الياء
(وقوله أنا ابن مارية اذا جد النقر) * وجاءت الخيل أثنائي زمر

الحرف لا يلتبس
بالفتحة (قوله في اسم أو
فعل) ينظر هل التقييد
بهما لاخراج الحرف نحو
نعم فلا يوقف عليه بما ذكر
أولا في تامل الظاهر والله
أعلم ان التقييد للاخراج
وذلك لان الحروف
لا تصرف فيها وفي هذه
الأمور نوع تصرف ورعا
يفهم خروجها من قول
الناظم حرف وشبهه من
الصرف برى تامل (قوله
وهي ان يكون الحرف
الموقوف عليه متحركا)
هذا هو الشرط الذي زاده
على المصنف حيث قال
بل ستة لكن قد يقال
كون الموقوف عليه
متحركا موضوع المسئلة
كما هو ظاهر قول المصنف
فصل في الوقف على
المتحرك فلا يصح جعله
شرطا للمسئلة (قوله لقد
خشيت ان أرى جدبا
مثل الخريق وفاق القصب
قال العيني والشاهد في
جدبا حيث شدد الياء
والقياس جدبا وهو تيقن
الخصب وأما قوله القصب
فالقياس فيه القصب
لكنه اضطر فحرك
في الوصل ما كان ساكنا
وترك التضعيف على
حاله في الوقف تشبيها

للوصل بالوقف في حكم التضعيف انتهى ويتامل قوله ما كان ساكنا ثم ظهر لبعضهم ان مراده بقوله الوصل وصل الياء بالالف
ومدها وكذا في قوله للوصل (قوله وهي أن يكون ما قبل الآخر ساكنا) أي حال النقل اليه والافتقار يكون متحركا ثم تسلب حركته

لا يتعذر تحريكه) فان المتعذر تحريكه كالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة (و) ان يكون ذلك الساكن (لا يستقل) تحريكه فان المستثنى تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال (وان لا تكون الحركة) التي يراد نقلها (فتحة) على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وحل عليه غير المنون قاله المرادى (وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له) لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك (فلا يجوز النقل في نحو هذاجعفر لتحرك ما قبله) لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا (ولا في نحو انسان ويشد) لان ما قبل الاخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه (و) لافي نحو (يقول ويبيع) لان ما قبل الاخر مستثنى تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستقل (لان الالف) في انسان (والمدغم) في يشد (لا يقبلان الحركة) لان الالف والمدغم واجبا السكون الا ان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي (والواو المضموم ما قبلها) في يقول (والياء المدكسور ما قبلها) في يبيع (تستقل الحركة عليهما) لانهما ثقيلان في أنفسهما فلو نقلت اليهما حركة زاد ثقلهما (ولا يجوز النقل) في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة) لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتها ما فكر هو اذ حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجار بردي وعنه واحترز بقوله وان لا تكون الحركة فتحة (وأجاز ذلك) النقل في الفتحة (الكوفيون والاعنقش) طرد الباب (ولا يجوز النقل) في نحو هذاعلم) بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظيره (لانه ليس في العربية فعل بكسر أوله وضم ثانيه) وعنه احترز بقوله وان لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غز ووظي لان المنقول منه غير صحيح (ويختص الشرطان الاخيران) في كلامه وهما ان لا تكون الحركة فتحة وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظيره (بغير المهموز فيجوز النقل في نحو والله يخرج الخبء) فتقول الخبا (وان كانت الحركة فتحة) لانك لو قلت الخبء بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولو أبدل الجلالة بالذي لوافق التلاوة (و) يجوز النقل (في نحو هذارده) فتقول رذوبكسر الراء وضم الدال (وان أدى النقل الى صيغة فعل) بكسر أوله وضم ثانيه كقولهمزة واذ اسكن ما قبل همزة كان النطق بها أصعب (ومن لم يثبت في أوزان الاسم فعل بضمه) في أوله (فكسرة) في ثانيه (وزعم ان الدال منقول عن الفعل لم يجز في نحو يقفل) من قولك مرتت يقفل (النقل) لانه بعد النقل يصير يقفل بضم القاف وكسر الفاء (ويجيزه في نحو يبطء) من قولك مرتت يبطء (لانه مهموز) وعدم النظر في النقل من همزة معتقلا نقل همزة الا عند بعض تميم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذارده بكسر تين ومررت ببطء بضم تين واذ انقلت حركة همزة فالحجازيون يحذفون همزة ويقفون على حامل حركتها كما وقف عليه مسند ابها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون الباء أو يرومون أو يشمون أو يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف همزة لانه انما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرف على الاعراب من الزوال ثم منهم من يثبت همزة فيقول هذا البطء ورأيت البطا ومررت بالبطء بسكون همزة في الأحوال كلها ومنهم من يبدلها بما يحانس الحركه المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطي والخب بما الخاء المعجمة والباء الموحدة ما خفي في غيره والرداء المعين والبطء ضد السرعة وأما الوقف بالنقل الى متحرك فتلغى نحو وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجاز

قوله وأن لا يكون المنقول منه صحيحا هذا هو الشرط السادس الذي زاده آخره هنا وقدم ما زاده سابقا يقينا وابتخر ما هنا خصص قول المصنف والشرطان الاخيران بقوله في كلامه

ما زال شيبان سديدا رهصه * حتى أتانا قرنه فوقه

قال أراد فوقه فلما وقف على الماء نقل ضمته الى الصاد قبلها فحركها وفي النهاية تقول في ضربه ضربه في الشعر وقد استعملته العامة في النشر والى ذلك أشار الناظم بقوله وغيرها التائيات الخمسة

الاسمية وظاهر كلامه انه لا يوقف عليه ما ينظر ما الحكم اذا سمي بـ و ربت و اعلت و لات فليتم امل وقد يقال انه قبل التحغير على ضريبة لا يوقف عليه بالهاء لان طاب الفعلية والحرفية حينئذ فيه قوى فبقى على سكون التاء و فافلية امل (قوله كانه الخ) مع قوله اللامحاق كالتناقيبين فان الاول دال على انها للتأنيث والثاني على انها الغيره (قوله وقيل هيات الخ) وجهه انه قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولكن قد يرده هذا القول بان الهاء الاخيرة كان ينبغي ان تكتب هاء لاناء فليتم امل (قوله وقوله دم دفن البناء الخ) يوهم انه ليس بحديث وكلام الشارح أشد في الابهام وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والوسط وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما عزى بابنته رقية قال الحمد لله وذكره وهو غريب الآن يقال راى المصنف والشارح خصوص الوقف بالهاء

(فصل) * واذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء) وسلمت من القلب هاء (ان كانت متصلة بحرف) كـمت و ربت و اعلت و أمالات فوقف عليها الكسائي بالهاء وحده على غير القياس وقول أبي حيان وأما ربت و عمت و اعلت فالقياس فيهن على لات سائغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه (أو فعل كقامت) وقعدت وانما التزمت التاء في الحرف والقول على خوف اللبس بالضمير في قولك ربه ووضر به ووجل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطر بات لابن جنى قال سبويه لو سميت رجلا بضر بت ثم حقرته لقلت ضريبة فوقف عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم (أو) متصلة (باسم وقبلها سا كن صحيح كاشت و بنت) لان التاء فيه الماسكن ما قبلها صارت كاتها ليست للتأنيث وانما هي بها لتلاحق بنات الاثني بنات الثلاثة فهي للامحاق بقول وجذع (وجاز ابقاؤها) على صورتها (وابداها) هاء (ان كان قبلها حركة) ولا تكون الافتحة (نحو عمرة وشجرة) فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت (أو) كان قبلها (سا كن معتل) ولا يكون الا ألفا (نحو صلاة) وزكاة وذات (ومسلمات) وأولات لان الساكن المعتل كالتحريك تقدير الاله في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلحق معها الساكنان نحو ذواب بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله

في اوقف تاء تانث الاسم هاجعل * ان لم يكن ساكن صرح وصل

(لكن الارجح في جمع التصحيح كسلمات) وهندسات (وفيما أشبهه وهو اسم الجمع) الذي لا واحده من لفظه (وما سمي به من الجمع تحقيقا أو تقدير افا لاول) وهو اسم الجمع نحو (أولات) فانه لا واحده من لفظه وانما واحده من معناه وهو ذات (والثاني) وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا (كعرفات واذرعان) فانها جمع عرفة واذرعة تحقيقا وعرفه موقوف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام (والثالث) وهو ما سمي به من الجمع تقديرا (كهيئات فانها في التقدير جمع هيبة) وأصلها هييات حذف لامها وهي الياء ووزنها فعلات والاصل فعالات (ثم سمي بها الفعل) فصارت معناها بعد وقيل هييات مفرد وأصله هيبة على وزن فعلة من المضاعف كالتاء (الوقف) خبر الارجح (بالتاء) متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوا هاء لانتابتا همزة فزادوا التاء معها لاتاها تصير بدلان الواو كما في تخمة فصارت علامة التانث وأغنت عن أن يقال في مسامة مسلمات فلما أفادت هذه التاء الجمع والتانث وأغنت عن علامة التانث الملتحقة بالواحد أثبتت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما لمحق بالجمع معاملة لانهم لما أجروه مجراه في الاعراب أجروه مجراه في غيره (ومن الوقف بالابدال) هاء (قولهم كيف الاخوة والاخوات وقولهم دفن البنات من المكرمات) حكاه قطرب عن طيبى بابدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيها بتاء التانث المخالصة (وقرأ الكسائي والبرزى هياء) بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء ووقف عليها بالهاء ومن نصبها ووقف بالتاء والهاء وفي الجار بردي ان من قدر هيات جمعها ووقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا ووقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد او جمع وانما ذلك لشبهها ببناء التانث لفظا دون افراد او جمع (والارجح في غيرهما) أي غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه (الوقف بالابدال) هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت هذا تامل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التانث اللائحة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربت في ضربت التمس بالضمير المفعل قاله الجار بردي مقتصر اعليه (ومن الوقف بتركه) أي بترك الابدال هاء (قراءة نافع وابن عامر وجزءان شجرت) بالتاء (وقال) أبو النجم (الشاعر

والله أنجباك بكفى مسامت * من بعد ما وبعد ما بعدت

كانت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة ان تدعى أمت

فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدت بعد ما وأبدل في التقدير من الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي هذا تعليل الجار بردي وذكر ابن جنى في الخطايريات انه أبدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشديها لها بهاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله والغلصمة رأس الحقوم وهو الموضع الناتج في الحقوم واختلف في ذات من نحو علم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة أبدأ وقال الكسائي والجرمي يوقف عليها بالهاء لانهما تانيث فتقول ذاه قاله الحوفي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقل ذاتي جمع تصحيح وما * ضاهي وغير ذين بالعكس انتهى

* (فصل * ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت) للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانها يسكت عليها دون آخر الكلمة (ولها ثلاثة مواضع احدها الفعل المعلن بحذف آخره سواء كان المحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه) بالحقاق هاء السكت فيمن جواز (ومنه) أي من المحذف للجزم (لم ينسئه) على القول بأنه من السنة واحدة السنين وان لامها واو محذوفة والاصل يثنو قلبت الواو الفالتحر كها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف للجزم ثم حذفت هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد وأما اذا قلنا ان لام سنة هاء على رأى الحجازيين فالهاء في ينسئه أصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بأنه من الجمال المسنون فاصله لم ينسئه ثلاث نونات أبدلت النون الثالثة ألفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثله نظي والاصل تظن وفي نظيره تفضي البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضميره مفعول مستتر عائد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم ينسئه لم يتغير بمرور الزمان قبل كان طعامه تينا أو عنباً وشرابه عصيراً أولينا وكان الكل على حاله (أو) كان المحذف (لاجل البناء) كما في فعل الامر على قول البصريين (نحو اغزه واخشه وارمه ومنه) أي من المحذف للبناء (فبهذا هم اقتده) وهو أمر من يقتدى والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسر هاء فهي ضمير المصدر وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية هشام (والهاء) التي للسكت (في ذلك كله حائز لا واجبة) تقول في الوقت لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء سكت وهي لغلبة العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمرو ويونس والواجب والوقف بالهاء لان هذه الاعمال حذفت لامتها وبقيت حركاتها قبلها ادلتها فلولا تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تحب الهاء (التي مسئلة واحدة وهي ان يكون الفعل قد دخله المحذف) (بقي على حرف واحد) في اللفظ (كالا من وعي يحي فانك تقول) فيه (عه) بحذف فائه ولامه كما ضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوباً لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك (قال الناظم) في النظم وغيره تبعاً لغيره (وكذا) يجب هاء السكت في الفعل (اذا بقي) بعد المحذف (على حرفين أحدهما زائد نحو لم يبعه انتهى) كلام الناظم (وهذا) الذي قاله الناظم (مردود) باجماع المسلمين على وجوب الوقف (اذا أرادوا ان يقفوا) على نحو ولم ألثوم من تق بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب على ان الموضع وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشتركاً للالزام فما كان جوابه هو فهو جواب الناظم والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقف بها السكت البيتين الموضع (الثاني بالاسم هامة المحرورة) بالحرف أو بالاضاف (وذلك انه يجب حذف ألفها اذا جرت) ولم تتركب مع ذوات المحرورة بالحرف (نحو عم وقيم) المحرورة بالاضاف نحو

(فصل)

(قوله المسنون) المراد بالمسنون المصوب (قوله وهي لغة الخ) قال الدنوشري الظاهر ركبا يؤخذ مما بقي ان آخر الفعل حينئذ ساكن اقل يوقف على متحرك اه وانظر ما المانع من الوقف بالروم (قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن الخ) ينظر ما معني قوله لانه يلزم الابتداء بالساكن لو لم يزلدها السكت فليتام على قد يقال معني كلامه انه يلزم الابتداء بالساكن لو سكن الحرف والوقف على متحرك ان لم يسكن

(قوله وأما قول حسان على ما قام الخ) هو حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدته جوبها بني عاذ بن عبد الله
ابن عمر بن مخزوم وأولها ان تصالح فانك عاذي * وصلح العاذي الى فساد ٣٤٥ والذي رأيت في ديوانه فقيم يقوم وقال

(مجيء جئت) وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجيء وهو سؤال عن صفة المجيء أي على أي صفة
جئت ثم آخر الفعل لان الاستفهام اه صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف وانما حذفت ألفها اذا جرت
بحرف أو بمضاف (فرقا بينهما وبين ما الخبرية) وهي الموصولة والشرطية (في مثل سألت عما سألت عنه)
أو عن مثل ما سألت عنه فافهم أم موصولة ونحو ما تفرح أفرح وكما جئتني أكرمتك فافهم شرطية
ولم يعكسوا في حذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا
بخلاف ألف الخبرية فانها ليست بمطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرطية وزعم المبرد ان حذف ألف
الموصولة مع شئت لغة نحو سل عم شئت (فاذا) حذف ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا
أحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة (ووجبت) الهاء (ان كان الخافض) لما
الاستفهامية (اسما كقولك في مجيء عم جئت واقتضاهم اقتضى مجيء عمه واقتضاهم وتر جئت) الهاء
(ان كان) الخافض لها (حرفا نحو عم يتساءلون وبها) أي بهاء السكت (قرأ البري) بخلف عنه والفرق
ان الجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بعناه فكانه معه كالجزة فلذلك جازت الهاء وأما
المضاف فستقل بقائه في مدلوله الا فرادى فالاسم معه كالمنفعل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت
معه الهاء وما ذكره الموضع من وجوب حذف ألف الاستفهامية اذا جرت فسلم في الجرورة بالحرف وأما
قول حسان على ما قام يشتمني لثيم * كخزير تمر غ في رماد

قصر ورثة وحكامه الاخفش لغة وأما الجرور وبالاسم فقال الشاطبي انيس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز
ان تقول مجيء عما جئت نص على ذلك سيديويه الا ان الاجود المحذف انتهى والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وما في الاستفهام البيتين الموضع (الثالث كل منى على حركة بناء دائما ولم يشبهه المعرب) فهذه ثلاثة
قيود فخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما أشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا
استوفيت القيود جاز الحاق هاء السكت (وذلك) المستوفى لها (كياء المتكلم وكهى وهو فيمن فتجهن)
في الوصل ككاف الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهو بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة
(وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه) والاصل مالي وسلطاني (وقال) حسان (الشاعر) الصحابي رضي
الله تعالى عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام * (فان يقال له من هوه)
ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فائدها قال الجار بردي وضربني مثل غلامي في
جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف أكرمتك بالاسكان وأكرمتك من ألقى الهاء اثران لا يجحف
بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن أسكن
فلا متراجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى (ولا تدخل) هاء السكت (في نحو جاء زيد لانه معرب)
بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج الى بيان بهاء السكت وشذأ عطى ايضه حكاه
سيبويه وقال أراد ابيض فضعف وألقى الهاء وتلحق المثني والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه
لان اعرابهم بالجر ووقف وليست حركة النون باعراب قال ابن الضائع وغلط ابن خروف في المنع (ولا)
تدخل هاء السكت (في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن) وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة (ولا في)
نحو لا رجل) بالفتح (ويأز يدوم من قبل ومن بعد) بالضم فيمن (لان بناءه من عارض) غير دائم فالجركه
فيمن شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل فلا تدخلها هاء السكت (وشذ قوله)

الدوشري كسبون ما
استفهاميه في قول حسان
على ما قام الخ محصل نظر
فليتأمل اه هذا وانما
لم يصرح الشارح ههنا بان
حسانا هو الصحابي لان
حسان حيث أطلق
انصرف اليه اذ لا يعرف
شاعر عر في غيره يسمى
حسانا ولانه لما كان في
مقام المهج وكان من الادب
عدم التصريح بكونه
صحابيا وانما احتج
الشارح فيما باقى لقوله
الصحابي لقول المصنف
الشاعر فانف الشارح
من الافتصار على وصفه
بالشعر الذي يسمو في
الفاضل والمفضول وتروا
الوصف بالحكمة التي بها
يلوغ المامول (قوله كياء
المتكلم) قال اللقاني ان
قلت في التمثيل بها انظر اذ
كثيرا ما تكون ساكنة
قلت هي مبنية على
الحركة دائما باعتبار
الاصل والسكون لها
عارض لقصد التخفيف
أوبق البناء لها دائم ثم
تارة تبنى على السكون
وتارة على الفتحة (قوله
وقال حسان الشاعر) قال
بعضهم زعم حسان بن

(٤٤ تصریح فی) ثابت ان الغول لقيته في بعض السكاك فالتقت على ظهره وجلست على صدره وقالت لئن لم تغل شعرا
على قافية واحدة لا قتلنك فقال اذا ما ترعرع فينا الغلام * حسان يقال له من هوه فقالت ثن فقال
اذ لم يشد قبل شد الازار * فذلك فينا الذي لا هوه فقالت ثا فقال ولي صاحب من بنى الشيبان * فطورا أقول وطورا هوه

(قوله لا أظلاله) أصل أظلاله ٣٤٦ أظلال فيه حذف في ووصل الفعل اليه بنقسه وهو بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثة وضم رابعة

وهاء ساكنة آخره وقوله
أرخص مجهول من
رخصت قدمه اذا احترقت
من شدة الرضا وأصل
من تحت من تحتي
بالإضافة الى ما المتكلم
وأضحى مجهول من
ضحيت بالكسر الشمس
ضحى اذا برزت قال
القارسي الهاء فيه مشكاة
لانها لو كانت ضميرا
لوجب الجر لان الظرف
لا يبنى في الإضافة ولو
كانت للسكت لا يجوز
لانها لا تلحق ما حركته
تشبه حركة الاعراب
وأجيب بانها بدل من
الواو والأصل علو فانهم
(قوله المنشور) قيد به لان
مطلق الكلام لا يقابل
الشعر لانه كلام (قوله
بإبقاء تاء ثلاثة) الاظهر
بإبدال تاء ثلاثة هاء ونقل
حركة همزة أربعة اليها
لان في كلامه تسماحا في
موضعين الاول قوله
بإبقاء تاء ثلاثة ولم يبق
على حالها بل قلبت هاء
الثاني قوله ونقل همزة
أربعة والمنقول انما هو
حركاتها (قوله القصبا)
الثابت في أكثر النسخ
بالصاد المهملة وفي بعضها
بالضاد المعجمة وكل
صحيح من حيث المعنى
(باب الامالة) *

وهو أبو مروان يارب يوم لي لا أظلاله * (أرخص من تحت وأضحى من عل)
فلحقت ما بنى بناء عارض فان عمل من باب قبل وبعد قاله القارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب
الإضافة) فليراجع و اظلال وأرخص وأضحى مبنية للمجهول وقيل الهاء في عله بدل من الواو والأصل علو
(ولا) تدخل هاء السكت (في الفعل الماضي كضرب) وركب من المتعدى (وقعد) وقام من اللزوم لانه
بنى على حركة (لمشايمته للضارع) المعرب (في وقوعه صفة) في نحو مررت برجل ضرب (وصلة) نحو جاء
الذي ضرب (وخبر) نحو زيد ضرب (وحالا) نحو جاء زيد وقد ضرب (وشرطا) نحو وان ضرب زيد
ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في أربعة
أنواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الإضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب
المنع مطائفا وهو مذهب سيديويه والجواز مطائفا لان حركته لازمة والثالث أنها تلحقه اذا لم يخف ليس
نحو قعد وتتمتع ان حصل ليس نحو ضرب به لالتباسه بالمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله
* ووصلها بغير تحريك بناها البيت (مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف) من اسكان مجرد او مع الروم
والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (وذلك قليل في الكلام) المنشور بالنسبة الى
عدمه (كثير في الشعر) لانه محل الخروج عن القياس (فن الاول) وهو النشر (قراءة) بعضهم وجئتك
من سبأ بنبا باسكان همزة سبأ في الوصل وقراءة (غير حمزة والكسائي لم يثسبه وانظر فيهم اقدمه قل
بإثبات هاء السكت في الدرج) فيها ما أتى بالنظر في الاول وقل في الثاني لبيان كيفية الوصل وحكاية
سيديويه ثلاثة أربعة بإبقاء تاء ثلاثة على حالها ونقل همزة أربعة اليها (ومن الثاني) وهو الشعر (قواه)
وهو رؤبه كما في الكتاب أو ربيعة بن صبيح كما قال ابن ينعون
لقد خشيت ان أرى جدبا * (مثل الحريق ووافق القصبا)
جدبا بالجم وتشديد الموحدة تجذب تقيض الخصب والقصبا (أصله القصب بتخفيف الباء) الموحدة
(فقدروا الوقف عليها فتشدها على حد قولهم في الوقف هذا خالدا بالتشديد ثم أتى بحرف الاطلاق وهو
الالف وبقى تضعيف الباء) بحاله في الوصل تشديها بالوقف في التضعيف واليه أشار الناظم بقوله
وربما اعطى لفظ الوصل ما * للوقف شر او فشا منتظما
(هذا باب الامالة) *
(وهي) مصدر أملت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء فيميل ميلا اذا انحرف
عن القصد وفي الاصطلاح (ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة) فتشوب الفتحة شيئا من صوب الكسرة
فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة (فان كان بعدها) أي الفتحة (ألف ذهبت) بالالف (الى جهة الياء)
فتصير الالف بينها وبين الياء (كالقوى) بالامالة الفتحة والالف (والا) يكن بعد الفتحة ألف (فالجمال
الفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث أم لا (كنعمة وبتحروا للامالة) فائدة وحكم ومحل
وأصحاب (أسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الأسباب وموانع تحول بينها وبين المنع) أما
فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نطق واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عائد كان لفظك بالفتحة
والالف تصعدا واستعلا فاذا عدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف
فاذا أملت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتعارب الكسرة الواقعة بعد الالف
وتصير الاصوات من نطق واحد وقد تراد الامالة للتنبية على أصل أو غيره مما سياتي وأما حكمها فانه وجه
جائز فلذا يجوز تقخييم كل حال لانه الأصل اذا الالف اذا لم عمل كانت حقيقية فاذا أمملت تردت بين الالف
والياء والأصل في الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجار بردي وأما محلها فالاسماء المتمكنة

(قوله وعندى ان هذا الجواب الخ) قال الدنوشري قال مولانا شيخ الاسلام شجادة الحلبي ٣٤٧ أطال الله بقاءه قول الشارح وعندى

ان هذا الجواب لا يدفع
الاشكال الخ ممنوع لان
محط الاشكال ان جعل
التناسب سببا لامالة
فيما ذكر من تلا ونحوه
غير محتاج اليه لوجود
سبب غيره فيه وهو هذا
مدفوع بان ابن مالك لم يذكر
التناسب فيما ذكر لكونه
محتاجا اليه بخصوصه
وانما ذكره لانه سبب
متفق عليه بين القراء
والنحويين وليس في
كلامه ما ينفي ان يكون
غير التناسب سببا آخر
وفي جواب المرادى
ما يشير الى ذلك وقوله فلم
يتلنا على اصطلاح
واحد ممنوع لان كلامه
الفر يقين قائل بالتناسب
كما تقدم اه بجزوفه
ويمكن ان يوجه اقتصار
ابن مالك على ما ذكر
لكونه تمسكا بقوى
السبب لكونه متفقاً عليه
وان كان غير باعتبار امر
في ذات الكامة وهو كون
الالف تنقلب باء في بعض
التركيب فليتامر ثم
رأيت في المرادى ان
التناسب أضعف الاسباب
اه ولا يخفى ما في قول
الحلبي وليس في كلامه
ما ينفي ان يكون في غير
التناسب الخ لان قسوله
بلاد اعسوا صريح في
انه لا سبب غير التناسب وكون كلامه يقين قائل بالتناسب لا يصح ملافة الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد قد

والافعال غالباً وياق التنبية على غير الغالب وأما اصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة نجد ولا يميل
الحجازيون الامواضع قليلة و (أما الاسباب) التي قال لاجلها (فثمانية أحدها كون الالف مبدلة من
يا متطرفة) في الاسماء أو الافعال (مثاله في الاسماء الهدي والقي) و (مثاله) في (الافعال هدى
واشترى) فالالف فيهن مبدلة من يا بدليل المديان والفتيان وهديت واشترى. أخذ من قول
الشاطبي المقرئ وتثنية الاسماء تكشفها وان * رددت اليك الفعل صادفت منها
(والايمان نحو ناب) بالنون وهو السن (مع ان ألقه) مبدلة (عن يا بدليل قولهم) في تكسيره (انياب لعدم
التطرف) الا ان يكون بحجور وراقن من العرب من يمسله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة
الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي (وانما أميل نحو فتاة) مؤنث فقي (ونواة) وان لم
تكن الالف طرفا في اللفظ (لان تاء التانيث في تقدير الانفصال) فالالف فيهما مبدلة من يا فهي وان
لم تطرف لفظا فهي متطرفة حكما (و) السبب (الثاني كون الياء تخلفها) أي الالف (في بعض
التصارييف كالف ملهي) مما كان بدلا من واو (و) ألف (أرطى) مما كان زائدا للالحاق (و) ألف
(جبلي) مما كان زائدا للتانيث (و) ألف (غزا) مما كان بدلا من واو في الافعال (فهذه الامثلة) وشبهها
تمال) لان الياء تخلف الالف فيها في بعض التصارييف كالتثنية والجمع في الاسماء والبناء للمفعول في
الافعال (كقولهم في التثنية ملهيان وارطيان وجبليان وفي الجمع) ملهيات وارطيات و (جبليات وفي
البناء للمفعول غزي وعلى هذا) الاخير (قيس كل قول الناظم) في النظم وغيره (ان امالة ألف تلاقى
والقمر اذا تلاها المناسبة امالة ألف جلاها وقوا) في شرح السكافية (وقول ابنه) في شرح النظم (ان
امالة الف سجي لمناسبة امالة ألف قلى بل امالتهما كقولك) اذا بنيت للمفعول (قلى وسجى) بضم أوهما
وكسر ما قبل آخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا أمكن غيره وأجاب
المرادى عن ذلك لما ذكر التناسب فقال ان السبب المتقضى الامالة نحو دعاء ألفه عن واو لم يعتبره
القراء يعني باتفاق ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما مالوا منه ما طوز المال فلما اماوا تلاها
ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو التناسب وقال هنا تجوز
الامالة في نحو دعاء وغز الا انه يتول الى الياء اذ اني للمفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال
لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يلاقيا على اصطلاح واحد
(ويستثنى من ذلك) المذكور وهو كون الياء تخلف الالف في بعض التصارييف (ما رجوعه الى الياء
مختص بلفظة شاذ أو) رجوعه الى الياء (بسبب ممازجة الالف بحرف زائد) فلا يمال شيء من ذلك
(فالاول) وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلفظة شاذة (كرجوع ألف عصا و قفا) المنقلبة عن واو
الى الياء في قول هذيل اذا أضافوهما الى ياء المتكلم) حيث يقولون (عصى و قفى) بتثنية الياء فيهما
والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكنون قلبت الواو يا أو أدغمت
الياء في الياء (والثاني) وهو رجوع الالف الى الياء بسبب ممازجة الالف بحرف زائد (كرجوعهما)
أي ألقى عصا و قفا (اليها) أي الى الياء (اذا صغرا) عند الجميع (فقيل عصية و قفى) بتثنية الياء فيهما
والاصل عصيوة وقفيوة فعمل بهما تقدم و قلبت ياء لمازجتها الياء التصغير وهي حرف زائد والممازجة
المخالطة والمجاورة (أو جمعاً) أي عصا و قفا (على فعول) بضم الفاء (فقيل عصي و قفى) بتثنية الياء
فيهما والاصل عصو وقفو و قلبت الواو الاخرة ياء كراهة اجتماع الواو بين فصار عصوى وقفوى
فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكنون قلبت الواو يا أو أدغمت الياء في الياء و قلبت الضمة
الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم كسرت فإوهما اتباعا لكسر عينهما وقرأ الحسن فاذا جبالهم
وعصيمهم بضم العين حيث وقع ردا الى أصلهما الياء الثانية المدغم فيها هي ألف عصا و قفا و قلبت ياء

انه لا سبب غير التناسب وكون كلامه يقين قائل بالتناسب لا يصح ملافة الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد قد

لما زجتها الياء الخ (قوله) قولها
قبالتحويل ينظر هل
يقال نظير ما تقدم ان
لا تحويل ولكن لما حذف
العين ضمت القاء (قوله)
حادث يدها قال اللغوي
لقائل ان يقول ألف يدها
تخلفها الياء في غير الرفع
ويمكن الجواب بان المراد
تخلف الياء الهاء في
بعض التصاريح أي
الكلمات المبينة لهذه
الكلمة وهذه الكلمة
ليست كذلك اذ الكلمة
متحدة (قوله وهو الثاني)
فيه نظر اذ لو كانت الهاء
أولى بنحو هيات كان
الحكم كذلك وان كانت
الكسرة من كلمة أخرى
وهي الياء فايتمل (قوله)
وأولهما غير مضموم
ينظر ما وجه منع الامالة
اذا كان الاول مضموما
ويمكن ان يقال انما اشتمت
الامالة حينئذ لان فيها
الرجوع الى الشيء بعد
الاعراض عنه وتصير
الاصوات غير متناسبة
لما فيها من الثقل بعد
التصعد فليتمل (قوله)
الساكن فالتحرك ينظر
ما حكمه لو كان الاول
متحركا والثاني ساكنا
وبعد الهاء هل يحال أولا
ومماثلة (قوله) أو وقعت
في كلمة أشار الى ان
قوله في كلمة معطوف

لما زجتها الياء الخ (قوله) قولها
فعل يقول عند اسناده الى التاء) المشناة فوق (الى قولك قلت بكسر القاء) وحذف العين (سواء كانت
تلك الالف) المبدلة من عين الفعل (منقلبة عن ياء) مفتوحة أو مكسورة فالاول (نحو باع وكالو)
انثاني نحو (هاب أم عن واو مكسورة كخاف وكادومات) فانك تقول فيها اذا أسندتها الى تاء الضمير
بعث وكت وهبت وخفت وكلت بكسر القاء في لغة الجميع ومث (في لغة من قامت بالكسر) في
الميم بحذف عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصل كما
في هبت وخفت وكلت ومث واما بطريق التحويل كما في بعث وكت فان أصل حركة عينهما الفتح
ثم نقل الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة في الجميع الى تاء الكلمة وتحذف العين لا لبقاء الساكنين
وقيل في يائي العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذف العين حركت القاء بكسرة مجتابة للدلالة على
ان العين تاء فهي ذمه وما أشبهها بحال لما ذكرنا (مخلاف) المنقلبة عن واو مفتوحة (نحو قالو) عن واو
مضمومة نحو (طال) في لغة الجميع (ومات في لغة الضم) فهي لا تزال لانك تقول اذا أسندتها الى تاء
الضمير قلت وطلت ومث بضم القاء فيهن أما قلت فبالتحويل وأما طلت ومث فعلى الاصل وتبين
ان ماتت في لغة الكسر ولا تمان في لغة الضم * السبب (الرابع وقوع الالف قبل الياء) الماتة وحة
متصلة (كبايعته وسارته) ذكره ابن الدهان ومثله بائية (وقد أهمله الناظم) في النظم (و) سيبويه
(الاكثرون) وذكره في التسهيل فقال أردت مقدمة على ياء تليها * السبب (الخامس وقوعها) أي
الالف (بعد الياء) حال كونها (متصلة) بها من غير خارج بينهما (كبيان) بتخفيف الياء وكيال وبيع
بتشديد ها الا ان الامالة مع التشديد أقوى لتكرار السبب (أو منقصلة) منها (بحرف) واحد (كشيبان)
علما من الشيب (وجادت يدها) والاول أقوى لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة
لغيرها من حيز المد (أو) منقصلة عنها (بحرفين أحدهما) وبعبارة التسهيل ثانيهما (الهاء نحو دخلت)
هند (بيتها) وشرطه ان لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هند اتسع بيتها قاله الموضع في
الحواشي * السبب (السادس وقوع الالف قبل الكسرة) متصلة (نحو عالم وكاتب) * السبب
(السابع وقوعها) أي الالف (بعدها) أي الكسرة (منقصلة) عنها (اما بحرف) واحد (نحو
كتاب وسلاح) فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني اللام (أو) منقصلة (بحرفين)
كلاهما متحرك (أحدهما) وهو الثاني (هاء) وأولهما غير مضموم فيمال (نحو يريد أن يضربها)
دون هو يضربها (أو) منقصلة بحرفين أولهما (ساكن) فيمال (نحو شمال) بالشين المعجمة
وهي الناقصة الخفيفة (وسرايح) هملات وهي الناقصة العظيمة دون رأيت عنبا الاعلى وجه شاذ
(أو) منقصلة (بهذين) الحرفين الساكن فالتحرك (وبالهاء نحو درهمك) وهذا ساقط من أصل
التسهيل وفيه فصل بثلاثة أحرف ساكن وهما غيرهما وذكرا ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك مشاة
وهو ظاهر لان أقل درجة الساكن والهاء ان ينزل عن حرف واحد متحرك غير هاء وذلك لا امالة معه
ولم يذكر الفارسي في الايضاح ان امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة
أعني لالكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضع مضافا للكاف تبعا لقول الناظم

* قدرهما كمن يله لم يصد * السبب (الثامن من ارادة التناسب) اذا لم يوجد سبب غيرها والى
ذلك أشار الناظم بقوله * وقد أمالوا التناسب بلا * داع * وذلك اذا وقعت الالف بعد ألف
في كلمتها (أو) وقعت (في كلمة) أخرى قد (قارنتها قد أميلتا) أي اللتان (لسبب) من الاسباب المتقدمة
(فالاول) وهو الذي وقعت فيه الالف بعد ألف في كلمتها وقد أمليت الالف الاولى لسبب (كرأيت
عسا او قرأت كتابا) فان الالف الاولى فيهما قد أمليت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد

للمالة لغيره أو قبلها ويظهر التمثيل بامالة الضحى وقد أفصح عن هذه اللغز في فقال أوفي كلمة معطوف على ما في كمنها أي وقعت الالف بعد الالف في كلمة قارنتها أي قارنت الكلمة التي فيها الالف للمالة للتناسب وحيثما فتكون الالف للمالة للتناسب مسبوقه بالالف المالة لسبب كما تدل عليه البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بأن يقدر أوفي كلمة معطوف على بعد والضمير في قارنتها عائد على الالف ذات السبب أي وقعت الالف للمالة للتناسب في كلمة قارنت الالف ذات السبب وفيه قبح لا يخفى اهـ وكان وجه القبح اختلاف الضمير ومرجعه لان الالف التي عا عليها الضمير هي المالة للتناسب لذات السبب ٣٤٩ وليس الاستخدام بمقبول في كل مقام

(قوله أو المقدرتين) أي رد عليه ان شرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها مقداراً من كسرة أو ياء وسباب ذلك في السبب الموجود في نفس الالف لاني الموجود بعدها كما يأتي في كلام الشارح في جاد فتدبر (قوله من صاعد الخ) المراد من صاعدها بلفظها (قوله وبعضهم الخ) ظاهر اطلاقه أنه لا فرق على هذا القول بين المتقدمة والمتأخرة وينظر هل هناك قول بان حروف الاستعلاء لا تكون مانعاً أولاً (قوله وبعضهم يجعل الخ) وينظر الراء المتقدمة المفصولة بحرف تكون مانعاً من الامالة على هذا القول أيضاً كما وتأخرت مفصولة أو يفرق بينهما وذلك نحو رجال (قوله لان الفصل بحرف واحد كالفصل) ينظر ما الفرق بين حرف الاستعلاء حيث منع متقدماً

فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والتاء في المثال الثاني فتعال الالف الاخير منهنما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى (والثاني) وهو ما أميلت فيه الالف لكونها واقعة في كلمة أخرى وقد أميلت لسبب (كقراءة أبي عمرو والآخرين والضحى بالامالة مع ان ألفها) منقلبة (عن واو الضحوة لمناسبة سجي وقل وما بعدهما) فان رعاية التناسب في القواصل عندهم غرض مهم من الحاصل من ارادة التناسب ان الالف المالة لسبب ما أن تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها أو آتية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما في عماد فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك المالة وان كانت آتية بعدها فاما أن يقع ذلك في القواصل أو لاقان وقع في القواصل فتمال لتناسب القواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في القواصل فلتعال ولذلك اذا أمالوا فوجه ذال بمحاذاة لكسرة راء لا يجيزون امالة الف مع انه ما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين (وأما الموانع) لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (ثمانية أيضاً) كعدد الاسباب (وهي الراء) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهي الحاء والعين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف) وانما منعت المستعلية الامالة طلباً لتجانس الصوت كما أميل فيه ان تقدم طلباً له لان هذه الاحرف تستعمل الى الحنك فلوا أميلت الالف في صاعد لا تحذرت بعد صاعد ولو أمالها في هابط لصعدت بعد انحذار وكلاهما شاق لكن الثاني أشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف أقوى مانعاً كما سيجي وأما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبها بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل قيل هو أشد مانعاً (وشرط المنع بالراء أمران) أحدهما (كونها ما غير مكسورة) الثاني (اتصالها بالالف اسبق لها) ولا تكون الامفتوحة (نحو فرائش وراشد) فالراء منعت السبب المتقدم في الاول والمتأخر في الثاني (أو بعدها) وتكون مضمومة ومفتوحة (نحو هذا جارور رأيت حماراً) وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء (وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف) واحد (نحو هذا كافر كالمفتوحة) في منع الامالة (وشرط) المنع بحرف (الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها) أي بالالف (نحو صالح وضامن وطالب ووظالم وغالب وخالد وقاسم أو ينفصل بحرف) واحد (نحو غنائم) لان الفصل بحرف واحد كالفصل (الا ان كان) حرف الاستعلاء (مكسوراً نحو طاب وغلابل) من المتصل (وخيام وصيام) من المنفصل بحرف (فان أهل الامالة يميلونه) لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف للكسرة أو لي بخلاف ما اذا كان مفتوحاً فان الفتح يقوى المستعلى من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة (وكذلك) حرف الاستعلاء (الساكن) بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات) بالقاف والتاء العوقانية (وهي التي لا يعيش لها ولد) فانه لا يمنع الامالة أيضاً لان الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فترز ذلك منزلة المكسور (ومن العرب من لا ينزل

مفصولة بحرف بخلاف الراء فانه لا بد من اتصالها متقدمة أو متأخرة الا عند بعضهم والمفهوم من قوله لان الفصل أنه لا يضم الفصل بالحرف الواحد في كون المانع مانعاً سواء كان راء أو غيرهما فليتامل وقد يقال ان بعضهم ذهب الى أن الراء لا تمنع لامالة مطلقاً بخلاف حروف الاستعلاء فلا يعتد بالراء المتصلة لذلك وان كان بعضهم قال انها أقوى لما فيها من التكرير (قوله من المتصل) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلاء مفصول من الالف فيما ذكره باللام وهو محسوس فهو كالذي بعده ثم رأيت بعضهم قال في قوله من المتصل نظر لان كلام الامثلة منفصل لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسوراً فلا بد بعده من حرف فاصل لاجل الالف فتأمل اهـ وأقول قد أشار اللغزاني لذلك حيث قال قوله الا ان كان مكسوراً استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف دون المتصل اذا المكسور

هذا الساكن (متزلة المكسور) ويجعله هاديا من الامالة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أي
 عن الالف (كونه امام متصلا) بالالف (كسائر) بالخاء المعجمة (وحاطب وحاطل) بالخاء المهملة فيهما
 (وناقف أو منفصلا) من الالف (بحرف) واحد (كنافق وناقح وناقق وبالغ أو) منفصلا من الالف
 (بحرفين كواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا) المفصول بحرفين (لتراخي الاستعلاء) والمتأخر أقوى
 من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا سا كناية عن عدم كسور ولا مفصولا بحرفين
 وأطلق في المتأخر وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما أن
 التسفل بعد التصعد أسهل من العكس (وشرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة
 مقدره) كخاف فان ألقه منقلبة عن واو مكسورة (ولا ياء مقدره) كطاب فان ألقه منقلبة عن ياء فسدب
 امالة ألف خاف الكسرة المقدره في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدره المنقلبة
 ألفا فكسرة خاف وياء طاب مقدره في ألقيهما (فان السبب المقدره هنا) وهي الكسرة أو الياء (لكنه
 موجودا في نفس الالف) المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (أقوى من) السبب (الظاهر) في
 اللفظ وهو الكسرة والياء المقفوظ بهما (لانه) أي السبب الظاهر (امام تقدم عليها) أي على الالف نحو
 كتابي بيان (أو متأخر عنها) نحو غانم وبائع والكائن في نفس الالف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها
 (فن ثم أميل نحو خاف وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء (وحاق وزاغ) مع تأخره لان السبب مقدر في
 نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدره بعد الالف كما في جاد من جد في الامر وجواد جمع جادة
 وأصلهما جاد وجواد فدغم لاجتماع المثليين فلا تكون كالكسرة المقفوظة فلا تجوز الامالة على
 الاصح وبعضهم أجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدره كما في خاف ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفه لان
 السبب المقدر متأخر عن الالف * (مسئله * يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا) في كلمة أخرى مستقلة
 بنفسها كالوكان في كلمة واحدة وهذا المنفصل قارة يكون متصلا بالالف من غير خارج نحو مناسا قاسم فلا
 يمال لاتصال المستعلي في اللفظ اذا درجت فهذا مثل قولك مرتت بقاضل وتارة يفصل بينهما بحرف
 واحد نحو مناسا قاسم فهذا مثل قولك بناحق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا
 مثل قولك مناقيط قاله الشاطبي (ولا يؤثر سببها) أي الامالة (الامتصلا) في كلمة واحدة والفرق ان
 المانع أقوى من السبب (فلا يمال نحو أقي قاسم لوجود القاف) المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف
 في كلمة أخرى (ولا) يمال نحو (لزيد مال لان انفصال السبب) لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة أخرى
 (وهذا ملخص كلام الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وعليهما اعتراض من وجهين
 أحدهما) في التمثيل وثانيهما في الحجة وذلك (انهما مثلا باق قاسم مع اعتراضهما بان الياء المقدره) في
 أن المنقلب عنها الالف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقر من أن شرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون
 سببها ياء مقدره (والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر) فبالسمع انفصاليه (والمثال الجيد) السالم من
 الطعن (كتاب قاسم) فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا (و) الاعتراض
 (الثاني أن نصوص النحويين) كابن عصفور وغيره (مخالفة لما ذكره من الحكمين) المذكورين وهما
 يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الامتصلا (قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر أسباب
 الامالة مانعه وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كائنتما كانت
 أقوى وقال أيضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة
 نحو يمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التي هي صلوات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل اه) يعني
 لا يمال الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص بحروفه في الحكمين

قبل المتصل معتذرا لان
 متساوا الالف لا يكون الا
 مفتوحا (قوله أو منفصلا
 الخ) يتظر ما للفرق بينها
 وبين الالف في ذلك حيث
 اختلفا حكما وقد يقال
 ان في كلام الشارح إشارة
 الى الفرق

(قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) قال الدنوثري قد يقال عليه تصرف في شرح الكافية - تبانه يقال أتي قاسم بترك الامالة لا يكون مانعا من حمل كلامه في النظم على الصورتين المذكورتين وان كان الظاهر انه مانع من ذلك وانما قلنا ذلك لان خطأ الانسان في بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه بالخطا في البعض الآخر الذي يمكن تصحيحه ومن نحن فيه كذلك تقريبا للخطا ما يمكن وخطؤه في البعض خير من خطئه في الكل فليتناه على أن المشاحة في المثال ليست من دأب المحصلين وقد يقال ان تصار الابن مالك ان أتي قاسم انما يقرأ بهمزة ممدودة وتاء مكسورة وياء ساكنة ولا يقرأ بهمزة وقاه مفتوحة وألف بعدهما ٢٥١ حتى تكون الياء المقدرة فيه اه وأقول

قال الشهاب القاسمي معترضاً على المصنف في اعتراضه انه في بان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يقتضي ان كلام النحويين بخلاف ما قال وعلى قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ لان ما في شرح الكافية لا يجمع من صحة حمل كلام الناظم على ما ذكر بجواز أن تكون ما في النظم مخالفاً لما في شرح الكافية اه وقوله أشار الى ما قد يدفع الاول بقوله وغيره ثم بين بعد ذلك أن الغير النفري ولكن ذلك لا يقتضي أن نصوص النحويين كذلك (قوله والنفري) بسكون الفاء وزاي نسبة الى نفرة قبيلة من البربر كما في اللب زيادة على أصله (قوله جون الرباب) ضبط في النسخة الصحيحة بنصب جون على الحال وكان وجه عدم حره تعريفه بالاضافة لثاقبه ال فلا يكون نعماً للكرة

وقع في شرح الجزولية لابي عبد الله محمد النفري بالنون والقاه والراي (ولولا ما في شرح الكافية) من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلاً يقال أتي أحمد بالامالة وأتي قاسم بترك الامالة (لجملت قوله في النظم) للخلاصة والكافية (والكف قد يوجب ما ينفضل على هاتين الصورتين) المذكورتين في كلام ابن عصفور والنفري وهما ما أميل للكسرة العارضة وما أميل من الالفات التي هي صلوات الضمائر (لا شعار قد يفعل) من قول الناظم والكف قد يوجب ما ينفضل (في عرف المصنفين بالتقليل) وانما أثر المنع منفصلاً ولم يؤثر السبب الامتعال لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الالسبب محقق (وأما مانع المانع) للامالة (فهو الراء المكسورة المجاورة قانها تمنع) الحرف (المستعلي) وتمنع (الراء أن يمنعا) الامالة لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدي الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة (ولهذا أميل وعلى أبصارهم) غشاوة (واذهما في العار مع وجود الصاد) في الاول (والغين) في الثاني (و) أميل (ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة) قبل الالف (و) أميل (دار القرار مع وجودهما) أي القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلام من حرف الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كلمة متصلة (وبعضهم) أي العرب (يجعل المنفصلة) من الالف (بحرف كالتصلة) في كونها تمنع المانع (سمع سيمويه الامالة في قوله) وهو سماعنا النعماني بجورجلا من بني غنم بن قادر (هسي الله يعني عن بلاد بن قادر) * بمنهم رجون الرباب سكوب

بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالبدال

* (فصل) عمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت وشرطها أن لا تكون (الفتحة) في حرف ولا في اسم يشبهه) لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما أشبهه الا ما يستثنى (فلا عمال الا) بكسر الهمزة والتشديد (لاجل الكسرة) التي هي من أسباب الامالة (ولا) عمال (نحو على للرجوع الى الياء في نحو عليك وعليه) وهو من أسباب الامالة (ولا) عمال (الى اجتماع الامرين) وهو الكسرة والرجوع الى الياء (فيها) في نحو الياء والياء وانما امتنع الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقضي لها لكونها آخر وفاقلاً وسُميت بشئ منها فان كانت الالف رابعة كالأمثلة لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلي والي لم تجز اما التمهالان التسمية تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتها معا علوان والوان قاله الجار بردي (وستثنى من ذلك) أي المشبه للحرف (ها) للعائبة (ونا) للتكلم المعظم نفسه أو وجهه غيره (خاصة قاتهم طردوا الامالة فيهما) لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة أو ياء (فقالوا امر بنا وبها ونظر اليها واليها) بالامالة لوقوع الالف مسبوقه بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف فلذلك كررهما مرتين (وأما ما التهم في

وفيه أنه لا يتعين النعت على تقدير الجز لجواز كونه بدلاً لثم انه يلزم على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو سكوب والمنعوت وهو منهم فليجرب * (فصل) * (قوله فلوسميت الخ) قد يقال ان اذا سمي به فيه سبب الكسرة التي في اوله والى اذا سمي به فيه سبب للامالة وقد مر أن الكسرة قبل الالف سبب للامالة ولم يفصلوا هناك بين الالف المنقلبة عن واو وغيرها نحو سرداح وشبلال فتح امالة الى بعد التسمية فيه نظروا ويجاب عن ذلك بان شرط تأثير الكسرة للامالة أن لا تكون الالف منقلبة عن واو وصرح المرادى بقوله في شرح الالفية قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو قائل

(قواه والذي يدل أم أنها الخ) ظاهره أن ذلك جار في الجميع والذي في المراد في غيره من ذلك إنما هو في بلى وفي لا وفي بالها التي نابت
 عن الجمل دون أن يمتى (قوله تعالى الفتحه قبلها الخ) ظاهره أنه لو كانت الفتحه بعد الراء المكسورة امتنع الامالة فلا تمال فتحه الميم
 من رهم وينظر ما الفرق بين الفتحه المتقدمة والفتحه المتأخرة (قوله ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف الخ) ينظر ما وجه منع حرف
 الاستعلاء المتأخر عن الراء المكسورة وعدم منعه إذا كان متقدما عليها وقد يقال وجهه أن حرف الاستعلاء إذا كان متأخرا أشد في المنع لما
 في الامالة حيث نبت من التصعد بعد ٣٥٢ الانحدار وهو أشد من عكسه كما مر في كلام الشارح فليتنامل (قوله مردود) هذا الراء مردود

ومى) من الاسماء المبنية (وبلى) من احرف الجواب (ولا) النافية (في قولهم أفعَل هل هذا امال افشاذ من
 وجهين عدم التمكّن) لكونها مبنية (وانتفاء السبب) الجوز لا امالة لان الالف في غير التمكّن أصل
 غير منقلبة عن شيء فبالا عن ان تكون منقلبة عن شيء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل
 امالتهان يا ابتها عن الجمل فصارت لها بذلك قرينة على غيرها (و) الحرف (الثاني) من الاحرف الثلاثة التي
 تمال الفتحه قبلها (الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحه في غير ياء) مثناة تحتانية (وكونها) أي
 الفتحه والراء (متصلتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان تكون الفتحه في حرف
 مستعمل نحو من المطرا وفي راء نحو بشر أو في غيرهما (نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير ياء) مثناة
 تحتانية (نحو من عمرو) زاد المرادى أو بعكس نحو أشمر (بخلاف نحو اعوذ بالله من العيرون من فتح السير)
 لان الفتحه فيهما على الياء نص على ذلك سيديويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء المثناة
 التحتانية الساكنة ويشترط أيضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة
 نص على ذلك سيديويه أيضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحه حرف استعلاء لان الراء المكسورة تتلب
 المستعمل اذا وقع قبلها فتمال نحو من الضر وقال المرادى والتجرب ان يقال كل فتحه في غير ياء قبل
 راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسورة أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء اه (واشترط
 الناظم) في النظم (تطرف الراء مردود بنص سيديويه على امالهم فتحه الطاء من قولك رأيت خبط رياح)
 بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحه العين في نحو العرض والراء في ذلك ليست متطرفة ولعله إنما
 خص الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحه قبلها (هاء)
 التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو اسالة الفتحه قبل الهاء (في الوقف خاصة كرجة ونعمة) وانما أميلت
 الفتحه قبل هاء التانيث وان لم تكن من اسباب الامالة (لا هـ - م - ش - هاء التانيث بالفه) أي بالف
 التانيث المقصورة (لانفاقهما في المخرج) وهو أقصى الحلق (و) في (المعنى) وهو الدلالة على التانيث
 (والزيادة) على أصول الكامة (والتطرف) في آخر الكلمة (والاختصاص بالاسماء) الجمادة والمشتقة
 ولا فوق في ذلك بين هاء التانيث وهاه المبالغة (وعن الكسائي امالة) الفتحه قبل (هاء السكت أيضا)
 لشبهها بهاء التانيث في الوقف والخط (نحو كتابيه والصحيح المنع خلافاً لعلي بن ابي نباري) فانه ما
 صححوا زوال امالة في ما قبلها وبه قرأ أبو زحيم الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ وفاقا لعلي بن
 و ابن ابي نباري وليس بصواب كما بيناه

(هذا باب التصريف)
 (وهو) في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة (تغيير) خاص (في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي)
 فالتيغير جنس وبإضافته الى البنية وهي الصيغة تخرج النحوف انه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض

بان المصنف أعنى ابن
 مالك نص على امالة الفتحه
 قبل الراء المكسورة
 المتطرفة وسكت عن غير
 ذلك ولا يلزم من السكوت
 عن الشيء نفيه وأيضا
 هو لم ياتزم في ألقية ان
 ينص على جميع مسائل
 النحو وقول الشارح ولعله
 الخ يوهم أنه من عنده مع
 انه مسطور في شرح
 المرادى والعجب منه
 حيث نسب المرادى قبله
 ما نسب ولم ينسب اليه
 هذا ولكن هذا أدبه رجه
 الله

(هذا باب التصريف)
 (قوله وهو تغيير الخ) قال
 اللغوي يدخل في هذا الحد
 الاعراب على انه معنوي
 اه وفيه نظر يعلم من
 كلام الشارح ثم ان هذا
 التعريف للصرف الذي
 هو فعل المصرف وأما حده
 بالمعنى العلمي فهو علم
 باصول يعرف بها أحوال
 أبنية الكلام صحة واعلالا
 واليه أشار المصنف بقوله

وتسمى تلك الاحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريفه العلمي والعملية والتصريف (قوله خرج النحو)
 فانه لا يتعلق الخ قال الدوشري المفهوم من سياق الكلام وسبقه ان النحو تغيير ليس في بنية الكلمة وليس متعلقا بها وانما هو
 متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرهما فلا يسمى تصرفا لعدم تعلقه بالبنية وانما تغيير بان النحو اما اسم للقواعد المخصوصة
 أو لادراكها أو للكتابة المخصوصة وليس واحدا منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله ان النحو
 متعلق بالعوارض المذكورة ظاهر اذ تعرف تلك العوارض ويدخل في قوله وغيرها الاعراب والبناء وما أشبه ذلك ككون المرغوبات

سبعة والمنصوبات ستة عشر والاضافة على معنى اللام أو في أو من وودوع الخبر مفرد أو جملة إلى غير ذلك فلي تأمل اه ويرد على قوله وأنت خبير الخ أن الصرف وكل علم كذلك فالأظهر الاعتراض بأن المعرفة الصرف بالمعنى العملي وهو نفس التغيير والنحو وانما هو التغيير لا التغيير اذ لم يجعلوا له اطلاقين (قوله التصحيف والتحرير) فرق بعضهم بينهما بأن التصحيف ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكائنين والتحرير ما كان الشكل هو الفارق (قوله من حيث التعاقب بالمر كبات) ينظر ما معنى تعلق ما ذكر بالمر كبات اذ تصغير نحو فليس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذلك تكسير نحو رجال فانه متعلق بنفس الكلمة على ان النحو قد يتعلق بالمفرد كالاسماء قبل التركيب فانها مبنية فلي تأمل (قوله ولهذا من التغييرين أحكام) قال اللغوي في هذا الكلام نظر لان الصحة والاعلال هما نفس التغيير الثاني لاحكامه وللأول لان الاعلال افعال فهو تغيير أيضا والحق ان التغيير الثاني هو حكم التغيير الاول لانك اذا أردت بناء قال من القول تقول قول وهذا هو التغيير الاول ثم ينشأ حكم لهذا المبنى وهو الاعلال بقلب عينه ألفا وهذا هو التغيير الثاني فان قيل قد يوجد الثاني بدون الاول كما في المصدر حينئذ فلا يكون حكمه والاعلال ما قيل ذلك ممنوع لان الاعلال المصدر تابع لاعلال الفعل على ان ما ذكره شامل لما جعله حكما اذ يصدق على الصحة والاعلال انهما تغييران في بنية الكلمة لغرض لغوي فاما ان يكون الحد غير جامع أو يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما ٣٥٣ باطل ثم ان مقتضى كلامه التغاير بين

التصريف وبين علمه حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم التصريف بأحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن الاول بان المراد من الصحة والاعلال اللذين هما حكم التصريف حكمهما من الوجوب أو المنع أو الجواز يعني ان التصريف نفس التغييرين ثم ان وجود التغيير في محل وامتناعه في محل آخر وجوازه في محل ثالث هو علم التصريف فدل على ان التصريف هو التغيير في بنية الكلمة الواقع فيها

اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية وضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحرير (فا) لتغيير (الاول) المعنوي (تغيير المفرد إلى التثنية والجمع) المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا إلى زيدان وزيدون (وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف) وذلك بتحويل الضرب مثلا إلى ضرب وضرب بالتشديد للبالغة في الفعل واضطررب لوجود الحجر كفتح الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضرب ومضرب وضروب وضرب للبالغة في الوصف (و) التغيير (الثاني) اللفظي (تغيير قول) من الاجوف (وغزو) من الناقص (الي قال وغزا) بقلب حرف العلة ألقا التحركه وانفتاح ما قبله والابدال في اقتت والحذف في قل والادغام في ردول وشبهه التصغير والتكبير والسبب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمر كبات ذكرت معهما ابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف وهو الاول (ولهذين التغييرين) الغرضين المذكورين (أحكام كالحجة) وهي اقرار الحرف على وضعه الاصل كالياء في بياض وأبيض والواو في سواد واسود (والاعلال) وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصل كقلب الياء في بان وأبان وموقن وبائع وقلب الواو في قام وأقام وقيام وشبه ذلك فقلب أحد الاصول من محله إلى آخر كما ينق جمع ناقة وحادي (وتسمى) معرفة (تلك الاحكام علم التصريف) وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من القلب يقال صرفت الرجل في أمرى اذا جعلته يتقلب فيه بالذهب والياب وصروف الدهر تقابله وتحولاه من حال إلى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفية في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية

(٤٥ تصريح في) بالفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة به بقاعا وسلبا وهذا يتضح ما ذكره من الحدود والاحكام وبه يتضح أيضا جعل الصحة من أحكام التغيير وتوضيحه ان قول مثلا كونها يجب قلب عينها ألفا للحصول سببه هو من علم التصريف والتغيير وهو القلب فيها الذي هو متعلق الوجوب من نفس التصريف ووجوب الصحة في لو اذ الحصول سببه من عدم اعلال فعله وهو لا ونه هو علم التصريف ووقوع الصحة الذي هو عدم التغيير ليس تصريفا اذ التصريف تغيير فعلم التصريف يبحث عن التصريف الذي هو تغيير سلبا وإيجابا اه باختصار قليل مختل في النسخة (قوله وتسمى معرفة تلك الاحكام الخ) قال البوشري صرح ان مسمى علم التصريف غير مسمى التصريف فان التصريف كما مر تغيير في بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فلي تأمل اه وأقول قد عرفت ان المصنف أراد بالاشارة معنى التصريف العملي والعلمي ومسمى كل منهما غير الآخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم التصريف والاضافة على الاخير من اضافة العام إلى الخاص ثم ان علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الادراك والملكة والقواعد والمصنف هنا يسمي على الاطلاق الاخير فتقدر المصنف لفظ معرفة مع كونه فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعنى (قوله وموضوعه الاسماء الخ) هو اخص من موضوع النحو فلذا أدرج فيه ومن أفرده نظر إلى اختلافهما بالعموم والخصوص لامتيازهما بذلك وتمايز العلوم بتمايز الموضوعات

(قوله كبراهيم واسمعيل) ينظر ما معنى عدم دخول التصريف في ذلك مع انهما يشيران ويجمعان وتقدم ان تغيير المقرد الى التثنية أو الجمع تصريف فليتأمل (قوله ٣٥٤ موضوعه وضع الاصوات) ينظر ما معنى قوله موضوعه وضع الاصوات وينظر هل قوله

كبراهيم واسمعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب (ولا يدخل التصريف في الحروف) لانها مجهولة الاصل موضوعه وضع الاصوات لا تقابل بالفاء والعين واللام لعدم معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الالفات اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة (ولا يدخل التصريف فيما أشبهها) أي أشبه الحروف (وهي الاسماء المتوعدة في البناء) كالضماير واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة (والافعال الجامدة) وهي التي لم تختلف أبنيتها باختلاف الأزمنة نحو نعم وبش وعسى وليس لانها أشبهت الحروف في الجود وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عندهما سمع منه فن ذلك محيى والحذف في سوف والابدال في حاشي عينا وهمزة ان هاء والحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي وفر وعهما والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عندنا اتصال تاء الفاعل (فلذلك) أي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما أشبهها من الاسماء والافعال (لا يدخل فيما كان) من الاسماء موضوعا (على حرف واحد) أو (على حرفين اذ لا يكون كذلك) في الوضع على حرف أو حرفين (الاحرف كباء الجرح ولامه) فانهما موضوعان على حرف واحد (وقدوبل) فانهما موضوعان على حرفين (وما أشبه الحرف كثناء قث) فانها موضوعة على حرف واحد (ونامن قنا) فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتهديد القول (وأما ما وضع) في الاصل (على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه) لعارض (في دخله التصريف) نظر الى أصل وضعه (نحو يدوم) بحذف لامهما (في الاسماء نحو حق زيدا) بحذف فائه ولامه (وقم وبع) بحذف عينهما (في الافعال) وقس على ذلك (فصل) ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد أقله الثلاثي كرجل) لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ والموقوف عليه اذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تناقيا في الصفة كرهوا ما رتبهما ففصلا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركا أو ساكنا أو ما كان يلزم التنافي مع أحدهما أوجب بانه لما جازا الحركه والسكون على المتوسط من حيث هو متوسطا فلا يتحقق التنافي (وغايبه الخجاسي كسفر رجل وساب بينهما) أي بين الثلاثي والخجاسي (الرباعي كجعفر) ولم يجوزوا سداسيا لثلاثيته وهم انه كلمتان (والى مزيد فيه) وأقله أربعة كقتال (وغايبه سبعة كاستخراج) وبينهما ذو الخمسة ككرام وذو الستة كانطلاق (وأمثلته كثيرة) بلغت (في قول سيديويه) ثمانمائة مثال وثمانية أمثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها (لا تليق بهذا المختصر) فلان اشتغالها رومالا اختصار بل نذكر أما كن الزيادة حقة ظا للضبط وتقليلا للانشاء فنقول الزيادة تكون واحدة وثلثين وثلثا وأربعين وأضعها أربعة ما قبل الفاء وباب الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا يخلو من ان تقع متفرقة أو مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو أجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو عزال وما بعد اللام نحو علق والزائدتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو أجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيري وبينهما الفاء والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو خيرني وبينهما الفاء والعين واللام نحو أجدلي والمجتمعة ان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جرحوبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلث المتفرقات نحو عمائل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبين العين واللام نحو سلايم وبعد اللام نحو عنقوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو أفقوان والاربعة نحو اشهباب

لعدم معرفة الخ يناقيه قوله مجهولة الاصل لاقتضاء البعد انه يمكن معرفة أصله (قوله ينقسم الاسم) أي المتصرف فلا مرد أن المبنى قد يكون على حرف أو حرفين وقول الشارح لانه يحتاج الخ باعتبار الوضع الاصلى وما حق الكلمة أن تكون عليه (قوله وذكرها) المتبادر انه مصدر مبتدا وقول المصنف لا يليق خبره وفيه تغيير لكلام المصنف لان يليق في كلامه خبر عن قوله وأمثله فهو مبتدوعا لتاء المثناة فوق ويلزم على كلام الشارح ان يقرأ بالياء المثناة تحت ويحتمل ان يقرأ قوله وذكرها بصيغة الفعل الماضي المسند الى ضمير الزبيدي (قوله قصيري) في الصحاح القصيري الضلع التي تلي الشاكلة وهي الواهية في أسنفل الاضلاع والقصيري أيضا أفعى اه واقتصر في الصحاح ٢ على الثاني فقال القصيري مصغرا مقصورا ضرب من الافاعي (قوله خيرني) في

في النسخة المصححة على الشارح مضبوط بالحاء المهملة المفتوحة ولم أفق عليه ولم يذكره في القاموس في مادته احرال مصدر (قوله أجدلي) في القاموس ودعاهم الجفلي محركة والجدلي أي جماعتهم وعامتهم والجدلي الجماعة من كل شيء (قوله عنقوان) في القاموس عنقوان الشيء وعنقوه مشددا أولا وبهجته ٢ قوله واقتصر في الصحاح الخ في هذا النقل شيء ضرر اه

(قوله طمع) من طمع نطمع طمعاً فهو طمع وطمع (قوله بكسرة ففتحة) قال الدنوشري (فائدة) * فعل بكسر ففتح كثير في الاسماء قليل في الصفات ومنه ما روي أي كثير وقوم عدو دين قيم ولحم زيم أي متفرق ومكان سوى قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر سيبويه على الثاني وينظر هل زيم بالزاي أو بالراء اه وأقول هو الزاي (قوله دئل) كان بعده ٣٥٥ في النسخة المصححة ثم وضرب عليه بالقلم

ولا أدري وجهه والمناسب لصنيعه اثباته ليكون مثالا للصفة كسابقه ولا حقه وكونه منقولاً لا يقتضي اسقاطه لان دئل كذلك بل عدم النقل في رسم أظهر كما يأتي في كلامه (قوله لانهم كرهوا الانتقال الخ) أحسن منه كما قال بعضهم أن يقال في تعليل ذلك لثقل الخروج من كسر لازم الى ضم لازم (قوله ووجه الجار بردى) قال الدنوشري ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجار بردى وكلام ابن جنى وينبغي أن ينظر ما رده ابن مالك اه وأقول عدم الفرق بين كلام الجار بردى وابن جنى من الذهول والغفلة عن كون الجار بردى اعتبر عمله العاري بعد تناظره بالحاء المكسورة وابن جنى اعتبر ميله الى التمرارة المشهورة وأما ما رده ابن مالك فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عريت القراءة اليه لدل على عدم الضبط ورواية التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يسمع منه لا مكان

مصدر اشهاب (وأبنية الثلاثي) الجرد (أحد عشر) بناء (والقسمة) العقلة (تقتضي) ان تكون (اثني عشر) بناء وذلك (لان) الحرف (الاول واجب الحركة) لانه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذراً فاحواله ثلاثة (والحركات) الخالصة (ثلاث) الفتحة والكسرة والضممة (و) الحرف (الثاني يكون محرراً وساكناً) فاحواله أربعة (فاذا ضربت ثلاثة أحوال) الحرف (الاول في أربعة أحوال) الحرف (الثاني خرج من ذلك اثني عشر) بناء (وأما الحرف الأخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها) (وأما مثلها) في الاسم والصفة (فلس) سهل يفتح أو اه وسكون ثانيه (فرس) يدل بفتحتين (كتف) حذر بفتحة فكسرة (عضد) طمع بفتحة وضممة (حبر) نكس بكسرة فسكون (عنب) زيم أي متفرق بكسرة ففتحة (ابل) يلز بكسرتين (فعل) حاو وضممة فسكون (صدر) حطم بضممة ففتحة (دئل) بضممة فكسرة (عنق) جنب بضممة فبدأ بفتوح القامع الاربعة في العين ثم بالكسرة ورمع الثلاثة ثم بالضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر أوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضممة أثقل منها (وأما قراءة أي السعال) يفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام (والسماعات الحبيك بكسر الحاء وضم الباء) ونسبها أبو الفتح بن جنى في المحاسب لابن مالك النفازي (فتيل لم تثبت) هذه القراءة (و) على تقدير ثبوتها (قيل أتبع الحاء) من الحبيك (لتاء من ذات) في الكسر (والاصل حبيك بضمه) فكسر الحاء اتباعاً لكسر التاء قبلها ولا يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير خارج حصين كما أتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعاً لضم الدال قبلها (وقيل) لا اتباع وانما الكسر (على التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال حبيك بضمه) ووجه حبيك بكسرتين (فر كب هذا القاري منها هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضممتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمة بين لابين حرفي كلمة واحدة ووجه الجار بردى بأنه لما تلفظ بالحاء المكسورة من لغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جنى أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة وورده ابن مالك في شرح الكافية والحبيك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح (وزعم قوم اهمال فعل) بضم القاء وكسر العين (أيضاً) لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر (وأجابوا عن دئل) اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة (ورثم) بضم الراء وكسر الهززة اسم جنس للاستب (بانهما) ليسا عن أصول الاسماء وانما هما (منقولان من الفعل) المبني للفعل واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لانه لا في الرسم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون أسماء الاجناس وأجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجي في أسماء الاجناس فلامعنى للتوقف فيه (واحتج المثبتون) الفعل في أصول الاسماء (بوعلى) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة في الوعل) بفتح الواو وحكاة الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل (و) على القولين فانه (انما أهمل أو قل) عند العرب (لغرضهم تخصيصه بفعل المفعول) داغ على الاول وغالب على الثاني (والرابعي الجرد) نجسة أبنية (مفتوح الاول والثالث) اسما (كجعفر) وصفة كسلب للرجل الطويل (ومكسورهما) اسما (كزبرج) بكسر الزاي وسكون الموحد وكسر الراء وبالجم للذهب وصفة كحزمل للراءة الحقاء (ومضمومها) اسما (كدمالج) بالجم

عروض ذلك (قوله اسم دويبة) قال بعضهم شبيهة بابن عرس فيما حكاها الاخفش وعن الايثان الوعل لغة في الوعل وتقل عن الخليل كما قال الشارح (قوله ان فعل بضم أوله الخ) ينظر ما وجه تتركب تنوين فعل (قوله والرابعي) بالجر عطف على الثلاثي أي وأبنية الثلاثي وانظر لم يذكر المصنف هنا العدد ولا جوارح الراء كما فعل فيما يأتي في قوله وللخماسي الجرد أربعة

قوله كقطحل) ومثل فطحل قطر اسم لوعاء الكتب (قوله وزاد الاخفش الخ) قال بعضهم وأما نحو جندب فيمبوه لم يشتهر ورواه بالضم وروى الفراء برفع وطحلب فالاجود ٣٥٦ فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرتن وأما جود فانه أعجمي وأما جندب فالرواية

وصفة كجرشع للجمل العظيم (ومكسور الاول مفتوح الثاني) اسما (كقطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل (ومكسور الاول مفتوح الثالث) اسما (كدرهم) وهو مبرب وانما صح التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولان الثالث لهما وزيد ضفدع وصندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة (وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجندب) بضم الجيم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد أو الجسيم السمين من الابل (والخيتار) عند جمهور البصريين واستظهره في التنزيل (أنه فرع من مضمومها) اسما ثانيا للضمتين في ربا عى ليس بينهما ما جاز حصين (و) لانه (لم يسمع) فتح الثالث (في شيء) من الرباعي (الواضع فيه الضم) من غير عكس (كجندب وطحلب) للاخضر الذي يعلو الماء ويرقع من الاسماء (وجرشع) بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل (ولم يسمع في برتن) بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المثناة فوق أحد براتن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان (وبرجد) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالذال المهملة لكساء مخطط (وعرفط) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم القاء وبالطاء المهملة لشجر البادية (الاضم) بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع (والخماسي الجرد أربعة) من الابنية (أمثاتها) مفتوح الاول والثاني والرابع اسما (بشقر جل) وصفة شمردل للطويل وشقحطب للتيس الذي له أربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس محشفة الذكر وصفة نحو (ججرش) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء والشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الاقعي العظيمة وقيل لم يات هذا الوزن الاصفهوان القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما (كقرطعب) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالوحدة الشئ انتافه الحقيق يقال ما عليه قرطعبه وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو قعشر للاسد وصفة (قد عمل) بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم (بجملة الاوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزنا أحد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي وأربعة للخماسي وجعل مضموم القاء مكسور العين متفعا عليه اما الضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من اصابة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على أربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير أو ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة أحرف كسفر جل ففيه زيادة فان قاله الشاطبي (وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها ما بزيادة) في اوله (كمنطاق) أو في وسطه كظريف (و) فيهما نحو (محر نجم) أو في آخره كجبلي (أو بنقص أصل كيدودم) وأصلها يدي ودي (أو بنقص حرف زائد كعلبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم (أصله علبط بدليل أنهم نقلوا به) على أصله (و) الدليل على وجود الالف بعد اللام (أنهم لا يوالون بين أربع متحركات) في كلمة واحدة الا أن يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة (أو بتغيير شكل) أي حركة (كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جندب) بضم الجيم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال (أو بكسر اوله في نحو خر فم) بكسر الحاء

المحمدة فيه ضم الدال على انه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخفقا من جنداب كما قالوا ان علبط مخفف من علبطوا الاظهر ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون لان الفراء ثقة في روايته فلا وجه له ما يقويه اظهار التضعيف في نحو سودد وعند دلارادة الاحاق بجندب ولو لم يكونا له لقليل سودد وعند فلو كان هذا البناء معدوما لمتنع وجود ما هو ملحق به (قوله كالجندب) أي فانه اسم للجراد الاخضر الطويل الرجلين وجندب أيضا ابن العنبر بن عمرو بن تميم (قوله للاخضر الذي يعلو الماء) أي الشئ الاخضر وعبر بعض الشافعية بقوله النبت الاخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعلو الماء اه ووصفها بانها تعلو يقتضى انه أراد الجرم الاخضر لا الوصف لانه لو كان قائم بالماء ولا يقال انه يعلو وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بما في القاموس وان الذي ينبت في جوانب محمل الماء يسمى خرزا بالحاء والراء ولم يذكر ذلك في القاموس

واتما فيه جزر كسر ذكر الارباع (قوله للطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم اه المعجمة مثله في باب جوع التكبير وتقدم انا قلنا ان الصواب بضم التاء المثناة (قوله وشمردل) بالذال المهملة واعجابها لغة كما في القاموس (قوله الشئ انتافه الحقيق) ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة (قوله قد عمل) قال بعضهم والتعد عمل لا يستعمل الا بعد التني اما

بها أو غيرها في نظر هل ذلك صحيح أم لا وزاد ابن السراج بناء خاسا وهو ندلح لبقلة والاطهر انه رباعي النون زائدة (فصل) هـ
(قوله وأفعال) أي بتخفيف اللام الاولى وتشقيق الثانية ومن أمثله مكفهر الرجل فجهم وفي الحديث اذا

لقيت الكافر فآلقه بوجه مكفهر أي غير منبسط (قوله وهو أفعال) أي بتخفيف اللام الاولى وتخفيف الثانية (قوله نحو اجر فر) يقال اجر فر الرجل انقبض من الشيء وضم حراميره أي ما انشتر من لباسه (قوله لا يكون الامفتوحا) من لازم ذلك انه لا يكون الا متحركا فقوله لرفضهم الابتداء بالسا كن علة لمطلق حركته وكون الفتحة أخف علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلى قياسه كان ينبغي أن يقول بعد قوله واللام مفتوح دائما لان الماضي بني على حركة لمشابهة العرب ليكون علة لحركة اللام المطلقة وقوله للفتحة لخصوص كونها فتحة (قوله وأما ما جاء الخ) جواب عن سؤال وارد على قوله ان الغاء لا تكون الامفتوحة مع انها مكسورة فيما ذكر وكان ينبغي أن يقول والاصل فيهما فتح القاء وكسر العين (قوله ونقست المرأة) في الصحاح وقد نقست المرأة بالكسر ويقال أيضا نقست المرأة غلاما على ما لم يسم

المعجمة وسكون الراء وضم القاء بالعين المهملة القطن الفاسد (وكتغير مكسورهما) أي الاول والثالث (بضم ثالثة في نحو زئير) بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة وأصلها الكسر وهو ما يعلا الثوب الجديد (وأما سخرس) بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة ليلدة (وبلخس) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لتنوع من الجواهر (فأعميان) لا عربيان اذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الاول والثاني هـ (فصل) هـ وينقسم الفعل الى مجرد من الزوائد (وأقله ثلاثة كضرب) وقعد (وأكثره أربعة كدحرج) ودرج أي ذل (والى مزيديه) وأقله أربعة ككرم (وغاية ستة كاستخرج) وبينهما الخاسي كأنطلق وزيد الرباعي أقله خمسة كدحرج وغاية ستة كخرنجم (و) مزيد الثلاثي (أوزانه كثيرة) يشهورها خمسة وعشرون وزنا؛ زيد الرباعي أوزانه ثلاثة تفعل كدحرج وافتعل كخرنجم وافتعل كاشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء معتضب وقيل هو ما حقي بخرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنار ابعاء وهو افتعل نحو اجر فر (وأوزان الثلاثي) مجرد (ثلاثة) مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كضرب وعلم وظرف) لان الغاء لا تكون الامفتوحا لرفضهم الابتداء بالسا كن وكون الفتحة أخف واللام مفتوح دائما للفتحة والعين لا تكون الامتحررة لثلاثي لزم اتقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح القاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الاصل لضرب من الفتحة والاصل فيهما فعل بكسر العين (وأما نحو ضرب بضم أوله وكسر ثانيه) ففيه قولان أحدهم انه أصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمأزني والثاني انه فرع من فعل القاعل واليه ذهب جهو والبصريين ونقل عن سيبويه (فن قال انه وزن أصلي مستدلان بنحو جن وبهت وطل دمه واهدر) دمه (واولع بكذا وعنى حاجتي بمعنى اعتنى بها وزهى علينا بمعنى تكبر) وحـم زيدوز كم ووعك فاج وسقط في يده ورهصت الدابة ونقست المرأة ونتاجت الناقة وغم الملل وأنعمي على زيدواخواتها (لم تستعمل الا مبنية للمفعول) خبران (عده) وزنا (رابعا) خبر فن قال وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله واللازم باطل فاللزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا أفعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبنى للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جوعا لم يسمع لها واحد كعباديد وأبا بيل والجمع فرع الاقرا اذا تقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع أصلا برأسه وأنتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك (ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستلما لترك الانعام في نحو سوري) وترك الابدال في نحو ووري (لم يعده) وزنار ابعاء وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان الواو ينمى اجتمعتا في أول الكلمة أبدلت الواو همزة لزو وما قلنا لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انها مغيرة عن فعل الفاعل وهو ساير وواوي فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو من واري فكذلك ما غير عن ما وأجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا أماترك الادغام فلتلا يلبس مجهول فعل لانه اذا قيل ساير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير اوسير وأماترك الابدال فلان الواو والثانية في ووري ليست متأصلة في الواو لانهما منقبة عن الف واري (والرباعي وزن واحد كدحرج) وزلز (ويأتي في دحرج بالضم) في أوله والكسر فيما قبل آخره (الخلاف) السابق (في فعل المفعول)

فاعله وفي شرح المنهاج للعلامة الشمس الرمي يقال في فعله نقست المرأة بضم النون وفتحها وكسر القاء فيهما والضم أفصح اه
(قوله بالنقض) هو تخلف الحكم عن الدليل (قوله لثلاثي لزم الخ) هذا الجمل لا التباس (قوله ويأتي في دحرج بالضم الخلاف السابق)

(فصل في كيفية الوزن ويسمى التمثيل) اما ثلثة حروف الميزان بحروف الموزون في تعداد الحروف
وهي آتتها وفائدة الوزن بيان احوال ابنية الكلام في ثمانية أمور الحركات والسكنات والاصول والزوائد
والتقديم والتأخير والحذف وبعده والميزان لفظ فعل (تقابل الاصول بالقاع فالعين فاللام) على
الترتيب المستفاد من القاع حال كون حرف الميزان (معطاة مالموزونها من تحرك وسكون) أصليين
(فيقال في) وزن (فلس) من الاسماء (فعل) بسكون العين (وفي) وزن (ضرب) من الافعال (فعل)
بفتح العين (وكذلك) يقال (في) وزن (قام) من الاجوف (وشد) من المضاعف فعل بفتح العين فيهما
(لان أصلهما) قبل القلب والادغام (قوم وشد) بفتح العين فيهما فقلبت الواو ألفا لتحررها وانفتاح
ما قبلها في الاول وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثليين في الثاني (و) يقال (في) وزن (علم فعل)
بكسر العين (وكذلك) يقال (في) وزن (هاب) من الاجوف (ومل) من المضاعف فعل بكسر العين
فيهما لان أصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام (و) يقال (في)
وزن (ظرف فعل) بضم العين (وكذلك) يقال (في) وزن (طال وحب) فعل بضم العين فيهما لان
أصلهما طول وحب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فصل بذلك بيان
الحركات الاصلية والسكنات (فان بقي من اصول الكلمة شئ زدت) في الميزان (لاما ثانيا في) وزن
(الرباعي فقلت في) وزن (جعفر فعل) (و) زدت لاما (ثانيا وثالث في) وزن (الجناسي فقلت في) وزن
(جحمرش فعلى) وما ذكره الموضع في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه
على مذهبين أحدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع أصول وهو الصحيح والثاني ان
ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا
على ثلاثة مذاهب أحدها انه لا يوزن لانه لا يدري كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل آخره بلفظه
والثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه وهو مبني على ان الزائد هل هو الاخر أو ما قبله
فالقراء على الاول والكسائي على الثاني فهل جعفر فعل كما يقول البصريون أو فعل بزيادة الراء أو
فعل بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أقوال أربعة (ويقابل) الحرف (الزائد بلفظه) لتمييز عن الاصل
الا فيما يستثنى (فيقال في) وزن (أكرم) بزيادة الهمزة (ويبيطر) بزيادة الياء (وجهور) بزيادة الواو
(أفعل وفعل وفعل) على طريق اللف والنشر على الترتيب (و) يقال (في) وزن (اقتدر) بزيادة
الهمزة والياء (اقتعل وكذلك) يقال (في) وزن (اصطبر) مما فاءه صاد وقلبت تاء الافتعال فيه فطاء
(وادكر) مما فاءه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه ذال المهملة افتعل (لان الاصل) فيها (اصبر
واذتكر) قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دال الماسيحي (و) يقال (في) وزن (استخرج)
مما تساوى فيه عدد الزيادة والاصول (استفعل لان الزائد اذا كان تكرر الاصل) سواء كان للحاق
أم لا (فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل) لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد
اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول فيشبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما
بان هذا تكرر الماسيحي (كقولك في) وزن (حلتيت) بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجذان بفتح
الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (و) في وزن (سحنون) بضم السين المهملة
وسكون الحاء المهملة وينونين وهو أول المطر والريح (و) في وزن (اغدودن) بالعين المعجمة وبالذال
المهملة ويقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا خضر (فعليل وفعلول وافعوعل) لفا
ونشرا مرتباف التاء في حلتيت للحاق بقنديل والنون في سحنون للحاق بغضروق والدال في اغدودن
لغير الحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه ما قبله ولو كان تكرار الاصل فيقال في وزن حلتيت
فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اغدودن افعودل (واذا كان في الموزون تحويل) من مكان

أى لان الدليل دل على
ان المبني للفعل من
حيث هو أصل فلا يقال
من قال باصالة المبني
للفعل هناك استدلال
بافعال ثلاثية لازمة للبناء
للفعل فقد يقال لا يأتي
ما قاله هنا

(فصل في)

في كيفية الوزن قدمه على
ما بعده عكس النظم لان
من فوائد الوزن معرفة
الزائد من الاصل ووجهه
ما في النظم ان بالفرق
بين الزائد والاصل
يتوصل الى طريق وزن
الكلمة (قوله على
الترتيب المستفاد من
القاع) أى العاطفة في
قوله فالعين فاللام (قوله
وهو مبني) الاظهر وهما
مبنيان لان البناء اتجاها
على المذهبين الاخيرين
كما يخفى وقوله فهل
جعفر الخ عائد لكل
بدليل قوله أو لا يدري

الى مكان ويسمى القلب المكاني (أو حذف) لبعض الاصول (أثبت) أنت (بمثله في الميزان فتقول في) وزن (ناء) بالماضي ينأى (فاع لانه من نأى) والاصل نأى فقول اللام وهي الياء الى موضع العين وهي الهمزة فصارت نيا فقلت الياء ألفا لتجر كها وانفتاح ما قبلها فصارت ناء بالمد (و) تقول (في) وزن (الحادي) وهو مبدأ العدد (عالف لانه من الموحدة) والاصل الواحد فقول القاء وهي الواو الى موضع اللام وهي الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصارت الحاد وقلت الواو ياء لوقوعها متطرفة أثر كسرة قصار الحادي (وتقول في) وزن (يهب) مما حذف فتاؤه (يعل) والاصل يوهب حذف فتاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل ففتح حرف الحاق فيكون الحذف من يفعل بالكسرة قاله التفتازاني في يطاواخواته (و) تقول (في) وزن (بع) أخرج من باع (فل) والاصل يسع حذف عينه لالتقاء الساكنين (و) تقول (في) وزن (فاض) مما حذف لانه (فاع) والاصل فاضى حذف لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعد وزن بعض الكلمات كسطاع واهراق وذلك لاننا نعتبر الحركة والسكون باصلهما والقائه في ذلك أصلها السكون والسين والهاء ساكنان في الميزان التقاء الساكنين فالصواب أن يقال في وزنها أن فعل لان أصلهما أطوع وأريق والسين والهاء زائدتان

(قوله قاله التفتازاني في يطاواخواته) أي قال ان حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة في الاصل والمراد باخوات يطايدع ويذر

* (فصل) *

(قوله فتعريف الاصل غير جامع الخ) فيه قلب كما لا يخفى لان تعريف

الاصل غير مانع لانه يدخله فيه ما ليس منه وتعريف

الزائد غير جامع لانه يخرج منه بعض افراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع وغير مانع كما يظهر بالتأمل لان ما ورد على طرف أحدهما ورد على

عكس الآخر وبالعكس (قوله ومرر يث التفر) في النسخة المصححة ضبط

مرر يث بالتاء المثناة وضبط

التفر بالتاء المثناة وقضية

صنيع القاموس ان

مرر يث بالتاء المثناة وفسره

بالداهية فهو مرادف

لمرريس وليذكر تفر بالتاء

المثناة وانما ذكر تفر

بالمثناة وقال انه السعري

مؤخر السرج وانه

بالتحريك وقد يسكن

* (فصل) * فيما تعرف به الاصول والزوائد قال الناظم (في النظم)

(والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثل ما احتدى)

فعرف الحرف الاصل بان الذي يلزم في جميع التصاريف وعرف الزائد بان الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثله بقاء احتدى فانها زائدة لانها تحذف في بعض التصاريف تقول حذا حذوه والاحتذاء الاقتداء وليس الفعل (وقى) كلا (التعريفين نظرأما) التعريف (الاول) وهو تعريف الاصل (فلان الواو من كوكب والنون من قرنقل زائدتان كما ستعرفه) قريبا (مع انهما لا يسقطان) في جميع التصاريف (وأما) التعريف (الثاني) وهو تعريف الزائد (فلان القاء من وعدو العين من قال واللام من غزا أصول مع سقوطهن في بعدو قل ولم يغز) فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع وأجاب عنه المرادى بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد والزايد اذا لم يقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الموضوع تحقيقا أو تقديرا (وتحريم القول فيما تعرف به الزوائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية) أصول (أحرف الكامة) عند التردد فيها (على أصلين ثم الزائد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول) وهو تكرار الاصل (لا يختص بالحرف بعينها) بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سالتهمون بها أم لا (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه ان يماثل اللام كجلبب) بزيادة الياء الثانية للالحاق بدخرج (وجلباب) مصدره ويطلق على الملاحقة (أو) يماثل (العين امام اتصال كعتل) بالتشديد وزيادة إحدى التاءين على الخلاف في انها الاولى أو الثانية (أو مع الانفصال بزائد) بينهما (كعتقل) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكتيب العظيم المتداخل الرمل (أو يماثل القاء العين كمرريس) بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية. وفي آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهو الداهية ومرر يث للتفر ولا ثالث لهما (أو) يماثل العين (واللام كصمصح) بمهمات الشديدة وقال الجرجي الغليظ القصير وقال ثعلب رأس صمصح أي أصل غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين وفي تعيين الزائد خلاف وذكروا في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات والثالث في خصوص صمصح يعني الحاء الاولى والميم الثانية بزيادة ثالثة ورابعها في نحو مرريس يعني الميم الثانية والراء التي تليها واستعمل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمصح والميم الثانية في

مرر يس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمع ومرر يس وتقل عن الكوفيين في صميمع ان وزنه فعلل وأصله صميمع أبدلوا الوسطى ميمها (وأما الذي يماثل القاء وخذها كقرقف) بقافين مفتوحين بينهما مارا سا كنة وهو الخمر (وسندس) وهو رقيق الديباج (أو) يماثل (العين المفصولة بأصل كحدرود) بمهمات اسم الرجل ولم ينجح على فعلح بتكرير العين غيره (فاصل) جواب وأما (واذا بنى الرباعي من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع أصل كسمسم) بكسر السينين المهماتين وزنه فعلل لان اصالته الاثني متحققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر في كمالها صاها هما وحكى عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعلل تكررت فاؤه وهو بعيد (وان صح) اسقاط ثالثه (كلمه) فانه يصح اسقاط ثالثه (و) يقال (لمه) وهو أمر من الملتب معني لامت (فقال الكوفيون ذلك الثالث) الصالح السقوط (زائد مبدل من حرف يماثل الثاني) فاصل لم على قولهم لم فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فابدلوا من أحدها حرفا يماثل القاء ورد بانهم قالوا في مصدره فعلة ولو كان مضاعفا في الاصل لجا على التفعيل (وقال الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل من شيء) وقال بقية البصريين أصل (واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه أولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا في المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في أمثاله كفضضت وكفكفت وكبكببت اه (والنوع الثاني) من نوعي الزائد وهو ما يزيد غير تكرار (مختص بأحرف عشرة) جمعت في كلمات مرار او هي هم يتساءلون يا هول استتم اسلمني وتاه هويت السمان أهوت سليمان سالتهموت بها (وجعلها الناطق في بيت واحد أربع مرات فقال هتاء وتسليم تلاميذ أنسه * نهاية مسؤل أمان وتسهيل)

(قوله حيث قالوا صميمع) أي ياء التصغير بين الميمين ثم جاء بعد الميم الثانية وفي بعض النسخ صميمع بجاءين بعداء التصغير وهو تحريف ناشئ عن العطفة عن موضوع الكلام (قوله قلنا وهاء السكت كذلك) انما قيدت بالسكت مع انها ترادفيه وفي غيره لانه أظهر في عرضة من ان تقاها زيادة السين التي لا تراد الا فيه لظهور الجمع بين السين والهاء حينئذ وانظر هلا قال انه ينبغي ان يعدوا السين فيمن قال منذ كرم لساذ كرفي الشافية ما ترادفيه السين قال وعد سين الكسكسة غلط لاستنزاهه سين الكسكسة (قوله فاتها بدل من أصل) هو الواو لان الاصل ل ضوء والضوضا الصياح

و ينبغي ان يعدوا السين المعجمة في نحو كرم كمش في خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت كذلك وخصت هذه لاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولي ما زيد حروف المد واللين لانهما أخف الحروف وغيرهما من الاحرف العشرة يرجع اليها فاهمزة مجاورة للالف في المخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء أيضا مجاورة للالف في المخرج والهمزة من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تدعى الخيشوم امتداد الالف في الحلق والهاء حرف مهموس أبدلت من الواو في تجاه والسين حرف مهموس فيه عفير ويقرب مخرجهم من مخرج الياه واللام وان كانت حرفا مهمجورا الكهنا تشبه النون وقرية من مخرجها وأسباب الزيادة سبعة الاحاق نحو كور والدلالة على معني كحرف المضارعة وامكان النطق كهزمة الوصل وهاء السكت في فهو بيان الحركة كسلطانية والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثري قاله ابن عصفور ولما شرط (فتراذ الالف بشرط ان تعجب أكثر من أصلين) ولا تكون في الاول لتعذر الابتداء بالسا كن بل تكون ثمانية (كضارب) ثالثه نحو (عمادو) رابعة نحو (عضي) خامسة نحو (سلاي) بضم السين المهملة عظام صغار في أصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثري وسابعة نحو بردايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت أكثر من أصلين من مضاعف الرباعي نحو ضوضي فانها قبل من أصل لزيادة (بخلاف نحو قال وغزا) لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم تعجب أكثر من أصلين (وتراذ الواو والياء) أختها (بثلاثة شروط أحدها ما ذكر في الالف) وهي ان تعجب أكثر من أصلين (والثاني لا تكون الكلمة) التي هما فيها (من باب سمسم) من الرباعي المضاعف (والثالث أن لا تصدر الواو مطلقا) سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا (ولا) تصدر (الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر) في زيادتهما ثابنتين (وقضيب وعجوز) في زيادتهما ثابنتين (وحذرية وعرة قوة) في زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرة قوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضغ القاف الخشبية

المعترضة على رأس الدلو (بخلاف نحو بيت وسوط) فان الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين
(و) بخلاف نحو (يؤيؤو وعووة) فانهم امن باب سميم واليؤيؤو يضم الياء من التحياتين بعدهما
واو مهموزة اسم طائر ذي مخالب يشبه الباشق والوعووة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين اذا
صوت (وورنتل ويستعور) لتصدر الواو مطلقا والياء قبل أربعة أصول في غير مضارع والورنتل يفتح
الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق النون وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف
اذ لا نغز لذلك والصحيح ان الواو أصلية ولم يذكره الجوهري واختلاف في لامة فقبل زائدة واليه ذهب
الفارسي وابن مالك وقيل أصلية وعلى القولين هزبه فعنل الان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى
الثاني أصلية وأما يستعور بمثناة تحتانية فسكن مهملة فثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه
فعلول كعصر فوط هذاهو الصحيح لان الاشتقاق لم يبدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو
يدخرج وهو شجر يسوك بعيدانها قاله المرادى وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء
يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهي يقال ذهب في يستعور اى في الباطل قاله الجار بردي
(وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضا وهي ان تتصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط وان لا تلزم في الاشتقاق
وذلك نحو مسجد) لكان السجود (ومبج) يفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجم قال
الجوهري اسم موضع (بخلاف نحو ضرغام) لعدم تصد الميم (ومهد) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول
والضرغام الاسد والمهد مهد الصبي (ومر زجوش) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط بل أزيد من ذلك
وهو يفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي آخره شين معجمة المراد قوش بالميم والراء والذال
المهملة والتاف وفي آخره شين معجمة بقله طيبة الرائحة (ومر عز) بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره
زاي وهو مالان من الصوف (فانهم قالوا ثوب مر عز فابتوها) اى الميم لزوما (في الاشتقاق) وبهذا رد ابن
مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم أيضا ان لا تكون كالمتهار باعية مؤلفة
من حرفين كمر ومهمه (وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين) وهما ان تتصدر وان يتأخر عنها
ثلاثة أصول فقط ولو قال بالشرط الثاني لكفى لانه فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرط تصدير
المصدر لغو (نحو أفكل) يفتح الهمزة والكاف وسكون القاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذته الافكل اذا
أخذته الرعدة (وأفضل) اسم تفضيل (بخلاف) همزة (نحو كتأبيل) بكاف مضمومة ونون مفتوحة
فهمزة ساكنة فباء موحدة فباء مثناة تحت كخز عبيل اسم موضع باليمن لا تنفاه التصدير (وأكل) لان
التأخر عنها أصلان لا ثلاثة (واصطبل) بقطع الهمزة المكسورة لان التأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة فان
اصطبل نجاسي كجر دخل (وتزاد) الهمزة (المتطرفة بشرطين وهما ان تسبقها ألف وان تسبق تلك
الألف بأكثر من أصلين) سواء فتح أول كلمتها أم كسر ام ضم فالاول (نحو جراءو) الثاني نحو (علياء
و) الثالث نحو (قر فضاء) فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة أصول وفي الثالث باربعة أصول
(بخلاف) همزة (نحو ماء وشاء) فان الألف قبلها ماسبوبة باصل واحد (ويتأخر أو بناء) فان الألف
ماسبوبة باصلين لا بأكثر وبخلاف نحو نيا وهو الخبز فان الهمزة لم تسبق بالفاء (وتزاد النون متأخرة
بالشرطين) المسذ كورين في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها ألف وان تسبق تلك الألف بأكثر من
أصلين سواء في ذلك الاسم والصفة (نحو عثمان وفضبان) وتزاد آخره أيضا في المثنى والجمع وع على
حده وما جل عليهما (بخلاف) نون (نحو أمان وسنان) فان الألف فيهما سبقت باصلين لا بأكثر منهما
(وتزاد) النون (متوسطة بثلاثة شروط أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية وأن تكون ساكنة
وأن تكون غير مدغمة وذلك كمنقرف) وهو الاسد (وعنقل) بعين مهملة وقافين وهو كتيب الرمل
العظيم (وقرنقل) وهو نوع من العطر (وحبطنى) وهو القصير (وورنتل) وهو النسر (بخلاف)

(قوله كعصر فوط) هو
ذكر العضاء وهو دويبة
أكبر من الوزغة (قوله
كجر دخل) فسر الشارح
في قول الموضح
والخماسي الجردار بعة
أينية بعد قواه قرطعب
بسطر واحد فقال
وصيغة نحو جرد حل
للجمل الضخم وفي
القاموس الجرد حل
بكسر الجيم البعير الضخم
وفي شرح الجمل لابن جنى
انه الجمل الغليظ (قوله
فالهمزة في الاول) الاظهر
ان يقول فالالف

(قوله كعدس) هو الشديد من الابل وغيرها (قوله عبيثان) ضبط في النسخة المصححة بالتاء المتناهة والصواب انه بالثالثة (قوله وتزاد التاء في التانيث الخ) قال الدنوشري ربما يفهم من اقتصاره على ما ذكر ومن اقتصار الشارح ان تاء ترجمان أصلية وهو أحد القولين قال في القاموس الترجمان كعنفوان وزعفران ويريه قان المنفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على اصالة التاء اه فوزنه فعلا لأن وهو معرب وقيل عربي وزعم ٣٦٢ بعضهم انه يجوز ان يكون ماخوذا من الرجم بالحجارة لان المنفسر يرمي بالخطاب كما يرمي بالحجارة

فيثبت تكون تاء وزائدة ويكون وزنه تفعلا ن وصرح هذا البعض بان ضم تائه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم ان يكون ماخوذا من ترجم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم أي مقول بالظن وأقول المسمى لا يشهد لذلك والقائل لذلك الزوزني والبيهقي قليتا مل (قوله وقامت) فيه نظر لان التاء في قامت في نية الانفصال ولم تنزل منزلة الجزء بخلاف التاء في قائمة ولذا جعل الاعراب عليها (قوله وتزاد السين في الاستفعال) ذكر ابن مالك في ايجاز التعريف انه لم تزد السين وحدها يعني مجردة عن التاء الا في اسطاع ويسطيع قال المصنف والمدع ان يدعى زيادتها في ضغوس وهو الصغير من القناع ويستدل بقول العرب ضغبت المرأة اذا أشبهت الضغابيس فاستطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم اه (قوله وابنه في شرحه الخ)

نون (عبر) فان قبلها حرف وبعدا حرفان (و) نون (غرنيق) بضم العين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق فاتها متحركة لا ساكنة (و) نون (عجس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فاتها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعلا كعدس وقال أبو حيان والذي أذهب اليه ان النونين زائدتان وزنه فعلا (وتزاد) النون (مصدرة في المضارع) نحو ضرب وتانية نحو حنظل وثالثة نحو غصنفر ورابعة نحو عشن وخامسة نحو سرطان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثان وهو نبت طيب الرائحة (وتزاد التاء في التانيث كقائمة) وقامت (و) في (المضارع كقوم) في الماضي (المطاوع) من الثلاثي والرابعي (كتعلم) بتشديد اللام (وتخرج) في (الاستفعال) نحو الاستخراج (و) في (التفعل) نحو التكمير (و) في (الافتعال) نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب (و) في (من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو التريدي والترداد دون فروعها لان فروعها لا تأتي فيها (وتزاد السين في الاستفعال) كالاستخراج وفروعها (وأهمها الناظم) في النظم (وابنه) في شرحه (وزيادة الهاء واللام قليلة) في الاستعمال فزيادة الهاء (كاهات واهراق) وزيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (للكثير) بالثالثة (بدليل سقوطها) أي الهاء (في) المصدر نحو (الامومة) وفي الجمع أيضا كقوله * فرحت الظلام باماتكا * وقد غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع أمهة قال * امهتي خندف والياس أي * فالهات زائدة في المفرد والجمع ووزن أمهة فعلة والهاء الكثير أو اللام الحاق عندهم أثبت فعلا ووزن ابن السراج اصالتها فيكون وزن أمهة فعلة كما هي قوهي العظمة ويقو به حكاية الخليل في كتاب العين تاهت اما أي اتخذت اما ثم حذفت الهاء فبقى اما ووزنه فعلا كنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع أمهة أصل أم اه (و) سقوطها في (الاراقة) مصدر أراق وبذلك بردي المردي دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه الادعوى الغلط من قاله لانه لما أبدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت (و) سقوط اللام في (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والعمام أو هو خلق كثير المنسل كالذباب والنمل والهوام قاله في القاموس (وأما تمثيل الناظم) في النظم (وابنه) في الشرح (وكثير من النجوين للهاء بنحوه ولم يرهو) تمثيلهم (لللام بذلك وتلك) من أسماء الاشارة في البعد تكبير أو تانيثا (فردود) جواب اما (لان كلام من هاء السكت) في له (ولام البعد) في ذلك وتلك (كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها) ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها الا يقال عليه وكذلك تاء التانيث كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها كقائمة وقد مثل بها (وما خلا من هذه القيود حكم باصالتها الا ان قامت حجة) أي دليل (على الزيادة) وأدلتها تسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فان ذلك حكيم بزيادة همزة في شمال) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بين ما وهو ريج الشمال (واجنظا) بسكون الحاء المهملة وفتح النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في

قال الدنوشري قال شحاذة الحلبي نسبة اهمال السين الى ولد الناظم سبق فلم لان كلامه في موضعين آخره كالتصريح في زيادة السين (قوله باماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيه هاء فدل على انها زائدة وصدره * اذا لامهات قبجن الوجوه * وأمها تكمن قوله تعالى والله أخرجه من بطون أمهاتكم قد قرأه بجزء بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائي بكسر الالف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الالف وفتح الميم (قوله وفتح الموحدة) مشكل فانه مخالف لقوله تعالى قدره في سنبله فانه بضم الباء اللهم الا أن

يكون فتح الباء لغة اقتصر عليها الشارح (قوله وأسطاع) وقع في نسخة اللقاني استطاع بالياء بعد السين فقال ان قلت قدم ان السين
ترادف الاستعمال وفروعه وهذا منها قلت المراد بالاستعمال وفروعه ما كان السين فيه ٣٦٣ للطالب كالا استخراج واستخرج وهذا

ليس كذلك اه ووجه
السؤال ان الكلام
مفروض فيما خلا من
القيود المتقدمة
والاستعمال لم يخل منها
فتامه (قوله هذا مذهب
سيديويه وجهور
البصريين) اعترضه
المبرد بان العوض من
الشيء انما هو واذا كان
معدوما والفتحة ههنا
موجودة نقلت من العين
الى القاء فلما معنى التعويض
بل فيه جمع بين العوض
والمعوض وأجيب بأنه
انما وقع التعويض من
ذهاب الحركة من العين
لامن ذهاب الحركة
بالكسبة وذلك انهما
نقلوا الحركة من العين
الى الطاء الساكنة وتلبوا
العين ألقا الحق الكسبة
وهن وتغير وصار عرضا
للحذف اذا سكن ما بعده
نحو أطمع في الامر فعوض
السين من هذا القدر من
الوهن وهو جواز لا وجوب
ولهذا لم يعوضوا فيما كان
مثله نحو اقام (قوله اتباع
لضم النون صوابه لضم
الضاد (قوله قيل الخ)
لعل وجهه تضعيفه كما
يشعر به الايمان بقيل أنه
لا يسلم من كونه منقولا
من الفعل ان لا يستدل

آخره لا الحاق باخر نجهم والجنبى الصغير البطن (وميمى دلامص) بضم الدال وكسر الميم وبالضاد
المهملة ملحوق بعلايط (وابنم) هو ابن وايم للبالغة (ونونى حنظل) بفتح الحاء المهملة والطاء المعجمة
وبينهم انون ساكنة (وسنبل) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الواو (وتامى ملكوت) بفتح
الميم واللام (وعفريت) بكسر العين وسكون القاء (وسننى قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال
ساكنة وفي آخره سين مهملة العظم وهو ملحوق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس
(وأسطاع) بفتح الهمزة (لسقوطها في الشمول) بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شمو لا اذا تحولت
شمالا قاله في الصحاح (و) في (الجنب) بفتح الجيم راجع الى اجنبط وهو مبنى على انها خلقت همزة فوزنه
افعلنا وقيل هذا الوزن مفعول وانما هو فعلى كاحرنى الديك اذا انتفش للقتال ثم انقلب الالف همزة
(و) في (الدلاصة) راجع الى دلامص وهو الشئ البراق كقولهم درع دلاص ويقال فيها دمالص ودلمص
ودملص وأبو الحسن وأبو عثمان ان برمان اصابة ميمهن وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست
لغات سادسها دليص وهو ايضا دليل على الزيادة (و) في (البنوة) راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم (و)
في (الملك) راجع الى ملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالرهوت من الرهبة (و) في (العفر) بفتح
أوله (وهو التراب) راجع الى عفر يت بكسر العين (و) في (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع الى
قدموس وكان حقه ان يقول وفي التقدم في كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الازدى القدموس السيد
المتقدم قومه ووجهه قداميس وقال خالد القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل اه (و) في (الطاعة)
راجع الى أسطاع وأصله أطوع كما كرم نقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكسبة وهي الطاء فانقلبت
ألقا بعد أن كانت واو امتحكة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيديويه وجهور البصريين
وبدل على ان أصله أطاع قوهم بسطيع بضم حرف المضارعة (وفي قوهم حظلت الابل اذا ذأها) كل
الحنظل) راجع الى حنظل (و) في قوهم (أسبل الزرع) راجع الى سنبل (و) الدليل الثاني على الزيادة
لزوم عدم النظر بتقد الاصل في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها فلذلك (حكيم بزيادة نونى نرجس)
بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكمت بالزيادة قلنا
تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فأجروها مجرى العربى ولهذا حكمتنا
على مجام بان ألقه زائده وكذا او نودوز ويا ابراهيم كقوهم لجم وتوارزو ابارهة (وهندلع) بضم الهاء
وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة (وتامى) بالثناة الفوقانية (تنضب) بفتح التاء المشناة
فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألقه الخرباء ويروى بضم أوله وفتح
ثالثه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوى في سفر السعادة (وتخيب) بضم
التاء المشناة فوق والحاء المعجمة وكسر الياء المشناة تحت مع التشديد وفي آخره ياء موحدة وهو الباطل
يقال وقعوا فى وادى تخيب أى باطل قاله الكسائى (لا تنفاه فعل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع
لنرجس (وفعلال) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع (وفعلال) بفتح أوله وضم ثالثه راجع
لتنضب (وفعلال) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفي ذكره هذا نظرا لانه
منقول من الفعل كتعلم نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط
ألف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغيره في نظير كسقوط ياء ابطال من اطل والابطال
الخاصة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع لازم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو
عقنفس بالفاء المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا

على زيادته بديل آخر وان كان كونه مفقولا من الفعل كافي في الدلالة على زيادتها اذ هي فيه لا تكون الا زائدة (قوله عقنفس) لم
يذكر في الصحاح وانما فيه في مادة عقنفس بالفاء ثم القاف والعقنفس العسر الاجلاق وكذا في القاموس زيادة على ما ياتي

ثم يقول افعنس ملحق
بآخر نجم أو الحـ ق به
الاقنساس لاجتماعهما
في الوزن ولذلك لم يدغم
فيه المثلان (قوله والواو في
عشرة اسماء) انما شبه
اليهم توطئة ما يذكره من
قوله وينبغي الخ (قوله
وأصله عند البصر بين
سمو) أي خفف بحذف
عجزه وتسكين أوله ولما
سكن أوله اجتمعت همزة
الوصل وزيادة تنافي
التخفيف بحذف اللام
لسقوط الهمزة في الدرج
وذلك كاف في التخفيف
(قوله واست) الهمزة في
استبدل من لام الكلمة
وهي الهاء والدليل على
ان اصلهاسته تصغيرها
على سنية وجعلها على
استاه فن حذف الهاء منها
سكن أولها كما في اسم ثم
أقن بالالف ليتوصل بها الى
النطق بالسا كن وحذف
الهاء ليس باصل لانه حرف
صحيح لكنه شبه بحروف
المد واللين ومن حذف
الهاء وهي العين لم يجلب
ألف الوصل ولم يسكن
السين وقد جعل على الهاء
في الحذف لتقار بهما في
الخروج في قولهم حرألا
تري انهم يقولون اخراج
(قوله الا انه لما كان الخ)
معناه كما قال بعض الافاضل

تكون فيه مع الاشتقاق الازائدة نحو جحنفل من الجحفة وهي لدى الحافر كالشفة للانسان
والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثرفيه زيادته مع
الاشتقاق كالمهزة اذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف نحو أفكل يحكم بز يادة همزته جملا على ما عرف
اشتقاقه نحو أجر والافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف
الزيادة كالنون في كتأ وللعظيم اللحية وتأؤه ثمانية ومثالثة وفي حنطا وللعظيم البطن وطاؤه مهملة
ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم التظير بتقدير اصاله تلك الكلمة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف
منها نحو تنفل على لغة من ضم التاء والقاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالها
عدم التظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعلا لا نحو برثن وهو موجود ولو لم يكن يلزم عدم التظير في نظيرها
أعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكمت زيادتها في لغة الضم أيضا اذا اصل اتحاد المادة
والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

﴿فصل في زيادة همزة الوصل﴾ سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالسا كن كما قاله الشلوبين
وقال تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادني
ملاسة (وهي همزة سابقة) في أول الكلمة (موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في
مضارع مطلقا) سواء كان ثلاثيا أم رباعيا مجردا أم مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهي
متحركا تابدا فلم يجتمع الهمزة الوصل (ولا) تكون (في حرف غير أل) عند سيبويه (ولا في) فعل (ماض
ثلاثي) مجرد (كأمر وأخذ ولا رباعي) في العدد (كأكرم وأعطى) فالهمزة في ذلك كله همزة قطع (بل
تكون في) الفعل (الخامس) وهو ما فيه زيادتان (كأطلق) واقتدر (والسداسي) وهو نوعان الثلاثي
الذي فيه ثلاث زوائد (كاستخرج) والرابعي الذي فيه زيادتان كآخر نجم (وفي أمرهما) أي الخامس
والسداسي كأنطلق واستخرج وأخر نجم (و) في (أمر الثلاثي) السا كن تاني مضارعه لفظا (كأضرب)
بخلاف نحو هب وعدو قل مما تاني مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل (ولا) تكون (في اسم)
متحرك أوله (الاقن مصادره) الفعل (الخامس والسداسي) تبعاً لافعالهما وضابطها كل مصدر بعد ألف
فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا ومجموع ذلك أحد عشر بناء الاول الانفعال (كانطلاق) والثاني
الانفعال كالاكتساب والثالث الافعال كالاخراج والرابع الافعال كالاخراج (و) الخامس
الاستفعال نحو (الاستخراج) والسادس الافعال كالاغتيال والسابع الافعال كالاغتيال
والثامن الافعال كالاقتناس والتاسع الافعال كالاقتناء والعاشر الافعال كالاقتناس
والحادي عشر الافعال كالاقتنار (قالوا وفي عشرة اسماء محفوظة وهي اسم) وأصله عند البصر بين
سمو وعند الكوفيين وسم حذف لانه على الاول وقاؤه على الثاني وعوض منها الهمزة (واست) وهو
الديرو وأصله سته بفتح أوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات استوسه وسيت (وابن) بحذف اللام ثم قيل
هي يا عن بنت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع
الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا استأنف كان الحمل على الاعم أولى وأما الاستدلال
بالبنوة فردود بقولهم الفتوة ولا م قبي يا زوزن ابن فعل بفتح تين (وابن) بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد
والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست هي بدلا من لام الكلمة والالكنت اللام في حكم الثابتة فلا
يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب (وابنة) هي ابن بزيادة الهاء فلا حاجة الى الاعادة
(وامرؤ) اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى السا كن قبلها مع
الالف واللام نحو المرؤ وأعلوه لذلك وكثرة الاستعمال (وامرأة) هي امرؤ بزيادة الهاء (واثنان واثنان)
من ما يختار لفظ المرء بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته الى ما قبلها وهو الرء فيقال المرؤ والمرؤ والمرى أصلهما

أصلها ثمان وثنتان كجمال وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحين حذف اللام
 وأسكن الثاء وحى بهمزة الوصل (وأين المخصوص بالتسم) وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو
 البركة وهمزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع بين وهمزته همزة قطع والحاصل
 ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن واينة وانم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في
 اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف متوههم وذلك في امرئ
 وامرأة وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك في أيمن (وينبغي أن يزيدوا ال الموصولة) بالصفة كالضارب
 والمضروب (وأيم لغة في أيمن فان قالوا) في أيمن (هي أيمن فحذفت اللام قلنا واينم هو ابن فزيدت الميم) فكان
 جوابهم فهو جوابنا ولم أن يتخلصوا بالفرق بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حر كاتها
 بحسب العوامل فصارت الكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف أيم لغة
 في أيمن فانه لم يصر بهذه المثابة ثم لا خصوصية للعارض بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذكراتها
 بزيادة التاء وحيث نظر الى لغات الكماة فكان ينبغي ان يقول وأم لغة في ال عند طيبي فانهم يبدلون لام
 التعريف ميماء فيقولون في الرجل أم رجل وانما المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة ثبتت في التصغير
 فهي همزة قطع والافهي همزة وصل وانما المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة ثبتت في التصغير
 صورة (مسئلة) اختلف في أصل همزة الوصل هل هو السكون والحركة والاول مذهب الفارسي
 واختاره الشاويين والثاني مذهب سيديويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به كلام
 الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسرية كما في اضربوا ذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية
 للخروج من كسر الى ضم وعلى الاول دبرت بحركة ما قبل الاخر فكسرت في اضربوا ضمت في اخرج
 وامتنع ان تفتح في اذهب الالباس بالاضمارع حالة الوقف فكسرت لانه اخف من الضم ويتحصل
 الهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها في الاسم والفعل والحرف (سبع حالات) الاولى (وجوب الفتح في
 المبدوء بها ال) كالرجل لكثرة الاستعمال (و) الثانية (وجوب الضم في نحو انا في وا ستخرج) حال
 كونها (مبنين للفعول وفي امر التثنية المضموم العين في الاصل نحو اقبل اكتب) كراهية للخروج
 من الكسر الى الضم لان الحاجر الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في
 المنصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان
 مرجعهما الاعتداد بالسكون وعدم الاعتداده (بخلاف امشوا اقضوا) فان الهمزة فيها همزة كسرة لان
 عينها في اصل مكسورة وانما ضمت اناسية الواو والاصل امشوا واقضوا أسكنت الياء للاستئصال
 ثم حذفت لانتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استئصمت
 الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لانتقاء الساكنين فالضمة على
 الاعلال الاول مجتلية وعلى الثاني منقولة (و) الثالثة (رجحان الضم على الكسر فيما عارض جعل ضمة
 عينه كسرة من نحو اغزى) يضم الهمزة راجحاً ويكسر هاء راجحاً قاله ابن الناطم في الشرح تبعاً لابييه
 في الكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة للضرورة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو اغزى جاز
 في الهمزة وجهان اجودهما الضم لان الاصل اغزوى اه فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم
 حذفت الواو لانتقاء الساكنين فالضم نظر الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر
 نظرا الى الحالة الراهنة ورجح الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولا يجوز هذان الوجهان في امشوا
 لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغي العارض لعارضه اصلان ولا كذلك اغزى لان
 هذا العارض داع لاصل هو الكسر بخلاف الاعتداده دون الضم في امشوا (وفي تكمله أبي على) الفارسي

بإبدال الهمزة الساكنة
 من جنس ما قبلها فجاز
 اعلال لفظ امرئ بالسكان
 ميمه واجتلاب همزة
 الوصل توصل الى النطق
 بالسكان لان الاعلال
 يانس بالاعلال والضمير
 المنصوب في اعلاؤه عائد
 الى امرئ والاشارة في قوله
 لذلك الى تخفيف همزته
 الخ وقسواه وليكثرة
 الاستعمال على ثانية
 لاعلال لفظ امرئ ومعنى
 ذلك انه لما كثرت صيغته
 على الالسن كثرت صيغته
 فيصير المتكلم في فسحة
 ان شاء نطق بالراء وان
 شاء نطق بالري وان شاء
 نطق بخففات المسرة
 فليتامل

(انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة) تنبيه على الضم الاصلى (واخلاص ضم الهمزة) من غير اشمام (وفي التسهيل) لابن مالك (ان همزة الوصل) يعنى في اختير وانقيد (تشم قبل الضمة المشمة) يعنى اذا اشتمت الثالث اشتمت الهمزة والافلافة مخالفة لكلام ابي على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة (و) الرابعة (رجحان الفتح على الكسر في ايمين وايم) ثقل الخرج عن كسر الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون (و) الخامسة (رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم) لان الكسر اخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين (و) السادسة (جواز الضم والكسر والاشمام في نحو اختار وانقاد) حال كونهما (مبنيين للفعول) فالضم في اختور وانقود والكسرة والاشمام في اختير وانقيد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقى) من الاسماء العشرة والما دروا والفعال (و) الكسر (هو الاصل) * مسألة * لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في آل وايمن وايم (اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذف) همزة الوصل (المكسورة في نحو اتخذناهم سخريا) في قراءة ابي عمرو والاحوين (و) في نحو (استغفرت لهم) في قراءة الجميع (و) الكسر (هو الاصل) والاصل اتخذناهم استغفرت لهم همزة مفتوحة للاستفهام فكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها همزة الاستفهام وكما حذف المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وتركت مقتضى القياس في المفتوحة (لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يتحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله

الا لارى اثنين احسن شيمة) * على حد ان الدهر منى ومن اجل

فانبت همزة اثنين ضرورة (بل الوجه ان تبدل ألفا) قال الخضر اوى لم يذكر ابو على وجماعة غير البديل ولم يقر بخلافه ولا جاء في كلامهم (وقد تنسـ هل) بين الهمزة والالف (مع القصر) وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذا فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبديل ونقل الشاويين عن ابي عمرو ان هذه الالف اجتمعت للفرق كما لفت اضربتان وانه خطا من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع و اجاب الشاويين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتلاب همزة اجنبية واحتج بأنه قد جمع بينهما وبين ساكن في نحو الحسن عندك فلو لا الالتفات الى حركاتها الاصلية لم يجز بخلاف ألف اضربتان ولا فرق في ذلك بين همزة آل وهمزة ايمن (تقول الحسن عندك وايمن الله يمينك بالمدة على الابدال راجعا وبالتسهيل مرجوحا ومنه) اى من التسهيل (قوله

الحق ان دار الرباب تباعدت) * او اذنت حبل ان قلبك طائر

بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق (وقد قرئ بهما) اى بالمد والتسهيل (في نحو آذ كر ين الآن) في السبع * (هذا باب الابدال) *

بكسر الهمزة صدر ابدال وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة (الاحرف التى تبدل من غيرها) اربعة اقسام ما يبدل ابدال الشايع للادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدال النادر وهو ستة احرف وهى الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والصاد والذال المعجمتان كقولهم في وكنة وهو بيت القفا في الجبل وقنة وفي أعن آخن وفي ربح ربح وفي خطر عطر وفي جلد جسد وفي تلعم تلعم وما يبدل (ابدال الشايع للادغام) وهو قسمان ما هو

(قوله وهو اولى من اجتلاب همزة) لوقال ألف كان اظهر وأوفق لما سلف عن ابي عمرو * (هذا باب الابدال) * (قوله فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه) فهو اعم من الابدال (قوله فانه مختص بحروف العلة) فهو اخص من الابدال والعوض (قوله وما يبدل ابدال النادر) اى لغير ادغام لكن ما عدا هذه الستة والتسعة لى تبدل من يبدل من غير شايع ونادر

من التسهيل بكسر اللام

والجيم من الجذ وبناء
صرف للجهد وشكس
بفتح الشين وسكون
الكاف وطى بالنصب
وثوب بالجر وكذا عزته
وحيد في اللام في الجذ
جارة والجار والمجرور
متعلق بصرف والشكس
الحاق وآمن اسم فاعل
آمن وطى مفعولاه وهو
مضاف وثوب مضاف
اليه وعزته مضاف اليه
والمعنى صرف شكس
موصوف انه آمن طى
ثوب عزته وهو كناية عن
تغير حاله لاجل الجدوى
الاجتهاد لان مقتضى
الاجتهاد عدم أمن ما ذكر
وضبط هذا الترتيب في
النسخة المصححة بتصحیح
الشارح على وجه يؤدي
الى اهمال معناه (قوله
تسعة يجمعها الخ) لا يخفى
ان هذه الحروف التسعة
بعض الاثنين وعشر من
المتقدمة فيلزم ان يكون
ابدائها ضروريا وغير
ضروري ذلك تناقض
فأحسن قول التسهيل
بجمع حروف البدل الشائع
لجذ الخ والضروي
في التصريف هجاء
طويت دائما (قواه كانه
تصغير أصلان) أي بضم
الهمزة وسكون الصاد
جمع أصيل كبعير
وبعيران كما سيأتي من الصحاح ويدل على أنه جمع قواه وهو عكس قياس الخ

غ ير ضروري في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هاء جاء قول الجذ صرف شكس آمن طى
ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو (تسعة يجمعها) هجاء قول الخ (هدأت موطيا) وهي الهاء
والدال المهملة والهمزة والياء المشددة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المشددة تحت والالف
(وخرج بقوله اناشا) ما أبدل نادرا (نحو قوله في أصيلان تصغير أصيل على غير قياس) كما بحثه في شرح
المهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير أصلان وهو عكس قياس المصغر
لان حكم الجمع اذا صغر أن يصغر على لفظ واحد وهذا جامعا صغرا على لفظ جمع وفي الصحاح الاصيل
الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه أصل وأصل وأصل ويجمع أيضا على أصلان مثل عبر وبعران
ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلا ثم أبدلوا من النون لاما فقالوا أصيلا اه فهذا ان الثقلان مخالفتان
لصنيع الموضع وصنيعه أولى من وجه لان الجمل على تصغير المفرد شذوذا أولى من الجمل على تصغير الجمع
شذوذ الكثرة كما غير بان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصنيعه أولى من وجه
آخر لسلامته من دعوى الزيادة التي الاصل عدمها (وفي اصطحاح) اذا نام على جنبه (وفي نحو على)
يتشديد الياء علما (في الوقف) أو ما جرى مجراه (أصيلا) بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان
القرأ يقول أصيلا تصغير أصل وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لاهم لوجاؤه على الاصل
لقالوا أو يصل وشبهه بدهر وأدهر ثم قالوا دهار بوزعم أنهم أرادوا داهير (والطبع) بابدال اللام من
الضاد (وعلى) بابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان
واشتركا في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يزيد اخفاء (قال) النابغة
(وقفت فيها أصيلا لأسائلها) * أعيت جوابا وما بالربع من أحد
والمعنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسالتها عن الحبيبة فجزت عن الجواب وما بها من أحد يجيبني
(وقال) منظور بن مية الاسدي في ذئب

لما رأى ان لادعه ولا شيع * (مال الى أرطاة حقف فالطبع)
والدعة سعة العيش والهاء عرض من انواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل
والجمع حقف واحقف فالطبع قال المازني يرض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان
الضاد أقرب الحروف اليها وهي اللام (وقال) أعرابي من البادية
(خالي عويق وأبو علي) * المطمعان اللحم بالعشج
يريد أبو علي والعشى قابل الجيم من الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قاله السيد في شرح
الشافعية (وتسمى هذه اللغة لغة قضاة) قال الجوهري وعجعة في قضاة يحولون الياء جيماء مع
العين يقولون هذا راع جمع أي هذا راعي خرج معي اه وقد يحولون الياء جيماء وان لم تجتمع مع
العين قال أبو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيم فقلت من أيهم فقال من خرج يريد
فقيم ومرى وقد تبدل من الياء الخفيفة جلا على المشددة كقوله
لاهمن كنت قبلت حنج * فلا يزال شاحج يأتيك حج * أقرنات ينزى وفرنج
يريد اللهم ان كنت قبلت حنجي فلا يزال يأتيني شاحج هذه صفة والشاحج بجمعة فعمله بجم من شحج
البغل أي صوت والاقرا لا يبيض والنهات النهاق وينزى يحركه ووفرنج أي وفرني وهي الشعر الى شحمة
الاذن (ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركه قال يعقوب أهذأت الصبي اذا جعلت تضرب
عليه ويبدأ لينام (وموطيا) حال من التام في هدأت وهو اسم فاعل (من أوطانه جعلته موطيا) الا انك
خففت همزته بابدائها لانفتاحها وانكسار ما قبلها (فالياء فيه تبدل من الهمزة وذكره الهاء) في النظم

وبعيران كما سيأتي من الصحاح ويدل على أنه جمع قواه وهو عكس قياس الخ

(قوله كقولهم في اياك هياك) وقالوا ايضا عن فعلت فعلت ير يدون ان فعلت فعلت وتبدل الماء من الواو كما في قول امرئ القيس
وقدراني قولها ياهناه * ويحك ألحقت شرابشر ٣٦٨ فهناه نعال من هتو وأصلها هناه واو فابدلت الماء من الواو

وهذا هو الصحيح فيها
(فصل) قوله في ابدال
الهمزة (أي من غيرها
وليس المراد انها هي
المبدلة بغيرها) قوله ونحو
بناء الخ) قياس ما قبله أن
يكون بناء بكسر الباء
وظباء بضم الظاء بمعنى
السيوف وقتاء بفتح القاء
بمعنى الموت لكن ضبط في
النسخة المصححة بخطه
الاخير ان بكسر أولهما
فالظباء جمع ظبي وهو
الغزال وقتاء المذكان
رحبته ولا يظهر وجه هذا
الضبط (قوله هـ هذا قول
الاكثرين) ينظر هل قال
الاكثرين بذلك في مسألة
كساء وسما الخ (قوله
وقال المبرد الخ) قال
المرادى نقل عن المبرد
أدخلت ألف فاعل قبل
الألف المنقلبة في قال
وباع وأشياهما الخ وهو
أحسن من نقل الشارح
فليتأمل (قوله ولا تنقط
الخ) الظاهر أنها لا تنقط
في المسائل الآتية أيضا
فليتأمل ثم رأيت في كلام
المرادى ما يدل على أنها
لا تنقط الا اذا كان ابدال
الهمزة اليها قياسيا نحو
يز فليتأمل (قوله عين)
بكسر الياء قال في الصحاح

وعنت الرجل أصبته بعيني فاناعين وهو عين على التقص ومعينون على التمام قال الشاعر في التمام
قد كان قومك بحسبوتك سيدا * وأحال أنك سيد معيون

الفعل

(قوله خوف الالباس يعان) قال في الصحاح ووربما قالوا ان عاينا فلان تعين عيانه أي صار لهم عينا فعان في كلام الشارح بهذا المعنى (قواه أحدهما أن اسم الفاعل الخ) قد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل الهمم الآن يقال انه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره وقواه وجائزة مؤنثة فيه تظربل هي مؤنثة لا مؤنثة فتامل وعبارة المرادى تنبيهات الاول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل أو فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال سعد بن ثابت في جائز * أينما الرياح تهبها تمل ٢٦٩ وقولهم جائزة وهي خشبة

تجعل في وسط السقف
 اه فان قلت لاى معنى لم
 يقل في افراد المسئلة
 الثالثة من نحو عجز
 وصحيفة ان الواو والياء
 قلبتا الفاعل قلبتا همزة
 كما قيل بذلك في نحو كساء
 تامل عقلت لانهما لاحظا
 لهما في الحركة فلم يوجد
 شرط قلبهما الفاعل كما يعلم من
 قول الشارح وقال الخليل
 الخ (قواه فرغ عن المصدر)
 هذا اشباه اذ فرغته
 عنه انما هي بحسب
 الاشتقاق وأما بحسب
 الاعلال فالامر بالعكس
 كما صرح به علماء الصرف
 وأشار اليه الشارح سابقا
 جلا على الفعل (قوله بعد
 ألف مفاعل) المراد ان
 تقع احدهما في موضع
 العين من مفاعل (قوله
 وكحل العينين الخ) قال
 الامام العيني في شرح
 الشواهد وصدده
 ترك ان تقاربت أباعرى
 والشارح أنشد صدره حنى
 عظامي الخ فينظر أي
 الروايتين أصح وقول
 الشارح وهو الرمد الشديد
 زاد عليه العيني قوله وقيل

الفعل خوف الالباس يعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره تبع الغير من ان اسم الفاعل فرغ الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين أحدهما ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل أصلا كجائز بالجيم والراي وهو البستان وجائزة مؤنثة وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعوا أنهما نقلتا من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرغ عن المصدر لا عن الفعل المسئلة (الثالثة) من ابدال الهمزة من الواو والياء (ان تقع احدهما بعد ألف مفاعل وقد كانت) احدهما (مدة رائدة في الواحد نحو) عجزو (عجائز و) صحيفة (صحائف) وسيأتى توجيها (بخلاف قسور) وهو الاسد (وقساور) لان الواو ليست بمدة (ومعيشة ومعاش) لان المد في الواحد أصلية فلا تبدل لان أصلها الحركات لكونها عين الكامة فاذا وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركاتها فتعاضت عن الابدال (وشذ من صيغة ومصائب ومنازة ومناثر) بالابدال مع ان المد في الواحد أصلية لانها عين الكامة والذي سهل ابدالها همزة شبهة الأصلية بالرأى (ويشارك الواو والياء في هذه المسئلة) وهي مسئلة الجمع (الالف) تبدل همزة (نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل) وذلك لانك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحدى الالفين أو تحريكها فلو حذفوا الالف الاولى فانت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الف حرف مكسور بينهما وبين حرف الاعراب لتكون كفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر لتكون عين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجزو وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلها حركات من جنسهما وهما ساكنان فخر يا مجرى الالف هذا تعليلا لبل ابن جنى وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو في رسائل و صحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هي حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعت بعد الالف همز ولم يظهرن اذ كن لأصلهن في الحركة اه المسئلة (الرابعة) مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء (ان تقع احدهما ثانيا حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف) وهو الزيادة على العقد وهو من نواف ينيف وقول الشاطبي وأصله نيفو كهي من نيفي على انه من نواف ينفو وتقدم في العدد يانه (أو واو ين كأوائل جمع أول أو مختلفين) بان تكون احدهما ياءا والاخرى واوا (كسياء جمع سيد اذا أصله سيود) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياءا وأدغمت الياء في الياء وصوافة جمع صائفة فابدل ما بعد ألف الجمع همزة في الامثلة الاربعه استثناء لا اتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف (وأما قوله) وهو جندل بن المتنى الطهوى

حنى عظامي وأراه نائري * (وكحل العينين بالعواور)
 بغير ابدال (فاصله بالعواور) بياءه ثمانية تحتانية قبل الراء (لانه جمع عوار) بضم العين وتشديد الواو (وهو الرمد) الشديد (فهو مفاعل كطواويس لا مفاعل) كساجد (فلذلك صح) فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذف الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالأصل لان المحذوف في

(٤٧ تصحيح في) هو كالعدي والياء في قوله بالعواور ينظر هل هي بمعنى في أو لا فليتامل والظاهر أنها ياء الالة بمعنى ان الرمد أو ما هو كالعدي كحل به عينيه وصار كالحل لهما قال بعضهم والقدي يكتب بالياء وهو ما يسقط في العين مما تنادى به يقال قلت وقديت عينه قديا اذا صار فيها القدي وقديتها أخرجت منها القدي اه وأقول أنشد المصنف صدر البيت كما أنشده الشارح وعبارته في شرح الالفية تقول جندل بن المتنى بصف الدهر حنى عظامي وأراه نائري وكحل الخ اه ومن خطه نقلت ومعنى نائري قاتلي وما في

وقال الصغاني واحد
العيايل عيل والجمع عياثل
مثل جيد وجياثد وقدم
عياثل ثم أشد البيت
وعياثل هو مضاف الى
أسود إضافة الصفة الى
موصوفها وادعى ابن
الاعرابي ان الواو
عيايل بالعين المعجمة
جمع غيل على غير القياس
وهو الاجه (قوله ونمر)
بضمين جمع نمر (قوله)
ولان لذلك نظيرا الخ)
الاشارة في كلامه الى
ابدال أول الواو من همزة
وان كانت المبسطة في
مستلثنا التثنية وفيما
ذكره المبسطة الأولى نحو
وأصل كاسياتي فتأمل
وقوله لانه اذا التقت
الياء ان التكرير لما
قبله فلا حاجة اليه وما
قاله جميعه عبارة المرادى
بحروفها (قوله في سيقه)
السيقة هو ما استاقه
العدو من الدواب (قوله)
متأصلة الواو ية) قال
اللقاني نعت لساكنة
فقط اذا لم تجز كالعارضة
تبدل معها الاولى همزة
كامله بجمع واصلة
وواقية اذا الواو الثانية
بدل عن ألف فاعلة اه
وقد أشار الى ذلك الشارح
فيما يأتي بقوله ويدخل
تحت ذلك صورتان الخ

حكم الوجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله (وعكسه قول الآخر) وهو
حكيم بن معية الربيعي (فيها عياثل أسود ونمر) فابدلت الهمزة من ياء مفاعيل لان أصله مفاعل لان
عياثل جمع عيل بكسر الياء المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل وأصله غيول قلبت
الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (واحد العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زائدة) في عياثل (للإشباع
مثلها في قوله) وهو الفرزدق

تنقيدها الحصى في كل هاجرة * نقي الدراهم (تتقاد الصياريف)

بزيادة الياء (فلذلك أعل) بابدال الهمزة من الياء ونقي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وقاعته تنقاد
وهو أيضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل كني الدراهم تنقاد الصياريف وما ذكره من انه لا فرق في
اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما ذهب الاخفش
الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع الياء فتقول نيايف وسياءد ووصوايد على
الاصول وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولان ذلك نظير او هو اجتماع الواوين أول
الكلمة وأما اذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا بد من الابدال لانه اذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة
فلا همز نحو بين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا للقياس
والسمع أما القياس فلان الابدال في أوائل انما هو بالحل على كسائر داء الشبه به من جهة قرب به من
الطرف في كسائر داء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا وأما السماع ففي أبو زيد في سيقه سياق بالهمز
وهي فعيلة من ساق يسوق وحكي الجوهرى في تاج اللغة جيد وجياثد بالهمز وفهم من اطلاقه مفاعل
ان هذا الابدال لا يختص بتالي ألف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض اقلت قوائيل بالهمز هذا
مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبوا الى منع الابدال في المفرد لثقلته
بخلاف الجمع (وهنا مسألة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واو وان وكانت الاولى مصدرية) في أول الكلمة
(والثانية اما متحركة) مطلقا (أوسا كنة متأصلة الواو ية أبدلت الواو الاولى همزة) وجوب الامر من
أحدهما ان التضعيف في أول الكلمة قيل وانما جاء منه أحرف معلومة كدندن فلما قل التضعيف
بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يميزون البديل في وجوه ونحوه
وهي واو مقردة لاجل انها بالضم كالواوين كانوا اخلفاء ان يلتزموا الابدال اذا وجدوا وان لان الواوين
أثقل من واو وضمة وهذا التعليان لسبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احدهما ان تكون الواو
الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متأصلة الواو ية (و) الصورة (الاولى
نحو واصلة وواقية تقول أو أصل وأواق) كضاربة ووضارب (وأصلها ما واصل وواق) بواوين
فابدلت الواو الاولى همزة واصل وأواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه أل ثبتت ياءه كقوله

ضربت صدرها الى وقالت * باعد بالقدوة تلك الاواقى

(و) الصورة (الثانية نحو الواو ية انشى الاول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها واو ولي بواوين أو هما فاء
مضمومة والثانية عين ساكنة) متأصلة الواو ية قلبت الواو الاولى همزة لما روجعها أول وأصله وول
فعل بهما تقدم (بخلاف نحو ووقى وورى) مبنيين للفعول (فان) الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان
الواو (الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعل) يفتح العين وهو وواقى ووارى فليست متأصلة الواو ية لانها
بدل من ألف زائدة (وبخلاف نحو الواو ية بواوين مخففة من الواو ية بواو مضمومة فهمزة وهي انشى الأوائل
أفعل) تفضيل (من وأل اذا جأ) فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن
همزة قلبت متأصلة الواو ية ويفهم من نقي الوجوب الجواز (وخرج باشتراط التصدر نحو هو وى ونوى في

* (فصل) * (قوله لان المرأة مفعلة) أصلا هاء راية فقلت الياء ألفا لتحر كسا وانفتاح ٣٧١ ما قبلها (قوله لان هذه الهمزة الخ)

مراده انها أصليا في الجمع
لاصالتها في المفرد وقوله
وسبب الابدال عروضها
فيه أي وهو مفقود في
الجمع لاصالتها في الجمع
للإصالة (قوله مثل المرأيا
ولعاب الخ) قال الدنوشري
ينظر ما معنى هذا الشطر
(قوله وخرج باشرط
اعتلال اللام) فيه نظر
بالنسبة الى الهمزة فانها
ليست حرف علة اللهم الا
أن يكون في هيارته
تغليب أو على مذهب
من يقول انها حرف علة
وهو ما أفهمه قول
المصنف اللاتي فيما
لامه صحيحة نحو مداري
وقول الشارح فيما لامه
غير صحيحة (قوله وكون
لام الجمع الخ) فيه نظر
لان الهمزة ليست حرف
علة (قوله فيما لامه
صحيحة) يفهم من ظاهره
ومن صريح قول الشارح
فيما لامه غير صحيحة ان
الهمزة حرف علة وهو
مذهب والصحيح انها
حرف صحيح (قوله
مستشزرات) معناه
ترفعات وروى بكسر
الزاي وفتحها قاله العيني
(قوله المفتوحة) قال
الدنوشري لو حذفه لكان
صوابا كما يعلم بالتأمل اه

المنسوب الى هومي ونوي) فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها
(فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك) * الابدال (في باين أحدهما باب
الجمع الذي على) وزن (مفاعل اذا وقعت الهمزة بعد ألفه) أي الجمع (وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع
وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واو آخر ج باشرط العروض) في الهمزة (نحو المرأة والمرأيا فان الهمزة
موجودة في المفرد لان المرأة مفعلة) بكسر الميم (من الرؤية فلا تغير في الجمع) بالابدال لان هذه الهمزة
أصلية في الجمع وسبب الابدال عروضها فيه على انه قد سمع المرأيا بالابدال شذوذا كقوله
* مثل المرأيا ولعاب الاقطار * (وخرج باشرط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل) جمع
صحيحة وعجوز ورسالة (فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضا) وان كانت في الجمع لفتحة الابدال
الآتية (وأما ما حصل فيه ما شرطناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع
وكون لام الجمع مفعلة (فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها) أي الهمزة (يا في ثلاث مسائل
وهي أن تكون لام الواحد همزة أو ياء أصلية أو واو منقلبة عن ياء) قلب الهمزة (واو في مسألة واحدة
وهي أن تكون لام الواحد واو ظاهرة) في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه أربع مسائل تحتاج الى أربعة
أمثلة (مثال مالا همزة خطايا) جمع خبيثة فعياله من الخ (أصلها خبايا) على زنة مفاعل (بياء
مكسورة هي يا خطيئة وهمزة بعد هاء هي لامها ثم أبدلت الياء) المكسورة (همزة على حدة الابدال)
المتقدم (في صحائف) جمع صحيفة (فصار خطايا همزتين) الاولى ابدا من الياء والثانية لام الكلمة
(ثم أبدلت الهمزة الثانية) وهي لام الكلمة (ياء لاسيما أي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء
وان لم تكن بعد) همزة (مكسورة فحافظت بها بعد) الهمزة (المكسورة ثم قلبت كسرة) الهمزة (الاولى
فتحة للتخفيف اذا كانوا قد يفعلون ذلك) الفتح (فيها الامة صحيحة نحو مداري) جمع مداري بكسر الميم
وسكون الدال المهملة وفتح الراء آله تشبها لسهولة تكون مع الساكنة تصليحها قرون النساء (وعذاري)
جمع عذراء وهي البكر (في المداري والعذاري) بكسر الراء وفيهما (قال) امرؤ القيس الكندي
(ويوم عترت للعذاري مطيتي) * فيما عجبنا من رحلها المتحمل
(وقال) أيضا

غدا ثم مستشزرات الى العلا * (تضل المداري في ثني ومرسل)
ففتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك في الامة راء وهو حرف صحيح (ففعل ذلك) الفتح (هنا) فيما لامه غير
صحيحة (أولى) لثقل الكسرة وتضل بالاضداد المعجمة أي تعيب والمثنى الشعر المقتول والمرسل بخلافه
والغرض بيان كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألفا لتحر كسا وانفتاح ما قبلها) فصار خطايا
بالعين بين ما همزة والهمزة تشبه الالف) لكونها من نحر جهها وهي متوسطة بين ألفين (فاجتمع شبهه
ثلاث ألفات) وذلك مستكره (فأبدلت الهمزة ياء) ولم تبدل واو الا ان الياء أخف منها (فصار خطايا بعد
خمسة أعمال) أو لها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى
فتحة ورابعها قلب الياء ألفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيديويه ووجهه
البصريين وذهب الخليل الى ان نداء الواحد لا تبدل في هذا همزة لثلاثي لانهما اجتماع همزتين بل تغلب
بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطايا ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء القائم قلب
الالف ياء واعترض بأنهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين
ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة (ومثال مالا ياء أصلية قضايا) جمع قضية (أصلاها

ووجهه ان الياء حرف اعراب فلا تلزم حركة معينة (قوله لان الياء أخف منها) اوضح اليه قوله ورجوعا الى أصلها كما يأتي في قضايا كان
بعضنا (قوله وخامسها قلب الالف ياء) لو قال قلبت الهمزة ياء لكان أولى وكذا يقال في قواه فيما يأتي عن الخليل ثم قلبت الالف ياء

(قوله وجعها مطايا) مثل القضايا والمطايا العشايا وأما لغدايا فهو على الازدواج لانه جمع غدة ومما جاء على الازدواج قواد في الحديث غير خزايا ولا نداهي فان القياس ولا ناديه من جمع نادم من الندم فان نداهي جمع ندمان من المندمة (قوله والخامس الخ) لو أبدل قوله الالف بالهمزة كان أولى وقوله ٢٧٢ ولم يرجع الى أصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليتامر (قوله أصلها هراوة) قال الدنوشري

مرادها الأصل الثاني إذ أصلها الأول هراوة وهمزة قبل الواو اه وقد يقال بل مراده الأصل الثالث فقد صرح المكي بان أصل هراوة هرا أو بالفين قبل الواو الأولى ألف الجمع المشاكل معاً والناحية ألف المفرد وهو هراوة لكن قال بعضهم لما وقعت الالف التي هي مدة زائدة في المفرد بعد ألف الجمع ولا يمكن النطق بها إلا بعد قلب المدة الواقعة بعد ألف الجمع همزة قلبت ولم يتعرض المصنف لأصل هراوة بل قال وذلك ناقبنا فعلم ان الأصل ما قاله المكي والثاني ما قاله الدنوشري والثالث ما قاله الشارح وبان به ان في هراوى سبعة أعمال (قوله ثم فتحنا) لو قال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان أحسن كما مر نظيره مرارا (قوله على الأصل) مرادها الأصل الثاني لان الهمزة أصلها الياء (قوله والثاني الخ) قد يقال انه مكرر مع قوله أو لا واعترض بانهم الخ ويجاب بأنه ذكر هنا

قضايا بياءين الأولى ياء فيميلة والثانية ياء في قلام قضية ثم أبدلت الياء (الأولى همزة كما في صحائف) فصار قضائي (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضاءي (ثم قلبت الياء ألفا) فصار قضاء فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء) رجوعاً الى أصلها (فصار قضاء با بعد أربعة أعمال) أحدها ابدال الياء الأولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية ألفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب (ومثال مالا مه واو قلبت في المفرد ياء مطية) وهي الراحة (فان أصلها مطية فعليه من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السراى مدت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن (ثم أبدلت الواو ياء ثم أغت الياء فيها) أي في الياء (وذلك على حد الأبدال والاندغام في سيودوميت اذ قيل فيهما سيدوميت) بقلب الواو ياء واندغام الياء في الياء (وجمعها مطايا وأصلها مطاوي) بياء مكسورة قبل الواو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار مطائي بياءين (كما) قلبت الواو ياء لتطرفها (في الغازي والداعي) وأصلها الغازي والداعي وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة (ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف) فصار مطائي (ثم أبدلت الكسرة فتحة) فصار مطاوي (ثم) أبدلت (الياء ألفا) فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم) أبدلت (الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء فصار مطاوي بعد خمسة أعمال) أحدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الأولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الالف الخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الى أصلها لان الواو أثقل من الياء ولا تها المألعت في المفرد أعلنت في الجمع (ومثال مالا مه واو) ظاهرة (سلمت في الواحد هراوة) وهي العصا الضخمة (و) جمعها (هراوى) أصلها هراوى وواو (وذلك ناقبنا ألف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل) فصار هراوى (ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار هراوى (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراوى (فأبدلت الياء ألفا) لتجركها وانفتاح ما قبلها فصار هراوى همزة بين الفين (ثم قلبنا الهمزة واو) ليتشاكل الجمع وواحدة (فصار هراوى بعد خمسة أعمال أيضاً) أحدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء ألفا والخامس قلب الهمزة واو وشذ في هذا الباب ثلاثة أنواع أحدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف كقوله * حتى أزرروا المنثيا * بالهمزة والقياس المنيا ولكنه أتى به على الأصل والثاني تصحيح الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين والقياس خطاياي وهذا أشد ما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفاً لا يقتضيه القياس نحو هدية وهذا هو القياس هذا (الباب الثاني) * من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة (باب الهمزتين اللتين في كلمة) واحدة (والذي يبذل منهما أبدأ هو الثانية لا الأولى لان افراط الثعلب الثانية حصل) إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة فلهما ثلاثة أحوال لانه (لا تخلاو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس) بان تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة (أو يكونا متحركتين) ويمتنع أن يكونا ساكنتين معاً (فان كانت الأولى متحركة) بفتحة أو كسرة أو ضمة (والثانية ساكنة) أبدلت الثانية حرف علة) ألفاً أو ياء أو واو (من جنس حركة الأولى) كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة (فتبدل ألفاً بعد الفتحة نحو آمنت) والأصل آمنت بهمزة

انه شاذ (قوله ابدال الواو والياء) لم يضم اليهما الالف مع تصريح المصنف بانها تبدل من الهمزة لينظر ما وجهه وقد يقال وجهه انه قال أو لا فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك في بابين وذكر الباب الأول ثم ذكر الباب الثاني هنا وان كانت الالف تشارك فيه الواو والياء فضم الالف اليهما ما زاد على الباب تكميلاً للفتحة وإشارة الى ان هذا الحكم لا يختص بهما (قوله نحو آمنت) يكتب بهمزة في أوله عند ضرورة ولا يكتب الالف بعدها وسياتي

مفتوحة

ان اتزره مكتوب بهمزة و ألف بعده فان كان ذلك صحيحا فطلب الفرق بينهما وبين نحو آمنتم فليتمل (قوله وأجاز البغداديون الخ)
قال الدونشيري بما يفهم منه الاعتراض على المطرزي وقد يقال انه لا يلزم من جواز ما ذكر انه في الحديث كذلك لان المقروطع عن النبي
صلى الله عليه وسلم التشديد فليتمل ذلك اهـ وأقول تأملناه فمأيناه مخالفا لقول الشارح رواه مالك الخ ورواه البخاري من حديث
جابر في باب اذا كان الثوب ضيقا فترزبه وضبط قواه فترزب ادغام الهمزة المغلوبة طاء في تاء الافتعال وتخرج ذلك على طريق البغداديين
أحسن من قول الكرماني ان قول البصريين ان ترزب خطا هو الخطا فان تخالفة الصرفين ٢٧٢ من أكبر الخطا وبتهقد بر عدم

تبعوت كلام البغداديين
يكون ما في الحديث
شاذا وكمن موضع شاذ
وقع في الكلام الفصيح
بالاجماع ومن العجب
أيضا ان العيني نقل كلام
الكرماني ثم أشار الى
الجواب عنه بان مثل
ذلك يجوز فيه قلب الهمزة
ياء تحتانية و تاء فوقانية
وهو مخالف لتولم انه
يجب قلب الثانية في مثل
هذان من جنس حركة
ما قبله فاقترن (قوله
كأن كل) أي من الاكل كما
ياتي فتمل (قوله واذا جاز
في الماضي جاز في المضارع)
قد يقال ان مجيئه في
الماضي المقصور على
السماع لا يقتضي جوازه
في المضارع فليتمل
(قوله ان يبدأ) احترز
به عن الدرج فانه تذهب
فيه همزة الوصل فتعود
الهمزة الثانية الى حالها
لزوال موجب قلبها
واوا (قوله لاني اتهم)
هذا رد على المصنف
حيث ذكر ان ابن

مفتوحة فهمزة ساكنة بدلت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها (ومنه) أي ومن ابدال الهمزة الثانية
ألفا (قول عائشة رضي الله تعالى عنها وكان) نعى النبي صلى الله عليه وسلم (يا نبي) اذا حضرت (ان آتزر
وهو بهمزة) مفتوحة (فألف) قال المطرزي (وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالف) مهموزة (وتاء
مشددة ولا وجه له) في العربية (لانه) فعل متضارع وزنه (افتعل) بكسر العين مشتق (من الازار فقاؤه
همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة) فابدلت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها وأجاز
البغداديون اتزروا وتمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحي
الزحشري اتزربا لا ادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كأنك اذا جاز في الماضي جاز في
المضارع وفي حديث آخر وان كان قصيرا فليترزبه رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ في جميع رواياته
وسياق (و) تبدل الهمزة الثانية (ياء بعد الكسرة نحو ايمان) أصله ائمان بهمزتين مكسورة فساكنة
قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (وشئت قراءة بعضهم) وهو الأعمش راوى أبي بكر
صاحب عاصم (ائلا فهم بالتحقيق) وأجاز الكسائي ان يبدأ ائت بهمزتين نعت له عنه ابن التبراري في
كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة اهـ (و) تبدل
الهمزة الثانية (واو بعد الضمة نحو او تمن) بالبناء للفعول أصله أو تمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت
الهمزة الثانية واوا لسكونها وادغام ما قبلها (وأجاز الكسائي ان يبدأ أو تمن بهمزتين) مضمومة فساكنة
(تأله عنه ابن التبراري في كتاب الوقف والابتداء وورده) بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما
ساكنة ذكر هذا رد على الكسائي في اجازته ان يبدأ ائت بقراءتهم بهمزتين لاني اتهم (وان كانت)
الهمزة (الاولى ساكنة) الهمزة (الثانية متحركة) وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الغاء لتعذر
الابتداء بالساكن بل في موضع العين أو في موضع اللام (فان كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في
الثانية) لاجتماع المثليين وصححت (نحو سأل) بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للبالغ في كثرة
السؤال (ولأل وراس) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما أعلى زنة فعال للنسب لباغ اللواؤو والرؤس (وان كانتا
في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقا) سواء كانت طرفا أم غير طرف (فتقول في) بناء مثال (قطر)
بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (من قرأ قرأ) بكسر التاف وفتح الراء وسكون الهمزة
والاصل قرأ بهمزتين أولاهما ساكنة فالتقي في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت
أولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشي الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر
فيه ذلك كما اغتفر في نحو سأل قاله الشارح (و) تقول (في) بناء (مثال - قرجل منه) أي من قرأ (قرأ) ياء
بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة) وهي غير طرف والاصل قرأ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء
لأنها في موضع اللام وصحت الأولى والثالثة قاله المرادي (وان كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث

التبراري رد اجازة الكسائي ان يبدأ ائتمن بهمزتين وانما رد عليه ابن التبراري في ائتمن لاني اتهم (قوله لان الطرف محل التغيير الخ)
هذا عكس قول أبي الحسن لما سأل أبو عثمان في الفرق بينهما ان العينيين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم
وقرود وان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل هووي بواو بن وامتناع ذلك في جمع واقية (قوله لانها في موضع اللام) هذا
لا يصلح علة لتخصيص الثانية بالابدال لان كلاً من الثلاث في موضع اللام فالوجه ان علة تخصيصها ان ابدال ما عداها يؤدي الى توالي
همزتين من غير ابدال وهما إما الأولى والثانية ان ابدلت الثانية والثالثة أو الثانية والثالثة ان ابدلت الأولى (قوله وصححت) لو قال ياء وصححت

(فان كانت في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت) الثانية في صورتين (يا مطلقاً) سواء انفتح ما قبلها أم انضم أم انكسر ولا يجوز ابدالها واو الان الواو الاخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت باء ثالثة فصاعداً كذلك تقلب رابعة فصاعداً بعد فتحة فلو أبدلت الهمزة الاخيرة واو اقيما نحن بصدده لا بدلت وبذلك باء فتحة الياء (وان لم تكن) الهمزة الثانية (طرفاً) وكانت مضمومة أبدلت واو مطلقاً) سواء انضم ما قبلها أو انفتح أو انكسر (وان كانت) الثانية (مفتوحة) فان انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واو (فيهما) (وان انكسر) ما قبلها (أبدلت باء) والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلو ما أن يكونا في الطرف أو لا فالاول ثلاثة أنواع لان الهمزة الاولى امام مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثاني تسعة أنواع قامت من ضرب ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل باء في جميع أنواعها وغير المتطرفة منها أربعة تبدل فيها باء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة وخمسة تبدل فيها واو وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة (أمثلة المتطرفة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (ان يبنى من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برتن) فتقول قرأ أو قرئى وقرئى بكسر ها وقرئى بضمها ثم ان كان قبل الياء فتحة كافي المثال الاول فان الياء تقلب ألفاً متحركاً وانفتح ما قبلها وبصير مقصوراً وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف حركتها للاستئصال وتعلل اعلال قاص وبصير منقوصاً وان كان قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واو يعمل اعلال قاص وبصير منقوصاً أيضاً (وأمثلة المكسورة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (ان يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد (مثل أصبح بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيها مكسورة فتقول في الاول) وفتح الهمزة (أمهمهمزتين مفتوحة فسا كنة) على مثال أصبح بفتح الهمزة وكسر الباء (ثم تنقل حركة الميم الاولى) وهي الكسرة (الى الهمزة) الساكنة قبلها يتمكن من ادغامها في الميم الثانية (لاجتماع المثليين) ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم (ياء) لما تقدم من أن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب باء (وكذا تفعل في الباقي أيضاً) فتقول في بناء مثل أصبح بكسر الهمزة والياء من أم أنهمهمزتين مكسورة فسا كنة فتنتقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها لتصل الى ادغام المثليين اذا اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية باء وتقول في بناء مثل أصبح بضم الهمزة وكسر الباء من أم أو همهمزتين مضمومة فسا كنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء (وذلك) العمل (واجب وأما قراءة ابن عامر والكوفيين) كعاصم وحجرة والكسائي وخلف والاعمش (أئمة) جمع امام (بالتحقيق) من غير ابدال (فما يوقف عنده ولا يتجاوز) والقياس ائمة بقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية الفعاسكونها وافتتاح ما قبلها كما في جمع انا قلت باء وقع بعدها مثلان وأرادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وأدغموا الميم في الميم فصارت ائمة قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة (وأمثلة المضمومة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أوب) بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الواو وحده (جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الواو وحده (وهو المرعى وان يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم (مثل أصبح بكسر الهمزة وضم الباء أو) ان يبنى من أم (مثل أيلم) بضم الهمزة واللام وبينهما ياء ساكنة موحدة هو سجع المقل (فتقول أو همهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة) فاستوفى الاقسام الثلاثة وصار ذكر اوب زائداً في الصواب حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر اوب (وأصل الاول) وهو اوب (أأب) بهمزتين مفتوحة فسا كنة وضم الباء الاولى (على وزن أفلس وأصل الثاني والثالث أمهمهم) بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني

لكان أولى فليتامل (قوله لان الواو الاخيرة الخ) هذا في ابدال المتطرفة وأما المكسورة فابدلت باء من جنس حركتها (قوله وان لم تكن طرفاً) ان لم تكن الثانية طرفاً بالظرف الاول وبذلك يندفع ما قيل كان الاولى أن يقول وان لم يكونا في الطرف

(فتقلوا)

(قوله أو ادم جمع آدم) * (واحدة) * الكتاب يكتبون مثل آية وآدم وآمن بالالف واحدة وهو مذهب التخفيف والنحويون يكتبون ذلك بالعين وهو مذهب التحقيق (قوله مبنى على انه الخ) وجه البناء ظاهر فانه كان فاعل كآزر فقلب الفه واوا كما قلبت الف ضاربة في ضوارب فلم تجتمع همزتان بخلاف ما اذا قلنا أصله افعل (قوله جاز في الهمزة الخ) أي وجاز الابدال على القاعدة السابقة (قوله وذلك مطرد) ينظر ما هذه الخمسة وقد ذكر منها اثنين * (فصل) * في ابدال الياء من اختيها الخ (قوله كرضى وقوى) قال بعضهم انما قلبت الواو ياء لانه لما انكسر ما قبلها وكانت بتطر فها معرفة لسكون الوقف عومت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا للخفة وكتب أيضا ما نصه قوله كرضى وقوى قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو في ٣٧٥ قوى ياء وفي يقوى ألفا ولم يدغموا الواو الاولى

في الثانية فيهما كما ادغموا في قوة ومقتضى الادغام فيهما مائة حتى كان مقتضى الاعلال فيهما كذلك فوجه ترجيح جانب الاعلال فيهما على جانب الادغام مع انه مفيد للتخفيف كما أن الاعلال مفيد ويمكن أن يجاب عنه بان التخفيف الحاصل من الاعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الادغام لان التلقظ بالحرف المقلوب أسهل من التلقظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة فالصير الى ترجيح جانب الادغام اه وهو حسن (قوله والغازي) قد يقال عليه ان قلب الواو ياء في ذلك لوقوعها رابعة ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار اليها بقوله فيما يأتي الرابعة أن تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجب كما يعلم مما هنا ان بعض

(فتعلموا فيهن) حركة اول المثليين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية (ثم ابدلوا الهمزة واوا) لانها تحاكي حركاتها (وادغموا احد المثليين في الآخر) لاجتماعهما (ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أو ادم جمع آدم) أصله أو ادم بهزتين مفتوحتين بعدهما ألف قلبت الهمزة الثانية واوا بالمساواة (ومثال المفتوحة بعد مضمومة أو ادم تصغير آدم) أصله أو ادم بهزتين مضمومتين مفتوحة قلبت الثانية هم ما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلاب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير آدم أو مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على انه عربي واضطر فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشف الى انه أعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل (ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان ينفي من أم) مثلا (على وزن اصبح بكسر الهمزة وفتح الباء) فتقول ايم همزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل أم بهزتين مكسورتين فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثليين ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء (واذا كانت الهمزة الاولى من) الهمزتين (المتحركتين همزة مضارعة) للتسكيم متعبدا كان المضارع أول لازم (نحو أوام) القوم (وأثن) من كذا (مضارعي أمت) القوم (وأنت) من كذا (جازي) الهمزة الثانية التحقيق تشبها بهمزة المتكلم لئلا يتعالي معنى (زائد في كلمتها) بهمزة الاستفهام نحو (أندرتهم) وذلك مطرد في خمسة أفعال رواه أبو زيد في كتاب الهمزتين

* (فصل في ابدال الياء من اختيها الألف والواو) أما ابدالها من الألف ففي مسألتين احدهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في (جمع) مصباح مصابيح وفي (جمع) مفتاح مفتاحين وكذلك تصغيرهما (كقولك في تصغير مصباح مصابيح وفي تصغير مفتاح مفتاحين) فتقلب الألف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها المسئلة (الثانية أن تقع قبلها ياء تصغير كقولك في) تصغير (غلام غليم) لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركه وما قبل الالف لا يكون الا متحركا كواو ياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا متحركا بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ما قبله فقلب الالف ياء لمناسبتهم ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في تبدل (وأما ابدالها) أي الياء (من الواو) في عشر مسائل احدها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف (سواء كانت في فعل مبنى للقاعل أو للفعل أو في اسم) (كرضى وقوى) مبنى للقاعل (وعني) مبنى للفعل (والغازي والداعي) في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة وأصلها رضولانه من الرضوان وقولانه من القوة وعقولانه من العقو والغازو والداعولان هما من الغزو والدعوة (أو) تقع الواو (قبل ياء التانيث كشجية) اسم فاعلة

صور المسئلة الرابعة انما قلبت فيه الواو ياء بالجل على البعض الذي وجد فيه كسر ما قبل الواو (قوله لوقوعها طرفا) هو بحسب الظاهر علة لقلبته لانه جعل قسما لقوله أو قبل الخ (قوله بعد كسرة) احتراز بقوله بعد كسرة من نحو دلو وغزو وشذ قولهم قنية وهو ابن عمي دنيا اذ لا موجب لقلب الواو فيها ياء اذ لا كسر لان القنية من قنوت الشيء كسبته ولان دنيا من الدنو وقيل لاشذوذ في قولك قنية لانه يقال قنية وقنوته ويقال هو ابن عمي دني وديا و بالالف الاحاق والتانيث (قوله او تقع الواو) هو تقدير بحسب المعنى والصناعة لا يقتضيه لان قبله عطوف على طرف الذي هو خبره واحترز بقوله بعد كسرة وهي اما طرف أو قبل ياء التانيث من نحو فلاوة وهراوة فان الواو وان وقعت قبل ياء التانيث لم تقع بعد كسرة وشذ فيها علة بقلب الواو ياء كما شذ في شكايه قلب الواو ياء والدليل على انه واو في شكوت والشكوى قال السيرافي انما قلبت واو ياء لان أكثر المصادر الانية على فعالة من الفعل تايسته نحو الولاية والرياسة

والجارية فخما الشكابة عليه فلهذا في الواو والعلاوة ما يغني عن البعير بعد جله فحوا السقا والسقرة والسقود وهي الخديفة التي يشوي عليها اللحم والهرارة العصا (قوله بحذف الزوائد) أي الميم والياء (قوله إلا أنه زيد فيه الخ) ظاهره أن السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وليس كذلك بل هي زائدة كما في سواسية أيضا (قوله وقالوا سواسية على الأصل) مراده بالأصل في ذلك أصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو بالواو وجود المقتضى ولم يقولوا في مقاتوة أنه جاء على الأصل في الاعلال أيضا وعبارة القاموس صريحة في أنه جاء كذلك قال والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام فكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قوله وقع للجوهري الخ) قال الدنوشري ينظر على كلام الجوهري ما معنى سواء وما معنى سواسية فان لكل كلمة معنى وقد ذكرتهما كما تان توقف في ذلك الشيخ عبد الرحمن الديصطي وقد يقال أن كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيهه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله ووقع الخ ويمكن أن يقال معنى كلام الجوهري أنهما كالتان في الأصل لكل منهما معنى ووزن مخصوص ثم كما وصار الكلمة واحدة بمعنى مستويين اه وقال بعض الفضلاء الذي يظهر من من سواسية أنه أبدل من مدسواء السين والواو الثانية لام سواء وزيدتا التانيث ووزنه فعاسلة قوبل الزائد بلقطه لأنه بدل من المدة لا تضعيف للفاء كما أن وزن رسائل فعائل ٣٧٦ لان الهمزة بدل من المدة في رسالة فتقوبلت بلقط الهمزة وشاه سواسية في أن أبدل

من مدسواء سينا مماثلة للفاء في عشية تصغير عشية حيث أبدل من مدة عشية شينا مماثلة للعين ووزنه عشية فانظر مع هذا كلام الشارح وكلام ابن بري (قوله سواسية سود الوجوه الخ) ظرا في فيه مشبوه ما بعده فهو من اصنافه المشبهة الى المشبه على حد الجين الماء وفي القاموس والظربان دوية كالهرة منثنة كالظرباء والجمع ظرابين وظرابي وظرابي وظرباء يكسرهما اسمان للجمع وفسا بينهم الظربان أي تقاطعوا لانها اذا فست

من الشجوب بالسين المعجمة والجيم وهو الخزن (وأكسية) جمع كساء (وغازية) اسم فاعلة من الغزو (وعريقية) وتر يقية (في تصغير عريقة) وتر قوة فقلبت او واو في الجميع باء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حركات الانفصال ولم يفرقوا بين كون التانيثت السكامة عليها أم لا وكان ينبغي في عريقية لانه بالواو باء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم مغرب آخر هو او قبلها ضمة قدل على ان عريقة بمنزلة عنقوان (وشذسواسية) بالتصحيح (في جمع سواء) يفتح السين المهملة والمدب معني مستوي يقال الناس سواسية في هذا الامر اي مستويون فيه فكأنه جمع مستوي بحذف الزوائد الا انه زيد فيه سين أخرى وقالوا سواسية على الأصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواء كلمة وسوية كلمة أخرى ووزن كل منهما بوزن يجمعها والتجرير ما تقدم وعليه قوله

سواسية سود الوجوه كأنهم * ظرابي غريبان بمجرودة النخل

ووزنها فعاقلة وفيه شذوذ من جهات احدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشية الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه أسوية كقباء وأقبية الثالثة أن قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها أيضا كمرئس واذ تكررت وحدها فقياسها ان تكون أصلا نحو قرف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل وأباطيل وكانه جمع سوساة ووزن سوساة فعالة كشوشاة لانه لدور باب سلس ولا فوعلة لندور باب كوكب ولا فعاقلة لان الفاء لا تكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وفواعلة وفعاقلة وتعين فعالة وهذا كلام حسن نقله اوضح في الحواشي (و) شذوذ (مقاتوة) بقاف وتاء مثناة فوق (بمعنى خدام) جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة أصله مقتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها

في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى ويقال يفسو

في حجر الضب فيسدر من خبث رائحته فتاكله اه وقد ذلك بقوله بمجرودة النخل لانها حينئذ أقطع وأشنع فيكون أبلغ من الهجو المراد له (قوله ووزنها فعاقلة) أي سواء قلنا سواسية (قوله جمع مقتو الخ) انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للخدام مقتوي يفتح الميم وتشديد الباء كأنه منسوب الى المقتى وهو مصدر اه فيكون مقاتوة جمع هذا الاجمع مقتو اسم فاعل لانه من اقوى واقتوى من القوة لامن القتو وقال في الصحاح ايضا وقد تخفف باء النسب وأنشد البيت وهو مقتي الخ وقال الدنوشري هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام القاموس فانه ذكر ان مفرد المقاتوة غير ما ذكر وعبارته القتو والقمامثلة بحسن خدمة الملوك كالمقتى وبهاء التسمية والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام الواحدة مقتوى ومقتى أومة وبن وتفتح الواو غير مصر وفيه وهي للواحد والجمع والمؤنث سواء والميم فيه أصلية من مقت خدم وافتواه استخدمه شاذلان اغتعل لازم البتة اه كلام القاموس ويتعلق به أمور الاول ان فيه مخالفة لقول الشارح من القتو وهو الخدمة فان صاحب القاموس فسر القتو بحسن خدمة الملوك الثاني ان المقتى في قوله كالمقتى بيم مفتوحة وقاف ساكنة وتاء بعدها ألف مصدر ميمي كالمغزى الثالث ان قوله والمقتوون وجد مر سومانواوين وفيه نظرا فانه لا جائز ان يكون مفرد مقتويا يفتح الميم وسكون القاف وفتح التاء بالواو والياء المشددة آخره والاقبل مقتويون كالاشعريون ولا جائز ان يكون

مفرد بمعنى محققا والاقبل مقتون كالأعلون ولا جائر ان يكون مفرد مقتوين كما لا يخفى وهو لم يذكر الا ان الواحد مقتوي ومقتوي
 ومقتوين وتعين ان يكون مفردا مقتوا اسم فاعل وأصله من تروا فعل كما ذكر الشارح الرابع ان قوله غير مصر وفين زاجع لقوله مقتوين
 بكسر الواو وفتحها وينظر هل هو بفتح الميم أو بضمها وقد يتوقف في منعهما من الصرف بأنه ليس فيهما الالة واحدة وهي الوصفية
 اللهم الا أن يقال هو مبنى على مذهب أبي على الفارسي القائل ان مطلق الزيادة في آخر الاسم اذا انضمت الى عمله أخرى منعنا الصرف
 قال الجعبري في شرح الشاطبية وغلبون فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد منعنا الصرف هنا على رأي أبي على الفارسي في اعتبار
 مطلق الزائد وصر في قوله وقال ابن غلبون على المختار أخذنا بالذهين اه وكلامه بعيد من ذلك حيث حرم بانها غير مصر وفين
 الخامس انه جعل مقتوين واحدا كما يصرح بذلك قوله الواحد الخ وهو يناق في قوله بعد ذلك وهي الواحد الخ فانه صريح في اشتراكه بين
 ما ذكر السادس ان قوله لان اقتعل لازم البتة ان أراد به مطلق اقتعل فهو مردود بنحو اختيار واختر واصطفي وان أراد به ان اقتعل من
 هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونطقه بالبتة قديا في ذلك (قوله متى كنا لاهلك مقتوين) في الصحاح بدل أهالك أمك وصل
 البيت * تمددنا فاعدا ويدا * وظاهر عبارة الشارح انه جمع مقتوا اسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف ياء
 النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لاهلك مقتوين * فانه صريح في انه جمع مقتوي بم ٣٧٧ مفتوحة ففان ساكنة فتا مفتوحة

قوا وفيه مشددة للنسب
 وهو منسوب الى مقتي
 كغزي كما في الصحاح
 لكنه لما جمع خفف
 بحذف ياء النسب ويجوز
 ان يكون أيضا مقتوينا
 في قول الشاعر ليس جماله
 مفرد وانما هو مقتوين
 الذي يشترك فيه الواحد
 والمثنى والجمع والمذكر
 والمؤنث والحاصل ان
 الشارح لم يحرر هذا المثل
 حق التحرير وقال ابن
 فلاح في مبحث جمع المذكر
 السالم ومقتوين اسم فاعل
 من القنو وهو الخدمة

بعد الكسرة ثم اعل اعلال قاض قال * متى كنا لاهلك مقتوينا * أي خداما وقال
 اني امرؤ من بني جذيمة * أحسن قنوا الملوك والحفد
 أي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لهما قال في المحكم قال أبو على اخبرني أبو بكر عن أبي
 العباس انه لم يسمع مثل مقاتية الا حرفا واحدا اخبرني به أبو عبيدة وهو سواسوة ومعناه سواء اه أو تقع
 الواو قبل ألف التانيث المقصورة كان تبنى من الغزو مثل هندا فتقول غزوا أو الممدودة كان تبنى من
 الغزو مثل أرباء فتقول أغزيا (أو قبل الالف والنون الزائدتين) المضارعتين لافي التانيث (كقولك
 مثال قطران) بفتح القاف وكسر الطاء (من الغزو غزيان) بقلب الواو ياء لتطرفها أثر كسرة لان ألفي
 التانيث وما صارعهما في حكم الانفصال المسئلة (الثانية) من ابدال الياء من الواو (ان تقع) الواو (عينا
 لمصدر فعل أعلنت فيه) أي في الفعل (ويكون قبلها ما كسرتوبعدھا ألف) فهذه أربعة شروط (كصيام
 وقيام) من مصادر الثلاثي (وانقياد واعتياد) من مصادر الثلاثي المزيد والاصل فيهن صوام وقوام
 وانقواد واعتواد فقامت الواو فيهن ياء لانها المألعت في أفعالها بقلبها ألفا واستثقل بقاؤها في المصدر
 صححة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء في المداعلت في المصدر بقلبها ياء جلالا للمصدر على فعله في الاعلال
 ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد (بخلاف نحو سوار وسواك) بكسر أولهما اسمي جنس فلا تلب
 الواو فيهما ياء (لانقفاء المصدرية) بخلاف (نحو لاوذوا وذوا ورجوارا) بالجيم فان لواذوا ورجوارا

(٤٨ تصریح فی) وقياسه مقتوين بضم الميم لان فعله اقنوى يقنوى ووزن اقنوى افعلى وأصله اقنوو وليس
 هو افعلى من قوى اه وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع بالتأويل فيما سبق فليتأمل ذلك (قوله وقال اني امرؤ الخ) في الصحاح مكان خزيمة
 فزارة ومكان الحفد الحنبا والحفد الخدمة فحركات الفاء ضرورة كقول رؤبة * مشبه الاعلام لماع الخفق * أراد الخفق هكذا قال
 بعضهم وعبارة الصحاح القنو الخدمة وقد توت اقنوو مقتوا ومقتي أي خدمت مثال غزوت أغزو وغزواومغزى قال الشاعر
 اني امرؤ من بني فزارة لا * أحسن قنوا الملوك والحنبا ويقال للخدام مقتوي بفتح الميم وتشديد الياء كانه منسوب الى المقتي وهو مصدر
 كما قالوا ضيعة عجزية التي لا تفي غلظتها بخرابها ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لاهلك مقتوينا * قال أبو عبيدة
 قال رجل من بني الحزماز هذا رجل مقتوين ورجلان مقتوين وكلمة مقتوين كذلك المؤنث وهم الذين يعملون للناس
 بطعام بطونهم قال سيبويه سألوا الخليل عن مقتوي ومقتوين فقال هو بمنزلة الأشعري والأشعريين اه كلام الصحاح وقول الخليل
 هو بمنزلة الأشعري واضح في مقتوي لافي مقتوين فليتأمل (قوله له صفة عين الفعل) فيه نظر ظاهر لا اعتلال عين الفعلين المذكورين
 وكأنه أراد بوضحة عين الفعل عدم تغيرها فليتأمل وقوله عودا اخترزبه عن عيادة فان الواو قلبت فيه ياء لاستيفاء الشروط (قوله لواذوا)
 قال بعضهم انما امتنع اعلال المصدر الذي هو لواذوا ونحوه لتلايته والى اعلال ان وذلك انها لو قلبت في المصدر لاجتماع ألفان وقلبت

الالف الاخيرة همزة على القاعدة في اجتماع الفين فيكون اجما فالكلمة (قواه وبخلاف نحو راج رواحا) في بعض النسخ راج رواحا بالجيم وكل صحيح (قوله لعدم الالف) هذه طريقة وابن الحاجب في الشافية لم يشترط في قلب الواو في المصدر وجود الف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وقلب الزا والمكسور ما قبلها في المصادر لاقى نحو عوض وخوان ياء نحو قام قياما وعاد عيدا وديننا قياما لاعلال افعالها بقلب الواو فيها الفوا وحال حولا أي تغير كالعود في شذوذه والقياس حيا وعيدا اه وخرج بقوله لاعلال افعالها نحو لو اذ لان فعله لا ووذو هو لم يعمل فتامل ٢٧٨ (قوله تعالى قيما) مصدر جى به بالمبالغة كما يعلم من مراجعة التفسير (قوله ويخاطن) هكذا

وان كانا مصدرين لا تغلب الواو فيهما ياء (لصحة عين الفعل) فيهما وهو لا ونحو جاور وبخلاف راج رواحا لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حول وعاد المريض عودا) فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما الف لا تغلب الواو فيهما ياء (لعدم الالف) بعدها (وقل الاعلال فيه) أي فيما عدم الالف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما ورازقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس في قراءة تافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة) وأصلها قوما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (وشذالته صحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) والقياس نيار ولكنه جاء بالتحجيج قال العجاج وأنشده ابن جني

ويخاطن بالتانس النوارا * قال في شرح الكافية (ولم يسمع له نظير) المسئلة (المثالثة ان تقع) الواو (عينا) جمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد ماعلة (أي منقلبة) (نحو دار وديار وحيلة) بجاء مهملة وياء مشتاه تحتانية (وحيل وديعة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم) والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد ماعلة بقلبها الف في الاول والاخير ويا فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدتان من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو ماعلة في الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلا فالرادى وسيأتى ايضاحه (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد (وأما شبهة بالمعلة وهي السا كنة وشرط القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع ألف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض) والاصل فيها سواط وخواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد سا كنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف (فان فقدت) الالف (صححت الواو ونحو كوز وكوزة وعود وبتفتح أوله) وهو العين المهملة (للسن من الابل) وهو الذي جاووز في السن البازل والبازل هو الذي له سبع سنين (وعودة) لانه لما عدت الالف قل عمل اللسان نحف النطق بالواو وبعد الكسرة صححت ولم يجر اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصيل الواو بعدها من الطرف بسبب هاء التانيث (وشذ قولهم) في جمع ثور (ثيرة) ببدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتح الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلذلك اعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص اهم ما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها جملا وثيرة في جمع عليه وليس ثورة من الاقط ما يحمل جمعها في القلب عليه قاله الجار بردي (وتصحح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

وجسد بالواو في أوله فان ثبت فتكون زيادتها زما وهو من الرجز (قوله ديار) فان قلت ديار وثياب بين واو وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك فلم صحت هذه واعلت تلك قلت الالف أشد مبيانية للواو من الفتحة فتوى جانب الاعلال في ديار ونحوه وضعف في كوزة ونحوه (قوله وديعة وديم) الديمة أصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها واوية جماعة لكن الذي في الصحاح انها يائية والمصنف ما ش على الاول (قوله وقامة وقيم) القامة قامة الانسان أو بكثرة البثر ياداتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك (قوله فتسلطت الكسرة عليها) كان ينبغي ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت ياء (قوله واستفدتا الخ) قد يقال انما استفدتا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم الى دار وديار لان تكثير الامثلة

ويجيب بان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة لا تنافي في استفادتنا ياءه من الضم (قوله وأما شبهة بالمعلة) ووجه شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعمل ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغني عنه بضم زاده تا كيد الرفع توهم ان ثم مستعملة في غير معناها (قوله والمخصص الخ) مراده المخصص لثيرة يكونه جمعا لثور بمعنى الحيوان لا بشير الاقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه كان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويحوز ان يكون جمعا لطوال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلاهما يجمع على فعال قاله المرزوق (قوله واستعمالا) فيه تنابر لان هذا الشاهر استعماله ويجيب بان هذا نادرا والافال كثير بخلافه

(قوله وفي شرح الكافية الخ) كون طيلا من باب جواد لا يجدي نفعا لان الواو في المنقر ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله كأنه جمع طائل الخ لا جدي لان الواو فيه قلبت همزة فقلبت في الجمع لان الابدال ٣٧٩ يانس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان

الشرط اعلال العين في المفرد اعم من ان يكون ذلك بقلبها ألقا أو بقلبها همزة ثم رأيت ابن الحاجب في الشافية وشرحه ذكر وان الشرط اعلالها في المفرد مثلوا لذلك مجيد وحياد وقالوا جيد أصله جيو واجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وحصل الانعام (قوله ومنه الصافنات) أي من ابدال الواو ياء مع تحركها في المفرد شذوذ وهذا أولى من قول الشارح أي من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذ اعلال الواو في جيد بقلبها ياء وجود مقتضيه (قوله أو اعلمت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحركت في الواحد وأنت خبير بان اللام اعلمت في الجمع وأما المفرد فهي معلة فيه لامعلة ولو قال أو اعلمت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال أي الواحد بالياء أو بالواو وما درى أن ما قاله إنما يناسب لوعبر المصنف بقوله أو اعلمت لامه وهو لم يعبر به فتأمل

تبين لي ان القماء ذلة * (وان اعزات الرجال طيلاها) بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وحياد كأنه جمع طائل من طاله اذا فاته في الطول اه والقماء بالمدا القصر (قيل ومنه) أي من شذوذ اعلال الواو المتحركة (الصافنات) جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد أو رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العرب الخالص (الحياد) جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصغون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقعها واذا جرت كانت سرعا خفا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو محرركة في الواحد (وقيل) الجياد في الانية ليس بشاذ وانما هو (جمع جيد) بتشديد الياء (لا) جمع (جواد) والحاصل الواو تصحح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال (أو اعلمت لامه) أي الواحد بالياء أو بالواو فالاول (كجمع ريان) تقيض عطشان فعلا من الري أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قايت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (و) الثاني كجمع (جود) بفتح الجيم و (بتشديد الواو) وهو ساكن السماء والارض واسم بلدت بالياء امة (فيقال) في جمعها (رواء وجواء) كرجال (بتصحيح العين) وهي الواو والاصل رويان وجواو ابدلت الياء الواو همزة لتطرفهما أثر الف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما (لئلا يتوالى اعلان) اعلال العين بابدالها ياء لا كسرة قبلها و اعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء و رداء فاقصر على اعلال اللام لانه محل التغيير (وكذلك ما أشبههما) مما اعلمت فيه اللام بابدالها همزة وصححت فيه العين (وهذا الموضع) وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عين الخ (ليس محررا في الخلاصة) في (غيرها من كتب النظم فتأمل) بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع يخالف كلامه في التسهيل أما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتمدة أن لا يغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واوهي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك في الجمع وأفرده بذلك دون المصدر فاقضى ان فعلا قلب واوه ياء في القياس لانه لم يستثنه وأما في نقل السماع فانه زعمه ان الغالب في كلام العرب تصحح فعل والتبادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح فالواو جعل في التسهيل التصحيح قايلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدر أو جمع فاقضى بقدر المشعرة بالتقليل على عادته اذا أرا - تقليل المنقول وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت ان الاعلال المذكور ان يكون في غير فعال نحو انقادا نقيادا والاصل انقوادا واطلق فعلا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحح نحو رواه وجواء * المسئلة (الرابعة أن تقع) الواو (طرفا رابعة فصاعدا) لان ما هي فيه اذ ذلك لا يعدم نظير يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت في فعل أو اسم (تقول) في الفعل (صطوت) بمعنى أخذت (وز كوت) بمعنى نمت باقرار الواو على صورتها الا انها ثالثة (فاذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيتوز كيت) بابدال الواو ياء لانها صادت رابعة (وتقول في اسم المفعول) من

(قوله وصححت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله ان تقع رابعة فصاعدا) قال اللقاني ينبغي أن يستثنى من هذا لام مفعول الذي ماضيه على فعل بفتح العين كغزو و مدعوفانه يجب فيها التصحيح على ما سياتي في المسئلة الثامنة وكان المراد بهذا الواو المذكور بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة في ماض أو اسم مفعول له مضارع أو اسم فاعل قلبت فيه الواو بالمسئلة الثامنة داخلة في المسئلة

الزائدة فتامله (قوله اجلواذا) الاجلواذا خاص بسير الابل (قوله واجلوا اذا ذاب الخ) ينظر هل شذوذ من جهة قلب واوويه ياءين فيكون نحو ديوان ليس شاذا لانه ليس فيه ٣٨٠ الا قلب واو واحد باء فان اصله ديوان لكن قول المصنف واو مقدره يلباه ويقضى بشذوذ

ذلك قال الامام المرزوقي ان قيل لم ترك ادغامه أي ديوان والياء والواو اذا اجتمعا فاقابها سبق الاخر بالسكون تغلب الواو ياء وتندغم الاو في الثانية فالجواب ان الحكامة أصلها ديوان بدلالة قولهم في الجمع دواوين لكنهم هربوا من التضعيف استئقالاته الى ان أبدلوا من الواو الاو ياء فلو تركوا ما سمعته من قلب الواو ياء وادغام الاو فيه لعاد مثل ما هربوا منه وهو التضعيف بحصول ياءين الا ترى ان الكلمة بعد الادغام تصير على ديوان وهو من دونت الكلمة وغيرها اذا ضبطتها وقيدتها وانما اجتمع الواو ان في دواوين لدخول الالف بين الواوين وكذلك في التصغير نحو ديوان لدخول الياء بينهما ومثله الديماج أصله الديماج فابدلت من احدى الياءين ياء مثله دينار بدلالة قولهم دنانير وديابيج اه ملخصا (قوله الدنيا) هي بضم الدال وحكي ابن قتيبة كسرها وتبعه غيره وانما قيل لها ذلك لانها سابقة على الدار الاخرى ماخوذ

اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية (معطيان وخر كيان) بابدال الواو ياء وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله ياء وان لم يكن بعد كسرة لانهم (جلوا الماضي) وهو اعطيت وزكيت (على المضارع) وهو يعطى يزكي (و) جلوا (اسم المفعول) وهو معطيان وخر كيان (على اسم الفاعل) وهو معطيان وخر كيان بكسر الطاء والهمزة (فان كلاهما) أي من المضارع واسم الفاعل (قبل آخره كسرة) وهم يجمعون الفرع على أصله كما يجمعون الاصل على فرعه (وسأل سيبويه) شيخه (التحليل عن وجه اعلال نحو تغازينا وتغازينا) والاصل تغازونا وتغازونا فابدلت الواو ياء (مع ان المضارع) وهو تغازي وتغاضي (لا كسر قبل آخره) حتى يحتمل الماضي عليه (فاجاب) التحليل عن سؤال سيبويه (بان الاعلال) وهو قلب الواو ياء (ثبت) في تغازي وتغاضي (فيل محي التاء في آراء وهو) توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا (غازينا وداغينا) جلا على تغازي وتغاضي (بكسر ما قبل آخرهما قبل محي الياء) ثم استصحبت الاعلال (معها) أي مع الياء كما استصحبت مع هاء التانيث نحو المعطاة المسئلة (الخامسة ان تلي) الواو (كسرة وهي) أي الواو (ساكنة مفردة) عن مثلها (نحو ميزان) أصله موازن لانه من الوزن (وميتقات) أصله موقات من الوقت قلبت الواو فيها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (بمخلاف نحو ضوان) وهو وعاء الشيء (وسوان) لان الواو فيها متحركة لا ساكنة (واجلواذا) بالجمع والذال المعجمة وهو دوام السير مع السرعة (واعلواط) بالعين والطاء المهملةين وهو التعلق بالنعيق يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلما لان الواو فيها مشددة لا مفردة وواجلواذا لا يقاس عليه قاله في التسهيل المسئلة (السادسة ان تكون) الواو (لا ما لعل بالضم) حال كونها (صفة نحو انا زينا السماء الدنيا وقولك للتعين الدرجة العليا) والاصل الدنوي والعلوي لانهم من الدنو والعلو قلبت الواو فيها ياء لاستئقال الواو والضمة وعلامة التانيث في الصفة فحقت لامها بقلبها ياء والدليل على كونها صفة جريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل واستعملت لسانها غير جارية عن موصوف مزال عن الاصل ومعاملة معاملة (واعاقول الحجازيين) المسافة (القصوى) بالتصحيح (فشا ذقيا سا فصح استعمالا نبيه على الاصل) هو الواو (كما) تبين على الاصل (في) الفعل نحو (استحوذو) في الاسم نحو (التود) بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحدوا فاقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيه على الاصل وينويهم بقولون القضايا بالاعلال على القياس (فان كانت فعلى) بالضم (اسما) أي غير صفة (لم تغير) لامها بابدالها ياء بل تقر الواو على أصلها فراقبين الاسم والصفة ولم يعسكوا لان الاسم اخذ من الصفة (كقوله) وهو قوله (أدارا بحزوي هجت للعين هبة) * فاه الهوى يرفض أو يترقرق

عن الدنو وجعلها دني نحو كبرى وكبرى يقال في النسب اليها دنيوي ودني ودنياوي والفتاهم صورة التانيث غير مستعملون

اذا نكر لزم الافراد والتذكير وامتنع تانيه في استعمالهم دنيا وثمانية كونه منكر اشكال واجاب بانها اخذت عنها الوضعية فالبا
 واجريت بحري عالم يكن قط وصفه كرجعي ونظيره وان دعوت الى جلي ومكرمة * يوما سارة كرام الناس فادعينا فان جلي
 وان كان تانيث اجل لكنه خلع عن الوصفية وجعل اسما للحادثة العظيمة اه من شرح البرماوى والزر كشي على البخارى بالمعنى
 (قوله ويجب حيد ذالح) اقتصر على ذلك ولم يقل ويكسر ما قبلهما ان كان مضموم لان ما قبلهما اقدم على ضمهما كما سيأتي في قول
 الشارح فصار ايم فان الظاهر ان اوله يبقى على ضمه وقال ابن الحاجب وجاء لي في جمع ألوى بالضم والكسر فالضم على أصل ان جمع
 أفعل غير اسم تفضيل فعل كجهر جمع أجر والكسر للتخفيف (قوله المنقلبة عن الواو) ٣٨١ هذا واضح فيما تقدمت فيه الواو دون
 ما تقدمت فيه الياء

ما تقدمت فيه الياء
 فالوجه ترك هذا التقييد
 وان المدغم هو الاول
 الساكن مطلقا (قوله ولو
 كان الخ) فيه نظر لان
 البغداديين يقولون انه
 نقل من فيعل بالفتح الى
 فيعل بالكسر فهم
 لا يقولون ذلك الا بالكسر
 فيطل ما قاله الشارح
 (قوله جوازا) فينه نظر
 بالنسبة لسو بر فان قلب
 الالف وواو واجب لا جائز
 واما بويح فكذلك الا انه
 ربما ليس بالمبنى للفعول
 من يايح فانه يقال فيه
 أيضا بويح وقد يقال ان
 مراده بالجواز عدم الازوم
 اذ يجوز بواؤه للقاء حل
 فيعد وما كان لما كان
 فليأمل وبعدهم قال
 وليس أى السابق منهما
 بدلان ألف كسور أو
 من واو كسور ان فان
 أصله وان وهو أحسن
 من صنيح الشارح (قوله

يستقلون الواو مع الضمة أوله وليس فيه اختلاف الا ان أهل الحجاز أظهروا الواو في التصوي وبنو
 تم قالوا القصيا اه المسئلة (السادة أن تلتقى هي) أى الواو (والياء) ويجتمعان (في كلمة) واحدة
 (والسابق منهما ساكن متاصل ذاتا وسكونا) بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب
 قلب الواو ياء تقدمت الواو أو تأخرت لانها أثقل من الياء تحصيلها للتخفيف ما لم يكن (ويجب حينئذ)
 أى حين اذ قلبت الواو ياء (ادغام الياء) المنقلبة عن الواو (في الياء) السالبة لاجتماع المثليين (مثال ذلك
 فيما تقدمت فيه الياء) على الواو (سيدوميت أصلهما سيدوميت) لانها من ساديسودا اتفاقا
 ومات يموت على احدى اللغتين ووزنها عند المحققين من أهل البصرة فيعمل بكسر العين وذهب
 البغداديون الى انه فيعمل بفتح العين كضيمه فيعمل بكسر العين قالوا لانهم نزلوا في الصحيح
 ما هو على فيعمل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فانه نوع على انفراد
 فيجوز ان يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاء ورماء واد كان سيد
 فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح (ومثاله فيما تقدمت فيه الواو) على الياء (طى ولى) بالثبوت (مصدرا
 طويت ولو بتواصلهما طوى ولوى) بفتح أولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو ياء وأدغمت في
 الياء (ويجب التصحيح) في الواو (وان كانا) أى الياء والواو (من كلمتين نحو يدعوي يامر) بتقديم
 الواو على الياء (ويرمى واعد) بتقديم الياء على الواو (أو كان السابق منهما) أى من الواو والياء (متحركا
 نحو طويل) بتحرك الواو بالكسر (وغيره) بتحرك الياء بالضم (أو) كان السابق (عارض الذات)
 جوازا وهو ثلاثة أنواع المبدل عن ألف نحو سو بر والمبدل عن ياء كما اذا بنيت من البيع موازن ييظر
 قلت بيع ثم بنيت له سلم يسم فاعله فقلت بويح والمبدل عن همزة (نحو روية) بضم الراء وفتح الياء
 المشاة تحت (مخففة روية) بالهمزة بجميع ذلك لا يبدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف
 اويم مخففة أيم وهو مثال ايلم من الائمة بدأت الهمزة الثانية واول الانضمام التي قبلها فصار اويم هذا
 الابدال واجب فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فصار ايم وهذا الابدال والادغام واجب لان الواو
 عارضة الذات وجوبها اذا أصلها الهمزة فان العروض الذي يحتمل عن الابدال انما هو العروض الجائز
 لا الواجب (أو) كان السابق منهما (عارض السكون نحو قوى) بسكون الواو (فان أصله الكسر)
 لانه فعل ماض (ثم انه سكن للتخفيف كما يقال في علم) بكسر اللام (علم) بسكونها وأجاز بعضهم في
 بالادغام بعد القلب (وشد عا ذكرنا ثلاثة أنواع نوع أعل ولم يستوفى الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم
 للربا تعبرون بالابدال والادغام) مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمح الكسائي هذه

فجميع ذلك لا يبدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول) كان مراده بجميع ذلك من اقسام مسئلة عارض الذات لا ما كان من كلمتين
 أو كان السابق منهما متحركا لان التعليل لا يجري فيهما بل هو قاصر على المسئلة الاخيرة باقسامها (قوله للربا) وضم بعضهم الى الربا
 في شذوذه من حيث الاعمال مع استحقاقه للتصحيح فحوصم وقيم جمعاصا ثم وقائم لقبهم الواو فيهما ياء الامة قض وأصلهما صوم
 وقوم قاله ابن الحاجب قال بعضهم وظاهر ان الشذوذ في هذا بالنظر الى القاعدة المذكورة لا مطلقا فانه مقيس بالنظر الى قاعدة ان
 الواو اذا كانت عين الفعل جمعاصيخ اللام تغلب ياء وان كان الاكثر فيها التصحيح قاله الشارح ذكر ياتي شرح الشافية وأشد من
 هذا قول الشاعر الألفية امة ابنة منذر * فأارق النيام الاكلامها والغياس النوام بوجه شذوذ ما فيهما مقابلة
 ووجه كونه أشد بعد من الطرف الذي هو محل التخفيف وعدم موافقة القاعدة اه منه أيضا

(قوله فحوضيون) و ينظر هل واوه مكسورة أو مفتوحة ثم رأيت ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا في شرح الشافية والياء في ضيوت زائدة والواو أصاية لوجود في فعل كصيتل وعدم في فعل فتامل (قوله وانما لم يدغم الخ) قد يقال عليه كين الاولي وانما لم يقبل ويدغم وينظر ما معنى قول الجوهري وليس على وجه الفعل وقد يقال انه ليس جاريا على طريقه بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف نحو لي وسيدوهيت ٣٨٢ (قوله ابن حيوة) الياء في حيوة أصلية والواو منقلبة من الياء الاصلية قاله الشيخ زكريا في شرح

الشافية و ينظر ما وجه قلب الياء فيه واوا وظاهر قوله مع استيفائها وتمثيله بحياة انه لا يشترط ان تكون الواو متصلة الذات اذا كانت متاخرة عن الياء فليتامل (قوله بضم النون) فيه نظر لما قلته لقول الشافية وبعض شروحه وانها عن المنكر مبالغة فانه ظاهر في انه يفتح النون كضرب مبالغة ضارب فليتامل (قوله بكسر العين) قال اللطوشى انما قيل بقوله بكسر العين حتى يأتي جمل الاسم على الفعل في ذلك اه وهو ما اخوذ من كلام اللطواني فانه قال قال انما قيل بكسر عينه على فعل بكسر العين لان ماضيه اذا كان كذلك قلبت فيسه الواو ياء ويحمل عليه اسم المفعول اه وأشار الشارح اليه بقوله لا ياء جلا للاسم على الفعل (قوله) فانه اذ ذاك واجب الخ) الظاهر ان ضميره عائد على اللام و ينظر هل يجوز عوده على الفعل

النراءة وحكي ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكي بعضهم اطرا ده على لغة (ونوع صحيح مع استيفائها) أي الشروط (فحوضيون) بفتح الصاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهري (وأبوم) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنه أفعل لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم أبوم أي كثير الشدة (وعوى) بفتح الواو (الكلب عوية) نبع (ورجاء) بالجم والممد (ابن حيوة) بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث (ونوع) أبدل فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها (على عكس القاعدة نحو) عوى الكلب (عوة) والقياس عية (ونزه) بضم النون والهاء وتشديد الواو (عن المنكر) والقياس نهى لان أصله نهوى لانه فعول من النهى (واطر في تصغير ما يكسر على مفاعل) من محرك الواو (نحو جدول) وجداول (واسود) اسما (للحمة) وأسود (الاعلال والتصحيح) فاعل اطرد فقول في تصغير جدول وأسود جدول وأسود بالتصحيح وجديل وأسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس وأما التصحيح فلانك أجريت هذه الياء مجرى ألف جدول وأسود لان كل واحد من ياء التصغير وألف التكسير جى به المعنى فلو كان أسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على أسود وقاله الشارح واحترزنا بقولنا من محرك الواو من نحو عجز وعمود فاتهم ما وان كسر على مفاعل فالاعلال واجب في مصغرها تقول عجز وعمود ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لغير وضها قاله ابن اياز المسئلة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذي ماضيه على فعل بكسر العين) سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول (بحور ضيه فهو مرضى) الثاني نحو (قوى على زيد فهو مقوى) والاصل فيهما مرضو ومقوو وبواو ين بعد العين أو لمما واو مفعول وثانيهما لانه قلبت لامهما ياء جلا للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذا حرف الذي قبل الاخر مكسور فصار امر ضويا ومقوو يا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا (وشذقراء بعضهم) راضية (مرضوة) بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا (فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو) والاصل مغزو ومدعو وبواو ين واو مفعول ولام الكامة فادغمت الاولي في الثانية لاجتماع المثليين (والاعلال شاذ كقوله) وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسى مليكة اتى * (أنا الليث معديا على وعاديا)

فاعل معديا وأصله معدو وهو رس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير اسمها وأنشده المازني معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال والى جوازها ما أشار الناظم بقوله وصحح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تتحرر الاجسودا فالتصحيح جلا على فعل الفاعل والاعلال جلا على فعل المفعول والتصحيح أولى لان الحمل على فعل الفاعل أولى المسئلة (التاسعة أن تكون) الواو (لام فعول) بضم الفاء (جمع نحو عصا وعصى وقفاوقى

الشافية و ينظر ما وجه قلب الياء فيه واوا وظاهر قوله مع استيفائها وتمثيله بحياة انه لا يشترط ان تكون الواو متصلة الذات اذا كانت متاخرة عن الياء فليتامل (قوله بضم النون) فيه نظر لما قلته لقول الشافية وبعض شروحه وانها عن المنكر مبالغة فانه ظاهر في انه يفتح النون كضرب مبالغة ضارب فليتامل (قوله بكسر العين) قال اللطوشى انما قيل بقوله بكسر العين حتى يأتي جمل الاسم على الفعل في ذلك اه وهو ما اخوذ من كلام اللطواني فانه قال قال انما قيل بكسر عينه على فعل بكسر العين لان ماضيه اذا كان كذلك قلبت فيسه الواو ياء ويحمل عليه اسم المفعول اه وأشار الشارح اليه بقوله لا ياء جلا للاسم على الفعل (قوله) فانه اذ ذاك واجب الخ) الظاهر ان ضميره عائد على اللام و ينظر هل يجوز عوده على الفعل

أولا وعلى الاولي فكان الظاهر ان يقول قبله (قوله فان كانت عين الفعل الخ) قال اللطواني ان قلت فهل قلب الشيء على انما زال اللحم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مقاو كغزو ومقلى كرمى قلت في الصحاح انك تقول قلبت اللحم والسويق فهو مقلى وقاونه فهو مقاول لغة (قوله وقفاوقى) فيه احدى الجوع الستة التي جمعها ابن مالك في قوله جمع القفاوقى اقفاء واقفية * مع القفى قفين واختمن بقفى و ينظر ضبط كل جمع منها والقفاوراء العنق كالقافية ويذكر وقد عد

(قوله قالوا أبو) وأنشد القناني يمدح الكسائي أبي الذم أخلاق الكسائي وانتتمت * به المجد أخلاق الأبو السوابق (قوله عن الشيخ عتيا) قال اللقاني لعنه عسى الشيخ عسيف في شرح الشافية للحاربردي وعسى الشيخ ٣٨٣ يعسوعسيا إذا كبره إلى اه ولا يخفى

ودلوو دلي) والاصل عصوو وقغوو ودلوو فاستنقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبو الواو الاخيرة ياء ثم
أعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء لتصحح (والتصحیح شاذة قالوا أبو وأخو) جمع عين لاب
وأخ حكاها ابن الاعرابي (ونحو) بحاء مهملة (جمع النحو وهو الجهة) حتى سيديه عن بعض العرب
انكم لتنظرون في نحو كثيرة (ونحو بالجيم جمع النجو وهو السحاب الذي هراق ماءه وهو) بفتح الموحدة
وسكون الهاء (وهو المصدر) جمع (هو) حكاها أبو حاتم عن أبي زيد والجوع المذكورة مضمومة الاولى
والثاني والاصل فيها أبو ووأخوو ونحوو ونجوو وهو واوين أدغمت أولهما في الثانية (فان كان
فعل مفردا وجب التصحيح نحو وعوا عتوا كبير الا يريدون علوا في الارض وتقول نأ المال نحو اذا
زاد (وسمازيد سموا) اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفرقة مضمومة الاولى والثاني والاصل فيها عتوو
وعلوو ونغوو وسوو واوين أدغمت أولهما في الثانية (وقد تعل) بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال
الاولى كاعلال طي (نحو عتيا الشيخ عتيا) اذا كبر (وقسا قلبه عتيا) والذي في النظم يقتضي التسوية بين

الجمع والمفرد فانه قال كذلك ذوا جهين جال المفعول من * ذى الواو لام جمع أو فرد يعين
الآن الاعلال في الجمع أولى ثقله والتصحیح في المفرد أولى لثقله المسئلة (العاشرة أن تكون) الواو
(عين الفعل) بضم الفاء وتشديد العين حال كونه (جمع صحيح اللام كصيم) جمع صائم (ونيم) جمع نائم
وعينها واو وأصلها صوم ونوم فاجتمع واوان وضمة فكانت اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع
فعدل الى التخفيف بقلب الواو من ياءين لان الياءين أخف من الواو من (والاكثر فيه التصحيح) على
الاصل (تقول صوم ونوم) والتكثير الشائع الاعلال واليه يشير قول النظم * وشاع نحو نيم في نوم *
(ويجب) التصحيح (ان اعتلت اللام لثلاثي الالان) اعلال العين واعلال اللام (وذلك كشوى
وغوى) باعجام أولهما وضمة وتشديد ثانيهما (جمعي شاو وعاو) اسمى فاعل من شوى وشوى وغوى
يعوى والافصح في الماضي فتح الواو لا كسرهما وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوى وغوى
فاعلت اللام بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بحذفها الالتقاء الساكنين فلوأعلت العين بقلبها
ياء لتوالي على الكامة اعلالان وذلك مستكره عندهم (أو فصلت من العين) عطف على قوله اعتلت
أى ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف (نحو صوام ونوام لبعدها) أى العين (حينئذ)
ي حين اذ فصلت بالف (من الطرف وشذوقه) وهو أبو النجم السكلاي

الأطرقتنامية ابنة منذر * (فأرق النيام الاكلامها)
والقياس النوام بالتصحیح واليه أشار الناظم بقوله * ونحو نيام شذوقه نى * أى روى
* (فصل * في ابدال الواو من أختيها لالف والياء أما ابدالها من الالف في مسئلة واحدة وهى أن ينضم
ما قبلها) سواء أ كانت في فعل أم اسم فالاول (نحو يبيع وضروب) مبنيين للمفعول وأصلها ما قبل الياء
للمفعول يبيع وضارب فاما بنيتهما للمفعول ضمت أو لهما فتعذرا بقاء الالف بعد ضم لان الالف لا يكون
ما قبلها الامتداد فقلبت الالف واو المجانسة حركة ما قبلها (وفي التنزيل ما وروى عنهما) والثاني نحو
ضوب ب مصغر ضارب ان لم تكن الالف ثمانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو السن فانها حينئذ ترجع الى
أصلها وهو الياء فتقول نيب (واما ابدالها) أى الواو (من الياء في أربع مسائل احدها ان تكون) الياء
(ساكنة مفردة) عن مثلها (في غير جمع) سواء كانت في اسم أو فعل فالاول (نحو موقن ومومر) أصلها
ميقن وميسر اسمى فاعل من اليقين واليسير أبدلت الياء فيهما واو لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو

ما فيه اذما ذكره في شرح
الشافية لا ينافي ان عتيا
بالتاء المنة كذلك كيف
وفي التنزيل وقد بانغت
من الكبر عتيا (قوله
وهو المصدر) قال اللقاني
الهموى بالياء الموحدة
البيت المتقدم امام البيت
وقال الدنوشري في قول
الشارح وهو المصدر فيه
نظر فقد يفهم من كلام
القاموس أن ذلك لم
يستعمل مصدر او ان كان
ذلك لا يدل على عدم
وجوده وعبارته القاموس
الهموى البيت المتقدم امام
البيت وتوكتاس واسع
للثور والجمع أيها وهو
وهي والواسع من الارض
ومن كل شئ وجوف
الصدر أو فرجة ما بين
الثدين والنحر ومقبل
الولد بين الوركين من
الحامل والجمع ابها وابه
وبى ووبى والباهى
من البيوت الخالي المعطل
وابها فبى كعلم واليبى
روى عن مروة واليهاء
الحسن والفعل هو كمر و
يرضى ودعا وسعى وويص
رغوة اللبن وباهيته
فهوته غابته بالحسن
وأبى الاناء فرغوه والخيل
عظاها عن الغزو والرجل

حسن وجهه ووبى البيت تهمة وسعه وعمله وبترا بهية واسعة القموت باهاواتها ووبية كسمية
تابعية اه عبارة القاموس (قوله ساكنة مفردة في غير جمع) لا بد ان ينضم الى ذلك بعد ضمة

(قوله لأن حيفض) كان صوابه لأن حيفض بالالف (قوله وتجمع على عيط وعوط) مشكل على قوله ويحذف في هذه المسئلة قلب الضمة كسرة (قوله وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة) اطلاق الاعلال على ذلك مجاز وحقيقة لاعلال كما في الشافية وغيرها تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب أو الحذف ٣٨٤ أو الاسكان (قوله ولك ان تقول الخ) يقال عليه ان قلب الواو ياء في غزبان كظربان لوقوعها

بعد كسرة كما تقدم في المتن والالف والنون لا يضعفان عن التاء فان التاء كما تقدم يجب معها قلب الياء واوا كما اذا بنيت من الرمي مثل مقدرة فانك تقول حرموة بقلب الياء واوا أيضا فان الالف والنون حرفان موجودان حاسبا بعد من الطرف فالواو المضموم ما قبلها في الحسول وفي الطرف وقد يقال ان الالف والنون لا يكونان اضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف كما قال المرادي وكما منعت التاء من الطرف تمنع الالف والنون منه وما اعطاء ما قبل الالف والنون في غزبان حكم ما وقع آخر الحضا فليس فيه دليل لان قلب الواو ياء بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفا كقيام وصيام واما رمو كعضوفه هي آخر حقيقي فتأمل (قوله نحو تقوى) ومثل تقوى يقوى من ابقيت عليه أي رحمة وقد يقال بقيا بضم اوله وبقيا بفتحها وبالياء قلبت ياؤه واوا في المفتوح وانما لم يراع الضم في تقوى لغلته فيه وكثرته في طعيا وقال الدوشري تقوى أصله وقيا قلبت واؤه تاء كما في تراب ثم ياؤه واوا فصار تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتانيث وفي الكشاف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالتنوين يجعل الالف للالحاق بجمع كسترى واقول يلزم في تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو تاء اوله وقلب لامه واوا وهم يتجزون من اجتماع اعلالين في السكامة لكن ذلك موجود في كثير من الكلمات

يوقن ويوسر (ويجب سلامتها) من الابدال (ان تحركت) لانها تعاصت بالحر كفتن الابدال (فحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو أشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ الابل فتهم في الارض ولا ترعى (أو ادغمت) الياء في مثلها (كحيفض) جمع حافض فلا تبدل الياء فيه واوالان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ساكتين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحرف كفتيه والمدغم كالتحرك واذا كان كذلك لم تسلط الحركه على قباها واوا وهذا المثال خارج أيضا بقوله في غير جمع لان حيفض جمع والمثال الجيد ان يبنى من البيع مثل حاض فتقول يباع ولا يعمل لما ذكرنا (أو كانت) الياء المفردة (في جمع ويجب في هذه) المسئلة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع (كسرة) لثقل الضمة والياء والجمع وذلك (كهم) جمع أهيم وهيماء (وييض) جمع أبيض وبيضاء (في جمع أفعل وفعلاء) وغيرهما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل ويزل والعائط غملمة من الناقة التي لا تحمل وتجمع على عيط وعوط المسئلة (الثانية أن تقع) الياء (بعضمة وهي اسلام فعل كنه والرجل وقضو) بفتح أو لهما وضم نائم ما اذا تعجبت من عقله وقضائه (بمعنى ما أتاه أي ما أعقبه) والنهية العقل (وما أقضاه) أي أحكمه والقضاء الحكم الاصل فهي وقضى من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة (أولام اسم مختوم بياء) للتانيث (بنيت السكامة عليها) من أول الامر ولم يسبق لها حذف (كأن يبنى من الرمي) اسما مختوما بالتاء (مثل مقدرة) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال (فانك تقول حرموة) بالواو والاصل حرمية ابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة (بخلاف) ما اذا دخلت التاء بعد بناء السكامة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتحو تواتي تواتية فان أصله قبل دخول التاء تواتيا بالضم) للنون لانه من باب التفاعل فان تواتي تواتيا (كتكاسل تكاسلا) بضم السين (فابدلت ضمته) أي ضمة النون (كسرة لتسلم الياء من القلب) واوا (ثم طرأت التاء لاقادة الوحدة) بعد الاعلال (وبقي الاعلال) وهو ابدال الضمة كسرة (بحاله) على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى أصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع اسم معرب في آخره واوقبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها (أولام اسم مختوم بالالف والنون) الرائدتين (كأن يبنى من الرمي) اسما (على وزن سبعان) بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة (اسم الموضع الذي يقول فيه) بخلاف (ابن أجر) بل تميم بن مقبل على الصحيح

(ألا يادار الحى بالسبعان) * أمل عليها بالبلا الملوآن

وهما الليل والنهار (فانك تقول رموان) بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك ان تقول اذا بنى من الغزوة مثل ظربان فانه يقال غزبان فتعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخر الحضا كرضي ومقتضى هذا ان لا يقال في مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز ان تقول في مثال عضد من الرمي رموان لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واوا لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم فلذا يجب ان يقال رميان باعلال الحركه دون الحرف قاله الموضع في الحواشي المسئلة (الثالثة أن تكون) الياء (لما الفعل بفتح القاء اسما لاصفة نحو تقوى وشروى) بالسين المعجمة بمعنى

لم يراع الضم في تقوى لغلته فيه وكثرته في طعيا وقال الدوشري تقوى أصله وقيا قلبت واؤه تاء كما في تراب ثم ياؤه واوا فصار تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتانيث وفي الكشاف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالتنوين يجعل الالف للالحاق بجمع كسترى واقول يلزم في تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو تاء اوله وقلب لامه واوا وهم يتجزون من اجتماع اعلالين في السكامة لكن ذلك موجود في كثير من الكلمات

(قوله حكاه ابن جنى الخ) أي كون شروى بمعنى مثل وأما كون شرواه بمعنى مثله فهو مشهور مدكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جنى بعد أن قال الشروى هو المثل وقال بعضهم شرواه وشرويه وهذا غريب (قوله وريا) قد يقال لاشدوذ في ريبان قلب ياءها واو أو يستلزم قلبها ياء عملا بقاعدة أخرى وهي أنه إذا اجتمعت الياء والواو سبقت أحدهما بالساكن قلبت الواو ياء الخ فقلبها واو أي تؤدي إلى قلب الواو ياء عملا بما ذكره فعدم قلب الياء والواو المانع وهو ما ذكره فلا يرد ريبا نقضاً على ٣٨٥ هذا وهذا كله في ريباء اسم الراءحة وأما

ريبان الري ضد صديا
 فعدم القلب فيها واضح
 لكونها صفة وسعيها
 باعجام أوله وإهماله اسم
 لني وقيل باعجام أوله اسم
 لموضع وقال الدنوشري
 ينظر هل ريبا وطفيا ياء كتب
 يباء في آخره كما هو القاعدة
 في الالف المحاورة للثلاثة
 أو يكتب بالالف لاجل الياء
 التي قبلها فإذا كتبت ياء
 يجتمع يا آن في جر ذلك
 والظاهر الثاني كالذي
 والعا او نظير ذلك ما قال
 بعضهم أيضا ان الحيا
 بالقصر وهو المطر والخصب
 يكتب بالالف وان كان
 أصلها ياء كراهة اجتماع
 ياءين ولولا ذلك لكتب
 بالياء وتشديده حيبان وجمعه
 أحياء والحاصل كما قال
 ابن الحاجب في شافيته
 وغيره ان الالف المتجاوزة
 ثلاثة أحرف تكتب ياء
 الا اذا كان ما قبلها ياء فأنها
 تكتب ألفا كالذي لا في
 نحو يحيى وربي علمين
 فإنه يكتب بالياء ولو كان
 ما قبلها ياء فقامل (قوله

المثل يقال لك شرواه وشرويه أي مثله حكاه ابن جنى في شرح غريب تصريف البازلي (وقتيوى) بالفاء
 والمنشاء القوقانية والاصل تقيوا وشريا وقتيا لانها من تقيت وشريت وقتيت أبدلت الياء فيهن واو افرقا
 بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه أخف من الصفة فكان أجل الثقل (قال الناظم) في شرح
 الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وشدسعييا) اسما (لمكان) بعينه (وريا) اسما للراءحة (وطغيا) اسما
 (لولد البقرة الوحشية انتهى) كلامه ما في الشرحين المذكورين وفيه نظر (فاما الاول) وهو سعييا من السعي
 (فيحتمل انه منقول من صفة كغزيا وصديا مؤنثي خزيان وصدبان) واستحب التصحيح بعد جعل اسما
 كما أوله الفارسي (وأما الثاني) وهو ريبان من الري (فقال النخونون) سيبويه وغيره ريبا (صفة تأت عليها
 الاسمية) وليس بشاذ (والاصل راءحة ريبا أي مملوءة طيبيا وأما الثالث) وهو طغيا من الطغيان (فالاكثر
 فيه ضم الطاء فاعلمهم استصحبوا التصحيح حتى فتحوا للتخفيف) كذا تعقبوه وتبعهم الموضوع ثم قال في
 الحواشي وظهر لي بعد ان مراده شذوذ الاستعمال فاني قرأت بخطه في حاشيته هنا ابدال الواو من الياء لاما
 لتعالي لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل اه وطغيا باعجام الغين ورواه ضبطه مختلفة
 فقال الاصمعي يروي بضم الطاء على مثال حبلتي وقال أحمد بن يحيى يفتح الطاء على مثال سكري وقال أبو
 عبيدة يفتح الطاء والتنوين قائد ابن السيد المسئلة (الرابعة ان تكون) الياء المضموم ما قبلها (عينا لتعالي
 بالضم) في الفاء (اسما كطوي) بمعنى طيبيا (مصدر الطاب) يطيب (أو اسما للجنة) بالجيم ومنه شجرة
 طوي (أو صفة جارية بحري الاسماء) في عدم جريانها على موصوف وايلانها العوامل (وهي فعلى أفعال
 كالطوي والكوسي والنحوري) بالحاء المعجمة والراء المهملة (مؤنثات أطيبي وأكيس وأخير) أسماء
 تفضيل جارية بحري الاسماء الجامدة (والذي يدل على انها جارية بحري الاسماء) الجامدة (ان أفعال
 التفضيل يجمع على أفاعل فيقال) في جمع الأفاضل والا كبر (الأفاضل والا كبر كما يقال في جمع أفكل)
 وهو اسم جامد للعدة (أفاكل) والاصل الطيبي والكيسي والنحيري بضم أولها أبدلت الياء واو الساكنة
 وانضمام ما قبلها (فان كانت فعلى) بالضم (صفة محضة) أي جارية على موصوف (وجب قلب ضمته
 كسرة) لتسلم الياء من القلب واو افرقا بين الصفة والاسم (ولم يسمع من ذلك الا) كلمتان (قسمة ضيزي)
 بالضاد والزاى المعجمتين (أي جائرة) بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازر حقه يضيزه اذا نجسه حقه
 وجار عليه فيه (ومشبة) بكسر الميم (حيكي) بالحاء المهملة (أي يتحرك فيها المنكبان) يقال حاك في
 مشيه اذا حرك منكبيه وأصلها ضيزي وحيكي بضم أولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد
 قولهم في جمع أبيض بيض (هذا كلام النحويين وقال الناظم) في النظم

وان يكن عينا لتعالي وصفا * فذلك بالوجهين عنهم يلقي
 (و) قال (ابنه) في شرحه (يجوز في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الياء واو وان تبدل الضمة
 كسرة فتسلم الياء) من القلب (فتقول الطوي والطبي والكوسي والكيسي والضوق والضيق) ترديدا

(٤٩) (تصريح في) وأما الثاني الخ) قال الناصر اللقاني لقائل ان يقول أصلها روي فاعارض قلب اللام
 واو اما تقدم من القاعدة في اجتماع الواو والياء مع سبق أحدهما وتأصله ذاتا وكونا ولو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واو عملا
 بالقاعدة الاولى للزوم الدور اذ يجتمع حينئذ أيضا الياء والواو مع سبق والتاصل المذكورين (قوله ثم قال في الحواشي الخ) فيه نظر أما
 أول فلان سعييا وريا وطغيا هكذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال وأما ثانيا فلان الحاشية المقررة المذكورة فيها نظر لان
 قوله فيها لانتفاء السبب منوع بما سبق في قوله فرقا بين الاسم والصفة فليتامل (قوله في عدم جريانها الخ) ينظر مع قوله

والذي أح (قوله كطوي وكوسى) فيه دلتان كونه صفة لكها كالاسم وطوي قديكون اسما وقد يكون صفة كما سبق
 * (فصل) * (قوله مخفي جبال وتوأم) قياس من اعتد بالعارض ان يعلى في نحو جبال الان ابن جنى قال في المذهب سألت أبا علي
 فقالت له من أخرى غير اللازم بحرى اللازم فقال في الآخر لجر أي جوزه ان يقول في جيثل جبل و جبال فقال لا وأما إلى أن التلب أقوى
 من حكم الاعتداد بالجر كفة في لجر فلا يبلغ في الجواز ذلك (قوله ويقال لهما توأمان) فيه درة قول الخليل التوأم ولدان هـ ما ولا يقال لهما
 توأمان ولكن هذاتوأم وقد اعترض الزركشى على قول المنهاج في كتاب العدد ولا يصح نداء أحد توأمين وقال انه خلاف المشهور واستدل
 بكلام الخليل ورد الجلال السيوطي في التاج والدرية بانه خلاف قول أبي حاتم والقراء وابن قتيبة وغيرهم يقال همتوأمان والتوأم
 أحدهما ولا يقال همتوأم وقال في تثقيف اللسان ويقولون للولدين في بطن واحد توأم والصواب توأمان الواحد توأم اهـ وحينئذ
 فقول الزركشى ان قول الخليل هو المشهور غير صحيح واعلم ان منشأ منع ان يقال توأمان ان التوأم الولدان هـ ما فلا يصح ان يقال توأمان
 ويراد اثنتان لان ذلك مدلول مفرد وهذامردود بان التوأم المولود مع غيره من الاثنان فصاعدا ولا يختص بالاثنتين كما اتى عن القاموس
 فاذا اردت ان تصيب على انهما اثنتان قيل توأمان ووقع في شرح المنهاج لابن حجر عسقلاني في ذلك الكتاب بعد ذلك الموضوع حتى نفي
 توأمين ككلام غير محرر لا بأس بذكره ٣٨٦ وبيان ما فيه ونص كلامه وقوله توأمين يقتضى ان التوأم اسم لكل من المجهتين

وظاهر القاموس بل
 صريحه انه اسم للمجموع
 وان التثنية انما هي لتوأم
 وتوامة وعبارته التوأم
 من جميع الحيوان المولود
 مع غيره في بطن من الاثنان
 فصاعدا ذكرا أو أنثى أو
 ذكر أو أنثى وجمعه توأم
 وتوأم كخال اهـ واعلم
 ان التوأم بلا همزة اسم
 للمجموع الولدين فاكثر في
 بطن واحد من جميع
 الحيوان ويهمز كرجل
 توأم وامرأة توامة
 مفردة وتثنيته توأمان
 فاعتراضه بأنه لا تثنية

بين جملة على مذكرة تارة وبين رعاية الزنة أخرى اهـ ففيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من
 وجهين أحدهما ان الناظم وابنه أجازا في فعلي وصفا وجهين والنحويون جزموا باحدهما فقالوا انقلب
 يا فعلي اسما ووا كطوي وكوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة
 ضري وهشبة حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا أنثى الافعل في باب الاسماء فيكم والهاجك الاسماء في
 اقرار الضمة وقلب الياء واو اذ كرها الناظم في باب الصفات وأجاز في باب الوجهين ونص على ان الوجهين
 مسموعان من العرب وقال الشاوي لم يبيح من هذا مقابلا الافعل في الفعل
 * (فصل في ابدال الالف من أختيها الواو والياء) في الاسماء والافعال (وذلك) (الابدال) (مشروط بعشرة
 شروط) مذكرة في النظم (الاول ان يتحرك) أى الواو والياء واليه الاشارة بقوله يتحرك بك (فلذلك)
 الشرط وهو التحريك (صحتا في القول والبيع) مصدرى قال وباع (لسكونهما) الشرط (الثاني ان
 تكون حركتهما أصلية) وهو المشار اليه بقوله أصل (فلذلك) الشرط وهو اصالته الحركية (صحتا في جبل
 وتوأم) بفتح أو لهما وثانيهما حال كونهما (مخفي جبال) بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتية وفتح
 الهمزة بعدها لام اسما للضبع (وتوأم) بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد مولود معه
 آخر في بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم ينعلا عروض الحركة (و) الشرط (الثالث ان ينفتح ما قبلهما)
 وهو المشار اليه بقوله بعد فتح (ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور) لان الكسرة في الاولين والضمة
 في الثالث لا يجانسان الالف (و) الشرط (الرابع ان تكون الفتحة متصلة) وهو المشار اليه بقوله متصل
 (أى في كليهما) ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر) لان الفتحة في كلمة الواو والياء في كلمة أخرى

لدهم علمت من الفرق بين التوأم بلا همزة والتوأم بالهمزة وان تثنية المتن انما
 هي للمهموز لا غير اهـ وفيه أمور الاول قوله ان عبارة القاموس صريحة في ان التوأم اسم للمجموع ما ممنوع بل هي صريحة في خلافه
 وانه اسم لكل واحد بغيره كونه مع غيره الثاني قوله ان عبارة القاموس صريحة في ان التثنية لتوأم وتوامة عجيب فان القاموس
 لم يتعرض للتثنية في العبارة التي نقلها والقياس ان توأم حيث طرقت تثنية فهي أهم من ان تكون لتوأم وتوامة أو لتوأم وتوامة وامت
 شعري كيف يصح ان يكون تثنية لتوأم وتوامة دون توأم وتوامة وكونه تثنية لذلك أظهر الثالث ما ذكره من الفرق بين المهموز وغيره
 مما ترده القواعد النحوية في باب التثنية فانه ليس المدار على ما قاله في تذييل الاسم الرابع اقتضى كلامه ان غير المهموز أصل كالمهموز
 وليس كذلك كما بين في باب الابدال من الصرف الخامس أوهم كلامه ان غير المهموز يسكون الواو وليس كذلك بل هو بفتح الواو
 لان المهموز خلف بنقل حركته الهمزة الى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له في نقل كلام القاموس خلل باسقاط بعضه وعبارة
 القاموس بعد ما نقله ويقال توأم لذكرة وتوامة للأنثى واذا جمعاهما توأمان وتوأم اهـ وقوله واذا جمعاً أى اجتماعاً وليس المراد اذا
 جمع اصطلاحاً لان توأمين هـ شئ لا جمع وقوله وتوأم ان كان على وزن رخال فشكل لانه جمع اصطلاحى وقد قدمه وان كان
 على وزن شندقم فهو مبني على انه يطلق على الاثنان بخلاف ما مر عن أبي حاتم والقراء ومن تبعهما (قوله متصلة أى في كليهما)
 لولا اقتصر على التفسير لكان أحسن (قوله ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر) لوهل بغير هذين المثالين لكان أحسن

لان الظاهر ان وجود الالف بعد الواو والياء مانع من قلبهما ايضا فلم يتم حصر المنع لما ذكر (قوله ان كانتا عينين) الظاهر انهما اذا كانتا قاعين يكون الحكم كذلك نحو قولهم فلان يتقلب ايضا وما قلناه يكاد ينطق به قول ابن مالك وان سكن كلف اعلال غير اللام وغير اللام يشمل القاء العين (قوله لسكون ما بعدها) لو قال ما بعدها ما هو ما عينان كان أولى والضمير عائد الى العين (قوله لسكون الالف) لو أبدله بقوله لوجود الالف كان أولى (قوله وعلوى وقتوى) اقتصر عليهما لان الظاهر ان الياء المشددة لا يكون قبلها الا الواو والياء (قوله وبكى) هو يياء موحدة وكاف بعدها وفي بعض النسخ وبلا وهو غير مناسب لقول الشارح من الياءى (قوله اذا وليت غير الالف والياء) كان صوابه ان يقول اذا وليت غير الالف والياء الخ (قوله وأصلهما الخ) فيه نظر والذي في بعض كتب الصرفيين ان قلب الياء والواو العين للسبب المذكور قبل اسناد الفعل الى الواو والياء مائة وسبعمائة الف لا لتغاها ساكنة مع الواو (قوله ولم يثبت لغة) قال شيخ الاسلام بل هو من محاه محوه نحو واو محيا اذا ذهب أثره ٣٨٧ قاله في القاموس (قوله وعود فهو أعور) قد يعمل فعله قال

(و) الشرط (الخامس) ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين) وهو المشار اليه بقوله
 ان حرك التالي وان سكن كف * اعلال غير اللام وهي لا يكف
 اعلاهما ساكن غير الف * أو ياء التشديد فيها فالف
 (ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق) اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والراء في خورنق (و) صحت (اللام في رميا وغزوا) في الافعال (وقتيان وعنوان) في الاسماء لسكون الالف (وعلى وقتوى) لسكون أول ياء النسب لاسم لو أعلوا قبل الالف لاجتماع ساكنان فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزوا فيلتبس المثني بالفرد وأما نحو قتيان وعنوان فحمل عليه وأما نحو على وقتوى فلا تبدل واوه ألقا لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واو اقلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها وجب قلبها الف لكان الانزال في قلب الالف وقلب الالف الى الواو (وأعلت العين في قام وباع) من الافعال (وناب وباب) من الاسماء (لتحرك ما بعدها) أعلت (اللام في غزوا ودعا) من الواوى (ورمى وبكى) من الياءى (اذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة وكذلك) تعل اذا وليت غير الالف والياء المشددة من السواكن كما (في يخشون ويمحون وأصلهما يخشيمون ويمحون فقلبتا) أى الياء فى يخشون والواو فى محون (ألفين) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفنا) أى الالفان (للساكنين) وهما الالف والواو الجماعة وما مثل به من يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك فى شرح الكافية - قول يثبت لغة الا ان يقرأ ابناء للفعول (و) الشرط (السادس) ان لا تكون احدهما (أى الواو والياء) عينا للفعل بكسر العين (الذى الوصف منه على افعال نحو هيف فهو أهيف) من الصفات المحمودة (وعور فهو أعور) من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذى الوصف منه على افعال من نحو خاف فانه وان كان مكسورا العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف (و) الشرط (السابع) ان لا تكون (احدى الواو والياء) عينا لمصدر (هذا الفعل) الذى الوصف منه على افعال (كالهيف) بفتحين وهو ضمور الالف والياء ورفعة المحصر

أعور) قد يعمل فعله قال
 تسائل يا ابن اجمر من تراه
 أعارت عينه أم لم تعارا
 اما على النصب بلم أو
 الاصل تعارن بتون
 التوكيد الخفيفة كما فيهم
 شبهوا المجزوم بالموقوف
 عليه لا فرغى قوله تعارا
 صفة زائدة على التوكيد
 وهو انه لما حرك الراء
 بالفتحة لا رمة التنوين
 رجع بالالف المحذوفة
 لالتقاء الساكنين وشبهه
 العارض بالملازم كقوله
 لهامتنان خطا ما وهو
 يريد خطا مثل رمنا
 واحاز أبو على ان يكون
 ألف تعار التشبية كما قال
 وعن لها حذرة بدرة
 وشقت ما قيم ما من آخر
 فرد اليها ضمير الاثنين
 وان كان ما تقدم مقردا

لان ذكر احدهما كذكر الاخرى لا لتمامها قال الفرزدق فلورضيت (٢) يداى بها * لكان على القدر الخيار
 فهذا كس قوله ما قيم ما وقال وكان فى العينين خب ترنقل * أو سبيل كجئت به فانها ت واعترض على نفسه بان العورانما
 يكون فى إحدى العينين أما اذا عمت الالف العينين فذلك عى وأجاب ما به يكون على حذمة على سدسية قاور محاور قولهم القهران قال وقد
 ذهب ناس فى لا تتخذونى وأمى الهين الى انه من هذا لانه لم يدع للام الألوهية؛ أجاز ان يكون تعار من العور وهو الفساد الذى يحدث
 فى العينين فقوله عارت على حذمانت لاعلى حذورت بدليل قولهم عرتها فهذا على حذشت عينا وشترتها وغاض الماء وغضته وفى
 انه لم تصع العين فى صار كما صحت فى عور بدليل على انه ليس على حذو وانه بناء آخر وحكى سيبويه عور الله عينه ولم يكن القياس ان ينقل
 عور بالهمزة لانه بمنزلة أعور فقد ثبت ان البيت يجوز ان لا يكون على المشدود (قوله من نحو خاف) قال الدوشرى رعا يشكل بنحو
 (٢) قوله فلورضيت الخ هذا الشرط غير مستقيم اوزن ولعل صوابه فلورضيت يداى بها وطابت وبهذا ظهر الشاهد حيث ثنى اليدين
 أولا وأعاد الضمير عليهما فى قوله وطابت مقردا وجر اه

لحي يباين أولاهما مفسورة فانه كخوف فكان القياس قلب أول الياء من ألقا لوجود علة القلب قال ابن قاسم أجد العبادى فان قلت كان القياس قلب الياء الاولى من نحو حى وعى ألقا لتحر كها وانفتح ما قبلها فلم تر كوا ذلك قلت تر كوه جلا على المفتوح نحو هوى المتنوع فيه القلب لتلا اجتماع اعلالان لان لأمه أعلت ووجه الحمل ان المفتوح لانه أخف وأكثر ومعانيه أكثر والمكسور فرغ فالحق بالأصل في عدم الأعلال ٣٨٨ هـ وقوله معانيه أكثر ينظر ما معناه (قواه وخب اعلاله مطلقا)

ليس هذا الاطلاق في مقابلة تفصيل سابق أو لاحق (قوله وهى سمرة الشفتين) الظاهر ان الحوة هى السواد مطلقا ومنه قوله تعالى ففعل به غشاء احوى وأما اللعس واللى فهو سواد الشفتين فايتمل (قوله لان محل التعبير الطرف) لو قال بدله لان الطرف محل التغيير كان أولى (قوله نحو آية) قال المرادى ومثمل آية غاية وأصلها غيبة فأعلت الياء الاولى وصحت الثانية وثانية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يشوى عندها وطاية وهى السطح والدكان أيضا والآية هى الطائفة المخصوصة من القدر أن وتطلق الآية أيضا على الشخص بقول رأيت آية فلان أى شخصه وتطلق الآية على المعجزة (قوله لكونه الخ) قال الدوشرى مراده ان هذا الوجه ليس فيه مما ينكر

(والعور) بفتحين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا * ذا فعل كأغيدوا حولاً وانما لزم تصحيح الفعل المذ كور جلا على افعـل باو افتقته له فى المعنى فى اختصاص كل منهما بالحق والاولان نحو أعور وأحول ووجه المصدر على فعله (و) الشرط (انثامن أن لا تكون الواو عيننا لا فعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى التفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا) بالجيم من المجاورة (واشوروا) بالثمن المعجمة من المشاورة لان حركة التاء فى حكم السكون (فانه فى معنى تجاوروا وتشاوروا) فان لم يبدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك) وهو الدلالة على التفاعل فتعمل (لقرها من الالف) فى المخرج (ولهذا أعلت فى استافوا مع ان معناه تسابقوا) أى تضاربوا بالسيوف لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالأعلال منها والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله وان بين تفاعل من افتعل * والعين واوسلمت ولم تعمل (و) الشرط (التاسع أن لا تكون احدهما) أى الواو والياء (متلوته بحرف يستحق هذا الأعلال) وهو القلب ألقا (فان كانت) احدهما (كذلك) أى متلوته بحرف يستحق هذا الأعلال (صحت) لاولى (وأعلت) الثانية نحو الحيا والهوى والحوى) بالحاء المهملة المفتوحة (مصدر حوى اذا اسود) والأصل فيهن الحى والهوى والحوى ولانه من الحوة وهى سمرة الشفتين فقلبت لامهن ألقا لتحر كها وانفتح ما قبلها فلو قلبت أبعينهن ألقا لعله المذ كورة لتوالى اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع العين فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى للاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المذموم على حرف واحد وهو ممنوع فاقصرنا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين تخصصت بوقوعها حشاوا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان لم تحرفين ذا الأعلال استحق * صح أول * (وربما عكسوا فأعلوا الاولى) صححوا الثانية) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعكس قد يحق * (نحو آية فى اسهل الاقوال) الستة أحدها ان أصلها آية بفتح الياء الاولى كقصبة فالقياس فى اعلالها انة فتصح العين وتعمل اللام لكن عكسوا وشذوا فأعلوا الياء الاولى لتحر كها وانفتح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثانى ان أصلها آية بسكون العين كحية فأعلت بقلب الياء الاولى ألقا ا كتفاء بشرط العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها قاله الفراء وعزى لسيبويه واختاره ابن مالك وقال فى التسهيل انه أسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا اجترأ بشرط العلة واذا كانوا قد دعوا لواعليه فيما لم يجتمع فيه يان نحو طائى وسمع اللهم تغبل قابى وصامتى فقيما اجتمع فيه يان أولى لانه أثقل الثالث ان أصلها آية كضاربة تحذفت العين استئقالاتها والى يابن أولهما مكسور ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية ونظيره فى الحذف بالة الاصل بالة قاله الكسائى وردبانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى قولهم أى الرابع ان أصلها آية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين أنقا وردبانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان أصلها آية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت الياء الاولى أنقا وردبانه انما كان كذلك يجوز فيه الفتح والادغام كحى جى السادس ان أصلها آية كقصبة كالاول الا انه أعلمت الثانية على القياس فصار آية

ويخالف القواعد الا اجترأ المذ كور بخلاف غيره من الواجه المذ كورة قلت ولا يلزم على بقية الاقوال أيضا كحياة الأمر واحد يخالف للقواعد مساوى هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك انه أسهل الوجوه وعلاه بما ذكره وكون غيره مخالفا للقواعد فمن وجه واحد فقط ظاهر من كلام الشارح وغيره (قوله وردبانه كان يلزم الخ) انما خص ما ذكره باى مع ثابته فى آية كضاربه لانه قبل بقاعده اخرى وهى الحذف تخفيفا (قوله وردبانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة) فيه نظر فليتامل ولا نسلم انه كان يجب قلب

الضمّة كسرة (قوله لغير موجب) ريمانيا في قول الشارح سابقا حذف العين استثناء لا التوا الى ياءين أو لهما م كسور فلا يتامل (قوله
والقول الاول وهو ان الخ) مراده القول الاول بالنسبة لثلاثة بعده والافليس أول في كلام الموضع (قوله الساكن أهله ما) فيه نظر فان
الاول منهما فيما نحن في معترك بالكسرة لا ساكن اللهم الا ان يقال كان ينبغي تسكينه لاجل الادغام وهو بعيد فليتامل (قوله
وجه الدلالة من ذلك الخ) عبارة اللقاني أي أصلها كما مر أعقبه زنة متحركة تساكنته فداو الامر بين ابدال الساكنة ألقا من جنس حركة
ما قبلها وهو الاعلال وبين ادغام الميم الاولى في الثانية بعد تنقل كسرتها الى همزة ٣٨٩ الثانية قبلها المستلزم لقلبها ياء فتقدم الادغام
المؤدى الى ما ذكر على

كحياة ونواة ثم قدمت اللام على موطن العين فوزنها فاعلة (فان قلت) قد ادعيت ان القول الاول
أسهل الاقوال (لنا سهل منه) وهو (قول بعضهم انها فعلة كنية فان الاعلال) في الاولى بقلبها ألقا
وهو (حينئذ على القياس) لانها محركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية تمنع لعدم انفتاح ما قبلها (وأما
اذا قيل ان أصلها آيية بفتح الياء الاولى أو آيية بكونها أو آيية) على وزن (فاعلة فانه يلزم) على كل قول
من هذه الثلاثة محذور أما على القول بان أصلها آيية بفتح الياء الاولى (فانه يلزم اعلال) الحرف (الاول
دون الثاني) وهو شاذ كما تقدم (و) أما على القول بان أصلها آيية بسكون الياء الاولى فانه يلزم (اعلال)
الحرف (الساكن) وهو الياء الاولى بقلبها ألقا والقاعدة ان علة القلب مكية من شيئين تحركها وانفتاح
ما قبلها ولم يوجد الا احدهما (و) أما على القول بان أصلها آيية على زنة فاعلة فانه يلزم (حذف العين)
وهي الياء الاولى (لغير موجب) لم حذفها والقول الاول وهو ان أصلها آيية كنية سالم من ذلك (قلت
و يلزم على) هذا القول (الاول) شي آخر وهو (تقديم الاعلال) وهو قلب الياء الاولى ألقا (على الادغام)
وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحريك الياء الاولى وانفتاح ما قبلها
وموجب الادغام وهو اجتماع المثليين الساكن أو لهما وقد قدم فيه الاعلال على الادغام (والمعروف العكس
وهو) تقديم الادغام على الاعلال (بدليل ابدال همزة ياء القا فاعلة) وجه الدلالة من ذلك ان
ابدال همزة ياء انما هو لاجل الادغام لانهما نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها اعني همزة الثانية
قلبت ياء مراعاة تحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدت بالاعلال
لا بدلت همزة الثانية ألقا لوجود شرطه فلما ابدلوا ياء بعد النقل ولم يبدلوا ألقا قبل ذلك علم ان
عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات
الادغام على الاعلال فلا ينقدمو الادغام على الاعلال من باب أولى وفي شرح الشافية للجار بردي وانما
لم يبيح الادغام في باب قوى مع ان أصله قو ولان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان
سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويبدل عليه امتناع التصحيح في رضى وجواز
القلت في حى اه وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في
العين أو في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في
ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين (و) الشرط (العاشر ان لا يكون) احدى
الواو والياء (عين لما آخرة زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون والفاء التانيث والياء اشار الناقم
بقوله وعين ما آخرة قدز يلما * يخص الاسم واجبان يسلم
(فان ذلك صحتا) أي الواو والياء (في نحو الجولان) مصدر جال يجول بالشيء اذا طاف به (والهيمان) مصدر

الاعلال فان قيل يتاقي
مع الاعلال بالقلب ألقا
الادغام فيقال آمة قلت
المراد الادغام مع بقاء
حركة المدغم وذلك لا يتاقي
مع حركة الاعلال اتمت
وهو أظهر من تفسير
الشارح لجعل اللقاني
التقديم بين الاعلال
والادغام نفسه لا بين
الاعلال وما هو من
تعلقات الادغام وفي قول
اللقاني الرائد على كلام
الشارح يتاقي الاعلال
بالقلب ألقا محل نظر لان
الهمزة الثانية متحركة
بالكسر والهمزة المكسورة
تقلب بعد الهمزة
المتحركة ياء مطلقا كما
تقدم نعم جوز ابن الحاجب
فيها التسهيل والتخفيف
وقال المصنف في شرح
الافية انما يجب اعلال
أمة أعروض الحركة لان
الأصل أمة أفعلة كاجرة
فقلبت حركة الميم الاولى

للهمزة الثانية لقصد الادغام ولم يتبدو جود الياء متحركة متفتوحا ما قبلها لان هذه الحركة مسبوقة بالعدم هذه هي العلة وقال
بعضهم واظنه ابن خالويه انما لم يعمل ذلك لانهم لو فعلوا آمة اشبه بآمة الرأس والجواب ما قدمته لك اه ومن خطه نقلت
(قوله وفصل بعضهم الخ) هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال في آمة ليس في العين ولا اللام بل في الفاء وانما
ذكره الشارح لينبه على الاقوال في المسئلة وقال الدونشري هذا القول ارتضاه بعض المشايخ وهو لا يخالف ما ذكره الموضع بخلاف
ما قبله (قوله العاشر ان لا يكون عيننا الخ) ظاهره انه اذا كان لا ما آخرة زيادة الخ تقلب ألقا وليس كذلك على ما اقتضاه قول الشافية
وشروحيها وقد اختلفنا أي الواو والياء في ان ازاو قدمت عيننا على الياء لا ما نحو طوط يت بخلاف العكس وهو تقدم الياء عيننا على الواو

لاما فانه غير واقع ولهذا قالوا او حيوان منقلبة عن ياء لعدم النظر واصوله حيان وقياسه حيان لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن
 بقوه متحر كاليطابق مدلوله في التحرك كالجولان وفي الموتان جلوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا في الحيوان ولا هم لو ادغموا
 فيه لالتبس بثنية حتى لم يكن لما كرهوا ٣٩٠ اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاولى لان التغيير بالاواخر اولي اه من

شرح الشيخ ذكر ياء مع المتن
 وفيه مخالفة لما مضى
 من جهة ان كلام الموضع
 مبني على مذهب سيبويه
 والمازني وكلام شرح
 الشافية مبني على مذهب
 المبرد كما يعلم من كلام
 الشارح الآتي وبعد
 فالمسئلة محتاجة الى
 كشف القناع عن وجهها
 وان شاء الله يتيسر لنا ذلك
 وفيه نظر ايضا من حيث
 انه لا يقتضي ان قلب
 لام حيوان ياء قياس
 وكلام الموضع يخالفه
 * (فصل) *

(قوله ومنافاة الصفة)
 ينظر ذلك ثم نظرنا في آينا
 ان صفة الواو والياء الجهر
 والاستفال وصفة التاء
 الهمس والرخاوة (قوله)
 بانه يجوز ههنا للفرق الخ
 فيه نظر ظاهر قائمه واجب
 على هذا ايضا فليتم
 (قول الشاعر تضايق عنها
 ان توبجها الابري) قديقال
 ان فيه قلبا بان يجعل ان
 توبجها الابري فاعل تضايق
 وضهيره نهارا جعل المواجج
 وبيانه ان المواجج هي التي
 تضايق عن ان تدخلها
 الابري تضايق عن

هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق أو نحوه (والصوري) بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة
 اسم وادقاه الصغاني وقال المرادي اسم ماء وخاله الصحاح والقاموس (والحيدى) بفتح الحاء المهملة
 والياء المثناة التحتانية والادال المهملة المسائل وجار حيدى أى يعدل عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة
 الالف والنون والالف التانيث يعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل (وشد الاعلال في ما هان
 وداران) والاصل هو هان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما كان محتوما
 بالالف ونون الاعلال وان ما هان وداران لاشدو ذفيم ما وان تصحيح الجولان والهيمنان شاذ لان الالف
 والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانقصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في
 زعفران زعفران فبقيا في التصغير ولم يحدقا وقيل لما صحح انزوان والغليان وحرف الهمزة واللام
 محل التغيير صحح العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين اولي بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش
 الى ان تصحيح ما فيه ألف التانيث المقصورة كصوري شاذ لا يقاس عايه لان هذه الالف في آخر الاسم
 لفظا كالف اتصلت بفعل دلالة على التثنية نحو فاعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب
 سيبويه واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان ألف التانيث مختصة بالاسم فهي كالألف والنون في
 الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول أو البيع اسما على وزن حمزى فعلى قول الاخفش
 تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لان تصحيح نحو صوري عنده قياس
 * (فصل في ابدال التاء) المثناة فوق (من الواو والياء) المثناة تحت (اذا كانت الواو والياء فاء للافعال)
 غير مبديتين من همزة (أبدلت) فاء الافعال (تاء) مثناة فوقا تية على اللغة الفصحى (وأدغمت) التاء
 المبجلة (في تاء الافعال) (في ما تصرف منها) أى من صيغة الافعال كالقفل الماضى والمضارع والامر
 واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لا يبينهما من قرب المخرج ومنافاة
 الصفة (نحو اتصل واتعد) أى قبل الوصل والوعد فقاؤه ما واوا ولاهما (من الوصل والوعد) واصلهما
 أو وصل واو تعد قابت الواو تاء مثناة فوقا تية وأدغمت في تاء الافعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب
 الواو ياء مثناة تحتا تية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء أو لم تقلب لم قلبت تاء في هذه اللغة
 فالاولى الاكتفاء باللال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازانى وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء
 تحتا تية لاجوز قلب الياء تحتا تية فوقا تية تيمم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة اه وأجيب بانه يجوز
 ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو
 (واتسر) أصله ايتسر فقاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياءه تاء وأدغمت في تاء الافعال لاهتمامهم بالادغام
 لانه يصير المحرفين كحرف واحد (قال) الاعشى ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة
 (فان تعدنى أتعدك بمثلها) * وسوف ازيد الباقيات القوارضا
 اصل تعدنى واتعدك تو تعدنى وأوتعدك من الوعد ابدلت الواو تاء وأدغمت في التاء والقوارض جمع
 قارضة وهى الكلمة المؤذية (وقال) طرفه بن العبد
 (فان القوافى يتلجن موجا) * تضايق عنها ان توبجها الابري
 اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول ابدلت الواو تاء وأدغمت في التاء والموالج جمع

دخول القوافى وينظر هل يجوز ان يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه احدى التاءين وفاعله ضمير عائد الى
 الموج وان توبجها الابري سقط منه حرف الحذف وهو عن ويكون بدلا منها متعلقات تضايق أو لا يجوز ذلك والابري بكسر الهمزة كقرية
 وقريب وهل يجوز ان توبجها الابري بدلا من ضمير عنها وأنه وان كان مقسرا بمذكر بعده اعتبارا بالحالة أو لا يجوز

(قوله وقول الجوهري الخ) فيه نظر فان الاقدام على تعايظ الجوهري ليس بالهين ٣٩١ فيجوز ان يكون ذلك مذهبا كما ذهب

البغداديون الى ذلك في
اتزروا تمز واتهل واتكل
كما حكاه الشارح عنهم
ولا يقال الجوهري ليس
من ارباب المذاهب لانا
لا نسلم ذلك مع ان الظاهر
يساعده فاقاله الجوهري
وجهه والوجه الثاني ما قاله
الموضح وهو ظاهر والوجه
الثالث ما ذهب اليه
بعضهم وهو قريب مما
ذهب اليه الموضح
* (فصل) *
(قوله لانطباق اللسان
الخ) قال الدوشري هو
مشكل بالنسبة للضاد
والصاد فان الضاد المعجمة
مما يلي الاضراس من
الجانب الايمن والصاد
المهملة مما يلي الاضراس
من الجانب الايسر فلا
ينحصر الصوت فيهما
بين اللسان وما حاذاه من
التحريك الاعلى فليتامل
ثم راجعت بعض الفضلاء
فذكر لي ان الضاد من
حافة اللسان الايمن او
الايسر واما الصاد المهملة
فهي من التنايا وطرف
اللسان (قوله لا يدغم الا
في صغيرى مثله) ربما
اشكل بما قاله المرادى
من قوله والادغام الخ فانه
أدغم في غير مثله اللهم
الا ان يقال ان صغيره
باق مع قلب الثاني (قوله

موجب موضع الولوج وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك أشار الناظم بقوله
* ذواللين فاتا في افعال ابدا * وقد ناهذه اللغة بولنا القصى احترازا من لغة بعض الحجازيين
فاتهم ببذلونها من جنس حر كقما قبلها فيقولون يا تعد يا تسر مو تعدم وتسرا بتعدادا يسار وقيدنا الواو
والياء بقولنا غير مبتدئين من همزة كما في التسهيل احترازا من نحو ائتمن ائتمنا واوتزرو وهو المراد بقوله
(وتقول في افعال من الازار ايتزر) بابدال الهمزة ياء تحتانية (ولا يجوز ابدال) هذه (الياء) التحتانية
(تاء) فوقانية (وانما في التاء لان هذه الياء) التحتانية (بدل من همزة وليست) ياء (أصلية) وقول
من قال اتزر من ايتزر خطأ قاله التفتازاني (وشذو لهم في افعال من الاكل اكل) بتثنية التاء فوقانية
واليه أشار الناظم بقوله * وشذ في ذى الهمزة نحو اتكلا * وجعله في التسهيل قليلا لافعال وقد تبدل وهي
بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم ائتمن وفي الياء قول بعضهم
اتزر اه (وقول الجوهري في اتخذه انه افعال من الاخذ وهم) لانه لو كان من أخذ لوجب ان يقال ايتخذ
بغير ادغام قاله التفتازاني (وانما التاء اصل وهو من تخذ) بمعنى أخذ (كاتبع من تبع) قاله الفارسي
وذهب بعضهم الى ان تخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهي وخذبالواو والياء ليست باصل وعلى هذا يقال
اتخذ كاتعد وحكي عن البغداديين انهم اجازوا ابدال في ذى الهمزة وحكوا من ذلك لغة اظا وهي اتزر
واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزربه كذا في
جميع روايات الموطا وقد تقدم

* (فصل في ابدال الطاء) تبدل وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء وتسمى هذه
الاحرف الاربعة (احرف الاطباق) لانطباق اللسان معها عن التحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين
اللسان وما حاذاه من التحنك الاعلى ولم يقل الحروف المطبقة لان هذه التسمية تجوز فيها لان المطبق انما
هو اللسان والتحنك واما الحرف فهو مطبق عند وائما ابدلت تاء الافتعال اثر المطبق طاء لاستئصال
اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس
والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها
من مخرج التاء والى ذلك أشار الناظم بقوله * طاقا افتعال رداثر مطبق (تقول في افعال من صبرا صطبر)
وأصله اصتبر قلبت التاء طاء (ولا تدغم) الصاد في الطاء (لان الصغيرى) وهو الصاد (لا يدغم الا في)
صغيرى (مثله) لئلا يذهب صغيره قال المرادى واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال
اصطبر والادغام بقلب التاء في الاول فيقال اصبر بصاده شدة قال سيبويه جدتنا هرون ان بعضهم
قرأ ان يصلح امر يدان يضطلحا اه (ومن ضرب اضطرب) والاصل اضطرب ابدلت التاء طاء (ولا
تدغم) الضاد في الطاء (لان الضاد) المعجمة (حرف مستطيل) فادغامه في غيره يفوت استطالة وجاء
قليلا اصباح واضرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا عكس الادغام فعل رعاية
اصغير الصاد واستطالة الضاد (ومن طهر) بالطاء المهملة (اضطهر) والاصل اطهر ابدلت التاء طاء
(ثم يجب الادغام لاجتماع المتلين) وهو ما الطان (في كلمة) واحدة (وأولهما ساكن) ولا مانع من
الادغام (ومن ظلم) بالمعجمة (اظلم) بمعجمة فهملة والاصل اظلم ابدلت التاء طاء (ثم لك ثلاثة أوجه
الاطهار) على الاصل (والادغام مع ابدال الاول) وهو الطاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثاني) على
القياس (ومع عكسه) وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة طاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس
القياس فهذه ثلاثة أوجه (وقد روى بهن قوله) وهو زهير بن أبي سلمى يدح هريم بن سنان المزني
(هو الجواد الذي يعطيك نائله * صفواو يظلم احيانا فيظلم)

على الاصل) مراده به انه أصل بالنسبة للادغام بوجهيه والافه ورفوع بالنسبة الى التاء

(قوله ذات المنطق) قال العيني يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب على المعنى اه وانما كان يظهر الاول ان كان الترخيم هنا على لغة من لا ينتظروا الاقلا رفع في هال لفظا فيكون نعتا تابعا له على لفظه (قوله وكفك المنضب) قال الدوشري ينظر ما اعرب كفك وهل يصح نصبه بالعطف على المنادي او لا يصح ذلك لانه تمنع نحو يا غلامك وان كان يمكن الفرق بان النداء في يا غلامك حقيقي فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف ٣٩٢ كفك فان النداء فيه ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين اه واقول ضبط في

النسخة المصححة كفك
بالجر فهو معطوف على
المنطق أي وذات كفك
والمعنى يرشده اليه وقوله
كفك بالخطاب على حد
قولهم في التوكيد يا عم
كلكم (قوله والبنام
الاصابع الخ) فيه نظر من
حيث ان البنام أطراف
الاصابع لانفس الاصابع
كما قال الشارح ومن
حيث اقتضاه على قوله
حيث لم يتقدم بها باء
موحدة وكان ينبغي أن
يقول حيث لم يتأخر عنها
باء موحدة ويضم اليه
قوله ولم تكن ساكنة
والاصابع جمع أصبع
وفيه عشر لغات جمعها
ابن مالك في قوله تثايب
باء أصبع مع شكل همزة
بغير قيد مع الاصابع
قد نقل

روى في ظلم بتشديد المهملة و يظلم بتشديد المعجمة و يظلم بالاظهار وروى فيه وجه رابع وهو ينظلم على
زنة ينقطع قاله الجيلى والمعنى ان هو ما هو الجواد الذي يعطيك عطائه عفوا أي بسهولة ولا يمن به ولا
يظلم سائله و يظلم احيا نابا البناء للجهول أي يطلب منه في غير موضع الطلاب في ظلم أي فيتحمل ذلك لمن
سأله ولا يرد من استجده في الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجار بردي
* (فصل في ابدال الدال) المهملة (من تاء الاقترال الذي فاقه دال أو ذال أو زاي) لاستئصال محي التاء
بعدها (فنقول في افتعال من دان) يدين ديننا (ادان ثم يدغم) الدال في الدال (لما ذكرنا في اطهر) من
ان اجتماع مثلين في كلمة أو أولهما ساكن بوجوب الادغام (ومن زجر) أي منع (ازدجر) والاصل ازتجر
قلبت التاء دالا (ولا تدغم) الزاي في الدال (لما ذكرنا في اصطبر) من أن حرف الصفة لا يدغم الا في مثله
والادغام بقلب الدال زاي نحو ازجر ضعيف (ومن ذكر) بالمعجمة (اذكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم)
على القياس (وبعضهم يعكس) فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد
المعجمة (وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة) والحاصل ثلاثة أوجه اذكر بلا ادغام واذكر بلذال
المعجمة وقلب المهملة اليها واذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها
* (فصل في ابدال الميم) تبدلت وجوبا من الواو في قم) أصله قومه (بدليل) تكسيرة على (أفواء) والتكسير
برد الاشياء الى أصولها (فحذفوا الهاء) تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو (لكونها من مخرجها
فان أضيف) الى ظاهر او مضمرة (رجع به الى الاصل) وهو الواو (فقبل) فوزيدو (فوك) لان
الاضافة ترد الاشياء الى أصولها (وربما يبقى الابدال) مع الاضافة الى المظهر والمضمر (نحو) قوله صلى
الله عليه وسلم (لخافو قم الصائم) أطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة
* يصبح ظهنا ن وفي البحر فقه * وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر وورد الحديث المتقدم
(و) تبدلت الميم (من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء) الموحدة (سواء كانت في كلمة أو
كلمتين) فالاول (نحو انبعث) أشقاها (و) الثاني (نحو) (من بعثنا) من عرفنا والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وقبل يا قلب ميم النون اذا * كان مسكنا وانما أبدلت الميم من النون قبل الباء لان النون
الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجها مع منافرة لان النون وفتنتها تشبه الباء فاذا وقعت النون
ساكنة قبل الباء قلبت ميم لانها من مخرج الباء وكان النون في الغنة (و) أبدلت الميم من النون (شذوذا
في نحو قوله) وهو رؤبة
يا هال ذات المنطق التمام * (وكفك المنضب البينام)
أراد يا هال فخرهم بحذف التاء لانه علم امرأة وانطق المنطق والتتمام من التهمة وهو تكرير التاء والبنام
الاصابع (وأصله البنان) أبدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها بباء موحدة (وجاء عكس ذلك)
وهو ابدال النون من الميم (في قولهم) في صفة الشعر (أسود قاتن) بالقاف والتاء الفوقانية والنون
(وأصله قاتم) أبدلت الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي
الالف والواو والياء والتاء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والواو وتبدل من ثلاثة أحرف

وقد يراد بالاصابع بعضها
وهي الأنامل مجازا من
إطلاق اسم الكل على
الجزء كما في قوله تعالى
يجعلون أصابعهم في آذانهم
فالمراد ببعضها وهي
الأنامل فيكون مجازا
والقرينة فيه عقلية لان

الذي يجعل في الاذن هو رؤسها الاكلها مع ما فيه من المبالغة حيث أشعر بانهم يدخلون أصابعهم في آذانهم فوق المعتاد وهي
قرار من شدة الصوت والمراد أنامل السبابات لانها المتعارفة في ذلك وانما تذكر استبشاعا لذكرها لانها من السبب فكان اجتماعها في
التعبير أولى كذا في الكشاف وعند صاحب الانصاف انها لا تتعين لانهم في حيرة ودهشة فيقصدهم سد الاذن غير مرجح على ترتيب
بمعان دور بما تصد الاذن حينئذ بالانملة الوسطى لانها أملا للاذن وأوجب للصوت واليه ميل القاضي في تفسيره حيث أطلق الأنامل

﴿ هذاباب نقل حركة المشرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله ﴾ ٣٩٣

(قوله ويجب بعد النقل في المسائل الأربع الخ) قال اللغاني سيحى ان صيغة مفعول من ذوات الياء تثبت الياء فيها بعد النقل لثلاثه لتبس بذوات الواو ويجب ابدال ضمته قبلها كسرة فينتقض بذلك قوله ويجب بعد النقل في المسائل الأربع الخ الا ان يقال انه بعد النقل صار ما فيه حرف العلة يجانس الحركه وفيه نظر (قوله يوجب قلبهما ألفين لتحر كهما واقتراح ما قبلهما) قد يقال تحركهما عارض لا يعمل لاجله كما قالوا في تباون (قوله لانهم جلاوه الخ) قد يقال الموازن لاسم التفضيل انما هو ما فعل واما ان فعل به فليس موازنا له كما هو ظاهر ويجب بان افعل به جعل على ما فعله وان لم يكن موازنا لاسم التفضيل وكان ينبغي للوضع ان يستثنى اسم التفضيل ايضا مع ما استثناه (قوله او كان معتل اللام الخ) هو واضح لشموله لنحو احببا وهو باختلاف ظاهر تعليل الشارح فانه قد يخرج ذلك لانه لو نقل لم يجتمع اعلان وان كان يمكن ان يقال ان عدم

وهي الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والياء تبدل من التاء والذال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

﴿ هذاباب نقل حركة المشرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله ﴾

(وذلك) النقل يقع (في أربع مسائل احدها ان يكون الحرف المعتل عينا للفعل ويجب بعد النقل في المسائل الأربع ان يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركه المنقولة) منه بان كان واوا والحركه المنقولة ضمة أو ياء والحركه المنقولة كسرة (نحو يقول ويبيع أصلهما يقول) بسكون القاف وضم الواو (مثل يقتل ويبيع) بسكون الموحدة وكسر الياء (مثل يضرب) استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فتقلب الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف في الاول والياء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما اجناسان الحركه المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة (و) يجب (ان تقابه) أى الحرف المعتل (حرفا يناسب تلك الحركه ان لم يجانسها) أى الحركه المنقولة من المعتل (نحو يخاف) مضارع خاف (ويخيف) مضارع أخاف (أصلهما يخوف) بسكون الخاء وفتح الواو (كيزه) بفتح الهاء (ويخوف) بسكون الخاء وكسر الواو (كيكرم) نقلت حركة الواو وهي الفتحه في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء فانقلبت الواو في الاول ألقا التحرك كما في الاصل وانفتح ما قبلها الا ان وانقلبت في الثاني ما لسكونها وانكسار ما قبلها الا ان الواو لا تجانس الفتحه ولا الكسرة والى ذلك أشار الناظم بقوله ﴿ لسأ كن صرح انقل التجريد من ذى لين أت عين فعل (ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع) وطاوع (وعوق و بين) بتشديد الواو والياء ما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركه وما نحو عوق و بين فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحر كهما وانفتح ما قبلهما في ساكنان فان حذف الاول قلت عوق و بين وان حذفت الثاني قلت عاق و بان فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لسأ كن صح (أو كان فعل تعجب نحو ما أبيضه وأبين به) في الياء (وما أقومه وأقوم به) في الواو لانهم جلاوه في التصحيح على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال أبين من غيره وأقوم منه (أو) كان (مضغعا نحو أبيض وأسود) بتشديد الضاد والذال فلا يعمل لثلاثه يلتبس مثال بمثال لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى الياء قبلها لانتقلت الياء الى صير أبيض ثم تحذف الهمزة لسكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها التحرك ما بعدها فيصير أبيض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السرد (أو) كان (معتل اللام نحو أهوى وأحيا) فلا يعمل لثلاثه الى اعلان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة أشار الناظم بقوله

ما لم يكن فعل تعجب ولا كايض او أهوى بلام عللا

(المشبه الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه فالاول) وهو المشبه في الوزن دون الزيادة (مقام) فله مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الاعلال (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا) حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا) الواو ألقا التحرك كما في الاصل وانفتح ما قبلها الا ان (والثاني) وهو المشبه في الزيادة دون الوزن (كان) تبنى من البيع أو من القول اسما على مثال تجلج بكسر التاء) القوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام

(. . تصريح في)

النقل في ذلك بطريق الجهل على احيا وأهوى

(قوله فالاول الخ) قال
 الدنوشري الظاهر ان
 نحو جدول مشابه للمضارع
 في وزنه دون زيادته
 فهو كقام فينظر ماوجه
 اعلاله (قوله فانهما اشبا
 اكرم) صوابه اعلم لان
 اكرم اذا قرئ بصيغة
 المضارع كما هو فرض
 المسئلة كانت همزته
 مضمومة فلا يكون
 موازنا لبيض وأسود
 (قوله وأما شبهه به معنى
 الخ) قال الدنوشري فيه
 نظر ظاهر وكان ينبغي له
 ان يقول فلان كلاهما
 آله للفعل وهو الخياطة
 اه وهو نظر كليل وما
 قاله الشارح موافق لما
 باقى عن سيبويه والتحليل
 (قوله مرادهما انه مقصور)
 خبر ان على حذف العائد
 مجرورا بالياء والتقدير
 مرادهما به (قوله وحصول
 الاستئصال الخ) فيه نظر
 لانه لا يمكن الجمع بين
 الفين حتى يحصل
 الاستئصال بالثانية وانما
 يحصل ذلك بها الواجتماع
 وكان ذلك وجه اسقاط
 الموضوع لذلك فليأمل

(وبهمزة بعد اللام) القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر (فانك تقول) بعد الاعلال (تبيع
 بكسر تين) متواليتين (بعدهما ياء) تحتانية (ساكنة) وأصله تبيع بكسر أواد وسكون ثانيه وكسر ثالثه
 نقلت كسرة الياء التحتانية الى الياء الموحدة (وتقيل كذلك) بكسر تين متواليتين بعدهما ياء تحتانية
 ساكنة (وهذه الياء) الساكنة (منقلبة عن الواو) وأصله تقول بكسر أواد وسكون ثانيه وكسر ثالثه
 فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلت الواو ياء (اسكونها بعد الكسرة) فاعلاله بالنقل والقلب واعلال
 تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقييل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لان في أولهما الياء ولان
 فعلا لا يكسر الاول والثالث من الابذية المختصة بالاسماء (فان أشبهه في الوزن والزيادة معا) وبيانه فيما
 معاوجب التصحيح) ليمتاز عن الفعل (فالاول) وهو المشبه فيهما معا (نحو ابيض وأسود) وصفين
 فانهما أشبهتا اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلال قيل فيهما باض واساد فيلما سان بالفعل ولما كان
 هنام ظنة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما أشبه الفعل في الوزن والزيادة معا مع ذلك دخله
 الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله (وأما نحو يزيد علما فنقول) من الفعلية (الى العلمية بعد
 ان اعل اذ كان فعلا) صار عالانه اعل بعد العلمية ومن ذلك أبان عند من لم يصرفه فان وزنه افعال اعل
 في حال الفعلية ثم سمي به وأما من صرفه فهو وعنده فعال وليس من هذا الباب (والثاني) وهو المبين في
 الوزن والزيادة معا (نحو مخيط) بكسر الميم فانه مبين للفعل في كسر أوله وزيادة الميم (هذا) التوجيه (هو
 الظاهر) ولا التفتان بكسر حرف المضارعة لقلته (وقال الناظم) في شرح السكاكية (وابنه) في شرح
 الخلاصة واللفظ له (وكان حق نحو مخيط ان يعمل لان زيادته) وهى الميم (خاصة بالاسماء وهو مشبه
 لتعلم أى بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه جعل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى اه) أما شبهه به
 لفظا فواضح وأما شبهه به معنى فلان كلاهما يكون آله وصفة مقصودا بها المبالغة كعطر للكثير
 العطر فسوف بينهما في التصحيح (وقد يقال) من حيث البحث (انه لو صرح ما قال) أى الناظم وابنه
 (لزم ان لا يعمل مثال تحلى لانه يكون مشبه التحسب في وزنه) بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة
 (و) في (زيادته) وهى التاء واللازم باطل فاللزوم مثله (ثم) يقال على سبيل التمثل وارحاء العنان (لوسلم
 ان الاعلال كان لازما لذكر) أى الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر
 حرف المضارعة (لم يلزم) العرب (الجميع بل) يلزم (من يكسر حرف المضارعة فقط) دون غيرهم والجواب
 ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط مرادهما انه مقصور منه كما جنح
 اليه التحليل قال سيبويه سأنته بعنى التحليل عن مفعول لاى شىء أتم ولم يجز مجرى الفعل فقال لان مفعلا
 انما هو مفعول لانها في الصيغة سواء قد يعثوران شىء واحد نحو مفتوح ومفتاح ومنسج ومنساج
 ومقول ومقول ثم قال سيبويه وانما أنته لما زعم التحليل من انها مقصورة من مفعول أبدا اه وهذه
 العلة مطردة في لغة الجميع ولا تنقبض على تحلى لانه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرزبل ذهب الى
 تحيجه فاجاز تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومثل فعل في ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم

ومفعل صحيح كالمفعال * (المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال) بكسر الهمزة (أو استفعال نحو اقوام
 واستقوم) فانه يحمل على فعله في الاعلال فتقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفاء التجانس الفتححة
 فيلقى ألفان (ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين) واختلف النحويون في
 المحذوفة (والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف) وحصول الاستئصال بها واليه ذهب التحليل
 وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والقراء الى ان المحذوفة تبدل عين الكلمة (ثم) بعد النقل
 والقلب والحذف (يؤتى بالتاء) الدالة على التأنيت (عوضا) من الالف المحذوفة سواء قبلنا انها الاولى

الساكنة و ألف لينة
وهمزة في آخره بدل من
لام الكلمة التي هي الواو
لوقوعها أثر ألف زائدة
فنهلت فتحة الهمزة
الاولى الى الراء فالتعنت
ساكنة مع الالف اللينة
فحذفت الهمزة التي
سكنت و بقيت الالف
الزائدة والهمزة التي هي
بدل من الياء التي هي
لام الكلمة فعين الكلمة
همزة لا حرف معتل
الهم ان يكون مبنيا
على ان الهمزة حرف
معتل ويعلم بذلك ان
قول الموضع في صدر
المسئلة ان يكون الحرف
المعتل عين الفعل هل مراده
بالفعل ليس خصوص
الفعل الاصطلاحي
فتسجل الاسم اما
بالتعليب واما بتعسيره
فليتأمل (قوله لان العين
كثيرا ما يعرض لها
الحذف الخ) قال
الدنوشري ينتظر ما أمثلة
هذا الكثير اه وقد
استحضرت منه نحو
استحى أصله استعجيا
حذفت عينه أو لانه
فليتظر ونحو اري محذوف
العين (قوله ولان قلب
الضمة الى الكسرة) لو قال
كسرة لكان أحسن وأما
قلب الكسرة فتحة في
نحو يا حسر تافيه من انه ليس بخلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمة كبره وهو من الاول

أو الثانية ولكن المعهود في التاء انها تعوض من الاصول وهذا يقوى ما اختاره الاخفش (فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف) التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله اراء اراء أو أجاها جاجا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة (نحو واقام الصلاة) والاصل واقامة الصلاة فحذفت التاء بسد الاضافة مسدها ونشاكلتها وايتاء الزكاة والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

* وألف الافعال واستعمال

أزل اذا الاعلال والتا الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) تعلى بالنقل والحذف (ويجب بعد النقل في ذوات الواو وحذف احدي الواوين) لالتقاء الساكنين (والصحيح) عند سيبويه (انها الثانية لما ذكرنا) من اثار زائدة وقرينة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا للموضع فحذفها اولى (ويجب أيضا في ذوات الياء المحذف وقلب الضمة كسرة لتلافتها للياء واوا فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو مثال الواو مقول ومصوغ) والاصل مقول ومصوغ غواو بين الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواو وان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر أثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعول وعلى الثاني مقول (و) مثال (اليائي) بياء النسبة (مبيع ومدين) أصلهما مبيعوم ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لتلافتها للياء واوا فالتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لتلافتها بالواوي ومذهب سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف * قلنا لان سلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الامكر ماومونا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي الميم بدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو * فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصل في الهمزة فالحذف هو الاصل كالياء من غازدون التثوين واذا التقي ساكنان والاول حرف محذوف الاول كما في قل وبع وحذف * قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وبنوعهم تصحح اليائي) دون الواوي لان الياء أخف عليهم من الواو (فية ولون مبيعوم وعونخيوط) كما يتولون مضروب وذلك مطرد عندهم (قال) شاعرهم يصف الخيرة * وكانها تقا حقه طيبة * وكان القياس ان يقول مطيبة كبيعة ولكنه أتى به على الاصل (وقال) العباس بن مرداس

قد كان قومك يحسبونك سيدا * (واخال انك سيد معينون)

وكان القياس ان يقول معين وهو من عنيت الرجل بعيني أصدته بالعين فأنا عائن وهو معين على القياس ومعينون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو أسد فتفتحها على القياس بمعنى أظن (وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو سمع ثوب مصوون) من صان يصون ومسك مدووف أي مبالول (وفرس مقوود) من قادي يقود وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما لافعال من الحذف ومن * نقل ففعل به أيضا من

نحو مبيع ومصوون ونذر * تصحيح ذي الواو في ذي الياء اشهر

(هذا باب الحذف)

(وفيه ثلاث مسائل احداها تتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن أفعل فان الهمزة

نحو يا حسر تافيه من انه ليس بخلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمة كبره وهو من الاول

تُحذف في أمثله مضارعه ومثالي وصفه أعني وصفي الفاعل والمفعول) لان حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة أحرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم ثم حلوا بقية أخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه (تقول أكرم وتكرم ويكرم ومكرم) بكسر الراء (ومكرم) بفتحها وأصلها أكرم وتؤكرم وتؤكرم وتؤكرم وتؤكرم وتؤكرم فحذفت الهمزة في الجميع والى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف همز أفعال استمر في * مضارع وبنيتي متصرف

(وشذ قوله) وهو أبو حيان الفقهسي (* فانه أهل لان يؤكرنا *) فأنبت الهمزة واستعمل الأصل المرفوض (المسئلة الثانية متعلق بقاء الفعل) وهي المشار إليها بقوله

فأمر ومضارع من كوعد * احذف وفي كعدة ذلك اطرد

(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واولى الفاعل مفتوح العين) في الماضي مكسور رها في المضارع (فان فاءه تحذف في أمثله المضارع) الاربعة (وفي الامر وفي المصدر الماضي على فعلة بكسر الفاء) وسكون العين

(ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول) في المضارع للغائب (بعد) والأصل يوعده حذفت فاءه وهي الواو استتة الالوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وتوجل على ذى الياء أخواته (وهي

(نعدو تعدو وأعدو) أمره ومصدره الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول (يا زيد عد عدة) وأصل عدو وعد بكسر الواو وسكون العين كما صرح حوايه فحذفت فاءه وحكت عينه بحرف كة فاءه وهي

الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوض من الفاء تاء التأنيت ولذلك لا يكادان يجتمعان والحذف الواو من المضارع ثلاثه شرط واحد هان تكون الياء مفتوحة فلا يحذف من بوعده مضارع

أو عد ثانيها أن تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة أو مضمومة نحو بولد ويؤؤل ثم تحذف وشذيجد بضم الجيم في لغة عامية ويعد ويذر مبنين للمفعول في لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين وشذيع من

وجهين كون ماضيه مكسورا العين وكون مضارعه مفتوحة وحذفت من يطاء ويضع ويقع ويعد لانها في الأصل بكسر العين في المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم

لم تحذف الواو كيوعيد مثل يقطين من وعدو وحذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان أحدهما أن تكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذبحورقة الغضنة وحشة الارض الموحشة والثاني

أن لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقعة المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوهما اللالتياس (وأما الوجهة فاسم) للكان المتوجه اليه فهي (بمعنى الجهة لا) اسم مصدر (للتوجه) قاله المازني والمبرد

والفارسي فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيديو به ونسب الى المازني أيضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ والمسوخ لاثباتها فيه دون غيره

من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله انلا يحفظ وجهه بجهه فلم أقدم مضارعه لم يحذف منه اذ لام واجب لحذفها منه الاجه على مضارعه ولا مضارعه والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه

التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهه ور جمع الشلو بين القول بانه مصدر فقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن أن يقال في جهة انها اسم لكان اذ لا يبقى للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحرف

عافاؤه واو أن ما فاءه بالاحاطة في هذا الحذف الاما شذ من قول بعض العرب يشس مضارع يشس أصله يشس فحذفت الياء عيسر مضارع عيسر أصله عيسر (وقد تترك تاء المصدر) اذا أضيف (شذوذ

كقوله) وهو أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب

ان الخليط أجندوا البين فأنجردوا * (وأخلفوك عدا الامر الذي وعدوا)

قال الفراء أراد عدة الامر فحذفت تاء التأنيت عند الاضافة شذوذ اخر جه خالد بن كلثوم على ان عدا

(قوله مفتوح العين) فيه نظر فان نحو يرث تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسور رها فليتامل (قوله ويدع ويذر مبنين للمفعول في لغة) هي غير فصيحة واللغة الفصيحة اثبات الواو لعدم الموجب لحذفها (قوله كون ماضيه مكسورا العين) فيه نظر فان نحو يرث يرث أصل بما ذكر (قوله انه مصدر) يناق ما قاله انه اسم مصدر (قوله والمصدر الجاري عليه التوجه) كان ينبغي أن يقول والاتجاه وقوله زوائده فيبه نظر اذ المحذوف أحد الجيمين فقط وزيدت فيه التاء

(قوله وينبغي العكس الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد به الاعتراض على أي الفتح أولا اهـ والمبادران مراده الاعتراض (قوله في هممت) قال في الصحاح هممت بالشئ أي بالفتح أهم بضم الهاء إذا أردته (قوله وان كان الفعل المضاعف المكسور العين الخ) قال الدنوشري المضارع والامر الجائز فيهما الوجهان المذكوران يشترط فيهما الجريان ٣٩٧ الوجهين كسر عينهما كما مرح به الشارح

جمع عدوة والعدوة لناحية كأنه أراد نواحي الامر (المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل) وهي المشار إليها بقول النظم ظلت وظلت في ظلت استعملا * وقرن في اقررن وقرن تقلا
 (وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسورا العين وعينه ولا منه من جذس واحذفه يستعمل في حال اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة اوجه تاما ومخذوف العين بعد نقل حرتها الى القاء (ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول) اذا أسندته الى ضمير رفع متحرك (ظالت) بالادغام وقل الادغام لا لتقاء الساكنين (وظلت) بكسر القاء (وظلت) بفتحها وحذف اللام الاولى منها لتعذر الادغام مع اجتماع المثليين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم وقيل المخذوف الثانية لان الثقل انما يحصل عندها اذ ما فتح القاء فلانه لما حذفت اللام مع حرتها بقيت القاء مفتوحة واما الكسر فلانه لما نقل حركه اللام الى القاء بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت القاء مكسورة (وكذلك) تقول (في) ظلمنا وظلمت وظلمنا وظلمت و (ظلمنا) بلا فرق ويقال ظلت أفعل بكسر القاء ظلولا اذا عملت بالهاردون الليل وذكر أبو الفتح ان كسر القاء من ظلت لغة أهل الحجاز وقتها لغة تميم وينبغي العكس فان الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة الحجاز (قال الله تعالى فظلمتم تفكوهون) وظاهر اطلاق الموضوع ان هذا الحذف مظرد في كل فعل مضارع مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وان لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهم اظلمت ومست في ظلمت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحسنت في أحسست ومن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل انه لغة سليم وحكي ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو هيت في همت واطلاق التسهيل شامل للفتوح والمكسور والثلاثي وزيد (وان كان الفعل) المضارع المضاعف المكسور العين (مضارعا أو امر او اتصلا بنون نسوة جازالوجهان الاولان) التمام وحذف العين بدون نقل حرتها الى القاء (نحو يقررن) بالاتمام والفتك (ويقرن) بحذف عينه ونقل حرتها الى القاء (و) نحو (اقررن) بالاتمام والفتك (وقرن) بحذف عينه ونقل حرتها الى القاء وهي القاف (ولا يجوز في نحو قل ان ضلت) بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء (وفي نحو فيظلمان رواكد) بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل مثل صل يصل ويصل قاله في الارشاد (الا الاتمام لان العين مفتوحة وقرأ نافع وعاصم وقرن بالفتح) في القاف أمر من قررت بالمكان أقربه بكسر الماضي وفتح المضارع فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل باحسست (وهو قليل لانه مفتوح ولان المشهور قررت في المكان بالفتح أقرب الكسر وأما عكسه) وهو قررت بالكسر أقرب بالفتح (في قررت عينا) بالكسر (أقر) بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقارو الى ان قرن على قراءة الكسر أمر من الوار يقال وقر يقرفيكون قرن مخذوف القاء مثل عدن وأجاز الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فاجاز في اغضضن أن يقال غضضن واحتج بان فلت المضموم انقل من فلت المكسور وان كان فلت المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم أره منقولا
 اللاتق بالنصر يف وهو ادغام اثنتين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه

حيث قال المكسور العين اذ ليس الكلام في الشاذ كحسب بحسب وانما امة منع الوجه الثالث أعني الحذف بدون نقل لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده فاما ان يتخلص منه بالحذف وفيه اجحاف واما بالكسر الذي هو الاصل في التخلص من الساكنين وهذا مستغنى عنه بالنقل الذي هو أقل مؤنة وقول الشارح بفتح اللام وكسرها متعلق بالكامة من حيث ذاتها وأما صحة التمثيل بها فوفاة على الفتح ويقاس عليه يظلم وما قاله ابن مالك في المضارع المضموم جار في الماضي المضموم وينظر ما مثاله (قوله جازالوجهان الاولان) قال اللقاني أي وامتنع الثالث منهما وهو حذف العين وحرتها انقضاء كل من الامر والمضارع ولاهما ساكنان لزوما فيؤدي الحذف المذكور الى التقاء الساكنين على غير حده (قوله ولان المشهور) قال اللقاني حله ثانية يعني

ان كونه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضى الاستقرار قليل ثم التخفيف بالحذف مع النقل أيضا قليل (قوله من قار يقار) معناه اجتمع يجتمع ومنه القارة وهي الاكثة لاجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل هو واوى أو ياءتى والوقار هو الثبات ذكره المذكور والحذف في ظلمت فصيح لكثرة استعماله بخلاف أمست وأحسنت (هذا باب الادغام)

(قوله رفعت اللسان ووضعك اياه) قال الدشرى الظاهر أن المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف الشفوية والحلقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الادغام وظاهرة اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع في كل ادغام وهو منتقض بادغام في حرفين ليس فيهما الارتفاع فقط أو الوضع فقط الآن يقال الواو في كلامه بمعنى أو فالمدار على الأمرين ولا يصدق التعريف على الادغام في ريبا لأنه لا مدخل للسان في النطق بالياء قال الملا عصام الدين وقوله بعد ادخال أحدهما في الآخر لا يظهر أنه فائدة على أنه مضر وذلك إن بعضهم جعله تعريفاً للادغام فالادغام غير متأخر عنه ويمكن أن يكون على ارادة الارادة بعدد المدعى بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتعبيرهم في هذا المقام بالادخال مجاز إذ نسبت حقيقة الادخال متحققة ولو كان لما خفي الساكن عند المتحرك خفاء الداخل في المدخول فيه عبر عنه بالادخال واطلاقهم الادغام على ادخال حرف في حرف اطلاق لغوي كما في القاموس ونقله عنه الملا عصام الدين في حاشيته على الشافية فقال فالتسمية بالادخال ليست اصطلاحاً بل هي لغة لأنه لما كان ادخال الحرف في الحرف لا يصح على حقيقته فسرته أرباب الاصطلاح بقولهم أن تأتي بحرفين ساكنين متحرك من مخرج واحد من غير فصل كسقا المراد أهل اللغة وأشار إلى ارتكابهم المجازة نقل ببعض تصرف من خط الملا عصام (قوله ٣٩٨ لان الوقف الخ) ايضاحه أن الهاء المذكورة أتت بها الوقف وعلى فرض وصلها بما

والاولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحاً حرف فك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما في الآخر فيجب ادغام أول المثليين الساكن أو وهما المتحرك ثانيهما بشا لثة شروط احدها ان لا يكون أول المثليين هاءسكت فان كان هاءسكت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء معنوي الثبوت وقدروى عن ورش ادغام ما اليه هالك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا تكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بقاء وجب الادغام نحو سأل والثالث أن لا يكون مده في الآخر أو مبدلة من غير هادون لزوم فان كان مده في الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واحد لثا لذهب المبالا ادغام فان لم يكن في آخر وجب الادغام نحو مغز وأصله مغز ووعلى وزن مفعول واعتقر زوال المدة في هذه لقوة الادغام فيه وان كانت مده مبدلة من غير هادون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو أناتا ورياني وقف حمزة ويمتنع ان ألبس نحو قول بالبناء للفعول لانه لو ادغم لا تيسر بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالاً لازماً وجب الادغام نحو أوب أصله أوب بهمزتين مضمومة فسأكنة أبدلت الثانية واو ادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثليين وسكن ثانيهما نحو ظالمت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه و(يجب ادغام أول المثليين المتحركين باحد عشر شرطاً أحدها ان يكونا في كلمة) واحدة اسما كانت أو فعلاً الاول كضرب وطب وحب والثاني (كشدومل وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحب بالضم) فسكن أول المثليين وادغم في الثاني (فان كانا) أى المثلان المتحركان (في كلمتين) بان كان أولهما في آخر كلمة وثانيهما في أول كلمة أخرى (مثل جعل لك كان الادغام جائز الا واجبا) بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام في الهمزتين ردىء والثاني أن لا يلي أولهما ساكن غير لين نحو شهر رمضان

بعدها الوقف عليها تنوى الثبوت وهو فاصل فلا يتأق الادغام كما قال (قوله فلو كانت الهمزة الخ) قال الدشرى ينظر ما وجه منع الادغام وردائه في نحو لم يقرأ أحد وما وجه وجوبه وعدم ردائه في نحو سأل (قوله لثا لذهب المد بالادغام) يفهم منه أن حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر الآن يراد المد اللغوى وهو يذهب بالادغام بلاشك (قوله واعتقر زوال المدة في هذه لقوة الادغام) قد يقال فيه نظر لانه لا يظهر

كون قوة الادغام عليه لا اعتقار زوال المدة في هذه فليتأمل قال ابن الحاجب مع عبارة الشارح الشيخ زكريا والاقى نحو فهذا قالوا وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فان أول المثليين فيه مد ودوى آخوه كلمة فانه يمتنع فيه الادغام محافظة على فضيلة الثابت للحرف الاول قبل انضمام الثاني من كلمة أخرى اليه بخلاف آو او ونصر والانتقاء مد الاول فوجب الادغام وبخلاف نحو مغز وعرى ونحوه تر ووبرى وأصلهما مغز وورموى ومغز ووبرى لان الاول ليس في آخر كلمة وانما وجب الادغام فيها مع أن الادغام أزال المدلان الغرض من المد الادغام فلو لم يدغم لم تقض الغرض ولان ذلك في كلمة واحدة والكلمة موضوعة على الادغام اه ويمكن أن يكون معنى قول الشارح واعتقر زوال المدة الخ ان الادغام مطلوب في الكلمة الواحدة طلباً شديداً وفيه نظر (قوله ورياً) الرقى براء مكسورة وهمزة ساكنة وياء المنظر الحسن (قوله في وقف حمزة) إشارة الى ان حمزة قرأ بالادغام وقع في قوله تعالى هم أحسن أناتا وور بالاعتداد بالعارض أولانه من رويت ألوانهم وولد لهم أى امتلأت وحسنت (قوله نحو أوب) هو مثال أبل من الاوب أصله أوب فقلبت الثانية الهمزتين واو لسكونها بعد ضمهم ادغم وجوباً بالزوم الابدال (قوله فان الادغام في الهمزتين ردىء) مقيداً اذا كانتا في كلمتين فلا يشمل سأل (قوله غير لين) احترز به عن اللين نحو شهر رمضان فانه يدغم حينئذ

فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو الادغام في ذلك وتاولوه على اخفاء الحركة
وأجاز الفراء ادغامه الشرط (الثاني) من الاحد عشر (أن لا يتصدر أولهما) أي المثلين (كما في ددن) بدلين
مهمتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي سكون أول
المثلين والابتداء بالساكن معذر الشرط (الثالث أن لا يتصل أولهما بدغم كجسس) بضم الجيم وفتح
السين المهملة (جمع جاس) فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام أولهما في الثاني لان قبلهما مثلاً آخر
مدغم في أول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقي ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط (الرابع أن لا
يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد) وهو المكان الغليظ المرتفع (ومهدد) عاماً
لأمرأة (أو غيرهما) أي المثلين (كهيال) اذا قال لا اله الا الله (أو كلاهما) أي أحد المثلين وغيره (نحو
اقعسس) أي تأخروا جمع والملحق فيه أحد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير أحد المثلين وهو
المهمزة والنون وكان حقه أن يقول أو كلاهما بالياء عطفاً على خبر كان وهو أحد المثلين ولكنه أتى به
بالالف اما على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقاً أو على ان أحد المثلين اسم كان مؤخر أو الملحق
خبرها مقدماً (فانها) أي قردد ومهدد وهيل واقعسس (ملحقة) بغيرها أما قردد ومهدد فان آخر
دالهما مزيدة للالحاق (بمعفرو) أما هيل فان الياء مزيدة فيه للالحاق بنحو (دحرج) وهي غير أحد
المثلين (و) أما اقعسس فان أحد السينين والمهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو (احرجم) ولا يجوز
ادغام أحد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات لانه يؤدي الى ذهاب مثال الملحق به الشرط (الخامس
والسادس والسابع والثامن أن لا يكونا في اسم ملي فعل بفتحين كطلل) بالطاء المهملة وهو الشاخي
من آثار الديار (ومهدد) بمهملتين وهو كل شيء زاد في شيء (أو) على (فعل) بضمين (كذلل) بالذال
المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة (وجدد) بالجيم (جمع جديد) على (فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كهمم)
جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن (وكل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد
اللام وهي السرة الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية (أو) على
(فعل بضم أوله وفتح ثانيه كدرر) جمع درة وهي اللؤلؤة (وجدد) بالجيم (جمع جدة) بضم الجيم وتشديد
الدال (وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الأنواع السبعة الاخيرة) وهي الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة
المدكورة في الخامس والثامن وما بينهما (يمتنع الادغام) أما الثلاثة الاول فلما تقدم من أن الادغام يفوت
المقابلة في الالحاق وأما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيهاً على فرعية الادغام في
الاسماء وأما الثلاثة الباقية فلانها مخالفة للأفعال في الوزن والادغام فرغ الاظهار فخص بالفعل
لقرعته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدده لا
بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششاء لعظم خلف الاذن فانه موازن بصدده لفعل بضم أوله وفتح ثانيه
فحوصف قاله المرادى وفي الصحاح يخالفه فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلا فادغم ونحو ددان
من الرذفانه موازن بصدده لفعل بضمين نحو ذلل ونحو حبيبة جمع حب فانه موازن بصدده لفعل بكسر
أوله وفتح ثانيه نحو كل ونحو اندججان بفتحين مصدر درج بمعنى حب فانه موازن بصدده لفعل
بفتحين نحو طلل (و) الشروط (الثلاثة الباقية) من الاحد عشر هي (أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة
نحو اخصص أي وا كفف الشرا أصلهما اخصص وا كفف بسكون الآخر ثم نقلت حركة المهمزة) من
أي وهي الفتحة (الى الصاد) من اخصص (وحركة الفاء) من ا كفف بالكسر (لالتقاء الساكنين)
فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها (وان لا يكون المثلان ياءين) تحتانيتين (لازما تحريك ثانيهما نحو حي
وعى ولا تاءين) فوقانيتين (في افعال كاستروا قبيل) من استروا القتل (وفي هذه الصور الثلاث يجوز
الادغام والفتك قال الله تعالى ويحيي من حي عن بينة) بالفتك (ويقرأ ايضا من حي) بالادغام فن ادغم

(قوله ان لا يتصدر أولهما)
قال ابن مالك الا ان يكون
أولهما فاء المضارعة فقد
يدغم بعد مددة أو حركة
نحو لا تيمموا وتكاد تميز
وقال المرادى ويجوز
الادغام أيضا في الفعل
الماضي اذا اجتمع فيه تاءان
والثانية أصلية نحو تتابع
ويؤتى بهمزة الوصل
فيقال اتابع وقد ذكر
هذا الشرط في الكافية
(قوله والابتداء بالساكن
الخ) قد يقال كان يمكن
الادغام ويوجب همزة
الوصل كما في اضرب (قوله
وفي هذه الأنواع السبعة
الخ) قال اللقاني سيأتي
ان أولي التاء من الرائدتين
في أول المضارع يجوز فيها
الفتك والادغام فينبغي
استثناؤها من قوله هذا
وفي هذه الأنواع السبعة
(قوله رددان) ينظر ما
(قوله حبيبة) بالحاء
لا كسورة والياء الموحدة
جمع حب وهو الاناء الذي
يوضع فيه الماء وفي بعض
النسخ بالجيم وفي بعضها
بالحاء المعجمة فليُنظر

(قوله في ثلاث مسائل آخر) قال اللقاني احداها على ما سيجيء الاقرو وهو اخذ الثلاثة المذكورة قبل نحو اخصص أبي واكفف الشرفاء
 ذكر هناك لبيان ان الحركة العارضة لا توجب ادغاماً وهما البيان جواز الوجهين باختلاف باعتبار الحركة وعدمها الا ان الحق ان الحركة
 لم توجب حتماً الا انها اوجبت جواز الوجهين فتأمل (قوله لم يخلق الله الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان ابن حاليوا به من أجل عاماء
 الاسلام وقد ذكر أنه يجوز الادغام في الابتداء وتجنب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالسكون ولا يخلو طاهما من أمرين اما ان يكون استنادا
 فيه الى فهم ذلك من لغة العرب أو استنباط ذلك من عدم ما يتنافيه ويناقضه وعلى كل لا يحسن الرد عليهم ما بمجرد عدم العلم بان الله لم يخلق
 همزة ووصل في أول الفعل المضارع لانهما مثبتان والراد عليهم اناف والمثبت مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا تظن
 بهما انهما اقدم على ما ذهب اليه بمجرد التشهي من غير استناد الى شيء يعتمدان عليه ويستندان اليه لان سوء الظن بالأئمة غير لائق كيف
 وقد نقل اللغات ان ابن مالك ٤٠٠ قال طالعت الصحاح فلم أستقدمه الا ثلاث مسائل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند في ذلك

صريحاً وان ذكره تلويحاً
 قال ابن المصنف ومنهم
 من يدغم ويسكن أو اه
 ويدخل عليه همزة
 وصل فيقول اتجلى اه
 لانهما ثقتان مؤتمنان وقد
 ذكر صاحب القاموس
 في فصل الجيم من باب
 التوزن ما تكلم على
 جيان ومنها امام العربية
 ابن مالك وأبو حيان
 فليتأمل ذلك فإنه مبحث
 شريف ومسلط لطيف
 ثم رأيت شيخنا شيخ
 الاسلام قال ومن خطه
 نقلت ولة ائله ان يقول ان
 أردت لم يخلق الله في أول
 المضارع أصالة فسلم ولا
 يردلان الكلام فيهما هو
 على سبيل العروض أو لم
 يخلفهما مطلقاً ممنوعاً اه

نظر الى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فلت نظر الى ان اجتماع المثلين في باب جيم
 كالعارض الكونه مختصاً بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالباً وكلاهما قصص صريح والفتك
 أكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة فنحولن بحسبي ورأيت محيي المبحر الادغام خلافاً
 للقراء (وتقول استتر واقتل) بالفتك (واذا أردت الادغام نقلت حركة) التاء (الأولى الى القاء) وهي
 السين أو القاف (وأسقطت همزة) أي همزة الوصل (للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت) التاء
 في التاء (فتقول) في الماضي (ستروقتل) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما (و) تقول (في المضارع يستروقتل
 بفتح أولهما) وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره (و) تقول (في المصدر ستاروا وقتالوا بكسر أولهما) وتشديد
 ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عارض فيه وذلك أن نحو ستر يحتمل
 ان يكون على أصله ويحتمل ان يكون أصله استتر ولا يفرق بينهما الا بالمضارع والمصدر فتقول في
 مضارع ستر الذي وزنه فعل يستر بضم أوله لان ماضيه على أربعة أحرف وفي مصدره تـ سـ تـ ر على وزن
 تفعيلاً وفي مضارع الذي أصله استتر يستتر بفتح أوله لان ماضيه على خمسة أحرف وأصله يستتر فنقل
 وأدغم وفي مصدره ستاروا أصله استتاراً فلما أريد الادغام نقلت الحركة وطرحت همزة (ويجوز
 الوجهان) الادغام والفتك (أيضاً في ثلاث مسائل آخر) احداها أولى التاءين (الفوقائيتين) الرائدتين
 في أول المضارع نحو تجلى وتذكر (مضارع تجلى وتذكر) (وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه) في
 شرح الخلاصة (انك اذا أدغمت) التاء الأولى في الثانية (اجتلبت همزة الوصل) ليتوصل بها الى النطق
 بالتاء المسكنة للادغام فتقول في تجلى اتجلى اه (و) فيه نظر فإنه (لم يخلق الله) أحداً من الفصحاء فيما
 نعلم أدخل (همزة ووصل في أول) الفعل (المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون
 الابتداء) قال الحوفي فان وقف ابتدئ بالاظهار ولا يجوز ادخال ألف الوصل عليه لان ألف
 الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وقد ذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز
 ادغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعدم أو حر كتحو ولا يمهوا وتكاد تميز اه كما تقدم (وبذلك قرأ

ولقائل ان يقول التردد المذكور غير واضح كيف والمقام قاص بان المراد ان الله لم يخلقها مطلقاً لان الفرض
 انها عارضة في نحو اتجلى لتعذر الابتداء بالسكون بل الكلام ليس الا في ذلك فليتأمل اه ولا يخفى ما فيه من التطويل بلا طائل ويلزم
 على هذا ان لا يحكم بسهولة أحد من العلماء ولا خطئه والاسان محل النسيان وقد ذكر الشارح ان ابن مالك نفسه ذكر المسئلة على
 الصواب في بعض كتبه فتدبر بالانصاف (قوله أحداً من الفصحاء) قال الدنوشري قصده تبيين مراد الموضع ولو أبقى كلامه على حاله من
 غير زيادة كان صحيحاً لان الله كما يخلق الاجسام يخلق الاعراض التي من جملتها همزة الوصل المذكورة اه وأقول عدم خلق الله
 همزة في أول المضارع كناية عن عدم وجودها وفيما زاده الشارح اخلاصاً بذلك كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله وتكاد
 تميز) قال الدنوشري بمظهر هل هو بادغام الدال في التاء بعد حذف إحدى التاءين فالدال قلبت تاء وهو بابقاء الدال مضمومة وينطق
 بعدها بتاء مسكنة مدغمة في التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بدملة أو حر كته ثم رأيت بعد القراء صرح بما ذكرناه ورأيت شيخنا
 العلامة أحمد بن قاسم العبادي ضبط بالقلم الدال بالضم والتاء بالتشديد فيما ذكر

(قوله وكنتم ممنون) تقرأهم مضمومة بعدها ناسا كنه مدح في مثلها (قوله وحببتهم ٤٠١ الخ) فيه نظرا لما تعارض بالمثل

فيقال التاء الاولى لما
معنى كما ذكر الشارح بقوله
لدلائل التاء على المضارع
ويرجع مذهب سيديويه
والصريين بان الثانية
بها حصل الثقل وبانها
قريبة من الطرف وقد
تكون الثانية لامعنى
لما اصلا كما في مضارع
ترمس بمعنى زمس
فليتأمل (قوله ويحباب
عن اولها الخ) فيه نظر
لانه لا يخرج القرآت
عن اللغات الشاذة فان
الظاهر ان تسكين ياء
الماضي لغة شاذة
لا سيما مع تيسر غيرها
فلا يشك ان ذلك بقراءة
الاعمش والحسن وقوله
قبل ذلك مع انه مفهوم
من الفعل فيه نظر فقد
يدعى ان المراد نوع
خاص منه وهو غير
مفهوم منه ومثله وحيل
بينهم (قوله فاناب غير
المفعول به مع وجوده)
فيه نظر كما يعلم من مراجعة
كلامهم في الكلام على
هذه الآية (قوله واذا
اتصل بالمدغم فيه واو
ج ح الخ) ينبغي الحاق
الالف بما ذكر لو حوود
العله فيها وقوله كذا
قالوا فيه اشارة الى التبري
من التعليل بما ذكر

البري في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم ممنون) والاصل تيمموا وتبرجن وتتمنون بتاءين
أدغمت أولهما في آخرهما (فان أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين وهي الثانية)
وفاق السبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل (لا الاولى) لدلائلها على المضارعة (خلافا للشام)
الضرب وأصحابه من الكوفيين وحببتهم ان الثانية في تتفعل بمعنى كالمطوعة مثلا وحذفها يحل بهذا
المعنى (وذلك جائز في الوصل أيضا قال الله تعالى نار اتلظى) الاصل تلظى فحذفت إحدى التاءين ولو
كان ما ضيا القيل تلظت لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا (ولقد كنتم ممنون)
الاصل تتمنون (وقد يحكى هذا الحذف في النون) الثانية بعد نون المضارعة (ومنه على) القول
(الاطهر قراءة ابن عامر) وعاصم (وكذلك نجى المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون
الياء (أصله تنجى بفتح النون الثانية) وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية
ويضعف انه لا يجوز في مضارع نبات ونقيت ونزلت ونحوهن اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون
الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل الاصل تنجى بسكونها) أي
النون الثانية (فادغمت) في الجيم (كاجاصة واجانة) بتشديد الجيم فيهما والاصل اجاصة واجانة
فادغمت النون في الجيم والاجاصة والاجانة واحدة الا جين وهي بفتح الهمزة وكسرها
قال صاحب الفصيح قصيرة يغسل ويغجن فيها ويقال اجانة كما يقال اجاصة وهي لغة يمانية فيهما
أنكرها الا كثرون قال ابن السكيت (واذغام النون في الجيم لا يكاد يعرف) لان النون عند الجيم تخفى ولا
تدغم (وقيل هو) فعل ماض (من تجابنجو) بتخفيف عينه وهي الجيم (ثم ضعفت عينه) وبنى للمفعول
(وأستند الضمير المصدر) والتقدير نجى هو اى النجاء (و) فيه ضعف من جهات احداها انه (لو كان كذا
لفتحت الياء لانه فعل ماض) مبنى للجهد ولنحو قضى الامر والثانية انا بضمير المصدر مع انه مفهوم من
الفعل والثالثة انا بغير المفعول به مع وجوده قاله في المعنى ويحباب عن اولها بان تسكين الياء المفتوحة
للتخفيف لغة وبها قرأ الاعمش فحسب ولم نجد قرأ الحسن ما بقى من الرباسكون الياء فيهما او صلا وعن
الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة ابي جعفر لي جزى قوما بما
كانوا يكسبون فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التي يجوز
فيها الادغام والفتك (ان تكون الكلمة فعلا مضارعا محزوما) بالسكون (أو فعل أمر) مبتدأ على السكون
فانه يجوز فيه الفتك والادغام (قال الله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيقرأ بالفتك وهو لغة أهل الحجاز
والادغام وهو لغة تميم) اعتدادا بتحريرك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يرد القوم واردا القوم
وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك (وقال الله تعالى واغضض من صوتك) بالفتك (وقال جرير (الشاعر
فغض الطرف انك من نيم) فلا كعبا بلغت ولا كلابا

بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم ويجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه
سمع من عبد القيس اردوا غرض وافر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين واذا اتصل
بالمدغم فيه واوجع نحو رددوا ويا غنطبة نحو رددى أو نون تو كيد نحو رددن ادغم الحجازيون وغيرهم من
العرب كذا قالوه وهالو بان الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات وليس تحريكه بمرض واذا اتصل
بالمدغم هاء فائت بوجوب ضم المدغم فيه نحو رددو ولم يردوه ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائية نحو ردها
ولم يردوها قالوا لان الهاء مخفية لم يعتد بوجوبها فان الدال قبلها الف نحو ردا وحكى الكوفيون
ردها بانضم والكسر وردها بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء

(٥١ تصريح في) اعروض الحركة بعروض هذه العلامات بلاشك ويمكن توجيه التعليل بان كلامنا
زدوا ووردى ووردن وورد اصيغة مخصوصة مستقلة برأسها فلا اعروض للحركة فيها (قوله بالمدغم) لو زاد فيه كما سبق لكان حسبا

(قوله والتزام الخ) قال الدنوشري هو كالمثني من فعل الامر المتقدم على لغة بني تميم اه وكانه لم يقف على كلام اللغائي فانه قال ان قلت
 هل فعل امر عند تميم تلحقها علامات التانيث والتثنية والجمع فالترام الادغام فيها على اصلها في فعل الامر وعند الجبازين اسم فعل
 يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالترام الادغام فيها عند الجبازين ناقص الاصل اذ الكلام في المضارع وفعل الامر
 وليست هلم منهما من أي شيء استثبتت ٤٠٢ قلت لعل قوله والتزام اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو عنده من أفعال الامر

الغائب وغلطوه في تجوز الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده
 وعضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لاسها حركة التقاء الساكنين
 في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وعلاء قول جرير فعض الطرف البيت وأما الضم فقال في التسهيل
 ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد فتح اه وحكي ابن جني الضم أيضا وهو قابل فان لم يتصل بالفعل
 هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطاوعا نحو ودو غرض وفرو وهو لبني أسد
 وناس غيرهم والكسر مطاوعا نحو وردو غرض وفرو هي لغة كعب وغيره والاتباع لحركة الفاء نحو وردو غرض
 وفرو وهذا كثير في كلامهم (والتزام الادغام في هلم لتقلها بالتر كيب) وفي كيفية تركيبها خلاف قال
 جمهور البصريين من كبة من هاء التثنية ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثك أي جمعه وكانه قيل
 أجمع نفسك اليها تخذف ألفها تخفيفا ونظر الى ان أصل لام لم السكون وقال الخليل ر كبا قبل الادغام
 فحذفت الميمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم
 الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء من كبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فحذفت الميمزة بالتقاء
 حركاتها على الساكن قبلها فصارت هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسبب حكاية ابن العليج
 في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه (ومن ثم) أي ومن أجل تقاها
 بالتركيب (الترمو في آخرها الفتح) للتخفيف (ولم يميزوا فيه) أي في آخرها (ما أجازوه في آخر نحو ورد
 وشد من الضم للاتباع) من (الكسر على أصل التقاء الساكنين) لعدم التركيب وحكي الحزمي في
 هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلم لم يضم بل يفتح واختلف فيها
 العرب على لغتين احدهما ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول
 هلم يازيدوهلم يازيدان وهلم يازيدون وهلم ياهندوهلم ياهندان وهلم ياهندات وهي لغة أهل الحجاز وبها
 جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم البناوهي عندهم اسم فعل بمعنى أحضر في المتعدي ويعني
 آتت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضمة مائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم
 وهلموا وهلمى وهلمن بالفتح وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر وذهب بعض النحويين الى ان
 هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لم تجز مجرى رد
 في جواز الضم والكسر والاطهار وأجيب بان التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام أحد
 الجائزين في كلام العرب كثير (ويجب الفتح في أفعل) بكسر العين (في التعجب) باجتماع العرب
 محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء أم لا فالاول (نحو أشدد بياض وجهه المتعجب) الثاني نحو
 (أحبب الى الله بالمحسنين) بالفصل بالجوار والمجرور والاصل أحبب بالمحسنين الى الله (واذا سكن
 الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع) البارز (وجب فلت الادغام في لغة غير بكر بن وائل) لان ما قبل
 الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا (نحو حلت وقل ان ضللت وشددنا أمرهم) والفرق بينه وبين
 نحو ردولم يرد حيث جاز فيه الفتح والادغام ان سكون المضارع المحزوم عارض بزول نزوال الجازم
 والام محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن

في الادغام والتزام حركة
 الفتح فتمامه (قوله واذا
 اتصل بالمدغم هاء غائب)
 مثله اذا اتصل به ساكن
 نحو هلم الرجل فانه يجب
 الفتح أيضا قال المرادي
 واذا اتصل به نون الاناث
 فالقياس هلم من وزعم
 الفراء ان الصواب هلم من
 يفتح الميم وزيادته نون ساكنة
 بعدها ووايه لفتح الميم
 ثم تلغم النون الساكنة
 في نون أيضا وحكي عن أبي
 عمر وانه سمع من العرب
 هلمن يانسوة بكسر الميم
 مشدودة وباء ساكنة
 بعدها قبل نون الاناث
 وحكي عن بعضهم
 هلمن بضم الميم قال
 المرادي الخامس التزم
 المدغمون فتح المدغم
 في هلم هاء غائبة نحو
 ردها ولم يردوا والتزموا
 ضمه قبل هاء غائب نحو
 لم يردوا لان الهاء
 خفية فلم يعتدوا بوجودها
 فكان الدال قدولى
 الالف والواو نحو ردا
 وردوا اه وأشار بقوله قالوا
 الى التبري عن التعليل
 بما ذكر لعدم اتضاحه

كليا في نحو لم يرد لعدم وجود الواو عند عدم الاشباع وان كان يمكن جمعه على المشبع وكان الشارح لم يظن ذلك فقصر العلة وائل
 على هاء الغائبة والالف في قوله فقد وليت الالف فوعدة فاعلام حذف المفعول والالف والواو في قول المرادي قدولى الالف والواو
 فوعدان كذلك (قوله وذهب الخ) ينبغي ان يانظر عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضمة مائر البارزة فيقال هو هذا (قوله والفرق الخ)
 فيه نظر لا مكان ان يعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض أيضا بزول نزوال الضمير المذكور

(قوله نحو لمحت عينه) قال في الجمع بين العباب والمحكم الجمع في العين سلاق يضمنها والتصاق وقيل هو التزاها من وجع وقيل هو لزوق اجفانها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمض وقد لمحت عينه تلحح محابا نظار التضعيف وهو أحد الاخرف التي خرجت على الاصل من هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلا على أولية حالها ومنه مششت الدابة وألل السقاء وأللت اسنانه وصدكت الدابة والادغام لغة في لمحت عينه ولمحت عينه كثرت دموعها وغطت اجفانها اه (قوله أي لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدي بالكتاب متعبداً أولاً ويجوز وهل يجوز الادغام في ألل السقاء ولمحت عينه وما معها أولاً ويجوز قال في الصحاح لسق به ولسق به والتسق به والتسق به وألسقه به غيره ٤٠٣ اه ففهم منه ان لسق كسمع في انه لازم (قوله وهو وسوخ

الخ) لو قال بده وهو وسوخ في الموق فان كان الوسخ الذي في الموق سائلاً فهو عص لكان احسن كما لا يخفى (قوله قاله في الصحاح) الذي في الصحاح والرمض بالتحريك وسوخ يجتمع في الموق فان سال فهو عص وان جد فهو رمض وقد رمحت عينه بالكسر والرجل ارمض (قوله أوفى ضرورة) معطوف على قوله شدوذالاه على نية نزع الخافض والتقدير في شدوذالاه ضرورة فان قلت قوله شدوذالاه صفة لمصدر محذوف أحوال قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير أوفى بذلك في ضرورة ويؤيده ان التصب على نزع الخافض لا يصار اليه مع تيسر غيره وان كان

واثل يقولون ردنا ومدنا وردت وهذه لغة ضعيفة كاتهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتا عابقوا اللفظ على حاله بعد دخوله ما (وقديقك الادغام في غير ذلك شذوذاً نحو لمحت عينه) بحاءين مهملتين أي لصقت بالرمض يفتح الميم وهو وسوخ يجتمع في الموق فان سال فهو عص وان جد فهو رمض قاله في الصحاح (وألل السقاء) أي تغيرت رائحته وضرب البلاد أي كثر ضبابه وديب الانسان أي نبت شعره في جبينه وضكك الفرس أي اصطكت عرقوباً وقطط الشعر أي اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف ابيان الاصل كالقود بالتحكيح (أوفى ضرورة كقوله) وهو أبو النجم العجلى (المجد لله العلي الاجل * الواسع الفضل الوهوب المجزل)

والقياس الاجل بالادغام والمجد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله جعله الله خالصاً لوجهه موجيباً للثغور زلده بمنه وكرمه ووافق الفراع من تاليه يوم عرفة من شهر رستمت وتسعين وثمانمائة صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(يقول خادم التحكيح الفقير الى الله تعالى ابراهيم بن محمد المحنقي) *
 الحمد لله مغيض الانعامات الذي جعل لغة العرب احسن اللغات والصلاة والسلام على مضد الاكوان سيدنا محمد المنتخب من خلاصة اولاد عدنان وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المميزين بالاضافة اليه على كل حال * (وبعد) * فقد تم بعونه تعالى طبع كتاب التصريح على التوضيح الغني عن الثناء والمدح محلي الهوامش بحاشية خاتمة المحققين العلامة الشيخ ياسين رحم الله مؤلفي الجميع وأسكنهم من الجنات المكان الرفيع وكان هذا الطبع الزاهر والوضع الاثيق الباهر بالمطبعة الازهرية المصرية ادارة صاحب المهتم العلية
 أكبر العائلة المهدي (وشركاء) في أوائل شهر ربيع
 الاول سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها
 أفضل الصلاة وأزكى
 التحية
 تم

المصنفون لا يشعشون عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر حالاً مقصوراً على السماع وان كان كثيراً ويمكن ايضا ان يكون قوله في ضرورة معطوفاً على شدوذالاه ايضاً والتقدير في غير ذلك حال كون ذلك شذوذاً أو كائناً في ضرورة وقال الدوشري قوله في ضرورة معطوف على قوله شدوذالاه وينظر هل هذا العطف صحيح أولاً اه والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لان قوله شدوذالاه في شذوذ (قوله الحمد لله) لا يخفى ما في حسن هذا الختام من العلامة عبد الله جمال الدين بن هشام ولله درهم ما أدراه بأساليب الكلام سقى الله ثراه صوب الرحمة على الدوام وغفر لنا وله وجميع المسامحة وأسأل الله حسن الخاتمة تلي وجميع الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين والمجد لله رب العالمين

* (فهرست الجزء الثاني من التصريح) *

صحيفة	صحيفة
الثلاثي بفعلة بالفتح الخ	٢ باب حروف الجر
باب ابنية أسماء الفاعلين ٧٧	٤ فصل في ذكر معاني الحروف الجارة
فصل و يأتي وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرى بلفظه ضارعه الخ ٧٩	١٨ فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية
باب ابنية أسماء المفعولين	٢١ فصل تزايد كلمة ما بعد من وعن والباء
باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد ٨٠	٢٢ فصل تحذف ربي ويقي عملها الخ
فصل وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث الخ ٨١	٢٣ باب الاضافة
فصل لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الخ ٨٤	٢٥ فصل وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية الخ
باب التعجب -٧٦	٢٦ فصل والاضافة على ثلاثة أنواع الخ
فصل وانما يبني هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط الخ ٩٠	٢٩ فصل تختص الاضافة اللفظية بحوزة دخول ال على المضاف في خمس مسائل الخ
فصل ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة الخ ٩٣	٣٤ فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد الخ
باب نعم وبش ٩٤	٤١ فصل وما كان من أسماء الزمان بمنزلة اذ واذا
فصل ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبش الخ ٩٧	٤٢ فصل ويجوز في الزمان المحمول على اذ واذا الاعراب على الاصل والبناء الخ
فصل وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل الخ ٩٨	فصل مما يلزم الاضافة كلاه وكتا الخ
فصل ويقال في المدح جبدا وفي الذم لاجبدا باب افعال التفضيل ١٠٠	٥٥ فصل يجوز ان يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه الخ
فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات الخ ١٠٢	٥٧ فصل زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايقين الا في الشعر الخ
باب النعت ١٠٧	٦٠ فصل في احكام المضاف للياء
فصل ويجب موافقة النعت لما قبله الخ ١٠٩	٦١ باب اعمال المصدر واسمه
فصل والاشياء التي ينعت بها اربعة الخ ١١٠	٦٥ باب اعمال اسم الفاعل
فصل واذا تعددت النعوت الخ ١١٣	٦٧ فصل تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير
فصل واذا تكررت النعوت لواحد الخ ١١٦	٦٩ فصل تشبيه اسم الفاعل وجعه وتشبيه أمثلة المبالغة وجعها كقوله في العمل والشروط
فصل ويجوز بكثرة حذف النعوت ان علم باب التوكيد ١٢٠	فصل يجوز في الاسم العطف الذي يتلو الوصف العامل ان ينصب به وان يخفض باضافته
فصل ويجوز اذا أريد تقوية التوكيد ان يبيح كالمباجم الخ ١٢٤	٧١ باب اعمال اسم المفعول
باب العطف ١٣٠	٧٢ باب ابنية مصادر الثلاثي
باب عطف النسق ١٣٤	٧٤ باب مصادر غير الثلاثي
	٧٧ فصل ويبدل على المرة من مصدر الفعل

حقيقة	حقيقة
فصل يعمل اسم الفاعل عمل مسماه الخ ١٩٩	فصل في كيفية استعمال حروف العطف ١٣٢
فصل وماتون من هذه الاسماء فهو تكرة الخ ٢٠٠	وبيان معانيها
باب اسماء الاصوات ٢٠١	فصل يعطف على الظاهر والضمير ١٥٠
باب نوني التوكيد ٢٠٣	المنفصل والضمير المتصل الخ
فصل في حكم آخر الفعل المؤكد ٢٠٦	فصل تختص الفاء والواو ويجوز حذفهما ١٥٣
فصل تنفرد النون الحقيقية باربع احكام ٢٠٧	مع عطوفهما للدليل الخ
باب ما لا ينصرف ٢٠٩	باب البدل ١٥٥
فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاختلاف ٢٢٧	فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم ولا ١٥٩
اربعة اسباب الخ	يبدل المضمرة من المضمرة الخ
فصل المتفوص المستحق لمنع الصرف ان ٢٢٨	فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة ١٦١
كان غير علم حذف ياؤه الخ	من مثله
باب اعراب الفعل ٢٢٩	فصل واذا ابدل اسم من اسم مضمن معنى ١٦٣
فصل وينصب المضارع بان مضمرة وجوبا ٢٣٥	حرف استفهام الخ ١٦٣ باب النداء
فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا ٢٤٣	الفصل الاول في الاحرف التي يذهبها ١٦٣
فصل وجازم الفعل نوعان الخ ٢٤٥	المنادى واحكامها
فصل يشترط في الشرط ستة امور ٢٤٩	الفصل الثاني في اقسام المنادى واحكامه ١٦٥
فصل واذا تقضت الجملة ان شئت ٢٥١	الفصل الثالث في اقسام تابع المنادى ١٧٣
بمضارع مقرون بالفاء او بالواو الخ	المبنى واحكامه
فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت ٢٥٢	الفصل الرابع في المنادى المضاف الياء ١٧٧
الاداة ان الخ	فصل واذا كان المنادى مضاف الى مضاف ١٧٩
فصل في لو ٢٦٠ فضل في اما ٢٥٤	الى الياء الخ
فصل قولا ولوما ٢٦٢	باب في ذكر اسماء لازمت النداء ١٧٩
باب الاخبار بالذي وفروء ٢٦٣	باب الاستغاثة ١٨٠
الفصل الاول في بيان حقيقته ٢٦٤	باب التندبة ١٨١
الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه ٢٦٥	فصل واذا نيب المضاف للياء الخ ١٨٣
فصل اذا رفعت صله آل ضمير الخ ٢٦٧	باب الترخيم ١٨٤
باب العدد ٢٦٩	فصل والمخدوف للتخيم اسما حرف الخ ١٨٦
فصل ميم الثلاثة والعشرة وما بينهما الخ ٢٧٠	فصل الاكثر ان ينوي المخدوف الخ ١٨٨
فصل الاعداد التي تضاف للعدد وعشرة الخ ٢٧٢	فصل يختص ما فيه تاء التانيث باحكام الخ ١٨٩
فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكاهن ٢٧٣	فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة ١٨٩
فصل ويجوز في العدد المربك غير اثني عشر ٢٧٥	شروط الخ
واثنى عشر الخ	باب المنصوب على الاختصاص ١٩٠
فصل ويجوز ان تصوغ من اثنين وعشرة ٢٧٦	باب التحذير ١٥٩ باب الاعراض ١٩٢
وما بينهما اسم فاعل الخ	باب اسماء الافعال ١٩٥
	فصل اسم لفعل ضميران الخ ١٩٧

صحيفة	صحيفة
٢٢٦ فصل وينسب الى الحكمة الدالة على جماعة على لفظها الخ	٢٨٩ باب كتابات العدد
٢٣٧ فصل وقد يستغنى عن باهى النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال	٢٨١ باب الحكاية
٢٣٧ فصل وما خرج عما قررناه في هذا الباب	٢٨٥ باب التانيث
٢٣٨ باب الوقف	٢٨٦ فصل الغالب في التاء ان تكون لفصل صفة الموث الخ
٢٤٠ فصل ولث في الوقف على المجرى الذي ليس هاء التانيث الخ	٢٨٨ فصل لكل واحد من ألفي التانيث أوزان نادرة وأوزان مشهورة الخ
٢٤٣ فصل واذا وقف على تاء التانيث التزمت	٢٩١ باب المقصور والمدود
٢٤٤ فصل وعن خصائص الوقف اجتناب هاء السكت ٣٤٦ باب الامالة	٢٩٤ باب كيفية التثنية
٢٥١ فصل تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة الخ	٢٩٦ باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم
٢٥٢ باب التصريف	٢٩٧ باب كيفية جمع اسم جمع الموث السالم
٢٥٤ فصل ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد الخ	٢٩٨ فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا الخ
٢٥٧ فصل وينقسم الفعل الى مجرد الخ	٢٩٩ باب جمع التكسير ٣١٧ باب التصغير
٢٥٨ فصل في كيفية الوزن	٣١٩ فصل واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل
٢٥٩ فصل فيما تعرف به الاصول والزوائد	٣٢٠ فصل ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثل فعيعل وفعيعيل الخ
٢٦٤ فصل في زيادة همزة الوصل	٣٢١ فصل وتثبت ألف التانيث المقصورة ان كانت رابعة الخ
٢٦٦ باب الابدال	٣٢١ فصل وان كان ثانيا المصغر لينا منقلبا عن لين رددته الى أصله الخ
٢٦٨ فصل في ابدال الهمزة بتبدل من الواو والياء في أربع مسائل الخ	٣٢٢ فصل واذا صغر ما حذف أحد أصوله الخ
٢٨١ فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك في بابين الخ	٣٢٣ فصل وتصغير الترخيم الخ
٢٧١ الباب الاول باب الجمع الذي على مفاعل الخ	٣٢٣ فصل ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عارضا الخ
٢٧٢ الباب الثاني باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة	٣٢٤ فصل التغير من جملة التصاريف في الاسم الخ
٢٧٥ فصل في ابدال الياء من أختيها الالف والواو	٣٢٧ باب النسب
٢٨٣ فصل في ابدال الواو من أختيها الالف والياء	٣٣١ فصل حكم همزة المدود في النسب كحكمها في التثنية الخ
٢٨٦ فصل في ابدال الالف من أختيها الواو والياء	٣٣٢ فصل ينسب الى صدر المركب ان كان التركيب اسناديا الخ
٢٩٠ فصل في ابدال التاء من الواو والياء	٣٣٢ فصل اذا نسبت الى ما حذف عينه وصحيت لامه رددتها الخ
٢٩١ فصل في ابدال الطاء	
٢٩٢ فصل في ابدال الدال من تاء الافتعال	
٢٩٢ فصل في ابدال الميم	
٢٩٣ باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله	
٢٩٥ باب الحذف ٢٩٧ باب الانظام	

* فهرست الجزء الاول من التصريح *

صحيحة	صحيحة
١٣٠ باب الموصول	١٧ الكلام وما يتالف منه
١٤٠ فصل وتفتقر كل الموصولات الى صلة	٢٩ فصل يميز الاسم عن الفعل بخمس علامات
١٤٢ فصل ويجوز حذف العائد المرفوع الخ	٣٩ فصل ينجلي الفعل بأربع علامات
١٤٧ باب المعرف بالاداة	٤٤ فصل والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع
١٥٠ فصل وقد ترد ال زائدة	٤٦ باب شرح المعرب والمبني
١٥٣ فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة ما غلب الخ	٥٤ فصل والفعل ضربان مبني وهو الاصل الخ
١٥٤ باب المبتدأ والخبر	٥٨ فصل وأنواع البناء أربعة
١٥٩ فصل والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة	٥٩ فصل الاعراب أثر ظاهر أو مقدر الخ
١٦٦ فصل ويقع الخبر طرفا	٦١ الباب الاول باب الاسماء الستة
١٦٨ فصل ولا يتبدأ بنكرة	٦٤ فصل والافصح في المن النقص
١٧٠ فصل وللخبر ثلاث حالات	٦٦ الباب الثاني المثني
١٧٦ فصل وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه	٦٩ الباب الثالث باب جمع المذكر السالم
١٨٢ فصل والاصح جواز تعدد الخبر	٧٢ فصل وجملاوا على هذا الجمع أربعة أنواع
١٨٣ باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر	٧٧ فصل نون المثني وما حمل عليه مكسورة الخ
١٨٦ فصل وهذه الافعال في التصرف ثلاثة أقسام الخ	٧٩ الباب الرابع الجمع بالفوتاء من يدين
١٨٧ فصل وتوسط أخبارهن جائز الخ	٨٣ الباب الخامس ما لا ينصرف
١٨٨ فصل وتقديم أخبارهن جائز الخ	٨٥ الباب السادس الامثلة الخمسة
١٨٩ فصل ويجوز اتفاق ان يلب هذه الافعال معمولة الخ	٨٧ الباب السابع الفعل المضارع المعتل الآخر
١٩٠ فصل قد تستعمل هذه الافعال تامه الخ	٨٩ فصل وتقدر الحركات الثلاث الخ
١٩١ فصل تختص كان بامور منها جواز زيادتها	٩١ باب التكررة والمعرفة
١٩٦ فصل في ما اوليات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها	٩٥ فصل في المضمر
٢٠١ فصل وتراد الباء بكثرة في خبر ليس الخ	١٠٤ فصل القاعدة انه متى تاتي اتصال الضمير لم يعدل الى انفصالة
٢٠٣ باب أفعال المقاربة	١٠٩ فصل قد مضى ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة
٢٠٧ فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الخ	١١٢ باب العلم
٢٠٨ فصل وتختص عسى واخلاق وأوشلت الخ	١١٤ فصل وسماه نوعان
٢١٠ باب الاحرف الثمانية	فصل وينقسم الى مرجل ومنقول
٢١٤ فصل تبين ان المكسورة الخ	فصل وينقسم أيضا الى مفرد
٢٢١ فصل وتفتخر لام الابتداء بعد ان المكسورة	١١٩ فصل وينقسم أيضا الى اسم وكنية ولقب
٢٢٥ فصل وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف الخ	١٢٥ فصل ويسمى علم الجنس ثلاثة أنواع
	١٢٥ باب أسماء الاشارة
	١٢٨ فصل واذا كان المشار اليه بعيد الخ
	١٢٩ فصل ويشار الى المكان القريب بيها

صحيحة	صحيحة
حالي الخ	٢٢٦ فصل يعطف على أسماء هذه الأخرى الخ
٣٣٤ باب المفعول له	٢٣٠ فصل تخفف ان المكسورة لتقلها
٣٣٧ باب المفعول فيه	٢٣٢ فصل وتخفف ان المفتوحة الخ
٣٤٠ فصل وحكمه النصب وناصبه الخ	٢٣٤ فصل وتخفف كأن فيبقى أيضا أعمالها
٣٤١ فصل أسماء الزمان كلاها صالحة للاقتصار	٢٣٥ باب لا العامة عمل ان المشددة
٣٤٢ فصل الطرف نوعان متصرف الخ	٢٣٨ فصل واذا كان اسمها مفردا الخ
٣٤٣ باب المفعول معه	٢٤٠ فصل ولان في نحو لاجول ولا قوة الا بالله
٣٤٤ فصل للاسم بعد الوارد خمس حالات	خجمة أوجه
٣٤٦ باب المستثنى	٢٤٣ فصل واذا وصفت التكررة البدنية بمفرد الخ
٣٥٤ فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه	٢٤٤ فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا الخ
وجب نصبه	٢٤٦ باب الاعمال الداخلة بعد استيفاء فعلها
٣٥٦ فصل واذا تكررت لا فان كان التكرار الخ	على المبتدأ والخبر الخ
٣٦٠ فصل وأصل غير أن يوصف بها ما تكررة الخ	٢٥٢ فصل لهذه الافعال ثلاثة أحكام
٣٦٢ فصل والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير الخ	٢٥٨ فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين
٣٦٢ فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب	اختصارا
النصب الخ	٢٦١ فصل تحكي الجملة الفعلية بعد القول الخ
٣٦٣ فصل وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان	٢٦٤ باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة
٣٦٥ فصل والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور	باب الفاعل
لا غير	باب النائب عن الفاعل
٣٦٥ باب الحال	٢٩١ فصل واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول
٣٦٧ فصل للحال أربعة أوصاف	٢٩٣ فصل يضم أول فعل المفعول مطلقا الخ
٢٧٥ فصل وأصل صاحب الحال التعريف	٢٩٦ باب الاشتغال
٣٧٨ فصل وللحال مع صاحبها ثلاث حالات	٣٠٨ باب التعدى والازوم
٢٨١ فصل وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا	٣١٣ فصل لبعض المفاعيل الاصاله في التقدم
٢٨٥ فصل ولشبه الحال بالخبر والنعته الخ	على بعض الخ
٢٨٧ فصل الحال ضربان مؤسسه الخ	٣١٤ فصل يجوز حذف المفعول لغرض الخ
٢٨٨ فصل يقع الحال اسما مفردا الخ	٣١٤ فصل وقد يحذف ناصبه ان علم
٣٩٣ فصل وقد يحذف عامل الحال جوازا الخ	باب التنازع في العمل
باب التمييز	٣١٩ فصل اذا تنازع العاملان جازا أعمال أيهما
٢٩٦ فصل والاسم المهم أربعة أنواع	شئت باتفاق
٢٩٧ فصل من يميز النسبة الواقع به بما يقيده	باب المفعول المطلق
التعجب	٣٢٥ فصل ينوب عن المصدر في الانتصاب على
٢٩٨ فصل ويجوز جواز التمييز بين الخ	المفعول المطلق الخ
٤٠٠ فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما	٣٢٩ فصل انه قوا على انه يجوز لدليل مقالى أو